

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الأول

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الأول

ⓒ **مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٥ هـ**
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
النشر في القراءات العشر/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ١٤٣٥ هـ

٦مج

٤٤٨ ص؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٥-٦٥-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان
ديوي ٣، ٢٢٨ ١٤٣٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٥-٦٥-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمة

معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

المشرف العام على المجمع

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فقد نزل القرآن الكريم على قلب سيد المرسلين، بلسان عربي مُبين، وتلاه على أصحابه الغُرِّ الميامين الذين كانوا من قبائلَ مختلفةِ اللهجات؛ ولو نزل القرآن على نحوٍ واحد لشقَّ ذلك على هذه الأمة ذات اللغات واللهجات، فإنَّ ما يَسْهُل النطق به على بعض العرب قد يَصْعُب على آخرين منهم، فأَذِن الله لنبيِّه عليه الصلاة والسلام أن تَقْرأَ كلُّ قبيلة بما اعتادوه من كيفيات تَلَفُّظهم وكلامهم، فنزل أمين الوحي على النبي الكريم يخبره: «**إن الله يأمُرُك أن تَقْرأَ أمتُك القرآن على سبعة أحرف فأيما حَرْفٍ قرؤوا عليه فقد أصابوا**». [صحيح مسلم: ٢/ ٢٠٣].

فكان هذا التخفيف من رحمة الله بهذه الأمة؛ رفعاً للحرج وتيسيراً لقراءة القرآن وحفظه، وقد كانت هذه التوسعة في حدود ما نزل به جبريل، وما سمعه الصحابة من النبيﷺ.

فتَلقَّى الصَّحْبُ الكرام القرآن من الرسول ﷺ، وسمعوه منه، فلم يُهْمِلوا من كتاب الله حركةً ولا سكوناً، ولا داخَلَهم في ضبطه وهْم أو شكٌّ، وأدَّوه لمن بعدَهم بأمانة وَفْق الطريقة التي تعلَّموها، فصارت قراءة القرآن سُنَّة مُتَّبَعة يأخذها جيلٌ عن جيلٍ.

وتعارف علماءُ القراءة على ضابط لقَبولها - وعوَّلوا عليه - وهو ما اجتمعت فيه ثلاثة شروط:

١-أن تتواتر إلى النبي ﷺ.

٢-أن توافق أحدَ المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً.

٣-أن توافق العربيةَ ولو بوجه من الوجوه.

والتواتر هو الشرط المعتمد، والركن الأقوم؛ لذا نُسب ابن شَنَبوذ (ت: ٣٢٨هـ) إلى الشذوذ؛ لقراءته بما يخالف المصحف، ووُصف ابن مِقْسمٍ العطَّار (ت: ٣٥٤هـ) بالبدعة؛ لمخالفته شرط التواتر.

فصار للرواية نقلُها وللدراية ضبطُها، فلا يُعْرَض القرآن الكريم إلَّا على أشياخ القراءة الضابطين، بمضمَّن كتب القراءات المتواترة.

ولما جاء القرن الثامن الهجري، ارتأى إمامُ عِلْم القراءات في زمانه، الحافظ ابن الجزري، أن من الواجب عليه جَمْعَ ما وصل إليه من قراءات الأئمة العشرة قُرَّاءِ الأمصار، في كتابه: (النشر في القراءات العشر)، الذي صنَّفه في مدينة بورصةَ من بلاد الأناضول، في فترة لا تَعْدو العامَ، والذي غدا من أهم كتب القراءة والرواية على مرِّ الأزمان.

وكان من اهتمام وِزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والـدعوة والإرشـاد العناية بكتاب الله وعلومه المتنوعة، من خلال ما يقوم به مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف من طباعة الكتب النافعة المعينة على تلاوته وفهمه، ونشرها، وهي نموذج جَليٌّ للعناية الفذَّة التي توليها المملكـة العربيـة الـسعودية للقـرآن الكريم وعلومه.

وأنتهز هذه المناسبة لأشكر مجمع الملك فهد، ممثلاً بأمانتـه العامـة عـلى مـا يقدمه إلى العالم الإسلامي، والعالم بعامَّة من كتب مختارة، وإصدارات متنوعة.

نسأل الله أن يوفِّق الجميع لخدمة كتابه العزيز، والسيرِ على هداه، وأن يجزي خادم الحرمين الشريفين الملكَ عبدَ الله بن عبد العزيـز آل سـعود الـذي لا يـألو جهداً في نشر القرآن الكريم وعلومه، وأن يجزي سموَّ ولي عهده الأمـين نائـبَ رئيـس مجلـس الوزراء وزير الدفاع صاحب الـسمو الملكي الأميرَ سـلمان بـن عبد العزيز، ووليَّ وليِّ العهد، صاحب السمو الملكي الأميرَ مقرن بن عبد العزيز، على جهودهـم المباركة في خدمة الإسلام والمسلمين، وأن يوفق الجميـع لمـا يحبـه ويرضاه.

والحمد لله رب العالمين.

صَالِح بْن عَبْدِ العَزِيز بْن مُحَمَّد آلِ الشَّيْخ

وَزِيرُ الشُّؤُونِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالأَوْقَافِ وَالدَّعْوَةِ وَالإِرْشَادِ

المشرف العام على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

كلمة
الأمين العام لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

الحمد لله رب العالمين، وأزكى الصَّلاة وأتمُّ التسليم على سيد الأولين والآخرين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

نزل القرآن الكريم على النبي ﷺ في مدَّة ثلاثة وعشرين عاماً، وكان يتلو ما نزل عليه على أصحابه رضوان الله عليهم في الصلاة وغيرها، فكانوا يحفظونه ويعملون به، فتعلموا القرآن والعمل به.

وتفرَّق الصحابة في الأقاليم التي دخلها الإسلام، وكَثُر الآخذون عنهم مع تعدُّد الوجوه واللغات التي يحويها نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، فكان كلٌّ منهم يقرأ ويقرئُ بما عُلِّم.

ومضت المئة الأولى من الهجرة والناس يقرؤون بما في المصاحف، على ما أقرأهم الصحابة والتابعون وتابعوهم. ولكثرة الرواة عن الأئمة من القُرَّاء بعد ذلك في القَرْنين الثاني والثالث الهجريين، نظر الناس إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل، وحُسْن الدين، وكمال العلم، وأجمع عليه أهل بلده، ولم تَخْرج قراءته عن خطِّ مصحفهم المنسوب إليهم، فاختاروا من كل مصر - وَجَّه إليه عثمان رضي الله عنه مصحفاً - إماماً هذه صفته.

ولا زال علماء القراءة يؤلِّفون في علم القراءات قلَّةً وكثرة، حتى ظهر علَّامة القراءات وإمام فنِّها بلا مُنازع الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن الجزريُّ

الدمشقيُّ (ت: ٨٣٣هـ)، فألَّف في هذا العلم عدَّة كتب ذاتِ أهمية واضحة في مسيرة علوم القراءة، منها:

كتاب «النشر في القراءات العشر» الذي جمع فيه قراءات القُرَّاء العشر، من خلال تسعة وخمسين كتاباً من أمَّات كتب علم القراءات، وسبر غَوْرها من حيث إسنادُها ومتنها، وأضاف إليها سبعة شروح للشاطبية فوق العدد المذكور، فتحرَّر له من الطرق نحو أَلْفِ طريق بالتقريب، وهي أصحُّ ما وجد في زمانه وأعلاه، فلم يقع لغيره ممن أَلَّف في هذا العلم مثله، ثم نظم هذا الكتاب في قصيدة «طيبة النَّشْر في القراءات العشر»، وجمع فيها أصول علم القراءة وقواعده، وتقع في ألف وخمسةَ عشرَ بيتاً.

وانحصرت القراءاتُ المتواترة بالقراءات العشر المعروفة، وصار ما زاد عليها شاذّاً لا تصحُّ القراءة به؛ لذا قال الحافظ ابن الجزري: «وقولُ من قال: إن القراءاتِ المتواترةَ لا حدَّ لها، إن أراد في زماننا (القرن الثامن) فغير صحيح؛ لأنه لم يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشرة، وإن أراد في الصَّدْر الأول فمحتمل». [منجد المقرئين:١٦].

وقد طبع كتاب (النشر في القراءات العشر) عدَّة طبعات سابقة، وتمتاز هذه الطبعة التي نقدِّمها لعموم المهتمين والمختصين بالاعتناء بنص الكتاب، وبيان ما وقع فيه من سَقَط وتصحيف، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق وتوضيح.

وفي هذا المقام أشكر لمحقق الكتاب الدكتور: السالم محمد محمود الشنقيطي ما قام به من جهود في خدمة هذا الكتاب.

كما أشكر لمراجع الكتاب ومدققه الدكتور حازم بن سعيد حيدر، مدير مركز البحوث الرَّقْمية لخدمة القرآن الكريم وعلومه في المجمع ما قام به من تدقيق لمقدمات تحقيق الكتاب، وتصحيح نصِّه وحواشيه وفهارسه.

والشكر موصول لمعالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ الذي يرعى هذا المجمع، ويسهر على رفعته وازدهاره.

كما أشكر لقادة هذه البلاد: خادمِ الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وسموِّ ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، ووليِّ وليِّ العهد، صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز، ما يقومون به من أعمال جليلة في خدمة الإسلام والمسلمين ونُصْرة قضاياهم.

أسأل الله الكريم ربَّ العرش العظيم أن يأخذ بنواصينا إلى الخير، وأن يستعملنا في طاعته، إنه سميع مجيب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الأمين العام

لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

أ.د/ محمد سالم بن شديد العوفي

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فأتوجه بالشكر الجزيل إلى هذا الصرح العلمي الشامخ جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، ممثلة في قسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين.

على أن يسر لي -بعد الله- تسجيل هذا الموضوع والبحث فيه.

كما أشكر فضيلة شيخي المشرف: أ.د/ إبراهيم بن سعيد الدوسري، الذي كان نِعْم المشرف، فقد أعطاني من وقته وعلمه الشيء الكثير، لا أجازيه إلا بالدعاء له أن يمده الله بطول العمر والصحة والعافية.

والله من وراء القصد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي اصطفى حملة كتابه من عباده، وجعلهم أهله وخاصَّته، وجمَّلهم بمحاسن تجويد حروف كتابه، وأتحفهم بمعرفة قراءاته ورواياته، فحازوا بذلك من الشرف أعلاه، ومن الفخر أعظمه وأسناه، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّدٍ أفضلِ مَنْ فَهِمَ القرآنَ وفهَّمه، القائل: «**خيركم مَنْ تَعَلَّمَ القرآنَ وعَلَّمه**»، وعلى آله وصحبه الحائزين قصبات السبق في تلاوته، وضبط قراءاته، مع التدبّر في معانيه، ورعاية حرمته وجلالته، أمَّا بعد:

فلا يخفى على طالب العلم الشرعي أنَّ عِلْمَي التجويد والقراءات مِنْ أشرف العلوم ذكراً، وأرفعها قدراً، إذْ بمعرفة علم التجويد يُتْلَى القرآن كما أُنْزِلَ، وبمعرفة علم القراءات يُعْلَم اختلاف ألفاظ الوحي المُنَزَّلُ، وبه يصان كتاب الله تعالى من التحريف والتغيير، ويُعرَف ما يَقْرَأ به كُلُّ واحد من الأئمة النحارير، مع فوائد كثيرة، وثمرات غزيرة، ولذلك اعتنى بهذين العلمين السَّلَفُ والخَلَفُ، وشغفوا بهما أعظم شغف، فألَّفوا فيهما التآليف العديدة، وأتوا فيهما بالمسائل المحرَّرة المفيدة.

ومن حكمة الله تعالى إنزاله القرآن الكريم على سبعة أحرف، تيسيراً على عباده، ومِنْ هذه الأحرف السبعة الحرفُ الذي جمع عثمان ﷺ النَّاسَ عليه، ووافقه على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من صحابة رسول الله ﷺ.

ومِنْ هذا الحرف القراءات العشر المتـواترة التـي بـين أيـدينا اليـوم، وهـي السبعة المنسوبة إلى: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبي عمـرو البـصري، وابـن عامر الشامي، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيين، والقراءات الثلاث المكملـة للعشر المنسوبة لأبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف الكوفي.

وقد تكفَّلت الأمة بتلقّي هذه القراءات بالرضا والقبول، واعتمدتها تـلاوةً وإقراءً وتصنيفاً.

وإنَّ مِنْ أجلِّ ما أُلِّفَ فيها، وأعظمها خطراً، حتى أغنى عَن غيرِهِ، ولَمْ يُغْنِ غيره عنه، الكتاب المشهور بـ:

النَّشر في القراءات العشر

للإمام الحافظ المقرئ: محمَّد بن محمَّد بن الجزري

ولـمّا أكرمني الله تعالى بالقبول في مرحلة الدكتوراه، في قسم القرآن وعلومه من كلية أصول الدين، في جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، وكان لزامـاً عليَّ تقديم موضوع يليق بالمرحلة المذكورة، أحببت أنْ يكون ذا تعلُّق بهذا العلم الجليل، فتوصَّلتُ -بعون الله تعالى- إلى بحثٍ توافرَت فيه ميزتان أساسـيتان في البحوث العلمية، وهما:

١ - لا أعلم تطرُّق أحد من الباحثين للكتابة فيه.

٢ - القوة والجدية في مادَّته العلمية.

وهذا البحث هو:

ابن الجزري وكتابه النشر مع دراسة للمنهج والموارد

فوضعت له الخطة التي سأسير عليها، وعرضته على القسم الموقر، الذي اقترح بعض التعديلات على الموضوع المذكور. وهذا الاقتراح هو: إضافة: (تحقيق) بعض الكتاب، ليكون عنوان البحث هو:

منهج ابن الجزري في كتابه النَّشر

مع تحقيق قسم الأصول

وهو من أوَّل الكتاب إلى نهاية باب (إفراد القراءات).

وهو اقتراح؛ أرى أنَّه نابعٌ مِن حرص أعضاء القسم على إظهار الجدية والقيمة العلمية في الرسائل العلمية المتعلِّقة بكتب التراث، وبخاصَّةٍ ما يتَّصِل منها بكتاب الله تعالى(١).

أسباب اختيار هذا الموضوع:

معلومٌ أنَّ دراسة المصنَّفات العلمية، وبخاصَّةٍ التي تكون لها الرّيادة في مجالها وتخصّصها، تعتبر مِنْ أهمّ الأُسُس لدراسة وتتبُّع الحركة العلمية والفكرية، فمن خلالها يتبيَّن مدى إسهام صاحب المصنَّف في الحياة العلمية عبر العصور.

ومن هذه المصنَّفات التي هي رائدة وأصلٌ في مجالها «كتاب النشر» الذي يُعَدُّ أهم مؤلّفات القراءات على مدى عِدَّة قرون، وأعني منذ تأليفه إلى يومنا هذا، وقد جاء الاختيار لهذا الموضوع بسبب:

---

(١) ثم أكمل الباحث تحقيق بقية الكتاب، وقدم العمل بكامله لطباعته في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. (المجمع).

١ - مكانة كتاب النشر:

أ- فهو الكتاب الذي ضمَّ القراءات العشر، مع بيان الخلاف بينها في الأصول والفرش وإيراد ما أمكن إيراده من الحُجَج والتوجيهات، وذكر ما يحتاج إليه القارئ والمقرئ مع الاختصار غير المخل، والتقليل -بل عدم- التعقيد في العبارات.

ب- ضمُّه بين دفَّتيه تحقيقاً وتحريراً لمسائل علمية دقيقة في هذا العلم.

جـ- تناوله للأصول المطّردة في القراءات؛ من الوقف والابتداء، والأصول والفرش، بل لانفرادات في القراءات غير المطردة التي تناولها الرواة بأسانيد صحيحة.

د- ثناء العلماء عليه:

١ - ابن الجزري: «كتاب يُرْجَعُ إليه، وسفر يُعْتَمَد عليه، لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلَّا ذكرته، ولا خُلْفاً إلَّا أثبته»[١].

وقال أيضاً: «كتابي - نشر القراءات العشر - مِمَّا عُرِف قدره، واشتهر بين الطلبة ذِكره، ولم يسع أحداً منهم تركه ولا هجره»[٢].

٢ - الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): «جمع - ابن الجزري - «النشر في القراءات العشر» وجَوَّده»[٣].

٣- النويري (ت: ٨٥٧ هـ): «وكتابه «النشر» لم تسمح الأعصار بمثله»[٤].

(١) النشر: ١/ ١٥٨.

(٢) تقريب النشر ص١.

(٣) بواسطة الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٩.

(٤) شرح الطيبة: ١/ ١٩١.

٤- القسطلاني صاحب كتاب «لطائف الإشارات»: «النشر» الجامع لجميع طرق ما ذكرناه...، وفرائد فوائدها، الذي لم يُسبق إلى مثله»[١].

٥- البَنَّاء (ت ١١١٧ هـ): «لم يُسْبَق - النشر - بمثله»[٢].

فهؤلاء العلماء الكبار وغيرهم مِمَّن لم أذكر كالأزميري والمتولي والضباع، شهدوا لهذا الكتاب ووثَّقوه، فتعتبر شهاداتهم أوسمة علمية على صدر المحقق (ابن الجزري) وكتابه «النشر» الذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه.

هـ- اشتماله على القراءات المتواترة؛ روايةً وإسناداً ودرايةً، يلمس ذلك من خلال تعقّبه الكثير على كثيرٍ من كبار المؤلّفين في القراءات، كالهذلي والدَّاني وغيرهم.

٢- وقوفي على نصّ مهمّ جدّاً عن ابن الجزري نفسه يبين أنَّ في «النشر» مواضع قابلة للنقاش، ولو روجع فيها لرجع، حيث ذكر - ابن الجزري - عن تلميذه محمَّد بن محمَّد الهروي: «وأخذ عني ما لا أحصيه الآن فأجاد ،ونبَّهني على مواضع في «النشر» وغيره فأحسن وأفاد»[٣].

والهروي هذا -رحمه الله- لم يُتَرْجَم في «غاية النهاية»، وإنما ذُكِرَ ضمن الذين قرؤوا على المؤلف، الذي يظهر من كلامه عنه في «جامع أسانيده» له أنَّه: إمامٌ، محقِّقٌ، مدقِّقٌ؛ قرأ بالعشر من عِدَّة كتب، وهو السبب الذي جعل الحافظ يكتب

---

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات: ١/ ٩١.

(٢) الإتحاف: ٤، ٩.

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري: ق ٢١ ب.

«جامع أسانيده»، حيث قال الحافظ عنه: «والتمس مني كتابة أسانيدي بالقراءات فأسعفته بهذه الأوراق».

٣- عدمُ تطرُّق الباحثين إلى دراسة هذا الكتاب أو تحقيقه.

٤- اعتمادُ القُرَّاء على هذا الكتاب اعتماداً كُلِّيّاً، وبخاصّة المتأخرون، حتى أصبح المرجع المعوَّل عليه، والمصدر الذي يُرْجع إليه لتوثيق القراءات مِن حيث الصحة والشذوذ، فغدا تذكرة للمبتدئ وغاية للمنتهي، وأصبح كُلُّ طالب علم في القراءات عالةً عليه، وصدقت فيه عبارة مؤلّفه: «مَنْ زعم أنَّ هذا العلم -القراءات- قد مات، قيل: حيي بالنشر»

٥- إنَّ مصادر القراءات الرئيسة التي يُقْرأ بها اليوم وهي: «التيسير»، و«الشاطبية» و«الدُّرَّة»، قد ضمَّت أوجهاً وأحرُفاً هي عند التحقيق والتحرير لا يُقرَأ بها لخروجها عن طرقها، ولانقطاع سندها، أو لعدم انتشارها في أمصار المسلمين، وهنا يبرز دور كتاب «النشر» في إيضاح كُلّ ذلك وتحريره، وتفصيل مجمله، وتقييده مطلقه، وتنظيم طرقه، وتمييز رواياته، مِمَّا يجعل دراسة كُلّ ذلك مِن أولى الواجبات على طالب القراءات، ويُضْفي على هذا البحث أهمية كبيرة.

٦- تنوع مصادر هذا الكتاب وموارده، من: حديث، وفقه، وتفسير، ولغة وأصول فقه، وسيرة، وعلم رجال، بالإضافة إلى مصادره في علوم القرآن، وبخاصّة كتب القراءات التي تجاوزت الستين كتاباً، مع ما صاحب تلك المصادر من منقولات شفهية عن مشايخه. ومعلومٌ أنَّ ابن الجزري قد سبر غور سبعة وخمسين (٥٧) كتاباً في القراءات المتعددة إسناداً ومتناً، وزاد على ذلك العدد

ستة شروح للشاطبية فتحرر له من مجموع كل ذلك ما يقارب ألف طريق (١٠٠٠) مع عدم عَدّه للشاطبي والتيسير سوى طريق واحدة، ولو عدّها وعدّد طرقها لتجاوزت الألف بكثير، وهذه الطرق هي أعلى ما يوجد في عصره، ولم يذكر فيها ابن الجزري إلَّا من ثبت عنده أو عند مَنْ تقدّمه مِن الأئمة عدالته وتحقق لقيّه لِمَن أخذ عنه؛ وهذا التزام لم يقع لغيره من أئمة هذا العلم، وما ذلك إلَّا لتُحْفَظَ القراءات من الخلط والتركيب.

قال الإمام النويري -وهو تلميذ ابن الجزري-: «وَمَنْ نظر أسانيد القراءات، وأحاط بتراجم الرواة وسند الروايات، عرف قدر ما حرّر المصنّف -ابن الجزري- ونقّح واعتبر وصحّح...، فلقد أحيا من هذا العلم ما كان قد اندرس»[(١)].

٧- إنَّ كتاب «النشر لم يُطْبَع بتحقيق علمي مفيد، بل الطبعات المتداولة بين أيدي طُلَّاب العلم، هي طبعات تجارية لم يُراعَ فيها الاهتمام -ولو جزئياً- بتصحيح الآيات القرآنية، فضلاً عن غيرها، فقد كثرت الأخطاء، وتعدّد التصحيف، وتكرّر السَّقَط.

وأكتفي بذكر أمثلة على كُلّ ذلك، مع التنويه بأنَّ ما لم يُذْكَر أكثر مِمَّا ذُكِر.

جاء في النسخ المطبوعة في باب الراء:

(وأجمعوا على استثناء: ﴿مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] ﴿وِقْرًا﴾ [الذاريات:٢]... إلخ).

---

(١) شرح طيبة النشر (١/ ٢٣٤).

والصواب أن الكلمة الرابعة ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] ليست من المؤلِّف، وإنما هي من بعض النُّسَّاخ، والدليل على ذلك:

أ- أنَّ هذه الكلمات استثنيت بسبب حرف الاستعلاء قبل الرَّاء، كما صرَّح بذلك ابن الجزري نفسه، وكلمة ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] لا ينطبق عليها هذا الحكم؛ لأنَّ الزاي ليس من حروف الاستعلاء.

ب- بالرجوع إلى النسخ الخطية المقابَلة والمُصَحَّحة من كتاب «النشر» وجدتُ أنَّ هذه الكلمة ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] غير موجودة فيها.

مثال آخر: وهو أكثر أهمية؛ حيث يدل على أنَّ المطبوع فيه سقط، ما جاء فيها أيضاً: (خامسها: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤]، فخَّمها أبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله بن سفيان، وصاحب التجريد [وأبو القاسم...]).

وبالرجوع إلى النسخ الخطية اتَّضح أنَّ في المطبوع سقطاً بين عبارة «التجريد» و(أبو القاسم) ووَصْلُ الكلامِ هو:... «وصاحب «التجريد»، وأحسبه من أجل الضمة، وذكر الوجهين أبو محمَّد مكي، وأبو عبد الله بن شريح، والآخرون على الترقيق فقط مِنْ أجل الياء الساكنة. سادسها: ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] فخَّمها من أجل عدم الصرف صاحبُ «التجريد» وأبو القاسم... إلخ».

ومن المواضع الكثيرة أذكر بعضاً منها[(١)]:

١/ ١٠٢ - طريق ابن مهران، صوابه: ابن [أبي] مهران.

---

(١) عن قصد جعلت الإحالات هنا على النسخة المطبوعة وليس على نسخة البحث للاختصار.

١/ ٣٥٧ - بباب المد الواقع بعد همز صوابه: بباب [حرف] المد....

١/ ٣٧٩ - في خطاء وبابه، صوابه: خطاء [خطايا: خطائئ] وبابه.

١/ ٣٨٣ - أبي ربيعة عنه فوهم، صوابه: أبي ربيعة [عن البزي وكذا ذكره أبو العز عن أبي محمد الحسن بن الفحام السامري عن النقاش عن أبي ربيعة عنه] فوهم.

١/ ٣٨٩ - كان عنده...، صوابه: كان [المد] عنده. وتأمَّل الفرق بين المعنيين في عودة الضمير من (عنده) ففي المطبوع- وهو الذي فيه السقط- الضمير يعود على الإسقاط، وهذا لا معنى له.

١/ ٣٩٥ - في عشرة مواضع، صوابه: في [أحد] عشر موضعاً.

١/ ٣٩٦ - وفي لقمان (اتخذها هزواً واتخذها هزواً) في الجاثية، صوابه: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦] [وموضعان في الجاثية ﴿اتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ [٩] و ﴿اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ [٣٥]].

١/ ٣٩٨ - البدل في قياس البدل، صوابه: البدل في [هذا] قياس...

٢/ ٣٩ - إمالتها عن أبي عثمان، صوابه: إمالتها [عن أبي طاهر] عن أبي عثمان.

٢/ ١٥٨ بالروم بالياء، صوابه: بالروم [أو] بالياء.

٢/ ٣٣٧ من طريق ابن مهران، صوابه: من [غير] طريق....

٢/ ٣٨٦ ابن سوار وأبي العز، صوابه: سوار [وابن فارس] وأبي.....

-الأخطاء في النصّ القرآني:

مثلاً: ١/ ٢٨٠ ﴿وجوهم﴾ ، صوابه ﴿وُجُوهِهِمْ﴾ [القمر:٤٨].

١/ ٣١٤ ﴿كنتم تؤمنون﴾ ، صوابه ﴿ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

١/ ٣١٤ ﴿ولكفور﴾ ، صوابه ﴿ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

١/ ٣٨٧ ﴿ولأبناء أخواتهن﴾ ، صوابه ﴿وَلَآ أَبْنَآءِ﴾ [الأحزاب: ٥٥].

٢/ ١٦٣ ﴿شقاقي إن﴾ ، صوابه ﴿شِقَاقِىٓ أَن﴾ [هود:٨٩].

٢/ ١٦٩ ﴿فعلي أجرامي﴾ ، صوابه ﴿فَعَلَىَّ إِجْرَامِى﴾ [هود:٣٥].

٢/ ١٩٢ ﴿ونـذير﴾، في القمـر صـوابه ﴿وَنُذُرِ﴾ [القمـر: ٣٧]،وغيرهـا كثير.

– الأخطاء في أسماء الأعلام:

مثلاً: ١/ ٩٤ أبو بكر محمد، صوابه أبو بكر بن محمد.

١/ ١٠٧ سلامة بن الحسن، صوابه سلامة بن الحسين.

١/ ١٢٣ عبد الرحمن...بن ذكوان، صوابه عبد الله.......

١/ ١٥٥ سعد بن إلياس، صوابه سعد بن إياس.

– التصحيف في الأسماء:

مثلاً: ١/ ٩٠ مهدي بن طرار القائني، صوابه طرارا القايني، بالياء وقد ذكره الحافظ في غاية النهاية.

١/ ٩١ الهزلي، صوابه: الهذلي، بالذال المعجمة لا بالزاي.

١/ ٩٩ ابن سور، صوابه: ابن سوار.

١/ ١٢٩ ابن الخيرون، صوابه: ابن خيرون، وغيرها.

١/ ١٤٤ صالح المزي، صوابه: صالح المرّي، بالراء وليس بالزاي.

-الخطأ والتصحيف في أسماء الكتب:

مثلاً: ١/ ٩٤ الشفعة- بالفاء، صوابه: الشمعة- بالميم.

١/ ١٢٧ تلخيص الإشارات، صوابه: تلخيص العبارات.

١/ ١٢٩ المصباح لاب الخيرون، صوابه: المفتاح لابن خيرون.

١/ ٣٢١ ابن خيرون في كفايته، صوابه: في كتابيه، وغير ذلك.

- الخطأ في نسبة بعض القراءات إلى أصحابها:

مثلاً: ٢/ ٢١٦ ضم السين من اليسر - أبو عمر صوابه: أبو جعفر.

٨- رداءة إخراج الطبعة، ممَّا أساء إلى الجهد الذي بذل فيها، حيث تداخل الكلام بعضه ببعض، ولم تستخدم فيه الفواصل الاستخدام الصحيح الذي يساعد القارئ على الوصول إلى المعنى المراد دون تعب ومشقة، مثل: كتابة بعض الشواهد من شعر، أو مَثل بطريقة لا تميزها عمَّا قبلها أو بعدها من الكلام النثري.

انظر: مثلاً: ١/ ٢٩ و٤١.

١/ ٣٢٢: كتب والد المغاربة لقالون وروى بلا خلاف... إلخ. هكذا كتبت العبارة، وصوابها هو: كتب المغاربة لقالون والدوري بلا خلاف... إلخ. كما في المخطوط.

٩- ذكر عِدَّة طرق من كتب معينة وصلت إلينا، وبعد الرجوع إليها لا نجد تلك الطرق، وهذا له عِدَّة احتمالات ستُذْكَر وتُدْرَس أثناء البحث.

١٠- أنَّ الكتاب -النشر- جمع في طريقة تأليفه بين المدرستين: المشرقية والمغربية وهي ظاهرة تعتبر ركيزة من الركائز التي اعتمد عليها في ترجيحه لمسائل الخلاف بين القُرَّاء، فكثيراً ما تصادفنا هذه العبارات: (وهو قول المشارقة قاطبةً)، و(هو مذهب كثير من العراقيين)، و(هو مذهب البغداديين والمصريين)، و(روى الجمهور من المغاربة)، و(على ذلك المغاربة قاطبةً)، و(ذهب بعض المغاربة)... إلخ.

١١- عدم تقيُّد ابن الجزري بمنهج موحَّد في ذكره لأسماء الكتب التي تشترك في رواية أو طريق عن بعض القرَّاء، مِمَّا نتج عنه إيهام أو سهو.

ولتوضيح ذلك:

أنَّ من مصادر «النشر» عِدَّة كتب تشترك في الاسم الأول من عناوينها، وهي لعِدَّة مؤلِّفين مثل:

«الإرشاد» وهو لكل من: ابن غلبون (ت ٣٨٩هـ)، وأبي العز (ت ٥٢١هـ).

«التلخيص» لأبي معشر الطبري (ت ٤٧٨ هـ)، وابن بليمة (ت ٥١٤ هـ).

«الغاية» لابن مهران (ت ٣٨١ هـ)، ولأبي العلاء (ت ٥٦٩ هـ).

«الجـامع» للفارسي (ت ٤٦١ هـ)، ولابن فارس (ت ٤٥٠ هـ) وغيرها.

وهذه الكتب استقى منها ابن الجزري كثيراً من الروايات والطرق عن أئمة القراءة، توافقت في بعضها واختلفت في بعضها الآخر بحسب رواية كُلّ مؤلّف، ففي حالة الاتفاق لا إشكال ولا إيهام، ولكـن إذا كـان الاخـتلاف فنجـد ابـن الجزري يقول مثلاً: وهذا مذكور في «الإرشاد» و«التلخيص»...، ولم يحـدِّد أي الإرشادين، وأي التلخيصين هو المراد، هل هو لابن غلبون أو لأبي العز، وهـل «التلخيص» للطبري، أو لابن بلِّيمة.

وربما يقول قائل: ما الفائدة في ذلك؟

فالجواب: الفائدة عظيمة جداً ومهمة، وهـي المحافظـة عـلى دقـة الروايـة وضبط الطريق التي جاءت منه، حتـى لا يـؤدي ذلـك إلى الخلـط والتركيـب، وخاصّة إذا كان ذلك الوجه أو الطريق لم يتواتر ولم يقرأ به.

خاصّةً إذا علمنا أنَّ ابن الجزري في مواضع كثيرة يقول: وهذا مِن إرشاد أبي العز، وتلخيص أبي معشر.

مثلاً: قال ابن الجزري: «قرأ خـلَّاد بالسين فـيهما ﴿وَيَبْصُۜطُ﴾ في البقـرة [٢٤٥]، و ﴿بَصْۜطَةً﴾ في الأعـــراف [٦٩]، وهـــو الـــذي في «الكـــافي»...، و«التلخيص» ».

والمراد ولا شك هو «تلخيص» ابن بلِّيمة.

وهذا كثير في «النشر»، ممَّا سيعطي لهـذا البحـث الفرصـة في توثيـق جميـع المعلومات وردّها إلى أصولها.

١٢- إنَّ هذا الكتاب أَلَّفه صاحبه بعد إتقانه علم القـراءات عـلى جهابـذة شيوخ عصره.

١٣- علو سند ابن الجزري، حتى صار أعلى أهل زمانه في القراءات، قـال تلميذه النويري: «وإسناده بلغ درجة الكمال في الشهرة، ولا يوجد اليوم إسـناد أعلى من إسناده، ولا ما يساويه[1]».

١٤- احتواؤه كُلَّ ما يتعلَّق بالقراءة من تجويد، ورسم، ووقوف، وعد آي، إلخ.

١٥- الرغبة في نشر الكتاب وَفْق مـنهج علمـي أصـيل، يتبـع فيـه أُسُـس التحقيق المنهجي.

تـنـبـيـه:

إنَّ الملاحظات على النسخة المطبوعة بعناية الشيخ محمد بن أحمد دهمان، ثمَّ بعناية خاتمة المقرئين الشيخ الضبَّاع، والرغبة في تحقيـق الكتـاب مـن بعـدهما لا تنقص قدر الشيخين، ولا تغض من قيمتهما وجهدهما، ولا تزيلهما عـن رتبـتهما الرفيعة، بل فضلهما مُنَوَّهٌ به، وجهدهما مُعْتَرَفٌ به، ومكانتهما محفوظة، وما هـذا إلَّا تكميل لعمل بدآه، وتجميل لما أساءته المطبعة ونسبته إليهما، والله الهـادي إلى سواء السبيل.

---

(١) شرح الدرة: (١/ ١٦١).

خطة البحث

قسَّمتُ البحث إلى مقدّمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة، وفهارس عامّة:

المقدمة: تحدَّثتُ فيها عن أهمية اختيار الموضوع، وخُطَّة البحث.

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: عصر ابن الجزري، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الحياة العلمية.

المبحث الثاني: حياة ابن الجزري باختصار، وفيه مطالب:

المطلب الأوَّل: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه.

المطلب الثاني: نشأته.

المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم.

المطلب الرابع: رحلاته.

المطلب الخامس: شيوخه.

المطلب السادس: تلاميذه.

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب التاسع: وظائفه.

المطلب العاشر: آثاره.

المطلب الحادي عشر: وفاته.

القسم الأوَّل: الدراسة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: دراسة منهج كتاب «النشر».

وقسَّمته إلى تمهيد، وأربعة عشر مبحثاً:

التمهيد، وفيه النقاط التالية:

الأولى: تحقيق اسم الكتاب.

الثانية: توثيق نسبة الكتاب للمؤلّف.

الثالثة: سبب وتاريخ تأليف الكتاب.

أمَّا المباحث، فهي على النحو التالي:

المبحث الأوَّل: منهجه في شروط صحة القراءة.

المبحث الثاني: منهجه في تواتر القراءات الثلاث.

المبحث الثالث: منهجه في الأسانيد.

المبحث الرابع: منهجه في حديث الأحرف السبعة.

المبحث الخامس: منهجه في التجويد.

المبحث السادس: منهجه في الاحتجاج للقراءات.

المبحث السابع: منهجه في الرسم العثماني.

المبحث الثامن: منهجه في التحريرات.

المبحث التاسع: منهجه في الانفرادات.

المبحث العاشر: منهجه في إفراد القراءات وجمعها.

المبحث الحادي عشر: اختياراته.

المبحث الثاني عشر: منهجه في التكبير عند القرَّاء.

المبحث الثالث عشر: الدراسات التي أُقيمت حول «النشر».

المبحث الرابع عشر: المسائل التي في «الطيِّبة» وليست في «النشر» وبالعكس.

الفصل الثاني: دراسة الموارد، وقسّمته إلى مبحثين:

المبحث الأوَّل: الموارد الأصيلة في القراءات، وهو قسمان:

القسم الأول: الكتب التي استقى منها المؤلف الطرق، وهو على النحو الآتي:

أبدأ بأكثر الكتب استخداماً لدى المؤلِّف وأكثرها طرقاً، ثُمَّ بالتي بعدها وهكذا حتى يكون آخر كتابٍ هو الأقل استخداماً، والأقل طرقاً في «النشر».

أمَّا طريقة دراسة الموارد فهي كالآتي:

١ - أذكر اسم الكتاب كما ذكره المؤلّف في «النشر»، فإنْ كان هناك تعليق على اسم الكتاب، كأن يكون ابن الجزري ذكره مختصراً، أو ذكره بعنوانٍ اشتهر به، مع أنَّ مؤلِّف المورد نفسه لم يجعل له اسماً ولم يعنونه، فأشير في الحاشية وأُعَلِّق بما يكون مناسباً.

٢- أذكر ترجمة مختصرة لصاحب المورد.

٣- لا أذكر سند ابن الجزري إلى المؤلّف، أو سند المؤلّف إلى النبي ﷺ؛ مكتفياً بذكر المؤلّف لها في «النشر».

٤- أذكر الطرق التي انتقاها ابن الجزري من المورد.

٥- أوثق كلام ابن الجزري من خلال المورد.

٦- أذكر جميع استدراكات ابن الجزري على المورد، مع بيان موقف الباحث من هذا الاستدراك.

٧- أذكر جميع الانفرادات التي نسبها ابن الجزري إلى المورد.

٨- إعطاء نبذة مختصرة عن منهج المورد.

وهكذا مع سائر موارد القراءات في «النشر».

القسم الثاني: الكتب التي ليست في مبحث الطرق، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها.

المطلب الثاني: كتب التفسير وفضائل القرآن.

المبحث الثاني: موارد «النشر» من غير كتب القراءات، وقسّمت ذلك إلى ثمانية مطالب؛ بحيث أجعل لِكُلِّ علمٍ مطلباً، مثال ذلك:

المطلب الأول: كتب الحديث – فأذكر اسم الكتاب، وعدد المرَّات التي نقلها ابن الجزري منه، وأشير في الحاشية إلى أمكنة النقل، وأذكر ترجمة مختصرة لصاحب المورد، وأوثق هذا النقل من نفس المورد.

وهكذا في سائر العلوم الأخرى كالفقه، والأصول، واللغة...إلخ.

القسم الثاني: تحقيق نصّ الكتاب

وسأتَّبع فيه المنهج الآتي:

١- اختيار إحدى النسخ الخطية لتكون أصلاً، وذلك بعد دراسة ما توافر لديَّ من مخطوطات الكتاب.

٢- كتابة كلام المؤلف وفق قواعد الإملاء.

٣- إثبات فروق النسخ في الحاشية، فإذا كانت كلمة زائدة، أو ساقطة، أو محرَّفة، أو خطأ في الآية القرآنية أُثبت الصحيح في المتن، وأنبه على الخطأ في الحاشية.

٤- مراجعة مسائل الكتاب العلمية، والتعليق على ما يحتاج منها إلى تعليق.

٥- عزو الآيات القرآنية إلى سورها.

٦- بيان اختيارات ابن الجزري.

٧- تخريج الأحاديث والآثار.

٨- التعريف بالأعلام.

٩- تخريج الأشعار والأمثال.

١٠- شرح الألفاظ الغريبة.

١١- توثيق النقول في الكتاب من مصدرها الأساس.

المبحث الخامس: نسخ الكتاب الخطية، مع نماذج من مصوراتها.

المبحث السادس: الملاحظات على الكتاب.

المبحث السابع: بيان منهج التحقيق.

أمَّا الخاتمة فسأذكر فيها أهم نتائج البحث.

أمَّا الفهارس العامَّة فهي:

١ - فهرس الآيات القرآنية.

٢ - فهرس القراءات الشاذة.

٣- فهرس الانفرادات.

٤ - فهرس الاختيارات.

٥ - فهرس استدراكات ابن الجزري.

٦ - فهرس الاستدراكات على ابن الجزري.

٧- فهرس الأحاديث والآثار.

٨- فهرس الأعلام.

٩ - فهرس الأشعار والأمثال.

١٠ - فهرس الألفاظ الغريبة.

١١ -فهرس الأماكن والبلدان والطوائف.

١٢ - فهرس المصادر والمراجع.

١٣ - فهرس الموضوعات.

التمهيد

المبحث الأول: عصر ابن الجزري، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الحياة العلمية.

المطلب الأول: الحياة السياسية(١)

إن الحالة السياسية في عصر المؤلِّف هي امتداد للحالة السياسية في العالم الإسلامي كله في ذلك العصر، حيث إن هناك عوامل وحوادث عامّة؛ بسطت آثارها وتأثيرها في الأقاليم الإسلامية كلّها، وأيضاً؛ هناك أحداث وعوامل خاصة حدثت في أماكن خاصة، وبقاع خاصّة لم تتعدّ آثارها وتأثيراتها تلك المناطق والبقاع التي حدثت وجرت فيها.

الحوادث العامّة:

أهمُّ ذلك وأشهره الغزو المغولي الذي اجتاح البلاد الإسلامية بقوته وسطوته حتى تمكن من إسقاط بلدانه واحداً تلو الآخر، وهذا حدث -كما يقول المؤرخون- في الفترة ما بين سنة (٦١٧ هـ) وسنة (٦٥٦ هـ)، وهي السنة التي سقطت فيها (بغداد) التي كانت في ذلك الزمن تُعَدُّ أهم مركز إسلامي(٢).

فكان من نتائج هذا الغزو المغولي أن توزّعت الحكومات الإسلامية، وشهدت انقساماً سياسياً خطيراً، فأصبحت السلطة فيه دائرة بين ثلاثة شعوب:

---

(١) ذكرت هذه الحالة باختصار شديد، وأرجو ألا يكون مخلاً، ومن أراد مزيداً من الإيضاح والتفصيل فعليه الرجوع إلى الكتب والمؤلَّفات والدراسات المختصة بهذا الشأن، ومنها:
«الكامل في التاريخ» لابن الأثير، (الجزء التاسع)، البداية والنهاية: ١٣/ ٣٣٠-٣٤٠ و١٤/ ٤٨، إنباء الغمر (كله حيث فيه معلومات هامة) عصر سلاطين المماليك لمؤلفه د/ محمود رزق سليم: (الجزء الثاني).

(٢) انظر: الكامل: ٩/ ٢٣٠، الخطط المقريزية: ٣/ ٣٨٥.

أ - المغول.

ب- الترك.

جـ- العرب.

وإذا اتبعت المؤرخين في منهجهم واصطلاحهم في (علم التاريخ) من حيث تقسيمهم العصور الإسلامية إلى أقسام مختلفة؛ فيطلقون على كل فترة زمنية - غير محدّدة - اسماً معيَّناً تحمله فتعرف به، قد يكون اسم دولة، أو صفة بارزة عامّة في تلك الفترة، فيقولون: «الدولة الأموية»، و«الدولة العباسية»، و«العصر السلجوقي» و«العصر الأندلسي»...إلخ، فإنك تجدهم يصفون عصر المؤلِّف بأنه «عصر المماليك» الذي يبدأ من سنة (٦٤٨هـ) وينتهي سنة (٩٢٣ هـ).

المماليك: جمع (مملوك) وهم في الأصل عبيدٌ (أتراك) و(جراكسة) و(مغول)، استعان بهم الأمراء الأيوبيّون[١] للخدمة العسكرية، وتغلغلوا بين الطبقة الحاكمة حتى تمكن بعض زعمائهم من الوصول إلى الحكم، فأسَّسوا في مصر سلالتَيْ المماليك، وهما:

أ- «البحرية» وامتدّ حكمها من سنة (٦٤٨ هـ) إلى سنة (٧٨٤ هـ)

ب-«البرجية» أو«الجركسية» وامتدّ حكمها من سنة (٧٨٤هـ) إلى سنة (٩٢٣هـ).

---

(١) دولة الأيوبيين فرع من دولة بني زنكي، الذين كانوا يحكمون (الموصل) و(الشام) باسم (العباسيين) في بغداد، و(الأيوبيون) نسبة إلى أيوب نجم الدين بن شاذي، من الأكراد. انظر: تاريخ ابن خلدون: ٥/ ٢٧٨-٢٨٦.

هذا، وقد استمر حكم «المماليك» للدولة الإسلامية، وخاصة في «مصر» و«الشام» دهراً طويلاً كما تقدم، حققت فيها كثيراً من الإيجابيات وانتابها كثيرٌ من السلبيات.

فمن إيجابيات تلك الدولة مواصلة الجهاد الإسلامي ونشر الإسلام، والوقوف بكل قوة وحزم أمام الجيوش الصليبية التي كانت قد بدأت في حملاتها الصليبية لغزو الشرق الإسلامي.

وأما سلبياتها فكثيرة، أهمها ضعف الحالة السياسية الداخلية، مما أدى إلى ضعف الدولة نفسها في آخر الأمر.

فقد أصاب الضعف السياسي في آخر الأمر دولة المماليك، لأسباب يذكرها المؤرخون أهمّها:

أ- تقليد الحكم منهم من هو غير أهل لذلك.

ب- تعاقب عدة سلاطين في فترة وجيزة، تصل أحياناً إلى خمسة سلاطين في مدّة عشر سنوات.

جـ- ظهور الثورات الداخلية في «حلب» وغيرها.

د- ظهور النزاع الداخلي بين أمراء المماليك أنفسهم في «القاهرة»[1].

إلى غير ذلك من الأسباب التي ليس هذا البحث محلّاً لذكرها ودراستها.

---

(١) انظر: سمط النجوم العوالي: ٤/ ٣٢-٣٤.

الحوادث الخاصة:

في ظل هذا الضعف والتفرق السياسي، حدث أمر هام، قد يعتبر أهمّ حدث سياسيّ في سنوات عمر المؤلِّف رحمه الله، وأثر في شخصيته مباشرة، حيث صار فيما بعد أحد المقرّبين من زعماء هذا الحدث المهمّ في التاريخ الإسلامي، وأعني: غزو تيمورلنك[1]:

فقد قام هذا الرجل بشن غاراته على «العراق» و«الشام» وتمكن بطريقة الاحتيال والخداع من دخول «دمشق» بعد أن أمّن أهلها وعلماءها، فارتكب فيها هو وعساكره ما لا يوصف من أنواع الظلم والقهر.

ومن ثمّ زحف إلى بلاد «الروم» -تركيا- وقاتل جيش السلطان بايزيد العثماني[2]، وتغلب -تيمور- عليه وهزمه، فأسره وذهب به إلى بلده ومكث عنده إلى أن توفي، كل ذلك بين عيني المؤلِّف الذي كان من المقرّبين من الرجلين «تيمور» و«بايزيد»[3].

استمر تيمور ببسط سطوته وسلطانه على تلك البلاد إلى أن مات، وبقيت الحالة السياسية كما هي عليها في الوصف العام، حروب بين الأقاليم الإسلامية بعضها ببعض، وقيام بعض الأمراء بعضهم على بعض، بل وقيام الخيانات السياسية بين وزراء الدولة الواحدة، إلى أن جاء عام (٩٢٣ هـ) فأذن الله بانقضاء هذا العصر، وحلّ بدلاً منه عصر آخر جديد يسمّى بالعصر «العثماني» أو «الدولة العثمانية»، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر ترجمته ص: ٤٣ من الدراسة.

(٢) انظر ترجمته ص: ٤١ من الدراسة.

(٣) أشير إلى ذلك بالتفصيل في مبحث الكلام عن رحلات المؤلِّف ص: ٣٨-٤٦.

المطلب الثاني: الحياة العلمية[1]

هذه الحياة في هذا العصر تختلف اختلافاً كليّاً عن الحياة السياسية، فبينهما بون شاسع، وتضاد واسع، فعلى رغم الضعف السياسي والسوء الإداري، نجد أن الحياة العلمية على عكس ذلك تماماً، فهي نشطة وحيّة إلى حد كبير، وخاصّة في «مصر» و«الشام» اللتين يمّم العلماء وطلاب العلم وجوههم نحوهما؛ هرباً من الزحف المغولي الذي لم يرحم المسلمين، بل أذاقهم الكثير من الأذى، والعديد من أصناف القتل والتشريد.

وأجد في هذا العصر تنافساً علمياً بين العلماء في «مصر» و«الشام»؛ وذلك لأن دولة العلم في «العراق» قد زالت، والكتب قد أبيدت، والتراث قد أحرق، مما نتج عنه رَدَّة فعل قويّة، حيث جعلت العلماء في المناطق الإسلامية الأخرى يشعرون بعظم المسؤولية الملقاة على عواتقهم؛ وهي نشر الدين، وتجديد العلم، وإحياء التراث.

وقد قام العلماء في هذا العصر تجاه حفظ العلم أحسن قيام، يدلنا على ذلك وجود جهابذة علماء المسلمين في كل العلوم ضمن هذا العصر، حيث هناك «المزّي» و«ابن تيمية» و«الفيروزابادي» و«ابن حجر»، وغير هؤلاء كثير، في سائر العلوم الإسلامية.

---

(١) تعرضت لهذه الحياة بوجه الاختصار، ويمكن للمزيد من الإيضاح الرجوع إلى مصادر «الحياة السياسية» فالكلام جِدُّ مرتبط بين الحياتين في جميع المصادر.

ولو اقتصرت على «علم القراءات» لرأيت أن هذا العصر قد ضمّ أئمة هذا العلم، ومحققيه، منهم على سبيل المثال لا الحصر: «ابن الصائغ»، و«الجعبري»، و«أبو حيان»، والمؤلِّف، وغيرهم كثير، فرحم الله الجميع، وجزاهم خيراً بما قدموا لهذا العلم خاصة، ولعلوم القرآن عامّة.

وقد وصف المؤرخون هذا العصر من ناحية الحياة العلمية بـ:

أ- أنه عصر «جمع» و«شرح» و«تفسير»، لا عصر «إبداع» و«استنباط».

ب- أن الحياة السياسية السيئة للمجتمع فيه كانت سبباً في صرف الناس عن الاشتغال بالعلوم العقلية كالفلسفة والفلك الرياضي وغيرهما، مما نتج عنه انصرافهم إلى العلوم الشرعية.

ورغم كل ذلك -مع التحفظ على بعض ما فيه- فإن الحياة العلمية في هذا العصر تميزت بمزايا كثيرة، أهمها وأشهرها:

أ- أنها حفظت كثيراً من التراث، واعتمدت على كتب هي الآن مفقودة، أو في حكم المفقودة.

ب- الاجتهاد في العلوم الدينية، لمواجهة ما طرأ على الحياة من امتزاج الثقافات، وتبدل الأوضاع.

جـ- تصويب هفوات المصنفين القدامى.

د- بروز النقد والتحليل والموازنة.

هـ- ظهور التآليف الموسوعية في العلوم الإسلامية، من «تفسير»، و«حديث»، و«تاريخ».

هذا باختصار ما أمكنني توضيحه عن «الحياة العلمية» في عصر المؤلِّف.

والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني

حياة ابن الجزري – باختصار – وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأوَّل: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه.

المطلب الثاني: نشأته.

المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم.

المطلب الرابع: رحلاته.

المطلب الخامس: شيوخه.

المطلب السادس: تلاميذه.

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب التاسع: وظائفه.

المطلب العاشر: آثاره.

المطلب الحادي عشر: وفاته.

المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه

اسمه: محمد بن محمد بن محمد بن عليّ بن يوسف.[1]

كنيته: أبو الخير.

لقبه: شمس الدين.

نسبه: نسبَهُ السخاوي رحمه الله إلى (العُمَري)، وهي نسبة إلى ابن عمر الذي تنسب إليه (الجزيرة)، لا إلى الصحابي كما توهمه بعضهم[2].

شهرته: ابن الجزريّ، نسبة إلى (الجزيرة) وهي عدة بلاد من ديار بكر، واسم خاص لبلدة واحدة يقال لها: (جزيرة ابن عمر)، وهو الحسن بن عمر بن خطاب التغلبي (ت ٢٥٠ هـ) وتقع شمالي الموصل، قالوا إن المؤلِّف ينتسب إليها.

قال ابن خِلِّكان[3]: «يقولون (جزيرة ابن عمر) ولا أدري من (ابن عمر)، وقيل إنها منسوبة إلى يوسف بن عمر الثقفي أمير العراقين، قال: ثم إني ظفرت بالصواب في ذلك وهو أن رجلاً من أهل «برقعيد» من أعمال الموصل بناها؛ وهو عبد العزيز بن عمر، فأضيفت إليه، قال: ورأيت في بعض التواريخ أنها جزيرة «ابني عمر؛ أوسٍ وكاملٍ»، ولا أدري أيضاً من هما».

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٧-٢٥١، إنباء الغمر: ٨/ ٢٤٥، الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٥-٢٦٠، قضاة دمشق: ١٢١-١٢٢، مفتاح السعادة: ١/ ٨٨ و٣٩٢-٣٩٤، الشقائق النعمانية: ١/ ٩٨- ١٠٧.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٥، المنح الفكرية: ٢٠، القاموس والتاج (قرش).

(٣) أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو العباس، قاضي القضاة، أديب، شاعر، تفقه على والده ويوسف بن شداد، وقرأ النحو على يعيش بن علي، توفي سنة (٦٨١ هـ).

و(خِلِّكان): هو الجد الرابع له، وضبطه الزبيدي بـ: كسر الخاء وتشديد اللام المكسورة، وذلك فيما استدركه على الفيروزابادي. انظر: طبقات السبكي: ٥/ ١٤، الشذرات: ٥/ ٣٧١، التاج (خلك).

وقال في موضع آخر: «قال الواقدي: بناها رجل من أهل «برقعيد» يقال له عبد العزيز بن عمر»[1].

مولده: قال المؤلِّف: «أخبرني والدي قال: وُلِدتَ لي في ليلة السبت، الخامس والعشرين من شهر رمضان المعظّم سنة إحدى وخمسين - وسبعمائة - عقيب صلاة التراويح، داخل مكان يسمّى (خطّ القصّاعين) بدمشق».

وينبّه هنا على عدم صحة ما ذكره السخاوي من أن أبا المؤلِّف مكث أربعين سنة لا يولد له، وهذا لا يصح؛ لأن المؤلِّف وُلِد ولأبيه ست وعشرون سنة، حيث إنه ولد كما قال المؤلِّف نفسه، نقلاً عن أبيه سنة (٧٢٥ هـ).

ولعلّ السبب في هذا الوهم ما جاء في قول المؤلِّف عن أبيه: «حجّ سنة أربعين ثم حجّ سنة ثمان وأربعين، وقال لي: شربتُ ماء زمزم ليرزقني الله ولداً ذكراً يكون من أهل القرآن، ورجعتُ في سنة تسع وتزوجت بوالدتك سنة خمسين فوُلِدتَ لي سنة إحدى وخمسين».[2]

فلعلَّ النسخة التي اطلع عليها السخاوي فيها نقص ما بين كلمتي (أربعين) و(شربت) والله أعلم.

المطلب الثاني: نشأته

نشأ - رحمه الله - بدمشق، تحت رعاية والديه اللذين اعتنيا به أتمّ عناية، فحفظ القرآن الكريم وجوَّده، وحفظ الحديث والفقه، وغير ذلك، وسمع

(١) وفيات الأعيان: ٣/ ٣٤٩-٣٥٠ و٤/ ١٤٣، وانظر: التاج (جزر)، الأنساب: ٢/ ٥٥.

(٢) انظر: جامع أسانيده: ق: ٢٢/ أ، الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦.

الحديث من جماعة من شيوخ عصره، حتى بلغت همَّته به أن يسمع من أصحاب الفخر بن البخاري،[1] وغيره.

ولم تذكر المصادر – حسب اطلاعي – شيئاً عن نشأته وأسرته، إلا ما ذكره السخاوي من أن له أخاً اسمه: علي بن محمد بن محمد بن يوسف، العلاء الدمشقي، ابن الجزري، أخو شيخ القراء الشمس محمد، كان فيما بلغني عالماً مقرئاً، وهو جدّ الشريف ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي نقيب الأشراف لأمه.[2]

لكن يتضح أن أسرة المؤلف أسرة خير وصلاح، وإن حب القرآن والقراءات متأصل فيها، بدليل المؤلف وأخيه وأبيهما، وكذا أبناء المؤلف فكلهم ما بين قارئ وقارئة، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم

يظهر – والله أعلم – أن المؤلِّف استجيبت فيه دعوة والده عندما شرب ماء زمزم ليولد له ولد من أهل القرآن، وقد كان ذلك، فما أنْ بلغ سنّ التعلّم حتى بدأ بحفظ القرآن وتجويده، وكان أبوه معلّمه الأول، حيث صرّح المؤلِّف نفسه بذلك فقال: «فأما الشيخ الأول فهو والدي – رحمه الله – فإني قرأت عليه القرآن العظيم مرّات، وسمع من لفظي الروايات كرّات».[3]

وهناك كثيرون من مشايخه سيذكرون في محلهم من البحث، قرأ عليهم

(١) انظر ترجمته ص: ٨.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٦/ ٢٣.

(٣) جامع أسانيده: ق:١١/ب.

القرآن بالقراءات، ودرس عليهم العلوم الشرعية، فنشأ نشأة أهَّلته للصدارة في بعض العلوم، وهو لم يبلغ العشرين من عمره.

المطلب الرابع: رحلاته

لـمّا أتم المؤلِّف - رحمه الله - حفظ القرآن الكريم؛ وهو ابن الأربع عشرة سنة، اشتغل بعلم القراءات، وتلقّاها على علماء بلده، ولم يكتف بذلك، بل رحل الرحلات الكثيرة المتنوعة؛ ليس لهذا العلم فحسب، بل ولغيره من العلوم الأخرى، وقد بيّن هو نفسه سير كثير من رحلاته، فقال:

«ولـمّا نشأت واشتغلت بهذا العلم الشريف، وقرأت القراءات على مَن علمته قيِّماً بها بدمشق المحروسة؛ كنت أنقّب الفحص عمّن انتهت إليه رئاسة القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة وهو فيها عالي الإسناد، فكان منهم بالديار المصرية جماعة، فرغبتُ إلى والديّ - رحمهما الله- أن يأذنا لي في الرحلة إليهم، وتوسّلت إليهما بكل طريق، فحججتُ صحبة والـدِي - رحمه الله - سنة ثمان وستين وسبعمائة، فقرأت القراءات على شيخ المدينة الشريفة[1] ونائب الخطابة والإمامة بها[2]». فكانت هذه أول رحلة مباركة له، إلى مدينة رسول الله ﷺ.

ثمّ ذكر المؤلِّف رحلته الثانية فقال: «ثم إني رحلت بعد عودي من الحج في سنة تسع وستين وسبعمائة، فدخلت (مصر) في أول شهر رمضان منها[3]».

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن صالح. انظر ترجمته ص: ٧٠ من الدراسة، وهو الشيخ الخامس والعشرون.

(٢) جامع أسانيده: ق: ١٢/ب.

(٣) المصدر السابق: ق: ١٣/أ.

وقد كانت هذه الرحلة الثانية له بمفرده، ليس معه والداه، يدلُّنا على ذلك قوله بعد أن ذكر الشيوخ الذين قرأ عليهم في هذه الرحلة: «ثم رجعت إلى دمشق في أول سنة سبعين وسبعمائة، وفي قلبي من الحَزازة[1] من عدم تلاوتي[2] عليهما بأكثر من السبع، فاستأذنت والديّ في العود إلى الديار المصرية فلم يسمحا بفراقي، وتذكّرا ما قاسياه في غيبتي تلك الكَرّة[3]».

ثمّ تلت ذلك الرحلةُ الثالثة، فقال: «ولما رأيا تحرّقي[4] لذلك قالا: ولا بدّ أن نكون معك، فتوجها بي في ربيع الأول سنة إحدى وسبعين، أو قبل ذلك[5]».

وقد وصف المؤلِّف هذه الرحلة بأنها (مباركة)، سمع فيها الكثير من الحديث على من بقي من المسندين ذلك الوقت.

ثمّ رجع المؤلِّف بعد ذلك، وحاول الرحلة مرة أخرى إلى «اليمن» و«واسط» و«بغداد»، ولكن أبى والداه ذلك، فقال: «امتنع والديّ من إذنهما في ذلك، فكتبت استدعاء بالإجازة من شيوخ بغداد المسندين، والعلماء المقدّمين[6]».

ومُكْثُ المؤلِّف في دمشق يعلّم القراءات والعلوم التي حصل عليها، كان

---

(١) الحَزازة: وَجَعٌ في القلب من غيظ ونحوه. انظر: أساس البلاغة والتاج (حزز).

(٢) هما ابن الصائغ وابن البغدادي، وانظر ترجمتهما على التوالي ص: ٥٨و٦٤.

(٣) جامع أسانيده: ق: ١٣/ ب.

(٤) الحُرقة: بالضم: ما يجده الإنسان من لذعة حبٍّ أو حزن، وفي القلب من الوجع. التاج (حرق).

(٥) جامع أسانيده: ق: ١٣/ ب.

(٦) جامع أسانيده: ق: ١٤/ ب.

السبب؛ مع أسباب أخرى في توقّف رحلات المؤلِّف، وهو ما بيّنه بقوله: «وصمّمت على الرحلة بنفسي، وتمادت بي الأحوال، وشغلتني كثرة مَن ينتابني للقراءة والأخذ عنّي، وأنا ابن تسع عشرة سنة ونحوها».[1]

وقد استمرت هذه الحال حتى سنة ثمان وسبعين، وفيها رحل مرّة ثالثة إلى الديار المصرية، ويميّز هذه الرحلة أنه صحب معه ابنه أبا الفتح، فاستجاز له شيوخه[2]. ولم تدم هذه الرحلة طويلاً حتى رجع إلى الشام، وبقي فيها إلى سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة.

ثم رجع إلى مصر، وبقي فيها إلى أن: «قدّر الله ما قدَّر[3] من توجّهي

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٦.

(٣) يشير المؤلِّف إلى ما حصل له في الديار المصرية من الظلم وأخذ أمواله، بل ومحاولة إيداعه السجن، وقد بيّن الحافظ ابن حجر ذلك فقال: «وفي جمادى الأولى -من سنة (٧٩٨هـ)- هرب الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي من القاهرة إلى بلاد الروم، وكانت بيده عدّة وظائف بدمشق، وتدريس «الصلاحية» ببيت المقدس، وكان السبب في هروبه أنه كان يتحدث عن قطلوبك بالشام في مستأجراته ومتعلّقاته بدمشق، فزعم أنه تأخر عنده مال كثير، فتحاكم معه عند السلطان، فرسم عليه فهرب». إنباء الغمر: ٣/ ٢٨٧.

وقال أيضاً: «وكان ابن الجزري يتحدّث في تعلّقات الأمير قطلوبك الذي كان في خدمة الأمير الكبير أيتمش، ثم ولي بعد ذلك الأستادراية، فحاسب ابن الجزري، فادّعى أنه يستحق عليه شيئاً كثيراً، فخشي منه ففرّ فركب البحر». إنباء الغمر: ٣/ ٣٢٣.

وقال السخاوي: «ثم امتحن - ابن الجزري - بسبب مباشرته تعلّقات أيتمش على يد أستاداره قطلبك، وسُلِّم لوالي القاهرة ليعمل له الحساب، فوقف عليه مال عجز عنه، ففرّ في سنة ثمان وتسعين، وركب البحر من إسكندرية، ولحق ببلاد الرّوم...». الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦.

-والكلام للمؤلف-إلى بلاد الرّوم، فخرجتُ من الديار المصرية يوم السبت غرّة جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين وسبعمائة، وتوجهت إلى ثغر الإسكندرية فأقمت بها أياماً حتى تيسّر الركوب في البحر، فركبته في أوّل رجب من السنة المذكورة، وسلَّم الله تعالى، فخرجت منه في الخامس من الشهر المذكور بثغر أنطاكية»[1]، وكانت إقامته فيها أياماً.

ثمّ توجه إلى مدينة (بورصة) وهناك نزل عند تلميذ قرأ عليه القراءات بدمشق، وهو مؤمن بن عليّ الرومي[2]، وهو من أئمة القراءات في بلاد الروم، وممن له حظوة[3] عند بايزيد[4]، فعرَّف الملك بايزيد بمقدار المؤلِّف، فعظّمه وأكرمه.

قال المؤلِّف: «فبالغ في الإنعام والإحسان، والتمس مني الإقامة بدار ملكه، ورتّب فوق الكفاية، فقلت: إني لم أجئ إلا لأَحضُر الغَزاة، ويَنتفع بي مَن ينتفع، ممّن لا يقدر على الرحلة إليَّ، وأعود.

(١) جامع أسانيده: ق: ٢٠/ أ، وقد عقّب المؤلِّف على ذلك بقوله: «وكنت نذرت أن أصوم اليوم الذي أقطع فيه النهر من كل سنة، وأنا إلى الآن أصومه».

(٢) هذا ما صرح به المؤلِّف، وذكر ابن حجر رحمه الله أن الذي عرَّف الملك بالمؤلِّف هو تلميذٌ يقال له: شيخ حاجي، ومرة أخرى ذكر أنه يسمى (كامور موبر) والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٢٤، إنباء الغمر: ٣/ ٢٨٧ و٣٢٤.

(٣) مثلثة الحاء، المكانة والوجاهة، والقرب المعنوي، والتقدم المعنوي عند السلطان. انظر: القاموس والتاج (حظا).

(٤) هو: بايزيد - أبو يزيد- بن مراد بن عثمان، من أكبر ملوك الإسلام وأيمنهم نقيبة، وأكثرهم غزواً للكفار، مع إكرام أهل القرآن، وحبّ العلم والعلماء والعدل، وهو من سلاطين الدولة العثمانية. انظر: إنباء الغمر: ٥/ ٥٥- ٦٢ و١٢٨، الضوء اللامع: ١١/ ١٤٨-١٤٩.

قال الملك بايزيد: إني قد جهّزت العساكر لغزو مدينة القسطنطينية وحصارها، وأنا ألحقُهم، فإن تصبر لتكون معي، فعلت.

فقلت: بل أسبقك، فأمر بتجهيزي لذلك على أحسن الوجوه وأتمها، وتوجهت في شوال من السنة فنزلنا مدينة (غلطة) وهي من أعصى بلاد الكفار مجاورة للقسطنطينية». [1]

وقد حضر المؤلِّف هذه الغزوة، ووصفها وصفاً بقوله: «وكنت معه - الملك- أحدّثه في فضائل الجهاد، وما أعدّ الله للمجاهدين ولمن استشهد منهم ولمن صبر،... قال: لكن الذي شاهدته أنا أنّ الطليعة التي كانت مقدّم جيش الكفار ثلاثون ألفاً، من الإفرنج الذين يقال إنهم أشجع طوائف الكفار، وكانت في يوم الثامن والعشرين من ذي الحجة؛ سنة ثمان وتسعين، فشاهدت مَلْحَمة عظيمة لم يكن مثلها في هذه الأعصار». [2]

ولم يفت المؤلِّف أن يسجل في هذه الرحلة العسكرية أو الجهادية في سبيل الله، بعض الغرائب، قال: «ومن أغرب ما رأيت في هذه الغزاة أن ابن عثمان المذكور -الملك- أمر لي من الأسرى بخمسة، فكانوا معي حتى رجعت إلى (بورصة) دار ملكه، ولم يكن واحد منهم يعرف لغة الآخر؛ لأنّ كلاً منهم من بلاد غير بلاد الآخرين، وطائفة غير طائفتهم». [3]

---

(١) جامع أسانيده: ق٢٢/ ب.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

وفي رجوعه هذا إلى (بورصة) بدأ المؤلِّف بتأليف أعظم كتبه وهو «النشر».

قال المؤلِّف: «وبقيت في تلك الديار نحو سبع سنين حتى كانت الطامّة، بوصول الأمير تيمورلنك[1]، وكان ما قدّره الله من كسر بايزيد.

وكان قد بلغه -تيمور- أني عند ابن عثمان، فأرسل من أخذني إليه على غاية من الإجلال والتعظيم، وبقيت معه سنة وهو في زيادة اعتقاد وإكرام وإحسان، حتى التمس مني أن أكون عنده في مملكته، ليُؤخَذ عني كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

فجهّزني على أحسن الوجوه، وأنزلني مدينة (كش)[2] وبقيت فيها حتى قدم الأمير، وأمر أن أكون معه في (سمرقند) فبقيت فيها حتى توفي في سابع عشر شهر شعبان سنة سبع وثمانمائة.

ولـمّا استقرّ ولده في الملك بعده لم أزل به حتى أذن لي في العودة، فخرجت من (سمرقند) في السابع من ذي الحجة سنة سبع.

قال: فلما وصلت إلى بلدة (نَسَف) ويقال لها أيضاً (نَخْشب) وهي ثلاثة أيام من (سمرقند)، وصل إليّ رسول السلطان، وَرَدّني إلى (سمرقند)؛ لأن بعض أمراء دولته عيّره وذمّه بتركي.

---

(١) ابن طرغان، مَلِك طاغية، ابتدأ ملكه على أنقاض دولة جنكيز خان، أباد البلاد والعباد، وأكثر في الأرض الفساد، مع تقريب للعلماء والأشراف والشجعان، ولكن من خالف أمره أدنى مخالفة، استباح دمه، حتى أفتى بعض العلماء بكفره، توفي سنة (٨٠٧ هـ). انظر: إنباء الغمر: ٥/ ٢٢٥-٢٢٦ و٢٣١-٢٣٨، الضوء اللامع: ٣/ ٤٦-٥٠.

(٢) بفتح الكاف وتشديد الشين المعجمة: قرية على ثلاثة فراسخ من جرجان. انظر: معجم البلدان: ٤/ ٤٦٢.

قال: فلمّا رجعت وقعت أمور خاف على نفسه منها، وأذن لي فتوجهت من طريق مدينة (بخارى) فوقفني أهلها أياماً للأخذ عنّي، وخرجت منها، وقطعت نهر (جيحون)[1] في يوم السبت العشرين من المحرم سنة ثمان، ووصلت مدينة (هراة) في السابع عشر من صفر، وكان سلطانها الكبير «شاه رخ سلطان» التمس مني الإقامة عنده».

ويبيّن المؤلِّف هنا أن العلماء والفضلاء في هذه البلدة سألوه سماعَ، «صحيح البخاري» رحمه الله وقراءة كتاب «المصابيح» للبغوي[2]، فأجاب سؤلهم وجلس لهم في الجامع حتى سمعوا جميع «الصحيح»، وقرؤوا عليه جميع كتاب «المصابيح» بمنزله، ثم بعد ذلك قرؤوا عليه بعض مؤلَّفاته.

بعد ذلك ذهب إلى (أصبهان) و(يزد) ثم إلى (شيراز) وذلك سنة (٨٠٩ هـ)، وبقي فيها حتى سنة (٨٢١ هـ) فاتجه إلى البصرة، وبقي فيها سنة.

ثم قصد الحج، فوصل المدينة المنورة سنة (٨٢٣هـ) وبالتحديد في شهر ربيع الأول.

ثمّ توجّه إلى مكّة فدخلها مستهلّ رجب من السنة المذكورة، فجاور فيها بقيّتها، ثم سافر إلى بلاد العجم.

وفي سنة (٨٢٧ هـ) قدم للحج مرة أخرى، وفي هذه السنة كتب إلى ابنه

(١) اسم وادي خراسان على وسط مدينة يقال لها جيهان. معجم البلدان: ٢/ ١٩٦-١٩٧.
(٢) انظر ترجمته ص: ٣٤٦.

أبي الخير أن يحضر إليه بعد غياب وفراق بينهما دام عشرين سنة، فاجتمعا في القاهرة نحو ستة عشر يوماً.

وبعد أن حجّ المؤلِّف في هذه السنة سافر إلى اليمن، وبالتحديد في شهر ربيع الآخر سنة (٨٢٨ هـ)، وكانت سفرة للتجارة، ولم تخل من العلم أيضاً، حيث إن المؤلِّف اجتمع مع مَلِكِها.

قال ابن حجر: «وفيه توجّه ابن الجزري إلى بلاد اليمن فأكرمه مَلِكُها، وسمع عليه الحديث، وأنعم عليه بمال، وأطلق له كثيراً من تجارته بغير مكسها[١]»[٢].

ثم رجع عن طريق البحر إلى مكّة ببضائع كثيرة، وبقي فيها إلى أن حج في نفس السنة؛ أعني سنة (٨٢٨ هـ).

ثم رحل إلى القاهرة فدخلها في أول سنة (٨٢٩ هـ)، ثم غادرها إلى دمشق، ومنها إلى شيراز، وهناك مكث إلى أن جاءه القدر المحتوم.

هذا كان سير رحلات المؤلِّف - رحمه الله تعالى - وهي كما بيِّن رحلاتٌ كثيرة، إلى أماكن متعدّدة، لأغراض مختلفة؛ يجمع بينها غرض واحد أساس وهو تعليم كتاب الله، ونشر سنة رسول الله ﷺ.

ولهذا أجده؛ وقد تقدمت به السنّ، يتمنّى لو باستطاعته مواصلة الرحلات لنشر العلم، حيث قال في جواب كتبه لأحد تلاميذه: «وأعجب من ذلك أن

---

(١) المكس: دراهم كانت تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق، وهي ضرائب. انظر: التاج (مكس).

(٢) إنباء الغمر: ٨/ ٦٥.

بينكم وبيننا يا معشر القراء هذه المسافة القريبة ولا يكون لكم همة أن يرحل فيأخذ القراءات بهذا التحقيق». قال: «وإني لأقسم بالله تعالى أني لو تمكنت من الخروج لخرجت إليكم، وإلى غيركم ليؤخذ عنّي هذا العلم الشريف العزيز، الذي لا أعلم أحداً اليوم على وجه الأرض يعرفه إلا من قرأه عليّ».(1)

المطلب الخامس: شيوخه

قرأ المؤلِّف - رحمه الله - وتتلمذ على أشهر شيوخ عصره، في القراءات وغيرها، ولم يكن تلقّيه على الشيوخ اعتباطاً بحيث يأخذ عن أيّ شيخ، بل التزم لنفسه بصفات لا بدّ من توافرها في الشيخ الذي سيقرأ عليه، وهذا ما صرح به هو نفسه، حيث قال: «ولما نشأت واشتغلت بهذا العلم الشريف، وقرأت القراءات على من علمته قيّماً بها بدمشق، كنت أنقّب وأتفحّص عمّن انتهت إليه رئاسة القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة، وهو فيها عالي الإسناد».(2)

وقد كان له ذلك، فجمع مشيخة هي درة عصرها، وجوهرة رجال القراءات في زمنها، وسيذكر البحث هؤلاء الشيوخ، ويجعلهم قسمين:

القسم الأول: شيوخه في القراءات.

القسم الثاني: شيوخه في العلوم الأخرى.

وهذا أوان الكلام على ذلك، وبالله التوفيق.

---

(1) ق: ٢٠/ أ، وفيه أن تاريخ هذا الجواب هو ربيع الثاني سنة (٨٢٠ هـ) أي أن عمر المؤلف نحو سبعين سنة.

(2) جامع أسانيده: ق: ١٢/ ب.

القسم الأول: شيوخه في القراءات

وقد جعلتهم مرتبتين:

المرتبة الأولى: شيوخه الذين أسند إليهم في «النشر» قراءة أو إجازة.

المرتبة الثانية: شيوخه الذين صرّح بهم هو أو غيره، وليسوا من رجال «النشر».

أمّا المرتبة الأولى: فسأذكرهم مرتبين ترتيباً زمنياً حسب الأقدمية في الوفاة، وهم كالتالي:

(١) محمد بن عبد الله الصفوي، الهندي، الصوفي، أبو عبد الله، ولد سنة (٦٩٤هـ) بدمشق، خيِّر، ديِّن، وكان محباً للحديث وأهله. توفي سنة (٧٦٦هـ).[١]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه عرض عليه «الشاطبية» وقرأ عليه «النونية» للسخاوي، وقرأ عليه «الغاية» لابن مهران، وأنه سمع عليه كثيراً من مسموعاته.

وذكر في «النشر» أنه: أخبره بـ «غاية» ابن مهران، و«النونية» بقراءتها عليه.[٢]

(٢) أبو بكر أَيْدُغدي[٣] بن عبد الله، الشهير بابن الجندي، قيل اسمه عبدالله، ولد سنة (٦٩٩هـ)،[٤] شيخ مشايخ القراء بمصر، وله عناية تامّة

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ١٩١، الدرر الكامنة: ٤/ ١٠٩.

(٢) انظر: ص:٢٢٩ و٢٤٩.

(٣) كلمة أعجمية معناها: طلع القمر، كما أن (كندغدي) معناها: طلعت الشمس. انظر: الدرر الكامنة: ١/ ١٧٣ الحاشية (١).

(٤) كذا نقل المؤلِّف عنه، وقال الذهبي سنة (٦٩٨ هـ).

بالقراءات، وبَصَر في العربية، مع الدِّين والحياء، قرأ على الصائغ والجعبري،[1] وأبي حيان وغيرهم، ألّف: «البستان»، وشَرَح «الشاطبية» شرحاً تضمّن إيضاح شرح شيخه الجعبري، توفي سنة (٧٦٩ هـ).[2]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه بكتابه «البستان» سوى قراءة الحسن البصري، إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠] فمرض وأجازه، وأشهد على إجازته.[3]

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه القرآن الكريم بالكتب «الوجيز»، و«الإيجاز»، و«إرادة الطالب»، و«تبصرة المبتدئ»، و«المهذب»، و«الجامع» لابن فارس، و«التذكار» و«المفيد» لأبي نصر، و«الموضح» و«المفتاح»، و«الإرشاد» لأبي العز، و«الكفاية الكبرى»، و«البستان».

ب- قرأ عليه بمضمَّن: «الهادي»، و«الكافي»، و«التذكرة»، و«التلخيص»، لأبي معشر، و«الروضة» للمعدل، و«السبعة»، و«المستنير»، و«المبهج»، و«الكفاية

---

(١) انظر ترجمته ص: ١٧٧.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٥١٣ - ١٥١٤، غاية النهاية: ١/ ١٨٠، الدرر الكامنة: ١/ ٤٧١-٤٧٢.

(٣) قال المؤلِّف: «لما قوي المرض بشيخنا ابن الجندي أشار عليَّ صاحبُنا أحمد بن كُحْل؛ وكان يقرأ مع المؤلِّف على ابن الجندي- أن أشهد عليه بقراءتي عليه وبإجازته لي، فراح معي إليه وشهد عليه بذلك، وكتب هو خطّه بالإجازة». جامع أسانيده: ق: ٦٩/ ب، وانظر: غاية النهاية: ١/ ١٨٠ و٢/ ٢٤٧-٢٤٨.

في الست»، و«غاية الاختصار»، و«المصباح»[1]، و«الكامل»[2]، و«المنتهى»، و«الإشارة»، و«المفيد» للحضرمي، و«المطلوب» لأبي حيان.[3]

ج- قال المؤلِّف: وأخبرني بشرحَيْ «الشاطبية» له، ولشيخه الجعبري، و«البستان» له، و«الإقناع» لابن الباذش.

يضاف إلى ذلك طريقين أدائيين للمؤلّف عنه؛ عن قالون وابن ذكوان.[4] والله أعلم.

(٣) محمد بن موسى بن سليمان، أبو عبد الله، الأنصاري، ولد سنة (٦٨٢ هـ)، سمع من الفخر بن البخاري، وتفرّد عنه، وسمع من ابن كثير والعراقي، وولي الخزانة والحسبة، وكان مشكوراً في مباشرته، عفيفاً نزيهاً. توفي سنة (٧٧٠هـ)[5].

لم يترجم له المؤلِّف لا في «غايته» ولا في «جامع أسانيده».

وذكر في «النشر» أنه:

أ- أخبره مشافهة بـ «العنوان».

---

(١) قال المؤلِّف: «قرأت بما تضمّنه من القراءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي». ص: ٢٣٥.

(٢) قال المؤلِّف: «قرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمنه من القراءات العشر وغيرها». ص: ٢٣٧.

(٣) انظر ص: ٢٤٤.

(٤) انظر ص: ٢٦٧ و٣٦٩.

(٥) لم أجد له ترجمة إلا عند ابن حجر في: الدرر الكامنة: ٥/ ٣٨.

ب- وذكره المؤلِّف مرة أخرى مسنداً عنه حديث «انصر أخاك» إلى النبي ﷺ، ثم علّق عليه بقوله: «فبيني وبين رسول الله ﷺ فيه عشرة رجال ثقات عدول، وهذا سند لا يوجد اليوم في الدنيا أعلى منه ولا أقرب إلى النبي ﷺ فعيناي عاشر عين رأت مَن رأى النبي ﷺ».[(١)]

(٤) أحمد بن محمد بن الحسين بن عمر،[(٢)] أبو العباس، الفيروزابادي، المهندس، المعروف بـ«زُغْنُشْ»،[(٣)] ولد سنة (٦٧٠ هـ)، سمع من ابن البخاري وغيره، وكان شيخاً صالحاً كثير التلاوة، صحيح السماع. توفي سنة (٧٧١ هـ).[(٤)]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه كتاب «الكفاية في القراءات الست» وكتاب «المبهج».

---

(١) انظر ص: ١٨٠ و٥٢٣.

(٢) كذا جاء اسمه عند المؤلِّف، وفي مصادر ترجمته -كما سيأتي- هو: أحمد بن محمد بن عمر بن حسين، بتقديم (عمر) على (حسين) والله أعلم.

(٣) كذا ضبطه ابن مفلح في كتابه «المقصد» فيما نقله عنه ابن العماد، قال: (زُغْنُش) بزاي مضمومة ثم غين معجمة ثم نون مضمومة ثم شين معجمة.». وبالرجوع إلى «المقصد» ذكر محقّقه أن هذا الضبط موجود على هامش النسخة الأصل بخط الشيخ عبد القادر بن بدران يرحمه الله.».
أمّا المؤلِّف فقال: ابن غلش، وأمّا ابن حجر فقال: زَغْلِش، وكلاهما تصحيف. والله أعلم. أما السخاوي فضبطه بقوله: «زَغْلِش بفتح الزاي، وسكون المعجمة، وكسر اللام، وآخره معجمة.» ذكر ذلك في ترجمته لحفيد المذكور.
انظر: الضوء اللامع: ٢/ ٨٦، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد:١/ ١٨٢، شذرات الذهب:٦/ ٢٢٠.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ١١١، الدرر الكامنة: ١/ ٣١٠، المقصد الأرشد: ١/ ١٨١- ١٨٢،شذرات الذهب: ٦/ ٢٢٠.

أمّا في «النشر» فذكر أنه: أخبرني بـ«التجريد» و«المبهج» و«الكفاية في الست» بقراءتي عليه بمنزله.[1]

(٥) إسماعيل بن محمد بن علي بن هانئ، أبو الرشيد، الغَرْناطي، المالكي، ولد سنة (٧١٠ هـ) وحفظ «الموطأ» عن ظهر قلب، وبرز في الفقه والنحو والتفسير والحساب، اجتمع بأبي حيّان فعظّمه كثيراً، ولي قضاء المالكية بحماة، وهو أوّل مالكي في ذلك، توفي سنة (٧٧١هـ)[2].

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه كان يتردّد إليه ويسمع من فوائده، وأنه أنشده من حفظه قصيدة «القَيْجاطي» التي رواها عن مؤلّفها.

أمّا في «جامع أسانيده» فقال: «وأخبرنا أنه سمع قصيدة «القَيْجاطي» منه، وحدّثني من لفظه بقطعة كبيرة من قصيدة الإمام أبي الحسن الحصري، حفظاً من لفظه، وشهد في إجازتي بالقراءات من شيخنا ابن اللبان. سنة (٧٦٩ هـ).»[3]

وأما في «النشر» فقال: «وحدّثني ببعضها- القَيْجاطية- من لفظه».

(٦) أحمد بن إسماعيل بن أحمد، المقدسي، ولد سنة (٦٨٢ هـ)، ثقة أصيل، سمع من الفخر بن البخاري، وغيره، وحدَّث وعمِّر حتى تفرَّد. توفي سنة (٧٧٣هـ).[4]

---

(١) انظر ص: ٢٠٤ و٢١٧ و٢٢٢.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ١٦٨، جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٤٣و٤٤، الدرر الكامنة: ١/ ٤٠٦-٤٠٧.

(٣) جامع أسانيده: ق: ٤٤/ أ.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣٩، إنباء الغمر: ١/ ٢١، الدرر الكامنة: ١/ ١١٢-١١٣، المقصد الأرشد: ١/ ٧٧-٧٨، شذرات الذهب: ٦/ ٢٢٦.

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه «مفردة يعقوب» لابن الفحام؛ بإجازته إن لم يكن سماعاً من ابن البخاري، وكذا ذكر هنا في «النشر». والله أعلم.[1]

(٧) محمد بن رافع بن هجرّس بن محمد بن شافع، أبو المعالي، المصري، ولد سنة (٧٠٤ هـ)، قال المؤلِّف: سمع خلقاً لا يحصون بمصر والشام والحجاز، وذيّل على «تاريخ بغداد»، قرأ على الصائغ والجرائدي وغيره، إمام مقدّم في الحديث، توفي سنة (٧٧٤ هـ)[2].

ذكر المؤلِّف في «جامع أسانيده» و«غايته» أنه قرأ عليه جميع نظم «الشاطبية» وأنه سمع عليه «الرائية» في الرّسم للإمام الشاطبي رحمه الله.

أمّا هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه «الشاطبية».

ب- أخبره بشرح «الشاطبية» للإمام السخاوي.

(٨) أحمد بن رجب بن الحسن السلامي، أبو العباس، البغدادي، الشيخ، الصالح، الكبير القدر، وهو والد الحافظ أبي الفرج بن رجب الحنبلي،[3]

---

(١) انظر ص :٢٠٦.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ١٣٩-١٤٠، جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٤٦، إنباء الغمر: ١/ ٥٩-٦٢، الدرر الكامنة: ٤/ ٥٩-٦٠، الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٩٤-٩٥، شذرات الذهب: ٦/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٣) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، صاحب «ذيل الطبقات» وغيره من المؤلِّفات المفيدة. توفي سنة (٧٩٥هـ). انظر: المقصد الأرشد: ٢/ ٨١-٨٢.

ولـد ببغـداد ونشـأ بهـا، ورحل في طلـب الحديـث. تـوفي سـنة (٧٧٥ هـ).[١]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه بعض القـرآن بـالقراءات، وكثـيراً مـن كتب القراءات، ولم يحدّدها، بينها بيّنها في «جامع أسانيده» فقال: «قـرأت عليـه القرآن العظيم بقراءة عاصم وغيره، وسمعت عليه «الشاطبية»، وعرضت عليه منظومة الرَّسْعني[٢] في «الظاءات» من حفظي، وقـرأت عليـه كثـيراً مـن كتـب القراءات سيّما تواليف شعلة الموصلي الحنبلي في القراءات وغيرها، مثل «الشمعة في قراءات السبعة» و«ذات الحلا في قراءة أبي عمرو بن العـلا»، ولازمتـه مـدّة، وسمعت عليه القراءات السبع جمعاً وإفراداً».[٣]

أمّا هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبره بـ «الكنـز» سماعاً وتلاوة لبعضه.

ب- قرأ «الكفاية» نظم «الكَنْـز» وكذا «الشمعة» عليه.[٤]

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٥٣، إنباء الغمر: ١/ ٤٢-٤٣، الدرر الكامنة: ١/ ١٤٠، وفيه أن مولـده سنة (٦٤٤ هـ)، وهذا لا يصح، فشيخه ابن مؤمن صاحب «الكنـز» ولد سنة (٦٧١ هـ) ولعله تـصحيف صوابه سنة (٦٩٤ هـ)، حيث لم أجد من حدّد تاريخ مولـده. والله أعلـم. شـذرات الـذهب: ٦/ ٢٣٠-٢٣١، وفيه تصحف (الحسن) إلى (الحسين)، وفيها كلّها ما عدا غاية النهاية: أن وفاته سنة (٧٧٤ هـ).

(٢) الرَّسْعَني: نسبة إلى بلدة رأس عين، من أعمال العراق، وهو: عبد الـرزاق بـن رزق الله، الحنـبلي، الإمـام العلامة المحدّث، المفسر شيخ ديار بكر والجزيرة، قرأ بالروايات العـشر عـلى العكـبري، تـوفي سـنة (٦٦١هـ). والمنظومة هي في «الظاءات» بالمعجمة وليست بالمهملة، كما في «غاية» المؤلف، وهي اثنان وثلاثـون بيتـاً، مطبوعة بعنوان: «درة القارئ للفرق بين الضاد والظاء»، انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٨٤.

(٣) جامع أسانيده: ق: ٣١.

(٤) انظر ص: ٢٤١ و٢٤٢.

(٩) عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله، أبو محمد، الشافعي، الصوفي، ولد سنة (٧١١هـ)[١] تفقه للشافعي، وشارك في الفنون، توفي سنة (٧٧٥ هـ).[٢]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه «الإرشاد» لأبي العز، وسأله أن يقرأ عليه العشر فامتنع عليه.

وكذا ذكر هنا في «النشر» قرأت «الإرشاد» أجمع عليه.[٣]

(١٠) أحمد بن الحسين بن سليمان بن فزارة، أبو العباس، الحنفي، ولد سنة (٦٩١هـ)، إمام كبير، ثقة، صالح، قاضي القضاة بدمشق، قرأ على الجرايدي،[٤] وغيره، قال عنه المؤلِّف: «كان كثير الفضل عليَّ؛ وبشّرني بأشياء وقع غالبها، وأرجو من الله تعالى التمام بخير،[٥] وكان أجَلّ من قرأت عليه».[٦]

---

(١) ذكره ابن حجر.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣٦٧، إنباء الغمر: ١/ ١١٩، الدرر الكامنة: ٢/ ٤٣٥.

(٣) انظر ص: ٢٢٤.

(٤) انظر ترجمته ص: ١٧٣.

(٥) هذا من باب الفراسة، وقد وقع مثل ذلك للإمام ابن القيّم مع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله، قال ابن القيم:
«ولقد شاهدت من فراسة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أموراً عجيبة، وما لم أشاهده منها أعظم وأعظم، ووقائع فراسته تستدعي سِفْراً ضخماً، أخبر الناس والأمراء سنة (٧٠٢ هـ) لما تحرك التتار وقصدوا الشام أن الدائرة والهزيمة عليهم، وأن النصر للمسلمين، وأقسم على ذلك أكثر من سبعين يميناً، فيقال له: قل إن شاء الله؛ فيقول: إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً، وسمعته يقول ذلك، قال: فلما أكثروا عليّ قلت: لا تكثروا، كتب الله في اللوح المحفوظ أنهم مهزومون في هذه الكرّة، ثم ذكر أشياء أخرى، ومنها:
أ- وأخبرني ببعض حوادث كبار تجري في المستقبل، ولم يعيِّن أوقاتها، وقد رأيتُ بعضها وأنا أنتظر بقيّتها.
ب- وأخبرني في غير مرة بأمور باطنة تختص بي مما عزمت عليه، ولم ينطق به لساني».
انظر: مدارج السالكين: ٢/ ٥١٠-٥١١.

(٦) غاية النهاية: ١/ ٤٩.

توفي سنة (٧٧٦ هـ) بدمشق.(١)

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه جميع القرآن جمعاً بالقراءات السبع، ولله الحمد.(٢)

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه بـ «التيسير»، ورواية قالون من طريق الحلواني إلى أبي عمرو.(٣)

ب- قرأ عليه بمضمّن: «الروضة» للطّلمنكي، و«المجتبى»، و«الغاية»(٤) لابن مهران.

جـ- قال المؤلِّف: وأخبرني بـ «الشاطبية» و«جمال القراء».

د- وأيضاً روى عنه المؤلِّف بسنده حديث إمالة «طه».

(١١) أحمد بن محمد بن علي، أبو العباس، النحوي، قدم القاهرة فلازم أبا حيّان، وأتقن عليه النحو، وقرأ عليه «الثمان» وخدمه حتى مات، شرح «التسهيل»، و«الكتاب»، قدم دمشق وتصدّر بالجامع الأموي، توفي سنة (٧٧٦هـ).(٥)

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٤٨-٤٩، إنباء الغمر: ١/ ١٠٤-١٠٥، الدرر الكامنة: ١/ ١٣٣-١٣٤، شذرات الذهب: ٦/ ٢٣٩-٢٤٠، وفيه تصحف اسم أبيه إلى: (الحسن).

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩.

(٣) هذه الطريق لم يذكرها المؤلِّف في مبحث الطرق، وعليه فليست من طرق «النشر» انظر ص: ١٦٦.

(٤) قال المؤلِّف: قرأت بها دخل في تلاوتي من القراءات السبع من كتاب «الغاية» عليه. ص:٢٣٢.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ١٢٥، إنباء الغمر:١/ ١٠٧، الدرر الكامنة: ١/ ٣١٨-٣١٩.

لم يذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه.

وذكر في «النشر» أنه: أخبره بـ «الإقناع» لابن الباذش.[١]

(١٢) محمد بن أحمد بن عليّ بن الحسن بن جامع، أبو المعالي، بن اللبان، الدمشقي، ولد سنة (٧١٥ هـ)،[٢] أستاذ، محرّر ضابط. قال عنه المؤلِّف: «لم يكن في زمانه أحسن استحضاراً منه للقراءات».[٣]

قرأ على أبي حيان والجعبري وغيرهما، وولي مشيخة الإقراء بالجامع الأموي وغيره، وكان يحفظ كثيراً من الشواذ، وربما قرأ به في الصلاة، فأنكر عليه بعض الشافعية ذلك، توفي سنة (٧٧٦ هـ).[٤]

ذكر المؤلِّف في «غايته» : «قرأت عليه بمضمّن كتب.»[٥]، ولم يزد على هذا، ووجدته ذكر في «جامع أسانيده» بيان ما أبهمه في «غايته» فأنقله هنا حرفياً[٦]، قال المؤلِّف رحمه الله:

«وأما الشيخ الثامن من شيوخي وهو الشيخ الإمام، الأستاذ المحقّق؛

(١) انظر ص: ٢٢٨.

(٢) عند ابن حجر سنة عشر أو ثلاث عشرة. كما سيأتي.

(٣) غاية النهاية: ٢/ ٧٣.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٧٢- ٧٣، إنباء الغمر: ١/ ١٢٦-١٢٧، الدرر الكامنة: ٣/ ٤٣٠، شذرات الذهب: ٦/ ٢٤٣-٢٤٤.

(٥) غاية النهاية: ٢/ ٧٣.

(٦) نقلت هذا النص مع طوله لفائدته، ولأنه من مصدر لازال مخطوطاً وفيه كثير من المعلومات الخاصة عن حياة المؤلِّف العلمية لم يتعرض لها في «غايته».

أبو المعالي محمد بن اللبان فإني قرأت عليه القرآن العظيم ختمة كاملة، جمعاً بالقراءات السبع بمضمّن عشر كتب؛ بطُرُقها ورواياتها ووجوهها ومراتب مدودها، في شهور سنة (٧٦٨ هـ)، ولـمّا عزمت على الحج استأذنته في أن يجلس لي شهر رمضان لأكمل عليه الختمة، وكنت قد وصلت إلى أواخر سورة (طه) فلم يأذن، فقلت إني أقدر على ذلك، فقال: أنت تقدر، لكن أنا لا أقدر، أسمعت؟ فحججتُ تلك السنة ورجعت فأكملت عليه الختمة في سنة (٧٦٩هـ)، ثمّ شرعت عليه في ختمة أخرى بالقراءات العشر، جمعتُ فيها كلَّ ما ذكر لي أنه رواه من الكتب والقراءات، وسمعت من لفظه عدّة كتب في القراءات، وقرأت عليه أيضاً كثيراً من كتب القراءات، وسمع بقراءتي أيضاً كتاب «الكفاية في الست» ».[1]

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه بالكتب: «جامع البيان» ، و«التبصرة»، و«القاصد»، و«الإقناع»، و«عقد اللآلي».

ب- قرأ عليه بمضمّن: «العنوان»، و«الهادي»، و«الكافي»، و«الهداية»[2]، و«تلخيص العبارات»، و «غاية الاختصار»[3]، و «الكامل»[4]، و«المنتهى»، و «الإشارة»، و «عقد اللآلي».

---

(١) جامع أسانيده: ق:٣٤/ أ.

(٢) قال المؤلِّف: وقرأت بمضمنه القرآن كله عليه في ختمة كاملة، وكان قد فاتني منه اختلاس الحركات المتواليات لأبي عمرو فاستدركتها عليه.». ص: ١٩٢.

(٣) قال المؤلِّف: وقرأت بأكثر ما تضمنه جميع القرآن.». ص: ٢٢٧.

(٤) قال المؤلِّف: وقرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمنه من القراءات العشر وغيرها.اهـ ص: ٢٣٧.

ج- قال المؤلِّف: وأخبرني بـ «جامع البيان»[1]، و«شرح الشاطبية» للفاسي، و«الهداية»، و«الإقناع»، و«الكنز»[2]، و«الكفاية»[3] للواسطي، و«الشرعة»، و«الحصرية»، و«مفردة يعقوب» للصعيدي.

د- قال المؤلِّف: حدثني بـ «التيسير» ، و«الكافي»، و«تلخيص العبارات».

هـ- قال المؤلِّف: وقرأت عليه «مفردة يعقوب» للداني.

يضاف إلى ذلك طريقاً أدائياً واحداً للمؤلف عنه؛ من طريق أبي نشيط عن قالون.[4] والله أعلم.

(١٣) محمد بن عبد الرحمن بن عليّ، بن الصائغ، شمس الدين، أبو عبد الله، ولد سنة (٧٠٤ هـ) بالقاهرة، وقرأ القراءات إفراداً وجمعاً للسبعة والعشرة على تقي الدين الصائغ، والعربية على أبي حيان، ومَهَرَ في العلوم.

رحل إليه المؤلِّف مرتين، قال المؤلِّف: «لما رحلت إليه في الأولى فسألته القراءة فامتنع عليّ، فلما رأى أهليّتي أذِن لي أن آتي إليه في الليل، فكنت آتي إليه نصف الليل وبعده، فوالله ما أعلمني جئت إليه في وقت من الأوقات في الليل؛ إلا وخرج إليّ فجلس على صُفَّة تجاه داره فقرأت عليه».[5]

---

(١) قال المؤلِّف: أخبرني به مناولة وإجازة وسماعاً لكثير منه وتلاوة لما دخل في تلاوتي منه عليه.». ص: ١٧٠.

(٢) قال المؤلِّف: سماعاً وتلاوة.». ص: ٢٤٠.

(٣) قال المؤلِّف: سماعاً وتلاوة.». ص: ٢٤١.

(٤) انظر ص: ٢٦١.

(٥) غاية النهاية: ٢/ ١٦٤.

شَرح «ألفية» ابن مالك[1] في النحو، و«المشارق» في الحديث، وغير ذلك. توفي سنة (٧٧٦ هـ).[2]

ذَكَر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه في رحلته الأولى إليه ختمةً جمعاً بالقراءات السبع بمضمّن «الشاطبية» و«التيسير» و«العنوان»، وفي رحلته الثانية سنة (٧٧١ هـ) قرأ عليه جمعاً للسبعة وللعشرة بمضمّن عدة كتب حسبما في إجازته من الصائغ.[3]

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه القرآن بالكتب: «التبصرة»، و«التجريد»، و«مفردة يعقوب» لابن الفحام، و«الوجيز» و«الإيجاز» و«إرادة الطالب» و«تبصرة المبتدئ» و«المهذب» و«الجامع» لابن فارس، و«التذكار»، و«المفيد» لأبي نصر، و«الموضح» و«المفتاح»، و«الإرشاد» لأبي العز، و«الكفاية الكبرى».

ب- قرأ عليه بمضمّن: «العنوان»، و«الهادي»، و«التذكرة» و«التلخيص» لأبي معشر، و«الروضة» للمعدَّل، و«المستنير»، و«المصباح»[4] و«الكامل»[5]، و«المنتهى»، و«الإشارة»، و«المفيد» للحضرمي.

---

(١) انظر ترجمته ص: ٣١٧.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ١٦٣-١٦٤، إنباء الغمر: ١/ ١٣٧-١٣٩، الدرر الكامنة: ٤/ ١١٩-١٢٠، شذرات الذهب: ٦/ ٢٤٨.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٦٤.

(٤) قال المؤلِّف: «قرأت بما تضمّنه من القراءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي». ص: ٢٣٥.

(٥) قال المؤلِّف: «قرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمّنه من القراءات العشر وغيرها». ص: ٢٣٧.

ج- قال المؤلِّف: وأخبرني بـ «التذكرة»...[١]

ويضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلف عنه، واحدة عن كل من قالون وورش. والله أعلم.[٢]

وذكر المؤلِّف أنه قرأ عليه القرآن كاملاً برواية الإمام الشافعي رحمه الله.[٣]

وأيضاً روى عنه المؤلف حديث (التحقيق).[٤]

(١٤) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن خليل، أبو محمد، القرشي، ينتهي نسبه إلى سيدنا عثمان بن عفان ﷺ من ولده أبان. ولد سنة (٦٩٤ هـ)[٥] أخذ عن الصائغ وأبي حيان والسبكي وغيرهم. توفي سنة (٧٧٧ هـ).[٦]

ذكر المؤلِّف رحمه الله في «غايته» قال: «لم يتفق لي قراءة «الشاطبية» عليه، ولا شيء من القراءات، ولو قصدت ذلك لما منع».[٧]

---

(١) يلاحظ أنه لم يسند عنه من «التيسير» و«الشاطبية» مع أنه قرأهما عليه.

(٢) انظر الفقرات: ٢٦٧، ٢٨٥.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٥.

(٤) انظر ص: ٥٤٥.

(٥) هذا الصواب: أربع وتسعين بتقديم التاء والسين على العين، كما ذكره المؤلِّف في «جامع أسانيده» وابن حجر في «إنبائه» وجاء في «غايته»: «أربع وسبعين»، بتقديم السين والباء على العين، وهو خطأ وتصحيف. انظر: جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٤٦/ ب، غاية النهاية: ١/ ٤٥١، إنباء الغمر: ١/ ١٦٩.

(٦) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٤٥١-٤٥٢، جامع أسانيد المؤلِّف: ق ٤٦/ ٤٧، إنباء الغمر: ١/ ١٦٨-١٧١ الدرر الكامنة: ٣/ ٣٩٧-٣٩٨، شذرات الذهب: ٦/ ٢٥١-٢٥٢.

(٧) غاية النهاية: ١/ ٤٥١.

وقال في «جامع أسانيده»: «سمعت عليه جملة من الأحاديث من «النسائي» الصغير و«صحيح» ابن حبان، وغير ذلك، وأجازني جميع ما يجوز لـه روايتـه، وأخبرني «بالشاطبية» عن جماعة من الشيوخ».(١)

أما هنا في «النشر» فذكر أنه: أخبره مشافهة بـ «الكافي».

ملاحظة وتنبيه:

لا تعارض ولا تناقض بين ما ذكره المؤلِّف في كتبه الثلاثة في هذه الجزئيـة؛ لأن عبارة «غايته» لم يتفق لي قراءة، وعبـارة «الجـامع» أخـبرني، والفـرق بـيّن. والله أعلم.

(١٥) عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة، أبو حفـص، المراغـي، ولـد سـنة (٦٧٩هـ)،(٢) رحلة زمانه في علوّ الإسناد، أسمع على ابن البخاري وغيره، وكان صبوراً على الاستماع، وربما حدّث اليوم الكامل بغير ضجر. توفي سنة (٧٧٨ هـ).(٣)

---

(١) جامع أسانيده: ق:٤٧/ ب.

(٢) هذا ما ترجحّ عند البحث، حيث إن الخلاف في تحديد ذلك موجود، قال المؤلِّف: «ولد فيما كان يخبرنا به في شعبان سنة ثمانين وستمائة، ثم وجدنا حضوره في صفر منها، فعلمنا أنه قبل سنة ثمانين». غاية النهاية: ١/ ٥٩٠.

أمّا الحافظ ابن حجر رحمه الله فقد اضطرب ترجيحه، ففي «الإنباء» قال: ولد سنة ثمانـين عـلى مـا كتـب بخطه، لكن وجد له حضور فيها، فيحتمل أن يكون ولد في التي قبلها، ولكـن وجـد بخـط الـبرزاليّ أن مولده في رجب سنة اثنتين وثمانين. وهذا هو المعتمد، ولعل ذاك أخ له». إنباء الغمر: ١/ ٢١٦.

أما في «الدرر» فرجّح شيئاً آخر فقال: ولد سنة (٦٧٩ هـ)، ووَهم من أرّخه بعد ذلك، فإنـه أُحـضِر عـلى المجد بن حملون في الأولى من عمره في صفر سنة ثمانين». الدرر الكامنة: ٣/ ٢٣٥.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٥٩٠، إنباء الغمر: ٣/ ٢١٦-٢١٨، الدرر الكامنة: ٣/ ٢٣٥-٢٣٦.

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قـرأ عليه كثيراً من كتب القراءات بإجازتـه مـن شـيخيه ابن البخاري والفاروثي، وإن من ذلـك كتـاب «الإرشـاد» و«الكفايـة الكبرى»، و«الغاية» لابن مهران، وأنه أيضاً قرأ عليه كتاب «السبعة» عـن ابـن البخاري عن الكندي، وكتاب «المصباح» عن ابن البخاري، عـن شـيوخه عـن المؤلِّف سماعاً وتلاوة، وأنه أيضاً قرأ عليه «الفاتحة» عنه عن الفـاروثي.[1]

أمّا في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبره بـ«السبعة»، و«الإرشاد» و«الكفايـة الكـبرى»، و«المـصباح».

ب- قرأ عليه «الغاية» لابن مهران. والله أعلم.

وأيضاً أخبره بحديثين، وقرأ عليه حديثاً ثالثاً[2].

(١٦) أحمد بن يوسف بن مالك، أبو جعفر، الرّعيني، الغرناطي، مولده سنة (٧٠٨هـ)[3]، قرأ على القَيْجاطي، وغيره، ثم خرج للحج سنة (٧٣٨ هـ) فحـج، وقدم القاهرة وأخذ عن أبي حيان وغيره، ألف كتاب «تحفة الأقران»[4] و«شـرح ألفية» ابن معطي[5] توفي سـنة (٧٧٩ هـ).[6]

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٠ و٢/ ٨٤ و٩٢ و١٢٥.

(٢) انظر ص: ١٢٠٥ و ١٥٧٢.

(٣) كذا صرح المؤلِّف في «جامع أسانيده» ق: ٤١/ ب، أما ابن حجر فقال: «ولد بعد السبعمائة». وتبعه العماد الحنبلي، كما سيأتي.

(٤) مطبوع محقّق.

(٥) ذكر المؤلِّف أنه أجازه به، قال: «وكذلك شرح ألفية ابن معطي، أجازنيه، وأخبرني بألفية ابن معطي عـن أبي حيان». جامع أسانيده: ق ٤٣/ ب.

(٦) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ١٥١-١٥٢، إنباء الغمـر: ١/ ٢٤٤، الـدرر الكامنـة: ١/ ٣٦١-٣٦٢، شذرات الذهب: ٧/ ٢٤٤.

قال المؤلِّف: «قرأت عليه «التيسير» أجمع،[1] وكتاب «التكملة المفيدة» للقَيْجاطي».[2]

(١٧) الحسن بن أحمد بن هلال بن فضل الله، الصَّرْخَدِيُّ[3] الأصل، ثم الدمشقيُّ، الشهير بابن هَبَل، الصالحي، ولد سنة (٦٨٣ هـ)، سمع من ابن البخاري الجزء الثاني من «الحربيات»[4] وأجازه وسمع منه، سمع عليه المؤلِّف أكثر «السنن» للبيهقي، و«الحلية» لأبي نعيم، وكثيراً من «المعجم الكبير» للطبراني وغير ذلك، قال المؤلِّف: «كان رجلاً جيّداً، صالحاً صدوقاً صبوراً على السَّماع». توفي سنة (٧٧٩ هـ).[5]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه «الغاية» لأبي العلاء، و«التيسير» وكذا ذكر الشيء نفسه في «جامع أسانيده».[6] وأيضاً ذكر له سنداً عنه إلى إدريس.

---

(١) انظر: ص: ١٦٢.

(٢) انظر: ص: ٢٤٧.

(٣) نسبة إلى: صَرْخَد، بلد ملاصق لحوران من أعمال دمشق، وهي قلعة حصينة. معجم البلدان: ٣/ ٤٠١.

(٤) وهي أحاديث لأبي الحسن علي بن عمر الحربي (ت ٣٨٦هـ) مخطوط في الظاهرية بتاريخ سنة (٦٧٥). وتصحفت في «غاية النهاية»: إلى: (الجزئيات) بالجيم والزاي والهمزة.
انظر: تاريخ بغداد: ٢/ ٤٠، فهرس المكتبة الظاهرية: ١٥٢.

(٥) كذا قال المؤلِّف في «غايته» ومعه ابن حجر والعماد، لكن ذكر في «جامع أسانيده» قال: «توفي سنة (٧٧٨هـ) عن نحو (٩٥) سنة». وانظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٢٠٧-٢٠٨، جامع أسانيده: ق: ٦٠، إنباء الغمر: ١/ ٢٤٨-٢٤٩، الدرر الكامنة: ٢/ ٩٤-٩٥، شذرات الذهب: ٦/ ٢٦١-٢٦٢.

(٦) ورقة: ٦٠، وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٢.

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه «التيسير» أجمع.

ب- قال المؤلِّف: أخبرني بـ «الإيجاز» و«غاية الاختصار».

يضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلِّف عنه؛ من طريق أبي الحارث عن الكسائي.[1] والله أعلم.

وأيضاً: روى عنه المؤلف بسنده أثرين، أحدهما إلى ابن مسعود ﷺ، والآخر إلى حمزة رحمه الله، وكلا الأثرين في باب «المدّ».

(١٨) إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن فلاح، أبو إسحاق، الإسكندري، ولد سنة (٦٩٤ هـ)، روى القراءات عن عمر بن غدير، وروى عنه أيضاً «معجم ابن جُمَيْع» وغيره، كان ساكناً منجمعاً عن الناس. توفي سنة (٧٨٠ هـ).[2]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه روى لهم القراءات إجازة من كتاب «الكامل» للهذلي، وسماعاً من «الشاطبية».

وأما في «النشر» فذكر أنه: أخبره بـ «الكامل» قراءة منه عليه.

(١٩) عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن المبارك بن معالي، أبو محمد، بن

---

(١) انظر ص: ٤٥٥.

(٢) اختلف المؤلِّف وابن حجر في تحديد مولده ووفاته، فما أثبتّه هو ما ذكره المؤلِّف، أمّا ابن حجر فقال: «إن مولده سنة (٦٩٥ هـ)»، بل صرّح بقوله: «وقرأت بخطّه: في ذي القعدة». وجعل وفاته سنة (٧٧٨ هـ) وحدّدها باليوم وهو التاسع عشر، والشهر وهو ذو الحجة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥، إنباء الغمر: ١/ ١٩٩-٢٠٠، الدرر الكامنة: ١/ ٧.

البغدادي، ويقال له أيضاً: الواسطي، ثم المصري، ولد سنة (٧٠٢ هـ) بمصر.[1] قرأ بالروايات الكثيرة على الصائغ،[2] وأخذ العربية عن أبي حيان،[3] انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار المصرية، شَرَح «الشاطبية»، ونَظَم «غاية الإحسان» لأبي حيان، واختصر «البحر المحيط» لشيخه أبي حيان أيضاً. توفي سنة (٧٨١هـ).[4]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه جمعاً بالقراءات ختمتين:

الأولى: بمضمّن «الشاطبية»، و «التيسير»، و «العنوان» في شهور سنة (٧٦٩هـ).

والثانية: عند ما رحل إليه ثانياً سنة (٧٧١ هـ)، فقرأ عليه بمضمّن كتب شتّى بالقراءات الثلاث عشرة، كما قرأ بذلك على التقي الصائغ.[5]

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه القرآن الكريم بالكتب: «التبصرة»، و«الروضة» للمالكي، و«الجامع» لابن فارس، و«مفردة يعقوب» لابن الفحام، و«الوجيز» و«الإيجاز»، و«إرادة الطالب»، و«تبصرة المبتدئ»، و«المهذّب»، و«الجامع» للفارسي،

---

(١) كذا ذكر المؤلِّف، ولكن عند ابن حجر أنه قدم القاهرة قديماً، وهي عبارة يفهم منها أنه لم يولد في مصر، والله أعلم.

(٢) انظر ترجمته: ١٧٤.

(٣) انظر ترجمته: ٣٢٤.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣٦٤، إنباء الغمر: ١/ ٣١٦-٣١٧، الدرر الكامنة: ٢/ ٤٣١، شذرات الذهب: ٦/ ٢٧١.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٤.

و«التذكار»، و«المفيد» لأبي نصر، و«الموضح» و«المفتاح»، و«الإرشاد»، و«الكفاية الكبرى»، و«الغاية» لابن مهران.

ب- قرأ عليه القرآن بمضمّن الكتب: «الشاطبية»، و«العنوان»، و«الهادي»، و«التذكرة»، و«التلخيص» لأبي معشر، و«الروضة» للمعدّل، و«السبعة»، و«المستنير»، و«المبهج»، و«الكفاية في الست»، و«المصباح»[1]، و«الكامل»[2]، و«المنتهى»، و«الإشارة»، و«المفيد» للحضرمي.

جـ- قال المؤلِّف: وأخبرني بـ «الشاطبية»، وقرأت عليه «العنوان».[3]

ويضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلف عنه؛ كلاهما من طريق الحلواني عن قالون.[4] والله أعلم.

(٢٠) أحمد بن إبراهيم بن سالم بن داود، المنبجي، المعروف بابن الطّحّان[5]، ولد سنة (٧٠٢ هـ)[6] قرأ على ابن نحلة،[7] وانتفع به كثيراً، وعلى ابن بصخان، والذهبي وغيرهم، أقرأ زماناً فلم ينتفع به أحد، ولي مشيخة دار الحديث،

(١) قال المؤلف: «وقرأت بها تضمّنه من القراءات العشر حسبها اشتملت عليه تلاوتي». ص: ٢٣٥.

(٢) قال المؤلِّف: «وقرأت جميع القرآن بها دخل في تلاوتي من مضمّنه من القراءات العشر وغيرها». ص: ٢٣٧.

(٣) يلاحظ أنه لم يسند عنه من «التيسير» مع أنه قرأه عليه.

(٤) انظر ص: ٢٦٦.

(٥) قال ابن حجر: «الطحان الذي نسب إليه كان زوج أمه، وكان أبوه إسكافاً فمات وهو صغير، فربّاه زوج أمه فنسب إليه». إنباء الغمر: ٢/ ٢٠.

(٦) كذا عند المؤلِّف، وعند ابن حجر سنة (٧٠٣ هـ).

(٧) انظر ترجمته ص: ١٥٧٤.

وهو الوحيد الذي انفرد –حسب علم المؤلِّف– بقراءة القراءات على الـذهبي. تـوفي سـنة (٧٨٢ هـ)[١].

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه نحو ربع القرآن لابن عامر والكسائي، ثم جمع عليه «الفاتحة» وأوائل «البقرة» بالعشر، فاستأذنه في الإجازة؛ فأجازه مع أن ذلك لم يكن من عادته.[٢]

أمّا في «جامع أسانيده» فقال: «قرأت عليه القرآن العظيم جمعاً بـين قـراءتَيْ ابن عامر وعاصم، ولازمته مدّة، واستأذنته في الجمع عليه بالقراءات العشر فامتنع عليَّ، وقال: لو كنت آذن لأحد في الجمع لأذنت لك، ثمّ إني تلطّفت به، وأخذته بالحيلة فأذن لي، فقرأت عليه «الفاتحة» ومن أول «البقرة» شيئاً جمعـاً بـالقراءات العشر، وأجازني وكتب لي بخطه بذلك، ولم يُعرف أنه كتب لغيري».[٣]

. أمّا هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ– أخبرني بـ «الوجيز» بقراءتي عليه بدمشق.

ب– قرأت عليه بمضمّن «الكنـز» ونظم «الكفاية في القراءات العـشر» بعض القرآن. والله أعلم.

(٢١) عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السلَّار، أبو محمد، ولد سنة

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣٣، جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٣١ و٣٢، إنباء الغمر: ٢/ ١٩–٢٠.

(٢) غاية النهاية: ١/ ٣٣.

(٣) جامع أسانيده: ق: ٣١ و٣٢.ويلاحظ أنه هنا ذكر مع ابن عامر عاصماً وفي «غايته» ذكـر الكسائي بـدل عاصم، والله أعلم.

(٦٩٨هـ)، تلا بالسبع مفرِداً وجمعاً على البياني والخلاطي[١] وغيرهما، وبقي حتى انفرد بالتلاوة عن الصائغ، وولي المشيخة الكبرى بدمشق، ديِّن، جامع لكثير من الفنون؛ كالنحو والفقه والتفسير.

قال المؤلِّف: «هو أوّل شيخ انتفعت به، ولازمته وصحّحتُ عليه «الشاطبية» دروساً وعرضاً»[٢]. توفي سنة (٧٨٢ هـ)[٣].

قال المؤلِّف في «غايته»: «قرأت عليه ختمة بقراءة أبي عمرو فأجازني وأنا مراهق دون البلوغ بكثير، وختمة بقراءة حمزة، وقصدتُ الجمع عليه فمنعني لسوء الوسائط، فقرأت عليه لنافع وابن كثير جمعاً إلى أواخر سورة «الرعد»، ورأيت الأمر يطول عليّ فانقطعت عنه لذلك وغيره».

أمّا في «النشر» فذكر أنه أخبره بشرح «الشاطبية» للهمَذاني.

(٢٢) أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن الأعزازي، الصالحي، مقرئ، صالح، فاضل، قرأ على ابن مؤمن وغيره، وسمع من القاضي سليمان بن حمزة[٤] وغيره، وترك الفن ولم يبق من أصحاب ابن مؤمن سواه. توفي سنة (٧٨٤ هـ).[٥]

---

(١) انظر ترجمته: ١٧٦.

(٢) غاية النهاية: ١/ ٤٨٣.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣٨٢-٣٨٣، جامع أسانيده: ٤٥-٤٦، إنباء الغمر: ١/ ٢٩-٣٠، الدرر الكامنة: ٣/ ٤٥، شذرات الذهب: ٦/ ٢٧٥.

(٤) انظر ترجمته: ٢٠٤.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ١٨٤، جامع أسانيده: ق: ٤٥ /ب وفيه اسمه: أبو بكر محمد. ووفاته في حدود الثمانين وسبعمائة.

ذكر المؤلِّف في «غايته» و«جامع أسانيده» أنه قرأ عليه «الكنـز».

وقال في «النشر»: أخبرني بـ «الكنـز» بقراءتي عليه.[1]

(٢٣) أحمد بن إبراهيم بن محمود، المعصراني، شيخ، مقرئ، تلا بالسبع على الحراني، ثم تـرك القـراءات، قـال المؤلِّـف: كـان خـيّراً صـالحاً، بقـي إلى سـنة (٧٨٤هـ)[2].

ذكر المؤلِّف أنه أخبره بـ «الروضة» للمالكي بقراءة المؤلِّف لها عليه.

(٢٤) أحمد بن محمد الخَضِر بن مسلّم، الصالحي، ولد سنة (٧٠٦هـ) مفتـي حنفي، سمع من ابن عبد الدائم والحجّار وغيرهما، وهو أوّل من ولي الإفتاء في دار العدل في دمشق، وكان جلداً قويّاً، شرح «الدرر» للقونوي[3] في مجلــدات. تـوفي سـنة (٧٨٥هـ).[4]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه كتاب «المستنير» بـسماعه مـن الحجّـار، وذلك سنة (٧٧١هـ) إحدى وسبعين وسبعمائة.

---

(١) انظر ص: ٢٤١.

(٢) لم أجد ترجمته إلا في: غاية النهاية: ١/ ٣٥، جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٤٤ و٤٥.

(٣) هو: محمد بن يوسف، أبو عبد الله، القونوي، الدمشقي، الحنفي، (ت سـنة ٧٨٨ هـ) واسـم كتابـه: «درر البحار في الفروع». وأما شرح ابن خضر له فسماه: «الغوص لاقتباس نفائس الأسرار المودعـة في درر البحـار». انظر: كشف الظنون: ١/ ٧٤٦.

(٤) كذا حدّد التاريخَ ابنُ حجر في «الإنباء» وتبعه ابن العماد، أما المؤلِّف فسقطت كلمة (خمس) من «غايتـه» ومحلها بياض، وأما ابن حجر في «الدرر» فقال: توفي سنة بضع وثمانين. ولترجمته ينظر في: غايـة النهايـة: ١/ ١١٣، إنباء الغمر: ٢/ ١٤٢-١٤٣، الدرر الكامنة: ١/ ٢٧٩، شذرات الذهب: ٦/ ٢٨٦-٢٨٧.

وقال في «النشر»: أخبرني بـ«المستنير» بقراءتي عليه.[1]

يضاف إلى ذلك طريقاً أدائية للمؤلف عنه؛ من طريق ابن سوار، من طريق أبي الحارث عن الكسائي.[2]

وأيضاً ذكر عنه المؤلِّف حديثاً مسنداً من طريق ابن سوار أيضاً بسنده إلى النبي ﷺ «أشرف أمتي حملة القرآن»[3].

(٢٥) محمد بن صالح بن إسماعيل، أبو عبد الله، المقرئ، ولد سنة (٧٠٣هـ) شيخ المدينة المنوّرة، انتهت إليه القراءة علوّاً بالحجاز، ثقة، صالح، عارف، خيِّر، باشر الخطابة والإمامة بالمسجد النبوي الشريف، قرأ على القصري،[4] توفي سنة (٧٨٥هـ)[5].

ذكر المؤلِّف أنه قرأ عليه جمعاً بمضمّن «الكافي» إلى قوله تعالى ﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة:٢٥][6]، وذلك سنة (٧٦٨ هـ) بالحرم النبوي الشريف، بالروضة الشريفة، تجاه الحجرة الشريفة.[7]

---

(١) انظر ص: ٢١٥.

(٢) انظر ص: ٤٥٥.

(٣) انظر ص: ٧.

(٤) لم أعرفه.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية:٢/ ١٥٥، إنباء الغمر:٢/ ١٥١، الدرر الكامنة:٤/ ٧٦، شذرات الذهب: ٦/ ٢٨٩.

(٦) كذا قال في «النشر» وقال في: «غايته»: إلى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة:٢٦]، وكلاهما واحد.

(٧) هذه عبارته في «النشر» وجاءت العبارة في «غايته»: بين الروضة والمنبر -كذا- وهو تعبير لا يصح -إن لم يكن هناك سقط- وصواب العبارة والله أعلم: في الروضة بين المنبر والحجرة ؛ لأنه ليس هناك مكان بين الروضة والمنبر؛ لأنَّ الروضة هي نفس المكان الذي بين المنبر والحجرة الشريفة، والله أعلم.

(٢٦) أحمد بن عبد العزيز بن يوسف، الحراني، أبو العباس، ولد سنة (٦٩٠هـ)، أجازه يحيى الصوّاف[١] وغيره، وكان رجلاً خيِّراً محباً للحديث وأهله. توفي سنة (٧٨٨هـ).[٢]

لم يصرح المؤلِّف في «غايته» بما أجازه به، وإنما قال: «كتب إليَّ بالإجازة من حلب مرّات»[٣].

وقد بيّن ذلك في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبرني بـ «التبصرة» في كتابه إليَّ من حلب.

ب- وكتب إليَّ بـ «التلخيص» لأبي معشر.

(٢٧) عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد، الإسكندري، ولد سنة (٧٠٢هـ)، مقرئ، صالح، مسند، ثقة، قرأ على القوصي[٤] أربعين ختمة، قرأ عليه المؤلِّف من كتب الحديث «الموطأ» قال المؤلِّف: كان رجلاً حَسَن الذات، كثير التواضع، اعتنى بالقراءات وسماع الحديث، فخرّج له حافظ الشام

(١) انظر ترجمته ص: ١٧١.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٦٩، إنباء الغمر: ٢/ ٢٢٦-٢٢٧، الدرر الكامنة: ١/ ١٧٥، شذرات الذهب: ٦/ ٢٨٩.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٦٩.

(٤) انظر ترجمته ص: ١٧٠.

شمس الدين أبو عبد الله الذهبي جزءاً من حديثه كتبته عنه، وقرأته عليه.».[1]

توفي سنة (٧٨٨ هـ).[2]

ذكر المؤلِّف في «جامع أسانيده» وكذا في «غايته» أنه قرأ عليه بمضمّن «الإعلان».

أما هنا في «النشر» فقد ذكر أنه:

أ- قرأ عليه بـ «الهادي» و«تلخيص العبارات»، و«التجريد»، و«الإرشاد» لابن غَلْبون.

ب- قرأ عليه بمضمّن: «جامع البيان»[3]، و«الإعلان».

ج- قال المؤلِّف: وأخبرني بـ «مفردة يعقوب» للصعيدي. والله أعلم.

(٢٨) محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو بكر، المقدسي،[4] ولد سنة (٧١٢ هـ)،

---

(١) جامع أسانيده: ق: ٦٣/ ب.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٤٨٢، جامع أسانيده: ق: ٦٣/ و٦٤، إنباء الغمر: ٢/ ٢٣٨-٢٣٩، الدرر الكامنة: ٣/ ٤٤، شذرات الذهب: ٦/ ٣٠٢.

(٣) قال المؤلِّف: «وقرأت بها دخل في تلاوتي منه في... » ص: ١٧٠.

(٤) المشهور بابن المحبّ الصامت، قال عنه المؤلِّف: «كان لا يكلّم أحداً، فلذلك قيل له الصامت، ومن نظمي فيه:

شيخي إمام حافظ حجّة ذو ورع حبر رضي قانت

محدّث الآفاق مع صمته فاعجب لهذا المحدّث الصامت».

وانظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ١٧٤-١٧٥، إنباء الغمر: ٢/ ٢٧٠-٢٧١، الدرر الكامنة: ٤/ ٨٤، شذرات الذهب: ٦/ ٣٠٩.

قال المؤلِّف: «شيخنا وإمامنا ومبرّزنا، الحافظ الكبير، بادر به أبوه فأحضره على كبار علماء عصره، ثم قرأ بنفسه فسمع ما لا يحدّ ولا يوصف من الكتب والأجزاء، فخرّج وأفاد، رتّب «مسند» الإمام أحمد على الصحابة فأحسن فيه ما شاء».

وقال أيضاً عنه: «كان صالحاً قانعاً باليسير، متقشّفاً لا يألف لأحد غيري، ربّما جاءني إلى منزلي فأسمعني وأسمع أهلي وأولادي، توفي سنة (٧٨٩ هـ)».

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه أخذ عنه كتاب «التجريد» قراءةً، وهو موافق لما في «النشر» والله أعلم.

(٢٩) محمد بن محمد بن عمر، أبو عبد الله الأنصاري، البلبيسي، ولد سنة (٧٠٥هـ)، شيخ مقرئ، صالح، قال المؤلِّف: «رأيته وقد ضَعُفَ جدّاً بمنزله بمصر في رحلتي الرابعة، ورأيت إجازته بالسبع إفراداً وجمعاً من الزبير بن عليّ...»[1] توفي سنة (٧٩٢هـ).[2]

قال المؤلِّف: أخبرني بـ «العنوان» بقراءتي عليه.

(٣٠) محمد بن محمد بن نصر الله، أبو عبد الله، الأنصاري، الشهير بابن النحاس، ولد سنة (٧١٧ هـ). وصفه المؤلِّف بقوله: «شيخنا وصاحبنا

---

(١) غاية النهاية: ٢/ ٢٤٥.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٥-٢٤٦، وترجم له المؤلِّف مرة ثانية في نفس الصفحة ٢٤٦، إنباء الغمر: ٣/ ٥٠-٥١ الدرر الكامنة: ٤/ ٣٢٧، شذرات الذهب: ٦/ ٣٢٦، وفيه: (البلقيني) بدل (البلبيسي)، وهو تصحيف.

وصديقنا.»[1]. أجازه خلق من الشام ومصر وبغداد، وكان رجلاً خيِّراً لطيفاً حسن المحاضرة، توفي سنة (٧٩٤هـ).[2]

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه مسموعه من كتاب «الكامل» للهذلي، وهو من سورة «سبأ» إلى آخره.

وكذا ذكر في «النشر» قال: أخبرني بـ «الكامل» قراءة منّي عليه.

(٣١) إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد، أبو إسحاق، الشامي، ولد سنة (٧٠٩ هـ) شيخ الإقراء، ومسند عصره، طلب الحديث فسمع الكثير من العلماء؛ يزيدون على المائتين، وعني بالقراءات، وهو الذي أخبر المؤلِّف بما جرى بين الذهبيّ وابن بَصْخان رحمهما الله.[3] وهو الوحيد الذي قرأ القراءات العشر على أبي حيّان حسب علم المؤلِّف.[4] توفي سنة (٨٠٠ هـ).[5]

لم يذكر المؤلِّف في «غايته» تلمذته عليه، وقال في «جامع أسانيده»: «ولما رحلت إلى الديار المصرية سنة (٧٦٩ هـ) رأيته قد أضرّ وانقطع بالجامع الأقمر، فالتمست منه أن أقرأ عليه فامتنع عليَّ، وأذِن لي في قراءة كتاب «الإعلان» فقرأت عليه منه إلى أثناء الأصول...»، قال: «ثمّ إني لـمّا رحلت بأولادي إلى

---

(١) لم أجد المؤلِّف جمع هذه الأوصاف كلها لشخص آخر.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٢٥٥-٢٥٦، إنباء الغمر: ٣/ ١٤٤، الدرر الكامنة: ٥/ ٦-٧.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٩.

(٤) انظر: جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٥٩/ أ.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٧-٨، إنباء الغمر: ٣/ ٣٩٨-٤٠١، الدرر الكامنة: ١/ ١١-١٢، شذرات الذهب: ٦/ ٣٦٣-٣٦٤.

الديار المصرية سنة (٧٩٤ هـ) التمست منه أن يقرأ ابني أبو بكر أحمدُ القـراءات العشر؛ فأذن في ذلك؛ فقرأ عليه جميع القـرآن العظـيم بـذلك حـسبما قـرأ عـلى شيوخه، وحضرت يوم ختمته في جماعة من أهل العلم؛ مـنهم الإمـام العلّامـة حافظ زمانه الشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحـسين العراقـي، ثـمّ وجـدت سماعه كتاب «المصباح» لأبي الكرم الشهرزوري عـلى الـشيخ أبي حيـان فقرأتـه عليه مع ابني أبي الفتح، وسمعه باقي الأولاد بحقّ سماعه له من أبي حيان».[1]

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبره بـ «شرح الشاطبية» لابن جُبارة، و«الإعـلان»، و«المـصباح».

ب- قال المؤلِّف: شافهني بـ «الشرعة».

(٣٢) أحمد بن الحسن بن محمد بن محمد بن زكريا بن يحيى، أبـو العبـاس، ابن السويدائي،[2] المقدسيُّ المصريُّ، ولد سنة (٧١٧ هـ)[3]، خيِّر، صالح، اعتنى به أبوه فأسمعـه الكثير من كتـب القـراءات والحـديث عـلى مـشايخ عـصره، واشتغل بالفقه الشـافعي، ونِعْم الشيخ كان، تتلمذ عليه كثيرون، منهم الحـافظ ابن حجر رحمـه الله. توفي سنة (٨٠٤ هـ).[4]

---

(١) جامع أسانيده: ق: ٥٩.

(٢) نسبة إلى قرية سويداء من أعمال حوران. وهي بين آمد وحوران. انظر: شذرات الذهب: ٧/ ٤١، التـاج (سود).

(٣) كذا قال المؤلِّف في «جامع أسانيده» ق: ٥٧/ ب، ولم يذكر ابن حجر ولا ابن العماد شيئاً في ذلك، وقـال السخاوي: إنه ولد سنة (٧٢٥ هـ)، ولا شك أن المؤلِّف أخبر. فالله أعلم. انظر: الضوء اللامع: ١/ ٢٧٨.

(٤) انظر ترجمتـه في: غايـة النهايـة: ١/ ٤٧، إنبـاء الغمـر: ٥/ ٢٦-٢٨، الـضوء اللامـع: ١/ ٢٧٨-٢٧٩، شذرات الذهب: ٧/ ٤١.

ذكر المؤلِّف في «غايته» أنه قرأ عليه «التيسير»، و«التلخيص» لأبي معشر، وسمع عليه «الهادي».

وأمّا هنا في «النشر» فقد ذكر أنه:

أ- قرأ عليه كتابَيْ «الهداية»، و«التجريد».[1]

ب- أخبره بـ «التيسير»، و«الهادي»، و«التلخيص» لأبي معشر.

ويضاف إلى ذلك طريقاً أدائية واحدة للمؤلف عنه؛ من طريق الحلواني عن قالون.[2] والله أعلم.

(٣٣) محمد بن محمود، أبو عبد الله، السيواسي، الصوفي، تغرّب في البلاد، ودخل واسط، قال المؤلِّف: حدّثني رحمه الله، قال: «دخلت المسجد الجامع؛ فجلست فيه وأنا لا أعرف كلمة بالعربيّ، وإذا بالشيخ علي الديواني قد جاء فجلس بالمسجد، وجاء الناس يقرؤون عليه القراءات فقرّبت منهم، قال: فطلبني إليه وآنسني، فبقيت عنده حتى أعطاني كتابيه «جامع[3] الأصول» و«روضة التقرير» فكتبتها وقرأتها عليه».[4]

(١) وفيه سمّاه: المزرفي. وكذا ذكر في جامع أسانيده:... المزرفي السويداوي.

(٢) انظر: ص: ٢٦٧.

(٣) كذا هنا، وفي «جامع أسانيده»: (جميع)، والصواب: «جَمْع».

(٤) لم أجد لهذا الشيخ ترجمة إلا عند المؤلِّف في «جامع أسانيده» ق: ٤٧-٤٨، وفي غاية النهاية: ٢/ ٢٦١ ترجمة لـ: محمد بن محمود، شمس الدين الخبازي، وأراه ليس هو المقصود؛ لأن المؤلِّف لم يصرح بتلمذته عليه كعادته عند ذكر شيوخه، ولأن شيوخه المذكورين غير مشهورين، ولو كان هو لكان على الأقل ذكر «الديواني» وهو من أئمة القراءات. والله أعلم.

ذكر المؤلِّف في «النشر» أنه قرأ عليه «جمع الأصول» و«روضة التقرير» جميعهما.[1]

ويلحق بهذه المرتبة بعض شيوخه الذين أسند لهم (أحاديث) أو (آثاراً) في «النشر» لكن ليس عن طريق «الكتب» أو «الطرق» وهم، حسب الأقدمية في الوفاة:

١- ستّ العرب، روى عنها كثيراً، الشيخة الصالحة، حنبلية، مسندة، حضرت على جدّها كثيراً، وعلى عبد الرحمن بن الزين وغيرهما، سمع منها العراقي والهيثمي، طال عمرها وانتُفِع بها، توفيت سنة (٧٦٧ هـ).[2]

٢- محمد بن محمد بن محمد النسائي؛ ولد بُعَيد السبعمائة، العالم الصالح، فقال عنه المؤلِّف: «كان له إلمام بالقراءات، سمعتُ منه، وقرأت عليه وكان له إليَّ ميل كثير، وعناية بالغة»، توفي سنة (٧٨٤ هـ)[3].

المرتبة الثانية: شيوخه في القراءات وليسوا في «النشر»:

نظراً لكثرتهم، فيرى الباحث الاقتصار على ذكر أربعة منهم، مع الإحالة إلى مواضع ذكر الآخرين، وأتبع هنا الترتيب الهجائي:

(١) إبراهيم بن عبد الله الحموي أبو إسحاق، المؤدب، ترجم له المؤلف في

---

(١) انظر: ص: ٢٤٣.

(٢) انظر: الدرر الكامنة: ٢ / ٢٢٠، شذرات الذهب: ٦/ ٢٠٨.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٢٥٣.

«غايته» مرتين قال فيهما: «شيخنا أبو إسحاق، نـزل دمشق، وأدّب الصغار ظاهر دمشق فأخمل نفسه بذلك، ترددت إليه كثيراً، ومنه استفدتّ علم التجويد، ودقائق التحرير، وعليه ارتاضن لساني بالتحقيق»[1].

وقد بيّن المؤلف مكانة هذا الشيخ الجليل فقال: «ولم تَرَ عيناي من شيوخي أعلم بالتجويد منه ولا أصح تلفظاً وتحريراً.»[2]، وقال: «جزاه الله عني أفضل الجزاء».

وأمّا وفاة هذا الشيخ فقد اختلفت عبارة المؤلف فيها، فقال مرّة: «سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة فيما أحسب.»[3]، وقال مرّة أخرى: «توفي أواخر سنة إحدى وسبعين وسبعمائة.»[4].

بيّن المؤلف أنه قرأ على هذا الشيخ جمعاً للسبعة إلى قوله تعالى ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠٣][5].

(٢) الحسن بن عبد الله السروجي[6]، ولد قبل السبعمائة، قال عنه المؤلف: «شيخي وشيخ والدي رحمه الله، ولقَّن والدي القرآن، ثم إنه بقي حتى صرت مراهقاً، فجعل يتردد إليَّ، فحفظت عليه من «الشاطبية» إلى أواخر «الإدغام»، قال: وهو الذي عرّفني الرموز والاصطلاح».

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٨ و١٣٠.

(٢) غاية النهاية: ١/ ١٣١.

(٣) غاية النهاية: ١/ ١٨.

(٤) غاية النهاية: ١/ ١٣١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) نسبة إلى بلدة قرب حرّان. انظر: التاج (سرج).

توفي هذا الشيخ في رمضان سنة (٧٦٤ هـ) وقال المؤلف: «كان رجلاً صالحاً من أولياء الله تعالى، وحصل له ضعف بصر بأَخَرَة، رحمه الله».

بيّن المؤلف أنه قرأ على هذا الشيخ بحرف أبي عمرو إلى آخر «المائدة» سنة (٧٦٣هـ)[1].

(٣) الحسن بن محمد بن صالح، الحنبلي، إمام، فقيه، سكن مصر، قرأ السبع على أبي حيان، والعشر بمضمّن «الكنز» على مؤلفه.

بيّن المؤلّف أنه قرأ عليه جمعاً بالعشر إلى ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:٨٢]، ومن كتاب «الإرشاد» لأبي العزّ إلى آخر «المائدة»، وذلك في شعبان سنة (٧٧١ هـ)[2].

(٤) محمد بن محمد بن إبراهيم، القرشي الجزري، النصير، قرأ القراءات على ابن نحلة، وكان عدلاً صالحاً، خيّراً شافعياً، توفي سنة (٧٧٨ هـ).

بيّن المؤلّف أنه قرأ عليه «التيسير».[3]

ولمزيد من معرفة شيوخ المؤلف في «القراءات» سواء الذين قرأ عليهم، أو أجازوه فقط، ينظر الإحالات الآتية[4]، علماً بأن المؤلف ذكر أن عدّة شيوخه في القراءات من هذا النوع أربعون شيخاً.[5] والله أعلم.

---

(١) غاية النهاية: ١/ ٢١٩.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣١.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٦.

(٤) وهذه الإحالات ستكون بذكر رقم الترجمة فقط، بدون ذكر الجزء والصفحة، وذلك كله من خلال «غاية النهاية» للمؤلف: ١٧، ٤٩٩، ٦٠٢، ١٥٦٢، ١٧٠٩، ٢٤٦٨.

(٥) انظر: جامع أسانيده: ق: ٧٢/ ب.

القسم الثاني: شيوخه في العلوم الأخرى

نصّت المصادر والمراجع التي ترجمت للمؤلف على أنه تلقّى العلوم الشرعية على جهابذة عصره، فعدّوا له مشايخ مبرّزين، ومقـدّمين، كـلّ مـنهم في العلـم الذي انتسب إليه، وأفنى عمره في البحث في دقائقه، حتى أشير إليه بالبنان فيـه، مع عدم تقصيره في العلوم الأخرى، حيث إن نظرة التخـصص لم تكـن كنظـرة المحدَثين لها، وذلك أن القدماء نظروا إلى أن العلوم الأخرى -غير المختص بها- علوم مكمِّلة للتخصص، لا يمكن إدراك دقائق التخصص إلا بمعرفتها وفهمها ودراستها، خلافاً لنظرة المحدثين الذين فهموا -خطأً- أن التخصص هـو كـل شيء، وأن غير التخصص هو علم ثانوي يُستغنَى عنه، لا حاجة إلى معرفة دقائقه.

ومن هنا أجد أساطين العلماء المنسوبين إلى علمٍ مّا، لم يقتصر جهـدهم عـلى ذلك العلم فقط، بل نراهم مـشاركين في علـوم أخـرى، فعـلى سـبيل المثـال لا الحـصر: شـيخ الإسـلام ابـن تيميـة، وابـن القـيّم، والـذهبي، وابـن حجـر، والسخاوي، والشوكاني، وغيرهم كثـير، لم يكونـوا حبيـسي تخصـصهم الـذي شهروا به، بل لهم آراء في تخصصات أخرى.

والمؤلِّف رحمه الله، من هؤلاء العلماء وعـلى هـذه الـشاكلة، فهـو وإن كـان تخصصه القراءات، و«قد تفرّد به في جميع الدنيا، وكان أعظـم فنونـه وأجـلّ مـا عنده»[1] إلا أن له مشاركات في علوم أخـرى، جـاءت بالـصبر والمواظبـة عـلى التحصيل، والجلوس عند الشيوخ والعلماء، وسيكتفي الباحـث بـذكر بعـض

(١) هذه العبارة هي للشوكاني رحمه الله في: البدر الطالع: ٢/ ٢٥٩.

هؤلاء الشيوخ، مراعياً في ذلك تنوّع اختصاصاتهم، واختلاف العلوم التي أخذها عنهم المؤلف.

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير، الإمام المفسِّر المحدِّث المؤرِّخ، المشهورُ تفسيره باسمه، ولد سنة (٧٠٠ هـ)، تغني شهرته عن إطالة التعريف به في هذه العجالة، تتلمذ على كبار مشايخ عصره ومشهوريه، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وكان شديد الصلة به، والتعظيم له، ومحبته، توفي سنة (٧٧٤هـ)[١].

وهذا الشيخ هو الذي أجاز المؤلف، وأذن له بالإفتاء سنة (٧٧٤ هـ)[٢].

وأيضاً: ذكر المؤلِّف في «نشره» قال: قد سألتُ شيخنا شيخ الإسلام...إلخ[٣].

وأيضاً قال: وقد حدّثني شيخنا الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير من لفظه غير مرّة، وقد دار بيننا الكلام في حفظ أبي بكر ﷺ القرآن فقال: أنا لا أشك أنه قرأ القرآن..إلخ[٤].

(٢) عبد الرحيم بن الحسن بن عليّ، جمال الدين الإسنويّ، ولد سنة (٧٠٤هـ)، الإمام الفقيه، الأصولي النحويّ، تتلمذ على مشايخ عصره الكبار،

---

(١) انظر ترجمته ص: ٣٤٧.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٨.

(٣) انظر: النشر: ٢/ ٤٠٦-٤١٥، وانظر: ٤٠٦، ٤١٥، ٤٢٧، ٤٥٣- ٤٥٤.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٣١.

منهم أبو حيان، وتاج الدين السبكي وغيرهما، ألَّف عدّة مؤلَّفات نافعة جامعة، منها: «التمهيد في تنـزيل الفروع على الأصول»، و«الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية» وغيرهما، توفي سنة (٧٧٢ هـ) [١].

أخذ المؤلف الفقه عن هذا الشيخ الجليل، وكان المؤلف لا يصفه إلا بـ (شيخنا الإسنوي)[٢].

(٣) عمر بن رسلان بن نصير، البلقيني، الشافعي، ولد سنة (٧٢٤ هـ)، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وكان ذكيّاً، سريع الفهم، كثير المحفوظ، أكثر من الشيوخ جدّاً، منهم أبو حيان وغيره، وأجاز له المزي والذهبي، وتتلمذ عليه كثيرون منهم ابن حجر وغيره، توفي سنة (٨٠٥ هـ) [٣].

ذكر المؤلف أن هذا الشيخ أذن له بالإفتاء سنة (٧٨٥ هـ) [٤].

(٤) عبد الله بن سعد بن محمد، القزويني، ويقال له: الضياء، يعرف بقاضي (القِرْم) الشافعي، أحد الأئمة الأعلام، أخذ عن العضد وغيره، قرأ عليه التفتازاني وغيره، كان يحلُّ «الكشاف» و«الحاوي» حلّاً إليه المنتهى، توفي سنة (٧٨٠هـ)[٥].

---

(١) انظر: الدرر الكامنة:٢/ ٣٥٤-٣٥٦، بغية الوعاة:١/ ٣٥٢-٣٥٤، الشذرات:٦/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) مثلاً: غاية النهاية: ١/ ٣٨٢.

(٣) انظر ترجمته في: إنباء الغمر: ٥/ ١٠٧-١٠٩، الضوء اللامع: ٦/ ٨٥-٩٠.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٨.

(٥) انظر ترجمته في: إنباء الغمر: ١/ ٢٨٢-٢٨٤، الدرر الكامنة: ٢/ ٢٠٩-٢١٠، الشذرات: ٦/ ٢٦٦-٢٦٧.

قرأ عليه المؤلف (الأصول)، و(المعاني والبيان)، وذلك في إحدى رحلاته إلى الديار المصرية.[1]

وهناك شيوخ كثيرون تركتهم للاختصار. والله أعلم.

المطلب السادس: تلاميذه

هناك ثلاثة عوامل رئيسة كان لها أجلّ الأثر في مسيرة حياة المؤلِّف التعليمية، وكانت سبباً -كما سيُرى بعد قليل- في أن يكثر الآخذون عنه، والمتتلمذون عليه، وهذه العوامل هي:

الأول: جلوسه مبكّراً -وفي حياة شيوخه- للإقراء والتعليم والتدريس.

الثاني: الرحلات الكثيرة، والتنقل المتعدد من بلد إلى بلد، ومصرٍ إلى مصرٍ.

الثالث: علوّ سنده، وخاصة عندما تقدَّم به العمر.

كلّ هذا وغيره أغرى التلاميذ وطلاب العلم بالأخذ عن المؤلِّف، والتتلمذ عليه، حتى بلغوا كثرة لا مبالغة فيها.

وقد حاول الباحث جمع أكبر قدر ممكن ممَّن نصَّت كتب التراجم على تلمذته أو أخذه، أو إجازته من المؤلِّف، مما أوجب قراءة أهمّ مصدرين لذلك؛ وهما كتاب «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر، وكتاب «الضوء اللامع» للإمام السخاوي، فَقُرِئا ترجمة ترجمة، وصفحة صفحة، ولله الحمد؛ حتى نتج عن ذلك

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٨.

مجموعة ليست قليلة من التلاميذ، بلغوا في الضوء اللامع أكثر من (٢٥٠) مائتين وخمسين شخصاً.

وقد سجل الباحث أثناء جمع هؤلاء التلاميذ بعض النقاط:

أ- أنهم لم يكونوا كلّهم تلاميذ (قراءات) بل جلّهم أخذ عنه الحديثَ، ومؤلّفاتِه المختلفة وغير ذلك.

ب- أنهم لم يكونوا كلّهم من الذكور، بل بعض ذلك العدد من النساء، حيث بلغن سبع نساء.

ج- أن بعضهم سجّل له التاريخ المكانَ الذي قرأ فيه على المؤلِّف، فبعضهم في «الروضة» الشريفة، وبعضهم تجاه الكعبة، وحتى إن بعضهم قرأ على المؤلِّف وهو في «البحر» إلى غير ذلك.

ولما كان ذكر كلّ هؤلاء التلاميذ لا يتفق ومنهج البحث، فقد ارتأيت الاقتصار على ذكر أشهرهم في عصره، أو من نبغ منهم، والإحالةَ على مواضع ترجمة الباقين، والله الموفق.

(١) إبراهيم بن عمر بن حسن، البقاعي، أبو الحسن، ولد سنة (٨٠٩ هـ) تقريباً، علاّمة حافظ متقن، أتقن التجويد والقراءات على المؤلِّف، لما قدم المؤلِّف دمشق سنة (٨٢٧ هـ)، قرأ عليه بالعشر إلى وسط «البقرة» بما تضمّنته «الطيبة»، إفراداً وجمعاً، توفي سنة (٨٨٥ هـ) [1].

---

(١) انظر: معجم الشيوخ: ٣٣٦-٣٣٩، الضوء اللامع: ١/ ١٠٣.

(٢) أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف، الزبيدي، الحنفي، ولد سنة (٨١١ هـ) سمِع على المؤلِّف: «النسائي»، و«ابن ماجه»، و«مسند» الشافعي، و«العدة»، و«الحصن الحصين»، وذلك سنة (٨٢٩ هـ) توفي سنة (٨٩٣ هـ) [١].

(٣) أحمد بن أسد بن عبد الواحد، القاهري، ولد سنة (٨٠٨ هـ) سافر مع المؤلِّف إلى مكة سنة (٨٢٧ هـ)، وكان يقرأ عليه في المناسك وغيرها، حتى أكمل عليه يوم عرفة بالمسجد الحرام وأَذِن له، وسمِع عليه «ثلاثيات أحمد»، وكثيراً من «المسند»، وأحاديث من «عشريات» المؤلِّف. توفي سنة (٨٧٢ هـ).[٢]

(٤) أحمد بن محمد، العبدلي، شيخ زبيد في الإقراء، قال المؤلِّف: «هو أفضل من رأيت باليمن، كثير الاستحضار، سَمِع مني «التحبير»، و«التيسير»، و«الطيبة»، ونحو نصف «النشر»، وسمع عليّ كثيراً من القراءات العشر، كان حيّاً سنة (٨٢٨هـ) »[٣].

(٥) رضوان بن محمد بن يوسف، العُقْبي، ولد سنة (٧٦٩ هـ) قرأ على المؤلِّف «الفاتحة» ومن أوّل «البقرة» إلى ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] بالعشر داخل الكعبة، وأذِن له المؤلِّف بالتدريس، وهو شيخ السخاوي. توفي سنة (٨٥٢ هـ)[٤].

(٦) عبد الدائم بن علي، الحديدي، تلا بعض القرآن بالعشر على المؤلِّف،

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ١/ ٢١٤-٢١٥.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ١/ ٢٢٧-٢٣١.

(٣) غاية النهاية: ١/ ١٠٣.

(٤) انظر: الضوء اللامع: ٣/ ٢٢٦-٢٢٩.

وشرح «المقدِّمة»، و«الطيبة» إلى «هود»، و«الهداية» للمؤلِّف في الحديث. توفي سنة (٨٧٠ هـ)[١].

(٧) عبد العليم بن عبد الله بن علي، الأنصاري، تلا بالعشر على المؤلِّف، وهو الذي نبّهه على إغفال ﴿دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥][٢].

(٨) عبد الغني بن عبد الواحد بن إبراهيم، الحنفي، ولد سنة (٨٠٤ هـ)، ودخل اليمن صحبة المؤلِّف، وقرأ عليه «المعجم الصغير» للطبراني على ظهر البحر في حال المسير من جدة إلى «زَبِيد» في تسعة مجالس، آخرها ربيع الآخر سنة (٨٢٨هـ)، وكتب له الوصف بالشيخ، المحدّث. ورواه له المؤلِّف عن خمسة عشر نفساً عن ابن البخاري. توفي سنة (٨٣٣ هـ)[٣].

(٩) عثمان بن محمد بن خليل، الدمشقي، ولد سنة (٧٧٢ هـ)، أخذ القراءات عن المؤلِّف، ولما رجع المؤلِّف إلى دمشق سنة (٨٢٧ هـ) كان أجلَّ من لازمه، وكان هو القارئ لغالب ما قرئ عليه من تصانيفه.[٤]

(١٠) عليّ بن داود بن عليّ المكي، تلا بالعشر على المؤلِّف، ودخل صحبته اليمن سنة (٨٢٨ هـ)، وناب في قضاء مكة، واستقلالاً بجدّة سنة (٨٣٥ هـ)، توفي سنة (٨٤٢هـ)[٥].

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ٤/ ٤٢.

(٢) وانظر ذلك في محلّه من التحقيق ص: ٥٠٨ (حاشية ١).

(٣) انظر: الضوء اللامع: ٤/ ٢٥١-٢٥٢.

(٤) انظر: الضوء اللامع : ٤/ ٣٠٠.

(٥) انظر: الضوء اللامع: ٥/ ٢١٩-٢٢٠.

(١١) عليّ بن محمد، الشَّرْعَبي، كان آخر من بقي باليمن من شيوخ القراء أهل الضبط والإتقان، وممن جمع حسن الأداء والتحقيق، لقي المؤلِّف بمصر وقرأ عليه ببعض الروايات ثم أكمل عليه العشر باليمن. توفي سنة (٨٧١ هـ)[١].

(١٢) عليّ بن يوسف بن حسب الله، سمع على المؤلِّف سنة (٨٢٣ هـ)، ختم «النشر». توفي بمكة سنة (٨٤٨ هـ)[٢].

(١٣) محمد بن إبراهيم بن أحمد، ولد سنة (٨١٠ هـ) بالمدينة، قرأ «الأربعين» للنووي، بتمامها في مجلس واحد على المؤلِّف في ربيع الآخر سنة (٨٢٣ هـ) بالحرم النبويّ، وأجاز له. توفي سنة (٨٧٠ هـ)[٣].

(١٤) محمد بن أبي بكر بن محمد، بن الخياط، ولد سنة (٧٨٧ هـ) أخذ عن المؤلِّف لما ورد عليهم اليمن سنة (٨٢٨ هـ)، وقرأ عليه «صحيح مسلم» وغيره، وكان المؤلِّف يقدّمه على غيره لعلمه وفضله. توفي سنة (٨٣٩ هـ)[٤].

(١٥) محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المدني. ولد سنة (٧٩٩ هـ) تلا للعشرة من طريق «النشر» على المؤلِّف، وقرأ عليه في المدينة سنة (٨٢٣ هـ) «الشفا» وغيره، وسمع عليه «الحصن الحصين»، وابتدأ في نظم «القراءات العشر» من

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ٦/ ٣١-٣٢.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٦/ ٥٢.

(٣) انظر: الضوء اللامع: ٦/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) انظر: الضوء اللامع: ٧/ ١٩٤-١٩٥.

طرق المؤلِّف في رويّ «الشاطبية» ونحوها، مع التصريح بأسماء القراء، نظماً منسجماً، واختصاراً حسناً. توفي بالمدينة المنورة سنة (٨٦٠ هـ)[١].

(١٦) محمد بن محمد بن عمر، ولد سنة (٨٠١ هـ)، سمع على المؤلِّف «الشاطبية»، والجزء الذي خرّجه لنفسه، وروى له «درر البحار» عن مؤلّفه القونوي، وشرحه لابن خضر. توفي بعد سنة (٨٧٠ هـ)[٢].

(١٧) محمد بن محمد بن عليّ، أبو القاسم، النويري. ولد سنة (٨٠١ هـ)، لقي المؤلِّف بمكة سنة (٨٢٨ هـ) حين مجاورتها، وأجاز له، توفي سنة (٨٥٧ هـ)[٣].

(١٨) محمد بن موسى بن عمران، المقدسي، ولد سنة (٧٩٤ هـ) قرأ على المؤلِّف بما تضمّنه «النشر»، و«الطيبة»، وذلك سنة (٨٢٧ هـ) بالقاهرة. وقد مدحه بعض الشعراء:

يا شمس علم بصبح العزّ قد طلعت ... في برج سعد لها من عنصر الشرف

«تيسير» «نشر» الصَّبا من كل «طيبة» ... حويت يا خير «كنز» المذهب الحنفي

ومعلوم أن ما بين القوسين هو تورية عن أجلِّ كتب القراءات، توفي رحمه الله سنة (٨٧٣ هـ).[٤]

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ٨/ ٣٤-٣٦.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ١٦٩-١٧٠.

(٣) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٤٦-٢٤٨.

(٤) انظر: الضوء اللامع: ١٠/ ٥٨-٥٩.

(١٩) محمد بن أبي يزيد بن محمد، الكيلاني، أخذ القراءات عن المؤلِّف، ودخل معه اليمن، وكان يتضجّر منه أحياناً. توفي سنة (٨٥٣ هـ)[١].

أما تلميذاته بالإجازة فأكتفي بالإحالة إلى موضع ترجمة كل واحدة منهن، طلباً للاختصار.[٢] والله الموفق.

---

(1) انظر: الضوء اللامع: ١٠/ ٧٦-٧٧.

(2) قبل أن أبدأ بذكرهن أبدأ بذكر الإحالات على أماكن تراجم تلاميذه غير من ذكروا.

معجم الشيوخ لابن فهد: ٦٨، ٨٤، ٩٢، ١٠٨، ١١٤، ١٢٢، ١٣٥، ١٦٢، ١٩٢، ٢٠٣، ٢١١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٨٤، ٣١٢، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ومن النساء: ٣٩٨، ٤٠٤، ٤٠٨

الضوء اللامع: ١/ ١٠، ١٤، ١٦، ١٧، ٢٤، ٣٤، ٣٧، ٤٤، ٥٦، ٨٩، ١١٦، ١١٨، ١٥٩، ١٦٧، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٦٣، ٢٦٨، ٣٣٣، ٣٥٥، ٣٦٠ و ٢/ ١٦، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٧٤، ٨٤، ٩٣، ١٠٨، ١٢٧، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٨٨، ١٩١، ٢٤٩، ٢٨١، ٣٠٥، ٣٠٦، و ٣/ ١٦، ٩٤، ١٢١، ١٤٠، ١٤٦، ١٦١، ١٨٢، ١٩٣، ١٩٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٩٦ و ٤/ ٥، ٢٠، ٢٢، ٢٦، ٤٠، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٧٨، ٨٤، ٨٨، ٩٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٣٣، ١٥١، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٦، ١٩٣، ٢١٨، ٢٣٧، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٢٦، ٣٣١، و ٥/ ٣، ٢٤، ٣٨، ٤٢، ٤٥، ٥١، ٥٢، ٥٨، ٧٧، ١٣٤، ١٧٠، ١٩٥، ٢٨٤، ٢٩٥، ٣١١، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، و٦/ ٣، ١٧، ٨٤، ٩٠، ٩٤، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٧، ١٨٥، ١٩٠، ٢٨٢، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٢١ و ٧/ ٩، ٢١، ٢٧، ٣٧، ٤٠، ٦١، ٧٤، ٨٠، ٨٤، ٨٦، ١١٧، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٨، ١٩٠، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٦٧، ٢٧١، و ٨/ ٧، ٥٠، ٥٨، ٦١، ٧١، ٨٠، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٤، ١٤١، ١٤٣، ١٧٣، ١٧٦، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، و٩/ ٤، ٨، ٣١، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٦٧، ٧٣، ٩٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٠، ١١١، ١٣٩، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٩٢، ٢٠٠، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٠، ٢٧٧، ٢٨٢، ٣٠٨، و١٠/ ٢، ١٦، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٩٠، ٩٦، ١٠٦، ١٠٧، ١٦٧، ١٧٠، ٢١٧، ٢٢١، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٥، ٣٠٤، ٣٣٨، و١١/ ١٠، ١٥، ٤٢، ٨٤، ٩٢، ١٠٥، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١٢٦، -١٣١، -١٤٣.

أما اللاتي أجازهن فهن على التوالي: ج١٢/ ١٢١، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٩، ١٥٩.

تنبيهات:

الأول: لم أدخل ضمن التلاميذ أبناءه الثلاثة لاشتهار ذلك، وكذلك لم أدخل بناته ضمن تلميذاته.

الثاني: عدد الصفحات لا يدل على عدد التلاميذ؛ نظراً لوجود أكثر من ترجمة في صفحة واحدة. والله الموفق.

الثالث: هناك تلاميذ غير هؤلاء، مذكورون أثناء ترجمة المؤلف في «غايته» يمكن الرجوع إليها.

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي

لم أجد من صرّح بذكر مذهبه العقدي، لكن توصل الباحث من خلال بعض القرائن إلى أنه كان سلفياً، ومن تلك القرائن:

١-عدم ذكر المترجمين له أيَّ قدح أو جَرْحٍ في عقيدته.

٢-وأيضاً: ما ذكره المؤلِّف نفسه، حيث قال في «الطيِّبة»:[١]

فكن على نهج سبيل السَّلَفِ   في مُجمَعٍ عليه أو مختلَفِ

٣-وأيضاً قوله: «ولا يُعْدَلُ عما ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن متَّبعون لا مبتدعون»[٢].

٤-وقوله: «والصحيح عند الأئمة أولى بالاتباع ونعوذ بالله من شر الابتداع»[٣].

٥-وقوله أيضاً عند ذكره ما انفرد به بعض الأئمة مخالفاً للمنصوص: «والصواب ما عليه السلف؛ لئلَّا يعتقد أن ذلك سنّة»[٤].

وهناك وجه آخر يستأنس به وهو: أن القراءات العشر المتواترة التي يقرأ بها المسلمون في هذا العصر، وقبله بسبعة قرون، وإلى أن يرث الله الأرض ومن

---

(١) الطيِّبة: ٣٢.

(٢) انظر: ٦٤٣ من هذا البحث.

(٣) انظر: ٦٧٠ من هذا البحث.

(٤) انظر: النشر: ٢/ ٤٥١.

عليها -وهي التي كتب الله لها البقاء- كلها إنما تقرأ وتسند عن طريق المؤلِّف وكتابه، وكفى بهذا تعديلاً، والله أعلم.

ومما يدلّ على سلفية المؤلِّف رحمه الله أيضاً ردُّه على أهل البدع والخرافات، كما ذكر في ترجمة الرافضي الذي كان لا يُقرئ (الفاتحة) زعماً منه أنه قرأها على جبريل عليه السلام، قال المؤلِّف تعقيباً على ذلك: «ما وصل أحد هذا البهتان[1]». والله أعلم.

وأمانة للعلم، وتتميماً للبحث يجب أن يذكر أنه وقع من (المؤلِّف) بعض عبارات أثناء بعض تراجم في كتابه «غاية النهاية»[2] كان الأَوْلَى، بل الواجب والصواب ألَّا تصدر منه ومِن مثله؛ لما فيها من مساس بجانب العقيدة الصحيحة.

ويمكن الجواب عن هذه العبارات -حملاً للمؤلّف على حسن الظن- بأنها صدرت منه في سنّ الشباب، وهي عادةً لا يتضح فيها كثير من التحقيقات في المسائل العويصة الحسّاسة.[3]

أما مذهبه الفقهي:

فإنه (شافعي) فقد صرّح هو نفسه بذلك، فقال: «قال أصحابنا الشافعية.»[4]

---

(١) غاية النهاية: ١/ ٢٤٦.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٢، و٢/ ٢٣، ٩٧، ٢٠٨.

(٣) انظر: غاية النهاية:١/ ٢٤٦.

(٤) انظر: منجد المقرئين: ٨٣.

وبقوله في «مقدمته» في التجويد:

يقول راجي عفو ربٍ سامعِ محمد ابن الجزري الشافعي

وبما صرّح به أيضاً بعض مترجميه.[1]

وأيضاً: فإن أغلب مصادره في تحقيق المسائل الفقهية في «النشر» هي كتب «شافعية»، بينما يقتصر على المذاهب الأخرى بنسبة القول إلى إمامهم، لا إلى كتبهم.

ومع هذا فقد جاء في موضعين وقال: «ذهب بعض أئمتنا.»[2]، ولم يصرّح أو يبيّن هذا المبهم، وعند البحث اتضح أن أحدهما هو قول الإمام أبي حيان، وهو ظاهريّ المذهب، والآخر هو قول الإمام ابن القيّم، وهو حنبليّ.

فهذا لا يدلّ على أنه ظاهري أو حنبلي، بقدر ما يدل على إمامة المذكورَين.

ومثلُه أيضاً: خدمةُ المؤلِّف لـ «مسند» الإمام أحمد رحمه الله، لا تدل على (حنبليّته) بقدر ما تدل على أهمية (المسند) عند المحدّثين، وها هو عصريّ المؤلِّف؛ أعني الحافظ ابن حجر، خَدَم (المسند) وهو (شافعي). والله أعلم.

المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

نال المؤلِّف -بفضل الله عليه- مكانة علمية رفيعة بين علماء عصره، فعدّ من أشهرهم إن لم يكن أشهرهم، خاصة في مجال القراءات، وما إذْنُ شيوخه له

---

(١) انظر: إنباء الغمر: ٣/ ٧٥، الضوء اللامع: ٧/ ٢٥٦ و٩/ ٢٥٥.

(٢) انظر: ٣٧٦، ٧٧٠.

بالتدريس والإفتاء والتصدير إلا دليلاً على أهليته لتلك المكانة العالية، التي لا تنال إلا بالجد والاجتهاد وترك الدعة والراحة.

وقد أثنى عليه علماء عصره بعبارات تنمّ عن كل التقدير والأهلية لما وصل إليه، فمن أقوالهم فيه:

١ - الحافظ ابن حجر: «الإمام الحافظ المقرئ، برز في القراءات، وكان مثرياً وشَكِلاً حسناً، وفصيحاً بليغاً، وكان يلقّب في بلاده (الإمام الأعظم)»(١).

٢ - الطاوسي(٢): «تفرد بعلوّ الرواية، وحفظ الأحاديث، والجرح والتعديل، ومعرفة الرواة المتقدمين والمتأخرين»(٣).

٣- الإمام السيوطي: «الحافظ المقرئ، كان إماماً في القراءات، لا نظير له في عصره في الدنيا، حافظاً للحديث(٤)».

٤ - ابن العماد:(٥) «كان عديم النظير، طائر الصِّيت، انتفع الناس بكتبه، وسارت في الآفاق مسير الشمس»(٦).

إلى غير ذلك من عبارات التبجيل والتوثيق.

---

(١) انظر: إنباء الغمر: ٨/ ٢٤٥-٢٤٧.

(٢) أحمد بن عبد الله بن عبد القادر، ولد سنة (٧٩٠ هـ)، سمع الكثير من القرآن بالعشر على المؤلِّف، وقد بلغ شيوخه أكثر من مائتي شيخ، ألَّف (مشيخة) جمعهم فيها، شرح «الكشاف»، و«الكافية» في النحو، وغير ذلك، توفي سنة (٨٧١ هـ). انظر: الضوء اللامع: ١/ ٣٦٠-٣٦١.

(٣) نقلاً من الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٨، وذكر أنه نقل هذا النص عن «المشيخة» للطاوسي.

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ: ٣٧٦.

(٥) عبد الحي بن أحمد بن محمد، الحنبلي، الدمشقي، ولد سنة (١٠٣٢ هـ)، تتلمذ على شيوخ عصره، ألَّف مختصراً في الفقه الحنبلي سمّاه «متن المنتهى»، و«شذرات الذهب» في التراجم. توفي سنة (١٠٨٩ هـ).
انظر: خلاصة الأثر: ٢/ ٣٤٠، الأعلام: ٣/ ٢٩٠.

(٦) انظر: شذرات الذهب: ٧/ ٢٠٦.

المطلب التاسع: وظائفه

ذكر المترجمون له أنه تولّى عدَّة وظائف؛ متعلِّقة بالقراءات وغيرها، وهذه الوظائف هي:

(١) الإقراء في الجامع الأموي[١]:

قال المؤلِّف: «وجلست للإقراء في حياة شيوخي وبإذنهم لي في ذلك تحت قبّة «النَّسر»[٢] من الجامع الأموي سنة (٧٧٠ هـ)»[٣].

(٢) مشيخة الإقراء بتربة أمّ الصالح[٤]:

تولّى مشيختها بعد وفاة شيخه عبد الوهاب بن السلَّار في ثامن شعبان سنة (٧٨٢ هـ)، وعمل فيه درساً.

قال ابن حجر: «واستقرّ بعده -ابن السلار- في الإقراء بتربة (أمّ الصالح) شمس الدين ابن الجزري؛ لكونه أولى من بقي بذلك، وحضره الأعيان وأثنوا على درسه».[٥]

---

(١) بناه الوليد بن عبد الملك، الخليفة الأموي، وابتدأ فيه سنة (٨٧ هـ) وتوفي سنة (٩٦ هـ) ولم يكتمل بناؤه، وتُمّم في عهد أخيه سليمان بن عبد الملك.

وانظر للتوسع: الجامع الأموي للشيخ علي الطنطاوي رحمه الله.

(٢) كذا بالإفراد، وتحرفت عند السخاوي بالتثنية «النسرين» ولم أجدها لغيره. والله أعلم.

(٣) جامع أسانيده: ق: ١٦، غاية النهاية: ٢/ ٢٤٨.

(٤) وتعرف بالمدرسة الصالحية، بناها وأوقفها الملك الصالح إسماعيل بن أبي بكر بن أيوب ولد سنة (٦٤٨ هـ).

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٣١٦-٣١٧.

(٥) إنباء الغمر: ٢/ ٣٠.

وقال السخاوي: «....وعمل فيه إجلاساً بحضور الأعلام، وكان درساً جليلاً». [1]

هذا؛ وقد ذكر النعيميّ[2] أن المؤلِّف تولّى هذه المشيخة بعد شيخه (ابن اللبّان)، وهذا لم يذكره غيره -حسب علمي- ومخالفٌ لما ذكره المؤلِّف نفسه، فلعلّ في نسخته سقطاً.[3] والله أعلم.

(٣) مشيخة الإقراء بالمدرسة العادليّة:[4]

ذكر كلّ من (السخاوي) و(النعيمي) تولية المؤلِّف لمشيخة الإقراء بهذه المدرسة، لكنهما لم يبيّنا تاريخ ذلك، ولا اسم الشيخ الذي كان قبله، وقد بيّن المؤلِّف نفسُه كلَّ ذلك؛ فذكر أنه تولَّاها بعد وفاة الشيخ ناصر الدين نصر الله بن أبي بكر محمد البابي، وكانت وفاته سنة (٧٧٦ هـ)[5].

قال المؤلِّف: «توفي- البابي -سنة (٧٧٦ هـ)، ووليتُ بعده مشيخة الإقراء بالعادلية»[6].

---

(١) الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦.

(٢) عبد القادر بن محمد بن عمر، أبو المفاخر، ولد سنة (٨٤٥ هـ) قرأ على البقاعي وأجازه، وعلى غيره، تولى نيابة القضاء في دمشق، ألف عدة كتب. توفي سنة (٩٢٧ هـ). انظر: شذرات الذهب: ٨/ ١٥٣.

(٣) انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٣٢٥.

(٤) بناها الملك العادل أبو بكر محمد بن أيوب (سنة ٥٤٠ هـ - سنة ٦١٥ هـ).

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٣٥٩.

(٥) وصفه المؤلِّف بـ «صاحبنا» مقرئ، مصدر، عارف، أقرأ بالجامع الأموي سنين.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٤٠.

(٦) جامع أسانيده: ق: ٦٧ / ب.

(٤) مشيخة دار القرآن الجزرية بدمشق وشيراز[١]:

(٥) مشيخة الإقراء بدار الحديث الأشرفية[٢]:

لم أجد من صرّح بهذا إلا الإمام السخاوي رحمه الله حيث قال: «ثم ولي -المؤلِّف- مشيخة دار الحديث الأشرفية.»[٣]

أما النعيمي فقد ذكر للأشرف داري حديث، ولم يعدّ المؤلِّف ممن تولى الإقراء فيها، فضلاً عن مشيختها.[٤]

(٦) التدريس بالصلاحية[٥]:

قال السخاوي: «ثم ولي تدريس «الصلاحية» القدسية سنة (٧٩٥ هـ)، فدام فيها إلى ابتداء سنة (٧٩٧ هـ)[٦] ».

---

(١) أنشأ المؤلِّف نفسُه هاتين المدرستين، الأولى بدمشق، ولا أعرف بالتحديد تاريخ إنشائها، لكنه قطعاً قبل سنة (٧٨٣ هـ)، قال المؤلِّف في خاتمة «غايته» «وابتدأت في اختصاره – نهاية الدرايات – سنة (٧٨٣ هـ) بمنزلي من عقبة القبّان تجاه مدرستي التي أنشأتها»، وأمّا الثانية فسمّاها (دار القرآن) ولا أعلم أيضاً تاريخ إنشائها، إلا أنه وصل إلى شيراز سنة (٨٠٧ هـ). والله أعلم.

(٢) بناها الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل (٥٧٧-٦٣٥ هـ)
انظر: الدارس في تاريخ المدارس:١/ ١٩.

(٣) الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٧.

(٤) انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٩-٥٠.

(٥) المدرسة الصلاحية بناها نور الدين محمود بن زنكي، ونسبت إلى الملك المجاهد صلاح الدين فاتح بيت المقدس رحمه الله.
انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٣٣١-٣٣٢.

(٦) الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٧.

(٧) التدريس بالأتابكية:[١]

ذكرها المؤلِّف نفسه في ترجمته لابنه أبي بكر، حيث قال: «وولاه السلطان وظائف أخيه أبي الفتح رحمه الله التي كان أخذها عني، مشيخة الإقراء بالمدرسة العادلية... وتدريس الأتابكية بسفح قاسيون».[٢]

(٨) القضاء:

وقد تولاه مرتين:

الأولى: في دمشق سنة (٧٧٣هـ)، وكتب توقيعه الحافظ ابن كثير رحمه الله، إلا أن المصادر تشير إلى أنه لم يدم طويلاً في هذا المنصب حيث عزل بعد أيام قليلة.

المرة الثانية: في (شيراز) وممالكها وما أضيف إليها كرهاً، وبقي في هذا المنصب سنين كثيرة.[٣]

(٩) الخطابة:

وقد تولاها في (جامع التوبة)[٤] أولاً بمفرده، ثم تقاسمها معه بعض الشيوخ.[٥]

---

(١) أنشأتها خاتون بنت السلطان مسعود بن مودود بن أتابك (ت ٦٤٠ هـ) وهي زوجة الملك الأشرف. انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٣١-١٣٣.

(٢) غاية النهاية: ١/ ١٣٠.

(٣) انظر: إنباء الغمر: ٨/ ٤٣ و٢٤٥، الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦.

(٤) سمّي بذلك لأنه كان خاناً للفواحش والخمر، وبه كلّ مكروه من القيان وغيره، فجدّد بناءه الملك الأشرف رحمه الله، وذهّبه من جاء بعده. وتصحّف في «الضوء» إلى: (التوتة) بالمثناة الفوقية بعد الواو. انظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦، الدارس في تاريخ المدارس: ٢/ ٢٩٤ و٤٢٦ -٤٢٧.

(٥) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦، الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٣٧.

(١٠) توقيع الدَّسْت.[١]

ذكر السخاوي رحمه الله أن المؤلِّف تولّى هذا المنصب سنة (٧٧٩ هـ)[٢] أي وعمره آنذاك (٢٨) ثمانية وعشرون عاماً، وهي سنّ الشباب.

وقال ابن حجر رحمه الله في ترجمة (أحمد بن عمر بن محمود) الحلبيّ المعروف بـ (القنبيط) ت سنة (٧٩١ هـ): «وهو الذي أراد صاحبُنا شمس الدين ابن الجزري بقوله:

باكر إلى دار عدل جِلِّقَ يا ... طالب خير فالخير في البُكُر[٣]

فالدَّست قد طاب واستوى وغلا ... بالقَرع والقنبيط والجزر»

قال ابن حجر: «أشار بالقنبيط إلى هذا، وبـ (الجزر) إلى نفسه، وبـ (القرع) إلى أبي بكر محمد».[٤]

---

(١) الدَّست: كلمة فارسية بمعنى: المجلس، أو المكان المعدّ للسيد الكبير، وتوقيع الدَّست: وظيفة يجلس صاحبها مع كاتب السر في دار العدل أمام السلطان أو النائب.

ويطلق «الدَّست» أيضاً على اللباس، وصدر المجلس، واللعبة، وقد ذكرها الحريري في المقامة «الثالثة والعشرين».

انظر: ذيل الدرر الكامنة ص٢١١، التاج (دَست)، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية: ١٠٩و١٨١ بواسطة منجد المقرئين: ١١ من الهامش.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦.

(٣) المؤلِّف ينظر -والله أعلم- إلى بيت بشار بن برد:

بَكِّرا صاحبيَّ قبل الهجيرِ ... إن ذاك النجاح في التبكير

انظر: ديوانه: ٣/ ١٨٤.

(٤) إنباء الغمر: ١/ ٣٦٢، و انظر: شذرات الذهب: ٦/ ٣١٦.

تنبيـــه:

ذكر بعض المعاصرين ممن كتب عن المؤلِّف أنه -المؤلِّف- تولّى وظيفة (الكتابة بمصر) واستدل على ذلك بقوله: قال السخاوي: «وكان -المؤلِّف- كاتب الملك المؤيد.».[1]

وهذا فيه نظر-عند البحث-بل هو وهْمٌ سببه قراءة كلمة(كاتِب) بكسر التاء بدلاً من فتحها، إذ الصواب عند البحث-والله أعلم-أن الكلمة تُقرأ بفتح التاء (كاتَب)، وقد جاءت العبارة بوضوح أكثر عند ابن حجر حيث قال: «وكان كاتب المؤيد يأذن له في دخول القاهرة.»[2]، فما بعد كلمة (المؤيّد) واضح فيما ذهب إليه هذا البحث. والله أعلم.

المطلب العاشر: آثاره

لم يقتصر جهد المؤلِّف وطريقته في نشر علم القراءات والحديث وغيرهما على الإقراء والتدريس، ومشيخة المدارس فحسب، بل تعدّى ذلك كلّه إلى خدمة العلم عن طريق التأليف، فألف المؤلَّفات العديدة، التي تلقّاها علماء عصره بالقبول والرضا.

هذا، وقد قام بعض الباحثين[3] المعاصرين بطبع بحثٍ، جرَّد وعدّد فيه مؤلّفات المؤلِّف، وسلط الضوء عليها، معرِّفاً بها، ومبيِّناً ما يتعلّق بها؛ من حيث

(١) انظر: شيخ القراء ابن الجزري لمؤلّفه الدكتور: محمد مطيع الحافظ: ٣٥.

(٢) إنباء الغمر: ٨/ ٢٤٦.

(٣) هو الدكتور: محمد مطيع الحافظ.

الطبعات، وتاريخها، ومكانها، وعددها، وبيان حالة المخطوط منها، وهو بحث - لاشك - أنه قيِّم ومفيد، وسدّ ثغرة في المكتبة الإسلامية.

لكنْ حتى لا يكون هذا البحث تكراراً لذلك، فإني سأقتصر في ذكر آثار المؤلِّف على ما فاته، وعلى إبداء وجهة نظر في بعض المؤلَّفات التي نُسبت إلى المؤلِّف، وهي في غالب الظن ليست له.

أولاً: الكتب التي فاته ذكرها:

١ - الإسعاد: ذكره المؤلِّف في ترجمة أبي العزّ، حيث قال: «وقد ذكرتُ خُلفه -الإرشاد - في كتابي «الإسعاد» »[١]، ولعله مفقود.

٢ - التقييد بين الشاطبية والتجريد.

ذكره المؤلِّف في ترجمة ابن الفحام[٢]، ولم أجد له ذكراً في المكتبات، فلعله مفقود.

٣- جزء مفرد في شرح حديث الأحرف السبعة.

ذكره المؤلِّف في «النشر»[٣]، وربما يكون مفقوداً.

٤ - حاشية على نظمه «الطيِّبة»:

ذكره المؤلِّف في ترجمته لابنه أحمد، حيث قال: «شَرَح «طيبة النشر» فأحسن فيه ما شاء، مع أنه لم يكن عنده نسخة «بالحواشي» التي كنت كتبتُها عليها».[٤]

---

(١) غاية النهاية: ٢/ ١٢٨.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧٤.

(٣) انظر: ٧٠.

(٤) غاية النهاية: ١/ ١٣٠.

وكذلك ذكرها في أجوبته التي بعثها لأحد تلاميذه، قال: «... وكذلك نسخة بـ «الطيبة» على ما استقر عليه الحال آخراً بعد كتابتي «الحواشي» عليها، وهي بخطّي، قال: وليعتمد هذه النسخة، وليترك ما سوى ذلك».

وقال في موضع آخر من نفس الرسالة: «...وهذه النسخة بخطي، وهي التي استقر عليها العمل بعد كتابتي «الحواشي» عليها.».[1]

٥- طبقات النحاة:

ذكره المؤلِّف في «غايته»[2]، فقال: «...ذكرناهما في طبقات النحاة.».

٦- الفوائد المجمّعة في زوائد الكتب الأربعة:

جمع فيه زيادات أربعة كتب على ما في «الشاطبية» وهي: «التبصرة» لمكي، و«الهداية» للمهدوي، و«الكافي» لابن شريح، و«التلخيص» لابن بلّيمة.[3]

٧- مشيخة الجنيد:

ذكرها له الحافظ ابن حجر والسخاوي، بل إن الأوّل نقل منها كثيراً من التراجم في كتابه «الدرر الكامنة» لم يكن لهم مصدر غيرها، وقد عددتهم فبلغوا (١٨) ثمانية عشر رجلاً.

---

(١) ق: ١٧ و١٩/ ب.

(٢) ١/ ٦١٣.

(٣) منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم (٤٣٩٠٩) ميكروفلم، ضمن مجموع، وفي مكتبة جامعة الدول العربية برقم (١٩٤١٠ / ب) وانظر: القراءات في إفريقيا: ٣٣٥-٣٥٧.

قال ابن حجر في ترجمة (الجنيد البلباني):[1] «خرّج له عن شيوخه شمسُ الدين الجزري وحدث بها»[2].

وقال في ترجمة بعضهم: «ذكره الشيخ شمسُ الدين ابن الجزري في «مشيخة الجنيد» -حفيده- التي خرّجها له لما قدم عليهم (شيراز)، ووصف (الجنيد) بالحديث والعلم والعبادة.».[3]

وقد تكرّر عند ابن حجر ذكر (مشيخة الجنيد) في كل ترجمة استقاها منها.[4]

ثانياً: الكتب التي في نسبتها إليه نظر:

(١) كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة[5]:

وهو شرح على «ألفية» ابن مالك في النحو، وقد نسبه إليه بعض الباحثين المعاصرين الذين كتبوا عن المؤلِّف[6]، أو تولّوا تحقيق بعض كتبه، معتمدين في ذلك على مَن تولّى تحقيق هذا الكتاب ونشره.

وعند الرجوع إلى هذا الكتاب وقراءته اتضح للباحث أن في نسبته إلى المؤلِّف نظراً، يُذكر في النقاط الآتية:

(١) الجنيد بن أحمد، من علماء شيراز. توفي سنة (٨١١ هـ). انظر: إنباء الغمر: ٦/ ١١٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الدرر الكامنة: ١/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٤) انظر: الدرر الكامنة: ١/ ٢٣١، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٩٣، ٢/ ١٨/ ٧٠، ٣٨٩، ٣/ ١٧٠، ٤٦٢، ٤/ ٨٥، ٤/ ١٠٢ -١٠٣، ١٣٩، ٢٠٩، ٥/ ٢٤-٢٥، ٦٣، ٩٤، ١٢٠.

(٥) مطبوع بتحقيق د/ مصطفى أحمد النماس سنة (١٤٠٣هـ).

(٦) منهم د/ محمد مطيع في بحثه: ٣١-٣٢.

١ - أنّ أوائل المترجمين والمعاصرين له، ابن حجر والبقاعي والسخاوي - حتى ابنتَه سلمى وهي التي كتبت ترجمته وألحقتها بغاية النهاية - وغيرَهم، كلَّهم لم يذكروا له هذا الكتاب، فلو كان له لجعلوه مقدَّماً في الذكر على كتاب «الجوهرة» في النحو له، نظراً لأهمية «الألفية» ومكانتها عند النحويين.

٢ - أن هذا الكتاب طبع على نسخة فريدة، وليس على ورقة غلافها ولا على بدايتها أو نهايتها ما يثبت أنها للمؤلّف.

قال محقّقه: «عثرت على هذه المخطوطة بدار الكتب (٩٩٠) نحو، والكتاب نسخة فريدة...، وقد حاولت العثور على نسخة أخرى لأقابلها، ولكن لم يتيسر لي ذلك على الرغم من اطّلاعي على فهارس المكتبات، قال: ويقول مَن عثرت عنده على هذه النسخة: كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة للإمام العلامة، البحر الفهامة، شيخ الإسلام الخطيب الجزري طيّب الله ثراه...»[١].

وجاء في بداية الكتاب: «قال الشيخ الإمام الأجل العالم العلامة شيخ الإسلام بركة الأنام شمس الدين الخطيب الجزري رحمه الله ورضي عنه: الحمد لله...»[٢].

وجاء في نهايته: «هذا آخر «الألفية» المسمّاة بالخلاصة وشرحها رحم الله مصنّفها وشارحها، والمشتغل فيها، وناسخها وجميع المسلمين.». ثم ذكر الناسخ

---

(١) انظر: كاشف الخصاصة: «ق»: «ن» من مقدمة التحقيق.

(٢) كاشف الخصاصة: ٣.

اسمه ومذهبه وقال: «وكان الفراغ منها في الغرّ الأخير من شعبان المبارك ثمان وعشرين وسبعمائة»[1].

فليس في كل ذلك ما يدل على أنها لابن الجزري المقرئ صاحبنا، بل لو تفطن المحقق قليلاً في وصف «الخطيب» لتنبّه على أن هذا الوصف لم يطلقه -حسب علمي- أحد على المؤلِّف، ولَوجَد مندوحة عن جعله مؤلّفاً لهذا الكتاب، بل ولَمَا تخطَّى الأمانة العلمية عند ما جعل عنوان الكتاب المطبوع: (كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة) لشمس الدين أبي الخير محمد بن الخطيب المعروف بابن الجزري المولود سنة(٧٥١ هـ) المتوفى سنة (٨٣٣ هـ).

فجَعْلُه ابنَ الجزريَّ المقرئَ هو مؤلّف هذا الكتاب عملٌ لا أساس علمياً له، ولا دليل عليه، فكان الأَوْلى الوقوف عند هذا، والتريّث حتى يجد ما يستدل عليه.

ولكن: ربما يعذر المحقّق في استعجاله هذا بسبب التشابه في لقب ونسبة الرجلين وهو (شمس الدين) و(الجزري).[2] وما أكثر شموس الدّين الجزريِّين،

(١) كاشف الخصاصة: ٤٢٣، ويلاحظ هنا أن المحقق علّق على هذا التاريخ في الحاشية بقوله: هكذا ورد بالمخطوطة «ثمان وعشرين وتسعمائة». بتقديم التاء من العدد (٩٠٠) وفي مقدمة التحقيق ذكر أنها (٩٢٨) فالله أعلم أي التاريخين هو الصحيح والدقيق.

(٢) وهم الدكتور محمد مطيع الحافظ حينما ذكر أن حاجي خليفة قال: «وممن شرح الألفية الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الجزري». ص ٣٢، فاختصر كلام حاجي خليفة اختصاراً مخلاً حرَّف مراده منه، ذلك لأن حاجي خليفة لا يقصد بأي حال ابن الجزري صاحبنا، بدليل أنه حدّد عام وفاة شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري المذكور عنده وهو سنة (٧١١ هـ) وعبارته: «وممّن شرح الألفية شمس الدين محمد بن محمد الجزري المتوفى سنة (٧١١ هـ)»، فعدم ذكر وفاة الشخص المراد عند حاجي خليفة تدليس ظاهر، والله أعلم. انظر: كشف الظنون:١/ ١٥٢.

وفات المحقّق أنَّ: تقارب الألقاب لا يوجب اتفاق الأسماء والأنساب.(١)

٣- جاء في الكتاب: «قال الشيخ الإمام العلّامة تقي الدين النّصيبيّ قدّس الله روحه عند قراءتي عليه «ألفية» ابن معطي على شرحها قال ابن السّراج: ومن اللفظ ما ليس باسم ولا فعل ولا حرف....».(٢)

ولا يُعرف للمؤلّف شيخ يدعى (تقي الدين النَّصيبيّ) ولو وجد لذُكِر، أو لذكره المؤلِّف؛ خصوصاً أنه قرأ عليه «ألفيةً» هي من أوّل ما أُلِّف في النحو نظماً، إن لم تكن أوّلَه(٣)، وقد سبق أن المؤلف أخذ هذه «الألفية» لابن معطي عن الرعيني(٤)، وسيأتي في آخر المبحث الكلام على هذا الشيخ.

وباستقراء هذا الكتاب، سجّل البحث بعض ملاحظات قد تشير إلى أن كتاب «كاشف الخصاصة» ليس لصاحبنا، وذلك لمخالفتها ما هو مشهور في منهجه في القراءات، وذلك كالتالي:

أ- تضعيفه وتقليله لبعض القراءات الصحيحة، كما في قوله: «قد تضاف (لدن) إلى ياء المتكلّم فتلحق «نون» الوقاية وتدغم، وقد خَفّفها بعض القرّاء فقال: ﴿لَّدُنِي﴾ [الكهف: ٧٦] وهو قليل».(٥)

(١) هذه العبارة للمؤلّف، ذكرها في غايته: ١/ ١٣.

(٢) كاشف الخصاصة: ٢٨٤.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتاب: «الفصول الخمسون»: ٢٩-٣٣ ففيها تأريخ لأوائل المنظومات النحوية.

(٤) انظر: ٦٢.

(٥) كاشف الخصاصة: ٣١.

ويلاحظ هنا – إضافة إلى تقليله– عدم ذكره صاحب القراءة، أو الإشارة إلى مكانتها مع أنها سبعية.

ب– لم يبيّن موقفه من قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ﴾[الأنعام: ١٣٧] بل اكتفى بقوله: «ولا يختاره أكثر النحويين، وقد اختار هو–ابن مالك–الفصل بين المضاف والمضاف إليه».[١] مع أنه في «النشر» أطال الكلام في الدّفاع عنها.[٢]

جـ– عند مسألة العطف على الضمير قال: «إذا عطفت على ضمير مخفوض فلا تعطف عليه إلا بإعادة الخافض، وهذا مذهب أكثر النحويين إلا يونس والفرّاء، واختار المصنّف –ابن مالك– جواز العطف من غير إعادة الجار متمسكاً بقراءة حمزة.».[٣]

فيلاحظ أنه لم يبدِ رأيه ومذهبه في المسألة، مع أنها من المسائل المهمّة التي أنكرها بعض النحويين وادّعوا أنها لحن في كلام العرب.[٤]

د– عند الكلام على المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وتعداد اللغات التي في نحو (يا غلامي) قال: «وفيه وجه آخر وهو حذف الياء، ومعاملة المنادى

---

(١) كاشف الخصاصة: ١٨٤.

(٢) انظر ص: ١٦٩٣–١٦٩٧.

(٣) كاشف الخصاصة: ٢٤٥.

(٤) انظر ص: ٣٦–٣٨.

المضاف معاملة ما لم يضف؛ فيُبنى على الضمّ...ومنه قراءة بعضهم، ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسِّجْنُ﴾ [يوسف:٣٣] أي: يا ربّ.»[1]

وهكذا استشهد صاحبُ هذا الكتاب بهذا المثال ولم يبيّن صاحب القراءة، وقطعاً هي ليست قراءة سبعية ولا عشرية، بل هي شاذة، وهناك قراءة صحيحة متواترة كان الأَوْلى الاستشهاد بها على هذه القضية وهي قوله تعالى ﴿قُل رَّبُّ ٱحكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] على قراءة أبي جعفر، وقد وجَّهها المؤلِّف في «النشر»[2].

هـ- عند الكلام على (عوامل الجزم) قال: «وقَلَّ دخول اللام في أمر المخاطب الفاعل والمتكلم، ودخولها في أمر المخاطب قراءة من قرأ ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨][3]».

ولم يبيّن صاحب القراءة وهو رويس، مع أنه أيضاً في «النشر» حكم على أنها لغة، وصحّت عن النبيﷺ مما يخالف منهجه هنا وادّعاء أنه (قَلَّ)[4].

هذه بعض النقاط التي رأى الباحث أنها تخالف المعهود من منهج ابن الجزري المقرئ عموماً في القراءات ونظرته إلى توجيهها، يستأنس بها على إثبات أن شرح الألفية المسمّى (كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة) ليس

---

(١) كاشف الخصاصة: ٢٦٣.

(٢) انظر ص: ١٨١٢.

(٣) كاشف الخصاصة: ٣١٦.

(٤) انظر ص: ١٧٣٥.

لابـــن الجـــزري المقـــرئ صـــاحبنا، بـــل هـــو لـــشخص آخـــر غـــيره.

إذن: من هو مؤلّف هذا الكتاب؟

الجـواب:

أن إثبات نسبة هذا الكتاب إلى مؤلّفه الحقيقيّ أمر ذو صعوبة، وذلك لعدم، أو قلَّة المصادر التي تعين على هذا بدقة، حيث لم يجد الباحـث مـن صرّح باسـم هذا الكتاب أو اسم مؤلّفه غير ما ذكره محقّق الكتـاب، وكاتـبُ ترجمـة المؤلِّـف الذي نقل عن بروكلمان[1] أنه ذكره وسـمّاه: «كشف الخصـاصة».

وبعد البحث وجـدتُ شخـصاً قـد يكـون هـو صـاحب كتـاب «كاشـف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة» المنسوب إلى المؤلِّف، وهذا الرجل هو: محمد بن يوسف بن عبد الله الجزري، شمس الدين، ولد سنة (٦٣٠ هـ)، الخطيب، وكان خطيباً لجامع طولون، انتصب للإقـراء، شرح «ألفيـة» ابـن مالـك، و«المنهـاج» وغيرهما، وكانت وفاته سنة (٧١١ هـ)[2].

والذي جعل الباحث يميل إلى أن هـذا الرجـل هـو مؤلّـف هـذا الكتـاب الأسباب الآتية:

أ – تصريح بعضهم أن له شرحاً على «الألفية».

ب – شهرته بـ «الخطيب الجزري».

(١) انظر: بحث د/ مطيع: ٣٢.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة:٥/ ٦٧، وذكر في١/ ٢٢٦و٢٢٨وصفه بـ(الخطيب) وأنه خطيـب جـامع طولون.

جـ- تصريحه بأنه قرأ على الشيخ تقيّ الدين النصيبيّ، وبالرجوع إلى كتب التراجم وُجِد أن النصيبي هذا قد يكون: أحمد بن المبارك بن نوفل، أبو العباس، الخُرْفي[1]، إمام، مجوّد، نحويّ، ذو فنون، رحل إلى الموصل بعد الستمائة، ثم انتقل إلى (الجزيرة) فانتفع به أهلها، وألّف في «الأحكام»، وشَرَح مقصورة ابن دريد، توفي سنة (٦٦٤ هـ).[2]

وبالنظر إلى سنة ولادة الخطيب الجزري، وسنة وفاة النصيبي يتضح احتمال التلمذة عليه.

هذا ما استطاع الباحث الوصول إليه في هذه القضية، ولعلّ الأيام والأبحاث تساعد على الوصول إلى تأكيد ذلك أو نفيه. والله أعلم.

المطلب الحادي عشر: وفاته

بعد حياة عامرة بالعلم والتعليم، والتأليف والتدريس، والحلّ والترحال، انتقل المؤلِّف إلى رحمة الله تعالى، وذلك ضحوة الجمعة، لخمس خلون من أوّل الربيعين، سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة (٨٣٣ هـ) بمدينة شيراز، ودفن بدار القرآن التي أنشأها[3]، فرحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن المسلمين خير الجزاء.

---

(١) بضم الخاء المعجمة وتسكين الراء، بعدها فاء، نسبة إلى خُرْفة من أعمال (نصيبين) وتحرفت النسبة في كشف الظنون: ٢/ ١٨٠٧ إلى (الحوفي) بالحاء المهملة والواو بعدها.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية:١/ ٩٩، المعرفة:٣/ ١٣٤٦، طبقات السبكي:٥/ ١٣، بغية الوعاة:١/ ٣٥٥-٣٩٠.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥١.

وهذا التاريخ المذكور في سنة وفاته، هو الصحيح المجمع عليه، لم أرَ مَن خالفه غير الحافظ ابن حجر رحمه الله وتبعه ابن العماد، حيث جعلاه ضمن المتوفين في التي بعدها[1].

ويغلب على الظن أن صنيع ابن حجر هذا إنما هو من النساخ حيث ذكر في الترجمة نفسها قوله: «وتوفي في أوائل سنة (٨٣٣ هـ)[2]».

فهذا الكلام يدل على أنه مذكور في مكانه الصحيح، إذ كيف يجعله ضمن سنة (٨٣٤ هـ) ويقول إنه في أوائل سنة (٨٣٣ هـ)، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: إنباء الغمر: ٨/ ٢٤٥.

(٢) المصدر السابق.

الفصل الأول:

دراسة منهج كتاب «النشر» وقسمته إلى:

أ- تمهيد

ب- أربعة عشر مبحثاً

التمهيد

وفيه النقاط التالية:

الأولى: تحقيق اسم الكتاب.

الثانية: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف.

الثالثة: سبب تأليف الكتاب وتاريخه.

فأقول بحول الله وقوّته:

الأولى: تحقيق اسم الكتاب

سمَّى المؤلِّف رحمه الله كتابه هذا بـ(نشر العشر) وذلك في عبارة جاءت في المقدّمة وهي قوله: «فهو في الحقيقة نشر العشر».[1] وهذا الاسم هو الموافق لقوله في «الطّيّبة»: ضمَّنتها كتاب نشر العشر[2].

وموافق لموضع في «جامع أسانيده»[3].

وذَكَره في نهاية الكتاب بعنوان «نشر القراءات العشر»[4] وهو الموافق لقوله في «تقريب النشر»: «فلمّا كان كتابي «نشر القراءات العشر»[5]، وموافق أيضاً لموضعين للمؤلِّف في «جامع أسانيده»[6] وكذا ذكرتْه ابنةُ المؤلِّف[7].

---

(١) انظر ص: ١٦٠.

(٢) الطيبة: ٣٤.

(٣) ق:٢١/أ.

(٤) تقريب النشر: ٢٠٧٨.

(٥) انظر تقريب النشر: ١.

(٦) ق: ١٨ / أو٢١/أ.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥١ وكذلك في النسخ الخطية كما سيأتي.

وسمّاه المؤلِّف «النشر» فقط بدون زيادة في موضعين، أحدهما في «غايته»[١] والآخر في «جامع أسانيده».[٢]

وبناء على ذلك: لو أريد الدّقة في اسم الكتاب لجعل: « نشر القراءات العشر» فهو الأكثر استعمالاً عند المؤلِّف، ومع هذا فلا حرج ولا غضاضة في تسميته «النشر في القراءات العشر»؛ إذ لا اختلاف بينهما، ومؤدّاهما واحد. والله أعلم.

الثانية: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف

لاشك في نسبة « النشر» إلى مؤلّفه (ابن الجزري) المقرئ المتوفى سنة (٨٣٣ هـ)، أجمع على ذلك كلّ من ترجم له، كابن حجر، والبقاعي، والسخاوي، وابن العماد، وغيرهم.

وكذلك أجمعت النسخ الخطية التي وصلتنا على نسبته إليه، فكلها جمعت بين اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلّفه.

وأيضاً يضاف إلى ذلك نَقْلُ من جاء بعده منه، وإحالتهم عليه، كالسخاوي والقسطلاني والأزميري، والمتولِّي، وغيرهم.

وأخيراً فإن في محاولة إثبات أن «النشر» هو لابن الجزري، إنما هو تضييع للوقت، وصرفه فيما لا طائل تحته. والله أعلم.

(١) انظر غاية النهاية: ١/ ٢٤٤.

(٢) ق: ٢١/ ب.

الثالثة: سبب تأليف الكتاب وتاريخه

أمّا السبب فقد ذكره المؤلِّف بقوله: «وإني لما رأيت الهمم قد قَصُرَت، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت.... إلخ» إلى قوله: «سالف الأعصار».[1]

وأمّا التاريخ: فقد ذكره المؤلِّف نفسه في نهاية الكتاب، فقال: «ابتدأت في تأليفه في أوائل شهر ربيع الأوّل سنة تسع وتسعين وسبعمائة، بمدينة (برصة)، وفرغت منه في ذي الحجّة الحرام من السنة المذكورة.[2]».

والله أعلم.

(١) انظر: ١٥٣.

(٢) انظر: النشر: ٢٠٧٨.

أما المباحث فهي على النحو التالي:

المبحث الأول: منهجه في شروط صحّة القراءة

لـمّا توفي النبي ﷺ وخَلَفَه صحابته رضي الله عنهم في نشر القرآن الكريم، متفرّقين في الأمصار، أخذ كل منهم يقرأ ويقرئ؛ كما وبما أقرأه رسول الله ﷺ فصار لكل منهم تلاميذه الآخذون عنه، والمبلّغون روايته لمن بعدهم.

ثمّ تعاقبت عصور هؤلاء التلاميذ، وتلاميذهم من بعدهم؛ حتى أصبح القراء لا يُحصَون كثرة في الأمصار الإسلامية، وهم مع تلك الكثرة ليسوا على مستوى واحد من الإتقان للتلاوة والضبط في القراءة، والشهرة بالرواية والدراية[1]، إذ منهم المتقن والضابط، ومنهم من هو عكس ذلك[2]، مما نتج عنه كثرة الاختلاف، وقلّة الضبط.

فكان ذلك سبباً وداعياً لجماعة من العلماء بالقيام بتمييز وتحرير وضبط كلّ ذلك[3]، وتأسيس ضوابط وشروط ليُمَيَّز بها بين صحيح هذه القراءات المختلفة، والروايات والطرق المتعدّدة والمتشعّبة وبين غيرها، فما جاء مطابقاً وداخلاً في هذه الضوابط والشروط عَدّوه قراءة صحيحة متواترة، والعكس صحيح.

---

(١) انظر: ٣٤.

(٢) انظر: السبعة: ٤٥-٤٦.

(٣) انظر: المرشد الوجيز: ١٦٥-١٦٦.

وقبل ذِكر هذه الشروط والضوابط أقدّم تعريفاً لـ (الشرط) لغة واصطلاحاً:

فأمّا لغة: فهو يطلق على عدّة معان، منها: العلامة،[1] وإلزام الشيء والتزامه.[2]

واصطلاحاً: هو الذي يلزم من انتفائه انتفاء المشروط،[3] ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ولا عدمه لذاته.

أمّا الشروط التي ضبط بها العلماء صحة القراءة فثلاثة، وهي:

١- موافقة اللغة العربية ولو بوجه.

٢- موافقة رسم المصحف العثماني ولو احتمالاً.

٣- التواتر.

أمّا الأول: فالمراد منه أن يكون للقراءة وجه شائع وسائغ في لغة العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أو مختلَفاً فيه، أي أن الشرط في هذا كلّه: أن لا تخرج القراءة عن كلام العرب بالكليّة.[4]

---

(١) ومنه قوله تعالى ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ [محمد: ١٨].

(٢) انظر: اللسان والقاموس والتاج (شرط).

(٣) وذلك كالحَوْل الذي هو شرط في وجوب الزكاة، ينتفي وجوبُها بانتفائه.
انظر: البحر المحيط للزركشي: ١/ ٣٠٩.

(٤) انظر: الإحكام للآمدي: ١/ ٢١٢، كشف الأسرار: ١/ ٦٧-٧٠.

أما الثاني: فالمراد منه أن تكون القراءة موافقة لرسم أحد المصاحف التي كتبها الصحابة رضي الله عنهم زمن عثمان رضي الله عنه تحقيقاً أو تقديراً.

فالتحقيقيّ هو ما وافق فيه الرسم اللفظ كقراءة ﴿ مَلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] بقصر الميم، وأمّا التقديري فهو ما خالف فيه الرسم اللفظ كقراءة المدّ في نفس الكلمة.[١]

أما الثالث: وهو (التواتر) فمعناه اللغوي: التتابع، يقال: تواترت الإبل والقَطَا،[٢] إذا جاء بعضها في إثر بعض ولم تجئ مصطفّة. ومنه قول الشاعر:[٣]

قَرينة سَبْعٍ إن تواترن مرّة ضُربن وصُفّت أرؤس وجنوب[٤]

أما اصطلاحاً: فقد اختلفت عبارات الأصوليين في تعريفه ما بين مطوّل ومقصّر، لكن هناك شبه إجماع منهم على أنه: نقل جماعة لخبرٍ مَّا، يمتنع تواطؤهم على الكذب، عن جماعة مثلهم، وهكذا من أول السند حتى رسول الله ﷺ.

ثمّ اختلفوا أيضاً في تحديد العدد الذي يحصل به التواتر على أقوال عديدة، مبتدأة من الأربعة إلى ثلاثمائة وبضعة عشر، عدد أهل بدر.[٥]

---

(١) انظر: شرح النويري: ١/ ١١٥-١١٧، الإتحاف: ١٠.

(٢) انظر: اللسان: وتر.

(٣) هو الصحابي الجليل: حميد بن ثور الهلالي، العامري، شاعر مخضرم، من الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين، توفي في خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه. انظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٥٨٣، الاستيعاب:١/ ٣٧٧، الإصابة: ٢/ ١٢٦.

(٤) ديوانه: ٥٥.

(٥) انظر: المحصول في علم أصول الفقه: ٢/ ١٢٩، المنخول من تعليقات الأصول: ٢٤٠-٢٤٢ وغيرهما من كتب الأصول.

إلّا أن المذهب الصحيح، والقول الحق المعتمد عند المحققين من علماء الأصول وغيرهم هو أنه ليس للتواتر حدٌّ معيَّن، بل ما ثبت به العلم اليقين فهو العدد الكافي.

قال في «المحصول»: «الحقُّ أن العدد الذي يفيد قولهم العلم غيرُ معلوم، فإنه لا يُفرض عدد إلا وهو غير مستبعد في العقل صدور الكذب عنهم، وأن الناقص عنهم بواحد أو الزائد عليهم بواحد لا يتميّز عنهم في جواز الإقدام على الكذب، وما جعله بعض الأصوليين من اعتبار عدد معين للتواتر يعتبر كل ذلك تقييدات لا تعلّق للمسألة بها». وقال[1] صاحب «مراقي السعود»:[2]

.......وأوجب العدد ... من غير تحديد على ما يعتمد

وقيل بالعشرين أو بأكثرا ... أو بثلاثين أو اثني عشرا

إلغاء الأربعة فيه راجح ... وما عليها زاد فهو صالح

ثمّ قال في «شرحه»: «لا بدّ في التواتر من تعدّد نَقَلَته من غير تحديد بعدد معيّن، بل المعتبر ما حصل به العلم المعتمد، وهو مذهب الجمهور».[3]

---

(١) المحصول: ٢/ ١٣٢-١٣٣، وانظر: المعتمد في أصول الفقه: ٢/ ٥٥٨-٥٦٦.

(٢) هو: سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، من قبيلة في موريتانيا تسمى (إِدَوَعْل) أي: أبناء أو أولاد (علي)، علوي، ينتهي نسبه إلى سيدنا عليّ رضي الله عنه، فقيه، أصولي، تبحّر في جميع العلوم؛ وتجرّد للعلم أربعين سنة، تتلمذ على المختار بن بونه الجكني، والبنّاني الفاسي علاّمة عصره في الأصول، ألّف: نور الإقاح، وشرحه، و«طلعة الأنوار» في مصطلح الحديث، وغير ذلك. توفي سنة (١٢٣٥ هـ).
انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط: ٣٧-٤٠، الأعلام: ٤/ ٦٥.

(٣) نشر البنود: ٢/ ٢٣.

بعد بيان هذه الشروط والضوابط لصحّة القراءة، ومقابلتها مع منهج المؤلِّف في ذِكْره لها اتضح أنه يوافق الجمهور على الشرطين الأَوَّلَين- أعني: موافقة اللغة، ورسم المصحف- ويختلف معهم في الثالث -أعني التواتر- اختلافاً جوهريّاً، حيث يرى أنه شرط غير دقيق لتصحيح القراءة، وذلك لعدم إمكانية توفّره في كل قراءة حرفاً حرفاً كما سيأتي، ولهذا جعل شرطاً آخر يقوم مقامه، ويرى أنه الأصوب والأصلح، أَلَا وهو (صحّة السند).

قال المؤلِّف: «كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة...» قال: «ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة... هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[1].

وقال في «الطّيِّبة»:

فكلُّ ما وافق وجه نحوِ ... وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصحَّ إسناداً هو القرآن ... فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختلُّ ركن أثبت ... شذوذه لو أنه في السبعةِ[2]

ويشرح المؤلِّف مراده بـ(صحّة السند) فيقول: «قولنا: (صحّ سندها) فإنّا نعني به: أن يروي تلك القراءةَ العدلُ الضابطُ عن مثله؛ كذا حتى تنتهي،

(١) انظر ص: ٣٥.

(٢) الطيبة: ٣٢.

وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذّ بها بعضهم»[1].

بل ذهب المؤلِّف إلى أبعد من ذلك وهو تصريحه بشيئين:

أحدهما: أن اشتراط التواتر يؤدي إلى انتفاء كثير من أحرف الخلاف الثابت.

وثانيهما: أنه هو شخصياً كان يميل إلى اشتراط (التواتر) ثمّ رجع عنه.

قال رحمه الله: «وقد شرط بعض المتأخرين (التواتر) في هذا الركن ولم يكتف فيه بـ(صحة السند)، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر...»، قال: «هذا مما لا يخفى ما فيه...وإذا اشترطنا (التواتر) في كلّ حرف حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده، وموافقةُ أئمة السلف والخلف»[2].

قوله: «كنت قبلُ» أي في بداية حياته، وتحديداً في كتابه «منجد المقرئين» حيث فيه التصريح باشتراط التواتر، بل والدفاع عن هذا القول وتخطئة ما سواه.[3]

---

(١) انظر ص: ٣٥.

(٢) انظر ص: ٣٥.

(٣) يلاحظ أن المؤلِّف في «المنجد» جعل القراءة قراءتين، ولكلٍ شروطها، كالتالي:

الأولى: القراءة المتواترة، وجعل شروطها: موافقة العربية مطلقاً، وأحد المصاحف العثمانية، وتواتر نقلها.

الثانية: القراءة الصحيحة، وجعلها على قسمين:

الأول: ما صحّ سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وموافقة العربية، والرسم، وجعله على ضربين:

أ- ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول كما انفرد به الرواة. قال: فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبي ﷺ ،وهذا يلحق بالتواتر.

ب- ضرب لم تتلقّه الأمة بالقبول ولم يستفض، ورجّح جواز القراءة به والصلاة به.

الثاني: ما وافق العربية، وصح سنده، وخالف الرسم، وجعلها قراءة شاذة. اهـ انظر: المنجد: ٧٩-٨٢.

فاتضح من كلام المؤلِّف بحروفه في (نشره) و (طيّبته) أنه يشترط (صحّة السند) بدل (التواتر)، بل وتضعيفه إياه.

وهذا القول الذي ذكره المؤلِّف واختاره، هو في حقيقة الأمر قول لبعض الأئمة الذين سبقوه بقرون، أئمة من أهل القراءات المعتمد قولهم، والموثوق نقلهم، منهم أبو عبيد القاسم بن سلّام، والداني، ومكّي، والمهدوي، وأبو شامة وغيرهم.[1]

هذا؛ وقد خالف بعض العلماء، قَبْل المؤلِّف ومن جاء بعد المؤلِّف، في جعل (صحّة السند) شرطاً لصحة القراءة، وادّعى أنه قول مخالف لما عليه جمهور العلماء، منهم تلميذه أبو القاسم النويري، حيث قال في «شرحه» على «الطيبة» عند الأبيات المذكورة:

«قوله (صحّ إسناداً): ظاهره أن القرآن يكتفي بثبوته مع الشرطين بصحة السند فقط، ولا يحتاج إلى تواتر، وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم».

وكان ممن قَبْله الصفراوي والجعبري وغيرهما.

قال الإمام الصفراوي: «اعلم أن القراءات المشهورة نُقلت تواتراً»[2].

وقال الجعبري: «إذا تواترت القراءة عُلِم كونها من الأحرف السبعة؛ ولا يتوقف ثبوتها على العربية والرسم»[3].

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق:٥، التيسير: ٢، الإبانة: ٣٩ و ٦٦-٦٧، بيان السبب: ٣٠، شرح الهداية: ١/ ٨.

(٢) «الإعلان» بواسطة النويري: ١/ ١٢٣.

(٣) كنز المعاني: ٢/ ٣٠ و١٩٥.

وقال الصفاقسي: «مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدّثين والقرّاء؛ أنّ التواتر شرط في صحّة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصحف العثماني والعربية.»[1].

وقال أيضاً بعد أن نقل كلام المؤلِّف في «نشره» و«طيّبته»: «وهذا قول مُحدَث لا يعوّل عليه، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن.»[2]

الترجيح:

هذه المسألة من أصعب المسائل في هذا الفنّ، والترجيح فيها من مثلي أشدّ من نقل الجبال؛ نظراً لاختلاف أفهام العلماء الأجلّاء، وتباين آرائهم ونظراتهم.

وبَعْدَ النظر في كلامهم -حسب الجهد والفهم- تبيّن للباحث إمكانية الجمع بين القولين، وأنهما لا تضاد بينهما في الحقيقة من بعض الوجوه، حتى وإن اختلفت العبارات، وبيان ذلك:

أ- أن القول بصحّة السند يرجع في نهاية الأمر إلى (التواتر)؛ وذلك لأن القائلين به -صحة السند- يشترطون فيه مصاحبة (الشهرة) و(الاستفاضة) وهما عند بعض الأصوليين قسمان للتواتر يدلّ على هذا ما جاء في «كشف الأسرار»:

«المشهور: هو ما كان من الآحاد في الأصل، ثم انتشر في القرن الثاني،

---

(١) غيث النفع: ١٧.

(٢) المصدر السابق.

فصار ينقله قوم لا يتوهّم تواطؤهم على الكذب؛ وهم التابعون بعد الصحابة رضي الله عنهم، وصار بشهادتهم وتصديقهم بمنزلة التواتر حجة من حجج الله، حتى قال الجصّاص إنه أحد قسمي المتواتر فيثبت له علم اليقين»[1].

وفيه أيضاً: «المشهور: هو ما تلقّته العلماء بالقبول، والاعتبار بالاشتهار في القرن الثاني والثالث، ولا عبرة للاشتهار في القرون التي بعد القرون الثلاثة»[2].

ب- إنّ القول بـ (صحّة السند) ليس المراد منه نفي التواتر أصلاً، وإلّا لزم نفي التواتر عن القرآن.[3]

جـ- أن أحداً من العلماء المحققين لم يدَّعِ (التواتر) في جميع حروف القراءات حرفاً حرفاً، وما اعترض به النويري والصفاقسي ومن تبعهم -رحمهم الله- ردّ عليه الإمام الشوكاني -رحمه الله- فقال، بعد أن نقل اعتراض النويري على المؤلِّف بقوله: هذا قول حادث مخالف للإجماع.. إلخ قال الشوكاني معقِّباً عليه:

«وأنت تعلم أن نقل مثل الإمام ابن الجزري وغيره من أئمة القرّاء لا يعارضه نقل النويري لما يخالفه؛ لأنّا إن رجعنا إلى الترجيح بالكثرة أو الخبرة بالفنّ أو غيرهما من المرجِّحات قطعنا بأن نقل أولئك الأئمة أرجح، وقد وافقهم عليه كثير من أكابر الأئمة حتى إنّ الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري لم يحك في

---

(١) كشف الأسرار: ٢/ ٦٧٣-٦٧٥.

(٢) نفس المصدر.

(٣) انظر: حاشية العطار: ١/ ٣٠١.

«غاية الأصول» الخلاف لما حكاه ابن الجزري وغيره عن أحد سوى ابن الحاجب»[1].

وسواء قيل بـ(التواتر) أو (بصحّة السند) فلم يَعُدْ ما يقبل من القراءات غير هذه العشرة المشهورة الآن، وما سواها فَقَدَ التواترَ وصحةَ السنَد.

ومما يدل على إمكانية الجمع بين القولين هو تقسيمه القراءة إلى ما يقرأ به وما لا يقرأ به، وبيّن فيه أن بعضه متواتر وبعضه صحيح.[2] والله أعلم.

المبحث الثاني: منهجه في تواتر القراءات الثلاث

لئن كان العلماء: الفقهاء، والأصوليون قد اتفقوا على تواتر القراءات السبع قولاً واحداً، إلا شرذمة لا تأثير لهم في الإجماع[3]، إلّا أنهم كانوا على العكس من ذلك في نظرتهم للثلاثة الزائدة عليها؛ وهي قراءة كلّ من: أبي جعفر المدني، ويعقوب البصري، وخَلَف الكوفي، إذ قد اختلفوا فيها اختلافاً؛ ما بين قائل بتواترها وأنها على مرتبة واحدة هي والسبعة، وما بين مضعِّف لها، بل ومدَّعٍ شذوذها وآحاديتها.

فالأصوليون وجمع من الفقهاء نصّوا في كتبهم على تواتر السبعة فقط،

---

(١) انظر: نيل الأوطار: ٢/ ٢٣٨، ونقلت هذا النص الطويل بحروفه؛ لأنه جاء في كتاب ليس مظِنّة لهذه المسائل فهو من فن آخر.

(٢) انظر ص: ٤٩.

(٣) هم المعتزلة، كما صرح به الزركشي في البحر المحيط: ١/ ٤٦٦.

وأجمعوا على هذه العبارة المتداولة عندهم: «والقـراءات الـسبع متـواترة»[1] ولم يتعرضوا لذكر (الثلاثة) مما يعني -لو أُخـذ بمفهـوم المخالفـة- أنهـم لا يـرون تواترها، ومن ثَمَّ زاد بعضهم ادِّعاء الشذوذ فيما زاد على «السبعة» مطلقاً،[2] ممّـا يفهم دخول هذه «الثلاث» من باب أولى.

وهناك أسباب كثيرة جعلت هذا الفريق من العلماء يذهب إلى هذا القـول؛ ليس ذا محلُّ تفصيلها؛ لكن هناك سببان يرى الباحث أنهما رئيسان في ذلك وهما:

الأول: شهرة القراءات السبع عند غير المختصين بالقراءة.

الثاني: شبهُ اقتصار بعض العلـماء وطلبـة العلـم عـلى كتـاب واحـد في القراءات -وغالباً ما يكون في السبع- «كالتيسير» و «الـشاطبية» دون غيرهمـا، مـمّا أشاع في العوامّ -وَهْماً- وجوبَ الاقتصار على هـذه الـسبعة وعـدمَ جـواز غيرها.

وباستقراء الكتاب لمعرفة منهج المؤلِّف في هذه الجزئية اتّـضح أنـه يخـالف جمهور الأصوليين فيما ذهبوا إليه، ويختار ويميـل -تـصريحاً- إلى القـول بتـواتر القراءات الثلاث.

واتضح منهجه هذا في الطرق التي سلكها لتقريـر مذهبـه، والحجـج التـي ساقها للدفاع عن رأيه، ولإبطال مخالفه، وذلك في النقاط الآتية:

---

(١) انظر: المستصفى: ١٢٠-١٢٥، الإحكام للآمدي: ١/ ٢١٢، البحر المحيط للزركـشي: ١/ ٤٦٦، شرح الكوكب المنير: ١/ ١٢٧، حاشية العطار: ١/ ٢٩٧-٢٩٨، وغيرها من كتب الأصول.

(٢) انظر ص: ١١١.

١ – اعتماده على (فتاوى) من أئمّة عصره المشهود لهم بالفتوى، وهذا يلحظ في اثنتين منها:

أ- فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.(١)

ب- جواب للإمام أبي حيان الأندلسي.(٢)

ج- استكتابُه شخصياً فتوى في نفس القضية -أعني تواتر الثلاث- من قاضي القضاة في عصره الإمام تاج الدين السّبكي الذي لبّى طلب المؤلِّف وأجابه بفتوى ضمَّنها: «والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف، متواترة، معلومة من الدّين بالضرورة.»(٣)

٢ – اعتماده على نصوص علماء أجلّاء؛ لهم مكانتهم في العلم؛ أمثال أبي العلاء الهَمَذاني، والبغويّ، والكواشيّ، وابن الصلاح، وغيرهم.(٤)

٣- اعتماده على الاستقراء حيث اتضح به عنده عدم خروج أي قراءة من هذه القراءات الثلاث عن السبعة، إذ كلّ واحدة لها أصل ترجع إليه(٥):

فقراءة أبي جعفر أصل لقراءة نافع، أصولاً وفرشاً، إلا في مواضع قليلة

---

(١) انظر ص: ١١٧.

(٢) انظر ص: ١٢٠.

(٣) انظر ص: ١٣٢.

(٤) انظر ص: ١١٦ و ١١٧.

(٥) وهو ما وضّحه في «الدرّة» بقوله:

لثانٍ أبو عمرو، والاوّلِ نافع ... وثالثهم مع أصله قد تأصّلا

انظر: شرح الدرة للنويري: ١/ ١٦١-١٦٢.

معلومة، وقراءة يعقوب تابعة لقراءة أبي عمرو البصري، وأمّا قراءة خلف فهي قراءة الكوفيين، بل إنه لم يخرج عنهم إلا في حرفين.[1]

وهذا القول الذي ذهب إليه المؤلِّف هو الرّاجح في المسألة؛ خلافاً لجماعة من الأصوليين.

ويلاحظ على منهج المؤلِّف في هذه القضية أنه لم يجعلها ضمن ما (صحّ سنده)، بل جعلها (متواترة) قولاً واحداً.

وهذا لا تعارض فيه فإنه قد صرّح بقوله: «والذي جمع في زماننا الأركانَ الثلاثة هي قراءة الأئمة العشرة....، فقراءة أحدهم كقراءة الباقين في كونها مقطوعاً بها...، ولا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر»[2].

وقد ألفَّ الإمام النويري رسالة عقد فيها فصلاً قال فيه: «هذه فتاوى جماعة من الأشياخ العصريين بتحريم ما زاد على العشر.»[3].

ثمّ ذكر فتاوى عن أئمة عصره منهم البلقيني، والحافظ ابن حجر العسقلاني، وغيرهم، وكلّهم اتفقوا في فتاويهم على أن الثلاثة الزائدة على السبعة متواترة، وأنّ ما عداها شاذ ولا تجوز القراءة به.[4]

ونقل أيضاً كلاماً لابن حجر، ذكر فيه سبب الاقتصار على العشرة فقط

---

(١) انظر ص: ٥٠٧.

(٢) المنجد: ٨.

(٣) انظر: القول الجاذ: ٨٥-٨٨.

(٤) انظر: شرح الطيبة: ١/ ١٤١-١٤٦.

فقال: «والسبب في قصرهم ذلك عليها أنه لا يوجد فيها وراءها ما حوى الشروط.»[1]، والله أعلم.

المبحث الثالث: منهجه في الأسانيد

السَّند في اللغة: ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح.[2]

وعند المحدِّثين هو: الإخبار عن طريق المتن، لأن المخبر يرفع الحديث -بإخباره- إلى قائله، والحديثُ المسندُ هو: ما اتصل إسناده حتى يسند إلى النبي ﷺ.[3]

وقد أكرم الله تعالى أمة محمد ﷺ وشرّفها وفضَّلها بالإسناد، ليس لأحد من الأمم كلِّها، قديمهم وحديثهم إسناد، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارَهم، وليس عندهم تمييز ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات[4].

ونَقْلُ الثقة عن الثقة يبلغ به النبيَّ ﷺ مع الاتصال خَصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل.

وقد توفّرت الدواعي، وتنافست الهِمَم في طلب الإسناد العالي، والحرصِ على القرب من رسول الله ﷺ في القراءات، والحديث، وعموم كلامه وأحواله، صلوات الله وسلامه عليه.

---

(١) انظر: القول الجاذ: ٦٨.

(٢) انظر: تهذيب اللغة، والصحاح، والقاموس: (سند).

(٣) انظر: المختصر في علم الأثر: ١٥٣.

(٤) انظر: جامع أسانيد المؤلِّف: ق: ٦.

ولـمَّـا كان للإسناد تلك المزية، لا جرم، اعتنى به العلماء وخاصة علماء القراءات أيّما عناية، يتجلَّى ذلك في تنصيصهم على أن القراءة (سُنَّة متَّبَعَة) لا تؤخذ إلا بطريق التلقي من أفواه المشـايخ، المتقنين الضابطين، عن مثلهم إلى النبي ﷺ.

وقد اتضح للباحث أن منهج المؤلِّف في «كتابه» في هذا المبحث لم يختلف ولم يشذ عمّا قرّره العلماء واعتمدوه من الاهتمام بـ(الأسانيد)، بل سار عـلى نهجهـم ومنوالهم، وقرّر أن (الأسانيد): «منقبة عظيمة ونعمة جليلة لهذه الأمّـة، ولـو لم يكن لها من الخصائص إلّا هي لكفت ووفّت»[1].

ويمكن بيان منهج المؤلِّف في (الأسانيد) في النقاط الآتية:

١- جعله (صحّة الإسناد) ركناً أساسياً من أركان القراءة الصحيحة، وأنه إذا لم يتوافر في (القراءة) فتعتبر ضعيفة أو شاذة، وقـد سـبق الكـلام عـلى هـذه النقطة.[2]

٢- أنه ذكر الكتب التي روى منها القراءات نصاً وأداءً، إلا أنه في (الطُّرق) اقتصر على الأسانيد الأدائية، حيث قال بعد أن عدّد الكتب النـصّيّة والأدائيـة: «وها أنا أذكر الأسانيد التي أدّت القراءة لأصـحاب هـذه الكتـب مـن الطـرق المذكورة، وأذكر ما وقـع مـن (الأسـانيد) بطريـق (الأداء) فقـط حـسبما صـحّ عندي»[3].

(١) انظر ص: ١٥٢.

(٢) انظر ص: ١٢١.

(٣) انظر ص: ٢٥٠.

٣- اشتراطه (للأسانيد) شروطاً لم تقع لغيره؛ من (العدالة) و(اللّقيّ) و(المعاصرة)، قال رحمه الله بعد أن ذكر الطرق والأسانيد: «لم نذكر فيها إلا مَن ثبت عندنا، أو عند من تقدّمنا من أئمتنا عدالتُه، وتحقّق لقيّه لمن أخذ عنه، وصحّت معاصرته»، قال: «وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألّف في هذا العلم»[1].

٤- رؤيته في أن عدم الاهتمام بـ (الأسانيد) هو السبب في ضياع كثير من القراءات، وذلك قوله: «وهذا -أي: الاعتناء بالأسانيد- علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله يحفظ ما بقي.»[2].

٥- ردُّه لكثير من الروايات والأوجه؛ عن قارئ أو راوٍ مّا، لعدم ثبوتها عنه، أو لسبب مخالفتها لما جاء عنه من الطرق الصحيحة، ومن أمثلة ذلك:

أ- كثيراً ما تصادف القارئ عبارة: «لا يصح من طريق -فلانٍ- ألبتة[3]»،وعبارة: «ولا نعلمه ورد عن فلان ألبتة بطريق من الطرق».[4]

ب- مثلاً لـمّا ذكر وجه الإدغام الكبير مع الهمز، قال: «وهو ممنوع عند أئمة القراءة، لم يجزه أحد من المحقّقين»، لم يكتف بذلك، بل ردَّ على من قرأ به، فقال: «لا يتابع هذا الشيخ[5] ولا الرّاوي[6] عنه على ذلك؛ إذ كان على خلافه

(١) انظر ص: ٥١٠.

(٢) انظر ص: ٥١١.

(٣) انظر ص: ١٢٤٢.

(٤) انظر ص: ١٢٤٣.

(٥) هو أبو القاسم الأنطاكي كما سيأتي ص: ٦٩٩.

(٦) هو القاضي أبو العلاء الواسطي كما سيأتي ص: ٧٠٠.

أئمة الأمصار في سائر الأعصار...، والصواب الرجوع إلى ما عليه الأئمة، وجمهور الأمّة ونصوص أصحابه».[1] وقال: «الصواب ما عليه إجماع أهل الأداء»[2].

جـ- قوله: «الصواب الاقتصار على إمالة (الراء) دون (الهمز) يقصد نحو ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا.... وأمّا من غير هذه الطرق فإن إمالتها لم تصح عندنا.»[3].

د- قوله في غير ما موضع: «وليس ذلك من طرقنا..» وقوله: «إلا أن روايته ليست من طرقنا ولا على شرطنا»[4]، وقوله: «والإسكان عن (فلان) من هذه الطرق عزيز.»[5].

هـ- ويتضح اهتمامه بالأسانيد جلياً في ردّه على سابقيه، إذا حادوا عن الجادّة والمنهج العلمي الصحيح:

فمثلاً عندما قال أبو شامة: «لا ينبغي لذي لُبٍّ، إذا نُقل عن إمام روايتان، إحداهما أصوب وجهاً من الأخرى أن يعتقد في ذلك إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى.»[6].

ردّ المؤلِّف على هذا الرأي بشدة وقال: «قوله: (لا ينبغي لذي لبّ...) إلخ،

---

(١) انظر ص: ٧٠١.

(٢) انظر ص: ٧١٧.

(٣) انظر ص: ١٢٤١.

(٤) انظر ص: ١٢٥٨.

(٥) انظر ص: ١٥٠٤.

(٦) انظر ص: ١٥٢٨.

فظاهر في البطلان بل لا ينبغي لذي لبّ قولُه، فإنه يلزم منه ترك كثير من الروايات، ورفض غير ما حرف من القراءات المتواترة عن كل واحد من الأئمة.»[1]

وقد أطال المؤلِّف الردّ على أبي شامة في هذه المسألة بما محصّله: إن رواية شخص انفرد بها عن الجمّ الغفير لا يُسلَّم أنها تقضي على نقلهم، مع إعلال الأئمة لها وردّها، وإن أخذ الأقوى من قولي أيِّ إمام إنما هو في المجتهَدات، لا في المنصوصات؛ إذ اليقين لا يُنقض إلا بيقين، وإن الانفراد والشذوذ لا يُعارضان التواتر ولا يردان قول الجمهور.[2]

كان ذلك توضيحاً لمنهج المؤلِّف، ونظرته للأسانيد، وأنها عنده بمنزلة رفيعة، يُحكَم بها على القراءة، أو الرواية قوّة وضعفاً، قبولاً ورداً.

لكنْ بقي جانبان آخران اتضح فيهما اهتمام المؤلِّف بهذه الجزئية أيضاً وهما:

الأولى: تحرّيه التعبير بدقّة في استعمال مصطلح صيغة التحمّل والأداء، كقوله: (حدّثني) أو (أخبرني)، وأحيانا أخرى: (أخبرني قراءة عليه) أو (حدثني به، بعد أن تلوت عليه بمضمّن)،[3] وأحياناً بـ (قرأت بمضمّنه)[4].

---

(١) انظر ص: ١٥٢٩.

(٢) انظر ص: ١٥٣٠.

(٣) انظر مثلاً: ١٨٥.

(٤) انظر مثلاً: ١٨٩.

الثانية: تمييزه بين الأسانيد التي وصلته رواية وقراءة، مع بيان مقدار ما قرأ على الشيخ؛ إن كان لم يختم عليه كامل القرآن،[1] بل وأحياناً تعيين المحلّ الـذي قرأ به على شيخه وتحديد تاريخه.[2]

وهذان ضروريان جداً لتبيين حالـة الـسَّنَد والقـراءة، هـل هـي عرضـاً أم إجازة، رواية أم قراءة؟ وكل ذلك ليس على مرتبة واحـدة مـن حيـث القـوّة في السّماع والإجازة، والله أعلم.

المبحث الرابع: منهجه في حديث الأحرف السبعة

ويُقصد به قولُه ﷺ: «أنـزل القـرآن عـلى سـبعة أحـرف»[3] وهـو حـديث عظيم، معتمد عند القرّاء والمفسّرين والمحدّثين، وأفرده جماعة من العلماء؛ منهم المؤلِّف، بتصنيف خاص.[4]

---

(١) انظر مثلاً: ١٨٩.

(٢) انظر مثلاً: ٢٠٩.

(٣) تعدّدت روايات وطرق أسانيد هذا الحديث، واختلفت ألفاظه تبعاً لذلك، ولكنهـا اتفقـت عـلى عبـارة «أنـزل» أو «نـزل» و «على سبعة أحرف» انظر تخريج الحديث في محلّه من البحث: ٦٦.

(٤) ومنهم: الإمام أبو الفضل عبد الرحمن الرازي، وتأليفه منـه نـسخة في جامعـة الإمـام محمـد بـن سـعود الإسلامية بالرياض، وطبع مؤخراً بتحقيق د.حـسن ضـياء الـدين عـتر، طبعـة: دار النـوادر ١٤٣٢ هـ، ومنهم أبو شامة، وكتابه: «المرشد الوجيز» مطبوع.
والشيخ محمد بخيت المطيعي، وكتابه بعنوان: «الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن».
ومن المحدثين شيخنا د/ عبد العزيز قاري، وعنوان تأليفه: «حديث الأحرف السبعة: دراسـة لأسـانيده ومتنه، واختلاف العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية»، وفتحي بن الطيب خماسي، وعنوان كتابه: «الأحرف السبعة وارتباطها بالقراءات»، ود/ عبد الرحمن المطرودي، وعنوان كتابه: «الأحرف القرآنيـة السبعة». وغيرها. وانظر: الإتقان: ١/ ١٣١-١٤٣.

وقد نصّ بعض العلماء[١] على تواتره، وأنه قد رَوَتْه الجماهير في كل طبقة، ونقلته الجموع الغفيرة من كل جيل.[٢]

وإنْ كان عجبٌ فهو ما يلحظه الباحث من اتفاق العلماء على تواتر هذا الحديث الشريف وأهميته، بل وتنصيصهم على أنه: (ليس معنى تلك السبعة أن يكون الحرف الواحد يُقرأ على سبعة أوجه، فهذا شيء غير موجود)، وتأكيدهم أيضاً أن القراءات السبعة ليست هي المرادة بهذا الحديث، كما يظنه بعض الجهال[٣].

ومع هذا الاتفاق فإنهم اختلفوا في تفسيره وتبيين المراد منه اختلافاً كثيراً، حتى صعب الخروج منه بقول سالمٍ من الاعتراض والاحتمال، وذلك -عندي- بسبب الاشتراك اللفظي لكلمة (حرف) ذات المدلول المتعدّد، والمعاني المختلفة.

وقد تناول المؤلِّف هذا الحديث تناولاً منظّماً، حصر الكلام عليه في عشرة أوجه،[٤] وهي أوجه مهمّة وشاملة، لا أعلمها وردت مجموعة هكذا في كتاب من كتب القراءات إذا استثنينا «جامع البيان» للإمام الداني، أما هذه الأوجه فهي:

الأول: سبب وروده على سبعة أحرف: وبيّنه المؤلِّف بأنه للتخفيف والتيسير على الأمة.

---

(١) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد:٣٣٩، جامع البيان للداني: ١/ ق٤، تلخيص الفوائد: ١٣.

(٢) حديث الأحرف السبعة: ٥٢-٥٣.

(٣) انظر ص: ١٧٨.

(٤) انظر ص: ٧٢.

الوجه الثاني: معنى (الحرف) عند اللغويين، وأنه يطلق على (الطرف)، و(الوجهة)، و(الحدّ)، و(الحافَة)...إلخ، أما عند كلامه على (الحرف) في الحديث، فنقل قولي الداني أنه بمعنى اللغة أو بمعنى القراءة، ثم قال: وكلا الوجهين محتمل.[1]

الوجه الثالث: المقصود بهذه السبعة: وهذا الوجه أهمّ الأوجه بالبيان، وهو الذي اختلفت فيه آراء العلماء، وتشعّبت أقوالهم، حتى أوصلها بعضهم إلى خمسة وثلاثين قولاً، يتضح عند البحث أن غالبيتها متداخلة، وقد اكتفى المؤلِّف بذكر خمسة منها، وهي:

القول الأول: أنها لغات.

القول الثاني: أنها معاني الأحكام كالحلال والحرام.... إلخ.

القول الثالث: الناسخ والمنسوخ... إلخ.

القول الرابع: الأمر والنهي....إلخ

القول الخامس: الوعد والوعيد... إلخ.

ولم يرتض المؤلِّف أيَّ قول منها؛ وإن كان وصف الأول بأن عليه أكثر العلماء،[2] بل وصف الأقوال الأخرى بأنها غير صحيحة؛ لأن الصحابة الذين ترافعوا إلى النبي ﷺ لم يختلفوا في تفسيره ولا أحكامه.[3]

---

(١) انظر ص: ٧٧.

(٢) انظر ص: ٧٨.

(٣) انظر ص: ٨١.

ويظهر من بحث المؤلِّف للمسألة أنه لم يقصد التوسع فيها بذكر الأقوال ومناقشتها، حيث ترك كثيراً من الأقوال؛ تبدو في قوّتها وكثرة القائلين بها من العلماء أولى بالذكر من الأقوال التي ذكرها، لو استثنينا القول الأول.

ويتضح لكاتبه أن القول بأن هذا الحديث من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، هو أقرب الأقوال، لأنه كما سبق قبل قليل؛ ما من قول ذُكِر إلّا واعترض عليه، ما عدا هذا القول؛ فلم أجد من اعترض عليه من المتقدمين ممن يعتبر قولهم في مثل هذه المسائل.

الوجه الرابع: ما وجه كونها سبعة لا أقل ولا أكثر؟ وهذه الجزئية نرى في المؤلِّف الاهتمام بها جدّاً؛ حيث صرّح بقوله: «ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكّر فيه، وأمعن النظر من نيّف وثلاثين سنة»[1].

وبعد أن ذكر قولين للعلماء فيها، صرّح برأيه وجوابه، فقال: «تتبعت القراءات؛ صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكَرها؛ فإذا هو يرجع إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها»،[2] ثم ذكرها.

ويظهر جليّاً تأثر المؤلِّف، أو بعبارة أخرى التشابه الكبير بين ما قرّره المؤلِّف في هذه الأوجه السبعة، وبين ما قرّره –قبله– كلٌّ من ابن قتيبة وأبي الفضل الرازي مع اختلاف غير جوهري بينهم.[3]

---

(١) انظر ص: ٨٤.

(٢) انظر ص: ٨٤.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن: ٣٦-٣٨، الأحرف السبعة للرازي: ق: ٢.

بل الحقّ أن هذا التقسيم هو لابن قتيبة -رحمه الله- تأثَّر به مَن بعده، وهذّبه واستدرك عليه كما هي عادة المتأخرين، وقد أشار إلى هذا ابن حجر -رحمه الله- حيث قال بعد أن ذكر تقسيم أبي الفضل الرازي: «وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقَّحه.»[1]

الوجه الخامس: على أيّ شيء يتوجه اختلاف السبعة ؟ فأجاب بما ملخّصه السلامة من التضاد والتناقض، ثم ذكر الأمثلة لذلك.[2]

الوجه السادس: على كم معنى تشتمل الأحرف السبعة؟ فذكر أنها متعدّدة لا تنضبط، لكنها ترجع إلى معنيين.[3]

الوجه السابع: هل الأحرف السبعة متفرقة في القرآن أم لا؟ واختار أنها متفرّقة فيه، خلافاً للداني.[4]

الوجه الثامن: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟ ووصف المؤلِّف هذه المسألة بأنها كبيرة، واختلف العلماء فيها، وذكروا فيها قولين، اختار المؤلِّف منهما مذهب الجمهور، وهو أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة.

---

(١) الفتح: ٩/ ٢٨-٢٩.

(٢) انظر ص: ٩٠.

(٣) انظر ص: ٩٦.

(٤) انظر ص: ٩٨ و٩٩.

الوجه التاسع: هل القراءات العشرة المتواترة هي الحروف السبعة أم بعضها؟ وذكر أنها مسألة مبنية على المسألة قبلها.[1]

الوجه العاشر: حقيقة اختلاف السبعة الأحرف وفائدته، وبيّن أنه اختلاف تنوّع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتضارب، ثمّ ذكر ثلاثة أوجه يقع فيها اختلاف القراءات كلِّها، ثمّ ذكر عدة فوائد لهذا الاختلاف.[2]

كان ذلك -باختصار- توضيحاً لمنهج المؤلِّف في هذا الحديث، وطريقة تناوله إيّاه، وهناك مزيد من التعليق والإيضاح يأتي في محلّه من التحقيق إن شاء الله.

المبحث الخامس: منهجه في التجويد

القرآن الكريم كتابُ الله تعالى وكلامه، أنزله على رسوله محمد ﷺ بكيفية معلومة، وطريقة أداء مشهورة ومعروفة، وقد تكفّل تعالى بحفظ هذا الكتاب فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

وكان من أسباب هذا الحفظ أن هيّأ الله سبحانه وتعالى رجالاً أفنوا أعمارهم في تعلّم القرآن الكريم وتعليمه، حتى ضبطوا ألفاظه وأتقنوها على الكيفية التي تلقّوها من مشايخهم إلى الصحابة؛ إلى النبي ﷺ، فلم يخلطوا بين مرقّق ومفخّم، ولم يقصروا ما حقّه المدّ، ولم يمدّوا ما حقّه القصر.

(١) انظر ص: ١٠٤.

(٢) انظر ص: ١٤٤.

ولقد وصلتنا أحاديث عن الصحابة رضي الله عنهم، وآثار عن السلف، تبيّن لنا شدة اعتنائهم بالمحافظة على أداء القرآن كما أنـزل، وإنكارَهم عـلى مـن خالف ذلك، فهذا الصحابيّ الجليل ابن مسـعود رضي الله عنه ، الذي قال عنـه رسول الله ﷺ: «مَن أَحبّ أن يقرأ القرآن غضّاً كما أنـزل فليقـرأ قـراءة ابـن أم عبد»[1]، كان يقـرئ رَجـلاً، فقـرأ الرجـل ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾ [التوبـة: ٦٠] مرسـلة، فقـال ابـن مـسعـود رضي الله عنـه: مـا هكـذا أقرأنيهـا رسـول الله ﷺ فقـال: كيـف أقرأكهـا يـا أباعبـدالرحمن؟ فقـال: أقرأنيهـا ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾ فمدَّدها.[2]

وقد حافظ علماء القرآن على ما قرره أسلافهم من الاهتمام بتأديـة القـرآن بالطريقة الصحيحة المتلقّاة من أفواه المشايخ، ومنعهم مـن تـصدُّر مـن لم يُـتقن ذلك، وخاصّة مَن يعتمد في حفظه القرآن على (المصحف) دون الشيخ، فيعتقد أن القراءة المجوّدة هي إفراط الحركات، وترعيد المدّات[3]...إلخ.

وذلك لأن هناك ألفاظاً في القرآن –والله– لو لا شيوخ القرآن لما استطاع أيّ شخص مهما بلغ في العلم –فضلاً عن الجهال– أن يقرأهـا قـراءة صـحيحة كـما أنـزلت، وتلقّاها الصحابة عن رسـول الله ﷺ، منها على سـبيل المثال لا الحصر:

(١) انظر ص: ٥٥٩، وانظر غاية النهاية: ١/ ٤٥٩.

(٢) انظر التخريج ص: ٧٩١.

(٣) انظر ص: ٥٦٢.

﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤][1]، و ﴿ وَلَأَوْضَعُواْ ﴾ [التوبة: ٤٧] (من مصحف الدوري)و ﴿مَجْرِنهَا﴾ [هود: ٤١] و ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] وغيرها.[2]

والمؤلِّف -رحمه الله- قد أعطى هذا الجانب حقّه من الاهتمام والتوضيح والبيان، بل جعله أولى علوم القرآن اهتماماً، حيث قال في تأليفه الذي أفرده في التجويد: «وإن أولى ما قُدِّم من علومه-القرآن-معرفةُ تجويده وإقامة ألفاظه»[3].

أمّا هنا في (النشر) فقد جعل أوّل ما يجب على مريد إتقان قراءة القرآن، تصحيح إخراج كلّ حرف من مخرجه المختصّ به؛ تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتوفية كل حرف صفته المعروفة به..إلخ.[4]

وذهب أيضاً إلى أن الأمّة كما هم متعبّدون بفهم معنى القرآن وإقامة حدوده، هُم -أيضاً- متعبّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه، على الصفة المتلقّاة عن النبيﷺ.[5]

---

(١) ومثلها في الأنبياء (٣٤) ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾.

(٢) لأن هذه الكلمات رسمت في المصحف بطريقة تخالف اللفظ بها، فالياء في الكلمة الأولى ﴿أَفَإِيْن﴾ لا تُنطق، مما يعني أن الكلمة هي حرف شرط، ولو نطقت الياء -وهو خطأ- لتغيّر المعنى وأصبحت أداة استفهام، وكذلك الألف بعد الهمزة من ﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾ مرسوم في بعض المصاحف ولا يقرأ، وقراءته تغيّر المعنى، وكذلك الكلمة الأخيرة ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ رسمت في المصحف بياءين مع أن المقروء به ياء واحدة، أمّا كلمة ﴿مَجْرِنهَا﴾ فأبوعمرو، والكوفيون إلا شعبة يقرؤونها بالإمالة، وورش بالتقليل، وليس بالفتح، إلى غير ذلك من الكلمات التي لا يمكن أن يضبط أداؤها إلا بالتصحيح على الشيوخ الآخذين عن مثلهم إلى النبي ﷺ. والله أعلم.

(٣) التمهيد: ٥٢.

(٤) انظر ص: ٥٦٣.

(٥) انظر ص: ٥٥٦.

بل تعدّى ذلك إلى أن مَن قَدَر على تصحيح كلام الله، باللفظ الصحيح وعدَل عنه إلى عكسه؛استغناء بنفسه، واستبداداً برأيه وحَدْسه، واتكالاً على ما أَلِف من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه؛ أنه مقصِّر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاشٌّ بلا مرية.(١)

ويلحظ القارئ لمنهج المؤلِّف في هذا الجانب أنه لم يقف عند بيان الأحكام والاكتفاء بسردها فقط، بل يجده وشَّى ذلك بذكر أسباب قلّة ضبط هذا العلم، عند قرّاء عصره، وثنَّى بذكر الطرق الصحيحة لعلاج ذلك الضعف.

فمثلاً نراه يقول: «أصل الخلل الوارد على ألسنة القراء هو إطلاق التفخيمات والتغليظات، على طريق ألفتها الطِّباع، تُلقّيت عن العجم، واكتسبها بعض العرب، حيث لم يقفوا على الصواب ممّن يرجع إلى علمه، ويوثق بفضله وفهمه».(٢)

ونراه بيّن علاج ذلك في قوله: «ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتسديد، مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن».(٣)

ويلاحظ أيضاً فائدة أخرى -لم أجدها في كتب التجويد قبله- وهي تسجيل نُطْقِ بعض المجتمَعات لبعض الحروف، في ذلك الزمن، وهو يريد من ذلك التحذير من مثل ذلك النطق في حروف القرآن، فهناك تسجيل لحالات صوتية عن أهل الشام، ومصر، وبوادي اليمن والأندلس، والعجم (تركيا وإيران)، والمغرب.(٤)

---

(١) انظر ص: ٥٥٧.

(٢) انظر ص: ٥٦٥.

(٣) انظر ص: ٥٦٢.

(٤) انظر ص: ٥٧١.

المبحث السادس: منهجه في الاحتجاج للقراءات

الاحتجاج: مأخوذ من الحَجّ وهو القصد، ومصدره: مِن احتج، أي: جاء بحجّة، وهي الدليل والبرهان، وسميت الحجة بذلك لأنها تُحَجّ أي: تقصد.[1]

والحجة في الاصطلاح: ما دُلَّ به على صحة الدعوى.[2]

أمّا «الاحتجاج للقراءات» في الاصطلاح فلم أجد تعريفاً له عند القدماء، لكن من خلال الاطلاع على بعض تآليفهم، وطريقة عرضهم لمباحث هذا العلم يمكن للباحث أن يعرّفه بأنه: (بيان الأسلوب العربي الذي جاءت عليه القراءات)[3] ذلك؛ لأن الخلاف بين المؤيّدين والطاعنين في القراءات إنما هو من حيث موافقتُها لأساليب العرب في كلامهم، أو عَدَمُها.

وقد أدّى الجهل بلغة العرب، وكذا عدمُ استقراء أساليبهم في الكلام إلى خلخلة واضطراب آراء بعض النحويين واللغويين -بل وبعض أهل القراءات-[4] في القراءات فنبزوها تارة بالضعف، وأخرى باللّحن، وثالثة بالخطأ.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة، واللسان، والتاج (حجّ).

(٢) انظر: التعريفات: ٨٢.

(٣) هذا التعريف لكاتبه.

(٤) من باب إحقاق الحق والإنصاف أقول: لم يقتصر الطعن في بعض القراءات على النحويين واللغويين، بل تعدّاهم إلى بعض أئمة القراءات الذين ألّفوا في الاحتجاج، وأذكر منهم مكيَّ بن أبي طالب، حيث صرّح في توجيه قراءة ابن عامر في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بقوله: «وهذه القراءة فيها ضعف، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر... إلى أن قال: فإجازته في القرآن أبعد.»، وقال في رواية قالون بإسكان العين من ﴿تَعْدُوا﴾ [النساء: ١٥٤]: «إسكان العين غير جائز.»، وكذلك ورد الطعن في بعض القراءات عند المهدوي رحمه الله.

انظر: الكشف: ١/ ٣٧٥-٣٧٦ و٤٠٢ و٤٥٤، شرح الهداية: ١/ ١٧٩، ٢/ ٢٩٢، إبراز المعاني: ٣/ ١٥١.

فالاحتجاج يبحث في هذه القضية، وهي بيان أن أسلوب القراءات القرآنية عربيّ، وأقلّ ما يقال فيه إنه فصيح.

وقد عُرف وثبت تفطن العلماء لهذا العلم، منذ زمن الصحابة رضي الله عنهم، فقد ذكر الفرّاء[1] أن ابن عباس رضي الله عنهما قرأ ﴿ نُنشِرُهَا ﴾[2] [البقرة: ٢٥٩] بالراء، ثم احتجّ لها بقوله: ﴿أَنشَرَهُۥ﴾[عبس: ٢٢] وذكر مثل ذلك عن الحسن البصري[3] رحمه الله.[4]

ثمّ توالت عناية العلماء بهذا العلم، فتعرضوا له في تفاسيرهم، وأبحاثهم، ومؤلّفاتهم النحوية وغيرها، ومن ثَمَّ أفردوه بالتأليف، دلالة عندهم على أنه صار علماً قائماً بحدّ ذاته.[5]

وقبل الخوض في بيان منهج المؤلِّف في (الاحتجاج للقراءات) يرى الباحث تقديم بعض النقاط التي قد تساعد على فهم أسباب الاختلاف في هذا المجال بين القرّاء وغيرهم، وهي:

---

(١) انظر ترجمته ص: ١٤٤.

(٢) وهي قراءة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب.
انظر: النشر: ٢/ ٢٣١.

(٣) انظر ترجمته ص: ٣١.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١/ ١٧٣

(٥) كفانا د/ حازم سعيد حيدر، حصر المؤلِّفات في التوجيه في مقدمة تحقيقه: «شرح الهداية».
انظر: شرح الهداية: مقدمة المحقق: ١/ ٢٨-٣٨.

١-إن علم الاحتجاج لا يبحث في كون القراءة صحيحة أو شاذّة من حيث السَّند.

٢- إن منهج القرّاء -جُلّهم- في نظرتهم للقراءات يختلف كثيراً عن منهج النحويين واللغويين فيها، وخاصة أصحاب المذهب البصري.[(١)]

٣- إن ما يذكر في توجيه القراءة -بعد ثبوتها- إنما هو للاستئناس والاختيار لمن هو أهل له؛ إذ كلّ ما يجوز قراءة يجوز لغة، ولا عكس، وقد ذكر الداني والمؤلِّف وغيرهما ذلك.[(٢)]

٤- إن طعن بعض كبار علماء اللغة والنحو، قديماً وحديثاً، في القراءات منهج غير سديد، بل خطأ، ولا يُسلّم لهم؛ لا لأنهم ليسوا من القراء، أو لأن نظرتهم للقراءات تختلف عنها عند القراء فحسب، بل لسبب آخر جوهري وهو اتفاق جماهيرهم، والمحققين منهم، على أن ما وصل إلينا من كلام العرب قليل.

---

(١) لأن المدرسة البصرية لا تحتج بالقراءات إلا في القليل النادر؛ الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم، بعكس المدرسة الكوفية التي ترى أن القراءات سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى -في مجال الاستشهاد- من الشعر وغيره، ومن ثمّ فهي -في نظرهم- مصدر لتقعيد القواعد وتصحيح الكلام؛ بغض النظر عن موافقتها للقواعد أو عدم موافقتها.

فالقراء أصحاب أداء، وتلقٍّ، وعَرْض، فهم أدقّ من النحاة الذين هم أصحاب تقعيد وتنظيم، ولم يستطيعوا -غالبهم- التعامل مع الروايات التي تخرج عن قواعدهم إلا بتجريحها، أو إخراجها على التوهّم، وهو منهج غير سديد.

انظر: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: ١٠٩-١١٠، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٨٦.

(٢) انظر ص: ٤٠.

وبعد هذا: أفلا يحتمل، ولو جَدَلاً أن القراءات جاءت على هذا الأسلوب الذي لم يصلنا، وهو عربي؟

أمّا منهج المؤلِّف في الاحتجاج فيتبين من خلال العدد غير القليل من القراءات التي وجَّهها واحتج لها، حيث ربت على (٥٦) ست وخمسين، ما بين أصول وفرش، وأيضاً في الطريقة التي سلكها في هذا الاحتجاج، ويتجلّى هذا المنهج في النقاط الآتية:

١ - أن المؤلِّف لم يلتزم توجيه كلّ قراءة، بل ترك كثيراً، ولا يصحّ أن يُفهم من صنيعه هذا أنه اقتصر على القراءات التي للنحويين وغيرهم طعن فيها، بدليل أن ما ترك الاحتجاج له فيه طعن وتضعيف، بل وتخطئة منهم.[١]

٢ - أنه في القراءات التي احتجّ لها لم يَسِرْ على وتيرة واحدة في الاحتجاج، فنراه أحياناً يكتفي بقوله: «وهي لغة»[٢] وبقوله: «وهي لغة لبعض العرب».[٣] بينما نراه في قراءات أخرى يطيل النفس في الاحتجاج لها؛ كما فعل عند قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:١٣٧].[٤]

٣ - تعدّد جوانب الاحتجاج عند المؤلِّف، وعدم اقتصاره على نوع واحد فيها، وهذه الجوانب، هي:

---

(١) على سبيل المثال لا الحصر لم يوجّه قراءة حمزة في ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بالخفض، وفيها كلام كثير عند النحويين والمفسرين، والمؤلِّف اكتفى بحكاية الإنكار فقط. انظر: ١٦٦٦.

(٢) النشر: ٢/ ١٦٤٤.

(٣) النشر: ١٧٣٥.

(٤) انظر: النشر: ٢/ ١٦٩٣-١٦٩٤.

أ- الاحتجاج التفسيري:[1]

ومنه قوله بعد ما ذكر القراءات في ﴿تَجۡرِي تَحۡتَهَا﴾ [التوبة: ١٠٠]: «واتفقوا على إثبات ﴿مِن﴾ قبل ﴿تَحۡتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥] في سائر القرآن، فيحتمل أنه إنما لم يكتب ﴿مِن﴾ في هذا الموضع؛ لأنّ المعنى: ينبع الماء من تحت أشجارها، لا أنه يأتي من موضع وتجري من تحت هذه الأشجار، وأمّا في سائر القرآن فالمعنى أنها تأتي من موضع وتجري تحت هذه الأشجار.

فلاختلاف المعنى خولف في الخط، وتكون هذه الجنات معدّة لمن ذُكِر تعظيماً لأمرهم وتنويهاً بفضلهم، وإظهاراً لمنزلتهم؛ لمبادرتهم لتصديق هذا النبيّ الكريم عليه من الله تعالى أفضل الصلاة وأكمل التسليم، ولمن تبعهم بالإحسان والتكريم، والله تعالى أعلم».[2]

ب- الاحتجاج الفقهي[3]:

ومنه قوله: «واتفقوا على ﴿مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] أنه بالجمع؛ لأنه لا يطعم في قتل الصيد مسكين واحد، بل جماعة مساكين، وإنما اختلف في الذي في (البقرة)[4]؛ لأن التوحيد يراد به عن كل يوم، والجمعَ يراد به عن أيامٍ كثيرة»[5].

---

(١) وهذه بعض مواضعه في: ١٦٥٨، ١٦٦٨، ١٧٢١، ١٧٤١، ١٧٥٤، ١٧٨٧، ١٨٧٤، ١٩٣٢، ١٩٤٩، ١٩٧٠.

(٢) النشر: ١٧٢٦، وينبّه على أن كلمة (فلاختلاف) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر مثلاً ص: ١٦٨٠، ١٦٨٦.

(٤) من الآية (١٨٤) البقرة.

(٥) انظر ص: ١٦٨٠.

جـ- الاحتجاج البلاغي:

ومنه قوله: «واتفقوا على ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] أنه بدالين؛ لإجماع المصاحف عليه كذلك، ولأنّ طول سورة (البقرة) يقتضي الإطناب، وزيادةُ الحرف من ذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ﴾ [الأنفال:١٣] كيف أجمع على فكّ إدغامه، وقوله ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] كيف أجمع على إدغامه، وذلك لتقارب المقامين من الإطناب والإيجاز».[١]

د- الاحتجاج اللّغوي[٢]:

ومنه قوله عند ما ذكر القراءات في ﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣]: «والصواب أن هذه السبع القراءات كلّها لغات في هذه الكلمة، وهي اسم فعل بمعنى (هلمّ)، وليست في شيء منها فعلاً، ولا التاء فيها ضمير متكلّم ولا مخاطب»[٣].

هـ- الاحتجاج النحوي:[٤]

ومنه لـمّا ذكر أن أبا جعفر يقرأ ﴿ وَيُخْرَجُ لَهُۥ﴾ [الإسراء:١٣] وأنّ يعقوب يقرأ ﴿وَيَخْرُجُ﴾ والباقين يقرؤون ﴿وَنُخْرِجُ﴾، قال: «واتفقوا على نصب ﴿كِتَٰبًا﴾ [الإسراء: ١٣]، ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر ﴿ويُخْرَجُ﴾.مبنياً

(١) انظر: ١٦٨٦، ١٧٢٣.

(٢) وهو كثير جداً انظر النشر:١٥٩٧، ١٦٠٢، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦٢٩، ١٦٤٤، ١٦٥٢، ١٧٣٠، ١٧٣٥، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٨٧، ١٨٣٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٩٠٧، ١٩٧٠، ١٩٧٣.

(٣) النشر: ٢/ ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥.

(٤) وهو كثير أيضاً انظر: ١٦١٤، ١٦٢١، ١٦٣٦، ١٦٤٣، ١٦٨٣، ١٦٨٩، ١٦٩٣، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٥، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٤٧، ١٧٧٧، ١٨٢٧، ١٨٣٠.

للمفعول، قيل: إن الجار والمجرور وهو ﴿لَهُۥ﴾ قام مقام الفاعل، وقيل: المصدر، على حدّ قول الله ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًۢا﴾ [الجاثية: ١٤] فهو مفعول به، والأحسن أن يكون حالاً، أي: ويُخرَجُ الطائرُ كتاباً، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب، فتتفق القراءتان في التوجيه، على الصحيح الفصيح الذي لا يختلف فيه».[1]

و- الاحتجاج الصرفي[2]:

ومنه ما ذكره في قراءة أبي جعفر في قوله تعالى ﴿وَلَا يَتَأَلَّ﴾ [النور: ٢٢] «قال: هي من الأَلِيَّة على وزن (فعيلة) من (الأَلُوة) بفتح الهمزة وضمّها وكسرها، وهو الحلف...إلخ».[3]

٤- إنّ المعوّل عليه عنده في الاحتجاج هو صحّة الرواية، وموافقتها للشروط الثلاثة السابقة، فإذا لم تصح لا يصح الاحتجاج، ويظهر هذا من خلال تعقّبه الجعبري عند ما أجاز تحريك التنوين بالكسر في ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] فقال المؤلِّف ردّاً عليه: «هذا لا نعلم أحداً تقدم الجعبريَّ إليه، ولا دلّ عليه كلامُه، ولا عرّج عليه من أئمة القراءة قاطبة، ولا نقل عن أحد منهم، قال: وهذا إن جاز عند أهل العربية في الكلام، فإنه غير جائز عند القراء، في كلام الملك العلّام، إذ القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأول».[4]

---

(١) انظر ص: ١٧٧٧.

(٢) انظر: ١٧١٤، ١٧٥٤، ١٧٦١، ١٧٩٤، ١٨١١، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٦٢، ١٨٧٧، ١٨٨١.

(٣) انظر: ١٨٢٥.

(٤) انظر ص: ١٦٣٨، ومعلوم أن إجازة الجعبري تحريك التنوين بالكسر في قوله تعالى ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ إنما هو على رواية البزي الذي يشدد التاء، وليس على إطلاقه.

٥ - احتجاجه للقراءة -أحياناً- بحديث رسول الله ﷺ[١] ومنه ما ذكره عند رواية رويس في قوله تعالى ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨] قال: «روى رويس بالخطاب، وهي قراءة أبيٍّ، ورويناها[٢] مسندة عن النبي ﷺ، قال: وهي لغة لبعض العرب، وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «لتأخذوا مصافّكم».[٣]

٦- ردّه على المنكرين والطاعنين في بعض القراءات، وبيان عدم قبول كلامهم في ذلك، كما في عبارته: «ولا التفات إلى قول الزجاج[٤] ولا إلى قول الزمخشري[٥]». ولـمّا ذكر طعن المبرّد[٦] على قراءة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة:٥٤] بالإسكان قال: «ذلك مردود على قائله.».[٧]

٧- استشهاده بالشعر: وهذا كثير في الكتاب، على اعتبار أنه في القراءات، وليس موضوعاً لتوجيهها، وصنيعه هذا يذكّر بما رواه الحافظ أبو العلاء الهمَذاني بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من الشعر لحكمة، وإذا التبس عليكم شيء من القرآن فالتمسوه في الشعر، فإنه ديوان العرب»[٨].

---

(١) وقد يذكر الحديث مسنداً منه إلى النبي ﷺ كما فعل عند رواية رويس ﴿فَرُوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[الواقعة: ٨٩] ثم قال: «وأخرجه أبو داود في سننه، كما أخرجناه». انظر ص: ١٩٣٢.

(٢) في المطبوع: (رويناهما) بالتثنية، وهو خطأ.

(٣) انظر ص: ١٧٣٥.

(٤) انظر ترجمته ص: ١٥٩٦.

(٥) انظر ص: ٣٤٨.

(٦) انظر ص: ١٦٠٢.

(٧) انظر ص: ١٦٠٢.

(٨) التمهيد: ٢٠١، وانظر: حلية الأولياء: ٧/ ٢٦٩.

وروى أيضاً بسنده عنه رضي الله عنه قال: «إذا سألتموني عن شيء من غريب القرآن فاطلبوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب.»[1]

٨- معلوم أن كتب القراءات وتوجيهها إنما أُلّفت لمناقشة القراءات المختلف فيها بين القراء، لكن يلاحظ الباحث أن المؤلِّف هنا زاد على ذلك ذِكرَ وتوجيهَ القراءات المتفق عليها بين القراء، وهي كلّها في قسم الفرش، فكان بعد أن يذكر القراءة المختلفَ فيها يقول: واتفقوا على كذا. مثال ذلك:

لـمّا ذكر خلاف القراء في قوله تعالى ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾ [الواقعة:٨٩] وتوجيه الكلمة، قال: «واتفقوا على قوله تعالى ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٧] أنه بالفتح؛ لأن المراد به الفَرَج والرحمة، وليس المراد به الحياة الدائمة.»[2]

وقد بلغ عدد هذه القراءات المتفق عليها ووجّهها المؤلِّف(٥٠) خمسين قراءة.[3] والله أعلم.

(١) التمهيد: ٢٠٨.

(٢) انظر ص: ١٩٣٢.

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر ص: ١٦٨٤، ١٦٨٦، ١٦٩٢، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٥٥، ١٧٦٤، ١٧٨٧، ١٨١٨، ١٨٤٨.

المبحث السابع: منهجه في الرسم العثماني

الرّسمُ: لغةً: الأثر، ورسمُ الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض،[١] قال الشاعر:[٢]

أَمِن رسم دارٍ مربعٌ ومُصيفُ لعينيك من ماء الشؤون وَكِيفُ

وأمّا اصطلاحاً هنا فالمراد به: أثر الكتابة، أي الكيفية التي كُتِب بها القرآن الكريم، أي: مرسوم القرآن.

وأضيف (الرسمُ) إلى (العثماني) للدلالة على أن المراد تحديداً هو (الرسم) الحاصل في المصاحف التي كتبت في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه بأمره، وأجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم[٣]، وهو الرسم المنقول من صُحُف الصِّدِّيق رضي الله عنه المنقول من الصحف والأدوات التي كتب فيها أمام الرسول ﷺ.[٤]

و(الرسمُ) علم جليل، بل هو باب من الأبواب المتعلّقة بالقراءة؛ والتي يجب على مريد قراءة القرآن قراءة صحيحة سليمة تعلّمه وإتقانه؛ لئلّا يقع في الخطأ، ومن ثَمَّ التحريف وتغيير المعنى.[٥]

وقد أفرده كثير من العلماء بتصنيف خاصّ، منهم أبو عمرو الداني، وابن نجاح، والشاطبي، والسخاوي والمؤلِّف، وغيرهم، بل إن بعضهم أَلَّف في توجيهه كما أُلِّف في توجيه القراءات.[٦]

---

(١) الصحاح واللسان والتاج (رسم).

(٢) هو الحطيئة، وقوله: (مربع) مرفوع بالمصدر الذي هو (رسم).

(٣) قال مكي: «وساعده -عثمان- على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين.». الإبانة: ٢٣.

(٤) انظر: الإبانة: ٤٦.

(٥) لأن هناك كلمات تُقرأ بغير الكيفية التي كتبت بها، وقد سبق بيان أمثلة لذلك ص: ١٤١.

(٦) انظر: الإتقان: ٤/ ٤٦.

ومعلومٌ أن (أصل الرسم) وهو ما يُعتمد في كيفياته عليه، ويرجع عند اختلاف القارئ إليه. قد ثبت وصحّ عن أولي العلم من السلف، قال الخرّاز[1] رحمه الله:

وبعد فاعلم أن أصل الرّسمِ ثبت عن ذوي النُّهى والعلم[2]

قال الزركشي: «ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم ذلك كتابتُهم المصحف على الذي يعلّله النحويون في ذوات الياء والواو، والهمز، والمدّ والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالواو، ولم يصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً، نحو: ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] فصار ذلك كلّه حجّة.»[3]

ولأهمية هذا العلم -علم الرسم- وجدت علماء السلف رحمهم الله تعالى قد عُنوا به أتمّ عناية؛ حتى إنهم قاموا بإحصاء الحروف المخالفة لمرسوم المصاحف، وبالنّص عليها وتدوينها، فغدا علماً خاصّاً منفرداً، وسمّوه (هجاء المصاحف) و(رسم القرآن) ومن ثَمَّ اختلفوا في حكمه:

فمنهم من ذهب إلى وجوب اتّباعه؛ منهم مالك، وأحمد، والفرّاء، والبيهقي وغيرهم، قال الإمام أحمد: «تحرم مخالفة خط مصحف عثمان رضي الله عنه في ياء أو واو أو ألف أو غير ذلك.»[4]

---

(١) أبو عبد الله، محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي، إمام كامل، مقرئ، شرح (الحصرية) و(البرية) و(العقيلة). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٧.

(٢) انظر: دليل الحيران: ١٠.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٧٨.

(٤) انظر: المقنع: ١-١٠، البرهان: ١/ ٣٧٩، الإتقان: ٤/ ١٤٦، رسالة الصفاقسي: ٢٣-٢٤.

وقال البيهقي: «من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به هذه المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغيّر ممّا كتبوه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منّا، فلا ينبغي أن نَظُنَّ بأنفسنا استدراكاً عليهم، ولا سقطاً لهم».[1]

ونقل الزركشيّ عن أبي عبيد: «اتّباع حروف المصاحف عندنا كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعدّاها».[2]

حتى إنّ الزمخشري عفا الله عنه، الذي عُرِف عنه ردُّ بعض القراءات والطعنُ فيها ذهب في (الرسم) إلى قول الجمهور حيث قال: «وخطّ المصحف سنّة لا تغيّر.».[3]

وذهب بعض العلماء، منهم الباقلّاني والعزّ بن عبد السلام إلى جواز مخالفة الرسم، وكتابة القرآن بالإملاء المعروف بين الناس.

أما الباقلّاني فاستدل لمذهبه بعدم وجود دليل على الوجوب، وأمّا العزّ فذهب إلى ما ذهب إليه اجتهاداً منه حتى لا يقع تغيير القرآن من الجهال.

وتعقّبه الزركشي بقوله: «لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه لئلّا يؤدّي إلى دروس العلم، وشيءٌ أحكمته القدماء لا يُترك مراعاة لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجّة».[4]

---

(١) الشعب:٢/ ٥٤٨، وانظر: الإتقان: ٤/ ١٤٦-١٤٧.

(٢) انظر: البرهان: ١/ ٣٨٠، والشعب: ٢/ ٥٤٨.

(٣) الكشاف: ٣/ ٢٠٩.

(٤) البرهان: ١/ ٣٧٩.

أمّا ما يتعلق بمنهج المؤلِّف في هذا المبحث:

باستقراء الكتاب تبين للباحث منهج المؤلِّف بوضوح، وأنه أَوْلى هذا العلم كثيراً من الاهتمام؛ ليس على سبيل الرواية فقط، بل وعلى سبيل الدراية أيضاً، ويمكن توضيح هذا المنهج في النقاط الآتية:

١ - جعلُه الرسم العثماني شرطاً من شروط صحة القراءة وقبولها، والحكم على مخالفتها له بالشذوذ، بيّن ذلك قولُه: «كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها...» إلى أن قال: «ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان أطلق عليها ضعيفة أو شاذة»[1].

ومع هذا فقد أوضح المؤلِّف أن مطلق المخالفة للرسم لا تعتبر شذوذاً، حيث إن هناك مستثنيات، أو قل مخالفة للرسم، ومع ذلك قراءتها صحيحة ليست شاذة، هذه المخالفة هي ما صرّح بها المؤلِّف في قوله: «على أنّ مخالف صريح الرسم في حرف مدغم، أو مبدل، أو ثابت، أو محذوف، أو نحو ذلك لا يُعَدُّ مخالفاً إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة ومستفاضة»[2].

ثمّ مثَّل لذلك بنحو إثبات ياءات الزوائد، وحذف ياء ﴿تَسْـَٔلۡنِ﴾ [هود:٤٦] وغيرها، ثمّ قال: «إن الخلاف في ذلك مغتفر؛ إذ هو قريب يرجع إلى معنىً واحد»، إلى أن قال: «وهذا هو الحدُّ الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته»[3].

---

(١) انظر ص: ٣٥.

(٢) انظر ص: ٤٦.

(٣) انظر ص: ٤٧.

٢- إفراده باباً خاصّاً للرسم، وبيان كيفية الوقوف على المرسوم، وقد قدّم لهذا الباب بمقدّمة جدٌّ مهمّة، ومفيدة، أذكرها هنا باختصار، موضّحاً أهمّ النقاط التي تطرّق إليها:

أ- تبيينه أن المراد بمرسوم الخطّ هو: خطّ المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها.[1] وقال في موضع آخر إنه: «صورة ما كتب في المصاحف العثمانية[2]».

ب- قسَّم الرسم العثماني إلى قسمين:

الأول: قياسي: وهو ما طابق فيه الخطُّ اللفظَ.

الثاني: اصطلاحي: وهو ما خالف الخطُّ اللفظ بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو وصل، أو فصل.

جـ- ذِكرُه أن للرسم قوانين وأصولاً لا بدّ من معرفتها، وأن أكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها، ولا يتعدّى إلى سواها؛ سواء ما عُرِف سببه أو ما جُهِل.[3]

د- إلزامه اتّباع الخط، ونقله الإجماع؛ عن أهل الأداء وأئمة الإقراء، على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه.[4]

---

(١) انظر ص: ١٤١٩.

(٢) انظر ص: ١٠٥٨.

(٣) انظر ص: ١٤١٩.

(٤) انظر ص: ١٤١٩.

كانت هذه النقاط الأربع أهمّ ما ذكره المؤلِّف في مقدّمته لباب (الوقف على مرسوم الخط)، ونواصل الحديث عن بقية بيان منهج المؤلّف:

٣- ذكره لخلاف العلماء في رسم بعض الكلمات، وهو هنا لم يكتف بمجرد النقل وذكر الخلاف، بل تميّز بأمور تدل على متانة علمه وفهمه لهذا العلم، وذلك في المسائل الآتية:

أ- الترجيح بين أقوال المختلفين، والصيرورة إلى القول الأصحّ والأقرب إلى الدليل، مع ذكر وجه الترجيح، من ذلك:

لـمّا ذكر الداني أن في قوله ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦] صوِّرت الهمزة ألفاً مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، وتبعه الشاطبي وجعلها مما خرج عن القياس، رجّح -المؤلّف- أن الصواب هو أن الألف أساساً هي زائدة وليست صورة للهمز؛ لأنّ الهمزة لو صوِّرت هنا لكانت واواً لأنها مضمومة.[1]

ب- رجوعه في تحقيق المرسوم المختلف فيه إلى المصحف المعتمد في عصره، ويلاحظ هنا أنه يرجع إلى ثلاث نسخ من المصاحف في عصره وهي:

الأولى: نسخة المصحف الذي يسمّيه الإمام السخاوي: (المصحف الشامي) وقد أعطانا المؤلِّف نبذة عنه حينما قال:

«وهذا (المصحف) الذي ينقل عنه السخاوي ويشير إليه بـ (المصحف الشامي) هو بالمشهد الشرقي الشمالي الذي يقال له:(مشهد علي) بالجامع الأموي من دمشق المحروسة، وأخبرنا شيوخنا الموثوق بهم أن هذا المصحف كان أوّلاً

(١) انظر ص: ١٠٦٥.

بالمسجد المعروف بالكوشك داخل دمشق؛ الذي جدّد عمارته نور الدين زنكي، وأن السخاوي رحمه الله كان سبب مجيئه إلى هذا المكان من الجامع.»[1].

الثانية: نسخة (المصحف الشامي) الكبير، قال عنه: «الكائن بمقصورة الجامع الأموي المعروف بالمصحف العثماني.»[2]

الثالثة: نسخة المصحف (الإمام) بالديار المصرية، وقال عنه: «وهو الموضوع بالمدرسة (الفاضلية) داخل القاهرة.»[3].

هذا، وقد رجع المؤلِّف إلى الأول في موضعين[4]، وبيّن في موضع واحد أنه رجع للآخَرين[5].

ولا شك أن هذا الصنيع من أعلى درجات التوثيق والترجيح، خاصّة إذا كانت (النسخة) معتمَدة ومعترفاً بها عند العلماء المحققين.

ج-الردُّ والاعتراض على الأقوال إذا كانت خطأً؛ دون النظر إلى مكانة ووجاهة قائلها، كردّه على الداني رحمه الله حينما ذهب إلى أن الألف الأولى في ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء:٦١] هي المحذوفة لا الثانية، ووجّه رأيه هذا بثلاثة أوجه، وردّ عليه المؤلِّف بذكر القول الثاني؛ وهو أن الثانية هي المحذوفة،

---

(١) انظر ص: ١٠٧٩.

(٢) انظر ص: ١٠٧٩.

(٣) انظر ص: ١٠٧٩.

(٤) الأول عند كلمتي ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ و ﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣] والثانية عند كلمة ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]، لكنه صرح عند هذه الثانية أنه وجد فيها أثر حَكٍّ يظُنّه وقع بعد عهد السخاوي. انظر ص: ١٠٧٨.

(٥) انظر ص: ١٤٧٢.

واستدلّ لأصحابه بخمسة أوجه، ثم ذكر الردّ على أوجه الداني بنقاش علمي هادئ، وكذلك ردّه على الشاطبي وغيره(١).

٤- تنبيهه على أوهام بعض مَن سبقه، وهذا من ناحيتين:

الأولى: أن يكون بعضهم ذكر كلمات في غير بابها، وذلك نحو:

أ-أثناء الكلام على ما صُوّرت الهمزة فيه ألفاً قال المؤلّف: «وذكر بعضهم في هذا الباب ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ﴾ [يوسف: ٨٧] و ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [الرعد: ٣١]» قال: «وليس كذلك فإن الألف في هذه المواضع الثلاثة لا تعلّق لها بالهمز، بل تحتمل أمرين:

١-إمّا أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير وأبي جعفر؛ من روايتي البزي وابن وردان.

٢- وإمّا أنه قصد بزيادتها أن يفرق بينها وبين ﴿يَئِسَ﴾ [المائدة: ٣] ونحوه، فلو رسمت بغير زيادة لاشتبهت بذلك».

ب- لـمّا ذكر الشاطبي ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] مما حذفت منه إحدى الواوين، وحذف ألف ﴿قُرْءَٰنًا﴾ [يوسف: ٢، الزخرف: ٣] بعد الهمزة كما كُتب في بعض المصاحف. قال المؤلّف: «والعجب منه-الشاطبي- كيف ذكرها، فما حذف اختصاراً للعلم به فليس من هذا الباب(٢)».

جـ- لـمّا ذكر بعضهم ﴿أَئِمَّةَ﴾ [التوبة: ١٢] في باب ﴿أَءِذَا﴾ [ق: ٣] ونحوه

(١) انظر ص: ١٠٦٨

(٢) ١٠٦٦.

من الاستفهامين قال المؤلّف: «وأمّا ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ فليست من هذا الباب؛ وإن كان قد ذكرها الشاطبي وغيره فيه، فإن الهمزة فيه ليست أوّلاً وإن كانت فاء...إلخ»[1].

الثانية: أن يقع بعضهم في سهو أو سبق قلم، وذلك نحو:

أ-لـمّا منع مكي رحمه الله الوقف على (الميم) من ﴿هَآؤُمُ﴾ [الحاقة: ١٩] ظنّاً منه أن أصلها «هاؤمو» بواو، مثل ﴿سَنَدْعُ﴾ [العلق: ١٨]، وتبعه السخاوي في شرحه على «الرائية» وذكر معنى ذلك، قال المؤلّف: وذلك سهو بَيِّن، فإن الميم في ﴿هَآؤُمُ﴾ مثل الميم في ﴿أَنتُمْ﴾ [البقرة: ٥٠] الأصل فيها الصلة بالواو[2]».

ب- لـمّا مَثّل السخاوي بـ﴿ءَايَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٨] وقال: «حذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿بِئَايَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩]» استدرك عليه المؤلّف، ونبّه بقوله: «فيه نظر؛ لأنه ليس بعد الياء في ﴿بِئَايَةٍ﴾ ألف، إنما الألف بعد الياء في ﴿بِئَايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ٥١] ولو قال: الألف التي بعد الهمزة في ﴿بِئَايَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩] والألف التي بعد الياء في ﴿بِئَايَٰتِنَا﴾ لكان ظاهراً».

ولكنْ نلحظ أن المؤلِّف تطلَّب عذراً لهذا الإمام فقال: «ولعله أراد ذلك فسبق قلمه، أو لعلّه إنما رأى ﴿بِئَايَٰتِهِۦٓ﴾ [الأعراف:٣٧] الجمع مثل ﴿بِئَايَٰتِنَآ﴾ [البقرة: ٣٩]، وعليه يصحّ كلامه، ولكن سقط من الناسخ سِنَّةٌ.»[3]

---

(١) انظر ص: ١٠٨٢.

(٢) انظر ص: ١٠٨٠.

(٣) انظر: ١٠٨٤.

٥- تعليله وتوجيهه لكثير من الكلمات المرسومة بالخط العثماني؛ ويلاحظ هنا أنه استخدم المصطلحات الآتية: (كراهة اجتماع المثلين) و(حذف اختصاراً) و(تخفيفاً) و(لاحتمال القراءتين) و(لأجل مناسبة رؤوس الآي) وغيرها، وهي مصطلحات لا يكاد توجيه الرسم يخرج عن إحداها[١].

ولـمّا كان ذكر كلّ التعليلات والتوجيهات التي قام بها المؤلِّف لا يمكن هنا، فيكتفي الباحث ويقتصر على ذكر بعض اختيارات المؤلِّف في بعض تلك التعليلات، مع الإحالة إلى أماكن بعضها:

أ- ﴿وَرِءۡيٗا﴾ [مريم: ٧٤] قال: «الصواب أن ذلك -حذف صورة همزتها وكتابتها بياء واحدة- كراهة اجتماع المثلين؛ لأنها لو صوّرت لكانت ياء فحذفت لذلك[٢]».

ب- ﴿رُءۡيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] و﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ [الإسراء: ٦٠] في جميع القرآن بمختلف الصيغ لم يكتب لها صورة، ذهب المؤلِّف إلى أن الأحسن في توجيهها احتمال القراءتين؛ الإدغام والإظهار[٣].

جـ- ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الأحزاب: ٤] على رسمها على قراءة حمزة ومن معه، قال: «الظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، والثابت هو الياء»[٤].

د- ﴿نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] قيل إن الياء صورة الهمزة، وقيل هي زائدة، قال: «والأوّل هو الأولى بالصواب»[٥].

---

(١) انظر ص: ١٠٦٠-١٠٦٢.

(٢) انظر ص: ١٠٦٠.

(٣) انظر ص: ١٠٦٢.

(٤) انظر ص: ١٠٧٢.

(٥) انظر ص: ١٠٧٣.

هـ- ﴿وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٢] قال: «لا شك عندنا أنها -الألف المحذوفة- المنقلبةُ، وأنّ هذه الألف الثابتة هي صورة الهمز».

و- ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٧] قيل الواو زائدة والألف صورة للهمز، قال المؤلّف: «الظاهر أن الزائد هو الألف، وصورة الهمز هو الواو»[1].

ز- ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] قيل إن إحدى الياءين زائدة، قال: «الصواب عندي أن الألف هي الزائدة»[2].

إلى غير ذلك من الأمثلة التي توضح ما ذهب إليه الباحث في هذا.

ويلاحظ في هذه الأمثلة وغيرها مما لم يذكر هنا اختلاف صيغ الترجيح عند المؤلِّف في هذا المبحث، نحو (الصواب) و(الأَوْلى) و (لاشك عندنا) و(الظاهر) و(الأحسن)[3]..إلخ.

٦- إنكاره على من أطلق اتباع الرسم دون النظر إلى ورود ذلك قراءة أم لا، صحّ في العربية أم لم يصحّ، جاء في القياس أم لا، وهذا نحو ما عرَّض به على بعض شرّاح «الشاطبية» من تجويزهم في ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] ﴿ٱلْمَوَدَّةَ﴾ [الشورى: ٢٣] على وزن (الموزة) وغير ذلك.[4]

---

(١) انظر ص: ١٠٨٠.

(٢) انظر ص: ١٠٨٣.

(٣) انظر ص: ١٠٦٥ و ١٠٧٢.

(٤) انظر ص: ١١٢٥.

٧- استقراؤه التام، وهذا وضح جلياً عندما قال: «وإنما قَصَدنا استيعاب ما رسم في ذلك..»[(١)] وقوله: «فهذا ما علمناه خرج من رسم الهمز عن القياس المطرد...»[(٢)].

ويتضح هذا الجانب أكثر في باب (الوقف على مرسوم الخط) حينما يجمع النظائر وكيفية رسمها، وبيان المتفق عليه من المختلف فيه.

والمؤلِّف رحمه الله وإن كان ذهب إلى أن (الرسم) شرط من شروط قبول القراءة وصحتها، فإنه أشار إلى وجوب موافقته لقياس العربية، وذلك ما يلحظ في ردّه على من يجيز بعض الأوجه المقروء بها، بل والتي لم ترد رواية؛ بمجرّد احتمال الرسم لها، حيث عقّب على هذا الخطأ الفاحش بقوله: «إن اتباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية»[(٣)].

وقوله: «وهو وجه شاذ لا أصل له في العربية ولا في الرواية، واتباع الرسم في ذلك ونحوه بين بين»[(٤)].

بل إنه رحمه الله ذهب إلى أبعد من ذلك- وهذا من باب الحفاظ على الرواية وصحة القراءة- حينما صرّح بأن مَن يقرأ قوله تعالى: ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات:١٣٠] بكسر الهمزة وقصرها وتسكين اللام؛ باعتبارها كلمة واحدة، قال: «كلمةٌ واحدة وإن انفصلت رسماً، فلا يجوز قطع إحداهما عن الأخرى، وتكون هذه

(١) انظر ص: ١٠٨٦.

(٢) انظر ص: ١٠٨٤.

(٣) انظر ص: ١٠٥٩.

(٤) انظر ص: ١١١٧.

الكلمة على قراءة هؤلاء قطعت رسماً، اتصلت لفظاً»، قال: «ولا يجوز اتباع الرسم فيها وقفاً إجماعاً، ولم يقع لهذه الكلمة نظير في القراءة»[1].

وهناك نصوص كثيرة في الكتاب تدلّ على اهتمام المؤلِّف بهذا الجانب، وأن له دراسات قيّمة، واختيارات وجيهة، فيها الدلالةُ على التنويه برسم المصحف، وأنه لا ينفك بحال عن القراءة، بل إنه يدل في مجمله على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم في علم الهجاء، وفهمٍ ثاقب في تحقيق كل علم. والله أعلم.

ولا يفوت الباحث في نهاية الكلام على هذا المبحث أن يذكر أن المؤلِّف كتب مصحفاً خاصّاً به، قال عنه: «والمصحف الذي صحّحته على الرسم بخطِّي هو من ذلك عمدة، تتبعت فيه نصوص الأئمة، وما وقفت عليه من المصاحف القديمة، وكم من مرة أردت فيها أن أنشط لجمع كتاب في الرسم يستوعب المرسوم ويكون حجة لدى اختلاف الرسوم، والعوائق تشغل عن ذلك، والمرجو من الله تيسير ذلك بمنّه»[2].

المبحث الثامن: منهجه في التحريرات

لا شك أن القراءات العشر وصلت إلينا متواترة وصحيحة عن النبي ﷺ، وأن الأمة لم تُهمل أي قراءة منها، ولا أصلاً من أصول تلك القراءة، بل حافظت

---

(١) انظر ص: ١٤٦٣.

(٢) الأجوبة الأربعين: ق ١٧/ أ، وينبّه على أن هذا المصحف نقل عنه كثيراً صاحب كتاب «نثر المرجان في نظم رسم القرآن» وهو مطبوع منذ ردحٍ من الزمان.

عليها عن طريق حفظها في الصدور والسطور، وهـذا تحقيـق لوعـد الله تعـالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾.[الحجر: ٩].

لكن لمّا طال الزمن، وبَعُد العهد عن القراء أصحاب هذه القراءات، وأُلِّفت الكتب في قراءاتهم؛ جامعةً لمختلف رواياتهم، وتشعبت طرقهم، وابتكر النـاس -لِقِصَر الهمم- طريقة (جمع القراءات) في ختمة واحدة، مخـالفين في ذلـك مـا درج عليه السلف من إفراد كل رواية على حـدة، نـشأ مـا سـمّاه المتـأخرون بــ (التحريرات).

ومادة (حرّ) في اللغة: خيار كل شيء،[١] ومن ثَمَّ أطلق مجازاً عـلى أكثـر مـن معنى، يناسب البحث هنا منها: الفعلُ الحسن،[٢] ومنه قول طَرَفَة:[٣]

لا يكن حبّك داء قاتـــلاً   ليس هذا منك ماويّ بحرّ[٤]

أي: ليس هذا منك بفعل حسن.

ومنه قولهم: تحريرُ الكتابِ وغيره، أي: تقويمُه وتخليصه، بإقامـة حروفـه، وتحسينه بإصلاح سَقَطِه.

---

(١) انظر: اللسان، والقاموس، والتاج (حرر).

(٢) انظر: أساس البلاغة، والتاج (حرر).

(٣) اسمه الحقيقي: عمرو بن العبد، ينتهي نسبه إلى معدّ بن عدنان، شاعر جاهلي من أصحاب المعلّقات، يقال له: ابن العشرين؛ لأنه قتل وسنّه تلك، وقيل: بعدها بست، قتله عمرو بن هند.
انظر: طبقات الشعراء: ١/ ١٣٨، الخزانة: ٩/ ١٧.

(٤) البيت هو ثاني أبيات قصيدة عدتها (٧٦) بيتاً يصف فيها أحواله وتنقّله في البلاد، مطلعها:

أَصحوتَ اليوم أم شاقتك هرْ   ومن الحب جنون مســـتعر

انظر: مختار الشعر الجاهلي: ١/ ٣٢٣.

أمّا تعريف (التحرير) اصطلاحاً عند القائلين به من أهل القراءات فهو: تنقيح القراءة من أي خطأ أو خلل[1].

ويقصدون بذلك تمييز الأوجه والطُّرُق والروايات عن بعضها، وعدم اختلاطها في الأداء، حتى لا يقع القارئ في التلفيق[2].

ف (التلفيق) و(التركيب) و(الخلط) المضافة إلى (القراءات) كلّها مصطلحات لمسمًّى واحد عندهم وهو: الانتقال من قراءة إلى أخرى، أثناء التلاوة، دون إعادة ولا تكرار لأوجه الخلاف، بل إن القارئ يقرأ آية؛ أو بعضها أو أكثر منها، على قراءة، ثم ينتقل إلى قراءة ما يليها وفق قراءة قارئ آخر؛ دون عطف لأوجه الخلاف في الموضع الواحد.

ويرى الباحث أن (التحريرات) قسمان:

الأول: تحريرات في الطرق والروايات، كما فعل الإمام الداني في «التيسير» مقارنة بما في «جامع البيان»، وكما فعل المؤلِّف في «نشره» حيث سبر غَوْر كثير من كتب القراءات، فحرّر منها هذه الطرق والروايات، وتلك سمة بارزة في كتب السلف المتعلّقة بالقراءات، حيث يبدؤون مؤلّفاتهم بذكر أسانيدهم المتصلة إلى النبي ﷺ؛ لأن عندهم: لا بدّ لكل من قرأ بمضمّن كتاب أن يعرف طرقه[3].

---

(١) انظر: الفوائد المفهمة: ٦.

(٢) مأخوذ من: لفق الثوب يلفقه لفقاً: وهو ضمّ إحدى الشقتين إلى الأخرى فتخيطها، والمراد هنا ضم أوجه على أوجه. انظر: اللسان (لفق).

(٣) انظر: غيث النفع: ٣٥.

الثاني: تحريرات في (الأوجُه) وتفرّقوا فيها إلى ثلاث شعب:

الأولى: لم يَرِد عنهم فيها شيء ألبتة، قلَّ أو كثر، تلميحاً أو تصريحاً، وهم السلف الأقدمون، فلم يُعرَفْ عنهم -فيما وصلنا عنهم من تراثهم- ترتيب وجه على آخر، أو منعه عنه، وهم لم يحتاجوا إلى هذا؛ لأنهم كانوا يُفرِدون كلّ قراءة على حدة، بل كلّ رواية؛ ولا يبالون بطول الزمن أو قصره في ذلك.[1]

الثانية: مَن جاء عنهم شيء منها، ولكن باقتصاد، وعدمِ فتح الباب على مصراعيه، منهم المؤلِّف كما سيأتي بيانه.

الثالثة: عكس السابقتين، حيث اهتموا بها كثيراً، وبالغوا فيها أشدّ مبالغة، وهم بعض المتأخرين، حتى إن بعضهم أفردها بالتأليف،[2] فشعّبوا في الأقوال والتعقّبات، والأخذ والردّ، والجواز والمنع، إلى درجة أن بعضهم صرّح بأن عدم (التحريرات) يؤدّي إلى قراءة ما لم ينـزل.[3]

أمّا بيان منهج المؤلِّف في «التحريرات» فيقال فيه:

---

(١) انظر: ص: ١٥٦٧-١٥٦٨.

(٢) منهم الشيخ علي بن عبد الله المنصوري (ت ١١٣٤ هـ) له: «تحرير الطرق والروايات في القراءات»، والشيخ مصطفى الأزميري (ت ١١٥٥ هـ) وهو أشهر وأدقّ من تعقب المؤلّف، والشيخ محمد بن محمد ابن خليل الطباخ (١٢٠٥ هـ) له «هبة المنان في تحرير أوجه القرآن»، وغيره، والشيخ محمد بن أحمد المشهور بالمتولي (ت ١٣١٣ هـ) خاتمة المحررين إلى يومنا هذا، عُرِف بـ (ابن الجزري الصغير)؛ لعلو كعبه في القراءات.

(٣) نسب الشيخ الضباع هذا القولَ إلى القسطلاني رحمه الله.
انظر: القول المعتبر: ١٨٥ (مطبوع مع كتاب «المكرّر» للنشار).

سبق قبل قليل الإشارة إلى أن المؤلِّف من الذين توسّطوا في هذه المسألة، فهو لم يُهملها بتاتاً، وأيضاً لم يبالغ فيها مبالغة المتأخرين، بل يلاحظ أن (تحريراته) في الكتاب إنما هي في بعض أبواب (الأصول) وخاصّة بابي (المد) و(الوقف على الهمز)، وأمّا «الفَرْشُ» فهو شبهُ خلو منها كليّة، مما قد يُفهَم منه عدم اعتداد المؤلِّف بها، وأنها ليست هدفاً بحدّ ذاتها، وبالتالي لا يترتب على عدم الأخذ بها إخلالٌ في الأداء والتلاوة.

ويُلحظ أيضاً أن المؤلِّف يستخدم عبارات تدلّ على موقفه من (التحريرات) التي يذكرها، إمّا قَبولاً بها أو رفضاً لها، من حيث صحتُها أو عدمها، وأحياناً قليلة يذكر صاحب (التحرير) إن وجد، والردّ عليه إن كانت غير صحيحة.

وأيضاً: إن المؤلِّف لم يُطِل الكلام كثيراً على المسألة أو الكلمة المراد تحريرها، اللهم إلا في كلمة ﴿ ءَآلْـَٔنَ ﴾ موضعي يونس [٥١، ٩١] حيث تكلّم عليها في قرابة ثلاث صفحات، وعلّل المؤلِّف صنيعه هذا بقوله: «فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها وطرقها وتقديراتها، وما يجوز وما يمتنع، فلست تراه في غير ما ذكرت لك، ولي فيها إملاء قديم لم أبلغ فيه هذا التحقيق، ولغيري عليها أيضاً كلام مفرد بها، فلا يعوّل على خلاف ما ذكرت هنا، والحقُّ أحقّ أن يتَّبع»[١].

وقبل ذِكر أمثلة للتحريرات عند المؤلِّف نُنبِّه على شيء مهمٍّ وهو أن المؤلِّف مع ذكره أنه سيلتزم (التحرير) وذلك في قوله: «ملتزماً للتحرير[٢]»، لكن لاحظ

(١) انظر ص: ٨٧٢.

(٢) انظر ص: ١٥٨.

الباحث أن المؤلِّف جعل هذه التحريرات (مسائل) تحت عنوان (قواعد) فقال: «ويندرج تحت هذه القواعد مسائل»[1]، ثم ذكر بعضها.

ونكتفي بذكر أمثلة لبيان كيفية تعامل المؤلِّف معها وتناوله لها، قال المؤلّف:

١ - «إذا قرئ بالسكت لحفص فإنه لا يكون إلّا مع المدّ، ولا يجوز أن يكون مع القَصْر؛ لأن السكت إنما ورد من طريق الأشناني عن عبيد عن حفص، وليس له إلا المدّ، والقصر ورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص؛ وليس له إلا الإدراج»[2].

٢ - «إذا قرئ ﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] بالوصل جاز لكل من القراء في الياء من (ميم) المدّ والقصر، باعتبار استصحاب حكم المدّ والاعتداد بالعارض، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه على النقل في ﴿الٓمٓ ۞ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] الوجهان المذكوران».

ثمّ عزا المؤلِّف كلَّ وجه إلى قائله من أصحاب الكتب والطرق، وعَلَّل ترجيحَ ابن غلبون لوجه القصر بقوله: «من أجل أن الساكن ذهب بالحركة».

ولم يكتف بذلك، بل ضَعَّف قولَ الفاسيّ: «ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً»، علّق عليه المؤلِّف بقوله: «إنه تَفَقُّه وقياس لا يساعده نقل»[3].

---

(١) انظر ص: ٨٦٠.

(٢) انظر ص: ١٠٢٠.

(٣) انظر ص: ٨٧٤.

٣- «مسألة ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل: ٢٥] فيها وجه واحد وهو: النقل مع إسكان الباء للوقف، وهو القياس المطّرد، وجاء فيه وجه آخر وهو ﴿الخبا﴾ بالألف، ذكره الحافظ أبو العلاء، وذُكِر فيه وجه رابع وهو الإدغام، حكاه الهذلي، ولا يصح عن حمزة، ولو صح لجاز معه الثلاثة التي مع النقل فتصير ستة[(١)]».

هذا أنموذج لبعض كلمات وأوجه ذكر فيها المؤلِّف (تحريرات) حسب مفهوم المتأخرين، أو (قواعد) حسب تعبير المؤلِّف نفسه.

وقبل ختام هذا المبحث يقف الباحث عند مسألتين يرى أنّهما مهمّتان، حيث لم ير من تطرق إليهما من المحررين، وهما في حاجة ماسّة إلى مزيد من الدراسة؛ إذ إن فيهما مخالفة لمنهج المتأخرين القائلين بوجوب العمل بالتحريرات.

وهاتان المسألتان هما:

الأولى: كلمتا ﴿ضَعۡفٍ﴾ و ﴿ضَعۡفًا﴾ [الرّوم: ٥٤]:

أجمعت كتب القراءات على أن عاصماً وحمزة قرآ الكلمتين بفتح الضاد، وأن الباقين قرؤوهما بالضمّ.

ثمّ صرّحت بأن حفصاً ورد عنه الاتفاق مع الباقين، أي إن له الضمّ أيضاً، فتحصَّل له وجهان: الفتح والضمّ.

---

(١) انظر ص: ١١١٥.

وهنا مسألة من مسائل التحريرات، أهملها المحرّرون، وعرَّوها من التحرير، ومرّوا عليها مرور، مع أن فيها لمن أراد التحرير وطلب الحق كلاماً وتحريراً، وهي مسألة يتوجّه النقد فيها على القائلين والمائلين إلى وجوب (التحريرات)، ولا مجانبة للحق والصواب إنْ قيل إنها تتجه أيضاً على منهج المؤلّف، كما سيذكر بعد قليل.

هذه المسألة هي: تجويز وجه (الضمّ) لحفص في الكلمتين المذكورتين وجعله مقروءاً به له.

والإشكال والنقد هو: أن جُلَّ كتب القراءات -التي تيسّر الاطلاع عليها- تنصّ على أن (الضمّ) لحفص إنما هو اختيار منه، وليس رواية عن شيخه عاصم.

وهذه نصوص بعض الأئمّة المحقّقين:

١ - قال ابن مجاهد: «قرأ حفص عن نفسه، لا عن عاصم، بضم الضاد»[(١)]

٢ - قال ابن غلبون بعد أن ذكر أصحاب الفتح: شعبة، وحمزة، والمفضل فقط: «وذكر حفصٌ أنه لم يخالف عاصماً في شيء من قراءته إلا هاهنا. إلخ»[(٢)].

٣- قال مكّي: «ذكر عن حفص أنه رواه -الفتح- عن عاصم، واختارَ الضمّ لرواية قويت عنده»[(٣)].

---

(١) السبعة: ٥٠٨.

(٢) التذكرة: ٢/ ٤٩٥.

(٣) التبصرة: ٦٣٥.

٤- قال الداني: «أبو بكر وحمزة ﴿مِّن ضَعۡفٖ﴾ [الروم: ٥٤] في الثلاثة بفتح الضاد، وكذلك روى حفص عن عاصم فيهنّ، غير أنه ترك ذلك واختار (الضمّ) اتّباعاً منه لرواية عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ أقرأه ذلك بالضمّ، ورَدَّ عليه الفتح وأباه، قال-الداني-: وما رواه حفص عن عاصم عن أئمته أصحّ»[1].

٥- قال المعدَّل بعد أن ذكر خلاف القراء في الكلمتين: «وإنما اختار حفص ذلك-الضم- برواية رواها عن النبي ﷺ أنه قرأ بالضمّ»[2].

فهذه النصوص وغيرها كثير عن الأئمّة المعتمدين، والكتب المعتمدة في القراءات، كلّها صريحة في عدم رواية حفصٍ (الضَّمَّ) عن عاصم، وإنما هو مخالف له، باختياره بعد أن روى عنه الفتح.

وقد ورد هذا عن حفص نفسه حيث قال: «ما خالفت عاصماً في شيء مما قرأت به عليه إلا ضَمَّ هذه الثلاثة الأحرف»[3].

ومحلّ الإشكال المتّجه على المحرّرين هو أن يُسْألوا: كيف أجزتم القراءة بهذا الوجه؟ فهو وإن كان صحيحاً عن حفصٍ؛ فإنه لم يقرأ به على شيخه، مما يعني أنه وجه منقطع الإسناد.

(١) التيسير: ١٧٥-١٧٦.

(٢) روضة الحفاظ: ق: ١٧٨.

(٣) النص من «التبصرة» ٦٣٥، وانظره أيضاً في: غاية النهاية: ١/ ٢٥٤، النشر: ١٨٥٢، روضة الحفاظ: ق ١٧٨ وغيرها.

قال الجعبري رحمه الله عند قول الشاطبي[1] رحمه الله:

وفي الروم صف عن خُلف فصل ....

قال: «إطلاقه الوجهين هنا لحفص، قيل فيه نظر من وجهين:

كون حفص نقل الضم عن غير عاصم.

وكونه من طريق عمرو بن الصبّاح، وطريقه عن عبيد بن الصبّاح.

وهو في اصطلاح المحدِّثين (تدليس)...وكان ينبغي أن يقطع لعاصم بفتح الكلّ كالأصل»[2].

وبهذا تكونون قد وقعتم فيما منعتم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تعليل حفص في اختياره (الضمّ) أنه من أجل الحديث، قولٌ -عند علماء القراءات- لا يقبل ولا يعتمد عليه لو كان الحديث صحيحاً ومتفقاً عليه، وبالأحرى إذا كان ضعيفاً كما هنا.[3]

أمّا اتجاه الإشكال على منهج المؤلِّف، زيادة على ما سبق، فهو أن يقال:

لماذا لم يُعامَل هذا الوجه معاملة زيادات الشاطبي؛ مع أن الفارق بينهما جوهري، وهو أن الزيادات غير منقطعة، وأقصى ما يقال فيها هو خروجها عن طرقه.

فعدمُ وقوف المؤلِّف عند هذا الوجه لحفص كوقوفه عند الزيادات؛ والتنبيه على صحتها من عدمه، خروجٌ عن منهجه، بل عن طرقه، ومخالفٌ لما صرّح به

(١) الشاطبية: ٥٧.

(٢) كنز المعاني: ق: ٢٤٩.

(٣) ضُعِّف الحديث؛ لأن فيه عطية العوفي. انظر: التيسير: ١٧٦.

هو نفسه حيث قال: «إلا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطّاه ولا نخلطه بسواه»[1].

هذا؛ وقد وقفت على محاولة للشيخ المتولّي -رحمة الله عليه- نقلها عن الجعبري، حاول فيها تسويغ اختيار حفص للضمّ، مع روايته الفتح عن شيخه، فقال: «قال الجعبري في شرح «الشاطبية»: قول الأهوازي: أبو عمارة عن حفص عن عاصم، والخزاز[2] عن هبيرة عن حفص عنه بضمّ الضاد كلّ ما في (الروم)، صريح في أن حفصاً نقل الضم عن عاصم»[3].

وزاد الجعبري بعد هذا الكلام -والشيخ المتولي لم ينقله-: «وهذا جواب صحيح إن قصده الناظم،[4] فإن قلت: كيف خالف مَن توقّفت صحة قراءته عليه؟

قلتُ: ما خالفه، بل نقل عنه ما قرأه عليه، ونقل عن غيره ما قرأه عليه، لا أنه قرأ برأيه»[5].

---

(١) انظر ص: ٨٢٥.

(٢) أحمد بن علي بن الفضل، أبو جعفر، البغدادي، مقرئ، ماهر، ثقة، قرأ على هبيرة وغيره، قرأ عليه ابن مجاهد وابن شنبوذ وغيرهما. توفي سنة (٢٨٦ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٦-٨٧، المعرفة:٢/ ٥١٢، تاريخ بغداد: ٤/ ٣٠٣.

(٣) الروض النضير: ق: ٣٨١ -٣٨٢.

(٤) يقصد به الإمام الشاطبي رحمه الله.

(٥) كنز المعاني: ق: ٢٤٩-٢٥٠، لكن يُرَدّ على هذا بأن حفصاً لم يتلق الضمّ عن عاصم نفسِه، حتى وإن كان عاصم أقرأه لبعض تلاميذه، وأيضاً: إن الضم وإن كان قرأ به عاصم إلا أنه لم يصلنا من الطرق المعتمدة، لا «التيسير» ولا «الشاطبية» - وهما عمدة الجعبري- ولا «النشر» ولا «الطيبة». والله أعلم.

وعليه، فإن ما أبهمه الأئمّة: الدانيُّ ومكيُّ والمؤلّف، وغيرهم في عباراتهم حتى فُهم من ظاهرها عدم قراءة حفص بالضمّ على عاصم، اتضح بهذا الكلام -أعني كلام الجعبري- أن ذلك الظاهر غير مرادهم، رحمة الله عليهم أجمعين؛ لأنه لا يمكن بحال -عندي- أن أولئك الأئمة يجيزون قراءة منقطعة الإسناد.

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن وجه الضمّ لحفص خارج عن طرق «التيسير» و «الشاطبية» و «النشر»، ومع ذلك -فكاتبه- يقرأ به تبعاً لمشايخه، وتحسيناً للظنّ بهم، فيما قرؤوا وأقرؤوا به، من أنهم لا يقرؤون إلا بأثر، ولا يشترط في مثلي أن يعلم جميع الأسانيد، وما كنت لأصبح بدعاً في منع هذا الوجه الذي أجازه علماء القراءات، مع خروجه عن جميع طرقهم الصغرى والكبرى، وما كتبت هذا إلا أمانة للعلم، وتقديماً للرواية على الدراية، وتبييناً لعدم انضباط منهج المتأخرين من المحرّرين في بعض المسائل. والله أعلم.

الثانية: مسألة: السكت بين السورتين لـ (خلف) في اختياره:

صرّح المؤلِّف في موضعين بعبارة مطلقة، تدلّ بمنطوقها ومفهومها على أن أبا العزّ القلانسيّ في «إرشاده» روى عن خلف -في اختياره- بكماله، أي من الروايتين: رواية إسحاق ورواية إدريس، السكتَ بين السورتين. وقال: «رَوى عنه -خلفٍ- أبو العزّ في «إرشاده» السكت بين السورتين»[1].

(١) انظر ص: ٥٠٨.

وقال في موضع آخر: «واختلف عن خلف في اختياره بين الوصل والسكت،... ونَصَّ له صاحب «الإرشاد» على السكت»[1].

ودلالةُ هذا الكلام هي أنّ إسحاق وإدريس عن خلف يسكتان بين السورتين، وهذا فيه نظر من جهتين:

الأولى: أن «الإرشاد» ليس فيه لخلف إلا رواية واحدة وهي رواية إسحاق، وهي من طرق «النشر» وليس فيه رواية (إدريس) ألبتة.[2]

الثانية: في «الكفاية الكبرى» لأبي العزّ رواية إدريس، ولكنّها ليست من طرق «النشر» ولم يخترها المؤلِّف في طرقه.[3]

وقد اضطرب -عندي- مذهب الشيخ الأزميري رحمه الله في هذه المسألة، فبعد أن قرّر أنَّ السكت لإسحاق، وأنه الأَولى ختم كلامه بالتصريح بقبول عموم كلام المؤلِّف فقال: «ولكن أخذناه-السكت-لإدريس أيضاً اعتماداً على ابن الجزري»[4].

فَحَسْبَ المنهج الذي بنى عليه المحرّرون -وهو إمامهم- مذهبهم الصعب، كان عليه - رحمه الله - أن لا يأخذ بالسكت لإدريس بين السورتين، ولـمّا كُتِب

(١) انظر ص: ٦٥٩.

(٢) انظر: الإرشاد: ١٥٥-١٥٦.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ١١٠-١١١.

(٤) انظر: تحرير النشر: ق: ١٩٥/ ب، بدائع البرهان: ق: ١٠ و١٧٦.

عليه أخذه؛ فكان الأسلم أن يكون من «الكفاية الكبرى» لا «الإرشاد» فهو هنا -رحمه الله- لم يخلط طريقاً بطريق، بل خلط كتاباً بكتاب.

وقد كان الشيخ المتولّي -رحمه الله- أكثر دقّة -عندي- وأسلم منهجية وطريقاً، حيث قال بعد أن ذكر ما سبق: «فكلام ابن الجزري المطلق يحمل على المقيّد»[1]، وهذا هو الصواب.

وخلاصة القول: أن السكت بين السورتين لخلف في اختياره إنما هو من رواية إسحاق، وعليه فيكون له -لخلف- وجهان: السكت وعدمه. والله أعلم.

المبحث التاسع: منهجه في الانفرادات

أصل مادة: (فَرَد) تدلّ على: الانقطاع عن الشيء[2]، يقال: شجرة فارد متنحية: انفردت عن سائر الأشجار، ومنه قول المسيّب بن عَلَس:[3]

في ظل فاردة من السدر.

وقالت العرب: ظبية فارد منفردة: انقطعت عن القطيع، وناقة فاردة وجمل فارد، وقالوا: أفرد وانفرد واستفرد: إذا تفرّد بالشيء.[4]

---

(١) الروض النضير: ق: ٣٦-٣٧.

(٢) انظر: الأساس، والتاج (فرد).

(٣) اسمه زهير، ينتهي نسبه إلى ربيعة بن نزار، وهو خال الأعشى ميمون، وهو أيضاً أحد الشعراء الثلاثة المقلّين الذين فُضّلوا في الجاهلية.

انظر: الخزانة: ٣/ ٢٤٠.

(٤) انظر: التاج (فرد).

أمّا اصطلاحاً: فلم أجد عند أهل القراءات من تعرّض لتعريفه غير الشيخين: المزّاحي والمتولي رحمهما الله تعالى، لكن تعريف كلّ منهما لم يكن جامعاً مانعاً، فلم يشف الغليل لتوجّه النظر في كليهما.

أمّا الشيخ المزّاحي فعرّفه بقوله: «ومعنى قولهم (انفرد) أي: شَذَّ، إذ الشاذ والمفرد واحد»[1].

ويلاحظ على هذا التعريف جعله (الانفراد) و (الشذوذ) سواء، وهو في الواقع أمر غير مسلَّم؛ إذ لا يلزم من (الانفرادة) أن تكون شاذّة في حقيقتها، بل قد تكون متواترة ومقروءاً بها، كما سيأتي. ولعلّه اتّبع المؤلِّف في تعبيره في بعض المواضع بـ (شذّ) وفي بعضها بـ (انفرد).

وأمّا الشيخ المتولِّي فعرّفه بقوله: «هو -الانفراد- اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه»[2].

وفي هذا التعريف نظر من جهتين:

الأولى: الإيجاز الشديد في التعريف حتى كاد لا يفهمه غير المختصين.

الثانية: قوله: (الرواة) لا يُسلّم هذا التعبير إلا من باب المجاز، لا حقيقة؛ لأن المعروف في مصطلح القراء، وخاصة عند المتأخرين منهم، أن (الرواة) هم تلاميذ القارئ، سواء كانوا بطريق مباشر، أو كانوا بواسطة؛ كرواة ابن كثير وأبي عمرو، وأنّ الآخذين عن هؤلاء الرواة مهما عَلَوا أو نزلوا يُطلق عليهم (طرق) أو (طريق).

---

(١) رسالته: ق: ٣١٥ / ب.

(٢) الروض النضير: ق: ٣١٥ / ب.

فعبارة الشيخ رحمه الله غير متّجهة من حيث الدّقة في التعريف؛ لـئلا يفهـم منها التحديد والاقتصار على (الرواة) في الانفرادة، وأما إن كان يقصد بـ(الرواة) العموم فيدخل (الطرق) فلا بأس حينئذ إذ لا مشـاحّة في الاصطلاح، وهذا هو الظن بالشـيخ.

ومن خلال تتبع (الانفرادات) في هذا الكتاب، يمكن أن تُعرّف بأنها:

قراءةٌ أو وجهٌ ينسبه واحد من أصحاب «الطُّـرق» فقـط إلى أحـد «الـرواة»، ويكون في ذلك مخالفاً لجميع الطرق المشهورة عنه.[1]

فقوله: (قراءة) هو ما كان من قبيـل الكلمة القرآنية نحو كـسـر الـراء مـن ﴿رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ [القتـال: ٢٨]، حيث انفرد النهرواني عن أصحابه عن حمـدون عـن شعبة بكسـر رائه فخالف جميـع الناس عنه.[2]

وقوله: (وجه) هو ما كان مـن قبيـل الأداء كإخفـاء التعـوّذ، أو كالأوجـه الجائزة في وقف حمزة وهشام على الهمز، وذلك نحو انفراد الولي عـن إسـماعيل عن نافع بإخفاء التعوذ.[3]

وقوله: (**واحد من أصـحاب الطـرق**) يقـصد بـه كـل مَـن سـوى الـرواة العشرين، فيدخل في ذلـك مثـل: الأزرق والعليمـي والنهـرواني والكـارزيني وغيرهم، بل ويشمل أيضاً أصحاب الكتب كالداني والـشاطبي والهـذلي وابـن سوار وأبي الكرم وغيرهم.

(١) هذا التعريف لكاتبه.

(٢) انظر: ص: ١٦٥٠.

(٣) انظر ص: ٦٤٥.

وقوله: (فقط) يقصد به ألّا يوافقه أحدٌ في ذلك الوجه أو القراءة.[1]

وقوله: (الرواة) يقصد بـه الـرّواة العـشرون؛ كقـالون، وحفـص، وروح، وإدريس، وغيرهم.

وقولـه: (ويكـون) أي (واحـدُ الطــرق) والـضمير في (عنـه) يعـود عـلى (أحــد).

هذا - حسب رأي الباحث - هو ضابط (الانفرادة) وحدُّها، وأمّا ما يـزاد على ذلك في التعريف من بيان كونها شاذّة لقارئ، ومتواترة لآخر، فهو وصـفٌ لا حدّ. والله أعلم.

والانفرادات في الكتاب ليست على درجة واحدة من الصحّة، ولا مرتبة واحدة من حيث القراءةُ بها أو عدمها، ولا من حيث القبول والرفض، فبعضها يكون:

أ- متــواتراً ومقــروءاً بــه لكــن لغــير المنفــرد بــه، نحــو قولــه تعــالى: ﴿أَسۡوِرَةٞ مِّن ذَهَبٖ﴾ [الزخـرف: ٥٣] قرأهــا حفــص ويعقــوب ﴿أَسۡوِرَةٞ﴾ بإســكان السّين ولا ألف بعدها، وانفرد رويس عن يعقوب بـ ﴿أساورة﴾ بفـتح الـسين وألف بعدها كقراءة الباقين.[2] فانفرادة رويس هنا وهـو ﴿أسـاورة﴾ متـواترة ومقروء بها؛ لكن عن الباقين وليست عنه، ولهذا لا يصح الحكم عليها بالشذوذ، ومع هذا أيضاً لا يقرأ له بها.

---

(١) هذا غالباً؛ لأن المؤلِّف قد ذكر في مواضع قليلة جداً: انفرد بكذا وتابعه كذا، فإذا أخذنا بدلائل الألفـاظ فلا إشكال، وذلك للفرق بين (الموافقة) و(المتابعة) كما يظهر عند التأمل. والله أعلم.

(٢) انظر ص: ١٩٠٢ و١٩٠٣.

ب- شاذّة ولا يقرأ بها لأحد، لا للمنفرد ولا لغيره من العشرة، وذلك نحو ﴿لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦] انفرد روح بقراءتها (يُلَبَّثون) بضم الياء وفتح اللام وتشديد الباء[1]، وهي قراءة شاذة لا يقرأ بها لأحد، لا لـروح ولا لغـيره، فهـي شـاذة؛ لأنها غير مروية عن أحد من القرّاء العشـرة.

أما منهج المؤلِّف في الانفرادات:

فيظهر اهتمام المؤلِّف بالانفرادات من خلال مقدّمة كتابه، حيث أشار فيهـا إلى تنبيهه على كلّ ما ورد منها عن أحد من القـرّاء، فقـال: «لم أَدَعْ عـن هـؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته ولا... وما انفرد به منفرد فذ»[2].

وباستقراء الكتاب اتضحت أهمية الانفـرادات عنـد المؤلِّـف، وذلـك مـن خلال العدد الكثير منها، حيث بلغت في جميع الكتـاب (٣٤٤) انفـرادة، صرح فيها بصيغة الانفراد كقوله: انفرد فلان...

يضاف إلى ذلك (١٠) عشرة مواضع عبّر فيها بصيغة الشذوذ، كقوله: شذّ فلان.

فهنالك خمسة مواضع عبَّر فيها بصيغة التوهيم، كقوله: ووَهِم فلان.

وقد استخدم المؤلِّف عدة أساليب في ذكره للانفرادة:

١- ينسب الانفرادة إلى صاحب الطريق عن الراوي، كأن يقول: «وانفـرد الكارزيني بإظهار ﴿جَاوَزَهُۥهُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] دون سائر الباب».

---

(١) انظر ص: ١٧٨١، التتمة: ٧٩٠.

(٢) انظر: ص ١٥٨.

وكقوله: «انفرد زيد عن الرملي عن الصوري بفتح الراء وإمالة الهمزة»[1].

٢- ينسب الانفرادة إلى المؤلّفين ولا يذكر كتبهم، كأن يقول: «انفرد الهذلي عن الهاشمي...»[2]، وكقوله: «وانفرد ابن مهران بالفتح عن روح»[3].

٣- أحياناً ينسب الانفرادة إلى المؤلِّف مع ذكر كتابه؛ مثلاً: «انفرد أبو العزّ في «كفايته»، وقوله: «انفرد سبط الخياط في «المبهج»[4]، وقد يكتفي بإضافة كلمة (صاحب) إلى اسم الكتاب مع عدم ذكر المؤلّف، كقوله: «وانفرد صاحب «التجريد»[5] وقوله: «انفرد صاحب «العنوان»[6].

٤- ينسب الانفرادة إلى الكتاب فقط، كأنْ يقول: «انفرد في «التجريد»، وقوله: «انفرد في «المصباح».[7]

٥-أحياناً قليلة جداً يقدّم القراءة أوالوجه ثم يعقّب عليه بأنه انفرادة.[8]

كانت تلك النقاط هي ما تراءت للباحث في كيفية عرض المؤلِّف للانفرادة، وبقيت نقاط أخرى متعلّقة بمنهجه فيها؛ منها:

---

(١) انظر ص: ١٢٣٧.

(٢) انظر ص: ٦٩٠.

(٣) انظر ص: ١٢٩٢.

(٤) انظر ص: ٩٠٢.

(٥) انظر ص: ١٢٤٦.

(٦) انظر ص: ١٢٦٧.

(٧) انظر ص: ١١٥٦.

(٨) كما في ص: ١٦٥٣.

١ - أنه أحياناً بعد ذكره للانفرادة يعقّب عليها بالحكم، كأن يقول: «وانفرد به في «التذكرة» ليعقوب، وهو غريب»[١].

وكقوله: «وانفرد.. فخالف سائر الرواة».

وكقوله: «وانفرد سبط الخياط.. ولم أجد ذلك في مفردة الشريف».[٢]

٢ - تعليله وتوجيهه في بعض الأحيان لبعض الانفرادات، كقوله: «وانفرد... من أجل خفّة الفتحة وسكون ما قبل»[٣].

٣ - يذكر أحياناً مَن تابع المنفرد في انفرادته، كقوله: «وانفرد ابن مهران... وتابعه على ذلك الهذلي...»[٤].

٤ - عكس التي قبلها، وهي أنه يذكر سلفَ المنفرد في انفرادته، كقوله: «وانفرد الصفراوي ...، وأظنّه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري»[٥].

٥ - يذكر أحياناً انفرادات عن رواة ليسوا من طرقه أصلاً، كقوله: «انفرد الولي عن إسماعيل عن نافع»[٦].

٦ - أحياناً يستطرد بنسبة (الانفرادة) إلى من قرأ بها من السلف، كقوله: «وهي قراءة زيد بن علي، وعبد الله بن الزبير»[٧].

---

(١) انظر ص: ١٨٤٨.
(٢) انظر ص: ١٦٦٨.
(٣) انظر ص: ٧٣٠.
(٤) انظر ص: ١١٨٨.
(٥) انظر ص: ٩٣٩.
(٦) انظر ص: ٦٤٥.
(٧) انظر ص: ١٧٢١.

وكقوله أيضاً: «وهي قراءة ابن مقسم وقتادة والحسن في رواية، وهي قراءة عطاء بن أبي رباح...»[١].

٧- الترجيح أحياناً، كما فعل في انفرادة ابن شنَبوذ عن أبي عمرو في إدغام ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ [الإنسان: ٢٠] قال: «والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول ورعياً للنصوص»[٢].

٨- أنه في قسم (الفرش) يحيل على الانفرادات التي ذكرها في الأصول. والله تعالى أعلم.

المبحث العاشر: منهجه في إفراد القراءات وجمعها[٣]

عادة السلف والقرون الأربعة الأُوَل هو إفراد كلّ رواية على حدة، فمن أراد الجمع لاثنين أو ثلاثة أو أكثر لا بدّ أن يقرأ ختمة كاملة لراوٍ واحد.

فمثلاً: يقرأ ختمة لقالون، ثمّ أخرى لورش، ثمّ أخرى للبزي...، وهكذا حتى ينتهي من السبعة أو العشرة، حتى ولو استمرّ زمناً طويلاً، وفي هذا دلالة على عِظم هممهم، وكثرة حرصهم، ومبالغتهم في الإكثار من هذا العلم واستيعاب رواياته.

فلمّا كانت المائة الخامسة وفَتَرتِ الهمم، وتقاصر الطَّلَب، وقُصِدت سرعة

(١) انظر: نفس المصدر.

(٢) انظر ص: ٧٢٧.

(٣) انظر ص: ١٥٦٧، الإتحاف: ١٧-١٩.

التلقي والانفراد، ظهر جمع القراءات المتعـدّدة في ختمـة واحـدة، بحيـث يقـرأ الشخص ختمة يجمع فيها القراءات السبع بل والعشر.

هذا، وقد عقد المؤلِّف باباً لهذا الجانب وضّح فيه أن أحداً من أئمة القراءة لم يتعرض له في تأليفه؛ سوى إشارة قليلة عند الصفراوي في «إعلانه» مع أنه «باب عظيم الفائدة، كثير النفع، بل هو ثمرة أبواب الأصول، ونتيجة تلك المقـدّمات والفصول»[1].

ومن هنا يُلحَظ موقف المؤلِّف من هذا الباب، وهو أنه من العلماء القـائلين به والمجوّزين له، والذين قرّروه وتلقّوه بالقبول، ويمكن توضيح منهجه في هذا الباب في النقاط الآتية:

١ -عدم الـسماح بـالجمع إلا لمـن أفـرد القـراءات، وأتقـن معرفـة الطّـرق والروايات، وقرأ لكل قارئ ختمة على حدة.

٢ - الأخذ في الجمع بجزء من أجزاء (٢٤٠) أي أن يقرأ الطالب في المجلس الواحد (ربع) حزب.

٣ - الأخذ في الإفراد بجزء من أجزاء مائة وعشرين، أي نـصف حـزب في المجلس الواحد.

٤ - إلزامه من يريد تحقيق علم القراءات وإحكام تلاوة الحروف؛ بأن يحفظ كتاباً كاملاً يستحضر به الاختلاف، ومعرفةَ اصطلاح ذلك الكتاب وطرقه.

---

(١) هذا نص كلام المؤلِّف ص: ١٥٦٧.

٥- تبيينه الفرق بين الخلاف الواجب والجائز، وأن خلاف القراءات والروايات والطرق خلافُ نصّ ورواية، فلو أخلّ القارئ بشيء منه كان نقصاً في الرواية، فهو وضدّه واجب في إكمال الرواية، بينما خلاف الأوجه ليس كذلك؛ إذ هو على سبيل التخيير، ولا يخلّ تركُ شيء منه في الرواية.[1]

٦- لـمّا بيّن مذهبَي الجمع وهما: الجمع بالحرف؛ وهو مذهب المصريين،[2] والجمع بالوقف وهو مذهب الشاميين[3] ركّب مذهباً بين المذهبين، فقال:

«ولكنّي ركّبت من المذهبين مذهباً: فأبتدئ بالقارئ، وأنظر إلى من يكون من القرّاء أكثر موافقة له، فإذا وصلت إلى كلمة بين القارئين فيها خُلْف وقفت وأخرجته معه، ثمّ وصلت حتى أنتهي إلى الوقف السائغ جوازه، وهكذا حتى ينتهي الخلاف»، قال: «فكنت أجمع على هذه الطريقة بالوقف، وأسبق الجامعين بالحرف مع مراعاة حسن الأداء وكمال القراءة».

٧- اشتراطه أربعة أمور على جامعي القراءات، وهي:[4]

أ. رعاية الوقف.

ب. رعاية الابتداء.

---

(١) انظر ص: ١٥٧٨.

(٢) وصفه المؤلِّف بقوله: «وهو أوثق في استيفاء أوجه الخلاف، وأسهل في الأخذ وأخصر، ولكنه يخرج عن رونق القراءة وحسن أداء التلاوة.» ص: ١٥٨٠.

(٣) وصفه المؤلِّف بقوله: «وهو أشد في الاستحضار، وأسدّ في الاستظهار، وأطول زماناً، وأجود إمكاناً». ص: ١٥٨٠.

(٤) انظر ص: ١٥٨٥.

جـ. حسن الأداء.

د. عدم التركيب.

٨- ردّه على مَن يُلزِم تقديم شخص بعينه في الجمع، وعدُّه ذلك دلالة على عدم مهارة فاعله[١].

٩- استدراكه على بعض من سبقه في ذكره شروط الجمع، حيث بيّن المؤلف أن بعضها يتّجه إليه النظر، وأنها (ليست وافية بالقصد).[٢]

١٠- إضافته نوعاً رابعاً من أنواع الجمع سمّاه (التناسب)[٣].

هذا ما اتضح للباحث في منهج المؤلِّف في هذا الجانب. والله أعلم.

تتميم:

قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله: «ومنهم -القراء- من يجمع القراءات فيقول: «ملك» «مالك» «ملاك» وهذا لا يجوز، لأنه إخراج للقرآن عن نظمه»[٤].

هذا الذي ذكر الإمام رحمه الله ليس هو المراد بـ (الجمع) هنا -وهو يشير إلى مذهب الجمع بالحرف وهو مذهب المصريين-، بل المراد نوع آخر من الجمع، نضرب له هذا المثال:

---

(١) انظر ص: ١٥٨٥.

(٢) انظر ص: ١٥٨٤.

(٣) انظر ص: ١٥٨٥.

(٤) انظر: تلبيس إبليس: ١٢٣.

قوله تعالى ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، لو أريد جمعها للسبعة لكان كالتالي:

١- نبدأ بقالون بقصر المنفصل في ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ﴾ وإسكان (الميم) في ﴿نَهَىٰكُمْ﴾، وهنا يوافقه أبو عمرو فقط.

٢- ثم نعطف بصلة الميم له أيضاً، وهنا لا يوافقه أحد.

٣- نعطف ابن كثير من قوله ﴿فَخُذُوهُ﴾ بصلة الهاء، وصلة الميم في ﴿نَهَىٰكُمْ﴾ وصلة الهاء أيضاً في ﴿عَنْهُ﴾، ولم يوافقه أحد.

٤- ثم نأتي بالتوسط في المنفصل لقالون، وإسكان الميم، ويوافقه أبو عمرو وابن عامر وعاصم.

٥- ثم نعطف بصلة الميم له أيضاً، ولا يوافقه أحد.

٦- ثم نأتي بالإمالة في الألف بعد التاء من ﴿ءَاتَىٰكُمُ﴾ وبعد الهاء من ﴿نَهَىٰكُمْ﴾ وهذا للكسائي فقط.

٧- ثم نأتي بالإشباع في المنفصل، والقصر في البدل، والفتح في ذات الياء من ﴿ءَاتَىٰكُمُ﴾ و﴿نَهَىٰكُمْ﴾، وهذا لورش فقط.

٨- نعطف بتوسط البدل وتقليل ذات الياء في الكلمتين.

٩و١٠- نعطف بإشباع البدل والفتح والتقليل في ذات الياء في الكلمتين. (وهذان وجهان)

١١- ثم إشباع المنفصل وقصر البدل والإمالة في الألف بعد التاء والهاء في الكلمتين لحمزة فقط.

هذا أنموذج لجمع القراءات بالسبعة، وهو لا شك أنه جائز ومعمول به عند القراء، وليس هو كما ذكر ابن الجوزي رحمه الله فذلك مردود. والله أعلم

المبحث الحادي عشر: اختياراته

الاختيار هو اختيار بعض المرويّ دون بعض عند الإقراء والتلقّي.[1]

وبيان ذلك: أن كل قارئ من الأئمة العشرة وغيرهم، يأخذ القراءات من عدد من الشيوخ ويحاول ما استطاع الأخذ عن أكبر قدر ممكن، فإذا ما أراد الإقراء فإنه لا يقرئ -غالباً- بكل ما سمع، بل يختار من مسموعاته فيقرئ به، ويترك بعضاً آخر فلا يقرئ به.

وقد كان (الاختيار) سائغاً ومسموحاً به في العصور المتقدمة، بل قبل أن تنضبط القراءات وتصبح علماً منفرداً بحد ذاته، وقبل أن تتأصّل أصوله وقواعده وشروطه.

فكان كل واحد من القراء وغيرهم من أصحاب الكتب اختار مما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأرجح عنده والأحسن، والأَوْلَى في نظره، فاختار طريقه ورواه، وأقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به فنسب إليه، ولم يمنع

(١) لم أجد من عرّف (الاختيار) أو تعرّض له ممن اطّلعت على كتبه من المتقدمين، انظر: الأحرف السبعة للقاري: ١٨١.

واحد منهم اختيار الآخر، ولا أنكره، بل سوّغه وأجازه، وكل واحد من هؤلاء روي عنه اختياران أو أكثر.[1]

ولا يفهم من صنيعهم هذا، أن اختيارهم مبنيّ على الرّأي والاجتهاد والقياس، لا وكلَّا، فالأمة كلها مجمعة على أن (القراءة سنّة)، والأدلة الواردة عن الصحابة والتابعين وأئمة القراءة بعدم تجاوز المرويّ، وبعدم الاجتهاد في القراءة؛ أعني الاجتهاد المؤدِّي إلى استحداث غير ما قرئ به، كثيرة جدّاً.

فإذا ما وجدت عبارة (اختيار فلان) أو ما شابهها، فيجب أن لا تفسّر بأنها استحسان منه أو اجتهاد، حاشى العلماء من ذلك، فإنهم أجمعوا -كما سلف- على تحريم ذلك.

ومصداق ذلك؛ أنه كثيراً ما تطّرد الرواية عن الإمام في بعض حروف القرآن، على وجه واحد، حتى يصير أصلاً من أصوله، ثم يخالف أصله هذا في موضع واحد أو أكثر، مثل:

أ-حفص يقرأ سائر الألفات بالفتح، ولم ترد عنه الإمالة في جميع القرآن إلا في كلمة واحدة وهي ﴿مَجْرِبْهَا[2]﴾ [هود: ٤١].

ب-أبو جعفر يقرأ الفعل «يَحْزَنُ» بفتح الياء وضمّ الزاي في جميع القرآن إلا

(١) انظر: تفسير القرطبي: ١/ ٤٦-٤٧.
(٢) انظر: ص: ١٢٢٩.

في الموضع الذي في سورة (الأنبياء) فإنه يضم الياء ويكسر الـزاي، وعكـسه في ذلك تماماً نافع.[1]

إلى غير ذلك من الأمثلة وهي كثيرة، مفادها: أن لا مسوّغ لـذلك إلا اتبـاع الرواية، وليس للقياس مدخل أو اعتبار، وإلَّا لما رأينـا كثـيراً مـن أئمـة اللغـة ينكرون بعض القراءات التي جـاءت مخالفة لمـا ضـبطوه وعلمـوه مـن قـضايا اللغـة.

أما (اختيارات) المؤلف:

فلم يقف المؤلف في كتابه موقف الناقل لأقوال مـن سـبقوه دون تمحيص وتعقيب لآرائهم ومنقولاتهم فحسب، بل وقف موقف الناقد البصير، والحكم الخبير، المؤهل للحكم، والمستحق لإدلاء دلوه، فما من مسألة شائكة وجد فيهـا خلاف أو اختلاف بـين كبـار علـماء القـراءات؛ سـواء كانـت في (الطـرق) أو (الروايـات) أو (الأوجـه) إلا وكـان للمؤلـف موقـف إيجـابي تجـاه تلـك المسـألة.

هذا، وقد بلغت (اختياراته) سبعة وأربعين (٤٧) اختياراً[2]، لم يتبع المؤلف صيغة واحدة في الدلالة على ذلك، وإنما نوّع العبارة، وأوضح الإشارة، وعقب بالتصريح دون التلويح.

---

(١) انظر ص: ١٦٦٠.

(٢) اعتبرت فيها كل ما فهمت أنه يدخل ضمن (الاختيار) سواء أكان بصيغة (الـشهرة) أو (التـصويب) أو (الأخذ). والله أعلم.

فتراه أحياناً يقول: (به نأخذ وله نختـار)[1]، وأحيانـا (وهـو اختيـاري)[2] و(المختار عندنا)[3]، و(وأختاره)[4]، و(لكنّي أختار)[5]، إلى غير ذلك مما هو مبيّن في محلّه من «التحقيق». والله أعلم.

المبحث الثاني عشر: منهجه في التكبير عند القراء

اختلف صنيع مؤلّفي كتب القراءات في هذا الباب، فمنهم من أهمله أصـلاً كابن مجاهد في «السبعة»، وابن مهران في «الغاية»، ومنهم من جمعه مـع الكـلام على (البسملة) كصاحب «الكامل» وغيره، ومنهم من جعله آخر كتابـه، وهـم جمهور المشارقة -ومنهم المؤلِّف- والمغاربة.

ولتوضيح منهج المؤلِّف في هذا الباب، يلاحظ أنه حـصر الكـلام عليـه في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في سبب وروده

وفيه بيّن سبب اختلاف العلماء في وروده، مـع بيـان أن سـببه هـو انقطـاع الوحي عن رسـول الله ﷺ، ولـمّا قـال المـشركون: قـلى محمـداً ربُّـه، نـزلت

(١) انظر ص: ٧٣٥.

(٢) انظر ص: ٧٦٤.

(٣) انظر ص: ٩٢٣.

(٤) انظر ص: ٨٤٦.

(٥) انظر ص: ١٣٧٧.

«وَٱلضُّحَىٰ» فقال النبيﷺ: «الله أكبر» وأُمِر أن يفعل ذلـك إذا بلـغ «وَٱلضُّحَىٰ» مـع خاتمـة كل سـورة حتى يختم[1].

ووصف المؤلِّف هذا القول بأنه للجمهـور، ثـم ذكـر أقـوالاً أخـر كثـيرة، وصف أحدها- وهو أن التكبير من النبي ﷺ كان بسبب رؤيتـه جبريـل عليـه السلام على هيئته الحقيقية التي خلقه الله بها -: بأنه قول قوي جيّد؛ إذ التكبير إنما يكون غالباً لأمر عظيم أو مهول.[2]

المطلب الثاني: في ذكر من ورد عنه، وأين ورد وصيغته

أمّا مَن ورد عنه فذكر أنه عن سائر القراء، لكن اختلفت عبارته في ذلك، إذ صرّح بأنه (صَحَّ) عن أهل مكة؛ قرائهم وعلمائهم وأئمتهم، ومـن روى عـنهم صحة؛ استفاضت واشتهرت، وذاعت وانتشرت حتى بلغت حدّ التواتر.

وأيضاً: صحّت عن أبي عمرو من رواية السوسي، وعن أبي جعفر من رواية العمري. وأمّا بقية القرّاء فلم يعبّر عنهم بـ (صحّ) بل اكتفى بأنهـا: وردت عـن سائر القراء.

وأمّا: أين ورد ؟:

فقد أطال المؤلِّف الكلام على هذه الجزئية بما محصّله:

---

(١) انظر ص: ١٩٧٥.

(٢) انظر ص: ١٩٨٠.

أنه ورد من أوّل «وَٱلضُّحَىٰ» وقيل: من أوّل «أَلَمۡ نَشۡرَحۡ»، وذكر في ذلك أحاديث ستة بسنده إلى (البزي).[1]

وبيّن أن سبب الخلاف في ذلك هو: هل التكبير لأوّل السورة أو لآخرها؟ فاختلفت نظرتهم لذلك مع تأكيده عدم صحة القول بأن التكبير هو من آخر (الليل) وتأويل ما ورد من ذلك بأن المراد هو أوّل (الضحى) قال: «وهذا الذي ذكروه من أن المراد بآخر(الليل) هو أوّل (الضحى) متعيّن؛ إذ التكبير إنما هو ناشئ عن النصوص المتقدمة، وهي دائرة بين ذكر (الضحى) وأوّل (ألم نشرح) لم يذكر في شيء منها (والليل)، فعُلِم أن المقصود بذكر آخر (الليل) هو أوّل (الضحى) كما حمله شرّاح كلام الشاطبي قال: هو الصواب بلا شك.»[2].

ثمّ تكلَّم المؤلِّف على انتهائه هل هو: آخر سورة (الناس) كما ذهب إليه جمهور المغاربة ؟ أو هو أول سورة (الناس) كما ذهب إليه جمهور المشارقة فلا يكبّر في آخرها؟ وبيّن أن الوجهين مبنيان على الأصل المتقدّم؛ وهو هل التكبير لأوّل السورة أو لآخرها ؟ وهذا هو الفاصل في المسألة، قال: ومن وجد في كلامه خلاف ذلك فإنما هو بناء على غير أصل، أو مراده غير ظاهره.

وقد صحّح المؤلِّف المذهبين جميعاً، وأفاد أنهما لا يخرجان عن النصوص، وردّ على أبي شامة رحمه الله الذي جعل في المسألة مذهباً ثالثاً؛ وهو أن التكبير مشروع بين كل سورتين بأنه قول لم يذهب إليه أحد صريحاً، وعدم صحته في بعض المواضع.

---

(١) انظر ص: ١٩٨٣-١٩٩٧.

(٢) انظر ص: ١٩٩٧.

المطلب الثالث: في صيغته وحكم الإتيان به

أمّا صيغته فنقل اتفاقهم على لفظ (الله أكبر)، ثمّ اختلافهم في زيادة (التهليل) قبله نحو (لا إله إلا الله والله أكبر) وذكر -بعد أن صحَّح هذه الزيادة- حديثاً بسنده إلى البزي، ونقل له شاهداً عن النبي ﷺ فيما رواه النسائي، ثمّ ذكر زيادة أخرى بعده، وهي التحميد (لا إله إلا الله والله أكبر ولله الحمد) وصحح ذلك[1].

أما حكم الإتيان بالتكبير بين السورتين فأطال الكلام فيه وجعله مبنياً على الأصل المتقدم هل التكبير لأول السورة أو لآخرها[2].

وتظهر فائدة الاختلاف في جواز أو منع بعض الأوجه في حالة الوصل والوقف، وقد بيّنها المؤلّف، وأوصلها إلى عشر نقاط مهمّة للقارئ[3]. والله أعلم.

المبحث الثالث عشر: الدراسات التي أقيمت حول «النشر»

ما إن انتهى المؤلِّف من «كتابه» وعرضه على الناس، حتى استقبلوه وقبلوه بإحسان ورضاً تامّين، فكثر ورّاده، وتعدّد المستقون منه ما بين راشف، وكارع، ومرتوٍ، فأقاموا عليه الدراسات، منهم من اختصره، ومنهم من نَظَمه، ومنهم مَن حرّره، وما ذلك كلّه إلا دلالة على ما لهذا الكتاب من مكانةٍ في فنّه، وها أنذا أذكر ما وقفت عليه من ذلك:

---

(١) انظر ص: ٢٠١٥-٢٠١٧.

(٢) انظر ص: ٢٠١٩.

(٣) انظر ص: ٢٠٢٤-٢٠٣١.

١ -المؤلِّف نفسُه: حيث اختصره في مؤلّف سمّاه «تقريب النشر» وكان قبل ذلك نَظَمه وسمّاه «طيبة النشر» كما سيأتي الحديث عنه في المبحث الآتي.[1]

٢ - طاهر بن عرب[2]، تلميذ المؤلّف، نَظَم «النشر» في ألفيّة، وسمّاها «القصيدة الطّاهرية»[3] قال في مقدمتها:

على ما هو المشروح في نشر شيخنا   إمام الهدى شمس العدالة والعلا

محمد المدعو بالجزري مَن   هو الآية الكبرى هو الحسن للملا

٣ - عمر بن قاسم النشار، من أهل القرن التاسع، اعتمد على «النشر» في مواضع من كتابه «البدور الزاهرة»[4].

٤ - الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي، ولد سنة (٨٤٩ هـ) وتوفي سنة (٩١١ هـ) وشهرته تغني عن الإطالة في ترجمته هنا، رأيته استفاد من «النشر» في ثلاثة كتب من كتبه، «الإتقان»، و«التحبير في علم التفسير»، و«معترك الأقران» صرّح في بعضها بالمؤلف، وسكت في بعضها، وبالمقابلة اتضح أن المراد «النشر»[5].

---

(١) انظر ص: ١٩٩.

(٢) عالم فاضل، مدقّق، مقرئ، أبو الحسن، ولد سنة (٧٨٦ هـ) حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، قرأ القراءات كثيراً على المؤلف، وقد ترجمت له (سلمى) بنت المؤلف ترجمة حافلة ألحقتها بغاية النهاية لأبيها. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٣٩-٣٤١.

(٣) منها نسخة في مكتبة الحرم المكي.

(٤) انظر البدور الزاهرة: ٧ و٢١ و٢٢ و٥٣، وغيرها من المواضع.

(٥) انظر: الإتقان: ١/ ١٣٣ و١٤٢، ٢١٠، ٢١١، على سبيل المثال لا الحصر، ومعترك الأقران: ١/ ١٢٧- ١٢٩، وغيرها.

٥- محمد بن أحمد القاهري، كان حيّاً سنة (٩٠٥ هـ)[١]، حيث شرح «القصيدة الطاهرية» السابقة الذكر، وسمّى كتابه «بحر الجوامع»[٢] وشرحها بكلام «النشر» بحذافيره، فلا مبالغة إذا قيل إنه نسخة مختصرة لكتاب «النشر».

٦- أحمد بن محمد القسطلاني، صاحب «لطائف الإشارات» اعتمد على «النشر» اعتماداً كلياً فكل ما فيه مما هو متعلق بالقراء والقراءات سواء الأصول والفرش فهو نفسه كلام «النشر».

وذكروا أيضاً[٣]: أن له كتاباً شرح فيه «النشر» بعنوان «نشر النشر في القراءات العشر»[٤].

٧- الشيخ أحمد بن محمد بن عمر، الخفاجي، شهاب الدين، توفي سنة (١٠٦٩ هـ) اعتمد عليه في تحرير بعض المسائل المتعلقة بالقراءات، التي أخطأ فيها الإمام البيضاوي رحمه الله[٥].

---

(١) وهي السنة التي انتهى فيها من شرحه المذكور، وبالتحديد في شهر جمادى الثانية، ولم أجد ترجمته فيما لدي من مصادر. ويتضح من كتابه أنه عالم بالقراءات والأصول واللغة، حيث إن جلّ اعتراضاته على المؤلِّف -ابن الجزري- إنما هي أصولية، هذا وقد زاد على القراء العشرة، قراءات أبي حاتم السجستاني وأبي عبيد القاسم بن سلام. وجميع ما في كتب «الإقناع» و«جامع البيان» و«الاستغناء» وغير ذلك.

(٢) منه نسخة وحيدة في: جامع الزيتونة بتونس تحت رقم: ٣٨٤ في ٨٨٢ وجه.

(٣) انظر: الفهرس الشامل: ٢٠٥.

(٤) منه نسخة خطية في مكتبة: أسعد أفندي / إستانبول ٤/ ٣٠.

(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٤/ ٥٣٢ و٩/ ٢٩١ و٣٩٣، وغيرها.

٨- مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري،[١] له «تحرير النشر»[٢] وهو مِن أقوى من كتب عنه.

٩- خاتمة الحفاظ، الشيخ المتولي،[٣] له «الروض النضير».

وهذا الشيخ هو عمدة كلّ من جاء بعده، حتى سمَّوه بـ(ابن الجزري الصغير)، ويا حبّذا لو أخرج كتابه «الروض» بتحقيق علميّ مدروس.

١٠- الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد، البنّاء، الدمياطي، قرأ على الشيخ سلطان المزّاحي وغيره، ألّف «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» و«مختصر السيرة الحلبية» توفي سنة (١١١٧ هـ) بالمدينة المنورة.

بنى كتابه «الإتحاف» على «النشر» حتى كاد أن يكون نسخة منه، لو استثنينا قراءات الأربعة الزائدة على العشر، وتوجيه القراءات. والله أعلم.

هذا، وقد قام بعض الباحثين المعاصرين بدراسة لغوية في «النشر» سمّاها: «من قضايا اللغة والنحو في كتاب «النشر»[٤] والله تعالى أعلم.

---

(١) المتوفى بمصر سنة (١١٥٥هـ) قالوا عنه: هو سيّد من بحث في هذا الشأن وبصّر، وأجاد في القول وما قصّر. انظر: المتولي وجهوده في القراءات: ١٤٥-١٤٧.

(٢) منه نسخة خطية في الجامعة الإسلامية بالمدينة تحت رقم (١٣٨٨) في ٣٣ق، وهو مطبوع.

(٣) انظر ترجمته ص: ١٦٧.

وقد كتبتْ عنه رسالة علمية بعنوان: «الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات» للماجستير بقلم فضيلة شيخي المشرف د/ إبراهيم بن سعيد الدوسري، فلتراجع، وكتابه المذكور مطبوع.

(٤) البحث من تأليف د/ فؤاد أحمد السيد الحطاب رحمه الله، خرج منه بفوائد هامّة أجملها في نهاية البحث، منها قوله: (اشتمال «النشر» على قضايا لغوية ونحوية وصرفية وصوتية) انظره ص: ٨٥.

المبحث الرابع عشر

المسائل التي في «الطيبة» وليست في «النشر» وبالعكس

«الطَّيِّبة» وتسمّى أيضاً «طيِّبة النشر في القراءات العشر» هي نظمٌ لكتاب «النشر» هذا، نظمه المؤلِّف نفسه، وسمّاها بهذا الاسم، فقال في بدايتها:[1]

ضمَّنتها كتاب نشر العشرِ　　　فهي به «طيّبة في النشر»[2]

وقال في نهايتها:

وهاهنا تمّ نظام «الطيّبة»　　　ألفيّة سعيدة مهذَّبهْ

وقد ابتدأ المؤلِّف في هذا النظم آخر رجب سنة (٧٩٩ هـ) بعد أن وصل إلى الرّوم، أي: بعد أن شرع في تأليف «النشر» بخمسة أشهر تقريباً، ثم انتهى من نظم «الطيّبة» في شعبان من نفس السنة، وذلك قوله بعد البيت الثاني المذكور:

بالرُّوم من شعْبان وسْط سَنَةِ　　　تسع وتسعين وسبعمائةِ

---

(١) انظر: الطيبة: ٣٤.

(٢) قال ابن الناظم: «في تسميتها -الأرجوزة- «طَيِّبة» بذلك تورية حسنة تامّة؛ تستخدم في معان من طيب الرائحة ومن الحياة.».

هذا وقد استخدم الشعراء هذا المركّب «طيّبة النشر» في وصف المرأة الجميلة،الزكية الرائحة، قال جميل:

خليليَّ عوجا اليوم حتى تسلِّما　　　على عذبة الأنياب طيّبة النشر

وقال عروة الرحال:

أكلتُ دماً إن لم أَرُعْكِ بضرّة　　　بعيدة مهوى القرط طيّبة النشر

انظر: شرح الطيبة: ٣٤، شرح النويري: ١/ ٢٦٨، شرح الحماسة: ٢/ ١١٧١، سمط اللآلي: ٢/ ٦٧٢.

ثم ختم «النشر» في ذي الحجّة من نفس السنة، أي بعد الانتهاء من نظم «الطَّيِّبة» بأربعة أشهر تقريباً[1].

وهذا يوضّح عدم دقّة عبارة النويري رحمه الله عند قول المؤلِّف في «الطَّيِّبة»:

وهذه الرواة عنهم طُرُقُ　　　　أصحّها في «نشرنا» يحقّق

قال: «قوله (يُحقَّق) المناسب (محقّق)؛ لأن «النشر» مقدَّم في التأليف على «الطَّيِّبة».»[2].

فقوله هذا إن كان يريد به «النشر» كلّه، فغير مسلَّم كما اتّضح، وإن كان مقيّداً بمبحث «الطُّرُق» فقد يكون له وجه. والله أعلم.

بعد هذا، يتّجه سؤال مهمّ، وهو: هل كلّ ما في «الطَّيِّبة» هو في «النشر» أم أن في أحدهما ما ليس في الآخر؟

فالجواب هو: أن المؤلِّف لم يقصد بنظمه «الطيبة» أن تكون نسخة مكرّرة لما في «النشر» حذو القذّة بالقذّة، أو حذو الحافر بالحافر، وإنّما جعل بينهما خلافاً واختلافاً، مع بقاء التوافق في المضمون والمطلوب، وهذا ما يبيّنه قوله نفسه: (ضمّنتها) ولبيان ذلك يقال:

---

(١) شرح الطيّبة: ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) انظر: شرح النويري: ١/ ٢٦٨.

لم تنفرد «الطَّيِّبة» عن «النشر» في شيء؛ فكلّ ما فيها فهو في «النشر» والعكس غير صحيح، إذ في «النشر» ما ليس في «الطَّيِّبة» وذلك كالتالي:

١ - الأسانيد والطرق:

أمّا (الأسانيد) فلم يذكرها المؤلِّف في «طيبته» ألبتة، وأمّا (الطُّرُق) فاكتفى بذكر عددها إجمالاً، والإحالةِ إلى «النشر» لمعرفتها، فقال بعد أن ذكر القراء العشرة ورواتهم[1]:

وهذه الرواة عنهم طُرُق ... أَصحُّها في نشرنا يُحقّق
باثنين في اثنين وإلا أربع ... فَهْي زها ألف طريق تجمع

٢ - الانفرادات:

جميعها التي في «النشر» لم يعرّج عليها في «الطيبة» إلا في كلمات، وهي:

الأولى والثانية ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] و ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] قال في «النشر»: «انفرد أبو الفتح عن قالون بالوجهين؛ الحذف والإثبات في الوقف ...، وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط ولا الحلواني، بل ولا عن قالون أيضاً إلا من طريق أبي مروان...، وسائر الرواة عن قالون على خلافه.»[2].

---

(١) الطيّبة: ٣٣.

(٢) انظر ص: ١٥٥٨-١٥٥٩.

ثم قال في «الطَّـيِّبة»:

....التلاق مع

تناد خُذ دُم جُل وقيل الخُلف بر[1] ....

ويلاحظ أن المؤلِّف عبَّر بصيغة التمريض (قيل).[2]

الثالثة: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

الرابعة: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

الكلمتان تخصّان تشديد (التاء) فيهما مـن ﴿تَمَنَّوْنَ﴾ و ﴿تَفَكَّهُونَ﴾ للبـزّي، قال في «النشر»: «لم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين سوى الداني من هذه الطريق- الزينبي-، ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني، ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه»، قال: «ولولا إثباتهما في «التيسير» و»الشاطبية» والتزامنا بذكر ما فيهما مـن الصحيح، ودخولهما في ضابط نصّ البزي لما ذكرتهما؛ لأن طريق الزينبي لم يكـن في كتابنا، وذكر الداني لهما في «تيسيره» اختيار، والشاطبي تبـعٌ، إذ لم يكونـا مـن طرق كتابيهما.[3]»، وقال في «الطيبة»:

.... هُدْ وفي الكلِّ اختلف له وبعد «كنتم» ظلتُمْ وصف[4]

(١) الطيبة: ٦٠، شرح الطيبة: ١٦٢.

(٢) انظر: الإتحاف: ٣٧٨.

(٣) انظر: ٢/ ٢٣٥.

(٤) الطيبة: ٦٧.

هذا وقد وجدت عبارة للدمياطي[1] توضح خلوّ «الطيبة» من الانفرادات، وهي قوله:....انفرد الحنبلي، فلا يقرأ به، ولذا أسقطه من «الطيّبة» على عادته في «الانفرادات»[2].

ويضاف إلى ذلك كلمتان ذكرا للسوسي في «الطيّبة» مع تصريحه في «النشر» أنه لا يقرأ بهما له، وهما:

الخامسة: إمالة الراء والهمزة معاً في ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٧] الذي بعده ساكن، بالنسبة إلى السوسي.

السادسة: إمالة الهمزة في ﴿وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٣].

أمّا الخامسة فذكر أنها ليست من طرق «الشاطبية» ولا «النشر»، بل صرّح أنه لا يقرأ له[3] بهما، ومع ذلك حكاها في «الطَّيِّبة» بـ (قيل).

وأمّا السادسة فذكر أن الرواة عنه من جميع الطرق أجمعوا على الفتح، قال: «لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً[4]».

ومع هذا أيضاً فقد ذكره في «الطيّبة» بـ (قيل)[5]، قال رحمه الله:

وقيل قبل ساكنٍ حرفَيْ رأى عنه ورا سواه مع همز نأى[6]

---

(١) انظر ترجمته ص: ١٩٨.

(٢) الإتحاف: ١٤٩، وقد تكرر منه هذا المعنى في مواضع، مثلاً في: ٢٤١، ٢٥٤، ٣١٣، ٣١٤.

(٣) انظر ص: ١٢٤١.

(٤) انظر ص: ١٢٣٤.

(٥) انظر: شرح الطيبة: ١٣١، الإتحاف: ٢١١-٢١٢ و٢٨٦.

(٦) الطيبة: ٥٤.

والله تعالى أعلم.

-ذكر في «النشر» التقليل في ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨٢] و﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤] لأبي عمرو من روايتيه بخُلْف، لكنّه في «الطيّبة» قصر الخلاف للدوري فقط فقال:

.... الخُلفُ طوى قيل متى

بلى.................. ....[1]

- ذكر في «النشر» أن أبا عمرو من روايتيه له الوجهان، الغيب والخطاب في ﴿تَعۡقِلُونَ﴾ [القصص: ٦٠][2] لكنه قصر الخلاف في «الطيّبة» عن السوسي، فقال:

....يعقلوا طِب ياسرا

خُلفٌ................ ....[3]

والله أعلم.

(١) الطيبة: ٥٢، وانظر: شرح الطيبة: ١٢٢، الإتحاف: ١٤٥ و١٥٧ و١٦٣ و١٧٦ و٢٠٧، ٢٥٠، ٣٥٧، ٣٧٩، وغيرها.

(٢) انظر ص: ١٨٤٥، الطيبة: ٢٩٢، الإتحاف: ٣٤٣.

(٣) الطيبة: ٩٠.

الفصل الثاني:

دراسة الموارد، وقسَّمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: الموارد الأصيلة في القراءات، وهو قسمان:

أ- القسم الأول: الكتب التي استقى منها المؤلِّف الطرق.

ب- القسم الثاني: الكتب التي ليست في مبحث الطرق

المبحث الثاني: الموارد من غير كتب القراءات

القسم الأول

كتب القراءات التي استقى منها المؤلف الطرق

وأذكرها مرتبة حسب الأكثرية في الطرق والله الموفق:

١ - الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها[١]

المؤلّف: يوسف بن عليّ بن جُبارة[٢] بن محمد بن عقيل بن سوادة، أبو القاسم، الهذلي،[٣] البِسْكريّ[٤].

مولده: سنة (٣٩٠ هـ)[٥]:

طاف البلاد في طلب القراءات، ودرس النحو ودرّسه، وعرف (الكلام) ومذاهبه حتى وُصِف به، وقُرِّر في مدرسة بنيسابور،[٦] فقعد سنين وأفاد.

(١) كذا سمّاه المؤلّف في «النشر» ص ٢٣٦، ولم يذكر في ترجمة الهذلي غير «الكامل»، ولم يبيّن فيها عدد القراءات، أما في النسخة الخطية من «الكامل» المكتوبة سنة (٥٢٤ هـ) فقد جاء في خاتمتها: «تمّ الكتاب «الكامل المحكم» على كتب أهل العصر (.....) في هذا العلم على طريق الإنصاف، دون الميل والمحاباة.». وهذه النسخة هي التي اعتمدتها في توثيق المعلومات عن «الكامل» وهي نسخة غير مرتبة، حيث تتداخل الأوراق بعضها في بعض ولا أعلم نسخة غيرها، غير نسخة الشيخ عامر السيد رحمه الله وهي منسوخة عنها، مع أنها ناقصة من أولها أوراقاً تبدو قليلة، وهي تبدأ بـ (فصل في فضائل السور)، وقد ذكر الهذلي أن مجموع طرق كتابه هذا (٥٤٥٩) طريقاً، فقال: «فجملة... من شذا جميع الطرق عن الأمصار خمسة آلاف وأربعمائة وتسعة وخمسون طريقاً.». ق (١٦١).

(٢) بضم الجيم وبكسرها. انظر: الأعلام: ٨/ ٢٤٢ حاشية (٣).

(٣) انظر: ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣٩٧-٤٠١، المعرفة: ٢/ ٨١٥-٨٢٠، الإكمال: ١/ ٤٥٨-٤٥٩، بغية الوعاة: ٢/ ٣٥٩.

(٤) بالباء الموحدة والسين المهملة، وتصحفت في غاية النهاية إلى (اليشكري) بالمثناة التحتية والشين المعجمة.

(٥) قال المؤلّف: ولد في حدود سنة (٣٩٠ هـ) تخميناً.اهـ، وعند ابن حجر ولد سنة ٣٩٥ هـ وفي موضع آخر سنة (٤٩٥ هـ)، وهو خطأ بلا شك ولعله سبق قلم.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٩٨، لسان الميزان: ٦/ ٣٢٥.

(٦) انظر: المعرفة: ٢/ ٤١٩.

شيوخه: ذكر المؤلّف أنهم (١٢٢) مائة واثنان وعشرون شيخاً،[١] وهذا يخالف ما ذكره ابن حجر حيث قال: «إنهم مائتان وعشرون (٢٢٠) شيخاً»،[٢] وهو الأصوب -عندي- بدلالة قول المؤلّف عن الهذلي: «لا أعلم أحداً في هذه الأمّة رحل ما رحل في القراءات ولا لقي من لقي من الشيوخ.»[٣].

أما شيوخه الذين ذُكِروا في طرق «النشر» فعدّتهم (٢٦) ستة وعشرون شيخاً.[٤]

مؤلّفاته: «الوجيز»، و «الهادي»[٥] وكلاهما في القراءات، وقد أشار هو نفسه إلى ذلك فقال: «وألّفتُ هذا الكتاب - يعني «الكامل»- فجعلته جامعاً للطرق المتلوّة والقراءات المعروفة، ونَسخت به مصنفاتي كـ «الوجيز» و «الهادي» »[٦].

و«درّة الوقوف»، و«الجامع في الوقف والابتداء»، ذكر ذلك الهذلي نفسه فقال: «...ما مِن عالم إلا قد صنّف في الوقف والابتداء كنافع ...، وأنا في غير

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٩٨.

(٢) انظر: لسان الميزان: ٦/ ٣٢٥.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٩٨.

(٤) يختلف عدد الطرق التي أخذها عن كلّ واحد منهم، اختلافاً بيّناً، فبينما نجد أنه أخذ عن (القهندزيّ) (٣٧) سبعة وثلاثين طريقاً، نجده يأخذ عن ثمانية شيوخ ثمانية طرق، بمعدل طريق واحدة عن كل شيخ، كما هو واضح في مبحث الطرق.

(٥) لم أجد أي ذكر لهذين الكتابين في فهارس المكتبات.

(٦) «الكامل» بواسطة: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٠.

هذا الكتاب -«الكامل»- فمن أراد ذلك فليتأمل «درّة الوقوف والجامع».[1]

وفاته: توفي رحمه الله سنة (٤٦٥ هـ)، هذا هو المشهور، لكن رأيت الذهبي رحمه الله بعد أن ذكر هذا القول قال: «ثمّ رأيت ترجمته مختصرة في «تاريخ» ابن النجار فقال:...ثمّ عاد إلى بغداد سنة (٤٦٨ هـ) فحدّث بها»[2]، فإن صحّ هذا كان، وإلا فيحتمل السهو والتصحيف من ابن النجار، أو الخطأ والتحريف من النساخ، والله أعلم.

أَخذ المؤلّف هذا الكتاب رواية[3]، وقراءة[4] على بعض شيوخه[5].

وأما الطرق التي انتقاها المؤلّف من «الكامل» فبلغ مجموعها (١٣٤) مائة وأربعا وثلاثين طريقاً، تحقيقاً، موزّعة بين القراء العشرة ورواتهم كالتالي:

أ- طريقان عن كل من: قنبل، ودوري الكسائي، وإسحاق، وإدريس.

ب- ثلاثة طرق عن السوسيّ.

---

(١) الكامل: (ق: ٧٤)، وقد بيّن الهذلي رحمه الله بعض منهجه في هذا الكتاب فقال: بيّنت فيه وقف الفقهاء والصوفية، والمتكلّمين، والقراء وأهل المعاني، مثل قول الشافعيّ: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة:١٥٨] ويبتدئ ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة:١٥٨] وقولِ من جعل العمرة غير الحج كابن سيرين وغيره حين قرؤوا ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٩٦] وقولِ أهل المعرفة ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣] وربما قالوا وهو قول المتكلمين ﴿فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] وقولِ أهل المعاني ﴿وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣] وقول....إلخ. وهذا الكتاب مفقود حسب ظنّي، والله أعلم.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠١، المعرفة: ٢/ ٨٢٠.

(٣) أقصد بها التي صرّح المؤلّف فيها بقوله: أخبرني، وقد يُسمَّى ذلك (إجازة).

(٤) أعني به ما صرح فيه بقوله: وقرأت.

(٥) انظر ص: ٢٣٦-٢٣٧.

جـ- أربعة طرق عن كل من: أبي الحارث، وابن وردان، وابن جماز.

د- خمسة طرق عن كل من: حفص، وخلّاد.

هـ- ستة طرق عن كل من: شعبة، والبزي.

و- ثمانية طرق عن كل من: قالون، وهشـام، وخلف عن حمزة، ورويس.

ز- تسعة طرق عن روح.

حـ- ستة عشر طريقاً عن كل من: ورش، والدوري، وابن ذكوان.

مع التنبيه هنا على أن هناك طريقاً واحدة عن ابن ذكوان قد كرّرها المؤلف مرتين، إما سهواً وإما وَهْماً، حيث سمّى الأولى (طريق السلمي) وسمّى الثانية (طريـق الجبني) وهما شخص واحد، كما هو مذكور في محله في التحقيق[1]، والله أعلم

فبلغ المجموع [١٣٤] مائة وأربعا وثلاثين طريقاً.

يضاف إلى ذلك طريقان أدائيان:

الأولى: في رواية ورش، حيث قال المؤلّف: «طريق أبي القاسم الهذلي: قرأ بها الكارزيني، وقرأ بها على المطّوّعي، وقرأ المطّـوّعي عـلى الأصـبهاني، وقـرأ عـلى أصحاب ورش، عن ورش»[2].

وهذه الطريق أدائية، وليست من «الكامل».[3]

---

(١) انظر ص: ٣٧٦.

(٢) انظر ص: ٢٨٨.

(٣) طريق الهذلي في «الكامل» عن المطّوّعي، جاءت كالتالي: الهذلي عن الكارزيني عن المطوعي عن أبي محمـد عبيد الله بن الربيع عن يونس بن عبد الأعلى عن ورش. » الكامل: ق:٨٦

تنبيه: كذا ذكر الهذلي عن شيخ المطّوّعي أنه أبو محمد عبيد الله بن الربيع، لكن قال المؤلّف: كذا أورده الهذلي؛ فانقلب عليه الاسم بالكنية، وهو أبو عبيد الله محمد بن الربيع. » والله أعلم.انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٨٧ و ٢/ ١٤٠.

الثانيـة: في رواية الدوري عن أبي عمرو، حيث قال المؤلّـف: طريـق ابـن خشـنام عن المعدّل، قرأ بها الهذلي على أبي نصر أحمد بن مسرور، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن إسماعيل الخاشـع، وقرأ بها الخاشع على أبي الحسن علي بن خشنام المالكي، وقرأ بها على المعدّل على أبي الزعراء عن الدوري.(١)

وهذه الطريق أيضاً ليست في «الكامل»(٢)

فيكـون الـمجموع عن الهذلي [١٣٦] مائة وسـتة وثلاثيـن طريقـاً.

الانفرادات: بلغ مجموع ما نسبه المؤلّف إلى الهذليّ مصرحاً بأنه (انفـرد) بـه (٤٣) ثلاثة وأربعين موضعاً،(٣) وموضعين وصفـه فـيهما بـالوهم،(٤) وموضـعاً واحداً جمع له فيه بين وصفي الـوهم والانفـراد،(٥) وموضـعاً واحـداً وصـفه بـ (شذ)،(٦) وآخر جمع له بين وصفي «الوهم» و»الشـذوذ».(٧)

(١) انظر ص: ٣٣٧.

(٢) هذه الطريق في «الكامل» جاءت هكذا: المعدّل عن عمر بن برزة عن الدوري. » (ق:١١١).

(٣) انظـــــر ص: ٨٥٩، ٨٨٠، ٩٨١، ١٠٤٧، ١٠٩٧، ١١٠٩، ١١١١، ١١١٢، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١٢٦، ١١٣٤، ١١٥٩، ١١٦٠، ١٢٨٦، ١٣٤١، ١٣٥٧، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٤٠٩، ١٤٩٦، ١٥٠٣، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٦٦، ١٥٧٤، ١٥٩٥، المطبـــوع: ٢/٢٧٨، ٢٩٤، ٣١١، ٣٢٠، ٣٥٣.

(٤) انظر ص: ١٥٤٠.

(٥) انظر ص: ٢/ ٢٨٧.

(٦) انظر ص: ١٢٨٢.

(٧) انظر ص: ١٥٢٥.

وجمع له في موضع واحد بين المصطلحات الثلاثة «الوهم»، و«الشذوذ»، و«الانفراد».[1]

فإذا اعتبرنا مصطلح (الوهم) و(الشذوذ) مرادفين لـ(الانفراد) فيكون المجموع [٤٧] سبعة وأربعين، والله تعالى أعلم.[2]

أما منهج هذا المورد فيلخص في التالي:

١- بدأ كتابه -حسب النسخة الموجودة- بذكر (فضائل السور)، ثم فضائل ثواب القرآن.

٢- ثم عقد فصلاً في فضل القارئ والمقرئ وحامل القرآن والعالم والمتعلم.

وتكلم أثناء ذلك على (آداب القارئ مع القرآن) و(معنى القارئ والمقرئ).

٣- عقد فصلاً تكلم فيه على فضل المقرئين السبعة ومن تبعهم، بحيث إنه أفرد كل قطر بفصل.

٤- تعرّض بشكل مطوّل لحديث الأحرف السبعة.

٥- عقد فصلاً وسمّاه (كتاب التجويد).

٦- ثم بدأ بذكر أسانيده التي أدت إليه قراءات هؤلاء القراء، ثم أعقب ذلك بذكر (الأصول) مبتدئاً بالإمالة.

---

(١) انظر ص: ٨١١.

(٢) وهذا يدل على مدى اهتمام المؤلّف بالهذلي؛ خاصّة إذا علمنا أنه مصدر أساسيّ للمؤلّف في كتابه الآخر «غاية النهاية»؛ إذ قلّما وردت ورقة في الكتاب المذكور إلا وفيها ذكر للهذلي؛ إمّا اتباع وإمّا اعتراض.

وأذكر هنا ملاحظتين:

الأولى: أن الهذلي في كتابه «الكامل» لم يقتصر على الطرق والروايات المتواترة والصحيحة فقط، بل إنه تعدّى ذلك إلى ذكر -وهو مقصده- كل ما قرأه على شيوخه، ولم يشترط في ذلك صحة أو غيرها.

الثانية: أنه اعتمد أن يذكر الحكم في محله الأول، وإذا تكرر يكتفي بالإحالة عليه.

قام المؤلّف بكثير من الاستدراكات على (الهذلي) سواء في أسانيده، أو في القراءات والأوجه التي يذكرها، وقد قام الباحث بتحقيق ذلك في مظانّه من قسم التحقيق. والله أعلم.

٢- المستنير في القراءات العشر[(١)]

المؤلّف: أحمد بن عليّ بن عبيد الله[(٢)] بن عمر بن سِوار،[(٣)] أبو طاهر، البغدادي.[(٤)]

---

(١) كذا سمّاه المؤلّف ص: ٢١٥، وقد جاء هذا العنوان أيضاً على أربع نسخ خطية من خمس نسخ، وجاء في واحدة «كتاب المستنير في القراءات العشر البواهر»، ومع هذا كلّه فإن ابن سوار لم يجعل لكتابه عنواناً، بل اكتفى بذكر أنه يؤلّف كتاباً في القراءات على ما قرأ به على شيوخه الذين أدركهم من القراءات تلاوة دون ما سمع، بالسند المتصل إلى كل إمام من الأئمة العشرة. والكتاب حقّق رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة. انظر: المستنير: ١/ ٩٢ و١١٦، ومقدّمة محقّقه ص ٦٤. وله أكثر من طبعة.

(٢) هذا هو الصواب، لا كما ذكره محقق «المستنير» من أنه (عبد الله) مكبراً.

(٣) بكسر السين وتخفيف الواو، على وزن (كِتاب) كما ضبطه الذهبي والزبيدي، لا كما جاء عند ياقوت بفتح السين وتشديد الواو. انظر: معجم الأدباء: ٤/ ٤٦، المشتبه: ١/ ٣٧٦، التاج: (سور).

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٨٦، المعرفة: ٢/ ٨٥٨-٨٦٠، المنتظم: ٩/ ١٣٥، معجم الأدباء: ٤/ ٤٦-٤٨، تاج العروس (سور)؛ وذكر أن له أولاداً هم: هبة الله أبو الفوارس، ومحمد أبو الفتوح، وحفيدين هما أبو طاهر الحسن بن هبة الله، وأبو بكر محمد بن الحسن المذكور، قال -الزَّبيدي-: «حدّثوا كلُّهم، وهذا الأخير منهم رمي بالكذب».

مولده: سنة (٤١٢ هـ).[١]

بدأ في طلب القراءات وعمره (١٨) ثماني عشرة سنة، قال الذهبي رحمه الله: «وأولُ ما تلا كان في سنة (٤٣٠ هـ) ثلاثين وأربعمائة».

وهو ما صرح به ابن سوار نفسه عند ما ذكر عن شيخه أبي منصور أحمد بن محمد بن إسحاق أنه هو الذي لقّنه القراءات، وقرأ عليه ببغداد سنة (٤٣٠هـ)[٢].

هذا، ولم تذكر المصادر أي رحلة علمية لابن سوار، مما يعني أنه تلقّى العلم وهو ببغداد على شيوخها القاطنين فيها، أو القادمين إليها.[٣]

شيوخه: قام محقّق كتاب «المستنير» بجمع مشايخ ابن سوار؛ سواء في القراءات أو الحديث مـمّا يغني عن إعادة ذلك هنا،[٤] وأكتفي هنا بذكر المشايخ الذين ذكروا هنا في «النشر»، وعددهم (١١) أحد عشر شيخاً، تتراوح أعداد طرقهم من شيخ لآخر.[٥]

---

(١) انظر: المعرفة:٢/ ٨٥٨، غاية النهاية: ١/ ٨٦.

(٢) كذا قال الإمام الذهبي رحمه الله لكن ذكر المؤلّف أن قراءة ابن سوار هذه كانت سنة (٤٣٢ هـ) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٦، السير: ١٩/ ٢٢٧.

(٣) المستنير: مقدّمة المحقّق: ٢٧.

(٤) المستنير: مقدمة التحقيق: ٢٨-٣٥.

(٥) يلاحظ أن جلّ رواية ابن سوار سواء في «المستنير» أو التي ذكرها المؤلّف هي عن ثلاثة من شيوخه وهم: أبو عليّ العطار وله في «النشر» (٤٩) تسعة وأربعون طريقاً، وأبو عليّ الشرمقاني، وله (٣٠) ثلاثون طريقاً، وأبو بكر الخياط، وله (٢٣) ثلاث وعشرون طريقاً، ثمّ بعد ذلك تقلّ الطرق عن الشيخ الواحد لتكون عن (ابن شيطا) (٥) خمس طرق، وعليّ بن طلحة طريقين، وطريقاً واحداً عن الباقين، والله أعلم.

تلاميذه: تتلمذ عليه كثيرون، في القراءات وفي الحديث، وحتى صار بعضهم من الأئمة المشهورين؛ نذكر منهم الإمام ابن العربيّ الفقيه المالكيّ، صاحب كتاب «أحكام القرآن»[1].

هذا ونكتفي بالإحالة إلى مقدّمة تحقيق «المستنير» ومصادر ترجمة ابن سوار، حتى نعرف كثيراً من هؤلاء التلاميذ.[2]

مؤلفاته: ١ – «المفردات»، حيث أفرد فيه ما جمعه في «المستنير».[3]

وفاته: توفي رحمه الله سنة (٤٩٦ هـ).[4]

تتميم: لا يشك المطّلع على كتب القراءات في أن «المستنير» من الكتب المعتمدة فيها، وأنه قد كتب له القبول من العلماء؛ فقرؤوه واستَقَوْا منه، إمَّا قراءةً وإمَّا معلومات تتعلق بأحوال بعض رجال القراءات.

ولكن أن يدّعي محقّقُه أن بعض كتب القراءات الأخرى ما هي إلا نسخ من «المستنير» لمجرّد أن مؤلِّفيها تلامذة لابن سوار، أو للتشابه الواقع بين «المستنير» وغيره في التأليف، فهذا كلام عاطفيّ، وغير مبني على أساس علميّ.

(١) انظر: السير: ٢٠ / ٢٢٦.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق «المستنير» ص ٣٦-٤٠.

(٣) المصدر السابق: ٤٢.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٦، المعرفة:٢/ ٨٦٠، السير: ٢٠ / ٢٢٧.

فمثلاً: قال محقّقه: «...«المصباح الزاهر» للشهرزوري، تلميذ المؤلّف، فهذا الكتاب نسخة من «المستنير» إلاّ أن مؤلّفه زاد فيه بعض الأشياء»[1].

وقال أيضاً: «وأظنّ أنّ صاحب «الإرشاد» القلانسي استقى من «المستنير»؛ لأن أسلوب «الإرشاد» قريب من أسلوب «المستنير» »[2].

فهذا كله وأمثاله؛ لا تقوم به حجة على ما ادّعاه محقّق «المستنير»، إذ أين «المستنير» من «المصباح» قراءاتٍ وطرقاً؟! بل أين شيوخ وتلاميذ ابن سوار من شيوخ وتلاميذ أبي الكرم؟! ولا يعني هذا تفضيل أحد الشيخين على الآخر، بل هما عينان في رأس، وكل منهما إمام له مكانته، ولكن هذا من باب إعطاء كل ذي حق حقّه.

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة وقراءة عن أربعة من شيوخه.

أمّا مجموع الطرق التي أخذها المؤلّف من «المستنير» فهي (١١٥) مائة وخمسة عشر طريقاً، موزّعة بين القراء العشرة ورواتهم كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: السوسيّ، وابن جمّاز.

ب-طريقان عن كل من: ورش، وقنبل، وروح.

ويلاحظ هنا: أنّ هذين الطريقين عن ورش هما من طريق الأصبهاني، وليسا من طريق الأزرق، حيث بيّن المؤلّف أنّ طريق الأزرق في «المستنير» منقطعة؛

---

(١) انظر المصباح ص: ٥٩.

(٢) انظر المصباح ص: ٥٩.

لأن ابن سوار رواها عن عتبة بن عبد الملك عن أبي الحسن الأنطاكي عن النحاس عن الأزرق.

قال المؤلّف: «وهذا سند منقطع، فإنّ الأنطاكي، لم يدرك النحّاس، بل مات النحاس بمصر قبل مولد الأنطاكي بأنطاكية، فمولده سنة (٢٩٩ هـ) ووفاة النحّاس سنة بضع وثمانين ومائتين[١]».

جـ- أربعة طرق عن كل من: هشام، وابن وردان، ورويس، وإسحاق.

د- خمسة طرق عن كل من: البزّي، وأبي الحارث.

هـ- سبعة طرق عن كل من: ابن ذكوان، وشعبة، ودوري الكسائي.

و- تسعة طرق عن كل من: حفص، وخلف عن حمزة.

ز- إحدى عشرة طريقاً عن خلّاد.

حـ- ثلاثة عشر طريقاً عن قالون.

ط- ثمانية عشر طريقاً عن الدوريّ.

فيكون المجموع [١١٥] مائة وخمسة عشر طريقاً.

ثانيا: الانفرادات: عزا المؤلّف لابن سوار (الانفرادَ) (٤) أربع مرات[٢]، ووصفه مرة واحدة بالوَهْم فقال: «وذكر في «المستنير»... وعُدَّ وهْماً[٣]».

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٩.

(٢) انظر: ١٢٣٤، ١٦٣٣، ١٧٩١، ١٨٠٧.

(٣) انظر ص: ١٥٤٢.

ونسب المؤلِّف (الانفراد) أيضاً مرّة واحدة إلى (العطار) نقلاً عن «المستنير»، فقال: «وانفرد أبو عليّ العطار فيما ذكره ابن سوار[1]...».

ويلاحظ أن جميع هذه الانفرادات منسوبة إلى المؤلِّف وليس إلى المؤلِّف. والله أعلم

أمّا منهج «المستنير» فقد قام محقّقه ببحث ذلك بحثاً وافياً، فليرجع إليه.

٣- المصباح[2]

المؤلّف: المبارك بن الحسن بن أحمد بن عليّ بن فَتحان بن منصور، أبو الكرم، الشهرزوري، البغدادي.[3]

مولده: سنة (٤٦١ هـ)، نشأ ببغداد، وتلقّى العلم فيها على كثير من أئمة عصره، حتى أصبح ممن يؤخذ عنه هذا العلم مع الثقة والصلاح.

شيوخه: تتلمذ على كثير من الشيوخ، في القراءات والحديث، وغيرهما، حتى قال المؤلّف: «وسمع الحديث من جماعة لا يحصون»[4].

---

(١) انظر ص: ١٥٠٩.

(٢) كذا سمّاه المؤلّف، وهو اسم مختصر، حيث إن اسم الكتاب كما سمّاه مؤلّفه هو: «المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر»، وقد حققه رسالةً علمية للدكتوراه فضيلة المشرف على هذا البحث، الدكتور: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، سنة ١٤١٤ هـ من أول الكتاب إلى نهاية أبواب الأصول، وقد انتهى من تحقيقه كاملاً، وهو بصدد نشره ولله الحمد.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣٨-٤٠، المعرفة: ٢/ ٩٨٢-٩٨٤، الأنساب: ٣/ ٤٧٤-٤٧٥، المنتظم: ١٠/ ١٦٤، معجم الأدباء: ١٧/ ٥٢-٥٣.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ٣٨.

وقد بلغ عدد شيوخه الذين ذكرهم في «المصباح» فقط (٣٣) ثلاثة وثلاثين شيخاً،[١] وهناك شيوخ غيرهم.

أمّا هنا في «النشر» فقد جاءت طرقه عن (١٨) ثمانية عشر شيخاً، يتفاوت عدد الطرق عن كل واحد.[٢]

وفاته: سنة (٥٥٠ هـ).

أخذ المؤلّف هذا الكتاب «المصباح» إجازة وقراءة عن خمسة من شيوخه[٣].

أمّا الطّرق التي استقاها المؤلّف من «المصباح» فهي (٩٧) سبعة وتسعون طريقاً،[٤] موزعة بين القراء العشرة كالتالي:

أ- طريقان عن كل من: قالون وهشام وخلّاد ودوري الكسائي وإسحاق.

ب- ثلاثة طرق عن كل من: ورش والبزّي والسوسيّ وخلف عن حمزة، وأبي الحارث وابن جماز وإدريس.

جـ- أربعة طرق عن كل من: ابن ذكوان ورويس.

---

(١) انظر: «المصباح»، مقدّمة التحقيق: ١٥-٢١.

(٢) يظهر هذا التفاوت عندما يلاحظ أن لعبد السيّد بن عتّاب (٣٢) اثنين وثلاثين طريقاً، ولأبي الفضل عبد القاهر العباسي (٢٣) ثلاثة وعشرين طريقاً، مقابل طريق واحدة لكل من والده وابن خيرون والدينوري وغيرهم. والله أعلم.

(٣) انظر ص: ٢٣٢-٢٣٥.

(٤) أقصد التي صرّح المؤلّف بأنها من «المصباح» بغضّ النظر بعد ذلك هل هي فيه أم لا، كما اتضح في محله من التحقيق.

أمّا ما صرح به المؤلّف أنه من طريق (أبي الكرم) ولم يُسَمِّ «المصباح» فهذا سيأتي الكلام عنه في نهاية هذه الفقرة.

د- ستة طرق عن كل من: قنبل وحفص وروح.

هـ- سبعة طرق عن ابن وردان.

و- ستة عشر طريقاً عن شعبة.

ز- سبعة عشر طريقاً عن الدوري.

المجموع: (٩٧) سبعة وتسعون طريقاً.

يضاف إلى ذلك (ثمانية) طرق هي طرق أدائية للمؤلّف، حيث لم يصرح بأنها من «المصباح» وهي كالتالي:

١- طريق واحدة في رواية قالون، قال المؤلّف: ومن طريق أبي الكرم، قرأ بها على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني...[١]

٢- طريق واحدة في رواية البزي، وهي: أبو الكرم عن عبد السيد...[٢]

٣- طريق واحدة في رواية السوسي، وهي: أبو الكرم عن الشريف العباسي[٣]

٤- طريقان في رواية هشام[٤].

٥- طريقان في رواية ابن وردان[٥].

٦- طريق في رواية إسحاق[٦].

---

(١) انظر ص: ٢٥٥.

(٢) انظر ص: ٣٠٣.

(٣) انظر ص: ٣٤٩.

(٤) انظر ص: ٣٦٢ و٣٦٦.

(٥) انظر ص: ٤٦٦ و٤٦٨.

(٦) انظر ص: ٥٠٢.

فيكون المجموع عن أبي الكرم هو (١٠٥) مائة طريق وخمس طرق. والله أعلم

الانفرادات: ذكر له المؤلّف خمس انفرادات[١]، عبّر في واحدة منها بـ(المصباح)[٢]، وفي واحدة بـ(انفرد أبو الكرم)[٣] وفي الثلاثة الباقية جمع بين المؤلِّف والمؤلَّف فيقول: أبو الكرم في «المصباح»[٤].

أما منهج هذا المورد فقد كفانا مؤنة ذلك، بما لا مزيد عليه محقّقه حفظه الله.

٤- التجريد[٥]

المؤلّف: عبد الرحمن بن عتيق بن خلف، ابن الفحام، ولد سنة (٤٢٢ هـ) حسب ما نقله عنه السِّلَفي عند ما سأله عن ذلك.[٦]

---

(١) انظر ص: ٧٥٠، ١١٥١، ١١٥٦، ١٢٦١، ١٩٧٣.

(٢) انظر ص: ١١٥٦.

(٣) انظر ص: ١٢٦١.

(٤) انظر ص: ٧٥٠، ١١٥١، ١٩٧٣.

(٥) لم يذكر المؤلّف اسمه كاملاً، وهل هو في السبعة أم في غيرها ؟ أما اسمه فذكره مؤلّفه في مقدمة الكتاب فقال: وسمّيته كتاب «التجريد لبغية المريد».

وهو في القراءات السبع، أشار إلى ذلك مؤلّفه في نهاية الكتاب فقال: «وقد نجزت القراءات السبع على ما رسمت.».

قال المؤلّف - ابن الجزري- عن هذا الكتاب: «إنه من أشكل كتب القراءات حلّاً ومعرفة.».

والكتاب حقّق رسالة للماجستير في الجامعة الإسلامية، ولم أستطع الاستفادة منها مما اضطرني للرجوع إلى نسخة خطية وثقت منها معلومات البحث، وقد طبع أخيراً بتحقيق د/ ضاري العاصي، وصدر عن دار عمار في الأردن.

(٦) نقل هذا النصّ الذهبي في المعرفة: ٢/ ٩١٠، وانظر ترجمة ابن الفحّام في: إنباء الرواة: ٢/ ١٦٤-١٦٥، المعرفة: ٢/ ٩٠٩-٩١١، غاية النهاية: ١/ ٣٧٤-٣٧٥، حسن المحاضرة: ١/ ٢١١.

شيوخه: لم تذكر له كتب التراجم شيوخاً كثيرين، فإضافة إلى شيوخه الأربعة الذين اقتصر عليهم في «التجريد» نصّوا على أنه تتلمذ على كل من:

١ - أحمد بن عليّ بن هاشم.

٢ - الحسين بن أحمد بن بكار، تلميذ الحمّامي.(١)

٣ - أبي معشر الطبري.(٢)

٤ - طاهر بن أحمد بن بابشاذ.(٣)

مؤلفاته: «التجريد» وسيأتي الكلام عليه بعد قليل.

هذا، وقد جاءت عبارة عند الذهبي والمؤلّف والسيوطي فَهِم منها بعض الباحثين أن هؤلاء ذكروا له تأليفاً بعنوان «شرح المقدمة» لشيخه ابن بابَشاذ، وليس الأمر كما فهم، وبيان ذلك أن «المقدمة» كتاب في النحو لشيخه المذكور، وفي سنة (٤٦٦ هـ) طلب ابن الفحام من شيخه أن يشرحه له، فاستجاب الشيخ لطلب تلميذه وأملاه عليه، فقال الذهبي في ترجمة ابن الفحام: «أخذها - العربية - عن ابن بابشاذ، وشرح مقدّمته.».

فظنّ بعضهم عبارة (وشرح مقدمته) كلاماً مستأنفاً وأنه إخبار هكذا:

---

(١) من شيوخ المعدَّل صاحب «الروضة»، انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣٨.

(٢) لم يذكر المؤلّف ذلك.

(٣) النحوي، والده أبو الفتح أحمد المذكور في سند «التذكرة» لابن غلبون، ألّف طاهر: «المقدمة في النحو»، وشرحها، وشرح «الجمل» للزجاجي. توفي سنة (٤٦٩ هـ).
انظر: إنباه الرواة: ٢/ ٩٥-٩٧، حسن المحاضرة: ١/ ٢٢٨، وفيات الأعيان: ١/ ٢٣٥.

شَرَح، والصواب - والله أعلم - أن العبارة هكذا: (وشَرْحَ) على أنها مفعول به لـ (أخذ) والله أعلم.[1]

توفي رحمه الله سنة (٥١٦ هـ).

أخذ المؤلّف هذا الكتاب رواية وقراءة بأسانيد متعددة.[2]

أمّا الطرق التي انتقاها المؤلّف من «التجريد» فهي إحدى وخمسون طريقاً، كالتالي:

١ - نافع: (١٠) عشر طرق.

٢ - ابن كثير: (٤) أربعة طرق.

٣ - أبو عمرو: (٩) تسعة طرق.

٤ - ابن عامر: (٦) ست طرق.

٥ - عاصم: (٩) تسعة طرق

٦ - حمزة: (٩) تسعة طرق.

٧ - الكسائي: (٤) أربعة طرق.

فالمجموع (٥١) إحدى وخمسون طريقاً.

---

(١) وقد أصاب محقق المقدمة عند ما استغرب شرح ابن الفحام فقال: من الغريب أن يشرح ابن الفحام مقدمة أستاذه مع أن ابن بابشاذ أملى «شرح المقدمة» بطلب من ابن الفحام.

انظره: مقدمة المحقق: ١٧.

(٢) انظر ص: ٢٠٣.

يضاف إليها اثنان أدائيان للمؤلّف إلى ابن الفحام.[1]

الانفرادات: نسب المؤلّف (الانفراد) إلى «التجريد» في اثني عشر موضعاً، وعبّر في موضع واحد آخر بـ(شَذّ)..[2] والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام ببيانه محقّقه.

٥- غاية الاختصار[3]

المؤلّف: الحسن بن أحمد بن الحسن، أبو العلاء الهمذاني، ولد سنة (٤٨٨هـ)، ورحل في طلب العلم، وكثر شيوخه وتلاميذه، وألّف تآليف كثيرة في القراءات وعلومها.

شيوخه: رحل أبو العلاء في طلب العلم، فلقي شيوخ عصره في أماكن متعددة من البلاد، وتلقّى منهم في (همَذان) و(أصبهان) و(بغداد) و(واسط) وغيرها، حتى قيل عنه: إنه أربى على أهل زمانه في كثرة السّماعات، مع تحصيل أصول ما سمع...وبرع على الحفّاظ.[4]

---

(١) واحدة في رواية البزي من طريق ابن الحباب، وأخرى في رواية السوسي، من طريق ابن جرير. انظر ص: ٣٠٧، ٣٤٦.

(٢) انظر: ص: ٨٠٨، ٨٢٦، ٨٨١، ١١٥٣، ١٢٤٦، ١٢٥٤، ١٢٦١، ١٢٦٤، ١٢٨٧، ١٣٥٩، ١٣٩٣، وفيه (وشذّ).

(٣) في القراءات العشرة، حقق مرتين، إحداهما رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية -بعناية أمين الشيخ- والأخرى بعناية د/ أشرف محمد فؤاد، وهو مطبوع، وعليه اعتمدت في البحث.

(٤) قام محقّقا «غاية الاختصار» بالتعريف المفصّل لحياة أبي العلاء رحمه الله، وذِكر مصادر ترجمته، والزيادة عليها هي من باب التكرار، وعليه فأحيل إلى: غاية النهاية: ١/ ٢٠٤-٢٠٦، مقدمة تحقيق (الغاية):١/ ١١-٦٢.

وأكتفي بذكر شيوخه الذين انتقى المؤلّف لهم طرقاً في هذا الكتاب، وهم على ترتيب الكثرة كالتالي:

١ - أبو العزّ القلانسي،[1] مؤلّف «الإرشاد»، و«الكفاية الكبرى» فقد ذُكِر له في «النشر» (٢٤) أربعة وعشرون طريقاً، منها واحدة أدائية للمؤلّف، وواحدة أخرى لم أجدها في «الإرشاد» ولا «الكفاية».[2]

٢ - محمد بن الحسين المزرفي،[3] له (١٢) اثنا عشر طريقاً، منها (٢) اثنان أدائيان.

٣- الحسن بن أحمد الحدَّاد،[4] له (٨) ثمانية طرق، منها واحدة أدائية.

٤ -يحيى بن الخطاب،[5] له (٣) ثلاثة طرق.

٥ - عبد الله بن منصور، أبو غالب،[6] له (٢) طريقان.

٦ -أحمد بن عبيد الله، أبو غالب،[7] له طريق واحدة.

٧- إسماعيل بن الفضل،[8] له طريق واحدة.

٨- محمد بن إبراهيم الأزجاهي،[9] له طريق واحدة.

---

(١) انظر ترجمته: ٢٢٨ وسيأتي الكلام عن كتابيه المذكورين ٢٢٨.

(٢) انظر ص: ٤٥٥.

(٣) ستأتي ترجمته : ٢٥٧.

(٤) ستأتي ترجمته: ١٨.

(٥) ستأتي ترجمته: ٢٥٧.

(٦) ستأتي ترجمته: ٢٦٦.

(٧) ستأتي ترجمته: ٣٣١.

(٨) ستأتي ترجمته: ٣٣١.

(٩) ستأتي ترجمته: ٣٧١.

توفي الحافظ أبو العلاء رحمه الله سنة (٥٦٩ هـ).

يروي المؤلّف هذا الكتاب إجازة وقراءة بمضمّنه، وقراءة بأكثر مما تضمّنه، كلّ ذلك على ثلاثة من شيوخه[١].

أمّا الطرق التي انتقاها منه فهي (٤٨) ثمانية وأربعون طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن أبي جعفر.

ب- طريقان عن كل من: ابن كثير، والكسائي، وخلف في اختياره.

جـ- ثلاثة طرق عن حمزة.

د- ستة طرق عن كل من: نافع، وعاصم.

هـ- سبعة طرق عن يعقوب.

و- تسعة طرق عن ابن عامر.

ز- عشرة طرق عن أبي عمرو.

فالمجموع: ثمانية وأربعون طريقاً.

ثمّ يضاف إليها (٤) أربعة طرق هي أدائية، ثلاثة من هذه الأربع فيها التصريح بأنها قراءة الهمَذاني[٢]، والأخرى إنما هي طريق للمؤلف لكنها تمرّ بأبي العلاء، فلهذا اعتبرتها له[٣].

---

(١) انظر ص: ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) انظر ص: ٣١١، ٤٥٥، ٥٠٢.

(٣) انظر ص: ٢٦١.

الانفرادات: أما المواضع التي صرح المؤلّف بانفراد أبي العلاء بها فهي (١٣) ثلاثة عشر موضعاً[١]، اثنان منها فيها التعبير بعدم موافقة أحد لأبي العلاء، والباقي عبّر فيها بـ (انفرد)، وهناك موضع واحد نسب فيه المؤلّف أبا العلاء إلى أنه (وَهِمَ)[٢]. والله أعلم.

أما (منهجه) فقد درسه محقّقاه، وبيّناه، فليرجع إليه.

٦- كتابا: الكفاية الكبرى والإرشاد[٣]

كلاهما لـ: محمد بن الحسين بن بُنْدار، أبو العزّ القلانسيّ، ولد سنة (٤٣٥هـ)، من أئمة أهل القراءات، شيخ العراق، تلقّى العلم على كثير من شيوخ عصره في القراءات والحديث وغيرهما.

أما شيوخه: فقد قرأ على الهذلي بمضمّن «الكامل»[٤].

وأمّا في هذين الكتابين «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى» فقد اقتصر على شيخ واحد من شيوخه، وهو أبو عليّ الحسن بن القاسم الواسطي، المشهور بغلام الهرّاس.

---

(١) انظر ص: ٩٥٢، ١٠٤١، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥١-١٠٥٢، ١١٦٩، ١٢٢٦، ١٢٣٣، ١٦٣٣، وفيها أنه «وَهم»، ١٦٦٤.

(٢) انظر ص: ١١٥٤.

(٣) عن قصدٍ خالفتُ المنهج هنا؛ رغم أن المرتبة ليست «للإرشاد» وذلك لشدة ارتباط الكلام على هذين المصدرين، فالمؤلّف نادراً ما أفرد أحدهما.

(٤) انظر: ٢٣٨.

ألّف أبو العز هذين الكتابين و«اختلاف القراء».

وتوفي رحمه الله سنة (٥٢١ هـ).[١]

قبل البـدء بذكر ما للمؤلّف من هذين الكتابين، يُنبّه على أن المؤلّف رحمه الله استخدم عدّة عبارات وصـيغ للدّلالـة عـلى هـذين المـصدرين، فأحيانـاً يعـبّر بـ«الإرشاد» لأبي العزّ، وأحياناً أخرى بـ«الكفاية الكبرى» لأبي العزّ، ومرّة ثالثة بـ«كتابَيْ أبي العزّ»[٢]

لكنّ الباحث يقف وقفة عند ما يعبر المؤلِّف بقوله: «إرشادي أبي العـزّ»[٣]، خاصة إذا لم يجد المعلومة المعيّنة في أحد المصدرين، فهل هي عبارة تشمل الاثنين معاً، أم تخصّ أحدهما دون الآخر ؟ فإن كان كذلك فأيها المراد؟

وبسبب إبهام هذه الصيغة من المؤلّف حدثَ وَهْمٌ عند بعض الباحثين قديماً وحديثاً، ففسّر عبارة المؤلّف تفسيراً غير صحيح.

أمّا قديماً فمنه ما جاء في حاشية نسخة (ز) ق: ٥٩/ أ عنـد عبـارة المؤلّـف: ومن «إرشادي أبي العز» قال المحشّي: هما كتابا أبي العزّ، لكن غَلَّب «الإرشـاد» فقال: «إرشادي أبي العزّ»..[٤]

أمّا حديثاً فما ذكـره محقّـق «منجـد المقـرئين» تعليقـاً عـلى عبـارة المؤلّـف:

---

(١) انظر: ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ١٢٨-١٢٩، المعرفة: ٢/ ٩١٢-٩١٥، المنتظم: ١٧/ ٢٤٧، وغيرها.

(٢) انظر ص: ٢٦٨.

(٣) انظر ص: ٣٧٠.

(٤) انظر ص: ٤٢٥.

و«إرشادي أبي العزّ» حيث علّق بقوله: كذا بالأصل ! (وهذه العلامة منه) وفي بقية النسخ (إرشاد) قال: وهو الصواب؛ فلم أجد أحداً ذكر أن للقلانسيّ «إرشادين».اهـ بنصّه.[1]

وهذا وَهْمٌ، وتسرّع من قائله، أَوَ يُعقَل أن يخطئ المؤلّف في مثل هذا أكثر من خمس مرات في كتابه ! فلو اعتذر بما اعتذر به سابقه لكان أولى.

أمّا الباحث فيرى أن عبارة المؤلّف سواء في «نشره» أو «منجده» عبارة صحيحة وسليمة، حقيقة لا مجازاً، والدليل على هذا:

١- أن الشيخ أبا بكر بن أَيْدُغْدِي، المشهور بابن الجندي، شيخ ابن الجزري، قد صرّح بأن للقلانسيّ - إضافة للكفاية الكبرى- إرشادين.[2]

٢- قال الأزميري رحمه الله: «مراد ابن الجزري بـ«الإرشادين» «إرشادا» أبي العزّ، وله «الإرشادان» (الصغير) و(الكبير) كما ذكره ابن الجندي شيخ ابن الجزري في كتابه «البستان»، وصرّح في «النشر» في أكثر المواضع بقوله: ومن «إرشادي أبي العز».»[3].

وبيّن في موضع آخر أن هذين «الإرشادين» هما غير «الكفاية الكبرى»[4] والله أعلم.

---

(١) منجد المقرئين: ٨٧.

(٢) انظر: البستان: ق:١٤.

(٣) انظر: بدائع البرهان: ق٢٥١/ ب.

(٤) المصدر السابق.

هذا، وقد بلغ عدد الطرق التي عزاها المؤلّف إلى أبي العز[1] أربعة وسبعين طريقاً (٧٤) كان نصيب «الكفاية الكبرى» منها (٤٦) ستة وأربعين طريقاً، وثمانية وعشرون (٢٨) هي من «الإرشاد». والله أعلم.

تنبيه: نَسَبَ المؤلّف بعض الطرق إلى هذين الكتابين أو أحدهما، وبالرجوع إلى النسخ المحقّقة منهما لم أجد ما ذكره المؤلّف، وهذا له -والله أعلم- احتمالان:

أ- إما أنها من «الإرشاد الكبير» وهو مفقود، ويؤكد هذا أن الباحث رجع إلى كتابي «الخلافيات في علم القراءات» للبطائحي[2] و«قرّة عين القراء» للمرندي[3] فلم أجدها فيهما، وهما قد نصّا على ذكر طرق أبي العزّ، وقد اتفقا مع «الكفاية الكبرى» فكل طرقها في هذين الكتابين.

ب- أو أنّ ذلك راجع إلى اختلاف النسخ التي وصلتنا مع التي كانت عند المؤلّف، ويدلّ على هذا أيضاً، مثلاً:

طريق أبي العزّ عن شيخه أبي عليّ، عن النهرواني عن ابن أبي عمر، عن

---

(١) قصدت هنا كلّ ما نسبه إلى أبي العزّ بمختلف صيغه، سواء قوله: «كتابي أبي العز» أو «الإرشادين» أو «الإرشاد» أو «الكفاية الكبرى».

(٢) علي بن عساكر بن المرحَّب، إمام ثقة شيخ العراق، قرأ عليه أحمد بن محمد البندنيجي وغيره، أقرأ الناس دهراً، توفي سنة (٥٧٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٥٦، المعرفة: ٣/ ١٠٣٧ - ١٠٣٨.

(٣) أبو إسحاق، إبراهيم بن علي القواس، لم أجد له ترجمة إلا أنه اتضح من خلال كتابه المذكور أنه من تلاميذ تلاميذ أبي العلاء الهمداني، وكان حيّاً سنة (٥٨٨ هـ) وهي السنة التي ختم فيها كتابه، والله أعلم.

القنطري عن الكسائي الصغير عن أبي الحارث، ذكر محقق «الكفاية الكبرى» أنها موجودة في إحدى النسخ اهـ[١].

ومع هذا لم يجعلها في «المتن» ولم يرجع إلى «النشر» مع أن هذه الطريق موجودة أيضاً في كتاب البطائحي.

أمّا من حيث الانفرادات، فقد نسب المؤلّف الانفرادَ إلى أبي العز في ستة مواضع فقط، مصرّحاً بـ (انفرد)[٢].

وجاء في موضع فذكر «انفرد» (النهرواني) فيما حكاه أبو العزّ، وابن سوار وأبو العلاء وجماعة[٣]، وهذا لم أعدّه انفرادة لأبي العزّ.

لكنْ نسب المؤلِّف إلى «الحنبلي» ثمانية انفرادات، ولم يصرّح من أيّ الكتب تلك، ووجدها الباحث برمّتها عند أبي العز في كتابيه «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى»[٤]، فإذا اعتبرنا هذا لأبي العزّ، يكون له في «النشر» أربع عشرة انفرادة. والله أعلم.

أما (منهج) هذين الكتابين فقد قام به محقِّق كل منهما على حدة، والله أعلم.

---

(١) انظر الكفاية الكبرى ص: ٦٩١.

(٢) انظر ص: ١٠١٤، ١١٤٧، ١٢٩٢، ١٢٩٤، ١٤٦١، ١٥١٩.

(٣) انظر ص: ٩٥٩.

(٤) انظر ص: ٩٥٤، ٩٦٠، ٩٦٢، ٩٧٤، ٩٨٦.

٧ - المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي[1]

المؤلّف: عبد الله بن عليّ بن أحمد، أبو محمد، المعروف بـ(سبط الخياط) البغدادي، الحنبلي، ولد سنة (٤٦٤ هـ) شيخ صالح، ثقة، شيخ الإقراء ببغداد في عصره، وأحد أئمة التجويد والأداء.

شيوخه: قرأ القراءات على جدّه أبي منصور، وأبي العزّ، وغيرهما.

وتتلمذ عليه كثيرون؛ حمزة القبّيطي، وزاهر بن رستم وغيرهما.

وذكروا له مؤلّفات عديدة كلّها في القراءات، توفي سنة (٥٤١ هـ)[2].

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخ واحد من شيوخه بقراءة المؤلّف عليه، بينما قرأ بمضمّنه القرآن كلّه على شيخ واحد آخر، وقرأ بمضمّنه أيضاً إلى أثناء سورة «النحل» على شيخ واحد آخر[3].

الطرق: استقى المؤلّف من هذا الكتاب (٤١) إحدى وأربعين طريقاً على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: ورش، والبزي، وقنبل، وأبي الحارث، ودوري الكسائي، ورويس، وروح، وإدريس.

---

(١) حقّق رسالة دكتوراه بعناية الدكتور عبد العزيز بن ناصر السبر، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٤- ١٤٠٥ هـ، وعليها اعتمدت في توثيق معلومات هذا البحث.

(٢) انظر: ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٤٣٤-٤٣٥، المعرفة: ٢/ ٩٦٠-٩٦٣، المنتظم: ١٨/ ٥١-٥٢.

(٣) انظر ص: ٢١٧-٢١٨.

ب- طريقان عن كلٍّ من: السوسي، وحفص، وخلف عن حمزة.

ج- ثلاثة طرق عن خلّاد.

د- أربعة طرق عن هشام.

هـ- خمسة طرق عن كلٍّ من: قالون، والدوريّ، وابن ذكوان، وشعبة. والله أعلم.

يضاف إلى ذلك أربعة طرق أدائية للمؤلّف، صرّح فيها بأنها من طريق (السبط)، لكنها ليست على أيّ حال من «المبهج»؛ لأنّها كلّها عن أبي جعفر، اثنتان من رواية ابن وردان، واثنتان من رواية ابن جماز، ومعلوم أن قراءة أبي جعفر ليست في «المبهج».

وعند الرجوع إلى كتاب «الاختيار في القراءات العشر» لصاحب «المبهج» نفسه وجدت طريقي ابن وردان اللّتين ذكرهما المؤلّف[1]، ولم أجد فيه طريق ابن جماز، فلعلّها من كتبه الأخرى، مع ملاحظة أن ابن الجزري لم يصرح بإسناده منه إليه بل يقول: «وبإسنادي إلى السبط».

ملاحظة: كلّ الرواة أخذ لهم المؤلّف، ما عدا إسحاق عن خلف، بل ليس له رواية في «المبهج».

الانفرادات: ذكر المؤلّف ثمانية وعشرين (٢٨) انفرادة لهذا الكتاب، صرّح فيها بـ (انفرد) خمسة وعشرين مرة، بصيغ مختلفة، فأحياناً يقول: انفرد سبط الخياط في «مبهجه» وأحياناً: انفرد السبط في «المبهج» وأخرى: انفرد

(١) انظر ص: ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧٠.

صاحب «المبهج» وجاء في موضع واحد فعبّر بقوله : وشَذَّ صاحب «المبهج».[1]

أما الموضع السابع والعشرون فنقل قول السبط ثم قال: فانفرد بهذا المذهب.اهـ ولم يصرّح هل هو من «المبهج» أو من غيره، لكن عند التحقيق اتضح أنه من «المبهج» فلهذا عددته منه. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته دراسة وافية محقّقه حفظه الله.

٨- الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش[2]

المؤلّف: عليّ بن محمد بن عليّ بن فارس، أبو الحسن الخياط، البغدادي، إمام كبير، مقرئ نبيل، ثقة، قرأ على الحمّامي والنهرواني وغيرهما، قرأ عليه ابن سوار وغيره، نقل المؤلف عن الذهبي قوله: أظنه بقي إلى بعد عام (٤٥٠ هـ)، لكن نقل الذهبي نفسه عن الطّرّاح أنه توفي في الرابع والعشرين من المحرم سنة (٤٥٢هـ)[3].

(١) انظر ص: ٩٠٢، ٩٢٧، ٩٦٠، ١١١٨، ١١٤٧، ١١٥٤، ١١٦٩، ١١٧٧، ١١٨٦، وفيه (شذّ)، ١١٩٢، ١٢٣٢، ١٢٣٤، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٤٧، ١٢٦٤، ١٢٦٧، ١٢٨٢، ١٢٨٥، ١٤١٢، ١٥٤٢، ١٥٥٤، ١٦٦٨، ١٧٤٩، ١٧٧٥، ١٨٦٦، ١٨٩٢، ١٩٥٤.

(٢) مخطوط. وقد اعتمدت في توثيق معلوماته على نسخة مطبوعة على الحاسب الآلي.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٥٧٣، المعرفة: ٢/ ٨٠٣-٨٠٤.

أخذ المؤلّف هذا الكتاب تلاوة على شيخين من شيوخه.[1]

الطرق: استقى المؤلّف من هذا الكتاب أربعة وثلاثين (٣٤) طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والبزي، وقنبل، والسوسي، وهشام، وابن ذكوان، وابن وردان، ورويس.

ب- طريقان عن كلّ من: الدوري، وخلف عن حمزة، وخلّاد، ودوري الكسائي، وروح، وإسحاق.

جـ- ثلاثة طرق عن كلّ من: قالون، وأبي الحارث.

د- أربعة طرق عن كلّ من: شعبة، وحفص.

الانفرادات: لم أجد المؤلّف ذكر له غير انفرادتين.[2] والله أعلم.

أمّا (منهجه) حسب النسخة التي اعتمد عليها الباحث- وهي ناقصة من أولها حيث تبدأ بذكر القراء- فإنه بدأ بأسانيده -كعادة المؤلفين قديماً- مبتدِئاً بأهل مكة ومختتماً بـ (خلف) في اختياره، ثم ذكر الأصول مبتدِئاً بالإدغام الكبير، ثم (الهمز الساكن)، ثم (الهمز المتحرك)، ثم مذهب ورش في (النقل)، ثم مذهب حمزة في (الوقف)، ثم حكم (النون) الساكنة والتنوين، ثم (المدّ والقصر)، ثم (الإدغام الصغير)، ثم مذهب الكسائي في الوقف على (هاء

(١) انظر: ٢٢٠.

(٢) انظر: ١٤٥٠ و١٤٦١.

التأنيث)، ثم (الإمالة)، ثم أعقبها بفصل خاص بـ (إمالة قتيبة) عن الكسائي، ثم (فرش الحروف) مبتدِئاً بـ (الاستعاذة والبسملة) ثـم ابتـدأ بـ (الفاتحـة) ومـا بعدها حتى نهاية القرآن حسب ترتيب السور، والله أعلم.

٩- تلخيص العبارات[١]

المؤلّف: الحسن بن خلف بن عبد الله بن بلّيمة، أبو علـيّ، القـيرواني، إمـام مقرئ، قرأ على شيوخ بلدته، ثم نـزل الإسكندرية وقرأ على جماعة من أصحاب ابن غَلْبون، وعلى أبي معشر وغيره، قرأ عليه ابن سعدون وابن الحطيئة وغيرهما. توفي سنة (٥١٤هـ)[٢].

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخه ابن اللبان حيث حدّثه به، ثم قرأ عليه بمضمّنه جميع القرآن بسنده[٣].

وأيضاً قرأ المؤلّف بهذا الكتاب على شيخه الإسكندريّ بسنده الذي وصفه المؤلّف بقوله: «وهذا أصحّ إسناد وألطفه، مسلسل بالتلاوة وبالإسـكندرية إلى المؤلّف».[٤]

(١) وهو في القراءات السبع، واسمه كاملاً: (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات) وهو مطبوع محقّق، لكنّه خِلوٌ من الأسـانيد، وقـد ذكـر المؤلّـف الخلـف بينـه وبـين «الـشاطبية» في مؤلفـه «الفوائـد المجمعـة». انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١١.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة:٢/ ٩٠٢-٩٠٣، غاية النهاية: ١/ ٢١١، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٤.

(٣) انظر: ١٩٦.

(٤) انظر: ١٩٧.

الطرق: استقى المؤلِّف منه (٣٠) ثلاثين طريقاً، كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: قنبل، والسوسي، وحفص، وخلف، وأبي الحارث، ودوري الكسائي.

ب- طريقان عن كلّ من: قالون، والبزي، وهشام، وابن ذكوان، وشعبة.

جـ- ثلاثة طرق عن ورش.

د- خمسة طرق عن خلّاد.

هـ - ستة طرق عن الدوري.

يضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلّف عن ابن بلّيمة، واحدة من طريق السوسي، والثانية من طريق خلّاد.[١]

الانفرادات: لم يصرّح له المؤلّف بالانفراد إلا في موضعين.[٢] والله أعلم.

أما (منهجه) فقد بيّنه محقّقه.

١٠- الروضة في القراءات الإحدى عشرة وهي قراءات العشرة؛ المشهورة وقراءة الأعمش[٣]

المؤلِّف: الحسن بن محمد بن إبراهيم، أبو علي، المالكي، البغدادي، أستاذ،

(١) انظر: ٣٤٦.

(٢) انظر: ٤٣٧.

(٣) حقق من أوّله إلى نهاية قسم الأصول في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للدكتوراه سنة (١٤١٥هـ)، بعناية د/ نبيل آل إسماعيل، وعليه اعتمدت في هذا البحث.

إمام، نـزل مصر وصار شيخها، قرأ على الفرضي والسّوسنجِرْدي وغيرهما، قرأ عليه الهذلي والمليحي وغيرهما. توفي سنة (٤٣٨ هـ)[١].

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتـاب إجـازة بقراءتـه عـلى شـيخه المعـصراني بسنديه إلى مؤلفه، وقرأ به القرآن العظيم من أوله إلى آخره على شيخه البغدادي بأسانيده إلى مؤلّفه.[٢]

الطرق: اسـتقى المؤلّـف منـه (٢٨) ثمانيـة وعـشرين طريقـاً عـلى النحـو التـالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والدوري، والسوسي، وهـشام، وأبي الحارث، ودوري الكسائي، ورويس، وإسحاق.

ب- طريقان عن كلّ من: قالون، وابن ذكوان، وشعبة، وحفص، وخلـف عن حمزة، وابن وردان، وروح.

جـ- ثلاثة طرق عن كلّ من: البزي، وخلّاد.

الانفرادات: صـرّح له المؤلّـف بـ(انفـرد) مرة واحدة.[٣] والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام بدراسته وبيانه محقّقه حفظه الله.

---

(١) انظر ترجمته في: المعرفة:٢/ ٧٥٥-٧٥٦، غاية النهاية:١/ ٢٣٠، حسن المحاضرة:١/ ٤٩٣، الشذرات: ٣/ ٢٦١.

(٢) انظر: ١٩٩-٢٠١.

(٣) انظر: ١٢٥٣.

١١- التلخيص في القراءات الثمان[١]

المؤلّف: عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد، أبو معشر، الطبري، الشافعيّ، شيخ أهل مكة، إمام عارف، ثقة، صالح.

شيوخه: قرأ على كثيرين؛ منهم أبو الفضل الرازي، وأبو القاسم الزيدي وغيرهما، وقرأ عليه إبراهيم بن عبد الملك القَزْويني، وإبراهيم بن المسبح.

وألّف عدة مؤلّفات جلّها في القراءات، منها «سوق العروس» و «الرشاد في القراءات الشاذة» و «الدرر» في التفسير. توفي سنة (٤٧٨ هـ)[٢].

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخه السويداوي عن أبي حيّان بسنديه.

---

(١) السبعة المشهورة مع يعقوب، وهو مطبوع محقق، لكنْ عليه ملاحظة لم أجد محقّقه تعرّض لها، وهي وجود بعض الطرق التي عزاها إليه المؤلّف -ابن الجزري- صراحة، وليست في المطبوع، وهي: طرق الكارزيني عن الشذائي، والطريثيثي عن الفرضي، كلاهما عن قالون، وطريق الكارزيني عن المطّوّعي عن ابن فرح عن الدوري، وطريق الزيدي عن خلّاد، كلّ هذه الأربعة صرّح المؤلّف أنها من «تلخيص أبي معشر» وليست في المطبوع.
وأيضاً ذكر المؤلّف -ابن الجزري- أحكاماً لبعض الكلمات في باب الراء ونسبها إلى «التلخيص»، وبالرجوع إليه لم أجدها، بل ليس فيه باب الراءات لورش أصلاً، وقد نبّهت في قسم التحقيق على كلّ ذلك وأمثاله، مما يعني - والله أعلم- أن النصّ المحقق ناقص؛ حتى وإن ذكر محققه عكس ذلك في قوله ص ٦٥: «إن الكتاب جاء كاملاً ليس فيه سقط.»، والله المستعان.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ٨٢٧-٨٣٠، طبقات السبكي: ٥/ ١٥٢-١٥٣، غاية النهاية: ١/ ٤٠١، طبقات الداودي: ١/ ٣٣٨-٣٣٩.

وقرأ -المؤلّف- بمضمّنه القرآن كله على شيوخه المصريِّين الثلاثة، إلّا أنه على ابن الجندي إلى أثناء سورة «النحل» كما هو معلوم. وقد كتب شيخ واحد للمؤلّف بالإجازة إليه بهذا الكتاب[1].

الطرق: استقى المؤلّف منه (١٩) تسعة عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ-طريق واحدة عن كلٍّ من: ورش، والبزي، وقنبل، وهشام، وخلف، ورويس، وروح.

ب- طريقان عن كلٍّ من: الدوري، وابن ذكوان، وشعبة.

ج- ثلاثة طرق عن كلٍّ من: قالون، وخلّاد.

يضاف إلى ذلك أربع طرق أدائية للمؤلّف، اثنتان عن ورش، وواحدة عن كلٍّ من: ابن ذكوان، وابن وردان.[2]

الانفرادات: لم أجد المؤلّف نسب إليه الانفراد، إلا في ثلاثة مواضع[3]. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته محقّقه.

(١) انظر: ٢٠٦-٢٠٨.

(٢) انظر: ٢٧٨، ٢٨٨، ٣٧٧، ٤٦٦.

(٣) انظر ص: ١١٤٧، ١٢٦٥، ١٢٨٧.

١٢- الإعلان[١]

المؤلّف: عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل، أبو القاسم الصفراوي، ولد سنة (٥٤٤هـ) أستاذ، مقرئ، فقيه، يفتي على مذهب الإمام مالك رحمه الله، قرأ على أبي الطّيّب الغرناطي، واليسع بن حزم وغيرهما، وقرأ عليه المكين الأسمر والمريوطي، وغيرهما، ألّف «التقريب والبيان».

توفي سنة (٦٣٦ هـ)[٢].

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه أبي إسحاق الدمشقي بسنديه، ثم قرأ بمضمّنه على شيخه أبي محمد الإسكندري بسنديه أيضاً.[٣]

الطرق: استقى منه المؤلّف (٢٠) عشرين طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، وخلّاد.

ب- طريقان عن ورش.

جـ- ثلاثة طرق عن الدوري.

د- أربعة طرق عن قنبل.

---

(١) في القراءات السبع، وهو مفقود إلا جزء منه في مكتبة الجامعة الإسلامية، مصورة عن مكتبة جامعة برنستون بأمريكا.

(٢) انظر ترجمته في: التكملة للمنذري: ٣/ ٥٠٣-٥٠٤، المعرفة: ٣/ ١٢٢٩-١٢٣١، غاية النهاية: ١/ ٣٧٣، الشذرات: ٥/ ١٨٠.

(٣) انظر ص: ٢٠٩-٢١٠.

هـ - تسعة طرق عن هشام.

الانفرادات: صرّح له المؤلّف بانفرادة واحدة.[1] والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلم أستطعْ معرفة ذلك نظراً لعدم اطلاعي عليه، أما الجزء الموجود منه فهو عبارة عن ذكر بعض القراءات وعزوها لأصحابها فقط.

١٣- التذكار في القراءات العشر[2]

المؤلّف: عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن شِيْطا، أبو الفتح، البغدادي، ولد سنة (٣٧٠ هـ) الأستاذ الكبير، ثقة، رضي.

شيوخه: أخذ عن ابن العلّاف والحمّامي وغيرهما كثير.

لم يذكروا له غير هذا الكتاب. توفي سنة (٤٥٠ هـ)[3].

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب تلاوة، وقرأ به أيضاً على ثلاثة من شيوخه بأسانيدهم.[4]

(١) انظر ص: ٩٣٩.

(٢) مفقود.

(٣) كذا ذكر الخطيب في تاريخه، وجاء في «غاية» المؤلّف خطأ وهو (٤٠٥) وهذا لا يصح؛ لأن ابن سوار صاحب «المستنير» من تلاميذه وولادته سنة (٤١٠هـ) أوسنة (٤١٢ هـ) واضطرب فيه محقّق «المستنير» حيث جعله مرة (٤٥٠) ومرة (٤٥٣) وذلك في ص: ١٩ وص: ٢٥.

وانظر ترجمة ابن شيطا في: تاريخ بغداد: ١١/ ١٦، المنتظم: ١٦/ ٤٠، المعرفة:٢/ ٧٩١-٧٩٢، غاية النهاية: ١/ ٤٧٣-٤٧٤.

(٤) انظر ص: ٢٢٠.

الطرق: استقى المؤلّف من «التذكار» تسعة عشر (١٩) طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: ورش، وابن ذكوان، وخلف عن حمزة، وابن وردان، وإسحاق.

ب- طريقان عن كل من: الدوري، وشعبة، وخلّاد، ورويس، وروح.

ج- أربعة طرق عن حفص.

الانفرادات: لم يصرّح له المؤلّف بأي انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يمكن بيانه نظراً لأنه مفقود.

١٤- الغاية[1]

المؤلّف: أحمد بن الحسين بن مِهْران، أبو بكر، الأصبهاني، ولد سنة (٢٩٥هـ)، ثقة، صالح، مجاب الدعوة.

شيوخه: قرأ على كثيرين: منهم ابن الأخرم والنقاش، وقرأ عليه ابن طَرارا، ومنصور العراقي وغيرهما.

وألّف عدة تآليف منها «الشامل» و«المبسوط».

---

(١) في القراءات الإحدى عشرة، العشرة المشهورة وقراءة أبي حاتم السجستاني، ويلاحظ أن ابن مهران جعل خلفاً هو الحادي عشر، والكتاب مطبوع محقق، وعليه اعتمدت، ومحقَّقٌ رسالةً للدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة (١٤١٢ هـ).

توفي سنة (٣٨١هـ)[1].

الرواية: أخذ المؤلّف إجازة بقراءته على شيخيه: الساعاتي والمراغي، بإسناديهما، وقرأ به القرآن كله ضمناً على شيخه الهمداني بسنده، وأيضاً قرأ بما دخل في تلاوته من القراءات السبع منه على شيخه الدمشقي بإسناده.[2]

الطرق: استقى منه المؤلّف (١٨) ثمانية عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والدوري، وابن ذكوان، وشعبة، وخلف، وأبي الحارث، وابن وردان، وإدريس، وروح، وإسحاق.

ب- ثلاثة طرق عن خلّاد.

جـ- خمسة طرق عن قالون.

يضاف إلى ذلك طريق أدائية واحدة، وهي من رواية شعبة.[3] والله أعلم.

الانفرادات: صرّح له المؤلّف بـ (انفرد) في ثمانية وأربعين (٤٨) موضعاً.[4] والله أعلم.

---

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٣/ ١٢، المعرفة: ٢/ ٦٦٢-٦٦٤، غاية النهاية: ١/ ٤٩-٥٠، شذرات الذهب: ٣/ ٩٨.

(٢) انظر ص: ٢٢٩-٢٣٢.

(٣) انظر ص: ٤٠١.

(٤) انظر ص: ٦٨٨، ٧٦٤، ٧٧٩، ٩١٢، ٩١٦، ٩٢٣، ٩٢٧، ٩٣٣، ٩٣٩، ٩٤٤، ٩٥٢، ١٠١٥، ١١٨٨، ١٢٣٢، ١٢٦٨، ١٢٨٤-١٢٩٤، ١٤٣٨، ١٤٤١، ١٥٢٥، ١٦١٧، ١٨٠٣، ١٨٠٧، ١٨١٤، ١٨٢٥-١٨٥٩، ١٨٧٠، ١٩١٣، ١٩٢٤، ١٩٢٧، ١٩٣٢، ١٩٤١.

أمّا (منهجه) فقد بيّنه أتمّ بيان محقّقه في الجامعة الإسلامية، واستدرك كثيراً من المسائل العلمية والمنهجية على التحقيق المطبوع.

١٥- المفتاح في القراءات العشر[1]

المؤلّف: محمد بن عبد الملك بن الحسن، بن خيرون، أبو منصور، البغدادي، أستاذ بارع، قرأ على عمّه أبي الفضل، وعبد السيّد، وغيرهما، وقرأ عليه الكندي وابن عساكر وغيرهما، توفي سنة (٥٣٩ هـ)[2].

الرواية: قرأ المؤلّف القرآن كلّه بهذا الكتاب على شيوخه المصريّين وهم: ابن الصائغ، والبغدادي، وابن الجندي[3]، بسندهم إلى مؤلفه.[4]

الطرق: استقى المؤلّف منه (١٨) ثمانية عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والبزي، وشعبة، وأبي الحارث، وابن وردان، وابن جماز، ورويس، وإسحاق.

ب- طريقان عن كلٍّ من: خلف، وخلّاد، وروح.

جـ- أربعة طرق عن الدوري.

يضاف إلى ذلك طريق واحدة أدائية للمؤلّف.[5]

---

(١) لم أعثر له على أي خبر.

(٢) انظر ترجمته في: المنتظم: ١٨/ ٤٢-٤٣، المعرفة:٢/ ٩٥٨-٩٥٩، غاية النهاية:٢/ ١٩٢، الشذرات: ٤/ ١٢٥.

(٣) ينبّه على أن المؤلّف لم يختم على ابن الجندي، وإنما قرأ إلى أثناء سورة (النحل) كما هو معروف.

(٤) انظر ص: ٢٢٣.

(٥) انظر ص: ٤٦٦.

الانفرادات: صرّح له المؤلّف بانفرادة واحدة[1]، ولم يذكر هل هي من هـذا الكتاب أم من كتابه الآخر «الموضح»[2] والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يستطاع بيانه؛ لأنه مفقود.

١٦ - الكفاية في القراءات الست[3]

المؤلّف: سبط الخياط.[4]

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه البنّاء بسنده، ثم قرأ بمضمّنه القرآن كلّه على شيخه البغدادي، وإلى أثناء سورة «النحل» على ابن الجندي بأسانيدهما فيه.[5]

---

(١) انظر ص: ٧٥٥.

(٢) انظر الكلام عنه ص: ٢٦٣.

(٣) وهي التي بيّنها مؤلّفها نفسه في مقدمة كتابه فقال: «وهم ابن كثير من رواية قنبل؛ من طريق ابـن مجاهـد وابن شنبوذ، ونافع من رواية قالون؛ من طريق الحلواني وأبي نشيط، ورواية إسماعيل بن جعفر، وعاصم من رواية حفص؛ من طريق عُبَيد بن الصبّاح وهبيرة، وأبي بكر بن عياش من رواية العليمي، والكسائيُّ من رواية أبي عمر الدوري؛ من رواية ابن فرح، وعلي بن سُلَيم، وخلفُ صاحب الاختيـار؛ مـن طريـق السوسنجردي وأبي الحسن الحذاء، وأبو عمرو بن العلاء؛ من رواية اليزيدي؛ من طريق أبي الزعراء وابن فرح وهم خمسة رواة، من جملة السبعة، وخلف». الكفاية في الست: ق: ١/أ.
وهي القراءات التي قرأها أبو القاسم هبة الله الحريري على شيوخه، ألّفه السبط لتلميذه تاج الدين الكندي. والكتاب منه نسختان خطيتان في مكتبة المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة، الأولى برقم (٤٣٦٧) في ٤١ ق وهي التي اعتمدتها في هذا البحث.

(٤) صاحب «المبهج» سبق التعريف به ص (٢٣٣).

(٥) انظر ص: ٢٢٢.

الطرق: استقى المؤلّف منه (١٦) ستة عشر طريقاً كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: شعبة، وحفص، وإسحاق.

ب- طريقان عن كلٍّ من: قالون، وإدريس.

جـ- أربعة طرق عن الدوري.

د- خمسة طرق عن قنبل.

يضاف إلى ذلك طريق واحدة أدائية للمؤلّف عن الكِنْدي، وهي عن شعبة.[١] والله أعلم.

الانفرادات: صرح المؤلّف بأنه (انفرد) في أربعة مواضع.[٢] والله أعلم.

أمّا (منهجه):

١- بدأ أولاً -بعد المقدمة- بذكر أسانيده التي لم يصل منها إلا أسانيد قراءة نافع، ثم يبدأ الكتاب بقوله تعالى ﴿إِذَا دَعَانِۖ﴾ [البقرة: ١٨٦]

٢- يذكر الحرف، ثم يعقب عليه لصاحب القراءة، وأحياناً يعكس المسألة.

٣- عقد فصلاً للتكبير، ولخّصه في عدة أسطر.

(١) انظر ص: ٣٩٢.

(٢) انظر ص: ٩٢٣، ٩٨٣، ١٢٦٤، ١٢٧٧.

١٧ - التيسير[١]

المؤلّف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، أبو عمرو الداني. ولد سنة (٣٧١ هـ) شيخ مشايخ المقرئين، رحل في طلب العلم من المغرب إلى المشرق، وأخذ عن شيوخ كثيرين، منهم طاهر بن غلبون، وفارس بن أحمد وغيرهما، وسمع الحديث وبرز فيه وفي أسماء رجاله، وفي التفسير والفقه وغير ذلك.

ألّف الكثير من الكتب، منها «الفتن والملاحم» وغيره.

توفي سنة (٤٤٤ هـ).[٢]

أخذ المؤلّف هذا الكتاب (إجازة) عن شيخين من شيوخه،[٣] وكذلك قرأه أجمع على شيخين آخرين، وصف إسناد أحدهما بقوله: إسناد صحيح عال، تسلسل لي بالأندلسيين منّي إلى المؤلّف[٤] ووصف الآخر بأنه أعلى من الأول[٥].

وقد قرأ المؤلّف القرآن كلّه من أوله إلى آخره بمضمَّن هذا الكتاب على شيخ واحد من شيوخه، قال واصفاً له: «هذا أعلى إسناد يوجد اليوم متصلاً، واختص

---

(١) في القراءات السبع، مطبوع بعناية المستشرق أوتوبرتزل، حُقِّق للماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة (١٤١٩هـ).

(٢) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: ٢/ ٤٨٣-٤٨٤، معجم الأدباء: ١٢/ ١٢١-١٢٨، المعرفة: ٢/ ٧٧٣-٧٨١، غاية النهاية: ١/ ٥٠٣-٥٠٥، وغيرها كثير من كتب التراجم.

(٣) انظر ص: ١٦١ و١٦٣.

(٤) انظر ص: ١٦٤.

(٥) انظر ص: ١٦٧.

هذا الإسناد بتسلسل التلاوة والقراءة والسّماع، ومنّي إلى المؤلّف كلّهم علماء أئمة ضابطون[1]».

وأيضاً تلقّى المؤلّف شرح هذا الكتاب للمالَقي «الدر النثير» على غير واحد من الثقات مشافهة، لكنه لم يصرّح باسم أيٍّ منهم[2].

الطرق: استقى المؤلّف جميع طرق «التيسير» وعددها (١٥) خمسة عشر طريقاً عن كل راو من رواة القراء السبعة طريقاً إلا عن شعبة عن عاصم فعنه طريقان. والله أعلم.

ويضاف إلى ذلك (٢٨) ثمانية وعشرون طريقاً عن القرّاء السبعة من طريقه هي كلها طرق أدائية للمؤلّف، وقد جاءت كالتالي:

١ - خمس طرق عن نافع: اثنتان لقالون، وثلاثة عن ورش.

٢ - اثنتان عن ابن كثير؛ كلتاهما عن البزي.

٣ - سبعة طرق عن أبي عمرو، كلّها عن الدوريّ.

٤ - ثلاثة عن ابن عامر، واحدة عن هشام، واثنتان عن ابن ذكوان.

٥ - اثنتان عن عاصم، واحدة لكلّ من: شعبة، وحفص.

٦ - سبعة عن حمزة، ثنتان منها لخلف، وخمسة لخلّاد.

٧ - اثنتان عن الكسائي، كلتاهما عن دوريِّه.

المجموع: ثمانية وعشرون طريقاً.

---

(١) انظر ص: ١٦٧.

(٢) انظر ص: ١٦٧.

فيكون المجموع الكلّي للقراء السبعة من طرق الداني: ثلاثة وأربعين طريقاً [٤٣] وهذا يدلّ على مكانة الداني، وكتبه عند المؤلّف، وهو أهل لذلك. والله أعلم.

الانفرادات: ذكر المؤلّف أن الداني (انفرد) في ثمانية مواضع.[1]

أمّا (منهجه) فقد قسم كتابه إلى قسمين:

الأول: الأسانيد والأصول.

الثاني: الفرش.

ويلاحظ أن المؤلف -ابن الجزري- سار على نفس الترتيب الذي سار عليه الداني في هذا الكتاب.

بقي أن يذكر أن الداني ذكر في هذا الكتاب (ما اشتهر وانتشر وصحّ وثبت) والله أعلم.

تتميم: يُعَدُّ «التيسير» من كتب القراءات المهمّة التي تلقّى القراء قراءاتِه بالقبول والإقراء، وهو أحد الكتب التي يقرأ بها اليوم، ولا أعلم أن هذه الميزة لغيره من الكتب حاشا «الشاطبية»، و«النشر»، و«تحبير التيسير».

أقول هذا، لأنّي وجدت بعض الباحثين -وأعني محقِّقَيْ كتاب «العنوان» - قاما بموازنة -حسب رأيهما- بين الكتابين، وهي موازنة غير سديدة، ومبنيّة على

(١) انظر ص: ٩٠٧، ٩٢٣، ١٢٢٥، ١٤١٨، ١٤٣٦، ١٤٣٨، ١٤٥٠، ١٧٧١.

أمثلة كلّها خطأ، تدلّ على عدم قراءة كتاب «العنوان» نفسه فضلاً عن «التيسير» حيث صرّحا بأن بعض القراءات انفرد بها «العنوان» وخلا منها «التيسير» وذلك قولهما:

«وقد دلّ الاستقراء على أن في «العنوان» ما ليس له ذكر في «التيسير» وأنّ بعض ما في الأوّل مخالف لما في الآخر وهو قليل»[1].

أقول: أمّا الخلاف بين الكتابين من حيث المعلومات وأن في أحدهما ما ليس في الآخر فهذا شيء وارد وطبيعي ولا يعتبر ميزة لأحدهما دون الآخر؛ لأنّ مردّ ذلك هو رواية كلّ منهما، ولا يشترط أن يتفقا في كل الأوجه والروايات؛ نظراً لاختلاف طرق كلّ منهما.

وأمّا القول بأن الاستقراء دلّ على انفراد «العنوان» بما خلا منه «التيسير» فقد مثّلا بأمثلة كلّها غير صحيحة، وهذا بيان ذلك:

١ - قالا: «لم يذكر الداني ما ورد في الآية (٨) من سورة [الملك] وورد في «العنوان» ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨] بتشديد التاء للبزي[2]».

الجواب: بل ذكر الداني ذلك في سورة (البقرة).[3]

٢ - قالا: «كما لم يذكر الداني ما ورد في الآية [٣٨: القلم] ﴿لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ بتشديد التاء للبزي»[4].

(١) العنوان: مقدمة التحقيق: ١٢.

(٢) العنوان: ١٢.

(٣) انظر: التيسير: ٨٤ وهذا يدل على أنهما لم يستقرئا التيسير كله.

(٤) انظر: العنوان: ١٣.

الجواب: بل ذكرها في سورة (البقرة).[1]

٣- قالا: «لم يَرِدْ حديثٌ في «التيسير» عن قراءة هشام للآية [٢٦: الحديد] ﴿نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ بالألف»[2].

الجواب: بل ذكرها في سورة (البقرة).[3]

٤- قالا: «ومثله ما ورد في «العنوان» عن الآية [٤: الممتحنة] عن هشام أيضاً ولم يرد في «التيسير»»[4].

الجواب: بل ورد فيه في سورة (البقرة).[5]

٥- قالا: «ورد في «العنوان» ما لم نجده في «التيسير» ﴿نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠] بتخفيف الشين نافع وابن عامر وعاصم، وقد سبق ابنُ مجاهد أبا الطّاهر إلى ذكره.»[6] الجواب: بل ذكر الدانيُّ رحمه الله هذه الكلمة في محلِّها من سورتها، ولكنّها سقطت من النسخة المطبوعة، ووقفتُ على ذلك في نسخة خطِّية في مكتبة الحرم النبوي الشريف، قال الداني: «نافع وابن عامر وعاصم «نشرت» بتخفيف الشين، والباقون بتشديدها»[7].

---

(١) انظر: التيسير: ٨٤.

(٢) انظر: العنوان: ١٣.

(٣) انظر: التيسير: ٧٧.

(٤) انظر: العنوان: ١٣.

(٥) انظر: التيسير: ٧٧.

(٦) انظر: العنوان: ١٣.

(٧) التيسير: ق ١١٨/ أ، نسخة خطية كتبت سنة (٨٠٦ هـ) في المكتبة المذكورة.

٦- قالا: «ومن ذلك ذكر أبي الطاهر لما ورد في الآية [٣٦: المطففين] ولا نجدها في «التيسير»»[١].

الجواب: إن كانا يقصدان ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ فهي مذكورة في «التيسير».[٢]

٧- قالا: «وفي الحديث عن إمالة ﴿يسٓ﴾ وافق أبو الطّاهر ابنَ مجاهد، وكان أكثر توفيقاً من الداني»[٣].

الجواب: لم أفهم مرادهما من هذه العبارة الأخيرة، وعلى كلٍّ فالتوفيق من الله سبحانه وتعالى، والمؤلفون الثلاثة -ابن مجاهد والداني وأبو طاهر- ذكروا الإمالة والإدغام في أول سورة «يسٓ»، فلا داعي إلى هذه المفاضلة التي في غير محلها من محقِّقَيْ الكتاب. والله أعلم.

١٨- الشاطبية[٤]

المؤلّف: القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد، أبو محمد، وأبو القاسم،

---

(١) انظر: العنوان: ١٣.

(٢) انظر: التيسير: ٤٣.

(٣) انظر: العنوان: ١٣.

(٤) هذا اسم الشهرة، واسم النظم كاملاً «حرز الأماني ووجه التهاني» وهو في القراءات السبع، ذَكَر أنه بدأ أولها بالأندلس إلى قوله: (جعلت أبا جاد) وهو البيت رقم (٤٥) ثم أكملها بالقاهرة، قال عنها المؤلّف: «لا يَعْرِف مقدارها إلا من نظم على منوالها أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها، ولقد رزق هذا الكتاب -النظم- من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن...». غاية النهاية: ٢/ ٢٢. وهذا النظم مطبوع عدّة طبعات.

الشاطبي، الشافعيّ، ولد سنة (٥٣٨ هـ)، أحد الأعلام الكبار، غاية في القراءات، حافظ للحديث، إمام في اللّغة، رأس في الأدب؛ مع الزهد والعبادة.

شيوخه: كثيرون، منهم: أبو عبد الله محمد بن أبي العاص النَّفْزي،[١] وابن هُذَيل[٢]، وأبو عبد الله محمد بن حَميد[٣]، وغيرهم.

مؤلفاته: جُلُّها في القرآن وعلومه، منها: «العقيلة» في رسم القرآن[٤]، ونظم كتاب «التمهيد» لابن عبد البر، في خمسمائة بيت؛ قصيدة «دالية»[٥].

توفي سنة (٥٩٠ هـ).[٦]

الرواية: أخبر المؤلِّفَ بهذا النظم ثلاثةٌ من شيوخه بأسانيدهم المختلفة، وذكر أنه قرأ القرآن العظيم بمضمّنه على جماعة من الشيوخ، ذكر منهم شيخين اثنين.

أمّا شروح «الشاطبية» فذكر منها سبعة، أجازه بها سبعة من الشيوخ، كلّ شرح عن شيخ.[٧]

---

(١) انظر ترجمته: ١٩١.

(٢) انظر ترجمته: ١٦٣.

(٣) البلنسي، تلا على ابن شريح، وغيره، أخذ عنه الشاطبي كتاب سيبويه و «الكامل» للمبرد و«أدب الكاتب» لابن قتيبة، وسمع منه أيضاً كتاب «الكافي»، توفي سنة (٥٨٦ هـ).
انظر: المعرفة: ٣/ ١٠٧٢-١٠٧٣، الإحاطة: ٣/ ٧٠-٧٢، غاية النهاية: ٢/ ٢٠.

(٤) نظم فيها المقنع للداني.

(٥) نقل عنه تلميذه السخاوي أنه من حفظها أحاط علماً بـ «التمهيد» انظر: المعرفة: ٣/ ١١١٤.

(٦) انظر ترجمته في: التكملة للمنذري: ١/ ٢٠٧-٢٠٨، معجم الأدباء: ١٦/ ٢٩٣-٢٩٦، المعرفة: ٣/ ١١١٠-١١١٥، غاية النهاية: ٢، ٢٠-٢٣، وغيرها كثير من كتب التراجم.

(٧) انظر تفصيل كلّ ذلك ص: ١٧١-١٧٧.

أما الطرق: التي استقاها المؤلّف منه فعددها (١٥) خمسة عشر طريقاً، عن كل راوٍ من رواة القراء السبعة طريقاً واحداً إلا شعبة عن عاصم فله طريقان.

ويضاف إلى هذه الخمسة عشر طريقاً خمسةُ طرق أدائية للمؤلِّف عن الشاطبي، أي: إنها ليست منسوبة إلى «الشاطبية» بل إلى الشاطبي.[١]

فيكون مجموع طرق الشاطبي عشرين طريقاً. والله أعلم.

الانفرادات: صرّح المؤلّف بـ (انفرد) للشاطبي في ثلاثة مواضع فقط[٢].

تنبيهان:

الأول: «الشاطبية» نظم لكتاب «التيسير» مع بعض الزيادات التي قرأها الشاطبي على مشايخه، وهي خارجة عن طرق «التيسير» وقد عُرفت هذه الزيادات فيما بعد عند أهل القراءات بـ «الزيادات على القصيد».

هذا، وقد تفضّل المؤلّف رحمه الله بالتنبيه على جلّ المواضع التي زادها الشاطبي على الداني، بل أيضاً التنبيه على المواضع التي خرج فيها الشاطبي عن طرقه نفسِه، فمثلاً قوله: ذِكْرُ الحذف – في ﴿يَتَّقِي﴾ [الزمر: ٢٤]– في «الشاطبية» خروج عن طرقه[٣]، ومثله غير قليل.

الثاني: ظهر من المؤلّف رحمه الله شدة اهتمامه بـ «الشاطبية» وذلك من خلال

(١) انظر: ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٧٤، ٣٢٥، ٣٣٠.

(٢) انظر: ١١٥٤، ١٢٣٧، ١٢٤٠.

(٣) انظر: ١٥٥١.

تبيين الزيادات، وإظهار بعض الملاحظات على الشاطبي فيما ذهب إليه في بعض الأوجه، بل وتصحيح بعض الأوهام التي ذكرها.

هذا وقد سجّل الباحث ثلاثة مواضع استخدم المؤلّف فيها عبارات يرى أن غيرها أولى منها، وهي كالتالي:

الموضع الأول: لـمّا ذكر الشاطبي رحمه الله الخلاف في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] عند البدل لورش، مع أنه من المستثنيات فليس فيه إلا القصر قولاً واحداً، قال المؤلّف معقباً عليه: «وكأنّ الشاطبي رحمه الله ظَنَّ بكونه -الداني- لم يذكره في «التيسير» أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق فقال:

.... وبعضهم يؤاخذكم........

أي: وبعض رواة المدّ قصر ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وليس كذلك، فإنّ رواة المدّ مجمعون على استثناء ﴿يُؤَاخِذُ﴾ فلا خلاف في قصره.» بنصّه.[1]

هذا اعتراض المؤلّف بنصّه على الشاطبي رحمه الله، وفيه نظر من جهتين:

الأولى: أن الشاطبيّ رحمه الله ليس ممن يأخذ القراءات من الكتب، وبالقياس، فقوله:

(١) انظر: ٨٣٧.

وما لقياس في القراءة مدخلٌ[1] ....

دليلٌ على منهجه في القراءات، وقوله:

جزى الله بالخيرات عنا أئمــة لنا نقلوا القرانَ عذباً وسلسلاً[2]

إشارةٌ إلى أن القراءات لابدّ فيها من النقل[3].

فقولُ المؤلِّف في تعقيبه (ظنَّ) كانَ في اللغة متسعٌ للتعبير عن مراده بغيرها حتى لا يفهم منها ما هو الظاهر.

الثانيـة: أن المؤلّف حمل قول الشـاطبي (وبعضهم) عـلى أن المـراد: بعـض رواة المدّ وهو يخالف ما حمله عليه قول الجعبري رحمه الله، حيث قال: «يفهم من قوله: (وبعضهم) أن المتقدم مستثنى للكـل، ولـيس كـذلك؛ لأن الـصقلي[4] لم يستثن شـيئاً، ولم يـستثن الحـصري ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقـرة: ٤٧]، وكـذا مكّـي، وفي «الكافي» فيه وجهان، فالأَوْلى: حَمْلُه على شيوخه»[5]، وتفسير الجعبري أولى. والله أعلم.

الموضع الثاني: لـمّا ذكر الشاطبي الخلاف لشعبة في إمالة الراء والهمـزة مـن

(١) المراد هنا نفي القياس فيما فيه نصّ، أما غيره فقد قال عنه أبو شامة: نفي أصـل القيـاس في علـم القـراءة مطلقاً لا سبيل إليه، وقد أطلق الداني ذلك في مواضع فقال: «وقـسناه عـلى الأصـول إذ عـدمنا الـنصّ» انظر: الشاطبية: ٢٩، إبراز المعاني: ٢/ ١٧٧.

(٢) أبيات مقدمة الشاطبية: ٢.

(٣) وهذا أحد قولين في شرح البيت ذكرهما أبو شامة رحمه الله. انظر: إبراز المعاني: ١/ ١٤.

(٤) يقصد ابن الفحام، صاحب «التجريد» وانظر ترجمته ص: ٢٢٢.

(٥) كنز المعاني: ٢/ ٣٥٦.

﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٧] التي بعدها ساكن نحو ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ وبيّن المؤلف أن الصواب عنه إمالة الراء فقط، قال: «وقد صحَّح الداني الإمالة فيهما؛ يعني من طريق خلف حسبما نصّ عليه في «التيسير» فَحَسِبَ الشاطبي أن ذلك من طريق كتابه فحكى فيه خلافاً، والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق «الشاطبية» و«التيسير» »[1].

الموضع الثالث: لـمَّا زاد الشاطبي وجه الفتح في الياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] قال المؤلّف: «وقد أبهم في «التيسير» قال عقب ذكره الإمالة: وكذا قرأت في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته، فأوهم أن ذلك من طريق أبي عمران التي هي طريق «التيسير»، وتبعه على ذلك الشاطبي وزاد وجه الفتح فأطلق الخلاف عن السوسي وهو معذور في ذلك »[2].

فقول المؤلّف: في هاتين العبارتين (فَحَسِبَ) و(معذور) لا يرى الباحث لهما وجهاً في حق الشاطبي رحمه الله، ويقول الباحث ما قاله المؤلِّف في الرَّد على الزمخشري رحم الله الجميع: «نعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهّي، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل»[3].

وهناك موضع قال المؤلّف فيه: «واتفقوا على حرف «الحشر» وهو قوله:

(١) انظر: ١٢٤١.

(٢) انظر: ١٢٨٩-١٢٩٠.

(٣) انظر: ١٦٩٤.

﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] وعبارة الشاطبي موهمة له لولا ضبط الرواة؛ لأن منع الخروج منسوب إليهم وصادر عنهم»[١].

قولُه: (موهمة)، يقصد أن قول الشاطبي: (لا يخرجون في رضاً) موهم؛ لأنه يدخل فيه موضع «الجاثية» [٣٥] وموضع «الحشر» هذا، مع أن المراد الذي فيه الخلاف، وهو موضع «الجاثية» فقط، فمن هنا كان الإيهام لعدم التقييد، وقد اتبع المؤلّف أبا شامة في فهم الإيهام، والله أعلم.[٢]

١٩ - الكافي[٣]

المؤلّف: محمد بن شريح بن أحمد بن شريح، أبو عبد الله، الإشبيلي، ولد سنة (٣٨٨هـ) أستاذ، محقق، رحل سنة (٤٣٣هـ) وقرأ على الشيوخ في المشرق: مصر، ومكة، ورجع بعلم كثير فولّي خطابة إشبيلية.

شيوخه: ذكروا له منهم: ابن نفيس، وتاج الأئمة، وأنّه، لقي مكّيّاً وأجازه، وغير هؤلاء كثير.

ألّف: كتاب «التذكير»، و»الكافي».

توفي سنة (٤٧٦ هـ)[٤].

---

(١) انظر: ١٧٠٣.

(٢) انظر: إبراز المعاني: ٣/ ١٦٥.

(٣) في القراءات السبع، مطبوع، وحقّق سنة (١٤٢٠ هـ)، رسالة للماجستير بجامعة أم القرى.

(٤) انظر ترجمته: بغية الملتمس: ٨١، المعرفة: ٢/ ٨٢٤-٨٢٥، غاية النهاية: ٢/ ١٥٣، الشذرات: ٣/ ٣٥٤.

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخين من شيوخه بأسانيدهما المختلفة، وقرأ بمضمّنه القرآن الكريم كلّه على شيخ واحد، وإلى أثناء سورة [البقرة: ٢٥] على شيخ آخر أيضاً.(١)

الطرق: استقى المؤلِّف من هذا الكتاب أربعة عشر طريقاً (١٤) كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، وقنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلّاد، وأبي الحارث.

ب- طريقان اثنان عن كلّ من: قالون، والدوري.

ج- ثلاثة طرق عن خلف.

ويضاف إلى ذلك طريق واحدة أدائية للمؤلّف من طريق ابن شريح عن هشام(٢). والله أعلم.

الانفرادات: ذكر له المؤلّف ثمانية مواضع صرّح فيها بقوله: (انفرد)(٣). والله أعلم.

تنبيه: ذكر المؤلّف في رواية خلف من طريق ابن مقسم قال: «ومن «الكافي» قرأ بها ابن شريح على ابن نفيس، وقرأ ابن نفيس على أبي أحمد السامرّي، وقرأ السامرّي على ابن مقسم، وقرأ ابن مقسم على إدريس، وقرأ

(١) انظر ص: ١٨٩.

(٢) انظر ص: ٣٥٨.

(٣) انظر ص: ٦٦٨، ٨٣٩، ٨٤٩، ٨٥٥، ٩٣٢، ١٢٤٣، ١٢٥٣، ١٦٤٥.

إدريس على خلف[1]»، هكذا ذكر المؤلّف هذه الطريق وأسندها إلى «الكافي».

وبالرجوع إلى «الكافي» -المطبوع- لم أجد هذه الطريق على النحو الذي ذكره المؤلّف، بل هي فيه كما صرّح مؤلّفه، قال: «قرأتُ بها على ابن نفيس، وقرأ ابن نفيس على السامرّي، وقرأ السامرّي على أبي الحسن بن الرَّقي،[2] وقرأ أبو الحسن على إدريس، وقرأ إدريس على خلف»[3].

فاتّضح الاختلاف في الطريقين، ولعلّ سهواً حدث من المؤلّف رحمه الله؛ إذ طريق ابن مقسم هو في «الكافي» لكن ليس عن السامرّي، بل عن الحمّامي، وهذا نصّها: قال صاحب «الكافي»: «قرأتُ برواية خلف على أبي عليّ البغدادي،[4] وعلى أبي العبّاس بن هاشم، وقرآ جميعاً على أبي الحسن الحمّامي، وقرأ الحمّامي على ابن مقسم، وقرأ ابن مقسم على إدريس، وقرأ إدريس على خلف»[5].

مع أنّ هذين الطريقين -أعني: البغدادي وأبا هاشم- اختارهما المؤلّف أيضاً من «الكافي» والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته محقّقه.

---

(١) انظر ص: ٤٢٤.

(٢) تحرفت في «الكافي» المطبوع ص ١١ إلى (الزي).

(٣) الكافي: ١١.

(٤) هو صاحب «الروضة» وانظر ترجمته ص: ٢٣٨.

(٥) الكافي: ١١.

٢٠- الموضح في القراءات العشر[1]

المؤلّف: أبو منصور، ابن خيرون.[2]

الرواية: تقدّم بيانها عند الكلام على «المفتاح».[3]

الطرق: استقى المؤلّف من هذا الكتاب (١٤) أربعة عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: شعبة، وأبي الحارث، وابن وردان، وابن جماز، ورويس، وإسحاق.

ب- طريقان عن كلٍّ من: الدوري، وخلف، وخلّاد، وروح.

وسبق بيان أن له طريقاً أخرى أدائية.[4]

الانفرادات: سبق بيان أن المؤلّف لم يذكر لابن خيرون إلا انفرادة واحدة،[5] ولم يصرّح بأي من الكتابين هي، ويترجّح أنها من الكتابين، أعني: «الموضح» و«المفتاح» وبخاصّة وأنها من رواية خلّاد، وهي في كلا «الكتابين». والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يُعرف؛ لأنه مفقود.

---

(١) لم يذكره المؤلّف عندما ترجم لابن خيرون.

(٢) تقدمت ترجمته ص: ٢٤٦.

(٣) انظر ص: ٢٤٦-٢٤٧.

(٤) انظر ص: ٢٤٧

(٥) انظر ص: ٢٤٧

٢١- المجتبى[١]

المؤلّف: عبد الجبار بن أحمد بن عمر بن الحسن، أبو القاسم، الطرسوسي، يعرف بـ (الطّويل) ولد سنة (٣٣١ هـ)، أستاذ مصدّر، ثقة، نزل مصر، وكان شيخها، قال عنه الداني: «كان شيخاً فاضلاً ضابطاً، ذا عفاف ونسك، رأيته وشاهدته، وكان كثيراً ما يَقصِد شيخنا فارس بن أحمد يذاكره في مجلسه»[٢].

شيوخه: تلقّى العلم على شيوخ كثيرين، لكن الذين أخذ المؤلّف طُرُقَهم في «نشره» أربعة فقط، وهم:[٣]

١ -أبو أحمد السامرّي، وله تسعة طرق.

٢ - أبو بكر الأذفويّ، طريق واحدة.

٣- أبو عديّ عبد العزيز، طريق واحدة.

٤ - أبو القاسم المصري، طريق واحدة.

ولم تذكر كتب التراجم للمؤلّف غير «المجتبى»، إلّا أن ابن خير سمّاه «الجامع».

توفي سنة (٤٢٠ هـ)[٤].

(١) سمّاه المؤلّف «المجتبى الجامع».

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٧، واسمه في فهرست ابن خير: ٢٥: «الجامع لقراءات الأئمة».

(٢) غاية النهاية: ١/ ٣٥٨.

(٣) ستأتي ترجمة كل في محله من التحقيق.

(٤) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ٧٢٨، غاية النهاية: ١/ ٣٥٧-٥٥٨، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٢.

الرواية: ذكر المؤلِّف أنه قرأ بهذا الكتاب ضمناً مع «التيسير» و «الهادي» و«التبصرة» وغيرها على شيخ واحد من شيوخه[1].

الطرق: أخذ منه المؤلِّف (١٢) اثنتي عشرة طريقاً كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، وقنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلف، وخلاّد.

ب- طريقان عن: ورش.

ج- ثلاث طرق عن الدوري. والله أعلم.

الانفرادات: لم يذكر المؤلِّف أي انفرادة لهذا الكتاب ولا لمؤلفه، والله أعلم.

أمّا (منهجه) فالكتاب مفقود، فلا يمكن معرفته.

٢٢- الروضة[2]

المؤلّف: موسى بن الحسين بن إسماعيل، الشريف الحسيني، أبو إسماعيل، المعروف بـ(المعدَّل) أستاذ عارف، قرأ على ابن نفيس والبزاز وغيرهما، وقرأ عليه منصور بن يملا الأحدب[3].

---

(١) انظر: ١٩٥.

(٢) قال مؤلّفه: «وسمّيته «بالجامع للأداء، روضة الحفاظ» »، وجاء على غلاف النسخة الخطية: (الجامع للأداء، روضة الحفاظ، بتهذيب الألفاظ، في اختلاف الأئمة الغرر، في القراءات الخمسة عشر، برواياتها المنتخبة، وطرقها المقتضبة) وقد اعتمدت على النسخة المصرية وهي في جزأين، في الجامعة الإسلامية تحت رقم: ٨٨٦٧، وقد قام الطالب عاصم قارئ بدراسة الكتاب وتحقيقه للماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٣) مقرئ كبير، وعالم شهير، قرأ على أبي معشر وغيره، صنف كتاباً في القراءات، توفي سنة (٥٢٦ هـ). انظر: المعرفة: ٢/ ٩٣٠-٩٣١، غاية النهاية: ٢/ ٣١٢.

وفاته: بعد سنة (٤٧٠ هـ).[١]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب بنفس إسناد «تلخيص أبي معشر».[٢]

الطرق: استقى المؤلِّف منه (١٢) اثنتي عشرة طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: قالون، وقنبل، والدوري، والسوسي، وشعبة، وخلّاد.

ب- طريقان عن كلّ من: ورش،والبزي، وهشام.

الانفرادات: لم أجد المؤلِّف صرّح له بأي انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه محقّقه.

٢٣- التذكرة في القراءات الثمان[٣]

المؤلّف: طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله، أبو الحسن بـن غَلْبـون، الحلبـي، نزيل مصر، أستاذ عارف، ثقة، حجّة، قرأ على أبيه وابن خُشْنام، وغيرهما، وقرأ عليه الداني وابن بَابْشاذ، وغيرهما.

ألّف «الراءات لورش»، و«الوقف لحمزة وهشام»، وغيرهما.

(١) هكذا ترجم له المؤلّف، ولم أجد مـن ذكـر وفاتـه، لكنهـا بعـد سـنة (٤٧٣ هـ)؛ لأنهـا مـذكورة في كتابـه «الروضة».

وانظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣١٨-٣١٩.

(٢) انظر ص: ٢٤٠.

(٣) السبعة المشهورة ويعقوب، والكتاب مطبوع محقّق.

توفي سنة (٣٩٩هـ).[1]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه الصائغ بسنده، ثم قرأ القرآن الكريم كلّه بمضمّنه عليه، وعلى شيخيه البغدادي وابن الجندي، لكن على الأخير إلى أثناء سورة «النحل» بأسانيدهم التي قال المؤلِّف عن واحد منها: «سند صحيح عالٍ، تسلسل منّا إلى المؤلِّف بالأئمة المصريِّين الضابطين، وبمصر أيضاً»[2].

الطرق: استقى المؤلِّف منه (١٠) عشر طرق، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، والدوري، وابن ذكوان، وحفص، وخلف، وأبي الحارث، ورويس، وروح.

ب- طريقان عن ورش.

الانفرادات: ذكر له المؤلِّف سبع انفرادات، صرّح في ثلاث منها بـ(انفرد أبوالحسن بن غلبون)[3] وفي ثلاث أخرى بـ(انفرد في التذكرة)،[4] وفي موضع واحد بـ(انفرد صاحب التذكرة).[5] والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته محقّقه.

(١) انظر ترجمته في: المعرفة:٢/ ٦٩٨-٦٩٩، الوافي بالوفيات: ١٦/ ٤٠٤-٤٠٥، غاية النهاية:١/ ٣٣٩، حسن المحاضرة:١/ ٤٩١.

(٢) انظر ص: ١٩٧.

(٣) انظر ص: ٩٤٥، ٩٦٤، ١١٧٠.

(٤) انظر ص: ١٨٤٨، ١٨٦١، ١٨٦٤.

(٥) انظر ص: ٦٦٦.

٢٤- الهداية[١]

المؤلّف: أحمد بن عمّار بن أبي العباس، أبو العباس، المهدوي، الإمام، أستاذ، مشهور، رحل إلى «القيروان»، و«مكة»، وتتلمذ على شيوخهما، وهو الذي ذكره الشاطبي في باب (الاستعاذة).

وألّف «التفسير» وغيره. توفي سنة (٤٣٠ هـ)[٢].

الرواية: أخبر المؤلِّف بهذا الكتاب شيخُه ابن اللّبان، ثم قرأ عليه القرآن بمضمّنه ختمة كاملة، وكذلك قرأ المؤلِّف الكتاب على شيخه أبي العباس القاهري.[٣]

الطرق: بلغت الطرق التي استقاها المؤلِّف من هذا الكتاب تسع طرق (٩) على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: ورش، والبزي، وخلّاد.

ب- طريقان عن كلّ من: قالون، وابن ذكوان، وأبي الحارث، والله أعلم.

الانفرادات: ذكر له المؤلِّف ثلاث انفرادات فقط[٤]، والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يعرف؛ لأنه مفقود.

---

(١) في القراءات السبع، (مفقود).

(٢) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: ١١٤، بغية الملتمس: ١٦٣، معجم الأدباء: ٥/ ٣٩، المعرفة: ٢/ ٧٦١، غاية النهاية: ١/ ٩٢، طبقات المفسرين للسيوطي: ١٩، طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٥٦.

(٣) انظر: ١٩٠.

(٤) انظر: ١٢٨٨، ١٣٦٠، ١٤٣٣.

٢٥ - العنوان[١]

المؤلّف: إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران، أبو طاهر، ويقال: أبو الطاهر، الأنصاري، الأندلسي، المصريّ، إمام، عالم، مقرئ، نحويّ، أديب.

شيوخه: لم أجد له في كتب التراجم غير شيخين:

١ - أبو القاسم عبد الجبار الطرسوسي،[٢] وهو صاحب «المجتبى» شيخ له في القراءات، وجميع روايات «العنوان» و«الاكتفاء» إنما هي عنه.

٢ - أبو الحسن عليّ بن إبراهيم الحوفي، عالم من أئمة التفسير، والنحو، واللغة، وهو الذي لُقِّب به أبو الطاهر، وذلك لشدة اختصاصه به.

توفي سنة (٤٣٠ هـ)[٣].

مؤلفاته:

١ - «إعراب القرآن».[٤]

٢ - «الاكتفاء في القراءات.»، وهو مطبوع، قال عنه مؤلفه: «جعلت كتابي المترجم بـ«الاكتفاء» كافياً للمتناهي والمبتدي، فبسطته بسطاً لا يشكل على ذي لبّ سويّ»[٥].

---

(١) في القراءات السبع، مطبوع محقّق.

(٢) انظر الكلام عنه وعن كتابه ص: ٢٦٤-٢٦٥.

(٣) انظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٢/ ٢١٩، وفيات الأعيان: ٣/ ٣٠٠.

(٤) ذكر محققا «العنوان» أنه في تسع مجلدات منه نسخة من مجلدين في دار الكتب الوطنية بتونس، الأول في (١٦٦ ق برقم ٤٩٧٨) والثاني: في (٢٠٦ ق برقم: ٤٩٧٩) ومن المجلد الثاني نسخة أخرى في الإسكندرية برقم (٣٤٧٥ ج)، مقدمة التحقيق: ٨.

(٥) العنوان: ٣٩.

٣- «العنوان»: وهو مختصر من سابقه.

٤- «مختصر الحجة» للفارسي.

٥- «ديوان شعره».[(١)]

توفي رحمه الله سنة (٤٥٥) [(٢)].

الرواية: قرأ المؤلِّف جميع القرآن الكريم بما تضمّنه هذا الكتاب «العنوان» على ثلاثة من شيوخه، وهم ابن اللبان، وابن الصائغ، وابن الجندي،إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠] وزاد ذلك بأن قرأ على الأخيرين منهم الكتاب كله.[(٣)]

أمّا رواية الكتاب إجازة فكانت عن شيخين هما: البلبيسي والأنصاريّ بأسانيد ثلاثة متفاوتة في العلو.[(٤)]

الطرق: أما مجموع الطرق التي استقاها المؤلِّف من «العنوان» فهي تسع طرق(٩) على النحو التالي:

---

(١) ذكر المؤلِّف -ابن الجزري- في ترجمة ابن صاحب «العنوان» أن أبا الطاهر السلفي روى عنه شعر أبيه. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩١، فهرست ابن خير: ٤١٧.

(٢) انظر ترجمة أبي الطاهر في: معجم الأدباء: ٦/ ١٦٥-١٦٧، المعرفة: ٢/ ٨٠٥، غاية النهاية: ١/ ١٦٤، بغية الوعاة: ١/ ١٩٥-١٩٦.

(٣) انظر: ١٨٠.

(٤) انظر: ١٧٨-١٧٩.

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، وقنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلّاد، وخلف.

ب- طريقان عن الدوريّ عن أبي عمرو؛ إحداهما عن السامرّي عن ابن مجاهد، والثانية عن القصري عن ابن مجاهد.

الانفرادات: ذكر المؤلِّف اثنتي عشرة انفرادة لهذا الكتاب، كلّها إلا موضعاً واحداً جاء التعبير فيها بقوله: «انفرد صاحب «العنوان»»[1] وموضعٌ واحد جاء بالعطف على غيره، وذلك في قوله:...انفرد الهذلي... ووافقه صاحب «العنوان»»[2].

فإذا لم يعتبر هذا انفرادة، فيكون الجميع إحدى عشرة. والله أعلم.

ملاحظات هامة:

١- كتاب «العنوان» من الكتب المهمّة والعالية في علم القراءات، وقد صرّح بذلك المؤلِّف -ابن الجزري- حيث قال ما نصّه: «هذا الكتاب -العنوان- مع شهرته فأسانيده أعلى من سائر كتب المغاربة «كالتيسير»، و«التذكرة»[3]، وغيرهما[4]».

٢- لم يذكر مؤلف «العنوان» أسانيده في القراءات فيه، وإنما أحال فيها

(١) انظر: ١١٤٧، ١٢٣٦، ١٢٥٢، ١٢٥٨، ١٢٦١، ١٢٦٧، ١٢٧٢، ١٤٢٧، ١٦٣٣، ١٧٣٣.

(٢) انظر: ١٢٩٣.

(٣) كذا في النسخة عندي، ولعله سبق قلم من «التبصرة» والله أعلم.

(٤) انظر: تحفة الإخوان: ق (١).

على كتابه الآخر «الاكتفاء» فقال: «وأضربت عن ذكر أسانيدي في هذا المختصر؛ إذ كنت قد بيّنتها في كتاب «الاكتفاء» فمن أراد شيئاً منها التمسه هناك»[1].

وتعزيزاً للمقام ولأنَّ معرفة أسانيد «العنوان» مهمّة وضرورية، وشديدة الصلة بهذا البحث، أرى أن ذِكْرَها هنا هو من إتمام الفوائد، فكان من نِعَم الله تعالى أن وصلتنا هذه الأسانيد؛ ليس من «الاكتفاء» وإنّما من مصدر آخر موثوق، وهو «جامع أسانيد المؤلّف» فقد ذكرها نقلاً عن «الاكتفاء» فيرى الباحث أن من الواجب نقلها هنا:

قال المؤلِّف -ابن الجزري- رحمه الله: قال[2] رحمه الله في كتابه «الاكتفاء»: إنه قرأ بجميع طرق «العنوان» على شيخه أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرسوسيّ: وتلا الطرسوسي برواية ورش على أبي عديّ عبد العزيز بن عليّ المقرئ المصري بمصر، وتلا أبو عديّ على أبي بكر بن سيف المصري بمصر، وتلا ابن سيف على أبي يعقوب يوسف بن عمرو الأزرق المصريّ بمصر، وتلا الأزرق على ورش المصريّ بمصر،* وهذه رواية تسلسلت لنا بالتلاوة بالمصريِّين وبمصر، منّا إلى ورش لم يقع لنا مثلها في شيء من الروايات.*[3]

وتلا الطرسوسيّ بما بقي من روايات الأئمّة السبعة على شيخه الإمام أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامرّي.

(١) العنوان: ٣٩.

(٢) أي أبو الطاهر، صاحب «العنوان».

(٣) ما بين النجمتين هو من كلام المؤلّف، لا من كلام أبي الطاهر، كما هو واضح.

وتلا السـامرّي برواية قالون على ابن مجاهـدٍ عـلى إسـماعيل القـاضي عـلى قـالـون.

وتلا برواية البزّي على أبي نصر سلامة بن هارون البصريّ، عـلى أبي مَعْمـرٍ سعيد بن عبد الرحيم الحجبيّ،[1] على البزي.

وتلا السامرّي أيضاً برواية قنبل عـلى ابـن مجاهـد وابـن الـصبّاح[2] وابـن بقرة،[3] وقرؤوا على قنبل.

وتلا السامرّي برواية الدوري عن اليزيدي على ابن مجاهد، وتلا أبو القاسم الطرسوسي على أبي القاسم عبيد الله بن محمد القصري، على ابن مجاهد، على أبي الزعراء على الدوري على اليزيديّ.

وتلا أبو أحمد السامرّي برواية السوسيّ على أبي الحسن عليّ بن الحسن الرَّقّي وأبي عمران موسى بـن جريـر الرقـي، وقـرأ الـسوسي عـلى اليزيـدي عـلى أبي عمـرو.

وتلا السامرّي برواية هشام على أبي عليّ الحسن بن أحمد المقرئ، وعلى محمد ابن أحمد بـن عبـدان، وغيرهمـا، وقـرأ كلاهمـا عـلى أبي الحـسن الحلـواني عـلى هشـام.

---

(١) كذا، وفي غاية النهاية: ١/ ٣٠٦ سمّاه: سعيد بن عبد الرحمن الجمحي. والله أعلم.

(٢) انظر ترجمته ص: ١٩١١.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، قرأ على قنبل، انظر: غاية النهاية: ١/ ١١٨.

وقرأ السامرّي برواية ابن ذكوان على أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ؛ وأبي نصر سلامة بن هارون البصري، وقرأ كلاهما على الأخفش على ابن ذكوان.

وتلا السامرّي برواية أبي بكر (شعبة) على أبي بكر أحمد بن يوسف القافلائي، على شعيب بن أيوب الصَّريفيني، على يحيى بن آدم، عنه.

وتلا السامرّي برواية حفص على أبي العباس الأُشناني عن عُبيد عن حفص.

وتلا بها أيضاً على أحمد بن شعيب المالحاني، على أبي شعيب القوّاس على حفص.

وتلا السامرّي برواية خلف عن سُلَيم عن حمزة؛ على ابن شنبوذ، وأبي الحسن عليّ بن الحسين الرّقّي، كلاهما قرآ على إدريس بن عبد الكريم عن خلف.[1]

وتلا برواية خلّاد على ابن شنبوذ، وتلا ابن شنبوذ بها على ابن شاذان، وتلا ابن شاذان على خلّاد على سُلَيم على حمزة.

وتلا برواية الدوري عن الكسائي على أبي الحسن محمد بن محمد الباهليّ على الدوري عنه، وتلا بها أيضاً على ابن مجاهد على أبي الزعراء عنه.

---

(١) هذه الطريق تخالف طريق «النشر» حيث فيه: أبو الطاهر عن الطرسوسي عن السامرّي عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف. والله أعلم. انظر: ٤٢٤-٤٣٠.

وتلا السامرّي برواية أبي الحارث على ابن شنبوذ، على أبي عبد الله محمد بن يحيى الكسائي الصغير، عن أبي الحارث عن الكسائي.[1]

كذا وقع النقل من هذه الطريق عن أبي أحمد السامرّي، أنّه قرأ على محمد بن يحيى الكسائي الصغير نفسِه من غير واسطة، وهو غلط؛ لأن محمد بن يحيى الكسائي توفي سنة (ثمانين ومائتين، وقد وُلِد السامرّي سنة (خمس أو ست وتسعين ومائتين، بعد وفاة محمد بن يحيى بأكثر من خمس عشرة سنة.

والصواب أن السامرِّي قرأ بها على ابن مجاهد، وابن مجاهد قرأ على محمد بن يحيى، فسقط ذكر ابن مجاهد من الكتّاب. والله أعلم.

أو وقع في ذلك وَهْمٌ من بعض الرواة أو أبي أحمد فإنه قد كبر وتغيّر بأخرة، والله أعلم.[2]»، بنصّه.

هكذا علّق المؤلِّف على الطريق الأخيرة، أعني طريق رواية أبي الحارث، وهو تعليق للباحث عليه تعليق، وهو وبالله التوفيق:

أ-إنّ هذه الطريق هي ممّا أُخذ على السامرّي، قال المؤلّف: وأمّا من تكلّم فيه بسبب أنه قال: «قرأ على الكسائي الصغير فإنه: لم يصحّ عندنا أنه ذكر ذلك ولا ادّعاه»[3].

---

(١) كل الأعلام الذين لم أترجم لهم هنا في هذا المبحث، سيترجم لهم ضمن (التحقيق) لأنه أليَق.

(٢) انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ق ٦١-٦٢.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٦.

ب- إنّ قول المؤلِّف فيها: (من غير واسطة)، مشكِل مع قوله في نفس السند: «تلا السامرّي برواية أبي الحارث على ابن شنبوذ...» فالواسطة هنا مصرّح بها، مع أن كلّاً من الذهبي والمؤلِّف صرّحا بقراءة السامرّي على ابن شنبوذ.

الملاحظة الثالثة: إنّ كتاب «العنوان» كما تقدّم بيانه، كتاب عالي الإسناد، وله السبق على كثير من كتب القراءات من هذه الناحية وغيرها؛ من الاختصار غير المخلّ، والرشاقة في أسلوب العرض وغير ذلك.

لكنْ، جاء محقّقاه -ويظهر أنهما ليسا من أهل الاختصاص بهذا العلم- وبالغا في تمجيده مبالغة أعطت للقارئ صورة غير صحيحة عن بعض معلومات الكتاب، وذلك عندما قاما بمقارنة بينه وبين كتاب «التيسير» للإمام الداني، وهي مقارنة جلُّها خطأ، تدلّ على عدم استقراء، وعدم قراءة «العنوان» نفسه فضلاً عن «التيسير» وقد بيّن الباحث كل هذا أثناء الكلام عن كتاب «التيسير».[1] والله أعلم.

ومن الأخطاء الشنيعة قولهما: «فهذا مكّي بن أبي طالب معاصر أبي الطاهر وندّه يشير إلى جملة من اختيارات أبي الطاهر في القراءات السبع بكثير من الإكبار والنصَفَة[2].»

وهذا وَهْمٌ منهما تبعا فيه محقق كتاب «الكشف» فهو الذي ادّعى هذا، وهو

(١) انظر ص: ٢٥١-٢٥٤.

(٢) انظر: العنوان / مقدمة التحقيق: ١٠.

خطأ منه لا شكّ فيه، إذ المراد عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو طاهر، مؤلف كتاب «البيان» وتلميذ ابن مجاهد.[1] والله أعلم.

ومـمّا يستدرك عليهما أيضاً: (السقط) و(التحريف) و(الخطأ) سواء في صلب الكتاب أو في تعليقاتهما عليه:

أ- فمن السقط: ما جاء في ص ٦٥ بعد قوله: وهو (إشارة) السطر (٢) بعده:... «وهو إشارة، فنطق ببعضها، وأمّا الإشمام فلا يكون إلا في المضموم معرباً كان أو مبنياً؛ لأنه ضمّ الشفتين من غير صوت يسمع، فلذلك لا يسمعه الأعمى، وأما المفتوح المنوّن فإنهم يعوّضون فيه من التنوين ألفاً في الوقف بلا خلاف، والمفتوح غير المنوّن لا يصح فيه الروم لخفة الفتحة واعتياض النطق ببعضها، والوقف بالإسكان في ذلك كلّه جائز وهو الأصل، والاختيار ما بدأنا به[2]».

وسقط أيضاً بعد هذا قوله: فصل: «قرأت على شيخنا رحمه الله لحمزة بالسكت على كل ساكن بعده همزة سكتة خفيفة أَيَّ حرف كان، نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القلم: ٤٣]، ونحو ذلك[3]»، وغير ذلك.

---

(١) بل صرّح أن مكياً ذكر أنه قرأ على أبي الطاهر إسماعيل بن خلف، ولم يذكر عمدته في ذلك إلا ما وجده عند مكّي من قوله: وهذا اختيار أبي الطاهر، فظن أنه هو، مع أنه ليس كذلك. والله أعلم.
انظر: الكشف: مقدمة التحقيق: ٣٦ و١/ ٣٢ و٢٢٧ و٢/ ١٠ و٤٥٦.

(٢) شرح العنوان: ق٣٢/ ب.

(٣) شرح العنوان: ق:٣٣/ أ.

ومن الخطأ: ص٦٢ السطر ١٧: (هذا فراقه) هكذا، وهو خطأ، ليس في القرآن هذا اللفظ، والصواب هو ﴿فِرَاقُ﴾ [الكهف: ٧٨] بدون ضمير[١].

ومن التحريف، وهو كثير، ما جاء في ص ٥١ في باب (مذهب أبي عمرو في الهمزات السواكن) قال: «روى السوسي عن البزّي عن أبي عمرو».

وهذا خطأ وتحريف، صوابه: (اليزيدي) وليس (البزي)[٢]

هذا بعض ما أَحبّ الباحث أن ينبّه عليه فيما يخصّ هذا الكتاب القيّم، الذي هو من أجلّ كتب القراءات متناً وإسناداً، ولا عيب فيه سوى أنه حقّق من قِبَل مَن ليس من أهل هذا العلم، ويا حبذا لو تولّى أحد من أهل القراءات إعادة دراسته وتحقيقه.

وأخيراً: يرجع الفضل في اكتشاف هذه الملحوظات على هذا الكتاب لله عزّ وجل أولاً، ثم للشيخ عبد الظاهر بن نشوان الحميري (ت: ٦٤٩ هـ)، وهو أوّل من شرح هذا الكتاب، وكان من منهجه أن يقدّم أوّلاً كلام المؤلف فيقول: (قال صاحب الكتاب) ثم إذا انتهى يبدأ كلامه هو بقوله: (قال الشارح) مما يجعل «شرحه» نسخة خطيّة قيّمة من «العنوان»، خاصة وأنه تلميذ تلميذ مؤلفه. والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح العنوان: ق:٢٩/ ب.

(٢) شرح العنوان: ق:١٣/ ب.

٢٦- الجامع في العشر[١]

المؤلّف: نصر بن عبد العزيز بن أحمد، أبو الحسين، الفارسي، الشيرازي، شيخ محقّق، إمام مسند، ثقة عدل، قرأ على النهرواني والزيدي وغيرهما، وقرأ عليه ابن الفحام وغيره.

توفي سنة (٤٦١ هـ).[٢]

الرواية: روى المؤلِّف هذا الكتاب بإسناد عالٍ وباتصال التلاوة عن شيخ واحد من شيوخه.

الطرق: استقى المؤلِّف منه سبع (٧) طرق على النحو التالي:

أ - طريق واحدة عن كلّ من: ابن ذكوان، وابن وردان، وإسحاق.

ب- وأربع طرق عن يعقوب بكماله كلّ راوٍ طريقان. والله أعلم.

الانفرادات: لم يذكر له المؤلِّف إلا (انفرادة) واحدة.[٣] والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يعرف؛ لأني لم أطلع على الجزء الموجود منه.

---

(١) توجد بعض ورقات منه في المكتبة الظاهرية الملحقة بمكتبة الأسد بدمشق تحت رقم (٤٤٢٥)، وسمّاه الذهبي: «الجامع في القراءات العشر وعللها». ثم علمت كما في الفهرس الشامل: ٦٥، أن له نسخة أخرى في طهران لم أقف عليها.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ٨٠١-٨٠٢، غاية النهاية: ٢/ ٣٣٦، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٤.

(٣) انظر ص: ١١٤٨.

٢٧- السبعة[١]

المؤلّف: أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر، المشهور بـ (ابن مجاهد) البغدادي، ولد سنة (٢٤٥ هـ)شيخ القراءات، وأوّل من سبّع السبعة، قرأ على قنبل والكسائي الصغير وغيرهما، وقرأ عليه ابن أبي طاهر والشذائي وغيرهما، ألف في القراءات الشاذة.

توفي سنة (٣٢٤ هـ).[٢]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه المراغي بسنده، ثم قرأ القرآن بمضمّنه على شيخه البغدادي، وإلى أثناء سورة «النحل» على ابن الجندي، بسندهما الذي وصفه المؤلِّف بقوله: «وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلى منه مع صحّته واتصاله»[٣].

الطرق: استقى المؤلِّف منه (٦) ست طرق،[٤] على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: الدوري، وهشام، وأبي الحارث.

ب- ثلاث طرق عن قالون.

الانفرادات: نسب له المؤلِّف انفرادة واحدة.[٥] والله أعلم.

---

(١) في القراءات السبعة، كما هو واضح من عنوانه، مطبوع محقق.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٥/ ١٤٤-١٤٨، المعرفة: ٢/ ٥٣٣-٥٣٨، غاية النهاية: ١/ ١٣٩-١٤٢.

(٣) انظر: ٢١٤-٢١٥.

(٤) العدد القليل لا يقدح في أهمية ومكانة هذا الكتاب، حيث إن جلّ الطرق تمرّ على (ابن مجاهد)، ولو اعتبرنا ذلك لبلغت طرقه عشرات. والله أعلم.

(٥) انظر: ١٧٣٨.

أما (منهجه) فذكره محقّقه، ويقوم باحث في (قسم القرآن وعلومه) بكلية أصول الدين في جامعة الإمام بدراسة منهج هذا الكتاب.

٢٨- التبصرة[١]

المؤلّف: مكّي بن أبي طالب بن حمّوش، أبو محمد، القرطبيّ. ولد سنة (٣٥٥ هـ) علّامة، محقّق، مقرئ، مجوّد، مفسّر، نحويّ، قرأ على أبي الطيب بن غلبون، وابن عدي وغيرهما، وقرأ عليه ابن البيّاز، وابن مُطَرِّف وغيرهما، وألّف كثيراً من الكتب منها «مشكل إعراب القرآن» و«التفسير».

توفي سنة (٤٣٧ هـ).[٢]

الرواية: أخذه المؤلّف إجازة مكاتبة عن شيخه الحرّاني، وقرأ به القرآن الكريم كلّه على شيوخه؛ ابن اللّبان، وابن الصائغ، والبغدادي، بأسانيدهم.[٣]

الطرق: استقى المؤلّف منه ست طرق (٦) على النحو التالي: طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، وورش، والدوري، وابن ذكوان، وخلّاد، وأبي الحارث.

---

(١) في القراءات السبع، مطبوع محقق.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣٠٩-٣١٠، وفيه تصحيف اسم جده إلى (حيوس) بالمثناة التحتية بعد الحاء والسين المهملة في آخره، المعرفة: ٢/ ٧٥١-٧٥٢، الصلة: ٦٣١-٦٣٣، معجم الأدباء: ١٩/ ١٦٧-١٧١، طبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٣٣١-٣٣٢ و٣٣٧-٣٣٨.

(٣) انظر: ١٩٤.

الانفرادات: ذكر المؤلِّف لـه موضـعين وصـفهما بـ (انفـرد)،[1] وموضـعين آخرين بـ (شَذَّ).[2] والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه محقّقه.

٢٩- القاصد[3]

المؤلّف: عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد، أبو القاسم، الخزرجي، القرطبي، أستاذ ماهر، مقرئ حاذق، رحل إلى المشرق سنة (٣٨٠ هـ) وأخـذ عـن الكبـار كالسامرّي وغيره، لم يُعرف له غير هذا الكتاب.

توفي فجأة سنة (٤٤٦ هـ).[4]

الرواية: قرأ المؤلِّف القرآن كلّه بهذا الكتاب على شيخ واحد من شيوخه.[5]

الطرق: استقى منه المؤلِّف ست طرق (٦) على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، وقنبل، وهشام، وخلّاد.

ب- طريقان عن الدوريّ. والله أعلم.

---

(١) انظر: ١٢٥١، ١٣٥٥.

(٢) انظر: ١٣٧٨، ١٤٠٧.

(٣) لعلّه في القراءات السبع وقد جاء في ترجمته عند الذهبي «المقاصد» وهو تحريف، وذكره على الصواب في ترجمة تلميذه ابن البياز: انظر معرفة القراء: ٢/ ٨٦١.

(٤) انظر ترجمته في: الصلة: ٣٣٣-٣٣٤، المعرفة: ٢/ ٧٨٢-٧٨٣، غاية النهاية: ١/ ٣٦٧.

(٥) انظر: ١٩٥.

الانفرادات: لم تُذكرْ له أي انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يعرف؛ لأن الكتاب مفقود.

٣٠- الهادي[١]

المؤلّف: محمد بن سفيان، أبو عبد الله، القيرواني، أستاذ حاذق، مقرئ ماهر، فقيه مالكي، رحل إلى مصر ومكة والمدينة، قرأ على أبي الطيب بن غلبون وغيره، ذكر له في كتب التراجم غير كتاب «الهادي»: «اختلاف الأمصار في عدد آي القرآن» و «التذكرة في القراءات» و «الإرشاد في مذاهب القراء» و «الرد على الأنطاكي في إنكاره المد لورش» وهذا الأخير قال عنه ابن الباذش: تعدّى فيه الرد عليه إلى التحامل والجفاء[٢].

توفي بالمدينة المنورة سنة (٤١٥ هـ).[٣]

أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إجازة عن شيخ واحد من شيوخه، وقرأ بمضمّنه القرآن كلّه على ثلاثة من شيوخه، وإلى أثناء سورة «النحل» على شيخ واحد.[٤]

---

(١) في القراءات السبع؛ مخطوط منه نسخة في مكتبة أيا صوفيا برقم ٥٩.

(٢) الإقناع: ١/ ٤٧٥.

(٣) انظر ترجمته في: فهرست ابن خير: ٢٤، ٣٨، الإقناع لابن الباذش: من ١/ ٤٧٥، المعرفة: ٢/ ٧٢٦-٧٢٧، الوافي الوفيات: ٣/ ١١٤، غاية النهاية: ٢/ ١٤٧، شجرة النور الزكية: ١/ ١٠٥.

(٤) انظر: ١٨٢-١٨٣.

الطرق: استقى المؤلِّف من هذا الكتاب (٥) خمس طرق فقط، طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، والدوري، وابن ذكوان، وخلّاد، وأبي الحارث.

الانفرادات: لم يذكر له المؤلِّف أيّ انفرادة. والله أعلم.

أما (منهجه):

١ - ذكر في (المقدمة) أن بعض المجتهدين من طلبة القراءة رغب إليه في إملاء هذا الكتاب.

٢ - ثم ذكر أسانيده في القراءات السبعة وأعقبه بذكر (الاستعاذة والبسملة)، ثم فاتحة الكتاب وفي ضمنها ذكر بعض أبواب الأصول كالمد وميم الجمع والاستفهامين والإدغام إلخ، حسب الترتيب الذي اتبعه كثير من المؤلفين كالداني ومكي وغيرهما.

٣- ثم بدأ بذكر الفرش، حسب ترتيب السور، واتبع منهج ذكر ياءات الإضافة والزوائد في نهاية كل سورة.

٤ - يورد المؤلِّف بعض القراءات الشاذة في هذا الكتاب[1].

٣١- مفردة يعقوب[2]

المؤلّف: ابن الفحّام.[3]

(١) انظر: ق ٣/ ب.

(٢) منه نسخة خطية في مكتبة راغب باشا (٦) ضمن مجموع (٢).

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٢٢ وهو نفسه صاحب كتاب «التجريد».

الرواية: قرأ المؤلِّف القرآن الكريم بهذا الكتاب على شيخيه؛ البغدادي وابن الصائغ بسنديهما.[1]

الطرق: استقى المؤلِّف منه خمس طرق على النحو التالي:

أ- طريقان عن رويس.

ب- ثلاث طرق عن روح.

الانفرادات: لم يذكر له المؤلِّف أي انفرادة. والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يختلف كثيراً عن (التجريد) حيث بدأه بالأسانيد، ثم بالأصول، ثم بالفرش.

٣٢- الوجيز[2]

المؤلّف: الحسن بن عليّ بن إبراهيم، أبو عليّ، الأهوازي، ولد سنة (٣٦٢هـ) بالأهواز، شيخ القراء في عصره، وأعلاهم إسناداً، إمام، كبير، محدّث، قال عنه المؤلّف: «إمام جليل القدر، أستاذ في الفنّ-القراءات-لكنّه لا يخلو من أغاليط وسهو»[3].

شيوخه: كثيرون، منهم اثنان فقط في طرق «النشر» وهم:[4] إبراهيم بن أحمد الطبري، له طريقان، وأبو بكر محمد السّلميّ له طريق واحدة.

---

(١) انظر ص: ٢٠٦.

(٢) في القراءات الثمان، بتحقيق د/ دريد حسن أحمد في دار الغرب الإسلامي.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٢٢٠.

(٤) ستأتي ترجمتها في محلّها من التحقيق.

مؤلفاته: أَلّف «الموجز»[1]، و«الإيضاح»، و«الاتضاح»، و«الإقناع».

توفي رحمه الله (سنة٤٤٦هـ)[2].

الطرق: ذكر له المؤلف ثلاثُ طرق (٣) فقط عن كلٍّ من: ابن ذكوان، وحفص، وخلف. والله أعلم.

الانفرادات: ذكر المؤلِّف ثلاثة مواضع (انفرد) فيها الأهوازي، وموضعاً رابعاً عبّر فيه بـ(شَذَّ) الأهوازي، والملاحظ أن هذه الأربعة مواضع كلّها ليست من طُرُق المؤلّف.[3] والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه محقّقه.

٣٣- مفردة يعقوب[4]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.[5]

الرواية: قرأها المؤلِّف بعد تلاوته القرآن العظيم على شيخه أبي المعالي بن اللبان بأسانيده.[6]

---

(١) في القراءات السبع، حقق في الجامعة الإسلامية للماجستير، ثم طبع بتحقيق آخر في مصر.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ دمشق: ٤/ ٤٧٥-٤٧٧، المعرفة: ٢/ ٧٦٦-٧٧١، غاية النهاية: ١/ ٢٢٠-٢٢٢.

(٣) انظر: ٦٤٥، ٧٦٠، ١٣٩٥، وفيه «شذّ»، و ١٦٣٣.

(٤) منه نسخة خطية في مكتبة نور عثمانية، برقم (٦٢) اطلعت عليها في مكتبة الشيخ محمد تميم الزعبي حفظه الله، أما البحث فقد اعتمدت فيه على نسخة مكتوبة على الحاسب الآلي. وطبع الكتاب مرتين.

(٥) سبقت ترجمته ص: ٢٤٩.

(٦) انظر: ١٦٨.

الطرق: هذا الكتاب -أعني المفردة - لم يذكره المؤلِّف في مبحث الطرق، ولم ينسب إليه أيَّ طريق ألبتة، بل اكتفى في النسبة إلى : (قراءة الداني)، وهذا اصطلاحٌ اتّضح من خلال استقراء منهج المؤلِّف في طرقه أنه ليس نصّاً في نسبة الطريق إلى الكتاب، بل هو غالباً نسبةٌ إلى المؤلِّف، وهو ما عُرِف بـ (طريق أدائية).

ويمكن الاعتذار والجواب عن المؤلِّف بأنه لـمّا كان لا يُعرف للداني تأليفٌ في قراءة يعقوب غير «المفردة» اكتفى بذلك اعتماداً على الشهرة، خاصّة وأن المؤلِّف صرّح باسم الكتاب «مفردة يعقوب» للداني، أثناء كلامه عن الكتب التي استقى منها القراءات.

ومع هذا الاعتذار والجواب عن المؤلِّف يبقى هنا إشكال كبير وهو: أن المؤلِّف ذكر في أسانيد قراءة يعقوب ثلاث طرق صرّح فيها بأنها من قراءة الداني، وهي كالتالي:

أ- طريق واحدة لروح. وهذه لا إشكال فيها، لموافقتها ما في «المفردة».

ب-طريقان لرويس. وهنا الإشكال، وذلك لعدم وجود هذين الطريقين في «المفردة» التي وصلتنا، والتي ليس فيها لرويس غير طريق واحدة لا غير، وهي تختلف عمّا ذكره المؤلّف، ولبيان ذلك أنقل ما ذكره المؤلّف، ثم ما ذكره الداني حتى يتّضح الإشكال:

قال المؤلّف: «ومن طريق الجوهري عن التمّار: قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، وقرأها على أبي الحسن علي بن محمد بن

إبراهيم البصري، وقرأ بها الداني أيضاً على أبي الفتح فارس، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقرآ على أبي الحسن عليّ بن محمد بن جعفر البغدادي، وقرأ على أبي الحسن عليّ بن عثمان الجوهريّ، وقرأ بها على التمّار، وقرأ على رويس.»[1].

هكذا ذكر المؤلِّف هذين الطريقين للداني.

أمّا في «المفردة» فقال الداني: «وأمّا رواية محمد بن المتوكل رويس: فإنّي قرأت بها القرآن كله على شيخنا أبي الفتح، وقال لي: قرأت بها على أبي أحمد عبدالله بن الحسين المقرئ، وسمعتُها منه، وقال لي: قرأت بها على أبي بكر محمد ابن هارون التمّار، وسمعتها منه، وقال لي: قرأت بها على رويس»[2].

هذا هو الإسناد الوحيد الذي رواه الداني في «مفردته» عن رويس، وهو إسناد أعلى من الذي ذكره المؤلّف.

وممّا زاد الإشكال ما ذكره الأزميري رحمه الله حيث قال: «ليس في «مفردة يعقوب» للداني من طريق «الطيّبة» سوى طريق الجوهري عن التمّار عن رويس، وسوى طريق المعدّل عن ابن وهب عن روح»[3].

والظنُّ بالأزميري أن لا يقول هذا إلا وقد وقف على نسخة من «المفردة» غير التي بين يديَّ، وهو ثقة، وإلّا فاعتبارُ طريقي الداني عن رويس من «المفردة»

(١) انظر ص: ٤٨٤-٤٨٥.

(٢) انظر: المفردة: ١٤.

(٣) تحرير النشر: ق ١٧/ب.

في النفس منه شيء، فالأَوْلى أن يكونا أدائيين، ولا مشاحّة في الاصطلاح. والله أعلم.

الانفرادات: ذكر له المؤلِّف ثلاث انفرادات.[1] والله أعلم.

أمّا (منهجه): ذكر الداني في المقدمة أنه في قراءة يعقوب فيما خالف فيه نافعاً من رواية قالون ثم قال موضحاً منهجه: «وقد ذكرت لك مفرداً بلفظ يعقوب خاصّة من رواية روح، دون لفظ نافع، فإذا انقضى ذكر ذلك ذكرت الاختلاف بين روح ورويس بلفظ رويس».

ثم بدأ بذكر رجال يعقوب الذين اتصلت قراءته بهم برسول الله ﷺ وذِكر طَرَفٍ من أخباره وفضائله.

ثم ذكر الأسانيد التي أوصلت إليه قراءة يعقوب من الروايتين.

ثم بدأ بذكر (سورة أم القرآن) و(البقرة) ويدخل فيهما ضمناً بعض أبواب الأصول كصلة (ميم الجمع) و(المد والقصر) و(الهمزتين المتلاصقتين) ثم باب (الإظهار والإدغام) فباب (الإمالة) و(ياءات الإضافة) فالزوائد، ف (الوقف على أواخر الكلم) ف (الوقف على مادة هاء السكت)

ثم بدأ بفرش الحروف سورة سورة... وهكذا. والله أعلم.

(١) انظر ص: ١٤٣٦، ١٤٣٨، ١٤٥٠.

٣٤- الإرشاد[(١)]

المؤلّف: عبد المنعم بن عبيد الله بن غَلْبون، أبو الطيّب، الحلبي، ولد سنة (٣٠٩هـ) محقق، ضابط، ثقة، خيّر، ديّن، قرأ على كثيرين؛ منهم: إبراهيم بن عبدالرزّاق وغيره، وتتلمذ عليه كثيرون منهم ابنه طاهر ومكي وغيرهما.

ألّف: «الاستكمال»[(٢)] و«المرشد في القراءات السبع» وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣٨٩هـ)[(٣)]

الرواية: قرأ المؤلِّف القرآن الكريم كلّه بهذا الكتاب على شيخ واحد من شيوخه.[(٤)]

الطرق: أخذ المؤلِّف عن هذا الكتاب «الإرشاد» طريقين فقط، إحداهما عن ورش، والثانية عن قنبل.

الانفرادات: لم يذكر له إلا انفرادة واحدة.[(٥)] والله أعلم.

أمّا (منجهه) فلا يعرف؛ لأني لم أقف عليه.

---

(١) في القراءات السبع، وهو مخطوط.

ويظهر أن في هذا الكتاب بعض الغلط والوهم، بدليل أن الإمام الدانيّ رحمه الله ألّف كتاباً سمّاه إصلاح الغلط عن أبي الطيّب في كتاب «الإرشاد» وهو في جزء. انظر: فهرست الداني: ٢٤.

(٢) وهو في خلاف القراء بين الفتح والإمالة. مطبوع محقق.

(٣) انظر ترجمة أبي الطيّب في: فهرست ابن خير: ٢٥-٢٧، المعرفة:٢/ ٦٧٧-٦٧٨، طبقات الشافعيّة للسبكي: ٣/ ٣٣٨، غاية النهاية: ١/ ٤٧٠-٤٧١، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٠.

(٤) انظر: ٢١١.

(٥) انظر: ٨٨٢.

٣٥- الروضة[١]

المؤلّف: أحمد بن محمد بن عبد الله بن لبّ، أبو عمر، الطلَمنكيّ، الأندلسي، ولد سنة (٣٤٠ هـ)، رحل إلى المشرق، وتلقّى عن شيوخ عصره، منهم عمر بن عراك، وعبد المنعم بن غلبون وغيرهما، وتتلمذ عليه كثيرون منهم ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما.

لم تذكر له كتب التراجم التي وقفت عليها غيرَ هذا الكتاب، لكن وجدت الإمام ابن تيمية رحمه الله ينقل كثيراً من الفتاوى عن كتاب له سماه: «الوصول إلى معرفة الأصول» و علمت مؤخراً من بعض الباحثين أن له «التفسير الكبير» توجد منه ورقة واحدة في مكتبة بروجياني بإيطاليا، والله أعلم.

وذكر **المؤلِّف** أنه أوّل من أدخل القراءات إلى الأندلس.

توفي رحمه الله سنة (٤٢٩ هـ).[٢]

الرواية: قرأ المؤلِّف بهذا الكتاب ضمناً مع «التيسير» و«الهادي» و«التبصرة» على شيخ واحد من شيوخه.[٣]

الطرق: لم يستق منه المؤلِّف غير طريق واحدة وهي عن قالون.[٤]

---

(١) لعله في القراءات السبع. وهو مفقود.

(٢) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: ١/ ١٨١، المعرفة: ٢/ ٧٣٣-٧٣٤، غاية النهاية: ١/ ١٢٠، طبقات المفسرين للسيوطي: ١٧-١٨.

(٣) انظر: ١٩٥.

(٤) انظر: ٢٦٠.

الانفرادات: لم تُذكر له أيّ انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يعرف؛ لأن الكتاب مفقود.

القسم الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها.

المطلب الثاني: كتب التفسير وفضائل القرآن.

القسم الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها.

وأذكر فيه كتب القراءات التي استفاد منها المؤلِّف ورجع إليها، وليس لها ذكر في (الطرق) بمعنى أن المؤلِّف لم يذكرها في (مبحث الطرق) وقد أدخلت فيها كل الكتب التي لها علاقة بـ(القراءات) وهي كتب (الرسم) و(الوقف والابتداء) والكتب التي أُلِّفت في (وقف حمزة) والكتب التي أُلِّفت للبحث في جزئية من جزئيات (علم القراءات) ما عدا كتب (التوجيه) فقد جعلتها ضمن كتب (اللغة وعلومها)[1].

وقد رتبت المصادر حسب الترتيب الهجائي:

(١) إلحاق الباحث كتب توجيه القراءات ضمن كتب اللغة فيه نظر؛ لأنها قائمة على الكلمات المختلف فيها بين القراء (المجمع).

١ - الإبانة[١]

المؤلّف: مكّي بن أبي طالب.[٢]

نقل عنه المؤلِّف ثلاث مرّات.[٣] صرح في واحدة منها باسم الكتاب فقال: «قال أبو محمد مكي في «إبانته»[٤]» وذكر في واحدة وصف الكتاب دون اسمه فقال: «قال مكي في مصنفه الذي ألحقه بكتاب «الكشف»[٥]» أمّا المرّة الثالثة فاكتفى بنسبة النصّ إلى مكي دون سائر كتبه. فقال: «قال أبو محمد مكي:... »[٦] وكلّ هذه النصّوص الثلاثة بحروفها في «الإبانة» والله أعلم.

٢ - الاتّضاح[٧]

المؤلّف: أبو علي الأهوازيّ.[٨]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في باب (الوقف على الهمز) حيث حكى عن

---

(١) اسمه: (الإبانة عن معاني القراءات) قال عنه مؤلّفه: «جعلته متّصلاً بكتاب «الكشف» فبه تتمّ فائدة «الكشف» وأفردته لمن يرغب في نسخه على انفراده... فهو كتاب قائم بنفسه في معناه» ص ٢٠
والكتاب مطبوع محقّق مرتين، واعتمدت على تحقيق د/ محيي الدين رمضان.

(٢) سبقت ترجمته ص: ٢٨١.

(٣) ص: ٤٩، ١١٣، ١٣٤.

(٤) ص: ١٣٤.

(٥) ص: ٤٩.

(٦) ص: ١١٣.

(٧) لم أجد له أي ذكر في الفهارس.

(٨) انظر ترجمته ص: ٢٨٥.

شيخه[1] تجويزه إبدال الهمزة ياء في نحو: ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤] و﴿جَآئِرٌ﴾ [النحل: ٩] و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، وواواً في نحو ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨]، ثم نقل ردّه على شيخه بقوله: «ولم أر أحداً ذكره ولا حكاه، من جميع من لقيت غيره.»[2].

٣- إرادة الطالب[3]

المؤلف: سبط الخياط.[4]

الرواية: يرويها المؤلِّف إجازة عن شيخه ابن هلال الصالحي[5]، وأيضاً قرأ به القرآن كله على شيخين من شيوخه، وإلى أثناء سورة (النحل) على واحد آخر.[6]

لم يصرّح المؤلف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

٤- الإرشاد في القراءات الأربع عشرة[7]

المؤلّف: عليّ بن أحمد النيسابوري.

(١) الضمير يعود على (الأهوازي) والمراد هنا هو أبو إسحاق إبراهيم الطبري.
(٢) ص: ١٠٩٣.
(٣) مفقود.
(٤) انظر ترجمته ص: ٢٣٣.
(٥) انظر ترجمته ص: ٦٣.
(٦) انظر ص: ٢١٩.
(٧) لعلّه من الكتب المفقودة؛ حيث لم أقف له على أي ذِكر له في الفهارس.

ويغلب على ظنّي أنه المعروف بابن الغزال، الذي ترجم له المؤلِّف في «غايته» ووصفه بقوله: «أستاذ زاهد»، ونقل عن الحافظ أبي عمرو قوله في النيسابوري هذا: كان عارفاً بفنون القراءات، مبرِّزاً في العربية، شيخ القرّاء بخراسان، وزاهد عصره، مات سنة (٥١٦ هـ).

وإذا كان المراد من قول المؤلِّف: (قال الحافظ أبو عمرو) هو الإمام الداني -وهذا هو المتبادر- فإن هذا يعني أن النيسابوري عمّر طويلاً ـ إذ بين وفاة الداني ووفاته (٧٢) اثنتان وسبعون سنة، يضاف إلى ذلك أن الدانيّ رجع إلى الأندلس سنة (٣٩٩ هـ) فيا ترى كم كان عمر النيسابوري آنذاك ؟ وهل التقى به الداني ؟ وإن كان فأين ومتى؟ علماً بأن الداني مكث في المشرق سنتين فقط، كلُّ هذا يجعل للبحث نظراً في نقل هذه الترجمة عن الداني، إن كان هو المراد بـ(أبوعمرو)، والله تعالى أعلم.

ثم اتّضح أن هذا كلّه سبق قلم من الناسخ أو سهو من المؤلِّف رحمه الله، أراد (أبو عبد الله) فكتب (أبو عمرو) والمراد هو الذهبي رحمه الله حيث إن النصّ عنده بحروفه[1].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في باب التكبير.[2]

---

(١) انظر: المعرفة: ٢/ ٩٤٦، غاية النهاية: ١/ ٥٠٣ و٥٢٤.

(٢) انظر: النشر: ٢٠١٠، ويلاحظ أن المؤلِّف لم يجعل عبارة تدل على انتهاء كلام النيسابوري رحمه الله.

٥- الاستبصار[١]

المؤلّف: إبراهيم بن أحمد، أبو إسحاق، الطبري، المالكي، البغدادي، ثقة، مشهور، ولد سنة (٣٢٤هـ) قرأ على النقاش وابن مقسم وغيرهما، قرأ عليه أبو عليّ المالكيّ والأهوازيّ، وغيرهما.

قال الخطيب: «خرَّج له الدارقطني خمسمائة جزء، وكان مفضلاً على أهل العلم، وداره مجمع أهل القرآن والحديث»[٢].

توفي رحمه الله سنة (٣٩٣ هـ)[٣].

لم يصرح المؤلِّف بالنقل عنه، وإنما رجع إليه ليوثِّق ما حكاه عنه تلميذه الأهوازي من جواز إبدال الهمزة ياء في نحو: ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤]، وواواً في نحو: ﴿وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] ثمّ قال -المؤلّف-: «ثمّ إني راجعت كتاب الطبريّ وهو «الاستبصار» فلم أره حكى في جميع ذلك سوى (بين بين) لا غير». والله أعلم.

٦- الاستبصار في القراءات العشر[٤]

المؤلّف: محمد بن إسرائيل بن أبي بكر السلميّ، القصَّاع، الدمشقيّ، ولد

---

(١) قال عنه المؤلّف: «كتاب في القراءات، أحسن -الطبري- فيه التحقيق.»، ولم أجد من بيّن هل هو في السبعة أم أقلّ أم أكثر، وأيضاً لم أجد من ذكره في فهارس المخطوطات، والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٦.

(٢) تاريخ بغداد: ٦/ ١٩.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٥-٦، تاريخ بغداد: ٦/ ١٩-٢٠، المعرفة: ٢/ ٦٨١-٦٨٢.

(٤) لم أقف عليه.

سنة (٦٣٦هـ)، وتلا بالروايات الكثيرة على الكمال ابن شجاع العبّاسيّ، وغيره، عني بهذا الشأن أتمّ عناية، وتصدّر للإقراء.

وُصِف بالذكاء والتواضع، والصلاح مع حسن ديانة، حتى توفي سنة (٦٧١هـ) وله خمس وثلاثون سنة.[١]

ألّف كتابين «الاستبصار» و«المغني» قال عنهما الذهبيّ: «جمع في كلّ واحد منهما عدّة كتب في القراءات، انتفعتُ بما فيهما من تحرير النقل وتجويد الأسانيد كثيراً.»[٢].

وقال عنهما المؤلّف: «حرّر فيهما الإسناد والطُّرُق، وظهرت فيهما أستاذيّته، رأيتهما عند شيخنا أبي المعالي ابن اللبّان بخطه.»[٣].

وقد نقل المؤلِّف عن القصَّاع (٩) تسع مرّات،[٤] صرّح في واحدة منها بأنه من «الاستبصار»[٥] وسكت عن السبعة الأخرى، فلا أدري هل هي منه أم من «المغني»، وإن كان يترجّح عندي أنها لو كانت من «المغني» لذكر ذلك ولو مرّة واحدة على الأقل. والله تعالى أعلم.

وينبّه أيضاً على أن ثلاثة من هذه المرّات هي نصوص، أما الباقية فهي عبارة عن نسبة بعض الأحكام إليه.

---

(١) انظر: المعرفة: ٣/ ١٣٨٣-١٣٨٤، غاية النهاية: ٢/ ١٠٠.

(٢) المعرفة: ٣/ ١٣٨٣.

(٣) غاية النهاية: ٢/ ١٠٠.

(٤) انظر ص: ٢٣٥، ٦٧٩، ٧٤٩، ٨٠٢، ٨٢٤، ٨٣٨، ٨٤٨، ٨٥٧.

(٥) انظر ص: ٦٧٩.

٧- الإشارة في القراءات العشر[١]

المؤلّف: منصور بن أحمد، أبو نصر، العراقي، شيخ الهذلي، أخذ عن ابن مهران وغيره[٢].

الرواية: يرويه المؤلِّف مما دخل في قراءته ضمْناً على شيوخه في كتاب «الكامل» للهذلي[٣].

نقل عنه المؤلِّف في باب (المدّ) تعقيباً على الهذلي[٤].

٨- الإقناع[٥]

المؤلّف: أبو عليّ الأهوازي.[٦]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً، ضمّنه تغليطه والردّ عليه.[٧]

تتميم: هذا الكتاب مفقود -حسب علمي- ليس له ذكر في جميع الفهارس

(١) منه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم ٣/ ٢٢٣.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣١١-٣١٢، تاريخ بغداد: ١٣/ ٨٥، المعرفة: ٢/ ٧٣٠.

(٣) انظر ص: ٢٣٩.

(٤) انظر ص: ٧٩٠.

(٥) في القراءات الشاذة، وعند المرندي: الإقناع في «الشواذ».

(٦) انظر ص: ٢٨٥.

(٧) قال المؤلِّف: «وإن عني بمثل (عنبهم) -إِلَفِهم- بفتح اللام مع حذف الألف كما رواه الأهوازي في كتابه «الإقناع» وتبعه الحافظ أبو العلاء ومن أخذ منه فهو شاذّ، وأحسبه غلطاً من الأهوازي».

الكلام على قراءة ﴿ إِۦلَٰفِهِمْ ﴾ [قريش: ٢].

انظر ص: ١٩٧١.

التي تعنى بالمخطوطات حسبما اطلعت عليه، ولكن بفضل الله تعالى فقد عرفنا القراءات الموجودة في هذا الكتاب، وذلك عن طريق المرندي رحمه الله، حيث قال:

«وأمّا لفظ كتاب «الإقناع» وهم أحد عشر إماماً:

أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وشيبة بن نِصاح، ومحمد بن محيصن، وحميد بن قيس، وابن شهاب الزهري، والحسن بن أبي الحسن البصري، وسليمان ابن مهران الأعمش، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وطلحة بن مصرّف، وأبو بحرية السكوني، وابن مناذر المدني.

قال: ومعهم اختيار عشرة أئمّة من المختارين وهم:

يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وأيوب المتوكل، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وأبو عبيد القاسم بن سلاّم الخراساني، وخلف بن هشام البزّار، وأبوجعفر محمد بن سعدان النحوي، ومحمد بن عيسى الأصفهاني، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، وأبو بكر أحمد بن جبير الأنطاكي، وأبو جعفر محمد ابن جرير الطبري.

قال: واحداً وعشرين اختياراً من كتاب «الإقناع» من تصنيف (الأهوازي) رحمه الله».

ثمَّ ذكر المرندي إسناده إلى (الأهوازي) في هذا الكتاب فقال: «قرأت عليه – الشيخ يوسف بن موسى الحنفي المرندي- كتاب «الإقناع» وأخبرني أنه قرأ على

الشيخ الإمام أبي الحسن عليّ بن عساكر البطائحي، وهو أخبره أنه قرأ على الشيخ الإمام أبي العزّ وهو أخبره أنه قرأ على أبي عليّ الواسطي، وأخبره أنه قرأ على الإمام أبي عليّ الأهوازي وهو مصنّف الكتاب»[١].

٩- الإقناع في القراءات السبع[٢]

المؤلّف: أحمد بن عليّ بن أحمد، أبو جعفر، ابن الباذش، ولد سنة (٤٩١ هـ) إمام محقق، محدِّث، قرأ على أبيه، وشريح وغيرهما، وقرأ عليه أحمد بن حكيم الغَرْناطي، وعبيد الله الحجري، ألّف «الطرق المتداولة في القراءات»، مات قبل أن يكمله.

مات سنة (٥٤٠ هـ).[٣]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إجازة، وقرأ به القرآن كلّه على شيخه أبي المعالي ابن اللبان عن أبي حيان بأسانيده.[٤]

نقل عنه المؤلِّف في مواضع قليلة بالنصّ.[٥]

---

(١) عفواً، في نقل هذا النص الطويل، لكن لأهميته وندرة المصدر الذي ذكره نقلته كاملاً حتى يعطي صورة عن هذا الكتاب. انظر: قرة عين القراء: ق: ١٣ و١٤.

(٢) مطبوع محقّق، قال عنه المؤلِّف: من أحسن الكتب، ولكنه ما يخلو من أوهام. اهـ غاية النهاية: ١/ ٨٣.

(٣) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٠٤٥-١٠٤٦، الإحاطة: ١/ ١٩٤-١٩٦، غاية النهاية: ١/ ٨٣.

(٤) انظر: ٢٢٨.

(٥) انظر: ٦٥٤.

١٠- الاكتفاء[١]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلِّف بهذا العنوان نصّاً واحداً وذلك في باب (الاستعاذة) في المبحث الرابع وهو الوقف على الاستعاذة.[٢]

١١- الإمالة أو الموضح[٣]

المؤلِّف: أبو عمرو الداني.

اختلفت عبارة المؤلِّف رحمه الله في النسبة إلى هذا المصدر، فأحياناً يسمّيه «الإمالة» وأخرى «الموضح» مما يوهم أنهما كتابان وليس واحداً.

والذي يظهر أنهما عنوانان لمؤلَّف واحد، خلافاً لما ذهب إليه بعض المعاصرين حيث جعل كلاًّ منهما كتاباً منفرداً على الآخر، ولم يستدل على ذلك إلا بعدم وجود نصٍّ نقله المؤلِّف -ابن الجزري- عن «الإمالة» ولم يره هذا الباحث في «الموضح»[٤].

---

(١) (في معرفة الوقف والابتداء) وذهب بعضهم إلى أن هذا الكتاب هو نفس الكتاب المطبوع بعنوان «المكتفى». والمسألة تحتاج إلى مزيد من البحث. انظر: فهرس مصنفات الداني الفقرة: ٢١/ ٢٢/ ٢٣.

(٢) انظر ص: ٦٥٤.

(٣) لم أجد من ذكر للداني كتاباً بعنوان «الإمالة» فقط، غير المؤلف -تبعاً لأبي شامة- وإنما الموجود له هو كتاب: «الموضِح لمذاهب القرّاء في الفتح والإمالة» وهو محقّق. وانظر فهرست الداني: ١٧ رقم (١٥).

(٤) انظر: كتاب (أبو علي الفارسيّ) للدكتور: عبد الفتاح شلبي: ٣٩٤-٣٩٥.

وهذا لا يعتبر دليلاً على هذه القضية لو صحّ، وبالأحرى إذا كان غير صحيح، فالنصّ المنسوب إلى «الإمالة» موجود بحروفه في «الموضح» مما يدل على تجوّز المؤلِّف رحمه الله في العنونة لهذا الكتاب، وأرجح أنه فعل ذلك تبعاً لأبي شامة رحمه الله.

يضاف إلى ذلك أن ليس في «فهرست» مؤلّفات الداني كتاب بعنوان «الإمالة» وليس هذا البحث لدراسة هذه القضية ، والله أعلم.

نقل المؤلِّف رحمه الله عن هذا الكتاب ستة نصوص، صرّح في ثلاثة منها بـ «الإمالة»[1] والثلاثة الأخرى أنها من «الموضح»[2]، والله أعلم.

١٢ - الإيجاز[3]

المؤلِّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلِّف ثلاث مرات:

---

(١) انظر ص: ١٢٤٤، ١٢٤٨، ١٣٣٧.

(٢) انظر ص: ١٢٠٣، ١٢٥٤، ١٣١٢.

(٣) واسمه كاملاً: «إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل»، وتصحّف في غاية النهاية: ١/ ٥٠٥ إلى (إيجاد) بالدال. وهو في مجلّد، وفي المكتبة الوطنية بباريس مخطوطة للداني باسم «الإيجاز والبيان في أصول قراءة نافع» في (١٤٨) ق، تحت رقم (٥٩٢)

انظر: فهرست تصانيف الداني: ١٧ الحاشية (١٣).

الأولى: نصّاً، وذلك في باب (المدّ) عند الكلام على حكم ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ [يونس: ٥١][1].

الثانية، والثالثة بالمعنى.[2]

١٣ - الإيجاز[3]

المؤلِّف: سبط الخياط.

الرواية: يرويها المؤلِّف إجازة عن شيخه ابن هلال الصالحي، وأيضاً قرأ به القرآن كله على شيخين من شيوخه، وإلى أثناء سورة (النحل) على واحد آخر.[4]

لم يصرّح المؤلِّف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

١٤ - البسيط[5]

المؤلّف: ابن مهران.[6]

حكى عنه المؤلِّف مصرّحاً باسمه نصّاً واحداً يتعلق بمراتب المدّ.[7]

---

(١) انظر ص: ٨٤٠.

(٢) انظر ص: ٨٣٧، ٨٩٥.

(٣) مفقود.

(٤) انظر ص: ٢١٨ و ٢١٩.

(٥) كذا قال المؤلِّف، ولم أجد عند كلّ من ترجم لابن مهران أن له كتاباً بهذا العنوان، مع اتفاق بعضهم أن له كتاباً قريب عنوانه من هذا، وهو «المبسوط»، وقد نقل المؤلِّف منه كما سيأتي. فهل «البسيط» هو «المبسوط» أو أنهما اثنان؟ الله أعلم.

(٦) انظر ترجمته ص: ٢٤٤.

(٧) انظر ص: ٧٩٣.

١٥ - البيان[١]

المؤلّف: عبد الواحد بن عمر أبي هاشم، أبو طاهر، العَلَم الثقة، مقرئ نحوي، قرأ على ابن مجاهد وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٣٤٩ هـ)[٢].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً، وذلك في تعريضه على ابن مقسم لتجويزه القراءة بكل ما صحّ لغة.[٣]

١٦ - تبصرة البيان في القراءات الثمان[٤]

المؤلّف: عليّ بن جعفر بن سعيد، أبو الحسن، السعيدي، أستاذ معروف، قرأ على النقاش والشذائي وغيرهما، وقرأ عليه نصر الشيرازي، وغيره.

وقد جاءت عنه بعض طرق القراءات في رواية قالون كما سيأتي في محله.

بقي إلى حدود سنة (٤١٠ هـ)[٥].

(١) كذا سمّاه المؤلِّف هنا، وفي «غايته»: ١/ ٤٧٥، وسمّاه الذهبي: (جامع البيان)، وهو مفقود، حيث لم أعثر على أي خبر عنه.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١١/ ٧-٨، المعرفة: ٢/ ٦٠٣-٦٠٥ غاية النهاية: ١/ ٤٧٥-٤٧٧.

(٣) انظر ص: ٥٩.

(٤) لم أعرف عنه شيئاً، إلا أن الذهبي قال: وقفت عليه. اهـ وعلى كل حال فهذا الكتاب يُستدرَك على محقِّق «التلخيص» لأبي معشر الطبري، عندما ذكر أنه -التلخيص- رابع كتاب في (الثمان) ولم يذكر كتاب السعيدي. انظر: مقدّمة تحقيقه: ٤٩.

(٥) انظر: المعرفة: ٢/ ٦٩٩-٧٠٠، غاية النهاية: ١/ ٥٢٩.

نقل عنه المؤلِّف مرّتين:

الأولى: عزا إليه قراءة رويس ﴿سَلَٰسِلاً﴾ في [الإنسان: ٤] بالتنوين قولاً واحداً، ويلاحظ أنه في هذا الموضع لم يصرّح باسم الكتاب كاملاً وإنما قال: ... السعيدي في «تبصرته».(١)

الثانية: نقل عنه نصّاً في باب (التكبير) وأشار إلى أنه في آخر كتابه «تبصرة البيان في القراءات الثمان».(٢)

١٧ - تبصرة المبتدي(٣)

المؤلِّف: سبط الخياط.

الرواية: يرويها المؤلِّف إجازة عن شيخه ابن هلال الصالحي، وأيضاً قرأ به القرآن كله على شيخين من شيوخه، وإلى أثناء سورة (النحل) على واحد آخر.(٤)

لم يصرّح المؤلِّف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

١٨ - التبيان(٥)

المؤلِّف: النووي يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا، فقيه شافعي،

---

(١) انظر: ١٩٥٣.

(٢) انظر: النشر: ٢٠١٠.

(٣) مخطوط حسب ما هو مذكور من الفهرس الشامل: ٣٦.

(٤) انظر ص: ٢١٩.

(٥) اسمه كاملاً: (التبيان في آداب حملة القرآن)، وهو مطبوع محقّق.

محدِّث مشهور، شهرته تغني عن ترجمته هنا، توفي سنة (٦٧٦ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً يتعلق بمسألة خلط القراءات بعضها ببعض، وأن ذلك لا ينبغي.[٢]

١٩ - التجويد[٣]

المؤلّف: عبد العزيز بن علي بن محمد ، أبو حميد، المعروف بابن الطّحان[٤] ولد سنة (٤٩٨ هـ). أستاذ، محقّق بارع، مجوّد ، ثقة، قرأ على كثيرين منهم شريح ابن محمد.

ألَّف في الوقف والابتداء ، وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٥٦١ هـ)[٥].

(١) انظر ترجمته في: طبقات السبكي: ٥/ ١٦٥ وما بعدها، الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٢٤.

(٢) انظر: ٦٤.

(٣) لابن الطّحان مؤلّفان في التجويد، الأول بعنوان: (الإنباء في تجويد القرآن) وليس النص فيه والثاني: (مقدّمة في التجويد) ولم أقف عليه. اهـ

انظر: مقدّمة تحقيق كتاب «نظام الأداء في الوقف والابتداء» لابن الطحان: ١١١٠.

(٤) قال المؤلِّف: هو ابن الطحان الذي ذكرت عنه في «التمهيد» من تأليفي تقسيمَ المشدّدات، وهو أبوالأصْبغ الذي ذكرته في باب أصول القراءة من «التمهيد» اهـ. ولعل صنيع المؤلِّف هذا حتى لا يشتبه على القارئ بابن الطّحان شيخ المؤلِّف . والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٥.

(٥) هذا ما صرّح به الذهبي، حيث ذكره ضمن المتوفين في هذه السنة، أمّا المؤلِّف فأطلق ما بعد الستين، قال: بعد الستين .

انظر: التكملة لكتاب الصلة: ٢/ ٦٢٨، المعرفة: ٣/ ١٠٥١-١٠٥٢، السير: ٢٠ / ٤٥١، غاية النهاية:١/ ٣٩٥.

نقـل عنـه المؤلِّـف نـصّاً واحـداً، يتعلّـق بتقـسيمه المفخّـمات إلى ثلاثـة أضرب.[1]

٢٠ - التحديد[2]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.[3]

نقل عنه المؤلِّف خمس مرّات، صرّح باسـمه في اثنتين،[4] وسكت عن ذلك في الباقي؛ واكتفى في بعضها بعزو الكلام إلى الـداني، دون إشـارة إلى أيٍّ مـن كتبه،[5] وفي بعضها لم يشـر لا إلى الداني ولا إلى الكتاب، بل ذكر الكلام كأنه لـه هـو، واتـضح أنـه للـداني وبالتحديـد في «التحديـد» عنـد مطابقـة الـنصّ به.[6]

وهذه النقول الخمسة: واحد منها في الكلام على إسناد حديث «التحقيـق» الذي رواه المؤلِّـف مـن طريـق الـداني، والاثنـان الآخـران يتعلّقـان بتعريـف

(١) انظر ص: ٥٧٢.

(٢) اسمه (التحديد لحقيقة الإتقان والتجويد) كذا جاء في فهرست الداني. وفي بعض المصادر: (التحديـد في الإتقان والتجويد) ويقال (التحديد في معرفة التجويد لتلاوة القرآن) والكتاب مطبوع بتحقيـق د/ أحمـد عبد التواب الفيومي بعنوان: (التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد) وهي النسخة التي اعتمد عليها الباحث. وحققه أيضاً د/ غانم قدوري الحمد، ولم أطلع على ذلك.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠٥، فهرست الداني: ٢١، فهرست ابن خير: ٩.

(٤) انظر ص: ٥٤٧، ١٣٤٢.

(٥) انظر ص: ٥٦٢، ١٤١٦.

(٦) انظر ص: ٥٥٦.

«التجويد» ومدح التجويد والمجوّدين، والرابع نص في وصف «الترقيق»[1] والخامس يتعلق بالإخفاء والرَّوم،[2] والله أعلم.

٢١- التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره[3]

المؤلِّف: محمد بن أحمد بن بَصْخان،[4] الدمشقي، ولد سنة (٦٦٨ هـ)، شيخ مشايخ الإقراء بالشام، سمع الحديث وعني بالقراءات، وكان الناس يقصدونه لسماع تلاوته وحسن أدائه وتجويده، وكان بينه وبين الإمام الذهبي ما يكون بين الأقران عادة، قرأ على محمد بن عبد العزيز الدمياطي[5] وغيره، وقرأ عليه شيخ المؤلِّف أحمد بن إبراهيم الطحان،[6] وغيره.

---

(١) انظر ص: ١٣٤٢.

(٢) انظر ص: ١٤١٦.

(٣) كذا سماه المؤلِّف هنا، وذكر في ترجمة ابن بَصْخان أنه: «التذكرة في الردّ على من ردّ تفخيم الألف وأنكره» ولعلّ ما بعد كلمة «التذكرة» ليس من العنوان، وإنما هو وصف من المؤلِّف للكتاب، ولكن السجعة تضعّف هذا. ويجدر التنبيه على أن هذا المؤلَّف إنما هو رسالة وليس كتاباً؛ بدليل قول المؤلّف: رأيته بخطّه في كرّاسة. اهـ والله أعلم. ولم أجد من ذكر هذه الرسالة في الفهارس أو المكتبات.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٨.

(٤) كذا ضبطه الحافظ ابن حجر رحمه الله، بالحروف قائلاً: بموحدة وسكون المهملة بعدها معجمة. اهـ وعند المؤلِّف في «غايته» بالضاد المعجمة والحاء المهملة ولعله تصحيف من النساخ.
انظر: الدرر الكامنة: ٣/ ٣٩٨.

(٥) أبو عبد الله، الدمشقي، مقرئ، عارف ثقة، اختص بالسخاوي، وقرأ عليه الذهبي وغيره. توفي سنة (٦٩٣هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٧٣.

(٦) انظر ترجمته ص: ٦٦.

توفي رحمه الله سنة (٧٤٣ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً لبيان أن (الألف) التي تقع بعد حرف التفخيم إنما تكون مفخّمة تبعاً لما قبلها غير مرقّقة؛ خلافاً لمن نصَّ على الترقيق.[٢]

٢٢- التكملة المفيدة لحافظ القصيدة «نظم»[٣]

المؤلّف: عليّ بن عمر بن إبراهيم، أبو الحسن، القَيْجاطي، ولد سنة (٦٥٠هـ) أستاذ، ماهر، محقّق، قرأ على أبيه، وابن أبي الأحوص، وغيرهما، وقرأ عليه حفيده محمد، وإسماعيل بن هانئ، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٧٣٠ هـ)[٤].

الرواية: قرأها المؤلِّف على شيخه الرعيني، وحدّثه ببعضها شيخه إسماعيل ابن هانئ.[٥]

---

(١) انظر ترجمته في: المعرفة:٣/ ١٤٨٤-١٤٨٦، طبقات السبكي: ١٠/ ٢٢٣، غاية النهاية: ٢/ ٥٧-٥٩، الدرر الكامنة: ٣/ ٣٩٨.

(٢) انظر ص: ٥٦٦، ويلاحظ أن المؤلِّف ذكر بعد نهاية كلام ابن بصخان: ووقف عليه أستاذ العربية والقراءات أبو حيّان رحمه الله فكتب عليه: طالعته فرأيته قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية . اهـ

انظر غاية النهاية: ١/ ٧٨١.

(٣) قال المؤلّف: نظم فيها ما زاد على «الشاطبية» من «التبصرة» و«الكافي» و«الوجيز».

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٥٥٧-٥٥٨.

(٥) انظر ص: ٢٤٧.

نقل عنها المؤلِّف نصّاً طويلاً في باب: إفراد القراءات...[1]

٢٣ - التمهيد[2]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلِّف ثلاثة نصوص[3].

٢٤ - التنبيه[4]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل المؤلِّف عنه نصّاً واحداً فيه بيان أن الداني قرأ ﴿رَأَيْتَ﴾ [النساء: ٦١] إذا وقع بعد همزة الاستفهام كيف تصرف بالوجهين، أعني: إبدالها ألفاً خالصة فتمدّ لالتقاء الساكنين، والوجه الثاني: التسهيل (بين بين)، وهذا كلّه إنما هو من طريق الأزرق عن ورش.[5]

تتميم: كذا نسب المؤلف هذا الكتاب إلى الداني رحمه الله، وقد بحثت عن

(١) انظر ص: ١٥٨١.

(٢) اسمه كاملاً (التمهيد لاختلاف أصحاب نافع) مجلد. ولم أجد له أي ذكر، فلعله مفقود. انظر: فهرست الداني: ١٧.

(٣) انظر ص: ٩٨٧، ٩٩١، ١٢٣٠.

(٤) مفقود، سواء أكان للداني، أم لمكي كما هو مرجّح.

(٥) انظر ص: ٩٥٦.

كتاب بهذا الاسم للداني فلم أجد إلّا «التنبيه على مذهب أبي عمرو في الفتح والإمالة بالعلل» فما علاقة هذه المسألة بالفتح والإمالة؟

وينبّه على أن اسم الكتاب جاء في عبارة قلقة ومشكلة، قال المؤلّف: «...وعند الداني في غير «التيسير»، وقال في كتاب «التنبيه» إنه قرأ بالوجهين». هكذا جاءت العبارة ولا أفهم منها إلا أن فاعل (قال) هو الداني لا غير، وأنه هو الذي قرأ بالوجهين.

وهذا كلّه عندي وَهْمٌ من المؤلِّف - رحمه الله - وتبعه كل من جاء بعده ولم ينتبهوا، ولم يحققوا المسألة؛ حيث إن صاحب «التنبيه» والذي قرأ بالوجهين هو الإمام مكيّ بن أبي طالب رحمه الله وكتابه هو «التنبيه على أصول قراءة نافع وذكر الاختلاف عنه»[1].

وسبب وَهْمِ المؤلِّف -والله أعلم- هو أنه نقل عن المالقي، ولم يدقّق في نقله، حيث إن النصّ برمّته منه -كما بُيِّن في موضعه من التحقيق- وأنقل هنا نصّ المالقي لتتضح المسألة. قال رحمه الله: «(سورة الأنعام) ذكر الشيخ رحمه الله في ترجمة ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠] وقد قيل عن ورش إنه يبدلها ألفاً..... أقيس على أصول العربية، وذكر في كتاب «التنبيه» أنه قرأ بالوجهين لورش، ومذهب الحافظ والإمام عن ورش إنّما هو بين بين كقالون لا غير»[2].

---

(١) انظر: وفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٦، معجم الأدباء: ١٩/ ١٧٠، إنباه الرواة: ٣/ ٣١٦.

(٢) الدر النثير والعذب النمير: ٤/ ٢٣١.

ومعلوم أن المالقي يقصد بـ (الشيخ) الإمام مكياً وبـ (الإمام) ابنَ شريح، وبـ (الحافظ) الإمام الداني.[1]

وكان الصواب عليَّ أن أذكر هذا الكتاب لـ (مكي) ولكن تركته كما هو حسب عبارة المؤلِّف مع عدم دقتها -عندي- حتى يُعلَم ما هو له مـمّا هو لغيره. والله أعلم.

بقي أن أذكر أن للداني رسالة بعنوان: (التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه) صُنِّفت في علم القراءات، وهي أساساً في الرد على المهدوي فيما كان بينهما من منافرة[2]، وخلافٍ في بعض مسائل في القراءات.

٢٥- التنزيل[3]

المؤلِّف: سليمان بن نجاح، أبو داود، ولد سنة (٤١٣ هـ)، أخذ عن أبي عمرو الداني، ولازمه مدّة طويلة، وهو أجلّ أصحابه، وكتب عن ابن عبد البر والباجي وغيرهما، قرأ عليه كثيرون؛ منهم أبو الحسن بن هذيل، وأبو علي الصدفي وغيرهما.

أَلَّف عدّة مؤلّفات، منها «البيان الجامع لعلوم القرآن» و«الاعتماد».

---

(١) انظر: الدر النثير: ١/ ٤٥.

(٢) انظر: فهرست الداني:٢٨.

(٣) كتاب في (الرسم) حقق «مختصره» للمؤلف نفسه.

توفي رحمه الله سنة (٤٩٦ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً،[٢] والله أعلم.

٢٦- الجامع[٣]

المؤلّف: الطبري.[٤]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً، متعجّباً منه[٥].

٢٧- جامع البيان

المؤلّف: الداني.[٦]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب مناولة، وإجازة، وسماعاً لكثير منه، وتلاوة لما دخل في تلاوته على شيخه ابن اللبان بسنده.[٧]

---

(١) انظر: ترجمته في: بغية الملتمس: ٣٠٣-٣٠٤، المعرفة: ٢/ ٨٦٢-٨٦٤، غاية النهاية: ١/ ٣١٦.

(٢) انظر ص: ١٠٦٣.

(٣) مفقود.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢/ ١٦٢-١٦٩، المعرفة: ٢/ ٥٢٧-٥٣١، غاية النهاية: ٢/ ١٠٦-١٠٨، طبقات المفسرين للسيوطي: ٨٢-٨٤.

(٥) انظر: ١٦٧١.

(٦) حقق كاملاً في جامعة أم القرى بين أربعة أشخاص، ولم أستطع العثور إلا على بعض تحقيق الفرش وبالذات الذي من سورة البقرة؛ ومن سورة العنكبوت إلى آخر القرآن، وذلك عن طريق الشيخ د/ محمد سيدي الحبيب الجكني. ولم أستفد منها، ولكن يتضح -عندي- عدم سلامة، وعدم صحّة المنهج الذي سار عليه محققوه، حيث عاملوا القراءات ورجالها معاملة الحديث والمحدِّثين، مما نتج عنه تضعيفهم لكثير من القراءات والأوجه، والله المستعان، وصدر تحقيقهم عن جامعة الشارقة في الإمارات العربية، في أربعة أجزاء.

(٧) انظر ص: ١٧٠.

نقل المؤلِّف من هذا الكتاب نصوصاً كثيرة جدًّا، صرّح في بعضها به، وسكت في مواضع عن التنبيه على ذلك. والله أعلم.

٢٨- جمع الأصول في مشهور المنقول[١]

المؤلّف: علي بن محمد بن أبي سعد، أبو الحسن، الديواني. ولد سنة (٦٦٣هـ) ماهر، محقّق، شيخ قراء واسط، قرأ على الجعبري وغيره. وقرأ عليه ولده والسيواسي . له نظم في «الشواذ».

توفي رحمه الله سنة (٧٤٣ هـ).[٢]

الرواية: قرأ المؤلِّف هذا الكتاب على شيخه السيواسي.[٣]

نقل المؤلِّف عنه نصّاً واحداً.[٤]

٢٩- حلية القراء[٥]

المؤلّف: حامد بن علي بن حسنويه، أبو الفخر، الجاجاني، إمام بارع ناقل، أسند القراءات عن محمد الأصبهاني.

---

(١) منه مصوّرة خطية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ضمن مجموع، تحت رقم (٢٩٠) رقم (٤) عن نسخة الظاهرية بدمشق.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ١٤٩٥-١٤٩٦، غاية النهاية: ١/ ٥٨٠، الدرر الكامنة: ٣/ ١٠٤-١٠٥.

(٣) انظر ص: ٢٤٣.

(٤) انظر: ١٦٣٨.

(٥) اسمه كاملاً: (حلية القرّاء وزينة الإقراء) ذكر المؤلِّف أن فيه فوائد. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٢.

قال عنه المؤلّف: «روى كثيراً من كتب القراءات، ولم أعرف من قرأ عليه إلا أنه كان بعد الستمائة»[١].

نقل عنه المؤلِّف ثلاث مرّات.[٢]

٣٠- الدالية في القراءات السبع العلية[٣]

المؤلّف: محمد بن عبد الله بن مالك ، الطائي، الأندلسي، صاحب «ألفية» النحو، أخذ عن السخاوي وغيره، غلب عليه النحو واللغة، وقد أخذ عنه اللغة والنحو كثيرون من أهل عصره.

قال المؤلِّف: «ولا أعلم أحداً قرأ عليه القراءات ولا أسندها»[٤].

لكن قال الذهبي: «تلا عليه جمعاً زين الدين المزي إلى سورة (الحج)»[٥].

توفي رحمه الله سنة (٦٧٢ هـ)[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٢٠٢.

(٢) انظر ص: ٧٩٥، ٨٦٣، ٢٠٤٨.

(٣) نقل عنها المؤلِّف بيتاً بيّن فيها منهجه، وذلك قوله:

ولا بدّ من نظمي قوافي تحتوي لما قد حوى حرز الأماني وأزيدا.

وهي مطبوعة في مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ١٨١.

(٥) المعرفة: ٣/ ١٣٦٤.

(٦) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٣٦٣-١٣٦٤، الوافي بالوفيات: ٣/ ٣٥٩-٣٦٤، غاية النهاية: ٢/ ١٨٠-١٨١، بغية الوعاة: ١/ ١٣٠-١٣٧.

استشهد المؤلِّف ببيتين من هذه القصيدة في معرض ردّه على الإمام الجعبري رحمه الله في تجويزه الكسر في نحـو ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ [التوبـة: ٥٢] و ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] في رواية البزّي، والبيتان هما[١]:

ووجهان في كنتم تمنَّون مع ظلتم تفكـ ـهـون وأخفى عنـه بعض مـجـوّدا

مـلاقي سـاكن صـحيـح كهـل تـربـ ـصون ومن يكسر يـحِدْ عن الاقتدا

٣١- الراءات[٢]

المؤلِّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلِّف تصريحاً نصّاً واحداً[٣]، والله أعلم.

تتميم: ذكروا أن للداني رحمه الله كتابين بعنوان «الراءات واللامات لورش» كلاهما في مجلد، ووصفوا بأن أحدهما أوسط والآخر أصغر، ولم يبين المؤلِّف أيّ الكتابين رجع إليه، وإن كان يترجح -عند البحث- أنـه رجـع إلى «الأوسـط» منهما، استئناسـاً بقوله: في «غايته» عند تعداد كتـب الـداني: «كتـاب الـراءات لورش مجلّد»[٤] وهو مـا يوافـق وصـف أحـدهما في «فهرسـته»، بينما الآخـر وصفـوه بـ «جزء لطيـف»[٥] والله أعـلم.

(١) انظر: ١٦٣٨.

(٢) مفقود..

(٣) انظر ص: ١٣٧٨.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠٥.

(٥) انظر: فهرست الداني: ٢٢.

٣٢- الرعاية[(١)]

المؤلِّف: مكّي بن أبي طالب[(٢)].

نقل عنه المؤلف تصريحاً نصّاً واحداً[(٣)]. والله أعلم.

٣٣- روضة التقرير في الخلف بين «الإرشاد» و«التيسير»[(٤)]

المؤلِّف: أبو الحسن الديراني[(٥)].

الرواية: قرأ المؤلف هذا الكتاب على شيخه السيواسي[(٦)].

لم يصرّح بالنقل عنه.

٣٤- الشافي[(٧)]

المؤلِّف: إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القرّاب[(٨)]، الإمام، الحافظ، عظيم

(١) مطبوع محقّق.

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٨١.

(٣) انظر ص: ١١٨٥.

(٤) من شرحه مصورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. عن نسخة مكتبة جستربتي بدبلن.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣١٦.

(٦) انظر ص: ٢٤٣.

(٧) صرّح السبكيّ رحمه الله أنه في القراءات، ولم يبيّن هل هي السبعة أم غيرها، وكذا المؤلِّف لم يذكر في ترجمته له من مصنفاته غير «مناقب الشافعيّ»، أما الذهبي فلم يترجم له في «المعرفة». والله أعلم.
طبقات السبكي: ٤/ ٢٦٧-٢٦٨، غاية النهاية: ١/ ١٦٠.

(٨) نسبة إلى بيع القِرَب.

القدر، سمع من أبي بكر الإسماعيليّ، وغيره، وحدَّث عنه شيخ الإسلام عبد الله ابن محمد الأنصاريّ، وغيره.

قال عنه الذهبي: «إمام في القراءات، والحديث، والفقه، ومعاني القرآن، والأدب»[1].

ألّف «الكافي في علم القرآن» و«الجمع بين الصحيحين».

توفي رحمه الله سنة (٤١٤ هـ).[2]

نقل منه المؤلِّف نصاً واحداً،[3] يتعلّق بنفي انحصار الأحرف السبعة في «الشاطبية» و«التيسير».

٣٥- شرح التيسير[4]

المؤلّف: عبد الواحد بن محمد بن عليّ بن أبي السّداد، أبو محمد، الباهلي، المالقي، أستاذ مقرئ، نحوي، إمام في القراءات وعلومها، فقيه، أصولي، قرأ على أبي جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير، وغيره، قرأ عليه محمد بن يحيى بن بكر الصّعيدي.

---

(١) السير: ١٧/ ٣٧٩.

(٢) انظر ترجمته في: السير: ١٧/ ٣٧٩-٣٨١، طبقات السبكي: ٤/ ٢٦٦-٢٧٠، غاية النهاية: ١/ ١٦٠.

(٣) انظر ص: ١٣٣.

(٤) كذا سمّاه المؤلّف، وهو اسم مختصر، وعنوانه كاملاً: (الدر النثير والعَذْب النَّمير في شرح مشكلات، وقيد مهملات، وحل مقفلات، اشتمل عليها كتاب التيسير) هكذا ذكره مؤلّفه في مقدّمة كتابه. ويلاحظ أنه مطبوع بهذا العنوان ما عدا عبارة (وقيد مهملات)، وهو بتحقيق د/ أحمد عبد الله أحمد المقرئ، سنة (١٤١١هـ) في أربعة أجزاء.

ذكر المترجمون له أن له مؤلفاتٍ في القراءات والفقه، لكن لم يصرّحوا إلّا بشرحه «للتيسير».

توفي رحمه الله سنة (٧٠٥ هـ).[١]

ورد ذكر هذا الكتاب عند المؤلِّف مرّتين:

الأولى: عند ذكره للكتب التي روى منها القراءات، فقال بعد أن ذكر أسانيده لكتاب «التيسير» «وأخبرني بشرحه -التيسير- للأستاذ أبي محمد عبدالواحد المالقي»[٢].

الثانية: عند ما نقل عنه نصّاً في باب (المدّ) فقال: «قال الأستاذ المحقّق أبومحمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السّداد المالقي في شرح «التيسير»...» إلخ.[٣] وهو نصّ لا يتجاوز ثلاثة أسطر، ثم عقَّب عليه شارحاً مراده من ذلك.

وفيما عدا هذين الموضعين لا يجد القارئ أيّ ذكر للمالقي ولا «لكتابه»، فهل يُفهم من هذا أن المؤلِّف لم يرجع إليه ألبتة بعد ذلك؟

الجواب: لا، فلئن غاب ذكر اسم المالقي، أو اسم «كتابه» فإنّ حروفه وكلامه وتحقيقاتِه لم تغب ولم تُطمس، بل هي كثيرة بين الأسطر والصفحات،

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٧، ومقدمة المحقّق: ١/ ١٣ وفيها مصادر ترجمته.

(٢) يلاحظ أن المؤلِّف لم يصرّح باسم أحد ممن أخذ عنهم هذا الكتاب بل قال: «أخبرني به غير واحد من الثقات مشافهة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن يحيى الأشعري». ص: ١٦٧.

(٣) ص: ٨٦٢.

نُقُولٌ حرفيةٌ من المؤلِّف عنه، لم يحجبها عن العيان إلّا عدم تصريح المؤلِّـف بـه، وإن كان في بعضٍ منها يلمّح بقوله: (قال بعضهم).

ولا مبالغة إذا قيل: إن «شرح التيسير» للمالقي هو المصدر الثاني بعد «جامع البيان» للداني من المصادر التي ارتكز عليها المؤلِّف في تحقيقاتِه وآرائه في بعـض الأبواب الصعبة والمهمّة من أبواب القراءات.[1]

وقد نُبِّه في (التحقيق) على جميع المنقولات الحرفية من هذا الكتاب، ويُكتفى هنا بالإحالة إليها.[2] والله أعلم.

٣٦- الشّرعة في القراءات السبعة[3]

المؤلّف: هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم، أبو القاسم، البارزي، ولد سنة (٦٤٥هـ). مفتي الشام، قرأ على محمد التاذفي، وحدّث عنه جماعة، منهم شـيخ المؤلِّف إبراهيم الشامي.

---

(١) بيّن المؤلِّف في ترجمته للمالقي أنه: شرح «التيسير» شرحاً حسناً أفـاد فيـه وأجـاد. اهـ ولكـن لم يـصرّح في «نشره» باستفادته منه، وهي مسألة وإن كان فيها ما فيها إلّا أنها كانت صفة كثير من طلبة العلم في ذلـك العصر، وقد يكون هناك سبب آخر وهو: أن النفس غالباً ما تستكره الإفادة ممن يعاصرهـا. والله أعلـم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٧.

(٢) انظر ص: ٩٨٩، ٩٩١، ٩٩٤، ١٤١٣ وغيرها.

(٣) لا أعلم عنه شيئاً، وقال ابن الوردي؛ وهو تلميذ البارزي: إن اسم الكتاب هو «السرعة» بالسين المهملة. انظر: كشف الظنون: ٢/ ١٠٤٤. والكتاب مخطوط.
انظر الفهرس الشامل (القراءات) ص ١١٩. (المجمَّع).

توفي رحمه الله سنة (٧٣٨ هـ).[١]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إذناً عن جماعة؛ منهم شيخُه ابـن اللبـان، وشافهه بها شيخه إبراهيم الشامي.[٢]

لم يصرّح المؤلِّف بالنقل عنها.

٣٧- الشّمعة في قراءات السبعة «نظم»[٣]

المؤلّف: محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله، الموصلي، المعروف بـ (شعلة الحنبلي)، ولد سنة (٦٢٣ هـ)، إمـام، ناقـل، أستاذ، صـالح، قـرأ عـلى شـيخه الإربلي، ثم قرأ هو عليه.

ألَّف شرح «الشاطبية» وسمّاه «كنـز المعاني» و«العنقود» في النحو، وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٦٥٦ هـ).[٤]

الرواية: قرأها المؤلِّف على شيخه ابن رجب السّلاميّ بسنده.[٥]

لم ينقل المؤلِّف عنه شيئاً.

---

(١) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٤٨٧، طبقات السبكي: ٦/ ٢٤٨-٢٥٠، غاية النهاية: ٢/ ٣٥١-٣٥٢.

(٢) انظر ص: ٢٤٤.

(٣) قال عنها المؤلف: «هي قصيدة رائية قدر نصف الشاطبية مختصرة جداً أحسن في نظمها واختصارها». انظر ص: ٢٤٢. ومنها نسخة خطية في مكتبة خدا بخش في الهند برقم: (٢٩٣٨).

(٤) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٣٤٠-١٣٤١، الوافي بالوفيات: ٢/ ١٢٢، غاية النهاية: ٢/ ٨٠-٨١.

(٥) انظر ص: ٢٤٢.

٣٨- عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي[١]

المؤلِّف: محمد بن يوسف بن عليّ، أبو حيّان، الأندلسي، ولد سنة (٦٥٤ هـ) مقرئ، مفسّر، نحوي، أصولي، قرأ على كثيرين في المشرق والمغرب، منهم أبوجعفر بن الزبير، وابن الأحوص، وقرأ عليه ابن نحلة وابن الجندي.

وألّف «شرح التسهيل» لابن مالك، و«النكت الحسان» وغيرهما كثير.

توفي رحمه الله سنة (٧٤٥ هـ)[٢].

الرواية: قرأها المؤلِّف وقرأ بمضمّنها على شيخه ابن اللبان[٣].

لم ينقل عنه المؤلّف، والله أعلم.

٣٩- القراءات[٤]

المؤلّف: القاسم بن سلّام بن عبد الله ، أبو عبيد، ولد سنة (١٥٧ هـ)، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي ، وغيره ، وروى عنه القراءة أحمد بن إبراهيم -وراق خلف-، وغيره، إمامُ أهل دهره في القراءات واللّغة، والفقه، وثّقه وعدّله الحفّاظ في عصره.

(١) منه نسخة في الهند.

(٢) انظر: ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٤٧١-١٤٧٤، طبقات السبكي: ٦/ ٣١-٤٤، غاية النهاية: ٢/ ٢٨٥-٢٨٦، طبقات الداودي: ٢/ ٢٨٦-٢٩١.

(٣) انظر ص: ٢٤٣.

(٤) مفقود.

توفي رحمه الله سنة (٢٢٤ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف تصريحاً نصّاً واحداً يتعلّق بـذكر مـن نقـل عنـه شيء مـن القراءات من الصحابة رضي الله عنهم[٢]، ثمّ في ثلاثة مواضع أخرى؛ لكن ليس فيها التصريح بأنها من كتاب «القراءات»[٣].

ويغلب على الظنّ أن المؤلف ينقل عن هذا الكتاب بواسطة؛ إما عن الداني، وإما عن السخاوي، وأبي شامة، والله أعلم.

تتميم: يُعَدُّ هذا الكتاب أوّل كتاب معتبر أُلِّف في القراءات، قال عنـه ابـن دَرَسْتَويه: «كتاب جيّد ليس لأحد من الكوفيين مثله». ويبدو أنـه يـشتمل عـلى تعليل القراءات التي يذكرها ، كما يُلحظ عند النحّاس في «معاني القرآن» له، من كثرة الردود والتعقّبات عليه في التعليل والتوجيه، حتى بلغت فـيما أخـبرني بـه متخصّص في النحو -أكثر من (١٥٨) موضعاً، وقد لا يكون الإمام ابن العربي مبالغاً عند ما قال: «ولا فرق بين أن يقرأ كتاب أبي عبيد أو الطبري ، وهما خـير من كتاب ابن مجاهد وأصحّ، فعلى أحدهما عوّلوا إن أردتـم النظـر في شيء مـن ضبط الحروف»[٤].

---

(١) فيكون عمره (٦٧) سبعا وستين سنة كما قال البخاري رحمه الله، خلافاً للمؤلف الـذي قـال: تـوفي عـن (٧٣) ثلاث وسبعين.

وانظر في ترجمته:غاية النهاية: ٢/ ١٧-١٨، المعرفة: ١/ ٣٦٠-٣٦٥، التـاريخ الكبـير: ٧/ ١٧٢، تـاريخ بغداد: ١٢/ ٤٠٣-٤٠٦، السير: ١٠/ ٤٩٠-٥٠٩.

(٢) انظر ص: ٢١.

(٣) انظر: ١٧٢٤، ١٩٢٩.

(٤) انظر: تاريخ بغداد: ١٢/ ٤٠٥، العواصم من القواصم: ٣٦٢.

ولكن الله شاء ألا يبقى إلا كتاب ابن مجاهد فسبحانه من حكيم عليم.

٤٠ - القصيدة الحصرية(١)

المؤلِّف : عليّ بن عبد الغني ، أبو الحسن ، الحصري، أستاذ ، مقرئ ، أديب، قرأ على أبي بكر القصري تسعين ختمة بالسبع، وعلى ابن حمدون الجلولي، وغيرهما، وقرأ عليه سليمان المعافري ، وأبو القاسم الصواف.

توفي رحمه الله سنة (٤٨٨ هـ)(٢).

الرواية : أخذ المؤلِّف هذه القصيدة سماعاً لبعضها وتلاوة لجميع القرآن عن شيخه ابن اللبان عن أبي حيان بأسانيده.

نقل عنها المؤلف في ثلاثة مواضع(٣)، والله أعلم.

٤١ - الكفاية «نظم الكنز»(٤)

المؤلّف: ابن مؤمن الواسطي(٥).

---

(١) حقّقت في المغرب كما أخبرني بعض الباحثين. ثم تحصلت على نسخة منها مطبوعة بتحقيق د/ توفيق أحمد العبقري.

(٢) كذا قال الذهبي وهو الصواب، وقال المؤلف: سنة (٤٦٨ هـ) وهو خطأ لا شك فيه. انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: ٤٣٢-٤٣٣، المعرفة: ٢/ ٨٦٩-٨٧١، غاية النهاية: ١/ ٥٥٠-٥٥١.

(٣) انظر ص: ٨٢٨، ٨٥١، ١٥٦٧.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) انظر ترجمته ص: ٢٤١.

الرواية: هي نفسها التي في «الكنـز» إلا أنه هنا قرأ النظم عـلى شـيخه ابـن رجب.[1]

لم يصرح بالنقل عنها. والله أعلم.

٤٢ – الكنز في القراءات العشر[2]

المؤلّف: عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، أبو محمد، الواسطي، ولد سـنة (٦٧١هـ) أستاذ، عارف، محقّق، ثقة، شيخ العراق في زمنه، قرأ على ابنـي غـزال وغيرهما كثير، وقرأ عليه ابن اللبّان وابن الطّحان وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٧٤٠ هـ).[3]

الرواية: أخذه المؤلِّف سماعاً وتلاوة عن شيخه ابن اللبان، وسماعاً لبعـضه عـن أحمـد بـن رجـب، ثـم قـرأ بمـضمّنه بعـض القـرآن عـلى شـيخه ابـن الطّحان.[4]

صرّح المؤلِّف بالنقل عنه نصّاً في أربعة مواضع،[5] والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ٢٤١.

(٢) مطبوع محقّق.

(٣) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٤٩٤–١٤٩٥، غاية النهايـة:١/ ٢٣٠–٤٢٩، الـدرر الكامنـة: ٢/ ٢٧٠–٢٧١.

(٤) انظر ص: ٢٤٠.

(٥) انظر: ٢٠٠٢، ٢٠٢١، ٢٠٢٣.

٤٣ - اللوامح[(١)]

المؤلّف: عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، أبو الفضل الرازي، شيخ ، ثقة، ورع ، قرأ على أبي الحسن الحمّامي وغيره، قرأ عليه الهذلي وأبو معشر الطبري وغيرهما كثير.

توفي رحمه الله سنة (٤٥٤ هـ).[(٢)]

نقل عنه المؤلِّف ثلاث مرّات ، مصرّحاً به، على ثلاث قضايا:

الأولى: نقل عنه قراءات شاذّة في سورة «الفاتحة» موافقة لخط المصحف، وواردة عن الأئمّة المشهورين.[(٣)]

الثانية: في توجيه قراءة ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان:٢٥].[(٤)]

الثالثة: للدّلالة على عدم انفراد ابن عامر رحمه الله في قراءة: ﴿إِلْيَاسَ﴾ [الصافات:١٢٣] بوصل الهمزة بعد نون ﴿ وَإِنَّ ﴾[(٥)].

وهناك نقلان آخران عن أبي الفضل، أحدهما في توجيه قراءة أبي جعفر

(١) مفقود، لم أعرف عنه شيئاً سوى ما ينقله أبو حيان في «البحر المحيط» عنه. ثم علمت أن منه قطعة متبقية ذكرها الدكتور حازم سعيد في كتابه: «علوم القرآن بين البرهان والإتقان»: ٣٥٩، ولم أقف عليها.

(٢) انظر: المعرفة: ٢/ ٧٩٥-٧٩٨، السير: ١٨/ ١٣٥-١٣٨، غاية النهاية: ١/ ٣٦١-٣٦٣.

(٣) انظر: ١٣٧.

(٤) انظر: ١٨١١.

(٥) انظر: ١٨٨٠.

﴿رَبِّ ٱحۡكُم﴾[الأنبياء:١١٢] لم يصرّح المؤلِّف في أيّ كتاب من كتب الرازي ، ولعلّه من «اللوامح»[١] والله أعلم.

٤٤- المبسوط[٢]

المؤلّف: ابن مهران.[٣]

نقل عنه المؤلِّف أربعة نصوص، صرّح في ثلاثة منها باسم الكتاب.[٤]

٤٥- المدّات[٥]

المؤلّف: ابن مهران.

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في تعليل التسمية بـ(مدّ المبالغة)[٦].

٤٦- المرشد في الوقف والابتداء[٧]

المؤلّف: الحسن بن علي بن سعيد ، أبو محمد ، العماني.

---

(١) انظر: ١٢٧ و ١٨١٢.

(٢) مطبوع.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٤٤.

(٤) انظر ص: ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٠، ١١٨٤.

(٥) مفقود.

(٦) انظر ص: ٨٤٦.

(٧) توجد نسخة خطية ناقصة في جامعة استنبول -القسم العربي- تحت رقم (٦٧٢٧) باسم: (المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم وبين تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها) وقد لخص الشيخ زكريا الأنصاري هذا الكتاب وسمّاه (المقصد لتلخيص ما في المرشد)، وهو مطبوع. انظر: نوادر المخطوطات: ٢/ ٢٥١.

توفي رحمه الله بعد سنة (٥٠٠ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في كيفية الوقف على ﴿وَمَالِيَ﴾ في[يس: ٢٢][٢].

٤٧ – المرشد الوجيز[٣]

المؤلّف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المشهور بأبي شامة، مقرئ محدِّث مؤرِّخ، من أشهر تلاميذ السخاوي، ألَّف كثيراً من الكتب، منها: مختصر تاريخ دمشق، توفي سنة(٦٦٥هـ)[٤]

نقل عنه المؤلِّف ثلاثة نصوص ، اثنان منها يتعلقان بمسألة التواتر، هل هو لابدّ منه أم يكتفى بصحة السند[٥]، وأمّا النقل الثالث فهو لفتوى الشيخ ابن الصّلاح رحمه الله في نفس المسألة.[٦]

٤٨ – المشكل[٧]

المؤلّف: عبد الله بن قتيبة بن مسلم الدينوري، سُنِّي، من أئمة الأدب، تتلمذ على ابن راهويه وغيره، له المؤلَّفات العديدة.

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٢٢٣.

(٢) انظر ص: ١٤٩٤.

(٣) مطبوع بتحقيق د/ طيّار آلتي قولاج.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٣٦٥-٣٦٦.

(٥) انظر ص: ٣٥، ٤٨.

(٦) انظر ص: ١١٦.

(٧) مطبوع محقق.

توفي رحمه الله سنة (٢٧٦ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّين في مبحث شرح حديث (الأحرف السبعة) صرّح في أحدهما باسم الكتاب، وفي الآخر اكتفى بنسبته إلى ابن قتيبة.[٢]

٤٩ - المفردات[٣]

المؤلِّف: الداني.

نقل عنه المؤلِّف كثيراً[٤]، ويعتبر هذا الكتاب من الأسس التي أقام عليها المؤلِّف تحقيقاته.

٥٠ - المطلوب في قراءة يعقوب ونظمه: غاية المطلوب[٥]

المؤلّف: أبو حيّان[٦].

الرواية: قرأ المؤلِّف بمضمّن «المطلوب» وقرأ «نظمه» على شيخه ابن الجندي إلى أثناء سورة «النحل»، وسمع منه بعضه وناوله باقيه وأجازه به[٧].

---

(١) انظر ترجمته: طبقات الزبيدي: ١٩٩.

(٢) انظر ص: ٧٤، ٧٥.

(٣) مطبوع.

(٤) انظر مثلاً ص: ٨٤٠.

(٥) كلاهما مفقود.

(٦) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٧) انظر ص: ٢٤٣-٢٤٤.

نقل المؤلِّف عن «المطلوب» إحالةً في موضع واحد[1]، والله أعلم.

٥١ – مفردة ابن عامر[2]

المؤلّف: الشريف عبد القاهر العباسي.[3]

ذكرها المؤلِّف ثلاث مرّات ـ صرّح في اثنتين منها بالرجوع إليها دون أن يذكر منها نصّاً حيث قال: «... ولم أره منصوصاً في الخلاف بين أصحاب ابن عامر[4]». وقال: «...ولم أجد ذلك في «مفردة الشريف»[5]».

أمّا في الموضع الثالث فقد صرّح بنقل نصّ منه فقال: «ورأيت في «مفردة ابن عامر» للشيخ الشريف ما نصّه :...»[6].

٥٢ – مفردة ابن كثير[7]

المؤلّف: أبو العلاء الهمَذاني.[8]

نقل عنها المؤلِّف نصّاً واحداً في باب (التكبير) يتعلق بالحديث المسند من

(١) انظر ص: ٧٦١.

(٢) لم أعثر عليها.

(٣) شيخ سبط الخياط الذي اعتمد عليه في «المبهج» انظر ترجمته ص: ٢٥٥.

(٤) ص:١٠١١.

(٥) ٢/ ٢٤٨.

(٦) ٢/ ٣٠٥.

(٧) لم أجد لها أي ذكرٍ في الفهارس، وفات ذكرها أيضاً على محقّقي كتابه «غاية الاختصار».

(٨) انظر ترجمته ص: ٢٢٥.

المؤلِّف إلى النبي ﷺ الدالّ على قراءة (الفاتحة) بعد الانتهاء من قراءة (الناس) في الختمة[1].

وينبّه هنا على أن هذا النصّ قد شمل عدة أحاديث بأسانيد مختلفة. والله أعلم.

٥٣ – مفردة يعقوب[2]

المؤلّف: عبد الباري بن عبد الرحمن بن عبد الكريم، أبو محمد، الصّعيدي، مقرئ، مكثر، ناقل، قرأ على أبي القاسم بن عيسى، والصفراوي، وغيرهما، وقرأ عليه ولده عبد الكريم والمريوطي.

ألّف كتاب «البيان في معرفة الجميع بالقراءات الثمان» ذكر الذهبي أنه في تسعة عشر مجلداً.

توفي رحمه الله سنة (٦٥٦ هـ).[3]

الرواية: أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه ابن اللبّان، وعلى القروي مشافهة بسنديهما.

لم يصرّح المؤلِّف بالنقل عنه.

(١) انظر: ٢/ ٤٤٠.

(٢) لم أجد لها ذكراً في الفهارس.

(٣) كذا ذكر الذهبي نقلاً عن ابن العمادية وهو معاصر له،
انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٣٣٧-١٣٣٨، غاية النهاية: ١/ ٣٥٦.

٥٤- المفيد في القراءات الثمان[١]

المؤلِّف: محمد بن إبراهيم بن أبي مُشَيرح، أبو عبد الله ، الحضرمي، اليمني، جاور بمكّة.[٢]

الرواية : قرأ المؤلِّف القرآن الكريم بهذا الكتاب ضمناً على شيوخه المصريِّين.

نقل عنه المؤلِّف مرّة واحدة[٣]. والله أعلم.

٥٥- المفيد في القراءات العشر[٤]

المؤلّف: أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب ، أبو نصر ، الخباز ، البغدادي، شيخ جليل، مشهور، قرأ على الحمّامي والمعافا الجريري وغيرهما، وقرأ عليه ابن سوار والحسن بن أحمد الشهرزوري، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٤٤٢ هـ)[٥].

الرواية : يروي المؤلِّف هذا الكتاب تلاوة بنفس سند كتب السبط.[٦]

---

(١) منه نسخة خطية في الجامع الكبير بصنعاء.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٤٦، طبقات فقهاء اليمن: ١٨٧.

(٣) انظر ص: ٦٦٠.

(٤) مفقود.

(٥) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ٧٩٠، غاية النهاية: ١/ ١٣٧-١٣٨، لسان الميزان: ١/ ٣١٠.

(٦) انظر ص: ٢٢٠-٢٢١.

لم يصرّح بالنقل عنه. والله أعلم.

٥٦- المقنع[١]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلِّف نصّين يتعلقان برسم وتوجيه نحو ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤] و ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [الأعراف: ١٠٣] و ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣][٢].

٥٧- المنتهى في الخمسة عشر[٣]

المؤلّف: محمد بن جعفر بن عبد الكريم، أبو الفضل، الخزاعي، إمام جليل، من أئمة القراءة الموثوق بهم، قرأ على المطّوّعي، والسامرّي، وغيرهم كثير، وقرأ عليه أبو العلاء الواسطي، وأبو الفضل الباطرقاني وغيرهما، ألّف «تهذيب الأداء في السبع» و«الواضح».

توفي سنة (٤٠٨ هـ).[٤]

---

(١) اسمه كاملاً: «المقنع في رسم مصاحف الأمصار». مطبوع.

(٢) انظر: ١٠٦٨، ١٠٧٧.

(٣) هذا الصواب كما ذكره المؤلِّف في «غايته»، وما في «النشر» من أنه في «العشر» خطأ، والقراءات التي فيه هي العشرة المشهورة يضاف إليها قراءة كلّ من: أبي بحرية، وأبي حاتم السجستاني، وأبي عبيد، وأيوب ابن المتوكل، وسلّام الخرساني... والكتاب حقّق للدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة (١٤١٥ هـ) انظر: مقدّمة تحقيقه ٣٥-٩٥.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢/ ١٥٧، الأنساب: ٢/ ١١٦، المعرفة: ٢/ ٧١٩-٧٢٠، غاية النهاية: ٢/ ١٠٩-١١٠.

نقل عنه المؤلِّف تصريحاً في ثلاثة مواضع:

الأول: من رواية إسحاق عن خلف وذلك للاحتجاج على صواب ما أسنده أبو العلاء الهمداني من أن البرصاطي لم يقرأ على أحمد بن إبراهيم الورّاق[1].

الثاني: في الحديث المسلسل بالتعوذ، الذي رواه المؤلف بسنده، وقال المؤلّف: وروى الخزاعي في كتابه «المنتهى»[2].

ويلاحظ هنا أن الباحث ذكر في موضعه من (التحقيق) أن هذا النص ليس في «المنتهى» المحقّق، مما يعني نقص الذي وصل منه، أو أن النص هو من كتاب «الاستعاذة» وليس «المنتهى» وما حدث إنما هو سبق قلم من المؤلف رحمه الله، والله أعلم.

الثالث: في مبحث (التكبير) وسببه.[3]

٥٨- المهذّب في العشر[4]

المؤلِّف: محمد بن أحمد بن علي، أبو منصور، الخياط، البغدادي، ولد سنة (٤٠١هـ)، أستاذ كبير، ثقة، قرأ على أبي نصر بن مسرور، وابن مهدي، وغيرهما، قرأ عليه سبطه أبو محمد صاحب «المبهج»، وابنُ الحصين، وغيرهما.

---

(١) انظر ص: ٥٠٣.

(٢) انظر ص: ٦٣١.

(٣) انظر: ٢٠١٧.

(٤) لعله مفقود، وذكره الذهبي، لكن سمّاه «المهذب في القراءات».

توفي رحمه الله سنة (٤٩٩ هـ)[١].

يروي المؤلِّف هذا الكتاب تلاوة عن شيوخه ابن الصائغ والبغدادي وابن الجندي.[٢]

لم يصرّح المؤلِّف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

٥٩- الموجز[٣]

المؤلِّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً تصريحاً.[٤]

٦٠- نهاية الإتقان في تجويد القرآن[٥]

المؤلّف: شريح بن محمد بن شريح، أبو الحسن، ابن صاحب «الكافي» مقرئ، محدّث، أديب، قرأ على أبيه وغيره، وقرأ عليه عبد المنعم بن الخلوف وغيره، وله إجازة من الإمام ابن حزم رحمه الله.

(١) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٢/ ٢٥٤-٢٥٥، المعرفة: ٢/ ٨٧٩-٨٨١، غاية النهاية: ٢/ ٧٤-٧٥.

(٢) انظر: ٢٢٠.

(٣) لم أعرف عنه شيئاً، غير أنه في أصول رواية ورش.

انظر: فهرست تصانيف الداني: ٢٢ معجم مؤلفاته للدكتور عبدالهادي حميتو: ٧٣.

(٤) انظر ص:٦٦٨.

(٥) توجد منه مصورة رديئة جداً كتابة وترتيباً في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة عن نسخة الجمعية الآسيوية بكلكتا في الهند.

توفي رحمه الله سنة (٥٣٧ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في مبحث (صفات الحروف) يتعلق بمسألة القلقلة.[٢]

٦١- النونية في التجويد[٣]

المؤلِّف: علي بن محمد بن عبد الصمد، السخاوي، مقرئ، نحوي، مفسر، سمع من السِّلفي والبوصيري، وقرأ القراءات الكثيرة على أبي اليمن الكندي، وعلى الإمام الشاطبي، وهو أول من شرح «الشاطبية»، تتلمذ عليه كثيرون منهم أبو شامة وغيره، توفي سنة (٦٤٣هـ)[٤].

الرواية: أخذها المؤلِّف إجازة عن شيخه أبي عبد الله بقراءته عليه[٥] ولم يصرّح المؤلِّف بالنقل عنها. والله أعلم.

٦٢- هجاء السُّنَّة[٦]

المؤلّف: الغازي بن قيس، أبو محمد، الأندلسي، إمام جليل، ثقة، شهد

(١) انظر ترجمته في: بغية الملتمس: ٣١٨، المعرفة: ٢/ ٩٥٣-٩٥٤، غاية النهاية: ١/ ٣٢٤-٣٢٥.

(٢) انظر ص: ٥٤٠.

(٣) مطبوعة محقّقة، مع أنها في الأصل هي مبحث من مباحث كتابه «جمال القراء».

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٥٦٨-٥٧١.

(٥) انظر: ص ٢٤٩.

(٦) مفقود.

الإمام مالكاً وهو يؤلّف «الموطأ» فأخذه عنه، وتتلمذ على الإمام نافع وأخذ عنه القراءة، فكان أوّل من أدخلها و«الموطأ» الأندلس.

توفي رحمه الله سنة (٢٩٩ هـ).(١)

نقل عنه المؤلِّف مرّتين في باب (الوقف على الهمز)، الأولى في تنصيصه على رسم الهمز في ﴿وَهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٠] و ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦] و ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣] و ﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣] بألف.(٢)

أما النقل الثاني فهو حكايته حذف صورة الهمز في ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ الثلاثة في سورة يوسف [٧٤، ٧٥].(٣)

٦٣- الوسيط في العشر(٤)

المؤلّف: أبو الفضل الرازي.(٥)

نقل عنه المؤلِّف نصّين في باب (التكبير) . ويلاحظ أن واحداً منهما كرّره مرتين. والله أعلم.(٦)

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس: ٥/ ٣٤٥، ترتيب المدارك: ٣/ ١١٤-١١٥، السير: ٩/ ٣٢٢-٣٢٣، غاية النهاية: ٢/ ١.

(٢) انظر ص: ١٠٦١.

(٣) انظر ص: ١٠٦٨.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) سبقت ترجمته ص: ٣٢٨.

(٦) انظر: ٢٠١٢، ٢٠١٧.

٦٤- الوسيلة(١)

المؤلِّف: علم الدين السخاوي.

نقل عنه المؤلف ثلاثة نصوص(٢)، والله أعلم.

٦٥- الوقف(٣)

المؤلّف: محمد بن أحمد واصل، أبو العباس، البغدادي، مقرئ جليل، متقن، ضابط، أجلّ أصحاب محمد بن سعدان، قرأ على أبيه وغيره، وقرأ عليه ابن مجاهد، وابن شنبوذ، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٢٧٣ هـ).(٤)

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في باب (الوقف على الهمز).(٥)

٦٦- الوقف(٦)

المؤلّف: محمد بن القاسم بن بشار، أبو بكر، المعروف بابن الأنباري، الإمام

(١) في شرح «رائية» الشاطبي في الرسم المسمّاة «العقيلة» وهذا الكتاب حقق للماجستير في الجامعة الإسلامية. ثم صدر أخيراً محققاً بعناية د/ مولاي الإدريسي، عن مكتبة الرشد بالرياض.

(٢) انظر ص: ١٠٦١، ١٠٧١، ١٠٨٣.

(٣) لم أعثر عليه.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١/ ٣٦٧، المعرفة: ٢/ ٥١٩-٥٢٠، غاية النهاية: ٢/ ٩١.

(٥) انظر: ١٠٩٦.

(٦) مطبوع بعنوان: «إيضاح الوقف والابتداء» وهو محقّق.

الكبير، المشهور ، قرأ على إدريس والتمار وغيرهما، وقرأ عليه السامري والدارقطني وغيرهما، ألّف كثيراً من الكتب منها «شرح المعلقات» ، و«الأضداد» وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٣٢٨هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّين في باب الوقف على الهمز.[٢]

٦٧- وقف حمزة[٣]

المؤلِّف: ابن مهران.[٤]

نقل عنه المؤلِّف نصّين، أحدهما يتعلق بالنقل في ميم الجمع قبل همزة القطع نحو ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة:١٠٥] والآخر: الإبدال في نحو ﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥][٥].

٦٨- الوقف والابتداء[٦]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣/ ١٨١-١٨٦، المعرفة: ٢/ ٥٥٦-٥٥٩، غاية النهاية: ٢/ ٢٣٠-٢٣١، بغية الوعاة: ١/ ٢١٢-٢١٤.

(٢) انظر: ١٠٥٤، ١٠٩٦.

(٣) مفقود.

(٤) انظر ترجمته ص: ٢٤٤.

(٥) انظر ص: ١٠٥٠، ١٠٩٢-١٠٩٣.

(٦) لعله المطبوع بعنوان (المكتفى في الوقف والابتدا) أو أنه كتاب آخر كما ذكر في فهرست الداني: ١٨.

نقل عنه المؤلِّف بهذا العنوان نصّاً واحداً.[1]

ويظهر أن هذا الكتاب ليس هو كتاب «المكتفى» وليس كتاب «الاكتفاء» الذي سبق ذكره قبل قليل؛ وذلك لأن هذا النص غير موجود في «المكتفى» ولتنصيص الكتب المعنية بتراث الإمام الداني على أن له عدة كتب في الوقف والابتداء وهذا منها نصاً.

وهذا النص الذي نقله المؤلف موجود بحروفه في كتاب «جامع البيان»؛ إذ قد يكون المؤلف سبق قلمه من «جامع البيان» إلى «الوقف والابتداء»، والله أعلم.

(١) انظر ص: ٦٥٤.

المطلب الثاني:
كتب التفسير وفضائل القرآن
والترتيب هجائي

١ - البحر المحيط[١]

المؤلِّف: أبو حيّان.[٢]

نقل المؤلِّف عن هذا الكتاب ثلاث مرّات، ولم يصرّح به، بل اكتفى بقوله: «قال أبو حيّان»، وبالرجوع إليه وجدت النصوص مطابقة.[٣]

٢ - التبصرة[٤]

المؤلّف: أحمد بن يوسف بن حسن، أبو العباس، الكَوَاشي، عالم، مفسر، ولد سنة (٥٩٠ هـ) أخذ عن السخاوي وغيره، ألّف في التفسير، وسمع منه تفسيره والقراءات بعض شيوخ شيوخ ابن الجزري.

توفي رحمه الله سنة (٦٨٠ هـ)[٥].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً يتعلق بشروط القراءة الصحيحة، ويلاحظ أن النصّ أصلاً لمكّي[٦]، والله أعلم.

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٣) انظر: ١٧٤٨، ١٧٥٥، ١٨٣٨.

(٤) اسمه: (تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصّر) حقق بعضه للماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة.

(٥) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٣٦١-١٣٦٣، نكت الهميان: ١١٦-١١٧، غاية النهاية: ١/ ١٥١، طبقات المفسرين: ١/ ٩٨-١٠٠.

(٦) انظر ص: ١٢٨، التبصرة: ١٢٩-١٣٠.

٣- تفسير البغوي[١]

المؤلّف: الحسين بن مسعود بن محمد، البغوي، فقيه شافعي، محدِّث، مفسّر، تتلمذ على القاضي حسين، وعبد الواحد المليحي وغيرهما، وتتلمذ عليه كثيرون منهم محمد بن محمد أبو الفتوح الطائي، وأبو منصور حَفَدة.

توفي رحمه الله سنة (٥١٦ هـ).[٢]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً.[٣]

٤- تفسير ابن أبي حاتم[٤]

المؤلّف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد، ولد سنة (٢٤٠ هـ) حافظ، محدّث، مفسر، سمع يونس بن عبد الأعلى وأبا زرعة وغيرهم كثير، وروى عنه ابن عدي وأبو الشيخ بن حيّان وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣٢٧ هـ).[٥]

---

(١) مطبوع عدة طبعات.

(٢) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ١/ ٤٦٣، تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٥٧، طبقات الشافعيّة: ٧/ ٧٥، طبقات المفسرين: ٣٨-٣٩.

(٣) انظر ص: ١١٥.

(٤) قال عنه الذهبي: «كبير في عدّة مجلدات، عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير.». السير: ١٣/ ٢٦٤، وقد طبع بعض هذا التفسير.

(٥) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٢/ ٥٥، السير: ١٣/ ٢٦٣-٢٦٩، ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٨٧-٥٨٨.

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في (باب التكبير)[1].

٥- تفسير الرازي[2]

المؤلّف: محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين الرّازي، من ذريّة أبي بكر الصديق رضي الله عنه. ولد سنة (٥٤٤ هـ). تتلمذ على جلّ شيوخ عصره؛ أشهرهم البغوي، والمجد الجيلي. وتتلمذ عليه الطوعاني وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٦٠٦ هـ).[3]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في مبحث (الاستعاذة).[4]

٦- تفسير ابن كثير[5]

المؤلّف: إسماعيل بن عمر، أبو الفداء، المشهور بابن كثير.[6]

---

(١) انظر: ١٩٨٠.

(٢) مطبوع بعنوان: (التفسير الكبير/ مفاتيح الغيب) وقد ذكرت بعض مصادر ترجمته أن الرازي لم يكمل تفسيره.

(٣) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٣/ ٣٨١، طبقات الشافعيّة: ٨/ ٨١، طبقات المفسرين للسيوطي: ١٠٠-١٠١، طبقات المفسرين: ٢/ ٢١٥-٢١٨.

(٤) انظر ص: ٦٥٦.

(٥) مطبوع عدة طبعات.

(٦) انظر ترجمته ص: ٨١.

نقل عنه المؤلِّف أربعة نصوص صرّح في اثنين منهما باسم الكتاب[1]، والآخَرين نسبهما إلى ابن كثير. والله أعلم.

٧- الكشّاف[2]

المؤلّف: محمود بن عمر بن محمد، أبو عمر، ويقال: أبو القاسم، الزمخشريّ، الحنفيّ، المعتزليّ، ولد سنة (٤٦٧ هـ)، فاضل لولا اعتزاله، إمام الأدب والبلاغة بأنواعها، والعربية، وكلّ من جاء بعده من البلاغيين فلفضله يعرف، ومن بحره يغرف.

رحل وسمع من نصر بن الطبر وغيره، وحجّ وجاور حتى عرف بـ(جار الله) روى عنه السِّلفي بالإجازة، وتتلمذ عليه كثيرون.

توفي رحمه الله سنة (٥٣٨ هـ).[3]

نقل عنه المؤلّف خمس مرّات،[4] لم يصرّح باسم الكتاب إلاّ مرّة واحدة،[5] وفي ثلاثة منها يقول: (قال الزمخشري)[6]، وفي موضع واحد نقل عنه بالمعنى فقال: «ومن ثم وَهِم الزمخشريُّ ...»[7].

(١) انظر ص: ٦٥٦، والنشر: ١٩٧٥، ١٩٩١.
(٢) مطبوع.
(٣) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢/ ١٨١، معجم الأدباء: ٧/ ١٤٧.
(٤) انظر ص: ٩٣، ٩١٥، ١٦٩٣، ١٧٥٠، ١٩٤١.
(٥) انظر ص: ٩١٥.
(٦) انظر: ١٦٩٣، ١٧٥٠، ١٩٤١.
(٧) ص: ٩٣.

٨- اللاحق السابق والناطق الصادق[(١)]

المؤلِّف: محمد بن علي بن عبد الواحد، أبو أمامة، ابن النقاش، المغربي الأصل، ولد سنة (٧٢٥ هـ) تتلمذ على شيوخ عصره منهم: أبو حيان وتقي الدين السبكي وغيرهما، شرح «التسهيل» و«الألفية» وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٧٦٣ هـ)[(٢)].

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً في باب (الاستعاذة)[(٣)].

٩- فضائل القرآن[(٤)]

المؤلِّف: أبو عبيد، القاسم بن سلاّم.[(٥)]

صرّح المؤلّف بالنقل عنه في موضع واحد.[(٦)]

١٠- فضائل القرآن[(٧)]

المؤلّف: عبد الله بن سليمان بن الأشعث، ابن أبي داود، والده هو صاحب

---

(١) في التفسير، ولم أجد له أي ذكر في الفهارس.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ٤/ ١٩٠، بغية الوعاة: ١/ ١٨٣، طبقات المفسرين: ٢/ ٢٠٢-٢٠٤.

(٣) انظر ص: ٦٣٢.

(٤) مطبوع محقق.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٦) انظر: النشر: ٢٠٥٧.

(٧) لم أقف عليه.

«السنن» ولد سنة (٢٣٠ هـ)، حافظ مقرئ، سمع من عيسى بن حمّاد وأحمد بن صالح وغيره، وحدّث عنه ابن أبي حاتم.

ألّف كتاب «المصاحف» و«شريعة المقارئ».

توفي رحمه الله سنة (٣١٦ هـ)[١].

صرّح المؤلّف بالنقل عنه في موضع واحد.[٢]

يضاف إلى ذلك أنّ المؤلّف نقل نصّاً يتعلق بأثر «إن في المصاحف لحناً» وذكر أن أبا بكر بن أبي داود رواه.[٣] واتضح أنه من كتابه «المصاحف» والله أعلم.

١١ - فضائل القرآن[٤]

المؤلّف: المظفّر بن الحسين، أبو منصور الأرجاني[٥].

نقل عنه المؤلّف تصريحاً أثراً واحداً[٦].

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٩/ ٤٦٤-٤٦٨، المعرفة: ٢/ ٥٢١-٥٢٣، ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٣٣-٤٣٦، غاية النهاية: ١/ ٤٢٠-٤٢١.

(٢) انظر: النشر: ٢٠٥٦.

(٣) انظر ص: ١٠٨٥.

(٤) لم أعثر له على أي خبر.

(٥) لم أجد له ترجمة بعد البحث.

(٦) انظر: النشر: ٢٠٦٩.

المبحث الثاني:

موارد النشر من غير كتب القراءات، وفيه ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: كتب الحديث وعلومه.
- المطلب الثاني: كتب الفقه وأصوله والمنطق.
- المطلب الثالث: كتب اللغة وعلومها.
- المطلب الرابع: كتب السيرة والتراجم.
- المطلب الخامس: المصادر النقلية.
- المطلب السادس: نسخ الكتاب.
- المطلب السابع: الملاحظات على الكتاب.
- المطلب الثامن: منهج التحقيق.

المطلب الأول:
كتب الحديث وعلومه[1]

١- الأذكار[2]

المؤلّف: الإمام النوويّ.[3]

استقى منه المؤلّف نصّاً واحداً في باب (المدّ)، في استحباب مدّ الذاكر قول (لا إله إلا الله) وأن هذا الاستحباب هو المذهب الصحيح المختار عند العلماء.[4]

٢- الأوسط[5]

المؤلّف: سليمان بن أحمد بن أيوب، الطبراني، الإمام الحافظ المحدّث، روى القراءات سماعاً عن عليّ البغوي، وروى عنه القراءات أبو نعيم.

توفي رحمه الله سنة (٣٦٠ هـ)[6].

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً.[7]

(١) وسأسلك الترتيب الهجائي في جميع هذه المطالب.

(٢) كذا سمّاه المؤلّف، وعنوانه في المطبوع: (الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ).

(٣) انظر ترجمته ص: ٣٠٧.

(٤) انظر ص: ٨٤٧.

(٥) مطبوع محقق.

(٦) انظر ترجمته في: المنتظم: ٧/ ٥٤، السير: ١٦/ ١١٩-١٣٠، غاية النهاية: ١/ ٣١١، طبقات المفسرين: ١/ ١٩٨-٢٠١.

(٧) انظر: ٢٠٦٧.

٣- الجامع[١]

المؤلّف: محمد بن عيسى بن سورة، ولد في حدود سنة (٢١٠ هـ) محدّث، الحافظ، العالم، الورع، تتلمذ على البخاري وغيره وتتلمذ عليه كثيرون.

ألّف «الجامع»، و«العلل» وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٢٧٩ هـ)[٢].

نقل عنه المؤلّف ثلاثة عشر حديثاً، صرّح في ثلاثة منها بأنها منه، وفي البقية اكتفى بعد ذكره الحديث بالعزو إلى الترمذي.

ويضاف إلى ذلك موضع واحد في مسألة (صلاة التسبيح) أشار إلى أن فيها حديثاً عند الترمذي لكن المؤلّف لم يذكره.[٣]

٤ - الدعاء[٤]

المؤلّف: الطبراني.[٥]

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً.[٦]

(١) مطبوع عدّة طبعات، وهو المشهور أيضاً بـ «سنن الترمذي».

(٢) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٣٣-٦٣٥، ميزان الاعتدال:٣/ ٦٧٨، تهذيب التهذيب:٩/ ٣٨٧-٣٨٩.

(٣) انظر: ٢٠١٤.

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٥٢.

(٦) انظر ص: ٦٤٢.

٥- دلائل النبوة[١]

المؤلِّف: أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني، ولد سنة (٣٣٦ هـ)، الإمام الحافظ، الرحّال، قرأ وتتلمذ على مشايخ عصره، وأجازوه وله ستّ سنين، منهم أبو العباس الأصم، وأحمد بن محمد القصار وغيرهما، وتتلمذ عليه كثيرون منهم الخطيب البغدادي، ومحمد بن إبراهيم العطار.

توفي رحمه الله سنة (٤٣٠ هـ).[٢]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً.[٣]

٦- السنن[٤]

المؤلّف: محمد بن يزيد، أبو عبد الله، ابن ماجه، القزويني. ولد سنة (٢٠٩هـ). حافظ محدّث، مفسّر، سمع من كثيرين؛ منهم جبارة بن المغلِّس وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وسمع منه كثيرون منهم محمد بن عيسى والأبهري وسليمان بن يزيد الفامي.

توفي رحمه الله سنة (٢٧٣هـ)[٥].

---

(١) مطبوع جزء منه.

(٢) انظر ترجمته في: المنتظم:٨/ ١٠٠، وفيات الأعيان: ١/ ٩١، السير: ١٧/ ٤٥٣-٤٦٤، غاية النهاية: ١/ ٧١.

(٣) انظر: النشر: ١٩٨٢.

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته في: السير: ١٣/ ٢٧٧-٢٨١، تهذيب التهذيب: ٩/ ٥٣٠-٥٣٢، طبقات المفسرين: ٢/ ٢٧٢-٢٧٣.

نقل عنه المؤلّف سبعة أحاديث كلّها عن ابن ماجه دون تصريح باسم الكتاب، لكنْ في واحد منها قال: (ذكره أصحاب السنن) »، وابن ماجه منهم، وأيضاً يذكره دائماً مع الترمذي وأبي داود، كل ذلك يؤكد أن المؤلِّف يقصد «السنن» والله أعلم.[1]

٧- السنن الكبرى[2]

المؤلّف: أحمد بن شعيب بن علي، النسائي، ولد سنة (٢١٥ هـ) الحافظ الثبت، سمع من إسحاق بن راهويه وحدّث عنه كثيرون، منهم الطحاوي والنحاس النحوي.

توفي رحمه الله سنة (٣٠٣ هـ)[3].

نقل عنه المؤلّف تصريحاً حديثاً واحداً، يضاف إلى ذلك أربعة أحاديث أخرى نسبها المؤلِّف إلى النسائي، دون تصريح بأي كتاب من كتبه[4].

---

(١) انظر ص: ٦٣٩.

(٢) مطبوع.

(٣) انظر: ترجمته في: السير: ١٤/ ١٢٥-١٣٥، طبقات السبكي: ٣/ ١٤-١٦، غاية النهاية: ١/ ٦١، تهذيب التهذيب: ١/ ٣٦-٣٧.

(٤) انظر: ٢٠١٦.

٨- شعب الإيمان[١]

المؤلّف: أحمد بن الحسين بن عليّ، أبو بكر، البيهقي، سمع وهو ابـن خمـس عشرة سنة، طلب ورحل كثيراً، وسمع من الحاكم وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٤٥٨ هـ).[٢]

نقل عنه المؤلّف سبعة أحاديث تصريحاً، ويـضاف إليهـا ثلاثـة أحاديـث لم يصرح باسم الكتاب، بل عزاها إلى البيهقي[٣].

٩- الشمائل[٤]

المؤلّف: أحمد بن عمرو، أبو بكر بن الضحاك، بن أبي عاصم، الشيباني، ولد سنة (٢٦٠ هـ) من أهل السنة والحديث، حدَّث عن أبي الوليد الطيالسي وغيره، ومن تلاميذه أبو الشيخ، وأبو بكر بن القباب.

توفي رحمه الله سنة (٢٨٧ هـ)[٥].

نقل عنه المؤلِّف حديثاً واحداً ثم حكم عليه (بالإعضال).[٦]

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر: ترجمته في: السير: ١٨/ ١٦٣-١٦٩، طبقات السبكي: ٤/ ٨-١٦.

(٣) انظر ص: ١٣، ٢٠٤٠، ٢٠٦٦، ٢٠٧٢.

(٤) لم أجد له أي خبر.

(٥) انظر ترجمته في: السير: ١٣/ ٤٣٠-٤٣٩، وفيها مصادر ترجمته.

(٦) انظر: ٢٠٦٩-٢٠٧٠.

١٠- الصحيح[١]

المؤلّف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، المشهور بالبخاري، أبو عبد الله، ولد سنة (١٩٤ هـ) إمام أئمة الحديث، أخذ عن كثيرين، منهم مكّي بن إبراهيم وغيره، وأخذ عنه كثيرون، منهم الترمذي وأبو حاتم وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٢٥٦ هـ)[٢].

نقل عنه المؤلّف ستة أحاديث، صرّح فيها بأنها منه، يضاف إلى ذلك أربعة أحاديث صرّح فيها أنها من (الصّحيحين).[٣] والله أعلم.

١١- الصحيح[٤]

المؤلّف: مُسْلِم بن الحجّاج، أبو الحسين القشيري، المشهور بـ (مسلم) ولد سنة (٢٠٤ هـ)، الإمام الحجة الحافظ سمع كثيرين منهم ابن راهويه وغيره، وروى عنه الترمذي وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٢٦١ هـ)[٥].

---

(١) مطبوع عدة طبعات، واسمه: «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» انظر: هدي الساري: ص (٨).

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٧/ ١٩١، تاريخ بغداد:٢/ ٤-٣٣، السير:١٢/ ٣٩١-٤٧١، وغيرها.

(٣) انظر ص: ٥٦٠، ١٩٧٦، ٢٠٦٥.

(٤) مطبوع عدة طبعات.

(٥) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٨/ ١٨٢-١٨٣، تاريخ بغداد: ١٣/ ١٠٠-١٠٤، السير: ١٢/ ٥٥٧-٥٨٠.

نقل عنه المؤلّف سبعة أحاديث، يضاف إليها أربعة صرح فيها أنها من (الصحيحين)[1].

١٢- الصحيح[2]

المؤلّف: محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر، ولد سنة (٢٢٣ هـ). الحافظ الحجة، الفقيه الشافعي، يُضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، سمع من ابن راهويه وغيره، وحدّث عنه الشيخان وغيرهما كثير.

توفي رحمه الله سنة (٣١١هـ)[3].

نقل عنه المؤلِّف حديثين، صرّح في أحدهما أنه من (الصحيح) وسكت عن الآخر، وقد وجدته فيه.[4]

١٣- الصحيح[5]

المؤلّف: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، أبو عَوَانة، الإمام الحافظ، سمع من يونس بن عبد الأعلى وغيره، وحدَّث عنه الطبراني وأبو بكر الإسماعيلي وغيرهما.

---

(١) انظر ص: ٥٦٠، ١٩٧٦، ٢٠٦٥.

(٢) مطبوعٌ بعضُه.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٧/ ١٩٦، السير: ١٤/ ٣٦٥، طبقات السبكي: ٣/ ١٠٩-١١٠، غاية النهاية: ٢/ ٩٧-٩٨.

(٤) انظر: ٥٤٩، ١٩٨٩.

(٥) طبع بعضه بحيدر آباد في الهند.

توفي رحمه الله سنة (٣١٦ هـ)[١].

نقل عنه المؤلّف ثلاثة أحاديث.[٢]

١٤- الصحيح[٣]

المؤلّف: محمد بن حبّان بن أحمد، أبو حاتم، البُسْتي، المشهور بـ(ابن حِبَّان) شيخ خراسان، سمع خلقاً كثيراً أكبرهم الفضل بن الحباب الجمحي، وحدّث عنه ابن منده والحاكم وغيرهما.

أَلَّف كثيراً من المؤلَّفات، منها: «تاريخ الثقات»، و«الهداية إلى علم السنن»، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣٥٤ هـ)[٤].

نقل عنه المؤلّف ستة أحاديث.[٥]

١٥- الصحيح المستدرك[٦]

المؤلِّف: محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الحاكم، الإمام الحافظ الناقد،

---

(١) انظر ترجمته في: السير: ١٤/ ٤١٧-٤٢٢، طبقات السبكي: ٣/ ٤٨٧-٤٨٨، الشذرات: ٢/ ٢٧٤.

(٢) انظر ص: ٦٣٥، ٢٠٦٢، ٢٠٦٨.

(٣) المطبوع هو ترتيب ابن بلبان الفارسي، أما أصل الكتاب فلا زال مخطوطاً.

(٤) انظر ترجمته في: معجم البلدان: ١/ ٤١٥-٤١٩، السير: ١٦/ ٩٢-١٠٤، لسان الميزان: ٥/ ١١٢-١١٥.

(٥) انظر ص: ٦٤٢، ١٩٨٢، ٢٠٦٠، ٢٠٦٦، ٢٠٦٨.

(٦) كذا سمّاه المؤلّف، واسمه كاملاً: (المستدرك على الصحيحين)، وهو مطبوع.

الشافعي،ولد سنة (٣٢١ هـ)، حدّث عن كثيرين، منهم ابن الأخرم وغيره، وحدّث عنه الدارقطني - وهو من شيوخه- والبيهقي وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٤٠٥ هـ)[١].

نقل عنه المؤلّف سبعة أحاديث صرّح فيها به، إلا أنه في موضع واحد جمع بين وصفي الكتاب فقال: «صحيحه المستدرك».[٢]

١٦- عمل اليوم والليلة[٣]

المؤلّف: النَّسائي.[٤]

نقل عنه المؤلِّف حديثاً واحداً.[٥]

١٧- عمل اليوم والليلة[٦]

المؤلّف: أحمد بن محمد بن إسحاق، أبو بكر، المشهور بابن السُّنّي، سمع من النسائي وأبي القاسم البغوي وغيرهما، وحدّث عنه أبو علي أحمد بن

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٥/ ٤٧٣، ميزان الاعتدال: ٣/ ٦٠٨، السير: ١٧/ ١٦٢-١٧٧، طبقات السبكي: ٤/ ١٥٥-١٧١.

(٢) انظر ص: ٦٤٢، ١٩٨٨، ٢٠٦٠، ٢٠٦٦، ٢٠٦٨.

(٣) مطبوع.

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٥٥.

(٥) انظر ص: ٦٢٦.

(٦) مطبوع . سمّاه الذهبي: كتاب (يوم وليلة) وقال عنه: «وهو من المرويات الجيدة» السير: ١٦/ ٢٥٦.

عبدالله الأصبهاني، والقاضي أبو نصر الكسار وغيرهما، توفي سنة (٣٦٤ هـ)[١].

نقل عنه المؤلّف حديثين في مبحث (الاستعاذة) صرح في واحد منهما باسم الكتاب، وفي الآخر اكتفى بقوله: «كتاب ابن السّني»[٢].

١٨ - الفردوس[٣]

المؤلِّف: شيرويه بن شهردار بن شيرويه، أبو شجاع الديلمي الهمَذاني، ولد سنة (٤٤٥هـ)، محدّث، حافظ، مؤرِّخ، سمع محمد بن عثمان القومساني وأبا القاسم بن البسري وغيرهما، وحدّث عنه ولده شهردار، وأبو العلاء العطّار المقرئ، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٥٠٩ هـ)[٤].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً[٥].

١٩ - القبس[٦]

المؤلِّف: محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، المعروف بابن العربي، المالكي.

---

(١) انظر ترجمته في: الإكمال: ٤/ ٥٠١، اللباب: ٢/ ١٥٠، السير: ١٦/ ٢٥٥-٢٥٧.

(٢) انظر ص: ٦٣٧، ٦٤٢.

(٣) مطبوع.

(٤) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٥٩-١٢٦٠، طبقات السبكي: ٧/ ١١١-١١٢، شذرات الذهب: ٤/ ٢٣-٢٤.

(٥) انظر: ٢٠٤١.

(٦) في شرح «مُوَطَّأ» الإمام مالك بن أنس رحمه الله، وهو مطبوع محقّق.

ولد سنة (٤٦٨ هـ)، فقيه، مفسّر، أديب، قاضي، أخذ العلم عن كثيرين؛ منهم أبوه الفقيه الوزير.

وألّف «أحكام القرآن» و«عارضة الأحوذي» وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٥٤٣ هـ).[١]

نقل عنه المؤلِّف تصريحاً نصّاً واحداً يتعلّق بجواز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم،[٢] ويظهر أن هذا النقل كان بواسطة «المرشد الوجيز» لأبي شامة، نظراً لاتفاقهما حرفياً، واختلافهما لنص «القبس» فكأنهما نُقلا بالمعنى كما بُيِّن في التحقيق.[٣] والله أعلم.

٢٠- المسند[٤]

المؤلّف: الإمام الشافعيّ.[٥]

نقل عنه المؤلِّف حديثاً واحداً، كرّره مرتين.[٦]

٢١- المسند[٧]

المؤلِّف: الحارث بن محمد بن أبي أسامة، ولد سنة (١٨٦ هـ) ثقة صدوق،

---

(١) انظر ترجمته في: السير: ٢٠/ ١٩٧، طبقات المفسرين: ٣٤، نفح الطيب: ٢/ ٢٥.

(٢) انظر ص: ١١٤.

(٣) انظر ص: ١١٤.

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٦٧.

(٦) انظر ص: ٦٣٨.

(٧) المطبوع هو زوائد الهيثمي عليه، أما أصل المسند فهو مفقود.

محدِّث، إخباري، قرأ على ابن مجاهد، وحدّث عن الحميدي وغيرهما، حدّث عنه ابن حسنويه وابن كامل.

توفي رحمه الله سنة (٢٨٢ هـ)[١].

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً وهو من أحاديث (الأحرف السبعة).[٢]

٢٢- المسند الكبير[٣]

المؤلّف: أحمد بن عليّ بن المثنّى، أبو يعلى الموصلي، شيخ الإسلام، حافظ، ولد سنة (٢١٠ هـ)، لقي الكبار وأخذ عنهم، منهم أحمد بن منيع، وحدّث عنه كثيرون، منهم النسائي وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٣٠٧ هـ)[٤].

نقل عنه المؤلّف حديثين، أحدهما في (الأحرف السبعة) والآخر في (التعوذ).[٥]

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٨/ ٢١٨-٢١٩، ميزان الاعتدال: ١/ ٤٤٢-٤٤٣، غاية النهاية: ١/ ٢٠١، لسان الميزان: ٢/ ١٥٧-١٥٩.

(٢) انظر ص: ٦٩.

(٣) مفقود، أما المطبوع فهو «المسند الصغير» انظر: مقدمة محقّقه: ج و د.

(٤) انظر ترجمته في: السير: ١٤/ ١٧٤-١٨٢، الوافي بالوفيات: ٧/ ٢٤١.

(٥) انظر ص: ٧١، ٦٢٦.

٢٣- المعجم الكبير[(١)]

المؤلِّف: الطبراني[(٢)].

نقل عنه المؤلِّف ثلاثة أحاديث[(٣)]، وهناك أربعة أحاديث صرّح فيها المؤلّف بأنها من (الطبراني) دون النسبة إلى أي كتبه[(٤)].

٢٤- المنهاج في شعب الإيمان[(٥)]

المؤلِّف: الحسين بن الحسن بن محمد، أبو عبد الله، الحليمي، انتهت إليه رياسة الحديث في عصره، تتلمذ على أبي بكر القفال وغيره، وتتلمذ عليه عبد الله الديلمي، وعبد الرحيم بن أحمد التميمي.

توفي رحمه الله سنة (٤٠٣ هـ)[(٦)].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في صفة (التكبير)[(٧)].

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٥٢.

(٣) انظر ص: ٨، ٦٦، ٧٩٢.

(٤) انظر ص: ١٠، ٨١، ٢٠٤١، ٢٠٥١.

(٥) مطبوع.

(٦) انظر ترجمته في: المنتظم: ٧/ ٢٦٤، البداية والنهاية: ١١/ ٣٤٩، السير: ١٧/ ٢٣١-٢٣٤.

(٧) انظر: ٢٠٢٣.

المطلب الثاني:
كتب الفقه وأصوله والمنطق

١ - البحر[١]

المؤلّف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن أحمد بن محمد، أبو المحاسن، الرويانيّ[٢] فخر الإسلام، ولد سنة (٤١٥ هـ)، أحد أئمة الشافعيّة، تتلمذ على أبيه وغيره، روى عنه زاهر الشحامي وغيره.

كان يقول -الرويانيُّ-: لو احترقت كتب الشافعيّ لأمليتها من حفظي اهـ

ألّف «الفروق»، و«الحلية»، و«مناصيص الشافعيّ»، وغيرها.

---

(١) مطبوع. قال عنه السبكيّ: «البحر» وإن كان من أوسع كتب المذهب إلا أنه عبارة عن «حاوي» الماورديّ، مع فروع تلقّاها الرويانيّ عن أبيه وجدّه، ومسائل أخرى، فهو أكثر من «الحاوي» وإن كان «الحاوي» أحسن ترتيباً وأوضح تهذيباً. اهـ

وقال عنه الذهبي: كتاب «البحر» في المذهب-الشافعيّ-طويل جدّاً غزير الفوائد.

وقال ابن كثير: «البحر» حافل، شامل للغرائب وغيرها، وفي المثل: 'حدِّث عن «البحر» ولا حرج' اهـ انظر: النشر: ٢/ ٤٢٨، البداية والنهاية: ١٢/ ١٧٠، طبقات الشافعيّة الكبرى: ٧/ ١٩٥، السير: ١٩/ ٢٦١.

(٢) نسبة إلى (رويان) بلدة من أعمال طبرستان، وليست نسبة إلى (الريّ) لأن هذه لا تكون النسبة إليها إلا بـ (الرازي) والله أعلم.

انظر: السير: ١٩/ ٢٦٢.

توفي رحمه الله سنة (٥٠٢ هـ) قتلته الملاحدة حسداً بعد فراغه من «الإملاء».[١]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً، في مبحث (التكبير).

٢- البيان[٢]

لم يذكر المؤلّفُ اسمَ صاحب هذا الكتاب، بل قال: (حكى صاحب البيان)..ثمّ نقل عنه نصّاً واحداً يتعلّق بحكم الاستعاذة من حيث الجهر والإسرار.[٣]

المؤلّف: يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد، العمراني،[٤] أبو الحسين، ولد سنة (٤٨٩هـ).

إمام، زاهد، ورع، خيّر، فقيه شافعي، أعرف أهل زمانه بتصانيف أبي إسحاق الشيرازيّ.

تفقّه على خاله أبي الفتوح بن عثمان وغيره، وتتلمذ عليه الكثيرون، وألّف عدّة مصنّفات أشهرها «الانتصار في الرد على القدرية الأشرار»، و«الزوائد»، وغيرهما.

---

(١) انظر ترجمته في: السير:١٩/ ٢٦٠ -٢٦٢، طبقات السبكي: ٧/ ١٩٣-٢٠٣، البداية والنهاية: ١٢/ ١٦٩-١٧٠.

(٢) من أشهر كتب الشافعيّة، وهو مطبوع.

(٣) انظر ص: ٦٤٨.

(٤) نسبة إلى: عمران بن ربيعة.

توفي رحمه الله سنة (٥٥٨ هـ).[١]

٣- الرسالة[٢]

المؤلِّف: محمد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان، المطَّلبيّ.

كنيته: أبو عبد الله.

نسبه: الشافعيّ، نسبة إلى شافع بن السائب، ينتهي نسبه إلى المطلب بن عبدمناف.

مولده: سنة (١٥٠ هـ) بغزّة، وقيل: بعسقلان.

ثمّ جيء به إلى مكّة وهو ابن سنتين، وتعلّم فيها، إلى أن رحل في طلب العلم حتى أصبح حجّة فيه، إماماً، معتمداً قوله في الفقه والحديث، موثوقاً بلغته ومستشْهَداً بها، ويؤخذ عنه الشعر والنسب والطّبّ.

أمّا القراءة، فله اختيار فيها، ورواية رويت عنه، قرأ بها المؤلّف القرآن كاملاً من كتابَيْ «المستنير»، و«الكامل»[٣].

توفي رحمه الله سنة (٢٠٤ هـ) بمصر، وقبره معروف مشهور إلى الآن[٤].

---

(١) انظر: ترجمته في: طبقات فقهاء اليمن: ١٧٤-١٧٦، طبقات السبكي: ٧/ ٣٣٦-٣٣٨.

(٢) اعتبره العلماء أوّل مؤلَّف في علم الأصول.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٥.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٩٥-٩٧، والجزء الأول كاملاً من طبقات السبكي هو في التعريف به.

ورحم الله من قال: «وليس الشافعيّ ممن يُتَرجم له في أوراق أو كراريس»[1] وأضيف: ولا في أسطر.

أما ما يتعلق بهذا الكتاب فمعلوم أن الشافعيّ رحمه الله لم يسمّه «الرسالة» وإنما كان يسمّيها «الكتاب»، أو «كتابي»، أو «كتابنا»، وإنّما سميت «الرسالة» في عصره بسبب إرساله إيّاها لأحد العلماء[2].

وقد نقل المؤلِّف منه نصّاً واحداً، يتعلق بالثناء على الصحابة رضي الله عنهم وبيان فضلهم، وأن لهم منه ما ليس لأحد بعدهم[3].

تنبيه: هذا النصّ الذي عزاه المؤلّف إلى «الرسالة» ليس موجوداً في النسخة التي طبعت بعناية الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، ومَردُّ ذلك عندي -والله أعلم- هو أن الشافعيّ رحمه الله ألّف «الرسالة» مرّتين:

١ - «الرسالة» القديمة؛ وهي التي أرسلها لعبد الرحمن بن مهدي رحمه الله، وهذه مفقودة لا يعرف إلا اسمها من خلال الكتب التي ترجمت للشافعي، ويغلب على ظنّي أن هذا النصّ هو من هذه النسخة، وذلك للأسباب الآتية:

أ- أنّ الشافعيّ رحمه الله كتبها إمّا في مكة، وهو ما رجّحه الشيخ أحمد شاكر،[4] وإمّا في بغداد وهو ما رجّحه الرازي.[5]

---

(١) هو الشيخ أحمد شاكر في مقدّمة تحقيقه للرسالة: ٨.

(٢) هو عبد الرحمن بن مهدي، الإمام، الحافظ، قال عنه الشافعيّ: لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

(٣) انظر ص: ٤٥.

(٤) انظر: مقدّمة تحقيقه: ١٠-١١.

(٥) قال: اعلم أن الشافعيّ -رحمه الله- صنّف كتاب «الرسالة» ببغداد، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب «الرسالة» وفي كل واحد منهما علم كثير. اهـ مناقب الشافعيّ (له): ٥٧ (بواسطة الشيخ أحمد شاكر ص١١).

ب- أنّ الزعفرانيّ[1] الذي صرّح المؤلّف بأنه روى «الرسالة» عن الشافعيّ هو من تلاميذ الشافعيّ في بغداد، وهو الذي قال عنه الشافعيّ: رأيت ببغداد نبطيّاً يتنحي عليّ حتى كأنه عربيّ وأنا نبطيّ، فقيل له: من هو؟ فقال: الزعفرانيّ[2] اهـ.

جـ- أنّ الذهبي قال في ترجمته للزعفراني: «...قرأ على الشافعيّ (كتابه القديم) »[3].

فإذا ضممنا هذه العبارة مع عبارة الشيخ أحمد شاكر: (كتاب الرسالة أَلَّفه الشافعيّ مرتين، ولذلك يعده العلماء في فهرس مؤلفاته كتابين: «الرسالة القديمة» و«الرسالة الجديدة».»[4] يتأكد أن مراد الذهبي هو «الرسالة» والله أعلم.

٢- «الرسالة الجديدة» وهي التي أَلَّفها في مصر، ووصلت إلينا برواية أنجب تلامذة الشافعيّ، ألا وهو الربيع بن سليمان.

---

(١) الحسن بن محمد بن الصبّاح، ثقة، من الفصحاء البلغاء، كان يقرأ للشافعي كتبه في بغداد، مع صغر سنه، سمع من سفيان بن عيينة وغيره. توفي سنة ٢٦٠ هـ.
الزعفراني: نسبة إلى قرية قرب بغداد، وأما حارة (الزعفرانية) في بغداد فمنسوبة إليه، لا كما وَهِمَ الذهبي فعكس ذلك.
انظر: الجرح والتعديل: ٣/ ٣٦، تاريخ بغداد: ٧/ ٤٠٧-٤١٠، السير: ١٢/ ٢٦٢-٢٦٥، (وفيها مصادر ترجمته) طبقات السبكي: ١٢/ ١١٤-١١٧.

(٢) انظر: السير: ١٢/ ٢٦٤.

(٣) السير: ١٢/ ٢٦٢.

(٤) مقدمة تحقيق الرسالة: ١٠.

قال الشيخ أحمد شاكر: «وأياً ما كان فقد ذهبت «الرسالة» القديمة، وليس في أيدي الناس الآن إلا «الرسالة» الجديدة، وهي هذا الكتاب»[1].

٤- شرح الجامع الصغير[2]

المؤلِّف: صدر القضاة[3].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً يتعلق بحكم صلاة (التسبيح).[4]

تتميم: كتاب «الجامع الصغير» هو في المذهب الحنفي، تأليف محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٧هـ) صاحب أبي حنيفة رحمه الله، وهو كتاب يشتمل على ألف وخمسمائة واثنتين وثلاثين (١٥٣٢) مسألة، ذكر الاختلاف في (١٧٠) مسألة، ولم يذكر القياس ولا الاستحسان إلا في مسألتين، وكان لا يتولّى القضاء الحنفي إلا مَن يفهمه ويحفظه[5]. والله أعلم.

---

(١) المصدر السابق: ١١.

(٢) لم أعرف عنه شيئاً.

(٣) لم أجد له ترجمة. غير قولهم: صدر القضاة الإمام العالم.
انظر: الجواهر المضية للقرشي: ٤/ ٤٠٧.

(٤) انظر: النشر: ٢٠١٤.

(٥) انظر: كشف الظنون: ١/ ٥٦١.

٥- شرح المنهاج[1]

المؤلّف: علي بن عبد الكافي، أبو الحسن، تقي الدين السّبكي، أصولي، مفسّر، فقيه، ولد سنة (٦٨٣ هـ)، تتلمذ على والده، وابن بنت الأعز وابن الرفعة والدمياطي وغيرهم.

وتتلمذ عليه ابنه، والذهبي، وابن كثير وغيرهم كثير.

توفي رحمه الله سنة (٧٥٦ هـ)[2].

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في جواز القراءة في الصلاة بقراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف.[3]

٦- الفروع[4]

المؤلّف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفلح، ولد سنة (٧٠٨ هـ) شيخ الحنابلة

---

(١) المنهاج للإمام النووي رحمه الله في فقه الشافعية وشرحه الإمام السبكي في كتابين: أحدهما: «التحبير المذهب في تحرير المذهب» وهو شرح مبسوط ابتدأ فيه من كتاب «الصلاة» فعمل قطعة نفيسة، ولما وقف عليها أبوالحسن الباجي قال: هذا ينبغي أن يكون على «الوسيط». لا على «المنهاج» فأعرض عنه.
ثانيهما: الابتهاج في شرح المنهاج -وهو هذا- وصل فيه إلى أوائل الطلاق، ثم كمله ابنه بهاء الدين أحمد. وما علمت عن الكتابين شيئاً.
انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ١٣٩-١٤٨. كشف الظنون: ١٨٧٣.

(٢) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٥٠٧، طبقات الشافعية الكبرى لولده: ١٣٩-٢٠٤، حسن المحاضرة: ١/ ١٧٧.

(٣) انظر: ١٢٩.

(٤) مطبوع، وهو في الفقه الحنبليّ.

في عصره، تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، قال عنه ابـن القـيّم: «مـا تحت قبة الفَلَك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح».

توفي رحمه الله سنة (٧٦٣ هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف ثلاثة نصوص.[٢]

٧- الـمُغْني[٣]

المؤلِّف: عبد الله بن أحمد بن محمد، بن قدامة، المقدسي، ولد سنة (٥٤١ هـ) فقيه حنبلي، سمع والده وأبا المكارم وأبا الحسن البطائحي وغيرهم، حدّث عنه ابن النجار وأبو شامة وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٦٢٠ هـ)[٤].

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً[٥]، والله أعلم.

(١) انظر ترجمته في: الجوهر المنضد: ١١٢، المقصد الأرشد: ٢/ ٥١٧-٥٢٠، الدر المنضد: ٢/ ٥٣٦-٥٣٧.

(٢) انظر: ٢٠١٣، ٢٠٤٦، ٢٠٥٣.

(٣) مطبوع محقّق، وهو عمدة المذهب الحنبلي، وأحد كتب أصول الإسلام مع «المحلى» لابن حزم، و«الاستذكار» لابن عبد البر.

(٤) انظر ترجمته في: السير: ٢٢/ ١٦٥-١٧٣، ذيل طبقات الحنابلة: ٢/ ١٣٣-١٤٩، المقصد الأرشد: ٢/ ١٥-٢٠.

(٥) انظر: ٢٠٤٥.

٨- منع الموانع في سؤالات جمع الجوامع[١]

المؤلِّف: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين، السبكي، ولد سنة (٧٢٧هـ) مؤرِّخ، فقيه شافعي، قاضي، تتلمذ على كبار شيوخ عصره منهم أبـوه والذهبي وابن كثير، وغيرهم.

توفي رحمه الله سنة (٧٧١ هـ).[٢]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً للاستدلال على تواتر القراءات الثلاث الزائدة على السبعة.[٣]

٩- الهداية[٤]

المؤلّف: علي بن بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن، المرغيناني، الحنفي، عالم ما وراء النهر، عمدة في المذهب الحنفي، وتحقيقاته يرجع إليها، ألّف «بداية المبتدي».

توفي رحمه الله سنة (٥٩٣ هـ)[٥].

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في (الاستعاذة)[٦].

---

(١) مطبوع محقّق.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة:٢/ ٤٢٧، حسن المحاضرة: ١/ ١٨٢.

(٣) انظر ص: ١٣١.

(٤) في الفقه الحنفي، مطبوع، وعنوانه: «الهداية في شرح البداية» وهو شرح لكتابه «بداية المبتدي».

(٥) انظر ترجمته في: السير ٢١/ ٢٣٢، الجواهر المضيّة: ١/ ٣٨٣.

(٦) انظر ص: ٦٣١.

١٠- المنطق[١]

المؤلِّف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، المشهور بشيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، ولد سنة (٦٦١ هـ) إمام، فقيه حنبلي، سلّم له بالاجتهاد، مفسّر، عالم بالحديث؛ فروعه وأصوله، مناظر، قرأ على شيوخ عصره منهم: ابن عبد الدائم وغيره، وتتلمذ عليه كثيرون، أشهرهم ابن القيم والذهبي وابن كثير.

توفي رحمه الله سنة (٧٢٨ هـ).

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً، في الاستدلال على أن (الحرف) بمعنى (الكلمة).[٣]

---

(١) مطبوع بعنوان: (الرد على المنطقيين).

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٩٦-١٤٩٧، ذيل طبقات الحنابلة: ٢/ ٣٨٧، المقصد الأرشد: ١/ ١٣٢- ١٣٩.

(٣) انظر: ٢٠٥٤.

المطلب الثالث:

كتب اللغة وعلومها

١ - الارتشاف[١]

المؤلِّف: أبو حيّان الأندلسيّ.[٢]

نقل عنه المؤلِّف خمسة نصوص، صرّح في واحد منها بأنه منه،[٣] واكتفى في موضع واحد بنسبته إلى أبي حيّان دون نسبته إلى أي كتاب من كتبه، ولكن اتّضح أنه من «الارتشاف» بمقارنته به[٤].

وأمّا في بقية المواضع الثلاثة فلم يصرّح لا بالمؤلِّف ولا بالمؤلَّف، وعند الرجوع إلى «الارتشاف» وجدت النصوص فيه حرفية.[٥] والله أعلم.

٢ - الإعراب[٦]

المؤلِّف: عبد الله بن الحسين بن عبد الله، العكبري، الحنبلي، ولد سنة

(١) عنوانه: «ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب» وهو مطبوع محقّق.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٣) انظر ص: ١٠٤٩.

(٤) انظر ص: ١٠٥٦.

(٥) انظر ص: ٥٣٣، ٥٣٩.

(٦) كذا سمّاه المؤلِّف وهو الكتاب المطبوع بعنوان (إملاء ما منَّ به الرحمن).

(٥٣٩ هـ) مقرئ فقيه، مفسّر، نحوي، قرأ بالروايات على البطائحي وغيره، تتلمذ عليه ابن النجار وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٦١٦ هـ)[١].

نقل عنه المؤلّف تصريحاً نصّاً واحداً[٢] في الوقف على ﴿وَمَالِىَ﴾ [يس: ٢٢] بعكس ﴿مَالِىَ﴾ في [النمل: ٢٠].

ثمّ نقل المؤلّف ثلاثة نصوص أخرى نسبها إلى أبي البقاء دون تحديد اسم الكتاب، وهما في هذا الكتاب.[٣] والله أعلم.

٣- تهذيب الأسماء واللغات[٤]

المؤلّف: شرف الدين النوويّ.[٥]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في سبب تسمية صلاة (التسبيح)[٦] بهذا الاسم.

---

(١) انظر: ترجمته في: السير: ٢٢/ ٩١-٩٢، ذيل طبقات الحنابلة: ٢/ ١٠٩، المقصد الأرشد: ١/ ٣٠-٣٢.

(٢) انظر ص: ١٤٩٥.

(٣) انظر: ١٥٩٦، ١٧٣٨.

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٠٧.

(٦) انظر: ٢٠١٤.

٤ - التوضيح[١]

المؤلّف: عبد الله بن يوسف، جمال الدين، المشهور بابن هشام، ولد سنة (٧٠٨هـ) إمام عصره في النحو، ولا أحاشي أبا حيّان، تتلمذ على مشاهير عصره، منهم الفاكهاني وتقي الدين السّبكي، ومن تلاميذه كثيرون منهم ابن نباتة وقد رثاه.

ألَّف عدة مؤلفات، أشهرها «مغني اللبيب» وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٧٦١ هـ)[٢].

نقل عنه المؤلِّف نصّين، أحدهما في توجيه قراءة البزي في تشديد تاءاته نحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧][٣] والآخر في توجيه ﴿نُـجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨][٤].

٥ - الحجّة[٥]

المؤلِّف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو عليّ الفارسي، سمع من عليّ بن

---

(١) كذا سمّاه المؤلّف، والمراد: (أوضح المسالك) وهو مطبوع، عدة طبعات، وأقيمت عليه عدة شروح، أشهرها شرح الشيخ خالد الأزهري، سمّاه «التصريح على التوضيح».

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ٢/ ٤١٥، بغية الوعاة: ٢/ ٦٨-٧٠.

(٣) انظر: النشر: ١٦٤٠.

(٤) انظر: النشر: ١٨١١.

(٥) مطبوع محقّق بعنوان: «الحجة للقراء السبعة».

وهو في الأساس شرح وتوجيه لكتاب «السبعة» لابن مجاهد.

الحسين بن معدان، والزجاج، وغيرهما، وعنه ابـن جنـي وعبيـد الله الأزهـري وغيرهما.

ويعتبر إمام النحو والصرف لابتكاراتـه واسـتخراجه عـويص المـسائل في ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٣٧٧ هـ)[١].

نقـل عنـه المؤلـف خمـس مـرّات، صرّح في ثـلاث منهـا باسـم الكتـاب[٢]، والله أعلم.

٦- الخصائص[٣]

المؤلِّف: عثمان بن جنِّي[٤]، أبو الفتح، الأزدي بالولاء، روميّ يونـانيّ، ولـد سنة (٣٠٢ هـ) نشأ بالموصل، وتلقى مبادئ التعلم فيها، وأخذ عن أئمة عـصره منهم شيخ القراء أبو بكر بن مقسم وأبو علي الفارسي الذي صـحبه ابـن جنـي أربعين سنة بسبب قصة يذكرها أهل التراجم، وألّف كثيراً من الكتب.

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي: ١٣٠، تاريخ بغداد: ٧/ ٢٧٥-٢٧٦، بغية الوعاة: ١/ ٤٩٦-٤٩٨.

(٢) انظر ص: ٩٨٧، ١١٢٢، ١٧١٤، ١٧٥٣.

(٣) من الكتب العالية المهمة في علم اللغة (الصرف) قال في مقدمته: «لم نر أحداً مـن علـماء البلـدين -البـصرة والكوفة- تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقـه». ١/ ٢، وهـو مطبـوع في ثلاثـة أجـزاء بتحقيق: محمد علي النجار.

(٤) لا يعرف من اسمه غير هذا، و(جنّي) بكسر الجيم وتشديد النون والياء ساكنة أبداً، وهـي كلمـة يونانيـة بمعنى: الفاضل، انظر: الإحالة الآتية.

توفي رحمه الله سنة (٣٩٢هـ)[١].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في باب (الهمزتين المجتمعتين من كلمة)[٢].

يضاف إلى ذلك نصٌّ آخر صرّح بأنه عن «ابن جني» ولم يذكر من أي كتبه[٣]. والله أعلم.

٧- شرح الكافية[٤]

المؤلِّف: ابن مالك.[٥]

نقل منه المؤلِّف نصّاً واحداً يتعلق بقراءة البزي ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] ونحوه[٦].

٨- شرح الهداية[٧]

المؤلِّف: أبو العباس المهدوي[٨].

(١) اعتمدت في هذه الترجمة المختصرة على دراسة محقق «الخصائص» لقوتها واستيعابها لحياة ابن جني. وانظر ترجمته: الخصائص (مقدمة المحقق): ١/ ١-٧٠، تاريخ بغداد: ١١/ ٣١١-٣١٢، معجم الأدباء: ١٢/ ٨١-١١٥، إنباء الرواة: ٢/ ٣٣٥-٣٤٠.

(٢) انظر ص: ٩١٣.

(٣) انظر: النشر: ١٨٣٠.

(٤) في النحو، مطبوع.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣١٧.

(٦) انظر: ١٦٤٠.

(٧) مطبوع محقّق.

(٨) انظر ترجمته ص: ٢٦٨.

نقل عنه المؤلّف تصريحاً نصّا واحداً في باب (الوقف على الهمز) وذلك في مسألة الوقف على نحو ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] في وجه البدل مما يؤدّي إلى اجتماع ألفين، فنقل المؤلّف عن المهدوي تجويزه أن تكون الأولى، واختيارَه أن تكون الثانية.(١)

٩- الصِّحاح(٢)

المؤلّف: إسماعيل بن حماد، أبو نصر، الجوهري، أحد من يُضرب به المثل في ضبط اللغة، تتلمذ على أبي سعيد وأبي علي الفارسيَّين وخاله الفارابي، وتتلمذ عليه إبراهيم بن صالح الورّاق.

توفي رحمه الله سنة (٣٩٣ هـ)(٣).

نقل عنه المؤلِّف نصّين، صرّح باسم الكتاب في أحدهما.(٤)

١٠- علل القراءات(٥)

المؤلّف: القرّاب.(٦)

---

(١) انظر ص: ١١٠٠.

(٢) مطبوع محقّق بعنوان: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية».

(٣) انظر: ترجمته في: معجم الأدباء: ٦/ ١٥١-١٥٦، إنباه الرواة: ١/ ١٩٤-١٩٨، بغية الوعاة: ١/ ٤٤٦-٤٤٨.

(٤) انظر ص: ٦٣١، ١٤٠٤.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) تقدمت ترجمته ص: ٣١٩.

نقل عنه المؤلّف: نصّاً واحداً في توجيه كلمة ﴿يَأْتَلِ﴾ [النور: ٢٢] على القراءتين،[١] فقال المؤلّف: «وذكر أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم القراب في كتابه «علل القراءات» أنه كتب في المصاحف ﴿يتل﴾ قال: فلذلك، ساغ الاختلاف فيه على الوجهين»[٢].

١١- غريب الحديث[٣]

المؤلّف: ابن قتيبة[٤]

نقل منه المؤلِّف نصّاً واحداً في تفسير حديث (الحالّ المرتحل)[٥]

١٢- الفرخ[٦]

المؤلِّف: صالح بن إسحاق، أبو عمر، الجرميّ، مولى جرم بن زبان، من

---

(١) الأولى قراءة أبي جعفر ﴿يَتَأَلَّ﴾ بهمزة مفتوحة بين التاء واللام مع تشديد اللام مفتوحة، والثانية ﴿يَأْتَلِ﴾ بهمزة ساكنة بين الياء والتاء وكسر اللام خفيفاً، وهي للباقين.

انظر: النشر: ١٨٢٦.

(٢) انظر: ص: ١٨٢٦.

(٣) مطبوع محقّق.

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٣٠.

(٥) انظر: النشر: ٢٠٤٣.

(٦) كذا ذكره جلّ من ترجم له، وهو مفقود، وقالوا: معناه: فرخ كتاب سيبويه، وقد ذكر هذا الكتاب أبو العلاء المعري في لزومية من (الزومياته) بيّن فيها أن النحاة أجهدوا أنفسهم في أمور لم تدفع عنهم عاديات الدهر، وذلك في قوله:

وللجرميّ ما اجترمت يداه ... وحسبك من فلاح أو بوار

فأمّا «فرخه» فبلا جناح ... يطير بحمل أقلام جوار

انظر: الجامع في أخبار أبي العلاء: ٣/ ١٥١٨-١٥١٩.

قضاعة، وقيل: هو من جرم، بطن في طيّئ[1]. إمام في اللّغة، أعلم الناس بكتاب سيبويه في عصره، فقيه مع الورع والدّين، كانت بينه وبين الفرّاء مناظرات، وتكلّم فيه أبو حاتم السجستاني بما لا يقبل منه؛ لأنه من كلام الأقران بعضِهم في بعض.

وكان يؤخذ عنه اللّغة والنحو، ألّف عدّةَ كتبٍ؛ منها «مختصر في السيرة» جيّد، «غريب كتاب سيبويه» وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٢٢٥ هـ)[2].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً،[3] وهو أن بعض العرب يجيز الإبدال والإدغام في المنفصل نحو ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٨٤] و ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤].

والذي يظهر أن المؤلّف نقل عن «الفرخ» بواسطة «الارتشاف»[4] والله أعلم.

١٣ - الكافية[5]

المؤلِّف: ابن مالك.[6]

(١) انظر: التاج: (جرم).

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ أصبهان: ١/ ٣٤٦-٣٤٧، تاريخ بغداد: ٩/ ٣١٣-٣١٥، إنباه الرواة: ٢/ ٨٠-٨٣، وفيات الأعيان: ٢/ ٤٨٥-٤٨٦.

(٣) انظر ص: ١٠٤٩.

(٤) انظر ص: ١٠٤٩.

(٥) مطبوع.

(٦) انظر ترجمته ص: ٣١٧.

نقل عنه المؤلِّف بيتاً واحداً في ترجيحه وجه قراءة ابن عامر[1] ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لكثير مِنَ المشرِكينَ قَتْلُ أَولَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

١٤- الكتاب[2]

المؤلِّف: عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحو، المشهور بـ(سيبويه) من أهل فارس، ونشأ بالبصرة، أخذ عن الخليل ويونس والأخفش، وغيرهم.

توفي رحمه الله سنة (١٨٠ هـ)[3].

نقل عنه المؤلِّف تصريحاً نصّاً واحداً[4]، وهناك ستة مواضع أخرى اتّضح أنها بواسطة أبي حيّان، فلذا لم أعتبرها هنا، وقد أشير إلى ذلك في قسم (التحقيق)، والله أعلم.

١٥- المفصّل[5]

المؤلِّف: الزمخشريّ.[6]

(١) انظر: النشر: ١٦٩٦.

(٢) مطبوع محقّق.

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٢/ ١٩٧-١٩٩، بغية الوعاة: ٢/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٤) انظر ص: ١٤١٥.

(٥) مطبوع محقّق، بعنوان: «المفصّل في علم العربية»
ويدُلُّ على قيمة هذا الكتاب اهتمام العلماء به، وكثرة الدراسات التي أقيمت حوله، فقد ذكر د/ عبدالرحمن العثيمين عدد (١٠٤) دراسة، منها (٨٠) ثمانون شرحاً، والبقية إما في نظمه أو شرح شواهده وحواشيه. انظر: مقدمة تحقيق التخمير ص: ٤٧-٥٩.

(٦) تقدمت ترجمته ص: ٣٤٨.

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً بالمعنى فقال: «... نصّ أكثر النحاة على إبدال الباء كما ذكره الزمخشري في «المفصّل» »[1].

١٦- الموضح في وجوه القراءات[2]

المؤلِّف: نصر بن عليّ بن محمد، أبو عبد الله، يعرف بابن أبي مريم، الفارسي، أستاذ عارف، قرأ على تاج القراء محمود بن حمزة.

لم أجد من ذكر سنة وفاته، لكنه كان حيّاً سنة (٥٦٢ هـ)[3].

نقل عنه المؤلِّف نصّين، الأول يتعلق بـ«التجويد» وحسن الأداء، والثاني يتعلّق بخلاف نحويي الكوفة والبصرة في (الروم) و(الإشمام)[4] والله أعلم.

١٧- النكت الحسان[5]

المؤلِّف: أبو حيَّان الأندلسيّ.[6]

نقل عنه المؤلِّف نصّين، ولم يصرح به ولا بمؤلِّفه، واتّضح أنه نقل منه بمطابقة كلامه معه، إذ النصّان منقولان حرفياً[7]. والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ٩١٤.
(٢) مطبوع محقّق.
(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٧.
(٤) انظر ص: ٥٥٨، ١٤٠٥.
(٥) مطبوع محقّق، وهو شرح لمقدمة أبي حيّان نفسه المسمّاة «غاية الإحسان في علم اللسان».
(٦) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.
(٧) انظر ص: ٥٣٨، ٥٤١.

المطلب الرابع:

كتب السيرة والتراجم

١- تاريخ بغداد[١]

المؤلِّف: أحمد بن عليّ بن ثابت، أبو بكر، الخطيب البغدادي، ولد سنة (٣٩٢هـ)، قرأ القراءات بالروايات، وسمع الحديث وهو ابن إحدى عشرة سنة، وكتب الكثير، حتى تقدم في الحديث ورجاله، وأعلى ما عنده حديث مالك وحماد بن زيد، فبينه وبين كل منهما ثلاثة أنفس.

حدَّث عن ابن عمر بن مهدي الفارسي، وأحمد بن محمد بن الصلت الأهوازي، وغيرهما، وحدَّث عنه أبو بكر البرقاني وهو من شيوخه، وأبو الفضل ابن خيرون، وغيرهما، توفي سنة (٤٦٣هـ).[٢]

نقل المؤلِّف عن هذا الكتاب ست مرات[٣]، صرح في واحدة منها باسم الكتاب[٤]، واكتفى في البقية بالنسبة إلى المؤلِّف.

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته في: السير: ١٨/ ٢٧٠-٢٩٧.

(٣) انظر ص: ٦٠، ٣٢٠، ٣٢٢، ٤٧٧، ٤٧٨، ٢٠٤٨.

(٤) انظر ص: ٦٠.

٢- تاريخ دمشق[١]

المؤلِّف: علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر، الدمشقي، ولد سنة (٤٩٩هـ)، إمام حافظ، محدِّث، مؤرِّخ، سمع كثيرين منهم، ابن الحصين وزاهر الشحامي وغيرهما، حدّث عنه أبو العلاء الهمداني وابن السمعاني وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٥٧١ هـ)[٢].

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في ترجمة ابن الأخرم.[٣]

٣- طبقات القرّاء[٤]

المؤلِّف: أبو عمرو الدانيّ.

استقى منه المؤلِّف (٣٠) ثلاثين نصّاً[٥]، صرّح باسمه في اثنين منها[٦] وسمّاه في آخَرين بـ(تاريخ القرّاء)، واكتفى في بقية المواضع بقوله (قال الداني) وما أشبه ذلك.

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١٣/ ٧٣-٨٧، وفيات الأعيان: ٣/ ٣٠٩-٣١١، السير: ٢٠/ ٥٥٤-٥٦٤.

(٣) انظر ص: ٣٨٨.

(٤) مفقود، كذا سمّى المؤلِّف هذا الكتاب وهو اسم مختصر، بينما ذُكر اسمه كاملاً في بعض المصادر هكذا: (طبقات القراء والمقرئين من الصحابة والتابعين ومن تلاهم في سائر الأمصار من الخالفين)

انظر: فهرست تصانيف الداني: ١٥ فهرست ابن خير: ٢٧.

(٥) انظر الصفحات: ٢٩٩، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٨٣، ٣٨٦، ٤٢٠، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٧٦، ٤٩٦، ٤٩٩.

(٦) انظر ص: ١٢٧.

ويلاحظ أنه كرّر ذكر نصّين عن يعقوب، عزاهما في الموضع الأول إلى «الطبقات»، واكتفى في الثاني بالعزو إلى «الداني»[1].

و«الطبقات» صحيح النسبة إلى الداني رحمه الله وهو يقع في أربعة أسفار صغار،[2] اطّلع المؤلّف على بعض منها، وتمنّى الحصول على بقيتها، قال في ترجمة الداني: «كتاب «طبقات القراء» في أربعة أسفار، وهو عظيم في بابه، لعلّي أظفر بجميعه»[3].

وهذا النصّ يقيّد عموم قول المؤلِّف في مقدّمة «غايته»: «وأتيت فيه على جميع كتابَيْ الحافظين أبي عمرو الداني والذهبي»[4].

هذا، وقد سكتت كتب الفهارس عن مصير هذا الكتاب، مما يغلب على الظنّ أنه مفقود، لكن قرأتُ في كتاب «نفح الطيب» ما يدل على وجوده عند مؤلّفه سنة (١٠٣٨هـ) حيث جاء في رسالة أرسلت إليه: «..ثمّ المأمول من سيدنا أن يتفضل علينا بكتاب «طبقات القراء» للداني إذ ليس عندنا منه نسخة»[5].

والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ١٢٧، ٤٩٦.

(٢) انظر: المعرفة: ٢/ ٧٧٦، توضيح المشتبه: ٤/ ٢٦٠.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٥٠٥.

(٤) غاية النهاية: ١/ ١.

(٥) انظر: نفح الطيب: ٢/ ٤٧٤.

بل وجدتُ نصّاً آخر كتب سنة (٩٨٧ هـ) يدلّ على أنه كان موجوداً ذلك الوقت في (جامع القَـرَويّين) وذلك في رسالة أرسلها ابن غازي إلى الفقيه الونشريسي[١].

ثمّ وجدتُ الإمام محمد بن أحمد بن محمد الرهوني، (ت ١٢٣٠ هـ) نقل عنه ترجمة ابن سفيان فقال: قال الداني في «طبقات القرّاء»... إلخ[٢]

ووجدتُ السيوطيَّ رحمه الله ذكر أنه رجع إلى بعضه في تأليف كتابه «بغية الوعاة» فقال في المقدمة وهو يعدّد المصادر التي استقى منها كتابه هذا: وطالعت... بعض «طبقات القرّاء» لأبي عمرو الداني»[٣]. والله أعلم.

٤ - طبقات القُرَّاء[٤]

المؤلِّف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن الشيخ عبد الله، الذهبيّ.

---

(١) انظر: أزهار الرياض في أخبار عياض: ٣/ ٨٥-٨٦.

(٢) ذكر ذلك في حاشيته على الزرقاني في شرحه لمختصر خليل في الفقه المالكي، المسمّي: «أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز الشيخ عبد الباقي»: ١/ ٥٧.

(٣) انظر: بغية الوعاة:١/ ٥.

(٤) كذا سمّاه المؤلِّف، وقد يكون تبع فيه الذهبيَّ نفسه في مواضع من السير (انظر: ٥/ ٢٩٣ و٦/ ٤٠٧ وغيرها) (وهذا من باب التجويز وعدم الالتزام بالعنوان الحقيقي للكتاب) إذ صواب ذلك هو: (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار) كما أثبته الذهبيُّ نفسُه، ونقل عنه تلميذه الصفديّ وقد أجازه به. وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات، أتقنُها وأكملُها -بزيادة(٥٠٠) ترجمة عن غيرها-حسب علمي هي طبعة: مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة، التركي، بتحقيق د/ طيّار آلتي قولاج، في إستنبول سنة (١٤١٦ هـ) وهي التي أعتمد عليها.

التركماني، كذا عرَّف الذهبيُّ نفسَه[1]، أبو عبد الله، شمس الدين، الـذهبيّ؛ لأنّ أباه كانت هذه صنعته، وقد اشتغل هو بها أيضاً ردحاً من الـزمن[2]، ولـد سـنة (٦٧٣ هـ).

وهو أستاذ، ثقة كبير، عالم بالقراءات، إلّا أن الحديث ورجاله شغلوه عنها، حتى صار عمدة المتأخرين في الجرح والتعديل، مع الورع، والتحري والإنصاف حتى من الخصوم والمخالفين.

توفي رحمه الله سنة (٧٤٨ هـ)[3].

أمّا كتابه «معرفة القراء» وهو ما سمّاه المؤلِّف «طبقات القراء» فقد نقل عنه المؤلِّف (١٤) نصّاً،[4] منها نصّ واحد (١) صرّح المؤلّف باسـم الكتـاب وهـو «طبقات القراء»، وفي بقية المواضع اكتفى بالتصريح بقوله: (قال الذهبي)، وهذه النصوص كلّها في قسم الأسانيد، إلا نصّاً واحداً فهو في (المقدّمة)[5]. والله أعلم.

٥- الكامل[6]

المؤلِّف: عبد الله بن عَدِيّ بـن عبـد الله، أبـو أحمـد، الجرجـاني، ولـد سـنة

---

(١) انظر: معجم الشيوخ: ١/ ٢١.

(٢) انظر: طبقات السبكي: ٥/ ٢١٦.

(٣) لمزيد من الإيضاح للتعريف بهذا الإمام الجليل ينظر: غاية النهاية: ٢/ ٧١، و «الذهبي ومنهجه» للدكتور بشار عوّاد.

(٤) انظر ص: ٢٩٧، ٣٠٠، ٣١٩، ٣٥٦، ٣٨٦، ٤١٧، ٤٤٨، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٩٧، ٤٩٩.

(٥) انظر ص: ١٢٧.

(٦) مطبوع بعنوان: «الكامل في الضعفاء».

(٢٧٧هـ)، من أئمة الجرح والتعديل، سمع كثيرين، منهم أبو خليفة الجمحي وأبو عبد الرحمن النسائي وغيرهما، حدّث عنه شيخه أبو العباس ابن عقدة وأبوسعد الماليني، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣٦٥ هـ)[١].

نقل عنه المؤلّف مرّتين، صرّح باسم الكتاب في إحداهما، وكلا النقلين في الجرح والتعديل[٢].

٦- الوفا[٣]

المؤلِّف: عبد الرحمن بن علي بن محمد، بن الجوزي، ينتهي نسبه إلى سيدنا أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه، إمام حافظ، حنبلي، واعظ، مفسِّر حدّث عن ابن ناصر وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٥٩٧ هـ)[٤].

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً، وهو حديث رواه المؤلِّف بسنده إليه عن النبي ﷺ، ثم علّق عليه المؤلِّف بأنه حديث ضعيف.[٥]

(١) انظر ترجمته في: تاريخ جرجان: ٢٢٥-٢٢٧، الأنساب: ٣/ ٢٢١-٢٢٢، السير: ١٦/ ١٥٤-١٥٦، طبقات السبكي: ٣/ ٣١٥-٣١٦.

(٢) انظر ص: ١٠٢٤، ٢٠٥٢.

(٣) مطبوع محقّق بعنوان: «الوفا بأحوال المصطفى» ﷺ.

(٤) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢/ ٣٢١، تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٣٥، غاية النهاية: ١/ ٣٧٥.

(٥) انظر: ٢٠٧٠.

المطلب الخامس:

المصادر النقلية

وهناك مصادر أخرى للمؤلّف استعان بها في تأليف كتابه، لم تُنسب معلوماتها إلى «الكتب» بل نسبها إلى أصحابها مباشرة دون تحديد لمرجع مّا، ويرى (الباحث) أن يُسمَّى هذا النوع من المصادر: بـ(مصادر نقلية) وهي مصادر متنوعة في القراءات والتفسير واللغة والجرح والتعديل وغير ذلك.

ولـمّا كان ترتيب هذه المصادر على حسب الترتيب الذي قبلها -وهو حسب الفن- لا يمكن، نظراً لعدم التيقن من المصدر الذي ينقل منه المؤلّف أولاً، ولاحتمال أن يكون المؤلّف اعتمد على حفظه ثانياً، رأى الباحث ترتيب هذه المصادر حسب الترتيب الزمني لأصحابها:

(١)- الضحاك: (ت: ١٠٢ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[١].

(٢)- مجاهد: (ت: ١٠٤هـ) نقل عنه المؤلّف ثلاثة نصوص[٢].

(٣)- قتادة: (ت: ١١٨ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٣].

(٤)- مالك بن دينار: (ت: ١٣٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٤].

(٥)- ابن إسحاق: (ت: ١٥٢هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٥].

---

(١) انظر ص: ٥٥٠.

(٢) انظر ص: ٥٥٠.

(٣) انظر: ١٩٨١.

(٤) انظر: ٢٠٦٦.

(٥) انظر: ١٩٧٩.

(٦)- نافع: (ت: ١٦٩ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[١].

(٧)- الخليل بن أحمد الفراهيدي: (ت: ١٧٥ هـ) نقل عنه المؤلّف أربع مرّات[٢]

(٨)- مالك: (ت: ١٧٩هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[٣].

(٩)- سيبويه: (ت: ١٨٠ هـ) نقل عنه المؤلّف ستّ مرات، ويرجّح أنها بواسطة كتب أبي حيان[٤].

(١٠)- أبو يوسف: (ت: ١٨٢ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٥].

(١١)- القاسم بن معن: (ت: ١٨٨هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٦].

(١٢)- الفرّاء: (ت: ٢٠٧هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[٧].

(١٣)-أبو عبيدة: (ت:٢١٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً. وزاد المؤلّف قوله: ناهيك به[٨].

(١٤)- أبو سليمان الداراني: (ت:٢١٥هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٩].

(١٥)- يحيى بن معين: (ت: ٢٣٣هـ) نقل عنه المؤلّف ثلاثة نصوص[١٠].

---

(١) انظر ص: ٤٧٥.

(٢) انظر ص: ٥٢٨، ٥٣١، ٥٤٠.

(٣) انظر ص: ٤٧٥، ٦٥٧.

(٤) انظر ص: ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٤٢، ٥٧٣، ١٠٥٢.

(٥) انظر ص: ٦٥٦.

(٦) انظر: ١٧٦٢.

(٧) انظر: ١٦٠٢، ١٧٥٤.

(٨) انظر: ١٦٤٤.

(٩) انظر: ٢٠٦١، ٢٠٧٧.

(١٠) انظر ص: ٤١٧، ٤٦١، ٤٧٥.

(١٦)- أبو حاتم السجستاني: (ت: ٢٥٥هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[١].

(١٧)- أبو زرعة الدمشقي: (ت:٢٨١هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٢].

(١٨)- المبرّد: (ت: ٢٨٥ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[٣].

(١٩)- عبد الله بن أحمد: (ت: ٢٩٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٤].

(٢٠)- ثعلب: (ت: ٢٩١هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً وهو شاهد شعريّ[٥].

(٢١)- ابن عطاء: (ت: ٣٠٩ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٦].

(٢٢)- الزجّاج: (ت: ٣١١ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٧].

(٢٣)- ابن المنادي أحمد بن جعفر: (ت: ٣٣٦ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[٨].

(٢٤)- يونس بن عبد الأعلى: (ت: ٣٤٧ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٩].

(٢٥)- ابن أشتة: (ت:٣٦٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[١٠].

(٢٦)- أبو الحسن محمد بن العباس بن الفرات: (ت: ٣٨٣ هـ) نقل عنه

(١) انظر ص: ٤٩٦.

(٢) انظر ص: ٣٨٥.

(٣) انظر ص: ٥٣٩، ١٦٠٢.

(٤) انظر ص: ٤١٥.

(٥) انظر ص: ٩٩٨.

(٦) انظر: ٢٠٧٨.

(٧) انظر ص: ١٥٩٦.

(٨) انظر ص: ٤١٧، ١٠٦٧.

(٩) انظر ص: ٢٩٦.

(١٠) انظر ص: ١٢٧، ٥٠٧.

المؤلّف نصّاً واحداً[1].

(٢٧)- الخطّابي: (ت:٣٨٨ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[2].

(٢٨)- أبو عليّ الأصبهاني: (ت:٤٦٦ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[3].

(٢٩)- الغزالي: (ت:٥٠٥ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين، وهما في كتابه «إحياء علوم الدين»[4].

(٣٠)- ابن عطية: (ت:٥٤١ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً، وهو في تفسيره «المحرر الوجيز»[5].

(٣١)- ابن خروف: (ت:٦٠٩ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[6].

(٣٢)- ابن الحاجب: (ت:٦٤٦ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[7].

(٣٣) -العزّ بن عبد السلام (ت: ٦٦٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[8].

(٣٤)- ابن تيمية (ت:٧٢٨ هـ) نقل عنه المؤلّف مرّتين، صرّح في إحداهما به، وسكت في الأخرى، مع أنه نصّ طويل جداً. وقد وجد هذا النقل في «الفتاوى»[9].

---

(١) انظر ص: ٤٩٧.

(٢) انظر: ٢٠٦١، ٢٠٦٣.

(٣) انظر ص: ٣٨٧.

(٤) انظر ص: ٥٥٣، ٢٠٦٤.

(٥) انظر: ٢١١٧.

(٦) انظر: ٥٢٩.

(٧) انظر ص: ٩٧، ١٣٩٦.

(٨) انظر ص: ٢٠٦٩.

(٩) انظر ص: ١٩، ١١٧.

(٣٥)- يعقوب بن جعفر: نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[١].

المطلب السادس:

نسخ الكتاب

تمكّنت بحمد الله وتوفيقه من تحقيق هذا الكتاب على ستّ نسخ خطية، وصفها كالتالي؛ مبتدئاً بالأكثر أهمية واعتماداً ثم التي تليها وهكذا.

١ - **النسخة السليمانية**: ورمزها (س):

منها مصوّرة في مكتبة مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٨٨٨٣ ف) وهي جزءان:

الجزء الأول: يبدأ من أول الكتاب، وعدد أوراقه (٢٠٤) ق، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٧ سطراً)، وينتهي هذا الجزء بنهاية باب (أحكام النون الساكنة والتنوين)، وجاء في نهايته في وسط الصفحة بعد آخر سطر:

«آخر الجزء الأول من النشر في القراءات العشر، يتلوه في الثاني باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إن شاء الله.

وقع الفراغ منه بعد مدّة طويلة -أولها شهر المحرّم- في عشرين شعبان وهو

(١) انظر ص: ٤٧٥.

يوم الاثنين من سنة ست وأربعين وثمانمائة والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وكتب في الحاشية اليسرى تجاه آخر كلمة: «بلغ مقابلة بأصله في السادس والعشرين من رمضان سنة ثمانمائة».

الجزء الثاني: يبدأ بباب (الإمالة) وعدد أوراقه (١٦٨) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٧ سطراً)، وينتهي بنهاية الكتاب. وجاء على ورقة الغلاف: «الجزء الأول من كتاب النشر في القراءات العشر تأليف شيخنا الإمام الحافظ الحجة الناقد شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجَزَري الشافعي المقرئ تغمده الله برحمته ونفعنا بعلومه وبركته آمين».

وكُتِبَ تحته بيتان من الشعر وهما:

ترى الفتى ينكر فضل الفتى لؤماً وخبثاً فإذا ما ذهبْ
لحَّ (تجده) في الحرص على نكتة يكتبها عنه بماء الذهبْ

ثم تحت ذلك: «صار في نوبة العبد الفقير أحمد بن محمد المسيري المقرئ تلميذ مولانا شيخ...» (ثم كلام مطموس).

وجاء في آخر هذه النسخة بعد آخر كلمة، في الحاشية: تمَّ مقابلة بأصله. اهـ

و: «تمَّ كتاب النشر في القراءات العشر، ضحوة نهار الخميس مفتتح شهر الله المحرم الحرام أول شهور سنة سبع وأربعين وثماني مائة على يد

مالكه الفقير إلى عفو الله ومغفرته علي بن أحمد بن عليّ المقرئ اليمني الشوائطي، عفا الله عنهم أجمعين وسامحهم.

والحمد لله وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم في الوجه الأيسر سماع وهذا نصه: «الحمد لله رب العالمين، سمع جميع هذا الكتاب وهو «نشر القراءات العشر» من لفظه مؤلّفه للشيخ الإمام، قدوة أهل العلوم الشرعية، المرجوع إليه في سائر أقسامها الأصلية والفرعية أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري العربي القرشيّ العدوي العمري الدمشقي الشافعي تغمده الله برحمته، وأسكنه بحبوحة جنته ... في ... للفقير إلى الله تعالى أحمد بن عليّ بن عمر المقرئ اليمني الشوائطي، نزيل الحرمين الشريفين لطف الله به في الدنيا والآخرة ...» ثم حدّد المواضع والأماكن التي لم يسمعها على الشيخ، وختم كلامه بقوله: «وأجاز -المؤلّف- للشيخ المستمع المذكور لي ولوالدي ولأخي باقي الكتاب المذكور وجميع ما يجوز له روايته بشرطه، قال ذلك وكتب: علي بن أحمد بن علي المقرئ، والحمد لله وحده.».

ثم في الورقة الأخرى: «الحمد لله رب العالمين: وكان سماع كتاب «النشر» المذكور في (خمسين) مجلساً آخرها يوم الجمعة خامس عشر ذي القعدة الحرام سنة ثلاث وعشرين وثماني مائة في ظلّ قبة زمزم المبارك تجاه الركن الأسود من البيت الحرام، وهذه أوائل المجالس تسهيلاً على من طلبها...».

(ثم سرد المجالس الخمسين، تركتها هنا للاختصار) جاء في نهايتها: «والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم».

ونجد في عدة مواضع من حواشي هذه النسخة عبارة: (بلغ مقابلة بأصله) و(بلغ)، وأحياناً أخرى تعليقات عبارة عن تصويبات وتصحيفات بعضها من كتاب «غاية النهاية» للمؤلّف.

وقد وجدتُ هذه النسخة أهمّ النسخ أثناء التحقيق، نظراً لقدمها، وقلة السقط والتحريف فيها، ولأن كاتبها عالم من علماء القراءات، وسمع -مع صغره- ختام الكتاب على المؤلّف نفسه، إضافة إلى أن والده أيضاً من علماء القراءات في عصره وممن تتلمذ وقرأ على المؤلّف القراءات العشر، قال السخاوي: «ولد (٧٦٣ هـ)، وختم على ابن الجزري للعشر وأذن له في الإقراء توفي (٨٦٣ هـ)». الضوء اللامع: ٢/ ٢٨.

٢- **النسخة الظاهرية**: ورمزها: (ظ)

وهي من أصح النسخ التي وصلتنا من «النشر» وقد حصلت على مصورة منها، إهداء من الشيخ أيمن رشدي سويد، وهي مصورة عن «الظاهرية» تحت رقم (٢٩٠)، وعدد أوراقها (٣٤٦) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٥ سطراً)، وهي مكتوبة بخط النسخ، وجاء على ورقة غلافها: كتاب «النشر في القراءات العشر»، تأليف الإمام الحافظ أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد ابن محمد الجزري الشافعي رضي الله عنه، آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

ثم تحت هذا العنوان: «الحمد لله، أروي هذا الكتاب وسائر مصنّفاته وجميع مروياته عن جماعة، منهم: الشيخ محمد بن محمد بن إبراهيم العَيثاوي الشامي، عن النجم محمد بن محمد الغزي عن والده أبو... بدر الدين محمد بن... عن المسند العارف أبي الفتح محمد بن محمد الإسكندري عن المؤلّف رحمه الله تعالى، وهذا سند جامع بين شرف العلو ولطيف (إنه) مسلسل بالمحمدين، وقد سمّاني شيخنا المذكور باسمه إبقاء لشرط المسلسلة.

وأخبرني أعلى من هذا بدرجة الشيخ المعمَّر العارف بالله تعالى أبو الوفاء أحمد بن محمد العجلي اليمني نفع الله به إجازة عن البدر الغزي بسنده، والحمد لله وحده».

ثم كتب تحته بخط مغاير: «هذا ما وقفه الوزير المعظم والمشير المفخم جناب الحاج أسعد باشا والي الشام وأمير الحاج على مدرسة والده المرحوم المغفور له الحاج إسماعيل باشا، وأشرط الواقف المذكور أنه لا يخرج من مكانه». (ثم تحته ختم).

وهذه النسخة من أصح النسخ التي وصلتنا، وعليها خط المؤلّف نفسه، وجاء في آخرها ما نصه: «بلغ السماع والتصحيح بقراءة الشيخ أبي الحسن طاهر ابن عرب في الخامس من شوال سنة (٨٢٥ هـ) بالمدرسة التي أنشأتها دار الحديث والقرآن من مدينة شيراز المحروسة، كتبه المؤلّف عفي عنه».

وقد جعلتُ هذه النسخة في المرتبة الثانية مع أن عليها خط المؤلّف؛ بسبب بعض التصحيفات والسقط، ولتغاير خطّها في بعض المواضع.

وينبه على أن هذه النسخة هي إحدى النسخ التي اعتمد عليها الشيخ محمد أحمد دهمان في تحقيقه وتصحيحه لهذا الكتاب.

٣- نسخة خاصّة: رمزها (م)

وهي نسخة (خاصّة) لا توجد في أي مكتبة من المكتبات، وليس لها ذكر في الفهارس، وحصلت على مصوّرة منها من مالكها وهو الشيخ المقرئ محمد تميم الزعبي، الذي أخبرني بأنها (خاصّة) وصلت إليه عن طريق التداول بين المشايخ.

وهي نسخة قديمة، كتبت بخط نسخ جيد وعدد أوراقها (٣٦٤)، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٧ سطراً) وكتبت سنة (٨٤٨ هـ)، وهي مكونة من جزءين:

الجزء الأول: يبتدئ بـ: «بسم الله الرحمن الرحيم؛.. صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه: قال مولانا الإمام شيخ الإسلام، مقتدى العلماء الأعلام، مقري ديار مصر والشام، افتخار الأئمة، ناصر الأمة، أستاذ المحدثين، بقية الراسخين، شمس الملة والشريعة والدين، أبو الخير محمد بن الجزري الشافعي أيد الله ظلال إفادته على المسلمين: الحمد لله الذي أنزل القرآن....».

وينتهي بنهاية باب (الإدغام الصغير) وجاء في نهايته: «تم الجزء الأول من كتاب النشر في القراءات العشر، بلغ مقابلة بحسب الطاقة، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد».

الجزء الثاني: يبدأ بباب (حروف قربت مخارجها) وينتهي بنهاية الكتاب،

وفيها: «بلغت المقابلة بحسب الجهد والطاقة ولله الحمد والمنّة في عاشر شعبان سنة (٨٤٨هـ) وكتب على ورقة الغلاف: الجزء الأول من النشر في القراءات العشر تأليف الشيخ الإمام العالم، العلامة، فريد عصره، ووحيد دهره، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري العربي (كذا) الدمشقي الشافعي تغمده الله برحمته».

وفي الجانب الأيسر تملك نصه: «الحمد لله على نعمه، هو الرابع من كتب العبد شهاب الدين أحمد بن محمود السلولي (كذا)، والذي بعده بالشراء الشرعي للمـ نفعه الله به»، وتحت هذا جاء:

«هذا الكتاب وقف لوجه الله تعالى على ذريتي الذكور، لا يباع ولا يوهب ولا يرهن ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾ (البقرة: ١٨١)، وأنا الفقير إلى الله تعالى السيد أحمد بن عبد الرحمن المؤذن بجامع أموي (كذا) حلب»، ثم عليه ختمه.

وفي غلاف الجزء الثاني كتب العنوان، ثم مما يحاذيه من الجهة اليسرى: «الحمد لله على نعمه، هو العليم ملك كاتبها العبد شهاب الدين أحمد السلولي (كذا) بالوجه الشرعي نفعه الله بما فيه كالذي قبله ق و..».

ملاحظة: بعد ورقة الغلاف في الجزء الأول وضع كاتبه فهرساً لهذا الكتاب ذكر اسم الباب ورقم الورقة.

٤ - نسخة تشستربيتي: (الأولى) ورمزها: (ك):

وقد حصلت عليها من المكتبة المذكورة عن طريق المراسلة، وهي تحت رقم

(٣١٤١) بخط نسخ متقن، وعدد أوراقها (٤٣٩) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٣سطراً). بدايتها: «قال الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري كان الله له في... الحمد لله الذي أنـزل القرآن».

أما ورقة الغلاف فعليها كتابات متفرقة، من ضـمنها اسـم الكتـاب بخـط صغير يكاد لا يرى حيث إنه في الطرف العلوي من الزاوية اليسرى هكذا: «نشر القراءات ال»، وكتب في الجهة اليمنى بخط معاصر ومغـاير: «نـشر القـراءات للجزري بخطه سنة (٧٩٩ هـ) »، وهذا كله خطأ، ليس في نهاية النسخة ما يـدل عليه، وربما كان السبب في هذا الخطأ هو ما كتب في نفس الورقـة بخـط مغـربي قديم: «كان (كذا) هذه النسخة خط المؤلّف، ظهر لي ذلـك لمـا عرضـت عليهـا نسخة أخرى عتيقة، والله أعلم».

وتتفق هذه النسخة مع النسخة السليمانية (س) في كثير من الزوائد، لكنهـا تتميز بالحواشي والتعليقات، وفي بعـض الأمـاكن الاعتراضـات العلميـة عـلى المؤلّف، وقد أثبت في قسم التحقيق كل ذلك.

٥- **النسخة الأزهرية**: رمزها (ز)

وهي مصورة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٦٥/ ٤٤٧٠) وعدد أوراقها (٣٨٧) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٥سطراً) كتبت سنة (٨٩٥هـ)، وخطها نسخ جميل.

وهي نسخة مقابلة ومـصححة تتميـز بـضبط بعـض الأعـلام والكلـمات

الغريبة، وتوضيح لبعض الأماكن، وعليها حواشٍ بعضها من كلام المؤلّف نفسه.

جاء على ورقة غلافها: «كتاب النشر في القراءات العشر، لشيخ الإسلام، مفتي العلماء الأعلام خاتمة مجتهدي الأنام، شمس الملة والدين محمد بن محمد الجزري الشافعي أيّد الله ظلال إفادته على المسلمين، آمين آمين».

وتحت هذا العنوان: «سعا (كذا) في تكملة هذا الكتاب مغيره (كذا) عبدالوهاب الأزهري الحنفي مذهباً، والسليماني بلداً، والأزهري علماً، غفر الله له ولمن علمه، وجزاهما الله خير الجزاء، آمين، آمين آمين».

ثم تحته: «وقف لله تعالى بخزانة الشيخ أحمد الدمنهوري بحارة البشابشة في الأزهر الأنور».

وديباجة هذه النسخة: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبه نستعين: قال مولانا الإمام، شيخ الإسلام، مفتي العلماء الأعلام، خاتمة مجتهدي الأنام، افتخار الأئمة، ناصر الأمة، أستاذ المحدثين، شمس الملة والدين محمد بن محمد الجزري الشافعي، أيّد الله ظلال إفادته على المسلمين: الحمد لله الذي أنزل القرآن ...».

ويلاحظ هنا التشابه التام بين هذه الديباجة وديباجة النسخة (م).

وجاء في نهايتها: «وافق الفراغ من نسخه في الحادي والعشرين من شهر شوال المبارك عام (٨٩٥ هـ) على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد الشهير بالمرستاني، المكنى بأبي الطيب، تاب الله عليه وغفر له ولوالديه ولجميع

المسلمين، آمين، آمين آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، بلغ مقابلة على النسخة التي نقل منها بحسب الطاقة».

ثم تحته: «فائدة: وجد في ذخائر الإسكندر صحيفة مكتوبة باليانونية (كذا) فسِّرت بالعربية: الفَلك أدور،...ثم ذكر فائدة طويلة، وختمها ببيتين من الشعر هما:

وأحسن ما يولى الجميل إذا أتى　　إلى أهله من أهله في أوانه

وما كل وقت يدرك المرء نعمة　　يقلدها إخوانه في زمانه

تمَّ والله الموفق».

وانفردت هذه النسخة بذكرها ما بَيَّض له المؤلّف وهو ستّ ورقات- ما بين باب (إفراد القراءات) و(سورة البقرة) مع أنه كتب في حاشيتها عند هذا المكان: «هذه الرواية مبيّض لها في النسخة المنقول منها هذه النسخة».

ويلاحظ أيضاً في هذه النسخة أنها من ق ٢١/ ب إلى نهاية الورقة (٣٢/ أ) كتب بخط مغاير جداً لخط جميع المخطوط وكتب في أعلى ورقة (٣٢/ ب): ناقص عدة كراريس، فلعل ما كتب في ورقة الغلاف (سعي في تكملة هذا الكتاب) هو المراد في هذين الموضعين، والله أعلم.

٦- نسخة تشستربيتي (الثانية): ورمزها (ت)

وهي مصورة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت رقم

(٤٧٣٧ ف) وعدد أوراقها (٣٦٨) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٣١ سطراً) تبدأ بـ: «قال الشيخ الإمام العالم المقرئ، المحقق الفاضل، فريد دهره، ووحيد عصره، أبى (كذا) الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الشافعي رحمه الله ورضي عنه: الحمد لله الذي أنزل القرآن».

وتنتهي بـ: «...وأجزت جميع المسلمين أن يرووه عني بشرطه والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا وهادينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

«وكان الفراغ من نسخه في يوم الجمعة المبارك بعد صلاة العصر حادي عشرين شهر ربيع الآخرة من شهور سنة إحدى وستين وثماني مائة، وكتبه لنفسه بيده الفانية أضعف عبيد الله تعالى وأحوجهم إلى رحمته وغفرانه، المذنب المستغفر عبد الكريم بن علي بن عبد الرحمن المغربي أصلاً الخليلي مولداً ومنشأً غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولمن نظر فيه ودعا لكاتبه بالتوبة والمغفرة ولجميع المسلمين أجمعين، آمين، آمين آمين،....».

وجاء على غلافها: «كتاب النشر في القراءات العشر، تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة فريد دهره ووحيد عصره، رحلة الطالبين، وإمام المحققين، أبي الخير شمس الملة والدين محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي، تغمده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه بحبوحة جنانه بمنه وكرمه آمين، آمين آمين».

ثم هناك حواش وتعليقات مختلفة محيطة بالعنوان من جميع النواحي.

المطلب السابع: الملاحظات على الكتاب

يلزم المنهج العلمي في التحقيق الأكاديمي الطالب بإفراد مبحث يبيِّن فيه ما اتَّضح له أثناء البحث من مسائل تراءى له فيها أن صاحب الكتاب خالف فيها منهجه؛ إمّا سهواً وإما غلطاً، وإما اختياراً منه لمخالفة ما هو مشهور في تلك المسائل؛ إمّا اجتهاداً وإمّا ترجيحاً متّبعاً فيه غيره، وعنونوا هذا المبحث بـ(المآخذ) أو (الملاحظات)؛ قصدهم بذلك معرفة مجهود الباحث ومدى جده وخدمته، بل وفهمه للكتاب الذي هو بصدد تحقيقه ودراسته.

ومن هذا المنطلق جعل هذا المبحث، ولولاه لما سمحت نفسي بالتعقّب على المؤلّف وغيره من أئمة القراءات؛ لا لاعتقادي بعصمتهم- حاش وكلا- ولكن اتّهاماً لنفسي واعترافاً بجهلي، وقلّة -بل عدم- بضاعتي، وعلم الله أنّي: (لم أقصد بها مباهاة فأذكرها، ولا أردت السمعة فأسمّيها، فالمراد ربنا جل وجهه، وهو العون فيها، والمليُّ بالمجازاة عليها، وما كان لله فسيبدو)[1].

وكثيراً ما يوقظني من غمرة الفرح بوجود ملاحظة على المؤلّف عبارة لأحد العلماء؛ وهو صادق فيها وهي: (لا ينبغي الاعتراض على الشيوخ لمن هو في سنّ الشّباب)[2]، ولكنّ عذري أنّي اعترضت على الشيخ بكلام الشيوخ.

وليعلم الناظر في هذه المآخذ أنها قد تسلم للباحث وقد لا تُسلم، ومهما يكن

---

(١) ما بين القوسين استعرته من كلام للإمام ابن حزم رحمه الله نقلاً من نفح الطيب: ٣/ ١٧٧.

(٢) عبارة قيّمة -عندي- قرأتها في حاشية كتاب لابن العربي، وليس فيها تسمية قائلها، لكنها تنبئ عن فضله وأدبه مع العلماء وإن زلّوا كما هو الظنّ بطلبة العلم. انظر: العواصم من القواصم: ٧٩ حاشية (٨).

فهي لا تمسّ ولا تقلّل من شأن المؤلِّف أو المؤلَّف، والله من وراء القصد، وهـذا بيان لهذه الملاحظات.

أولاً: الكلمات القرآنية: لا يشك أحد في حفظ المؤلّف للقرآن الكـريم، بـل وإتقانه له، ومع ذلك؛ أبى الله إلا أن يبدو من المؤلّف السهو في عدة مواضع من كتابه؛ واحدة منها تعدّ سهواً أو وهماً منه، والأخـرى لا أعـرف مـاذا أسـميها، حيث إنها ليست ألفاظاً قرآنية ألبتة، وهذا بيانها:

١- جـاء في جميـع النسـخ الخطيـة قـول المؤلّـف: «... إلى قولـه تعـالى: ﴿وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ من سورة النحـل[١]» وهـذا خطـأ صـوابه ﴿لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩] بدل (للمحسنين).

٢- عند كلامه على ضم الهاء وكسرها من ضمير التثنية والجمع إذا وقعـت بعد ياء ساكنة، قال: (نحو...وإليهما)[٢]، وهذا اللفظ لـيس في القـرآن الكـريم، والله أعلم.

٣- عند الكلام على الهمز المتوسط المتحرك بعد متحرك، ومفتوح بعد فـتح ذكر أمثلة منها: (سأَلَت)[٣]وهذه الكلمة بهذا اللفظ ليست في القرآن الكريم.

٤- عند الكلام على الحرفين المتجانسين وأولهما ساكن ذكر أمثلة ومنها:... «هل رأيتم»[٤] وليس في القرآن الكريم راء بعد لام هل.

---

(١) أمّا مجيئها على الصواب في المطبوع فهو من صنيع المسؤول عن الطبع.

(٢) انظر: ٦٨٧، والعجب أن هذا الخطأ وقع فيه أئمة قبله كالداني وأبي العز، انظر: مفـردة يعقـوب للـداني: ١٥، الإرشاد: ٢٠٣، الكفاية الكبرى: ٢٢٠.

(٣) انظر ص: ١١٢٩.

(٤) انظر: ١١٨٢.

٥ – قال:.. ونحو: «ولقد آتيناهم»، وهذا في جميع النسخ الخطية، وهو خطأ، ليس في القرآن هذه الكلمة، وكتابتها على الصواب في المطبوع هو من صنيع المصحح، والله أعلم.

هذا؛ وإن كان الباحث لا يجد العذر للمؤلِّف في الكلمة الثانية – أعني إليهما – فالعذر له في الأخيرتين بأن مقصوده في التمثيل بها اللغة لا القراءة، والله أعلم.

ثانياً: الحديث الشريف: ذكر المؤلّف عدة أحاديث؛ مستشهداً بها على قضايا مختلفة، لكن يلاحظ أنه لم يسر على منهج واحد في التعامل معها، فهو وإن كان قد بين درجة كثير منها من حيث «الصحة» و«الحُسْن» و«الضّعف»، إلّا أنه سكت عن بيان بعض منها، ويجمل الباحث ملاحظاته كالتالي:

١ – سكوته عن أحاديث، ولم يعقب عليها بشيء يبين درجتها.[١]

٢ – سكوته عن حديثٍ رواه بسنده إلى النبي ﷺ مكتفياً بالتعقيب عليه بقوله: وكذلك رواه ابن مهدي.[٢]

٣– تبيينه علة بعض الأحاديث، دون بيان موضع العلة في الحديث، كما في حديث الاستعاذة، حيث نقل عن شيخه أنه (ضعيف ومنقطع)، ولم يبين محل الضعف والانقطاع[٣]، وهذا عكس ما فعله في حديثٍ عن الشافعي رحمه الله.[٤]

---

(١) انظر مثلاً: ٦٥٦.

(٢) انظر: ١٩.

(٣) انظر: ٦٣٤.

(٤) انظر: ٦٣٨.

٤- حكمه على بعض المتكلم فيهم بكلام أئمة القراءات، لا بكلام أهل الجرح والتعديل[١].

٥- اكتفاؤه في بعض الأحاديث بعزو تخريجها إلى كتاب ليس من الكتب التسعة.[٢]

ثالثاً: علم الأسانيد: علم القراءات علم مبني على الأسانيد، وقد سبق بيان أنها شرط من شروط صحة القراءة، واعتناء المؤلّف بهذا الجانب[٣]، ومع هذا فإن الباحث يجد مواضع للرأي فيها محل، وهي كالتالي:

أولاً: قبوله طرقاً فيها مقال عنده هو شخصياً، وهذا كما حدث في:

١- طريق أحمد بن الصقر؛ من قراءة الهذلي عليه، عن أبي القاسم زيد بن أبي بلال عن الداجوني عن هشام[٤]، قال المؤلِّف في ترجمته: «روى القراءة عن زيد ابن أبي بلال فيما ذكره الهذلي، وقراءته على زيد من أبعد البعيد»[٥].

٢- طريق الحسن بن خشيش؛ نفس التي قبلها، قال في ترجمته: «روى القراءة عرضاً عن زيد بن علي؛ وهو بعيد[٦]».

(١) كنقله عن أبي شامة، لكن يشفع للمؤلّف تعقيبه عليه بكلام الإمام أحمد، انظر: ١٠٢٤.

(٢) انظر: ١٣٤.

(٣) انظر: ١٢٩.

(٤) انظر: ٣٦٥.

(٥) غاية النهاية: ١/ ٦٣.

(٦) غاية النهاية: ١/ ٢٢٣.

٣- محمد بن يعقوب الأهوازي البغدادي؛ كالتي قبلها، قال في ترجمته: «قرأ على زيد فيها زعم، ولا يصح ذلك»[(١)].

وقال المؤلّف في ترجمة زيد بن أبي بلال عندما ذكر هؤلاء الثلاثة وأن الهذلي ذكر قراءتهم عليه: «وذلك بعيد جداً»[(٢)].

وذكر أيضاً في ترجمة الهذلي أنّ لأبي العلاء الهمذاني حاشية على أسانيد «الكامل» ردّ فيها الخطأ والوهم إلى الصواب وأنه سكت عن كثير، وكان من بعض ما سكت عنه هؤلاء الثلاثة ولم ينكر عليهم قراءتهم على زيد مع أنها لا تصح، وهذه نصّ عبارة المؤلّف أنقلها لدلالتها على مراد البحث، ولأن بيان المؤلّف عن مراده أوضح من بيان غيره عنه، قال رحمه الله: «وقد وقع له -الهذلي- أوهام في أسانيده، وهو معذور في ذلك، لأنه ذكر ما لم يذكره غيره، وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثمّ حصل الوهم، وللحافظ أبي العلاء الحواش على ذلك، ردّ أكثرها إلى الصواب وسكت عن كثير؛ فمن ذلك قول الهذلي: إنه قرأ على: أحمد بن الصقر والحسن بن خشيش ومحمد بن يعقوب، وأنهم قرؤوا على زيد بن علي بن أبي بلال، ولم أر الحافظ أبا العلاء أنكر ذلك، ومن أبعد البعيد قراءته -الهذلي- على أحد[(٣)] من أصحاب زيد؛ فإن آخر أصحاب زيد موتاً الحسن بن علي بن الصقر[(٤)]، قرأ عليه لأبي عمرو فقط، ومات

(١) غاية النهاية: ٢/ ٢٨٣.
(٢) غاية النهاية: ١/ ٢٩٨-٢٩٩.
(٣) تحرفت في غاية النهاية إلى: أحمد، كأنها اسم.
(٤) انظر ترجمته ص: ٣٤٢.

سنة تسع وعشرين وأربعمائة عن أربع وتسعين سنة، ولم يدركه الهذلي، وأيضاً فإن هؤلاء الثلاثة لا يعرفون، ولو كانوا قد قرؤوا على زيد وتأخروا حتى أدركهم الهذلي في حدود الثلاثين وأربعمائة أو بعدها؛ لرحل الناس إليهم من الأقطار واشتهر اسمهم في الأمصار.اهـ[1].

يرى القارئ لهذا النصّ الطويل والمهم استبعاد المؤلّف قراءة هؤلاء الثلاثة على زيد؛ بل وقراءة الهذلي على أحد من أصحاب زيد، وهو ما يثير عدة نقاط للبحث:

١- إذا كان ذلك كذلك فلماذا اختار المؤلّف هذه الطرق الثلاثة في «نشره» مع خروجها الصريح عنده عمّا اشترطه والتزمه؟

٢- ما هو المعتمد -والحال هذه- في هذه الطرق عند المؤلِّف؟ هل هو ما في «نشره»؟ أم ما في «غايته»؟

فالخلاف جوهري جداً؛ لأنه في حالة اعتماد ما في «النشر» فمعنى ذلك أنها طرق صحيحة موصولة ومقروء بها، وأمّا في الحالة الأخرى فالعكس تماماً؛ أي أنها طرق منقطعة الإسناد فلا يقرأ بها لمخالفتها شرطاً من شروط صحّة القراءة؛ خاصّة عند من يقرأ أو يقرئ بتحريرات «الطَّيِّبة».

إذن: ما هو الحلّ، أو كيف يجمع بين هذين النقيضين؟

بعد بحث المسألة -حسب الجهد- اتّضح أن ما في «النشر» هو المعتمد والمعوّل

(١) غاية النهاية: ٢/ ٤٠٠-٤٠١.

عليه من كلام المؤلّف؛ ليس لأنه المتأخر في التأليف، لا ولكن للأسباب الآتية:

١- أنّ ما ذكره المؤلّف في «غايته» لم يأت بصيغة الجزم، بل عبّر فيه المؤلّف بصيغة الاستبعاد، مما يعني أن في الأمر فسحة للرأي والنقد، وأن بالإمكان معارضة ذلك، وتوضيح ذلك:

إنّ استبعاد المؤلِّف قراءة الهذلي على أحد من أصحاب زيد مستدلّاً بأن آخر أصحاب زيد موتاً توفي سنة (٤٢٩ هـ) يجاب عنه بـ: إن كان بعيداً فليس مستحيلاً؛ لأنه قد ثبت في الواقع تتلمذ الهذلي على واحد من تلاميذ زيد، وهو الحافظ أبو نعيم[1].

لكنْ، قد يقال: إن هذا في جانب الحديث لا القراءة؟ ويُدفع هذا الاعتراض بأنّ هذا لمجرد إثبات الإمكانية وعدم بُعْدِ قراءة الهذليّ على أحد من أصحاب زيد؛ وعليه فهل من أبعد البعيد أن يكون هؤلاء الثلاثة معاصرين ومشابهين لأبي نعيم، ورُزِق هو الشهرة وحُرِموها هم؟

٢- أنّ الهذلي أدرك (٣٤) أو (٢٧) سنة (على أقلّ تقدير[2]) من عمر آخر أصحاب زيد وفاة، وقد ثبت أنه -الهذلي- قرأ على أبي العلاء الواسطي سنة (٤٣١ هـ) وهي السنة التي توفي فيها، أي بعد وفاة ابن الصقر بسنتين غير كاملتين، فليس من البعيد ولا من المستحيل أن يكون هؤلاء الثلاثة من طبقته؛

---

(١) انظر ترجمته: ٣٥٤.

(٢) وذلك للخلاف في تاريخ مولد الهذلي هل هو سنة (٣٩٥ هـ) أو (٤٠٢ هـ).

بـل وأكبر منه سنّاً، ليتجاوز عمرهم في تلك السنة (٩٦) سنة أو غيرها، لكنهم لم يشتهروا، خـاصّة وأن سنّ القاضي تحتمل القراءة على زيد نفسه، حيث إنه ولد سنة (٣٤٩ هـ) أي قبل وفاة زيد بـ(٩) سـنوات، وهي سنّ في العادة يصحّ معها أخذ القراءة؛ لكن لم أجد من صرّح بـذلك.

٣- نُصَّ في ترجمة الهذلي على أنه (درس الأصول)، وأنّه (يفهم الكـلام)[١]، والمقصود من هذا حسب ما فهمتُه مـن هـذا الوصـف أن للهـذلي مـشـاركة في (الأصول) و(علم الكلام)؛ وهما علمان متعلّقان بشكل كبير على معرفة الألفاظ ودلائلها، إذ أدنى درجات الأصوليّ والمتكلم أن يكون عارفاً بذلك، ويقدح عند أهل هذا العلم من كانت دلائل ألفاظه لا تتفق وألفاظَه.

إذ عُرِف هذا، فإن هذا الكلام يقرّر صحّة ما في «النشر» ويؤكد قراءة الهذليّ على هؤلاء الثلاثة، وصحّة قراءتهم على زيد خلافاً للمؤلّـف في «غايتـه» وبيـان هذا التقرير[٢]:

أنَّ الهذليّ صرّح بذلك فقال: «وقرأت على ابن حشيش الكوفي، وأحمـد بـن الصقر، ومحمد بن يعقوب، قالوا كلّهم: قرأنا على زيد...».

فقوله: (قرأت) والتعبيرُ بهذا اللفظ دون غيره من ألفاظ تحمّل القـراءة؛ كـ: (أخبرني) و(حدّثني) و(كتب إليّ) أو غيرها من الصيغ التي استخدمها الهذلي في

(١) انظر: ٢٠٨.

(٢) الكامل: ق:١٢١.

«كامله» لبيان كيفيّة أخذه القراءة أو الطريق من مشايخه لدليلٌ على أن ذلك حصل فعلاً، وليس وَهْماً ولا عبثاً، فـ (قرأتُ) لا يفهم منها غير معناها الأساس وهو المتبادر، ولم يجد الباحث مَن (جَرَح) الهذلي بالتدليس.

أمّا القول بأن هؤلاء الثلاثة مجاهيل لا يعرفون، فلا يلزم الهذلي، لأنه قد رآهم، وعرفهم، وقرأ عليهم وأخبروه أنهم قرؤوا على زيد؛ فمن حفظ حجّة على من لم يحفظ، والمثبت للشيء مقدّم على النافي.

نعم، قد يقدح عدم معرفتهم عند العلماء في طرقهم، وهذا من باب الورع والاحتياط، وليس الهذلي بمنفرد في ذلك، فهناك طرق اكتفى المؤلِّف في توثيقها ومعرفتها بشخص واحد، وهناك من عرف حاله ووصف بعدم الحفظ والإتقان، ومع ذلك قبلت طرقه كما سيأتي.

وخلاصة القول في هذا: أنّ الباحث يرى أن هذه الطرق الثلاث طرق معتمدة صحيحة بدليل اختيار المؤلّف لها، فلا بدّ وأن يكون قد وقف على ما يرجّح ما أثبته في «النشر» وإلا لم يعتمدها، لكن لم يقف الباحث على هذا المرجِّح، فلربّما يأتي مع الأيام، والله أعلم.

ثانياً: ذكر المؤلّف في طريق الأزرق أن عمر بن عراك قرأ على ابن هلال، وهذا سهو منه رحمه الله، أو سقط من النساخ، حيث إن بينهما رجلاً وهو حمدان ابن عون، وقد ذكر المؤلِّف الصواب في طريق أخرى[1].

---

(١) انظر ص: ٢٧٧.

ثالثاً: ذكر في رواية ابن ذكوان من طريق الصوري أن أبا الكرم قرأ على ابن زلال، وهذا سهو منه رحمه الله، صوابه أن أبا الكرم قرأ على عبد السيِّد بن عتّاب الذي قرأ على ابن زلال.[1]

رابعاً: ذكر في موضعين من كتابه أن الشريف موسى المعدَّل صاحب «الروضة» قرأ على أبي عليّ الحسن بن سليمان الأنطاكي، عن ابن بدهن[2].

وهذا سهو منه رحمه الله، صوابه أن المعدَّل قرأ على ابن هاشم الذي قرأ على الأنطاكي، وقد وجدت هذا الإسناد الذي ذكرته في سبعة طرق في «الروضة» للمعدَّل وليس فيها إسناد واحد: المعدَّل عن الأنطاكي مباشرة.

والعجب أن المؤلّف ذكر في «غايته» في ترجمة (المعدَّل) أنه قرأ على الاثنين، وفي ترجمة (الأنطاكي) ذكر أن (المعدَّل) وابن هاشم قرآ عليه، وفي ترجمة ابن هاشم أنه قرأ على الأنطاكي، ولم يذكر شيئاً عن (المعدَّل).

وهذا كله سهو أو خلط، صوابه ما تقدم نقلاً عن «الروضة» ولعل سبب هذا كله عائد إلى النسخة التي اعتمدها المؤلّف من «روضة» المعدَّل[3]. والله أعلم.

خامساً: ذكر في رواية ابن وردان من طريق الفضل أن عبد الباقي بن فارس قرأ على عبد الباقي بن الحسن، وهذا لا يصحّ ولعله من النسّاخ؛ إذ الصواب أن ابن فارس قرأ على أبيه فارس الذي قرأ على عبد الباقي ابن الحسن[4]. والله أعلم

---

(١) انظر ص: ٣٨٠.

(٢) انظر ص: ٣٢٩، ٦٩٩.

(٣) انظر في غاية النهاية: ١/ ٨٩ و٢١٥، ٢/ ٣١٩.

(٤) انظر ص: ٤٦٧ وغاية النهاية: ١/ ٣٥٦ و٣٥٧.

سادساً: ذكر طريقاً في رواية البزي، وهي طريق النهرواني عن النقاش، وأسندها إلى «الروضة» للمالكي، وبالرجوع إليها وجد أنها تخالف ما ذكره[١].

سابعاً: نسب إلى «التبصرة» لمكي طريقين، وبالرجوع إليها وجد أنها تخالف ما ذكره، ثم اتضح للباحث أن هذين الطريقين أدائيان لمكي، ومذكوران كما عند المؤلّف، لكن في كتاب «الإقناع» لابن الباذش[٢].

ثامناً: ذكر في رواية ابن ذكوان من طريق ابن الأخرم قراءة الهذلي على أبي الفضل الرازي، لكن لم يبين قراءة الرازي على مَن كانت، والصواب أنها على الداراني[٣].

تاسعاً: ذكر طريقين باسمين مختلفين وهما في الحقيقة طريق واحدة، وذلك في رواية ابن ذكوان طريق السلمي عن ابن الأخرم، ثم قال: طريق الجُبْني عن ابن الأخرم، والحقيقة أن (السلميّ) هو نفسه (الجُبْنيّ)[٤].

عاشراً: ذكر في رواية ابن جماز أن ابن بهرام قرأ على الدوري، والصواب أنه ابن النَفَّاح وليس ابن بهرام[٥].

- كثيراً ما يذكر الحافظ في «النشر» أنَّ فلاناً -من أصحاب الكتب- انفرد

---

(١) انظر ص: ٣٠٣.
(٢) انظر ص: ٣٧٤، ٤٥٣.
(٣) انظر ص: ٣٧٣-٣٧٤.
(٤) انظر ص: ٣٧٥-٣٧٦، وقد ذُكِر هذا أيضاً عند الكلام على كتاب «الكامل».
(٥) انظر ص: ٤٧٣.

بوجهٍ من الأوجه أو قراءة من القراءات، عن بعض الرواة أو القُرَّاء، وبعد البحث والتقصي يتَّضح عكس ذلك.

- قال انفرد أبو العلاء عن ورش من طريق الأصبهاني بإدغام ﴿ارْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، والصواب أنَّ أبا العلاء لم ينفرد بذلك، بل ذكر ذلك عن ورش من نفس الطريق كُلٌّ من ابن سوار في كتابه «المستنير» وأبي الكرم الشهرزوري في كتابه «المصباح».

- ذِكْره في بعض الأحيان أنَّ فلاناً - من أصحاب الكتب- لم يذكر وجهاً من الأوجه أو قراءة ما، وبالرجوع إلى الكتاب نفسه يوجد عكس ما ذكر المؤلف، مثلاً: ذكر في «النشر» أنَّ أبا العلاء لم يُعَوِّل على الرَّوْم والإشمام في إدغام المتقاربين ولم يذكرهما ألبتة. والصواب عكس ذلك، فأبو العلاء قد صرَّح في «غايته»[1] بذلك فقال: «وكان -أبو عمرو- يُشير إلى حركة المدغم إذا كانت ضمة أو كسرة».

ومعلوم أنَّ الإشارة في مصطلح القُرَّاء وأهل القراءات يقصدون به الرَّوْم والإشمام.

- أحياناً ينسب سنداً إلى روايةٍ مّا من كتابٍ مّا، وعند التحقيق يتَّضح عكس ذلك، مثلاً: ذكر -ابن الجزري- في رواية خلف من كتاب «الكافي» لابن شريح و«العنوان» لأبي الطاهر: أنَّ السامري قرأ على ابن مِقْسَم عن إدريس عن خلف.

(١) ١/ ١٨٨.

وبالرجوع إلى أسانيد الكتابين نجد أنَّ في السند الذي في «النشر» خَلْطاً، صوابه: السامري عن الرَّقي عن إدريس.

- ذكر في «النشر»[1] القصرَ عن يعقوب من مفردة ابن الفحام، بينما ظاهر كلام ابن الفحام يدل على التوسط لا القصر.

قال الأزميري في «بدائع البرهان»: «رأيت في مفردة ابن الفحام أنَّه قال: إذا خالف يعقوب قالون من طريق أبي نشيط نذكره، وإذا وافق نسكت، فسكتَ في باب المد والقصر ولم يذكر شيئاً.

فيكون مذهب يعقوب مثل أبي نشيط، وذكر لأبي نشيط التوسط في المنفصل والمتَّصل كقراءة الكسائي، فظهر أنَّ مذهب يعقوب من مفردة ابن الفحام المد المتوسط في الضربين». (مخطوط غير مرقم).

قال في «النشر»[2] في بحث ﴿رَءَاكَ﴾ [الأنبياء: ٣٦] ونحوه: «أمال الراء والهمزة جميعاً عن ابن ذكوان المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين، وهو الذي لم يذكر صاحب «التيسير» وأبو العلاء عن الأخفش من طريق النقاش سواه ...، وفتح الراء وأمال الهمزة الجمهور عن الصوري، وهو الذي لم يذكر أبو العز وأبو العلاء عنه سواه. وذكر الداني في «التيسير» و«جامع البيان» فتحهما للنقاش، وذكر أبو العلاء في «غايته» فتحهما للأخفش وإمالتهما للصوري، ولم يذكر فتح

---

(١) ١/ ٣٢٢.

(٢) انظر: النشر: ٢/ ٤٦.

الراء مع إمالة الهمزة أصلاً، وذكر أبو العز في «إرشاده» فتحهما للأخفش وزيد عن الرملي وفتح الراء مع إمالة الهمزة للشذائي عن الرملي».

فما ذكره في «النشر» يخالف ما هو مذكور في هذه الكتب، وقد نبه على ذلك يوسف زاده الذي قال: «ما في «النشر» يخالف ما في «التيسير» فلعلَّه سهو من الناسخ أو من ابن الجزري».[1]، والأزميري الذي استدرك على «النشر» مخالفته لما في «جامع البيان» و«غاية» أبي العلاء، و«إرشاد» أبي العز، إضافة «للتيسير»[2].

- التعارض في بعض عبارات المؤلف: مثلاً: قال: «لم يختلف عن الحلواني في رفع ﴿دُولَةً﴾ [الحشر: ٧] »، مع أنَّه قرأ بالتذكير والنصب، الذي هو رواية الداجوني عن أصحابه عن هشام.

ومحل التعارض أنَّه قال بعد ذلك: «وهو الذي لم يذكر ابن مجاهد وابن سوار وابن فارس- وعدَّد كثيراً من الأئمة- عن هشام سواه».

فقوله: (عن هشام) يعني من جميع طرقه، فيدخل فيهم الحلواني، والله أعلم.

رابعاً: الأعلام: قد وقع السهو في مواضع قليلة جداً، تكاد لا تذكر، ولكن أمانة للعلم وتتميماً للبحث يشار إليها هنا، وهذا السهو يتمثل في:

(١) انظر: الائتلاف في وجوه الاختلاف ص ١٣١.

(٢) انظر: بدائع البرهان: ق ٤١٩ مخطوط.

١ - قال في رواية خلّاد من طريق ابن الهيثم أن الشذائي والشنبوذي والسامري قرؤوا على أبي بكر بن شنبوذ. والصواب أنه: أبو الحسن[١].

٢ - قال في إسناده لكتاب «التيسير» للداني: «...أبو العباس الحصّار.» وعند الرجوع إلى كتب التراجم وجد أن كنيته هي: أبو جعفر[٢].

وأيضاً في إسناد آخر لنفس الكتاب قال: «... أحمد بن عبد الله بن موسى». وفي التراجم أنه: أحمد بن عبد الملك[٣].

٣- قال في نهاية قراءة حمزة: «وتوفي ابن صالح في حدود الأربعين وثلاثمائة كما تقدم في رواية البزي»[٤].

وهذا وَهْمٌ منه رحمه الله، فإن الذي تقدم في رواية البزّي هو: أحمد بن صالح ابن عمر، أمّا هذا الذي في قراءة الكسائي فهو: أحمد بن عبيد الله بن حمدان، وقد ترجم المؤلّف لكل منهما، والله أعلم.

٤ - قال في ياءات الزوائد: «... إلا من طريق أبي مروان عنه، وذكره الداني عن العثماني أيضاً».

فقد يظنّ القارئ أنهما شخصان، بينما هما شخص واحد فأبو مروان هو العثماني نفسه[٥].

---

(١) انظر ص: ٤٣٢.
(٢) انظر ص: ١٦٢.
(٣) انظر ص: ١٦٥.
(٤) انظر ص: ٤٤٧.
(٥) انظر ص: ١٥٥٨.

٥- ذكر عن وفاة عبيد بن الصباح أنها سنة (٢٣٥ هـ)، بينما نقل في «غايته» عن ابن البخاري أنها سنة (٢١٩ هـ)[1].

٦- ذكر أن ابن امويه هو: «أحمد بن محمد»، وكذا ذكر في «غايته» بينما ذكر ابن عساكر أنه (محمد بن بشر)[2] والله أعلم.

خامساً: الشعر: الشعر هو ديوان العرب، الذي يلجأ إليه العلماء لتفسير ما غَرُب عليهم من ألفاظ القرآن الكريم، وهو من العلوم المساعدة والمهمة لبيان وجلاء ما غمض من أساليب القرآن الكريم، اهتم به المفسرون واللغويون والنحويون فأكثروا منه.

أما أهل القراءات فاهتموا به للدلالة على صحة القراءات التي أنكرها غيرهم من حيث اللغة والأسلوب العربي، وكان المؤلّف رحمه الله ممن أعطى هذا الجانب جزءاً من الاهتمام، ولم يُخل كتابه منه، ولكن لم يسلم منهجه في هذا من تسجيل بعض الملحوظات:

١- ذكر شطر بيت مستشهداً به على مسألة لغوية، وتوجيهاً لقراءة ﴿أو لمستم﴾ [النساء: ٤٣]، فقال: ومنه قول الشاعر:

وألمست كفّي كفّه طلب الغنا

وقد ذُكِر في التحقيق أن قائل البيت إمّا بشار بن برد أو أبو بكر الخياط،

---

(١) انظر ص: ٤٢٠.

(٢) انظر: ٣٦٧، و: غاية النهاية: ١/ ١٢٨، تاريخ دمشق: ٥٢/ ١٥٠-١٥١.

وكلاهما مولَّد، ليس ممن يحتجّ بشعره عند العلماء، وإنما يُذكَر للتمثيل لا الاستشهاد.[1]

٢- لم يلتزم المؤلّف بتحديد محلّ الشاهد من البيت، خاصة وأن بعضها يستشهد به العلماء على أكثر من قضية[2].

سادساً: النقل: هذا الكتاب -أعني «النشر»- مليء بالنقل من مصادر شتى، وكتب متنوعة، أتى بها المؤلّف استشهاداً أو استدراكاً أو تعليلاً لما يذهب إليه، يسجل الباحث ملحوظاته كالتالي:

١- النقل عن مصادر دون تصريح بها، وهذا الملحظ جداً مهمّ؛ لأن سكوت المؤلّف عن ذلك يوهم أن الكلام له، بينما هو في الحقيقة لغيره، ولو لم يكن فيه إلا هذا لكفى؛ لأن الأفكار العلمية حق لصاحبها يجب إسنادها إليه أمانة للعلم وحفظاً للحقوق، خاصة إذا كانت هذه الآراء والأفكار في مجال

---

(١) قسّم العلماء الشعراء على طبقات أربع:

الأولى: الشعراء الجاهليون، كامرئ القيس والأعشى.

الثانية: الشعراء المخضرمون؛ وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسّان.

الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الرابعة: المُوَلَّدون، ويقال لهم: المُحْدَثون، وهم مَن بعدهم كبشار وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، أمّا الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وللعلماء في ذلك تفصيل يرجع إليه في محلّه. والله أعلم. انظر: العمدة: ١/ ٥٦-٧٣، الاقتراح: ٢٦-٢٨، الخزانة: ١/ ٥-٨.

(٢) انظر ص: ٩٩٩.

الترجيح والتصحيح، فهناك نصوص نسبت إلى المؤلّف مع أنها ليست له، وإنما قد سبقه إليها غيره.

قد يقال اعتراضاً على هذا: سبقُ غيره إليها لا يقدح في أنها للمؤلّف عندما يختارها؛ فالجواب: هذا صحيح لكن كان عليه أن يصيغها بأسلوبه، أمّا أن يذكرها وينقلها حرفياً وينسبها إلى نفسه فهذا ما لا يصح.

مثال ذلك: المواضع الكثيرة التي نقلها عن المالقي ولم يشر إليها[1].

٢- النقل عن مصادر بواسطة، مع توفر الأصل عنده؛ وهذا تكرر منه.

أ- فقد نقل عن مكّي بواسطة أبي شامة عند مسألة ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝ إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠] ولم يصرح بأنه بواسطة، والذي دلّ على ذلك هو اتفاق عبارة المؤلّف تماماً مع عبارة أبي شامة، واختلافهما مع عبارة مكي، مع أنهما صرحا بأن الكلام لمكي.[2]

ب- نقل عن «الكتاب» لسيبويه بواسطة «ارتشاف الضَّرَب» لأبي حيان، ولم يصرح.[3]

ج- نقل نصّاً عن الكواشي في تفسيره ونسبه إليه، مع أن النصّ بحروفه لمكّي، وقد أشار إليه أيضاً الكواشي نفسه.[4]

---

(١) انظر ص: ٣٢٠.
(٢) انظر ص: ٩٨٢-٩٨٣.
(٣) انظر ص: ١٠٥٢.
(٤) انظر ص: ١٢٨.

٣- نسبة بعض النقول إلى بعض الأشخاص دون الكتب، مما يشتت ذهن الباحث في أي مصدر هو، خاصة إذا كان للشخص أكثر من كتاب.[١]

٤- النقل -في الترجيح- عن كتب ليست من مصادره في الطرق، وترك التي من مصادره.

وهذا كما فعل في عدة مواضع من اعتماد «المبسوط» لابن مهران، مع أنه لم يأخذ منه أي طريق، ويترك «الغاية» وهي من مصادره في الطرق.

وكما فعل أيضاً عن كتاب «يعقوب» لابن شريح، مع أنه لم يذكره في مصادره ولم يأخذ منه أي طريق.[٢]

٥- الإيهام في النقل: كأن يقول: (قال بعضهم) ولم يبين هذا الـ (بعض) من هو؟، وقد وفق الباحث -بحمد الله- في معرفة شيء من ذلك[٣].

٦- لم يعط أحياناً إشارة إلى نهاية الكلام المنقول، مما يجعل القارئ لا يميز كلام المؤلّف من غيره[٤].

هذا ما استطاع الباحث تسجيله في هذا المبحث. والله من وراء القصد.

---

(١) انظر ص: ٣٤٥.

(٢) انظر ص: ٨٠٣.

(٣) انظر ص: ٩٢٣.

(٤) انظر ص: ١٠٩٠.

المطلب الثامن: بيان منهج التحقيق

اتبعت المنهج التالي:

١- اعتمدت نسخة (س) هي الأساس في العمل، وذلك بعد أن قابلتها مع جميع النسخ الخطية التي توفرت لي، لكن إذا كان فيها - س - خطأ أو تحريف أو تصحيف؛ وانفردت به، فإني أثبت الصواب في المتن، وأكتب ما فيها في الحاشية وأشير إلى ذلك، وأما إذا وافقتها إحدى النسخ خاصة (ظ) و(م) فأجعل الموافقة في المتن، أي أني لم أتقيد بـ(س) مطلقاً، بل حاولت إخراج نص صحيح متفق عليه بين جميع النسخ أو أكثرها.

٢- إذا كان هناك اختلاف بين (س) والنسخ الأخرى من حيث الكلمات والعبارات التي لا تؤدي إلى اختلاف مهم في النتائج والأحكام فإني أبقي ما في (س)، ولا أدرج تلك الاختلافات في الحاشية لعدم أهمية ذلك.

٣- لم أُشِر إلى الاختلاف في عبارات التنزيه لله تعالى، والصلاة والسلام على النبي ﷺ، والترضي والترحم.

٤- جعلتُ ما سقط، سواء من المطبوع أو المخطوط بين نجمتين هكذا ** وأشرت إلى ذلك في الحاشية.

٥- التزمت -غالباً- بالرسم العثماني إلا في بعض الكلمات، التي قُيِّدت بقراءة ما.

٦- عزوت الكلمات القرآنية إلى سورها، وذكرت أرقامها في السورة، بين معقوفتين؛ إلا إذا كان المؤلّف ذكر اسم السورة في النص، فإني أكتفي بالرقم بين معقوفتين.

٧- خرّجت الأحاديث والآثار التي ذكرها المؤلّف، وعزوتها إلى مصادرها، لكن إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي به، وفي غير ذلك أكتفي بذكر ثلاثة أو أربعة مصادر فقط.

٨- شرحت بعض (الغريب) وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية الموثوق بها، واعتمدت في الغالب على «تاج العروس»؛ لتأخره وكثرة استدراكاته على السابقين.

٩- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث، وهم كثيرون جدّاً، حيث زاد عددهم على (٩٦٠)[١] تسعمائة وستين عَلَماً، وفاتني قليل منهم، لا يتجاوز عدد (٢٠) عشرين عَلَماً، إما لأني لم أجد لهم ترجمة فيما رجعت إليه من مصادر، وإما لعدم تأكدي من أنهم هم المعنيون عند المؤلّف.

وذكرت في الترجمة -باختصار- ما يعرّف بالعَلَم، من اسم أبيه وجده، وشيخ أو شيخين وتلميذ أو تلميذين، والإشارة إلى أن له تأليفاً، وذكر سنة وفاته.

١٠- اتبعت في ذكر المصادر في الحاشية الترتيب الزمني، وكثيراً ما أكتفي

(١) هذا العدد يشمل نطاق أطروحة الباحث للدكتوراه، وليس الكتاب كلّه (المجمع).

باختصار اسم المصدر، أو بذكره أول اسمه مضافاً إلى مؤلّفه، فمثلاً في مصدر مثل: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي، و«طبقات النحاة» للزبيدي، أقول: «طبقات» السبكي، أو «طبقات» الزبيدي، وفي مصدر مثل «طبقات المفسرين» للسيوطي والداودي، أكتفي في القول بـ«طبقات المفسرين»، ولا أذكر اسم المؤلِّف مكتفيا بذكر الجزء والصفحة؛ لأن من المعلوم أن كتاب السيوطي هو في مجلد واحد، وكتاب الداودي هو في مجلدين فإذا كان بعد اسم الكتاب رقم للجزء فيعرف أن المراد هو «طبقات المفسرين» للداودي.

١١- أثبت في حاشية المتن، من الجهة اليسرى رقمي جزء وصفحات (المطبوع)، حسب طبعة دار الكتب العلمية، بعناية الشيخ الضباع، وذلك لعدم إمكانية الإحالة على النسخ الخطية، حيث إني لم أجعل واحدة منها نسخة (أصلاً) بالمعنى المتبادر، فمثلاً: «...والجرميّ/ والفراء...». ١/ ١٩٩.

يعني أن كلمة (والفراء) هي أول كلمة من الصفحة (١٩٩) من الجزء الأول، وهكذا.

١٢- أرجعت بعض النصوص إلى أصحابها ممن لم يصرح المؤلّف بالنقل عنهم.

١٣- بيَّنت حالة بعض النصوص التي نقلها المؤلّف، هل هي من المصادر المذكورة مباشرة أم أن المؤلّف نقلها بواسطة.

١٤- عملت فهارس علمية، تعين الباحث والناظر في هذا البحث، وهي كالتالي:

١- فهرس الآيات والكلمات القرآنية.

٢- فهرس القراءات الشاذة.

٣- فهرس الانفرادات.

٤- فهرس الأحاديث.

٥- فهرس الآثار.

٦- فهرس اختيارات المؤلف.

٧- فهرس مسائل التفسير.

٨- فهرس المسائل الفقهية.

٩- فهرس المسائل النحوية.

١٠- فهرس المسائل اللغوية.

١١- فهرس الأشعار.

١٢- فهرس الألفاظ الغريبة.

١٣- فهرس الأقوال.

١٤- فهرس الأعلام.

١٥- فهرس الأماكن والبلدان.

١٦-فهرس الأمم والطوائف.

١٧- فهرس مصادر المؤلف.

١٨- فهرس المصادر والمراجع.

١٩- فهرس الموضوعات.

فِهرسُ مَوضُوعَاتِ
المجُلّد الأوّل

فهرس موضوعات المجلد الأول

انتهى المجلد الأول

ويليه المجلد الثاني، وأوله: مقدمة الكتاب

إنّ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

في المملكة العربية السعودية

المشرفة على مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة

إذ يسرّها أن يصدر المجمع كتاب

النشر في القراءات العشر

نسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يجزي

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

والله ولي التوفيق

بعون الله وتوفيقه

تم تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

بالمدينة المنورة

بإشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م







ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

www.qurancomplex.gov.sa
contact@qurancomplex.gov.sa

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨١٤٨-٦٤-٨ (مجموعة) ٩٧٨-٦٠٣-٨١٤٨-٦٥-٥ (ج١)



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الثاني

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الثاني

ⓒ **مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٥ هـ**
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
النشر في القراءات العشر/مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ١٤٣٥ هـ

٦مج

٤٦٤ ص؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٢-٦٦-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٢)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان
ديوي ٢٢٨،٣ ١٤٣٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٢-٦٦-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٢)



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن يا كريم

قال الشيخ الإمام شيخ مشايخ الإسلام، خاتمة مجتهدي الأنام، بَقِيّة محقِّقي الأئمة الأعلام، أبو الخير شمس الملّة والشريعة والدّين، مفيد الطالبين، مرشد السّالكين، محمد بن محمد بن محمد بن الجزريّ الشافعيّ رحمه الله تعالى ورضي عنه:[١]

الحمد لله الذي أنزل القرآن كلامه ويسّره، وسَهَّل[٢] نشره لمن رامه وقدَّره، ووفّق للقيام به من اختاره وبصَّره، وأقام لحفظه خيرته من بريَّته الخِيَرَة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة مقرٍّ بها بأنها للنجاة[٣] مقرَّرة، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، القائل: « إنَّ الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة»[٤]، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين جمعوا القرآن في صدورهم السليمة، وصُحفِه المطهَّرَة، وسلَّم وشرَّف وكرَّم.

ورضي الله تعالى عن أئمة القراءة[٥] المهرة، خصوصاً القرّاء العشرة، الذين

---

(١) هذه الديباجة من (س) انظر اختلاف النسخ في ذلك في فقرة وصف النسخ.

(٢) كذا في (س) و (ظ) وفي بقية النسخ: ويسَّر.

(٣) في (ظ) للحياة.

(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب تفسير القرآن (الفتح ٨/ ٥٦٠ ح ٤٩٣٧) بنحوه، وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٥٤٩-٥٥٠ ح ٧٩٨) ولفظه: « الماهر بالقرآن مع السفرة...».

(٥) في (ز): القرأة، وفي (ظ): للقرآن، وفي (ك): القراء.

كلٌّ منهم تجرَّد لكتاب الله فجوَّده وحرَّره، ورتَّله كما أنزل وعمل به وتدبَّره، وزيَّنه بصوته وتغنَّى به وحبَّره.

ورحم الله السادة المشايخَ الذين جمعوا[١] في اختلاف حروفه ورواياته الكتبَ المبسوطةَ والمختصرة، فمنهم من جعل «تيسيره»[٢] فيها «عنواناً» و«تذكرةً»، ومنهم من أوضح «مصباحه» «إرشاداً» و«تبصرة»، ومنهم من «أبرز المعاني في حرز الأماني» «مفيدة» و«خَيِّرة»[٣]، أثابهم الله تعالى أجمعين، وجمع بيننا وبينهم في دار كرامته في علّيّين بمنِّه وكرمه.

وبعد: فإنّ الإنسان لا يَشرُف إلا بما يعرف، ولا يَفضُل إلا بما يعقل، ولا يَنجُب إلا بمن يَصحَب، ولـمّا كان القرآن العظيم أعظم كتاب أنزل، كان
١/٢ المنزل عليه ﷺ أفضل نبيّ أرسل، وكانت أُمَّته من العرب والعجم أفضل/ أمّة أخرجت للناس من[٤] الأمم، وكانت حَمَلَتُه أشرف هذه الأمة، وقرّاؤه ومقرئوه أفضل أهل[٥] هذه الملة:

كما أنا الشيخ الإمام العالم أبو العباس أحمد بن محمد بن[٦] الخضر الحنفيّ[٧]

---

(١) في (ظ): (أجمعوا)، ولعله سهو من الناسخ.

(٢) في (ظ): (تيسره).

(٣) هذه تورية ببعض كتب علم القراءات، وسيأتي الحديث عنها مع بيان مؤلّفيها.

(٤) في (س): «خير» بدلاً من «من».

(٥) أهل: سقطت من جميع النسخ ما عدا «س» و«ك».

(٦) ابن: ليست في «ز».

(٧) انظر ترجمته في شيوخ المؤلّف ص: ٦٩.

رحمه الله بقراءتي عليه بسفح قاسيون[١] ظاهر دمشق المحروسة في أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة[٢] قال: أنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصالحي[٣] سماعاً[٤] عليه سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة قال: أنا أبو طالب عبد اللطيف ابن محمد القُبَّيْطي[٥] في آخرين[٦] إذناً[٧] قالوا: أنا أبو بكر أحمد بن المقرّب الكَرْخي[٨]

---

(١) قاسَيون: هو الجبل المشرف على مدينة دمشق وفيه عدة مغاور، وفي سفحه مقبرة أهل الصلاح. انظر: معجم البلدان: ٤/ ٢٩٥-٢٩٦.

(٢) في (ظ): «وتسعمائة»، وهو خطأ.

(٣) هو: الحجار، يُعرف بابن الشِّحنة، مسنِد زمانه، روى القراءات عن جعفر الهمذاني وحدَّث بكتاب «المستنير» بين سماعه وإسماعه مائة سنة، توفي سنة (٧٣٠ هـ). وجاء في (ز) و(ظ) «نعمة الله». انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٤.

(٤) السَّماع: مصطلح عند المحدِّثين يقصد به: أن الطالب يسمع من لفظ الشيخ بحضور قلب، سواء حدّث من كتابه أم من حفظه، وسواء أكان بإملاء، أم بغير إملاء، وهو أرفع أقسام التحمُّل. انظر: تدريب الراوي: ٢/ ٨، رسالتان في مصطلح الحديث (ص: ١٦٣).

(٥) الثقة، مسند العراق، سمع من عبد القادر الجيلي وغيره، حدَّث عنه عز الدين الفاروثي وغيره، توفي سنة (٦٤١ هـ). والقُبَّيْطِي: نسبة إلى قُبَّيْط، وهي حلاوة عسلية. انظر: التكملة: ٣/ ٦٢٤-٦٢٥، السير: ٢٣/ ٨٧-٨٩.

(٦) لعلهم المذكورون في سند المؤلف لكتاب «المستنير» كما سيأتي ص: ٢١٦.

(٧) الإذن: مصطلح حديثي يُقصد به: إعلام الشيخِ الطالبَ أن هذا الحديثَ أو الكتابَ سماعُه مقتصراً عليه دون أن يأذن في روايته عنه، وقد اختلف في جواز الرواية عنه، وأجازها كثيرون من أصحاب الحديث والفقه والأصول.

انظر: تدريب الراوي: ٢/ ٥٢.

(٨) ابن الحسين، ثقة مسند، دَيِّن، صحيح السماع، سمع من طِرَاد الزينبيّ وغيره، وروى عنه السمعاني وابن الجوزي وغيرهما، توفي سنة (٥٦٣ هـ). والكرخي نسبة إلى الكرخ، حيٌّ من أحياء بغداد. انظر: معجم البلدان: (كرخ)، السير: ٢٠/ ٤٧٣.

قال: أنا الإمام أبوطاهر أحمد بن علـيّ بـن عبيـد الله[١] البغـدادي [٢]، أنـا شـيخنا أبو عليّ المقرئ - يعني الحسن بن عليّ بـن عبـد الله[٣] العطـار-[٤]، أنـا إبـراهيم ابن أحمد الطبري[٥] ثنا أبو بكر أحمـد بـن عبـد الـرحمن بـن الفـضل العجـليّ[٦] قال: حدثني عمر بن أيـوب الـسَّقَطي[٧]، ثنـا أبـو إبـراهيم البرجمـاني[٨]-يعنـي إسـماعيل بـن إبـراهيم-ثنـا سـعد بـن سـعيد[٩] الجرجـانيّ-وكنّـا نعـده مـن

---

(١) في: (ظ): عبد الله، وهو خطأ.

(٢) هو: ابن سوار، صاحب «المستنير»، وسيأتي ترجمته ص: ٢١٥.

(٣) في (ز) وكذا في المطبوع «عبيد الله»، وهو خطأ.

(٤) المعروف بالأقرع، والد الكاتبة فاطمة صاحبة الخط الفائق، من كبار قرّاء بغـداد، حـدَّث عنـه الخطيـب وقال: لم يكن به بأس، توفي سنة (٤٤٧ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٤، معرفة القرّاء: ٢/ ٧٨٨، تاريخ بغداد: ٧/ ٣٩٢ .

(٥) هو صاحب كتاب «الاستبصار» مرّ الكلام عنه ص: ٢٩٨.

(٦) تقدمت ترجمته ص: ٣٢٨.
والعجلي نسبة إلى: بني عجل بن لجيم، ينتهي إلى نزار.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٦-٦٧، الأنساب: ٤/ ١٦٠-١٦١.

(٧) أبو حفص، وثقه الدارقطني وغيره، سمع من عثمان بن أبي شيبة وغيره، وروى عنـه إسـماعيل الخطبـي، توفي سنة (٣٠٣ هـ).
السَّقَطي نسبة إلى بيع السَّقَط، وهي الأشياء غير الثمينة كالملاعق والحزائم والخرز وغيرها.
انظر: تاريخ بغداد: ١١/ ٢١٩، الأنساب: ٣/ ٢٦٢-٢٦٣، السير ١٤/ ١٦١ وغيرها.

(٨) كذا في جميع النسخ الخطية والمطبوعة بالباء الموحدة من أسفل، وهو تصحيف، صوابه: (الترجمانيّ) بالمثناة الفوقية.
وهو: إسماعيل بن إبراهيم بن بسّام البغدادي، صاحب سنة وفضل وخير كبير، قال عنه أحمد وأبـو داود والنسائي: ليس به بأس، توفي سنة (٢٣٦ هـ).
انظر: تهذيب الكمال: ٣/ ١٣-١٦، تهذيب التهذيب: ١/ ٢٧١-٢٧٢.

(٩) كذا في (ز) و (س) وهو الصواب، وفي البقية و«المستنير»: « سـعيد بـن سـعيد » وهـو خطـأ، قـال عنـه البخاري: لا يصح حديثه، قال الذهبي: يعني: أشراف أمّتي....، وقال ابن عدي: رجل صـالح، يُلقَّـب «سعدُوَيه» الجرجاني. انظر: ميزان الاعتدال: ٢/ ١٢١.

الأبدال[١]- عن نهشل أبي عبد الرحمن القرشي[٢]، عن الضحاك[٣]، عن ابن عباس[٤] قال: قال رسول الله ﷺ: « أشرف أمتي حملة القرآن»[٥]، نهشل هذا ضعيف[٦].

---

(١) هذه العبارة المعترضة ليست من كلام المؤلِّف، وإنما هي من كلام الجرجاني كما نقلها عنه ابنُ سوار، والأبدال جمع بديل كشريف وأشراف، وقيل جمع بدل، أُطلق أولاً على أهل العلم والصلاح والفضل حتى إنه روي عن الإمام أحمد رحمه الله: إن لم يكونوا أهل الحديث فمن هم ؟ ثم بعد ذلك أصبح مصطلحاً عند أهل التصوف أطلقوه على قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم، ورَوَوْا في ذلك أحاديث منها ما هو في المسند من حديث علي رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «هو حديث منقطع ليس بثابت، وقال الإمام السخاوي: حديث الأبدال له طرق عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً بألفاظ مختلفة كلها ضعيفة». وقد أَلَّف الإمام السخاوي والسيوطي كل منهما رسالة في الأبدال، وقبلهما صنف الإمام العز بن عبد السلام رسالة في الرد على من يقول بوجودهم وأقام النكير على قولهم: «بهم يحفظ الله الأرض».

انظر: الفتاوى: ١١/ ١٦٤و٤٤١ المقاصد الحسنة: ٨، اللسان والتاج (بدل).

(٢) نهشل بن سعيد بن وردان الخراساني النيسابوري الأصل البصري، يكنى أبا عبد الله، وقيل: أبو سعيد، ولم أجد من كنّاه أبا عبد الرحمن غير المؤلِّف.

انظر: تهذيب الكمال: ٣٢-٣٣، تهذيب التهذيب: ١٠/ ٤٧٩.

(٣) ابن مزاحم الخراساني، تابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، توفي سنة (١٠٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٣٧.

(٤) حبر الأمة، وابن عم رسول الله ﷺ . حفظ القرآن كله في زمن النبيّ ﷺ، وعرضه كله على أُبَيٍّ وزيد، وعرض عليه مولاه درباس وسعيد بن جبير. توفي بالطائف سنة (٦٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢٥-٤٢٦، المعرفة: ١/ ١٢٩-١٣١، الإصابة: ٢/ ٣٣٠-٣٣٤.

(٥) كتب في حاشية (ز): في نسخة « أشراف ».

انظر: المستنير: ١/ ٨١-٨٢.

(٦) انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ترجمة ٢٢٦٧، الضعفاء والمتروكين (ص: ٥٥١)، ميزان الاعتدال: ٤/ ٢٧٥، تهذيب التهذيب: ١٠/ ٤٧٩.

وقد رواه الطبراني[١] في «المعجم الكبير»[٢] من حديث الجرجاني هذا، عن كامل أبي عبد الله الراسبي[٣]، عن الضحاك به إلا أنه قال: «أشراف[٤] أمتي حملة القرآن»، ولم يذكر نهشلا في إسناده[٥]، والصواب ذكره.

كما أخبرتنا ست العرب ابنة محمد بن علي مشافهة في دارها بسفح قاسيون سنة ست وستين وسبعمائة قالت: أنا جَدّي علي بن أحمد بن عبد الواحد،[٦] أنا أبو سعد الصفار[٧] في كتابه، أنا زاهر بن طاهر[٨] سماعاً، أنا أحمد بن الحسين الحافظ

---

(١) انظر ترجمته ص: ٣٥٢.

(٢) انظر المعجم الكبير: ١٢/ ١٢٥.

(٣) لم أجد له ترجمة، وانظر التعليق الآتي.

(٤) في « ت » وكذا في المطبوع: «أشرف»، وهو خطأ.

(٥) قوله: (لم يذكر نهشلاً في إسناده) سهوٌ من المؤلِّف، أو عدمُ وجوده في النسخة التي لديه، حيث إن نهشلاً مذكور في النسخة المطبوعة من « المعجم الكبير»، قال الطبراني: ثَنَا محمد بن عبد الله بن بكر السَّرَّاج العسكري، ثنا إسماعيل بن إبراهيم الترجماني، ثنا سعد بن سعيد الجرجاني، عن نهشل أبي عبد الله الراسبي، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس...»

وليس في جميع أحاديث الضحاك عنده-الطبراني- ذكر لكامل أبي عبد الله، أو كامل بن عبد الله، فالذي يظهر - والله أعلم- أنّ النسخة التي نقل منها المؤلّف وقع فيها هذا السهو من الناسخ من نهشل إلى كامل، خصوصاً أنّ (الرّاسبيّ) نسبة إلى قبيلة بني راسب التي نزلت البصرة، ونهشل بصري، لكن يعكِّر على هذا أنّي لم أجد من نسب نهشلاً إلى بني راسب. انظر: المعجم الكبير: ١٢/ ١٢٥.

(٦) المعروف بابن البخاري، مسند زمانه، إمام ثقة، روى الحروف من كتاب « الإيجاز » لسبط الخياط، وسماعاً من أبي اليُمن الكندي، روى عنه القراءات بالإجازة أبو حيّان، وقرأ المؤلف الحروف من غير ما كتاب على غير واحد من أصحابه إجازةً، توفي سنة (٦٩٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٠.

(٧) عبد الله بن عمر بن أحمد، إمام علامة فقيه أصولي ثقة، سمع من الفراوي « صحيح» مسلم ومن جماعة، وحدث عنه بدل التبريزي وغيره، توفي سنة (٦٠٠ هـ). انظر: السير: ٢١/ ٤٠٤.

(٨) أبو محمد، أبو القاسم النيسابوري، محدّث، مسند خراسان، أجاز له عبد الغافر الفارسي وغيره، وسمع منه السمعاني وابن عساكر وغيره، توفي سنة (٥٣٣ هـ).انظر: المنتظم: ١٠/ ٧٩-٨٠، السير: ٢٠/ ٩-١٣.

أنا أبوعبد الرحمن السُّلَميّ[١] وأبوالحسين محمد بن القاسم الفارسي[٢] إملاءً[٣] قالا: ثَنَا أبو بكر محمد بن عبد الله بن قريش[٤] ثَنَا الحسين بن سفيان[٥]، ثَنَا أبو إبراهيم الترجماني، ثَنَا سعد بن سعيد الجرجاني، أنا نهشل بن عبد الله، عن الضّحّاك، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أشراف أمّتي حملة القرآن/، ٣/١
وأصحاب الليل» كذا رواه البيهقي في «شعب الإيمان»[٦] وهو الصحيح[٧].

وروينا فيه عن ابن عباس أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا

---

(١) محمد بن الحسين، الإمام الحافظ المحدِّث، كبير الصوفية، غزير العلم والسير على سنن السلف، ألّف «حقائق التفسير» فانتقده عليه العلماء، سمع من أبي العباس الأصمّ وغيره، روى عنه الحاكم وأبو القاسم القشيري وغيرهما. توفي سنة (٤١٢ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٢/ ٢٤٨-٢٤٩، السير: ١٧/ ٢٤٧-٢٥٥، طبقات السبكي: ٤/ ١٤٣، طبقات المفسرين: ٢/ ١٤١-١٤٣.

(٢) لم أعرفه، بعد كثير بحث.

(٣) كتب فوق كلمة (إملاء) في (ك): يعني من الحفظ لا من القراءة ولا من السّماع.

(٤) لم أجد من شيوخ السلمي أحداً بهذا الاسم، غير أبي بكر محمد بن عبد الله بن عبد العزيز، الرازي، المذَكِّر، الضريس، به جلالة عند المتصوفة، قالوا عنه: ليس بمؤتمن في الحديث، توفي سنة (٣٧٦ هـ)، ولعل (الضريس) تصحفت إلى (قريش). والله أعلم.

انظر: تاريخ بغداد: ٥/ ٤٦٤-٤٦٥، الأنساب: ٥/ ٢٤٢، السير: ١٦/ ٣٦٤-٣٦٥.

(٥) في شعب الإيمان: الحسن، ولعله الصواب، فإن كان فهو الإمام الحافظ صاحب «المسند»، روى عن أحمد وغيره، وروى عنه ابن خزيمة وابن الأخرم وغيرهما، توفي سنة (٣٠٣ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٣/ ١٦، ميزان الاعتدال: ١/ ٤٩٢-٤٩٣، لسان الميزان: ٢/ ٢١١.

(٦) الحديث ذكره الغافقي في «لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وري الظمآن» ورمز إليه أنه من كتاب «المعجم» لأبي الفضل عياض بن موسى.

انظر: شعب الإيمان: ٢/ ٥٥٥-٥٥٦، لمحات الأنوار: ١/ ٥٥-٥٦، مجمع الزوائد: ٧/ ١٦١.

(٧) في حاشية (ك): أي إيراد نهشل في هذا الإسناد، لكنّ الحديث ضعيف من جهة أن نهشلاً في الإسناد، فهو ضعيف، ». انظره في: المعجم الكبير ١٢/ ١٢٥، الكامل ٣/ ٣٥٨ و٧/ ٥٧.

يكترثون[١] للحساب ولا تفزعهم الصيحة ولا يحزنهم الفزع الأكبر: حامل القرآن يؤدِّيه إلى الله يقدم على ربه سيِّداً شريفاً حتى يرافق[٢] المرسلين، ومن أذّن سبع سنين لا يأخذ على أذانه طَمَعاً، وعبدٌ مملوكٌ[٣] أدَّى حَقَّ الله من نفسه وحَقَّ مواليه».

وروينا أيضاً في «الطبرانيّ» بإسناد جيد من حديث عبد الله بن مسعود[٤] رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « خيرُكم من قرأ القرآن وأقرأه »[٥].

ورواه البخاري[٦] في «صحيحه»[٧] عن عثمان بن عفان[٨] رضي الله عنه، ولفظه: قال: قال رسول الله ﷺ: « خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه ».

---

(١) أي: لا يبالون، انظر: النهاية في غريب الحديث واللسان (كرث).

(٢) في (ز): يوافق، بالواو بدل الراء.

(٣) في (س) و (ظ): عبداً مملوكاً.

(٤) ابن غافل بن حبيب، الصحابيّ الجليل، أسلم قديماً، وهاجر الهجرتين، وهو صاحب نعل رسول الله ﷺ، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة، وفضائله كثيرة. توفي سنة (٣٢ هـ).
انظر: الإصابة: ٤/ ٢٩-٣٠.

(٥) المعجم الكبير (١٠/ ٢٠٠)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٦٦): « رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وإسناده فيه شريك وعاصم وكلاهما ثقة، وفيهما ضعف ».
وضعَّفه الشيخ الألباني رحمه الله من هذا الطريق.
انظر: السلسة الصحيحة (٣/ ١٦٩). ورواه أيضا أبو العلاء الهمَذَاني في تمهيده: ق: ١٢٢-١٢٣.

(٦) الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بَرْدِزْبَهْ البخاري، أبوعبدالله، إمام أئمة الحديث، توفي سنة (٢٥٦هـ).
انظر: الجرح والتعديل: ٧/ ١٩١، تاريخ بغداد: ٢/ ٤-٣٣ـ السير: ١٢/ ٣٩١-٤٧١.

(٧) صحيح البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب خيركم من تَعلّم القرآن وعلَّمه (الفتح ٨/ ٦٩١).

(٨) هو: ثالث خلفاء النبي ﷺ، جَدّتُه من أمّه: البيضاءُ بنت عبد المطلب عَمّةُ رسول الله ﷺ، ولد بعد الفيل بست سنين، وتزوج رقيَّة رضي الله عنها بنت النبي ﷺ فماتت عنده، فزوجه بعدها أختها أم كلثوم، وبمقتله سنة (٣٥ هـ) انفتح باب الفتنة. انظر: الإصابة ٤/ ٢٢٣.

وكان الإمام أبو عبد الرحمن السُّلَميّ[١] التابعيّ الجليل يقول لـمّا يروي هذا الحديث عن عثمان رضي الله عنه: «هذا الذي أقعدني مقعدي هذا»[٢]، يشير إلى كونه جالساً في المسجد الجامع بالكوفة يعلِّم القرآن ويقرئه مع جلالة قدره وكثرة علمه وحاجة الناس إلى علمه، وبقي يقرئ الناس بجامع الكوفة أكثر من أربعين سنة[٣]، وعليه قرأ الحسن[٤] والحسين[٥] رضي الله عنهما.

ولذلك كان السّلف رحمهم الله تعالى لا يعدلون[٦] بإقراء القرآن شيئاً، فقد

---

(١) التابعيّ الجليل عبد الله بن حبيب، الضرير، مقرئ الكوفة، ثقة، ولد في حياة النبي ﷺ، ولأبيه صحبة، أخذ عرضاً عن عثمان وابن مسعود وعليّ رضي الله عنهم، وذكر السخاويّ أن علياً رضي الله عنه قرأ عليه وهو يمسك المصحف، أخذ القراءة عنه عرضاً عاصم وعطاء بن السائب وغيرهما، توفي سنة (٧٤ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٣-٤١٤ - حلية الأولياء: ٤/ ١٩١-١٩٥، جمال القراء: ٢/ ٤٣٧.

(٢) انظر: فتح الباري: ٩/ ٧٤، وبخاصة (ص: ٧٦) فقد ذكر بحثاً أجاد فيه من حيث إلزام أو عدمُ إلزامِ هذا الحديث للفضلية بين المقرئ والفقيه.
وانظر: شعب الإيمان: ٢/ ٣٢٤ و٤٠٥، حلية الأولياء: ٤/ ١٩٤، التمهيد لأبي العلاء، ق:١٢٣ وغيرها من الكتب التي ترجمته فكلها تنصُّ على قوله هذا.

(٣) انظر: فتح الباري: ٩/ ٧٦.

(٤) ريحانة رسول الله ﷺ وسبطه، وسيّد شباب أهل الجنة، والده علي بن أبي طالب ابن عمّ رسول الله ﷺ، وأمُّه فاطمة الزّهراء بنت رسول الله ﷺ، ولد سنة (٣ من الهجرة، وعقّ عنه جدّه ﷺ، حدّث عن جدّه وأبيه وأمّه، حفظ الله به دماء المسلمين في زمانه، مات سنة (٤٩ هـ)، وقيل في التي بعدها.
انظر: السير: ٣/ ٢٤٥-٢٧٩.

(٥) شقيقُ الذي قبله، ومحبوبُ رسول الله ﷺ وريحانته وسبطه، حدّث عن جدّه ﷺ وأبويه عليّ وفاطمة، وصهرِه عمرَ بنِ الخطاب رضي الله عنهم، وطائفة، توفي سنة (٦١ هـ).
السير: ٣/ ٢٨٠-٣٢١.

(٦) من قول العرب: عدلت فلاناً بفلان: إذا جعلته له نظيراً وعديلاً. ومنه قول جرير:

أثعلبة الفوارس أو رباحاً عدلت بهم طهيّة والخِشَابا.

انظر: اللسان والتاج (عدل).

روينا عن شقيقٍ[١] أبي وائل قال: قيل لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه: إنك تُقِلُّ الصوم؟ قال:

« إني إذا صُمْتُ ضَعُفت عن القرآن، وتلاوة القرآن أحبّ إليَّ »[٢].

وفي «جامع» الترمذيّ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه[٣] قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل: من شغله القرآن عن ذكري ومسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين » قال الترمذي: حديث حسن غريب.[٤]

وقد جمع الحافظ أبو العلاء الهمذاني[٥] طرق هذا الحديث[٦]، وفي بعضها:

---

(١) في (ت): شقيق عن أبي وائل، وكلمة « عن » زائدة ؛ لأن شقيقاً كنيتُه أبو وائل، وهو: شقيق بن سلمة الأسدي، مخضرم، أدرك النبي ﷺ وما رآه حدّث عن عمر وعثمان وعليّ، وغيرِهم، وقيل: إنه روى عن أبي بكر رضي الله عنه، وذكر الذهبي أنه ارتدّ ثم منَّ الله عليه بالإسلام، حدَّث عنه عاصم، ووثّقه ابن معين وابن سعد، مات سنة (٨٢ هـ).انظر: السير: ٤/ ١٦١-١٦٦.

(٢) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص: ٢٦) الجامع لشعب الإيمان: ٤/ ٥٨٢، المعجم الكبير: ٩/ ١٩٥، شعب الإيمان ٢/ ٣٥٤.

(٣) سعد بن مالك بن سنان، الخزرجي، الأنصاري، صحابيّ جليل، روى الكثير عن النبي ﷺ والخلفاء الأربعة، وروى عنه ابن عباس وابن عمر وغيرهما، توفي سنة (٧٤ هـ)، وقيل غير ذلك.
انظر: الإصابة: ٣/ ٧٨-٧٩.

(٤) جامع الترمذي -كتاب فضائل القرآن (٥/ ١٨٤).
وانظر: الجامع لشعب الإيمان: ٤/ ٥٨٠-٥٨١.

(٥) صاحب كتاب « غاية الاختصار » تقدم الكلام عنه ص: ٢٢٥.

(٦) قال ابن حجر: «وقد أطنب الحافظ أبو العلاء العطّار في كتابه « الهادي في القرآن » في تخريج طرقه، فذكر ممن تابع شعبة ومن تابع سفيان جمعاً كثيراً.». فتح الباري: ٩/ ٧٤
كتاب « الهادي » هو في الوقف والابتداء، وقد رجعت إليه ولم أجده تعرّض لهذا الحديث، فلعلّ النسخة ناقصة، والحافظُ لا يُدفع اطّلاعه، وقد أفادني شيخي المشرف د/ إبراهيم الدوسري بأن أبا العلاء خرَّجه في كتابه «التمهيد».

«من شغله قراءة القرآن في أن يتعلمه أو[1] يعلمه عن دعائي ومسألتي»[2].

وأسند الحافظ أبو العلاء أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أفضل العبادة قراءة القرآن»[3].

وروينا عن النعمان بن بشير[4] رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل عبادة أمتي / قراءة القرآن» أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»[5]. ٤/١

وعن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني[6]: سألت سفيان الثوري[7] عن

---

(١) في: (ظ)، « و » بدون همزة، وما أثبته هو الصواب في جميع النسخ.

(٢) لم أقف عليه لا في «الهادي» ولا في «التمهيد»، وروى ابن خالويه هذه الرواية بسنده عن أبي سعيد عن النبي ﷺ في كتابه: إعراب القراءات: ١/ ٣٥-٣٦.

(٣) لم أجده عند أبي العلاء، ووجدته عند ابن قانع بسنده عن أسير بن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ، في معجم الصحابة: ١/ ٥٦، وانظر: لمحات الأنوار: ١/ ٤٣.

(٤) أبو عبد الله الأنصاريّ الخزرجيّ، صحابيّ هو وأبوه، أوّل مولود في الإسلام من الأنصار بعد الهجرة بـ (١٤) شهراً، خطيب، استخلفه معاوية على الكوفة وتولى قضاء دمشق، توفي سنة (٦٥ هـ).
انظر: الإصابة: ٣/ ٥٥٩.

(٥) لم أجده عند البيهقي في شُعَبه، ووجدته عند القضاعي بسنده عن النعمان بنصه، وذكره القرطبي وعزاه إلى مكحول عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، ونصه: «أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن نظراً.».
انظر: مسند الشهاب: ٢/ ٢٤٦، تفسير القرطبي: ١/ ٢٨.

(٦) هو: أبو يحيى الكوفي، يلقب بـ (بَشْمِين) خوارزمي الأصل، روى عن أبي حنيفة وغيره، قال عنه ابن معين: ثقة، لكنه ضعيف العقل. وقد ضعفه أحمد وابن سعد. توفي سنة (٢٠٢ هـ).
انظر: تهذيب التهذيب: ٦/ ١٠٩.

(٧) ابن سعيد بن مسروق، ينتهي نسبه إلى نزار بن معدّ بن عدنان، ثقة، شيخ الإسلام، إمام الحفّاظ في زمانه، روى عن كثيرين منهم أيوب السَّختيانيّ، وروى عنه كثيرون منهم الأعمش وجعفر الصّادق، توفي سنة (١٦١ هـ).
انظر: تاريخ بغداد: ٩/ ١٥١ -١٧٤، السير: ٧/ ٢٢٩-٢٧٩.

الرجل يغزو أحبُّ إليك أو يقرئ القرآن؟ فقال: يقرئ القرآن ؛ لأن النبي ﷺ قال: «خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه»(١).

وروينا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « من قرأ القرآن لم يردّ إلى أرذل العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً وذلك قوله تعالى ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [التين: ٥، ٦] قال: إلا الذين قرؤوا القرآن»(٢).

وعن عبد الملك بن عمير(٣): «أبقى الناس عقولاً قُرّاء القرآن»(٤).

وأنبأنا أحمد بن محمد بن الحسين البنّاء، عن عليّ بن أحمد، أنَّ أبا محمد عبدالغنيّ بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي(٥) الحافظ أخبره قال: أنا

---

(١) انظر: التمهيد لأبي العلاء: ق ١٢١، أخلاق أهل القرآن: ٦٤-٦٥ الفتح: ٩/ ٧٧.

(٢) قال السيوطي: أخرجه الحاكم وصححه، والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس، وعزاه مرة أخرى إلى سعيد بن منصور وابن المنذر وأبي حاتم وابن أبي شيبة. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه.» وتبعه الذهبيّ وقال: صحيح. وذكره ابن أبي شيبة بسنده عن عكرمة.
انظر: المصنّف في الآثار: ٦/ ١٢٠، شعب الإيمان: ٢/ ٥٥٦، المستدرك: ١/ ٥٢٨-٥٢٩، الدر المنثور: ٥/ ١٤٦ و ٨/ ٥٥٨.

(٣) هو: ابن سويد القرشي، حليف بني عديّ بن كعب، وقيل: الفرسي - بالفاء والسين المهملة - نسبة إلى فرسٍ له سابق، رأى علياً وأبا موسى، وروى عن سمرة بن جندب وعبد الله بن الزبير وغيرهما، وعنه ابنه والأعمش وشعبة وغيرهم، ضعّفه أحمد جِداً، وقال العجليّ: صالح الحديث، توفي سنة (١٣٦ هـ).
انظر: ميزان الاعتدال: ٢/ ٦٦٠-٦٦١، تهذيب التهذيب: ٦/ ٤١١-٤١٢.

(٤) عبارة المؤلِّف توحي بأن القول لعبد الملك، بينما الصواب أن عبد الملك يحكيه عن من سبقه، كما في المصادر: عن عبد الملك بن عمير: كان يقال: أبقى....
انظر: المصنف لابن أبي شيبة: ٦/ ١٢٠، شعب الإيمان: ٢/ ٥٥٧، الدر المنثور: ٥/ ١٤٦.

(٥) الحنبلي، حافظ، سمع كثيراً من الشيوخ منهم السلفي والجيلي، وروى عنه الضياء المقدسي وابن قدامة وغيرهما، ألّف كثيراً من الكتب منها « الأحكام الكبرى » و « الصغرى » وغيرها، ابتلي في آخر حياته وأوذي، توفي سنة (٦٠٠ هـ). الذيل على طبقات الحنابلة: ٢/ ٥-٣٤، السير: ٢١/ ٤٤٣-٤٧١.

عبدالرزاق بن إسماعيل القوسياني[1] سماعاً، أنا أبو شجاع الدَّيلَميّ الحافظ، أنا أبو بكر أحمد بن معمر الأثوابيّ الورَّاق[2]، أنا أبو الحسن طاهر بن حَمدِ[3] بن سعْدويَه الدهقان[4] بهمذان، ثَنَا محمد بن الحسين النيسابوريّ[5] بها[6]، ثَنَا أبو بكر الرازي[7]

ح:[8] وأخبرني محمد بن أحمد الصالحي شفاهاً عن أبي الحسن بن أحمد الفقيه قال: كتب إليَّ الحافظ عبد الرحمن بن عليّ السَّلاميّ، أنا ابن ناصر، أنا أبو عليّ الحسن بن أحمد، أنا أبو محمد الخلاّل[9]، أنا عبيد الله[10] بن عبد الرحمن الزهريّ،

---

(١) في (ز): القُوْسْتَاني بالتاء المثناة الفوقية، وعند الذهبي (القومساني) بالميم بعد الواو.
ولم أجد بهذا الاسم -ويكون محتملاً- غير: عبد الرزاق بن إسماعيل بن محمد، أبي المحاسن، القومساني صاحب الدوني. انظر: المغني في طبقات المحدثين: ٢/ ١٨٧، تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٣٧٣.

(٢) لم أعرفه.

(٣) لم أعرفه.

(٤) الدِّهقان: بكسر الدال المهملة وسكون الهاء وفتح القاف وفي آخرها النون، نسبة إلى من يكون صاحب الضيعة والكروم. انظر: الأنساب: ٢/ ٥١٦.

(٥) لم أعرفه.

(٦) (بها) ليست في (ك).

(٧) لم أعرفه.

(٨) هذه إشارة عند المحدثين يقصد بها تحويل السند إلى سند آخر.
انظر: تدريب الراوي: ٢/ ٨٨.

(٩) الحسن بن محمد، إمام، حافظ، محدّث العراق، سمع القطيعي وغيره، توفي سنة (٤٣٩ هـ).
الخلّال: نسبة إلى بيع الخلّ.
انظر: تاريخ بغداد: ٧/ ٤٢٥، اللباب: ١/ ٤٧٣، السير: ١٧/ ٥٩٣-٥٩٥.

(١٠) هذا الصواب في اسمه، وهو عَلَمٌ، ثقة، مسند العراق، ينتهي نسبه إلى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، توفي سنة (٣٨١ هـ). انظر: تاريخ بغداد: ١/ ٣٦٨-٣٦٩، السير: ١٦/ ٣٩٢-٣٩٤.

ثَنَا أحمد بن محمد بن مقسم قال: سمعت، وقال الرازي أيضاً: سمعت قال:][1] سمعت عبد العزيز بن محمد النهاوندي[2] يقول [سمعت عبد الله[3] بن أحمد بن حنبل يقول][4]: سمعت أبي[5] رحمة الله عليه يقول: «رأيت ربّ العزة في النوم فقلت: يا ربّ ما أفضل ما يتقرّب المتقرّبون به إليك؟

فقال: بكلامي يا أحمد.

فقلت: يا رب[6] بِفَهْم أو بغير فَهْم؟

قال: بفَهْم وبغير فَهْم »[7].

وقد خَصَّ الله تعالى هذه الأمة في كتابهم هذا المنزل على نبيِّهم ﷺ بما لم يكن لأمّة من الأمم في كتبها المنزلة، فإنه[8] تعالى تكفَّل بحفظه دون سائر الكتب ولم

---

(١) ما بين المعقوفتين من (ك) فقط.

(٢) لم أعرفه، غير أنه مذكور عند البيهقي والذهبي: عبد العزيز بن أحمد النهاوندي الزعفراني. انظر: شعب الإيمان: ٣/ ١٥١، السير: ١١/ ٣٤٧.

(٣) أبو عبد الرحمن، راوية أبيه، من كبار الأئمة، توفي سنة (٢٩٠ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٥/ ٧، تاريخ بغداد: ٩/ ٣٧٥-٣٧٦، السير: ١٣/ ٥١٦-٥٢٦.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (س) و (ظ).

(٥) هو الإمام المشهور صاحب المذهب الفقهي.

(٦) (يارب) سقطت من (س).

(٧) هذه الرؤيا ذكرها ابن الجوزي والذهبي والسعدي المتوفى سنة (٩٠٠ هـ) الذي علّق على مسألة رؤيا الرّبّ تعالى ببحثٍ جدير بالقراءة. وكثير من العلماء الذين رَوَوْا أنهم رأوا الربّ تعالى مناماً.

انظر: شعب الإيمان: ٣/ ١٥١، معرفة الثقات: ١/ ٣٦٤، السير: ١١/ ٣٤٧، تفسير ابن كثير: ٢/ ٥٠٢، الجوهر المحصّل (ص: ١٣٣).

(٨) في (ك): فالله.

يَكِلْ حفظه إلينا، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وذلك إعظام لأعظم[1] معجزات النبيّ ﷺ؛ لأن الله تعالى تحدَّى بسورة منه أفصحَ العرب لساناً وأعظمَهم عِناداً وعتوّاً وإنكاراً، فلم / يَقدِروا على أن يأتوا ٥/١
بآية مثله، ثم لم يزل يُتلَى آناء الليل والنهار[2] من نَيِّفٍ[3] وثمانمائة سنة مع كثرة الملحدين وأعداء الدين، ولم يستطع أحد منهم معارضة شيء منه، وأيُّ دلالة أعظم على صدق نبوته ﷺ من هذا؟

وأيضاً فإن علماء هذه الأمة لم تزل من الصدر الأول وإلى آخر وقت يستنبطون منه من[4] الأدلة والحجج والبراهين والحِكَم وغيرها ما لم يطَّلع عليه متقدم ولا ينحصر لمتأخر، بل هو البحر العظيم الذي لا قرار له ينتهي إليه، ولا غاية لآخره يوقف عليه، ومن ثَمَّ لم تحتج هذه الأمة إلى نبيٍّ بعد نبيِّها ﷺ كما كانت الأمم قبل ذلك، لم يخل زمان من أزمنتهم عن أنبياء يُحكِّمون أحكام كتابهم، ويهدونهم إلى ما ينفعهم في عاجلهم ومآبهم، قال تعالى:

﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٤٤]، فوكل حفظ

---

(١) في (ك): لأنه أعظم.

(٢) في (ك): وآناء النهار.

(٣) النيِّف - بتشديد الياء، وقد تُخفّف : الزيادة، وهو من واحد إلى ثلاثة، ولا يقال: نيِّف إلا بعد العقد، كقولك: عشرة ونيِّف، ومائة ونيِّف، وألف ونيِّف.
انظر: اللسان والمصباح المنير والقاموس المحيط، مادة (نوف).

(٤) (من) ليست في (س).

التوراة إليهم، فلهذا دخلها بعد أنبيائهم التحريفُ والتبديل(١).

ولـمَّا تكفَّل تعالى بحفظه خصَّ به من شاء من بريَّته، وأورثه مَن اصطفاه من خليقته، قال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [فاطر: ٣٢] وقال ﷺ: «إن لله أهلين من الناس» قيل: من هم يا رسول الله ؟ قال: «أهل القرآن هم أهل الله وخاصّتُه». رواه ابن ماجه(٢)، وأحمد(٣)، والدارمي(٤) وغيرهم من حديث أنس بإسنادٍ رجاله ثقاتٌ(٥).

وقد أخبرتنا به عالياً أم محمد ستُّ العرب ابنة محمد بن عليّ بن أحمد بن عبدالواحد الصالحية مشافهة، أنا جدّي قراءة عليه وأنا حاضرة، أنا أبو المكارم أحمد بن محمد اللبَّان(٦) في كتابه من أصبهان، أنا الحسن بن أحمد الحدّاد(٧)

---

(١) هذا الكلام هو جواب إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي البغدادي، تلميذ قالون حيث سئل رحمه الله: لـمَ جاز التبديل على أهل التوراة ولم يجز على أهل القرآن ؟ فأجاب: قال الله عز وجل في أهل التوراة: ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤] فوكل الحفظ إليهم فجاز التبديل عليهم، وقال في القرآن: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] فلم يجز التبديل عليه. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٢.

(٢) سنن ابن ماجه – المقدمة (١/ ٧٨ ح٢١٥) وقال البوصيري: إسناده صحيح.

(٣) المسند: (٣/ ١٢٧).

(٤) سنن الدارمي – كتاب فضائل القرآن (٢/ ٥٢٥ ح ٣٣٢٦).

(٥) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في صحيح الجامع (رقم ٢١٦٥).

(٦) التميمي الأصبهاني، قاضٍ، مسند أصبهان، تفرد بالإجازة عن عبد الغفار الشيروي، حدث عنه الحافظ عبد الغني وغيره، توفي سنة (٥٩٧ هـ).
انظر: التكملة: ١/ ٤٠٣–٤٠٤، شذرات الذهب: ٤/ ٣٢٩.

(٧) المقرئ المحدث، شيخ أصبهان في القراءات والحديث جميعا، شيخ الحافظ أبي العلاء الهمَذاني، سمع من أبي نعيم وغيره، توفي سنة (٥١٥ هـ).
انظر: المنتظم: ٩/ ٢٢٨، المعرفة: ٢/ ٩٠٦–٩٠٧، غاية النهاية: ١/ ٢٠٦.

سماعاً، أنا أبو نعيم الحافظ أنا عبد الله بن جعفر[١]، أنا يونس بن حبيب[٢]، ثَنَا أبوداود الطيالسي[٣]، ثَنَا عبد الرحمن بن بُدَيل[٤] العُقَيلي، عن أبيه[٥]، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله أهلين من الناس» قيل: يا رسول الله ومن هم ؟ قال:/ «أهل القرآن هم أهل الله وخاصّته»، وكذلك ٦/١
رواه عبد الرحمن بن مهدي عن عبدالرحمن بن بُدَيل[٦].

ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خَصِيصَةٍ[٧] من الله تعالى لهذه الأمة، ففي

---

(١) ابن فارس الأصبهاني، الإمام المحدث، تفرد بالرواية عن الكبار كمحمد بن عاصم وأحمد بن يونس الضبي، حدث عنه أبو عبد الرحمن بن منده وغيره، توفي سنة (٣٤٦ هـ).
انظر: السير: ١٥/ ٥٥٣-٥٥٤، شذرات الذهب: ٢/ ٣٧٢.

(٢) ابن عبد القاهر، أبو بشر، العجلي، مقبول، روى عنه ابن الجارود وعبد الله بن جعفر وغيرهما، توفي سنة (٢٦٧ هـ). انظر: طبقات المحدثين بأصبهان: ٣/ ٤٩، السير: ١٢/ ٥٩٦-٥٩٧.

(٣) سليمان بن داود بن الجارود، فارسي الأصل، سكن البصرة، وحدّث عن شعبة والثوري وغيرهما، وروى عنه أحمد وابن معين وغيرهما. توفي سنة (٢٠٤ هـ).
انظر: تاريخ بغداد: ٩/ ٢٤-٣٠. والحديث في مسنده (ص:٢٨٣).

(٤) ابن ميسرة، ضعّفه يحيى وابن حبان، وقوّاه غيرُهما، واحتج به النسائي، روى عن أبيه، وروى عنه عبدالرحمن بن مهدي والأصمعي. انظر: ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٤٩، تهذيب التهذيب: ٦/ ١٤٣-١٤٤.

(٥) ثقة، صدوق، روى عنه حماد بن زيد وغيره، توفي سنة (١٣٠ هـ).
انظر: الجرح والتعديل: ٢/ ٤٢٨، المنتظم: ٧/ ٢٧٩.

(٦) رواه أحمد في المسند عن عبد الصمد عن ابن بديل، وتفرد به، ورواه النسائي وابن ماجه من طريق ابن مهدي، وكذلك روى الذهبي بسنده عن ابن مهدي عن ابن بديل.انظر: المسند ٣/ ١٢٧، مسند الطيالسي: ٢٨٣، شعب الإيمان: ٢/ ٥٥١، المستدرك: ١/ ٥٥٦ وفيه عبارة وكذلك رواه...، ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٤٩.

(٧) ضبطت في جميع النسخ «خِصِّيصَةٍ»، ولم أجدها في معاجم اللغة، والصواب: «خِصِّيصَى» من الفعل: خصَّ بالشيء يخص خصّاً وخصوصا، ومنه: الخصوصية والخِصِّيَّة والخاصَّة والخِصِّيصَى بالكسر والقصر وهو فصيح، وقد تمد، ومعناه: أفرده بالشيء دون غيره. انظر: القاموس المحيط والتاج (خصَّ).

الحديث الصحيح الذي رواه مسلم[١] أن النبي ﷺ قال: «إن رَبِّي قال لي: قـم في قريش فأنذِرهم، فقلت له: ربِّ[٢] إذاً يَثلَغوا[٣] رأسي حتى يَدَعوه خُبزةً، فقـال: إني[٤] مبتليك ومبتلٍ بك، ومنـزِلٌ عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظانَ، فابعث جنداً أَبعثْ مثلهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك، وأنفق ننفق عليك»[٥].

فأخبـر تعالى أن القرآن لا يحتـاج في حفظه إلى صحيفة تغسـل بالمـاء، بـل يقرؤه في كل حال كما جاء في صفة أمَّته: « أناجيلهم في صـدورهم »[٦]، وذلـك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتـب، ولا يقرؤونـه كلَّـه إلَّا نظـراً لا عـن ظهر قلـب[٧].

---

(١) صحيح مسلم - كتاب صفة الجنة ونعيمها (٤/ ٢١٩٧ ح ٢٨٦٥).

(٢) في (ك): أي رب.

(٣) الثَّلْغُ مِن: ثَلَغ رأسَه: شدخه. القاموس المحيط (ثلغ).

(٤) (إنِّي) سقطت من المطبوع.

(٥) الحديث رواه مسلم من طريق أبي غياث السمعي عن عياض عن حمار المجاشعي رضي الله عنه، بألفـاظ تختلف عمّا ذكره المؤلف تقديماً وتأخيراً، بل ومن حيث المعنى أيضاً، فقول المؤلِّف هنا: فابعث جنداً أبعث مثلهم، جاء عند مسلم وأحمد «ابعث جيشاً نبعث خمسة مثلهم»

وقوله ﷺ: لا يغسله الماء: معناه أنه محفوظ في الصدور لا يتطرق إليه الذّهاب بل يبقى على ممرّ الأزمـان، انظر: صحيح مسلم: ١٧/ ١٩٧-٢٠٠، المسند: ٤/ ١٦٣.

(٦) الإنجيل: اسم عبراني أو سرياني، وقيل: عربي، وهو اسم الكتاب الذي أنـزل عـلى سـيدنا عيـسى عليـه السلام، والمراد هنا أن كتاب أمة محمد ﷺ وهو القرآن محفـوظ في صـدور أمتـه. وهـذه العبـارة، أعنـي «أناجيلهم في صدورهم» وردت في حديث طويل رواه أبو نعيم عن أبي هريرة عن الرسول ﷺ أن موسى عليه السلام وجد في الألواح صفاتٍ لأمة من الأمم تَمَنَّى عند كل صفة أن تكون لأمته فيقـول الله تعـالى له: هذه أمة أحمد وفيه: قال موسى عليه السلام: يا ربّ: إنِّي أجد في الألواح أمة أنـاجيلهم في صـدورهم يقرؤونها ظاهراً، فاجعلها أمتي، قال: تلك أمة أحمد.. إلخ. انظر: دلائـل النبـوة: ١/ ٦٨-٦٩، اللـسان: (نجل).

(٧) من قوله: الاعتماد... إلى هنا هو بنصه كلام الإمام ابن تيميّة رحمه الله. انظر: الفتاوى: ١٣/ ٤٠٠.

ولما خَصَّ الله تعالى بحفظه من شاء من أهله أقام له أئمةً ثقاتٍ تجرَّدوا لتصحيحه، وبذلوا أنفسهم في إتقانه، وتَلقَّوه من النبي ﷺ حرفاً حرفاً، لم يهملوا منه حركةً ولا سكوناً، ولا إثباتاً، ولا حذفاً، ولا دخل عليهم في شيء منه شكٌّ ولا وَهمٌ، وكان منهم من حفظه كله[1]، ومنهم من حفظ أكثره، ومنهم من حفظ بعضه، كلُّ ذلك في زمن النبي ﷺ.

وقد ذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلّام في أول كتابه في «القراءات» من نُقل عنهم شيء من وجوه القراءة من الصّحابة وغيرهم، فذكر من الصّحابة: أبا بكر[2]، وعمر[3]، وعثمان، وعلياً، وطلحة[4]، وسعداً[5]، وابن مسعود، وحذيفة[6]،

---

(١) منهم معاذ بن جبل وأبيّ بن كعب وأبو موسى الأشعريّ رضي الله عنهم أجمعين.
انظر: الإتقان: ١/ ١٩٩-٢٠٣.

(٢) خليفة رسول الله وصدِّيق أمته، وأفضل من طلعت عليه الشمس بعد النبيين. توفي سنة (١٣ هـ).
انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (عهد الخلفاء: ٥/ ١٢٢).

(٣) أوّل أمير للمؤمنين، فاروق هذه الأمة، توفي سنة (٢٣ هـ).
انظر: أسد الغابة: ٣/ ٦٤٢-٦٧٨.

(٤) ابن عبيد الله بن عثمان التَّيميّ، أسلم على يد أبي بكر، أحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الستة أصحاب الشورى، اتّقى بيده النَّبل عن رسول الله ﷺ يوم أحد حتى شلت أصبعه رضي الله عنه، توفي سنة (٣٦هـ). انظر: الإصابة: ٢/ ٢٢٩ -٢٣٠.

(٥) ابن مالك، المشهور بابن أبي وَقّاص، آخر العشرة موتاً، وهو أحد الستة أهل الشورى، أول من رمى بسهم في سبيل الله، وكان مجاب الدعوة، توفي سنة (٥٦ هـ) على الأشهر. انظر: الإصابة: ٢/ ٣٣.

(٦) ابن حُسَيْل بن جابر، المشهور بابن اليمان العبسي سمّاه قومه بذلك ؛ لأن أباه - وهو صحابي - رضي الله عنه كان قد أصاب دماً فهرب إلى المدينة فحالف بني عبد الأشهل من اليمانية، وهو صاحب رسول الله استعمله عمر على المدائن توفي سنة (٣٦ هـ).
انظر: الإصابة: ١/ ٣١٧ - ٣١٨ و ٣٣١ - ٣٣٢.

وسالماً[١]، وأبا هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعمرو بن العاص[٢]، وابنه عبدالله[٣]، ومعاوية[٤]، وابن الزبير[٥]، وعبد الله بن السائب[٦]، وعائشةَ[٧]، وحفصةَ[٨]، وأمَّ سَلَمة[٩]، وهؤلاء كلهم من المهاجرين.

---

(١) ابن معقل مولى أبي حذيفة بن عتبة، أحد السابقين الأولين قال له النبي ﷺ لـمّا سمعه يقرأ: «الحمد لله الذي جعل في أمتي مثلك»، توفي سنة (١٢ هـ) يوم اليمامة. وقد جعله أبو عبيد من المهاجرين وكذلك السخاوي – مع أن عداده في الأنصار لخروجه مع أبيه مهاجراً إلى رسول الله ﷺ – ولأنه لم يكن من ساكني المدينة.

انظر: الاستيعاب: ١/ ٧٠-٧١، جمال القراء: ٢/ ٤٢٥، المرشد الوجيز: ٤١، الإصابة: ٢/ ٦-٨.

(٢) ابن وائل، السهمي، أبو عبد الله، من أكابر الصحابة، وهو الذي فتح مصر، توفي سنة (٤٣ هـ).

انظر: الاستيعاب: ٢/ ٥٨٠.

(٣) صحابي حفظ القرآن على عهد النبي ﷺ، توفي سنة (٦٥ هـ).

انظر: الإصابة: ٢/ ٣٥١، غاية النهاية: ١/ ٤٣٩.

(٤) ابن أبي سفيان، مؤسس الدولة الأموية، ومن كبار كتاب الوحي، توفي سنة (٦٠ هـ).

انظر: الإصابة: ٣/ ٤٣٣، تاريخ الخلفاء: ٧٥.

(٥) عبد الله بن الزّبير بن العوّام، أول قرشي يولد في الإسلام بالمدينة، توفي سنة (٧٣ هـ).

انظر: الإصابة: ٢/ ٣٠٩.

(٦) المخزوميّ، من قراء الصحابة، أخذ عنه أهل مكة القراءة، توفي سنة (٦٨ هـ) على خلاف.

انظر: الإصابة: ٢/ ٣١٤.

(٧) بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين رضي الله عنها، من أفقه النساء، توفيت سنة (٥٨ هـ).

انظر: الإصابة: ٤/ ٣٥٩.

(٨) بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين رضي الله عنها، توفيت سنة (٤٥ هـ).

انظر: الإصابة: ٤/ ٢٧٣.

(٩) هند بنت أبي أمية، المعروف بزاد الركب، بن المغيرة المخزومية، أمّ المؤمنين رضي الله عنها، توفيت سنة (٥٩ هـ).

انظر: الإصابة: ٤/ ٤٥٨.

وذكر من الأنصار: أبيَّ بن كعب[١]، ومعاذ بن جبل[٢]، وأبا الدرداء[٣]، وزيد بن ثابت[٤]، وأبا زيد[٥]، ومُجَمِّع بن جارية[٦]، وأنس بن مالك رضي الله عنهم أجمعين[٧]./ ٧/١

ولما توفي النبي ﷺ وقام بالأمر بعده أحق الناس به أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه وقاتل الصحابةُ رضوان الله عليهم أهلَ الردَّة[٨] وأصحابَ مسيلمة[٩]، وقُتِلَ من الصحابة نحو الخمسمائة[١٠]، أُشير[١١] على أبي بكرٍ رضي الله عنه بجمع

(١) ابن قيس، أبو المنذر، الأنصاري من كتّاب الوحي، قرأ على النبي ﷺ وقرأ عليه النبي ﷺ بعض القرآن للتعليم. توفي سنة (٣٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١.

(٢) ابن عمرو، أبو عبد الرحمن، الخزرجي، جليل القدر، جمع القرآن حفظاً على عهد النبي ﷺ، توفي سنة (١٧هـ) انظر: الإصابة: ٣/ ٤٢٦.

(٣) عويمر بن مالك، الخزرجي، توفي سنة (٣٣ هـ) انظر: الإصابة: ٣/ ٤٥.

(٤) الأنصاري الخزرجي، أبو خارجة، من أشهر كتّاب الوحي، قاضٍ، مفتٍ، فرضي، توفي سنة (٤٥هـ). انظر: الإصابة: ١/ ٥٦١، غاية النهاية: ١/ ٢٩٦.

(٥) اختلف فيه لاشتراك أكثر من صحابيّ بهذه الكنية، والراجح -والله أعلم- أنه قيس بن السكن بن زعوراء، من بني عديّ بن النجار، وأحد عمومة أنس رضي الله عنه، مات بعد سنة (٧٠ هـ) ولم يعقب. انظر: الاستيعاب: ٨/ ١٦٦٤-١٦٦٥، الإصابة: ٥/ ٤٧٦ و٧/ ١٥٩.

(٦) ابن عامر، جمع القرآن على عهد النبي ﷺ، توفي في زمن معاوية. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٢.

(٧) كتاب أبي عبيد مفقود -حسب علمي-، ولعلّ المؤلّف اطّلع عليه، أو أنه - وهو الأرجح - نقل عنه بواسطة السخاوي وأبي شامة، مع انفراده عنهما بذكر أبي زيد.
انظر: جمال القراء: ٢/ ٤٢٤، المرشد الوجيز: ٤١ - ٤٢.

(٨) وذلك في غزوة اليمامة سنة (١٢ هـ) لما ادَّعى مسيلمةُ النبوةَ. انظر: سيرة ابن هشام: ٤/ ٢٢٢-٢٤٦.

(٩) ابن حبيب بن ثمامة، المشهور بمسيلمة الكذّاب، كان يطمح في ملك العرب فارتدّ بعد وفاة النبي ﷺ وادّعى النبوة، وقتل في غزوة اليمامة، انظر: السيرة: ٤/ ٢٢٢ - ٢٤٦، شذرات الذهب: ١/ ٢٣.

(١٠) قيل: سبعمائة، وقيل: أكثر، انظر: فتح الباري: ٩/ ١٢.

(١١) الذي أشار هو عمر رضي الله عنه. انظر: جمال القراء: ١/ ٨٦، المرشد الوجيز (ص: ٤١-٤٢)، فتح الباري: ٩/ ١٠.

القرآن في مصحف واحد خشية أن يذهب بذهاب الصحابة، فتوقف في ذلك من حيث إنّ النبي ﷺ لم يأمر في ذلك بشيء، ثم اجتمع رأيه ورأي الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، فأمر زيدَ بن ثابت بتتبّع القرآن وجمعه[1]، فجمعه في صحفٍ كانت عند أبي بكر رضي الله عنه حتى[2] توفي، ثم عند عمر رضي الله عنه حتى توفي، ثم عند حفصة رضي الله عنها[3].

ولما كان في حدود[4] سنة ثلاثين[5] من الهجرة في خلافة عثمان رضي الله عنه حضر حذيفة بن اليمان فتح إرمينية[6] وأذربيجان[7] فرأى الناس يختلفون في

---

(١) فكان بذلك أول من جمع القرآن كما قال علي رضي الله عنه: رحم الله أبا بكر، كان أول من جمع القرآن، وفي رواية: أوّل من جمع بين اللوحين. انظر: المصنّف لابن أبي شيبة: ٢/ ١٦٣، جمال القراء: ١/ ٨٢.

(٢) في (ك): «ثم» بدل «حتى»، وهو سبق قلم.

(٣) انظر: تاريخ الطبري: ١/ ٢٠، المصاحف (ص: ١٨ - ٢٠)، الفتح: ٩/ ١٠.

(٤) في (ظ) و (ت) «نحو» وسقطت من المطبوع كلمة «سنة».

(٥) اعترض ابن حجر على هذا الرأي تلميحاً، ووصفه بأنه زعمٌ من قائله الذي لم يذكر له مستنداً، وهذا نصّ عبارته، قال رحمه الله: «وغَفَل بعض من أدركناه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة (ثلاثين)، ولم يذكر لذلك مستنداً.».

لا شك - عندي - في أن هذا الذي لم يُصرِّح الحافظ باسمه - احتراماً وتقديراً له - هو المؤلّف، فهذا نصُّ عبارته، وتعقُّبُ الحافظِ للمؤلّف في هذا القول لا يُسَلَّم -مع التقدير والأدب الكامل -مع قائله رحمه الله،لِـ:

أ - اختلاف المؤرّخين في تحديد زمن مجيء حذيفة لعثمان، وفي زمن فتح أرمينية وأذربيجان، فقيل سنة (٢٥)، وهو ما رجّحه ابن حجر بطريقة حسابية، وقيل سنة (٣٠)، وقيل سنة (٣٤) فمن هذا الاختلاف يُرفعُ وَصْفُ (الغفلة) عن المؤلّف.

ب - قول الحافظ: «لم يذكر مستنداً» صحيح، لكن ليس معناه أنه لا مستند له، فهذا الزمن الذي حدّده المؤلف سبقه إليه ابن الأثير، وأبو الفداء.

انظر: الكامل في التاريخ: ٣/ ٥٥، المختصر في تاريخ البشر: ١/ ١٦٧ - ١٦٨، الفتح: ٩/ ١٧.

(٦) بكسر الهمزة وفتحها وسكون ثانيه وكسر الميم وياء ساكنة وكسر النون وياء خفيفة مفتوحة. بلد في الروم، افتتحت زمن عثمان رضي الله عنه. انظر: الأنساب: ١/ ١١٧، معجم البلدان: ١/ ٢٠٣.

(٧) من بلاد العراق، مما يلي إرمينية. انظر: معجم البلدان: ١/ ١٥٩.

القرآن، يقول أحدهم للآخَر: قراءتي أصحّ من قراءتك، فأفزعه ذلك، وقدِم على عثمان وقال: « أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى »، فأرسل عثمان إلى حفصة: أَنْ أرسلي إلينا بالصُّحُف ننسخها ثم نردّها إليكِ، فأرسلتها إليه، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص[١]، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام[٢] أن ينسخوها في المصاحف وقال: « إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم».[٣]

فكتب منها[٤] عدة مصاحف فوجَّه بمصحف إلى البصرة، ومصحف إلى

(١) الأموي، من مشاهير الصحابة، وفصحاء قريش، توفي سنة (٥٨ هـ)، وقد وهم ابن عبد البر رحمه الله فجعل ابن أخي سعيد وهو أبان بن سعيد بن العاص، هو الذي تولى إملاء المصحف مع زيد، وتعقبه ابن حجر بقوله: «هذه رواية شاذة تفرد بها نعيم بن حماد عن الدراوردي، وكيف يعيش إلى خلافة عثمان من قُتِل في خلافة أبي بكر؟». انظر: الإصابة: ١/ ١٧ و٢/ ٤٧.

(٢) المخزومي، ولد في زمن النبي ﷺ، وأدرك عشر سنين من حياته عليه الصلاة والسلام، توفي سنة (٤٣ هـ)، انظر: الإصابة: ٣/ ٦٦.

(٣) انظر: الإتقان: ١/ ١٦٩.

(٤) اختلفت الأقوال في هذه الجزئية، وخلاصة هذا الخلاف أن يقال: إنّ مجموع المصاحف العثمانية ثمانية، خمسة متفق عليها، وثلاثة مختلف فيها.

فأمّا المتفق عليها فهي: الكوفيّ والبصريّ والشاميّ والمدنيّ العامّ والخاصّ، وأمّا الثلاثة المختلف فيها فهي: المكيّ ومصحف البحرين ومصحف اليمن. قال الشاطبي في العقيلة:

وسار في نُسَخٍ منها مع المدني ... كوفٍ وشامٍ وبصرٍ تملأ البَصَرا
وقيل مكة والبحرين مع يَمَنٍ ... ضاعت بها نُسَخٌ في نشرها قُطُرا

فقوله: « المدني » يشمل المدنيَّ العامَّ وهو الذي تركه عثمان في المدينة، والخاصَّ وهو الذي يُسمّى «الإمام». وفي « شرح العقيلة » لابن القاصح: أمر عثمان رضي الله عنه زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدينة، وبعث عبدالله ابن السائب مع المكي، وبعث المغيرة بن شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السّلميّ مع الكوفي، وعامر ابن عبد قيس مع البصري، وبعث مصحفاً إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، ولا علمنا من أنفذ معها، ولهذا انحصر الأئمة السبعة في الأمصار الخمسة.» انظر: شرح العقيلة: ١٥ وما بعدها.

الكوفة، ومصحف إلى الشام، وترك مصحفاً بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفاً الذي يقال له (الإمام)، ووجّه بمصحف إلى مكة، وبمصحف إلى اليمن، وبمصحف إلى البحرين، وأجمعت[١] الأمة المعصومة من الخطأ[٢] على ما تضمنته هذه المصاحف وتركِ ما خالفها من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذوناً فيه توسعةً عليهم، ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن، وجُرِّدت هذه المصاحفُ جميعُها من النقط والشكل[٣] ليحتملها ما صحَّ نقله وثبتت تلاوته عن النبي ﷺ، إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرّد الخط،
٨/١ وكان من جملة الأحرف السبعة[٤] التي/ أشار إليها النبيّ ﷺ بقوله: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف»[٥]، فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر

---

(١) في (س): «اجتمعت».

(٢) (من الخطأ): ليست في (س).

(٣) قال الشاطبي في العقيلة:

فجرَّدوه كما يَهْوَى كتابته ما فيه شكل ولا نقط فيحتجرا.

انظر: شرح العقيلة: ١٥، الكواكب الدريّة: ٢٧.

(٤) (السبعة): سقطت من المطبوع.

(٥) متفق عليه، وهو حديث متواتر عن النبي ﷺ، وسيأتي كلام المؤلف رحمه الله عنه، وأخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الخصومات (الفتح ٥/ ٨٩ ح ٢٤١٩)، وفي كتاب فضائل القرآن (الفتح ٨/ ٦٣٨ ح ٤٩٩٢) وغيرها من المواضع.

وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١/ ٥٦٠ ح ٨١٨).

عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله ﷺ كما صرّح به غير واحد من أئمة السلف كمحمد بن سيرين،[١] وعَبِيدة السَّلَماني[٢]، وعامرٍ الشعبي[٣].

قال عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: «لو وُلِّيتُ في المصاحف ما وَلِيَ عثمان لفعلت كما فعل[٤]».

وقرأ أهل كلّ[٥] مصرٍ بما في مصحفهم وتَلَقَّوْا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من في رسول الله ﷺ ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقَّوه عن النبي ﷺ.

---

(١) أبو بكر مولى أنس بن مالك، إمام البصرة مع الحسن، روى عن بعض الصحابة منهم عائشة وأبو هريرة وزيد، وروى عنه الشعبي وثابت وقتادة، اشتهر بتعبير الرؤى، توفي سنة (١١٠هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٥١-١٥٢.

(٢) عبيدة بن عمرو المرادي، أبو عمرو الكوفي، تابعي، أسلم زمن فتح مكة لكنه لم ير النبيﷺ، السَّلْماني، وقيل: السَّلَماني نسبة إلى « السلمان « حَيٌّ من مراد، وقيل: سلمان في قضاعة، توفي سنة (٧٢ هـ).
انظر: الأنساب: ٣/ ٢٧٦- ٢٧٧، الإصابة: ٣/ ١٠٢، غاية النهاية: ١/ ٤٩٨.

(٣) عامر بن شراحيل، الحِمْيَري، تابعي، محدّث، فقيه، روى عن (١٥٠) مائة وخمسين من الصحابة، هو القائل: «القراءة سنة فاقرؤوا كما قرأ أولوكم».
الشَّعْبِيّ: بفتح الشين المعجمة وسكون العين نسبة إلى « شَعْب» وهو بطن من حِمْيَر، قال السمعاني: الشعبي من حِمْيَر وعدادُه في هَمْدان. توفي سنة (١٠٥ هـ).
انظر: تاريخ بغداد: ١٢/ ٢٢٧ -٢٣٤، الأنساب ٣/ ٤١١ و٤٣١ – ٤٣٢، غاية النهاية: ١/ ٣٥٠.

(٤) انظر: السنن الكبرى: ٢/ ٤٢، المرشد الوجيز: ٥٣ – ٥٤.

(٥) في المطبوع: كل أهل.

فممّن كان بالمدينة:

ابن المسيّب[١]، وعروة[٢]، وسالم[٣]، وعمر بن عبد العزيز[٤]، وسليمان[٥] وعطاء ابنا يسار[٦]، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ[٧]، وعبد الرحمن ابن هرمز الأعرج[٨]، وابن شهاب الزهري[٩]، ومسلم بن جندب[١٠]، وزيد بن أسلم[١١].

---

(١) سعيد، المخزومي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن عن ابن عباس وأبي هريرة، قرأ عليه ابن شهاب الزهري، توفي سنة (٩٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠٨.

(٢) ابن الزبير بن العوام، أحد الفقهاء السبعة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن عن أبويه وعائشة، كان صوّاماً، توفي سنة (٩٣ هـ) وهو صائم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١١ - ٥١٢.

(٣) ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أحد الفقهاء السبعة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، توفي سنة (١٠٦هـ) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠١.

(٤) الأموي، أمير المؤمنين، مناقبه كثيرة، اشتهر بالخليفة الراشد، توفي سنة (١٠١ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٣.

(٥) أبو أيوب، الهلالي، المدني، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ توفي سنة (١٠٧ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٨.

(٦) أبو محمد، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ توفي سنة (١٠٢ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١٣.

(٧) المدني، روى عنه نافع وابن سيرين، توفي بالحَرّة سنة (٦٣ هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣٠١ - ٣٠٢.

(٨) المدني، أخذ عرضاً عن أبي هريرة وابن عباس، قرأ عليه نافع، توفي سنة (١١٧ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٨٠ - ١٨٢.

(٩) محمد بن مسلم، المدني، قرأ على أنس، وروى عنه وعن ابن عمر، عرض عليه نافع، وروى عنه مالك، توفي سنة (١٢٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٦٢ - ٢٦٣.

(١٠) المدني، قرأ على ابن عياش المخزومي، قرأ عليه نافع، توفي سنة (١١٠ هـ).
انظر: المعرفة: ١/ ١٨٤ - ١٨٦، الجرح والتعديل: ٨/ ١٨٢.

(١١) المدني، مولى عمر، توفي سنة (١٣٦ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٦.

وبمكة:

عبيد بن عمير(١)، وعطاء(٢)، وطاووس(٣)، ومجاهد(٤)، وعكرمة(٥)، وابن أبي مليكة(٦).

وبالكوفة:

علقمة(٧)، والأسود(٨)، ومسروق(٩)، وعَبِيدة، وعمرو بن شرَحْبيل(١٠)،

---

(١) أبو قتادة، المكي ولد في زمن النبي ﷺ، روى عن عمر وأبيّ، روى عنه مجاهد وعطاء، توفي سنة (٧٤ هـ). غاية النهاية: ١/ ٤٩٦ – ٤٩٧.

(٢) ابن أبي رباح، القرشي، مولاهم، روى القراءة عن أبي هريرة، عرض عليه أبو عمرو. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١٣.

(٣) ابن كيسان اليماني، أخذ القرآن عن ابن عباس، وعُظْمُ روايته عنه، توفي سنة (١٠٦ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤١.

(٤) ابن جبير المكي، مقرئ مفسّر، قرأ على ابن عباس، وحدّث عنه وعن عائشة وأبي هريرة وغيرهم، توفي سنة (١٠٣هـ). انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ٣١٩، المعرفة: ١/ ١٦٣ –١٦٥، طبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٣٠٥ – ٣٠٨.

(٥) ابن خالد، المكي، قرأ على ابن عباس وابن عمر، عرض عليه أبو عمرو، توفي سنة (١١٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١٥.

(٦) عبد الله بن عبيد الله، التميمي، توفي سنة (١١٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٣٠.

(٧) ابن قيس، الكوفي، فقيه، ولد في حياة النبي ﷺ، قرأ على ابن مسعود، توفي سنة (٦٢ هـ). انظر: الطبقات الكبرى: ٦/ ٨٦ –٩٢، تاريخ بغداد: ١٢/ ٢٩٦ – ٣٠٠، المعرفة: ١/ ١٤٠ – ١٤٣.

(٨) ابن يزيد، الكوفي، فقيه، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، عرض على ابن مسعود، قرأ عليه ابن وثاب والنخعي وغيرهما، توفي سنة (٧٥ هـ). انظر: حلية الأولياء: ٢/ ١٠٢ – ١٠٥، المعرفة: ١/ ١٣٧–١٣٩.

(٩) ابن الأجدع، سمع من أبي بكر وعمر، وقرأ على ابن مسعود، حدّث عنه سعيد بن جبير وغيره، توفي سنة (٦٣هـ). انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ٣٩٦ – ٣٩٧، المعرفة: ١/ ١٣٩ – ١٤٠.

(١٠) الهمداني، الكوفي، عرض على ابن مسعود، وروى عن عمر وعلي، روى عنه السَّبيعي. انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٠١.

والحارث بن قيس[١]، والربيع بن خثيم[٢]، وعمرو بن ميمون[٣]، وأبو عبدالرحمن السُّلَمي، وزِرّ بن حُبَيش[٤]، وعُبَيد بن نُضيلة[٥]، وأبو زُرعة بن عمرو بن جرير[٦]، وسعيد بن جبير[٧]، وإبراهيم النَّخَعي[٨]، وعامر الشعبي.

---

(١) الجعفي، الكوفي، راوٍ، روى عن ابن مسعود.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠١.

(٢) الثوري، الكوفي، قرأ على ابن مسعود الذي قال له: لو رآك محمد ﷺ لأَحبَّك، وما رأيتُك إلا ذَكرتُ المخبتين، توفي قبل سنة (٩٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٣.

(٣) الكوفي، أدرك النبي ﷺ ولم يلقه، عرض على ابن مسعود، وروى عن عمر، توفي سنة (٧٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٠٣.

(٤) الأسدي، الكوفي، قرأ على ابن مسعود وغيره، حدَّث عن عمر وأبيّ، توفي سنة (٨٢ هـ).
انظر: السير: ٤/ ١٦٦ - ١٧١، المعرفة: ١/ ١٤٣ - ١٤٥.

(٥) الخزاعي، الكوفي، سمع من المغيرة بن شعبة، وقرأ عليه حمران بن أعين.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٧ - ٤٩٨، المعرفة: ١/ ١٤٦.

(٦) عمرو بن عمرو، سمع أبا هريرة، وعرض على الربيع بن خثيم، روى عنه عمارة بن القعقاع وغيره.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٠٢.

(٧) الوالبي، مولاهم، قرأ على ابن عباس وحدّث عنه، وقرأ عليه أبو عمرو، قُتِل شهيداً سنة (٩٥ هـ).
انظر: حلية الأولياء: ٤/ ٢٧٢ - ٣٠٩، المعرفة: ١/ ١٦٥ - ١٦٨.

(٨) ابن يزيد، الكوفي، قرأ على الأسود، وقرأ عليه الأعمش، توفي سنة (٩٦ هـ).
والنخعي نسبة إلى: النَّخع، قبيلة من العرب نزلت الكوفة، وهو جَسَر بن عمرو بن علة، من أُدَدْ، سمي (النَّخَع)؛ لأنه ذهب عن قومه.
انظر: الأنساب: ٥/ ٤٧٣، غاية النهاية: ١/ ٢٩ - ٣٠.

وبالبصرة:

عامر بن عبد قيس[١]، وأبو العالية[٢]، وأبو رجاء[٣]، ونصر بن عاصم[٤]، ويحيى بن يَعْمَر[٥]، ومعاذ[٦]، وجابر بن زيد[٧]، والحسن[٨]، وابن سيرين، وقتادة[٩].

---

(١) التميميّ، ثقة، من كبار التابعين، روى عن عمر رضي الله عنه، وتلقن القرآن من أبي موسى الأشعريّ رضي الله عنه، توفي في خلافة عثمان. انظر: الطبقات الكبرى: ٧/ ١٠٣-١١١، حلية الأولياء: ٢/ ٨٧-٩٥، الإصابة: ٥/ ٧٦-٧٧.

(٢) رُفيَع بن مهران، الرياحي، أخذ عرضاً عن أبيٍّ وزيد وعمر، قرأ عليه الأعمش وأبو عمرو، توفي سنة (٩٠هـ).

انظر: المعرفة:١/ ١٥٥-١٥٨، غاية النهاية:١/ ٢٨٤-٢٨٥، طبقات المفسرين للداودي: ١/ ١٧٢ - ١٧٣.

(٣) عمران بن تيم العُطاردي، أخذ عرضاً عن ابن عباس، وقرأ عليه أبو الأشهب، توفي سنة (١٠٥ هـ). انظر: المعرفة: ١/ ١٥٣- ١٥٤.

(٤) الدؤلي، مقرئ نحوي، قرأ على أبي الأسود، روى عنه أبو عمرو، وثّقه النسائي، توفي سنة (٩٠ هـ). انظر: المعرفة: ١/ ١٧٠، تهذيب التهذيب: ١٠/ ٤٢٧ – ٤٢٨، غاية النهاية: ٢/ ٣٣٦.

(٥) العَدواني، أخذ عرضاً عن أبي الأسود، وسمع من ابن عباس وعمر وابنه، قرأ عليه أبو عمرو، ثقة عالم، أول من نقَّط المصحف.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨١، بغية الوعاة: ٢/ ٣٤٥.

(٦) هذا الاسم انفردت به (ت) فقط، ولم يذكره السخاوي. ولم أجد في القراء من التابعين من اسمه (معاذ).

(٧) أبو الشعثاء، الأزدي وردت له حروف في القرآن.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٨٩.

(٨) ابن أبي الحسن، البصري، ثقة، قرأ على حطان الرقاشي، أخذ عنه القراءة أبو عمرو، توفي سنة (١١٠هـ). انظر: الطبقات الكبرى: ٧/ ١٥٦ - ١٧٨، حلية الأولياء ٢/ ١٣١-١٦١، المعرفة: ١/ ١٦٨- ١٦٩.

(٩) ابن دعامة، السّدوسي، المفسر، له اختيار في القراءة، روى عن أنس، وسمع منه، روى عنه أبان بن يزيد وغيره، توفي سنة (١١٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥- ٢٦.

وبالشام:

المغيرة بن أبي شهاب المخزوميّ[١] صاحب عثمان بن عفان في القراءة، وخُلَيْد بن سعد[٢] صاحب أبي الدّرداء.

ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتمَّ عناية حتى صاروا في ذلك أئمةً يُقتدَى بهم ويُرحَل إليهم ويُؤخَذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقِّي قراءتهم بالقبول ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصدّيهم للقراءة نُسبتْ إليهم.

فكان بالمدينة:

أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثمّ شيبةُ بن نِصَاح[٣]، ثم نافع بن أبي نُعَيم.

وكان بمكة:

عبد الله بن كثير، وحُمَيد بن قيس الأعرج[٤]، ومحمد بن مُحَيْصِن[٥].

---

(١) المغيرة بن عبد الله بن عمرو، أخذ عرضاً عن عثمان، قرأ عليه ابن عامر، توفي سنة (٩١هـ).
انظر: المعرفة: ١/ ١٣٦، غاية النهاية: ٢/ ٣٠٥.

(٢) السلماني، وسلمان: من قضاعة، كان رجلاً حسن الصوت تأمره أم الدرداء أن يقرأ عليهم.
انظر: ميزان الاعتدال: ١/ ٣١٠، لسان الميزان: ٢/ ٤٠٦.

(٣) أبو ميمونة، المدني، مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ، قرأ على ابن عياش المخزوميّ، قرأ عليه نافع وابن جماز، وثّقه النسائي وغيره، توفي سنة (١٣٠هـ). انظر: المعرفة:١/ ١٨٢ - ١٨٤، غاية النهاية:١/ ٣٢٩-٣٣٠.

(٤) أبو صفوان، المكي، قرأ على مجاهد ثلاث مرات، روى عنه القراءة عرضاً أبو عمرو وسفيان بن عيينة وغيرهما، توفي سنة (١٣٠ هـ).
انظر: الجرح والتعديل: ٣/ ٢٢٧-٢٢٨، المعرفة: ١/ ٢١٩-٢٢١، غاية النهاية: ١/ ٢٦٥.

(٥) هو: محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله، اختلف في اسمه والأشهر ما أثبته، ثقة، قرأ على مجاهد ودرباس وغيرهما، قرأ عليه أبو عمرو وشبل وغيرهما، توفي سنة (١٢٣ هـ).
انظر: المعرفة: ١/ ٢٢١-٢٢٣، غاية النهاية: ٢/ ١٦٧.

وكان بالكوفة:

يحيى بن وثّاب[١]، وعاصم بن أبي النَّجود، وسليمان الأعمش[٢]، ثم حمـزة، ثم الكسائي.

وكان / بالبصرة: ٩/١

عبد الله بن أبي إسحاق[٣]، وعيسى بن عمر[٤]، وأبو عمرو بن العلاء[٥]، ثم عاصم الجَحْدَرِيّ[٦]، ثم يعقوب الحضرمي[٧].

وكان بالشام:

عبد الله بن عامر[٨]، وعطية بن قيس الكِلاَبِيّ[٩]، وإسماعيل بن عبـد الله بـن

(١) الأسدي، الكوفي، حدّث عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما، وقرأ القرآن على بعض الصحابة والتابعين، توفي سنة (١٠٣ هـ) انظر: المعرفة: ١/ ١٥٩-١٦٢.

(٢) سليمان بن مهران، أبو محمد، الأسدي، قرأ على ابن وثّاب وعرض على مجاهد وأبي العالية وغيرهما، وقرأ عليه حمزة، توفي سنة (١٤٨ هـ).
انظر: تاريخ بغداد: ٩/ ٣-١٣، المعرفة: ١/ ٢١٤-٢١٩، غاية النهاية: ١/ ٣١٥-٣١٦.

(٣) الحضرميّ، جدُّ يعقوبَ القارئ، أخذ عرضاً عن يحيى بن يعمَر، روى عنه أبو عمرو، توفي سنة (١١٧هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٠.

(٤) الهمداني، الكوفي، ثقة، عرض على عاصم والأعمش، عرض عليه الكسائي، توفي سنة (١٥٦ هـ).
انظر: الجرح والتعديل: ٦/ ٢٨٢، المعرفة: ١/ ٢٦٩-٢٧٠، غاية النهاية: ١/ ٦١٢-٦١٣.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٥٣.

(٦) أخذ عرضاً عن سليمان بن قتة، ويحيى بن يعمر، وعرض عليه أبو المنذر سلام وغيره،توفي سنة (١٢٨هـ). انظر: المعرفة: ١/ ٢١٠-٢١١، غاية النهاية: ١/ ٣٤٩.

(٧) انظر ترجمته ص: ٤٩٥.

(٨) انظر ترجمته ص: ٣٨٣.

(٩) عرض القرآن على أمّ الدرداء، ثقة، قرأ عليه عبد الرحمن بن يزيد، توفي سنة (١٢١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١٣-٥١٤.

المهاجر[١]، ثم يحيى بن الحارث الذِّماري[٢]، ثم شريح بن يزيد الحضرمي[٣].[٤]

ثم إن القرّاء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرّقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم، عُرفت طبقاتُهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهورُ بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقَلَّ الضبط، واتسع الخَرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق[٥]، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد[٦] الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعَزَوا الوجوه والروايات، وميَّزوا بين المشهور والشاذِّ، والصحيح والفاذِّ[٧]، بأصول أَصَّلوها، وأركان فَصّلوها، وها نحن نشير إليها ونعوِّل كما عوَّلوا عليها فنقول:

---

(١) ويقال: إسماعيل بن عبيد الله. انظر: تهذيب التهذيب: ١/ ٣١٧.

(٢) الغَسّاني، أبو عمرو، عرض على واثلة بن الأسقع، ثقة، قرأ عليه عراك بن خالد وغيره، توفي سنة (١٤٥هـ). والذِّماري: نسبة إلى ذِمار بلدة باليمن.

انظر: الطبقات الكبرى: ٧/ ٤٦٣، المعرفة: ١/ ٢٣٩-٢٤١.

(٣) مقرئ، ثقة، وهو والد حَيْوة بن شريح، له اختيار في القراءة، روى عن الكسائي، روى عنه ابنه وغيره، توفي سنة (٢٠٣ هـ).

انظر: الثقات: ٨/ ٣١٣-٣١٤، المعرفة: ١/ ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٤) انظر: جمال القراء: ٢/ ٤٣١، المرشد الوجيز: ١٦٥.

(٥) من قوله: (ثم إن - إلى هنا) هو نصُّ كلام أبي شامة في المرشد الوجيز: ١٦٥، وإبراز المعاني: ١/ ٩٥.

(٦) جمع صنديد، ويطلق على عدة معان: السيدِ الشريف في قومه، والشجاعِ، والي القوم ومتولي مهمّاتهم. (تاج العروس: صندد).

(٧) من قولهم: فذّ الرجل عن أصحابه إذا شذّ عنهم وبقي منفرداً. القاموس والتاج (فذّ).

كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صَرَّح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني[١]، ونَصَّ عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكيّ بن أبي طالب[٢]، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي[٣]، وحقَّقه الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل، المعروفِ بأبي شامة[٤] وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن[٥] أحد منهم خلافه.

قال أبو شامة رحمه الله في كتابه «المرشد الوجيز»: « فلا ينبغي أن يُغترَّ بكل
قراءة / تُعزَى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة وأنَّ ١/
هكذا[٦] أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا يتفرّد بنقلها مصنّف
عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القرّاء

---

(١) انظر ترجمته ص: ٢٤٩.

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٨١.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٦٨.

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٣٠.

(٥) (عن) سقطت من (س).

(٦) كذا ضبطت في جميع النسخ إلا (س) فكتبت فيها: «وأنها كذا» بفصل الهاء عن الكاف.

فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمَّن تنسب إليه، فإن القراءاتِ المنسوبةَ إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمةٌ إلى المجمَع عليه والشاذّ، غيرَ أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نُقِل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم»[1].

قلت وقولنا في الضابط: « ولو بوجه » نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يَضُرُّ مثلُه، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمّةُ بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدَى بهم من السلف على قبولها كإسكان ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] و ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [النساء: ٥٨] ونحوه[2]،

(١) المرشد الوجيز: ١٧٤.

(٢) قوله (ونحوه) يدخل فيه ﴿يَأْمُرْهُم﴾ و ﴿تَأْمُرْهُمْ﴾ و ﴿يَنصُرْكُمْ﴾ و ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ والمقصود بالإسكان هنا – وهو لأبي عمرو البصري بخلف عن الدوري – إسكان الهمزةِ في «بارئكم» والراء في البقية، والإنكار الذي أشار إليه المؤلف هو لعدم وجود سبب يقتضي الإسكان، فالكلمات إما مجرورة في ﴿بَارِيكُمْ﴾ أو مرفوعة في غيرها ولا وجه للإنكار لثبوت القراءة أولاً، ولورود هذا الأسلوب في كلام العرب، كقول امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

مستحقِب: مرتكِب، والواغل: الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يُدعَى إليه، أو يُنفِق معهم في نفقاتهم. الشاهد: قوله: (أشربْ) بتسكين الباء.

وكقول الشاعر: وناعٍ يخبِّرْنا بمهلك سيِّد تقطَّع من وَجدٍ عليه الأنامل

الشاهد: تسكين الراء من (يخبرْنا).

انظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٢، الخصائص:١/ ٧٤، شرح الهداية:١/ ١٦٥ – ١٦٦، التاج (وغل).

و ﴿سَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢][١]، و ﴿يَبُنَيَّ﴾ [لقمان: ١٣][٢]، و ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر:٤٣][٣]، و ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨][٤]، والجمع بين الساكنين في تاءات البزي[٥]، وإدغام أبي عمرو[٦]، و ﴿اسْطَاعُوا﴾ [الكهف: ٩٧] لحمزة[٧]، وإسكان ﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٥٨][٨] و ﴿يَهِدِّي﴾

---

(١) تسكين الهمز لقنبل على نية الوقف.

انظر: السبعة: ٤٨٠، التيسير: ١٦٧، النشر: ٢/ ٣٣٧ (ط.الضباع).

(٢) تسكين الياء، وذلك في الموضع الأول من سورة لقمان، وهو ﴿يَبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣] لابن كثير، والموضع الثالث وهو قوله ﴿يَبُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَوٰةَ﴾ [لقمان:١٧] لقنبل فقط. وجّهت هذه القراءة بأن أصل الكلمة (بُـنَـيْـيِـي) ثلاث ياءات، الأولى ياء التصغير وهي ساكنة، والثانية لام الفعل وهي مكسورة، والثالثة ياء الإضافة، وهي متحركة، فوجه قراءة الإسكان هو حذف ياء الإضافة على لغة من قال: يا غلامِ أقبل، فبقيت الياء التي هي لام الفعل مكسورة فحذفت استخفافاً وبقيت ياء التصغير ساكنة. انظر: التيسير: ١٧٦، شرح العنوان: ق: ١٧٧/ ب، النشر: ٢/ ٢٨٩ (ط.الضباع).

(٣) بإسكان الهمزة، وهي قراءة حمزة، ووجهها التخفيف لتوالي الحركات.

انظر: السبعة: ٥٣٥-٥٣٦، إبراز المعاني: ٤/ ١١٢-١١٥، النشر: ٢/ ٣٥٢ (ط.الضباع).

(٤) أي على قراءة ابن عامر وشعبة ﴿نُجِّي﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم ونصب ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ ووجهت توجيهات كثيرة بعضها لا يصح، والراجح أنها على معنى ﴿نُنَجِّي﴾ ثم حذفت إحدى النونين تخفيفاً.

انظر: النشر: ٢/ ٣٢٤ (ط.الضباع).

(٥) وهي التاء التي تكون في أوائل الأفعال المستقبلة إذا حسن معها تاء أخرى ولم ترسم خطاً، ومجموعها في القرآن الكريم إحدى وثلاثون تاء. انظر: التيسير: ٨٣-٨٤، النشر: ٢/ ٢٣٢-٢٣٣ (ط.الضباع).

(٦) أي الإدغام الكبير وهو إدغام حرف متحرك في حرف متحرك، وله باب خاص سيذكره المؤلف ص: ٦٩٢.

(٧) يريد قوله تعالى ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ لا قوله ﴿وَمَا اسْتَطَاعُوا﴾ ولا عبرة بطعن بعض النحويين ومعهم ابن مجاهد رحمه الله في هذه القراءة، فهي مع تواترها - كغيرها - جائزة ومسموعة في كلام العرب.

انظر: السبعة: ٤٠١، التيسير: ١٤٦، إبراز المعاني: ٣/ ٣٥٣-٣٥٤، النشر: ٢/ ٣١٦ (ط.الضباع).

(٨) وكذلك في البقرة [٢٧١]: ﴿فَنِعِمَّا﴾ والمراد تسكين العين، وهي قراءة أبي جعفر قولاً واحداً، وعن أبي عمرو وقالون وشعبة خلاف بين الإسكان والاختلاس، والإسكانُ: لغةٌ.

انظر: التيسير: ٨٤، النشر: ٢/ ٢٣٥-٢٣٦ (ط.الضباع).

[يونس: ٣٥][1] وإشباع الياء في ﴿نَرْتَعِ﴾[2] [يوسف: ١٢] و ﴿يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠][3] و ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٧][4].

وضمّ ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ [البقرة: ٣٤][5] ونصب ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[6] وخفض ﴿ٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١][7] ونصب و ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤][8] والفصل بين

---

(١) وهي قراءة أبي جعفر بخلف عن ابن جمّاز ووجه لقالون، والمرادُ تسكين الهاء مع تشديد الدال، وهي لغة. انظر: النشر: ٢/ ٢٨٣ (ط.الضباع)

(٢) وهي رواية قنبل بخلاف عنه، ووجِّهت بأنها لغة بعض العرب في إجرائهم المعتلّ مجرى الصحيح، فلا يحذف منه شيء من حروفه في الجزم. واستشهدوا له بقول قيس بن زهير:

ألَمْ يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لَبونُ بني زياد

الشاهد قوله: (يأتيك) بالياء مع أنه مجزوم ب «لم».

انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٢٦٨، النشر: ٢/ ٢٩٧ (ط.الضباع).

(٣) وهي رواية قنبل، ووجهت كتوجيه ﴿نَرْتَعِ﴾ [يوسف: ١٢].

انظر: التيسير: ١٣١، الدر المصون: ٦/ ٢٩٧، النشر: ٢/ ٢٩٧ (ط.الضباع).

(٤) المراد ﴿أَفْئِدَةً﴾ بياء بين الهمزة الثانية والدال، وهي رواية هشام بخلف عنه، وهي لغة بعض العرب، حيث يشبعون الحركات الثلاث.

انظر: إبراز المعاني: ٣/ ٢٩٩-٣٠١، النشر: ٢/ ٢٩٩- ٣٠٠ (ط.الضباع).

(٥) وحيث جاء، وهي قراءة أبي جعفر، ووجهها الإتباع: ١٥٩٥.

(٦) في البقرة [١١٧]، والمواضع المختلف فيها. انظر: ١٥٩٥.

(٧) انظر: ص: ١٤٣ من الدراسة.

(٨) يقصد قراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَىَ﴾ بالبناء للمجهول، ﴿قَوْمًا﴾ بالنصب، وهي حجة على إقامة الجار والمجرور، وهو ﴿بِمَا﴾ مع وجود المفعول به الصريح وهو ﴿قَوْمًا﴾ مقام الفاعل. انظر: النشر: ٢/ ٣٧٢ (ط.الضباع).

المضافين في «الأنعام»[(١)]، وهمز ﴿سَاقَيْهَا﴾ [النمل:٤٤][(٢)]، ووصل ﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ ﴾ [الصافات: ١٢٣][(٣)]، وألف ﴿إِنْ هَذَانِ ﴾ [طه: ٦٣][(٤)]، وتخفيف ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ [يونس: ٨٩][(٥)]، وقراءة ﴿لَيْكَةِ﴾ في [الشعراء: ١٧٦] و [ص : ١٣]، وغير ذلك[(٦)].

---

(١) يقصد قراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ فضم الزاي وكسر الياء من ﴿زَيَّنَ﴾ ورفع لام ﴿قَتْلَ﴾ ونصب دال ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ وخفض همزة ﴿شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ بإضافة ﴿قَتْلَ ﴾ إليه، وهو فاعل في المعنى، وهذه القراءة حجة على جواز الفصل بين المضاف وهو (قتلُ) وبين (شركائِهم) وهو المضاف إليه، بالمفعول وهو (أولادَهم).

انظر: الكشف: ١/ ٤٥٣-٤٥٤، النشر: ٢/ ٢٦٣-٢٦٥ (ط.الضباع).

(٢) وهي رواية قنبل. انظر: التيسير: ١٦٨، النشر: ٢/ ٣٣٨ (ط.الضباع).

(٣) وهي قراءة ابن عامر بخلف عنه، ومراده وصل همزة ﴿إِلْيَاسَ ﴾ وإذا ابتدأ فتحها، والباقون بقطعها مكسورة .

انظر: النشر: ٢/ ٣٥٧-٣٦٠ (ط.الضباع).

(٤) وهي قراءة غير أبي عمرو، بإثبات ألف التثنية في اسم (إنّ).

انظر: النشر: ٢ / ٣٢٠-٣٢١ (ط.الضباع).

(٥) وهي قراءة ابن عامر بخلف. انظر: النشر: ٢ / ٢٨٦-٢٨٧ (ط.الضباع).

(٦) قوله: (وغير ذلك) ليس المراد به لفظ ﴿لَيْكَةِ﴾ في غير «الشعراء» و «ص »، وهما موضع الحجر (٧٨) وموضع قٓ (١٤) لأن هذين الموضعين لا خلاف فيهما عند جميع القراء، بل اتفقوا على قراءتهما بألف الوصل مع إسكان اللام وهمزة مفتوحة بعدها وخفض التاء، وإنما المراد بقوله (غير ذلك) غير ما ذكر من القراءات التي طعن فيها النحويون وردُّوها.

والخلاف في ﴿لَيْكَةِ﴾ في «الشعراء» و«ص » هو أن نافعاً وأبا جعفر وابن كثير وابن عامر يقرءون بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همز بعدها وبفتح تاء التأنيث في الوصل كما رُسمت، ويقرأ الباقون بألف الوصل مع إسكان اللام وهمزة مفتوحة بعدها وخفض تاء التأنيث.

انظر: التيسير: ١/ ١٦٦، النشر: ٢/ ٣٣٦ (ط.الضباع).

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه «جامع البيان» بعد ذكره إسكان ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] لأبي عمرو وحكايةِ إنكار سيبويه له، فقال -أعني- الدّاني: « والإسكان أصح في النقل، وأكثر في الأداء وهو الذي أختاره وآخذ به».

ثم لما ذكر نصوص رواته قال: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من
١/١١ حروف القرآن على الأفشى في اللغة / والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والروايةُ إذا ثبتت[1] عنهم لا يردّها قياس عربية، ولا فُشُوٌّ لغة ؛ لأن القراءة سنة متَّبَعة[2] يَلزَم قبولُها والمصيرُ إليها»[3].

قلت[4]: ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ في [البقرة: ١١٦] بغير واو،[5] ﴿وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾[6] بزيادة الباء في الاسمين، ونحو ذلك، فإن ذلك

---

(١) في المطبوع: «ثبت»، وهو تحريف.

(٢) انظر: تخريج هذا القول ص: ٦١.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق ٥/ب.

(٤).في المطبوع: «قلنا».

(٥) انظر: السبعة: ١٦٩، التيسير: ٧٦.

(٦) المقصودُ قولهُ تعالى: ﴿جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] فهذه هي التي فيها الخلاف، أما قوله تعالى: ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [فاطر:٢٥] فهذه لا خلاف فيها، فهي بالباء للقراء العشرة.

انظر: التيسير: ٩٢، النشر: ٢/ ٢٤٥-٢٤٦ (ط.الضباع).

ثابت في المصحف الشاميّ[١]، وكقراءة ابن كثير ﴿جَنَّٰتٍ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ في الموضع الأخير من سورة براءة [١٠٠] بزيادة ﴿مِن﴾ فإن ذلك ثابت في المصحف المكّيِّ[٢]، وكذلك ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ﴾ في سورة الحديد [٢٤] بحذف ﴿هُوَ﴾[٣]، وكذا ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ [آل عمران: ١٣٣] بحذف الواو[٤]، وكذا ﴿مِّنۡهَا مُنقَلَبٗا﴾ بالتثنية في الكهف[٥] [٣٦] إلى غير ذلك من مواضعَ كثيرةٍ في القرآن اختلفت المصاحف فيها فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية

---

(١) يفهم من عبارة المؤلف أن زيادة الباء في الاسمين قراءةُ ابن عامر بكماله قولاً واحداً، وهذا غير مقصود من المؤلّف، حيث إن قراءة ابن عامر بزيادة الباء في روايتيه إنما هي في كلمة ﴿وَٱلزُّبُرِ﴾، أما الكلمة الثانية وهي ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ﴾ ففيها الخلاف عن هشام من طريق النشر والطيّبة، بالزيادة وعدمها، وأما من الشاطبية فقولاً واحداً بالزيادة، وأما ابن ذكوان فهو كالباقين بدون زيادة الباء.

انظر: التيسير: ٩٢، المقنع: ١٠٦، النشر:٢/ ٢٤٥-٢٤٦ (ط.الضباع)، شرح الطيبة لابن الناظم: ٢٦١، فتح المنان: ق٥٩ ب.

(٢) قال في العقيلة: (من تحتها آخِراً مكيُّهم زَبَرا) زَبَرا: كتب.

انظر: المقنع: ١٠٨، شرح العقيلة: ٢٩.

(٣) على قراءة أبي جعفر ونافع وابن عامر، فتكون محذوفة في المصحف المدني والشامي.

انظر: المقنع: ١١٢، النشر: ٢/ ٣٨٤ (ط.الضباع)، شرح الطيبة: ٩٨.

(٤) وهي قراءة المدنيَّيْن أبي جعفر ونافع، ومعهما الشاميُّ ابنُ عامر، فتكون محذوفة على مصحفيهما.

انظر: المقنع: ٨٦، النشر: ٢/ ٢٤٢ (ط.الضباع)، الطيّبة: ٦٨.

(٥) وهي قراءة المدنيين وابن كثير والشامي، وهي كذلك في مصاحفهم.

انظر: المقنع: ١١٣-١١٥، النشر: ٢/ ٣١٠ - ٣١١ (ط.الضباع)، شرح الطيبة: ٣٣٦.

لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسمَ المجمعَ عليه.[١]

وقولنا بعد ذلك: « ولو احتمالاً »، نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديراً؛ إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديراً وهو الموافقة احتمالاً، فإنه قد خولف صريحُ الرّسم في مواضع إجماعاً نحو ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٣٣]، و ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥][٢].

﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ [الليل: ١][٣] ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣] و ﴿ٱلرِّبَوٰاْ[٤]﴾ [البقرة: ٢٧٥] ونحو ﴿لِنَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤].

---

(١) انظر: الإبانة: ٩٦-٩٨.

(٢) وجه المخالفة: كتابتها محذوفة الألفين، إحداهما اتفاقاً والأخرى باختلاف.

انظر: شرح العقيلة: ٣٩، دليل الحيران: ٥٤.

(٣) وجه المخالفة كتابتها بلام واحدة، باتفاق علماء الرسم، وهذا الحكم يشمل أربع كلمات أخرى، وهي: (﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ ، ﴿وَٱلَّٰتِي﴾ ، ﴿وَٱلَّتِي﴾ ، ﴿وَٱلَّذِي﴾) كيف جاء سواء أكان مفرداً أم مثنىً أم جمعاً.

قال الشاطبي:

لام التي اللائي واللاتي وكيف أتى الـ ذي مع الليل فاحذف واصدق الفكرا

أي: انتبه حتى لا يشتبه عليك ما كتب بلامين غير هذه الخمسة.

انظر: شرح العقيلة: ٨٥، دليل الحيران: ٢٠٦-٢٠٨.

(٤) وجه المخالفة كتابتها بالواو، وهي عوض عن الألف.

انظر: دليل الحيران: ٢٨٧ وما بعدها.

و ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ في الموضعين [الزمر: ٦٩] و [الفجر: ٢٣]، حيث كتب بنون واحدة[١] وبألف بعد الجيم[٢] في بعض المصاحف[٣].

وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ويوافقه بعضها تقديراً، نحو ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً كما كتب ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢]، وقراءة الألف تحتمله تقديراً كما كتب ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] فتكون الألف حذفت اختصاراً، وكذلك ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠، النجم: ٤٧، الواقعة:٦٢] حيث كتبت بالألف وافقت قراءة المد تحقيقاً، ووافقت قراءة

(١) أي في ﴿لِنَنظُرَ﴾.

(٢) أي في ﴿وَجِاْيٓءَ﴾.

(٣) ﴿لِنَنظُرَ﴾ ذكر الداني بسنده عن يحيى بن الحارث أنه وجدها في المصحف الإمام بنون واحدة، وتعقبه بقوله: لم نجد ذلك - كتابتها بنون واحدة - في شيء من المصاحف.

وذكر الأصبهاني في كتابه: (هجاء المصاحف) في الجدد والعُتُق بنون واحدة، ». ولم يذكر الخرَّاز في «مورد الظمآن» هذه الكلمة ولا مثيلتها أعني - لننصر - بل سكت عنهما، ووُجّه سكوته أنه بسبب تضعيف الشيخين لحذف النون فيهما.

قال الشاطبي: وفي لننظر حذفُ النون رُدّ...

قال شارحه ابن القاصح: أخبر أن من حكى حذف النون فقوله مردود، بل الصحيح أنها مرسومة بنونين. فالأولى أن يمثل بغيره.

وأما ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ فقد ذكر أبو داود، والداني في المحكم، والشاطبي الخلاف فيها، قال الشاطبي:

وجيءَ أندلس تزيده ألفاً معاً وبالمدني رَسماً عُنوا سِيرَا

وما ذكره الشاطبي في العقيلة هو من زيادات القصيد على المقنع.

انظر: المحكم: ١٧٤، شرح العقيلة: ٤٢، دليل الحيران: ٢٤٨.

القصر[1] تقديراً؛ إذ يحتمل أن تكون الألف صورة الهمزة على غير قياس كما كتب ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨][2].

١٢/١ وقد توافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً نحو/ ﴿أَنصَارَ اللَّهِ[3]﴾ [الصف:١٤]، و ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ[4]﴾ [آل عمران: ٣٩]، و ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١] و ﴿يَعْمَلُونَ﴾ و ﴿هَيْتَ لَكَ[5]﴾ [يوسف: ٢٣]، ونحو ذلك مما يدُلُّ تجرّدُه عن النقط والشكل، وحذفُه وإثباتُه على فضلٍ عظيمٍ للصحابة رضي الله عنهم في

---

(١) قراءة المد لابن كثير وأبي عمرو، والقصر للباقين.
انظر: السبعة: ٤٩٨، التيسير: ١٧٣، النشر: ٢/ ٣٤٣ (ط.الضباع).

(٢) المراد بالقياس أن الهمزة الواقعة بعد ساكن غير الألف لا تجعل لها صورة؛ لأن تخفيفها يذهبها بالكلية؛ لأنه يكون بنقل حركتها إلى ما قبلها، وقد خولف القياس هنا فجعلت لها صورة، ورسمت بياء بعد الواو.
قال الداني: «لا أعلم همزة متوسطة قبلها ساكن رسمت في المصاحف إلا هذه الكلمة و ﴿مَوْبِلًا﴾ لا غير.».
قال الشاطبي:

والنشأة الألف المرسومُ همزتُها   أو مَدّةٌ وبياء موئلاً نَدَرَا

انظر: شرح العقيلة: ٧٥، فتح المنان: ق ٨٧أ، دليل الحيران: ٢١٧.

(٣) وهي بتنوين ﴿أَنصَارَ﴾ في الوصل وإبداله ألفاً في الوقف، ولام الجر قبل لفظ الجلالة، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر، والقراءة الأخرى بغير تنوين على الأصل، وهي قراءة الباقين.
انظر: تحبير التيسير: ١٨٥ – ١٨٦.

(٤) والرسم يحتمل القراءتين ﴿فناداه﴾ بألف ممالة بعد الدال، لحمزة والكسائي وخلف في اختياره، وبتاء ساكنة للتأنيث بعد الدال للباقين.
انظر: تحبير التيسير: ٩٧.

(٥) انظر: النشر: ٢/ ٢٩٥ (ط.الضباع)، التيسير: ١٢٨.

علم الهجاء[١] خاصَّةً، وفَهْمٍ ثاقبٍ في تحقيق كلِّ عِلم، فسبحان من أعطاهم وفضَّلهم على سائر هذه الأمة.

ولله درّ الإمام الشافعي رحمه الله[٢] حيث يقول في وصفهم في «رسالته» التي رواها عنه الزعفراني ما هذا نَصُّه: «وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل وسبق لهم على لسان رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم فرحمهم الله وهَنَّأَهم ما[٣] أثابهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصّدِّيقين والشّهداء والصّالحين، أَدَّوْا إلينا سُنَنَ رسول الله ﷺ وشاهدوه والوحيُ يَنزل عليه فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عامًّا وخاصًّا وعزمًا وإرشاداً، وعرفوا من سُنَنه ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمرٍ استدرك به علم واستُنبِط به، وآراؤهم لنا أحمدُ وأَولى بنا من رأينا عند أنفسنا[٤]».

قلت: فانظر كيف كتبوا ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] و ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾[الطور:٣٧] بالصاد المبدلة من السين، وعَدَلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجهٍ قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة

---

(١) علم الهجاء هو بيان كيفية رسم الألفاظ اللغوية.

(٢) كذا في (س) و (ز) وفي البقية: «رضي الله عنه».

(٣) في المطبوع: (بها) وهو تحريف.

(٤) لم أقف على هذا النص في الرسالة المطبوعة بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

وانظر ص: ٣٦٨ من الدراسة، وبعد مدة وقفتُ عليه بحروفه في كتاب «أعلام الموقعين» للإمام ابن القيم رحمه الله: ١/ ٨٠، فلعل المؤلف نقله منه والله أعلم.

الإشمام[1] محتمَلة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك وعُدَّت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل، ولذلك كان الخلاف في المشهور في ﴿بَصۜۜطَةٗ﴾ [الأعراف ٦٩] دون ﴿بَسۡطَةٗ﴾ [البقرة: ٢٤٧] لكون حرف «البقرة» كتب بالسين وحرف «الأعراف» بالصاد؛ على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغَم أو مبدَل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يُعدّ مخالِفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة.

ألا ترى أنهم لم يعدّوا إثبات ياءات الزوائد[2]، وحذفَ ياء ﴿تَسۡـَٔلۡنِي﴾ في [الكهف: ٧٠]، وقراءة ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠][3]، والظاء من ﴿بِضَنِينٖ﴾ [التكوير: ٢٤][4]، ونحو ذلك من مخالف[5] الرسم المردود، فإن

(١) سيذكر المؤلّف المراد به في ص: ١٤٠٤.

(٢) سيأتي الحديث عنها في آخر الأصول ص: ١٥٣٤.

(٣) قرأها أبو عمرو ﴿وأكونَ﴾ بإثبات الواو بين الكاف والنون، مع نصب النون، وقرأها الباقون ﴿وَأَكُن﴾ بجزم النون من غير واو بين الكاف والنون، وهكذا رسمت في جميع المصاحف.

ووجهت قراءة أبي عمرو بأن ﴿أكونَ﴾ نُصِب عطفاً على ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ الذي هو منصوب على جواب التَّمني في قوله ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ﴾.

انظر: إبراز المعاني: ٤/ ٢١٠، الدر المصون: ١٠/ ٣٤٤.

(٤) قرأها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس عن يعقوب بالظاء - المعجمة -، والباقون بالضاد - المعجمة - وكذا هي في جميع المصاحف مرسومة.

انظر: مفردة الداني: ١١٦، النشر: ٢/ ٣٩٨-٣٩٩ (ط.الضباع).

(٥) في (ك) «مخالفة».

الخلاف / في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتُمَشِّيه[١] صحةُ ١٣/١
القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى[٢] ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني[٣] فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوِّغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتّباع الرسم ومخالفته[٤].

وقولنا: «وصح سندها»: فإنا نعني به أن يروي تلك القراءةَ العدلُ الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذَّ بها بعضهم[٥].

وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأنَّ ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يُحتاج فيه إلى الركنين

---

(١) كذا ضبط بالشكل في: (س) و (ز).

(٢) في (ت): «حتى لو» بدون واو بين الكلمتين.

(٣) الحروف نوعان:

١ - حروف المباني: وهي التي تتركب منها بنية الكلمة وتسمى حروف التهجي.

٢ - حروف المعاني: وهي التي تدل على معان جزئية وضعت لها أو استعملت فيها، فهي تربط بين جزئين، فلا تكون ركناً في الكلام إلا مع ضميمة، وسميت بذلك لأنها موضوعة لمعان تتميز بها من حروف المباني، ومن حروف المعاني حروف العطف والجر... إلخ.

انظر: شرح الكوكب المنير: ١/ ٢٢٨، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين: ٢١١-٢١٢.

(٤) انظر: شرح الهداية: ١/ ٥-٦.

(٥) انظر: هدي الساري: ٩.

الآخَرين[١] من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً سواء أوافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرفٍ حرفٍ[٢] من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبلُ أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف[٣].

قال الإمام الكبير أبو شامة في «مرشده»: «وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلِّدين أن القراءات السبع كلها متواترة، أي: كل فرد فرد مما[٤] روي عن هؤلاء الأئمة السبعة، قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطُّرُق واتفقت عليه الفِرَق من غير نكير له مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقلَّ من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها»[٥].

وقال الشيخ أبو محمد إبراهيم بن عمر الجعبري[٦]: «أقول الشرط واحد وهو صحة النقل ويلزم الآخران، فهذا ضابط يُعرِّف ما هو من الأحرف السبعة

---

(١) في (ت)، وكذا المطبوع: «الأخيرين».

(٢) «حرف» سقطت من (ت)، وكذا المطبوع.

(٣) انظر: منجد المقرئين: ٧٩-٨٠.

(٤) في المطبوع «ما» بميم واحدة، وهو تحريف.

(٥) وصف المؤلف رحمه الله هذا القول بالسقوط.

انظر: المرشد الوجيز: ٧٦، المنجد: ١٩٧-٢٠٣.

(٦) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، محقق، حاذق، ثقة، مقرئ، أصولي، توفي سنة (٧٣٢ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١.

وغيرها، فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية وأتقن الرسم انحلت له هذه الشبهة»[١].

وقال الإمام أبو محمد مكّي في «مصنفه» الذي ألحقه بكتاب «الكشف» له:

«فإن[٢] سأل/ سائل فقال: فما الذي يقبل من القرآن[٣] الآن فيقرأ به وما الذي لا ١٤/١
يقبل ولا يقرأ به وما الذي يقبل ولا يقرأ به ؟

فالجواب: أن جميع ما روي في القرآن[٤] على ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهُنَّ[٥]:

أن ينقل عن الثقات عن[٦] النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغاً[٧]، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على مَغِيبه وصحّته وصِدقه؛ لأنه أُخِذ عن إجماع من جهة موافقة خط[٨] المصحف، وكفَر[٩] من جحده.

(١) لم أقف عليه لا في «شرح الشاطبية»، ولا في «خلاصة الأبحاث»، فلعله في «نهج الدماثة» ولم يتيسر لي الاطّلاع عليها..

(٢) «فإن»: سقطت من (ت).

(٣) كذا في النشر، وفي الإبانة: «القراءات» وهي الصواب.

(٤) في الإبانة: «من القراءات».

(٥) في الإبانة: «وهي».

(٦) في الإبانة: «إلى».

(٧) في (ز) و (س) والإبانة: «شائعا»، بالشين المعجمة والعين المهملة، والأَوْلى ما أثبتُّه؛ لأن الشيوع لا يشترط كما قرره الداني وغيره. بإفادة شيخي المشرف.

(٨) في الإبانة: «موافقته لخط».

(٩) كذا مضبوطة في (س) و (ك).

قال: والقسم الثاني: ما صحَّ نقله عن الآحاد وصَحَّ وجهه في العربية، وخالف لفظه خطَّ المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين:

إحداهما: أنه لم يؤخذ[١] بإجماعٍ إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

والعلَّة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يُقطَع على مَغِيبه وصحّته وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به ولا يُكَفَّر من جحده، ولبئس[٢] ما صنع إذ[٣] جحده.

وقال: والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف، قال: ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصاراً[٤]».

قلت: ومثال القسم الأول: ﴿ مَٰلِكِ ﴾، و ﴿ مَلِكِ[٥] ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿ يُخَٰدِعُونَ ﴾، و ﴿يَخْدَعُونَ[٦]﴾ [البقرة: ٩] و ﴿وَأَوْصَىٰ﴾، ﴿ وَوَصَّىٰ ﴾

(١) في الإبانة: «يوجد»، من الإيجاد. ولعله تصحيف بدليل قوله بعده: أُخِذ، من الأخذ.

(٢) في الإبانة: «وبئسما»، بدون اللام.

(٣) في المطبوع: «إذا»، بألف بعد الذال، وفي (ت) «إن» بالنون.

(٤) الإبانة: ٣٩-٤٠.

(٥) بإثبات الألف بعد الميم وحذفها.

(٦) بضم الياء وفتح الخاء وبعدها ألف وكسر الدال، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، وبفتح الياء وتسكين الخاء وحذف الألف وفتح الدال على قراءة الباقين.
انظر: النشر: ٢/ ٢٠٧ (ط.الضباع).

[البقرة: ١٣٢][1] و (يَطَّوَّعْ)، و ﴿تَطَوَّعَ﴾[2] [البقرة: ١٨٤] ونحو ذلك من القراءات المشهورة.

ومثال القسم الثاني: قراءةُ عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء: (والذكر والأنثى) في ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣][3]، وقراءةُ ابن عباس (وكان أمامهم مَلِكٌ يأخذ كل سفينة صالحة غصباً وأما الغلام فكان كافراً)[4]، ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات.

واختلف العلماء في جواز القراءة بذلك في الصلاة، فأجازها بعضهم ؛ لأن الصحابة والتابعين كانوا يَقرؤون بهذه الحروف في الصلاة، وهذا أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة[5] وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد.

---

(١) بإثبات الهمزة بين الواوين ثانيهما ساكن وتخفيف الصاد، وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر. وبحذف الهمزة وفتح ثانيهما وتشديد الصاد، وهي قراءة الباقين.
انظر: النشر: ٢/ ٢٢٢ - ٢٢٣ (ط.الضباع).

(٢) بالياء وتشديد الطاء وإسكان العين، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف في اختياره، والأخرى: بالتاء وتخفيف الطاء وفتح العين، وهي قراءة الباقين.
انظر: التيسير: ٧٧، النشر: ٢/ ٢٢٣ (ط.الضباع).

(٣) انظر: مختصر الشواذ: ١٧٤.

(٤) « غصبا » سقطت من (ز) وهي قراءة شاذة.
والقراءة المتواترة في الآيتين ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ [الكهف: ٧٩، ٨٠].

(٥) النعمان بن ثابت، الإمام صاحب المذهب، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه توفي سنة (١٥٠ هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ١٦٨ - ١٦٩.

وأكثرُ العلماء على عدم الجواز ؛ لأن هـذه القـراءات لم تثبـت متـواترة عـن النبـيﷺ وإن ثبتـت بالنقـل فإنهـا منـسوخة بالعرضـة الأخـيرة[1]، أو بإجمـاع الصحابة على المصحف العثماني أو أنها / لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن، أو ١٥/١
أنها لم تكن من الأحرف السبعة، كل هذه مآخذ للمانعين.

وتوسط بعضهم[2] فقال: إن قرأ بها في القراءة الواجبـة وهـي الفاتحـة عنـد القدرة على غيرها لم تصحَّ صلاته ؛ لأنه لم يَتيقّن أنه أَدَّى الواجـب مـن القـراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل ؛ لأنه لم يَتيقّن أنه أتى في الصلاة بمبطل، لجواز أن يكون ذلك من الحروف التي أنـزل عليها القرآن.

وهذا يبتني على أصل وهو: أن ما لم يثبت كونه من الحـروف الـسبعة فهـل يجب القطع بكونه ليس منها؟

فالذي عليه الجُمهور أنه لا يجب القطع بذلك، إذ ليس ذلك مما وجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعياً، وهذا هو الصحيح عندنا[3]، وإليـه أشار مكّي بقوله: (ولبئس ما صنع إذ جحده).

---

(١) ثبت عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم أن النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام مرّة، وعرض عليه في العام الذي توفي فيه مرتين.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمـر الخلفـاء الراشدون بكتابتها في المصاحف».
انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٥٧، المرشد الوجيز: ٢٢٠، الفتاوى: ١٣/ ٣٩٥.

(٢) ذكر شيخ الإسلام أنه اختيار جدّه أبي البركات. انظر: الفتاوى: ١٣/ ٣٩٨.

(٣) الضمير في (عندنا) يعود على الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ؛ لأن هذا الكلام كلامه كما سيأتي بعد قليل الإشارة إلى ذلك. انظر ص: ٥٣.

وذهب بعض أهل الكلام[١] إلى وجوب القطع بنفيه، حتى قطع بعضهم بخطأ من[٢] لم يُثبِت البسملة من القرآن في غير سورة «النمل»[٣].

وعكس بعضهم[٤] فقطع بخطأ من أثبتها لزعمهم أن ما كان من موارد الاجتهاد في القرآن فإنه يجب القطع بنفيه.

والصواب أن كلّاً من القولين حَقٌّ وأنها آية من القرآن في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يفصلون بها بين السورتين، وليست آية في قراءة من لم يفصل بها، والله أعلم[٥].

---

(١) في (ت) «بعض المتأخرين».

(٢) هو الإمام الشافعي رحمه الله، انظر: الفتاوى: ١٣/ ٣٩٨.

(٣) المراد التي في وسطها وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الآية: (٣٠) من سورة النمل.

(٤) هو القاضي أبو بكر الباقلّاني رحمه الله تعالى.
انظر: نكت الانتصار: ٧١- ٧٩، الفتاوى: ١٣/ ٣٩٨.

(٥) المؤلِّف نقل هذا الكلام، أعني من قوله: (واختلف العلماء...) إلى هنا، من شيخ الإسلام، بل إن نقله من قوله: (إن قرأ بها..) نقل حرفي لم يزد عليه إلا قوله: (وإليه أشار مكي...جحده.).
ومن هنا أرى أن يُصحَّحَ ذلك القول الشائع بين بعض طلاب العلم بأن هذا الجمع في البسملة هو من مبتكرات الحافظ ابن حجر رحمه الله، فالصواب أنه لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وأيضاً قد أشار إلى هذا الإمام: محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي (٧٦٠-٨٢١ هـ) وهو من الأئمة المتقنين لعدة علوم منها القراءات، واشتهر أكثر بالأصول، في نظمه: «مرتقى الوصول إلى علم الأصول» فقال:

ومذهب القرّا بهذي المسأله ... أقعد في الأمر كذا في البسمله

ومراده بهذي المسألة: مسألة التواتر في القرآن.
وله في القراءات أرجوزة «إيضاح المعاني في قراءة الثماني».
انظر: المرشد الوجيز: ١٨٢-١٨٣، الفتاوى: ١٣/ ٣٩٤ و ٣٩٧-٣٩٩، مرتقى الوصول: ٧١.

وكان بعض[١] أئمتنا يقول: «وعلى قول من حرَّم القراءة بالشاذ يكون عالَمٌ من الصحابة وأتباعهم قد ارتكبوا محرَّماً بقراءتهم بالشّاذّ، فيسقط الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرَّم دائماً، وهم نَقَلَة الشريعة الإسلامية فيسقط ما نقلوه، فيفسد على قول هؤلاء نظامُ الإسلام والعياذ بالله تعالى. قال:

ويلزم أيضاً أن الذين قرؤوا بالشواذ لم يُصَلُّوا قطّ ؛ لأن تلك القراءةَ محرّمةٌ، والواجب لا يتأدّى بفعل المحرَّم».

وكان مجتهدُ العصرِ أبو الفتح محمد بن عليّ بن دقيق العيد[٢] يستشكل الكلام في هذه المسألة ويقول: الشواذ نُقلت نَقل آحاد عن رسول الله ﷺ، فيُعلَم ضرورةً أنه ﷺ قرأ بشاذّ منها وإن لم يُعَيَّنْ، قال: فتلك القراءة تواترت وإن لم تتعيّن بالشخص فكيف يُسمّى شاذّاً، والشاذّ لا يكون متواتراً[٣]؟

١٦/١ قلت: وقد تقدم آنفاً ما يوضح هذه الإشكالات / من مآخذ مَن منع القراءة بالشاذ، وقضية ابن شنبوذ[٤] في منعه من القراءة به معروفة، وقصته في ذلك مشهورة ذكرناها في كتاب «الطبقات»[٥].

---

(١) هذا المبهم هو الإمام أبو حيان، صاحب تفسير البحر المحيط، وقد نقل قولَه هذا المؤلّفُ في كتابه (منجد المقرئين) وصرح باسمه هناك. انظر: منجد المقرئين: ٩٢.

(٢) فقيه مجتهد في المذهبين: المالكي والشافعي، ولد بالقرب من ينبع، واسع العلم، شديد الخوف دائم الذكر، توفي سنة (٧٠٢ هـ). انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/ ٤٨١-٤٨٣.

(٣) قال المؤلّف بعد نقله كلام أبي حيّان: «هذه ونحوها مباحث لا طائل تحتها؛ إذ القول في القراءات الشاذة كالقول في الأحاديث الضعيفة المنقولة في كتب الأئمة، يُعلم بالجملة أن النبي ﷺ قال شيئاً منها وإن لم تُعرف عينه» انظر: المنجد: ٩٣.

(٤) ستأتي ترجمته في أسانيد ابن كثير ص: ٣٢١.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٤-٥٥.

وأمّا إطلاق من لا يعلم على ما لم يكن عن السبعة القراء، أو ما لم يكن في هذه الكتب المشهورة كـ «الشاطبية» و«التيسير» أنه شاذّ؛ فإنه اصطلاحٌ ممن لا يعرف حقيقة ما يقول كما سنبيّنه فيها بعد إن شاء الله تعالى[1].

ومثال القسم الثالث مما نقله غيرُ ثقة كثيرٌ مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، كقراءة ابن السَّمَيْفَع[2] وأبي السَّمَّال[3] وغيرهما في ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] (نُنَحِّيك): بالحاء المهملة، و[4]﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ [يونس: ٩٢]بفتح سكون اللام[5]، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي[6]، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي[7] وغيره، فإنها لا أصل لها، قال أبو العلاء الواسطي[8]: إن الخزاعيَّ وضع

---

(١) انظر ص: ١١١، المغني: ٢/ ١٥١ - ١٥٣، الروضة للنووي: ١/ ٣٤٨، الذخيرة للقرافي: ٢/ ١٨٧.

(٢) بفتح السين، محمد بن عبد الرحمن [كما عند المؤلف] أو [عبد الله] كما عند الذهبي، أبو عبد الله اليمني، له اختيار شاذّ في القراءة، رواه المؤلفُ عن بعض شيوخه إلى أبي معشر، قيل: إنه قرأ على نافع، وقراءته شاذة لخروجها عن المشهور، توفي سنة (٢١٥ هـ).
انظر: المعرفة: ١/ ٣٥٥، غاية النهاية: ٢/ ١٦١.

(٣) هو: قَعْنب بن هلال بن أبي قعنب، أبو السَّمَّال، بفتح السين وتشديد الميم وباللام، وقيل: السماك، بالكاف بدل اللام -كما في «س»- العدوي، البصري، له اختيار شاذ في القراءة، لم يقرئ الناس، وإنما أخذت عنه القراءة في الصلاة، قيل: إنه كان يُقَدَّم على الخليل، توفي في زمن المنصور، ترجم له الذهبي ثلاث مرات.
انظر: المعرفة: ١/ ٢٦٦ و ٣٠٧ - ٣٠٨ و ٣٥٢، غاية النهاية: ٢/ ٢٧.

(٤) كتب الواو في المطبوع داخل القوس، مما يوهم أنها قراءة، وقد بحثت فيها لدي من مصادر فلم أجد أحداً ذكر ذلك، فلهذا جعلتها خارج القوس، والآية «لتكون» باللام المقرونة بالفعل (تكون).

(٥) هي قراءة شاذة.انظر: مختصر ابن خالويه: ٥٨، المحتسب: ١/ ٣١٦، إعراب القراءات الشواذ: ١/ ٦٥٣.

(٦) انظر ترجمته: ٣٣٥.

(٧) انظر ترجمته: ٢٠٨.

(٨) انظر ترجمته: ٣٠٨.

كتاباً في الحروف نسبه إلى أبي حنيفة فأخذت خَطَّ الدَّارَقطنيّ[١] وجماعةٍ أن الكتاب موضوع لا أصل له[٢].

قلت: وقد رَويت الكتابَ المذكورَ، ومنه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] برفع الهاء ونصب الهمزة، وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلَّف توجيهها، وإن أبا حنيفة رحمه الله لبريء منها[٣].

---

(١) هو: عليّ بن عمر، سمع «السبعة» من مؤلفه ابن مجاهد، وتصدر للإقراء في آخر عمره، وألف كتاباً في القراءات لم يؤلَّف مثله، بل قال المؤلِّف: لم يَكْمُل حُسْن «جامع البيان» إلا لكونه نُسِجَ على منواله، قيل: هو أول من وضع الأصول قبل الفرش. توفي سنة (٣٨٥ هـ).

تاريخ بغداد: ١٢/ ٣٤-٤٠، وفيات الأعيان: ٢/ ٤٥٩ - ٤٦٠، المعرفة: ٢/ ٦٦٥ - ٦٧٣، غاية النهاية: ١/ ٥٥٨-٥٥٩.

(٢) وكان ذلك سبب نزوح الخزاعي عن بغداد، لكن اعتذر المؤلف للخزاعي بقوله: «لم تكن عهدة الكتاب عليه بل على الحسن بن زياد، وإلا فالخزاعي إمام جليل من أئمة القراء الموثوق بهم.»

وقد نقل قولَ أبي العلاء الخطيبُ والذهبيُّ والمؤلفُ.

انظر: تاريخ بغداد: ٢/ ١٥٧، المعرفة: ٢/ ٧٢٠، غاية النهاية: ٢/ ١٠٩ وما بعدها.

(٣) وهي منسوبة أيضاً إلى عمرَ بنِ عبد العزيز، وأبي حيوة، وذكرها من المفسرين الزمخشريُّ والقرطبيُّ - نقلاً عنه - وأبو حيان، والنسفي والشوكاني والسمين، والبيضاوي ولم ينسبها.

ووجهها البلاغيون بأن الخشية فيها استعارةٌ للتعظيم، والمعنى: إنما يعظم اللهُ من عباده العلماءَ.

ووجّهها بعض النحويين بأنها على القلب، كقولهم: تهيبني الفلاةُ، في معنى: تَهَيَّبت الفلاة، ومنه قول الفرزدق.

غداة أحلَّتْ لابن أصرم طعنةٌ حُصينٍ عبيطاتُ السدائف والخمرُ

عبيطات: اللّحم الطّريّ، السدائف: شحم السَّنام، والشاهد: نصب «طعنة» ورفع «عبيطات» مع أن الطعنة هي التي أباحت له ما حَرّم على نفسه من الأكل والخمر.

انظر: الجُمَل للزجاج: ٢٠٤، إعراب القرآن لقوام السنة: ٣٢٧، الكشاف: ٣/ ٢٧٥، القرطبي: ١٤/ ٣٤٤، البحر: ٧/ ٣١٢، الدر المصون: ٩/ ٢٣١.

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السَّهوِ والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون والحُفَّاظ الضابطون وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة(١) عن نافع (معائش) [الأعراف: ١٠] بالهمز(٢)، وما رواه ابن بكار(٣) عن أيوب(٤) عن يحيى عن ابن عامر من فتح ياء ﴿أَدْرِيَ أَقَرِيبٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٩](٥) مع إثبات الهمزة،

(١) ابن مصعب، أبو الحجاج، الضُّبَعي، أخذ عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، وروى عن حمزة حروفاً، روى عنه أبو معاذ النحوي، توفي سنة (١٦٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦٨.

(٢) وهي قراءة شاذة نسبها ابن خالويه أيضاً إلى الأعرج، وزاد السَّمين نسبتها إلى ابن عامر وزيد بن عليّ والأعمش. وشاذة أيضاً من حيث اللغةُ، فأصل الكلمة «عيش» أصلية الياء «فمعايش» على وزن مفاعل، فيجب إبقاء يائها، وإنما تبدل الياء همزة فيما كانت فيه الياء زائدة نحو سفينة و مدينة، فيقال: سفائن ومدائن، بالهمز وشذ قولهم: (مصائب) في جمع (مصيبة) لأن الأصل: (مصاوب) وأصل النقل: (صوب)، وهذه القراءة لم تصح عن نافع كما ذكر المؤلف، وإنما رواها الثقات عن ابن عامر، فصح جوازها كونُها لغةً لا قراءة، ونقل الفراء ذلك عن بعض العرب.

انظر: معاني القرآن: ١/ ٣٧٣-٣٧٤، إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ١/ ١٧٦- ١٧٧، الموضح للشيرازي: ٢/ ٥٢٢-٥٢٣، البحر: ٤/ ٢٧١-٢٧٢، الدر المصون: ٥/ ٢٥٧-٢٥٩، الصحاح والقاموس والتاج (عيش).

(٣) عبد الحميد الكلاعي، نزيل دمشق، روى عن الوليد بن مسلم، روى عنه العباس بن الوليد، ذكر المؤلف أنه انفرد عن ابن عامر بفتح الواو من ﴿عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٣١].

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٠.

(٤) ابن تميم، الدمشقي، ضابط مشهور، وهو الذي خلف يحيى بالقيام في القراءة بدمشق، توفي سنة (٢١٩هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٧٢.

(٥) قال الداني: «ما أحسب ذلك إلا وهماً من ابن بكار».

وقال ابن جني: «هذا غلط؛ لأن ﴿وَإِنْ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] نافية لا عمل لها»، وقال السمين: «قراءة شاذة منكرة، ووُجِّهتْ على التشبيه بياء الإضافة».

انظر: المحتسب: ٢/ ٦٨، جامع البيان: ٢/ ق ١١٩/ ب، العكبري: ٢/ ١٢١، الدر المصون: ٨/ ٢١٦-٢١٧.

وهي رواية زيد[١] وأبي حاتم[٢] عن يعقوب[٣] وما رواه أبو علي العطار عن العباس[٤] عن أبي عمرو ﴿سِحْرَانِ تَظَّـٰهَرَا﴾ [القصص: ٤٨] بتشديد الظاء[٥]، والنظر في ذلك لا يخفى.

ويدخل في هذين القسمين ما يذكره بعض المتأخرين من شُرَّاح «الشاطبية» في وقف حمزة على نحو ﴿بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] و ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥] بياء خالصة، ونحو ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] و ﴿وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨] بواو

---

(١) ابن أحمد، ابن أخي يعقوب الحضرمي، روى عنه الفضل بن شاذان وغيره.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٦.

(٢) سهل بن محمد، إمام البصرة في القراءة والنحو واللغة، له اختيار في القراءة، صلى في البصرة التراويح ستّين سنة، لم يخطئ ولم يلحن، توفي سنة (٢٥٥ هـ) وقيل: سنة (٢٥٠ هـ).
انظر: المعرفة: ١/ ٤٣٤ - ٤٣٦، غاية النهاية: ١/ ٣٢٠ - ٣٢١.

(٣) انظر ترجمته ص: ٤٩٥.

(٤) ابن الفضل، الأنصاري البصري، من أكابر أصحاب أبي عمرو، ناظر الكسائي في الإمالة، ولم يشتهر؛ لأنه لم يجلس للإقراء، توفي سنة (١٨٦ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٣.

(٥) وهي شاذة منسوبة إلى الحسن وأبي حيوة واليزيدي والذماري، واستبعدها بعض علماء اللغة، كابن خالويه الذي قال: «التشديد لحن؛ لأنه فعل ماضي، وإنما يشدد المضارع»، والعكبريِّ الذي قال: «هو بعيد»، والهذليِّ في «الكامل» قال: «لا معنى له»، وغيرهم.
والصواب أن لها وجهاً، وهو أنّ أصلها «تتظاهران» فأدغم التاء في الظاء وحذفت النون للتخفيف، كقوله ﷺ: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا».
انظر: مختصر الشواذ: ١١٣، إعراب القراءات: ٢/ ١٧٧، العكبري: ٢/ ٢٦٣، البحر: ٧/ ١٢٤، الدر المصون: ٨/ ٦٨٣.

خالصة، ونحو ﴿بَدَأَكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٩] و ﴿وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١] بألف خالصة، ونحو ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦] «را»، ﴿تَرَٰٓءَا﴾ [الشعراء: ٦١]، «ترا» ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥] اشمزّت، و ﴿فَٱدَّٰرَءْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] «فادارتم»، بالحذف في ذلك كله مما يسمّونه التخفيف الرسميّ، ولا يجوز في وجه / من ١٧/١
وجوه العربية، فإنه إمّا أن يكون منقولاً عن ثقة ولا سبيل إلى ذلك فهو مما لا يقبل إذ لا وجه له، وإما أن يكون منقولاً عن غير ثقة فمنعه أحرى وردُّه أولى، مع أني تتبعت ذلك فلم أجده منصوصاً لحمزة لا بطريق(١) صحيحة ولا ضعيفة، وسيأتي بيان ذلك في بابه إن شاء الله(٢).

وبقي قسم مردود أيضاً وهو ما وافق العربيةَ والرسمَ ولم ينقل البتَّةَ(٣)، فهذا ردُّه أحقُّ ومنعه أشدُّ، ومرتكبُه مرتكبٌ لعظيم من الكبائر، وقد ذُكر جواز ذلك عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَم البغداديِّ(٤) المقرئ النحويِّ وكان بعد الثلاثمائة.

قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم(٥) في كتابه «البيان»: «وقد نبغ نابغ في

---

(١) في (ت) و (ز) «طرق» بالجمع.

(٢) انظر ص: ١٠٩٢، ١١٣٥.

(٣) اختلف في همزتها هل هي قطع أم وصل، والمرجَّح الثاني.
انظر: التاج (بتّ).

(٤) انظر ترجمته ص: ٤٤٦.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٠٦.

عصرنا فزعم أنّ كلّ من صحّ عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف، فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بدعة ضلّ بها عن قصد السبيل»[1].

قلت: وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء وأجمعوا على منعه وأوقف للضَّرْب فتاب ورجع، وكُتب عليه بذلك محضر كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب[2] في «تاريخ بغداد» وأشرنا إليه في «الطبقات»[3].

ومن ثَمَّ امتنعت القراءة بالقياس المطلق؛ وهو الذي ليس له أصل في القراءة يُرجع إليه ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه، كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة، وعن ابن المنكدر[4] وعروة بن الزبير،

---

(١) للكلام تكملة مهمٌّ ذكرُها وهي: «وأورط نفسه في منزلة عَظُمت بها جنايته على الإسلام وأهله، وحاول إلحاق كتاب الله من الباطل ما لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه، إذ جعل لأهل الإلحاد في دين الله بسبب رأيه طريقاً إلى مغالطة أهل الحق بتخيير القراءات من جهة البحث والاستخراج بالآراء، دون الاعتصام والتمسك بالأثر.... وإنما كان النكير على هذا الرجل شذوذَه عمّا عليه الأئمة الذين هم الحجة فيما جاؤوا به مجتمعين ومختلفين».

انظر المعرفة: ٢/ ٥٩٩- ٦٠٠.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٨٥.

(٣) انظر تاريخ بغداد: ٢/ ٢٠٦ - ٢٠٨، جمال القراء: ١/ ٢٣٩-٢٤٠، المعرفة: ٢/ ٥٩٧-٦٠٠، غاية النهاية: ٢/ ١٢٣-١٢٥.

(٤) محمد، أبو عبد الله، المدني، تابعي، من حفاظ الحديث، توفي سنة (١٣٠ هـ).

انظر تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٧٣.

وعمر بن عبد العزيز، وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا: «القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، فاقرؤوا كما عُلِّمتُموه[١]»، ولذلك كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا[٢]».

أمّا إذا كان القياس على إجماع انعقد، أو عن أصل يعتمد فصير[٣] إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء فإنه مما يسوغ قبوله، ولا ينبغي ردّه لا سيّما فيما تدعو[٤] الضرورة وتمس الحاجة، مما يُقوِّي وجه الترجيح ويعين على قوة التصحيح، بل قد لا يُسَمَّى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي؛ إذ هو في الحقيقة نسبة جزئيٍّ إلى كليٍّ كمثل ما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء، وفي إثبات / البسملة وعدمها لبعض القراء[٥]، ونقل[٦] ﴿كِتَٰبِيَهْ*إِنِّي﴾ ١٨/١

(١) من قوله: «عن عمر» إلى هنا، بنصه في المرشد الوجيز: ١٧٠، وعند ابن مجاهد إلى: «الأول».
انظر السبعة: ٤٩-٥٢، فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٦١، المرشد الوجيز: ١٧٠، جامع أسانيد المؤلف: ق ٦/ ب.

(٢) المشهور أن هذا القول لأبي عمرو، رواه عنه الأصمعيُّ، ولم أجده عن نافع.
انظر السبعة: ٤٨، نكت الانتصار: ٤١٦، المعرفة: ١/ ٢٣٣، غاية النهاية: ١/ ٢٩٠.

(٣) في المطبوع: «فيصير» بزيادة ياء بين الفاء والصاد.

(٤) في المطبوع: تدعو إليه، وكلمة (إليه) ليست في النسخ الخطية. فهو تحريف.

(٥) سيأتي توضيح مذاهبهم فيها في باب خاص. انظر ص: ٦٥٩.

(٦) المراد بالنقل هنا: نقل حركة الهمزة - وهي الكسر - إلى الهاء الساكنة قبلها، فتحذف حينئذ الهمزة، وسيأتي التفصيل في هذه الكلمة ص: ٩٨١.

[الحاقة: ١٩، ٢٠] وإدغام ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] قياساً عليه[١]، وكذلك قياس ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣] ﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾ [غافر: ٢٨] على ﴿قَالَ رَبِّ﴾ [القصص: ١٦] في الإدغام كما ذكره الداني[٢] وغيره، ونحو ذلك مما لا يخالف نصّاً، ولا يردُّ إجماعاً ولا[٣] أصلاً، مع أنه قليل جداً كما ستراه مبيَّناً بعد إن شاء الله تعالى.

وإلى ذلك أشار مكيٌّ بن أبي طالب رحمه الله في آخر كتابه «التبصرة» حيث قال: «فجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام:

قسم قرأت به ونقلته وهو منصوص في الكتب موجود.

---

(١) الضمير في «عليه» يعود على النقل، والمعنى: أن إدغام هاء ﴿مَالِيَهْ﴾ في هاء ﴿هَلَكَ﴾ قياس على النقل في ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾، وتوضيح ذلك: أن ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾ فيها وجهان: النقل وعدمه، كما أن ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾ فيها الإدغامُ وعدمُه، فمن نقل أدغم، ومن لا: أَظْهَرَ.
قال الدّاني: «من روى التحقيق – عدم النقل – لزمه أن يقف على الهاء في قوله ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع ؛ لأنه واصلٌ بِنيَّةِ الوقف، فيمتنع بذلك من أن تدغم في الهاء التي بعدها، ومن روى الإلقاء – النقل – لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها ؛ لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي.» انظر: جامع البيان:/ ق ١١٤، الإتحاف: ٤٢٣.

(٢) توضيح ذلك: أن اللام تدغم في الراء نحو ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾ و ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ﴾ وشبهه، وكذلك إن سكن ما قبلها وتحرك اللام بالكسر أو الضم نحو ﴿سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ و ﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾ وشبهه، أما إذا سكن ما قبل اللام وتحرك اللام بالفتح فالإظهار قولاً واحداً، هذا هو الأصل والقاعدة، إلا أنه استثني منها الفعل ﴿قَالَ رَبِّ﴾ و ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ نصاً وأداء، ووُجِّه لقوة مدة الألف. ولـمّا لم يرد نص في غير هذه الصيغة قاسوا عليه شِبهه، قال الداني: «﴿قَالَ رَبِّ﴾... متصل بضمير أو غير متصل أدغمه – السوسي – نصاً وأداء لقوة مدة الألف، وقياسه: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾، و ﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾، ولا خلاف بين أهل الأداء في إدغامهما». التيسير: ٢٧، و انظر: سراج القاري: ٣٣.

(٣) «ولا»: سقطت من (ظ).

وقسم قرأت به وأخذته لفظاً أو سماعاً وهو غير موجود في الكتب.

وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب، ولكن قِستُه على ما قرأت به إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص، وهو الأقلّ»[١].

قلت: وقد زلَّ بسبب ذلك قوم وأطلقوا قياس ما لا يُروى على ما رُوي، وما له وجه ضعيف على الوجه القويّ، كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة من النون والتنوين[٢]، وقَطْعِ بعض القراء بترقيق الراء الساكنة قبل الكسرة والياء[٣]، وإجازةِ بعض[٤] من بلغنا عنه ترقيق لام الجلالة تبعاً لترقيق الراء من ﴿ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[٥]، إلى غير ذلك مما تجده في موضعه، ظاهراً في التوضيح، مبيَّناً بالتصحيح،

---

(١) التبصرة: ٧٣٦.

(٢) انظر ص: ١١٩٤.

(٣) لعل في قوله هذا تلميحاً بأبي الحسن الحُصْري، فهو المشهور عند القراء بذلك في الكلمات ﴿قَرْيَةٍ﴾، و﴿مَرْيَمَ﴾، و ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ حيث قال:

وإن سكنت والياءُ بعدُ كمَرْيَم فرقّق وغَلِّطْ من يفخم عن قَهْرِ

ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة ....

وأفادني شيخي المشرف بأن مكياً ذهب إلى ذلك أيضاً كالحصري.

وسيأتي مناقشة ذلك في باب الراءات.

انظر: التبصرة: ٤٠٧-٤٠٨.

(٤) هذا الذي أبهمه المؤلف هنا وفي «باب اللامات»، ولم يصرّح به، هو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد القَيْجَاطي الأندلسي، شيخ الإقراء بالأندلس في زمن المؤلف.

والذي أبلغ المؤلّفَ عنه بذلك هو أبو الحسن عليٌّ بن عيسى الفهري، تلميذُ القَيجاطي، وصاحبُ المؤلّف، عن طريق رسالة كتبها إليه بذلك. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٣-٢٤٤.

(٥) لم يضبط الكلمة في جميع النسخ، وضبطتها تبعاً للقاهري في «بحر الجوامع» ق: ٢٢/ أ.

مما سلكنا فيه طريق السلف، ولم نعدل فيه إلى تمويه الخلف، ولذلك منع بعض الأئمة تركيب القراءات بعضها ببعض، وخطَّأ القارئ بها في السُّنَّة والفَرْض.

قال الإمام أبو الحسن عليّ بن محمدٍ السخاويّ[١] في كتابه «جمال القراء»: «وخلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ»[٢].

وقال الحبر العلّامة أبو زكريّا النّوويّ في كتابه «التبيان»: «وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة، فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباط، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر من السبعة، والأولى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس»[٣].

قلت: وهذا معنى ما ذكره ابن الصَّلاح[٤] في «فتاويه»[٥].

وقال الأستاذ أبو إسحاق[٦] الجَعْبَري: والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين إن تعلق أحدهما بالآخر، وإلا كره[٧].

١٩/١ قلت: وأجازها أكثر الأئمة مطلقاً، وجعل خطأ مانعي ذلك محقَّقاً./

---

(١) انظر ترجمته ص: ٣٣٨.

(٢) جمال القراء: ٢/ ٥٢٩، وعبارته: وخلط بعض القراءات ببعض عندنا خطأ.

(٣) التبيان: ٥٣، وعلّق ابن حجر على قول النووي رحمه الله بقوله: من الأولوية لا على الحتم. الفتح: ٩/ ٣٨.

(٤) هو: عثمان بن عبد الرحمن، الكردي، من أئمة عصره في الحديث والتفسير والفقه، شافعي، توفي سنة (٦٤٣هـ). انظر: طبقات السبكي: ٥/ ١٣٧.

(٥) سيذكر المؤلف كلام ابن الصلاح ص: ١١٦.

(٦) في حاشية (ز) و (ظ): «تقدم أنه أبو محمد وهما كنيتان».

(٧) لم أجد مصدراً لتوثيق هذا النص.

والصواب عندنا في ذلك التفصيل، والعدولُ بالتوسط إلى سواء السبيل، فنقول: إنْ كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منعُ تحريمٍ، كمن يقرأ ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ بالرفع فيهما، أو بالنصب آخِذاً رفع ﴿ءَادَمُ﴾ من قراءة غير ابن كثير ورفعَ ﴿كَلِمَٰتٍ﴾ من قراءة ابن كثير، ونحو: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ بالتشديد[1] مع الرفع[2]، أو عكس ذلك[3].

ونحو: ﴿أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ﴾[4] وشبهه مما يركّب بما لا تجيزه العربية ولا يصحّ في اللغة.

وأمّا ما لم يكن كذلك فإنّا نفرِّق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضاً من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة فإنه جائز صحيح مقبول لا منع منه ولا حَظْر، وإن كنّا نَعيبُه على أئمة القراءات

---

(١) أي في الفاء.

(٢) أي في الهمزة في (زكرياء).

(٣) أي التخفيف مع النصب.

وبيان القراءات في هاتين الكلمتين كالتالي: قرأ الكوفيون إلا شعبة ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ بتشديد الفاء مع القصر في ﴿زَكَرِيَّا﴾ من دون همز، وقرأ شعبة بتشديد ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مع نصب همز ﴿زكرياءَ﴾ وقرأ الباقون بالتخفيف مع رفع الهمز (وكَفَلَها زَكرِيَّاءُ). انظر التيسير: ٨٧، النشر: ٢/ ٢٣٩.

(٤) كتب في المطبوع في سورة الحديد ﴿ أخذنا ﴾ بزيادة (نا) وهو خطأ. وفيها قراءتان (أُخِذ)، بالبناء للمجهول ورفع ﴿ميثاقُكم﴾ وهي قراءة أبي عمرو، و(أَخَذ): بالبناء للفاعل ونصب ﴿مِيثَٰقَكُمْ﴾ وهي قراءة الباقين. وسيأتي تفصيل ذلك. انظر النشر: ٢/ ٣٨٤.

العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوِي العلماء بالعوامّ، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام؛ إذ كلٌّ من عند الله نـزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفاً عن الأمة، وتهويناً على أهل هذه الملّة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حِدَة لَشَقَّ عليهم تمييز القراءة الواحدة وانعكس المقصود من التخفيف وعاد الأمر بالسهولة إلى التكليف.

وقد روينا في «المعجم الكبير» للطبراني بسند الصحيح[1] عن إبراهيم النَّخَعي قال: قال عبد الله -يعني[2] ابن مسعود-: «ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن الخطأ أن يلحقوا به ما ليس منه»[3].

وقال رسول الله ﷺ «إن هذا القرآن أنـزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه»[4] متفق عليه، وهذا لفظ البخاري عن عمر.

* وفي لفظ البخاري عن عمر قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام[5] يقرأ سورة «الفرقان» على غير ما أقرأنيها رسول الله ﷺ، الحديث[6] *.

---

(١) كذا بالتعريف في جميع النسخ.

(٢) «يعني» سقطت من المطبوع.

(٣) المعجم الكبير: ٩/ ١٥٠ حديث رقم [٨٦٨٣]،

و انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٥٥، المرشد الوجيز: ٨٨.

(٤) سبق تخريجه ص: ٢٦.

(٥) الأسدي، وليس مخزومياً كما عند ابن منده، وخديجةُ رضي الله عنها عمةُ أبيه، أسلم يوم الفتح وكان من الآمرين بالمعروف والنّاهين عن المنكر.

انظر أسد الغابة: ٤/ ٦٢٢.

(٦) ما بين النجمتين كتب في حاشية (ز) و (س) و (ظ) وكتب عليه: «صح».

وفي لفظ مسلم عن أُبَيٍّ أن النبيّ ﷺ «كان عند أضاة[١] بني غِفار[٢]، فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تُقرِئَ أمّتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاتِه ومعونته[٣]، وإن أمتي لا تطيق ذلك ثم أتاه الثانية على حرفين، فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الثالثة بثلاثة / فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الرابعة فقال ٢٠/١
له: إن الله يأمرك أن تُقرِئَ أمتك القرآن[٤] على سبعة أحرف، فأيّما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا»، ورواه أبو داود والترمذي[٥] وأحمد، وهذا لفظه مختصراً[٦].

وفي لفظ للترمذي أيضاً عن أُبَيٍّ قال: لقي رسولُ الله ﷺ جبريلَ عند أحجار المِرا[٧] قال: فقال رسول الله ﷺ لجبريل: «إني بُعِثت إلى أمّة أميين فيهم الشيخ الفاني[٨]

(١) على وزن: حَصاة، ويقال: أضاء، بالهمز بعد حرف المد موضعان أحدهما بمكة والآخر بالمدينة. وأصلها الغدير.
انظر: تاريخ مكة للأزرقي: ٢/ ٢١٣، معجم البلدان: ١/ ٢١٤، خلاصة الوفاء: ٢/ ٥٤٧، التاج (أضا).

(٢) غِفار بن مُليل بن ضمرة، ينتهي نسبه إلى مضر بن نزار،
انظر: الأنساب: ٤/ ٣٠٤.

(٣) كذا في النشر، وفي المصادر: «مغفرته».

(٤) (القرآن) سقطت من (ت) و(س)

(٥) الحديث لم أجده عند الترمذي.

(٦) انظر: مسلم: ٢/ ٢٠٣: سنن أبي داود: ٢/ ١٦٠-١٦١، المصنف لابن أبي شيبة: ٦/ ١٣٨ المسند: ٥/ ١٢٧-١٢٨، تفسير الطبري: ١/ ١٧، المرشد الوجيز: ١/ ٨٢.

(٧) كذا في النسخ والمطبوع: «المِرا» بالقصر، وجاء في «جامع البيان» للدّاني «المراء» بالمد، وهو الصواب، وأحجار المراء بكسر الميم وتخفيف الراء مع المد موضع بالمدينة، قيل: هو قباء أو قريب منه. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٤/ ٣٢٣، خلاصة الوفاء: ٢/ ٥٤٥.

(٨) في (ظ) «العاسي» بالعين والسين، وهي رواية في الحديث، ومعناها: الكبير، والخفيف الضعيف، انظر: تفسير الطبري: ١/ ١٦، المرشد الوجيز: ٨٣.

والعجوز الكبيرة والغلام، قال: فمرهم فليقرؤوا القرآن على سبعة أحرف» قال الترمذي: حسن صحيح[١].

وفي لفظ «فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ»[٢]

وفي لفظ حذيفة «فقلت يا جبريل: إني أرسلت إلى أُمّة أميّة، الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قطّ قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف»[٣]، وفي لفظ لأبي هريرة «أنزل القرآن على سبعة أحرف عليماً حكيماً غفوراً رحيماً[٤]».

*وفي رواية لأُبَيٍّ «دخلت المسجد أُصَلِّي فدخل رجل[٥] فافتتح «النحلَ» فقرأ فخالفني في القراءة فلما انفتل[٦] قلت: من أقرأك؟ قال: رسول الله ﷺ، ثم جاء رجل فقام يصلِّي وافتتح «النحل» فخالفني في القراءة[٧] وخالف صاحبي، فلما انفتل قلت: من أقرأك؟ قال: رسول الله ﷺ، قال فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشدّ

---

(١) عبارة «أحجار المرا» ليست في الترمذي، بل لفظه يختلف عمّا هنا، ونصّه: «لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال يا محمد: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف».

انظر: الترمذي: ٤/ ٢٦٣، عارضة الأحوذي: ١١/ ٦٣، الطبري: ١/ ١٦، المرشد الوجيز: ٨٢.

(٢) انظر: الطبري: ١/ ١٧ مقدمة جامع البيان للداني: ١٤، المرشد الوجيز: ٨١.

(٣) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٣٨، المسند: ٥/ ٤٠٠، الترمذي: ٤/ ٢٦٣، المرشد الوجيز: ٨٣.

(٤) انظر: المصنف لابن أبي شيبة: ٦/ ١٣٨، المرشد الوجيز: ٨٥.

(٥) هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، كما عند الطبري.

(٦) أي: انصرف. قاموس (فتل).

(٧) «في القراءة»: من (ت) فقط.

مما كان في الجاهلية، فأخذت بأيديهما فانطلقت بهما إلى النبي ﷺ فقلت: استقرئ هذين، فاستقرأ أحدَهما، قال: أحسنت، فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشدّ مما كان في الجاهلية، ثم استقرأ الآخَرَ، فقال: أحسنت، فدخل صدري من الشك والتكذيب أشدُّ مما كان في الجاهلية، فضرب رسول الله ﷺ صدري بيده فقال: أعيذك[١] بالله يا أُبَيّ من الشك، ثم قال: إن جبريل عليه السلام أتاني فقال: إن ربك عز وجل يأمرك أن تَقَرَأَ القرآن على حرف واحد فقلت اللهم خَفِّف عن أمّتي، ثم عاد [فقال: إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين، فقلت: اللهم خفف عن أمتي، ثم عاد][٢] فقال: إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف وأعطاك بكلّ رَدَّة مسألةً»[٣] الحديث رواه الحارث بن أبي[٤] أسامة[٥]/ في مسنده بهذا اللفظ *[٦]. ٢١/١

وفي لفظ لابن مسعود «فمن قرأ على حرف منها فلا يتحوّل إلى غيره رغبةً عنه»[٧].

---

(١) في (ت) «أعندك» وهو تصحيف.

(٢) ما بين القوسين سقط من (ت).

(٣) تكملته... بكل ردة رددتكها مسألة تسألنيها، فقلت: اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي، وأخّرتُ الثالثة ليوم يرغب إليَّ الخلق كلُّهم حتى إبراهيم ﷺ. مسلم: ٢/ ٢٠٣، أحمد: ٥/ ١٢٧.

(٤) كلمة «أبي» سقطت من (ز).

(٥) انظر: صحيح مسلم: ٢/ ٢٠٣، المسند: ٥/ ١٢٧، صحيح ابن حبان: ٣/ ١٥، الطبري: ١/ ١٧-١٨، السير: ١٣/ ٣٨٨.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (ظ) و(ز) وكتب في الحاشية ووضع عليه « صحَّ، أصل» وسقط برمّته من (س).

(٧) انظر: الطبري: ١/ ٢٢، المعجم الكبير: ١٠/ ١٨٢، المرشد الوجيز: ٨٦.

وفي لفظ لأبي بكرة[١] «كلٌّ شافٍ كافٍ ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب» وهو كقولك: هلمّ، وتعال، وأقبل، وأسرع، واذهب، وأعجل[٢].

وفي لفظ لعمرو بن العاص «فأي ذلك قرأتم فقد أصبتم، ولا تمارَوْا فيه فإنّ المراء فيه كفر»[٣].

وقد نص الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلّام رحمه الله على أن هذا الحديث تواتر عن النبي ﷺ.[٤]

قلت: وقد تتبعت طرق هذا الحديث في جزء مفرد جمعته في ذلك فرويناه من حديث عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم بن حزام، وعبد الرحمن بن عوف[٥]، وأُبَيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي هريرة،

---

(١) نفيع بن الحارث، ويقال: ابن مسروح، صحابيّ، تدلّى إلى النبي ﷺ من حصن الطائف ببَكْرةٍ فاشتهر بها. توفي سنة (٥١ هـ) أو بعدها.
انظر السير: ٣/ ٥-١٠، الإصابة: ٦/ ٢٥٢.

(٢) قال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني، وفيه علي بن زيد بن جُدعان وهو سيّئ الحفظ وقد توبع، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح. مجمع الزوائد: ٥/ ١٥٠-١٥١، انظر المصنف لابن أبي شيبة: ٦/ ١٣٨، الطبري: ١/ ٢٢، المسند: ٥/ ٥١، مقدّمة جامع البيان: ٢١.

(٣) انظر: المسند: ٤/ ١٧٠و ٥/ ١٢٤، فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٣٨، مقدمة جامع البيان: ١٧، الفتح:٩/ ٢٦.

(٤) فضائل القرآن: ٣٣٩.

(٥) من بني زهرة بن كلاب، من أغنياء الصحابة رضي الله عنهم، ولد بعد عام الفيل بعشر سنين، وهاجر إلى الحبشة الهجرتين، توفي سنة (٣٢ هـ).
انظر: الطبقات لابن سعد: ٣/ ١٢٤-١٣٧.

وعبدالله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وحذيفة بن اليمان، وأبي بكرة، وعمرو بن العاص، وزيد بن أرقم[١]، وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب[٢]، وعمر بن أبي سلمة[٣]، وأبي جُهَيم[٤] وأبي طلحة الأنصاريّ[٥]، وأمّ أيوب الأنصاريّة[٦] رضي الله عنهم.

وروى الحافظ أبو يعلى الموصلي في «مسنده الكبير» أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر: أُذكِّر الله[٧] رجلاً سمع النبي ﷺ قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف، لـمّا قام، فقاموا حتى لم يُحصَوا،

(١) ابن زيد الخزرجي، أبو عمر أو عامر، ردّه النبي ﷺ يوم أحد لصغر سنه، ثم شهد معه سبع عشرة غزوة، وهو الذي أخبر النبيَّ ﷺ بقولةِ ابنِ سلول ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ فأنكر ابنُ سلول ذلك، فأنزل الله ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ..﴾ الآيات، فقال النبي ﷺ: «إن الله قد صدّقك يا زيد» توفي سنة (٦٦هـ). انظر الإصابة: ١/ ٥٦

(٢) الصحابيّ، من علمائهم، ثبت سماع الحسن البصري منه، كان يخلف على الكوفة والبصرة بالتناوب. توفي سنة (٥٨ هـ). الطبقات لابن سعد: ٦/ ٣٤ السير: ٣/ ١٨٣ - ١٨٦.

(٣) المخزوميّ، ربيب رسول الله ﷺ؛ لأن أمّه أمّ سلمة زوجُ النبي ﷺ ورضي الله عنها، توفي النبي ﷺ وعمره تسع سنوات شهد مع عليٍّ «الجَمَل»، واستعمله على البحرين وفارس.
أسد الغابة: ٣/ ٦٨٠.

(٤) عبد الله بن الحارث، وقيل: غير ذلك، حديثه في الصحيحين وغيرهما. الإصابة: ٧/ ٣٥.

(٥) زيد بن سهل، الخزرجي، صحابي، أمهر أمّ سليم بإسلامه، كان يَرمِي بين يدي رسول الله ﷺ يوم أحد، وهو الذي قال له النبي ﷺ: بخٍ بخٍ، ذاك مال رابح، عندما تصدق بأعز ماله لديه وهو بَيْرُحاء. توفي سنة (٥٠ هـ) أو التي بعدها. الإصابة: ١/ ٥٦٧.

(٦) بنت قيس بن عمرو، الخزرجية، زوجة الصحابي أبي أيوب.
وحديثها في المصنّف بسنده قالت: قال رسول الله ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف أيها قرأت أصبت». المصنف لابن أبي شيبة: ٦/ ١٣٧، الإصابة: ٨/ ٢١٤.

(٧) في المطبوع: «أذكر أنّ رجلاً»، وهو تحريف.

فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف.» فقال عثمان رضي الله عنه وأنا أشهد معهم[(١)].

وقد تكلم الناس على هذا الحديث بأنواع الكلام، وصنّف الإمام الحافظ أبو شامة رحمه الله تعالى فيه كتاباً حافلاً[(٢)]، وتكلّم بعده قوم وجنح آخرون إلى شيء آخر، والذي ظهر لي أن الكلام عليه ينحصر في عشرة أوجه:

(الأول) في سبب وروده.

(الثاني) في معنى الأحرف.

(الثالث) في المقصود بها هنا.

(الرابع) ما وجه كونها سبعة ؟

(الخامس) على أي شيء يتوجه اختلاف هذه السبعة ؟

(السادس) على كم معنى تشتمل هذه السبعة ؟

(السابع) هل هذه السبعة متفرقة في القرآن ؟

(الثامن) هل المصاحف العثمانية مشتملة عليها ؟

١/ ٢٢ (التاسع) هل القراءات التي بين أيدي الناس اليوم / هي السبعة أم بعضها؟

(العاشر) ما حقيقة هذا الاختلاف وفائدته؟

---

(١) قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى في «الكبير» وفيه راو لم يُسمّ».

وقال أبو يعلى: «حدثني أبو المنهال عن عثمان..». وأبو المنهال لم يلق عثمان فبينهما مبهم لم يُعيَّن، وأبو المنهال هو: سيار بن سلامة الرياحي، ثقة، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (١٢٩ هـ).

انظر: مسند أبي يعلى: ١/ ١٥٣، مجمع الزوائد: ٧/ ١٥٥، تقريب التهذيب: ١/ ٣٤٣، مسند الحارث: ٢/ ٧٣٤.

(٢) هو: «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز».

فأما سبب وروده على سبعة أحرف: فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليُسْر بها، والتهوين عليها؛ شرفاً لها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيِّها أفضلِ الخلق وحبيب الحقّ؛ حيث أتاه جبريل فقال له: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال ﷺ: أسأل الله معافاتِه ومغفرتَه[1]؛ إن أمتي لا تطيق ذلك» ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف[2].

وفي الصحيح أيضاً: «إنّ ربّي أرسل إليَّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددْت إليه: أَنْ هوِّن على أمتي، ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف»[3].

وكما ثبت صحيحاً[4]: «إن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد» وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة السلام كانوا يُبعَثون إلى قومهم الخاصّين بهم، والنبي ﷺ بعث إلى جميع الخلق أحمرِها وأسودِها، عربيِّها وعجميِّها، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتُهم مختلفة، وألسنتهم شتّى، ويَعْسُر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج، لا سيَّما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً، كما أشار إليه ﷺ، فلو كُلِّفوا العُدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع وما عسى أن يتكلَّف المتكلِّف وتأبى الطباع.

---

(١) في المطبوع: «ومعونته»، ولم أجدها في ما اطّلعت عليه من مصادر.

(٢) انظر ما سبق ص: ٦٧.

(٣) انظر: صحيح ابن حبان: ٣/ ١٥، من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيِّ بن كعب رضي الله عنه، وفيه: «فرددت عليه» بدل «إليه».

(٤) في صحة هذا الحديث نظر كما سيأتي ص: ٨١.

ولذلك اختلف العلماء في جواز القراءة بلغة أخرى غير العربي[١] على أقوال[٢]: ثالثها: إن عجز عن العربيّ جاز وإلا فلا، وليس هذا موضع الترجيح فقد ذكر في موضعه[٣].

قال الإمام أبو محمد عبد الله بن قتيبة في كتاب «المشكل»: «فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ بأن يقرئ كلَّ أُمَّة[٤] بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي[٥] يقرأ (عتّى حين) يريد (حَتَّى) هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأَسَديّ[٦] يقرأ ﴿تِعلمون﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿تِعلم﴾ [البقرة: ١٠٦] و﴿وَتِسود وجوه﴾ [آل عمران:١٠٦][٧] و﴿ألم إعهد إليكم﴾ [يسٓ:٦٠][٨]، والتّميميّ[٩] يهمز، والقرشي[١٠] لا يهمز، والآخر يقرأ ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة:١١] ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود:٤٤] بإشمام الضم

(١) في (ز): «العربية».

(٢) حذف القولين لتضمن الثالث لهما، والمعنى: الأول الجواز، الثاني المنع، الثالث...

(٣) قال ابن قدامة: «ولا تجزئ القراءة بغير العربية ولا إبدال لفظها بلفظ عربيّ، سواء أحسن العربية أم لا، وهو قول الشافعي أيضاً وعند أبي حنيفة تجزئ».
المغني: ٢/ ١٥٨-١٦٠، وانظر: الروضة: ١/ ٣٤٨، بدائع الصنائع: ١/ ٣٢٩.

(٤) في حاشية (س): قوله «كل أمة، أي كل قبيلة»، والنص عند ابن قتيبة: «كل قوم» بدل: أمة.

(٥) نسبة إلى: «هذيل» ابن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان.
انظر: الأنساب: ٥/ ٦٣١

(٦) اسم لعدة قبائل من العرب. انظر: الأنساب: ١/ ١٣٨

(٧) ذكر أبو حيان أنها لغة تميم. البحر: ٣/ ٢٢، الدر المصون: ٣/ ٣٤٠.

(٨) انظر: الدر المصون: ٩/ ٢٨٠-٢٨١.

(٩) نسبة إلى تميم بن مرة بن أدّ، ينتهي إلى معدّ بن عدنان. انظر: الأنساب: ١/ ٤٧٩.

(١٠) نسبة إلى قريش وهو قصيّ بن كلاب. انظر: الأنساب: ٤/ ٤٨٥.

مع الكسر، و ﴿بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ [يوسف:٦٥] بإشمام الكسر مع / الضمّ، ٢٣/١
و ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا﴾ [يوسف:١١] بإشمام الضمّ مع الإدغام[١].

قلت: وهذا يقرأ ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿فِيهِمۡ﴾ [البقرة:١٢٩] بالضم[٢] والآخر يقرأ ﴿عليهمو﴾ و﴿منهمو﴾ [البقرة: ٧٥] بالصلة[٣]، وهذا يقرأ ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، و ﴿قُلۡ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١] و ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] بالنقل[٤]، والآخر يقرأ ﴿مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥١]، و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، و «دنيا» بالإمالة[٥] وغيره يلطّف[٦]، وهذا يقرأ ﴿خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥] ﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] بالترقيق[٧] والآخر يقرأ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، و ﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] بالتفخيم[٨] إلى غير ذلك.

قال ابن قتيبة: «ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً[٩]؛ لاشتدّ ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للسان وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه

---

(١) المشكل: ٣٩.

(٢) أي: بضم الهاء، وذلك هو الأصل فيها، وسيأتي توضيح القراءات وتفصيلها ص: ٦٨٩.

(٣) أي بزيادة المدة في ضم الميم حتى تصير واواً.

(٤) أي بحذف همزة «ألى» وجعل حركتها على الواو الساكن قبلها.

(٥) المرادُ: الإمالةُ الكبرى، وسيعقد لها بابا خاصا.

(٦) التلطيف يطلق على التقليل، وسيأتي ص: ١٢٠٣.

(٧) أي في الراء.

(٨) أي في اللام، ويسمى أيضا التغليظ، وسيأتي ص: ١٣٨٦.

(٩) الكَهْل: مَن جاوز الثلاثين أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين. انظر: قاموس (كهل).

أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرّفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدّين»[١].

وأما معنى الأحرف: فقال أهل اللغة: حرفُ كلِّ شيء طرفُه، ووجهُه، وحافَتُه، وحَدُّه، وناحيتُه، والقطعةُ منه، والحرف أيضاً: واحد[٢] حروف التَّهجّي كأنه قِطعةٌ من الكلمة[٣].

قال الحافظ أبو عمرو الدّاني: معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ هاهنا يتوجه إلى وجهين:

أحدهما: أن يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات؛ لأن الأحرف جمع حرف في القليل[٤] كفَلْس وأَفْلُس، والحرف قد يراد به الوجه بدليل قوله تعالى ﴿يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] فالمراد بالحرف هنا: الوجهُ، أي: على النّعمة والخير وإجابة السؤال والعافية، فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمأنَّ وعَبَدَ اللهَ، وإذا تغيّرت عليه وامتحنه الله بالشدة والضرّ ترك العبادة وكَفَر، فهذا عَبَدَ اللهَ على وجه واحد[٥]، فلهذا سَمَّى النبيُّ ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفاً على معنى أن كلَّ شيء منها وجهٌ.

قال[٦]: والوجه الثاني من معناها: أن يكون سمَّى القراءاتِ أحرفاً على طريق

---

(١) النَّصُّ حرفيٌّ من «المشكل»، إلا أنه عبّر بـ (أُمِر) بدل (أراد) انظر: المشكل: ٣٩ وما بعدها.

(٢) في (ت): «أحد» وضبط الحاء بالفتحة، وهو صحيح لغة. انظر: التاج (أحد).

(٣) انظر: اللسان والقاموس والتاج (حرف).

(٤) أي جمع قلة، وهي ما دلَّ حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة. انظر: شرح ابن عقيل: ٤/ ١١٤.

(٥) انظر: تفسير القرطبي: ١٢/ ١٧

(٦) أي الداني.

السَّعَة كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره وكان كسبب منه وتعلق به ضرباً من التعلُّقِ كتسميتهم الجملة باسم البعض[١] منها، فلذلك سمَّى النبيُّ ﷺ القراءة حرفاً وإن كان كلاماً كثيراً من أجل أن منها حرفاً قد غُيِّر نظمُه أو كُسر أو قُلب إلى غيره، أو أُمِيل / ، أو زيد أو نُقِص منه على ما جاء ١/ ٢٤
في المختلف فيه من القراءة، فسمَّى القراءة إذ كان ذلك الحرف منها[٢] حرفاً على عادة العرب في ذلك واعتماداً على استعمالها[٣].

قلت: وكلا الوجهين محتمل إلا أن الأول محتمل احتمالاً قويّاً في قوله ﷺ «سبعة أحرف»، أي: سبعة أوجهٍ وأنحاء، والثاني محتمل احتمالاً[٤] قويًّا في قول عمر رضي الله عنه في هذا الحديث: «سمعت هشاماً يقرأ سورة (الفرقان) على حروف كثيرة لم يُقْرِئْنِيها رسول الله ﷺ» أي: على قراءات كثيرة، وكذا قوله في الرواية الأخرى: «سمعته يقرأ فيها أحرفاً لم يكن النبي ﷺ أَقْرَأَنِيها»، فالأولُ غيرُ الثاني كما سيأتي بيانه[٥].

وأما المقصود بهذه السبعة: فقد اختلف العلماء في ذلك مع إجماعهم على أنه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه إذ لا يوجد ذلك إلا

---

(١) في (ز): «بعض»، بدون (ال) وكلاهما يصح، إلا أن ما في (ز) هو الأصح والمتفق عليه عند اللغويين. قال الفيروزابادي: «بعض»: لا تدخله اللام، خلافاً لابن دُرُسْتويه، واستعملها سيبويه والأخفش لقلّة علمهما بهذا النحو». انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (غير)، القاموس والتاج (بعض).

(٢) في المطبوع: «فيها».

(٣) المؤلّف نقل النصّ ملخّصاً،
انظر: جامع البيان (المقدمة) ص: ٣٠.

(٤) «احتمالاً» سقطت من (ت) و (ظ).

(٥) انظر: فتح الباري: ٩/ ٦٤.

في كلـمات يسيرة نحو: ﴿أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣][1] و﴿وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة:٩٧]، و﴿أَرْجِهْ﴾ [الأعراف: ١١١]، و﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] و﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣] وعلى أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين وإن كان يَظنّه بعض العوامّ؛ لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خُلِقوا ولا وُجِدوا، وأوّل من جمع قراءاتِهم أبو بكر بن مجاهد[2] في أثناء المائة الرابعة كما سيأتي[3].

وأكثر العلماء على أنها لغات[4]، ثم اختلفوا في تعيينها فقال أبو عبيد: قريش، وهذيل، وثقيف[5]، وهوازن[6]، وكِنانة[7]، وتميم، واليمن.

وقال غيره[8]: خمس لغات في أكناف هوازن: سعد، وثقيف، وكنانة، وهذيل، وقريش، ولغتان على جميع ألسنة العرب[9].

---

(١) وانظر القراءات التي فيها في: مختصر الشواذ: ٧٦.

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٨٠.

(٣) انظر ص: ١٠٦.

(٤) الأكثرية هنا نسبية للمؤلِّف، وإلا فإنّ ابنَ عبد البَرّ زعم عكس ذلك فقال: «وأنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الحديث: سبع لغات».
وقد تُعقِّب القول بأنها لغات: بزيادة لغات العرب على سبعة، إلا أن يكون المراد أفصحها فلا تعقيب.
انظر: التمهيد: ٨/ ٢٨٠-٢٨١، الفتح: ٩/ ٢٦.

(٥) اسمه: قَسِيّ بن منبّه، وإليه تنسب القبيلة العربية التي نزل أكثرها الطائف، من قيس عيلان.
انظر: الاشتقاق: ٣٠١، الأنساب: ١/ ٥٠٨-٥٠٩.

(٦) بطن من قبيلة قيس بن عيلان. انظر: الاشتقاق: ٢٦٥-٢٩١.

(٧) من قبائل قريش، كنانة بن خزيمة بن مدركة.
انظر: الاشتقاق: ١٧٠، اللباب في الأنساب: «كنانة».

(٨) هو الكلبيّ، كما صرح به ابن عبد البر. التمهيد: ٨/ ٢٨٠.

(٩) انظر: فنون الأفنان: ٢١٧.

وقال أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي يعني على سبع لغات من لغات العرب، أي أنها متفرقة في القرآن، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن(١).

قلت: وهذه الأقوال مدخولة، فإن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة (الفرقان) كما ثبت في الصحيح، وكلاهما قرشيّان من لغة واحدة وقبيلة واحدة.(٢)

وقال بعضهم: المراد بها معاني الأحكام: كالحلال، والحرام، والمحكم(٣)، والمتشابه(٤)، والأمثال(٥)، والإنشاء(٦)، والإخبار(٧).

---

(١) من قوله: (قال أبو عبيد) إلى (هنا) نقله أبو شامة أيضاً عن أبي عبيد وصرَّح أنه بواسطة «الكامل» للهذلي. انظر: غريب الحديث: ٣/ ١٥٩ – ١٦٠، الكامل: ق (١٨)، المرشد الوجيز: ٩٩-١٠٠.

(٢) قال ابن عبد البر: «لأن عمر قرشي عَدَوي، وهشام بن حكيم قرشي أسدي، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، كما محال أن يقرئ رسول الله ﷺ واحداً منهما بغير ما يعرفه من لغته». وقال القاهريّ: «يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن الاختلاف بين عمر وهشام، ألا يجوز أن يكون لعدم العلم بالنزول، وإن كانت القراءة موافقة للغتهما، وعلى تقدير التسليم لِمَ لا يجوز أن يُعَلِّم النبي ﷺ أحدهما القرآن بلغة غيرهما».

انظر: التمهيد: ٨/ ٢٨١، بحر الجوامع: ق ١٨/ ب.

(٣) اختلفوا في تعريفه، وكذلك ما بعده على أقوال أظهرها عندي: أنه ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً.

انظر: فواتح الرحموت: ٢/ ١٩، التعريفات: ١/ ٢٦٣.

(٤) ما احتمل عدة أوجه، وقيل: هو ما خفي بنفس اللفظ، ولا يرجى دركه أصلاً.

انظر: التعريفات: ٧٤.

(٥) إبراز المعاني في صورة حسية.

(٦) هو ما ليس له نسبة في الخارج تطابقه بخلاف الخبر. انظر: التعريفات: ٧٤.

(٧) هو عند البلاغيين: ما يحتمل الصدق والكذب. ولا يورَد على هذا التعريف كلامُ الله تعالى فإنه لا يكون إلا صدقاً. انظر: معترك الأقران: ١/ ٣١٩.

وقيل: الناسخ(١) والمنسوخ(٢)، والخاصّ(٣) والعامّ(٤)، والمُجمَل(٥) والمبيّن(٦)، والمفسر(٧).

١/ ٢٥ وقيل: الأمر، والنهي، والطلب،/ والدعاء، والخبر، والاستخبار، والزجر.

وقيل: الوعد، والوعيد، والمطلق(٨) والمقيّد(٩)، والتفسير، والإعراب(١٠)، والتأويل(١١).

---

(١) الحكم الرافع لحكم قبله، ولا بد أن يكونا شرعيين، ولا يمكن الجمع بينهما.

(٢) الحكم الشرعي المرفوع بحكم شرعي آخر بعده لا يمكن الجمع بينهما.

(٣) كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد، ليتميز عن المشترك.

انظر: التعريفات: ٩٥.

(٤) هو اللفظ الواحد الدال على مسميين فأكثر في وقت واحد.

انظر: الإحكام للآمدي: ٢/ ١٩٦.

(٥) هو ما احتمل معنيين أو أكثر من غير ترجيح لواحد منها على غيره.

انظر: تفسير النصوص: ١/ ٢٧٦-٢٧٨.

(٦) عكس الذي قبله.

(٧) ما ازداد وضوحاً على النص؛ بحيث لا يبقى احتمال التخصيص إن كان عامّاً والتأويل إن كان خاصّاً.

التعريفات: ٢٢٤.

(٨) ما دل على الماهية بلا قيد. الإتقان: ٢/ ٣١.

(٩) عكسه. انظر المصدر السابق.

(١٠) اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل. التعريفات: ٣٠.

(١١) صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى مرجوح محتمل يدل عليه الدليل.

وقد اكتفيت في تعريف هذه المصطلحات بالاختصار الشديد، إذ لكل مصطلح عدة تعاريف تؤخذ من مظانها.

انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، التعريفات للجرجاني، تفسير النصوص، وغيرَها من كتب الأصول. أما كتب القراءات فقد أشار إلى هذه المسائل إشارة خاطفة الإمامُ الجعبريّ في شرحه للشاطبية.

انظر: كنز المعاني: ٢/ ٢٩.

قلت: وهذه الأقوال غير صحيحة فإن الصحابة الذين[١] اختلفوا وترافعوا إلى النبي ﷺ كما ثبت في حديث عمر وهشام وأُبَيٍّ وابنِ مسعود وعمرو بن العاص وغيرِهم لم يختلفوا في تفسيره ولا أحكامه وإنما اختلفوا في قراءة حروفه.

فإن قيل: فما تقول في الحديث الذي رواه الطبراني من حديث عمر بن أبي سلمة المخزوميّ أن النبي ﷺ قال لابن مسعود: «إنّ الكتب كانت تنزل من السماء من باب واحد، وإنّ القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف: حلالٍ، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وضرب أمثال، وآمر، وزاجر، فأَحِلَّ حلالَه، وحَرِّمْ حرامه واعمل بمحكمه، وقف عند متشابهه، واعتبر أمثاله فإنّ كُلّاً من عند الله وما يذكّر إلا أولو الألباب[٢]».

(فالجواب) عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذه السبعةَ غيرُ السبعةِ الأحرف التي ذكرها النبي ﷺ في تلك الأحاديث، وذلك من حيث فَسَّرها في هذا الحديث فقال: حلالٌ وحرامٌ إلى آخره،

(١) «الذين» ليست في (ت).

(٢) الحديث أخرجه الطبري وأبو عبيد وابن حبان والحاكم وغيرهم، وتُكُلِّم فيه من جهة الانقطاع في السند بين أبي سلمة وابن مسعود، قال ابن عبد البر: «هذا حديث عند أهل العلم لا يثبت ؛ لأن أبا سَلَمة لم يلق ابن مسعود، وابنُه سلمة ليس ممّن يحتج به - قال: وهذا الحديث مجتَمَعٌ على ضَعفه من جهة إسناده، وقد رَدَّه قوم من أهل النظر»، ثم نقل عن بعضهم ما حاصله استحالةُ اجتماع هذه الأمور السبعة في حرف واحد. وذهب ابن حبان والحاكم إلى تصحيح الحديث، وتَعقَّب ذلك ابنُ حجر بأن الانقطاع المذكور يمنع من تصحيحه. وأما رواية الطبراني فقال الهيثمي في «المجمع»: «فيه عمّار بن مطر وهو ضعيف جداً، وقد وثقه بعضهم».

انظر: الطبري: ١/ ٣٠-٣٢، المعجم الكبير: ٩/ ١١، التمهيد: ٨/ ٢٧٥ وما بعدها، الإبانة: ٨٣، المرشد الوجيز: ١٠٧-١٠٨، الفتح: ٩/ ٢٩.

وأمر بإحلال حلاله وتحريم حرامه إلى آخره، ثم أَكَّد ذلك بالأمر بقول «آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا»، فدَلَّ على أن هذه غير تلك القراءات.

الثاني: أن السبعة الأحرف في هذا الحديث[١] هذه المذكورة في الأحاديث الأخرى التي هي الأوجه والقراءات، ويكون قوله: (حلال وحرام) إلى آخره، تفسيراً للسبعة الأبواب، والله أعلم.[٢]

الثالث: أن يكون قوله: (حلال وحرام) إلى آخره، لا تعلق له بالسبعة الأحرف ولا بالسبعة الأبواب بل إخبار عن القرآن، أي: هو كذا وكذا، واتفق كونُه بصفاتٍ سبع كذلك.[٣]

وأما وجه كونها سبعة أحرف دون أن لا كانت أقلَّ أو أكثر، فقال الأكثرون: إنّ أصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة، أو أن اللغات الفصحى سبعة[٤]، وكلاهما دعوى، وقيل: ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص بل المراد السَّعَةُ والتيسيرُ، وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب من حيث
١/٢٦ إن الله تعالى / أذن لهم في ذلك، والعرب يطلقون لفظ السَّبع، والسبعين، والسبعمائة، ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص بل يريدون الكثرة

---

(١) في المطبوع: «هي هذه» وهو تحريف.

(٢) هذان القولان ذكرهما الداني، واقتصر أبو شامة على الثاني منهما.
انظر: جامع البيان (المقدمة): ٥٩، المرشد الوجيز: ١٠٩.

(٣) هذا القول صرح أبو شامة بأنه للأهوازي في كتابه «الإيضاح»، وذكره أبو العلاء الهمَذاني في كتاب «المقاطع»، ونقله ابن حجر وصرَّح بهما.
انظر: المرشد الوجيز: ١٠٩، الفتح: ٩/ ٢٩.

(٤) في المطبوع: «سبع».

والمبالغة من غير حصر[1]، قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة:٢٦١]، و ﴿إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠]، وقال ﷺ في الحسنة: «إلى سبعمائة ضعفٍ، إلى أضعاف كثيرة»[2]، وكذا حمل بعضهم قوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة»[3].

وهذا جيدٌ لولا أن الحديث يأباه، فإنه ثبت في الحديث -من غير وجه- أنه لما أتاه جبريل بحرف واحد قال له ميكائيل: استزده، وأنه سأل الله تعالى التهوين على أمته، فأتاه على حرفين، فأمره ميكائيل بالاستزادة، وسأل الله التخفيف، فأتاه بثلاثة، ولم يزل كذلك حتى بلغ سبعة أحرف، وفي حديث أبي بكرة: «فنظرت إلى

---

(١) بذلك فُسّر قولُه تعالى: ﴿إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ٨٠]، فالمغفرة غير حاصلة لهم -والعياذ بالله- ولو زاد على السبعين. وكذلك فُسِّر الحديث الشريف: «إنه ليُغَانّ على قلبي حتى أستغفر الله في اليوم سبعين مرة»، واستشهدوا له بقول علي رضي الله عنه:

لأُصبِّحنَّ العاص وابنَ العاص سبعين ألفًا عاقدي النواصي

وما ذكره المؤلِّف في تفسيره للآيتين والحديثين نستشف منه رأيه ومذهبه في المسألة المشهورة، وهي (المجاز)، من حيث وقوعه في القرآن الكريم أو عدمه.

وهي مسألة اختلفوا فيها بين مجوّز ومانع، فالمانعون لوقوعه في القرآن منعوه سداً للذريعة، حتى لا يتجرأ الناس على تأويل صفات الله تعالى بدعوى المجاز. والمجيزون قالوا بجوازه؛ لأنه لا علاقة عندهم بين المجاز والكذب، متى جاء المجاز على شروطه.

وللفريقين أدلة وحجج، ليس ذا محل استيفائها ومناقشتها.

انظر: الرسالة: باب الصنف الذي يبين سياقه معناه: ٦٢-٦٤، روضة الناظر: ٦٢-٦٣. الكشاف: ٢/ ٦٦، التاج: (سبع)، منع جواز المجاز كله، أمالي الدّلالات: ٧٥-٧٨، الصواعق المرسلة (المجلد الثاني).

(٢) انظر: صحيح مسلم: ١/ ٨٣، سنن النسائي: ٨/ ١٠٦، الفتح: ١/ ٩٨.

(٣) انظر: صحيح مسلم: ١/ ٤٦، سنن النسائي: ٨/ ١١٠، المسند: ٢/ ٤١٤ و ٤٤٥، الفتح: ١/ ٥١.

ميكائيلَ فسكتَ فعلمتُ أنه قد انتهت العِدّة»[١]، فدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره.

ولا زلت أستشكل هذا الحديث، وأفكّر فيه، وأُمعِن النظر من نيِّف وثلاثين سنة، حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله، وذلك أني تتبّعت القراءات، صحيحها وشاذّها وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف، لا يخرج عنها وذلك:

أ-إمّا في الحركات بلا تَغيُّرٍ في المعنى والصورة: نحو: ﴿بِٱلْبُخْلِ﴾ [النساء: ٣٧] بأربعة[٢]، و﴿يَحْسَبُ﴾ [الهُمَزة: ٣][٣] بوجهين.[٤]

ب- أو بتغيّرٍ في المعنى فقط نحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥] و﴿أَمَهٍ﴾[٥]

جـ- وإمّا في الحروف بتغيّر المعنى، لا الصّورة نحو: ﴿تَبْلُواْ﴾ [يونس: ٣٠] و﴿تتلوا﴾[٦]، و﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ [يونس: ٩٢] و﴿نُنَحِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾، أو عكس ذلك نحو: ﴿بَصْۜطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]، و﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]، و﴿ٱلصِّرَٰطِ﴾ [طه: ١٣٥]، و«السراط» أو بتغيرهما نحو: ﴿أَشَدَّ مِنكُمْ﴾

---

(١) انظر: جامع البيان (المقدمة): ٢٠، كنز المعاني: ٢/ ٢٧-٢٨، الإتقان: ١/ ٤٦.

(٢) أي: أوجه، وهي فتح الباء مع الفتح والتسكين في الخاء، وضم الباء مع الضم والتسكين في الخاء.
﴿ البَخَل، البَخْل، البُخْل، البُخُل ﴾، فالأول والثالث هما المتواتر. انظر: التيسير: ٩٦.

(٣) بشرط أن يكون فعلاً مضارعاً، وعلى أي تصرف جاء نحو (تحسبهم، يحسبون..).

(٤) هما الفتح والكسر في السين. انظر: النشر: ٢/ ٢٣٦ (ط.الضباع).

(٥) الأَمَهُ: النسيان، انظر: القاموس والتاج، (أمه).

(٦) ﴿تتلوا﴾ بتاءين، من التلاوة، قراءة حمزة والكسائي وخلف، و﴿تَبْلُواْ﴾ بالمثناة من فوق ثم موحدة من أسفل من البلوى، قراءة الباقين. انظر: النشر: ٢/ ٢٨٣ (ط.الضباع).

و ﴿مِنهُمْ﴾ [غافر: ٢١][١]، و ﴿يَأْتَلِ﴾ [النور: ٢٢] و﴿يتـألَّ﴾[٢]، و ﴿فامضوا إلى ذكر الله﴾[٣] [الجمعة: ٩].

د- وإمّا في التقديم والتأخير نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١] و﴿وجاءت سكرة الحق بالموت﴾[٤]، أو في الزيادة والنقصان نحو: ﴿وَأَوْصَى﴾، ﴿وَوَصَّى﴾ [البقرة: ١٣٢] ﴿والذكرِ والأنثى﴾ [الليل: ٣][٥]، فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها.[٦]

هـ- وإمّا نحو: اختلاف الإظهار، والإدغام، والرَّوم، والإشمام، والتفخيم، والترقيق، والمدّ، والقصر، والإمالة، والفتح، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال، والنقل، ممّا يُعبَّر / عنه (بالأصول) فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوّع فيه ٢٧/١
اللّفظ أو المعنى ؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تُخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، ولئن فُرِض فيكون من الأول.[٧]

---

(١) بالكاف قراءة ابن عامر، وبالهاء قراءة الباقين. انظر: السبعة: ٥٦٩، التيسير: ١٩١.

(٢) ﴿يتألّ﴾ بتقديم التاء على الهمزة قراءة أبي جعفر. انظر ص: ١٨٢٥.

(٣) وهي قراءة شاذة كما سيأتي ص: ٤٠٦.

(٤) المتواترة ﴿سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ١٩].

(٥) انظر: ما تقدم ص: ٥١.

(٦) انظر: التمهيد: ٨/ ٢٩٥، جمال القراء: ١/ ٢٤٢، المرشد الوجيز: ١١٧، الفتح: ٩/ ٢٨.

(٧) قال القاهريّ معقِّباً على المؤلّف: يَرِد عليه - هذا الكلام - إن أراد بالأول بقوله: « (فيكون من الأول) القسم الأول وهو الاختلاف في الحركات بلا تغيّر الصورة والمعنى: إدغامُ المتقاربين، والتفخيم والترقيق والمد والقصر والتحقيق والتسهيل والإبدال، فإن الاختلاف بهذه الأسباب ليس من قبيل الاختلاف في الحركات بل من قبيل الاختلاف في الحروف.
وأيضاً إن أراد بالرَّوم الرَّومَ الذي في الإدغام فهو اختلاف السكون لا اختلاف الحركة ولا الحرف وكذلك الرَّومُ حالةَ الوقف ؛ لأن اعتباره بعد اعتبار الوقف فيكون من قبيل الاختلاف في السكون، وإن أراد بالإشمام إشمام الحرف فهو من قبيل الاختلاف في الحروف، وإن أراد إشمام الحركة فهو في الحقيقة ليس في الحركة ولا في الحرف.
وبالجملة لا يخرج بهذا الكلام عن شيء، وإن أراد شيئاً آخر فليبيّن حتى نتكلم فيه». بحر الجوامع: ق: ٢٠.

ثم رأيت الإمام الكبير أبا الفضل الرازي حاول ما ذكرته فقال: «إن الكلام لا يخرج اختلافه عن سبعة أوجه:

الأول: اختلاف الأسماء من الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والمبالغة، وغيرها.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال وما يُسنَد إليه من نحو: الماضي والمضارع والأمر، والإسناد إلى المذكر والمؤنث، والمتكلم والمخاطَب، والفاعل والمفعول به.

الثالث: وجوه الإعراب.

الرابع: الزيادة والنقص.

الخامس: التقديم والتأخير.

السادس: القلب والإبدال في كلمة بأخرى، وفي أحرف بأُخَرَ[١].

السابع: اختلاف اللغات من فتح وإمالة، وترقيق وتفخيم، وتحقيق وتسهيل، وإدغام وإظهار ونحو: ذلك»[٢].

ثم وقفت على كلام ابن قتيبة وقد حاول ما حاولنا بنحو: آخر فقال: «وقد تدبرت وجوه الاختلاف في القراءات فوجدتها سبعة:

الأول: في الإعراب بما لا يزيل صورتها في الخطِّ ولا يُغيِّر معناها نحو:

---

(١) في المطبوع: (حرف بآخر) على الإفراد.

(٢) وصف ابنُ حجر كلامَ الرازي بأنه ليس إلا تنميق وتنقيح لكلام ابن قتيبة الآتي.
انظر: الفتح: ٩/ ٢٩.

﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ ﴾ [هود: ٧٨] و ﴿أَطْهَرَ﴾[1]، و ﴿ وَهَلْ يُجَٰزَىٰٓ إِلَّا ٱلْكَفُورُ ﴾ و﴿نُجْزِي إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾[2]، و «البُخْل»، و «البَخَل» و ﴿مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] ﴿ مَيْسُرَةٍ ﴾[3].

والثاني: الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها نحو: ﴿رَبَّنَا بَٰعِدْ ﴾ [سبأ: ١٩] و﴿رَبُّنَا بَاعَدَ﴾[4]، و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ ﴾ [النور: ١٥] و﴿تَلِقُونَهُ﴾[5] و ﴿بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ [يوسف: ٤٥] و﴿بعد أَمَهٍ﴾.

والثالث: الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغيّر معناها ولا يزيل صورتها، نحو: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩][6] و ﴿ نُنشِرُهَا﴾ و ﴿إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ [سبأ: ٢٣] و﴿فُرِّغ﴾[7].

---

(١) وقراءة النصب شاذة، وهي قراءة: الحسن وزيد بن عليّ والسدي.
انظر: المحتسب: ١/ ٣٢٥، البحر المحيط: ٥/ ٢٤٧.

(٢) كلاهما قراءة صحيحة، الأولى لنافع وأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة، والثانية للباقين، انظر: النشر ٢/ ٣٥٠ (ط.الضباع).

(٣) بضم السين لنافع، وفتحها للباقين. انظر: السبعة: ١٩٢، التيسير: ٨٥.

(٤) كلاهما قراءة صحيحة، الرفع ليعقوب، والأخرى للباقين غير ابن كثير وأبي عمرو وهشام. انظر ص: ١٨٦٣.

(٥) «تَلِقُونه» بفتح التاء مع كسر اللام مخففاً وضم القاف، قراءة شاذة مروية عن ابن عباس وعائشة وابن يعمر. انظر: الدر المصون: ٨/ ٣٩١.

(٦) كلاهما قراءة صحيحة، بالزاي - المنقوطة - للكوفيين وابن عامر، وبالراء المهملة للباقين. انظر ص: ١٦٣٥.

(٧) الأولى وهي التي بالزاي والعين المهملة صحيحة متواترة، أما الثانية التي بالراء والغين المعجمة فهي شاذة نسبت في حاشية (ك) إلى الحسن البصري، وكتب في المطبوع ﴿فزّع﴾ للثانية، وهو خطأ.

والرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها ومعناها، نحو: ﴿طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ [قٓ: ١٠] في موضعٍ و ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩] في آخرَ.

والخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها، نحو: ﴿إِلاَّ زَقْيَةً[١] وَاحِدَةً﴾[٢] و ﴿صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يسٓ: ٤٩] و ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥] و ﴿كالصّوف﴾.[٣]

والسادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو: ﴿وجاءت سكرة الحق بالموت﴾ في / ﴿سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [قٓ: ١٩].

والسابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يسٓ: ٣٥] و ﴿عَمِلَتْهُ﴾[٤]، و ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤][٥]، و ﴿هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أُنْثَى﴾[٦]». ثم قال ابن قتيبة: «وكلُّ هذه

---

(١) في المطبوع: «ذقية» بالذال المعجمة، وهو خطأ، وهي قراءة شاذة.

(٢) وهي شاذة.

(٣) وهي شاذة.

(٤) كلاهما قراءة صحيحة، فحذف الهاء قراءة حمزة والكسائي وخلف وشعبة، وإثباته قراءة الباقين. انظر: النشر: ٢/ ٣٥٣ (ط.الضباع).

(٥) ليس كما ذكر محقق كتاب «المشكل» أنها الآية [٢٦: لقمان] فتلك لاخلاف فيها بين القراء. أما الخلاف فهو هنا في موضع «الحديد»، وهو دائر بين إثبات (هو) وحذفها. وكلاهما قراءة صحيحة. فالحذف قراءة المدنيَّيْن وابن عامر، والإثبات قراءة الباقين. انظر ص: ١٩٣٤.

(٦) الآية بدون كلمة (أنثى) صحيحة، سورة [صٓ: ٢٣]. وهذه الشاذة منسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنه. انظر: التمهيد: ٨/ ٢٩٨.

الحروف كلامُ الله تعالى، نزل به الروح الأمين على رسول الله ﷺ[(١)]». انتهى.

قلت: وهو حسن كما قلنا إلا أن تمثيله بـ ﴿طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ [ق: ١٠] و ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩] لا تعلّق له باختلاف القراءات، ولو مَثَّل عِوَضَ ذلك بقوله ﴿بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] بالضاد و ﴿بِظَنِينٍ﴾ بالظاء[(٢)] و ﴿أَشَدَّ مِنكُمْ﴾ و ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ [غافر: ٢١] لاستقام، وطَلَع بَدْرُ حُسْنِه في تمام.

على أنه قد فاته كما فات غيره أكثر أصول القراءات: كالإدغام، والإظهار والإخفاء، والإمالة، والتفخيم، وبين بين، والمد، والقصر، وبعض أحكام الهمز، وكذلك الرَّوم، والإشمام، على اختلاف أنواعه، وكل ذلك من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ مما اختلف فيه أئمة القراء، وقد كانوا يترافعون بدون ذلك إلى النبي ﷺ، ويردُّ بعضهم على بعض، كما سيأتي تحقيقه وبيانه في باب «الهمز» و«النقل» و«الإمالة»، ولكن يمكن أن يكون هذا من القسم الأول فيشمل الأوجه السبعة على ما قرّرناه.

(وأما) على أي شيء يتوجّه اختلاف هذه السبعة؟ فإنه يتوجه على أنحاء

---

(١) ما ذكره ابن قتيبة رحمه الله استحسنه بعض العلماء:
قال ابن عبد البَرّ: هذا وجه حسن من وجوه معنى الحديث، وفي كل وجه منها حروف كثيرة لا تحصى عدداً. اهـ
انظر: المشكل: ٣٦-٣٨، التمهيد: ٨/ ٢٩٥ - ٢٩٨، الفتح: ٩/ ٢٩.

(٢) والقراءتان متواترتان: الظاء - المعجمة - لابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس، والأخرى للباقين.
انظر: التيسير: ٢٢٠ غاية الاختصار: ٢/ ٧٠٨.

ووجوه مع السلامة من التضادّ والتناقض كما سيأتي إيضاحه في حقيقة اختلاف هذه السبعة[١]:

(فمنها) ما يكون لبيان حكم مُجمَعٍ عليه كقراءة سعد بن أبي وقَّاصٍ وغيره ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ﴾[٢] [النساء: ١٢]، فإن هذه القراءة تبين أن المراد بالإخوة هنا هو الإخوة للأم، وهذا أمر مجمع عليه، ولـذلك اختلـف العلـماء في مـسألة المشرَّكة[٣] وهي: زوج وأم[٤] أو جدة واثنان من إخوة الأم، وواحد أو أكثر مـن إخوة الأَبِ والأم:

فقال الأكثرون من الصحابة وغيرهم بالتشريك بين الإخوة؛ لأنهم مـن أمّ واحدة، وهو مذهب الشافعيّ ومالك وإسحاق[٥] وغيرهم[٦].

---

(١) انظر: ص ١٤٤.

(٢) القراءة المتواترة بدون كلمة (من أُمّ).

(٣) بفتح الراء المشددة، أي: المشرَّك فيها، فحذف الجار والمجرور، ويقال أيضاً: المشتركة بالتاء الفوقيـة بعـد الشين من الاشتراك، وسميت بذلك للتشريك فيها بين الجميع في الثلث.
وقد وقعت هذه المسألة في زمن عمر رضي الله عنه فأعطى الزوج النصف، والأم السدسَ، وجعل الثلثَ لأولاد الأمّ، فقال أولاد الأبوين: هب أن أبانا.... فشرَّك بينهم.
وصحّ التشريك عن عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر: الذخيرة:١٣/ ٤٤ و٦٠، الدر المنثور: ٤/ ٤٤٩، شرح الرهوني: ٨/ ٣٢٢، شرح الحطّاب:٦/ ٤١٣.

(٤) في (ز) «أو»، وهو خطأ.

(٥) ابن إبراهيم بن راهويه، الإمام الحافظ، سمع من ابن المبارك وغيره، وكتب عن كثير من أتبـاع التـابعين، حدَّث عنه بقيّة بن الوليد وأحمد ويحيى بن معين، وغيرهم، توفي سنة (٢٣٨ هـ).
انظر: التاريخ الكبير: ١/ ٣٧٩، الجرح والتعديل: ٢/ ٢٠٩، ميزان الاعتدال: ١/ ١٨٢ - ١٨٣، تهـذيب التهذيب: ١/ ٢١٦-٢١٩.

(٦) انظر: المغني: ٩/ ٢٧، الذخيرة: ١٣/ ٦٠، الفقه الإسلامي وأدلته ٨/ ٣١١-٣١٢.

وقال جماعة من الصحابة[١] وغيرهم يجعل الثلث لإخوة الأمّ، ولا شيء للإخوة للأبوين[٢]؛ لظاهر القراءة الصحيحة وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه الثلاثة[٣]، وأحمد بن حنبل وداود[٤] / الظاهري[٥]، وغيرهم. ٢٩/١

ومنها ما يكون مرجِّحاً لحكم اختلف فيه كقراءة ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مؤمنة﴾[٦]

---

(١) منهم عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه. وهو أيضاً قول أبيّ بن كعب وأبي موسى الأشعري ورواية عن ابن عباس. قال وكيع: لم يختلف عن عليٍّ في ذلك.

انظر: تفسير ابن كثير: ١/ ٤٦٠.

(٢) كذا في (س) وهو الأنسب، وفي بقية النسخ: «لإخوة الأبوين».

(٣) هم: أ- زفر بن الهذيل، فقيه مجتهد، ثقة مأمون، أخذ عن أبي حنيفة، توفي سنة (١٥٨ هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ٦/ ٣٨٧ - ٣٨٨، الجرح والتعديل: ٣/ ٦٠٨.

ب - أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، القاضي، أخذ عنه أحمد وابن معين وغيرهما، توفي سنة (١٨٢ هـ). انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٢٩٢-٢٩٤.

جـ- محمد بن الحسن، فقيه العراق، أخذ بعض الفقه عن أبي حنيفة ثم تـمّمه على أبي يوسف، توفي سنة (١٨٩هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٢/ ١٧٢-١٨٢.

(٤) ابن سليمان بن عليّ، فقيه، أصبهانيّ، سكن بغداد، سمع من ابن راهويه المسند والتفسير، امتنع الإمام أحمد من الاجتماع معه بسبب ما قيل عنه (إن القرآن مخلوق)، وهو مؤسّس المذهب الظاهريّ. توفي سنة (٢٧٠هـ).

انظر: الأنساب: ٤/ ٩٩، تذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٧٢ وما بعدها.

(٥) نسبة إلى القول بإجراء النصوص على ظاهرها، وهي مدرسة فقهية، والظاهر في اللغة: ضد الباطن، وعند الأصوليين: اللفظ الدالُّ على معنى متبادرٍ منه مع احتماله للتفسير والتأويل، وقد عرّفه الإمام ابن حزم فقال: «هو ظاهر اللفظ من ناحية اللغة، فلا يصرف اللفظ عن معناه اللغوي إلا بنص آخر أو إجماع، فإن نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعمّا وضع له في اللغة إلى معنى آخر بغير نص أو إجماع فحكم ذلك النقل أنه باطل، ويعتبر تبديلاً لكلام الله عز وجل».

الإحكام في أصول الأحكام: ١/ ٤٢.

(٦) المتواترة بدون (مؤمنة).

[المائدة: ٨٩] في كفارة اليمين، فكان فيها ترجيحٌ لاشتراط الإيمان فيها كما ذهب إليه الشافعيّ وغيره، ولم يشترطه أبو حنيفة رحمه الله(١).

ومنها: ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين كقراءة ﴿يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] و ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾(٢) بالتخفيف والتشديد، ينبغي الجمع بينهما وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها، وتطَّهَّر بالاغتسال(٣).

ومنها: ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين كقراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦](٤) بالخفض والنصب، فإن الخفض يقتضي فرضَ المسح(٥)، والنَّصبَ يقتضي فرضَ الغَسل(٦) فبيّنهما النبي ﷺ فجعل المسح للابس الخف، والغسل

(١) الخلاف مبنيٌّ على مذهبهم في الأصول: هل يحمل المطلق على المقيد أم لا؟ فالشافعي ومالك وظاهر مذهب أحمد يرون التقييد بالإيمان ككفارة الخطأ، وأبو حنيفة وابن حزم ورواية عن أحمد يوجبون إبقاء اللفظ في كلّ نصّ على حِدَة.
انظر تفصيل المسألة في: المحلى ٧/ ٧١، المغني ١٣/ ٥١٧، وقد ناقش المسألة نقاشاً علمياً، القرطبي في التفسير: ٦/ ٢٨٠، وتفسير ابن كثير: ٢/ ٩٠.

(٢) فالتشديد للكوفيين غير حفص، والتخفيف للباقين. انظر: النشر: ٢/ ٢٢٧ (ط.الضباع).

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصّاص: ١/ ٣٤٩، القرطبي: ٣/ ٨٨ وما بعدها.

(٤) الخفض والنصب في اللام، وكلاهما متواتر، النصب قراءة نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص، والخفض للباقين. انظر: النشر: ٢/ ٢٥٤ (ط.الضباع).

(٥) لأنه معطوف في الظاهر على ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ أما لو اعتبرنا العطف على المحل لا على المعنى فلا اقتضاء في ذلك. والله أعلم.
انظر: أضواء البيان: ٢/ ٧-١٤.

(٦) باعتبار عطفه على ﴿وُجُوهَكُمْ﴾.

لغيره[1]، ومن ثَمَّ وَهِمَ الزمخشريّ حيث حمل اختلاف[2] القراءتين في ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] رفعاً ونصباً على اختلاف قولي المفسرين[3].

ومنها ما يكون لإيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه كقراءة ﴿فَامضوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾[4] [الجمعة: ٩]، فإن قراءة ﴿فَٱسْعَوْاْ﴾ يقتضي ظاهرها المشي السريع،

---

(١) هو ما ثبت في الصّحيحين عند ما كانوا في سفر، وأرادوا الوضوء، فجعلوا يمسحون على أرجلهم فناداهم ﷺ بقوله: «أسبغوا الوضوء، ويلٌ للأعقاب من النار» انظر: صحيح البخاري كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين: ١/ ٣٧، المسند ٣/ ٣١٦، تفسير الطبري: ٦/ ٨٥، تفسير ابن كثير: ٢/ ٢٦، أضواء البيان: ٢/ ٦.

(٢) في (ت): «الاختلاف في..».

(٣) عبارته بعد أن ذكر القراءتين وتوجيههما: «وفي إخراجها - امرأة لوط عليه السلام - مع أهله روايتان: أ- روِيَ أنه أخرجها معهم، وأُمِر ألا يلتفت منهم أحد إلا هي، فلما سمعت هدّة العذاب التفتت وقالت: يا قوماه فأدركها حجر فقتلها.
ب- وروي أنه أمر بأن يخلفها مع قومها فإنّ هواها إليهم فلم يَسْرِ بها، واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين».
هذا نص كلامه الذي لم يُرض الإمام أبا حيّان، فوصفه بالوهم، حيث قال أبو حيان: «هذا وَهْمٌ فاحش؛ إذ بنى القراءتين على اختلاف الروايتين من أنّه سرى بها أو أنه لم يَسْرِ بها، وهذا تكاذب في الأخبار، يستحيل أن تكون القراءتان وَهْماً من كلام الله تترتبان على التكاذب».
وَوَصْفُ المؤلّف - تبعاً لأبي حيّان رحمه الله - الزمخشريَّ بالوَهْم في هذا لا يُسلَّم، فالقولان مشهوران عند المفسرين، ولا يلزم من ذلك التكاذب والتعارض؛ لأنه يمكن الجمع بينهما وهو: أن السِرَّ - والله أعلم - في أمر لوط عليه السلام أن يسري بأهله هو النجاة من العذاب الواقع صباحاً لقومه، والله تعالى قدّر أنه سيصيب امرأة لوط لا محالة، فهي غير داخلة في النتيجة، على كلتا القراءتين، وما لا فائدة فيه فهو كالمعدوم، فيستوي حينئذ معنى أنه تركها ولم يسر بها أصلاً، وأنه سرى بها وهلكت مع الهالكين.
انظر: الكشاف: ٢/ ٢٢٧ -٢٢٨، إبراز المعاني: ٣/ ٢٤٢-٢٤٥، شواهد التوضيح: ٤٢، البحر المحيط: ٥/ ٢٤٨، الدر المصون: ٦/ ٣٦٨، أضواء البيان: ٣/ ٣٢-٣٥.

(٤) المتواترة ﴿فَٱسْعَوْاْ﴾. والشاذة ﴿فامضوا﴾ منسوبة إلى عمر وعليّ وابن مسعود وابن الزبير رضي الله عنهم. انظر: مختصر الشواذ: ١٥٦، المحتسب: ٣٢١-٣٢٢.

وليس كذلك، فكانت القراءة الأخرى موضحة لذلك، ورافعة لما يتوهَّم منه.(١)

ومنها: ما يكون مفسِّراً لما لَعَلَّه لا يُعرف، مثل قراءة ﴿كالصوف المنفوش﴾(٢).

ومنها: ما يكون حجة لأهل الحق ودفعاً لأهل الزيغ كقراءة ﴿وَمَلِكاً كَبِيراً﴾(٣) [الإنسان: ٢٠] بكسر اللاّم،(٤) وردت عن ابن كثير وغيره(٥) وهي من أعظم دليل على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.(٦)

ومنها: مايكون حجَّةً بترجيحٍ لقول بعض العلماء كقراءة ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] إذ اللمس يطلق على الجس(٧)، والمسِّ كقوله تعالى ﴿فَلَمَسُوهُ

(١) لأن المفهوم من قراءة ﴿فَٱسْعَوْاْ﴾ هو الجري بشدّة، وهذا ليس هو المراد، بدليل قول النبي ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ولكن ائتوها وعليكم السكينة».
وعن الحسن: أما والله ما هو بالسعي على الأقدام، ولقد نُهوا عن أن يأتوا الصلاة إلا وعليهم السكينة والوقار، ولكن بالقلوب والنية والخشوع.
انظر: المحتسب: ٢/ ٣٢٢، القرطبي: ١٨/ ١٠٣، التسهيل لابن جُزَي: ٤/ ١١٩.

(٢) نسبها ابن خالويه إلى ابن مسعود رضي الله عنه، وفي المطبوع من مختصر الشواذ ﴿المنقوش﴾ بالقاف، وهو تصحيف، والعهن قيل هو الصوف عامة، أو الأحمر أو الملون.
انظر: مختصر الشواذ:١٧٨، المحرّر الوجيز: ١٦/ ٣٥٦.

(٣) المتواترة بضم الميم وتسكين اللام.

(٤) أي وفتح الميم.

(٥) انفرد بها يعلى بن حكيم الثقفي عن شيخه ابن كثير، وهي منسوبة إلى ابن عباس وعليّ رضي الله عنهما.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٩١، قرة عين القراء في القراءات للمرندي (مخطوط): ق ٢٠٩، شواذ القراءة (مخطوط) للكرماني: ق: ٢٥٥.

(٦) انظر: البحر: ٨/ ٣٩٩.

(٧) الجسُّ: المس باليد، (قاموس).

﴿بِأَيۡدِيهِمۡ﴾ [الأنعام: ٧][1] أي مسُّوه[2]، ومنه قوله ﷺ «لعلك قَبَّلت، أو لَمست»[3].

ومنه قول الشاعر[4]:

وألمست كفِّي كفَّه طَلَبَ الغِنَى ....

---

(١) في ﴿لامستم﴾ قراءتان: بإثبات الألف على وزن فاعَلَ، وهي قراءة العشرة غير حمزة والكسائي وخلف. وبحذفها على وزن فعل، وهي قراءة غير المذكورين.

انظر: التيسير: ٩٦، النشر: ٢/ ٢٥٠ (ط.الضباع).

(٢) «أي مسّوه» سقطت من (ت).

(٣) نَصّ أئمة اللغة على أن (لمس) في النساء مجاز، يقال: لمس الجارية: جامعها.

والحديث الشريف رواه أحمد في مسنده عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ للأسلمي: «لعلك قبلت، أو لمست، أو نظرت».

انظر: المسند: ١/ ٢٣٨ و ٢٥٥ (كتاب: مسند بني هاشم) رقم الحديث [٢١٩٦]، صحيح البخاري في (الحدود) حديث رقم [٦٣٢٤]، مسلم (الحدود) حديث رقم [٣٢٠٥]، الترمذي في (الحدود) [١٣٤٧]، التاج والقاموس (لمس).

(٤) كذا في النشر «وألمست» وهو عجز بيت من بيتين، على النحو التالي:

لمست بكفّي كفَّه أبتغي الغِنَى ... ولم أَدْرِ أن الجود مِن كفِّه يُعدِي

فلا أنا منه ما أفاد ذَوُو الغنى ... أَفدتُّ وأعداني فأَتلفتُ ما عندي

وهما من أبيات حماسة أبي تمام.

والأكثرون على أن قائل البيتين هو عبد الله بن سالم المشهور بابن الخياط، مدح المهدي فأعطاه (٥٠ ألف) درهم، ففرّقها على جلسائه، ولم يبق منها شيء، فلما علم المهديُّ أعطاه بدل كل درهم ديناراً.

والقصة رواها الخطيب في (تاريخ بغداد) بسنده، إلا أن روايته: «أخذت» بدل «لمست».

وقيل: إن البيتين لبشار، وهما ملحقان في ديوانه.

وفي كتاب الأغاني أن أعرابياً سأل أبا عمرو بن العلاء: مَن أمدحُ الناس - الشعراء -؟ فقال: قائل هذين البيتين.

وذِكْرُ المؤلف رحمه الله لهذا الشطر لا يُعدّ استشهاداً، بل تمثيلاً؛ لأن قائلهما أياً كان ليس ممن يحتج بشعره.

انظر: عيون الأخبار: ١/ ٣٤٤، الأغاني: ٣/ ١٥٠، الصناعتين: ٢٠٠، تاريخ بغداد: ٥/ ٢٩١-٢٩٢، معجم مقاييس اللغة: (لمس)، المحاسن: ٢٢٦، شرح الحماسة للشنتمري: ٢/ ٩٠١.

ومنها: ما يكون حجة لقول بعض أهل العربية كقراءة ﴿والأرحامِ﴾ [النساء: ١] بالخفض، و﴿لِيُجْزَى قَوْماً﴾ على مالم يُسَمَّ فاعله مع النصب.[(١)]

وأمّا على كم معنًى تشتمل هذه الأحرف السبعة ؟

فإن معانيها -من حيث وقوعُها وتكرارُها- شاذّاً وصحيحاً لا تكاد تنضبط من حيث التعدادُ، بل يرجع ذلك كله إلى معنيين:

أحدهما: ما اختلف لفظه واتفق/ معناه سواء أكان الاختلاف اختلاف كُلٍّ أو جُزء، نحو: ﴿أرشدنا﴾[(٢)]، و﴿ ٱهۡدِنَا ﴾ [الفاتحة: ٦] و* ﴿فامضوا﴾ و﴿فَٱسۡعَوۡاْ﴾ *[(٣)] [الجمعة: ٩] و﴿كَٱلۡعِهۡنِ﴾ [القارعة: ٥] و﴿الصوف﴾، و«زقية»[(٤)]، و﴿صَيۡحَةٗ﴾ [يس: ٥٣]، و﴿خُطۡوَٰتِ﴾، و﴿خُطُوَٰتِ﴾ [البقرة: ١٦٨]، و﴿هُزۡؤًا﴾، و«هزا»[(٥)]، و﴿هُزُوٗا﴾، كما مَثَّل في الحديث: (هَلُمَّ، وتعال، وأقبل).

والثاني: ما اختلف لفظه ومعناه نحو: ﴿ قَالَ رَبِّي ﴾ [الأنبياء: ٤]، و﴿ قُل رَّبِّ[(٦)] ﴾ و﴿لنثوينهم﴾ و﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت: ٥٨] و﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة: ٩]،

---

(١) انظر: ما سبق ص: ٣٨.

(٢) فُسِّر بها قوله تعالى ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾.

انظر: مختصر الشواذ: ١، تفسير البغوي: ١/ ٥٤.

(٣) ما بين النجمتين من (ت) فقط.

(٤) في المطبوع بالذال المعجمة، وهو تصحيف، وقد مرّ.

(٥) سقطت من (ت).

(٦) في (ظ): «ربي».

و﴿ يُخَـٰدِعُونَ ﴾ ، و﴿يَكْذِبُونَ ﴾ [البقـــــــــرة: ١٠]، و﴿يُكَذِّبُونِ ﴾ ، ﴿ وَاتَّخَذُواْ ﴾ ، ﴿وَاتَّخِذُواْ ﴾ [البقـــــرة: ١٢٥]، و ﴿ كُذِبُواْ﴾، و﴿كُذِّبُواْ ﴾ [يوســـــف: ١١٠]، و﴿لَتزُولُ﴾، و﴿ لِتَزُولَ ﴾ [إبراهيم: ٤٦].

وبقي ما اتَّحدَ لفظه ومعناه مما تتنوّع صـفة النطـق بـه: كالمـدّات، وتخفيـف الهمزات والإظهار، والإدغام، والروم، والإشمام، وترقيـق الـراءات، وتفخـيم اللامات، ونحو: ذلك مما يعبِّر القراء عنه[1] «بالأصول»، فهذا عندنا لـيس مـن الاختلاف الذي يتنوّع فيه اللفظ أو المعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، وهذا الذي أشار إليه أبو عمرو بن الحاجب[2] بقوله: «والسبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمـز ونحوه»[3].

وهو وإن أصاب في تفرقته بين الخلافين في ذلك كما ذكرنـاه فهـو واهـمٌ في

---

(١) في المطبوع: «عنه القراء».

(٢) هو: عثمان بن عمر، كردي الأصل، فقيه مالكي، أصولي نحوي، مقرئ، ولد سـنة (٥٧٠ هـ) أو في التـي بعدها، قرأ ببعض الروايات على الشاطبي، وسمع منه التيسير والشاطبية، ثم قرأ جميع القراءات على أبي الجود وحدَّث عنه الدمياطي والمنذري، توفي سنة (٦٤٦ هـ).

انظر: المعرفة: ٣/ ١٢٨٧ وما بعدها، غاية النهاية: ١/ ٥٠٨.

(٣) تتمة قوله: «لأنها لو لم تكن لكان بعض القرآن غير متواتر كـ ﴿مَلِكِ، ومالـك﴾ ونحوهمـا، وتخـصيص أحدهما تحكم باطل لاستوائهما.»

ذكر هذا في كتابه «مختصر أصول الفقه»، والعجب أنه في كتابه: منتهى الوصول والأمل، قال: «القراءات السبع متواترة.»

انظر: مختصر أصول الفقة: ٢/ ٢١، منتهى الوصول: ٤٦، الفوائد الجميلة: ٤٤-٤٥.

تفرقته بين حالتَيْ[١] نقله وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظيّ دون الأدائيّ، بل هما في نقلهما واحد، وإذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى؛ إذ اللفظ لا يقوم إلا به أو[٢] لا يصح إلّا بوجوده، وقد نَصَّ على تواتر ذلك كلّه أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر بن الطيِّب[٣] الباقلّانيّ[٤] في كتابه «الانتصار» وغيره، ولا نعلم أحداً تقدّم ابنَ الحاجب إلى ذلك، والله أعلم[٥].

نعم هذا النوع من الاختلاف هو داخل[٦] في الأحرف السبعة لا أنه واحد منها.

وأما هل هذه السبعة الأحرف متفرقة في القرآن؟

فلا شك عندنا[٧] في أنها متفرقة فيه بل وفي كل رواية وقراءة، باعتبار ما قرّرناه في وجه «كونها سبعة أحرف»[٨]، لا أنها منحصرة في قراءة ختمة وتلاوة رواية، فمن قرأ ولو بعض القرآن بقراءة معينة اشتملت على الأوجه المذكورة فإنه يكون قد قرأ بالأوجه السبعة التي ذكرناها، دون أن يكون قرأ بكل الأحرف السبعة.

---

(١) في المطبوع: «الحالتين».

(٢) في (ت): « إذ».

(٣) «ابن الطيب» ليست في (ز).

(٤) محمد بن الطيب، البصري، البغدادي، الأشعري، المالكي، من أئمة علم الكلام، توفي سنة (٤٠٣ هـ). انظر: تاريخ بغداد: ٥/ ٣٧٩-٣٨٣، ترتيب المدارك: ٤/ ٥٨٥-٦٠٢، السير: ١٧/ ١٩٠-١٩٢.

(٥) ناقش المؤلفُ ابنَ الحاجب في هذه المسألة في المنجد: ١٨٦-١٩٧.

(٦) في المطبوع: «دخل»، بسقوط الألف.

(٧) «عندنا»: ليست في (ت).

(٨) «أحرف»: ليست في (ز).

وأمّا قول أبي عمرو الداني: إن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن/ ٣١/١
كلها، ولا موجودة فيه في ختمة واحدة بل بعضها، فإذا قرأ القارئ بقراءة من القراءات أو رواية من الروايات فإنما قرأ ببعضها لا بكلها، فإنه صحيح على ما أصَّله من أن الأحرف هي اللغات المختلفات، ولا شك أنه من قرأ برواية من الروايات لا يمكنه أن يحرّك الحرف ويسكّنه في حالة واحدة، أو يرفعه وينصبه، أو يقدّمه ويؤخّره، فدلّ على صحّة ما قاله[١].

وأمّا كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، فإن هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها:

أ- فذهب جماعات من الفقهاء والقرّاء والمتكلّمين إلى أنّ المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، وبَنَوْا ذلك على أنه لا يجوز على الأمّة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن[٢]، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر وعمر، وإرسال كل مصحف منها إلى كل مِصرٍ[٣] من أمصار المسلمين، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

قال هؤلاء: ولا يجوز أن يُنْهَى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة ولا أن يُجْمِعوا على ترك شيء من القرآن.

---

(١) انظر: جامع البيان (المقدمة): ٥٢.

(٢) في المطبوع: «القرآن بها».

(٣) كذا في (ز) و(س) و(ظ)، إلا أنه في (ز) ضرب عليه بخط خفيف، وفي (ت) والمطبوع: «إلى مصر» بدون كلمة (كل) وتميزت (ت) و(س) بضبط كلمة (مصر) بالجر والتنوين هكذا (مِصْرٍ) فصرفه.

ب- وذهب جماهير العلماء من السَّلَف والخلف وأئمة المسلمين، إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام، متضمنة لها لم تترك حرفاً منها[١].

قلت: وهذا القول هو الذي يظهر صوابه؛ لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدلُّ عليه وتشهد له، إلّا أن له تتمّةً لا بدّ من ذكرها، نذكرها آخر هذا الفصل.

وقد أجيب[٢] عمّا استشكله أصحاب القول الأول بأجوبة منها:

ما قاله الإمام المجتهد محمد بن جرير الطبريّ، وغيره وهو أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمّة، وإنما كان ذلك جائزاً لهم ومرخَّصاً فيه، وقد جعل لهم الاختيار في أيّ حرف قرؤوا به، كما في الأحاديث الصحيحة، قالوا: فلَمّا رأى الصحابة أن الأمّة تفترق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً[٣]، وهم معصومون أن يجتمعوا/ على ضلالة، ولم يكن في ذلك تركٌ لواجب ولا فعلٌ لمحظور[٤].

وقال بعضهم[٥]: إن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام لما

---

(١) انظر: شرح الهداية: ١/ ٦، المرشد الوجيز: ١٣٨ وما بعدها، الفتح: ٩/ ٣٠.

(٢) في (س) و(ز): «أجبتُ» بتاء المتكلم، وضبطت فيهما بالضمة.

(٣) في (س) و(ز): «شائعاً»، بالشين المعجمة والعين المهملة.

(٤) النقل بالمعنى، انظر: تفسير الطبري: ١/ ٢٥، المرشد الوجيز: ١٣٩.

(٥) منهم الإمام الطحاوي رحمه الله.

انظر: مشكل الآثار: ٤/ ١٩١، إكمال المُعلِم: ٣/ ١٨٩، المرشد الوجيز: ٨٩-٩٠.

في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أوّلاً، فلما تذلّلت ألسنتهم بالقراءة وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم وهو أوفق لهم أجمعوا على الحرف الذي كان في العرضة الأخيرة.

وبعضهم [١]يقول: إنه نُسِخ ما سوى ذلك؛ ولذلك نَصَّ كثير من العلماء على أن الحروف التي وردت عن أبي وابن مسعود وغيرهما مما يخالف هذه المصاحف منسوخة[٢].

وأما من يقول[٣] إن بعض الصحابة كابن مسعود كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه، إنما قال: «نظرت القرأة[٤] فوجدتهم متقاربين فاقرؤوا كما علمتم»[٥]، نعم كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآنا، فهم آمنون من الالتباس، أو ربما كان بعضهم يكتبه معه، لكن ابن مسعود رضي الله عنه كان يكره ذلك ويمنع منه،

(١) انظر: التحرير والتنوير: ١/ ٥٦.

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر: ٤/ ٢٨٢، التبيان: ٥٢-٥٣.

(٣) نسب بعضهم هذا القول إلى القاضي عياض رحمه الله، ولم يذكر مصدره، وقد رجعت إلى «شرح مسلم» للقاضي وكتابه «مشارق الأنوار» فلم أجده ذكر ذلك، والله أعلم.
انظر: المرشد الوجيز: ٨٩، إكمال المعلم: ١/ ٧٨ و٣/ ١٨٦-١٩٥، مشارق الأنوار (حرف) و(سبع) شرح الأحرف السبعة: ٩١.

(٤) في (س) و(ز): «القراء»، وفي المطبوع: «القراءات»، ولا يستقيم مع قوله: وجدتهم. وما أثبته يوافق ما عند أبي عبيد، انظر: فضائل القرآن: ٣٦١، المصباح: ١/ ٢٧٦.

(٥) انظر: فضائل القرآن: ٣٦١، شعب الإيمان: ١/ ٣٧٣، المعجم الكبير: ٩/ ١٤٩، التمهيد لأبي العلاء: ق: ١٢٤/أ، المرشد الوجيز: ٨٩.

فروى مسروق عنه أنه كان يكره التفسير[١] في القرآن، وروى غيره عنه: «جردوا القرآن ولا تلبسوا به ما ليس منه»[٢].

قلت: ولا شك أن القرآن نسخ منه وغير فيه في العرضة الأخيرة، فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة.

وروينا بإسناد صحيح عن زِرِّ بن حُبَيْشٍ قال: قال لي ابن عباس أي القراءتين تقرأ؟ قلت: الآخرة[٣]، قال: فإنّ النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل[٤] عليه السلام، يعني[٥] في كلّ عام مرة، قال: فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي ﷺ مرتين، فشهد عبد الله -يعني ابن مسعود- ما نُسِخ منه وما بُدِّل، فقراءة عبد الله الآخرة[٦].

---

(١) كذا في جميع النسخ «التفسير» بالفاء والسين المهملة، وهو تصحيف، صوابه (التعشير) بالعين المهملة والشين المعجمة، فهذا هو الذي روى مسروق كُرْه ابن مسعود له، وروى عنه أيضاً: أنه كان يحك التعشير من المصحف، والتعشير هو: تجزئة القرآن بحيث أن توضع علامة معينة بعد كل عشر آيات.
انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٩٤، المصاحف: ١٧٠، المحكم في نقط المصاحف: ١٤، البيان في عد آي القرآن للداني: ١٢٩، تفسير القرطبي: ١/ ٦٣، الإتقان: ٤/ ١٦٠.

(٢) هذه رواية أبي الزعراء عنه، وفي بعض الروايات: «لا تخلطوا» بدل: «لا تلبسوا».
انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٩٢، المصاحف: ١٥٤-١٥٥، المحكم في نقط المصاحف: ١٠-١١ وروايته: (ولا تخلطوا).

(٣) في (ت): «الأخيرة».

(٤) في (ت) «على جبريل القرآن».

(٥) «يعني» سقطت من المطبوع.

(٦) عَرْضُ النبي ﷺ القرآن على جبريل، أخرجه البخاري في صحيحه في فضائل القرآن (٤٦١٤): أبو داود في الصوم (٢١١٠) والترمذي في الصوم (٧٢٠) وابن ماجه في الصوم (١٧٥٩).
وانظر: إكمال المعلم: ٧/ ٣٧٣، المرشد الوجيز: ٢، و١٧٠.

وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن، وما علموه استقر في العرضة الأخيرة. وما تحقّقوا صحّته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ[1]، ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف، إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك، وتركوا ما سوى ذلك، ولذلك لم يختلف عليهم اثنان حتى / إنّ عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه ٣٣/١
لما ولي الخلافة بعد ذلك لم ينكر حرفاً ولا غَيَّره، مع أنه هو الرّاوي: «أنّ رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرؤوا القرآن كما عُلِّمتم[2]»، وهو القائل: «لو وَلِيتُ من المصاحف ما وُلِّي عثمان لفعلت كما فعل»[3].

والقراءات التي تواترت عندنا عن عثمان وعنه وعن ابن مسعود وأُبَيّ وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم لم يكن بينهم فيها إلا الخلاف اليسير المحفوظ بين القراء.

ثم إن الصحابة رضي الله عنهم لـمَّا كتبوا تلك المصاحف جَرَّدوها من النقط والشكل؛ ليحتمله ما لم يكن في العرضة الأخيرة مما صحَّ عن النبي ﷺ، وإنما أَخْلَوا المصاحف من النقط والشكل؛ لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلُوَّيْن شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا

(١) بعد كلمة «ينسخ» جاء في (ك) والمطبوع: «وإن لم تكن داخلة في العرضة الأخيرة»، وليست في جميع النسخ.

(٢) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٦١، السبعة: ٤٧، الإبانة: ٥٢، التمهيد لأبي العلاء: ق ١٢٣، المرشد الوجيز: ٨٧، جامع أسانيد المؤلف (ق٥).

(٣) انظر: ما سبق ص ٢٧، تفسير القرطبي: ١/ ٥١.

المعنيين المعقولين المفهومين، فإن الصحابة رضوان الله عليهم تَلَقَّوْا عن رسول الله ﷺ ما أمره الله تعالى بتبليغه إليهم من القرآن، لفظِه ومعناه جميعاً، ولم يكونوا لِيُسقطوا شيئاً من القرآن الثابت عنه ﷺ، ولا يمنعوا من القراءة به.

وأما هل القراءات التي يُقرَأُ بها اليوم في الأمصار جميع الأحرف السبعة أم بعضها؟ فإن هذه المسألة تبتني على الفصل المتقدم، فإنَّ مَن عنده أنه لا يجوز للأمة ترك شيء من الأحرف السبعة يدّعي أنها مستمرة النقل بالتواتر إلى اليوم، وإلَّا تكون الأمةُ جميعُها عصاة مخطئين في ترك ما تركوا منه، كيف وهم معصومون من ذلك؟

وأنت ترى ما في هذا القول، فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة والثلاثة عشر بالنِّسبة إلى ما كان مشهوراً في الأعصار الأُوَل قُلٌّ من كُثْر، ونَزْرٌ من بحر، فإنّ من له اطّلاع على ذلك يعرف عِلمَه العلمَ[1] اليقين؛ وذلك أن القُرَّاء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أُمماً لا تُحصَى، وطوائفَ لا تُستقصَى، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر وهلُمَّ جرّاً.

فلمّا كانت المائة الثالثة واتسع الخرقُ وقَلَّ الضَّبطُ، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر تَصدَّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات:

فكان أَوَّلَ إمام معتبر جمع/ القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلَّام

---

(١) «العلم» سقطت من (ظ).

وجعلهم فيها أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة[1]، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين.

وكان بعده أحمد بن جبير بن محمد الكوفي[2] نزيل أنطاكية[3]، جمع كتاباً في القراءات الخمسة، من كل مِصرٍ واحدٌ، وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين.

وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكيّ، صاحب قالون، أَلَّفَ كتاباً في القراءات[4]، جمع فيه قراءة عشرين إماماً، منهم هؤلاء السبعة، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين.

وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ، جمع كتاباً حافلاً سمّاه «الجامع»[5]، فيه نَيِّف وعشرون قراءة، وتوفي سنة عشر وثلاثمائة.

وكان بُعَيْده أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الدَّاجونيّ[6]، جمع كتاباً في

---

(١) كتابه مفقود وقول المؤلف: (فيها أحسب خمسة وعشرين قارئاً)، لعل صوابه (خمسة عشر قارئاً)، كما حقق ذلك بعض الباحثين عنه في رسالة علمية للماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٢) من كبار القراء وحذاقهم ومُعمَّريهم، ثقة ضابط، قرأ عرضاً وسماعاً على الكسائي وغيره، عاش نَيِّفاً على تسعين سنة، وكتابه مفقود.

انظر: المعرفة: ١/ ٤١٦-٤١٨، غاية النهاية: ١/ ٤٢.

(٣) بتخفيف الياء، وهي في القديم قصبة العواصم من الثغور الشامية، والآن في تركيا.

انظر: معجم البلدان: ١/ ٢٦٦-٢٧٠.

(٤) مفقود.

(٥) مفقود.

(٦) ستأتي ترجمته في أسانيد قراءة ابن عامر

انظر ص: ٣٨٦.

القراءات[١]، وأدخل معهم أبا جعفر[٢] أحد العشرة، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة[٣].

وكان في إثْره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد[٤]، أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط، وروى فيه عن هذا الدَّاجونيّ وعن ابن جرير أيضاً، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة[٥].

وقام الناس في زمانه وبعده فألَّفوا في القراءات أنواع التواليف، كأبي بكر أحمد بن نصر الشَّذائي[٦]، توفي سنة سبعين وثلاثمائة، وأبي بكر أحمد بن[٧] الحسين ابن مهران مؤلف كتاب «الشامل»[٨]، و«الغاية»، وغير ذلك[٩] في قراءات

---

(١) مفقود.

(٢) ستأتي ترجمته في أسانيده ص: ٤٧٥.

(٣) نقله الذهبي بصيغة التمريض: «وقيل» وزاد عن الداني: «أظن في رجب وهو ابن إحدى وخمسين سنة». المعرفة: ١/ ٥٣٩.

(٤) انظر ترجمته ص: ٢٨٠.

(٥) جاءت العبارة في (ت) بالعكس: «توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة وروى فيه عن هذا الداجوني وعن ابن جرير أيضاً.

قوله: روى عن الداجوني والطبري، صرح بأنه دلّس اسميهما، فقال في الأول: عبد الله محمد بن عبد الله، وفي الثاني: محمد بن عبد الله.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٣٩-١٤٢ و٢/ ٧٧ و١٠٦-١٠٨، السبعة: ٩١، ٢١٥.

(٦) نسبة إلى: شذا، قرية بالبصرة. الأنساب: ٣/ ٤١٠، وستأتي ترجمته في أسانيد قراءة أبي عمرو ص: ٣٥٧.

(٧) في (ت) و(ز): «ابن أبي الحسين» وهو خطأ، وفي إبراز المعاني: أبو بكر بن أحمد، وهو خطأ كذلك. وسبقت ترجمته ص ٢٤٤، انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٥.

(٨) لا أعرف عنه إلا أن الحاكم رحمه الله إمام الحديث قرأه عليه.

(٩) مثل (المبسوط في القراءات العشر) مطبوع محقق.

العشرة، وتوفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، والإمام الأستاذ أبي الفضل محمد ابن جعفر الخزاعي مؤلف «المنتهى»، جمع فيه ما لم يجمعه مَنْ قَبلَه، وتوفي سنة ثمان وأربعمائة.

وانتدب الناس لتأليف الكتب في القراءات بحسب ما وصل إليهم وصحّ لديهم، كلُّ ذلك ولم يكن بالأندلس ولا ببلاد الغرب شيء من هذه القراءات[١] إلى أواخر المائة الرابعة فرحل منهم من روى القراءات بمصر، ودخل بها، وكان أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله الطَّلَمَنْكيّ[٢] مؤلف «الروضة» أوَّل[٣] من أدخل القراءات إلى الأندلس، وتوفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة، ثم تبعه أبومحمد مكيّ بن أبي طالب القَيْسِيّ مؤلفُ «التبصرة» و«الكشف» وغير ذلك، وتوفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ثم الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني مؤلف «التيسير»، و«جامع البيان»/ وغير ذلك، توفي سنة أربع وأربعين ١/٣٥
وأربعمائة، وهذا كتاب «جامع البيان» له في قراءات السبعة فيه عنهم أكثر من خمسمائة رواية وطريق.

---

(١) بل كان عندهم قراءة ابن عامر وحمزة، ونافع.
انظر: القراء والقراءات بالمغرب: ١٣.

(٢) نسبة إلى: طلمنكة، مدينة أندلسية بناها محمد بن عبد الرحمن بن الحكم، معجم البلدان: ٤/ ٣٩ وانظر ترجمته ص: ٢٩١.

(٣) ذكر أبو بكر الزبيدي أن أبا موسى الهواري -أندلسي- رحل إلى المشرق أول خلافة عبد الرحمن الداخل (ت ١٣٨ هـ) ولقي مالكاً، وكان أول من أدخل القراءات إلى الأندلس وألَّف فيها.
انظر: القراء والقراءات: ١٣-١٥.

وكان بدمشق الأستاذ أبو عليّ الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي[١] مؤلف «الوجيز»[٢]، و«الإيجاز»، و«الإيضاح»[٣]، و«الاتضاح»[٤]، و«جامع المشهور والشاذ» ومن لم يلحقه أحد في هذا الشأن، وتوفي سنة ست وأربعين وأربعمائة.

وفي هذه الحدود[٥] رحل من المغرب أبو القاسم يوسف بن علي بن جُبارة الهذلي إلى المشرق وطاف البلاد وروى عن أئمة القراءة حتى انتهى إلى ما وراء النهر، وقرأ بغَزْنَةَ[٦] وغيرها، وألّف كتابه «الكامل» جمع فيه خمسين قراءة عن[٧] الأئمة، وألفاً وأربعمائة وتسعة وخمسين رواية وطريقاً، قال فيه: «فجملة من لقيت في هذا العلم ثلاثمائة وخمسةٌ وستون شيخاً من آخر المغرب إلى باب فَرْغانة[٨]، يميناً وشمالاً وجبلاً وبحراً»، وتوفي سنة خمس وستين وأربعمائة.

وفي هذا العصر كان أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبريّ بمكة،

---

(١) انظر ترجمته في ص: ٢٨٥.

(٢) انظر ص: ٢٨٦.

(٣) «الإيضاح وغاية الانشراح»، قال السخاوي: «من أحسن الكتب وأفضلها، مشحون بالفوائد.» جمال القراء: ٢/ ٤٥١-٤٥٢.

(٤) مفقود.

(٥) حدّدها الذهبي أنها سنة (٤٢٥ هـ). المعرفة: ٢/ ٨١٦.

(٦) الصحيح: عند العلماء غَزْنين، مدينة واسعة في طرف خراسان.
انظر: معجم البلدان: ٤/ ٢٠١.

(٧) في (ت): «قراءة من ألف وأربعمائة...»، وهو تحريف.

(٨) بالفتح ثم السكون وغين معجمة، مدينة واسعة فيما وراء النهر متاخمة لبلاد تركستان، بينها وبين سمرقند خمسون فرسخاً. انظر: معجم البلدان: ٤/ ٢٥٣.

مؤلّف كتاب «التلخيص في القراءات الثمان»، و«سوق العروس»[١] فيه ألف وخمسمائة وخمسون رواية وطريقاً[٢]، وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة.

وهذان الرجلان أكثر مَنْ علمنا جَمْعًا[٣] في القراءات، لا نعلم أحداً بعدهما جمع أكثر منهما إلا أبا القاسم عيسى بن عبد العزيز الإسكندري[٤] فإنه ألّف كتاباً سمّاه «الجامع الأكبر والبحر الأزخر»[٥] يحتوي على سبع آلاف رواية وطريق، وتوفي سنة تسع وعشرين وستمائة.

(١) كذا سمّاه المترجمون له، والذي يظهر أنه نفسه كتاب «الجامع» له، حيث قال في مقدمته: «وجُملتُه أَلْفُ رواية وخمس مائة وخمسون رواية وطريقاً . وسمّيتُه «جامع» أبي معشر.» (ق١).
وكلهم ذكروا أن «سوق» بالسين المهملة، إلا أن د/ عبد الصبور شاهين ذكر في كتابه «تاريخ القرآن» أنه بالمعجمة وأن المهملة تصحيف، ولم يذكر مستنداً إلى ذلك، إضافة لجعله إيَّاه في القراءات الشاذة، فلعله وهم منه. والسوق هو المهر، وهو مناسب لكلمة «العروس».
والكتاب في القراءات المشهورة والغريبة، وليس الشاذة فقط، وتصحفت كلمة «الغريبة» في بعض المصادر كالعقد الثمين إلى العربية. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠١، المعرفة: ٢/ ٨٢٨، اللسان والتاج (سوق) العقد الثمين: ٥/ ٤٧٥، تاريخ القرآن: ٢٢.

(٢) قال الذهبي: «سوق العروس فيه ألف وخمسمائة طريق»، وقال المؤلف: «ألف وخمسمائة رواية وطريق»، وكل منهما لم يذكر ال [٥٠]، بل إن الذهبي قال: «وقد تأملت في ذلك فما وجدته يبلغ ذلك».
انظر: المعرفة: ٢/ ٨٢٩، غاية النهاية: ١/ ٤٠١.

(٣) في المطبوع: «جميعاً» وهو تحريف.

(٤) شريشي الأصل، مالكي، إمام في القراءات كبير، جمع فأوعى لكنه خلط كثيراً، وأتى بشيوخ لا تعرف، قرأ عليه أبو عبد الله الفاسي وعبد الكريم الصعيدي وغيرهما. توفي سنة (٦٢٩هـ).
انظر: المعرفة: ٣/ ١٢٠٦-١٢١٣، غاية النهاية: ١/ ٦٠٩-٦١١.

(٥) ذكر الذهبّي أنه في خمسين مجلداً، وذكر ابن حجر أنه وقف عليه كاملاً وأنه نحو ثلاثين مجلداً، وأمّا المؤلف فقد ذكر أن عنده بعضه ومختصره، وأن شيخه البلقيني عنده نسخة كاملة، وهو كتاب في اختلاف القراء السبعة.
انظر: المعرفة: ٣/ ١٢٠٨ و١٢١٣، غاية النهاية: ١/ ٦١١، فتح الباري ٩/ ٣٦.

ولا زال الناس يؤلِّفون في كثير القراءات وقليلها ويَرْوُون شاذها وصحيحَها بحسب ما وصل إليهم أو صحّ لديهم، ولا ينكر أحد عليهم بل هم في ذلك متّبعون سبيل السلف حيث قالوا: «القراءة سُنَّةٌ متّبَعة يأخذها الآخر عن الأول»[1].

وما علمنا أحداً أنكر شيئاً قرأ به الآخر إلا ما قدّمنا عن ابن شنبوذ، لكونه[2] خرج عن المصحف العثماني، وللناس في ذلك خلاف كما قدمناه، وكذا ما أنكر على ابن مقسم من كونه أجاز القراءة بما يوافق المصحف من غير أثر كما قدمنا.

أما من قرأ «بالكامل» للهذلي، أو «سوق العروس» للطبري، أو «إقناع»[3] الأهوازي أو «كفاية» أبي العز، أو «مبهج» سبط الخياط، أو «روضة» المالكي ونحو / ذلك على ما فيه من ضعيف وشاذ عن السبعة والعشرة وغيرهم فلا نعلم أحداً أنكر ذلك، ولا زعم أنه مخالف لشيء من الأحرف السبعة، بل ما زالت علماء الأمة وقضاة المسلمين يكتبون خطوطهم ويثبتون شهاداتهم في إجازاتنا بمثل هذه الكتب والقراءات.

---

(١) رواه المؤلف بسنده في جامع أسانيده (ق٦) عن محمد بن المنكدر، قال: «وسمعت بعض أشياخنا يقول عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز مثله»، وذكر الدّانيّ أثراً فيه أن عبارة «يأخذها الآخِر عن الأول» هي تفسير لعبارة «القراءة سنة متبعة» فسّرها بذلك قالون رحمه الله.

انظر: جامع البيان: ١/ ٧١-٧٧.

(٢) في المطبوع: «لكنه» وهو خطأ.

(٣) في القراءات الشاذة، وهو مفقود.

وإنما أطلنا هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة أو أن الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في «الشاطبية» و«التيسير»، وأنها هي المشار إليها بقول الرسول ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، حتى إن بعضهم يطلق على ما لم يكن في هذين الكتابين أنه شاذ، وكثير منهم يطلق على ما لم يكن عن هؤلاء السبعة شاذاً، وربما كان كثير [١] مما لم يكن في «الشاطبية» و«التيسير» وعن غير هؤلاء السبعة أصح من كثير مما فيهما، وإنما أوقع هؤلاء في الشبهة كونهم سمعوا: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وسمعوا قراءات السبعة فظنوا أن هذه[٢] السبعة هي تلك المشار إليها.

ولذلك كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار[٣] ابن مجاهد على سبعة *من القراء*[٤] وخطؤوه في ذلك، وقالوا: ألا[٥] اقتصر على دون هذا العدد، أو زاده، أو بين مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة؟

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي: «فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة،

---

(١) في (ت): «كثيراً» بالنصب، ولم أر له وجهاً.

(٢) في (س): «هؤلاء» وكتب في حاشيتها: في نسخة: هذه.

(٣) في (ت) «اختصار» بالخاء المعجمة، و«عن» بدل «على».

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ظ) وفي (ز) كتبت في الحاشية ووضع عليها: صح.

(٥) كذا ضبطت «ألا» في جميع النسخ.

والكسائي، فذهب إليه بعض المتأخرين اختصاراً واختياراً، فجعله عامة الناس كالفرض المحتوم، حتى إذا سمع ما يخالفها خطّأ أو كفّر، وربما كانت أظهر وأشهر، ثم اقتصر من قلّتْ عنايته على روايتين لكل إمام منهم، فصار إذا سمع قراءة راو عنه غيرهما أبطلها وربما كانت أشهر، ولقد فعل مسبّع هؤلاء السبعة ما لا ينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله، وأوهم كل من قلَّ نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير، وأكد[١] وهم اللاحق السابق، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه / الشبهة»[٢].

وقال أيضاً: «القراءة المستعملة التي لا يجوز ردُّها: ما اجتمع فيها الثلاثة الشروط[٣]، فما جمع ذلك وجب قبوله، ولم يسع أحداً من المسلمين ردُّه[٤]»، سواء أكانت عن أحد من الأئمة السبعة المقتصر عليهم في الأغلب أو غيرهم.

---

(١) في (ظ): «وأوكد».

(٢) النقل بتصرف، انظر: بيان السبب الموجب للاختلاف:٣٢-٣٤، فتح الباري: ٩/ ٣٠ وصرح بنقله عن المهدوي. هذا وقد دافع الجعبري عن ابن مجاهد من هذا النقد بقوله: «هذه الشبهة تنحل لمن عرف قوله في ديباجة «سبعته»: ومخبر بالقراءة التي عليها الناس في الحجاز والعراق والشام المشهورة في هذه البلاد في زمانه، وليس في هذا دليل على حصر الأحرف السبعة في «سبعته»، وهو مثاب لاجتهاده، وهم مقصرون، والله الموفق».

انظر: خلاصة الأبحاث: ١٥٦، كنز المعاني: ١/ ٣٢-٣٣.

(٣) بينها المهدوي بقوله: موافقة خط المصحف، ٢- كونها غير خارجة عن لسان العرب، ٣- ثبوتها بالنقل الصحيح.

انظر: بيان السبب: ٣٠.

(٤) إلى كلمة «ردّه» ينتهي كلام المهدوي، انظر: بيان السبب: ٣٠.

وقال الإمام أبو محمد مكي: «وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجلُّ قدراً من هؤلاء السبعة، على أنه قد ترك جماعة من العلماء في كتبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة واطَّرحهم. قد[1] ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة والكسائي وابن عامر وزاد نحو عشرين رجلاً من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة، وكذلك زاد الطبري في كتاب «القراءات» له على هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر رجلاً، وكذلك فعل أبو عبيد وإسماعيل القاضي، فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة المنصوص عليها؟ هذا تخلُّف[2] عظيم، أكان ذلك بنص من النبي ﷺ أم كيف ذلك؟ وكيف يكون ذلك والكسائي إنما ألحق[3] بالسبعة بالأمس في أيام المأمون[4] وغيره، وكان[5] السابع يعقوب الحضرمي[6]، فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمائة أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب»، ثم أطال الكلام في تقرير ذلك[7].

---

(١) كذا أيضا في الإبانة، وفي (س): «وقد» بالواو، وفي (ز): «فقد» بالفاء.

(٢) وفي الإبانة: «خطأ» بدل «تخلف» التي أشار المحقق أنها في بعض النسخ.

(٣) كذا في (ت): «ألحق»، وهو المناسب والموافق لما في «الإبانة»: ٢٦، وفي بقية النسخ: لحق.

(٤) هو عبد الله بن هارون الرشيد، الخليفة العباسي، له اهتمام بالفقه وعلم الكلام، مات غازياً بأرض الروم.

(٥) كذا في النشر: «وكان» بالواو، وليست في الإبانة ولا في المرشد الوجيز، بل فيهما: وغيره كان السابع وهو يعقوب .. على أن يعقوب بدل ..

(٦) قول مكي: «والكسائي إنما ألحق ... الحضرمي» تعقبه أبو شامة بما ملخصه: أن ابن مجاهد بعد المأمون بكثير، فلعل شخصاً آخر ألّف في السبعة وذكر يعقوب بدل الكسائي، فيصح ما ذكره مكي. المرشد الوجيز: ١٥٤.

(٧) الإبانة: ٢٦-٢٨.

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني بعد أن ساق اعتقاده في الأحرف السبعة ووجوه اختلافها: «وإن القراء السبعة ونظائرهم من الأئمة متبعون في جميع قراءاتهم[1] الثابتة عنهم التي لا شذوذ فيها»[2].

وقال أبو القاسم الهذلي في «كامله»: «وليس لأحد أن يقول لا تكثروا من الروايات ويسمّي ما لم يصل إليه من القراءات شاذًا؛ لأن ما من قراءة قرئت ولا رواية رويت إلا وهي صحيحة إذا وافقت رسم الإمام ولم تخالف الإجماع».[3]

قلت: وقد وقفت على نص الإمام أبي بكر بن[4] العربي في كتابه «القبس»[5] على جواز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم وأنها ليست / من الشاذة ولفظه: «وليست هذه الروايات بأصل للتعيين، بل ربما خرج عنها ما هو مثلها أو فوقها كحروف أبي جعفر المدني وغيره»[6].

وكذلك رأيت نص الإمام أبي محمد بن حزم[7] في آخر كتاب «السيرة»[8].

---

(١) كذا في (ت) بالجمع، وهو الموافق لما في «جامع البيان» وفي بقية النسخ: «قراءتهم» بالإفراد.

(٢) جامع البيان: ١/ ٦٢.

(٣) انظر: المرشد الوجيز: ١٧٨.

(٤) كلمة «ابن» سقطت من المطبوع.

(٥) في (ت) «المقتبس»، وهو خطأ.

(٦) تتمة كلامه: «كحروف أبي جعفر المدني فإنها فوق حروف عبد الله بن كثير المكي؛ لأنه أشهر وأعلم وأقرأ وأمثاله من قراء الأمصار». القبس: ١/ ٤٠٢-٤٠٣.

(٧) علي بن أحمد بن سعيد، ظاهري، إمام حافظ فقيه، متفنن في علوم جمة، الشرعية والعقلية، والمذاهب والأديان، له عدة كتب منها المحلَّى. توفي سنة (٤٥٦ هـ).

انظر: جذوة المقتبس: ٢٩٠-٢٩٣.

(٨) انظر: جوامع السير: ٢٢ و٢٦٩-٢٧١.

وقال الإمام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في أول «تفسيره»: «ثم إن الناس كما أنهم متعبدون باتباع أحكام القرآن وحفظ حدوده، فهم متعبدون بتلاوته وحفظ حروفه على سنن خط المصحف الإمام الذي اتفقت الصحابة عليه، وأن لا يجاوزوا فيما يوافق الخط عما قرأ به القراء المعروفون الذين خلفوا الصحابة والتابعين واتفقت الأمة على اختيارهم».

قال: «وقد ذكرت في هذا الكتاب قراءات من اشتهر منهم بالقراءة واختياراتهم على ما قرأته»، وذكر إسناده[١] إلى ابن مهران، ثم سماهم فقال: «وهم أبو جعفر ونافع المدنيان، وابن كثير المكيّ، وابن عامر الشاميّ، وأبو عمرو ابن العلاء، ويعقوب الحضرميّ البصريّان، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ الكوفيّون»، ثم قال: «فذكرت قراءة هؤلاء للاتفاق على جواز القراءة بها»[٢].

وقال الإمام الكبير الحافظ الـمُجمَعُ على قوله في الكتاب والسنّة أبو العلاء الحسن[٣] بن أحمد بن الحسن الهمذاني في أوّل «غايته»[٤]: «أمّا بعد: فإن هذه

(١) قال البغوي: «وقد ذكرت في الكتاب قراءة من اشتهر منهم بالقراءات واختياراتهم على ما قرأته على الإمام أبي نصر محمد بن أحمد بن علي المقرئ المروزي، رحمه الله تلاوة ورواية قال: قرأت على أبي القاسم طاهر بن علي الصيرفي قال: قرأت على أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران بإسناده المذكور في كتابه المعروف بالغاية». تنبيه: تصحف اسم كتاب ابن مهران في تفسير البغوي إلى: العناية. انظر: معالم التنزيل: ١/ ٦-٧.

(٢) ويلاحظ أن البغوي لم يذكر خلفاً في اختياره. انظر: معالم التنزيل: ١/ ٦-٧.

(٣) في (ت) «الحسين» وهو خطأ.

(٤) غاية الاختصار ١/ ٣.

تذكرة في اختلاف القرّاء العشرة الذين اقتدى الناس بقراءتهم وتمسّكوا فيها بمذاهبهم من أهل الحجاز والشام والعراق، ثم ذكر القراء العشرة المعروفين».

وقال شيخ الإسلام ومفتي الأنام العَلَّامة أبو عمرو عثمان بن الصَّلاح رحمه الله من جملة جواب فتوى [١] وردت عليه من بلاد العجم[٢] ذكرها العلّامة أبو شامة في كتابه «المرشد الوجيز» أشرنا إليها في كتابنا «المنجد»: «يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآناً، واستفاض نقله كذلك، وتلقّته الأمّة بالقبول، كهذه القراءات السبع؛ لأن المعتبر في ذلك اليقينُ والقطع على ما تقرَّر وتمهَّد في الأصول، فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السَّبع، أو كما[٣] عدا العشر فممنوع من القراءة به مَنْعَ تحريمٍ لا منع كراهةٍ» انتهى.[٤]/

ولما قدم الشيخ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي[٥] دمشق في حدود سنة ثلاثين وسبعمائة، وأقرأ بها للعشرة بمُضَمَّنِ كتابيه[٦] «الكنز» و«الكفاية» وغير ذلك، بَلَغَنا أن بعض مقرئي دمشق ممن كان لا يعرف سوى «الشاطبية» و«التيسير» حَسَدَه، وقَصَد منعه من بعض القضاة، فكتب علماء ذلك العصر في ذلك وأئمّتُه، ولم يختلفوا في جواز ذلك واتفقوا على أن قراءات هؤلاء العشرة

---

(١) نصّها: «هل تجوز القراءة بالشاذة أو يجوز أن يقرأ القارئ عشراً كل آية بقراءة ورواية».
فتاوى ابن الصلاح: ١/ ٢٣١.

(٢) بين المؤلف أن ورود الفتوى كان في حدود الأربعين وستمائة، انظر: المنجد: ١٧.

(٣) «كما» سقطت من (ز).

(٤) انظر: فتاوى ابن الصلاح: ١/ ٢٣١، المرشد الوجيز: ١٨٣، المنجد: ١٧.

(٥) انظر ترجمته والحديث عن كتابه «الكنز» ص: ٣٢٧.

(٦) في (ت): «كتابه» بالإفراد.

واحدة، وإنما اختلفوا في إطلاق الشاذّ على ما عدا هؤلاء العشرة، وتوقَّف بعضهم، والصواب أنّ ما دخل في تلك الأركان الثلاثة فهو صحيح وما «لا» فعلى ما تقدم.

أ- وكان من جواب[1] الشيخ الإمام مجتهد ذلك العصر أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله: «لا نزاع بين العلماء المعتَبَرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء[2] السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة أو أن هؤلاء السبعة المعيَّنين[3] هم الذين لا يجوز أن يُقْرَأ بغير قراءتهم، ولهذا قال بعض من قال من أئمة القرّاء: لولا أنّ ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرميّ إمام جامع البصرة وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين».

ب- ثم قال أعني ابن تيمية: «ولذلك لم يتنازع[4] علماء الإسلام المتبعون من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين، بل من ثبتت عنده قراءة الأعمش، شيخ حمزة أو قراءة يعقوب الحضرمي ونحوهما، كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بها بلا

---

(١) السائل هو الإمام أبو حيان، انظر: المنجد: ٢٨.

(٢) في (ز): «قراء».

(٣) في (ز): «المتعينين».

(٤) في (ت): «ينازع».

نــزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة[١]، وأحمد بن حنبل، وبشر بـن الحارث[٢] وغيرهم يختارون قراءة أبي جعفـر بـن القعقـاع، وشـيبة بـن نِـصَاح المدنيين، وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي، وللعلماء الأئمة في ذلك من / الكلام ما هو معروف عند العلماء، ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة أو الأحـد عـشر كثبـوت هـذه السبعة يجمعون ذلك في الكتب ويقرؤونه في الصلاة وخارج الـصـلاة، وذلـك متفق عليه بين العلماء لم ينكره أحد منهـم.

جـ- وأما الذي ذكره القاضي عياض[٣] ومن نقل كلامه من الإنكار على ابن شنبوذ الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلاة في أثناء المائة الرابعة، وجرت لـه قـصة مشهورة، فإنما كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المـصحف، ولم ينكـر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم[٤] يكن عالما بها أو لم تثبت عنده كمن يكون في بلد[٥] من بـلاد الإسـلام بـالمغرب أو غـيره لم يتـصل بـه بعـض هـذه

---

(١) أبو محمد، أدرك أكثر من ثمانين من التابعين، سمع من الزهري والسبيعي وغيرهما، روى عنـه الأعمـش والشافعي، توفي سنة (١٩٨هـ) انظر: تاريخ بغداد: ٩/ ١٧٤-١٧٥.

(٢) المشهور بالحافي، زاهد، صدوق، سمع من مالك وابن المبارك وغيرهما، سمع منه سري السقطي وغـيره، توفي سنة (٢٢٧هـ) انظر: تاريخ بغداد: ٧/ ٦٧-٧٩.

(٣) ابن موسى بن عياض، اليحصبي، نسبة إلى مدينة بالأندلس، وقيل: هي نسبة إلى قبيلة من حِمْير، وهو إمام في الحديث والنحو واللغة، سمع صحيح مسلم من الحسين بن محمد الـصدف وغـيره، ألـف كثـيراً مـن الكتب، توفي سنة (٥٤٤ هـ). انظر: وفيات الأعيان: ٣/ ٤٨٣، السير: ٢٠/ ٢١٢-٢١٥.

(٤) «لم» سقطت من الفتاوى.

(٥) في (س): «بلاد»، بالجمع، وهو تحريف.

القراءات، فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة كما قال زيد بن ثابت: «سنة يأخذها الآخر عن الأول»، كما أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أنواع الاستفتاحات في الصلاة، ومن أنواع صفة الأذان والإقامة، وصفة صلوات[1] الخوف، وغير ذلك، كله حسن يشرع العمل به لمن علمه، وأما من علم نوعاً ولم يعلم بغيره فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلمه، وليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك ولا أن يخالفه، كما قال النبي ﷺ: «لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»[2]، ثم بسط القول في ذلك.

د- ثم قال: «فتبيّن بما ذكرناه أن القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف، وكذلك ليست هذه القراءات السبع هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعتبرين، بل القراءات الثابتة عن أئمة القراء كالأعمش ويعقوب، وخلف، وأبي جعفر، وشيبة، ونحوهم هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من يثبت[3] ذلك عنده، وهذا أيضاً مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم. وإنما تنازع الناس من الخُلفِ[4] في المصحف العثماني الإمام الذي أجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون لهم بإحسان والأمة بعدهم هل هو بما

(١) في المطبوع «صلاة»، وكذا في مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٩٤. (المجمع).

(٢) انظر: صحيح البخاري: ٢/ ٨٤٩ و ٣/ ١٢٨٢ من حديث ابن مسعود، مسند ابن الجعد: ٨٣، مسند الطيالسي: ٢/ ٥١.

(٣) في (س): «ثبت» بالماضي.

(٤) كذا ضبطت في (ز) و(س).

فيه من قراءة السبعة وتمام العشرة وغير ذلك حرف من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها / أو هو مجموع الأحرف السبعة؟ على قولين مشهورين، والأول قول أئمة السلف والعلماء، والثاني قول طوائف من أهل الكلام والقراء وغيرهم».

ثم قال في آخر جوابه: «وتجوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف، كما ثبتت هذه القراءات وليست شاذة حينئذ والله أعلم»[١].

وكان من جواب الإمام الحافظ أستاذ المفسرين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الجياني[٢] الأندلسي رحمه الله -ومن خطه[٣] نقلت-: «وقد[٤] ثبت لنا بالنّقل الصَّحيح أن أبا جعفر شيخُ نافع، وأن نافعاً قرأ عليه، وكان أبو جعفر من سادات التّابعين، وهما بمدينة الرسول ﷺ حيث كان العلماء متوافرين[٥]، وأخذ قراءته عن الصحابة، عبدِ الله بنِ عبَّاس تُرجمان القرآن وغيره، ولم يكن مَن هو بهذه المثابة ليقرأ كتاب الله بشيء محرّم عليه، وكيف وقد تلقّف[٦] ذلك في مدينة رسول الله ﷺ عن صحابته غَضّاً[٧] رَطْباً قبل أن تطول الأسانيد وتدخل فيها

(١) النص نقله المؤلف مختصراً، انظر: الفتاوى: ١٣/ ٣٩٠-٤٠٣.

(٢) نسبة إلى «جيان» بلدة كبيرة من بلاد الأندلس.

(٣) في (ز): «قد نقلت».

(٤) كذا: «وقد» بالواو في (ز) و(س) فقط.

(٥) متوافرون في (ظ) وكتب عليه: «كذا»، وأيضاً في (ت)، ولها وجه.

(٦) في (ت) و(ز): «تلقّن» بالنون.

(٧) أي: طريا. (التاج) غض.

النَّـقَلَةُ غير الضابطين، هذا وهُمْ عَرَبٌ آمِنون من اللحن، وأن يعقوب كان إمام الجامع بالبصرة يؤم بالناس[١]، والبصرة إذ ذاك مَلأَى من أهل العلـم، ولم ينكـر أحد عليه شيئاً من قراءته، ويعقوبُ تلميذ سلَّام الطويل[٢]، وسـلَّام تلميـذ أبي عمرو وعاصم، فهو[٣] من جهة أبي عمرو كأنّه مِثل الـدوريّ الـذي روى عـن اليزيديّ[٤] عن أبي عمرو، ومن جهـة عاصم كأنه مِثل العُلَيْميّ أو يحيى، اللّذين رويا عن أبي بكر عن عاصم، وقرأ يعقوبُ -أيضاً- على غير سـلَّام.

ثم قال: «وهل هـذه المختـصرات التـي بأيـدي النـاس اليـوم «كالتيـسير» و«التبصرة» و«العنوان» و«الشاطبية» بالنسبة لما اشتهر من قراءات الأئمة السبعة إلا نـزرٌ من كُثْر وقَطْرة من قَطْر[٥]؟ وينشأ الفقيه الفروعـيّ فـلا يـرى إلا مثـل «الشاطبية» و«العنوان» فيعتقد أنّ السبعة محصورة في هذا فقـط، ومـن كـان لـه اطّلاع على هذا الفن رأى أن هذين الكتابين ونحوهما من الـسبعة كنُغْبـة[٦] مـن دَأْماء، وتُرْبة في بَهْماء؛ هذا أبو عمرو بن العـلاء، الإمام الذي يقـرأ أهـل الـشام ومصر بقراءته، اشتهر عنه في هذه الكتب المختصرة اليزيـديُّ، وعنـه رجـلان:

---

(١) في (س): «الناس» بدون الباء.

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٣.

(٣) أي: يعقوب.

(٤)كمهدي بن ميمون. الذي روى عن أبي عمرو. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٦.

(٥) أي: المطر. (التاج: قطر).

(٦) كذا في النشر بالنون، وفي المطبوع: «ثغبة» بالثاء المثلثة.

والنغبة بالنون المضمومة: الجرعة، يقال: سقاه نغبة من لبن، وبالمثلثة: أكثر ما بقي من الماء في بطن الوادي، والدأماء: على وزن فعلاء: البحر المحيط، والبهماء: اسم أرض.

انظر: لسان العرب، والقاموس، والتاج: (نغب) و(بهم) و(دأم).

الدوري والسوسي[١] / ، وعند أهل النقل اشتهر عنه سبعة عشر راوياً: اليزيدي، وشجاع[٢]، وعبد الوارث[٣]، والعباس بن الفضل، وسعيد بن أوس[٤]، وهارون الأعور[٥]، والخفَّاف[٦]، وعبيد بن عقيل[٧]، وحسين الجُعْفي[٨]، ويونس بن حبيب، واللؤلؤي[٩]، ومحبوب[١٠]، وخارجة،

---

(١) ستأتي ترجمتهما في أسانيدهما ص: ٣٥٤ و ٣٥٥.

(٢) ابن أبي نصر، أبو نعيم البلخي، ولد سنة (١٢٠ هـ)، ثقة كبير، سئل عنه أحمد فقال: بخ بخ وأين مثله اليوم. وتوفي سنة (١٩٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٤.

(٣) ابن سعيد، أبو عبيدة التنوري، ولد سنة (١٠٢ هـ)، حافظ مقرئ ثقة، قال أحمد: يرى القدر ولا يدعو إليه، وتوفي سنة (١٨٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٨.

(٤) أبو زيد الأنصاري، ولد سنة (١٢٠ هـ)، من ذرية ثابت بن زيد أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺوتوفي سنة (٢١٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠٥.

(٥) ابن موسى، الأزدي بالولاء، علامة، صدوق نبيل، أول من تتبع الشاذ، توفي قبل المائتين.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٤٨.

(٦) هو: عبد الوهاب بن عطاء، الخفاف، أبو نصر، البصري، ثقة مشهور، توفي سنة (٢٠٤ هـ)، وقيل غيرها.
انظر: المعرفة: ١/ ٣٤٠، غاية النهاية: ١/ ٤٧٩.

(٧) الهلالي، ضابط صدوق، مات في رمضان سنة (٢٠٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٦.

(٨) الحسين بن علي بن فتح، الزاهد، أحد الأعلام، قال أحمد: ما رأيت أحسن منه، روى عن زائدة، وروى عنه ابن أبي عرابة. توفي سنة (٢٠٣ هـ).
و(الجعفي): نسبة إلى جعفي بن سعد العشيرة، من مذحج، وحسين هذا من مواليهم.
انظر: الأنساب: ٢/ ٦٨، غاية النهاية: ١/ ٢٤٧.

(٩) أحمد بن موسي، صدوق، المعرفة: ١/ ٣٤١.

(١٠) هناك محبوبان وكلاهما يسمى محمد بن الحسن، وأخذا عن أبي عمرو، ويترجح أن المراد هو ابن هلال، أبو بكر، مشهور كبير، أما الآخر أبو جعفر فقد روى حروفاً عن أبي عمرو، وهو من المقلين عنه.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١١٥ و١٢٣.

والجهضمي[١]، وعصمة[٢]، والأصمعي[٣]، وأبو جعفر الرؤاسي[٤]، فكيف تقصر قراءة أبي عمرو على اليزيدي، ويلغى من سواه من الرواة، على كثرتهم وضبطهم وديانتهم[٥] وثقتهم، وربما يكون فيهم من هو أوثق وأعلم من اليزيدي؟

وننتقل إلى اليزيدي فنقول: اشتهر ممن روى عن اليزيدي الدوري، والسوسي، وأبو حمدون[٦]، ومحمد بن أحمد بن جبير[٧]، وأوقية

---

(١) علي بن نصر بن علي، روى عن الطيالسي، من العلماء المتقنين، ثقة، ثبت، حُجَّة، روى عن الأصمعي وغيره، وروى عنه البخاري ومسلم، وغيرهما، توفي سنة (٢٥٠ هـ) والجهضمي: نسبة إلى جهضم: بطن من الأزد.

انظر: الجرح والتعديل: ٦/ ٢٠٧، الأنساب: ٢/ ١٣٢-١٣٣، السير: ١٢/ ١٣٨-١٤٠، التاج: (جهضم).

(٢) ابن عروة، أبو نجيح البصري، روى القراءة عن أبي عمرو وعاصم، وحروفاً عن شعبة، روى عنه يعقوب؛ قال ابن أبي حاتم: «مجهول» انفرد عن شعبة برواية (مستطر) بتشديد الراء، لم يروه غيره.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١٢.

(٣) عبد الملك بن قُرَيب، الباهلي، إمام اللغة والأدب، روى القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله عنهما نسخة، وحروفا عن الكسائي، توفي سنة (٢١٥ هـ).

انظر: طبقات النحويين: ١٦٧-١٧٤، غاية النهاية: ١/ ٤٧٠.

(٤) محمد بن الحسن، الكوفي النحوي، إمام مشهور، روى الحروف عن أبي عمرو، وله اختيار في القراءة و«الوقف» يُروَيان عنه، روى عنه حمزة والكسائي، ولقب بالرؤاسي لعظم رأسه.

انظر: طبقات النحويين: ١٢٥، غاية النهاية: ٢/ ١١٦-١١٧، بغية الوعاة: ١/ ٨٢-٨٣.

(٥) في المطبوع: «درايتهم» بالراء، وهو تصحيف.

(٦) في المطبوع: «حمدان»، بالألف، وهو خطأ، وستأتي ترجمته في أسانيد قراءة عاصم ص: ٤١٨.

(٧) كذا في جميع النسخ، وهو سبق قلم من المؤلف، أو الناسخ رحمهما الله تعالى، صوابه: أحمد بن جبير بن محمد، أبو جعفر الكوفي، هو الأنطاكي، من كبار القراء وحذاقهم ومعمَّريهم، تقدمت ترجمته ص: ١٠٥.

وكتب في حاشية (س): صوابه كما في «الطبقات» للمؤلف: «جبير بن محمد. كذا». وجاء في حاشية (ك): كذا هو بخط أبي حيان وصوابه: أحمد بن جبير بن محمد، فسبق قلمه إلى ذلك.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢، المعرفة ١/ ٤١٦.

أبو الفتح[١]، وأبو خلاد[٢]، وجعفر بن حمدان سجادة[٣]، وابن سعدان[٤]، وأحمد ابن محمد بن اليزيدي[٥]، وأبو الحارث الليث بن خالد[٦]، فهؤلاء عشرة فكيف يقتصر على أبي شعيب، والدوري، ويلغى بقية هؤلاء الرواة الذين شاركوهما في اليزيدي، وربما فيهم من هو أضبط منهما وأوثق؟

وننتقل إلى الدوري فنقول: اشتهر ممن روى عنه:

ابن فرح[٧]، وابن بشار[٨]، وأبو الزَّعْراء[٩]، وابن مسعود السراج[١٠]،

---

(١) عامر بن عمر بن صالح، مقرئ حاذق، أخذ عن اليزيدي، وله عنه نسخة، روى القراءة عنه أحمد بن سمعويه وغيره، قال الذهبي: «ما علمت به بأساً» توفي سنة (٢٥٠ هـ).
انظر: المعرفة: ١/ ٣٩٤، الوافي بالوفيات: ١٦/ ٥٩٠، غاية النهاية: ١/ ٣٥٠-٣٥١.

(٢) سليمان بن خلاد، النحوي، السامري، المؤدب، صدوق مصدَّر، أخذ عرضاً وسماعاً عن اليزيدي، وله عنه نسخة، روى عنه ابن شنبوذ وغيره، توفي سنة (٢٦١ هـ).
انظر: الجرح والتعديل: ٤/ ١١٠، المعرفة: ١/ ٣٩٤-٣٩٥، غاية النهاية: ١/ ٣١٣.

(٣) البغدادي، مشهور من أصحاب اليزيدي، قرأ عليه السراويلي بالهمز والإظهار، والمراحلي بالهمز وتركه مع الإظهار، وبالإدغام وترك الهمز، وهو غير إبراهيم بن حماد صاحب «سجادة» كما ذكر أبو العز، نبه على ذلك المؤلف، انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩١-١٩٢.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٥٥٥.

(٥) أبو جعفر، حفيد اليزيدي، وتلميذه، روى القراءة عنه أخوه عبيد الله وابن أخيه.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٣٣.

(٦) هو راوي الكسائي، وستأتي ترجمته ص: ٤٦١.

(٧) انظر ترجمته ص: ٣٥٥.

(٨) الحسن بن علي العلاف، المقرئ الأديب، الشاعر النحوي، أورد له المؤلف أربعة أبيات، منها مطلع قصيدته المشهورة في رثاء هرته، قرأ عليه الشنبوذي وغيره، توفي سنة (٣١٨ هـ).
انظر: تاريخ بغداد: ٧/ ٣٧٩-٣٨٠، المعرفة: ١/ ٤٧٨-٤٧٩، غاية النهاية: ١/ ٢٢٢.

(٩) ستأتي ترجمته في أسانيد قراءة أبي عمرو ص: ٣٥٥.

(١٠) أحمد بن مسعود، أبو العباس، من جملة أصحاب الدوري، روى عنه -عرضا- البزوري وغيره.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٣٨.

والكـاغـدي[١] وابـن بـرزة[٢] وأحمـد بـن حـرب المعـدَّل[٣].

ونتنقل إلى ابن فرح فنقول: روى عنه ممن اشتهر:

زيد بن أبي بلال[٤]، وعمر بن عبد الصمد[٥]، وأبـو العبّـاس بـن محـيرز[٦]، وأبو محمد القطّان[٧]، والمطوعي[٨]، وهكذا ننـزل هؤلاء القـراء طبقـةً طبقـةً إلى زماننا هذا، فكيف؟

وهذا نافع، الإمام الذي يقرأ أهل المغرب بقراءته، اشتهر عنه في هذه الكتب المختصَرة ورشٌ وقالون، وعند أهل النقـل اشـتهر عنـه تـسعة رجـال: ورش،

---

(١) عمر بن محمد بن نصر، أبو حفص، القاضي، كبير القدر، آخر من مات ببغـداد مـن أصـحاب الـدوري، روى القراءة عنه الشذائي وغيره. توفي سنة (٣٠٥ هـ).

الكاغدي نسبة إلى: عمل الكاغَد، الذي يكتب عليه، وبيعه.

انظر: تاريخ بغداد: ١١/ ٢٢٠، الأنساب: ٥/ ١٨-١٩، المعرفة: ١/ ٤٦٩-٤٧٠، غاية النهاية: ١/ ٥٩٨.

(٢) عمر بن محمد بن برزة، أبو جعفر الأصبهاني، روى القراءة عنه محمد بن يعقوب المعدل وغيره.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٦.

(٣) ابن غيلان، أبو جعفر، روى عنه المطوعي وغيره، توفي سنة (٣٠١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٣٥٦.

(٥) لم أجد له ترجمة، ولم يذكره المؤلف في «غايته» ضمن تلاميذ ابن فرح.

(٦) لم أجد له ترجمة إلّا أن المؤلّف ذكره ضمن تلاميذ ابن فرح، وسمّاه عبد الله بن محـرز، مكـبّراً، وتحـرف في المطبوع إلى: «محيريز».

(٧) لم أعرفه بعد البحث.

(٨) انظر ترجمته ص: ٣٠٠.

وقالون، وإسماعيل بن جعفر[١]، وأبو خُلَيد[٢]، وابن جَمَّاز[٣]، وخارجة، والأصمعيّ، وكَرْدَم[٤]، والـمُسيّبي[٥].

وهكذا كلّ إمام من باقي السبعة، قد اشتهر عنه رواة غير ما في هذه المختصَرات، فكيف يلغى نقلهم ويقتصر على اثنين؟ وأيُّ مَزِيَّة وشفوف[٦] لذينك الاثنين على رفقائهما، وكلّهم أخذوا عن شيخ واحد، وكلّهم ضابطون ثقات.

وأيضاً فقد كان في زمان هؤلاء السبعة، من أئمة الإسلام الناقلين القراءات عالَمٌ لا يُحصَون، وإنما / جاء مقرئٌ اختار هؤلاء وسمَّاهم، ولِكَسَلِ بعض الناس وقِصَر الهمم، وإرادة الله أن يَنقُصَ العلمُ اقتصروا على السبعة، ثم اقتصروا من السبعة على نزر يسير منها. انتهى.

وقال الإمام مؤرِّخ الإسلام، وحافظ الشام، وشيخ[٧] المحدّثين والقرّاء

---

(١) ستأتي ترجمته في قراءة أبيه ص: ٤٧٦.

(٢) عتبة بن حماد، القارئ، له نسخة عن نافع، روى عنه القراءة هشام، وقرأ الموطأ على مالك في أربعة أيام. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٨.

(٣) انظر ترجمته في قراءة أبي جعفر ص: ٤٧٦.

(٤) ابن خالد، التونسي، قدم المدينة وعرض على نافع، زاهد، عابد، فاضل، روى عنه الأنطاكي. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٢.

(٥) ستأتي ترجمته ص: ٥٠٦.

(٦) في (ز) «وشرف» والمثبت أصحُّ، ومعناه: الفضلُ والزيادةُ، مأخوذ من: الشِّف بكسر الشين. انظر تهذيب اللغة، واللسان، والتاج: (شفف).

(٧) «شيخ» سقطت من (ت).

أبوعبدالله محمد بن أحمد الذهبي، في ترجمة ابن شنبوذ من «طبقات القراء»[1] له: إنه كان يرى جواز القراءة بالشاذّ، وهو ما خالف رسم المصحف الإمام، مع أن الخلاف في جواز ذلك معروف بين العلماء قديماً وحديثاً،وما رأينا أحداً أنكر الإقراء بمثل قراءة يعقوب وأبي جعفر، وإنما أنكر من أنكر القراءة بما ليس بين الدَّفتين.

وقال الحافظ أبو عمرو الدانيّ صاحب «التيسير» في «طبقاته»[2]: وائتم بيعقوب في اختياره عامّةالبصريّين بعد أبي عمرو، فَهُمْ أو أكثرهم على مذهبه، قال: وقد سمعت طاهر بن غلبون[3] يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلّا بقراءة يعقوب.

وقال الإمام أبو بكر بن أشتة[4] الأصبهاني: وعلى قراءة يعقوب، إلى هذا الوقت، أئمّة المسجد الجامع بالبصرة؛ وكذلك أدركناهم.

وقال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازيّ، بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها وقع بعض العَوَامّ الأغبياء في أن أحرف هؤلاء الأئمة

---

(١) هو: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. انظر الحديث عنه ص: ٣٨٨.
قال الذهبي: «وكان -ابن شنبوذ- يرى التلاوة في الصلاة وغيرها بها في مصحف أبيّ ومصحف ابن مسعود مما صَحَّ سنده.». المعرفة: ٢/ ٥٤٨.

(٢) انظر: ما سبق ص: ٣٨٦.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٦٦.

(٤) محمد بن عبد الله، مقرئ، نحوي، صاحب سنة، قرأ على ابن مجاهد وغيره، له: «المحبّر في القراءات» مَدَحه المؤلّف بقوله: «كتاب جليل يدل على عظم مقداره». و: «كتاب المفيد في الشاذ»، توفي سنة (٣٦٠هـ)، المعرفة: ٢/ ٦١٧، غاية النهاية: ٢/ ١٨٤.

السبعة هي[1] المشار إليها بقوله ﷺ: «أنـزل القـرآن عـلى سـبعة أحـرف»، وأن الناس إنما ثمَّنوا[2] القراءات وعشَّروها[3]، وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد؛ لأجل هذه الشبهة، ثم قال: «وإنِّي لم أَقْتَفِ أثـرهم، تثمينـاً في التصنيف، أو تعشيراً[4]، أو تفريداً[5]، إلّا لإزالة ما ذكرته من الشبهة، وليُعلم أنْ ليس المُرَاعَى في الأحرف السبعة المنـزلة عـدداً مـن الرجـال دون آخـرين، ولا الأزمنة ولا الأمكنة، وأنه لو اجتمع عدد لا يُحصَى من الأمّة فاختار كـلّ واحـد منهم حروفاً بخلاف صاحبه، وجرَّد طريقاً في القـراءة عـلى حِـدَةٍ في أيّ مكـان كان، وفي أيِّ أَوانٍ أراد، بعد الأئمة الماضين في ذلك، بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف / بشرط الاختيار لَمَا كان بذلك خارجاً عن الأحرف السبعة المنـزلة، بل فيها متَّسعٌ، وإلى يوم القيامة»[6].

وقال الشيخ الإمام العالم الوليّ موفَّق الدِّين أبو العبّـاس أحمـد بـن يوسـف الكَواشِيّ[7] الموصليّ في أول تفسيره «التبصرة»: «وكلّ ما صحَّ سـنده، واسـتقام

---

(١) «هي» سقطت من (ت).

(٢) أي ألّفوا في ثمانية من قرائها، كالتذكرة لابن غلبون، في السبعة المشهورين، مع يعقوب.

(٣) أَلَّفوا في عشرة من قرَّائِها، كغاية الاختصار لأبي العلاء، وهذا الكتاب أعني «النشر».

(٤) في (ت) «تغييراً» وهو تصحيف.

(٥) في (ت) «تقـديراً» وهـو تـصحيف، والتفريـد هـو أن تجعـل كـلّ قـراءة في تـأليف خـاص، انظر ص: ١٧٧.

(٦) نقل ابن حجر كلام أبي الفضل بتصرف واختصار، إلا أنه من كتاب «اللـوائح»، كـذا في الفـتح، ولعلـه تصحيف، صوابه «اللوامح».

انظر: الفتح: ٩/ ٣٢.

(٧) انظر الكلام عنه وعن كتابه ص: ٣٤٥.

وجهه في العربية، ووافق لفظُه خطَّ المصحف الإمام، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً، مجتمعين أو مفترقين، فعلى هذا الأصل بُنِيَ قَبولُ القراءات، عن سبعة كانوا أو عن سبعة آلاف، ومتى فُقِد واحدٌ من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذَّة[(١)]». انتهى.

وقال الإمام العلّامة، شيخ الشافعيّة، والمحقِّق للعلوم الشرعية، أبو الحسن عليّ بن عبد الكافي السبكيّ[(٢)] في «شرح المنهاج» في صفة الصلاة: «(فرع) قالوا يعني أصحابُنا الفقهاء: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع، ولا تجوز بالشاذة، وظاهر هذا الكلام يُوهم أن غير السبع المشهورة من الشواذ، وقد نقل البغويّ في أوّل «تفسيره» الاتفاقَ على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر، مع السبع المشهورة، قال: «وهذا القول هو الصواب، واعلم أن الخارج عن السبع[(٣)] المشهورة على قسمين:

منه ما يخالف رسم المصحف، فهذا لا شك في أنه لا تجوز قراءته، لا في الصلاة ولا في غيرها.

ومنه ما لا يخالف رسم المصحف، ولم تشتهر القراءة به، وإنّما ورد

---

(١) هذا النَّصُّ الذي نقله المؤلّف -وابن حجر أيضاً- عن الكواشيّ ونسبوه إليه، هو في حقيقة الأمر ليس للكواشيّ، بل هو نَصُّ كلام الإمام مكيّ، رحمهم الله جميعاً، فكان من حقِّ الأمانة العلميّة رَدُّ الفائدة إلى صاحبها، خاصَّةً وأن المؤلّف اطّلع على مصدر الكواشي بلا أدنى شك، وهذا دليل قوي أيضاً على استفادة ابن حجر رحمه الله من المؤلّف مع عدم العزو إليه.

انظر: الإبانة: ٦٧، التبصرة: ١٢٩-١٣٠، الفتح: ٩/ ٣٠ و٣٢.

(٢) انظر ترجمته والكلام على كتابه ص: ٣٧١.

(٣) في (ت) و(ز): «السبعة».

من طريـق غريبـة لا يُعوَّل عليهـا، وهذا يظهر الـمنعُ من القراءة به أيضـاً.

ومنه ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءةُ به قديماً وحديثاً، فهـذا لا وجـه للمنع منه؛ ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره».

قال: والبغويُّ أولى مَن يُعْتَمد عليه في ذلك، فإنه مقرئٌ فقيهٌ جامعٌ للعلوم، قال: وهكذا التفصيل في شواذ السبعة، فإنّ عنهم شيئاً كثيراً شاذاً» انتهى[١].

وسئل ولده العلّامة قاضي القضاة أبو نصر عبد الوهّاب[٢]، رحمـه الله عـن قوله في كتـاب «جمـع الجوامـع» في الأصـول: «والـسبع متـواترة»، مـع قولـه: «والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ»: إذا كانت العشرة متواترة فلِمَ لا قلتم والعشر متواترة بَدَلَ قولكم / و«السبع»؟

فأجاب: «أمّا كوننا لم نذكر العشر بَدَل السبع مع ادِّعائنا تواترها فلأنّ السبعَ لم يُختلَف في تواترها، وقد ذكرنا أوّلاً موضع الإجماع، ثم عطفنـا عليـه موضـع الخلاف، على أنَّ القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية الـسقوط، ولا يصح القول به عمَّن يعتبر قولُه في الدِّين، وهي، أعني القراءات الثلاث: قـراءة يعقوب، وخلف، وأبي جعفر بن القَعْقَاع، لا تخالف رسم المصحف».

ثمّ قال: «سمعت الشيخ الإمام، يعني والده المذكور، رحمه الله تعالى، يُشدِّد النَّكير على بعض القضاة، وقد بلغه عنه أنَّه منع من القراءة بها، واستأذنه بعـض

(١) بواسطة فتح الباري: ٩/ ٣٢.

(٢) انظر ترجمته، والكلام على كتابه ص: ٣٧٣.

أصحابنا مرّة في إقراء السبع فقال: أذنت لك أن تقرئ العشر. انتهى؛ نقلته من كتاب «منع الموانع[١] على سؤالات جمع الجوامع».

وقد جرى بيني وبينه في ذلك كلام كثيرٌ وقلت له: كان[٢] ينبغي أن تقول: و«العشرة متواترة[٣] ولا بد» فقال: أردنا التنبيه على الخلاف.

فقلتُ: وأين الخلاف، وأين القائل به، ومَن قال إن قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف غير متواترة.

فقال: يفهم من قول ابن الحاجب: «والسبع متواترة»[٤].

فقلت: أيّ سبع؟ وعلى تقدير أن يكون هؤلاء السبعة، مع أن كلام ابن الحاجب لا يدلُّ عليه، فقراءة خلف لا تخرج عن قراءة أحدٍ منهم، بل ولا عن قراءة الكوفيّين في حرف، فكيف يقول أحدٌ بعدم تواترها، مع ادّعائه تواتر السبع؟

وأيضاً فلو قلنا: إنه يعني هؤلاء السبعة فمِن أيّ رواية، ومن أيّ طريق، ومن أيّ كتاب؟ إذ التخصيص لم يدَّعه ابن الحاجب، ولو ادّعاه لما سُلِّم له، بقي[٥]

---

(١) انظر: حاشية العطار على جمع الجوامع: ١/ ٢٩٩-٣٠٠.

(٢) «كان»: سقطت من المطبوع.

(٣) هذا يخالف ما قرّره في ما سبق، من أنه لا يشترط التواتر، ويظهر -للباحث- أن المؤلّف أدخل ما كان كتبه في المنجد هنا، بدون زيادة أو نقص.

انظر: المنجد: ١٧٠-١٧٥.

(٤) سبق تخريج هذا القول ص: ٩٧.

(٥) في (ت): «نفي»، بالنون والفاء. وهو تصحيف.

الإطلاق؛ فيكون[١] كلّ ما جاء عن السبعة، فقراءة يعقوب جاءت عن عاصم وأبي عمرو، وأبو جعفر هو شيخ نافع، ولا يخرج عن السبعة من طرق أخرى.

فقال: «فمن أجل هذا قلتُ: والصّحيح أنّ ما وراء العشرة فهو شاذّ، وما يقابل الصحيحَ إلّا فاسد[٢]».

ثم كتبت له استفتاء في ذلك وصورته: ما تقول السادة العلماء أئمّة الدِّين في القراءات العشر التي يُقرأ بها اليوم، هل هي متواترة أو غير متواترة؟ وهل كلُّ ما انفرد به واحد من العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا؟ وإذا كانت متواترة فما يجب على من جحدها، أو حرفاً منها؟

فأجابني ومن خطّه نقلت / : الحمد لله، القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبيُّ، والثلاث[٣] التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف متواترة معلومة من الدّين بالضّرورة، وكلّ حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدِّين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كلِّ مسلم يقول: «أشهد أن لّا إله إلّا الله وأشهد أن محمداً

(١) في (ت): «فكيف» وهو تحريف.

(٢) قال المؤلف بعد حكايته ذلك: «وظهر منه -السبكي- في تلك الحالة أنه بدا له تغيير «السبع» «بالعشر» فلم يمهل وانتقل إلى رحمة الله تعالى» المنجد: ١٧٤.

وقال أيضاً: «ثم سألته أن يكتب لي شيئا في هذا المعنى يشفي القلب، فقال: اكتب لي فتوى أكتب لك عليها، فكتبت ...». المنجد: ١٧٤.

(٣) في (س): «والثلاثة».

رسول الله»، ولو كان مع ذلك عاميًّا جِلْفاً[١]، لا يحفظ من القرآن حرفاً، ولهذا تقرير طويل وبرهان عريض، لا يسع هذه الورقة شرحُه، وحظُّ كلِّ مسلم وحقُّه أن يَدِينَ الله تعالى ويجزم نفسه بأنَّ ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين، لا يتطرّقُ الظّنون ولا الارتياب إلى شيء منه. والله أعلم، كتبه عبد الوهاب بن السبكيّ الشافعيّ[٢]».

وقال الإمام الأستاذ إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القرَّاب[٣] في أول كتابه «الشافي»: ثم التمسك بقراءة سبعة من القراء، دون غيرهم، ليس فيه أثر ولا سنّة، وإنما هو من جمع بعض[٤] المتأخرين، لم يكن قرأ بأكثر من السبع، فصَنَّف كتاباً وسمَّاه «السبع» فانتشر ذلك في العامَّة، وتَوَهَّموا أنه لا تجوز الزيادة على ما ذُكر في ذلك الكتاب[٥]، لاشتهار ذِكْرِ مصنِّفه، وقد صنَّف غيرُه كتباً في القراءات، وبعده، وذَكَر لكلّ إمام من هؤلاء الأئمة رواياتٍ كثيرةً، وأنواعاً من الاختلاف، ولم يقل أحدٌ إنه لا تجوز القراءة بتلك الروايات؛ من أجل أنها غير مذكورة في كتاب ذلك المصنِّف، ولو كانت القراءة محصورة بسبع روايات لسبعةٍ من القرّاء لوجب أن لا يؤخذ[٦] عن كلِّ واحد منهم إلّا رواية واحدة[٧]، وهذا لا قائل به،

(١) بكسر الجيم، الجافي، وأصله من أجلاف الشاة، وهي المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ولا بطن، فشبهوا الأحمق ومن لا عقل له بها، انظر: الصحاح، واللسان، والقاموس، والتاج: (جلف).

(٢) المنجد: ١٧٥.

(٣) انظر ترجمته، والكلام على كتابه ص: ٣١٩.

(٤) في (ت): «بين»، وهو تحريف.

(٥) «الكتاب» ليس في (ت).

(٦) في (ظ): «يوجد».

(٧) «واحدة»: سقطت من المطبوع.

وينبغي أن لا يَتَوهَّم مُتَوهِّم في قوله ﷺ: «أنـزل القرآن على سبعة أحـرف» أنـه منصرف إلى قراءة سبعة من القراء الذين وُلِدوا بعـد التـابعين؛ لأنـه يُـؤدِّي أن يكون الخبر متعرِّيا عن الفائدة، إلى أن يولد هؤلاء الأئمة السبعة، فتؤخذ عـنهم القراءة، ويؤدِّي أيضاً إلى أن لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلـم أن هؤلاء السبعة من / القرّاء إذا وُلدوا وتعلموا اختاروا القراءة به، وهـذا تجاهـل من قائله.

قال: «وإنما[١] ذكرت ذلك؛ لأن قوماً من العامَّة يقولونه جهـلاً، ويتعلقـون بالخبر، ويتوهمون أن معنى السبعة الأحرف المذكورة في الخبر اتِّباعُ هؤلاء الأئمة السبعة، وليس ذلك على ما توهموه، بل طريق أخذ القراءة أن تؤخـذ عـن إمـام ثقة، لفظاً عن لفظ، إماماً عن إمام، إلى أن يتصل بالنبي ﷺ والله أعلـم بجميـع ذلك»[٢].

وقال الإمام أبو محمد مكِّي في «إبانته»: «ذكر اختلاف الأئمة المشهورين، غير السبعة، في سورة «الحمد»، مما يوافق خط المصحف، ويقرأ به[٣]:

(قرأ) إبراهيم بن أبي عبلة[٤] ﴿الحمدُ لُلَّـه﴾ [الفاتحة: ٢] بضم اللام الأولى[٥].

---

(١) في (ت): «وإذا».

(٢) نقل هذا النَّصَّ من كتاب «الشافي» أيضاً ابنُ حجر رحمه الله.

انظر: الفتح: ٩/ ٣٢.

(٣) قال مكيّ بعد هذه العبارة: «ولم أقرأ به.»: الإبانة: ٩٠.

(٤) هو: أبو إسماعيل، ثقة كبير، تابعيّ، له حروف في القراءات، واختيار خالف فيه العامّة، في صحة إسنادها إليه نظر، من أقواله: مَن حَمَلَ شاذَّ العلماء حَمَلَ شَرّاً كبيراً، توفي سنة (١٥٣ هـ). غاية النهاية: ١/ ١٩.

(٥) أي من (لِلَّـهِ).

(وقرأ) الحسن البصري بكسر الدال، وفيها بُعْدٌ في العربية، ومجازُهما الإِتْباعُ(١).

(وقرأ) أبو صالح(٢) ﴿مالِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بألف والنصب على النّداء، وكذلك محمد بن السَّمَيْفَع اليمانيّ، وهي قراءة حسنة(٣).

(وقرأ) أبو حَيْوَة ﴿مَلِكَ﴾ بالنصب على النداء من غير ألف(٤).

(وقرأ) عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ﴿مَلَكَ يومَ الدِّينِ﴾ فنصب اللام والكاف ونصب «يوم» جعله فعلاً ماضياً(٥).

وروى عبد الوارث عن أبي عمرو ﴿مَلْكِ يوم الدين﴾ بإسكان اللّام والخفض(٦)، وهي منسوبةٌ لعمر بن عبد العزيز.

---

(١) أي: إتباعُ حركة اللّام لحركة الدّال قبلها، ونـزِّلَتِ الكلمتان (الحمد لله) منـزلة الكلمة الواحدة، فقراءة ابن أبي عبلة على حدِّ قولهم: عُنُق وطُنُب، وقراءة الحسن -وهي أيضاً لزيد بن عليّ- كقولهم: إِبِل، وإِطِل؛ وهو الخاصرة، وقراءةُ الضمِّ جاءت على لغة بعض قيس، حيث يُتْبِعون الثاني للأول، وقراءة الكسر لغة تميم وبعض غطفان.

انظر: الشواذ: ١، المحتسب: ١/ ٣٧.

(٢) لعله: السمّان ذكوان، سمع أبا هريرة وعائشة وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم، قال عنه أحمد: «ثقة ثقة، من أَجَلِّ الناس وأوثقهم». توفي سنة (١٠١ هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٨٩-٩٠.

(٣) انظر: الشواذ: ١، البحر المحيط: ١/ ٢٠.

(٤) انظر: الشواذ: ١، البحر المحيط: ١/ ٢٠.

(٥) انظر: التبيان: ١/ ٦.

(٦) انظر: الشواذ: ١.

(وقرأ) عَمرو بن فائدٍ الأُسْوَارِيُّ[١] ﴿إِيَاكَ نَعْبُدُ وإِيَاكَ﴾ [الفاتحة: ٥] بتخفيف الياء فيهما، وقد كره ذلك بعض[٢] المتأخرين لموافقة لفظِه لفظَ (إِيَا) الشمس، وهو ضياؤها[٣].

(وقرأ) يحيى بن وَثَّابٍ ﴿نِسْتعين﴾ بكسر النون الأولى، وهي لغة مشهورة حسنة[٤].

(وروى) الخليل بن أحمد[٥] عن ابن كثير ﴿غيرَ المغضوب﴾ [الفاتحة: ٧] بالنصب، ونصبُه حَسَنٌ على الحال، أو على الصفة[٦].

---

(١) وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عنه بكر بن نصر العطار. غاية النهاية: ١/ ٦٠٢.

(٢) ووجِّهت هذه القراءة بأنها من باب التخفيف لكراهة اجتماع التضعيف مع ثقل الياءين والهمزة والكسرة. قال ابن جني: «ولا ينبغي أن يحمل ﴿إِيَاك﴾ بالتخفيف على أنه لغة، وذلك أَنَّا لم نر لذلك أثراً في اللغة ولا رسماً، ولا مرّ بنا في نثر ولا نظم»، قال: «... وينبغي للقرآن أن يُختارَ له ولا يُختار عليه». المحتسب ١/ ٤٠-٤١، انظر: إعراب القراءات الشاذة: ١/ ٩٣، القرطبي: ١/ ١٤٦، الدر المصون: ١/ ٥٦.

(٣) إيا الشمس، بالكسر والتخفيف والقصر، ويقال: (أَيَاةٌ) كسحاب: شعاع الشمس وضوءُها، ويقال: الإِياةُ للشمس كالهالة للقمر. انظر: الصحاح، واللسان، والتاج: (أيي) و (إيا).

(٤) نسبها أبو حيَّان إلى قيس وتميم وأسد ربيعة. انظر: البحر المحيط: ١/ ٢٣.

(٥) الفراهيدي، إمام اللغة، وصاحب كتاب «العين» ومخترع العَروض، قيل: إنّ أباه هو أوّل من تَسمَّى بأحمد بعد النبي ﷺ، وقد تفرد بهذه الرواية عن ابن كثير، توفي سنة (١٧٠ هـ) وقيل سنة (١٧٧ هـ). انظر: طبقات الزبيدي: ٤٧-٥١، غاية النهاية: ١/ ٢٧٥.

(٦) الحال من الهاء والميم في (عليهم) والتقدير: أنعمت عليهم مرضياً عنهم، وعلى القول بأنها صفة تكون صفة لـ«الصراط».

انظر: البيان: ١/ ٤٠، العكبري: ١/ ١٠٣، البحر المحيط: ١/ ٢٩، الدر المصون: ١/ ٧٤ الدر المنثور: ١/ ٧٢-٧٤.

(قرأ) أيوب السَّخْتِيانِيّ(١) ﴿ولا الضَّأَلِّين﴾ بهمزة مفتوحة في موضع الألف، وهو قليل في كلام العرب(٢)».

قال: «فهذا كلُّه موافق لخطِّ المصحف، والقراءة بـه لمـن رواه عـن الثقـات جائزة لصحّة وجهه في العربية، وموافقته الخطّ إذا صَحَّ نقلُه»(٣).

(قلت): كذا اقتصر على نسبة هذه القراءات لمن نسبها إليـه، وقـد وافقهـم عليها غيرهم، وبقيت قراءات أخرى عن الأئمة المشهورين في «الفاتحة»، توافق خطَّ المصحف / وحكمها حُكْمُ ما ذُكِر، ذَكرها الإمام الصالح الوليّ أبو الفضل الرازي في كتاب «اللوامح» له، وهي:

﴿الحمدَ للّـهِ﴾ [الفاتحة: ٢] بنصب الدال، عن زيد بن عـليّ بـن الحـسين بـن

---

(١) في (ظ): «السجستاني» خطأ وتصحيف.

هو: ابن كيسان، العَنـزي، مولاهم، إمام حافظ، سمع من ابن جبير والرِّيـاحي وغيرهمـا، وحـدَّث عنـه ابـن سـيرين والزهري وغيرهما. كان إذا ذكر له حديث رسـول الله ﷺ بكى حتى يُشفقَ عليه، توفي سـنة (١٣١هـ). والسختياني: نسبة إلى عمل السختيان وبيعها، وهي الجلود الضأنية.

انظر: الأنساب: ٣/ ٢٣٢، السير: ٦/ ١٥-٢٦، تهذيب التهذيب: ١/ ٣٩٧.

(٢) واستشهدوا لهذه اللغة بقول كُثَيِّر:

وللأرض أمّا سودها فتجلّلتْ بياضاً وأمّا بيضُها فادهأمَّت

وعند النحويين لا ينقاس على هذه اللّغة، لورودها في ألفاظ قليلة لم تكثر كثرة توجـب القيـاس، وظـاهر كلام ابن جني أنه ينقاس عليها.

ووجهت هذه القراءة للتخفيف والمنع من التقاء الساكنين.

انظر: الشواذ: ١، المحتسب: ١/ ٤٦-٤٧، البحر المحيط: ١/ ٣٠.

(٣) الإبانة: ٩٠-٩٣.

عليّ[1] رضي الله عنهم، وعن رؤبة بن العجَّاج[2]، وعن هارون بن موسى العَتَكِيّ[3]، ووجهها[4] النصب على المصدر، وتُرِكَ فعلُه للشهرة[5].

وعن الحسن أيضاً ﴿الحمدَ لَلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] بفتح اللام[6] اتباعاً لنصب الدَّال، وهي لغة بعض قيس.

وإمالةُ الألف من (لله) لقتيبة[7] عن الكسائيّ، ووجهُها الكسرة بَعْدُ.

وعن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري: ﴿رَبُّ العالمين﴾ [الفاتحة: ٢] بالرفع والنصب، وحكاه عن العرب، ووجهه أن النعوت إذا تتابعت وكثرت جازت المخالفة بينها، فيُنصَبُ بعضُها بإضمار فِعْل، ويرفع بعضها بإضمار المبتدأ،

---

(١) المدنيّ، الهاشميّ، ذو علم وصلاح، روى عن أبيه زين العابدين وغيره، وهو الذي تنسب إليه فرقة الزيدية، استشهد سنة (١٢٥ هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ٥/ ٣٢٥، وفيات الأعيان: ٥/ ١٢٢، السير: ٥/ ٣٨٩ – ٣٩١.

(٢) أبو الجحَّاف، أكثر شعراً من أبيه، وقيل: إنه أفصح، وفيه نظر، وهو في الطبقة التاسعة من الإسلاميين، هو وأبوه من أقوى رُجَّاز العرب، ومعرفةً بغريب اللغة ووحشيّها، توفي سنة (١٤٥ هـ).

انظر: طبقات فحول الشعراء: ٧٦١-٧٦٦، الشعر والشعراء: ٥٧٦، الخزانة: ١/ ٨٩-٩٣.

(٣) هو هارون الأعور سبقت ترجمته ص: ١٢٢.

(٤) في المطبوع: «ووجها» وهو تحريف.

(٥) أي: أحمدُ الله حمداً.

انظر: الشواذ: ١، البحر المحيط: ١/ ١٩، الدر المصون: ١/ ٣٩ وما بعدها.

(٦) المحتسب: ١/ ٣٧.

(٧) ابن مهران، أبو عبد الرحمن، إمام مقرئ صالح ثقة، روى القراءة عنه يونس بن حبيب وغيره، قرأ هو والكسائيّ القرآن، من أوله إلى آخره، كلّ منهما على الآخر، وروايته عن الكسائي استمرت حتى القرن السابع، توفي بعد سنة (٢٠٠ هـ).

المعرفة: ١/ ٣٥٦ – ٣٥٨، لسان الميزان: ٤/ ٤٧٠، غاية النهاية: ٢/ ٢٦.

ولا يجوز أن ترجع إلى الجر بعد ما انصرفت عنه إلى الرفع والنصب[١].

وعن الكسائي في رواية سَوْرَة بن المبارك[٢] وقتيبة: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بالإمالة.

وعن عاصم الجحدري ﴿مالكٌ﴾ بالرفع والألف منوناً، ونصب ﴿يومَ الدين﴾ بإضمار المبتدأ وإعمال (مالك) في (يوم)[٣].

وعن عون بن[٤] أبي شدَّاد العقيلي[٥]: (مالكُ) بالألف والرفع مع الإضافة، ورفعُه بإضمار المبتدأ، وهي -أيضاً- عن أبي هريرة وأبي حَيْوَة وعمر ابن عبد العزيز[٦]

وعن عليّ بن أبي طالب: (ملَّاكِ يوم الدين) بتشديد اللام مع الخفض[٧]، وليس ذلك بمخالف للرسم، بل يحتمله تقديراً كما تحتمله قراءة ﴿مَالِكِ﴾،

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٧١، الكشَّاف: ١/ ٥٣، إعراب القراءات الشاذة: ١/ ٨٩، البحر المحيط: ١/ ١٩، الدر المصون: ١/ ٤٥ - ٤٦.

(٢) الخراسانيّ، روى عن الكسائي وهو من المكثرين عنه، روى عنه محمد بن الجهم وغيره، غاية النهاية:١/ ٣٢١.

(٣) نَسب أبو حيَّان هذه القراءة إلى عون العقيليّ وأبي عبيد وأبي حاتم، وقال: ورويت عن خلف بن هشام. انظر: البحر المحيط: ١/ ٢٠.

(٤) «ابن» سقطت من (ظ).

(٥) أبو روح، له اختيار في القراءة، أخذ القراءة عرضاً عن نصر بن عاصم، وقرأ عليه المعلّى بن عيسى. غاية النهاية: ١/ ٦٠٦.

(٦) ذكر أبو حيَّان أن الذي نسبها إلى العقيليّ هو صاحب «اللوامح» يعني أبا الفضل الرازي. انظر: البحر المحيط:١/ ٢٠.

(٧) نقلها أبو حيَّان عن الفارسي ولم ينسبها، ولم أجدها في «الحجَّة». انظر: البحر المحيط: ١/ ٢٠.

وعلى ذلك قراءة حمزة والكسائيّ ﴿عَلَّامِ الغيبِ﴾ [سبأ: ٣][١].

وعن اليمانيّ أيضاً ﴿مليك يوم﴾ بالياء[٢]، وهي موافقة للرسم أيضاً كتقدير الموافقة في ﴿جبرئيل﴾ و ﴿ميكائيل﴾ بالياء والهمزة، وكقراءة أبي عمرو ﴿وَأَكُونَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] بالواو[٣]

وعن الفضل بن محمد الرَّقاشيّ[٤] ﴿أَيَّاك نعبد وأَيَّاك﴾ بفتح الهمزة فيهما، وهي لغة، ورواها سفيان الثوري عن عليّ أيضاً.[٥]

وعن أبي عمرو في رواية عبد الله بن داود الخُرَيْبيّ[٦] إمالة الألف منها، ووجهُ ذلك الكسرة من قبل.

---

(١) وقراءتها ﴿علّام﴾ بتشديد اللام على وزن فعّال. انظر: التيسير: ١٧٩-١٨٠.

(٢) جميع هذه القراءات شاذة لا يقرأ بها.

(٣) انظر: التيسير: ٢١١، النشر: ٢/ ٣٨٨ (ط.الضباع).

(٤) كذا في جميع النسخ، ولم أجد في كتب التراجم -التي بين يديَّ- مَن اسمه الفضل بن محمد الرقاشي، وإنما المشهور هو الفضل بن عبد الصمد الرقاشي، وأجزم أنه غير مراد المؤلّف؛ لأنّ عداده ليس في القراء وإنما هو في الشعراء المجيدين، مشهور -كصديقه وحميمه أبي نُواس- بالخلاعة والهتك. ويغلب على ظني -والله أعلم- أن المراد هو: فُضَيل بن زيد الرَّقاشي، أبو حَسَّان، فقد صرح السَّمعاني بأنه من التابعين، ومن أهل البصرة وقرائهم، وهناك الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، البصري، الواعظ، روى عن أنس والحسن البصري، ضعّفه أحمد، وقال عنه ابن معين: كان رجل سوء قَدَرِيٌّ خبيث. اهـ والله أعلم. والرَّقَاشي، بفتح الراء والقاف المخففة في آخرها شين معجمة، نسبة إلى امرأة من قيس عيلان اسمها رقاش، كَثُرَ أولادها حتى صاروا قبيلة. انظر: تاريخ بغداد: ١٢/ ٣٤٥-٣٤٦، الأنساب: ٣/ ٨١، البحر المحيط: ١/ ٢٣، تهذيب التهذيب: ٨/ ٢٨٣-٢٨٤، الأعلام: ٥/ ١٥٠.

(٥) انظر: المحرر الوجيز: ١/ ٧٥، البحر المحيط: ١/ ٢٣.

(٦) ثقة حجة، روى عن أبي عمرو، وحدّث عن الأعمش، وروى عنه القراءة مسلم بن عيسى، وحدّث عنه بشر بن موسى، توفي سنة (٢١٣ هـ).
غاية النهاية: ١/ ٤١٨.

وعن بعض أهل مكة ﴿نعبدْ﴾ بإسكان الدَّال، ووجهها التخفيف، كقـراءة أبي عمرو ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] بالإسكان، وقيل: إنها عندهم رأس آية[١] فنوى الوقف للسُنَّة وحمل الوصل على الوقف[٢].

وروى الأصمعيّ عن / أبي عمرو ﴿الزِّراط﴾ بالزاي الخالصة، وجاء أيضاً عن حمزة[٣]، ووجه ذلك أن حروف الصفير يبدل بعضها من بعض، وهي موافقة للرسم كموافقة قراءة السين.

وعن عمر رضي الله عنه ﴿غيرُ المغضوب﴾ بالرفع[٤] أي هم غير المغضوب، أو: أولئك.

وعن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جندب، وعيسى بـن عمـر الثقفي البصري، وعبد الله بن يزيد القصير[٥] ﴿عَلَيْهُمُ﴾ [الفاتحة: ٧] بـضـم الهـاء ووصل الميم بالواو.

---

(١) نسبها أبو حيَّان إلى عمرو بن عبيد، وقال: إنه شذ في ذلك اهـ، والمعروف أنها شبيهة بالفاصلة، قال الداني رحمه الله: وفيها -الفاتحة- مما يشبه الفواصل، وليس بمعدود بإجماع موضع واحد وهـو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] اهـ.

انظر: البيان في عد آي القرآن: ١٣٩، المحرر الوجيز: ١/ ٨٧، البحر المحيط: ١/ ٣١.

(٢) إعراب الشواذ للعكبري: ١/ ٩٧، البحر المحيط: ١/ ٢٣.

(٣) وهي قراءة شاذة لا يقرأ بها. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٢٤٢، البحر المحيط: ١/ ٢٥.

(٤) انظر: المحرر الوجيز: ١/ ٨٧.

(٥) المكّيّ، إمام كبير في الحديث، ومشهور في القراءات، لَقَّن القرآن سبعين سنة، ثقة، روى الحروف عن نافع والبصريَّين، وله اختيار في القراءة، روى عنه ابنه محمد، توفي سنة (٢١٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٣-٤٦٤.

وعن الحسن وعمرو بن فائد ﴿عليهِمِ﴾ بكسر الهاء ووصل الميم بالياء.

وعن ابن هرمز أيضاً بضم الهاء والميم من غير صلة[١]، وعنه أيضاً بكسر الهاء وضم الميم من غير صلة. فهذه أربعة أوجه، وفي المشهور ثلاثة[٢] فتصير سبعة وكلّها لغات، وذكر أبو الحسن الأخفش[٣] فيها ثلاث لغات أخرى لو قرئ بها لجاز وهي:

ضم الهاء وكسر الميم مع الصلة،

والثانية: كذلك إلا أنه بغير صلة،

والثالثة: بالكسر فيهما من غير صلة[٤].

ولم يختلف عن أحد منهم في الإسكان وقفاً.

قلت وبقي منها روايات أخرى رويناها، منها: إمالة «العالمين» و«الرحمن» بخلافٍ لقتيبة عن الكسائي.

---

(١) في (ظ): «بغير» وجاء في (م) بعد كلمة «صلة»: (وعنه أيضاً بكسر الهاء والميم من غير صلة) ولعله سبق نظر من الناسخ؛ لأن هذا الوجه سيذكره المؤلّف بعد قليل نقلاً عن الأخفش، وهو الوجه الثالث.

(٢) وهي: كسر الهاء وإسكان الميم، وكسر الهاء ووصل الميم بالواو، ضم الهاء وإسكان الميم.
انظر: التيسير: ١٩.

(٣) سعيد بن مسعدة، المجاشعي، يعرف بالأخفش الصغير، أخذ عن سيبويه مع أنه أكبر منه سنًّا، قرأ عليه الكسائيّ كتاب سيبويه وهو أول من أملى غريب كلّ بيت من الشعر تحته. توفي سنة (٢١٥ هـ).
انظر: طبقات الزبيدي: ٧٢-٧٤، بغية الوعاة: ١/ ٥٩٠.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١/ ٢٧-٢٨، العكبري: ١/ ٩٩-١٠١.

ومنها إشباع الكسرة من ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ﴾ [الفاتحة: ٤] قبل الياء حتى تصير ياء.

وإشباع الضمة من ﴿نعبُد وإياك﴾(١) حتى تصير واواً رواية كَردَم عن نافع، ورواها أيضاً الأهوازي عن ورش، ولها وجه(٢).

ومنها ﴿يُعبَدُ﴾ بالياء وضمها وفتح الباء على البناء؛ للمفعول، قراءة الحسن، وهي مشكلة(٣) وتُوَجَّهُ على الاستعارة(٤) والالتفات.(٥)

---

(١) بعد الكلمة القرآنية في (ت): «قبل الواو» وفي (ك) ضرب عليها بخط، وهذه العبارة كتبت في حاشية الأصل ولم توضع عليها أي علامة.

(٢) نسبها الصفراويّ إلى أحمد بن صالح عن ورش عن نافع، وهي قراءة شاذة.

قال مكّي: وأجمعوا على كسر الكاف من ﴿مَلِكِ﴾ من غير البلوغ ياءً، وعلى ضمِّ الدّال من ﴿نعبد﴾ من غير بلوغ واوٍ، إلا شيئاً تفرّد به عن ورشٍ بعض قرّاء أهل المغرب، وشاذٌّ من غيرهم؛ من الإشباع حتى يتولّد بعد الحركة حرف، قال: وليس بالقويّ ولا المشهور عند الحفاظ من رواية نافع، ولا عليه عمل عند من قرأنا عليه، وله وُجَيْه.

وقال الداني: وقد كان بعض متقدمي المغاربة من أصحاب ورش يتأوّل الإشباع يقول: إنه المولّد للحروف الصحاح، فكان يبالغ في تمطيط الكسرات مع الياء، والضمات مع الواو، وهم الذين يقولون: ياء شكل لقيت ياء سواد، وواو شكل لقيت واو سواد، وذلك خطأ من متأوله.

انظر: التبصرة: ٢٥٠، جامع البيان: ١/ ق٦٠/ أ-ب، التقريب والبيان: ١/ ١٧٢.

(٣) وجه الإشكال هو أن ﴿إياك﴾ ضمير منصوب ب ﴿نعبد﴾ فإذا قرئ ﴿يُعبد﴾ فيصير حينئذ لا ناصب له. انظر: إعراب الشواذ: ١/ ٩٦، البحر المحيط: ١/ ٢٤

(٤) الاستعارة هي أن يُذكر أحد طرفي التشبيه مع أن المراد شيء آخر بدلالة أداة التشبيه، والمراد بها هنا هو إحلال الضمير المنصوب ﴿إياك﴾ موضع الضمير المرفوع.

انظر: التبيان للطيّبيّ: ٢٢٧، البحر المحيط: ١/ ٢٤

(٥) الالتفات هو الانتقال من أسلوب إلى آخر لمفهوم واحد، رعايةً لنكتةٍ. وهو عدة أقسام. والمعنى هنا كما قال ابن الأنباري: قل يا محمد: (إياك يُعبد).

انظر: التبيان: ٢٨٤، زاد المسير: ١/ ١٤ ـ إعراب الشواذ: ١/ ٩٧، البحر المحيط: ١/ ٢٤

وأما حقيقة اختلاف هذه السبعة الأحرف المنصوص عليه من النبي ﷺ وفائدته:

فإن الاختلاف المشار إليه في ذلك اختلاف تَنَوُّعٍ وتغايُر لا اختلاف تضادّ وتناقض؛ فإن هذا محال أن يكون من كلام الله تعالى قال تعالى:

﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢].

وقد تدبَّرنا اختلاف القراءات كلّها فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال:

(أحدها) اختلاف اللفظ والمعنى واحدٌ.

(الثاني) اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد.

(الثالث) اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء / واحد، بل يتّفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

فأما الأول: فكالاختلاف في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦]، و ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥]،(١) و﴿ٱلْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧]،(٢) و﴿يَحْسَبُ﴾ [الهمزة: ٣] ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما الثاني: فنحو ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿ مَلِكِ ﴾ في الفاتحة؛

(١) الخلاف فيه من حيث حركة الهاء، ففيها التسكين والصلة والاختلاس، وسيأتي الكلام عليها وبابها في «باب هاء الكناية».

(٢) الخلاف فيه من حيث إسكان الدال وهو لابن كثير، وضمها للباقين. انظر: التيسير: ٧٤.

لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى؛ لأنه مالك يوم الدين ومَلِكُه، وكذا ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ [البقرة: ١٠، من الدوري] و ﴿يَكْذِبُونَ﴾[1] لأن المراد بهما هم المنافقون؛ لأنهم يُكذِّبون بالنبي ﷺ ويَكْذِبون في أخبارهم، وكذا ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾[2] بالراء والزاي؛ لأن المراد بهما هي العِظام وذلك أن الله أنشرها أي أحياها[3]، وأنشزها أي: رفع بعضها إلى بعض حتى التَأَمَتْ[4] فضمّن الله تعالى المعنيين في القراءتين.

وأما الثالث فنحو ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ بالتشديد والتخفيف[5]، وكذا ﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾ بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى، وبكسر الأولى وفتح الثانية[6].

---

(١) بضم الياء وتشديد الذال مكسورة قراءة غير الكوفيين، وبفتح الياء وتخفيف الذال قراءة الكوفيين.
انظر: التيسير:٧٢، النشر ٢/ ٢٠٧-٢٠٨

(٢) الزاي المنقوطة للكوفيين وابن عامر، والراء للباقين. انظر: السبعة: ١٨٩، التيسير: ٨٢، وص: ١٦٣٥

(٣) ومنه قول الأعشى:

حتى يقول الناس ممّا رأوا يا عجباً للميّت الناشر

ديوانه: ١٤١

(٤) ومنه قول الأخطل:

ترى الثعلب الحوليّ فيها كأنه إذا ما علا نَشزاً حصان مجلّل

ومنه قولهم: نشوز المرأة.
انظر: الحجة للفارسي: ٢/ ٣٨١ وما بعدها، المحرر: ٢/ ٢٩٨، القرطبي: ٣/ ٢٩٥.

(٥) التشديد في الذال، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن عامر. والتخفيف في الذال قراءة الباقين انظر ص: ١٧٥٧، التذكرة: ٢/ ٣٨٢

(٦) أي من كلمة ﴿لتزول﴾، وفتح الأولى ورفع الثانية قراءة الكسائي، والثانية للباقين.
انظر: السبعة: ٣٧٥-٣٧٦.

وكذا ﴿لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُواْ﴾، و ﴿فُتِنُواْ﴾ بالتسمية والتجهيل(١).

وكذا: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ بضم التاء وفتحها(٢).

وكذلك ما قرئ شاذاً ﴿وهو يُطعَم ولا يُطعِم(٣)﴾ عكس القراءة المشهورة، وكذلك ﴿يُطعِم ولا يُطعِم﴾ على التسمية فيهما(٤) فإن ذلك كلّه وإنِ اختلف لفظاً ومعنىً وامتنع اجتماعه في شيء واحد فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض.

فأمّا وجه تشديد ﴿كُذِّبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠] فالمعنى: وتيقَّن الرّسلُ أنَّ قومهم قد كذبوهم، ووجه التخفيف: أي وَتَوَهَّم المرسَل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به، فالظن في الأولى يقين والضمائر الثلاثة للرسل، والظن في القراءة الثانية شك والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم.(٥)

- وأما وجه فتح اللام الأولى ورفع الثانية من ﴿لَتزُولُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] فهو أن تكون «إِنْ» مخففة من الثقيلة أي: وإنَّ مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منه

---

(١) التسمية والتجهيل في الفعل ﴿فُتِنُواْ﴾ فالأولى لابن عامر، والثانية للباقين. انظر: السبعة: ٣٧٥-٣٧٦.

(٢) الضمّ للكسائي، والفتح للباقين. انظر: السبعة: ٣٨٥-٣٨٦.

(٣) المتواترة ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤].

(٤) القراءة الشاذة منسوبة إلى: مجاهد وسعيد بن جبير والأعمش وابن أبي عبلة.

انظر: الشواذ: ٣٦، إعراب الشواذ: ١/ ٤٧٠-٤٧١، القرطبي: ٦/ ٣٩٧، البحر المحيط: ٤/ ٨٦.

(٥) انظر: الحجة في القراءات: ٤/ ٤٤٤، حجة القراءات: ٣٦٦، الكشف: ٢/ ١٥، البحر المحيط: ٥/ ٣٥٥.

الجبال الراسيات من مواضعها، وفي القراءة الثانية «إن» نافية أي ما كان مكرهم وإن تعاظم وتفاقم ليزول منه أمر محمد ﷺ ودين الإسلام ففي الأولى تكون الجبال حقيقة وفي / الثانية مجازاً.[١]

وأما وجه ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ﴾ [النحل: ١١٠] على التجهيل فهو أن الضمير يعود للذين هاجروا، وفي التسمية يعود إلى ﴿ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [النحل: ١٠٩][٢].

وأما وجه ضم تاء ﴿علمتُ﴾ فإنه أسند العلم إلى موسى حديثاً منه لفرعون حيث قال ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِيٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٞ﴾ [الشعراء: ٢٧] فقال موسى عن[٣] نفسه * ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتُ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢] فأخبر موسى عليه السلام عن نفسه*[٤] بالعلم بذلك أي أَنَّ العالم بذلك ليس بمجنون، وقراءة فتح التاء أنه أسند هذا العلم لفرعون مخاطبة من موسى له بذلك على وجه التقريع لشدة معاندته للحق بعد علمه[٥].

وكذلك وجه قراءة الجماعة ﴿يُطۡعِمُ﴾ بالتسمية ﴿وَلَا يُطۡعَمُۗ﴾ [الأنعام: ١٤] على التجهيل أن الضمير في: «وهو» يعود إلى «الله» تعالى، أي: واللهُ تعالى يرزق

---

(١) وجه المجاز هو جعل زوال الجبال مَثَلاً عن الشدة.

انظر: الكشاف: ٢/ ٣٨٣، المحرر الوجيز: ٨/ ٢٦٤، البحر المحيط: ٥/ ٤٣٨، الدر المصون: ٧/ ١٢٦ وانظر ما كتب حول قضية المجاز في القرآن (ص: ٨٣) من الدراسة.

(٢) عبارة المؤلف على الحكاية فلهذا لم يجر الاسم بعد الجار.

انظر: البحر المحيط: ٥/ ٥٤١، الدر المصون: ٧/ ٢٩٢-٢٩٣.

(٣) في المطبوع: «على» وهو تحريف.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٥) انظر: البحر المحيط: ٦/ ٨٦، الدر المصون: ٧/ ٤٢٢.

الخلق ولا يرزقه أحد، والضمير في عكس هذه القراءة يعود إلى الـوَليّ، أي: والوليُّ المتَّخَذ يُرزق ولا يَرزق أحداً، والضمير في القراءة الثالثة إلى «الله» تعالى، أي: والله يُطعِم من يشاء* من عباده ولا يُطعِم*[1] من يشاء، فليس في شيء من القراءات تنافٍ ولا تضادٌّ ولا تناقضٌ.

وكلّ ما صحَّ عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله ولم يسع أحداً من الأمّة ردُّه ولزم الإيمان به، وأنَّ كلّه منزلٌ من عند الله، إذ كلّ قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلّها واتّباعِ ما تضمَّنته من المعنى عِلمًا وعملاً لا يجوز ترك موجَبِ إحداهما لأجل الأخرى ظَنّاً أنَّ ذلك تعارض، وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله: «لا تختلفوا في القرآن ولا تنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يتساقط، ألا ترون أنَّ شريعة الإسلام فيه واحدة، حدودها وقراءتُها وأمرُ الله فيها واحد، ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء ينهى عنه الآخَر كان ذلك الاختلاف، ولكنه جامعٌ ذلك كلّه، ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها فإنه من كفر بحرف منه كفر به كلّه»[2].

قلت وإلى ذلك أشار النبيّ ﷺ حيث قال لأحد المختلِفَيْن «أحسنت»[3]، وفي الحديث الآخر «أصبت»[4]، وفي الآخر «هكذا أنزلت» فصوَّب /

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ)، وسقط «من عباده» من (ت) و(ز) و(ك) و(م).

(٢) انظر: تفسير الطبري: ١/ ٢٢، المعجم الكبير: ١/ ١٨٢.

(٣) قال الدّاني: أي أحسنتَ القصدَ لالتماس الثواب بقراءة القرآن على الحروف التي أُقرئْتَهـا، وأحسنت في الثبات على ما كان معك من الأحرف السبعة، إذ هي متساوية. اهـ انظر: مقدمة جامع البيان: ٥٦.

(٤) ذكر الدّانيّ أنّ هذه العبارة من حديث قَبيصة بن ذؤيب وهي مرسلة. المصدر السابق.

النبيُّ ﷺ قراءة كلّ من المختلِفين، وقطع بأنّها كذلك أُنـزلت من عند الله.

وبهذا افترق اختلاف القرّاء من اختلاف الفقهاء، فإن اختلاف القـراء كـلٌّ حقٌّ وصوابٌ نـزل من عنـد الله وهـو كلامـه لا شـك فيـه واخـتلاف الفقهـاء اختلافٌ اجتهاديّ؛ والحقُّ في نفس الأمر فيه واحد، فكـلّ مـذهب بالنـسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ، وكلّ قراءة بالنسبة إلى الأخـرى حـقٌّ وصـوابٌ في نفس الأمر نقطع بذلك ونؤمن به، ونعتقـد أن معنـى إضـافة كـلّ حـرف مـن حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهـم إنما هو من حيـث: إنه كان أضبطَ له وأكثرَ قراءة وإقراء به، وملازمة له، وميلاً إليه، لا غير[1] ذلك.

وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم؛ المراد بهـا أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختارالقراءة بذلك الوجه من اللّغة حـسبما قـرأ بـه، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعُرِف به، وقُـصِد فيـه، وأُخِـذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهـذه الإضـافة إضـافة اختيـار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد.[2]

---

(١) أنكر العلّامة ابن هشام النحويّ في كتابه «شذور الذهب» هذا الأسلوب، أعني قولهم: (لا غـير) وقـال: إنه لحن، وإنَّ سبب إشاعته هو تداول الفقهاء له، وإن الصواب أن يقال: ليس غير. اهـ.

والصوابُ في غير ما ذهب إليه، بل هو أسلوب مسموع في كلام العرب، واستشهدوا له بقـول الـشاعر:

جواباً به تنجو اعتمد فَوَرِّبنا لَعَنْ عملٍ أسلفتَ لا غير تُسأل

واحتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل، وكذلك غيره.

انظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٩، مغني اللبيب: ١/ ١٣٦، شذور الذهب: ١٠٦، القاموس (غير)، حاشية الأشموني: ٢/ ٢٠١.

(٢) انظر: الإبانة: ٦٣-٦٥، المرشد: ١٥٥-١٥٨.

وأما فائدة[1] اختلاف القراءات وتنوّعها: فإن في ذلك فوائدَ غيرَ ما قدّمنا من سبب التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة.

منها: ما في ذلك من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز، إذ كلّ قراءة بمنزلة الآية، إذ كان تنوّع اللفظ بكلمة يقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كلّ لفظ آيةً على حدتها لم يَخْفَ ما كان في ذلك من التطويل.

ومنها: ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدّلالة؛ إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضادّ ولا تناقض ولا تخالف؛ بل كلّه يصدّق بعضه بعضاً، ويبيّن بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذاك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق ما جاء به ﷺ.

ومنها سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة، إذ هو على هذه الصِّفة من البلاغة / والوَجازة، فإنه من يحفظ كلمة[2] ذات أوجه أسهلُ عليه وأقرب إلى فهمه وأَدعى لقبوله من حفظه جُمَلاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفات، لا سيّما فيما كان خطُّه واحداً، فإن ذلك أسهل حفظاً، وأيسر لفظاً.

ومنها إعظام أجور هذه الأمة من حيث إنهم يُفرِغون جهدهم ليبلغوا

---

(١) نقل الإمام السيوطي هذه الفوائد ولم يصرح أنها للمؤلّف، بل قال: قال بعض المتأخرين. انظر: معترك الأقران: ١/ ١٢٧-١٢٨.

(٢) في (ظ): «كلمات».

قصدهم في تتبّع معاني ذلك واستنباط الحِكَم والأحكام من دلالة كلّ لفظ، واستخراج كَمِينِ أسراره وخفيّ إشاراته، وإنعامهم النظر وإمعانهم[١] الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح والتفصيل، بقدر ما يبلغ غاية علمهم، ويصل إليه نهاية فهمهم ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ١٩٥] والأجرُ على قدر المشقَّة.

ومنها: بيان فضل هذه الأمّة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقّيهم كتاب ربهم هذا التّلقّي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، والبحث عن لفظةٍ لفظةٍ، والكشف عن صيغةٍ صيغةٍ، وبيان صوابه، وتحرير تصحيحه، وإتقان تجويده، حتى حَمَوْه من خَلَل التحريف، وحفظوه من الطغيان والتطفيف، فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً، ولا تفخيماً ولا ترقيقاً، حتى ضبطوا مقادير المَدَّاتِ، وتفاوت الإمالات، وميَّزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يَهْتد إليه فكرُ أُمَّة من الأمم، ولا يوصل إليه إلا بإلهامِ بارئ النَّسَم.

ومنها ما ذخره[٢] الله من المنقبة العظيمة، والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة

(١) يقال: أنعم فلان: إذا أجاد وزاد على الإحسان.
ويقال أيضاً: أمعن في الأمر: إذا أبعد فيه، وفي المجاز هو إبذال الوسع في الشيء. انظر: أساس البلاغة (معن) و (نعم).

(٢) في (ت) و (ظ) «دخره» بالدال المهملة، وفي المطبوع: «ادَّخره» بالمهملة أيضاً، يقال: ذَخَرَ - بالمعجمة - الشيءَ وادّخره: خَبَأه لوقت حاجته، ومن المجاز: ذَخَر لنفسه حديثاً حسناً، وأعمالُ المؤمن ذخائر عند الله.
وأما دَخَر - بالدال المهملة - من باب منع وفرح فهي بمعنى: صَغُر وذُلّ، وأما قوله تعالى ﴿تَدَّخِرُونَ﴾ [آل عمران: ٤٩] فأصل الكلمة (تذتخرون) ثم أبدلت دالاً بطريقة صرفية. انظر: الأساس والقاموس والتاج (دخر) و (ذخر).

الشريفة[1]، من إسنادها كتاب ربِّها، واتصال هذا السبب الإلهيّ بسببها خَصِيصَة[2] الله تعالى لهذه الأمّة المحمدية، وإعظاماً لقدر أهل هذه الملة الحنيفيّة، فكلّ قارئ يوصل حرفه بالنقل إلى أصله، ويرفع ارتياب الملحد قطعاً بوصله، فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لَكَفَتْ، ولو لم يكن من الخصائص إلّا هذه الخَصيصة[3] النبيلة لَوَفَّتْ.

ومنها: ظهور سرِّ الله تعالى في تولِّيه حفظ كتابه العزيز وصيانته[4] كلامَه المنزَّل / بأوفى البيان والتمييز، فإن الله تعالى لم يُخْلِ عصراً من الأعصار، ولو في قُطْر من الأقطار، من إمامٍ حجَّة قائم بنقل كتاب الله تعالى وإتقان حروفه ورواياته، وتصحيح وجوهه وقراءاته، يكون وجوده سبباً لوجود هذا السبب[5] القويم على مرِّ الدّهور، وبقاؤه دليلاً على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور.

---

(١) في (م): «المحمدية» بدل «الشريفة».

(٢) الكلمة لم تضبط في (ظ)، وإنما ضبطت في (س) و (ز) «خِصِّيصة» وقد سبقت الإشارة إلى ما في هذا الضبط ص: ١٩.

(٣) كذا ضبطت في (ظ) فقط، وهو ضبط سليم صحيح، أما في (س) و (ز) فضبطت «الخِصِّيصة» وفي هذه نظر، سبقت الإشارة إليه ص: ١٩.

(٤) كذا في (س) و(م) وفي البقية «صيانة» والمثبت أنسب ليوفق (توليه).

(٥) في (ت) «البيت» وهو تصحيف.

فصل

وإنّي لمّا رأيت الهِمَم قد قَصُرَت، ومعالمَ هذا العلم الشريف قد دثرت، وخلت من أئمته الآفاق، وأقوت[1] من موفَّق يوقِف على صحيح الاختلاف والاتفاق، وتُرِكَ لذلك أكثر القراءات المشهورة، ونُسِي غالب الروايات الصحيحة المذكورة، حتى كاد الناس لم يُثْبِتوا قرآناً إلا ما في «الشاطبية» و «التيسير» ولم يَعلموا قراءاتٍ سوى ما فيهما من النزر[2] اليسير، وكان من الواجب عليّ التعريف بصحيح القراءات، والتوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات، فعمدتُ إلى[3] أَثْبَتِ ما وصل إليَّ من قراءاتهم، وأوثق ما صح لديَّ من رواياتهم، من الأئمة العشرة قرّاء الأمصار، والمُقتدَى بهم في سالف الأعصار، واقتصرت عن كلّ إمام براويين، وعن كلّ راو بطريقين وعن كلّ طريق بطريقين: مغربيةٍ ومشرقيةٍ، مصريةٍ وعراقيةٍ، مع ما يتصل إليهم من الطُّرق، ويتشعَّب عنهم من الفِرَق.

فنافع[4] من روايتي قالونَ وورشٍ عنه.

وابن كثير من روايتي البزي وقنبل عن أصحابهما عنه.

---

(١) أي: خَلَتْ، ومنه قول النابغة:

يا دار مية بالعلياء فالسَّنَدِ أقوتْ وطال عليها سالف الأمد

انظر: مختار الشعر الجاهلي: ١/ ١٤٩.

(٢) في المطبوع: «النذر»، بالذال، وهو تصحيف.

(٣) في (ت) «إلى أن» بزيادة (أن) وهو تحريف.

(٤) بدأ المؤلّف في سرد هؤلاء القراء ورواتهم وطرقهم، وسيعود ويفصّل كلّ ذلك، ويزيد بذكر تراجمَ لهم. فلهذا لم أترجم لهم هنا طلباً للاختصار وهرباً عن التَّكرار.

وأبو عمرو من روايتي الدوريّ والسوسيّ عن اليزيديّ عنه.

وابنُ عامر من روايتي هشام وابن ذكوان عن أصحابهما عنه.

وعاصمٌ من روايتي أبي بكر شعبةَ وحفصٍ عنه.

وحمزة من روايتي خلف وخلَّادٍ عن سُلَيْم عنه.

والكسائيُّ من روايتي أبي الحارث[1] والدوريّ عنه.

وأبو جعفر من روايتي عيسى بن وَرْدَانَ وسليمان بن جَمَّاز عنه.

ويعقوب من روايتي رُوَيْسٍ ورَوْحٍ عنه.

وخلفٌ من روايتي إسحاق الورّاق وإدريس الحدّاد عنه.

فأما قالونُ فمن طريقَيْ أبي نشيط والحلواني / عنه. فأبو نشيط من طريقَيْ ابن بُويان والقَزَّاز عن أبي بكر بن الأشعث عنه فعنه.

والحُلْوانِيُّ من طريقَيْ ابن أبي مِهْران وجعفر بن محمد عنه فعنه.

وأما وَرْشٌ فمن طريقَيْ الأزرق والأصبهاني؛ فالأزرق من طريقَيْ إسماعيل النحاس وابن سيف عنه فعنه[2].

والأصبهانيُّ من طريقَيْ ابن جعفر والمُطَّوِّعيّ عنه عن أصحابه فعنه.

وأما البَزِّيُّ فمن طريقَيْ أبي[3] ربيعة وابن الحباب عنه، فأبو ربيعة من طريقي النقاش وابن بُنَانٍ عنه فعنه.

---

(١) في (ظ)، بسقوط واو العطف بين أبي الحارث والدوريّ.

(٢) «فعنه» من (ز) و(م) فقط، والضمير فيها يعود على (ورش) وفي الأولى على (الأزرق).

(٣) في (ظ) «ابن» وهو تصحيف.

وابنُ الحباب من طريقي ابن صالح وعبد الواحد بن عمر عنه فعنه.

وأما قنبل فمن طريقَيْ ابن مجاهد وابن شنبوذ عنه، فابن مجاهد من طريقي السامَرِّي[١] وصالح عنه فعنه.

وابن شنبوذ من طريقَيْ القاضي أبي الفرج والشَّطَوِيّ عنه فعنه.

وأمّا الدّوريّ فمن طريقَيْ أبي الزعراء وابن فرح - بالحاء- عنه، فأبو الزعراء من طريقَيْ ابن مجاهد والمُعَدَّل عنه فعنه.

وابن فرح من طريقَيْ ابن أبي بلال والمطوّعي عنه فعنه.

وأمّا السّوسيّ فمن طريقَيْ ابن جرير وابن جُمهور عنه. فابن جرير من طريقي عبد الله بن الحسين وابن حِبْشٍ عنه فعنه.

وابن جمهور من طريقَيْ الشّذائيّ والشنبوذيّ عنه فعنه.

وأما هشام فمن طريقَيْ الحلوانيّ عنه، والداجونيّ عن أصحابه عنه. فالحلواني من طريقي ابن عِبْدان والجَمَّال عنه فعنه.

والداجونيّ من طريقَيْ زيد بن عليّ والشَّذَّائيّ عنه فعنه.

وأمّا ابن ذكوان فمن طريقَيْ الأخفش والصُّوريِّ عنه، فالأخفش من طريقي النقاش وابن الأخرم عنه فعنه.

---

(١) بفتح الميم وتشديد الراء بعدها نسبة إلى سرمن رأى أو سامرّاء، وهي بلدة على (دجلة) في العراق، أعاد بناءها المعتصم. انظر: الأنساب: ٣/ ٢٠٢.

والصُّورِيُّ من طريقَيْ الرَّمْلِيّ والمطّوّعيّ عنه فعنه.

وأمّا أبو بكر فمن طريقي يحيى بن آدم والعُلَيْمِيّ عنه، فابن آدم من طريقي شعيب وأبي حمدون عنه فعنه[1].

والعُلَيْمِيّ من طريقَيْ ابن خُلَيْع والرَّزَّاز[2] عن أبي بكر الواسطيّ عنه فعنه.

وأمّا حفص فمن طريقي عُبَيْد بن الصبّاح وعمرو بن الصبّاح عنه[3] فعُبَيْد من طريقي أبي الحسن الهاشميّ وأبي طاهر عن الأُشْنانيّ عنه فعنه.

وعمرو من طريقي الفِيل وزَرْعانَ عنه فعنه.

وأمّا خلف فمن طُرُق: ابنِ عثمان، وابن[4] مِقْسَم، وابن صالح، والمطّوّعي، أربعتِهم عن إدريسَ عن خلف / .

وأمّا خَلّاد فمن طرق: ابن شاذان، وابن الهَيْثَم، والوزّان، والطَّلْحِيّ، أربعتِهم عن خلّاد.

وأمّا أبو الحارث فمن طريقي محمد بن يحيى، وسلمة بن عاصم عنه، فابن يحيى من طريقي البَطِّي والقَنطَرِيّ عنه فعنه.

وسلمة من طريقي ثعلب وابن الفرج عنه فعنه.

---

(١) «فعنه» من (ز) فقط وفي (م) ضرب فوقها بخط.
(٢) في (ت) و (ظ) «الزراز» بتقديم الزاي، وهو تصحيف انظر: ص: ٤٢٠.
(٣) «عنه» سقطت من المطبوع.
(٤) في (ت) «أبي» وهو خطأ.

وأمّا الدوريّ فمن طريقي جعفر النَّصِيبِيّ وأبي عثمان الضّرير عنه. فالنَّصِيبيّ من طريقي ابن الجُلَنْدَا وابن دَيْزُوَيْه[١] عنه فعنه.

وأبو عثمان من طريقي ابن أبي هاشم والشذائيّ عنه فعنه.

وأمّا عيسى بن وردان فمن طريقي الفضلِ بن شاذان، وهبةِ الله بن جعفر عن أصحابها عنه، فالفضل من طريقي ابن شبيب وابن هارون عنه عن أصحابه عنه.

وهبة الله من طريقي الحنبلي والحمّاميّ عنه فعنه[٢].

وأمّا ابن جماز فمن طريقي أبي أيوب الهاشمي، والدوريّ عن إسماعيل ابن جعفر عنه[٣] فعنه، فالهاشمي من طريقي ابن رَزِين والأزرق الجَمَّال عنه فعنه.

والدوريّ من طريقي ابن النفاح[٤] وابن نهشل عنه فعنه.

وأمّا رُوَيْسٌ فمن طرق[٥] النخاس -بالمعجمة- وأبي الطيّب، وابن مقسم، والجوهريّ أربعتِهم عن التمّار عنه.

---

(١) في (ز) «ذورزوية» وهو تحريف.

(٢) «فعنه» من (س) و (ك).

(٣) في حاشية (ت): «عنه» ووضع عليها صح وكذلك في (ك)، ووضع عليها: (ز).

(٤) في المطبوع: «النفاخ»، بالخاء المعجمة، وهو تصحيف كما سيأتي، بل صرَّح المؤلف أنه بالحاء المهملة. انظر: تقريب النشر: ٤.

(٥) في (ظ) و(م): «طريق» بالإفراد، وكتب في حاشية (س): «الأربعة طريق واحد فلهذا عبر بالطريق. اهـ» مع أن فيها: «طرق».

وأمّا رَوْحٌ فمن طريقي ابن وهب والزُّبيري[١] عنه، فابن وهب من طريقي المُعدَّل وحمزة بن عليّ عنه فعنه.

والـزُّبيريّ من طريقي غلام بن شنبوذ وابن حِبْشَان عنه فعنه.

وأمّا الوراق فمن طريقي السُّوسَنْجِرْدِيّ وبكر بن شاذان عن ابن أبي عمر عنه، ومن طريقي محمد بن إسحاق الوراق والبرصاطِيّ عنه.

وأمّا إدريس الحدّاد فمن طريقي الشَّطِّي والمطوّعيّ وابن بويان والقطيعي، الأربعة عنه.

وجمعتها[٢] في كتاب يُرجَع إليه، وسِفْرٍ[٣] يُعتمَد عليه، لم أَدَعْ عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذَكَرتُه، ولا خُلْفاً إلا أثبتّه، ولا إشكالاً إلا بَيَّنْتُه وأوضحتُه، ولا بعيداً إلا قرَّبته، ولا مفرَّقاً إلا جمعتُه ورتّبتُه، منبِّهاً[٤] على ما صحَّ عنهم[٥] وشذَّ، وما انفرد به منفرد وَفَذَّ. ملتزماً للتّحرير والتصحيح والتضعيف

(١) ضبطت في (س) «الزَبيري» بفتح الزاي، وهو خطأ، لأن النسبة إنما هي إلى الصحابيّ الـزُّبير بن العوام رضي الله عنه كما سيأتي في ترجمته ص: ٤٩٩.

(٢) في (ز): «وأما»، بدل «وجمعتها»، وهو تحريف.

(٣) السِّفر: بكسر السين: الكتاب الذي يسفر عن الحقائق، وقيل: الكتاب الكبير يبين الشيء ويوضحه. اهـ التاج (سفر).

(٤) «منها» سقطت من (ز).

(٥) «منهم» ليست في (ز).

والترجيح، معتبِراً للمتابعات والشواهد[١] رافعاً إبهام التركيب بالعزو[٢] المحقَّق إلى كلّ واحد جمع بين طرق[٣]: الشرق والغرب، فروَّى الواردَ[٤] والصادرَ[٥] بالغَرْب[٦].

(١) هذه ثلاثة مصطلحات عند أهل الحديث وهي: الاعتبار والمتابعات والشواهد:

فالاعتبار: أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ليُعرَف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره عن شيخه أم لا؟:

فإن يكن شاركه أحد ممن يُعتبر بحديثه يسمى تابعاً، إن لم يكن شورك يُنظر هل أتى حديث آخر بمعناه ؟ فإن أتى سُمِّيَ شاهداً.

قال العراقي:

الاعتبار سبرك الحديث هل	شارك راو غيره فيما حمل
عن شيخه فإن يكن شورك من	معتَبَر به فتابع وإنْ
شورك شيخه ففوق فكذا	وقد يسمَّى شاهداً ثم إذا
مَتْنٌ بمعناه أتى فالشاهدُ	....

وللعلماء في هذا كلام طويل واختلافات ليس ذا محل بسطها.

انظر: ألفية الحديث: ٩٠-٩١، تدريب الراوي: ١/ ٢٤١-٢٤٤، ألفية السيوطي: ٥١-٥٣.

(٢) «بالعزو» ليست في (ز).

(٣) في (ظ) و(م) «بين الطرق»، وفي المطبوع: «جمع طرق بين» وهو تحريف.

(٤) أصل الوارد: هو الجَرِيءُ المقبل على الشيء، والمراد هنا تشبيه هذا الكتاب بمنهل الماء الذي يَرِدُه الناس وغيرهم. التاج (ورد).

(٥) مأخوذ من الصَدَر، وهو هنا بمعنى الرجوع، يقال: صدر عن الماء والبلاد، قال الليث: الصَدَر الانصراف عن الورود. التاج (صدر).

(٦) يلاحظ هنا الجناس بين كلمتي ((الغرب)) الأولى وهي بمعنى الجهة، والثانية ولها (٣٤) أربعة وثلاثون معنىً في لغة العرب، يرى البحث أنَّ أنسبَها: الغَرْب بمعنى: الدَّلْوُ العظيمة المملوءة ماء، وذلك هو المناسب للرّواء والورود والصدور.

انظر: التاج: (غرب).

وانفرد / بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كلّ ما في «الشاطبية» و«التيسير»؛ لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقاً،[١] وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائدَ لا تُحصى ولا تُحصَر، وفرائدَ ذُخرت[٢] له، فلم تكن في غيره تُذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أنّ هذا العلم قد مات قيل له[٣]: قد حيي بالنشر.

وإنّي لأرجو عليه من الله تعالى عظيم الأجر، وجزيل الثواب يوم الحشر، وأن يجعله لوجهه الكريم من خالص الأعمال، وأن لا يجعل حظ تَعِبي ونصبي فيه أن يُقَال، وأن يعصمني في القول والعمل من زيغ الزلل وخطأ الخطل.[٤]

(١) الصواب أنها خمسة عشر؛ لأن كلًّا منهما له عن شعبة طريقان، انظر ص: ٣٨٩ و ٣٩١.

(٢) في المطبوع: «دخرت» بالدال المهملة وهو تحريف، وقد سبق ما فيه ص: ١٥١.

(٣) في (ت) «فقل له».

(٤) في (ز) و (ظ) الخلل بلامين، والخطل: الخفة والسرعة والطول والاضطراب، والخلل: الوهن في الأمر، والتفرق في الرأي. انظر: التاج (خطل) و (خلل).

/ (باب ذكر إسناد هذه العشر[1] القراءات من هذه الطرق والروايات)

وها أنا أقدم أوّلاً كيف روايتِي للكتب التي رَوَيتُ منها هذه القراءاتِ نصاً، ثم أتبع ذلك بالأداء المتَّصلِ بشرطه:

كتاب التَّيسير

للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو عثمان بن[2] سعيد بن عثمان بن سعيد الدّانيّ، وتوفي منتصفَ شوّال سنة أربع وأربعين وأربعمائة بـ(دانية) من الأندلس، رحمه الله[3].

حدَّثني به شيخنا الأستاذ شيخ مشايخ[4] الإقراء؛ أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ بن الحسن[5] بن اللَّبّان الدّمشقيّ بعد أن قرأتُ عليه القرآن بمضمّنه في شهور سنة ثمان وستين وسبعمائة[6] قال: أخبرنا به أبو العبّاس أحمد بن محمد بن إبراهيم المراديّ العشَّاب[7] بقراءتي لجميعه عليه بثغر الإسكندريّة سنة إحدى

---

(١) «العشر» سقطت من (ظ).

(٢) في (ز) «أبي» وهو خطأ.

(٣) انظر ص: ٢٤٩.

(٤) «مشايخ» سقطت من المطبوع.

(٥) في (ت) و (ز) وكذا في المطبوع: «الحسين» وهو خطأ، والصواب ما أثبته كما في مصادر ترجمته. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٢، إنباء الغمر: ١/ ١٢٦ - ١٢٧.

(٦) انظر: ص: ٢٤٩.

(٧) مقرئ، ثقة، ألف تفسيراً وكتاباً في المعاني. توفي سنة ٧٣٦ هـ، المرادي نسبة إلى: (مراد) قبيلة من اليمن تنتهي إلى سبأ، وقيل إلى نزار.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٠، المعرفة: ٣/ ١٤٥٣-١٤٥٤، طبقات الداودي: ١/ ٦٦، التاج (مرد).

وثلاثين وسبعمائة، وأَراني خطَّه بذلك قال: أخبرنا به أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أبي بكر الشُّبَارْتي[١] قراءة عليه قال: أخبرنا به أبو العبّاس[٢] أحمد بن علي بن يحيى الحصّار قراءةً[٣] وتلاوةً سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة.

ح: وقرأته أجمع على الشيخ الإمام العالم أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الأندلسي، قدم علينا دمشق أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، قال: أخبرنا به[٤] الإمام أبو الحسن عليُّ بن عمر بن إبراهيم القَيْجَاطِيّ الأندلسي[٥] قراءة وتلاوة، قال: أخبرنا به القاضي أبو عليّ الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص[٦]

---

(١) مقرئ، مصدَّر، مشهور، وخطيب معروف، توفي بعد سنة (٦٦٠ هـ).

والشُّبارتي: ضبطها المؤلِّف في «غايته» بضم الشين المعجمة، وموحدة بعدها أَلِفٌ ثم راء ساكنة، وقال: نسبة إلى موضع بالمغرب. اهـ وكذلك ضبطت في (س) إلا أنه وضع على الألف علامة المد (الشُّبَآرْتي) وضبطت في (م) هكذا: (الشُّبَأَرْتي) وعند ياقوت: «شبرت»: قلعة على ساحل البحر المحيط بالأندلس. وفي «المشتبه» و«تبصير المشتبه» ما يفهم أنها بضم الشين وفتح الراء.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٤، المعرفة: ٣/ ١٣٢٣، والمستنير: ١/ ٣٨٠، تبصير المشتبه: ٢/ ٧٦٢، معجم البلدان: ٣/ ٢١.

(٢) كذا في جميع النسخ، أبو العبّاس، وهو خطأ، صوابه: أبو جعفر.

وهو: مقرئ، أستاذ عارف، الدانيُّ، نزيل بلنسية، ورع، وكان ينسخ كتاب «التيسير» في الأسبوع ويبيعه ويقتات منه.

انظر: غاية النهاية:١/ ٩٠، المعرفة:٣/ ١١٥٢، التكملة لكتاب الصلة:١/ ١٢٣، برنامج الوادي آشي: ١٨٣.

(٣) في (م) «قراءة عليه وتلاوة» علماً بأن «عليه» كتبت في الحاشية ووضع عليها (صح)

(٤) «به» سقطت من (ظ)

(٥) انظر ترجمته ص: ٣١١.

(٦) المقرئ، وأحد الأئمة بالأندلس، أَلَّف كتاب «الترشيد» في التجويد، توفي سنة (٦٧٩ هـ) غاية النهاية: ١/ ٢٤٢-٢٤٣، المعرفة: ٣/ ١٣٥٩-١٣٦١، وأرخ وفاته (٦٨٠) ظَنَّاً تبعاً للذهبيّ، صلة الصلة: ٥/ ٣٦٣-٣٦٤.

الفِهري[١] الأندلسيّ قراءة وتلاوة[٢] قال: أخبرنا* به أبو بكر محمد بن محمد بن وضَّاح[٣] اللّخميّ[٤] الأندلسي قراءة عليه*[٥]

قالا: أعني الحصّارَ وابنَ وضَّاحِ: أخبرنا به أبو الحسن عليّ بن محمد بن هذيل[٦] الأندلسيّ؛ قراءة وتلاوة للحصار وسماعاً[٧] لابن وضَّاح سوى يسير منه فمناولة وإجازة، قال: أخبرنا أبو داود سليمان بن نجاح[٨] الأندلسي سماعاً وقراءة وتلاوة، قال: أخبرنا به[٩] مؤلّفه أبو عمرو الداني الأندلسي / كذلك، وهذا إسناد صحيح عال تسلسل لي الثاني بالأندلسيِّينَ منّي إلى المؤلّف.

---

(١) نسبة إلى فهر بن مالك بن النضر بن كنانة. الأنساب: ٤/ ٤١٢.

(٢) «تلاوة»: ليست في (ز) و«قال» سقطت من (ك).

(٣) إمام رحّال، هو الذي أدخل «الشاطبية» إلى بلاد الغرب والأندلس، بعد أن قرأها على ناظمها الإمام الشاطبيّ سنة (٥٨٠ هـ)، توفي سنة (٦٣٤ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥٧، المعرفة: ٣/ ١٢٣٤.

(٤) نسبة إلى لخم، قبيلة من اليمن، الأنساب ٥/ ١٣٢.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ز) وكتب في حاشية (م).

(٦) أجلّ أصحاب ابن نجاح، لأنه كان زوج أمه، وورث كتبه، ديّن ورع زاهد، شيخ الشاطبي، توفي سنة (٥٦٤ هـ).

غاية النهاية: ١/ ٥٧٣-٥٧٤، المعرفة: ٢/ ٩٩٠-٩٩٢.

(٧) بقراءة والده عام وفاته.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥٧، المعرفة: ٣/ ١٢٣٤.

(٨) شيخ القراء وإمام الإقراء، أجلّ أصحاب الدّانيّ، من خيار العلماء وفضلائهم، وقُدِّم مذهبه في الرسم على مذهب شيخه. توفي سنة (٤٩٦ هـ).

غاية النهاية: ١/ ٣١٦-٣١٧، المعرفة: ٢/ ٨٦٢-٨٦٤، الصلة: ١/ ٢٠٠-٢٠١.

(٩) «به»: من (س) فقط.

وأعلى من هذا بدرجة: قرأته أجمع على الشيخ المعمّر الثقة أبي عليّ الحسن[1] ابن أحمد بن هلال الصَّالحيّ الدّقّاق بالجامع الأموي بدمشق المحروسة، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي مشافهة، قال: أخبرنا العلاَّمة أبو اليُمن زيد بن الحسن بن زيد[2] الكنديّ[3] سماعاً لما فيه من القراءات من كتاب «الإيجاز» لسبط الخيّاط[4]، وإجازةً شافهني بها للكتاب المذكور[5] وغيرِه، قال: أخبرنا به وبغيره من الكتب شيخي الأستاذ أبو محمد عبدالله بن عليّ بن أحمد البغداديّ، سبط الخيّاط قراءة وتلاوة وسماعاً، قال: قرأته على الشيخ أبي محمد عبد الحق بن أبي مروان[6] الأندلسي المعروف بابن الثَّلْجي[7] بالمسجد الحرام سنة خمسمائة وأخبرني به عن مصنّفه[8].

وأخبرني به أيضاً الشيخ الأصيل أبو العبّاس أحمد بن الحسن[9] بن محمد بن محمد المصريّ بالقاهرة المحروسة قراءة منّي عليه، قال: أخبرني به الشيخ

---

(١) في (ز): «أبو الحسن علي»، وهو خطأ.

(٢) المقرئ النحوي اللغوي (٥٢٠-٦١٣هـ) انفرد في الدنيا بعلو الإسناد في القراءات. غاية النهاية: ١/ ٢٩٧.

(٣) نسبة إلى كندة، قبيلة مشهورة من اليمن، تفرقت في البلاد. الأنساب: ٥/ ١٠٤.

(٤) تقدم الحديث عنه وعن كتابه ص: ٣٠٥.

(٥) في المطبوع: «المذكورة» وهو تحريف.

(٦) شيخ، لم أجد له ترجمة غير ما ذكر المؤلّف في الغاية، ولم يزد على ما هنا إلّا بقوله: نقلت ذلك من نسخة طبقة السّماع بخط المطرّز. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٩.

(٧) قد تكون نسبة إلى ثَلْجِ بن عمرو من بني قضاعة، أو إلى بيع الثلج. انظر: الأنساب: ١/ ٥١٢.

(٨) في (ز) «عن مؤلّفه».

(٩) في (ت) و (ز): «الحسين» وهو خطأ.

أبوفارس عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عبد الواحد بن أبي زُكْنون[١] التونسيّ، قراءة عليه وأنا أسمع[٢]، قال: أخبرني به أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن مُشْلِيون[٣] البلنسيّ سماعاً عن أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله[٤] بن موسى بن أبي جمرة[٥] المرسيّ[٦]

قال أخبرني به والدي[٧] سماعاً[٨] قال: أخبرني به[٩] مؤلّفه الإمام الحافظ أبوعمرو إجازة.

---

(١) قدم مصر بعد أن قرأ القراءات على البَطَـرْني، وسماعُه من ابن مشليون في غاية العلوّ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٣-٣٩٤.

(٢) بيّن المؤلّف أنَّ سماعَ شيخه منه كان في سنة (٧٣٥ هـ) في شهر شوال. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٤.

(٣) كذا ضبطت في (س) و (ت)، وضبطت في (ك): «مَشْلْيون» وفي (م) «مَشْلُيُون».
وهو مقرئ كبير، ومشهور، عارف، طال عمره، وبَعُد صيته، توفي سنة (٦٧٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٨، المعرفة: ٣/ ١٣٢٤-١٣٢٥.

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ: صوابه: «عبد الملك».
وهو العلاَّمة، إمام كبير، وفقيه شهير آخر من روى عن أبيه، الذي هو أيضاً آخر من روى عن الداني في الدنيا. أفتى وله نيِّفٌ على عشرين سنة. توفي سنة (٥٩٩ هـ).
غاية النهاية: ٢/ ٦٩، المعرفة: ٣/ ١١١٥ - ١١١٦.

(٥) في (ت) و (ز) وكذا المطبوع: «حمزة» بالحاء المهملة والزاي وهو تصحيف.

(٦) بضم الميم وفتحها، وسكون الراء، بلدة من بلاد المغرب، وهي الآن في (تونس).
انظر: الأنساب: ٥/ ٢٥٧.

(٧) أبو القاسم، فقيه إمام. انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٧.

(٨) بيّن الذهبي رحمه الله أن ذلك كان سنة (٥٣١ هـ). انظر: المعرفة: ٣/ ١١١٦.

(٩) «به»: من (ت) و(س).

وقرأت به القرآن كلّه من أوّله إلى آخره على شيخي الإمام العالم الصالح قاضي المسلمين أبي العبّاس أحمد بن الشيخ الإمام العالم أبي عبد الله الحسين بن سليمان بن فزارة[١] الحنفيّ، بدمشق المحروسة رحمه الله، وقال لي: قرأته وقرأت به القرآن العظيم على والدي[٢]، وأخبرني أنه قرأه وقرأ به القرآن على الشيخ الإمام أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق اللُّورقي[٣]، قال: قرأته وقرأت به على المشايخ الأئمة المقرئين؛ أبي العبّاس أحمد بن عليّ بن يحيى بن عون الله الحصّار، وأبي عبد الله محمد بن سعيد بن محمد المرادي، وأبي عبد الله محمد بن أيوب بن محمد بن/ نوح[٤] الغافِقيّ[٥] الأندلسيِّين، قال كلٌّ منهم: قرأته وقرأت به على الشيخ الإمام أبي الحسن عليّ بن محمد بن هذيل البَلَنْسِيّ، قال: قرأته وتلوت به على أبي داود سليمان بن نجاح، قال: قرأته وتلوت به على مؤلّفه الإمام أبي عمرو الداني.

---

(١) كذا في (ز) و (ك) وفي البقية: «قرارة» بالقاف والراء ولعله تصحيف، انظر: ترجمته ص: ٥٤.

(٢) إمام، قاضي، قرأ بالروايات على أبي شامة، قصده القرّاء لعلوّ سنده. توفي سنة (٧١٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤١ - المعرفة: ٣/ ١٤٣٩ - ١٤٤١، الدرر الكامنة: ٢/ ٥٦.

(٣) شافعي، مقرئ، نحويّ أصوليّ، من أذكياء النّحاة والمتكلّمين، شرح «الشاطبية» و«المفصَّل» و«الجزولية»، توفي سنة (٦٦١ هـ).

غاية النهاية: ٢/ ١٥-١٦، المعرفة: ٣/ ١٣١٠، بغية الوعاة: ٢/ ٢٥٠.

(٤) إمام، مقرئ، وصفه الذهبي بالرسوخ في العلم، وبرع في القراءات والعربية والفقه والفتيا، توفي سنة (٦٠٨ هـ) غاية النهاية: ٢/ ١٠٣، المعرفة: ٣/ ١١٥٥ - ١١٥٦.

(٥) غافِقَ: حصن بالأندلس، بينه وبين قرطبة مرحلتان، وخُطَّة بمصر، وأيضاً قبيلة من الأزد وهو ابن الشاهد بن عك، وقيل: هو ابن الحارث بن عك. انظر: التاج (غفق).

وهذا أعلى إسناد يوجد اليوم في الدنيا متَّصلاً، واختَصَّ هذا الإسناد بتسلسل التّلاوة والقراءة والسَّماع، ومنِّي إلى المؤلِّف كلّهم علماء أئمة ضابطون.

وقرأت عليه رواية «قالون» من طريق الحلوانيّ بهذا الإسناد إلى أبي عمرو.

وأخبرني بشرحه للأستاذ أبي محمد عبد الواحد بن محمد بن عليّ[1] الباهلي[2] الأندلسيّ المالقيّ، وتوفي سنة خمس[3] وسبعمائة بمالقة، غيرُ[4] واحد من الثقات مشافهة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن يحيى[5] بن بكر الأشعريّ عن المؤلِّف تلاوة وسماعاً.

مفردة يعقوب

للإمام أبي عمرو الداني المذكور.

---

(١) «عليّ»: سقطت من المطبوع.
هو ابن أبي السَّداد، انظر الكلام على ترجمته وكتابه في ٣٢٠.

(٢) نسبة إلى قبيلة باهلة.. وهي عربية أصيلة خلافاً لما هو مشهور عند أهل الأدب، وما يذكره بعض المفسرين من أنها مشهورة باللؤم هو من عادات العرب؛ حيث جرت عادتُهم في إلصاق كلّ قبيلة بصفة من الصفات في فعلها، لا في نسبها، وهذا حتى هذا العصر موجود في كثير من قبائل العرب، وقد أَلَّفَ العلاَّمة حمد الجاسر رحمه الله كتاباً قيّماً في الدفاع عنها سمّاه: «باهلة: القبيلة المفترى عليها». فليراجع.

(٣) كذا في (ك) وكتب عليها «صح» وسقطت من (ظ) وتصحّفت في البقيّة إلى «بضع» وفي حاشية (م): «خامس ذي القعدة «صح»».

(٤) لم يصرِّح المؤلِّف هنا ولا في الغاية بواحد من هؤلاء.

(٥) قاضي الجماعة بغرناطة، إمام مقرئ، من ذرية ابن أبي بردة صاحب رسول الله ﷺ، ولد سنة (٦٧٤ هـ) وتوفي سنة (٧٤١ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٦، الإحاطة: ٢/ ١٧٦-١٨٠، نفح الطيب: ٥/ ٣٨٧.

قرأتها بعد تلاوتي القرآن العظيم على الأستاذ أبي المعالي محمد بن أحمد بن عليّ الدّمشقيّ، وأخبرني أنه قرأها وتلا بها على الشيخين: الإمام الحافظ الأستاذ أبي حيَّان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيَّان الأندلسيّ، والإمامِ المقرئ المحدِّثِ أبي عبد الله محمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي الوادي آشى.[١]

أما أبو حيَّان فتلا بها على أبي محمد عبد النصير بن عليّ بن يحيى المَرْيوطي[٢] قال: تلوت بها على الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد[٣] بن إسماعيل الصفراويّ[٤] قال: قرأت بها على أبي يحيى اليَسَعْ بن عيسى بن حزم[٥] الغافقيّ، وقرأ بها على أبيه[٦] وقرأ على أبي داود، وأبي الحسن[٧] عليّ بن عبد الرحمن بن

(١) ثقةٌ، من مشاهير القرّاء والمحدّثين في عصره، أخذ عن السخاويّ وغيره، وأخذ عنه الذهبيّ وغيره، رحَّال مشهور، توفي سنة (٧٤٩ هـ) والوادي آشي: نسبة إلى وادي آش بالأندلس.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٠٦، المعرفة: ٣/ ١٤٩٦ - ١٤٩٧، الديباج المذهب: ٢/ ٢٩٩ - ٣٠١، نفح الطيب: ٥/ ٢٠٢.

(٢) مقرئ، من كبار شيوخ الإقراء بالإسكندريّة، صالح، ضابط للخلاف، مؤدّب. توفي بعد سنة (٦٨٠ هـ) والمريوطي نسبة: إلى (مريوط) كورة من كور الإسكندريّة.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٢ - ٤٧٣، المعرفة: ٣/ ١٣٥٤ - ١٣٥٥، القاموس والتاج (ربط)، حسن المحاضرة: ١/ ٥٠٤.

(٣) في (ت): «محمد المجيد»، وهو تحريف.

(٤) انظر: ترجمته ص: ٢٤٢.

(٥) الأندلسيّ، مقرئ حاذق، صحيح التلاوة، له كتاب في «التاريخ»، أوّل من خطب بمصر على منبر العُبَيْديِّين بالدَّعوة العبّاسيّة، توفي سنة (٥٧٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٥-٣٨٤.

(٦) نزيل المِرْية، مجود محقق، كان حيا في سنة (٥٢٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٠٨، المعرفة: ٢/ ٩٣١-٩٣٢.

(٧) في (ت): «الحسين» وهو خطأ.

أحمد ابن الدُّوش[١] وأبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد بن البيّاز[٢] اللَّواتي[٣] وقرأ ثلاثتهم بها على الحافظ أبي عمرو.

وأما الوادي آشي فقال لنا أبو المعالي: إنه قرأها وتلا بها على الشيخ أبي العبّاس أحمد بن موسى بن عيسى الأنصاري البَطَرْني[٤] وإنه قرأها وتلا بها على الشُّبَآرْتي المتقدم على الحصَّار على ابن هذيل على أبي داود على المؤلّف./

---

(١) أستاذ، ماهر، ثقة، كبير، أقرأ الناس دهراً وأسمعهم، تتلمذ على ابن عبد البَرِّ وغيره، توفي سنة (٤٩٦ هـ).
والدُّوش: بضم الدال المهملة بعدها واو ساكنة بعدها شين معجمة، وقيل: الدُّش: كذلك إلا أن الواو محذوفة، ويقال له أيضاً: ابن أخي الدُّوش.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤٨، المعرفة: ٢/ ٨٦٤-٨٦٥، شذرات الذهب: ٣/ ٤٠٤.

(٢) كذا في جميع النسخ، (البياز) بالزاي، وفي برنامج الوادي آشي ص: ١٨٣، ومعجم السفر للسّلفي ص: ٤٣٢ (البيار): بالراء.

(٣) مقرئ، أحد شيوخ الأندلس، صاحب كتاب «النبذ النامية في القراءات الثمانية» قال عنه الذهبي: وقع لنا سنده عالياً ففرحنا به وقتاً ثم أوذينا فيه، وبان لنا ضعفه. توفي سنة (٤٩٦ هـ) وعمّر دهراً، وجاء في حاشية (ك) لواتة قبيلة من عرب المغرب.
غاية النهاية: ٢/ ٣٦٤، المعرفة ٢/ ٨٦٠ - ٨٦١، الصلة: ٢/ ٦٣٣- ٦٣٤.

(٤) في المطبوع: «البطراني» وهو خطأ.
وهو شيخ تونس في وقته، بَعُدَ صِيتُه وعمِّر دهراً، نظم قراءة يعقوب من طريق الداني نظماً حسناً، نقل المؤلّف عن الذهبي أن وفاته «قبل السبعمائة»، ولعل هذا في النسخة التي عند المؤلّف، أما النسخة التركية ففيها زيادة وهي: وضبط ابن أبي زكنون وفاته سنة (٧٠٣ هـ)، وأمّا مقرئ بيت المقدس فقال: جمعت عليه سنة (٧٠٧ هـ)، اهـ فهذا يدل على أنه توفي بعد هذا التاريخ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٢-١٤٣، المعرفة: ٣/ ١٤١١-١٤١٢، البرنامج: ١٨٢-١٨٥.

كتاب جامع البيان في القراءات السبع

يشتمل على نيّفٍ[1] وخمسمائة رواية وطريق عن الأئمة السبعة. وهو كتاب جليل في هذا العلم، لم يؤلَّف مثله، للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو الداني، قيل: إنه جمع فيه كلّ ما يعلمه في هذا العلم.

أخبرني به الشيخ أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ بن[2] اللبَّان رحمه الله، مناولة وإجازة وسماعاً لكثير منه، وتلاوة لما دخل في تلاوتي منه عليه؛ بما دخل في تلاوته على الأستاذ أبي حيَّان؛ بما دخل في تلاوته على عبد النصير المريوطي، بما دخل في تلاوته على الصفراويّ.

وقرأتُ بمادخل في تلاوتي منه في كتاب «الإعلان»[3] لأبي القاسم الصفراويّ على الشيخ عبد الوهاب بن محمد الإسكندريّ بقراءته بذلك على أحمد بن محمد القوصيّ[4] ومحمد بن عبد النصير بن الشّوَّاء[5]؛ وقرأ به القوصيّ على يحيى بن

(١) وفي (س) و (ظ) و (ك) و «نيف على...»، والمثبت هو الصواب.

(٢) «بن» سقطت من (ظ).

(٣) انظر الحديث عنه في ص: ٢٤٢.

(٤) اضطربت عبارة المؤلّف في تعريفه، ففي ترجمة الإسكندريّ السابقة ذكر أنه: محمد بن محمد بن أحمد القوصي، بينما ترجم له في الغاية وجامع أسانيده بـ: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العبّاس، مقرئ حاذق، متصدر.

والقوصيّ: نسبة إلى (قوص) بلدة على طرف البحر من صعيد مصر.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٥، جامع أسانيد المؤلّف: ق ٦٣، الأنساب: ٤/ ٥٥٩.

(٥) الإسكندريّ، وُصِف بالمعرفة والإتقان. انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩٢.

أحمد بن الصوّاف[١] وقرأ ابن الشوّاء على عبد الله بن منصور الأسمر[٢] وقرآ به على المؤلّف أبي القاسم الصفراويّ.

وقرأ الصفراويّ بـ «جامع البيان» على شيخه أبي يحيى اليسع بن عيسى بن حزم الغافقي، وقرأ به على أبيه، وقرأه وقرأ به على أبي داود سليمان بن نجاح، قال: أخبرنا به المؤلّف تلاوة وقراءة عليه في داره بدانية سنة أربعين وأربعمائة.

كتاب الشَّاطبيَّة

وهي القصيدة اللامية المسمّاة بـ «حرز الأماني ووجه التَّهاني» من نظم الإمام العلَّامة وليّ الله أبي القاسم بن فِيرُّه[٣] بن خلف بن أحمد الرُّعينيّ الأندلسيّ الشاطبيّ الضّرير، وتوفي في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة.

أخبرني بها الشيخ الإمام العالم شيخ الإقراء أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد

(١) أبو الحسين، المالكي، الإسكندريّ، مقرئ عدل، صحيح التلاوة، آخر أصحاب الصفراويّ موتاً، وللإمام الذهبي معه قصة. توفي سنة (٧٠٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٦٦-٣٦٧، المعرفة: ٣/ ١٣٧٤ - ١٣٧٦.

(٢) المعروف بالمكين الأسمر المالكي الإسكندري، محقق، قرأ ختمة بالسبعة على الإمام ابن وثيق، توفي سنة (٦٩٢ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٠ و ٢٥، المعرفة: ٣/ ١٣٦٧-١٣٦٨.

(٣) كذا ضبطت في النسخ، بكسر الفاء بعده ياء مثناة تحتية، بعدها راء مضمومة مشددة بعدها هاء. وكتب في حاشية (ك) الفيرّة بلغة عجم أهل الأندلس الحديد، والرواية ضم الهاء منه.

ابن علي بن البغداديّ بقراءتي عليه بعد تـلاوتي القـرآن العظـيم بمـضمّنها في / أواخر سنة تسع وستين وسبعمائة بالديار المصريّة.

وقرأتها قبل ذلك على الشيخ الإمام الحافظ شيخ المحدِّثين أبي المعالي محمـد ابن رافع بن أبي محمد السلّاميّ[١] بالكلّاسة شمالي جامع دمشق المحروسة قـالا: أخبرنا بها الشيخ الأصيل المقرئ أبو عليّ الحسن بن عبد الكريم بن عبد الـسلام الغُماريّ[٢] المصريّ قراءة عليه ونحن نسمع، قال: أخبرنا بها الشيخ الإمام العالم الزاهد أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف القرطبي[٣] قراءة عليه وأنا أسمع[٤] قال: أخبرنا ناظمها قراءة وتلاوة.

زاد شيخنا ابنُ رافع فقال: وأخبرنا بها أيضاً الشيخ الإمام مفتـي المـسلمين أبو الفدا إسماعيل بن عثمان بن المعلّم الحنفي[٥] قراءة عليه وأنا أسمع قال: أخبرنا

---

(١) بالتشديد، وتصحفت في المطبوع إلى: «السلاسي» بالسين.

(٢) المعروف بسبط زيادة، مقرئ مؤدب، حفظ القرآن وهو صغير، من تلاميذه الذهبيُّ. توفي سنة (٧١٢ هـ)، والغماري نسبة إلى: غُمارة: قبيلة من البربر، وقد نصَّ الزبيدي على أن هذا الرجل خاصةً منها حيث عيَّنـه باسمه وصرَّح بوصفه.

انظر: غاية النهاية:١/ ٢١٧، المعرفة: ٣/ ١٤٥٠- ١٤٥١، الدرر الكامنة: ٢/ ١٩، التاج (غمر).

(٣) المالكيّ، إمام عالم، فقيه، مفسر، نحوي، مقرئ، لم يسمع أحد من الشاطبيّ «الرائية» كاملة سواه وسـوى التجيبي، أمَّ بمسجد النبي ﷺ وتوفي في المدينة سنة (٦٣١ هـ).

غاية النهاية: ٢/ ٢١٩ -٢٢٠، المعرفة: ٣/ ١٢٧٠ - ١٢٧١، التكملة ٣/ ٣٥٨.

(٤) بيَّن الذهبيُّ أن سماعَ الغُماري الشاطبية من القرطبي كان سنة (٦٢٨ هـ). انظر: المعرفة ٣/ ١٤٥١.

(٥) قرشي، دمشقي، قال الذهبي: مفتي المسلمين، بقية السلف، إمام في العربية، آخـر مـن تـلا بالـسبع عـلى السخاوي، توفي سنة (٧١٤ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٦، المعرفـة: ٣/ ١٤٤٨ - ١٤٤٩، معجـم شـيوخ الـذهبي: ١/ ١٧٦-١٧٧، الدرر الكامنة ١/ ٣٦٩.

بها الشيخ الإمام العلَّامة أبو الحسن عليّ بن محمد بن عبد الصمد السَّخاويّ؛ قراءة وتلاوة قال: أخبرنا ناظمها كذلك.

وأخبرني بها الشيخ الإمام أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن سليمان الكَفْري بقراءتي عليه وتلاوتي القرآن العظيم بمضمّنها قال: قرأتها على الشيخ المقرئ أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن بَدْران الجَرائديّ[(١)] قال: أخبرنا الشيوخ: الإمام الكمال أبو الحسن عليّ بن شجاع بن سالم الضّرير[(٢)]، والسَّديدُ عيسى بن مكّي بن حسين المصريّ[(٣)]، والجمالُ محمد[(٤)] ابن ناظمها؛ قراءة وتلاوة على الأول، وسماعاً على الآخَرين، قالوا: أخبرنا ناظمها سماعاً وقراءة وتلاوة، إلا محمد ابنَ ناظمِها المذكورَ فبسماعه من أوّلها إلى سورة «صٓ» وإجازته منه لباقيها.[(٥)]

وقرأت بمضمَّنها القرآن كلَّه على جماعة من الشيوخ؛ منهم الشيخ الإمام

---

(١) مقرئ، من شيوخ الذهبي والبرزالي، حافظ للشاطبية، ناسٍ للقراءات، توفي سنة (٧٢٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨١-٢٨٣، المعرفة: ٣/ ١٤٥٣.

(٢) الهاشميّ العبّاسيّ، ساق المؤلّف نسبَه إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنه، شيخُ القراء، وصِهر الشاطبي توفي سنة (٦٦١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤٥ -٥٤٦، المعرفة ٣/ ١٣٠٧ - ١٣٠٩.

(٣) أبو القاسم، شافعيّ، إمام الجامع الحاكمي، توفي سنة (٦٤٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٦١٤، حسن المحاضرة: ١/ ٥٠١.

(٤) أبو عبد الله، ابن الإمام الشاطبي، توفي سنة (٦٥٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٠.

(٥) قال المؤلّف: «هذا الذي رأيناه مثبتاً عند الحُفَّاظ، وإن كان وقع في بعض الإجازات إطلاق روايته لها عن أبيه». غاية النهاية: ٢/ ٢٣٠.

العالم التقيّ أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن البغداديّ المصريّ الشافعيّ، شيخ الإقراء بالديار المصريّة، وذلك بعد قراءتي لها عليه قال: قرأتها وقرأت القرآن بمضمّنها على الشيخ الإمام الأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصريّ الشافعيّ المعروف بالصائغ[1] شيخ الإقراء بالديار المصريّة، قال: قرأتها وقرأت القرآن العظيم بمضمّنها على الشيخ الإمام العالم الحسيب النسيب[2] / أبي الحسن عليِّ بن شجاع بن سالم بن عليِّ بن موسى العبّاسيّ[3] المصريّ الشافعيّ، صِهر الشاطبيّ، شيخ الإقراء بالدِّيار المصريّة، قال: قرأتها وتلوت بها على ناظمها الإمام أبي القاسم الشاطبيّ الشافعيّ[4]، شيخِ مشايخ الإقراء بالديار المصريّة.

وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلى منه، تسلسل بمشايخ الإقراء وبالشافعيّة وبالديار المصريّة وبالقراءة والتلاوة إلّا أنَّ صِهر الشاطبيّ بقي عليه من رواية أبي الحارث عن الكسائي من سورة «الأحقاف» مع أنه كمَّل[5] عليه تلاوة القرآن في

---

(١) مسند عصره، ورُحْلة وقته، شافعيّ، حصَّل الفقه والقراءات وطرفاً من العربية، آخر من قرأ على الكمال الضّرير، وممن قرأ عليه محمد بن أحمد العسقلاني وهو آخر من روى عنه القراءات كاملاً. توفي سنة (٧٢٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٥ - ٦٧، المعرفة: ٣/ ١٤٤٢ - ١٤٤٦، حسن المحاضرة: ١/ ٥٠٨.

(٢) الحَسَب: قيل هو ما يُعَدُّ من مفاخر الآباء، والنَّسَب هو القرابة في الآباء خاصة، وهناك معان أخر ذكرها أهل اللغة. انظر: اللسان والتاج (حسب) و (نسب).

(٣) في المطبوع: «العبّاس» وهو تصحيف.

(٤) انظر: ص: ٢٥٤.

(٥) كذا ضبطت في (ك) وهو صواب.

تسع عشرة[١] ختمة إفراداً ثم جمع عليه بالقراءات، فلما انتهى إلى «الأحقاف» توفي، وكان سمع عليه جميع القراءات من كتاب «التيسير» وأجازه غيرَ مرةٍ فشملت ذلك الإجازة، على أنّ أكثر أئمتنا؛ بل كلّهم لم يستثنوا من ذلك شيئاً بل يطلقون قراءته جميع القراءات على الشاطبي وهو قريب.[٢]

وأخبرني بشرحها للإمام العلاَّمة أبي الحسن عليّ بن محمد السخاويّ، وتوفي بدمشق سنة ثلاث وأربعين وستمائة، شيخُنا الإمام الحافظ أبو المعالي محمد بن رافع ابن أبي محمد السلاَّمي قراءة منّي لها وإجازة للشرح، قال: أخبرنا بها كذلك الإمام الرشيد إسماعيل بن عثمان بن المعلّم الحنفيّ، أخبرنا المؤلّف سماعاً وقراءة وتلاوة.

وأخبرني بشرحها للإمام الكبير الحافظ أبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل الدّمشقيّ المعروف بأبي شامة وتوفي بها سنة خمس وستين وستمائة: شيخنا الإمام القاضي أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن سليمان بن يوسف الحنفي قراءة وتلاوة لها وإذناً للشرح قال: أخبرني والدي قراءة وتلاوة[٣] وسماعاً للشرح، قال[٤]: أخبرني المؤلّف سماعاً وقراءة لها ولشرحها المذكور.

وأخبرني بشرحها للشيخ المنتجب ابن أبي العزّ بن رشيد الهمداني وتوفي سنة

---

(١) في المطبوع «عشر»، وهو لحن.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤٥، المعرفة: ٣/ ١٣٠٨.

(٣) «وتلاوة» سقطت من المطبوع.

(٤) «قال» سقطت من (ظ).

ثلاث وأربعين وستمائة بدمشق: شيخُنا الإمام أبو محمد عبد الوهاب بن يوسف ابن السِّلَّار سماعاً وقراءة لها وإجازة للشرح، قال: أخبرني بـه كـذلك / الـشيخ الوحيد يحيى بن أحمد الخِلاطي[١] إمام الكلَّاسة، قال: أخبرنا به الصائن محمد بن الزين الهذليّ[٢] سماعاً وقراءة وتلاوة، أخبرنا المؤلّف كذلك.[٣]

وأخبرني بشرحها للإمـام العـالم أبي عبـد الله محمـد بـن الحـسن[٤] الفـاسي الحنفي[٥] وتوفي سنة ست وخمسين وستمائة بحلب: الأستاذُ أبو المعالي محمد بـن أحمد بن اللبّان قراءة وتلاوة بها[٦] وإجازة للشرح، أخبرني[٧] به كـذلك الأسـتاذ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن محمد بـن

---

(١) ابن خذاذاذ، بالمعجمات، الرّومي، الـشافعيّ، إمـام، محقـق، بـصيرٌ بـالقراءات ودقائقهـا عـارفٌ بـشرح الشاطبية والرسم والوقف والابتداء، مشارك في العربية، قال الذهبيُّ: بلغني أنه كان يترفض. توفي سـنة (٧٢٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٦٥ - ٣٦٦، المعرفة: ٣/ ١٤٨٧-١٤٨٨، الدرر الكامنة: ٥/ ١٨٥.

(٢) شيخ بلاد الروم، فقيه، شافعي، توفي سنة (٦٨٤ هـ)، المعرفة: ٣/ ١٣٨٥-١٣٨٦.

(٣) يلاحظ على هذا السند أن صائن الدين لم يكتب الإجازة للخِلاطي، لسبب ذكره الذهبيُّ والمؤلّف، وهـو أنه طلب خِلعةً مقابل كتابته له بالإجازة فتشفع له، فحلف لا يأخذ إلا خلعة وبغلة، لكن قـال الـذهبي: «وَثِقَ القرّاء بقول الوحيد - الخِلاطي - وبمعرفته وأخذوا عنه، وإنـما فائـدة الإجـازة معرفـة الإسـناد، وإسناد المنتجب معروف متّصل». المعرفة: ٣/ ١٣٨٥ - ١٣٨٦، وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥٥ و ٣٦٦.

(٤) في (ظ): «الحسين، وهو خطأ.

(٥) «الحنفي» من (س) فقط.

(٦) «لها» من (س) فقط، وفي حاشية (م): «بها» ووضع عليها (صح).

(٧) الضمير عائد على أبي المعالي، وليس على المؤلّف.

المحروق[١] الواسطيّ، أخبرنا الشريف حسين بن قتادة[٢] أخبرنا المؤلّف سماعاً وتلاوة.

وأخبرني بشرحها للإمام العلّامة أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبريّ، وتوفي سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة ببلدة الخليل عليه السلام: شيخُنا الإمام الأستاذ أبو بكر عبد الله بن آيْدُغْدِي[٣] الشَّمسيّ المعروف بابن الجنديّ تلاوة ومناولة وإجازة قال: أخبرنا المؤلّف تلاوة وسماعاً.

وأمّا شرح[٤] شيخنا ابن الجنديّ المذكور لشرح الجعبري فشافهني به شيخنا المذكور ورأيته يكتب فيه، وربّما قرأ عليّ منه.

وأخبرني بشرحها للإمام أبي العبّاس أحمد بن محمد بن عبد[٥] الوليّ بن جبارة المقدسي وتوفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة بالقدس الشريف: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الشاميّ سماعاً لها وإجازة له، قال: أخبرنا المؤلّف سماعاً وتلاوة لبعض القرآن ومناولة وإجازة للشرح.

---

(١) أستاذ نحرير مجود، توفي سنة (٧٠٦ هـ) وتحرفت الحروف في (ت) إلى «المحردق» بالدال. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٢.

(٢) العلوي، الحسني، المَدَنيّ، عارفٌ بالقراءات والأنساب. توفي سنة (٦٨١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٤٨.

(٣) في (ت): (المؤلّف «كذلك» تلاوة..) ولعله سبق قلم من الناسخ.

(٤) ظاهر هذه العبارة أنّ ابنَ الجنديّ شَرَحَ شَرْحَ الجعبريّ، بينما الحقيقة هي أنه شرح الشاطبية وضمَّنها إيضاحاً لشرح الجعبري. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٨٠.

(٥) في (ت) «عبد الله الولي» وهو خطأ.

كتاب العنوان

تأليف الإمام أبي الطّاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاريّ الأندلسيّ الأصل، ثم المصريّ النحويّ المقرئ، وتوفي سنة خمس وخمسين وأربعمائة بمصر.

وقد أخبرني به الشيخ الصالح المسند المقرئ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر الأنصاريّ المصريّ بقراءتي عليه غير مرة بالجامع العتيق من مصر المحروسة قال/ : أخبرني به القاضي أبو القاسم عبد الغفار بن محمد بن محمد بن عبد الكافي السَّعديّ[١] المصريّ سماعاً عليه[٢] بمصر، قال: أخبرنا به الخطيب عبد الهادي بن عبد الكريم بن عليّ القيسيّ[٣] المصريّ سماعاً عليه بمصر، قال: أخبرنا به الشيوخ: أبو الجُود غِياث بن فارس بن مكّيّ اللّخميّ[٤] المصريّ سماعاً وتلاوة

(١) إمام، شافعي، باشر نيابة حكم مصر، اعتنى بالحديث، وولي مشيخة بالصاحبية، جمع لنفسه معجماً في ثلاث مجلدات، سمع من ابن الصابوني وابن الدهان وغيرهما. توفي سنة (٧٣٢ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٨، طبقات السبكي: ١٠/ ٨٥-٨٧، الدرر الكامنة: ٢/ ٤٩٦.

(٢) سماعه كان سنة ٧٣٠ هـ بواسطة فخر الدين إسماعيل بن إبراهيم، وهو شيخه.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦١ و ٣٩٨.

(٣) أبو الفتح ـ مقرئ، صالح خيِّر، عمّر حتى تفرد في الدنيا، وصفه الذهبي بقوله: لم يكن بالماهر في القراءات على ما بلغني. اهـ توفي سنة (٦٨١ هـ).
غاية النهاية: ١/ ٤٧٣، المعرفة: ٣/ ١٣١٩-١٣٢٠.

(٤) الضّرير، إمام، ثقة، من شيوخ ابن الحاجب، وهو نحويّ وفَرَضِيّ، أديب، تصدّر للإقراء من شبيبته. توفي سنة (٦٠٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢ / ٤ وتصحفت كنيته في المطبوع إلى «أبو الجواد» واللّخميّ إلى «اللحمي» بالحاء المهملة في (ت).

بمصر، وأبو الحسن عليُّ بن فاضل بن صمدون[١]، ومحمد بن الحسن بن محمد العامريّ[٢] سماعاً[٣] عليهما بمصر، قالوا: أخبرنا الشريف أبو الفتوح ناصر بن الحسن الحسيني[٤] بمصر، أخبرنا الشيخ أبو الحسين يحيى بن عليّ بن الفرج الخشَّاب[٥] بمصر، أخبرنا المؤلّف بمصر.

وهذا إسناد عالٍ صحيح تسلسل لنا بالمصريّين وبمصر إلى المؤلّف.

وأعلى من ذا بدرجة قال عبد الهادي أيضاً: وأخبرني به أبو طاهر بركات ابن إبراهيم بن طاهر الخشوعي[٦] سماعاً، وأبو الحسن مقاتل بن عبد العزيز بن يعقوب البرقي[٧] إجازة، قالا:[٨] أخبرنا جعفرُ[٩] ولدُ المؤلّف، أخبرنا المؤلّف.

---

(١) المقرئ، انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦١.

(٢) رئيس معدَّل، انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٢٢.

(٣) بيّن المؤلِّف أن سماع عبد الهادي من العامري كان بقراءة الحافظ عبد العظيم المنذريّ المحدِّث. انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٢٢.

(٤) شيخ الديار المصريّة، ومُقرئُها، من تلاميذ ابن القطاع اللغويّ، من جِلَّة العلماء في زمانه. توفي سنة (٥٦٣ هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣٢٩-٣٣٠ المعرفة: ٢/ ١٠٠٢.

(٥) شيخ الإقراء بمصر، ماهر، ضابط، توفي سنة (٥٠٤ هـ) غاية النهاية: ٢/ ٣٧٥.

(٦) مسند، ثقة، مشهور، حدَّث هو وأبوه وجدّه، توفي سنة (٥٩٨ هـ)، وسمِّي بالخشوعيّ: لأن جدّه الأعلى كان يَؤُمُّ بالناس فتوفي في المحراب فسمِّي الخُشوعيّ، وتصحفت «طاهر» كلّها في (ت) إلى «ظاهر» بالمعجمة. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٧٦، التكملة لوفيات النقلة: ١/ ٤١٩-٤٢٠، التاج (خشع).

(٧) شيخ مقرئ، آخر من قرأ على أبي الفحام موتاً. توفي سنة (٥٧٩ هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣٠٨، المعرفة: ٣/ ١٠٣٠.

(٨) في المطبوع: «قال» بالإفراد، وهو تحريف.

(٩) أبو الفضل، مقرئ، نحوي، روى القراءة عن أبيه سماعاً وتلاوة، وروى عنه السِّلفي شعر أبيه. توفي سنة (٥١٦ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩١، المعرفة: ٢/ ٩٢٥.

قلت: وأعلى من ذا بدرجة: أخبرني به غير واحد من الشيوخ الثقات مشافهة، منهم: الأصيلُ أبو عبد الله محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري عن الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد الحنبلي: أنبأنا أبو طاهر الخشوعي بسنده.

وقرأت بما تضمَّنه جميع القرآن العظيم على الشيوخ الأئمة: الأستاذ أبي المعالي ابن اللبان بدمشق، والعلَّامة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عليّ بن أبي الحسن الحنفي، وشيخ الإقراء أبي محمد عبد الرحمن بن البغداديّ، وذلك بعد أن قرأته عليه وعلى الشيخ الإمام الأستاذ أبي بكر عبد الله بن آيْدُغْدِي الشمسيّ الشهير بابن الجنديّ المصريّين، وذلك بالديار المصريّة إلّا أنّي وصلت على الشيخ الرابع[1] إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]، وقرأ به الأوّل[2] والرابع على الشيخ أبي حيَّان، وقرأ به على أبي الطّاهر إسماعيل بن هبة الله ابن المَلِيجِي[3]، وقرأ به الآخَران والرابعُ أيضاً على الأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد الصائغ المصريّ، إلّا أن الثالث[4] والرابع سمعاه عليه قال: قرأته وتلوت به على الكَمال أبي/ الحسن عليّ بن شجاع الضّرير،

(١) هو ابن الجنديّ.

(٢) هو ابن اللبّان.

(٣) وهو شيخ عدل مسند، عمّر طويلاً، فاحتيج إلى عُلوّ إسناده، وكان تاركاً للفن، ولصحة أخذه حَملوا عنه، توفي سنة (٦٨١ هـ).

والمليجي نسبة إلى بلدة في مصر، وضبطها المؤلّف في الغاية: بفتح الميم وياء وساكنة بعد اللام المكسورة وجيم. اهـ وتصحفت في المطبوع بالحاء المهملة.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٩ - ١٧٠، المعرفة: ٣/ ١٣٢١ - ١٣٢٢.

(٤) هو ابن البغداديّ.

والتَّقيّ أبي القاسم عبد الرحمن ابن مُرهَفِ ابن نَاشِرة[١]، قالوا؛ أعني المليجي والضّرير وابن ناشرة المصريّين؛ أخبرنا أبو الجود المصريّ المذكورُ سماعاً وقراءة وتلاوة.

وقد تسلسل لي أيضاً من شيوخي الثلاثةِ المصريّين المذكورين بالقراءة والتلاوة والسَّماع من شيوخي إلى المؤلّف كلّهم مصريون وبمصر، ولا يوجد اليوم أعلى منه متصلاً ولله الحمد.

كتاب الهادي

تأليف الإمام الفقيه أبي عبد الله محمد بن سفيان القيروانيّ المالكيّ، وتوفي ليلة مستهل صفر سنة خمس عشرة وأربعمائة بالمدينة، ودفن بالبقيع بعد حَجَّته ومجاورته بمكة سنةً.

أخبرني به الشيخ أبو العبّاس أحمد بن الحسن بن محمد المصريّ؛ قراءة عليه بالجامع الأزهر من القاهرة المُعِزِّيَّة[٢] قال: أخبرنا به الإمام أبو حيَّان الأندلسي قراءة عليه، قال: أخبرنا به أبو محمد عبد النّصير بن عليّ بن يحيى المريوطي قراءة وتلاوة، أخبرنا الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل

---

(١) شافعيّ، مقرئ، متقن، وله قصة مع تلميذه الصائغ ذكرها المؤلّف، توفي سنة (٦٦١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧٩-٣٨٠، المعرفة: ٣/ ١٣١٠.

(٢) كذا ضبطت في (س)، وضبطت في (ظ)، بكسر العين وتشديد الزاي، وهو إشارة إلى بانيها: المعز لدين الله الفاطمي.

الصفراويّ كذلك، أخبرنا به كذلك أبو الطيب عبد المنعم بن أبي بكر يحيى بن خلف بن النَّفيس المعروف بابن الخَلوف[١] الغرناطيّ، أخبرنا أبو الحسن عبدالرحيم بن قاسم بن محمد الحجَّاري[٢] - بالراء - أخبرنا أبو عمر أحمد بن محمد بن المور[٣] الحجّاري - بالراء -: أخبرنا المؤلّف.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على الأستاذ أبي المعالي بن اللبّان بدمشق وإلى أثناء سورة «النحل» على الأستاذ أبي بكر بن الجنديّ وقرآ به على أبي حيَّان، وقرأ به على عبد النصير بن علي المريوطيّ، وقرأ به على أبي[٤] القاسم الصفراويّ وأبي الفضل جعفر بن عليّ الهَمْدانيّ.[٥]

ح وقرأت به على الشيخ[٦] الصالح الثقة المقرئ المسند أبي محمد عبدالوهاب

---

(١) في (ظ): «خلوف» وهو: حِميريّ الأصل، إمام في القراءة، قيِّم بها مجوّد، لكنه لم يكن بالضابط لأسماء شيوخه مع رداءة خطه، وله حظ في العربية، توفي سنة (٥٨٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧١ وما بعدها. المعرفة: ٣/ ١٠٦٦ - ١٠٦٧، صلة الصلة: ٧/ ١٦، التكملة لوفيات النقلة: ١/ ١٣٠.

(٢) شيخ مقرئ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٨٣.

والحِجاري: نسبة إلى (وادي الحجارة) بالأندلس وثغورها، منه كثير من العلماء المحدِّثين. انظر: الأنساب: ٢/ ١٥٧، التاج (حجر).

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٢٦.

(٤) في (ظ): بزياة «ابن»، وهو خطأ.

(٥) المالكيّ، مقرئ، محدِّث، ثقة خيِّر، صنّف «مفردات القراءات»، توفي سنة (٦٣٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩٣، المعرفة: ٣/ ١٢٣٢ - ١٢٣٤، التكملة لوفيات النقلة: ٣/ ٥٠٠ - ٥٠١، حسن المحاضرة: ١/ ٤٥٥.

(٦) «الشيخ»: سقطت من المطبوع.

ابن محمد بن عبد الرحمن القرويّ بثغر الإسكندريّة، وقرأ به على / أبي العبّاس أحمد بن محمد بن أحمد القوصي، وعلى أبي عبد الله محمد بن عبد النَّصير بن عليّ ابن الشوَّاء، وقرأ به الأول على يحيى بن الصوَّاف، والثاني على عبد الله بن منصور،[1] وقرآ به على الصفراويّ، وقرأ الصفراويّ والهمداني على أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن عطية المالكي[2] وقرأ به على أبي عليّ الحسن بن خلف بن عبد الله الهوَّاريّ[3] وقرأ على أبي عمرو عثمان بن بلال الزاهد[4] وغيرِه، وقرؤوا على المؤلّف.

وقرأ به الصفراويّ أيضاً على أبي الطيّب عبد المنعم بن يحيى بن خلف بن الخَلوف الغرناطيّ، وقرأ به على أبي محمد[5] عبد الرحيم بن قاسم بن محمد الحجَّاري وقرأ به على أبي العبّاس[6] أحمد بن محمد بن المور الحجَّاري - بالراء كلاهما - وقرآ به على المؤلّف.

وقرأت بمضمّن كتاب « الهادي » على المشايخ المصريّين عبد الرحمن بن

---

(١) هو المكين الأسمر، وقد مر في ص: ١٧١.

(٢) القرشيّ، المؤدِّب، شيخ، مقرئ، صالح، ثقة، توفي سنة (٥٧٢ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٧ وما بعدها.

(٣) هو ابن بلِّيمة، صاحب: «تلخيص العبارات».
انظر الحديث عنه ص: ٢٣٧.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠١.

(٥) كنّاه قبل قليل: (أبو الحسن).
انظر ص: ١٨٢.

(٦) وكناه قبل قليل بأبي عمر.
انظر ص: ١٨٢.

أحمد، ومحمد بن عبد الرحمن، وابن الجنديّ كما تقدم[١]، وقرؤوا كلّ القرآن على الصائغ وقرأ به على الكمال الضّرير، وقرأ به على أبي الحسن شجاع بن محمد بن سيّدهم المدلجي،[٢] وقرأ به على أبي العبّاس أحمد بن عبد الله بن[٣] الحُطَيْئَة،[٤] وقرأ به على أبي القاسم عبد الرحمن بن الفحام،[٥] وقرأ به على أبي الحسن عليّ بن العجميّ،[٦] وقرأ به على المؤلّف.

كتاب الكافي

للإمام الأستاذ أبي عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرُّعَيْنِيّ الإشبيليّ، وتوفي في شوّال من سنة ست وسبعين وأربعمائة بإشبيليّة من الأندلس.

حدَّثني به الأستاذ أبو المعالي محمد بن أحمد الدّمشقيّ سنة تسع وستين

(١) قوله: (كما تقدم) يقصد به أن قراءته على ابن الجنديّ كانت إلى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ..﴾ من سورة النحل: ٩٠.

(٢) المصريّ، مالكي، إمام، مقرئ، مصدَّر، ثقة، توفي سنة (٥٩١ هـ). انظر غاية النهاية: ١/ ٣٢٤.

(٣) «ابن»: سقطت من (ظ).

(٤) مقرئ، صالح، أتقن الفقه والعربية، وخطُّه مرغوب فيه لإتقانه، توفي سنة (٥٦٠ هـ)، تصحفت في الغاية إلى «الحطية».

انظر: غاية النهاية: ١/ ٧١ - ٧٢، المعرفة: ٢/ ١٠٠٣ - ١٠٠٦.

(٥) صاحب: «التجريد». انظر الحديث عنه ص: ٢٢٢.

(٦) الفَرَضي، شيخ. وفي حاشية (س) «ابن محمد».

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٨٦ - ٥٨٧، المعرفة: ٢/ ٨٠٦.

وسبعمائة بدمشق بعد أن تلوت عليه بمضمّنه، وقال لي: قرأته على أبي حيَّان، قال: أخبرنا به أبو جعفر أحمد بن عليّ بن محمد بن الطبّاع[١] الغرناطي قراءة عليه، أخبرنا به أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسين بن مجاهد الكوّاب[٢] قراءة عليه، قال: أخبرنا به أبو بكر / محمد بن محمد بن حسنون[٣] الحِمْيَرِيّ أخبرنا أبوالحسن شريح[٤]، كذا أخبرني بهذا الإسناد أبو المعالي عن أبي حيَّان وكتبه لي بخطه.

والذي رأيته في أسانيد أبي حيَّان وبخطه: قال قرأته على أبي عليّ[٥] بن أبي الأحوص بمالقة، أخبرنا به مناولة أبو القاسم أحمد بن يزيد بن بقّي.[٦]

(١) شيخ القراء بغرناطة، إمام مشهور، نبيل، صالح، نحوي، خطيب، تلا على الكوّاب عشرين ختمة، توفي سنة (٦٨٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧، المعرفة: ٣/ ١٣٥٨.

(٢) الزاهد، خطيب غرناطة، متقن للتجويد، والنفع للمتعلِّمين، قال الذهبيّ: كان في شبيبته يعمل الأكواب، يعني الكيزان اهـ، توفي سنة (٦٣١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤٧ – ٤٤٨، المعرفة: ٣/ ١٢٢٨ – ١٢٢٩.

(٣) المقرئ، قاضي (بياسة) وخطيبها ومفتيها، عمّر حتى ألحق الصغار بالكبار، سمع من ابن العربي، توفي سنة (٦٠٤ هـ) وقيل سنة (٦٠٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤١، المعرفة: ٣/ ١١٣٥.

(٤) ابن مؤلِّف الكتاب، أعني – الكافي – إمام مقرئ، محدِّث، أديب، ولي الخطابة والقضاء في أشبيلية. توفي سنة (٥٣٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٤– ٣٢٥، الصلة: ١/ ٢٣٠.

(٥) «أبي علي»، وكلمة «أبي» الثانية: سقطت من (ظ).

(٦) الظاهري، إمام في اللغة، تولى القضاء، أَلَّف كتاباً في الآيات المتشابهات، وهو آخر من روى إجازة عن شريح، توفي سنة (٦٢٥ هـ).

انظر: التكملة: ٣/ ٢٢٩، صلة الصلة: ٥/ ٣٤٨، السير: ٢٢/ ٢٧٤، نيل الإبتهاج: ٦٣.

ح قال: وقرأ به[١] على أبي الحسين[٢] اليُسْر بغرناطة عن أبي عبد الله محمد عبّو الفازازاني بن المصَالّي.[٣]

ح قال ابن أبي الأحوص: وأنبأنا أبو الحسن عليّ بن جابر الدُّبّاج[٤] قال: أخبرنا[٥] أبو بكر محمد بن صاف[٦].

ح قال ابن أبي الأحوص: وأخبرنا أبو الربيع بن سالم[٧] الحافظ سماعاً عليه لجميعه إلا يسير[٨] فوات دخل في الإجازة: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن جعفر بن حَمِيد.[٩]

---

(١) في المطبوع: (وقرأته) بتاء المتكلِّم، وهو تحريف وتصحيف.

(٢) كذا في (ظ) وهو الصواب، وفي البقية والمطبوع: «ابن اليسر» وهو خطأ.
وهو اليُسْر بن عبد الله، أبو الحسين، وأبو سهل أيضاً، مقرئ عارف. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٥.

(٣) محمد بن عبد الله بن مصالة، المكناسي، توفي سنة (٦٢١ هـ).
انظر: التكملة لكتاب الصلة: ٢/ ٣٨٧، الذيل والتكملة: ١/ ٣١١.

(٤) كذا بالدال المهملة والباء الموحدة من أسفل، والجيم، وتصحفت في (ت) إلى الحاء المهملة، وهو إمام علاَّمة، من أهل الصلاح، ولما استولى الروم على إشبيلية وحَلَّ الناقوسُ بدل الآذان أصابته حالة من الألم والتأسف والاضطراب إلى أن مات بعد أيام، رحمه الله، سنة (٦٤٦ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٨-٥٢٩، المعرفة: ٣/ ١١٢٨، السِّيَر: ٢٣/ ٢٠٩ - ٢١٠.

(٥) هي ومثيلاتها في هذا الإسناد، تصحفت في (ظ) إلى: «إلى».

(٦) هو محمد بن خلف، و «صاف» هو جدُّ جدِّه، إمام، مقرئ، حاذق، له شرح على «الأشعار الستة» و«فصيح» ثعلب. توفي سنة (٥٨٥ هـ). و(صاف) الفاء خفيفة كما ضبطت في (م): «صافٍ» خف.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٣٧-١٣٨، المعرفة: ٣/ ١٠٦٢-١٠٦٣، بغية الوعاة: ١/ ١٠٠-١٠١.

(٧) سليمان بن موسى، الكلاعي، حافظ، خطيب، لم يتفرغ للإقراء، وله تصانيف نافعة وبلاغة وفضائل، قتل شهيدا مقبلاً غير مدبر سنة (٦٣٤ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٦، المعرفة: ٣/ ١٢٣٨-١٢٣٩، نفح الطيب: ٤/ ٤٧٣-٤٧٦.

(٨) في (س) «ليسير».

(٩) الأنصاريّ، أستاذ، مقرئ، سمع من الشاطبي كتاب (الكافي) بارع في النحو، وشرح «الإيضاح» و«الجمل»، توفي سنة (٥٨٦ هـ)، (وحَمِيْد) مكبراً، كما في (ت) و (ك) وبعض المصادر.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٠٨ - ١٠٩، المعرفة: ٣/ ١٠٧٢ - ١٠٧٣، صلة الصلة: ٥/ ٣٩٠ - ٣٩١.

ح قال أبو حيَّان: وقرأته على أبي جعفر بن الزُّبَير[١] بغرناطة؛ أخبرنا أبوبكر محمد بن أحمد بن القاضي[٢] اللّخميّ: أخبرنا أبو الحكم عبد الرحمن ابن حجّاج[٣] وأبو العبّاس أحمد بن محمد بنُ مقدام[٤] الرّعينيّ؛ قالوا - أعني ابنَ بقّي وابنَ المصَالي وابنَ صافٍ وابنَ حَمِيد وابنَ حجّاج وابنَ مقدام-: أخبرنا أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح.

قال ابن بقِّي: إجازة، وهو آخر من حدّث عنه في الدنيا.

وقال ابن المصَالي: أخذت السَّبْعَ عن شريح قال: أخبرنا أبي أبو عبد الله محمد بن شريح.

وقال لي أبو المعالي أيضاً: إنه قرأ بثغر الإسكندريّة على زين الدّار أُمِّ محمّد

(١) هو أحمد بن إبراهيم الثقفي، أحد نحاة الأندلس ومحدثيها، توفي سنة (٧٠٨ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢ - ٣٣، المعرفة: ٣/ ١٤٢٧-١٤٢٩.

(٢) كذا في جميع النسخ، بالقاف والضاد المعجمة، والترجيح أنه تصحيف: «العاصي» بالعين والصاد المهملتين. حيث لم أر من وصفه بالقضاء..
وهو مقرئ، مجوّد، حافظ للحديث، ضابط لما يحدّث به. توفي سنة (٦٦٦ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٠، المعرفة: ٣/ ١٣١٤، صلة الصلة: ٥/ ٣٧٨.

(٣) في (س): «الحجاج» بالتعريف، وهو تحريف.
وهو ابن محمد، خطيب، مقرئ، صالح، ثم تزهد وترك وانقطع على شأنه. توفي سنة (٦٠١ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧٨- ٣٧٩، المعرفة: ٣/ ١١٣٨.
وتصحفت «حجاج» في الغاية في ترجمة تلميذه أبي العاص إلى «نجاح» انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٠.

(٤) الشيخ الصالح، قرأ على ابن العربي الفقيه، وقلت (الفقيه)؛ لأنه تصحف في الغاية إلى: «ابن عربي» فلعل الذهن يذهب إلى الصوفي الذي هو من طبقة تلاميذ تلاميذ ابن شريح، توفي ابن مقدام سنة (٦٠٤ هـ).
غاية النهاية: ١/ ١٠٤، المعرفة: ٣/ ١١٣٦-١١٣٧.

الوجيهيّة[١] بنت عليّ بن يحيى الصعيدي، قالت: أخبرنا به[٢] أبو القاسم إبراهيم ابن محمد بن عبد الرحمن بن وثيق[٣] الإشبيليّ إجازة.

ح وأخبرني به الشيخ الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن خليل القرشيّ المكيّ مشافهة، قال: أخبرني الإمام المقرئ أبو عمرو عثمان بن محمد التَّوْزَرِي[٤] كذلك، قال: أخبرنا أبو القاسم بن وثيق سماعاً وتلاوة، قال: أخبرنا[٥] به أبو الحسن حبيب بن محمد بن حبيب[٦] الحِمْيَرِيّ، وأبو الحكم عبدالرحمن بن محمد بن عمرو اللَّخْميّ، وأبو العبّاس أحمد بن محمد بن أحمد بن مِقدام الرُّعينيّ الإشبيليون، وغيرهم سماعاً وتلاوة، قالوا: أخبرنا به[٧] أبوالحسن شُريح ابن المؤلّف، قال أخبرنا به والدي سماعاً وقراءة وتلاوة.

---

(١) الأنصارية، سمعت من ابن النحاس وغيره، وسمع منها ابن عرام وغيره، توفيت سنة (٧٣٢ هـ). انظر: الدرر الكامنة: ٥/ ١٨٠.

(٢) «به»: سقطت من (ظ).

(٣) إمام مجوّد، محقق، حدّث بالإجازة عن السلفيّ، وله قصة مع المكين، سيذكرها المؤلّف ص: ١٥٧٥، توفي سنة (٦٥٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤- ٢٥.

(٤) المالكيّ، مقرئ، محدّث، جاور بمكة حتى مات، سمع منه الذهبي جزأين، وسمع الشاطبية من خمسة من أصحاب الشاطبي، توفي سنة (٧١٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١٠، المعرفة: ٣/ ١٤٣٧- ١٤٣٨.

(٥) قراءة ابن وثيق على حبيب كانت سنة (٥٩٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٢.

(٦) سبط شريح بن محمد، توفي سنة (٥٩٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٢.

(٧) «به»: سقطت من المطبوع.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه بدمشق على أبي المعالي بن اللبّان، وإلى أثناء سورة / «النحل» على ابن الجنديّ بمصر، وقرآ به على أبي حيّان، وقرأ به فيما أخبرني شيخنا[١] أبو المعالي على الأستاذين: أبي عليّ الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص، وأبي جعفر أحمد بن عليّ بن الطبّاع،[٢] وقرآ به على أبي محمد بن الكوّاب بسنده المتقدم.

وقرأت بمضمّنه أيضاً جمعاً إلى قوله تعالى ﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥] على الشيخ الإمام الخطيب الصالح أبي عبد الله محمد بن صالح بن إسماعيل، المدنيّ[٣] الخطيب بها، وذلك في شهر ذي القعدة الحرام سنة ثمان وستين وسبعمائة بالحرم الشَّريف النّبويّ بالروضة تُجاه الحُجرة الشّريفة.

وعلى الشيخ الإمام أبي بكر بن أَيْدُغْدي الشّمسيّ إلى قوله تعالى ﴿وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[٤] [النحل: ٨٩].

وأخبرني كلّ منهما أنَّه قرأ بمضمّنه على الشيخ الإمام الصالح أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف بن غصن القَصْري[٥] وقرأ به على الأستاذ أبي

(١) كلمة «شيخنا» سقطت من (ظ)، وفي (م): «فيما أخبرني (به) شيخنا..».

(٢) هذا الصواب، وتصحفت في (ت) بالصاد المهملة والغين المعجمة.

(٣) هذه النسبة خاصّة إلى المدينة المنوّرة، مدينة النبي ﷺ، أمّا غيرها كمدينة المنصور ومَدين، والمدينة التي في أصفهان فالنسبة إليها: مديني، بإثبات الياء بين الدَّال والنون، وأما النسبة إلى مدائن كسرى فهي: مدائنيّ. قال الزَّبيدي: (وذلك) للفرق بين النِّسب لئلاّ تختلط. اهـ انظر: التاج (مدن).

(٤) كذا في (ك) وهو الصواب، وفي بقية النسخ «للمحسنين» وهو خطأ.

(٥) الشّدادي، بالشين المعجمة ودالين مهملين بينهما ألف، وتصحفت في «الغاية» الدّالُ الثانية إلى واو، وهي نسبة إلى جده الأعلى الصحابيّ الجليل شدّاد بن أوس رضي الله عنه، له تآليف في «المفردات»، حفظ «الموطأ» في ثمانية أشهر، توفي سنة (٧٢٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٧-٤٨، المعرفة: ٣/ ١٥١٩.

الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله[١] عن أبي القاسم بن بَقّي عن الإمام أبي الحسن[٢] شريح عن أبيه المؤلّف كما تقدم.

كتاب الهداية

للشيخ الإمام المقرئ المفسِّر الأستاذ أبي العبّاس أحمد بن عمّار بن أبي العبّاس المهدويّ، وتوفي فيما قاله الحافظ الذهبيّ بعد الثلاثين وأربعمائة[٣].

أخبرني به الشيخ الإمام شيخ القراء أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ الدّمشقيّ بقراءتي عليه[٤] في سلخ[٥] جمادى الآخرة سنة تسع وستين وسبعمائة بدمشق المحروسة.

ثم قرأته بالدّيار المصريّة على الشيخ أبي العبّاس أحمد بن الحسن[٦] بن محمد ابن محمد بن زكريا القاهريّ، قالا: أخبرنا بها الإمام أبو حيَّان محمد بن يوسف، قال الأول: تلاوة وقراءة، وقال الثاني: قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا به

(١) هذا الصواب كما في (ت) و (ز) و في البقية وكذا المطبوع: «عبدالله» مكبراً، وهو تحريف. وهو ابن أبي الرَّبيع، شيخ سبتة، تصدّر للإفادة في حياة شيوخه، عُدّ من نظراء ابن مالك وابن عصفور في النحو. شرح «إيضاح الفارسيّ» في أربعة أسفار. توفي سنة (٦٨٨ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٨٤ - ٤٨٥، المعرفة: ٣/ ١٣٩٦، بغية الوعاة: ٢/ ١٢٥ - ١٢٦.

(٢) في (ت) «يحيى» هو خطأ وتحريف.

(٣) المعرفة: ٢/ ٧٦١، وانظر ص: ٢٦٨.

(٤) «عليه»: سقطت من المطبوع.

(٥) أي في نهايته، فالسَّلَخ: بالفتح: آخر الشهر. القاموس والتاج (سلخ).

(٦) في (ظ) «الحسين» وهو خطأ، و انظر ترجمته ص: ٧٥.

القاضي العالم أبو عليّ الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي قراءة منّي عليه بغرناطة في شوال سنة* أربع وسبعين وستمائة قال: أخبرنا به الحافظ أبو عمران موسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن العربيّ الشهير بالسَّخّان[١] قراءة منّي عليه بغرناطة سنة*[٢] اثنتين/ وعشرين وستمائة قال: أخبرنا الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ[٣] سماعاً بمالقة قال: أخبرنا الأديب أبو عبد الله محمد بن سليمان بن[٤] أحمد النفزي[٥] سماعاً، قال:

أخبرني خالي غانم بن وليد بن عمر[٦] المخزومي قال: أخبرنا المؤلّف.

قال القاضي أبو عليّ: وأخبرنا أبو القاسم أحمد بن عمر بن أحمد الخزرجيّ[٧]

---

(١) بالخاء المعجمة، إمام متقن، توفي سنة (٦٢٨ هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣٢٠، المعرفة: ٣/ ١٢٦٠.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٣) إمام مشهور، عالم باللغة والأدب والنسب، جمع بين الرواية والدراية، ألف عدة كتب منها: «الروض الأُنُف في السيرة النبوية»، تولى القضاء وحسنت سيرته. توفي سنة (٥٨١ هـ).
والسهيلي نسبة لقرية في مالقة لا يُرى النجمُ سهيلٌ في جميع الأندلس إلا من جبلها.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧١، المعرفة: ٣/ ١٠٧٩-١٠٨٠، معجم البلدان: ٤/ ٢٩١.

(٤) «ابن» سقطت من المطبوع.

(٥) مقرئ، نحوي، صنّف كتاباً في «تعليل القراءات العشر»، وشرح (النبات) لأبي حنيفة الدينوري في نحو ثلاثين مجلداً. توفي سنة (٥٢٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٤٨، المعرفة: ٢/ ٩٥٢-٩٥٣، الصلة: ٢/ ٥٤٩.

(٦) كذا في النشر، أن جده يُسمَّى (عمر) والذي في الصِّلة: «غانم بن الوليد بن محمد بن عبد الرحمن المخزومي» وهو إمام في الأدب والفقه، مع فضل وحسن طريقة، وذكر له الحميديّ أربعة أبيات، توفي سنة (٤٧٠ هـ)
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣، جذوة المقتبس: ٣٠٦ - ٣٠٧، الصلة: ٤٣٣ - ٤٣٤.

(٧) التاجر، من أهل قرطبة، احتاج الناس إليه لعلو روايته وطول عمره (٥٣١-٦١٦ هـ). انظر: التكملة لكتاب الصلة: ١/ ٢١٢.

إجـازة عن أبي الحســن عليّ بن عبـد الله بن محمد بن مَوْهِب[1] الجُذاميّ عن أبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن إلياس[2] اللّخميّ المقرئ بجامع المَرِيَّة عن المهـدوي سماعاً وتلاوة.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على شيخ الإقراء ابـن اللبّـان في ختمـة كاملـة، وكان قد فاتني منه اختلاس الحركات المتواليات لأبي عمرو فاستدركتها عليـه، وأخبرني أنه قرأ به جميع القرآن على أبي حيَّان الأندلسيّ وأنّ أبا حيَّان قرأ به عـلى أبي جعفر أحمد بن عليّ بن أحمد الغرناطي[3]، قال: قرأت به على أبي محمد عبد الله ابن محمد العبدريّ[4] قال: قرأت به على أبي خالـد يزيـد بـن محمـد بـن رِفاعـة اللّخميّ[5] قال: قرأت به على أبي الحسن عليّ بن أحمد بن خلـف بـن البـاذَش[6]

---

(١) الأندلسي، وفي الغاية (مرهب) بالراء، لم أجد له ترجمة إلا ما ذكر المؤلّف من اسمه واسم شيخه وتلميذه هنا. والجُذَامي نسبة إلى جذام: قبيلة من اليمن. وجـذام هـو: الـصَّدفُ بـن أسـلم بـن زيـد، ينتهـي إلى حضرموت الأكبر.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٥٤، اللباب في الأنساب: ١/ ٢٦٥.

(٢) أخـذ عـن مكـيّ والـدانيّ وغيرهمـا، تـصدّر للإقـراء والعربيـة والأدب، كـان حيّـاً سـنة (٤٨١ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٧.

(٣) هو ابن الطبّاع، وقد تقدم ص: ١٨٥.

(٤) هو الكوّاب، وقد تقدم ص: ١٨٥، والعبدريّ: نسبة إلى بني عبد الدار.
انظر: الأنساب: ٤/ ١٣١.

(٥) مقـرئ، مـصدّر، بـصير بـالقراءات وعللهـا، سـمع مـن ابـن العـربي، وغـيره، تـوفي سـنة (٥٨٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٤، المعرفة: ٣/ ١٠٩١.

(٦) والد صاحب (الإقناع) محقّق، مقرئ نحوي، أديب، عارف بالحديث ورجاله، توفي سنة (٥٢٨ هـ).
ضبط (الباذش) في (س) بفتح الذال كما هنا.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١٨-٥١٩.

قال: قرأت به على أبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد اللَّواتي[١] قال قرأت به على المهدويّ المؤلّف.

كتاب التبصرة

تأليف الإمام الأستاذ العلَّامة أبي محمد مكيّ بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي القيروانيّ ثم الأندلسيّ، وتوفي ثاني المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة بقرطبة.

أخبرني به الشيخ الثقة الأصيل أبو العبّاس أحمد بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العزّ الحرّاني في كتابه إليّ من حلب، عن الإمام المقرئ أبي الحسين يحيى بن أحمد ابن عبد العزيز بن الصوّاف[٢] الإسكندريّ، قال: أخبرنا الإمام أبوالقاسم عبدالرحمن بن عبد المجيد المقرئ[٣] قراءة عليه، أخبرنا أبو يحيى اليسع بن حزم بن عبدالله الغافقي، أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد القَصَبيّ[٤]، أخبرنا أبو عمران موسى بن سليمان اللّخميّ[٥]، أخبرنا المؤلّف./

---

(١) في المطبوع: «اللّوتي»، وهو تحريف.

(٢) «بن» سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٣) هو الإمام الصفراويّ.

(٤) الثقفيّ، الأندلسيّ، إمام مقرئ، توفي سنة (٥٤٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٦، المعرفة: ٢/ ٩٥٩، بغية الملتمس: ١٨٩.

(٥) المغربي، مقرئ مسند، قال عنه الذهبي: كان عالي الإسناد. توفي سنة (٤٩٤ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١٩، وتصحفت فيه (المغربي) إلى: «المقرئ»، المعرفة: ٢/ ٨٥٤، الصلة: ٦١٣-٦١٤.

وقرأت به القرآن كلّه على الأستاذ أبي المعالي ابن اللبان بدمشق، وقرأ به على أبي حيَّان بمصر، وقرأ به على أبي محمد عبد النَّصير بن عليّ بن يحيى، وقرأ به على أبي القاسم الصفراويّ.

وقرأت به القرآن كلّه أيضاً على الشيخين: العلاَّمة أبي عبد الله محمد بن عبدالرحمن الحنفي، والإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد الشافعيّ بالدّيار المصريّة، وقرآ به على الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المصريّ، وقرأ به على الكمال ابن شجاع الضّرير، وقرأ به[1] على أبي الجود، وقرأ أبو الجود والصفراويّ على اليَسع بن حزم، وقرأ بها[2] على أبي العبّاس القَصَبيّ، وقرأ بها على موسى بن سليمان، وقرأ بها على المؤلّف.

وقال أبو حيَّان أيضاً: أخبرنا به أبو جعفر أحمد بن عليّ بن محمد بن أحمد بن الطبّاع، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الكوّاب، أخبرنا أبو خالد يزيد بن رفاعة. أخبرنا أبو الحسن عليّ بن أحمد الأنصاريّ أخبرنا يحيى بن إبراهيم بن البيّاز[3]، أخبرنا مكِّيٌّ المؤلّف. وبهذا الإسناد:

كتاب القاصد

لأبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد الخزرجيّ القرطبيّ وتوفي بها سنة ست وأربعين وأربعمائة.

---

(١) «به»: من (س) فقط.

(٢) أي (بالتبصرة).

(٣) في المطبوع: «البياذ»، بالذال المعجمة، وهو تصحيف.

قرأت به القرآن على[١] ابن البيّاز[٢] وقرأ ابن البيّاز[٣] على المؤلّف.

كتاب الروضة

للإمام أبي عمر أحمد بن عبد الله بن لُبّ الطَّلَمَنْكِيّ الأندلسيُ؛ نزيل قرطبة، وتوفي بها بذي الحجة سنة تسع وعشرين وأربعمائة.

و: كتاب المجتبَى

للإمام أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد بن عمر الطَّرَسوسي، نزيل مصر، وتوفي بها سَلْخ ربيع الأول سنة عشرين وأربعمائة.

قرأت بهما ضِمْناً مع كتاب «التيسير» و «الهادي» و «التبصرة» وغير ذلك، على الشيخ / الإمام أبي العبّاس أحمد بن الحسين بن سليمان الدّمشقيّ، وقرأ بهما كذلك على والده، وقرأ على القاسم بن الموفَّق[٤] الأندلسيّ، وقرأ على أحمد بن عون الله الحصّار البلنسيّ، وقرأ على أبي الحسن عليّ بن عبد الله بن خلف بن النّعمة البلنسي[٥]، وقرأ على أبي محمد عبد الله بن سهل بن يوسف الأنصاري

(١) في المطبوع «إلى»، والمثبت الصواب.

(٢) في المطبوع: «البياذ» بالذال، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: «البياذ» بالذال، وهو تصحيف.

(٤) هو اللّورقيّ، وقد تقدم ص: ١٦٦.

(٥) عالم، فقيه مفسر، خطيب، صنف كتاب (الإمعان في شرح سنن النسائي) وله تفسير كبير في عدة مجلدات، ولي خطابة بلنسية، وانتهت إليه رياسة الإقراء والفتوى، توفي سنة (٥٦٧ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٥٣، المعرفة: ٣/ ١٠٣١-١٠٣٢، بغية الملتمس: ٣٢٤.

المرسي[١]، وقرأ على أبي عمر الطَّلَمَنْكِيّ بقرطبة، وعبدالجبار الطرسوسيّ بمصر، وعلى أبي عمرو الدّانيّ، وعلى مكّيّ، وعلى ابن[٢] سفيان، وعلى غيرهم.[٣]

كتاب تلخيص العبارات

تأليف الإمام المقرئ أبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بَلِّيمة الهوّاريّ القيروانيّ نـزيل الإسكندريّة، وتوفي بها ثالث عشر رجب سنة أربع عشرة وخمسمائة.

حدثني به أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ الشافعيّ شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، وقال لي: قرأته على أبي حيَّان، أخبرنا به أبو محمد المريوطي، أخبرنا به الصفراويّ، أخبرنا به أبو القاسم بن خلف الله، أخبرنا المؤلّف.

وقرأت بمضمّنه جميع القرآن على الأستاذ ابن اللبان وقرأ به على محمد بن يوسف الأندلسي[٤] وقرأ به على عبد النصير الإسكندريّ.

---

(١) مقرئ الأندلس، ثقة، محقق، لازم الداني (١٨) عاماً بعد أن كانت بينهما مقاطعة، كان شديداً على أهل البدع، قوّالاً للحق، فامتحن بسبب ذلك، وكانت بينه وبين الباجي منافرة عظيمة، توفي سنة (٤٨٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢١ - ٤٢٢، المعرفة: ٢/ ٨٣٠-٨٣١، بغية الملتمس: ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٢) في المطبوع: «أبي»، وهو خطأ وتحريف.

(٣) ذكر المؤلّفُ بعضَهم ومنهم: عبد الباقي بن فارس وخلف بن غصن ومحمد بن سليمان صاحب السامرى، ثم علّق المؤلّف على ذلك بقوله: وهؤلاء شيوخ ما نعلم أحداً جمع بينهم سواه اهـ. غاية النهاية: ١/ ٤٢٢.

(٤) هو أبو حيَّان.

ح وقرأت به على أبي محمد عبد الوهاب بن محمد القرويّ بثغر الإسكندريّة، وقرأ به على أحمد بن محمد القوصيّ شيخ الإقراء بالإسكندريّة، وعلى محمد بن عبد النّصير بن الشَّوَّاء المقرئ بالإسكندريّة، وقرأ به القوصيّ على أبي الحسين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز بن الصوَّاف الإسكندريّ، وقرأ به ابن الشَّوَّاء على الشيخ الإمام المكين أبي محمد عبد الله بن منصور الأسمر وقرأ به المكين الأسمر، وابن الصوَّاف على أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد المالكيّ[1] شيخ القراء بالإسكندريّة، وقرأ به على أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن محمد بن عطية المقرئ بالإسكندريّة، وقرأ به على مؤلّفه بالإسكندريّة / وهذا أصحّ إسناد وألطفه، مسلسل بالتلاوة بالإسكندريّة إلى المؤلِّف.

كتاب التذكرة في القراءات الثمان

تأليف الإمام الأستاذ أبي الحسن طاهر بن الإمام الأستاذ أبي الطيب عبدالمنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي، نزيل مصر، وتوفي بها لعشرٍ مضين من ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

أخبرني به الإمام العلَّامة أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عليّ بن أبي الحسن بن الصائغ بقراءتي عليه بالدّيار المصريّة، قال أخبرنا به الأستاذ أبوعبدالله محمد بن أحمد المصريّ، أخبرنا به الإمام أبو الحسن بن شجاع العبّاسيّ، أخبرنا به

(١) هو الصفراويّ.

الإمام أبو الجود اللّخميّ، أخبرنا به الشريف أبو الفتوح ناصر بن الحسن، أخبرنا به أبو الحسين يحيى بن عليّ الخشّاب أخبرنا به أبوالفتح أحمد بن بابشاذ الجوهريّ[١] أخبرنا به المؤلّف.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على أبي عبد الله محمد بن الصائغ المذكور، وأبي محمد عبد الرحمن بن أحمد الشافعيّ، وإلى أثناء سورة «النحل» على الأستاذ أبي بكر بن أيدغدي بالدّيار المصريّة، متفرِّقين، وقالوا لي: قرأنا به كلّ القرآن إفراداً[٢] وجمعاً على الإمام أبي عبد الله الصائغ بمصر، وقرأ هو القرآن بمضمّنه على الشريف الكمال عليّ بن شجاع الضّرير بمصر المحروسة، وقرأ به على الشيخين الإمامين: أبي الحسن شجاع بن محمد بن سيِّدهم المدلجي، وأبي الجود غياث بن فارس بن مكّيّ المنذريّ، بمصر المحروسة.

أما المدلجيّ فقال: قرأت به على الإمام أبي العبّاس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام اللّخميّ رحمه الله[٣] بمصر، أخبرنا به أبو جعفر أحمد بن محمد بن حَمُّوشَة[٤]

---

(١) نحويّ، إمام شهير، توفي حدود سنة (٤٤٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠.

(٢) في المطبوع «أفراداً» بفتح الهمزة، وهو تحريف.

(٣) هو ابن الحطيّة، وقد مر ص: ١٨٤.

(٤) كذا ضبطها المؤلّف في غايته وقال عنه: مقرئ، مصدّر، اهـ.

وظاهر كلام المؤلّف أن القلعيَّ شيخٌ للخميّ، فيكون واسطة بينه وبين المدلجي، وهذا لا يصح؛ لأن القلعيّ شيخ المدلجيّ مباشرة، وهو من طبقة اللّخميّ، وعليه فيكون صواب كلام المؤلّف أن المدلجي قرأ على اللّخميّ، وأجازه القلعيُّ، ويؤيد هذا ما ذكره المؤلّف في ترجمة (القلعي) من أنه روى القراءات من «التذكرة» عن أبي عليّ بن سليم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠١.

القَلعيّ بمصر، أخبرنا به أبو علي الحسن بن خلف بن بَلِّيمة، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد القزوينيّ[١] أخبرنا المؤلّف. /

وأما المنذريّ فقرأ به القرآن كلّه على الشّريف الخطيب ناصر بن الحسن الزيديّ بمصر، قال: قرأت به على أبي الحسين الخشاب بمصر وقرأ به على أبي الفتح ابن بابشاذ بمصر وقرأ به على المؤلّف طاهرِ بن غلبون بمصر، سَنَدٌ صحيحٌ عالٍ تسلسل منّا إلى المؤلّف بالأئمة المصريّين الضابطين، وبمصر أيضاً.

كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة

وهي قراءات العشرة المشهورة وقراءة الأعمش، تأليف الإمام الأستاذ أبي عليّ الحسن بن محمد بن إبراهيم البغداديّ المالكيّ، نزيل مصر، وتوفي بها في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة.

أخبرني به الشيخ الصالح[٢] الثقة أبو العبّاس أحمد بن إبراهيم بن محمود الدّمشقيّ المَعْصَرَانيّ بقراءتي عليه بمنزله بخِطة الشِّبْلية[٣] بسفح قاسيون، قال:

---

(١) المقرئ أحد الحُذّاق بالقراءات، حدّث عن الحلبيّ والكلابيّ وغيرهما، وحدّث عنه الكتّاني والحميديّ وغيرهما، توفي سنة (٤٥٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٥، المعرفة: ٢/ ٧٩٣-٧٩٤، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٣.

(٢) في المطبوع: «صالح» منكّراً، وهو تحريف.

(٣) المدرسة الشبلية: نسبة إلى بانيها الطواشي شبل الدولة، واسمه: كافور بن عبد الله، من خدام الأمير حسام الدين محمد بن لاجين، بناها للأحناف، كان رجلاً ديّناً، صالحاً، عاقلاً، سمع من الخشوعي والكندي وغيرهما، توفي سنة (٦٢٣ هـ).

انظر: البداية والنهاية: ١٣/ ١٢٥، الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٥٣٠-٥٣١.

أخبرنا الإمام أبو العبّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل الحرّانيّ[1] قراءة عليه وأنا أسمع قال: أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن المظفر الوزيريّ[2] قراءة عليه، أخبرنا الإمام أبو الحسن بن شجاع العبّاسيّ سماعاً وتلاوة، أخبرنا به أبو الجود غياث بن فارس اللّخميّ سماعاً وتلاوة.

ح قال شيخنا أبو العبّاس المَعْصَراني أيضاً: وأخبرني بكتاب «الروضة» أيضاً شيخنا أبو العبّاس أحمد بن أبي طالب بن أبي النِّعَمِ[3] بن بيان الصّالحيّ فيما شافهني به، قال: أخبرنا كذلك شيخنا الإمام المسند المقرئ أبو الفضل جعفر بن عليّ بن هبة الله بن جعفر بن يحيى الهمدانيّ قال: أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن ابن خلف الله الإسكندريّ سماعاً وتلاوة، أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن خلف بن الفَحَّام الصِّقلّيّ، قال أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل ابن غالب الخيّاط المصريّ المالكيّ.

ح وقرأت به القرآن العظيم من أوله إلى آخره على الإمام أبي محمد

---

(١) صالح، خيّر، ثقة، عارف بالقراءات وعللها، قال الذهبي: سمع الكثير من كتب الحديث على الشيخ أبي عمرو وغيره، حمل إليّ إجازاته فعملت له منها ما يكتب للتلامذة. توفي سنة (٧٢٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٧، المعرفة: ٣/ ١٤٨٨-١٤٨٩، الدرر الكامنة: ١/ ٢٥٥

(٢) أستاذ، ماهر، حفظ كتاب «العنوان» وغيره، عُني بالقراءات، وسمع عدة كتب فيها، توفي بين الحرمين بعد قضائه الحج سنة (٦٨٤ هـ).
الوزيري نسبة إلى (الوزيريّة) وهي حارةٌ بالقاهرة.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٩، المعرفة: ٣/ ١٣٩٢ - ١٣٩٣، حسن المحاضرة: ١/ ٥٠٣.

(٣) سمّاه في أول الكتاب «نعمة الله». انظر ص: ٥.

عبدالرحمن بن أحمد بن عليّ البغداديّ بمصر، وأخبرني أنه قرأ به جميع القـرآن / على شيخه الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المعدّل[١] بمصر، قال: قرأت به عـلى الإمام أبي الحسن العبّاسيّ، قال: قرأت به على أبي الجود، قال: قرأت القـرآن بـما تضمَّنه كتاب «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ على الإمام الشريف أبي الفتوح نـاصر ابن الحسن بن إسماعيل الحسينـيّ الزيديّ وسمعتها عليه، وأخبرني أنه قرأ كذلك القرآن بمضمّن كتاب «الروضة» على الشيخ أبي عبد الله محمد بـن عبـد الله بـن مُسَبِّح الفضّيّ[٢] وسماعاً عليه، قال أخبرنا الشيخان: أبو الحسن عليّ بن محمد بن حميد الواعظ المعدّل المعروف بابن الصوّاف[٣]، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل ابن غالب المالكيّ المعروف بالخيّاط[٤] سماعاً عليهما لكتاب «الروضـة» وتـلاوة بمضمّنه، قالا: سمعناه وتلونا به على مصنّفه.

قال ابن الفحّام: قال لنا شيخُنا أبو الحسين نصر بن عبـد العزيـز بـن أحمـد الفارسي[٥] إنه قرأ بالطُّرق والروايات والمذاهب المذكورة في كتـاب «الروضـة» لأبي عليّ المالكيّ البغداديّ على شيوخ أبي عليّ المـذكورين في «الروضـة» كلّهـم

---

(١) في (س) «ابن المعدّل»، وهو تقي الدين الصائغ، وقد سبق ص: ١٧٤.

(٢) مقـرئ، مـصدّر، عـدل، كثـير الروايـات، تـلا عـلى أبي معـشر بكتابـه «سـوق العـروس». انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٨٧، المعرفة: ٢/ ٩١٧ - ٩١٨.

(٣) مقرئ مصدر. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٧.

(٤) شيخ مقرئ، عدل، مشهور. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠.

(٥) انظر: ترجمته ص: ٢٧٩.

القرآنَ كلّه، وأَنَّ أبا عليّ كان كلّما قرأ جزءاً من القرآن قرأت مثله، وكلّما ختم ختمة ختمت مثلها حتى انتهيت إلى ما انتهى إليه من ذلك، وأن سَنَد قراءته[١] كسند الشيخ أبي عليّ سواء.

قلت وكذا هو مسند في كتاب «التجريد» الآتي ذكره، وبهذا تعلو أسانيدنا في «التجريد» على أسانيد «الروضة» بواحد واثنين فليعلم ذلك.

ولهذا الفارسيّ:

كتاب الجامع في العشر

نرويه بهذا الإسناد عالياً باتّصال التلاوة، وتوفي بمصر سنة إحدى وستين وأربعمائة.

كتاب التجريد

تأليف الإمام الأستاذ أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف / الصِّقِلِّيّ المعروف بابن الفحام، شيخ الإسكندريّة، وتوفي بها في ذي القعدة سنة ست[٢] عشرة وخمسمائة.

---

(١) في المطبوع: «قراء»، وهو تحريف.

(٢) (ست) سقطت من (م).

أخبرني به شيخنا الإمام الحافظ الكبير، شيخ المحدِّثين أبـو بكـر محمـد بـن عبدالله بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسيّ بسفح قاسيون بقراءتي عليه، قـال: أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله محمد بن عليّ بن أبي القاسم بن أبي العزّ بن الورّاق؛ المعروف بابن الخروف[(١)] الموصليّ الحنبليّ قراءة عليه وأنا أسمع سنة ثماني عـشرة وسبعمائة، أخبرنا به الإمام أبو أحمد عبد الصمد بن أحمد بن عبد القـادر بـن أبي الجيش[(٢)] البغداديّ سماعاً وتلاوة، أخبرنا به كذلك الإمام أبو المعالي محمـد بـن أبي الفرج بن معالي الموصليّ[(٣)]، أخبرنا به الإمام أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام الأزدي[(٤)] القرطبيّ سماعاً وتلاوة، قال: أخبرنا المؤلّف كذلك.

قال شيخنا أبو بكر: وأخبرنا به إجازة شفاهاً غير واحد من الثقات: القاضي

---

(١) مقرئ، وصفه المؤلِّف بأنه محقّق مجوّد ناقل، ووصفه الذهبي - وقد سمع منه التجريد - بأنـه متوسـط المعرفـة، تـاركٌ، في سـمعه ثِقَـلٌ، تـولَّى مـشيخة الإقـراء بالتربـة الأشرفيـة، تـوفي سـنة (٧٢٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٠٦ -٢٠٧، المعرفة: ٣/ ١٤٧٤ -١٤٧٥، الدرر الكامنة ٤/ ٧٧ - ٧٨.

(٢) شيخ القراء ببغداد، محقق، بصير بالقراءات وعللها وغريبها، يروي أكثر مـن (٣٠) كتابـاً في القـراءات، أجاز له ابن الجوزيّ وغيره. توفي سنة (٦٧٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٨٧ - ٣٨٨، المعرفة: ٣/ ١٣٢٦-١٣٢٨، الذيل على طبقات الحنابلة: ٢/ ٢٩٠ - ٢٩٤.

(٣) مقرئ، فقيه، شافعي، صدوق، توفي سنة (٦٢١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٢٨، المعرفة: ٣/ ١١٩٢-١١٩٣، التكملة: ٣/ ١٢٨-١٢٩.

(٤) مقرئ، نحوي، أخذ العربية عن الزمخشري، ثقة، ورع، أخذ عنه ابن عساكر والسمعاني وغيرهمـا، تـوفي سنة (٥٦٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٧٢، المعرفة: ٣/ ١٠٢٤ - ١٠٢٥، وفيـات الأعيـان: ٥/ ٢١٩، بغيـة الوعـاة: ٢/ ٣٣٤، نفح الطيب: ٢/ ١١٦ -١١٨.

سليمان بن حمزة،[١] ويحيى بن سعد،[٢] وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم،[٣] قالوا: أخبرنا جعفر بن عليّ الهمدانيّ مشافهة وعبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراويّ مكاتبة.

ح[٤] ثم قرأته أجمع بالديار المصريّة على الشيخ الصالح أبي العبّاس أحمد بن الحسن بن محمد المزرفي[٥] قال أخبرنا به الإمام أبو حيَّان محمد بن يوسف الأندلسيّ قراءة عليه وأنا أسمع قال قرأته وتلوت بمضمّنه على الشيخ أبي محمد عبد النصير بن عليّ بن يحيى الهمداني أخبرنا الشيخان: أبو الفضل جعفر الهمدانيّ وأبو القاسم الصفراويّ قراءة وتلاوة، قالا - أعني الهمدانيّ والصفراويّ -: أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن عطيّة القرشيّ قراءة وتلاوة أخبرنا مؤلّفه كذلك.

وأخبرني به أعلى من ذلك الشيخ المعمّر أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروزآبادي ثم الصالحيّ البنّاء قراءة مني عليه بسفح قاسيون

(١) المقدسي، فقيه، حنبلي، قاضي.

انظر: الوافي بالوفيات: ١٥/ ٣٧٠، ذيل طبقات الحنابلة: ٢/ ٣٦٤.

(٢) يحيى بن محمد بن سعد بن مفلح، الأنصاري، المقدسي، ثم الصالحي الحنبليّ، ولد سنة (٦٣١هـ)، وحدّث بالكثير، وكان خيِّراً متواضعاً، تولى مشيخة (الضيائية)، توفي سنة (٧٢١ هـ).

انظر: الدرر الكامنة:٥/ ٢٠١.

(٣) النابلسي، المقدسي. توفي سنة (٧١٨ هـ). انظر: الدرر الكامنة: ١/ ٤٣٨.

(٤) (ح) علامة تحويل السند ليست في (م).

(٥) في (م): «المزرقي» بالقاف، وهو تصحيف.

عن الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري.

وقال أبو حيَّان: وأنبأنا ابن / البخاريّ يعني المذكور في كتابه إليّ من دمشق عن أبي طاهر بركات بن إبراهيم الفُرْشِيّ[1] الخشوعيّ عن مؤلّفه.

وقرأت به القرآن كلّه على الشيخ الإمام العلَّامة أبي عبد الله محمد بن عبدالرحمن بن عليّ الحنفيّ بالقاهرة المحروسة، وأخبرني أنه قرأ به القرآن كلّه على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ، وقرأ به على الكمال أبي الحسن ابن شجاع العبّاسيّ، وقرأ به على أبي الجود، وقرأ به على أبي الحسن شجاع بن محمد المدلجي، وقرأ به على أبي العبّاس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام اللّخميّ المعروف بابن الحطيئة، وقرأ به على مؤلّفه.

وقرأت به بمدينة الإسكندريّة على أبي محمد عبد الوهاب بن محمد الإسكندريّ، وقرأ به على أبي العبّاس أحمد بن محمد الإسكندريّ بها، وقرأ به على يحيى بن أحمد الإسكندريّ بها، وقرأ به على الإمام أبي القاسم الصفراويّ الإسكندريّ بها، وقرأ به[2] على ابن خلف الله الإسكندريّ بها وقرأ به على مؤلّفه بالإسكندريّة.

(١) كذا في (س) بالفاء، وهو صحيح، قاله المنذريُّ، وضبطه بضم الفاء وسكون الراء المهملة وبعدها شين معجمة، نسبة إلى بيع الفُرُش، اهـ وفي بقية النسخ (القرشيّ) بالقاف، وهو صحيح أيضاً، أشار الذهبيّ إلى أنه ضبط جماعة من المحدّثين منهم الضياء وابن خليل، وتوقف بعضهم في نسبته للخلف فيها. التكملة ١/ ٤٢٠ والحاشية رقم (١)، التاج (فَرَش) بالفاء.

(٢) «به» ليست في (س).

مفردة يعقوب

لابن الفحّام المذكور؛ قرأتها بسفح قاسيون على الشيخ الأصيل النجم أحمد ابن النجم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن الشيخ أبي عمر المقدسيّ، عن أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي عن الخُشوعيّ عن المؤلّف.

وقرأت بها القرآن كلّه على عبد الرحمن بن أحمد ومحمد بن عبد الرحمن وقرآ بها على محمد بن أحمد الصائغ بسنده المتقدم.[1]

كتاب التلخيص في القراءت الثمان

للإمام الأستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن عليّ بن محمد الطبريّ الشافعيّ، شيخ أهل مكة، وتوفي بها سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. /

أخبرني به الشيخ المعدّل أبو العبّاس أحمد بن الحسن بن محمد السويداويّ قراءة منيّ عليه بمنزلي[2] بالقاهرة المحروسة، قال: أخبرنا الأستاذ أبو حيَّان محمد بن يوسف سماعاً عليه قال: أخبرني به الأستاذ النحويّ الحافظ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفيّ قراءة منيّ، عليه بغرناطة، أخبرنا الشيخ الزاهد

---

(١) انظر ص: ٢٠٥.

(٢) في (م): «بمنزله».

أبو عثمان سعد بن محمد بن سعد الأنصاريّ عرِفَ بالحَفَّار[١]، أخبرنا أبوالحسن[٢] عليّ بن أحمد بن كوثر المحاربيّ[٣]، أخبرنا أبو عليّ الحسن بن عبد الله بن عمر القيروانيّ[٤] عن أبي معشر إجازة[٥] وعن أبيه[٦] عبد الله بن عمر سماعاً وتلاوة عن المؤلّف سماعاً وتلاوة.

قال أبو حيَّان أيضاً: وأنبأنا به الشيخ المعمّر أبو محمد عبد الوهاب بن الحسن[٧] بن الفرات[٨] اللّخميّ[٩] بالإسكندريّة عن أبي عبد الله محمد بن أحمد

---

(١) مقرئ، صالح، ثقة، عدل، زاهد، مقتصد جداً في لباسه وجميع شؤونه. توفي سنة (٦٤٦ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠٣-٣٠٤، المعرفة: ٣/ ١٢٥٨.

(٢) في (س) «الحسين» مصغراً، وهو خطأ.

(٣) ثقة، مسند، تصدر للإقراء والرواية وانتفع به الناس، وصنَّف عدة كتب، وبَعدَ صِيته، توفي سنة (٥٨٩هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٤، المعرفة: ٣/ ١٠٩٣ - ١٠٩٤، التكملة للصلة: ٢/ ٦٧٣-٦٧٤.

(٤) إمام في القراءات، متصدر، مفتي، شافعيّ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بمكة، قصده القراء لعلوّ سنده، آخر من روى عن أبي معشر، توفي سنة (٥٤٧ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٧، المعرفة: ٢/ ٩٤٣ - ٩٤٤، العقد الثمين: ٤/ ٨١-٨٢.

(٥) قوله: (إجازة) إشارة إلى تصويب القول بأنه لم يقرأ عليه، وهذا تبع لقول أبي حيَّان والذهبيّ، حيث وصف المؤلّف القولَ بقراءته عليه بأنه بعيد وأن أبا حيَّان أنكره.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٧، المعرفة: ٢/ ٩٤٤.

(٦) المعروف بابن العرجاء، وهي أمّه، كانت فقيهة عابدة، تقعد في المسجد الحرام تعظ النساء، وهو مقرئ، ثقة، حاذق، جاور بمكة واستوطنها وأَمَّ بالمقام، إليه انتهت رئاسة الإقراء بالحرم المكيّ، سمع منه السِّلفي وغيره، توفي قبل سنة (٥٠٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٣٨، المعرفة: ٢/ ٨٧٨-٨٧٩.

(٧) في (ت) «الحسين»، وهو تحريف وخطأ.

(٨) في (ت) «القرَّاب»، وهو تحريف.

(٩) صفي الدين، المسند، ولد سنة (٥٩١ هـ) بالإسكندرية توفي سنة (٦٨٣ هـ)، وجاء في الإحاطة (الحسنيّ) بدل (اللَّخْمي)، ولعله تحريف. انظر: ذيل التقييد: ٢/ ١٥٨، الإحاطة: ٣/ ٤٤.

الأَرتـاحيّ[١] وهو آخِرُ مَن حدّث عنه عن أبيّ الحسن علي بن الحسين بـن عمـر الفراء الموصليّ[٢] عن أبي معشر.

قال أبو حيَّان أيضاً: وأخبرنا به الرَّشيد عبد النصير المريوطي قراءة وتـلاوة عن الصفراويّ كذلك.

ح وكتب إليَّ الشيخ أبو العبّاس أحمد بن عبد العزيز الحرّانيّ أنّ أبا الحـسين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز المقرئ أخبره مشافهة، قال: قرأته وتلوت بـه عـلى الإمام أبي القاسم الصفراويّ.

ح وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على أبي محمد عبد الـرحمن بـن أحمـد بـن البغداديّ، وأبي عبد الله محمد بن عبـد الـرحمن بـن الـصائغ وإلى أثنـاء سـورة ﴿النحـل﴾ على أبي بكر بن أيدغدي، قالوا قرأنا بمضمّنه على الـصـائغ، وقـرأ بـه على الكمال الضّرير، وقرأ به على أبي الجود، وقرأ به الصفراويّ وأبو الجود، عـلى أبي يحيى اليسع بن حزم بن عبد الله بن اليسع الأندلسيّ قال: قرأته وتلوت به على أبي عليّ[٣] منصور بن الـخَيِّر بـن يعقـوب* بـن يَمْـلَى الـمَغْرَاوي*[٤] عـرف

---

(١) ابن حامد بن مفرج بن غياث، وهو آخر من روى في الدنيا عن شـيخه أبي الحـسن الموصـلي، تـوفي سـنة (٦١٠هـ). والأرتاحي: نسبة إلى موضع بحلب يقال له: (أرتاح) قال عنه الأرتاحي نفسه: نحن من أرتاح البصر؛ لأن يعقوب عليه السلام رُدَّ بها عليه بصره. انظر: معجم البلدان: ١/ ١٤٢-١٤٣.

(٢) الشيخ العالم، الثقة، ولد سنة (٤٣٣ هـ)، سمع من ابن الضراب والمحاملي وغيرهم، وحدَّث عنه السلفي وأبو القاسم البوصيري وغيرهما، توفي سنة (٥١٩ هـ). انظر: السير: ١٩/ ٥٠٠.

(٣) «عليّ» سقطت من (س).

(٤) ما بين النجمتين حُرِّف في (ت) إلى: «علي بن العولوي» وتصحفت «المغراوي» في المطبوع إلى «المعزاوي» بالعين المهملة والزاي.

بالأحدب[1] قال قرأته وتلوت به على مؤلّفه أبي معشر الطبري./

وبهذا الإسناد نروي:

كتاب: الرّوضة

للإمام الشريف أبي إسماعيل موسى بن الحسين بن إسماعيل بن موسى المعدّل، تلاوة، وقرأ عليه بها أبو[2] عليّ الأحدب المذكور.

كتاب الإعلان

للإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف الصفراويّ الإسكندريّ، توفي بها في ربيع الآخر سنة ستّ وثلاثين وستمائة.

أخبرني به الشيخ الإمام المسند أبو إسحاق[3] إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد ابن عبد المؤمن الدّمشقيّ بقراءتي عليه في سنة تسع وستين وسبعمائة بالقاهرة المحروسة، قال: أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن نُمَير[4] المجوّد

(١) أستاذ، مقرئ كبير، صنّف كتاباً في القراءات، وقصده الناس، قال ابن بشكوال: سمعت بعض شيوخنا يضعّفه. اهـ توفي سنة (٥٢٦ هـ)، والمغراوي لعلها نسبة إلى موضع، يقال له: «مغراوة» بالمغرب، أو إلى قبيلة عظيمة من زنانة البربرية. والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١٢، المعرفة: ٢/ ٩٣٠ - ٩٣١، الصلة: ٦٢٠، زهر الآس في بيوتات أهل فاس: ٢/ ١٩٥.

(٢) «أبو» سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «أبو إسحاق بن» وهو تحريف وخطأ.

(٤) شيخ القراء، كاتب، له مشاركة في النحو، توفي سنة (٧٤٧ هـ)، وليس سنة (٧٤٩) كما في غاية المؤلِّف. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥٦، المعرفة: ٣/ ١٤٧٧ - ١٤٧٨، الدرر الكامنة: ٤/ ٢٣٢ - ٢٣٣.

المصريّ تلاوة، أخبرنا[1] به: أبو محمد عبد الله بن منصور بن عليّ بن منصور الإسكندريّ سماعاً وتلاوة، أخبرنا المؤلّف كذلك.

قال شيخنا: وأخبرنا به إجازة عن المؤلّف غير واحد من الشيوخ كالقاضي سليمان بن حمزة بن أبي عمر، ويحيى بن سعد، وأبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم المقدسيِّين.

وقرأت بمضمّنه على الشيخ المقرئ أبي محمد عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن القرويّ الإسكندريّ بثغر الإسكندريّة[2] وقرأ بمضمّنه على الشيخ أبي العبّاس أحمد بن محمد بن أحمد القوصي أربعين ختمة إفراداً وجمعاً بالإسكندريّة في مدّة آخرها سنة ستّ عشرة وسبعمائة، وعلى أبي عبد الله محمد ابن عبد النّصير بن عليّ، عُرِفَ بابن الشّوّاء وذلك بثغر الإسكندريّة، قال القوصيّ: قرأت به على يحيى بن أحمد بن الصوّاف، وقال ابن الشّوّاء: قرأت به على المكين الأسمر، قال كلّ منهما: قرأته وقرأت بمضمّنه على مؤلّفه الصفراويّ بثغر الإسكندريّة المحروس.[3]

---

(١) بيّن الذهبيّ أنّ ابن نمير ارتحل إلى ابن منصور - هو المكين الأسمر - سنة (٦٩٠ هـ) فعرض عليه ختمة بالسبع في ستة عشر يوماً. انظر: المعرفة: ٣/ ١٤٧٧.

(٢) في سنة (٧٨٥ هـ) كما ذكر المؤلّف نفسه في جامع أسانيده ق: ٦٣ ب.

(٣) قال المؤلّف بعد أن ذكر إسنادَيْ شيخه عبد الوهاب: «وهذان الإسنادان مع رفعتهما وصحتهما تسلسلا لي بالإسكندريّة إلى المؤلّف وكذلك للمؤلّف من شيوخه».
جامع أسانيده ق: ٦٤ / أ.

كتاب الإرشاد

لأبي الطيّب عبد المنعم بن عبيد[١] الله بن غلبون الحلبيّ، نـزيل مصر، وتوفي بها / في جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وثلاثمائة.

قرأت به القـرآن كلّـه بالـسند المتقـدّم في كتـاب «الإعـلان» لأبي القاسـم الصفراويّ، وقرأ به على أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن محمد بن عطية الإسكندريّ، وقرأ به على أبي عليّ الحسن بن خلف بن بَلِّيمة، وقـرأ بـه عـلى أبي حفص عمر بن أبي الخير الخزّاز[٢]، وقرأ به على أبي الحـسن عـليّ بـن أبي غالـب المهدويّ[٣] وقرأ به على مؤلّفه.

كتاب الوجيز

تأليف الأستاذ أبي عليّ الحسن بن عـليّ بـن إبـراهيم بـن يـزداذ بـن هرمـز الأهوازيّ، نــزيل دمـشق، وتـوفي بهـا رابـع ذي الحجـة سـنة سـت وأربعـين وأربعمائة.

أخبرني به الإمام الصالح شيخ القراء أبو العبّاس أحمد بن إبراهيم بـن داود ابن محمد المنبجيّ، الدّمشقيّ، بقراءتي عليه بدمشق المحروسة، عـن أبي عبـد الله

(١) في المطبوع: «عبد الله» مكبراً، وهو تحريف وخطأ.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي ترجمته عند المؤلّف «الخزار» بالراء في آخره.

وهو: مقرئ، شيخ متصدر، قَيْرواني. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٢.

(٣) مقرئ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٠-٥٦١ .

محمد بن محمد بن محمد بن[1] هبة الله بن مَمِيل[2] بن الشيرازي[3] بدمشق المحروسة قال أخبرنا جديّ أبو نصر[4] محمد[5] المذكور كذلك بدمشق المحروسة، قال: أخبرنا أبو البركات الخضر بن شبل بن الحسين بن عبد الواحد الحارثيّ المعروف بابن عَبْد،[6] سماعاً عليه بدمشق المحروسة قال أخبرنا أبوالوحش سُبَيع بن المُسَلّم بن قيراط[7] الضّرير بدمشق المحروسة سماعاً عليه، قال: أخبرنا المؤلّف سماعاً وتلاوة بدمشق المحروسة، وهذا سند صحيح في غاية العلوّ، تسلسل لنا إلى المؤلّف بالدّمشقيّين وبدمشق إلى المؤلّف.

وقرأت به القرآن كلّه على أبي عبد الله بن الصائغ، وأبي محمد بن البغداديّ، وأبي بكر بن الجنديّ[8] كما تقدم، وأخبروني أنهم قرؤوا به جميع القرآن على الإمام

---

(١) «محمد بن» سقطت من (س)، وفي (م): «محمد بن» فتكون أربعة.

(٢) كذا في جميع النسخ بميمين وهو الصواب، والذي في «البداية والنهاية» لابن كثير -كما سيأتي- جميل، بالجيم والميم.

(٣) مسند وقته، سمع من السخاوي وابن الصابوني وغيرهما، وله مشيخة وعوال، وروى الكثير، وكبر سنّه ولم يختلط، توفي سنة (٧٢٣ هـ) ليلة عرفة عن أربع وتسعين سنة وشهرين.
انظر: الشذرات: ٦/ ٦٢، وكنيته فيه: (أبو نصر).

(٤) في (م): «أبو منصور» وهو خطأ.

(٥) ابن هبة الله بن مميل، فقيه، عالم فاضل، حسن الأخلاق، عالم بأيّام العرب، سمع على ابن عساكر وغيره، توفي سنة (٥٣٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٢٧٤، البداية والنهاية: ١٣/ ١٦٢.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٠.

(٧) المُسلّم بن هارون، مقرئ، ثقة، انتهت إليه المشيخة في القراءة ببلده، وكان يقرئ الناس تلقيناً وتجويداً، من الصبح إلى الظهر، قال المؤلّف: وأظنه هو الذي أشهر قراءة أبي عمرو تلقيناً بدمشق بعد ما كانوا يتلقنون لابن عامر. اهـ توفي سنة (٥٠٨ هـ) و(ابن قيراط) ليس اسم جده، وإنما هو اسم الشهرة.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠١، المعرفة: ٢/ ٨٨٨.

(٨) في المطبوع: «ابن الجند» بالجمع، وهو تحريف.

أبي عبد الله الصائغ وقرأ به على الكمال علي بن شجاع الضّرير، قال: قرأت به على أبي الجود، قال: قرأت به على الشريف الخطيب، قال: قرأت به على أبي الحسن عليّ / بن أحمد بن علي المَصِّينـيّ الأبهَريّ[١] قال: قرأت به على مؤلّفه.

وقال الكمال الضّرير: وأخبرني به أيضاً أبو عبد الله محمد بن الحسن بن عيسى اللُّرُسْتانيّ[٢] سماعاً عليه[٣] سنة خمس وستمائة: أخبرنا أبو القاسم عليّ بن الحسن بن الحسن بن أحمد؛ عرف بابن الماسح[٤]، وأبو البركات الخضر بن شبل ابن الحسين الحارثيّ سماعاً قالا: أخبرنا أبو الوحش سُبيع: أخبرنا المؤلِّف.

---

(١) المقرئ الضّرير، أقرأ بالديار المصريّة، قال الذهبي: عليه دارت في وقتنا طرق الأهوازيّ، ولا أعلم أحداً من المؤرّخين ذكر له ترجمة، وكان موجوداً في حدود عام (٥٠٠ هـ).
المصيني، لم أعرف هذه النسبة.
الأبهري نسبة إلى موضعين، أحدهما بالقرب من (زَنجان) على حدود «أذربيجان»، وثانيهما قرية من قرى أصبهان.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢١ (والترجمة حرفية من الذهبي)، المعرفة: ٢/ ٨٦٥ - ٨٦٦، الأنساب: ١/ ٧٧-٧٨ و٣/ ١٦٨ .

(٢) صالح، خيِّر، روى عنه المنذريّ كتاب «الوجيز»، وفي ترجمة شيخه ابن الماسح (اللوستاني) بالواو.
اللّرستاني لم أجد هذه النسبة بهذا اللفظ، بل ذكروا في مادة (لرى) أن النسبة إليها: (اللُّرِّي) بضم اللام وتشديد الراء المكسورة، قالوا: وهي نسبة إلى ناحية من جبال أصفهان وأشتر، يقال لها: (لرستان).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١١٨، الأنساب: ٥/ ١٣٦، اللباب: ٣/ ١٣١ .

(٣) (عليه): سقطت من (س)

(٤) إمام، مقرئ، فقيه شافعيّ، فرضيّ، نحويّ، كانت له حلقة بالجامع الأموي، روى عنه ابن عساكر وغيره، توفي سنة (٥٦٢ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٠، المعرفة: ٢/ ٩٩٩- ١٠٠٠، طبقات السبكي: ٧/ ٢١٤.

كتاب السبعة

للإمام الحافظ الأستاذ أبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد التّميميّ البغداديّ وتوفي بها في العشرين من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

أخبرني به الشيخ المسند الرُّحْلة[1] أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة المراغي بقراءتي عليه في سنة سبعين وسبعمائة بالمِزَّة الفوقانية؛ ظاهر دمشق، عن شيخه أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسيّ عن الإمام أبي اليُمْنِ زيد بن الحسن بن زيد الكنديّ سماعاً لبعض حروفه وإجازة لباقيه.

ح وقرأت القرآن بمضمّنه على الشيخ أبي محمد بن البغداديّ وإلى أثناء سورة «النحل» على أبي بكر بن الجنديّ، وأخبراني أنهما قرآ به على شيخهما أبي عبد الله محمد بن أحمد الصائغ قال: قرأت به على الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل التميميّ،[2] قال: قرأت به على أبي اليُمْن الكنديّ، قال

(١) كذا ضبطت في (س) و(ك) بضم الراء وسكون الحاء، وهو الصواب، ومعناها: الذي يُرْحل إليه؛ لا أنه كثير الترحال كما فسره بعض المعاصرين، قال الزَّبِيدي: الرُّحلةُ بالضم: الوجه الذي تقصده وتريده... يقال: مكة رُحلتي: أي وجهي الذي أريد أن أرتحل إليه، قال: ومن هنا أطلق على الشريف أو العالم الكبير الذي يُرحل إليه لجاهه أو علمه. اهـ، وضبطت في (ت) الرِحلة، بكسر الراء.

انظر: اللسان والقاموس والتاج (رحل).

(٢) شيخ جليل، قرأ بكلّ ما قرأ به الكنديّ عليه، ثم طال عمره فكان آخر من قرأ على الكنديّ وقصده الناس من الأقطار، توفي سنة (٦٧٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٦، المعرفة: ٣/ ١٣٢٢-١٣٢٣.

الكنديّ: أنا به أبو الحسن محمد بن أحمد بن توبة[1] الأسديّ[2] المقرئ قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن هَزَارَمَرْد الخطيب الصَّرِيفينيّ[3]، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير الكتّاني[4]، قال[5]: أخبرنا المؤلّف المذكور سماعاً عليه لجميعها، وتلاوة لقراءة عاصم، وهذا سند[6] لا يوجد اليوم أعلى منه مع صحّته واتّصاله. /

كتاب المستنير في القراءات العشر

تأليف الإمام الأستاذ أبي طاهر أحمد بن عليّ بن عبيد[7] الله بن عمر بن سوار البغداديّ وتوفي بها سنة ستّ وتسعين وأربعمائة.

أخبرني به الشيخ الإمام العالم أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الخضر بن مُسلَّم الحنفيّ بقراءتي عليه في شهر ربيع الأول سنة إحدى وسبعين وسبعمائة بسفح

---

(١) في (ت) «ثوبة» بالثاء المثلثة، وهو تصحيف.

(٢) في (س) «الإسكندريّ» بدل «الأسديّ» فلعله تحريف.

وهو: مقرئ حاذق، شافعيّ، صالح، خيِّر، روى عنه ابن عساكر وغيره، توفي سنة (٥٣٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٤، المعرفة: ٢/ ٩٤٢ - ٩٤٣، المنتظم: ١٨/ ١٢ - ١٣.

(٣) الصريفيني، بفتح الصاد المهملة وكسر الراء، نسبة إلى (صَرِيفين) قرية من قرى بغداد.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٢، الأنساب: ٣/ ٥٣٦-٥٣٧.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٣٣٦.

(٥) (قال) من (م) فقط.

(٦) في المطبوع: «إسناد»، وهو تحريف.

(٧) في (س): «عبد الله» مكبراً، وهو خطأ.

قاسيون، قال: أخبرنا به الشيخ الرُّحْلة المسند أبو العبّاس أحمد بن أبي طالب بن أبي النِّعَمِ بن الحسن الصّالحيّ قراءة عليه وأنا أسمع في شهر[١] ربيع الآخر سنة أربع وعشرين وسبعمائة بسفح قاسيون قال أخبرنا به أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن القُبَّيْطي، والأنجب بن أبي السعادات الحمّاميّ[٢] إجازة قالا: أخبرنا به أبو بكر أحمد بن المقرّب بن الحسين بن الحسن الكرخيّ سماعاً، قال: أخبرنا المؤلّف كذلك.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على الشيخ الإمام العلّامة مفتي المسلمين أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عليّ بن أبي الحسن الحنفيّ، والشيخ الإمام العالم أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن البغداديّ الشافعيّ، وإلى أثناء سورة «النحل» على الأستاذ أبي بكر عبد الله بن أيدُغْديّ الشمسيّ، وأخبروني أنهم قرؤوا بمضمّنه على شيخهم الإمام الأستاذ مسند القراء أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم الشافعيّ المعروف بالصائغ، قال: قرأت بمضمّنه على الشيخ الإمام مسند القراء أبي إسحاق[٣] إبراهيم بن[٤] أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن فارس الإسكندريّ ثم الدّمشقيّ، قال: قرأت بمضمّنه

---

(١) (شهر) سقطت من (س) و(ظ).

(٢) ابن محمد، البغدادي، ولد سنة (٥٥٤ هـ)، سمع من أبي زرعة طاهر المقدسي وأبي المعالي محمد بن الجبان، حدّث بالكثير مع محبة للرواية وحسن الخلق، توفي سنة (٦٣٥ هـ).
الحمّاميّ: بفتح الحاء وتشديد الميم نسبة إلى: الحمّام الذي يغتسل فيه الناس.
انظر: الأنساب: ٢/ ٢٥٥، التكملة لوفيات النقلة: ٣/ ٤٧٠، العبر: ٥/ ١٤٢.

(٣) في المطبوع: «أبي إسحاق بن» وهو تحريف وخطأ.

(٤) بن: سقطت من المطبوع، وهو تحريف.

على الإمام العلَّامة أبي اليُمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكنديّ اللغويّ المقرئ قال قرأت بمضمّنه على شيخي الإمام الأستاذ الكبير أبي محمد عبد الله بن عليّ سبط الخيّاط وقرأ به على مؤلِّفه.

قال الصائغ: وقرأت بمضمّنه أيضاً على الشيخ الإمام أبي الحسن عليّ بن شجاع الضّرير عن[1] الإمام الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد السِّلَفيّ الأصبهانيّ[2] إجازة عامّة، قال: أخبرنا المؤلّف سماعاً إلا شيئا من آخره تشمله الإجازة./

كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن[3] واختيار خلف واليزيدي.

تأليف الإمام الكبير الثقة الأستاذ أبي محمد عبد الله بن عليّ بن أحمد بن عبدالله المعروف بسبط الخيّاط البغداديّ، وتوفي بها في ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ الصالح أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الحسين الشيرازيّ ثم

---

(١) في المطبوع: «على» وهو تحريف.

(٢) الحافظ، محدّث، عني بالقراءات، عالي الإسناد في القراءات والحديث، والثقة والعلم، توفي سنة (٥٧٦هـ). السِّلفي، بكسر السين المهملة وفتح اللام وفي آخرها الفاء، نسبة إلى جدٍّ له يلقّب (سِلَفَة). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٢-١٠٣، المعرفة: ٣/ ١٠٢٦-١٠٢٧، الأنساب: ٣/ ٢٧٤، لسان الميزان: ١/ ٢٩٩- ٣٠٠.

(٣) في المطبوع: «ابن محيصن والأعمش».

الصالحيّ المهندس، بقراءتي عليه بمنـزله بسفح قاسيون في سـابع عـشر الحجـة سنة سبعين وسبعمائة، قال: أخبرني[1] به الشيخ الكبير المسند أبو الحسن عليّ بـن أحمد بن عبد الواحد المقدسيّ فيما شافهني به، قال: أخبرني به الإمام أبـو الـيُمن زيد بن الحسن[2] الكنديّ سماعاً لما فيه من كتاب (الإيجاز) وإجازة لباقيـه إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرني به المؤلّف قراءة وسماعاً وتلاوة.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على الشيخ التقيّ عبد الرحمن بن أحمد بن عـليّ الواسـطيّ وإلى قولـه تعـالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحـل: ٩٠] عـلى الأستاذ أبي بكر عبد الله الحنفيّ، وأخبراني[3] أنهما قرآ بمضمّنه جميع القرآن عـلى أبي عبد الله الصائغ، وقرأ بمضمّنه على إبراهيم بن فارس وقرأ به على الكنـديّ، وقرأ بمضمّنه على مؤلّفه.

كتاب الإيجاز

لسبط الخيّاط المذكور، أخبرني به الشيخ المعمّر أبو عليّ الحسن بن أحمـد بـن هلال المعروف بابن هَبَلٍ الصالحيّ بقراءتي عليه بالجامع الأمويّ بدمشق، قلـت له: أَخبرك شيخُك الإمام أبو الحسن عليّ بن أحمد الحنبليّ[4] فيما شافهك به؟ قال: أخبرنا به الإمام أبو اليُمن الكنديّ قراءة عليه.

---

(١) في (س): «أخبرنا».

(٢) في المطبوع: «حسن» منكراً.

(٣) في المطبوع: «أخبرني» بالإفراد، وهو تحريف.

(٤) هو ابن عبد الواحد المقدسي، المشهور بابن البخاري، تكرر كثيراً.

وقرأت به القرآن كلّه على الشيخين: أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عـليّ ابن البغداديّ، وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ، وإلى أثنـاء سـورة «النحل» على الأستاذ أبي بكر / بن أيدغدي المصريِّين، وقرأ كلّهم بمضمّنه على شيخهم الإمام الثقة أبي عبد الله محمد الصائغ، وقرأ به على الكـمال إبـراهيم بـن أحمد بن إسماعيـل التميميّ، وقرأ به على أبي اليُمن الكنديّ، قال الكنديّ: أخبرنا به مؤلّفه الإمام أبو محمد سبط الخيّاط سماعاً وتلاوة.

كتاب: إرادة الطالب في القراءات العشر[1]

وهو فرش القصيدة الـمُنْجِدة.

وكتاب: تبصرة المبتدئ

وغير ذلك من تأليف سبط الخيّاط المذكور، وما في ذلك من:

كتاب: المهذّب في العشر

تأليف جَدّه الإمام الزاهـد أبي منـصور محمـد بـن أحمـد بـن عـليّ الخيّـاط البغداديّ، وتوفي بها سادس عشر المحرم سنة تسع وتسعين وأربعمائة.

---

(١) «العشر» سقطت من (ت).

وكتاب: الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش

للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن عليّ بن فارس الخيّاط البغداديّ، وتوفي بها في حدود سنة خمسين وأربعمائة.

وكتاب: التَّذْكار في القراءات العشر

تأليف الإمام الأستاذ أبي الفتح عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شِيطَا البغداديّ، وتوفي بها في صفر سنة خمس وأربعين وأربعمائة.

وكتاب: المفيد في القراءات العشر

للإمام أبي نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب البغداديّ، وتوفي بها في جمادى الأولى سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة.

فإنّ هذه الكتب نرويها تلاوة بهذا الإسناد إلى الكنديّ وتلا بها الكنديّ، وسمعها على شيخه سبط الخيّاط المذكور. /

أمّا كتاب «المهذب» فعن مؤلّفه جدّه أبي منصور الخيّاط سماعاً وتلاوة.

وأمّا كتاب «الجامع» فقرأه أعني سبط الخيّاط، وتلا بما فيه على أبي بكر أحمد ابن علي بن بدران الحلوانيّ[1]، وقرأه الحلوانيّ وقرأ بما فيه على مؤلّفه ابن فارس.

---

(١) أستاذ ماهر، ثقة، صالح، عالي الإسناد، توفي سنة (٥٠٧ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٤.

وأما كتاب «التذكار» فقرأ بها فيه على أبي الفضل محمد بن محمد بن الطيّب البغداديّ[١]، قال: أخبرنا مؤلّفه سماعاً وتلاوة.

وقرأت به على الشيوخ الثلاثة المصريِّين كما تقدم، وقرءوا على الصائغ، وقرأ على الكمال الضّرير: أخبرنا عبد العزيز بن بَاقا[٢] قراءة عليه[٣]، أخبرنا عليّ بن أبي سعد الخباز[٤] أخبرنا الحسن بن محمد الباقرحي[٥] أنا المؤلّف[٦].

وأمّا كتاب «المفيد» فقرأ به على جَدّه أبي منصور المذكور، وقرأه وقرأ بما فيه على مؤلِّفه.

---

(١) شيخ مقرئ، صحيح الرواية. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٠.

(٢) هو: عبد العزيز بن أحمد بن سالم، أبو بكر، ولد سنة (٥٥٥ هـ)، الحنبلي، العدل، التاجر، سمع من ابن النقور والبطائحي وغيرهما، وسمع منه المنذري وغيره، توفي سنة (٦٣٠ هـ).
انظر: التكملة: ٣/ ٣٤٩، ذيل التقييد: ٢/ ١٢٤-١٢٥، الشذرات: ٥/ ١٣٥-١٣٦.

(٣) في المطبوع: «عليه قال» وهو تحريف.

(٤) لم أعرفه.

(٥) ابن إسحاق، أبو عليّ، من شيوخ أبي العلاء الهمداني، توفي سنة (٥١٦ هـ).
والباقرحي: بفتح القاف وسكون الراء والحاء المهملة، نسبة إلى قرية من قرى بغداد من نواحي النهروان، وتصحفت في (س) و«غاية» المؤلف: (الباقرجي) بالجيم.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣٠، معجم البلدان: ١/ ٣٢٧.

(٦) ذكر المؤلف هذا السند -أعني من «الكمال» إلى «أبي نصر»- في «غايته» هكذا: سمع -الكمال- «التذكار» لابن شيطا من أبي بكر عبد الرحمن (كذا) بن باقا، أنبأنا علي بن سعد (كذا) الخباز، أنبأنا الحسن بن أحمد (كذا) الباقرجي (كذا بالجيم) اهـ وهذا كله سهو وتصحيف، صوابه ما ذكر هنا.
ويظهر أن المؤلف تبع الذهبيّ في هذا التصحيف والسهو، فالنص منقول حرفياً منه.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤٥، المعرفة: ٣/ ١٣٠٨.

كتاب: الكفاية

تأليف الإمام سبط الخيّاط المذكور، في القراءات الست التي قرأها الشيخ الثقة أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر بن الطَّبر الحريريّ[١] البغداديّ، وتوفي بها سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الحسين البنّاء بقراءتي عليه في حادي عشري[٢] شعبان سنة سبعين وسبعمائة بالزاوية السيوفية[٣] بسفح قاسيون عن شيخه أبي الحسن عليّ بن أحمد بن البخاري الحنبلي، قال[٤]: أخبرنا أبو اليُمن الكنديّ سماعاً لما فيه من كتاب «الإيجاز» وإجازة لباقيه إن لم يكن سماعاً.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على أبي محمد بن البغداديّ، وعلى أبي بكر بن الجنديّ، كما تقدم، وأخبراني أنهما قرآ به على الصائغ، وقرأ به على الكمال بن فارس، وقرأ به على الكنديّ، قال قرأته وقرأت بما فيه على مؤلّفه أبي محمد، وعلى الشيخ أبي القاسم بأسانيدهما فيه./

---

(١) المقرئ، مسند، ثقة، روى عنه ابن عساكر وابن الجوزي، وغيرهما، توفي سنة (٥٣١ هـ) وتصحفت (الطبري) في (م) إلى (الطير) بالمثناة التحتية.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٤٩ - ٣٥٠، المعرفة: ٢/ ٩٣٨ - ٩٣٩، المنتظم: ١٧/ ٣٢٦.

(٢) في (ت) و (ظ) «عشرين» وتحرفت في المطبوع إلى «عشر».

(٣) نسبة إلى بانيها نجم الدين عيسى بن شاه أرمن السيوفي الرومي المتوفى سنة (٧١٠ هـ).

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ٢/ ٢٠٢.

(٤) (قال) من (م) فقط.

كتابا: الموضح والمفتاح في القراءات العشر

كلاهما تأليف الإمام أبي منصور محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خَيرون العطّار البغداديّ، وتوفي بها سادس عشري شهر[(١)] رجب سنة تسع وثلاثين وخمسمائة.

قرأت بهما القرآن كلّه على المشايخ المصريِّين كما تقدم، وقرؤوا بهما على الصائغ، وقرأ على ابن فارس على[(٢)] الكنديّ على مؤلّفهما.

كتاب: الإرشاد في العشر

للإمام الأستاذ أبي العزّ محمد بن الحسين بن بُندار القلانسيّ الواسطيّ، وتوفي بها في شوال سنة إحدى وعشرين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ المسند الرُّحْلة أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد المراغيّ، ثم المـزّيّ بقراءتي عليه غير مرة، أخبرنا به الشيخ الإمام العلَّامة أبوالعبّاس أحمد ابن إبراهيم بن عمر بن الفرج الفاروثيّ الشافعيّ[(٣)] فيما شافهني به إن لم يكن

(١) «شهر» ليست في (س).

(٢) «على»: سقطت من المطبوع، فتحرفت إلى: «فارس الكنديّ».

(٣) الإمام الصالح، محدّث، فقيه، عالم باللغة والتفسير، تتلمذ عليه كثيرون منهم البرزالي، توفي سنة (٦٩٤هـ).

الفاروثي: نسبة إلى الفاروث: قرية كبيرة ذات سوق على شاطئ دجلة بين واسط والمذار.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤-٣٥، المعرفة: ٣/ ١٣٨٧-١٣٩٠، معجم البلدان: ٣/ ٨٤٠، طبقات السبكي: ٨/ ٦- ١٥.

سماعاً، قال: أخبرنا به والدي أبو إسحاق إبراهيم[١] قراءة وتلاوة، أخبرنا أبو السعادات الأسعد بن سلطان الواسطيّ[٢] سماعاً وتلاوة، قال[٣]: أخبرنا المؤلّف كذلك.

قال شيخ شيخنا: وأخبرنا به أيضاً أبو عبد الله الحسين بن أبي الحسن ابن ثابت الطِّيبيّ الواسطيّ[٤] سماعاً وتلاوة: أخبرنا أبو بكر عبد الله بن منصور بن عمران بن الباقلّانيّ الواسطيّ[٥] كذلك، أخبرنا المؤلّف كذلك.

وقرأته أجمع على الشيخ الإمام العالم التّقيّ أبي محمد عبد الرحمن بن الحسين ابن عبد الله الواسطيّ الشافعيّ، وأخبرني أنه قرأه على الشيخ الإمام أبي الفضل يحيى بن عبد الله بن الحسن بن عبد الملك الواسطي[٦] الشافعيّ، مدرس واسط، قال: أخبرنا به الإمام الشريف أبو البدر محمد بن عمر بن أبي القاسم؛ عُرِفَ

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢.

(٢) مقرئ، عارف. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٠.

(٣) «قال» من (م).

(٤) ماهر، صالح، ضرير، تصدّر للإقراء بواسط، كان حيّاً حدود سنة (٦٤٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤٠، المعرفة: ٣/ ١٢٦٤.

(٥) شيخ القراء ومسندهم، بصير بالقراءات وعللها، فقيه، شاعر، روى عنه كثيرون، منهم ابن الجوزي والسمعانيّ وابن عساكر، توفي سنة (٥٩٣ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٠-٤٦١، المعرفة: ٣/ ١٠٩٦-١١٠٠، التكملة لوفيات النقلة: ١/ ٣٣٣-٣٣٤.

(٦) مقرئ واسط، بقي إلى حدود سنة (٧٣٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٧٤.

بالدّاعي الرَّشيديّ / الواسطيّ[١]، قال: أخبرنا ابن الباقلّانيّ الواسطيّ سماعاً وتلاوة عن المؤلّف كذلك.

وهذا إسناد[٢] عالٍ متّصلٌ إلى المؤلِّف، رجالُه[٣] واسطيّون.

وقرأت به القرآن كلّه على المشايخ الثلاثة المصريِّين كما تقدم، وأخبروني أنهم قرؤوا به جميع القرآن على شيخهم أبي عبد الله المصريّ، وقرأ به على إبراهيم بن أحمد بن فارس وقرأ به على زيد بن الحسن، وقرأ به على عبد الله بن عليّ[٤] وقرأ به على المؤلّف.

كتاب الكفاية الكبرى

لأبي العزّ القلانسيّ المذكور.

أخبرني به شيخنا أبو حفص عمر بن الحسن المذكور، بقراءتي عليه عن شيخه الإمام أبي العبّاس أحمد بن إبراهيم المذكور، عن أبي عبد الله الطّيبيّ، وغيرِه سماعاً وتلاوة، عن ابن[٥] الباقلانيّ كذلك عن المؤلّف كذلك.

---

(١) ينتهي نسبه إلى هارون الرّشيد، ولذا سمي الرّشيديّ، وهو شيخ العراق، إمام بارع، مسند، حدّث بـ(جامع المسانيد) عن ابن الجوزي، توفي سنة (٦٦٨ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢١٨، المعرفة: ٣/ ١٣٠٥ – ١٣٠٧.

(٢) كذا في (ز) و (س) وفي البقية: «سند».

(٣) «رجاله» من (ز) فقط، وكتب في حاشية (م) ووضع عليها: (صح).

(٤) هو سبط الخيّاط.

(٥) «ابن» سقطت من (س).

وقرأت به جميع القرآن على شيوخي المصريّين عن تلاوتهم بذلك على الصائغ، وقرأ به على ابن فارس، وقرأ به على الكنديّ، وقرأ به على سبط الخيّاط، وقرأ به على مؤلّفه.

كتاب غاية الاختصار

للإمام الحافظ الكبير أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد العطّار الهمَذانيّ، وتوفي بها في تاسع عشر جمادى الأولى سنة تسع وستين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ الرُّحْلة المعمّر أبو عليّ الحسن بن أحمد بن هلال الصالحيّ الدقّاق بقراءتي عليه بالجامع[1] الأمويّ في شهر رمضان سنة خمس وسبعين وسبعمائة، قال: أخبرنا الإمام الزاهد أبو الفضل إبراهيم بن عليّ بن فضلٍ الواسطيّ[2] مشافهة، قال: أخبرنا به الإمام شيخ الشّيوخ أبو محمد عبدالوهاب ابن عليّ بن عليّ بن سُكَيْنة[3] البغداديّ كذلك قال: أخبرنا به مؤلّفه سماعاً وقراءة وتلاوة.

---

(١) في (س): «في الجامع».

(٢) الحنبلي، شيخ الحديث بالظاهرية بدمشق، عابد، صالح، داعية لمذهب السلف والصدر الأول، توفي سنة (٦٩٢ هـ). انظر: البداية والنهاية: ١٣/ ٣٣٣، وكنيته فيه: (أبو إسحاق)، تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٧٦، الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٦٩-٢٧٠.

(٣) «سُكَيْنَة» بضم السين وفتح الكاف بعدها ياء ساكنة بعدها نون، اسم جدته أمّ أبيه، فقيه، مسند العراق ومحدِّثه، روى عنه الموفَّق ابن قدامة وغيره، توفي سنة (٦٠٧ هـ).
غاية النهاية: ١/ ٤٨٠، المعرفة: ٣/ ١١٣١ - ١١٣٤، طبقات السبكي: ٨/ ٣٢٤ -٣٢٥.

وقرأت بمضمَّنه من أول القرآن العظيم إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ / وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠] على الأستاذ أبي بكر بن أيدغديّ بالقاهرة، وأخبرني أنه قرأ بمضمّنه جميع القرآن على الشيخ الإمام العلَّامة أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجَعبريّ، ببلد الخليل عليه الصلاة والسلام، قال: أخبرني الشريف أبو البدر محمد بن عمر بن أبي القاسم الواسطيّ، شيخ العراق المعروف بالداعي إجازة.

ح: وقرأت بأكثر ما تضمَّنه جميع القرآن على شيخنا الأستاذ أبي المعالي محمد بن أحمد بن اللبّان، وقرأ كذلك على شيخه الأستاذ أبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطيّ، وقرأ به على شيخه أبي العبّاس أحمد بن غزال ابن مُظَفَّر الواسطيّ[1]، وقرأ به على الشّريف الدّاعي المذكور، وقرأ به على أبي عبد الله محمد بن محمد بن هارون المعروف بابن الكال الحِلِّي[2]، وقرأ به على مؤلّفه.

---

(١) شيخ ماهر، أجاز للذهبي وغيره، توفي سنة (٧٠٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٩٤ - ٩٥، المعرفة: ٣/ ١٤٣٤ - ١٤٣٥.

(٢) أستاذ، ناقل، عني بالقراءات المشهورة والغريبة عناية كلّية، توفي سنة (٥٩٧ هـ).

و(الكال) بألف بين الكاف واللام الأخيرة، وتحرفت في (ز) و(م) وكذا في المطبوع إلى «الكمال» بميم بعد الكاف وهو خطأ.

والحِلِّي: نسبة إلى حلة المَزْيَدية، في بغداد.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٧، المعرفة: ٣: ١١٠١، التكملة لوفيات النقلة: ١/ ٤٠٣-٤٠٤.

كتاب: الإقناع في القراءات السبع

تأليف الإمام الحافظ الخطيب أبي جعفر أحمد[١] بن عليّ بن أحمد بن خلف ابن الباذَش[٢] الأنصاريّ الغرناطيّ، وتوفي بها في جمادى الآخرة سنة أربعين وخمسمائة.

قرأت به القرآن كلّه على أبي المعالي ابن اللبّان، وأخبرني أنه قرأ بمضمّنه على أبي حيَّان.

ح وأخبرني به أبو المعالي المذكور، والإمام الأستاذ النحويّ أبو العبّاس أحمد ابن محمد بن عليّ العنّابيّ، والأستاذ المقرئ أبو بكر عبد الله بن أيدغديّ الشمسيّ؛ سماعاً لبعضه؛ إلّا أنّ الأولَ حدّثني به من لفظه، قالوا: قرأناه وقرأنا به على أبي حَيَّان المذكور، قال: قرأته على أبي جعفر أحمد بن الزّبير الثّقفيّ بغرناطة إلّا الخُطبة فسمعتُها من لفظه، أخبرنا أبو الوليد إسماعيل بن يحيى الأَزديّ العطّار.[٣]

ح وأنبأني به الثّقات عن ابن الزّبير المذكور إجازة، وقال أبو حيَّان أيضاً:

---

(١) هذا الصواب، وما ذكره الزَّبِيدي في «تاج العروس» من أنّ اسمه (محمد) خطأ، فلعلّه سهو أو سبق قلم. انظر: التاج (بذش).

(٢) كذا ضبطت في جميع النسخ بفتح الذال، ما عدا (ت) فالكلمة لم تضبط فيها، وهذا الضبط يخالف ما ذكره الفيروزابادي، إذ قال: الباذش كصاحب اهـ. فهي بكسر الذال المعجمة. والله أعلم.
انظر: القاموس والتاج (بذش).

(٣) مقرئ، مُصَدَّر، فاضل، ثقة، آخر من تلا على أصحاب شريح موتاً، توفي سنة (٦٦٨ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٧٠، المعرفة: ٣/ ١٣٠٠-١٣٠١.

وقرأته على أبي عليّ بن أبي الأحوص بمالَقة، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن حسين[١] الكوّاب / قراءة عليه لكثير منه ومناولة لجميعه، قالا - أي العطّار والكوّاب -: أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عليّ بن حكم[٢]، قال العطّار: سماعاً وإجازة، زاد الكوّاب وأبو خالد[٣] يزيد بن رفاعة قالا[٤]: أخبرنا أبو جعفر بن الباذَش.

قال أبو حيَّان: وأخبرنا القاضي أبو عليّ كما تقدم عن أبي القاسم أحمد بن عمر[٥] بن أحمد الخزرجيّ[٦]؛ وهو آخر من روى عنه* عن أبي جعفر بن الباذش وهو آخر من روى عنه*[٧].

كتاب: الغاية

تأليف الإمام الأستاذ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهانيّ ثم النَّيسابوريّ، وتوفي بها في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.

أخبرني به الشيخ الصّالح أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفويّ السّاعاتيّ بقراءتي عليه في سنة سبعين وسبعمائة بمنزله بصنعاءَ دمشق عن الشيخ

(١) كذا في جميع النسخ «حسين» وقد سبق في ترجمته: «الحسين».

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٥.

(٣) في (س) «خالد بن» وهو تحريف.

(٤) أي: ابن حكم وابن رفاعة.

(٥) في المطبوع: «عمير» بالتصغير، وهو تحريف.

(٦) انظر ص: ١٩١.

(٧) ما بين النجمتين سقط من (م).

أبي الفضل أحمد بن هبة الله بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدّمشقيّ[١].

ح وقرأته أيضاً على الشيخ الرُّحْلة المسند الثّقة أبي حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أمِيلة الحلبيّ ثم الدّمشقيّ بالمِزَّة ظاهر دمشق، قال: أخبرنا به الشيخان الإمام أبو العبّاس أحمد بن إبراهيم بن عمر الواسطيّ[٢]، وأبو الفضل بن عساكر المذكور وغيره مشافهة، قال الواسطيّ: أخبرنا به الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمود بن النجّار[٣] البغداديّ سماعاً قالا - أعني ابنَ عساكر وابنَ النجّار-: أخبرنا به الشيخ أبو الحسن المؤيَّد بن محمد بن عليّ الطّوسيّ[٤] والشيخة أُمُّ المؤيَّد زينب ابنة أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الشَّعْرِية[٥] إجازة للأول،

(١) ثقة، مسند، صالح، توفي سنة (٦٩٩ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٦ – ١٤٧.

(٢) هو ابن غُنَيْمة الفاروثي، وقد سبق ص: ٢٢٣.

(٣) في (ز) «البخاري» وهو خطأ.
وهو: محمد بن محمود بن الحسن، حافظ كبير، ثقة، مؤرّخ، صاحب «الذيل على تاريخ بغداد»، استمرت رحلته (٢٧) سنة، واشتملت مشيخته على (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف شيخ، توفي سنة (٦٤٣ هـ).
انظر: معجم الأدباء ١٩/ ٤٩-٥١، طبقات السبكي: ٨/ ٩٨-٩٩.

(٤) النيسابوري، مسند، سمع صحيح مسلم من الفراوي، توفي سنة (٦١٧ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٢٥، التكملة: ٣/ ٢٦، التقييد: ٢/ ٢٦٧، الشذرات: ٥/ ٧٨.

(٥) الجرجانية، ولدت سنة (٥٢٤ هـ)، سمعت كثيرين وأجازوها، منهم الزمخشري، وأجازت المنذري وغيره، توفيت سنة (٦١٥ هـ). وانقطع بموتها إسناد عالٍ، الشعرية: قال ابن خلكان: الشَّعْري: بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفتحها وبعدها راء، نسبة إلى الشَّعَر وبيعه وعمله، قال: ولا أعلم مَن كان مِن أجدادها يتعاطاه فنسبوا إليه. اهـ.
انظر: التكملة: ٢/ ٤٣٥، السير: ٢٢/ ٨٥، الشذرات ٥/ ٦٣.

وسماعاً للثاني، قالا: أخبرنا به[١] الشيخ أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشَّحامي قراءة عليه ونحن نسمع، قال: أخبرنا به الشيخ أبو سعد أحمد بن إبراهيم بن موسى بن أحمد الأصبهاني[٢] سماعاً قال: أخبرنا به مؤلّفه سماعاً وتلاوة.

وقرأت به القرآن كلّه على الشيخ الأستاذ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد / ابن عليّ المصريّ ضِمناً، وأخبرني أنه قرأ به كذلك على الإمام أبي عبد الله محمد ابن أحمد الصائغ وقرأ على إبراهيم بن أحمد بن فارس، وقرأ على أبي اليُمن، وقرأ على سبط الخيّاط، وقرأ على أبي العزّ، وقرأ على أبي القاسم يوسف بن عليّ بن جبارة البَسْكَريّ[٣] وقرأ على أبي الوفا مهدي بن طَرارا القاييني[٤] وقرأ على المؤلّف.

---

(١) «به» سقطت من (س).

(٢) جاء في حاشية (ز): «هذا يُعرف بابن أبي شمس، وكان مقرئاً، مجوّداً، رئيساً كاملاً، توفي سنة (٤٥٤ هـ) في شعبان وهو في عشر التسعين، وروى عن أبي محمد المخلديّ وغيره».
وهذا نَصُّ كلام المؤلّف في «الغاية» إلاّ أن فيه (أبو سعيد) بدل (سعد).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦.

(٣) انظر ص: ٢٠٨، وجاء في حاشية (م) مع أن في متنها (اليشكري) بالمثناة والشين المعجمة: (بسكر بلدة في المغرب وإليها نسب الهذلي. تبصرة المشتبه).

(٤) كذا الصواب كما في (ز) و (ظ) و (ك) «طرارا» براءين وألفين، و «القايني» بياء مثناة تحتية بعد الألف، وقد صرّح المؤلّف بهذا الضبط فقال: القايني بالقاف وآخر الحروف والنون. اهـ وتحرفت «طرارا» في (ت) إلى «طراز» بالزاي في آخره، وفي (س) إلى «طرّار» كذا بتشديد الراء، وفي كلّها ما عدا (ز) «القائني» كتبت بالهمزة والياء. وهو: بغدادي، شيخ مقرئ، حاذق، توفي سنة (٤٣٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١٥، المعرفة: ٢/ ٧٦١-٧٦٢.

وقرأت بما دخل في تلاوتي من القراءات السبع من كتاب «الغاية» المذكور جميع القرآن على شيخي الإمام أبي العبّاس أحمد بن الحسين بن سليمان[١] الدّمشقيّ عن الشيخ أبي الفضل أحمد بن هبة الله بن عساكر بسنده المتقدم.

كتاب: المصباح في القراءات العشر

تأليف الإمام الأستاذ أبي الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد بن عليّ بن فتحان الشهرزوريّ البغداديّ، وتوفي بها ثاني عشر ذي الحجة سنة خمسين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ المسند رُحْلَةُ[٢] زمانه أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد[٣] المراغيّ الحلبيّ ثم الدّمشقيّ المِزِّيّ بقراءتي عليه بالجامع المرجانيّ من المِزَّة الفوقانية عن شيخه العالم[٤] المسند الرّحلة أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسيّ، قال: أخبرنا به الشيوخ: أبو البركات دواد بن أحمد بن محمد بن

---

(١) كذا في (ت) و (ك) وهو الصواب؛ لأن والد سليمان هو «فزارة» لا «يوسف» وفي (ز) و (س) وحاشية (م) «سليمان بن يوسف» وهو خطأ، وفي (ظ) كتب «يوسف» وضرب عليها بخط وكتب فوقها «سليمان».

(٢) ضبطت في (س) بكسر الراء، والصواب الضم.

(٣) في المطبوع: «المزيد».

(٤) في (ز) «الإمام» بدل «العالم».

منصور بن ملاعب[(١)]، وأبو حفص عمر بن بكرون[(٢)]، وأبو محمد عبد الوهاب ابن علي بن سُكَيْنَة، وأبو محمد عبد الواحد بن سلطان،[(٣)] وأبو يعلى حمزة بن عليّ القبيطيّ[(٤)]، وعبد العزيز بن الناقد،[(٥)] وزاهر بن رستم،[(٦)] وأبو الفتوح نصر بن محمد بن عليّ بن الحُصْري[(٧)]، وأبو شجاع محمد بن أبي محمد بن أبي المعالي بن

---

(١) مسند، جليل، توفي سنة (٦١٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٨.

(٢) بكرون، هو جدُّه الثالث، فهو: عمر بن أحمد بن الحسن بن عليّ بن بكرون، النهرواني الأصل، البغدادي، العَدْلُ، ولد سنة (٥٢٣ هـ)، ممن أجاز المنذري، حدّث، وكان إمام النظامية سنين، توفي سنة (٥٩٧ هـ).

تنبيه: ذكر المؤلف سنده «للمصباح» في ترجمة أبي الكرم كما هنا غير أنه ليس فيه (عمر بن بكرون وزاهر ابن رستم الآتي).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٤٥، ذيل تاريخ بغداد: ٥/ ١٧-١٨، التكملة: ١/ ٣٨٩-٣٩٠.

(٣) كذا كنّاه المؤلّف هنا «أبو محمد» مع أنه في ترجمته، وكذا عند الذهبي، كنيته «أبو الفضل»، وهو مقرئ، خيّر، صالح، عالي الإسناد، بصير بعلم الأداء، توفي سنة (٦٠٤ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٤، المعرفة: ٣/ ١١٣٤-١١٣٥، التكملة لوفيات النقلة: ٢/ ١٢٩.

(٤) مقرئ، محقق، مسند، قرأ على سبط الخياط وغيره، توفي سنة (٦٠٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦٤، المعرفة: ٣/ ١١٣٠ - ١١٣١، التكملة: ٢/ ٩٢-٩٣.

(٥) «الناقد» هو جدُّه الرابعُ، فهو عبد العزيز بن أحمد بن مسعود... إمام مقرئ، مكثر، ثقة، قال المنذري: يقال: إنه آخر مَن قرأ «بالمصباح» على مؤلّفه. اهـ توفي سنة (٦١٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٢، المعرفة: ٣/ ١١٦٠-١١٦١، التكملة لوفيات النقلة: ٢/ ٤٨٣.

(٦) ابن أبي الرجاء، شافعيّ، فقيه، مقرئ، صالح، جاور بمكة وأَمَّ بمقام إبراهيم توفي سنة (٦٠٩هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٨، العقد الثمين: ٤/ ٤٢٦-٤٢٧، التكملة: ٢/ ٢٦٠-٢٦١، الشذرات: ٥/ ٣٧.

(٧) فقيه حنبليّ، مقرئ، حافظ، حجة، جاور بمكة نحو (٢٠) سنة وأَمَّ بالحطيم، توفي سنة (٦١٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٨، المعرفة: ٣/ ١١٧٦-١١٧٧، التكملة: ٣/ ٦٩-٧٠، المقصد الأرشد: ٣/ ٦٧-٦٨.

المقرون[1] البغداديُّون؛ مشافهة من الأول، ومكاتبة من الباقين، قالوا أخبرنا به المؤلّف سماعاً للأول وقراءة وتلاوة للباقين.

وأخبرني به أيضاً الشيخ الإمام المقرئ الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد ابن عبد الواحد الضّرير قراءة عليه بالجامع الأقمر من القاهرة قال: أخبرنا به / الأستاذ أبو حيَّان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيَّان الأندلسيّ قراءة عليه وأنا أسمع بالقاهرة، قال: قرأته على الشيخ المقرئ أبي سهل اليُسْر بن عبد الله بن محمد بن خلف بن اليُسْر الغرناطيّ، وتلوت عليه بقراءة نافع، قال: قرأت جميع «المصباح» على الشيخ أبي الحسن[2] عليّ بن محمد بن إبراهيم بن عليّ بن أبي العافية السبتيّ[3]، وقرأت عليه بعض القرآن بمضمّنه سنة اثنتين وعشرين وستمائة، وأخبرني به عن الشيخ المقرئ أبي بكر محمد بن إبراهيم الزنجانيّ[4] سماعاً وتلاوة عن المؤلّف كذلك.

---

(١) شيخ مقرئ، مجوّد، تصدّر للإقراء والتلقين (٦٠) سنة حتى لَقَّن الآباء والأبناء والأجداد احتسابا لله ولا يأخذ من أحد شيئاً، توفي سنة (٥٩٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥٩، المعرفة: ٣/ ١١٠٢ - ١١٠٣، التكملة: ١/ ٣٨٣-٣٨٤.

(٢) في المطبوع: «الحسين» مصغّراً، وهو تحريف.

(٣) مقرئ حاذق، تاجر، معمّر، توفي حدود سنة (٦٣٠ هـ).

السّبتي نسبة إلى: سبتة بفتح السين وباء موحدة ساكنة، مدينة في المغرب.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٣، المعرفة: ٣/ ١٢٥٩-١٢٦٠، اللباب: ٢/ ٩٨.

(٤) المجاور بمكة، الزنجاني: نسبة إلى: زنجان، مدينة على حدود أذربيجان.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٨، اللباب: ٢/ ٧٧.

هذا هو الصواب في هذا الإسناد، وإن وقع فيه أَنَّ ابن أبي العافية رواه سماعاً وقراءة عن المصنِّف، فإنه وَهْمٌ؛ سقط منه ذِكْرُ الزّنجانيّ، فليعلم ذلك، فقد نَبَّه عليه الحافظ أبو حيَّان والحافظ أبو بكر بن مسدّي[١]، وهو الصّواب.[٢]

وقرأت بما تضمَّنه من القراءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي على الشيوخ الثلاثة؛ ابنِ الصائغ وابنِ البغداديّ وابن الجنديّ، إلاّ أني وَصلْتُ على ابن الجنديّ إلى أثناء سورة «النحل» حسبما تقدم، وقرؤوا كذلك على الأستاذ أبي عبد الله الصائغ، وقرأ كذلك على الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن شجاع الضّرير، وقرأ هو به على الإمام أبي الفضل محمد بن يوسف بن عليّ الغزنويّ[٣]، وقرأه وقرأ به على المؤلّف، كذا نَصَّ الإمام الثقة أبو عبد الله بن القَصَّاع أَنَّ عليّ ابن شجاع قرأ «بالمصباح» على الغزنويّ، وابنُ القَصّاع ثقة عارف ضابط، وقد رحل إليه وقرأ عليه، فلولا أنه أخبره بذلك لم يذكره، ولا شكّ عندنا في أنه لقي الغزنويّ وسمع منه.

---

(١) محمد بن يوسف، إمام، حافظ، مقرئ، نزيل مكة، قال الذهبي: بدت منه هفوة في حقِّ أمِّ المؤمنين عائشة، وفيه تشيّع، رأيتهم يُغمزونه، توفي سنة (٦٦٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٨، المعرفة: ٣/ ١٣١٢-١٣١٣، النفح: ٢/ ١١٢ و ٥٩٤ – ٥٩٥.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٣ و ٢/ ٤٨، المعرفة: ٣/ ١٤٧٣.

(٣) مقرئ، فقيه حنفي، مفسر، توفي سنة (٥٩٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٦، المعرفة: ٣/ ١١٢٦-١١٢٧، التكملة: ١/ ٤٤٨، طبقات المفسرين: ٢/ ٢٩١-٢٩٢.

كتاب
الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها

تأليف الإمام الأستاذ النّاقلِ أبي القاسم يوسف بن عليّ بن جبارة بن محمد ابن عقيل الهذليّ[١] المَغربيّ؛ نزيل نيسابور، توفي بها سنة خمس وستين وأربعمائة. /

أخبرني به الشيخان: المعمّر الأصيل المقرئ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن حاتم الإسكندريّ، والأصيلُ العَدْل أبو عبد الله محمد بن عليّ بن نصر الله بن النحاس الأنصاري قراءة منّي عليهما بالجامع الأمويّ، قال الأول: أخبرنا به الشيخ أبو حفص عمر بن غَدير بن القَوّاس الدّمشقيّ[٢]، مشافهة عن الإمام أبي اليُمن الكنديّ، قال: أخبرني به شيخي أبو محمد عبدالله بن عليّ البغداديّ[٣] تلاوة وسماعاً، قال: أخبرني به أبو العزّ محمد بن الحسين بن بندار الواسطيّ كذلك عن المؤلّف كذلك.

وقال الشيخ الثاني: أخبرني به الشيخ الأصيل أبو محمد القاسم بن المظفَّر بن

---

(١) في المطبوع: «الهزلي» بالزاي، وهو تصحيف قبيح، حاشا الهذليّ منه.

(٢) غدير هو جدُّه الثالث، فهو: عمر بن عبد المنعم بن عمر بن عبد الله بن غدير، ولد سنة (٦٠٥ هـ) ناصر الدين، قرأ عليه الذهبيّ «السبعة» و«المبهج» و«الكفاية في الست» وخرّج له مشيخة، سمع منه البرزالي والمزي وغيرهما، توفي سنة (٦٩٨ هـ)، ولم يتزوج.
انظر: الوافي بالوفيات: ٢٢/ ٥٢٠، الشذرات: ٥/ ٤٤٢، درة الحجال: ٣/ ١٩٦ .

(٣) هو سبط الخيّاط.

محمود بن عساكر[١] قراءة عليه وأنا أسمع من سورة «سبأ» إلى آخره وإجازة لباقيه قال: أخبرني به.....[٢]

وقرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي[٣] من مضمّنه من القراءات العشر وغيرها على الشيّوخ: الأستاذ أبي المعالي محمد بن اللبّان الدّمشقيّ، والعلَّامة أبي عبد الله بن الصائغ والإمام أبي محمد الواسطيّ، وإلى قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠] على الأستاذ أبي بكر بن الجنديّ.

وقرأ ابن اللبان بما تضمَّنه من القراءات العشر فقط على شيخه الأستاذ أبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي وقرأ هو بجميع ما تضمَّنه من

---

(١) الطيبيب، توفي سنة (٧٢٣ هـ). انظر: الدرر الكامنة: ٣/ ٢٣٩.

(٢) وقع في جميع النسخ بعد «به» بياض، وكلّها أشارت إلى أنه في الأصل، ففي (ت) فراغ بمقدار سطر، ثم علّق عليه في الحاشية: كذا وجد في أصلٍ عليه خطّ المؤلّف. اهـ.
وفي (ز) كتب فوق الفراغ بخط رقيق: كذا بياض في نسخة الأصل. اهـ، وكتب في الحاشية: قال المؤلّف: لعل ابن عساكر يرويه بالإجازة عن أصحاب أبي العلاء الهمَذاني كأبي الحسن بن المقير، وعجيبة بنت الباقرادي وغيرهما عن الهمَذاني عن أبي العزّ القلانسيّ عن المؤلّف. اهـ.
وهذا القول المنسوب للمؤلف لم أجده في غاية النهاية. والله أعلم.
وفي (س) وفي الأصل بياض بعد «به».
وفي (ظ) أشير بعد «به» إلى الحاشية وكتب: بياض.
وفي (ك) و(م) أشير بعد «به» إلى الحاشية وكتب: في نسخة الأصل ها هنا بياض.
لكن هذا البياض جاء محلّه في المطبوع: «به جماعة من أصحاب الإمام أبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمَذاني سماعاً لبعضهم وإجازة لآخرين، منهم: الشيخ المسند أبو الحسن علي بن المقير البغداديّ، قال: أنا به الحافظ الشيخ الإمام شيخ العراق محمد أبو العزّ القلانسيّ قراءة وتلاوة على المؤلّف».

(٣) في (س): «تلاوته»، وهو تحريف.

جميع القراءات على أبي العبّاس أحمد بن غزال الواسطيّ، وقرأ به على الشّريف أبي البدر محمد بن عمر الدّاعي، وقرأ به على أبي عبد الله محمد بن محمد بن الكال الحلّي وعلى أبي بكر عبد الله بن منصور بن الباقلّاني الواسطيّ، وقرأ ابن الكال به على الإمام الحافظ أبي العلاء الهمذانيّ، وقرأ به أبو العلاء وابن الباقلّاني على الإمام أبي العزّ القلانسيّ.

وقرأ باقي شيوخي بما تضمَّنه من القراءات الاثنتي[1] عشرة وغيرها على شيخهم / أبي عبد الله الصائغ، وقرأ كذلك على الكمال بن فارس، وقرأ كذلك على الإمام أبي اليُمْن الكنديّ وقرأ بمضمّنه على سبط الخيّاط، وقرأ بمضمّنه على الإمام أبي العزّ القلانسيّ، وقرأ به أبو العزّ على مؤلّفه الإمام أبي[2] القاسم الهذليّ، رحل[3] إليه لأجل ذلك فيما أخبرني به بعض شيوخي، ثم وقفتُ على كلام الحافظ الكبير أبي العلاء الهمذانيّ أنه قرأ عليه ببغداد، وهو الصحيح. والله أعلم.

كتاب المنتهى في القراءات العشر[4]

تأليف الإمام الأستاذ أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعيّ، وتوفي سنة ثمان وأربعمائة.

---

(١) في (ز) و (س) وكذا المطبوع: «الاثني عشرة».

(٢) في المطبوع: «أبو» وهو مرجوح.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٢٨

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو سهو من المؤلّف رحمه الله، والصواب أنه في (الخمسة عشر). انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٠٩، المعرفة: ٢/ ٧١٩، ص: ٣٣٥.

قرأت به ضمناً على شيوخي المذكورين آنفاً في كتاب «الكامل» للهذلي بإسنادهم إلى أبي القاسم الهذليّ، وقرأ به على شيخه أبي المظفَّر عبد الله بن شبيب[١] وقرأ به على الخزاعيّ.

كتاب: الإشارة في القراءات العشر

تأليف الإمام الثقة[٢] أبي نصر منصور بن أحمد العراقيّ وتوفي سنة[٣].......

دخل في قراءتي ضمناً على شيوخي بإسنادهم إلى الهذليّ، وقرأ به الهذليّ على المؤلّف.

كتاب: المفيد في القراءات الثمان

تأليف الإمام المقرئ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرميّ اليمنيّ، وتوفي في حدود سنة ستين وخمسمائة، وهو كتاب مفيد كاسمه اختصر فيه كتاب «التلخيص» لأبي معشر الطبريّ وزاده فوائد.

قرأت به القرآن ضمناً على الشيوخ المصريِّين، وقرؤوا به كذلك على شيخهم أبي عبد الله محمد بن أحمد الصائغ، وقرأ به على شيخه الكمال بن سالم الضّرير، *

(١) مقرئ متصدِّر، صالح، ضابط، عالم بالقراءات، كثير السَّماع، حدّث عن الحافظ أبي عبدالله بن مندة، توفي سنة (٤٥١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢٢-٤٢٣، المعرفة: ٢/ ٨٠٤.

(٢) في (س) «الفقيه»، ولعله تصحيف.

(٣) كذا بياض في جميع النسخ ما عدا (ت) و (س) فليس فيهما عبارة «وتوفي سنة».

وقرأ به على أبي الحسن شجاع بن محمد بن سيّدهم المدلجيّ المصريّ، وقرأ به على المؤلِّف أبي عبد الله الحضرميّ، وقرأ به المؤلِّف *[1] على أبي الحسن عليّ / بن عمر الطبري صاحب أبي معشر وعلى سعيد بن أسعد اليمنيّ.[2]

وحيث أطلقنا «المفيد» في كتابنا فإيّاه نريد لا «مفيد» الخيّاط[3].

كتاب: الكنـز في القراءات العشر

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطيّ وتوفي في شوال سنة أربعين وسبعمائة، كتابٌ حَسَنٌ في بابه، جمع فيه بين «الإرشاد» للقلانسيّ و «التيسير» للدّانيّ وزاده فوائد.

أخبرني به سماعاً وتلاوة الشيخ أبو المعالي محمد بن أحمد بن اللبّان، وقرأه وقرأ به على مؤلّفه المذكور.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت) وفي (م) تحرفت العبارة الأخيرة إلى «وقرأ به على المؤلف على أبي الحسن» كذا ذكر المؤلف أن الحضرمي قرأ على الطبري صاحب أبي معشر، وهو سهو منه رحمه الله إذ الموجود في إجازة في آخر كتاب «المفيد» أنه قرأ على أبي عليّ الحسن بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن أبي معشر، اهـ وقد يكون المؤلف تجوّز في العبارة على قول من أثبت قراءة الحسن بن عبد الله على أبي معشر نفسه دون واسطة أبيه، وقول المؤلف أيضاً: (وقرأ به المؤلف على أبي الحسن) صوابه: وقرأ بها حواه المؤلف... والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٧ و٥٦٠.

(٢) كذا ذكر المؤلِّف هنا أن الحضرميّ قرأ على اليمنيّ، وعكس ذلك في «الغاية» حيث ذكر في ترجمة اليمنيّ أنه هو الذي قرأ على الحضرميّ. والصواب ما ذكره هنا كما هو موجود في الإجازة التي في آخر «المفيد».

(٣) هذا تجوّز في العبارة أو سهو منه رحمه الله؛ لأن المراد: «المفيد» لأبي نصر الخباز الذي رواه الخياط كما سبق في ص: ٢٢٠، وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٥

وأخبرني به سماعاً وتلاوة لبعضه الشيخ الإمام الوليّ أبو العبّاس أحمد بن رجب البغداديّ وقرأه *وقرأ بمضمَّنه*[١] على مؤلِّفه.

وأخبرني به الشيخ المسند المقرئ صلاح الدين أبو بكر بن[٢] محمد بن أبي بكر بن محمد الأعزازيّ بقراءتي عليه، وقرأه وقرأ بمضمّنه على مؤلّفه.

كتاب: الكفاية في القراءات العشر

من نظم أبي محمد عبد الله، مؤلّف «الكنز» المذكور أعلاه نظم فيها كتابه «الكنز» على وزن «الشاطبية» ورويِّها.[٣]

قرأتها على الشيخ شهاب الدين أحمد بن رجب المذكور، وأخبرني أنه قرأها على ناظمها المذكور وأخبرني بها سماعاً وتلاوة أبو المعالي بن اللبّان عن الناظم كذلك.

وقرأت بمضمّن الكتابين المذكورين بعض القرآن على الشيخ المقرئ المجوّد أبي العبّاس أحمد بن إبراهيم بن الطحّان المنبِجيّ، وقرأ بهما جميع القرآن على مؤلِّفهما المذكور.

---

(١) ما بين النجمتين من (ز) و (س) فقط، وجاء في حاشية (م): وكتب عليه «صح».

(٢) «بن» سقطت من المطبوع، وهو خطأ.

(٣) «الوزن» و «الرَّويّ» مصطلحان عَرُوضيان:

فالوزن: هو البحر الذي تنظم فيه القصيدة من طويل وكامل وغيره.

والرويّ هو: الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه، ولا يكون هذا الحرف حرف مدٍّ ولا هاء.

انظر: شرح كتاب أهدى سبيل: ١٧٨-٢٥٠.

كتاب: الشمعة[١] في القراءات[٢] السبعة

من نظم الإمام العلّامة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الموصليّ المعروف بـ«شعلة» وتوفي في صفر سنة ست وخمسين وستمائة، وهي قصيدة / «رائية» قدر نصف «الشاطبية» مختصرة جداً، أحسن في نظمها واختصارها.

قرأتها وغيرها من نظم المذكور على شيخنا أبي العبّاس أحمد بن رجب بن الحسن السلاميّ وأخبرني بها عن [ ][٣] عن شيخه التّقيّ أبي الحسن عليّ بن عبد العزيز الإربليّ[٤] عن الناظم المذكور، سماعاً من لفظه عن الإربليّ المذكور قراءة بمضمّنها، وهذا من أطرف[٥] ما وقع في أسانيد القراءات، ولا أعلم وقع مثله فيها.[٦]

---

(١) في المطبوع: «الشفعة» بالفاء بدل الميم، وهو تحريف.

(٢) في (ز) و (ظ): «قراءات» بالتنكير، والمثبت أصحّ.

(٣) كذا بياض في جميع النسخ ما عدا (ت) ففيها: «بها عن شيخه التقي أبي الحسن علي..» وهذا لا يصح؛ لأنّ الإربليّ ليس شيخاً للسّلاميّ بل هو شيخ شيخه، ويؤيد هذا ما ذكره المؤلف نفسه حيث قال في ترجمة «شعلة» قرأت كثيراً من نظمه على شيخنا ابن رجب عن شيخه عن الإربليّ عنه. اهـ.
والعجب أن هذا البياض والفراغ وقع في هذا الموضع نفسه في «جامع أسانيد المؤلف»: ق:٣١/ ب. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٨١.

(٤) المقرئ، نـزيل بغداد، إمام، بارع، فقيه، فرضي، نحوي، توفي سنة (٦٨٨ هـ).
الإربلي: نسبة إلى: (إِرْبِل): بكسر الهمزة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة بعدها لام: قلعة على مرحلة من الموصل. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٥٠، المعرفة: ٣/ ١٣٩٩ - ١٤٠٠، الأنساب: ١/ ١٠٥.

(٥) كذا في (ز) و (ظ) بالمهملة، وفي البقيّة «أظرف» بالمعجمة، ولا وجه لها هنا، والله أعلم.

(٦) في المطبوع: «فيه» بالتذكير، وهو تحريف.

كتاب: جمع الأصول في مشهور المنقول

نظم الإمام المقرئ أبي الحسن عليّ بن أبي محمد بن أبي سعد[١] الديوانيّ الواسطيّ، وتوفي بواسط[٢] سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة،كذا رأيته بخط الحافظ الذهبيّ في طبقاته.[٣]

وهو قصيدة لامية في وزن «الشاطبية» ورَوِيِّها.

كتاب: روضة التقرير في الخلف بين «الإرشاد» و «التيسير» نظم المذكور.

قرأتها جميعاً على الشيخ الصالح أبي عبد الله محمد بن محمود السّيواسيّ الصوفيّ بدمشق، وأخبرني أنه قرأهما على ناظمهما المذكور بواسط.

كتاب: عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي

من نظم الإمام الأستاذ أبي حيَّان محمد بن يوسف الأندلسيّ، في وزن «الشاطبية» ورويِّها أيضاً؛ لم يأت فيها برمز، وزاد فيها على[٤] «التيسير» كثيراً.

---

(١) في (ظ): «سعيد»، وهو خطأ.

(٢) في (ت): «بها» وفي (ك) كتب: «بواسط» وفوقها بخط دقيق: «بها».

(٣) انظر: المعرفة: ٣/ ١٤٩٦.

(٤) «على» سقطت من المطبوع، مما أدّى إلى تحريف العبارة.

قرأتها وقرأت بمضمّنها على ابن اللبّان، وقرأها وقرأ بمضمّنها على ناظمها المذكور.

وقرأتها أيضاً على جماعة عن الناظم المذكور.

وكذا قرأت منظومته[1] «غاية المطلوب في قراءة يعقوب».

وقرأت بمضمّن كتابه «المطلوب» أيضاً إلى أثناء سورة «النحل» على ابن الجنديّ، وسمعت منه بعضَه وناولني باقيه وأَجازَنِيه. /

كتاب: الشرعة في القراءات[2] السبعة

وهو كتابٌ حسنٌ في بابه، بديع الترتيب، جميعُه أبوابٌ، لم يذكر فيه فرشاً، بل ذكر الفرش في أبواب أصوله[3]، وهو تأليف الشيخ الإمام العلَّامة[4] شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن البارزيّ، قاضي حماة، وتوفي بها سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة.

أخبرني بها عنه إذناً جماعة، وسمعتها جمعاءَ[5] تقرأ على الشيخ أبي المعالي محمد بن أحمد بن[6] اللبّان، وأخبرنا أنه قرأها على مؤلّفها المذكور.

---

(١) في المطبوع: «منظومة» بدون ضمير.

(٢) كذا في (ت) و (س) وهو الصواب، وفي البقية: «قراءات».

(٣) كذا في (س) و (ظ) وهو الأصوب عندي، وفي البقية: «أصولية».

(٤) في (س): «العالم».

(٥) في (س): «جمعاً» وفي (م): «جميعا».

(٦) «بن» سقطت من المطبوع.

وشافهني به الشيخ إبراهيم بن أحمد الدّمشقيّ قال: شافهني به مؤلّفه.

القصيدة الحُصْرية في قراءة نافع

نظم الإمام المقرئ الأديب أبي الحسن عليّ * بن عبد الغنيّ *[1] الحُصْريّ.

أخبرنا بها شيخنا أبو المعالي محمد بن أحمد بن اللبّان سماعاً لبعضها وتلاوة لجميع القرآن قال: أخبرنا أبو حيَّان تلاوة، أخبرنا أبو عليّ بن أبي الأحوص سماعاً، أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عليّ الفحام[2]، أخبرنا أبو عليّ بن زُلَّال الضّرير[3]، أخبرنا ابن هذيل، أخبرنا أبو محمد السَّرَقُسْطيّ[4].

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س)

(٢) إمام مقرئ، يدري العربية والقراءات، رائق الخط، توفي سنة (٦٤٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٨، التكملة لوفيات النقلة: ١/ ١٥١.

(٣) الحسين بن يوسف بن أحمد، أستاذ، علّامة، انتهت إليه أستاذية الإقراء؛ لإتقانه وتحقيقه وتجويده، توفي سنة (٦١٣ هـ).
وأمّا ذِكْرُ المؤلّف في «الغاية» نقلاً عن الأبّار من أن وفاته سنة (٥٤٧ هـ) فهو سهوٌ من المؤلّف أو سبق قلم، فالذي ذكره الأبّار نفسه وكلُّ من ترجم له أن وفاته سنة (٦١٣ هـ)، وما ذكره المؤلّف هو سنة ولادته لا سنة وفاته.
و(زُلَّال) ضَبطها الصَّفديّ بقوله: بضم الزاي وتشديد اللام.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٣، المعرفة: ٣/ ١١٦٥، التكملة لوفيات النقلة: ٢/ ٣٥٩ - ٣٦٠، الوافي بالوفيات: ١٣/ ٨٦.

(٤) عبد الله بن يوسف بن عبد الرحمن، يعرف بابن سَمجون، لقي الحصري سنة (٤٩٠ هـ) وتوفي سنة (٥٣٥ هـ). انظر: التكملة لكتاب الصلة: ٣/ ٤٧.

ح قال أبو حيَّان: قرأتـها[1] على أبي الحسيـن[2] بن اليُـسْر، أخبرنـا أبــي[3] عبدُالله بن محمد، أخبرنا أبو جعفر بن حكم، وأبو خالد بن رفاعة، قالا: أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عليّ بن الباذش، أخبرنا أبو القاسم خلف بن صَوَاب،[4] قالا -أعني ابن صواب والسرقسطي-: أخبرنا الحُصْرِيّ.

قال ابن أبي الأحوص وأخبرنا بها[5] مشافهة، الحاكم أبو عبد الله محمـد بـن الزّبير القضاعيّ، أخبرنا أبو الحسن عليّ بـن عبـد الله بـن النّعمـة، أخبرنـا ابـن صواب، أخبرنا الحُصْريّ.

قال أبو حيَّان: وعرضتُها حفظاً عن ظهر قلب على مُعَلِّمي عبـد الحق بـن عـلي الوادي آشى[6]، وكتب إليّ الشريف أبو جعفـر أحمـد بـن يوسـف الـشروطيّ[7] -أي صاحب الأحكام- عن أبي محمد بن بقيّ عن الحُصْريّ. /

---

(١) في المطبوع: «قرأت»، وهو تحريف.

(٢) في (ت): «الحسن»، وهو تحريف.

(٣) في (ت) و(م) وكذا في المطبوع: «أبو»، وهو خطأ، لأن المراد والد أبي الحسين وهو عبد الله.

(٤) كذا في جميع النسخ، وذكر المؤلّف في ترجمة الحُصْريّ أنه أبو القاسم بن الصواف، بالفاء بـدل البـاء. أمّـا الذهبي فذكره أيضاً في ترجمة الحـصريّ بأنـه أبـو القاسـم بـن رضـوان، وكلاهمـا تـصحيف وتحريـف، والصواب ما هنا كما ذكر ابن بشكوال في ترجمة الحُصري، وقال عنه: هو خلف بن محمد بن عبـد الله بـن صواب، اللخمي، قرطبي، عني بملاقاة الشيوخ من صغره، وتخصص في القراءات، توفي سنة (٥١٤ هـ).
انظر: الصلة: ١/ ١٧٢ و٢/ ٤١٠.

(٥) في المطبوع: «به».

(٦) أبو محمد، خطيب، مقرئ، صالح، مؤدّب أبي حيَّان، قال أبو حيَّان: قرأت عليه السبع في نحو من عشرين ختمة إفراداً وجمعاً، وعليه تعلّمت الهجاء، ولازمته نحواً من سـبعة أعـوام وذلـك في مـدة آخرهـا سـنة (٦٦٩ هـ) وفي (ز) «الوادا آشى».
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٩.

(٧) لم أعرفه.

كتاب التكملة المفيدة لحافظ القصيدة

من نظم الإمام الخطيب أبي الحسن عليّ بن عمر بن إبراهيم الكتّاني القَيْجَاطِيِّ وتوفي سنة ثلاثين وسبعمائة[1]: قصيدة محكَمَةُ النظم في وزن «الشاطبية» ورويّها، نَظَم فيها ما زاد على «الشاطبية» من «التبصرة» لمكّي و«الكافي» لابن شريح و«الوجيز» للأهوازيّ.

قرأتها على الشيخ الإمام الأديب النحويّ المقرئ أبي جعفر أحمد بن يوسف ابن مالك الرُّعينيّ في صفر سنة إحدى وسبعين وسبعمائة.

وحدّثني ببعضها من لفظه القاضي الإمام العلّامة أبو محمد إسماعيل بن هانئ المالكيّ الأندلسيّ في سنة تسع وستين وسبعمائة، قالا: قرأناها على ناظمها المذكور.

وستأتي الإشارة إليها في باب «إفراد القراءات وجمعها» آخر الأصول من هذا الكتاب[2] إن شاء الله تعالى.

---

(١) كذا في (ك) فقط، وهو الصحيح، وفي (ظ) جاءت العبارة هكذا: «سنة... وعشرين وسبعمائة. اهـ» وفي البقية: «سنة نيف وعشرين وسبعمائة. اهـ».

وجاء في المطبوع: «سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة. اهـ» وهو خطأ؟

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٥٨.

(٢) انظر ص: ١٥٨١.

كتاب: البستان في القراءات الثلاث عشرة[1]

تأليف شيخنا الإمام الأستاذ أبي بكر عبد الله بن أيدغدي الشمسيّ، الشهير بابن الجنديّ، وتوفي بالقاهرة في آخر شوال سنة تسع وستين وسبعمائة.

أخبرني به مؤلّفه المذكور إجازة ومناولة وتلاوة بمضمّنه خَلا قراءة الحسن من أول القرآن إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ [النحل:٩٠]، وأجازني بما بَقِيَ، وعاقني عن إكمال الختمة موتُه رحمه الله.

كتاب جمال القراء وكمال الإقراء

تأليف الإمام العلّامة علم الدّين أبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الصمد السَّخاويّ وتقدم[2] أنه توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة بدمشق.

وهو غريب في بابه؛ جمع أنواعاً من الكتب المشتملة على ما يتعلّق بالقراءات والتجويد والناسخ والمنسوخ والوقف والابتداء وغير ذلك ومن جملته «النونية» له في التجويد.

أخبرني به شيخنا الإمام قاضي القضاة أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن / سليمان بن يوسف الكفريّ رحمه الله، فيما قرأته[3] وقرئ عليه، قال: أخبرنا به

(١) في المطبوع: «الثلاث عشر»، وهو لحن.

(٢) انظر ص: ١٧٥.

(٣) في (ز): «قرأ به» بالباء الموحدة بعد الهمزة، وجاءت الكلمة خالية من النقط في (س).

الشيخ الإمام شيخ القراء أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الرقّي[(١)] بقراءتي عليه قال: أخبرنا كذلك الإمام شيخ القراء شهاب الدين محمد بن مزهر[(٢)] الدّمشقيّ، قال: قرأته على مؤلّفه.

وأخبرني بالقصيدة «النونية» منه وهي التي أولها:

يا من يروم تلاوة القرآن ....

الشيخ الصالح[(٣)] المقرئ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفويّ رحمه الله، بقراءتي عليه، قال: أخبرني بها الشيخ الإمام المقرئ الأديب أبو العبّاس أحمد بن سليمان بن مروان البعلبكيّ[(٤)] قراءة عليه وأنا أسمع عن[(٥)] الناظم المذكور رحمه الله.

مفردة يعقوب

لأبي محمد عبد البارئ بن عبد الرحمن بن عبد الكريم الصَّعيديّ، وتوفي بالإسكندريّة في سنة نيف[(٦)] وخمسين وستمائة.

(١) شيخ القراء بدمشق، إمام، ثقة، ناقل، ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، توفي سنة (٧٤٢ هـ).
الرَّقي: بفتح الراء وفي آخرها القاف المشددة نسبة إلى بلدة (الرقة) على طرف الفرات.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٥ - ٧٦، الأنساب: ٣/ ٨٤.

(٢) محمد بن عبد الخالق بن مزهر، عالم فاضل، ذاكر للروايات، له مشاركة في الفقه والنحو، توفي سنة (٦٩٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٥٩-١٦٠.

(٣) في المطبوع: «الصالحيّ»، وهو تحريف.

(٤) المعدَّل، قرأ على السخاوي وعرض عليه الشاطبية، توفي سنة (٧١٢ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٨-٥٩.

(٥) في (ز): «من».

(٦) في (ظ) و (ك) بياض مكان «نيّف».

أخبرني بها أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ الدّمشقيّ، بقراءتي عليه عن ستّ الدار بنت عليّ بن يحيى الصعيديّ عنه، وأخبرني أنه قرأ بها القرآن على شيخه أبي حيَّان عن المريوطيّ تلاوة عنه كذلك.

وأخبرني[1] بها شيخنا عبد الوهاب بن محمد القرويّ مشافهة عن أصحابه عنه تلاوة وقرأ هو على الصفراويّ وجعفر الهمدانيّ وعيسى بن عبد العزيز بأسانيدهم.

فهذا ما حضرني من الكتب التي رويت منها هذه القراءات من الروايات والطرق بالنص والأداء.

وها أنا أذكر الأسانيد التي أدّت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة، وأذكر ما وقع من الأسانيد بالطرق المذكورة بطريق الأداء فقط حسبما صَحَّ عندي من أخبار الأئمة قراءة قراءة، ورواية رواية، وطريقاً طريقاً مع الإشارة إلى وفَيَاتهم والإيماءِ إلى تراجمهم وطبقاتهم إن شاء الله.

---

(١) في (س): «وأخبرنا» بالجمع.

/ أما قراءة نافع من روايتي قالون[1] وورش[2] عنه

رواية قالون، طريق أبي نشيط[3] عن قالون من طريق ابن بويان[4] من سبع طرق: الأولى إبراهيم بن عمر[5] عنه من طريقي «الشاطبية» و «التيسير».

فمن «التيسير» قال الدّاني: قرأت بها القرآن كلّه على شيخي أبي الفتح فارس ابن أحمد بن موسى[6] المقرئ الضرير، وقال لي: قرأت بها على أبي الحسن عبدالباقي بن الحسن[7] المقرئ، وقال: قرأت على إبراهيم بن عمر المقرئ[8].

ومن «الشاطبية» قرأ بها الشّاطبيّ على أبي عبد الله محمد بن عليّ بن أبي العاص النّفزيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن غلام

(١) سيترجم له المؤلف ص: ٢٩٤.

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٩٥.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٩٦.

(٤) انظر ترجمته ص: ٢٩٧.

(٥) أبو إسحاق، البغداديّ، مقرئ، قال الداني: لا أعلم أحداً أسند عنه غير عبد الباقي بن الحسن. اهـ انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١-٢٢.

(٦) الحمصيّ، أستاذ ضابط ثقة، واسع الرواية مع النسك والفضل والصدق. له كتاب «المُنَشّأ في القراءات الثمان» توفي سنة (٤٠١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥-٦، المعرفة: ٢/ ٧١٧.

(٧) «ابن الحسن» سقطت من (ز).

وهو خراسانيّ الأصل، ضابط، ثقة، إمام في القراءات والعربيّة، توفي سنة (٣٨٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٦-٣٥٧، المعرفة: ٢/ ٦٨٠-٦٨١.

(٨) التيسير: ١٠.

الفَرَس[١]، وقرأ بها على أبي داود سليمان بن نجاح، وأبي الحسن عليّ بن عبدالرحمن بن الدّوش، وأبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن البيّاز، وقرؤوا بها على الدّانيّ.

وقرأ بها[٢] الشاطبيّ أيضاً على أبي الحسن عليّ[٣] بن محمد بن هذيل، وقرأ بها على أبي داود على الداني بسنده.

طريق الحسن بن محمد بن الحباب[٤] وهي الثانية عن ابن بويان من طريقي «الهداية» و «الكافي»، قال كلّ من ابن شريح والمهدوي: قرأت بها على أبي الحسن أحمد بن محمد المقرئ القَنْطَريّ[٥] بمكة في المسجد الحرام[٦]، وقرأ على أبي عليّ[٧] الحسن بن محمد بن الحباب البزاز البغداديّ المقرئ.

---

(١) مقرئ، نحويّ، لغويّ، كتب عنه السِّلفيّ مع تقدمه، وله حظ من علم الحديث ورجاله، توفي سنة (٥٤٧هـ). والفَرَس: لقب تاجر كان جدُّه سعيد عنده.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٢١-١٢٢، المعرفة: ٢/ ٩٨٠-٩٨٢.

(٢) في (ت) بعد كلمة «بها»: «على» وهو سبق قلم من الناسخ.

(٣) في (ت): «أحمد» وهو خطأ.

(٤) أبو علي، مقرئ، متصدر.

غاية النهاية: ١ / ٢٣١.

(٥) نزيل مكة، شيخ مقرئ، قال عنه الداني: لم يكن بالضابط ولا بالحافظ. توفي سنة (٤٣٨ هـ) غاية النهاية: ١ / ١٣٦، المعرفة: ٢/ ٧٥٤-٧٥٥، العقد الثمين: ٣/ ١٧٨.

(٦) ابنُ شريح قراءته كانت في سنة (٤٣٣ هـ) ولعلها في شهر ذي القعدة، فهو في هذه الفترة سمع على القنطري كتابه «الاختصار في القراءات» وأما المهدوي فلم أقف على تحديد وقت قراءته.

انظر: فهرست ابن خير: ٢٦.

(٧) «عليّ» سقطت من (م) وكذا المطبوع. وانظر: الكافي: ٦.

طريق أبي الحسن عليّ بن العلّاف[١] وهي الثالثة عن ابن بويان من «المستنير»: قال ابن سوار: قرأت بها جميع القرآن على أبي عليّ الحسن بن أبي الفضل الشّرمقاني[٢] وأخبرني أنه قرأ بها جميع القرآن على أبي الحسن بن[٣] العلَّاف؛ يعني عليّ بن محمد بن يوسف بن يعقوب البغداديّ الأستاذ الثقة.[٤]

طريق أبي بكر بن مهران وهي الرابعة عن ابن بويان من كتاب «الغاية» له ومن كتاب «الكامل».

قال الهذلي: قرأت على أبي الوفا[٥] وقرأ بها على أحمد بن الحسين يعني الأستاذ أبا بكر بن مهران.[٦]

طريق إبراهيم الطَّبريّ وهي الخامسة عن ابن بويان من«المستنير» من طريقين: قال ابن سوار[٧]:وقرأت بها جميع / القرآن على أبي عليّ الحسن بن

---

(١) ثقة ضابط، من كبار أئمة أهل الأداء، توفي سنة (٣٩٦ هـ).

غاية النهاية: ١/ ٥٧٧، المعرفة: ٢/ ٦٨٨، تاريخ بغداد: ١٢/ ٩٥، المنتظم: ١٥/ ٥١.

(٢) الزاهد، من العالمين بالقراءات ووجوهها، وله قصة مع شيخه ابن العلَّاف، وأخرى مع الأمير محمود بن سبكتكين تدلّ على علمه بعلم العَدّ، توفي سنة (٤٠١ هـ).

والشرمقاني: نسبة إلى شرمقان من قرى نسا.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٧، المعرفة: ٢/ ٧٨٦-٧٨٨، تاريخ بغداد: ٧/ ٤٠٢-٤٠٣ معجم البلدان: ٥/ ٢٨١-٢٨٢.

(٣) «بن» سقطت من (ز).

(٤) المستنير: ١/ ١٤٨-١٤٩، وفيه أن قراءة ابن سوار على الشّرمقاني كانت سنة (٤٣٣ هـ).

(٥) هو مهدي بن طرارا، سبقت ترجمته ص: ٢٣١.

(٦) الغاية: ٥١-٥٢، الكامل: ق ٤٦/ أ.

(٧) سقطت الألف بين الواو والراء في المطبوع، مما أدى إلى تصحيف الاسم إلى: «سور».

أبي الفضل الشّرمقانيّ وأخبرني أنه قرأ بها جميع القرآن على أبي إسحاق الطَّبريِّ.

وقرأ بها[١] ابن سوار أيضاً على أبي عليّ العطَّار وقرأ بها على الطَّبريِّ؛ يعني إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المالكيّ البغداديّ الإمام الثقة.[٢]

طريق أبي بكر الشَّذَائي وهي السادسة عن ابن بويان من طريقين:

طريق الخبّازيّ من «الكامل» قرأ بها على منصور بن أحمد القُهُنْدُزيّ[٣] وقرأ بها على أبي الحسن[٤] عليّ بن محمد الخبّازيّ[٥].

وطريق الكارَزيني من ثلاث طرق:

من «التلخيص»[٦]: قال أبو معشر: قرأت على أبي عبد الله محمد بن الحسين الفارسيّ يعني الكارَزيني.[٧]

---

(١) في (ت) بعد (بها): «على» وهو سبق قلم.

(٢) المستنير: ١/ ١٤٩.

(٣) ضبطه المؤلّف بضم القاف والهاء والدال والزاي، وهو هرويّ، ضابط، لكن: جَعَل المؤلّفُ اسمَ أبيه (أحمد) وهماً من الهذليّ، ورجّح أنه «منصور بن محمد»، بدليل أن الإمام الرُّوذباريّ قرأ عليه ونَسَبه وهو من أهل بلدته. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١٢.

(٤) كذا في (ت) وهو الصواب، وتصحفت في البقية والمطبوع إلى «الحسين».
وكذلك في مواضع في الغاية: ٢/ ٣١٢.

(٥) شيخ القراء بنيسابور، إمام ثقة محقق، تخرج به أكثر من عشرة آلاف رجل. توفي سنة (٣٩٨ هـ). والخبّازيّ نسبة إلى: الخبز ؛ عمله أو بيعه.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٧٧-٥٧٨، المعرفة: ٢/ ٧١٤، الكامل: ق ٤٦/ أ، اللباب: ١/ ٤١٧.

(٦) هذه الطريق ليست في التلخيص المطبوع المحقّق.

(٧) الإمام المعمَّر، المجاور بمكة، مسند القراء في زمانه، خاتمة أصحاب المطوّعيّ، توفي سنة (٤٤٠ هـ).
الكارَزيني نسبة إلى: كارزين مدينة في فارس، واختلفوا في ضبطها بين كسر الراء وهو المشهور، وبين فتحها.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٣٢-١٣٣، المعرفة: ٢/ ٧٥٦-٧٥٧، الأنساب: ٥/ ١٢-١٣ – التاج:(كرز).

ومن «المبهج»: قال سبط الخيَّاط: قرأت بها القرآن على الإمام أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام[١]، وأخبرني أنه قرأ بها على الإمام أبي عبدالله الكارَزيني[٢].

ومن طريق[٣] أبي الكرم قرأ بها على الشّريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارَزيني *وقرأ الكارَزيني*[٤] والخبّازيّ على الإمام أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور الشذّائيّ[٥].

فهذه أربع طرق للشَّذَائي.

طريق أبي أحمد الفَرَضيّ وهي السابعة عن ابن بويان من سبع طرق.

طريق أبي الحسين[٦] الفارسيّ وهي الأولى عن الفَرَضيّ من «التجريد» قال ابن الفحّام: قرأت على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسيّ.[٧]

---

(١) الهاشمي، نقيب الهاشميين بمكة، ثم استوطن بغداد، وتوفي سنة (٤٩٣ هـ).
غاية النهاية: ١/ ٣٩٩، المعرفة: ٢/ ٨٥٧-٨٥٨، المنتظم: ١٧/ ٥٨، العقد الثمين: ٥/ ٤٧١-٤٧٢.

(٢) المبهج: ١/ ٢٥، الاختيار في القراءات العشر: ١/ ٧٥.

(٣) كذا أطلق المؤلف ولم يصرح بمصدر هذا الطريق هل هي من المصباح أم من غيره.
وبالرجوع إلى المصباح لم أجد هذه الطريق، إذ طريق الشَّذَائي فيه عن أبي الحسن بن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون عن نافع، وقد تكون طريقاً أدائية للمؤلف عن أبي الكرم.
انظر: المصباح: ١/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٥) إمام مشهور، ضابط، له معرفة باللغة، من كبار أصحاب ابن مجاهد. توفي سنة (٣٧٣ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٤-١٤٥، المعرفة: ٣/ ٦١٦-٦١٧.

(٦) تصحفت في (ت) إلى «الحسن».

(٧) التجريد: ق ٥٣ / أ.

طريق المالكيّ وهي الثانية عن الفَرَضيّ من طريقين؛ من كتاب «الروضة» له ومن كتاب «الكافي» قرأ بها ابن شريح على المالكيّ.

طريق الطُّرَيْثِيثيّ: وهي الثالثة عن الفَرَضيّ من كتاب «التلخيص» قال أبو معشر: قرأت بها على أبي الحسن علي بن الحسين بن زكريا الطُّريثيثيّ[١].

طريقا أبي عليّ العطّار وأبي الحسن الخيّاط وهما الرابعة والخامسة عن الفَرَضيّ من كتاب «المستنير»، قال ابن سوار: قرأت بها على الشيخين أبي عليّ العطّار المؤدّب، وأبي الحسن عليّ بن محمد الخيّاط[٢]، وهي أيضاً في «الجامع» له[٣].

طريق غُلامِ الهرّاس وهي السادسة عن الفَرَضيّ من كتاب «الكفاية الكبرى» قال أبو العزّ: قرأت بها على أبي عليّ الحسن[٤] بن القاسم الواسطيّ[٥]؛ يعني غلام الهرّاس[٦].

---

(١) شيخ مقرئ، صوفي، له كتاب «الكافي» وهو في القراءات العشر واختيار أبي حاتم وطلحة بن مصرّف وابن سعدان ومحمد بن عيسى، ذكر ذلك كله الإمام المرندي، بل ذكر جميع الطرق التي فيه.
الطريثيثي: بضم الطاء المهملة وفتح الراء بعدها ياء ساكنة وثاء مثلثة وياء ساكنة وفي آخرها ثاء مثلثة نسبة إلى (طريثيث) ناحية كبيرة من نواحي نيسابور.
ملاحظة: هذه الطريق ليست في «التلخيص» المطبوع المحقق.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٣، قرة عين القراء: ق: ١٠/ ب و١١/ أ، الأنساب: ٤/ ٦٥.

(٢) المستنير: ١/ ١٤٩.

(٣) الضمير في (له) عائد على الخيّاط، فهو صاحب «الجامع» قد مر الكلام عليه ص: ٢٣٥. وهذه الطريق في «الجامع»: ٨.

(٤) في (ت) «أبي الحسين بن القاسم» وهو خطأ.

(٥) شيخ العراق، والجوّال في الآفاق، قرأ عليه أبو العز بجميع ما قرأ به بالروايات المشهورة والشاذة قال عنه المؤلف: ثقة ربما يَهِم، توفي سنة (٤٦٨ هـ) وما ذكره الزّبيدي أن اسمه: أبو الحسن بن القاسم، فخطأ منه أو من الناسخ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٨-٢٢٩، المعرفة: ٢/ ٨١٣-٨١٥، ميزان الاعتدال: ١/ ٥١٨.

(٦) الكفاية الكبرى: ٣١-٣٢.

طريق أبي بكر الخيّاط[١] وهي السابعة عن الفَرَضيّ من ثلاث طرق. /

من «المصباح» قال أبو الكرم: أخبرنا بها أبو بكر الخيّاط[٢].

ومن كتاب «غاية الاختصار» قال[٣] الهمَذانيّ: قرأت القرآن أجمع على أبي بكر محمد بن الحسين الشيبانيّ[٤]، وأبي منصور يحيى بن الخطّاب بن عبيدالله البزّاز النَّهريّ[٥] ببغداد، وأخبراني[٦] أنهما قرآ على أبي بكر محمد بن عليّ بن محمد الخيّاط[٧].

ومن كتاب «الكفاية في القراءات الست» قرأ بها أبو القاسم هبة الله بن أحمد الحريري على أبي بكر الخيّاط المذكور في شعبان سنة إحدى وستين وأربعمائة.[٨]

---

(١) الحنبلي، مسند، ثقة، بصير بالقراءات، حدّث عنه الخطيب وأحمد المغازلي، توفي سنة (٤٦٧ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٠٨-٢٠٩، المعرفة: ٢/ ٨١١-٨١٢، طبقات الحنابلة: ٢/ ٢٣٢ - ٢٣٤.

(٢) المصباح: ١/ ٣٢٩-٣٣٠.

(٣) «قال» سقطت من المطبوع.

(٤) المزرفي، بالفاء، وليس بالقاف كما في الغاية، وهي قرية بين بغداد وعكبرا.
وهو عالم مقرئ فرضي، روى عنه ابن الجوزي وابن عساكر، مات ساجداً سنة (٥٢٧ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٣١، المعرفة: ٢/ ٩٣٧-٩٣٨، المنتظم: ١٧/ ٢٨٠-٢٨١، معجم البلدان: ٥/ ١٢١، المشتبه: ٥٨٧.

(٥) شيخ مقرئ، متصدر، غاية النهاية: ٢/ ٣٦٩ لم أعرف إلى أي شيء تعود هذه النسبة.

(٦) وفي المطبوع «وأخبرني» بالإفراد، ولا يستقيم مع السياق.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ٩١.

(٨) صرَّح بهذا التاريخ أبو القاسم نفسه، وقرأ عليه أيضاً قبل هذا التاريخ مرتين: الأولى سنة (٤٥٦ هـ)، والثانية سنة (٤٥٨ هـ).
انظر: المعرفة: ٢/ ٩٣٩، الكفاية في الست: ق: ٤.

قلت: وهذا إسناد لا مزيد على علوّه مع الصحّة والاستقامة؛ يساوي فيه أبو اليُمن الكنديّ أبا عمرو الدانيّ، وأبا الفتوح الخَشَّاب، وابن الحطيئة[١]، ونظراءهم[٢]، ونساوي نحن فيه الشيخ الشاطبيّ من إسناده المتقدم[٣]، ومن إسناده الآتي عن القزّاز نساوي شيخه أبا عبد الله النفزيّ، حتى كأنّني أخذتها عن ابن غلام الفَرَس شيخِ شيخ الشاطبيّ.

وتوفي ابن غلام الفَرَس في المحرّم سنة سبع وأربعين وخمسمائة.

وقرأ أبو بكر الخَيَّاط وأبو عليّ غلام الهرّاس وأبو الحسن الخَيَّاط، وأبو عليّ العطّار، والطُّريثيثيّ، والمالكيّ والفارسيّ سبعتهم على أبي أحمد عبيد الله بن محمد ابن أحمد بن محمد بن عليّ بن مهران بن أبي مسلم الفَرَضيّ.

وقرأ الفَرَضيّ، والشَّذائيّ، والطَّبريّ، وابن مِهْران، وابن العلَّاف، وابن الحباب وإبراهيم بن عمر، سبعتهم على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان البغداديّ القطّان الحربيّ.

فهذه ثلاث وعشرون طريقاً عن ابن بويان.

---

(١) وذلك لأن الداني بينه وبين ابن بويان ثلاثة رجال هم: فارس بن أحمد، وعبد الباقي بن الحسن، وإبراهيم ابن عمر، وكذلك أبو اليُمن بينه معه ثلاثةٌ هم: هبة الله الحريري، والخيّاط، والفَرَضيّ.
فكأنّ الكنديّ قرأ على فارس بن أحمد، وبين وفاة فارس وميلاد الكندي: (١٢٠) سنة إذ أنّ وفاة فارس كانت سنة (٤٠١ هـ)، وميلاد الكندي سنة (٥٢٠ هـ).

(٢) في (ز): «ونظائرهم».

(٣) مقرئ، إمام كبير، ثقة، وهو آخر أصحاب ابن بويان، توفي سنة (٤٠٦ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩١-٤٩٢، المعرفة: ٢/ ٦٩١-٦٩٢، تاريخ بغداد: ١٠/ ٣٨٠ - ٣٨٢.

ومن طريق القزاز طريقان:

الأولى طريق صالح بن إدريس[١] عنه من[٢] ثمان طرق:

الأولى: طريق ابن غُصن:

قرأ بها الشاطبيُّ على النفزيّ على ابن غلام الفَرَس على أبي الحسن عبدالعزيز ابن عبد الملك بن شفيع[٣]، على عبد الله بن سهل[٤] على أبي سعيد خلف بن غصن[٥] الطائيّ[٦].

الثانية: طريق طاهر بن غلبون من كتابه «التذكرة».

---

(١) البغداديّ، نزيل دمشق، ضابط متقن، من تلاميذ ابن مجاهد، توفي سنة (٣٤٥ هـ).
غاية النهاية: ١/ ٣٣٢.

(٢) «من» سقطت من المطبوع.

(٣) الأندلسي، قرأ على أحمد بن الإمام الداني، شيخ صالح مجود، توفي سنة (٥١٤ هـ).
غاية النهاية: ١/ ٣٩٤.

(٤) ابن يوسف، أبو محمد الأنصاري، المقرئ، الرجل الصالح، أخذ عن الدانيّ ومكّي وابن سفيان، ضابط للقراءات وطرقها، توفي سنة (٤٨٠ هـ).
غاية النهاية: ١/ ٤٢١-٤٢٢، المعرفة: ٢/ ٨٣٠، الصلة: ١/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٥) ابن عليّ، القرطبي، قال ابن بشكوال: كان شيخا أميّاً ولم يكن بالضابط، وكان خيّراً فاضلاً، توفي سنة (٤١٧ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٢، المعرفة: ٢/ ٧٢٤، الصلة: ١/ ١٦٦-١٦٧.

(٦) نسبة إلى طيّء، مِثل: سيّد، وهو أبو قبيلة من اليمن، واسمه: جلهمة بن أدد، ينتهي إلى حِمْيَر، وهذه النسبة أعني: (طائي) في هذا الاسم جاءت على غير قياس إذ القياس طيْئيّ حذفت الياء الثانية فبقي طيْء فقلبت الياء الساكنة وهي الأولى ألفاً على غير قياس أيضاً فإن القياس ألّا تقلب السواكن؛ لأن القلب للتخفيف وهو مع السكون حاصل.
انظر: الأنساب: ٤/ ٣٥-٤٠، التاج (طاء).

الثالثة: طريق ابن سفيان من ثلاث طرق من كتابه «الهادي» ومن كتاب «الهداية» قرأ بها المهدويّ على[1] ابن سفيان، ومن كتاب «تلخيص العبارات» قرأ بها ابن بَلّيمة على شيوخه عثمان بن بلال وغيره عنه.

الرابعة: طريق مكّي من كتابه «التبصرة».

الخامسة: طريق ابن أبي الربيع من كتاب «الإعلان»: قرأ بها الصّفراويّ على اليسع بن حزم / على القَصَبيّ، على أبي عمران اللّخميّ، على أبي عمر[2] أحمد ابن أبي الربيع الأندلسيّ[3].

السادسة: طريق ابن نفيس من كتاب «التجريد»[4] قرأ بها ابن الفحّام على أبي العبَّاس أحمد بن سعيد بن أحمد بن نفيس المصريّ[5].

السابعة: طريق الطَّلمنكيّ من كتابه[6] «الروضة».

---

(١) تكرّرت «على» في المطبوع.

(٢) كذا في «النشر»، والذي في مصادر ترجمته: «أبو جعفر».

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٨، المعرفة: ٢/ ٧٥٩، الصلة: ١/ ٨٨ و ٢/ ٥٧٩.

(٣) الأندلسي، ماهر، رحال مسند القراء بالأندلس، توفي سنة ٤٤٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٨، المعرفة: ٢/ ٧٥٩، الصلة: ١/ ٨٨-٨٩.

(٤) التجريد: ق: ٣/ أ.

(٥) طرابلسي الأصل، إمام ثقة كبير، قيل: إن الداني أخذ عنه، وإنّ الذي تولّى تربيته هو أبو الطيّب بن غلبون، توفي سنة (٤٥٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦ -٥٧، المعرفة: ٢/ ٧٩٤-٧٩٥.

(٦) كذا في (م) فقط وهو الأصوب، وفي البقية: «كتاب» بدون الضمير.

الثامنة: طريق ابن هاشم[1] من كتاب[2] «الكامل»، قرأ بها الهذلي على أبي العبَّاس أحمد بن علي بن هاشم المصريِّ.

وقرأ بها ابن غصن، وطاهر، وابن سفيان، ومكي، وابن أبي الربيع، وابن نفيس، والطَّلمنكيّ، وابن هاشم، ثمانيتهم على الإمام أبي الطيّب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك الحلبيّ، وقرأ على أبي سهل صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب[3] البغداديّ الورّاق، نزيل دمشق.[4]

طريق الدارقطني عن القزاز، وهي الثانية عنه:

قرأت بها على ابن اللّبّان[5]، وقرأ على ابن مؤمن[6]، وقرأ على أحمد بن غزال، وقرأ على الشّريف الدّاعي، وقرأ على ابن الكال، وقرأ على الحافظ أبي العلاء، وقرأ على أبي عليّ[7] الحسن بن أحمد بن الحسن الحدّاد، وقرأ على أبي بكر أحمد بن الفضل الباطِرْقانيّ[8]: أخبرنا محمد بن إبراهيم بن أحمد[9] قراءة

(١) تصحفت في (س) إلى «هشام» وهو: تاج الأئمة، سيترجم له المؤلّف في باب الإدغام، ص: ٦٩٩.

(٢) في المطبوع: «كتابه» وهو تحريف.

(٣) في (ز): «شعوب» وهو تصحيف.

(٤) انظر: التذكرة: ١/ ١٦-١٧، وفيها بيَّن طاهر بن غلبون أنه قرأ بهذا السند بضم ميم الجمع وإسكانها، الهادي: ق ٢/ أ، التبصرة: ١٩٩ - ٢٠٠، وفيه تصحّف (سهل) إلى (سهيل).

(٥) في (م): «المبارك» بدل «اللبان»، وهو خطأ وتحريف.

(٦) في (م): «موسى»، تحريف.

(٧) «علي» سقطت من (ظ).

(٨) مقرئ أصبهان ومحدّثها، له كتاب: «القراءات الشاذة»، و «طبقات القراء» سمّاه «المدخل إلى معرفة أسانيد القراءات ومجموع الروايات» قال عنه الذهبي: «كان أحد الحفاظ ولم يكن بالمتقن»، توفي سنة (٤٦٠ هـ). والباطِرقاني: بكسر الطاء لا بفتحها كما في (س) نسبة إلى (باطِرقان) إحدى قرى أصبهان. غاية النهاية: ١/ ٩٦-٩٧، المعرفة: ٢/ ٨٠٩-٨١٠، الأنساب: ١/ ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٩) البغداديّ، سمع من الدارقطني كتابه في «القراءات». غاية النهاية: ٢/ ٤٣-٤٤.

عليه، أخبرنا الحافظ أبو الحسن عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني.

وقرأ هو وصالح بن إدريس على أبي الحسن عليّ بن سعيد بن الحسن بن ذؤابة[١] البغداديّ القزّاز.

فهذه إحدى عشرة طريقاً عن القزّاز.

وقرأ القزّاز وابن بويان على[٢] القاضي أبي بكر أحمد بن محمد بن يزيد بن الأشعث بن حسان العنزي البغداديّ المعروف بأبي حسان، وقرأ على أبي جعفر محمد بن هارون الربعيّ البغداديّ المعروف بأبي نَشِيط.

فهذه أربع وثلاثون طريقاً لأبي نَشِيط.

طريق الحلوانيّ عن قالون من طريق ابن أبي[٣] مهران عن الحلوانيّ من خمس طرق:

فالأولى: طريق ابن شنبوذ من طريقين:

طريق السامَرِّيّ[٤]، وهي الأولى عن ابن شنبوذ من أربع طرق: أولاها:

---

(١) بالذال المعجمة، وذكر المؤلّف أن أبا الطيب ابن غلبون كان يَهِم فيه ويقول إنه بالمهملة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤٣.

(٢) في (ز): «عن».

(٣) «أبي» سقطت من (ظ) والمطبوع.

(٤) بفتح الميم وتشديد الراء نسبة إلى: سرّ من رأى. وهو: مسند القراء بالديار المصريّة، توفي سنة (٣٨٦ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٥-٤١٧.

فارس بن أحمد؛ قرأ بها عليه أبو عمرو الداني[١]، ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس، وقرأ على أبيه.[٢]

ثانيتها: ابن نفيس من كتاب «تلخيص العبارات»، قرأ بها ابن بَلِّيمة عليه، / ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على ابن نفيس أيضاً.[٣]

ثالثتها: الطّرسوسيّ من كتاب «المجتبى».

رابعتها: الخزرجيّ من كتاب «القاصد».

وقرأ الخزرجيّ، والطرسوسيّ، وابن نفيس، وفارس، أربعتهم على أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حَسنون السامَرِّيّ، فهذه ست طرق للسامَرِّيّ[٤].

طريق المطوّعيّ، وهي الثانية عن ابن شنبوذ من طريقين:

أولاهما: الشّريف من كتاب «المبهج»، قرأ بها سبط الخيّاط على الشريف أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام العبّاسيّ[٥].

وثانيتهما: المالكيّ من كتاب «التجريد»، قرأ بها ابن الفحّام على أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المالكيّ[٦].

---

(١) هذه الطريق ليست في التيسير، بل هي في جامع البيان: ١/ ق ٣٧، التعريف: ١٧٩-١٨٠.

(٢) هو فارس بن أحمد، شيخ الداني.

(٣) التجريد: ق: ٣/أ.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٥-٤١٧.

(٥) المبهج: ١/ ٣١-٣٢.

(٦) التجريد: ٣/أ.

وقرأ بها المالكيّ، و[١]العبّاسيّ على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكـارَزيني، وقرأ الكارَزيني على أبي العبّاس الحسن بن سعيد المطّوعيّ[٢].

وقرأ المطّوعيّ، والسامَرِّيّ على الإمام أبي الحسن محمد بن أحمد بن أَيّوب بن شنبوذ. فهذه ثمان طرق لابن شنبوذ.

وذكر ابن الفحّام أن الكارَزيني قرأ على ابن شنبوذ، وهو غلط[٣]، وتبعه على ذلـك الـصفراويّ، والـصوابُ أنـه قـرأ عـلى المطـوّعيّ عنـه، كـما صرح بـه في «المبهج»[٤].

طريق ابن مجاهد، وهي الثانية عن ابن أبي مهران من كتاب «السبعة» لابن مجاهد من الثلاث الطرق[٥] المتقدمة في أسانيد كتاب «السبعة»[٦].

---

(١) «و»: سقطت من المطبوع مما أدّى إلى تحريف المراد.

(٢) المطّوعيّ نسبة إلى: المطّوعة، وهم جماعة فرغوا أنفسهم للغزو والجهاد، وقصدوا الغـزو في بـلاد الكفـر. الأنساب: ٥/ ٣٢٦-٣٢٧.

(٣): ق٣.

(٤) انظر: المبهج: ١/ ٣٢.

(٥) في (ت) «طرق» بالتنكير.

(٦) كذا قال المؤلف: إنّ لابن مجاهد ثلاث طرق، وبالرجوع إلى «الـسبعة» لم أجـد إلا طـريقين عـن ابـن أبي مهران، قال ابن مجاهد: أخبرني الحسن بن أبي مهران عن الحلواني عن قالون عن نافع.
وأخبرني بها الحسن أيضاً عن أحمد بن قالون عن أبيه عن نافع. اهـ.
فاتّضح من هذا النص أن ابن مجاهد ليس له في السبعة عن الحلوانيّ إلا طريق واحد وهو ابن أبي مهـران، لا ثلاثة، وهذا كله ما لم تكن النسخة التي وصلتنا ناقصة، والله أعلم.
وسيذكر المؤلّف -رحمه الله- في نهاية الطرق: أن ابن مجاهد قرأ على ابن أبي مهران الحروف فقط، وبيّن في «الغاية» أنها سماعاً.
وبعد التأمل اتضح لي أن المؤلف لعله يقصد أسانيده هـو نفـسه إلى كتـاب الـسبعة، فهـي ثلاثـة، وهـذا سيتكرر منه عند كتاب «الغاية» . والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٠، السبعة: ٨٨-٨٩.

طريق النقاش، وهي الثالثة عن ابن أبي مهران من تسع طرق:

طريق الحمّاميّ؛ وهي الأولى عن النقاش من إحدى عشرة طريقاً:

أولاها: أبو عليّ المالكيّ من كتاب «الروضة»[1] له[2].

ثانيتها: طريق أحمد بن عليّ بن هاشم[3].

ثالثتها: طريق الحسين بن أحمد الصفّار[4]، من كتاب «الروضة» للمعدّل، قرأ عليه بها[5].

رابعتها: طريق[6] أبي علي الحسن العطّار.

خامستها: طريق أبي عليّ الحسن الشرمقاني.

سادستها: طريق أبي الحسن عليّ الخيّاط، من «الجامع»[7] له، ومن كتاب «المستنير» قرأ[8] عليهم بها ابن سوار[9].

---

(١) الروضة: ١٥١.

(٢) «له»: ليست في (ت).

(٣) هو تاج الأئمة.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣٨.

(٥) هذان الطريقان من «روضة» المعدَّل، بيّن أن الأولى بضم الميمات، والثانية بإسكانها، قال: رواية الحلواني عن قالون، طريق النقاش: قرأت بها بضم الميمات على الشيخ أبي العبّاس أحمد بن عليّ بن هاشم، وبإسكانها على الشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد الصفّار. اهـ انظر: روضة الحفاظ: ق: ٤٤-٤٥.

(٦) «طريق»: سقطت من (ت).

(٧) الجامع: ٧-٨.

(٨) في المطبوع: «قرأها».

(٩) المستنير: ١/ ١٤٦-١٤٧.

سابعتها: أبو عليّ غلام الهرّاس، من كتابي «الإرشاد»[١] و«الكفاية»[٢]، قرأ عليه بها أبو العز.

ثامنتها: أبو بكر الخيّاط، من كتاب «غاية الاختصار»، قرأ بها الهمذانيّ على أبي بكر محمد بن الحسين الشّيباني،[٣] ومن «الكفاية في السِّت» قرأ بها الكنديّ على ابن الطبر،[٤] وقرأ بها الشيباني، وابن الطبر على أبي بكر الخيّاط.

١٠٤/١ تاسعتها: / أبو الخطاب أحمد بن عليّ الصوفيّ[٥]: قرأتُ بها على ابن البغداديّ، على الصائغ، على ابن فارس، على[٦] الكنديّ، على أبي الفضل محمد بن المهتدي بالله[٧].

ومن «غاية الاختصار» قرأ بها الهمذانيّ على أبي غالب عبيد الله[٨] بن

(١) الإرشاد: ١٢٥-١٢٧.

(٢) الكفاية الكبرى: ٢٨-٢٩.

(٣) غاية الاختصار: ١/ ٩٠.

(٤) «حَدَثَ» سقط في مخطوط «الكفاية في الست»؛ مما لم يمكن معه توثيق هذه الطريق.

(٥) من شيوخ الإقراء ببغداد، له قصيدة في السّنة، وأخرى في «عدّ الآي»، لم يكن عنده خط بالإجازة إلا أنهم قرؤوا عليه لحسن الظن به، توفي سنة (٤٧٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٥، المعرفة: ٢/ ٨٥٥- ٨٥٦.

(٦) «على» سقطت من (س).

(٧) الشريف المقرئ، ثقة، صالح، خيّر، سرد الصوم نيِّفا على خمسين سنة، قرأ بخمس روايات على الصوفي، توفي سنة (٥٣٧ هـ).

غاية النهاية: ٢/ ١٧٦، المعرفة: ٢/ ٩٤٨-٩٤٩.

(٨) كذا في جميع النسخ: «عبيد الله»، بالتصغير، وضبطت في (ظ)، وهو خطأ، صوابه مكبّراً، مقرئ صادق، توفي سنة (٥١٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٠، المعرفة: ٢/ ٩٢٤ — ٩٢٥.

منصور البغداديّ[١]، وقرأ بها هو وابن المهتدي بالله على أبي الخطّاب.

عاشرتها: رزق الله بن عبد الوهاب التميميّ[٢]: قرأتُ بها على التّقيّ المصريّ، على التّقيّ[٣] الصائغ، على الكمال الإسكندريّ، على أبي اليُمن، على محمد بن الخضر المحوليّ، ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها هو والمحوّلي على أبي محمد رزق الله التميميّ[٤].

الحادية عشرة: طريق أبي الحسين[٥] الفارسيّ: قرأتُ بها بضمّ الميمات على شيوخي الثلاثة المصريّين، على الصائغ، على الكمال الضرير، على أبي الجود، على الخطيب، على الخشّاب، على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الشيرازي الفارسيّ.

وقرأ بها الفارسيّ، ورزق الله، وأبو الخطّاب، والخيّاطان، وأبوا عليّ، والصفّار، وغلام الهرّاس، والمالكيّ وابن هاشم؛ الأحد عشر على الأستاذ أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عمر[٦] الحمّاميّ.

---

(١) غاية الاختصار: ١/ ٩٠.

(٢) الحنبلي، الواعظ، المقرئ، الفقيه، الأصوليّ، اللغوي المفسر، الفَرَضيّ، كبير الشأن، وافر الحرمة، آخر من روى عنه مطلقاً أبو طاهر السِّلفي، توفي سنة (٤٨٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٤، المعرفة: ٢/ ٨٤٢-٨٤٣، طبقات الحنابلة: ٢/ ٢٥٠.

(٣) «على التقي»: سقطت من (ز).

(٤) المصباح: ١/ ٣١١-٣١٢.

(٥) في (س) و (ظ): «الحسن»، وهو تصحيف.

(٦) في المطبوع: «عمرو»، وهو خطأ.

فهـذه ســـت عشـــرة طريقـاً للحمّـاميّ.

طريق العَلَوِيِّ، وهي الثانية عن النقاش من كتابي أبي العز، قرأ بهـا عـلى أبي عليّ الواسطيّ، وقرأ بها على أبي محمد عبد الله بن الحسين العلويّ[١].

طريق الشريف أبي القاسم الزيدي، وهي الثالثة عن النقاش من «تلخيص» أبي معشر الطّبريّ، قرأ بها[٢] على أبي القاسم الزيدي.[٣]

طريق السعيدي[٤]، وهي الرابعة عن النقاش: من كتاب «التجريد» قرأ بهـا ابن الفحّام، على أبي الحسين الفارسيّ، وقرأ بها[٥] على أبي الحسن عليّ بن جعفـر السَّعيديّ[٦].

---

(١) ابن محمد، الحنبلي، مقرئ، مصدر، ضابط، وهو الذي انفرد عن النقاش عن ابن ذكـوان بالـسكت عـلى الساكن مطلقاً كما سيأتي ص: ١٠١١، وما ذكر المؤلّف من أنّ هذه الطريق من «كتابي» أبي العـزّ، فـإني لم أجدها إلّا في «الإرشاد»، أمّا في «الكفاية الكبرى» (المحقَّق) فليست فيه، بل ليس فيه طريـق العلـوي إلا من روايته عن الأسكافي -وليس النقاش - عن القاضي عن قالون . وهذه ليـست مـن طـرق «النـشر»، والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٧-٤١٨، الإرشاد: ١٢٥-١٢٦، الكفاية الكبرى: ٣٠-٣١.

(٢) (بها): سقطت من المطبوع.

(٣) التلخيص: ٩١.

علي بن محمد ينتهي نسـبه إلى سـيدنا الحسين رضي الله عنه، الحنبلي، شيخ معمّر، مقرئ صالح، ثقة، قـرأ عـلى النقـاش، وسـمع منـه «تفـسيره»، وهـو آخـر أصـحابه، وثّقـه الـدانيّ، تـوفي سـنة (٤٣٣ هـ). غاية النهاية: ١/ ٥٧٢-٥٧٣، المعرفة: ٢/ ٧٤٤-٧٤٥.

(٤) الفارسيّ، أستاذ معروف، له مصنف في القراءات الثمان، وقف عليه الذهبي، ومـصنف في التجويـد، رآه المؤلّف، توفي بعد سنة (٤١٠ هـ). غاية النهاية: ١/ ٥٢٩، المعرفة: ٢/ ٦٩٩-٧٠٠.

(٥) بيّن المؤلف أن قراءة الفارسيّ على السعيديّ كانت سنة (٤٠٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٢٩.

(٦) التجريد: ق: ٣/ أ وفيه بيّن ابن الفحّام أن قراءة الفارسيّ على السعيديّ كانت بأرض فارس.

طريق إبراهيم الطّبريّ، وهي الخامسة عنه من كتاب «المستنير» من طريقين[١]: أبي عليّ العطّار، وأبي عليّ الشّرمقانيّ؛ قرأ بها عليهما ابن سوار، وقرأ كلاهما على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطّبريّ[٢].

طريق ابن العلاف، وهي السادسة عنه من «المستنير» أيضاً: قرأ بها ابن سوار على الشّرمقانيّ، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن محمد العلّاف[٣].

طريق النهروانيّ[٤]، وهي السابعة عنه من طريقين[٥]: أبي عليّ العطّار من «المستنير»، قرأ بها عليه[٦] ابن سوار[٧]، وطريق أبي عليّ الواسطيّ من «الإرشاد» / و«الكفاية الكبرى» قرأ عليه بها أبو العزّ، وقرأ العطّار، وأبو علي على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهروانيّ.[٨]

طريق الشنبوذي، وهي الثامنة عنه من كتاب «المبهج»، قرأ بها سبط الخيّاط على الشّريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارَزيني، وقرأ على أبي الفرج محمد بن أحمد الشّنبوذيّ[٩].

---

(١) في (س) «طريقي» بالإضافة، وفي (ظ): «كتابين».

(٢) المستنير: ١/ ١٤٦-١٤٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مقرئ، ثقة، من جلة المقرئين، له مصنف في القراءات، توفي سنة (٤٠٤ هـ).
غاية النهاية: ١/ ٤٦٧-٤٦٨، المعرفة: ٢/ ٧٠٠-٧٠١، تاريخ بغداد: ١٠/ ٤٣١ - ٤٣٢.

(٥) في (س): «طريقي» وفي (م) «طريق» بالإفراد.

(٦) في (ت): «على».

(٧) المستنير: ١/ ١٤٦-١٤٧.

(٨) الإرشاد: ١٢٥ - ١٢٧، الكفاية الكبرى: ٢٨-٢٩.

(٩) المبهج: ١/ ٣٠.

طريق ابن الفحّام البغداديّ، وهي التاسعة عنه من «الإرشاد» و «الكفاية الكبرى»، قرأ بها أبو العزّ على أبي عليّ، وقرأ أبو عليّ على أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن الفحّام البغداديّ[١] [٢].

وقرأ ابن الفحّام، والشنبوذيّ، والنهروانيّ، وابن العلّاف، والطّبريّ، والسعيديّ، والشّريف الزيديّ، والعلويّ، والحمّاميّ؛ تسعتهم على أبي بكر محمد ابن الحسن[٣] بن زياد النقاش، فهذه تسع وعشرون طريقاً للنقاش.[٤]

طريق أبي بكر المنقِّي، وهي الرابعة عن ابن أبي[٥] مهران من أربع طرق:

الأولى: أبو عليّ البغداديّ عنه؛ قرأ بها الداني على أبي الفتح، وقرأ على عبدالباقي بن الحسن، وقرأ على أبي عليّ محمد بن عبد الرحمن البغداديّ.[٦]

الثانية: الشنبوذي عن المنقِّي من طريقين:

«المبهج»، و «الكامل» قرأ بها السّبط على الشّريف أبي الفضل، وقرأ بها الشّريف، والهذليّ على الكارَزيني، وقرأ بها على أبي الفرج الشَّنبوذيّ[٧].

---

(١) السامَرِّيّ، شيخ مصدّر، بارع، مقرئ فقيه، توفي سنة (٣٤٠ هـ)، وليس هو ابن الفحّام صاحب كتاب التجريد، فذلك -كما سبق- هو: عبد الرحمن بن عتيق، أبو القاسم، الصقلي.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣٢، ٢٣٣، المعرفة: ٢/ ٧٠٢-٧٠٣، تاريخ بغداد: ٧/ ٤٢٤.

(٢) الإرشاد: ١٢٥-١٢٦، الكفاية الكبرى: ٢٨-٢٩.

(٣) في (ظ): «الحسين»، تصحيف.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٢٠.

(٥) كلمة «أبي» سقطت من (س).

(٦) ليست من «التيسير» وإنما هي من «جامع البيان»: ١/ ق ٣٧/ ب، والتعريف: ١٧٩-١٨٠.

(٧) الكامل: ق: ٤٦/ ب، المبهج: ١/ ٣٠.

الثالثة: المطوِّعيّ عن المنقِّي من كتاب «الكامل»: قرأ بها الهذليّ على أبي نصر منصور بن أحمد القُهُنْدُزِيّ، وقرأ بها على أبي الحسين[١] عليّ بن محمد الخبّازيّ، وقرأ بها على أبي العبّاس المطوّعيّ[٢].

الرابعة: الشَّذائيّ عن المنقِّي من طريقين:

«المبهج» و«الكامل» قرأ بها السّبط على الشّريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارَزيني، وقرأها الهذَليّ[٣] على أبي نصر بن[٤] أحمد وقرأ بها على أبي الحسين الخبّازيّ[٥]، وقرأ بها الخبّازيّ والكارَزيني على أبي بكر الشذائيّ.

وقرأ الشذائيّ والمطوّعيّ والشّنبوذيّ والبغداديّ أربعتهم على أبي بكر أحمد ابن حمّاد الثّقفيّ المنقِّي، المعروفِ بصاحب المِشْطاح،[٦] فهذه ست طرق للمنقِّي.

طريق ابن مهران: وهي الخامسة عن ابن أبي مهران من كتاب

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: «الحسن».

(٢) الكامل: ق: ٤٦/ ب.

(٣) «الهذلي» سقطت من (ت).

(٤) «بن» سقطت من (ز).

(٥) الكامل: ق: ٤٦/ ب.

(٦) مقرئ، معروف، من قرّاء بغداد في زمانه، حاذق في رواية الحلواني عن قالون.

المنقِّي بكسر القاف نسبة إلى: من يُنقّي الحِنطَة، والمِشطاح: كذا في جميع النسخ بالشين المعجمة، بعد الميم، وأُراها تصحيفا للمِسطاح، بالسين المهملة، وهي لغة في ((المِسْطح))، وهو لغة في الجَرِين وهو موضع الحَبّ - بفتح الحاء المهملة - وقيل هو الذي يُقلَى فيه البُرّ -بضم الباء - وهذا ما يناسب نسبته ((المنقِّي))، قلت ذلك ولم أجد من أشار إليه، فالله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١، المعرفة: ٢/ ٥٦٠، الأنساب: ٥/ ٣٩٨، التاج (سطح) و (جرن).

«الغاية» له من الطرق الأربعة المذكورة في إسنادها[١].

١/١٠٦ وقرأ هو والمنقِّي، / والنقّاش وابن مجاهد، وابن شنبوذ، الخمسة على أبي عليّ الحسن بن العبّاس بن أبي مهران الجَمّال -بالجيم- إلّا أنّ ابن مجاهد قرأ عليه الحروف فقط.

فهذِه خمس وأربعون طريقاً لابن أبي مهران عن الحلوانيّ.

طريق جعفر بن محمد[٢] عن الحلواني وهي الثانية عنه عن قالون من طريقين: طريق النهروانيّ وهي الأولى عن جعفر من ثلاث طرق:

الأولى طريق أبي عليّ من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار[٣] الثانية طريق أبي أحمد من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي أحمد عبدالملك بن عَبْدَوَيْه[٤] العطّار[٥].

الثالثة طريق أبي الحسن الخيّاط من «الجامع»[٦].

---

(١) الضمير فيه تشويش بعض الشيء، هل هو عائد على أسانيد ابن مهران في الغاية، أم على أسانيد المؤلّف إلى «الغاية»؟
الذي يظهر - والله أعلم - أنه الثاني؛ لأن ابن مهران ليس له عن ابن أبي مهران إلا رواية واحدة، قال في «الغاية»: طريق الحلواني....: قرأت القرآن من أوله إلى آخره مراراً على الحسن بن عباس الرازي - ابن أبي مهران - وأخبرني أنه قرأ على... والحلواني جميعاً على قالون...اهـ. الغاية: ٥٠-٥١. وإنْ صحّ هذا التقرير فيكون مراد المؤلّف من قوله: (الطرق الأربعة...) أي طرقه منه إلى ابن مهران صاحب «الغاية»، فقد سبق وذَكَر أنّه رواها من أربعة أسانيد. والله أعلم. انظر ص: ٢٢٩-٢٣٢.

(٢) أبو جعفر، البغداديّ، قيّم برواية قالون، ضابط لها ولغيرها، توفي سنة (٢٩٠ هـ). غاية النهاية: ١/ ١٩٧.

(٣) المستنير: ١/ ١٤٧.

(٤) عبد الملك بن الحسين الأصبهاني، مقرئ، شيخ، متصدر، توفي سنة (٤٣٣ هـ).
غاية النهاية: ١/ ٤٦٨، المعرفة: ٢/ ٧٤٧-٧٤٨.

(٥) الكامل: ٤٦/ ب.

(٦) الجامع: ٩.

وقرأ بها[١] الخيّاط والعطّاران[٢] على أبي الفرج النهروانيّ.

طريق الشامي: وهي الثانية عن جعفر من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي أحمد العطّار، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد الشاميّ[٣].[٤]

وقرأ الشاميّ، والنهروانيّ على أبي القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغداديّ، وقرأ على أبيه جعفر بن محمد، فهذه أربع طرق لجعفر.

وقرأ جعفر، وابن أبي مهران على أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلوانيّ[٥]، فهذه تسع وأربعون طريقاً للحلوانيّ، عن قالون[٦].

وقرأ الحلوانيّ، وأبو نشيط، على أبي موسى عيسى بن مينَا بن وَرْدان بن عيسى ابن عبدالرحمن بن عمر[٧] بن عبدالله الزُّرَقِيّ[٨]؛ الملقّب بـ (قالون) قارئ المدينة.

فهذه ثلاث وثمانون طريقاً لقالون من طريقَيْه[٩].

---

(١) «بها»: سقطت من (س).

(٢) في (س): «العطّار» بالإفراد، وهو خطأ.

(٣) يعرف بالمرعشيّ، ويقال: الخوزي. غاية النهاية: ١/ ١٣٥.

(٤) الكامل: ٤٦ ب.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٠.

(٦) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١١١.

(٧) كذا في (س) و(ك)، وفي البقية «عمرو» وهو تحريف.

(٨) لعله الزُّرَقي: بضم الزاي وفتح الراء، نسبة إلى بني زريق، بطن من الأنصار، وهناك (الزَّرَقي) بفتح الزاي والراء، قرية من قرى (مرو) وقد جعل الإمام الذهبي «قالون» مولى لبني «زهرة» وهم قرشيون وهو مدني. والله أعلم.

انظر: الأنساب: ٣/ ١٤٦-١٤٧، المعرفة: ١/ ٣٢٦-٣٢٨.

(٩) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١١١.

رواية ورش طريق الأزرق عنه؛ من طريق النحّاس من ثمان طرق عنه:

طريق أحمد بن أسامة[١] وهي الأولى عنه:

من طريقي «الشاطبية» و «التيسير»، قال الدانيّ: قرأت بها القرآن كلّه على أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان[٢] المقرئ بمصر، وقرأ على أبي جعفر أحمد بن أسامة بن أحمد التُّجيبيّ[٣].

طريق الخيّاط وهي الثانية عن النحاس قرأ بها الشاطبيّ على النَّفْزيّ، على ابن غلام الفَرَس، على أبي داود، على الدانيّ، على خلف بن إبراهيم، على أبي عبدالله محمد بن عبد الله الأنماطيّ[٤]، على أبي جعفر أحمد بن إسحاق[٥] بن إبراهيم الخيّاط[٦].[٧]

(١) التُّجيبيّ مولاهم، المصريّ، المقرئ، عارف برواية ورش، قيّم بها، توفي سنة (٣٥٦ هـ).
انظر: المعرفة ٢/ ٥٨٤، وغاية النهاية ١/ ٣٨.

(٢) الأستاذ، الضابط في رواية ورش وغيرها، كتب عنه الداني الكثير من القراءات والحديث والفقه. توفي سنة (٤٠٢ هـ). غاية النهاية: ١/ ٢٧١، المعرفة: ٢ / ٦٩٠.

(٣) التيسير: ١١، جامع البيان: ١/ ق ٣٩/ أ، وفيه أن قراءة ابن خاقان على التّجيبي كانت سنة (٣٤٠ هـ).
انظر: التعريف: ١٨٥ -١٨٦.

(٤) مقرئ، غاية النهاية: ٢/ ١٨٨.

(٥) «ابن إسحاق» سقطت من (ت).

(٦) من أحذق أصحاب النّحاس، يعرف بالأعسر.
غاية النهاية: ١/ ٣٨-٣٩.

(٧) انظر: جامع البيان ١/ ٣٩/ أ، التعريف: ١٨٥-١٨٦.

طريق ابن أبي الرّجاء / وهي الثالثة عن النحاس: قرأ بها أبو عمرو الداني على خلف بن إبراهيم، وقرأ على أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي[1] الرّجاء[2] المصريّ[3].

طريق ابن هلال وهي الرابعة عن النحاس من ثلاث طرق:

الأولى أبو غانم من ثلاث طرق:

من كتاب «الهداية» قرأ بها المهدوي على القَنْطَريّ بمكة، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الضرير[4].

ومن كتاب «المجتبى» لعبد الجبّار الطَّرسوسيّ.

ومن كتاب «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي العبّاس أحمد بن علي بن هاشم، وإسماعيل بن عمرو بن راشد[5]، وقرأ على أبي القاسم أحمد[6] ابن الإمام أبي بكر

---

(١) «أبي» ليست في (ت).

(٢) من حذّاق رواة ورش، توفي سنة (٣٤٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ١١٥.

(٣) بيّن المؤلف نقلاً عن الدانيّ أن قراءته على ابن أبي الرجاء كانت سنة (٣٤٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ١١٥، جامع البيان ١/ ٣٩/ أ.

(٤) الطّحّان، محقّق، مقرئ مجوّد، جالسه الدانيّ بمصر، وسمع منه أحاديث، ووصفه بالضّبط وحُسْن الأخذ، توفي سنة (٣٩٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٢٧.

(٥) أبو محمد، الحدّاد، شيخ، صالح، كبير القدر، توفي سنة (٤٢٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٧، المعرفة: ٢/ ٧٣١-٧٣٢، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٣.

(٦) روى رواية ورش عن أبيه. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٢٤.

الأُذْفَوِيّ[١]. وقرأ أبو بكر الضّرير، والطّرسوسيّ، وأبو القاسم، على أبي بكر محمد بن عليّ بن أحمد الأُذْفَوِيّ[٢].

وقرأ الأُذْفَوِيّ على أبي غانم المظفّر بن أحمد بن حمدان[٣].[٤]

الثانية ابن عراك عنه أيضاً من كتاب «الكامل»: قرأ بها الهذليّ على أبي العبّاس أحمد بن علي بن هاشم، وقرأ بها على أبي حفص عمر بن محمد بن عراك[٥].[٦]

الثالثة الشعرانيّ عن ابن هلال أيضاً من «الكامل» قرأ بها الهذلي على أبي نصر على الخبّازيّ، على زيد بن عليّ، على أبي[٧] الحسن أحمد بن محمد بن هيثم[٨] الشعراني[٩].

---

(١) نسبة إلى «أُذْفو» بضم الهمزة وسكون الذال المعجمة بعدها فاء، مدينة بمصر، وكتب في حاشية (ك): «أذفو» مدينة من متعلقات مصر.

(٢) مقرئ، نحوي، مفسر، ثقة، ألّف كتاب: «الاستغنا في علوم القرآن» و «التفسير» في ١٢٠ مجلداً، توفي سنة (٣٨٨ هـ). غاية النهاية: ٢/ ١٩٨، المعرفة: ٢/ ٦٧٥-٦٧٦.

(٣) المقرئ، النحويّ، أجلّ أصحاب ابن هلال وأضبطهم، له تأليف في السبعة، توفي سنة (٣٣٣ هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣٠١، المعرفة: ٢/ ٥٦٥.

(٤) انظر: الكامل: ق: ٤٤/ب.

(٥) أستاذ في رواية ورش، وهو السبب في تأليف النحاس لكتابه: «اللامات»، توفي سنة (٣٨٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٧.

(٦) الكامل: ٤٣ ب.

(٧) في (ز) و (س): «ابن» تصحيف.

(٨) الدّينوري، الصوفيّ. غاية النهاية: ١/ ١٣٢-١٣٣.

(٩) هذه الطريق لم أجدها في «الكامل» والذي فيه: الهذلي على أبي نصر على الخبّازيّ على أبي محمد عبد الرحمن ابن يوسف المصريّ.

أمّا طريق زيد بن عليّ فيه: الهذلي عن ابن هاشم... عن إسماعيل النحاس عن زيد الشعراني.. انظر: الكامل: ٤٣ب.

وقرأ الشعراني وابن عراك[١] وأبو غانم، الثلاثة على أبي جعفر أحمد بن عبدالله بن محمد بن هلال.[٢]

طريق الخولاني وهي الخامسة عن النحاس من أربع طرق:

طريق الدانيّ قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد[٣].

ومن كتابي «التجريد» و «تلخيص العبارات» قرأ بها[٤] ابن الفحّام وابن بَلِّيمة على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس.

ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على تاج الأئمة ابن هاشم، وقرأ بها الهذليّ أيضاً على إسماعيل بن عمرو.

وقرأ بها فارس وعبد الباقي، وابن هاشم، وإسماعيل، الأربعة على ابن عراك، وقرأ بها ابن عراك على أبي جعفر حمدان[٥] بن عون بن حكيم الخولانيّ.[٦]

---

(١) كذا في النشر أن عمر بنَ عراك قرأ على ابن هلال، وهذا سبق قلم من المؤلف رحمه الله - وجلَّ من لا يسهو - فإن بين ابن عراك وابن هلال رجلاً هو شيخ عمر وتلميذ أحمد وهو: حمدان بن عون الخولاني، كما صرح بذلك الهذليّ، وكلٌّ من ترجم لهما يذكر أن ابن هلال شيخ شيخ عمر.
انظر: الكامل: ٤٣/ ب، غاية النهاية: ١/ ٧٤ و ٢٦٠ و ٥٩٧، ٢/ ٣٠١.

(٢) الأزديّ، المصريّ، أستاذ، محقق، ضابط، توفي سنة (٣١٠ هـ).
غاية النهاية: ١/ ٧٤-٧٥، المعرفة: ٢/ ٥٤٢ -٥٤٣، المعرفة: ٢/ ٥٤٣ و ٥٨٥ و ٦٧٦، الكامل: ٤٣ ب.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٣٩ أ.

(٤) في (ت) «بها على»، وكلمة «على» لا وجه لها.

(٥) المقرئ، أحد الحذّاق، قرأ على ابن هلال (٣٢٠) ختمة حسبما ذكر هو لعمر بن عراك سنة (٣٣٢ هـ)، توفي سنة (٣٤٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦٠، المعرفة: ٢/ ٥٨٥.

(٦) انظر: التجريد: ق: ٣ / أ، الكامل: ق: ٤٣ / ب.

طريق أبي نصر الموصلي: وهي السادسة عن النحّاس من طريقي أبي معشر و«الكامل» قرأ بها أبو معشر الطّبريّ، وأبو القاسم الهذليّ، على الإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرّازيّ، وقرأ بها على أبي محمد الحسن بن محمد ابن الفحّام، وقرأ بها على أبي نصر سلامة بن الحسن[١] الموصلي.[٢]

١٠٨/١ طريق الأهناسي / وهي السابعة عن النحاس من طريقين من «الكامل»:

قرأ بها الهذليّ على أبي نصر وقرأ بها على الخبّازيّ.

وقرأ بها أيضاً على أبي المظفّر، وقرأ بها على الخزاعي وقرأ بها على أبي بكر الشذائيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الأهناسيّ[٣] [٤].

طريق ابن شنبوذ وهي الثامنة عن النحاس من طريقين من كتاب «الكامل»:

---

(١) كتب في حاشية (ز): حاشية منه رحمه الله، قوله: وقرأ بها على أبي نصر سلامة بن الحسن الموصلي، قال المؤلّف رحمه الله: قيل: هو سلامة بن عليّ بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الحلواني، قال الحافظ أبو العلاء: سلامة بن الحسن بن عليّ أشبه بالصواب، والأول قول أصحابه. والله أعلم. اهـ.
ووضع فوق كلمتي «سلامة» و «الحسن» علامة (صح)، توفي سلامة سنة (٢٨٣ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠٩.

(٢) انظر: الكامل: ق: ٤٤/ ب، وفيه سمّاه: سلامة بن هارون، وقد ذكر المؤلّف هذا أيضاً عن أبي العز وقال: وليس به. اهـ غاية النهاية: ١/ ٣٠٩.

(٣) الطائي، ضابط معروف، غاية النهاية: ٢/ ٤٨-٤٩.
الأهناسي: نسبة إلى: (أهناس) وهي بليدة بصعيد مصر.
انظر: الأنساب: ١/ ٢٣١، التاج (أهناس).

(٤) الكامل: ق: ٤٣/ ب و ٤٤ / أ.

قرأ بها الهذليّ على أبي نصر العراقيّ، وقرأ على أبي الحسن الخبّازيّ، وقرأ بها على أبي بكر الشّذائيّ[١].

وقرأ بها الهذلي أيضاً على إسماعيل بن عمرو وقرأ على غزوان بن القاسم[٢] المازنيّ، وقرأ غزوان[٣] والشّذائيّ على أبي الحسن بن شنبوذ.

وقرأ هو والأهناسي والموصليّ والخولانيّ وابن هلال وابن أبي الرّجاء والخيّاط وابن أسامة ثمانيتهم على أبي الحسن إسماعيل بن عبد الله بن عمرو[٤] النّحّاس المصريّ[٥]. فهذه تسع عشرة[٦] طريقاً إلى النّحّاس.

طريق ابن سيف عن الأزرق من ثلاث طرق:

الأولى طريق أبي[٧] عَدِيّ من سبع طرق:

الأولى: طاهر من طريقي الداني[٨] و«التذكرة» قرأ بها الدّانيّ على أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون.[٩]

---

(١) الكامل: ق:٤٥/ أ.

(٢) مقرئ، حاذق، محرّر، واسع الرواية حافظ للحروف. توفي سنة (٣٨٦ هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣.

(٣) في الكامل: غزوان على إسماعيل. اهـ. وتعقّبه المؤلّف بقوله: الصّواب: على ابن شنبوذ عن إسماعيل. اهـ. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣، الكامل: ق: ٤٣ / ب.

(٤) في (ت): «عمر»، وهو خطأ.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٥، المعرفة: ١/ ٤٥٧.

(٦) في (س): «تسعة عشر»، وكلاهما صحيح.

(٧) تصحفت في (ت) و(م) إلى «ابن».

(٨) في (س): «الشذائي»، وهو تحريف.

(٩) التذكرة: ١/ ١٩-٢٠، جامع البيان: ١/ ٣٩أ.

الثانية: طريق الطّرسوسيّ من طريقي «العنوان» و«المجتبى» قرأ بها أبو الطاهر بن خلف على أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد الطّرسوسيّ[١].

الثالثة[٢]: طريق ابن نفيس من ثلاث طرق:

«الكافي» لابن شريح و«التلخيص» لابن بليمة و«التجريد» لابن الفحّام: قرأ بها ثلاثتُهم على أبي العبّاس أحمد بن سعيد بن نفيس[٣].

الرابعة: طريق مكّيّ من «التبصرة» لمكي[٤].

الخامسة: طريق الحوفي من «تجريد» ابن الفحّام و«تلخيص» ابن بليمة قرآ بها على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبي القاسم قسيم بن محمد[٥] بن مُطَيْر

(١) قال المؤلّف بعد أن ذكر سند «العنوان» و«المجتبى» في هذه الرواية إلى ورش: وهذه رواية تسلسلت لنا بالتلاوة بالمصريّين وبمصر منّا إلى ورش، لم يقع لنا مثلها في شيء من الروايات. اهـ.
انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ق ٦١ ب.

(٢) في المطبوع تصحفت إلى: «الثانية».

(٣) قال المؤلّف: ابنُ نفيس آخرُ من قرأ على أبي عديّ، فلهذا كانت رواية ورش من هذا الطريق في «التجريد» أعلى ما يوجد عن ورش. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٤-٣٩٥، الكافي: ٦، التجريد: ٢ب.

(٤) التبصرة: ١٩٦-١٩٧.

(٥) كذا في النشر «محمد» والذي في مصادر ترجمته: «أحمد»، كان ضابطاً لرواية ورش يُقْصَدُ فيها، وتؤخذ عنه، توفي سنة (٣٩٩ هـ) وقيل في التي قبلها.
والظهراوي: بالواو: لم أجد من تعرض لنسبتها، ووجدت (الظّهراني) بالنون وهي نسبة إلى (ظِهران) قرية قريبة من مكة.
والحَوْفي: بفتح الحاء وسكون الواو وفي آخرها الفاء: نسبة إلى (حَوف) قرية بمصر، وأخرى ناحية عمان. انظر: غاية النهاية:٢/ ٢٧، المعرفة:٢ / ٧٣٠-٧٣١، الأنساب:٢/ ٢٩٠ و٤/ ١٠٤، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٢.

الظَّهراويّ[١]، وقرأ بها على جَدِّه[٢] أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الظَّهراويّ[٣] الحوفي.[٤]

السادسة: طريق أبي محمد إسماعيل[٥] بن عمرو بن راشد الحدّاد المصريّ من كتاب «الكامل» قرأ بها الهذليّ عليه بالقيروان.[٦]

السابعة: طريق تاج الأئمة أبي العبّاس أحمد بن علي[٧] بن هاشم المصريّ من «الكامل» قرأ بها عليه أبو القاسم الهذلي بمصر[٨].

وقرأ تاج الأئمة، وأبو محمد الحدّاد، والحَوْفِيّ، ومكّيّ، وابن نفيس، والطَّرسوسيّ، وطاهر سبعتهم على أبي عَدِيّ عبد العزيز بن عليّ بن محمد بن إسحاق / بن الفرج المصريّ[٩]. فهذه اثنتاعشرة طريقاً عن أبي عدي.

طريق ابن مروان: وهي الثانية عن ابن سيف من ثلاث طرق:

طريقي «الإرشاد» لأبي الطيب عبدالمنعم بن غلبون، و«التذكرة» لطاهر بن عبد المنعم بن غلبون، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على ابن هاشم، وقرأ بها على

---

(١) في (ت): «الظهرواني» وهو تحريف.

(٢) هو جدّه لأمّه، كما ذكر المؤلف في غايته: ٢/ ٢٧.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٤٢٨.

(٤) التجريد: ٢ ب.

(٥) «إسماعيل» سقطت من (ز).

(٦) الكامل: ق: ٤٤ / ب.

(٧) «بن علي» سقطت من (ظ).

(٨) الكامل: ق: ٤٤ / ب.

(٩) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٤-٣٩٥، المعرفة: ٢/ ٦٦١-٦٦٢.

عبد المنعم بن غلبون، وقرأ عبد المنعم وطاهر على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد ابن مروان الشاميّ[١] الأصل ثم المصريّ[٢]؛ عبدُ المنعم جميعَ القرآن، وطاهرٌ الحروفَ.

طريق الأهناسي وهي الثالثة عن ابن سيف: طريق واحدة من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على منصور بن أحمد، وقرأ على أبي الحسن علي بن محمد الخبّازيّ، وقرأ بها على أحمد بن نصر الشذائيّ، وقرأ على أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الأهناسيّ[٣].

وقرأ الأهناسيّ وابن مروان[٤] وأبو عَديّ، على أبي بكر[٥] عبد الله بن مالك ابن عبد الله بن يوسف بن سَيف التّجيبيّ المصريّ. فهذه ست عشرة طريقاً إلى ابن سيف.

وقرأ ابن سيف والنّحّاس على أبي يعقوب يوسف بن عمرو[٦] بن يسار

---

(١) ضابط، ماهر، عارف برواية ورش، عالي السند فيها.

غاية النهاية: ١/ ٢٦.

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ١٨، الكامل: ق: ٤٤ / ب.

(٣) الكامل: ق: ٤٣-٤٤.

(٤) بيّن المؤلّفُ أن قراءةَ ابنِ مروان على ابنِ سيف كانت سنة (٢٩٨ هـ).

غاية النهاية: ١/ ٢٦.

(٥) جاء في حاشية (ز) و (ك): هذا هو الصواب في اسم أبي بكر بن مالك، وقال الأهوازي وأبو الفضل الرازي: أبو بكر بن عبد الله بن مالك، وهو وَهْمٌ اهـ.

وذكر المؤلّف والذهبيّ أن أبا الطيّب ابن غلبون غلط فيه فسمّاه «محمداً» وتابعه بعض الأئمة على هذا.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤٥، المعرفة: ١/ ٤٥٨، التذكرة: ١/ ١٨.

(٦) في (س): «عمر»، وهو خطأ.

المدنيّ، ثم المصريّ المعروف بالأزرق، وهذه خمس وثلاثون طريقا إلى الأزرق عن ورش:

طريق الأصبهاني عن أصحابه عن ورش؛ فمن طريق هبة الله من أربع طرق: الحمّاميّ وهي الأولى عن هبة الله من اثني عشرة طريقاً.

أبو الحسين[١] نصر بن عبد العزيز بن أحمد بن نوح الفارسيّ من كتاب «التجريد»؛ قرأ بها عليه ابن الفحّام[٢].

أبو عليّ[٣] الحسن بن القاسم[٤] الواسطيّ من طريقين؛ كتاب «الكفاية الكبرى» قرأ بها عليه أبو العزّ القلانسيّ[٥].

ومن كتاب «غاية الاختصار» قرأ بها أبو العلاء على أبي العز القلانسي[٦].

أبو عليّ الحسن بن عليّ العطّار من كتاب «المستنير» قرأ عليه بها أبو طاهر ابن سوار[٧].

أبو عليّ المالكيّ من كتاب «الروضة» له[٨].

(١) في (ت) «الحسن»، وهو خطأ.

(٢) التجريد: ق: ٢ / ب.

(٣) «علي» سقطت من (ت).

(٤) هو غلام الهرّاس.

(٥) الكفاية الكبرى: ١/ ٤٣- ٤٤.

(٦) غاية الاختصار: ١/ ٩٣-٩٤.

(٧) المستنير: ١/ ١٥٩-١٦٠، وفيه أن قراءة ابن سوار على العطّار كانت سنة (٤٣٥ هـ).

(٨) إسناد رواية ورش بأكمله سقط من النسخ التي وصلت من «الروضة».
انظر: الروضة: ١٥٢.

أبو نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب الخبّاز البغداديّ من كتاب «الكامل» قرأ عليه بها الهذليّ[١].

أبو الفتح بن شِيطَا من كتابه «التذكار».

أبو القاسم عبد السَّيِّد بن عَتَّاب[٢] الضّرير من كتاب «المفتاح» لابن خيرون، قرأ عليه بها أبو منصور محمد بن عبد الملك بن / خيرون. ١/١١٠

البَيِّعُ وابنُ شابور من «روضة المعدَّل» قرأ بها عليهما أعني - أبا عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم البيِّع[٣] وأبا نصر عبد الملك بن علي بن شابور -[٤] و[٥]من «الإعلان» بسنده إليه.[٦]

أبو سعد أحمد بن المبارك الأكفانيّ[٧]، و[٨] أبو نصر أحمد بن عليّ بن محمد

(١) الكامل: ق: ٤٥ / ب.

(٢) من كبار القراء المسندين، ثقة، من تلاميذه عمرُ بن ظفر المغازلي، توفي سنة (٤٨٧ هـ).
غاية النهاية: ١/ ٣٨٧، المعرفة: ٢/ ٨٣٩ - ٨٤٠.

(٣) شيخ، بيَّن «المعدَّل» أنه قرأ عليه بمسجده عند شارع الدقيق.
والبَيِّع: بفتح الموحّدة من أسفل وكسر المثناة التحتية المشددة بعدها عين مهملة: نسبة إلى من يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥١، روضة الحفاظ: ١/ ق:٤٣، الأنساب: ١/ ٤٣٢.

(٤) شابور، بالشين المعجمة، وهو شيخ مقرئ، متصدر، ذكر «المعدّل» أنه قرأ عليه «بتاج الجامع».
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٩، روضة الحفاظ: ١/ ق٤٣.

(٥) الواو سقطت من المطبوع.

(٦) كتب في حاشية (ز) و (ظ): «أي إلى المعدّل».

(٧) مقرئ، طال عمره حتى قرأ عليه أبو الكرم. توفي سنة (٤٩١ هـ).
الأكفاني: نسبة إلى بيع الأكفان. غاية النهاية: ١/ ٩٩، المعرفة: ٢/ ٨٤٠، الأنساب: ١/ ٢٠٣.

(٨) الواو سقطت من المطبوع.

الهاشميّ[١] من «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على الأول[٢] جميعَ القرآن، وعلى الثاني[٣] إلى آخر سورة «الفتح»[٤].

رزق الله بن عبد الوهاب التميميّ البغداديّ، من[٥] طريق المُحوِّلي[٦] قرأت بها على ابن الصائغ[٧]، وقرأ بها على[٨] الصائغ[٩] على بن فارس على الكنديّ على المحوليّ على رزق الله.

وقرأ رزق الله، والبيِّعُ، وابنُ شابور، وأبو سعد الأكفاني، وأبو نصر الهاشميّ، وعبد السَّيِّد، وابنُ شيطا، وأبو نصر، والمالكيّ، وأبو عليّ العطّار،

---

(١) يعرف بالهبّاري وبالعاجي الفَرَضيّ، رحّال. توفي بعد سنة (٤٩٠ هـ).
غاية النهاية: ١/ ٨٨-٨٩، المعرفة: ٢/ ٨٥٠-٨٥١، ميزان الاعتدال: ١/ ١٢٢.

(٢) أي: الأكفاني.

(٣) أي: الهاشمي.

(٤) قراءة أبي الكرم على الهاشميّ كانت بالجمع كما ذكر المؤلّف والذهبيّ.
غاية النهاية: ١/ ٨٨، المعرفة: ٢ / ٨٥٠، المصباح ١ / ٣٦٢-٣٦٣.

(٥) كذا في (ت) و(م)، وهو الصواب، وسقطت «من» من بقية النسخ وكذا المطبوع مما أوهم أنهما طريقان بينما الأمر أنها طريق واحدة.

(٦) محمد بن الخضر بن إبراهيم، أبو بكر، أستاذ، مجوّد بارع، أجلّ أصحاب ابن سوار، لزمه خمس عشرة سنة، توفي سنة (٥٣٨ هـ).
المُحوَّل: بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الواو المفتوحة، نسبة إلى (المحوّل) قرية على فرسخين من بغداد.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٣٧، المعرفة: ٢/ ٩٥٠، الأنساب: ٥/ ٢٢١، المنتظم: ١٨/ ٣٥

(٧) هو شيخ المؤلّف: محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الحنفي.

(٨) في (ز) و (س): «ابن» بدل «على»، وهو خطأ.

(٩) هو الإمام: محمد بن أحمد الصائغ الشافعيّ شيخ الأول.

وأبوعليّ الواسطيّ، والفارسيّ، الاثنا عشر على أبي الحسن عليّ بن أحمد الحمّاميّ، إلّا أن الأكفانيّ قرأ عليه إلى آخر الجزء من «سبأ»[١] فهذه خمس[٢] عشرة طريقا للحمامي.

طريق النهروانيّ عن هبة الله: وهي الثانية عنه من ثلاث طرق عنه:

الأولى طريق أبي عليّ[٣] العطّار من كتاب «المستنير» قرأ عليه بها ابن سوار[٤].

الثانية طريق أبي عليّ الواسطيّ من «كفاية» أبي العز قرأ عليه بها أبو العز القلانسي[٥] ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ عن[٦] الواسطيّ[٧].

الثالثة طريق أبي الحسن الخيّاط من كتابه «الجامع».

وقرأ بها هو وأبوا[٨] عليّ العطّار والواسِطيِّ على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النّهروانيّ فهذه أربع طرق للنّهروانيّ.

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٩٩، المعرفة: ٢/ ٨٤٠.

(٢) في (س): «خمسة عشر».

(٣) «علي» سقطت من (ت).

(٤) المستنير: ١/ ١٥٩ وفيه أن قراءته عليه كانت سنة (٤٣٥ هـ).

(٥) الكفاية الكبرى: ١/ ٤٣.

(٦) «عن» سقطت من (ت).

(٧) غاية الاختصار: ١/ ٩٣.

(٨) في (س) والمطبوع: «أبو»، بالإفراد، وهو تحريف.

طريق الطّبريّ: عن هبة الله وهي الثالثة عنه من «تلخيص» أبي معشر قرأ بها على أبي عليّ الحسين بن محمد الصّيدلانيّ(١)، وقرأ على أبي حفص عمر بن عليّ الطّبريّ النحوي(٢)، ومن كتاب «الإعلان» بسنده إليه فهذه طريقان(٣) للطبري(٤).

طريق ابن مهران: عن هبة الله وهي الرابعة عنه من كتاب «الغاية» للإمام أبي بكر بن مهران(٥).

وقرأ بها ابن مهران، والطّبريّ، والنّهروانيّ، والحمّاميّ؛ الأربعة على أبي القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغداديّ(٦)، فهذه اثنتان(٧) وعشرون طريقاً إلى هبة الله.

ومن طريق المطّوّعيّ عن الأصبهاني من ثلاث طرق:

طريق الشريف أبي الفضل وهي / الأولى عنه من كتابي «المبهج»

---

(١) في (س): «أبي الحسين» وهو خطأ، وهو شيخ، مقرئ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٢.

(٢) مقرئ آمل، أستاذ، ألّف كتاباً في «الوقف» مبسوطاً أحسن فيه.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٥.

(٣) في المطبوع: «طريقتان»، بالتأنيث.

(٤) التلخيص: ٩٢.

(٥) الغاية: ٤٢.

(٦) ذكر المؤلّف قراءة ابن مهران والنهروانيّ والحمّامي على هبة الله في ترجمته، ولم يذكر قراءة الطّبريّ عليه فيها. وإنما ذكرها أثناء ترجمته للطبري.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٥، ٢/ ٣٥٠.

(٧) في المطبوع: «اثنان».

و«المصباح» قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكرم على أبي الفضل العبّاسيّ المذكور.[١]

طريق أبي القاسم الهذليّ وهي الثانية.

طريق أبي معشر الطَّبريّ وهي الثالثة.

وقرأ الشّريف أبو الفضل، والهذليّ، والطّبريّ على أبي عبد الله الكارَزيني، وقرأ بها على أبي العبّاس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوّعيّ العبَّاداني[٢]، فهذه أربع طرق للمطّوعيّ، وقرأ المطوّعيّ، وهبة الله، على أبي بكر محمد بن عبدالرحيم بن شبيب بن يزيد بن خالد الأسديّ الأصبهانيّ[٣]، فهذه ست وعشرون طريقاً إلى الأصبهانيّ.

وقرأ الأصبهانيّ على جماعة من أصحاب ورش وأصحاب أصحابه.

فأصحابُ ورش: أبو الربيع سليمان بن داود بن حماد بن سعد الرِّشْدِيني[٤]، ويقال: ابن أخي الرِّشْدِيني، وهو ابن[٥] ابن أخي رِشْدِين[٦] بن سعد، وأبو يحيى

(١) المبهج: ١/ ٢٢-٢٣، المصباح: ١/ ٣٦٤.

(٢) بفتح العين المهملة، والباء الموحدة من أسفل المشددة بعدها ألفان بينهما دال وفي آخرها نونٌ نسبةً إلى: عبَّادان: وهي بليدة بنواحي البصرة في البحر، وجاءت في (س): «العبّادي». انظر: الأنساب: ٤/ ١٢٢.

(٣) انظر: الكامل: ق ٤٤.

(٤) مقرئ، مالكي، ثقة صالح، حدّث عنه أبو داود والنسائي في سننيهما، توفي سنة (٢٥٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٣، المعرفة: ١/ ٣٧٦-٣٧٧، تهذيب التهذيب: ٤/ ١٨٦-١٨٧.

(٥) «ابن» سقطت من (س).

(٦) هو: ابن مفلح، المَهْري، أبو الحجاج، روى عن الضحاك وابن صالح وغيرهم، وروى عنه ابن المبارك وغيره، قال عنه أحمد: صالح الحديث، وضعفه غيره، توفي سنة (١٨٨ هـ).

في المعرفة: رشيد.

انظر: ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٩-٥٠، تهذيب التهذيب: ٣/ ٢٧٧-٢٧٩.

محمد بن أبي[١] عبد الرحمن[٢] عبد الله بن يزيد المكّيّ[٣]، وأبو الأشعث عامر بن سُعَيد[٤] الحَرَسِيّ بالمهملات[٥] وأبو[٦] مسعود الأسود اللون المدنيّ[٧]. وسمعها من يونس بن عبد الأعلى المصريّ.[٨]

(١) كلمة «أبي» سقطت من المطبوع، وتصحفت في (ت) إلى: «أخي» بالخاء المعجمة. وهو إمام، ثقة، قرأ عليه الأصبهاني ختمة بمكة سنة ٢٥٣ في المسجد الحرام فأمر جماعة أن يقرؤوا عليه، وكان يقرئهم بحضرته.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٨٨.

(٢) في (ز) «بن»، وهو خطأ، فأبو عبد الرحمن هو نفسه عبد الله بن يزيد، وهو مقرئ إمام كبير في الحديث والقرآن، لَقَّن القراءات سبعين سنة، له اختيار في القراءة، توفي سنة (٢١٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٦٣-٤٦٤.

(٣) في المطبوع: «المالكيّ» وهو خطأ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٣.

(٤) نص المؤلّف على أنه بالتصغير، قال: ويقال له أيضاً: سُعَير، بالراء، وهو خيّر صالح فاضل، غزا الروم سبعين سنة.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٩-٣٥٠، المعرفة: ١/ ٣٨٥-٣٨٦.

(٥) كذا ضبطه المؤلّف والذهبي، وتصحفت في «الغاية» بالمعجمات.

والحرس: قرية في مصر.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٩، المعرفة: ١/ ٣٨٥-٣٨٦، الأنساب: ٢/ ٢٠١.

(٦) تصحفت في (ت) إلى «ابن»، وكذا هي في الكامل: ق: ٤٥ / أ.

(٧) نزيل مصر، كان لا يقرئ بغير قراءة نافع، نقل الدانيّ عن الأصبهاني أنه كان كثير الخلاف لأصحابه المصريّين، وكان يمدّ مدًّا طويلاً، وكان له سكتات شبه الإخفاء في مثل (أولئك) فإنه كان يقول: (أولا) ثم يسكت ثم يقول (إِكْ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٢٦، جامع البيان: ١/ ٤٠ أ.

(٨) المقرئ، الفقيه، المحدِّث، ثقة، آخر من قرأ على ورش وفاة، حدّث عنه مسلم والنّسائي وابن ماجه والطّبريّ، وكثيرون من المشرق والمغرب، توفي سنة (٢٦٤ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٦-٤٠٧، المعرفة: ١/ ٣٨٣-٣٨٥، الجرح والتعديل: ٩/ ٢٤٣.

وأما أصحاب أصحاب ورش: فأبو القاسم مَوَّاس بن سهل المعافريّ(١) المصريّ، وأبو العبّاس الفضل بن يعقوب بن زياد الحَمراويّ(٢)، وأبو عليّ الحسين بن الجنيد(٣) المكفوف، وأبو القاسم عبد الرحمن؛ ويقال: سليمان بن داود ابن أبي طيبة(٤) المصريّ.

وقرأ موّاس على يونس بن عبد الأعلى، وداود بن أبي طيبة(٥)، وقرأ الفضل بن يعقوب على عبد الصمد بن عبد الرحمن العُتَقيّ(٦)، وقرأ

---

(١) بتثقيل الياء، مقرئ مشهور، ابن أخت أبي الربيع الرشيديني.
المعافري بالعين المهملة نسبة إلى: معافر، وهو أبو حي من همدان.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١٦، المعرفة: ١/ ٣٦١-٣٦٢، الأنساب: ٥/ ٣٣٣-٣٣٤، التاج (عفر).

(٢) تصحفت في (ز) إلى النون «الحمراني».
وهو مقرئ، روى رجوع نافع عن تسكين ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] إلى تحريكها. وستأتي بالتفصيل في باب «ياءات الإضافة»، والحمراوي نسبة إلى: الحمراء، موضع بفسطاط مصر.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٢، وانظر ص: ١٥٣١، الأنساب: ٢/ ٢٦١.

(٣) المصريّ المقرئ. غاية النهاية: ١/ ٢٣٩.

(٤) ترجم له المؤلّف ب: عبد الرحمن، ولم يذكر (سليمان)، لكن ذكر الذهبي في ترجمة والده أنه (سليمان)، وهو مقرئ، ناقل مشهور، توفي سنة (٢٧٣ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٨، المعرفة: ١/ ٣٧٥.

(٥) أبو سليمان، نحويّ، ماهر، محقّق، من جِلّة أصحاب ورش، توفي سنة (٢٢٣ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٧٩-٣٨٠، المعرفة: ١ / ٣٧٥.

(٦) صاحب الإمام مالك، ولمكانه العلميّ اعتمد عليه الأندلسيون في رواية ورش، وله عنه نسخة. توفي سنة (٢٣١ هـ).
العتقي: نسبة إلى (العتقيين) و(العتقاء) وهم جماعة من قبائل شتّى منهم مِن حَجْر حِمْيَر وهو من هؤلاء، ومنهم من كنانة مضر، وغيرها.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٨٩، المعرفة: ١/ ٣٧٤-٣٧٥، الأنساب: ٤/ ١٥٢.

المكفوف على أصحاب ورش الثّقات[١]، وقرأ ابن داود بن أبي طيبة على أبيه[٢].

وقرأ أبو يعقوب الأزرق، وسليمان الرِّشْدِينيّ، ومحمد بن عبد الله المكيّ وعامر الحرسيّ، والأسود اللّون، ويونس بن عبد الأعلى، وداود بن أبي طيبة، وعبد الصمد العتقيّ، على أبي سعيد عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم القرشيّ، مولاهم[٣] القِبْطِيّ[٤] المِصْريّ الملقب بورش.

فهذه إحدى وستون طريقاً لورش.

وقرأ قالون وورش على إمام المدينة ومقرئها أبي رُوَيْم، ويقال أبو الحسن، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم اللَّيثيّ، مولاهم المدنيّ، فذلك مائة وأربع وأربعون طريقا عن نافع./

---

(١) هذه العبارة، أعني: (قرأ المكفوف على أصحاب ورش الثقات) هي عبارة المكفوف نفسه، عند ما سأله بعضهم عمَّن أخذتَ قراءتك هذه؟ فقال: أخذتها عن أصحاب ورش الثقات الذين قرؤوا عليه. اهـ.

انظر: جامع البيان: ١/ ٤٠ ب.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٨ و ٣٧٩، المعرفة: ١/ ٣٧٥.

(٣) مولى آل الزبير بن العوام رضي الله عنه. المعرفة: ١/ ٣٢٣.

(٤) نسبة إلى طائفة بمصر قديمة إلى الآن، ينتهي نسبها إلى: قبط بن قوط بن حام.

انظر: الأنساب: ٤/ ٤٤٤.

وقرأ نافع على سبعين من التابعين[(١)]؛ منهم أبو جعفر، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومُسلِم بن جندب، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزّهريّ، وصالح بن خَوَّات[(٢)]، وشيبة بن نصاح، ويزيد بن رومان[(٣)]، فأما أبو جعفر فسيأتي على من قرأ في قراءته.

وقرأ الأعرج على[(٤)] عبد الله بن عباس[(٥)] وأبي هريرة، وعبد الله بن عيّاش ابن أبي ربيعة المخزومي.[(٦)]

وقرأ مسلم، وشيبة، وابن رومان، على عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة أيضاً، وسمع شيبة القراءة من عمر بن الخطاب، وقرأ صالح على أبي هريرة، وقرأ الزهريّ على سعيد بن المسيب، وقرأ سعيد على ابن عباس وأبي هريرة، وقرأ ابن عباس وأبو هريرة وابن عيّاش على أُبيٍّ بن كعب، وقرأ ابن عباس[(٧)] أيضاً

(١) هذا قول نافع نفسه، وقد رواه بعض أئمة القراءات مسنداً من طريق موسى بن طارق أنه سمع نافعاً يقول ذلك.

انظر: السبعة: ٦١، الغاية: ٣٢، جامع البيان: ١/ ق١٦٨، الإقناع: ١/ ٧٢، المصباح: ١/ ٣٠٣.

(٢) ابن جبير، الأنصاري، المدني، تابعي.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٣٢.

(٣) المدنيّ، مقرئ، فقيه، محدّث، مولى آل الزبير بن العوّام، لم تصح روايته عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهما، وهو ثقة خرَّجوا له في الكتب الستة، توفي سنة (١٣٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨١، المعرفة: ١/ ١٧٨-١٧٩، الجرح والتعديل: ٩/ ٣٦٠.

(٤) بعد كلمة «على» جاء في (ظ) «ابن»، وهو تحريف.

(٥) تصحفت في (س) إلى: «عياش» بالمثناة من أسفل والشين المعجمة.

(٦) المكّيّ ثم المدني، التابعي الكبير، قارئ، ولد بالحبشة، وقيل إنه رأى النبي ﷺ، توفي بعد سنة (٧٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٣٩ - ٤٤٠، المعرفة: ١/ ١٥٢.

(٧) في (س) «عياش» بالمثناة من أسفل والشين المعجمة، تصحيف.

على زيد[١] بن ثابت، وقرأ أُبَيٌّ وزيد وعمر رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ.

وتوفي نافع سنة تسع وستين ومائة على الصحيح، ومولده في حدود سنة سبعين[٢] وأصله من أصبهان[٣]، وكان أسود اللّون حالكاً[٤]، وكان إمام الناس في القراءة بالمدينة، انتهت إليه رياسة الإقراء بها، وأجمع[٥] الناس عليه بعد التابعين، أقرأ بها أكثر من سبعين سنة[٦]، قال سعيد بن منصور[٧]: سمعت مالك ابن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سُنَّة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم[٨].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي أيّ القراءة[٩] أحبّ إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم تكن؟ قال: قراءة عاصم.[١٠]

---

(١) تحرفت في (ظ) إلى: «يزيد».

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٤، المعرفة: ١/ ٢٤٧، السير: ٧/ ٣٣٦-٣٣٨.

(٣) هذا قول الإمام نافع نفسه، قاله للإمام الأصمعي إمام اللغة.
انظر: المعرفة: ١/ ٢٤٣.

(٤) الـحَلَك: شِدّة السّواد، يقال: إنه لأشد سواداً من حلك الغراب. تهذيب اللغة (حلك).

(٥) في (ز): «واجتمع».

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣١.

(٧) أبو عثمان، ثقة، روى عن مالك والليث بن سعد وغيرهما، وروى عنه الإمام أحمد ومسلم وأبو داود وغيرهم، ثقة، صادق، توفي سنة (٢٢٧ هـ) بمكة في شهر رمضان.
انظر: الطبقات الكبرى: ٥/ ٥٠٢، السير: ١٠/ ٥٨٦-٥٩٠، الشذرات: ٢/ ٦٢.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣١-٣٣٢، المعرفة: ١/ ٢٤٢.

(٩) في (ت): «القراءات»، بالجمع.

(١٠) إلى (عاصم) انتهى كلام ابن حنبل، علماً بأن عبارة: (قال قراءة أهل المدينة) تكررت في (ز).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٢، المعرفة: ١/ ٢٤٢، العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ١٦٩.

وكان نافع إذا تكلّم يُشَمُّ من فيه رائحة المسك فقيل له: أَتَطَيَّب ؟ فقال: لا، ولكن رأيت فيما يرى النائم النبيَّ ﷺ وهو يقرأ في فِيَّ[١]، فمن ذلك الوقت أَشَمُّ من[٢] فِيِّ هذه الرائحة.[٣]

وتوفي قالون سنة عشرين ومائتين، على الصواب، ومولده سنة عشرين ومائة[٤] وقرأ على نافع سنة خمسين[٥]، واختَصّ به كثيراً، فيقال إنه كان ابنَ زوجته، وهو الذي لَقَّبه قالون لجودة قراءته[٦]، فإنّ قالون بلغة الروم جَيِّد[٧].

قلت: وكذا سمعتها من الرُّوم غير أَنَّهم ينطقون بالقاف كافاً على عادتهم[٨].

---

(١) في (س) «فمي» وكلاهما صحيح.

(٢) في (ت) «في» بدل «من».

(٣) نقل الذهبيّ هذا الكلام عن أحمد بن هلال المصريّ عن الشيبانيّ عن رجلٍ، ثم تعقّبه بقوله: لا تثبت هذه الحكاية من جهة جهالة راويها. اهـ.

وذكرها في «السِّيَر» بصيغة التمريض (رُوِي) ولم يعقّب عليها بشيء.

انظر: المعرفة: ١/ ٢٤٣، السير: ٧/ ٣٣٧.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٦١٦، المعرفة: ١/ ٣٢٨، السير: ١٠/ ٣٢٧.

(٥) في سوق العروس: «خمس وخمسين».

(٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) وقد ذكر الزَّبيدي عن ابن عساكر رحمه الله قصةً عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه اشترى جارية روميّة وكانت تقول له: أنت قالون، أي: رجل صالح، فهربت منه فقال:

قد كنت أحسبني قالون فانطلقت فاليوم أعلم أني غير قالون.

انظر: التاج (قَلن).

(٨) بيّن المؤلّف أنه سألهم عن ذلك فصدّقوه له.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٦١٦.

وكان قالون قارئ / المدينة ونحويَّها، وكان أصمّ لا يسمع البُوق، فإذا قرئ عليه القرآن يسمعه[١].

وقال: قرأت على نافع قراءته غير مرة وكتبتها عنه[٢].

وقال: قال نافع: كم تقرأ عليَّ؟ اجلس إلى[٣] أسطوانةٍ[٤] حتى أرسل إليك مَن يقرأ عليك[٥].

وتوفي ورش بمصر سنة سبع وتسعين، ومائة ومولده سنة عشر ومائة[٦]، رحل إلى المدينة ليقرأ على نافع، فقرأ عليه ختمات[٧] في سنة خمس وخمسين ومائة، ورجع إلى مصر فانتهت إليه رياسة الإقراء بها، فلم ينازعه فيها منازع، مع براعته

---

(١) قائل هذا الوصف هو الحافظ: عليّ بن الحسن الهِسِنْجاني، تلميذ قالون.
انظر: المعرفة: ١/ ٣٢٧، الجرح والتعديل: ٦/ ٢٩٠.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٦١٥.

(٣) في (ز): «على».

(٤) الأسطوانة: كلمة فارسية معرَّبة، من: أستوانة، أي: العمود أو السارية.
انظر: قصد السبيل: ١/ ١٨٢.

(٥) نقل هذا القولَ عن قالون تلميذُه عثمان بن خُرَّازاذ الأنطاكي.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٦١٥، المعرفة: ١/ ٣٢٧.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠٢-٥٠٣، المعرفة: ١/ ٣٢٣ و ٣٢٦.

(٧) لم يُحَدَّد في النسخ عدد الختمات، وإنما حدّدت في المطبوع حيث جاءت العبارة: (فقرأ عليه أربع ختمات) وقد بيَّن ورشٌ نفسُه أنه قرأ على نافع أربع ختمات في شهر واحد، حسبما روى الأهوازيّ بسنده إلى يونس ابن عبد الأعلى، ومع هذا فقد ذكر الذهبيّ هذه المعلومة بصيغة التضعيف حيث قال: ويقال إنه قرأ على نافع أربع ختمات في شهر واحد. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠٣، المعرفة: ١/ ٣٢٣ و ٣٢٦، السِّيَر: ٩/ ٢٩٦.

في العربية ومعرفته بالتجويد، وكان حَسَنَ الصوت، قال يونس بن عبد الأعلى: كان ورش جَيِّد القراءة حَسَن الصوت[١] إذا يُهمِزُ ويمدُّ ويُشدِّد ويُبيِّن الإعرابَ لا يَملّه سامعه.[٢]

وتوفي أبو نشيط سنة ثمان وخمسين ومائتين[٣] ووهم من قال غير ذلك[٤]،وكان ثقة ضابطاً مقرئاً جليلاً محققاً مشهوراً، قال ابن أبي حاتم[٥]: صدوق سمعت منه مع أبي ببغداد.[٦]

وتوفي الحلوانيّ سنة خمسين ومائتين[٧]. وكان أستاذاً كبيراً إماماً في القراءات عارفاً بها ضابطاً لها لا سيّما في روايتي قالون وهشام، رحل إلى قالون إلى المدينة مرّتين[٨]، وكان ثقة متقناً.

---

(١) «الصوت» سقطت من (ت).

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠٣، المعرفة: ١/ ٣٢٦.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٣، المعرفة: ١/ ٤٣٩، تاريخ بغداد: ٣/ ٣٥٣، السير: ١٢/ ٣٢٥.

(٤) الذي وَهِم في ذلك هو الإمام الدانيّ رحمه الله حيث قال إنها سنة ٢٦٣ هـ صرّح به الذهبيّ رحمه الله نقلاً عن ابن مخلد تلميذ أبي نشيط نفسِه. وَذَكَر أن المتوفى سنة (٢٦٣ هـ) هو محمد بن أحمد بن هارون شيطا.
انظر: المعرفة: ١/ ٤٣٩، السير: ١٢/ ٣٢٦.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٤٦.

(٦) الجرح والتعديل: ٨/ ١١٧.

(٧) هذا قول أبي عبد الله القَصّاع، لكن عقّب عليه المؤلّف بقوله: وأحسب أنه توفي سنة نيّف وخمسين ومائتين. اهـ
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٠، المعرفة: ١/ ٤٣٨.

(٨) لم يبيّن هنا عدد رحلات الحلوانيّ لهشام، وهي ثلاث كما صرّح به المؤلّف والذهبيّ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٩، المعرفة: ١/ ٤٣٨.

وتوفي ابن بويان سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ومولده سنة ستين ومائتين[١]، وكان ثقة كبيراً مشهوراً ضابطاً.

و«بُويان» بضم الباء الموحّدة، وواو ساكنة وياء آخر الحروف، وكان ابنُ غلبون يقول فيه: «ثوبان» بمثلّثة ثمّ موحّدة، وهو تصحيف منه[٢].

وتوفي القزّاز فيما أحسب قبل الأربعين وثلاثمائة[٣]، وكان مقرئاً، ثقة، ضابطاً ذا إتقان وتحقيق وحذق.

وتوفي ابن الأشعث قبيل الثلاثمائة فيما قاله الذهبيّ[٤]، وكان إماماً ثقة ضابطاً لحرف «قالون» انفرد بإتقانه عن أبي نشيط.

وتوفي ابن أبي[٥] مهران سنة تسع وثمانين ومائتين[٦]، وكان مقرئاً ماهراً ثقة حاذقاً./

وتوفي جعفر بن محمد[٧] في حدود التسعين ومائتين[٨]، وكان قَيِّـمًا برواية «قالون» ضابطاً لها.

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٩-٨٠، المعرفة: ٢/ ٥٧٦، تاريخ بغداد: ٤/ ٢٩٨ — ٢٩٩.

(٢) لم يصرح أيهما، والمراد: طاهر بن عبد المنعم الابن. وقد نقل ذلك عنه تلميذه الإمام الداني. انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٩، التذكرة ١/ ٤٤.

(٣) لم أجد مصدراً آخر ذكر سنة وفاته.

(٤) وعبارته: توفي قبل الثلاثمائة فيما أرى. غاية النهاية: ١/ ١٣٤، المعرفة: ١/ ٤٦٧.

(٥) «أبي» سقطت من (س).

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٦، المعرفة: ١/ ٤٦٤، تاريخ بغداد: ٧/ ٣٩٧.

(٧) في (ت) «محمد بن جعفر»، وهو خطأ، وكذلك كتب في (ز) إلا أنه ضرب عليه وصحح في الهامش.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩٧.

وتوفي الأزرق في حدود سنة أربعين ومائتين[١]، وكان محقّقاً ثقة ذا ضبط وإتقان، وهو الذي خَلَف ورشاً في القراءة والإقراء بمصر، وكان قد لازمه مدّة طويلة.

وقال: كنت نازلاً مع ورش في الدّار * فقرأت عليه عشرين ختمة من حدر وتحقيق، فأمّا التحقيق فكنت أقرأ عليه في الدّار التي يسكنها*[٢]، وأمّا الحدر فكنت أقرأ عليه إذا رابطت معه بالإسكندرية[٣].

وقال أبو الفضل الخزاعيّ: أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب يعني[٤] الأزرقَ، لا يعرفون غيرها[٥].

وتوفي الأصبهانيّ ببغداد سنة ستّ وتسعين ومائتين[٦] وكان إماماً في رواية ورش ضابطاً لها مع الثقة والعدالة، رحل فيها وقرأ على أصحاب ورش

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٢، المعرفة: ١/ ٣٧٤، حسن المحاضرة: ١/ ٤٨٦.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٣) هذا القول نقله عدي بن عبد العزيز قال: سمعت أبا بكر بن سيف يقول: سمعت أبا يعقوب الأزرق يقول: إن ورشاً لما تعمّق في النحو اتّخذ لنفسه مَقرءاً يُسمّي مقرأ ورش، فلما جئت لأقرأ عليه قلت له: يا أبا سعيد، إني أحب أن تقرئني مقرأ نافع خالصاً، وتَدعَني مما استحسنتَ لنفسك، قال: فقلّدته مقرأ نافع، وكنت نازلاً..إلخ.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٢، المعرفة: ١/ ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٤) «يعني» ليست في (ظ).

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٢، المعرفة: ١/ ٣٧٤، حسن المحاضرة: ١/ ٤٨٦.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٧٠/ المعرفة: ١/ ٤٦١.

وأصحاب أصحابه كما قدّمنا،[١] ثم نزل بغداد فكان أَوّلَ مـن أدخلهـا العـراقَ، وأخذها الناس عنه حتى صار أهل العـراق لا يعرفـون روايـة ورش مـن غـير طريقه، ولذلك نسبت إليه دون ذكر أحد من شيوخه.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: هو إمام عصره في قراءة نافع رواية ورش عنه، لم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه[٢]، وعلى ما رواه أهلُ العراق ومن أخذ عـنهم إلى وقتنا هذا.[٣]

وتوفي النّحّاس فيما قاله الذهبيّ سنة بضع وثمانين ومائتين،[٤] وكـان شـيخ مصر في رواية ورش، محقِّقاً جليلاً ضابطاً نبيلاً.

وتوفي ابن سيف يوم الجمعـة سَـلْخ جمـادى الآخـرة سـنة سـبع وثلاثمائـة بمصر[٥]، وكان إماماً في القراءة، متـصدّراً، ثقـة، انتهـت إليـه مـشيخة الإقـراء بالدّيار المصريّة بعد الأزرق، وعُمِّر زماناً، وقد غلـط فيـه ابنـا غلبـون فـسمّياه (محمداً)[٦]، وهو (عبد الله) كما قدّمنا.[٧]

---

(١) انظر ص: ٢٨٨.

(٢) في (ز) «نظائره».

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٧٠.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٥، المعرفة: ١/ ٤٥٧.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤٥، المعرفة: ١/ ٤٥٨.

(٦) بيّن الذهبي أن أبا الحسن بن غلبون سمّاه «محمداً» في كتاب «الراءات» له.
انظر: المعرفة: ١/ ٤٥٨.

(٧) انظر: ص: ٢٨٢.

وتوفي هبة الله قبيل[1] الخمسين وثلاثمائة فيما أحسب[2]، وكان مقرئاً متصدراً ضابطاً مشهوراً، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبيّ فيه: أحد من عُنِيَ بالقراءات، وتبحّر فيها وتصدّر للإقراء دهراً[3]./ ١/١١٥

وتوفي المطّوّعيّ سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة وقد جاوز المائة سنة[4] وكان إماماً في القراءات، عارفاً بها، ضابطاً لها، ثقة فيها، رحل فيها إلى الأقطار، سكن اصطخر[5]، وألّف[6] وأثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمدانيّ وغيره.

---

(١) تصحفت في (س) إلى «قنبل».

(٢) قال الذهبيّ: مات سنة نيّف وخمسين وثلاثمائة فيما أظن. اهـ. وقال الخطيب: قرأت في كتاب ابن الثلاج بخطه: توفي هبة الله بن جعفر القارئ في صفر سنة (٣٥٠ هـ). اهـ

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٥١، المعرفة: ٢/ ٦٠٧، تاريخ بغداد: ١٤/ ٦٩.

(٣) المعرفة: ٢/ ٦٠٧.

(٤) غاية النهاية: ١/ ٢١٥، المعرفة: ٢/ ٦١٥.

(٥) من أقدم مدن فارس وأشهرها، وبها كان مسكن ملك فارس، بينها وبين «شيراز» اثنا عشر فرسخاً. انظر: معجم البلدان: ١/ ٢١١.

(٦) لم أقف على من ذكر أسماء مصنفاته.

وأما قراءة ابن كثير

من روايتي البزي وقنبل.

فرواية البزي[١] عن أصحابه عنه[٢] من طريق أبي ربيعة عن البزي.

طريق النقَّاش عن أبي ربيعة من عشر طرق.

الأولى عنه طريق عبد العزيز[٣] الفارسيّ من طريقي «الشاطبية» و «التيسير» قرأ بها الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد الفارسيّ[٤].

الثانية: طريق الحمّاميّ عن النقَّاش من اثنتي عشرة طريقاً:

طريق نصر الشيرازي وهي الأولى عن الحمّاميّ من كتاب «التجريد» قرأ عليه ابن الفحّام[٥].

طريق أبي عليّ المالكيّ وهي الثانية عن الحمّاميّ من كتاب «الروضة» له و«التجريد» لابن الفحّام و «تلخيص» ابن بَلّيمة؛ قرأ بها ابن الفحّام على أبي إسحاق المالكيّ، وقرأ بها ابن بَلّيمة على عبد المعطي السفاقسي، ومن «الكامل»، وقرأ بها الهذليّ وأبو إسحاق وعبد المعطي على أبي عليّ المالكيّ[٦].

---

(١) قدّم البزي، وفاقاً للشاطبي، وخلافاً للداني، لعلو سند البزي على قنبل.
انظر: كنز المعاني: ١/ ٧٧.

(٢) (عنه): سقطت من (ت).

(٣) في (ت): (عبد العزيز بن الفارسيّ) وهو تحريف.

(٤) التيسير: ١٢.

(٥) التجريد: ق: ١/ب.

(٦) الروضة للمالكيّ: ١/ ١٥٩، الكامل: ق:٩٨، التجريد: ق: ١/ب.

طريقا أبي عليّ العطّار، وأبي عليّ الشرمقانيّ من «المستنير» قرأ عليهما بهما ابن سوار[١].

طريق أبي الحسن الخيّاط وهي الخامسة عن الحمّاميّ من كتابي «الجامع» له و «المستنير» لابن سوار* قرأ عليه بها ابن سوار[٢]،* ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم عبد السيِّد بن عتَّاب وقرأ على أبي الحسن الخيّاط[٣].

طريق أبي عليّ الواسطيّ*[٤] وهي السادسة عن الحمّاميّ من «الإرشاد» و «الكفاية» لأبي العزّ، قرأ عليه بها أبو العز القلانسيّ[٥]، ومن «غاية» الحافظ أبي العلاء قرأ بها على أبي العز القلانسي[٦].

طريق القيسيّ من «الروضة» للمعدّل، قرأ بها المعدّل على محمد بن إبراهيم القيسيّ[٧].

طريق ابن هاشم من كتابي «الروضة» للمعدل و «الكامل» للهذلي قرآ بها عليه[٨].

---

(١) المستنير: ١/ ١٢٥، الجامع: ٥-٦.

(٢) الجامع: ٥-٦، المستنير: ١/ ١٢٥، والعبارة بين النجمتين سقطت من المطبوع.

(٣) هذه الطريق ليست في المصباح المحقق. انظر: المصباح: ٢/ ٤٠٦ حاشية (١) علماً بأن من قوله: (ومن كتاب المصباح) إلى: الخيّاط. ليس في نسخة (ك).

(٤) ما بين النجمتين كلّه سقطت من (ت).

(٥) الإرشاد: ١٣٤، الكفاية الكبرى: ٤-٥.

(٦) غاية الاختصار: ١/ ٩٥.

(٧) روضة الحفاظ: ١/ ق٥١ -٥٢.

(٨) روضة الحفاظ: ١/ ق٥١، الكامل: ق: ٩٨.

طريقا أحمد بن مسرور وعبد الملك بن شابور وهما التاسعة والعاشرة عن الحمّاميّ من كتاب «الكامل» قرأ بها عليهما الهذليّ[١].

طريق أبي نصر أحمد بن عليّ / الهبّاري وهي الحادية عشر عن الحمّاميّ من «المصباح» قرأ بها أبو الكرم عليه إلى آخر سورة «الفتح»[٢].

طريق عبد السيِّد بن عتَّاب[٣] وهي الثانية عشر عن الحمّاميّ قرأ بها عليه أبوالكرم[٤].

وقرأ عبد السيِّد والهبّاري وابن شابور وابن مسرور وابن هاشم والقيسيّ والواسطيّ والخيّاط والشرمقانيّ والعطّار والمالكيّ والشيرازيّ الاثنا عشر على أبي الحسن الحمّاميّ[٥]، فهذه تسع عشرة طريقاً للحمامي.

الثالثة: طريق النَّهْرَوانيّ عن النقَّاش من كتاب «الروضة» قرأ عليه بها أبوعلي المالكيّ[٦].

الرابعة: طريق السعيدي عن النقَّاش من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن

(١) الكامل: ق: ٩٨.

(٢) المصباح: ٢/ ٤٠٦.

(٣) تصحفت في (ظ) إلى (غياث) بالغين المعجمة والياء المثناة التحتية، والثاء المثلثة.

(٤) أبو الكرم عن عبد السيِّد عن الحمّاميّ عن النقَّاش... في المصباح: ٢/ ٤٠٥-٤٠٦.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢.

(٦) ليس في «الروضة» «المحقّق» النّهروانيّ عن النقَّاش. بل فيه: المالكيّ عن النّهروانيّ عن هبة الله بن جعفر عن أبي ربيعة عن البزي.
انظر: الروضة: ١٥٨.

الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ[١] وقرأ على أبي الحسن عليّ بن جعفر السعيدي.

الخامسة: طريق الشّريف الزيديّ عنه من كتابي «تلخيص» أبي معشر و «الكامل» قرأ بها عليه كلٌّ من أبي معشر الطّبريّ وأبي القاسم الهذليّ، ومن «تلخيص» ابن بلّيمة قرأ بها علي على أبي معشر بسنده[٢].

السادسة: عن النقَّاش طريق ابن العلاّف من كتاب «الهداية» قرأ بها المهدوي على أبي الحسن القنطري، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن محمد بن يوسف بن العلاّف.

السابعة عنه: طريق أبي إسحاق الطّبريّ من «المستنير» قرأ[٣] بها ابن سوار على أبوي عليّ العطّار والشرمقانيّ، وقرآ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق الطّبريّ[٤].

الثامنة: طريق الشنبوذيّ عن النقَّاش من كتاب «المبهج» قرأ بها سبط الخيّاط على أبي الفضل العبّاسيّ، وقرأ بها على محمد بن الحسين الكارَزيني، وقرأ بها على أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذيّ[٥].

---

(١) التجريد: ١-٢/أ.

(٢) التلخيص: ٩٥.

(٣) في المطبوع: «قرآ» بالتثنية، ولا وجه لها.

(٤) المستنير: ١/ ١٢٥.

(٥) المبهج: ١/ ١٥.

التاسعة: عن النقّاش طريق أبي محمد الفحّام من «كتابي»[١] أبي العزّ، ومن «غاية» أبي العلاء[٢]، قرأ بها أبو العزّ على أبي عليّ الواسطيّ، وقرأ على أبي محمد الحسن بن محمد الفحّام السامريّ[٣].

العاشرة عن النقَّاش طريق فرج القاضي من كتاب «الروضة» قرأ عليه أبوعليّ المالكيّ[٤] وهو: فرج[٥] بن محمد بن جعفر قاضي تكريت[٦].

وقرأ فرج والفحّام والشنبوذيّ والطّبريّ وابن العلاّف والزيديّ والسعيديّ والنّهروانيّ والحمّاميّ والفارسيّ عشرتهم على أبي بكر محمد بن الحسن بن محمد

---

(١) كذا في النشر، أسند هذه الطريق من (كتابي) أبي العزّ، ولعل المراد بهما عنده: كتاب الإرشاد وكتاب الكفاية الكبرى.

وبالرجوع إليهما لم أجد هذه الطريق في «الإرشاد»، بل ليس فيه عن البزّي إلا طريق واحدة وهي طريق الحمّاميّ التي سبقت قبل قليل.

أما في «الكفاية الكبرى» ففيه «ابن الفحّام» ولكن ليس عن النقَّاش بل عن زيد بن أبي بلال عن ابن فرج عن البزي. والله أعلم.

وعندي احتمال آخر وهو أنه يقصد (الإرشاد الكبير) لأبي العز.

انظر: الإرشاد: ١٣٤-١٣٥، الكفاية الكبرى: ٦-٧، وص: ٢٢٨.

(٢) غاية الاختصار: ١/ ٩٥.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٧٠.

(٤) الروضة: ١٥٩.

(٥) الفرج، بالألف واللام، كما في «الروضة» وغاية المؤلّف، مقرئ، شيخ.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨، الروضة للمالكي: ١٥٩.

(٦) بفتح التاء على الصحيح، بلدة بين بغداد والموصل، وإلى بغداد أقرب، قيل: سميت باسم تكريت بنت وائل، ولها قصة ذكرها ياقوت في معجم البلدان نقلاً عن مَن وصفه بالعلم والفضل.

انظر: معجم البلدان: ٢/ ٣٨.

١١٧/١ ابن زياد بن سند بن هارون بن النقَّاش الموصليّ[١]، / فهذه ثلاث وثلاثون طريقاً إلى النقَّاش.

طريق ابن بنان[٢] عن أبي ربيعة من طريقين من كتابي «المصباح» لأبي الكرم و «المفتاح» لابن خيرون، قرأ بها كلّ من أبي الكرم الشهرزوري وأبي منصور بن خيرون على عبد السيِّد بن عتَّاب وقرأ بها عبد السيِّد على أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله البغدادي الحربي[٣]، وقرأ على أبي محمد عمر بن محمد بن عبدالصمد بن الليث بن بنان البغدادي.

وقرأ النقَّاش وابن بُنان على أبي ربيعة محمد بن إسحاق بن وهب بن أيمن[٤] ابن سنان الربعي المكي.[٥] فهذه خمس وثلاثون طريقاً عن أبي ربيعة.

طريق ابن الحباب عن البزي من طريق أحمد بن صالح[٦] من ثلاث طرق:

الأولى عنه ابن بشر الأنطاكيّ، قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الفرج

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٢٠، المعرفة: ٢/ ٥٧٩.

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٣١٩.

(٣) المقرئ الزاهد، الحنبلي، وُصف بأنه من أولياء الله تعالى وله كرامات كثيرة. توفي سنة (٤٢٩ هـ). أنظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣٨، المعرفة: ٢/ ٧٤٦-٧٤٧ وكانت قراءة عبد السيِّد عليه سنة (٤٢١هـ).

(٤) كذا في جميع النسخ: «أيمن» بالياء بعدها ميم، والصواب: «أعين» بالعين بعدها ياء، كما في كتب القراءات والتراجم.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٩.

(٥) المصباح: ٢/ ٤٠٥.

(٦) ستأتي ترجمته ص: ٣١٩.

محمد بن يوسف بن محمد النجّاد[١]، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بـن محمـد بـن إسماعيل بن بشر[٢] الأنطاكيّ[٣][٤].

الثانية عنه: عبد الباقي بن الحسن من طريقي «الداني» و «ابن الفحّام» قـرأ بها الداني على فارس بن أحمد، وقرأ بها ابن الفحّام على عبـد البـاقي بـن فـارس وقرأ بها على أبيه فارس وقرأ بها فارس على عبد الباقي بن الحسن[٥].

الثالثة عنه: عبد المنعم بن غلبون من كتابه «الإرشاد».

وقرأ ابن غلبون وعبد الباقي وابن بشر[٦] على أبي بكر أحمد[٧] بن صالح بـن عمر بن إسحاق البغدادي[٨] نـزيل الرَّمْلة[٩].

---

(١) القرطبي، خال الإمام الداني، مـن أهـل الإتقـان والـضبط، مـع نـصيب وافـر مـن العربيـة والفـرائض والحساب. توفي سنة (٤٢٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٧، المعرفة: ٢/ ٧٣٦-٧٣٧.

(٢) تصحفت في (س) إلى: «نسر» بالنون والسين المهملة.

(٣) نـزيل الأندلس ومقرؤها ومـسندُها، رأس في القـراءات في زمنـه، بـصير بالعربيـة، ولـه حـظ في الفقـه الشافعي، توفي سنة (٣٧٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٤-٥٦٥، المعرفة: ٣/ ٦٥٦، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس: ١/ ٣٦١.

(٤) هذه الطريق ليست في «التيسير» ولا في «جامع البيان»، فهي طريق أدائية.

(٥) ليست هذه الطريق في «التيسير» ولا «في الجامع» ولا في «التجريد»، قال الداني: قرأت أنا القرآن كلّه على فارس بن أحمد المقرئ، وقال لي: قرأت على عبد الباقي بن الحسن المقـرئ، وقـال: قـرأت عـلى أبي بكـر عبد الرحمن بن عمر بن عليّ، وعلى أبي عليّ أحمد بن عبيد الله المقرئ، وأخبراني أنهما قرآ على أبي عليّ الحسن ابن الحباب وأخبرهما أنه قرأ على البزي. اهـ فهي طريق أدائية، وقد أشار المؤلّف في ترجمة «النجاد» إلى أنّ قراءة النجاد على الأنطاكي - التي رواها الداني- هي سن «جامع البيان». والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٧، جامع البيان: ١/ ق٤٢، التجريد: ق ٢/ أ.

(٦) في (ز): «علي» بدل: (ابن) وهو خطأ.

(٧) في (ز): (محمد) وهو خطأ.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٢.

(٩) بلدة في فلسطين.

طريق عبد الواحد بن عمر من طريق «الكامل» للهذليّ، قرأ بها على أبي العلاء محمد بن عليّ الواسطيّ[١] ببغداد، وقرأ على عقيل بن عليّ بن البصري[٢].

ومن طريق الخزاعي قرأ بها على عقيل المذكور وقرأ بها على أبي طاهر عبدالواحد بن أبي هاشم * عمر بن محمد*[٣] البغدادي[٤].

وقرأ ابن عمر وابن صالح على أبي الحسن بن الحباب بن مَخْلَد الدقّاق[٥]، إلّا أنّ ابن عمر قرأ الحروف وابن صالح قرأ القرآن، فهذه ست طرق عن ابن الحُباب.

وقرأ ابن الحباب وأبو ربيعة على أبي الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة[٦] البزّيّ المكيّ، فهذه إحدى وأربعون طريقاً عن البزّيّ.

---

(١) المقرئ، المحدّث، أستاذ متقن، تبحر في القراءات، وانتهت إليه رياسة الإقراء في العراق. توفي سنة (٤٣١هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩٩-٢٠٠، المعرفة: ٢/ ٧٤١-٧٤٢، تاريخ بغداد: ٣/ ٩٥-٩٩.

(٢) ضبطت (عقيل) في (ت) بضم العين، ولم أجد ذلك فيما لدي من مصادر. قال عنه الداني: من جلة أصحاب ابن مجاهد، مات شاباً، توفي سنة (٣٧٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١٤.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٤) في الكامل (ق:٩٩) أنّ أبا العلاء الواسطي قرأ على أبي طاهر مباشرة، وقال المؤلّف: لا يصح، بل الصواب أنه قرأ على عقيل عنه. اهـ وعلّل ذلك بقوله: لأنه - الواسطي - ولد في السنة التي توفي فيها أبو طاهر. اهـ
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٦ و ٢/ ١٩٩.

(٥) الدقّاق: نسبة إلى: الدقيق وعمله وبيعه. الأنساب: ٢/ ٤٨٥.

(٦) قال الإمام البخاري: اسم أبي بزة: بشار، فارسي، أسلم على يد السائب بن صفي المخزومي، ونقل المؤلّف عن الأهوازي أن معنى (أبو بزة): أبو شدة.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١١٩، المعرفة ١/ ٣٦٥.

رواية قنبل: عن أصحابه عن ابن كثير

طريق ابن مجاهد من طريقين: /

الأولى: طريق أبي أحمد السّامريّ عنه من أربع طرق:

فارس بن أحمد وهي الأولى عن السامريّ من طريقي «الشاطبية» و «التيسير» قرأ بها الداني عليه[1]، ومن «تلخيص» ابن بليمة قرأ بها على أبي بكر ابن نبت[2] العروق، وقرأ بها على أبي العباس الصّقِلّيّ[3] وقرأ بها على فارس، ومن «الإعلان» قرأ بها الصفراويّ على أبي القاسم بن خلف الله، وقرأ بها على أبي القاسم بن الفحّام وقرأ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ على أبيه.

طريق أبي العباس بن نفيس وهي الثانية عنه من سبع طرق: من «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام عليه ومن «الكافي» قرأ بها ابن شريح، عليه ومن «روضة المعدّل قرأ بها الشريف موسى المعدَّل عليه[4].

ومن «الإعلان» من ثلاث طرق: قرأ بها الصفراوي على عبد المنعم بن يحيى ابن[5] الخلوف، وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على أبي الحسين الخشاب وعبد القادر

---

(١) التيسير: ١١.

(٢) تصحفت في (ز) إلى (ثبت) بالمثلثة بدل النون. وهو: محمد بن أبي الحسن، شيخ متصدر. غاية النهاية: ٢/ ١٢٧.

(٣) أحمد بن محمد. غاية النهاية: ١/ ١٣٤.

(٤) التجريد: ق٢/ أ، الكافي: ٦-٧، روضة الحفّاظ: ١/ ق٥٣.

(٥) (بن) سقطت من المطبوع.

الصدفي وأبي الحسن محمد بن أبي داود الفارسيّ، وقرأ الثلاثة على ابن نفيس، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ عليه[(١)].

طريق الطرسوسي وهي الثالثة عنه من كتابي[(٢)] «المجتبى» له و «العنوان» قرأ بها أبو الطاهر[(٣)] بن خلف على أبي القاسم عبد الجبار الطرسوسي.

طريق أبي القاسم الخزرجي وهي الرابعة عنه من كتابه «القاصد».

وقرأ بها أبو القاسم الخزرجي والطرسوسي وابن نفيس وفارس أربعتهم على أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامريّ[(٤)]، فهذه أربع عشرة طريقاً للسامريّ.

الثانية: طريق صالح بن محمد من ثلاث طرق:

ثابت بن بندار[(٥)] من طريقي ابن الطبر وسبط الخيّاط من كتاب «الكفاية» له قرأ بها أبو اليُمن الكنديّ عليهما، وقرآ على ثابت بن بندار[(٦)].

---

(١) الكامل: ق: ١٠٠-١٠١.

(٢) في المطبوع: (كتاب) بالإفراد.

(٣) في (ز) «العطّار» وهو خطأ.

(٤) ذكر المؤلّف أن هؤلاء الأربعة قرؤوا على السامريّ وذلك في ترجمته وترجمة كلّ منهم، إلا أنه زاد أن فارس بن أحمد هو أضبط من قرأ عليه في أيام حفظه.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٧.

(٥) أبو المعالي، الدينوري، الرجل الصالح، من أعيان شيوخ بغداد، مقرئ ومحدّث. توفي سنة (٤٩٨ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٨٨، المعرفة ٢/ ٨٨٢-٨٨٣، المنتظم: ١٧/ ٩٣.

(٦) الكفاية في القراءات الست: ق١/ ب.

وابن سوار من كتاب «المستنير» له.[١] وأبو بكر القطان قرأ بها الحافظ أبوالعلاء الهمدانيّ على أبي بكر محمد بن الحسين المَزْرَفي، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن الحسين بن أحمد المقدسي القطان[٢]*

وقرأ بها القطان*[٣] وابن سوار وثابت ثلاثتهم على أبي الفتح فرج بن عمر ابن الحسن[٤] الضرير الواسطي[٥] وقرأ على أبي طاهر صالح بن محمد بن المبارك[٦] المؤدب البغدادي، فهذه أربع طرق لصالح.

وقرأ صالح والساميّ على الأستاذ / أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس ١١٩/١
ابن مجاهد البغدادي[٧]، فهذه ثماني عشرة طريقاً لابن مجاهد، فإذا أسندت هذه الرواية من كتاب «السبعة» لابن مجاهد تعلو جداً كما قدّمنا فيكون تسع عشرة طريقاً.

طريق ابن شنبوذ عن قنبل من[٨] طريقيه، طريق القاضي أبي الفرج[٩] من

---

(١) المستنير: ١/ ١٣١.

(٢) مقرئ حاذق، توفي سنة (٤٦٨ هـ). غاية النهاية: ١/ ٤٨.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز) وينبه على أن هذه الطريق لأبي العلاء ليست في «غايته»، وإنما هي طريق أدائية. والله أعلم.

(٤) هذا هو الصواب كما في (ت) ومصادر ترجمته، وفي بقية النسخ: «الحسين» وهو تصحيف. وهو مقرئ حاذق، مفسر، موصوف بالصلاح، توفي سنة (٤٣٦ هـ). غاية النهاية: ٢/ ٧، المعرفة ٢/ ٧٥٠و٧٨٦.

(٥) المستنير: ١/ ١٣١ وفيه أن قراءته عليه كانت سنة (٤٣٦ هـ) بدرب الناموس في منـزله.

(٦) مقرئ، حاذق، متصدر، توفي سنة (٣٨٠ هـ). غاية النهاية: ١/ ٣٣٤.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤١، المعرفة: ٢/ ٥٣٦.

(٨) في (ز): فمن.

(٩) ستأتي ترجمته ص: ٣٢٢.

طريقين: أبو تغلب[١] وهي الأولى عنه من «كفاية» سبط الخيّاط، قرأ بها أبو القاسم الحريري[٢] وسبط الخيّاط على أبي المعالي ثابت بن بندار*[٣].

ومن كتاب «المستنير» أيضاً لابن سوار، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على عبد السيِّد بن عتَّاب وثابت بن بندار*[٤].

وقرأ بها ثابت وعبد السيِّد وابن سوار على أبي تغلب[٥] عبد الوهاب بن علي ابن الحسن بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم المُلْحَمِيّ[٦].

فهذه خمس طرق لأبي[٧] تغلب.

أبو نصر الخبّاز وهي الثانية عن أبي الفرج من «الكفاية» قرأ بها السبط على جدِّه أبي منصور محمد بن أحمد بن عليّ الخيّاط، ومن «المصباح» من ثلاث طرق؛

---

(١) كذا في «النشر»، وتصحفت في غاية النهاية إلى: (ثعلب) بالثاء المثلثة والعين المهملة.
وهو مقرئ، مصدّر، صدوق، عارف بالقراءات والفرائض، حافظ لظاهر فقه الشافعي، توفي سنة (٤٣٩ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٩، المعرفة: ٢/ ٧٥٨، تاريخ بغداد: ١١/ ٣٣، المنتظم: ١٥/ ٣١٠.

(٢) هو هبة الله بن الطبر.

(٣) الكفاية في القراءات الست: ق١/ ب.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٥) المستنير: ١/ ١٣٣، المصباح: ٢/ ٤٢٢.

(٦) كذا في النشر بالحاء المهملة، وهو الصواب، وهو بضم الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة وفي آخرها الميم نسبة إلى ثياب تنسج من الحرير بمرو وتسمى «الملحم» وتصحفت الكلمة في غاية النهاية إلى: (الملجمي) بالجيم، وفي المنتظم إلى (اللخمي).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٩، الأنساب: ٥/ ٣٧٧، تاريخ بغداد: ١١/ ٣٣، المنتظم: ١٥/ ٣١٠.

(٧) تصحفت في (ت) إلى: (ابن).

قرأ بها أبو الكرم على والده الحسن بن أحمد[١] وعلى أبي الحسن عليّ بن الفرج الدينوريّ، وعلى عبد السيِّد بن عتَّاب، ومن كتاب «تلخيص» أبي معشر.

وقرأ بها هو وأبو منصور والدينوري[٢] وعبد السيِّد والحسن بن أحمد على أبي نصر أحمد بن مسرور بن عبدالوهاب[٣] الخبّاز[٤]، فهذه خمس طرق لأبي نصر.

وقرأ أبو نصر وأبو تغلب كلاهما على القاضي أبي الفرج المعافى بن زكريا بن طرارا[٥] النّهروانيّ الجريري بالجيم مفتوحة[٦]، فهذه عشر طرق عن القاضي أبي الفرج.

طريق الشَّطَويّ عن ابن شنبوذ من ثلاث طرق:

الأولى: الكارَزيني من كتاب «المبهج» وكتاب «المصباح» قرأ بها أبو محمد سبط الخيّاط وأبو الكرم الشهرزوريّ على شيخهما الشرف أبي الفضل عز الشريف العبّاسيّ، وقرأ على[٧] أبي[٨] عبد الله محمد بن الحسين الكارَزيني[٩].

---

(١) شيخ، قرأ على الخباز، وقرأ عليه ولده، وصف بالزهد والإمامة.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٧، المصباح ٢/ ٧٠٥.

(٢) والدينوري: سقطت من (ظ).

(٣) انظر ترجمته ص: ٣٣٤.

(٤) التلخيص:٩٧-٩٨، الكفاية في الست: ق١ب و٢/ أ، المصباح: ٢/ ٤٢٣.

(٥) في المطبوع: (طراز). وسقطت: (ابن طرارا) من (س).

(٦) نسبة إلى ابن جرير الطّبريّ، إمام المفسرين، فقد كان أبو الفرج من أتباع مذهبه الفقهي.

انظر: الأنساب: ٢/ ٥٢.

(٧) (على) سقطت من (ظ).

(٨) كلمة (أبي) سقطت من (ز).

(٩) المبهج: ١/ ١٠-١١، المصباح ٢/ ٤٢٣-٤٢٤.

طريق السّلميّ وهي الثانية عن الشَّطَويّ من كتاب «الكامل» قرأ بها على[١] عبد الله بن محمد الذارع[٢] وقرأ بها على أبي الحسين أحمد بن عبد الله السّلَمي[٣][٤].

طريق ابن سيَّارٍ وهي الثالثة عن الشَّطَويّ من «الجامع» لابن فارس، قرأ بها
١٢٠/١ على أبي طاهر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد / بن سيار[٥][٦].

وقرأ بها ابن سيّار والسّلميّ والكارَزيني على أبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف الشَّطويّ وغيره، فهذه أربع طرق للشّطويّ.

وقرأ القاضي أبو الفرج والشطوي على الأستاذ الكبير أبي الحسن[٧] محمد ابن أحمد بن أيوب بن الصَّلْت المعروف بابن شنبوذ البغدادي، فهذه أربع عشرة طريقاً عن ابن شنبوذ.

وقرأ هو وابن مجاهد على أبي عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد

---

(١) في (س): «أبي عبد الله» وتحتمل، لأنها كنيته أيضاً.

(٢) في (ت) وكذا المطبوع: (الذرّاع) بتقديم الراء على الألف، وهو تحريف.

نقل المؤلّف عن الهذليّ: كان إمام الوقت في القرآن، أصبهاني، خطيب، قرأ على عبدالعزيز التميمي وغيره.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٠-٤٥١.

(٣) كذا هنا وفي (الكامل) من أن كنيته (أبو الحسين) وفي غاية المؤلف: (أبو العباس)، ابن الفضل،مقرئ روى القراءة عرضا عن المغازلي وابن باذان.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٤.

(٤) الكامل: ق: ١٠١.

(٥) شيخ، مقرئ. غاية النهاية: ١/ ١٢٩.

(٦) الجامع: ٤.

(٧) في المطبوع: «الحسن بن» وهو خطأ، فأبو الحسن كنية لمحمد.

ابن سعيد بن جُرْجَة المخزوميّ المكيّ؛ المعروف بقنبل. فهذه اثنتان وثلاثون طريقاً عن قنبل.

وقرأ البزّي وقنبل على أبي الحسن أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر ابن صُبْحِ بن عون المكي، النبّال المعروف بالقوَّاس[١]، وقرأ القواس على أبي الإخريط وهب بن واضح[٢] المكي.

زاد البزّي فقرأ أيضاً[٣] على أبي الإخريط المذكور، وعلى أبي القاسم عكرمة ابن سليمان بن كثير بن عامر[٤] المكيّ،وعلى عبد الله بن زياد بن عبدالله بن يسار[٥] المكي.

وقرأ الثلاثة على أبي إسحاق إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطِين المكي المعروف.

(١) إمام مكة في القراءة ذكر له المؤلّف بيتين شاهدين لقراءة ﴿مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال:٤٢] بتشديد الياء وهما:

سألتني جارتي عن معشر وإذا ما حَيَّ ذو اللبّ سأل

سألتني عن أناس ذهبوا شرب الدهر عليهم وأكل

والبيتان للنابغة الجعدي، مع اختلاف في شطر كلّ واحد منهما.

وتوفي القوّاس سنة (٢٤٠ هـ). والقوّاس: نسبة إلى عمل القسيّ وبيعها.

انظر: غاية النهاية:١/ ١٢٣-١٢٤، المعرفة:١/ ٣٧٠-٣٧١، ديوان النابغة:٩٢-٩٣، الأنساب: ٤/ ٥٥٧، اللسان والتاج (طرب).

(٢) مقرئ أهل مكة، توفي سنة (١٩٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٦١، المعرفة ١/ ٣٠٨.

(٣) (أيضاً): سقطت من المطبوع.

(٤) مقرئ، مولى آل شيبة الحجبي العبدي، شيخ مستور الحال، فيه جهالة. توفي سنة (٢٠٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١٥، المعرفة: ١/ ٣٠٩.

(٥) ضابط محقّق، وهو مولى عبد الله بن عمير الليثي. غاية النهاية: ١/ ٤١٩.

بالقُسْط[١]، وقرأ القسط على أبي الوليد معروف بن مشكان[٢] وعلى شبل بن عبّاد[٣] المكِّيَّين.

وقرأ القسط أيضاً ومعروفٌ وشبلٌ على شيخ مكة وإمامها في القراءة أبي معبد عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الداري المكي؛ فذلك تتمة ثلاث وسبعين طريقاً عن ابن كثير.

وقرأ ابن كثير على أبي السائب عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي، وعلى أبي الحجاج مجاهد بن جبر المكّي، وعلى دِرْباس[٤] مولى ابن عباس.

وقرأ عبد الله بن السائب على أبيّ بن كعب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وقرأ مجاهد على عبد الله بن عباس وعبد الله بن السائب، وقرأ درباس على مولاه ابن عباس.

---

(١) مقرئ مكة، ثقة ضابط قرأ عليه الإمام الشافعي، وهو آخر من قرأ على ابن كثير. توفي سنة (١٧٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٥-١٦٦، المعرفة: ١/ ٢٩٠-٢٩٣.

(٢) من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى في السفن لطرد الحبشة من اليمن، قارئ أهل مكة. و(مشكان) يجوز في الميم الضم والكسر. توفي سنة (١٦٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٠٣-٣٠٤، المعرفة: ١/ ٣٧٢-٣٧٣.

(٣) مقرئ مكة، ثقة ضابط، أجلّ أصحاب ابن كثير، حدّث عنه سفيان بن عيينة. توفي قريب من سنة (١٦٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٣-٣٢٤، المعرفة: ١/ ٣٧١-٣٧٢.

(٤) المكّيّ، ذكر ابن مجاهد أن أهل مكة يقولون (درباس) بالتخفيف، وأن أهل الحديث يقولون (دربّاس) بالتشديد وهو الصواب. واعترض المؤلِّف على ذلك بقوله: فيما قاله نظر، بل المشهور عند أهل الحديث وغيرهم هو التخفيف وهو الصواب. اهـ وقد جاء قوله: «وقرأ درباس» في (ت) مضبوطاً بتشديد الباء، بينما جاءت في كل المواضع في (ز) مضبوطة بالتخفيف: «دِرْبَاس».
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٠.

وقرأ ابن عباس على أبيّ بن كعب وزيد بن ثابت، وقرأ أبيٌّ وعمر وزيد رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ.

وتوفي ابن كثير سنة عشرين ومائة بغير شك[١] ومولده سنة خمس وأربعين[٢] وكان إمام الناس في القراءة بمكة لم ينازعه فيها منازع.

قال ابن مجاهد: لم يزل هو / الإمام المجتمع[٣] عليه في القراءة بمكة حتى ١/١٢١ مات[٤].

وقال الأصمعي قلت لأبي عمرو قرأت على ابن كثير ؟ قال: نعم، ختمت على ابن كثير بعد ما ختمت على مجاهد وكان أعلم بالعربية من مجاهد[٥].

وكان فصيحاً بليغاً مُفَوّهًا أبيض اللّحية، طويلاً أسمر جسيماً، أشهل[٦]

---

(١) قوله: (بغير شك) فيه تلميح بالرّد على الداني وابن الباذش وغيرهما الذين قالوا: إنه توفي بعد هذا التاريخ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤٤، الإقناع: ١/ ٧٨-٧٩.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤٣-٤٤٥، المعرفة: ١/ ١٩٧-٢٠٣، الطبقات الكبرى: ٥/ ٤٨٤.

(٣) في (س): «المجمع».

(٤) النص بمعناه في (السبعة): ٦٥.

(٥) إلى هنا نهاية كلام أبي عمرو. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤٤-٤٤٥.

(٦) الشَّهَل بالشين المعجمة والهاء، من أوصاف العين، ويقال أيضاً: الشهلة بزيادة التاء وهو حمرة في سواد العين، قالوا: رجل أشهل وامرأة شهلاء.

ونقل الأزهري عن الليث أن الشهل خاص بوصف النساء إذا رُكّب معه «الكَهَل»، فلا يقال رجل شهل وكهل. انظر: تهذيب اللغة (شهل).

يَخْضِبُ بالحنّاء،[1] عليه السكينة والوقار، لقي من الصحابة عبد الله بن الزُّبير، وأبا أيوب الأنصاريّ وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

وتوفي البزّي سنة خمسين ومائتين، ومولده سنة سبعين ومائة، وكان إماماً في القراءة محقّقاً ضابطاً متقناً لها، ثقة فيها انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذن المسجد الحرام[2].

وتوفي قنبل سنة إحدى وتسعين ومائتين، ومولده سنة خمس وتسعين ومائة، وكان إماماً في القراءة، متقناً ضابطاً، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من الأقطار[3].

وتوفي أبو ربيعة في رمضان سنة أربع وتسعين ومائتين، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً وكان مؤذن المسجد الحرام بعد البزّي، قال الدانيّ: كان من أهل الضبط والإتقان والثقة والعدالة[4].

وتوفي ابن الحُبَاب سنة إحدى وثلاثمائة ببغداد، وكان شيخاً متصدراً في القراءة، ثقة ضابطاً مشهوراً من كبار الحذّاق والمحقّقين[5].

---

(١) خَضَب الرجل شيبته بالحناء يخضِبه، والاسم الخِضاب، وكلّ لون غَيَّر لونَه حمرةٌ فهو مخضوب. تهذيب اللغة واللسان (خضب).

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ١١٩-١٢٠، المعرفة: ١/ ٣٦٥-٣٧٠، السير: ١٢/ ٥٠-٥١، العقد الثمين: ٣/ ١٤٢-١٤٣.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٦٥-١٦٦، المعرفة: ١/ ٤٥٢، تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٥٩، العقد الثمين: ٢/ ١٠٩-١١٠.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٩، المعرفة: ١/ ٤٥٤، العقد الثمين: ١/ ٤١١-٤١٢.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٩، المعرفة: ١/ ٤٥٥، تاريخ بغداد: ٧/ ٣٠١-٣٠٢.

وتوفي النقّاش ثالث شوال سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة، ومولده سنة ستّ وستّين ومائتين، وكان إماماً كبيراً مقرئاً مفسراً محدّثاً اعتنى بالقراءات من صغره، وسافر فيها الشرق والغرب، وألّف التفسير المشهور الذي سمّاه «شفاء الصدور» وأتى فيه بغرائب، وألّف أيضاً في «القراءات»[1]، قال الداني: طالت أيّامه فانفرد بالإمامة في صناعته مع ظهور نسكه وورعه وصدق لهجته وبراعة فهمه وحسن اضطلاعه[2] واتساع معرفته[3].

قلت: من جملة من روى عنه شيخُه ابن مجاهد في كتابه «السبعة»[4]./ ١٢٢/١

وتوفي ابنُ بُنَان سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وكان مقرئاً زاهداً عابداً صالحاً عالي الإسناد، وبُنان بضم الباء الموحدة وبالنون[5].

وتوفي ابن صالح بعد الخمسين وثلاثمائة بالرملة فيما قاله الحافظ الذهبيّ، وكان مقرئاً ثقة ضابطاً نزل بالرَّمْلة يقرئ بها حتى مات[6].

---

(١) ذكر له ابن النديم عدة كتب في القراءات هي: كتاب «المعجم الأصغر»، و «الأوسط»، و «الكبير» في أسماء القراء وقراءاتهم. وكتاب (السبعة بعللها) الكبير والأوسط والأصغر.
انظر: الفهرست: ٣٦.

(٢) كذا في (ك) وهو الموافق لما في المعرفة، وبقية النسخ: (اطلاعه).
انظر: المعرفة: ٢/ ٥٧٩.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١١٩-١٢١، المعرفة: ٢/ ٥٧٨-٥٨٣، تاريخ بغداد: ٢/ ٢٠١-٢٠٥، المنتظم: ١٤/ ١٤٨-١٤٩، معجم الأدباء: ١٨/ ١٤٦-١٤٩، طبقات السبكي: ٢/ ٤٨٣، ميزان الاعتدال: ٣/ ٥٢٠.

(٤) لم أجد له ذكراً في (السبعة) المطبوع، وذكر المؤلّف أنّ ابن مجاهد سمّاه فيها: محمد بن سند، فدلّسه، وأيضاً لم أجد هذا الاسم في السبعة. والله أعلم.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٧.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٢، المعرفة: ٢/ ٦١١-٦١٢، تاريخ بغداد: ٤/ ٢-٥.

وتوفي عبد الواحد بن عمر في شوال سنة تسع وأربعين وثلاثمائة وقد جاوز السبعين فيه[(١)]، وكان إماما جليلاً ثقة ضابطاً[(٢)] نبيلاً كبيراً مقرئاً نحوياً[(٣)] حجة، لم يكن بعد ابن مجاهد مثله.[(٤)] قال الخطيب البغدادي: كان ثقة أميناً[(٥)].

وتوفي ابن مجاهد في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، ومولده سنة خمس وأربعين ومائتين، وكان إليه المنتهى في زمانه في الإقراء[(٦)]، وبَعُدَ صِيته في الأقطار، ورحل إليه الناس من البلدان، وازدحم الناس عليه وتنافسوا في الأخذ عنه حتى كان في حلقته ثلاثمائة متصدر[(٧)] وله أربعة وثمانون، خليفة يأخذون على الناس[(٨)] قبل أن يقرؤوا عليه، وهو أوّلُ من سبَّع «السبعة» كما قدمنا[(٩)]، وكان ثقة ديِّناً خيِّراً ضابطاً حافظاً ورعاً[(١٠)(١١)].

---

(١) «فيه»: سقطت من (س).

(٢) (ضابطاً) من (ت) فقط.

(٣) على مذهب الكوفيين، فيما نقله الذهبيّ عن الدانيّ. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٠٤.

(٤) هذا كلام الداني، نقله عنه الذهبي والمؤلّف. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٦، المعرفة: ٢/ ٦٠٤.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٥-٤٧٧، المعرفة: ٢/ ٦٠٣-٦٠٥، تاريخ بغداد: ١١/ ٧-٨، المنتظم: ١٤/ ١٢٩، إنباه الرواة: ٢/ ٢١٥.

(٦) تصحفت في المطبوع إلى (القراءة).

(٧) في (ت) و (ك) «مصدّر»، وقوله: حتى كان... متصدر، هو قول ابن الأخرم، نصّ عليه المؤلّف والذهبيّ. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٢، المعرفة: ٢/ ٥٣٧.

(٨) هذا قول عليّ بن عمر المقرئ، تلميذ ابن مجاهد. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٢، المعرفة: ٢/ ٥٣٧.

(٩) انظر ص: ١٠٦.

(١٠) (ورعاً): ليست في (س)، وفيها، بدلا منها (صالحاً) مع التنبيه إلى أن النسخ تختلف في ترتيب هذه الأوصاف.

(١١) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٣٩-١٤٢، المعرفة: ٢/ ٥٣٣-٥٣٨، تاريخ بغداد: ٥/ ١٤٤-١٤٨، معجم الأدباء: ٥/ ٦٥-٧٣، السير: ١٥/ ٢٧٢-٢٧٤، طبقات السبكي: ٢/ ١٠٢-١٠٣.

وتوفي أبو أحمد السامريّ في المحرّم سنة ستّ وثمانين وثلاثمائة، ومولده سنة خمس أو ست وتسعين ومائتين، وكان مقرئاً لغوياً مسند القراء في زمانه، قال الداني: مشهور ضابط ثقة مأمون، غير أن أيّامه طالت فاختلّ حفظه ولحقه الوَهَم وقلَّ من ضبط عنه ممن قرأ عليه في آخر أيامه[١].

قلت: وقد تُكلم فيه وفي النقَّاش إلا أن الداني عَدَّلهما وقَبِلَهما وجعلهما من طرق «التيسير» وتلقّى الناس روايتهما بالقبول ولذلك أدخلناهما كتابنا[٢].

وتوفي صالح في حدود الثمانين وثلاثمائة وكان مقرئاً متصدراً حاذقاً عالي السند مشهوراً[٣].

وتوفي ابن شنبوذ في صفر سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة على الصواب، وكان إماماً شهيراً وأستاذاً كبيراً ثقة ضابطاً صالحاً،[٤] رحل إلى البلاد في طلب / القراءات واجتمع عنده منها ما لم يجتمع عند غيره، وكان يرى جواز ١٢٣/١
القراءة بما صحَّ سنده وإن خالف الرسم، وعقد له في ذلك مجلس كما تقدم، وهي

(١) قال المؤلّف تعقيباً على هذا: هذا هو الإنصاف في ترجمته. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٥-٤١٧، المعرفة: ٢/ ٦٣٤-٦٣٩، تاريخ بغداد: ٩/ ٤٤٢-٤٤٣، السِّيَر: ١٦/ ٥١٥-٥١٦.

(٢) قال الذهبيّ: ولا أشكّ في ضعف أبي أحمد. اهـ وقد ردّ المؤلّف على ذلك وأسباب ضعفه والتكلّم فيه.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٦-٤١٧، المعرفة: ٢/ ٦٣٥، ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٠٨-٤٠٩، لسان الميزان: ٣/ ٢٧٣-٢٧٤ فقد ردّ المؤلّف أسباب التكلّم فيه.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٣٤.

(٤) (صالحا) ليست في (ظ).

مسألة مختلف فيها ولم يَعُدَّ أحد ذلك قادحاً في روايته، ولا وصمة[١] في عدالته[٢].

وتوفي القاضي أبو الفرج سنة تسعين وثلاثمائة عن خمس وثمانين سنة، وكان إماماً علاّمة مقرئاً فقيهاً ثقة، قال الخطيب البغداديّ: سألت البَرْقانيّ[٣] عنه، فقال: كان أعلم الناس.[٤]

وعن أبي محمد عبد الباقي[٥]، إذا حضر القاضي أبو الفرج فقد حضرت العلوم كلّها، ولو أوصى أحد بثلث ماله أن يُدفع إلى أعلم الناس لوجب أن يُدفع إليه[٦].

وتوفي الشّطويّ في صفر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ومولده سنة ثلاثمائة،

---

(١) الوصم: العيب، وقيل: هو أشده، يقال: ما في فلان وصمة، أي: عيب. التاج (وصم).

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٢-٥٦، المعرفة: ٢/ ٥٤٦-٥٥٣، الفهرست: ٣٤، تاريخ بغداد: ١/ ٢٨٠-٢٨١، السِّيَر: ١٥/ ٢٦٤-٢٦٦.

(٣) أبو بكر أحمد بن محمد، الخوارزمي، شيخ بغداد، ثقة ثبتا ورعا، صنف وخرج على الصحيحين. توفي سنة (٤٢٥ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٤/ ٢٧٣.

(٤) تاريخ بغداد: ١٣/ ٢٣١.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ وتصحيف، أما الخطأ فتسميته عبد الباقي، بالباء الموحدة من أسفل والقاف بعدها ياء، والصواب عدم وجود كلمة (عبد)، والباقي صوابه: (البافي) بالفاء وقيل: بالنون، نسبة إلى باف أوبان، إحدى قرى خوارزم، وهو عبد الله بن محمد، أبو محمد البخاري، المعروف بالبافي، من أفقه أهل وقته على مذهب الشافعي، وله معرفة بالنحو والأدب، وذكر له الخطيب بعض أبيات، توفي سنة (٣٩٨ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ١٠/ ١٣٩-١٤٠، اللباب: ١/ ١١٢.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٠٢، المعرفة: ٢/ ٦٥٣، تاريخ بغداد: ١٣/ ٢٣٠-٢٣١.

وكان أستاذاً مكثراً من كبار أئمة القراءة، جال البلاد ولقي الشيوخ وأكثر عنهم ولكنه اختص بابن شنبوذ وحمل عنه وضبط حتى نسب إليه، وقد اشتهر اسمه وطال عمره فانفرد بالعلوّ[1] مع علمه «بالتفسير» و «علل القراءات»، كان يحفظ خمسين ألف بيت شاهداً للقرآن،[2] قال الداني: مشهور نبيل[3] حافظ ماهر حاذق[4].

قراءة أبي عمرو رحمه الله

رواية الدوري؛ طريق أبي الزّعراء عن الدوري فمن[5] طريق ابن مجاهد عنه من سبع وعشرين طريقاً:

طريق أبي طاهر وهي الأولى عن ابن مجاهد من أربع طرق؛ من كتابي «الشاطبية» و «التيسير» قرأ بها الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادي.[6] ومن «المستنير» من طريقين؛ قرأ بها[7] ابن سوار على أبي الحسن[8]

(١) في (س): (بالعلوم) وهو تحريف.

(٢) قوله: يحفظ... إلخ، سمعه الخطيب من عبيد الله بن أحمد أنه سمع الشطوي يقوله.
انظر: تاريخ بغداد: ١/ ٢٧٢.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٠، المعرفة: ٢/ ٦٤٠-٦٤٢، تاريخ بغداد: ١/ ١٧١-١٧٢.

(٤) الأوصاف الثلاثة الأخيرة سقطت من (ت).

(٥) (فمن): سقطت من المطبوع.

(٦) التيسير: ١٢.

(٧) في المطبوع (بهما) بالتثنية، وهو تحريف.

(٨) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: أبي عليّ الحسن.

العطّار، وقرأ بها العطّار على أبي الحسن علي بن محمد الجوهري[١] وأبي الحسن الحمّاميّ[٢]، ومن كتابي «التذكار» و «المستنير» أيضاً قرأ بها[٣] ابن سوار على ابن شيطا وقرأ بها ابن شيطا على أبي الحسن بن العلاّف[٤]، ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم يحيى بن أحمد بن السِّيبِيّ[٥]، وقرأ بها على الحمّاميّ[٦].

١/١٢٤ وقرأ عبد العزيز والجوهريّ / والحمّاميّ وابن العلاّف أربعتهم على أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي[٧]. فهذه سبع طرق لأبي طاهر.

طريق السامريّ وهي الثانية عن ابن مجاهد من ثمان طرق:

من قراءة الداني على أبي الفتح.[٨] ومن كتاب «التجريد» من طريقين: قرأ بها ابن الفحّام على عبد الباقي بن أبي الفتح وقرأ بها على أبيه[٩]، وقرأ بها ابن الفحّام

---

(١) البغدادي، الشاهد، مقرئ، غاية النهاية: ١/ ٥٧٨-٥٧٩.

(٢) المستنير: ١/ ١٨٦.

(٣) في المطبوع: «بهما»، بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) المستنير: ١/ ١٨٥-١٨٦.

(٥) مقرئ، صالح، ثقة، وهو آخر من قرأ على الحمّاميّ، جاوز المائة وهو ممتّع بقواه، توفي سنة (٤٩٠ هـ). السّيبيّ: نسبة إلى (سيب) قرية بواسط.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٦٥، المعرفة: ٢/ ٨٤٤-٨٤٥، الأنساب: ٣/ ٣٥٥، السير: ١٩/ ٩٨-١٠٠.

(٦) المصباح: ٢/ ٦٧٢.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٧٥-٤٧٦، التيسير: ١٢، المستنير: ١/ ١٨٦، المصباح: ٢/ ٦٧٢.

(٨) انظر: جامع البيان: ١/ ق٤٣.

(٩) التجريد: ق٤.

أيضاً على ابن نفيس[١]، ومن كتاب «تلخيص» ابن بلِّيمة من طريقين أيضاً؛ قرأ بها على عبد الباقي بن أبي الفتح وابن نفيس، ومن قراءة الشاطبي على النفزيّ على ابن غلام الفَرَس على ابن شفيع على ابن سهل على[٢] الطرسوسي، ومن كتابي[٣] «العنوان» و «المجتبى» قرأ بها

صاحب «العنوان» على صاحب «المجتبى» الطرسوسي[٤]، ومن كتاب «الكافي» قرأ بها ابن شريح على ابن نفيس[٥]، ومن كتاب «تلخيص» أبي معشر، قرأ بها على إسماعيل بن عمرو الحداد[٦]، ومن كتاب «الإعلان» من ثلاث طرق؛ قرأ بها الصفراوي على ابن الخلوف، وقرأ على أبيه، وقرأ على أبي الحسين الخشّاب وعبدالقادر الصدفي، وأبي الحسن بن أبي داود، ومن كتاب «القاصد» للخزرجيّ.

وقرأ بها الخزرجيّ وابن أبي داود والصدفي والخشاب والحداد وابن نفيس والطرسوسي وأبو الفتح ثمانيتهم على أبي أحمد السامريّ.[٧] فهذه أربع عشرة طريقاً عن السامريّ.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) كلمة (على) سقطت من (س) مما أدى إلى تحريف المراد، وحرفت فيه أيضاً «ابن سهل» إلى «أبي سهل».

(٣) في المطبوع (كتاب) بالإفراد.

(٤) انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ٦١.

(٥) الكافي:٨.

(٦) التلخيص: ١٢٢.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٧.

طريق أبي القاسم القصري[١] وهي الثالثة عن ابن مجاهد[٢] من كتابي «العنوان» و «المجتبى» قرأ بها أبو القاسم الطرسوسيّ على أبي القاسم عبيد الله ابن محمد القصري[٣].

طريق ابن أبي عمر[٤] وهي الرابعة عن ابن مجاهد من كتاب «الجامع» لابن فارس، قرأ بها على عبد الملك النّهروانيّ[٥]، ومن كتاب «الكفاية في القراءات الست» قرأ بها[٦] ابن الطبر على أبي بكر محمد بن عليّ الخيّاط، وقرأ بها على أبي الحسين[٧] أحمد بن عبد الله السوسَنْجِرْدي[٨]، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ وقرأ بها على أبي علي، وقرأ على عبد الملك بن بكران النّهروانيّ[٩].

---

(١) كذا في النشر: القَصْرِي بالقاف، والذي ذكره المؤلّف في ترجمته وفي أثناء تعداد شيوخ الطرسوسيّ أنه بالميم نسبة إلى «مصر» البلد. وكذلك ذكره بالميم في جامع أسانيده ق: ٦٢.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٧ و ٤٩٣.

(٢) في (ز) وكذا المطبوع: (ومن) بزيادة واو العطف، وهو تحريف.

(٣) انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ق٦٢.

(٤) في (س) (عمرو) وهو خطأ.

(٥) الجامع: ٢٧.

(٦) في (س): «بها على ابن...».

(٧) في (ت) و(س) «الحسن» مكبّراً، ويظهر من ترجمته أنه يكنى بهما.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٣، المعرفة: ٢/ ٦٨٩.

(٨) ضابط، ثقة، مشهور، توفي سنة (٤٠٢ هـ)، والسوسنجردي: نسبة إلى سُوسَنْجِرْد قرية بنواحي بغداد.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٣، الأنساب: ٣/ ٣٣٥.

(٩) غاية الاختصار: ١/ ١٠٩-١١٠.

وقرأ بها هو والسوسنجِرْدي على أبي الحسن[١] محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي عمر النقَّاش الصغير[٢].

طريق مقري أبي قرّة وهي الخامسة عن ابن مجاهد من كتابي «الإرشاد» و «الكفاية» لأبي العزّ، / ومن «غاية» أبي العلاء، قرأ بها على أبي العزّ وقرأ بها ١٢٥/١
على أبي عليّ وقرأ بها على أبي القاسم عبيد الله[٣] بن إبراهيم بن محمد المعروف بمقري أبي قرة[٤][٥].

طريقا طلحة وابن البواب وهما السادسة والسابعة، عن ابن مجاهد: من كتابي ابن خيرون ومن كتاب «المصباح» لأبي الكرم قرآ بهما[٦] على ابن عتَّاب وقرأ بهما على القاضي أبي العلاء الواسطي وقرأ على[٧] أبي القاسم طلحة بن محمد

---

(١) في (س): «حُسَيْن» هكذا بالتصغير والضبط، وهو خطأ.
انظر مصادر ترجمته.

(٢) يعرف أيضاً بابن أبي مرّة، مقرئ جليل، خيِّر صالح، توفي سنة (٣٥٢ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٨٦، المعرفة: ٢/ ٦٢١-٦٢٢.

(٣) في (س) «عبد الله» مكبرا وهو خطأ.

(٤) شيخ معمّر، كان حياً سنة (٣٨٩ هـ) وهي السنة التي قرأ عليه فيها غلام الهرّاس ختمة، وكذلك الحسن بن القاسم الواسطيّ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٨٣ - ٤٨٤، المعرفة: ٢/ ٦٨٦.

(٥) الإرشاد: ١٤٢-١٤٣، الكفاية الكبرى: ١/ ١١٢ - ١١٣، غاية الاختصار: ١/ ١١٠.

(٦) «قرآ بهما» سقطت من (ت) و (ظ).

(٧) «على» سقطت من (ظ).

ابن جعفر[١] المعروف بغلام ابن مجاهد وأبي الحسين عبيد الله[٢] بن أحمد بن يعقوب المعروف بابن البواب[٣] البغداديَّيْن[٤] فهذه ستّ طرق لهما.

طريق القزاز وهي الثامنة عن ابن مجاهد من ثلاث طرق: من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين[٥] الفارسيّ[٦]، ومن كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي نصر أحمد بن مسرور وعلى أبي عليّ العطّار[٧].

وقرأ بها الفارسيّ وابن مسرور والعطّار على أبي الحسن منصور بن محمد بن منصور القزّاز[٨]، إلا أن العطّار لم يختم عليه[٩].

---

(١) ورّاق -كاتب- ابن مجاهد، كان يدعو إلى الاعتزال، ولم يكن بمتقن إلا أنه صحيح القراءة صنف كتابا في «أخبار القضاة» توفي سنة (٣٨٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٢، المعرفة: ٢/ ٦٥٨-٦٥٩، تاريخ بغداد: ٩/ ٣٥١، لسان الميزان ٣/ ٢١٢.

(٢) في (ت) «عبد الله» وهو خطأ.

(٣) مقرئ، ثقة، توفي سنة (٣٧٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٨٦، المعرفة: ٢/ ٦٢٩-٦٣٠.

(٤) المصباح: ٢/ ٦٧٣.

(٥) في المطبوع: «الحسن» وهو خطأ، وعبارة: (على أبي الحسين) كلّها سقطت من (ز).

(٦) التجريد: ق٤.

(٧) المستنير: ١/ ١٨٤-١٨٥.

(٨) مقرئ، معمّر آخر أصحاب ابن مجاهد موتاً على الإطلاق، بقي إلى حدود سنة (٤١٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١٤، المعرفة: ٢/ ٦٨٥، تاريخ بغداد: ١٣/ ٨٥.

(٩) ذكر ذلك العطّار نفسه فيما نقله عنه ابن سوار.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١٤، المستنير: ١/ ١٨٥.

طريق ابن بُدُهن[1] وهي التاسعة عن ابن مجاهد من طريقين؛ من كتابي «الروضة» للمعدل و «كامل» الهذليّ، قرأ بها الشريف موسى بن الحسين المعدّل على الأستاذ أبي علي الحسن بن سليمان الأنطاكيّ[2]، وقرأ بها الهذليّ على أحمد بن عليّ بن هاشم، وقرأ بها على الأنطاكيّ المذكور، وقرأ الأنطاكي على أبي الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بُدُهن.

طريق أبي الحسن الجلَّاء وهي العاشرة عن ابن مجاهد قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس * وقرأ بها على أبي أحمد السامريّ *[3] وقرأ بها على أبي الحسن عليّ ابن عبد الله[4] الجلاء[5].

---

(١) كذا ضبطت في النشر، وقد صرح الذهبي بأن بعضهم ضبطها بكسر الباء وضم الدال. وسيذكر له المؤلِّف ترجمة في باب الإدغام الكبير ص: ٦٩٩.
وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٠٩.

(٢) كذا في جميع النسخ، من أنّ المعدَّل قرأ على الأنطاكيّ، وهذا سهو من المؤلِّف رحمه الله، صوابه أنه قرأ على ابن هاشم الذي قرأ على الأنطاكي، وقد وجدت هذا الإسناد - أعني المعدَّل عن ابن هاشم عن الأنطاكي عن ابن بدهن - في سبعة طرق في «روضة» المعدَّل، وليس فيها إسناد واحد عن الأنطاكي مباشرة، والعجب أن المؤلِّف ذكر في «غايته» في ترجمة المعدَّل أنه قرأ على الاثنين، وفي ترجمة الأنطاكي أنّ المعدَّل وابن هاشم قرآ عليه، وفي ترجمة ابن هاشم أنه قرأ على الأنطاكي، ولم يذكر شيئا عن المعدَّل. وهذا كلُّه خلط، صوابه ما تقدم نقلاً عن روضة المعدَّل نفسه، ولعلَّ سبب هذا كلِّه يعود إلى النسخة التي اعتمدها المؤلِّف من «الروضة».
انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٩ و ٢١٥، ٢/ ٣١٨-٣١٩، روضة الحفاظ: ق ٦٢-٦٣.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ظ) و (ت).

(٤) رجّح المؤلِّف أنه أبو الحسن عليّ بن عبد العزيز، وأن اسمَ والده: عبد الله، تصحيفٌ من الناسخ لجامع البيان للداني، ولهذا ترجم له مرتين تحت كلّ واحد منهما إلا أنه فيما رجحه ذكر عدة شيوخ وتلاميذ له، ووصفه بأنه شيخ سكن دمشق.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٥٠-٥٥٥.

(٥) انظر: جامع البيان: ق٤٣.

طريق المجاهدي وهي الحادية عشر عن ابن مجاهد من خمس طرق؛ من قراءة الشاطبي على النفزي على ابن غلام الفَرَس على ابن الدوش وأبي داود على الدّانيّ على[1] طاهر بن غلبون.

ومن كتاب «التذكرة» قرأ بها طاهر.

ومن كتاب «الهادي» قرأ بها ابن سفيان[2].

ومن كتاب «التبصرة» قرأ بها مكي.

ومن كتاب «الكامل» قرأ بها الهذليّ على ابن هاشم.

وقرأ بها ابن هاشم ومكي وابن سفيان وطاهر على أبي الطيب بن غلبون، وقرأ بها أبو الطيب بن غلبون على أبي القاسم نصر بن يوسف المجاهدي[3][4].

١/١٢٦ طريق الشنبوذيّ وهي / الثانية عشر عن ابن مجاهد من ثلاث طرق: من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي محمد عبد الله بن محمد بن مكّي السّواق.[5][6]

---

(١) (على): سقطت من المطبوع.

(٢) سقط إسناد قراءة «أبي عمرو» بكماله من النسخة التي لديّ من «الهادي».

(٣) يعرف أيضاً بالترابي وهو مقرئ، شيخ، نـزل حلب، وهو قديم الموت.

المجاهدي: نسبة إلى شيخه ابن مجاهد. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٩، المعرفة: ٢/ ٦٣٣.

(٤) انظر: المفردات: ١٢، التذكرة: ١/ ٣٨-٣٩، التبصرة: ٢٠٦، الكامل: ق ١٠٨.

(٥) البغدادي، مقرئ، صالح، إمام ثقة، توفي سنة (٤٤٤ هـ).

والسّوّاق: بفتح السين وتشديد الواو وفي آخرها القاف نسبة إلى بيع السويق.

غاية النهاية: ١/ ٤٥٤، المعرفة: ٢/ ٧٧٣، تاريخ بغداد: ١٠/ ١٤٣، الأنساب: ٣/ ٣٢٩.

(٦) المستنير: ١/ ١٨٤.

ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي غالب أحمد بن عبيد الله بن محمد النهريّ[(١)]، وقرأ بها على السَوَّاق المذكور[(٢)].

ومن كتاب «المبهج» قرأ بها سبط الخيّاط على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارَزيني، وقرأ بها الكارَزيني والسوّاق على أبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذيّ[(٣)].

طريق الحسين الضرير وهي الثالثة عشر عن ابن مجاهد من «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي الفتح إسماعيل بن الفضل بن أحمد السرّاج[(٤)]، وقرأ بها على أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، وقرأ على أبي عبد الله الحسين[(٥)] بن عثمان بن عليّ الضرير[(٦)(٧)].

---

(١) شيخ مقرئ، متصدر عدل، المعاير، ويقال: المعَيِّر، والأول أصح، وهو ابن خال ابن سوار، توفي سنة (٥٠٨ هـ). والنَهَري نسبة إلى نَهَر بن زيد القضاعي.
تنبيه: ذكر المؤلف في ترجمته له أنه (المعاير) وذكر في موضع آخر أنه (المغير، بالمعجمة وبمثناة من تحت، اهـ) والصواب الأولى، أما الثانية فهي تصحيف، صوابه بالعين المهملة، وكلا النسبتين صفة لمن يحفظ عيار الذهب حتى لا يخالطوا به الغش.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٩ و٢٠٥، الأنساب: ٥/ ٣٤٩، السير: ١٩/ ٣١٣، التاج: (نهر).
(٢) غاية الاختصار: ١/ ١٠٨.
(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٠ إضافة إلى مصادر هذه الطريق السابقة.
(٤) إمام، حافظ، شيخ، يُعرف بالإخشيد، والسرّاج: بفتح السين وتشديد الراء نسبة إلى عمل السرج وهو الذي يوضع على الفرس. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٧، الأنساب: ٣/ ٢٤١.
(٥) تصحفت في (ظ) إلى «الحسن».
(٦) المقرئ، بغدادي، سكن دمشق، كان يذكر أنه لقّنه ابن مجاهد القرآن، وقيل: كان يأخذ على الإنسان الختمة بدينار. توفي سنة (٤٠٠ هـ). وما وقع في «غاية» المؤلف في ترجمته أنّ ابن مجاهد آخر من قرأ عليه حرف أبي عمرو فخطأ واضح من الناسخ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤٣-٢٤٤، المعرفة: ٢/ ٦٨٣-٦٨٤.
(٧) في المطبوع: «الضريري» وهو خطأ.
انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٠٨، وفيه أن قراءة الرازي على الضرير كانت سنة (٣٩٤ هـ).

طريق ابن اليسع وهي الرابعة عشر عن ابن مجاهد من كتاب «المستنير» ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على ابن عتَّاب*

وقرأ بها ابن عتَّاب *[١] وابن سوار على أبي الحسن عليّ بن طلحة بن محمد البصري[٢] وقرأ بها على أبي[٣] القاسم عبد الله[٤] بن اليسع الأنطاكي[٥].

طريق بكار وهي الخامسة عشر عن ابن مجاهد من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي[٦] الحسن بن عليّ العطّار وقرأ بها على الحمّاميّ وقرأ على أبي القاسم[٧] بكار بن أحمد بن بكار[٨] البغدادي[٩].

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٢) مقرئ، مشهور ثقة، توفي سنة (٤٣٤ هـ).

غاية النهاية: ١/ ٥٤٦، المعرفة: ٢/ ٧٦٢، تاريخ بغداد: ١١/ ٤٤٢-٤٤٣.

(٣) كلمة (أبي) سقطت من (ز).

(٤) ابن محمد، ينسب إلى جدّه، وهو إمام مقرئ، قال عنه المؤلّف: مقرئ متصدر، لا بأس به، وقال عنه الذهبي: ليس هو في الحديث بشيء. اهـ وكان شيخاً معَمَّراً، توفي سنة (٣٨٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٦، المعرفة: ٢/ ٦٣١، تاريخ بغداد: ١/ ١٣٤-١٣٥.

(٥) المستنير: ١/ ١٨٤، المصباح: ٢/ ٦٧٦.

(٦) (عليّ) سقطت من المطبوع.

(٧) كذا في جميع النسخ، والذي في مصادر ترجمته بما فيها «غاية» المؤلّف نفسه: (أبو عيسى) ولم تشر إلى: أبي القاسم.

(٨) (ابن بكار) سقطت من س.

(٩) أبو عيسى، البغدادي، ثقة، من كبار أئمة الأداء، أقرأ القرآن ستين سنة، سمع الحديث من عبد الله بن الإمام أحمد. توفي سنة (٣٥٣ هـ). ونقل المؤلّف أن الداني سمّى أباه: محمداً، وليس بصواب.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٧٧ و١٧٨، المعرفة: ٢/ ٥٩٦، تاريخ بغداد: ٧/ ١٣٤-١٣٥.

طريق أبي بكر الجلَّاء وهي السادسة عشرة عنه[١] من كتاب «المستنير»، قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطّار، وقرأ بها على أبي الحسن الحمّاميّ، وقرأ بها على أبي بكر[٢] أحمد بن إبراهيم الجلَّاء[٣].

طريق الكاتب وهي السابعة عشرة عن ابن مجاهد من طريقين: قرأ بها الداني على أبي الفتح[٤]، ومن كتاب «المبهج» قرأ بها سبط الخيّاط على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على أبي عبد الله الفارسيّ[٥] وقرأ الفارسيّ وأبو الفتح على أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب[٦].

طريقا ابن بِشْران والشذائي وهما الثامنة عشر والتاسعة عشر عن ابن مجاهد من كتابي «المبهج» و «الكامل»، قرأ بها سبط الخيّاط على عِزّ الشرف العبّاسيّ وقرأ على محمد بن الحسين بن آذر بهرام[٧]، وقرأها الهذليّ على منصور بن أحمد، وقرأها على أبي الحسين الخبازيّ.

---

(١) «عنه» سقطت من (ظ).

(٢) عارف، صالح، أثنى عليه الداني.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦.

(٣) المستنير: ١/ ١٨٦.

(٤) هذه الطريق للدانيّ لم أقف عليها لا في «جامع البيان» ولا في «المفردات».

(٥) المبهج: ١/ ١٠٠.

(٦) مقرئ، محقق، من جلة أصحاب ابن مجاهد.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٨، المعرفة: ٢/ ٦٣٣.

(٧) هو الكارَزيني.

١٢٧/١ وقرأ الخبازي وابن / آذر بهرام على أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي وأبي الحسن عليّ[١] بن بشران[٢].

طريق ابن الشارب وابن حَبش وزيد بن عليّ وابن حبشان وعبد الملك البزاز وعبد العزيز العطّار والمطوّعيّ سبعتهم عن ابن مجاهد من كتاب «الكامل» قرأها[٣] الهذليّ على أبي نصر القُهُنْدُزيّ، وقرأ على عليّ بن محمد الخبازي، وقرأ على أبي بكر أحمد بن محمد بن بشر بن الشارب[٤]، وأبي عليّ الحسن[٥] بن محمد بن حبش[٦]، وأبي القاسم زيد[٧] بن عليّ وأبي الحسن عليّ بن عثمان بن حبشان[٨]، وأبي محمد عبد الملك بن الحسن البزاز[٩] وأبي القاسم عبد العزيز بن الحسن العطّار[١٠] والمطوّعيّ[١١][١٢].

(١) ابن محمد بن بشران، البغدادي، مقرئ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٦.

(٢) المبهج ١/ ١٠٠، الكامل: ق ١٠٩.

(٣) في المطبوع: «بها».

(٤) الخراساني، نزيل بغداد، شيخ جليل، ثقة ثبت، توفي سنة (٣٧٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٧-١٠٨.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: (الحسين) بالتصغير كما سيأتي في ترجمته.

(٦) الحسين، بالتصغير، الدينوري، حاذق، ضابط متقن، ثقة، توفي سنة (٣٧٣ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٠، المعرفة: ٢/ ٦٢٠-٦٢١.

(٧) سيترجم له المؤلّف ص: ٣٥٦.

(٨) مقرئ مصدّر، روى الحروف عنه عليّ بن محمد بن جعفر شيخ شيخ طاهر بن غلبون.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٥٦.

(٩) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٨.

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٣.

(١١) «والمطوّعيّ»: من (س) فقط، وكذا سقطت من المطبوع أيضاً.

(١٢) الكامل: ق: ١٠٩.

ومن «مصباح» أبي الكرم قرأ بها على عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على أبي العلاء القاضي، وقرأ بها على ابن حبش[١]، ومنه أيضاً: قرأ بها على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارَزيني، وقرأ بها على المطوّعيّ وعلى أحمد بن نصر الشذائي وعلى أبي الحسن بن بشران وعلى أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب وعلى أبي الفرج الشنبوذيّ[٢].

وقرأ المطوّعيّ والعطّار والبزّاز[٣] وابن حبشان وزيد وابن حبش وابن الشارب وابن بشران والشذائي والكاتب وأبو بكر الجلاّء وبكّار وابن اليسع والضرير[٤] والشنبوذيّ والمجاهدي وأبو الحسن[٥] الجلاّء وابن بُدُهن والقزاز وطلحة وابن البواب ومقرئُ أبي قرة وابن أبي عمر[٦] والقصري[٧] والسامريّ وأبو طاهر؛ الستةُ والعشرون على الإمام أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد[٨]، فهذه إحدى وسبعون طريقاً لابن مجاهد.

---

(١) المصباح: ٢/ ٦٧٣-٦٧٥.

(٢) المصباح: ٢/ ٦٧٤-٦٧٥.

(٣) في المطبوع: (البزار) بالراء المهملة، وهو تصحيف.

(٤) في المطبوع: (الضريري) وهو تحريف.

(٥) (الحسن) سقطت من المطبوع.

(٦) في (ز) «وأبي عمرو» وهو خطأ.

(٧) انظر: ما سبق ص: ٣٢٦.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٠-١٤٢.

السابعة والعشرون طريق الكَتّانيّ[١] عن ابن مجاهد من كتاب «السبعة» لـه، طريق واحدة تتمة اثنتين وسبعين طريقاً عن ابن مجاهد.

طريق المعدَّل عن أبي الزّعْراء من ثلاث طرق:[٢]

طريق[٣] السامريّ وهي الأولى عن المعدّل من أربع طرق؛ قرأ بها الدّاني على فارس بن أحمد[٤]، ومن كتابي «التجريد» و «تلخيص الإشارات»[٥] قرأ بها ابـن الفحّام وابن بلّيمة على عبد الباقي بن فارس بن أحمد وقرأ بها على أبيه فارس[٦]، وقرأ بها أيضاً ابن الفحّام وابن بليمة على أبي العباس بـن نفـيس، ومـن كتـاب
١٢٨/١ «المجتبـى» لأبي القاسـم الطرسـوسيّ ومـن كتـاب / «القاصـد» لأبي القاسـم الخزرجيّ.

وقرأ بها الخزرجيّ والطرسوسيّ وفارس وابن نفيس أربعتهم على أبي أحمـد السامريّ[٧]، فهذه سبع طرق عن السامريّ.

---

(١) عمر بن إبراهيم بن محمد بن أحمد، البغدادي، مقرئ ومحدّث، سمع (السبعة) من ابن مجاهد نفسه، تـوفي سنة (٣٩٠ هـ). والكتّاني: بفتح الكاف وتشديد التاء، نسبة إلى (الكتّان) وهو نوع من الثياب .
انظـر: غايـة النهايـة: ١/ ٥٨٧-٥٨٨، المعرفـة: ٢/ ٦٧٩، تـاريخ بغـداد: ١١/ ٢٦٩، الأنـساب: ٥/ ٣١-٣٢.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٣) (طريق): سقط من (ت).

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق:٤٣.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهوتجوُّز، صوابه: «تلخيص العبارات».

(٦) ليس في النسخة التي لديّ من (التجريد) طريق المعدّل هذه، بل فيها السامريّ وفارس عن ابن مجاهد فقط.
انظر: التجريد: ق ٤.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٧.

طريق العطّار وهي الثانية عن المعدّل قرأ بها الداني على أبي القاسم الفارسيّ، وقرأ بها بالبصرة على أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطّار[١].

طريق ابن خشنام[٢] وهي الثالثة عن المعدّل من طريقين؛ قرأ بها الداني على عبد العزيز بن خُوَاسْتي[٣] وقرأ بها الهذليّ على أبي نصر أحمد بن مسرور وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن إسماعيل الخاشع[٤] * وقرأ بها الخاشع *[٥] وابن خواستي على أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن خُشنام المالكيّ.

وقرأ ابن خشنام والعطّار والسامريّ ثلاثتهم على أبي العباس محمد بن يعقوب بن الحجاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر البصري المعروف بالمعدَّل[٦]، فهذه عشر طرق للمعدَّل.

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق٤٣.

(٢) تصحفت هي والاثنتان بعدها في المطبوع إلى: (خشنان) بنونين بينهما ألف.

وهو: شيخ مشهور، زاهد، صالح، عدل، كان قيِّمًا بقراءة يعقوب. توفي سنة (٣٧٧ هـ).

وخُشْنام: ضبطها الفيروزآبادي بضم الخاء المعجمة، وقال: هو عَلَمٌ معرَّبٌ (خوش نام) أي: الطيّبُ الاسم.

غاية النهاية: ١/ ٥٦٢-٥٦٣، المعرفة: ٢/ ٦٤٤، القاموس والتاج (خشنم).

(٣) عبد العزيز بن جعفر، الفارسيّ، ثم البغدادي، ثم الأندلسي، دخلها تاجرا سنة (٣٥٠ هـ) أخذ العربية عن السيرافي. و(خُواسْتي) ضبطها المؤلّف: بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة.

غاية النهاية: ١/ ٣٩٢-٣٩٣، المعرفة: ٢/ ٧٠٧، الصلة: ٢/ ٣٥٦-٣٥٧.

(٤) أحد من اعتنى بعلم الأداء، محقّق، صنف في القراءات، وطال عمره. توفي سنة (٣٩٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٦-٥٢٧، المعرفة: ٢/ ٦٤٩-٦٥٠.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ق ٤٣، الكامل: ق: ١١١.

وقرأ المعدَّل وابن مجاهد على أبي الزَّعْراء عبد الرحمن بن عَبْدوس الهمـذاني الدقاق.[١] فذلك اثنتان[٢] وثمانون طريقاً لأبي الزعراء.

طريق ابن فرح[٣] عن الدوريّ، فمـن طريـق زيـد بـن أبي بـلال مـن ثـمان طرق:

طريق الخراساني وهي الأولى عن زيد من ثلاث طرق:

قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[٤]، ومـن كتـاب «التجريـد» و «تلخـيص العبـارات»، قرأ بها ابن الفحّام وابن بلّيمة على عبد البـاقي بن فارس[٥]* وقـرأ على أبيه*[٦]، وقرأ بها فـارس على عبد الباقي بن الحسـن الخراسـاني[٧].

طريق الحمّاميّ وهي الثانية عن زيد من اثنتي عشرة طريقاً عنه، مـن كتـاب «التجريـد» قرأ بهـا ابـن الفحّـام عـلى أبي الحسـين الفـارسيّ[٨]، ومـن كتـاب «الروضة» لأبي علي المالكيّ[٩]، ومن كتاب «الكافي» و «تلخيص العبـارات»[١٠]

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧٤، المعرفة: ١/ ٤٦٨.

(٢) في المطبوع: (اثنان).

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٣٥٥.

(٤) جامع البيان: ١/ ق ٤٤أ.

(٥) التجريد: ق ٤أ.

(٦) ما بين النجمتين من (س) و (ك) وانفردت (ك) بذكر «فارس» بعد كلمة «أبيه» وسقطت من بقية النسخ وكذا المطبوع. وهي لا بد منها كما هو معلوم ومكرّر في هذا السند.

(٧) جامع البيان: ق٤٤/ أ، التجريد: ق ٤/ أ.

(٨) التجريد: ق ٤/ ب.

(٩) الروضة للمالكيّ: ١/ ١٨٢.

(١٠) كذا في (ك) بالجمع، وفي البقية: العبارة. بالإفراد، وهو خطأ. وفي (س): «وقرأ».

قرأ بها ابن شريح وابن بلّيمة على أبي علي المالكيّ المذكور[1]، ومن كتاب
«الجامع» لأبي الحسن الخيّاط[2]، ومن كتابي «الكفاية الكبرى»[3] و «الإرشاد»
قرأ بها أبو العزّ على أبي عليّ الواسطي[4]، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي
العز المذكور[5]، ومن كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقاني
وأبي الحسن[6] الخيّاط المذكور، وأبي عليّ العطّار وأبي الفتح بن شيطا[7]، ومن
كتاب «التذكار» لابن شيطا المذكور، ومن كتاب[8] «كفاية» سبط الخيّاط في / ١٢٩/١
«الست»، قرأ بها على أبي القاسم يحيى بن أحمد بن السيبيّ، وقرأ بها أبو القاسم
ابن الطبر على أبي بكر أحمد بن عبد العزيز بن الأطروش[9][10]، ومن «الكامل»

---

(١) الكافي: ٧-٨.

(٢) الجامع: ٢٦-٢٧.

(٣) (الكبرى) سقطت من (ظ).

(٤) الكفاية الكبرى: ١/ ١١٣، الإرشاد: ١٤١-١٤٢.

(٥) غاية الاختصار: ١/ ١١١.

(٦) في المطبوع: (حسن).

(٧) المستنير: ١/ ١٨٨، وفيه أنّ قراءته على أبي الفتح بها كانت بالإدغام وتخفيف الهمز، وأما على الثلاثة الآخرين فكانت بالإدغام وترك الهمز، والإظهار وتركه وتخفيفه.

(٨) (كتاب): سقطت من المطبوع.

(٩) مقرئ، قرأ عليه ابن الطبر لأبي عمرو سنة (٤٥٦ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٩-٧٠.

(١٠) كتب في حاشية (ز) بعد «الأطروش»: عبارة (أي شيخ الكندي) اهـ، وكتبت العبارة نفسها أيضاً، في متن (س) ولكن بعد (ابن هاشم) الآتي، ولا شك أن ذلك خطأ. فابن الأطروش وابن هاشم ليس واحد منهما شيخاً للكندي.

قرأ بها الهذليّ على أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم[(١)]، ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على جمال الإسلام أبي محمد رزق الله بن أحمد[(٢)] البغداديّ جميع القرآن، وعلى الشريف أبي نصر أحمد بن عليّ الهبّاريّ إلى آخر سورة «الفتح»[(٣)].

وقرأ بها الفارسيّ والمالكيّ والواسطيّ والشرمقانيّ والخيّاط والعطّار وابن شيطا وابن السيبيّ وابن الأطروش وابن هاشم ورزق الله والهبّاريّ الاثناعشر على أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عمر الحمّاميّ[(٤)]، فهذه ست عشرة طريقاً إلى الحمّاميّ.

---

(١) الكامل: ق ١٠٩.

(٢) كذا في جميع النسخ (رزق الله بن أحمد) ولعله سهو من المؤلف رحمه الله، حيث إن (أحمد) ليست في سلسلة آباء (رزق الله) فهو: رزق الله بن عبد الوهاب.

ويقوى عند البحث أن بين كلمتي (ابن) و (أحمد) سقطاً، اتّضح بالرجوع إلى «المصباح» حيث فيه: قرأت بها على الشيخين الإمامين: جمال الإسلام أبي محمد رزق الله [بن التميمي وأبي القاسم يحيى بن أحمد] بن أحمد بن السيبي جميع القرآن وعلى الشريف أبي نصر أحمد بن علي.

وذكر محقق «المصباح» د/ إبراهيم الدوسري، أن ما بين القوسين سقط من نسخةٍ منه، فلعلّها التي اعتمد عليها ابن الجزري رحمه الله.

وهذا احتمال قويّ، لكن يعكّر عليه عندي أننا سنزيد طريقاً لا ندري هل المؤلّف قرأ بها أم لا؟ وهل اختارها أم لا؟ والله أعلم.

انظر: المصباح: ٢/ ٦٦٨-٦٦٩.

(٣) المصباح: ٢/ ٦٦٨-٦٦٩.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢.

طريق النّهروانيّ، وهي الثالثة عن زيد من خمس طرق: من «كتابي»[١] أبي العزّ؛ قرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[٢]، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ المذكور[٣]، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخيّاط وأبي عليّ العطّار[٤]، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على الإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرّازي[٥].

وقرأ بها الواسطيّ، والخيّاط[٦]، والعطّار، والرّازي على أبي الفرج عبد الملك ابن بكران النّهروانيّ.

طريق ابن الصقر، وهي الرابعة عن زيد من خمس[٧] طرق عنه؛ من «كفاية» السبط قرأ بها على أبي الخطاب عليّ بن عبد الرحمن بن هارون بن الوزير[٨]،

---

(١) أي كتاب: «الكفاية الكبرى» و «الإرشاد»، كلاهما لأبي العز، وتصحفت الكلمة في المطبوع إلى (كفاية). والعجب أن محقِّقَيْ (لطائف الإشارات) صرّحا بأنّ ما في المطبوع هو الصحيح، وليس كذلك، بل هو خطأ. والصواب ما أثبت حتى لايؤخذ بمفهوم المخالفة «للإرشاد».

انظر: الإرشاد: ١٤١-١٤٢، الكفاية الكبرى: ١١٣، لطائف الإشارات: ١/ ١٢٨.

(٢) الكفاية الكبرى: ١/ ١١٣، الإرشاد: ١٤٢.

(٣) غاية الاختصار: ١/ ١١١.

(٤) المستنير: ١/ ١٨٨-١٨٩.

(٥) الكامل: ق: ١١٠.

(٦) (الخيّاط) سقطت من (ت).

(٧) في (س) و (ظ): «أربع».

(٨) إمام، مقرئ، مجوّد، صنف منظومة في «القراءات»، توفي سنة (٤٩٧ هـ).

غاية النهاية: ١/ ٥٤٨-٥٤٩، المعرفة: ٢/ ٨٧٦-٨٧٧، المنتظم: ١٧/ ٨٨.

وأبي البركات محمد بن عبد الله بن يحيى بن الوكيل[١]، ومن كتـاب «المفتـاح»[٢] لابن خيرون[٣]، قرأ بها على عمه أبي الفضل بن خيرون[٤] وعلى عبد السيِّد بـن عتَّاب، ومن «المصباح» لأبي الكرم قـرأ بهـا عـلى عبـد السيِّد بـن عتَّـاب، وأبي البركات محمد بن عبد الله بن الوكيل وأبي المعالي ثابت بن بنـدار وأبي الخطـاب علي بن عبدالرحمن بن هارون بن الوزير[٥].

وقرأ بها ابن الوزير، وابن الوكيل، وابن خيرون، وابن عتَّاب، وابـن بنـدار خمستهم[٦] على أبي محمد الحسن بن عليّ بن الصقر الكاتب[٧]، فهذه ثماني طرق إلى ابن الصقر.

طريق أبي محمد الفحّام، وهي الخامسة عن زيد من ثلاث طرق: من كتـابي «المستنير» و «الكفاية» قرأ بها ابن سوار عـلى أبي عـليّ العطّـار[٨]، ومـن «غايـة»

(١) إمام مقرئ، اتهم بالاعتزال ثم تاب منه ورجع عنه، توفي سنة (٤٩٩ هـ)، وما ذكر في «غاية» المؤلّـف مـن أنّ مولده سنة (٥٦٠ هـ)، فخطأ لعلّه من الناسخ، صوابه: سنة (٤٠٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤٨-٥٤٩، المعرفة: ٢/ ٨٨٣-٨٨٤، المنتظم: ١٧/ ٩٧.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (المصباح) بالصاد والباء.

(٣) أبو الفضل هو: أحمد بن الحسن بن خيرون، أستاذ، مقرئ، ثقة، توفي سنة (٤٨٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦، شذرات الذهب: ٣/ ٣٨٣.

(٤) في المطبوع: (الخيرون) بالألف واللام وهو خطأ.

(٥) المصباح: ٢/ ٦٧٠.

(٦) في (ظ) «أربعتهم»، ولم يذكر فيها: ابن بندار.

(٧) المصريّ، شيخ عالي الرواية، آخر من روى عن زيد بن أبي بلال، توفي سنة (٤٢٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٤، المعرفة: ٢/ ٧٤٦.

(٨) المستنير: ١/ ١٨٨-١٨٩.

١٣٠/١ أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ[١]، / وقرأ بها أبو العزّ على أبي[٢] علي الواسطيّ[٣]، وقرأ بها العطّار، والواسطي على أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى الفحّام البغداديّ.

طريق المصاحفي[٤]، وهي السادسة عن زيد من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار، وقرأ بها على أبي الفرج عبيد الله[٥] بن عمر بن محمد بن عيسى المصاحفي[٦].

طريق ابن شاذان، وهي السابعة عن زيد من أربع[٧] طرق: من «غاية» أبي العلاء، قرأ بها على أبي العزّ[٨]، ومن «كتابي» أبي العزّ، ومن «المستنير» قرأ بها أبو العزّ على أبي عليّ الحسن بن القاسم[٩]، وقرأ بها ابن[١٠] سوار على أبي عليّ الحسن ابن عليّ العطّار[١١]، وقرأ بها الحَسَنَان على أبي القاسم بكر بن شاذان الواعظ[١٢].

---

(١) غاية الاختصار: ١/ ١١١.

(٢) كلمة (أبي) سقطت من المطبوع.

(٣) الكفاية الكبرى: ١/ ١١٣.

(٤) مقرئ مشهور، ضابط، توفي سنة (٤٠١ هـ) غاية النهاية: ١/ ٤٩٠.

(٥) لفظ الجلالة سقط من (ظ).

(٦) المستنير: ١/ ١٨٨-١٨٩.

(٧) في (س): «عشر» وهو خطأ من الناسخ.

(٨) غاية الاختصار: ١/ ١١١.

(٩) الكفاية الكبرى: ١/ ١١٣، الإرشاد: ١٤١-١٤٢.

(١٠) (ابن) سقطت من المطبوع.

(١١) المستنير: ١/ ١٨٨-١٨٩.

(١٢) البغدادي، شيخ ماهر، ثقة، مشهور، صالح، توفي سنة (٤٠٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٧٨.

طريق ابن الدَوْرَقيّ، وهي الثامنة عن زيد من «غاية» ابن مهران، قرأ بها على أبي الصقر[١] محمد بن جعفر بن محمد المعروف بابن[٢] الدَّورقيّ*.

وقرأ ابن الدورقي*[٣]، وابن شاذان، والمصاحفي، والفحّام، وابن الصقر، والنّهروانيّ، والحمّاميّ، والخراساني ثمانيتهم على أبي القاسم زيد بن عليّ بن أحمد ابن محمد بن عمران بن أبي بلال العجلي الكوفي[٤]، فهذه ثمان وثلاثون طريقاً عن زيد.

ومن طريق المطوّعيّ عن ابن فرح من ثلاث طرق:

طريق الكارَزيني، وهي الأولى عن المطوّعيّ من ثلاث طرق: من كتاب «المبهج» ومن كتاب «المصباح»، قرأ بها السّبط وأبو الكرم على الإمام الشّريف أبي الفضل العبّاسيّ[٥]، ومن كتاب «التلخيص» للإمام أبي معشر الطّبريّ، ومن كتاب «الكامل» لأبي القاسم الهذليّ، وقرأ بها العبّاسيّ، و[٦]الطّبريّ

(١) جاء في (الغاية) المطبوع المحقّق، أنّ ابن مهران قرأ على الدورقي وعلى زيد، وهذا خطأ، صوابه: قرأ على الدورقي و [قرأ] على زيد، فيكون سقط من المطبوعة كلمة (قرأ) بين الواو و (على)، والله أعلم.
انظر: الغاية: ٦٥.

(٢) (بابن) سقطت من المطبوع.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت)؛ وهو شيخ متصدر.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١١١-١١٢.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٥) المبهج: ١/ ٩٨، المصباح: ٢/ ٦٧٠.

(٦) واو العطف سقطت من المطبوع.

والهذليّ على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارَزيني[١]، فهذه أربع طرق إلى الكارَزيني.

طريق الشيرازي، وهي الثانية عن المطوّعيّ من كتاب «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي زرعة الشيرازي[٢][٣].

طريق الخزاعي، وهي الثالثة عن المطوّعيّ من كتاب «الكامل» قرأ بها أبو القاسم يوسف بن جبارة على أبي المظفر عبد الله بن شبيب، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، وقرأ بها الخزاعي، والشيرازي، والكارَزيني ثلاثتهم على أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوّعيّ[٤]، فهذه ستّ طرق للمطوّعيّ.

وقرأ المطوّعيّ، وزيد على أبي جعفر أحمد بن فرج بن جبريل البغداديّ المفسر/ الضرير، فهذه أربع وأربعون طريقاً لابن فرح*. ١/ ١٣١

وقرأ ابن فرح*[٥]، وأبو الزّعراء على أبي عمر حفص بن عمر بن عبدالعزيز ابن صُهْبَان الدوريّ البغداديّ الضّرير، فهذه تتمة مائة وست وعشرين طريقاً عن الدوريّ.

---

(١) هذه الطريق ليست في «التلخيص» المطبوع، وهي في «سوق العروس» لأبي معشر: ق (٤١/أ) وانظر: الكامل: ق: ١١٠.

(٢) أحمد بن محمد النوشجاني، الخطيب بكارزون، غاية النهاية: ١/ ١٣٧.

(٣) الكامل: ق: ١١٠.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٤.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ت).

رواية السوسي

طريق ابن جرير[١] عنه فمن طريق عبد الله بن الحسين من ثلاث طرق:

طريق أبي الفتح فارس بن أحمد، وهي الأولى عن ابن الحسين من أربع طرق:

من كتابي «الشاطبية» و «التيسير» قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس[٢]، ومن طريقي صاحب «التجريد»، و «تلخيص العبارات» قرأ بها ابن الفحّام، وابن بليمة على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبيه فارس[٣].

طريق ابن نفيس، وهي الثانية عن ابن الحسين من أربع طرق: من كتاب «التجريد» لابن الفحّام، وكتاب «التلخيص» لابن بليمة، وكتاب «الكافي» لابن شريح، وكتاب «الروضة» لموسى المعدّل؛ قرأ بها الأربعة على أبي العباس أحمد بن نفيس[٤].

طريق الطّرسوسيّ، وهي الثالثة عن[٥] ابن الحسين من طريقين: من كتاب «العنوان» قرأ بها أبو الطاهر بن خلف، على أبي القاسم الطّرسوسيّ[٦]، ومن كتاب «المجتبى» للطّرسوسيّ المذكور.

---

(١) ستأتي ترجمته، والعجب أن بعض المعاصرين ألّف كتاباً ترجم فيه للقراء السبعة وطرقهم، وعند ما جاء لهذا ظنّه ابنَ جرير الطّبريّ المفسّر، فسوّد عدة أوراق في ترجمته، ظنّاً منه أنّه أحد طرق السوسيّ. والله المستعان.

(٢) التيسير: ١٢.

(٣) هذه الطريق لصاحب «التجريد» أدائية وليست من «التجريد»، والتي فيه هي: عن السامري عن الرقي عن السوسي. والله أعلم. انظر: التجريد:ق: ٤/ ب.

(٤) التجريد: ق:٤/ ب، الكافي: ٨، روضة الحفّاظ: ق ٦٣-٦٤.

(٥) في المطبوع: (عن سوار بن..) وكلمة (سوار) لا وجه لها.

(٦) انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ق٦١.

وقرأ الطّرسوسيّ، وابن نفيس، وأبو الفتح؛ ثلاثتهم على أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامريّ[١]، فهذه عشر طرق عن ابن الحسين[٢].

ومن طريق ابن حبش عن ابن جرير من أربع طرق: طريق ابن المظفر، وهي الأولى عن ابن حبش من ستّ طرق: من كتاب «التجريد» لابن الفحّام، قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ[٣]، ومن كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن عليّ بن محمد بن فارس الخيّاط[٤]، ومن كتاب «الجامع» لأبي الحسن بن فارس الخيّاط المذكور[٥]، ومن كتاب «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين المزرفي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي الخيّاط[٦].

وبإسنادي[٧] إلى الكِنْديّ وقرأ بها على الخطيب أبي بكر محمد بن الخضر بن إبراهيم المحَوّلي، وقرأ بها على أبي القاسم يحيى بن أحمد السيبيّ، ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على ابن السيبيّ المذكور[٨]، ومن كتاب «الروضة» / لأبي علي ١/١٣٢
المالكيّ[٩]، ومن «كفاية» أبي العزّ قرأ بها على الحسن بن القاسم الواسطيّ[١٠].

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٧.
(٢) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٣١.
(٣) التجريد: ٤ب.
(٤) المستنير: ١/ ١٨٩.
(٥) الجامع: ٢٦.
(٦) غاية الاختصار: ١/ ١١٣-١١٤.
(٧) هذا الاسناد ظهر لي أنه إسناد أدائي لابن الجزري من قراءته على شيخه عبد الوهاب بن السَّلَّار، وبقية الاسناد موجود في كتابه «طبقات القراء السبعة»: ٨٠-٨١.
(٨) المصباح: ٢/ ٦٨٠-٦٨١.
(٩) الروضة للمالكي: ١/ ١٨٧.
(١٠) الكفاية الكبرى: ١/ ١١٩-١٢٠.

وقرأ الواسطي والمالكيّ وابن السيبيّ والخيّاطان والفارسيّ ستتهم على أبي بكر محمد بن المظفر بن عليّ بن حرب[١] الدينوري[٢]، فهذه ثمان طرق لابن المظفر.[٣]

طريق الخبازي، وهي الثانية عن ابن حبش؛ من: «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي نصر منصور بن أحمد القُهُنْدُزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين عليّ بن محمد الخبازي[٤].

طريق الخزاعي، وهي الثالثة عن ابن حبش من كتاب «الكامل» أيضاً، قرأ بها الهذليّ على أبي المظفر عبد الله بن شبيب الأصبهانيّ، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعيّ[٥].

طريق القاضي أبي العلاء، وهي الرابعة عن ابن حبش من ثلاث طرق: من «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على أبي البركات محمد بن عبد الله بن يحيى بن الوكيل، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء محمد بن عليّ بن يعقوب[٦]*، ومن «غاية» الحافظ أبي العلاء، قرأ بها على أبي العزّ[٧].

---

(١) إمام مشهور، مقرئ حاذق. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٦٤.

(٢) سقطت الراء من المطبوع فأصبحت: (الدينوي).

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٦٤.

(٤) الكامل: ق: ١١١.

(٥) الكامل: ق: ١١١-١١٢.

(٦) المصباح: ٢/ ٦٨٢.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ١١٤-١١٥.

ومن «كفاية» أبي العزّ قرأ بها على[1] أبي علي الواسطي[2]، وقرأ بها على أبي العلاء محمد بن يعقوب القاضي*[3].

وقرأ القاضي، والخزاعي، والخبازي، وابن المظفر الأربعة على أبي عليّ[4] الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان الدينوري.[5] فهذه ثلاث عشرة طريقاً لابن حبش.

وقرأ عبد الله بن الحسين، وابن حبش على أبي عمران موسى بن جرير الرّقيّ الضّرير. فهذه ثلاث وعشرون طريقاً لابن جرير.

طريق ابن جُمهور عن السّوسيّ فمن طريق الشّذائيّ من طريقين عنه: من كتابي «المبهج»، و «المصباح»، قرأ بها السبط، وأبو الكرم على عزّ الشرف أبي الفضل، وقرأ بها على الشيخ أبي عبد الله الكارَزيني[6]، ومن كتاب «الكامل»:

---

(١) (على) سقطت من المطبوع، فصارت العبارة: (قرأ بها أبي علي الواسطي) وهذا تحريف.

(٢) هذه الطريق وهي: أبو العز عن الواسطي عن القاضي عن ابن حبش..إلخ، لم أجدها في «الكفاية الكبرى» لأبي العزّ، والذي فيه: الواسطيّ عن ابن المظفر عن ابن حبش عن ابن جرير عن السوسيّ. انظر: الكفاية: ص ١١٩-١٢٠.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٤) (عليّ) سقطت من (ظ)، وفي (س): «الحسن» بدل «الحسين»، وهو تحريف.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٥.

(٦) هذه الطريق المنسوبة «للمصباح»، وهي: أبو الكرم عن أبي الفضل عن الكارَزيني عن الشذائي عن ابن شنبوذ عن ابن جمهور عن السوسي، لم أجدها في «المصباح» المحقق، بل فيه هذا السند إلى ابن جمهور عن أوقية عن اليزيدي عن أبي عمرو. اهـ ٢/ ٦٨٩.

وفيه نفس السند إلى الكارَزيني لكن عن المطوّعيّ عن ابن جرير...اهـ ٢/ ٦٨٢.

وانظر: المبهج: ١/ ١٠٢، تحرير النشر: ق: ٧/ ب، الروض النضير: ق ٢٥.

قال الهذليّ: أنا بها القهندزي يعني أبا[1] نصر منصور بن أحمد قال: أنا أبو الحسين عليّ بن محمد الخبّازي.

وقرأ بها الخبّازي، والكارَزيني على أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور بن عبدالمجيد الشذائي.[2] فهذه ثلاث طرق للشّذائيّ.

ومن طريق الشنبوذيّ من «المبهج» قرأ بها سبط الخيّاط، وكذلك أبو الكرم[3] على الشريف العبّاسيّ، وقرأ بها على الإمام محمد بن الحسين الفارسيّ،
١/١٣٣ وقرأ بها على أبي الفرج محمد بن أحمد الشطوي[4] الشنبوذيّ[5]، فهذه طريقان / للشنبوذي.

وقرأ بها الشذائيّ، والشنبوذيّ على أبي الحسن[6] محمد بن أحمد بن أيوب بن

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى (أنا) بالنون.

(٢) هذه الطريق التي نسبها المؤلّف «للكامل» أعني الشذائي عن ابن الصلت عن ابن جمهور عن السوسي. لم أجدها فيه، بل وجدت فيه طريقين بهذا السند –وبأخبرنا– إلى ابن جمهور عن أحمد بن جبير، والثانية ابن جمهور عن أوقية، حتى إن الهذليّ لما ذكر طريق ابن جمهور عن ابن جبير قال: وهكذا إسناد السوسيّ. اهـ والله أعلم.

انظر: الكامل: ق: ١١٢– وق: ١١٤.

(٣) في (ت) «أبو الفضل»، ولعلّه سبق قلم من الناسخ.

وهذه الطريق عن أبي الكرم أدائية، فالمؤلّف لم يصرح بأنها من «المصباح»، وهي أيضاً ليست فيه. والله أعلم.

(٤) في المطبوع: (الشطوى والشنبوذيّ) بإضافة واو بينهما، وهو خطأ فهما واحد.

(٥) المبهج: ١/ ١٠٢.

(٦) في المطبوع: (الحسين) بالتصغير، وهو خطأ.

الصَّلْت البغداديّ، وقرأ بها على أبي عيسى موسى بن جُمهور بن زريق التنيسي.[١] فهذه خمس طرق لابن جمهور.

وقرأ ابن جرير وابن جمهور على أبي شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود السوسيّ الرقيّ، فهذه تتمة ثمان وعشرين طريقاً عن السوسيّ[٢].

وقرأ السوسيّ والدوريّ على أبي محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة اليزيديّ، وقرأ اليزيدي على إمام البصرة ومقرئها أبي عمرو زبان[٣] بن العلاء بن عمّار بن العريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث المازنيّ البصريّ، فذلك مائة وأربع وخمسون طريقاً عن[٤] أبي عمرو.

وقرأ أبو عمرو على أبي جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نِصاح وعبد الله بن كثير، ومجاهد بن جبر، والحسن البصريّ، وأبي العالية رُفَيْع ابنِ مِهران الرِّياحِي وحُميد بن قيس الأعرج المكيّ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، وعطاء بن أبي رباح وعكرمة بن خالد[٥]، وعكرمة مولى ابن عباس،

(١) تِنِّيس: بكسر التاء المثناة الفوقية، بعدها نون مشددة مكسورة، بعدها ياء تحتية مثناة، وسين مهملة، بلدة من بلاد مصر في وسط البحر، سميت بتِنّيس ابن حام بن نوح.
وتصحفت في (ز) إلى (التيس) بدون نون. انظر: معجم البلدان: ١/ ٤٨٧.

(٢) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٣١.

(٣) هذا أشهر الأقوال في اسمه، والخلاف في ذلك كثير ومشهور.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٨-٢٨٩، المعرفة: ١/ ٢٢٤.

(٤) في المطبوع: (على) وهو خطأ.

(٥) انظر ترجمته ص: ٢٩.

ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن، وعاصم بن أبي النجود، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يَعمَر.

وسيأتي سند أبي جعفر(١)، وتقدم سند يزيد بن رومان وشيبة في قراءة نافع(٢)، وتقدم سند مجاهد في قراءة ابن كثير(٣).

وقرأ الحسن على حِطّان بن عبد الله الرّقاشيّ(٤) وأبي العالية الرياحيّ* وقرأ حِطّان على أبي موسى الأشعري *(٥) وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وقرأ حُمَيد على مجاهد وتقدم سنده(٦).

وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق على يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم وقرأ عطاء على أبي هريرة وتقدم سنده(٧).

وقرأ عكرمة بن خالد على أصحاب ابن عبّاس وتقدم سنده(٨)، وقرأ عكرمة

---

(١) انظر: ص: ٤٧٤.

(٢) انظر: ص: ٢٩٢.

(٣) انظر: ص: ٣١٦.

(٤) السدوسيّ، كبير القدر، صاحب علم وورع وزهد، وُثِّق، واحتج به مسلم وأصحاب السنن، توفي سنة نيّف وسبعين، ظنًّا.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٣-٢٥٤، المعرفة: ١/ ١٣٦-١٣٧، الجرح والتعديل: ٣/ ٣٠٣-٣٠٤، تقريب التهذيب: ١ / ١٨٥.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٦) في قراءة ابن كثير، انظر: ص: ٣١٦.

(٧) أي سند أبي هريرة رضي الله عنه.

(٨) أي سند ابن عباس رضي الله عنه.

مولى ابن عبّاس على ابن عبّاس، وقرأ ابن محيصن على مجاهد ودرباس وتقدم سندهما[١]، وسيأتي سند عاصم[٢].

وقرأ نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر على أبي الأسود* وقرأ أبو الأسود[٣]* على عثمان وعليّ رضي الله عنهما، وقرأ أبو موسى الأشعريّ وعمر بن الخطاب/ ١/ ١٣٤
وأبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وعثمان وعليٌّ على رسول الله ﷺ[٤].

وتوفي أبو عمرو في قول الأكثرين سنة أربع وخمسين ومائة، وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة سبع، وأَبْعَدَ من قال: سنة ثمان وأربعين[٥]، ومولده سنة ثمان وستين، وقيل: سنة سبعين[٦].

وكان أعلم الناس بالقرآن والعربيّة، مع الصّدق والثقة والأمانة والدّين، مَرَّ الحَسَنُ به وحلقتُه متوافرة والناس عكوف[٧] عليه، فقال: لا إله إلا الله، لقد كادت العلماء أن يكونوا أرباباً؛ كلّ عزّ لم يُوَطَّدْ[٨] بِعِلْمٍ فإلى ذُلٍّ يؤول[٩].

---

(١) انظر ص: ٣١٦.

(٢) في ص: ٤١٤.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٤) انظر: السبعة: ٨٣، المعرفة: ١/ ٢٢٥.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٢، المعرفة: ١/ ٢٣٧، طبقات النحويين: ٤٠، الإقناع: ١/ ٩٤، إنباه الرواة: ٤/ ١٣١، بغية الوعاة: ٢/ ٢٣٢.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٩، المعرفة: ١/ ٢٢٥.

(٧) عَكَفَ على الشيء عكوفاً: أقبل عليه مواظبا لا يصرف عنه وجهه، وقوم عُكوف: بالضم أي: عاكفون: أي مقيمون وملازمون لا يبرحون، ومنه قول أبي ذؤيب يصف الأثافي:

فهنّ عُكوف لنوح الكريـ ـم قد شَفَّ أكبادَهنَّ الهوى

شَفَّ: يقال شفه الهمّ: هزله ونحله. انظر: اللسان والتاج (عكف) (شف).

(٨) في غاية النهاية: لم يؤكّد، بالكاف بدل الطاء.: ١/ ٢٩١.

(٩) رواه المؤلّف عن الأخفش، انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩١.

وروينا عن سفيان بن عيينةَ أنّه[١] قال: رأيت رسول الله ﷺ في المنام[٢] فقلت: يا رسول الله قد اختلفت عليّ القراءاتُ؛ فبقراءة مَن تأمرني أن أقرأ؟ قال: اقرأ بقراءة أبي عمرو بن العلاء[٣].

وتوفي اليزيديّ سنة اثنتين ومائتين، عن أربع وسبعين سنة، وقيل: جاوز التسعين.[٤] وكان ثقة علّامة فصيحاً مفوَّهاً إماماً في اللّغات والآداب حتى قيل: أَمْلى عشرة آلاف ورقة من صدره عن أبي عمرو خاصّة[٥] غير ما أخذه عن الخليل وغيره.

وتوفي الدوريّ في شوال سنة ست وأربعين ومائتين على الصواب[٦]، وكان

---

(١) (أنه) من (ز).

(٢) رؤيا النبي ﷺ في المنام حقٌّ كما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «سمّوا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي ومن رآني في المنام فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي...» صحيح البخاري: كتاب الأدب، حديث رقم (٥٧٢٩).

(٣) هذه القصة رواها ابن مجاهد بسنده عن سفيان.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩١، المعرفة: ١/ ٢٣٣، جامع البيان: ١٦ ب.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ٣٧٧، المعرفة: ١/ ٣٢٢، الفهرست: ٧١٨، طبقات الزبيدي: ٦٦ وفيه: وقد قارب المائة. اهـ، الإقناع: ١/ ٩٦.

(٥) غاية النهاية: ٢/ ٣٧٧، المعرفة: ١/ ٣٢٢.

(٦) كذا قال المؤلّف: على الصواب، وذكر في «غايته» قولَ الذهبي: وغلَط من قال سنة ٢٤٨ هـ لكن هذا الذي صوّبه المؤلّف ورجحه الذهبي في البداية قد رجع عنه الذهبي في آخر أمره، وصوّب ما كان قد غلّطه فقال: وغلَط من قال سنة (٢٤٨ هـ) ثم تبيّن لي صحة ذلك؛ لأن الحسن بن علي أخبرنا... (ثم ذكر سنداً) إلى حاجب بن أركين قال: سمعت أبا عمر الدوري المقرئ سنة (٢٤٨ هـ) ومات فيها...اهـ
وهذا النص موجود في النسخة التركية من «المعرفة»، وخلت منه النسخة المطبوعة الأخرى.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٥-٢٥٦، المعرفة: ١/ ٣٨٩.

إمام القراءة في عصره، وشيخ الإقراء في وقته، ثقة ثبتاً ضابطاً كبيراً، وهو أوّل مَن جمع القراءات[١] ولقد روينا القراءات العشر من[٢] طريقه.

وتوفي السوسي أول سنة إحدى وستين ومائتين[٣] وقد قارب التسعين[٤]، وكان مقرئاً ضابطاً محرّراً ثقة من أَجَلِّ أصحاب اليزيدي وأكبرهم.

وتوفي أبو الزعراء سنة بضع وثمانين ومائتين،[٥] وكان ثقة ضابطاً محقّقاً، قال الداني: هو من أكبر أصحاب الدوري وأجلّهم وأوثقهم[٦].

وتوفي ابن فرح في الحجّة سنة ثلاث وثلاثمائة وقد قارب التسعين.[٧] وكان ثقة كبيراً جليلاً ضابطاً قرأ على الدوريّ بجميع ما قرأ به من القراءات، وكان عالماً بالتفسير فلذلك عُرِف بالمفسِّر[٨]، وأبوه[٩] فرح بالحاء المهملة[١٠]، وتقدمت وفاة ابن مجاهد في رواية قنبل[١١]./ ١٣٥/١

---

(١) غاية النهاية: ١/ ٢٥٥، المعرفة: ١/ ٣٨٧.

(٢) في المطبوع: (عن) بالعين.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٣٣٣، المعرفة: ١/ ٣٩١.

(٤) هذا الصواب، بتقديم التاء المثناة الفوقية؛ لأنه سمع من اليزيدي سنة (١٩٤ هـ)، وتصحفت في «غاية» المؤلف: إلى (السبعين) بتقديم السين المهملة والباء الموحدة من أسفل.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٣٣، المعرفة: ١ / ٣٩١.

(٥) (ومائتين) سقطت من (ظ) والمطبوع.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧٣-٣٧٤، المعرفة: ١/ ٤٦٧-٤٦٨.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٩٦.

(٨) انظر: طبقات المفسرين للسيوطي: ١٩-٢٠، طبقات الداودي: ١/ ٦٣.

(٩) في (ز) «أبو» بدون ضمير، وفي (س) «ابن».

(١٠) غاية النهاية: ١/ ٩٥، المعرفة: ١/ ٤٦٨-٤٦٩.

(١١) انظر: ص: ٣٢٠.

وتوفي المعـدّل في حـدود الثلاثـين وثلاثمائـة أو بعـدها[١]، وكـان إمامـاً في القراءة[٢] ضابطاً ثقة، قال الداني: انفرد بالإمامة[٣] في عصره ببلده فلم ينازعه في ذلك أحد من أقرانه مع ثقته وضبطه وحسن معرفته[٤].

وتوفي ابن أبي بلال في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة[٥] ببغـداد، وكان إماماً بارعاً انتهت إليه مشيخة العراق في زمانه، وتقدمت وفاة المطّوعيّ في رواية ورش[٦].

وتوفي ابن جرير حول سنة ست عشرة وثلاثمائـة[٧] فـيما قالـه الـداني وأبـو حيان؛ وهو الأقرب، وقال الذهبيّ في حدود سنة عشر وثلاثمائة[٨]، وقال[٩]: كان بصيراً بالإدغام ماهراً في العربية وافر الحرمة كثير[١٠] الأصحاب.

---

(١) ذكـر المؤلّـف في «غايتـه» قـال: تـوفي بعـد العـشرين وثلاثمائـة. اهـ ولم يـذكر الـذهبي تـاريخ وفاتـه. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٢.

(٢) في (ز) «القراءات» بالجمع.

(٣) في (ت) و (ز) «بالإمالة» وهو تصحيف.

(٤) نقل ذلك عن الداني المؤلّفُ والذهبيُّ.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٢، المعرفة: ٢/ ٥٦٦.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٨-٢٩٩، المعرفة: ٢/ ٦٠٦-٦٠٧، تاريخ بغداد: ٨/ ٤٤٩-٤٥٠.

(٦) انظر ص: ٣٠٠.

(٧) غاية النهاية: ٢/ ٣١٨، المعرفة: ٢/ ٤٨٣.

(٨) صرح الذهبيُّ بأن أبا حيان قاله له.

انظر: المعرفة: ١/ ٤٨٣.

(٩) أي: الذهبيّ، والنص في المعرفة: ١/ ٤٨٣.

(١٠) في (ك): «كبير» بالموحدة بدل المثلثة، وهو تصحيف.

وتوفي ابن جُمهور في حدود سنة ثلاثمائة[١] فيما أحسب، وكان مقرئاً ثقة متصدراً، قال الداني: هو كبير في أصحابهم، ثقة مشهور، وتقدمت وفاة عبد الله ابن الحسين وهو السامريّ في رواية قنبل[٢].

وتوفي ابن حبش سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة.[٣] وكان ثقة ضابطا قال الداني متقدم في علم القراءات[٤] مشهور بالإتقان ثقة مأمون[٥].

وتوفي الشذائي سنة سبعين وثلاثمائة[٦] فيما قاله الداني، وقال الذهبيّ: سنة ثلاث[٧]

وقيل: سنة ست[٨]، وكان إماماً في القراءات مشهوراً مقدماً مع الإتقان والضبط.

وتقدمت وفاة الشنبوذيّ في رواية قنبل مع وفاة شيخه ابن الصلت[٩] وهو ابن شنبوذ[١٠].

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٨١.

(٢) انظر: ص: ٣٢١.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٢٥٠، المعرفة: ٢/ ٦٢١.

(٤) في (ت): «القراءة» بالإفراد، وفي (س): «العربية».

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٠، المعرفة: ٢/ ٦٢١.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٥.

(٧) قال المؤلف: وهو الصحيح، في ذي القعدة.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٥، المعرفة: ٢/ ٦١٧.

(٨) المعرفة: ٢/ ٦١٧.

(٩) تصحفت في المطبوع إلى: (السلط) بالسين والطاء المهملتين بينهما لام.

(١٠) انظر: ص: ٣٢١.

قراءة ابن عامر[١]

رواية هشام، طريق الحلوانيّ عن هشام.

فمن طريق ابن عبدان[٢] عن الحلوانيّ من أربع طرق:

عن السامريّ عنه من طريق أبي الفتح من ثلاث طرق: من كتابي «التيسير» و «الشاطبية» قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس[٣]، ومن كتاب «تلخيص العبارات» قرأ بها ابن بليمة على عبد الباقي بن فارس وقرأ على أبيه.

١/١٣٦ ومن طريق ابن نفيس / من عشر طرق من كتاب «التلخيص» لابن بلّيمة، وطريق[٤] ابن شريح، و «الروضة» لموسى المعدّل و «الكامل» للهذلي قرؤوا بها على ابن نفيس[٥]، ومن كتاب الكفاية لأبي العزّ قرأ بها على أبي علي الواسطي وقرأ بها على ابن نفيس[٦].

ومن «الإعلان» للصفراوي من ستّ طرق قرأ بها على أبي يحيى اليسع بن

---

(١) قال الجعبري: قدّم على الكوفيين لعلو سنده. كنز المعاني: ٢/ ٨٣.

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٣٨٦.

(٣) التيسير: ١٤.

(٤) انظر: ما سيذكره المؤلّف بعد قليل عن طريق ابن شريح، ص: ٣٦٠-٣٦١.

(٥) روضة الحفاظ: ق ٦٠، الكامل: ق: ١٢١.

(٦) الكفاية الكبرى: ٥٦-٥٧.

عيسى بن حزم الغافقي وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على أبي الحسن علي بن خلف ابن ذي النون[١] العبسي[٢].

ومنه أيضاً قرأ بها على أبي الطيّب عبد المنعم بن يحيى بن خلف بن الخلوف، وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على أبي[٣] الحسن العبسي المذكور، على[٤] أبي الحسين يحيى بن الفرج الخشّاب وأبي الحسن محمد بن أبي[٥] داود الفارسيّ[٦] ومحمد بن المفرِّج[٧] وعبد القادر الصَّدَفي[٨] وقرأ هؤلاء الخمسة على ابن نفيس[٩] فهذه إحدى[١٠] عشرة طريقاً عن ابن نفيس.

---

(١) في المطبوع: (ذا) بالنصب.

(٢) الأندلسي، الإشبيلي، ثقة صالح، مجاب الدعوة، توفي سنة (٤٧٨ هـ).

والعَبْسيّ: بفتح العين وسكون الموحدة من أسفل قبيلة مشهورة تنسب إلى عَبْس بن بغيض بن قيس عيلان.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤١، الصلة ٢/ ٤٠٢، الأنساب: ٤/ ١٤٠.

(٣) (أبي) سقطت من (س).

(٤) في (ت): «وعلى» بزيادة واو، وهو خطأ، وكذلك هي في المطبوع.

(٥) كلمة (أبي) سقطت من (ت) والمطبوع.

(٦) مقرئ مصدّر. غاية النهاية: ٢/ ١٣٩.

(٧) يعرف بالرَّبَوْيَلْهْ، بفتح الراء والباء وإسكان الواو وفتح الياء آخر الحروف وضم اللام وإسكان الهاء، مقرئ، متصدر، قيل: إنه قرأ على الداني ومكي والأهوازي والمهدوي، وهذا لا يُعرف لأحد، وكُذِّب في ذلك. توفي سنة (٤٩٤ هـ) بالمرية، وليس المدينة كما جاء في «غاية» المؤلف.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٦٥، المعرفة: ٢/ ٨٦٨-٨٦٩، الصلة: ٢/ ٥٣٣.

(٨) متصدر. غاية النهاية: ١/ ٣٩٩.

(٩) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٧.

(١٠) (إحدى): سقطت من (ت).

ومن طريق الطّرسوسيّ من ثلاث طرق: من كتاب «المجتبى» له ومن كتاب «العنوان» لأبي الطاهر قرأ بها على الطّرسوسيّ[١]، ومن كتاب «القاصد» للخزرجيّ قرأ على الطرسوسي أيضاً[٢].

ومن طريق أبي بكر الطحان من كتاب «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي عبدالله محمد بن عبد الله بن الحسن الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الطّحّان[٣].

وقرأ فارس وابن نفيس والطرسوسي والطحان أربعتهم على أبي أحمد عبدالله بن الحسين السامريّ[٤]، وقرأ السامريّ على محمد بن أحمد بن عبدان الجزريّ[٥]، فهذه ثمان عشرة طريقاً لابن عبدان، وهو الصواب في هذا الإسناد، وإن كان بعضهم قد[٦] أسندها عن السامريّ عن ابن مجاهد عن البكراوي[٧] عن

(١) انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ق٦١.

(٢) كذا ذكر المؤلف أن الخزرجي قرأ على الطرسوسيّ، ولم يذكر ذلك في ترجمتيها في «غايته» وكذلك الذهبي، وهو محتمل. والله أعلم.

(٣) الكامل: ق: ١٢١.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٧.

(٥) في المطبوع: (الخزرجي) وهو تصحيف.

(٦) «قد» سقطت من المطبوع.

(٧) هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر، مولى ابن سليم، شيخ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٨.

هشام كصاحب «الكافي»[١] وغيره[٢]، فإن ذلك من جهة السماع، وهذا إسنادها تلاوة، وكأنّهم قصدوا الاختصار[٣] والله أعلم.

ومن طريق أبي عبد الله الجمّال من أربع طرق:

طريق النقّاش: وهي الأولى عن الجمّال من خمس طرق عنه قرأ بها الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن خواستي الفارسيّ، وقرأ بها على أبي طاهر عبد الواحد ابن عمر[٤]، ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ[٥]، ومن «المصباح» قرأ بها على الشريف أبي نصر الهاشميّ[٦]، ومن «كامل» الهذليّ، وقرأ بها الثلاثة على الشريف أبي القاسم عليّ بن محمد الزيديّ[٧]، ومن / كتاب «المبهج» قرأ بها السبط على أبي الفضل العبّاسيّ وقرأ بها على أبي ١٣٧/١
عبدالله الكارَزيني وقرأ بها على أبي الفرج الشنبوذيّ[٨]، ومن كتاب «التلخيص»

---

(١) الكافي: ٩.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ذكر أبو جعفر بن الباذش سند ابن شريح تلاوة فقال: قرأت -هذه الرواية- القرآن كلّه على أبي الحسن ابن شريح، وأخبرني أنه قرأ بها على أبيه، وأخبره أنه قرأ على ابن نفيس، وقرأ ابن نفيس على أبي أحمد عبدالله بن الحسين، وقال: قرأت على محمد بن أحمد بن عبدان، قال: قرأت على الحلوانيّ، قال: قرأت على هشام. اهـ الإقناع: ١/ ١٠٩.

(٤) لم أجدها لا في «جامع البيان» ولا في «المفردات».

(٥) التجريد: ٣ب.

(٦) المصباح: ٢/ ٤٤٨.

(٧) الكامل: ق:١٢٢.

(٨) المبهج: ١/ ٤٣.

لأبي معشر وقرأ بها على أبي عليّ[١] الحسين بن محمد الأصبهاني[٢] وقرأ بها على أبي حفص عمر بن عليّ الطّبريّ النحويّ.

وقرأ الطّبريّ والشنبوذيّ والزيديّ وأبو طاهر أربعتهم على أبي بكر النقّاش.[٣] فهذه ست طرق للنقاش.

طريق أحمد الرازي وهي الثانية عن الجمّال من كتاب المبهج قرأ بها سبط الخيّاط على الشريف أبي الفضل، وكذلك أبو الكرم[٤]، وقرأ بها على محمد بن الحسين، وقرأ بها على أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذيّ، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد الرازي.

ووقع في المبهج أحمد بن عبد الله؛ كذا، غير منسوب، والصواب أنه أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب[٥] كما بيّناه في «طبقاتنا»[٦].

طريق ابن شنبوذ وهي الثالثة عن الجمّال من «المبهج» قرأ بها أبو محمد سبط الخيّاط على الشريف عبد القاهر، وقرأ بها على الكارَزيني، وقرأ بها على

(١) «عليّ» سقطت من المطبوع.

(٢) التلخيص: ١٠٣، وفيه أن قراءته كانت بآمل طبرستان، القرآن كلّه ختمة كاملة مفردة. اهـ الأصبهاني هذا هو (الصيدلاني) تقدمت ترجمته ص: ٢٨٧.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٢٠.

(٤) قوله: (وكذلك أبو الكرم) لم أجد هذا الطريق في المصباح. فلعلها طريق أدائية.

(٥) مقرئ مشهور، ضابط، توفي سنة (٣١٢ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٢٣.

(٦) غاية النهاية: ١/ ١٢٣.

الشنبوذيّ، وقرأ بها على أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ[١].

طريق ابن مجاهد وهي الرابعة عن الجمّال من كتاب «السبعة» لابن مجاهد[٢] وقرأ ابن مجاهد وابن شنبوذ وأحمد الرازي والنقَّاش أربعتهم على أبي عبد الله الحسين[٣] بن عليّ بن[٤] حماد بن مهران الرازيّ؛ المعروف بالأزرق الجمّال إلا أنّ ابن مجاهد قرأ الحروف دون القرآن فهذه عشر طرق للجَمّال.

وقرأ الجمّال وابن عبدان على أحمد بن يزيد الحلوانيّ فهذه ثمان وعشرون طريقاً للحلوانيّ.

ووقع في «التجريد» أن النقَّاش قرأ على الحلوانيّ نفسه[٥]، وسقط ذكر الجمّال بينهما ولعلّ ذلك من النّساخ، والله أعلم.

طريق الداجوني[٦] عن أصحابه عن هشام:

فمن طريق زيد بن علي من ست طرق:

---

(١) المبهج: ١/ ٤٤ وفيه أنه وجده غير منسوب، قال السبط: طريق أحمد بن عبد الله: لم ينسبه الكارَزيني وإنما وجدته هكذا. اهـ

وقال المؤلف -ابن الجزري-: أحمد بن عبد الله: كذا ذكره الكارَزيني ولم ينسبه ولا كنّاه؛ إلى أن قال: ولا شكّ أنه وَهمٌ والصواب أنه أحمد بن محمد الرازي فليعلم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٦.

(٢) السبعة: ١٠١.

(٣) في السبعة: (الحسن) وهو خطأ.

(٤) في السبعة: (ابن أبي).

(٥) التجريد: ٣ب.

(٦) ستأتي ترجمته ص: ٣٨٦.

طريق النّهروانيّ وهي الأولى عن زيد من كتاب «الجامع» لأبي الحسن الخيّاط، ومن كتاب «المستنير» من ثلاث طرق؛ قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقاني وأبي علي العطّار وأبي الحسن الخيّاط المذكور[١]، ومن كتاب «الروضة» لأبي علي المالكيّ، ومن كتاب «الكافي» وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ المذكور[٢]، / ١٣٨/١
ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي إسحاق المالكيّ وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ، وقرأ بها ابن الفحّام أيضاً على أبي الحسين الفارسيّ[٣]، ومن كتاب «الكفاية» لأبي العز القلانسيّ، ومن كتاب «الغاية» لأبي العلاء الهمداني وقرأ بها على أبي العزّ المذكور، وقرأ بها[٤] أبو العزّ على أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطي[٥]، ومن «روضة» المعدّل قرأ بها على أبي نصر عبد الملك بن شابور[٦].

وقرأ بها ابن شابور والواسطيّ والفارسيّ والمالكيّ والخيّاط والعطّار والشرمقانيّ سبعتهم على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النّهروانيّ[٧]، فهذه إحدى عشرة طريقاً للنّهروانيّ.

---

(١) الجامع: ١٨، المستنير: ١/ ١٦٨.

(٢) الكافي: ٩.

(٣) التجريد: ق ٣ب.

(٤) «بها» سقطت من المطبوع.

(٥) الكفاية الكبرى: ٥٧، غاية الاختصار: ١/ ١٠٣.

(٦) روضة الحفاظ: ق: ٦١.

(٧) الروضة للمالكي: ١٦٤.

طريق المفسّر[١] وهي الثانية عن زيد من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار، وقرأ بها على أبي القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر بن عليّ المفسّر البغدادي الضَّرير[٢].

طريق ابن خشيش وابن الصقر وابن يعقوب؛ الثلاثة من «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي علي الحسن بن خشيش[٣] الكوفيّ بالكوفة، وأبي الفتح أحمد بن الصقر[٤] ومحمد بن يعقوب[٥] الأهوازي البغداديَّيْنِ ببغداد[٦].

طريق الحمّاميّ من «المصباح» قرأ بها على الشريف أبي نصر إلى آخر سورة الفتح وقرأ بها على أبي الحسن الحمّاميّ[٧].

وقرأ الحمّاميّ والثلاثة[٨] والمفسّر والنّهروانيّ ستّتُهم على أبي القاسم زيد ابن علي بن أبي بلال الكوفي.[٩] فهذه ست عشرة طريقاً لزيد.

---

(١) صاحب كتاب: (الناسخ والمنسوخ)، حدّث عنه سبطه رزق الله التميمي، توفي سنة (٤١٠ هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣٥١، المعرفة: ٢/ ٨٢١-٨٢٢، تاريخ بغداد: ١٤/ ٧٠.

(٢) المستنير: ١/ ١٦٨.

(٣) بضم الخاء المعجمة، وبعدها شينان معجمتان بينهما آخر الحروف - بالتصغير - شيخ. غاية النهاية: ١/ ٢٢٣.

(٤) شيخ مقرئ. غاية النهاية: ١/ ٦٣.

(٥) شيخ. غاية النهاية: ٢/ ٢٨٣.

(٦) الكامل: ق: ١٢١.

(٧) المصباح: ٢/ ٤٤٩-٤٥٠.

(٨) هم: ابن خُشَيش وابن الصقر وابن يعقوب، والعجب أن المؤلّف ذكر في ترجمة كلّ منهم عدم صحة قراءته على زيد. وانظر: ٤٠٩-٤١٤.

(٩) غاية النهاية: ١/ ٢٩٨-٢٩٩.

ومن طريق الشذائي عن الداجوني من ثلاث طرق:

طريق الكارَزيني وهي الأولى من ثلاث طرق من «المبهج»[1]: قرأ بها سبط الخيّاط وكذا أبو الكرم على الشريف أبي الفضل[2]، ومن «الإعلان» قرأ بها الصفراوي على عبد الرحمن بن خلف الله، وقرأ على ابن بلّيمة، وقرأ بها الصفراوي أيضاً على أبي يحيى اليسع[3] وقرأ بها على أبي عليّ بن العرجا، وقرأ بها ابن العرجا وابن بليمة على أبي معشر.

وقرأ بها أيضاً الصفراوي على عبد المنعم بن الخلوف وقرأ بها على أبيه وقرأ[4] على ابن المفرج وقرأ بها ابن المفرج وأبو معشر والشريف ثلاثتهم على أبي عبدالله محمد بن الحسين بن آذر بهرام الكارَزيني.[5] فهذه خمس طرق له.

طريق الخبّازي وهي الثانية من «الكامل» قرأها الهذليّ على أبي نصر منصور ابن / أحمد وقرأها على أبي الحسين علي بن محمد الخبازي[6]. ١/١٣٩

طريق الخزاعي وهي الثالثة من «كامل» الهذليّ أيضاً قرأ بها على أبي المظفر عبد الله بن شبيب، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي[7]، وقرأ بها

(١) في (س) و (ظ): «من المبهج من ثلاث طرق»، وهو تحريف.
(٢) المبهج: ١/ ٤٥، المصباح: ٢/ ٤٤٩.
(٣) تصحفت في المطبوع إلى: «اليبسع» بالباء الموحدة من أسفل بين الياء المثناة من تحت والسين المهملة.
(٤) في المطبوع (وقرأ بها).
(٥) غاية النهاية: ٢/ ١٣٣.
(٦) الكامل: ق: ١٢١.
(٧) الكامل: ق: ١٢١.

الخزاعي والخبّازي والكارَزيني على أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي[١]، فهذه سبع طرق للشّذائيّ.

وقرأ الشذائي وزيد على أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان الداجونيّ الرَّمْليّ الضرير، فهذه ثلاث وعشرون طريقاً للداجونيّ.

وقرأ الداجوني على أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله البَيْسانيّ[٢] وأبي الحسن أحمد بن محمد بن ماموية[٣] وأبي علي إسماعيل بن الحويرس[٤]

---

(١) غاية النهاية: ١/ ١٤٥.

(٢) ويقال فيه: أبو محمد أحمد بن محمد، قرأ باختيار أبي عبيد على ابن ذكوان.

والبَيْسَانيّ: بفتح الباء الموحدة من أسفل بعدها ياء مثناة تحتية ساكنة بعدها سين مهملة بعدها ألف بعدها نون، نسبة إلى بَيْسان من بلاد الغور بالشام.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٥، المعرفة: ١/ ٤٨٧، الأنساب: ١/ ٤٣٠.

(٣) كذا سمّاه المؤلف هنا، وفي «غايته» وهو وَهْمٌ منه رحمه الله صوابه: محمد بن بشر بن يوسف بن إبراهيم، أبو الحسن، القرشيّ، القزاز، يعرف بابن ماموية، سئل عنه الدارقطني فقال: صالح، قال عنه ابن عساكر بعد أن ذكر ذلك: قرأ القرآن بحرف ابن عامر على هشام بن عمار، وروى عن هشام بن خالد وحاجب ابن سليمان وغيرهما، وقرأ عليه أبو بكر محمد بن أحمد الداجونيّ، وروى عنه جعفر بن محمد بن الكندي وأبو عمر بن فضالة وسليمان بن أحمد الطبراني وغيرهم.

ونقل ابن عساكر أيضاً بسنده إلى أبي أحمد بن عدي -تلميذ ابن ماموية- قوله: ابن ماموية أروى الناس عن هشام بن عمار، قال: كان عنده كتبه كلها وراقة. اهـ توفي سنة (٣٠١ هـ).

ملاحظة: مما يؤكّد أن اسمه (محمد) وليس (أحمد) ما قاله ابن عساكر تعقيباً على مَن سمّاه (أحمد) فقال: الصواب (محمد) بلا شكّ اهـ والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٢٨، تاريخ دمشق: ٥٢/ ١٥٠-١٥١.

(٤) قرأ عليه الدّاجونيّ وحده.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٣.

الدمشقيِّين، وقرأ هؤلاء الثلاثة والحلوانيّ على أبي الوليد هشام بن عمّار بن نُصَير ابن مَيْسَرة السلميّ[١] الدمشقيّ، تتمةُ إحدى وخمسين[٢] طريقاً لهشام.

رواية ابن ذكوان

طريق الأخفش[٣] عنه:

فمن طريق النقَّاش من عشر طرق:

طريق عبد العزيز بن جعفر وهي الأولى عنه من كتابي «الشاطبية» و «التيسير» قرأ بها أبو عمرو الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر[٤].

طريق الحمّاميّ وهي الثانية عن النقَّاش من ثمان طرق:

من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسيّ[٥]. وبه[٦] إلى أبي الحسين الخشّاب في سند «التذكرة»[٧] وقرأ بها على الفارسيّ[٨]، ومن كتاب «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ، ومن كتاب «التجريد» قرأ

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٥٥.

(٢) في لطائف الإشارات (١/ ١٣٥) [إحدى وعشرين]، وهو خطأ.

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٣٨٧.

(٤) التيسير: ١٣.

(٥) التجريد: ق ٣ب.

(٦) أي: طريق الحمّاميّ.

(٧) وهو: المؤلّف عن ابن الصائغ عن أبي عبد الله المصريّ عن ابن شجاع عن أبي الجود عن أبي الفتح عن الخشاب... انظر ص: ١٩٧-١٩٨.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٧٥ وفيه أن قراءة الخشاب على الفارسيّ كانت سنة (٤٤٧ هـ).

بها ابن الفحَّام على أبي إسحاق الخيّاط، وقرأ بها على المالكيّ المذكور[١].

وبه إلى الكنديّ[٢]، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن عبدالله بن المهتدي بالله، ومن «غاية» الهمداني؛ قرأ بها على أبي غالب عبد الله بن منصور البغدادي، وقرآ[٣] بها على أبي الخطاب أحمد بن عليّ الصوفي[٤]، ومن «الجامع» لأبي الحسن الخيّاط[٥]، ومن كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخيّاط المذكور، وعلى أبي عليّ العطّار وأبي علي الشرمقاني[٦].

ومن «الغاية» لأبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ القلانسيّ[٧]، ومن كتابي «الإرشاد» و «الكفاية» قرأ بها أبو العزّ المذكور على أبي علي الواسطيّ[٨]، ومن كامل الهذليّ قرأ على الإمام أبي الفضل الرازي[٩]، ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على الشريف أبي نصر أحمد بن عليّ الهبّاريّ إلى آخر / «الفتح»[١٠]. ١/١٤٠

وقرأ بها الهبّاري والرازي والواسطيّ والشرمقانيّ والعطّار والخيّاط

(١) الروضة للمالكي: ١٦٦-١٦٧، التجريد: ق ٣ب.

(٢) ظهر لي أنه عن طريق شيخه ابن السَّلَّار في كتابه «طبقات القراء السبعة» ص: ٥٥. والله أعلم.

(٣) في المطبوع: (قرأ) بالإفراد، وهو خطأ.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٥ و٢٩٧ و ٢/ ١٧٦، غاية الاختصار: ١/ ١٠٦.

(٥) الجامع: ١٦

(٦) جاءت العبارة في (ك) (...ابن سوار على أبي علي العطّار وأبي الحسن الخيّاط المذكور وأبي علي الشرمقاني.) انظر: المستنير: ١/ ١٧٠.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٨) الإرشاد: ١٣٦، الكفاية الكبرى: ٥٣-٥٤.

(٩) الكامل: ق ١١٩.

(١٠) المصباح: ٢/ ٤٤٢-٤٤٣.

والصوفيّ والمالكيّ والفارسيّ تسعتهم على أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر الحمّاميّ[١]، فهذه خمس عشرة طريقاً للحمامي.

طريق النّهروانيّ وهي الثالثة عن النقّاش من «المستنير قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار[٢]، ومن «غاية» الهمدانيّ قرأ بها على أبي العزّ[٣]، ومن «إرشادَيْ»[٤] أبي العزّ، وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[٥]، وقرأ بها الواسطيّ والعطّار على أبي الفرج النّهروانيّ[٦]، فهذه أربع طرق له.

طريق السَّعيديّ:[٧] وهي الرابعة عن النقَّاش من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن جعفر السعيدي[٨].

طريق الواعظ:[٩] وهي الخامسة عن النقَّاش من «غاية» أبي العلاء؛ قرأ بها

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢.

(٢) المستنير: ١/ ١٧٠.

(٣) غاية الاختصار: ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٤) الراجح عندي أنه يقصد الإرشاد (الكبير) و(الصغير) خلافاً لما جاء في حاشية (ز): أي الإرشاد والكفاية، اهـ. والله أعلم.

انظر ص: ٢٢٩.

(٥) الإرشاد: ١٣٦، الكفاية الكبرى: ٥٣-٥٤.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٨.

(٧) سبقت ترجمته ص: ٢٦٨.

(٨) التجريد: ق ٣ب.

(٩) سبقت ترجمته في ص: ٣٤٣.

على أبي العزّ(١)، ومن كتابي أبي العزّ وقرأ بها على الحسن بن القاسم وقرأ بها على بكر بن شاذان الواعظ(٢)، فهذه ثلاث طرق له.

طريق ابن العلّاف وهي السادسة عن النقَّاش من «التذكار» لابن شيطا، قرأ بها على أبي الحسن عليّ بن العلّاف(٣).

طريق الطّبريّ وهي السابعة عن النقَّاش من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطّار والشرمقانيّ، وقرآ بها على إبراهيم بن أحمد الطّبريّ(٤).

طريق الزيديّ وهي الثامنة عن النقَّاش من «تلخيص» ابن بليمة، قرأ بها على أبي معشر ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على محمد بن إبراهيم الأرجاهيّ(٥)، وقرأ بها على أبي معشر(٦)، ومن «تلخيص» أبي معشر المذكور، ومن «كامل» الهذليّ، ومن «مصباح» أبي الكرم قرأ بها على الشريف الهبّاري.

---

(١) غاية الاختصار: ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٢) هذه الطريق التي نسبها المؤلّف لكتابي أبي العز، وهي: أبو العزّ عن الحسن عن ابن شاذان عن النقَّاش. ليست في «الإرشاد» ولا في «الكفاية الكبرى» ولا في «الخلافيات» للبطائحي، بل فيها كلها ابن شاذان عن زيد بن أبي بلال عن الرمليّ.. والله أعلم.

انظر: الإرشاد: ١٣٧-١٣٨، الكفاية الكبرى: ٥٤-٥٥.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٧٧.

(٤) المستنير: ١/ ١٧٠.

(٥) كذا في النشر، بالراء والهاء، وفي الغايتين بالزاي والهاء وهي الصواب، نسبة إلى أزجاه إحدى قرى خراسان.

والتي بالراء والنون: أرجان من كور الأهواز في بلاد خوزستان.

والأزجاهي: شيخ متصدر.

انظر: غاية النهاية:٢/ ٤٨، غاية الاختصار: ١٠٦، الأنساب: ١/ ١٠٦ و ١١٩.

(٦) غاية الاختصار: ١٠٦.

وقرأ بها الهبّاري والهذليّ وأبو معشر على الشريف أبي القاسم علي بن محمد الزيديّ[١] فهذه خمس طرق له.

طريق العلويّ وهي التاسعة عن النقَّاش من «غاية» أبي العلاء الهمذاني قرأ بها على أبي العزّ[٢]، ومن «إرشادي» أبي العزّ وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ، وقرأ بها على أبي محمد عبد الله بن الحسين[٣] العلويّ[٤].

طريق الرقي وهي العاشرة عن النقَّاش من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازيّ، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد الرقي[٥].

١٤١/١ وقرأ الرَّقيّ والعلويّ / والزيديّ والطَّبريّ وابن العلَّاف والواعظ والسعيديّ والنّهروانيّ والحمّاميّ وعبد العزيز، عشرتُهم على أبي بكر محمد بن الحسن النّقَّاش.[٦] فهذه سبع وثلاثون طريقاً للنقاش[٧].

ومن طريق ابن الأخرم[٨] من ستّ طرق:

---

(١) التلخيص: ١٠٠، الكامل: ق: ١١٩، المصباح: ٢/ ٤٤٢-٤٤٣.

(٢) غاية الاختصار: ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٣) الحنبلي، مقرئ متصدر، ضابط، غاية النهاية: ١/ ٤١٧-٤١٨.

(٤) الإرشاد: ١٣٦، الكفاية الكبرى: ٥٣-٥٤.

(٥) الكامل: ق ١١٩.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٢٠.

(٧) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٣٨.

(٨) ستأتي ترجمته ص: ٣٨٧.

طريق الداراني وهي الأولى عن ابن الأخرم من خمس طرق: «تلخيص» ابن بلّيمة قرأ بها على أبي بكر محمد بن أبي[١] الحسن بن نبت[٢] العروق الصِّقِلِّيّ[٣]، وقرأ بها على أبي العباس أحمد بن محمد الصِّقِلِّي، وبه إلى أبي عبدالله محمد بن أحمد ابن عليّ القزويني المتقدم في سند «التذكرة»[٤].

ومن «هداية» المهدوي قرأ بها على أبي الحسن القنطري، ومن «المبهج» قرأ بها سبط الخيّاط على أبي الفضل العبّاسيّ وقرأ بها على الكارَزيني[٥]، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على الحسن بن أحمد الحدّاد[٦]، ومن «كامل» الهذليّ قرأ بها هو والحداد على أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي[٧]، ومن «الكامل» أيضاً قرأ بها على أحمد بن عليّ بن هاشم[٨].

وقرأ بها ابن هاشم والكارَزيني والقنطري والقزويني والصِّقِلِّيّ الخمسة[٩]

---

(١) «أبي» من (ز) و غاية النهاية: ٢/ ١٢٧ وقد سبق.

(٢) هذا الصواب، بتقديم النون على الباء الموحدة من أسفل، وتصحفت في المطبوع بتقديم الموحدة على النون.

(٣) في (ظ) «الصيقلي» بالياء المثناة التحتية بين الصاد المهملة والقاف، وهو تصحيف.

(٤) انظر ص: ١٩٩.

(٥) المبهج: ١/ ٣٩-٤٠.

(٦) غاية الاختصار: ١/ ١٠٤-١٠٥.

(٧) الكامل: ق ١٠٦.

(٨) الكامل: ق ١٠٦.

(٩) الصواب أن يقال (الستة) لأن أبا الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي، من «الكامل» و «غاية أبي العلاء» قرأ على الدارانيّ أيضاً. ولم يذكره المؤلّف هنا، ولعله سقط سهواً، بدليل قوله (الخمسة) والله أعلم.

على الشيخ أبي الحسن عليّ بن داود بن عبد الله الداراني[١]، فهذه سبع طرق للداراني.

طريق صالح وهي الثانية عن ابن الأخرم من خمس طرق من «الهداية» للمهدوي قرأ بها على ابن سفيان، ومن «تبصرة» مكّي، و «هادي» ابن سفيان و «تذكرة» طاهر بن غلبون، والدّانيّ وقرأ بها عليه[٢].

وقرأ بها مكّي وابنُ سفيان وطاهرٌ على أبيه أبي الطيب عبد المنعم بن عبيدالله ابن غلبون، وقرأ بها[٣] على صالح بن إدريس[٤].

ولم يصرّح في «التبصرة» و «الهداية» و «الهادي» بطريق صالح من أجل نزول السند فذكروا عبد المنعم من قراءته على ابن حبيب عن الأخفش فقط وكلاهما صحيح تلاوة ورواية[٥].

---

(١) إمام مقرئ، ضابط، متقن، زاهد، ذكر له المؤلّف قصة إمامته للجامع الأموي، توفي سنة (٤٠٢ هـ). والداراني، نسبة إلى داريا، قرية كبيرة من قرى دمشق.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤١-٥٤٢، المعرفة: ٢/ ٦٩٢-٦٩٤، الأنساب: ٢/ ٤٣٦، تاريخ دمشق: ١٢/ ٨٣-٨٥.

(٢) ليست في «التيسير» ولا في «جامع البيان» وإنما هي من «المفردات»: ١٨١.

(٣) (بها) سقطت من المطبوع.

(٤) التذكرة: ١/ ٢٧، التبصرة: ٢١١.

(٥) ذكر ابن الباذش سند مكّي تلاوة، فقال: قرأت بها القرآن كلّه على أبي محمد الهمداني، وقرأ على أبي عبدالله المقرئ، وقرأ بها على مكي وقرأ بها على أبي الطيب سنة (٣٧٨ هـ) وأخبره أنه قرأ بها على أبي سهل صالح ابن إدريس، وأخبره أنه قرأ على ابن الأخرم. اهـ.
انظر: التبصرة: ٢١٢، الإقناع: ١/ ١٠٨.

طريق السُّلميّ وهي الثالثة عن ابن الأخرم من طريقين: من «الوجيز» لأبي عليّ الأهوازيّ؛ قرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال السلميّ[1] بدمشق[2]، ومن «المبهج» للسبط قرأ بها على الشريف العبّاسيّ وقرأ بها على الكارَزيني[3]، ومن «الكامل» للهذلي قرأ بها على محمد بن[4] الحسن بن موسى الشيرازي[5]، وقرأ بها الشيرازي والكارَزيني على أبي بكر السلميّ، فهذه ثلاث طرق للسُّلميّ[6].

١٤٢/١ طريق الشذائي وهي الرابعة عن ابن[7] الأخرم / من «المبهج» قرأ بها السبط على أبي الفضل عزّ الشرف وقرأ بها على الكارَزيني[8]، ومن «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على منصور بن أحمد وقرأ بها على عليّ بن محمد الخبازيّ[9]، وقرأ بها الخبازي والكارَزيني على أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي[10].

---

(١) شيخ القراء بدمشق، ضابط للرواية، يعرف صدراً من التفسير ومعاني القراءات. توفي سنة (٤٠٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٤-٨٥، المعرفة: ٢/ ٧٠٤-٧٠٥.

(٢) الوجيز: ق ٣ب، وفيه أن الأهوازي قرأ على السلمي في دمشق في منزل السلمي بدرب الحبّالين سنة (٣٩٣هـ).

(٣) المبهج:١/ ٣٩-٤٠.

(٤) محمد بن عبد الله بن الحسن، القاضي، شيخ مقرئ متصدر، روى بالإجازة عن النقّاش. انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٧٨.

(٥) الكامل: ق: ١٠٦.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٥.

(٧) (ابن) سقطت من (ز).

(٨) المبهج:١/ ٣٩-٤٠.

(٩) الكامل: ق ١٠٦.

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٥.

طريق الجُبْنـيّ[١] وهي الخامسة عن ابن الأخرم من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على محمد بن الحسن بن موسى الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد الجُبْنيّ.

طريق ابن مهران وهي السادسة عن ابن الأخرم من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي الوفا بكرمان*[٢] على ابن مهران *[٣] ومن كتاب «الغاية» له[٤].

وقرأ ابن مهران والجُبْنـيِّ والشذائي والسُّلَميّ وصالح والدارانيّ سـتّتُهم[٥] على أبي الحسن محمد بن النضر بن مرّ بـن الحـرّ بـن حسّان بـن محمـد الربعـيّ الدمـشـقيّ المعـروف بـابن الأخـرم[٦]، فهـذه عـشـرون[٧] طـريقاً لابـن الأخـرم.

وقرأ النقَّاش وابن الأخرم على أبي عبد الله هارون بن موسى بـن شريـك

---

(١) هو السلميّ الذي سبق قبل قليل، وعليه فتكون هذه الطريق مكررة، والجُبْني: بضم الجيم وتسكين الباء الموحدة من أسفل والنون، وقيل له ذلك؛ لأن أباه كان إمام مسجد سوق الجُبن في دمشق.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٥.

(٢) بفتح الكاف، على الصحيح، وكسره على المشهور، اسم لعدة مواضع. وتـصحفت في (ز) إلى: (بكـران) بدون ميم.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١٥ و ٤٠٠، الأنساب: ٥ / ٥٦.

(٣) ما بين النجمتين من (ت).

(٤) الغاية: ٧٢، الكامل: ق: ١٠٦.

(٥) الصواب - والله أعلم - أن يقال: خمستهم؛ لأن السلمي والجبني شخص واحد كما سبق.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٠-٢٧١.

(٧) في (ت): «ست عشرة». وهو خطأ.
والصواب أن يقول: «تسع عشرة»؛ لأن طريق السلمي والجبني من «الكامل» واحدة وليست اثنتين.

التغلبيّ المعروف بالأخفش الدمشقيّ، فهذه سبع وخمسون طريقاً للأخفش[١].

طريق الصوري[٢] عن ابن ذكوان:

فمن طريق الرمليّ[٣] من أربع طرق:

طريق زيد وهي الأولى عن الرملي من «كتابي» أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي[٤]، ومن «الروضة» لأبي علي المالكيّ، ومن كتاب «الجامع» لأبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسيّ.

وقرأ بها المالكيّ والفارسيّ والواسطي على بكر بن شاذان[٥] وقرأ بكر[٦] على زيد[٧]، فهذه أربع طرق لزيد.

طريق الشذائي وهي الثانية عن الرمليّ من طريق أبي معشر، ومن «المبهج» قرأ بها سبط الخيّاط على الشريف أبي الفضل[٨]، ومن «إرشاد» أبي العزّ، وقرأ بها

(١) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٣٨.

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٣٨٨.

(٣) هو الداجوني الذي سبق في رواية هشام وستأتي ترجمته ص: ٣٨٦.

(٤) الإرشاد: ١٣٧، الكفاية الكبرى: ٥٤-٥٥.

(٥) الروضة للمالكي: ١٦٧-١٦٨.

(٦) في المطبوع: (ابن شاذان) وهي زيادة ليست في جميع النسخ.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٨.

(٨) التلخيص: ١٠١، المبهج: ١/ ٣٦-٣٧، ومن قوله: «طريق الشذائي» في بداية الفقرة إلى هنا سقط من (س).

على أبي عليّ الواسطي[١]، ومن «الكامل» للهذليّ قرأ بها على منصور بن أحمد وقرأ بها على أبي الحسين الخبازي[٢].

ومن طريق الداني: أخبرني[٣] محمد بن عبد الواحد البغدادي[٤]، وقرأ بها الواسطيّ والشريف وأبو معشر على أبي عبد الله الكارَزيني[٥]، وقرأ بها هو والخبازي والبغدادي على أبي بكر الشذائي[٦]، فهذه خمس طرق للشَّذَائيّ.

طريق القَبّاب[٧] وهي الثالثة عن الرملي من «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي علي الحسن بن أحمد[٨] الحداد[٩] ومن «كامل» الهذليّ قرأ بها هو والحداد على أبي
١٤٣/١ القاسم عبد الله بن محمد / بن أحمد العطّار[١٠]، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار

---

(١) الإرشاد: ١٣٨.

(٢) الكامل: ق: ١١٩.

(٣) القائل هو الداني.

(٤) الباغندي: نسبة إلى باغند من قرى واسط، شيخ.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩٣، جامع البيان: ٤٧أ، الأنساب: ١/ ٢٦٢.

(٥) غاية النهاية: ٢/ ١٣٢-١٣٣.

(٦) غاية النهاية: ١/ ١٤٥، وفيه أن البغدادي قرأ عليه الحروف.

(٧) ابن فورك الأصبهاني، مقرئ مفسر، له اختيار في القراءة رواه عنه الهذليّ، ثقة، روى عنه الجرجرائي الحافظ وغيره، توفي سنة (٣٧٠ هـ).
والقَبَّاب: بفتح القاف وتشديد الباء الأولى الموحدة وفي آخرها باء أخرى نسبة إلى عمل القِباب التي هي كالهوادج.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٤، الأنساب: ٤/ ٤٣٨ وذكر له قصة مع أحد تلاميذه.

(٨) غاية الاختصار: ١/ ١٠٧.

(٩) الكامل: ق: ١٢٠.

(١٠) الأصبهاني، شيخها، صدوق ضابط، غاية النهاية: ١/ ٤٤٧.

على أبي الفتح منصور بن محمد بن عبد الله التميميّ[١] ولم يختم عليه[٢]، وقرأ بها هو والعطّار على أبي بكر عبد الله بن محمد بن محمد بن فورك القبّاب[٣]، فهذه ثلاث طرق للقبّاب.

طريق ابن الموفَّق وهي الرابعة عن الرملي من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي القاسم عبد الله بن محمد العطّار، وقرأ بها على أبي الحسن عليٍّ[٤] بن محمد بن عبدالله الأصبهاني[٥] الزاهد، وقرأ بها على أبي يعقوب يوسف بن بشر بن آدم بن الموفَّق[٦] الضرير.

وقرأ بها ابن الموفَّق والقَبّاب والشّذائي وزيد على أبي بكر محمد بن أحمد الرمليّ الدّاجونيّ[٧]، فهذه ثلاث عشرة[٨] طريقاً للرَّمليّ.

ومن طريق المطّوعيّ عن الصوري من سبع طرق عنه:

طريق الكارَزيني وهي الأولى عن المطّوعيّ من «المبهج» و «المصباح»، وقرأ بها سبط الخيّاط والشهرزوريّ على الشريف أبي الفضل[٩]، ومن

---

(١) يعرف بابن المقدّر، نحوي مقرئ، توفي سنة (٤٤٢ هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣١٤.

(٢) صرّح بذلك ابن سوار نفسه. المستنير: ١/ ١٧١.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٤٥٤.

(٤) في المطبوع: (عن) تصحيف.

(٥) يعرف بابن أبولة، إمام فقيه، ثقة مقرئ. غاية النهاية: ١/ ٥٧١-٥٧٢.

(٦) مقرئ متصدر. غاية النهاية: ٢/ ٣٩٤.

(٧) غاية النهاية: ٢/ ٧٧.

(٨) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٣٩.

(٩) المبهج: ١/ ٣٦، المصباح: ٢/ ٤٤٢.

«التلخيص» لأبي معشر، قرأ بها كلٌّ من الشريف أبي الفضل وأبي معشر على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارَزيني[١].

طريق ابن زُلّال وهي الثانية عن المطّوعيّ من «المصباح» قرأ بها على أبي بكر محمد بن عمر بن موسى بن زلال[٢] النّهاونديّ[٣].

طريق الخمسة عن المطّوعيّ من كتاب «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي المظفر عبد الله بن شبيب الأصبهانيّ قال: قرأت بها على أبي بكر محمد بن عليّ[٤] بن أحمد، وأبي بكر محمد بن أحمد العَدْل[٥]، وأبي بكر محمد بن الحسن الحارثيّ[٦]

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٥، التلخيص: ١٠١.

(٢) كذا في جميع النسخ أنّ صاحب «المصباح» قرأ على ابن زُلّال، ولا يصح، بل بينهما واسطة وهو عبد السيّد ابن عتّاب، كما صرّح بذلك أبو الكرم نفسه.

انظر: المصباح: ٢/ ٤٤١-٤٤٢.

(٣) لم يترجم له المؤلّف بغير ذكر اسمه، وعرْضِ المطّوعيّ عليه.

والنهاوندي: نسبة إلى: نهاوند، كانت بها غزوة زمن عمر رضي الله عنه بين المسلمين والكفار، تعرف بها وكذلك ذكروا أنه كان يقال لها: نوح أوند فأبدلوا الحاء هاء، على القول بأن نوحاً عليه السلام هو الذي بناها، والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢١٧، الأنساب: ٥/ ٥٤١، اللباب: ٣/ ٣٣٦.

(٤) غاية النهاية: ١/ ٤٢٢، ٢/ ٢٠٠.

(٥) العَدْل، بدون ميم قبل العين، هو الصواب، كما في «الكامل»، وتحرّفت في المطبوع بالميم قبل العين، كما ذكره المؤلّف في غايته في ترجمة ابن شبيب، قال عنه المؤلّف: مقرئ.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٥، ١/ ٤٢٢، الكامل: ق: ١٢٠.

(٦) في الكامل (ق: ١٢٠) «الحسين» مصغراً، قال عنه المؤلّف: مقرئ.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٢٦.

وأبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن جعفر[١]، وأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل ابن سعيد[٢].

وقرأ هؤلاء الخمسة وابن زُلال والكارَزيني سبعتهم على أبي العباس الحسن ابن سعيد المطوّعيّ.[٣] فهذه تسع طرق للمطوّعيّ.

وقرأ المطوّعيّ والرمليّ على أبي العباس محمد بن موسى بن عبد الرحمن بن أبي عمّار الصوري،[٤] الدمشقيّ فهذه اثنتان وعشرون طريقاً للصوري[٥].

وقرأ الصوريّ والأخفش على أبي عمرو عبد الله[٦] بن أحمد بن بشر[٧] بن ذكوان القرشيّ الفهريّ[٨] الدمشقي، تتمة تسع[٩] وسبعين طريقاً لابن ذكوان[١٠].

وقرأ هشام وابن ذكوان على أبي سليمان أيّوب بن تميم التميميّ
١٤٤/١ الدمشقي./

(١) ويكنى بأبي عليّ، مقرئ، إمام متصدر أستاذ زاهد، قال عنه ابن شبيب: لم تر عيناي مثله في حضر ولا في سفر. انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٦١، الكامل: ق: ١٢٠.

(٢) مقرئ فقيه. غاية النهاية: ١/ ١٠.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٤، الكامل: ق: ١٢٠.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ٢٦٨.

(٥) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٣٩.

(٦) في المطبوع: (عبد الرحمن) وهو خطأ.

(٧) في (ت) و (ك) « بشير» وكلاهما صحيح. غاية النهاية: ١/ ٤٠٤.

(٨) نسبة إلى فهر بن مالك بن النضر. المصدر السابق.

(٩) في (ت) « سبع » وهو تصحيف.

(١٠) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٣٩.

وقرأ هشام أيضاً على أبي الضحاك عراك بن خالد بن يزيد بن صالح المرّي[١] الدمشقيّ، وعلى أبي محمد سُوَيْد بن عبد العزيز بن نُمَيْر[٢] الواسطي، وعلى أبي العباس[٣] صدقة بن خالد الدمشقيّ.

وقرأ أيوب، وعراك، وسويد، وصدقة على أبي عمرو[٤] يحيى بن الحارث الذماري، وقرأ الذماريّ على إمام أهل الشام أبي عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليَحْصُبِيّ[٥]، فذلك مائة وثلاثون طريقاً لابن عامر[٦].

---

(١) بالراء، وتصحفت في (ت) وكذا في المطبوع إلى (المزي) بالزاي، وفي (ظ) «المرى» بدون نقط، وهو شيخ أهل دمشق في عصره، قال الدارقطني – وليس الداني كما تصحف في غاية النهاية –: ليس به بأس.
والمرّي: بضم الميم، والراء المكسورة المشددة، نسبة إلى جماعة بطون من قبائل مرّ بن أدّ، ولكن يؤخذ من ظاهر عبارة السمعاني أن عراكاً ينسب إلى موضع بدمشق يقال له: مرّة، حيث نص على أن خالد بن يزيد ابن صبيح والد عراك منها.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١١، ٢/ ٣٠٦، المعرفة: ١/ ٣١٨، السبعة: ٨٥ و١٠١، الجرح والتعديل: ٧/ ٣٨، الأنساب: ٥/ ٢٦٨-٢٧٠.

(٢) قاضي بعلبك، قال عنه البخاري: في بعض حديثه نظر. اهـ، توفي سنة (١٩٤ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢١، المعرفة: ١/ ٣١٩-٣٢٠، الجرح والتعديل: ٤/ ١٣٨-٢٣٩، الضعفاء الصغير: ٥٥.

(٣) في غاية النهاية: (أبو عثمان) توفي سنة (١٨٠ هـ) غاية النهاية: ١/ ٣٣٦.

(٤) في المطبوع كتبت كأنها (عمر ويحيى) الواو عاطفة، وليست كذلك بل هي واو «عمرو».

(٥) مثلث الصاد، نسبة إلى يحصب – مثلث الصاد أيضاً – بن دهمان، من حِمْيَر، وحمير من قحطان بن عامر، قيل هو سيدنا هود عليه السلام، وقيل: إن «يحصب» أخو ذي «أصبح» جد الإمام مالك رحمه الله.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢٤، المعرفة: ١/ ١٨٦، أخبار القضاة: ٣/ ٢٠٣، التاج (حصب).

(٦) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٣٩.

وقرأ ابن عامر على أبي هاشم المغيرة بن أبي شهاب عبدِ الله بن عمرو بن المغيرة[١] المخزوميّ[٢]، بلا خلاف عند المحققين[٣]، وعلى أبي الدرداء عويمر بن زيد بن قيس فيما قطع به الحافظ أبو عمرو الداني، وصح عندنا عنه[٤]، وقرأ المغيرة على عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقرأ عثمان، وأبو الدرداء على رسول الله ﷺ[٥].

وتوفي ابن عامر بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة[٦]، ومولده سنة إحدى وعشرين[٧]، أو سنة ثمان من الهجرة[٨]، على اختلاف في ذلك.

---

(١) كان يقرئ بدمشق في خلافة معاوية. توفي سنة (٩١ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٠٣-٣٠٤ ـ المعرفة: ١/ ١٣٦.

(٢) نسبة إلى مخزوم بن يقظة بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب، من قريش. انظر: الأنساب: ٥/ ٢٢٥.

(٣) خالف في ذلك الإمام الطّبريّ، وأبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، تلميذ ابن مجاهد، وقال أبو شامة: هب أنه لم يصح أنه قرأ على عثمان، فقد قرأ على غيره من الصحابة. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٠٥-٣٠٦، المعرفة: ١/ ١٩٢-١٩٥، تاريخ دمشق: ٢٩/ ٢٧١-٢٧٢، جمال القراء: ٢/ ٤٣٢-٤٣٣، المرشد الوجيز: ١٦١-١٦٢.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٠٦.

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢٥، المعرفة: ١/ ١٩٧.

(٧) وهو قول يحيى بن الحارث الذماري، قال الذهبي: هذا أشبه. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢٥، المعرفة: ١/ ١٨٨.

(٨) هذا قول ابن عامر نفسه، نقله عنه خالد بن يزيد قال: سمعت عبد الله بن عامر اليحصبي يقول: ولدت سنة ثمان من الهجرة، في البلقاء بضيعة يقال لها (رحاب)، وقبض رسول الله ﷺ ولي سنتان، وذلك قبل فتح دمشق، وانقطعت إلى دمشق بعد فتحها، ولي تسع سنين. اهـ
قال المؤلّف: هذا أصح من الذي قبله لثبوته عنه نفسه.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢٥، المعرفة: ١/ ١٨٦-١٨٧.

وكان إماماً كبيراً، وتابعيّاً جليلاً، وعالماً شهيراً، أَمَّ المسلمين[١] بـ «الجامع الأموي» سنين كثيرة، في أيام عمر بن عبد العزيز وقبله وبعده، وكان يأتمّ به وهو أمير المؤمنين، وناهيك[٢] بذلك منقبة[٣]، وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق، ودمشق إذ ذاك دار الخلافة، ومحطُّ رحال العلماء والتابعين، فأجمع الناس على قراءته، وعلى تلقّيها بالقَبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين.

وتوفي هشام سنة خمس وأربعين ومائتين[٤]، وقيل: سنة أربع وأربعين[٥]، ومولدُه سنة ثلاث وخمسين ومائة[٦]. وكان عالم أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدّثهم ومفتيهم، مع الثقة والضبط والعدالة.[٧] قال الدّارقطنيّ: صدوق كبير

---

(١) في (س): « بالمسلمين » وكلاهما صحيح، يقال: أَمَّهم، وأَمَّ بهم. التاج (أمّ).

(٢) المعروف في كتب اللغة: ناهيك منه، يقال: نَهْيَك من رجل، وناهيك منه، ونهاك منه: أي كافيك من رجل، كلُّه بمعنى حَسْب، وفسّره الجوهريّ بقوله: إنه بجدّه وغنائه ينهاك عن تطلب غيره، وأنشد له:

هو الشيخ الذي حدثت عنه نهاك الشيخ مكرمة وفخرا

والمعنى الذي يريده المؤلّف هنا: حسبك من ائتمام عمر بن عبد العزيز بابن عامر منقبة.

انظر: الصحاح، والقاموس، والتاج (نهي).

(٣) المنقبة: المفخرة، وهي ضد المثلبة.

انظر: اللسان، والتاج، والأساس: (نقب).

(٤) قاله الإمام البخاري.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٥٦، المعرفة: ١/ ٤٠٢، التاريخ الصغير: ٢/ ٣٥١.

(٥) غاية النهاية: ٢/ ٣٥٦.

(٦) غاية النهاية: ٢/ ٣٥٤، المعرفة: ١/ ٣٩٦.

(٧) انظر : غاية النهاية :٢/ ٣٥٤-٣٥٦، المعرفة :١/ ٣٩٦-٤٠٢، الجرح والتعديل : ٩/ ٦٦-٦٧، الثقات : ٩ / ٢٣٣، تهذيب الكمال : ٣٠/ ٢٤٢-٢٥٥، السير : ١١/ ٤٢٠-٤٣٥.

المحل[١]، وكان فصيحاً علَّامة واسع الرواية[٢]، وقال عبدان:[٣] سمعته يقول: ما أَعَدْتُ خطبة منذ عشرين سنة[٤]./ ١٤٥/١

وتوفي ابن ذكوان في شوّال سنة اثنين وأربعين ومائتين[٥]، على الصواب، ومولده يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة[٦]. وكان شيخ الإقراء بالشام، وإمام «الجامع الأموي» انتهت إليه مشيخة الإقراء بعد أيّوب بن تميم. قال أبوزرعة[٧] الحافظ الدمشقي: لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ عندي منه[٨].

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٥٥، المعرفة: ١/ ٣٩٨.

(٢) وصفه بذلك أبو عليّ أحمد بن محمد الأصبهاني المقرئ.

غاية النهاية: ٢/ ٣٥٥، المعرفة: ١/ ٤٠٠.

(٣) لم أعرفه.

(٤) النص في المعرفة: ١/ ٣٩٩.

غاية النهاية: ٢/ ٣٥٥.

(٥) كذا في (ك) فقط، وهو الصحيح، وفي بقية النسخ وحتى المطبوع: (سنة اثنين ومائتين [٢٠٢]) وهو خطأ، ولعله سقط من الناسخ.

انظر: المعرفة: ١/ ٤٠٥، غاية النهاية: ١/ ٤٠٥، تاريخ دمشق: ٢٧/ ٦-١١.

(٦) هذا قول ابن ذكوان نفسه.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠٥، المعرفة: ١/ ٤٠٤.

(٧) عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان النصري. توفي سنة (٢٨١ هـ).

(٨) النص لم أجده في «تاريخه» المطبوع، فلعله في الجزء المفقود، ووقفت عليه عند ابن عساكر نقلاً عنه، وقال الذهبي بعد أن نقل قول أبي زرعة والوليد: ما بالعراق أقرأ من ابن ذكوان. قال - الذهبي-: بل أبو عمر الدوري أقرأ أهل زمانه. اهـ، ولعلّ الذهبي -رحمه الله- لم يتمعّن في كلمة أبي زرعة (عندي)، أو أنه يقصد «عنده» هو أيضاً.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠٥، المعرفة: ١ / ٤٠٣ - ٤٠٤، تاريخ دمشق: ٢٧/ ٨.

وتقدمت وفاة الحلوانيّ في رواية قالون[١].

وتوفي الداجونيّ في رجب سنة أربع وعشرين وثلاثمائة برملة لدٍّ، عن إحدى وخمسين سنة[٢]. وكان إماماً جليلاً كثير الضبط والإتقان والنقل، ثقة، رحل إلى العراق، وأخذ عن ابن مجاهد، وأخذ عنه ابن مجاهد أيضاً[٣]، قال الداني: إمام مشهور ثقة مأمون حافظ ضابط[٤].

وتوفي ابن عبدان بعيد الثلاثمائة فيما أظن، وهو من رجال «التيسير»[٥]؛ ذكره الحافظ أبو عمرو في «تاريخه» وقال: إنه من جزيزة ابن عمر[٦]، أخذ القراءة عرضاً عن الحلوانيّ عن هشام[٧].

وتوفي الجمّال في حدود سنة ثلاثمائة[٨]، وكان ثبتاً محققاً أستاذاً ضابطاً، قال الذهبيّ الحافظ: كان محقّقاً لقراءة ابن عامر[٩].

---

(١) انظر: ص: ٢٩٦.

(٢) هذا قول الإمام الداني.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٧، المعرفة: ٢/ ٥٣٩.

(٣) المصدرين السابقين.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٧، المعرفة: ٢/ ٥٤٠.

(٥) قال المؤلّف: لا أعرف من حاله شيئاً غير أنه في «التيسير» وغيره.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٥.

(٦) لعلها نفس الجزيرة التي منها المؤلّف.

انظر: جامع البيان: ٤٧أ.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٤-٦٥، المعرفة: ٢/ ٥٤٢، جامع البيان: ٤٧أ.

(٨) كذا عند المؤلّف وفي «غايته» أيضاً، وعند الذهبي: بعد الثلاثمائة.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤٤، المعرفة: ١/ ٤٦٦.

(٩) وعبارته: (محقّقاً لأداء قراءة ابن عامر) اهـ، المعرفة: ١/ ٤٦٦.

وتقدمت وفاة زيد في رواية الدوري[١]، وتقدمت وفاة الشذائي في رواية السوسيّ[٢].

وتوفي الأخفش[٣] سنة اثنتين وتسعين ومائتين بدمشق عن اثنتين وتسعين سنة.[٤] وكان شيخ القراء[٥] بدمشق، ضابطاً ثقة نحوياً مقرئاً، قال أبو عليّ الأصبهاني[٦]: كان من أهل الفضل، صنّف كتباً كثيرة في القراءات والعربيّة، وإليه رجعت الإمامة في قراءة ابن ذكوان[٧]، وتقدمت وفاة النقّاش في رواية البزي[٨].

وتوفي ابن الأخرم سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة بدمشق، وقيل: سنة اثنتين وأربعين[٩]. ومولده سنة ستين ومائتين[١٠] بقَيْنِيّة[١١] ظاهر دمشق. وكان إماماً

---

(١) انظر: ص: ٣٥٦.

(٢) انظر: ص: ٣٥٧.

(٣) يعرف بأخفش باب الجابية. غاية النهاية: ٢/ ٣٤٧.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ٣٤٧-٣٤٨، المعرفة: ١ / ٤٨٦-٤٨٧.

(٥) في المطبوع: (الإقراء) وهو تحريف.

(٦) لم أعرفه.

(٧) قوله: (قراءة ابن ذكوان) تجوّز، قبل الاصطلاح على «القراءة» للإمام، و «الرواية» للتلميذ، وقد نقل هذا القولَ المؤلّفُ والذهبيّ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٧-٣٤٨، المعرفة: ١/ ٤٨٦-٤٨٧.

(٨) انظر: ص: ٣١٩.

(٩) هذا قول أبي علي الأصبهاني نقله عنه الذهبيّ والمؤلّف.

انظر: المعرفة: ٢/ ٥٧٤، غاية النهاية: ٢/ ٢٧١.

(١٠) في (ظ) « ومائة »، خطأ، انظر: المعرفة: ٢/ ٥٧٥.

(١١) تصحفت في (س) إلى: «قبنية» بالموحدة من أسفل بعد القاف.

انظر: معجم البلدان: ٤/ ٤٢٥.

كاملاً ثبتاً رضياً ثقة، أجلّ أصحاب الأخفش وأضبطهم؛ وقال ابن عساكر[(١)]
١٤٦/١ الحافظ في / «تاريخه»: طال عمره وارتحل الناس إليه، وكان عارفاً بعلل القراءات بصيراً بالتفسير والعربية، متواضعاً، حسن الأخلاق، كبير الشأن[(٢)].

وتوفي الصوريّ سنة سبع وثلاثمائة[(٣)] بدمشق، وكان شيخاً مقرئاً، مشهوراً بالضبط معروفاً بالإتقان.

وتقدمت وفاة الرمليّ، وهو أبو بكر الداجونيّ المذكور في رواية هشام[(٤)]، إلا أنه مشهور في رواية ابن ذكوان من طريق الصوري «بالرملي»، وتقدمت وفاة المطوّعيّ في رواية ورش[(٥)].

قراءة عاصم

رواية أبي[(٦)] بكر؛ طريق يحيى[(٧)] عنه:

فمن طريق شعيب[(٨)] عن يحيى من خمس طرق:

---

(١) انظر ترجمته ص: ٣٨٦.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧١، المعرفة ٢/ ٥٧٤، تاريخ دمشق: ٥٦/ ١٢٠.

(٣) هو قول أبي الفضل الخزاعي، نقله عنه الذهبي والمؤلف.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٦٨، المعرفة: ١/ ٤٩٩.

(٤) انظر: ص: ٣٨٦.

(٥) انظر: ص: ٣٠٠.

(٦) هو شعبة، وستأتي ترجمته ص: ٤١٦.

(٧) ستأتي ترجمته ص: ٤١٧.

(٨) ستأتي ترجمته ص: ٤١٨.

طريق الأصمّ[1] وهي الأولى عن شعيب من ست طرق؛ فطريق البغـدادي من «الشاطبية» و «التيسير» قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[2]، ومـن «تجريـد» ابن الفحّام و «تلخيص» ابن بليمة وقرآ بها على عبد الباقي بن فارس[3]، وقرأ بها على أبيه فارس وقرأ بها فارس على عبد البـاقي بـن الحسن، وقـرأ بهـا عـلى أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن[4] البغداديّ[5]، فهذه أربع طرق له.

وطريق المطوّعيّ من «المبهج» و «المصباح» قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكـرم على الشريف أبي الفضل وقرأ بهـا عـلى الكـارَزيني وقـرأ بهـا عـلى أبي العبـاس المطوّعيّ[6]، فهذه طريقان للمطوعي.

وطريق ابن عصام[7] من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن علي بن طلحة بن محمد البصري[8]، ومن «المـصباح» لأبي الكـرم قـرأ بهـا عـلى

---

(١) ستأتي ترجمته ص: ٤١٨.

(٢) التيسير: ١٤.

(٣) التجريد: ٥ب.

(٤) مقرئ، قال المؤلّف: هو أحـد رجـال التيـسير، انفـرد بـه الـداني. اهـ وهـو مـن رجـال التجريـد أيـضاً. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٦ و ٢/ ٤٠٤.

(٦) المبهج: ١/ ٥٦، المصباح: ٢/ ٤٨٣.

(٧) مقرئ متصدر، توفي نيف على ثلاثمائة.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٤.

(٨) المستنير: ١/ ٢٢١، وفيه أنّ قراءته على البصريّ كانت سنة (٤٣٤ هـ) ربيع الآخر، وهي السنة التي مـات فيها البصري، في منـزله. وأن قراءة البصري على ابن عصام كانت سنة نيّف وستين وثلاثمائة.

عبد السيِّد، وقرأ بها على علي بن طلحة البصري المذكور[1]، وقرأ على أبي الفرج عبد العزيز بن عصام، فهذه طريقان له.

وطريق ابن بَابُش[2] من «مصباح» أبي الكرم؛ قرأ بها على ابن عتَّاب، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء، ومن «كامل» الهذليّ قرأ على القاضي أبي العلاء محمد ابن عليّ بن يعقوب وقرأ بها على أبي القاسم يوسف بن محمد بن أحمد بن بابش، فهذه طريقان له*[3].

وطريق النقَّاش من «تلخيص» أبي معشر؛ قرأ بها على أبي القاسم الزيديّ، وقرأ بها على النقَّاش*[4][5].

١٤٧/١ وطريق ابن خليع[6] من «غاية» ابن مهران؛ قرأ بها / على أبي الحسن عليّ بن محمد بن جعفر بن أحمد بن خليع، ببغداد[7].

وقرأ بها ابن خُلَيع والنقَّاش وابن بابش وابن عصام والمطوّعيّ والبغداديّ

---

(١) المصباح: ٢/ ٤٨٣.

(٢) بالمهملة في (ظ)، كما هو في «غاية» المؤلف، ويقال: «بابوس» مقرئ حاذق متصدر، توفي سنة (٣٧٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٣.

(٣) قال الهذليّ: وأدركت أبا العلاء بدرب السلولي حين قدمت بغداد من مصر فقرأت عليه هذه الرواية. اهـ انظر: الكامل: ق ١٢٩، المصباح: ٢/ ٤٨٢.

(٤) التلخيص: ١٠٨-١٠٩.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٦) ستأتي ترجمته: ص: ٤١٩.

(٧) الغاية: ٨٨.

ستتهم على أبي بكر يوسف بن يعقوب بن الحسين الواسطيّ المعروف بالأصمّ[١]، فهذه اثنتا عشرة طريقاً للأصمّ.

طريق القَافْلاني[٢] وهي الثانية عن شعيب من «التيسير» و «الشاطبية» وقرأ بها الداني على فارس[٣]، ومن «التجريد» و «التلخيص» قرأ بها ابن الفحّام وابن بليمة على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبيه فارس[٤]، ومن كتاب «العنوان» قرأ بها أبو الطاهر على عبد الجبار الطّرسوسيّ[٥]، ومن «المجتبى» للطرسوسي المذكور، ومن كتاب «الكافي» قرأ بها ابن شريح ومن «روضة» المعدَّل وقرأ بها على ابن نفيس[٦].

وقرأ بها فارس والطَّرسوسيّ وابن نفيس على أبي[٧] أحمد السامريّ، وقرأ بها على أحمد بن يوسف القافْلاني[٨] فهذه ثمان طرق للقافْلاني.

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٤.

(٢) قال السمعاني: هذه النسبة إلى حرفة عجيبة سمعت القاضي أبا بكر الأنصاري يقول: وهي اسم لمن يشتري السفن الكبار المنحدرة من الموصل والمُصعدة من البصرة، ويكسرها ويبيع خشبها وقيرَها وقفلها، والقفلُ الحديد الذي فيها، يقال لمن يفعل هذه الصنعة: القَافْلاني. اهـ وذكر ابن شريح أنه يقال فيه أيضاً: الباقلّاني، بالباء والقاف. ولم يترجم المؤلّف للقافْلاني بأكثر من ذكر شيخيه شعيب وإدريس، وتلميذيه السامريّ والشارب.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٣، الكافي: ١٠، الأنساب: ٤/ ٤٣٣، اللباب: ٣/ ٨.

(٣) التيسير: ١٤.

(٤) التجريد: ٥ ب.

(٥) انظر: ص: ٢٧٤.

(٦) الكافي: ٩-١٠، روضة الحفاظ: ق ٧٥.

(٧) كلمة «أبي» سقطت من المطبوع.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٣.

طريق المُثَلَّثِيّ(١) وهي الثالثة عن شعيب، من «كتاب» أبي(٢) منصور بن خيرون، ومن «مصباح» أبي الكرم قرآ بها على أبي عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطيّ، وقرأ بها على أبي علي أحمد بن علي بن البصري الواسطي(٣).

وبالإسناد المتقدم إلى سبط الخيّاط قرأ بها على أبي المعالي ثابت بن بندار(٤)، ومن «المصباح» لأبي الكرم، قرأ بها على عبد السيِّد بن عتَّاب وثابت بن بندار(٥)، وقرآ بها على أبي الفتح فرج بن عمر بن الحسن البصريّ المفسر، وقرأ بها على القاضي أبي الحسن علي بن أحمد بن العَرِيف الجامديّ، وقرأ بها ابن البصريّ والجامديّ(٦) على أبي العباس أحمد بن سعيد الضرير المعروف بالمثلّثيّ، فهذه ست طرق للمثلّثيّ(٧).

---

(١) لم أعرف هذه النسبة، وضبطتها كما في (س) وفي النفس شيء من هذا الضبط؛ لأنه في اللغة معناه: الساعي بأخيه عند السلطان، قال الزبيدي نقلاً عن عمر رضي الله عنه: وذلك شر. اهـ وحاشا صاحبنا من ذلك فهو جليل نبيل كما سيأتي في ترجمته.
انظر: القاموس والتاج (ثلث).

(٢) في (س): «كتاب» بالإفراد.

(٣) المصباح: ٢/ ٤٨٢-٤٨٣.

(٤) انظر: ص: ٢١٩.

(٥) المصباح: ٢/ ٤٨٤.

(٦) القاضي، قرأ عليه فرج المفسر برواية قنبل وشعبة، توفي في حدود سنة (٣٨٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٦.

(٧) ويقال: ابن سعد، شيخ واسط، ضابط جليل، نبيل، رحّال، توفي سنة (٣٢٣ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦ و٧٥، المعرفة: ٢/ ٥٥٦.

طريق أبي عون وهي الرابعة عن شعيب من طريقين من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبوي[1] عليّ؛ الشرمقانيّ والعطّار[2]، وقرآ بها على عمر بن إبراهيم الكَتَّاني وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن جعفر البغدادي[3] المعروف بالحربي[4]، ومن «المبهج» و «المصباح» قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارَزيني، وقرأ بها على أبي الفرج الشنبوذيّ، وقرأ بها على الحربيّ المذكور، وعلى أبي بكر أحمد بن حماد المنقّي الثقفيّ، المعروف بصاحب المشطاح[5].

ومن كتاب «المصباح» قال: أخبرنا أبو محمد[6] / الصَّرِيفِينيّ قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن إبراهيم الكتّانيّ؛ وقرأ بها على الحربيّ قال:[7] ١/١٤٨

---

(١) تصحفت في (ت) إلى «أيوب».

(٢) المستنير: ١/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) مقرئ مجوّد، أحد الصالحين، قديم الوفاة.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٧٦-١٧٧، المعرفة: ٢ / ٥٨٨-٥٨٩.

(٤) كذا في جميع النسخ، بالحاء المهملة، وعلّق عليها في حاشية (ك): «قيل الجُرُبيّ بضم الجيم والراء »، ورأيته مضبوطاً عن الحافظ الذهبيّ بالحاء المهملة مفتوحة وهو كذلك نسبة إلى حرب... اهـ وبعد كلمة (حرب) كلمة لم أستطع قراءتها لعدم وضوحها، ورأيته في المصباح: ٢/ ٤٨٦ «الجربي» بالجيم والراء.

وذكره المؤلّف مرة بالجيم ومرة بالحاء المهملة.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١١١ و١٧٧.

(٥) المبهج: ١/ ٥٧، أما «المصباح» فلم أجد فيه قراءة الشنبوذيّ على المنَقّي.

انظر: المصباح: ٢/ ٤٨٦-٤٨٧.

(٦) في (ت): «أبو أحمد» وهو خطأ.

(٧) القائل هو الكتاني.

ومنه تَلقّنت[١] القرآن[٢]، وقرآ بها؛ أي الحربيُّ والمنقّي على أبي جعفر محمد[٣]، ويقال: أحمد[٤] بن عليّ بن عبد الصمد البغدادي البزاز، وقرأ بها على أبي عون محمد بن عمرو بن عون الواسطي[٥]، فهذه خمس طرق لأبي عون.

طريق نفطويه وهي الخامسة عن شعيب من «المبهج» و «المصباح» قرأ بها السبط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارَزيني[٦]، ومن «كامل» الهذليّ قرأها على أبي نصر منصور بن أحمد، وقرأها على أبي الحسين عليّ ابن محمد الخبّازي، وقرأ الخبّازي والكارَزيني على أبي بكر الشّذائيّ[٧]، ومن «المبهج» أيضاً ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها هو وسبط الخيّاط على الشريف عبد القاهر، وقرأ بها على الكارَزيني، وقرأ بها الكارَزيني أيضاً على أبي الفرج الشنبوذيّ، وقرأ بها الشذائي والشنبوذيّ على أبي عبد الله إبراهيم بن محمد

---

(١) تحرفت في (ت) وكذا المطبوع إلى: (تلقيت) بالمثناة التحتية بعد القاف، ورسمت الكلمة مبهمة في (ظ).

(٢) المصباح: ٢/ ٤٨٦-٤٨٧.

(٣) غلّط المؤلّف النقّاش والرهاويَ والحافظَ أبا العلاء وغيرَهم في تسميتهم له: « أحمدَ »، وذكر أن الصواب في اسمه هو «محمد» كما أثبته الحافظان الدارقطني والداني.

وترجم له بأنه: مقرئ مشهور ضابط، وأنه هو الذي أشهر رواية أبي بكر عن عاصم ببغداد، وأنه كان حياً سنة (٢٨٢ هـ) وهي السنة التي قرأ عليه فيها النقّاش.

وبعد هذا كلّه فلم يستبعد المؤلّف أن يكون «محمد» و «أحمد» شخصين مختلفين؛ كلاهما قرأ على إبراهيم السمسار.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٨، ٢/ ٢١٤-٢١٥.

(٤) المبهج: ١/ ٥٦، المصباح: ٢/ ٤٨٥.

(٥) مقرئ محدّث، مشهور، ضابط متقن، أدرك أيام قالون ولم يقرأ عليه.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٢١، المعرفة: ١/ ٤٦٦-٤٦٧، تاريخ بغداد: ٣/ ١٣٠-١٣١.

(٦) المبهج: ١/ ٥٧، المصباح: ٢/ ٤٨٥.

(٧) الكامل: ق: ١٣٠.

ابن عرفة المعروف بنِفطَويه[١] النحوي[٢]، ومن كتاب «المصباح» لأبي الكرم الشهرزوري قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الخطيب[٣].

وبإسنادي المتقدّم في كتاب «السبعة» لابن مجاهد إلى الخطيب المذكور قال: أخبرنا بها أبو حفص عمر بن إبراهيم الكتانيّ، قال أخبرنا أبو بكر بن مجاهد[٤] قال أخبرنا أبو عبد الله إبراهيم بن محمد نفطويه.[٥] فهذه سبع طرق لنفطويه.

وقرأ نِفطَويه وأبو عون والمثلّثيّ والقافْلائيّ والأصمّ خمستهم على أبي بكر شعيب بن أيوب بن رُزَيق بتقديم الراء الصَّرِيفِينيّ؛ إلّا أن نِفطويه قرأ الحروف[٦]، فهذه ثمان وثلاثون طريقا لشعيب.

---

(١) كان يحفظ نقائض جرير والفرزدق، وشعر ذي الرمة، ظاهريّ المذهب، من المنكرين للاشتقاق، ألّف «غريب القرآن» وغيره، من تلاميذ المبرّد وثعلب، وله مناقضات مع ابن دريد، توفي سنة (٣٢٣ هـ) وصلّى عليه رئيس الحنابلة.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥، المعرفة: ٢/ ٥٤٤-٥٤٥، طبقات الزبيدي: ١٥٤، تاريخ بغداد: ٦/ ١٥٩-١٦٢، معجم الأدباء: ١/ ٢٥٤-٢٧٢.

(٢) المبهج: ١/ ٥٧، المصباح: ٢/ ٤٨٥.

(٣) المصباح: ٢/ ٤٨٥ والخطيب هو الصريفيني المتقدم.

(٤) انظر: ص: ٢١٤.

(٥) لم أجد في السبعة ابن مجاهد، ولا في أي كتاب من كتب القراءات الموجودة، كالمصباح والغايتين والكامل أن ابن مجاهد قرأ على نفطويه، بل لم يذكره في أسانيده لعاصم ألبتة، فلعله سهو من المؤلّف، خاصة وأنه لم يذكر نفطويه ضمن شيوخ أو تلاميذ ابن مجاهد، مع تصريحه بأن الكتاني سمع الحروف من نفطويه وهو الموافق لما في «المصباح». ورأيت شيخي المشرف د/ إبراهيم الدوسري حفظه الله نبّه على هذا في «المصباح»: ٢/ ٤٨٥ (حاشية: ٥)، وعلى كلّ فالطريق (أدائية) للمؤلف. والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥ و١٣٩-١٤٢ و٥٨٧.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥ و٣٢٧.

ومن طريق أبي حمدون[١] من طريقين: طريق الصوّاف وهي الأولى عن أبي حمدون من ثلاث طرق:

طريق الحمّامي من ثمان طرق: من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومنه أيضاً وقرأ بها على أبي إسحاق المالكيّ، وقرأ بها على أبي علي المالكيّ[٢] ومن كتاب «الروضة» لأبي علي المالكيّ المذكور، ومن «كتابي» أبي العزّ؛ قرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[٣]، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطّار وأبي الحسن الخيّاط[٤]، ومن كتاب «الجامع» لأبي الحسن الخيّاط المذكور[٥] ومن «الكامل» / قرأ بها الهذليّ على تاج الأئمة ابن هاشم[٦]، ومن ١/١٤٩
«المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي نصر أحمد بن عليّ بن محمد الهاشميّ إلى آخر سورة «الفتح»[٧] ومن «التذكار» لابن شيطا.

وقرأ بها ابن شيطا والهاشميّ وابن هاشم والخيّاط والعطّار والواسطيّ والمالكيّ والفارسيّ ثمانيتهم على أبي الحسن[٨] الحمّاميّ، فهذه إحدى عشرة طريقاً للحمّاميّ.

---

(١) ستأتي ترجمته ص: ٤١٨.

(٢) التجريد: ٥أ.

(٣) الإرشاد: ١٤٥، الكفاية الكبرى: ٦٠-٦١.

(٤) المستنير: ١/ ٢٢٧.

(٥) الجامع: ٤٢.

(٦) الكامل: ق: ١٣١.

(٧) المصباح: ٢/ ٤٨٩.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢.

طريق ابن شاذان وهي الثانية عن الصوّاف من كتاب «الغاية» لأبي العلاء؛ قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين المزرفيّ وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عليّ الخيّاط وقرأ بها على بكر بن شاذان(١).

طريق النّهروانيّ وهي الثالثة عن الصواف من «كتابي» أبي العزّ قرأ بها على أبي علي غلام الهرّاس(٢)، ومن كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار(٣) وأبي الحسن الخيّاط(٤)، ومن كتاب «الجامع» للخياط المذكور، وقرأ بها الخيّاط والعطّار وغلام الهرّاس على أبي الفرج النّهروانيّ، فهذه خمس طرق للنّهروانيّ.

طريق النحّاس(٥) والخلّال وهما الرابعة والخامسة عن الصواف من كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطي قال أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن الحسن النحّاس، وأبو الحسين أحمد بن جعفر الخلّال(٦).

---

(١) غاية النهاية: ١/ ١٧٨، غاية الاختصار: ١/ ١٢٢.

(٢) الإرشاد: ١٤٧، الكفاية الكبرى: ٦٠-٦١.

(٣) في (ز) «الخيّاط» ولعله سبق قلم.

(٤) المستنير: ١/ ٢٢٧.

(٥) كذا في النشر: النحاس، بالحاء المهملة، والصواب أنه بالخاء المعجمة كما ضبطه المؤلّف نفسه في «غايته» حيث قال: النخاس بالمعجمة. اهـ وهو ثقة، روى عنه شيخه ابن مجاهد، توفي سنة (٣٦٨ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٤، المعرفة: ٢/ ٦٢٢-٦٢٣، تاريخ بغداد: ٩/ ٤٣٨.

(٦) أحمد بن جعفر بن محمد الخلال الشعيري، مقرئ معروف، روى عن ابن مجاهد وأبي علي الصواف، قرأ عليه الخزاعي والواسطي، وقيل روى عنه الحروف.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤.

وقرأ الخلّال والنحّاس والنّهروانيّ وابن شاذان والحمّاميّ على أبي عيسى بكّار بن أحمد بن بكّار بن بُنان البغداديّ[1]، وقرأ بها على أبي عليّ الحسن بن الحسين الصواف البغدادي[2]، إلّا أنّ النحّاس والخلّال قرآ عليه الحروف، فهذه تسع عشرة طريقاً للصواف.

طريق أبي عون وهي الثانية عن أبي حمدون من كتاب «الكامل» قرأها الهذليّ على أبي نصر القُهَنْدزيّ، وقرأها على أبي الحسين الخبازي، وقرأ بها على أبي بكر الشذائي، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحربيّ، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن علي البزاز وقرأ بها على أبي عون محمد بن عمرو الواسطيّ[3]، وقرأ بها أبو عون والصوّاف على أبي حمدون الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب الذهليّ[4] البغداديّ، فهذه عشرون طريقاً لأبي حمدون.

١/١٥٠ وقرأ أبو حمدون وشعيب على أبي زكريّا يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد /

(١) ما ذكره المؤلّف في هذا الطريق من «المصباح» أن النحّاس - النخاس- والخلّال قرآ على بكّار يخالف ما في «المصباح» حيث فيه أنهما قالا: حدثنا أبو عليّ الحسن بن الصواف... إلخ اهـ فليس بينهما وبينه واسطة كما ذكر المؤلّف هنا. وواضح اضطراب عبارة المؤلّف، أعني عبارته الآتية: (إلا أن النخاس والخلال قرآ عليه الحروف. اهـ) فلو أخذنا بظاهرها لكان المعنى أنهما قرآ الحروف على بكّار، لا على الصواف.
وأيضاً فإن الحمّاميّ عن بكّار عن الصواف في «المصباح» إنما هي لأبي الكرم من قراءته على الشريف أبي نصر أحمد بن عليّ الحمّاميّ... إلخ والله أعلم.
انظر: المصباح: ٢/ ٤٨٨-٤٨٩.

(٢) شيخ متصدر، عرض على الدوري ولم يختم عليه، وكان رحمه الله يختم وهو راكع، توفي سنة (٣١٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٠-٢١١، المعرفة: ١/ ٤٧٤-٤٧٥، تاريخ بغداد: ٧/ ٢٩٧-٢٩٨.

(٣) الكامل: ق:١٣١.

(٤) في (س) «الدهلي» بالدال المهملة، ولعله تصحيف.

ابن أسد[١] الصِّلْحِي[٢] عرضاً في قول كثير من أهل الأداء، وقال بعضهم: إنما قرأ عليه الحروف فقط، والصحيح أن شعيباً سمع منه الحروف، وأنّ أبا حمدون عرض عليه القرآن[٣] والله أعلم، تتمّة ثمان وخمسين طريقاً ليحيى بن آدم عن أبي بكر.

طريق العُليميّ[٤] عن أبي بكر: فمن طريق ابن خليع من عشر طرق:

طريق الحمّاميّ وهي الأولى عن ابن خليع من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومنه أيضاً وقرأ بها على أبي إسحاق المالكيّ، وقرأ بها على أبي علي المالكيّ[٥]، ومن «روضة» أبي علي المالكيّ المذكور ومن «كفاية» أبي العزّ، قرأ بها على أبي علي الواسطيّ[٦]، ومن «التذكار» لابن شيطا، ومن «الجامع» لابن فارس، وقرأ بها هو وابن شيطا والواسطيّ والمالكيّ والفارسيّ على أبي الحسن الحمّاميّ فهذه ست طرق له[٧].

---

(١) كذا في جميع النسخ مكبراً، وفي «غاية» المؤلّف: (أسيد) بالتصغير.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٦٣.

(٢) بكسر الصاد والحاء المهملتين بينهما لام ساكنة، نسبة إلى «فم الصِّلْح» وهي بلدة بدجلة بأعلى واسط.
انظر: الأنساب: ٣/ ٥٥٠، معجم البلدان ٣/ ٤٢١.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٦٣-٣٦٤، المعرفة ١/ ٣٤٢-٣٤٣، غاية الاختصار: ١/ ١٢٢.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٤١٨.

(٥) التجريد: ٥ أ.

(٦) الكفاية الكبرى: ٦٧-٦٨.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢، الجامع: ٤١-٤٢.

طريق الخراسانيّ وهي الثانية عن ابن خليع، قرأ بها الداني[1] على فارس بن أحمد وقرأ بها على عبد الباقي بن الحسن الخراساني[2].

طريق ابن شاذان وهي الثالثة عن ابن خليع من «كفاية» السبط قرأ بها ابن الطّبر على أبي بكر محمد بن عليّ الخيّاط الحنبليّ، وقرأ بها على أبي القاسم بكر بن شاذان القزاز.

طريق السّوسنجِرْديّ وهي الرابعة عن ابن خليع من غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين المزرفي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عليّ بن الخيّاط، وقرأ بها على أبي الحسين[3] أحمد بن عبد الله السوسنجرديّ[4].

طريق البَلديّ وهي الخامسة عن ابن خليع؛ قرأ بها أبو اليُمن الكنديّ على الخطيب المحوّلي، وقرأ بها على أبي العباس أحمد بن الفتح الموصليّ[5]، وقرأ بها على الشيخ الصالح نذير بن عليّ بن عبيد الله البَلديّ[6].

---

(١) «الداني»: سقطت من (ز).

(٢) جامع البيان: ٥٠أ.

(٣) في (ظ) «الحسن» وهو موافق لما في غاية النهاية: ١/ ٧٣، وما أثبتّه موافق لما في المعرفة: ٢/ ٦٨٩.

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١٢٨.

(٥) مقرئ صالح، زاهد، وذكر المؤلّف في ترجمة تلميذه الموصليّ أن نسبته «البازي» وتصحف اسمه في غاية النهاية: ١/ ٥٦٦ إلى: «ندى». والبازي نسبة إلى قرية من قرى مرو، والبلدي نسبة إلى بلدة قرب الموصل.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٩٥و ٢/ ٣٣٤، الأنساب: ١/ ٢٥٧ و٣٨٩-٣٩٠، معجم البلدان: ١/ ٤٨٠-٤٨٢.

(٦) ابن عبد الجبار، مقرئ معدل، صحيح التلاوة، توفي سنة (٤٨٤ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٩٥.

طريق النّهروانيّ وهي السادسة عن ابن خليع من «كفاية» أبي العز قرأ بها على أبي عليّ غلام الهرّاس، وقرأ بها على أبي الفرج النّهروانيّ[١].

طريق الخبّازي وهي السابعة عن ابن خليع من «الكامل» قرأ بها على أبي نصر القُهندزيّ وقرأها على أبي الحسين عليّ بن محمد الخبازيّ[٢].

طريق النَّحويّ وهي الثامنة عن ابن خليع من كتاب / «التلخيص» لأبي معشر قرأ بها على أبي عليّ الحسين بن محمد الصيدلانيّ، وقرأ بها على أبي حفص عمر بن عليّ النَّحويّ[٣]. ١٥١/١

طريق المصاحفيّ وهي التاسعة عن ابن خليع من «الجامع» لابن فارس قرأ بها على[٤] عبيد الله بن عمر المصاحفيّ.

طريق ابن مهران وهي العاشرة عن ابن خليع.

وقرأ بها هو والنَّحويّ والمصاحفيّ والخبّازي والنّهروانيّ والبلديّ والسوسنجرديّ وابن شاذان والخراسانيّ والحمّاميّ؛ عشرتُهم على أبي الحسن عليّ ابن محمد بن جعفر بن أحمد بن خليع الخيّاط البغداديّ، المعروف بالقلانِسيّ[٥] وبابن بنت القلانِسيّ[٦]، فهذه خمس عشرة طريقاً لابن خليع.

---

(١) الكفاية الكبرى: ٦٧-٦٨.

(٢) الكامل: ق: ١٢٩ و ١٣٠.

(٣) التلخيص: ١٠٧.

(٤) في المطبوع: (أبي عبيد الله) وهي خطأ، فكلمة (أبي) زائدة، فعبيد الله اسمه، وكنيته: أبو الفرج. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٠، الجامع (لابن فارس): ٤١-٤٢.

(٥) انظر: الغاية: ٨٦ وفيه: المعروف بابن القلانسي، بدون «بنت».

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٦-٥٦٧.

ومن طريق الرّزاز عن العليميّ من كتاب «المبهج» و «المصباح» قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارَزيني[1]، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على عبدالله بن شبيب وقرأ بها على الخزاعيّ[2] وقرأ بها الخزاعيّ والكارَزيني على أبي عمرو عثمان بن أحمد بن سِمْعان[3] الرّزاز البغداديّ[4] النجاشيّ[5] وغيره، فهذه ثلاث طرق للرزاز.

وقرأ ابن خليع والرزاز على أبي بكر يوسف بن يعقوب بن الحسين بن يعقوب بن خالد بن مهران الواسطي الأطروش، وقرأ على أبي محمد يحيى بن محمد بن قيس العليميّ الأنصاريّ الكوفيّ، فهذه ثمان عشرة طريقاً للعليميّ.

---

(١) المبهج: ١/ ٥٨-٥٩، المصباح: ٢/ ٤٧٩.

(٢) الكامل: ق ١٣٥.

(٣) كذا ضبطت السين، وبالوجهين: الفتح والكسر في (ز) وكتب فوقها: معاً.

(٤) مقرئ، متصدر، ثقة، جميل المذهب سمع الحسن بن علي بن القطان وغيره، تتلمذ عليه محمد بن طلحة وغيره، من شيوخ البغدادي، توفي سنة (٣٦٧ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠١، تاريخ بغداد ١١/ ٣٠٦، الأنساب ٣/ ٥٧.

(٥) كذا في جميع النسخ (النَّجاشي) بالنون، وهو يخالف ما في ترجمته عند البغدادي، حيث فيه (المجاشي) بالميم قبل الجيم، وهي نسبة لم أجد أحداً عرّف بها.
وذكرها الزبيدي في استدراكاته على القاموس فقال: ومما يستدرك عليه (المَجَاش) كسحاب: عَلَم أو موضع، وأبو عمرو عثمان بن أحمد بن سمعان المجاشي بغدادي. اهـ إلا أنه ذكر أن وفاته سنة (٣٦٣ هـ)، والخطيبُ البغداديُّ أعرف. والله أعلم.
انظر: تاريخ بغداد: ١١/ ٣٠٦، الأنساب: ٥/ ١٩٧، تاج العروس (مجش).

وقرأ العليمي ويحيى بن آدم عرضاً فيما أطلقه كثير من أهل الأداء على أبي بكر شعبة بن عياش بن سالم الحنّاط - بالنون[١]- الأسديّ الكوفيّ، وقال بعضهم: إنهما لم يعرضا عليه القرآن وإنما سمعا منه الحروف، والصحيح أن يحيى ابن آدم روى عنه الحروف سماعاً وأنّ يحيى العليمي عرض عليه القرآن[٢].

قال الحافظ أبو عمرو الداني: وقد زعم[٣] أبو بكر بن مجاهد أنّه لم يقرأ القرآن

---

(١) لأنه كان يتّجر في الحنطة. المعرفة: ١/ ٢٨٠.

(٢) انظر: الدر النثير: ١/ ٩٧، الكافي: ١٠.

(٣) الزعم: بتثليث الزاي: القول الحق والباطل والكذب، وأكثر ما يقع على الكذب والباطل كقوله تعالى ﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٦] وقد ذكر أئمة اللغة أن «الزعم» يأتي على أربعة أوجه منها: ١- القولُ والذكرُ، ومنه قول أبي زبيد الطائي:

يا لهف نفسي إن كان الذي زعموا حقاً، وماذا يردّ اليوم تلهيفي

فقوله: زعموا، أي: قالوا وذكروا، وهذا هو الذي أراده الداني من نسبة الزعم لابن مجاهد لا المعنى المشهور وهو الكذب، وحاشا ابن مجاهد من ذلك، وهذا - أي استعمال الزعم بمعنى القول والذكر - كثيراً ما يستعمله الإمام سيبويه في الكتاب بقوله: «وزعم الخليل».

٢- والمعاني الثلاثة الأخرى هي: الوعد، ومنه قول عمرو بن شأس:

تقول هلكنا إن هلكتَ وإنما على الله أرزاق العباد كما زعم

أي: كما وعد.

٣- الكفالة والضمان، ومنه قول عمر:

قلت كفِّي لك رهن بالرضى وازعمي يا هند قالت قد وجب

ازعمي: اضمني.

٤- الظن: ومنه قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:

فذق هجرها قد كنت تزعم أنه رشاد، ألا يا ربما كذب الزعم

تزعم: تظن.

انظر: الصحاح واللسان والتاج (زعم)، إكمال الإعلام: ١/ ٢٧٨.

على سَرَدٍ[١] على أبي بكر غير أبي يوسف الأعشى[٢]، قال:[٣] وقد ثبت عندنا وصحّ لدينا أنه عرض عليه القرآن وأخذ عنه القراءة تلاوة خمسةٌ سوى الأعشى وهم: يحيى بن محمد العليمي، وعبد الرحمن بن أبي حماد،[٤] وسهل بن شعيب
الشَّبَهي،[٥] وعروة بن محمد / الأسدي،[٦] وعبد الحميد بن صالح البرجمي.[٧] ١/ ١٥٢
قال: وهؤلاء من أعلام أهل[٨] الكوفة ومن المشهورين بالإتقان والضبط[٩]، تتمة ست وسبعين طريقاً لأبي بكر.

---

(١) سَرد القرآن: تابع قراءته في حدر منه، مجازاً.
وعبارة الداني: لم يقرأ القرآن سرداً على..، بحذف حرف «على» ونصب (سرد).
انظر: جامع البيان: ٥٠أ، التاج والأساس (سرد).

(٢) لم أجد قول ابن مجاهد في «السبعة» والذي رواه عنه الداني: قال ابن مجاهد: لم يرو لنا أن أحداً قرأ على أبي بكر وأخذ الناس القراءة عنه بعد أبي بكر غير أبي يوسف الأعشى. اهـ.
والأعشى هو: يعقوب بن محمد بن خليفة التميمي، أجلّ أصحاب شعبة، صاحب قرآن وفرائض، توفي في حدود سنة (٢٠٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٩٠، جامع البيان: ٥٠أ.

(٣) القائل هو الداني.

(٤) ابن مسكين بن حماد، أبو محمد، الكوفي، صالح مشهور، أخذ عرضاً عن حمزة، وخلفه في القيام بالقراءة.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٥) في المطبوع: (الشهبي) والكلمة غير مقروءة في جامع البيان.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٩، جامع البيان: ٥٠أ.

(٦) روى حروفاً عن الكسائي. ولم يذكره الذهبيّ ضمن الخمسة في ترجمة شعبة.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١٢، المعرفة: ١/ ٢٨١.

(٧) مقرئ، ثقة، قرأ على شعبة ثم الأعمش بحضرة شعبة، ولم يذكره المؤلّف ضمن الخمسة في ترجمة شعبة، توفي سنة (٢٣٠ هـ). وتصحفت (البُرجمي) بالباء الموحدة في المطبوع إلى التاء المثناة الفوقية.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٠-٣٦١، المعرفة: ١/ ٤٠٨-٤٠٩، الجرح والتعديل: ٦/ ١٤.

(٨) «أهل» سقطت من المطبوع.

(٩) جامع البيان: ٥٠أ.

رواية حفص

طريق عبيد بن الصبّاح عنه، فمن طريق الهاشميّ من خمس طرق:

طريق طاهر وهي الأولى عن الهاشميّ من «الشاطبية» و «التيسير» قرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون[١]، ومن «تلخيص» ابن بلّيمة قرأ بها على أبي عبد الله القزوينيّ، وقرأ بها على طاهر[٢]، ومن كتاب «التذكرة» لطاهر المذكور.

طريق عبد السلام وهي الثانية عن الهاشميّ من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخيّاط، ومن «الجامع» للخيّاط، وقرأ بها على أبي أحمد عبدالسلام ابن الحسين البصريّ[٣].

طريق المِلَنْجِي[٤] وهي الثالثة عنه من «غاية» الحافظ أبي العلاء قرأ بها على أبي عليّ الحدّاد، ومن «كامل» الهذليّ، وقرأ بها هو والحدّاد على أبي عبد الله أحمد ابن محمد بن الحسين بن يزدة الملنجيّ[٥].

---

(١) التيسير: ١٤.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١١ و ٢/ ٧٥.

(٣) البغداديّ، شيخ عارف، ثقة، صدوق، توفي سنة (٤٠٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٨٥، الجامع: ٣٩، المستنير: ١/ ٢٣٧-٢٣٨.

(٤) هذه أعلى طريق للمؤلّف عن حفص، فبينه وبين النبي ﷺ اثنا عشر رجلاً ثقات، قال المؤلّف: وهذه طريق أساوي فيها الشاطبيّ من أعلى طرقه، فكأننا جميعاً أخذناها عن ابن هذيل. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٨.

(٥) الخيّاط الأصبهاني، عمّر طويلاً حتى كان الحدّاد آخر من قرأ عليه موتاً، حدّث عنه الخطيب البغدادي، إمام في القراءات، توفي سنة (٤٣٧ هـ).
والمِلَنجي: بكسر الميم وفتح اللام وسكون النون وفي آخرها جيم، نسبة إلى «ملنجة» قرية بأصبهان.
انظر: غاية النهاية:١/ ١١٠-١١١، المعرفة:٢/ ٧٤٣-٧٤٤، الكامل: ق:١٣٦، غاية الاختصار: ١/ ١٣٠-١٣١، الأنساب: ٥/ ٣٨١-٣٨٢، الإكمال: ٧/ ٣٢١.

طريق الخبّازي وهي الرابعة عن الهاشميّ من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي نصر منصور بن أحمد الهرويّ، وقرأ بها على أبي الحسين عليّ بن محمد الخبّازي[١].

طريق الكارَزيني وهي الخامسة عنه من «المبهج» قرأ بها السبط على الشريف عبد القاهر وقرأ بها على أبي عبد الله الكارَزيني[٢].

وقرأ بها الكارَزيني والخبّازي والمِلَنجيّ وعبد السلام وطاهر بن غلبون[٣] الخمسة على أبي الحسن علي بن محمد بن صالح بن داود الهاشميّ البصريّ الضرير، ويعرف بالجُوخَانيّ[٤]، فهذه عشر طرق للهاشمي.

ومن طريق أبي طاهر[٥] من أربع طرق:

طريق الحمّاميّ وهي الأولى عنه من ثمان طرق: من «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين نصر الفارسيّ ومنه أيضاً وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم ابن إسماعيل المالكيّ، وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ[٦]، ومن «الروضة» لأبي علي

---

(١) الكامل: ق: ١٣٦.

(٢) المبهج: ١/ ٥٣.

(٣) التذكرة: ١/ ٣١-٣٢.

(٤) بضم الجيم وسكون الواو وفتح الخاء المعجمة بعدها ألف، بعدها نون، كذا كتبت في حاشية (ك) وهي نسبة إلى «جوخان» وهي لغة لأهل البصرة يسمون بها المكان الذي يجمع فيه التمر إذا جني من النخلة وأريد أن ينشّف. الأنساب: ٢/ ١١١، اللباب: ١/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٥) هو ابن أبي هاشم.

(٦) التجريد: ٥ب.

المالكيّ[١]، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي الفضل الرازيّ[٢]، ومن «الجامع» لابن فارس[٣]، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميميّ وعلى الشريف أبي نصر الهبّاريّ[٤]، ومن «كتابي» أبي العزّ قرأ بها على الحسن بن القاسم[٥]، ومن «تذكار» ابن شيطا.

وقرأ بها هو / والحسن بن القاسم والرازي وابن فارس والهبّاريّ ورزق الله ١/١٥٣ والمالكيّ والفارسيّ الثمانية على أبي الحسن عليّ بن أحمد الحمّاميّ[٦]، فهذه عشر طرق له.

طريق النّهروانيّ وهي الثانية عنه من «كتابي» أبي العزّ، قرأ بها على أبي عليّ الواسطي وقرأ بها على أبي الفرج النّهروانيّ[٧].

طريق ابن[٨] العلّاف وهي الثالثة عن أبي طاهر من «التذكار» لابن شيطا، قرأ بها على أبي الحسن ابن[٩] العلّاف.

طريق المصاحفيّ وهي الرابعة عنه من «كفاية» السبط قرأ بها على أبي بكر

(١) الروضة للمالكي: ١٧٩.

(٢) الكامل: ق: ١٣٦.

(٣) الجامع: ٣٩

(٤) المصباح: ٢/ ٤٦٦.

(٥) الإرشاد: ١٤٦، الكفاية الكبرى: ٧٠.

(٦) غاية النهاية: ١/ ٥٢٢.

(٧) الإرشاد:١٤٦، الكفاية الكبرى: ٧٠.

(٨) في المطبوع: (أبي) وهو تصحيف.

(٩) (ابن) سقطت من المطبوع.

محمد بن عليّ بن محمد البغداديّ، وقرأ بها على أبي الفرج عبيد الله بن عمر بن محمد بن عيسى المصاحفيّ البغدادي.

وقرأ المصاحفيّ وابن العلّاف والنّهروانيّ والحمّاميّ أربعتهم على أبي طاهر عبد الواحد[١] بن أبي هاشم البغداديّ[٢] فهذه أربع عشرة طريقاً لأبي طاهر.

وقرأ الهاشميّ وأبو طاهر على أبي العباس أحمد بن سهل[٣] بن الفيروزانيّ الأُشنانيّ[٤]، وقرأ الأشناني على أبي محمد عبيد بن الصبّاح بن صُبَيْح[٥] النهشليّ[٦] الكوفيّ ثم البغدادي، تتمة أربع وعشرين طريقاً لعبيد.

طريق عمرو بن الصبّاح عن حفص، فمن طريق الفيل[٧] عن عمرو:

طريق الوليّ وهي الأولى عن الفيل، طريق الحمّاميّ عن الولي من سبع طرق: من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقانيّ وأبي الحسن الخيّاط

---

(١) في المطبوع: (عبد الواجد) بالجيم، تصحيف.

(٢) غاية النهاية: ١/ ٤٧٦.

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٤٢١.

(٤) بضم الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح النون الأولى وكسر الثانية وبينهما ألف نسبة إلى بيع الأشنان وشرائه، والأشنان جمع الشَّنَن: القربة الخلقة، يقال: قِربة أشنان؛ كأنهم جعلوا جزءاً منها شنًّا.
انظر: الأنساب: ١/ ١٧٠، التاج (شنّ).

(٥) الضبط من (ز).

(٦) نسبة إلى نهشل بن دارم، بطن من تميم، أو إلى نهشل بن عدي، بطن من بني كلب.
انظر: الأنساب: ٥/ ٥٤٦.

(٧) ستأتي ترجمته ص: ٤٢٠.

وأبي عليّ العطّار[١]، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي الفضل الرازي[٢]، ومن كفاية أبي العزّ قرأ بها على أبي علي الواسطيّ[٣]، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ المذكور، وقرأ بها على الواسطي المذكور[٤]، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي الحسين[٥] أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف[٦]، ومن «التذكار» لابن شيطا.

وقرأ بها هو وأبو الحسين والواسطيّ والرازيّ[٧] والعطّار والخيّاط والشرمقانيّ، السبعة على أبي الحسن الحمّاميّ[٨]، فهذه ثمان طرق للحمّاميّ إلّا أن أبا الحسين قرأ الحروف.

طريق الطّبريّ عن الولي من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبوي عليّ؛

---

(١) المستنير: ١/ ٢٣٩ وفيه أنهم قرؤوا بها بالقصر من غير مدّ، وأن قراءتهم على الحمّاميّ كانت سنة (٣٩٢ هـ)، وليس من صواب المنهج أن نعتبر هذه الطريق من «الجامع» لابن فارس، وإن كان سنده كما هنا بالنسبة إلى المستنير، حيث إن المؤلّف لم يصرح بذلك، والله أعلم. انظر: الجامع: ٤٠.

(٢) الكامل: ق:١٣٧.

(٣) الكفاية الكبرى: ٧١-٧٢.

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١٣٢.

(٥) مقرئ جليل، ثقة، صالح، قرأ على المسافر بن الطيّب، أكثر الترحال، توفي سنة (٤٩٢ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٠، السير: ١٩ / ١٦٣-١٦٤.

(٦) المصباح: ٢/ ٤٧١-٤٧٢.

(٧) في (ز) «الرزاز» خطأ.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢.

العطّارِ والشّرمقانيّ[١]، ومن «الكامل» للهذلي قرأ بها على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على الخزاعيّ[٢]، ومن «الوجيز» للأهوازي[٣].

١/١٥٤ وقرأ بها الأهوازي والخزاعيّ والعطّار / والشّرمقانيّ على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطّبريّ، فهذه أربع طرق للطبري.

وقرأ الطّبريّ والحمّاميّ على أبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن بن البختَري[٤] العِجليّ[٥] المعروف بالولي[٦] فهذه اثنتا عشرة طريقاً للولي.

طريق ابن الخليل وهي الثانية عن الفيل من «المبهج» و «المصباح» قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكرم على الشريف عبد القاهر، وقرأ بها على محمد بن الحسين، وقرأ بها على أبي الطيّب عبد الغفار بن عبيد الله[٧] بن السّرِيّ الحُضَيْني[٨] الكوفيّ

(١) المستنير: ١/ ٢٣٩، وفيه أنّ قراءته على الشرمقاني كانت سنة (٤٣٣ هـ) وعلى العطّار كانت سنة (٤٣٦ هـ) وأن قراءتها على الطّبريّ كانت سنة (٣٩٠ هـ).

(٢) الكامل: ق: ١٣٧.

(٣) الوجيز: ق٤ب.

(٤) هو اسم وليس نسبة. انظر: الأنساب: ١/ ٢٩٤.

(٥) لعله نسبة إلى بني عجل بن لجيم، ينتهي إلى ربيعة بن نزار. انظر: الأنساب: ٤ / ١٦٠.

(٦) المروزي، مقرئ، ثقة، ضابط، مسند، توفي سنة (٣٥٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٦-٦٧، المعرفة: ٢/ ٦٠١-٦٠٢.

(٧) هذا الصواب، بالتصغير، وتصحف في (س) وكذا المطبوع إلى: «عبد» مكبراً.
وهو شيخ القراء بواسط، مقرئ، معروف متقن نحوي أديب، من تلاميذ الطّبريّ وابن مجاهد، له كتاب في «القراءات»، ملكه الذهبيّ، توفي سنة (٣٦٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٧-٣٩٨، المعرفة: ٢/ ٦٤٢-٦٤٣، سؤالات السلفي: ٦٥، بغية الوعاة: ٢/ ١٠٣، الأنساب: ٢/ ٢٣٣.

(٨) كذا ضبطه المؤلّف بالحروف: بالحاء المهملة والضاد المعجمة، وهي نسبة لم أعرفها، وتصحفت في المطبوع إلى: «الحصيني» بالصاد المهملة...انظر: الأنساب: ٢/ ٢٣٣، اللباب: ١/ ٣٧٢.

ثم الواسطيّ، وقرأ بها على أبي الحسن محمد بن أحمد بن الخليل العطّار[١]، وقرأ بها هو والوليّ على أبي جعفر أحمد بن محمد بن حميد الفاميّ[٢]؛ الملقب بالفيل، فهذه أربع عشرة طريقاً للفيل.

ومن طريق زَرْعَان[٣]: طريق السّوسنجرديّ وهي الأولى عنه من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي نصر[٤] الفارسيّ[٥]، ومن «الروضة» لأبي علي المالكيّ[٦]، ومن «غاية» الهمذاني، قرأ بها على أبي منصور محمد بن علي ابن[٧] منصور بن الفراء[٨]، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عليّ الخيّاط[٩]، ومن «المصباح» قرأها[١٠] على الخيّاط المذكور، وقرأ بها هو والمالكيّ والفارسيّ على أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الخضر[١١] السوسنجردي، فهذه أربع طرق له.

---

(١) مقرئ متصدر، وتصحفت (الخليل) في (ز) إلى «الخليع»
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٢.

(٢) نسبة إلى قرية فامية من عمل دمشق.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١١٢، الأنساب: ٤/ ٣٤٣.

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٤٢٢.

(٤) في (ت) «أبي علي» وهو خطأ.

(٥) التجريد: ٥ب.

(٦) الروضة للمالكيّ: ١٧٧.

(٧) «علي بن» سقطت من (ت).

(٨) شيخ، مقرئ، متصدر.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢١٠.

(٩) غاية الاختصار: ١٣٣.

(١٠) في (ت) و (ز): «قرأها أيضاً».

(١١) في (س): «الحصين»، وهو تحريف وخطأ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٣.

طريق الخراسانيّ وهي الثانية عنه قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس، وقرأ بها على عبد الباقي بن الحسن الخراساني[١].

طريق النّهروانيّ وهي الثالثة عنه من «كفاية» أبي العزّ قرأ بها على الحسن بن القاسم[٢]، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار[٣]، وقرأ بها العطّار وابن القاسم على أبي الفرج النّهروانيّ[٤].

طريق الحمّاميّ وهي الرابعة عنه من «التذكار» لابن شيطا، ومن «الجامع» لابن فارس، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار أيضاً على العطّار[٥]، وقرأ بها هو وابن فارس وابن شيطا على أبي الحسن الحمّاميّ[٦].

طريق المصاحفي وهي الخامسة عنه من «الجامع» لابن فارس، ومن «المستنير» أيضاً قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار[٧]، ومن «المصباح» قال أبو الكرم: أخبرنا أبو بكر الخيّاط وقرأ بها على العطّار[٨]* وقرأ بها

---

(١) جامع البيان: ٥١ب.

(٢) الكفاية الكبرى: ٧٢.

(٣) المستنير: ١/ ٢٤٠.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٨.

(٥) المستنير: ١/ ٢٤٠، الجامع: ٤٠.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢.

(٧) المستنير: ١/ ٢٤٠، الجامع: ٤٠.

(٨) المصباح: ٢/ ٤٧٢-٤٧٤ ولكن فيه: أن الخيّاط قرأ على السوسنجِرْدي الذي قرأ على المصاحفي، وليس فيه قراءة الخيّاط على العطّار، ولم أجد فيما لديّ من مصادر أن الخيّاط قرأ على (العطّار) بل يظهر من ترجمتيهما أنهما قِرنان وذلك لاشتراكهما في نفس الشيوخ، والله أعلم.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٤ و٢/ ٢٠٨-٢٠٩.

العطّار [١] * وابن فارس على عبيد الله بن عمر المصاحفيّ [٢].

طريق بكر وهي السادسة عنه من «غاية» أبي العلاء، قرأ بها على أبي منصور ابن الفرّاء وقرأ بها على أبي بكر محمد / بن عليّ الخيّاط، وقرأ بها على بكر بن ١/١٥٥
شاذان الواعظ[٣].

وقرأ بها الواعظ والمصاحفيّ والحمّاميّ والنّهروانيّ والخراسانيّ والوسنجِرْديّ ستتهم على أبي الحسن عليّ بن محمد بن أحمد القلانسيّ[٤]، وقرأ على أبي الحسن زرعان بن أحمد بن عيسى الدقّاق[٥] البغداديّ، فهذه أربع عشرة طريقاً لزرعان.

وقرأ زرعان والفيل على أبي حفص عمرو بن الصبّاح بن صُبَيْح البغداديّ الضرير، فهذه ثمان وعشرون طريقاً لعمرو.

وقرأ عمرو وعبيد على أبي عمرو[٦] حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي الغاضري[٧] البزاز، تتمَّة اثنتين وخمسين طريقاً لحفص.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٠.

(٣) غاية الاختصار: ١/ ١٣٣.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٦-٥٦٧.

(٥) سماه أبو العز وابن سوار: (زرعان بن عبد الله) والدقاق: نسبة إلى عمل الدقيق وبيعه.
انظر: المستنير: ١/ ٢٤٠، الكفاية الكبرى: ٧٢، الأنساب: ٢/ ٤٨٥.

(٦) كذا في جميع النسخ بإثبات واو (عمرو) وفي مصادر ترجمته: (أبو عمر) بدون واو بعد الراء.

(٧) بالغين والضاد المعجمتين، نسبة إلى غاضرة بن مالك بن ثعلبة من بني أسد، وليست نسبة إلى بلدة (الغاضرية) التي قرب الكوفة، والله أعلم، وهذه النسبة فاتت السمعاني واستدركها عليه ابن الأثير، وتحرفت في (س) إلى: «الناصري» بالنون والصاد المهملة.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٤، المعرفة: ١/ ٢٨٧، اللباب: ٢/ ٣٧٢، التاج: (غضر).

وقرأ حفص وأبو بكر على إمام الكوفة وقارئها أبي بكر عاصم بن أبي النَّجود[١] بهدلةَ الأسديّ؛ مولاهم الكوفيّ، فذلك مائة وثمانٍ[٢] وعشرون طريقاً لعاصم

وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب بن ربيعة[٣] السلميّ الضرير، وعلى أبي مريم زِرّ بن حُبَيْش بن حُباشة الأسديّ[٤] وعلى أبي عمرو سعد بن إياس الشيباني[٥]، وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وقرأ السُّلَميّ وزِرّ أيضاً على عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وقرأ السلمي أيضاً على أبيّ بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وقرأ ابن مسعود وعثمان وعليّ وأبيّ وزيد على رسول الله ﷺ.

وتوفي عاصم آخر سنة سبع وعشرين ومائة[٦]، وقيل: سنة ثمان وعشرين[٧]،

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «بن بهدلة».

(٢) في المطبوع: «ثمانية».

(٣) ضبطت في «المعرفة»: «رُبَيِّعة» بضم الراء وفتح الباء الموحدة من أسفل، والياء المثناة من أسفل المشددة. وتحرفت في (ظ) إلى «زمعة» بالزاي والميم. انظر: المعرفة: ١/ ١٤٦.

(٤) ذكر ابن الأثير أنه غاضريّ كحفص. انظر: اللباب: ٢/ ٣٧٢.

(٥) الكوفي، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، ذكر السمعاني أنه كان يقول: أذكر أني سمعت برسول الله ﷺ وأنا أرعى إبلاً لأهلي بكاظمة. اهـ توفي نحو سنة (٩٦ هـ) وله ١٢٠ سنة. والشيباني: نسبة لشيبان بن ذهل من ثعلبة قبيلة في بكر بن وائل. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠٣، الأنساب: ٣/ ٤٨٢-٤٨٥.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٨، المعرفة: ١/ ٢٩٠.

(٧) رواه البخاري عن أحمد بن سليمان عن إسماعيل بن مجالد، قال الذهبي: فلعله في أولها. اهـ انظر: المصدرين السابقين.

ولا اعتبار بقول من قال غير ذلك[١]، وكان هو الإمام الذي انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلميّ؛ جلس موضعه ورحل[٢] الناس إليه في القراءة[٣]، وكان قد جمع بين الفصاحة[٤] والإتقان، والتحرير والتجويد، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن[٥].

قال أبو بكر بن عيّاش: لا أحصي ما سمعت أبا إسحاق السَّبِيعي[٦] يقول: ما رأيت أحدا أقرأ للقرآن من عاصم[٧].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عاصم فقال: رجل صالح خيّر ثقة[٨].

---

(١) نقل المؤلّف عن الأهوازي: اختلف في موته فقيل سنة (١٢٠ هـ) وهو قول أحمد بن حنبل، وقيل سنة (١٢٩ هـ).. إلخ قال الأهوازي: والذي عليه الأكثر ممن سبق أنه سنة (١٢٩ هـ). قلت -المؤلف-: الصحيح ما قدمت ولعله تصحف على الأهوازي (سبع) «بتسع»، والله أعلم. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٨-٣٤٩.

(٢) في (ت) والمطبوع: (رجل) بالجيم، ومعناها: يقال: رَجَل الرجل رَجَلاً إذا كان يمشي في السفر وحده لا دابّة له يركبها. التاج (رجل) بالجيم.

(٣) في المطبوع: (للقراءة).

(٤) الفصاحة: البيان.

(٥) هذا قول أبي بكر بن عياش، تمامه: حتى كأن في حنجرته جلاجل.اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٧، المعرفة: ١/ ٢٠٥.

(٦) عمرو بن عبد الله بن عليّ الهمداني، ولد في خلافة عثمان، ورأى كثيراً من الصحابة رضي الله عنهم، روى عنه الأعمش والثوري. توفي سنة (١٢٧ هـ).
السَّبِيعي: نسبة إلى: سبيع بن صعب، وهو بطن من همدان. انظر: الأنساب: ٣/ ٢١٨.

(٧) نقل قولَ أبي إسحاق ابنُ سوار بسنده إليه ثم عقّب عليه بقوله: قول أبي إسحاق حجة؛ لأنه من أجلّاء التابعين، لقيَ ثلاثة وعشرين رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٧، المعرفة: ١/ ٢٠٦، المستنير: ١/ ٢١٣.

(٨) كتاب العلل ومعرفة الرجال: ١/ ١٦٣.

١٥٦/١ وقال ابن عيّاش: دخلت على عاصم وقد / احتُضِر فجعل يردِّد هذه الآية، يحققها حتى كأنّه في الصلاة: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ﴾ [الأنعام:٦٢].(١)

وتوفي أبو بكر شعبة في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة(٢)، ومولده سنة خمس وتسعين(٣). وكان إماماً علماً كبيراً عالماً عاملاً، حُجَّةً من كبار أئمة السُّنَّة(٤)، ولـمّا حضرته الوفاة بكت أخته، فقال لها ما يبكيك؟ انظري إلى تلك الزاوية(٥) فقد ختمت فيها ثمان عشرة ألف(٦) ختمة(٧).

وتوفي حفص سنة ثمانين ومائة على الصحيح(٨)، ومولده سنة تسعين(٩).

---

(١) غاية النهاية: ١/ ٣٤٨، المعرفة: ١/ ٢٠٩، إعراب القراءات الشاذة للعكبري: ١/ ٤٧٥.

(٢) وهو قول أحمد بن حنبل ويحيى بن آدم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٧، المعرفة: ١/ ٢٨٧.

(٣) هذا قوله هو نفسه سمعه منه هارون بن حاتم.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٦، المعرفة: ١/ ٢٨٠.

(٤) قال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش. اهـ.
وقال شعبة نفسه: من زعم أن القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق عدو الله، لا نجالسه ولا نكلّمه. اهـ
ومن أقواله: الدخول في العلم سهل، لكن الخروج منه إلى الله شديد. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٦، المعرفة: ١/ ٢٨٦.

(٥) في (ت) والمطبوع: «الزواية» بتقديم الواو على الألف، وهو تحريف.

(٦) في (ت) «آلاف» على الجمع.

(٧) هذه القصة روى أبو العباس بن مسروق أنه سمع يحيى الحِمّاني يقولها.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٧، المعرفة: ١/ ٢٨٦.

(٨) خلافاً لما ذكره أبو طاهر ابن أبي هاشم وغيره من أنه توفي قبل الطاعون بقليل، وكان الطاعون في سنة (١٣١ هـ) فذاك حفص بن سليمان المنقري من أقران السختياني، قديم الوفاة. وقال غيره: توفي حفص بين الثمانين والتسعين. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٥، المعرفة: ١/ ٢٨٩.

(٩) غاية النهاية: ١/ ٢٥٤، المعرفة: ١/ ٢٨٧.

وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم[١]، وكان ربيبَ[٢] عاصم؛ ابنَ زوجته، قال يحيى بن معين: الروايةُ الصَّحيحة التي رويت من قراءة عاصم روايةُ حفص[٣].

وقال ابن المنادي: كان الأولون يَعُدُّونه في الحفظ[٤] فوق ابن عيّاش، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ على عاصم، وأقرأ الناس دهرا[٥].

وقال الحافظ الذهبّي: أمّا[٦] القراءة فثقة ثبت ضابط بخلاف حاله في الحديث[٧].

وتوفي يحيى بن آدم[٨] النصف من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث ومائتين، وكان إماماً كبيراً من أئمّة الأعلام حُفّاظ السّنّة.[٩]

---

(١) هذا قول أبي هشام الرفاعي:
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٤، ١/ ٢٨٨.

(٢) الرَّبِيب: ابن امرأة الرجل من غيره، وكذلك يقال لامرأة الرجل إذا كان له ولد من غيرها ربيبة. التاج (ربب).

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٤، المعرفة: ١/ ٢٨٧.

(٤) في المعرفة: الحفظ -يعني- للقراءة فوق.... ١/ ٢٨٩.

(٥) أوّل كلام ابن المنادي: قرأ حفص على عاصم مراراً وكان الأولون... اهـ ويُنَبَّه على أن كلمة «حفص» سقطت من «غاية» المؤلّف حتى أصبح الكلام كأنّ ابن المنادي قرأ عليه عاصم.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٤، المعرفة: ١/ ٢٨٩.

(٦) كذا في النسخ و «غاية» المؤلّف، وفي المعرفة والمطبوع: «أما في..».

(٧) المعرفة: ١/ ٢٨٨.

(٨) كذا في جميع النسخ بدون (في).

(٩) غاية النهاية: ٢/ ٣٦٤، المعرفة: ١/ ٣٤٢-٣٤٤ وفيه أن وفاته في ربيع الأول.

وتوفي العليميّ سنة ثلاث وأربعين ومائتين[١] ومولده سنة خمسين[٢] ومائة، وكان شيخاً جليلاً ثقة ضابطاً صحيح القراءة.

وتوفي شعيب سنة إحدى وستين ومائتين، وكان مقرئاً ضابطاً عالماً حاذقاً موثّقاً[٣] مأموناً[٤].

وتوفي أبو حمدون في حدود سنة أربعين ومائتين، وكان مقرئاً ثقة ضابطاً صالحاً ناقلاً[٥].

وتوفي أبو بكر الواسطيّ سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة[٦]، ومولده سنة ثمان عشرة ومائتين، وكان إماماً جليلاً ثقة ضابطاً صالحاً[٧] كبير القدر

---

(١) غاية النهاية: ٢/ ٣٧٩.

(٢) في المطبوع: (خمس) وهو خطأ،

وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٧٨، المعرفة: ١/ ٤٠٩-٤١٠.

(٣) في (س) «موثوقاً» والكلمة ساقطة من (ز).

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٧.

(٥) قرأ على شيخه حسين الجعفي القرآن في كلّ يوم آيةً حتى ختمه في خمس عشرة سنة، وذكر له المؤلّف والسمعانيّ رؤيا عن الإدغام، وذكر له السمعانيّ أيضاً عدة حكايات تدل على صلاحه وزهده، منها ما نقله عن ابن المنادي قال: كان يقصد المواضع التي ليس فيها أحد يقرئ الناس فيقرئهم حتى إذا حفظوا انتقل إلى قوم آخرين بهذا النعت. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٤، المعرفة: ١/ ٤٢٥-٤٢٦، تاريخ بغداد: ١٣/ ١٦، الأنساب: ١/ ٥٠٨.

(٦) كذا في «النشر» وهو قول الأهوازي، وقد استبعد المؤلّف هذا التاريخ، والصواب الذي عليه الخطيب والقصاع والذهبي والمؤلّف والنقّاش أنه توفي سنة (٣١٣هـ) ثلاث عشرة وثلاثمائة.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٥، المعرفة: ١/ ٤٩٣، تاريخ بغداد: ١٤/ ٣١٩-٣٢٠، السير: ١٥/ ٢٢٠.

(٧) (صالحاً) سقطت من المطبوع.

ذا كرامات وإشارات حتى قالوا: لولاه[١] لما[٢] اشتهرت روايات العليميّ[٣].

وقال النقَّاش: ما رأت / عينايَ مثله[٤]، وكان إمام «الجامع» بواسط سنين، ١/١٥٧
وكان أعلى الناس إسناداً في قراءة عاصم[٥].

وتوفي ابن خليع في ذي القعدة سنة ست وخمسين وثلاثمائة، وكان مقرئاً متصدراً ثقة ضابطاً متقناً[٦].

---

(١) «لولا» عند سيبويه حرف جر، لكن لا تجر إلا المضمر نحو: (لولاك لولاي، لولاه)، فالضمائر الثلاثة عنده مجرورات بلولا، وعند الأخفش هي في موضع رفع بالابتداء ولا تعمل (لولا) فيها وهي كنحو: (لولا زيد لأتيتك)، ولم يذكر ابن مالك في الألفية (لولا) ضمن حروف الجر العشرين، وذكرها في كتبه الأخرى، وذهب المبرد إلى أن (لولا) لم ترد في كلام العرب متصلة بضمائر الجر كالكاف والهاء والباء، ومذهبه محجوج بوروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم - مع قلته وقلة شيوعه، كقول عمرو بن العاص لمعاوية رضي الله عنهما:

أتطمع فينا مَن أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حَسَن وغير ذلك.

انظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٧-٨.

(٢) في (ت) و (ز): «ما» بدون اللام وكلاهما صحيح.

(٣) ممن صرح بهذا القول سبط الخيّاط في «كفايته» قال: العُلَيْميّ ليس بمذكور في القراءة ولا في الحديث إلّا أن الرواية عنه عظمت وجلت بالإمام أبي بكر يوسف بن يعقوب؛ لأنه كان ثقة في نفسه أمينا في روايته ونقله. اهـ بواسطة غاية النهاية: ٢/ ٤٠٥.

(٤) نقله أبو إسحاق الطّبريّ، أنه سمع النقَّاش يقول ذلك، وزاد: كان أصمّ إلّا عن كتاب الله، ومُقْعَداً إلا عن فرائض الله، ثم قال الطّبريّ: لو لم يحك هذه الحكاية النقَّاش لما تحدثت بها. اهـ

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٠١.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٤.

(٦) غاية النهاية: ١/ ٥٦٧.

وتوفي الرزّاز في حدود سنة ستين[1] وثلاثمائة، وكان مقرئاً متصدراً معروفاً.

وتوفي عبيد بن الصبّاح سنة خمس وثلاثين ومائتين[2]، وكان مقرئاً ضابطاً صالحاً، قال الداني: هو من أجلّ أصحاب حفص وأضبطهم[3]، وقال الأشنانيّ: قرأت عليه فكان فيما[4] علمته من الورعين المتقين.[5]

وتوفي عمرو بن الصبّاح سنة إحدى وعشرين ومائتين[6]، وكان مقرئاً ضابطاً حاذقاً من أعيان أصحاب حفص.

وقد قال غير واحد[7]: إنه أخو عبيد، وقال الأهوازي وغيره:[8] ليسا

---

(١) تصحفت في (ظ) إلى: «ثنتين» بالمثلثة والنون، وذكر المؤلّف في «غايته» نقلاً عن القاضي أسد - كذا والصواب: أسعد - أنه توفي في المحرم سنة (٣٦٧ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠١.

(٢) لكن رجّح بل صحّح المؤلّف في «غايته» بسندٍ ذكره ووصفه بأنه أخبره به الثقات إلى أبي العباس الأشناني أنه قال: مات عبيد بن الصبّاح سنة (٢١٩ هـ): تسع - بتقديم التاء - عشرة ومائتين، ثم قال المؤلّف: وهذا أصح.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٦.

(٣) انظر: المعرفة: ١/ ٤١١.

(٤) من (ز)، وفي (ظ) و (س): «ما» وفي (ت) «مما» بميمين، وما أثبته من (ز) موافق لما في غاية الاختصار: ١/ ١٣١.

(٥) في (ت) «المتقدمين» انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٦.

(٦) غاية النهاية: ١/ ٦٠١، المعرفة: ١/ ٤١١.

(٧) منهم الداني وابن أبي مريم صاحب «الموضح» والذهبي.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٦ و ٦٠١، المعرفة: ١/ ٤١٠، الإقناع: ١/ ١٢٣، الموضح: ١/ ١٤٠.

(٨) منهم ابن شيطا. انظر: المعرفة: ١/ ٤١٢، المستنير: ١/ ٢١٨، الإقناع: ١/ ١٢٣.

بأخوين بل حصل الاتفاق في اسم الأب والجدّ وذلك عجيب، ولكن أبعد وتجاوز من قال هما واحد.

وتوفي الهاشمي سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وكان شيخ البصرة في القراءة مع الثقة والمعرفة والشهرة والإتقان، رحل إليه أبو الحسن طاهر بن غلبون حتى قرأ عليه بالبصرة[١].

وتقدمت وفاة أبي طاهر في رواية البزي[٢].

وتوفي الأشناني سنة سبع وثلاثمائة على الصحيح[٣]. وكان ثقة عدلاً ضابطاً خَيِّراً مشهوراً بالإتقان، وانفرد بالرواية، قال ابن شنبوذ: لم يقرأ على عبيد بن الصبّاح سواه[٤] ولـمّا توفي عبيد قرأ على جماعة من أصحاب حفص غير[٥] عبيد[٦].

---

(١) غاية النهاية: ١/ ٥٦٨، المعرفة: ٢/ ٦١٨.

(٢) انظر: ص: ٣٢٠.

(٣) خلافا للدانيّ الذي قال سنة (٣٠٠ هـ)، والأهوازي الذي قال: سنة (٣٠٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٠، المعرفة: ١/ ٤٨٩.

(٤) ذكر المؤلّف عن ابن شنبوذ أنه قال: ذكر الأشناني أنه لم يجد بين أصحاب عمرو وعبيد خلافاً، وهذا دليل الاختلال؛ لأنا نجد من طريق غيره عنهما خلافاً. اهـ.

ثم علّق المؤلّف بقوله: كلامه هذا ينقض قوله أوّلاً: لم يرو عنه الأشناني. اهـ.

وزيادة على ذلك فقد ذكر المؤلّف ممن قرأ عليه غير الأشناني: عبد الصمد بن محمد العينوني والحسن بن المبارك، من الكامل.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٥، المعرفة: ١/ ٤١١-٤١٢.

(٥) في (س) «عن» خطأ.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩-٦٠.

وتوفي الفيل سنة تسع وثمانين ومائتين[١]، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة ست،
١٥٨/١ وكان شيخاً ضابطاً، ومقرئاً حاذقاً مشهوراً، وإنما لُقِّب بالفيل لعظم خَلقه[٢]/

وتوفي زرعان في حدود التسعين ومائتين[٣]، وكان من جِلّة[٤] أصحاب عمرو ابن الصبّاح، مشهوراً فيهم، ضابطاً محقّقاً متصدراً[٥].

قراءة حمزة

رواية خلف طريق إدريس[٦] عن[٧] خلف، فمن طريق ابن عثمان من ثلاث طرق:

طريق الحِرْتكيّ وهي الأولى عنه من «الشاطبية» و«التيسير» قرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون،[٨] ومن «تلخيص» ابن بَلِّيمة قرأ بها على أبي عبدالله القزوينيّ، وقرأ بها على[٩] ابن غلبون المذكور، ومن كتاب «التذكرة» لابن

---

(١) وهو قول الأهوازي والنقّاش.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١١٢، المعرفة: ٢/ ٥١٤.
(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ١١٢، المعرفة: ٢/ ٥١٣.
(٣) لم يذكر المؤلّف تاريخ وفاته في «غايته».
(٤) في (ت): «جملة» بالميم بين الجيم واللام، وليست هي مراد المؤلّف، والله أعلم.
(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٤.
(٦) ستأتي ترجمته ص: ٤٤٦.
(٧) في (س) «عنه» بالضمير، وهو تحريف.
(٨) التيسير: ١٥.
(٩) «على» سقطت من المطبوع.

غلبون، وقرأ بها ابن غلبون على أبي الحسن محمد بن يوسف بن نهار الحرتكي[١] فهذه أربع طرق للحرتكيّ.

طريق المصاحفيّ وهي الثانية عن ابن عثمان من «تجريد» ابن الفحّام، قرأ بها على أبي الحسين الفارسيّ.[٢] ومن «روضة» المالكيّ[٣]، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار وأبي الحسن الخيّاط[٤]، ومن «الجامع» للخياط المذكور[٥]، وقرأ بها الخيّاط والعطّار والمالكيّ والفارسيّ الأربعة على أبي الفرج عبيد الله بن عمر المصاحفيّ[٦]، فهذه خمس طرق للمصاحفي.

طريق الأَدَمي وهي الثالثة عن ابن عثمان من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي المظفر عبد الله بن شبيب بن عبد الله الأصبهاني وقرأ بها على

---

(١) شيخ مقرئ، إمام جامع البصرة، معروف بالضبط والإتقان، أدرك الأكابر من الشيوخ، توفي بعد سنة (٣٧٠ هـ).

الحِرتكي: بكسر الحاء وسكون الراء وبعدها تاء مثناة من فوق نسبة لم أجد من ذكرها، ويغلب على الظنّ أنها وصفٌ لا نسبة من قولهم: حَرْتَك: على وزن جعفر، وهو الصغير الجسم، والله أعلم.

تنبيه: كنّاه الذهبي بأبي الحسين، مصغرا.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٨-٢٨٩، المعرفة: ٢/ ٦٦١، التذكرة ١/ ٤٤، القاموس (حتك) التاج (حرتك) وتصحف (نهار) إلى (نيار).

(٢) التجريد: ٥ب.

(٣) الروضة للمالكي: ٢٠١-٢٠٢.

(٤) المستنير: ١/ ٢٥٢.

(٥) في المطبوع: «المذكورة» بالتاء.

وانظر الجامع لابن فارس: ٣٣.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٠.

أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعيّ[١] وقرأ بها على محمد بن الحسن الأَدَميّ[٢].

وقرأ الأدميّ والمصاحفيّ والحرتكيّ على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن بويان[٣]، فهذه عشر طرق لابن عثمان.

ومن طريق ابن مقسم من عشر طرق:

طريق السامريّ وهي الأولى عنه قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.[٤] ومن «الكافي» قرأ بها ابن شريح على ابن نفيس*[٥] ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على ابن نفيس*[٦] ومنه أيضاً قرأ بها على محمد بن الحسن الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الطحّان[٧]، ومن «العنوان» قرأ بها أبو الطاهر على الطرسوسي*[٨] ومن «المجتبى» لأبي القاسم الطرسوسيّ المذكور،

(١) الكامل: ق: ١٤٠.

(٢) أبو عبد الله نزيل البصرة.

والأَدَمي: بفتح الهمزة والدال بعدها ميم، نسبة إلى من يبيع الأدم، وكتب بخط دقيق تحت كلمة (الأدمي) في (ك): بالقصر اهـ، وكذا ضبطها المؤلّف، وقال: لا يُعرف: (الآدمى) بالمد في القراء ووهم من زعم ذلك، قال: ويقع في كتب القراء ضبط: جعفر بن محمد بن عبد الله بالمد وغيره بالمد ولعله وَهم والله أعلم.اهـ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٧٤ و ٢/ ١١٨.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٠.

(٤) جامع البيان: ٥٣أ.

(٥) الكافي: ١١.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٧) الكامل: ق: ١٤٠.

(٨) انظر: ص: ٢٧٤.

وقرأ بها الطرسوسيّ*[1] والطحان وابن / نفيس وفارس على أبي أحمد ١٥٩/١
السامريّ[2] فهذه ستّ طرق للسامري.

طريق الحمّاميّ وهي الثانية عن ابن مقسم من «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ[3] ومن «الكافي» و«الكامل» قرآ[4] بها على تاج الأئمة ابن هاشم[5]، ومن «الكافي» أيضاً قرأ بها على أبي عليّ المالكيّ[6]، ومن «التجريد» أيضاً قرأ بها على ابن غالب وقرأ بها على المالكيّ[7]، ومن «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ المذكور، ومن «الكامل» قرأ بها على أبي الفضل الرازي.[8]

ومن «إرشادي"[9] أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطيّ[10] ومن «التذكار» لابن شيطا ومن «المستنير» قرأ بها على ابن شيطا المذكور[11]، ومن «الجامع» لابن فارس الخيّاط، ومن «المستنير» لابن سوار قرأ[12] على الخيّاط المذكور، ومنه أيضاً

(١) ما بين النجمتين سقط من متن (س، ظ) وكتب في الحاشية ووضع عليه «صح».

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٧.

(٣) التجريد: ٥ب.

(٤) كذا بالتثنية، وفي المطبوع: (قرأ) بالإفراد، وهو خطأ.

(٥) الكامل: ق: ١٤٠، الكافي: ١١.

(٦) الكافي: ١١.

(٧) التجريد: ٥ب-٦أ.

(٨) الكامل: ق: ١٤٠.

(٩) في (س) «إرشاد» بالإفراد، وكتب في حاشية (ز): وهما كتابا أبي العز، ولكن غلّب «الإرشاد» فقال: إرشادي أبي العز. اهـ والراجح عندي أن هناك إرشادين لأبي العز، كما سبق بيانه ص: ٢٢٩.

(١٠) الإرشاد: ١٤٧-١٤٨، الكفاية الكبرى: ٨٩-٩٠.

(١١) المستنير: ١/ ٢٥١.

(١٢) في المطبوع: (بها).

قرأ بها على أبوي عليّ الشرمقانيّ والعطّار[١]، ومن «المصباح» قرأ بها أبـو الكـرم على الشريف أبي نصر أحمد بن عليّ الهبّاري[٢]، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر المزرفي، وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن الحسن بن أحمد بن غريب[٣] الموصليّ[٤].

وقرأ الموصليّ والهبّاري والعطّار والشرمقانيّ والخيّاط وابن شيطا والواسطيّ والرازيّ والمـالكيّ[٥] وتـاج الأئمّـة والفـارسيّ الأحـد عـشر عـلى أبي الحـسن الحمّاميّ[٦] فهذه سبع عشرة طريقاً للحماميّ.

طريق الطّبريّ وهي الثالثة عن ابن مقسم من المستنير قرأ بها ابن سوار على أبوي عليّ العطّار والشرمقانيّ[٧]، ومن «الوجيز» لأبي علي الأهوازيّ[٨]، وقرأ بها هو والشرمقاني والعطّار على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطّبريّ فهـذه ثـلاث طرق للطبري

---

(١) الجامع: ٣٢، المستنير: ١/ ٢٥١ وفيه أن قراءتهم على الحمّاميّ كانت سنة (٣٩٢ هـ).

(٢) المصباح: ٢/ ٥٤٣.

(٣) الإسكاف نزيل بغداد، مقرئ ضابط معروف.

غاية النهاية: ١/ ٢٤٠.

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١٣٦.

(٥) انظر: الروضة المالكيّ: ٢٠٠-٢٠١.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢.

(٧) المستنير: ١/ ٢٥١.

(٨) ليس في الوجيز -عندي- هذا الطريق، بل فيه: الأهوازي عـن الجبنـي عـن ابـن شـنبوذ عـن إدريـس.

الوجيز: ق ٤.

طريق الشنبوذيّ وهي الرابعة عنه من «المبهج» قرأ بها السبط على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ بها على أبي الفرج الشنبوذيّ[١].

طريق النّهروانيّ وهي الخامسة عن ابن مقسم من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار[٢]، ومن «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي الفضل الرازي[٣].

وقرأ بها الرازي[٤] والعطّار على أبي الفرج النّهروانيّ[٥].

طريق الرزاز[٦] وهي السادسة عنه من «المصباح» لأبي الكرم ومن الموضح والمفتاح[٧] لابن خيرون وقرآ بها على عبد السيِّد بن عتَّاب وقرأ بها على أبي الحسن علي بن / أحمد الرزّاز[٨]، فهذه ثلاث طرق للرزّاز. ١/ ١٦٠

طريق ابن مهران وهي السابعة عن ابن مقسم من «الغاية» له[٩].

---

(١) المبهج: ١/ ٦٧.

(٢) المستنير: ١/ ٢٥٢.

(٣) الكامل: ق: ١٤٠.

(٤) في (ز): «الرزاز» ولعله سبق قلم.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٨.

(٦) مقرئ متصدر ضابط لرواية خلف عن حمزة، له قصة مع عبد السيِّد بن عتَّاب تلميذه، توفي سنة (٤١٩ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٣-٥٢٤.

(٧) تصفحت في المطبوع إلى: «المصباح» بالصاد والباء.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٣، المصباح: ٢/ ٥٤٢.

(٩) الغاية: ١٠٧-١٠٨.

طريق الخوارزميّ عن ابن مقسم وهي الثامنة عنه من «الكامل» قرأها الهذليّ على أبي نصر الهرويّ، وقرأ بها على الخبازيّ، وقرأ بها على أبي بكر[١] أحمد بن إبراهيم الخُوَارزمي[٢].

طريق ابن شاذان وهي التاسعة عن ابن مقسم من «كتابي» ابن خيرون قرأها على عمه أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون: أنبأ[٣] أبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان.

طريق البزاز وهي العاشرة عن ابن مقسم من كامل الهذليّ قرأها على القهندزي[٤] وقرأها على أبي الحسين الخبازي وقرأ بها على أبي نصر عبد الملك بن أحمد البزاز.

وقرأ بها البزاز وابن شاذان والخوارزمي وابن مهران والرزاز والنّهروانيّ والشنبوذيّ والطّبريّ والحمّاميّ والسامريّ عشرتهم على أبي بكر محمد بن الحسن

---

(١) الكامل: ق: ١٤٠.

(٢) المؤدب، مقرئ، انفرد برواية: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وأستفتح الله وهو خير الفاتحين) عن إدريس عن خلف عن حمزة.

والخوارزمي: نسبة إلى خوارزم، وهي اسم لناحية من جرجان، مكونة من الكلمتين: خوار: اللحم، ورزم: الحطب. وذكر ياقوت سبب تسميتها بهذا الاسم، وقال: هي في الشرق كسجلماسة في الغرب. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦، معجم البلدان: ٢/ ٣٩٥-٣٩٨.

(٣) في (س) و (ز) «أخبرنا».

(٤) الكامل: ق: ١٤٠.

ابن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطّار البغداديّ، فهذه سبع وثلاثون طريقاً لابن مقسم[١].

ومن طريق ابن صالح قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس[٢]، ومن «التجريد» قرأ بها[٣] ابن الفحّام على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها فارس على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني[٤]، وقرأ بها على أبي عليّ أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح[٥] البغداديّ، فهذه طريقان لابن صالح.

---

(١) كذا ذكر المؤلّف، وتبعه القسطلاني أنها (٣٧) طريقاً لابن مقسم، والصواب أنه (٣٤) طريقاً؛ لأن طرق «الكافي» و«العنوان» و«الوجيز» ليست كما ذكر المؤلّف هنا.

وأذكر أولاً طريق الكتابين كما في النشر هنا، ثم أذكر طريقيهما من خلال الكتب الثلاثة نفسها ليتضح صحة هذا الكلام:

طريق الكافي: ابن شريح عن ابن نفيس عن السامريّ عن ابن مقسم.

طريق العنوان: أبو الطاهر عن الطرسوسي عن السامريّ عن ابن مقسم.

طريق الوجيز: الأهوازي عن الطّبريّ عن ابن مقسم.

هكذا ذكر المؤلّف هنا.

أمّا طريق ابن شريح في «الكافي» فهي: قال ابن شريح: قرأت بها على ابن نفيس وقرأ ابن نفيس على السامريّ وقرأ السامريّ على أبي الحسن بن الزي – كذا – وهو تصحيف، صوابه «الرقي».

وأمّا طريق أبي الطاهر في «العنوان» فهي: أبو الطاهر عن الطرسوسي عن السامريّ عن ابن شنبوذ وأبي الحسن عليّ بن الحسين الرقي.اهـ.

وأمّا طريق الأهوازي في الوجيز فهي: الأهوازي عن الجبني عن ابن شنبوذ عن إدريس.

(٢) جامع البيان: ١/ ق ٥٣.

(٣) في (ز): «قرأ بها على» وكلمة (على) زائدة.

(٤) التجريد: ٦أ، وفيه: عبد الله، بدل عبيد الله.

(٥) سيترجم له المؤلّف بعد قليل.

ومن طريق المطوعي[١] من «المبهج» ومن «المصباح» قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكرم على الشريف عبد القاهر[٢]، ومن «تلخيص» أبي معشر قرأ بها هو والشريف على الكارزيني[٣]، ومن «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على[٤] نصر الفارسيّ وقرأ بها على أبي الحسن السعيدي[٥]، وقرأ بها الكارزيني والسعيدي على أبي العباس الحسن بن سعيد المطوعيّ فهذه أربع طرق للمطوعيّ.

وقرأ بها المطوعي وابن صالح وابن مقسم وابن عثمان الأربعة على أبي الحسن إدريس[٦] بن عبد الكريم الحداد وقرأ إدريس على أبي محمد خلف بن هشام البزار[٧]. تتمة ثلاث وخمسين طريقاً عن خلف.

رواية خلّاد

١/١٦١ طريق ابن شاذان عنه: طريق ابن شنبوذ عنه من ثلاث / طرق:

طريق السامريّ وهي الأولى عنه من «الشاطبية» و«التيسير» قرأ بها الداني

(١) في المطبوع: «ومن» بزيادة الواو.

(٢) المبهج: ١/ ٦٩-٧٠، المصباح: ٢/ ٥٤٣.

(٣) التلخيص: ١١٤.

(٤) في (س) «أبي نصر».

(٥) التجريد: ٥ب، وفيه سمّى المطوعي: أحمد بن سعيد، وهو وهم كما ذكر المؤلّف في غايته: ١/ ٥٨و٢١٥.

(٦) في (س): «أبي إدريس الحسن» بالعكس، ولعله سبق قلم من الناسخ.

(٧) في (ت) والمطبوع والتجريد: «البزاز» بزاءين، تصحيف، صوابه «البزار» بزاي ثم ألف ثم راء كما صرح به المؤلّف في «غايته»، نسبة إلى استخراج الدهن من البزر أو بيعه، وقد ذكر السمعانيُّ خَلَفًا في هذه المادة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٢، المعرفة: ١/ ٤١٩، الأنساب: ١/ ٣٣٦.

على أبي الفتح فارس[١]، ومن «تجريد» ابن الفحّام، ومن «تلخيص» ابن بلّيمة قرآ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبيه[٢]، ومن «كافي» ابن شريح، ومن «روضة» المعدّل قرآ بها على ابنِ نفيس.

ومن «العنوان» قرأ بها أبو الطاهر على أبي القاسم الطرسوسي، ومن «المجتبى» للطرسوسيّ المذكور[٣]، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على محمد بن الحسن الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الطحان[٤]، ومن «القاصد» للخزرجي.

وقرأ بها هو[٥] والطَّحَّان والطَّرَسوسيّ وابن نفيس وفارس خمستهم على أبي أحمد السامريّ، فهذه عشر طرق للسامري.

طريق الشنبوذيّ وهي الثانية عن ابن شنبوذ من «المبهج» قرأ بها سبط الخيّاط على عزِّ الشرف العبّاسيّ، وقرأ بها على محمد بن الحسين الفارسيّ[٦]، ومن «كتابي» ابن خيرون ومن «مصباح» أبي الكرم قرأ بها هو وابن خيرون على

(١) التيسير: ١٥.

(٢) التجريد: ٦أ.

(٣) الكافي: ق:١٤١، روضة الحفاظ: ق ٨٢.

(٤) الكامل: ق: ١٤١.

(٥) «هو»: سقطت من (س).

(٦) المبهج: ١/ ٧٠.

عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على محمد بن ياسين[١] الحلبيّ[٢]، وقرأ الحلبيّ والفارسيّ بها[٣] على أبي الفرج الشنبوذيّ، فهذه أربع طرق للشنبوذي.

طريق الشذائي وهي الثالثة عنه من «مبهج» السبط قرأ بها على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني وقرأ بها على الشذائي[٤]، وقرأ بها الشذائي والشنبوذيّ والسامريّ ثلاثتهم على[٥] أبي بكر[٦] بن شنبوذ، فهذه خمس عشرة طريقاً لابن شنبوذ.

طريق النقَّاش عن ابن شاذان من «تلخيص» ابن بلّيمة قرأ بها على أبي معشر، ومن كتاب «الإعلان» قرأ بها الصفراوي على أبي الطيب عبد المنعم بن يحيى بن الخلوف، وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على أبي معشر، ومن «تلخيص» أبي معشر قرأ بها على الشريف أبي القاسم الزيديّ، وقرأ بها على أبي بكر النقَّاش[٧]،فهذه ثلاث طرق للنقاش.

---

(١) أبو طاهر، البزار، أحد أعلام القرآن، إمام محقق، له مصنّف في القراءات، توفي سنة (٤٢٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٦، المعرفة: ٢/ ٧٢٩، الوافي بالوفيات: ٥/ ١٨١.

(٢) المصباح: ٢/ ٥٤٩.

(٣) «بها»: سقطت من (س).

(٤) المبهج: ١/ ٦٩-٧٠.

(٥) في المطبوع: «عن» وهو تحريف.

(٦) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه (أبي الحسن) وذكر المعدّل في «روضته» [ق: ٨٢] أن اسمه (أحمد) وهو خطأ أيضاً، نقله عن السامريّ الذي ذكر المؤلّف أنه كان يهم في اسمه.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٤.

(٧) ليس في «التلخيص» لأبي معشر المطبوع «رواية خلاد أصلاً، وفي «سوق العروس» روى هذه الرواية، عن الأهوازي عن أبي إسحاق الطّبريّ عن النقّاش عن الجوهري عن خلاد عن سليم عن حمزة.اهـ ق: ١٧٣أ.

وقرأ النقَّاش وابن شنبوذ على أبي بكر محمد بن شاذان الجوهري البغداديّ، فهذه ثمان عشرة طريقاً لابن شاذان.

طريق ابن الهيثم[١] عن خلاد:

طريق القاسم بن نصر[٢] عنه، قرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن عبدالمنعم بن غلبون[٣]، ومن «تلخيص» ابن بَلِّيمة قرأ بها على القزويني وقرأ بها على طاهر* وقرأ بها طاهر*[٤] على أبيه عبد المنعم، ومن كتاب / «التبصرة» ١٦٢/١
لمكيّ، ومن «الهداية» للمهدويّ قرأ بها على ابن سفيان* ومن «الهادي» لابن سفيان المذكور*[٥] وقرأ بها ابن سفيان ومكيّ على عبد المنعم بن غلبون وقرأ بها على أبي سهل صالح بن إدريس بن صالح البغدادي[٦]، ومن «المبهج» قرأ بها السبط على الشريف عبد القاهر وقرأ بها على أبي عبد الله الفارسيّ[٧]، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على الخزاعيّ، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي نصر الهرويّ وقرأ بها على الخبازي[٨].

---

(١) ستأتي ترجمته ص: ٤٤٨.

(٢) أبو سلمة الكوفي، مقرئ، ضابط، مقصود في قراءة حمزة، توفي في حدود سنة (٣٩٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥.

(٣) المفردات: ٣٤٣-٣٤٤.

(٤) ما بين النجمتين سقط من: (ز).

(٥) ما بين النجمتين سقط من: (ظ).
وانظر الهادي: ق: ٣/أ.

(٦) التذكرة: ١/ ٤٥، التبصرة: ٢٠٩-٢١٠.

(٧) المبهج: ١/ ٦٩-٧٠.

(٨) الكامل: ق: ١٤٢.

وقرأ بها الخبازيّ والخزاعي والفارسيّ على أبي بكر الشذائي.[(١)] وقرأ بها الشذائي وصالح على أبي سلمة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي[(٢)] وقرأ بها على القاسم بن نصر المازني[(٣)] فهذه ثمان طرق لابن نصر.

طريق ابن ثابت عن ابن[(٤)] الهيثم: قرأ بها الدانيّ على فارس بن أحمد[(٥)]، ومن تلخيص ابن بلّيمة قرأ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على فارس وقرأ بها فارس على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني بدمشق، وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن عبد الرحمن البغداديّ[(٦)]، وقرأ بها على محمد بن يوسف الناقد.[(٧)] وقرأ بها على أبي محمد عبد الله بن ثابت التَّـوَّزيّ[(٨)]، وقرأ ابن

---

(١) انظر: ص: ٣٥٧.

(٢) يعرف بابن أبي الروس، مقرئ، لا يقصد في غير قراءة حمزة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٥.

(٣) نسبة إلى قبيلة من تميم. الأنساب: ٥/ ١٦٣.

(٤) «ابن»: سقطت من المطبوع.

(٥) جاء في حاشية (ك): «ثم رأيت نسخة بكتاب «جامع البيان» أسند فيها هذه الرواية من هذه الطريق عن شيخه أبي الفتح عن شيخه عبد الباقي عن قراءته على إبراهيم بن عمر البغدادي عن قراءته على محمد بن يوسف الناقد عن قراءته على عبد الله بن ثابت، وهذا إسناد نازل جدًّا فليحرّر من كتاب الطبقات.
كشف ذلك من طبقات الحافظ أبي عمرو الداني فقال: محمد بن يوسف يعرف بالناقد بغدادي، أخذ القراءة عرضا عن عبد الله بن ثابت صاحب محمد بن الهيثم، روى القراءة عنه عرضا إبراهيم بن محمد. قاله: أبو الفتح عن عبد الباقي أبي الحسن عنه. انتهى. وانظر: جامع البيان: ١/ ق ٥٤/ أ.

(٦) تقدمت ترجمته ص: ٣٨٩.

(٧) مقرئ. غاية النهاية: ٢/ ٢٨٩.

(٨) مقرئ مجود، وكان يجوِّد قراءة حمزة.
التَّوَّزي: ضبطه المؤلّف بفتح المثناة وتشديد الواو وبالزاي، نسبة إلى: «تـوَّز» بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتحه أيضاً: مدينة بفارس قريبة من كازرون فتحت في زمن سيدنا عمر رضي الله عنه سنة (١٨-١٩ هـ) ويقال لها أيضاً: توج: بالجيم بدل الزاي.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١١-٤١٢، معجم البلدان: ٢/ ٥٦ و ٥٨، الأنساب: ١/ ٤٩١.

ثابت والقاسم بن نصر على أبي عبد الله محمد بن الهيثم الكوفي فهذه عشر طرق لابن الهيثم.

طريق الوزّان عن خلاد من طريقين:

الأولى طريق الصوّاف عن الوزّان من سبع طرق عنه:

طريق البزوريّ وهي الأولى عن الصوّاف[1] قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[2]، ومن تلخيص ابن بلّيمة قرأ بها على ابن نبت العروق وقرأ بها على أبي العباس الصقلي وقرأ بها على فارس وقرأ بها فارس[3] على عبد الباقي بن الحسن، ومن «كامل» الهذلي قرأ بها على أحمد بن هاشم وقرأ بها على أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الله الحذّاء[4]، وقرأ بها الحذّاء وعبد الباقي على أبي إسحاق إبراهيم ابن أحمد بن عبد الله البُزُوريّ[5] البغداديّ، فهذه ثلاث طرق للبُزُوري.

طريق بكار وهي الثانية عن الصوّاف من «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومنه قرأ بها على ابن غالب وقرأ بها على أبي علي

---

(١) تقدمت ترجمته ص: ٣٩٨.

(٢) المفردات: ٣٤٣.

(٣) «فارس»: من (ك) فقط.

(٤) الكامل: ق: ١٤١.

(٥) كذا في النشر «البزوري» بالباء الموحدة من أسفل، المضمومة، والزاي، بعدها واو ثم راء، نسبة إلى من يبيع البزور وهي نوع من البقول، وفي «غاية» المؤلف: المروزي: بالميم بدل الباء ثم راء وواو ثم زاي، نسبة إلى «مرو» بفارس، وهو: مقرئ، يعرف بابن المناوي.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٧، الأنساب: ١/ ٣٤٣، و ٥/ ٢٦٥-٢٦٦.

١٦٣/١ المالكيّ.*[١] / ومن الروضة للمالكي المذكور*[٢]، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ[٣]، ومن «كفاية» أبي العز المذكور قرأ بها على الواسطيّ[٤]، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني والعطّار، ومنه قرأ بها أيضاً على أبي الحسن الخيّاط[٥]، ومن «الجامع» للخياط المذكور، ومن «المستنير» أيضاً قرأ على أبي الفتح ابن شيطا[٦]، ومن «التذكار» لابن شيطا المذكور.

وقرأ بها ابن شيطا والخيّاط[٧] والعطّار والشَّرْمقانيّ والواسطيّ والمالكيّ والفارسيّ سبعتهم على أبي الحسن الحمّاميّ.

ومن «الروضة» أيضاً للمالكي[٨]، ومن «تلخيص» أبي معشر قرأ بها على الشريف أبي القاسم الزيدي[٩]، ومن «غاية» الهمذانيّ قرأ بها على القلانسيّ، وقرأ

---

(١) التجريد: ٦أ.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) غاية الاختصار: ١/ ١٣٩.

(٤) الكفاية الكبرى: ٩٢.

(٥) المستنير: ١/ ٢٥٨.

(٦) المصدر السابق.

(٧) يلاحظ هنا أن الخيّاط صرح بعدم ختمه على الحمّاميّ، حيث قال ما نصّه: وقرأتها على شيخنا أبي الحسن الحمّاميّ، إلا أنني لم أختم عليه، بل سمعتُ كتاب «خلاد» منه عن بكار بهذا الإسناد. اهـ ثم أشار الخيّاط في كتابه الآخر «التبصرة» أنه قرأ القرآن كلّه بهذه الرواية على الحمّاميّ، ومعلوم أن «التبصرة» مؤلَّفةٌ بعد (الجامع).

انظر: الجامع: ٣٤ و٣٥، التبصرة: ق: ٧.

(٨) الروضة للمالكيّ: ٢٠٥-٢٠٦.

(٩) ليس في «التلخيص» المطبوع رواية «خلاد» فضلاً عن هذه الطريق.

بها على غلام الهرّاس[١]، ومن «المستنير» أيضاً لابن سوار قرأ بها على أبي الحسن الخيّاط[٢]، ومن «جامع» الخيّاط *[٣] المذكور.

وقرأ الخيّاط *[٤] وغلام الهرّاس والزيديّ والمالكيّ أربعتهم على أبي محمد الحسن بن محمد بن داود الفحّام.

ومن «مستنير» ابن سوار أيضاً قرأ بها على ابن شيطا، ومن «تذكار» ابن شيطا أيضاً، وقرأ بها ابن شيطا على أبي الحسن بن العلاف[٥]، ومن «الغاية» لأبي بكر بن مهران * ومن «المستنير» أيضاً *[٦] قرأ بها ابن سوار على العطّار وقرأ بها على أبي الفرج النّهروانيّ[٧].

وقرأ النّهروانيّ وابن مهران[٨] وابن العلّاف والفحّام والحمّاميّ الخمسة على أبي عيسى، بَكّار بن أحمد بن عيسى، فهذه عشرون طريقاً لبكّار.

طريق ابن عبيد وهي الثالثة عن الصوّاف قرأ بها الداني على فارس[٩]، وقرأ بها ابن بليمة على محمد بن أبي الحسن الصّقليّ * وقرأ بها على أبي العباس

---

(١) غاية الاختصار: ١/ ١٣٩.

(٢) المستنير: ١/ ٢٥٨.

(٣) الجامع: ٣٤.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٥) المستنير: ١/ ٢٥٨.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٧) المستنير: ١/ ٢٥٨.

(٨) الغاية: ١٠٩.

(٩) المفردات: ٣٤٣.

الصقلي *[1] وقرأ على فارس، وقرأ بها فارس على أبي الحسن الخراساني بدمشق وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبيد البغداديّ.

طريق أبي بكر النقَّاش وهي الرابعة عن الصوّاف من «تلخيص» أبي معشر قرأ بها على أبي القاسم الشريف، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن النقَّاش[2].

طريق ابن أبي عمر النقَّاش وهي الخامسة عن الصوّاف من «التجريد» لابن الفحّام قرأ بها على أبي[3] نصر الفارسيّ[4]، ومن «روضة» أبي عليّ المالكيّ[5] وقرأ بها الفارسيّ والمالكيّ على أبي الحسين السوسنجرديّ.

١/١٦٤ ومن «كفاية» أبي العزّ قرأ على أبي عليّ / الواسطيّ[6]، ومن «مستنير» ابن سوار قرأ بها على الشرمقانيّ[7]، وقرأ بها الشرمقانيّ والواسطيّ على بكر بن شاذان، ومنه أيضاً قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطّار وقرأ بها على أبي إسحاق الطّبريّ[8]، ومن «غاية» ابن مهران.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٢) لا توجد روايةُ «الخلاد» في «التلخيص» المطبوع.

(٣) كذا في جميع النسخ: «أبي نصر» والصواب حذف كلمة (أبي)؛ لأن الفارسيّ اسمه (نصر).

(٤) التجريد: ق: ٦.

(٥) الروضة للمالكي: ٢٠٤-٢٠٥.

(٦) الكفاية الكبرى: ٩٣.

(٧) المستنير: ١/ ٢٥٨.

(٨) نفس المصدر.

وقرأ بها[1] هو والطّبريّ وبكر والسوسنجرديّ على أبي الحسن محمد بن عبدالله بن مرّة المعروف بابن أبي عمر النقَّاش الطوسيّ[2] فهذه ستّ طرق له.

طريق ابن حامد وهي السادسة عن الصوّاف من غاية ابن مهران قرأ بها على أبي عليّ محمد بن أحمد بن حامد[3] المقرئ بسمرقند[4].

طريق الكتّانيّ وهي السابعة عن الصوّاف من «كتابي» ابن خيرون و«المصباح» لأبي الكرم وقرآ بها على عبد السيِّد بن عتَّاب وقرأ بها على محمد بن ياسين، وقرأ بها على أبي حفص عمر بن إبراهيم الكتّانيّ[5].

وقرأ بها الكتّانيّ وابن حامد والنقَّاشان وابن عبيد وبكّار والبزوريّ[6] سبعتهم على أبي عليّ الحسن بن الحسين الصوّاف[7]، فهذه ست وثلاثون طريقاً للصواف.

الثانية عن الوزّان: طريق ابن[8] البختري من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن

---

(١) الغاية: ١٠٨-١٠٩.

(٢) نسبة إلى (طوس) بضم الطاء المهملة، بلدة بخراسان. انظر: الأنساب: ٤/ ٨٠.

(٣) مقرئ، ضابط لحروف ابن كثير وغيره، أثنى عليه ابن مهران واعتمد على روايته.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٠-٦١.

(٤) الغاية: ١٠٩.

(٥) لم أجد هذا الطريق في «المصباح».

(٦) في (ظ): «المروزي» بالميم وتقديم الراء على الزاي.

(٧) كذا عمَّم المؤلِّف قراءة السبعة على الصواف، وهذا التعميم يخرج منه ابن حامد؛ لأن تلميذه ابنَ مهران نقل عنه قوله: قرأت عليه - الصواف - إلى سورة «محمد» ﷺ ولم أقدر أن أختم عليه. اهـ فكان الأولى الإشارة إلى ذلك كما فعل سابقاً في «المصباح». والله أعلم.

(٨) «ابن» سقطت من المطبوع.

سوار على أبوي عليّ الحَسَنَين ابنِ الفضل الشّرمقانيّ وابنِ عبد الله العطّار، وقرآ بها على أبي إسحاق الطّبريّ، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل ابن الحسن بن البختري البغداديّ، المعروف بالوليّ، وقرأ بها على أبيه[١] عبدالرحمن[٢].

وقرأ بها أبوه والصوّاف على أبي محمد القاسم بن يزيد بن كليب الوزان الأشجعي الكوفي وهذه ثمان وثلاثون طريقاً للوزّان.

طريق الطَّلحيّ عن خلاد: قال الداني: أخبرنا بها أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسيّ قال: حدثنا بها عبد الواحد بن عمر[٣].

ومن كتاب «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي العباس أحمد بن هاشم بمصر، وقرأ بها على أبي الحسن علي بن أحمد الحمّاميّ ببغداد، وقرأ بها على[٤] عبد الواحد بن عمر وقرأ بها عبد الواحد على الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطّبريّ، وقرأ بها مراراً على أبي داود سليمان بن عبد الرحمن بن حماد بن عمران بن موسى بن طلحة بن عبيد الله الطّلحيّ[٥] الكوفي التّمار[٦].

---

(١) المستنير: ١/ ٢٥٧.

(٢) مقرئ. غاية النهاية: ١/ ٣٧٦.

(٣) هذه الطريق للداني في «جامع البيان» لكنها بالإخبار وليس قراءة، والله أعلم.

(٤) «على» سقطت من (ظ).

(٥) مقرئ ثقة، توفي سنة (٢٥٢ هـ).

غاية النهاية: ١/ ٣١٤.

(٦) الكامل: ق: ١٤١.

١٦٥/١ وقرأ / الطّلحيّ والوزّان وابن الهيثم وابن شاذان على أبي عيسى خَلّاد بن خالد الشيباني؛ مولاهم الكوفيّ الصيرفيّ[(١)]، تتمة ثمان وستين طريقاً لخلاد.*

وقرأ خَلّاد*[(٢)] وخلف على أبي عيسى سُلَيْم[(٣)] بن عيسى بن سليم بن عامر ابن غالب الحنفيّ[(٤)]، مولاهم الكوفيّ.

وقرأ سُلَيم[(٥)] على إمام الكوفة أبي عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفيّ الزّيّات فذلك مائة وإحدى وعشرون طريقاً عن حمزة[(٦)].

وقرأ حمزة على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش عَرْضاً[(٧)]، وقيل: الحروفَ فقط[(٨)].

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٤-٢٧٥.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) مشهور عند أهل القراءات أنه بالتصغير، ولم أجد من ضبطه.

(٤) نسبة إلى بني حنيفة الذين كانوا في اليمامة. الأنساب: ٢/ ٢٨٠.

(٥) في (ت): «سليمان» وهو سبق قلم.

(٦) «عن حمزة» سقطت من (ظ).

(٧) هذا القول رمز إليه المؤلّف بأنه للجماعة (ع).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦١.

(٨) وهذا القول رواه أحمد بن جبير الأنطاكي بسنده عن حمزة فقال: ثنا حجاج بن محمد، قلت لحمزة: قرأت على الأعمش، قال -حمزة-: لا، ولكني سألته عن هذه الحروف حرفاً حرفاً. اهـ.
وقال أبو عبيد القاسم بن سلّام: حدثني عدّة من أهل العلم عن حمزة أنه قرأ على حمران، وكانت هذه الحروف التي يرويها حمزة عن الأعمش إنما أخذها عن الأعمش أخذاً، ولم يبلغنا أنه قرأ عليه القرآن من أوله إلى آخره. اهـ. وكيفيةُ أخذه الحروف عن الأعمش أنه كان إذا جاء رمضان جاء حمزة ومعه مصحف فيمسك على الأعمش فيقرأ ويسمع حمزة قراءته حتى يختم.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦٢-٢٦٣، المعرفة: ١/ ٢٦٤-٢٦٥، السبعة: ٧١-٧٢.

وقرأ حمزة أيضاً على أبي حمزة حُمران بن أَعْيَن[١]، وعلى أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبِيعيّ، وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعلى أبي محمد طلحة ابن مُصَرِّف اليامي[٢]، وعلى أبي عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب الهاشميّ[٣]، وقرأ الأعمش، وطلحة، على أبي محمد يحيى بن وثّاب الأسديّ.

وقرأ يحيى على أبي شبل علقمة بن قيس، وعلى ابن أخيه الأسود بن يزيد بن قيس، وعلى زرِّ بن حبيش، وعلى زيد بن وهب[٤]، وعلى عَبيدة بن عمرو السلمانيّ، وعلى مسروق بن الأجدع.

وقرأ حمران على أبي الأسود الديليّ[٥] وتقدّم سنده،[٦] وعلى عبيد بن نُضيلة، وقرأ عبيد على علقمة، وقرأ حمران أيضاً على محمد الباقر، وقرأ أبو إسحاق على

---

(١) مقرئ، من كبارهم، الهمدانيّ، ولاؤه لبني شيبان، ثبت في القراءة، يرمى بالرفض.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦١، المعرفة: ١/ ١٧١.

(٢) نسبة إلى: يام، بطن من همدان. وكتب في (ظ) «اليئامي» بهمزة بين الألف والياء ولعله تصحيف.
الأنساب: ٥/ ٦٧٧-٦٨٨.

(٣) المدنيّ، قرأ عليه حمزة بالمدينة، ولم يخالفه إلا في عشرة أحرف ذكرها المؤلّف في «غايته». توفي سنة (١٤٨هـ)
غاية النهاية: ١/ ١٩٦-١٩٧

(٤) الجهني، الكوفي، رحل إلى النبي ﷺ فمات ﷺ وهو في الطريق، توفي بعد الثمانين.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٩.

(٥) في المطبوع: «الديلمي»، تصحيف.

(٦) انظر: ص: ٣٥٣.

أبي عبد الرحمن السلمي[١] وعلى زر بن حبيش، وتقدم سندهما، وعلى عاصم بن ضَمْرَة[٢]، وعلى الحارث بن عبد الله الهمذاني[٣].

وقرأ عاصم والحارث على عليّ، وقرأ ابن أبي ليلى على المنهال بن عمرو وغيره، وقرأ المنهال على سعيد بن جبير، وتقدم سنده[٤].

وقرأ علقمة والأسود وابن وهب ومسروق وعاصم بن ضمرة والحارث أيضاً على عبد الله بن مسعود.

وقرأ جعفر الصادق على أبيه محمد الباقر[٥]، وقرأ الباقر على أبيه زين العابدين،[٦] وقرأ زين العابدين على أبيه؛ سيِّدِ شباب أهل الجنة الحسين، وقرأ الحسين على أبيه عليّ بن أبي طالب، وقرأ عليّ وابن مسعود رضي الله عنهما على رسول الله ﷺ./ ١٦٦/١

---

(١) في (س): «عبد الرحمن بن أبي ليلى» ولعله سبق قلم.

(٢) الكوفيّ، مُعظم روايته عن علي رضي الله عنه، ثقة، صالح.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٩.

(٣) كان فقيهًا فرضياً نسّابة، شيعياً، توفي سنة (٦٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠١.

(٤) انظر: ص: ٣٠.

(٥) محمد بن علي بن الحسين، سمي الباقر؛ لأنه بقر العلم أي عرف ظاهره وخفيه، سئل عن الشيخين فقال: تبرأ من عدوهما فإنهما كانا إمامَيْ هدى، توفي سنة (١١٨هـ) وقيل غير ذلك. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٠٢.

(٦) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ثقة مأمون، ورع، رفيع القدر، حدّث عن عائشة وصفية وأم سلمة وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم، حدّث عنه أولاده، وهشام بن عروة وغيرهم، توفي سنة (٩٤ هـ) على القول الصحيح.
انظر: غاية النهاية:١/ ٥٣٤، طبقات ابن سعد:٥/ ٢١١، تاريخ البخاري: ٦/ ٢٦٦، السير: ٤/ ٣٨٦-٤٠١.

وتوفي حمزة سنة ست وخمسين ومائة على الصواب[١]، ومولده سنة ثمانين[٢]، وكان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش.

وكان ثقة كبيراً حجّة رضيّاً قيّماً بكتاب الله مجوّداً[٣] له[٤]، عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث، ورعاً عابداً خاشعاً ناسكاً زاهداً قانتاً لله لم يكن له نظير، وكان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان[٥] ويجلب الجُبُنَّ[٦] والجوز منها إلى الكوفة.

قال له الإمام أبو حنيفة: شيئان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك عليهما: القرآن والفرائض[٧].

وكان شيخه الأعمش إذا رآه يقول: هذا حبر القرآن.

وقال حمزة: ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر.[٨]

---

(١) هذا قول ابن أبي الدنيا، حدّثه به محمود بن أبي نصر العجلي.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦٣، المعرفة: ١/ ٢٦٥، السبعة: ٧٧.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦١.

(٣) في (ظ): «مجردا» بالراء.

(٤) «له» سقطت من المطبوع.

(٥) من أعمال العراق، والعراق المذكور أعلاه، هي البصرة، ويقال للكوفة والبصرة: عراقان.

انظر: غاية النهاية ١/ ٣٦٣.

(٦) كذا ضبطت في (ظ) و (ك) وهي لغة فيها. انظر: التاج (جبن).

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦٣، المعرفة: ١/ ٢٥٣، وفيها: «فيهما» بدل «عليهما».

(٨) رواه ابن مجاهد والذهبي بسنديهما عن شعيب بن حرب، قال: سمعت حمزة يقول: ما قرأت...

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦٣، المعرفة: ١/ ٢٥٣-٢٥٤، السبعة: ٧٥.

وتوفي خلف سنة تسع وعشرين ومائتين، وستأتي ترجمته في سند[١] قراءته إن شاء الله تعالى.[٢]

وتوفي خلاد سنة عشرين ومائتين[٣]، وكان إماماً في القراءة، ثقة، عارفاً محقّقاً مجوّداً أستاذاً ضابطاً متقناً، قال الداني: هو أضبط أصحاب سُلَيْم وأجلّهم[٤].

وتوفي سُلَيم سنة ثمان وثمانين[٥] وقيل سنة سبع وثمانين ومائة[٦]، وكان إماماً في القراءة ضابطاً لها محرّراً حاذقاً.

وكان أَخصَّ أصحاب حمزة وأضبطهم وأقومهم بحرف[٧] حمزة، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة.

قال يحيى بن عبد الملك[٨]: كنّا نقرأ على حمزة فإذا جاء سُلَيم قال

---

(١) «سند» سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: ص: ٥٠٧.

(٣) ورّخه الإمام البخاريّ رحمه الله.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٥، المعرفة: ١/ ٤٢٣، التاريخ الكبير: ٣/ ١٨٩.

(٤) انظر: المعرفة: ١/ ٢٥٣.

(٥) «وثمانين» سقطت من المطبوع.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٩.

(٧) في المطبوع: «الحروف» باللام والجمع.

(٨) لم أعرفه، والنص ذكره الذهبي عن يحيى بن سليمان الجعفي عن يحيى بن المبارك. وكذا ذكره المؤلف في «غايته».

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٩، المعرفة: ١/ ٣٠٦.

لنا حمزة: تَحفَّظوا - أو -[١] تثبتوا فقد جاء سُلَيم.

وتوفي إدريس سنة اثنتين وتسعين ومائتين، عن ثلاث وتسعين سنة[٢]، وكان إماماً ضابطاً متقناً، ثقة، روى عن خلف روايته واختياره، وسئل عنه الدارقطني فقال: ثقة وفوق الثقة بدرجة[٣].

وتقدمت وفاة ابن عثمان وهو ابن بويان في رواية قالون.[٤]

وتوفي ابن مِقْسَم وهو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله بن مقسم، ومقسم هذا هو صاحب ابن عباس[٥] في ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وثلاثمائة[٦]، ومولده سنة خمس وستين / ومائتين[٧]، وكان إماماً كبيراً في القراءات والنحو جميعاً، قال الداني: مشهور ١٦٧/
بالضبط والإتقان، عالم بالعربية، حافظ للغة، حسن التصنيف في علوم القرآن[٨].

---

(١) في غاية النهاية: ١/ ٣١٩، و المعرفة: ١/ ٣٠٦: بدون همزة، بل بواو العطف: (تحفظوا وتثبتوا).

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٤، المعرفة: ١/ ٥٠٠.

(٣) انظر: المعرفة: ١/ ٥٠٠.

(٤) انظر: ص: ٢٩٧.

(٥) انظر: ص: ٧.

(٦) انظر: المعرفة: ٢/ ٦٠٠.

(٧) في المطبوع: «ومائة»، وهو خطأ.

(٨) كلام الداني نقله الذهبي في المعرفة: ٢/ ٥٩٨.

وتوفي ابن صالح في حدود الأربعين وثلاثمائة[١]، كما تقدم في رواية البزيّ[٢]، وأنه تلقّن القرآن كلّه من إدريس، وكان من الضبط والإتقان بمكان[٣]، وتقدمت وفاة المطّوعي في رواية الأصبهاني[٤].

وتوفي ابن شاذان سنة ست وثمانين ومائتين، وقد جاوز التسعين[٥]، وكان

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٨-٧٩.

(٢) قوله: (كما تقدم في رواية البزي): سهو من المؤلّف رحمه الله - وجلّ من لا يغفل - فابن صالح هذا لم يتقدم له ذكر، والذي يقصده المؤلّف هو ابن صالح آخر، وهما شخصان:

الأول: أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح، وكنيته أبو عليّ، وهو المراد هنا في رواية خلف.

الثاني: أحمد بن صالح بن عمر، وكنيته أبو بكر، وهو الذي تقدم في رواية البزي، وذكر المؤلّف أن وفاته سنة (٣٥٠ هـ) فالمؤلّف خلط بين الاثنين هنا، مع أنه ذكر اسم كلّ منهما صحيحا في موضعه، ويؤكد ذلك:

أ- اختلاف الاسمين.

ب-تصريح المؤلّف بقراءة أبي عليّ على إدريس وأنه تلقن منه القرآن كلّه، في ترجمته له، ولم يذكر في ترجمته لأبي بكر إدريسَ لا من حيث المشيخة أو التلمذة.

قال الداني: قال لي أبو الفتح: وقرأت على عبد الباقي وقال: قرأت ثلاث ختم على أبي عليّ أحمد بن عبدالله - عبيد الله - بن حمدان بن صالح المقرئ ببغداد، قال: وأخبرني أنّ إدريس لقّنه القرآن من أوله إلى آخره في مدة ثلاث سنين، ثم ختم عليه القرآن بعد ذلك ختمات كثيرة...اهـ

ج- أن المؤلّف رمز في ترجمة كلّ منهما إلى أنها من جامع البيان، وبالرجوع إليه في رواية البزي لم أجد أي ذكر لأحمد بن صالح أبي بكر، وفيه رواية لأحمد بن عبيد الله أبي علي من طريق ابن الحباب عن البزي.

د- في ترجمته لإدريس ذكر أبا عليّ ضمن تلاميذه.

زيادة على ذلك ليس من منهجه ذكر الوفاة والإحالة، بل دائماً يكتفي بالإحالة لمن سبق.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٢ و ٧٨ و ١٥٤، جامع البيان: ٤٢أ و ٥٣.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٣، جامع البيان: ٥٣ب.

(٤) انظر: ص: ٣٠٠.

(٥) غاية النهاية: ٢/ ١٥٢.

مقرئاً محدثاً راوياً، ثقة مشهوراً، حاذقاً متصدّراً، قال الدارقطني: ثقة[١].

وتوفي ابن الهيثم سنة تسع وأربعين ومائتين[٢]، وكان قيّماً بقراءة حمزة، ضابطاً لها مشهوراً فيها، حاذقاً، وقال الداني: هو أجلّ أصحاب خلاد.

وتوفي الوزّان قريباً من سنة خمسين ومائتين، كذا قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي[٣]. وقال: هو أجل أصحاب خَلّاد[٤].

قلت: هو مشهور بالضبط والإتقان والحذق، وعلى طريقه العراقيون قاطبة[٥].

وتوفي الطّلحيّ سنة اثنتين وخمسين ومائتين[٦]، وكان ثقة ضابطاً جليلاً متصدراً.

(١) انظر: المعرفة: ١/ ٥٠٢.

(٢) غاية النهاية: ٢/ ٢٧٤.

(٣) قاله في المعرفة، وعبارته: توفي قبل... اهـ لكنه -الذهبي- صرح في كتابه «تاريخ الإسلام» في وفيات (٢٥١-٢٦٠): أنه توفي سنة اثنتين وخمسين، أي سنة (٢٥٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥، المعرفة: ١/ ٤٤٣، تاريخ الإسلام: (وفيات سنة ٢٥١-٢٦٠): ٢٣٢.

(٤) انظر: المعرفة: ١/ ٤٤٣.

(٥) روى المؤلّف بسنده إلى الوزان قال: قرأت بقراءة حمزة عشر ختمات، وبلغت من الحادية عشرة إلى «الشعراء»، قراءة معشّرة، رضيها عليَّ. يعني: خلاد.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥، الغاية لابن مهران: ١٠٩، المستنير: ١/ ٢٥٨.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٤.

فِهرِسُ مَوضُوعَاتِ
المجُلّد الثّاني

فهرس موضوعات المجلد الثاني

انتهى المجلد الثاني

ويليه المجلد الثالث، وأوله: قراءة الكسائي

إنَّ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

في المملكة العربية السعودية

المشرفة على مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة

إذ يسرها أن يصدر المجمع كتاب

النشر في القراءات العشر

تسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يجزي

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

والله ولي التوفيق

بعون الله وتوفيقه

تمّ تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

بالمدينة المنورة

بإشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

www.qurancomplex.gov.sa
contact@qurancomplex.gov.sa





ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة) ٢-٦٦-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج٢)



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الثالث

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الثالث

ⓒ **مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٥ هـ**
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
النشر في القراءات العشر/مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ١٤٣٥ هـ

٦مج

٥٩٢ ص؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٩-٦٧-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٣)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان
ديوي ٣، ٢٢٨ ١٤٣٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٩-٦٧-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٣)



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قراءة الكسائي

رواية أبي الحارث[(١)]، طريق محمد بن يحيى[(٢)] عنه من طريق البَطِّي[(٣)] من طريقين:

الأولى طريق زيد بن عليّ من «التيسير» و«الشاطبية» قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[(٤)]، ومن «التجريد» لابن الفحّام ومن «التلخيص» لابن بلّيمة وقرآ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس بن أحمد[(٥)] وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على عبد الباقي بن الحسن السّقّاء، ومن «كامل» الهذليّ قرأ بها على أبي نصر القهندزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين علي بن محمد الخبّازيّ[(٦)]، وقرأ بها الخبّازيّ والسقّاء على زيد بن عليّ بن أبي بلال[(٧)] فهذه خمس طرق لزيد.

الثانية بكّار من طريقين من «الهداية» للمهدويّ وقرأ بها على أبي[(٨)] الحسن أحمد بن محمد القَنطَريّ، وقرأ بها على أبي الفرج محمد بن الحسن بن عَلَّان[(٩)]،

---

(١) ستأتي ترجمته ص: ٤٦١.

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٤٦١.

(٣) بفتح الباء، نسبة إلى جد المنتسب إليه أو إلى بيع البطّ، وبضمها أيضاً نسبة إلى اسم رجل، فلا أدري أيهما المراد. انظر: الأنساب: ١/ ٣٦٨، ٣٦٩.

(٤) التيسير: ١٦.

(٥) التجريد: ٦أ.

(٦) الكامل: ق: ١٥٠-١٥١.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٨) كلمة «أبي» سقطت من المطبوع.

(٩) الواسطي، السراج، مقرئ متصدر، رجّح المؤلّف أن وفاته سنة (٣٩٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١١٧-١١٨، المعرفة: ٢/ ٦٢٧.

١٦٨/١ ومن «الغاية» لابن مهران وقرأ بها / ابن مهران وابن علّان على أبي عيسى بكّار ابن أحمد[١].

وقرأ بها بكّار وزيد على أبي الحسن أحمد بن الحسن البَطّيّ[٢] البغداديّ، فهذه سبع طرق للبطي.

ومن طريق القنطري عن محمد بن يحيى من ثلاث طرق:

الأولى طريق ابن أبي عمر من خمس طرق؛ طريق السوسنجِرْديّ وهي الأولى عن ابن أبي عمر من «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ[٣]، وقرأ بها ابن الفحّام أيضاً على أبي إسحاق المالكيّ وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ، ومن الكافي قرأ بها ابن شريح على أبي علي المالكيّ[٤]، ومن «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ المذكور[٥]، ومن «كفاية» أبي العزّ وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[٦] ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر المزرفي، وقرأ بها على محمد بن عليّ الخيّاط[٧]، وقرأ بها الخيّاط وأبوا[٨] عليّ؛ الواسطيّ والمالكيّ ثلاثتهم على أبي الحسين[٩] السوسنجِرْديّ[١٠] فهذه ست طرق له.

---

(١) الغاية: ١١٦.

(٢) ستأتي ترجمته: ص: ٤٦١.

(٣) التجريد: ٦أ.

(٤) الكافي: ١١

(٥) الروضة للمالكي: ٢١١-٢١٢.

(٦) الكفاية الكبرى: ١٠٤-١٠٥.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ١٥٩-١٦٠.

(٨) في (ز) وكذا المطبوع: «أبو» بالإفراد، وهو تحريف.

(٩) في المطبوع: «الحسن».

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٩.

طريق الحمّاميّ وهي الثانية عنه من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني والعطّار، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي الحسن الخيّاط، ومن «الجامع» للخياط المذكور[١]، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أحمد بن هاشم[٢]، ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على أبي القاسم عليّ بن أحمد بن البُسْريّ[٣]، ومن «كفاية» أبي العزّ قرأ بها على الحسن بن القاسم[٤].

وقرأ بها هو وابن هاشم وابن البسريّ والخيّاط والعطّار والشرمقانيّ الستّة على أبي الحسن الحمّاميّ، فهذه سبع طرق للحمّاميّ.

طريق بكر وهي الثالثة عن ابن أبي عمر من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخيّاط، ومن «الجامع» للخياط المذكور، وقرأ بها الخيّاط على بكر بن شاذان[٥].

طريق النّهروانيّ وهي الرابعة عنه من كفاية أبي العز قرأ بها على أبي عليّ، وقرأ بها على أبي الفرج النّهروانيّ[٦].

---

(١) المستنير: ١/ ٢٨٤، الجامع: ٤٩.

(٢) الكامل: ق: ١٥٣.

(٣) شيخ بغداد في عصره.

والبُسْري، بضم الباء الموحدة من تحت، وسكون السين المهملة وفي آخرها الراء، نسبة إلى بيع وشراء البُسْر وهو: التمرُ قبل إرطابه، سمي بذلك لغضاضته، وذلك إذا لوّن ولم ينضج، وإذا نضج فقد أرطب، وقيل: هي نسبة إلى البُسْرية على فرسخين من بغداد.

انظر: المصباح: ٢/ ٦٣٠، الأنساب: ١/ ٣٤٩-٣٥٠، اللباب: ١/ ١٥٢، القاموس والتاج (بسر).

(٤) الكفاية الكبرى: ١٠٤-١٠٥.

(٥) المستنير: ١/ ٢٨٤.

(٦) هذه الطريق ليست في «الكفاية» المحقق.

طريق المصاحفي وهي الخامسة عنه من «مستنير» ابن سوار قرأ بها على أبي الحسن الخيّاط[١]، ومن «الجامع» للخياط أيضاً وقرأ على عبيد الله بن عمر المصاحفيّ[٢].

وقرأ بها المصاحفيّ والنّهروانيّ وبكر والحمّاميّ والسوسنجِرْديّ خمستهم على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن مرّة المعروف بابن أبي عمر الطوسيّ، فهذه ثمان عشرة طريقاً لابن أبي عمر.

١٦٩/١ الثانية عن القنطريّ: طريق نصر بن / عليّ من «كتابي» أبي منصور بن خيرون، و«مصباح» أبي الكرم، وقرآ بها على عبد السيِّد بن عتَّاب[٣]، وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن أحمد الحربيّ، وقرأ بها على أبي القاسم نصر بن عليّ الضرير.[٤]

الثالثة عن القنطريّ: طريق الضرّاب[٥] من «المبهج» و«المصباح» قرأ بها السبط وأبو الكرم على أبي الفضل العبّاسيّ، وقرأ بها على محمد بن عبد الله الكارزيني[٦]، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي نصر الهروي وقرأ بها على

(١) المستنير: ١/ ٢٨٤.

(٢) الجامع: ٤٩.

(٣) المصباح: ٢/ ٦٢٩-٦٣٠.

(٤) مقرئ متصدر. غاية النهاية: ٢/ ٣٣٨.

(٥) بفتح الضاد المعجمة، وتشديد الراء في آخرها باء موحدة من أسفل، نسبة إلى ضرب الدنانير والدراهم. انظر: الأنساب: ٤/ ١٤.

(٦) المبهج:١/ ٨٣، المصباح: ٢/ ٦٢٩-٦٣٠

أبي الفضل الخزاعي[١]، وقرأ بها الخزاعيّ، والكارزينيّ على أبي شجاع فارس بن موسى الفرائضي الضراب[٢].

وقرأ الضّرّاب، ونصر، وابن أبي عمر ثلاثتهم على أبي إسحاق إبراهيم بن زياد القَنْطريّ[٣]، فهذه أربع وعشرون طريقاً للقنطري.

وقرأ القنطريّ، والبطّيّ على أبي عبد الله محمد بن يحيى البغدادي المعروف بالكسائيّ الصغير، وهذه إحدى وثلاثون طريقاً لابن يحيى.

طريق سلمة عن أبي الحارث: من طريق ثعلب[٤] من «التبصرة» لمكّي، ومن «الهداية» قرأ بها على أبي عبد الله بن سفيان، ومن «الهادي» لابن سفيان المذكور، ومن «التذكرة» لأبي الحسن بن غلبون، وقرأ بها مكي وابن سفيان وأبو الحسن على أبيه أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون[٥]، وقرأ بها على أبي الفرج أحمد بن موسى[٦] البغدادي[٧].

---

(١) الكامل: ق: ١٥٣.

(٢) مقرئ متصدر، غاية النهاية: ٢/ ٦.

(٣) ستأتي ترجمته: ص: ٤٦٢.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٤٦٢.

(٥) التذكرة: ١/ ٥٢، التبصرة: ٢١٠، الهادي: ق: ٣.

(٦) هذا السند لابن غلبون في «التذكرة»، أمّا سند مكي في «التبصرة» فهو: عن أبي الطيب عن أبي سهل وابن خالويه عن مجاهد عن محمد بن يحيى عن أبي الحارث عن الكسائي (التبصرة:٢١٠)، وأما السند المذكور هنا وهو: مكي عن أبي الطيب عن أبي الفرج،..إلخ فقد ذكره الإمام ابن البـاذَش في الإقنـاع (١/ ١٤٥) بسنده إلى مكي.. والله أعلم.

(٧) شيخ. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٢.

ومن «الكامل» للهذليّ قرأ بها على تاج الأئمّة ابن هاشم * وقرأ بها على أبي الحسن الحمّاميّ،*[١] وقرأ بها على أبي طاهر بن أبي هاشم، وقرأ بها أبو طاهر وأبو الفرج البغدادي على أبي بكر بن مجاهد[٢].

ومن كتاب «السبعة» لابن مجاهد المذكور قال: حدثني أحمد بن يحيى ثعلب[٣]، فهذه ست طرق لثعلب، ورواها ابن مجاهد أيضاً عن محمد بن يحيى المتقدم عن الليث[٤]، وهو الذي في إسناد «الهداية» و«التبصرة»[٥].

وقد أوردها الحافظ أبو عمرو في «جامعه» عن ابن مجاهد عن أحمد بن يحيى ثعلب[٦]، ورواها أبو الحسن بن غلبون في «التذكرة» من الطريقين جميعاً: سماعاً عن أبي الحسن المعدّل[٧]، وتلاوة على والده[٨] عن أبي الفرج أحمد بن موسى، كلاهما عن ابن مجاهد عنهما[٩]، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٢) الكامل: ق: ١٥٤.

(٣) السبعة: ٩٨.

(٤) السبعة: ٩٨.

(٥) التبصرة: ٢١٠-٢١١.

(٦) قال الداني: وأما طريق سلمة فحدثنا محمد بن عليّ الكاتب قال: حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني أحمد بن يحيى بن ثعلب قال: حدثنا سلمة بن عاصم قال: حدثنا أبو الحارث عن الكسائيّ بالقراءة. اهـ.
ويلاحظ أن صيغ السند «حدثني» بينما في السبعة «أخبرني» وكلاهما واحد.
انظر: جامع البيان: ٥٦أ.

(٧) علي بن محمد بن إسحاق القاضي، الحلبي، وكناه المؤلّف: أبا الحسين. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٤

(٨) التذكرة: ١/ ٥٢-٥٣.

(٩) أي: عن محمد بن يحيى وثعلب.

ومن طريق ابن الفرج قرأتها / على الشيخ الصالح أبي عليّ الحسن بن أحمد ١/ ١٧٠ ابن هلال بجامع دمشق، عن الإمام أبي الحسن عليّ بن أحمد المقدسيّ[١]، أخبرنا الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ البكريّ[٢] كتابة.

وبالإسناد المتقدم[٣] إلى الحافظ أبي العلاء الهمذاني، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن الحسين بن أحمد المزرقيّ القطان[٤]. وبإسنادي المتقدّم[٥] إلى أبي طاهر ابن سوار.

وقرأ بها هو والمزرقيّ على أبي الوليد عتبة بن عبد الملك بن عاصم الأندلسيّ[٦]، وقرأ على أبي الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشر الأنطاكيّ[٧]، وقرأ على أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق البغداديّ، وقرأ على أبي الحسن أحمد بن جعفر بن محمد بن المنادي، وقرأها على أبي جعفر محمد بن الفرج الغَسّانيّ[٨]، فهذه ثلاث طرق لابن الفرج.

---

(١) هو ابن البخاري، سبقت ترجمته ص: ٨.

(٢) هو الإمام أبو الفرج بن الجوزي.
انظر ترجمته ص: ٣٩٠.

(٣) انظر: ص: ٢٦١.

(٤) هذه الطريق للمؤلّف عن أبي العلاء بسنده، طريق أدائية، وليست في «غاية الاختصار»، خلافاً لما ذكر القسطلاني رحمه الله في لطائف الإشارات: ١/ ١٥٥.

(٥) انظر: ص: ٢١٥.

(٦) مقرئ صالح، عالي الإسناد، له غرائب من الأزرق. توفي سنة (٤٤٥ هـ).
انظر غاية النهاية: ١/ ٤٩٩.

(٧) تقدمت ترجمته ص: ٣٠٧.

(٨) هذه الطريق للمؤلف عن ابن سوار، أيضاً أدائية، وليست من «المستنير» خلافاً لما ذكره القسطلاني رحمه الله انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٥٥.

وقرأها ابن الفرج وثعلب على سلمة بن عاصم البغدادي النحويّ، وهذه تسع طرق لسلمة.

وقرأ محمد بن يحيى وسلمة على أبي الحارث الليث بن خالد البغداديّ، تتمة أربعين. طريقاً لأبي الحارث[١].

رواية الدوري عن الكسائي

طريق جعفر بن محمد[٢]:

فمن طريق ابن الجَلَندا[٣] من «التيسير» و«الشاطبية» قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[٤]، ومن «تلخيص» ابن بلّيمة وبإسنادي إلى أبي الحسين الخشّاب[٥]، وقرآ بها على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبيه فارس، وقرأ بها فارس على عبد الباقي بن الحسن الخراسانيّ وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي بن الحسن بن الجلندا الموصليّ، فهذه أربع طرق له.

ومن طريق ابن ديزويه[٦] قال الداني: أخبرنا بها أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد النحاس المعدّل[٧]، ومن «الكامل» لأبي القاسم الهذليّ قرأ بها على

---

(١) ستأتي ترجمته في ص: ٤٦١.

(٢) ستأتي ترجمته في ص: ٤٦٢.

(٣) ستأتي ترجمته في ص: ٤٦٢.

(٤) التيسير: ١٦.

(٥) انظر: ص: ١٩٨.

(٦) ستأتي ترجمته ص: ٤٦٢، وجاء في حاشية (ك): «ديزويه» بالفارسيّة هو القلعة. اهـ.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧٦، جامع البيان: ١/ ق: ٥٥/ ب.

تاج الأئمة ابن هاشم وقرأ بها على أبي محمد النحاس المذكور وقرأها على أبي عمر عبد الله بن أحمد بن ديزويه الدمشقيّ[١].

وقرأ ابن الجلندا وابن ديزويه على أبي الفضل جعفر بن محمد بن أسد النَّصِيبيّ الضرير فهذه ست طرق لجعفر بن محمد.

طريق أبي عثمان الضرير عن الدوري، فمن طريق ابن هاشم من ست / ١٧١/١ طرق:

طريق الفارسيّ وهي الأولى عنه قرأها الداني على عبد العزيز بن جعفر الفارسيّ.[٢]

طريق السوسنجِرْدي وهي الثانية عنه من «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين[٣] نصر الشيرازي[٤]، ومن «روضة» المالكيّ، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين الشيبانيّ، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي الخيّاط. قرأ الخيّاط والمالكيّ والشيرازيّ على أبي الحسن السوسنجِرْدي[٥]، فهذه ثلاث طرق للسوسنجِرْدي.

طريق الحمّاميّ وهي الثالثة عنه من المستنير قرأ بها ابن سوار على أبوي عليّ

---

(١) الكامل: ق: ١٥١.

(٢) الذي في «جامع البيان» (١/ ق ٥٥/ ب) أنها «إجازة» وليس تلاوة، قال الداني: وأما طريق أبي عثمان الضرير فحدثنا عبد العزيز بن جعفر... إلخ. والله أعلم.

(٣) في المطبوع: «الحسن»، وهو خطأ.

(٤) التجريد: ٦.

(٥) الروضة للمالكي: ٢١٤، غاية الاختصار: ١/ ١٥٦.

الشرمقانيِّ والعطّارِ، وأبي الحسن الخيّاط[١]، ومن «الجامع» للخياط المـذكور[٢]، ومن «الكامل» للهذليّ قرأ بها على أبي الفضل الرازي[٣]، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي نصر الهاشمي إلى آخر سورة «الفتح»[٤]، وبإسنادي إلى الكندي وقرأ بها على الشريف أبي الفضل محمد بن المهتدي بالله، وقرأ بها على أبي الخطاب أحمد بن علي الصوفي.

وقرأ الصوفيّ والهاشميّ والرازيّ والخيّاط والعطّار والشرمقانيّ ستتهم على أبي الحسن علي بن أحمد الحمّاميّ[٥]، وهذه سبع طرق للحمّاميّ.

طريق المصاحفي وهي الرابعة من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عـليّ العطّار، وقرأ بها على أبي الفرج عبيد الله بن عمر المصاحفيّ[٦].

طريق الصيدلانيّ وهي الخامسة عن أبي طاهر من «مستنير» ابن سوار قرأ بها على الشرمقاني وأبي الحسن الخيّاط، ومن «الجامع» للخياط المذكور، وقرآ بها على أبي القاسم عبيد الله بن أحمد الصيدلانيّ[٧]، فهذه ثلاث طرق له.

طريق الجوهري وهي السادسة[٨] عنـه مـن «المـستنير» أيـضاً قـرأ بهـا ابـن

(١) المستنير: ١/ ٢٧٨-٢٧٩.

(٢) الجامع: ٤٨.

(٣) الكامل: ق: ١٥٠.

(٤) المصباح: ٢/ ٦٠٨-٦٠٩.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢

(٦) المستنير: ١/ ٢٧٨.

(٧) الجامع: ٤٨، المستنير: ١/ ٢٧٨.

(٨) في المطبوع: «الثالثة» وهو خطأ.

ســوار على أبي عليّ العطّار، وقرأ بها على أبي الحســن عليّ بن محمد الجوهري[١].

وقرأ بها الجـوهريّ والـصيدلانيّ والمـصاحفيّ والحمّامـيّ والـسوسنجِرْديّ والفارسيّ ستتهم على أبي[٢] طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغداديّ[٣]، فهـذه ست عشرة طريقاً لابن أبي هاشم.

ومن طريق الشذائي من كتاب «المبهج» وكتاب «المـصباح» قـرأ بهـا سـبط الخيّاط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل العبّاسيّ، وقرأ بها عـلى أبي عبـد الله الكارزيني، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور / بن عبد المجيـد بـن ١/ ١٧٢
عبد المنعم الشذائي[٤] وغيره، فهاتان طريقان للشذائي.

وقرأ الشذائي وأبو طاهر على أبي عثمان سعيد بن عبـد الـرحيم بـن سـعيد الضرير البغداديّ المؤدّب، إلا أن أبا طاهر لم يختم عليه وانتهى إلى «التغـابن»[٥]، فهذه ثمان عشرة طريقاً لأبي عثمان، وقرأ أبو عثمان وجعفر على أبي عمر حفـص ابن عبد العزيز الدوري، تتمّة أربع وعشرين طريقاً للدوري.

وقرأ أبو الحارث والدوري على أبي الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن ابن فيروز الكسائيّ الكوفيّ فذلك أربع وستون طريقاً للكسائيّ.

---

(١) المستنير: ١/ ٢٧٨.

(٢) في المطبوع: «الطاهر» وهو تحريف.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٧٨-٥٧٩.

(٤) المبهج: ١/ ٨٥-٨٦، المصباح: ٢/ ٦٠٧.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠٧، جامع البيان: ١/ ق٥٥/ ب وفيه قول أبي طاهر نفسه: «بلغت عليه إلى آخر سورة التغابن».

وقرأ الكسائيّ على حمزة، وعليه اعتماده[١]، وتقدم سنده[٢]، وقرأ أيضاً على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وتقدم سنده[٣]، وقرأ أيضاً على عيسى بن عمر الهمداني، وروى أيضاً الحروف عن أبي بكر بن عيّاش وعن إسماعيل بن جعفر وعن زائدة بن قدامة.[٤]

وقرأ عيسى بن عمر على عاصم، وطلحة بن مُصرِّف والأعمش وتقدم سندهم[٥]، وكذلك أبو بكر بن عيّاش، وقرأ إسماعيل بن جعفر على شيبة بن نصاح ونافع، وتقدم سندهما[٦].

وقرأ أيضاً إسماعيل على سليمان بن محمد بن مسلم بن جمّاز وعيسى بن وردان، وسيأتي سندهما[٧]، وقرأ زائدة بن قدامة على الأعمش، وتقدم سنده[٨].

وتوفي الكسائي سنة تسع وثمانين ومائة على أشهر الأقوال عن سبعين سنة[٩]، وكان إمام الناس في القراءة في زمانه وأعلمهم بالقرآن[١٠].

---

(١) أخذ القراءة عرضاً عنه أربع مرات كما ذكره خلف. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٥، المعرفة: ١/ ٢٩٨.

(٢) انظر: ص: ٤٤١-٤٤٢.

(٣) انظر: ص: ٤٤٢.

(٤) أبو الصلت الثقفي، ثقة حجّة، صاحب مسند، ألّف في القراءات والتفسير، توفي بالروم غازياً سنة (١٦١ هـ) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٨، الجرح والتعديل: ٣/ ٦١٣، السير: ٧/ ٣٧٥-٣٧٨.

(٥) انظر: ص: ٤٤٢.

(٦) انظر: ص: ٢٩٢.

(٧) انظر: ص: ٤٧٣-٤٧٤.

(٨) انظر: ص: ٤٤٢.

(٩) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٩-٥٤٠، المعرفة: ٣٠٥.

(١٠) في المطبوع: «القراءة» وهو تحريف، وذكر السمعاني أن كتابه في القراءات اسمه (الآثار). انظر: الأنساب: ٥/ ٦٦

قال أبو بكر بن الأنباري:[١] اجتمعت في الكسائيّ أمور: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم في مجلس ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يستمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ[٢].

وقال ابن معين: ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من الكسائي[٣].

١/ ١٧٣ وتوفي أبو الحارث سنة أربعين ومائتين[٤]، وكان ثقة قيّماً بالقراءة ضابطاً / لها محقّقاً، قال الحافظ أبو عمرو: وكان من جلّة أصحاب الكسائيّ، وتقدمت وفاة أبي عمر[٥] الدوري[٦].

وتوفي محمد بن يحيى سنة ثمان وثمانين ومائتين[٧]، وكان شيخاً كبيراً مقرئاً متصدراً محقّقاً جليلاً ضابطاً، قال الداني: هو أجلّ أصحاب أبي الحارث.

وتوفي البطّيّ بعيد الثلاثمائة[٨] وكان مقرئاً صادقاً متصدراً جليلاً. قال الداني: هو من أجلّ أصحاب محمد بن يحيى.

---

(١) انظر ترجمته ص: ٣٤٠.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٨، المعرفة: ١/ ٢٩٩.

(٣) ذكر أبو عمر الدوري أنه سمعه يحيى يقوله: انظر: المعرفة: ١/ ٢٩٨.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ٣٤، المعرفة: ١/ ٤٥٤.

(٥) في المطبوع: «أبي عمرو والدوري»، وهو خطأ.

(٦) انظر: ص: ٣٥٤.

(٧) غاية النهاية: ٢/ ٢٧٩، المعرفة: ١/ ٥٠٣.

(٨) حدّد المؤلّف وفاته سنة (٣٣٠ هـ). غاية النهاية: ١/ ٤٧.

وتوفي القنطري في حدود سنة عشر وثلاثمائة، وكان مقرئاً ضـابطاً معروفـاً مقصوداً مقبولاً[١].

وتوفي ثعلب في جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين، وكان ثقة، كبير المحلّ، عالماً بالقراءات، إمام الكوفيين في النحو واللغة.[٢]

وتوفي محمد بن الفرج قبيل[٣] سنة ثلاثمائـة، وكـان مقرئـاً نحويـاً عارفـاً[٤] ضابطاً مشهوراً.

وتوفي جعفر بن محمد بعد سنة سبع وثلاثمائة فيما قاله الذهبي[٥]، وكان شيخ نصيبين في القراءة مع الحذق والضبط، وهو من جلّة أصحاب الدوري[٦].

وتوفي ابن الجلندا سنة بضع وأربعين وثلاثمائة، وكان مقرئاً متـصدراً متقنـاً ضابطاً. قال الداني: مشهور بالضبط والإتقان.

وتوفي ابن ديزويه بعد الثلاثين وثلاثمائة[٧]، وكان ثقة معروفاً، راوياً شهيراً، ذا ضبط وإتقان.

---

(١) غاية النهاية: ١/ ١٥.

(٢) غاية النهاية: ١/ ١٤٨-١٤٩.

(٣) في غاية المؤلّف: (بعد) ٢/ ٢٢٩.

(٤) في (ظ): «عالما»

(٥) المعرفة: ١/ ٤٧٧ ، وسقطت كلمة «بعد» من غاية النهاية: ١/ ١٩٥.

(٦) غاية النهاية: ١/ ١٩٥، المعرفة: ١/ ٤٧٧.

(٧) ذكر في غايته: (١/ ٤٠٦) أنه قبل الأربعين وثلاثمائة فيما يحسب.

وتوفي أبو عثمان بعد سنة عشر وثلاثمائة في قول الذهبي[١]، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً. قال الداني: هو من كبار[٢] أصحاب الدوري.

وتقدمت وفاة أبي طاهر بن أبي هاشم في رواية حفص[٣] وتقدمت وفاة الشذائي في رواية السوسيّ[٤]./ ١/ ١٧٤

قراءة أبي جعفر

رواية عيسى بن وردان من طريق الفضل، طريق ابن شبيب من خمس طرق:

طريق النّهروانيّ وهي الأولى عنه من «كتابي» أبي العزّ القلانسيّ، ومن «غاية» أبي العلاء وقرأ بها على أبي العزّ المذكور، وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[٥].

و[٦]بالإسناد إلى سبط الخيّاط، وقرأ بها سبط الخيّاط على أبي الخطاب عليّ بن عبد الرحمن بن الجرّاح، وقرأ بها على الدينوري[٧]، ومن «المصباح» لأبي الكرم

---

(١) في (س): «ثلاثمائة وكان ثقة معروفاً في قول الذهبيّ»، وهو تحريف من الناسخ. انظر: المعرفة: ١/ ٤٧٧.

(٢) «كبار» سقطت من (س).

(٣) انظر: ص: ٣٢٠.

(٤) انظر: ص: ٣٥٧.

(٥) الإرشاد: ١١٦-١١٨، الكفاية الكبرى: ٤٨، غاية الاختصار: ١/ ٨٦-٨٧.

(٦) الواو: سقطت من المطبوع، مما أدّى إلى تحريف المراد.

(٧) هذا الإسناد لسبط الخيّاط موجود في كتابه: «الاختيار في القراءات العشر» ١/ ٦٧، والدينوري هو محمد بن علي بن إبراهيم، مقرئ، انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٠٠.

قرأ بها على عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على أبي الحسن أحمد بن رضوان الصيدلانيّ، وأبي عليّ الشرمقانيّ، وعلى أبي علي الحسن بن عليّ العطّار[١]، ومن «روضة» أبي عليّ المالكيّ، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبوي عليّ، الشرمقانيِّ والعطّارِ، ومن «الكامل» قرأ بها على المالكيّ المذكور، ومنه أيضاً قرأ على أبي نصر عبد الملك بن عليّ بن سابور[٢]، ومن «الجامع» لابن فارس[٣].

وقرأ بها ابن فارس والعطّار والصيدلاني والشرمقاني وابن سابور والمالكيّ والدينوريّ والواسطيّ الثمانية على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النّهروانيّ.[٤] فهذه ثلاث عشرة[٥] طريقاً للنهروانيّ.

طريق ابن العلّاف وهي الثانية عنه من «التذكار» لأبي الفتح عبد الواحد بن شيطا قرأ بها على الأنماطي. وقرأ بها سبط الخيّاط على جده أبي منصور محمد بن أحمد الخيّاط وقرأ بها على أبي نصر أحمد بن مسرور الخباز، وقرأ بها السبط أيضاً على أبي الخطاب بن الجراح وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن الحسن الأنماطي[٦]، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم بن عتَّاب، وقرأ بها

(١) المصباح: ١/ ٣٩٠-٣٩٣.

(٢) الروضة للمالكي: ٢١٨-٢١٩، الكامل: ق: ٨٣، المستنير: ١/ ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) الجامع: ١٥.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٧-٤٦٨.

(٥) في المطبوع: «عشر» وهو خطأ.

(٦) سند سبط الخيّاط في كتابه الاختيار: ١/ ٦٥-٦٦.

على أحمد بن رضوان، وعلى أبي عليّ الحسن بن أبي الفضل الشرمقانيّ، وعلى الحسن بن عليّ العطّار[١]، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني والعطّار[٢].

وقرأ بها العطّار وابن رضوان والشرمقاني والخباز والأنماطي الخمسة على أبي الحسن ابن العلّاف، فهذه ثماني طرق لابن العلّاف.

طريق الخبازي: وهي الثالثة عنه من «كامل» الهذليّ قرأها الهذليّ على أبي نصر القهندزي وقرأها على أبي الحسين[٣] الخبازي.

طريق الورّاق: وهي الرابعة / عنه ومنه[٤] قرأ بها الهذليّ أيضاً على ابن ١٧٥/١
شبيب[٥] وقرأ بها على الخزاعي وقرأ بها على منصور بن محمد الوراق.[٦]

طريق ابن مهران وهي الخامسة عنه ومن كتاب «الغاية» له[٧].

وقرأ بها ابن مهران والوراق والخبازي وابن العلّاف والنّهروانيّ على أبي القاسم زيد بن عليّ بن أحمد بن محمد بن أبي بلال البزاز الكوفيّ، وقرأ بها على

(١) المصباح: ١/ ٣٩٠-٣٩٣.

(٢) المستنير: ١/ ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) في المطبوع: «الحسن» وهو خطأ، وانظر: الكامل: ق: ٨٣.

(٤) أي: «الكامل».

(٥) في المطبوع: «شيب»، وهو تحريف.

(٦) الكامل: ق: ٨٣.

(٧) الغاية: ٣٨-٣٩.

أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجونيّ وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد بن عثمان ابن شبيب الرازي، فهذه أربع وعشرون طريقاً لابن شبيب.

طريق ابن هارون الرازي: من كتابي «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العز القلانسيّ وقرأ بها على الشيخ أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطيّ، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطي[١].

وقال سبط الخيّاط: أخبرنا بها أبو الفضل العبّاسيّ، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الحسين الكارزينيّ.

وقال أبو معشر الطّبريّ: أخبرنا الكارزيني المذكور[٢].

وقرأ بها أبو منصور ابن خيرون وأبو الكرم الشهرزوريّ على عبد السيِّد بن عتَّاب وقرأ[٣] على أبي طاهر محمد بن ياسين الحلبيّ.

وقرأ الحلبيّ والكارزينيّ وأبو العلاء الواسطيّ على أبي الفرج محمد بن أحمد ابن إبراهيم الشنبوذيّ المعروف بالشطويّ[٤].

---

(١) الإرشاد: ١٢٢، الكفاية الكبرى: ٥٢.

(٢) لم أجد هذين الطريقين لا للسبط ولا لأبي معشر، وفتشت عنهما في أسانيد أبي معشر من كتابه «سوق العروس» في أسانيد أبي جعفر فلم أجدها. والأقوى أنهما طريقان أدائيان للمؤلف. والله أعلم.

(٣) في المطبوع: «بها» وهو تحريف.

(٤) هذه الطريق لأبي الكرم ليست في «المصباح»، وعليه فتعتبر طريق أدائية للمؤلّف، ويقوي هذا أن المؤلّف لم يصرح بأنّها من «المصباح» والله أعلم.

وبإسنادي[١] إلى أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مُسبّح الفِضِي، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس وقرأ على عبد الباقي[٢] بن الحسن الخراسانيّ، وقرأ بها هو والشطويّ على أبي بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازيّ[٣]، وهذه سبع طرق لابن هارون.

وقرأ بها ابن هارون وابن شبيب على أبي العباس الفضل بن شاذان بن عيسى الرازيّ، فهذه إحدى وثلاثون طريقاً للفضل.

طريق هبة الله من طريق الحنبلي من كتابي «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العزّ وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[٤]، ومن كتابي «الموضح» و«المفتاح»

---

(١) قوله: بإسنادي إلى الفِضِّي عن ابن فارس.. لم أجد إسناد المؤلّف هذا، فالفضّي ذُكِر في إسناد كتاب «الروضة» للمالكيّ، ولكن ليست عن عبد الباقي بن فارس، وإنما عن ابن الصوّاف وابن غالب، وفي ترجمة المؤلف له ذكر أنه قرأ على عبد الباقي بن فارس وأبي معشر بكتابه «سوق العروس». وبتتبع سنده عن عبد الباقي إلى ابن وردان، من خلال «غاية» المؤلّف وجدته هكذا: ابن مسبح قرأ على عبد الباقي بن فارس، وقرأ عبد الباقي على أبيه فارس، وقرأ فارس على عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقرأ الخراساني على محمد بن أحمد بن هارون الرازي - وذكر المؤلّف أنه من جامع البيان - وقرأ الرازي على الفضل بن شاذان [ذكر المؤلّف أنه من جامع البيان والكفاية الكبرى] ومن هنا يتفق سند «الكفاية» مع ما ذكره المؤلّف هنا، وخلاصة القول: إن هذه طريق أدائية للمؤلّف.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٦-٣٥٧ و ٢/ ٩٠، الكفاية الكبرى: ٥٢

(٢) كذا في جميع النسخ أن عبد الباقي بن فارس قرأ على عبد الباقي بن الحسن، ولعله سهو من المؤلّف أو سقط من الناسخ، والصواب أن عبد الباقي بن فارس قرأ على أبيه فارس الذي قرأ على عبد الباقي بن الحسن الخراساني.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٦-٣٥٧ و ٢/ ١٨٧.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠١.

(٤) الإرشاد: ١٢١-١٢٢، الكفاية الكبرى: ٥٠-٥١.

لابن خيرون، ومن «المصباح» لأبي الكرم وقرأ بها هو وابن خيرون على عبد السيِّد ابن عتَّاب[١].

وقرأ بها ابن عتَّاب والواسطيّ على القاضي أبي العلاء محمد بن علي بن أحمد ابن يعقوب الواسطيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما، ويقال: أحمد بن محمد بن سيما بن الفتح الحنبليّ[٢]، فهذه خمس[٣] طرق / للحنبلي. ١/١٧٦

ومن طريق الحمّاميّ من كتاب «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ[٤]، ومن «جامع» أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسيّ.

وقرأ بها سبط الخيّاط على أبي القاسم يحيى بن أحمد بن أحمد القصريّ، وقرأ بها أبو الكرم الشهرزوريّ[٥] على عبد السيِّد بن عتَّاب.

وقرأ بها ابن عتَّاب والقصريّ والفارسيّ والمالكيّ على أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عمر بن حفص بن عبد الله الحمّاميّ، وهذه أربع طرق عن الحمّاميّ.

وقرأ بها الحمّاميّ والحنبليّ على أبي القاسم هبة الله بن جعفر[٦] بن محمد بن

---

(١) المصباح: ١/ ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) ذكر المؤلّف أن تسميته أحمد بن محمد كما وقع في «الكفاية» لأبي العز وغيرها - «المستنير» و«سوق العروس» - ربما يكون وهماً.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩.

(٣) في (ت): «أربع» خطأ.

(٤) هذه الطريق ليست في «الروضة» المحقق.

(٥) طريق أبي الكرم هذه ليست في «المصباح»، مما يقوي أنها طريق أدائية للمؤلّف. والله أعلم.

(٦) «جعفر» سقطت من المطبوع.

الهيثم البغداديّ، وقرأ بها على أبيه جعفر، فهذه تسع طرق لهبة الله، وقرأ بها جعفر والفضل على أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلوانيّ، وقرأ بها على قالون، وقرأ بها على أبي الحارث عيسى بن وردان المدنيّ الحذّاء، تتمّة أربعين طريقاً لعيسى بن وردان.

رواية ابن جماز

طريق الهاشميّ:

من طريق ابن رزين[١] من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي[٢] الحسن بن أبي الفضل الشرمقانيّ، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن المرزبان الأصبهانيّ[٣]، وقرأ بها على أبي عمر محمد بن أحمد بن عمر الخرقيّ الأصبهانيّ[٤]، وقرأ بها على خاله أبي عبد الله محمد بن جعفر بن محمود[٥] الأشنانيّ[٦]، ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على عبد السيِّد بن عتَّاب،

(١) ستأتي ترجمته في: ص: ٤٧٨.

(٢) «علي» سقطت من المطبوع.

(٣) مقرئ، صالح، عالي الإسناد، ثقة، توفي سنة (٤٣١ هـ). غاية النهاية: ٢/ ١٧٥-١٧٦.

(٤) مقرئ، حاذق، ثقة، عمّر دهراً طويلاً، وبقي إلى سنة (٤٢٠ هـ).

الـخَرَقيّ: بفتح الخاء المعجمة والراء وفي آخرها قاف، نسبة إلى خَرَق، قرية على ثلاثة فراسخ من مرو، وبكسر الخاء وفتح الراء نسبة إلى بيع الخِرَق، وقد اشتهر جماعة من العلماء بكلّ من النسبتين، فلا أدري صاحبنا من أيهما؟

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٧-٧٨، الأنساب: ٢/ ٣٤٩، معجم البلدان: ٢/ ٣٦٠.

(٥) الأَدَمي، مقرئ مشهور. غاية النهاية: ٢/ ١١٢.

(٦) المستنير: ١/ ٢٩٧-٢٩٨.

وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن المرزبان المذكور[١]. ومن «الكامل» للهذلي قرأ بها على أبي نصر منصور بن أحمد القهندزيّ، وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين عليّ بن محمد الخبازيّ، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن الفضل الجوهريّ[٢]، وأبي جعفر محمد بن جعفر المغازليّ[٣].

وقرأ بها المغازليّ والجوهريّ والأشنانيّ على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الحسن بن عمر الثقفي[٤] ويعرف بالكسائيّ[٥].

ومن «المصباح» أيضاً قال: أخبرنا أبو عليّ الحسن بن أحمد الحدّاد أنه قرأ على أبي القاسم عبد الله بن محمد العطّار الأصبهانيّ، قال: قرأت على أبي عبد الله الأشناني المذكور.[٦]

١/١٧٧ وقال سبط الخيّاط: أخبرني بها الشريف أبو الفضل العبّاسيّ / شيخنا قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الحسين الفارسيّ، وقرأ بها على الحسن بن سعيد المطّوّعيّ[٧].

---

(١) المصباح: ١/ ٣٨٦-٣٨٧.

(٢) شيخ مقرئ معروف، غاية النهاية: ٢/ ١٦٥.

(٣) التميميّ، مقرئ مشهور، ضابط، شيخ أصبهان.

والمغازلي: نسبة إلى: المغازل وعملها.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١١٢، الأنساب: ٥/ ٣٥١.

(٤) شيخ مشهور، توفي سنة (٣٤٧ هـ).

انظر غاية النهاية: ٢/ ٦١.

(٥) الكامل: ق: ٨٤.

(٦) المصباح: ١/ ٣٨٨.

(٧) هذه طريق أدائية للمؤلّف.

وقرأ بها المطّوّعيّ والكسائيّ على أبي بكر ويقال: أبو عبد الله محمد بن عبدالله ابن شاكر الصيرفيّ الرمليّ[١]، وقرأ بها على أبي العباس أحمد بن سهل المعروف بالطّيّان[٢]، وقرأ بها على أبي عمران موسى بن عبد الرحمن البزاز،[٣] وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين الأصبهانيّ، فهذه ستّ طرق لابن رزين.

ومن طريق الأزرق الجمّال وهي الثانية عن الهاشميّ من «المصباح» لأبي الكرم[٤] ومن «كتابي» ابن خيرون، قرآ[٥] بها على أبي القاسم عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عمر بن موسى بن عثمان بن زلال النهاوندي سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة[٦] وقرأ بها على أبي الحسن علي بن إسماعيل بن الحسن بن العباس الخاشع القطّان، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن بن سعيد الرازي[٧]، وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن عليّ ابن حماد بن مهران الأزرق الجمّال بقزوين، وقرأ بها الجمال وابن رزين على

---

(١) مقرئ متصدر معروف، والصيرفي، نسبة إلى من يبيع الذهب.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٧٩، الأنساب: ٣/ ٥٧٤.

(٢) مقرئ متصدر. انظر: غاية النهاية: ١/ ٦١.

(٣) بالباء الموحدة من أسفل، ويقال بالخاء المعجمة، مقرئ متصدر، ثقة.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٢٠.

(٤) المصباح: ١/ ٣٨٥-٣٨٦.

(٥) في المطبوع: «قرأ» بالإفراد، تصحيف.

(٦) كتب التاريخ في (ظ) بالأرقام، وفي حاشية (ز) بالحروف.

(٧) مقرئ متصدر عارف. غاية النهاية: ٢/ ١٧٧.

أبي أيوب سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس[١] الهاشمي البغدادي فهذه تسع طرق للهاشميّ.

طريق الدوري من طريق ابن النفاح[٢] من طريقين:

الأولى من طريق ابن بهرام من كتاب الكامل قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي[٣] محمد عبد الله بن محمد الذارع[٤] الأصبهانيّ؛ الخطيب بها[٥]، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن جعفر بن محمد التميميّ، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد ابن عبد الوهاب بن داود بن بهرام الأصبهاني[٦] الضرير[٧].

الثانية طريق المطوعي قرأها سبط الخيّاط على الشريف عبد القاهر العبّاسيّ وقرأها على الكارزينيّ، وقرأها على أبي العباس المطوعي[٨]، وقرأ بها المطوعي وابن بهرام على أبي الحسن محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر بن[٩] النفّاح الباهليّ البغداديّ.

(١) كذا بالباء الموحدة من أسفل والسين المهملة، وهو الصواب، وتصحفت في المطبوع إلى (عياش) بالمثناة والمعجمة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٣.

(٢) بالحاء المهملة، وتصحفت هي والآتية في المطبوع بالخاء المعجمة.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٢.

(٣) «أبي»: سقطت من (ت).

(٤) بالذال المعجمة، وتصحفت في المطبوع إلى: (الزارع) بالزاي. وكذلك الآتية.

(٥) «بها»: سقطت من المطبوع.

(٦) إمام، مقرئ محرر له مؤلف في القراءات ومفردة لعاصم، توفي سنة (٣٥٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٩-٧٠.

(٧) الكامل: ق: ٨٤.

(٨) هذه طريق أدائية للمؤلّف، والله أعلم.

(٩) «بن»: سقطت من المطبوع.

ومن طريق ابن نهشل من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي محمد الذارع، وقرأ بها على الأستاذ أبي جعفر المغازلي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد الأصبهانيّ الضرير، وقرأ بها على أبي عبد الله جعفر بن عبد الله بن الصبّاح / بن نهشل ١/ ١٧٨
الأنصاريّ الأصبهانيّ[١].

وقرأ ابن نهشل وابن بهرام[٢] على أبي عمر حفص بن عمر الدوريّ إلا أن الأكثر على أن ابن بهرام قرأ الحروف فقط.[٣] فهذه ثلاث طرق للدوريّ.

وقرأ الدوريّ والهاشميّ على أبي إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير المدني، وقرأ على أبي الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهري مولاهم المدنيّ، تتمّة اثنتي عشرة طريقاً لابن جماز[٤].

وقرأ ابن جماز وابن وردان على إمام قراء المدينة أبي جعفر يزيد بن القعقاع

(١) ستأتي ترجمته ص: ٤٧٩.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو سهو من المؤلّف رحمه الله صوابه: ابن بدر النفاح، فهو الذي قرأ على الدوري وهو صاحب الطريق التي قبل ابن نهشل، وهو الذي ذكر المؤلّف في ترجمته أنه: روى الحروف عن الدوري سنة (٢٤٤ هـ) بسُرَّ من رأى، ويقال إنه عرض عليه. اهـ.
زد على ذلك أن ابن بهرام ما وُجِدَ في الدنيا إلّا بعد رحيل الدوريّ عنها ب (٢٧) سبع وعشرين سنة، فوفاة الدوريّ سنة (٢٤٦ هـ) وولادة ابن بهرام سنة (٢٧٣ هـ).
وقال المؤلّف: ابن النفاح قرأ برواية أبي جعفر على الدوريّ وأقرأ بها. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٦-٢٥٧ و٢/ ٦٩-٧٠ و٢٤٢، المنجد: ١٢١، لطائف الإشارات: ١/ ١٦٠-١٦١.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٢، المعرفة: ١/ ٤٨٠.

(٤) في (ت): «للهاشميّ»، وهو سبق قلم.

المخزوميّ المدنيّ، وقيل إن إسماعيل بن جعفر * قرأ على أبي جعفر *[١] نفسِه، أثبت ذلك بعض حُفّاظنا،[٢] فذلك اثنتان وخمسون طريقاً لأبي جعفر.

وقرأ أبو جعفر على مولاه عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ، وعلى الحبر البحر عبد الله بن عباس الهاشميّ، وعلى أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسيّ، وقرأ هؤلاء الثلاثة على أبي المنذر أُبيّ بن كعب الخزرجيّ، وقرأ أبو هريرة وابن عباس أيضاً على زيد بن ثابت.

وقيل: إن أبا جعفر قرأ على زيد نفسه[٣]، وذلك محتمل؛ فإنّه صحّ أنّه أُتِيَ به إلى أم سلمة زوجِ[٤] النبي ﷺ رضي الله عنها فمسحت على رأسه ودعت له، وأنّه

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٢) لعله يقصد المعدّل، حيث أثبت قراءة إسماعيل على جعفر، فقال: روى عنه - أبي جعفر - القراءة إسماعيل بن جعفر. اهـ بل جعل له رواية عنه فقال: قرأت على الشيخ أبي العباس أحمد بن سعيد عن السامريّ عن محمد بن محمد الباهليّ عن الدوريّ عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع القارئ. اهـ.
وقال المؤلّف: وليس يبعد قول من قال: إنه - إسماعيل - قرأ على أبي جعفر. اهـ.
وذكر الذهبيّ أن إسماعيل سمع من أبي جعفر. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٣، المعرفة: ١/ ٢٩٤، روضة الحفاظ: ق: ٢٤ و ٥٠

(٣) قال الذهبيّ: لم يصح. اهـ. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٢، المعرفة: ١/ ١٧٣.

(٤) هذه لغة صحيحة لبعض العرب، يقولون لقرينة الرجل بنكاح (زوجا) بدون هاء، كما يقولون للرجل، وقد أنكر بعض علماء اللغة -منهم الإمام الأصمعيّ رحمه الله - أن يقال: زوجة بالهاء، وعدّوا ذلك لحناً، والصواب خلاف ذلك، بل «زوجة» لغة صحيحة لبعض القبائل من تميم وكثير بن قيس وأهل نجد وأزد شنوءة، ومنها ما جاء في صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان مع إحدى نسائه فمرّ به رجل فدعاه فجاء فقال ﷺ: «يا فلان هذه زوجتي فلانة» اهـ.
وأيضاً قول ابن عباس في عائشة رضي الله عنها: هذه زوجة نبيكم، ومنه قول الفرزدق:
وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي كساعٍ إلى أسد الشرى يستبيلها
وهذا معروف في شعر العرب ونثرهم. انظر: اللسان والتاج (زوج).

صلَّى بابن عمر بن الخطاب، وأنّه أقرأ الناس قبل الحَرّة؛ وكانت الحرَّة سنة ثلاث وستين[١]، وقرأ زيد وأُبَيٌّ على رسول الله ﷺ.

وتوفي أبو جعفر سنة ثلاثين ومائة على أصح الأقوال[٢]، وكان تابعيّاً كبير القَدْر، انتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة.

قال يحيى بن معين: كان إمام أهل المدينة في القراءة وكان ثقة[٣].

وقال يعقوب بن جعفر بن أبي كثير[٤]: كان إمام الناس بالمدينة أبو جعفر[٥].

وروى ابن مجاهد عن أبي الزناد قال: لم يكن بالمدينة أحد أقرأ للسّنة من أبي جعفر[٦].

وقال الإمام مالك: كان أبو جعفر رجلاً صالحاً[٧].

وروينا عن نافع قال: لما غُسِّل أبو جعفر بعد وفاته نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف، قال: فما شكّ أحد ممن حضره أنه نور القرآن.

---

(١) انظر: البداية والنهاية: ٨/ ٢٢٠-٢٢٥.

(٢) كذا في (س) وفي بقية النسخ «على الأصح».

وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٤، المعرفة: ١/ ١٧٨.

(٣) انظر: الجرح والتعديل: ٩ / ٢٨٥، السير: ٥/ ٢٨٧.

(٤) المدني، أخو إسماعيل، غاية النهاية: ٢/ ٣٨٩-٣٩٠.

(٥) انظر: السبعة: ٥٧.

(٦) قال ابن مجاهد: وحدثوني عن الأصمعي عن ابن أبي الزناد قال:.... إلخ.

انظر: السبعة: ٥٧.

(٧) انظر: المعرفة: ١/ ١٧٥.

ورئي في المنام بعد وفاته على صورة حسنة فقال: بَشِّرْ أصحابي وكلّ من قرأ
١٧٩/١ قراءتي أنّ الله قد غفر لهم / وأجاب فيهم دعوتي، ومُرهم أن يُصَلُّوا هذه الركعات[١] في جوف الليل كيف استطاعوا[٢].

وتوفي ابن وردان في حدود سنة ستين ومائة[٣]، وكان رأساً في القراءة[٤] ضابطاً لها محقّقاً، من قدماء أصحاب نافع، ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر.

وتوفي ابن جمّاز بُعيد سنة سبعين ومائة، وكان مقرئاً جليلاً، ضابطاً نبيلاً، مقصوداً في قراءة أبي جعفر ونافع، روى القراءة عرضاً عنهما.[٥]

وتوفي إسماعيل بن جعفر ببغداد سنة ثمانين ومائة على الصواب، وكان إماماً جليلاً ثقة عالماً مقرئاً ضابطاً[٦].

وتوفي ابن شاذان في حدود سنة تسعين ومائتين[٧]، وكان إماماً كبيراً ثقة عالماً. قال الداني: لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه، وعدالته وحسن اطّلاعه[٨].

---

(١) كتب في (ك) تحت كلمة «الركعات»: يعني صلاة التهجد. اهـ.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٤.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٦١٦.

(٤) في المطبوع: «القرآن» وهو تحريف.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٥.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٣.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٠.

(٨) انظر: المعرفة: ١/ ٤٦٣.

وتوفي ابن شبيب سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة[١] بمصر، وكان شيخاً كبيراً مقرئاً متصدراً مشهوراً، مشاراً إليه بالضبط والتحقيق والإتقان والحذق.

وتوفي ابن هارون سنة بضع وثلاثين وثلاثمائة[٢] ببغداد، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً حاذقاً مشهوراً محقّقاً.

وتوفي هبة الله في حدود سنة خمسين وثلاثمائة[٣]، وكان مقرئاً حاذقاً ضابطاً مشهوراً بالإتقان والعدالة.

وتوفي الحنبلي بُعيد سنة تسعين وثلاثمائة فيما أظن[٤]، وكان مقرئاً متصدراً مقبولاً.

وتوفي الحمّاميّ في شعبان سنة سبع عشرة وأربعمائة عن تسعين سنة[٥]، وكان شيخَ العراق، ومسندَ الآفاق، مع الثقة والبراعة، وكثرة الروايات والدِّين، قال الحافظ أبو بكر الخطيب: كان صدوقاً ديِّناً فاضلاً، تفرّد بأسانيد القرآن[٦] وعلوّها.

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٢٣.

(٢) قال الداني فيما نقله عنه المؤلّف: توفي بعد الثلاثين وثلاثمائة. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٠.

(٣) لكن قال الذهبيّ: مات سنة نيّف وخمسين وثلاثمائة فيما أظن. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٥١، المعرفة: ٢/ ٦٠٧.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٩.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢، المعرفة: ٢/ ٧١٠.

(٦) في المطبوع: «القراءات».

١/ ١٨٠ وتوفي الهاشمي سنة تسع عشرة ومائتين[١] ببغداد، وكان مقرئاً ضابطاً / مشهوراً ثقة، كتب القراءة عن إسماعيل بن جعفر.

قال الخطيب البغدادي: مات داود بن عليّ وابنه حَمْل[٢] فلمّا وُلِد سموه باسمه داود[٣]، وكان سليمان ثقة صدوقاً، وتقدمت وفاة الدوري في قراءة أبي عمرو.[٤]

وتوفي ابن رزين سنة ثلاث وخمسين ومائتين على الصحيح[٥]، وكان إماماً في القراءات كبيراً، ثقة في النقل مشهوراً، له في القراءة اختيار رويناه عنه، ومؤلّفات مفيدة نقلت عنه وروى عنه الأئمّة والمقرئون، وتقدمت وفاة الجمّال في رواية هشام[٦].

وتوفي ابن النفاح[٧] سنة أربع عشرة وثلاثمائة بمصر، وكان ثقة مشهوراً صالحاً، قال ابن يونس[٨]: كان ثقة ثبتاً صاحب حديث متقلّلاً من الدنيا.[٩]

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٣.

(٢) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم بعدها لام: ما يُحمل في البطن من الولد، ومنه قوله تعالى ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ الطلاق [٤] انظر: التاج (حمل).

(٣) تاريخ بغداد: ٩/ ٣١.

(٤) انظر: ص: ٣٥٤.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٢٤.

(٦) انظر: ص: ٣٨٦.

(٧) بالمهملة كما سبق، وتصحف في المطبوع بالمعجمة.

(٨) أغلب ظنّي أنه: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى، إمام، حافظ متقن، مصريّ، قال الذهبي: صاحب «تاريخ علماء مصر» سمع النسائي وغيره، ما ارتحل ولا سمع بغير مصر، ولكنه إمام بصير بالرجال فَهْمٌ متيقظ، حدّث عنه ابن منده وغيره. توفي سنة (٣٤٧ هـ). انظر: السير: ١٥ / ٥٧٨-٥٧٩.

(٩) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٢، المعرفة: ١/ ٤٨١.

وتوفي ابن نهشل سنة أربع وتسعين ومائتين[١]، وكان إماماً في القراءة مجـوّداً فاضلاً ضابطاً، وكان إمام جامع أصبهان[٢].

قراءة يعقوب

رواية رويس: طريق التمّار[٣] عنه من طريق النخّاس [٤] * -بالخاء المعجمة- *[٥] عن التمّار من سبع طرق:

طريق الحمّاميّ، وهي الأولى عن النخاس من تسع طرق؛ من «التذكار» لابن شيطا، ومن «مفردة» ابن الفحّام، قرأ بها أبو القاسم ابن الفحّام على أبي الحسين نصر الفارسيّ، ومن كتاب «الجامع» لنصر المذكور، وقرأ بها ابن الفحّام أيضاً على ابن غالب، وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ[٦]، ومن «الكامل» للهذليّ قرأ بها على أبي عليّ المالكيّ أيـضاً[٧]، ومـن كتـاب «الروضـة» للمالكـيّ المـذكور، ومـن كتـابي «الإرشـاد» و«الكفايـة» لأبي العـز قـرأ بهـا عـلى أبي عـلي الواسـطيّ[٨]، ومـن

(١) وقيل بعدها بسنة.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩٣.

(٢) يلاحظ أنه خالف منهجه، فكان من حقّه ذكر ابن نهشل قبل ابن النفاح.

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٧.

(٤) سبقت ترجمته ص: ٣٩٧.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٦) مفردة ابن الفحّام: ق: ٢-٣.

(٧) الكامل: ق: ١٢٤-١٢٥.

(٨) الإرشاد: ١٥٢، الكفاية الكبرى: ١٣٦.

«غاية» أبي العلاء الحافظ قرأ بها على أبي العز المذكور[١]، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشّرمقانيّ، ومن «المستنير» أيضاً قرأ بها على أبي عليّ العطّار إلى آخر[٢] سورة «إبراهيم»، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي الحسن علي بن محمد بن علي الخيّاط، ومن «الجامع» لأبي الحسن الخيّاط / المذكور[٣]، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على الشريف أبي نصر أحمد بن علي الهاشمي[٤]، ومن «الكامل» للهذليّ، وقرآ[٥] بها على عبد الملك بن عليّ بن سابور[٦] بن نصر[٧]. ١٨١/١

وقرأ ابن سابور والخيّاط والعطّار والهاشميّ والشّرمقانيّ والواسطيّ والمالكيّ[٨] والفارسيّ وابن شيطا تسعتهم على أبي الحسن عليّ بن أحمد الحمّاميّ، فهذه خمس عشرة طريقاً للحمّاميّ.

طريق القاضي أبي العلاء، وهي الثانية عن النخاس من «كتابي» أبي العزّ القلانسيّ، قرأ بها على الحسن بن القاسم[٩]، ومن «كتابي» ابن خيرون، قرأ بها على عبد السيِّد بن عتَّاب، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على ابن عتَّاب القرآن

---

(١) غاية الاختصار: ١/ ١٢٠-١٢١.

(٢) عبارة ابن سوار: (وبلغت إلى سورة إبراهيم) اهـ.

(٣) الجامع: ٣٠، المستنير: ١/ ٣٠٣.

(٤) المصباح: ٢/ ٧٥١، وفيه أن أبا الكرم قرأ على الهاشمي إلى آخر سورة «الفتح»، كما هو معلوم.

(٥) بالتثنية، وتصحفت في المطبوع: (قرأ) بالإفراد.

(٦) كذا بالمهملة في (س) وفي البقية بالمعجمة، وكلاهما صحيح.

(٧) الكامل: ق: ١٢٤-١٢٥.

(٨) الروضة للمالكي: ٢٢٠.

(٩) الإرشاد: ١٥٢، الكفاية الكبرى: ١٣٦.

كلّه، وعلى أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون إلى آخر «الأنعام»[١].

وقرأ بها الحسن وابن عتَّاب وأبو الفضل على القاضي أبي العلاء محمد بن عليّ بن أحمد بن يعقوب الواسطيّ، فهذه ست طرق للقاضي أبي العلاء.

طريق السعيدي، وهي الثالثة عن النخّاس قرأ بها أبو القاسم بن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومن الجامع للفارسيّ المذكور، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ ابن جعفر السعيدي[٢].

طريق ابن العلّاف، وهي الرابعة عن النخّاس من «المستنير»، قرأ بها أبو طاهر ابن سوار على الحسن بن أبي الفضل الشرمقانيّ، ومن كتاب «التذكار» لابن شيطا، وقرأ بها ابن شيطا والشرمقانيّ على أبي الحسن علي بن محمد بن يوسف بن العلاف.[٣]

طريق الكارزيني، وهي الخامسة عن النخاس من «المبهج»، قرأ بها سبط الخيّاط على الشريف أبي الفضل، ومن «المصباح»، قرأ بها أبو الكرم عليه أيضاً، ومن «كفاية» أبي العزّ قرأ بها على أبي علي الواسطيّ، ومن «الكامل» لأبي القاسم الهذليّ؛ ومن «تلخيص» أبي معشر الطّبريّ

وقرأ بها هو والهذليّ والواسطيّ والشريف أبو[٤] الفضل على أبي عبد الله

---

(١) المصباح: ٢/ ٧٤٩-٧٥٠.

(٢) مفردة ابن الفحّام: ق: ٢-٣.

(٣) المستنير: ١/ ٣٠٣.

(٤) في المطبوع: «وأبو» بواو العطف، وهو خطأ؛ لأن -أبو الفضل- هو الشريف نفسه، فهو بدل، وليس معطوفاً.

محمد بن الحسين بن آذر بهرام الكارزينيّ، فهذه خمس طرق للكارزيني.[١]

طريق الخبازي، وهي السادسة عن النخاس من الكامل، قرأ بها الهذليّ علي منصور بن أحمد القهندزيّ، وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين علي بن محمد بن الحسين الخبازي[٢].

طريق الخزاعي، وهي السابعة عن النخّاس من «الكامل»، للهذليّ أيضاً قرأ

١٨٢/١ بها على عبد الله / بن شبيب، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر بن عبدالكريم بن بديل الخزاعيّ[٣].

وقرأ بها الخزاعيّ والخبازيّ والكارزينيّ وابن العلّاف والسعيديّ والقاضي أبو العلاء والحمّاميّ سبعتهم على أبي القاسم عبد الله بن الحسن بن سليمان النخّاس -بالخاء- المعجمة[٤] البغدادي، فهذه اثنتان وثلاثون طريقاً للنخاس.

ومن طريق أبي الطيّب[٥] عن التمّار من طريقين؛ من «غاية» أبي العلاء الهمذانيّ، قرأ بها على أبي عليّ الحسن بن أحمد الحدّاد، وقرأ بها على أبي القاسم عبدالله بن محمد العطّار، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن جعفر بن محمد

---

(١) الكامل: ق: ١٢٥، التلخيص: ١٢٨، المبهج: ١/ ١٢١-١٢٢، الكفاية الكبرى: ١٣٦، المصباح: ٢/ ٧٥٠.

(٢) كذا قال المؤلّف هنا إن الهذليّ قرأ بهذه الطريق على القهندزي، بينما في (الكامل: ق: ١٢٥) قال الهذليّ: أخبرنا القهندزي...إلخ. والفرق واضح ومهمّ، والله أعلم.

(٣) الكامل: ق: ١٢٤و ١٢٥.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٤، المنجد: ١١٧.

(٥) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٨.

التميمي[١] وأبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الله الزاهد، المعروف بابن أبولة[٢]، وقرآ[٣] بها على أبي الطيّب محمد بن أحمد بن يوسف البغدادي.[٤] فهذه طريقان له[٥].

ومن طريق أبي الحسن محمد بن مِقسَم عن التمّار من «غاية» أبي بكر بن مهران، ومن «الكامل»، قرأ بها الهذليّ على محمد بن أحمد النَّوْجاباذيّ[٦]، ومحمد ابن عليّ الزنبيلي[٧]، وقرآ بها على أبي نصر منصور بن أحمد بن إبراهيم العراقيّ، وقرآ بها؛ أعني: العراقيَّ وابنَ مِهْران، على أبي الحسن أحمد بن أبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطّار البغداديّ[٨] وغيره، فهذه ثلاث طرق لابن مقسم.

---

(١) مقرئ نحوي، معمّر، مسند، ثقة، متقن للحديث، توفي سنة (٤٠٢ هـ).

غاية النهاية: ٢/ ١١١، المعرفة: ٢/ ٦٠٨.

(٢) سبقت ترجمته ص: ٣٧٩.

(٣) بالتثنية، وتصحفت في المطبوع بالإفراد.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٧.

(٥) غاية الاختصار: ١/ ١٢٠.

(٦) شيخ متصدر ببخارى، روى عنه الهذليّ عرضاً وسماعاً.

والنَوجاباذي: بفتح النون وضمها وسكون الواو وفتح الجيم والباء الموحدة من أسفل بين الألفين وفي آخرها ذال معجمة، نسبة إلى: نوجاباذ: قرية من قرى بخارى.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٣، الأنساب: ٥/ ٥٣١، معجم البلدان: ٥/ ٣٠٩-٣١٠.

(٧) السِّجزي، روى عن الحدّاد. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢١٤.

(٨) الغاية: ١٢٦، الكامل: ق: ١٢٥.

ومن طريق الجوهريّ عن التمّار، قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، ومن «التذكرة» لابن غلبون المذكور، وقرأها على أبي الحسن عليّ بن محمد بن إبراهيم البصريّ، وقرأ بها الداني أيضاً على أبي الفتح فارس، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني(١).

---

(١) هذان طريقان للداني رحمه الله، وهُما:

أ- الداني عن ابن غلبون عن البصري - هو ابن خشنام المالكيّ - عن البغدادي - وهو ابن خليع - عن ابن حبشان... إلخ.

ب- الداني عن أبي الفتح عن الخراساني عن البغدادي عن ابن حبشان... إلخ، عليهما عدة ملحوظات:

١- ليسا في «مفردة يعقوب» للداني، بل ليس فيها عن (رويس) إلا رواية واحدة وهي:

قال الداني: قرأت بها القرآن كلّه على شيخنا أبي الفتح، وقال لي: قرأت بها على أبي أحمد عبد الله بن الحسين المقرئ، وسمعتها منه، وقال لي: قرأت بها على أبي بكر محمد بن هارون بن نافع التمار، سمعتها منه، وقال لي: قرأت بها على أبي عبد الله محمد بن المتوكّل الملقّب برويس، وقرأ رويس على يعقوب. اهـ ص١٤.

٢- قول المؤلّف: (ومن التذكرة) قرأها ابن غلبون على أبي الحسن علي.. اهـ يخالف ما في «التذكرة»، ففيها قال ابن غلبون: حدّثني بها. اهـ

ويمكن أن يقال: ذلك لا يعتبر قدحاً، ولكنه لا يجعلها «قراءة»، بل رواية أو «إجازة»، ، وأيضاً: إذا لم نعتبر ذلك قدحاً فما ذا يقال في رواية ابن خليع عن ابن حبشان، فقد صرّح المؤلّف بأنها أخذاً للحروف، أي: أن ابن خليع أخذ الحروف عن ابن حبشان، وعليه فنعتبر طريق (الداني) عن ابن غلبون «إجازة»، وطريقه الثانية عن (أبي الفتح) أدائية للمؤلف، والله أعلم.

٣- أن المؤلّف هنا لم يصرح في طريقي الداني أنهما من (مفردته) ليعقوب، فإقحامها هنا والتنصيص على أن لها طريقاً في النشر في رواية رويس كما ذكر الشيخ الأزميري رحمه الله حينما قال: ليس في «التذكرة» ولا في «مفردة يعقوب» للداني، من طريق الطيبة سوى طريق الجوهري عن التمار. اهـ تحرير النشر: ق: ١٧/ ب أراه ليس صواباً كما تقدم من حيث «المنهجية».

٤- أن المؤلّف رحمه الله ترك إسناد «المفردة»، وهو عالٍ ومسلسل بالقراءة وبالسماع، من شيخ الداني إلى رويس واختار سند التذكرة وهو نازل عنه بدرجة، إضافة إلى أنه ليس قراءة كما تقدم. والله أعلم.

وقرآ بها[١] على أبي الحسن عليّ بن محمد بن جعفر البغدادي[٢]، ومن «الكامل» للهذليّ، قرأها[٣] على أبي نصر القهندزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين الخبازي.

وقرأ بها الخبازي والبغدادي على أبي الحسن عليّ بن عثمان بن حبشان الجوهريّ، فهذه أربع طرق للجوهريّ.

وقرأ بها الجُوهريّ وابن مقسم وأبو الطيّب والنخّاس؛ الأربعة على أبي بكر محمد بن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة التمّار البغداديّ، وقرأ التمّار على أبي عبد الله/ محمد بن المتوكِّل اللؤلؤيّ البصريّ؛ المعروف برويس، تتمّة إحدى ١/ وأربعين طريقاً لرويس.

رواية روح

طريق ابن وهب:[٤] من طريق المعدّل من ثلاث طرق:

طريق ابن خُشْنام، وهي الأولى عن المعدَّل من عشر طرق:

(١) «بها» سقطت من المطبوع.

(٢) هو ابن خليع، سبقت ترجمته ص: ٤١٩.

(٣) كذا ذكر المؤلّف في هذه الطريق أيضاً أن الهذليّ قرأها على القهندزي، بينما عبارة السند كلّه في «الكامل» هي بالإجازة، قال الهذليّ: أخبرنا القهندزي عن أبي الحسن عن النحاس وابن حبشان. اهـ والله أعلم. انظر: الكامل: ق: ١٢٥.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٨.

من «التذكار» لابن شيطا، ومن «مفردة» ابن الفحّام، وقرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومن «الجامع» للفارسيّ المذكور، ومن «الجامع» لابن فارس الخيّاط، وقرأ بها ابن الفحّام أيضاً على أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن غالب الخيّاط، وقرأ بها على أبي عليّ الحسن بن إبراهيم المالكيّ[١]، ومن «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ المذكور، ومن «الكامل»، قرأ بها الهذليّ على المالكيّ المذكور[٢].

وقرأ بها المالكيّ والفارسيّ وابن فارس الخيّاط، وابن شيطا، على أبي أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله بن طيفور البصريّ[٣]، وأبي محمد الحسن بن محمد[٤] بن يحيى الفحّام[٥].

ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ[٦]، ومن «الإرشاد» و«الكفاية»، لأبي العز القلانسيّ المذكور قرأ بها على أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطيّ[٧]، ومن «الكامل»، للهذليّ قرأ بها على أبي نصر عبد الملك بن سابور البغداديّ[٨].

(١) المفردة لابن الفحّام: ق: ١.

(٢) الكامل: ق: ١٢٥.

(٣) شيخ عارف، ثقة، صدوق، لغوي، عارف بالقراءات، توفي سنة (٤٠٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٨٥، المعرفة: ٢/ ٧١١-٧١٢، تاريخ بغداد: ١١/ ٥٧.

(٤) «بن محمد»: سقطت من المطبوع.

(٥) الروضة للمالكي: ٢٢١.

(٦) غاية الاختصار: ١/ ١١٩.

(٧) الإرشاد: ١٥٣، الكفاية الكبرى: ١٣٧.

(٨) الكامل: ق: ١٢٥

وقرأ بها هو والواسطي على القاضي أبي الحسين أحمد بن عبد الكريم بن عبدالله الشِّينيزيّ[١]، زاد ابن سابور: فقرأ على عبد السلام بن[٢] الحسين المذكور، ومن «غاية» أبي العلاء أيضاً قرأ بها على أبي العزّ أيضاً، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن نزار بن القاسم بن يحيى التكريتيّ[٣] بالجامدة[٤]، ومن «المستنير»، لابن سوار، ومن «تلخيص» أبي معشر الطّبريّ، وقرآ بها على أبي القاسم المسافر[٥] بن الطيّب بن عبّاد البصريّ[٦]، ومن «كتابي» أبي منصور ابن خيرون قرأ بها على عمه أبي الفضل أحمد بن الحسن بن[٧] خيرون، ومن «المصباح»، و«كتابي» ابن خيرون قرأ بها أبو الكرم وأبو منصور ابن خيرون أيضاً على عبد السيِّد بن عتَّاب[٨].

---

(١) مقرئ متصدر، مشهور، قاضي سرّ من رأى.

الشينيزي: بكسر الشين المعجمة بعدها ياء مثناة تحتية بعدها نون مكسورة ثم ياء أخرى ثم زاي، لم أجد نسبتها، والذي ضبطه ابن نقطة أنها بالمهملة وصوّبه، نسبة إلى: شينير: من قرى الأهواز.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٠-٧١، الإرشاد: ١٥٣ (حاشية ٤).

(٢) في المطبوع: «بن أبي الحسين» وكلمة (أبي) زائدة خطأ.

(٣) مقرئ الجامدة. غاية النهاية: ٢/ ٢٦٩.

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١١٩.

(٥) كذا في جميع النسخ بالتعريف، وفي مصادر ترجمته: «مسافر» بدون «أل».

وهو مقرئ حاذق، زاهد، بصير بحرف يعقوب، حافظ له، عالي الإسناد. توفي سنة (٤٤٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩٣-٢٩٤، المعرفة: ٢/ ٧٦٣-٧٦٤، تاريخ بغداد: ١٣/ ٢٣١.

(٦) المستنير: ١/ ٣٠١، وفيه أن قراءته على مسافر كانت سنة (٤٣٢ هـ) وقراءة مسافر على ابن خشنام سنوات: (٣٦٤ و٣٦٥ و ٣٦٦ هـ).

انظر: التلخيص: ١٢٦.

(٧) «بن»، سقطت من المطبوع.

(٨) المصباح: ٢ / ٧٥٣-٧٥٤.

وقرأ بها ابن عتَّاب وأبو الفضل ابن خيرون أيضاً على أبي القاسم المسافر بن الطيّب البصري المذكور.

ومن «المصباح» أيضاً، قرأ بها أبو الكرم على أبي المعالي ثابت بن بندار، وأبي الحسن أحمد بن عبد القادر، وأبي الخطاب عليّ بن عبد الرحمن / بن هارون، وقرأ الثلاثة على المسافر بن الطيّب[1]. ١/ ١٨٤

ومن «المبهج»، و«المصباح»، قرأ بها السبط وأبو الكرم على عزّ الشرف العبّاسيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني[2]، ومن «الكامل»، قرأ بها الهذليّ أيضاً على أبي الحسن عليّ بن أحمد الجوردكيّ[3]، ومنه أيضاً قرأ بها على عبد الله بن شبيب، وقرأ بها على أبي الفضل الخزاعيّ، ومنه أيضاً قرأها على أبي نصر الهرويّ، وقرأ بها على أبي الحسين الخبّازيّ[4]، وقرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون[5]، ومن «التذكرة»، لابن غلبون المذكور[6].

وقرأ بها ابن غلبون والخبازي والخزاعي والجوردكيّ[7] والكارزينيّ

(١) المصباح: ٢ / ٧٥٣-٧٥٤.

(٢) المبهج:١/ ١٢١، المصباح: ٢/ ٧٥٣.

(٣) شيخ مقرئ، معمّر، متصدر، ولم أجد من عرّف نسبة (الجوردكيّ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٥-٥٢٦.

(٤) الكامل: ق: ١٢٥.

(٥) مفردة يعقوب للداني: ١٢-١٣.

(٦) التذكرة: ١/ ٥٦.

(٧) وصف المؤلّف قراءة الهذليّ على الجوردكيّ عن ابن خُشْنام بأنها في غاية العلو.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٦.

والمسافر والتكريتيّ والشينيزيّ والحسن بن الفحّام وعبد السلام، عشرتهم على أبي الحسن عليّ بن محمد[١] بن إبراهيم بن خُشْنام المالكيّ البصريّ، فهذه سبع وثلاثون طريقاً لابن خُشْنام.

طريق ابن أشتة، وهي الثانية عن المعدَّل[٢] من «المستنير»، قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الشَّرْمقانيّ، وقرأ بها الشرمقانيّ على أبي الحسن بن العلّاف، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله البُرُوجِرْديّ[٣] المؤدّب، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أشتة الأصبهانيّ[٤].

طريق هبة الله، وهي الثالثة عن المعدَّل من طريقين؛ من «الغاية»، لابن مهران[٥] قرأ بها على أبي القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغداديّ[٦]، ومن «المصباح»، قرأ بها الشهرزوري على عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على

(١) «بن محمد» سقطت من المطبوع.

(٢) في المستنير: أحمد بن حرب المعدّل، وهو وهم كما نبه عليه المؤلّف، والصواب أنه محمد بن يعقوب المعدَّل.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥ و٢/ ١٨٤، المستنير: ١/ ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٤.

(٣) مقرئ حاذق، له انفرادات عن شيخه.

والبُرُوجِرديّ: بضم الباء الموحدة من أسفل وفتحها بعدها راء ممدودة بواو ثم جيم مكسورة بعدها راء ساكنة ثم دال مهملة، نسبة إلى: بروجرد، بلدة على ثمانية عشر فرسخاً من همذان، خرج منها جماعة من العلماء في كلّ فنّ.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩٠، الأنساب: ١/ ٣٣٢، معجم البلدان: ١/ ٤٠٤.

(٤) المستنير: ١/ ٣٠١-٣٠٢.

(٥) تصحفت في المطبوع إلى: «مهروان»، بواو بين الراء والألف.

(٦) الغاية: ١٢٣.

القاضي أبي العلاء، وقرأ بها على أحمد بن محمد بن سيما بن الفتح الحنبليّ، وقرأ بها على هبة الله بن جعفر[١].

وقرأ بها هبة الله وابن أشتة وابن خشنام ثلاثتهم على أبي العباس محمد بن يعقوب بن الحجّاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر التيميّ المعدّل، فهذه أربعون طريقاً للمعدَّل.

وقد وقع في «أخبار»، ابن العلّاف أنّ ابن أشتة قرأ على أحمد بن حرب المعدّل،[٢] والصواب محمد بن يعقوب المعدّل كما ذكره ابن أشتة في «كتابه»، وأيضاً فإن ابن حرب قديم الوفاة[٣] لم يدركه ابن أشتة، ولو أدركه لذكره في جملة شيوخه من «كتابه»[٤].

وقرأ هبة الله أيضاً على أحمد بن يحيى الوكيل صاحب روح سنة ثلاث[٥] وثمانين ومائتين، ومن هذه الطريق[٦] ساق الإسنادَ ابنُ مهران في «الغاية» ١/١٨٥ وأبو الكرم في/ «المصباح»[٧]، وله عنهما[٨] انفرادات نذكرها إن شاء الله تعالى.

---

(١) المصباح: ٢/ ٧٥٢.

(٢) ذكر اثنين من القراء فقال لكلّ منهما: أحمد بن حرب المعدّل، أحدهما ابن غيلان وكنيته أبو جعفر، وقد ترجم له، والثاني: ابن مسمع وكنيته أيضاً أبو جعفر وترجم له ضمن ترجمة الأول ولم يفرده بترجمة خاصة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥.

(٣) توفي سنة (٣٠١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) في «الغاية»، (١٢٣): سنة نَيِّف وثمانين ومائتين. اهـ.

(٦) في المطبوع: «الطرق» بالجمع، خطأ.

(٧) الغاية: ١٢٣، المصباح: ٢/ ٧٥٢.

(٨) في حاشية (ك): وله عنهما: أي لهبة الله عن المعدّل وأحمد بن يحيى الوكيل. ا.هـ.

ومن طريق حمزة بن عليّ عن ابن وهب من كتاب «الكامل» لأبي القاسم الهذليّ قرأها[١] على أبي نصر منصور بن أحمد الهروي القهندزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين عليّ بن محمد الخبازيّ، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن إبراهيم المؤدّب، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن إلياس بن عليّ[٢]، وقرأ بها على عمّه حمزةَ بن عليّ البصريّ[٣].

وقرأ حمزة والمعدّل على أبي بكر محمد بن وهب بن يحيى بن العلاء بن عبدالحكم بن هلال بن تميم الثقفيّ البغداديّ، فهذه إحدى وأربعون طريقاً لابن وهب.

طريق الزبيري عن روح من طريق غلام بن شنبوذ من طريقين.

من «غاية»، أبي العلاء قرأ بها على أبي عليّ[٤] الحسن بن أحمد الحدّاد، وقرأ بها على أبي القاسم عبد الله بن محمد العطّار، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن جعفر الأصبهانيّ المغازلي وأبي الحسن عليّ بن محمد الزاهد الفقيه، وقرآ بها على أبي الطيّب محمد بن أحمد بن يوسف[٥] البغدادي المعروف بغلام ابن شنبوذ[٦].

---

(١) في المطبوع: «قرأ بها».

(٢) غاية النهاية: ٢/ ١٠٢، وفي الكامل: ق: (١٢٥) تصحف (إلياس) إلى: (العباس).

(٣) الكامل: ق: ١٢٥، إلّا أن فيه قراءة حمزة بن عليّ على إسماعيل عن روح. اهـ.

(٤) «علي» سقطت من المطبوع.

(٥) في (س): «يونس»، وهو تصحيف وخطأ.

(٦) غاية الاختصار: ١/ ١١٨.

ومن طريق ابن حَبَشَان[١] من «الكامل»، قرأها الهذليّ على أبي نصر منصور ابن أحمد، وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين عليّ بن محمد الأصبهانيّ، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن عثمان بن حبشان الجوهريّ[٢].

وقرأ ابن حبشان وغلام ابن شنبوذ على الفقيه أبي عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوّام الأسدي الزبيريّ، البصريّ الشافعيّ الضرير، فهذه ثلاث طرق للزبيريّ.

وقرأ الزبيريّ وابن وهب على أبي الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم[٣] الهذليّ، مولاهم البصريّ النحويّ، تتمة أربع وأربعين طريقاً لروح.

وقرأ روح ورويس على إمام البصرة أبي محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، مولاهم البصريّ، فذلك خمس وثمانون طريقاً ليعقوب.

---

(١) بالفتح، كرمضان.

انظر: القاموس والتاج (حبش).

(٢) الكامل: ق: ١٢٥.

(٣) اتّبع المؤلّف قول الداني، أمّا الأهوازي فقال: هو: ابن عبد المؤمن بن قرة بن خالد البصري. اهـ.

ثم قال المؤلّف: وإن صحّ ما ذكره الأهوازي في نسبه يكونان واحداً، ويكون ابن قرة نُسب إلى جده. اهـ

وذهب الدّانيّ والهذليّ والذهبيّ إلى أنهما شخصان.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٥-٢٨٦، المعرفة: ١/ ٤٢٧-٤٣٠.

وقرأ يعقوب على أبي المنذر سلَّام بـن[1] أبي سـليمان[2] المـزنيّ[3]، مـولاهم، الطويل[4]، وعلى شهاب بن شُرْنُفَة[5]

وعلى أبي يحيى مهدي بن ميمون الـمَعْوَلي[6]، وعلى أبي الأشهب جعفر بـن

---

(١) كذا في جميع النسخ: «ابن أبي» وكلمة (أبي) زائدة.

(٢) المقرئ النحوي، إمام جامع البصرة، يعرف بالخراساني، ثقة جليل صدوق. توفي سنة (١٧١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠٩، المعرفة: ١/ ٢٧٧، الجرح والتعديل: ٤/ ٢٥٩، تاريخ بغداد: ٩/ ١٩٧-١٩٨.

(٣) تصحفت في (س) إلى: «المدني» بالدال المهملة، بدل الزاي.

(٤) صرّح الإمام الذهبيّ بأن سلّاماً هذا ليس هو سلّاماً الطّويل، وقال: سلّام بن سليمان أبـو المنـذر يُعـرف بالخراساني، وليس هو سلّاماً الطويل السعدي.

ثم قال بعد أن ذكر توثيق العلماء لسلّام المزني، فأما سلّام الطّويلُ المـدائني فهـو أبـو سـليمان بـن مـسلم السعدي أحد الضعفاء في الحديث.

قال: ولا يكاد يميز بينه وبين سلّام أبي المنذر القارئ إلا الحذّاق، يروي الطّويلُ عن ابـن زاذان والعمّـي وجماعة، ويروي عنه شبابة وهو تميمي.

وسلّام بن سليمان الثقفي المدائني ضعيف، توفي بعد المائتين.

انظر: المعرفة: ١/ ٢٧٧-٢٧٩.

(٥) هذا هو الصواب، بضم الشين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وضمها، كما ضبطه المؤلّف، وقد سبقه إلى ذلك ابن المنادي كما نقله عنه الذهبي، وتصحفت في المطبوع إلى (شريفة) باليـاء المثنـاة التحتيـة بـدل النون.

وهو من جلّة المقرئين بعد أبي عمرو، مع الثقة والصلاح، قرأ عليه يعقوب ختمة واحـدة في خمسة أيـام. توفي بعد سنة (١٦٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٨-٣٢٩، المعرفة: ١/ ٢٧٤.

(٦) ثقة مشهور، روى عنه ابن المبارك ووكيع. توفي سنة (١٧١ هـ).

الـمَعْوَلي: بفتح الميم وسكون العين المهملة وفتح الواو وفي آخرها لام، نسبة إلى: مَعْوَلَة؛ بطن من الأزد، ومهدي مَعْوَلي بالولاء.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١٦، الأنساب: ٥/ ٣٤٨-٣٤٩.

١/١٨٦ حيّان العُطارديّ(١)، وقيل: إنه قرأ على أبي عمرو نفسِه(٢)، وقرأ سلاّمٌ على/ عاصم الكوفي، وعلى أبي عمرو، وتقدم سندهما(٣).

وقرأ سلاّمٌ أيضاً على أبي المُجَشِّر(٤) عاصم بن العجّاج الجحدريّ البصري، وعلى أبي عبد الله يونس بن عبيد بن دينار العبقسيّ(٥)، مولاهم البصريّ، وقرأ على الحسن بن أبي الحسن البصري؛ وتقدم سنده.(٦) وقرأ الجحدريّ أيضاً على سليمان بن قتّة التيميّ، مولاهم، البصريّ(٧)، وقرأ على عبد الله بن عباس.

(١) توفي سنة (١٦٥ هـ). غاية النهاية: ١/ ١٩٢.

والعُطارديّ: بضم العين وفتح الطاء المهملة وكسر الراء والدال نسبة إلى جدّه، أو إلى عطارد بن عوف بطن من تميم، وهذا الثاني استدركه ابن الأثير على السمعانيّ وصرّح أن منهم أبا رجاء العطّاردي، فلعل جعفراً منهم أيضاً.

انظر: الأنساب: ٤/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٢) ذكره ابن غلبون: ١/ ٥٨ والذهبيّ نقلاً عن ابن المنادي. المعرفة: ١/ ٣٣٠.

(٣) انظر: ص: ٣٥١ و٤١٤.

(٤) ضبطها المؤلّف بقوله: بالجيم والشين المعجمة مشددة مكسورة، وضبطها الزبيدي على وزن (محدّث).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٩، التاج: (جشر).

(٥) إمام جليل، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه، توفي سنة (١٣٩ هـ).

والعبقسي: نسبة إلى: (عبد القيس من ربيعة بن نزار)، ويقال لهم أيضاً: العبدي.

ونسبه المؤلّف في ترجمته أنه (قعنبي) وهي نسبة إلى أحد أجداد المنتسب به.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٧، الأنساب: ٤/ ١٣٥ و ١٤٣ و ٥٣١.

(٦) انظر: ص: ٣١.

(٧) سليمان بن حبيب، التَّيمي، مولاهم، التابعي، قَتَّة بفتح القاف ومثناة من فوق مشددة على وزن (ضَبَّة)، وهي أُمُّه، وهو ثقة عرض على ابن عباس رضي الله عنهما ثلاث عرضات، من فحول الشعراء، وهو القائل في رثاء الحسين رضي الله عنه:

وإن قتيل الطفّ من آل هاشم أذلّ رقاب المسلمين فذلت

غاية النهاية: ١/ ٣١٤، تاريخ الطبري: ٤/ ١٨٢، السير: ٤/ ٥٩٦.

وقرأ شهاب على أبي عبد الله هارون بن موسى العتكيّ الأعور النحويّ، وعلى المعلّى بن عيسى[١]، وقرأ هارون على عاصم الجحدري وأبي عمرو بسندهما، وقرأ هارون أيضاً على عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ وهو أبو جدّ يعقوب، وقرأ على يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم بسندهما المتقدم[٢].

وقرأ المعلّى على عاصم الجحدريّ بسنده، وقرأ مهديّ على شعيب بن الحبحاب[٣]، وقرأ على أبي العالية الرياحيّ، وتقدم سنده[٤]، وقرأ أبو الأشهب على أبي رجاء عمران بن ملحان العطّاردي وقرأ أبو رجاء على أبي موسى الأشعريّ، وقرأ أبو موسى على رسول الله ﷺ، وهذا سند في غايةٍ من الصحّة والعلوّ.

وتوفي يعقوب سنة خمس ومائتين، وله ثمان وثمانون سنة[٥]، وكان إماماً كبيراً ثقة عالماً صالحاً ديّناً، انتهت إليه رياسة القراءة بعد أبي عمرو، وكان إمام جامع البصرة سنين.

---

(١) البصري، الناقط، من أثبت الناس في عاصم الجحدري، وهو الذي روى عنه عدد الآي والأجزاء، روى عنه العدد سليم وعبيد بن عقيل.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٠٤.

(٢) انظر: ص: ٣٥٣.

(٣) الأزدي، تابعي ثقة، توفي سنة (١٣٠ هـ).

وتصحف اسم والده في المطبوع إلى (الحجاب) بالحاء المهملة ثم جيم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٧.

(٤) انظر: ص: ٣٥٢.

(٥) والعجب أنه وأباه وجدّه وجدّ أبيه كلّ منهم مات عن هذا العمر.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٩.

قال أبو حاتم السجستانيّ: هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن،[١] وعلله ومذاهبه ومذاهب النحو،[٢] وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء[٣].

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: وائتم بيعقوب في اختياره عامة البصريّين بعد أبي عمرو، فهم أو أكثرهم على مذهبه، قال: وقد[٤] سمعت طاهر بن غلبون يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب[٥].

ثم روى الداني عن شيخه الخاقاني عن محمد بن محمد بن عبد الله الأصبهاني[٦] أنه قال: وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت أئمة المسجد[٧] الجامع بالبصرة وكذلك أدركناهم[٨].

وتوفي رويس بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين[٩]، وكان إماماً في القراءة
١/ ١٨٧ قيّماً / بها ماهراً ضابطاً مشهوراً حاذقاً، قال الداني: هو من أحذق أصحاب يعقوب.[١٠]

---

(١) في المطبوع: «القراءات».

(٢) في المطبوع: «النحوي» بإثبات ياء النسبة، وهو تحريف.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٩، السير: ١٠ / ١٧٣، مفردة يعقوب للداني: ١١، وفيات الأعيان: ٦/ ٣٩٠-٣٩١.

(٤) «قد»، سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: التذكرة: ١/ ٥٨، السير: ١٠/ ١٧٣.

(٦) لم أعرفه. وفي (ز) و(س): «محمد بن عبد الله»، بدون تكرار (محمد بن).

(٧) في (ز): «المسجد الحرام»، ولعله سهو وسبق قلم.

(٨) انظر: المعرفة: ١/ ٣٢٩.

(٩) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٥.

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٥.

وتوفي روح سنة أربع أوخمس وثلاثين ومائتين[١]، وكان مقرئاً جليلاً، ثقة ضابطاً مشهوراً، من أجلّ أصحاب يعقوب وأوثقهم، روى عنه البخاريّ في صحيحه[٢].

وتوفي التمّار بُعيد سنة ثلاثمائة، وقال الذهبيّ: بعد سنة عشر[٣]، وكان مقرئ البصرة وشيخها في القراءة، من أجلّ أصحاب رويس وأضبطهم، قرأ عليه سبعاً وأربعين ختمة[٤].

وتوفي النخّاس سنة ثمان وستين، وقيل: سنة ست وستين وثلاثمائة، ومولده سنة تسعين ومائتين[٥]، وكان ثقة مشهوراً ماهراً في القراءة قيّماً بها متصدراً، من أجل أصحاب التمّار، وقال أبو الحسن بن الفرات:[٦] ما رأيت في الشيوخ مثله.

---

(١) انظر: الثقات: ٨/ ٢٤٤، المعرفة: ١/ ٤٢٨.

(٢) انظر: صحيح البخاري: ٤/ ٩٤ (كتاب بدء الخلق) (باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة).

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٢، المعرفة: ٢/ ٥٣٢.

(٤) قاله التمار نفسُه، قال ابن الجلندا: قرأت على التمار وأعطيته (٢٨) درهماً وأخبرني أنه قرأ على رويس (٢٤) ختمة و (٢٣) ختمة أخرى متقطعات. اهـ وروى الداني بسنده إلى السامريّ قال: أنشدني التمار شاهداً لقراءة يعقوب:

جارية أحسن من حَلْيها والحَلْي فيه الدرّ والجوهر

الشاهد قوله: حَليها، و(الحلي) بفتح الحاء وإسكان اللام وتخفيف الياء كما قرأ يعقوب قوله تعالى: ﴿من حَلْيِهم﴾ [الأعراف: ١٤٨].

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٧١، المعرفة: ٢/ ٥٣٢، التذكرة: ٢/ ٣٤٦-٣٤٧، الجمع والتوجيه: ٢٦٢.

(٥) غاية النهاية: ١/ ٤١٤، المعرفة: ٢/ ٦٢٣.

(٦) محمد بن العباس بن أحمد، توفي سنة (٣٨٣ هـ).

انظر: السير: ١٦/ ٤٩٥-٤٩٦.

وتوفي أبو الطيّب؛ وهو غلام ابن شنبوذ، سنة بضع وخمسين وثلاثمائة[١]، وكان مقرئاً مشهوراً ضابطاً ناقلاً رحّالاً، حدّث عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهانيّ وغيره.

وتوفي أبو الحسن أحمد بن مقسم - وهو ولد أبي بكر[٢] محمد بن مقسم الذي تقدم في رواية خلف عن حمزة - في سنة ثمانين وثلاثمائة[٣]، وكان قيّماً بالقراءة، ثقة فيها، ذا صلاح ونسك، روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره أيضاً[٤].

وتوفي الجوهريّ؛ وهو ابن حبشان أيضاً، في حدود الأربعين وثلاثمائة، أو بعدها فيما أظنّ، وكان مقرئاً معروفاً بالإتقان، عارفاً بحرف يعقوب وغيره[٥].

وتوفي ابن وهب في حدود سنة سبعين ومائتين أو بُعَيدها، وكان إماماً ثقة عارفاً ضابطاً، سمع الحروف من يعقوب، ثم قرأ على روح ولازمه، وصار أجلّ أصحابه وأعرفهم بروايته[٦].

وتوفي المعدَّل بُعيد العشرين وثلاثمائة، وكان ثقة ضابطاً، إماماً مشهوراً،

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٢.

(٢) في (س): «وهو أبو بكر ولد...» إلخ، وهذا تحريف من الناسخ.

(٣) لم يذكر في ترجمته سنة وفاته.

(٤) «أيضاً» من (ك) فقط.

(٥) لم أجد له ترجمة عند الذهبي أو غيره، ولم يذكر المؤلّف تاريخ وفاته.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٥٦.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٦، المعرفة: ٢/ ٥١٠-٥١١.

وهو أكبر أصحاب ابن وهب وأشهرهم، قال الداني: انفرد بالإمامة في عصره ببلده فلم ينازعه في ذلك أحد من أقرانه مع ثقته وضبطه وحسن معرفته[١].

وتوفي حمزة بن عليّ[٢] قبيل العشرين وثلاثمائة فيما أحسب[٣]، والصواب أنه قرأ على ابن / وهب نفسه كما قطع به الحافظ أبو العلاء الهمدانيّ، ورَدَّ قول الهذليّ إنه روى عنه بواسطة.[٤]

وتوفي الزبيريّ سنة بضع وثلاثمائة، قال الذهبيّ ويقال: إنه بقي إلى سنة سبع عشرة[٥] وقيل توفي سنة عشرين[٦].

وكان إماماً فقيهاً[٧] مقرئاً ثقة كبيراً شهيراً، وهو صاحب كتاب «الكافي»[٨] في الفقه على مذهب الإمام الشافعيّ، وتقدمت وفاة غلام ابن شنبوذ وابن حبشان آنفاً رحمهم الله أجمعين[٩].

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٢، المعرفة: ٢/ ٥٦٥-٥٦٦، ولم يذكر تاريخ وفاته.

(٢) «بن علي» سقطت من المطبوع.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٢٦٤.

(٤) لم أجد قول الهمداني وردّه على الهذليّ، لكن بين المؤلّف أن هذه الواسطة التي ذكرها الهذليّ هو رجل يقال له إسماعيل، ولم ينسبه، ونقل قول الهمداني: ولا نعرف إسماعيل هذا أبداً. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦٤، الكامل: ق: ١٢٥.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٣، المعرفة: ٢/ ٥٢٤، الطبقات الكبرى: ٣/ ٢٩٦.

(٦) ذكره الذهبي في السير: ١٥/ ٥٨.

(٧) ترجم له السبكيّ في طبقاته ونقل عنه مسائل وفوائد وغرائب، وصحّح بعض ما نُقل عنه مما رجع عنه أو نقل عنه خلاف كلامه.
انظر: طبقات الشافعية: ٣/ ٢٩٦.

(٨) ذكره له كلّ من ترجم له.

(٩) لم أعرف سبب إعادته لهما، مع ذكرهما قبل قليل، انظر ص: ٤٩٨.

قراءة خلف

رواية إسحاق الورّاق: طريق ابن أبي عمر من طريق السوسنجرديّ وهي الأولى عنه.

من تسع طرق:

من «روضة»، أبي عليّ المالكيّ، ومن «جامع»، أبي الحسين الفارسيّ، ومن «كامل»، الهذليّ، وقرأ بها على المالكيّ المذكور[١]، ومنه أيضاً قرأ بها الهذليّ على أبي نصر عبد الملك بن سابور[٢]، ومن «كتابي»، أبي العزّ القلانسيّ، وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[٣]، ومن «كفاية»، سبط الخيّاط قرأ بها هبة الله بن الطّبر، ومن «غاية»، أبي العلاء الحافظ قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين الشيبانيّ وقرأ بها هو وابن الطبر على أبي بكر محمد بن عليّ بن موسى الخيّاط[٤].

ومن «المصباح»، قال أبو الكرم: أخبرنا أبو بكر الخيّاط المذكور[٥]، ومن «المستنير»، قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الحسن بن عليّ العطّار، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي عليّ الحسن بن أبي الفضل الشَّرْمقانيّ[٦]، ومن كتاب «التذكار»، لأبي الفتح بن شيطا، ومن «جامع»، ابن فارس[٧].

---

(١) الكامل: ق: ١٤٧.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) الإرشاد: ١٥٥، الكفاية الكبرى: ١٠٨.

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١٦١.

(٥) المصباح: ٢/ ٦٤٨.

(٦) المستنير: ١/ ٣٠٩.

(٧) الجامع: ٥٣.

وقرأ ابن فارس وابن شيطا والشرمقانيّ والعطّار والخيّاط والواسطيّ وابن سابور والمالكيّ[١] والفارسيّ؛ تسعتهم على أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الخضر بن مسرور السّوسنجِرْديّ، إلّا أنّ الشرمقانيّ لم يختم عليه، وبلغ عليه إلى سورة «التغابن»[٢]، فهذه ثلاثة عشر طريقاً للسوسنجردي. ومن طريق بكر وهي الثانية[٣] عن ابن أبي عمر من «المستنير»، قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الشّرمقانيّ، و«منه»، قرأ بها أيضاً على الأستاذ أبي الحسن الخيّاط[٤]، ومن «الجامع»، للخياط المذكور[٥]، ومن «المصباح»، لأبي الكرم قال: أخبرنا أبو بكر
محمد بن عليّ بن يوسف[٦] الخيّاط[٧] / وقرأ بها الخيّاطان المذكوران والشرمقانيّ ١
على أبي القاسم بكر بن شاذان، وهذه أربع طرق لبكر.

وقرأ بكر والسوسنجرديّ على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن مرّة الطوسيّ، المعروف بابن أبي عمر، فهذه سبع عشرة طريقاً لابن أبي عمر[٨].

---

(١) الروضة للمالكي: ٢٢٧.

(٢) هذا قول الشرمقاني نفسه قال: ولم أختم على السُّوسنجِرْديّ، وانتهت قراءتي عليه إلى آخر سورة التغابن. اهـ. انظر: المستنير: ١/ ٣٠٩.

(٣) كذا في (ك) وهو الصواب، وفي بقية النسخ وكذا في المطبوع: «الثالثة» وهو تحريف.

(٤) المستنير: ١/ ٣٠٩.

(٥) الجامع: ٥٣.

(٦) كذا في جميع النسخ: «يوسف»، وهو خطأ، صوابه: «موسى» كما سبق مراراً. وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٠٨.

(٧) المصباح: ٢/ ٦٤٨، وفي (س) بزيادة «والشرمقاني» وهو تحريف من الناسخ.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٨٦.

طريق محمد بن إسحاق عن أبيه إسحاق الورّاق: من «غاية»، ابن مهران قرأ بها على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن[١] مرّة، وقرأ بها على محمد بن إسحاق بن إبراهيم[٢].

طريق البُرْصاطيّ عن إسحاق من كتابي «المفتاح»، و«الموضح»، لأبي منصور ابن خيرون، ومن طريق أبي الكرم الشهرزوريّ قرآ[٣] بها على عبد السيِّد ابن عتَّاب[٤]، وقرأ بها الحافظ أبو العلاء على الأستاذ أبي العز القلانسيّ، وقرأ بها على أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطيّ[٥].

وقرأ بها الواسطيّ وابن عتَّاب على أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله الحربيّ، الزاهد وقرأ بها على أبي علي[٦] الحسن بن عثمان النجار المعروف بالبرصاطي ويقال البرزاطي[٧] فهذه أربع طرق للبرصاطي.

وقرأ البرصاطي وابن أبي عمر ومحمد على أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم ابن عثمان بن عبد الله الورّاق المروزيّ، ثم البغداديّ، تتمّة اثنين وعشرين طريقاً لإسحاق.

---

(١) «محمد بن» سقطت من المطبوع.

(٢) الغاية: ١٣٠.

(٣) في المطبوع: «قرأ» بالإفراد، وهو خطأ وتحريف؛ لأن المراد قراءة ابن خيرون وأبي الكرم على ابن عتّاب.

(٤) المصباح: ٢/ ٦٤٧.

(٥) هذه الطريق ليست في غاية الاختصار والإرشاد ولا الكفاية الكبرى، فتعتبر طريقاً أدائية للمؤلف.

(٦) «أبي علي»، سقطت من المطبوع.

(٧) نسبة إلى: برزاط قرية من قرى بغداد.

انظر: الأنساب ١/ ٣١٨، معجم البلدان: ١/ ٣٨١.

وذكر ابن خيرون والشهرزوريّ في «المصباح»، أن البرصاطيّ قرأ على أبي العباس أحمد بن إبراهيم المروزي الوراق أخي إسحاق المذكور[١].

وهو وَهْمٌ، والصوابُ ما أسنده الحافظ أبو العلاء الهمداني وقطع به لأنه الحجة والعمدة ولأن أحمد بن إبراهيم الوراق قديم الوفاة لم يدركه البرصاطي ولو صحت قراءته من طريق أحمد المذكور لكان بينه وبينه رجل وقد أثبته أبو الفضل الخزاعي في كتابه «المنتهى»، كما ذكره الحافظ أبو العلاء أيضاً فصح ذلك والله تعالى أعلم.[٢]

رواية إدريس

طريق الشطّي:

من «غاية»، الحافظ أبي العلاء العطّار وقرأ بها على أبي بكر محمد[٣] بن الحسين بن عليّ الشيبانيّ، وقرأ بها على أبي بكر الخيّاط[٤]، ومن «المصباح»، قال الشهرزوريّ: أخبرنا أبو بكر الخيّاط[٥]، ومن «كفاية»، سبط الخيّاط قرأ بها أبوالقاسم بن الطبر على أبي بكر محمد بن عليّ بن محمد الخيّاط / وقرأ بها الخيّاط ١/

(١) المصباح: ٢/ ٦٤٧.

(٢) انظر: المنتهى: ٢/ ١٤٠-١٤١.

(٣) في (ت) والمطبوع: «أحمد»، خطأ.

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١٦١-١٦٢.

(٥) المصباح: ٢/ ٦٥٠.

على أبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الله الحذاء[1]، وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبد الله النّسّاج، المعروف بالشطّي فهذه ثلاث طرق للشطّي.

طريق المطوعي من كتاب «المبهج»، لأبي محمد سبط الخيّاط، ومن كتاب «المصباح»، لأبي الكرم الشهرزوريّ، قرآ بها على الشريف أبي الفضل العبّاسيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني[2]، ومن «الكامل»، لأبي القاسم الهذليّ قرأ بها على عبد الله بن شبيب[3]، وقرأ بها على أبي الفضل الخزاعيّ، وقرأ بها الخزاعي والكارزيني على أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطّوعيّ[4]، وهذه ثلاث طرق للمطّوعيّ.

طريق ابن بويان من «الكامل»، قرأ بها الهذليّ على محمد بن أحمد النوجاباذيّ، وقرأ بها على الأستاذ أبي نصر منصور بن أحمد العراقيّ، وقرأ بها على أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد البغداديّ، وقرأ بها على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان البغدادي فهذه طريق واحدة[5].

---

(١) شيخ مقرئ، عدل، ضابط، توفي سنة (٤١٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٧٢.

(٢) المبهج: ١/ ٩١، المصباح: ٢/ ٦٤٩.

(٣) الكامل: ق: ١٤٧.

(٤) الكامل: ق: ١٤٧.

(٥) نفس المصدر السابق.

طريق القَطِيعيّ[١] من «الكفاية في القراءات الست»، و«المصباح»، قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكرم على أبي المعالي ثابت بن بندار بن إبراهيم البقّال[٢]، وقرأها على القاضي أبي العلاء محمد بن أحمد بن علي[٣] بن يعقوب الواسطيّ، وسمعها[٤] منه سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة، وقرأها من الكتاب على أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب بن عبد الله القطيعيّ[٥].

وقرأ القطيعيّ وابن بويان والمطّوعيّ والشطّي على أبي الحسن إدريس بن عبد الكريم الحدّاد، تتّمة تسع طرق لإدريس.

وقرأ الحدّاد والورّاق على الإمام[٦] أبي محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار[٧] -بالراء- صاحب «الاختيار»، فذلك إحدى وثلاثون طريقاً لخلف.

واستقرت جملةُ الطرق عن الأئمة العشرة على تسعمائة طريق وثمانين طريقاً حسبما فُصِّل فيما تقدم، عن كلّ راوٍ راوٍ من رواتهم، وذلك بحسب تشعّب

---

(١) بفتح القاف وكسر الطاء المهملة وسكون المثناة التحتية وفي آخرها عين مهملة، نسبة إلى: القطيعة، وهي مواضع في أماكن متفرقة من بغداد.
انظر: الأنساب: ٤/ ٥٢٨.

(٢) بفتح الموحدة من أسفل، وتشديد القاف وفي آخرها لام، نسبة لمن يبيع الأشياء المتفرقة من الفواكه اليابسة وغيرها. الأنساب: ١/ ٣٧٨ -٣٧٩.

(٣) «بن علي» سقطت من المطبوع.

(٤) في المطبوع: «سمعتُها»، وهو خطأ وتصحيف.

(٥) المصباح: ٢/ ٦٤٩.

(٦) يلاحظ أنه الوحيد من بين العشرة الذي وصف بالإمامة مطلقاً، أما غيره -ما عدا الكسائي- فقيّد إمامته بقُطرِه كقوله: إمام المدينة أو مكة... إلخ، أما الكسائي فجرّده من أي لقب.

(٧) كان خلف رحمه الله يكره أن يدعى البزار، وكان يقول: ادعوني المقرئ. انظر: المعرفة: ١/ ٤٢٢.

١٩١/١ الطرق من أصحاب الكتب[١]، مع أنَّا لم نَعدّ للشاطسبيّ / رحمه الله وأمثاله إلى صاحب «التيسير» وغيره سوى طريق واحدة، وإلا فلو عددنا طرقنا وطرقهم لتجاوزت الألف.

وفائدة ما عيّناه وفصّلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا مُيِّزَت وبُيِّنَت[٢] ارتفع ذلك والله الموفق.

وقرأ خلف على سُلَيم صاحب حمزة كما تقدم[٣]، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى صاحب أبي بكر، وعلى أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري صاحب المفضّل الضَّبّيّ[٤] وأبان العطّار[٥] وقرأ أبو بكر والمفضّل وأبان على عاصم، وتقدم سند عاصم،[٦] وروى الحروف عن إسحاق المسّيبيّ[٧] صاحب نافع،

(١) في (ز): «الطرق».

(٢) في المطبوع: «بنيت»، بتقديم النون، تصحيف.

(٣) انظر: ص: ٤٤١.

(٤) ابن محمد بن يعلى، مقرئ نحوي إخباري، ثقة عند الخطيب، وعند السجستاني في الشعر لا الحروف، ومتروك فيهما معاً عند أبي حاتم، كان يأتي عاصماً يقرأ عليه فإذا لم يأته أتاه عاصم نفسُه في بيته. توفي سنة (١٦٨هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣٠٧، المعرفة: ١/ ٢٧٧-٢٧٨، الضعفاء الكبير: ٢/ ١٦٠، الجرح والتعديل: ٤/ ٢٥٩، تاريخ بغداد: ٩/ ١٩٧-١٩٨.

(٥) ابن يزيد بن أحمد، البصري، النحوي، ثقة، صالح. غاية النهاية: ١/ ٤.

(٦) انظر: ص: ٤١٤.

(٧) ابن محمد بن عبد الرحمن المدني، إمام جليل قيم بقراءة نافع، ضابط لها محقق، فقيه، عالم بالحديث. توفي سنة (٢٠٦ هـ).

المسيبي: بضم الميم، وفتح السين المهملة والياء المشددة آخر الحروف وفي آخرها ياء موحدة من أسفل، نسبة إلى جدهم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٧-١٥٨، المعرفة: ١/ ٣١٢-٣١٥، الأنساب: ٥/ ٢٩٩-٣٠٠.

وعن يحيى بن آدم عن أبي بكر[١] أيضاً، وعن الكسائيّ ولم يقرأ عليه عرضا[٢]، وتقدمت أسانيدهم متصلة إلى النبي ﷺ[٣].

وتوفي خلف في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين، ومولده سنة خمسين ومائة[٤]، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وكان إماماً كبيراً، عالماً ثقة زاهداً عابداً، روينا عنه أنه قال: أشكل عليّ باب من النحو فأنفقت ثمانين ألفاً حتى عرفته[٥].

قال أبو بكر بن أشتة: إنه خالف حمزة، يعني في «اختياره»، في مائة وعشرين حرفاً[٦].

قلت: تتبعت «اختياره»، فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيِّين في حرف واحد، بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر إلا في حرفين ❊ وهما قوله تعالى في ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾[الأنبياء:٩٥].

---

(١) كان بإمكان خلف القراءة على أبي بكر نفسِه إلا أن إرادة الله تعالى ثم حدة شباب خلف منعته من ذلك.
انظر القصة في: غاية النهاية: ١/ ٢٧٣، المعرفة: ١/ ٤٢١-٤٢٥.

(٢) هذا قول الحافظ أبي العلاء، وذكر الأهوازي في مفردة الكسائي أنه قرأ عليه.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٣.

(٣) انظر: ص: ٤٠٣.

(٤) توفي في التاريخ المذكور وهو مختف من الجهمية.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٤، المعرفة: ١/ ٤٢٢.

(٥) ذكر ذلك حمدان بن هانئ المقرئ أنه سمع خلفاً يقوله.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٣، المعرفة: ١/ ٤٢١.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٤.

وفي سورة «النور»، ﴿دُرِّيٌّ﴾ [٣٥] *[1] قرأهما كحفص والجماعة، وروى عنه أبو العز القلانسي في «إرشاده»، السكت بين السورتين، فخالف الكوفيِّين[2].

وتوفي الورّاق سنة ست وثمانين ومائتين[3]، وكان ثقة، قيّماً بالقراءة، ضابطا لها، منفرداً برواية «اختيار»، خلف لا يعرف غيره، وتقدمت وفاة إدريس في

١/١٩٢ رواية خلف عن حمزة[4]./

وتوفي ابن أبي عمر سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة، وكان مقرئاً كبيراً، متصدراً صالحاً جليلاً مشهوراً نبيلاً[5].

وتوفي محمد بن إسحاق الوراق قديماً، أظنه بعد التسعين ومائتين[6]، ووقع

---

(١) ما بين النجمتين من (س) فقط، وفي البقية وكذا المطبوع: إلا في حرف واحد وهو قوله تعالى في الأنبياء ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ قرأها كحفص والجماعة بألف.
وكتب في حاشية (ز) ما في (س) وأشير إلى أنه من نسخة أخرى، والذي أثبته هو الصواب.
وأمانةً للعلم وإرجاع الحق لصاحبه أقول: إن ما انفردت به (س) وكتب في حاشية (ز) هو من تنبيه أحد تلاميذ المؤلّف للمؤلف، حيث ذكر السخاوي في ترجمة: عبد العليم بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليماني وهو ممن تلا بالعشر على المؤلّف، أنه نبّه المؤلّف على إغفال لفظة ﴿دُرِّيٌّ﴾ فاستدركها عليه، قال: «لأن خلفاً خالف المذكورين فيها أيضاً، قال السخاوي: ووقف عليه المؤلّف -الجزري- فأمر به واستحسنه».
انظر: الضوء اللامع: ٤/ ٢٤١.

(٢) انظر: ص: ٦٥٩.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٥.

(٤) انظر: ص: ٤٤٦.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٨٦.

(٦) الغاية: ١٣٠.

في كتب ابن مهران ما يقتضي أنه توفي سنة ست وثمانين ومائتين؛ فإنه حكى عن ابن أبي عمر أنه قال: قرأت على إسحاق الوراق «باختيار»، خلف وكان لا يحسن غيره، ثم ثقلت أذنه فخلفه ابنه محمد فقرأت عليه أيضاً، ثم توفي سنة ست وثمانين ومائتين[١].

قلت: الذي توفي سنة ست وثمانين هو إسحاق نفسه[٢] والله أعلم.

وتوفي السوسنجردي في رجب سنة اثنتين وأربعمائة، عن نيِّف وثمانين سنة، وكان ثقة ضابطاً متقناً مشهوراً[٣].

وتوفي بكر في شوال سنة خمس وأربعمائة، وكان ثقة واعظاً مشهوراً نبيلاً[٤].

وتوفي البرصاطيّ في حدود الستين وثلاثمائة[٥]، وكان مقرئاً حاذقاً ضابطاً معدّلاً.

وتوفي الشطّي في حدود السبعين وثلاثمائة[٦]، وكان مقرئاً متصدراً ضابطا،

(١) الغاية: ١٣٠.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٧.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٧٣، المعرفة: ٢/ ٦٩٠، تاريخ بغداد: ٤/ ٢٣٧.

(٤) غاية النهاية: ١/ ١٧٨.

(٥) قال المؤلّف: توفي بعد الخمسين وثلاثمائة في حدود الستين، بل بعد ذلك. اهـ.
غاية النهاية: ١/ ٢٢٠.

(٦) لم يذكر المؤلّف تاريخ وفاته.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١١.

متقناً مقصوداً شهيراً، وتقدمت وفاة المطوعي في رواية ورش،[١] وتقدمت وفاة ابن بويان في رواية قالون[٢].

وتوفي القطيعي سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وكان ثقة، راوياً مسنداً نبيلاً صالحاً، انفرد بالرواية وعلوّ الإسناد[٣].

فهذا ما تيسر من أسانيدنا بالقراءات العشر من الطرق المذكورة التي أشرنا إليها، وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق[٤]، وهي أصحّ ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه، لم نذكر فيها إلّا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا
١٩٣/١ من أئمتنا / عدالته، وتحقق لُقِيُّه لمن أخذ عنه وصَحَّت[٥] معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألّف في هذا العلم.

ومن نظر أسانيد كتب القراءات وأحاط بتراجم الرواة علماً عرف قدر ما سبرنا[٦]

(١) انظر: ص: ٣٠٠.

(٢) انظر: ص: ٢٩٧.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٣، الأنساب: ٣/ ٥٢٨.

(٤) أُشيرَ هنا في (ز) و (ك) إلى الحاشية وكتب: أصل: ثم جمعتها بالتحقيق فإذا هي تسعمائة طريق وثمانون طريقاً.

(٥) في (ز): «ووضحت» بالضاد المعجمة، ولعلها ليست هي مراد المؤلّف.

(٦) السَّبْر: استخراج كنه الأمر، وهو مصطلح أصوليّ، يقصد به: إيراد أوصاف الأصل، أي المقيس عليه، وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية.

انظر: التعريفات: ١١٦-١١٧، اللسان والتاج (سبر) أضواء البيان: ٤/ ٣٦٩-٣٧٤.

ونقّحنا[١] واعتبرنا[٢] وصحّحنا، وهذا علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله تعالى يحفظ ما بقي.

وإذا كان صحة السند من أركان القراءة كما تقدم[٣]، تَعَيَّن أن يُعرف حالُ رجال القراءات كما يعرف أحوالُ رجال الحديث، لا جرم[٤] اعتنى الناس بذلك قديماً، وكان حِرْصُ الأئمّة على ضبطه عظيماً، وأفضل من علمناه تعاطى ذلك وحقّقه، وقَيَّد شوارده[٥] ومطلقه، إماما الغرب والشرق؛ الحافظ الكبير الثقة أبوعمرو عثمان بن سعيد الداني مؤلف «التيسير»، و«جامع البيان»، و«تاريخ القراء»، وغير ذلك، ومن انتهى إليه تحقيق هذا العلم وضبطه وإتقانه ببلاد الأندلس والقطر الغربي، والحافظ الكبير أبو العلاء الحسن بن أحمد العطّار الهمداني مؤلّف «الغاية»، في القراءات العشر و«طبقات القرّاء»، وغير ذلك، ومن انتهى إليه معرفة أحوال النقلة وتراجمهم ببلاد العراق والقطر الشرقي.

ومن أراد الإحاطة بذلك فعليه بكتابنا « غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية»[٦].

---

(١) أي: هذّبنا، يقال نقح الكلام: فتّشه وأحسن النظر فيه، وقيل: أصلحه وأزال عيوبه.
انظر: الأساس والقاموس والتاج (نقح).

(٢) الاعتبار هو: النظر في حال الحديث هل تفرد به راويه أم لا ؟ وهل هو معروف أم لا؟ والمؤلّف هنا طبقه على طرق القراءات.
انظر: الباعث الحثيث: ٥٦، رسالة في مصطلح الحديث للجرجاني: ٨٦.

(٣) انظر: ص: ٤٧.

(٤) أي: حقاً. التاج (جرم).

(٥) كلمة (شرد) تدور حول التفرق والتفرد والشذوذ والطرد. انظر: اللسان والتاج (شرد).

(٦) قال عنه المؤلّف في مقدمته: من حصّله أرجو أن يجمع بين الرواية والدراية. اهـ .

وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح[١] عند أئمة هذا الشأن أنّ بيني وبين النبي ﷺ أربعة عشر رجلا، وذلك في قراءة عاصم من رواية حفص، وقراءة يعقوب من رواية رويس، وقراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان، ويقع لنا من هذه الرواية ثلاثة عشر رجلا لثبوت قراءة ابن عامر على أبي الدرداء رضي الله عنه، وكذلك يقع لنا في رواية حفص من طريق الهاشمي عن الأشنانيّ، ومن طريق هبيرة عن حفص متّصلاً وهو من «كفاية»، سبط الخيّاط * لكن وقع لي من طريق الملنجيّ عن الهاشميّ عن الأشنانيّ عن عُبَيد عن حفص عن عاصم اثنا عشر رجلاً ثقاتٍ بالإجازة *[٢][٣].

وهذه أسانيد لا يوجد اليوم أعلى منها * بل لا يوجد ما يُساويها الآن *[٤]،

١/١٩٤ ولقد وقع لنا في/ بعضها المساواة والمصافحة للإمام أبي القاسم الشاطبيّ رحمه الله ولبعض شيوخه كما بيّنت ذلك في غير هذا الموضع[٥].

ووقع لي بعض القرآن كذلك وأعلى من ذلك، فوقعت لي سورة «الصفّ»، مسلسلةً متّصلة[٦] إلى النبي ﷺ بثلاثة عشر رجلاً ثقاتٍ، وسورة «الكوثر»، مسندة بأحد عشر رجلا * من «مسند»، الإمام أحمد، وفي

---

(١) انظر: ص: ٤٧.

(٢) ما بين النجمتين من (ك) فقط.

(٣) انظر: ص: ٤٠٥.

(٤) ما بين النجمتين من (ك) فقط.

(٥) في المطبوع: «الموضوع» وهو تحريف.

(٦) «متصلة» من (ك) فقط.

قوّة عشرة من «معجم»، ابن جُميع،[١] *[٢] وهذا أعلى ما يكون من جهة القرآن.

وأمّا من جهة الحديث النبويّ فوقع لي صحيحاً في غير ما حديث عشرة رجال، ثقاتٍ باتصال السّماع والمشافهة واللُّقيّ والاجتماع.

فأما سورة الصف:

فأخبرني بها جماعة من الشيوخ الثقات بمصر ودمشق وبعلبك والحجاز، منهم المسند الصالح أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن صِدِّيق بن إبراهيم الصوفي المؤذّن، بقراءتي عليه في يوم الأحد الرابع من ذي الحجة الحرام سنة اثنين وتسعين وسبعمائة بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المعظّمة، قال: أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصالحي، قال: أخبرنا أبو المنجّا عبدالله بن عمر ابن اللَّتيّ الحريميّ[٣]، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن

---

(١) أبو الحسن، محمد بن أحمد بن محمد، الغساني، الصيداوي، المسند المحدث، الشيخ الصالح، سمع من ابن الأعرابي وأبي العباس الأثرم وغيرهما كثير، وحدّث عنه عبد الغني بن سعيد وأبو عليّ الأهوازي وولده السكن وغيرهم، وثقه الخطيب وغيره. توفي سنة (٤٠٢ هـ) وله ٩٦ سنة.
و(معجم الشيوخ) له مطبوع في جزء بتحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
انظر: السير: ١٧ / ١٥٢-١٥٦.

(٢) ما بين النجمتين من (ك) فقط.

(٣) الشيخ الصالح المسند، سمع من أبي الفتوح الطائيّ وغيره، وروى عنه ابن النجار وغيره، قال الذهبي: كان شيخاً صالحاً مباركاً، عاميّاً عَرِياً من العلم، وقال: شيخ صالح لا يدري هذا الشأن ألبتة، وبه ختم حديث أبي القاسم البغوي بعلوّ. توفي سنة (٦٣٠ هـ).
الحريميّ: نسبة إلى محلة شرق بغداد تعرف بالحريم الطاهري، تنسب إلى طاهر بن الحسين، كان من لجأ إليها أمن، فسميت بالحريم، وأمّا (اللّتي) فهي بفتح اللام وتشديدها وتاء ثالث الحروف مكسورة وياء النسب، ونقل الزبيدي عن ابن الأعرابي أن (اللتي) على وزن (غنيّ) في اللغة هو الملازم للموضع، وقيل: هو المرمى.
انظر: التكملة: ٣/ ٥١٦، السير: ٢٣/ ١٥-١٧، التاج (التي) و(حرم).

عيسى بن شعيب الصوفي[١]. أخبرنا أبوالحسن عبد الرحمن بن محمد الداوودي[٢]، أنا أبومحمد عبدالله ابن أحمد بن حمّويه السرخسيّ[٣]، أنا أبوعمران عيسى بن عمر بن العباس السمرقندي[٤]، أنا أبومحمد عبد الله بن عبدالرحمن الدارمي[٥]، أنا محمد بن كثير[٦] عن الأوزاعي[٧] عن يحيى بن

---

(١) الشيخ الإمام الزاهد، ابن الشيخ، سمع من كثيرين منهم شيخ الإسلام الأنصاري، حدث عنه ابن عساكر والسمعاني وابن الجوزي وغيرهم، ذكر له الذهبي قصة تدل على همّته وتواضعه وورعه في طلبه العلم، توفي سنة (٥٥٣ هـ).

انظر: الأنساب: ٧/ ٤٧، المنتظم: ١٠/ ١٨٢-١٨٣، السير: ٢٠/ ٣٠٣ - ٣١١.

(٢) ابن المظفر، الإمام العلّامة، الورع، المسند، سمع الصحيح ومسند ابن حميد ومسند الدارمي من السرخسي، وتفرد في الدنيا بعلوّ ذلك، حدّث عنه أسعد الماليني وغيره، توفي سنة (٤٦٧ هـ).

انظر: الأنساب: ٥/ ٢٦٣-٢٦٤، السير: ١٨/ ٢٢٢-٢٢٦، الطبقات الكبرى: ٥/ ١١٧-١٢٠.

(٣) الإمام المحدّث، المسند، سمع (الصحيح) من الفربري، والمسند الكبير والتفسير لابن حميد من إبراهيم الشاشي حدّث عنه أبو ذر الهروي وغيره، توفي سنة (٣٨١ هـ).

انظر: السير: ١٦/ ٤٩٢-٤٩٣.

(٤) المحدث، الصدوق، راوي مسند الدارمي، صاحبه، قال الذهبي: شيخ مقبول لا نعلم شيئا من أمره، حدث عنه السرخسي وأبو الحسن محمد بن عبد الله الكاغدي، ولا أعلم متى توفي إلا أنه كان حياً في قرب سنة (٣٢٠ هـ). انظر: السير: ١٤/ ٤٨٧.

(٥) من كبار حفاظ الحديث (١٨١-٢٥٥هـ). انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ١٠٥.

(٦) ابن أبي عطاء، الإمام المحدّث، أبو يوسف الصنعاني ثم المصّيصي، حدّث عن حماد بن سلمة وغيره، وحدّث عنه أبو عبيد القاسم والحسن بن الربيع وغيرهما، ضعفه أحمد، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الذهبي: بكلّ حال يكتب حديثه، أما الحجّة به فلا تنهض. اهـ توفي سنة (٢١٦ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ٦٩، ميزان الاعتدال: ٤/ ١٨-٢٠، السير: ١٠/ ٣٨٠-٣٨٣.

(٧) عبد الرحمن بن عَمرو بن يُحْمَد، شيخ الإسلام، أبو عمرو، ولد في حياة الصحابة، حدّث عن عطاء ومكحول وقتادة وغيرهم، روى عنه ابن شهاب وابن أبي كثير، وهما من شيوخه، وشعبة والثوري وغيرهم كثير، توفي سنة (١٥٧ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ١/ ١٨٤-٢١٩، ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٨٠، السير: ٧/ ١٠٧-١٣٤.

أبي كثير[١] عن أبي سلمة عن عبد الله بن سَلَام[٢] قال: «قعدنا نفرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا فقلنا: لو نعلم أيَّ الأعمال أحبَّ إلى الله تعالى لعملناه، فأنزل الله سبحانه: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ * يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ١-٣] حتى ختمها، قال عبد الله: فقرأها علينا رسول الله ﷺ حتى ختمها، قال
أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سَلَام، قال يحيى: فقرأها علينا / أبو سلمة، قال ١
الأوزاعيّ: فقرأها علينا يحيى، قال ابن كثير: فقرأها علينا الأوزاعيّ قال الدارميّ: فقرأها علينا ابن كثير[٣]، قال السمرقندي: فقرأها علينا الدارميّ، قال السرخسيّ: فقرأها علينا السمرقندي، قال الداوديّ: فقرأها علينا السرخسيّ، قال عبد الأول: فقرأها علينا الداودي قال ابن اللّتيّ: فقرأها علينا عبد الأول، قال ابن نعمة الصالحيّ: فقرأها علينا ابن اللّتيّ، قال شيخنا ابن صدّيق: فقرأها علينا ابن نعمة الصالحيّ، قلت أنا: فقرأها علينا ابن صدّيق تجاه الكعبة المعظمة.

---

(١) الإمام الحافظ، أحد الأعلام، أبو نصر الطائي، مولاهم، اسم أبيه: صالح وقيل يسار وقيل نشيط، روى عن أبي قلابة وعمران بن حطان وغيرهما، وروى عنه ابنه عبد الله، وعكرمة بن عمار وغيرهما، توفي سنة (١٢٩ هـ).

انظر: ميزان الاعتدال: ٤/ ٤٠٢-٤٠٣، السير: ٦/ ٢٧-٣١، تهذيب التهذيب: ١١/ ٢٦٨.

(٢) ابن الحارث، الصحابي الجليل، من ذرية سيدنا يوسف عليه السلام، من بني قينقاع، ثم الأنصاري بالحلف، كان اسمه الحصين فسمّاه النبي ﷺ بعبد الله، توفي سنة (٤٣ هـ).

انظر: الإصابة: ٤/ ١١٨-١١٩.

(٣) انظر: سنن الدارمي: ٢/ ٢٦٣ (كتاب الجهاد: باب الجهاد في سبيل الله أفضل العمل).

هذا حديث جليل كلُّ رجال إسناده ثقات، ورويته أيضاً بأحسن من هذا الإسناد باعتبار تقدّم سماع مَن حدّثني به وجلالته وجلالة شيوخهم وتقدّمهم، إلّا أنّي ذكرت هذه الطريق[1] لعظم المكان الذي سمعتها به، مع أنّه لم يكن من أعالي رواياتي ولا أرفع سماعا، وقد أخرج الترمذيّ هذا الحديث في «جامعه»، عن الدارميّ كما أخرجناه فوافقناه بعلوّ ولله الحمد، وقال: قد خولف محمد بن كثير في إسناد هذا الحديث عن الأوزاعيّ فرواه[2] ابن المبارك[3] عن الأوزاعيّ عن يحيى بن أبي كثير عن هلال ابن أبي ميمونة[4] عن عطاء بن يسار عن عبد الله ابن سلام، أو عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام[5].

(١) في المطبوع: «الطرق» بالجمع، وهو تحريف.

(٢) كذا في النسخ، وفي الترمذي: (فروى).

(٣) عبد الله بن المبارك بن واضح، الإمام، عالم زمانه، أبو عبد الرحمن، الحنظلي، مولاهم، التركي، طلب العلم وهو ابن عشر سنين، روى عن الربيع بن أنس وهو أقدم شيوخه، ومالك وابن لهيعة وغيرهم كثير، وحدّث عنه: معمر، والثوري، وطائفة من شيوخه وغيرهم. قال الذهبي: حديثه حجّة بالإجماع وهو في المسانيد والأصول.اهـ.

توفي سنة (١٨١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤٦، الجرح والتعديل: ٥/ ١٧٩، تاريخ بغداد: ١٠/ ١٥٢، السير: ٨/ ٣٧٨-٤٢١.

(٤) هلال بن علي، المدني، مولى آل عامر بن لؤي، ثقة مشهور، حدّث عن أنس وغيره، وروى عنه مالك بن أنس وغيره، توفي سنة بضع وعشرين ومائة.

انظر: الجرح والتعديل: ٩/ ٧٦، السير: ٥/ ٢٦٥-٢٦٦.

(٥) انظر: سنن الترمذي: ٥/ ٨٥-٨٦.

قلت: كذا رواه الإمام أحمد عن مُعمَّر[١] عن ابن المبارك به مسلسلاً، ورواه أيضاً عن يحيى بن آدم، ثنا ابن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعن عطاء بن يسار عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام[٢]، فتابع ابن المبارك محمد بن كثير من هذه الطريق[٣]؛ وزاد برواية الأوزاعيّ عن عطاء عن[٤] أبي سلمة عن ابن سلام، فيكون الأوزاعيّ قد سمعه من يحيى ومن عطاء جميعا.

قال الترمذيّ أيضاً: ورواه الوليد بن مسلم[٥] عن الأوزاعيّ نحواً من رواية محمد بن كثير[٦].

---

(١) ابن سليمان، أبو عبد الله النخعي، الإمام القدوة، حدّث عن حجاج بن أرطاة وغيره، وحدّث عنه أبوعبيد وابن أبي شيبة وغيره، وثّقه يحيى بن معين، وقال الأزدي: في حديثه مناكير، قال الذهبيّ: ما ألتفت إلى غمز الأزديّ له، ويكفيه أنه ذكر فيمن اسمه معمر - بالتخفيف - وإنما هو مثقّل.

انظر: التاريخ الصغير: ٢/ ٢٤٥، الجرح والتعديل: ٨/ ٣٧٢، السير: ٩/ ٢١٠، ميزان الاعتدال: ٤/ ١٥٦

(٢) المسند: ٥/ ٤٥٢ وفيه تصحّف اسم: معمر، إلى: (يعمر).

(٣) في المطبوع: (الطرق) بالجمع، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: (على) وهو تحريف.

(٥) الإمام الحافظ، إمام دمشق، سمع يحيى الذماري وغيره حدّث عنه الإمام أحمد وغيره، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي: ثقة، قال الذهبي: لا نزاع في حفظه وعلمه وإنما الرجل مدلّس، فلا يحتج به إلا إذا صرّح بالسماع، اهـ توفي سنة (١٩٥ هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٣٠٢-٣٠٣.

(٦) الترمذي: ٥/ ٨٦.

قلت: وكذا رواه الوليد بن مَزْيدٍ[1] عن الأوزاعي كما رواه محمد بن كثير سواء، وبهذه المتابعات حسن الحديث وارتقى عن درجة الحسن./ ١٩٦/١

وأمّا سورة الكوثر:

فأخبرني بها الشيخ الرُّحْلة أبو عمر محمد بن أحمد بن عبد الله ابن قدامة المقدسيّ الحنبليّ بقراءتي عليه بسفح قاسيون من دير[2] الحنابلة ظاهر دمشق المحروسة، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد الحنبليّ قراءة عليه بالسفح أيضاً ظاهر دمشق، * أخبرنا أبو عليّ حنبل بن عبدالله[3] الحنبليّ قراءة عليه ظاهر دمشق، من السفح، *[4] أخبرنا هبة الله بن الحصين الحنبليّ[5] قراءة عليه[6] ببغداد مدينة السلام، أخبرنا أبو عليّ الحسن بن المذهب[7] الحنبليّ قراءة عليه ببغداد: أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن مالك

---

(١) الحافظ الثقة، العذريّ البيروتي، أخذ عن الأوزاعيّ تصانيفه، وعن مقاتل بن سفيان وغيرهما، حدّث عنه ابنه العباس، ودُحَيم وغيرهما، قال الدارقطني: ثبت. اهـ توفي سنة (٢٠٣ هـ).
انظر: الجرح والتعديل: ٩/ ١٨، السير: ٩/ ٤١٩-٤٢١.

(٢) جمع دَيِّرة: بفتح الدال المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية، وهو اسم موضع في عصر المؤلّف، وليس من دارات العرب المشهورة. انظر: التاج (دار).

(٣) بن فرج، بقية المسندين سمع إسماعيل بن السمرقنديّ وابن المؤمّل وغيرهما، حدّث عنه ابن الدبيثي وابن النجار وغيرهما، وكان فقيراً جداً، توفي سنة (٦٠٤ هـ).
انظر: التكملة: ٢/ ١٢٥-١٢٦، السير: ٢١/ ٤٣١-٤٣٣.

(٤) ما بين النجمتين جاء في (ز) و(س) بعد: «أخبرنا هبة الله بن الحصين»، وهو تقديم وتأخير من الناسخ، سبق بصر، والله أعلم.

(٥) ابن محمد بن عبد الواحد، تفرد برواية «المسند»، حدّث عنه ابن ناصر والسلفي وغيرهما، توفي سنة (٥٢٥ هـ). انظر: المنتظم: ١٠/ ٢٤، السير: ١٩/ ٥٣٦-٥٣٩.

(٦) «عليه»، من (ز) فقط.

(٧) ابن محمد، المكبِّر بجامع المهدي، روى «المسند»، كلّه عن ابن الحصين، حدّث عنه الدبيثي وابن النجار، توفي سنة (٦٠٤ هـ). انظر: التكملة: ٢/ ١٢٥-١٢٦، السير: ٢١/ ٤٣١-٤٣٣.

القطيعي الحنبلي ببغداد، أخبرنا عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ببغداد قال: حدّثني أبي ببغداد، ثنا محمد بن فضيل[١] عن المختار بن فلفل[٢] عن[٣] أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «أغفى رسول الله ﷺ إغفاءة فرفع رأسه مبتسماً إمّا قال لهم وإمّا قالوا له: لم ضحكت؟ فقال رسول الله ﷺ إني أنزلت عليّ آنفاً سورة، فقرأ؛ يعني ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۞ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۞ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ حتى ختمها[٤] قال: هل تدرون ما الكوثر؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هو نهر أعطانيه ربي عز وجل في الجنة عليه خير كثير، ترد عليه أُمّتي يوم القيامة، آنيته عدد الكواكب، يختلج[٥] العبد منهم فأقول: ياربّ إنه من أُمّتي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»[٦].

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم في «صحيحه»، بهذا اللفظ وأبو داود والنسائي من طريق محمد بن فضيل وعليّ بن مسهر[٧]، كلاهما عن[٨]

---

(١) إمام صدوق، حافظ، حدّث عن أبيه وعاصم الأحول وغيرهما، وقرأ على حمزة، وحدّث عنه أبو عبيد وإسحاق وغيرهما، وثقه العجلي وابن معين وأحمد مع تشيع كان فيه، واحتج به أصحاب الصحاح، توفي سنة (١٩٥ هـ).
انظر: تاريخ ابن معين: ٥٣٤، الجرح والتعديل: ٨/ ٥٧، السير: ٩/ ١٧٣-١٧٥، هدي الساري: ٤٤١.

(٢) كوفي، ثقة، عابد، روى عن أنس وإبراهيم التيمي، وعنه الثوري وجرير الضبي وغيرهما، كان حيّاً حدود سنة (١٤٠ هـ).انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ٣١٠، تهذيب التهذيب: ١٠/ ٦٨-٦٩، السير: ٦/ ١٢٣.

(٣) في المسند: (إن فلفل قال: سمعت أنس).

(٤) لم يذكر في المسند السورة كلّها بل ذكر الآية الأولى فقط، وهو مناسب لقوله: حتى ختمها، أمّا عبارة المؤلّف بعد ذكر كلّ السورة فلم أر لها وجهاً. والله أعلم.

(٥) أي: يجتذب، من الـخَلْج وهو الجذب والنزع. اللسان والتاج (خلج).

(٦) المسند: ٣/ ١٠٢.

(٧) الإمام الحافظ، من مشايخ الإسلام، القرشي الكوفي، سمع يحيى بن سعيد الأنصاري وغيره، حدّث عنه أبو بكر بن أبي شيبة وغيره، وثقه أبو زرعة وابن معين، توفي سنة (١٨٩ هـ).
انظر: تهذيب التهذيب: ٧/ ٣٨٣، السير: ٨/ ٤٨٤-٤٨٧.

(٨) في المطبوع: «على» وهو تحريف.

المختار بن فلفل عن أنس.[١]

وهذا الحديث يدلّ على أن البسملة نزلت مع السورة، وفي كونها منها أو في أولها احتمال، وقد يدلّ على أنّ هذه السورة مَدَنية، وقد أجمع[٢] من نعرفه من علماء العدد والنزول على أنها مكية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأما الحديث فمنه ما أخبرني به غير واحد من الشيوخ الثقات المسندين؛ منهم الرئيس الكبير الأصيل أبو عبد الله محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري
قراءة عليه وأنا أسمع[٣] في يوم السبت / ثامن عشر ربيع الآخر سنة ثمان وستين ١/١٩٧
وسبعمائة بدار الحديث الأشرفية داخل دمشق، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي قراءة عليه وأنا أسمع بسفح قاسيون، قال: أخبرنا الإمام أبو اليُمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي وغيره: أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري[٤]، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر

(١) مسلم في «الصلاة»، باب: حجة من قال البسملة آية: ٢/ ١٢-١٣.
أبو داود في كتاب السنّة: ٥/ ١١٠ و ١/ ٤٩٦-٤٩٧، في الصلاة باب من لم ير الجهر ببسم الله.
النسائيّ في الافتتاح: ٢/ ١٣٣-١٣٤ مشيخة ابن البخاري: ١/ ١٦٧-١٦٨.
تنبيه: الحديث رواه مسلم من طريقي ابن فضيل وابن مسهر كلاهما عن ابن فلفل، ورواه النسائي عن ابن مسهر فقط، ورواه أبو داود عن ابن فضيل فقط، والله أعلم.

(٢) اعترض الشهاب الخفاجي على قول المؤلّف بالإجماع، فقال: فيه نظر مع وجود الاختلاف فيها. اهـ ويمكن الجواب عن المؤلّف أن هذا الاعتراض لا يسلّم؛ لأن المؤلّف خَصَّ الإجماع بمن يعرفه من علماء العدد، ولم يجعله عامّاً، مع التنبيه على أن الخفاجي رحمه الله لم ينقل هذه العبارة، أعني (من علماء العدد) انظر: البيان للداني: ٢٩٢، كفاية القاضي: ٩/ ٥٧٧، التحرير والتنوير: ٣٠/ ٥٧١.

(٣) «وأنا أسمع» سقطت من المطبوع.

(٤) الشيخ، الإمام، الفرضي، من سلالة كعب بن مالك رضي الله عنه، سمع كثيرين، منهم القاضي أبو الطيّب الطّبريّ وغيره، وسمع منه كثيرون منهم السلفيّ والسمعاني وابن الجوزي وغيرهم، توفي سنة (٥٣٥ هـ). انظر: المنتظم: ١٠/ ٩٢-٩٤، السير: ٢/ ٢٣-٢٨.

ابن أحمد البرمكي الفقيه[1]، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن موسى[2]، ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجّي[3]، ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري[4]، ثنا حميد[5] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قال: قلت يا رسول الله أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً؟ قال: تمنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه»، هذا حديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري في «صحيحه»، عن مسدّد[6] عن معتمر بن

---

(١) الشيخ الإمام، المفتي، المسند، الحنبلي، سمع من أبي بكر القطيعي وغيره، وحدّث عنه هبة الله بن الطّبر وغيره، وكتب عنه الخطيب، وبرع في مذهب الإمام أحمد، توفي سنة (٤٤٥ هـ).
البرمكي: نسبة إلى قرية: البرمكية.
انظر: تاريخ بغداد: ٦/ ١٣٩، الأنساب: ١/ ٣٢٩، السير: ١٧ / ٦٠٦.

(٢) الشيخ المحدّث الثقة، البغدادي، سمع من أبي معشر الدارمي وغيره، وحدّث عنه أبو نعيم وغيره، وثقه الخطيب. توفي سنة (٣٦٩ هـ).
انظر: تاريخ بغداد: ٩/ ٤٠٨-٤٠٩، المنتظم: ٧/ ١٠٢، السير: ١٦ / ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) الإمام الحافظ، صاحب السنن، سمع من الأصمعي وحجاج بن منهال وغيرهما، وحدّث عنه أبو القاسم الطّبريّ وأبو بكر الآجري وغيرهما، وثقه الدارقطني وغيره، وقد مدحه البحتري بعدة قصائد، توفي سنة (٢٩٢ هـ). الكجيّ: نسبة إلى الكج، وهو الجصّ.
انظر: تاريخ بغداد: ٦/ ١٢٠-١٢٤، الأنساب: ٥/ ٣٦، السير: ١٣/ ٤٢٣-٤٢٥.

(٤) ابن المثنى، من أهل البصرة، روى عنه البخاري وأحمد وغيرهما، وثقه ابن معين وغيره، تولى القضاء بالجانب الشرقي من بغداد زمن هارون الرشيد، توفي سنة (٢١٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد: ٥/ ٤٠٨-٤١١.

(٥) ابن أبي حميد، الطويل، الإمام الحافظ، أبو عبيدة البصري، واسم أبيه: تيرويه، وقيل: تيرو، سمع أنس والحسن البصري وغيرهما، وروى عنه عاصم بن بهدلة والسفيانان وغيرهم، وثقه العجلي وأبو حاتم، توفي وهو قائم يصلي سنة (١٤٢ هـ) أو آخر التي بعدها.
انظر: الجرح والتعديل: ٣/ ٢٢١، الأنساب: ٤/ ٨٣، السير: ٦/ ١٦٣-١٦٨.

(٦) ابن مُسرهَد بن مُسربَل بن مُرعبَل، الإمام الحافظ الحجة، أحد أعلام الحديث، سمع من وكيع وأبيه الجراح وأبي عوانة وغيرهم، وحدّث عنه البخاري وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم. توفي سنة (٢٢٨ هـ).
انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ٤٣٨، السير: ١٠ / ٥٩١-٥٩٥.

سليمان[١] عن حميد عن أنس به[٢]، فكأنّ شيوخنا سمعوه من الكُشْمِيهَنّي[٣]، وأخرجه الترمذي عن محمد بن حاتم المؤدّب[٤] عن محمد بن عبد الله الأنصاري كما أخرجناه وقال: حديث حسن صحيح.[٥]

---

(١) ابن طَرخان، الحافظ القدوة، ابن الإمام أبي المعتمر التيمي، من موالي بني مرة، حدّث عن أبيه وأيوب وغيرهما، وحدّث عنه ابن المبارك وعبد الرزاق والأصمعي وغيرهم، وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد، توفي سنة (١٨٧ هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ٧/ ٢٩٠، الجرح والتعديل: ٨/ ٤٠٢، السير: ٨/ ٤٧٧-٤٧٩.

(٢) متفق عليه من حيث المعنى، أما ألفاظه فمختلف فيها، فما رواه البخاري عن مسدّد إلى أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالما أو مظلوما، قالوا: يا رسول الله هذا ننصره مظلوما، فكيف ننصره ظالماً؟ قال: تأخذ فوق يديه.» اهـ.

قال ابن حجر: قوله: (تأخذ فوق يديه) كنّى به عن كفّه عن الظلم بالفعل إن لم يكفِ القول، وعبّر بالفوقية إشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة. اهـ.

وأما لفظ البخاري كما رواه المؤلّف فهو من طريق محمد بن عبد الرحيم إلى عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس.

انظر: المسند: ٩٩ و ٢٠١ و ٣٢٤، سنن الدارمي: ٢/ ٤٠١-٤٠٢، فتح الباري: ٥/ ٩٨ و ١٢/ ٣٢٣.

(٣) أبو الفتح محمد بن عبد الرحمن، الإمام الخطيب الزاهد، سمع من أبي المظفر السمعاني ومحمد بن أبي عمران الصفار وغيرهما، روى عنه ابنه محمد وعبد الرحيم بن أسعد السمعاني وغيرهما، توفي (٥٤٨ هـ) الكُشْمِيْهَني: بضم الكاف وسكون الشين المعجمة، وكسر الميم وسكون الياء المثناة التحتية وفتح الهاء وفي آخرها نون، نسبة إلى قرية من قرى مرو، خرج منها جماعة من العلماء. وقال ياقوت: هي بفتح الميم.

انظر: الطبقات الكبرى: ٦/ ١٢٤ -١٢٥، الأنساب: ٥/ ٧٥، معجم البلدان: ٤/ ٤٦٣، السير: ٢٠/ ٢٥١-٢٥٢.

(٤) ابن سليمان، خراساني، ثقة، صاحب حديث، حدّث عن هشيم وجرير بن عبد الحميد وطبقتهما، وعنه النسائي وعبد الله بن أحمد وغيرهما، توفي سنة (٢٤٦ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٧/ ٢٣٨، السير: ١١/ ٤٥٢-٤٥٣.

(٥) انظر: سنن الترمذي: ٣/ ٣٥٦ -٣٥٧.

فوقع لنا بدلاً[١] عالياً جداً حتى كأنا سمعناه من أصحاب أبي الفتح الكروخي وتوفي الكروخي سنة ثمان وأربعين وخمسمائة فبيني وبين النبي ﷺ فيه عشرة رجال ثقاة عدول وهذا سند لم يوجد اليوم في الدنيا أعلى منه ولا أقرب إلى النبي ﷺ فعيناي عاشر[٢] عين رأت من رأى النبي ﷺ.

وإنما ذكرت هذا الطرف[٣] وإن كنت خرجت عن مقصود الكتاب ليعلم مقدار علوّ الإسناد وأنه كما قال يحيى بن معين رحمة الله عليه: الإسناد[٤] العالي قربة إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ، ورويناعنه أنه قيل له في مرض موته: ما تشتهي؟ فقال: بيت خال وإسناد عال.[٥] وقال أحمد بن حنبل: الإسناد العالي سنّة عمن سلف[٦].

وقد رحل جابر بن عبد الله الأنصاري[٧] رضي الله عنه من المدينة إلى مصر[٨]

(١) في المطبوع: «سنداً»، وهو تحريف.

(٢) جاء في ترجمة أبي عبد الله محمد بن أحمد، المعروف بقطب الدين النهروالي: (٩١٧-٩٩٠) أنّ له مسلسلاً عشارياً بينه وبين النبي ﷺ (١٠) عشرة أنفس، قال: وقد افتخر قبل هذا -وقته- بنحو مائة وخمسين عاماً بعشاريّ السند، رواه الحافظ ابن الجزري في النشر. اهـ.

انظر: فهرس الفهارس للكتاني: ٢/ ٩٤٧.

(٣) في المطبوع: «الطرق» بالقاف، وهو تصحيف.

(٤) في (ك): «الأستاذ»، بالمثناة والمعجمة، وهو تصحيف، وكذلك التي بعدها.

(٥) انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧.

(٦) انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧، الباعث الحثيث: ١٥٥.

(٧) السلمي، صحابي جليل، أحد الستة الذين شهدوا العقبة الأولى، توفي سنة (٧٤ هـ).

انظر: الإصابة: ١/ ٤٣٤.

(٨) في حاشية (ك): (لعلها إلى الشام)، وقضية مصر واقعة أخرى.

لـحديث واحـد بـلغه عن مَسـلَمة بـن مُـخَـلَّد(١).

(١) خلط المؤلف هنا بين قصتين، فالأولى هي رحلة جابر (وكانت إلى الشام للقاء عبد الله بن أنيس الأنصاري).

والثانية رحلة عقبة بن عامر وهو الذي رحل إلى مسلمة بن مخلد.

والعجب أن المؤلف رحمه الله ذكر القصتين على التحقيق مسندتين منه إلى أصحابها في «جامع أسانيده»، فقال: بعد أن ذكر إسناده إلى جابر بن عبد الله أنه قال: بلغني عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثاً سمعه من رسول الله ﷺ ولم أسمعه منه، فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه فابتعت بعيراً فشددت عليه ثم سرت عليه شهراً حتى قدمت الشام فأتيت عبد الله بن أنيس الأنصاري، فقمت فاستأذنت عليه، فقلت: جابر ابن عبد الله، فخرج إليّ فعانقني وعانقته، فقلت: حديثاً بلغني أنك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم، خشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمعه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الله العباد، وأومأ بيده إلى الشام عراة حفاة غرلاً بهماً، قال: قلت: ما بهماً ؟ قال: ليس عليهم شيء فيناديهم منادٍ بصوت يسمعه مَن بَعُد كما يسمعه مَن قَرُب: أنا الملك الديان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة يدخل الجنة وأحدٌ من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة، حتى اللطمة، قال: قلت: وكيف وإنما نأتي عراة غرلاً بهماً، قال: الحسنات والسيئات» اهـ. ثم قال المؤلف في نهايته: ولا يقال إنما رحل لشكه... حديثه. اهـ ثم واصل الكلام فقال: وكذا رحل عقبة بن عامر إلى مسلمة بن مخلد رضي الله عنهما لحديث معه من النبي ﷺ كما أخبرنا شيخنا... ثم ذكر إسناده إلى مكحول): إنّ عقبة أتى مسلمة، وكان بينه وبين البواب شيء، فسمع صوته فأذن له، فقال: إني لم آتك زائراً، ولكنّي جئتك لحاجة، أتذكر يوم قال رسول الله ﷺ: «من علم من أخيه سيئة فسترها ستر الله عليه يوم القيامة» اهـ.

ومسلمة هو الصحابي الجليل، ولد حين قدم النبي ﷺ المدينة مهاجراً، استعمله معاوية على مصر والمغرب، وهو أول من جمعا له، توفي سنة (٦٢ هـ).

انظر: الأدب المفرد: حديث رقم (٩٩٩) باب المعانقة ص٢٠٩، المسند: ٣/ ٤٩٥ في حديث عبد الله بن أُنَيْس و ٤/ ١٠٤ حديث مسلمة بن مخلَّد، الرحلة في طلب العلم: ٣١-٣٤، فتح الباري: ١/ ١٥٨، وفيها كلها أن رحلة جابر كانت للشام كما ذكر المؤلف في جامع أسانيده ق: ١٠ و١١ ـ أسد الغابة: ٤/ ٣٩٨-٣٩٩، السير: ٣/ ٤٢٤-٤٢٦.

ولا يقال إنه[١] إنما رحل / لشكّه في رواية مَن رواه له عنه فأراد تحقيقه؛ لأنه لو لم يصدّق الراوي لم يرحل من أجل حديثه، ولهذا قال العلماء: إن الإسناد خصيصة الله لهذه الأمّة، وسنّة بالغة من السنن المؤكدة[٢]، وطلب العلوّ فيه سنّة مرغوب فيها، ولهذا لم يكن لأمّة من الأمم أن تسند عن نبيّها إسناداً متصلاً غير هذه الأمة[٣].

والعلو ينقسم إلى خمسة أقسام: أجلُّها القربُ من رسول الله ﷺ[٤]، ومِن ثَمّ تداعت رغبات الأئمة والنقاد، والجهابذة[٥] الحفاظ من مشايخ الإسلام، إلى الرحلة إلى أقطار الأمصار[٦]، ولم يُعَدّ أحد منهم كاملاً إلّا بعد رحلته، ولا وصل مَن وصل إلى مقصوده إلّا بعد هجرته، نسأل الله تعالى أن يوفقنا لأحبّ الأعمال إليه، ولأنفع العلوم لديه، فإنه مالك ذلك والقادر عليه.

---

(١) «إنه» سقطت من المطبوع.

(٢) هذا نص كلام ابن الصلاح. انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧.

(٣) هذا نص كلام ابن كثير في الباعث الحثيث: ١٥٤.

(٤) ثانيها: القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ.
ثالثها: العلوّ بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعتمدة.
رابعها: العلوّ المستفاد من تقدم وفاة الراوي.
خامسها: العلوّ المستفاد من تقدم السماع. وقد نظمها المؤلّف في منظومته في مصطلح الحديث: (الهداية في علم الرواية) فقال:

وهو خمسة فالأعلى الأوّلُ ... قرب الرسول إذ هو المعوّل
ثُمّتَ قربٌ من إمام ذي عمل ... ثُمّت قُربُ بوفاق أو بدل
ثم تقدم الوفاة ثُمّا ... قُدِّم تاريخ السماع تَمّا

انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧-٢٦١، الغاية في شرح الهداية: ٩٧-١٠٥، نزهة النظر: ٥٨-٥٩، لطائف الإشارات: ١٧٤-١٨٠.

(٥) جمع: جهباذ، وهو لغة في الجِهبذ وهو: النقاد، أي الخبير بغوامض الأمور، البارع العارف لطرق النقد، قال الزبيدي: وهو معرّب صرح به ابن الشهاب والتلمساني. اهـ انظر: القاموس والتاج (جهبذ).

(٦) انظر: الباعث الحثيث: ١٥٦.

ولا بأس بتقديم فوائد لا بد من معرفتها لمريد هذا العلم قبل الأخذ فيه، كالكلام على «مخارج الحروف وصفاتها»، وكيف ينبغي أن يقرأ القرآن من التحقيق والحدر والترتيل والتصحيح والتجويد والوقف والابتداء[١]، ملخّصاً مختصراً، إذ بسط ذلك بحقه ذكرته في غير هذا الموضع[٢].

فأقول: أمّا مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها:

فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحقّقين كالخليل بن أحمد، ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم؛ سبعة عشر مخرجاً[٣]، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار[٤] وهو الذي أثبته أبو عليّ ابن سينا[٥] في مؤلّف أفرده في (مخارج الحروف وصفاتها)[٦].

---

(١) سيتولّى المؤلّف تعريف هذه المصطلحات وبيان المراد بها عند علماء هذا العلم في مظانها من الكتاب ص: ٥٤٤-٥٥١.

(٢) أي في كتابه (التمهيد في علم التجويد).

(٣) ما ذكره المؤلّف عن الخليل يخالف ما ذكره الهذلي وأبو حيان عنه، حيث نصّا على أن مذهبه أنها ستة عشر (١٦) مخرجاً. اهـ انظر: الكامل ق: ٤١، الرعاية: ١٤٤، النكت الحسان: ٢٧٥.

(٤) كذا الصواب بالموحدة من أسفل، وتصحفت في المطبوع بالمثناة.

(٥) الحسين بن عبد الله بن الحسن البخاري معدود في الفلاسفة والمنطقيين والأطباء، وهو بالأولين ألصق، تعقّب الإمامُ ابن تيمية رحمه الله سقطاتِه وعثراتِه الفلسفية المخالفة للقرآن والسنة، وقيل إنه تاب عن ذلك وتصدق بماله على الفقراء وردَّ المظالم وأعتق مماليكه، وكان يختم القرآن كل ثلاث، توفي سنة (٤٢٨هـ). وكتابه في «المخارج»، الذي ذكره المؤلّف لم أقف عليه، ثم علمت أنه مطبوع ضمن مطبوعات مجمع اللغةالعربية بدمشق بعنوان «أسباب حدوث الحرف». والله أعلم. انظر: السير: ١٧/ ٥٣١-٥٣٧.

(٦) هذا مذهب سيبويه وابن السراج والرَّضِيّ وابن الحاجب، من النحويين، ومن القراء كثيرون منهم: الداني الذي قال عن هذا المذهب: هو الصحيح المعوّل عليه. اهـ ومكّي خلافاً لما نسب إليه المؤلّف وابن الباذش والمهدوي وابن أبي مريم والشاطبيّ وأبو شامة المالقي.
انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣، الأصول في النحو:٣/ ٤٠٠، التحديد: ٢١٩، الرعاية: ١٤٤، شرح الهداية:١/ ٧٥، الإقناع: ١/ ١٧١، الموضح ١/ ١٦ ٣، الدر النثير: ٢/ ١٤.

وقال كثير من النّحاة والقرّاء هي ستة عشر، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المد واللين، وجعلوا مخرج (الألف) من أقصى الحلق (والواو) من مخرج المتحركة وكذلك (الياء).

وذهب قطرب[١] والجرميّ / والفراء وابن دريد[٢][٣] إلى أنها أربعة عشر ١
فأسقطوا

مخرج النون واللام والراء وجعلوها من مخرج واحد[٤].

والصحيحُ عندنا الأولُ لظهور ذلك في الاختبار[٥].

---

(١) محمد بن المستنير، أبو علي، لازم سيبويه، حتى لقبه بقطرب وهو عند العرب: دويبة وطائر لا تستريح نهارها سعياً، وأخذ عن عيسى بن عمر، وتأثر به حتى صار معتزلياً من فرقة النظّامية، قال السيوطي: لم يكن ثقة، كان يكذب في اللغة توفي سنة (٢٠٦ هـ).

انظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٤٢-٢٤٣، القاموس والتاج (قطرب).

(٢) أبو بكر محمد بن الحسن، الأزدي، إمام عصره في اللغة والأدب والشعر، أخذ عن أبي حاتم السجستاني والرياشي وغيرهما، وأخذ عنه أبو علي القالي وغيره، ألف «الجمهرة»، وغيرها، توفي سنة (٣٢١ هـ).

انظر: وفيات الأعيان: ٤/ ٣٢٣-٣٢٩.

(٣) جاء في المطبوع بعد كلمة (دريد) ابن كيسان، وهي زيادة ليست في جميع النسخ ولا في «الارتشاف»، لأبي حيان الذي يغلب الظن عندي أن المؤلف ينقل منه، وأيضاً هذه الزيادة في «التحديد»، للدّانيّ ولكن ليس فيه «ابن دريد».

انظر: التحديد: ٢٢٣، الارتشاف: ١/ ٥.

(٤) جاء في المطبوع بعد (واحد) «وهو طرف اللسان»، وهو تحريف، لأن النص من «الارتشاف»، ١/ ٦ وليست فيه هذه الزيادة.

(٥) انظر: التحديد: ٢٢٣، النكت الحسان: ٢٧٥.

واختبار[١] مخرج الحـرف[٢] محقّقـاً: هـو أن تلفـظ بهمـزة الوصـل[٣] وتـأتي بالحرف بعدها ساكناً أو مشدداً، وهو أبين؛ ملاحِظاً فيه صفات ذلك الحرف[٤].

المخرج الأول: الجوف[٥] وهو للألف والواو الساكنةِ المـضمومِ مـا قبلهـا، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وهذه الحروف تـسمّى حـروف المـدّ واللّـين، وتسمى الهوائية والجوفية.

قال الخليل: وإنما نسبن إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجهن[٦].

وقال مكّي: وزاد غير الخليل معهن الهمزة[٧] لأن مخرجها من الصدر وهـو يتصل بالجوف[٨].

قلت: الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة؛ لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة.

---

(١) بالموحدة من أسفل، والمراد كيفية معرفة مخرج الحرف، وتصحفت الكلمة في المطبوع بالمثناة.

(٢) في المطبوع: (الحروف) بالجمع، وكذلك الآتيتين، وهو تحريف.

(٣) هي التي ليست بفاء الفعل في الأفعال التـي لا يـضم أول مـستقبلها، كـألف اسـتفعل، سـميت بـذلك للتوصل إلى النطق بالساكن في ابتداء الكلمة.

انظر: الحروف للمزني: ٣٨-٣٩، المباني: ٣٨.

(٤) انظر: سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٦-٧، التحديد: ٢٢، شرح الهداية: ١/ ٨٠، المفيد لابـن أم قاسـم: ٤٤، شرح المقدمة لزكريا: ٣١.

(٥) هو الخلاء الداخل في الفم والحلق. التاج (جوف).

(٦) نقل المؤلّف قول الخليل بالمعنى وليس بالنص، ويغلب الظن أنه بواسطة مكّـي؛ لأن الـنص حـرفي فيـه. انظر: العين: ١/ ٥٧، الرعاية: ١٤٢.

(٧) ذكر الخليل نفسه الهمزة معهن. انظر: العين: ١/ ٥٧.

(٨) الرعاية: ١٤٢.

المخرج الثاني: أقصى الحلق[١] وهو للهمزة والهاء، فقيل على مرتبة واحدة[٢]، وقيل الهمزة أوّل[٣].

المخرج الثالث: وسط الحلق وهو للعين والحاء المهملتين، فنصَّ مكّي على أنّ العين قبل الحاء[٤] وهو ظاهر كلام سيبويه[٥] وغيره[٦]، ونصّ شريح على أنّ الحاء قبل وهو ظاهر[٧] كلام المهدوي وغيره.

المخرج الرابع: أدنى الحلق إلى الفم وهو للغين والخاء، ونصّ شريح على أنّ الغين قبل الخاء[٨] وهو ظاهر كلام سيبويه أيضاً،[٩] ونصّ مكي على تقديم الخاء[١٠]، وقال الأستاذ أبو الحسن عليّ بن محمد بن خروف

---

(١) مما يلي الصدر.

(٢) هذا مذهب الأخفش.

انظر: شرح الشافية: ٣/ ٢٥١.

(٣) قال أبو حيان: الذي يظهر من كلام سيبويه أن الهمزة هي المتقدمة في الترتيب وتليها الهاء، اهـ.

انظر: النكت الحسان: ٢٧٦.

(٤) الرعاية: ١٣٩.

(٥) عبارته: ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء. اهـ الكتاب: ٤/ ٤٣٣.

(٦) منهم أبو حيّان في «النكت»، حيث قال: وسط الحلق له العين والحاء-المهملتان- وهي بعد العين في الرتبة. اهـ: ٢٧٦.

(٧) بل هو نص كلامه، وعبارته: المخرج الثاني: له حرفان: الحاء والعين مخرجهما من وسط الحلق. اهـ

انظر: شرح الهداية: ١/ ٧٦.

(٨) «الخاء» من (ز) وهي كذلك في الارتشاف: ١/ ٧.

(٩) نص عبارته: وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والخاء. اهـ الكتاب: ٤/ ٤٣٣.

(١٠) الرعاية: ١٣٩ و١٦٨-١٦٩.

النحـوي:[١] إن سـيبويه لم يقصـد ترتيباً فيمـا هو من مـخرج واحـد[٢].

قلت: وهذه الستة الأحرف المختصة بهذه الثلاثـة المخـارج هـي الحـروف الحلقية.[٣]

المخرج الخامس: أقصى اللسان مما يلي الحلـق ومـا فوقـه مـن الحنـك وهـو للقـاف[٤]، وقـال شريـح: إن مخرجهـا مـن اللهـاة ممـا يـلي الحلـق ومخـرج ١/٢٠٠ الخاء[٥]. /

المخرج السادس: أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك وهو للكاف[٦]، وهذان الحرفان يقال لكل منهما لَهَوِيّ، نـسبة إلى اللّهاة وهي بين الفم والحلق[٧].

المخرج السابع: للجيم والشين المعجمة، والياء غير المدّية من وسط اللسان

---

(١) الحضرميّ نسباً الإشبيليّ وطناً، من أئمة اللغة والنحو والأدب، تتلمذ على كثيرين، منهم ابن خـير وابـن صاف المقرئ، وتتلمذ عليه كثيرون أيضاً، منهم المقرئ علي بـن جـابر الـدباج وغـيره. شرح (الكتـاب) و(الجُمَل) توفي سنة (٦٠٩ هـ).

انظر: إنباه الرواة: ٤/ ١٩٢، بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٣.

(٢) لم يذكر المؤلّف مصدر كلام ابن خروف، هل هو من شرح الجمل أو شرح الكتاب، وعلى كل فالاثنـان لم أهتد إليهما.

(٣) انظر: العين: ١/ ٥٢، التحديد: ٢٢٠-٢٢١، الرعاية: ١٣٩، النكت: ٧٦، التمهيد: ١١٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣، التحديد: ٢٢١، الرعاية: ١٧١، التمهيد: ١١٣.

(٥) انظر: الرعاية: ١٣٩.

(٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) ذكر مكي أن الخليل سماها بذلك، والنص موجود حرفياً في الرعاية: ١٣٩.

بينه وبين وسط الحنك[١] ويقال إن الجيم[٢] قبلهما، وقال المهدويّ: إن الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليان الشين[٣]، وهذه هي الحروف الشَّجْرية.

المخرج الثامن: للضاد المعجمة من أوّل حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقلّ[٤]، وكلام سيبويه يدل على أنها تكون من الجانبين[٥]، وقال الخليل: إنها[٦] أيضاً شَجْرية[٧]، يعني من مخرج الثلاثة قبلها، والشَّجْر[٨] عنده: مَفْرج[٩]؛ الفم أي مفتحه.

وقال غير الخليل[١٠]: وهو مجمع اللَّحيَين عند العنفقة[١١]، فلذلك لم تكن الضاد منه.

---

(١) انظر: التحديد: ٢٢١، الرعاية: ١٣٩، التمهيد في معرفة التجويد: ٢٧٨، التمهيد: ١١٤.
تنبيه: في الرعاية (الضاد) بدل (الياء) وقد تبع مكيٌّ في هذا الخليلَ.

(٢) كذا في النسخ كلّها، وهو صنيع جلّهم، لم أر مَن خالفه غير مكي والمهدوي حيث قدما الشين والياء على الجيم. انظر: الرعاية: ١٣٩، شرح الهداية: ١/ ٧٦.

(٣) تصحفت في المطبوع إلى (السين) بالمهملة.

(٤) انظر: التحديد: ٢٢٢، التمهيد: ١١٤.

(٥) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٢، التحديد: ٢٢٢، الارتشاف: ١/ ٩، النكت الحسان: ٢٧٦-٢٧٧، المفيد لابن أم قاسم: ٤٢.

(٦) أي: (الضاد).

(٧) العين: ١/ ٥٨، وانظر: الرعاية: ١٣٩.

(٨) في المطبوع: (الشجرة) بالتاء، ولا أستطيع اعتبارها تحريفاً لوجودها في نسخة من نسخ (الرعاية) فلعلها التي ينقل منها المؤلّف.

(٩) بالفاء بعد الميم، وهو الصواب، وفي «القاموس»، للفيروزآبادي»، (مخرج) بالخاء المعجمة من «خرج»، لكن صرح الزبيدي بأنه تصحيف، صوابه بالفاء. انظر: القاموس والتاج (شجر).

(١٠) هو أبو عمرو الشيباني، كما صرّح به أبو العلاء الهمداني في «تمهيده»، ص: ٢٧٨.

(١١) اسم لشعيرات بين الشفة السفلى والذقن، وقيل غير ذلك.
انظر: الرعاية: ١٣٩-١٤٠، لطائف الإشارات: ١/ ١٩١، التاج (الشجر) و (عنفق).

المخرج التاسع: للام من حافة[١] اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك[٢] والناب[٣] والرَّباعية[٤] والثنيّة[٥].

المخرج العاشر: للنون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل اللام قليلاً.

المخرج الحادي عشر: للراء وهو من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً[٦]، وهذه الثلاثة[٧] يقال لها: الذَّلَقِيّة، نسبة إلى موضع مخرجها وهو طرف اللسان؛ إذ طرف كلّ شيء ذَلَقُه[٨].

---

(١) أما عند الداني فهي من أدنى حافته. اهـ ويلاحظ هنا التشابه الحرفي في هذا المخرج مع كلام الهمداني فيه.
انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣، التحديد: ٢٢٢، التمهيد: ٢٧٧، التمهيد: ١١٤، والارتشاف: ١/ ٩، شرح الهداية: ١/ ٧٦.

(٢) هي الأسنان الأربعة التي بين الأنياب والأضراس. القاموس (ضحك).

(٣) السن التي خلف الرباعية. القاموس (ناب).

(٤) فتح الراء على وزن (ثمانية) وهي السن التي بين الثنية والناب. القاموس (ربع).

(٥) قيل هي سن الأضراس الأربع التي في مقدمة الفم ثنتان من فوق وثنتان من أسفل، وقيل هي أول ما في الفم.
انظر: التاج (ثني).

(٦) انظر: التحديد: ٢٢٢، الارتشاف: ١/ ١٠.

(٧) أي: اللام والنون والراء.

(٨) انظر: اللسان: (ذلق)، الرعاية: ١٤٠-١٤١.

المخرج الثاني عشر: للطاء، والدال، والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحنك[١]، ويقال لهذه الثلاثة: النّطعيّة؛ لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى وهو سقفه[٢].

المخرج الثالث عشر: لحروف الصفير وهي: الصاد والسين والزاي/ من بين طرف اللسان و[٣]فويق الثنايا السفلى.

ويقال في الزاي زاءٌ بالمدّ، وزِيٌّ بالكسر والتشديد[٤]، وهذه الثلاثة الأحرف هي الأسلية؛ لأنها تخرج من أسلة اللسان وهو مستدقه.[٥]

المخرج الرابع عشر: للظاء، والذال، والثاء من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ويقال لها: اللثوية، نسبة إلى اللثة؛ وهو اللّحم المركب فيه الأسنان[٦].

المخرج الخامس عشر: للفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.

---

(١) التحديد: ٢٢١، شرح الهداية: ١/ ٧٧، الارتشاف:١/ ١٠.

(٢) الرعاية: ١٤١.

(٣) الواو سقطت من المطبوع.

(٤) النص حرفياً في الارتشاف: ١/ ١٠.

وانظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣، التحديد: ٢٢٢، شرح الهداية: ١/ ٧٧.

وقال المؤلف في التمهيد: ومن رأسه -اللسان- وبين أصول الثنيتين: الصاد والسين والزاي. اهـ: ١١٤.

(٥) انظر: الرعاية: ١٤٠، اللسان والتاج (أسل).

(٦) القاموس: (لث)، التحديد: ٢٢، الرعاية: ١٤ والنص حرفيّاً منه، شرح الهداية: ١/ ٧٧، التمهيد: ١١٤.

المخرج السادس عشر: للواو غير المدّية والباء والميم مما بين الشفتين فينطبقان في[1] الباء والميم[2]، وهذه الأربعة الأحرف يقال لها: الشفهية والشفوية، نسبة إلى الموضع الذي تخرج منه وهو الشفتان[3].

المخرج السابع عشر: الخيشوم وهو للغنّة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة،[4] فإنّ مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجها[5] إلى الجوف على الصواب.

وقول سيبويه: إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة إنما يريد به النون الساكنة المظهرة[6].

ولبعض هذه الحروف فروع صحّت القراءة بها؛ فمن ذلك:

---

(١) في (ك) وكذا المطبوع «على».

(٢) انظر: التحديد: ٢٢٣، شرح الهداية: ١/ ٧٧، الارتشاف: ١/ ١٠.

(٣) الرعاية: ١٤١-١٤٢.

(٤) انظر: التحديد: ٢٢٣، الرعاية: ٢٤٠، شرح الهداية: ١/ ٧٧، الارتشاف: ١/ ١١، التمهيد: ١١٤.

(٥) في المطبوع: (مخرجهما) بالتثنية، وهو تحريف.

(٦) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٤، الارتشاف: ١/ ١١.

الهمزة المسهلة «بين بين»، فهي فرع عن الهمزة المحققة، ومذهب سيبويه أنها حرف واحد؛ نظراً إلى مطلق التسهيل[١]، وذهب غيره[٢] إلى أنها ثلاثة أحرف نظراً إلى التفسير[٣] بالألف والواو والياء.

ومنه ألفا الإمالة والتفخيم، وهما فرعان عن الألف المنتصبة،[٤] وإمالة «بين بين»، لم يَعْتَدَّها[٥] سيبويه وإنما اعتدّ الإمالة المحضة وقال: «التي تمال إمالة شديدة»[٦] كأنها حرف آخر قَرُبَ من الياء[٧]. / ١

ومنه الصاد المُشَمَّة[٨] وهي التي بين الصاد والزاي، فرع عن الصاد الخالصة أو عن الزاي.[٩]

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٣٢.

(٢) هو السيرافي كما صرح به أبو حيان في الارتشاف، وذكره ابن عقيل في المساعد.
انظر: الارتشاف: ١/ ١٢، المساعد: ٤/ ٢٤٤.

(٣) كذا في النشر: التفسير، بالفاء والسين المهملة والراء، وفي الارتشاف: (التقييد) بالقاف وياءين والدال، وهو الصواب كما يقتضيه السياق، قال السهيلي بعد أن ذكر مذهب سيبويه: وينبغي في التحقيق أن تُعَدّ ثلاثة أحرف، وذلك أن همزة (بين بين) تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فبين الهمزة والواو، وإن كانت مفتوحة فبين الهمزة والألف، ولما كانت الياء غير الواو وجب أن يكون الحرف الذي بين الهمزة والياء غير الحرف الذي بين الهمزة والواو، وكذلك الذي بين الهمزة والألف.اهـ.
انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/ ١٢٤٣، الارتشاف: ١/ ١٢.

(٤) أي: الخالصة التي لا ترقيق ولا تفخيم فيها. شفاء العليل: ٣/ ١١١٦.

(٥) في (ز): «بها».

(٦) عبارة سيبويه وما بعده كلام أبي حيان كما سيأتي. انظر: الكتاب ٤/ ٤٣٢.

(٧) من قوله: (فمن ذلك..) إلى هنا: بنصه من الارتشاف: ١/ ١٣.

(٨) في المطبوع: (المشممة) بميمين.

(٩) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٢، النكت للسهيلي: ٢/ ١٢٤٣، الارتشاف: ١/ ١٤.

ومنه اللاّم المفخمة، فرع عن المرقة وذلك في اسم «الله»،تعالى بعد فتحة وضمة وفيما صحت الرواية به[١] عن ورش حسبما نقله أهل الأداء من مشيخة المصريين.[٢]

وأما صفات الحروف*

فمنها المجهورة: وضدها المهموسة، والهمس من صفات الضعف، كما أن الجهر من صفات القوة، والمهموسة عشرة يجمعها قولك «سكت فحثه شخص»، والهمسُ: الصوت الخفيّ فإذا جرى مع الحرف النَّفَسُ لضعف الاعتماد عليه كان مهموساً[٣].

والصاد والخاء المعجمة أقوى مما عداهما[٤]، وإذا مَنَع الحرفُ النَّفَسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد كان مجهوراً، قال سيبويه: إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فيصير فيهما غنّة[٥].

ومنها الحروف الرخوة وضدها الشديدة والمتوسطة، فالشديدة وهي ثمانية: «أَجِدْ قطٍ بَكَت»، والشدةُ: امتناع الصوت أن يجري في الحروف، وهو من صفات القوة.

---

(١) في المطبوع: (فيه) وهو تحريف.

(٢) سيأتي الكلام على ذلك مفصلاً في بابه: انظر ص: ١٣٩٤.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٤، التحديد: ٢٢٥، شرح الهداية: ١/ ٧٨، ١/ ١٦.

(٤) لأن في الصاد إطباقاً واستعلاء وصفيراً وفي الخاء استعلاء، وكل ذلك من صفات القوة.اهـ. النكت: ٢٧٨، التمهيد: ٩٧، ونقل كلام أبي حيان.

(٥) من قوله: (سكت فحثه) إلى هنا بنصه في الارتشاف: ١/ ١٧، الكتاب: ٤/ ٤٣٤.

والمتوسطة بين الشدة والرخاوة خمسة يجمعها قولك: «لن عمر»، وأضاف بعضهم إليها الياء والواو.[١]

والمهموسة كلّها غير التاء والكاف رخوة، والمجهورة الرخوة خمسة: الغين، والضاد، والظاء، والذال المعجمات والراء. والمجهورة الشديدة ستّةٌ يجمعها قولك: «طبق أجد»[٢].

ومنها الحروف المستفلة[٣] وضدها المستعلية، والاستعلاء من صفات القوة وهي سبعة يجمعها قولك: «قظ خص ضغط»[٤] وهي حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء، كما أن أسفل المستفلة الياء، وقيل حروف التفخيم هي[٥] / حروف الإطباق،[٦] ولا شك أنها أقواها تفخيماً، وزاد مكيّ عليها ٠/١
الألف،[٧] وهو وَهْمٌ، فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق ولا تفخيم والله أعلم.

---

(١) انظر: الرعاية: ٩٤، التمهيد لأبي العلاء: ٢٨١، شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ١٢٩، شرح الشافية: ٣/ ٢٥٨، الارتشاف: ١/ ١٧، والمؤلّف نفسه في التمهيد: ٩٨.

(٢) الارتشاف: ١/ ١٧.

(٣) بالفاء، وتصحفت في المطبوع إلى القاف.

(٤) التحديد: ٢٢٧-٢٢٨، الرعاية: ١٢٣، شرح الهداية: ١/ ٧٨-٧٩، إبراز المعاني: ٢/ ١٧٣، الارتشاف: ١/ ١٧.

(٥) في (ظ): «من» بدل (هي).

(٦) سميت بذلك؛ لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها، وبعضها أقوى من بعض، فالطاء -المهملة- أقواها في الإطباق لجهرها وشدتها، والظاء -المعجمة- أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان. التمهيد: ١٠٠ بتصرف، التمهيد لأبي العلاء: ٢٨١.

(٧) الضمير في (عليها) يعود على حروف التفخيم فهي التي ذكر مكيّ معها الألف، وليس على حروف الإطباق كما قد يتوهم، وعليه فيمكن توجيه كلام مكي رحمه الله على أنه يقصد الألف المسبوقة بحرف مفخم، وإذا صح هذا فتوهيمه وَهْمٌ، والله أعلم. انظر: الرعاية: ١٢٨-١٢٩.

ومنها الحروف المنفتحة وضدها المنطبقة والمطبقة، والانطباق من صفات القوة، وهي أربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.[١]

*ومنها الحروف المصمتة،[٢] وضدها المذلقة،[٣] أي المتطرفة، وهي ستة يجمعها قولك: «فَرَّ مَن لَبَّ»[٤] ثلاثة من طرف اللسان، وثلاثة من طرف الشفتين،[٥] ولا توجد كلمة رباعية فما فوقها بناؤها من الحروف المصمتة لثقلها إلا ما ندر؛ من ذلك: عسجد[٦] وعَسَطوس،[٧] وقيل: إنهما ليستا أصليين بل

(١) انظر: التحديد: ٢٢٧، الرعاية: ١٢٢-١٢٣، شرح الهداية: ١/ ٧٨، التمهيد: ١٠٠.

(٢) سميت بذلك لمنع أن يبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الإذلاق.

انظر: الرعاية: ١٣٥، اللسان (صمت)، التمهيد لأبي العلاء: ٢٧٩.

(٣) ذلق كل شيء: طرفه، وسميت الحروف بذلك لأن عملها وخروجَها من طرف اللسان وما يليه من الشفتين. انظر: المصدرين السابقين.

(٤) كذا ضبطت بالشكل في (ز) و(س).

(٥) هذا إجمال، بيانه: أن ثلاثةَ طرفِ اللسان هي: الراء والنون واللام، وثلاثة طرف الشفتين هي: الفاء والباء والميم، وهذه لا عمل للسان فيها. الرعاية: ١٣٦.

(٦) العَسْجَد: الذهب، وقيل هو اسم جامع للجوهر كله سن دُرٍّ وياقوت..إلخ، والعسجد: نوع من الإبل كان يركبه الملوك. انظر: الجمهرة: ٢/ ١١٣٦، التهذيب، الصحاح، اللسان (عسجد).

(٧) قال ابن دريد: العَسْط: كلمة مماتة منها اشتقاق العسطوس، وهو ضرب من الشجر لا شوك له، واستشهدوا على ذلك بقول ذي الرمة:

على أمر مُنْقدّ العفـاء كـأنه عصا عَسَطوسٍ لِينها واعتدالها

العِفاء: جمع عِفو وهو الوبر الذي على الحمار، يصفه بتمزق شعره، وهذه كانت رواية كتب اللغة، أما رواية الديوان فهي: ....عصا قُسٍّ قُوس.......

قال ابن برّي: وهو المشهور في شعره. اهـ والقُوس: المنارة التي فيها الراهب، قال أبو عمرو: ليس شيء أشد استواء من عصا القسّ، تكون ملساء مستوية. اهـ وقيل: العسطوس: من رؤس النصارى، بالرومية.، وجاء أيضاً: الدهدقة، والزهدقة.

انظر: العين:١/ ٥٢، الجمهرة:١/ ٨٣٤، شرح ديوان ذي الرمة:١/ ٥٢٦، التهذيب و الصحاح واللسان (عسطس) شرح صناعة الإعراب:١/ ٦٥، شرح الشافية: ٣/ ٢٦٢، الارتشاف:١/ ٢٠، النكت الحسان: ٢٨٦.

ملحقتان في كلامهم، وذلك لسهولة هذه الحروف، فلذلك ينطق بها سهلة ﷺ[1].

وحروف الصفير ثلاثة: الصاد، والسين، والزاي، وهي الحروف الأسلية المتقدمة.

وحروف القلقلة، ويقال اللقلقة خمسة يجمعها قولك «قطب جد»[2]، وأضاف بعضهم إليها «الهمزة»؛ لأنها مجهورة شديدة، وإنما لم يذكرها الجمهور لما يدخلها من التخفيف حالة السكون، ففارقت أخواتها، ولما يعتريها من الإعلال.

وذكر سيبويه معها «التاء»، مع أنها من[3] المهموسة، وذكر لها نفخاً، وهو قويّ في الاختبار[4]، وذكر المبرّد منها «الكاف»،إلا أنه جعلها دون «القاف»، قال: وهذه القلقلة بعضها أشدّ من بعض[5].

وسمّيت هذه الحروف بذلك؛ لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها

---

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) جعل الداني التاء المثناة من فوق بدلاً من الموحدة، وكنت أحسبه تصحيفاً إلى أن قرأت قول أبي حيان في الارتشاف: والجمهور على أن الباء متقلقلة دون التاء، وذهب بعض أهل النحو والأداء إلى أنها التاء دون الباء. اهـ توقفت، ووجه ذلك: أن التاء لا يمكن أن تنطق إلا بانفراج العضوين كحروف القلقلة، فالجامع لها مع القلقلة وجيه جداً. وعلى هذا فحرفا الباء والتاء من حروف القلقلة كالجيم، بل كذلك الكاف بإفادة شيخي المشرف د/ إبراهيم الدوسري، والله أعلم.

(٣) (من) سقطت من المطبوع.

(٤) النص من الارتشاف: ١/ ١٨، وانظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٤.

(٥) انظر: المقتضب: ١/ ١٩٦، إبراز المعاني: ٤/ ٣٢٢.

فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقف[١] وغيره وإلى زيادة إتمام النطق بهن، فذلك الصوت في سكونهن أبين منه في حركتهن، وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القاف؛ لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه[٢].

وذهب متأخرو أئمتنا[٣] إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقلة تظهر في هذه الحروف في الوقف، فظنّوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون، فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون، وقوَّى الشبهة في ذلك كون القلقلة في الوقف العرفي أبين، وحسبانهم أن القلقلة حركة وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقلة شدة الصياح، واللَّقْلَقة شدة الصوت[٤].

وقال أستاذ التجويد[٥] أبو الحسن شريح بن الإمام أبي عبد الله محمد بن
شريح رحمه الله / في كتابه (نهاية الإتقان في تجويد القرآن) لما ذكر أحرف القلقلة ١/٢٠٤
الخمسة فقال: وهي متوسطة كباء ﴿ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣] وجيم ﴿ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠].

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (الوقت) بالتاء.

(٢) انظر: الرعاية: ١٢٤.

(٣) صرّح بهذا شيخ المؤلّف ابن الجندي في «البستان».

(٤) انظر: الرعاية: ١٢٥.

(٥) في المطبوع: (الأستاذ أبو الحسن).

ودال ﴿مَدَدْنَٰهَا﴾ [الحجر: ١٩، وقٓ: ٧] وقاف ﴿خَلَقْنَا﴾ [الذاريات: ٤٩، وسورة قٓ: ٣٨، والإنسان: ٢، والبلد: ٤، والتين: ٤] وطاء ﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤] ومتطرفة كباء ﴿لَّمْ يَتُبْ﴾ [الحجرات: ١١] وجيم ﴿لم يخرج﴾[١] ودال ﴿وَلَقَدْ﴾ [الملك: ٥] وقاف ﴿وَمَن يُشَاقِقِ﴾ [النساء: ١١٥] وطاء ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾ [صٓ: ٢٢] فالقلقلة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة. انتهى. وهو عينُ[٢] ما قاله المبرّد ونصٌّ فيما قلناه والله أعلم[٣].

وحروف المدّ هي الحروف الجوفية وهي الهوائية وتقدمت أولاً، وأمكنهن عند الجمهور الألف، وأبعد ابن الفحّام[٤] فقال: أمكنهن في المدّ الواو ثم الياء ثم الألف، والجمهور على أن الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء، فالحروف على هذا عندهم قبل الحركات، وقيل عكس ذلك، وقيل ليست الحركات مأخوذة من الحروف ولا الحروف مأخوذة من الحركات، وصحّحه بعضهم[٥].

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، إذ لا يوجد هذا التركيب في القرآن الكريم.

(٢) تصحفت في (ت) إلى «غير» بالغين المعجمة والمثناة التحتية والراء.

(٣) من قوله: (وقال أستاذ..) إلى هنا: كتب في حاشية (س،ظ) ووضع عليه: صح.

(٤) كذا في النشر، ولم أجد ما نسبه إلى ابن الفحام في التجريد، ويغلب على الظن أن المؤلّف وَهِمَ، فصاحب هذا القول هو عمر بن خلف الصقلّي. قال أبو حيان: وأمكنهن.. خلافاً لأبي بكر الصقلي... اهـ وقال في النكت: وذهب صاحب الاقتداء وهو أبو بكر الصقلي.. فلعل الاشتراك في النسبة هي سبب وهم المؤلّف، خاصة إذا علمت أن النص حرفي من الارتشاف: ١/ ١٨، النكت: ٢٧٩.

(٥) من قوله: (وأمكنهن..) إلى هنا حرفياً في الارتشاف، وانظر في هذه المسألة - أعني الحركات والحروف - سر صناعة الإعراب: ١/ ١٧-١٩، الخصائص: ٢/ ٣٢١-٣٢٨، الرعاية: ٩٨-١٠٢، الارتشاف: ١/ ١٨.

والحروف الخفية أربعة: الهاء وحروف المد، سميت خفيـة؛ لأنهـا تُخفـى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها، ولخفاء الهاء قويت بالصلة، وقويت حروف المدّ بالمد عند الهمزة[١].

وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما.[٢]

وحرفا الانحراف اللام والراء على الصحيح، وقيل اللام فقط، ونـسب إلى البصريين، وسميا بذلك؛ لأنهـما انحرفـا عـن مخـرجهما حتـى اتـصلا بمخـرج غيرهما[٣].

وحرفا الغنّة هما النون والميم، ويقال لهما الأغنان لما فيهما من الغنـة المتـصلة بالخيشوم.

والحرف المكرّر هو الراء، قال سيبويه وغيره: هو حرف شـديد جـرى فيـه الصوت[٤] لتكرره وانحرافه إلى اللام فصار كـالرخوة ولـو لم يكـرر لم يجـر فيـه الصوت.

---

(١) انظر: الرعاية: ١٢٧.

(٢) انظر: الرعاية: ١٢٦.

(٣) انظر: في هذه المسألة: الأصول لابن السراج: ٣/ ٤٠٣، سر صـناعة الإعـراب: ١/ ٦٣، شرح الـشافية: ٣/ ٢٥٨، الارتشاف: ١/ ١٩، الرعاية: ١٣١-١٣٢.

(٤) المؤلّـف نقـل كـلام سـيبويه مـن أبي حيـان، ممـا حـدث عنـه تغيـير وسـقط بعـض كلـمات سـيبويه. وعبارة الكتاب: المكرّر حرف شديد يجري.... لتكريره وانحرافه إلى الـلام فتجـافى للـصوت كـالرخوة. انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٥، الارتشاف: ١/ ١٩.

وقال المحقّقون:[١] هو بين الشدة والرخاوة، وظاهر كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية في الراء وإلى ذلك ذهب المحقّقون[٢]، فتكريرها ربوّها في اللفظ لا إعادة[٣] بعد قطعها، ويتحفظون من إظهار تكريرها خصوصاً إذا شدّدت، ويعدّون ذلك عيباً في القراءة، وبذلك قرأنا على جميع من قرأنا عليه وبه نأخذ[٤]./ ١

وحرف التفشي:[٥] هو الشين اتفاقاً؛ لأنه تفشّى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الظاء[٦]، وأضاف بعضهم إليها الفاء والضاد، وبعض: الراء والصاد والسين والياء والثاء والميم[٧].

والحرف[٨] المستطيل: هو الضاد؛ لأنه استطال عن الفم[٩] عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام، وذلك لما فيه من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء.[١٠]

---

(١) بيّنهم أبو حيان فقال: وقال الصيمريّ وشريح: هو بين الشدة...
والصيمريّ هو: عبد الله بن عليّ النحوي، أبو محمد صاحب كتاب «التبصرة والتذكرة» في النحو. انظر: الارتشاف: ١/ ١٩، التبصرة: ٢/ ٩٢٩، بغية الوعاة: ٢/ ٤٩.

(٢) صرّح أبو حيان بأنه شريح، ومن قوله: المكرّر.. إلى هنا بنصه في الارتشاف: ١/ ١٩

(٣) في المطبوع: (وإعادتها) وهو خطأ.

(٤) قال أبو حيان: «وبالتكرير قرأنا على من قرأ بشرق الأندلس، وبعدم التكرير البتة قرأنا على شيوخ غرناطة، وهو مذهب مكي وأبي عبد الله المغامي». الارتشاف: ١/ ١٩.

(٥) قال مكي: معنى التفشي: كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بها. اهـ الرعاية: ١٣٥.

(٦) في (ت، ز) والمطبوع: الطاء المهملة، وهو تصحيف.

(٧) انظر: الرعاية: ١٣٤-١٣٥.

(٨) في المطبوع: (والحروف) بالجمع.

(٩) تصحفت في المطبوع إلى: «الفهم» بالهاء بين الفاء والميم.

(١٠) النص حرفي في الرعاية: ١٣٤.

وأمّا كيف يقرأ القرآن

فإنّ كلام الله تعالى يقرأ بالتحقيق وبالحَدْر وبالتدوير الذي هو التوسط بين الحالتين مرتّلاً مجوّداً بلحون العرب وأصواتها، وتحسين اللفظ والصوت بحسب الاستطاعة(١).

أما التحقيق: فهو مصدر من حقّقت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه، ومعناه: المبالغة في الإتيان بالشيء على حقّه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، فهو بلوغ حقيقة الشيء والوقوف على كنهه، والوصول إلى نهاية شأنه.

وهو عندهم: عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمز، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغنّات، وتفكيك الحروف؛ وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسل واليسر والتؤدة وملاحظة الجائز من الوقوف، ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرّك ولا إدغامه.

فالتحقيق يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو الذي يُستحسَن ويُستحبّ الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط من تحريك السواكن، وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراءات وتطنين النّونات بالمبالغة في الغنّات؛ كما رويناه عن حمزة الذي هو إمام المحقّقين أنه قال لبعض من سمعه يبالغ في ذلك: أما علمت أنّ ما كان

---

(١) انظر: التحديد: ١٧٣، التمهيد: ٥٩-٦٣، لطائف الإشارات: ١/ ٢٠٧.

فوق الجعودة[١] فهو قَطَطٌ[٢] وما كان فوق البياض فهو برص / وما كان فوق القراءة فليس بقراءة[٣].

قلت: وهو نوع من «التّرتيل» وهذا النوع من القراءة وهو التحقيق، فهو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصبهانيّ عنه، وقتيبة عن الكسائي، والأعشى عن أبي بكر، وبعض طرق الأشناني عن حفص، وبعض المصريّين عن الحلواني عن هشام، وأكثر طرق[٤] العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان، كما هو مقرّر في كتب الخلاف مما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى[٥].

قرأت القرآن كلّه على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المصري بـ «التحقيق» وقرأ هو على محمد بن أحمد العدل[٦] «التحقيق»، وقرأ على عليّ بن شجاع «التحقيق»، وقرأ على الشاطبيّ «التحقيق»، وقرأ على ابن هذيل «التحقيق»، وقرأ على أبي داود «التحقيق»، وقرأ على أبي عمرو الداني «التحقيق»، وقرأ على فارس بن أحمد «التحقيق»، وقرأ على عمرو[٧] بن عراك

---

(١) الجعد من الشعر: خلاف السبط وهو القصير. التاج (جعد).

(٢) القطط: الشديد الجعودة. التاج (قَطط).

(٣) انظر النص في: التحديد: ١٩٤، غاية النهاية: ١/ ٢٦٣، المعرفة: ١/ ٢٥٤، لطائف الإشارات: ١/ ٢٠٨.

(٤) (طرق) سقطت من المطبوع.

(٥) انظر ص: ٨٠٦-٨١٠.

(٦) في (ت) وكذا المطبوع: «المعدل» بالميم قبل العين، وهو تصحيف، والمراد تقي الدين الصائغ، ووصفه المؤلّف بأنه: عدل.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٦ و ٣٣٢.

(٧) كذا في جميع النسخ: (عمرو) بالواو، وهو خطأ صوابه: (عمر) كما سبق، وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٢.

«التحقيق»، وقرأ على حمدان بن عون «التحقيق»، وقرأ على إسماعيل النحاس «التحقيق»، وقرأ على الأزرق «التحقيق»، وقرأ على ورش «التحقيق»، وأخبره أنه قرأ على نافع «التحقيق»، قال: وأخبرني نافع أنه قرأ على الخمسة[1] «التحقيق»، وأخبره الخمسة أنهم قرءوا على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة «التحقيق»، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أبيّ بن كعب «التحقيق»، قال: وأخبرني أُبيٌّ أنه قرأ على رسول الله ﷺ «التحقيق»، قال: وقرأ النبي ﷺ عليَّ[2] «التحقيق»[3].

قال الحافظ أبو عمرو الداني: هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد[4].

---

(١) سيذكرهم المؤلّف بعد قليل.

هذا السّند يختلف عن السّند الذي ذكره الداني في كتابيه: «جامع البيان» و«التحديد»:

قال الداني: حدثنا فارس، قال: حدثنا عمر بن محمد - هو ابن عراك - قال: حدثنا الحسن بن أبي الحسن العسكري قال: حدثنا محمد بن الحسن بن عمير، قال: حدثنا عبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، قال قرأت على أبي التحقيق، وأخبرني أنه قرأ على ورش التحقيق... إلخ اهـ وهذا هو السند الثاني للمؤلّف حيث قال أخبرني أبو محمد بن أبي بكر عن عثمان بن محمد المالكي عن أبي إسحاق الإشبيلي عن أبي عبد الله الأندلسي عن أحمد بن محمد عن الداني قال: حدثنا فارس...

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٢، جامع البيان: ٢٤ب، التحديد: ١٨١.

(٢) كذا في «النشر» و«غاية المؤلّف»، وفي التحديد: وقرأ النبي ﷺ على جبريل بالتحقيق. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٢، التحديد: ١٨١.

(٣) ذكر المؤلّف لهذا الحديث سنداً آخر إلى نافع.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٢.

(٤) جامع البيان: ١/ ٢٤/ب.

وقال في كتاب «التحديد»[١] بعد إسناده هذا الحديث: هذا الخبر الوارد بتوقيف قراءة «التحقيق» من الأخبار الغريبة، والسنن العزيزة؛ لا توجد روايته[٢] إلا عند المكثرين الباحثين ولا يكتب إلا عن الحفّاظ الماهرين، وهو أصل كبير في وجوب استعمال قراءة «التحقيق» وتعلّم الإتقان والتجويد، لاتصال سنده، وعدالة نقلته، ولا أعلمه يأتي متصلاً إلا من هذا الوجه. انتهى[٣].

وقال بعد إيراده له في «جامع البيان»: هذا الحديث غريب، لا أعلمه يحفظ
إلا من/ هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد.[٤] ١

والخمسة الذين أشار إليهم نافع هم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نِصاح، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جندب، كما سمّاهم محمد بن إسحاق الـمُسَيَّبيّ عن أبيه عن نافع[٥]. والله أعلم.

وأما الحدر: فهو مصدر من حَدَر بالفتح، يَحْدُر بالضمّ: إذا أسرع، فهو من الحدور الذي هو الهبوط[٦]؛ لأن الإسراع من لازمه، بخلاف الصعود.

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (التجريد) بالجيم والراء.

(٢) في التحديد: (التي لا توجد روايةً): ١٨١.

(٣) التحديد: ١٨١-١٨٢.

(٤) كذا في جميع النسخ بإعادة هذه العبارة.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ٢٣-٢٤.

(٦) اللسان والتاج (حدر).

فهو[١] عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها، وتخفيفها؛ بالقصر، والتسكين، والاختلاس، والبدل، والإدغام الكبير وتخفيف الهمز، ونحو ذلك مما صحّت به الرواية، ووردت به القراءة، مع إيثار الوصل، وإقامة الإعراب، ومراعاة تقوّم[٢] اللفظ، وتمكين الحروف.

وهو عندهم ضد التحقيق؛ فالحدر يكون لتكثير الحسنات في القراءة، وحوز فضيلة التلاوة، وليحترز فيه عن بتر حروف المد، وذهاب صوت الغنة، واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غاية لا تصحّ بها القراءة، ولا توصف بها التلاوة، ولا يخرج عن حد الترتيل[٣]، ففي «صحيح» البخاري أن رجلاً[٤] جاء إلى ابن مسعود رضي الله عنه فقال: قرأت المفصّل[٥] الليلة في ركعة، فقال: هذّاً كهذّ[٦] الشِّعر، الحديث.[٧]

(١) أي: (الحدر).

(٢) في المطبوع: (تقويم).

(٣) انظر: التحديد: ١٧٣، التمهيد: ٦١-٦٢.

(٤) هو نهيك بن سنان السلمي.

انظر: المسند (المكثرين من الصحابة [٣٧٦٢]) التمهيد لأبي العلاء: ١٣٩-١٤٠، الفتح: ٩/ ٩٠.

(٥) سمي بذلك لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة، وقيل لقلة المنسوخ فيه، واختلف في تعيين أوله على اثني عشر قولاً (١٢) هل هو من سورة (قٓ) أو غيرها.

انظر: الإتقان: ١/ ١٨٠-١٨١.

(٦) الهذّ: سرعة القطع، ومجازاً. سرعة القراءة. التاج (هذّ).

(٧) انظر: صحيح البخاري: ١/ ١٨٩ (الأذان ١٠٦) سنن أبي داود: ٢/ ٧٧، الفتح: ٩/ ٨٩-٩٠، ورواه أيضاً الداني في «التحديد»: ١٧٨ بسنده إلى ابن مسعود رضي الله عنه.

قلت: وهذا النوع وهو الحدر: مذهب ابن كثير وأبي جعفر وسائر من قصر المنفصل كأبي عمرو ويعقوب وقالون والأصبهاني عن ورش في الأشهر عنهم وكالولي عن حفص وكأكثر العراقيين عن الحلواني عن هشام.

وأمّا التدوير: فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر، وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مَدَّ المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع، وهو مذهب سائر القرّاء، وصحّ عن جميع الأئمة، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء، قال ابن مسعود رضي الله عنه: لا تنثروه - يعني القرآن - نثر الدَّقَل[1] ولا تهذّوه هذّالشِّعر؛ الحديث سيأتي بتمامه[2].

وأمّا الترتيل: فهو مصدر من رتل فلان كلامه؛ إذا أتبع بعضه بعضاً على / ١
مكث وَتَفَهّم من غير عجلة[3]، وهو الذي نزل به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢].

وروينا عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يحب أن يُقرأ القرآن كما أنزل» أخرجه ابن خزيمة[4] في «صحيحه»[5].

---

(١) الدقل: أردأ التمر. التاج (دقل).

(٢) لعل المؤلّف سها عن إتمامه، وتمامه: «قفوا عند عجائبه، وحرّكوا به القلوب، ولا يكن همُّ أحدكم آخر السورة».

انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٧٥، شعب الإيمان: ٢/ ٣٦٠، التمهيد لأبي العلاء: ١٤٠، المعرفة: ١/ ١١٧-١١٨.

(٣) انظر: التحديد: ١٧٠، الصحاح والقاموس (رتل).

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٥٨.

(٥) لم أجده فيه، وعزاه السيوطي إلى السجزي في «الإبانة». انظر: الفتح الكبير: ١/ ٣٥٦.

وقد أمر الله به نبيّه ﷺ فقال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، قال ابن عباس: بيِّنه، وقال مجاهد: تأنَّ فيه، وقال الضّحّاك: انبذه حرفاً حرفاً.

يقول تعالى: تلبّث[١] في قراءته وتمهّل فيها، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده[٢]، ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكّده بالمصدر اهتماماً به وتعظيماً له؛ ليكون ذلك عوناً على تدبّر القرآن وتفهمه، وكذلك كان ﷺ يقرأ.

ففي «جامع» الترمذيّ وغيره عن يعلى بن مملك[٣] أنه سأل أمّ سلمة رضي الله عنها عن قراءة النبي ﷺ فإذا هي تنعت قراءةً مفسَّرةً حرفاً حرفاً[٤].

قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها[٥].

---

(١) في (س): «تثبت» بالثاء المثلثة بدل اللام.

(٢) انظر: المصنف لعبد الرزاق: ٢/ ٤٩٠، المصنف لابن أبي شيبة: ١٠/ ٥٢٥، الطبري: ٣٠/ ١٢٧، التحديد: ١٧١، التمهيد لأبي العلاء: ١٤١-١٥٣، الدر المنثور: ٨/ ٣١٤.

(٣) قال الذهبي: «ما حدّث عنه سوى ابن أبي مليكة، اهـ، وقال ابن حجر: مملك: على وزن جعفر، المكي، مقبول من الثالثة».

انظر: التاريخ الكبير: ٨/ ٤١٥، ميزان الاعتدال: ٤/ ٥٨، التقريب: ٢/ ٣٧٩.

(٤) انظر: المسند ٦/ ٢٩٤، الترمذي: ٥/ ١٨٢، التحديد: ١٧٧، التمهيد لأبي العلاء: ١٧٩-١٨٢، القرطبي: ١/ ١٧.

(٥) الحديث لم أجده عن عائشة رضي الله عنها، بل هو مشهور عن حفصة رضي الله عنها، رواه الداني وأبو العلاء عن حفصة رضي الله عنها وفيه «...ويقرأ السورة فيرتلها حتى...».

انظر: الموطأ: ١٠٤، سنن أبي داود: ٤/ ٢٩٤، المعجم الكبير: ٢٣/ ١٦٧، التحديد: ١٧٦، التمهيد لأبي العلاء: ١٧٨-١٧٩.

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قام بآية يردّدها حتى أصبح ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨] رواه النَّسائي وابن ماجه(١).

وفي «صحيح» البخاريّ عن أنس: أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: كانت مدًّا ثم قرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ يمدّ (الله) ويمد (الرحمن) ويمدّ (الرحيم)(٢)، *«فالتحقيق» داخل في «الترتيل» كما قدّمنا والله أعلم*.(٣)

وقد اختلف في الأفضل؛ هل الترتيل وقلّة القراءة، أو السرعة مع كثرة القراءة؟

فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل، واحتجّوا بحديث ابن مسعود: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها»، الحديث رواه الترمذي وصححه،(٤) ورواه غيره: «بكل حرف عشر حسنات»(٥)، ولأنّ عثمان رضي الله عنه قرأه في ركعة، وذكروا آثاراً عن كثير من السلف في كثرة القراءة.

---

(١) انظر: المجتبى (١٠١٠) كتاب: الافتتاح، باب: ترديد الآية، تفسير النسائي: ١/ ٤٦٤ وقد استوعب محققه تخريج هذا الحديث بما يغني عن الإعادة، سنن ابن ماجه رقم (١٣٥٠) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل، التمهيد لأبي العلاء: ١٦٦.
تنبيه: في جميع المصادر المذكورة وغيرها أن الراوي هو أبو ذر الغفاري رضي الله عنه وليس أبا الدرداء، وذكرت أيضاً رواية أخرى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه لكنها مجملة وفيها: أن رسول الله ﷺ ردّد آية حتى أصبح. اهـ.

(٢) انظر: الفتح: ٩/ ٩٠-٩١، المسند: وفيه أن السائل هو قتادة رضي الله عنه، القرطبي: ١/ ١٠، التحديد: ١٨٢ وفيها: (يمد بسم الله).

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٤) قال الترمذي: حديث حسن صحيح. اهـ سننه: ٤/ ٢٤٨.

(٥) انظر: المعجم الكبير: ٩/ ١٣٩-١٤٠، لمحات الأنوار: ١/ ١١٤-١٢٣.

٢٠٩/١ والصحيح بل الصواب ما عليه معظم السلف / والخلف وهو أن: الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها، لأنّ المقصود من القرآن فهمه، والتفقه فيه، والعمل به، وتلاوتُه وحفظُه وسيلةٌ إلى معانيه، وقد جاء ذلك منصوصاً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم(١).

وسئل مجاهد عن رَجُلين؛ قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد، فقال: الذي قرأ البقرة وحدها أفضل(٢).

ولذلك كان كثير من السلف يردِّد الآية الواحدة إلى الصباح كما فعل النبي ﷺ.

وقال بعضهم: نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملاً(٣).

وروينا عن الإمام(٤) محمد بن كعب القرظي رحمة الله عليه أنه كان يقول: لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح «إذا زلزلت»، و«القارعة»،لا أزيد عليهما، وأتردّد فيهما وأتفكر؛ أحبُّ إليَّ من أن أهذَّ القرآن هذّاً؛ أو قال: أنثره نَثْراً(٥).

---

(١) هذا نص كلام ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد: ١/ ٣٣٧-٣٣٩.

(٢) روى أبو العلاء الهَمَذاني بسندين إلى مجاهد هذا الأثر، وفي أحدهما أن مجاهداً هو السائل وليس المسئول، انظر: التمهيد لأبي العلاء: ١٤٩-١٥٠، وذكر محققه أنه في الزهد لابن المبارك: ٤٥٥.

(٣) انظر: زاد المعاد: ١/ ٣٣٨.

(٤) أبو حمزة، ويقال: أبو عبد الله، المدني، من حلفاء الأوس، روى عن العباس وابن مسعود وغيرهما، ثقة عالم بالقرآن، صالح، كثير الحديث، توفي سنة (١١٨ هـ). انظر: تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٢١-٤٢٢.

(٥) لم أجد هذا الأثر عن القرظي، ووجدته منسوباً لابن عباس رضي الله عنه في: إحياء علوم الدين: ١/ ٢٧٧.

وأحسن بعض(١) أئمّتنا رحمه الله فقال: إنّ ثواب قراءة الترتيل والتدبر أجلّ وأرفع قدراً، وإنّ ثواب كثرة القراءة أكثر عدداً؛ فالأوّل كمن تصدّق بجوهرة عظيمة أو أعتق عبداً قيمته نفيسة جداً، والثاني كمن تصدّق بعدد كثير من الدراهم أو أعتق عدداً من العبيد قيمتهم رخيصة(٢).

وقال الإمام أبو حامد الغزالي(٣) رحمه الله: واعلم أن الترتيل مستحب لا لمجرد التدبر؛ فإنّ العجمي الذي لا يفهم معنى القرآن يستحب له أيضاً في القراءة الترتيلُ والتؤدة؛ لأنّ ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام، وأشدّ تأثيراً في القلب من الهذرمة والاستعجال(٤).

وفرّق بعضهم(٥) بين الترتيل والتحقيق: أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط، فكلُّ تحقيق ترتيل وليس كلّ ترتيل تحقيقاً.

---

(١) في حاشية (ك) «ذلك البعض هو الشيخ شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيّم الجوزية.» وفي «بحر الجوامع» هو ابن الجوزي. اهـ الأول هو الصحيح كما سيأتي.

(٢) النقل حرفياً من زاد المعاد: ١/ ٣٣٩.

(٣) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، المشهور بحجة الإسلام، برع في الفقه، ومهر في الكلام والجدل، وتصوّف حتى زهد في الدنيا، ورفض الرئاسة، ألف الكثير من الكتب، توفي سنة (٥٠٥ هـ).

انظر: المنتظم: ٩/ ١٦٨-١٧٠، وفيات الأعيان: ٤/ ٢١٦-٢١٩، السير، ١٩/ ٣٢٢-٣٤٦.

(٤) إحياء علوم الدين: ١/ ٢٧٧.

(٥) هو الإمام الداني.

انظر: التحديد: ١٧٣.

وجاء عن عليّ رضي الله عنه أنه سئل عن قوله تعالى ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] فقال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف[1].

وحيث انتهى بنا القول إلى هنا فلنذكر فصلاً في التجويد يكون جامعاً للمقاصد، حاوياً للفوائد[2]. وإن كنّا قد أفردنا لذلك كتابنا: «التمهيد في
١/٢١٠ التجويد» وهو ممّا / ألّفناه حال اشتغالنا بهذا العلم في سنّ البلوغ، إذ القصد أن يكون كتابنا هذا جامعاً ما يحتاج إليه القارئ والمقرئ.

أخبرنا الشيخ الإمام العالم المقرئ المجود أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الشامي بقراءة ابني[3] أبي الفتح عليه، أخبرنا الإمام العلاّمة المقرئ شيخ «التجويد» أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسيّ سماعاً، أخبرنا الشيخ المقرئ المجوّد أبو سهل اليسر بن عبد الله الغرناطي قراءة مني عليه، أخبرنا الشيخ المقرئ أبو الحسن علي بن محمد بن أبي العافية بقراءتي عليه أخبرنا الشيخ المقرئ أبو بكر محمد بن إبراهيم الزنجاني.

ح وأعلى من هذا: قرأت على شيخنا المقرئ أبي حفص عمر بن الحسن الحلبي أنبأك[4] علي بن أحمد المقدسي عن شيخ الشيوخ عبد الوهاب بن علي

---

(١) الحديث من «الكامل» ولكنه منقطع الإسناد، بإفادة شيخي المشرف حفظه الله.
وانظر الإتقان: ١/ ٨٥.

(٢) في (س): «للفرائد» بالراء، وكتب في حاشيتها: بلغ الصديق العمرانيّ قراءة على سيدي شهاب الدين أحمد المقرئ سنة (٨٤٠ هـ).

(٣) (ابني) سقطت من (ت).

(٤) في (ت) وكذا المطبوع «أنبأني».

البغدادي وغيره[(١)] قالوا: أخبرنا الإمام شيخ القراءات والتجويد أبو الكرم بن الحسن البغدادي[(٢)] حدثنا أحمد ابن بندار بن إبراهيم،[(٣)] حدثنا أبو الحسين محمد ابن عبد الواحد بن رزمة[(٤)] البزاز، حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن[(٥)] المعلى الشونيزي،[(٦)] حدثنا محمد بن يحيى المروزي[(٧)]، حدثنا محمد بن سعدان،[(٨)] حدثنا أبو معاوية الضرير[(٩)] عن جويبر[(١٠)] عن الضحاك، قال: قال عبد الله بن مسعود:

---

(١) انظر: ص: ٢٣٣.

(٢) هو المبارك بن الحسن الشهرزوري صاحب «المصباح».

(٣) أبو ياسر، أخو المقرئ ثابت، توفي سنة (٤٩٧ هـ).
انظر: الشذرات: ٣/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٤) بالميم بعد الزاي، وتصحفت في المطبوع إلى الباء. وهو: ثقة، من شيوخ الخطيب، محدّث، توفي سنة (٤٣٥هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩٣، تاريخ بغداد: ٢/ ٣٦١.

(٥) (بن): سقطت من المطبوع.

(٦) محدّث، صدوق، رمي بالتشيع. توفي سنة (٣٦٤ هـ).
والشونيزي: بالشين المعجمة مضمومة بعدها واو ساكنة بعدها نون ثم ياء تحتية مثناة بعدها زاي: نسبة إلى محلة ببغداد.
انظر: تاريخ بغداد: ١٢/ ٨٤-٨٥، الأنساب: ٣/ ٤٧١-٤٧٢.

(٧) مقرئ محدّث مشهور، من جلّة أصحاب محمد بن سعدان.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٨) أبو جعفر، الضرير، نحوي، ثقة عدل، له اختيار لم يخالف فيه المشهور، له «الجامع» و«المجرّد». توفي سنة (٢٣١ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٤٣، تاريخ بغداد: ٥/ ٣٢٤.

(٩) محمد بن خازم، بالخاء المعجمة، من تلاميذ الأعمش، روى عنه الإمام أحمد، ثقة ثبت. توفي سنة (١٩٥ هـ)
انظر: ميزان الاعتدال: ٤/ ٥٧٥، التقريب: ٢/ ٥٧.

(١٠) ابن سعيد، أبو القاسم، روى عن أنس رضي الله عنه، وصفه الحافظ ابن حجر بقوله: ضعيف جداً.
انظر: التقريب: ١/ ١٣٦.

«جَوِّدوا[١] القرآن، وزَيِّنوه بأحسن الأصوات، وأعربوه، فإنه عربيّ والله يحب أن يعرب به»[٢][٣].

فالتجويد مصدر من جَوّدَ تجويداً، والاسم منه الجودة ضد الرداءة، يقال جوّد فلان في كذا إذا فعل ذلك جيّداً[٤].

فهو عندهم عبارة عن الإتيان بالقراءة مجوّدة الألفاظ، بريئة من الرداءة في النطق، ومعناه: انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين[٥].

ولا شكّ أنّ الأمة كما هم متعبَّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، هم[٦] متعبَّدون بتصحيح ألفاظه، وإقامة حروفه، على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة، المتصلة بالحضرة النبويّة الأفصحيّة العربية؛ التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها.

١/٢١١ والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم أو معذور، فمن قَدَر / على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربيّ الفصيح، وعَدَل إلى اللفظ

---

(١) كذا في جميع النسخ بالواو، وهو المناسب للمستدَل عليه، ولقوله: أحسن الأصوات، وجاء في بعض المصادر: جرّدوا، بالراء.

انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٩٢، المحكم للداني: ١٠، المصباح: ١/ ٢٨٥، مجمع الزوائد: ٧/ ١٥٨.

(٢) السند ضعيف لضعف جويبر، كما سبق في ترجمته قبل قليل.

(٣) من قوله: أخبرنا إلى هنا سقط من أصل (ظ) وكتب في الحاشية.

(٤) انظر: اللسان والقاموس (جود)، التمهيد: ٥٩-٦٠.

(٥) قوله: انتهاء..إلخ هو نص كلام الداني في التحديد: ١٦٩.

(٦) (هم): سقطت من المطبوع.

الفاسد العجميّ أو النبطي(١) القبيح، استغناء بنفسه واستبداداً برأيه وحدسه(٢)، واتّكالاً على ما ألف من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه؛ فإنه مقصّر بلا شكّ، وآثم بلا ريب، وغاشٌّ بلا مرية، فقد قال رسول الله ﷺ: «الدين النصحية: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامّتهم»(٣).

أمّا من كان لا يطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بيانه، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، ولهذا أجمع من نعلمه من العلماء على أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أُمّيّ، وهو من لا يحسن القراءة(٤).

واختلفوا في صلاة من يبدل حرفاً بغيره، سواءً تجانسا أم تقاربا، وأصحُّ القولين عدمُ الصّحة، كمن قرأ: «الحمد» بالعين، أو «الدين» بالتاء، أو «المغضوب» بالخاء أو الظاء(٥).

ولذلك عدّ العلماء القراءة بغير تجويد لحناً، وعدّوا القارئ بها لحّاناً، وقسموا اللّحن إلى جليّ وخفيّ، واختلفوا في حدّه وتعريفه، والصحيح أن اللحن فيهما:

---

(١) النَّبَط: جيل نزل سواد العراق، غير عرب، سمّوا بذلك لاستنباطهم ما يخرج من الأرض. انظر: القاموس والتاج (نبط).

(٢) الحدس: التوهم والظن، التاج (حدس).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: ١/ ٧٤ ح(٩٥/ ٥٥) عن تميم الداري، في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة.

(٤) انظر: القاموس والتاج (أمّ).

(٥) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته: ١/ ٦٤٥-٦٥٥.

خَلَلٌ يطرأ على الألفاظ فيخلّ؛ إلاّ أن الجَلِيّ يخلّ إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم.

وأن الـخَفِيّ يخلّ إخلالاً يختص بمعرفته علماء القراءة[١] وأئمة الأداء، الذين تلقَّوْا من أفواه[٢] العلماء، وضبطوا عن ألفاظ أهل الأداء، الذين ترتضى تلاوتهم،[٣] ويوثق بعربيّتهم، ولم يخرجوا عن القواعد الصحيحة، والنصوص الصريحة، فأعطوا كل حرف حقّه، ونزّلوه منزلته، وأوصلوه مستحقّه من التجويد والإتقان والترتيل والإحسان.

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي[٤] في كتابه «الموضح في وجوه القراءات»، في فصل «التجويد» منه بعد ذكره الترتيل[٥] والحدر ولزوم التجويد فيهما[٦] قال: فإنّ حُسْنَ الأداء فرض في القراءة، ويجب على القارئ أن يتلو القرآن حقّ تلاوته؛ صيانة للقرآن عن أن يجد اللحن والتغيير إليه سبيلاً، على أنّ العلماء قد اختلفوا في وجوب حسن الأداء في القرآن، فذهب بعضهم إلى / أنّ ذلك مقصور على ما يلزم المكلّف قراءته في المفترضات فإن ٢١٢/١
تجويد اللفظ وتقويم الحروف وحسن الأداء واجب فيه فحسب، وذهب الآخرون إلى أن ذلك واجب على كلّ من قرأ شيئاً من القرآن كيفما كان؛ لأنه لا

(١) في (ظ) «القرآن».
(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (أقوال).
(٣) في (ز): «رواتهم».
(٤) انظر ترجمته ص: ٣٨٤.
(٥) في المطبوع: (الترتيلي)، وهو تحريف.
(٦) في المطبوع: (فيها)، وهو تحريف.

رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتعويجه، واتخاذ اللحن سبيلاً إليه إلا عند الضرورة قال الله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨] انتهى[١].

وهذا الخلاف على هذا الوجه الذي ذكره غريب، والمذهب الثاني هو الصحيح بل الصواب على ما قدمنا، وكذا ذكره الإمام الحجة أبو الفضل الرازي في «تجويده»[٢] وصوَّب ما صوَّبناه، والله أعلم.

فالتجويد هو حلية التلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره، وتصحيح لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته، وكمال هيئته؛ من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلّف[٣]، وإلى ذلك أشار النبي ﷺ بقوله: «من أحبّ أن يقرأ القرآن غَضًّا[٤] كما أنزل؛ فليقرأ قراءة ابن أُمِّ عبد»[٥] يعني عبد الله بن مسعود، وكان رضي الله عنه قد أعطي حظّاً عظيماً في تجويد القرآن وترتيله وتحقيقه كما أنزله الله تعالى، وناهيك برجل أحبّ

---

(١) الموضح: ١/ ١٥٦-١٥٧.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) هذا نص كلام الداني.

انظر: التحديد: ١٦٩.

(٤) أي: طريّ، التاج (غض).

(٥) من حديث عمار رضي الله عنه.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٩، المعرفة: ١/ ١١٦، المسند: ٧/ ٢٧، المستدرك: ٣/ ٣١٧، التمهيد لأبي العلاء: ١٨٢.

النبيّ ﷺ أن يسمع القرآن منه، ولما قرأ أبكى رسولَ الله ﷺ كما ثبت في «الصحيحين».

وروينا بسند صحيح عن أبي عثمان النهديّ قال: صلّى بنا ابن مسعود المغرب بـ«قل هو الله أحد» و[١] لَوَدِدتّ أنّه قرأ بسورة البقرة؛ من حسن صوته وترتيله[٢].

قلت: وهذه سنّة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجوّداً مصحّحاً كما أنزل، تلتذّ الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، حتى يكاد أن يسلب العقول، ويأخذ بالألباب سرٌّ من أسرار الله تعالى، يودعه من يشاء من خلقه، ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان، إلاّ أنه كان جيد الأداء، قيّماً باللفظ، فكان إذا قرأ أطرب[٣] المسامع، وأخذ من القلوب بالمجامع، وكان الخلق يزدحمون عليه، ويجتمعون على الاستماع إليه، أمم من الخواص والعوام، يشترك في ذلك من يعرف العربيّ ومن لا يعرفه من سائر
١/٢١٣ الأنام / مع تركهم جماعات من ذوي الأصوات الحسان، عارفين بالمقامات والألحان؛ لخروجهم عن التجويد والإتقان.

---

(١) في المطبوع: (ووالله) وليست في النسخ ولا في المصادر.

(٢) روى أبو العلاء هذا الحديث بسنده عن النزّال بن عمار عن ابن مسعود قال: صليت خلف النبيّ ﷺ المغرب... إلخ، وأشار إلى أن النزّال لم يلق ابن مسعود، فالعبارة لابن مسعود يصف قراءة النبيّ ﷺ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٩، المعرفة: ١/ ١١٧، التمهيد لأبي العلاء: ١٧١.

(٣) الطَرَب، بالتحريك: خفة تلحق الشخص من فرح أو حزن. اللسان والقاموس والتاج (طرب).

وأخبرني جماعة من شيوخي[١] وغيرهم أخباراً بلغت التواتر عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري[٢] رحمه الله وكان أستاذاً في «التجويد» أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] وكرّر هذه الآية، فنزل طائر على رأس الشيخ يسمع قراءته حتى أكملها فنظروا إليه فإذا هو هدهد[٣].

وبلغنا عن الأستاذ الإمام أبي محمد عبد الله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط مؤلّف «المبهج»،وغيرِه في «القراءات»،رحمه الله أنّه كان قد أعطي من ذلك حظاً عظيماً، وأنه أسلم جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته[٤].

وآخر من علمناه بلغ النهاية في ذلك الشيخ بدر الدين محمد بن أحمد بن بَصْخان شيخ الشام،[٥] والشيخ إبراهيم بن عبد الله الحِكْري[٦] شيخ الديار

(١) ذكر المؤلّف أن منهم شيخه أبا بكر بن الجندي وكان حاضراً ذلك اليوم.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٧.

(٢) انظر ترجمته ص: ١٧٤.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٧، لطائف الإشارات: ١/ ٢١١.

(٤) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٢١١.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣١٠.

(٦) أبو إسحاق، أستاذ ماهر، سمع الحديث من الدمياطي، انتهت إليه رئاسة الإقراء والتجويد مع حسن الصوت وجودة الأداء. توفي سنة (٧٤٩ هـ).
الحِكْريّ نسبةٌ إلى «منية حِكْر» من قرى مصر، والله أعلم.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٧-١٨، معجم البلدان: ٢/ ٢٨٠، التاج (حكر).

المصرية رحمها الله، وأمّا اليوم فهذا باب أغلق، وطريق سُدّ، نسأل الله التوفيق، ونعوذ به من قصور الهمم ونَفاق[١] سوق الجهل في العرب والعجم.

ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتسديد،[٢] مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلَقَّى من فَمِ المُحسِن، وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ بها[٣] الكاتب بالرياضة وتوقيف الأستاذ.

ولله دَرُّ الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله حيث يقول: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكه[٤].

فلقد صدق وبَصَّر، وأوجز في القول وما قَصَّر، فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقعير[٥] الفم، ولا بتعويج الفكّ، ولا بترعيد الصوت ولا بتمطيط الشدّ، ولا بتقطيع المدّ، ولا بتطنين الغنّات، ولا بحصرمة الراءات، قراءة تنفر عنها الطباع، وتمجّها القلوب والأسماع، بل القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة؛ التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسّف ولا تكلّف، ولا تصنّع ولا

(١) نفق البيع، والسلعة نَفَاقاً -كسحاب -: راجت وغلت ورغب فيها. القاموس والتاج (نفق).

(٢) تصحفت في المطبوع بالشين المعجمة.

(٣) (بها) سقطت من المطبوع.

(٤) التحديد: ١٦٩.

وانظر: الإقناع: ١/ ٥٦٠، التمهيد: ٥٩، لطائف الإشارات: ١/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٥) قَعْر كل شيء: أقصاه، يقال: تقعّر الرجل: تشدّق وتكلم بأقصى قعر فمه، ومتقعّر في كلامه متشدق، قال ابن الأعرابي: هو يتقعر في كلامه إذا كان يتنحّى وهو لحانة، ويتعاقل وهو هلباجة. اهـ القاموس والتاج (قعر).

تنطّع، لا[1] تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء، وها نحن نشير إلى جُمَلٍ من ذلك بحسب التفصيل، نقدم الأهمّ فالأهمّ فنقول: / ١

أوّلُ ما يجب على مريد إتقان قراءة القرآن تصحيحُ إخراج كل حرف من مخرجه المختصّ به؛ تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتوفيةُ كل حرف صفته المعروفة به؛ توفية تخرجه عن مجانسه، يُعمِل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالاً يصير ذلك له طبعاً وسليقة، فكل حرف شارك غيره في المخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركه إلا بالصفات، وكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج.

كالهمزة والهاء اشتركا مخرجاً وانفتاحاً واستفالاً، وانفردت الهمزة بالجهر والشدّة.

والعين والحاء اشتركا مخرجاً واستفالاً وانفتاحاً وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة الخالصة.

والغين والخاء اشتركا مخرجاً ورخاوة واستعلاء وانفتاحاً، وانفردت الغين بالجهر.

والجيم والشين والياء اشتركت مخرجاً وانفتاحاً واستفالاً*، وانفردت الجيم بالشدة، واشتركت مع الياء في الجهر*[2]، وانفردت الشين بالهمس والتفشي، واشتركت مع الياء في الرخاوة.

---

(١) في (ت): (ولا) بزيادة الواو.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

والضاد والظاء اشتركا صفة جهراً ورخاوة واستعلاء وإطباقاً، وافترقا مخرجاً، وانفردت الضاد بالاستطالة.

والطاء والدال والتاء اشتركت مخرجاً وشدة، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع الدال في الجهر، وانفردت التاء بالهمس، واشتركت مع الدال في الانفتاح والاستفال.

والظاء والذال والثاء اشتركت مخرجاً ورخاوة، وانفردت الظاء بالاستعلاء والإطباق واشتركت مع الذال في الجهر، وانفردت الثاء[1] بالهمس، واشتركت مع الذال استفالاً وانفتاحاً.

والصاد والزاي والسين اشتركت مخرجاً ورخاوة وصفيراً، وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع السين في الهمس، وانفردت الزاي بالجهر، واشتركت مع السين في الانفتاح والاستفال، وكل ذلك ظاهر مما تقدم.

فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته، موفٍ حقّه، فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد وذلك ظاهر، فكم ممن يُحسن الحروف مفردة، ولا يُحسنها مركّبة بحسب ما يجاورها من
مجانس ومقارب / وقَويّ وضعيف، ومفخّم ومرقّق، فيجذب القويُّ الضعيفَ، ١/٢١٥
ويغلب المفخّمُ المرقّقَ، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقِّه؛ إلاّ بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحّة التلفظ[2] حالة التركيب حَصَّل

(١) في المطبوع: (التاء) بالمثناة، تصحيف.

(٢) في المطبوع: (اللفظ).

حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب، وسنورد لك من ذلك ما هو كافٍ إن شاء الله تعالى بعد قاعدة نذكرها وهي:

أنّ أصل الخلل الوارد على ألسنة القراء في هذه البلاد وما التحق بها؛ هو إطلاق التفخيمات والتغليظات على طريقة ألفتها الطباعات[١]، تُلُقّيت من العجم، واعتادتها النبط، واكتسبها بعض العرب، حيث لم يُوَقَّفوا[٢] على الصواب ممن يرجع إلى علمه، ويوثق بفضله وفهمه، وإذا انتهى الحال إلى هذا فلا بدّ من قانون صحيح يرجع إليه، وميزان مستقيم يعوّل عليه، نوضّحه مستوفىً إن شاء الله في أبواب «الإمالة» و«الترقيق» ونشير إلى مهمّه[٣] هنا:

فاعلم أن الحروف المستفلة[٤] كلّها مرقّقة، لا يجوز تفخيم شيء منها إلاّ اللاّم من اسم «الله»،تعالى بعد فتحة أو ضمّة إجماعاً، أو بعد بعض حروف الإطباق في بعض الروايات وإلاّ الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً في أكثر الروايات، والساكنة في بعض الأحوال كما سيأتي تفصيل ذلك في بابه إن شاء الله تعالى[٥]، والحروف المستعلية كلّها مفخّمة لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال.

---

(١) في (ز): (الطباع).

(٢) في المطبوع: (يقفوا) وهو تحريف، والضبط من (س).

(٣) في المطبوع: «مهمة» بالتاء، وهو تحريف.

(٤) تصحفت في المطبوع إلى القاف بدل الفاء.

(٥) سيعقد المؤلّف لكل من «الراء» و«اللام» باباً خاصاً.

وأمّا الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما يتقدمها فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً[١].

وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يُصَيِّروها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرقّقة فيه.

وأما نَصُّ بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وَهِمَ فيه ولم يسبقه إليه أحد،[٢] وقد رَدَّ عليه الأئمة المحققون من معاصريه.

ورأيت من ذلك تأليفا للإمام أبي عبد الله محمد بن بَصْخان سمّاه: «التذكرة والتبصرة لمن نسي[٣] تفخيم الألف أو أنكره» قال فيه: اعلم أيها القارئ أن من
٢١٦/١ أنكر تفخيم الألف؛ فإنكاره صادر عن جهله، أو غِلَظِ[٤] طباعه، أو عدم / اطّلاعه أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها فيها التصريح بذكر تفخيم الألف.

---

(١) هذا رجوع منه عن ما كان قد قرّره وقال به في «التمهيد» من أنّ الألف ترقّق دائماً وبخاصة بعد حرف الاستعلاء.

و«التمهيد» ألّفه كما ذَكَرَ قبل قليل في سنّ البلوغ وبالتحديد سنة (٧٦٩ هـ) أي وعمره (١٨ سنة) والله أعلم. انظر: التمهيد: ١٢٧-١٢٨.

(٢) قوله: (بعض أئمتنا) هو الإمام الجعبري حيث نُقل عنه ذلك، والمراد بقوله (بعض المتأخرين) هو الإمام ابن الجندي شيخه، وتلميذ الجعبري، حيث نقل عنه قوله: وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ. اهـ.

انظر: التمهيد: ١٢٧-١٢٩، لطائف الإشارات: ١/ ٢٢٠-٢٢١، تنبيه الغافلين: ٤٥-٤٦.

(٣) في (س): «سَنَّ».

(٤) كذا ضبطت في (س).

ثم قال: والدليل على جهله أنه يدّعي أن الألف في قراءة ورش «طال»، و«فصالا» وما أشبههما مرقّقة، وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلظين.

والدليل على غلظ طبعه أنه لا يفرق في لفظه بين ألف (قال) وألف (حال) حالة التجويد.

والدليل على عدم اطّلاعه أنّ أكثر النحاة نصّوا في كتبهم على تفخيم الألف، ثم ساق نصوص أئمة اللسان في ذلك.

ووقف عليه أستاذ العربية والقراءات أبو حيان رحمه الله فكتب عليه: طالعته فرأيته قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية.

فالهمزة إذا ابتدأ بها القارئ من كلمة فليلفظ بها سلسة في النطق، سهلة في الذوق، وليتحفّظ من تغليظ النطق بها نحو ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ولا سيّما إذا أتى بعدها ألف نحو ﴿وَءَاتَى﴾ [البقرة: ١٧٧]، و ﴿ءَايَٰتٌ﴾ [يوسف: ٧]، و ﴿ءَآمِّينَ﴾ [المائدة: ٢]، فإن جاء بعدها[1] حرف مغلّظ كان التحفظ آكد نحو: ﴿ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]، أو مفخّم نحو ﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿ٱصْطَفَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢]، و ﴿وَأَصْلَحَ﴾ [الشورى: ٤٠] فإن كان حرفاً مجانسها أو مقاربها كان التحفظ بسهولتها أشدّ، وبترقيقها أوكد نحو: ﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿أَعْطَىٰ﴾ [الليل: ٥]، ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، ﴿أَحَقُّ﴾ [التوبة: ٦٢] فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوِّع.

(١) «بعدها»: من (س) فقط، وسقطت من المطبوع أيضاً.

وكذا الباء إذا أتى بعدها حرف مفخّم نحو ﴿وَبَطَلَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، ﴿بَغَىٰ﴾ [ص: ٢٢]، و ﴿وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ، نحو: ﴿وَبَٰطِلٌ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، و ﴿بَاغٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و ﴿وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦] فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو: ﴿وَبَرۡقٌ﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿ٱلۡبَقَرَ﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿بَلۡ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥]، عند من أدغم، وليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لا سيّما إن كان حرفاً خفيّاً[(١)] نحو: ﴿بِهِمۡ﴾ [البقرة:١٥]، و ﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٦]، و ﴿بِهَٰدِ﴾ [الروم:٥٣]،[(٢)] و﴿بَٰلِغَ﴾ [المائدة:٩٥]، و﴿بَٰسِطٌ﴾ [الكهف:١٨]، و ﴿بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤] أو ضعيفاً نحو: ﴿بِثَلَٰثَةِ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ﴿وَبِذِي﴾ [النساء: ٣٦]، و ﴿بِسَاحَتِهِمۡ﴾ [الصافات: ١٧٧] وإذا سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدّة والجهر أشدّ نحو: ﴿رَبۡوَةٍ﴾ [المؤمنون:٥٠]، و ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل:٢٥]، و ﴿قَبۡلُ﴾ [الجمعة: ٢]، و ﴿بِٱلصَّبۡرِ﴾ [العصر: ٣]، ﴿فَٱنصَبۡ﴾ [الشرح: ٧]، ﴿فَٱرۡغَب﴾ [الشرح: ٨] وكذلك الحكم في سائر حروف القلقلة لاجتماع الشدّة والجهر فيها؛ نحو ﴿يَجۡعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿ٱلۡحِجۡرِ﴾ [الحجر: ٨٠]، و ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾ [الفجر: ١]، و ﴿وَجۡهَكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، و ﴿ٱلنَّجۡدَيۡنِ﴾ [البلد: ١٠]، و ﴿وَمَن يَخۡرُجۡ﴾ [النساء: ١٠٠] ونحو: ﴿تَدۡرُونَ﴾ [النساء: ١١]، و ﴿عَدۡلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، و ﴿ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١]، و ﴿وَعَدۡوًا﴾ [يونس: ٩٠] و ﴿قَدۡ نَرَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٤]، و ﴿وَٱقۡصِدۡ﴾ [لقمان: ١٩]

---

(١) في المطبوع: (خفيفاً).

(٢) رسمت في المطبوع: (بهادون) وهو تحريف للكلمة.

١ ونحـو: / ﴿يَطْمَعُونَ﴾ [الأعـراف: ٤٦]، و ﴿ٱلْبَطْشَةَ﴾ [الـدخان: ١٦]، و ﴿مَطْلَعِ﴾ [القدر: ٥]، ﴿إِطْعَٰمٌ﴾ [البلد: ١٤]، و ﴿بِمَا لَمْ تُحِطْ﴾ [النمل: ٢٢] ونحو: ﴿وَيَقْطَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]، و ﴿وَقْرًا﴾ [الإسراء: ٤٦]،(١) و ﴿بَقْلِهَا﴾ [البقـرة: ٦١]، ﴿إِن يَسْرِقْ﴾ [يوسف: ٧٧].

والتاء: يتحفظ بما فيها من الشدة لئلا تصير رخوة، كما ينطق بها بعض الناس، وربما جعلـت سيناً، لا سيما إذا كانـت سـاكنة نحـو: ﴿فِتْنَةٌ﴾ [البقـرة: ١٠٢]، و ﴿فَتْرَةٍ﴾ [المائدة: ١٩]، و ﴿يَتْلُونَ﴾ [فـاطر: ٢٩]، و ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائـدة: ٢٧] ولذا أدخلها سيبويه في جملة حروف القلقلة، وليكن التحفظ بها إذا تكررت آكد نحو: ﴿تَوَفَّتْهُمُ﴾ [النساء: ٩٧]، و ﴿تَتَوَلَّوْا﴾ [محمد: ٣٨]، ﴿كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤]، ﴿ٱلرَّاجِفَةُ * تَتْبَعُهَا﴾ [النازعات: ٦-٧] وكذلك كلّ مـا تكـرر مـن مثلـين نحـو: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائـدة: ٧٣]، و ﴿حَٰجَجْتُمْ﴾ [آل عمـران: ٦٦]، و ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ﴾ [الكهـف: ٦٠]، و ﴿يَرْتَدِدْ﴾ [البقـرة: ٢١٧]، و ﴿أَخِى * ٱشْدُدْ﴾ [طـه: ٣٠-٣١]، و ﴿صَدَدْنَٰكُمْ﴾ [سـبأ: ٣٢]، و ﴿وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمـزة: ٢]، و ﴿مُّمَدَّدَةٍ﴾ [الهمـزة: ٩]، و ﴿ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، و ﴿مُحَرَّرًا﴾ [آل عمـران: ٣٥] و ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النسـاء: ٩٢]، و ﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسـلات: ٣٢]، ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]، و ﴿شَطَطًا﴾ [الكهـف: ١٤]، و ﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ﴾ [الأعـراف: ١٠٠]، و ﴿يُخَفِّفَ﴾ [النسـاء: ٢٨]، و ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ﴾ [النور: ٣٣]، و ﴿تَعْرِفُ فِى﴾ [المطففين: ٢٤]، و ﴿حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الحج:

(١) في المطبوع: (وقرأ) وهو تحريف.

٧٤]، و ﴿بِٱلۡحَقِّۚ قَالُواْ﴾ [الأنعام: ٣٠]، و ﴿مَّنَٰسِكَكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و ﴿إِنَّكِ كُنتِ﴾ [يوسف: ٢٩]، و ﴿وَلَتَعۡلَمُنَّ نَبَأَهُۥ﴾ [ص: ٨٨]، و ﴿جِبَاهُهُمۡ﴾ [التوبة: ٣٥]، و ﴿وُجُوهِهِم﴾ [الفتح: ٢٩]، و ﴿فِيهِۛ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، ﴿فَٱعۡبُدُوهُۚ هَٰذَا﴾ [مريم: ٣٦] ﴿وُۥرِيَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، و ﴿يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦]، و ﴿يُحۡيِيكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٨]، و ﴿وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ﴾ [النحل: ٩٠]، ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، و ﴿حُيِّيتُم﴾ [النساء: ٨٦] لصعوبة اللفظ بالمكرّر على اللسان.

قالوا: هو بمنزلة مَن في القَيْد، يرفع رجله مرتين أو ثلاثاً، ويردّها في كلّ مرّة إلى الموضع الذي رفعها منه، ولذلك آثر أبو عمرو وغيره الإدغام بشرطه تخفيفاً، ويعتني ببيانها وتخليصها مرقّقة إذا أتى بعدها حرف إطباق ولا سيما الطاء التي شاركتها في المخرج، وذلك نحو: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، و ﴿تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ﴾ [طه: ٨١]، و ﴿وَتَصۡدِيَةٗۚ﴾ [الأنفال: ٣٥]، و ﴿وَتَصُدُّونَ﴾ [الأعراف: ٨٦]، و ﴿تُظۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

والثاء: حرف ضعيف، فإذا وقع ساكناً(١) فليتحفظ في بيانه، لا سيما إذا أتى بعده حرف يقاربه، وقرئ بالإظهار نحو: ﴿يَلۡهَثۚ ذَّٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، و ﴿لَبِثۡتَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و ﴿لَبِثۡتُمۡۖ﴾ [الكهف: ١٩] وكذا إن أتى قبل حرف استعلاء وجب التحرز في بيانه لضعفه وقوة الاستعلاء بعده، نحو: ﴿أَثۡخَنتُمُوهُمۡ﴾ [محمد: ٤]، و ﴿إِن يَثۡقَفُوكُمۡ﴾ [الممتحنة: ٢]، وكثير من العجم لا يتحفظون من بيانها فيخرجونها سينا خالصة.

---

(١) في المطبوع: (ساكنها)، وهو تحريف.

والجيم: يجب أن يتحفظ بإخراجها من مخرجها(١)، فربما خرجت من دون مخرجها فينتشر بها اللسان، فتصير ممزوجة بالشين(٢)؛ كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر، وربما نبا بها اللسان فأخرجها ممزوجة بالكاف، كما يفعله بعض الناس، وهو موجود كثيراً / في بوادي اليمن، وإذا سكنت وأتى بعدها بعض الحروف المهموسة كان الاحتراز بجهرها وشدتها أبلغ(٣) نحو: ﴿ٱجْتَمَعُواْ﴾ [الحج: ٧٣]، و ﴿ٱجْتَنِبُواْ﴾ [الحجرات: ١٢]، و ﴿خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩]، ﴿تَجْرِى﴾ [البقرة: ٢٥]، و ﴿تُجْزَوْنَ﴾ [الأنعام: ٩٣]، و ﴿رِجْزًا﴾ [البقرة: ٥٩] و ﴿رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥] لئلا تضعف؛ فتمزج بالشين، وكذلك إذا كانت مشدّدة نحو: ﴿ٱلْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى﴾ [الأنعام: ٨٠]، و ﴿وَحَآجَّهُۥ﴾ [الأنعام: ٨٠]، لا سيما نحو ﴿لُّجِّىٍّ﴾ [النور: ٤٠]، و ﴿يُوَجِّههُّ﴾(٤) [النحل: ٧٦] لأجل مجانسة الياء وخفاء الهاء.

والحاء: تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانسها أو مقاربها لا سيما إذا سكنت نحو: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩]، و ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [الطور: ٤٩] فكثيرا ما يقلبونها في الأول عيناً ويدغمونها وكذلك يقلبون الهاء في ﴿وَسَبِّحْهُ﴾ [الإنسان: ٢٦]

(١) قال البقاعي: هذه الجيم لم نأخذ عن أحد يقيم لفظها على ما ينبغي إلا ابن الجزري رحمه الله، وذلك أنها حرف من جملة صفاته الشدة... قال: وكل من أدركناه سواه يمكّن مدّ الصوت بها ينطق به منها عند الإسكان. اهـ إظهار العصر لأسرار أهل العصر: ١/ ٢٧٧.

(٢) انظر: النكت للسهيلي: ٢/ ١٢٤٤.

(٣) يلاحظ أن بعض هذه الأمثلة ليس فيها بعد الجيم حرف مهموس وهي ﴿تَجْرِى﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿تُجْزَوْنَ﴾ [الأنعام: ٩٣] ﴿رِجْزًا﴾ [البقرة: ٥٩].

(٤) في المطبوع: (يوجه) بهاء واحدة، وهو خطأ.

حاء، لضعف الهاء وقوة الحاء؛ فتجذبها فينطقون بحاء مشدّدة، وكلّ ذلك لا يجوز إجماعاً، وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حرف الاستعلاء نحو: ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و ﴿وَالْحَقَّ﴾ [ص: ٨٤] فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب نحو: ﴿حَصْحَصَ﴾ [يوسف: ٥١].

والخاء: يجب تفخيمها وسائر حروف الاستعلاء، وتفخيمها إذا كانت مفتوحة أبلغ، وإذا وقع بعدها ألف أمكن نحو: (﴿خَلَقَ﴾ [البقرة: ٢٩]، وغلب، وطغى، وصَعَداً[1]، و ﴿وَضَرَبَ﴾ [النحل: ٧٦]، و ﴿خَٰلِقُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، و ﴿لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: ٥]، و ﴿ضَآلِّينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، وطائف، و ﴿وَظَالِمٌ﴾ [الصافات: ١١٣]).

قال ابن الطحّان الأندلسيّ في «تجويده»: المفخّمات على ثلاثة أضرب: ضرب يتمكن التفخيم فيه، وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحاً، وضرب دون ذلك وهو أن يقع مضموماً، وضرب دون ذلك وهو أن يكون مكسوراً. انتهى.[2]

والدال: فإذا كانت بدلاً من تاء؛ وجب بيانها؛ لئلا يميل اللسان بها إلى أصلها نحو: ﴿مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر: ٤]، و ﴿تَزْدَرِيٓ﴾ [هود: ٣١].

والذال: يعتنى بإظهارها إذا سكنت وأتى بعدها نون نحو: ﴿فَنَبَذْنَٰهُ﴾ [الصافات: ١٤٥]، و ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا﴾ [الأعراف: ١٧١] وكذلك يعتنى بترقيقها، وبيان

---

(١) في المطبوع: «صعيداً».

(٢) انظر: التمهيد: ١٢٧.

انفتاحها واستفالها إذا جاورها حرف مفخّم، وإلا ربما انقلبت ظاء نحو: ﴿ذَرْهُمْ﴾ [الحجر: ٣]، و«ذره»، و ﴿أَنذَرْتُكُمْ﴾ [فصلت: ١٣]، و﴿ٱلْأَذْقَانِ﴾ [يس: ٨] ولا سيما في نحو: ﴿ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ١٧٧]، و ﴿مَحْذُورًا﴾[1] [الإسراء: ٥٧] و﴿وَذَلَّلْنَاهَا﴾ [يس: ٧٢] لئلا تشتبه بنحو: ﴿ٱلْمُنظَرِينَ﴾[2] [ص: ٨٠]، و ﴿مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، و ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] وبعض النبط ينطق بها دالاً مهملة، وبعض العجم يجعلها زاياً، فليتحفظ من ذلك.

والراء: انفرد بكونه مكرّراً صفة لازمة له لغلظه، قال سيبويه: إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة.[3]

وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرّة بعد / ١
المرّة، فأظهر ذلك حال تشديدها كما ذهب إليه بعض الأندلسيين[4]، والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين[5].

وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشدّدة، فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز، فيجب أن يلفظ بها مشدّدة تشديداً ينبو به اللسان نبوة واحدة، وارتفاعاً واحداً؛ من غير مبالغة في الحصر والعسر نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

---

(١) في المطبوع: (محذراً) وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «المنتظرين» بالتاء قبل الظاء، وهو تحريف، لأن المراد القياس على «المنذرين» وليس «المنتذرين».

(٣) الكتاب: ٤/ ١٣٦.

(٤) ذكر أبو حيان أن الذي ذهب إلى ذلك هو ابن شريح.

انظر: الارتشاف: ١/ ١٩.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١٩٦.

[الفاتحة: ١]، ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وليحترز حال ترقيقها من نُحولها نُحولاً يُذهِب أثرها، وينقل لفظها عن مخرجها، كما يعانيه بعض الغافلين.

والزاي: يتحفظ ببيان جهرها، لا سيما إذا سكنت نحو: ﴿تَزْدَرِيٓ﴾ [هود: ٣١]، و ﴿أَزْكَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و ﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥]، و ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨]، و ﴿لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، و ﴿وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢] وليكن التحفظ بذلك إذا كان مجاورها حرفاً مهموساً آكد، لئلا يقرب من السين نحو: ﴿مَا كَنَزْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٥].

والسين: يعتنى ببيان انفتاحها واستفالها إذا أتى بعدها حرف إطباق[1]، لئلا تجذبها قوّته فتقلبها صاداً، نحو: ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]، و ﴿مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦]، و ﴿تَسْتَطِع﴾ [الكهف: ٧٨]، و ﴿أَقْسَطُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وكذلك نحو: ﴿لَسَلَّطَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، و ﴿سُلْطَٰنٌ﴾ [النحل: ٩٩]، و ﴿تُسَٰقِطْ﴾ [مريم: ٢٥] ويتحفظ ببيان همسها إذا أتى بعدها غير ذلك نحو: ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يس: ٤]، و ﴿مَسْجِدًا﴾ [التوبة: ١٠٧] فربما ضارعت في ذلك الزاي والجيم نحو ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ [الأنبياء: ٣] و ﴿يُسَبِّحُونَ﴾ [غافر: ٧]، و ﴿عَسَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٧٩]، و ﴿قَسَمْنَا﴾ [الزخرف: ٣٢] لئلا يشتبه بنحو: ﴿وَأَصَرُّواْ﴾ [نوح:٧]، و ﴿تُصْبِحُونَ﴾ [الروم:١٧]، و ﴿وَعَصَىٰٓ﴾ [طه:١٢١]، و ﴿قَصَمْنَا﴾ [الأنبياء: ١١].

والشين: انفردت بصفة التفشّي، فليعن ببيانه، لا سيما في حال تشديدها أو سكونها نحو: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ﴾ [الصافات: ١٠١]، و ﴿ٱشْتَرَىٰهُ﴾ [يوسف: ٢١]، و ﴿يَشْرَبُونَ﴾ [الإنسان: ٥]، و ﴿ٱشْدُدْ﴾ [طه: ٣١]، و ﴿ٱلرُّشْدُ﴾ [البقرة: ٢٥٦]

---

(١) (إطباق) سقطت من (ظ).

ولا سيما في الوقف وفي نحو: ﴿شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، و ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فليكن البيان أوكد للتجانس.

والصاد: ليحترز حال سكونها إذا أتى بعدها تاء[1] أن تقرب من السين نحو ﴿وَلَوْ حَرَصْتَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، و ﴿حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩] أو طاء أن تقرب من الزاي نحو: ﴿أَصْطَفَى﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿يَصْطَفِي﴾ [الحج: ٧٥] أو دال أن يدخلها التشريب عند من لا يجيزه نحو ﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء: ٨٧]، و ﴿يُصْدِرَ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

والضاد: انفردت بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلف، وقلَّ من يحسنه؛ فمنهم من يخرجه ظاء، * ومنهم من يخرجه طاء*[2] ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي؛ وكلّ ذلك لا يجوز.

والحديث / المشهور على الألسنة «أنا أفصح من نطق بالضاد»، لا أصل له ١
ولا يصح[3].

---

(١) في المطبوع: تاآن، وهو خطأ.

(٢) ما بين النجمتين من (ز) فقط، وهو أيضاً في التمهيد للمؤلّف: ١٤١.

(٣) قوله: (لا يصح) أي من حيث السند، أما من حيث المعنى فهو صحيح لا شك، قال ابن كثير رحمه الله بعد أن ذكر الحديث: لا أصل له، ومعناه صحيح، وقال السيوطي: أورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد. اهـ ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: (أنا أعربكم) والطبراني عن أبي سعيد: (أنا أعرب العرب..) وقد ذكر ابن الأنباري هذه العبارة بنصها فقال في الاستدلال على منع «أَنْ» في خبر «كاد»، قال: وأما الحديث: «كاد الفقر أن يكون كفراً» فإن صحّ فزيادة (أَنْ) من كلام الراوي، لا من كلامه ﷺ لأنه صلوات الله وسلامه عليه أفصح من نطق بالضاد. اهـ بنصه.

انظر: الإنصاف: ٢/ ٥٦٧، كشف الخفا: ٢٠٠-٢٠١، الجد الحثيث: ١٩، الخزانة: ١/ ١٤.

فليحذر من قلبه إلى الظاء لا سيما فيما يشتبه بلفظه نحو: ﴿ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ﴾ [الإسراء:٦٧] يشتبه بقوله: ﴿ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا﴾ [النحل: ٥٨] وليعمل الرياضة في إحكام لفظه خصوصاً إذا جاوره ظاء نحو: ﴿أَنقَضَ ظَهۡرَكَ﴾ [الشرح: ٣]، ﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ [الفرقان: ٢٧] أو حرف مفخّم نحو: ﴿أَرۡضُ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٧] أو حرف يجانس ما يشبهه نحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾ [آل عمران: ٩١]، وكذا إذا سكن وأتى بعده حرف إطباق نحو: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] أو غيره نحو: ﴿أَفَضۡتُم﴾ [البقرة: ١٩٨]، و ﴿وَخُضۡتُمۡ﴾ [التوبة: ٦٩]، و ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ﴾ [الشعراء: ٢١٥]، و ﴿فِي تَضۡلِيلٖ﴾ [الفيل: ٢].

والطاء: أقوى الحروف تفخيماً، فلتوفَّ حقّها، ولا سيما إذا كانت مشدّدة نحو: ﴿ٱطَّيَّرۡنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و ﴿أَن يَطَّوَّفَ﴾ [البقرة: ١٥٨] وإذا سكنت وأتى بعدها تاء وجب إدغامها إدغاماً غير مستكمل، بل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء؛ لقوة الطاء وضعف التاء، ولولا التجانس لم يَسُغِ الإدغام لذلك، نحو: ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، و ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و ﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦] كما يحكم ذلك في المشافهة.

والظاء: يتحفظ ببيانها إذا سكنت وأتى بعدها تاء نحو: ﴿أَوَعَظۡتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦] ولا ثاني له وإظهارها مما لا خلاف عن هؤلاء الأئمة فيه، نعم قرأنا بإدغامه عن ابن محيصن مع إبقاء صفة التفخيم.

والعين: يحترز من تفخيمها، لا سيما إذا أتى بعدها ألف نحو: ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]، وإذا سكنت وأتى بعدها حرف مهموس فليبين جهرها وما فيها من الشدة نحو: ﴿ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]، و﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ﴾

[البقرة: ١٩٠]، وإن وقع بعدها غين وجب إظهارها؛ لئلا يبادر اللسان للإدغام لقرب المخرج نحو: ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ [النساء: ٤٦].

والغين: يجب إظهارها عند كل حرف لاقاها، وذلك آكد في حروف الحلق، وحالة الإسكان أوجب، وليحترز مع ذلك من تحريكها لا سيما إذا اجتمعا في كلمة واحدة، وأمثلة ذلك نحو: ﴿يَغْشَىٰ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، و ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، و ﴿ضِغْثًا﴾ [ص: ٤٤]، و ﴿يَغْفِرُ﴾ [النساء: ٤٨]، و ﴿فَرَغْتَ﴾ [الشرح: ٧]، و ﴿وَأَغْطَشَ﴾ [النازعات: ٢٩] وليكن اعتناؤه بإظهار ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] أبلغ، وحرصه على سكونه أشدّ، لقرب ما بين «الغين» و«القاف»، مخرجاً وصفة.

والفاء: فيجب إظهارها عند الميم والواو نحو: «تلقف ما»، و«لا تخف ولا» فليحرص على ذلك، وكذلك عند الباء عند أكثر القراء نحو: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ [سبأ: ٩] ولا ثاني/ له كما سيأتي[1]. ١

والقاف: فليتحرز على توفيتها حقها كاملاً، وليتحفظ مما يأتي به بعض الأعراب وبعض المغاربة في إذهاب صفة الاستعلاء منها حتى تصير كالكاف الصّماء، وإذا لقيها كاف لغير المدغم نحو: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان: ٢]، و ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

فأمّا إذا كانت ساكنة قبل الكاف كما هي في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠] فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع

---

(١) انظر ص: ١١٦٩.

ذلك، فذهب مكي وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام كهي في: ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨] وذهب الداني وغيره إلى إدغامه إدغاما محضاً، والوجهان صحيحان إلّا أن هذا الوجه أصحّ قياساً على ما أجمعوا في باب المحرك للمدغم من: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿وَرَزَقَكُم﴾ [الأنفال: ٢٦]، و﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان: ٢].

والفرقُ بينه وبين ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢] وبابه أن الطاء زادت بالإطباق[1]، وسيأتي الكلام فيها أيضاً آخر باب «حروف قربت مخارجها»[2].

والكاف: فليعن بما فيها من الشدّة والهمس، لئلا يذهب بها إلى الكاف الصّماء الثابتة في بعض لغات العجم، فإن تلك الكاف غير جائزة في لغة العرب، وليحذر من إجراء الصوت معها كما يفعله بعض النبط والأعاجم، ولا سيما إذا تكررت أو شددت أو جاورها حرف مهموس نحو: ﴿بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، و ﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، و ﴿نَكْتَلْ﴾ [يوسف: ٦٣]، و ﴿كُشِطَتْ﴾ [التكوير: ١١].

واللام: يحسن ترقيقها، لا سيما إذا جاورت حرف تفخيم نحو: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩]، و ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٩٧]، و ﴿ٱللَّطِيفُ﴾ [الملك: ١٤]، و ﴿فَٱخْتَلَطَ﴾ [الكهف: ٤٥]، و ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]، و ﴿لَسَلَّطَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وإذا سكنت وأتى بعدها نون فليحرص على إظهارها

(١) انظر: التمهيد: ١٥٠.

(٢) انظر ص: ١١٨٣.

مع رعاية السكون، وليحذر من الذي يفعله بعض العجم من قصد قلقلتها؛ حرصًا على الإظهار؛ فإن ذلك مما لا يجوز، ولم يرد بنصٍّ ولا أداء، وذلك نحو: ﴿جَعَلْنَا﴾ [الكهف: ٣٢]، و ﴿وَأَنزَلْنَا﴾ [الفرقان: ٤٨] و ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] و ﴿فَضَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]،[1] ومثلُ ذلك، ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وأمّا ﴿قُل رَّبِّيٓ﴾ [الكهف: ٢٢] فلا خلاف في إدغامه لشدة القرب وقوة الراء، ولذلك تدغم لام التعريف في أربعة عشر حرفاً وهي: التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام، والنون. ويقال لها «الشمسية» لإدغامها، / وتظهر عند باقي الحروف ١
وهي أربعة عشر أيضاً وتسمى «القمرية» لإظهارها.

وأمّا لام ﴿هَلْ﴾، و ﴿بَلْ﴾ فسيأتي ذكرها في بابها[2].

والميم: حرف أغنّ، وتظهر غنّته من الخيشوم إذا كان مدغماً أم مخفياً[3]، فإن أتى محرّكاً فليحذر من تفخيمه، ولا سيما إذا أتى بعده حرف مفخّم نحو: ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]، و ﴿مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، و ﴿مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البقرة: ٨٥] فإن أتى بعده ألف كان التحرز من التفخيم آكد، فكثيراً ما يجري ذلك على الألسنة؛ خصوصاً الأعاجم نحو: ﴿مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]،

---

(١) في المطبوع: (قال)، وهو خطأ.

(٢) انظر ص: ١١٥٧.

(٣) في المطبوع: (مخففاً)، وهو تحريف.

﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ [البقرة: ٤]، و ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [البقرة: ٤] وأمّا إذا كان ساكناً فله أحكام ثلاثة:

الأول: الإدغام بالغنّة عند ميم مثله، كإدغام النون الساكنة عند الميم، ويطلق ذلك في كل ميم مشددة نحو: ﴿دَمَّرَ﴾ [محمد: ١٠]، و ﴿يُعَمَّرُ﴾ [فاطر: ١١]، و ﴿حَمَّالَةَ﴾ [المسد: ٤]، ﴿صُمٌّ﴾ [البقرة: ١٨]،(١) و ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة:١]، و ﴿وَهُم مِّنۡ﴾ [الأنبياء: ٢٨]،(٢) ﴿أَم مَّنۡ أَسَّسَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

الثاني: الإخفاء عند الباء على ما اختاره الحافظ أبو عمرو الداني وغيره من المحققين، وذلك مذهب أبي بكر بن مجاهد وغيره(٣)، وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية،(٤) وذلك نحو: ﴿يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ﴿رَبَّهُم بِهِمۡ﴾ [العاديات: ١١]، ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر: ١٦] فتظهر الغنة فيها إذ ذاك إظهارها بعد القلب في نحو: ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ [الروم: ٣]، ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٣٣]، وقد ذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادي وغيره(٥) إلى إظهارها عندها إظهاراً تامّاً وهو اختيار مكّي القيسي(٦) وغيره، وهو الذي عليه

---

(١) في المطبوع: (حم) بالحاء، وهو تحريف.

(٢) (من) سقطت من المطبوع.

(٣) كعلي بن بشر - شيخ الداني -، وسيبويه، والخزاعي، والفراء.
انظر: الإقناع: ١/ ١٨٨.

(٤) في (س): «العربية» بالعين المهملة، تصحيف.

(٥) كأحمد التائب وعبد الباقي بن الحسن.
انظر: الإقناع: ١/ ١٨٠.

(٦) انظر: الرعاية: ٢٣٢-٢٣٣.

أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وحكى أحمد بن يعقوب التائب إجماع القراء عليه[١].

قلت: والوجهان صحيحان مأخوذ بهما؛ إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣].

الحكم الثالث: إظهارها عند باقي الأحرف نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، و ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و ﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، و ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿أَنَّهُمْ هُمُ﴾ [المؤمنون:١١١]، ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿مَعَكُمْ إِنَّمَا﴾ [البقرة: ١٤] ولاسيما إذا أتى بعدها فاء أو واو، فليعن بإظهارها لئلا يسبق اللسان إلى الإخفاء لقرب / المخرجين[٢] نحو: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي﴾ [البقرة: ١٥]، ﴿عَلَيْهِمْ وَمَآ﴾ [الشورى: ٦]، ﴿أَنفُسَهُمْ وَمَا﴾ [البقرة: ٩] فيتعمّل اللسان عندهما ما لا يتعمل في غيرهما، وإذا أظهرت في ذلك فليتحفظ بإسكانها وليحترز من تحريكها.

النون: حرف أغنّ، آصل في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم، فليتحفظ من تفخيمه إذا كان متحركاً، لا سيما إن جاء بعده ألف نحو: ﴿أَنَا﴾ [البقرة:٢٥٨]، ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٤٤]، و ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و ﴿نَصْرُ﴾ [النصر: ١]، و ﴿نَكَصَ﴾ [الأنفال: ٤٨]، و ﴿نَرَى﴾ [البقرة: ٥٥] وسنذكر أحكامها ساكنة

(١) انظر: التحديد: ٣٦٣.

(٢) في (س): «المخرج» بالإفراد.

في بابه إن شاء الله تعالى[1]، وليحترز من إخفائها حالة الوقف على نحو: ﴿ٱلۡعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] فليعن ببيانها، فكثيراً ما يتركون ذلك فلا يسمعونها حالة الوقف.

والهاء: يعتنى بها مخرجاً وصفة؛ لبعدها وخفائها، فكم من مقصِّرٍ فيها يخرجها كالممزوجة بالكاف، ولا سيما إذا كانت مكسورة نحو: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] و ﴿قُلُوبِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧]، و ﴿سَمۡعِهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٧] و ﴿أَبۡصَـٰرِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧] وكذلك إذا جاورها ما قاربها صفة أو مخرجاً، فليكن التحفظ ببيانها آكد نحو: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقٌّۖ﴾ [فاطر: ٥]، و ﴿مَعَهُمُ ٱلۡكِتَـٰبَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، و ﴿وَسَبِّحۡهُ﴾ [الإنسان: ٢٦] ولا سيما إذا وقعت بين ألفين نحو: ﴿بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]، و ﴿طَحَىٰهَا﴾ [الشمس: ٦]، و ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] فقد اجتمع في ذلك ثلاثة أحرف خفيّة، وليكن التحفظ ببيانها ساكنة أوجب نحو: ﴿ٱهۡدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿عَـٰهَدُواْ﴾ [البقرة: ١٠٠]، و ﴿يَسۡتَهۡزِئُ﴾ [البقرة: ١٥]، و ﴿ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ١٣٥]، و ﴿كَٱلۡعِهۡنِ﴾ [القارعة: ٥] وليُخلِص لفظها مشددة غير مشوبة بتفخيم نحو: ﴿أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦] وليحترز من فكّ إدغامها عند نطقه بها كذلك، وإن كانت كتبت بهاءين فإن اللفظ بهاء واحدة، وكقوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ﴾ [الطارق: ١٧].

وقد اختلف في إدغام: ﴿مَالِيَهۡۜ ۝ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] وإظهاره مع اجتماع المثلين، والجمهورُ على الإظهار من أجل أن الأولى منهما «هاء»، سكت، وسيأتي بيان ذلك[2].

---

(١) انظر ص: ١١٨٧.

(٢) انظر ص: ١١٨٥.

الواو: فإذا كانت مضمومة أو مكسورة تُحفظ(١) في بيانها من أن يخالطها لفظ غيرها أو يَقْصُر(٢) اللفظ عن حقّها نحو: ﴿تَفَٰوُتٍۖ﴾ [الملك: ٣]، و ﴿وُجُوهٌ﴾ [القيامة: ٢٤]، و ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨] وليكن التحفظ بها حال تكررها(٣) أشد نحو: ﴿وُۥرِيَ﴾ [الأعراف: ٢٠] وليحترز من مضغها حال تشديدها نحو: ﴿عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ [القصص: ٨]، ﴿غُدُوّٗا﴾ [غافر: ٤٦]، و ﴿وَأُفَوِّضُ﴾ [غافر: ٤٤]، و ﴿لَوَّوۡاْ﴾ [المنافقون: ٥] و ﴿ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ﴾ [المائدة: ٩٣] لا كما يلفظ بها بعض الناس، فإن سكنت وانضم ما قبلها وجب تمكينها بحسب ما فيها من المد واعتنى(٤) بضم الشفتين لتخرج الواو من بينهما صحيحة / ممكّنة، ١
فإن جاء بعدها واو أخرى وجب إظهارها(٥) واللفظ بكل منهما نحو: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [العصر: ٣] ﴿قَالُواْ وَهُمۡ﴾ [الشعراء: ٩٦].

والياء: فليعتن بإخراجها محركة بلطف ويسر خفيفة، نحو: ﴿تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، و ﴿لَّا شِيَةَ﴾ [البقرة: ٧١]، و ﴿مَعَٰيِشَۗ﴾ [الأعراف: ١٠] وليحترز من قلبها فيها همزة، وليحسن في تمكينها إذ جاءت حرف مدّ ولا سيما إذا وقع بعدها ياء محركة نحو: ﴿فِي يَوۡمٍ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ﴾ [الناس: ٥] وإذا أتت مشددة فليتحفظ من لوكها ومطّها نحو: ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]، و ﴿عِتِيّٗا﴾ [مريم: ٦٩]،

(١) في (ز): (يتحفظ).

(٢) في (ز): (يقتصر).

(٣) في (س) وكذا المطبوع: (تكريرها).

(٤) في المطبوع: (واعتن).

(٥) في المطبوع: إظهارهما، بالتثنية.

و ﴿بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ﴾ [النساء: ٨٦] فكثيراً ما يُتواهن في تشديدها وتشديد الواو أختها، فيلفظ بهما ليّنتين ممضوغتين، فيجب أن ينبو اللسان بهما نبوة واحدة وحركة واحدة، وبعض القراء يبالغ في تشديدها فيحصرمها، وليته لو يخضرمها.

فهذا ما تيسر من الكلام على تجويد الحروف مركّبة، والمشافهة تكشف حقيقة ذلك، والرياضة توصل إليه، والعلم عند الله تبارك وتعالى.

وأما الوقف[١] والابتداء

فلهما حالتان:

الأولى: معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به.

الثانية: كيف يوقف وكيف يبتدأ، وهذه تتعلق بالقراءات، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في بابي «الوقف على أواخر الكلم» و «مرسوم الخط»[٢].

والكلام هنا على معرفة ما يوقف عليه ويبتدأ به، وقد ألّف الأئمة فيه كتباً؛ قديماً وحديثاً، ومختصراً ومطوّلاً، أتيت على ما وقفت عليه من ذلك، واستقصيته في كتاب «الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتدا» وذكرت في أوّله مقدّمتين جمعت فيهما أنواعاً من الفوائد، ثم استوعبت أوقاف القرآن سورة سورة، وها أنا أشير إلى زبد ما في الكتاب المذكور فأقول:

لما لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصّة في نفس واحد، ولم يجز[٣] التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة؛ وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعيّن ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، / وتحتم أن لا يكون ذلك مما يحيل[٤] المعنى ولا يخلّ بالفهم؛ إذ ١
بذلك يظهر الإعجاز، ويحصل القصد، ولذلك حضّ الأئمة على تعلمه ومعرفته

(١) في المطبوع: (الوقوف).

(٢) انظر ص: ١٤٠٢ و ١٤١٩.

(٣) تصحفت في المطبوع بالراء.

(٤) في المطبوع: (يخل ب)، تصحيف.

كما قدمنا عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قولـه: «الترتيـل معرفـة الوقـوف وتجويد الحروف.»[١]

وروينا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «لقد عشنا[٢] برهة مـن دهرنـا وإنّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي ﷺ فَيُتَعلّم حلالها وحرامها، وأمرها وزاجرها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها»[٣]

ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلّمه ومعرفتـه، وفي كـلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم[٤].

وصحَّ بل تواتر عندنا تعلُّمه والاعتناء به من السلف الصالح كـأبي جعفـر يزيد بن القعقاع؛ إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمـام

(١) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٩٣٣.

(٢) في (ز، س): (غشينا) بالغين المعجمة بعدها ياء مثناة تحتية.

(٣) الحديث رواه النحاس والداني، وفي سنده مقال، حيث فيه القاسم بن عـوف البكـري، وهـو مـضطرب الحديث عند أبي حاتم، وضعيف عند النسائي وابن معين.

وفيه أيضاً هلال بن العلاء، قال عنه النسائي: روى أحاديث منكرة عن أبيه. اهـ.

فظهر ضعف الحديث من حيث سنده. والله أعلم.

انظر: تهذيب التهذيب: ٨/ ٣٢٦-٣٢٧ ومع علة هذين الراويين فإن الحاكم قال: حديث صـحيح عـلى شرط الشيخين ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه. اهـ وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

وفي استدلال المؤلّف بهذا الحديث على سنية الوقف نظر، وهو أن قول ابن عمر رضي الله عنه على فرض صحته (يوقف عنده) يمكن حمله وتفسيره على معنى الوقوف عند حدود الله بدليل قوله: (فيتعلم حلالها وحرامها)، وأيضاً فإن في تكملة الحديث: «عنده منه» أي من الأمر والزجر. والله أعلم.

انظر: القطع والائتناف: ٨٧، المكتفى: ١٣٤، المستدرك: ١/ ٩١ وفيـه (وإن أحـدثنا)، مجمـع الزوائـد: ٧/ ١٦٥.

(٤) تعليل كلام علي رضي الله عنه هو للنحاس، وتعليـل كـلام ابـن عمـر رضي الله عنـه هـو كـلام الـداني. انظر: المصدرين السابقين.

نافع بن أبي نعيم وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرميّ، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمّة. وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثمَّ اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سنّةً أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين، رحمة الله عليهم أجمعين.

وصحّ عندنا عن الشعبيّ؛ وهو من أئمّة التابعين علماً وفقهاً ومقتدى أنه قال: إذا قرأت ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] فلا تسكت حتى تقرأ ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [(١)] [الرحمن: ٢٧].

وقد اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماء، وأكثر في ذلك الشيخ أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاونديّ[(٢)]، وخرج في مواضع عن حد ما اصطلحه واختاره كما يظهر ذلك من كتابي: «الاهتداء». وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر.

وأقرب ما قلته في ضبطه: أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري؛ لأن الكلام: إما أن يتم أَوْ لَا، فإن تمّ كان اختيارياً، وكونه تامّاً[(٣)] لا يخلو:

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم.
انظر: الإتقان: ١/ ٢٣١.

(٢) إمام مقرئ، نحوي، مفسر، له تفسير حسن للقرآن، كان حيّاً في المائة السادسة، وله كتابان في الوقف؛ (علل الوقوف) وهو مطبوع، و(وقوف القرآن) مطبوع أيضاً.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٥٧، مقدمة تحقيق كتاب: علل الوقوف: ١/ ٣٦-٣٧.

(٣) في (ت) و (ز): «تماماً».

١/٢٢٦ إمّا أن لا / يكون له تعلق بما بعده البتة؛ أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى؛ فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة «بالتامّ» لتمامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده.

وإن كان له تعلّق فلا يخلو هذا التعلّق إمّا أن يكون من جهة المعنى فقط؛ وهو الوقف المصطلح عليه «بالكافي» للاكتفاء به واستغنائه[١] عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتمام[٢] في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

وإن كان التعلّق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه «بالحسن» لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلّق اللفظيّ، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء؛ لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أمّ سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قَطَّع قراءته آية آية يقول: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثم يقف، ثم يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣-٤] رواه أبو داود ساكتاً عليه، والترمذي وأحمد وأبو عبيد[٣] وغيرهم، وهو حديث حسن، وسنده صحيح[٤].

(١) (واستغنائه) سقطت من المطبوع، وفي (س): (والاستغناء به).

(٢) في المطبوع: (كالتام).

(٣) في المطبوع: (أبو عبيدة) وهو خطأ.

(٤) قال الداني: له طرق كثيرة، وهو أصل في هذا الباب. اهـ.

انظر: سنن أبي داود: ٤/ ٣٧، سنن الترمذي: ٥/ ١٨٢، المسند: بقية مسند الأنصار (٢٥٥١٧)، مسند أبي يعلى: ١٢/ ٤٥١.

ولذلك[١] عدّ بعضهم الوقف على رؤوس الآي في ذلك سنّة، وقال أبوعمرو:[٢] «وهو أحب إليّ»،[٣] واختاره أيضاً البيهقيّ في «شعب الإيمان»،[٤] وغيره من العلماء، وقالوا: الأفضل الوقف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها،[٥] قالوا: واتّباع هدي رسول الله ﷺ وسنّته أولى.

وإن لم يتمّ الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً؛ وهو المصطلح عليه «بالقبيح»،لا يجوز تعمّد الوقف عليه إلا لضرورة، من انقطاع نَفَس ونحوه؛ لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى.

فالوقف التامّ أكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القَصَص؛ نحو الوقف على ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ والابتداء ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ونحو الوقف على ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] والابتداء ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] ونحو ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] والابتداء ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦] ونحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٠] وابتداء ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١] ونحو ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [البقرة:٢٩] / والابتداء ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣٠] ونحو ﴿وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦] والابتداء ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾ [البقرة: ٤٧].

---

(١) في المطبوع: (وكذلك) بالكاف، تصحيف، وانظر جمال القراء: ٢/ ٥٥٣.

(٢) هو ابن العلاء، كما في المكتفى للداني: ١٤٦.

(٣) المكتفى: ١٤٦. وقال الداني: «ومما ينبغي له أن يقطع عليه رؤوس الآي؛ لأنهن في أنفسهن مقاطع».

(٤) انظر: شعب الإيمان: ٢/ ٥٢٠.

(٥) انظر: المكتفى: ١٤٥.

وقد تكون قبل انقضاء الفاصلة نحو ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ﴾ [النمل: ٣٤] هذا انقضاء حكاية كلام بلقيس(١) ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] رأس آية(٢).

وقد يكون وسط الآية نحو ﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ﴾ [الفرقان: ٢٩] هو تمام حكاية قول الظالم(٣)؛ وهو أُبيُّ بن خلف(٤)، ثم قال تعالى ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا﴾ [الفرقان: ٢٩].

وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة نحو ﴿لَّمۡ نَجۡعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٠] آخر الآية، وتمام الكلام ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [الكهف: ٩١] أي أمر ذي القرنين كذلك؛ أي كما وصفه تعظيماً لأمره، أو كذلك كان خبرهم، على اختلاف بين المفسّرين في تقديره مع إجماعهم على أنه التمام(٥).

---

(١) بنت هداد بن شرحيل، ويقال: ذي شرح بن عمرو ذي الأذعار بن أبرهة، وعند الطبري اسمها بلقمة، واختلف في نكاح سيدنا سليمان عليه السلام لها، فقيل أنكحها لنفسه، وقيل: أنكحها له فتى من ملوك اليمن.

انظر: تاريخ الطبري: ١/ ٤٨٩، التعريف والإعلام: ٩٤، تفسير مبهمات القرآن: ٢/ ٢٩٢.

(٢) نقل النحّاس عن أبي حاتم أن الوقف على ﴿أَذِلَّةٗۚ﴾ مرويّ عن ابن عباس رضي الله عنه صحيحاً.

(٣) المكتفى: ١٤١.

(٤) كذا قال المؤلّف، وهو يخالف ما عليه جمهور المفسرين من أن ﴿ٱلظَّالِمُ﴾ هو عقبة بن أبي معيط، و ﴿فُلَانًا﴾ هو «أبيّ» والله أعلم، وهو من صناديد مشركي قريش طعنه النبي ﷺ يوم أحد طعنة كانت سبب وفاته بعد عودته بمكة سنة ٣ هـ، وهو المراد هنا في الآية على قول المؤلّف بسبب ردّه عقبة بن أبي معيط عن الإسلام بعد أن نطق بالشهادتين في بيته أمام رسول الله ﷺ.

انظر: الطبري: ١٩/ ٧-٨، القرطبي: ١٣-٢٥، التحرير والتنوير: ١٩/ ١١-١٢.

(٥) انظر: المكتفى: ٣٧٢، القطع: ٤٤٩.

ونحو ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٧] هو آخر الآية، والتمام ﴿ وَبِٱلَّيْلِۚ ﴾ [الصافات: ١٣٨] أي مصبحين ومُلْيلين. ونحو ﴿وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ﴾ [الزخرف: ٣٤] آخر الآية، والتمام ﴿ وَزُخْرُفًاۚ ﴾ [الزخرف: ٣٥].

وقد يكون الوقف تامّاً على تفسير أو إعراب، ويكون غير تامّ على آخر؛ نحو ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ ﴾ [آل عمران: ٧] وقف تام على أنّ ما بعده مستأنف؛ وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل الحديث، وبه قال نافع والكسائيّ ويعقوب والفرّاء والأخفش وأبو حاتم وسواهم من أئمّة العربية[١].

قال عروة[٢]: والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل؛ ولكن يقولون آمنّا به.

وهو غير تامّ عند آخرين، والتمام عندهم على ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: ٧] فهو عندهم معطوف عليه، وهو اختيار ابن الحاجب وغيره[٣].

ونحو ﴿الٓمٓ ﴾ [البقرة: ١] ونحوه من حروف الهجاء فواتح السور، الوقف عليها تامّ على أن يكون المبتدأ أو الخبر محذوفاً، أي هذا ﴿الٓمٓ ﴾ أو ﴿الٓمٓ ﴾ هذا،

(١) انظر: القطع والائتناف: ٢١٥، المكتفى: ١٩٦.

(٢) ابن الزبير بن العوام، ابن حواريّ رسول الله ﷺ، أبو عبد الله، عالم المدينة، أحد الفقهاء السبعة، حدّث عن أبيه وخالته عائشة وعليّ وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، حدّث عنه أبناؤه يحيى وهشام وعثمان ومحمد وأيضاً ابن شهاب وغيرهم، توفي سنة (٩٤ هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ٥/ ١٧٨، تاريخ البخاري: ٧/ ٣١، السير ٤/ ٤٢١-٤٣٧، الدر المنثور: ٢/ ١٥١.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٣٨٤.

أو على إضمار فعل، أي: قل ﴿الٓمٓ﴾ على استئناف ما بعدها، وغير تام على أن يكون ما بعدها هو الخبر[١].

وقد يكون الوقف تامّاً على قراءة، وغير تام على أخرى، نحو ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥] تامّ على قراءة من كسر خاء ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾ [البقرة: ١٢٥] وكافٍ على قراءة من فتحها،[٢] ونحو ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١] تامّ على قراءة من رفع الاسم الجليل بعدها، وحَسَنٌ على قراءة من خفض[٣].

وقد يتفاضل التام في التمام نحو ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]،
٢٢٨/١ و ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و ﴿وَإِيَّاكَ / نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] كلاهما تامّ؛ إلّا أنّ الأوّل أتمّ من الثاني لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب، بخلاف الأوّل[٤].

والوقف الكافي يكثر في الفواصل وغيرها نحو ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] وعلى ﴿مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] وعلى ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] وكذا ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٩] وكذا ﴿إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] وكذا

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٢٧، الدر المصون: ١/ ٨١، إعراب القرآن للعكبري: ١/ ١٠، القرطبي: ١/ ١٥٤.

(٢) قراءة الفتح لنافع وابن عامر، وهي على الخبر، وقراءة الكسر للباقين وهي على الأمر.
انظر: النشر: ٢/ ٢٢٢.

(٣) الرفع لأبي جعفر ونافع وابن عامر وصلاً في الحالتين، ورويس معهم في الابتداء خاصة، والباقون بالخفض في الحالتين.
انظر: النشر: ٢/ ٢٩٨.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٧٦، المكتفى: ١٥٥.

﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١] هذا كلّه كلام مفهوم، والذي بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً وإن اتصل معنىً[١].

وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام نحو ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ [البقرة: ١٠] كاف ﴿ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منه ﴿ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منهما.

وأكثر ما يكون التفاضل في رؤوس الآي نحو ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة: ١٣] كاف ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣] أكفى، ونحو ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٩٣] كاف و ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٩٣] أكفى، ونحو ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾ [البقرة: ١٢٧] كاف ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٧] أكفى.

وقد يكون الوقف كافياً على تفسير أو إعراب ويكون غير كاف على آخر، نحو ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] كاف: إذا جعلت «ما» بعده نافية، فإن جُعلت موصولة كان حَسَناً فلا يبتدأ بها، ونحو ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤] كاف؛ على أن يكون ما بعده مبتدأ، خبره ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٥] وحَسَنٌ على أن يكون ما بعده خبر ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٣] أو خبر ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [البقرة: ٤].

وقد يكون كافياً على قراءة وغير كاف على أخرى، نحو ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٩] كاف على قراءة من قرأ ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٠] بالخطاب، وتامّ

(١) انظر: الهادي لأبي العلاء: ١/ ١٥-١٧.

على قراءة من قرأ بالغيب[1]، وهو نظير ما قدمنا في التام، ونحو ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] كاف على قراءة من رفع ﴿فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وحَسَنٌ على قراءة من جزم[2]، ونحو ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ [آل عمران: ١٧١] كاف على قراءة من كسر ﴿وَأَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧١] وحسن على قراءة الفتح.

والوقف الحسن: نحو الوقف على ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ وعلى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفاتحة: ٣] وعلى ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] وعلى ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] و ﴿أَنْعَمْتَ
١/٢٢٩ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] الوقف على / ذلك وما أشبهه حَسَنٌ؛ لأنّ المراد من ذلك يفهم، ولكن الابتداء بـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] و ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] و ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] و ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] لا يحسن لتعلقه لفظاً؛ فإنه تابع لما قبله، إلّا ما كان من ذلك رأس آية، وتقدم الكلام فيه وأنه سنّة.

وقد يكون الوقف حسناً على تقدير، وكافياً على آخر، وتامّاً على غيرهما، نحو قوله تعالى ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] يجوز أن يكون حسناً إذا جعل ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] نعتاً ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وأن يكون كافياً إذا جعل

---

(١) قراءة الخِطاب لابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص ورويس، والغيب للباقين.
انظر: النشر: ٢/ ٢٢٣.

(٢) قراءة الرفع لابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب، والجزم للباقين.
انظر: النشر: ٢/ ٢٣٧.

﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ [البقرة: ٢] رفعاً بمعنى: هم الذين يؤمنون بالغيب، أو نصباً بتقدير «أعني»، الذين، وأن يكون تامّاً إذا جعل ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ مبتدأ وخبره ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ ﴾ [البقرة: ٥].

والوقف القبيح نحو الوقف على ﴿ بِسۡمِ ﴾ وعلى ﴿ ٱلۡحَمۡدُ ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿ رَبِّ ﴾ [الفاتحة: ٢] و ﴿ مَٰلِكِ ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿ يَوۡمِ ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿ إِيَّاكَ ﴾ [الفاتحة: ٥] و ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] و ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ ﴾ [الفاتحة: ٧] فكلّ هذا لا يتمّ عليه كلام ولا يفهم منه معنى.

وقد يكون بعضه أقبح من بعض؛ كالوقف على ما يحيل المعنى نحو ﴿ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ ﴾ [النساء: ١١] فإن المعنى يفسد بهذا الوقف؛ لأن المعنى يصير[1] أن البنت مشتركة في النصف مع «أبويه»، وإنما المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين، ثم استأنف الأبوين بما يجب لهما مع الولد[2]، وكذا الوقف على قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسۡمَعُونَۘ وَٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ [الأنعام: ٣٦] إذ الوقف عليه يقتضي أن يكون الموتى يستجيبون مع الذين يسمعون، وليس كذلك؛ بل المعنى أن الموتى لا يستجيبون، وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم يبعثون؛ مستأنف بهم[3].

وأقبح من هذا ما يحيل المعنى ويؤدّي إلى ما لا يليق والعياذ بالله تعالى، نحو الوقف على ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ ﴾ [البقرة:٢٦] و ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ ﴾ [البقرة:٢٥٨]

---

(١) (يصير) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: القرطبي: ٥/ ٧٢.

(٣) انظر: القرطبي: ٦/ ٤١٨.

و ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي﴾ [غافر: ٢٨] و ﴿لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨] و ﴿لِلَّذِينَ[١] لَا يُؤۡمِنُونَ
٢٣٠/١ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ وَلِلَّهِ﴾ [النحل:٦٠] و ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] فالوقف / على ذلك كلّه[٢] لا يجوز إلا اضطراراً لانقطاع النفس، أو نحو ذلك من عارض لا يمكنه الوصل معه. فهذا حكم الوقف اختيارياً واضطرارياً[٣].

وأما الابتداء فلا يكون إلا اختياريا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة فلا يجوز إلا بمستقلّ بالمعنى، موفٍ بالمقصود.

وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً، بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحالته، نحو الوقف على ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:٨] فإن الابتداء بـ «الناس»،قبيح، و﴿وَمِنَ﴾ تامّ، فلو وقف على ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] كان الابتداء بـ «يقول»، أحسن من ابتدائه بـ﴿مَن﴾، وكذا الوقف على ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٧] قبيح، والابتداء بـ﴿ٱللَّهُ﴾ أقبح.وبـ﴿خَتَمَ﴾ كاف، والوقف على ﴿عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ﴾ [التوبة: ٣٠] و ﴿ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ﴾ [التوبة: ٣٠] قبيح والابتداء بـ ﴿ٱبۡنُ﴾ أقبح، والابتداء بـ﴿عُزَيۡرٌ﴾ و ﴿ٱلۡمَسِيحُ﴾ أقبح منهما. ولو وقف على ﴿مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ﴾ [الأحزاب: ١٢] ضرورة؛ كان الابتداء بالجلالة قبيحاً، و بـ﴿وَعَدَنَا﴾ أقبح منه و بـ﴿مَّا﴾ أقبح منهما. والوقف على ﴿بَعۡدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [البقرة: ١٢٠] للضرورة والابتداء بما بعده قبيح. وكذا بما قبله، بل[٤] من أوّل الكلام.

---

(١) في المطبوع: (الذين) خطأ.
(٢) قوله: «كلّه» يدخل فيه: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] فهي رأس آية، وقد سبق بيان المؤلّف لذلك قبل قليل. والله أعلم.
(٣) في (س): «اختياراً واضطراراً».
(٤) (بل) سقطت من المطبوع.

وقد يكون الوقف حسناً والابتداء به قبيحاً نحو ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] الوقف عليه حسن لتمام الكلام، والابتداء به قبيح لفساد المعنى؛ إذ يصير تحذيراً من الإيمان بالله تعالى.

وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداء به جيّدًا نحو ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۗ هَٰذَا﴾ [يس: ٥٢] فإن الوقف على «هذا» قبيح عندنا؛ لفصله بين المبتدأ وخبره؛ ولأنه يوهم أن الإشارة إلى ﴿مَّرْقَدِنَاۗ﴾، وليس كذلك عند أئمة التفسير، والابتداء بـ ﴿هَٰذَا﴾ كاف أو تامّ؛ لأنه وما بعده جملة مستأنفة ردَّ بها قولهم.

تنبيهات

أوّلها: قول الأئمة لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، ولا على[1] المبتدأ دون الخبر / ولا على نحو «كان»،و«إنّ» وأخواتها؛ دون أسمائها[2]، ولا على النّعت دون المنعوت، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على القسم دون جوابه، ولا على حرف دون ما دخل عليه، إلى آخر ما ذكروه وبسطوه من ذلك؛ إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه ولا ما يؤثم، بل أرادوا بذلك الوقف الاختياري الذي يبتدأ بما بعده.

وكذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقف عليه ألبتة، فإنه حيث اضطر

---

(١) (على): ليست في (س) و(ظ).

(٢) في المطبوع: أسمائها، بالإفراد، وهو تحريف.

القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك، باعتبار قطع نَفَس أو نحوه؛ من تعليم أو اختبار، جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم، ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم من العود إلى ما قبل فيبتدئ به، اللهم إلّا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراده الله تعالى؛ فإنه والعياذ بالله يَحْرُم عليه ذلك، ويجب ردعه بحسبه، على ما تقتضيه الشريعة المطهرة[1]، والله تعالى أعلم.

ثانيها: ليس كلّ ما يتعسفه بعض المعربين[2]، أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوّله بعض أهل الأهواء، مما يقتضي وقفاً أو ابتداء، ينبغي أن يتعمد الوقف عليه؛ بل ينبغي تحري المعنى الأتم، والوقفَ الأَوْجَه، وذلك نحو الوقف على ﴿وَارْحَمْنَاۚ أَنتَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] والابتداء ﴿مَوْلَىٰنَا فَانصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على معنى النداء، ونحو ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾ [النساء: ٦٢] ثم الابتداء ﴿بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا﴾ ونحو ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِابْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾ [لقمان: ١٣] ثم الابتداء ﴿بِاللَّهِۖ إِنَّ الشِّرْكَ﴾ على معنى القسم، ونحو ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨] ونحو ﴿فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُواۖ وَكَانَ حَقًّا﴾ [الروم: ٤٧] ويبتدئ ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ و﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بمعنى واجب أو لازم، ونحو الوقف على ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣] والابتداء ﴿فِي السَّمَٰوَٰتِ وَفِي الْأَرْضِۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾، وأشدّ قبحاً من ذلك الوقف على ﴿فِي السَّمَٰوَٰتِ﴾ والابتداء ﴿وَفِي الْأَرْضِۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾، ونحو الوقف على ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُۚ﴾ [القصص: ٦٨] مع وصله بقوله ﴿وَيَخْتَارُۗ﴾ على أن «ما» موصولة.

---

(١) صرح الداني بكفره. انظر: المكفي: ١٥٠.

(٢) في (س): (المقرئين) وهو تصحيف وتحريف، والتعسف هو: ركوب الأمر بلا تدبر ولا روية، التاج: (عسف).

ومن ذلك قول بعضهم في ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨] / إنّ الوقف ١
على ﴿تُسَمَّىٰ﴾ أي: عيناً مسمّاة معروفة، والابتداء ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ هكذا جملة أمرية؛ أي اسأل طريقاً موصلة إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة[1]، ومن ذلك الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ والابتداء ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وهذا يردّه قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ٢].

ومن ذلك تعسّف بعضهم إذا وقف على ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ﴾ أن يبتدئ ﴿اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] ويبقى ﴿يَشَاءَ﴾ بغير فاعل، فإنّ ذلك وما أشبهه تمحّل وتحريف للكلم عن مواضعه يُعرف أكثره بالسباق والسياق.

ثالثها: من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاونديّ «لازم»، وعبّر بعضهم عنه «بالواجب»، وليس معناه الواجب عند الفقهاء؛ يعاقب على تركه، كما توهمه بعض الناس ويجيء هذا في قسمي التام والكافي وربما يجيء في الحَسَن.

---

(١) نقل هذا الوجه الزمخشري، وذكر أنه معزو إلى علي رضي الله عنه، ثم شنّع على قائله غاية التشنيع، وقال: هذا غير مستقيم على ظاهره، ثم وجّهه من حيث العربية، وقال: وهو مع استقامته في العربية تكلف وابتداع، وعزوه إلى مثل علي رضي الله عنه أبدع. اهـ.

انظر: الكشاف: ٤/ ١٧٠، البحر المحيط: ٨/ ٣٩٨، مغني اللبيب: ٢/ ٦١٢، الدر المصون: ١٠/ ٦١٣-٦١٤، روح المعاني: ١٥/ ١٧٨.

فمن التامّ: الوقف على قوله ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ والابتداء ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] لئلا يوهم أن ذلك من قولهم، وقوله ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] عند الجمهور، وعلى ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧] مع وصله بما قبله عند الآخرين كما تقدم، وقوله ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٣٢] والابتداء ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣] لئلا يوهم العطف، ونحو قوله ﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٦] والابتداء ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧] لئلا يوهم النعت، وقوله ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِى وَمَا نُعْلِنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨] والابتداء ﴿وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ لئلا يوهم وصل «ما» وعطفها.

ومن الكافي: الوقف على نحو ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] والابتداء ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] لئلا يوهم الوصفية حالاً، ونحو ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٢] والابتداء ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾؛ لئلا يوهم الظرفية لـ ﴿يَسْخَرُونَ﴾، ونحو ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] والابتداء ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ لئلا يوهم التبعيض للمفضل عليهم، والصواب جعلها جملة مستأنفة، فلا موضع لها من الإعراب، / ونحو ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] والابتداء ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾؛ لئلّا يوهم أنه من مقولهم، ونحو ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [هود: ٢٠] والابتداء ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ لئلا يوهم الحالية أو الوصفية.

ونحـــو: ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ﴾ [الأعـــراف: ٣٤] والابتـــداء ﴿ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ أي ولا هم يستقدمون، لئلا يوهم العطف على جـواب الـشرط، ونحو ﴿ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴾ [مريم: ٨٦] والابتـداء ﴿ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ ﴾ [مريم: ٨٧] لـئلا يـوهم الحـال، ونحـو ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [القـصص: ٨٨] والابتـداء ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ لـئلا يـوهم الوصـفية، ونحـو ﴿ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ [القدر: ٣] والابتداء ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ مستأنفاً لئلا يوهم النعت، ونحو ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴾ [البقرة: ١١٦] والابتداء ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ ﴾ لئلا يوهم أنـه مـن قـولهم، وقد منع السجاوندي الوقف دونـه، وعلّلـه بتعجيـل التنزيـه، وألـزم بـالوقف على ﴿ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣] لإيهـام كونـه مـن قـولهم، ولم يوصـل لتعجيـل التنزيه.

وقد كان أبو القاسم الشاطبيّ رحمه الله يختـار الوقـف عـلى ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ﴾ [السجدة: ١٨] والابتـداء ﴿ لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾ أي لا يـستوي المـؤمن والفاسق.

ومـــن الحـــسن: الوقـــف عـــلى نحـــو قولـــه ﴿ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ ﴾ [البقرة: ٢٤٦] والابتداء ﴿ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ﴾ لئلا يوهم أن العامل فيـه ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾، ونحـــو ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [المائـدة: ٢٧] والابتـــداء ﴿ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا ﴾ ونحو ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ ﴾ [يونس: ٧١] والابتداء ﴿ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ ﴾، كلّ ذلك ألـزم الـــسجاونديُّ بـــالوقف عليـــه لـــئلا يـــوهم أن العامـــل في «إذ» الفعـــل المتقدم.

وكذا ذكروا الوقف على ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩] ويبتدأ ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ لئلا يوهم اشتراك عود الضمائر على شيء واحد، فإن الضمير في الأوَّلَين عائد على النبي ﷺ، وفي الآخر عائد على الله عز وجل، وكذا ذكر بعضهم الوقف على ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾ [التوبة: ٤٠] والابتداء ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ﴾ قيل لأن ضمير «عليه» لأبي بكر الصديق، «وأيّده» للنبي ﷺ، ونقل عن سعيد بن المسيب، ومن ذلك اختار بعضهم الوقف على ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ﴾ [يوسف:٢٧] والابتداء ﴿وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ إشعاراً بأن يوسف عليه السلام من الصادقين في دعواه.

رابعها: قول أئمّة الوقف لا[١] يوقف على كذا، معناه أن لا[٢] يبتدأ بما بعده، إذ كلُّ ما أجازوا الوقف عليه، أجازوا الابتداء بما بعده، وقد أكثر السجاونديُّ في هذا القسم وبالغ في كتابه (لا)، والمعنى عنده: لا تقف، وكثير منه يجوز الابتداء بما بعده، وأكثره يجوز الوقف عليه.

وقد توهّم من لا معرفة له من مقلّدي السجاونديّ أن منعه من الوقف على ذلك يقتضي أن الوقف عليه قبيح، أي لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده، وليس كذلك، بل هو من الحَسَن؛ يَحسُن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، فصاروا إذا اضطرهم النَفَس يتركون الوقف على الحسن الجائز

---

(١) (لا): سقطت من (ز) و (ظ).

(٢) (لا): سقطت من (ز) و (ظ).

ويَتَعَدَّون[١] الوقف إلى[٢] القبيح الممنوع، فتراهم يقولون: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ﴾ [الفاتحة: ٧] ثم يقولون ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ ويقولون ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢-٣] ثم يبتدئون ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ فيتركون الوقف على ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ وعلى ﴿لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ الجائزَين قطعاً، ويقفون على ﴿غَيۡرِ﴾ و ﴿ٱلَّذِينَ﴾ اللذين تَعَمُّدُ الوقف عليهما قبيح بالإجماع؛ لأن الأول مضاف، والثاني موصول، وكلاهما ممنوع من تعمد الوقف عليه، وحجّتهم في ذلك قول السجاوندي (لا).

فليت شعري إذ مَنَع من الوقف عليه، هل أجاز الوقف على: ﴿غَيۡرِ﴾ أو ﴿ٱلَّذِينَ﴾؟ فليعلم أن مراد السجاوندي بقوله: (لا) أي لا يوقف عليه على أن يبتدأ بما بعده كغيره من الأوقاف[٣].

ومن المواضع التي منع السجاوندي الوقف عليها وهو من الكافي الذي يجوز الوقف عليه ويجوز الابتداء بما بعده قوله تعالى ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ منع[٤] الوقف عليه، قال: لأن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ صفتهم، وقد تقدّم جواز كونه تامًّا وكافياً

(١) من (س) وكذا ضبطت فيها، وفي البقية: «يتعمدون.على».

(٢) من (س)، وفي البقية: «.على».

(٣) «لقائل أن يقول: لأن تعمد الوقف على «غير» و «الذين» المذكورين، بل هو اضطراري، والوقف على ما قبلهما على سبيل التعمد مع القدرة على الوقف على ما بعدهما، ولا شك أن تعمد الوقف على المواضع الممنوعة عنده وإن كانت رءوس الآي أولى بالمنع من الوقف الاضطراري المطلق عنده». اهـ. بحر الجوامع: ٧٧/ ب.

(٤) في المطبوع: (مع) وهو تحريف.

وحَسَنًا، واختار كثير من أئمتنا كونه كافياً، وعلى كل تقدير فيجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده، فإنه وإن كان صفة ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ فإنه يكون من الحَسَن، وسوّغ ذلك كونه رأس آية.(١) وكذلك منع الوقف على ﴿يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] للعطف، وجوازه كما تقدم ظاهر(٢).

وقد / ذكرنا في «الاهتداء» رواية أبي الفضل الخزاعيّ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلّى الغداة، فقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب

---

(١) هذا غير مخصوص بالسجاوندي، فإنه أورد في تفسير الكواشي: إن نصبت أو رفعت ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] مدحاً وقفت على (المُتَّقِين) وإن جرّدته وصفاً لهم لم تقف عليهم، وأيضاً لِمَ لا يجوز أن يكون هذا المنع من قبيل ما ذكرتم من منع القراء الوقف بين «النعت» و «المنعوت» أي بمعنى عدم الجواز الأدائي، وعدم الحسن في التلاوة، لا بمعنى أنه حرام أو مكروه، نعم، قال الداني في المكتفى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] تامّ إذا رفع ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٣] بالابتداء، وجعل الخبر في قوله ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥] فإن رفع على المدح بتقدير هم الذين، أو نصب بتقدير: أعني الذين، فالوقف على (المتقين) كاف، وإن خفض على النعت «للمتقين» فالوقف عليه حسن، وهذه الأوجه جائزة في كل ما يرد من نحو (الذين) و (الذي) نعتاً كقوله ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ﴾ [البقرة: ٢٧] ونحو ذلك، فهذا الجواز مخصوص بكون (الذي) نعتاً على ما ذكره الداني، وأنتم قائلون بعمومه في جميع رءوس الآي، على أن الوقف على قوله تعالى ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] قبل قوله ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] والابتداء بقوله ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ غير مستحسن عند القراء مع أنه رأس آية عند الكوفيين، لأن قوله ﴿فِى ٱلدُّنْيَا﴾ متعلق بقوله ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ أو بـ ﴿وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢١]. اهـ.
بحر الجوامع: ٧٧ب –٧٨/ أ.

(٢) منع السجاوندي الوقف على ﴿يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] من حيث عطف ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] على ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] لئلا يتوهم عدم العطف المذكور، ولا شك أن هذا المقدار يكفي في منع جواز الوقف الأدائي، وعدم الحسن في التلاوة، نعم يجوز الوقف من حيث كونه كلاماً تاماً وهذا لا ينافي عدم جوازه من الحيثية المذكورة. اهـ، بحر الجوامع: ت ٧٨/ أ.

وبـ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١-٢] وفي الثانية بفاتحة الكتاب و بـ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] ثم سلّم، وأيّ مقتدىً به أعظم من ابن عباس ترجمان القرآن[١].

ومن ذلك ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ﴾ [البقرة: ١٠] منع الوقف عليه، قال: لأن الفاء للجزاء فكان تأكيداً لما في قلوبهم ولو عكس فجعله من الوقف اللازم لكان ظاهراً، وذلك على وجه أن تكون الجملة دعاء عليهم بزيادة المرض، وهو قول جماعة من المفسرين والمعربين، والقول الآخر أن الجملة خبر، ولا يمتنع أن يكون الوقف على هذا كافياً للتعلّق المعنويّ فقط، فعلى كل تقدير لا يمتنع الوقف عليه، ولذلك قطع الحافظ أبو عمرو الداني بكونه كافياً ولم يحك غيره[٢].

ومن ذلك ﴿لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] منع الوقف عليه للعطف بأو، وهي للتخيير، قال: ومعنى التخيير لا يبقى مع الفصل، وقد جعله الداني وغيره كافياً أو تامّاً[٣].

قلت: وكونه كافياً أظهر و«أو».هنا ليست للتخيير كما قال السجاونديّ، لأن «أو».إنما تكون للتخيير في الأمر أو ما في معناه، لا في الخبر[٤]، بل هي للتفصيل، أي من الناظرين من يشبههم بحال المستوقد، ومنهم من يشبههم

(١) هذا مُسلّم، لكن لم يجوز أن يكون الوقف منه على ﴿لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ و ﴿يُنفِقُونَ﴾ على سبيل الرخصة، والقرينةُ عليها قصرُ القراءة عن القراءة المسنون عليها في هذه الصلاة. اهـ. بحر الجوامع: ق٧٨/ أ.

(٢) انظر: المكتفي: ١٦٠.

(٣) انظر: المكتفي: ١٦١.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ١/ ٦٤-٧١.

بحال ذوي صيِّب، والكاف من ﴿كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩] في موضع رفع؛ لأنها خبر مبتدأ محذوف، أي: ومَثَلُهم كمثل صَيِّب، وفي الكلام حذف، أي: كأصحاب صيِّب، ويجوز أن تكون معطوفة على ما موضعه رفع وهو ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى﴾ [البقرة: ١٧]، وكذا قوله ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩] والابتداء بقوله ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ﴾ [النور: ٤٠] وقطع الداني بأنه تام.

ومن ذلك ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] منع الوقف عليه؛ لأن ﴿ٱلَّذِى﴾ [البقرة: ٢٢] صفة الرّب تعالى، وليس بمتعيّن أن يكون صفة للرّب كما ذكر، بل يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هو الذي، وحسن القطع فيه؛ لأنه صفة مدح، وجوّز مكيّ أن يكون في موضع نصب بإضمار أعني، وأجاز أيضاً نصبه مفعولاً بـ﴿تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] وكلاهما بعيد.(١)

(١) مَنْعُ الوقف من السجاوندي على ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] للإشارة إلى التعلق المعنوي، لا بمعنى أنه حرام، وكذلك مَنْعُ الوقف على قوله تعالى ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] من حيث إن «أو» للتخيير. وما قلتم في النشر من أن «أو» إنما تكون للتخيير في الأمر أو ما في معناه، لا شك أنه يمكن أن يؤوّل الآية ههنا بمعنى الأمر، أي: إن شئت شبِّهْهم بأصحاب الصيِّب كما أشار إليه صاحب الكواشي [كذا] وغيره من المفسرين.

وكذا منع الوقف منه على قوله تعالى ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩] والابتداء بقوله ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ﴾ [النور: ٤٠] للإشارة إلى العطف على ﴿كَسَرَابٍ﴾ [النور: ٣٩].

وما قلتم إن الداني قطع بأنه تام، فليس في المكتفى، بل على قوله ﴿يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [النور: ٣٨] على أن صاحب الكواشي [كذا] قال: لا أحب الوقف على ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ لكون ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ﴾ عطفاً على ﴿كَسَرَابٍ﴾. وكذا منع الوقف على ﴿تَتَّقُونَ﴾ من حيث إن ﴿ٱلَّذِى﴾ صفة الرب، وكذا على ﴿ٱلْفَاسِقِينَ﴾ لكون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ صفتهم لا بمعنى أن الوقف من كل وجه ممنوع وحرام، تأمل فإن هذا من مزالق الأذكياء. اهـ. بحر الجوامع: ق٧٨/ أ.

ومن ذلك ﴿إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] منع الوقف عليه؛ لأن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٧] صفتهم، وهو كـ ﴿ٱلَّذِينَ / يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] سواء.

ومثل ذلك كثير في وقوف السجاوندي، فلا يغتر بكل ما فيه، بل يتبع فيه الأصوب ويختار منه الأقرب.

خامسها: يغتفر في طول الفواصل، والقَصَص، والجمل المعترضة، ونحو ذلك، وفي حالة جمع القراءات، وقراءة التحقيق، والترتيل، ما لا يغتفر في غير ذلك، فربما أجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يبح، وهذا الذي يسميه السجاوندي «المرخّص ضرورة». ومثّله بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢] والأحسن تمثيله بنحو ﴿قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] وبنحو ﴿وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧] وبنحو ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧] وبنحو ﴿عَٰهَدُوا۟ۖ﴾ [البقرة: ١٧٧] ونحو كل من ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلى آخره، وهو إلى ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْۖ﴾ [النساء: ٢٤] إلّا أن الوقف على آخر الفاصلة قبله أكفى. ونحو كلّ من فواصل ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] إلى آخر القصة، وهو ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١١].

ونحو فواصل ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١] إلى جواب القسم عند الأخفش والكوفيين والزجاج وهو ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾(١) [ص: ١٤] وقيل الجواب ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣] أي لكم، وحذفت اللام.

(١) في المطبوع: (العقاب)، وهو خطأ.

وقيل الجواب: ﴿صٓ﴾ على أن معناه صدق الله، أو محمد.

وقيل الجواب محذوف تقديره: لقد جاءكم، أو إنه لمعجز، أو ما الأمر كما تزعمون، أو إنك لمن المرسلين(١).

ونحو ذلك الوقف على فواصل ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] إلى ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] ولذلك أجيز الوقف على ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢] دون ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] وعلى ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] دون ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وإن كان ذلك كله معمول ﴿قُلْ﴾ ومن ثم كان المحققون يقدّرون إعادة العامل، أو عاملاً آخر، أو نحو ذلك فيما طال.

سادسها: كما اغتفر الوقف لما ذكر، قد لا يغتفر ولا يحسن فيما قصر من الجمل، وإن لم يكن التعلق لفظياً نحو ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٨٧] ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٧] لقرب الوقف على: ﴿بِٱلرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٨٧] وعلى: ﴿ٱلْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧].

ونحو ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] لم يغتفروا / القطع عليه لقربه من ﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ وأكثرهم لم يذكر ﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ﴾ لقربه من ﴿وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾، وكذا لم يغتفر كثير منهم الوقف على ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ﴾ لقربه من ﴿وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ وبعضهم لم يرض الوقف على ﴿وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ لقربه من ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾، وكذا لم يرضوا الوقف على ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ﴾

(١) انظر: الدر المصون: ٩/ ٣٤٤-٣٤٦.

[آل عمران: ٢٧] وعلى ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ لقربه من ﴿وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ ومن ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧].

وقد يغتفر ذلك في حالة الجمع، وطول المدّ، وزيادة التحقيق وقصد التعليم؛ فيلحق بما قبل لما ذكرنا، بل قد يحسن؛ كما أنه إذا عرض ما يقتضي الوقف من بيان معنىً، أو تنبيهٍ على خفيّ؛ وقف عليه وإن قَصُر، بل ولو كان كلمة واحدة ابتدئ بها، كما نصّوا على الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ و﴿كَلَّا﴾ ونحوهما مع الابتداء بهما؛ لقيام الكلمة مقام الجملة كما سنبيّنه.

سابعها: قد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضادّ، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر، كمن أجاز الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢] فإنه لا يجيزه على ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، والذي يجيزه على ﴿فِيهِ﴾ لا يجيزه على ﴿لَا رَيْبَ﴾، وكالوقف على ﴿مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] يراقب الوقف على ﴿مَّا﴾ من قوله ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ وكالوقف على ﴿مَاذَآ﴾ يراقب ﴿مَثَلًا﴾ وكالوقف على ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإنّ بينه وبين ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ مراقبة، وكالوقف على ﴿وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٠] فإنّ بينه وبين ﴿كَدَأْبِ / ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ مراقبة، وكذلك الوقف على ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] بينه وبين ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مراقبة، وكالوقف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٢٦] فإنه يراقب ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦] وكذا الوقف على ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١] يراقب ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾.

وأوّل من نبّه على «المراقبة».في الوقف الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازي، أخذه من «المراقبة».في «العَروض»[١].

ثامنها: ربما يراعى في الوقف «الازدواج».فيوصَل ما يوقف على نظيره مما يوجد التمام عليه وانقطع تعلقه ممّا بعده لفظاً، وذلك من أجل ازدواجه نحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤] مع ﴿وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ ونحو ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] مع ﴿وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ونحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦] ونحو ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ﴾ [آل عمران: ٢٧] مع ﴿وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ ونحو ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ مع ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ ونحو ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٦] مع ﴿وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾، وهذا اختيار نُصَير بن محمد ومن تبعه من أئمّة الوقف[٢].

تاسعها: لا بدّ من معرفة أصول مذاهب الأئمّة القراء في الوقف والابتداء؛ ليعتمد في قراءة كلٍّ مذهبه.

فنافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى، كما ورد عنه النص بذلك.

---

(١) المراقبة بين الوقفين ألاّ يثبتا معاً، ولا يسقطا معاً، بل يوقف على أحدهما، أمّا في «العروض».فهي عدم اجتماع «الزحافين».فإذا وجد أحدهما لم يحصل الآخر، ولا يصح أن تخلو التفعيلة منهما، والمراقبة تكون في بحري «المضارعَ» و«المقتضب».

وانظر تفصيل كل ذلك في: العمدة: ١/ ٢٩١-٢٩٢، الوافي: ١٦٥، الهادي: ١/ ٥٥-٥٧، شرح أهدى سبيل: ١٣٤-١٣٥.

(٢) هذه الفقرة كلها جاءت في المطبوع «سابعاً» قبل التي قبلها، وهو تحريف من النساخ. والله أعلم.

وابن كثير روينا عنه نصّاً أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وعلى قوله ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] وعلى ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] لم أُبال بعدها وقفت أو لم أقف، وهذا يدلّ على أنه يقف حيث ينقطع نَفَسُه[1]، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي الوقف على رءوس الآي مطلقاً، ولا يتعمد في أوساط الآي وقفاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

وأبو عمرو فروينا عنه أنه كان يتعمد الوقف على رءوس الآي ويقول: هو أحب إليّ، وذكر عنه الخزاعي أنه كان يطلب حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي: أنه كان يراعي حسن الوقف.

وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائيّ كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام.

وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف عند انقطاع النفس، فقيل: لأن قراءته التحقيقُ والمدّ الطويل، فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام ولا إلى الكافي.

---

(١) لقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون مراده بقوله: (لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف) ما كان مثلها في كونها كلاماً تامّ المعنى، على أن قوله (لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف) لم يدل على عدم الوقف على ما سواه، بل يحتمل الوجهين.

وقول الشيخ: وهذا يدل على أنه يقف حيث ينقطع نفسه، إن أراد أنه مخصوص به فغير مسلّم؛ لأن كل واحد من القراء -هذه الحالة- أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وإن أراد معنى آخر فليبين من أي اللفظ من كلامه فهم ذلك. اهـ. بحر الجوامع: ق٧٨/ ب.

وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وقفاً معيّناً، ولذلك آثر وصل السورة بالسورة، فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة[1].

والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداء، كذا حكى عنهم غير واحد، منهم الإمامان أبوا[2] الفضل الخزاعيّ والرازي رحمهما الله تعالى.

عاشرها: في الفرق بين الوقف، والقطع، والسكت:/

هذه العبارات جرت عند كثير من المتقدمين مراداً بها الوقف غالباً، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيّدة، وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحقّقين فإن القطع عندهم: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمُعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة كالذي يقطع على حزب، أو وِرْد، أو عُشر، أو في ركعة ثم يركع، أو نحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة

---

(١) لقائل أن يقول: كون القرآن عنده كالسورة الواحدة؛ لا يقتضي أن لا يتعمد وقفاً معيناً، ولا إيثار وصل السورة بالسورة، لِمَ لا يجوز أن يكون ذلك منه لأجل الحرص على التلاوة، أو لأجل إظهار المهارة في العلم بكيفية طرق الوصل وتعليمها، ولو اقتضى عدم تعمد توقف إنما يقتضي وصل السورة بالسورة، لا عدم تعمد الوقف في أوساط السورة، ولواقتضى ينبغي أن يقتضي في السورة الواحدة عدم تعمد الوقف عند سائر القراء أيضاً وليس كذلك، تأمل.

وأيضاً الملازمة في قوله: فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة؛ ممنوعة. اهـ بحر الجوامع: ق ٧٩/ أ.

(٢) كذا بالتثنية وهو الصواب، وفي المطبوع «أبو» بالإفراد، وهو تحريف.

المستأنفة أدباً[١] ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رءوس الآي في نفسها مقاطع[٢].

أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروزآبادي في آخرين مشافهة عن أبي الحسن علي بن أحمد السعدي،[٣] أنا محمد بن أحمد الصيدلانيّ[٤]؛ في كتابه عن الحسن بن أحمد الحداد، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الفضل، أنا أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعيّ، أخبرني أبو عُمر بن حيُّويَه،[٥] حدثنا أبو الحسن[٦] بن المنادي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا الحسين بن محمد المروزي، حدثنا خلف[٧] عن أبي سنان هو ضرار بن مرة[٨] عن عبد الله بن

(١) «أدباً» من (س) فقط.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٨٧.

(٣) هو ابن البخاري، تقدمت ترجمته ص: ٨.

(٤) أبو جعفر، مسند الوقت، روى عنه الضياء وغيره، توفي سنة (٦٠٣ هـ).
انظر: التكملة: ٢/ ١٢١-١٢٢، السير: ٢١/ ٤٣٠-٤٣١.

(٥) محمد بن العباس بن محمد، الخزاز، البغدادي، سمع الباغندي والبغوي وغيرهما، وحدث عنه البرقاني والخلال وغيرهما، توفي سنة (٣٨٢ هـ).
تنبيه: في المطبوع «أبو عمرو» وهو خطأ.
انظر: تاريخ بغداد: ٣/ ١٢١-١٢٢، المنتظم: ٧/ ١٧٠-١٧١، السير: ١٦/ ٤٠٩-٤١٠.

(٦) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: «الحسين».مصغراً.

(٧) خلف بن خليفة، تغير قبل موته، واختلط، صدوق، قال الحاكم: أخرجه مسلم في الشواهد، توفي سنة (١٨١ هـ).
انظر: من تكلم فيه: ١/ ٧٦، الجرح والتعديل: ٣/ ٣٦٩-٣٧٠، السير: ٨/ ٣٤١-٣٤٢.

(٨) الشيباني، سمع سعيد بن جبير، روى عنه الثوري وابن عيينة.
انظر: المقتنى في سرد الكنى: ١/ ٩٥، الكنى والأسماء:١/ ٤٠٢.

أبي الهذيل[(١)] أنه قال: إذا افتتح أحدكم آية يقرؤها فلا يقطعها حتى يتمها[(٢)].

وأخبرتنا به أم محمد بنت محمد السعدية إذناً، أخبرنا عليّ بن أحمد جدّي، عن أبي سعد الصفار، ثنا أبو القاسم بن طاهر،[(٣)] أخبرنا أبو بكر الحافظ،[(٤)] أخبرنا أبو نصر بن قتادة،[(٥)] أخبرنا أبو منصور النَّضْرُوي،[(٦)] حدثنا أحمد بن نجدة،[(٧)] ثنا سعيد بن منصور، ثنا خلف بن خليفة، حدثنا أبو سنان عن ابن أبي الهذيل قال: إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمّها.

قال الخزاعي: في هذا دليل على أنه لا يجوز قراءة بعض الآية في الصلاة حتى يتمّها، فيركع حينئذ، قال: فأما جواز ذلك لغير المصلّي فمجمع عليه.

---

(١) العنزي، روى عن ابن مسعود رضي الله عنه وأبي هريرة وغيرهما، وروى عنه عطاء بن السائب وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٢-٤٦٣ - الجرح والتعديل: ٥/ ١٩٦، الحلية: ٤/ ٣٥٨-٣٦٤، السير: ٤/ ١٧٠-١٧١.

(٢) عقّب المؤلف على ذلك بقوله: وقد حمله أئمتنا على أن مراده بذلك القراءة في الصلاة ونحو ذلك من القطع لا الوقف والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٣.

(٣) هو زاهر الشحامي، تقدم ص: ٨.

(٤) هو الإمام البيهقي، تقدم ص: ٣٥٦.

(٥) لم أعرفه.

(٦) العباس بن الفضل بن زكريا، ثقة، مسند، روى عنه الدقاني وغيره، وثقه الخطيب، توفي سنة (٣٧٢ هـ)، انظر: السير: ١٦/ ٣٣١، الشذرات: ٣/ ٧٩.

(٧) المحدّث القدوة، أبو الفضل الهروي، الثقة، حدّث عنه أبو إسحاق البزاز وغيره، توفي سنة (٢٩٦ هـ). انظر: السير: ١٣/ ٥٧١، الشذرات: ٢/ ٢٢٤.

قلت: كلام ابن أبي الهذيل أعمّ من ذلك، ودعوى الخزاعيّ الإجماع على الجواز لغير المصلي فيها نظر، إذ لا فرق بين الحالتين[١] والله تعالى أعلم.

وقد أخبرتني به أسند من هذا الشيخة الصالحة أم محمد ست العرب ابنة / محمد بن علي[٢] بن أحمد بن[٣] البخاري رحمهما الله فيما شافهتني به بمنزلها من الزاوية الأرموية[٤] بسفح قاسيون في سنة ستّ وستين وسبعمائة، أخبرنا جدّي أبو الحسن عليّ المذكور قراءة عليه وأنا حاضرة، أخبرنا أبو سعد عبد الله بن عمر بن الصفار في كتابه، أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر الشّحاميّ، أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الحافظ، أنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا أبو منصور النضروي، ثنا أحمد بن نجدة، أنا سعيد بن منصور، ثنا أبو الأحوص عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل أنه[٥] قال: كانوا يكرهون أن يقرؤوا بعض الآية ويدعوا بعضها.

وهذا أعمّ من أن يكون في الصلاة أو خارجها، وعبد الله بن أبي الهذيل هذا تابعيّ كبير، وقوله: (كانوا) يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك، والله تعالى أعلم[٦].

---

(١) لقائل أن يقول: بين الحالتين فرق وهو؛ أن الاقتصار ببعض الآية في الصلاة ممنوع؛ لأنه يستلزم ترك الفرض، وفي غير الصلاة لا يستلزم شيئاً، فلا وجه لمنعه في خارج الصلاة. اهـ. بحر الجوامع: ق٨٠/ ب.

(٢) في (س) «عثمان»، خطأ.

(٣) (بن) سقطت من المطبوع.

(٤) وهي فوق الروضة بجبل قاسيون، أسسها الشيخ الصالح القدوة عبد الله بن يونس الأرموي المتوفى سنة (٦٣١ هـ).

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ٢/ ١٩٦.

(٥) (أنه) سقطت من المطبوع.

(٦) رواه أبو عبيد في: فضائل القرآن: ١٩٠.

والوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً؛ يتنفّس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة؛ إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، كما تقدّم جوازه في أقسامه الثلاثة لا بنيّة الإعراض[١]، وتنبغي البسملة معه في «فواتح» السور كما سيأتي[٢]، ويأتي في رءوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسماً كما سيأتي، ولا بدّ من التنفّس معه، كما سنوضحه.

والسكت: عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس.

وقد اختلفت ألفاظ أئمّتنا في التأدية عنه بما يدلّ على طول السكت وقصره، فقال أصحاب سُليم عنه عن حمزة في السكت على الساكن قبل الهمز: سكتة يسيرة[٣].

وقال جعفر الوزّان[٤] عن عليّ بن سُليم[٥] عن خلاّد: لم يكن يسكت على السواكن كثيراً[٦].

---

(١) انظر: ص: ٥٨٥.

(٢) انظر: ص: ٦٦٦.

(٣) انظر: جامع البيان: ١١٥ب.

(٤) ابن محمد، القرشي، يعرف بصنجة، مقرئ متصدر من أئمة القراء المشهورين.
غاية النهاية: ١/ ١٩٤.

(٥) كذا في النسخ: (سليم)، وذكر في ترجمته أنه: سلم، بدون ياء، وهو الصواب.
وهو: علي بن الحسين بن سلم، النخعي، راوٍ مشهور، قال أبو العلاء: يروي عن خلاد وسُليم، وهو صادق في كليهما.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٣.

(٦) انظر: جامع البيان: ١١٥.

وقال الأشناني: سكتة قصيرة[١].

وقال قتيبة عن الكسائي: سكت سكتة مختلسة من غير إشباع[٢].

وقال النقار[٣] عن الخياط[٤] يعني عن[٥] الشموني[٦] عن الأعشي: تسكت حتى يظن أنك قد نسيت ما بعد الحرف[٧].

وقال أبو الحسن طاهر بن غلبون: وقفة يسيرة[٨].

وقال مكيّ: وقفة خفيفة[٩].

وقال ابن شريح: وقيفة[١٠].

---

(١) انظر: جامع البيان: ١١٥.

(٢) انظر: جامع البيان: ١١٥.

(٣) الحسن بن داود، أبو علي، نحوي، مصدر حاذق، من أضبط أصحاب الخياط، وقرأ عليه (٤٠) ختمة ذكر له الذهبيّ رؤيا لطيفة، توفي قبل سنة (٣٥٠ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٢، المعرفة: ٢/ ٥٩٢-٥٩٣، بغية الوعاة: ١/ ٥٠٣.

(٤) القاسم بن أحمد أبو محمد، يعرف بالقملي، إمام في قراءة عاصم، حاذق، ثقة، أجمع الناس على تفضيله في قراءة عاصم، توفي سنة (٢٩١ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٦-١٧، المعرفة: ١/ ٤٩٤-٤٩٥، تاريخ بغداد: ١٢/ ٤٣٨.

(٥) (عن) سقطت من المطبوع.

(٦) محمد بن حبيب، أبوجعفر، مقرئ ضابط مشهور، تلقن القرآن من الأعمش تلقيناً.توفي بعد سنة (٢٤٠هـ).
الشمّوني: لم أجد نسبتها إلى شيء، والله أعلم.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١١٤-١١٥، المعرفة: ١/ ٤١٣.

(٧) انظر: جامع البيان: ١١٥ب.

(٨) الذي وقفت عليه في التذكرة: (وقفة خفيفة). التذكرة: ١/ ١٤٥ و ٢/ ٤١٢.

(٩) التبصرة: ٥٧٢ -٥٧٣.

(١٠) الكافي: ١٢٤.

وقال أبو العز: سكتة يسيرة هي أكثر من سكت القاضي عن رويس[١].

وقال الحافظ / أبو العلاء يسكت حمزة والأعشى[٢] وابن ذكوان من طريق العلويّ[٣]، والنهاوندي عن قتيبة، من غير قطع نَفَس وأتمّهم سكتة[٤] حمزة والأعشى[٥].

وقال أبو محمد سبط الخياط: حمزة وقتيبة يقفان وقفة يسيرة من غير مهلة[٦].

وقال أبو القاسم الشاطبي: [سكتاً مقلّلاً][٧].

وقال الداني: سكتة لطيفة من غير قطع. وهذا لفظه أيضا في السكت بين السورتين من «جامع البيان»[٨]

وقال فيه ابن شريح: بسكتة خفيفة[٩].

وقال ابن الفحّام: سكتة خفيفة[١٠].

---

(١) الإرشاد: ١٨٨، وقال في الكفاية: وقفة يسيرة اهـ: ٢٢٦.

(٢) تقدمت ترجمته ص: ٤٠٤.

(٣) تقدمت ترجمته ص: ٢٦٨.

(٤) في غاية الاختصار: (سكتاً) انظره: ١/ ٢٦٦.

(٥) غاية الاختصار: ١/ ٢٦٥-٢٦٦.

(٦) المبهج: ١/ ٣٢٦.

(٧) الشاطبية: ١٩.

(٨) التيسير: ١٤٢، جامع البيان: ١/ ٥٩/ ب.

(٩) الكافي: ١٤.

(١٠) التجريد: ١٩ب.

وقال أبو العزّ: مع سكتة يسيرة[١].

وقال أبو محمد في «المبهج»: وقفة تـؤذن بإسرارهـا، أي بـإسرار البـسملة، وهذا يدل على المهلة[٢].

وقال الشاطبي: [وسكتهم المختار دون تنفس][٣].

وقال أيضاً: [وسكتة حفص دون قطع لطيفة][٤].

وقال الداني في ذلك: بسكتة لطيفة من غير قطع[٥].

وقال ابن شريح: وقيفة[٦].

وقال أبو العلاء: بوقيفة[٧].

وقال ابن غلبون: وقفة خفيفة[٨].

وكذا قال المهدوي[٩]، وقال ابن الفحّام: سكتة خفيفة[١٠].

---

(١) الإرشاد: ١٨٨.

(٢) المبهج: ١/ ٣٤٥.

(٣) الشاطبية: ٦٦.

(٤) المصدر السابق.

(٥) التيسير: ١٤٢.

(٦) الكافي: ١٢٤.

(٧) غاية الاختصار: ٢/ ٥٥٢.

(٨) التذكرة: ٢/ ٤١٢.

(٩) لم أجده في (شرح الهداية).

(١٠) التجريد:٣٦ب.

وقال القلانسي في سكت[1] أبي جعفر على حروف الهجاء: يفصل بين كل حرف[2] منها بسكتة يسيرة[3].

وكذا قال الهمذاني[4].

وقال أبو العزّ: ويقف على: ﴿صٓ﴾ و ﴿قٓ﴾ و ﴿نٓ﴾ وقفة يسيرة[5].

وقال الحافظ أبو عمرو في «الجامع»: واختياري فيمن ترك الفصل سوى حمزة أن يسكت القارئ على آخر السورة بسكتة خفيفة[6] من غير قطع شديد[7].

فقد اجتمعت ألفاظهم على أن «السكت» زمنه دون زمن الوقف عادة، وهم في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق، والحدر، والتوسط، حسبما تحكمه المشافهة.

وأما تقييدهم بكونه دون تنفس فقد اختلفت أيضاً في المراد به آراء بعض[8]

(١) في (س): «وقف».
(٢) في (س): «حرفين».
(٣) الكفاية الكبرى: ٢٢٦.
(٤) غاية الاختصار: ٢/ ٤٠٤.
(٥) الإرشاد: ٢٠٧.
(٦) في (ظ): «خفية».
(٧) جامع البيان: ١/ ٥٩/ب وفي المطبوع: (شديدة) وهو خطأ.
(٨) في (س): «بعض آراء».

المتأخرين، فقال الحافظ أبو شامة: الإشارة بقولهم[١] [دون تنفس] إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة[٢].

وقال الجعبريّ: قطع الصوت زماناً قليلاً أقصر من زمن إخراج النَّفَس؛ لأنه إن طال صار وقفاً يوجب البسملة[٣].

وقال الأستاذ ابن بَصْخان: أي دون مهلة، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس؛ بدليل أن القارئ إذا أخرج نَفَسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك فدلّ على أن التنفس هنا بمعنى المهلة[٤].

وقال ابن جبارة: «دون تنفس» يحتمل معنيين: أحدهما: سكوت يقصد به الفصل بين السورتين / لا السكوت الذي يقصد به القارئ التنفس، ويحتمل أن يراد به سكوت دون السكوت لأجل التنفس، أي أقصر منه، أي دونه في المنزلة والقصر؛ لكن يحتاج إذا حمل الكلام على هذا المعنى أن يعلم مقدار السكوت لأجل التنفس، حتى يجعل هذا دونه في القصر. قال: ويعلم ذلك بالعادة وعرف القراء[٥].

قلت: الصواب حمل «دون».من قولهم [دون تنفس] أن تكون بمعنى «غير» كما دلّت عليه نصوص المتقدمين، وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين من أن

---

(١) في إبراز المعاني: «قوله»: وهو الصحيح، والمراد به الشاطبيّ رحمه الله.

(٢) في إبراز المعاني: ١/ ٢٣٢.

(٣) كنز المعاني: ٢/ ١٨٨.

(٤) لم أجد هذا المصدر.

(٥) لم أجد هذا المصدر.

السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس، سواء قَلّ زمنه أم كثر، وإنَّ حملَه على معنى «أقلّ» خطأٌ، وإنما كان هذا صواباً لوجوه:

أحدها: ما تقدم من النصّ عن الأعشى «تسكت حتى يظن أنك قد نسيت»، وهذا صريح في أنّ زمنه أكثر من زمن إخراج النَّفَس وغيره.

ثانيها قول صاحب «المبهج»: سكتة تؤذن بإسرارها، أي بإسرار البسملة، والزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من زمن[1] إخراج النَّفَس بلا نظر.

ثالثها: أنه إذا جعل بمعنى أقلّ فلا بد من تقديره، كما قدروه بقولهم: أقل من زمان إخراج النفس ونحو ذلك، وعدمُ التقدير أولى.

رابعها: أن تقدير ذلك على الوجه المذكور لا يصح؛ لأن زمن إخراج النفس وإن قلّ لا يكون أقلّ من زمن قليل السكت، والاختبار يبيّن ذلك.

خامسها: أن التنفس على الساكن في نحو: ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿ٱلْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿وَقُرْءَانٍ﴾ [الحجر: ١] و ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] ممنوع اتفاقاً، كما لا يجوز التنفس[2] على الساكن في نحو: ﴿ٱلْخَٰلِقُ﴾ [الحشر: ٢٤] و ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] و ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: ١] و ﴿مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧] إذ

---

(١) (زمن): سقطت من المطبوع.

(٢) في (س): «الوقف».

التنفس في وسط الكلمة لا يجوز(١)، ولا فرق بين أن يكون بين سكون وحركة، أو بين حركتين.

وأمّا استدلال ابن بَصْخان بأن القارئ إذا أخرج نَفَسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك؛ فإن ذلك ليس على إطلاقه، فإنّه إن أراد مطلق السكت فإنه يمنع من ذلك إجماعاً، إذ لا يجوز التنفس في أثناء الكلمة كما قدمنا، وإن أراد سكتاً(٢) بين السورتين من حيث إن كلامه فيه، فإن ذلك جائز باعتبار أن أواخر السور في نفسها تمام، يجوز القطع عليها والوقف، فلا محذور من التنفس
عليها،/ نعم لا يخرج وجه السكت مع التنفس، فلو تنفس القارئ آخر سورة ١
لصاحب السكت أو على ﴿عِوَجَا ۜ﴾ [الكهف: ١] و ﴿مَّرْقَدِنَا ۜ﴾ [يس: ٥٢] لحفص

(١) يمكن أن يجاب عن الأول بأن يقال: لا نسلم أن نص بعض الأئمة (تسكت حتى تظن أنك قد نسيت) يدل على أن زمنه أكثر من زمن إخراج النَّفَس، فضلاً عن التصريح به؛ لأنه يجوز أن يكون السكوت في زمن أقل من زمان إخراج النفس مظنة النسيان.
وعن الثاني: بأن زمان قراءة البسملة يجوز أن يكون أقل من زمن إخراج النفس على سبيل العادة، إذا قرأ القارئ بسرعة، فهلّا أطلقتم بقولكم: إن الزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من زمن إخراج النفس بلا نظر.
وعن الثالث: أن التقدير في كلام الفصحاء لحصول معنىً حَسَنٍ معقولٍ لاشبهة فيه، أحسنُ من عدم التقدير فيه، وقد كان له معنى فيه شبهة لا معقولية فيه.
وعن الرابع: بأنه لا يلزم من التقدير المذكور أن يكون زمن إخراج النفس أقل من زمن قليل السكت، حتى لا يصح ذلك التقدير على الوجه المذكور.
وعن الخامس: المنع إنما هو باعتبار كون السكوت المستلزم للمهلة معه عادة، وليس المراد أن مجرد النَّفَس أعمّ من أن يكون مع السكوت المستلزم للمهلة أو لا غير جائز؛ لأنه لا جهة لمنع التنفس على الساكن بحيث لا يلزم قطع في الكلمة معه. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨١-٨٢.
(٢) كذا في (س)، وفي البقية: «سكت».

من غير مهلة؛ لم يكن ساكتا ولا واقفاً؛ إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة(١)، والسكت لا يكون معه تنفس(٢) * فاعلم ذلك وإن كان لا يفهم من كلام أبي شامة ومن تبعه *.(٣)

خاتمة: الصحيح أن السكت مقيّد بالسماع والنقل، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته، وذهب ابن سعدان فيما حكاه عن أبي عمرو، وأبو بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه أبو الفضل الخزاعيّ؛ إلى أنه جائز في رؤوس الآي مطلقاً حالة الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك، وإذا صحّ حمل ذلك جاز، والله تعالى أعلم.

---

(١) هذا القول غير مسلّم، بل الوقف قطع الصوت على آخر الكلمة مع إسكانه، مع مهلة يجري فيها التنفس عادة. ومَن شَرط التنفس فإنما شرط باعتبار كون المهلة معه عادة، فإن مَن حبس نفسه على خلاف العادة زماناً طويلاً، وقرأ فيه خمس آيات مع السكوت في كل آية مقدار زمان التنفس عادة من غير إخراج النفس، لا يقال له: لمْ يقف، ولو قيل له: إنه لم يقف، فمع كونه مستبعداً جداً يكون مجرد اصطلاح ولا مشاحة فيه. فالحقّ أن مهلة زمان السكت دون مهلة زمان التنفس، ومهلة زمان الوقف مقدار مهلة زمان التنفس عادة، وإن أجرى التنفس على خلاف العادة في الأول بلا سكوت مستلزم لمهلة، ولم يجر في الثاني مع السكوت المستلزم للمهلة مقدار التنفس عادة. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨٢ / أ.

(٢) لقائل أن يقول: إن أردتم بقولكم: لا يجوز التنفس في أثناء الكلام، التنفس مع السكوت المستلزم للمهلة فعدمُ جوازه مُسلَّم، لكن لا يضر ذلك ابن بصخان؛ لأن مراده ليس في ذلك، وإن أردتم أعمّ من أن يكون مع السكوت وعدم السكوت فعدم جوازه ممنوع، لِمَ لا يجوز أن يكون التّنفّس مع عدم السكوت المستلزم للمهلة بحيث لا يقع قطع في الكلمة، ولا شك أن مجرد التنفس في أثناء الكلام غير ممنوع، نعم باعتبار كون السكوت المستلزم للمهلة معه يكون ممنوعاً.

ففي الحقيقة السكوت المستلزم للمهلة في أثناء الكلام ممنوع؛ لأنه يقع معه قطع في الكلمة، فأما مجرد التنفس بحيث لا يقع معه قطع في الكلمة ليس ممنوعاً بل لا جهة لمنعه. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨١/ ب.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

باب اختلافهم في الاستعاذة

والكلام عليها من وجوه:

الأول: في صيغتها، وفيه مسألتان:

الأولى: أن المختار لجميع القرّاء من حيث الرواية (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) كما ورد في سورة «النحل»[1]؛ فقد حكى الأستاذ أبو طاهر بن سوار، وأبو العزّ القلانسيّ وغيرهما الاتفاق على هذا اللفظ بعينه[2].

وقال الإمام أبو الحسن السخاويّ في كتابه «جمال القرّاء»: إن الذي عليه إجماع الأمة هو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)[3]، وقال الحافظ أبو عمرو الداني: إنه هو المستعمل عند الحذاق دون غيره.[4]

وهو المأخوذ به عند عامّة الفقهاء؛ كالشافعيّ وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم، وقد ورد النص بذلك عن النبي ﷺ، ففي «الصحيحين» من حديث سليمان بن صُرَد[5] رضي الله عنه قال: استبّ رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس،

---

(١) يقصد قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨].

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ٦٢، التلخيص: ١٣٣، التبصرة: ٢٤٦، الكافي: ١٣، المستنير: ١/ ٤٣٩، الكفاية الكبرى: ٢١٣، ولم يذكرها في الإرشاد، العنوان: ٦٥، التجريد: ١٩ب، تلخيص العبارات: ٢١-٢٢، إيضاح الرموز: ٢٠.

(٣) انظر: جمال القراء: ٢/ ٤٨٢.

(٤) التيسير: ١٦.

(٥) الخزاعي، الصحابي الجليل، روى عنه: يحيى بن يعمر وغيره، توفي رضي الله عنه سنة (٦٥ هـ). انظر: طبقات ابن سعد: ٧/ ١٧، الاستيعاب: ١٠٨، السير: ٣/ ٣٩٤-٣٩٥.

وأحدهما يسبّ صاحبه مغضباً قد احمّر وجهه، فقال النبيّ ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده؛ لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

الحديثُ لفظ / البخاريّ في باب «الحذر» من الغضب في كتاب «الأدب»، ورواه أبو يعلى الموصليّ في «مسنده» عن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، وكذا رواه الإمام أحمد، والنسائيّ في «عمل اليوم والليلة». وهذا لفظه أيضاً[١]، وأبو داود، ورواه أيضاً الترمذي من حديث معاذ بن جبل بمعناه[٢]، وروي هذا اللفظ من التعوّذ أيضاً من حديث جبير بن مطعم، ومن حديث عطاء بن السائب عن السلميّ عن ابن مسعود[٣].

وقد روى أبو الفضل الخزاعيّ عن المطوعيّ عن الفضل بن الحباب عن روح بن عبد المؤمن قال: قرأت على يعقوب الحضرميّ فقلت: أعوذ بالسميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على سلام أبي[٤] المنذر فقلت: أعوذ بالسميع العليم. فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان

(١) من (س)، وفي المطبوع: (نصاً) وهو تحريف.

(٢) لم أجده عند (الترمذي) لا بلفظه ولا بمعناه عن (معاذ) رضي الله عنه، بل وجدت فيه: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبيّ ﷺ فقال: علمني شيئاً ولا تكثر عليّ لعلّي أعيه، قال: «لا تغضب، فردد ذلك مراراً، كل ذلك يقول: لا تغضب»، قال الترمذي: وفي الباب عن أبي سعيد سليمان بن صرد، وهذا حديث حسن صحيح غريب. اهـ.

انظر: سنن الترمذي: ٤/ ٣٧١.

(٣) البخاري: ٥/ ٢٢٤٨، مسلم: ٤/ ٢٠١٥، المسند: ٥/ ٢٤٠، سنن أبي داود: ٥/ ١٣٩-١٤٠، عمل اليوم والليلة: ١/ ٣٠٦، السنن الكبرى: ٦/ ١٠٤.

(٤) في المطبوع: (ابن) بدل (أبي) وهو خطأ، فهي كنيته لا اسم أبيه.

الرجيم) فإني قرأت على عاصم بن بهدلة فقلت: أعوذ بالسميع العليم. فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على زرّ بن حبيش فقلت: أعوذ بالسميع العليم. فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقلت: أعوذ بالسميع العليم، فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على النبي ﷺ فقلت: أعوذ بالسميع العليم فقال لي: «يا ابن أمّ عَبْد قُلْ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أخذته عن جبريل عن ميكائيل[١] عن اللوح المحفوظ». حديث غريب[٢] جيّد الإسناد من هذا الوجه[٣].

ورويناه مسلسلاً من طريق روح أيضاً؛ قرأت على الشيخ الإمام العالم، العارف، الزاهد جمال الدين أبي محمد محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد الجمال النّسائي[٤] مشافهة فقلت أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على الشيخ الإمام، شيخ السنّة سعيد[٥] الدين محمد بن مسعود بن محمد الكازروني[٦] فقلت: أعوذ بالله السميع العليم،

(١) في (س) فقط: «عليهما الصلاة والسلام».

(٢) هو الذي رواه واحد فقط، ويسمّى أيضاً الفرد المطلق.

انظر: ألفية السيوطي: ٤٤-٤٥، تدريب الراوي: ٢/ ١٨٠-١٨٢.

(٣) الكامل: ق١٥٥/ ب.

(٤) انظر ترجمته ص: ٧٧.

(٥) في المطبوع: (سعد) وهو تحريف.

(٦) في المطبوع: (الكارزيني) وهو تحريف.

هو: شيخ المحدثين في فارس، سمع الكثير، وأجاز له المزي وغيره، وخرّج (المسلسلات)، توفي سنة (٧٥٨ هـ). انظر: الدرر الكامنة: ٤/ ٢٥٥.

فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي الربيع عليّ بن عبد الصمد بن أبي الجيش:[١] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على والدي[٢] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على محي الدين أبي محمد / يوسف بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي[٣] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على والدي أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي الحسن علي بن يحيى البغدادي[٤] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري،[٥] أعوذ بالله السميع العليم، * فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)*[٦] فإني قرأت على هَنَّاد بن إبراهيم النسفي[٧]، أعوذ بالله السميع

(١) لم أعرفه.

(٢) عبد الصمد بن أحمد، البغدادي، الحنبلي، شيخ القراء ببغداد، إمام عارف محقق زاهد ثقة ورع، روى عن الناقد أكثر من (٣٠) كتاباً في القراءات، توفي سنة (٦٧٦ هـ). المعرفة: ١/ ٣٨٧-٣٨٨.

(٣) محتسب بغداد، تولى تدريس المدرسة المستنصرية للحنابلة، وكان يتردد في الرسائل إلى الملوك حتى صار أستاذ دار الخلافة، توفي في وقعة التتر قتيلاً سنة (٦٥٣ هـ).

انظر: وفيات الأعيان: ٣/ ١٤٢.

(٤) لم أعرفه.

(٥) انظر ترجمته ص: ٥٢٠.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٧) من المحدّثين المكثرين، والحفاظ المشهورين، قال عنه ابن ناصر الدين: لكنه ضعيف مكثر من رواية الموضوعات. توفي سنة (٤٦٥ هـ).

انظر: الشذرات: ٣/ ٤٢٤.

العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على محمود بن المثنى بن المغيرة[١] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي عصمة محمد بن أحمد السجزي،[٢] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي محمد عبد الله بن عجلان بن عبد الله الزنجاني[٣] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي عثمان سعيد بن عبد الرحمن الأهوازي[٤] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على محمد بن عبد الله بن بسطام[٥] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على روح بن عبد المؤمن أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على يعقوب بن إسحاق الحضرمي أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على سلاّم أبي[٦] المنذر أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عاصم بن أبي النجود أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على زرّ بن حبيش أعوذ بالله السميع العليم، فقال

(١) لم أعرفه.

(٢) لم أعرفه.

(٣) لم أعرفه.

(٤) لم أعرفه.

(٥) لم أعرفه.

(٦) في المطبوع: (ابن) وهو خطأ.

لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على رسول الله ﷺ أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: « قل أعوذ بالله / من الشيطان الرجيم فإني قرأت على جبريل أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم قال جبريل: هكذ أخذت عن ميكائيل وأخذها ميكائيل عن اللوح المحفوظ»[١].

وقد أخبرني بهذا الحديث أعلى من هذا شيخاي الإمامان: الولي الصالح أبوالعباس أحمد بن رجب المقرئ، وقرأت عليه، «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، والمحدّث[٢] الكبير يوسف بن محمد السّرّمرّي البغداديان فيما شافهني[٣] به، وقرآ على أبي الربيع بن أبي الجيش المذكور.

وأخبرني به عاليا جدّاً جماعة من الثقات منهم؛ أبو حفص عمر بن الحسن ابن مزيد بن أميلة المراغيّ[٤]، وقرأت عليه «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، عن شيخه الإمام أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري، قال: أخبرنا الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ[٥]بن محمد بن الجوزي في «كتابه»، فذكره بإسناده.

---

(١) انظر: الكامل: ق: ١٥٥/ ب، المصباح: ٤/ ١٥٧٣.

(٢) في المطبوع: «المقرئ».قبل كلمة «المحدّث».وهو تحريف.

(٣) في (س): «شافهاني»، بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) انظر ترجمته ص: ٦١.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٩٠.

وروى الخزاعيّ أيضاً في كتابه «المنتهى» بإسناد غريب عن عبد الله بن مسلم ابن يسار[١] قال: قرأت على أبيّ بن كعب فقلت: أعوذ بالله السميع العليم، فقال: يا بنيّ، عمّن أخذت هذا ؟ قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)؛ كما أمرك الله عز وجلّ[٢].

الثانية: دعوى الإجماع على هذا اللفظ بعينه مشكلة، والظاهر أن المراد على أنه المختار فقد ورد تغيير هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص منه، كما سنذكره ونبيّن صوابه.

وأمّا أعوذ: فقد نقل عن حمزة فيه: «أستعيذ»، و«نستعيذ»، و«استعذت». ولا يصح، وقد اختاره بعضهم كصاحب «الهداية»[٣] من الحنفيّة، قال: لمطابقة لفظ القرآن، يعني قوله تعالى ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل : ٩٨] وليس كذلك[٤].

وقولُ الجوهريّ[٥]: عذت بفلان، واستعذت به؛ أي لجأت إليه[٦]، مردود عليه[٧] عند أئمّة اللسان، بل لا يجزي ذلك على الصحيح، كما لا يجزي: أتعوّذ، ولا تعوّذت.

---

(١) لم أجد له ترجمة مع شهرة ومكانة أبيه في العلم.

(٢) لم أجد هذا النص في «المنتهى» فلعله في كتابه الخاص بـ «الاستعاذة»، والله أعلم.

(٣) انظر ترجمته ص: ٣٧٣.

(٤) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٨٠.

(٦) الصحاح في اللغة: (عوذ).

(٧) (عليه): سقطت من المطبوع.

وذلك لنكتة[١] ذكرها الإمام الحافظ العلاّمة أبو أمامة محمد بن علي بن عبد الواحد بن النقاش[٢] رحمه الله تعالى في كتابه «اللاحق السابق والناطق الصادق». في التفسير فقال:

بيان الحكمة التي لأجلها / لم تدخل السين والتاء في فعل المستعيذ الماضي والمضارع وقد قيل له: استعذ، بل لا يقال إلا «أعوذ». دون «أستعيذ». و«أتعوّذ»، و«استعذت». و«تعوّذت»، وذلك أن السين والتاء شأنهما الدلالة على الطَّلَب، فوردتا في الأمر إيذاناً بطلب التعوذ، فمعنى استعذ بالله: اطلبْ منه أن يعيذك، فامتثال الأمر هو أن يقول: أعوذ بالله؛ لأن قائله متعوّذ أو مستعيذ قد عاذ والتجأ، والقائل: أستعيذ بالله ليس بعائذ؛ إنما هو طالب العياذ به، كما تقول أستخير الله، أي أطلب خِيرته، وأستقيله أي أطلب إقالته، وأستغفره أي أطلب مغفرته، فدخلت في فعل الأمر إيذاناً بطلب هذا المعنى من المعاذ به، فإذا قال المأمور أعوذ بالله، فقد امتثل ما طلب منه، فإنه طلب منه نفس الاعتصام والالتجاء، وفرق بين الاعتصام وبين طلب ذلك، فلمّا كان المستعيذ هارباً ملتجئاً معتصماً بالله أتى بالفعل الدالّ على طلب ذلك فتأمله.

قال: والحكمة التي لأجلها امتثل المستغفر الأمر بقوله: استغفر الله * أنه طلب منه أن يطلب المغفرة التي لا تتأتي إلا منه سبحانه[٣]، بخلاف العياذ واللّجأ

(١) النكتة: بالضم؛ هي اللطيفة المؤثرة في القلب، ثم أطلقت من باب المجاز على المسائل الحاصلة بالنقل المؤثر في القلب التي يقارنها نكت -ضرب- الأرض غالباً بنحو الأصبع. اهـ. التاج (نكت).

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٤٩.

(٣) (سبحانه): من (س).

والاعتصام، فامتثل الأمر بقوله: أستغفر الله *[١] أي أطلب منه أن يغفر لي.[٢] انتهى. ولله درّه ما ألطفه وأحسنه.

فإن قيل: فما تقول في الحديث الذي رواه الإمام أبو جعفر بن جرير الطبري في تفسيره: حدثنا أبو كريب[٣] ثنا عثمان بن سعيد[٤] ثنا بشر بن عمارة[٥] ثنا أبو روق[٦]

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٢) لقائل أن يقول: قولكم في ردّ قول صاحب «الهداية» حيث قال: «لمطابقته لفظ القرآن».«وليس كذلك»: إن أردتم أنه ليس مطابقاً للفظ القرآن؛ فهو مكابرة، وإن أردتم معنى آخر فليس ردّاً له، وأيضاً: قولكم: «فمعنى أستعيذ بالله؛ اطلب منه أن يعيذك».إن أردتم به أنه المعنى الموضوع له لقوله «استعذ» فممنوع؛ لأن المعنى الموضوع له لاستعذ اطلب العياذ، لا اطلب الإعاذة، وإن أردتم به المعنى الإلزامي فمسلّم، ولكن الكلام ليس فيه، فامتثال الأمر يكون بقوله: «أستعيذ».أظهر من قوله: «أعوذ».ولئن سلّمنا أن معنى «أستعيذ».اطلب الإعاذة يكون امتثال الأمر بقوله: «اللهم أعذني»، لا بقوله: «أعوذ».لأنه وضع «أعذني» لطلب الإعاذة لا «أعوذ»، نعم دلالته عليه بالالتزام، والكلام ليس فيه، على أن قياس ما أوردتم من قولكم «أستخير الله».و«أستقيله» و«أستغفره» يقتضي أن يكون الامتثال ب «أستعيذ» لا بـ«أعوذ».وأيضاً طلب العياذ أبلغ من طلب الإعاذة؛ لأن في طلب العياذ منه تعالى إشارة إلى أن العياذ وإن كان فعل العبد فهو متعلق بإرادة الله ومشيئته، ولا يحصل بدونها، وليس للعبد اختيار في حصول ذلك الفعل منه، فيكون العبد محتاجاً إليه تعالى في حصول هذا الفعل منه، فهو كالإعاذة في هذا المعنى. والله أعلم. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨٤/ أ.

(٣) محمد بن العلاء، الهمداني، الكوفي، الثقة، شيخ المحدثين، حدّث عن أبي بكر بن عياش، وهشيم وغيرهما، وحدّث عنه الستة وغيرهم، وثّقه النسائي وغيره، توفي سنة (٢٤٨ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ٥٢، السير: ١١/ ٣٩٤-٣٩٨، تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٥.

(٤) مرة، المري، المكفوف.

(٥) الخثعمي، ضعّفه النسائي، ومشّاه غيره.

انظر: الجرح والتعديل: ٢/ ٣٦٢، الضعفاء والمتروكين: ٦٨، ميزان الاعتدال: ١/ ٣٢١.

(٦) عطية بن الحارث، العوفي، الهَمْداني صدوق من الخامسة، صاحب «التفسير» روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه.

انظر: تقريب التهذيب: ٢/ ٢٤، طبقات المفسرين: ١/ ٣٨٦.

عن الضحاك، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: « أوّل ما نزل جبريل على محمد ﷺ قال: يا محمد استعذ، قال: أستعيذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قال بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]»[١].

قلت: ما أعظمه مساعداً لمن قال به لو صحّ. فقد قال شيخنا الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير رحمه الله بعد إيراده: وهذا إسناد غريب، قال: وإنما ذكرناه ليعرف، فإن في إسناده ضعفاً وانقطاعاً.[٢][٣]

قلت: ومع ضعفه وانقطاعه وكونه لا تقوم به حجّة؛ فإن الحافظ أبا عمرو الداني رحمه الله تعالى رواه على الصواب من حديث أبي روق أيضاً عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: « أوّل ما نزل جبريل عليه السلام على النبي ﷺ علّمه / الاستعاذة، قال يا محمد قُل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم،[٤] ثم قال: قل: بسم الله الرحمن الرحيم.»[٥]

والقصدُ أنّ الذي تواتر عن النبي ﷺ في التعوذ للقراءة ولسائر تعوّذاته من روايات لا تحصى كثرة، ذكرناها في غير هذا الموضع؛ هو لفظ: «أعوذ»، وهو

---

(١) تفسير الطبري:١/ ٥٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ١/ ١٤.

(٣) لم يبيّنا رحمها الله محل الضعف والانقطاع في الحديث.

الضعف من جهة: بشر بن عمارة.

الانقطاع من جهة الخلاف في لقيّ الضحاك لابن عباس رضي الله عنه، والله أعلم.

(٤) عند الداني: (قل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اهـ).

جامع البيان: ٥٦ب.

(٥) المصدر السابق.

الذي أمره الله تعالى به وعلّمه إيّاه فقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ [المؤمنون: ٩٧] ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١] وقال عزّ وجلّ عن موسى صلّى الله تعالى على نبينا وعليه وسلّم ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم﴾ [غافر: ٢٧] وعن مريم عليها السلام ﴿أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنكَ﴾ [مريم: ١٨].

وفي «صحيح» أبي عوانة عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ * أقبل علينا بوجهه *[1] فقال: «تعوّذوا بالله من عذاب النار، قلنا نعوذ بالله من عذاب النار، قال: تعوّذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قلنا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قال: تعوّذوا بالله من فتنة الدجّال، قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال.»[2]

فلم يقولوا في شيء من جوابه ﷺ «نتعوذ» بالله ولا «تعوّذنا» على طِبْقِ اللّفظ الذي أمروا به، كما أنّه ﷺ لم يقل «أستعيذ».بالله، ولا «استعذت».على طِبق اللفظ الذي أمره الله به.

ولا كان ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم يعدلون عن اللفظ المطابق الأَوْلَى المختار إلى غيره؛ بل كانوا هم أولى بالاتّباع، وأقرب إلى الصواب، وأعرف بمراد الله تعالى، كيف وقد علّمنا رسول الله ﷺ كيف يُستعاذ فقال: «إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم،

(١) ما بين النجمتين سقط من (س) و (ظ).

(٢) مسلم: ٤/ ٢١٩٩ (٢٨٦٧)، صحيح ابن حبان: ٣/ ٢٨١، الآحاد والمثاني: ٤/ ٩١، مسند عبد بن حميد: ١/ ١١١.

ومن عذاب القبر، ومن فتنة الـمَحْيا والممات، ومن شرّ فتنة المسيح الـدجّال». رواه مسلم وغيره[١]، ولا أصرح من ذلك.

وأمّا «بالله»: فقد جاء عن ابن سيرين: «أعوذ بالسميع العليم»، وقيّده بعضهم عنه[٢] بصلاة التطوع، ورواه أبو علي الأهوازي عن ابن واصل وغيره عن حمزة، وفي صحة ذلك عنهما نظر.

وأمّا «الرجيم»: فقد ذكر/ الهذلي في «كامله» عن شبل، عن حُميد؛ يعني ابن قيس: (أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر)[٣]، وحكى أيضاً عن أبي زيد عن أبي السماك (أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي)[٤]، وكلاهما لا يصح.

وأمّا تغييرهما بتقديم وتأخير ونحوه، فقد روى ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم»[٥].

وكذا رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى[٦] عن معاذ بن جبل، وهذا لفظه[٧]، والترمذيّ بمعناه وقال: مرسل[٨].

---

(١) مسلم: ١/ ٤١٢، مسند أبي عوانة: ١/ ٥٤٧.

(٢) (عنه): سقطت من المطبوع.

(٣) الكامل: ق ١٥٥/ ب.

(٤) الكامل: ق١٥٥/ ب، وقال ابن الباذش: واختاره بعضهم لجميع القراء. اهـ.
انظر: الإقناع: ١/ ١٥١، وقرة عين القراء: ق٤٠/ أ.

(٥) ابن ماجه: ١/ ٢٦٦.

(٦) في المطبوع: (ليلة).

(٧) سنن أبي داود: ١/ ٢٠٦.

(٨) الترمذي: ١/ ١٥٤.

يعني أنّ عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يلق معاذاً؛ لأنه مات قبل سنة عشرين(١).

ورواه(٢) ابن ماجه أيضاً بهذا اللفظ عن جبير بن مطعم(٣) واختاره بعض القراء(٤).

وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا خرج أحدكم من المسجد فليقل: اللهم اعصمني من الشيطان الرجيم.» رواه ابن ماجه، وهذا لفظه، والنسائي من غير ذكر «الرجيم»(٥).

وفي كتاب ابن السنيّ(٦): «اللهم أعذني من الشيطان الرجيم»(٧)، وفيه أيضاً عن أبي أمامة رضي الله عنه: «اللهم إني أعوذ بك من إبليس وجنوده» الحديث(٨).

(١) قال الذهبي: حدّث عن عمر وعليّ وأبيّ وابن مسعود ومعاذ؛ وما إخاله لقيه، مع كون ذلك في السنن الأربعة. اهـ. والضمير في (لأنه) راجع إلى معاذ رضي الله عنه فقد مات سنة (١٨ هـ). على أصحّ الأقوال، وعليه فسنّ ابن أبي ليلى تحتمل لقي معاذ حيث إن ولادته -عبد الرحمن- كانت في زمن الصدّيق رضي الله عنه أو قبله، وقيل: في خلافة عمر رضي الله عنه، والله أعلم.
انظر: السير: ١/ ٤٦١ و٤/ ٢٦٣.

(٢) في (ز): «رواية».

(٣) في (ز): «معظم».تصحيف وخطأ. ولعله سبق قلم.

(٤) ابن ماجه: ١/ ٢٦٥.

(٥) ابن ماجه: ١/ ١٢٩ وفيه: وإذا خرج فليسلم على النبيّ ﷺ وليقل: اللهم.

(٦) انظر ترجمته ص: ٣٦٠.

(٧) انظر: الأذكار: ٣٣.

(٨) الحديث:«إن أحدكم إذا أراد أن يخرج من المسجد تداعت جنود إبليس، وأجلبت واجتمعت كما تجتمع النحل على يعسوبها، فإذا قام أحدكم على باب المسجد فليقل: اللهم. فإنه إذا قالها لم يضرّه».
انظر: الأذكار للنووي: ٣٣٣.

وروى الشافعي في «مسنده» عن أبي هريرة: أنه تعوّذ في المكتوبة رافعاً صوته: «ربنا إنّا نعوذ بك من الشيطان الرجيم»[١].

وأما الزيادة فقد وردت بألفاظ؛ منها ما يتعلق بتنزيه الله تعالى:

الأول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» نصّ عليها الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه»، وقال: إن على استعماله عامة أهل الأداء من أهل الحرمين والعراقين والشام[٢]، ورواه أبو عليّ الأهوازي أداء عن الأزرق[٣] بن الصباح، وعن الرفاعيّ[٤] عن سُليم؛ كلاهما عن حمزة، ونصّاً عن أبي حاتم[٥]، ورواه الخزاعيّ عن أبي عديّ عن ورش أداء.[٦]

---

(١) انظر مسند الشافعي: ١/ ٣٥.

(٢) جامع البيان: ٥٦ب، وفيه: (العراقيين) بالجمع.

(٣) كذا في جميع النسخ، ولعله سهو من المؤلّف، صوابه: المنذر بن الصباح، كوفي، أخذ القراءة عن حمزة، وهو معدود في أصحابه، روى عنه القراءة: محمد بن عبد الرحمن بن قتبي.

وذكر المؤلّف في ترجمة حمزة اثنين يكنيان بالأزرق، وهما: إبراهيم بن عليّ، وإسحاق بن يوسف. ولعلهما ليسا مرادين هنا.

انظر: غاية النهاية: ١/ و٢/ ٣١١.

(٤) محمد بن يزيد، أبو هشام، إمام مشهور، قاضٍ، ألّف: «الجامع» في القراءات، له روايات شاذة وانفرادات عن سليم وشعبة والكسائي، روى عنه مسلم في صحيحه والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة، قال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه. توفي سنة (٢٤٨ ﻫ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٠-٢٨١.

(٥) لعله في كتابه: «الإقناع»، وهو مفقود.

وانظر: الإقناع لابن الباذش: ١/ ١٥٠، التقريب والبيان: ١/ ٢٠.

(٦) انظر: الإقناع: ١/ ١٤٨، التقريب والبيان: ١/ ٢٠.

قلت: وقرأت أنا به في اختيار أبي حاتم السجستاني، ورواية حفص من طريق هبيرة.[١] وقد رواه أصحاب السنن الأربعة وأحمد عن أبي سعيد الخدري بإسناد «جيد»، وقال الترمذي: هو أشهر حديث في هذا الباب[٢].

وفي «مسند» أحمد بإسناد صحيح عن معقل بن يسار[٣] / عن النبي ﷺ قال: «من قال[٤] حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قرأ ثلاث آيات من آخر سورة «الحشر»، وكّل الله به سبعين ألف مَلَك يصلّون[٥] عليه حتى يمسي، وإن مات في ذلك اليوم مات شهيداً ومن قالها حين يمسي كان بتلك المنزلة » رواه الترمذي وقال: حَسَن غريب[٦].

الثاني: (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم) ذكره الداني أيضاً في «جامعه»؛ عن أهل مصر وسائر بلاد المغرب، وقال: إنه استعمله منهم أكثر أهل

---

(١) انظر: التقريب والبيان: ١/ ٢٠، الكنز: ١٢١.

(٢) انظر: سنن الترمذي: ١/ ١٥٤.

(٣) المزني، الصحابي الجليل، شهد بيعة الرضوان، سكن البصرة، روى عنه عمرو بن ميمون وأبو عثمان النهدي وغيرهما، توفي آخر خلافة معاوية رضي الله عنه، وقيل: في خلافة يزيد.
انظر: أسد الغابة: ٤/ ٤٥٦-٤٥٧، السير: ٢/ ٥٧٦.

(٤) في (ز) «قرأ» بدل «قال» وهو خطأ.

(٥) الصلاة هنا بمعنى الدعاء، وهذا أحد معانيها اللغوية، ومنه قول الأعشى:

تقول بنتي وقد قربت مرتحلاً ... يا رب جنب أبي الأوصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليت فاغتمضي ... نوماً فإن لجنب المرء مضطجعا

انظر: القرطبي: ١/ ١٨٨.

(٦) المسند: ٥/ ٢٦، سنن الترمذي: ٥/ ١٨٢.

الأداء[١]، وحكاه أبو معشر الطبري في «سوق العروس»؛ عن أهل مصر أيضاً وعن قنبل والزينبي[٢].

ورواه الأهوازي عن المصريين عن ورش،[٣] وقال: على ذلك وجدت أهل الشام في الاستعاذة، إلا أني لم أقرأ بها عليهم من طريق الأداء عن ابن عامر، وإنما هو شيء يختارونه، ورواه أداء عن أحمد بن جبير في اختياره، وعن الزهريّ وأبي بحرية[٤]، وابن مناذر[٥]، وحكاه الخزاعي عن الزينبي عن قنبل ، ورواه أبو العزّ أداء[٦] عن أبي عديّ عن ورش[٧]، ورواه الهذلي عن ابن كثير في غير رواية الزينبيّ[٨].

الثالث: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم) رواه الأهوازي عن أبي عمرو[٩]، وذكره أبو معشر عن أهل مصر والمغرب[١٠]،

---

(١) جامع البيان: ١/ ق٥٦/ ب.

(٢) انظر الإقناع: ١/ ١٤٩-١٥٠.

(٣) انظر: الإقناع: ١/ ١٤٩، قرة عين القراء: ١٤، الكنز: ١٢١.

(٤) عبد الله بن قيس الكندي، من كبار التابعين، علم فاضل، حدّث عن عمر وأبي هريرة وغيرهما، روى عنه خالد بن معدان وضمرة بن حبيب وغيرهما، توفي في خلافة الوليد.
انظر: طبقات ابن سعد: ٧/ ٤٤٢، السير: ٤/ ٥٩٤.

(٥) تصحفت في المطبوع بالدال المهملة. ولم أعرفه.

(٦) (أداء) سقطت من (ظ).

(٧) لم أعرف مصدر المؤلّف في هذا، فالإرشاد ليس فيه الكلام عن الاستعاذة، والكفاية فيها ما عليه الجمهور. فلعله في «الإرشاد» الكبير.

(٨) الكامل: ق: ١٥٥/ ب.

(٩) انظر: قرة عين القراء: ٤٠/ أ.

(١٠) لعله في الجامع، أما في التلخيص فقال عنه: مدني، شامي، علي الكسائي. اهـ. ص١٣٣.

ورويناه من طريق الهذلي عن أبي جعفر وشيبة ونافع في غير رواية أبي عدي عن ورش[١]، وحكاه الخزاعيّ وأبو الكرم الشهرزوريّ عن رجالهما عن أهل المدينة، وابن عامر، والكسائيّ، وحمزة، في أحد وجوهه[٢]، وروي عن عمر بن الخطاب، ومسلم بن يسار، وابن سيرين، والثوريّ.

وقرأت أنا به في قراءة الأعمش، إلّا أني في رواية الشنبوذي عنه أدغمت الهاء في الهاء[٣].

الرابع: (أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم) رواه الخزاعي عن هبيرة عن حفص، قال: وكذا في حفظي عن ابن الشارب عن الزينبي عن قنبل، وذكره الهذلي عن أبي عديّ عن ورش[٤].

الخامس: (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم) رواه الهذلي عن الزينبيّ عن ابن كثير[٥]./ ١

السادس: (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم) ذكره الأهوازي عن جماعة، وقرأت به في قراءة الحسن البصريّ[٦].

---

(١) الكامل: ق ١٥٥/ ب.

(٢) انظر: المنهاج: ق٧٠، المصباح: ٤/ ١٥٧٦، وليس فيه «حمزة».وإنما فيه خلف في اختياره.

(٣) أي الهاء من لفظ الجلالة (الله) في هاء «هو».

وانظر: قرة عين القراء: ٤٠، التقريب والبيان: ١/ ٢٢.

(٤) الكامل: ق ١٥٥/ ب.

(٥) الكامل: ق١٥٥/ ب.

(٦) المصدر السابق.

السابع: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأستفتح الله وهو خير الفاتحين) رواه أبو الحسين الخبازيّ، عن شيخه أبي بكر الخوارزميّ، عن ابن مقسم، عن إدريس، عن خلف عن حمزة[١].

الثامن: (أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم) رواه أبو داود في الدخول إلى المسجد عن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ وقال: «إذا قال ذلك، قال الشيطان: حُفظ منّي سائر[٢] اليوم» إسناده جيّد، وهو حديث حسن.

ووردت بألفاظ تتعلق بشتم الشيطان؛ نحو «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، الخبيث المخبث، والرجس النّجس» كما رويناه في كتابَي «الدعاء»، لأبي القاسم الطبرانيّ، و«عمل اليوم والليلة»، لأبي بكر بن السني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء قال: «اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس، الخبيث المخبث، الشيطان الرجيم». وإسناده ضعيف[٣].

ووردت أيضاً بألفاظ تتعلق بما يستعاذ منه؛ ففي حديث جبير بن مطعم «من الشيطان الرجيم، من همزه ونَفْثِه ونفخه». رواه ابن ماجه، وهذا لفظه، وأبو داود والحاكم وابن حبّان في «صحيحيهما»[٤]، وكذا في حديث أبي سعيد،

(١) هذا بنصه كلام الهذلي في «الكامل»: ق: ١٥٥/ ب.

(٢) (سائر): ليست في (ز)، والحديث في السنن: ١/ ٣١٨.

(٣) الدعاء: ١٣٤-١٣٥.

(٤) الدعاء: ١٣٤ و١٣٥، سنن أبي داود: ١/ ٢٠٦، المستدرك: ١/ ٣٦٠، صحيح ابن حبان: ٥/ ٧٨-٧٩.

وفي حديث ابن مسعود: «من الشيطان الرجيم، وهمزه، ونفخه، ونفثه»[١]، وفسّروه فقالوا: همزه الجنون، ونفثه الشعر، ونفخه الكبر[٢].

وأما النقص: فلم يتعرض للتنبيه عليه أكثر أئمتنا، وكلام الشاطبي رحمه الله يقتضي عدمه[٣]، والصحيح جوازه؛ لما ورد، فقد نصّ الحلواني في «جامعه» على جواز ذلك فقال: وليس للاستعاذة حد ينتهي إليه، من شاء زاد، ومن شاء نقص، أي بحسب الرواية[٤] كما سيأتي.

وفي «سنن» أبي داود من حديث جبير بن مطعم «أعوذ بالله من الشيطان». من غير ذكر «الرجيم»، وكذا رواه غيره، وتقدم في حديث أبي هريرة من رواية النسائي «اللهم اعصمني من الشيطان».من غير ذكر «الرجيم»[٥]./ /١

فهذا الذي أعلمه ورد في الاستعاذة من الشيطان في حالة القراءة وغيرها، ولا ينبغي أن يعدل عمّا صح منها حسبما ذكرناه مبيّناً، ولا يعدل عمّا ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن متّبعون لا مبتدعون، قال الجعبريّ في شرح قول الشاطبي:

.... وإن تزد   لربك تنزيهاً فلست مجهّلا[٦]

---

(١) انظر: صحيح ابن خزيمة: ١/ ٢٤٠، الدعاء للضبي: ١/ ٢٩٩.

(٢) في (ظ): «الكذب» والكلمة سقطت من (ت).

(٣) لأنه ذكر لفظ «النحل» والزيادة عليه، ولم يتعرض للنقص عما في سورة «النحل» مما يفهم منه أن ذلك غير جائز، والله أعلم.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق٥٧/ ب.

(٥) انظر ص: ٦٣٧.

(٦) الشاطبية: ٨.

«هذه الزيادة وإن أطلقها وخصّها؛ فهي مقيّدة بالرواية، وعامّة في غير التنزيه»[١].

الثاني: في حكم الجهر بها والإخفاء:

وفيه مسائل:

الأولى: أن المختار عند أئمة القراءة هو الجهر بها عن جميع القراء، لا نعلم في ذلك خلافاً عن أحد منهم، إلا ما جاء عن حمزة وغيره مما نذكره، وفي كلّ حال من أحوال القراءة كما نذكره.

قال الحافظ أبو عمرو في «جامعه»: لا أعلم خلافاً في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن، وعند ابتداء كلّ قارئ بعرض، أو درسٍ، أو تلقينٍ، في جميع القرآن، إلّا ما جاء عن نافع وحمزة.

ثم روي عن ابن المسيّبي أنه سئل[٢] عن استعاذة أهل المدينة؛ أيجهرون بها أم يخفونها؟ قال: ما كنّا نجهر ولا نخفي، ما كنا نستعيذ البتة.

وروى عن أبيه عن نافع؛ أنّه كان يخفي الاستعاذة، ويجهر بالبسملة عند افتتاح السور ورؤوس الأثمنة[٣] في جميع القرآن[٤].

---

(١) تتمة كلامه: «ولم يروها، ولهذا ما بيّنها، بل نبّه عليها على مذهب الغير». كنز المعاني: ٢/ ١٧٤.

(٢) السائل هو: الحسن بن مخلد. جامع البيان: ١/ ق ٥٧ / أ.

(٣) عند الداني: (الآي): ق ٥٧، وما في النشر يوافق ما في التيسير: ١٧، وتحرفت في المطبوع إلى «الآيات».
وجاء في حاشية (ك): أي الأجزاء، إذ عند الأئمة المصريين والشاميين كل جزء ثمانية أثمان. ا.هـ.

(٤) جامع البيان: ق ٥٧، التيسير: ١٧، النجوم الطوالع: ٢٤.

وروي أيضاً عن الحلواني قال: قال[١] خلف: كنّا نقرأ على سُلَيم، فنخفي التعوذ، ونجهر بالبسملة في «الحمد» خاصة، ونخفي التعوذ والبسملة في سائر القرآن، نجهر برؤوس أثمنتها، وكانوا يقرؤون على حمزة فيفعلون ذلك، قال الحلواني: وقرأت على خلاد ففعلت ذلك[٢].

قلت: صحّ إخفاء التعوّذ من رواية المسيبي عن نافع[٣]، وانفرد به الولي عن إسماعيل عن نافع، وكذلك الأهوازي عن يونس عن ورش[٤]، وقد ورد من طرق كتابنا عن حمزة على وجهين:

أحدهما: إخفاؤه حيث قرأ القارئ مطلقا؛ أي في أول الفاتحة وغيرها، وهو الذي لم يذكر أبو العباس المهدوي عن حمزة من / روايتي خلف وخلاد سواه[٥]، ١
وكذا روى الخزاعي عن الحلواني عن خلف وخلاد، وكذا ذكر الهذلي في «كامله». وهي رواية إبراهيم بن زَرْبيٍّ عن سليم عن حمزة[٦].

الثاني: الجهر بالتعوذ في أول «الفاتحة» فقط، وإخفاؤه في سائر القرآن، وهو الذي نصّ عليه في «المبهج» عن خلف عن سليم وفي «اختياره»، وهي رواية محمد بن لاحق التميمي[٧] عن سليم عن حمزة[٨].

---

(١) (قال): سقطت من المطبوع.

(٢) جامع البيان: ق٥٧، التيسير: ١٧، الإقناع: ١٥٢.

(٣) وهي ليست من طرقه.

(٤) هذه الانفرادة خارجة عن طرقه.

(٥) انظر: شرح الهداية: ١/ ٨-٩.

(٦) انظر: الكامل: ق١٥٥/ ب، الإقناع: ١/ ١٥٢.

(٧) متصدر، أخذ القراءة عرضاً عن سليم، رواها عنه عرضاً الحسن بن داود والنقار، وتفرد بالأخذ عنه. غاية النهاية: ٢/ ٢٣٣-٢٣٤.

(٨) المبهج: ١/ ٣٤٥، وهي ليست من طرقه.

ورواه الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في «كتابه» عن أبي الحسين بن المنادي، عن الحسن بن العباس، عن الحلوانيّ، عن خلف، عن سُليم، عن حمزة؛ أنه كان يجهر بالاستعاذة والتسمية في أول سورة «فاتحة» الكتاب، ثم يخفيها بعد ذلك في جميع القرآن.

قال الحلواني: وقرأت على خلاد فلم يغيّر عليّ، وقال لي: كان سُليم يجهر[1] فيهما جميعاً، ولا ينكر على من جهر ولا على من أخفى.

وقال أبو القاسم الصفراوي في «الإعلان»: واختلف عنه؛ يعني عن حمزة، أنه كان يخفيها عند «فاتحة» الكتاب، كسائر المواضع، أو يستثني «فاتحة» الكتاب، فيجهر بالتعوّذ عندها؛ فرُوِيَ عنه الوجهان جميعاً انتهى.[2]

وقد انفرد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبريّ عن الحلوانيّ عن قالون بإخفائها في جميع القرآن.[3]

الثانية: أطلقوا اختيار الجهر في الاستعاذة مطلقاً، ولا بدّ من تقييده، وقد قيّده الإمام أبو شامة رحمه الله تعالى أنه[4] بحضرة من يسمع قراءته، ولا بدّ من ذلك، قال: لأن الجهر بالتعوذ إظهار لشعار[5] القراءة، كالجهر بالتلبية، وتكبيرات العيد، ومن فوائده أن السامع ينصت للقراءة من أوّلها لا يفوته منها

(١) في جامع البيان: ١/ ق ٥٧: (يجيزها) وأرى أنها الأصوب، وما هنا تصحيف.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق٥٧/ أ.

(٣) لعله ذكر هذه الانفرادة في كتابه: «الاستبصار»، الذي هو مفقود.

(٤) (أنه): من (ز).

(٥) من (س)، وهو الذي في إبراز المعاني: ١/ ٢٢٥، وفي بقية النسخ: (شعائر).

شيء، وإذا أخفي التعوذ، لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن فاته من المقروء شيء، وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة، وفي الصلاة، فإن المختار في الصلاة الإخفاء؛ لأن المأموم منصت من أوّل الإحرام بالصلاة[1].

وقال الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله: إذا تعوّذ في الصلاة التي يسّر فيها بالقراءة أَسرّ بالتعوذ، فإن تعوّذ في التي يجهر فيها بالقراءة فهل يجهر؟ فيه خلاف، من أصحابنا من قال يسرّ، وقال الجمهور: للشافعي في المسألة قولان:

أحدهما: يستوي الجهر والإسرار، وهو نصّه / في «الأمّ»، والثاني: يسنّ ١
الجهر، وهو نصه في «الإملاء»، ومنهم من قال قولان: أحدهما يجهر، صحّحه الشيخ أبو حامد الإسفراييني[2] إمام أصحابنا العراقيين، وصاحبه المحامليّ[3] وغيره، وهو الذي كان يفعله أبو هريرة رضي الله عنه، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسرّ، وهو الأصحّ عند جمهور أصحابنا، وهو المختار.

---

(١) إبراز المعاني: ١/ ٢٢٥.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد، انتهت إليه رياسة الشافعية في بغداد، أخذ الفقه عن أبي الحسن بن المرزبان، علّق على مختصر المزني «تعاليق»، وغيرها. توفي سنة (٤٠٦ هـ).

الإسفراييني: نسبة إلى إسفراين بلدة بخراسان بنواحي نيسابور.

انظر: تاريخ بغداد: ٤/ ٣٦٨، وفيات الأعيان: ١/ ٧٢-٧٤، طبقات السبكي: ٣/ ٢٤.

(٣) أبو الحسن، أحمد بن محمد بن القاسم، له تعليقة في الفقه الشافعي، تنسب إليه، توفي سنة (٤١٥ هـ).

المحاملي: نسبة إلى المحامل التي يُحمل عليها الناس في السفر.

انظر: تاريخ بغداد: ٤/ ٣٧٢، وفيات الأعيان: ١/ ٧٤-٧٥، الشذرات: ٣/ ٢٠٢.

قلت: حكى صاحب «البيان» القولين على وجه آخر فقال: أحد القولين إنه يتخيّر بين الجهر والسّر، ولا ترجيح. والثاني: يستحبّ فيه الجهر، ثم نقل عن أبي عليّ الطبري أنه يستحبّ فيه الإسرار، وهذا مذهب أبي حنيفة، وأحمد، ومذهب مالك في قيام رمضان[1].

ومن المواضع التي يستحبّ فيها الإخفاء، إذا قرأ خالياً؛ سواء قرأ جهراً أو سراً، ومنها إذا قرأ سرّاً فإنه يسرّ أيضاً، ومنها إذا قرأ في الدور ولم يكن في قراءته مبتدئاً؛ يسر بالتعوذ لتتصل القراءة ولا يتخلّلها أجنبيّ، فإنّ المعنى الذي من أجله استحب الجهر؛ وهو الإنصات فُقِد في هذه المواضع.

الثالثة: اختلف المتأخرون في المراد بالإخفاء، فقال كثير منهم: هو الكتمان، وعليه حمل كلام الشاطبي أكثر الشرّاح، فعلى هذا يكفي فيه الذكر في النفس من غير تلفظ.

وقال الجمهور: المراد به الإسرار، وعليه حمل الجعبري كلام الشاطبيّ، فلا يكفي فيه إلا التلفظ وإسماع نفسه، وهذا هو الصواب؛ لأن نصوص المتقدمين كلّها على جعله ضدّاً للجهر، وكونه ضدّاً للجهر يقتضي الإسرار به، والله تعالى أعلم.

فأمّا قول ابن المسيبي: ما كنّا نجهر ولا نخفي؛ ما كنا نستعيذ ألبتة؛ فمراده الترك رأساً كما هو مذهب مالك رحمه الله تعالى كما سيأتي.

---

(١) النص بحروفه في الأذكار: ٤٥.
انظر: المهذب: ١/ ٧٢، روضة الطالبين: ١/ ٣٤٦-٣٤٧.

الثالث في محلها:

وهو قبل القراءة إجماعاً ولا يصح قول بخلافه عن أحد ممن يعتبر قوله، وإنما آفة العلم التقليد، فقد نُسِب إلى حمزة وأبي حاتم، ونُقِل عن أبي هريرة / ١١ رضي الله عنه وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وحُكِيَ عن مالك، وذُكِر أنّه مذهب داود بن علي الظاهري وجماعته؛ عملاً بظاهر الآية وهو: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ [النحل: ٩٨] فدل على أن الاستعاذة بعد القراءة.

وحُكِيَ قولٌ آخر؛ وهو: الاستعاذة قبل وبعد، ذكره الإمام فخر الدين الرازي في «تفسيره»، ولا يصح شيء من هذا عمّن نُقِل عنه، ولا ما استدل به لهم[١].

أمّا حمزة وأبو حاتم؛ فالذي ذكر ذلك عنهما هو أبو القاسم الهذلي، فقال في «كامله»: قال حمزة في رواية ابن قلوقا[٢] إنما يتعوّذ بعد الفراغ من القرآن، قال: وبه قال أبو حاتم.

قلت: أمّا رواية ابن قلوقا عن حمزة فهي منقطعة في «الكامل». لا يصحّ إسنادها[٣]،

---

(١) انظر: أحكام القرآن: ٣/ ١١٧٥، المحرر الوجيز: ١/ ٤٨، القرطبي: ١/ ٨٨، التفسير الكبير: ٢٠/ ١٤١، تفسير ابن كثير: ١/ ١٣.

(٢) عبد الرحمن، الكوفي، راو معروف، عرض على حمزة وعلى سليم، روى عنه الإمام أحمد بن حنبل. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧٦.

(٣) وذلك لأن الهذليّ رواها عن أحمد بن محمد بن الفتح الفرضي عن زيد بن علي عن محمد بن الحسن بن يونس عن أبي أيوب الضبي، عن رجاء بن عيسى عن ابن قلوقا عن حمزة. والانقطاع هو: أن الفرضي لم يقرأ على زيد. انظر: الكامل: ٧٤/ أ.

وكل من ذكر هذه الرواية عن حمزة من الأئمة كالحافظين أبي عمرو الداني، وأبي العلاء الهمداني، وأبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وغيرهم؛ لم يذكروا ذلك عنه ولا عرّجوا عليه.

وأمّا أبو حاتم فإنّ الذين ذكروا روايته واختياره؛ كابن سوار، وابن مهران، وأبي معشر الطبري، والإمام أبي محمد البغوي[١]، وغيرهم؛ لم يذكروا عنه شيئاً ولا حكوه.

وأمّا أبو هريرة فالذي نقل عنه رواة الشافعي في «مسنده»: أخبرنا إبراهيم ابن محمد عن ربيعة بن عثمان[٢] عن صالح بن أبي صالح[٣] أنه سمع أبا هريرة وهو يؤمّ الناس رافعاً صوته (ربنا إنّا نعوذ بك من الشيطان الرجيم) في المكتوبة إذا فرغ من «أمّ القرآن»[٤].

وهذا إسناد لا يحتج به؛ لأن إبراهيم بن محمد هو الأسلمي، وقد أجمع أهل النقل والحديث على ضَعْفه، ولم يوثّقه سوى الشافعيّ رضي الله عنه، قال

(١) لم يذكر البغويُّ أبا حاتم ضمن القراء الذين اعتمد رواياتهم وطرقهم.

(٢) يروي عن ابن المنكدر، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث اهـ، ووثقه غيره.

انظر: من تكلم فيه: ١/ ٧٩.

(٣) اسم أبيه: مهران، مولى عمرو بن حريث.

انظر: الجرح والتعديل: ٤/ ٤١٣.

(٤) مسند الشافعي: ١/ ٣٥.

أبو داود: كان قدريّاً رافضيّاً مأبوناً[١] كـلُّ بـلاءٍ فيـه[٢]، وصـالح بـن أبي صـالح الكوفي ضعيف واهٍ[٣].

وعلى تقدير صحّته، لا يدلّ على أن الاستعاذة بعد القراءة، بل يدل على أنـه كان يستعيذ إذا فرغ من «أمّ القرآن» أي للسورة الأخرى، وذلك واضح.

فأمّا أبو هريرة فهو ممن عرف بالجهر بالاستعاذة.

وأمّا ابن سيرين والنخعيّ فلا يصح عن واحد منهما عند أهل النقل.

وأما مالك فقد حكاه عنه القاضي أبو بكر بن العربي في «المجموعة» وكفـى في الرد والشناعة[٤] على قائله[٥].

---

(١) تصحفت في المطبوع بالتاء بدل النون، والكلمة مأخوذة من: الأبْنة، يقال: أَبَنَه يَأْبُنُه: اتهمه بخير أو شر، وإذا أطلقت فقيل هو مأبون: فهو للشر خاصة. قاموس: (أبن).

(٢) المدنيّ، تكلّموا فيه وكذّبوه، غير الشافعي تلميذه وابن الأصـبهاني، فإنـه كـان ثقـة عنـدهما في الحـديث، وأجابوا عن الشافعي بأنه تتلمذ عليه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبيّ، ولا شـك أن الجـرح مقـدم، توفي سنة (١٨٤ هـ).

انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: ١/ ٦٢-٦٤، ميزان الاعتدال: ١/ ٥٧-٦١، تهذيب التهذيب: ١/ ١٥٨.

(٣) انظر: تقريب التهذيب: ١/ ٣٦٠، تاريخ ابن معين: ١٣٤.

(٤) شنع عليه: قبّحه، القاموس (شنع).

(٥) عبارة المؤلف تُفهم أن «المجموعة» هي لابن العربي: وأنه حكى فيها هـذا القـول، وهـذا لـيس كـذلك، فـ«المجموعة»: اسم كتاب مشهور في الفقه المالكي ألّفه محمد بن إبراهيم بن عبدوس (ت ٢٦٠ هـ) وهـو من أوثق وأكبر وأعلم تلاميذ سحنون، قال عياض: ألّف -ابن عبدوس- «المجموعة». كتاب شريف على مذهب مالك وأصحابه، أعجلته المنية قبل تمامه، قال: وهـي نحـو خمـسين كتابـاً. اهـ. وتـصويب عبـارة المؤلف هو التعبير بـ«عن المجموعة» بدل «في»، لأن ابن العربي حكى هذا القول عنها، ونصّ عبارته: ومن أغرب ما وجدناه قول مالك في «المجموعة» في تفسير هذه الآية ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ ﴾ [النحل: ٩٨] قال: ذلك بعد قراءة أم القرآن لمن قرأ في الصلاة، وهذا قول لم يرد به أثر ولا يعضده نظر قال: والله أعلم بسرّ هذه الرواية. اهـ. انظر: أحكام القرآن: ٣/ ١١٧٥-١١٧٦، ترتيب المدارك: ٤/ ٢٢٢-٢٢٨، تفسير القرطبي: ١/ ٨٨، تفسير ابن كثير: ١/ ١٤.

١ وأما داود وأصحابه فهذه كتبهم موجودة / لا تعدّ كثرة، لم يذكر فيها أحد شيئاً من ذلك، ونَصَّ ابن حزم[١]؛ إمام أهل الظاهر على التعوّذ قبل القراءة، ولم يذكر غير ذلك[٢].

وأما الاستدلال بظاهر الآية فغير صحيح؛ بل هي جارية على أصل لسان العرب وعرفه وتقديرها عند الجمهور: إذا أردت القراءة فاستعذ، وهو كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وكقوله ﷺ: «من أتى الجمعة فليغتسل»[٣]

وعندي أن الأحسن في تقديرها: إذا ابتدأت وشرعت،[٤] كما في حديث جبريل عليه السلام: «فصلّى الصبح حين طلع الفجر»[٥]؛ أي أخذ في الصلاة عند طلوعه، ولا يمكن القول بغير ذلك، وهذا بخلاف قوله في الحديث: «ثم صلاّها بالغد بعد أن أسفر»[٦]؛ فإنّ الصحيح أن المراد بهذا: الابتداءُ؛ خلافاً لمن قال إن المراد الانتهاء[٧].

ثم إن المعنى الذي شرعت الاستعاذة له يقتضي أن تكون قبل القراءة؛ لأنها طهارة الفمّ مما كان يتعاطاه؛ من اللغو، والرفث وتطييبٌ له، وتهيّؤٌ لتلاوة

(١) في (ظ): «ابن الأخرم» ولعله سبق قلم.

(٢) انظر: المحلى: ٣/ ٢٤٥-٢٤٨.

(٣) انظر: البخاري: ٢/ ٩، مسلم: ٣/ ٢، الترمذي: ١/ ١٥٣، ابن ماجه: ١٧٩.

(٤) كتب في حاشية (ك): لأن القارئ ربما يريد القراءة ولا يقرأ، فلا معنى لاستعاذته. اهـ.

(٥) مسلم: ١/ ٤٢٩، السنن الكبرى: ١/ ٤٦٦.

(٦) انظر: الموطأ: ١/ ٤، التمهيد: ٤/ ٣٣١ وفيه قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث اهـ.

(٧) انظر: التمهيد: ٤/ ٣٣٤-٣٣٦، شرح الزرقاني على الموطأ: ١/ ٢٨، تنوير الحوالك: ١/ ١٧.

كلام الله تعالى، فهي التجاءٌ إلى الله تعالى، واعتصام بجنابه، من خلل يطرأ عليه، أو خطأ يحصل منه في القراءة وغيرها، وإقرار له بالقدرة، واعتراف للعبد بالضعف، والعجز، عن هذا العدو الباطن الذي لا يقدر على دفعه ومنعه إلا الله تعالى، الذي خلقه، فهو لا يقبل مصانعة، ولا يدارى بإحسان، ولا يقبل رشوة، ولا يؤثر فيه جميل؛ بخلاف العدوّ الظاهر من جنس الإنسان، كما دلّت عليه الآي الثلاث من القرآن؛ التي أرشد فيها إلى ردّ العدوّ الإنساني والشيطاني، فقال تعالى في الأعراف: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩] فهذا ما يتعلق بالعدوّ الإنسانيّ، ثم قال: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [الأعراف:٢٠٠] الآية، وقال في «المؤمنون» ﴿ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ ﴾ [المؤمنون: ٩٦] ثم قال: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ ﴾ [المؤمنون: ٩٧] الآية. وقال في «فُصّلت» ﴿ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ ﴾ [فصلت: ٣٤] الآيات[١].

وقلت: في ذلك، وفيه أحسن الاكتفاء[٢]، وأملح الاقتفاء: /

---

(١) هذه الفقرة هي كلام ابن كثير مختصراً في تفسيره: ١/ ١٦.

(٢) هو حذف الكلام لدلالة الباقي على الذاهب منه، وهو عند البلاغيين داخل في باب «المجاز» وهو أسلوب معروف في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب؛ شعرهم ونثرهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [الرعد:٣١] أي: لكان هذا القرآن، أو غيره على اختلاف المفسرين في بيان ذلك المحذوف.

ومن كلام النبي ﷺ قوله للمهاجرين، وقد شكروا عنده الأنصار رضي الله عنهم أجمعين: «أليس قد عرفتم ذلك لهم؟ قالوا: بلى، قال: فإن ذلك»، أي مكافأة لهم.

وأما في كلام العرب فكثير جداً، فمن المنثور قولهم: (لو رأيت علياً بين الصَّفَّين) أي لرأيت أمراً عظيماً.

ومنه قول امرئ القيس: فلو أنها نفس تموت سويّة ... ولكنّها نفس تساقط أنفسا

أيْ كأنه قال: لهان الأمر. وإنما كان «الاكتفاء» معدوداً من أنواع البلاغة لأن نفس السامع تتسع في الظن والحساب، والله أعلم. انظر: النكت للرماني: ٧٠، العمدة: ١/ ٤٣٣-٤٣٤.

شيطاننا المغويّ عدوّ فاعتصم — بالله منه والتجئْ وتعــــوّذِ
وعدوّك الإنســـيّ دارِ ودادَه — تملِكه وادفع بالتي فإذا الذي

الرابع: في الوقف على «الاستعاذة»، وقَلَّ من تعرض لذلك من مؤلّفي الكتب، ويجوز الوقف على «الاستعاذة» والابتداء بها بعدها بسملةً كان أو غيرها، ويجوز وصلها بها بعدها والوجهان صحيحان.

وظاهر كلام الداني رحمه الله أن الأَوْلى وصلها بالبسملة؛ لأنه قال في كتابه «الاكتفاء»:[1] الوقف على آخر التعوذ تامّ، وعلى آخر التسمية أتمّ[2].

وممّن نصّ على هذين الوجهين الإمام أبو جعفر بن الباذش، ورجّح الوقف لمن مذهبه الترتيل، فقال في كتابه «الإقناع»: ولك أن تصلها أي «الاستعاذة» بالبسملة في نَفَسٍ واحد، وهو أتمّ[3]، ولك أن تسكت عليها ولا تصلها بالبسملة، وذلك أشبه بمذهب أهل الترتيل، فأمّا من لم يُسمّ؛ يعني مع الاستعاذة؛ فالأشبه عندي أن يسكت عليها ولا يصلها بشيء من القرآن، ويجوز وصلها[4].

قلت: وهذا أحسن ما يقال في هذه المسألة، ومراده «بالسكت» الوقفُ؛ لإطلاقه ولقوله في «نَفَس واحد»، وكذلك نظمه الأستاذ أبو حيان في «قصيدته». حيث قال: .... وقف بعد أو صِلا

---

(١) ويسمى أيضاً (المكتفى).

(٢) المكتفى: ١٥٥.

(٣) علّله ابن الباذش بقوله: لأنك تكمل الاستفتاح اهـ.: ١/ ١٥٤.

(٤) الإقناع: ١/ ١٥٤.

وعلى الوصل لو التقى مع الميم مثلها نحو «الرحيم» ﴿مَا نَنسَخْ﴾ [البقرة: ١٠٦] أدغم، لمن مذهبه الإدغام كما يجب حذف همزة الوصل في نحو «الرحيم» ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الحديد: ٢٠] ونحو «الرحيم» ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١].

وقد ورد من طريق أحمد بن إبراهيم القصباني[١] عن محمد بن غالب عن شجاع عن أبي عمرو أنه كان يخفي الميم من «الرجيم» عند باء: «بسم الله».

ولم يذكر ابن شيطا وأكثر العراقيين سوى وصل «الاستعاذة» «بالبسملة»، كما سيأتي في باب البسملة.

الخامس: في حكم الاستعاذة استحباباً[٢] ووجوباً:

وهي مسألة لا تعلق للقراءات بها، ولكن لما ذكرها شرّاح «الشاطبية» لم نخل كتابنا من ذكرها، لما يترتب عليها من الفوائد، وقد تكفّل أئمة التفسير والفقهاء بالكلام فيها،[٣] ونشير إلى ملخّص ما ذكر فيها في مسائل:

---

(١) تقدمت ترجمته: ص: ٧٤٢.

لكن بيّن المؤلّف في «غايته» أنه -القصباني- كان يخفي الميم قبل الباء إذا كان قبلها ساكن عليل.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥-٣٦.

(٢) الاستحباب هو الندب، وهو عند الأصوليين: أمر بتخيير في الترك، إلا أن فاعله مأجور، وتاركه لا أجر له ولا إثم عليه، وهو كل تطوّع ونافلة، وسائر أعمال البر.

انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ١/ ٤٣.

(٣) في (ز): «عليها».

الأولى: ذهب الجمهور / إلى أن «الاستعاذة» مستحبة في القراءة بكل حال؛ في الصلاة وخارج الصلاة، وحملوا الأمر في ذلك على الندب، وذهب داود بن عليّ وأصحابه إلى وجوبها؛ حملاً للأمر على الوجوب كما هو الأصل، حتى أبطلوا صلاة من لم يستعذ، وقد جنح الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله إلى القول بالوجوب، وحكاه عن عطاء بن أبي رباح واحتج له بظاهر الآية من حيث الأمر، والأمر ظاهره الوجوب، وبمواظبة النبي ﷺ عليها؛ ولأنها تدرأ شرّ الشيطان، وما لا يتمّ الواجب إلا به فهو واجب؛ ولأن الاستعاذة أحوط، وهو أحد مسالك الوجوب، وقال ابن سيرين: إذا تعوذ مرة واحدة في عمره فقد كفى في إسقاط الوجوب، وقال بعضهم: كانت واجبة على النبي ﷺ دون أمته، حكى هذين[(١)] القولين شيخنا الإمام عماد الدين ابن كثير رحمه الله تعالى في «تفسيره»[(٢)].

الثانية: الاستعاذة في الصلاة للقراءة لا للصلاة، وهذا مذهب الجمهور كالشافعي وأبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل.

وقال أبو يوسف هي للصلاة، فعلى هذا يتعوّذ المأموم وإن كان لا يقرأ، ويتعوّذ في العيدين بعد الإحرام، وقبل تكبيرات العيد[(٣)].

ثم إذا قلنا بأن الاستعاذة للقراءة؛ فهل قراءة الصلاة قراءة واحدة فتكفي

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: «هذا من».

(٢) انظر: القرطبي: ١/ ٨٥، ابن كثير: ١/ ١٤، المحلى: ٣/ ٢٤٧، التحرير والتنوير: ١٤ / ٢٧٧ أضواء البيان: ٣/ ٣٥٦-٣٥٧.

(٣) هذه الفقرة كلها وبنصها من كلام ابن كثير في تفسيره: ١/ ١٥-١٦.

الاستعاذة في أول ركعة، أو قراءة كلّ ركعة مستقلّة بنفسها، فلا يكفي؟ قولان للشافعيّ، وهما روايتان عن أحمد[١].

والأرجح الأولُ؛ لحديث أبي هريرة في «الصحيح» أن النبي ﷺ كان إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة ولم يسكت[٢]، ولأنه لم يتخلّل القراءتين أجنبيّ؛ بل تخللهما ذِكْر، فهي كالقراءة الواحدة؛ حَمدٌ لله أو تسبيح أو تهليل أو نحو ذلك، ورجّح الإمام النوويّ وغيره الثاني[٣].

وأما الإمام مالك فإنه قال: لا يستعاذ إلا في قيام رمضان فقط[٤]، وهو قول لا يعرف لمن قبله، وكأنه أخذ بظاهر الحديث الصحيح عن عائشة رضي الله عنها «كان يستفتح[٥] الصلاة بالتكبير، والقراءة بـ(الحمد لله رب العالمين).» ورأى أنّ هذا دليل على ترك التعوّذ، فأمّا قيام رمضان / فكأنه رأى أن الأغلب عليه جانب القراءة، والله أعلم.

الثالثة: إذا قرأ جماعة جملة؛ هل يلزم كل واحد منهم[٦] «الاستعاذة» أو تكفي استعاذة بعضهم؟

---

(١) انظر: المغني: ١/ ٣١٣.

(٢) مسلم: ١/ ٤١٩، السنن الصغرى: ١/ ٣٣٠، السنن الكبرى: ٢/ ١٩٦، المستخرج على صحيح مسلم: ٢/ ١٩٧.

(٣) في حاشية (ك): «وهو التعوّذ كل ركعة اهـ» وانظر: روضة الطالبين ١/ ٣٤٦.

(٤) انظر: القرطبي: ١/ ٨٦ وقال ابن كثير: «في أول ليلة منه». ١/ ١٥.

(٥) في المطبوع عبارة ليست في النسخ وهي: رسول الله ﷺ؛ وانظر: شرح مسلم للنووي: ٤/ ٢١٣.

(٦) «منهم» من (ز).

لم أجد فيها نصاً ويحتمل أن تكون كفاية، وأن تكون عيناً على كلّ من القولين بالوجوب والاستحباب، والظاهر الاستعاذة لكل واحد؛ لأن المقصود اعتصام القارئ والتجاؤه بالله من[1] شرّ الشيطان كما تقدم، فلا يكون تعوذ واحد كافياً عن آخر كما اخترناه في التسمية على الأكل، وذكرناه في غير هذا الموضع، وأنه ليس من سنن الكفايات والله أعلم.

الرابعة: إذا قطع القارئ القراءة لعارض من سؤال أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعد الاستعاذة، وذلك بخلاف ما إذا كان الكلام أجنبياً؛ ولو ردّاً للسلام، فإنه يستأنف الاستعاذة وكذا لو كان القطع إعراضاً عن القراءة كما تقدّم والله أعلم.

وقيل: يستعيذ، واستُدِلّ له بما ذكره أصحابنا.[2]

(١) في المطبوع: «عن». بالعين، تصحيف.

(٢) أي الشافعية.

باب اختلافهم في البسملة

والكلام على ذلك في فصول:

الأول: بين السورتين:

وقد اختلفوا في الفصل بينهما بالبسملة وبغيرها، وفي الوصل بينهما؛ ففصل بالبسملة بين كلّ سورتين إلا بين (الأنفال) (وبراءة) ابن كثير، وعاصم، والكسائي[١]، وأبو جعفر، وقالون، والأصبهانيُّ عن ورش، ووصل بين كلّ سورتين حمزة.

واختلف عن خلف في اختياره بين الوصل والسكت؛ فنصّ له أكثر أئمة المتقدمين على الوصل كحمزة، وهو الذي في «المستنير» و «المبهج» و «كفاية» سبط الخياط و «غاية» أبي العلاء[٢]، ونصّ له صاحب «الإرشاد» على السكت[٣]، وهو الذي عليه أكثر المتأخرين الآخذين بهذه القراءة كابن الكَدِي[٤]، وابن الكال[٥]، وابن زريق الحدّاد[٦]، وأبي الحسن الديواني، وابن مؤمن صاحب (الكنز)[٧] وغيرهم.

---

(١) سقط ذكر (الكسائي) من (ت).

(٢) انظر: المستنير: ١/ ٤٣٩، المبهج: ١/ ٣٤٦، غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.

(٣) الإرشاد ليس فيه رواية إدريس أصلاً، فالأَولى تقييد كلام المؤلف.
انظر: الدراسة ص ٢٢٨، الإرشاد: ١٩٩.

(٤) كتب فوق الكلمة في (ز) (خف) وكتب تحتها في (ك): (بإسكان الياء) وتصحفت في (ت) إلى (اللولوي) وفي (س) إلى (الكوي) بالواو بدل الدال.

(٥) تصحفت في (ز) و (ك) إلى (الكيال) بالياء بين الكاف والألف.

(٦) المبارك بن المبارك، أبو جعفر، أستاذ حاذق، قرأ القرآن على والده، وسبط الخياط، ألف (الخيرة في القراءات العشر) مختصر من الإرشاد (نظم) توفي سنة (٥٩٦هـ). غاية النهاية: ٢/ ٤١.

(٧) الكنز كالإرشاد ليس فيه رواية إدريس أصلاً. انظر: الكنز: ٣٥-٣٦ و١٢١.

واختلف أيضاً عن الباقين وهم: أبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب / وورش من طريق الأزرق؛ بين الوصل والسكت والبسملة.

فأما أبو عمرو فقطع له بالوصل صاحب «العنوان»[١]، وصاحب «الوجيز»[٢]، وهو أحد الوجهين في «جامع البيان» للداني، وبه قرأ على شيخه الفارس عن أبي طاهر[٣]، وهو طريق أبي إسحاق الطبري في «المستنير»[٤]، وغيره، وهو ظاهر عبارة «الكافي»[٥] وأحد الوجهين في «الشاطبية»، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي[٦]، وهو أحد الوجوه الثلاثة في «الهداية»، وبه قطع في «غاية الاختصار» لغير السوسيّ[٧]، وبه قطع الحضرميّ في «المفيد» للدوري عنه[٨].

وقطع له بالسكت صاحب «الهداية»[٩] في الوجه الثاني، و «التبصرة»، و «تلخيص العبارات»، و «تلخيص» أبي معشر، و «الإرشاد» لابن غلبون،

(١) العنوان: ٦٥.

(٢) تأمل عبارة المؤلف «صاحب الوجيز» والمقصود الأهوازي، ويُنبَّه هنا أن المؤلف لم يختر أي طريق من «الوجيز» في قراءة أبي عمرو، مما يعني أن هذا خارج عن طرقه، والله أعلم.
انظر: الوجيز ق ٦/ أ.

(٣) جامع البيان: ١/ ق ٥٨-٥٩.

(٤) المستنير: ١/ ٤٣٩.

(٥) الكافي: ١٤.

(٦) التجريد: ق ١٩/ ب.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.

(٨) يلاحظ أن «المفيد» ليس له أي طريق في «النشر».

(٩) «الهداية» ليس لها طريق في قراءة أبي عمرو.

و«التذكرة»[١]، وهو الذي في «المستنير» و «الروضة»، وسائر كتب العراقيين لغير ابن حبش عن السوسي[٢]، وفي «الكافي» أيضاً، وقال: إنه من أخذ[٣] البغداديين[٤].

وهو الذي اختاره الداني وقرأ به على أبي الحسن وأبي الفتح وابن خاقان، ولا يؤخذ من «التيسير» بسواه عند التحقيق[٥]، وهو الوجه الآخر في «الشاطبية» وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي للدوري[٦]، وقطع به في «غاية الاختصار» للدوري أيضاً[٧].

وقطع له بالبسملة صاحب «الهادي» وصاحب «الهداية»[٨] في الوجه الثالث، وهو اختيار صاحب «الكافي»[٩]، وهو الذي رواه ابن حبش عن السوسي، وهو الذي في «غاية الاختصار» للسوسي[١٠].

---

(١) أما «الإرشاد» لابن غلبون فليس له أي طريق في قراءة أبي عمرو، وأما «التذكرة» فلها طريق واحد عن الدوري وليس عن السوسي.

وانظر: التذكرة: ١/ ٦٣-٦٤، التبصرة: ٢٤٧، التلخيص: ١٣٤، تلخيص العبارات: ٢٢.

(٢) المستنير: ٤٣٩، الروضة للمالكي: ٦٦٣.

(٣) في المطبوع: «أخذ من»، وهو خطأ.

(٤) وعبارته: والبغداديون يأخذون في قراءة أبي عمرو بسكتة بين السورتين. اهـ الكافي: ١٤.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ب، ٥٩/ ب، التيسير: ١٧-١٨.

(٦) التجريد:ق: ١٩/ ب.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.

(٨) الهادي: ق: ٣، وأما «الهداية» فقد سبق قبل قليل أنه ليس منها أي طريق في قراءة أبي عمرو.

(٩) وعبارته: واختياري الأخذ لجماعة القراء إلا حمزة بالفصل بها بين كل سورتين إلا بين الأنفال وبراءة، وبه قرأت على أكثر من قرأت عليه. اهـ الكافي: ١٤.

(١٠) غاية الاختصار: ١/ ٤٠١-٤٠٢.

وقال الخزاعي، والأهوازي، ومكي، وابن سفيان، والهذلي: والتسمية بين السورتين مذهب البصريين عن أبي عمرو[1].

وأما ابن عامر؛ فقطع له بالوصل صاحب «الهداية»، وهو أحد الوجهين في «الكافي»[2] و«الشاطبية»، وقطع له بالسكت صاحب[3] «التلخيص»، و«التبصرة» وابنا غلبون، واختيار الداني، وبه قرأ على شيخه أبي الحسن، ولا يؤخذ من «التيسير» بسواه، وهو الوجه الآخر في «الشاطبية»[4]، وقطع له بالبسملة صاحب «العنوان»، وصاحب «التجريد»، وجميع العراقيين، وهو الوجه الآخر في «الكافي»، وبه قرأ الداني على الفارسي وأبي الفتح، وهو الذي لم يذكر المالكي في «الروضة» سواه، وهو الذي في «الكامل»[5].

---

(١) أما قول الأهوازي فلم أجده في الوجيز، وقول الخزاعي موجود في المنتهى (٢/ ٢٢٧) لكن ينبه على أن المؤلف لم يأخذ أي طريق من هذا الكتاب.
وانظر: المنتهى: ٢/ ٢٢٧، الوجيز: ق: ٧، الكامل: ق: ٣١٣، التبصرة: ٢٤٨، الهادي: ق: ٣.

(٢) «الهداية» منها طريقان في النشر في قراءة ابن عامر، وهما من رواية ابن ذكوان، فهشام فيها ليس من طريق هذا الكتاب، وأما «الكافي» فله في «النشر» طريق واحد عن ابن عامر من رواية هشام، وعليه فابن ذكوان فيه ليس من طريق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٣) في (ز) و(ظ) «صاحبا» بالتثنية، وما أثبته أصح، بل هو الصحيح لا غير؛ لأن المقصود هو «تلخيص العبارات» لابن بليمة، لا تلخيص أبي معشر؛ قال أبو معشر: الباقون - يعني غير حمزة وأبي عمرو وورش- يجهرون بها عند رؤوس السور فقط وهو الاختيار، اهـ.
انظر: التلخيص: ١٣٤، تلخيص العبارات ٢٢.

(٤) انظر: التذكرة: ١/ ٦٣-٦٤، التيسير: ١٧-١٨، جامع البيان، ١/ ق ٥٩، التبصرة: ٢٤٧.
أما «الإرشاد» لابن غلبون الذي دلت عليه عبارة المؤلف (ابنا غلبون) فليس له أي طريق في قراءة ابن عامر في «النشر».

(٥) انظر: الروضة للمالكي: ٦٦٣، جامع البيان: ١/ ق٥٩، الكافي: ١٤، التجريد: ق: ٢٠، العنوان: ٦٥.

وأما يعقوب؛ فقطع له بالوصل صاحب «غاية الاختصار»[١]، وقطع له بالسكت صاحب «المستنير» و «الإرشاد» و «الكفاية» / وسائر العراقيين[٢]، ١/ وقطع له بالبسملة صاحب «التذكرة»، والداني وابن الفحام وابن شريح[٣] وصاحب «الوجيز» و «الكامل»[٤].

وأما ورش من طريق الأزرق؛ فقطع له بالوصل صاحب «الهداية» وصاحب «العنوان»والحضرمي صاحب[٥] «المفيد»، وهو ظاهر عبارة «الكافي»، وأحد الوجوه الثلاثة في «الشاطبية»[٦]، وقطع له بالسكت ابنا غلبون، وابن بلِّيمة صاحب «التلخيص»، وهو الذي في «التيسير»، وبه قرأ الداني على جميع شيوخه، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية»، وأحد الوجهين في «التبصرة» من قراءته على أبي الطيّب، وهو ظاهر عبارة «الكامل» الذي لم يذكر له غيره[٧]، وقطع له بالبسملة صاحب «التبصرة» من قراءته على أبي عدي، وهو

---

(١) غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.

(٢) انظر: المستنير: ١/ ٤٣٩، الإرشاد: ١٩٩، الكفاية الكبرى: ٢١٣.

(٣) لعله يقصد في كتابه في قراءة يعقوب، مع العلم أنه ليس من مصادره.

(٤) انظر: التذكرة: ١/ ٦٣، الوجيز: ق ٦/ أ – مع أنه ليس عنه أي طريق في «النشر» –، الكامل: ق: ٣١٣، مفردة يعقوب لابن الفحام: ق: ٥.

تنبيه: ليس في النسخة التي لدي من مفردة يعقوب للداني فصل: «التعوذ» و «البسملة»، و الله أعلم.

(٥) في المطبوع: «وصاحب» بإثبات واو العطف، وهو خطأ؛ لأن الحضرميّ نفسه هو صاحب «المفيد»، وقد سبق بيان أن «المفيد» ليس له أي طريق في «النشر».

(٦) انظر: الكافي: ١٤، العنوان: ٦٥.

(٧) انظر: التذكرة: ١/ ٦٣-٦٤، التبصرة: ٢٤٧-٢٤٨، التيسير: ١٧-١٨، الكامل: ق ٣١٢-٣١٣، تلخيص العبارات: ٢٢.

اختيار صاحب «الكافي»، وهو الوجه الثالث في «الشاطبية»، وبه كان يأخذ أبوغانم وأبو بكر الأذفويّ وغيرهما عن الأزرق[١].

الثاني: أن الآخذين بالوصل لمن ذكر، من حمزة أو أبي عمرو، أو ابن عامر، أو يعقوب، أو ورش؛ اختار كثير منهم لهم السكت بين «المدثر» و «لاأقسم بيوم القيامة» و بين «الانفطار» و «ويل للمطففين» وبين «والفجر» و «لا أقسم بهذا البلد» و بين «والعصر» و «ويل لكل همزة» كصاحب «الهداية» وابني غلبون، وصاحب «المبهج»، وصاحب «التبصرة»، وصاحب «الإرشاد»، وصاحب «المفيد»،ونَصَّ عليه أبو معشر في «جامعه» وصاحبُ «التجريد»، وصاحب «التيسير»، وأشار إليه الشاطبي.

ونُقِل عن ابن مجاهد في غير «العصر» و «الهمزة»[٢]، وكذا اختاره ابن شيطا صاحب «التذكار»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون[٣].

وكذا الآخذون بالسكت لمن ذكر؛ من أبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب، وورش اختار كثير منهم لهم البسملة في هذه الأربعة المواضع؛ كابني غلبون، وصاحب «الهداية» ومكي صاحب «التبصرة»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وخلف بن خاقان[٤].

---

(١) انظر: التبصرة: ٢٤٧، الكافي: ١٤.

(٢) مذهب ابن مجاهد هذا ليس في السبعة، بل ليس فيها ذكر التعوذ والبسملة أصلاً.

(٣) انظر: التذكرة: ١/ ٦٣-٦٤، التبصرة: ٢٤٨، التيسير: ١٨، جامع البيان: ١/ ق ٥٩، المبهج: ١/ ٣٤٦، الإرشاد: ١٩٩.

(٤) انظر: التذكرة: ١/ ٦٣-٦٤، التبصرة: ٢٤٨، جامع البيان: ١/ ق ٥٩.

وإنما اختاروا ذلك لبشاعة[١] وقوع مثل ذلك إذا قيل: ﴿وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۝ لَآ﴾ [المدثر: ٥٦، القيامة: ١] أو ﴿وَٱدْخُلِي جَنَّتِي ۝ لَآ﴾ [الفجر: ٣٠، البلد: ١] أو ﴿لِلَّهِ ۝ وَيْلٌ﴾ [الانفطار: ١٩، المطففين: ١] أو ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ۝ وَيْلٌ﴾ [العصر: ٣، الهمزة: ١] من غير فصل، ففصلوا بالبسملة للساكت، وبالسكت للواصل، ولم يُمْكِنْهم البسملة له؛ لأنه ثبت / عنه النص بعدم البسملة، فلو بسملوا لصادموا النصّ بالاختيار، ١ وذلك لا يجوز.

والأكثرون على عدم التفرقة بين الأربعة وغيرها، وهو مذهب فارس بن أحمد، وابن سفيان صاحب «الهادي»، وأبي الطّاهر صاحب «العنوان»، وشيخِه عبد الجبار الطرسوسي، و[٢] صاحب «المستنير» و «الإرشاد» و «الكفاية» وسائر العراقيين، وهو اختيار أبي عمرو الداني والمحقّقين، والله تعالى أعلم[٣].

تنبيهات

أولها: تخصيص السكت والبسملة في الأربعة المذكورة مفرَّع على الوصل والسكت مطلقاً، فمن خصّها بالسكت فإن مذهبه في غيرها الوصل، ومن

(١) البشاعة: مصدر «بشع» وهو في اللغة من قولهم: البَشِع -ككَتِف- من الطعام: الكريه الذي فيه مرارة، وفي المجاز يطلق على عدة معان منها: البشع من الناس: الكريهُ ريح الفم الذي لايتخلل ولا يستاك، والسيئ الخلق، وبَشِع بالأمر: ضاق به ذرعاً، وهي عبارة معروفة عند القراء.
انظر: أساس البلاغة، وتهذيب اللغة، وتاج العروس (بشع).

(٢) الواو سقطت من المطبوع، مما يوهم القارئ أن الطرسوسي هو صاحب «المستنير».

(٣) انظر: الهادي: ق: ٣، التيسير: ١٨، المستنير: ١/ ٤٣٩، الكفاية الكبرى: ٢١٣، الإرشاد: ١٩٩، العنوان: ٦٥.

خصها بالبسملة فمذهبه في غيرها السكت، وليس أحد يرى[1] البسملة لأصحاب الوصل كما توهمه «المنتجب» وابن بَصخان[2]، فافهم ذلك، فقد أحسن الجعبريّ في فهمه ما شاء وأجاد الصواب[3]. والله أعلم.

وانفرد الهذلي بإضافته إلى هذه الأربعة موضعاً خامساً؛ وهو البسملة بين «الأحقاف» و «القتال» عن الأزرق عن ورش، وتبعه في ذلك أبو الكرم[4].

وكذلك انفرد صاحب «التذكرة» باختيار الوصل لمن سكت من أبي عمرو، وابن عامر، وورش، في خمسة مواضع، وهي: «الأنفال» بـ«براءة» و «الأحقاف» بـ«الذين كفروا» و «اقتربت» بـ«الرحمن» و «الواقعة»بـ«الحديد» و«الفيل» بـ«لإيلاف قريش» قال: لحسن ذلك بمشاكلة آخر السورة لأول التي تليها[5].

ثانيها: إنه تقدم تعريف «السكت»، وأنّ الشرط فيه أن يكون من دون نَفَس، وأن كلام أئمتنا مختلف في طول زمنه، وقصره، وحكايةُ قول سبط الخياط، «و[6] إن الذي يظهر من قوله طول زمن السكت بقدر البسملة»، وقد قال: أيضاً

(١) في المطبوع: «يروى»، وهو تحريف.

(٢) انظر: ترجمته ص: ٣١٠.

(٣) انظر: كنز المعاني: ٣٤٧-٣٥١.

(٤) انظر: الكامل: ق٣١٣، المصباح: ٤/ ١٥٩١.

(٥) التذكرة: ١/ ٦٤.

(٦) سقط (و) من المطبوع.

في «كفايته» ما يصرح بذلك حيث قال عن أبي عمرو: وروي عن أبي عمرو إسرارها بينهما أي إسرار البسملة"[1].

قلت: والذي قرأت به وآخذ؛ السكتُ عن جميع من روى عنه السكت بين السورتين سكتاً يسيراً من دون تنفس، قدر السكت / لأجل الهمزة عن حمزة وغيره، حتى أني أخرجت وجه حمزة مع وجه ورش بين سورتي «الضحى» و «ألم نشرح» على جميع من قرأت[2] عليه من شيوخي، وهو الصواب. والله أعلم.

الثالث: أن كلاً من الفاصلين بالبسملة والواصلين والساكتين؛ إذا ابتدأ سورة من السور بسمل بلا خلاف عن أحد منهم، إلا إذا ابتدأ «براءة» كما سيأتي، سواء أكان الابتداء عن وقف أو قطع.

أمَّا على قراءة من فصل بها فواضح، وأمَّا على قراءة من ألغاها فللتّبرك والتّيمّن، ولموافقة خط المصحف الكريم؛ لأنها عند من ألغاها إنما كتبت لأول السورة تبرّكاً، وهو لم يلغها في حالة الوصل إلا لكونه لم يبتدئ، فلما ابتدأ لم يكن بُدٌّ من الإتيان بها لئلا يخالف المصحف وصلاً ووقفاً؛ فيخرج عن الإجماع، فكأنّ ذلك عنده كهمزات الوصل تحذف وصلاً وتثبت ابتداء، ولذلك لم يكن بينهم خلاف في إثبات البسملة أول «الفاتحة» سواء وصلت بسورة «الناس» قبلها أو ابتدئ بها؛ لأنها ولو وصلت لفظاً فإنها مبتدأ بها حكماً، ولذلك كان الوصل هنا حالّاً مرتَحَلاً.

---

(١) انظر: ص: ٦٢٢.

(٢) في المطبوع: «قرأته».

وأما ما رواه الخرقي عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش أنه ترك البسملة أول «الفاتحة» فالخرقي هو شيخ الأهوازي وهو محمد بن عبد الله بن القاسم؛ مجهول لا يعرف إلا من جهة الأهوازي[١]. ولا يصح ذلك عن ورش، بل المتواتر عنه خلافه.

قال الحافظ أبو عمرو في كتابه «الموجز»: اعلم أن عامّة أهل الأداء من مشيخة المصريين رَوَوْا أداء عن أسلافهم عن أبي يعقوب عن ورش أنه كان يترك التسمية بين كل سورتين في جميع القرآن إلا في أول «فاتحة» الكتاب، فإنه يبسمل في أولها؛ لأنها أول القرآن، فليس قبلها سورة يوصل آخرها بها، هكذا قرأت على ابن خاقان وابن غلبون وفارس بن أحمد، وحكوا ذلك عن قراءتهم متصلاً[٢].

وانفرد صاحب «الكافي» بعدم البسملة لحمزة في ابتداء السور سوى «الفاتحة»[٣]، وتبعه على ذلك ولده أبو الحسن شريح؛ فيما حكاه عنه أبو جعفر بن الباذش، مِن أنه مَن كان يأخذ لحمزة بوصل السورة / بالسورة، لا يلتزم الوصل ألبتة، بل آخر السورة عنده كآخر آية وأول السورة الأخرى، فكما لا يلتزم له ولا لغيره وصل الآيات بعضهن ببعض كذا لا يلتزم له وصل السورة حتماً، بل إن وصل فحسن، وإن ترك فحسن[٤].

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٨٣.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق ٥٨/ أ، ولم يكن «الموجز» عندي فأوثق منه هذا النص.

(٣) وعبارته: وإذا ابتدأ -القارئ- بأول سورة، أيّ سورة كانت إلا براءة عوّذ وبسمل إلا لحمزة، بهذا قرأت وبه آخذ. اهـ الكافي: ١٤.

وفي انفراد «الكافي» بذلك نظر، قال الهذلي: وروي عن حمزة، طريق ابن عطية وابن زربي ترك التسمية في جميع القرآن وهكذا جميع طرق الزيادات إلا في الفاتحة. اهـ الكامل: ق ١٥٦، وانظر: المصباح: ٤/ ١٥٩٤.

(٤) الإقناع: ١/ ١٥٩.

قلت: حجّته في ذلك قول حمزة: «القرآن عندي كسورة واحدة، فإذا قرأت ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول فاتحة الكتاب أجزأني»[(١)].

ولا حجّة في ذلك، فإنّ كلام حمزة يُحمل على حالة الوصل لا الابتداء، لإجماع أهل النقل على ذلك والله أعلم.

الرابع: لاخلاف في حذف البسملة بين «الأنفال» و «براءة» عن كل من بسمل بين السورتين، وكذلك في الابتداء بـ«براءة» على الصحيح عند أهل الأداء، وممن حكى الإجماع على ذلك أبو الحسن ابن غلبون، وأبو القاسم ابن الفحام، ومكي، وغيرهم، وهو الذي لايوجد نصّ بخلافه.[(٢)]

وقد حاول بعضهم جواز البسملة في أولها؛ قال أبو الحسن السخاوي: إنه القياس.

قال: لأن إسقاطها إما أن يكون لأن «براءة» نزلت بالسيف، أو لأنهم لم يقطعوا بأنها سورة قائمة بنفسها دون «الأنفال»، فإن كان لأنها نزلت بالسيف فذلك مخصوص بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمّي للتبرك.

وإن كان إسقاطها لأنه لم يقطع بأنها سورة وحدها، فالتسمية في أوائل الأجزاء جائزة. وقد عُلم الغرض بإسقاطها فلا مانع من التسمية[(٣)].

قلت: لقائل أن يقول: يمنع تضافر[(٤)] النصوص.

---

(١) انظر: الكافي: ١٤، الدر النثير: ١/ ١٢٨.

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ٦٣، التبصرة: ٢٤٨.

(٣) انظر: جمال القراء: ٢/ ٤٨٤، إبراز المعاني: ١/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٤) كذا بالضاد المعجمة، وكتب في حاشية (ك): «تضافروا على الشيء أي تعاونوا عليه، اهـ.» ومن معانيها: تجمعوا عليه وهو المناسب هنا. وكتب في (س): «تظافر» بالظاء المعجمة، وهي مثلها في المعنى، وتصحفت في المطبوع إلى: «بظاهر» بالظاء المعجمة والهاء.

وقال أبو العبّاس المهدويّ: «فأما «براءة» فالقراء مجمعون على ترك الفصل بينها وبين «الأنفال» بالبسملة، وكذلك أجمعوا على ترك البسملة في أوّلها في حال الابتداء بها، سوى من رأى البسملة في حال الابتداء بأوساط السور، فإنه يجوز[١] أن يبتدأ بها من أول «براءة» عند جعلها و «الأنفال» سورة واحدة، ولا يبتدأ بها في قول من جعل علّة تركها في أولها أنها نزلت بالسيف»[٢].

وقال أبو الفتح بن شيطا: «ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول «التوبة»، فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالتسمية متبركاً بها، ثم تلا السورة، لم يكن عليه حرج إن شاء الله تعالى / كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض سورة أن يفعل ذلك، وإنما المحذور أن يصل آخر «الأنفال» بأول «براءة» ثم يفصل بينهما بالبسملة؛ لأن ذلك بدعة، وضلال، وخرق للإجماع، ومخالف للمصحف».

قلت: ولقائل أن يقول له ذلك أيضاً في البسملة أوّلها: أنه خرق للإجماع، ومخالف للمصحف، ولا تُصادم النصوص بالآراء، وما رواه الأهوازي في كتابه «الاتضاح»[٣] عن أبي بكر من البسملة أوّلها فلا يصح[٤]، والصحيح عند الأئمة أولى بالاتّباع ونعوذ بالله من شرّ الابتداع.

الخامس: يجوز في الابتداء بأوساط السور مطلقاً سوى «براءة»، البسملة وعدمها لكل من القراء تخييراً، وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين، وعلى اختيار عدمها جمهور المغاربة، وأهل الأندلس.

---

(١) في المطبوع: «لا يجوز»، وهو خطأ.

(٢) لم أجد هذا النص في شرح الهداية.

(٣) بالتاء، وتصحفت في المطبوع بالياء، وكلاهما اسم كتاب للأهوازي.

(٤) انظر: التقريب والبيان: ١/ ٢٦.

وقال ابن شيطا: اعلم أنني قرأت على جميع شيوخنا، في كل القراءات، عن جميع الأئمة الفاصلين بالتسمية بين السورتين والتاركين لها، عند ابتداء القراءة عليهم بالاستعاذة، موصولة بالبسملة مجهوراً بهما، سواء كان المبدوء به أول سورة، أو بعض سورة؛ قال: ولا علمت أحداً منهم قرأ على شيوخه إلا كذلك انتهى؛ وهو نصٌّ في وصل الاستعاذة بالبسملة كما سيأتي.

وقال ابن فارس في «الجامع»: وبغير بسملة ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذاهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التسمية[1].

وقال مكي في «تبصرته»: فإذا ابتدأ القارئ بغير أول سورة عوذ فقط، هذه عادة القراء، ثم قال: وبترك التسمية في غير أوائل السور قرأت[2].

وقال ابن الفحّام: قرأت على أبي العباس؛ يعني ابن نفيس، أوّل حزبي من وسط سورة، فبسملت، فلم ينكر عليّ، وأتبعت ذلك: هل آخذ ذلك عنه على طريق الرواية؟ فقال: إنما أردت التبرك، وقال: أخاف أن تقول رواية، قال: وقرأت بذلك على غيره، فقال: ما أمنع، وأما قرأت بهذا فلا. انتهى[3]، وهو صريح في منعه رواية.

---

(١) نصّ ابن فارس لم أقف عليه في النسخة التي لديّ من «الجامع» وأيضاً ليس في «التبصرة» لابن فارس، ويغلب على الظن أن المؤلف وهم في نسبته إلى ابن فارس، والدليل على ذلك أن هذا الكلام بنصه هو كلام الداني الآتي بعد قليل، والله أعلم.

(٢) التبصرة: ٢٤٩.

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو يخالف ما في «التجريد» خلافاً جوهرياً يؤدي إلى تغيير المعنى، فظاهر كلام المؤلّف أن عبارة (وقرأت بذلك...) هي من كلام ابن الفحام، مع أن السياق في «التجريد» هي من تتمّة كلام شيخه أبي العباس، والعبارة هناك: «أخاف أن تقول رواية أو يقال وقرأت...إلخ» فتأمل الفرق بين (قال) هنا، وبيا (أو يقال..) هناك. والله أعلم.
انظر: التجريد: ق: ٢٠/ أ وفيه أيضاً: (جزء) بدل (حزبي).

وقال الداني في «جامعه»: وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي / أختار، ولا أمنع من التسمية[١].

قلت: وأطلق التخيير في الوجهين جميعا أبو معشر الطبريّ، وأبو القاسم الشاطبي[٢] وأبو عمرو الداني في «التيسير»[٣].

ومنهم من ذكر البسملة وعدمها على وجه آخر؛ وهو التفصيل، فيأتي بالبسملة عمّن فصل بها بين السورتين؛ كابن كثير، وأبي جعفر، ويتركها عمّن لم يفصل بها؛ كحمزة وخلف، وهو اختيار سبط الخياط، وأبي عليّ الأهوازيّ، وأبي جعفر بن الباذش[٤]؛ يتبعون وسط السورة بأوّلها.

وقد كان الشاطبيّ يأمر بالبسملة بعد الاستعاذة في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [النساء: ٨٧] وقوله: ﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧] ونحوه، لما في ذلك من البشاعة[٥]، وكذلك كان يفعل أبو الجود غياث[٦] بن فارس، وغيره، وهو اختيار مكي في غير «التبصرة».

قلت: وينبغي قياساً أن ينهى عن البسملة في قوله تعالى: ﴿ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ

(١) جامع البيان: ١/ ق، ٦٠/ أ، وقد سبق قبل قليل نسبة هذا القول إلى ابن فارس في «جامعه».

(٢) وذلك في قوله (وفي الأجزاء خيّر من تلا)، الشاطبية:٩.

(٣) التيسير: ١٨.

(٤) المبهج: ١/ ٣٤٦، الموجز: ق ٦/ أ، الإقناع: ١/ ١٦٣.

(٥) ذكر ذلك الجعبري في كنز المعاني: ٢/ ١٩٠.

(٦) في (س) «عتاب» بالعين المهملة بعدها تاء مثناة فوقية، وهو تصحيف.

﴿ٱلۡفَقۡرَ﴾ [البقرة: ٢٦٨] وقوله: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨] ونحو ذلك؛ للبشاعة أيضاً.

السادس: الابتداء بالآيِ وسط «براءة» قَلَّ من تعرض للنص عليها، ولم أر فيها نصاً لأحد من المتقدمين، وظاهر إطلاق كثير من أهل الأداء؛ التخيير فيها.

وعلى جواز البسملة فيها، نَصّ أبو الحسن السخاوي في كتابه «جمال القراء» حيث قال: ألا ترى أنه يجوز بغير خلاف أن يقول: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] وفي نظائرها من الآي[١].

وإلى منعها جنح أبو إسحاق الجعبريّ فقال راداً على السخاويّ: إن كان نقلاً فمسلّم، وإلاّ فردّ عليه أنه تفريع على غير أصل، وتصادم لتعليله[٢].

قلت: وكلاهما يحتمل، و[٣] الصواب أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير «براءة»، لا إشكال في تركها عنده في وسط «براءة»، وكذلك لاإشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل، إذ البسملة عندهم في وسط السورة تَبَعٌ لأوّلها، ولا تجوز البسملة أوّلها، فكذلك وسطها.

وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقاً؛ فإن اعتبر بقاء أثر العلّة التي

---

(١) جمال القراء: ٢/ ١٨٤.

(٢) كنز المعاني: ٢/ ١٩١، وفيه «فيرد» بدل «فردّ»، وفيه أيضاً «مصادم» بالميم بدل «تصادم» بالتاء.

(٣) الواو: سقطت من المطبوع مما أدى إلى التحريف.

من أجلها حذفت البسملة من أولها، وهي نزولها بالسيف؛ كالشاطبي ومن سلك مسلكه؛ لم يبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها علّة بسمل بلا نظر، والله أعلم. /

السابع: إذا فصلت[١] بالبسملة بين السورتين أمكن أربعة أوجه:

الأول: أولاها قطعها عن الماضية ووصلها بالآتية.

الثاني: وصلها بالماضية وبالآتية.

والثالث: قطعها عن الماضية وعن الآتية، وهو مما لا نعلم خلافاً بين أهل الأداء في جوازه،إلا ما انفرد به مكيّ، فإنه نَصَّ في «التبصرة» على جواز الوجهين الأولين، ومنع الرابع وسكت عن هذا الثالث، فلم يذكر فيه شيئاً[٢].

وقال في «الكشف» ما نصّه: «إنه أُتِيَ بالبسملة على إرادة التبرك بذكر الله وصفاته في أول الكلام، وإثباتها للاستفتاح[٣] في المصحف، فهي للابتداء بالسورة، فلا يوقف[٤] على التسمية دون أن توصل بأول السورة[٥]». انتهى.

---

(١) في المطبوع: «فصل».

(٢) انظر: التبصرة: ٧٣٥.

(٣)في المطبوع: «للافتتاح».

(٤)تصحفت في المطبوع إلى: «يوصف» بالصاد المهملة بدل القاف.

(٥) الكشف: ١/ ١٣، ويحتمل أن المؤلف نقل النص بواسطة «الدر النثير» (١/ ١٣٠) للمشابهة بينهما بحذف كلمة (أسماء) في قوله: بذكر (أسماء) الله وصفاته...

وهو صريح في اقتضاء منع الوجهين؛ الثالث والرابع، وهذا من أفراده كما سنوضّحه في باب «التكبير» آخر الكتاب، إن شاء الله تعالى.

والرابع: وصلها بالماضية وقطعها عن الآتية، وهو ممنوع؛ لأن البسملة لأوائل السور لا لأواخرها، قال صاحب «التيسير»: والقطع عليها إذا وصلت بأواخر السور غير جائز[١].

تنبيهات

أولها: أن المراد بالقطع المذكور[٢] هو «الوقف» كما نصّ عليه الشاطبيّ، وغيره من الأئمة، قال الداني في «جامعه»: «واختياري في مذهب من فصل؛ أن يقف القارئ على آخر السورة، ويقطع على ذلك، ثم يبتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى[٣]» انتهى.

وذلك واضح، وإنّما نّبهت عليه؛ لأنّ الجعبريّ -رحمه الله- ظنّ أنه «السكت» المعروف فقال في قول الشاطبيّ «فلا تقفن»: لو قال فلا تسكتن، لكان أسدّ[٤].

---

(١) التيسير: ١٨.

(٢) كتب تحت الكلمة في (ك): «أي في قول التيسير اهـ» وتصحفت في المطبوع إلى: «المذكورة» بالتاء.

(٣) جامع البيان: ١/ ق٥٩/ ب.

(٤) دافع ابن المبارك عن الجعبري بما حاصله أن الجعبري أراد تأكيد المعنى بالنهي عن الأضعف الذي يُفهم النهي عن الأقوى بالأحرى، لا لينص على أن الموضع محل سكت، ونظّره بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ١٧] بخلاف قول الشاطبي فإنه لا يلزم منه نفي السكت. اهـ.
انظر: الجعبري ومنهجه في كنز المعاني: ١/ ٤٦٧، وكنز المعاني: ٢/ ١٩٥.

وذلك وَهْمٌ لم يتقدمه أحد إليه، وكأنه أخذه من كلام السخاوي حيث قال: فإذا لم يصلها بآخر سورة جاز أن يسكت عليها، فلم يتأمّله، ولو تأمّله لعلم أن مراده «بالسكت» «الوقف» فإنه قال في أول الكلام: اختار الأئمة لمن يفصل بالتسمية أن يقف القارئ على أواخر السور ثم يبتدئ بالتسمية./

ثانيها: تجوز الأوجه الأربعة في البسملة مع الاستعاذة؛ من الوصل بالاستعاذة والآية، ومن قطعها عن الاستعاذة والآية، ومن قطعها عن الاستعاذة ووصلها بالآية، ومن عكسه كما تقدم الإشارة إلى ذلك في الاستعاذة[١]، وإلى قول ابن شيطا في الفصل الخامس قريباً[٢] في قطعه بوصل الجميع، وهو ظاهر كلام سبط الخياط؛ وقال ابن الباذش: إن الوقف على الجميع أشبه بمذهب أهل الترتيل[٣].

ثالثها: أن هذه الأوجه ونحوها؛ الواردة على سبيل التخيير، إنما المقصود بها معرفة جواز القراءة بكل منها، على وجه الإباحة، لا على وجه ذكر الخُلْف، فبأي وجه قرئ منها جاز ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع أو الإفراد. وكذلك سبيل ما جرى مجرى ذلك من الوقف بالسكون وبالروم والإشمام. و كالأوجه الثلاثة في التقاء الساكنين وقفاً، إذا كان أحدهما حرف مدٍّ أو لين؛ ولذلك كان بعض المحققين لايأخذ منها إلا بالأصح الأقوى، ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعض لا يلتزم

---

(١) انظر: ص: ٦٥٤.

(٢) انظر: ص: ٦٧٠.

(٣) الإقناع: ١/ ١٥٤.

شيئاً، بل يترك القارئ يقرأ ما شاء منها، إذ كلّ ذلك جائز مأذون فيه منصوص عليه.

وكان[١] بعض مشايخنا يرى أن الجمع[٢] بين هذه الأوجه على وجه آخر، فيقرأ بواحد منها في موضع، وبآخر في غيره، ليجمع الجميع المشافهة.

وبعض أشياخنا[٣] يرى الجمع بينها في أول موضع وردت، أو في موضعٍ مّا، على وجه الإعلام، والتعليم، وشمول الرواية.

أمّا من يأخذ بجميع ذلك في كلّ موضع، فلا يعتمده إلا متكلّف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف.

وإنما ساغ الجمع بين الأوجه في نحو «التسهيل» في وقف حمزة لتدريب القارئ المبتدئ ورياضته على الأوجه العَربية[٤] ليجري لسانه، ويعتاد التلفظ بها بلا كلفة، فيكون على سبيل التعليم، فلذلك لا يكلّف العارف بجمعها في كل موضع، بل هو بحسب ما تقدم.

ولقد بلغنا عن جلّةمشيخة الأندلس -حماها الله- أنهم لا يأخذون / في ١
وجهي «الإسكان» و «الصلة» من ميم الجمع لقالون؛ إلا بوجه واحد معتمدين ظاهر قولِ[٥] الشاطبي:

---

(١) في ز: وكل، بدل (وكان)، وهو تحريف.

(٢) كذا في (س) وفي بقية النسخ: أن يجمع.

(٣) كذا في (س) فقط، وفي البقية: «أصحابنا» بدل «أشياخنا»، ولعل المثبت هو الأصوب، والله أعلم.

(٤) في (ز): «الغريبة»، وكذا المطبوع.

(٥) في المطبوع: «قولي» بالتثنية، وهو تحريف.

.... وقالون بتخييره جلا[١].

وسيأتي ذلك.

رابعها: يجوز بين «الأنفال» و«براءة» -إذا لم يقطع على آخر «الأنفال»- كل من الوصل والسكت والوقف لجميع القراء. أمّا الوصل لهم فظاهر؛ لأنه كان جائزاً مع وجود البسملة فجوازه مع عدمها أولى عن الفاصلين والواصلين، وهو اختيار أبي الحسن بن غلبون في قراءة من لم يفصل، وهو في قراءة من فصل[٢] أظهر.

وأما «السكت» فلا إشكال فيه عن أصحاب السكت، وأما عن غيرهم من الفاصلين والواصلين، فممّن نصّ عليه لهم ولسائر القراء أبو محمد مكّي في «تبصرته» فقال: وأجمعوا على ترك الفصل بين «الأنفال» و «براءة» لإجماع المصاحف على ترك التسمية بينهما، فأما «السكت» بينهما فقد قرأت به لجماعتهم وليس هو منصوصاً[٣].

وحكى أبو عليّ البغدادي في «روضته» عن أبي الحسن الحمّاميّ أنه كان يأخذ بسكتة بينهما لحمزة وحده، فقال: وكان حمزة وخلف[٤] والأعمش، يَصِلون السورة بالسورة، إلا ما ذكره الحمّاميّ عن حمزة؛ أنه سكت بين «الأنفال» و «التوبة» وعليه أعوّل[٥]. انتهى. وإذا أُخِذ بالسكت عن حمزة، فالأخذ به عن غيره أحرى.

---

(١) الشاطبية: ٩.

(٢) في المطبوع: «يصل» بالياء، تصحيف.

(٣) التبصرة: ٢٤٨.

(٤) أي في اختياره كما في الروضة.

(٥) الروضة للمالكي: ٦٦٣.

قال الأستاذ المحقق أبو عبد الله بن القصاع في كتابه «الاستبصار في القراءات العشر»: «واختلف في وصل «الأنفال» بـ«التوبة»؛ فبعضهم يرى وصلهما وتبيين[١] الإعراب، وبعضهم يرى السكت بينهما». انتهى.

قلت: وإذا قرئ بالسكت على ما تقدم؛ فلا يتأتى وجه إسرار البسملة على مذهب سبط الخياط المتقدم، إذ لا بسملة بينهما يسكت بقدرها فاعلم ذلك.

وأما الوقف فهو الأقيس، وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل، وهو اختياري في مذهب الجميع؛ لأن أواخر السور من أتم التمام.

وإنما عدل عنه في مذهب من لم يفصل؛ من أجل أنه لو وقف على أواخر السور للزمت البسملة أوائل السور من أجل الابتداء، وإن لم يؤت بها خولف الرسم في الحالتين كما تقدم، واللازم هنا منتف، والمقتضي للوقف قائم؛ فمن ثم اخترنا[٢] الوقف، ولا نمنع غيره، والله أعلم. / ١

خامسها: ما ذكر من الخلاف بين السورتين، هو عام بين كل سورتين، سواء كانتا مرتبتين، أو غير مرتبتين، فلو وصل آخر «الفاتحة»؛ مثلاً[٣]،بـ«آل عمران» أو آخر «آل عمران» بـ«الأنعام»؛ جازت البسملة وعدمها على ما تقدم، ولو وصلت «التوبة» بآخر سورة سوى «الأنفال» فالحكم كما لو وصلت بـ«الأنفال»، أما لو

---

(١) في المطبوع: «ويتبين» وهو تصحيف.

(٢) في (س): «أجزنا» ولها وجه، وفي نسخة من نسخ شرح الطيبة للنويري: فمن ثم أجيز الوقف. شرح الطيبة: ٢/ ٣٦.

(٣) تصحفت في المطبوع إلى: «مبتدئاً».

وصلت سورة ما بأولها كأن كررت -مثلا- كما تكرر سورة «الإخلاص»، فلم أجد فيه نصا، والذي يظهر البسملة قطعاً، فإن السورة والحالة هذه مبتدأة؛ كما لو وصلت «الناس» بـ «الفاتحة».

ومقتضى ماذكره الجعبري عموم الحكم، وفيه نظر؛ إلا أن يريد في مذهب الفقهاء عند من يعدّها آية، وهذا الذي ذكرناه على مذهب القراء[1].

وكذلك يجوز إجراء أحوال الوصل في آخر السورة الموصَل طرفاها من إعراب وتنوين، والله أعلم.

الثامن: في حكمها وهل هي آية في أول كل سورة كتبت فيه أم لا؟

وهذه مسألة اختلف الناس فيها، وبسط القول فيها في غير هذا الموضع، ولا تعلق للقراءة بذلك؛ إلا أنه لـمّا جرت عادة أكثر القراء للتعرض لذلك، لم نخل كتابنا منه، لتعرف مذهب أئمة القراءة فيها فنقول:

اختلف في هذه المسألة على خمسة أقوال:

أحدها: أنها آية من «الفاتحة» فقط، وهذا مذهب أهل مكّة، والكوفة، ومن وافقهم، وروي قولاً للشافعيّ.

---

(١) تعقّب ابن دراوة المكناسي رحمه الله المؤلف بقوله: ما فهمه الشيخ ابن الجزري رحمه الله من قوله: «والحكم عام» أنه راجع لوصل طرفيها، ونظر فيه، وتكلف للجواب عنه بقوله: إلا أن يريد مذهب الفقهاء... إلخ، لا يظهر، إذ لا بينية هناك؛ بل المراد بقوله: «والحكم عام» في المرتبتين وغيرهما للفاصلين بها والتاركين لها، ولا يرجع للمنفردة المكررة التي وصل طرفاها لأنها فاتتها البينية، والكلام مفروض في البينية، وأما حكم المكررة فمن قوله: «ولا بد منها في ابتدائك سورة».. إلخ فقوله: «والحكم عام» في المرتبتين وغيرهما، وقوله: «لكن أخرج وصل طرفيها»، هومفهوم البينية، صرح به ولا إشكال. اهـ. انظر: الجعبري ومنهجه: ١/ ٤٦٥-٤٦٦.

الثاني: أنها آية من أوّل «الفاتحة» ومن أوّل كل سورة، وهو الأصحُّ من مذهب الشافعيّ ومن وافقه، وهو رواية عن أحمد، ونسب إلى أبي حنيفة[(١)].

الثالث: *أنها آية من أوّل «الفاتحة» وبعض آية من غيرها، وهو القول الثاني للشافعي*[(٢)].

الرابع: أنها آية مستقلة في أوّل كل سورة؛ لا منها، وهو المشهور عن أحمد، وقول داود وأصحابه، وحكاه أبو بكر الرازي[(٣)] عن أبي الحسن الكرخي[(٤)]؛ وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة.

الخامس: أنها ليست بآية، ولا بعض آية من أوّل «الفاتحة» ولا من أوّل غيرها، وإنّما كتبت للتيمن والتبرك، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، والثوريّ، ومن وافقهم[(٥)] وذلك مع / إجماعهم على أنها بعض آية من سورة «النمل»، وأن ١/
بعضها[(٦)] آية من «الفاتحة».

---

(١) انظر: شرح فتح القدير: ١/ ٢٩١، المجموع: ٣/ ٣٣٢-٣٣٤، المغني: ٢/ ١٤٧-١٤٨.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) أحمد بن علي، الحنفي، المشهور بالجصّاص، صاحب حديث ورحلة، اتهم بالاعتزال، قال الذهبي: إليه المنتهي في معرفة المذهب. اهـ .تفقه بالكرخي،توفي سنة (٣٧٠هـ).
انظر: تاريخ بغداد: ٤/ ٣١٤-٣١٥، السير: ١٦/ ٣٤٠-٣٤١،الجواهر المضية: ١/ ٢٢٠-٢٢٤.

(٤) عبيد الله بن الحسين الحنفي، انتهت إليه رئاسة المذهب، وكان رأساً في الاعتزال، سمع إسماعيل القاضي وغيره.توفي سنة (٣٤٠هـ).
انظر: تاريخ بغداد: ٤/ ٣٥٣-٣٥٥، السير: ١٥/ ٤٢٦-٤٢٧،الجواهر المضية: ١/ ٣٣٧.

(٥) هذه مسألة مشهور الخلاف فيها بين العلماء حتى أفردها بعض كبار العلماء بالتأليف، منهم ابن عبد البر وأبو شامة وغيرهما.

(٦) كتب في حاشية (ك): «أي: الرحمن الرحيم» بعد «ملك».

قلت: وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات، والذي نعتقده أن كليهما صحيح وأنّ كلّ ذلك حق، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات.

قال السخاويّ رحمه الله: واتفق القراء عليها في أوّل «الفاتحة»: فابن كثير وعاصم والكسائي، يعتقدونها آية منها، ومن كل سورة، ووافقهم حمزة على «الفاتحة» خاصة.

قال: وأبو عمرو، وقالون، ومن تابعه من قراء المدينة، لا يعتقدونها آية من «الفاتحة»[١]. انتهى.

ويحتاج إلى تعقب؛ فلو قال: «يعتقدونها من القرآن أول كل سورة» ليعم كونها آية منها أو فيها، أو بعض آية لكان أسدّ؛ لأنا لا نعلم أحداً منهم عدها آية من كل سورة[٢] سوى «الفاتحة» نصاً.

وقوله: إن قالون ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آية من الفاتحة، فيه[٣] نظر؛ إذ قد صح نصاً أن إسحاق بن محمد المسيبي أوثق أصحاب نافع وأجلهم قال: سألت نافعاً عن قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» فأمرني بها، وقال: أشهد أنها[٤]من السبع المثاني، وأن الله أنزلها، روى ذلك الحافظ أبو عمرو الداني بإسناد صحيح[٥]، وكذلك رواه أبو بكر بن مجاهد عن شيخه موسى بن إسحاق

(١) انظر: جمال القراء: ٢/ ٤٨٤.

(٢) «كل» سقطت من (س) و (ك).

(٣)في المطبوع: «ففيه» بفائين، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: «آية من» وهو تحريف. وانظر: جامع البيان: ١/ ق ٥٩/ ب.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٥٩/ ب.

القاضي عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه، ورويا[١] أيضاً عن ابن المسيبي قال: كنا نقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» أول «فاتحة» الكتاب، وفي أول سورة «البقرة» وبين السورتين في العرض والصلاة، هذا[٢] كان مذهب القراء بالمدينة، قال: وفقهاء المدينة لا يفعلون ذلك.

قلت: وحكى أبو القاسم الهذلي عن مالك؛ أنه سأل نافعاً عن «البسملة» فقال: السنّة الجهر بها، فسلَّم إليه وقال: «كلُّ علم يُسأل عنه أهله»[٣].

ذكر اختلافهم في سورة أمّ القرآن

اختلفوا في ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] فقرأ عاصم، والكسائيّ، ويعقوب، وخلف؛ بالألف[٤] مدّاً، وقرأ الباقون بغير ألف؛ قصراً.

واختلفوا في ﴿ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [الفاتحة: ٦] و ﴿ صِرَٰطَ ﴾ [الفاتحة: ٧] فرواه رويس حيث وقع، وكيف أتى بالسين.

واختلف عن قنبل، فرواه عنه بالسين كذلك ابن مجاهد[٥]، وهي رواية أحمد

(١) كذا بالتثنية، وتصحفت في (ت) وكذا في المطبوع إلى: «روينا» بالجمع.

(٢) في المطبوع: «هكذا».

(٣) «الكامل»: ق ٨/ أ.

(٤) أي بعد الميم.

(٥) وهي الموجودة في كتب القراءات مثل: التذكرة ١/ ٦٥، وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٣.

ابن ثوبان[1] عن قنبل[2]، ورواية / الحلوانيّ عن القواس[3]، ورواه عنه ابن شنبوذ بالصاد[4]، وكذلك سائر الرواة عن قنبل، وبذلك قرأ الباقون إلا حمزة؛ فروى عنه خلف بإشمام الصاد الزاي في جميع القرآن.

واختلف عن خلاد في إشمام «الأوّل» فقط، أو حرفي «الفاتحة» خاصّة، أو المعرّف[5] باللام في جميع القرآن، أو لا إشمام في شيء.

فقطع له بالإشمام في الحرف الأول حسب[6] في «التيسير» و «الشاطبية»، وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح فارس[7]، وصاحب «التجريد» على عبدالباقي[8]، وهي رواية محمد بن يحيى الخنيسي[9] عن خلاد[10].

وقطع له بالإشمام في حرفي «الفاتحة» فقط، صاحب «العنوان»[11]،

---

(١) بالثاء المثلثة، وتصحفت في (س) بالموحدة.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٣.

(٢) ليست من طريق هذا الكتاب.

(٣) ليست من طريق هذا الكتاب، وإنما طريقه عن ابن مجاهد عن قنبل عن القواس.

(٤) انظر: السبعة: ١٠٤-١٠٥، جامع البيان: ق/ ٦١، التلخيص: ٢٠١.

(٥) في المطبوع: «المعروف»، وهو تصحيف.

(٦) في (ت) والمطبوع: «حسبما».

(٧) التيسير: ١٥ و ١٨، جامع البيان: ١/ ق ٥٣ و ٦١.

(٨) التجريد: ق ٢٠.

(٩) مقرئ مشهور، روى القراءة عن خلاد عن سليم، وروى عنه القراءة جعفر بن محمد بن حرب.
الخنيسي: نسبة إلى «خنيس» وهي محلة في الكوفة.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٨-٢٧٩، الإكمال: ٣/ ٢٥٧، التاج (خنس).

(١٠) هذه الرواية ليست من طرقه، بل هي من «الكامل» وكتب في حاشية (ك): «من المتابعات.اهـ».

(١١) العنوان: ٦٧.

والطرسوسيّ من طريق ابن شاذان عنه، وصاحب «المستنير» من طريق ابن البختري عن الوزان عنه[١]، وبه قطع أبو العزّ والأهوازيّ عن الوزان أيضاً[٢]، وهي طريق ابن حامد عن الصواف[٣].

---

(١) المستنير: ١/ ٤٤١.

(٢) قوله: «قطع به أبو العز» فيه كلام:

أولاً: أن أبا العز قطع بإشمام حرفي الفاتحة لخلاد من طريق الوزان.

ثانياً: أن الوزان هو الوزان المذكور قبل قليل في طريق البختري من المستنير.

أما أولاً: فإن أبا العز لم يقطع لخلاد إلا بإشمام المعرف فقط، حيث نص على ذلك فقال: «روى .. وخلاد عن سليم عن حمزة بإشمام الزاي فيما كان فيه ألف ولام فقط».

والذي قطع به أبو العز في إشمام حرفي الفاتحة إنما هو رواية علي بن سلم، إذ قال: «وروى علي بن سلم إشمامها الزاي في الحمد خاصة في الموضعين فقط».

فاتضح من كلام أبي العز غير ما ذكره عنه المؤلف؛ وقد يقول قائل: إن عليَّ بن سلم قرأ على خلاد كما أنه قرأ على سليم، فالجواب أن ذلك صحيح ولكن لا علاقة له هنا؛ حيث إن أبا العز جعل لكل من خلاد وعلي طريقاً عن سليم، حيث قال: رواية خلاد: أبو العز عن الهراس عن الحمامي عن بكار عن الصواف عن القاسم بن يزيد الوزان عن خلاد عن سليم.

وروايته عن علي: أبو العز عن الهراس عن الجعفي عن محمد بن الحسن عن جعفر بن محمد الوزان عن عليّ بن سلم عن سليم.

أما ثانياً: هناك وزَّانان: أولهما: وهو الذي في رواية خلاد -وهو من طرق النشر- فاسمه: القاسم بن يزيد ابن كليب، وقد سبقت ترجمته ص: ٤٤٨.

أما الثاني: وهو الذي في رواية علي بن سلم، فاسمه: جعفر بن محمد بن أحمد، وتقدمت ترجمته أيضاً ص ٦١٦.

ثالثاً: هذا المذكور عن أبي العز إنما هو من كتابه «الكفاية»، أما «الإرشاد» فليس فيه رواية خلاد أصلاً. والله أعلم.

(٣) وهي من «غاية» ابن مهران. انظر: الغاية: ١٣٨.

وقطع له بالإشمام في المعرّف باللام خاصّة؛ هنا وفي جميع القرآن جمهور العراقيين، وهو طريق بكار عن الوزان؛ وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي والمالكيّ[١]، وهو الذي في «روضة» أبي علي البغدادي[٢]، وطريق ابن مهران عن ابن أبي عمر، عن الصوّاف، عن الوزان[٣]، وهي رواية الدوري عن سليم عن حمزة[٤].

وقطع له بعدم الإشمام في الجميع؛ صاحب «التبصرة»، و «الكافي»، و «التلخيص»[٥]، و «الهداية»، و «التذكرة» وجمهور المغاربة[٦]، وبه قرأ الداني على أبي الحسن[٧]. وهي طريق ابن الهيثم، والطلحيّ[٨] ورواية الحلوانيّ عن خلّاد[٩].

وانفرد ابن عبيد عن[١٠] أبي علي الصوّاف، عن[١١] الوزان عنه بالإشمام في

---

(١) التجريد: ق ٢٠.

(٢) الروضة: ١٨٥.

(٣) الغاية: ١٣٨.

(٤) ليست من طرقه، وهي من طرق، المستنير: ١/ ٤٤١، الكفاية الكبرى: ٢١٨.

(٥) وهو تلخيص العبارات لابن بليمة، أما التلخيص لأبي معشر فليس فيه رواية خلاد.

(٦) انظر: التذكرة: ١/ ٦٥، التبصرة: ١/ ٢٥١، الكافي: ١٤، الإقناع: ٢/ ٢، تلخيص العبارات: ٢٣.

(٧) كتب في الحاشية (ك): «فكأن الداني اختصر في «التيسير» حيث لم يذكر الخلف عن خلاد وفي الأول. اهـ».
انظر: جامع البيان: ١/ ق/ ٦١.

(٨) انظر: ص:٤٤١.

(٩) ليست من طرقه، وانظر: جامع البيان: ق ٦١.

(١٠) تصحفت في المطبوع إلى: «على».

(١١) تصحفت في المطبوع إلى: «على».

المعرّف والمنكّر؛ كرواية خلف عن حمزة في كلّ القرآن[١]، وهو ظاهر «المبهج» عن ابن الهيثم[٢].

واختلفوا في[٣] ضمّ الهاء وكسرها، من ضمير التثنية والجمع، إذا وقعت بعد ياء ساكنة نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿إِلَيْهِم﴾ [الممتحنة: ١] و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] و﴿عَلَيْهِمَا﴾ [طه: ١٢١] و﴿إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] و﴿فِيهِمَا﴾ [الرحمن: ٦٦] و﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩] و﴿إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣١] و﴿فِيهِنَّ﴾ [الرحمن: ٥٦] و﴿أَبِيهِمْ﴾ [يوسف: ٦٣] و﴿صَيَاصِيهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦] و[٤] ﴿بِجَنَّتَيْهِمْ﴾ [سبأ: ١٦] و﴿تَرْمِيهِم﴾ [الفيل: ٤] ﴿وَمَا نُرِيهِم﴾ [الزخرف: ٤٨] و﴿بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾[٥] [يس: ٩] وشبه ذلك، فقرأ يعقوب جميع ذلك بضم الهاء، وافقه حمزة في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿إِلَيْهِم﴾ [الممتحنة: ١] و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] فقط[٦].

فإنْ سقطت منه الياء لعلّة جزم أو بناء نحو[٧]: ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ﴾ [الأعراف:١٦٩] ﴿وَيُخْزِهِمْ﴾ [التوبة: ١٤] ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١] ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾

---

(١) انظر: جامع البيان: ق٥٤ و ٦١.

(٢) انظر: المبهج: ٢/ ٣٤٩.

(٣) في (ز): «على» بدل في.

(٤) الواو تكررت في المطبوع، وهو خطأ.

(٥) وفي (س): «بين أيديهن».

(٦) انظر: التذكرة: ١/ ٦٦.

(٧) الجزم نحو: ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ﴾ والبناء نحو ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾.

[الصافات: ١١، ١٤٩] ﴿فَـَٔاتِهِمۡ﴾ [الأعراف: ٣٨] فإن رويساً يضمّ الهاء في ذلك كلّه، إلا قوله تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ﴾ [الأنفال: ١٦] فإنه كسرها / بلا خلاف[١].

واختُلف عنه في ﴿وَيُلۡهِهِمُ ٱلۡأَمَلُۖ﴾ [الحجر: ٣] و ﴿يُغۡنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٣٢] ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾، ﴿وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ﴾ و كلاهما في غافر:[٩، ٧]، فكسر الهاء في الأربعة القاضي أبو العلاء عن النخّاس[٢]، وكذلك روى الهذلي عن الحمّامي في الثلاثة الأول، وكذا نصّ الأهوازي[٣]، وقال الهذلي: هكذا أخذ علينا في التلاوة، ولم نجده في الأصل مكتوباً[٤].

زاد ابن خيرون عنه كسر الرابعة وهي ﴿وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ﴾، وضم الهاء في الأربعة الجمهور عن رويس[٥].

وانفرد فارس بن أحمد، عن يعقوب؛ بضم الهاء في ﴿بِبَغۡيِهِمۡۖ﴾ [الأنعام: ١٤٦] و ﴿حُلِيِّهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ولم يرو ذلك غيره[٦].

وانفرد ابن مهران، عن يعقوب بكسر الهاء من ﴿أَيۡدِيهِنَّ

---

(١) العلّة في ذلك – بعد الرواية – هي أن اللّام مشددة، فهي بمنزلة كسرتين، والانتقال من كسرتين إلى ضمّة ثقيل جداً، وقيل جمعاً بين اللغتين.

انظر: شرح الطيبة لابن الناظم: ٥٢، الإيضاح للزبيدي: ١٠٨، التتمة: ٣٦.

(٢) بالخاء المعجمة كما سبق، وتصحفت في المطبوع بالمهملة.

(٣) الوجيز: ق: ٢١ مع ملاحظة أن «الوجيز» ليس له أي طريق في قراءة يعقوب في «النشر».

(٤) الكامل: ق: ٣٠٧ وفيه «عليّ» بدل «علينا».

(٥) قال الشيخ صدقة المسحرائي: وكذا بالخلاف نقل الداني في «مفردة رويس» ولكنه رجّح الضمّ في الكلّ، وقال: وهو الصواب عندي. اهـ انظر: مفردة يعقوب للداني: ١٠٢-١٠٣، التتمة: ٣٤.

(٦) قال الداني: والوجهان جيدان. اهـ انظر: مفردة يعقوب للداني: ١٧، التتمة: ٣٦.

﴿ وَأَرْجُلِهِنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٢][١]، وبذلك قرأ الباقون في جميع الباب.

واختلفوا في صلة ميم الجمع بواو، وإسكانها؛ إذا[٢] وقعت قبل محرَّك، نحو ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣] ﴿ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦] ﴿ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ ﴾ [البقرة:٧]، فضمّ الميم من جميع ذلك، ووصلها بواو في اللفظ وصلاً؛ ابنُ كثير، وأبو جعفر.

واختلف عن قالون، فقطع له بالإسكان صاحب «الكافي»، وهو الذي في «العنوان»، وكذا قطع في «الهداية» من طريق أبي نشيط، وهو الاختيار له في «التبصرة» ولم يذكر في «الإرشاد» غيره، وبه قرأ الداني على أبي الحسن من طريق أبي نشيط، وعلى أبي الفتح عن قراءته على عبدالله بن الحسين، من طريق الحلواني، وصاحب «التجريد» على[٣] ابن نفيس، من طريق أبي نشيط، وعليه وعلى الفارسي والمالكي من طريق الحلواني، وبه قرأ الهذلي أيضاً من طريق أبي نشيط[٤].

وبالصلة قطع صاحب «الهداية» للحلواني، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من الطريقين عن قراءته على عبد الباقي بن الحسين، وعن قراءته على عبدالله بن الحسين من طريق الجمال عن الحلواني[٥]، وبه قرأالهذلي أيضاً من طريق الحلواني[٦].

---

(١) وينبه على أن المراد الهاء من ﴿ أَيْدِيهِنَّ ﴾، أما ﴿ وَأَرْجُلِهِنَّ ﴾ فلا خلاف فيها أنها بالكسر لعدم مطابقة القاعدة عليها. انظر: الغاية:١٤١، المبسوط: ٨٨، الكامل: ٣٠٧.

(٢) في المطبوع: «وإذا» بزيادة «و» وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: «عن».

(٤) انظر: جامع البيان: ق: ٦٢، التبصرة: ٢٥٣، الكافي: ١٥، الكامل: ق ٣٠٨، الإرشاد: ٢٠٤، التجريد: ٧٠، العنوان: ٤٢.

(٥) جامع البيان: ق: ٦٢-٦٣.

(٦) الكامل: ق ٣٠٨.

وأطلق الوجهين عن قالون ابن بليمة صاحب «التلخيص» من الطريقين[١]، ونص على الخلاف صاحب «التيسير» من طريق أبي نشيط[٢]، وأطلق التخيير له في «الشاطبية»[٣]، وكذا جمهور الأئمة العراقيين من الطريقين./

وانفرد الهذلي عن الهاشمي عن ابن جماز بعدم الصلة مطلقاً كيف وقعت، إلا أنه مقيد بما لم يكن قبل همزة قطع[٤]، كما سيأتي في باب «النقل»[٥].

ووافق ورش على الصلة؛ إذا وقع بعد ميم الجمع همزة قطع، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿مَعَكُمْ إِنَّمَا﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٤٦]، والباقون بإسكان الميم في جميع القرآن؛ وأجمعوا على إسكانها وقفا.

واختلفوا في كسر ميم الجمع، وضمها، وضم ما قبلها، وكسره إذا كان بعد الميم ساكن، وكان قبلها هاء؛ قبلها كسرة أو ياء ساكنة، وذلك نحو: ﴿قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] و ﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] و ﴿يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ﴾[٦] [النور:٣٢] و ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧] و ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [النساء: ٧٧] و ﴿مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى﴾ [الذاريات: ٦٠]

---

(١) تلخيص العبارات: ٢٥ وفيه: قالون في رواية الحلواني إذا ضم الميمات يضمها -ميم الجمع- في جميع القرآن، وإذا سكن الميمات أسكن ميم الجمع. اهـ

ملاحظة: جاء في تلخيص العبارات المطبوع: «الميمان»، في الموضعين بالنون، وهو تصحيف وتحريف صوابه «الميمات»، بالتاء المثناة الفوقية آخره.

(٢) التيسير: ١٩.

(٣) في قوله: [وقالون بتخييره جلا].

(٤) وعبارته: والهاشمي عنه بالإسكان لا غير. اهـ الكامل: ٣٠٨، وانظر التتمة: ٣٩.

(٥) انظر: ص: ٩٨٠.

(٦) في المطبوع: «يغنيهم» بالياء بعد النون، وهو خطأ.

فكسر الميم والهاء في ذلك كلّه أبو عمرو، وضم الميم وكسر الهاء نافع، وابن كثير، وابن عامر[1]، وعاصم، وأبو جعفر؛ وضمّ الميم والهاء جميعاً حمزة، والكسائي، وخلف.

وأتبعَ يعقوبُ الميمَ الهاءَ على أصله المتقدم، فضمّها حيث ضمّ الهاء، وكسرها حيث كسرها، فيضمّ نحو: ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧] و ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [النساء: ٧٧] لوجود ضمّة الهاء، ويكسر نحو ﴿فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] لوجود الكسرة، ورويس على الخلاف في نحو ﴿يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٣٢] هذا حكم الوصل.

وأمّا حكم الوقف؛ فكلّهم على إسكان الميم، وهم في الهاء على أصولهم؛ فحمزة يضم نحو: ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [النساء: ٧٧] و ﴿إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، ويعقوب يضمّ ذلك، ويضمّ في نحو: ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٦٧] و﴿لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النحل: ١٠٤]، ورويس في نحو: ﴿يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٣٢] على أصله بالوجهين.

وأجمعوا على ضمّ الميم إذا كان قبلها ضمّ، سواء كان هاء، أم كافاً، أم تاء؛ نحو: ﴿يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّـٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ﴾ [التوبة: ٦١] و ﴿عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ﴾ [الإسراء: ٢٨] و ﴿عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦] ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وما أشبه ذلك، وإذا وقفوا سكّنوا الميم.

---

(١) «ابن عامر» ليس في (س).

باب اختلافهم في الإدغام الكبير[1]

الإدغام: هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثّاني مشدداً، وينقسم إلى كبير وصغير: **فالكبير**: ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً، سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين.

وسمي كبيراً لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل / : لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل: لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين.

والصغير: هو الذي يكون الأوّل منهما ساكناً، وسيأتي بعد باب «وقف حمزة وهشام على الهمزة».

وكلٌّ منهما ينقسم إلى جائز، وواجب، وممتنع، كما هو مفصّل عند علماء العربية[2]؛ وتقدّم الإشارة إلى ما يتعلّق بالقراءة في فصل «التجويد»[3]، وسيأتي

---

(١) ذكر المؤلّف هذا الباب بعد (الفاتحة)؛ لأنه من مسائلها وذلك في قوله تعالى ﴿ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٢-٣] وهو في اللغة: الإدخال والستر، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس.
أما اصطلاحاً فسيأتي تعريف المؤلف له بعد قليل.
انظر: هذا الباب في: التذكرة: ١/ ٧٢-٧٣، التيسير: ٢٠-٢٢، الإدغام الكبير: ٤٠-٤٢، الإقناع: ١/ ١٩٥، المصباح: ٣/ ٨١٩-٩٤٧، غاية الاختصار: ١/ ١٨١-١٨٣، إبراز المعاني: ١/ ٢٥٣-٢٥٤، شرح الطيبة للنويري: ٢/ ٦١-١٢٦.

(٢) انظر: المقتضب: ١/ ١٩٧-٢٢٤، الأصول في النحو: ٣/ ٤٠٥-٤٢٩، شرح المفصل: ١٠/ ١٢١-١٥٥، شرح الشافية: ٣/ ٢٣٣-٢٥٠، شرح ابن عقيل: ٤/ ٢٤٨-٢٥٤.

(٣) انظر: ص: ٥٦٣ وما بعدها.

تتمّته في آخر باب «الإدغام الصغير»[١]، والكلام عند القراء على الجائز منهما، بشروطه عمن ورد.

وينحصر الكلام على الإدغام الكبير في فصلين:

الأول: في رواته.

والثاني: في أحكامه.

فأما رواته: فالمشهورُ به، والمنسوبُ إليه، والمختصُّ به من الأئمة العشرة؛ هو أبو عمرو بن العلاء، وليس بمنفرد به، بل قد ورد أيضاً عن الحسن البصريّ، وابن محيصن، والأعمش، وطلحة بن مُصرّف، وعيسى بن عمر، ومسلمة بن عبد الله الفهري[٢]، ومسلمة بن محارب السدوسي[٣]، ويعقوب الحضرميّ وغيرهم.

ووجهه: طلبُ التخفيف[٤]، قال أبو عمرو بن العلاء: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره[٥].

---

(١) انظر: ص: ١١٤٥.

(٢) النحوي، من العلماء بالعربية، وكان يقرأ بالإدغام الكبير لأبي عمرو، وروى حروفاً لم يدغمها أبو عمرو، وله اختيار في القراءة، قال المؤلّف: لا أعلم على من قرأ، قرأ عليه شهاب بن شرنفة.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩٨.

(٣) ابن دثار، قرأ على أبيه عرضاً، وعرض عليه يعقوب.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩٨.

(٤) قال ابن جنّي: إدغام الحرف في الحرف أخفّ من إظهار الحرفين.
انظر: الخصائص: ٢/ ٢٢٨.

(٥) نقله الداني بسنده عن أبي عمرو. انظر: الإدغام الكبير: ٣٩.

ومن شواهده في كلام العرب قول عديّ بن زيد(١):

وتَذكَّر رَّبُّ الخَوَرْنقِ إذ فكّـ ـــر يوماً وللهُدَى تفكير(٢)

قوله (تذكّرْ) فعل ماض، و (رَبّ) فاعله.

وقال غيره(٣):

---

(١) ينتهي نسبه إلى مضر بن نزار، شاعر فصيح من الجاهلية، وليس ممن يُعَدّ في الفحول، بل هو قروي؛ يصف ما لم ير، فيضعه في غير موضعه، وهو أوّل من كتب العربية في ديوان كسرى، سكن المدائن وأرسله أنوشروان إلى ملك الروم، ثم تزوج هنداً بنت النعمان. توفي نحو سنة ٣٥ قبل الهجرة.
انظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٤٠-١٤٢، الأغاني: ٢/ ٩٧-١٥٤، الأعلام: ٤/ ٢٢٠.

(٢) البيت من قصيدة تعتبر من غرر قصائده، مطلعها:

أيها الشـامت المعَيِّر بالدهـ ـر أأنت المبرَّأُ الموفـور
أم لديك العهد الوثيق من الأيـ ـام بل أنت جاهل مغرور

وبعد البيت:

سَــرَّه ماله وكثرةُ ما يمـ ـلك والبحرُ مُعرِضاً والسدير

والخورنق: اسم قصر النعمان الأكبر، بالعراق، وقد ذكر في شعر الأعشى، والمنخّل، وعبد المسيح الغساني، وهو معرب (خورنكاه) أي: موضع الأكل والشرب.
وفي البيت رواية أخرى: «وتبيّن» بدل «وتذكّر» و «أشرف» بدل «فكّر».
انظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/ ١٤١، الأغاني: ٢/ ١٣٨-١٣٩، التاج (خرنق).

(٣) هو جرير بن خرقاء العجلي، البكري، أبو العطّاف، من بكر بن وائل، والبيت قاله راداً على بيت الفرزدق عند ما تنكّر لبني وائل بعد أن أمّنوه:

فدعني أكن ما كنتُ حيّاً حمامةً من القاطنات البيت غير الروائم

وهذا البيت المستشهد به هو ثالث أربعة، وبعده مما يستحسن عند أهل الشعر:

فإن تنأ عنّا لا تضِرنا، وإن تَعُـدْ تجدْنا على العهد الذي كنتَ تعلم

ملاحظتان:
١ - رواية البيت في المصادر: (ليالي تمنّى) بدل (عشية) ولعل المؤلف اتبع كتب القراءات كشرحي أبي شامة والجعبري.
٢ - نسب النويري رحمه الله في شرحه «الطيبة» هذا البيت إلى عكرمة، وهو خطأ.
انظر: طبقات الشعراء: ١/ ٣٠٨-٣٠٩ و ٣٥٨-٣٥٩، أمالي المرتضى: ١/ ٣٠٤-٣٠٥، إبراز المعاني: ١/ ٢٥٤، كنز المعاني: ٢/ ق ٤٨.

عشية تّـمنّى أن تكون حمامة بمكة يؤويك الستار المحرَّم

ثم إن لمؤلفي الكتب من أئمة القراءة في ذكره طرقاً؛ منهم من لم يذكره ألبتة، كما فعل أبو عبيد في «كتابه»، وابن مجاهد في «سبعته»[١]، ومكيّ في «تبصرته»، والطلمنكيّ في «روضته»، وابن سفيان في «هاديه»، وابن شريح في «كافيه»، والمهدويّ في «هدايته»، وأبو الطاهر في «عنوانه»، وأبو الطيّب ابن غلبون، وأبوالعزّ القلانسيّ في «إرشاديها»، وسبط الخياط في «موجزه» ومن تبعهم كابن الكدي[٢]، وابن زريق، والكال[٣]، والديوانيّ، وغيرهم.

ومنهم من ذكره في أحد الوجهين عن أبي عمرو بكماله، من جميع طرقه وهم / الجمهور، من العراقيين وغيرهم.

ومنهم من ذكره عن الدوريّ والسوسيّ معاً، كأبي معشر الطبري في «تلخيصه»، والصفراويّ في «إعلانه»[٤].

ومنهم من خَصَّ به السوسيَّ وحده؛ كصاحب «التيسير» وشيخه أبي الحسن طاهر بن غلبون، والشاطبيّ ومن تبعهم.

---

(١) لعل المؤلف يقصد أن ابن مجاهد لم يفرد الإدغام الكبير بباب خاص، وإلا فقد ذكره في أماكن متعددة من «السبعة». انظر مثلاً: ١١٣-١٢٧.

(٢) كتب في الحاشية (ك): بإسكان الياء كذا قال المصنف نوّر الله مرقده.

وتصحفت في المطبوع إلى: الكندي، بالنون بين الكاف والدال.

(٣) تصحفت في (ك) إلى: «الكيال» وفي المطبوع إلى: «الكمال» بالميم.

(٤)قال النويري: والمصنف ابن الجزري موافق لهما -الطبري والصفراوي- بين الطريقين لاجتماعهما على ثبوته للراويين.اهـ.

انظر: شرح الطيبة: ١/ ١٧٧.

ومنهم من لم يذكره عن السوسيّ ولا الدوريّ، بل ذكره عن غيرهما من أصحاب اليزيدي، وشجاع عن أبي عمرو، كصاحب «التجريد»، والمالكي صاحب «الروضة»[١]، وذلك كله بحسب ما وصل إليهم مرويّاً، وصَحّ لديهم مسنداً.

وكلّ من ذكر الإدغام ورواه، لابدّ أن يذكر معه إبدال الهمز الساكن، كما ذكر من لم يذكر الإدغام إبداله مع الإظهار، فثبت حينئذ عن أبي عمرو مع الإدغام وعدمه ثلاث[٢] طرق:

الأولى: الإظهار مع الإبدال: وهو أحد الأوجه الثلاثة عند جمهور العراقيين عن أبي عمرو بكماله، وأحد الوجهين عن السوسيّ في «التجريد»، و «التذكار»، وأحد الوجهين في «التيسير» المصرّح به في أسانيده من قراءته على فارس بن أحمد[٣]، وفي «جامع البيان» من قراءته على أبي الحسن[٤]، وهو الذي لم يذكر مكيّ، والمهدوي، وصاحب «العنوان» و«الكافي»، وغيرهم؛ ممن لم يذكر الإدغام عن أبي عمرو سواه وجهاً واحداً، وكذلك اقتصر عليه أبو العز في «إرشاده»[٥]؛

---

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٧٢، التيسير: ١٩.

(٢) أي المقروء بها، والجائزة عند القراء، وإلا فهي أربع كما سيذكر المؤلف بعد قليل.

انظر: شرح الطيبة: ١/ ١٧٧.

(٣) التيسير: ١٢.

(٤) أي طاهر بن غلبون.

انظر: جامع البيان: ق: ٤٤ب.

(٥) انظر: الحاشية الآتية بعد هذه.

إلاّ أن بعضهم خَصّ ذلك بالسوسيّ كصاحب «العنوان» و «الكافي»، وبعضهم عَمَّ أبا عمرو، كمكّي، وأبي العز في «إرشاده»(١).

الثانية: الإدغام مع الإبدال: وهو الذي في جميع كتب أصحاب الإدغام، من روايتي الدوري والسوسيّ جميعاً، ونصّ عليه عنهما جميعاً الداني في «جامعه» تلاوة(٢)، وهو الذي عن السوسيّ في «التذكرة» لابن غلبون(٣)، و «الشاطبية»(٤) و «مفردات» الداني(٥)، وهو الوجه الثاني عنه في «التيسير»، و «التذكار»، وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريقي «الشاطبية»، و «التيسير»، وإنما تبعوا في ذلك الشاطبيَّ رحمه الله.

---

(١) ليس في الإرشاد المطبوع رواية السوسيّ، ولهذا قال الأزميري: ويوهم ظاهر عبارة «النشر» أن يكون السوسيّ في «الإرشاد» اهـ. ثم ذكر ما ذكره المؤلف، وتوهيم المؤلّف هنا قد يُدفَع بأن المؤلّف يقصد «الإرشاد» الكبير، والله أعلم.
انظر: بدائع البرهان: ق ٧٦.

(٢) انظر: جامع البيان: ق: ٤٤ أ.

(٣) انظره: ١/ ٧٢.

(٤) نصُّ الشاطبية يعمّ الدوري والسوسي، وهذا نصه:

ودونك الادغام الكبير وقطبه   أبو عمرو البصري فيه تحفّلا

فقول المؤلّف هنا: (والشاطبية) حذفه أولى؛ لأنه سيذكر مذهبها المعمول به بعد قليل.
انظر: الشاطبية: ١٠.

(٥) لعل المؤلّف اعتمد على حفظه هنا -والحفظ أحياناً يخون- فإن (الإدغام الكبير) ليس في «المفردات» بدليل تصريح الداني نفسه: فأمّا في الإدغام للمثلين المتحركين، والمتقاربين، فقد بسطناه في غير هذا الكتاب، وإنما لم نذكره هنا؛ لأن الطالبين لمذهبه، قَلَّ ما يقرؤون به لصعوبته وتشابهه،فلا يضبطه إلا من تفرّس في القراءة، وتعمق في العربية، فتركنا ذكره في هذا الكتاب لذلك. اهـ. المفردات: ١٦٧.
وقال أيضاً: فأمّا مذهبه -أبي عمرو- في إدغام الحروف المتحركة فقد أفردنا لذلك كتاباً بسطناه فيه، وقد ذكرنا منه ما فيه كفاية في كتاب «التيسير لاختلاف مذاهب القراء» اهـ. المفردات: ١٢٥.

قال السخاويّ في آخر باب الإدغام من «شرحه»: «وكان أبو القاسم، يعني الشاطبي، يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسيّ لأنه كذلك قرأ»[١].

وقال أبو الفتح فارس بن أحمد: وكان أبو عمرو يقرئ بهذه القراءة الماهر النحرير الذي عرف وجوه القراءات ولغات العرب[٢].

الثالثة: الإظهار مع / الهمز: وهو الأصل عن أبي عمرو، والثابت عنه من جميع الطرق، وقراءة العامّة من أصحابه وهو الوجه الثاني عن السوسيّ في «التجريد»[٣]، وللدوريّ عند من لم يذكر الإدغام؛ كالمهدويّ، ومكيّ، وابن شريح وغيرهم، وهو الذي في «التيسير» عن الدوريّ من قراءة الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادي.

وبقيت طريق رابعة وهي الإدغام مع الهمز؛ ممنوع منها عند أئمة القراءة؛ لم يجزها أحد من المحقّقين، وقد انفرد بذكرها الهذلي في «كامله»، فقال: وربّما همز وأدغم المتحرك، هكذا قرأنا على ابن هاشم، على الأنطاكيّ، على ابن بدهن، على ابن مجاهد، على أبي الزعراء، على الدوري[٤].

قلت: كذا ذكر الهذلي، وهو وهمٌ منه على[٥] ابن هاشم المذكور، عن هذا الأنطاكيّ؛ لأن:

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣١٠.

(٢) لم أجد مصدر هذه المعلومة فيما وقفت عليه من مراجع، وانظر: المفردات: ١٦٧.

(٣) وهي من طريق «التيسير».

(٤) الكامل: ق ٢٠٥ وفي النسخة التي لديّ: أبو الزعراء على أبي عمرو. اهـ. فلعله سهو أوسقط من الناسخ.

(٥) في المطبوع: «عنه عن» وهو تصحيف.

ابنَ هاشم المذكورَ هو: أحمد بن عليّ بن هاشم المصريّ؛ يعرف بتاج الأئمة أستاذ مشهور ضابط، قرأ عليه وأخذ عنه غير واحد من الأئمة كالأستاذ أبي عمر[١] الطلمنكيّ، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي القاسم ابن الفحام، وغيرهم، ولم يَحْكِ أحد منهم عنه ما حكاه الهذليّ ولا ذكره ألبتة.

وشيخَه الأنطاكيّ هو: الحسن بن سليمان، أستاذ ماهر حافظ أخذ عنه غير واحدمن الأئمة كأبي عمرو الداني، وموسى بن الحسين المعدَّل الشريف صاحب «الروضة»[٢]، ومحمد بن أحمد بن علي القزويني وغيرهم، ولم يذكر أحد منهم ذلك عنه.

وشيخَه ابنُ بُدُهْن هو: أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز البغدادي، إمام متقن مشهور، أحذق أصحاب ابن مجاهد، أخذ عنه غير واحد من الأئمة كأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر، وعبيد الله بن عمر القيسي[٣] وغيرِهم، لم يرو أحد منهم ذلك عنه.

وشيخَه ابن مجاهد شيخ الصنعة[٤] وإمام «السبعة»[٥] نقل عنه خلق كثير لا يحصون ولم ينقل ذلك أحد عنه.

---

(١) في المطبوع: «عمرو»، وهو خطأ.

(٢) في هذا نظر، وللمرّة الثانية يقع المؤلّف فيه، حيث سبق في مبحث الطرق (ص: ٣٢٩) أنْ ذكر مثل ذلك، فارجع إليه.

(٣) نزيل الأندلس، إمام مقرئ علّامة، صنف في القراءات، والفقه، وأصول الأحكام، توفي سنة (٣٦٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٨٩-٤٩٠.

(٤) أي: القراءات.

(٥) يقصد إمام من ألّف في «السبعة» إذ كتابه هو المعتمد لا أن ابن مجاهد إمام القراء السبعة كما يتبادر.

وكذلك أغرب[١] القاضي أبو العلاء محمد بن عليّ بن يعقوب الواسطي؛ حيث قال: أقرأني أبو القاسم عبد الله بن اليسع الأنطاكيّ، عن قراءته على الحسين بن إبراهيم بن أبي عجرم[٢] الأنطاكيّ، عن قراءته على أحمد بن جبير، عن اليزيدي عن أبي عمرو بالإدغام الكبير مع الهمز؛ قال القاضي: ولم يقرئنا أحد من شيوخنا بالإدغام مع الهمز إلا هذا / الشيخ[٣].

قلت: ولا يتابع أيضاً هذا الشيخ ولا الراوي عنه على ذلك، إذا كان على خلافه أئمة الأمصار في سائر الأعصار؛ قال أبو عليّ الأهوازي: وما رأيت أحداً يأخذ عن أبي عمرو بالهمز وبإدغام المتحركات، ولا أعرف لذلك راوياً عنه[٤]. انتهى، وناهيك بهذا من الأهوازي؛ الذي لم يقرأ أحد فيما نعلم بمثل ما قرأ.

وقد حكى الأستاذ أبو جعفر بن الباذش عن شيخه شريح بن محمد أنّه كان يجيز الهمز مع الإدغام فقال في باب الإدغام من «إقناعه» بعد حكايته كلام الأهوازي المذكور: والناس على ما ذكر الأهوازيّ؛ إلّا أن شريحا بن محمد أجاز لي الإدغام مع الهمز، قال: وما سمعت ذلك من غيره[٥].

---

(1) تصحفت في المطبوع بالعين المهملة.

(2) أشهر أصحاب ابن جبير وأضبطهم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣٧.

(3) هذا قرأ به أبو الكرم على عبد السيد بن عتاب، وقرأ به ابن مؤمن بسنده إلى أبي الكرم.

انظر: المصباح: ٢/ ٦٨٧، الكنز: ٥٠.

(4) ليس في كتابه «الوجيز» وانظر: الإقناع: ١/ ١٠٥.

(5) الإقناع: ١/ ١٩٥.

قلت: وقد قصد[١] بعض[٢] المتأخرين التغريب؛ فذكر ذلك معتمداً على ما ذكره الهذلي، فكان بعض شيوخنا يقرئنا عنه بذلك، وأخذ عليّ الأستاذ أبو بكر ابن الجندي بذلك عندما قرأت عليه بـ«المبهج» متمسكاً بما فيه من العبارة المحتملة، حيث قال في باب الإدغام: أنه قرأ من رواية السوسي بالإدغام والإظهار وبالهمز وتركه[٣].

وليس في هذا تصريح بذلك، بل الصواب الرجوع إلى ما عليه الأئمة وجمهور الأمة ونصوص أصحابه هو الصحيح، فقد روى الحافظ أبو عمرو الداني أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة، أو أدغم، لم يهمز كل همزة ساكنة[٤]، فلذلك تعين له القصر أيضاً حالة الإدغام كما سيأتي تحقيق ذلك، والله تعالى أعلم[٥].

وأما أحكام الإدغام: فإن له شرطاً، وسبباً، ومانعاً.

فشرطه في المدغَم: أن يلتقي الحرفان خطّاً ولفظاً، أو خطاً لا لفظاً؛ ليدخل نحو ﴿إِنَّهُۥهُوَ﴾ [فصلت: ٣٦] ويخرج نحو ﴿أَنَا۠نَذِيرٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، **وفي المدغم فيه:** كونه أكثر من حرف إن كانا بكلمة واحدة؛ ليدخل نحو

---

(١) في (ت) «نص».

(٢) جاء في حاشية (ك): هو ابن اللبان. اهـ وعندي أن المقصود بقوله: (بعض المتأخرين) هو ابن مؤمن الواسطي صاحب «الكنز» فهو الذي ذكر ذلك (ص ٥٠) والمقصود بقوله: الآتي (بعض شيوخنا يقرئنا عنه بذلك) هو ابن اللبان وهو الذي أخذ عنه المؤلف «الكنز» كما سبق، والله أعلم.

(٣) انظر: المبهج: ١/ ١٣٥.

(٤) انظر: ص: ٩٤٠.

(٥) انظر: ص: ٩٤١.

﴿خَلَقَكُمْ﴾ [التغابن: ٢] ويخرج نحو ﴿نَّرْزُقُكَ﴾ [طه: ١٣٢][١].

وسببه: التماثل، والتجانس، والتقارب، قيل: والتشارك، والتلاصق، والتكافؤ، والأكثرون على الاكتفاء بالتماثل والتقارب.

فالتماثل: أن يتفقا مخرجاً وصفة؛ كالباء في الباء، والتاء في التاء، وسائر المتماثلين.

والتجانس: أن يتفقا مخرجاً ويختلفا صفة، كالذّال في الثاء، والثاء في الظاء، والتاء في الدال.

والتقارب: أن يتقاربا مخرجاً أو صفة * أو مخرجاً وصفة[٢] * كما سيأتي[٣]. /

وموانعه المتفق عليها ثلاثة: كون الأول تاءَ ضمير أو مشدّداً، أو منوّناً.

أمّا تاء الضمير؛ فسواء كان متكلماً أو مخاطباً نحو: ﴿كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠] ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ﴾ [يونس: ٤٢] ﴿خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] ﴿جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١].

وأما المشدّد فنحو: ﴿رَبِّ بِمَآ﴾ [القصص: ١٧] ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨] ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ﴾ [الأعراف:١٤٢] ﴿ٱلْحَقُّ كَمَنْ[٤]﴾ [الرعد: ١٩] ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]، وليس ﴿إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:١٩٦] من باب الإدغام، فلذلك نذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

---

(١) وفي المطبوع (نرزقكم) بالجمع، وهو خطأ.

(٢) مابين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) انظر: ص: ٧٢١.

(٤) وكتبت في المطبوع: «كن»، بالكاف والنون، وهو تحريف.

وأما المنوّن فنحو: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التحريم: ١] ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣] ﴿وَسَارِبٌ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠] ﴿نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾ [الشعراء: ٢٢] ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ [الزمر: ٦] ﴿شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ﴾ [الحشر: ١٤] ﴿رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ [هود: ٧٨] ﴿لَذِكْرٌ لَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] ﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥] ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] وقد وهِمَ فيه الجعبري وتقدمه إلى ذلك الهذلي[١].

والمختلفُ فيه: الجزمُ، قيل: وقلّة الحروف، وتوالي الإعلال؛ ومصيره إلى حرف مدّ.

واختص بعض المتقاربين بخفة الفتحة، أو بسكون ما قبله، أو بهما كليهما، أو بفَقْد المجاور، أو عدم التكرار.

واعلم أنه ما تكافأ في المنزلة من الحروف المتقاربة؛ فإدغامه جائز[٢]، وما زاد صوته؛ فإدغامه ممتنع للإخلال الذي يلحقه[٣]، وإدغام الأنقص صوتاً في الأزيد؛ جائز مختار؛ لخروجه من حال الضعف إلى حال القوة.

فأمّا الجزم؛ فورد في المتماثلين في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥] و﴿يَخْلُ[٤] لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩] ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٢٨]، وفي المتجانسين ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] وألحق به ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦] لقوّة الكسرة، وفي المتقاربين في قوله: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛

---

(١) انظر: الكامل: ق: ٢٢١، ولم أقف على ما نسبه إلى الجعبري في «شرحه» للشاطبية.

(٢) «لأنه لا يعرض له ما يمنعه من الإدغام». قاله الداني في الإدغام: ٤٢.

(٣) وهو ذهاب صوته بالإدغام. المصدر السابق.

(٤) وفي المطبوع (يحل) بالحاء المهملة، وهو تحريف.

فأكثرهم على الاعتداد به مانعاً مطلقاً، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، وبعضهم لم يعتد به مطلقاً، وهو مذهب ابن شَنَبوذ وأبي بكر الداجونيّ.

والمشهورُ الاعتداد به في المتقاربين، وإجراء الوجهين في غيره، ما لم يكن مفتوحاً بعد ساكن،ولهذا كان الخلاف في ﴿ يُؤْتَ سَعَةً ﴾ [البقرة: ٢٤٧] ضعيفاً، وفي غيره قويّاً، وسيأتي الكلام على كل ذلك مفصلاً[١].

فإذا وجد الشرط والسبب، وارتفع المانع جاز الإدغام، فإن كانا مثلين أسكن الأول وأُدغم، وإن كانا غير مثلين قُلب كالثاني وأسكن ثم أدغم وارتفع اللسان[٢] عنهما رفعة واحدة، من غيروقف على الأول، ولا فصل بحركة ولا روم / وليس بإدخال حرف في حرف كما ذهب إليه بعضهم[٣]، بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما وصفنا، طلباً للتخفيف.

ولم يدغم من المثلين في كلمة واحدة إلا قوله تعالى: ﴿ مَّنَـٰسِكَكُمْ ﴾ [البقرة:٢٠٠]، و ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر:٤٢]، وأظهر ما عداهما نحو ﴿جِبَاهُهُمْ ﴾

(١) انظر: ص:٧٢٩.

(٢) خالف السخاوي هذا التعبير، واختار أن يقال: (العضو) بدل (اللسان) وعلّل ذلك أن من الحروف ما تدغم ولا دخل للسان فيها نحو الباء في الباء.
انظر: جمال القراء: ٢/ ٤٨٥.

(٣) قوله: (بعضهم) لعله المالقي، إذ قال: «إن الإدغام في اصطلاح القراء وأهل العربية معناه: إدخال الحرف في الحرف،ودفنه فيه حتى لايقع بينهما فصل بوقف ولا بحركة، ولكنك تُعمل العضو الناطق بهما إعمالاً واحداً فيكون الحاصل منهما في اللفظ حرفاً واحداً مشدّداً».
الدر النثير: ٢/ ٩.

[التوبة: ٣٥]، و ﴿ وُجُوهُهُم[(١)] ﴾ [الزمر: ٦٠]، و ﴿ أَتُحَآجُّونَنَا ﴾ [البقرة: ١٣٩]، و ﴿ بِشِرۡكِكُمۡۚ ﴾ [فاطر: ١٤][(٢)] وشبهه.

إذا عُلم ذلك؛ فليعلم أنّ من الحروف الألفَ والهمزةَ[(٣)] لا يدغمان، ولا يدغم فيهما.

ومنها خمسة أحرف، لم تلق مثلها، ولا جنسها ، ولا مقاربها فيدغم فيها، وهي: الخاء، والزاي، والصاد، والطاء، والظاء.

ومنها ستّة أحرف لقيت مثلها، ولم تلق جنسها، ولا مقاربها، وهي: العين، والغين، والفاء، والهاء، والواو، والياء.

ومنها خمسة لقيت مجانسها، أو مقاربها، ولم تلق مثلها، وهي: الجيم، والشين، والدال، والذال، والضاد.

وبقي من الحروف أحد عشر حرفاً لقيت مثلها أومقاربها، أو مجانسها، وهي: الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون.

فجملة اللّاقي مثلَه متحركاً سبعة عشر، وجملة اللّاقي مجانسه أو مقاربه ستة عشر حرفاً، تفصيل السبعة عشر اللاقية مثلها:

---

(١) وفي المطبوع (وجههم)، وهو تحريف.

(٢) وجه إظهارها – بعد الرواية – أن الراء قبل الكاف ساكنة فلو أدغم لجمع بين ساكنين ليس أحدهما حرف مد.انظر: الإدغام:٤٤.

(٣) لا يعترض على المؤلّف بإدغام الهمزة في الهمزة في نحو (سآل) فمراده القراءة لا اللغة. والله أعلم.

فالباء، نحو قوله تعالى: ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وجملة ما في القرآن من ذلك سبعةوخمسون[١] حرفاً، عند من لم يبسمل بين السورتين، أو عند من بسمل، إذا لم يصل آخر السورة بالبسملة، وهي عنده إذا وصل تسعة وخمسون حرفاً، لزيادة آخر (الرعد) و(إبراهيم).

والتاء: نحو ﴿ ٱلْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا ﴾ [المائدة: ١٠٦]، ونحو ﴿ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ ﴾ [الأنفال: ٧] مما ينقلب في الوقف هاءً، وجملة الجميع أربعة عشر حرفاً[٢].

والثاء: وهو ثلاثة أحرف[٣]: ﴿ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ في البقرة [١٩١] وفي النساء [٩١] ﴿ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣].

والحاء: في موضعين ﴿ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ ﴾ *في البقرة*[٤] [٢٣٥]، و﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ ﴾ في الكهف [٦٠].

والراء: نحو ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿ ٱلْأَبْرَارِ * رَبَّنَا ﴾ [آل عمران: ١٩٣، ١٩٤]، وجملته خمسة وثلاثون حرفاً[٥].

---

(١) انظر: الدر النثير: ٢/ ٩٩.

(٢) كذا ذكر المؤلف أنها أربعة عشر (١٤) وقد سبقه المالقي وابن الباذش، إلا أن المالقي عددها كلها فصارت ثلاثة عشر (١٣) لا كما قالوا أربعة عشر.

انظر: الإقناع: ١/ ٢٠٠-٢٠١، الدر النثير: ٢/ ٨٤-٨٥

(٣) انظر: الإقناع: ١/ ٢٠٧، الدر النثير: ٢/ ١٠٤.

(٤) ومابين النجمتين سقط من المطبوع.

(٥) في الإقناع (٤٦) موضعاً، ١/ ٢١٣. انظر: الدر النثير: ٢/ ٨٥-٨٨.

والسين: ﴿ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ ﴿لِلنَّاسِ سَوَآءً﴾ كلاهما في الحج [٢، ٢٥] ﴿ٱلشَّمۡسَ سِرَاجٗا﴾ في نوح: [١٦]، ثلاثة مواضع لا غير[١].

والعين: ﴿يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ثمانية عشر حرفاً[٢].

والغين: ﴿وَمَن / يَبۡتَغِ غَيۡرَ﴾ [آل عمران: ٨٥] موضع واحد لا غير، واختلف فيه لحذف لامه[٣] بالجزم[٤]؛ فروى إدغامه: أبو الحسن الجوهريّ عن أبي طاهر، وأبو محمد الكاتب، وابن أبي عُمَرَ[٥] النقاش كلهم عن ابن مجاهد، ونصّ عليه بالإدغام وجهاً واحداً؛ الحافظ أبو العلاء[٦] وأبو العزّ[٧]، وابن الفحام، ومن وافقهم[٨].

وروى إظهاره سائر أصحاب ابن مجاهد، ونصّ عليه بالإظهار؛ ابن شيطا، وأبو الفضل الخزاعيّ وغير واحد.

وروى الوجهين جميعاً أبو بكر الشذائي، ونصّ عليهما أبو عمرو الداني، وابن سوار، وأبو القاسم الشاطبيّ[٩]، وسبط الخياط[١٠] وغيرهم.

---

(١) الإقناع: ١/ ٢١٥، الدر النثير: ٢/ ٨٣.

(٢) انظر: الإقناع: ١/ ٢١٨، الدر النثير: ٢/ ٦٢.

(٣) وهو الياء بعد الغين، لأن الأصل (يبتغي) من بغي.

(٤) لأنه مجزوم بأداة الشرط «من».

(٥) كذا في (س) وفي بقية النسخ (مرة) بدل (عمر) وكلاهما واحد.

(٦) انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٨١-١٨٣.

(٧) انظر: الكفاية الكبرى: ١٦.

(٨) انظر: التجريد: ١٣/ أ.

(٩) انظر: التيسير: ٢١، المستنير: ١/ ٣٣١ و ٢/ ٥٠٢.

(١٠) أما المبهج فقد نصّ على أنه قرأ بالإظهار قولاً واحداً. انظره: ١/ ١٥١.

قلت: والوجهان صحيحان فيه، وفيما هو مثله مما يأتي من المجزوم.

والفاء: نحو ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وجملته ثلاثة وعشرون حرفاً(١).

والقاف: خمسة مواضع ﴿الرِّزْقِ قُلْ﴾ [الأعراف: ٣٢]، ﴿أَفَاقَ قَالَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿يُنفِقُ قُرُبَاتٍ﴾ [التوبة: ٩٩]، ﴿الْغَرَقُ قَالَ﴾ [يونس: ٩٠]، ﴿طَرَائِقَ قِدَدًا﴾ [الجن: ١١].

والكاف: نحو ﴿رَبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١] ﴿إِنَّكَ كُنتَ﴾ [طه: ٣٥] وجملته ستة وثلاثون حرفاً(٢)، واختلف عنه في ﴿يَكُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] كما تقدم في ﴿يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. وأظهر ﴿يَحْزُنكَ كُفْرُهُ﴾ [لقمان: ٢٣]؛ لكون النون قبلها مخفاة عندها، فلو أخفاها على المختار عندهم -كما سيأتي(٣)- لوالَى بين إخفائين، * ولو أدغمها لوالى بين *(٤) إعلالين.

وانفرد الخزاعي عن الشذائي عن ابن شنبوذ عن القاسم بن عبد الوارث(٥)

---

(١) انظر: الدر النثير: ٢/ ٨٨-٨٩.

(٢) انظر: الدر النثير: ٢/ ٨٣.

(٣) فيما قبل إدغام ساكن صحيح. كما في حاشية (ك).

(٤) مابين النجمتين سقط من (ظ).

(٥) أبو نصر، أخذ القراءة عن الدوريّ وهو من قدماء أصحابه، وروى عنه ابن مجاهد.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩.

عن الدوريّ بإدغامه، لم يروه أحد عن الدوريّ[١] سواه، ولا نعلمه ورد عن السوسيّ ألبتة، وإنما رواه أبو القاسم بن الفحام عن مدين[٢] عن أصحابه، ورواه عبد الرحمن بن واقد[٣] عن عباس[٤]، وعبد الله بن عمر الزهري[٥] عن أبي زيد؛ كلاهما عن أبي عمرو[٦]، قال الداني: والعمل والأخذ بخلافه[٧].

واللام: نحو ﴿لَا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾ [النمل: ٣٧] ﴿جَعَلَ لَكَ﴾ [الفرقان: ١٠]، وجملته مائتان وعشرون حرفاً[٨]، واختلف منها عنه في ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، و ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ [القمر: ٣٤]؛ أمّا ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ فهو من المجزوم[٩]، وتقدّم[١٠].

---

(١) انظر: المنتهي: ٢/ ١٦٨، الكامل: ق: ١٠٣/ أ، جامع البيان: ١، ق: ٦٦.

(٢) ابن شعيب، أبو عبد الرحمن، الصوفي، يُعرف بمردويه، شيخ مقرئ مشهور ثقة، أخذ عن عبيد الله اليزيديّ، توفي سنة (٣٠٠هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩٢-٢٩٣، المعرفة: ٢/ ٥٤٣.

(٣) عبد الرحمن بن عبيد الله، أبو مسلم، مقرئ معروف، روى عنه ابنه عبيد الله شيخ ابن مجاهد.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٨١.

(٤) ابن الفضل بن جعفر، الواسطي. غاية النهاية: ١/ ٣٥٤.

(٥) روى القراءة عنه عرضاً إبراهيم بن يحيى الأشعري. غاية النهاية: ١/ ٤٣٨.

(٦) انظر: المستنير: ١/ ٣٣٣.

(٧) جامع البيان: ق: ٦٦ أ.

(٨) ذكر ابن الباذش أن جملته (٢١٥) مائتان وخمسة عشر، ولا تعارض بين القولين؛ لأن المؤلف قصد المجموع الكلّي، وابن الباذش قصد المتفق عليه فقط، والمختلَفُ فيه خمسٌ.

انظر: الإدغام: ٧٣، الإقناع: ١/ ٢٢٣، الدر النثير: ٢/ ٦٤.

(٩) لأن لام الكلمة وهو الواو؛ محذوف؛ جواباً للأمر، وأصل الكلمة (يخلو)؛ والعجب قول الداني: الإدغام عندي في ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ قبيح.

انظر: الإدغام: ٧٤، الإقناع: ١/ ٢٢٤، إبراز المعاني: ١/ ٢٦٥.

(١٠) انظر: ص: ٧٠٣.

وأمّا ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ فأربعة مواضع؛ منها في (الحِجْر) حرفان[١]، وواحد في النمل [٥٦]، وآخر في القمر [٣٤]؛ فروى إدغامه؛ أبو طاهر بن سوار عن النهرواني، وأبو الفتح بن شيطا عن الحمّاميّ وابنِ العلاف، ثلاثتهم عن ابن فرح عن الدوريّ[٢]، ورواه أيضاً ابن حبش عن السوسيّ، وبذلك قرأ الداني[٣]، وكذا رواه شجاع عن أبي عمرو، ومدينُ، والحسينُ بن شيرك[٤] الأَدَميّ[٥] عن أصحابهما، والحسن بن بشار العلّاف عن الدوريّ، وعن أحمد بن جبير / ، كلُّهم عن اليزيديّ، وهي رواية أبي زيد، وابن واقد، عن عبّاس[٦]، كلاهما عن أبي عمرو.

وروى إظهاره سائر الجماعة، وهو اختيار ابن مجاهد ورواه عن عصمة، ومعاذ عن أبي عمرو نصّاً[٧].

واختلف المظهرون في مانع إدغامه؛ فروى ابن مجاهد، عن عصمة بن عروة

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع: (موضعان) والآيتان من الحجر: ٥٩ و ٦١.

(٢) انظر: المستنير: ١/ ٣٣٤.

(٣) انظر: الإدغام: ٧٤، الإقناع: ١/ ٢٢٤.

(٤) في المطبوع: (شريك) تصحيف.

(٥) كذا ضبطت في (س)، وهو: أبو عبد الله، البغدادي، مقرئ عارف، أخذ القراءة عن أبي حمدون صاحب اليزيدي، وهو جليل في أصحابه، روى عنه محمد بن يونس المطرز وغيره.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤١-٢٤٢.

(٦) في المطبوع: (ابن عباس) وهو خطأ، وكلمة «ابن» زائدة.

(٧) انظر: الإدغام: ٧٤، جامع البيان: ١/ ق: ٦٦، الإقناع: ١/ ٢٢٤.

الفقيميّ(١) عن أبي عمرو: لا أدغمها لقلّة حروفها(٢)، وردَّ الداني هذا المانع بإدغام ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥] إجماعاً؛ إذ هو أقلُّ حروفاً من (آل) فإنّ هذه الكلمة على وزن (قال) لفظاً وإن كان رسمها بحرفين اختصاراً.

قال الداني: وإذا صحّ الإظهار فيه بالنصّ، ولا أعلمه من طريق اليزيديّ، فإنما ذلك من أجل اعتلال عينه بالبدل، إذا كانت (هاءً) على قول البصريِّين، والأصل (أهل)، أو (واواً) على قول الكوفيِّين والأصل (أول)؛ فأبدلت الهاء همزة لقرب مخرجيهما(٣)، وانقلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها فصار ذلك كسائر المعتلّ الذي يؤثر الإظهار فيه، للتغيير الذي لحقه، لا لقلّة حروف الكلمة.(٤)

قلت: ولعلّ أبا عمرو أراد بقوله: (لقلّة حروفها)، أي: لقلّة دورها في القرآن؛ فإن قلّة الدور وكثرته معتبرٌ، كما سيأتي في (المتقاربين)(٥)،على أن أبا عمرو من البصريِّين، ولعله أيضاً راعى كثرة الإعلال وقلّة الحروف مع اتّباع الرواية، والله أعلم.

---

(١) تصحفت في (س) إلى: (الثقفي).

(٢) انظر: الإقناع: ١/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) في المطبوع: (مخرجها) وهو خطأ، وتصريفُ المؤلّف يحتاج إلى تتمّة، فيقال: لما أبدلت الهاء همزة اجتمع همزتان فصارت الكلمة (أأل) فأبدلت الثانية ألفاً فصارت (آل).

انظر: الممتع: ١/ ٣٤٨-٣٤٩، شرح الشافية: ٣/ ٢٠٨، الارتشاف: ١/ ٢٦٤.

(٤) ردّ ابنُ الباذش -الأب- قولَ الداني ومن تبعه من أنّ أصل (آل): (أهل)، وهو قول البصريين، ورجح قول الكوفيين وهو قول الكسائي أساساً.

انظر: الاقتضاب: ٨، الإقناع: ١/ ٢٢٦-٢٢٧، الدر النثير: ٢/ ١١٨-١١٩، الارتشاف: ١/ ٢٦٤.

(٥) انظر ص: ٧٤٣.

والميم: نحو ﴿ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]، ﴿ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٣٧]، وجملته مائة وتسعة وثلاثون حرفاً(١).

والنون: نحو ﴿وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٤٩]، وجملته أحد(٢) وسبعون حرفاً.

والواو: نحو ﴿هُوَ وَٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨] مما قبل الواو فيه مضموم، وجملته ثلاثة عشر حرفاً، ونحو: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام: ١٢٧] و ﴿ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ﴾ [الأعراف: ١٩٩] مما قبلها ساكن وجملته خمسة أحرف(٣)، تتمّة ثمانية عشر حرفاً.

وقد اختلف فيما قبل الواو مضموم؛ فروى إدغامه ابن فرح من جميع طرقه؛ إلا العطار(٤) وابن شيطا عن الحمامي عن زيد عنه(٥)، وكذا أبو الزعراء من طريق ابن شيطا عن ابن العلّاف، عن أبي طاهر، عن ابن مجاهد، وابن جرير، عن

---

(١) كتب في حاشية (ز): «وفي نسخة أربعون.اهـ» وفي (ك): ضُرِب على قوله: «وتسعة وثلاثون»، وكتب في الحاشية: «وأربعون صحّ».

وقال الداني وابن الباذش: وهي في جميع القرآن مائة وسبعة وثلاثون (١٣٧) وقيل: مائة وأربعون (١٤٠) انظر: الإدغام: ٨٠، الإقناع: ١/ ٢٢٨، الدر النثير: ٢/ ٩٠-٩٩

(٢) (أحد و): من (ك)، وكذا هي عند الداني وابن الباذش.

انظر: الإدغام: ٦٨، الإقناع: ١/ ٢٢٩، الدر النثير: ٢/ ٧٦

(٣) وهي: الموضعان اللذان ذكرهما إضافة إلى: ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [النحل: ٦٣] و ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمۡۗ﴾ [الشورى: ٢٢] و ﴿مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِۚ﴾ [الجمعة: ١١] وهذه الأخيرة كل القراء يسكنون الهاء.

(٤) في المطبوع: (إلا أن) وهو خطأ.

(٥) انظر: المستنير: ١/ ٣٣٨.

السوسيّ؛ وهي رواية الحسن بن بشار، عن الدوريّ، وابن روميّ[(١)]، وابن جبير، كلاهما عن اليزيديّ، وبه قرأ فارس بن أحمد، وطاهر بن غلبون، وهو اختيار ابن شنبوذ والجلّة من البصريين[(٢)] والمغاربة. / وروى إظهاره؛ سائر البغداديّين سوى من ذكرنا، وهو اختيار ابن مجاهد وأكثر أصحابه[(٣)].

واختلفوا في مانع الإدغام؛ فالأكثرون منهم على أن ذلك من أجل أنّ الواو تسكّن للإدغام، فتصير بمنزلة الواو التي هي حرف مدّ ولين، في نحو قوله تعالى: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [الانشقاق: ٢٥] مما لا يدغم إجماعاً من أجل المدّ[(٤)].

وردَّ المحقّقون[(٥)] ذلك بالإجماع على جواز إدغام نحو ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١] و ﴿أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ﴾ [الشورى: ٤٧]، ولا فرق بين الواو والياء، مع أن تسكينها للإدغام عارض[(٦)]، وقيل: لقلّة حروفه، وردَّ بما تقدّم.

والصحيح: اعتبار المانِعَين جميعاً وإن كانا ضعيفين، فإن الضعيف إذا اجتمع

---

(١) محمد بن عمر بن عبد الله، أبو عبد الله، البصري، مقرئ جليل.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢١٨.

(٢) كذا في (س) نسبة إلى (البصرة)، وهو الموافق لما عند النويري أيضاً، ولعله الصواب، وفي البقية: (المصريين) نسبة إلى (مصر) ولا أرى لها وجهاً، والله أعلم.

(٣) انظر: السبعة: ١١٧، الإدغام: ٨١، جامع البيان: ق: ٦٦، الإقناع: ١/ ٢٣٣.

(٤) انظر: الإدغام: ٨١، جامع البيان: ق: ٦٦ب، إبراز المعاني: ١/ ٢٧٠.

(٥) صرح الداني بأنه قول ابن شنبوذ.

انظر: جامع البيان: ١/ ق٦٦.

(٦) لأن أصلها الحركة فليسا حرفي مد.

انظر: جامع البيان: ق: ١/ ق٦٦.

إلى ضعيف أكسبه قوة، وقد قيل:

وضعيفان يغلبان قويّا[1]

على أن الداني قال في «جامع البيان»: وبالوجهين قرأت ذلك، وأختار الإدغام لاطّراده وجريه على قياس نظائره؛ ثم قال: فإن سكن ما قبل الواو سواء كان (هاءً) أو غيرها؛ فلا خلاف[2] في إدغام الواو في مثلها، وذلك نحو ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام: ١٢٧] و ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩][3]

قلت: وإنما نَبَّه على ما قبل الواو فيه ساكن، وسوّى فيه بين (الهاء) وغيرها؛ من أجل ما رواه بعضهم[4] من الإظهار في ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ في الأنعام [١٢٧] ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ﴾ في النحل [٦٣] ﴿وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْۗ﴾ في الشورى [٢٢]، فلم[5] يعتدّ بهذا الخلاف لضعف حجته، وانفراد راويه[6] عن الجادة؛ فإن الذي ذُكِر في (هو)

---

(١) هذا الشطر مشهور في كتب الأدب، ولم أعرف صدره ولا قائله، إذ إنه مضمّن في كثير من الأبيات، ولعل أجود ما يمكن أن يكون صدراً له هو:

لا تخاصم بواحد أهل بيت فضعيفان...

ووجدت الشطر مضمّناً في شعر أكثر من شاعر، رأيت عدم ذكرها هنا، تنزيهاً لهذا الكتاب، فهي في المجون أو الغزل الفاحش.

انظر: الغيث المسجم: ١/ ١٢٣، الوافي بالوفيات: ٢٠/ ٣٦٧، أضواء البيان: ١/ ١٥١.

(٢) في المطبوع: (خوف) وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ١/ ق٦٦، الإدغام: ٨٢.

(٤) هو الأهوازي وابن سوار. انظر: المستنير: ١/ ٣٣٧، الإقناع: ١/ ٢٣٢.

(٥) في المطبوع: (فلا) وهو تحريف.

(٦) من (س) و(ك)، وفي البقية: (روايته).

المضموم الهاءِ مفقودٌ هنا؛ وإن قيل بتوالي الإعلال فيلزم مثله في نحو ﴿فَهِىَ يَوۡمَئِذٖ﴾ [الحاقة: ١٦]؛ وقد أجمعوا على جواز إدغامه فلا فرق.

قال القاضي أبو العلاء: قال ابن مجاهد: إدغامهن قياس مذهب أبي عمرو؛ لأن ما قبل الواو منهن ساكن كما هو في ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ﴾ [الأعراف: ١٩٩] و ﴿مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِۚ﴾ [الجمعة: ١١]، قال: وأقرأنا ابن حبش عنه بالإظهار(١).

ووقع في «تجريد ابن الفحام»: أن شيخه عبد الباقي روى فيهن الإظهار(٢)، وصوابه: أنّ عبد الباقي يروي إدغامهن، وأنّ شيخه الفارسيّ يروي إظهارهنّ، فسبق القلم سهواً، والسهو قد يكون في الخط، وقد يكون في اللفظ، وقد يكون في الحفظ.

والصحيح أن لا فرق بين ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام: ١٢٧] وبين ﴿ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ﴾ وبين ﴿فَهِىَ يَوۡمَئِذٖ﴾(٣) إذ لا يصح نَصٌّ عن أبي عمرو / وأصحابه بخلافه، وما روي عن ابن جبير وابن سَعدان، عن اليزيديّ، من خلاف ذلك؛ فلا يصح، والله أعلم.

---

(١) انظر: الإقناع: ١/ ٢٣٢.

(٢) التجريد: ١٢/ أ.

(٣) لأن أصل الياء في ﴿يَأۡتِيَ يَوۡمٞ﴾ [البقرة: ٢٥٤] التحريك، وأن السكون عارض لأجل الإدغام، وكذلك الواو في ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ وأخواتها، بخلاف الواو في ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾ [البقرة: ٢٥٤] فإن سكونه أصل كسكون الياء في ﴿ٱلَّذِي يَدُعُّ﴾ [الماعون: ٢] وما أشبهه. ولهذا قال الداني: ولا فرق بين البابين -بالموحدة بعد الألف- اهـ قال المالقي أي: باب الياء المكسور ما قبلها، وباب الواو المضموم ما قبلها؛ في أن كل واحد منهما إذا سكن صار حرف مدّ. اهـ

تنبيه: في «التيسير»: الياءين، بالهمزة تثنية ياء المثناة التحتية، وهو تصحيف نبّه عليه المالقي.

انظر: الإدغام: ٥٩ و٨٢، التيسير: ٢١ الدر النثير: ٢/ ١٢٠.

والهاء: نحو ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ﴿لِعِبَادَتِهِ هَلْ﴾ [مريم: ٦٥]، وتحذف الصلة وتدغم للالتقاء خطًّا، ولأنّ الصلة عبارة عن إشباع حركة الهاء؛ تقوية لها، فلم يكن لها استقلال، ولهذا تحذف للساكن، فلذلك لم يعتدّ بها.

وقد حكى الداني عن ابن مجاهد، أنه كان يختار ترك الإدغام في هذا الضرب، ويقول: إن شرط الإدغام أن تسقط له الحركة من الحرف الأول لا غير، وإدغام ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ ونظائره يوجب سقوط الواو التي بين (الهاءين) وإسقاط حركة الهاء، وليس ذلك من شرط الإدغام؛ قال: وقد ذهب إلى ما قاله جماعة من النحويين(١)، وقد بيّنّا فساد ذلك.(٢)

---

(١) وذهب إليه من المقرئين الأهوازيّ فيما حكاه عنه ابن الباذش.
انظر: جامع البيان: ق: ٦٧، الإقناع ١/ ٢٣٤.

(٢) جاء في حاشية (ك): يعني بما ورد في جامع البيان من الوجهين الدالّين على صحة الإدغام، وذلك أنه قال في «الجامع» قبيل هذا الكلام ما نصّه: إذا أدغم أبو عمرو (الهاء) التي للضمير؛ الموصلَة بياء، أو بواو، في مثلها نحو ﴿لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم: ٦٥] و ﴿مِن فَضْلِهِ هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] و ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ﴾ [البقرة: ٣٧] وشبهه؛ حذف صلتها ثم أدغمها وذلك سن حيث كانت تلك الصلة زيادة كبرت بها (الهاء) لخفائها، ألا ترى أنها تحذف عند الوقف لذلك، فلذلك تحذف أيضاً عند الإدغام، لاشتراكهما في تغيير الحركة وتسكينها، وجائز أن يكون أبو عمرو أخذ في هذه (الهاء) بلغة من لم يصلها، كما قرأ به غير واحد في قوله ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨] و ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] وشبهه، فعلى هذا لا يحتاج إلى حذف. اهـ
فظهر من هذا الكلام المنقول بنصه من جامع البيان أن فساد وجه الإظهار في ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ ونظائره مردود من وجهين:
١- أن الفاصل بين المدغم والمدغم فيه هو الصلة، وهي لا أصل لها في الكلمة، بل جيء بها تكثيراً للهاء لخفائها.
٢- أن وجه الإدغام جاء على لغة من لغات العرب، وأبو عمرو كان من أئمتها، وهي لغة من يكتفي بحركة الهاء دون الصلة، ولها شواهد كثيرة من كلام العرب، من ذلك قول الأعشى، وهو سن شواهد سيبويه:

فما لهُ من مجدٍ تليدٍ ومالهُ ... من الريح فضل لا الجنوب ولا الصَّبا

الشاهد قوله: مالهُ، حيث حذف الصلة.
انظر: الكتاب: ١/ ٣٠، الإدغام: ٥٠-٥١، جامع البيان: ١/ ق:٦٧، الارتشاف: ٥/ ٢٤١٠.

قلت: ممن ذهب إلى عدم إدغامه أيضاً؛ أبو حاتم السجستاني وأصحابه، والصواب إدغامه، فقد روى محمد بن شجاع البَلْخيّ[١] إدغامه نصّاً عن اليزيديّ عن أبي عمرو في قوله: ﴿إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] ورواه العباس[٢] أيضاً، وروى أبو زيد نصاً[٣] عن أبي عمرو إدغام ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾ [البقرة: ٣٧]، ولم يأت عنه نصٌّ بخلاف ذلك، وجملة ما ورد من ذلك خمسة وتسعون حرفاً[٤].

وانفرد الكارزيني بإظهار ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] دون سائر الباب، ذكر أنه قرأه على أصحاب[٥] ابن مجاهد بالإظهار، حكى ذلك عنه سبط الخياط.[٦]

قلت: والصواب ما عليه إجماع أهل الأداء من إدغام الباب كلّه، من غير فرق، والله أعلم.

والياء: ثمانية مواضع: ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ في البقرة [٢٥٤] وإبراهيم [٣١] والرُّوم [٤٣] والشورى [٤٧]، ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] ﴿وَٱلْبَغْيِ يَعِظُكُمْ﴾ [النحل: ٩٠] و ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١] ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦].

---

(١) البغدادي، فقيه حنفي، مشهور، متكلم فيه من جهة اعتقاده، قيل إنه تاب عن ذلك، وتوفي سنة (٢٦٤ هـ) وهو ساجد. انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٥٢-١٥٣.

(٢) هو ابن عبد الوارث كما في جامع البيان: ١/ ق:٦٧.

(٣) في المطبوع: (أيضاً) تصحيف.

(٤) عند الداني وابن الباذش: ثلاثة وتسعون، وعند المالقي أربعة وتسعون.
انظر: الإدغام: ٥٠، الإقناع: ١/ ٢٣٣، الدر النثير: ٢/ ٥٥.

(٥) هما الشذائي وابن بشران. انظر: الكفاية الكبرى: ١٦٧.

(٦) الذي حكاه سبط الخياط هو الإدغام. وعبارته: ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ فقرأت بالإدغام على أصحاب ابن مجاهد، وهذا على قول الكارزيني.اهـ وكذلك ذكر الإدغام في كتابه «الاختيار» والله أعلم.
انظر: المبهج: ١/ ١٥٥، الاختيار: ١/ ١٩٦ و٣٢٣.

وقد ذكر الداني في هذا الباب قوله تعالى ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ ﴾ [الطلاق: ٤]، ونصّ له على إظهاره وجهاً واحداً على مذهبه في إبدالها ياء ساكنة،(١) وتبعه على ذلك أبو القاسم الشاطبيّ(٢)، والصفراويّ، وأصحابهم(٣)؛ وقياس ذلك إظهارها للبزيّ أيضاً.

وتعقَّب ذلك عليهم أبو جعفر بن الباذش، ومن تبعه من الأندلسيين ولم يجعلوه من هذا الباب؛ بل جعلوه من الإدغام الصغير، وأوجبوا إدغامه في مذهب من سكّن الياء مبدلة.(٤)

وصوّبه أبو شامة فقال: «الصواب / أن يقال: لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات، فإن الياء ساكنة، وباب (الإدغام الكبير) مختص بإدغام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه قوله:

وما أوّل المثلين فيه مسكّنٌ فلا بدَّ من إدغامه

---

(١) انظر: جامع البيان:١/ ق: ٦٧، التيسير: ٢٢، الإقناع: ١/ ٢٣٦

(٢) في قوله:

وقبل يئسن الياء في اللّاء عارض سكوناً أَوَ اصْلاً فهو يُظهِر مسْهِلا

الشاطبية:١١.

(٣) منهم طاهر بن غلبون كما صرّح به ابن الباذش في الإقناع: ١/ ١٦٧.

(٤) قال ابن الباذش: «وإنما يأخذ في هذا -اللائي- بالإظهار لهما - أبي عمرو والبزي- من اعتقد أن الهمزة مليّنة بين بين لا مبدلة، قال: فثبت أن الإدغام في ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ ﴾ لأبي عمرو واجب في الإدغام الصغير فلا وجه لذكره في الإدغام الكبير». الإقناع: ١/ ١٦٨-١٦٩.

قال: وعند ذلك يجب(١) إدغامه؛ لسكون الأول وقبله حرف مدّ، فالتقاء الساكنين على حدّهما(٢)» انتهى.

قلت: وكلّ من وجهي الإظهار والإدغام ظاهر؛ مأخوذ به، وبهما قرأت على أصحاب أبي حيّان، عن قراءتهم بذلك عليه، فوجه الإظهار توالي الإعلال من وجهين:

أحدهما: أن أصل هذه الكلمة ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الطلاق: ٤](٣)، كما قرأ ابن عامر، والكوفيون، فحذفت الياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، كما قرأ نافعٌ في غير رواية ورش، وابنُ كثير في رواية قنبل وغيره(٤) ويعقوبُ، ثم خفّفت الهمزة لثقلها وحشوها، فأبدلت ياء ساكنة على غير قياس(٥)، فحصل في هذه الكلمة إعلالان،(٦) فلم تكن لتعلّ ثالثاً بالإدغام(٧).

---

(١) تصحفت في «إبراز المعاني» إلى (بحيث).

(٢) إبراز المعاني: ١/ ٢٧٢.

(٣) أي بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة.
انظر: التيسير: ١٧٨، تحبير التيسير: ٣٤.

(٤) قوله: (غيره) بيّنه الداني بأنه رواية القوّاس وابن فليح.
انظر: جامع البيان: ١/ ٦٧.

(٥) إذ قياسها أن تكون (بين بين).
انظر: الدر النثير: ٢/ ١٢٣.

(٦) قال الداني: «هما: حذف الياء وذهاب نبرتها، فإن أدغمت الياء اكتنفها إعلال ثالث، وذلك خروج من الكلام وعدول عن المتعارف في اللغة، فبطل الإدغام لذلك». انظر: جامع البيان: ١/ ق٦٧.

(٧) هذا التوجيه نص كلام الداني في جامع البيان:١/ ق٦٧.

الثاني: أن أصل هذه الياء الهمزةُ؛ فإبدالها وتسكينها عارض، ولم يعتدّ بالعارض فيها، فعوملت الهمزة، وهي مبدلة؛ معاملتها وهي محقّقة ظاهرة، لأنها في النية والمراد والتقدير، وإذا كان كذلك لم تدغم، ووجه الإدغام ظاهر من وجهين:

أحدهما: أن سبب الإدغام قَوِيَ باجتماع المثلين، وسَبْقِ أحدهما بالسكون، فحسن الاعتداد بالعارض لذلك، وذلك أصل مطرد عندهم غير منخرم،(١) ألا ترى إلى إدغام ﴿رُءْيَىَ﴾ [يوسف: ٤٣] في مذهب أبي جعفر وغيره(٢) كيف عوملت الهمزة المبدلة واواً معاملة الأصلية، وفعل بها كما فعل في ﴿مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٢١] و ﴿وَلِيًّا﴾ [الأحزاب: ١٧] فأبدلت (ياء) من أجل الياء بعدها وأدغمت فيها.

الثاني: أن (اللايْ) بياء ساكنة من غير همزة، لغة ثابتة في (اللائي)، قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قريش،(٣) فعلى هذا يجب الإدغام على حِدَة، بلا نظر، ويكون من (الإدغام الصغير)، وإنما أظهرت في قراءة الكوفيين وابن عامر، من أجل أنها وقعت حرف مدّ، فامتنع إدغامها لذلك.

فجملة الحروف المدغمة في مثلها، على مذهب ابن مجاهد بما فيه من الحرفين اللذين من كلمة، سبعمائة وتسعة وأربعون حرفاً، والله تعالى أعلم./

---

(١) خَرَم الشيء: خرقه. انظر: الأساس والتاج (خرم).

(٢) قوله: (وغيره) هو ورش من طريق الأصبهاني انظر ص: ٩٣٨.

(٣) نقله السمين، وتتمّة كلامه: «التي أُمر الناس أن يقرؤوا بها». انظر: البحر: ٧/ ٢١١، الدر المصون: ٩/ ٩٢.

ذكر المتقاربين[١]

وهما على ضربين، أحدهما من كلمة، والثاني: من كلمتين.

أمّا ما هو من كلمة واحدة:

فإنه لم يدغم إلا (القاف) في (الكاف) إذا تحرك ما قبل (القاف)، وكان بعد (الكاف) ميم[٢] جمع نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [نوح: ١٤] و ﴿رَزَقَكُمُ﴾ [يس: ٤٧] ﴿صَدَقَكُمُ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ﴿وَاثَقَكُم﴾ [المائدة: ٧] ﴿سَبَقَكُم﴾ [الأعراف: ٨٠] ولا ماضي غيرهنّ، ونحو ﴿يَخْلُقُكُمْ﴾ [الزمر: ٦] ﴿يَرْزُقُكُم﴾ [يونس: ٣١] ﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [الإسراء: ٦٩]، ولا مضارع غيرهن[٣]، وجملة ذلك ثمانية[٤]، وما تكرر منه سبعة وثلاثون حرفاً[٥].

---

(١) وهو من جملة الإدغام الكبير كالمثلين، وهو إدغام حرف في حرف يقاربه في المخرج، وبعد تسكينه يقلب إلى لفظ الحرف المدغم فيه، فيرتفع اللسان بلفظ الثاني مشدّداً، ولا يبقى للأول أثر، إلا إذا كان حرف إطباق أم مغنّاً فيبقى أثرهما. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٢٧٤

(٢) وجهُ هذين الشرطين: أنّ الكلمة تطول بالميم وتثقل بالحركة فاستحسنوا تخفيفها بالإدغام، ووجه التقارب بين القاف والكاف اشتراكهما في الشدة لاتصال المخرج. انظر: الدر النثير: ٢/ ١٢٥، المصباح: ٣/ ٩٠٩-٩١٥.

(٣) بل ﴿نَرْزُقُكُمْ﴾ بالنون.

(٤) الصواب أنها تسعة (٩) وهي: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ و ﴿يَخْلُقُكُمْ﴾ و ﴿رَزَقَكُمُ﴾ و ﴿يَرْزُقُكُم﴾ و ﴿نَرْزُقُكُمْ﴾ و ﴿سَبَقَكُم﴾ و ﴿صَدَقَكُمُ﴾ و ﴿واثقكم﴾ و ﴿فَيُغْرِقَكُم﴾، ويلاحظ أن المؤلف اعتبر ﴿يَرْزُقُكُم﴾ و ﴿نَرْزُقُكُمْ﴾ واحدة، والله أعلم، وقد نبّه على هذا المالقي، وعدد مواضع كلٍّ في كل سورة. انظر: الدر النثير: ٢/ ١٢٥-١٢٦.

(٥) انظر: الإدغام: ٤٦ و ٥٦، الإقناع: ١/ ٢٢٠، الدر النثير: ٢/ ١٢٥.

فإن سكن ماقبل (القاف)، أولم يأت بعد (الكاف) ميم جمع نحو ﴿مِيثَٰقَكُمْ﴾ [البقرة: ٦٣] ﴿مَّا خَلْقُكُمْ﴾ [لقمان: ٢٨] ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف:١٩][(١)] ﴿صَدَقَتِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ﴿خَلَقَكَ﴾ [الكهف: ٣٧] ﴿نَرْزُقُكَ﴾ [طه: ١٣٢] لم يختلف في إظهاره.

واختلف فيها إذا كان بعدها (نون جمع) وهو في موضع واحد ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ في سورة التحريم [٥]، فرواه عنه بالإظهار عامّة أصحاب ابن مجاهد، عنه، عن أبي الزعراء، عن الدوريّ، وهو رواية عامّة العراقيّين[(٢)] عن السوسيّ، ورواية مدين عن أصحابه، قال ابن مجاهد: ألزم[(٣)] اليزيديّ أبا عمرو إدغام ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾؛ فإلزامه ذلك يدل على أنه لم يدغمه.[(٤)]

---

(١) والمثال على قراءة أبي عمرو حيث إنه يسكن الراء، ومعه حمزة وخلف وشعبة.
انظر: النشر: ٢/ ٣١٠.

(٢) قال ابن سوار: ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ أدغم بإجماع؛ غير مدين، والجوهري عن أبي طاهر عن مجاهد. اهـ
انظر: الإدغام: ٤٧، جامع البيان: ١/ ق ٦٧ ب، المستنير: ١/ ٣٣١-٣٣٢، الكفاية الكبرى: ١٦١.

(٣) بيّن المالقي ذلك فقال: «بيان وجه الإلزام، أن اليزيديّ يقول لشيخه أبي عمرو: قد اجتمع في هذا الحرف الشروط التي تعتبر إدغام القاف في الكاف إذا كانا في كلمة، وذلك تحريك ما قبل القاف، ووقوع حرف الجمع بعد الكاف، فالنون هنا بعد الكاف تدلّ على جماعة المؤنث، كما أن الميم في ﴿رَزَقَكُمُ﴾ وأخواته تدل على جماعة المذكَّرين، مع أن التأنيث أقلّ من التذكير، فليكن الإدغام هنا أوكد، قال: فهذا وجه الإلزام».
الدر النثير: ٢/ ١٢٩.

(٤) لأنّ اليزيديّ روى ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ عن أبي عمرو بالإظهار، وإلا لم يكن لإلزامه له معنى، قال المالقي: يقول: ألزمت فلاناً كذا إذا كان قائلاً بخلاف ما ألزمته، ويكون مع ذلك من أصول مذهبه ما يقتضي القول بما ألزمته، وهذه الشروط موجودة في هذه المسألة.
انظر: فيها الإدغام: ٤٧، جامع البيان: ق ٦٧، الدّر النثير: ٢/ ١٣٠.

ورواه بالإدغام ابن فرح، وابن أبي عمر[١] النقّاش، والجَلّاء، وأبو طاهر ابن عمر، من غير[٢] طريق الجوهريّ، وابن شيطا؛ ثلاثتهم عن ابن مجاهد، وهي رواية ابن بشار عن الدوريّ؛ والكارزينيُّ عن أصحابه عن السوسيّ، والخزاعيُّ و[٣] ابنُ حبش عن السوسيّ وسائر العراقيين عن أصحابهم[٤]، ورواية[٥] الجماعة عن شجاع[٦].

قال الداني: «وبالوجهين[٧] قرأته أنا، وأختار الإدغام؛ لأنه قد اجتمع في الكلمة ثِقلان: ثقلُ الجمع وثقل التأنيث، فوجب أن يخفف بالإدغام، على أنّ العباس بن الفضل قد روى الإدغام في ذلك عن أبي عمرو نصّاً.» انتهى[٨]، وعلى إطلاق الوجهين فيها مَن علمناه من القرّاء بالأمصار[٩]. والله أعلم.

وأمّا ما هو من كلمتين: فإن المدغم في مجانسه، أو مقاربه، ستة عشر حرفاً وهي: الباء[١٠]، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والدال، والذال، والراء، والسين،

(١) في «ز»: أبي عمرو النقاش، وهو تحريف.
(٢) «غير»: سقطت من (ظ).
(٣) في (ت) وكذا في المطبوع: «عن» بدل (و).
(٤) انظر: التلخيص: ٤٤٠، المستنير: ١/ ٣٣٢، الكفاية الكبرى: ١٦١، غاية الاختصار: ١/ ١٨٤.
(٥) في (ز) «ورواه».
(٦) انظر: التجريد: ١٢ب.
(٧) هذا قوله في جامع البيان أما في ‹التيسير› فقد صرّح أنه قرأ بالإدغام فقط.
(٨) جامع البيان: ٦٧ب. وانظر: الإدغام: ٤٧.
(٩) قال ابن غلبون: وكلاهما -الإظهار والإدغام- معمول به.
انظر: السبعة: ٦٤٠-٦٤١، التذكرة: ١/ ٧٥، إبراز المعاني: ١/ ٢٧٧.
(١٠) بالموحدة من أسفل، وتصحفت في جامع البيان بالفاء، ق:٦٧.

والشين، والضاد، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، وقد / جمعت في كلم (رُضْ سَنَشُدُّ حُجَّتَكَ بَذْلُ قُثَمْ)(١)، فكان يدغم هذه الستة عشر فيما جانسها، أو قاربها؛ إلا الميم إذا تقدمت الباء(٢)؛ فإنه يحذف حركتها فقط ويخفيها، ويدغم ما عداها ما لم يمنع مانع من الموانع الثلاثة المجمع عليها كما تقدم، أو مانع اختص ببعضها، أو مانع اختلف فيه، كما سيأتي مبيّناً.

فالباء: تدغم في الميم في قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ فقط، وذلك في خمسة مواضع:(٣) موضع في آل عمران [١٢٩]، وموضعان في المائدة [١٨، ٤٠]، وموضع في العنكبوت [٢١] وموضع في الفتح [١٤]، وإنما اختصت بالإدغام في هذه الخمسة؛ موافقة لما جاورها، وهو ﴿وَيَرْحَمُ مَن﴾ و ﴿يَغْفِرُ لِمَن﴾؛ إمّا قبلها أو بعدها، فطرد الإدغام لذلك، ومن ثَمَّ أظهر ما عدا ذلك، نحو ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾

---

(١) العبارة: أصلها للداني إلا أنه جعل كلمة (رض) بعد كلمة (بذل) قال: «وجمعتها في كلام مفهوم ليحفظ وهو: سنشد..». وقد ضَمّن المؤلف هذه العبارة بأكملها وجعلها شطر بيت في الطيبة فقال:

كاللّاء لا يحزنك فامنع وكَلِمْ رُضْ سنشدُّ حجتك بَذْلُ قُثَمْ

رض: من الرياضة وهي التهذيب، بذل: من البذل، وهو الإعطاء عن طيب نفس.

وقُثم: الكثير العطاء من الناس، وقد سمّت العرب به.

انظر: جامع البيان: ٦٧، التيسير: ٢٢-٢٣، إبراز المعاني: ١/ ٢٧٨-٢٧٩، الدر النثير: ٢/ ١٣٠، شرح الطيبة: ٥٧، التاج: (بذل).

(٢) بالموحدة من أسفل، وتصحفت في المطبوع بالمثناة التحتية.

(٣) ليس فيها موضع البقرة ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [٢٨٤] لأنه -أبا عمرو- يقرؤه بتسكين الباء فهو واجب الإدغام عنده، من جهة الإدغام الصغير لا الكبير.

انظر: إبراز المعاني: ١/ ١٩٥.

[الحج: ٧٣] ﴿سَنَكْتُبُ مَا﴾ [آل عمران: ١٨١] لفقد المجاور، وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً(١).

وقد روينا عن ابن مجاهد قال: قال اليزيديّ: إنما أدغم ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ من أجل كسرة الذال، وردَّ الداني هذه العلة بنحو ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ [الحج: ٤٤] و ﴿يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦](٢)، وقيل(٣): إنما أراد اليزيديّ إذا انضمّت (الباء) بعد كسرة، وردّه أيضاً الداني بإدغامه ﴿زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥](٤).

قلت: والعلة الجيّدة فيه -مع صحة النقل- وجود المجاور، ومما يدلُّ على اعتباره أن جعفر بن محمد الأَدَميَّ روى عن ابن سعدان، عن اليزيديّ، عن أبي عمرو؛ أنه أدغم ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ﴾ في المائدة [٣٩]، والباء في ذلك مفتوحة(٥)، وما ذاك إلّا من أجل مجاورة ﴿بَعْدِ ظُلْمِهِۦ﴾ المدغمة في مذهبه، والدليل على ذلك: أنه مع إدغامه حرف المائدة أظهر ﴿وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ في هود [١١٢] والله أعلم.

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٢٩٥.

(٢) انظر: السبعة: ١١٨، جامع البيان: ١/ ق ٧٢أ، غاية الاختصار: ١/ ١٨٥.

(٣) هذا القول افترضه الداني، وعبارته: ولعلّ قائلاً يقول: إنما...

انظر: جامع البيان: ١/ ق ٧٢.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق٧٢.

(٥) جامع البيان: ١/ ق ٧٢، المنتهى: ٢/ ١٥٨، وهي شاذة.

والتاء: تدغم في عشرة أحرف، وهي: الثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء.[(١)]

فالثاء نحو ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٩٢] وجملته خمسة عشر حرفاً[(٢)]، واختلف عنه: في ﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٨٣] و ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥]؛ لمانع كونهما من المفتوح بعد ساكن، فروى إدغامهما للتقارب ابن حبش من طريقي الدوريّ والسوسيّ، وبذلك قرأ الداني من الطريقين[(٣)]، وهي رواية أحمد بن جبير، وابن رومي عن اليزيديّ، ورواية القاسم بن عبد الوارث عن الدوريّ، ومدين والأدميّ عن أصحابها، ورواية الشذائي عن الشونيزيّ / وأبو[(٤)] الليث، كلاهما عن شجاع[(٥)]، وروى أصحاب ابن مجاهد عنه، الإظهار لخفة الفتحة بعد السكون، وهي رواية أولاد اليزيديّ عنه، واختيار ابن مجاهد[(٦)].

---

(١) من فوائد المالقي؛ تبيينه أن التاء التي تدغم في هذا الباب هي أبداً تاء التأنيث، إما في المفرد نحو ﴿ٱلْأَخِرَةِ﴾ أو الجمع المؤنث السالم نحو ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ إلا خمسة مواضع، اثنان منها التاء فيهما لام الكلمة وهما ﴿ٱلْمَمَاتِ﴾ في [الإسراء: ٧٥] و ﴿ٱلْمَوْتِ﴾ في [العنكبوت: ٥٧] وثلاثة منها التاء فيها عينٌ وهي ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦] و [الروم: ٣٨].
انظر: التيسير: ٢٦، الإقناع: ١/ ٢٠١، الدر النثير: ٢/ ١٥٦.

(٢) عند الداني والمالقي (١٦) وعند ابن الباذش (١٧) والصواب ما ذكره الداني وعدّده المالقي.
انظر: الإدغام: ٦٤، الإقناع: ١/ ٢٠١، الدر النثير: ٢/ ١٥٨-١٥٩.

(٣) بل صرح بأنه يأخذ به، قال: بذلك قرأت وبه آخذ. اهـ الإدغام: ٦٤.

(٤) كذا بالرفع في جميع النسخ، ولها وجه وهو الحكاية، أو على تقدير: ورواه أبو الليث، وهو: نصر بن نصر، البغدادي، كان من خيار عبادالله، فقيه حنفي، توفي سنة (٣١٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٨.

(٥) انظر: التذكرة: ١/ ٨٥، الإدغام: ٦٤، جامع البيان: ٧٠أ، الإقناع: ١/ ٢٠٢.

(٦) وهو اختيار طاهر بن غلبون إذ قال: «...والمأخوذ به الإظهار في الموضعين» وصرح بإظهارها أبو العز أيضاً.
انظر: السبعة: ١٢١، التذكرة: ١/ ٨٥، التيسير: ٢٥، جامع البيان: ق: ٧٠، الإدغام: ٦٤، الكفاية الكبرى: ١٥٣، الإقناع: ١/ ٢٠٢، الدر النثير: ٢/ ١٥٩-١٦٠.

وانفرد ابن شنبوذ بإدغام ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ في الإنسان [٢٠][1]، وهو من (تاء) المضمر، وكذا روى أبو زيد عن شجاع، والخزاعي عن الشذائي، عن شجاع، وعن القاسم عن الدوريّ[2]، وذلك مخالف لمذهب أبي عمرو وأصوله، والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول، ورعياً للنّصوص، والله أعلم.

وفي الجيم: نحو ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ ﴾ [محمد ﷺ: ١٢] وجملته سبعة عشر حرفاً[3].

وفي الذال: نحو ﴿ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ﴾ [هود: ١١٤] ﴿ وَٱلْءَاخِرَةَ ذَٰلِكَ ﴾ [الحج: ١١] وجملته تسعة أحرف[4].

واختلف في ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ في الموضعين[5]، لكونها من المجزوم، أو مما حكمه حكم المجزوم؛ فكان ابن مجاهد وأصحابه، وابن المنادي وكثير من البغداديين يأخذونه بالإظهار من أجل النقص وقلّة الحروف[6]، وكان ابن شنبوذ وأصحابه، وأبو بكر الداجوني ومن تبعهم[7] يأخذونه بالإدغام؛

(١) وهذا شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: المنتهى: ٢/ ١٦٠، الإدغام: ٦٤، جامع البيان: ٧٠، الإقناع: ١/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) انظر: الإدغام: ٦٤، الدر النثير: ٢/ ١٦١.

(٤) كذا في جميع النسخ، والصواب أن التاء لقيت الذال في اثني عشر (١٢) موضعاً.
انظر: الإدغام: ٦٦، الإقناع: ١/ ٢٠٣، الدر النثير: ٢/ ١٥٨.

(٥) الموضع الأول في الإسراء: ٢٦ والثاني في الروم: ٣٨، إلّا أنه بالفاء ﴿ فَـَٔاتِ ﴾.

(٦) انظر: جامع البيان: ٧٠، الإدغام: ٦٦، الإقناع: ١/ ٢٠٧.

(٧) منهم طاهر بن غلبون الذي قال: المأخوذ به الإدغام في السورتين. اهـ ومنهم أبو العز وابن سوار.
انظر: التذكرة: ١/ ٨٦، المستنير: ١/ ٣٢٠، الكفاية الكبرى: ١٥٣.

للتقارب وقوة الكسرة، وبالوجهين قرأ الداني، وبهما أخذ الشاطبي وأكثر المقرئين[1].

وفي الزاي في ثلاثة أحرف: ﴿ بِٱلْأَخِرَةِ زَيَّنَّا ﴾ [النمل: ٤] ﴿ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ﴾ [الصافات: ٢] ﴿ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ [الزمر: ٧٣].

وفي السين: نحو ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ ﴾ [النساء: ٥٧] و ﴿ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴾ [الأعراف: ١٢٠] وجملته أربعة عشر حرفاً.[2]

وفي الشين: في ثلاثة مواضع:[3] ﴿ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ ﴾ [الحج: ١] ﴿ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ موضعان [النور: ٤، ١٣].

واختلف في ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ في كٓهيعٓصٓ مريم [٢٧]، فرواه بالإظهار[4]، ورواه بالإدغام؛ لقوة الكسرة، وهي رواية مدين عن أصحابه، وبالوجهين قرأ الداني وابن الفحام الصقلّي، وبهما أخذ الشاطبيّ، وسائر المتأخرين.

---

(١) منهم ابن مؤمن، قال: «وبالوجهين قرأت من طريق المصريين». الكنز: ٥٧.

(٢) انظر: الإقناع: ١/ ٢٠٢.

(٣) انظر: الإقناع: ١/ ٢٠١.

(٤) كتب في حاشية (ك): كأن في النسخة الأصل بياض بعد قوله: (فرواه بالإظهار اهـ) ويلاحظ: أنه لم يذكر وجه الإظهار كما سبق في سابقيه، كما لم يذكر من قرأ به، ووجهه أن ﴿جِئْتِ﴾ منقوص العين، فالإدغام يخلّ به، وقد ذكر طاهر ابن غلبون والشاطبي علّة أخرى؛ وهي أن التاء للخطاب فقال:
[وفي جئت شيئا أظهروا لخطابه ونقصانه] وضعّف أبو شامة هذا الوجه، وقد قرأ بالإظهار قولاً واحداً ابن غلبون وأبو العزّ.
انظر: التذكرة: ١/ ٨٦، الإدغام: ٦٥، جامع البيان: ١/ ق٧٠، الكفاية الكبرى: ١٥٤، إبراز المعاني: ١/ ٢٩٠-٢٩١.

وفي الصاد: ثلاثة أحرف:[١] ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾ [الصافات:١] ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ﴾ [النبأ: ٣٨] ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا﴾ [العاديات: ٣].

وفي الضاد موضع واحد: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾ [العاديات: ١][٢]

وفي الطاء ثلاثة أحرف: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ﴾ [هود: ١١٤] ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ﴾ [الرعد: ٢٩] و ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٢].

واختلف في ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] من أجل الجزم؛ فرواه بالإدغام من روى إدغام المجزوم من المثلين، وأظهره من أظهر سائر المجزومات؛ إلّا أن الإدغام يقوى هنا من أجل التجانس وقوة الكسرة / والطاء؛ ورواه الداني وأكثر أهل الأداء بالوجهين[٣].

قال الخزاعيّ: سمعت الشذائي يقول: كان ابن مجاهد يأخذ بالإدغام قديماً، ثم رجع إلى الإظهار، وبه قرأت عليه[٤].

---

(١) انظر: الإدغام: ٦٥ الإقناع: ١/ ٢٠٣.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من جميع النسخ الخطية إلا أنه في (م) كتب في الحاشية، ووضع عليه (صح) علماً أنه أيضاً غير موجود في «بحر الجوامع» للقاهري. والله أعلم.

(٣) انظر: جامع البيان: ٦٩ب، الإدغام:٦٥، الإقناع: ١/ ٢٠٦، التيسير: ٢٥.

(٤) ورواه الداني بسنده عن زيد بن علي أنه سمع ابن مجاهد سنة (٣٠٠) يقرئ ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ﴾ و ﴿يَخۡلُ لَكُمۡ﴾ بالإدغام، وكذلك سائر المنقوص، ثم رجع إلى الإظهار في آخر عمره. اهـ زاد ابن الباذش: «واعتلّ بما سقط من أصل الكلمة». انظر: جامع البيان: ٦٩، الإقناع: ٢٠٦.

وقال ابن سوار: أنا أبو العطار، أنا أبو إسحاق الطبري، أنا أبو بكر الولي، ثنا ابن فرح، عن الدوريّ، عن اليزيديّ ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ مدغم فيما قرأت به عليه[1].

وانفرد ابن حبش عن السوسيّ بإظهار ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤] من أجل خفة الفتحة وسكون ما قبل[2]، وأدغمه سائر أهل الأداء؛ من أجل التجانس، وقوة الطاء.

وأمّا قوله تعالى ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ٨١] فإنه يدغم (التاء) في (الطاء) في الإدغام والإظهار جميعاً، وأجمع من روى الإظهار عنه على إدغامه، وقال الداني: «ولم يدغم من الحروف المتحركة؛ إذا قرأ بالإظهار غيره.»[3] انتهى.

وقال بعضهم:[4] هو من السواكن؛ من قولهم بَيَّاهُ وتبيَّاه، إذا تعمّده[5]، فتكون (التاء) على هذا للتأنيث مثل ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾ وأنشدوا:

---

(١) وكذا رواه ابن الباذش سماعاً عن أبي عليّ الصوفي، عن ابن سوار.
انظر: المستنير: ١/ ٣٢٢، الإقناع: ١/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) وذكر الخزاعي أنه قرأه علي أبي شعيب مظهراً.اه وهو شاذ لا يقرأ به، المنتهى: ٢/ ١٥٩، الإقناع: ١/ ٢٠٣.

(٣) جامع البيان: ١/ ق٦٩ب.

(٤) انظر: الموضح: ١/ ٤٢٢.

(٥) انظر: تهذيب اللغة، والصحاح، واللسان، والتاج (بيّ) و(فوف).

باتت تبيّا[١] حوضها عكوفا مثل الصفوف لاقت الصفوفا[٢]

يصف إبلاً اعتمدت حوضها لتشرب الماء، والعكوف: الإقبال على الشيء.

وفي الظاء: في موضعين ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ﴾ في النساء [٩٧] و النحل [٢٨].

والثاء: تدغم في خمسة أحرف، وهي: التاء، والذال، والسين، والشين، والضاد، ففي التاء في موضعين: ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥] و ﴿ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾ [النجم: ٥٩]، وفي الذال حرف واحد: ﴿وَٱلْحَرْثِ ذَٰلِكَ﴾ [آل عمران: ١٤].

وفي السين: أربعة أحرف: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿حَيْثُ سَكَنتُم﴾ [الطلاق: ٦] ﴿ٱلْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ [القلم: ٤٤] ﴿مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣].

وفي الشين: خمسة أحرف: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ و ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ في البقرة [٣٥،٥٨] والأعراف [١٩، ١٦١]، ﴿ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠].

وفي الضاد: موضع واحد ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ﴾ [الذاريات: ٢٤].

والجيم: تدغم في موضعين: في الشين ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩]، وفي التاء: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ * تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٣-٤][٣]، وقد اختلف في ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ فأظهره

---

(١) تصحّفت في المطبوع إلى (تبتا).

(٢) الرجز لأبي محمد الفقعسي، من قطعة فيها:

أمسى غلامي كَسِلاً قطوفا يسقي معيدات العِراق جوفا

باتت...... الصفوفا

وأنت لا تغنين عني فوفا

انظر: الصحاح اللسان، والتاج (بيّ) و(فوف) و(قطوف).

(٣) وصف ابن الباذش عبارة القراء بالإدغام هنا أنها تجوز قال: وتحقيقه إخفاء الحركة.

انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٦٧، الإدغام ٥٨، الإقناع: ١/ ٢٠٨.

ابن حبش عن السوسيّ، وأبو محمد الكاتب عن ابن مجاهد، عن أبي الزعراء عن الدوريّ، وهو رواية[١] القاسم بن بشار[٢] عن الدوريّ، ومدين عن أصحابه / وابن جبير عن اليزيديّ، وابن واقد عن[٣] عباس عن أبي عمرو، والخزاعي عن شجاع، وأدغمه سائر أصحاب الإدغام، وهو الذي قرأ به الداني وأصحابه ولم يذكروا غيره[٤].

قلت: والوجهان صحيحان، نصَّ عليهما سبط الخياط[٥]، ورواهما جميعاً الشذائي وقال: قرأت على ابن مجاهد مدغماً ومظهراً، قال: وقد كان قديماً يأخذه مدغماً انتهى.

ولم يختلف عنه أحد من طرقنا في إدغام ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝ تَعْرُجُ﴾ وإظهار ﴿وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٩] و ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠][٦] والله أعلم.

نعم؛ قال الداني: وإدغام (الجيم) في (التاء) قبيح؛ لتباعد ما بينهما في المخرج، إلا أن ذلك جائز لكونها من مخرج (الشين)[٧]، والشينُ لتفشيها تتصل بمخرج (التاء)، فأجري لها حكمها وأدغمت في (التاء) لذلك، قال: وجاء بذلك نصّاً عن

---

(١) في المطبوع: (رواية أبي) وهو خطأ، وكلمة (أبي) زائدة.

(٢) هو: القاسم بن محمد بن بشار، والد أبي بكر الأنباري المشهور، ثقة، عرض على عمه أحمد بن بشار، وغيره، توفي سنة (٣٠٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤.

(٣) في (ز) «ابن» بدل (عن) وهو خطأ.

(٤) انظر: المستنير: ١/ ٣٢٣، الإقناع: ١/ ٢٠٩، الدر النثير: ٢/ ١٤٠.

(٥) انظر: المبهج: ١/ ١٤٧.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ق٦٨، الإقناع: ١/ ٢٠٩.

(٧) بالمعجمة، وفي المطبوع بالمهملة، وهو تصحيف.

اليزيديّ ابنُه عبد الرحمن وسائر أصحابه، فقالوا عنه: كان يدغم ‹الجيم› في ‹التاء›، و‹التاء› في الجيم[١].

والحاء: تدغم في ‹العين› في حرف واحد؛ قوله تعالى: ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] فقط؛ لطول الكلمة وتكرار الحاء[٢]، ولذلك يظهر فيما عداه نحو ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٣٦] و ﴿ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى﴾ [النساء: ١٥٧] و ﴿ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣] لوجود المانع[٣]، وقد روى إدغام ﴿زُحۡزِحَ﴾ [آل عمران: ١٨٥] منصوصاً أبو عبد الرحمن بن اليزيديّ عن أبيه.

قلت: وهو مما ورد فيه[٤] الخلاف عن أصحاب الإدغام، فروى إدغامه عامّة أهل الأداء، وهو الذي عليه جميع طرق ابن فرح عن الدوريّ، وابن جرير من جميع طرقه، عن السوسيّ، وبه قرأ الداني عن أصحاب الإدغام وعليه أصحابه، وروى إظهاره جمهور العراقيين من جميع طرق أبي الزعراء، عن الدوريّ، ومن جميع طرق السوسيّ، والوجهان صحيحان مأخوذ بهما.

وأمّا قول ابن مجاهد: سمعت أبا الزعراء يقول: سمعت الدوريّ يقول: سمعت اليزيديّ يقول: مِن العرب مَن يدغم ‹الحاء› في ‹العين› نحو ﴿فَمَن زُحۡزِحَ

(١) انظر: جامع البيان: ٦٨أ، الإدغام: ٥٨، المستنير: ١/ ٣٢٣، الدر النثير: ٢/ ١٤٠.

(٢) التوجيه بنصّه في إبراز المعاني: ١/ ٢٨١، والدّر المصون: ٣/ ٥٢٢.

(٣) كتب في حاشية (ز) و(ك): «وهو أن حروف الحلق لا تدغم مقاربة ولا مجانسة».

(٤) (فيه): سقطت من المطبوع.

﴿عَنِ ٱلنَّارِ﴾ وكان أبو عمرو لا يرى ذلك[١]؛ فمعناه: أنه لا يرى ذلك قياساً، بل يقصره على السماع، بدليل صحة الإدغام عن أبي عمرو نفسه من رواية شجاع، وعباس، وأبي زيد، وعن اليزيديّ / من رواية ابنه، ومدين والأدميّ.

وقد روى القاسم بن عبد الوارث، عن الدوريّ إدغام ﴿لَّا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] و ﴿ٱلْمَسِيحَ عِيسَى﴾ [النساء: ١٥٧] و ﴿ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١][٢]، ورواه صاحب «التجريد» عن شجاع وعبيد الله[٣] في ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿ٱلْمَسِيحَ﴾ [النساء: ١٥٧][٤].

والإظهار هو الأصحّ، وعليه العمل، ويقوّيه ويعضّده الإجماع على إظهار (الحاء) الساكنة، التي إدغامها آكد من المتحركة، في قوله ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩][٥] فدل على أن إدغام (الحاء) في (العين) ليس بقياس بل مقصور على السماع، كما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء، والله أعلم[٦].

والدال: تدغم في عشرة أحرف: التاء، والثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء، بأي حركة تحركت (الدال)، إلا إذا

---

(١) انظر: الإدغام: ٥٢، الدر النثير: ٢/ ١٣٤.

(٢) قال ابن الباذش: «وهذا عندهم لا يوافق أصول أبي عمرو، فحدثنا أبو داود، حدثنا أبو عمرو، قال: انعقد الإجماع على إظهار الحاء وهي ساكنة عند العين في قوله: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩] وذلك مبطل لرواية القاسم؛ لأن الساكنة أولى وأحق بالإدغام في المتحركة.» الإقناع: ١/ ٢١٠.

(٣) المعروف بمقرئ أبي قرة، وفي (ت): عبد الله مكبراً، وهو تصحيف.

(٤) التجريد: ق:١٤.

(٥) هذا التعليل ذكره الداني في الإدغام: ٥٣.

(٦) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٥١، الإقناع: ١/ ٢١٠.

فتحت وقبلها ساكن، فإنها لا تدغم إلا في «التاء»، فإنها تدغم فيها على كل حال للتجانس.

ففي التاء خمسة مواضع: ﴿ٱلْمَسَٰجِدِۗ تِلْكَ﴾ [البقرة: ١٨٧] ﴿مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ﴾ [المائدة: ٩٤] ﴿كَادَ تَزِيغُ﴾ [التوبة: ١١٧] ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨].

وفي الثاء موضعان: ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾ [النساء: ١٣٤] ﴿لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ﴾ [الإسراء: ١٨].

وفي الجيم موضعان: ﴿دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١] ﴿دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءًۢ﴾ [فصلت: ٢٨]، وقد روي إظهار هذا الحرف عن الدوريّ من طريق ابن مجاهد، وعن السوسيّ من طريق الخزاعي من أجل اجتماع الساكنين، والصحيح: أن الخلاف في ذلك هو في «الإخفاء» و«الإدغام» من كون الساكن قبله حرفاً صحيحاً، كما سيأتي التنبيه عليه آخر الباب[1]؛ إذ لا فرق بينه وبين غيره، وهذا مذهب المحقّقين، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ، وابن المنادي، وغيره من المتقدمين ومن بعدهم من المتأخرين، وبه قرأ الداني، وبه نأخذ وله نختار لقوّة الكسرة[2]، والله أعلم.

وفي الذال: نحو ﴿مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ [النور: ٤٧] ﴿وَٱلْقَلَٰٓئِدَۚ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٩٧] وجملته ستة عشر موضعاً.

---

(١) انظر ص: ٧٥١.

(٢) انظر: جامع البيان: ٦٩، الإدغام: ٦٢، الإقناع: ١/ ٢٠٩، الدر النثير: ٢/ ١٥٢.

وفي الزاي: موضعان: ﴿تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٢٨] و ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ [النور:٣٥].

وفي السين: أربعة مواضع ﴿فِى ٱلْأَصْفَادِ * سَرَابِيلُهُم﴾ [إبراهيم: ٤٩-٥٠] ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢] ﴿يَكَادُ سَنَا﴾ [النور: ٤٣]، ولم يذكر الداني ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ بل تركه سهواً[1]، قال: ويدغم (الدال) في (السين) بعد الساكن في موضعين ﴿فِى ٱلْأَصْفَادِ * سَرَابِيلُهُم﴾ ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ لا غير[2].

وفي الشين: موضعان: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ في الحرفين من يوسف [٢٦] والأحقاف [١٠].

وفي الصاد: في أربعة مواضع/ ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ﴾ [يوسف: ٧٢] ﴿فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩] ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ﴾ [النور: ٥٨] ﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥].

وفي الضاد: ثلاثة مواضع ﴿مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ﴾ في يونس [٢١] وحمّ السجدة [٥٠] و ﴿مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ﴾ في الروم [٥٤].

وفي الظاء: ثلاثة مواضع ﴿يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ في آل عمران [١٠٨] وغافر [٣١] ﴿مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ﴾ في المائدة [٣٩].

والذال: تدغم في (السين) في قوله ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ﴾ في موضعي الكهف [٦١، ٦٣].

---

(١) لكن ذكره في كتابه «التفصيل» كما ذكر ذلك عنه المالقي؛ انظر: الدر النثير: ٢/ ١٥٣.

(٢) انظر: جامع البيان: ٦٩، الإدغام: ٦٢، التيسير: ٢٤.

وفي الصاد: موضع في قوله ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً﴾ [الجن: ٣].

والراء: تدغم إذا تحركت؛ في (اللام) بأي حركة تحركت هي، نحو ﴿أَطْهَرُ لَكُمْۖ﴾ [هود: ٧٨] ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ﴾ [الفتح: ٢]، فإنْ سكن ما قبلها وتحركت هي بضمّة أو كسرة، أدغم ما جاء من ذلك نحو ﴿ٱلْمَصِيرُ ۞ لَا يُكَلِّفُ﴾ [البقرة: ٢٨٥-٢٨٦] ﴿وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، وجملة المدغم منها أربعة وثمانون حرفاً[1].

وأجمعوا على إظهارها إذا فتحت وسكن ما قبلها، نحو ﴿وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨] و ﴿ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟﴾ [النحل: ١٤] و ﴿ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧] ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [المطففين: ٢٢] إلّا ما روي عن شجاع، ومدين، من إدغام الثلاثة الأول[2]، وسيأتي حكمها إذا سكنت في (الإدغام الصغير)[3].

والسين: تدغم في (الزاي) في موضع واحد؛ قوله ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧] لا غير، وفي الشين قوله ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، وقد اختلف فيه؛ فروى إظهاره ابن حبش عن أصحابه، في روايتي الدوريّ والسوسيّ، وابن شيطا عن أصحابه عن ابن مجاهد، في رواية الدوريّ، والقاضي أبو العلاء عن أصحابه عن الدوريّ، والقاسم بن بشار عنه، وهي رواية ابن جبير عن اليزيديّ، وأبي الليث عن شجاع، وابن واقد عن عباس.

وأدغمها سائر المدغمين، وبه قرأ الداني، قال: وعليه أكثر أهل الأداء عن

---

(١) وقيل ستة وثمانون، كما عند الداني. انظر: الإدغام: ٧١، الإقناع: ١/ ٢١٤

(٢) انظر: المستنير: ١/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٣) انظر: ١١٦٩.

اليزيديّ وعن شجاع، وكان ابن مجاهد يخيّر فيها، يقول: إن شئت أدغمتها وإن شئت تركتها.

وقال الشذائي: أخذه عليّ[١] ابن مجاهد أولاً بالإظهار، وآخراً بالإدغام[٢]، وأطلق الشاطبي ومن تبعه فيها الخلاف[٣].

وأجمعوا على إظهار ﴿ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [يونس: ٤٤] لخفة الفتحة بعد السكون[٤].

والشين: تدغم في (السين)[٥] في موضع واحد ﴿ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٤٢] لا غير، وقد اختلف فيه؛ فروى إدغامه منصوصاً عبد الله بن اليزيديّ عن أبيه،[٦] وهي رواية ابن شيطا من جميع طرقه عن الدوريّ، والنهروانيّ عن ابن

---

(١) (عليّ): سقطت من المطبوع.

(٢) قال ابن الباذش: حكى الأهوازي عن الشذائي قال: قرأتها على ابن مجاهد في الختمة الأولى بالإظهار كأشباهها، وفي الثانية بالإدغام فقط. اهـ.

انظر: جامع البيان: ١/ ق ٦٨، الإدغام: ٦٦-٦٧، الإقناع: ١/ ٢١٥.

(٣) في قوله:

..... ومدغم له الرأس شيباً باختلاف توصّلا

ويجب التنبيه على أن إطلاق الشاطبي الخلاف فيها إنما هو للسوسيّ فقط؛ لأنه صاحب الإدغام عنده أما الدوريّ فليس له من الشاطبية إلا الإظهار قولاً واحداً. والله أعلم.

انظر: الشاطبية: ١٢.

(٤) انظر: الإقناع: ١/ ٢١٥.

(٥) (في السين): سقطت من المطبوع.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ق٦٨أ، الإدغام: ٥٨.

فرح عن الدوريّ، وأبي الحسن الثغري[١] عن السوسيّ والدوريّ[٢]، وبه قرأ الداني من جميع طرق / اليزيديّ وشجاع،[٣] وروى إظهاره سائر أصحاب الإدغام عن أبي عمرو، وبه قرأ الشذائي، عن سائر أصحاب أبي عمرو وهواختيار[٤] أبي طاهر بن سوار، وغيره، من أجل زيادة الشين بالتفشّي.

قلت: ولا يمنع الإدغام من أجل صفير السين، فحصل التكافؤ، والوجهان صحيحان قرأت بهما، وبهما آخذ، والله أعلم.

والضاد: تدغم في الشين في موضع واحد: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ في النور [٦٢] حسب لا غير، وقد اختلف فيه؛ فروى إدغامه منصوصاً أبو شعيب السوسيّ عن اليزيديّ، قال الداني: ولم يروه غيره[٥].

---

(١) علي بن أحمد، مقرئ مشهور، قرأ على الدوريّ والسوسيّ وعرض على السجستاني، أخذ القراءة عنه عرضاً المطوعي وغيره.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢-٥٢٣.

(٢) قال ابن سوار: أدغمها الثغريّ عن صاحبيه: السوسيّ والدوريّ من طريق عبد السلام. اهـ.

المستنير: ١/ ٣٣٠.

(٣) جامع البيان: ١/ ق٦٨أ.

(٤) لم يصرح ابن سوار بذلك، وإنما قال: وفي إدغامها قبح؛ لأن السين من مخرج الشين. اهـ وهذه ليست صريحة في ما قاله المؤلّف، خاصة وأن ابن سوار لم يذكر إلا من أدغم الكلمة.

انظر: المستنير: ١/ ٣٣٠.

(٥) كذا قال الإمام الداني في «جامع البيان» وكتابه الآخر «الإدغام»، وزاد فيه: «وقال ابن جبير: أكثر ظني أني قرأته على اليزيديّ بالإدغام».

انظر: جامع البيان: ١/ ق٦٨، الإدغام: ٧٦، الإقناع: ١/ ٢١٧.

قلت: يعني منصوصاً، وإلا فروى إدغامه أداء؛ ابنُ شيطا عن ابن أبي عمر، عن ابن مجاهد، عن أبي الزعراء، عن الدوريّ، وابنُ سوار من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامي[1]، ورواه أيضاً شجاع،[2] والأدميّ عن صاحبيه، وبكران عن صاحبيه، والزهري عن أبي زيد، والفحام عن عباس، وروى إظهاره سائر رواة الإدغام.

وقال الداني: وبالإدغام قرأت، وبلغني عن ابن مجاهد؛ أنه كان لا يمكّن من إدغامها إلا حاذقاً، قال: وقياس ذلك قوله في: ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٣] ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره، ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللّغتين، مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر[3].

قلت: يمكن أن يقال في الفَرق: أن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التحفظ في التلفظ به، اجتنب بعد الراء المحتاج إلى التحفظ في التلفظ بها من ظهور تكرارها.

وأمّا ﴿ ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ [عبس: ٢٦] فلخفة الفتح بعد السكون، على أنه قد انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسيّ بإدغامه[4]، وتابعه الأدميّ عن صاحبيه فخالفا سائر الرواة، والعمل على ما عليه الجمهور. والله أعلم.

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٣٠.

(٢) قال ابن الباذش: «وذكر الأهوازي عن ابن المنادي عن الصوّاف، عن ابن غالب، عن شجاع، إدغام الضاد في الشين في ذلك كله.» الإقناع: ١/ ٢١٦.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق٦٨، الإدغام: ٧٦، الدر النثير: ٢/ ١٤٣-١٤٤.

(٤) انظر: الإقناع: ١/ ٢١٧، الدر النثير: ٢/ ١٤٤، وهذه الانفرادة لا يقرأ بها فهي شاذة.

والقاف: تدغم في (الكاف) إذا تحرك ما قبلها نحو ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ ﴾ [المائدة:٦٤] وجملته أحد عشر حرفاً، فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى ﴾ [يوسف: ٧٦]

والكاف: تدغم إذا تحرك ما قبلها في (القاف) نحو ﴿ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ ﴾ [البقرة: ٣٠] وجملته اثنان وثلاثون حرفاً، فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو ﴿ إِلَيْكَۚ قَالَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ [يونس: ٦٥] ﴿وَتَرَكُوكَ قَآئِمًاۚ ﴾ [الجمعة: ١١].

واللام: تدغم إذا تحرك ما قبلها في (الراء) بأي حركة تحركت هي، نحو ﴿رُسُلُ رَبِّكَ ﴾ [هود: ٨١] ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ ﴾ [آل عمران: ١١٧] ﴿أَنزَلَ رَبُّكُمْۙ ﴾ [النحل: ٢٤] / وجملته أربعة وثمانون حرفاً؛ كجملة (الراء) في (اللام) سواء، فإن سكن ما قبلها أدغمها، مضمومة كانت أو مكسورة، نحو ﴿ يَقُولُ رَبَّنَآ ﴾ [البقرة: ٢٠٠] ﴿سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾[النحل: ١٢٥] ، فإن انفتحت بعد الساكن لم تدغم، نحو ﴿فَعَصَوْاْ رَسُولَ رَبِّهِمْ ﴾ [الحاقة: ١٠] إلّا لامُ (قال) فإنها تدغم حيث وقعت لكثرة دورها، نحو ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ [ص: ٣٥] ﴿قَالَ رَبُّكُمْۖ ﴾ [سبأ: ٢٣] ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ ﴾ [غافر: ٢٨] ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣].

والميم: تسكن عند (الباء) إذا تحرك ما قبلها، تخفيفاً لتوالي الحركات؛ فتخفى إذ ذاك بغنّة نحو ﴿ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الزمر: ٣] ﴿ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٣] ﴿ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا ﴾ [النساء: ١٥٦] وجملته ثمانية وسبعون حرفاً.

فإن سكن ما قبلها أجمعوا على ترك ذلك، إلا ما رواه القصبانيّ[1]، عن شجاع عن أبي عمرو، من الإخفاء بعد حرف المدّ أو اللّين[2] نحو ﴿ٱلشَّهۡرُ ٱلۡحَرَامُ بِٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٤] ﴿ٱلۡيَوۡمَ بِجَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وليس ذلك من طرق كتابنا، وقد عبّر بعض المتقدّمين[3] عن هذا (الإخفاء) (بالإدغام)؛ والصواب ما ذكرته، وفي ذلك كلام لا يسع هذا الموضع بسطه فنذكره في غيره والله الموفق.

والنون: تدغم إذا تحرك ما قبلها في (الراء) و(اللام)، ففي (الراء) في خمسة أحرف ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكُمۡ﴾ [إبراهيم: ٧] ﴿خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ﴾ في الإسراء [١٠٠] وصٓ [٩] ﴿خَزَآئِنُ رَبِّكَ﴾ في الطور [٣٧].

فإن سكن ما قبلها أظهرت بغير خُلْف نحو ﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ﴾ [إبراهيم:١] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [النحل: ٥٠] وفي اللام نحو ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥] ﴿تَبَيَّنَ لَهُۥٓ﴾ [التوبة: ١١٤] ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣] وجملة ذلك ثلاثة وستون حرفاً.

فإن سكن ما قبلها لم تدغم إلّا في كلمة ﴿نَحۡنُ﴾ حيث وقعت، وجملته عشرة مواضع؛ في البقرة أربعة: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ حرفان [١٣٣، ١٣٦]، ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [١٣٨] ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُخۡلِصُونَ﴾ [١٣٩]، و في آل عمران [٨٤] ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ

---

(١) أحمد بن إبراهيم بن مروان، قرأ عليه زيد بن عليّ بن أبي بلال.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥-٣٦، جامع البيان: ٧١، الإقناع: ١/ ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) ما رواه القصباني لا يقرأ به، فهو شاذ.

انظر: المنتهى: ٢/ ١٦٩، الكامل: ق١٠٣/ أ.

(٣) منهم اليزيديّ كما صرح بذلك الداني في جامع البيان: ١/ ق ٧١.

﴿مُسْلِمُونَ﴾ وفي الأعراف [١٣٢] ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ﴾ وفي يونس [٧٨][١] ﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمَا﴾ وفي هود [٥٣] ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ﴾ وفي المؤمنون [٣٨] ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُ﴾ وفي العنكبوت [٤٦] ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾، روى ذلك منصوصاً أصحاب اليزيديّ عنه؛ سوى ابن جبير[٢].

واختلف في علّة تخصيص هذه الكلمة بالإدغام؛ فقيل: لثقل الضمة[٣]، ويَرِدُ على ذلك ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] فإنه مُظهَر، وقال الداني: للزوم حركتها وامتناعها من الانتقال من الضم إلى غيره، وليس ما عداها كذلك[٤].

قلت: ويمكن أن يقال لتكرار النون فيها / وكثرة دورها، ولم يكن ذلك في غيرها[٥]، هذه رواية الجمهور عن اليزيديّ.

وقد انفرد الكارزيني عن السوسيّ بإظهار هذه الكلمة، لسكون[٦] ما قبل النون، طرداً للقاعدة، وتابعه على ذلك الخزاعيّ[٧] عن ابن حبش،

---

(١) وكتب في المطبوع (فما) بالفاء وهو خطأ.

(٢) انظر: جامع البيان: ١ق: ٧١.

(٣) أي: التي في النون.

(٤) جامع البيان: ١ق: ٧١، الإدغام: ٦٩.

(٥) انظر: كنز المعاني: ٢/ ٢٩٨.

(٦) تصحفت في المطبوع إلى: (لكون) بدون السين.

(٧) قال ابن الباذش: «وأظن ما حكى الخزاعي عن أبي شعيب من الإظهار اختياراً من أبي عمران.» الإقناع: ١/ ٢٣٠ وانظر: المنتهى: ٢/ ١٧٠، الكامل: ق١٠٣/ ب.

عن شجاع، وعن السوسيّ، وروى ذلك أيضاً أحمد بن جبير عن اليزيديّ[١].

كما انفرد محمد بن غالب عن شجاع، بإدغام ما قبله ساكن من ذلك، نحو ﴿مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨] و ﴿مَعَ سُلَيْمَنَ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٤٤] ولم يستثن من ذلك سوى ﴿أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ [الطلاق: ٦] فأظهره[٢]، والأول هو المعوّل عليه، والمأخوذ به من طرق كتابنا، والله تعالى أعلم.

قال ابن شيطا: فجميع باب (المتقاربين) من (كلمة) و(كلمتين)[٣] خمسمائة حرف، وستة وأربعون حرفاً، قال: فتكامل جميع[٤] باب (المثلين) و(المتقاربين) ألف حرف، ومائتان وخمسة وتسعون حرفاً.

وقال الداني: وقد حصّلنا جميع ما أدغمه أبو عمرو من الحروف المتحركة، فوجدناه على مذهب ابن مجاهد؛ ألف حرف، ومائتين وثلاثة وسبعين حرفاً، قال: وعلى ما أقرئناه ألف حرف، وثلاثمائة حرف، وخمسة أحرف، قال: وجميع ما وقع الاختلاف فيه بين أهل الأداء اثنان وثلاثون حرفاً.

قلت: كذا قال في «التيسير» و«جامع البيان» وغيرهما[٥]، وفيه نظر ظاهر،

(١) انفرادة لا يقرأ بها للسوسيّ، فهي شاذة.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق٧١، الإدغام: ٦٩، الإقناع: ١/ ٢٣٠-٢٣١.

(٣) في المطبوع: (وكلمتين وخمسمائة) بزيادة الواو بين الكلمتين، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع بعد كلمة جميع: (ما في) وهي ليست في النسخ الخطية.

(٥) الإدغام: ١٢٧، جامع البيان: ق ٧٢، التيسير: ٢٨.

والصواب أن يقال: على مذهب ابن مجاهد ألف حرف، ومائتان وسبعة وسبعون حرفاً؛ لأن الذي أظهره ابن مجاهد ثمانية وعشرون، لا اثنان وثلاثون، وهي عشرون من المثلين ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥] و﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩] و﴿يَكُ كَـٰذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] و﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ أربعة[1]، و﴿هُوَ﴾ ثلاثة عشر[2]، ومن (المتقاربين) ثمانية ﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٨٣] ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] * ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦] *[3] و﴿ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] و﴿جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧] و﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥] و﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥].

وأن يقال: وجميع ما أدغمه على مذهب غير ابن مجاهد إذا وصل السورة بالسورة: ألف حرف، وثلاثمائة وأربعة أحرف؛ لدخول آخر (القدر) بـ(لم يكن)، وعلى رواية من بسمل إذا وصل آخر السورة بالبسملة؛ ألف وثلاثمائة وخمسة أحرف، لدخول آخر (الرعد) بأول (إبراهيم) وآخر (إبراهيم) بأول (الحجر)، وعلى رواية من فصل بالسكت ولم يبسمل، ألف وثلاثمائة وثلاثة أحرف، كذا حقّق وحرّر، ومن / أراد الوقوف على تحقيق ذلك فليعتبر سورة سورة

(١) في الحجر: ٥٩، ٦١، وفي النمل: ٥٦، وفي القمر: ٣٤.

(٢) أي: أن لفظ ﴿هُوَ﴾ مما قبل الواو فيه مضموم يقع في ثلاثة عشر موضعاً في القرآن الكريم، وهي: البقرة: ٢٤٩، آل عمران: ١٨، الأنعام: ١٧، ٥٩، ١٠٦، الأعراف: ٢٧، يونس: ١٠٧، النحل: ٧٦، طه: ٩٨، النمل: ٤٢، القصص: ٣٩، التغابن: ١٣، المدثر: ٣١.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

وليجمع[١]، ويضاف إلى ذلك ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ [الطلاق: ٤] على ما قررناه[٢].

والله تعالى أعلم.

(١) العجب من أن قوله: (كذا قال في التيسير) إلى هنا سقط من: (ز) و(ظ) وكتب في الحاشية.

(٢) انظر: الدر النثير: ٢/ ١٨٨.

فصل

اعلم أنه ورد النصّ عن أبي عمرو؛ من رواية أصحاب اليزيدي عنه، وعن شجاع، أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله، أو مقاربه، وسواء سكن ما قبل الأول أوتحرك، إذا كان مرفوعاً، أو مجروراً، أشار إلى حركته، وقد اختلف أئمتنا في المراد بهذه الإشارة(١):

فحمله ابن مجاهد على الرَّوم، فقال: كان أبو عمرو يشمّ الحرف الأول المدغم إعرابَه في الرفع والخفض، ولا يشمّ في النصب(٢)، وهذا صريح في جعله إيّاه رَوماً، وتسميةِ الروم إشماماً، كما هو مذهب الكوفيين.

وحمله أبو الفرج الشنبوذي على أنه الإشمام، فقال: الإشارة إلى الرفع في المدغم مرئية، لا مسموعة، وإلى الخفض مضمرة في النفس، غير مرئية ولا مسموعة(٣)، وهذا صريح في جعله إيّاه إشماماً على مذهب البصريين.

وحمله الجمهور على الرّوم والإشمام جميعاً، فقال أبو عمرو الدانيّ: والإشارة عندنا تكون رَوماً وإشماماً، والرَّوم آكد في البيان عن كيفية الحركة، لأنه يقرع السمع؛ غير أن الإدغام الصحيح، والتشديد التامّ يمتنعان معه، ويصحّان مع الإشمام، لأنه إعمال العضو، وتهيئته من غير صوت خارج إلى اللفظ، فلا يقرع

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق ٧٢، الإدغام: ٨٤، التذكرة: ١/ ٩١-٩٣، الإقناع: ١/ ٢٣٦.

(٢) السبعة: ١٢٢.

(٣) قول الشنبوذي هذا نسبه إليه أيضاً أبو الكرم في المصباح: ٣/ ٩٤٤، وانظر الإقناع: ١/ ٢٣٦-٢٣٧.

السمع، ويمتنع في المخفوض لبُعد ذلك العضو من مخرج الخفض، فإن كان الحرف الأوّل منصوباً، لم يشر إلى حركته لخفته[(١)].

قلت: وهذا أقرب إلى معنى الإشارة؛ لأنه أعمّ في اللفظ، وأصوب في العبارة، وتشهد له القراءتان الصحيحتان المجمع عليهما عن الأئمة السبعة وغيرهم في ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، وهو من «الإدغام الكبير» كما سيأتي، فإنهما بعينهما هما المشار إليهما في قول الجمهور في إدغام أبي عمرو[(٢)].

ومما يدلّ على صحّة ذلك؛ أن الحرف المسكَّن للإدغام يشبه المسكن للوقف من حيث إنّ سكون كلّ منهما عارض، ولذلك أُجرِي فيه المدُّ وضدُّه الجاريان في سكون الوقف / كما سيأتي قريباً[(٣)].

نعم؛ يمتنع الإدغام الصحيح مع «الرّوم» دون «الإشمام»، إذ هو هنا عبارة عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة، فيكون مذهباً آخر غير الإدغام، وغير الإظهار[(٤)]، كما هو في ﴿تَأْمَنَّا﴾.

فإن قيل: فإذا أجري الحرف المسكّن للإدغام، مجرى المسكّن للوقف؛ في «الروم» و«الإشمام» و«المدّ» و«ضدّه»، فهلّا أجري فيه ترك «الرّوم» و«الإشمام» ويكون هو الأصل في الإدغام، كما هو الأصل في الوقف.

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ٧٢، الإدغام: ٨٤، التيسير: ٢٨.

(٢) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٢٩٨.

(٣) انظر: ص: ٧٥١.

(٤) من قوله:(يمتنع..) إلى هنا بنصه في إبراز المعاني: ١/ ٢٩٧-٢٩٨.

قلت: ومن يمنع ذلك؛ وهو الأصل المقروء به، والمأخوذ عند عامّة أهل الأداء، في كل ما نعلمه من الأمصار، وأهل التحقيق من أئمة الأداء؛ بين من نصّ عليه، كما هي رواية ابن جرير عن السوسيّ، فيما ذكره الأستاذ أبو عبد الله ابن القصّاع، وعليه كثير من العراقيّين عن شجاع وغيره، وبين من ذكره مع ‹الروم› و‹الإشمام› كالأستاذ أبي جعفر ابن الباذش، ومن تبعه، ونحا نحوه، وبين من أجراه على أصل الإدغام، ولم يعوّل على ‹الروم› و‹الإشمام› ولا ذكرهما ألبتة؛ كأبي القاسم الهذلي والحافظ أبي العلاء، وكثير من الأئمّة، وبين من ذكرهما نصّاً ولم يمنع غيرهما، كما فعل أبو عمرو الدانيّ، ومن معه من الجمهور.

مع أن الذي وصل إلينا عنهم أداء؛ هو الأخذ بالأصل، لا نعلم بين أحد ممن أخذنا عنه من أهل الأداء خلافاً في جواز ذلك، ولم يعوّل منهم على ‹الروم› و‹الإشمام›، إلا حاذقٌ قصد البيان والتعليم.

وعلى ترك ‹الرّوم› و‹الإشمام›، سائر رواة الإدغام عن أبي عمرو، وهو الذي لا يوجد نصٌّ عنهم بخلافه.

ثم إنّ الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو، أجمعوا على استثناء ‹الميم› عند مثلها، وعند ‹الباء› وعلى استثناء ‹الباء› عند مثلها وعند ‹الميم›؛ قالوا: لأن الإشارة تتعذّر في ذلك من أجل انطباق الشفتين[1].

قلت: وهذا إنما يتجه؛ إذا قيل: بأن المراد ‹بالإشارة› ‹الإشمامُ› إذ تعسّر الإشارة بالشفة، و‹الباء› و‹الميم› من حروف الشفة، والإشارة غير النطق

---

(١) هذا القول بنصه للداني، قاله في التيسير: ٢٩.

بالحرف، فيتعذر فعلهما معاً في الإدغام، من حيث إنه وَصْل، ولا يتعذر ذلك في الوقف؛ لأن الإشمام فيه ضمُّ الشفتين بعد سكون الحرف، فلا يقعان معاً[1].

واختلفوا في استثناء الفاء في الفاء؛ فاستثناها / أيضاً غير واحد كأبي طاهر ابن سوار في «المستنير»[2]، وأبي العزّ القلانسيّ في «الكفاية»[3]، وابن الفحّام وغيرهم، لأن مخرجها من مخرج (الميم) و(الباء) فلا فرق، ومثال ذلك ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ [التغابن: ٤] ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ [الممتحنة: ١] ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ [يوسف: ٥٦] ﴿وَيُعَذِّبُ مَن﴾ [البقرة: ٢٨٤] ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [المطففين: ٢٤].

وانفرد أبو الكرم في «المصباح» في الإشارة بمذهب آخر، فذكر إنْ جاورت ضمّة أو واواً مدّية، نحو ﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾ [النمل: ٤٠] و ﴿وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ [الشورى: ٢٨] ﴿فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٥١] لم[4] يشر إلى بيان حركة الإدغام، وإن لم تجاوره نحو ﴿يَشْفَعُ عِندَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿يُنفِقُ كَيْفَ﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٣] أشار[5] إلى الحركة بالروم والإشمام[6]، وكأنه نقل ذلك من الوقف.

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٢٩٨، فكلام المؤلّف كأنه تنميق وتوضيح لكلام أبي شامة.
وانظر: الدر النثير: ١/ ١٩٢.

(٢) ١/ ٣١٧.

(٣) الكفاية الكبرى: ١٦٨.

(٤) في المطبوع: (ما لم) و(ما) زائدة وهو خطأ.

(٥) كتب في المطبوع: (إشارة)، وهو خطأ.

(٦) انظر: المصباح: ٣/ ٨٣٧، كنز المعاني: ٢/ ٣٠٥.

وحكى ابن سوار، عن أبي عليّ العطار، عن أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصري، أنه كان يأخذ بالإشارة في «الميم» عند «الميم»، وينكر على من يخل بذلك، وقال: هكذا قرأت على جميع من قرأت عليه بالإدغام[1]، وهذا يدل على أن المراد «بالإشارة» «الرّومُ»، والله أعلم.

تنبيهات

الأول: لا يخلو ما قبل الحرف المدغم؛ إمّا أن يكون محرّكاً، أو ساكناً؛ فإن كان محرّكاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً؛ فلا يخلو إمّا أن يكون معتلّا أو صحيحاً، فإن كان معتلّا فإن الإدغام معه ممكن، حسن، لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه، وهي: المدّ والتوسط، والقصر؛ كجوازها في الوقف، إذ كان حكم المسكّن للإدغام كالمسكّن[2] للوقف كما تقدم،[3] وممن نصّ على ذلك الحافظ أبو العلاء الهمذاني، فيما نقله عنه أبو إسحاق الجعبري،[4] وهو ظاهر لا نعلم[5] نصّاً بخلافه، وذلك نحو ﴿ ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤] ﴿ قَالَ لَهُمْ ﴾ [الشعراء: ١٧٧] ﴿ يَقُولُ رَبَّنَآ ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، وكذا لو انفتح ما قبل الواو والياء، نحو ﴿ قَوْمُ مُوسَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٤٨] ﴿ كَيْفَ فَعَلَ ﴾ [الفيل: ١]، والمدُّ أرجح من

---

(١) المستنير: ١/ ٣١٧.

(٢) في (س): «حكم المسكن».

(٣) انظر ص: ٩٢٣.

(٤) كنز المعاني: ٢/ ٣٠٥.

(٥) في المطبوع: (لا نعلم له) وكلمة (له) زائدة.

القصر، ونصَّ عليه أبو القاسم الهذلي[١]، ولو قيل باختيار المدّ في حرف المدّ، والتوسط في حرف اللّين، لكان له وجه، لما يأتي في (باب المد)[٢].

وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً / فإنّ الإدغام الصحيح معه يعسر، لكونه جمعاً بين ساكنين أوّلهما ليس بحرف علّة، فكان الآخذون فيه بالإدغام الصحيح قليلين، بل أكثر المحقّقين من المتأخرين على (الإخفاء) وهو (الرَّوم) المتقدم، ويعبّر عنه (بالاختلاس)، وحملوا ما وقع في عبارة المتقدمين بالإدغام على المجاز، وذلك نحو ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] و ﴿ٱلرُّعۡبَ بِمَآ﴾ [آل عمران: ١٥١] و ﴿ٱلۡعِلۡمِ مَالَكَ﴾ [الرعد: ٣٧] و ﴿ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾ [مريم: ٢٩] و ﴿بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾ [المائدة: ٣٩] و ﴿ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ﴾ [الأعراف: ١٩٩] و ﴿زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ﴾ [التوبة: ١٢٤].

قلت: وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمّة من أهل الأداء، والنصوصُ مجتمعة عليه، وسيأتي تتمّة الكلام على ذلك، عند ذكر ﴿نِعِمَّا﴾ [البقرة: ٢٧١ والنساء: ٥٨][٣]، إذ السكون فيها كالسكون فيهن، وخصّ بعضهم هذا النوع منه (بالإظهار)، وإن لم يُرِد (الرّومَ) فقد أبعد، والله أعلم.

الثاني: كلّ من أدغم (الراء) في مثلها، أو في (اللام) أبقى إمالة الألف قبلها، نحو ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ۞ رَبَّنَآ﴾ [آل عمران: ١٩١، ١٩٢] ﴿وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ﴾ [آل عمران:

---

(١) لم أجده في النسخة التي لديّ من «الكامل».

(٢) انظر ص: ٨٤٩.

(٣) انظر ص: ١٦٤٣.

١٩٠][1] مـن حيـث إنّ الإدغـام عـارض، والأصـل عـدم الاعتـداد، وروى ابن حبش، عن السوسيّ، فتح ذلك حالة الإدغام، اعتداداً بالعـارض، وسـيأتي الكلام على ذلك بحقّه في بابِ ‹الإمالة›[2]، والله الموفق[3].

الثالث: أجمع رواة الإدغام عن أبي عمرو، على إدغام ‹القـاف› في ‹الكـاف› إدغاماً كاملاً تذهب معه صفة الاستعلاء، ولفظهـا؛ لـيس بـين أئمّتنـا في ذلـك خلاف، وبه ورد الأداء وصحَّ النقل، وبه قرأنا، وبه نأخذ، ولم نعلم أحداً خالف في ذلك، وإنما خالف مـن خـالف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسـلات: ٢٠][4] ممـن لم يـرو إدغام أبي عمرو. والله أعلم.

وكذلك أجمعوا على إدغام ‹النون› في ‹اللام› و‹الراء›، إدغاماً خالصاً كـاملاً من غير غنّة: من روى الغنّة عنـه في ‹النـون الـساكنة› و‹التنـوين› عنـد ‹الـلام› و‹الراء›، ومن لم يروها، كما سيأتي ذكر من روى الغنّة في ذلك في بـاب ‹أحكـام النون الساكنة والتنوين›[5]، فاعلم ذلك والله تعالى أعلم.

فهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء، رحمه الله تعالى، في ‹الإدغام الكبير› / قد حرّرناه مستوفىً، بحمد الله تعالى ومنّه. وها نحن نتبعه بأحرف، تتعلق ‹بالإدغام

---

(١) كتب في المطبوع: (والنهار) الآيات!

(٢) انظر ص: ١٢٩٦.

(٣) ذكر ذلك عن الجعبري في كنز المعاني: ٢/ ٣٠٢.

(٤) انظر الوجيز: ق(٨)، الكامل: ق: (١٩٨)، المصباح: ٢/ ٨١٤.

(٥) انظر ص: ١١٨٩.

الكبير»؛ منها ما وافق بعضهم عليها أبا عمرو، ومنها ما انفرد بها عنه؛ نذكرها مستوفاة إن شاء الله تعالى.

فوافقه حمزة على إدغام التاء من غير (إشارة)، في أربعة مواضع:[١] ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرًا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [الصافات: ١-٣] ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوًا﴾ [الذاريات: ١].

واختلف عن خلّاد عنه في: ﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [المرسلات: ٥] و ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحًا﴾ [العاديات: ٣] فرواهما بالإدغام أبو بكر بن مهران عن أصحابه، عن الوزان، عن خلّاد[٢]، وأبو الفتح فارس بن أحمد عن أصحابه، عن خلّاد، وبه قرأ الداني عليه[٣].

وروى أبو إسحاق الطبري، عن البختريّ، عن الوزّان *عن خلّاد*[٤] إدغام: ﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ فقط[٥].

---

(١) في (ظ) العكس: (في أربعة مواضع من غير إشارة) وكذا هي في المطبوع.

(٢) انظر: الغاية: ١٤٥.

(٣) قال الداني: «وأقرأني شيخنا أبو الفتح عن قراءته في رواية خلّاد عن سليم عن حمزة ﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ وفي ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحًا﴾ ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحًا﴾ بإدغام التاء في الذال والضاد والصاد فيها، ولم أجد ذلك مسطوراً عن خلّاد».

انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨، التيسير: ١٨٥-١٨٦.

(٤) ما بين النجمتين من (ت) و(ز).

(٥) نقله عنه ابن سوار في المستنير: ١/ ٣٤٠.

وروى سائر الرواة عن خلّاد إظهارهما، وذكر الوجهين عنه أبو القاسم الشاطبي[١]، ومن تبعه.

وانفرد ابن خيرون عنه بإدغام: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾ [العاديات: ١].

ووافقه[٢] يعقوب على إدغام «الباء» في موضع واحد؛ وهو ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ﴾ في النساء [٣٦]، واختص دونه بإدغام «التاء» في حرف واحد وهو ﴿تَتَمَارَىٰ﴾ من قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ من سورة النجم [٥٥].

ووافقه رويس على إدغام أربعة أحرف بلا خلاف: منها «الكاف» في «الكاف» ثلاثة أحرف وهي ﴿كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا * وَنَذۡكُرَكَ كَثِيرًا * إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرٗا﴾ في سورة طه [٣٣-٣٥]، والرابع «الباء» ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾ في سورة المؤمنين [١٠١]، واختص عنه بإدغام «التاء» في موضع واحد، وهو قوله تعالى ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ في سورة سبأ [٤٦].

وزاد الجمهور عنه إدغام اثني عشر حرفاً، وهي: ﴿لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ﴾ في البقرة [٢٠] ﴿وَجَعَلَ لَكُم﴾ جميع ما في النحل وهي ثمانية مواضع[٣]، و ﴿لَا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾ في النمل [٣٧] ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ * وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ وهما الأخيران من سورة النجم [٤٨، ٤٩]، فأدغمها أبو القاسم النخاس من جميع طرقه، وكذلك

---

(١) قال الشاطبي رحمه الله:

وخلّادهم بالخلف فالملقيات فالـــ ـمغيرات في ذكراً وصبحًا فحصّلا

الشاطبية: ٧٩.

(٢) الضمير يعود على أبي عمرو، أي وافق يعقوب أبا عمرو.

(٣) وهي في الآيات التالية: ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١.

الجوهريّ؛ كلاهما عن التمّار، وهو الذي لم يذكر في «المستنير» و«الإرشـادين»[١] و«المبهج» و«التذكرة» والدانيّ، وابن الفحّام، وأكثر أهل الأداء، عن رويس سواه، وكذا في «الروضة» غير أنه ذكر في ﴿جَعَلَ﴾ التخيير عن الحمّاميّ،[٢] وذكرها الهذلي من طريق / الحمّاميّ، عن أصحابه عنه[٣]، ورواه أبو الطيّب، وابن مقسم كلاهما عن التمار عنه؛ بالإظهار.

واختلف عنه أيضاً في أربعة عشر حرفاً، وهي ثلاثة في البقرة: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [٧٩] ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [١٧٥] وبعدها ﴿نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ﴾ [١٧٦]، وفي الأعراف [٤١] ﴿مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾، وفي الكهف [٢٧] ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾، وفي مريم [١٧] ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾، وفي طه [٣٩] ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾، وفي النمل [٦٠] ﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾، وكذلك في الزمر [٦]، وفي الرُّوم [٥٥] ﴿كَذَٰلِكَ كَانُوا۟﴾، وفي الشورى [١١] ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، وفي النجم [٤٣، ٤٤] ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ * وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾؛ وهما الحرفان الأوّلان، وفي الانفطار [٨، ٩] ﴿رَكَّبَكَ * كَلَّا﴾، فروى أبو العزّ في «كفايته» عن القاضي أبي العلاء إدغام ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩] وهو الذي في «المبهج» عن رويس[٤].

---

(١) في المطبوع: (الإرشاد) وهو تحريف.

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ٩٤، مفردة يعقوب للداني: ١٠٠، المستنير: ١/ ٣٣٩-٣٤٠، المبهج: ١/ ١٥٨-١٥٩ الإرشاد: ٢١٣-٢١٤، الروضة: ٣٧٥.

(٣) الكامل: ق (٢٠١).

(٤) الكفاية الكبرى: ١٥١، المبهج: ١/ ١٥٨.

وروى صاحب «الإرشادين»[١] عن القاضي أيضاً إدغام ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥] ورواه أيضاً في «الكفاية» عن الكارزيني[٢] وهو الذي في: «التذكرة» و«المصباح»[٣] و«التلخيص» عن رويس.[٤]

وروى النخاس في «الإرشادين» و«المصباح» و«غاية أبي العلاء» إدغام ﴿نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٧٦][٥] واستثنى ذلك الكارزيني في «الكفاية» عن النخاس،[٦] وهو الصحيح وذكره في «الإرشاد» للقاضي ولم يذكر في «الروضة» عن رويس في إدغامه خلافاً، ونص عليه للحمامي[٧] في «الكامل» ولم يذكر في «المستنير» عن رويس سواه.[٨]

وروى النخاس من غير طريق الكارزيني إدغام ﴿جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ [الأعراف: ٤١]، وذكره في «الكامل» عن الحمّاميّ، وهو الذي في «المصباح»[٩]، و«الروضة»، و«المستنير» عن رويس[١٠].

---

(١) في (ت) و(س) والمطبوع «الإرشاد» بالإفراد، وهو تحريف.

(٢) الكفاية الكبرى: ١٥٢.

(٣) قوله: (والمصباح) فيه نظر، إذ ليست فيه، قال الأزميري: «وذكر في «النشر» إدغامها ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ من المصباح بلا خلاف ولم أجدها في «المصباح» منصوصاً».
انظر: المصباح: ٣/ ٨٦٩ حاشية (٢)، تحرير النشر ق: ٣٠/ أ.

(٤) انظر: التذكرة: ١/ ٩٤ التلخيص: ٢٢٩.

(٥) انظر: الإرشاد: ٢١٣-٢١٤، المصباح:٣/ ٩٣٨، غاية الاختصار: ١/ ١٩٣.

(٦) الكفاية الكبرى: ١٥٢.

(٧) كذا في (س)، وفي البقية: (الحمّاميّ) وهو تحريف.

(٨) انظر: الإرشاد: ٢١٤، الروضة للمالكي: ٣٧٤، الكامل: ق ٢٠١، المستنير: ١/ ٣٣٩.

(٩) قوله: (المصباح) إنما هو في موضع الأعراف فقط، وفي المطبوع: (مهاداً) وهو خطأ.

(١٠) الروضة للمالكي: ٣٧٤، الكامل: ق (٢٠١) المستنير: ١/ ٣٣٩-٣٤٠، المصباح: ٣/ ٩٣٩ ونص على أنه خاص بالأعراف.

وروى الكارزيني عن النخاس إدغام ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الكهف: ٢٧] وكذا هو في «المبهج» و«الكفاية» و«مفردة» ابن الفحّام، ولم يذكر في «التذكرة» سواه(١).

وروى أبو عمرو الداني وابن الفحّام إدغام ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ [مريم:١٧] ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ﴾ [طه: ٣٩] الحرفين كليهما، وهو الذي في «التذكرة» و«المبهج»(٢).

وروى طاهر بن غلبون، وابن الفحّام؛ إدغام ﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾ في الموضعين(٣)، وهو الذي في «المبهج» و في «الكفاية» عن الكارزيني(٤).

وروى الأهوازي، وعبد الباري إدغام ﴿كَذَٰلِكَ كَانُواْ﴾ [الروم:٥٥] وهو الذي في «التذكرة» و«المبهج»(٥).

وروى صاحب «المبهج» إدغام ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ في الشورى [١١]، وهو الذي في «التذكرة»، ورواه في «الكفاية» عن الكارزيني(٦).

---

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٩٤، المبهج: ١/ ١٥٩، الكفاية: ١٦٣.

(٢) قوله: (روى أبو عمرو إدغام ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ يخالف ما في النسخة التي لديّ من «المفردة» له، حيث ذكر الإدغام فقط في ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥] و ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١] قال: في الثلاثة لا غير، وكذا قرأت، وقد ذكر التمّار في كتابه عن رويس حروفاً كثيرة من المثلين، وهي عشرون حرفاً، وإنما تركت ذكرها لأني قرأتها بالإظهار، وعلى إظهارها أهل الأداء عن التمّار عن رويس. اهـ ص١٠٠.

وانظر: التذكرة:١/ ٩٤، المبهج: ١/ ١٥٩.

(٣) في سورتي النمل: ٦٠، والزمر: ٦.

(٤) انظر: التذكرة:١/ ٩٤، المبهج: ١/ ١٥٩، الكفاية: ١٦٣.

(٥) انظر: التذكرة:١/ ٩٤، الوجيز: ق (٩/ أ) المبهج: ١/ ١٥٨.

(٦) انظر: التذكرة:١/ ٩٤، المبهج: ١/ ١٥٩، الكفاية: ١٦٣.

وروى إدغام الموضعين ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ الأَوَّلَيْن من النجم [٤٣، ٤٤] أبو العلاء في «غايته» عن النخّاس، وهو الذي في «الإرشادين» و«المستنير» و«الروضة»[١].

وروى الأهوازي إدغام ﴿رَكَّبَكَ * كَلَّا﴾ [الانفطار: ٨، ٩] وهو الذي في «المبهج»[٢].

وروى الباقون عن رويس، إظهار جميع ذلك، والوجهان عنه صحيحان.

وقد روى أبو القاسم بن الفحّام عن الكارزيني إدغام ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ جميع ما في القرآن؛ وهو ستة وعشرون حرفاً: منها الثمانية المتقدمة في النحل، وحرف الشورى، وسبعة عشر حرفاً سوى ذلك، وهي: في البقرة [٢٢] حرف ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ وفي الأنعام [٩٧] ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ﴾ وفي يونس [٦٧] ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ﴾ وفي الإسراء [٩٩] ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا﴾ وفي طه [٥٣] ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ وفي الفرقان [٤٧] ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ﴾ وفي القصص [٧٣] ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ﴾ وفي السجدة [٩] ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ﴾ وفي يسٓ [٨٠] ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنَ﴾ وفي غافر ثلاثة[٣]، وفي الزخرف ثلاثة[٤]، وفي الملك حرفان[٥]، وفي نوح [١٩] ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا﴾.

---

(١) انظر: الروضة للمالكي: ٣٧٦، المستنير: ١/ ٣٤٠، الإرشاد: ٢١٤، غاية الاختصار: ١/ ١٩٣.

(٢) انظر: الوجيز: ق (٩/أ)، المبهج: ١/ ١٥٨.

(٣) غافر: ٦١ و٦٤ و٧٩.

(٤) الزخرف: ١٠ و١٢.

(٥) الملك: ١٥ و ٢٣.

وروى أبو عليّ في «روضته» وابن الفحّام أيضاً؛ التخيير فيها عن الحمّاميّ[١]، أي في غير التسعة المتقدمة أوّلاً، وإلا فلا خلاف عنه في التسعة المذكورة.

وكذا روى الأهوازيّ عن رويس إدغام ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ مطلقاً؛ يعني في الستة والعشرين كما ذكر ابن الفحّام[٢].

وانفرد الأهوازي بإدغام الباء في الباء في جميع القرآن، عن رويس، إلَّا قوله تعالى في سورة الأنعام [٢٧] ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾[٣]

وانفرد عبد الباري بإدغام ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ﴾ في البقرة [٣٧] ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ في الأنعام.

وانفرد القاضي أبو العلاء؛ عنه أيضاً بإدغام ﴿أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾ في الحج [٦٥] و ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٨٧] جميع ما في القرآن[٤]، و ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وانفرد ابن العلّاف بإدغام ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا﴾ في الحج [٦٠][٥]

وذكر صاحب «المصباح» عن رويس وروح، وغيرهما، وجميع رواة يعقوب؛ إدغام كلّ ما أدغمه أبو عمرو، من حروف المعجم، أي من المثلين

---

(١) انظر: الروضة للمالكي: ٣٧٥.

(٢) انظر: الوجيز: (ق٩/ أ).

(٣) الوجيز: ق(٩/ أ).

(٤) انظر: الإرشاد: ٢١٤، التتمة: ٤٤.

(٥) انظر: المستنير: ١/ ٣٣٩، التتمة: ٤٥.

والمتقاربين(١)، وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه: «المطلوب / في قراءة يعقوب»، وبه قرأنا على أصحابه عنه، وربما أخذنا عنه به، وحكاه الإمام أبو الفضل الرازي، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز(٢).

قلت: هو رواية الزبيري(٣) عن روح ورويس، وسائر أصحابه، عن يعقوب.

تنبيه: إذا ابتدئ ليعقوب بقوله تعالى ﴿ تَتَمَارَىٰ ﴾ [النجم: ٥٥] المتقدمة، ولرويس بقوله تعالى ﴿ تَتَفَكَّرُواْ ﴾ [سبأ: ٤٦] ابتدئ بالتاءين جميعاً، مظهرتين؛ لموافقة الرسم، والأصل؛ فإن الإدغام إنما يتأتى في الوصل، وهذا بخلاف الابتداء بتاءات البزيّ الآتية(٤) في البقرة، فإنها مرسومة بتاء واحدة فكان الابتداء كذلك موافقة للرسم، فلفظ الجميع في الوصل واحد، والابتداء مختلف، لما ذكرنا والله أعلم.

---

(١) هذا القول نسبه أبو الكرم إلى الأهوازي، قال: وروى الأهوازي عن الزبيري عن رجاله، عن يعقوب، إدغام جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو.اهـ

قال محقّق المصباح: «يعني برجاله أشياخه، وهم جميع رواة يعقوب سوى الوليد بن حسان، وزيد بن أحمد الحضرمي».

انظر: المصباح: ٣/ ٩٤١، والحاشية (٣) من نفس الصفحة، وانظر ما سيذكره المؤلف بعد قليل.

(٢) ذكر أبو العلاء في كتابه «مفردة يعقوب»: «أدغم السيرافي، عن داود، وابن حبيب عن الوليد، عن يعقوب، كل ما أدغمه أبو عمرو من المتماثلين والمتقاربين في الكبير إلا ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] و ﴿زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] واللام إذا انفتحت وسكن ما قبلها و ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ [القصص: ١٧] وبابه».

انظر: التتمة: ٤٧-٤٨.

(٣) وتصحفت في (س) إلى: «اليزيدي».

(٤) النشر: ٢/ ٢٣٢-٢٣٥.

وبقي من هذا الباب خمسة أحرف:

الأول: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ في النساء [٨١] أدغم التاء منه في الطاء؛ أبو عمرو وحمزة، وليس إدغامه لأبي عمرو كإدغام باقي الباب، بل كلُّ أصحاب أبي عمرو مجمعون على إدغامه؛ من أدغم منهم «الإدغام الكبير» ومن أظهره، ولذلك[1] قال الدانيّ: ولم يدغم أبو عمرو من الحروف المتحركة إذا قرأ بالإظهار سواه[2]. انتهى، كما ذكرنا في التاء من المتقاربين، وقد قدَّمنا أن بعضهم جعله عنده من السواكن، ولم يجعله من «الكبير»[3].

الثاني: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ في الأحقاف [١٧]، أدغم النون في النون هشام عن ابن عامر[4]، وهي قراءة الحسن، وحكاها أبو حاتم، عن نافع، ورواها محبوب عن أبي عمرو، وسلّام ومحبوب عن ابن كثير[5]، وقرأ الباقون بالإظهار، وكلّهم كسر النون الأولى[6].

الثالث: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ في النمل [٣٦]، أدغم النون في النون حمزة، ويعقوب،

---

(١) في المطبوع: (وكذلك)، وهو تصحيف.

(٢) جامع البيان: ١/ ق ٦٩.

(٣) انظر ص: ٧٣٠.

(٤) انظر: التيسير: ١٩٩.

(٥) ذكر السّمين أن الحسن يقرأ بفتح النون الأولى. انظر: الدر المصون: ٩/ ٦٧٠.

(٦) لأنها نون الرفع، والثانية للوقاية.

انظر: إبراز المعاني: ٤/ ١٧٥-١٧٦، الدر المصون: ٩/ ٦٧٠.

وقرأ الباقون بالإظهار[١]، وهي بنونين في جميع المصاحف، وسيأتي الكلام على يائها[٢] في الزوائد[٣]، ولا خلاف عمّن أدغمها[٤] في مدّ الألف، والواو، للساكنين.

الرابع: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي﴾ في الكهف [٩٥] قرأ ابن كثير، بإظهار النونين، وكذا هي في مصاحف أهل مكة، وقرأ الباقون بالإدغام، وهي في مصاحفهم بنون واحدة[٥].

الخامس: ﴿مَالَكَ لَاتَأْمَنَّا﴾ في يوسف [١١]، أجمعوا على إدغامه، واختلفوا في اللفظ به؛ فقرأ أبو جعفر بإدغامه إدغاماً محضاً، من غير إشارة، بل يلفظ بالنون مفتوحة مشدّدة، وقرأ الباقون بالإشارة[٦]، واختلفوا فيها / فبعضهم يجعلها رَوماً، فتكون حينئذ إخفاء، ولا يتمّ معها الإدغام الصحيح، كما قدّمنا في إدغام أبي عمرو[٧]، وبعضهم يجعلها إشماماً، فيشير إلى ضمّ النون بعد الإدغام، فيصحّ معه حينئذ الإدغام كما تقدّم.

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٨١.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (بابها) بموحدتين من أسفل بينهما ألف.

(٣) انظر ص: ١٥٣٩.

(٤) في المطبوع: (أدغمها) بالإفراد، وهو خطأ، وكتب في حاشية (ت): (أي: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ و ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾).

(٥) انظر: التيسير: ١٤٦، المقنع: ١٠٨.

(٦) انظر: السبعة: ٣٤٥، التيسير: ١٢٧-١٢٨، غاية الاختصار: ١/ ١٩٥.

(٧) انظر ص: ٧٤٨.

وبالأوّل قطع الشاطبي[١]، وقال الداني: إنه[٢] الذي ذهب إليه أكثر العلماء من القرّاء والنحويين، قال: وهو الذي أختاره وأقول به، قال: وهو قول أبي محمد اليزيدي، وأبي حاتم النحوي، وأبي بكر بن مجاهد، وأبي الطيّب أحمد بن يعقوب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي بكر بن أشتة، وغيرهم من الجلّة، قال[٣]: وبه ورد النصّ عن نافع، من طريق ورش انتهى[٤].

وبالقول الثاني قطع سائر أئمّة أهل الأداء، من مؤلّفي الكتب، وحكاه أيضاً الشاطبي[٥] رحمه الله تعالى، وهو اختياري؛ لأني لم أجد نصّاً يقتضي خلافه؛ ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتّباع الرسم، وبه ورد نصّ الأصبهاني.

وانفرد ابن مهران، عن قالون، بالإدغام المحض؛ كقراءة أبي جعفر[٦]، وهي رواية أبي عون، عن الحلوانيّ، وأبي سليمان[٧]، وغيره، عن قالون، والجمهور على خلافه، والله أعلم.

---

(١) إذ قال: .... وتأمننا للكل يُخفى مفصّلا.
قال أبو شامة في شرحه: «الإخفاء هو المعبّر عنه بالروم، و(مفصلاً) أي يفصل إحدى النونين عن الأخرى بخلاف حقيقة الإدغام».
انظر: الشاطبية: ٦١، إبراز المعاني: ٣/ ٢٦١-٢٦٢.

(٢) في المطبوع: (إنه هو).

(٣) «قال» سقطت من المطبوع.

(٤) جامع البيان: ٢/ ٨٦.

(٥) حيث قال: (وأدغم مع إشمامه البعضُ عنهم). الشاطبية: ٦١.

(٦) قال: ﴿لا تأمنا﴾ بلا شمّ يزيد، والحلوانيّ عن قالون. اهـ انظر: الغاية: ٢٨٥، التتمة: ٧٠٠.

(٧) سالم بن هارون بن موسى الليثي، المؤدّب، بمدينة النبي ﷺ، عرض على قالون، وعرض عليه ابن شنبوذ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠١.

باب: هاء الكناية

وهي عبارة عن: هاء الضمير؛ التي يكنّى بها عن المفرد المذكر الغائب،(١) وهي تأتي على قسمين:

الأول: قبل متحرّك.

والثاني: قبل ساكن.

فالتي قبل متحرك؛ إن تقدّمها متحرّك؛ وهو فتح، أو ضم، فالأصل أن توصل بواو لجميع القراء، نحو ﴿إِنَّهُۥهُوَ﴾ [البروج: ١٣] ﴿إِنَّهُۥٓأَنَا﴾ [النمل: ٩] ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥوَهُوَ﴾ [الكهف: ٣٧]؛ وإن كان المتحرّك قبلها كسراً؛ فالأصل أن توصل بياء عن الجميع، نحو ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] ﴿فِي رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ(٢)﴾ [البقرة: ٢٥٨] ﴿وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِي﴾ [الزخرف: ٢٦]؛ وإن تقدّمها ساكن؛ فإنهم اختلفوا في صلتها وعدم صلتها كما سنبيّنه.

وأما التي قبل ساكن؛ فإن تقدّمها كسرة، أو ياء ساكنة، فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة عن الجميع نحو ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١] ﴿مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] و ﴿بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] و ﴿عَلَيْهِ ٱللَّهَ(٣)﴾ [الفتح: ١٠] ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨] / ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ﴾ [إبراهيم: ١٧]، وإن تقدمها فتح، أو ضمّ، أو ساكن غير الياء، فالأصل ضمّه من غير صلة، عن كلّ القراء، نحو

---

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٩٥-٩٧، التيسير: ٢٩-٣٠، غاية الاختصار: ١/ ٣٧٧-٣٨٦.

(٢) في الأصل «في ربه إذ قال»، وليس ثمة نص بهذا التركيب في القرآن الكريم.

(٣) والمثال على قراءة غير حفص كما سيأتي.

﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ﴾ [التوبة: ٤٠] و ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [الأنعام: ٧٣] ﴿تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢٤٨] ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [الأنعام: ٧٣] ﴿يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَـٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥].

وقد خرج مواضع عن هذه الأصول المذكورة، نذكرها مستوفاة إن شاء الله، وذلك بعد أن نبيّن اختلافهم في الهاء الواقعة بعد[1] ساكن قبل متحرك فنقول: لا يخلو الساكن قبل الهاء من أن يكون ياء أو غيرها، فإن كان (ياء): فإن ابن كثير يصل الهاء بياء في الوصل؛ وإن كان غير ياء وصلها ابن كثير أيضاً بواو وذلك نحو ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] و ﴿عَلَيْهِ ءَايَةٌ﴾ [الرعد: ٧] ﴿مِنْهُ ءَايَـٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] و ﴿ٱجْتَبَـٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ﴾ [النحل: ١٢١] ﴿خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ﴾ [الدخان: ٤٧].

والباقون يكسرونها بعد (الياء)، ويضمّونها بعد غيرها، من غير صلة، إلّا أن حفصاً يضمّها في موضعين ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ﴾ في الكهف [٦٣]، و ﴿عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ في الفتح [١٠]، وافقه حفص على الصلة في حرف واحد وهو قوله تعالى ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ في الفرقان [٦٩].

وأمّا ما خرج من المتحرّك ما قبله، وهو قبل متحرك، وعدّته اثنا عشر حرفاً، في عشرين موضعاً ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ و ﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ في آل عمران[٧٥] و ﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ في آل عمران [١٤٥] والشورى [٢٠] و ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ

---

(١) في المطبوع زيادة كلمة (كل) بعد كلمة (بعد) وهو خطأ وتحريف.

﴿جَهَنَّمَ﴾ في النساء [١١٥] ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ في طه [٧٥] ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ في النور [٥٢] ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ في النمل [٢٨] و ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ في الزمر [٧] و ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ﴾ في البلد [٧] و ﴿خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ و ﴿شَرًّا يَرَهُۥ﴾ في الزَّلزَلة [٧، ٨] و ﴿أَرْجِهْ﴾ في الأعراف [١١١] والشعراء [٣٦] و ﴿بِيَدِهِۦ﴾ في موضعي البقرة [٢٣٧، ٢٤٩]، وحرف المؤمنون [٨٨] ويس [٨٣] و ﴿تُرْزَقَانِهِۦٓ﴾ في يوسف [٣٧].

فسكّن (الهاء) من ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿نُؤْتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٤٥، والشورى: ٢٠] و ﴿نُوَلِّهِۦ﴾ [النساء: ١١٥] و ﴿وَنُصْلِهِۦ﴾ [النساء: ١١٥] أبو عمرو وحمزة وأبوبكر(١).

واختلف عن أبي جعفر، وهشام؛ فأسكنها عن أبي جعفر، أبو الفرج النهروانيّ، وأبو بكر محمد بن هارون الرازي، من جميع طرقهما، عن أصحابهما، عن عيسى بن وردان؛ وكذلك روى الهاشميّ، عن ابن جمّاز، وهو المنصوص عنه(٢)(٣)، وأسكنها عن هشام، الداجونيُّ من جميع طرقه(٤).

وكسر (الهاء) فيها، من غير صلة؛ يعقوب، وقالون، وأبو جعفر؛ من طرق ابن العلّاف، وابن مهران، والخبّازي، والورّاق، وهبة الله، عن أصحابهم، عن

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٢٩٠، التيسير: ٨٩، الإقناع: ١/ ٤٩٩، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٣.

(٢) في (س) «عليه».

(٣) انظر: الإرشاد: ٢٦٥، الكفاية الكبرى: ٢٨٧، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٣.

(٤) انظر: المستنير: ١/ ٥٠٠، الكفاية الكبرى: ٢٨٧.

الفضل، عن ابن وردان، ومن طريق الدوريّ، عن ابن / جمّاز[١]، وهو ظاهر كلام ابن سوار عن الهاشميّ عنه[٢].

واختلف عن الحلوانيّ، عن هشام؛ فروى عنه كذلك بالقصر[٣]، ابنُ عبدان[٤]، وابن مجاهد، عن أبي عبد الله الجمّال[٥]، وبذلك قرأ الدانيّ، على فارس ابن أحمد، عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامرّيّ، ولم يذكر في «التيسير» سواه[٦].

وروى النقّاش، وأحمد الرازي، وابن شنبوذ، من جميع طرقهم[٧] عن الجمّال، بإشباع كسرة ‹الهاء› في الأربعة، وهو الذي لم يذكر سائر المؤلّفين، من العراقيين، والشاميّين، والمصريين، والمغاربة، عن الحلوانيّ عن هشام سواه.

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٢٩٠، التيسير: ٨٩، الكفاية الكبرى: ٢٨٧.

(٢) قوله: (وهو ظاهر كلام...) فيه نظر، إذ نص كلام ابن سوار هو أن الهاشمي عن ابن جمّاز يقرأ بكسر الهاء مع صلتها بياء.

قال ابن سوار بعد أن ذكر الكلمات الأربع:... أبو جعفر من طريق النهروانيّ بإسكان الهاء، ومن طريق ابن العلّاف بكسر الهاء من غير صلة.... والباقون بكسر الهاء وصلتها بياء. اهـ ويدخل مع الباقين الهاشمي عن ابن جمّاز. والله أعلم.

انظر: المستنير: ١/ ٤٩٩-٥٠٠.

(٣) وهو معروف عند القراء في هذا الباب بالاختلاس.

(٤) عن الحلوانيّ كما سبق في الأسانيد.

(٥) عن الحلوانيّ أيضاً.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٣٦، التيسير: ٨٩.

(٧) انظر طرقهم فيما سبق ص: ٢٦٢-٢٧٣.

قلت: والوجهان صحيحان؛ ذكرهما الشاطبيّ[(١)] ومن تبعه.

واختلف عن الصوريّ عن ابن ذكوان، فروى الخمسة[(٢)] عن المطّوعيّ، عنه بالاختلاس، وكذا روى زيد بن عليّ من طريق غير أبي العزّ[(٣)]، وأبو بكر القبّاب، كلاهما عن الرمليّ عن الصوري، وبذلك قطع له الحافظ أبو العلاء[(٤)]، وصاحب «الإرشاد»، فيما رواه عن غير زيد[(٥)]، وهو الذي لم يذكر صاحب «المبهج» عن ابن ذكوان، من طريق الداجونيّ سواه[(٦)]، وهو رواية التغلبي[(٧)] عن ابن ذكوان[(٨)]، وروى عنه زيد من طريق أبي العزّ وغيره بالإشباع[(٩)]، كذا روى الأخفش من جميع طرقه لابن ذكوان، وبذلك قرأ الباقون.

---

(١) وذلك في قوله:

وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف........................

الشاهد في قوله: (لسانه) إذ اللام رمز لهشام، وأُخِذ الوجهان من قوله (بخلف) أي بخلاف. والله أعلم. انظر: الشاطبية:١٤، إبراز المعاني: ١/ ٣١٢.

(٢) هم المذكورون في الأسانيد ص: ٣٨٠، وبيّن هناك أنهم كلّهم من كتاب «الكامل».

(٣) بين المؤلّف في الأسانيد؛ أن طريق زيد بن عليّ، عن الرمليّ، عن الصوريّ، من «كتابي» أبي العز و«الروضة» للمالكي و«الجامع» للفارسيّ فاستثناؤه هنا أبا العز، يوهم أن الاختلاس عند الآخرين، وهذا «للروضة» لا يصحّ، إذ فيها التصريح بالإسكان، قال المالكي: واختلف عن هشام وأبي جعفر، والذي قرأت به لهما ما قدّمت ذكره. اهوالذي قدّم ذكره هو الإسكان فقط. والله أعلم. انظر: الروضة ق: ٢١٥.

(٤) استثنى أبو العلاء له ﴿نُؤْتِهِۦ﴾ موضع الشورى [٢٠]، إذ قال: «وافقهم الصوري إلا في الشورى فإنه خصّه بياء الصلة». غاية الاختصار: ١/ ٣٨٢.

(٥) الإرشاد: ٢٦٥.

(٦) انظر: المبهج: ٢/ ٤٣٤.

(٧) في (ز) وكذا المطبوع: «الثعلبي»، بالثاء المثلثة والعين المهملة، وهو تصحيف.

(٨) انظر: المصباح: ٣/ ١٣٩٥.

(٩) انظر: الإرشاد: ٢٦٥.

فيكون لأبي جعفر وجهان وهما: الإسكان والاختلاس، ولابن ذكوان وجهان وهما[1]: الصلة والاختلاس، ولهشام الثلاثة: الإسكان والاختلاس، والصلة[2].

وانفرد بذلك أبو بكر الشذائي، عن ابن بويان، عن أبي نشيط، عن قالون فخالف سائر الرواة عن أبي نشيط.

وكذا اختلافهم في ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨]، إلّا أن حفصاً سكّن (الهاء) مع من أسكن[3]، فيكون عاصم بكماله يسكّنها، وكذا سكّنها الحنبليّ، عن هبة الله، في رواية عيسى بن وردان مع من أسكنها عنه، فيكون على إسكانها النهروانيّ، وابن هارون، والحنبليّ، كلّهم عن ابن وردان، ويكون على قصرها عنه ابن العلّاف، وابن مهران، والحمّاميّ، وكذا روى الأهوازيّ عنه.

وسكّن الهاء من ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] أبو عمرو، وأبو بكر، واختلف عن هشام، وخلّاد، وابن وردان.

فأمّا هشام فالخلاف عنه كالخلاف في الخمسة الأحرف المتقدّمة، بأوجهه الثلاثة.

وأمّا خلّاد فنصّ على الإسكان له أبو بكر ابن / مهران، وأبو العزّ القلانسي في «كفايته»، وأبو طاهر بن سوار، والحافظ أبو العلاء وصاحب «المبهج»

(١) (وهما): سقطت من (ز).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم: ٦٧-٦٨.

(٣) أبو عمرو وحمزة. انظر: الإتحاف: ٣٦.

و«الروضة»، وسائر العراقيين، وهو الذي قرأ به الدانيّ على أبي الفتح، وبه قرأ ابن الفحّام على الفارسيّ، والمالكيّ عن الحمّاميّ؛ إلّا أن سبط الخياط ذكر الإسكان عن حمزة بكماله، وهو سهو؛ فقد نصَّ شيخه الشريف أبو الفضل على الإسكان لخلّاد وحده؛[١] ونصَّ له على الصلة صاحبا[٢] «التلخيص» وصاحب «العنوان» و«التبصرة» و«الهداية» و«الكافي» و«التذكرة» وسائر المغاربة، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن، ونصّ له على الوجهين جميعاً؛ صاحب «التيسير»[٣]، وتبعه على ذلك الشاطبي[٤].

وأمّا ابن وردان فروى عنه الإسكان؛ النهروانيّ، وابن هارون الرازيّ، وهبة الله، وهو الذي نصّ له عليه الحافظ أبو العلاء[٥]، وروى عنه الإشباع ابن مهران[٦]، وابن العلّاف[٧]، والوراق، وروى الوجهين جميعاً الخبازي.

---

(١) انظر: الغاية: ٢١٤-٢١٥، الكفاية الكبرى: ٤٥٩، المستنير: ٢/ ٧٠٢، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٤، المبهج: ٢/ ٦٤٩، الروضة للمالكي: ق٣٠٦، جامع البيان: ٢/ ق١٢٥.

(٢) كذا (صاحبا) بالتثنية، والمراد «تلخيص أبي معشر» و«تلخيص العبارات» لابن بليمة، ويلاحظ أن كل هؤلاء المذكورين قد ذكر الصلة في هذه الكلمة لحمزة بكماله، كما ذكر المؤلّف عن سبط الخياط. انظر: التذكرة: ٢/ ٤٦١-٤٦٢، جامع البيان: ٢/ ق:١٢٥/ ب، التبصرة: ٦١١، الكافي: ١٤٢، التلخيص: ٣٤٤، العنوان: ١٣٩، تلخيص العبارات: ١٢٨.

(٣) التيسير: ١٦٢-١٦٣.

(٤) وذلك قوله: ....ويتقه حمى صفوه قوم بخلف وأنهلا.

والقاف من (قوم) رمز لخلّاد.

انظر: الشاطبية: ١٤، إبراز المعاني: ١/ ٣١٠.

(٥) المستنير: ٢/ ٧٠٢، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٤.

(٦) الغاية: ٢١٤-٢١٥.

(٧) ذكر ابن سوار أن أبا جعفر من طريق ابن العلّاف يقرأ بالاختلاس، وهو القصر. انظر: المستنير: ١/ ٧٠٢.

وكسر «الهاء» من غير إشباع؛ يعقـوب، وقـالون، وحفـص، إلَّا أن حفـصاً يسكّن «القاف» قبلها، ووافقهم على كسر «الهاء» من غير إشباع؛ هـشام في أحـد أوجهه الثلاثة المتقدّمة؛ واختلف عن ابن ذكوان وابن جمّاز.

فأمّا ابن ذكوان فالخلاف عنه كالخلاف في الخمسة الأحرف المتقدمة.

وأمّا ابن جمّاز فروى عنه الدوريّ، والهاشـميّ، مـن طريـق الجـمّال، قـصر «الهاء»، وهو الذي لم يذكر الهذليّ عنه سواه[1]؛ وروى عنه الهاشميّ، مـن طريـق ابن رزين إشباع كسرة «الهاء»، وهو الذي نـصَّ عليـه لـه الأسـتاذ أبـو عبـد الله ابن القصّاع، ولم يذكر ابن سوار عن ابن جمّاز سواه[2]، وبذلك قرأ الباقون.

وانفرد الشذائي، عن أبي نـشيط عـن قـالون بـذلك، كـانفراده في الخمـسة الأحرف المتقدمة فيكـون لكـلّ مـن خـلّاد وابـن وردان وجهـان: الإسـكان، والإشباع؛ ويكون لكلّ من ابن ذكوان وابن جمّاز وجهـان: القـصر والإشـباع؛ ويكون لهشام كلّ من الثلاثة[3].

وسكّن الهاء من ﴿ يَرْضَهُ ﴾[الزمر: ٧] السوسيّ، واختلف عن الدوريّ وهشام وأبي بكر وابن جمّاز.

فأمّا الدوريّ؛ فروى عنه الإسكان أبو الزعراء من طريق المعدّل، وابن فرح من طريق المطوعي عنه؛ ومـن طريـق بكـر بـن شـاذان القطّـان، وأبي الحـسن

(١) انظر: الكامل:ق: ١٥٢.

(٢) المستنير: ٢/ ٧٠٢.

(٣) انظر: شرح الطيبة: ٦٧-٦٨.

الحمّاميّ، عن / زيد، عن ابن فرح، عنه، وهو الذي لم يذكر صاحب «العنوان» سواه، وبه قرأ الدانيّ من طريق ابن فرح، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي، وهي رواية القاسم العلّاف، وعمر بن محمد الكاغدي، كلاهما عن الدوريّ[1].

وروى عنه الصلة، ابن مجاهد عن أبي الزعراء من جميع طرقه[2]، وزيد بن أبي بلال، عن ابن فرح، من غير طريق القطّان، والحمّاميّ، وبه قرأ الدانيّ، على من قرأ، من طريق أبي الزعراء[3]، وهو الذي لم يذكر في «الهداية» و«التبصرة» و«الكافي»[4] و«التلخيص»[5] وسائر المصريِّين و[6]المغاربة عن الدوريّ سواه.

وذكر الوجهين جميعاً عنه أبو القاسم الشاطبي[7] وهو ظاهر

---

(١) انظر: جامع البيان:٢/ ق١٥٢، العنوان:١٦٥.

(٢) السبعة:٥٦٠.

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ ق١٥٢، المستنير: ٢/ ٧٦٧.

(٤) انظر: التبصرة: ٦٥٨، الكافي: ١٦٣.

(٥) المراد «تلخيص العبارات» لابن بلِّيمة فهو الذي صرّح بالصلة للدوري، أما «التلخيص» لأبي معشر ففيه التصريح له بالإسكان.

ملاحظة: جاء في تلخيص العبارات: ووصل السوسيّ بالإسكان.اهـ ولعله سبق قلم، صوابه: وقرأ السوسيّ إذ لا يتأتى الإسكان مع الصلة. والله أعلم.

انظر: التلخيص: ٣٩٠، تلخيص العبارات: ١٤٤.

(٦) في المطبوع: (من) بدل (و).

(٧) وذلك في قوله: وإسكان يرضه يمنه لُبْس طَيِّبٍ بخلفهما............

فالطاء رمز للدوري عن أبي عمرو، وحكم له بالخلاف في الإسكان، فيكون له الإسكان من نصّ البيت، وله الصلة؛ لأنه لم يذكره مع من قرأ بالقصر.

انظر: الشاطبية: ١٤، إبراز المعاني: ١/ ٣١٤-٣١٥.

«التيسير»[١]، وبه قرأ صاحب «التجريد» على ابن نفيس، وعبد الباقي[٢].

وأمّا هشام فروى عنه الإسكان صاحب «التيسير» من قراءته على أبي الفتح، وظاهره أن يكون من طريق ابن عبدان،[٣] وتبعه في ذلك الشاطبيّ[٤].

وقد كشفتُه من «جامع البيان»، فوجدته قد نصّ على أنه من قراءته على أبي الفتح، عن عبد الباقي بن الحسن الخراساني، عن أبي الحسن بن خليع، عن مسلم ابن عبيد الله بن محمد، عن أبيه، عن الحلوانيّ[٥]، وليس عبيد الله بن محمد، في طرق «التيسير» ولا «الشاطبية»، وقد قال الداني: إن عبيد الله بن محمد لا يُدرى من هو[٦].

وقد تتبّعتُ رواية الإسكان عن هشام، فلم أجدها في غير ما ذكرت؛ سوى ما رواه الهذلي عن زيد[٧] وجعفر بن محمد البلخيّ، عن الحلوانيّ، وما رواه

---

(١) وعبارته: وأبو شعيب وأبو عمرو -كذا- وغيرهما عن اليزيدي بإسكانها، وقرأت على الفارسي وغيره من طريق أهل العراق بصلتها بواو. اهـ

قوله: (أبو عمرو) خطأ، لعله من الناسخ، صوابه: أبو عمر، بدون واو، وهي كنية الدوريّ.

انظر: التيسير: ١٨٩، الدر النثير: ٤/ ٢٧٦.

(٢) انظر: التجريد: ق ٤٥/ أ.

(٣) قوله: (وظاهره..) إلخ لأنها هي الطريق التي ذكرها في إسناده.

انظر: التيسير: ١٤ و١٨٩.

(٤) في قوله: وإسكان يرضه يمنه لُبْس طَيِّبٍ بخلفهما...............

فاللام رمز لهشام. انظر: الشاطبية: ١٤.

(٥) جامع البيان: ١/ ق: ٤٧.

(٦) لم أقف عليه في جامع البيان فلعله في طبقات القراء، وهو مفقود.

(٧) «زيد و» من (ت)، وكذا هي موجودة في «الكامل».

الأهوازي عن عبيد الله بن محمد عن هشام[١]، وذكره في «مفردة» ابن عامر، أيضاً عن الأخفش، وعن هبة الله، والداجوني عن هشام، وتبعه على ذلك الطبري في «جامعه»، وكذا ذكره أبو الكرم في (هاء الكناية) من «المصباح» عن الأخفش عنه، ولم يذكره له في (الزمر)[٢]، وليس ذلك كلّه من طرقنا، وفي ثبوته عن الداجوني عندي نظر، ولولا شهرته عن هشام، وصحّته في نفس الأمر لم نذكره.

وروى الاختلاس سائر الرواة، واتفق عليه أئمّة الأمصار، في سائر مؤلّفاتهم، والله تعالى أعلم.

وأمّا أبو بكر، فروى عنه الإسكان، يحيى بن آدم، من طريق أبي حمدون، وهو الذي في «التجريد» عن يحيى بكماله / [٣]، وكذا روى ابن خيرون من طريق شعيب، وروى عنه الاختلاس، العليمي وابن آدم من طريق شعيب، سوى ابن خيرون عنه، وذكر الوجهين صاحب «العنوان»[٤].

وأمّا ابن جمّاز، فسكّن (الهاء) عنه الهاشمي؛ من غير طريق الأشناني، وهو نَصُّ صاحب «الكامل»[٥]؛ ووصلها (بواو) الدوريّ عنه، والأُشنانيّ عن الهاشمي؛ واختلس ضمّة (الهاء) نافع، وحمزة، ويعقوب، وحفص، واختلف عن ابن ذكوان، وابن وردان، وهشام، وأبي بكر:

---

(١) انظر: الكامل: ق١٥٢/ ب.

(٢) المصباح: ٤/ ١٣٩٩.

(٣) التجريد: ق:٤٥/ أ.

(٤) العنوان: ١٦٥.

(٥) الكامل: ق١٥٢.

فأمّا ابن ذكوان؛ فروى عنه الاختلاس، الصوريّ، والنقاش عن الأخفش، من جميع طرقه إلّا من طريق الدانيّ، وأبي القاسم ابن الفحّام، وهو الذي لم يذكر[١] في «المبهج» عنه سواه، وهو الذي نُصَّ[٢] في «الإرشادين» و«المستنير» وسائر كتب العراقيين من هذه الطرق، ونَصَّ عليه الحافظ أبو العلاء من طريق ابن الأخرم[٣].

وروى عنه الإشباع أبو الحسن بن الأخرم، عن الأخفش، من جميع طرقه سوى «المبهج»، وكذلك روى الدانيّ وابن الفحّام الصقلّي، عنه من سائر طرقهما، وهو الذي لم يذكر صاحب «التذكرة» وابن مهران، وابن سفيان وصاحب «العنوان» وسائر المصريّين، والمغاربة، عنه سواه.

فأمّا ابن وردان، فروى عنه الاختلاس؛ ابن العلّاف، وابن مهران،والخبازي، والورّاق عن أصحابهم عنه، وهو رواية الأهوازي، والرّهاوي، عن أصحابهما عنه، وروى عنه الإشباع ابن هارون[٤] الرازي، وهبة الله بن جعفر، والنهروانيّ، عن أصحابهم عنه.

وأمّا هشام، وأبو بكر، فتقدّم ذكر الخلاف عنهما[٥].

---

(١) في المطبوع «بذكره» وهو خطأ.

(٢) في (ز) «نص في» وسقطت كلمة «نصّ» من (س).

(٣) انظر: الإرشاد: ٥٣٠، الكفاية الكبرى: ٥٢٣، المستنير: ٢/ ٧٦٧، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٠-٣٨١.

(٤) في (ز): «مهران» خطأ.

(٥) انظر ص: ٧٧٤ و٤٧٥.

وأشبع ضمّة الهاء فيها[١] الباقون وهم: ابن كثير، والكسائيّ، وخلف، واختلف عن الدوريّ، وابن جمّاز، وابن ذكوان، وابن وردان كما تقدّم.

فيكون لكلّ من الدوريّ وابن جمّاز وجهان: الإسكان والإشباع؛ ويكون لكلّ من هشام وأبي بكر وجهان: الإسكان والاختلاس؛ ويكون لكل من ابن ذكوان وابن وردان وجهان: الاختلاس والإشباع[٢].

واختلف عن السوسيّ في إسكان هاء ﴿يَأْتِهِۦ﴾ [طه: ٧٥] فروى الدانيّ، من جميع طرقه عنه إسكانها، وكذلك ابنا غلبون، وكذلك صاحب «الكافي» و«التلخيص» و«التبصرة» والشاطبي[٣] وسائر المغاربة[٤]، وروى عنه الصلة ابن سوار، وابن مهران، وسبط الخياط، والحافظ أبو العلاء / وكذلك صاحب «الإرشادين» و«العنوان»[٥] و«التجريد» و«الكامل» وسائر العراقيين[٦]، ونصّ

(١) في المطبوع: «فيهما» بالتثنية، تصحيف.

(٢) انظر: شرح الطيبة: ٦٨-٦٩.

(٣) في قوله: .... ويأته لدى طه بالإسكان يجتلا

فالياء رمز للسوسي.

انظر: التذكرة: ٢/ ٤٣٢، الكافي: ١٦٣، تلخيص العبارات: ١٢١، التبصرة: ٥٩٣، الشاطبية: ١٤.

(٤) وهذا يردّ على ما ذكره محقّق «تلخيص العبارات» من أن الدانيّ لم يذكر هذا الحرف، بل الدانيّ رحمه الله ذكره.

انظر: التيسير: ١٥٢، تلخيص العبارات: ١٢١ حاشية (١).

(٥) «العنوان» المطبوع لم يتعرض للكلمة ألبتة، لكن قال المؤلف في «تحفة الإخوان»: اتفق القرّاء على إشباع ﴿يَأْتِهِۦ﴾ في طه. اهـ وذكر في المقدمة أن اللفظ سيكون موافقاً لما في «العنوان».

انظر: تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان: ق٤.

(٦) انظر: الغاية: ٢١٤، الكامل: ق١٥٢/ أ، المستنير: ٢/ ٦٧٦، الإرشاد: ٤٣٦، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٣.

على الوجهين عنه؛ أبو العباس المهدوي في «هدايته»، واختلف عن قالون، وابن وردان، ورويس، في اختلاسها:

فأمّا قالون؛ فروى عنه الاختلاس وجهاً واحداً صاحب «التجريد» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي» و«التلخيص» وأبو العلاء في «غايته» وسبط الخياط في «كفايته»، وهي طريق صالح بن إدريس، عن أبي نشيط، وطريق ابن مهران، وابن العلّاف، والشذائي، عن ابن بويان، وكذلك رواه أبو أحمد الفرضي من جميع طرقه، وكذا رواه ابن أبي(١) مهران عن الحلوانيّ، من طريق السامريّ، والنقّاش، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن.

وروى عنه الإشباع وجهاً واحداً صاحب «الهداية» و«الكامل» من جميع طرقنا، وبه قرأ الدانيّ على أبي الفتح، ولم يذكر في «جامع البيان» عن الحلوانيّ سواه، وهي طريق إبراهيم الطبري وغلام الهرّاس، عن ابن بويان، وطريق جعفر ابن محمد عن الحلوانيّ؛ وأطلق الخلاف عنه صاحب «التيسير» والشاطبي ومن تبعهما(٢).

وأمّا ابن وردان؛ فروى الاختلاس عنه؛ هبة الله بن جعفر، وكذلك ابن العلّاف والورّاق، وابن مهران، عن أصحابهم، عن الفضل، وبه قرأ الخبّازي على زيد في الختمة الأولى، وروى عنه الإشباع؛ النهروانيّ، من جميع طرقه، وابن هارون الرازي كذلك.

---

(١) «أبي» سقطت من المطبوع.

(٢) قال الشاطبي: .... وفي طه بوجهين بجّلا

والباء رمز لقالون، والمراد من قوله في طه: أي الموضع الذي في طه وهو ﴿ يَأْتِهِۦ ﴾.

انظر: التيسير: ١٥٢، الشاطبية: ١٤.

وانفرد أبو الحسين الخبّازيّ، في قراءته على زيد؛ في الختمة الثانية، بإسكان الهاء[١].

وأمّا رويس؛ فروى الاختلاس عنه؛ العراقيون قاطبة، لا نعرف بينهم في ذلك خلافاً، وروى الصلة عنه أبو الحسن طاهر بن غلبون، والدانيّ من طريقيه، وأبو القاسم بن الفحّام فيما أحسب، وسائر المغاربة[٢]، وبذلك قرأ الباقون، وهم: ابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ، وخلف، وورش، والدوريّ، وابن جمّاز، وروح.

وقد انفرد ابن مهران عن روح بالاختلاس[٣]، فخالف سائر الناس.

فيكون للسوسي وجهان؛ وهما: الإسكان والإشباع، ولكلّ من قالون، وابن وردان، ورويس، وجهان؛ وهما: الاختلاس والإشباع[٤].

وسكّن (الهاء) من ﴿يَرَهُۥٓ﴾ في البلد [٧] الداجوني عن هشام، وكذلك روى أبو العزّ في «كفايته»، عن / ابن عبدان عن الحلوانيّ عنه[٥]؛ واختلف في اختلاسه عن يعقوب، وابن وردان:

فأمّا يعقوب فأطلق الخلاف فيه، عن رويس عنه؛ أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه، وروى هبة الله، عن المعدَّل، عن روح، اختلاسها، وهو القياس عن

(١) جميع ما ذكره المؤلف عن ختمات الخبازي على زيد، ذكره الهذلي في «الكامل»: ق:١٥٢.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٣٢، مفردة يعقوب للداني: ٤٢.

(٣) الغاية: ٢١٤-٢١٥.

(٤) انظر: شرح الطيبة: ٦٨-٦٩.

(٥) الكفاية الكبرى: ٦١٤.

يعقوب؛ وروى الجمهور عنه الإشباع، والوجهان صحيحان عنه، قرأنا بهما، وبهما نأخذ.

وأمّا ابن وردان؛ فروى عنه الاختلاس، هبة الله بن جعفر، من طرقه، وابن العلّاف، عن ابن شبيب، وابن هارون الرازي، كلاهما عن الفضل، كلّهم عن أصحابهم عنه، وبه قرأ أبو الحسين الخبّازي، على زيد في الختمة الثانية، وروى الصلة عنه النهروانيّ، والورّاق، وابن مهران، عن أصحابهم عنه، وبه قرأ الخبّازي في الأولى، وبذلك قرأ الباقون.

وسكّن (الهاء) في الموضعين من إذا زلزلت، هشام من جميع طرقه، إلا ما انفرد به الكارزيني، من طريق الحلوانيّ عنه، فيما ذكره في «المبهج» أنه أشبعها[1].

واختلف عن ابن وردان؛ فروى عنه النهروانيّ، الإسكان فيهما، وروى عنه الإشباع، ابن مهران، والورّاق، والخبازي، فيما قرأه في الختمة الأولى، وروى عنه الاختلاس باقي أصحابه، فيكون له فيها ثلاثة أوجه.

واختلف أيضاً عن يعقوب؛ فروى عنه الاختلاس فيهما، أبو الحسن طاهر ابن غلبون، وأبو عمرو الدانيّ، وغيرهما، وذلك قياس مذهبه[2]، وروى الصلة

---

(١) قال ابن الباذش: قال البلخي وغيره عنه -هشام- بالإسكان، ورواية الحلوانيّ عنه بالاختلاس، وقال: الذي يصح عندي عن الحلوانيّ عن هشام وصلها بواو كالجماعة.

انظر: التيسير: ٢٢٤، المبهج: ٢/ ٨١٩، الإقناع: ١/ ٥٠٢-٥٠٣.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٦٣٦.

عنه؛ سبط الخياط في «مبهجه» وأبو العلاء في «غايته»[١]، من جميع طرقهما، وأبوبكر بن مهران وغيرهم، وروى الوجهين جميعاً بالخلاف عن رويس، فقط؛ أبو القاسم الهذلي في «كامله»، وخَصَّ أبو طاهر بن سوار وأبو العزّ القلانسيّ، وغيرهما[٢] روحاً بالاختلاس، ورويساً بالصّلة؛ وكلا الوجهين صحيح عن يعقوب.

وقرأ ﴿ أَرْجِهْ ﴾ [الشعراء: ٣٦] بهمزة ساكنة؛ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب؛ واختلف عن أبي بكر؛ فروى عنه كذلك أبو حمدون، عن يحيى ابن آدم، وكذلك روى نفطويه، عن الصريفيني، عن يحيى؛ فيما قاله سبط الخياط، وانفرد الشذائي بذلك عن أبي نشيط، وقرأ الباقون بغير همز.

وضمّ (الهاء) من غير صلة؛ أبو عمرو، ويعقوب، والداجوني عن هشام، وأبو حمدون، ونفطويه، عن الصريفيني؛ كلاهما عن يحيى، عن أبي بكر، وانفرد بذلك / الشذائي عن أبي نشيط، وضمّها مع الصلة؛ ابن كثير، والحلوانيّ عن هشام، وأسكنها حمزة، وعاصم؛ من غير طريق أبي حمدون، ونفطويه، كما تقدم، وكسر (الهاء) الباقون، واختلسها منهم؛ قالون وهبة الله بن جعفر، وابن هارون الرازي؛ كلاهما عن ابنِ وردان؛ وابنُ ذكوان، إلّا أنه بالهمز كما تقدم.

---

(١) الذي صرّح به أبو العلاء يخالف ما ذكره المؤلّف هنا، حيث صرّح - أبو العلاء - أن روحاً يحذف الصلة، ورويساً يبقيها، انظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٨١.

(٢) يدخل فيهم أبو العلاء، كما سبق قبل قليل.

وانفرد عنه أبو الحسين الخبّازي، فيما ذكره الهذلي[1] بالإشباع؛ يعني مع (الهمز)، وأحسبه وهمًا؛ فإنّي لا أعلم أحداً قرأ به.

والباقون منهم بالإشباع؛ وهم: الكسائي، وخلف، وورش، وابن جمّاز، وابن وردان، من باقي طرقه؛ فيكون فيها ستّ قراءات؛ سوى انفراد الخبازي عن ابن ذكوان.

واختلس كسر (الهاء) من ﴿ بِيَدِهِۦ ﴾ في المواضع الأربعة[2]، رويس، وأشبعها الباقون.

واختلف عن قالون، وابن وردان، في اختلاس كسرة (الهاء) من ﴿ تُرْزَقَانِهِۦٓ ﴾ [يوسف: ٣٧]:

فأمّا قالون؛ فروى عنه الاختلاس، أبو العزّ القلانسي في «كفايته»، وأبوالعلاء في «غايته» وغيرهما عن أبي نشيط، ورواه في «المستنير» عن أبي عليّ العطار، من طريق الفرضي عن أبي نشيط، والطبريّ عن الحلوانيّ، ورواه في «المبهج» من طريق الشذائي عن أبي نشيط، ورواه في «التجريد» عن قالون، من قراءته على الفارسيّ؛ يعني من طريق أبي نشيط والحلوانيّ، وروى عنه الصلة سائر الرواة من الطريقين، وهو الذي لم يذكر المغاربة سواه.

وأمّا ابن وردان؛ فروى عنه الاختلاس، أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازي، ونصَّ عليه الأستاذ أبو العزّ القلانسي في «إرشاديه»[3]، وروى عنه سائر الرواة الإشباع، وبذلك قرأ الباقون.

---

(١) انظر: الكامل: ق:١١٧.

(٢) أي في أربع سور، وهي خمسة مواضع: البقرة: ٢٣٧، ٢٤٩، المؤمنون: ٨٨، يسٓ: ٨٣، الملك: ١.

(٣) انظر: الإرشاد: ٣٨١.

وبقي من المتحرّك الذي قبله متحرك، حرف واحد؛ وهو ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨]: انفرد أبو بكر الخياط، عن الفرضي، من طريق أبي نشيط عن قالون، فيما حكاه الهمدانيّ عنه، باختلاس ضمّة (الهاء)، يعني حالة الوصل بالبسملة، إذ لا يتأتّى ذلك إلّا في هذه الحالة، وكذلك ذكره ابن سوار، عن الفرضيّ؛ وسائرُ الرواة، من جميع الطرق، على الصلة، وبذلك قرأ الباقون.

وأمّا ما خرج مما قبله متحرك، وهو قبل ساكن؛ فحرفان؛ في ثلاثة مواضع وهي: ﴿يَأْتِيكُم بِهِ ٱنظُرْ كَيْفَ﴾ في الأنعام [٤٦] و ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟﴾ في طه [١٠] والقصص [٢٩] / فضمّ (الهاء) من ﴿بِهِ ٱنظُرْ﴾ الأصبهانيّ عن ورش، وكسرها الباقون، وضمّ (الهاء) من ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟﴾ حمزة، وكسرها الباقون.

وأمّا ما كان مما قبله ساكن، وهو قبل ساكن، فحرف واحد، وهو ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ١٠] في رواية البزي بتشديد (التاء) من ﴿تَلَهَّىٰ﴾، فإنه يُثبت واو الصلة بعد (الهاء) قبل (التاء)، ولذلك يمدّ لالتقاء الساكنين، كما سيأتي في باب (المد) مبيّناً[١]، والله تعالى الموفق.

---

(١) انظر ص: ٨٣١.

باب المد والقصر[١]

والمدّ في هذا الباب عبارة عن زيادة مطٍّ[٢] في حرف المدّ، على المدّ الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه.

والقصر: عبارة عن ترك تلك الزيادة، وإبقاء المدّ الطبيعي على حاله وتقدّم ذكر حروف «المد»، وهي الحروف الجوفية:

الألف: ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون قبلها إلا مفتوح.

والواو: الساكنة المضموم ما قبلها.

والياء: الساكنة المكسور ما قبلها.

---

(١) وهو من أبواب التجويد المهمة، لما يترتب عليه من إتقان التلاوة، وحسن الأداء، لمن يؤدّيه حق تأديته، فضلاً عن ضبط الطرق والروايات، وعدم الخلط بعضها ببعض، لما يلزم -روايةً- على كل وجه منها في بعض الأحايين، وسيذكر المؤلّف وصف قراءة النبي ﷺ بأنه كان يمد مداً، وردُّ ابن مسعود لمن قرأ المنفصل بالقصر وتبيينه بأنه لم يقرأ هكذا على النبي ﷺ.

ولا أعلم كتاباً في القراءات خلا من هذا الباب، فقد ذكره كلّ من:

السبعة: ١٣٤-١٣٦، التذكرة: ١٠٥-١٠٩، التيسير: ٣٠-٣١، جامع البيان: ١/ ق:٧٣-٨٦، التبصرة: ٢٥٦-٢٦٦، الكافي: ١٦-٢٢، التلخيص: ١٦٣-١٦٨، الروضة للمالكي: ٤٦٣-٤٧٣، الإرشاد: ١٨٦-١٨٨، الكامل: ق١٣٦-١٣٧، المستنير: ١/ ٣٩٤-٣٩٦، المصباح: ٤/ ١٤٣٩-١٤٦٧، التجريد: ق٩-١٠، الكفاية الكبرى: ٢٠٩-٢١٢، العنوان: ٤٣-٤٤، غاية الاختصار: ١/ ٢٥٩-٢٦٤، تلخيص العبارات: ٢٥-٢٦، الإقناع: ١/ ٤٦٠-٤٨١.

(٢) كذا بالطاء المهملة، وهي بمعنى «مَدَّ» بالدال.

انظر: التاج (مط).

وتلك الزيادة لا تكون إلا لسبب؛ والسبب إمّا لفظيّ، وإمّا معنويّ، فاللفظي: إمّا همزة، وإمّا سكون(١).

أمّا الهمزة: فإمّا أن تكون قبلُ نحو ﴿ ءَادَمُ ﴾ [طه: ١٢١]، و ﴿ رَأَىٰ ﴾ [النجم: ١٨]، و ﴿ ٱلْإِيمَـٰنِ ﴾ [التوبة: ٢٣]، و ﴿ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴾ [يوسف: ٢٩]، و ﴿ أُوتِىَ ﴾ [الحاقة: ٢٥] و ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ [التكوير: ٨].

وإمّا أن تكون بعدُ، وهي في ذلك على قسمين:

أحدهما: أن يكون معها في كلمة واحدة، ويسمّى متّصلاً.

والثاني: أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى، ويسمّى منفصلاً، فما كان الهمز فيه متقدّماً، سيفرد بالكلام بعد.

فالمتّصل: نحو ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ﴾ [البينة: ٧] ﴿ أَوْلِيَآءُ ﴾ [الأحقاف: ٣٢] ﴿ يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ٤] ﴿ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ [الروم: ١٠] ﴿ مِن سُوٓءٍ ﴾ [آل عمران: ٣٠] و ﴿ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾ [آل عمران: ١٧٤] و ﴿ يُضِىٓءُ ﴾ [النور: ٣٥] و ﴿ سِيٓـَٔتْ ﴾ [الملك: ٢٧] ونحو ﴿ بُيُوتَ ٱلنَّبِىٓءِ ﴾ [الأحزاب: ٥٣] في قراءة من همز(٢).

والمنفصل: نحو ﴿ بِمَآ أَنزَلَ ﴾ [المائدة:٤٨] ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ﴾ [المزمل:١] ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾ [الأعراف: ١٢١] ﴿ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ونحو ﴿ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ ﴾

---

(١) من (ز) وفي البقية (ساكن).

(٢) والهمز قراءة ورش وصلاً ووقفاً، وقالون وقفاً. انظر: التيسير: ٧٣، والإتحاف: ٢/ ٣٧٧.

[البقرة: ٦] ﴿ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨] ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ [الزلزلة: ١] عند من وصل الميم، أو بين السورتين، ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ [الذاريات: ٢١] ﴿بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٦] ونحو ﴿ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ ﴾ [غافر: ٣٨][١] عند من أثبت الياء، وسواء أكان حرف المد ثابتاً رسماً، أم ساقطاً منه، ثابتاً لفظاً كما مثلنا به، ووجه المدّ لأجل الهمز، أن / حرف المد خفيّ، والهمز صعب فزيد في الخفي ليتمكّن من النطق بالصعب.

وأمّا الساكن: فإمّا أن يكون لازماً، وإما أن يكون عارضاً، وهو في قسميه إمّا مدغم، أو غير مدغم:

فالساكن اللازم المدغَم، نحو ﴿ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿دَآبَّةٍ ﴾ [الشورى: ٢٩] ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ [الأنعام: ١٤٣] عند من أبدل[٢]، ﴿ وَٱلَّذَانِّ ﴾ [النساء: ١٦] ﴿هَٰذَانِّ﴾ [الحج: ١٩] عند من شدد[٣].

و ﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ ﴾ [الزمر: ٦٤] و ﴿أَتَعِدَانِّنِىٓ ﴾ [الأحقاف: ١٧] عند من أدغم،[٤]

---

(١) وأثبت الياء وصلاً أبو جعفر، وأبو عمرو، وقالون، والأصبهاني عن ورش، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب. النشر: ٢/ ٣٦٦.

(٢) قوله: (من أبدل) المراد به في ﴿ءالذّكرين﴾ فقط، وهو وجه لجميع القراء.

(٣) وهو ابن كثير.

انظر: التيسير: ٩٤-٩٥.

(٤) الإدغام في الأولى وهي «تأمرونني» لجميع القراء سوى نافع وابن عامر وأبى جعفر، وفي الثانية «أتعدانني» لهشام وحده.

انظر: التيسير: ١٩٠ و ١٩٩، تحبير التيسير: ١٦٩.

ونحو ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرًا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [الصافات: ١-٣] عند حمزة، ونحو ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحًا﴾ [العاديات: ٣] عند من أدغم عن خلّاد، ونحو ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [المؤمنون: ١٠١] عند رويس، ونحو و ﴿ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ﴾ [البقرة: ٧٩] عند من أدغمه عن رويس، ونحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ﴿وَلَا تَعَاوَنُواْ﴾ [المائدة: ٢]، و ﴿عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ١٠]، و ﴿كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣][(١)] و ﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] عند البزّي.

والساكن العارض المدغم، نحو ﴿قَالَ لَهُمۡ﴾ [الشعراء: ١٧٧] ﴿قَالَ رَبُّكُمۡ﴾ [الشعراء: ٢٦] ﴿يَقُولُ لَهُۥ﴾ [البقرة: ١١٧] ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] و ﴿يُرِيدُ ظُلۡمًا﴾ [آل عمران: ١٠٨] ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [المؤمنون: ١٠١] ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرًا﴾ [الصافات: ١، ٢] عند أبي عمرو إذا أدغم[(٢)].

والساكن اللازم غير المدغم؛ نحو «لام، ميم، صاد، نون» من فواتح السور، ونحو ﴿وَمَحۡيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في قراءة من سكّن الياء[(٣)]، ونحو «اللاي» في قراءة من أبدل الهمزة ياء ساكنة، ونحو ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] و ﴿ءَأَشۡفَقۡتُمۡ﴾ [المجادلة: ١٣] عند من أبدل الهمزة الثانية ألفاً، ونحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ [البقرة: ٣١]

---

(١) وكتب في المطبوع: (كنتم تؤمنون) وهو خطأ إذ لا إدغام فيها للبزي.

(٢) كتب في حاشية (ك): (﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ عند حمزة نظير الساكن اللازم، إذ ليس له إلا الإدغام، وعند أبي عمرو نظير الساكن العارض، إذ له وجهان: الإظهار والإدغام، هذا ما خطر ببالي ولم نذكر فيه شيئاً من شيخنا... وقت القراءة.) اهـ.

(٣) وسكّنها نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش، وأبو جعفر.
انظر: النشر: ٢/ ٢٦٧.

﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾ [هود:٤٠] عند من أبدل الهمزة الثانية المفتوحة ألفا، والمكسورة ياء[1].

والساكن العارض غير المدغم، نحو ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الملك: ٣] و ﴿ٱلۡمِهَادُ﴾ [البقرة:٢٠٦] و ﴿ٱلۡعِبَادِ﴾ [غافر:٤٨] و ﴿ٱلدِّينَ﴾ [البينة:٥] و ﴿نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] و ﴿يُوقِنُونَ﴾ [لقمان: ٤] و ﴿ٱلۡكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧] ونحو ﴿وَبِئۡرٖ﴾ [الحج: ٤٥] و ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾ [يوسف: ١٣] و ﴿ٱلضَّأۡنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] عند من أبدل الهمزة، وذلك حالة الوقف بالسكون، أو بالإشمام فيما يصح فيه، ووجه المدّ للساكن التمكن من الجمع بينهما، فكأنه قام مقام حركة.

وقد أجمع الأئمّة على مدّ نوعي (المتّصل) و(ذي الساكن اللازم)، وإن اختلفت آراء أهل الأداء أو آراء بعضهم في قدر ذلك المد على ما سنبينه، مع إجماعهم على أنه لا يجوز فيهما، ولا في واحد منهما القصر، واختلفوا في مدّ النوعين الآخرين وهما: (المنفصل)، و(ذو الساكن العارض)، وفي قصرهما، والقائلون بمدّهما اختلفوا أيضاً في قدر ذلك المدّ، كما سنوضحه.

فأما المتصل: فاتفق أئمة الأداء من أهل العراق؛ إلا القليل منهم، وكثير من المغاربة على مدّه قدراً واحداً / مشبعاً، من غير إفحاش، ولا خروج عن منهاج العربية؛ نصّ على ذلك أبوالفتح ابن شيطا، وأبوطاهر ابن سوار، وأبوالعزّ القلانسي، وأبو محمد سبط الخياط وأبو عليّ البغدادي، وأبو معشر الطبري، وأبومحمد مكّي ابن أبي طالب، وأبو العباس المهدوي، والحافظ أبو العلاء الهمداني، وغيرهم.

---

(١) انظر ص: ٩٢٠.

حتى بالغ أبو القاسم الهذليّ في تقرير ذلك رادّاً على أبي نصر العراقي[١]، حيث ذكر تفاوت المراتب في مدّه، فقال ما نصّه: «وقد ذكر العراقيّ، أن الاختلاف في مدّ كلمة واحدة، كالاختلاف في مدّ كلمتين، قال: «ولم أسمع هذا لغيره، وطالما مارست الكتب والعلماء، فلم أجد أحداً يجعل مدّ الكلمة الواحدة، كمدّ الكلمتين، إلا العراقيّ، بل فصلوا بينهما»[٢] انتهى.

---

(١) كذا ذكر المؤلّف هنا، وفي «غايته» ردَّ الهذلي على العراقي، وحكايته عن نفسِه -المؤلف- أنه لم يجد ما ذكر عن العراقي، إذ قال في ترجمة العراقي: «... وهو الذي حكى عنه الهذلي؛ أن الاختلاف في مدّ المتصل كالاختلاف في المنفصل، وأنكر ذلك عليه ....قال: وأخذ أبو شامة ذلك بالتسليم فحكى فيه الخلاف وقلده غيره وتوسط الناس في ذلك، حتى وقفت أنا على كلام العراقيّ في المدّ، فلم أجده حكى سوى اختلاف المراتب ولم يحك القصر ألبتة، وهذا؛ فهو بالنسبة للعراقيين غريب؛ لأنهم قاطبة لم يرووا في المتصل سوى المدّ مرتبة واحدة، كالمدّ اللازم عندنا، فليعلم ذلك، فهو موضح» بنصه.

ويحتمل عند البحث أن الهذلي يقصد الردّ على شيخه أبي عليّ المالكي صاحب «الروضة»، لا شيخه أبي نصر، لوجوه:

أ- إن الهذلي قال: (العراقي) فقط، ولم يذكر اسماً أو كنية، وقد تكرّر هذا معه في «الكامل» كثيراً.

ب- إن أبا عليّ، صرح بالاختلاف أو الخلاف في (المتصل) فقال: وقد ذهب غير أصحابنا في هذا النوع -المتصل- أنه مختلف في مدّه وقصره. اهـ

ج- أن العراقي -كما صرح المؤلّف- لم يذكر سوى الاختلاف في المراتب، ويبعد -حسب رأي البحث- أن تخون دلائلُ ألفاظه فَهْم الهذلي، وهو المطّلع المهارس للكتب والعلماء، حتى قال عنه ابن ماكولا: كان يدرس علم النحو، ويفهم الكلام. اهـ

د- أن وصف الهذلي لصاحب هذا القول بـ: العراقي، ربما يكون من باب التدليس احتراماً لشيخه، فهو بغدادي، ونهاية الأمر، عراقي.

هـ- نسب الصفراوي ترك زيادة المدّ المتصل وأنه يعامل كالمنفصل إلى (المالكي) في «روضته».

و- لو فسرت كلمة (أسمع) على الحقيقة، لا المجاز، فإنها لا تنطبق إلا على المالكي، أما العراقي فلا. والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١١-٣١٢، الروضة للمالكي: ٤٦٥، التقريب والبيان: ١/ ٧٢.

(٢) الكامل: ق ١٣٦/أ.

ولـمّا وقف أبو شامة رحمه الله على كلام الهذليّ -رحمه الله-، ظنّ أنه يعني أن في المتصل قصراً، فقال في «شرحه»: ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين[١].

ثمّ نقل ذلك عن حكاية الهذلي، عن العراقيّ، وهذا شيء لم يقصده الهذلي، ولا ذكره العراقي[٢]، وإنما ذكر العراقيُّ التفاوتَ في مدّه فقط.

وقد رأيت كلامه في كتابه «الإشارة في القراءات العشر» وكلام ابنه عبدالحميد في مختصرها «البشارة»، فرأيته ذكر مراتب المدّ في ‹المتصل› و‹المنفصل› ثلاثة: طولَى، ووسطَى، ودون ذلك، ثم ذكر التفرقة بين ما هو من كلمة فيمدّ، وما هو من كلمتين فيقصر، قال: وهو مذهب أهل الحجاز؛ غير ورش، وسهل، ويعقوب، واختلف عن أبي عمرو، وهذا نصّ فيما قلناه.

فوجب أن لا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أحد من القراء، وقد تتبعته فلم أجده[٣] في قراءة صحيحة، ولا شاذة، بل رأيت النصَّ بمدّه، ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه، يرفعه إلى النبي ﷺ فيما أخبرني الحسن بن أحمد[٤]

(١) إبراز المعاني: ١/ ٣٢١.

(٢) إن صح أن المراد بالعراقي هو منصور بن أحمد، فيحتمل أنه ذكر ذلك في كتابه الآخر «علل القراءات» فهو مظنة لذلك، والله أعلم.

(٣) قوله: (أجده)؛ إن كان الضمير عائداً على الجواز، فصحيح مسلّم به، إذ لم يُجز أحد قصر المتصل، وإن كان عائداً على وجود القول بقصره؛ بغض النظر عن جوازه أو عدمه، ففيه نظر، حيث إن المالكيّ والداني والصفراوي قد حَكَوه، ولكنهم اتفقوا على عدم صحته، بل نصوا على شذوذه.

انظر: الروضة: ٤٦٥، جامع البيان: ق: ٧٤أ، التقريب والبيان: ١/ ٧٢.

(٤) في (ت) وكذا المطبوع «محمد» وهو خطأ.

الصالحي، فيما قرئ عليه وشافهني به عن عليّ بن أحمد المقدسي، أخبرنا محمد بن أبي زيد الكَرّاني[(١)] في كتابه، أخبرنا محمود بن إسماعيل الصيرفي،[(٢)] أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسين الأصبهانيّ،[(٣)] أخبرنا سليمان بن أحمد الحافظ[(٤)]، ثنا محمد بن علي الصايغ[(٥)] المكي، ثنا سعيد بن منصور، ثنا شهاب بن خِراش،[(٦)] حدثني مسعود بن يزيد الكندي[(٧)]، قال: كان ابن مسعود يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠] مرسلة[(٨)]، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال أقرأنيها: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ ﴾، فمُدّوها.

---

(١) هو: الأصبهاني، الشيخ الصدوق، مسند أصبهان، عاش مائة سنة، توفي سنة (٥٩٧ هـ).
والكرّاني: بفتح الكاف وتشديد الراء، محلة بأصبهان.
انظر: التكملة: ١/ ٤٠٠، السير: ٢١/ ٣٦٣، الشذرات:٤/ ٣٢٢.

(٢) ابن محمد، حدث عن أبي الحسن بالمعجم الكبير للطبراني، توفي سنة (٥١٤ هـ).
انظر: التحبير: ٢/ ٢٧٥-٢٧٧، التقييد: ٢/ ٢٤٥، السير: ١٩/ ٤٢٨-٤٣٠.

(٣) هو: ابن فاذ شاه، التَّانِي، كثير السماع من الطبراني، كان ينتحل الاعتزال والتشيع، توفي سنة (٤٣٣ هـ)
والتَّاني: بالمثناة الفوقية، نسبة لصاحب الضياع والعقار.
انظر: التقييد: ١/ ١٩٨-١٩٩، السير: ١٧/ ٥١٥-٥١٦، الشذرات: ٣/ ٢٥٠.

(٤) هو الإمام الطبراني.

(٥) ابن زيد، أبو عبد الله، المكي، سمع الكثير مع الصدق والفهم، وسعة الرواية، توفي بمكة سنة (٢٩١ هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٥٩، السير: ١٣/ ٤٢٨-٤٢٩.

(٦) ابن حوشب، أبو الصلت، الإمام، القدوة، حدّث عن عمرو بن مرة وغيره، وحدّث عنه ابن مهدي وغيره، توفي سنة (١٨٠ هـ).
انظر: تاريخ ابن معين: ٢٥٨، الجرح والتعديل:٤/ ٣٦٢، السير: ٨/ ٢٨٤-٢٨٦.

(٧) لم أعرفه.

(٨) علّق عليها في حاشية (س): أي غير ممدودة.

هذا حديث جليل، حجّة ونصّ في هذا الباب، رجال إسناده ثقات، رواه الطبراني في «معجمه الكبير»[(١)].

وذهب الآخرون مع من قدمنا ذكره[(٢)] آنفاً إلى تفاضل مراتب المدّ فيه، كتفاضلها عندهم في ‹المنفصل›، واختلفوا على كم مرتبة هو؟

فذهب أبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني، وأبو عليّ الحسن بن بليمة، وأبو جعفر بن الباذش، وغيرهم؛ إلى أنه على[(٣)] أربع مراتب: إشباع، ثم دون ذلك، ثم دونه، ثم دونه؛ وليس بعد هذه المرتبة إلا ‹القَصْر›، وهو ترك المدّ العرضي.

وظاهر كلام «التيسير» أن بينهما مرتبة أخرى، وأقرأني بذلك بعض شيوخنا، عملاً بظاهر لفظه، وليس ذلك بصحيح، بل لا يصحّ أن يؤخذ من طريقه؛ إلّا بأربع مراتب، كما نصَّ عليه صاحب «التيسير» في غيره.

فقال في «المفردات» من تأليفه: إنه قرأ للسوسي، وابن كثير، بقصر ‹المنفصل› وبمدّ متوسط في ‹المتصل›، وأنه قرأ عن الدوريّ، وقالون؛ على جميع شيوخه، بمدّ متوسط في ‹المتصل›،لم يختلف عليه في ذلك، قال: وإنما اختلف أصحابنا عنهما في ‹المنفصل›[(٤)].

---

(١) المعجم الكبير: ٩/ ١٤٨ وفيه «فمدّدَها» بدل «فمدوها» وانظر: المجمع: ٧/ ١٥٥ وقال: ورجاله رجال الصحيح.

(٢) في (ز) و(س): «سأذكره».

(٣) «على» سقطت من المطبوع.

(٤) المفردات: ٣٣، ٦١، ١٢١ -١٢٢.

وكذا ذكره في «جامعه» وزاد فيه[١] في (المتصل) و(المنفصل) جميعاً مرتبة خامسة هي أطول من الأولى، لمن سكت على الساكن قبل الهمزة، وذلك من رواية أبي بكر، طريق الشمّوني عن الأعشى عنه، ومن رواية حفص، طريق الأشناني، عن أصحابه عنه، ومن غير رواية خلّاد عن حمزة، ومن رواية قتيبة عن الكسائيّ؛[٢] لأنّ هؤلاء إذا مدّوا المدّ المشبع على قدر المرتبة الأولى، يزيدون[٣] التمكين الذي هو قدر زمن السكت، وهذه المرتبة تجري لكل من روى (السكت) على المدّ، وأشبع، كما سيأتي.

وذهب الإمام أبو بكر بن مهران في «البسيط»[٤]، وأبو القاسم بن الفحّام، والأستاذ أبو عليّ الأهوازي، وأبو نصر العراقي وابنه عبد الحميد، وأبو الفخر الجاجاني، وغيرهم إلى أن مراتبه ثلاث: وسطَى، وفوقها، / ودونها؛ فأسقطوا المرتبة العليا، حتى قدّره ابن مهران بألفين، ثم بثلاثة، ثم بأربعة.

وذهب الأستاذ أبو بكر بن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسي، وأبو الطاهر ابن خلف، وغيرهم؛ إلى أنه على مرتبتين: طولَى، ووسطَى، فأسقطوا الدنيا وما فوق الوسطى، وسيأتي تعيين قدر المرتبة في (المنفصل).

---

(١) «فيه» سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: جامع البيان:١/ ق:٧٦.

(٣) تصحفت في المطبوع بالراء المهملة.

(٤) «البسيط» ليس من مصادره في الطرق، ولم يذكر الغاية؛ لأنه ليس فيها باب المدّ والقصر، والله أعلم.

وقد ورد عن خلف، عن سُلَيم، أنه قال: أطول المدّ عند حمزة؛ المفتوحُ نحو ﴿ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ﴾ [الأعراف: ٤٧] و ﴿ جَآءَ أَحَدَهُمُ ﴾ [المؤمنون: ٩٩] و ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾ [المزمل: ١][1]، قال: والمدّ الذي دون ذلك ﴿ خَآئِفِينَ ﴾ [البقرة: ١١٤] ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [الشورى: ٥] ﴿ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [البقرة: ٤٠] قال: وأقصر المدّ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ [البينة: ٧][2].

وليس العمل على ذلك عند أحد من الأئمة، بل المأخوذ به عند أئمّة الأمصار، في سائر الأعصار، خلافه، إذ النظر يردّه، والقياس[3] يأباه، والنقل المتواتر يخالفه، ولا فرق بين ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ و ﴿ خَآئِفِينَ ﴾؛ فإنّ الهمزة فيهما بعد الألف مكسورة.

وأما المدّ للساكن اللازم في قسميه، ويقال له أيضاً «المدّ اللازم»، إمّا على تقدير حذف مضاف، أو لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحد، ويقال له أيضًا «مدّ العدل»[4]؛ لأنه يعدل حركة، فإن القرّاء مجمعون على مدّه مشبعاً؛ قدراً

---

(١) قال حمزة: هو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾ في موضع ألفين. اهـ وأنكر الشذائي قوله هذا وقال: لا معنى له. انظر: الإقناع: ١/ ٤٦١-٤٦٢.

(٢) ذكر هذه الرواية عن حمزة بعض المصنفين بأسانيدهم كالشهرزوري، والهذلي، والداني، وابن الباذش، وذكرها ابن مجاهد، عن خلف مباشرة، بدون سند، وعلّق عليها ابن الباذش بقوله: «وهذه الحكاية غير مفهومة».
انظر: السبعة: ١٣٥، جامع البيان: ١/ ق: ٧٤، الكامل: ٢٧٤، المصباح: ٤/ ١٤٥١-١٤٥٢، الإقناع: ١/ ٤٦١-٤٦٢.

(٣) كتب في حاشية (ك): قلت: في قول الشيخ: والقياس يأباه، نظر، إذ لو ثبت صحة السند، له وجه في القياس وهو أن ﴿أولئك﴾ أكثر استعمالاً من ﴿الخائفين﴾ والله أعلم. كتبه جلال العالي، نقلته من خطه. اهـ

(٤) انظر: المصباح: ٤/ ١٤٥٣، الإيضاح: ١٣٠أ نقلاً عن المصباح حاشية (٥).

واحداً من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً؛ سلفاً ولا خلفاً، إلّا ما ذكره الأستاذ أبو الفخر؛ حامد بن عليّ بن حسنويه، الجاجانيّ في كتابه «حلية القراء» نصّاً عن أبي بكر بن مهران، حيث قال: والقراء مختلفون في مقداره، فالمحققون يمدّون عليه قدر أربع ألفات، ومنهم من يمدّ على قدر ثلاث ألفات، والحادرون يمدّون عليه ألفين؛ إحداهما الألف التي بعد المتحرك، والثانية المدّة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل، ثم قال الجاجاني: وعليه، يعني وعلى المرتبة الدنيا، قولُ أبي مزاحم الخاقاني[١] في قصيدته:

وإن حرف مدّ[٢] كان من قبل مدغم ... كآخر ما في الحمد فامدده واستجْر[٣]

مددت لأن الساكِنَين تلاقيا ... فصار كتحريك كذا قال ذو الخُبْر[٤]

قلت: وظاهر عبارة صاحب «التجريد» أيضاً؛ أن المراتب تتفاوت فيه[٥] كتفاوتها / في ‹المتصل›، وفحوى[٦] كلام أبي علي[٧] الحسن بن

(١) موسى بن عبيد الله بن يحيى، البغدادي، مقرئ مجوّد، محدّث، ثقة، سنّي، أخذ القراءة عن الحسن بن عبد الوهاب، ومحمد بن الفرج عن الدوري عن الكسائيّ، وإدريس وغيرهم، قرأ عليه الشذائي والشنبوذي وغيرهما، قيل هو أول من ألّف في التجويد، توفي سنة (٣٢٥ هـ).
غاية النهاية: ٢/ ٣٢٠-٣٢١.

(٢) في القصيدة: (حرف لين مدغم).

(٣) في (ت) «استحر» بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

(٤) انظر: قصيدتان في التجويد: ٢٦-٢٧.

(٥) «فيه» سقطت من المطبوع.

(٦) فحوى الكلام وفحواؤه: معناه ومذهبه، وهو عند الأصوليين ما يسمّى بمفهوم الموافقة بقسميه الأَوْلى والمساوي. انظر: أساس اللغة والتاج (فحا)، نشر البنود على مراقي السعود: ١/ ٨٩-٩٠.

(٧) «علي» سقطت من المطبوع.

بلّيمة في «تلخيصه» تعطيه، والآخرون[١] من الأئمة بالأمصار على خلافه.

نعم، اختلفت آراء أهل الأداء من أئمتنا، في تعيين هذا القدر المجمع عليه، فالمحقّقون منهم على أنه الإشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المدّ فيه. وقال بعضهم: هو دون ما مُدَّ للهمز، كما أشار إليه الأستاذ العلّامة أبو الحسن السخاويّ في قصيدته بقوله:

والمدّ من قبل المسكّن دون ما قد مدّ للهمزات باستيقان[٢]

يعني: أنه دون أعلى المراتب، وفوق التوسط، وكلّ ذلك قريب.

ثم اختلفوا أيضاً في تفاضل بعض ذلك على بعض، فذهب كثير إلى أن مدَّ المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر؛ من أجل الإدغام، لاتصال الصوت فيه، وانقطاعه في المظهر، فعلى هذا يزاد إشباع (لام) على إشباع (ميم) من أجل الإدغام، وكذلك ﴿دَآبَّةٍ﴾ بالنسبة إلى ﴿مَحْيَآيْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] عند من أسكن، وينقص عند هؤلاء (صاد ذكر)، و(سين ميم)، و (نون والقلم) عند من أظهر، بالنسبة إلى من أدغم، وهذا قول أبي حاتم السجستانيّ، ذكره في كتابه[٣]، ومذهب ابن مجاهد، فيما رواه عنه أبو بكر الشذائي، ومكّي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن شريح، وقَبِلَه الحافظ أبو عمرو الداني وجوّده، وقال: «به كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان، يعني الأنطاكيّ»، وقال: «وإياه كان يختار[٤]».

---

(١) في (ت) «الآخذون» بالذال المعجمة، ولعلها مرجوحة.

(٢) قصيدتان في التجويد: ٥٤.

(٣) نسبه إليه الداني في جامع البيان: ١/ ق: ٨٦أ.

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ٨٦ب.

وذهب بعضهم إلى عكس ذلك، وهو أن المدّ في غير المدغم، فوق المدغم، وقال: لأن المدغم يتحصّن ويقوى بالحرف المدغم فيه بحركته، فكأنّ الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم، فقوي بتلك الحركة، وإن كان الإدغام يخفي الحرف، ذكره أبو العز في «كفايته»[١].

وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم، والمظهر، في ذلك كله، إذ الموجب للمدّ هو التقاء الساكنين؛ والتقاؤهما موجود، فلا معنى للتفضيل بين ذلك، وهذا الذي عليه جمهور أئمّة العراقيين قاطبة، ولا يعرف نصّ عن أحد من مؤلّفيهم باختيار خلافه.

قال الداني: وهذا[٢] مذهب أكثر شيوخنا، وبه قرأت على أكثر[٣] أصحابنا البغداديين، والمصريين، قال: وإليه كان / يذهب محمد بن علي، -يعني الأذفوي-، وعلي بن بشر -يعني الأنطاكي- نزيل الأندلس[٤].

وأمّا المنفصل: ويقال له أيضاً مدّ (البسط)؛[٥] لأنه يبسط بين الكلمتين، ويقال مد (الفصل)[٦]؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ويقال له (الاعتبار)؛ لاعتبار

---

(١) لم أقف عليه في الكفاية الكبرى.

(٢) في (س): «وهو» ويخالف ما في جامع البيان.

(٣) أكثر: ليست في «جامع البيان»، وإذا لم تكن سقطت من الناسخ، فالمعني جدّ مختلف. انظر: جامع البيان: ١/ ٨٦ب.

(٤) قال الداني في إثره: والوجهان جيدان. اهـ جامع البيان: ١/ ٨٦ب.

(٥) انظر: القواعد والإشارات: ٤٣.

(٦) انظر: المصباح: ٤/ ١٤٥٥.

الكلمتين من كلمة، ويقال مدّ «حرف لحرف»، أي مدّ كلمة لكلمة، ويقال المدّ «الجائز»، من أجل الخلاف في مدّه وقصره.

وقد اختلفت العبارات في مقدار مدّه؛ اختلافاً لا يمكن ضبطه، ولا يصحّ جمعه، فقلّ من ذكر مرتبة لقارئ، إلا وذكر غيره لذلك القارئ ما فوقها أو ما دونها، وها أنا أذكر ما جنحوا إليه، وأثبت ما يمكن ضبطه من ذلك.

فأمّا ابن مجاهد، والطرسوسي، وأبو الطاهر بن خلف، وكثير من العراقيين؛ كأبي طاهر بن سوار، وأبي الحسن بن فارس، وابن خيرون، وغيرهم، فلم يذكروا فيه، مِن سوى القصر غير مرتبتين؛ طولى، ووسطى.

وذكر أبو القاسم بن الفحّام الصقلّي، ثلاث مراتب غير القصر وهي، التوسط، وفوقه قليلاً، وفوقه، ولم يذكر ما بين التوسط والقصر، وكذا ذكر صاحب «الوجيز» أنها ثلاث مراتب[1]، إلّا أنه أسقط العليا؛ فذكر ما فوق القصر، وفوقه؛ وهو التوسط، وفوقه، وتبعه على ذلك ابن مهران، والعراقيّ، وابنه، وغيرهم، وكذا ذكر أبو الفتح بن شيطا؛ ولكنه أسقط ما دون العليا؛ فذكر القصر، وفوقه، والتوسط، والطولى، فكلّ هؤلاء ذكر ثلاث مراتب، سوى القصر، واختلفوا في تعيينها.

وذكر أبو عمرو الداني في «تيسيره» ومكّي في «تبصرته» وصاحب «الكافي» و«الهادي» و«الهداية» و«تلخيص العبارات» وأكثر المغاربة، وسبط الخياط في «مبهجه» وأبو عليّ المالكي في «روضته» وبعض المشارقة أنها أربعة، وهي: ما

---

(١) من (ت) فقط.

فوق القصر، وفوقه؛ وهو التوسط، وفوقه، والإشباع، وكذا ذكر أبو معشر الطبريّ؛ إلّا أنه لم يذكر القصر المحض، كما فعل صاحبه الهذلي، كما سيأتي.

وذكرها الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان» خمس مراتب سوى القصر، فزاد مرتبة سادسة فوق الطولى التي ذكرها في «التيسير»، وكذا ذكر الحافظ أبو العلاء / الهَمذاني في «غايته» وتبعهما في ذلك أبو القاسم الهذلي في «كامله» وزاد مرتبة سابعة، وهي إفراط، وقدّرها ست ألفات؛ انفرد بذلك عن ورش، وعزا ذلك إلى ابن نفيس، وابن سفيان، وابن غلبون والحدّاد؛ يعني إسماعيل بن عمرو، وقد وَهم عليهم في ذلك، ولم يذكر القصر فيه ألبتة عن أحد من القراء، واتفق هو وأبو معشر الطبري على ذلك، وظاهر عبارتهما أنه لا يجوز قصر المنفصل ألبتة، وأنه عندهما كالمتّصل في «التيسير»[١] والله أعلم.

وزاد أبو علي[٢] الأهوازي، مرتبة ثامنة دون القصر، وهي البتر، عن الحلوانيّ، والهاشمي، كلاهما عن القوّاس عن ابن كثير، في جميع ما كان من كلمتين، قال: والبترُ هو حذف الألف، والواو، والياء من سائرهنّ، قال: واستثنى الحلواني، عن القوّاس؛ الألف، ومدّها مدّاً وسطاً، في ثلاث كلمات لا غير، قوله تعالى ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾ حيث كان[٣]، و ﴿ يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ ﴾ [مريم: ٢٨] و ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾ حيث كان[٤]، وباقي الباب بالبتر.

(١) تصحفت في (س) إلى «التفسير» بالفاء.

(٢) «عليّ» سقطت من المطبوع.

(٣) وهو في أربعة مواضع: البقرة: ٣٣، ٣٥، طه: ١١٧، ١٢٠.

(٤) أول مواضعه البقرة: ٢١.

قلت: استثناء الحلوانيّ هذه الكلم، ليس لكونها منفصلة، وإنما كان الحلوانيّ يتوهم أنها من (المتصل)؛ من حيث إنها اتصلت رسماً، فمثل في «جامعه» (المتصل) بـ﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿ مَآءً ﴾ [البقرة: ٢٢]، و ﴿ نِدَآءً ﴾ [مريم: ٣]، و ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ ﴾، و ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾، و ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾ قال الداني: وقد غلط في ذلك[١].

قلت: وليس البتر مما انفرد به الأهوازيّ، فقد حكاه أيضاً[٢] الحافظ أبوعمرو الداني من رواية القوّاس، عن الخزاعيّ، عن الهاشميّ عنه، وعن الحلواني، ومن رواية قنبل، عن ابن شنبوذ عنه، ثم قال الداني: وهذا مكروه[٣] قبيح، لا يعمل عليه، ولا يؤخذ به، إذ هو لحن لا يجوز بوجه، ولا تحلّ القراءة به، قال: ولعلّهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المدّ وإسقاطها، فعبّروا عن ذلك بحذف حرف المدّ وإسقاطه، مجازاً[٤].

قلت: ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة، كما قال الداني، قولُ الحلوانيّ فيما رواه الأهوازيّ عنه، عن القوّاس حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مدّاً وسطاً، كما قدمنا والله أعلم.

---

(١) جامع البيان: ١/ ٧٦أ.

(٢) «أيضاً» سقطت من المطبوع.

(٣) في (ك) «منكر».

(٤) نقل ابن الباذش كلام الداني بواسطة ابن نجاح ثم قال: قال لي أبي رضي الله عنه: يعني بالبتر حذف المدّ الذي تجلبه الهمزة، وليس يعني المدّ الذي كان في الألف قبل مجيء الهمزة؛ لأن ذلك لا يبتر، من قِبَل أن الهمزة إنما توجب الزيادة في المدّ، ولا تجلب نقصه ولا إزالته. اهـ.
انظر: جامع البيان: ١/ ق٧٦أ، الإقناع: ١/ ٤٦٧-٤٦٨.

وها أنا أذكر كلّاً من هذه المراتب على التعيين، ومذاهب أهل الأداء فيها، لكلّ من أئمة القرّاء ورواتهم، منبّهاً على الأولى من ذلك، ثم أذكر النصوص؛ ليأخذ المتقن بما هو أقرب، ويرتفع[1] عن التقليد إلى الأصوب. والله المستعان./

فالمرتبة الأولى: قصر المنفصل؛ وهي حذف المدّ العرضيّ، وإبقاء ذات حرف المدّ على ما فيها، من غير زيادة، وذلك هو القصر المحض، وهي لأبي جعفر، وابن كثير، بكمالهما من جميع ما علمناه ورويناه من الكتب والطرق، حسبما تضمّنه كتابنا، سوى «تلخيص» أبي معشر و«كامل» الهذلي، فإن عبارتهما تقتضي الزيادة له[2] على القصر المحض، كما سيأتي نصّهما[3]، واختلف عن قالون، والأصبهانيّ؛ عن ورش، وعن أبي عمرو، من روايتيه، وعن يعقوب، وعن هشام؛ من طريق الحلواني، وعن حفص؛ من طريق عمرو[4].

أمّا قالون فقطع له بالقصر؛ أبو بكر بن مجاهد، وأبو بكر بن مهران، وأبو طاهر بن سوار، وأبو عليّ البغدادي، وأبو العزّ في «إرشاديه»، من جميع طرقه، وكذلك ابن فارس في «جامعه» والأهوازيّ في «وجيزه» وسبط الخياط في «مبهجه» من طريقيه، وابن خيرون في «كتابيه»[5]، وجمهور العراقيين، وكذلك

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: «يرجع».

(٢) في حاشية (ك): أي للمد الطبيعي، اهـ. ٢.

(٣) انظر ص: ٨٠٥.

(٤) في المطبوع: «ابن الصباح» وليست في النسخ.

(٥) تصحّفت في المطبوع إلى «كفايته» بالفاء والياء والتاء، وليس له كتاب بهذا الاسم، والمراد بهما: «الموضح» و «المفتاح».

أبو القاسم الطرسوسي، وأبو الطاهر بن خلف وبعض المغاربة[١]، وقطع له به من طريق الحلواني ابن الفحّام صاحب «التجريد» ومكّي صاحب «التبصرة» والمهدوي صاحب «الهداية» وابن بلّيمة في «تلخيصه» وكثير من المؤلّفين كابني غلبون، والصفراويّ، وهو أحد الوجهين في «التيسير» و«الشاطبية»[٢] وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

وأمّا الأصبهانيّ، عن ورش، فقطع له بالقصر؛ أكثر المؤلّفين من المشارقة والمغاربة، كابن مجاهد، وابن مهران، وابن سوار، وصاحب «الروضة» وأبي العزّ وابن فارس، وسبط الخياط والداني، وغيرهم، وهو أحد الوجهين في «الإعلان» نصَّ عليهما تخييرًا بعد ذكره (القصر).

وأمّا أبو عمرو فقطع له بالقصر من روايتيه؛ ابن مهران، وابن سوار، وابن فارس وأبو علي البغداديّ، وأبو العزّ، وابن خيرون، والأهوازيّ، وصاحب «العنوان» وشيخه والأكثرون، وهو أحد الوجهين عند ابن مجاهد من جهة الرواية،[٣] وفي «جامع البيان» من قراءته على أبي الفتح أيضاً وفي «التجريد» و«المبهج» و«التذكار» إلّا أنه مخصوص بوجه الإدغام، نصَّ على ذلك سبط
الخياط، وأبو الفتح ابن شيطا، والقصّاع في طريق «التجريد» وغيرهم، / وهو ٢
الصحيح الذي لا نعلم نصّاً بخلافه، وهو الذي نقرأ به ونأخذ.

---

(١) منهم ابن الباذش كما في الإقناع: / ٤٦٣.

(٢) في قوله: فإن ينفصل فالقصر بادره طالباً بخلفهما........................،

والباء رمز لقالون. انظر: الشاطبية: ١٤.

(٣) في حاشية (ك): أي لا من جهة الأخذ. اهـ

وقطع له بالقصر من رواية السوسيّ فقط؛ ابن سفيان، وابن شريح، والمهدويّ، ومكّي، وصاحبا «التيسير» و«الشاطبية»[١] وابن بَلِّيمة، وسائر المغاربة، وكذلك ابنا غلبون، والصفراويّ، وغيرهم، وهو المشهور عنه وأحد الوجهين للدوريّ في «الكافي» و«الإعلان» و«الشاطبية» وغيرهما.

وأمّا يعقوب فقطع له بالقصر، ابن سوار، والمالكي، وابن خيرون، وأبوالعزّ، وجمهور العراقيين، وكذلك الأهوازي، وابنا غلبون، وصاحب[٢] «التجريد» في «مفردته»،[٣] وكذلك الداني وابن شريح[٤]، وغيرهم، وهو المشهور عنه.

وأمّا هشام فقطع له بالقصر، من طريق ابن عبدان عن الحلواني؛ أبو العزّ القلانسيّ وقطع له به من طريق الحلواني، ابن خيرون، وابن سوار، والأهوازي، وغيرهم، وهو المشهور عند العراقيين عن الحلواني من سائر طرقه، وقطع به ابن مهران لهشام بكماله، وكذلك في «الوجيز».

---

(١) في قوله: فإن ينفصل فالقصر بادره طالباً بخلفهما يرويك درّاً ومُخْضَلا
فالياء المثناة من تحت في (يرويك) رمز للسوسي.انظر: الشاطبية: ١٤.

(٢) في المطبوع: (صاحبا) بالتثنية وهو تصحيف.

(٣) قال الأزميري: ذكر في النشر القصر ليعقوب من مفردة ابن الفحّام، ورأيت في المفردة أن ابن الفحّام قال فيها: إذا خالف يعقوب قالون من طريق أبي نشيط نذكره، وإذا وافق نسكت، فسكت في باب المدّ والقصر، ولم يذكر شيئاً، فيكون مذهب يعقوب مثل أبي نشيط، وذكر لأبي نشيط في التجريد المدّ المتوسط في المنفصل، والمتصل، كقراءة الكسائيّ، فظهر من ذلك أن مذهب يعقوب من مفردة ابن الفحّام المدّ المتوسط في الضربين.اهـ بدائع البرهان: ٣٩-٤٠.

(٤) ليس في «الكافي» إذ هو في السبعة، ويعقوب ليس منهم، قد يكون ابن شريح ذكره في كتابه عن اختلاف أصحاب يعقوب، وهو ليس من مصادر المؤلف التي ذكرها في الكتب التي استقى منها الطرق.

وأمّا حفص فقطع له بالقصر؛ أبو عليّ البغدادي؛ من طريق زرعان، عن عمرو، عنه، وكذلك ابن فارس في «جامعه» وكذلك صاحب «المستنير» من طريق الحمّاميّ، عن الولي عنه، وكذلك أبو العزّ، من طريق الفيل عنه، وهو المشهور عند العراقيين من طريق الفيل.

والمرتبة الثانية: فوق القصر قليلاً، وقدّرت بأَلِفين، وبعضهم بأَلِف ونصف، وهو مذهب الهذلي، وعبّر عنها ابن شيطا بزيادة متوسطة، وسبط الخياط بزيادة أدنى زيادة، وأبو القاسم بن الفحّام بالتمكين من غير إشباع.

ثمّ هذه المرتبة هي في (المتصل) لأصحاب قصر (المنفصل) مثل الدوريّ، والسوسيّ، عند من جعل مراتب (المتصل) أربعا؛ كصاحب «التيسير» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» وغيرهم كما تقدم.

وهي في (المنفصل) عند صاحب «التيسير» لأبي عمرو من رواية الدوريّ، وذلك قراءته على أبي الحسن، وأبي القاسم الفارسي، ولقالون بخلاف عنه فيه، وبهذه المرتبة؛ قرأ له على أبي الحسن، من طريق أبي نشيط، وهي في «الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» و«التذكرة» وعامَّة كتب المغاربة، لقالون، والدوريّ[1] بلاخلاف./ وكذا في «الكافي» إلّا أنه قال: وقرأت لهما[2] بالقصر، وهي في «المبهج» ليعقوب، وهشام، وحفص؛ من طريق عمرو، ولأبي عمرو؛ إذا أظهر، وفي «التذكار» لنافع، وأبي جعفر والحلواني عن هشام والحمّاميّ

(١) كتبت العبارة في المطبوع؛ بشكل غير مفهوم هكذا: وال المغاربة لقالون وري.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (لها) بالتأنيث.

عن الولي عن حفص، ولأبي عمرو إذا أظهر، وفي «الروضة» لخلف في اختياره، وللكسائي؛ سوى قتيبة، وفي «غاية» أبي العلاء لأبي جعفر، ونافع، وأبي عمرو، ويعقوب، والحلوانيّ؛ عن هشام، والوليّ عن حفص[1]، وفي «تلخيص» الطبريّ لابن كثير، ولنافع؛ غير ورش، وللحلوانيّ عن هشام ولأبي عمرو ويعقوب، وفي «الكامل» لقالون، من طريق[2] الحلواني، وأبي نشيط، وللسوسي وغيره، عن أبي عمرو، وللحلواني عن أبي جعفر؛ يعني في رواية ابن وردان، وللقواس عن ابن كثير يعني قنبلاً وأصحابه.

المرتبة الثالثة: فوقها قليلاً، وهي التوسط عند الجميع، وقدّرت بثلاث أِلفات، وقدّرها الهذلي وغيره بألفين ونصف، ونقل عن شيخه عبد الله بن محمد الطيرائي الذارع قدر ألفين، وهو ممن يقول: إن التي قبلها قدر ألف ونصف[3].

ثم هذه المرتبة في «التيسير» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» لابن عامر، والكسائيّ؛ في الضربين، وكذا في «جامع البيان» سوى قتيبة عن الكسائيّ. وهي عند ابن مجاهد للباقين سوى حمزة والأعشى وسوى من قصر وأحد الوجهين

---

(١) صرّح أبو العلاء في أول كلامه؛ بأن ابن كثير معهم، حيث قال: قرأ بتمكين ذلك من غير مدّ: حجازي... وهذا الرمز عنده يدخل فيه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، إلا أنه ذكر في آخر كلامه عبارة تؤذن بأن ابن كثير ينقص مدّه عن مدّهم، فقال: وأقصرهم مداً مكّي.

انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٦٠.

(٢) في (س): (طريقي) بالتثنية، وهو تحريف.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٣٦/ ب.

لأبي عمرو من جهة الأداء، وكذلك هي للباقين سوى حمزة والأعشى وسوى من قصر الوجهين لأبي عمرو من جهة الأداء وكذلك هي للباقين؛ سوى حمزة وورش، أي من طريق الأزرق، عند من جعل المدّ في الضربين مرتبتين؛ طولي، ووسطي كصاحب «العنوان» وشيخه الطرسوسي، وهو اختيار الشاطبي.

وكذلك هي عند هؤلاء في (المتصل) لمن قصر (المنفصل)، وهي فيهما عند صاحب «التجريد» للكسائي، ولعاصم؛ من قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر من قراءته على الفارسي، ولأبي نشيط عن قالون، وللأصبهاني عن ورش، ولأبي عمرو بكماله من قراءته على الفارسيّ، والمالكيّ؛ يعني من رواية الإظهار، وهي في (المنفصل) عند صاحب «المبهج» للكوفيين؛ سوى حمزة، وسوى عمرو عن حفص، ولابن عامر سوى هشام.

وعند صاحب / «المستنير» للعبسيّ، عن حمزة، ولعليّ بن سليم عن سُلَيم عنه، ولسائر من لم يقصره؛ سوى حمزة غير من تقدّم عنه، وغير الأعشى، وقتيبة والحمّاميّ، عن النقاش عن ابن ذكوان[1]، وكذا في «جامع» ابن فارس سوى حمزة والأعشى،[2] وكذا عند ابن خيرون؛ سوى حمزة، والأعشى، والمصريّين عن ورش، وفي «الروضة» لعاصم سوى[3] الأعشى، وقتيبة؛ عن الكسائيّ[4]، وفي

---

(١) المبسوط: ١٢٠.

(٢) انظر: الجامع: ٨٦.

(٣) من قوله: (إلا الأعشى) إلى (سوى) تكرر في المطبوع.

(٤) انظر: الروضة للمالكي: ٤٦٤.

«الوجيز» للكسائيّ، وابن ذكوان،[١] وفي «إرشاد» أبي العزّ لمن يمدّ (المنفصل)؛ سوى حمزة، والأخفش عن ابن ذكوان،[٢] وهي في «الكامل» لابن عامر، وللأصبهاني عن ورش، ولبقية أصحاب أبي جعفر، وللدوريّ، وغيره عن أبي عمرو، ولحفص من غير طريق عمرو، ولباقي أصحاب ابن كثير؛ يعني البزّي وغيره،[٣] وفي «مبسوط» ابن مهران لسائر القراء؛ غير ورش، وحمزة، والأعشى[٤]، وفي «روضة» أبي عليّ لعاصم في غير رواية الأعشى[٥].

المرتبة الرابعة: فوقها قليلاً، وقدّرت بأربع ألفات، عند بعض من قدَّر الثالثة بثلاث، وبعضهم بثلاث ونصف، وقال الهذلي: مقدار ثلاث ألفات عند الجميع[٦].

أي عند من قدر الثالثة بألِفين، وبألِفين ونصف.

ثم هذه المرتبة في (الضربين) لعاصم عند؛ صاحب «التيسير» و«التذكرة» وابن بلّيمة، وكذا في «التجريد» من قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر أيضاً من قراءته على الفارسيّ؛ سوى النقّاش عن[٧] الحلوانيّ عن هشام كما سيأتي.

---

(١) انظر: الوجيز: ق١٢/ أ.

(٢) انظر: الإرشاد: ١٨٧.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٣٦/ ب.

(٤) انظر: المبسوط: ١٢٠، مع التنبيه إلى أنه ليس من مصادره.

(٥) انظر: الروضة: ٤٦٤.

(٦) انظر: الكامل: ق:١٣٦/ ب.

(٧) في (س) «و» بدل (عن) وهو تحريف.

وهي في (المنفصل) لعاصم أيضاً عند صاحب «الوجيز» و«الكفاية الكبرى» و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«التبصرة»، وعند ابن خيرون؛ لعاصم، ولحمزة من طريق الرزّاز، عن إدريس، عن خلف، عنه وفي «غاية» أبي العلاء لحمزة وحده، وفي «تلخيص» أبي معشر لورش وحده، وفي «الكامل» لأبي بكر، ولحفص من طريق عبيد، وللأخفش عن ابن ذكوان، وللدوريّ عن الكسائيّ، وفي «مبسوط» ابن مهران للأعشى عن أبي بكر[1]، وفي «روضة» / أبي عليّ المالكي لابن عامر فقط، ولم يكن طريق الحلواني عن هشام فيها؛ بل الداجونيّ فقط.

والمرتبة الخامسة: فوقها قليلاً، وقدّرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع؛ بحسب اختلافهم في تقدير ما قبلها، وهي في (الضربين) لحمزة ولورش؛ من طريق الأزرق، عند صاحب «التيسير» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» و«العنوان» وشيخه، وغيرهم، وفي «جامع البيان» لحمزة من رواية خلّاد، وورش من طريق المصريين.

وفي «التجريد» لحمزة، وورش من طريق الأزرق، ويونس، ولهشام من طريق النقاش، عن الحلوانيّ، وهي قراءته على الفارسيّ، انفرد بذلك عنه، وفي «الروضة» لأبي علي؛ لحمزة، والأعشى فقط.

وهي في (المنفصل) عند صاحب «المبهج» لحمزة وحده، وفي «المستنير» لحمزة سوى العبسيّ، وعلي بن سلم، عن سليم عنه، ولقتيبة عن الكسائيّ،

---

(١) المبسوط: ١٢١-١٢٢.

وللأعشى عن أبي بكر، قال: وكذلك ذكر شيوخنا عن الحمّاميّ، عن النقاش، عن ابن ذكوان[١]، وفي «الروضة» لحمزة والأعشى، وكذا في «جامع» ابن فارس وفي «إرشاد» أبي العزّ لحمزة، والأخفش، عن ابن ذكوان وفي «كفايته» لحمزة والأعشى، وقتيبة، والحمّاميّ عن[٢] ابن عامر؛ يعني في رواية ابن ذكوان، وفي «كتابَيْ» ابن خيرون؛ لحمزة، والأعشى، وقتيبة، والمصريّين عن[٣] ورش، وفي «غاية» أبي العلاء للأعشى وحده، وفي «تلخيص» أبي معشر لحمزة وحده، وكذا في «مبسوط» ابن مهران[٤]، وفي «الوجيز» لحمزة، وورش، وفي «التذكار» لحمزة، والأعشى، وقتيبة، والحمّاميّ، عن النقاش عن الأخفش، عن ابن ذكوان، وفي «الكامل» لمن لم يذكر، لحمزة في المرتبة الآتية، وهم مَن لم يسكت عنه، وللأعشى عن أبي بكر، ولقتيبة غير النهاوندي.

وينبغي أن تكون هذه المرتبة في ‹المتصل› للجماعة كلّهم، عند من لم يجعل فيه تفاوتاً، وإلّا فيلزمهم تفضيلُ مدّ ‹المنفصل›، إذ لا مرتبة فوق هذه لغير أصحاب السكت في المشهور، ولا قائل به، وكذا يكون لهم أجمعين في المدّ اللازم، للازم المذكور، إذ سببه أقوى بالإجماع./

مرتبة سادسة: فوق ذلك، قدّرها الهذلي بخمس ألفات، ونقل ذلك عن ابن غلبون، وقيل: بأقلّ، والصحيح أنها على ما تقدّم، وهي في «الكامل» عن حمزة؛

---

(١) المستنير: ١/ ٣٩٤ وعبارته: عن النقاش عن الأخفش.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: «على».

(٣) تصحفت في (س) إلى «غير».

(٤) المبسوط: ١٢٠.

لرجاء، وابن قلوقا وابن رزين، وخلف من طريق إدريس، والمحفَّي[١]، وغيرهم من أصحاب السكت عنه، وللشمّوني عن الأعشى، غير ابن أبي أمية، وللزندولانيّ[٢]، عن قتيبة، ولورش غير الأصبهانيّ عنه، وغير من يأتي في المرتبة السابعة.

وهذه المرتبة أيضاً في «غاية» أبي العلاء لقتيبة عن الكسائيّ، وفي «مبسوط» ابن مهران لورش، وهي أيضاً في «جامع البيان» لحمزة؛ في غير رواية خلّاد، ولأبي بكر من رواية الشمّوني، عن الأعشى عنه، ولحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه، وللكسائيّ في رواية قتيبة، قال: لأن هؤلاء يسكتون على الساكن قبل الهمزة، فهم لذلك أشدّ تحقيقاً، وأبلغ تمكينا[٣].

قلت: وقد خالف هذا القول في «التيسير» و«مفرداته» فجعل مدّ حمزة؛ في رواية خلف، وخلّاد، وسائر رواته؛ واحداً[٤].

والصواب والله أعلم؛ أن هذه المرتبة إنما تتأتّى لأصحاب السكت على المدّ، لا لأصحاب السكت مطلقاً، فإن من يسكت على حرف المدّ قبل الهمزة، كما يسكت على الساكن غيره قبل الهمز؛ لا بدّ لهم من زيادة قدر السكت بعد المدّ،

---

(١) محمد بن إسحاق، أبو عليّ، روى عنه القراءة ابن شنبوذ. و(المحفَّي) في جميع النسخ بفتح الحاء المهملة، وعند الهذلي بالخاء المعجمة والمهملة أيضا، ولم أجد نسبتها لأي شيء.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٩، الكامل: ق: ٧١/ ب و١٣٦/ ب.

(٢) كتب في المطبوع: (وللزند) في آخر السطر الثاني، فصارت: وللزند ولأبي. وهو تصحيف.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق٧٦.

(٤) انظر: التيسير: ٣٠-٣١، المفردات: ٢٩٣-٢٩٤.

فمن ألحق هذه الزيادة بالمدّ؛ زاد مرتبة على المرتبة الخامسة، ومن لم يلحقها بالمدّ لم يتجاوز المرتبة الخامسة، ومن عدل عن ذلك فقد عدل عن الأصوب والأقوم، والله تعالى أعلم.

مرتبة سابعة: فوق ذلك، وهي الإفراط، قدّرها الهذلي بستّ ألفات، وذكرها في «كامله» لورش، فيما رواه الحدّاد، وابن نفيس، وابن سفيان، وابن غلبون، وقد وَهِمَ عليهم في ذلك[1]، وانفرد بهذه المرتبة، وشذّ عن إجماع أهل الأداء، وهؤلاء الذين ذكرهم؛ فالأداء عنهم مستفيض، ونصوصهم صريحة بخلاف ما ذكره، ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة، وكلهم سوَّى بين ورش؛ من طريق الأزرق، وبين حمزة، وسيأتي حكاية نصوصهم، والله الموفق.

واعلم أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات؛ لا تحقيق وراءه / بل يرجع إلى أن يكون لفظياً، وذلك أن المرتبة (الدنيا) وهي (القصر)، إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت مرتبة[2] ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدّرت بألف، أو بنصف ألف هي واحدة، فالمقدّر غير محقَّق، والمحقَّق إنما هو الزيادة، وهذا ممّا تحكمه المشافهة، وتوضّحه الحكاية ويبيّنه الاختبار، ويكشفه الحسّ[3].

قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله: وهذا كلّه جارٍ على طباعهم ومذاهبهم في

(١) نبّه المؤلّف على هذا قبل قليل.

(٢) «مرتبة» من (س).

(٣) تصحفت في المطبوع إلى: «الحسن».

تفكيك الحروف، وتخليص[1] السواكن، وتحقيق القراءة وحَدْرها، وليس لواحد منهم مذهب يسرف فيه على غيره إسرافاً يخرج عن المتعارف في اللغة، والمتعالَم في القراءة، بل ذلك قريب بعضه من بعض، والمشافهة توضحّ حقيقة ذلك، والحكاية تبيّن كيفيته[2].

قلت: وربما بالغ الأستاذ على المتعلّم في التحقيق والتجويد، والمدّ والتفكيك، ليأتي بالقدر الجائز المقصود؛ كما أخبرنا أبو عليّ[3] الحسن بن أحمد بن هلال، الدقّاق؛ بقراءتي عليه؛ بالجامع الأمويّ، عن الإمام أبي الفضل إبراهيم بن عليّ بن فضل الواسطي، أخبرنا عبد الوهاب بن عليّ الصوفي، أخبرنا الحسن بن أحمد العطار؛ الحافظ، أخبرنا أحمد بن عليّ الأصبهانيّ، أخبرنا أحمد بن الفضل الباطرقاني، أخبرنا محمد بن جعفر المقري الجرجاني، حدثنا أبو بكر بن محمد بن نصر الشذائي، ثنا أبو الحسن بن شنبوذ إملاء، ثنا محمد بن حيان،[4] ثنا أبو حمدون، حدثنا سُلَيم، قال: سمعت حمزة يقول: إنما أزيد على الغلام في المدّ، ليأتي بالمعني[5]. انتهى.

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: «تلخيص».

(٢) جامع البيان: ١/ ق٧٦.

(٣) «علي» سقطت من المطبوع.

(٤) محمد بن عيسى بن حيان، أبو جعفر، البغدادي، شيخ مقرئ، متصدر، أخذ عن أبي هشام الرفاعي وغيره، روى القراءة عنه ابن مجاهد والسامري.

وتصحفت في المطبوع إلى: (حبان) بالموحدة.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٢٤.

(٥) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٦٢-٢٦٣، الإقناع:١/ ٤٧١.

وروينا عن حمزة أيضاً؛ أن رجلاً قرأ عليه فجعل يمـدّ، فقـال لـه حمـزة: لا تفعل؛ أما علمت أنّ ما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة(١).

قلت: فالأوّل لما لم يُوَفّ الحقّ زاد عليه ليوَفِّيَه، والثاني: لما زاد على الحق، ردّ عليه ليهديه، فلا يكون تفريط ولا إفراط.

ومثل ذلك ما روى الدوريّ، عن سُليم أنه قال: قال الثوريّ لحمـزة وهـو يقرئ: يا أبا عُمارة؛ ما هذا الهمز، والقطع، والشدّة؟ فقال: يا أبا عبـد الله؛ هـذه رياضة للمتعلّم(٢).

وها نحن نذكر من نصوص الأئمّة ما حضرنا كما وَعَدْنا؛ فقال أبو الحسن طاهر بن غلبون / في «التذكرة»: إن ابن كثير، وأبا شعيب، وقـالون؛ سـوى أبي نشيط، ويعقوب؛ يمدّون أحرف المدّ(٣) إذا كنّ مع الهمزة في كلمة واحـدة، مـدّاً وسطاً، ويتركون مدّها زيادة على ما فيهن من المدّ واللّين؛ إذا لم يكنَّ مع الهمزة في كلمة واحدة.

قال: وقرأ الباقون، وأبو نشيط عن قالون، والدوريّ عـن أبي عمـرو، بمـدّ حرف المدّ واللّين؛ إذا وقعت قبل الهمزة في هذين الضربين، مدّاً واحداً مـشبعاً؛ غير أنهم يتفاضـلون في المـدّ؛ فأشـبعُهم مـدّاً؛ ورش، وحمـزة، ثـمَّ عاصـم دون

(١) انظر: التذكرة: ١/ ١٠٧.
(٢) ذكره الداني: بسنده في جامع البيان: ١/ ق٨٠أ.
(٣) في التذكرة: (حروف اللين).

مدّهما[١] قليلاً، ثمَّ ابن عامر، والكسائيّ دون مدّه قليلاً، ثم أبو نشيط عن قالون، والدوريّ[٢] عن أبي عمرو، دون مدّهما قليلاً[٣].

وقال الحافظ أبو عمرو في «التيسير»: إنّ ابن كثير، وقالون؛ بخلاف عنه، وأبا شعيب، وغيره؛ عن اليزيديّ، يقصرون حرف المدّ، فلا يزيدونه تمكيناً على ما فيه من المدّ الذي لا يوصل إليه إلا به.

ومثَّل (المنفصل)، ثم قال: والباقون يطوّلون حرف المدّ في ذلك زيادة، وأطولهم مدّاً في (الضربين) جميعاً؛ ورش، وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر، والكسائيّ، ودونهما أبو عمرو؛ من طريق أهل العراق، وقالون؛ من طريق أبي نشيط بخلاف عنه[٤].

وقال في «جامع البيان»: وأشبعُ القراء مدّاً، وأزيدهم تمكيناً في (الضربين) جميعاً من (المتصل) و(المنفصل)، حمزة، في غير رواية خلّاد، وأبو بكر؛ في رواية الشمّوني عن الأعشى عنه، وحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه.

قال: ودونهم في الإشباع والتمكين؛ حمزة في رواية خلّاد، ونافع في رواية ورش؛ من طريق المصريّين، ودونهما عاصم؛ في غير رواية الشمّوني عن الأعشى، وفي غير رواية الأشناني عن حفص، ودونه الكسائيّ؛ في غير رواية قتيبة، وابنُ عامر، ودونهما أبو عمرو من طريق ابن مجاهد وسائر البغداديين، ونافع من رواية

(١) في المطبوع: (مدها) بالتأنيث، خطأ.

(٢) عبارة ابن غلبون: ثم قالون وأبو عمرو دون...اهـ

(٣) التذكرة: ١٠٦-١٠٧.

(٤) التيسير: ٣٠-٣١.

أبي نشيط عن قالون، قال: ودونهما ابن كثير ومن تابعه على التمييز بين ما كان من كلمة ومن كلمتين[١].

وقال أبو محمد مكّي في «التبصرة»: إن ابن كثير، وأبا عمرو؛ في رواية الرّقّيين؛ يعني السوسيّ[٢]، والحلواني عن قالون، يقصرون ‹المنفصل›، وأبا نشيط؛ عن قالون / وأبا عمرو؛ في رواية العراقيين؛ يعني الدوريّ[٣]، بالمدّ مدّاً متمكّناً، وكذلك ابن عامر والكسائيّ، غير أنهما أزيد قليلاً، ومثلهما عاصم غير أنه أزيد قليلاً، ومثله ورش وحمزة غير أنهما أمكن قليلاً[٤].

وقال أبو العباس المهدوي في «الهداية»: وأطولهم؛ يعني في ‹المنفصل›؛ حمزة، وورش، ثمّ عاصم، ثمّ ابن عامر، والكسائيّ، ثمّ أبو نشيط، والدوريّ؛ عن اليزيدي، ثمّ الباقون.

وقال أبو عبد الله بن شريح في «الكافي» عن ‹المنفصل›: فورش وحمزة أطولهم مدّاً، وعاصم دونهما، وابن عامر، والكسائيّ دونه، وقالون، والدوريّ؛ عن اليزيديّ دونهما، وابن كثير وأبو شعيب أقلّهم مدّاً، وقد قرأت لقالون، والدوريّ عن اليزيدي، كابن كثير، وأبي شعيب، قال: وإنما يشبع المدّ في هذه الحروف؛ إذا جاء بعدها همزة أو حرف ساكن مدغَم، أم غير مدغم[٥].

---

(١) جامع البيان:١/ ق: ٧٦.

(٢) (يعني السوسي) من كلام المؤلّف، وليست من كلام الداني.

(٣) (يعني الدوريّ) من كلام المؤلّف.

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: (قيلاً) وانظر: التبصرة: ٢٦٤-٢٦٥.

(٥) الكافي: ١٦-١٧.

وقال أبو عليّ الأهوازي في «الوجيز»: إنّ ابن كثير، وأبا عمرو، ويعقـوب، وقالون، وهشاماً، لا يمدّون (المنفصل)[١]، وإنّ أطولهم مدّاً؛ حمزة، وورش؛ وإن عاصماً ألطف مدّاً، وإن الكسائيّ، وابن ذكوان؛ ألطف منه مدّاً، قال: فـإذا كـان حرف المدّ مع الهمزة في كلمة واحدة، أجمعوا على مدّه زيادة، ويتفاضلون في ذلك على قدر مذاهبهم في التجويد والتحقيق انتهى[٢]. وهذا يقتضي التفاوت أيضاً في (المتصل) كالجماعة.

وقال أبو القاسم بن الفحّام في «التجريد»: إن حمزة، والنقاش؛ عن الحلواني، عن هشام، ويونس، والأزرق عن ورش، يمدّون في الضربين مدّاً مـشبعاً تامّـاً، ويليهم عبد الباقي عن عاصم، والفارسي عن ابـن عـامر؛ سـوى النقـاش عـن الحلواني عن هشام، ويليهم الكسائيّ وعبد الباقي عن ابن عـامر، وأبـو نـشيط، والأصبهانيُّ عن ورش، وأبـو الحـسين الفـارسي؛ يعنـي مـن طـرق الإظهـار، والباقون. وهم؛ ابن كثير، والقاضي والحلواني عن قالون، وأبو عمرو؛ يعني من طرق الإدغام، ومن طريق عبد الباقي وابن نفيس عن أصحابهم عنه مثلهم، إلّا أنهم لا يمدّون حرفاً لحرف[٣].

---

(١) عبارة الأهوازي: لا يمدون الألف والواو والياء، إذا أتى بعدهن همزة، وكانا من كلمتين، بـل يمكّنـون حرف المدّ من غير وقفة ولا زيادة مدّ..

الوجيز: ق١٢/ أ.

(٢) النقل بتصرف.

انظر: المصدر السابق.

(٣) تصرف المؤلّف في النقل عن التجريد.

انظر: التجريد: ق٩ب.

وقال أبو معشر الطبري في «التلخيص»: إن حجازيّاً؛ غير ورش، والحلواني عن هشام، يتركون المدّ (حرفاً لحرف) ويمكّنون / تمكيناً، وإن عاصماً، والكسائيّ، وابن عامر، إلّا الحلوانيّ يمدّون وسطاً -فوق الأولى[1] قليلاً-، وإن حمزة وورشاً، يمدّان مدّاً تامّاً، وإن حمزة أطول مدّاً.[2] انتهى؛ وهو يقتضي عدم القصر المحض.

وقال أبو جعفر بن الباذش في «الإقناع»: وأطول القرّاء مدّاً في (الضربين)، ورش، وحمزة؛ ومدّهما متقارب، قال: ويليهما عاصم؛ لأنه كان صاحب مدّ، وقطع وقراءة شديدة[3]، ويليه ابن عامر، والكسائيّ.

قال: وعلى ما قرأت به للحلواني عن هشام من غير طريق ابن عبدان، مِنْ ترك مدٍّ (حرف لحرف)، يكون مدّ ابن عامر دون مدّ الكسائيّ، ويليهما أبو عمرو؛ من طريق ابن مجاهد، والبغداديين عن أبي عمرو، وقالون من طريق أبي نشيط، من غير رواية الفرضي، ثمّ قال:[4] وهذا كلّه على التقريب من غير إفراط[5].

---

(١) في (س): (ذلك)، بدل (الأولى) وينبه على أن عبارة: (فوق الأولى قليلا) ليست من كلام أبي معشر، بل هي للمؤلّف.

(٢) التلخيص: ١٦٣.

(٣) وصفه بذلك شريك بن عبد الله القاضي، كما نقله ابن الباذش بإسناده.
الإقناع: ١/ ٤٧٠.

(٤) هذا يوهم أن هذا القول لابن الباذش نفسه، بينما هو للداني، قال ابن الباذش: حدثنا أبو داود حدثنا أبوعمرو قال: وهذا كله... إلخ.
انظر: الإقناع: ١/ ٤٧٠.

(٥) الإقناع: ١/ ٤٧٠-٤٧١.

وقال[1] ابن شيطا: إن ابن كثير يأتي بحرف المدّ في (المنفصل) على صيغته، من غير زيادة، وإن مدنياً والحلواني لهشام، والحمّاميّ عن الولي؛ عن حفص، يأتون في ذلك بزيادة متوسطة، وأبو عمرو له مذهبان: أحدهما كابن كثير يخص به الإدغام، والثاني: كنافع ومن تابعه؛ بل أتمّ منه، يخصّ به الإظهار، قال: وهو المشهور عنه، وبه أقرأ ابن مجاهد أصحابه، عن أبي عمرو، والباقون بمدّ مشبع، غير فاحش، ولا مجاوز للحدّ، وأتمّهم مدّاً حمزة، والأعشى، وقتيبة، والحمّاميّ عن النقاش، عن الأخفش، عن ابن ذكوان، وباقيهم يتقاربون فيه، وهذا صريح في أنه لا قصر في المنفصل لغير ابن كثير.

وقال الحافظ أبو العلاء في «الغاية»؛ بعد ذكره (المنفصل) وتمثيله: فقرأ بتمكين ذلك من غير مدّ؛ حجازيّ، والحلوانيّ، عن هشام، والوليّ عن حفص، وأقصرهم مدّاً مكّي، ثمّ قال: والباقون بالمدّ المستوفى في جميع ذلك، مع التمكين، وأطولهم مدّاً حمزة، ثم الأعشى، ثم قتيبة، قال: وأجمع القرّاء على إتمام المدّ وإشباعه، فيما كان حرف المدّ والهمزة بعده في كلمة واحدة.[2] وهذا أيضاً صريح في ذلك كما تقدّم.

وقال سبط الخياط في «المبهج» بعد ذكره (المنفصل): فكان ابن كثير وابن محيصن، يمكّنان هذه الحروف تمكيناً يسيراً سهلاً، قال: وقال المحقّقون في ذلك:

(١) في المطبوع: (قان) بالنون، وهو تصحيف.

(٢) غاية الاختصار: ١/ ٢٦٠-٢٦١.

بل يقصرانها[١] قصراً محضاً؛ بمعنى[٢] أنهما ينطقان بأحرف المدّ / في هذا الفصل على صورتهن في الخط، وكان نافع إلا أبا سليمان، وأبا مروان[٣] جميعاً عن قالون، وهشام، وحفص؛ في رواية عمرو بن الصباح، ويعقوب، يمدّونها مدّاً متوسطاً فيُنَفِّسون مدّها تنفيساً.

قال: وكان لأبي عمرو[٤] في مدّهنّ مذهبان: أحدهما القصر، على نحو قراءة ابن كثير، إذا أدغم المتحرّكات؛ نصّ على ذلك الشذائي، وأمّا المطوعي فما عرفت عنه عن أبي عمرو نصّاً، والذي قرأت به على شيخنا الشريف بالمدّ الحسن كنافع ومتابعيه[٥].

ثمّ قال: وكان أهل الكوفة إلا الشنبوذي، عن الأعمش، وعمرو بن الصباح عن حفص، وابن عامر إلّا هشاماً، وأبو سليمان وأبو مروان عن قالون، يمدّون مدّاً تامّاً حسناً، مشبعاً من غير فحش فيه، وكان أتمّهم مدّاً، وأزيدهم فيه حدّاً وتمطّياً، حمزة، ويقاربه قتيبة، ويدانيهما ابن عامر غير هشام، ثمّ قال: واتفقوا على

---

(١) كتب في المطبوع كأنه كلمتين: (يقصر أنها).

(٢) في المطبوع: (يعني).

(٣) أبو سليمان وأبو مروان ليسا من طرق النشر.

(٤) في المبهج: ١/ ٣٣١: ولأبي عمرو إلا أبا معمر عن عبد الوارث.

(٥) قوله: «ومتابعيه» هي من كلام المؤلف، حيث إن عبارة السبط هي:.... بالمدّ الحسن المتوسط مثل قراءة نافع إلا أبا سليمان وأبا مروان جميعاً عن قالون ومن تبعه. اهـ المصدر السابق.

تمكين هذه الحروف التمكين الوافي، وأن[1] تُمَدَّ المدّ الشافي بشرط أن يصحبها معها في الكلمة همزة أو مدغم[2].

وقال في «كفايته»: اختلفوا في المدّ والقصر، على ثلاثة مذاهب؛ يعني في (المنفصل)، فكان عاصم والكسائيّ وخلف، يمدّون هذا النوع مدّاً حسنًا، تامّاً، والباقون يمكّنون هذا النوع تمكيناً سهلاً؛ إلّا أنّ ابن كثير؛ أقصرهم تمكيناً، فإن اتفق حرف المدّ والهمزة في كلمة واحدة، فأجمعوا على مدّ حرف المدّ من غير خلاف، ويتفاوت تقدير المدّ فيما بينهم، والمشافهة تبيّن ذلك انتهى. وهو صريح في التفاوت في (المتصل).

وقال أبو العز القلانسي في «إرشاده» عن (المنفصل): كان أهل الحجاز، والبصرة، يمكّنون هذه الحروف من غير مدّ، والباقون بالمدّ؛ إلّا أن حمزة، والأخفش عن ابن ذكوان، أطولهم مدّاً[3].

وقال في «كفايته»: قرأ الولي عن حفص[4]، وأهلُ الحجاز[5]، والبصرةِ، وابنُ عبدان عن هشام، بتمكين حروف المدّ واللين من غير مدّ، يعني (المنفصل)، ومثّلَه، ثم قال: إلّا أن حمزة، والأعشى أطولهم مدّاً، وقتيبة أطول أصحاب

---

(١) في (س) «وإنما».

(٢) المبهج: ١/ ٣٣١-٣٣٣.

(٣) الإرشاد: ١٨٧.

(٤) الذي في الكفاية: الفيل عن حفص، وليس الولي كما ذكر المؤلف.

انظر: الكفاية الكبرى: ٢٠٩. ومعلوم أن الوليَّ من الطرق عن الفيل عن عمرو بن الصباح عن حفص (المجمع).

(٥) استثنى أبو العز منهم: المطوعي عن الخطيب عن البزي. المصدر السابق.

الكسائيّ مدّاً، وكذلك الحمّاميّ عن ابن عامر؛ يعني[١] في رواية ابن ذكوان، ثمّ قال: الآخرون بالمدّ المتوسط، وأطولهم مدّاً عاصم[٢] انتهى، وهو صريح بتطويل مدّ عاصم على الآخرين؛ خلاف ما ذكره في «الإرشاد».

وقال أبو طاهر / بن سوار في «المستنير» عن (المنفصل): إن أهل الحجاز غير الأزرق وأبي الأزهر، عن ورش، والحلواني عن هشام، والولي عن حفص؛ من طريق الحمّاميّ، وأهلَ البصرة؛ يمكّنون الحرف من غير مدّ، قال: وإن شئت أن تقول اللفظ به[٣]، كاللفظ بهنّ عند لقائهن سائر حروف المعجم، وحمزة غير العبسي، وعلي بن سلم، والأعشى، وقتيبة؛ يمدّون مدّاً مشبعاً، من غير تمطيط ولا إفراط، قال[٤]: وكذلك ذكر أشياخنا عن أبي الحسن الحمّاميّ، في رواية النقاش عن الأخفش، الباقون بالتمكين والمدّ دون مدّ حمزة وموافقيه.

قال: وأحسن المدّ من كتاب الله عند استقبال همزة أو إدغام، كقوله تعالى: ﴿ حَآدَّ ٱللَّهَ ﴾ [المجادلة: ٢٢] ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿ طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١] ﴿ وَٱلْقَآئِمِينَ ﴾ [الحج: ٢٦]، ثمّ قال: فإن كان الساكن والهمزة في كلمة، فلا خلاف بينهم في المدّ والتمكين انتهى[٥]. ويفهم منه الخلاف فيما إذا[٦] كان الساكن في كلمتين، والله أعلم.

---

(١) قوله: (يعني... ذكوان) هو من كلام المؤلف، أما عبارة أبي العز فهي: الحمّاميّ عن ابن عامر.

(٢) النقل بتصرف في العبارة. انظر: الكفاية الكبرى: ٢٠٩-٢١٠.

(٣) في المستنير: (اللفظ بهن عند لقائهن همزة كاللفظ..).

(٤) تصحفت في المطبوع إلى: (كان).

(٥) المستنير: ١/ ٣٩٤-٣٩٥.

(٦) «إذا» من (ز) و(س) فقط.

وقال أبو الحسن عليّ بن فارس في «الجامع»: إن أهل الحجاز، والبصرة، والوليَّ عن حفص، وقتيبةَ؛ يعني من طريق ابن المرزبان[١]، لا يمدّون حرفاً لحرف، ثمّ قال: الباقون بإشباع المدّ، وأطولهم مدّاً حمزة والأعشى[٢].

وقال أبو عليّ المالكي في «الروضة»: فكان أطول الجماعة مدّاً حمزة، والأعشى، وابنُ عامر دونهما، وعاصمٌ في غير رواية الأعشى دونه، والكسائيّ دونه؛ غير أن قتيبة أطول أصحاب الكسائيّ مدّاً انتهى[٣]، وإنما ذكر ذلك في ‹المنفصل›.

وقال أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران في «الغاية» ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤] مدّ حرفاً لحرف؛ كوفي، وورش، وابن ذكوان، انتهى[٤]. ولم يزد على ذلك.

وقال في «المبسوط» عن ‹المنفصل›: أبو جعفر، ونافع[٥]، وابن كثير، وأبوعمرو، ويعقوب؛ لا يمدّون حرفاً لحرف، قال: وأمّا عاصم، وحمزة، والكسائيّ، وخلف، وابن عامر، ونافع برواية ورش؛ فإنهم يمدّون ذلك، وورش أطولهم مدّاً، ثمّ حمزة، ثم عاصم برواية الأعشى، الباقون يمدّون مدّاً وسطاً لا إفراط فيه، ثمّ قال: عن ‹المتصل›: ولم يختلفوا في مدّ الكلمة، وهو أن

---

(١) قوله: ‹يعني.... المرزبان› هو تفسير من المؤلف وليس من كلام ابن فارس.

(٢) الجامع: ٨٤-٨٦، وينبّه على أن العبارة الأخيرة وهي: ‹الباقون بإشباع.... والأعمش› ذكرها المؤلف بالمعني وليس بالنص.

(٣) الروضة: ٤٦٤.

(٤) الغاية: ١٥٨-١٥٩.

(٥) في المبسوط: ١٢٠: نافع برواية قالون وإسماعيل.

تكون المدّة والهمزة في كلمة واحدة، إلّا أن منهم من يفرط، ومنهم من يقتصر[١] كما ذكرنا في مذاهبهم في مدّ الكلمتين، انتهى[٢]. وهو نصّ في / تفاوت المتصل وفي اتفاق هشام، وابن ذكوان، وورش من طريقيه، على مدّ ‹المنفصل› وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وقال أبو الطاهر إسماعيل بن خلف في «العنوان»: إن ابن كثير، وقالون، وأبا عمرو، يترك الزيادة في ‹المنفصل› ويمدّ ‹المتصل› زيادة مشبعة، وإن الباقين[٣] بالمدّ المشبع في ‹الضربين›، وأطولهم مدّاً؛ ورش وحمزة،[٤] وكذا ذكر في «الاكتفاء»، وكذا نصّ شيخه عبد الجبار الطرسوسي في «المجتبى».

فهذا ما حضرني من نصوصهم، ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب، وأنّه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القرّاء، إلّا وذكر له ما يليها، وكلّ ذلك يدل على شدّة قرب كل مرتبة مما يليها، وأنّ مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض، والمدّ المشبع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك.

وهذه المراتب تجري في ‹المنفصل› ويجري منها في ‹المتصل› الاثنان الأخيران؛ وهما الإشباع، والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه

(١) كذا بالراء، وفي المبسوط: بالدال، ولعلّها الصواب والأنسب لقوله: يفرط.

(٢) المبسوط: ١٢٠-١٢٢، مع التنبيه على أنه -المبسوط- ليس من مصادر المؤلف في (الطرق).

(٣) في المطبوع: «الباقون» بالرفع، وهو خطأ ولحن.

(٤) النقل بتصرف، العنوان: ٤٣.

غالبهم، وتحكم المشافهة حقيقته، ويبيّن الأداء كيفيته، ولا يكاد تخفى معرفته عن أحد، وهو الذي استقرّ عليه رأي المحقّقين من أئمتنا، قديماً وحديثاً، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسي وصاحبه أبو الطاهر ابن خلف، وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي، ولذلك لم يذكر في «قصيدته» في (الضربين) تفاوتاً، ولا نبّه عليه، بل جعل ذلك مما تحكمه المشافهة في الأداء، وبه أيضاً كان يأخذ الأستاذ أبو الجود غياث بن فارس، وهو اختيار الأستاذ المحقّق أبي عبد الله محمد بن القصاع الدمشقي، وقال: هذا الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يكاد يتحقّق غيره.

قلت: وهذا الذي أميل إليه، وآخذ به غالباً، وأعوّل عليه، فآخذ في (المنفصل) بالقصر المحض؛ لابن كثير، وأبي جعفر، من غير خلاف عنهما، عملاً بالنصوص الصريحة، والروايات الصحيحة، ولقالون بالخلاف من طريقيه، وكذلك ليعقوب من روايتيه جمعاً بين الطرق، ولأبي عمرو إذا أدغم الإدغام الكبير، عملاً بنصوص من تقدّم، وأُجْرِي الخلاف عنه مع الإظهار؛ لثبوته نصّاً وأداء، / وكذلك آخذ بالخلاف عن حفص من طريق عمرو بن الصباح عنه، كما تقدّم، وكذا آخذ بالخلاف عن هشام من طريق الحلواني؛ جمعاً بين طريقي المشارقة والمغاربة، واعتماداً على ثبوت (القصر) عنه من طريق العراقيين قاطبة.

وأمّا الأصبهانيّ عن ورش، فإنني آخذ له بالخلاف كقالون[1]؛ لثبوت

(١) في المطبوع: «القالون» باللام، وهو خطأ وتحريف.

الوجهين جميعاً عنه نصّاً عمّن ذكرنا من الأئمة، وإن كان القصر أشهر عنه، إلّا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطاه ولا نخلطه بسواه.

ثمّ إني آخذ في (الضربين) بالمدّ المشبع من غير إفراط؛ لحمزة، وورش؛ من طريق الأزرق، على السواء، وكذا في رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه، كما قدّمنا من مذهب العراقيين، وآخذ له من الطريق المذكورة أيضاً ومن غيرها، ولسائر القراء ممن مدّ (المنفصل) بالتوسط في (المرتبتين)، وبه آخذ أيضاً في (المتصل) لأصحاب (القصر) قاطبة، وهذا الذي أجنح إليه، وأعتمد غالباً عليه، مع أني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب، ولا أردّه، كيف وقد قرأت به على عامّة شيوخي، وصحّ عندي نصّاً وأداء عمّن قدّمته من الأئمة.

وإذا أخذت به كان القصر في (المنفصل) لمن ذكرته عنه، كابن كثير، وأبي جعفر، وأصحاب الخلاف؛ كقالون وأبي عمرو ومن معهما[1]، ثم فوق القصر قليلاً في (المتصل) لمن قصر (المنفصل) وفي (الضربين) لأصحاب الخلاف فيه، ثم فوقها قليلاً للكسائي، وخلف، ولابن عامر سوى من قدّمنا عنه في الروايتين، ثم فوقها قليلاً لعاصم، ثمّ فوقها قليلاً لحمزة، وورش، والأخفش عن ابن ذكوان؛ من طريق العراقيِّين وليس عندي فوق هذه مرتبة، إلّا لمن يسكت على (المدّ) كما تقدم وسيأتي، هذا إذا أخذت بالتفاوت في (الضربين) كما هو مذهب الداني وغيره.

---

(١) في المطبوع: «تبعهما».

وأمّا إذا أخذت بالتفاوت في ‹المنفصل› فقط كما هو مذهب من ذكرت من العراقيين وغيرهم، فإن مراتبهم عندي في ‹المنفصل› كما ذكرت آنفا، ويكون ‹المتصل› بالإشباع على وتيرة واحدة.

وكذلك لا أمنع التفاوت في المدّ اللازم على ما قدّمت، غير[1] أنّي أختار ما عليه الجمهور، والله الموفِّق.

وقد انفرد أبو القاسم بن الفحّام في «التجريد» / عن الفارسيّ، عن الشريف الزيدي، عن النقاش، عن الحلوانيّ عن هشام بإشباع المدّ في ‹الضربين›[2]، فخالف سائر الناس في ذلك، والله أعلم.

تنبيه: من ذهب إلى عدم تفاوت ‹المتصل› فإنه يأخذ فيه بالإشباع كأعلى مراتب ‹المنفصل›، وإلّا يلزم منه تفضيل ‹المنفصل› *على ‹المتصل›*[3]، وذلك لا يصح، فليعلم،[4] وبهذا يتضح أن المدّ للساكن اللازم، هو الإشباع، كما هو مذهب المحقّقين، والله أعلم.

وأمّا المدّ للساكن العارض؛ وقد يقال له أيضاً الجائز، والعارض، فإن لأهل الأداء من أئمّة القرّاء فيه ثلاثة مذاهب:

الأول: الإشباع، كاللّازم؛ لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض، قال الداني:

---

(١) في المطبوع: «إلا» بدل (غير) وليس في النسخ.

(٢) التجريد: ٩ب.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت) و(ظ) والمطبوع، وكتب في (س) و(ك) في الحاشية ووضع عليه: صح.

(٤) في المطبوع: «فيعلم».

وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين، قال: وبذلك كنت أقف على الخاقاني؛ يعني خلف بن إبراهيم بن محمد المصري[١].

قلت: وهو اختيار الشاطبي لجميع القرّاء، وأحد الوجهين في «الكافي»[٢]، واختاره بعضهم[٣] لأصحاب التحقيق؛ كحمزة، وورش، والأخفش عن ابن ذكوان؛ من طرق[٤] العراقيين، ومن نحا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره.

الثاني: التوسط؛ لمراعاة اجتماع الساكنين، وملاحظة كونه عارضاً، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، واختيار أبي بكر الشذائي، والأهوازي، وابن شيطا، والشاطبيّ أيضاً، والداني، قال: وبذلك كنت أقف على أبي الحسن، وأبي الفتح، وأبي القاسم؛ يعني عبد العزيز بن جعفر بن خواستي الفارسي، قال: وبه حدّثني الحسن بن شاكر[٥]، عن أحمد بن نصر؛ يعني الشذائي، قال: وهو اختياره، قال: وعلى ذلك ابن مجاهد وعامّة أصحابه[٦].

قلت: وهو الذي في «التبصرة»[٧] واختاره بعضهم[٨] لأصحاب (التوسط)

(١) جامع البيان:١/ ق:٨٥/ أ.

(٢) الكافي: ٢١-٢٢.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٨٥/ أ.

(٤) في المطبوع: (طريق) بالإفراد.

(٥) في المطبوع: «الحسين» وهو خطأ، لم أعرفه.

(٦) جامع البيان:١/ ق: ٨٥/ أ.

(٧) التبصرة: ٢٦٨.

(٨) هو الداني كما ذكر في جامع البيان:١/ ق: ٨٥/ أ.

وتدوير القراءة، كالكسائيّ، وخلف في اختياره، وابن عامر في مشهور طرقه، وعاصم في عامّة رواياته.

الثالث: القصر؛ لأن السكون عارض فلا يعتدّ به؛ ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف، نحو ‹القدر›، و‹الفجر›، وهو مذهب أبي الحسن عليّ بن عبدالغني الحُصْري، قال في «قصيدته»:

وإن يتطرف[1] عند وقفك ساكن فقف دون مدّ ذاك رأيي بلا فَخْرِ /

فجمعك بين الساكنين يجوز إن وقفت وهذا من كلامهم الحـر

وهو اختيار أبي إسحاق الجعبري وغيره، والوجه الثاني في «الكافي»[2]، وقد كره ذلك الأهوازي، وقال: رأيت من الشيوخ من يكره المدّ في ذلك فإذا طالبته باللفظ[3] قاله في الوقف بأدنى تمكين في اللفظ، بخلاف ما يعبّر به،[4] وكذلك لم يرتضه الشاطبيّ، واختاره بعضهم لأصحاب الحدر، والتخفيف، ممن قصر ‹المنفصل›، كأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب وقالون، قال الداني: وكنت أرى أبا عليّ شيخنا، يأخذ به في مذاهبهم، وحدّثني به عن أحمد بن نصر[5].

قلت: الصحيح جواز كلّ من الثلاثة، لجميع القراء، لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع؛ إلّا عند من أثبت تفاوت المراتب في اللازم؛ فإنه

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (يتطرق) بالقاف.

(٢) انظر: الكافي: ٢٢، إبراز المعاني: ١/ ٣٣٦، كنز المعاني: ٢/ ٣٦٥.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (في اللفظ).

(٤) لم أجده في «الوجيز».

(٥) جامع البيان:١ ق:٨٥/ أ.

يُجوّز فيه لكل ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة، وما دونها، للقاعدة المذكورة، ولا يجوّز ما فوقها بحال، كما سيأتي إيضاحه آخر الباب، والله أعلم[١].

وبعضهم فرّق بين عروض سكون الوقف، وبين عروض سكون «الإدغام الكبير» لأبي عمرو؛ فأجرى الثلاثة له في الوقف، وخصّ الإدغام بالمدّ، وألحقه باللّازم، كما فعل أبو شامة في باب «المدّ»[٢]، والصواب أنّ سكون إدغام أبي عمرو عارض؛ كالسكون في الوقف، والدليل على ذلك؛ إجراء أحكام الوقف عليه من؛ الإسكان، والرّوم، والإشمام، كما تقدّم.

قال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري: ولأبي عمرو في الإدغام إذا كان قبله حرف مد ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والمدّ كالوقف، ثم مثله، وقال: نص عليها أبو العلاء، قال: والمفهوم من عبارة الناظم؛ يعني الشاطبي، في باب «المدِّ» المدُّ[٣][٤].

قلت: أما ما وقفت عليه من كلام أبي العلاء فتقدم آخر باب «الإدغام الكبير»، وأمّا الشاطبي فنصّه على كون الإدغام عارضاً، قد يفهم منه المدُّ وغيرُه؛ على أن الشاطبيّ لم يذكر في «ساكن الوقف» قصراً، بل ذكر وجهين[٥] وهما:

---

(١) انظر ص: ٨٥٧.

(٢) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٣) (المدّ) الثانية سقطت من المطبوع.

(٤) انظر: كنز المعاني: ٢/ ٣٠٥.

(٥) وذلك قوله:... وعند سكون الوقف وجهان أصّلا.

فلم يصرّح الشاطبي بالوجهين، فقول المؤلف رحمه الله: (هما الطول والتوسط) هذا شرح منه لعبارة الشاطبي، وقد خالفه في ذلك غيره، والله أعلم.

انظر: الشاطبية: ١٥، إبراز المعاني: ١/ ٣٣٥، كنز المعاني: ٢/ ٣٦٢-٣٦٣.

الطول، والتوسط، كما نصّ السخاويّ في «شرحه»[١]، وهو أخبر بكلام شيخه ومراده، وهو الصواب في شرح كلامه؛ لقوله[٢] بعد ذلك:

وفي عَينٍ[٣] الوجهان

فإنه يريد الوجهين المتقدّمين من الطول والتوسط؛ بدليل قوله: / (والطُّولُ فُضِّلا)[٤] ولو أراد (القصر) لقال: والمدّ فضّلا، فمقتضى اختيار الشاطبي عدم (القصر) في سكون الوقف، فكذلك سكون (الإدغام الكبير) عنده، إذ لا فرق بينهما عند من روى (الإشارة) في الإدغام.

ولذلك كان ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾ [الصافات: ١] لحمزة؛ ملحقاً باللازم، كما تقدم في أمثلتنا[٥]، فلا يجوز له فيه إلا ما يجوز في ﴿دَآبَّةٍ﴾، و﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾، ولذلك لم يجز له فيه الرّوم كما نصّوا عليه، فلا فرق حينئذ بينه وبين ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [النمل: ٣٦] له، وليعقوب، كما لا فرق لهما بينه وبين (لام)، من ﴿الٓمٓ﴾، وكذلك حكم إدغام ﴿أَنسَابَ بَّيۡنَهُمۡ﴾ [المؤمنون: ١٠١] ونحوه لرويس، و﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ [الأحقاف: ١٧] لهشام، ونحو ذلك من ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤][٦]، و(تاءات) البزي وغيره.

أمّا أبو عمرو؛ فإن من روى الإشارة عنه في (الإدغام الكبير) كصاحب «التيسير» و«الشاطبية» والجمهور، فإنه لا فرق بينه وبين الوقف، ومهما كان

(١) هو (فتح الوصيد).

(٢) الضمير للشاطبي.

(٣) أي من قوله تعالى ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] و﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢].

(٤) الشاطبية: ١٥

(٥) انظر ص: ٧٨٧.

(٦) وكتبت في المطبوع ﴿أتأمرني﴾ بزيادة همزة الاستفهام، وهو خطأ وتحريف.

مذهبه في الوقف فكذلك في الإدغام؛ إن مدّاً فمدّ، وإن قصراً فقصر، ولـذلك لم نر أحداً منهم نصَّ على المدّ في (الإدغام) إلا ويرى المـدّ في الوقـف؛ كـأبي العـز، وسبط الخياط، وأبي الفضل الرازي، والجاجاني وغيرهم؛ ولا نعلم أحداً مـنهم ذكر المدّ في الإدغام وهو يرى القصر في الوقف.

وأمّا من لا يرى الإشارة في (الإدغام) فيحتمل أن يلحقه باللازم لجريه مجراه لفظاً، ويحتمل أن يفرق بينهما؛ من حيث إن هذا جائز وذاك واجب، فإن ألحقـه به وكان ممن يرى التفاوت في مراتب اللازم؛ كابن مهران، وصاحب «التجريد» أخذ له فيه بمرتبته في اللازم، وهو (الدنيا) قولاً واحداً، وإن كـان ممـن لا يـرى التفاوت فيه؛ كالهذلي أخذ له (بالعليا)، إذ لا فرق بينه وبين غيره في ذلك، ولذلك نصَّ الهذلي في (الإدغام) على المدّ فقط، ولم يلحقه باللازم، بل أجراه مجرى الوقف والحكم فيه ما تقـدّم، والله أعلـم، والأَوجُـه في ذلـك أوجُـه اختيـار لا أوجـه اختلاف، فبأيّ وجه قرأ أجزأ، والله أعلم.

قلت: والاختيار هو الأوّل، أخذاً بالمـشهور، وعمـلاً بـما عليـه الجمهـور، وطرداً للقياس وموافقة لأكثر الناس.

فإن قيل: لم ثبت حرف المدّ من الصلة وغيرها، مع لقائه الساكن المدغم في / ٣٣٨/١
(تاءات) البزي وغيره، حتى احتيج في ذلك إلى زيادة المدّ لالتقاء الساكنين، وهلّا حذف حرف المدّ على الأصل، كما حذف في نحو: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ ﴾ [التوبة: ٦١]، و﴿ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿ وَلَا ٱلَّذِينَ ﴾ [النساء: ١٨]؟

فالجواب: أن الإدغام في ذلك طارئ على حرف المدّ، فلم يحذف لأجله، فهو

مثل إدغام ﴿ دَآبَّةٍ ﴾ [هود: ٦]، و ﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ [عبس: ٣٣]، فلم يحذف حرف المدّ خوفاً من الإجحاف باجتماع إدغامٍ طارئ وحذف.

أمّا إدغام اللام في ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ [الرعد: ٢٠] و ﴿ ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد: ٢٤] ونحوه، فأصل لازم، وليس بطارئ على حرف المدّ، فإنه كذلك أبداً كان قبله حرف مدّ أو لم يكن، فحذف حرف المدّ للساكن طرداً للقاعدة، فلم يقرأ ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ ﴾ [التوبة: ٦١]، كما لم يثبت حرف المدّ في نحو ﴿ قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا ﴾ [النمل: ٤٧] و ﴿ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ ﴾ [التحريم: ١٠].

وإلى هذا أشار الداني حيث قال في «جامع البيان»: وإذا وقع قبل (التاء) المشدّدة حرف مدّ ولين؛ ألف، أو واو، نحو ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾ [البقرة: ٢٦٧] و ﴿ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴾ [عبس: ١٠] وشبههما، أثبت في اللفظ، لكون التشديد عارضاً فلم يعتدّ به في حذفه، وزيد في تمكينه؛ ليتميز بذلك الساكنان أحدهما من الآخر فلا يلتقيا[1].

وكذلك الحكم في ﴿ ٱثْنَا عَشَرَ ﴾ [التوبة: ٣٦] في قراءة من سكّن العين[2]، نصّ أيضاً على ذلك في «الجامع»[3].

---

(١) جامع البيان: ٢/ ق: ٢٢ب.

(٢) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: النشر: ٢/ ٢٧٩.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ٧٣/أ.

فصل

وأمّا ما وقع فيه حرف المدّ بعد الهمز(١)، نحو ما مثلنا به أوّلاً؛ فإن لورش من طريق الأزرق، مذهباً اختص به، سواء أكانت الهمزة في ذلك ثابتة عنده، أو مغيَّرة في مذهبه.

فالثابتة، نحو: ﴿ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٩]، و ﴿وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، و ﴿وَإِيتَآيِٕ﴾ [النحل: ٩٠]،(٢) و﴿لِإِيلَٰفِ﴾ [قريش: ١]، و﴿دُعَآءِيٓ﴾ [نوح: ٦]، و ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]، و ﴿ٱلنَّبِيِّـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦١]، و ﴿وَءَاتَوُاْ﴾ [البقرة: ٢٧٧]،(٣) و ﴿يَـُٔوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و ﴿ٱلنَّبِيُّـِٔونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

والمغيَّرة له؛ إما أن تكون (بين بين) وهو ﴿ءَامَنتُم﴾ في [الأعراف: ١٢٣] و [طه: ٧١] و [الشعراء: ٤٩]، و ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ في [الحجر: ٦١]، ﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ في [القمر: ٤١]، أو بالبدل، وهو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ في [الأنبياء: ٩٩] و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ في [الشعراء: ٤]، أو بالنقل، نحو: ﴿ٱلْأٓخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [التوبة: ٢٣] ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢] ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] ﴿أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ﴾ [الصافات: ٦٩] ﴿قُلْ إِي وَرَبِّيٓ﴾ [يونس: ٥٣] ﴿قَدْ أُوتِيتَ﴾ [طه: ٣٦] وشبه ذلك / فإن ورشاً؛ من طريق الأزرق، مدّ ذلك كلّه، على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك.

---

(١) وهو المعروف بمدّ البدل.

(٢) في المطبوع: «أتيا» تصحيف.

(٣) في المطبوع: «أتوا» تصحيف.

فروى (المدّ) في جميع الباب: أبـو عبـد الله بـن سـفيان صـاحب «الهـادي»، وأبو محمد مكي صاحب «التبصرة»، وأبو عبد الله بن شريح صاحب «الكافي»، وأبو العباس المهدوي صـاحب «الهدايـة»، وأبـو الطـاهر بـن خلـف صـاحب «العنوان»، وأبو القاسم الهذلي، وأبو الفضل الخزاعي، وأبو الحـسن الحـصري، وأبو القاسم بن الفحّام صاحب «التجريد»، وأبو الحسن(١) بن بلّيمـة صـاحب «التلخيص»، وأبو علي الأهوازيّ، وأبو عمرو الداني؛ من قراءته على أبي الفتح، وخلف بن خاقان، وغيرهم من سائر المصريّين والمغاربـة، زيـادة المـدّ في ذلـك كله(٢).

ثمّ اختلفوا في قدر هذه الزيادة، فذهب الهذليّ فيما رواه عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحـدّاد، إلى الإشـباع المفـرط، كـما هـو مذهبـه عنـه في المـدّ (المنفصل) كما تقدم، قال: وهو قول محمد بن سفيان القروي، وأبي الحسين؛ يعني الخبازي، عن أبي محمد المصري؛ يعني عبد الرحمن بن يوسف؛ أحد أصحاب ابن هلال(٣).

وذهب جمهور من ذكرنا إلى أنه الإشباع من غير إفراط، وسوَّوْا بينه وبين ما تقدم على الهمزة، وهو أيضاً ظاهر عبارة «التبصرة» و«التجريد».

---

(١) كذا في جميع النسخ: «أبو الحسن» ولعله سبق قلم صوابه «أبو علي الحسن».

(٢) انظـر: الهـادي: ق: ٤، التبـصرة: ٢٥٨، الكـافي: ١٧، العنـوان: ٤٤، التجريـد: ق:٩/ ب، تلخـيص العبارات: ٢٦.

(٣) لم أجده في النسخة التي لدي من «الكامل».

وذهب الداني، والأهوازي، وابن بلّيمة، وأبو علي الهراس؛ فيما رواه عن أبي[1] عديّ إلى التوسط، وهو اختيار أبي علي الحسن بن بلّيمة[2].

وذكر أبو شامة أن مكّيّاً ذكر كلّا من الإشباع والتوسط[3]، وذكر السخاويّ عنه الإشباع فقط.

قلت: وقفت له[4] على مؤلَّف انتصر فيه للمدّ في ذلك، وردَّ على من ردّه، أحسن في ذلك وبالغ فيه، وعبارته في «التبصرة» تحتمل الوجهين جميعاً، وبالإشباع قرأت من طريقه.

وذهب إلى (القصر) فيه أبو الحسن طاهر بن غلبون، وردَّ[5] في «تذكرته» على من روى المدّ وأخذ به وغَلّط أصحابه، وبذلك قرأ الداني عليه، وذكره أيضاً ابن بليمة في «تلخيصه»، وهو اختيار الشاطبي حسب ما نقله أبو شامة عن أبي الحسن السخاوي عنه، قال أبو شامة: وما قال به ابن غلبون هو الحق،[6] انتهى.

---

(١) في المطبوع: «ابن»، وهو تصحيف.

(٢) قول المؤلّف إن اختيار ابن بلّيمة التوسط، يخالف نصّ عبارة ابن بلّيمة نفسِه، إذ قال: «وأما همزة ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] و﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤] على قراءة نافع فإن بعض شيوخنا يشيرون بمدّة يسيرة وبعضهم يمنعون، والقصر -والله أعلم- أصوبُ، لعلّة الفرق بين الخبر والاستخبار.» تلخيص العبارات: ٢٦.

(٣) الذي نصَّ عليه أبو شامة أن مكيا نص على المدّ، ولم يذكر أبو شامة التوسط. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٢٥.

(٤) الضمير يعود على مكّي، والمؤلَّف المذكور رسالة صغيرة مطبوعة بعنوان «تمكين المدّ في ﴿آتى﴾ و﴿آمن﴾ و ﴿آدم﴾ وشبهه» بتحقيق د/ أحمد حسن فرحات. سنة ١٤٠٤ هـ في دار الأرقم بالكويت.

(٥) انظر: التذكرة: ١/ ١٠٨.

(٦) إبراز المعاني: ١/ ٣٣٢.

وهو اختيار مكّي فيما / حكاه عنه أبو عبد الله الفاسي[١]، وفيه نظر[٢]، وقد اختاره أبو إسحاق الجعبريّ[٣].

وأثبت الثلاثة جميعاً أبو القاسم الصفراوي في «إعلانه»، والشاطبي في «قصيدته»، وضعَّف المدّ الطويل[٤].

والحقّ في ذلك: أنه قد[٥] شاع وذاع، وتلقّته الأمة بالقبول، فلا وجه لردّه، وإن كان غيره أولى منه، والله أعلم.

وقد اتفق أصحاب المدّ في هذا الباب عن ورش، على استثناء كلمة واحدة، وأصلين مطّردين:

---

(١) في المطبوع: «الفارسي»، وهو خطأ. قال الفاسي: «واختار مكي القصر مع إجازته المدّ». اللآلي الفريدة: ١/ ٤١ب.

(٢) لعل النظر بسبب تصريح مكي أنه قرأ بالمدّ حيث قال: وبالمدّ قرأت له. اهـ

ويحتمل أن يكون الفاسي يقصد أن اختيار مكي للقصر هو من حيث التوجيه والترجيح والاختيار، لا من حيث الرواية، لأنه حكي عنه ما صرح به في «الكشف»، حيث قال مكي: وحجة من لم يمكن مدّه، وعليه سائر القراء...فلم يمكن مدّه، وهو الاختيار، لإجماع القراء على ذلك، ولأن الرواة غير ورش عن نافع على ترك مدّه؛ ولأن البغداديين رووا عن ورش ترك تمكين مدّه، فمدّه في الرواية قليل، إنما رواه المصريون عن ورش، لكنه كثير الاستعمال بالمغرب... اهـ

انظر: التبصرة: ٢٥٨، الكشف: ١/ ٤٧-٤٨، تمكين المدّ: ٢٢، اللآلي الفريدة: ١/ ق٤١ب.

(٣) صرح بذلك في كنز المعاني: ٢/ ٣٥٣.

(٤) قال: وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولاً

ووسطه قوم.............

الشاطبية: ١٤.

(٥) «قد» سقطت من المطبوع.

فالكلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾ كيف وقعت، نحو: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥] ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦][1] ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾ [النحل:٦١]، نصَّ على استثنائها؛ المهدوي، وابن سفيان، ومكّي وابن شريح، وكلّ من صرّح بمدّ المغيّر بالبدل.

وكون صاحب «التيسير» لم يذكره في «التيسير» فإنه اكتفى بذكره في غيره، وكأنّ الشاطبي رحمه الله ظنّ بكونه لم يذكره في «التيسير» أنه داخل في الممدود لورش، بمقتضى الإطلاق، فقال:

....

وبعضهم يؤاخذكم[2] ....

أي وبعض رواة المدّ قصر ﴿يُؤَاخِذُ﴾، وليس كذلك، فإنّ رواة المدّ مجمعون على استثناء ﴿يُؤَاخِذُ﴾ فلا خلاف في قصره[3]، قال الداني في» إيجازه»: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ و ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ حيث وقع، قال: وكأنّ ذلك عندهم من (واخذت) غير مهموز.

وقال في «المفردات»: وكلّهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾ وبابه، وكذلك استثناها في «جامع البيان»، ولم يحك فيها خلافاً[4].

---

(١) وكتب في المطبوع: ﴿يواخذنا﴾ وهو خطأ.

(٢) وقد تبع ابن برّي الشاطبي في ذكره الخلاف فقال: وفي يواخذ الخلاف وقعا.

انظر: الشاطبية: ١٥، النجوم الطوالع: ٥٧.

(٣) قال المؤلّف: «واتفقوا على استثناء ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ حيث وقع، وما ذكر في الشاطبية من خلاف فوَهْمٌ.» تقريب النشر: ٢٠.

(٤) لم أجد ما ذكره المؤلف في «المفردات» للداني. وانظر: جامع البيان: ١/ ق:٧٩/ ب.

وقال الأستاذ أبو عبد الله بن القصّاع: وأجمعوا على ترك الزيادة للألف في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل:٦١] حيث وقع، نصَّ على ذلك الداني، ومكي، وابن سفيان، وابن شريح.

قلت: وعدم استثنائه في «التيسير» إمّا لكونه من: (واخذ)[١] كما ذكره في «الإيجاز» فهو غير ممدود، أو من أجل لزوم البدل له، فهو كلزوم النقل في «ترى»، فلا حاجة إلى استثنائه، واعتمد على نصوصه في غير «التيسير»، والله أعلم.

وأما الأصلان المطردان:

فأحدهما: أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح، **وهما**[٢] من كلمة واحدة، وهو ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الإنسان: ٢٣].

و ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩] و ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] ﴿مَذْءُومًا﴾ [الأعراف: ١٨] / و ﴿مَسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، واختلف في علّة ذلك، فقيل: لأمن الخفاء[٣] بعده، وقيل: لتوهم النقل، فكأنّ الهمزة معرّضة للحذف[٤].

---

(١) أنكر بعض اللغويين كالفيروزابادي هذه اللغة وقال: لا تقل: (واخذه) ونسبها غيره للعامة، وتعقّب الفيومي عليهم هذا الإنكار بقوله:... آخذ، وتبدل واواً في لغة اليمن، فيقال: واخذه مواخذة، وقرئ بها في المتواتر فكيف تُنكَر أو يُنهى عنها. اهـ وقال ابن الباذش: لا يعرف أهل اللغة (واخذ).
انظر: القاموس، والمصباح، والتاج (أخذ)، الإقناع: ١/ ٤٧٤.

(٢) في المطبوع: «وكلاهما».

(٣) في (ز): «الإخفاء».

(٤) انظر: الدر النثير: ٢/ ٢٣٨.

قلت: وظهر لي في علّة ذلك؛ أنه لما كانت الهمزة فيه محذوفة رسماً، ترك زيادة المدّ فيه تنبيهاً على ذلك، وهذه هي العلّة الصحيحة في استثناء ﴿ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ عند من استثناها، والله أعلم.

فلو كان الساكن قبل الهمز، حرف مدّ أو حرف لين، كما تقدم في مُثُلنا، فهُمْ عنه فيه على أصولهم المذكورة.

وانفرد صاحب «الكافي» فلم يمدّ الواو بعد الهمزة في ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾، فخالف سائر أهل الأداء، الراوين مدّ هذا الباب عن الأزرق[1].

والثاني: أن تكون الألف بعد الهمزة مبدلة من التنوين في الوقف، نحو ﴿دُعَآءً ﴾ [البقرة: ١٧١] وما بعده و ﴿نِدَآءً ﴾ و ﴿ هُزُوًا ﴾ و ﴿مَلْجَـًٔا ﴾ [التوبة: ٥٧]؛ لأنها غير لازمة، فكان ثبوتها عارضاً، وهذا أيضاً مما لا خلاف فيه.

ثمّ اختلف رواة المدّ عن ورش؛ في ثلاث كلم، وأصل مطرد:

---

(١) ليس في «الكافي» المطبوع ما يدلّ على ما ذكره عنه المؤلّف من أنه لم يمدّ الواو بعد الهمزة، بل كلامه – الكافي– هو في الواو التي قبل الهمزة، قال: وإذا انفتح ما قبل الواو والياء الساكنين، وجاء بعدهما همزة في كلمة واحدة فورش وحده يمدّها مداً وسطاً نحو ﴿شَىْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، إلى أن قال: وقد قرأت له أيضاً بإشباع المدّ في ذلك كلّه، وخالف أصله في ﴿مَوْئِلًا ﴾ [الكهف: ٥٨] و ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ [التكوير: ٨] و ﴿سَوْءَٰتِهِمَا ﴾ [الأعراف: ٢٠] و ﴿سَوْءَٰتِكُمْ ﴾ [الأعراف: ٢٦] فلم يمدّهن. وقرأ الباقون ذلك كله بغير مد. اهـ قال المالقي: نصّ الإمام – ابن شريح – على الزيادة في ألف (سوءات) فبقي ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ غير مستثنى، فالظاهر أنه بغير زيادة عنده مثل ﴿ مَذْءُومًا ﴾ والله أعلم. اهـ ثمّ وجدت ابن سفيان نصّ على عدم مدّ ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ فقال: وخالف –ورش– أصله في ﴿مَوْئِلًا ﴾ و ﴿سَوْءَٰتِهِمَا ﴾ و ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ فلم يمدّ. اهـ الهادي: ق٥/ أ فلعل في عبارة المؤلف سهواً أو سبق قلم من «الهادي» إلى «الكافي»، هذا إن صحّ أن عبارة «الهادي» تشمل الواو التي بعد الهمزة، وليس التي قبلها، والله أعلم.

انظر: الكافي: ١٨–١٩، التجريد: ق٩ب، الدر النثير: ٢/ ٢٣٥.

فالأولى من الكلم: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ حيث وقعت، نصَّ على استثنائها أبو عمرو الداني وأصحابه، وتبعه على ذلك الشاطبي، فلم يحك فيها خلافاً، ووُجِّه بطول الكلمة، وكثرة دورها، وثقلها بالعجمة، مع أنها أكثر ما تجيء مع كلمة ﴿بَنِيٓ﴾، فتجتمع ثلاث مدّات فاستثنى مدّ الياء تخفيفاً[1].

ونصَّ على مدّها[2] ابن سفيان، وأبو الطاهر بن خلف، وابن شريح[3]، وهو ظاهر عبارة مكّي، والأهوازي، والخزاعي، وأبي القاسم بن الفحّام، وأبي الحسن الحصري؛ لأنهم لم يستثنوها.

الثانية: ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ المستفهَم بها في حرفي يونس: [٥١، ٩١] ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ أعني المدَّ بعد اللام، فنصَّ على استثنائها ابن سفيان، والمهدوي وابن شريح[4]. ولم يستثنها مكّي في كتبه، ولا الداني في «تيسيره»، واستثناها في «الجامع»[5]، ونصَّ في غيرهما بخلاف فيها، فقال في «الإيجاز» و«المفردات»: إن بعض الرواة لم يزد في تمكينها[6]. وأجرى الخلاف فيها الشاطبي.

الثالثة: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ في سورة النجم: [٥٠]، لم يستثنها صاحب «التيسير»

(١) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٢٧-٣٢٨.

(٢) في المطبوع: «تخفيفها» وهو خطأ وتحريف.

(٣) انظر: الهادي:ق:٤، العنوان: ٤٤، الكافي: ١٧.

(٤) انظر: الهادي:ق:٤، العنوان: ٤٤، الكافي: ١٧.

(٥) جامع البيان: ق:٧٩/ ب.

(٦) لم أجد ذلك في «المفردات».

فيه واستثناها في «جامعه»، ونصَّ على الخلاف في غيرهما كحرفي ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ في يونس: [٥١، ٩١]./

ونصَّ على استثنائها مكّي، وابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وأمّا صاحب «العنوان» وصاحب «الكامل» والأهوازي، وأبو معشر، وابن بلّيمة فلم يذكروا: ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾، و ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾، بل ولا نصّوا على الهمز المغيّر في هذا الباب، ولا تعرّضوا له بمثالٍ ولا غيره، وإنّما ذكروا الهمز المحقّق ومثّلوا به.

ولا شكّ أن ذلك يحتمل شيئين: أحدهما، أن يكون ممدوداً على القاعدة الآتية آخر الباب؛ لدخوله في الأصل الذي ذكروه، إذ تخفيف الهمز بالتليين، أو البدل، أو النقل، عارض، والعارض لا يعتدّ به على ما سيأتي في القاعدة، والاحتمال الثاني: أن يكون غير ممدود؛ لعدم وجود همز محقّق في اللفظ.

والاحتمالان معمول بهما عندهم، كما تمهّد في القاعدة الآتية، غير أن الاحتمال الثاني عندي أقوى في مذهب هؤلاء، من حيث إنهم لم يذكروه، ولم يمثّلوا بشيء منه، ولا استثنوا منه شيئاً، حتى ولا مما أجمع على استثنائه، وكثير منهم ذكر (القصر) فيما أجمع على مده من (المتصل) إذا وقع قبل الهمزة المغيّرة، فهذا أولى.

وأمّا صاحب «التجريد» فإنه نصَّ على المدّ في المغيّر بالنقل في آخر باب (النقل)؛ فقال: وكان ورش إذا نقل حركة الهمز التي بعدها حرف مدّ إلى الساكن

قبلها، أبقى المدّ على حاله قبل النقل[١]. انتهى. وقياس ذلك المغيّر بغير النقل؛ بل هو أحرى والله أعلم.

وكذلك الداني في «التيسير» وفي سائر كتبه، لم ينصّ إلا على المغيّر بنقل، أو بدل، فقال: سواء كانت محقّقة؛ أي الهمزة، أو ألقى حركتها على ساكن قبلها، أو أبدلت، ثمّ مثّل بالنوعين، ولم ينصّ على المسهّل ‹بين بين›، ولا مثّل به، ولا تعرّض إليه.

فيحتمل أن يكون تركُه ذِكْر هذا النوع لأنه لا يرى زيادة التمكين فيه؛ إذ لو جازت زيادة تمكينه لكان كالجمع بين أربع ألفات؛ وهي الهمزة المحقّقة، والمسهّلة ‹بين بين›، والألف المبدلة[٢]، فلو مدّها لكانت كأنها ألفان، فيجتمع أربع ألفات، وبهذا علّل ترك إدخال الألف بين الهمزتين في ذلك، كما سيأتي في موضعه.

فإن قيل: لو كان كذلك لذكره مع المستثنيات، فيمكن أن يجاب بأن ذلك / غير لازم، لأنه إنما استثنى ما هو من جنس ما قدّر، وذلك أنه لما نصَّ على التمكين بعد الهمزة المحقّقة[٣] والمغيّرة بالنقل، أو بالبدل. خاصّة، ثم استثنى مما بَعْدُ[٤] الهمزةَ المحقّقةَ، فهذا استثناء من الجنس، فلو نصَّ على استثناء ما بعد الهمزة المغيّرة بـ‹بين بين› لكان استثناء من غير الجنس، فلم يلزم ذلك،

(١) لم أجد هذا النص في «التجريد»، انظر: التجريد: ق: ٩و١٠.

(٢) «المبدلة» من (ز) و(ك).

(٣) في (س): ‹المخففة› بالخاء المعجمة والفاء.

(٤) الضبط من (س).

واستثناؤه ما بعد الهمزة المجتلبة للابتداء، استثناء من الجنس، لأنها حينئذ محققة(١)، وكذلك من علمناه من صاحب «الهداية» و«الكافي»(٢) و«التبصرة» وغيرهم،لم يمثّلوا بشيء من هذا النوع، إلّا أن إطلاقهم (التسهيل) قد يرجّح إدخال نوع (بين بين) وإن لم يمثّلوا به.

وبالجملة فلا أعلم أحداً من متقدّمي أئمّتنا نص فيه بشيء، نعم عبارة الشاطبي صريحة بدخوله، ولذلك مثَّل به شرّاح كلامه، وهو الذي صحّ أداء، وبه يؤخذ، على أني لا أمنع إجراء الخلاف في الأنواع الثلاثة؛ عملاً بظواهر عبارات من لم يذكرها، وهو القياس، والله أعلم.

تنبيه: إجراء الوجهين من المدّ وضدّه، في المغيّر بالنقل إنما يتأتّى حالة الوصل، أمّا حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف، فإن لم يعتد بالعارض فالوجهان في نحو: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾، ﴿بِٱلْإِيمَٰنِ﴾، ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ جاريان، وإن اعتدّ بالعارض فالقصر ليس إلّا، نحو ﴿لَآخِرَةِ﴾، ﴿لِإِيمَانَ﴾، (لأُولَى)، لقوّة الاعتداد(٣) في ذلك، ولعدم تصادم الأصلين، نصّ على ذلك أهل التحقيق من أئمتنا.

قال مكّي في «الكشف» إن ورشاً لا يمدّ ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ وإن كان من مذهبه مدُّ حرف المدّ بعد الهمز المغيّر، لأن هذا وإن كان همزاً مغيّراً إلّا أنه قد اعتدّ بحركة اللام، فكأنْ لا همز في الكلمة، فلا مدّ، انتهى(٤).

---

(١) في (س): (مخففة) بالخاء المعجمة والفاء، وينبه على أن هذا السؤال والجواب عنه موجود بنصه في الدر النثير: ١/ ٢٣١.

(٢) تصحفت في (ز) إلى: «الكفاية».

(٣) في المطبوع: «الاعتدا بالعارض»، وهي زيادة ليست في النسخ.

(٤) الكشف: ١/ ٩١-٩٢.

وأمّا الأصل المطّرد الذي فيه الخلاف فهو: حرف المدّ إذا وقع بعد همزة الوصل حالة الابتداء، نحو ﴿ ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ ﴾ [يونس: ١٥] ﴿ ٱئْتُونِي ﴾ [يونس: ٧٩] ﴿ ٱؤْتُمِنَ ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ﴿ ٱئْذَن لِّي ﴾ [التوبة: ٤٩] فنصَّ على استثنائه وترك الزيادة في مدّه أبو عمرو الداني في جميع كتبه، وأبو معشر الطبريّ والشاطبي(١) وغيرهم، ونصّ على الوجهين جميعاً من المدّ وتركه؛ ابن سفيان، وابن شريح، ومكّي، وقال في «التبصرة»: وكلا الوجهين حسن، وترك المدّ أقيس(٢).

ولم يذكره المهدوي، ولا ابن الفحّام، ولا ابن بلّيمة، ولا / صاحب «العنوان»، ولا الأهوازيّ فيحتمل مدّه؛ لدخوله في القاعدة، ولا يضر عدم التمثيل به، ويحتمل ترك المدّ، وأن يكونوا استغنوا عن ذلك بما مثّلوه من غيره، وهو الأَوْلى.

فوجه المدّ؛ وجود حرف مدّ بعد همزة محققة لفظاً، وإن عرضت ابتداء، ووجه القصر؛ كون همزة الوصل عارضة، والابتداء بها عارض، فلم يعتدّ بالعارض، وهذا هو الأصح والله أعلم.

وأمّا نحو ﴿ رَءَا ٱلْقَمَرَ ﴾ [الأنعام: ٧٧] و ﴿ رَءَا ٱلشَّمْسَ ﴾ [الأنعام: ٧٨] ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [الشعراء: ٦١] في الوقف؛ فإنهم فيه على أصولهم المذكورة من الإشباع، والتوسط، والقصر؛ لأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها وصلاً عارض، فلم يعتدّ به، وهذا من المنصوص عليه.

---

(١) «والشاطبي»: من (ز) وحاشية (ك).

(٢) التبصرة: ٢٦٠.

وأمّا ﴿مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ في يوسف [٣٨]، ﴿فَلَمۡ يَزِدۡهُمۡ دُعَآءِيٓ إِلَّا﴾ في نوح [٦]، حالـة الوقـف ﴿وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ * رَبَّنَا﴾ في إبـراهيم [٤٠-٤١]، حالـة الوصـل فكذلك هم فيها على أصولهم، ومذاهبهم عن ورش؛ لأن الأصل في حرف المـدّ من الأُوْلَيَين الإسكانُ، والفتحُ فيهما[1] عارض من أجل الهمزة، وكذلك حـذف حرف المدّ في الثالثة عارض حالة الوقـف[2] اتباعـاً للرسـم، والأصـل إثباتُهـا، فجرت فيها مذاهبهم على الأصل، ولم يعتدّ فيها بالعارض، وكان حكمها حكم ﴿مِن وَرَآءِي﴾ [مريم: ٥][3] في الحالتين، وهذا مما لم أجد فيه نصاً لأحـد، بـل قلتـه قياساً، والعلم عنـد الله تبـارك وتعـالى، وكـذلك أخذتـه أداء عـن الـشيوخ في ﴿دُعَآءِ﴾ في إبراهيم [٤٠]، وينبغي أن لا يعمل بخلافه.

(١) في المطبوع: «فيها»، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: «الوصل»، وهو خطأ.

(٣) وكتب في المطبوع: (وراء)، وهو خطأ.

فصل

وأمّا السبب المعنوي: فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قويّ مقصود[١] عند العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مدّ التعظيم، في نحو ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد ﷺ: ١٩] ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [الحشر: ٢٢] ﴿ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ ﴾ [الأنبياء:٨٧].

وهو قد ورد عن أصحاب (القصر)[٢] في (المنفصل) لهذا المعنـي، نـصّ عـلى ذلك أبو معشر الطبري، وأبو القاسم الهذلي، وابن مهران والجاجاني، وغـيرهم، وقرأت به من طريقهم وأختاره.

ويقال له أيضاً مدّ المبالغة، قال ابن مهران في كتاب «المدّات» له: إنما سـمي مدّ (المبالغة) لأنه طلب للمبالغة في نفي / إلهية سوى الله سـبحانه، قـال: وهـذا معروف عند العرب؛ لأنها تمدّ عند الدعاء، وعند الاسـتغاثة، وعنـد المبالغـة في نفي شيء، ويمدّون ما لا أصل لـه بهـذه العلّـة، قـال: والـذي لـه أصـل؛ أولى وأحرى.

قلت: يشير إلى كونه اجتمع سببان وهما: المبالغة، ووجود الهمز كما سـيأتي، والذي قاله في ذلك جيّد ظاهر.

---

(١) في المطبوع: «مقصور» بالراء، وهو تصحيف.

(٢) قوله: (عن أصحاب القصر) يدخل فيهم قالون، لكن قال الأزميري: «وليس لنافع المدّ للتعظيم في قوله: (لاإله إلا الله) من غاية ابن مهران، وإنما هو لابن كثير فقط، ولا من «تلخيص» أبي معشر؛ وإنما هو لابن كثير ويعقوب فقط.». تحرير النشر: ق/ ١٦٨/ أ، وانظر: الكامل: ق١٣٧، التلخيص: ١٦٤.

وقد استحب العلماء المحقّقون مدّ الصوت بـ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [الصافات: ٣٥]؛ إشعاراً بما ذكرنا وبغيره، قال الشيخ محيي الدين النووي، رحمه الله في «الأذكار»: ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مد الذاكر قوله: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ لما ورد فيه من التدبر، قال: وأقوال السلف وأئمة الخلف في[1] هذا مشهورة، والله أعلم[2]. انتهى.

قلت: وروينا في ذلك حديثين مرفوعين: أحدهما عن ابن عمر: من قال ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ومدّ بها صوته أسكنه الله دار الجلال؛ داراً سمّى بها نفسه، فقال ‹ذو الجلال والإكرام›، ورزقه النظر إلى وجهه[3].

والآخر عن أنس: من قال: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ومدَّها، هَدَمَتْ له أربعة آلاف ذنب[4].

وكلاهما ضعيفان، ولكنّهما في فضائل الأعمال.

وقد ورد مدّ المبالغة للنفي* في (لا) التي للتبرئة[5] في نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١] ﴿لَّا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الروم: ٤٣] ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]

---

(١) في المطبوع: «في مدّ» وليست هذه الزيادة في النسخ.

(٢) الأذكار: ١٣.

(٣) انظر: ذيل اللآلي المصنوعة: ١٤٧، تنزيه الشريعة المرفوعة: ٢/ ٣٢٥.

(٤) انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة: ٢/ ٣٢٥، مسند الفردوس: ٣/ ٤٧٣.

(٥) في (س): «للتنزيه»، وهو تصحيف.

و«لا» التبرئة هي الداخلة على النكرة. انظر: شرح الطيبة للنويري: ٢/ ١٩٢.

عن حمزة *[١]، نصّ على ذلك له أبو طاهر بن سوار في «المستنير»[٢]، ونصّ عليه أبو محمد سبط الخياط في «المبهج»؛ من رواية خلف عن سُليم عنه ونـصّ عليـه أبوالحسن بن فارس في كتابه «الجامع» عن محمد بن سعدان عـن سـليم، وقـال أبوالفضل الخزاعيّ: قرأت به أداء من طريق خلف وابن سعدان وخـلّاد وابـن جبير ورويم بن يزيد كلهم عن حمزة.

قلت: وقَدْر المدّ في ذلك فيما قرأنا به؛ وسط لا يبلغ الإشباع، وكذا نصَّ عليه الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع، وذلك لضعف سببه عن سبب الهمـز، وقـرأت بالمدّ أيضاً في ﴿لَا رَيْبَ﴾ فقط من كتاب «الكفاية في القراءات الست» لحفص من طريق هبيرة عنه.

هذا ما يتعلق بالمدّ في حروف المدّ مستوفى، إذ لا يجوز زيـادة في حـرف مـن حروف المدّ بغير سبب من الأسباب المذكورة.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٢) رجعت إلى كتاب «المستنير» لابن سوار؛ النسخة المحققة، والتي ذكر محقّقها أنه اعتمـد فيهـا عـلى خمـس نسخ، أقدمها سنة (٥٢٧ هـ) أي بعد وفاة ابن سوار بـ(٣١) إحدى وثلاثين سنة فقط، فما وجدت فيها ما ذكره المؤلّف، إلا أني بعد ذلك وجدت الأزميريّ قال: تنبيه: قال في النشر بعد تمثيل (لا) التي للتبرئة: نصّ على ذلك له ابن سوار في المستنير، قلت -الأزميري -: رأيت نسخاً كثيرة من «المستنير» لم يتعرض لـذكر التوسط في هذا النوع إلا نسخة واحدة ذكر فيها أول البقرة، فقال فيها: روى العطار، عن ابـن سـعدان، عن سليم، عن حمزة التوسط في ﴿لَا رَيْبَ﴾ ونحوها، فعلى هذا لا يجيء التوسط في المستنير لخلف وخلّاد، لكن نأخذ بالتوسط منه اعتمادا على ابن الجزري؛ لأنه عالم بالفن ويحتمل خطأً جميع ما رأيته في النسخ. اهـ. انظر: المبهج: ٢/ ٣٥٢، الجامع: ١٣٧-١٣٨، بدائع البرهـان: ق ١٥ب، الـروض النـضير: ق:٤١-٤٢ (بخط الشيخ المرصفي رحمه الله).

وقد انفرد أبو عبد الله بن شريح في «الكافي» بمدّ ما كان على حرفين في (فواتح) السور، فحكى عن رواية/ أهل المغرب، عن ورش؛ أنه[1] يمدّ ذلك ١
كلّه، واستثنى الراء من ﴿الٓر﴾، و ﴿الٓمٓر﴾، والطاء والهاء من ﴿طه﴾[2].

قلت: وكأنهم نظروا إلى وجود الهمز مقدّراً بحسب الأصل، وذلك شاذ، لا نأخذ به، والله أعلم.

وقد اختلف في إلحاق حرفي اللّين بها، وهما؛ الياء، والواو، المفتوح ما قبلهما، فوردت زيادة المدّ فيهما بسببَيْ الهمز والسكون، إذ كانا قويين.

وإنما اعتبر شرط المدّ فيهما مع ضعفه بتغيّر حركة ما قبله؛ لأن فيهما شيئاً من الخفاء، وشيئاً من المدّ؛ وإن كانا أنقص في الرتبة مما في حروف المدّ، ولذلك جاز الإدغام في نحو ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ [الفجر: ٦] بلا عسر، ولم ينقل الحركة إليهما في الوقف في نحو: زيد، وعوف، مَن نقل في نحو: بكر، وعمرو[3]، وتعاقبا مع

---

(١) في المطبوع: (أنه كان) وهي زيادة ليست في النسخ، ولا في الكافي: ٢٠.

(٢) كلام المؤلّف فيه نظر، وهو أن ابن شريح لم يستثن شيئاً مما حكاه المؤلّف، بل صريح عبارته أنه ممدود عند من حكاه عنهم، قال رحمه الله: «وكذلك إن كان على حرفين فليس أحد يمكّن مدّه نحو: (ها) و(يا) و(را) و(طا)، إلا ما روى أهل المغرب عن ورش أنه يمدّ ذلك كله من: ﴿الٓر﴾ و ﴿الٓمٓر﴾ و الطاء والهاء من ﴿طه﴾.» الكافي: ٢٠.

وذكر ابن الباذش أن أبا عبد الله الطرفي حكى عن قوم أنهم أخذوا لورش خاصة فيه بالإشباع اتباعاً لما التقى فيه ساكنان. ثم قال - ابن الباذش -: «ولم أر ذلك لغيره» الإقناع: ١/ ٤٧٨.

(٣) يقصد نقل حركة الحرف الأخير إلى الذي قبله، لأن بعض العرب يقول: هذا البَكُرْ، من البَكِر. انظر: الكتاب: ٤/ ١٧٣-١٧٤، الإقناع: ١/ ٤٨١.

حروف المدّ في الشعر، قبل حرف الرويّ في نحو قول الشاعر:(١)

.... تصفِّقها الرياح إذا جرينا

مع قوله:

.... مخاريق بأيدي اللاعبينا

وقالوا في تصغير: مدق، وأَضم، مُدَيْق وأُضَيْم(٢)، فجمعوا بين الساكنين وأجروهما مجرى حروف المدّ، فلذلك حملا عليها؛ وإن كانا دونها في الرتبة لقربهما منها، وسوّغ زيادة المدّ فيهما سببية الهمز، وقوّة اتصاله بهما في كلمة، وقوّة سببية السكون.

أمّا الهمز؛ فإنه إذا وقع بعد حرفي اللّين؛ متصلاً من كلمة واحدة نحو ﴿شَيْءٍ﴾ كيف وقع و ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و ﴿سَوْءَةَ﴾ [المائدة: ٣١]، و ﴿ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]؛ فقد اختلف عن ورش؛ من طريق الأزرق، في إشباع المدّ في ذلك، وتوسّطه، وغير ذلك.

---

(١) هو عمرو بن كلثوم.

والشطران كل منهما عجز بيت، من معلّقته المشهورة.

كأنّ متونهنّ متون غدر تصفقها...

كأنّ سيوفنا منّا ومنهم مخاريق....

والضمير في قوله (متونهن) يعود على الدروع التي يصفها.

والتعاقب الذي أشار إليه المؤلف رحمه الله هو قوله: (جرينا) بفتح الراء، مع (اللاعبينا) بكسر الباء، وهذا عند العرب قبيح وعيب في الشعر، ويسميه العَروضيون (سناداً).

انظر: شرح الهداية: ١/ ٣٥-٣٦، ديوانه: ٧٦، القصد النافع: ١٤٣-١٤٤، اللسان والتاج (خرق).

(٢) انظر: الكشف: ١/ ٥٥.

فذهب إلى الإشباع فيه المهدويّ، وهو اختيار أبي الحسن الحصري، وأحد الوجهين في «الهادي»[1] و«الكافي» و«الشاطبية» ومحتملٌ في «التجريد».

وذهب إلى التوسط أبو محمد مكّي وأبو عمرو الداني، وبه قرأ الداني على أبي القاسم خلف بن خاقان، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«الشاطبية» وظاهر «التجريد» وذكره أيضاً الحُصْري في «قصيدته»[2] مع اختياره الإشباع، فقال:

وفي مدّ (عين) ثمّ (شيء) و(سوءة) … خلاف جرى بين الأئمّة في مصر

فقال أناس مدّه متوسّط … وقال أناس مفرط وبه أُقري/

وأجمعوا على استثناء كلمتين من ذلك، وهما ﴿مَوْبِلًا﴾ و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ فلم يزد أحد فيهما تمكيناً على ما فيهما من الصيغة.

وانفرد صاحب «التجريد» بعدم[3] استثناء ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] فخالف سائر الرواة عن الأزرق[4].

واختلفوا في تمكين واو ﴿سوآت﴾ من ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] و﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فنصّ على استثنائها المهدوي في «الهداية»، وابن سفيان في «الهادي»، وابن شريح في «الكافي»، وأبو محمد في «التبصرة»

(١) (الهادي) سقطت من (ز).

(٢) تحرفت في المطبوع إلى (قضيته).

(٣) في المطبوع سقطت الميم، فصارت (بعد).

(٤) انظر: التجريد: ق٩/ب.

والجمهور، ولم يستثنها أبو عمرو الداني في «التيسير» ولا في سائر كتبه، وكذلك الأهوازيّ في «كتابه الكبير» ونصّ على الخلاف فيها أبو القاسم الشاطبي.

وينبغي أن يكون الخلاف هو (المدّ المتوسط) و(القصر)؛ فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب إلّا وهو يستثني ﴿سوآت﴾، فعلى هذا لا يأتي فيها لورش سوى أربعة أوجه وهي؛ قصر الواو مع الثلاثة في (الهمزة)، طريق من قدمنا، والرابع التوسط فيهما[1]، طريق الداني. والله تعالى أعلم. وقد نظمت ذلك في بيت، وهو:

وسوآت قصر الواو والهمز ثلّثا ووسّطهما فالكلّ أربعة فادري

وذهب آخرون إلى زيادة المدّ في ﴿شَىْءٍ﴾ فقط، كيف أتى؛ مرفوعاً، أو منصوباً أو مخفوضاً، وقَصْرِ سائر الباب، وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الطاهر صاحب «العنوان»، وأبي القاسم الطرسوسي، وأبي عليّ الحسن بن بلّيمة صاحب «التلخيص»، وأبي الفضل الخزاعيّ، وغيرهم.

واختلف هؤلاء في قَدْر هذا المدّ، فابن بلّيمة والخزاعيّ، وابن غلبون، يرون أنه التوسط، وبه قرأ الداني عليه، والطرسوسي وصاحب «العنوان» يريان أنه الإشباع، وبه قرأت من طريقهما.

واختلف أيضاً بعض الأئمّة من المصريّين والمغاربة في مدّ ﴿شَىْءٍ﴾ كيف أتى، عن حمزة، فذهب أبو الطيّب بن غلبون، وصاحب «العنوان»، وأبو عليّ

(١) في المطبوع: (فيها) بالإفراد، وهو خطأ.

الحسن بن بلّيمة وغيرهم، إلى مدّه، وهو ظاهر نـصّ أبي الحسن بـن غلبـون في «التذكرة».

وذهب الآخرون إلى أنه (السكت) دون المدّ، وعلى ذلك حمل الداني كلام ابن غلبون، وبه قرأ عليه، وبه آخذ أنا[1] أيضاً، وقال في «الكافي»: إنه قرأ بالوجهين؛ يعني من (المدّ) و(السكت)، وهما / أيضاً في «التبصرة». ١'

والمراد بالمدّ عند من رواه من هؤلاء هو (التوسط)، وبه قرأت مـن طـرق[2] من روى (المدّ)، ولم يروه عنه إلا من روى السكت في غيره، والله أعلم.

وإذا وقع الهمز بعد حرف اللّين منفصلاً؛ فأجمعوا عـلى تـرك الزيـادة نحـو ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، ولا فرق بينه وبين ما لا همـز بعده، نحو ﴿عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] ﴿هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

لا خلاف بينهم في ذلك لما سنذكره، إلّا ما جاء مـن نقـل حركـة الهمـز في ذلك، كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى.

وأمّا السكون فهو على أقسام المدّ[3] أيضاً: لازم، وعارض، وكلّ منهما مشدّد وغير مشدّد.

فاللازم غير المُشدّد حرف واحد؛ وهو (عين) من فاتحة (مريم) و(الشورى)، فاختلف أهل الأداء في إشباعها، وفي توسطها، وفي قصرها؛ لكلّ من القراء:

---

(١) في المطبوع: (أخذنا) بالجمع، وهو تصحيف.

(٢) في (س) «طريق».

(٣) «المدّ» سقطت من (ز).

فمنهم من أجراها مجرى حرف المدّ، فأشبع مدّها لالتقاء الساكنَين، وهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي الحسن عليّ بن محمد بن بشر الأنطاكي، وأبي بكر الأذفوي، واختيار أبي محمد مكّي، وأبي القاسم الشاطبيّ، وحكاه أبو عمرو الداني في «جامعه» عن بعض من ذكرنا. وقال: هو قياس قول من روى عن ورش المدّ في ﴿شَيْءٍ﴾ ﴿ٱلسَّوْءِ﴾ وشبههما،[1] وذكره في «الهداية» عن ورش وحده؛ يعني من طريق الأزرق، وكذا كان يأخذ ابن سفيان.

ومنهم من أخذ بالتوسط نظراً لفتح ما قبلُ[2]، ورعاية للجمع بين الساكنَين، وهذا مذهب أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الحسن علي بن سليمان الأنطاكي، وأبي الطاهر صاحب «العنوان» وأبي الفتح ابن شيطا وأبي عليّ صاحب «الروضة» وغيرهم، وهو قياس من روى عن ورش التوسط في ﴿شَيْءٍ﴾ وبابه، وهو الأقيس لغيره والأظهر، وهو الوجه الثاني في «جامع البيان» و«حرز الأماني» و«التبصرة» وغيرها، وهو أحد الوجهين في «كفاية» أبي العز القلانسي عن الجميع، وفي «الكافي» عن ورش وحده بخلاف، وهذان الوجهان مختاران لجميع القرّاء عند المصريّين والمغاربة، ومن تبعهم وأخذ بطريقهم.

ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة، فلم يزد في تمكينها على ما فيها، وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار / وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الـهَمَذاني، وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي، واختيار متأخري العراقيّين

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ٨٥ب.

(٢) في (ز) «قبله».

قاطبة، وهو في «الهداية» و«الهادي» و«الكافي» لغير ورش، وهو الوجه الثاني فيه لورش، وقال: لم يكن أحد مدها إلا ورشاً باختلاف عنه(١).

قلت: القصر في (عين) عن ورش من طريق الأزرق، مما انفرد به ابن شريح(٢)، وهو مما ينافي أصوله، إلا عند من لا يرى مدّ حرف اللّين قبل الهمز؛ لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز كما سيأتي(٣) والله أعلم.

واللّازم المشدّد في حرفين: ﴿ هَٰتَيْنِ ﴾ في القصص [٢٧] و ﴿ ٱلَّذَيْنِ ﴾ في فصلت [٢٩] في قراءة ابن كثير؛ بتشديد النون، فيجري له فيهما الثلاثة الأوجه المتقدمة، على مذهب من تقدم، وممن نصَّ على أن المدّ فيهما كالمدّ في ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾

---

(١) الكافي: ٢١.

(٢) قال ابن الباذش: «ولا أعلم أحداً ترك مدّ (عين) لورش، وإنما ذلك لأنه يمدّ (شيئاً) وبابه، ومدُّه لـ(شيء) يوجب مدّه (عين).» الإقناع: ١/ ٤٧٩.

(٣) قال الشيخ المتولي رحمه الله: ظاهر عبارة «النشر» في مراتب (عين) التوسط والطول من «تجريد» ابن الفحام .... و«تلخيص» ابن بلّيمة، و«كامل» الهذلي، لأنه ذكرهما من طريق المغاربة، وهؤلاء منهم، ولم يخصّهم بحكم، لكن هذه المسألة لم تكن في «التلخيص» ولا في «التجريد» أصلاً، فالقياس أن يؤخذ لهما بالأوجه الثلاثة، ولا وجه للاقتصار على بعضها إذا كانت كلها صحيحة مختارة، على أن هذه المسألة من فنّ التجويد، فمن ذكرها من مؤلفي القراءات فإنما هو على سبيل التبرّع ومن لم يذكرها فإنما يدع القارئ يقرأ بما شاء. ثم نقل المتولي قول الأزميري رحمه الله: وأمّا كتاب «التجريد» فلم يذكر عنه «النشر» شيئاً من مراتب (عين) ولكن منع القصر منه للأزرق ضمناً حيث قال: قلت «القصر» في (عين) عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح، ورأينا «التجريد» ولم يتعرض لكلمة (عين) أصلاً في باب «المد والقصر» ولا في «سورته» فالقياس أن يكون منه «القصر» فقط، ولكن نأخذ بالتوسط والطول للأزرق كما هو مذهبه في نحو (شيء) و(سَوء) وبالقصر لغيره. وأما كتاب «الكامل» فلم يذكر في «النشر» عنه شيئاً من مراتب (عين) أيضاً، ولكن منع «القصر» منه للأزرق كما تقدم، اهـ.

ثم قال المتولي رحمه الله: وقد مشينا في النظم وشرحه على ما مشى عليه الأزميري، ثم بيّنّا ما استظهرناه. اهـ

انظر: الروض النضير: ق:٣٣٣ و٣٣٤.

[الفاتحة: ٧] و ﴿هَٰذَانِ﴾ [الحج: ١٩] الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه» في باب «المدّ»[١]، وهو ظاهر «التيسير»، ونصَّ في سورة «النساء» من «جامع البيان» على الإشباع في ﴿هَٰذَانِ﴾ والتمكين فيهما،[٢] وهو صريح في التوسط.

ولم يذكر سائر المؤلّفين فيهما إشباعاً ولا توسطاً، فلذلك كان القصر فيهما مذهب الجمهور، والله أعلم.

وأمّا الساكن العارض غير المشدّد، فنحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ [الليل: ١]، و ﴿ٱلۡمَيۡلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، و ﴿ٱلۡمَيِّتَ﴾ [آل عمران: ٢٧]، و ﴿ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِۖ﴾ [التوبة: ٥٢]، و ﴿ٱلۡخَوۡفِ﴾ [النساء: ٨٣]، و ﴿ٱلۡمَوۡتِۚ﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿ٱلطَّوۡلِ﴾ [التوبة: ٨٦] حالة الوقف بالإسكان أو بالإشمام فيما يسوغ فيه؛ فقد حكى فيه الشاطبي وغيره عن أئمة الأداء ثلاثة مذاهب وهي:

الإشباع والتوسط والقصر، وهي أيضاً لورش من طريق الأزرق، في غير ما الهمزة فيه متطرفة نحو «شيء»، و«السَّوء» فإن القصر يمتنع له في ذلك كما سيأتي.

والإشباع فيه مذهب أبي الحسن عليّ بن بشر، وبعض من يأخذ بالتحقيق وإشباع التمطيط من المصريين وأضرابهم[٣].

والتوسط مذهب أكثر المحقّقين، واختيار أبي عمرو الداني، وبه كان يقرئ وأبو القاسم الشاطبي، كما نصّ عليه أبو عبد الله بن القصاع، عن الكمال

(١) جامع البيان: ١/ ق:٨٤ب.
(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٨٤/ ب و٢/ ق٤٢/ أ، التيسير: ٩٤-٩٥.
(٣) في (س): «وأحزابهم»، ولعله تصحيف.

الضرير عنه، قال الداني: المدُّ في ذلك[1] التمكينُ المتوسطُ من غير إسراف، وبه قرأت[2].

والقصرُ وهو مذهب الحذّاق كأبي بكر الشذائي، والحسن بن داود النقار، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي عليّ المالكي وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، وأكثرهم / حكى الإجماع على ذلك، وأنها جارية مجرى الصحيح، وبه كان يقرئ الأستاذ أبو الجود المصريّ، كما نصَّ عليه ابن القصّاع عن الكمال الضرير عنه، وهو قول النحويّين أجمعين، وقد نصّ على الثلاثة جميعاً الإمام أبو القاسم الشاطبي.

قلت: والتحقيق في ذلك أن يقال: إن هذه الثلاثة الأوجه، لا تسوغ إلا لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المدّ من هذا الباب. وأمّا من ذهب إلى القصر فيها فلا يجوز له إلا القصر فقط، ومن ذهب إلى التوسط فيها فلا يسوغ له هنا إلا التوسط، والقصر؛ اعتدّ بالعارض أو لم يعتدّ، ولا يسوغ له هنا إشباع، فلذلك كان الأخذ به في هذا النوع قليلا.

والعارض المشدّد، نحو: ﴿ ٱلَّيۡلَ لِبَاسًا ﴾ [الفرقان: ٤٧] ﴿ كَيۡفَ فَعَلَ ﴾ [الفيل: ١] ﴿ ٱلَّيۡلُ رَءَا ﴾ [الأنعام: ٧٦] ﴿ بِٱلۡخَيۡرِ لَقُضِىَ ﴾ [يونس: ١١] عند أبي عمرو في الإدغام الكبير، وهذه الثلاثة الأوجه سائغة فيها كما تقدم آنفاً في العارض، والجمهور على القصر، وممن نقل فيه المدّ والتوسط؛ الأستاذ أبو عبدالله بن القصّاع.

(١) في المطبوع: (حال)، وهو تحريف.

(٢) لم أجده في التيسير ولا في جامع البيان، والله أعلم.

فصل: في قواعد في هذا الباب مهمة

تقدم أن شرط المدّ: حرفُه، وأن سببه موجبُه:

فالشرط قد يكون لازماً؛ فيلزم في كلّ حال نحو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [غافر: ٨٤] و ﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]، أو يرد على الأصل، نحو ﴿وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٧٥] ﴿بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ﴾ [التوبة: ١٢٧] ﴿بِهِۦٓ إِلَيۡكُمۡ﴾ [هود: ٥٧].

وقد يكون عارضاً فيأتي في بعض الأحوال، نحو ﴿مَلۡجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧] حالة الوقف، أو يجيء على غير الأصل نحو ﴿ءَأَنتُمۡ﴾ [الواقعة: ٦٩] عند من فصل، ونحو ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن﴾ [الملك: ١٦]، و ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾ [السجدة: ٥] عند من أبدل الثانية، وقد يكون ثابتاً فلا يتغير عن حالة السكون، وقد يكون مغيّراً، نحو ﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥] و ﴿سُوٓءِ﴾ [النحل: ٥٩] في وقف حمزة وهشام وقد يكون قوياً فتكون حركة ما قبله[1] من جنسه، وقد يكون ضعيفاً فيخالف حركة ما قبله جنسه.

وكذلك السبب، قد يكون لازماً نحو ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠][2] / و ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الدخان: ٣٠] وقد يكون عارضاً نحو ﴿وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ﴾ [الأعراف: ٥٤] حالة الإدغام والوقف و ﴿ٱؤۡتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] حالة الابتداء، وقد يكون مغيّراً نحو ﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] حالة الوصل، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١]

---

(١) في المطبوع: (قبله من) وهي زيادة ليست في النسخ.

(٢) في (ز) «وقد يكون ضعيفا وقد..».

حالة الوصل عند البزي أو أبي عمرو، وحالة الوقف عند حمزة، وقد يكون قوياً، وقد يكون ضعيفاً.

والقوة والضعف في السبب يتفاضل، فأقواه ما كان* لفظياً، ثم أقوى اللفظي ما كان*(١) ساكناً، أو متصلاً، وأقوى الساكن ما كان لازماً، وأضعفه ما كان عارضاً.

وقد يتفاضل عند بعضهم لزوماً وعروضاً، فأقواه ما كان مدغماً كما تقدم، ويتلو الساكن العارض ما كان منفصلاً، ويتلوه ما تقدّم الهمز فيه على حرف المدّ، وهو أضعفها.

وإنما قلنا اللفظيّ أقوى من المعنويّ لإجماعهم عليه، وكان الساكن أقوى من الهمز؛ لأن المدّ فيه يقوم مقام الحركة، فلا يتمكن من النطق بالساكن بحقه إلا بالمدّ، ولذلك اتفق الجمهور على مدّه قدراً واحداً، وكان أقوى من المتصل لذلك، وكان المتّصل أقوى من المنفصل لإجماعهم على مدّه؛ وإن اختلفوا في قدره، ولاختلافهم في مدّ المنفصل وقصره، وكان المنفصل أقوى مما تقدم فيه الهمز لإجماع من اختلف في المدّ بعد الهمز، على مدّ (المنفصل)، فمتى اجتمع الشرط والسبب،،مع اللزوم والقوة، لزم المدّ ووجب إجماعاً، ومتى تخلّف أحدهما، أو اجتمعا ضعيفين، أو غيّر الشرط، أو عرض ولم يقو السبب، امتنع المدّ إجماعاً، ومتى ضعف أحدهما، أو عرض السبب، أو غيّر جاز المدّ وعدمه؛ على خلاف بينهم في ذلك كما سيأتي مفصلاً، ومتى اجتمع سببان عمل بأقواهما،

(١) ما بين النجمتين سقط من (ز).

وألغى أضعفهما إجماعاً، وهذا معنى قول الجعبري: إن القوي ينسخ حكم الضعيف[(١)].

ويتخرج على هذه القاعدة مسائل:

الأولى: لا يجوز مدّ نحو ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] كما تقدّم، وذلك لضعف الشرط باختلاف حركة ما قبله، والسبب بالانفصال، ويجوز مدّ نحو (سوءة)، و(هيئة) لورش من طريق الأزرق، كما تقدم، لقوّة السبب بالاتصال، كما يجوز مدّ: (عين)، و(هذين) في الحالين، ونحو: (الموت)، و(الليل) وقفاً، لقوّة السبب بالسكون.

الثانية: لا يجوز المدّ في وقف / حمزة وهشام على نحو ﴿وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النحل: ٩٤] ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾ [الحجرات: ٩] حالة النقل، وإن وقف بالسكون؛ لتغيّر حرف المدّ بنقل حركة الهمزة إليه، ولا يقال إنه إذ ذاك حرف مدّ قبل همز مغيّر؛ لأن الهمز لـمّا زال حرّك حرف المدّ ثم سكّن حرف المدّ للوقف.

وأمّا قول السخاويّ: وتقف على ﴿ٱلۡمُسِيٓءُ﴾ [غافر: ٥٨] بإلقاء حركة الهمزة على الياء وحذف الهمزة، ثم تسكّن الياء للوقف، ولا يسقط المدّ؛ لأن الياء وإن زال سكونها فقد عاد إليها؛ فإن أراد المدّ الذي كان قبل النقل، وهو الزيادة على المدّ الطبيعي فليس بجيد؛ لأنه لا خلاف في إسقاطه، وإن أراد المدّ الذي هو الصفة اللازمة، قد عاد إلى الياء بعد أن لم يكن حالة حركتها بالنقل، فمُسَلَّم؛

---

(١) لم أجده.

لأنه يصير مثل (هو) و(هي)[1]، في الوقف من نحو قوله ﴿وَهُوَ بِكُلِّ﴾ [البقرة: ٢٩]، و ﴿وَهِيَ تَجْرِي﴾ [هود: ٤٢] وكذا قوله في ﴿لِيَسُـُٔوا۟﴾ [الإسراء: ٧] والله أعلم.

الثالثة: لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مدّ نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن﴾، و﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف:٣٤]، و﴿السَّمَآءِ إِلَى﴾ [السجدة:٥]، و﴿أَوْلِيَآءُ أُو۟لَـٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢] حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ، كما يجوز له مدّ نحو ﴿ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٩]، ﴿إِيمَـٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿أُوتِيَ﴾ [الإسراء: ٧١] لعروض حرف المدّ بالإبدال، وضعف السبب بتقدّمه على الشرط، وقيل للتكافؤ؛ وذلك أنّ إبداله على غير الأصل، من حيث إنه على غير قياس، والمدّ أيضاً غير الأصل، فكافأ (القصرُ) الذي هو الأصل، البدلَ الذي هو على[2] غير الأصل فلم يمدّ.

ويرد على هذا طرداً نحو ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧] فإنّ إبدال ألفه على الأصل، وقصره إجماع، ويرد عليه عكساً نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، و ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠] فإنّ إبدال ألفه على غير الأصل، ومدّه إجماع، فالأَوْلى أن يقال: إن منع مدّه من ضعف سببه، ليدخل نحو ﴿مَلْجَـًٔا﴾ لضعف السبب، ويخرج نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] لقوّته.

واختلف في نحو ﴿ءَأَنتُمْ﴾ و ﴿أَءِنَّا﴾ [النازعات: ١٠، ٢٧]، و ﴿أَءُنزِلَ﴾ [ص: ٨] في مذهب من أدخل بين الهمزتين ألفاً، من *حيث إنّ*[3] الألف فيها مقحمة[4]،

---

(١) (هو): سقطت من (ز) و(س) وسقطت (هي) من (ك).

(٢) (على) سقطت من المطبوع.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٤) تصحفت في المطبوع إلى: (مفخمة) بالفاء والخاء المعجمة، وكتبت (ح) حاء مهملة صغيرة تحت الكلمة في (س) لتأكيدها.

جيء بها للفصل بين الهمزتين؛ لثقل اجتماعهما، فذهب بعضهم إلى الاعتداد بها
لقوّة سببية الهمز، ووقوعه بعد حرف المدّ من كلمة، فصار من باب‹المتصل› وإن
كانت عارضة، كما اعتدّ بها مَن أبدل ومدّ لسببيّة السكون / ، وهذا مذهب ١
جماعة، منهم أبو عبد الله بن شريح، نصّ عليه في «الكافي»، فقال في باب ‹المدّ›:
«فإن قيل: إن هشاماً إذا استفهم، وأدخل بين الهمزتين ألفاً يمدّ الألف التي بعد
الهمزة، قيل: إنما يمدّ من أجل الهمزة الثانية فهو ك ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤]
ونحوه»[١]. وقال في باب ‹الهمزتين من كلمة›: «إن قالون، وأبا عمرو، وهشاماً؛
يدخلون بينهما ألفاً فيمدّون»[٢].

وهو ظاهر كلام «التيسير» في مسألة ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾ [آل عمران: ٦٦] حيث قال: ومن جعلها؛ يعني الهاء، مبدلة، وكان ممّن يفصل بالألف، زاد في التمكين، سواء أحقّق الهمزة أو ليّنها، وصرّح بذلك في «جامع البيان»، كما سيأتي مبيّناً عند ذكرها في باب ‹الهمز المفرد› إن شاء الله[٣].

وقال الأستاذ المحقّق؛ أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السَّداد المالَقيّ في «شرح التيسير» من باب ‹الهمزتين من كلمة› عند قوله: وقالون وهشام وأبوعمرو يدخلونها؛ أي الألف، قال: فعلى هذا يلزم المدّ بين المحققة والمليّنة، إلّا أن مدّ هشام أطول، ومدّ السوسيّ أقصر، ومدًّ قالون والدوري أوسط، وكله من قبيل المدّ ‹المتصل›[٤].

---

(١) الكافي: ١٨.

(٢) الكافي: ٢٢.

(٣) انظر: التيسير: ٨٨-٨٩، وانظر ص: ٩٦٢.

(٤) الدر النثير: ٢/ ٢٤٥.

قلت: إنما جعل مد السوسي أقصر؛ لأنه يذهب إلى ظاهر كلام «التيسير» من جعل مراتب (المتصل) خمسة، والدنيا منها لمن قصر (المنفصل) كما قدمنا، وبزيادة المدّ قرأت من طريق «الكافي» في ذلك كلّه، والله تعالى أعلم.

وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف لعروضها، ولضعف سببية الهمز عن(١) السكون، وهو مذهب العراقيين كافّة، وجمهور المصريّين، والشاميّين، والمغاربة، وعامّة أهل الأداء، وحكى بعضهم الإجماع على ذلك.

قال الأستاذ أبو بكر بن مهران، فيما حكاه عنه أبو الفخر حامد بن حسنويه الجاجاني في كتابه «حلية القراء» عند ذكره أقسام المدّ: أما مدّ (الحجز) ففي مثل قوله ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، و ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥]، و ﴿أَءِذَا﴾ [النازعات: ١١] وأشباه ذلك، قال: وإنّما سمّي مدّ (الحجز)؛ لأنه أدخل بين الهمزتين حاجزاً، وذلك أن العرب تستثقل الجمع بين الهمزتين، فتدخل بينهما مدّة تكون حاجزة بينهما، ومبعدة لإحداهما عن الأخرى، قال: ومقداره أَلِفٌ تامّة بالإجماع؛ لأن / الحجز يحصل بهذا القدر، ولا حاجة إلى الزيادة. انتهى.

وهو الذي يظهر من جهة النظر؛ لأنّ المدّ إنما جيء به زيادة على حرف المدّ الثابت، بياناً له وخوفاً من سقوطه لخفائه، واستعانة على النطق بالهمزة بعده لصعوبته، وإنما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين؛ فصلاً بينهما، واستعانة على

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (عند).

الإتيان بالثانية، فزيادتها هنا كزيادة المدّ على[1] حرف المدّ ثَمَّ، فلا يحتاج إلى زيادة أخرى، وهذا الأَولى بالقياس والأداء، والله تعالى أعلم.

الرابعة: يجوز المدّ وعدمه، لعروض السبب، ويقوى بحسب قوّته، ويضعف بحسب ضعفه، فالمدّ في نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] وقفاً، عند من اعتدّ بسكونه؛ أقوى منه في نحو ﴿ائْذَن﴾ [التوبة: ٤٩]، و ﴿اؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ابتداء عند من اعتدّ بهمزه؛ لضعف سبب تقدم الهمز عن سكون الوقف، ولذلك كان الأصحّ إجراء الثلاثة في الأوّل دون الثاني، كما تقدّم، ومن ثَمَّ جرت الثلاثة له ولغيره في الوقف على ﴿ائْتِ﴾ [يونس: ١٥] حالة الابتداء، لقوّة سبب السكون، على سبب الهمز المتقدّم، والله أعلم.

الخامسة: يجوز المدّ وعدمه؛ إذا غيّر سبب المدّ عن صفته التي من أجلها كان المدّ، سواء كان السبب همزاً، أو سكوناً، وسواء كان تغيّر الهمز (بين بين) أو (بالإبدال) أو (النقل) أو (بالحذف) كما سيأتي في (الهمزتين من كلمتين)، و(وقف حمزة، وهشام) وقراءة أبي جعفر، وغير ذلك، فالمدّ لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ، واستصحاب حاله فيما كان أوّلاً، وتنزيل السبب المغيّر كالثابت والمعدوم كالملفوظ، والقصر اعتداداً بما عرض له من التغيير والاعتبار بما صار إليه اللفظ، والمذهبان قويّان، والنظران صحيحان مشهوران، معمول بهما نصاً وأداء، قرأت بهما جميعاً، والأول أرجح عند جماعة من الأئمّة؛ كأبي عمرو الداني، وابن شريح، وأبي العزّ القلانسي، والشاطبيّ وغيرهم، وحجتهم:

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (في).

أنّ مَن مدَّ عامل الأصل، ومَن قَصَر عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أَوجَهُ وأقيس، وهذا اختيار الجعبريّ.

والتحقيق في ذلك أن يقال: إن الأَوْلى فيما ذهب بالتغيير اعتباطاً؛ هو الثاني، وفيما بقي / له أثر يدل عليه هو الأوّل، ترجيحاً للموجود على المعدوم، فقد حكى أبو بكر الداجوني، عن أحمد بن جبير عن أصحابه، عن نافع، في الهمزتين المتفقتين نحو ﴿ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ﴾ [الحج: ٦٥] قال: يهمزون ولا يطوّلون ﴿ٱلسَّمَآءَ﴾ ولا يهمزونها، وهذا نصّ منه على القصر من أجل الحذف، وهو عين ما قلناه، والله أعلم.

ومما يدل على صحّة ما ذكرناه؛ ترجيحُ المدّ على القصر لأبي جعفر في قراءته ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] ونحوه بالتليين، لوجود أثر الهمزة، ومنعُ المدّ في ﴿شُرَكَاي﴾ ونحوه في رواية من حذف الهمزة عن البزي، لذهاب الهمزة.

وقد يعارض استصحاب الحكم مانع آخر، فيترجّح الاعتداد بالعارض، أو يمتنع ألبتة، ولذلك استثنى جماعة ممّن لم يعتد بالعارض لورش من طريق الأزرق ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ في موضعي [يونس: ٥١، ٩١]، لعارض غلبة التخفيف بالنقل، ولذلك خصَّ نافع نقلها من أجل توالي الهمزات؛ فأشبهت اللازم، وقيل لثقل الجمع بين المدّين، فلم يعتدّ بالثانية لحصول الثقل بها.

واستثنى الجمهور منهم ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] لغلبة التغيير، وتنزيله بالإدغام منزلة اللازم، وأجمعوا على استثناء ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] للزوم البدل، ولذلك لم يجز في الابتداء بنحو ﴿بِالْإِيمَٰنِ﴾ [البقرة: ١٠٨]، ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾، ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ سوى القصر، لغلبة الاعتداد بالعارض كما قدمنا.

تنبيه: لا يجوز بهذه القاعدة إلا المدّ، على استصحاب الحكم، أو «القصر» على الاعتداد بالعارض، ولا يجوز التوسط إلا برواية، ولا نعلمها، والفرق بين عروض الموجب وتغيّره واضح، سيأتي في التنبيه «العاشر»، والله أعلم، ويتخرج على ما قلناه فروع:

الأوّل: إذا قرئ لأبي عمرو ومن وافقه[1] نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١] بحذف إحدى الهمزتين، في وجه قصر «المنفصل»، وقدّر حذف الأولى[2]، على مذهب الجمهور؛ فالقصر في ﴿ها﴾[3] لانفصاله؛ مع وجهي المدّ والقصر في ﴿أولاء إن كنتم﴾؛ لعروض الحذف وللاعتداد بالعارض، وإذا قرئ في وجه مدّ «المنفصل»؛ فالمدُّ في ﴿ها﴾ مع المدّ في ﴿أولاء إن﴾ وجهاً واحداً.

ولا يجوز المدّ في ﴿ها﴾ مع قصر ﴿أولاء إن﴾ لأنّ ﴿أولاء﴾ لا يخلو من أن يقدّر متصلاً، أو منفصلاً، فإن قدّر منفصلاً؛ مُدّ مع مَدّ ﴿ها﴾، أو قُصِر مع قَصْر ﴿ها﴾، وإن قدّر متّصلاً / مُدَّ مع قَصْر ﴿ها﴾، فلا وجه حينئذ لمدّ ﴿ها﴾ المتفق على انفصاله، وقصر ﴿أولاء﴾ المختلف في اتصاله، ويكون جميع ما فيهما[4] ثلاثة أوجه فحسب.

---

(١) في المطبوع: (وافقه على) و(على) زيادة ليست في النسخ.

(٢) في المطبوع: (الأولى فيها) وهي زيادة ليست في النسخ.

(٣) كتب في المطبوع (فيها) متصلة وليست صواباً فـ(ها) ليست ضميراً وإنما هي الهاء من (هؤلاء) في الكلمة القرآنية.

(٤) في المطبوع: «فيها» بالإفراد، وهو تحريف وخطأ.

الثاني: إذا قرئ في هذا ونحوه، لقالون ومن وافقه؛ بتسهيل الأولى؛ فالأربعة الأوجه المذكورة جائزة، فمع قصر ﴿ها﴾ المدُّ والقصرُ في ﴿أُوْلَآءِ﴾، ومع مدّ ﴿ها﴾ كذلك؛ استصحاباً للأصل، أو اعتداداً بالعارض، إلا أنّ المدّ في ﴿ها﴾ مع القصر في ﴿أُوْلَآءِ﴾ يضعف(١)؛ باعتبار أن سبب الاتصال ولو تغير أقوى من الانفصال؛ لإجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مدّ المتصل، وإنْ غيّر سببه، دون العكس، والله أعلم.

الثالث: إذا قرئ ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦] لأبي عمرو وقالون، وقُدِّر أن ﴿ها﴾ في ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ للتنبيه؛ فمن مدَّ (المنفصل) عنهما، جاز له في ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ وجهان لتغير الهمز، ومن قصره فلا يجوز له إلا القصر فيهما، ولا يجوز مدّ ﴿ها﴾ من ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ وقصر ﴿ها﴾ من ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ إذ لا وجه له، والله أعلم. وسيأتي ذلك.

الرابع: إذا قرئ لحمزة، وهشام في أحد وجهيه، نحو ﴿هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] وقفاً في وجه الرَّوم؛ جاز المدُّ والقصرُ؛

---

(١) قال الأزميري: تنبيه: منع ابن الجزري في «النشر» لقالون المدّ في ﴿ها﴾ مع قصر ﴿أولاء﴾ بقوله: والمدّ المتصل وإن غيّر أولى من المنفصل، ويلزم عليه أن يمنع المدّ في ﴿وارحمنا﴾ آخر البقرة، مع قصر الميم، في قوله ﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] قال: ولم نقرأ بالمدّ في ﴿ها﴾ مع قصر ﴿أولاء﴾ لقالون، وكذا لا نقرئ به، ولكن لا يمكن الجواب للسائل سوى الأخذ.اهـ

ومع هذا فقد ذكر العلامة المتولي رحمه الله جواز هذا الوجه، وألزم المؤلّف بها لا يلزمه؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تؤخذ بالاجتهاد، وقراءة ابن غازي رحمه الله بهذا الوجه على شيخه -كما ذكر المتولي- لا تبيح هذا الوجه لغيره ممن لم يقرأ به متصلاً. والله أعلم.

انظر: بدائع البرهان: ٦٠-٦١، الروض النضير: ١٤٤-١٤٥، كلاهما بخط شيخنا المرصفي رحمه الله.

على القاعدة، وإذا قرئ بالبدل، وقُدّر حذف المبدل فالمدُّ على المرجوح، والقصر على الأرجح؛ من أجل الحذف.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ إذا وقف عليه بالرَّوم لحمزة، وسهلت الهمزة الأولى لتوسطها بعد الألف، جاز في الألفين (المدُّ) و(القصرُ) معاً لتغيّر الهمزتين بعد حرفي المدّ، ولا يجوز مدُّ أحدهما وقصرُ الآخر من أجل التركيب، وإن وقف بالبدل وقدّر الحذف كما تقدم؛ جاز في ألف ﴿ها﴾ الوجهان مع قصر ألف ﴿أولاء﴾، على الأرجح؛ لبقاء أثر التغيّر في الأولى، وذهابه في الثانية وجاز مدّهما وقصرهما؛ كما جاز في وجه الرَّوم؛ على وجه التفرقة بين ما بقي أثره وذهب، والله أعلم، وسيأتي بيان ذلك بحقه في باب (وقف حمزة وهشام على الهمز).

الخامس[1]: لو وقف على ﴿زَكَرِيَّآءُ﴾ [آل عمران:٣٧] لهشام في وجه التخفيف، جاز حالة البدل، المدُّ والقصرُ؛ جرياً على القاعدة، فلو وقف عليه لحمزة لم يجز له سوى القصر للزوم التخفيف لغة[2]، ولذلك لم يجز لورش في نحو ﴿تَـرَىٰ﴾ [المائدة: ٨٠] سوى القصر[3].

١ **السادس**: / لا يمتنع بعموم القاعدة المذكورة؛ إجراء (المدّ) و(القصر)، في حرف المدّ بعد الهمز المغيّر في مذهب ورش من طريق الأزرق بل القصر ظاهر

(١) في (ت) بعد «الخامس» قلت.

(٢) (لغة): سقطت من (س)، وينبّه على أن حمزة ممن يقرأ هذه الكلمة بدون همز بعد الياء.

(٣) لأن أصل الفعل «ترى»: تَرْأى، على وزن تَفْعَل، مضارع رأى، خفف المضارع فيه لغة، فالتغى مدُّ البدل لورش؛ لذلك لم يجز في ﴿تَـرَىٰ﴾ ونحوها إلّا قصرُ البدل وصلاً ووقفاً.

عبارة صاحب «العنوان» و«الكامل» و«التلخيصين»[١] و«الوجيز» ولذلك لم يستثن أحد منهم ما أجمع على استثنائه من ذلك، نحو: ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١]، ولا ما اختلف فيه من ﴿ءَالْآنَ﴾ [يونس: ٥١]، و ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] ولا مثّل أحد منهم بشيء من المغيّر، ولا تعرضوا له، ولم ينصّوا إلّا على الهمز المحقّق، ولا مثّلوا إلّا به كما تقدّم، وهذا صريح أو كالصريح في الاعتداد بالعارض، وله وجه قويّ؛ وهو ضَعْف سبب المدّ بالتقدّم، وضَعْفه بالتغيّر.

وتظهر فائدة الخلاف في ذلك؛ في نحو ﴿مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٨]؛ فمن لم يعتدّ بالعارض في ﴿الْآخِرِ﴾ ساوى بين ﴿ءَامَنَّا﴾ وبين ﴿الْآخِرِ﴾ مدّاً وتوسّطاً وقصراً، ومن اعتدّ به مدَّ أو توسّط في ﴿ءَامَنَّا﴾ وقصر في ﴿الْآخِرِ﴾.

ولكنّ العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كلّه؛ سوى ما استثني من ذلك فيما تقدّم، وبه قرأت وبه آخذ، ولا أمنع الاعتداد بالعارض، خصوصاً من طرق[٢] من ذكرت، والله أعلم.

السابع: ﴿ءَالْآنَ﴾ في موضعي يونس [٥١، ٩١]، إذا قرئ لنافع، وأبي جعفر، بوجه إبدال همزة الوصل ألفاً، ونقل حركة الهمزة بعد اللام إليها، جاز لهما في هذه الألف المبدلة؛ المدُّ باعتبار استصحاب حكم المدّ للساكن، والقصرُ باعتبار الاعتداد بالعارض، على القاعدة المذكورة، فإن وقف لهما عليها، جاز مع كلّ

(١) في المطبوع: «التلخيص» بالإفراد، وهو خطأ.

(٢) في (س): طريق، بالإفراد.

واحد من هذين الوجهين في الألف التي بعد اللام، ما يجوز لسكون[١] الوقف، وهو المدّ، والتوسّطُ، والقصرُ، وهذه الستة[٢] تجوز أيضاً لحمزة في حال وقفه بالنقل، وأمّا ورش من طريق الأزرق، فله حكم آخر، من حيث وقوع كلّ من الألفين بعد الهمز، إلا أن الهمزة الأولى محقّقة، والثانية مغيّرة بالنقل.

وقد اختلف في إبدال همزة الوصل التي نشأت عنها الألف الأولى، وفي تسهيلها (بين بين) فمنهم من رأى* إبدالها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً *[٣] ومنهم من رأى تسهيلها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً؛ وسيأتي تحقيقه في باب (الهمزتين من كلمة).

فعلى القول بلزوم البدل، يلتحق بباب حرف[٤] المدّ الواقع بعد همز، ويصير حكمها حكم ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] فيجري فيها للأزرق، المدُّ و(التوسطُ) والقصرُ، وعلى / القول[٥] بجواز البدل، يلتحق باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] و ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢] للأزرق عن ورش، فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض، فيقصر مثل ﴿ءَأَلِدُ﴾ وعدم الاعتداد به، فيمدّ ك ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ولا يكون من باب ﴿ءَامَنَ﴾ وشبهه، فلذلك لا يجري فيها على هذا التقدير توسط، وتظهر فائدة هذين التقديرين في الألف الأخرى:

(١) تحرفت في المطبوع إلى: «الكون».

(٢) في المطبوع: «الثلاثة»، وهو خطأ.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٤) «حرف»: سقط من المطبوع.

(٥) في المطبوع: (الآخر) وليست في النسخ.

فإذا قرئ بالمـدّ في الأولى، جـاز في الثانيـة؛ ثلاثـة، وهـي المـدُّ والتوسـطُ، والقصرُ، فالمدُّ على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وعلى تقدير لزوم البـدل في الأولى، وعلى تقدير جوازه فيها إن لم يعتـدّ بالعـارض، وهـذا في «التبـصرة» لمكّي، وفي «الشاطبية»، ويُحتمل لصاحب «التجريد»، والتوسط في الثانية مع مَدّ الأولى بهذين التقديرين المذكورين، وهو في «التيسير» و«الشاطبية»، والقصر في الثانية مع مدّ الأولى؛ على تقدير الاعتداد بالعارض في الثانية، وعلى تقدير لـزوم البدل في الأولى، ولا يحسن أن يكون على تقدير عدم الاعتداد بالعـارض فيهـا؛ لتصادم المذهبين، وهذا الوجه في «الهدايـة» و«الكـافي» وفي «الـشاطبية» أيـضاً، ويحتمل لصاحب «تلخيص العبارات» و«التجريد» و«الوجيز».

وإذا قـرئ بالتوسـط في الأولى؛ جـاز في الثانيـة وجهـان، وهمـا: التوسـط والقصر، ويمتنع المدُّ فيها؛ من أجل التركيب، فتوسّطُ الأولى؛ على تقـدير لـزوم البدل، وتوسط الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعـارض فيهـا، وهـذا الوجـه طريق أبي القاسـم خلـف بـن خاقـان، وهـو أيـضاً في «التيـسير» ويخـرّج مـن «الشاطبية» ويظهر من «تلخيص العبارات» و«الـوجيز»، وقـصر الثانيـة، عـلى تقدير الاعتداد بالعارض فيها وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى وهو في «جامع البيـان»، ويخـرّجْ مـن «الـشاطبية»، ويحتمـل مـن «تلخـيص» ابـن بلّيمـة و «الوجيز».

وإذا قرئ بقصر الأولى، جاز في الثانية القصرُ؛ ليس إلّا؛ لأن قـصر الأولى؛ إمّا أن يكون على تقدير لزوم البدل، فيكون على مذهب من لم ير المدَّ بعد الهمـز؛ كطاهر بن غلبون، فعدم جوازه في الثانية من باب أولى، وإمّا أن يكون على تقدير

جواز البدل، والاعتداد معه بالعارض؛ كظاهر ما يخرج من «الشاطبية»؛ فحينئذ
١ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى وأحرى / فيمتنع إذاً مع قصر الأولى مدُّ
الثانية، وتوسطُها، فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها، وطرقها، وتقديراتها،
وما يجوز وما يمتنع، فلست تراه في غير ما ذكرت لك، ولي فيها إملاء قديم، لم
أبلغ فيه هذا التحقيق، ولغيري عليها أيضاً كلام مفرد بها، فلا يعوّل على خلاف
ما ذكرت هنا (والحقُّ أحقُّ أن يتّبع)، وقد نظمتُ هذه الستّة الأوجه؛ التي لا
يجوز غيرها على مذهب من أبدل؛ فقلت:

للأزرق في آلان ستة أوجه ... على وجه إبدال لدى وصله تجري[1]

فمدّ وثلّث ثانياً ثمّ وسّطن ... به وبقصر ثمّ بالقصر مع قصر

وقولي: (لدى وصله)، قَيْدٌ، ليعلم أن وقفه ليس كذلك، فإن هذه الأوجه الثلاثة الممتنعة حالة الوصل، تجوز لكلّ من نقل في حالة الوقف كما تقدم، وقولي: (على وجه إبدال)، ليعلم أن هذه الستة؛ لا تكون إلّا على وجه إبدال همزة الوصل ألفاً.

أمّا على وجه تسهيلها فيظهر له ثلاثة أوجه في الألف الثانية؛ المدُّ وهو ظاهر كلام الشاطبي و«كامل»[2] الهذلي، ويحتمله كتاب «العنوان»، والتوسطُ طريق أبي الفتح فارس، وهو في «التيسير» وظاهر كلام الشاطبيّ أيضاً، والقصرُ، وهو غريب في طريق الأزرق؛ لأنّ أبا الحسن طاهر بن غلبون، وابن بلّيمة، اللذين

---

(١) كتب في حاشية: (ظ) و(ك): في نسخة: لورش لدى الآن... وفي وصله.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (كلام).

رويا عنه القصر في باب ﴿ءَامَنَ﴾؛ مذهبهما في همزة الوصل الإبدالُ، لا التسهيل، ولكنه ظاهر من كلام الشاطبيّ مخرّج من اختياره، ويحتمل احتمالاً قويّاً من «العنوان»، نعم هو طريق الأصبهاني عن ورش، وهو أيضاً لقالون وأبي جعفر، والله تعالى أعلم.

الثامن: إذ قرئ ﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢][١] بالوصل، جاز لكلّ من القراء في الياء من (ميم) المدُّ والقصرُ، باعتبار استصحاب حكم المدّ، والاعتداد بالعارض؛ على القاعدة المذكورة، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه على النقل في ﴿الٓمٓ ۞ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: ١] الوجهان المذكوران بالقاعدة المذكورة.

ممّن نصَّ على ترك المدّ، إسماعيل بن عبد الله النخاس، ومحمد بن عمر بن خيرون القيروانيّ[٢]، عن أصحابهما عن ورش، وقال الحافظ أبو عمرو الداني: «والوجهان جَيِّدَانِ[٣]».

وممن نصّ على الوجهين أيضاً أبو محمد مكّي وأبو العباس / المهدوي، وقال الأستاذ أبو الحسن طاهر بن غلبون في «التذكرة»: «وكلا القولين حسن، غير أني بغير مدّ قرأت فيهما، وبه آخذ»[٤].

قلت: إنما رجّح القصر، من أجل أن الساكن ذهب بالحركة.

---

(١) انظر: جامع البيان:١/ ق٨٦ / أ، الإقناع: ١/ ٤٧٩-٤٨٠.

(٢) شيخ القراء بالقيروان، ثقة مأمون، أخذ عن ابن سيف وغيره، أخذ عنه ابنه وغيره، هو الذي قدم بقراءة نافع إلى القيروان، توفي سنة (٣٠٦ هـ) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٧.

(٣) جامع البيان: ١/ ٨٦/ أ، وفيه: «حسنان» بدل «جيدان».

(٤) التذكرة: ١/ ٧١.

وأمّا قول أبي عبد الله الفاسيّ: ولو أخذ بالتوسط في ذلك؛ مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً،[(١)] فإنّه تفقّهٌ، وقياسٌ لا يساعده نقل، وسيأتي علّة منعه، والفرق في التنبيه (العاشر) قريباً، والله أعلم.

التاسع: إذا قرئ لورش بإبدال الهمزة الثانية من المتفقتين من كلمتين، حرف مدّ وحرّك ما بعد الحرف المبدل بحركة عارضة وصلاً؛ إمّا لالتقاء الساكنين نحو ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ اِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، أو بإبقاء الحركة نحو ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ اَنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣] و ﴿لِلنَّبِيِّ اِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] جاز القصرُ؛ إن اعتدّ بحركة الثاني، فيصير مثل ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وجاز المدُّ إن لم يعتدّ بها، فيصير مثل ﴿هَٰٓؤُلَآءِ اِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] وذلك على القاعدة المذكورة.

العاشر: تقدّم التنبيه على أنه لا يجوز التوسط فيما تغيّر سبب المدّ فيه؛ على القاعدة المذكورة، ويجوز فيما تغيّر سبب القصر؛ نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] في الوقف، وإن كان كلّ منهما على الاعتداد بالعارض فيهما وعدمه، والفرق بينهما أن المدَّ في الأول هو الأصل، ثم عرض التغيّر في السبب، والأصل أن لا يعتدّ بالعارض، فمدّ على الأصل، وحيث اعتدّ بالعارض قَصَر، إذ كان القصر ضدّاً للمد، والقصر لا يتفاوت. وأمّا القصر في الثاني؛ فإنه هو الأصل، عدماً للاعتداد بالعارض، فهو كالمدّ في الأول، ثم عرض سبب المدّ، وحيث اعتدّ بالعارض مدّ، وإن كان ضداً للقصر؛ إلا أنه يتفاوت طولاً وتوسطاً، فأمكن التفاوت فيه، واطّردت في ذلك القاعدة، والله أعلم.

---

(١) اللآلي الفريدة: ١/ ق٤٢/ ب.

المسألة السادسة: في العمل بأقوى السَّببين

وفيه أيضاً فروع:

الأول: إذا قرئ نحو قوله ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥] و ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦] و ﴿فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾ [البقرة: ١٧٣] لحمزة، في مذهب من روى المدّ للمبالغة عنه؛ فإنه يجتمع في ذلك السّببُ / اللفظيُّ والمعنويُّ؛ واللفظيُّ أقوى كما تقدّم، فيمدّ له فيه مدّاً مشبعاً على أصله في المدّ، لأجل الهمزة، كما يمدّ ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]، ويلغى المعنويّ[1]، فلا يقرأ فيه بالتوسط له، كما[2] يقرأ ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢] و ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢] و ﴿لَا عِوَجَ﴾ [طه: ١٠٨] وشبهه؛ إعمالا للأقوى، وإلغاء للأضعف.

الثاني: إذا وقف على نحو ﴿يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢] و ﴿تَفِيٓءَ﴾ [الحجرات: ٩] و ﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ [النساء: ١٧] بالسكون، لا يجوز فيه القصرُ عن أحد؛ وإن كان ساكناً للوقف، وكذا لا يجوز التوسط وقفاً لمن مذهبه الإشباع وصلا بل يجوز عكسه، وهو الإشباع وقفاً؛ لمن مذهبه التوسط وصلاً، إعمالاً للسبب الأصلي دون السبب العارض.

فلو وقف القارئ لأبي عمرو مثلاً، على ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] بالسكون؛ فإن لم يعتدّ بالعارض، كان مثله في حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٤٤]، و ﴿ٱلۡحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢] بالقصر حالة

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (المعندي) بالدال بدل الواو.

(٢) في المطبوع: (كما لا) و(لا) زائدة، وهي خطأ وتحريف.

السكون، وإن اعتدّ بالعارض زيد في ذلك إلى الإشباع، ويكون كمن وقف بزيادة المدّ في ﴿ ٱلْكِتَٰبُ ﴾، و ﴿ ٱلْحِسَابِ ﴾.

ولو وقف مثلاً عليه لورش؛ لم يجز له غير الإشباع، ولا يجوز له ما دون ذلك؛ من توسط، أو قصر، ولم يكن ذلك؛ من سكون الوقف؛ لأنّ سبب المدّ لم يتغيّر، ولم يُعرض حالة الوقف، بل ازداد قوة إلى قوته بسكون[1] الوقف، ولم يجز لورش من طريق الأزرق في الوقف على ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] إلا المدّ والتوسّط، ويمتنع له القصر، ويجوز لغيره؛ كما تقدّم، والله أعلم.

الثالث: إذا وقف لورش من طريق الأزرق على نحو ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، و ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [الكهف: ٣١]، و ﴿ ٱلْمَـَٔابِ ﴾ [آل عمران: ١٤] فمن روى عنه المدّ وصلاً؛ وقف كذلك؛ سواء اعتدّ بالعارض، أولم يعتدّ، ومن روى التوسط وصلاً، وقف به؛ إن لم يعتدّ بالعارض، وبالمدّ إن اعتد به كما تقدّم، ومن روى القصر؛ كأبي الحسن بن غلبون، وأبي الحسن بن بلّيمة، وقف كذلك؛ إذا لم يعتدّ بالعارض، وبالتوسط أو الإشباع إن اعتدّ به، وتقدّم.

الرابع: إذا قرئ له أيضاً نحو ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠] و ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ ﴾ [يوسف:١٦] و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ / أَن كَذَّبُوا۟﴾ [الروم:١٠] وصلاً، مدَّ وجهاً واحداً مشبعاً، عملاً بأقوى السّببين، وهو المدّ لأجل الهمز بعد حرف المدّ في ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾[2]، و ﴿أَبَاهُمْ﴾، و ﴿أَن كَذَّبُوا۟﴾، فإن وقف على ﴿رَءَا ﴾، و ﴿ وَجَآءُوٓ﴾، و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾

(١) في (ز): «بسبب سكون».

(٢) في (س): «آنذرتهم»، وهو خطأ.

جازت الثلاثة الأوجه؛ بسبب تقدّم الهمز على حرف المدّ، وذهاب سببية الهمز بعده، وكذلك لا يجوز له في نحو ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ [الممتحنة: ٤] و ﴿ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ﴾ [المائدة: ٢] إلا الإشباع وجهاً واحداً في الحالين؛ تغليباً لأقوى السّببين، وهو الهمز والسكون بعد حرف المدّ، وألغى الأضعف، وهو تقدّم الهمز عليه.

الخامس: إذا وقف على المشدّد بالسكون؛ نحو ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦] و ﴿ٱلدَّوَآبِّ﴾ [الأنفال: ٢٢] ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] عند من شدّد النون[1]، وكذلك ﴿وَٱلَّذَانِ﴾، ﴿ٱلَّذَيْنِ﴾، ﴿هَـٰتَيْنِ﴾، فمقتضى إطلاقهم لا فرق في قدر هذا المدّ وقفاً ووصلاً.

ولو قيل بزيادته في الوقف؛ على قدره في الوصل، لم يكن بعيداً، فقد قال كثير منهم بزيادة ما شدّد على غير المشدّد، وزادوا مدّ (لام) من ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] على مدّ (ميم) من أجل التشديد؛ فهذا أولى لاجتماع ثلاثة سواكن، وقد ذهب الداني إلى الوقف بالتخفيف في هذا النوع؛ من أجل اجتماع هذه السواكن، ما لم يكن أحدها ألفاً، وفرّق بين الألف وغيرها، وهو مما لم يقل به أحد غيره، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه في آخر باب «الوقف».

(١) الذي قرأها بالتشديد هو ابن كثير رحمه الله. انظر: التيسير: ١٣٦.

باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمة[(١)]

وتأتي الأولى منهما همزة زائدة للاستفهام ولغيره، ولا تكون إلا متحركة، ولا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحة، وتأتي الثانية منهما[(٢)] متحركة وساكنة، فالمتحركة؛ همزة قطع، وهمزة وصل.

فأما همزة القطع المتحركة بعد همزة الاستفهام؛ فتأتي على ثلاثة أقسام: مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة، فالمفتوحة على ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

فالضرب الأول المتّفق عليه؛ يأتي بعده ساكن ومتحرك، فالساكن يكون صحيحاً، وحرف مدّ / أمّا الذي بعده[(٣)] ساكن صحيح من المتّفق عليه، فهو

---

(١) لـمّا كان النطق بهمزتين متتاليتين، سواء في كلمة أو كلمتين، فيه نوع من التكلف والصعوبة، ذهب العرب الذين نزل القرآن بلسانهم إلى تغييره بجميع أنواع التسهيل، من حذف وإبدال...إلخ.
وقد جاءت بعض القراءات المتواترة على هذا الأسلوب العربي الأصيل، فاهتمّ به القرّاء والمصنفون في القراءات؛ ومنهم المؤلف، حيث لم يخلوا مصنفاتهم من إفراده بباب أو بابين يجمعون فيه شوارده، ويلمّون فيه متفرّقه، ما عدا كلمات لها حكم خاصّ، ارتأوا تأجيل الكلام عليها في الأصول، وأخّروها إلى محالّها في الفرش في أماكنها من سُورها، كالمذكور في سورة (الرعد) من لفظ الاستفهامين، و ﴿أَشَهِدُواْ﴾ في الزخرف (١٩).
وانظر هذا الباب في: السبعة: ١٣٦-١٣٧، التذكرة: ١/ ١١١-١١٥، التيسير: ٣١-٣٢، التبصرة: ٢٧٥-٢٨٤، الإرشاد: ٢٠٨، الإقناع: ١/ ٣٥٨-٣٧٧، المصباح: ٣/ ١٢١٠-١٢٣٣، غاية الاختصار: ١/ ٢٢٠-٢٣٨، إبراز المعاني: ١/ ٣٤٦-٣٧١ وغيرها.

(٢) في المطبوع: (منها) بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (بعد) بسقوط الهاء، وهو خطأ.

عشر كلم، في ثمانية عشر موضعاً؛ وهي: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ في البقرة [٦] و يسٓ [١٠]، و ﴿ءَأَنتُمْ﴾ في البقرة [١٤٠] و الفرقان [١٧]، وأربعة مواضع في الواقعة [٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢]؛ وموضع في النازعات [٢٧]، و ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ في آل عمران [٢٠]، و ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ فيها أيضاً [٨١] و ﴿ءَأَنتَ﴾ في المائدة [١١٦] والأنبياء [٦٢] و ﴿ءَأَرْبَابٌ﴾ في يوسف [٣٩] و ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ في الإسراء [٦١]، و ﴿ءَأَشْكُرُ﴾ في النمل [٤٠] و[1] ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾ في يسٓ [٢٣] و[2] ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ في المجادلة [١٣].

فاختلفوا في تخفيف الثانية منها، وتحقيقها، وإدخال ألف بينهما، فسهّلها بين الهمزة والألف؛ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، ورويس، والأصبهانيّ عن ورش، واختلف عن الأزرق عنه، وعن هشام:

أمّا الأزرق فأبدلها عنه ألفاً خالصة؛ صاحب «التيسير»، وابنُ سفيان، والمهدويُّ، ومكّي، وابن الفحام، وابن الباذش وغيرهم، قال الداني: وهو قول عامّة المصريين عنه[3]، وسهّلها عنه (بين بين) صاحب «العنوان» وشيخه الطرسوسيّ، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبو عليّ الحسن بن بلّيمة، وأبو عليّ الأهوازي وغيرهم، وذكر الوجهين جميعاً؛ ابن شريح والشاطبيّ

(١) كتب الواو في المطبوع داخل القوسين، وهو خطأ.

(٢) كتب الواو داخل القوسين، وهو خطأ.

(٣) النصّ لم أقف عليه لا في «الجامع»، ولا «التيسير»، ولا «المفردات»، وعزاه المالقي إلى (إيجاز البيان). انظر: الدر النثير: ٢/ ٢٤٤.

والصفراويّ وغيرهم[١]، فعلى قول رواة البدل، يمدّ مُشبَعاً لالتقاء الساكنين، كما تقدم[٢].

وأمّا هشام فروى عنه الحلْواني من طريق ابن عبدان؛ تسهيلها (بين بين) وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«العنوان» و«المجتبى» و«القاصد» و«الإعلان» و«تلخيص العبارات» و«روضة» المعدّل، و«كفاية» أبي العزّ؛ من الطريق المذكورة، وهو أيضاً عن الحلواني من غير الطريق المذكورة في «التبصرة» و«الهادي» و«الهداية» و«الإرشاد»[٣] و«التذكرة» لابني غلبون و«المستنير» و«المبهج» و«غاية» أبي العلاء، و«التجريد» من قراءته على عبد الباقي، وهو رواية الأخفش عن هشام[٤]، وروى الحلوانيّ عنه أيضاً من طريق أبي عبد الله الجمّال تحقيقها، وهو الذي في «تلخيص» أبي معشر[٥]، و«روضة» أبي عليّ البغدادي، و«التجريد « و«سبعة» ابن مجاهد[٦]، وكذلك روى الداجونيّ، من

---

(١) انظر: العنوان:٤٤-٤٥، التذكرة: ١/ ١١١، تلخيص العبارات: ٢٧، الوجيز: ق١٢/ أ، الكافي: ٢٢.

(٢) انظر ص: ٨٦١.

(٣) قوله: «الإرشاد» يقصد به «إرشاد» ابن غلبون، بدليل قوله: (ابني) بالتثنية، التي تحرفت في المطبوع إلى: «ابن» بالإفراد، فحرفت المعنى المراد للمؤلف.

(٤) انظر: التيسير: ٣٢، الكافي:٢٢، العنوان:٤٥، تلخيص العبارات: ٢٧، روضة الحفاظ: ١/ ق١٣٦، الكفاية الكبرى: ٢٢٨ التبصرة: ٢٧٦، التذكرة: ١/ ١١١، المستنير: ١/ ٤٣٢، المبهج: ١/ ٢٠١، غاية الاختصار: ١/ ٢٢٢، التجريد: ٦/ ب.

(٥) الذي في «التلخيص» المطبوع هو (التسهيل) قال أبو معشر: بهمزة ومدّة؛ حجازي غير روح، والحلواني لهشام..إلخ. ومعروف أنّ (بهمزة ومدة) مصطلح يقصد به (التسهيل) كما سيذكره المؤلّف بعد قليل. انظر: التلخيص: ١٧٠.

(٦) انظر: الروضة: ٢٣١، التجريد: ق/ ب، السبعة: ١٣٧.

مشهور طرقه عن أصحابه؛ عن هشام، وهي رواية إبراهيم بن عبّاد[(١)] عن هشام[(٢)]، وبذلك قرأ الباقون؛ وهم: الكوفيّون، ورَوح، وابن ذكوان إلا أنّ الصوريّ من جميع طرقه عنه، سهّل الثانية من ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ في الإسراء [٦١]، ولم يذكر / ذلك[(٣)] في «المبهج».

وانفرد في «التجريد» بتسهيلها لهشام بكماله؛ أي من طريقي الحلواني والداجونيّ، وبتحقيقها لابن ذكوان بكماله؛ أي من طريقي الأخفش والصوري، فخالف سائر المؤلّفين، ووافقه في «الروضة» عن هشام، وهو من طريق الداجوني[(٤)].

وانفرد هبة الله المفسر عن الداجوني بتسهيل ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ في الموضعين[(٥)]: [البقرة: ٦] [يسٓ: ١٠].

وانفرد الهذلي عن ابن عبدان بتحقيق الباب كلّه[(٦)]، والله أعلم.

وفَصَل بين الهمزتين بألف: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، واختلف عن هشام؛ فروى عنه الحلواني من جميع طرقه الفصلَ كذلك، وروى الداجوني عن أصحابه عنه بغير فصل، وبذلك قرأ الباقون ممّن حقّق الثانية أو سهّلها.

(١) التميميّ البصري، قرأ عليه إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦.

(٢) رواية ابن عبّاد ليست من طرقه.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (في ذلك).

(٤) انظر: التجريد: ق:٦/ ب، الروضة للمالكي: ٢٣٥.

(٥) انظر: المستنير: ١/ ٤٣٢ و٤٤٥.

(٦) انظر: الكامل: ق: ٢٦٣.

وانفرد هبة الله المفسّر عن الداجونيّ عن هشام بالفصل، كرواية الحلواني عنه[١]، وانفرد به الداجوني عن هشام في ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [الإسراء: ٦١][٢]، وكذلك انفرد به أبو الطيّب بن غلبون، والخزاعيّ؛ عن الأزرق عن ورش، قال ابن الباذش: وليس بمعروف[٣].

قلت: وأحسبه وَهْماً، والله أعلم.

وبقي حرف واحد يلحق بهذا الباب في قراءة أبي جعفر وهو ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ في يس [١٩]، يقرؤه بفتح الهمزة الثانية كما سنذكره إن شاء الله تعالى في موضعه، فهو على أصله في التسهيل وإدخال ألف بينهما، والله أعلم[٤].

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٤٣٢.

(٢) قال العلّامة الأزميري رحمه الله: لا خلاف عن هشام في الفصل بين الهمزتين في ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ خاصّة، وإن أطلق الخلاف في الطيّبة، وصرّح في «النشر» الفصل من طريقيه، ولكن ذكر الفصل للداجوني بطريق الانفراد.اهـ ثم ذكر الأزميريّ كلام المؤلف، وعقّب عليه بقوله: ظاهره انفرد الداجوني ولم يتابعه أصحابه، ولكن وجدنا الفصل له مصرحًا في «التجريد» و«روضة» المالكي و«تلخيص» أبي معشر.اهـ وقال الشيخ المتولي رحمه الله، معقّباً على قول المؤلّف: انفرد به – الفصل– الداجوني..إلخ. قال: معلوم أن الانفراد هو اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه، ولا شك أن قوله: وانفرد به الداجوني..إلخ، يُفهم منه أن الحلواني لم يَرو الفصل في هذا الحرف، مع أنه يرويه كالداجوني، فكان الأَوْلَى أن يُعبّر بما يفيد اتفاقهما على الفصل؛ لأن الداجونيّ لم ينفرد به، بل وافق الحلواني عليه. والله أعلم.
انظر: بدائع البرهان: ق ٣٧١، الروض النضير: ق:٣١٥، كلاهما بخط شيخي المرصفي رحمه الله.

(٣) الإقناع: ١/ ٣٦١.

(٤) انظر ص: ١٨٦٩.

وأمّا الذي بعده متحرك من المتفق على الاستفهام فيه؛ فهو حرفان؛ أحدهما ﴿ءَأَلِدُ﴾ في هود [٧٢] والآخر ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في الملك [١٦]، وقد اختلفوا في تسهيل الثانية منهما، وإبدالها، وتحقيقها، وإدخال الألف بينهما على أصولهم المتقدمة، إلا أنّ رواة الإبدال عن الأزرق عن ورش؛ لم يمدّوا على الألف المبدلة، ولم يزيدوا على ما فيها من المدّ؛ من أجل عدم السبب، كما تقدّم مبيّناً في باب (المدّ)[1].

وخالف قنبلٌ في حرف (الملك) أصلَه؛ فأبدل الهمزة الأولى منهما واواً؛ لضمّ راء ﴿ٱلنُّشُورُ﴾[2] قبلها، واختُلف عنه في الهمزة الثانية؛ فسهّلها عنه ابن مجاهد على أصله، وحقّقها ابن شنبوذ، هذا في حالة الوصل، وأمّا إذا ابتدأ فإنه يحقق الأولى، ويسهّل الثانية على أصله، والله أعلم.[3]

وأمّا الذي بعده حرف مدٍّ فموضع واحد وهو ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ في الزخرف [٥٨]: فاختلف في تحقيق الهمزة الثانية / منه، وفي تسهيلها (بين بين)، فقرأ بتحقيقها الكوفيون وروح، وسهّلها الباقون.

ولم يدخل أحدٌ بينهما ألفاً؛ لئلا يصير اللفظ في تقدير أربع ألفات؛ الأولى همزة الاستفهام، والثانية الألف الفاصلة، والثالثة همزة القطع، والرابعة المبدَلة

---

(١) انظر ص: ٨٦١.

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥].

(٣) انظر: السبعة: ١٣٦و١٤٤، ويلاحظ أنه جعل القراءة في هذا الحرف لابن كثير من الروايتين، ولم يقصرها على قنبل، التيسير: ٢١٢، إبراز المعاني: ٤/ ٢١٣-٢١٤.

من الهمزة الساكنة(١)، وذلك إفراط في التطويل وخروج عن كلام العرب(٢).

وكذلك لم يبدل(٣) أحد ممن روى إبدال الثانية في نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] عن الأزرق عن ورش، بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها (بين بين)، لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر؛ باجتماع الألفين وحذف إحداهما، قال ابن الباذش في «الإقناع»: ومن أخذ لورش في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بالبدل، لم يأخذ هنا إلا (بين بين)(٤).

قلت: وكذلك لم يذكر الداني، وابن سفيان، والمهدويّ، وابن شريح، ومكّي، وابن الفحّام، وغيرهم؛ فيها سوى (بين بين).

وذكر الداني في غير «التيسير» أن أبا بكر الأذفوي ذكر البدل فيها، وفيما كان مثلها عن ورش، في كتابه «الاستغناء» على أصله في نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وشبهه،

---

(١) أصل الكلمة (أألهة) على وزن «أفعلة» بهمزتين أولاهما زائدة، وثانيتهما فاء الكلمة قلبت ألفاً لسكونها بعد فتح، على القاعدة الصرفية في الخلاصة:

ومدّاً ابدل ثاني الهمزين من   كِلمة ان يَسْكُن كآثر وائتمن

ثمّ بعد القلب دخلت همزة الاستفهام على الكلمة، فالتقى همزتان محقّقتان: الأولى للاستفهام، والثانية همزة أفعلة.. فبعض القرّاء أبقى الهمزتين محققتين وبعضهم سهّل الثانية، ولم يدخل أحد ألفاً خوف اجتماع أربع ألفات كما بين المؤلّف.

انظر: الدر المصون: ٩/ ٦٠١، شرح ابن عقيل: ٤/ ٢١٥.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٤٦، شرح العنوان: ق ١٩٦/ أ.

(٣) في المطبوع: (يبد) بدون لام، وهو تحريف.

(٤) الإقناع: ١/ ٣٦٢.

قال الأذفوي: لم يمدّ ههنا لاجتماع الألف المبدلة من همزة القطع، مع الألف المبدلة من همزة الأصل(١)؛ لئلا يلتقي ساكنان، قال: ويشبع المدّ ليدلّ بذلك أنّ مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر(٢).

قلت: وهذا مما انفرد به وخالف فيه سائر الناس، وهو ضعيف؛ قياساً، ورواية، ومصادم لمذهب ورش نفسه، وذلك أنه إذا كان المدّ من أجل الاستفهام؛ فَلِمَ نَرَه يجيز المدّ في نحو ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ويخرجه بذلك عن الخبر إلى الاستفهام؟

والعجب أن بعض شراح «الشاطبية» يجيز ذلك، ويجيز فيه أيضاً الثلاثة الأوجه التي في نحو ﴿أَئِفۡكًا ءَالِهَةً﴾ [الصافات: ٨٦]، فليت شعري؛ ما ذا يكون الفرق بينهما؟ وكذلك الحكم في ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في الثلاثة كما سيأتي(٣).

والضرب الثاني: المختلف فيه بين الاستفهام والخبر؛ يأتي بعد همزة القطع فيه ساكن صحيح، وحرف مدّ، ولم يقع بعده متحرك، فالذي بعده ساكن صحيح أربعة مواضع:

أوّلها: ﴿أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ﴾ في آل عمران [٧٣]؛ فكلّهم قرأه بهمزة واحدة / على الخبر، إلا ابن كثير؛ فإنه قرأه بهمزتين على الاستفهام، وهو في تسهيل الهمزة الثانية على أصله من غير فصل بألف(٤).

---

(١) في (ت) «الوصل».
(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٨٤/أ.
(٣) انظر ص: ٨٩٣.
(٤) انظر: السبعة: ٢٠٧، التيسير: ٨٩، ويلاحظ أنهما -ابن مجاهد والداني- عبّرا بقولهما: (بالمدّ) بدل التسهيل، وهو مصطلح، ولا مشاحة في الاصطلاح. انظر: الدر النثير: ٢/ ٢٤٩و٤/ ٢٢٨.

ثانيها: ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ في فصلت [٤٤]، رواه بهمزة واحدة على الخبر؛ قنبل، وهشام ورويس؛ باختلاف عنهم:

أمّا قنبل؛ فرواه عنه بالخبر ابن مجاهد من طريق صالح بن محمد، وكذا رواه عن ابن مجاهد[١] طلحة بن محمد الشاهد، والشذائيّ، والمطوّعي، والشنبوذي، وابن أبي بلال، وبكّار من طريق النهرواني، وهي رواية ابن شوذب[٢] عن قنبل، ورواه عنه بهمزتين على الاستفهام؛ ابن شنبوذ، والسامريّ عن ابن مجاهد عنه، والله أعلم[٣].

وأمّا هشام فرواه عنه بالخبر الحلواني من طريق ابن عبدان، وهو طريق صاحب «التجريد» عن أبي عبد الله الجمّال عن الحلواني، وكذا رواه صاحب «المبهج» عن الداجوني عن أصحابه عنه، ورواه عنه بالاستفهام الجمّال عن الحلواني؛ من جميع طرقه إلا من طريق «التجريد»، وكذلك الداجوني إلا من طريق «المبهج»[٤]، والله أعلم.

وأمّا رويس فرواه عنه بالخبر؛ أبو بكر التمار من طريق أبي الطيب

---

(١) (ابن مجاهد) سقطت من (س).

(٢) عبد الله بن عمر بن أحمد، الواسطي، مقرئ متصدر، روى القراءة عن شعيب بن أيوب الصريفيني، روى القراءة عنه ابن مهدي الواسطي.

ويلاحظ: رواية ابن شوذب عن قنبل ليست من طرق هذا الكتاب.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٣٧.

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٧٧٧.

(٤) انظر: التجريد: ٤٦/ أ، المبهج: ١/ ٢٠٣.

البغـدادي،[1] ورواه عنـه بالاسـتفهام مـن طريـق النخـاس، وابـن مقسـم، والجوهري، وكذلك قرأ الباقون.

وحقّق الهمزة الثانية منهما حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكـر، وروح[2]، وانفرد هبة الله المفسر بذلك عن الداجوني[3]، والبـاقون ممّـن قـرأ بالاسـتفهام؛ بالتسهيل.

وهم على أصولهم المـذكورة مـن (البـدل) و(بـين بـين) و(إدخـال الألـف) و(عدمه) إلَّا أنّ ابن ذكوان نصَّ لـه جمهـور المغاربـة، وبعـض العـراقيّين؛ عـلى إدخـال الألـف فيهـا بـين الهمـزتين، وسـيأتي تحقيـق ذلـك في ﴿أَن كَانَ﴾ [القلم: ١٤][4]

ثالثها: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ في الأحقاف [٢٠]، قرأه بهمزة واحدة عـلى الخـبر؛ نافع، وأبو عمرو، والكوفيّون، والباقون بهمزتين عـلى الاسـتفهام، وهـم: ابـن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب.

وهم على أصولهم المذكورة من (التسهيل) و(التحقيق) و(الفصل) و(عدمـه)

---

(١) ذكر المؤلّف في مبحث (الطرق)، من مصادر هذه الطريق؛ «الغايةَ» لابن مهران، وبـالرجوع إليهـا قـال: ﴿ءَاعْجَمِيٌّ﴾ بهمزتين كوفي غير حفص، بهمزة هشام.اهـ ولعلّ في النسخة المحقّقـة سـقطاً، وهـو مـذهب الباقين، ورجعت إلى «المبسوط» فوجدت فيه: الباقون ومعهم رويـس بهمـزة واحـدة ممـدودة.اهـ قولـه: ممدودة: أي مسهّلة.

انظر: الغاية: ٣٨٦، المبسوط: ٣٩٤، مفردة الداني: ٨٣، غاية الاختصار: ١/ ٢٢٤.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٣٨، مفردة الداني: ٨٣.

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٧٧٧.

(٤) انظر ص: ٨٨٩.

إلّا أن الداجوني عن هشام من طريق النهرواني يسهّل الثانية ولا يفصل، والمفسّرَ يحقّق ويفصل(١).

وذكر الحافظ أبو العلاء في «غايته» أن الصوريّ عن ابن ذكوان يخيّر بين تحقيق الهمزتين / معاً بلا فصل، وبين تحقيق الأولى وتليين الثانية مع الفصل(٢).

رابعها: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ في سورة نٓ [١٤] فقرأه بهمزة واحدة على الخبر؛ نافع وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائيّ، وخلف، وحفص، وقرأه الباقون بهمزتين على الاستفهام وهم: ابن عامر، وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب، وأبوبكر.

وحقّق الهمزتين منهم: حمزة، وأبو بكر، وروح، وانفرد بذلك المفسّر، عن الداجوني، على أصله في ذلك وفي الفَصْل.

---

(١) لم يذكر البنّاء الدمياطي وجه التحقيق مع عدم الإدخال، مما جعل الأزميري يستدركه عليه بقوله: منشأ سهوه ما قاله «النشر»: والداجوني من طريق النهرواني يسهّل ولا يفصل، ومن طريق المفسّر يحقّق ويفصل، فتوهم من ذلك أن للداجوني طريقين: النهرواني والمفسر فقط، وليس كذلك بل للداجوني طريق زيد والشذائي، ولزيد ستّ طرق؛ منهم النهروانيّ والمفسر.

قال- الأزميري -: «والذي يظهر من «النشر» للحلوانيّ؛ وجهان في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾: الفصل فقط؛ مع التحقيق والتسهيل، وللداجوني ثلاثة أوجه: الفصل مع التحقيق فقط؛ من طريق المفسّر عن زيد عن الداجوني، والثاني والثالث عدم الفصل: مع التسهيل؛ من طريق النهرواني عن زيد عنه، ومع التحقيق للداجوني سوى المفسر والنهرواني عن زيد، ولكن وجدنا الفصل مع التسهيل للداجوني من طريق من ذكرنا، ولـمّا أسقط في «النشر» واسطة زيد بين هذين الطريقين والداجوني، وقع البنّاء في هذا الخطأ في «إتحافه» في الأصول وفي الفرش.». بدائع البرهان: ٥٣٠، وانظر: الإتحاف: ١/ ٤٦.

(٢) غاية الاختصار: ١/ ٢٢٤.

وحقّق الأولى، وسهّل الثانية؛ ابن عامر، وأبو جعفر، ورويس، وفَصَل بينهما بألف؛ أبو جعفر، والحلوانيّ عن هشام[١].

واختلف في ذلك عن ابن ذكوان في هذا الموضع، وفي حرف (فصلت)[٢]، فنصَّ له على الفصل فيهما؛ أبو محمد مكّي، وابن شريح، وابن سفيان، والمهدويّ، وأبو الطيّب بن غلبون وغيرهم، وكذلك ذكر الحافظ أبو العلاء عن ابن الأخرم والصوري[٣].

ورَدَّ ذلك الحافظ أبو عمرو الداني، فقال في «التيسير»: ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر، ولا صحيح من جهة القياس، وذلك أنّ ابن ذكوان لـمَّا لم يفصل بهذه الألف بين الهمزتين في حال تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما، عُلِم أن فصله بها بينهما في حال تسهيله إحداهما مع خفة ذلك غير صحيح في مذهبه، على أن الأخفش قد قال في «كتابه» عنه؛ بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، ولم يذكر فصلاً في الموضعين، فاتضح ما قلناه، قال: وهذا من الأشياء اللطيفة، التي لا يميّزها ولا يعرف حقائقها إلا المطلعون[٤] بمذاهب الأئمّة، المختصّون بالفهم الفائق، والدراية الكاملة. انتهى[٥] وبسط القول في بيان ذلك في «جامعه»[٦].

•

(١) انظر: السبعة: ٦٤٦-٦٤٧، التيسير: ٢١٣، المستنير: ١/ ٤٣٢ و ٢/ ٨٢٧.

(٢) يقصد قوله تعالى: ﴿ءَاعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤].

(٣) انظر: التبصرة:٦٠٧، الكافي:١٨٣، غاية الاختصار: ١/ ٢٢٥.

(٤) في (س) «المضطلعون».

(٥) التيسير: ١٩٤.

(٦) جامع البيان: ٢/ ١٨٢.

وقال الأستاذ أبو جعفر بن البـاذش في «الإقنـاع»: فأمّـا ابـن ذكـوان فقـد اختلف الشيوخ في الأخذ له، فكان عثمان بن سعيد، يعني الداني، يأخذ له بغـير فصل كابن كثير[١]، قـال: وكـذلك روى لنـا أبـو القاسـم[٢] -رحمـه الله- عـن الملنجي[٣] عن أبي عليّ البغدادي، وكذلك قال محمد بـن إبـراهيم؛ أبـو عبـد الله القيسي؛ يعني ابن عيسون[٤] الأندلسي صاحب ابن أشته، قال: وهـؤلاء الثلاثـة علماء بتأويل نصوص من تقدّم، حفّاظٌ.

قال:[٥] وكان أبو محمد مكّي بن أبي طالب يأخذ له بالفـصل بيـنهما بـألف، وعلى ذلك أبو الطّيّب وأصحابه، وهو الذي تعطيه نصوص الأئمة / مـن أهـل

(١) في المطبوع: (كثير) بالهمز بعد الكاف، وهو تحريف.

(٢) هو: خلف بن إبـراهيم بـن خلـف، القرطبـي، عـرف بالحصار، قـرأ بمكـة عـلى أبي معـشر الطـبري، رحـل إلى المـشرق، ثـم عـاد وتـولى خطابتهـا، وكـان عليـه مـدار الإقـراء بهـا، تـوفي سـنة (٥١١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧١.

(٣) كذا في جميع النسخ: (الملنجي) بالنون بعد الـلام، بعـدها جـيم، وفي «غايـة» المؤلـف و«الإقنـاع» لابـن الباذش: (المليحي) بالمثناة التحتية بعد اللام، وبعـدها (حـاء) مهملـة، وترجمـه بقولـه: عبـد المجيـد بـن عبدالقوي، أبو محمد، المليحي، المصري، الضرير، شيخ مقرئ، قرأ على المالكي، روى عنه ابن بلّيمـة. ولم أجد من نصَّ على نسبته إلى أيهما، وأما في «غاية» المؤلف فلعله نسبه إلى (بني مليح) وهو حيّ من خزاعة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٦، التاج (ملح).

(٤) أقرأ الناس بالأندلس، وحدّث وكتب، أستاذ حافظ محقق، قرأ عليه بعض أصحاب الداني، وفي «غايـة» المؤلف (عيشون) بالشين بالمعجمة، وهو تصحيف، توفي بعد سنة (٣٩٠ هـ)، تنبيه: في المطبوع: (القيس)، وهو تحريف. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٧.

(٥) (قال) سقطت من المطبوع.

الأداء؛ ابن مجاهد، والنقاش، وابن شنبوذ، وابن عبد الرزاق، وأبي الطيب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وابن أشته، والشذائي، وأبي الفضل الخزاعيّ، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي عليّ الأهوازي، وجماعة كثيرة من متقدّم ومتأخر؛ قالوا كلّهم: بهمزة ومَدّة[١].

قلت: وليس نص من يقول: (بهمزة ومدّة)[٢] يعطي الفصل، أو يدلّ عليه، ومن نظر كلام الأئمّة؛ متقدّمهم ومتأخرهم، عَلِم أنهم لا يريدون بذلك إلا (بين بين)[٣] ليس إلّا، فقول الداني أقربُ إلى النصّ، وأصحّ في القياس.

نعم؛ قول الحسن بن حبيب[٤]؛ صاحب الأخفش، أقرب إلى قول مكّي وأصحابه؛ فإنه قال في «كتابه» عن ابن ذكوان، عن يحيى، أنه قرأ ﴿أعجمي﴾

---

(١) الإقناع: ١/ ٣٦٣-٣٦٤.

(٢) تصحفت التاء في المطبوع إلى الهاء.

(٣) وهذا ما صرح به الداني نفسه، حيث قال:... بهمزة ممدودة يعني: مسهّلة من غير فصل بألف. اهـ
وقال الداني أيضاً: يراد بالمدّ التسهيلُ، إذ كذلك جرت عادتهم وعادة غيرهم من الرواة في العبارة عنهما. اهـ
وصرّح به أيضاً المالقي في شرحه للتيسير عند قول الداني: بهمزة ومدّة: قال المالقي: فهذا الموضع نصٌّ في أن الحافظ يطلق المدّ وهو يريد به الهمزة المليّنة (بين بين). اهـ
انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٩ و١٨٢، الدر النثير: ٢/ ٢٤٩ -٢٥٠ و ٤/ ٢٧٩-٢٨٠.

(٤) ابن عبد الملك، أبو علي، الدمشقي، فقيه شافعي، مقرئ ثقة، روى عن الأعمش كتابه في قراءة ابن عامر بالعلل، قال الداني: لا نعلم أحداً من الشاميين يروي هذا الكتاب إلا عن أبي علي، اهـ روى عنه صالح ابن إدريس وعبد المنعم بن غلبون وغيرهما، توفي سنة (٣٣٨ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٩-٢١٠ ، السير: ١٥/ ٣٨٣-٣٨٤.

بِمَدَّة مطوَّلة كما قال ذو الرُّمة[١]:

أأن توهّمت من خرقاء منزلةً[٢] ....

قال: فقال (أأن) بهمزة طويلة. انتهى.

فهذا يدل على ما قاله مكّي، ولا يمنع ما قاله الداني؛ لأن الوزن يقوم بهما، وكلُّهم ينشده بالتسهيل، ويستدل له به، والوزنُ لا يقوم بالبدل[٣].

---

(١) غيلان بن عقبة، العدوي.

(٢) صدر بيت، وهو مطلع قصيدة له، عدد أبياتها (٨٤) بيتاً، وعجز البيت هو:

ماء الصبابة من عينيك مسجومُ

وفي الديوان (ترسمت) بدل (توهمت)، و(خرقاء) اختلفوا فيه؛ هل هو لقب لميّة، حسب قول ثعلب، أو أنه اسم امرأة؟ قيل: هي من بني البكاء بن عامر بن صعصعة.

انظر: ديوانه: ١/ ٣٦٩-٣٧١، الأغاني: ١٦/ ١١٣-١١٧، الخزانة: ٤/ ٤٩٥.

(٣) رواية البيت فيما اطلعت عليه من مصادر هو (أَعَنْ) بإبدال الهمزة الثانية عيناً، وهو شاهد لذلك، و(ءَأَنْ) بهمزتين محقّقتين، ولم أجد من جعل الثانية منهما مبدلة، ووجدت العلماء يستدلون على مراد المؤلف ببيت الأعشى:

ءان رأيت رجلاً أعشى أضرَّ به ريب المنون ودهر مفسد خبل

ومنه قول الآخر:

ءان زُمَّ أجمالٌ وفارق جيرةً وصاح غرابُ البين أنت حزين

الشاهد في البيتين هو (ءان) بتسهيل الهمزة الثانية (بين بين) دلالة على أنها في حكم المتحركة، وأنها ليست ساكنة، ولولا ذلك لانكسر وزن البيت، وهذا معنى قول المؤلف: (والوزن لا يقوم بالبدل) بمعنى: أن بعد الهمزة نوناً ساكنة، فلو كانت الهمزة المخفّفة -بالخاء المعجمة والفاء- في الحكم ساكنة لالتقى ساكنان وهذا لا يصح، لأنه لا يكون في الشعر إلا في القوافي، وقواف مخصوصة أيضاً. والله أعلم.

انظر: ديوان الأعشى: ٥٥، الكتاب: ١/ ٤٧٦ و٢/ ١٦٧، الحجة للفارسي: ١/ ٢٨٥-٢٨٦، و٤/ ١٧٣-١٧٤، شرح المفصل: ٩/ ١١٣-١١٤.

وقد نصَّ على ترك الفصل لابن ذكوان غيرُ من ذكرت ممّن هو أعرف بدلائل النصوص؛ كابن شيطا، وابن سوار، وأبي العزّ، وأبي عليّ المالكي، وابن الفحّام الصقلّيّ[١] وغيرهم، وقد قرأت له بكلّ من الوجهين، والأمر في ذلك قريب،[٢] والله أعلم.

وأمّا الذي بعده حرف مدّ واختلف فيه؛ استفهاماً وخبراً، فكلمة واحدة، وقعت في ثلاثة مواضع، وهي ﴿ءَامَنتُم﴾ في الأعراف [١٢٣] قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾.

وفي طه [٧١] والشعراء [٤٩] ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾؛ فقرأ الثلاثة بالإخبار: حفص، ورويس، والأصبهانيّ عن ورش، وانفرد بذلك الخزاعيّ عن الشذائي عن النحاس[٣] *عن الأزرق*[٤] عن ورش فخالف سائر الرواة والطرق عن الأزرق.

واختلف عن قنبل في حرف (طه) فرواه عنه بالإخبار ابن مجاهد، ورواه ابن شنبوذ بالاستفهام، وبذلك قرأ الباقون في[٥] الثلاثة.

وحقّق الثانية في[٦] الثلاثة منهم؛ حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر،

(١) في المطبوع: (والصقلي) والواو زائدة.

(٢) انظر: الإقناع: ١/ ٣٦٦.

(٣) تصحفت في المطبوع بالخاء المعجمة، وهو خطأ.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٥) (في): سقط من المطبوع.

(٦) تحرفت في المطبوع إلى: (في الثانية).

وروح، واختلف عن هشام؛ فرواها عنه الداجوني من طريق الشذائي كذلك
١ بالتحقيق، ورواها عنه الحلواني، والداجوني من طريق زيد (بين بين) / ، وبذلك قرأ الباقون وهم: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، وورش من طريق الأزرق، والبزي، وابن ذكوان[1].

وأمّا قنبل فإنه وافقهم على التسهيل في (الشعراء) وكذلك في (طه) من طريق ابن شنبوذ، وأبدل بكماله الهمزة الأولى من (الأعراف) بعد ضمّه نون ﴿فِرْعَوْنُ﴾ واواً خالصة حالةَ الوصل؛ كما فعل في ﴿ٱلنُّشُورُ * ءَأَمِنتُم﴾ [الملك: ١٥، ١٦]. واختلف عنه في الهمزة الثانية كذلك، فسهّلها عنه ابن مجاهد، وحققها مفتوحة ابن شنبوذ، فإذا ابتدأ حقّق الهمزة الأولى وسهّل الثانية (بين بين) من غير خلاف.

ولم يُدخِل أحدٌ بين الهمزتين في واحد من الثلاثة ألفاً، لما[2] تقدّم في ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] *وكذلك لم يبدل الثانية ألفاً عن الأزرق عن ورش كما تقدم ذلك في ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ *[3]؛ إذ لا فرق بينهما؛ ولذلك لم يذكر في «التيسير» لورش سوى التسهيل وأجراه مُجرى قالون وأبي عمرو وغيرهما من المسهّلين[4].

---

(١) انظر: السبعة: ٢٩٠-٢٩١، التذكرة: ٢/ ٣٤٤.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (كما) بالكاف، وليس المراد، إذ المراد أن علّة عدم الإدخال بين الهمزتين هنا هي علّة عدم الإدخال في ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٤) انظر: التيسير: ١١٢، الدر النثير: ٤/ ٢٣٤.

وأمّا ما حكاه في «الإيجاز» وغيره من إبدال الثانية لورش؛ فهو وجه قال به بعض من أبدلها في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه، وليس بسديد لما بيّناه في ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ فيما تقدّم، إذ لا فرق بينهما.

ولعل ذلك وَهْمٌ من بعضهم، حيث رأى بعضَ الرواة عن ورش يقرءونها بالخبر؛ فظنَّ أن ذلك على وجه البدل، ثم حذفت إحدى الألفين؛ وليس كذلك؛ بل هي رواية الأصبهاني عن أصحابه عن ورش، ورواية أحمد بن صالح، ويونس بن عبد الأعلى، وأبي الأزهر؛ كلُّهم عن ورش؛ يقرءونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، فمن كان من هؤلاء يروي المدّ لما بعد الهمز، يمدّ ذلك فيكون مثل ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥] لا أنه بالاستفهام، وأبدل، وحذف، والله أعلم[١].

فهذا جميع أنواع همزة القطع، وأحكامها مفتوحة مع همزة الاستفهام، اتفاقاً واختلافاً.

وأمّا الهمزة المكسورة: فتأتي أيضاً متفقاً عليه بالاستفهام ومختلفاً فيه:

فالضرب الأوّل المتّفق عليه: سبعُ كلم، في ثلاثة عشر موضعاً، وهي ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ في الأنعام [١٩] والنمل [٥٥] وفصلت [٩] و[٢] ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ الشعراء [٤١] و ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ في خمسة / مواضع النمل [٦٠-٦٤]، و ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾ و ﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ﴾ ١

(١) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٦٥-٦٦.

(٢) وكتب الواو في المطبوع داخل القوس، مما يوهم أنها حرف قرآني، وكذلك في الذي بعدها.

و ﴿أَئِفْكًا﴾ ثلاثتها في الصافّات [٣٦، ٥٢، ٨٦]، و ﴿أَءِذَامِتْنَا﴾ في قٓ [٣].

فاختلفوا في تسهيل الثانية منها، وتحقيقها، وإدخال ألف بينهما، فسهّلها (بين بين) -أي بين الهمزة والياء- نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وحقّقها الكوفيون، وابن عامر، وروح، واختلف عن رويس في حرف (الأنعام)، وعن هشام في حرف (فصلت):

أمّا حرف الأنعام [١٩]، وهو ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ فروى أبو الطيّب عن رويس تحقيقه؛ خلافاً لأصله، ونصَّ أبو العلاء في «غايته» على التخيير فيه له بين التسهيل والتحقيق[١].

وأمّا حرف فصلت [٩] وهو ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ فجمهور المغاربة عن هشام على[٢] التسهيل؛ خلافاً لأصله.

وممن نصَّ له على التسهيل وجهاً واحداً؛ صاحب «التيسير» و«الكافي»، و«الهادي»[٣]، و«الهداية» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» وابنا غلبون، وصاحب «المبهج»، وصاحب «العنوان» وكلّ من روى تسهيله، فصل بألف قبله، كما سيأتي[٤]. وجمهور العراقيين عنه على التحقيق، وممن نصّ عليه وجهاً واحداً على أصله، ولم يذكر عنه فيه تسهيلاً؛ ابن شيطا، وابن سوار،

(١) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٢٧، التتمة: ٨٧.

(٢) في (س) و(ز) «بالتسهيل».

(٣) (والهادي) سقطت من المطبوع.

(٤) انظر: التيسير:٣٢، الكافي:٢٣، التبصرة: ٢٨٢، تلخيص العبارات: ٢٧، التذكرة:١/ ١١٢، العنوان: ٤٥.

وابـن فـارس، وأبـو العـزّ، وأبـو عـليّ البغـدادي، وابـن الفحّـام، والحـافظ أبو العلاء[١].

ونصّ على الخلاف فيه خاصّة؛ أبو القاسم الـشاطبيّ، والـصفراويّ، ومـن قبلهما الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان»[٢].

وفَصَل بـين الهمـزتين بـألف في جميـع البـاب: أبـو عمـرو، وأبـو جعفـر، وقالون.

واختلف عن هشام، فروى عنه الفصل في الجميع الحلواني من طريـق ابـن عبدان من طريق صاحب «التيسير» من قراءته على أبي الفـتح، ومـن طريـق أبي العزّ صاحب «الكفاية»، ومن طريق أبي عبد الله الجمّال عن الحلواني، وهو الذي في «التجريد» عنه، وهو المشهور عـن الحلـواني عنـد جمهـور العـراقيّين؛ كـابن سوار[٣]، وابن فارس، وأبي علي البغدادي، وابن شـيطا وغـيرهم، وهـو طريـق الشذائي عن الداجوني، كما هـو في «المـبهج» وغـيره، وعليـه نـصَّ الـداني عـن الداجوني، وبه قطع الحافظ أبو العلاء من طريقي الحلواني والداجوني، وهو أحد الوجهين في «الشاطبية»[٤].

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٤٣٣، غاية الاختصار: ١/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٨٩/ أ.

(٣) قوله (كابن سوار): لم يذكر ابن سوار حكم هذه الكلمة، نعم قد ذكرها بنـصها في بـاب (الهمـزتين مـن كلمة) في المفتوحة وبعدها مكسورة، ووعد بأنه سيذكرها في موضعها، ولم يفعل، فاحتمال أنه نـسي أو أن النسخ التي وصلت من «المستنير» ناقصة، أو أنه سَقَط من الناسخ، كل ذلك محتمل، والله أعلم.
انظر: المستنير: ١/ ٤٣٤ و٢/ ٧٧٦.

(٤) انظر: التيسير: ٣٢، جامع البيان:١/ ق: ٨٩، غاية الاختصار:١/ ٢٢٧-٢٢٨.

وروى عنه القصر؛ وهو / ترك الفصل في الباب كلّه؛ الداجوني عند جمهور العراقيين وغيرِهم، كصاحب «المستنير» و«التذكار» و«الجامع» و«الروضة» و«التجريد» و«الكفاية الكبرى» وغيرهم، وهو الصحيح من طريق زيد عنه، وهو الذي في «المبهج» من طريق الجمّال عن الحلواني، وذهب آخرون عن هشام إلى التفصيل؛ ففصلوا بالألف في سبعة مواضع، وتركوا الفصل في الأُخَر،[١] ففصلوا مما تقدم في أربعة مواضع وهي: ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ في الشعراء [٤١]، و﴿أَءِنَّكَ﴾ و﴿أَئِفْكًا﴾ في الصافات [٥٢، ٨٦]، و﴿أَئِنَّكُمْ﴾ في فصلت [٩]، وهو الذي في «الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«التلخيص» و«التبصرة» و«العنوان»، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن،[٢] وسيأتي بقية ما فصلوا فيه في الضرب ‹الثاني›[٣].

ومما يلحق بهذا الضرب[٤]، من المتفق عليه بالاستفهام؛ قوله تعالى في العنكبوت [٢٩] ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ وفي الواقعة [٤٧] ﴿أَئِذَا مِتْنَا﴾، أجمعوا على قراءتها بالاستفهام، وهما من المكرر كما سيأتي، وكذلك قوله: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ في يس [١٩]: أجمعوا على قراءته بالاستفهام، إلّا أن أبا جعفر يفتح الهمزة الثانية، فيلحق بضرب الهمزة المفتوحة، كما تقدّم، والباقون يكسرونها، فيلحق عندهم بهذا الضرب.

---

(١) كذا الصواب، وكتب في المطبوع: (الآخر)، وهو تحريف.

(٢) انظر: الكافي:٣٢، التلخيص: ٢٧، التبصرة: ٢٨٣، العنوان: ٤٥، جامع البيان:١/ ق:٨٩/ أ.

(٣) انظر ص: ٨٩٩.

(٤) في المطبوع: ‹الباب›.

وهم في هذه الثلاثة الأحرف على أصولهم المذكورة؛ تحقيقاً، وتسهيلاً، وفصلاً، إلّا أن أصحاب التفصيل عن هشام يفصلون بين الهمزتين في حرفي (العنكبوت) و(الواقعة)، ولا يفصلون في حرف (يسٓ) والله أعلم.

والضرب الثاني: المختلف فيه بين الاستفهام والخبر على قسمين:

قسم: مفرد؛ تجيء الهمزتان فيه وليس بعدهما مثلهما.

وقسم: مكرّر؛ تجيء الهمزتان وبعدهما مثلهما.

فالقسم الأول: خمسة أحرف ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾، ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ وكلاهما في الأعراف [٨١، ١١٣]، ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ في يوسف [٩٠] ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ في مريم [٦٦]، ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ الواقعة [٦٦].

أمّا ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ في الأعراف [٨١]؛ فقرأه بهمزة واحدة على الخبر: نافع، وأبو جعفر، وحفص، والباقون بهمزتين على الاستفهام، وهم على / أصولهم المذكورة؛ تسهيلاً وتحقيقاً وفصلاً.

وأمّا ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ فقرأه على الخبر: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وحفص، والباقون على الاستفهام، وهم على أصولهم، وهما من المواضع السبعة، اللّاتي يفصلُ فيها عن الحلواني عن هشام؛ أصحابُ التفصيل.

وأمّا ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ فقرأه بهمزة واحدة على الخبر: ابن كثير، وأبو جعفر، والباقون بهمزتين على الاستفهام. وهم على أصولهم.

وأمّا ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ فاختلف فيه عن ابن ذكوان؛ فرواه عنه، بهمزة واحدة

على الخبر الصوريّ من جميع طرقه غير الشذائي عنه، وهو الذي عليه جمهور العراقيين من طريقه، وابن الأخرم عن الأخفش عنه؛ من طريق «التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«تلخيص العبارات» و«الكافي» وابن غلبون، وجمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح فارس، وأبي الحسن طاهر[1].

ورواه عنه النقاش عن الأخفش عنه، بهمزتين على الاستفهام، وذلك من جميع طرقه؛ من المغاربة، والمصريّين، والشاميّين، والعراقيّين، والشذائي، عن الصوريّ عنه، وهو الذي في «التجريد» و«المبهج» و«الكامل» و«غاية» ابن مهران.

والوجهان جميعاً عنه في «الشاطبية» و«الإعلان» وظاهر «التيسير»، ونصَّ عليهما في «المفردات» و«جامع البيان»[2]، وبالاستفهام قرأ الداني على عبد العزيز الفارسيّ، وبذلك قرأ الباقون، وهم على أصولهم تحقيقاً وتسهيلاً وفصلاً، وهذا الحرف تتمّة السبعة التي يفصل فيها لهشام من طريق الحلواني؛ أصحابُ التفصيل.

وأمّا ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ فرواه بهمزتين على الاستفهام أبو بكر، وقرأه الباقون بهمزة على الخبر.

---

(١) انظر: جامع البيان:٢/ ق: ١١٣/ ب.

(٢) انظر: المفردات: ١٨٢.

والقسم الثاني: وهو المكرّر من الاستفهامين،(١) نحو ﴿أَءِذَا﴾، ﴿أَءِنَّا﴾، وجملته أحد عشر موضعاً من تسع سور: في الرعد [٥] ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، وفي الإسراء موضعان [٤٩، ٩٨] ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا﴾(٢)، وفي المؤمنون [٨٢] ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، وفي النمل [٦٧] ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾، وفي العنكبوت [٢٨، ٢٩] ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ / ٱلْعَٰلَمِينَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾، وفي الٓمٓ السجدة [١٠] ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾(٣)، وفي الصافات موضعان: الأولُ [١٦] ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، والثاني [٥٣] ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾، وفي الواقعة [٤٧] ﴿أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، وفي النازعات [١٠، ١١] ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ * أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾، فتصير بحكم التكرير اثنين وعشرين حرفاً.

فاختلفوا في الإخبار بالأوّل منهما، والاستفهام بالثاني، وعكسه، والاستفهام فيهما.

فقرأ ابن عامر، وأبو جعفر؛ بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، من

---

(١) انظر خلاف القراء في الاستفهامين في: السبعة: ٢٨٥-٢٨٦، التذكرة: ١/ ٣٨٦-٣٨٩، الروضة: ٢٤٩-٢٦٣، المصباح: ٣/ ١٢٦٣-١٢٦٨، الإقناع: ١/ ٣٧٤-٣٧٦، غاية الاختصار: ١/ ٢٣٠-٢٣٧، التتمة: ٧٢٩-٧٣٣.

(٢) وسقطت كلمة ﴿خَلْقًا﴾ من المطبوع.

(٣) وسقطت من المطبوع ﴿خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

موضع ‹الرعد› وموضعي ‹الإسراء› وفي ‹المؤمنون› و‹السجدة› والثاني من ‹الصافات›.

وقرأ نافع، والكسائي، ويعقوب؛ في هذه المواضع الستة بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما.

وأمّا موضع ‹النمل›؛ فقرأه نافع، وأبو جعفر، بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وقرأه ابن عامر، والكسائي، بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني، مع زيادة نون فيه، فيقولان ﴿إِنَّنَا لَمُخْرَجُونَ﴾[1]، وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما.

وانفرد سبط الخياط في «المبهج» عن الكارزيني، عن النخاس، عن رويس بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني؛ كقراءة نافع وأبي جعفر، فخالف سائر الرواة عن رويس[2].

وأمّا موضع ‹العنكبوت› فقرأه نافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، وحفص، بالإخبار في الأول، وقرأ الباقون بالاستفهام، وهم: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وأجمعوا على الاستفهام في الثاني.

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٣٨٨، التيسير: ١٦٩.

(٢) ذكر هذه الانفرادة عن رويس صدقة المسحراتي نقلاً عن الصابوني.

انظر: المبهج: ١/ ٢١١ و٢/ ٦٦٨، التتمة: ٧٣٢.

وأمّا الموضع الأول من (الصافات) فقرأه ابن عامر بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وقرأه نافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب؛ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وقرأه الباقون بالاستفهام فيهما.

وأمّا موضع (الواقعة) فقرأه -أيضاً- نافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، بالاستفهام في الأوّل، والإخبار في الثاني، وقرأه الباقون بالاستفهام فيهما، فلا خلاف عنهم في الاستفهام في الأوّل.

وأمَّا موضع (النازعات) فقرأه أبو جعفر بالإخبار / في الأوّل والاستفهام ١
في الثاني، وقرأ نافع، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب، بالاستفهام في الأوّل، والإخبار في الثاني، وقرأه الباقون بالاستفهام فيهما.

وكلٌّ من استفهم في حرف من هذه الاثنين والعشرين، فإنه في ذلك على أصله من التحقيق، والتسهيل، وإدخال الألف، إلا أن أكثر الطرق عن هشام، على الفصل بالألف في هذا الباب؛ أعني الاستفهامين، وبذلك قطع له صاحب «التيسير» و«الشاطبية» وسائر المغاربة، وأكثر المشارقة، كابن شيطا، وابن سوار، وأبي العز، والهمداني، وغيرهم، وذهب آخرون إلى إجراء الخلاف عنه في ذلك، كما هو مذهبه في سائر هذا الضرب، منهم الأستاذ أبو محمد سبط الخياط، وأبوالقاسم الهذلي، وأبو القاسم الصفراويّ، وغيرهم، وهو الظاهر قياساً، والله أعلم.

وأمّا الهمزة المضمومة: فلم تأت إلا بعد همزة استفهام، وأتت في ثلاثة مواضع متفق عليها، وواحد مختلف فيه.

فالمواضع المتفق عليها: في آل عمران [١٥] ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾، وفي صَ [٨] ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾، وفي القمر [٢٥] ﴿أَءُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾.

فسهّل الهمزة الثانية فيها: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وحقّقها الباقون، وفَصَلَ بينهما فيها[١] بألف أبو جعفر، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وهشام:

أمّا أبو عمرو فروى عنه الفصل أبو عمرو الداني في «جامع البيان»، وقوّاه بالقياس، وبنصوص الرواة عنه: أبي عمر[٢]، وأبي شعيب، وأبي حمدون، وأبي خلّاد، وأبي الفتح الموصليّ، ومحمد بن شجاع وغيرهم، حيث قالوا عن اليزيدي عن أبي عمرو: إنه كان بهمزة الاستفهام؛ همزة واحدة ممدودة، قالوا: وكذلك[٣] كان يفعل بكلّ همزتين التقتا، فيصيّرهما واحدة ويمدّ إحداهما مثل ﴿أَءِذَا﴾ [الرعد: ٥] ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ [النمل: ٦٠]، و ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٩] و ﴿ءَأَنتُمْ﴾ [الواقعة: ٥٩] وشبهه.

قال الداني: فهذا يوجب أن يمدّ إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة مضمومة، إذ[٤] لم يستثنوا ذلك، وجعلوا المدّ سائغاً في الاستفهام كلّه، وإن لم

---

(١) (فيها) سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: (أبي عمرو) بالواو بعد الراء، وهو خطأ، إذا المراد الدوري، وكنيته: أبو عمر، بضم العين وفتح الميم.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (لذلك) باللام.

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: (إذا).

يدرجوا شيئاً من ذلك في التمثيل، فالقياس فيه جارٍ، والمدّ فيه مطّرد، انتهى[١].

وقد نصَّ على الفصل للدوري عنه، من طريق ابن فرح؛ أبو القاسم الصفراوي / ، وللسوسي من طريق ابن حبش[٢]؛ ابنُ سوار، وأبو العزّ، ١
وصاحب «التجريد» وغير واحد، والوجهان للسوسي أيضاً في «الكافي» و«التبصرة»، وقطع به للسوسيّ ابن بلّيمة، وأبو العلاء الحافظ.

وروى القصر عن أبي عمرو؛ جمهور أهل الأداء من العراقيّين والمغاربة وغيرهم، ولم يذكر في «التيسير» غيره، وذكر عنه الوجهين جميعاً؛ أبو العباس المهدوي، وأبو الكرم الشهرزوريّ[٣]، والشاطبيّ والصفراوي أيضاً.

وأمّا قالون؛ فروى عنه المدّ من طريقي أبي نشيط والحلواني، أبو عمرو الداني في «جامعه»؛ من قراءته على أبي الحسن، وعن أبي نشيط من قراءته على أبي الفتح، وقطع به له في «التيسير» و«الشاطبية» و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات بلطيف الإشارات»[٤]، ورواه من الطريقين عنه صاحب «التذكرة» وأبو عليّ[٥] المالكي، وابن سوار، والقلانسي، وأبو بكر

(١) جامع البيان:١/ ق: ٩٠.

(٢) في المطبوع: (وابن)، وهو خطأ.

(٣) أبو الكرم، ورجّح القصر بقوله: «وهو المشهور عن أبي حمدون وعن اليزيدي عنه». المصباح: ٣/ ١٢٢٥-١٢٢٦.

(٤) في (ز) و(س): «تلخيص الإشارات»، وهو خطأ.

(٥) في (س): «أبو علي» بسقوط واو العطف، مما يوهم أن المالكي هو صاحب «التذكرة».

ابن مهران، وأبو العلاء الهَمذاني، والهذلي، وأبو محمد سبط الخياط في «المبهج»، وأمّا في «الكفاية» فقطع به للحلواني فقط.

والجمهور من أهل الأداء على الفصل، من الطريقين، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسيّ والمالكي.

وروى عنه القصر من الطريقين؛ أبو القاسم بن الفحام في «تجريده» من قراءته على عبد الباقي بن فارس، قال: ولم يذكر عنه سوى القصر(١).

ورواه من طريق أبي نشيط؛ أبو محمد سبط الخيّاط في «كفايته»، ورواه من طريق الحلوانيّ؛ الحافظ أبو عمرو في «الجامع»، وبه قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد، وكذا روى عن قالون؛ القاضي إسماعيل، وأحمد بن صالح، والشحّام؛ فيما ذكره الداني، وبه قطع صاحب «العنوان» عن قالون؛ يعني من طريق إسماعيل(٢).

وأمّا هشام فالخلاف عنه في المواضع الثلاثة المذكورة على ثلاثة أوجه:

أحدها: التحقيق مع المدّ في الثلاثة، وهذا أحد وجهي «التيسير» وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد، يعني من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وفي «كفاية» أبي العزّ أيضاً، وكذا في «الكامل» للهذلي، وفي «التجريد» من طريق

---

(١) التجريد: ق:٧/ أ.

(٢) انظر: جامع البيان:١/ ق: ٨٩-٩٠، مع التنبيه على أن هؤلاء ليسوا من طرق «النشر».

أبي عبد الله الجمّال، عن الحلواني، وقطع بـه ابـن سـوار، والحـافظ أبـو العـلاء، للحلواني عنه.

ثانيهـا: التحقيـق مـع القـصر في الثلاثـة، وهـو أحـد وجهـي «الكـافي» وهو الذي/ قطع به الجمهور له، من طريق الداجوني عن أصحابه عـن هـشام؛ كأبي طاهر بن سوار، وأبي علي البغدادي صاحب[١] «الروضـة»، وابـن الفحـام صاحب «التجريد» وأبي العزّ القلانسي، وأبي العلاء الهَمَـذاني، وسـبط الخيـاط وغيرهم، وبذلك قرأ الباقون.

ثالثها: التفصيل: ففي الحرف الأول، وهو الـذي في ‹آل عمـران› بالقـصر والتحقيق، وفي الحرفين الآخرين، وهما اللذان في ‹ صَ › و‹القمر› بالمدّ والتسهيل، وهو الوجه الثاني في «التيسير»، وبه قـرأ الـداني عـلى أبي الحـسن، وبـه قطـع في «التذكرة»، وكذلك في «الهداية» و«الهادي» و«التبصرة» و«تلخيص العبـارات» و«العنوان» وجمهور المغاربة، وهو الوجه الثاني في «الكافي» وهذه الثلاثة الأوجه في «الشاطبية».

وانفرد الداني بمن قراءته على أبي الفتح من طريق الحلـواني -أيـضاً- بوجـه رابع، وهو تسهيل الهمزة الثانية مع المدّ في الثلاثة[٢].

---

(١) في المطبوع: (وصاحب)، وهو خطأ.

(٢) قال الداني: «وقرأت له -هشـام- على أبي الفتح من طريق الحلـواني في الثـلاثة المواضـع بـالتخيير بـين تحقيـق الهمـزتين معـاً، وبـين تـسهيل الثانيـة مـع المـدّ في الـوجهين، طـرداً لمذهبـه في مـدّ الاستفهام». جامع البيان: ١/ ق:٩٠/ ب.

وانفرد -أيضاً- الكارزيني عن الشنبوذي من طريق الجمّال عن الحلواني أيضاً، بالمدّ مع التحقيق في (آل عمران) و(القمر)، وبالقصر مع التحقيق في (صّ)، فيصير له الخلاف في الثلاثة، على خمسة أوجه، والله أعلم.

وأمّا الموضع المختلف فيه من هذا الباب فهو ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾ في الزخرف [١٩]؛ فقرأ نافع، وأبو جعفر، بهمزتين: الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، مع إسكان الشين، كما سنذكره في سورته إن شاء الله تعالى، وسهّلا الهمزة الثانية (بين بين) على أصلهما، وفَصَلَ بينهما بألف أبو جعفر على أصله.

واختلف عن قالون أيضاً فرواه بالمدّ ممّن روى المدّ في أخواته؛ الحافظ أبوعمرو من قراءته على أبي الفتح من طريق أبي نشيط، وأبو بكر بن مهران من الطريقين، وقطع به سبط الخياط في «المبهج» لأبي نشيط، وكذلك الهذلي من جميع طرقه، وبه قطع أبو العزّ، وابن سوار؛ للحلواني من غير طريق الحمّاميّ، وروى عنه القصر كلٌّ من روى عنه القصر في أخواته، ولم يذكر في «الهداية» و«الهادي» و«التبصرة» و«الكافي» و«التلخيص» و«غاية الاختصار» و«التذكرة» وأكثر المؤلّفين سواه، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهو في «المبهج» و«المستنير» و«الكفاية» وغيرها عن أبي نشيط، وقطع به سبط الخياط / في «كفايته» من الطريقين.

والوجهان جميعاً عن أبي نشيط في «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان» وغيرها. فهذه ضروب همزة القطع، وأقسامها، وأحكامها.

وأمّا همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام:

فتأتي على قسمين: مفتوحة ومكسورة، فالمفتوحة أيضاً على ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

فالضرب الأول: المتفق عليه، ثلاث كلمات، في ستة مواضع: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ في موضعي الأنعام [١٤٣، ١٤٤] ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ﴾ في موضعي يونس [٥١، ٩١] ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ في يونس [٥٩] ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ في النمل [٥٩].

فأجمعوا على عدم حذفها وإثباتها مع همزة الاستفهام؛ فرقاً بين الاستفهام والخبر، وأجمعوا على عدم تحقيقها لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداء.

وأجمعوا على تليينها، واختلفوا في كيفيته:

فقال كثير منهم: تبدل ألفاً خالصة، وجعلوا الإبدال لازماً لها؛ كما يلزم إبدال الهمزة إذا وجب تخفيفها في سائر الأحوال، قال الداني: هذا قول أكثر النحويّين، وهو قياس ما رواه المصريون -أداء- عن ورش عن نافع[1]؛ يعني في نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وبه قرأنا من طريق «التذكرة» و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«التبصرة» و«التجريد» و«الروضة» و«المستنير» و«التذكار» و«الإرشادين» و«الغايتين» وغير ذلك، من جلّة المغاربة والمشارقة، وهو أحد الوجهين في «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان»، واختاره أبو القاسم الشاطبي.

---

(١) هنا نهاية كلام الداني. انظر: جامع البيان: ١/ ٩١/ أ.

وقال آخرون: تسهّل (بين بين) لثبوتها في حال الوصل، وتعذر حذفها فيه، فهي كالهمزة اللازمة، وليس إلى تحقيقها[١] سبيل، فوجب أن تسهّل (بين بين) قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح، إذا وليتهن همزة الاستفهام. قال الداني في «الجامع»: والقولان جيّدان[٢].

وقال في غيره: إن هذا القول هو الأوجَهُ في تسهيل هذه الهمزة، قال: لقيامها في الشعر مقام المتحركة، ولو كانت مبدلة لقامت فيه مقام الساكن المحض، قال: ولو كان كذلك لانكسر[٣] هذا البيت:

أأَلْـحَقّ إنْ دار الرّبابِ تباعدت ... أَوِ انبتَّ حبـلٌ أَنَّ قلبك طائرُ[٤]/

قلت: وبه قرأ الداني على شيخه[٥] وهو مذهب أبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب «العنوان»، وشيخه عبد الجبار الطرسوسي صاحب «المجتبى»، والوجه الثاني في «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان»؛ وأجمع من أجاز تسهيلها

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (تخفيفها) بالخاء المعجمة والفاء.

(٢) انظر: جامع البيان:١/ ق: ٩١، وينبّه على أن هذين القولين بنصهما للداني.

(٣) لأن اللام من كلمة (الحق) ساكن، فلو جعلت الهمزة مبدلة لاجتمع ساكنان في بداية البيت، وهو لا يوجد ولا يصح في الشعر؛

(٤) البيت نسبه سيبويه والبغدادي وغيرهما، إلى عمر بن أبي ربيعة، وهو ثاني عشرة أبيات في ديوانه من قصيدة مطلعها: يقول عَتيقٌ إذ شكوت صبابتي ... وبيَّن داءٌ من فؤادي مخامر

وبعده هذا البيت لكن برواية:

أحقًا لئن دار.....

انظر: ديوانه: ١٠٩، الكتاب: ٣/ ١٣٦، تحصيل عين الذهب: ٤٣١، شرح التسهيل: ٣/ ٤٦٧.

(٥) كتب في (س) فوق كلمة شيخه: (أبي الفتح) بخط رقيق.

عنهم؛ أنه لا يجوز إدخال ألف بينها[١] وبين همزة الاستفهام، كما يجوز في همزة القطع؛ لضعفها عن همزة القطع.

والضرب الثاني المختلف فيه: حرف واحد، وهو ﴿بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ﴾ في يونس [٨١] فقرأه أبو عمرو، وأبو جعفر، بالاستفهام، فيجوز لكل واحد منهما الوجهان المتقدمان من؛ البدل، والتسهيل، على ما تقدّم في الكلم الثلاث، ولا يجوز لهما الفصل فيه بالألف، كما لا يجوز فيها، وقرأ الباقون بهمزة وصل على الخبر، فتسقط وصلاً، وتحذف ياء الصلة من الهاء قبلها لالتقاء الساكنين.

وأمّا همزة الوصل المكسورة الواقعة بعد همزة[٢] الاستفهام: فإنها تحذف في الدرج بعدها، من أجل عدم الالتباس، ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: ٨] ﴿أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ﴾ [المنافقون: ٦] ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣] ﴿أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] على اختلاف في بعضها، يأتي مستوفى في موضعه إن شاء الله تعالى، فهذه أقسام الهمزتين والأولى منهما همزة استفهام.

وأمّا إذا كانت الأولى لغير استفهام، فإن الثانية منهما تكون متحركة وساكنة:

---

(١) في المطبوع: (بينهما) بالتثنية، وهو خطأ.

(٢) في (س): «حرف» بدل همزة.

فالمتحركة لا تكون إلا بالكسر، وهي كلمة واحدة في خمسة مواضع ﴿أَيِمَّةَ﴾: في التوبة [١٢] ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ وفي الأنبياء [٧٣] ﴿أَيِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾ وفي القصص [٥] ﴿وَنَجۡعَلَهُمۡ أَيِمَّةٗ﴾ وفيها [٤١] ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَيِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ وفي السجدة [٢٤] ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَيِمَّةٗ﴾ فحقق الهمزتين جميعاً في الخمسة: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح؛ وسهّل الثانية فيها الباقون، وهم: نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، وأبو جعفر، ورويس.

وانفرد ابن مهران عن روح بتسهيلها مع من سهّل، فخالف سائر الرواة عنه[1].

واختلف عنهم في كيفيّة تسهيلها:

فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل (بين بين) كما هي في سائر باب (الهمزتين) من كلمة، وبهذا ورد النصّ عن الأصبهاني عن أصحاب ورش، فإنه / قال: (أئمة) بنبرة واحدة، وبعدها إشمام الياء[2]، وعلى هذا الوجه نصَّ ٣
أبو[3] طاهر ابن سوار، والهذلي، وأبو علي البغدادي، وابن الفحّام الصقلي، والحافظ أبو العلاء، وأبو محمد سبط الخياط، وأبو العباس المهدوي، وابن سفيان

---

(١) هذه الانفرادة ليست في «الغاية» وهي من مصادر المؤلف، وإنما هي من «المبسوط» ص٢٢٥، وهو ليس من مصادره.

(٢) عزاه إليه الداني في جامع البيان: ٢/ ق٧٢/ أ.

(٣) (أبو) سقطت من المطبوع.

وأبو العزّ في «كفايته» ومكّي في «تبصرته» وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم، وهو معنى قول صاحبي «التيسير» و«التذكرة» وغيرهما: (بياء مختلسة الكسرة)[١]، ومعنى قول ابن مهران: (وبهمزة واحدة غير ممدودة)[٢].

وذهب آخرون منهم إلى أنها تجعل ياء خالصة، نصّ على ذلك أبو عبد الله ابن شريح في «كافيه» وأبو العزّ القلانسي في «إرشاده»، وسائر الواسطيّين، وبه قرأت من طريقهم، قال أبو محمد بن مؤمن في «كنزه»: إن جماعة من المحقّقين يجعلونها ياء خالصة[٣]، وأشار إليه أبو محمد مكّي، والداني في «جامع البيان»، والحافظ أبو العلاء، والشاطبيّ وغيرهم، وأنه مذهب النحاة.

قلت: قد اختلف النحاة -أيضاً- في تحقيق هذه الياء أيضاً، وكيفية تسهيلها، فقال ابن جِنِّي[٤] في باب (شواذ الهمز) من كتاب «الخصائص» له: ومن شاذِّ الهمز عندنا؛ قراءة الكسائي ﴿أَئِمَّةَ﴾ بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة، إلا أن يكونا عينين، نحو: (سئّال)، و(سئّار)، و(جئّار)[٥]، فأمّا التقاؤهما على التحقيق من كلمتين، فضعيف عندنا، وليس لحناً، ثم قال: لكن

(١) تمام العبارة: من غير مد. انظر: التذكرة: ٢/ ٣٥٦، التيسير: ١١٧.

(٢) المبسوط: ٢٢٥، وليس هذا النص في «الغاية».

(٣) هنا نهاية كلام ابن مؤمن في الكنز: ٧٢، مع قوله: وأنه مذهب النحاة.

تنبيه: تحرفت (أئمة) في «الكنز» المطبوع المحقق إلى (آية) فالله المستعان.

(٤) انظر: ترجمته ص: ٣٧٨.

(٥) الكلمة الثانية (سئّار) من قولهم: سأر؛ إذا أبقى شيئاً من الشراب في قعر الإناء، وأما الثالثة: (جئّار) من قولهم: جأر، إذا رفع صوته بالدعاء.

انظر: التاج (جأر) و(سأر).

التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين، لحن إلّا ما شذّ مما حكيناه *في (خطاءٌ) وبابه*[١]. [٢]

قلت: ولـمّا ذكر أبو عليّ الفارسيّ[٣] التحقيق، قال: وليس بالوجه؛ لأنّا لا نعلم أحداً ذكر التحقيق في «آدم» و«آخر»[٤] ونحو ذلك، فكذا ينبغي في القياس «أئمة»[٥].

قلت: يشير إلى أن أصلها «أَأْمِمَة»[٦] على وزن «أَفْعِلَة» جَمْعُ «إِمامٍ»، فنقل حركة الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها؛ من أجل الإدغام، لاجتماع المثلين، فكان الأصلُ الإبدالَ، من أجل السكون، ولذلك نصَّ أكثر النحاة على إبدال الياء[٧]، كما ذكره الزمخشريّ في (المفصل).

قال أبو شامة: ووجهه النظر إلى أصل الهمزة وهو السكون، وذلك يقتضي الإبدال مطلقاً، قال: وتعيّنت (الياء) هنا لانكسارها الآن، فأبدلت ياء مكسورة[٨].

ومنع كثير منهم تسهيلها (بين بين) قالوا: لأنها تكون بذلك في حكم /

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت)، انظر: الخصائص:٣/ ١٤٣، إبراز المعاني: ١/ ٣٦٨

(٢) في (ز): «خطايا خطائي وبابه» وهو تحريف.

(٣) انظر ترجمته ص: ٣٧٧.

(٤) أي تحقيق الهمزة الثانية فيهما لأن الأصل: «أأدم» و «أأخر».

(٥) الحجة للقراء السبعة: ٤/ ١٧٥-١٧٦.

(٦) تحرفت في المطبوع إلى: (أأيمة) بالياء المثناة التحتية بعد الهمزة الثانية.

(٧) تصحفت في (س) إلى: (الباب).

(٨) هنا نهاية كلام أبي شامة. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٦٧.

الهمزة، أَلاَ ترى أن الأصل عند العرب في اسم الفاعل من (جاءٍ): جائِئٌ[١]؛ فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة؛ لانكسار ما قبلها.

ثمّ إن الزمخشريّ خالف النحاة في ذلك، واختار تسهيلها (بين بين)، عملاً بقول من خفّفها[٢] كذلك من أئمة القرّاء، فقال في «الكشاف» من سورة (التوبة) عند ذكر (أئمة):

فإن قلت: كيف لفظ (أئمة)؟ قلت: همزة بعدها همزة (بين بين)؛ أي بين مخرج الهمزة والياء، قال: وتحقيق الهمزتين قراءة، مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريِّين[٣]، قال: وأمّا التصريح (بالياء) فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون، ومن صرّح بها فهو لاحن محرّف[٤].

---

(١) واستدلوا له بقول الشاعر:

فإنك لا تدري متى الموت جائي إليك ولا ما يحدث الله في غد

انظر: الخصائص: ٢/ ٦ و٣/ ١٤٣.

(٢) هذا هو الصواب، وتصحفت في (س) وكذا المطبوع إلى: «حققها» بالحاء المهملة والقافين.

(٣) يقصد النحويين لا القراء.

(٤) اعترض بعض أئمة القراءات، منهم أبو حيان والصفاقسي، على الزمخشري في هذه المسألة، لكن لم يُسَلَّم لهم هذا الاعتراض، من قِبَل السمين إذ قال: «لا ينقم على الزمخشري شيء، فإنه قال: إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يقبلها، غاية ما في الباب أنه نقل عن غيره، وأمّا التصريح بالياء فإنه معذور فيه؛ لأنه إنما اشتهر بين القراء التسهيل (بين بين) لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنحويين لا للقراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة من هذه اللفظة».

انظر: الكشاف: ٢/ ١٤٢، إبراز المعاني: ١/ ٣٦٧، البحر المحيط: ٥/ ١٥، الدر المصون: ٦/ ٢٣-٢٥، غيث النفع: ٢٣٦-٢٣٧.

قلت: وهذا مبالغة منه، والصحيحُ ثبوت كلّ من الوجوه الثلاثة؛ أعني التحقيق، و(بين بين) والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عمّن تقدّم، ولكلٍ وجهٌ في العربية[١]، سائغ قبوله، والله تعالى أعلم.

واختلفوا في إدخال الألف فصلاً بين الهمزتين من هذه الكلمة، من حقّق منهم، ومن سهّل: فقرأ أبو جعفر؛ بإدخال الألف بينهما على أصله في كلّ[٢] باب الهمزتين من كلمة، هذا مع تسهيله الثانية.

وافقه ورش من طريق الأصبهاني على ذلك؛ في (الثاني) من (القصص) وفي (السجدة)، نصَّ على ذلك الأصبهاني في «كتابه» وهو المأخوذ به من جميع طرقه[٣].

وانفرد النهروانيّ عن هبة الله عنه، من طريق أبي عليّ العطار، بالفصل في (الأنبياء)، فخالف سائر الرواة عنه[٤].

وانفرد أيضاً ابن مهران عن هبة الله عنه، فلم يدخل ألفاً بين الهمزتين بموضع، فخالف فيه سائر المؤلِّفين[٥]، والله أعلم.

---

(١) انظر: الدر المصون: ٦/ ٢٥.

(٢) (كل) سقطت من المطبوع.

(٣) ذكره الداني وعقّب عليه بقوله: «ولا يعرف أحد من أهل الأداء كروايته المدّ». جامع البيان: ٢/ ق٧٢/ ب، وانظر: التجريد: ق:٤٢ و٤٣.

تنبيه: ذكر المؤلف في مصادر طريق (الأصبهاني) «غاية» أبي العلاء، وبالرجوع إليها وجد فيها قوله: «وافقهما ورش» فأطلق (ورش) مما يوهم أنه من جميع طرقه، لكن هذا الإيهام يتضح عدم صحته إذا عرف أن ورشاً ليس له في «غاية الاختصار» إلا طريق الأصبهاني فقط، فلهذا جرى التنبيه، والله أعلم.

(٤) انظر: المستنير: ٢/ ٥٧٦.

(٥) انظر: المبسوط: ٢٢٥.

واختلف عن هشام؛ فروى عنه المدَّ من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني: أبو العزّ، وقطع به للحلواني جمهور العراقيين كابن سوار، وابن شيطا، وابن فارس، وغيرهم، وقطع به لهشام من طرقه الحافظ أبو العلاء.

وفي «التيسير» من قراءته على أبي الفتح؛ يعني من غير طريق ابن عبدان، وأمّا من طريق ابن عبدان، فلم يقرأ عليه إلا بالقصر، كما صرّح بذلك في «جامع البيان»، وهذا من جملة ما وقع له فيه خَلْطُ طريق بطريق[1].

وفي «التجريد» من قراءته على عبد الباقي؛ يعني من طريق الجمّال عن الحلواني. وفي «المبهج» سوَّى بينه وبين / سائر الباب، فيكون له من طريق ١
الشذائي عن الحلواني والداجوني وغيرهما.

وروى القصر: ابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وابنا غلبون؛ ومكّي، وصاحب «العنوان»، وجمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من طريق ابن عبدان، وفي «التجريد» من غير طريق الجمّال، وهو في «المبهج» من طريقه.

تنبيه: لم ينفرد أبو جعفر بإدخال الألف بين الهمزة المحقّقة والمسهلة في ﴿أَئِمَّةَ﴾؛ بل ورد ذلك -أيضاً- عن نافع وأبي عمرو؛ فنافع من رواية المسيبيّ، وإسماعيل جميعاً عنه، وأبو عمرو من رواية ابن سعدان عن اليزيدي، ومن رواية أبي زيد؛ جميعاً عن أبي عمرو.

(١) قال الداني: وأدخل هشام عن ابن عامر، من قراءتي على فارس، عن قراءته على أبي الحسن المقرئ، في رواية الحلواني عنه، وعن قراءته على أبي طاهر، في رواية ابن عباد عنه، بين الهمزتين ألفا، وقرأت عليه عن قراءته على ابن حسنون، عن ابن عبدان، عن الحلوانيّ عنه، بغير ألف بينهما. اهـ جامع البيان:٢/ ق:٧٢/ ب.

فكلُّ من فصل بالألف بينهما من المحقّقين، إنّما يفصل بها في حال تسهيلها (بين بين)، ولا يجوز الفصل بها في حال إبدالها (الياء) المحضة، لأن الفصل إنما ساغ تشبيهاً لها بـ﴿أَءِنَّا﴾، و﴿أَءِذَا﴾، وسائر الباب، وذلك الشبه إنّما يكون في حالة (التحقيق)، أو (التسهيل بين بين)، أمّا في حالة (الإبدال) فإن ذلك يمتنع أصلا وقياساً، ولم يرد بذلك نصّ عمّن يُعتبر؛ وإن كان ظاهر عبارة بعضهم.

قال الداني بعد ذِكْرِ من يسهّلها (بين بين): ولا تكون (ياء) محضة الكسرة في مذهبهم؛ لأنهم يرون الفصل بالألف بينها وبين الهمزة المخففة[1]، فهي في نية همزة محققة بذلك، قال: وإنما يتحقّق إبدالها (ياء) محضة الكسرة، في مذهب من لم ير (التحقيق) ولا (الفصل)، وهو مذهب عامّة النحويّين البصريّين، قال: فأمّا من يرى ذلك، وهو مذهب أئمة القراءة فلا يكون إلا (بين بين) لما ذكرناه، انتهى[2].

وأمّا الهمزة الساكنة بعد المتحركة، لغير الاستفهام؛ فإن الأُولى منهما؛ أعني المتحركة، تكون مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة، نحو ﴿ءَاسَىٰ﴾، و﴿وَءَاتَى﴾، و﴿ءَامَنَ﴾، و﴿ءَادَمَ﴾، و﴿ءَازَرَ﴾، و﴿أُوتِيَ﴾، و﴿أُوتِيتُمْ﴾، و﴿وَأُوذُواْ﴾، و﴿ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾، و﴿بِإِيمَٰنٍ﴾، و﴿وَإِيتَآيِٕ﴾،[3] و﴿لِإِيلَٰفِ﴾، و﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ﴾ فإن الهمزة الثانية منهما تبدل في ذلك كله حرف مدّ، من جنس ما قبلها، فتبدل ألفاً بعد المفتوحة، وواواً بعد المضمومة، وياء بعد المكسورة، إبدالاً لازما واجبا، لجميع القراء، ليس عنهم في ذلك اختلاف، والله تعالى أعلم./

(١) تصحفت في المطبوع بالحاء المهملة والقافين.

(٢) جامع البيان:٢/ ق: ٧٢/ ب.

(٣) (إيتاء): سقطت من المطبوع.

باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين

وتأتي على ضربين: متفقتين، ومختلفتين:

فالضرب الأول: المتفقتان: وهما على ثلاثة أقسام: متفقتان بالكسر، ومتفقتان بالفتح، ومتفقتان بالضم.

أمّا المتفقتان كسراً فعلى قسمين: متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه ثلاثة عشر لفظاً في خمسة عشر موضعاً؛ في البقرة [٣١] ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ وفي النساء ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا﴾ في الموضعين [٢٢ و ٢٤]، وفي هود [٧١] ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ﴾ وفي يوسف [٥٣] ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ وفي الإسراء [١٠٢] ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا﴾ و ص [١٥] وفي النور [٣٣] ﴿عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ﴾ وفي الشعراء [١٨٧] ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ﴾ وفي السجدة [٥] ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾ وفي الأحزاب [٣٢] ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ وفيها [٥٥] ﴿وَلَآ أَبۡنَآءِ إِخۡوَٰنِهِنَّ[1]﴾ وفي سبأ [٩] ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ إِنَّ﴾ وفيها [٤٠] ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ﴾ وفي الزخرف [٨٤] ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ﴾.

والمختلف فيه ثلاثة مواضع: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] و ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [الأحزاب: ٥٣] في قراءة نافع، و ﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ﴾ [البقرة: ٢٨٢] في قراءة حمزة[2].

وأمّا المتفقتان فتحاً، ففي ستة عشر لفظاً، في تسعة وعشرين موضعاً، في

---

(١) وكتب في المطبوع: (ولأبنا) وهو تحريف.

(٢) بكسر همزة: ﴿إن﴾.

النساء [٥] ﴿ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ﴾، وفيها [٤٣] وفي المائدة [٦] ﴿جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم﴾، وفي الأنعام [٦١] ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾، وفي الأعراف [٤٧] ﴿تِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾، وفيها [٣٤] وفي يونس [٤٩] و (هود)[1] والنحل [٦١] وفاطر [٤٥] ﴿جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾، وفي هود *[موضعان [٧٦، ١٠١] ﴿جَآءَ أَمۡرُ رَبِّكَ﴾، وفيها]*[2] خمسة مواضع [٤٠، ٥٨، ٦٦، ٨٢، ٩٤] وموضع[3] المؤمنين [٢٧] ﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾.

وفي الحِجْر [٦٧] ﴿وَجَآءَ أَهۡلُ﴾، وفيها [٦١] وفي القمر [٤١] ﴿جَآءَ ءَالَ﴾، وفي الحج [٦٥] ﴿ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ﴾، وفي المؤمنين [٩٩] ﴿جَآءَ أَحَدَهُمُ﴾، وفي الفرقان [٥٧] ﴿شَآءَ أَن يَتَّخِذَ﴾، وفي الأحزاب [٢٤] ﴿شَآءَ أَوۡ يَتُوبَ﴾، وفي غافر [٧٨] والحديد [١٤] ﴿جَآءَ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾، وفي القتال [١٨] ﴿جَآءَ أَشۡرَاطُهَاۚ﴾، وفي المنافقين [١١] ﴿جَآءَ أَجَلُهَاۚ﴾، وفي عبس [٢٢] ﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾.

وأمّا المتفقتان ضماً، فموضع واحد ﴿أَوۡلِيَآءُۚ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ في الأحقاف [٣٢].

فاختلفوا في إسقاط إحدى الهمزتين من ذلك وتخفيفها، وتحقيقها: فقرأ أبوعمرو بإسقاط الهمزة الأولى منها في / الأقسام الثلاثة، وافقه على ذلك ابن شنبوذ عن قنبل من أكثر طرقه، وأبو الطيّب عن رويس، وانفرد بذلك أبو الفرج

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولعله سهو من الناسخ أو من المؤلف، إذ ليس في (هود) ﴿جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾، نعم في (س) فراغ بين (يونس) و(النحل) مطموس.

(٢) ما بين النجمتين كتب فقط في حاشية (ك).
انظر: الدر النثير: ٣/ ١٤.

(٣) في (ت) و (ك) وكذا المطبوع: (موضعي) بالتثنية، وهو خطأ، إذ ليس في المؤمنون ﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾ إلا في موضع واحد وهو (٢٧)، ولعلّ المؤلّف اتّبع المالقي في سهوه؛ إذ ذكر أن في المؤمنون موضعين من ﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾. انظر: الدر النثير: ٣/ ١٥.

الشنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة* عن البزي، وكذا ذكره أبو العزّ عن أبي محمد الحسن بن الفحام السامري عن النقاش عن أبي ربيعة*[١] عنه، فَوَهِمَ في ذلك.

والصواب أن ذلك رواية السامرّي عن ابن فرح عن أبي ربيعة، كما ذكره ابن سوار، ولذلك لم يعوِّل عليه الحافظ أبو العلاء، والله أعلم.

ووافقهم على ذلك في المفتوحتين خاصّة؛ قالون، والبزيّ؛ وسهَّلا الأولى من المكسورتين، ومن المضمومتين (بين بين) مع تحقيق الثانية، واختلف عنهما في ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣] و ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] و ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

أمّا: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾؛ فأبدل الهمزة الأولى منهما واواً، وأدغم الواو التي قبلها فيها؛ الجمهورُ من المغاربة، وسائر العراقيّين عن قالون والبزي، وهذا هو المختار رواية، مع صحته في القياس، وقال الحافظ أبو عمرو الداني في «مفرداته»: هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره[٢].

قلت: وهذا عجيب منه، فإن ذلك إنّما يكون إذا كانت الواو زائدة، كما سيأتي في باب (وقف حمزة)؛[٣] وإنّما الأصل في تسهيل هذه الهمزة هو النقل، لوقوع الواو قبلها أصلية (عَيْنَ) الفعل كما سيأتي.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) المفردات: ١٠٢، ويلاحظ أنه -الداني- ذكر ذلك عن البزي فقط.

(٣) انظر ص: ١١١٥.

قال مكّي في «التبصرة»: والأحسن الجاري على الأصول، إلقاء[1] الحركة؛ ثم قال: ولم يرو عنه[2]؛ يعني عن قالون.

قلت: قد قرأتُ به عنه وعن البزي من طريق «الإقناع»[3]، وغيره، وهو مع قوّته قياساً ضعيف[4] رواية، وذكره أبو حيان، وقرأنا به على أصحابه عنه.

وسهّل الهمزة الأولى منهما (بين بين) طرداً للباب جماعة من أهل الأداء، وذكره مكّي أيضاً، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية»، ولم يذكره صاحب «العنوان» عنهما[5]، وذكر عنهما كلًّا من الوجهين ابن بلِّيمة.

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (إلغاء) بالغين المعجمة، والعجب من محقّق «التبصرة» ذكر أنها في الأصول ما عدا نسخة واحدة:(إلقاء) بالقاف، إلاّ أنه عدل عن ذلك وجعلها «إلغاء» بالغين تبعاً لما في «النشر» انظر: التبصرة: ٥٤٨ حاشية (٥).

(٢) التبصرة: ٥٤٨، والمراد حذف الهمزة الأولى وإلقاء حركتها على الواو قبلها.

(٣) لكن ليس «للإقناع» أي طريق في هذا الكتاب في روايتي قالون والبزي كما سبق.

(٤) قال ابن الباذش بعد أن ذكر مذهب قالون والبزي: هكذا أخذ علينا أبي، وهو القياس ولا أعلمه روي. اهـ الإقناع: ١/ ٣٧٨-٣٧٩.

(٥) قوله: (لم يذكره صاحب «العنوان» عنهما) فيه نظر حيث ذكر لهما التسهيل، فقال في الهمزتين من كلمتين المتفقتي الحركة: وقرأ -البزي وقالون- في المكسورتين والمضمومتين بتليين الأولى وتحقيق الثانية، فتصير الأولى من المكسورتين كالياء المختلسة الكسرة. اهـ

وقال عند ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣] في يوسف: على أصولهم في الهمزتين من كلمتين. اهـ

والعجب أن المؤلّف ذكر في «تحفة الإخوان» أن صاحب «العنوان» ذكر التسهيل لقالون والبزي في الأولى بين بين وجهاً واحداً، حيث قال المؤلّف: قرأ قالون والبزي ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ بتسهيل الأولى (بين بين) وجهاً واحداً.اهـ، وكان ذكر في المقدمة أن اللفظ «للعنوان»، والمسكوت عنه كما في «الشاطبية». انظر: العنوان: ٤٧ و١١١، تحفة الإخوان: ق ١ و٣.

وأمّا ﴿لِلنَّبِيِّ﴾، و﴿ٱلنَّبِيّءِ﴾ فظاهر عبارة أبي العزّ في «كفايته» أن تجعل الهمزة فيهما (بين بين) في مذهب قالون، وقال بعضهم:[1] لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها، فإنها لو كانت ألفاً لما امتنع جعلها (بين بين) بعدها لغة[2].

قلت: وهذا ضعيف جدّاً، والصحيح قياساً ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره، والله أعلم.

وقد انفرد سبط الخياط في «كفايته» عن الفرضي عن ابن بويان، عن/ قالون بإسقاط الأولى من المضمومتين كما يسقطها في المفتوحتين.

وانفرد ابن مهران عن ابن بويان، بإسقاط الأولى من المتفقتين في الأقسام الثلاثة، فخالف سائر الرواة عنه، والله أعلم.

وانفرد الداني عن أبي الفتح من طريق الحلواني عن قالون، بتحقيق الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من المضمومتين والمكسورتين[3]، وبذلك قرأ أبو جعفر، ورويس من غير طريق أبي الطيب، والأصبهاني عن ورش في الأقسام الثلاثة، واختلف عن قنبل والأزرق عن ورش:

أمّا قنبل: فروى عنه الجمهور من طريق ابن مجاهد جعل الهمزة الثانية فيها (بين بين) كذلك، وهو الذي لم يذكر عنه العراقيون، ولا صاحب «التيسير» في تسهيلها غيره، وكذا ذكره ابن سوار عنه من طريق ابن شنبوذ.

---

(١) هو أبو شامة.

(٢) هذا الكلام ذكره أبو شامة تعليلاً لكلمة ﴿السوء إلا﴾. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٧٦.

(٣) انظر: جامع البيان:١/ ق:٩٣.

وروى عنه عامّة المصريين والمغاربة إبدالها حرف مدّ خالص؛ فتبدل في حالة الكسر ياء خالصة ساكنة، وحالة الفتح ألفاً خالصة، وحالة الضمّ واواً خالصة ساكنة، وهو الذي قطع به في «الهادي» و«الهداية» و«التجريد» وهو أحد الوجهين في «التبصرة» و«الكافي» و«الشاطبية».

وروى عنه ابن شنبوذ إسقاط الأولى في الأقسام الثلاثة كما تقدّم، هذا الذي عليه الجمهور من أصحابه.

وقال ابن سوار: قال شيخنا أبو تغلب: قال ابن شنبوذ:[1] إذا لم تحقّق الهمزتين فاقرأ كيف شئت، قال ابن سوار: فيصير له؛ يعني لابن شنبوذ، ثلاثة ألفاظ: أحدها: كأبي عمرو وموافقيه، والثاني: كالبزي وموافقيه، والثالث: كأبي جعفر وموافقيه[2].

قلت: وقد ذكر الداني أن ابن مجاهد حكى هذا الوجه عن قنبل، ثم قال: ولم أقرأ به، ولا رأيت أحداً من أهل الأداء يأخذ به في مذهبه، انتهى[3].

وأمّا الأزرق: فروى عنه إبدال الهمزة في الأقسام الثلاثة حرفَ مدٍّ كوجه قنبل؛ جمهورُ أصحابه المصريين، ومن أخذ عنهم من المغاربة؛ وهو الذي قطع به غير واحد منهم؛ كابن سفيان، والمهدوي، وابن الفحام الصقلي، وكذا في

---

(١) بين أبي تغلب وابن شنبوذ رجل هو: المعافا بن زكريا. انظر: المستنير: ١/ ٤٣٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) هذا الكلام ذكره الداني أثناء كلامه عن الهمزتين المضمومتين في ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٢٣] انظر: جامع البيان: ١/ ق٩٥.

«التبصرة» و«الكافي» وقالا: إنه الأحسن له.[١] ولم يذكره الداني في «التيسير» وذكره في «جامع البيان» وغيره، وقال: إنه الذي رواه المصريون عنه أداء، ثمّ قال: والبدل على غير / قياس. ١

وروى عنه تسهيلها (بين بين) في الثلاثة الأقسام كثير منهم؛ كأبي الحسن بن غلبون، وأبي عليّ[٢] الحسن بن بلّيمة، وأبي الطاهر؛ صاحب «العنوان»، وهو الذي لم يذكر في «التيسير» غيره، وذكر الوجهين جميعاً أبو محمد مكّي، وابن شريح، والشاطبي وغيرهم.

واختلفوا عنه في موضعين وهما ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣] فروى عنه كثير من رواة التسهيل جعل الثانية فيهما ياء مكسورة، وذكر في «التيسير» أنه قرأ به على ابن خاقان عنه، وأنه مشهور[٣] عنه في الأداء.

وقال في «الجامع»: إن الخاقاني، وأبا الفتح، وأبا الحسن، استثنوهما؛ فجعلوا الثانية منهما ياء مكسورة محضة الكسرة، قال: وبذلك كان يأخذ فيهما أبو جعفر ابن هلال، وأبو غانم بن حمدان، وأبو جعفر بن أسامة، وكذلك رواه إسماعيل النحاس[٤] عن أبي يعقوب أداء، قال: وروى أبو بكر بن سيف عنه إجراءهما

---

(١) انظر: التبصرة: ٢٨٥، الكافي: ٢٥.

(٢) (عليّ) سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (المشهور)، بالتعريف، وهو تحريف، وانظر: التيسير: ٣٣.

(٤) تصحفت في المطبوع بالخاء المعجمة.

كسائر نظائرهما، وقد قرأت بذلك أيضاً على أبي الفتح وأبي الحسن؛ وأكثر مشيخة المصريّين على الأول[١].

قلت: فدلّ على أنه قرأ بالوجهين على كل من أبي الفتح وأبي الحسن، ولم يقرأ بغير إبدال الياء المكسورة على ابن خاقان الخاقاني كما أشار إليه في «التيسير».

وقد ذكر فيهما الوجهين؛ أعني التسهيل، والياء المكسورة، أبو علي الحسن ابن بلِّيمة في «تلخيصه»، وابن غلبون في «تذكرته» وقال: إن الأشهر التسهيل،[٢] على أن عبارة «جامع البيان» في هذا الموضع مشكلة.

وانفرد خلف بن إبراهيم بن خاقان الخاقاني، فيما رواه الداني عنه عن أصحابه عن الأزرق، بجعل الثانية من المضمومتين واواً مضمومة خفيفة الضمة، قال الداني: كجعله إيّاها ياء خفيفة الكسرة في ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إن ﴾ و ﴿ ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ ﴾ قال: ورأيت أبا غانم وأصحابه قد نصّوا على ذلك عن ورش، وترجموا عنه بهذه الترجمة.

ثمّ حكى مثل ذلك عن النحّاس[٣] عن أصحابه عن ورش، ثمّ قال: وهذا موافق للذي رواه لي خلف بن إبراهيم عن أصحابه، وأقرأني به عنهم، قال: وذلك أيضاً على غير قياس التليين[٤].

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق٩٣.

(٢) النص بالمعنى، انظر: التذكرة: ١/ ١١٧.

(٣) تصحفت في المطبوع بالخاء المعجمة.

(٤) جامع البيان: ١/ ق٩٣.

قلت: والعمل على غير هذا عند سائر أهل الأداء، في سائر الأمصار، ولذلك لم يذكره في «التيسير» مع إسناده رواية ورش من طريق ابن خاقان، والله/ أعلم.

وانفرد بذلك في المضمومتين وسائر المكسورتين سبط الخياط في «المبهج» عن الشذائي، عن ابن بويان، في رواية قالون، وترجم عن ذلك (بكسرة خفيفة) و(بضمة خفيفة)[1]، ولو لم يغاير بينه وبين التسهيل (بين بين) لقيل إنه يريد التسهيل، ولم أعلم أحداً روى عنه البدل في ذلك غيره، والله أعلم.

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح؛ بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الثلاثة.

وانفرد ابن مهران عن روح بتسهيل الثانية منهما كأبي جعفر وموافقيه[2]، وكذلك انفرد عنه ابن أشته فيما ذكره ابن سوار في موضع من المفتوحتين وهو ﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢][3] والله أعلم.

الضرب الثاني: المختلفتان، ووقع منهما في القرآن خمسة أقسام، وكانت القسمة تقتضي ستة.

القسم الأول: مفتوحة ومضمومة؛ وهو موضع واحد ﴿جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ في المؤمنين [٤٤].

---

(١) المبهج: ١/ ٢١٦-٢١٧.

(٢) انظر: الغاية: ١٧٤-١٧٥، المبسوط: ١٢٥.

(٣) المستنير: ١/ ٤٣٦.

والقسم الثاني: مفتوحة ومكسورة، وورد متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه(١) من ذلك سبعة عشر موضعاً وهي ﴿شُهَدَآءَ إِذۡ﴾ في البقرة [١٣٣] والأنعام [١٤٤] ﴿وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ﴾ في موضعي المائدة [١٤، ٦٤] * وفيها [١٠١] ﴿عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ﴾ *(٢) و ﴿أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ﴾ في التوبة [٢٣] وفيها [٢٨] ﴿إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ و ﴿شُرَكَآءَۚ إِن يَتَّبِعُونَ﴾ في يونس [٦٦] ﴿وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ﴾ في يوسف [٢٤] وفيها [٥٨] ﴿وَجَآءَ إِخۡوَةُ﴾ و ﴿أَوۡلِيَآءَۚ إِنَّآ﴾ في الكهف [١٠٢] و ﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا﴾ في الأنبياء [٤٥] *و ﴿نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ في الشعراء [٦٩] و ﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوۡاْ﴾ بالنمل [٨٠] والروم [٥٢]*(٣) و ﴿ٱلۡمَآءَ إِلَى﴾ في السجدة [٢٧] و ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ﴾ في الحجرات [٩].

والمختلف فيه موضعان وهما ﴿زَكَرِيَّآءَ * إِذۡ﴾ في مريم [٢، ٣] و الأنبياء [٨٩] على قراءة غير حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص(٤).

والقسم الثالث: مضمومة ومفتوحة، ووقع متفقاً عليه ومختلفاً فيه:

فالمتفق عليه أحد عشر موضعاً، وهي ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ في البقرة [١٣]، ﴿نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم﴾ في الأعراف [١٠٠] / وفيها [١٥٥] ﴿تَشَآءُۖ أَنتَ وَلِيُّنَا﴾ و ﴿سُوٓءُ أَعۡمَٰلِهِمۡ﴾ في التوبة [٣٧] ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ في هود [٤٤] و ﴿ٱلۡمَلَؤُاْ أَفۡتُونِي﴾ في موضعي

---

(١) (عليه) سقطت من المطبوع.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س) فقط.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٤) لأن هؤلاء المذكورين يقرؤون بحذف الهمزة من (زكريا)، والباقين يثبتونها حسب محلها من الإعراب، ففي هذين الموضعين الهمزة مفتوحة. انظر: التيسير: ٨٧، النشر: ٢/ ٢٣٩.

يوسف: [٤٣] والنمل [٣٢] و ﴿يَشَآءُ * أَلَمْ تَرَ﴾ في إبراهيم [٢٧، ٢٨][1] ﴿ٱلْمَلَؤُاْ أَيُّكُمْ﴾ في النمل [٣٨] و ﴿جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ﴾ في فصلت [٢٨] ﴿وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا﴾ في الامتحان[2] [٤].

والمختلف فيه موضعان، وهما ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ﴾، ﴿إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن﴾ في الأحزاب [٦، ٥٠] على قراءة نافع.

والقسم الرابع: مكسورة ومفتوحة، وهو متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه خمسة عشر موضعاً، وهي ﴿مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ﴾ في البقرة [٢٣٥] و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ﴾ في النساء [٥١] و ﴿لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ﴾ في الأعراف [٢٨] و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ و ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا﴾ كلاهما فيها [٣٨، ٥٠] أيضاً، و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا﴾ في الأنفال [٣٢] و ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ في موضعي يوسف [٧٦] و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ في الأنبياء [٩٩] و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ﴾ في الفرقان [١٧] و ﴿مَطَرَ ٱلسَّوْءِ أَفَلَمْ﴾ فيها [٤٠] و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ في الشعراء [٤] ﴿وَلَآ أَبْنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ[3]﴾ في الأحزاب [٥٥] و ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ أَن﴾ في موضعي الملك [١٦، ١٧].

والمختلف فيه موضع واحد، وهو ﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن﴾ [البقرة: ٢٨٢] في غير قراءة حمزة، كما تقدّم في المكسورتين.

---

(١) المؤلّف يقصد حالة الوصل، لأن ﴿يَشَآءُ﴾ رأس آية و ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ أول الآية الأخرى.

(٢) أي: سورة الممتحنة.

(٣) في المطبوع: (ولأبناء) وهو خطأ.

والقسم الخامس: مضمومة ومكسورة، وهو متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه اثنان وعشرون موضعاً، وهو ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ في موضعي البقرة [١٤٢، ٢١٣] وفي يونس [٢٥] والحج[1] [٥] والنور [٤٦] ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا﴾ في البقرة [٢٨٢] أيضاً، و ﴿مَا يَشَآءُ إِذَا﴾ في آل عمران [٤٧] و ﴿يَشَآءُ إِنَّ﴾ فيها [١٣] وفي النور [٤٥] وفاطر [١] و ﴿مَّن نَّشَآءُ إِنَّ[2]﴾ في الأنعام [٨٣] و ﴿ٱلسُّوٓءُ إِنْ[3]﴾ في الأعراف [١٨٨] و ﴿نَشَـٰٓؤُاْ إِنَّكَ﴾ في هود [٨٧] و ﴿يَشَآءُ إِنَّهُۥ﴾ في يوسف [١٠٠] وموضعي الشورى [٢٧، ٥١] و ﴿مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ﴾ في الحج [٥] و ﴿شُهَدَآءُ إِلَّآ﴾[4] في النور [٦] و ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ إِنِّىٓ﴾ في النمل [٢٩] و ﴿ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ في فاطر [١٥] و ﴿ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [٢٨] و ﴿ٱلسَّيِّئُ إِلَّا﴾ فيها [٤٣] أيضاً و ﴿يَشَآءُ إِنَـٰثًا﴾ في الشورى [٤٩].

والمختلف فيه ستة مواضع:

أولها ﴿يَـٰزَكَرِيَّآ إِنَّا﴾ في مريم [٧] في غير قراءة حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص، وباقيها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ﴾ و ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا﴾ في الأحزاب [٤٥، ٥٠] و ﴿يَـٰٓأَيُّهَا / ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ﴾ في الامتحان [١٢] و ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا﴾ في الطلاق [١] و ﴿ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ﴾ في التحريم [٣] وهذه الخمسة في قراءة نافع.

---

(١) (الحج) سقطت من (ز)، وينبه على أن موضع الحج ﴿نَشَآءُ﴾ بالنون عكس الأخرى فهي بالياء، ولكن المؤلف يقصد الهمزتين. وسيذكرها بعد قليل.

(٢) في (ز) و(س) و(م): ﴿مَا يَشَآءُ إِنَّ﴾ [النور: ٤٥] وهو خطأ، إذ ليس هذا اللفظ في الأنعام.

(٣) في (س) (إنّ) بتشديد النون، وهو خطأ.

(٤) في المطبوع: (سهداء إلى)، وهو خطأ.

قسم سادس: وهو كـون[1] الأولى مكـسورة، والثانيـة مـضمومة، عكـس الخامس، لم يرد لفظه في القرآن، وإنما ورد معناه، وهـو قولـه في القـصص [٢٣] ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾، والمعنى: وجد على الماءِ أُمة.

فقرأ: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو[2] وأبو جعفر، ورويس؛ بتحقيق الهمـزة الأولى، وتسهيل الثانية من الأقسام الخمسة.

وتسهيلُها عندهم أن تجعل في القسم الأول والثـاني (بـين بـين)، وتبـدل في القسم الثالث واواً محضة، وفي القسم الرابع ياء كذلك، واختلف أئمتنا في كيفية تسهيل القسم الخامس:

فذهب بعضهم إلى أنها تبدل واواً خالصة مكسورة، وهذا مـذهب جمهـور القراء من أئمة الأمصار قديماً؛ وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفايـة» لأبي العـزّ، قال الداني في «جامعه»: وهـذا مـذهب أكثـر أهـل الأداء، قـال: وكـذا حكـى أبوطاهر بن أبي هاشم أنه قرأ على ابن مجاهد، قال: وكذا حكى أبو بكر الشذائي أنه قرأ على غير ابن مجاهد، قال: وبذلك قرأت أنا على أكثر شيوخي[3]. وقال في غيره: وبذلك قرأت على عامة شيوخي؛ الفارسيِّ والخاقانيِّ وابنِ غلبون.

وذهب بعضهم إلى أنها تجعل (بين بين) أي بين الهمزة والياء، وهـو مـذهب أئمّة النحو، كالخليل، وسيبويه، ومذهب جمهور القرّاء حديثاً، وحكاه ابن مجاهد

---

(١) في (س): «حرف» وهو تحريف.

(٢) (أبو عمرو) سقطت من (ز).

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ٩٧/ أ.

نصاً عن اليزيدي عن أبي عمرو، ورواه الشذائي عن ابن مجاهد أيضاً وبه قرأ الداني على شيخه فارس بن أحمد،[١] قال: وأخبرني به عن[٢] عبد الباقي بن الحسن أنه قرأ كذلك على شيوخه، وقال الداني: إنه الأوجه في القياس، وإن الأوّل آثر في النقل[٣].

قلت: وبالتسهيل قطع مكّي، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب «العنوان» وأكثر مؤلّفي الكتب، كصاحب «الروضة» و«المبهج» و«الغايتين» و«التلخيص»[٤]، ونصّ على الوجهين في «التذكرة» و«التيسير» و«الكافي» و«الشاطبية» و«تلخيص العبارات» وصاحب«التجريد» في آخر ﴿فاطر﴾ وقال: إنه قرأ بالتسهيل على الفارسي وعبد الباقي[٥].

وقد أبعد وغرب[٦] ابنُ شريح في / «كافيه» حيث حكى تسهيلها كالواو[٧]، ولم يصب من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنه لا يُتمكّن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمّة، أو تكلّف إشمامها الضمّ، وكلاهما لا يجوز ولا يصح، والله تعالى أعلم.

---

(١) في المطبوع: (بن أحمد بن محمد)، وهو خطأ.

(٢) (به عن) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر: التيسير: ٣٤، جامع البيان: ١/ ٩٧/أ.

(٤) في (ز) و (ك): «التلخيصين» وليس صواباً، إذ المراد تلخيص أبي معشر فقط، أما تلخيص ابن بلّيمة فسيذكر بعد قليل.

(٥) التجريد: ق٤٤.

(٦) كذا في النسخ، يقال: غرّب: بعّد وأبعد، وتكلم فأغرب: إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره. الأساس والقاموس والتاج (غرب).

(٧) انظر: الكافي: ٢٥، إبراز المعاني: ١/ ٣٨٤، الدر النثير: ٣/ ٢٥.

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح؛ بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الخمسة.

وانفرد ابن مهران عن روح بالتسهيل مثل رويس والجماعة[١].

تنبيهات

الأول: اختلف بعض أهل الأداء في تعيين إحدى الهمزتين التي أسقطها أبو عمرو ومن وافقه؛ فذهب أبو الطيّب بن غلبون فيما حكاه عنه صاحب «التجريد»، وأبو الحسن الحمّامي فيما حكاه عنه أبو العزّ[٢] إلى أن الساقطة هي الثانية، وهو مذهب الخليل بن أحمد وغيره من النحاة، وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى، وهو الذي قطع به غير واحد، وهو القياس في المثلين.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في المدّ قبلُ؛ فمن قال بإسقاط الأولى كان المدّ عنده من قبيل (المنفصل)، ومن قال بإسقاط الثانية كان المدّ[٣] عنده من قبيل (المتصل).

والثاني: إذا أبدلت الثانية من المتفقتين حرف مدّ، في مذهب من رواه عن الأزرق وقنبل ووقع بعده ساكن؛ زِيد في مدّ حرف المدّ المبدل لالتقاء الساكنين،

(١) انفرادة لا يقرأ بها لروح. وانظر: المبسوط: ١٢٥.

(٢) قال الشيخ المتولي رحمه الله: لم يكن في «النشر» صاحب «التجريد» عن أبي الطيب في طرق المسقطين قاطبة ولا أبو العزّ عن الحمامي في رواية السوسي وقنبل، فاعلم ذلك، اهـ الروض النضير: ق:٤٤٥.

(٣) (المدّ) من (ز) فقط.

فإن لم يكن بعده ساكن لم يزد على مقدار حرف المدّ، فالساكن نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١] ﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾ [هود: ٤٠]، وغير الساكن نحو ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ﴾ [الزخرف: ٨٤] ﴿جَآءَ أَحَدَهُمُ﴾ [المؤمنون: ٩٩] ﴿أَوۡلِيَآءُۚ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، وتقدّم تحقيقه في باب (المدّ والقصر).

الثالث: إذا وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف، في مذهب المبدلين أيضاً، وذلك في موضعين ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٦١] و ﴿جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾ [القمر: ٤١] فهل تبدل الثانية فيهما؛ كسائر الباب أم تسهّل من أجل الألف بعدها؟

قال الداني: اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما؛ لأن بعدها ألفاً، فيجتمع ألفان، واجتماعهما متعذّر / فوجب لذلك أن تكون (بين بين) لا غير؛ لأن همزة (بين بين) في زنة[1] المتحركة، وقال آخرون: يبدلها فيهما كسائر الباب، ثمّ فيهما بعد البدل وجهان: أن تحذف للساكنين، والثاني: أن لا تحذف، ويزاد في المدّ فتفصل بتلك الزيادة بين الساكنين وتمنع من اجتماعهما، انتهى[2].

وهو جَيِّد، وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف؛ الزيادةَ في المدّ، على مذهب من روى المدّ عن الأزرق، لوقوع حرف المدّ بعد همز ثابت، فحكى فيه المدّ والتوسط والقصر، وفي ذلك نظرٌ لا يخفى، والله أعلم.

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (رتبة).

(٢) جامع البيان: ١/ ق ٩٢.

الرابع: أن هذا الذي ذكر من الاختلاف في تخفيف إحدى الهمزتين في هـذا الباب، إنما هو في حالة الوصل، فإذا وقفت على الكلمة الأولى، أو بدأت بالثانية؛ حقَّقت الهمز في ذلك كله لجميع القراء، إلا ما يأتي في (وقف حمزة وهشام) في بابه، والله تعالى أعلم.

باب الهمز المفرد(١)

وهو يأتي على ضربين: ساكن، ومتحرك، ويقع فاء من الفعل، وعيناً، ولاماً.

فالضرب الأول: الساكن(٢)، ويأتي باعتبار حركة ما قبله على ثلاثة أقسام:

مضموماً ما قبله نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٥٠] و ﴿يُؤْتِي﴾ [البقرة: ٢٤٧] و ﴿رُءْيَا﴾(٣) و ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ(٤)﴾ [النجم: ٥٣] و ﴿لُؤْلُؤٌ﴾ [الطور: ٢٤] و ﴿تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] و ﴿يَقُولُ ائْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩]. ومكسوراً نحو ﴿وَبِئْسَ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و ﴿جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١] و ﴿شِئْتَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، و ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤]، و ﴿نَبِّئْ﴾ [الحجر: ٤٩]، و ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. ومفتوحاً نحو

(١) يعني بالمفرد: ما لم يجتمع مع همز آخر، بعكس البابين السابقين؛ فهما في الهمز المجتمع مع همز آخر، وقد ذكر المؤلّفون في القراءات هذا الباب لاختلاف القراء في أحكامه، فقد ذكر في كلّ من: السبعة: ٣٤٦ -٣٧٠، التذكرة:١/ ١٢٧-١٣١، الروضة للمالكي: ٢٨١-٢٩١، التبصرة: ٢٩٥-٢٩٧، الكشف: ١/ ٨١-٨٨، التيسير:٣٤-٣٥، الكافي: ٢٥-٢٨، التلخيص: ١٥١-١٥٣، المستنير: ١/ ٣٦١-٣٧٠، الإرشاد: ١٦٧، الكفاية الكبرى: ١٦٩-١٧٣، غاية الاختصار: ١/ ١٩٥-١٩٧، الإقناع: ١/ ٤٠٧-٤١٣، تلخيص العبارات: ٣١-٣٢، التتمة: ١٠١-١٠٣.

(٢) بدأ بالكلام على الساكن لاطراد تخفيفه، ولأن القراء بتخفيفه أكثر، ثم أتبعه بالمتحرك بعد المتحرك لتحقيق الحالين، ولكثرة تنوّعه. اهـ. شرح الطيبة لابن الناظم: ٨٨.

(٣) كذا في جميع النسخ بدون إضافة، وليست في القرآن إلا مضافة أو معرفة، منها (٦٠) الإسراء، و(٥) يوسف.

(٤) جميع النسخ ﴿مؤتفكة﴾ بالتنكير، وهو خطأ.

﴿فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿فَأْذَنُواْ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، و ﴿ٱئْتُواْ(١)﴾ [طه: ٦٤]، ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ [طه: ١٣٢]، و ﴿وَمَأْوَىٰهُ﴾ [آل عمران: ١٦٢]، و ﴿ٱقْرَأْ﴾ [العلق: ١]، و ﴿إِن يَشَأْ(٢)﴾ [النساء: ١٣٣]، و ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١].

فقرأ أبو جعفر جميع ذلك بإبدال الهمزة فيه حرف مدّ بحسب حركة ما قبله؛ إن كانت ضمة فواو، أو كسرة فياء، أو فتحة فألف.

واستثنى من ذلك كلمتين وهما: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ في البقرة [٣٣] ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ في الحجر [٥١] والقمر [٢٨]. واختلف عنه في كلمة واحدة وهي ﴿نَبِّئْنَا﴾ في يوسف [٣٦].

فروى عنه تحقيقها أبو طاهر بن سوار من روايتي ابن وردان وابن جماز جميعاً(٣)، وروى الهذلي إبدالها من طريق / الهاشمي عن ابن جماز، وروى تحقيقها من طريق ابن شبيب عن ابن وردان، وكذا أبو العزّ من طريق النهرواني عنه، وأبدلها(٤) عنه من سائر طرقه.

وقطع له بالتحقيق الحافظ أبو العلاء، وأطلق الخلاف عنه من الروايتين أبوبكر بن مهران(٥).

---

(١) في المطبوع ﴿وَءَاتُواْ﴾ [البقرة: ٤٣] بالمدّ، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع ﴿أَن يَشَآءَ﴾ [الأنعام: ٨٠] بفتح همزة (إن) وبهمزة بعد الألف من المشيئة، وهو خطأ.

(٣) المستنير: ١/ ٣٦٥.

(٤) في المطبوع: (وإبدالها).

(٥) انظر: الكامل: ق٢٢٣، الإرشاد: ١٦٨، الكفاية الكبرى: ١٧٠، غاية الاختصار: ١/ ١٩٥، الغاية: ١٥٤.

وأجمع الرواة عنه على أنه إذا أبدل الهمزة واواً في (رؤيا)، و(الرؤيا) وما جاء منه: يقلب الواو ياء، ويدغم الياء في الياء التي بعدها؛ معاملة للعارض معاملة الأصلي، وإذا أبدل (تؤوي)، و(تؤويه) جمع بين الواوين مظهراً، وسيأتي الكلام على ﴿وَرِءْيًا﴾.(١)

وافقه ورش من طريق الأصبهاني؛ على الإبدال في الباب كلّه، واستثنى من ذلك خمسة أسماء، وخمسة أفعال:

فالأسماءُ ﴿ٱلْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و [الأحزاب: ١٨] و ﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] و ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ من مواضعه: [الحج: ٢٣] حيث وقع، ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] ﴿وَكَأْسٍ﴾(٢) و ﴿ٱلرَّأْسُ﴾ [مريم: ٤] حيث وقعا.

والأفعال: ﴿جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١] وما جاء منه، نحو: ﴿أَجِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ٧٠] و ﴿جِئْنَٰهُم﴾ [الأعراف: ٥٢] و ﴿جِئْتُمُونَا﴾ [الأنعام: ٩٤، والكهف: ٤٨]، و ﴿نَبِّئْ﴾ وما جاء من لفظه، نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣] ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ [الحجر: ٥١] و ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ﴾ [الحجر: ٤٩] و ﴿نَبَّأْتُكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧] و ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ [النجم: ٣٦] و ﴿قَرَأْتَ﴾ [النحل: ٩٨] وما جاء منه، نحو: ﴿قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨] و ﴿ٱقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤]، و ﴿وَهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٠] ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَتُـْٔوِىٓ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصاً وأداء.

---

(١) انظر ص: ٩٤٣.

(٢) الواقعة: (١٨)، والصافات: ٤٥، والإنسان: ٥.

وانفرد ابن مهران عن هبة الله، فلم يستثن شيئاً سوى ﴿ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] و ﴿تَبَرَّأْنَآ﴾ [القصص: ٦٣] بخلاف فَوَهِمَ في ذلك، وكذلك الهذلي حيث لم يستثن الأفعال.(١)

وانفرد الصفراوي باستثناء ﴿يَشَأْ﴾، و ﴿تَسُؤْهُمْ﴾(٢)، و ﴿وَرِءْيًا﴾ فحكى فيها خلافاً، وأظنه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري، وليس ذلك كما فهم؛ إذ قد نَصَّ أبو معشر على إبدالها وبابِها، ثمّ قال: والهمز أظهر، إن شاء الله(٣)، وهذا لا يقضي أنه(٤) يتحقق فيها سوى الإبدال والله أعلم.

وأما من طريق الأزرق فإنه يبدل الهمزة إذا وقعت فاء من الفعل، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، و ﴿يَأْلَمُونَ﴾، و ﴿يَأْخُذُ﴾، و ﴿مُؤْمِنٌ﴾، و ﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾، و ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾، واستثنى من ذلك أصلا مطرداً وهو ما جاء من باب الإيواء نحو ﴿وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] و ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [السجدة: ١٩] ﴿وَمَأْوَىٰكُمُ﴾ [العنكبوت: ٢٥] و ﴿فَأْوُۥٓا۟﴾ [الكهف: ١٦]، ولم يبدل مما وقع عيناً من الفعل سوى ﴿وَبِئْسَ﴾ [البقرة: ١٢٦] كيف أتى، و ﴿وَبِئْرٍ﴾ [الحج: ٤٥]، و ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣، ١٤، ١٧]، وحقق ما عدا ذلك.

واختلف عن أبي عمرو، في إبدال الهمز الساكن على ما تقدّم مبيّناً في أول باب «الإدغام الكبير».

---

(١) انظر: الغاية: ١٥٧، الكامل: ق: ٢٢٢.

(٢) في المطبوع (يسؤهم) بالمثناة التحتية، وهو خطأ.

(٣) التلخيص: ١٥٤-١٥٥.

(٤) في المطبوع: (أن).

ونشير هنا إلى زيادة تتعيّن معرفتها وذلك: أنّ الداني قال / في «التيسير»: «اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج القراءة، أو قرأ بالإدغام؛ لم يهمز كلّ همزة ساكنة»[1]. انتهى.

فخصَّ استعمال ذلك بما إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج القراءة، أو قرأ بالإدغام الكبير، وقَيّده مكّي، وابنُ شريح، والمهدويّ، وابنُ سفيان؛ بما إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة.[2]

وقال في «جامع البيان»: اختلف أصحاب اليزيدي عنه، في الحال التي يستعمل ترك الهمز فيها؛ فحكى أبو عمر[3] وعامر الموصلي، وإبراهيم من رواية عبيد الله، وأبو جعفر اليزيديّون عنه، أن أبا عمرو كان إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهمز ما كانت الهمزة فيه مجزومة ثمَّ قال: فدلّ على أنه إذا لم يسرع في قراءته واستعمل التحقيق همز.

وقال: وحكى أبو شعيب عنه، أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة لم يهمز، ثمّ قال: فدلّ ذلك على أنه كان إذا قرأ في غير الصلاة؛ سواء استعمل الحدر، أو التحقيق همز.

---

(١) التيسير: ٣٦، وانظر: السبعة: ١٣٣.

(٢) انظر: التبصرة: ٢٩٨، الكافي: ٢٦.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (عمرو) بالواو بعد الراء، وهو خطأ إذا المراد الدوري وكنيته أبو عمر، بضم العين كما هي مضبوطة بالشكل في (س).

قال: وحكى أبو عبد الرحمن، وإبراهيم؛ من رواية العباس، وأبو حمدون، وأبو خلّاد، ومحمد بن شجاع، وأحمد بن حرب؛ عن الدوري عنه[١]: أن أباعمرو كان إذا قرأ لم يهمز.[٢]

ثمَّ قال: فدلّ قولهم على أنه كان لا يهمز على كلّ حال؛ في صلاة أو غيرها، وفي حدر أو تحقيق. انتهى.[٣]

والمقصود بالإدراج. هو: الإسراع، وهو ضدّ التحقيق؛ لا كما فَهِمه من لا فَهْم له؛ من أن معناه الوصل الذي هو ضدّ الوقف وبنى على ذلك أن أبا عمرو إنما يبدل الهمز في الوصل، فإذا وقف حقّق،[٤] وليس في ذلك نقل يتّبع، ولا قياس يستمع.

وقال الحافظ أبو العلاء: وأمّا أبو عمرو فله مذهبان:

أحدهما: التحقيق مع الإظهار، والتخفيفُ مع الإدغام؛ على التعاقب.

والثاني: التخفيف مع الإظهار؛ وجه واحد[٥]. انتهى.

---

(١) (عنه): من (ك) وكذلك هي في جامع البيان، والدر النثير: ٣/ ٤٧.

(٢) في جامع البيان:١/ ق١٠٢: لم يهمز ما كانت الهمزة فيه مجزومة. اهـ

وانظر: الدر النثير: ٣/ ٤٧.

(٣) جامع البيان: ١/ ق١٠٢.

(٤) هذا الكلام للمالقي رحمه الله في الدر النثير: ٣/ ٤٦ والله أعلم.

(٥) غاية الاختصار: ١/ ١٩٨.

وهذا صريح في عدم التحقيق مع الإدغام، وأنه ليس بمذهب لأبي عمرو كما قدّمنا بيان ذلك في أوّل (الإدغام الكبير).

واعلم أن الأئمّة من أهل الأداء أجمعوا عمّن روى (البدل) عن أبي عمرو؛ على استثناء خمس عشرة كلمة، في خمسة وثلاثين موضعاً، تنحصر في خمسة معاني[١]:

الأول: الجزم؛ ويأتي في ستة ألفاظ وهي ﴿يَشَأْ[٢]﴾ في عشرة مواضع: / في النساء موضع [١٣٣]، وفي الأنعام ثلاثة[٣] [٣٩، ١٣٣]، وفي إبراهيم موضع [١٩]، وفي سبحان موضعان [٥٤]، وفي فاطر موضع [١٦] وفي الشورى موضعان [٢٤، ٣٣].

و ﴿نَّشَأْ﴾[٤]: في ثلاثة مواضع: في الشعراء [٤]، وسبأ [٩] ويس [٤٣].

و ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ في ثلاثة مواضع: في آل عمران [١٢٠]، والمائدة[٥] [١٠١]، والتوبة [٥٠].

---

(١) في المطبوع: (خمس معان)، وهو لحن في (خمس) أما (معان) فلها وجه؛ لأنها تعامل معاملة (قاضي).

(٢) تصحفت في المطبوع إلى ﴿يَشَآءَ﴾ [الأنعام: ٨٠].

(٣) في المطبوع: ثلاثة مواضع، وهذه الزيادة ليست في النسخ الخطية عندي.

(٤) في المطبوع ﴿نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]، وهو خطأ.

(٥) موضع المائدة ﴿تَسُؤْكُمْ﴾.

و ﴿نَنسَأْهَا﴾ في البقرة [١٠٦]، ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم﴾ في الكهف [١٦]، و ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ في النجم [٣٦].

والثاني: الأمر: وهو البناء له، ويأتي في ستة ألفاظ أيضاً وهي ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ في البقرة [٣٣] و ﴿أَرْجِئْهُ﴾ في الأعراف [١١١] والشعراء [٣٦]، و ﴿نَبِّئْنَا﴾ في يوسف [٣٦] و ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ﴾ في الحجر [٤٩] ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ فيها [٥١] وفي القمر [٢٨] و ﴿ٱقْرَأْ﴾ في سبحان [١٤] وموضعي العلق [١، ٣] و ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ في الكهف [١٠].

الثالث: الثقل: وهو كلمة واحدة، أتت في موضعين: ﴿وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ﴾ في الأحزاب [٥١] و ﴿تُـْٔوِيهِ[١]﴾ في المعارج [١٣]؛ لأنه لو ترك همزه لاجتمع واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز[٢].

الرابع: الاشتباه: وهو موضع واحد ﴿وَرِءْيًا﴾ في مريم [٧٤]؛ لأنه بالهمز من الرُّواء؛ وهو المنظر الحَسَن؛ فلو ترك همزه؛ لاشتبه بِرِيِّ الشارب وهو امتلاؤه.[٣]

---

(١) كتب الواو في المطبوع داخل القوس، وهو خطأ.

(٢) ذكر أبو الكرم أن السوسي يترك الهمز في الكلمتين من طريق أبي جرير، قال: ذكر الشذائي أن السوسي ترك همز ﴿وَتُـْٔوِيٓ﴾ و ﴿تُـْٔوِيهِ﴾ اهـ وكذلك صرح أبو العلاء في «الغاية» أن السوسي يبدل هاتين الكلمتين. انظر: المصباح: ٣/ ١١٥٣ و ١٢٥٨، غاية الاختصار: ١/ ٢٠٠.

(٣) انظر: التذكرة: ١/ ١٤٠، جامع البيان: ١/ ١٠٤أ، إبراز المعاني: ١/ ٣٩٥، التاج: مادتي (روى) و(ري).

وانفرد عبد الباقي عن أبيه، عن ابن الحسين السامرّي، عن السوسيّ[١] فيما ذكره صاحب «التجريد»[٢] بإبدال الهمزة فيها ياء، فيجمع بين الياءين من غير إدغام، كأحد وجهي حمزة في الوقف كما سيأتي، وقياس ذلك ﴿وَتُئْوِيٓ﴾ و ﴿تُئْوِيهِ﴾ ولم يذكر فيه شيئاً. والله أعلم.

الخامس: الخروج من لغة إلى أخرى: وهو كلمة واحدة في موضعين ﴿مُّؤْصَدَةُۢ﴾ في البلد [٢٠] و الهمزة [٨]؛ لأنه بالهمز من (أَصَدْتُ)[٣] أي أَطْبَقْتُ، فلو ترك همزه لخرج إلى لغةِ مَن هو عنده من (أوصدت).[٤]

وانفرد عبد الباقي بن الحسن الخراساني، عن زيد عن أصحابه عن اليزيدي، فيما رواه الداني، وابن الفحام الصقلي، عن فارس بن أحمد عنه،[٥] وكذا أبو الصقر الدورقيّ عن زيد فيما رواه ابن مهران عنه، بعدم استثناء شيء من ذلك، وذلك في رواية الدوري* من طريق ابن فرح*[٦] فخالفا سائر الناس، والله تعالى أعلم.[٧]

(١) في المطبوع: (السويسي) وهو تحريف.
(٢) التجريد: ق(٣٧ب).
(٣) كذا ضبطت في (س) وهو صواب.
(٤) ومعناها أيضاً: أطبقت، ونقل الزبيدي عن أبي عبيدة: آصدت وأوصدت: إذا أطبقت. اهـ التاج (وصد).
تنبيه: ذكر الزبيدي في «تاجه» أن يعقوب له الخلاف في ﴿مُّؤْصَدَةُۢ﴾ وهذا نقل عن «البصائر» للفيروز ابادي، وهذا غير معمول به، إذ المقروء به ليعقوب قولاً واحداً هو الهمز موافقة لأبي عمرو وحمزة وخلف وحفص. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٩٦، التاج (وصد).
(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٠٢-١٠٣ و١٠٤/ أ، التجريد: ق٧/ ب و٨/ أ.
(٦) ما بين النجمتين سقط من (س).
(٧) ما ذكره ابن مهران هو في كتابه «المبسوط»، وهو ليس من مصادر «النشر».
انظر: الغاية: ١٥٥-١٥٦، المبسوط: ١٠٧.

وانفرد أبو الحسن بن غلبون[١] ومن تبعه بإبدال الهمزة من ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في حرفي البقرة [٥٤] بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو، ملحِقاً ذلك بالهمز الساكن المبدل.

وذلك غير مرضيٍّ؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارض / تخفيفاً، فلا يعتدّ به، وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى.

وأيضاً: فلو اعتدّ بسكونها، وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها يخالف[٢] أصل أبي عمرو؛ وذلك أنه كان يشتبه بأن يكون من (البَرَا) وهو التراب، وهو

---

(١) قوله: انفرد أبو الحسن بن غلبون...إلخ، فيه نظر وهو:

أن مذهب ابن غلبون في هذه الكلمة متعارض، حيث ذكر في باب (مذهب أبي عمرو في الهمزات السواكن) ما ذكره المؤلف هنا من أنه يبدل، ونصّ عبارته: وكذا أيضاً -يعني السوسي- يترك الهمزة من قوله تعالى ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في الموضعين من (البقرة) فيبدلها ياءً ساكنة...اهـ التذكرة: ١/ ١٣٩

وعند ما جاء إلى موضع الكلمة في سورتها قال ما نصه: قرأ السوسي عن أبي عمرو ﴿بَارِئِكُمْ﴾ و ﴿يَنصُرْكُمُ﴾ هذه الخمس الكلمات بإسكان الهمزة من ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في الموضعين... قال: وقرأ الدوري عن أبي عمرو باختلاس حركة الهمزة والراء في هذه المواضع كلها، وكذا روى ابن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو، اهـ انظر: التذكرة: ٢/ ٢٥٢-٢٥٣.

وقولُ ابن غلبون: وكذا روى ابن سعدان....اهـ لا يهمّ في هذه المسألة لأنه ليس من طرق «التذكرة» بل ذكره حكاية. والله أعلم.

ولعل المؤلّف رحمه الله اقتصر على كلام ابن غلبون في الأصول دون الفرش، أو أنه اعتمد على كلام أبي شامة رحمه الله عند شرحه لقول الشاطبي:

وبارئكم بالهمز حال سكونه وقال ابن غلبون بياء تبدّلا

فكلامهما رحمهما الله متشابه. والله أعلم.

وقال الداني رحمه الله: «وكان أبو الحسن شيخنا يبدل الهمزة في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ و ﴿عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ بسكون الهمزة».

انظر: المفردات: ١٧٢، إبراز المعاني: ١ / ٣٩٦-٣٩٧.

(٢) كذا في (س) وفي البقية: (مخالفاً لأصل..).

فقد همز مؤصدة ولم يخففها[(١)] من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فكان الهمز في هذا أولى وهو الصواب، والله أعلم.

وبقي أحرف، وافقهم بعض القراء على إبدالها، وخالف آخرون فهمزوها، وهي: ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾ في موضعي يوسف[(٢)] و ﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] و ﴿وَلُؤۡلُؤٗا﴾ [الحج: ٢٣] معرّفاً ومنكّراً و ﴿وَٱلۡمُؤۡتَفِكَةَ﴾ [النجم: ٥٣] و ﴿وَٱلۡمُؤۡتَفِكَٰتِۚ﴾ [التوبة: ٧٠] حيث وقعا، و ﴿وَرِءۡيٗا﴾ في مريم [٧٤]، و ﴿يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ﴾ في الكهف [٩٤] والأنبياء [٩٦][(٣)]، و ﴿ضِيزَىٰٓ﴾ في النجم [٢٢] و ﴿مُّؤۡصَدَةُۢ﴾ في الموضعين [البلد: ٢٠، والهمزة: ٨].

أمّا ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾ فوافقهم على إبداله ورش[(٤)] والكسائي وخلف.[(٥)]

وأمّا ﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾، و ﴿وَلُؤۡلُؤٗا﴾ فوافقهم على إبداله أبو بكر.[(٦)]

وأمّا ﴿وَٱلۡمُؤۡتَفِكَةَ﴾، و ﴿وَٱلۡمُؤۡتَفِكَٰتِۚ﴾ فاختلف فيهما عن قالون:

---

(١) في (س) «يحققها» بالحاء المهملة وقافين.

(٢) قوله: (في موضعي) لا وجه له، إذ هي ثلاثة مواضع: (١٣ و ١٤ و١٧) فلعلّه سهو منه، أو خطأ من الناسخ.

(٣) إلا أنها بالرفع ﴿يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ﴾.

(٤) قوله: (ورش) هو من طريق الأزرق فقط، كما بيّنه في «الطيّبة» حيث قال: [والذئب جانيه.] ومعلوم أن الجيم رمز لورش من طريق الأزرق في الأصول، أمّا في الفرش فهي للطريقين.

انظر: شرح الطيبة: ٨٩.

(٥) انظر: التيسير: ١٢٨، الإرشاد: ٣٧٩، الكفاية الكبرى: ٣٨٣.

(٦) انظر: السبعة: ٤٣٥، التيسير: ١٥٦.

فروى أبو نشيط فيما قطع به ابن سوار، والحافظ أبو العلاء، وسبط الخياط في «كفايته»، وغيرهم، إبدال الهمزة منهما، وكذا روى أبو بكر بن مهران، عن الحسن بن العبّاس الجمّال وغيره عن الحلواني، وهي طريق الطبريّ والعلويّ عن أصحابهما عن الحلواني[1]، وكذا روى الشحَّام[2] عن قالون، وهو الصحيح عن الحلواني، وبه قطع له الداني في «المفردات»[3].

وقال في «الجامع»: وبذلك قرأت في روايته من طريق ابن أبي حمّاد[4]، وابن عبد الرزاق[5] وغيرهما، وبذلك آخذ، قال: وقال لي أبو الفتح عن قراءته على عبدالله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني، يعني بالهمز، قال الداني: وهو وَهْمٌ لأن الحلواني نصّ على ذلك في «كتابه» بغير همز. انتهى.[6]

وروى الجمهور عن قالون بالهمز، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون

---

(١) ذكر أبو الكرم أنه طريق ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون.

انظر: المصباح: ٣/ ١١٥٢.

(٢) الحسن بن علي بن عمران، مقرئ معروف، قرأ على الوزان عرضاً، قرأ عليه محمد بن الحسن النحوي وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٥.

ملاحظة: الشحّام عن قالون ليس من طرق «النشر».

(٣) انظر: الغاية: ١٥٨، المفردات: ١٣، المستنير: ٢/ ٥٨٠.

(٤) عبد الرحمن بن سكين الكوفي، صالح مشهور، روى القراءة عرضاً عن حمزة وخلفه في القيام بالقراءة، روى الحروف عن نافع، روى القراءة عنه الكسائي وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٥) هو إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي، أبو إسحاق، مشهور، ثقة، قرأ على أبي العباس الرازي وغيره، قرأ عليه المطوعي وغيره، توفي سنة (٣٣٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦-١٧.

(٦) النص بحروفه، لكن بتقديم وتأخير في جامع البيان: ١/ ق ١٠١/ أ.

عنه سواه، والوجهان عنه صحيحان، بهما قرأت، وبهما آخذ، والله تعالى أعلم.

وأمّا ﴿وَرِءْيًا﴾ فقرأه بتشديد الياء من غير همز: أبو جعفر، وقالون، وابن ذكوان.

وانفرد هبة الله المفسر، عن زيد عن الداجوني، عن أصحابه عن هشام بذلك، ورواه سائر الرواة عنه بالهمز، وبذلك قرأ الباقون[1].

وأمّا ﴿ يَأْجُوجَ / وَمَأْجُوجَ﴾ فقرأهما عاصم بالهمز، وقرأهما الباقون بغير همز.[2]

وأمّا ﴿ضِيزَىٰٓ﴾ فقرأه بالهمز: ابن كثير، والباقون بغير همز.[3]

وأمّا ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ فقرأه بالهمز: أبو عمرو، ويعقوب، وحمزة، وخلف، وحفص، وقرأه الباقون بغير همز.[4]

والضرب الثاني: المتحرك، وينقسم إلى قسمين:

متحرّك قبله متحرّك.

ومتحرّك قبله ساكن.

---

(١) انظر: السبعة: ٤١١-٤١٢، التذكرة: ٢/ ٤٢٦، التيسير: ١٤٩، المستنير: ٢/ ٦٦٩-٦٧٠.

(٢) انظر: السبعة: ٣٩٩، التيسير: ١٤٥-١٤٦، الإرشاد: ٤٢٢.

(٣) انظر: التيسير: ٢٠٤.

(٤) انظر: التيسير: ٢٢٣، التذكرة: ٢/ ٦٢٨، الكفاية الكبرى: ٦١١.

أمّا المتحركُ المتحركُ ما قبله، فاختلفوا في تخفيف الهمزة منه في سبعة أحوال:

الأول: أن تكون مفتوحة مضموم ما قبلها،[١] فإن كانت (فاء) من الفعل، فاتفق أبو جعفر، وورش؛ على إبدالها واواً نحو ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] و ﴿يُؤَلِّفُ﴾ [النور: ٤٣] و ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] و ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ [الأعراف: ٤٤، ويوسف: ٧٠] و ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ﴾[التوبة: ٦٠].

واختلف عن ابن وردان في حرف واحد من ذلك وهو ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ﴾ في آل عمران [١٣]، فروى ابن شبيب من طريق ابن العلّاف وغيره، وابنُ هارون من طريق الشطوي وغيره؛ كلاهما عن الفضل بن شاذان؛ تحقيق الهمزة فيه، وكذا روى الرُّهاوي عن أصحابه عن الفضل، وكأنّه روعي[٢] فيه وقوع الياء المشددة بعد الواو المبدلة، فيجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلّة، وروى سائر الرواة عنه (الإبدال) طرداً للباب، وهي رواية ابن جماز[٣].

واختلف أيضاً عن ورش في حرف واحد وهو ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ وهو[٤] في الأعراف [٤٤]، و يوسف [٧٠]؛ فروى عنه الأصبهاني تحقيق الهمزة فيه، وكأنه

(١) كذا في (س) وفي البقية: «وقبلها مضموم».

(٢) في (س) وكذا المطبوع: «راعى».

(٣) انظر: التيسير: ٣٤-٣٥، المستنير: ١/ ٣٧٢.

(٤) (هو) سقطت من المطبوع.

راعى مناسبة لفظ ﴿فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ٤٤]، وهي مناسبة مقصودة عندهم في كثير من الحروف، وروى عنه الأزرق الإبدال على أصله[1].

وإن كانت (عيناً) من الفعل؛ فإن الأصبهانيّ عن ورش اختص بإبدالها في حرف واحد[2] وهو ﴿ٱلْفُؤَادُ﴾ و ﴿فُؤَادُ﴾ وهو في هود [١٢٠]، وسبحان [٣٦]، والفرقان [٣٢] والقصص [١٠] والنجم [١١].

وإن كانت (لاماً) من الفعل؛ فإن حفصاً اختص بإبدالها في ﴿هُزُوًا﴾ وهو في أحد[3] عشر موضعاً: في البقرة موضعان ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ [٦٧] ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾ [٢٣١] وفي المائدة موضعان ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا﴾ [٥٧] و﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا﴾ [٥٨]، وفي الكهف موضعان ﴿وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوًا﴾ [٥٦] / ﴿وَرُسُلِى هُزُوًا[4]﴾ [١٠٦] وفي الأنبياء [٣٦] ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ وكذا في الفرقان [٤١] وفي لقمان [٦] ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا[5]﴾ وموضعان في الجاثية ﴿ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ [٩] و ﴿ٱتَّخَذْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾ [٣٥] وفي ﴿كُفُوًا﴾ وهو في الإخلاص [٤][6].

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٧١.

(٢) (واحد) سقط من المطبوع.

(٣) «أحد»: من (ز) و(ك)، وهو الصواب، وفي بقية النسخ وكذا المطبوع: في عشرة مواضع، وهو خطأ.

(٤) وكتب في المطبوع (واتخذوا آياتي) في الآيتين وليس كذلك في المخطوطات.

(٥) كذا في (ك) وهو الصواب، واختلفت النسخ الأخرى حيث فيها: وفي لقمان: ﴿ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ و ﴿ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ في الجاثية، وفي ﴿كُفُوًا﴾ إلا أن (ز) فيها: (موضعان في الجاثية).

(٦) انظر: السبعة: ١٥٨-١٦٠، التيسير: ٧٤.

الثاني: أن تكون مفتوحة وقبلها مكسور؛ فإن أبا جعفر يبدلها يـاء في ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ وهـو في البقـرة [٢٦٤] والنـساء [٣٨] و الأنفـال [٤٧]، وفي ﴿خَاسِئًا﴾ في الملك [٤]، وفي ﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ﴾ في المزمل [٦]، وفي ﴿شَانِئَكَ﴾ وهو في الكوثر [٣] وفي ﴿ٱسۡتُهۡزِئَ﴾ وهـــو في الأنعـــام [١٠] و الرعـــد [٣٢] والأنبيـــاء [٤١]، وفي ﴿قُرِئَ﴾ وهو في الأعراف [٢٠٤] و الانشقاق [٢١]، وفي ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ﴾ وهو في النحـــل [٤١] والعنكبـــوت [٥٨]، وفي ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ وهـــو في النـــساء [٧٢]، وفي ﴿مُلِئَتۡ﴾ وهو في الجن [٨]، وكذا يبدلها في ﴿خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٦] و ﴿بِٱلۡخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة: ٩]، و ﴿مِائَةَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿فِئَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وتثنيتهما[١].

وانفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان؛ بتحقيق الهمزة في هذه الأربعة، وكذلك ابن العلّاف عن زيد عن ابن شبيب، فخالف سائر الرواة عن زيد وعن أصحابه[٢].

واختلـف عـن أبي جعفـر في ﴿مَوۡطِئًا﴾ [التوبـة: ١٢٠] فقطـع لـه بالإبـدال الحافظ أبو العـلاء مـن روايـة ابـن وردان، وكـذلك الهـذلي مـن روايتـي ابـن وردان وابن جماز جميعاً، ولم يـذكر فيهـا همـزاً[٣] إلّا مـن طريـق النهـرواني عـن أصحابه عن ابن وردان، ولم يذكر فيها أبو العزّ[٤] ولا ابن سوار مـن الـروايتين

(١) ﴿مِائَةَ﴾ تثنيتها في (٦٥) و(٦٦) من «الأنفال»، و ﴿فِئَةٍ﴾ تثنيتها في (١٣) من «آل عمران».

(٢) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٤-٣٧٥.

(٣) في المطبوع: (همزة).

(٤) في (س) «أبو العلاء»، وهو خطأ.

جميعاً إبدالاً، والوجهان صحيحان بهما قرأت، وبهما آخذ(١) والله أعلم.

ووافقه الأصبهاني عن ورش في ﴿خَاسِئًا﴾، و ﴿نَاشِئَةَ﴾، و ﴿مُلِئَتْ﴾، وزاد فأبدل ﴿فَبِأَيِّ﴾ حيث وقع منسوقاً بالفاء نحو ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ﴾ [النجم: ٥٥].

واختلف عنه فيما تجرّد عن الفاء نحو ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤] ﴿بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] فروى الحمّامي من جميع طرقه عن هبة الله، والمطوعي؛ كلاهما عنه إبدال الهمزة فيها، وبه قطع في «الكامل» و«التجريد»، وذكر صاحب «المبهج» أنه قرأ له بالوجهين في ﴿بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ على شيخه الشريف، وروى التحقيق سائر الرواة عن هبة الله عنه، والله أعلم(٢).

وانفرد أبو العلاء الحافظ عن النهرواني بالإبدال في ﴿شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٣].

وانفرد الهذلي في «الكامل» بالإبدال في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [النحل: ٤١](٣)./

وانفرد ابن مهران عن الأصبهاني فلم يذكر له إبدالا في هذا الحال فخالف سائر الناس(٤). والله أعلم

(١) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢١٢.

(٢) انظر: الكامل: ق٢٢٤، التجريد: ق، المبهج: ١/ ١٩٠، المستنير: ١/ ٣٧٥.

(٣) الكامل: ق:٢٢٤، وهي انفرادة لا يقرأ بها لورش.

(٤) انظر: الغاية: ١٥٧.

واختص(١) الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء في ﴿لِئَلَّا﴾ وهي(٢) في البقرة [١٥٠] والنساء [١٦٥] والحديد [٢٩].

الثالث: أن تكون مضمومة بعد كسر، وبعدها واو، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة ويضم ما قبلها من أجل الواو، نحو ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] و ﴿مُتَّكِئُونَ﴾ [يس: ٥٦] و ﴿فَمَالِئُونَ﴾ [الواقعة: ٥٣] و ﴿لِيُوَاطِئُوا﴾ [التوبة: ٣٧] و ﴿يُطْفِئُوا﴾ [التوبة: ٣٢] و ﴿قُلِ اسْتَهْزِئُوا﴾ [التوبة: ٦٤] وما أتى من ذلك. ووافقه نافع على ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ وهو في المائدة(٣).

واختلف عن ابن وردان في حرف واحد وهو ﴿الْمُنْشِئُونَ﴾ [الواقعة: ٧٢] فرواه عنه بالهمز ابن العلاف عن أصحابه، والنهرواني من طريقي «الإرشاد» و«غاية» أبي العلاء، والحنبلي من طريق «الكفاية»، وبه قطع له الأهوازي(٤)، وبذلك قطع أبو العزّ في «الإرشاد» من غير طريق هبة الله، وهو بخلاف ما قال في «الكفاية». وبالحذف قطع ابن مهران والهذلي وغيرهما.

---

(١) قوله: اختص الأزرق... فيه نظر؛ فقد صرّح ابن مهران أن أبا جعفر -وهو في رواية ابن وردان من طرق النشر- يترك همز ﴿لِئَلَّا﴾ حيث إن الهاشمي عن ابن جماز عن أبي جعفر -وهو من طرق النشر- يقرأ بحيال الهمزة، أي التسهيل وقال في «المبسوط»: أبو جعفر ترك الهمز من قوله.و ﴿لِئَلَّا﴾ في كل القرآن اهـ. انظر: الغاية: ١٥٤-١٥٥، المبسوط: ١٠٥-١٠٦، المصباح: ٣/ ١٢٠٢.

(٢) (هي) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ١٨١.

(٤) قوله: (قطع له الأهوازي) ليس من «الموجز» لأنه في القراءات السبع ولا في «الوجيز» لأنه في الثمان، بزيادة يعقوب، ولا أعلم أن له كتاباً ذكر فيه قراءة أبي جعفر؛ فيظهر للباحث أن المؤلف ذكر مذهبه حكاية نقلاً عن أبي العز، والله أعلم. انظر: الإرشاد: ١٧١، الكفاية الكبرى: ١٨١.

ونصّ له على الخلاف أبو طاهر بن سوار، والوجهان عنه صحيحان، ولم يختلف عن ابن جمّاز في حذفه[١].

وقد خصَّ بعض أصحابنا الألفاظ المتقدّمة، ولم يذكر ﴿أَنۢبِـُٔونِي﴾ [البقرة:٣١]، و ﴿نَبِّـُٔونِي[٢]﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و ﴿أَتُنَبِّـُٔونَ[٣]﴾ [يونس: ١٨]، و ﴿يَتَّكِـُٔونَ﴾ [الزخرف: ٣٤]، و ﴿وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ [يونس: ٥٣] وظاهر كلام أبي العزّ والهذلي العموم؛ على أن الأهوازي وغيره نصّ عليها[٤]، ولا يظهر فرق سوى الرواية[٥]، والله أعلم.

الرابع: أن تكون مضمومة بعد فتح، فإن أبا جعفر يحذفها[٦] في ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ﴾ [التوبة: ١٢٠] و ﴿لَّمۡ تَطَـُٔوهَاۚ﴾ [الأحزاب: ٢٧] و ﴿أَن تَطَـُٔوهُمۡ[٧]﴾ [الفتح: ٢٥].

وانفرد الحنبليّ بتسهيلها (بين بين) في ﴿رَءُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، حيث وقع[٨].

---

(١) انظر: الإرشاد: ١٧١، غاية الاختصار: ١/ ٢١٦، الكفاية الكبرى: ١٨١، الغاية: ١٥٥، الكامل: ق٢٢٤، المستنير: ١/ ٣٧٣.

(٢) في المطبوع: (أنبيوني)، وهي مكررة.

(٣) (أتنبئون) سقط من المطبوع.

(٤) في (س): «عليه».

(٥) انظر: الجامع لابن فارس: ٧١.

(٦) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٣.

(٧) كتب في المطبوع (إن) بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٨) انظر: الإرشاد: ١٧٢.

وانفرد الهذلي عن أبي جعفر بتسهيل ﴿ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ ﴾ [الحشر: ٩] كذلك، وهي رواية الأهوازي عن ابن وردان[١].

الخامس: أن تكون مكسورة بعد كسر، وبعدها ياء، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة في ﴿ مُّتَّكِـِٔينَ ﴾ [الإنسان:١٣] ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ ﴾ [البقرة:٦٢] و ﴿ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴾ [يوسف: ٢٩] و ﴿خَـٰطِـِٔينَ ﴾ [يوسف: ٩٧] و ﴿ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴾ [الحجر: ٩٥] حيث وقعت. وافقه نافع في ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ ﴾ وهو في البقرة [٦٢]، و الحج: [١٧][٢].

وانفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان؛ بحذفها في ﴿خَـٰسِـِٔينَ ﴾ [البقرة: ٦٥] أيضاً[٣].

السادس: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد فتح؛ فاتفق نافع، وأبو جعفر؛ على تسهيلها (بين بين) في ﴿رَأَيْتَ ﴾ إذا وقع بعد همزة الاستفهام، نحو ﴿ أَرَءَيْتَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٤٠] و ﴿ أَرَءَيْتُمْ ﴾ [القصص: ٧١] و ﴿ أَرَءَيْتَ ﴾ [الماعون: ١] و ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ﴾ [الشعراء: ٧٥] حيث وقع.

واختلف عن الأزرق / عن ورش، في كيفية تسهيلها؛ فروى عنه بعضهم[٤] ١
إبدالها ألفاً خالصة، وإذا أبدلها مدّ لالتقاء الساكنين مدّا مشبعاً، على ما تقرّر في

---

(١) الإرشاد: ١٧٢، الكامل: ق: ٢٢٤.

(٢) انظر: السبعة: ١٥٨، الغاية: ١٥٥، التيسير: ٧٤، الإرشاد: ٢٢٣.

(٣) انظر: الكامل: ق٢٢٤.

(٤) هو مذهب بعض المصريين. انظر: تقريب النشر: ٣٢.

باب (المدّ)، وهو أحد الوجهين في «التبصرة» و«الشاطبية» و«الإعلان»، وعند الداني في غير «التيسير». وقال في كتابه «التنبيه»[١]:

إنه قرأ بالوجهين له[٢].

وقال مكّي: وقد قيل عن ورش إنه يبدلها ألفاً، وهو أحرى[٣] في الرواية؛ لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمدّ عنه، وتمكين المدّ إنما يكون مع البدل، وجعلُها (بين بين) أقيس على أصول العربية[٤].

قال: وحَسَّن[٥] جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكن؛ أنّ الأول حرف مدّ ولين، فالمدُّ الذي يحدث مع السكون، يقوم مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن. انتهى[٦].

---

(١) قوله: وقال في كتابه «التنبيه»...يفهم منه أن القائل هو الداني رحمه الله، وهو ليس كذلك، وهو وَهْمٌ منه – رحمه الله– من جهات:

أ – لا يعرف للداني كتاب بعنوان «التنبيه» غير رسالته في الردّ على المهدوي «التنبيه........» وقطعاً ليست هي المرادة هنا إذ ليست مظنة ذلك.

ب– إن الداني نصَّ في جامع البيان (٢/ ق٥٢) على وجه التسهيل كما في التيسير ص١٠٢ وجعل المدّ للأصبهاني.

ج– إن المؤلف –والله أعلم– اعتمد في هذه المعلومة على المالقي الذي ذكر أن «التنبيه» هو لمكي، وفيه تصريحه بأنه قرأ بالوجهين. وانظر ما تقدم في (الدراسة) ص: ٣١٢.

(٢) (له): سقطت من المطبوع.

(٣) في (ك) بالجيم وتصحفت تصحيفاً قبيحاً في التبصرة.

(٤) النص بحروفه في الدر النثير: ٤/ ٢٣١. وانظر: التبصرة: ٤٩٣.

(٥) كذا ضبطت الكلمة في (ز) و(س).

(٦) النص من الكشف: ١/ ٤٣١ وفيه (يحذف) بالفاء بدل (يحدث) بالثاء وفيه (الساكن الثاني).

وقال بعضهم: إنه غلط عليه[١].

قال أبوعبد الله الفاسي[٢]: ليس غلطاً عليه؛ بل هي رواية صحيحة عنه، فإن أبا عبيد القاسم بن سلّام رحمه الله روى أن أبا جعفر ونافعاً، وغيرهما من أهل المدينة؛ يسقطون الهمزة؛ غير أنهم يدعون الألف خَلَفاً منها، فهذا يشهد للبدل،[٣] وهو مسموع من العرب، حكاه قطرب وغيره[٤].

قلت: والبدل في هذا[٥] قياس البدل في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وبابه، إلَّا أن (بين بين) في هذا أكثر وأشهر، وعليه الجمهور،[٦] والله أعلم.

وقرأ الكسائي بحذف الهمزة في ذلك كلّه، وقرأ الباقون بالهمز[٧].

واختصّ الأصبهاني عن ورش، بتسهيل الهمزة الثانية إذا وقعت بعد همزة الاستفهام في ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ﴾ [الإسراء: ٤٠] وفي ﴿أَفَأَمِنَ﴾ وهو: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٧] ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩] ﴿أَفَأَمِنُوا أَن تَأْتِيَهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٧]

---

(١) الضمير في (عليه) يعود على (نافع) كما بيّن (السّمين) وقال: وسبب ذلك أنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين، فإن الياء بعدها ساكنة. اهـ انظر: الدر المصون: ٤/ ٦١٥.

(٢) وفي المطبوع: (الفارسي) وهو تحريف.

(٣) قال السّمين: «هذه العبارة تشعر أن هذه الألف ليست بدلاً عن الهمزة، بل جيء بها عوضاً عن الهمزة الساقطة». الدر المصون: ٤/ ٦١٦.

(٤) اللآلي الفريدة: ٢/ ق٤٩/ أ، وانظر: الدر المصون: ٤/ ٦١٥-٦١٦.

(٥) (هذا) سقطت من المطبوع.

(٦) انظر: الكشف: ١/ ٤٣١.

(٧) انظر: السبعة: ٢٥٧، التيسير: ١٠٢.

﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ﴾ [النحل: ٤٥] ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٨] ولا سادس لها[1]، وكذا[2] سهّلها في ﴿أَفَأَنتَ﴾ [الزخرف: ٤٠] و ﴿أَفَأَنتُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٠].

وكذلك سهّل الثانية من ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ ووقعت في الأعراف [١٨]، وهود [١١٩]، والسجدة [١٣]، و صٓ [٨٥][3].

وكذلك الهمزة[4] من ﴿كَأَنَّ﴾ كيف أتت؛ مشدّدة أم مخفّفة، نحو ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [المنافقون: ٤] و ﴿كَأَنَّكَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] و ﴿كَأَنَّمَا﴾ [الأنعام: ١٢٥] و ﴿كَأَنَّهُۥ﴾ [النمل: ٤٢] و ﴿كَأَنَّهُنَّ﴾ [الصافات: ٤٩] و ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ[5]﴾ [القصص: ٨٢] و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢] و ﴿كَأَن لَّمْ يَكُنْ[6]﴾ [النساء: ٧٣] و ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾ [يونس: ٢٤] و ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ﴾ [يونس: ٤٥].

وكذلك الهمزة من ﴿تَأَذَّنَ﴾[7] في الأعراف [١٦٧] خاصة[8].

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٦.

(٢) في المطبوع: (لذا) باللام، وهو تحريف.

(٣) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٦، غاية الاختصار: ١/ ٢١٤.

(٤) في المطبوع: (الهمزتين)، وهو خطأ وتحريف.

(٥) ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ سقطت من المطبوع.

(٦) بالياء وهي قراءة الجمهور، سوى ابن كثير وحفص ورويس.

(٧) في المطبوع: ﴿فأذن﴾ بالفاء، وهو تحريف

(٨) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢١٤.

وكـذلك الهمـزة مـن: ﴿وَٱطۡمَأَنُّواْ بِهَا﴾ في يـونس [٧] و ﴿ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦ﴾ في الحج [١١].

وكذلك الهمزة من (رأى) في ستة مواضع: ﴿رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾ و ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ في يوسف [٤]/ و ﴿رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ و ﴿رَأَتۡهُ حَسِبَتۡهُ لُجَّةٗ﴾ في النمـل ١
[٤٠، ٤٤]، و ﴿رَءَاهَا تَهۡتَزُّ﴾ في القـصص [٣١] خاصـة، و ﴿رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ﴾[١] في المنافقون [٤].

واختلـف عنـه في ﴿تَأَذَّنَ﴾ في إبـراهيم [٧] فـروى صـاحب «المـستنير» وصاحب «التجريد» وغيرهمـا تحقيـق الهمـزة فيـه[٢]، وروى الهـذلي، والحـافظ أبوالعلاء وغيرهما تسهيلها،[٣] واختلف على أبي العزّ في «الكفاية»، ففـي بعـض النسخ عنه (التحقيق)، وفي بعضها (التـسهيل)،[٤] ونَـصَّ عـلى الـوجهين جميعـاً أبومحمد في «المبهج»[٥].

وانفرد النهرواني فيما حكاه ابن سـوار، وأبـو العـزّ، والحـافظ أبـو العـلاء والجماعة عنه بالتحقيق في ﴿ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦ﴾[٦] في الحج [١١].

وانفرد فـيما حكـاه أبـو العـز، وابـن سـوار؛ بـالتحقيق في ﴿رَأَتۡهُ حَسِبَتۡهُ﴾

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٦-٣٧٧، غاية الاختصار: ١/ ٢١٥.

(٢) المستنير: ١/ ٣٧٦ حيث لم يذكرها ضمن ما يسهّل له. انظر: التجريد: ق:٨/ أ.

(٣) الكامل: ق٢٢٤.

(٤) ذكر في النسخة المحقّقة التسهيل في موضع الأعراف، وسكت عن موضع (إبراهيم) فيكون مذهبه التحقيق. والله أعلم. انظر: الكفاية: ١٧٧-١٧٨.

(٥) انظر: المبهج: ١/ ١٩١.

(٦) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٧، الإرشاد: ١٧٤، الكفاية الكبرى: ١٧٨، غاية الاختصار: ١/ ٢١٥.

في النمـــل [٤٤] و ﴿رَءَاهَا تَهۡتَزُّ﴾ في القـــصص [٣١] و ﴿رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ﴾ في المنافقون [٤][1].

وانفرد السبط في «المبهج» بالوجهين في هذه الثلاثة، وفي ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي﴾ في يوسف [٤] و ﴿رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠][2].

وانفرد الهذلي عنه بإطلاق تسهيل ﴿رَأَتۡهُ﴾ و ﴿رَءَاهَا﴾ وما يشبهه فلم يخص شيئاً، ومقتضى ذلك تسهيل ﴿رَأَيۡتُ﴾ و ﴿رَءَاهُ﴾ وما جاء من ذلك، وهو خلاف ما رواه سائر الناس من الطرق المذكورة[3]، نعم أطلق ذلك كذلك نصّاً الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه» ولكنه من طريق إبراهيم بن عبد العزيز الفارسي عنه؛ وليس من طرقنا[4].

وانفرد الهذلي عن أبي جعفر من روايتيه؛ بتسهيل ﴿تَأَخَّرَ﴾ وهو في البقرة [٢٠٣] و الفتح [٢]، و ﴿يَتَأَخَّرَ﴾ في المدّثّر [٣٧] فخالف سائر الناس في ذلك[5].

وانفرد الحنبلي عن هبة الله في رواية ابن وردان؛ بتسهيل ﴿تَأَذَّنَ﴾ في الموضعين [إبراهيم: ٧، الأعراف: ١٦٧][6].

---

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ١٧٨، ولم يذكر أبو العزّ في «الإرشاد» المطبوع شيئا، المستنير: ١/ ٣٧٧.

(٢) المبهج: ١/ ١٩١-١٩٢.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١١٢/أ.

(٤) انظر: جامع البيان: ٢/ ق٥١/أ.

(٥) الكامل: ق١١٢/أ

(٦) انظر: الإرشاد: ١٧٤، الكفاية الكبرى: ١٧٨.

واختلف عن البزّي في تسهيل الهمـزة مـن ﴿لَأَعۡنَتَكُمۡۚ﴾ في البقـرة [٢٢٠]، فروى الجمهور عن أبي ربيعة عنه التسهيل، وبه قرأ الداني من طريقـه،[1] وروى صاحب «التجريد» عنه (التحقيق) من قراءته على الفارسي[2]، وبه قرأ الداني من طريق ابن الحباب عنه، ولم يذكر ابن مهـران عـن أبي ربيعـة سـواه، والوجهـان صحيحان عن البزي.

واختصّ أبو جعفر بحذف الهمزة في ﴿مُتَّكَـٔٗا﴾ في يوسف [٣١] فيصير مثل: «مُتَّقًى»[3].

السابع: أن تكون مكسورة بعد فتح، فانفرد الحنـبليّ عـن هبـة الله بتـسهيل الهمزة في ﴿وَتَطۡمَئِنُّ﴾ [الرعد: ٢٨]، و ﴿يَئِسَ[4]﴾ [المائدة: ٣] حيث وقع، ولم يـروه غيره[5].

وأمّا المتحرك / الساكن ما قبله: فلا يخلو الساكن من أن يكون ألفاً، أو ياء، أو ١
زاياً؛ فإن كان ألفاً؛ فقد اختلفوا في ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و ﴿وَكَأَيِّن﴾ [آل عمران: ١٤٦] في قراءة المدّ،[6] و ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ [آل عمران: ٦٦] ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الطلاق: ٤].

---

(١) في المطبوع (طريقيه)، وهو خطأ كما سيأتي بعد قليل.

(٢) هذا يخالف مـا في «التجريـد» ق:٢٣/ أ، إذ فيـه: «روى الفـارسي في روايتـه عـن البـزي عـن ابـن كثـير ﴿لَأَعۡنَتَكُمۡۚ﴾ بتسهيل الهمزة، وقرأ بتحقيقها من بقي».

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ١٧٨، المستنير: ١/ ٣٧٧.

(٤) في المطبوع: (بيس)، وهو خطأ.

(٥) انظر: الإرشاد: ١٧٤.

(٦) وهي قراءة ابن كثير، وأبي جعفر.

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه، عن ابن وردان؛ بتسهيل الهمزة بعد الألف من ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ ﴿فَتَكُونُ طَيْرًا﴾ من موضعي آل عمران [٤٩]، المائدة [١١٠] خاصّة، وسائر الرواة عن أبي جعفر على التحقيق فيها وفي جميع القرآن[١]، والله أعلم.

وأمّا ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و ﴿وَكَأَيِّن﴾ حيث وقعا، فسهّل الهمزة فيهما أبو جعفر، وحقّقها الباقون،[٢] وسيأتي الخلاف في ﴿وَكَأَيِّن﴾ في موضعه من آل عمران[٣].

وانفرد الهذلي عن ابن جماز بتحقيق الهمزة في ﴿وَكَأَيِّن﴾ فخالف سائر الناس عنه[٤]، والله أعلم.

وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني؛ بتسهيل الهمزة في موضع العنكبوت [٦٠]، مع إدخال الألف قبلها، كأبي جعفر سواء، وقد خالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني وعن الأصبهاني، والله أعلم[٥].

وأمّا ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ وهي[٦]: في موضعي آل عمران [٦٦، ١١٩] وفي النساء

---

(١) انظر: الإرشاد: ٢٦٣، الكفاية الكبرى: ٢٨٥.

(٢) الإرشاد: ٢٢٠، المستنير: ١/ ٤٥٢.

(٣) قال المؤلّف: «واختلفوا في ﴿وَكَأَيِّن﴾ حيث وقع، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر، بألف ممدودة بعد الكاف، وبعدها همزة مكسورة، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة مشدّدة.» النشر: ٢/ ٢٤٢.

(٤) انظر: الكامل: ق:٢٣١.

(٥) المستنير: ٢/ ٥٠٥.

(٦) (هي) سقطت من المطبوع.

[١٠٩] والقتال [٣٨]؛ فاختلفوا في تحقيق الهمزة فيها، وفي تسهيلها، وفي إبدالها، وفي حذف الألف منها:

فقرأ نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر بتسهيل الهمزة (بين بين)، واختلف عن ورش من طريقيه، فورد عن الأزرق ثلاثة أوجه:

الأول: حذف الألف، فيأتي بهمزة مسهَّلة بعد الهاء مثل (هَعَنْتُم)[1]، وهو الذي لم يذكر في «التيسير» غيره، وهو أحد الوجهين في «الشاطبية» و«الإعلان»[2].

الثاني: إبدال الهمزة ألفاً محضة، فتجتمع مع النون وهي ساكنة، فيمدّ لالتقاء الساكنين، وهذا الوجه هو الذي في «الهادي» و«الهداية»، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية» و«الإعلان».

الثالث: إثبات الألف؛ كقراءة أبي عمرو، وأبي جعفر، وقالون؛ إلّا أنه يمدّ مشبعاً على أصله، وهو الذي في «التبصرة» و«الكافي» و«العنوان»[3] و«التجريد» و«التلخيص» و«التذكرة» وعليه جمهور المصريّين والمغاربة[4].

---

(١) هذه الكلمة لم أجد لها أي معنى فيما رجعت إليه من كتب اللغة، مع تنصيص أهلها على أن حروف الحلق لا تتوالى، أما القراء فقد ذكروها وعبّروا بها، منهم ابن مجاهد وأبو العزّ وغيرهم. انظر: السبعة: ٢٠٧، الإرشاد: ٢٦٥، التلخيص: ٢٣٣.

(٢) انظر: التيسير: ٨٨-٨٩.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) انظر: التبصرة: ٤٦٠، التلخيص: ٢٣٣، التذكرة: ٢/ ٢٨٩.

وورد عن الأصبهاني وجهان:

أحدهما: حذف الألف؛ كالوجه الأول عن الأزرق، وهو طريق المطّوّعي عنه، وطريق الحمامي من جمهور طرقه عن هبة الله عنه[(١)].

والثاني: إثباتها كقالون ومن معه؛ وهو الذي رواه النهرواني من طرقه عن / هبة الله، وكذا روى صاحب «التجريد» عن الفارسي عن الحمامي عنه، وكذلك ابن مهران وغيره عن هبة الله أيضاً، والوجهان صحيحان، والله أعلم.

وقرأ الباقون؛ بتحقيق الهمزة بعد الألف، وهم: ابن كثير، وابن عامر، والكوفيون ويعقوب[(٢)].

وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه، بتسهيل الهمزة عن رويس، فخالفوا سائر الناس، وهو وَهْم، والله أعلم[(٣)].

واختلف عن قنبل: فروى عنه ابن مجاهد، حذف الألف، فتصير مثل (سَأَلْتم) وهو كالوجه الأول عن ورش، إلا أنه بالتحقيق،[(٤)] وكذا روى نظيف،[(٥)]

---

(١) انظر: التلخيص: ٢٣٣، المستنير: ٢/ ٤٩٩.

(٢) انظر: الغاية: ٢١٢-٢١٣، المستنير: ٢/ ٤٩٩.

(٣) انظر: التذكرة: ٢/ ٢٨٩.

(٤) انظر: السبعة: ٢٠٧.

(٥) ابن عبد الله، أبو الحسن، الحلبي، من كبار القراء، ذكر الذهبي أن قراءته على قنبل وهماً، بينما جعلها المؤلف محتملة، قرأ على عبد الصمد العينوني، وقرأ عليه عبد المنعم بن غلبون. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٤١-٣٤٢، المعرفة: ٢/ ٥٩٥.

وابن ثوبان[١] وابن عبد الرزاق وابن الصباح كلهم عن قنبل، ووافق قنبلاً على ذلك عن القواس أحمد بن يزيد الحلواني، وهو الذي لم يذكر في «التذكرة» و«العنوان» و«الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«التلخيص» و«التبصرة» و«الإرشاد» عن قنبل سواه[٢].

وروى عنه ابن شنبوذ إثباتها كرواية البزي، وكذا روى الزينبي، وابن بقرة، وأبو ربيعة، وإسحاق الخزاعي، وصهر[٣] الأمير،[٤] واليقطيني[٥]، والبلخي[٦]، وغيرهم عن قنبل، ورواه بكار عن ابن مجاهد.

ولم يذكر ابن مهران غيره، وذكر عن أبي بكر الزينبيّ أنه رَدَّ الحذفَ، وقال: إنه قرأ على قنبل بمدّ تَامٍّ، وكذا قرأ على غيره من أصحاب القوّاس، وأصحاب البزي، وابن فليح.

ووهَّم[٧] ابنَ مجاهد في رواية الحذف، وقال: أجمعوا على أن هذا لا يجوز ولا

(١) هذا الصواب؛ بالمثلّثة بعدها واو، بعده موحّدة من أسفل، وتصحف في المطبوع إلى (بويان) بالموحدة والمثناة التحتية بعد الواو. وانظر: غاية النهاية: ١/ ٦٣ و٢/ ١٦٦.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٢٨٩، التلخيص: ٢٣٣، التبصرة: ٤٦، الإرشاد: ٢٦٥.

(٣) في (ز): «صمير» وهو تحريف.

(٤) ويقال: صهر أميره، وهو العباس بن الفضل، سبقت ترجمته ص: ٥٨.

(٥) محمد بن أحمد أبو بكر، أخذ القراءة عرضاً عن قنبل والتمار، روى القراءة عنه نظيف وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٧-٨٨.

(٦) عبد الله بن أحمد بن إبراهيم يعرف بـ(دلبه) مقرئ متصدر، صدوق أخذ القراءة عرضاً عن قنبل وغيره، روى عنه الشذائي وغيره، توفي سنة (٣١٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠٣-٤٠٤.

(٧) في المطبوع: (وهم) بواو واحدة، وهو تحريف، ويلاحظ أن ابن مهران لم يصرح باسم ابن مجاهد بل قال: «وَهِمَ فيه بعض الشيوخ». المبسوط: ١٦٤.

يصح في كلام العرب، قال: ولو جاز في (ها أنتم)، (هأنتم) مثل (هعنتم) لجاز في (هاذا) (هَذَا) فيصير حرفاً بمعنى آخر[١].

قلت: وفيما قاله من ذلك نظر، وحذفُ الألف في ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ فقد صحَّ من رواية ورش كما ذكرنا، ومن رواية من ذكرنا عن قنبل، وعن شيخه القواس، وصحَّ أيضاً عن أبي عمرو من رواية أبي حمدون، وإبراهيم وعبد الله ابني اليزيدي؛ ثلاثتهم عن اليزيدي، ومن رواية أبي عبيد عن شجاع؛ كلاهما عن أبي عمرو، وزاد العباس بن محمد بن يحيى اليزيدي عن عمّه إبراهيم، قال: على معنى ﴿أأنتم﴾ فصيَّرت الهمزة هاءً، وزاد أبو حَمْدون عن اليزيدي قال: قال أبوعمرو: إنما هي ﴿آنتم﴾ ممدودة، فجعلوا مكان الهمزة هاء والعرب تفعل هذا.

وأمّا قوله: (إن هذا لا يصح في كلام العرب) فقد رواه / عن العرب أبوعمرو بن العلاء، وأبو الحسن الأخفش، وقالا: الأصل ﴿أأنتم﴾، فأبدل من همزة الاستفهام (ها) لأنها من مخرجها، واستحسن ذلك أبو جعفر النحاس، وَهُمْ حجَّة كلام العرب[٢].

وأمّا قوله: (لو جاز في ﴿هانتم﴾ مثل (هَعَنْتم)، لجاز في (هاذا) هذا؛ فكلاهما جائز مسموع من العرب، قال الشاعر:

---

(١) انظر: المبسوط: ١٦٤-١٦٥.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٨٦، الدر المصون: ٣/ ٢٣٦.

وأتى صواحبها فقلن هَذَا الذي منح المودة غيرنا وجفانا

أنشده الحافظ أبو عمرو الداني وقال: يريد: (أذا[١] الذي) فأبدل الهمزة هاء.[٢]

قلت: وما قاله محتمل ولا يتعين بل يجوز أن الأصل (ها) في (هاذا) للتنبيه، فحذفت ألفها كما حذفت ألف (هاء) التنبيه من نحو ﴿ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾ [الرحمن: ٣١] وقفاً.[٣]

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: هذه الكلمة من أشكل حروف الاختلاف، وأغمضها وأدقّها، وتحقيق المدّ والقصر اللذين ذكرهما الرواة عن الأئمة فيها حال تحقيق همزتها وتسهيلها، لا يتحصل إلا بمعرفة (الهاء) التي في أوّلها، أهي (للتنبيه) أم (مبدلة) من همزة ؟ فبحَسَب ما يستقر عليه من ذلك في مذهب كل واحد من أئمة القراءة[٤]؛ يُقْضَى للمدّ والقصر بعدها[٥]، ثمّ بيَّن أن (الهاء) على مذهب أبي عمرو، وقالون، وهشام؛ يحتمل أن تكون للتنبيه، وأن تكون مبدلة من همزة، وعلى مذهب قنبل، وورش؛ لا تكون إلا مبدلة، لا غير[٦].

(١) في المطبوع: (إذا) بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ ٣٢، والبيت لجميل بثينة في ديوانه: ٢١٨.

(٣) وجهوا قراءته اتباعاً لرسم المصحف، انظر: الدر المصون: ٣/ ٢٣٧.

(٤) في المطبوع: (القراء).

(٥) جامع البيان: ٢/ ق٣٢.

(٦) جامع البيان: ٢/ ق٣٢.

قال: وعلى مذهب الكوفيين والبزي وابن ذكوان؛ لا تكون إلا (للتنبيه) فقط، فمن جعلها (للتنبيه) وميَّز بين (المنفصل) و(المتصل) في حروف المدّ؛لم يزد في تمكين الألف، سواء أحقّق الهمزة بعدها، أو سهّلها، ومن جعلها (مبدلة)، وكان ممن يفصل بالألف، زاد في التمكين، سواء أيضاً حقق الهمزة، أو ليّنها. انتهى[١].

وقد تبعه فيما ذكره أبو القاسم الشاطبي رحمه الله، وزاد عليه احتمال وجهي (الإبدال) و(التنبيه) عن كلّ من القراء، وزاد أيضاً قوله:

.... وذو البدل الوجهان عنه مُسهِّلا[٢]

وقد اختلف شرّاح كلامه في معناه، ولا شك، والله أعلم؛ أنه أراد بذي (البدل) مَنْ جعل (الهاء) مبدلة من همزة، والألف للفصل؛ لأن الألف على هذا الوجه قد تكون من قبيل (المتصل) كما تقدم في أواخر (باب المدّ والقصر)[٣].

فعلى هذا القول من حقّق / همزة ﴿أَنتُمْ﴾ فلا خلاف عنه في المدّ؛ لأنه يصير كـ ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و ﴿ٱلْمَآءُ﴾، ومن سهَّل فله المدُّ والقصر؛ من حيث كونه حرف مدّ قبل همز مُغَيَّر، فيصير للكلام فائدة، ويكون قد تبع في ذلك ابن شريح ومن قال بقوله.

---

(١) النص بحروفه في التيسير: ٨٨-٨٩.

(٢) الشاطبية: ٤٥.

(٣) انظر ص: ٨٦٢.

وقيل أراد بذي البدل (ورشاً)؛ لأن الهمزة في ﴿هَـٰٓأَنتُمۡ﴾ لا يبدلها ألفاً إلا ورش في أحد وجهيه، يعني أن عنه المدّ والقصر في حال كونه مخفّفاً بالبدل والتسهيل؛ إذا أبدل مدَّ، وإذا سهّل قَصَر[1]، وليس تحت هذا التأويل فائدة، وتعسفه ظاهر، والله أعلم.

وبالجملة فأكثر ما ذكر في وجهي كونها مبدلة من همزة، أو هاء تنبيه، تمحّلٌ وتعسّف لا طائل تحته، ولا فائدة فيه، ولا حاجة لتقدير كونها مبدلة أو غير مبدلة، ولولا ما صحّ عندنا عن أبي عمرو أنه نصَّ على إبدال الهاء من الهمزة لم نَصِرْ إليه، ولم نجعله محتَملاً عن أحد من أئمة القراءة؛ لأن البدل مسموع في كلمات فلا ينقاس؛ ولم يسمع ذلك في همزة الاستفهام، ولم يجئ في نحو (أتضرب زيداً): (هتضرب زيداً)[2].

وما أنشده على ذلك من البيت المتقدم، فيمكن أن يكون هاء تنبيه وقَصُرَت كما تقدم، ثم يكون الفصل[3] بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وهمزة ﴿أَنتُمۡ﴾ لا يناسب؛ لأنه إنما فصل[4] لاستثقال اجتماع الهمزتين وقد زال هنا بإبدال الأولى هاء.

ألا ترى أنهم حذفوا الهمزة في نحو (أريقه)، والأصلُ: (أأريقه)؛ لاجتماع

---

(١) هذا القول للسخاوي تلميذ الشاطبي، نسبه إليه أبو شامة. انظر: إبراز المعاني: ٣/ ٢٩.

(٢) (زيداً) سقطت من المطبوع، والكلام بنصه في البحر المحيط: ٢/ ٤٨٦.

(٣) في (ظ): «التوجيه يكون» وضرب على كلمة (التوجيه) في (ك).

(٤) في المطبوع: (فصل التوجيه لاستثقال)، وكلمة (التوجيه) ليست في النسخ.

الهمزتين، فلما أبدلوها «هاء» لم يحذفوها؛ بل قالوا: (أهريقه)[1] فلم يبق إلا أن يقال: أجري البدل في الفصل؛ مجرى المبدل، وفيه ما فيه.

ونحن لا نمنع احتماله، وإنما نمنع قولهم: (إن الهاء لا تكون في مذهب ورش وقنبل إلا مبدلة من همزة لا غير)؛ لأنه قد صح عنهما إثبات الألف بينهما، وليس من مذهبهما الفصل في[2] الهمزتين المجتمعتين؛ فكيف هنا؟

وكذلك نمنع احتمال الوجهين عن كلّ من القرّاء؛ فإنه: مصادم للأصول، ومخالف للأداء.

والذي يحتمل أن يقال في ذلك، إنّ قَصْدَ ذِكْره؛ أنّ «الهاء» لا يجوز أن تكون في مذهب ابن عامر، والكوفيين، ويعقوب، والبزيّ؛ إلا «للتنبيه».

ونمنع كونها «مبدلة» في مذهب هشام ألبتة؛ لأنه قد / صحّ عنه في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وبابه؛ الفصلُ وعدمُه، فلو كانت في ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ كذلك لم يكن بينهما فرق، فهي عند هؤلاء من باب «المنفصل» بلا شك، فلا يجوز زيادة المدّ فيها عند البزي، ولا عند من روى «القصر» عن يعقوب، وحفص، وهشام، ويحتمل أن يكون في مذهب الباقين على الوجهين.

وقد يقوى «البدل» في مذهب ورش، وقنبل، وأبي عمرو؛ لثبوت الحذف عندهم، ويضعف في مذهب قالون، وأبي جعفر؛ لعدم ذلك عنهم.

فمن كانت عنده «للتنبيه» وأثبت الألف و«قصر المنفصل» لم يزد على ما في

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٨٦.

(٢) في (س): «بين» بدل (في).

الألف من المدّ، وإن مدّه جاز له المدّ على الأصل بقدر مرتبته، والقصر اعتداداً[١] بالعارض من أجل تغيّر[٢] الهمزة بالتسهيل.

ومن كانت عنده (مبدلة) وأثبت الألف، لم يزد على ما فيها من المدّ؛ سواء أقصر (المنفصل)[٣] أو مدّه، على المختار عندنا؛ لعروض حرف المدّ كما قدّمنا، وقد يزاد على ما فيها من المدّ وتُنَزَّل في ذلك منزلة (المتصل) على مذهب من ألحقه به كما تقدم، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ وهو في الأحزاب [٤] و المجادلة [٢] وموضعي الطلاق [٤]: فقرأ ابن عامر والكوفيون؛ بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، وقرأ الباقون بحذفها؛ وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب.

واختلف عن هؤلاء في (تحقيق) الهمزة، و(تسهيلها) و(إبدالها)، فقرأ يعقوب، وقالون، وقنبل بتحقيق الهمزة، وقرأ أبو جعفر، وورش؛ بتسهيلها (بين بين).

واختلف عن أبي عمرو والبزي: فقطع لهما العراقيون قاطبة بالتسهيل كذلك، وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» و«المستنير» و«الغايتين» و«المبهج» و«التجريد» و«الروضة»[٤]، وقطع لهما المغاربة قاطبة بإبدال الهمزة ياء ساكنة، وهو الذي في «التيسير» و«الهادي» و«التبصرة» و«التذكرة» و«الهداية» و«الكافي»

---

(١) في المطبوع: (إعداداً) وهو تصحيف.

(٢) في المطبوع: (تغيير) وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: (المفصل) بدون النون، وهو تحريف.

(٤) انظر: الإرشاد: ٤٩٩-٥٠٠، الكفاية الكبرى: ٤٩٥، المستنير: ٢/ ٧٣٩، الغاية: ٣٦١.

و«تلخيص العبارات» و«العنوان» فيجتمع ساكنان، فيمدّ لالتقاء الساكنين[١]، قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قريش[٢].

والوجهان في «الشاطبية» و«الإعلان»، والوجهان صحيحان، ذكرهما الداني في «جامع البيان»، فالأوّل وهو (التسهيلُ) قرأ به على أبي الفتح فارس بن أحمد، في قراءة أبي عمرو، ورواية البزي، والإبدالُ قرأ به على / أبي الحسن بن غلبون، وعبد العزيز الفارسي[٣].

وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني، عن هبة الله عن الأصبهاني؛ عن ورش، في (الأحزاب) مثل قالون، وفي (المجادلة) كابن عامر، وفي (الطّلاق) كالأزرق، فخالف في ذلك سائر الرواة[٤]، والله أعلم.

وإن كان الساكن قبل الهمزة ياء؛ فقد اختلفوا من ذلك في ﴿ٱلنَّسِىٓءُ﴾ [التوبة: ٣٧] وفي ﴿بَرِىٓءٌ﴾ [الأنعام: ١٩] وجمعه[٥]، و ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤] و ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤] و ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩] و ﴿يَاْيْـَٔسِ﴾ [الرعد: ٣١] وما جاء من لفظه.

---

(١) انظر: التيسير: ١٧٧-١٧٨، التبصرة: ٦٣٨-٦٣٩، التذكرة: ٢/ ٥٠٠، الكافي: تلخيص العبارات: ١٣٧.

(٢) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٠٦، السبعة: ٥١٨-٥١٩، الحجة للفارسي: ٥/ ٤٦٥-٤٦٧، الصحاح (لوى) التاج (التي).

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ ق:٣٢.

(٤) وصف المؤلف هذه الانفرادة بالغرابة. انظر: المستنير: ٢/ ٧٣٩، تقريب النشر: ٣٤.

(٥) وهو: ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ في يونس [٤١].

فأمّا ﴿ٱلنَّسِىٓءُ﴾ وهو في التوبة [٣٧]؛ فقرأ أبو جعفر، وورش؛ من طريق الأزرق، بإبدال الهمزة منها ياء، وإدغام الياء التي قبلها فيها، وقرأ الباقون بالهمز[١].

وانفرد الهذلي عن الأصبهاني بذلك[٢]، فخالف سائر الرواة والله أعلم.

وأمّا ﴿بَرِىٓءٌ﴾ و ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ حيث وقع، و ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ و ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ وهو في النساء [٤]؛ فاختلف فيها عن أبي جعفر: فروى هبة الله من طرقه والهذلي عن أصحابه عن ابن شبيب؛ كلاهما عن ابن وردان؛ بالإدغام كذلك، وكذلك روى الهاشمي من طريقي[٣] الجوهري والمغازلي، والدوري؛ كلاهما عن ابن جمّاز، وروى باقي أصحاب أبي جعفر من الروايتين ذلك بالهمز، وبذلك قرأ الباقون.

وأمّا ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ وهو في آل عمران [٤٩] و المائدة [١١٠]، فرواه ابن هارون من طرقه، والهذلي عن أصحابه، في رواية ابن وردان؛ كذلك بالإدغام، وهي رواية الدوري وغيره عن ابن جمّاز في الروايتين[٤].

---

(١) انظر: التيسير: ١١٨، الإرشاد: ٣٥٣.

(٢) قوله: (بذلك) إن كان يقصد أن الهذلي ذكر للأصبهاني الإبدال، فهذا يخالف ما في «الكامل» إذ نص عبارته: (النسيُّ) مشدّد... وورش إلا الأسدي.. الباقون: مهموز ممدود. اهـ

وإن كان الكاف يعود على أقرب مذكور وهو (الهمز) فالهذلي لم ينفرد بذلك بل ذكره له كل من ابن سوار وأبي العز وغيرهم. انظر: الكامل: ق٢٣٨-٢٣٩، المستنير: ٢/ ٥٧٨، الكفاية الكبرى: ٣٥٨.

(٣) في المطبوع: (طريق) بالإفراد. انظر: الإرشاد: ١٧٤، الكامل: ق: ٢٣١.

(٤) انظر: الكامل: ق: ٢٣٠، المستنير: ٢/ ٤٩٨.

وانفرد الحنبليّ عن هبة الله عن ابن وردان، بمدّ الياء مدّاً متوسطاً؛ لم يروه عنه غيره والله أعلم[١].

وأمّا ﴿يَاْيْئَسُ﴾ وهو في يوسف [٨٠، ٨٧، ١١٠] ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ﴾ ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ﴾ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ وفي الرعد [٣١] ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ﴾ اختلف فيها عن البزي:

فروى عنه أبو ربيعة من عامّة طرقه؛ بقلب الهمزة إلى موضع الياء * وتأخير الياء إلى موضع الهمزة *[٢] فتصير (تَأْيسوا) ثمّ تبدل الهمزة ألفاً، وهي[٣] رواية اللَّهبي، وابن بَقَرة وغيرهم[٤] عن البزي، وبه قرأ الدّاني على عبد العزيز بن خواستي الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة[٥]. وروى عنه ابن الحباب بالهمز، كالجماعة، وهي رواية سائر الرواة عن البزي، وبه قرأ الداني / على أبي الحسن، وأبي الفتح، وهو الذي لم يذكر المهدوي وسائر المغاربة عن البزي سواه.[٦]

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه عن ابن وردان؛ بالقلب والإبدال في الخمسة كرواية أبي ربيعة[٧].

---

(١) انظر: الإرشاد: ٢٦٣، الكفاية الكبرى: ٢٨٥.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٣) في المطبوع: (من) بدل (هي) وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: (وغيره) بالإفراد، وهو تحريف.

(٥) انظر: التيسير: ١٢٩-١٣٠.

(٦) انظر: جامع البيان: ٢/ ق٣٢.

(٧) انظر: الإرشاد: ٣٨٣، الكفاية الكبرى: ٣٨٧-٣٨٨.

وإنْ كان الساكن قبل الهمز زاياً؛ فهو حرف واحد وهو: (جُـزء) في البقـرة [٢٦٠] ﴿ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا﴾ وفي الحجـــر [٤٤] ﴿جُزۡءٞ مَّقۡسُومٌ﴾ وفي الزخرف [١٥] ﴿مِنۡ عِبَادِهِۦ جُزۡءًا﴾ ولا رابع لها؛ فقرأ أبـو جعفـر بحـذف الهمـزة وتشديد الزاي؛ على أنه حذف الهمزة بنقل حركتها إلى الزاي تخفيفاً، ثم ضـعَّف الزاي؛ كالوقف على (فرجّ) عند مَن أجرى الوصل مجرى الوقف، وهـي قـراءة الإمام أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري[١].

وإنْ كان غير ذلك من السواكن قبل الهمز، فإنّ له باباً يختص بتخفيفه[٢] يأتي بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى.[٣]

وبقيت من هذا الباب كلمات اختلفوا في الهمز فيها وعدمه على غـير قـصد التخفيف، وهي: ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ و(بابـه)، و ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ [التوبـة: ٣٠] و ﴿مُرۡجَوۡنَ﴾ [التوبـــة: ١٠٦] و ﴿تُرۡجِى﴾ [الأحـــزاب: ٥١] و ﴿ضِيَآءٗ﴾ [يـــونس: ٥] و ﴿بَادِيَ﴾ [هود: ٢٧] و ﴿ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦].

فأمّـا (النبـيّ) ومـا جـاء منـه و ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾ [البقـرة: ١٣٦] و ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿ٱلۡأَنۢبِيَآءَ﴾ [آل عمران: ١٨١] و ﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾ [الحديد: ٢٦] حيث وقع فقرأه نافع بالهمز، وقرأه[٤] الباقون بغير همز[٥]، وتقدّم حكم التقاء الهمزتين مـن ذلك في الباب المتقدم[٦].

---

(١) انظر ترجمته ص: ٢٨.
(٢) تصحفت في (س) إلى: (تحقيقه) بالحاء المهملة والقافين.
(٣) انظر ص: ٩٨٠.
(٤) (قرأه) سقطت من المطبوع.
(٥) انظر: السبعة: ١٥٧-١٥٨، المستنير: ٧٣.
(٦) انظر ص: ٩٢٣.

وأمّا ﴿يُضَٰهُونَ﴾ وهو في التوبة [٣٠] ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ فقرأ عاصم بالهمز فينضم من أجل وقوع الواو بعدها، وتنكسر الهاء قبلها، وقرأ الباقون بغير همز فينضم[١] الهاء قبلُ؛ من أجل الواو[٢].

وأمّا ﴿مُرْجَوْنَ﴾ وهي في التوبة[٣] [١٠٦] ﴿مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾، و ﴿تُرْجِى﴾ وهو في الأحزاب [٥١] ﴿تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ﴾ فقرأهما بهمزة مضمومة ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب، وأبو بكر، وقرأهما الباقون بغير همز[٤].

وأمّا ﴿ضِيَآءً﴾ وهو في يونس [٥] و الأنبياء [٤٨] و القصص [٧١]، فرواه قنبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد في الثلاثة.

وزعم ابن مجاهد أنه غلط[٥]، مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل وخالف الناسُ ابنَ مجاهد في ذلك فرووه[٦] عنه بالهمزة ولم يختلف عنه في ذلك، ووافق قنبلاً أحمد بن يزيد الحلواني، فرواه كذلك عن القوّاس شيخ قنبل، وهو على

---

(١) في المطبوع: (فيضم).

(٢) انظر: السبعة: ٣١٤، التيسير: ١١٨.

(٣) جاء في المطبوع بعد كلمة (التوبة): «أيضاً».

(٤) انظر: السبعة: ٥٢٣، التذكرة: ٢/ ٣٦٠، ولم يذكر موضع التوبة. التيسير: ١١٩، التلخيص: ٢٨٠.

(٥) غَلَّط ابن مجاهد رواية قنبل في موضع (القصص) فقط، وصرّح بأن رواية الياء هي الصواب، أمّا في موضعي (يونس) و(الأنبياء) فلم يذكر تغليطاً ولا تصويباً، بل اقتصر على ذكر الخلاف.

وينبّه على أن موضعي (يونس) و(الأنبياء) جاءا منصوبين، بينما موضع (القصص) جاء مجروراً.

قال السّمين بعد أن ذكر تغليط ابن مجاهد: «كثيراً ما يتجرأ أبو بكر على شيخه ويغلّطه.. قال: وهذا لا ينبغي أن يكون، فإن قنبلاً بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد.».

انظر: السبعة: ٣٢٣ و٤٢٩ و٤٩٥، الدر المصون: ٦/ ١٥٢.

(٦) في المطبوع: (فرواه) وهو خطأ.

القلب قدمت فيه اللام على العين، كما قيل في (عاق) عقا[1]، وقرأ / الباقون بغير همز في الياء[2].

وأمّا ﴿بَادِىَ﴾ وهو في هود [٢٧] ﴿بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾ فقرأه أبو عمرو، بهمزة بعد الدال، وقرأه الباقون بالياء بغير همز.[3]

وأمّا ﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾ وهو في لم يكن [٦، ٧] ﴿شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ و ﴿خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ فقرأهما نافع، وابن ذكوان بهمزة مفتوحة بعد الياء. وقرأ الباقون بغير همزة مشددة الياء في الحرفين.[4]

تنبيهات

الأول: إذا لقيت الهمزة الساكنة؛ ساكناً، فحركت لأجله، كقوله في (الأنعام) [٣٩] ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ وفي الشورى [٢٤] ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ حُقِّقت[5] في مذهب من يبدلها ولم تبدل لحركتها، فإن فُصِلت من ذلك الساكن بالوقف عليها دونه؛ أُبدلتْ لسكونها، وذلك في مذهب أبي جعفر، وورش من طريق الأصبهاني، وقد نصَّ عليه كما قلنا الحافظ أبو عمرو في «جامع البيان»[6].

---

(١) في (س): «غاق: غقا» وفي المطبوع: «عات: عتا» وكلاهما تحريف.

(٢) جاءت العبارة في (س): «الباقون» بالباء بغير همز في الياء، ولعله تحريف من الناسخ.

انظر: التيسير: ١٢٠-١٢١، الإرشاد: ٣٦٠.

(٣) انظر: التيسير: ١٢٤، المصباح: ٤/ ١١٩٥. ويلاحظ أن المؤلف لم يبين حركتي الهمزة والياء، وهي الفتح فيهما.

(٤) انظر: التذكرة، ٢/ ٦٣٥، التيسير: ٢٢٤، المستنير: ٢/ ٨٥٦.

(٥) تصحفت في المطبوع إلى: (خففت) بالخاء المعجمة والفاء، وما أثبته أيضاً موافق ما في جامع البيان.

(٦) النصُّ في جامع البيان: ١/ ق١٠٠/ أ، إلا أنه عبر بـ«التسهيل» بدل (الإبدال).

الثاني: الهمزة المتطرفة المتحركة في الوصل نحو ﴿إِن شَآءَ﴾ [البقرة: ٧٠] و ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥] و ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ﴾ [النور: ١١] إذا سكنت في الوقف؛ فهي محقّقة في مذهب من يبدل الهمزة الساكنة، وهذا مما لا خلاف فيه.

قال الحافظ في «جامعه»: وقد كان بعض شيوخنا يرى ترك الهمز في الوقف في (هود) على ﴿بَادِىَ﴾ ﴿بادئ﴾ لأن الهمزة في ذلك تسكن للوقف، قال: وذلك خطأ في مذهب أبي عمرو من وجهين:[١]

أحدهما: إيقاع الإشكال بما لا يُهمز؛ إذ هو عنده من (الابتداء) الذي أصله الهمز، لا من الظهور الذي لا أصل له في ذلك.

والثانية: أن ذلك كان يلزم في نحو ﴿قُرِئَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، و ﴿ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام: ١٠] وشبههما بعينه، وذلك غير معروف من مذهبه فيه.[٢]

قلت: وهذا يؤيّد ويصحّح ما ذكرناه؛ من عدم إبدال همزة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] حالة إسكانها تخفيفاً كما تقدّم[٣]، والله أعلم.

الثالث: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] إذا قيل فيها بقول الجمهور أن (ها) فيها (للتنبيه) دخلت على (أنتم) فهي باتصالها رسماً كالكلمة الواحدة، كما هي في ﴿هَٰذَا﴾ و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ لا يجوز فصلها منها، ولا الوقف[٤] عليها دونها.

(١) كذا في (س) وفي البقية «جهتين» وهو موافق لما في جامع البيان.

(٢) جامع البيان: ١/ ق١٠٤/ ب، المفردات: ١٧١.

(٣) انظر ص: ٩٤٥.

(٤) في المطبوع: (الوقوف).

وقد وقع في كلام الداني في «جامعه» خلاف / ذلك، فقال بعد ذكره وجه كونها (للتنبيه) ما نصّه: الأصل هاأنتم (ها) دخلت على (أنتم) كما دخلت على (أولاء) في قوله ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦] فهي في هذا الوجه وما دخلت عليه كلمتان منفصلتان، يسكت على إحداهما، ويبتدأ بالثانية. انتهى[١]، وهو مشكل، سيأتي تحقيقه في باب (الوقف على مرسوم الخط) إن شاء الله تعالى.[٢]

الرابع: إذا قصد الوقف على ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الأحزاب: ٤] في مذهب من سهل الهمزتين (بين بين)؛ إِنْ وقف (بالرَّوم) لم يكن فرق بين الوصل والوقف، وإن وقف بالسكون وَقَف بياءٍ ساكنة، نَصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني وغيره، ولم يتعرض كثير من الأئمّة إلى التنبيه على ذلك.[٣]

وكذلك الوقف على ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦] و ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الفرقان: ٤٣] على مذهب من روى البدل عن الأزرق عن ورش، فإنه يوقف عليه بتسهيل (بين بين) عكس ما تقدم في ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾، وذلك من أجل اجتماع ثلاث سواكن ظواهر، وهو غير موجود في كلام العرب[٤]، وليس هذا كالوقف على المشدد كما سيأتي آخر باب (الوقف على أواخر الكلم)[٥] والله أعلم.

---

(١) النص حرفياً في جامع البيان: ٢/ ٣٢/ أ.

(٢) انظر ص: ١٤٢٠.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٢١، الكافي: ٣٣، الدر النثير: ٣/ ٦٣.

(٤) قال الشيخ المتولي رحمه الله: لكن نقل الشيخ سلطان المزاحي، عن الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي، أن الدانيّ جوّز الإبدال مطلقاً في «جامع البيان» وقال الأزميري: وكذا رأيت أنا في «جامع البيان» أطلق الوجهين للأزرق ولم يقيده بوصل، فيحتمل التقييد اهـ.
قال -المتولي- وذكر السيّد هاشم جواز الوقف بالإبدال في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ مع توسط الياء. والله أعلم. اهـ
انظر: جامع البيان: ١/ ق٨٦، الروض النضير: ق:٢٥٢-٢٥٣.

(٥) انظر ص: ١٤١٦-١٤١٧.

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها[١]

وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، لغة لبعض العرب، اختص بروايته ورش[٢]، بشرط، أن يكون آخر كلمة، وأن يكون غير حرف مد، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى، سواء كان ذلك الساكن تنويناً، أو لام تعريف، أو غير ذلك.

فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط هي من اللفظ؛ لسكونها وتقدير سكونه،[٣] وذلك نحو ﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦] ﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ﴾ [النبأ: ٢٩] ﴿خَبِيرٍ * أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ﴾ [هود: ١-٢] و ﴿بِعَادٍ * إِرَمَ﴾ [الفجر: ٦-٧] و ﴿لِأَيِّ يَوۡمٍ أُجِّلَتۡ﴾ [المرسلات: ١٢] و ﴿حَامِيَةُۢ * أَلۡهَىٰكُمُ﴾ [القارعة: ١١، والتكاثر: ١] ونحو ﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و ﴿ٱلۡأٓخِرِ﴾ [البقرة: ٨] و ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ١١] و ﴿ٱلۡأَسۡمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [النساء: ٢٨] و ﴿ٱلۡإِيمَٰنِۚ﴾ [التوبة: ٢٣] و ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الضحى: ٤] و ﴿ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠] و ﴿ٱلۡأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١] ونحو ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ [الأعراف: ٨٦] و ﴿مِّنۡ إِلَٰهٍ﴾ [الأعراف: ٥٩] و ﴿مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٖ﴾ [الرحمن: ٥٤]

---

(١) انظر: هذا الباب في: التذكرة: ١/ ١٢٣-١٢٦، التيسير: ٣٥-٣٦، التبصرة: ٣٠٧-٣١٠، الكافي: ٣٥-٣٧، المصباح: ٤ / ١١٩٦- ١٢٠٤، الإقناع: ١/ ٣٨٨-٣٩٧، غاية الاختصار: ١/ ٢٠٢-٢٠٥، إبراز المعاني: ١/ ٤٠٣-٤٢٤، الكنز: ٦٦-٦٧.

(٢) قال الهذلي: «قال نافع لورش: خصصتك بنقل الحركات وهو اختياري؛ لجودة قراءتك». الكامل: ق:١٧/ أ.

(٣) في المطبوع: (سكونها)، وهو خطأ وتحريف.

و ﴿مَنْ أُوتِيَ﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾[1] [هود: ١١٠]، و ﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] و ﴿فَحَدِّثْ * أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الضحى: ١١، والشرح: ١] و ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] ونحو ذلك.

فإن / كان الساكن حرف مدّ، تركه على أصله المقرّر في باب ‹المدّ والقصر›، ١
نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ ﴿وَإِنَّآ إِن﴾ [البقرة: ٧٠] و ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [الذاريات: ٢١] ﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [سبأ: ٥٢].

واختلف عن ورش في حرف واحد من الساكن الصحيح، وهو قوله تعالى في الحاقّة [١٩، ٢٠] ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي ظَنَنتُ﴾ فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وتحقيق الهمزة، على مراد القطع والاستئناف؛ من أجل أنها (هاء سكت) وهذا الذي قطع به غير واحد من الأئمّة من طريق الأزرق، ولم يذكر في «التيسير» غيره، وذكره في غيره وقال: إنه قرأ بالتحقيق من طريقه[2] على الخاقاني، وأبي الفتح، وابن غلبون[3]، وبه قرأ صاحب «التجريد» من طريق الأزرق على ابن نفيس عن أصحابه عنه، وعلى عبد الباقي عن أصحابه عن ابن عراك عنه، ومن طريق الأصبهاني أيضاً بغير خلف عنه[4]، وهو الذي رجّحه الشاطبي وغيره.

(١) في جميع النسخ: (لقد آتيناهم)، وليس في القرآن الكريم بهذه الصيغة.

(٢) في المطبوع: (طريقيه) بالتثنية، وهو خطأ إذ المراد بالضمير في (طريقه) هو أبو يعقوب، الأزرق كما في جامع البيان.

(٣) هذا النص في جامع البيان: ١/ ١١٣/ ب.

(٤) ذكر الأهوازي أن الأصبهاني روى عنه تحقيق الهمزة.
انظر: الإقناع: ١/ ٣٨٩، التجريد: ق: ١٠/ أ.

وروى النقل فيه كسائر الباب جماعة من أهل الأداء، ولم يفرقوا بينه وبين غيره، وبه قطع غير واحد من طريق الأصبهاني، وهو ظاهر نصوص العراقيين له، وذكره بعضهم عن الأزرق، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي عن أبيه من طريق ابن هلال عنه، وأشار إلى ضعفه أبو القاسم الشاطبي[1]، وقال مكّي: أخذ قوم بترك النقل في هذا، وتركه أحسن وأقوى[2]، وقال أبو العباس المهدوي في «هدايته»: وعنه في ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠] النقل والتحقيق، فسوّى بين الوجهين.

قلت: وترك النقل فيه هو المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربيّة، وذلك أن هذه الهاء (هاء سكت) وحكمها السكون، فلا تحرّك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبح، وأيضاً؛ فلا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل وأثبتت في الوصل؛ إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها في رسم

---

(١) تجوّز المؤلف في العبارة، فالشاطبي -رحمه الله- لم يشر إلى ضعف النقل، وإنما أشار إلى أن الإسكان أصح منه، أي فهو صحيح، قال -رحمه الله- في «الشاطبية»:

.....................وكتابيه بالاسكان عن ورش أصحُّ تقبلا

انظر: الشاطبية:١٩، إبراز المعاني: ١/ ٤٢٣-٤٢٤.

(٢) كذا في جميع النسخ، حتى المطبوع منها، وهو تحريف، ولعلّه سهو من المؤلّف، فكلمة (بترك) ليس لها أي وجود في كلام مكي، وإليك نصُّ عبارته في «التبصرة»: «فأما هاء السكت فالاختيار أن لا ينقل عليه الحركة، وهو موضع واحد من كتاب الله؛ قوله عز وجل ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾ وقد أخذ جماعة بنقل الحركة في هذا، وتركه أحسن وأقوى».

ويلاحظ أن المؤلّف لم ينقل كلام مكّي منه مباشرة، وإنما نقله بواسطة أبي شامة، بدليل توافق عبارتيهما واختلافهما مع عبارة مكّي. انظر: التبصرة: ٣٠٩-٣١٠، إبراز المعاني: ١/ ٤٢٣.

المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر؛ وهو تحريكها، فيجتمع في حرف واحد مخالفتان.(١)

وانفرد الهذلي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز بالنقل؛ كمذهب ورش فيما ينقل إليه في جميع القرآن، وهو رواية العمري عن أصحابه عن أبي جعفر.(٢)

ووافقه على النقل في ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ فقط في الرحمن [٥٤] رويس(٣)، ووافقه على ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ في موضعي يونس [٥١، ٩١]، وهما: / ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ كُنتُم﴾ و ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ قالون وابن وردان.(٤)

وانفرد الحمامي عن النقاش، عن أبي الحسن الجمّال عن الحلواني عن قالون، بالتحقيق فيهما كالجماعة(٥)، وكذلك انفرد السبط في «كفايته» بحكايته في وجه لأبي نشيط، وقد خالفا في ذلك جميع أصحاب قالون، وجميع النصوص الواردة عنه وعن أصحابه، وعن نافع، والله أعلم.(٦)

---

(١) من قوله: وترك النقل.. إلى هنا هو كلام أبي شامة، فكان الأولى نسبته إليه.

انظر: إبراز المعاني: ١/ ٤٢٣.

(٢) انظر: الكامل: ق٢٧٠-٢٧١.

(٣) انظر: الكامل: ق:٢٧١، التذكرة: ٢/ ٥٧٧، التلخيص: ١٥٨.

(٤) انظر: التيسير: ١٢٢، المستنير: ٢/ ٥٩٠.

(٥) انظر: المستنير: ٢/ ٥٩٠، الجامع لابن فارس: ٢٧٥، الإرشاد: ٣٦٣.

(٦) انظر: الكفاية في الستّ (سورة يونس)، إذ إن المخطوط ناقص وغير مرتّب، وعبارة السبط هي: «ورأيت أنَّ أبا نشيط يقرؤهما بالتحقيق كالباقين، عن أبي نشيط مذهبان.».

وانفرد أبو الحسن بن العلّاف أيضاً عن أصحابه عن ابن وردان بالتحقيق في الحرفين، فخالف الناس في ذلك.[١]

واختلف عن ابن وردان في ﴿آلْآنَ﴾ في باقي القرآن[٢]: فروى النهرواني من جميع طرقه، وابن هارون من غير طريق ابن هبة الله وغيرهما؛ النقلَ فيه، وهو رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه، ورواه هبة الله، وابن مهران، والوراق، وابن العلّاف، عن أصحابهم عنه بالتحقيق.

والوجهان صحيحان عنه، نصّ عليهما له غير واحد من الأئمة، والله أعلم.

والهاشمي عن ابن جماز في ذلك كلّه على أصله من النقل، كما تقدّم، والله أعلم.[٣]

واتفق ورش، وقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب في: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ في النجم [٥٠] على نقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام، وإدغام التنوين قبلها فيها حالة الوصل، من غير خلاف عن أحد منهم.[٤]

---

(١) انظر: المستنير: ٥٩٠، المصباح: ٤/ ١٢٠٠، الحاشية (٥).

(٢) من مواضعه (٧١) البقرة.

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٥٩٠، الإرشاد: ٣٦٣.

ولم يذكر المؤلّف النقل لابن جماز في «الطيبة» لاعتبارها انفرادة من الهذلي، قال محقق المصباح: «ليس كذلك بل هي في المصباح وعلى شيوخه.». المصباح: ٤/ ١٢٠٠.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٧٠-٥٧٢، التيسير: ٢٠٤-٢٠٥، الإرشاد: ٥٧٣-٥٧٤.

واختلف عن قالون في همز الواو التي بعد اللام: فروى عنه همزها جمهورُ المغاربة، ولم يذكر الداني عنه، ولا ابن مهران، ولا الهذلي من جميع الطرق سواه، وبه قطع في «الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«الكافي» و«التذكرة» و«التلخيص» و«العنوان» وغيرها من طريق أبي نشيط وغيره، وبه قرأ صاحب «التجريد» على ابن نفيس، وعبد الباقي من طريق أبي نشيط، ورواه عنه أيضاً[(١)] جمهور العراقيين من طريق الحلواني، وبه قطع له ابن سوار وأبو العز، وأبو العلاء الهمداني، وسبط الخياط في مؤلّفاته.[(٢)]

وروى عنه بغير همز أهلُ العراق قاطبة من طريق أبي نشيط، كصاحب «التذكار» و«المستنير» و«الكفاية» و«الإرشاد» و«غاية الاختصار» و«الموضح» و«المبهج» و«الكفاية في الست» و«المصباح» وغيرهم، ورواه صاحب «التجريد» عن الحلواني.

والوجهان صحيحان، غير أن الهمز أشهر عن الحلواني، وعدمه أشهر عن أبي نشيط.

وليس الهمز مما انفرد به / قالون كما ظنَّ من لا اطّلاع له على الروايات

---

(١) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: التبصرة:٦٨٧، الكافي:٣٦، التلخيص:٤٢١-٤٢٢، الكفاية الكبرى:٥٦٠-٥٦١، المبهج: ٢/٧٥٨-٧٥٩.

ومشهور الطرق والقراءات، فقد رواه عن نافع أيضاً أبو بكر بـن أبي أويـس،[١] وابن أبي الزناد، وكردم، وابن جبير، عن إسماعيل عن نافع، وابن ذكـوان وابـن سعدان عن المسيبـيّ عنه[٢].

وانفــرد بــه الحنــبلي عــن هبــة الله عــن أصــحابه، في روايــة ابـن وردان.[٣]

واختلف في توجيه الهمز؛ فقيل: وجهه ضمة اللام قبلها؛ فهمزت لمجـاورة الضمّ، كما همزت في: (سؤق)[٤] و(يؤقن)[٥]، وهي لغة لبعض العرب[٦]، كقـول الشاعر:[٧]

---

(١) هو: عبد الحميد بن عبد الله، ابن أخت الإمـام مالـك رحمـه الله، يعـرف بالأعـشى، ثقـة، أخـذ القـراءة عرضاً وسماعاً عن نافع، وروى عنه القراءة الحلواني وغـيره، لازم نافعـاً (٢٤) أربعـاً وعـشرين سـنة لم يفارقه، قال المؤلّف: رأيته في كتاب ابن مجاهد والكامل، توفي سنة (٢٣٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٠.

(٢) انظر: الحجة للفارسي: ٦/ ٢٣٧.

(٣) انظر: الإرشاد: ٥٧٣-٥٧٤.

(٤) وهـي روايـة قنبـل عـن ابـن كثـير في قولـه تعـالى ﴿ بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ [ص: ٣٣] وهـي جمـع سـاق. انظر: الموضح: ٢/ ٩٦٣.

(٥) ومنه القراءة الشاذة لأبي حية النميري ﴿وبالآخرة هم يؤقنون﴾.

انظر: البحر المحيط: ١/ ٤٢

(٦) وهم: أسد وتميم وعكل.

انظر: الخصائص: ٣/ ٢٠٧.

(٧) هو جرير بن عطية.

أحب الـمُؤْقِدِين إليّ مُؤْسى[١] ....

ذكره أبو علي في «الحجّة» وغيره.[٢]

وقيل: الأصل في الواو الهمز، وأبدل لسكونه بعد همز مضموم واواً؛ كـ (أوتي)، فلمّا حذفت الهمزة الأولى بعد النقل زال اجتماع الهمزتين فرجعت تلك الهمزة.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتاب «التمهيد» له: قد كان بعض المنتحلين لمذاهب[٣] القراء يقول بأنه لا وجه لقراءة قالون بحيلة، وجَهِل العلّةَ؛ وذلك أن (أُوْلى) وزنها (فُعْلى)؛ لأنها تأنيث (أوّل)، كما أنّ ‹أخرى› تأنيث ‹آخر›[٤]، هذا في

---

(١) وهذا صدر بيت عجزه:

وجَعدة إذ أضاءهما الوَقودُ

البيت من قصيدته التي يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان، ومطلعها:

عفا النَّسْرانِ بعدك والوحيدُ ولا يَبْقَى لجِدته جديد

والشاهد همز واو (مُؤْقد) و(مُؤْسى).

تنبيه: رواية المؤلّف هي إحدى روايات البيت، ولكن رواية الديوان:

لَحَبُّ الوافدان إليّ موسى.

واللام للقسم، والمعنى: حبب الله إليّ إضاءتي وقودهم. وموسى وجعدة: ابنا جرير.

انظر: ديوان جرير: ١٤٧، الموضح للشيرازي: ٢/ ٩٦٣، الخصائص: ٢/ ١٧٥، شرح الشافية: ٣/ ٢٠٦، مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٢، الدر المصون: ١/ ١٠١، شرح شواهد المغني للسيوطي: ٢/ ٩٦٢-٩٦٣.

(٢) قوله: غيره. لعله يقصد الشيرازي، فعبارة المؤلّف تطابقها.

انظر: الحجة للفارسي: ١/ ٢٣٩، الموضح: ٣/ ١٢٢١-١٢٢٢.

(٣) في المطبوع: (لمذهب) بالإفراد.

(٤) تحرفت العبارة في المطبوع بالعكس: (أن آخر تأنيث أخرى).

قول من لم يهمز الواو، فمعناها على هذا: المتقدمةُ؛ لأن أوّل الشيء متقدمه، فأمّا في قول قالون؛ فهي عندي مشتقة من (وَأَلَ) أي (لجأ)، ويقال: (نجا)[١] فالمعنى: أنها نجت بالسبق لغيرها، فهذا وجه بيّن من اللغة والقياس، وإن كان غيره أبين، فليس سبيلُ ذلك أن يدفع ويطلق عليه الخطأ؛ لأن الأئمّة إنما تأخذ بالأثبت عندها في الأثر دون القياس، إذ[٢] كانت القراءة سنة، فالأصل فيها على قوله (وُءْلى) بواو مضمومة بعدها همزة ساكنة، فأبدلت الواو همزة لانضمامها، كما أبدلت في: ﴿أُقِّتَتْ﴾[٣]، وهي من (الوقت)، فاجتمعت همزتان؛ الثانية ساكنة، والعربُ لا تجمع بينهما على هذا الوجه، فأبدلت الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كما أبدلت في (يومن) و(يوتي) وشبهه[٤] ثم أدخلت الألف واللام للتعريف فقلت: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ بلام ساكنة، بعدها همزة مضمومة، بعدها واو ساكنة، فلمّا أتى التنوين قبل (اللّام) في قوله ﴿عَادًا﴾ التقى ساكنان، فألقيتَ حينئذ حركة الهمزة على اللام، وحَرَّكْتها بها لئلا يلتقي ساكنان،[٥] / ولو كسرتَ التنوين ولم تدغمه؛ لكان القياس، ولكن هذا وجه الرواية، فلمّا عدمت المضمومة، وهي الموجبة لإبدال الهمزة الثانية واواً لفظاً، ردَّ قالون تلك الهمزة لعدم العلّة الموجبة لإبدالها فعامل اللفظ.[٦]

---

(١) انظر: اللسان والتاج (وأل).

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (إذا).

(٣) المرسلات: (١١)، ويقرؤها أبو عمرو ﴿أُقِتَتْ﴾ انظر: التيسير: ٢١٨.

(٤) في المطبوع إلى: (شبهها).

(٥) قال السمين: «هذا تكلّف لا دليل عليه.». الدر المصون: ١٠/ ١١١.

(٦) من قوله: (قد كان بعض المتحلين..) إلى هنا، بنصه في الدر النثير: ٤/ ٢٨٧-٢٨٨.

قال: ونظير ذلك ﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾ و﴿قَالَ ٱئْتُونِي﴾ وشبهه مما دخلت عليه ألف الوصل على الهمزة فيه، ألا ترى أنك إذا وصلت حقّقت الهمزة لعدم وجود همزة الوصل حينئذ، فإذا ابتدأت كسرت ألف الوصل وأبدلت الهمزة، فكذلك هنا فعله قالون.

وقال: أصل (أولى) عند البصريين (وولى) بواوين؛ تأنيث (أوّل) قلبت الواو الأولى همزة وجوباً، حملاً على جمعه، وعند الكوفيين (وُءْلى) بواو وهمزة؛ من (وَأَلَ) فأبدلت الواو همزة على حدّ (وجوه)، فاجتمع همزتان، فأبدلت الثانية واواً على حدّ (أوتي) انتهى.[1] فعلى هذا تكون ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ في القراءتين بمعنى، وهو الظاهر والله أعلم.

وقرأ الباقون وهم: ابن كثير، وابن عامر، والكوفيون؛ بكسر التنوين، وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة بعدها،[2] هذا حكم الوصل.

وأمّا حكم الابتداء؛ فيجوز في[3] مذهب أبي عمرو، ويعقوب، وقالون - إذا لم يهمز الواو - وأبي جعفر من غير طريق الهاشمي[4] عن ابن جماز، ومن غير طريق الحنبلي عن ابن وردان ثلاثة أوجه:

أحدها: (اَلُولىٰ) بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها، وهذا الذي لم ينص ابن سوار على سواه، ولم يظهر من عبارة أكثر المؤلفين غيرُه، وهو أحد

---

(١) انظر: الدر النثير: ٤/ ٢٨٦-٢٨٨.

(٢) انظر: التيسير: ٢٠٥.

(٣) (في) تكرر في المطبوع.

(٤) جاء في حاشية (ك): «إنما استثنى الهاشمي من أجل أنه ينقل مطلقا كورش».

«التيسير» و«التذكرة» و«غاية» أبي العلاء، و«كفاية» أبي العز و«الإعلان» و«الشاطبية» وغيرها، وأحد الوجهين في «التبصرة» و«التجريد» و«الكافي» و«الإرشاد» و«المبهج» و«الكفاية».

الثاني: (لُولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها اكتفاء عنها بتلك الحركة، وهذا الوجه هو ثاني الوجوه الثلاثة في الكتب المتقدمة كـ«التيسير» و«التذكرة» و«الغاية» و«الكفاية» و«الإعلان» و«الشاطبية»، وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«الإرشاد» و«المبهج» و«كفايته» وغيرها.

وهذان الوجهان جائزان في ذلك وشبهه، في مذهب ورش، وطريق الهاشمي عن ابن جماز، كما سيأتي.[1]

الثالث: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ تَرُدّ الكلمة إلَى أصلها؛ فتأتي بهمزة الوصل / وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة المضمومة بعدها، وهذا الوجه منصوص عليه في «التيسير» و«التذكرة» و«الغاية» و«الكفاية» و«الإعلان» و«الشاطبية» وهو الوجه الثاني في «التبصرة» و«التجريد».

قال مكي: وهو أحسن.[2]

وقال أبو الحسن بن غَلْبون: وهذا أجود الوجوه.[3]

---

(١) انظر ص: ٩٩٦.

(٢) التبصرة: ٦٨٧.

(٣) التذكرة: ٢/ ٥٧٢.

وقال في «التيسير»: وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها؛ لما بيّنته من العلّة في ذلك في كتاب «التمهيد».[(١)]

وقال في «التمهيد»: وهذا الوجه عندي أوجه الوجوه الثلاثة وأليق، وأقيس من الوجهين الأوليين، وإنما قلت ذلك؛ لأنّ العلّة التي دعت إلى مناقضة الأصل في الوصل في هذا الموضع خاصة، مع صحة الرواية بذلك، هي التنوين في كلمة ﴿عَادًا﴾ لسكونه وسكون لام المعرفة بعده، فحرّك اللام حينئذ بحركة الهمزة لئلا يلتقي ساكنان، ويتمكن إدغام التنوين فيها؛ إيثاراً للمرويّ عن العرب في مثل ذلك، فإذا كان ذلك كذلك، والتقاء الساكنين والإدغام في الابتداء معدوم، بافتراق الكلمتين حينئذ بالوقف على إحداهما والابتداء بالثانية، فلمّا زالت العلّة الموجبة لإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها في الابتداء، وجب ردّ الهمزة؛ ليوافق بذلك؛ يعني أصل مذهبهم في سائر القرآن. انتهى.[(٢)]

وكذلك يجوز في الابتداء بها لقالون؛ في وجه همز الواو، وللحنبلي عن ابن وردان[(٣)] ثلاثة أوجه:

أحدها: (اَلُؤْلى) بهمزة الوصل، وضم اللّام، وهمزة ساكنة على الواو.

ثانيها: (لُؤْلى) بضم اللّام، وحذف همزة الوصل، وهمز الواو.

ثالثها: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ كوجه أبي عمرو الثالث.

---

(١) التيسير: ٢٠٥.

(٢) انظر: الدر النثير: ٤/ ٢٨٨-٢٩٠.

(٣) في (س): «ابن ذكوان» وهو خطأ، ولعله سبق قلم.

وهذه الأوجه هي أيضاً في الكتب المذكورة كما تقدم، إلّا أن صاحب «الكافي» لم يذكر هذا الثالث عن أبي عمرو، وذكره لقالون، ولم يذكر الثاني لقالون صاحب «التبصرة»، وذكر له الثالث بصيغة التضعيف فقال: وقيل إنه يبتدأ لقالون بالقطع وهمزة مضمومة كالجماعة.[١]

وظاهر عبارة أبي العلاء الحافظ جواز الثالث عن ورش أيضاً، وهو سهو[٢] والله أعلم.

فأمّا إذا كان الساكن والهمز في كلمة واحدة، فلا ينقل إليه إلّا في كلمات مخصوصة وهي ﴿رِدْءًا﴾، و ﴿مِلْءُ﴾، و ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾، و ﴿وَسْـَٔلِ﴾.

أمّا ﴿رِدْءًا﴾ من قوله / : ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ في القصص [٣٤]، فقرأه بالنقل نافع، وأبو جعفر، إلّا أنّ أبا جعفر أبدل من التنوين ألفاً في الحالين، ووافقه نافع في الوقف.[٣]

وأمّا ﴿مِلْءُ﴾ من قوله ﴿مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ في آل عمران [٩١] فاختلف فيه عن ابن وردان، والأصبهاني عن ورش؛ فرواه[٤] بالنقل النهرواني عن أصحابه عن ابن وردان، وبه قطع لابن وردان الحافظ أبو العلاء، ورواه من

(١) انظر: التبصرة: ٦٨٧-٦٨٨، الكافي:١٧٦-١٧٧.

(٢) عبارة أبي العلاء: (وكلهم يقف ﴿عَادًا﴾ ويبتدئ ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠]) اهـ، ولم يشر محقّقه إلى استدراك المؤلّف.

انظر: غاية الاختصار: ٢/ ٦٦٩، شرح العنوان: ق٢٠٦، الدر المصون: ١٠/ ١٠٩-١١٣.

(٣) انظر: التيسير:١٧١، الإرشاد: ٤٨٤، وكتبت الكلمة فيه (ودأ) بالواو قبل الدال، وهو تصحيف وتحريف.

(٤) في (ز) «فقرأه».

الطريق المذكورة أبو العز في «الإرشاد» و«الكفاية» وابن سوار في «المستنير» وهو رواية العمري عنه.

ورواه سائر الرواة عن ابن وردان بغير نقل، والوجهان صحيحان عنه.

وقطع للأصبهاني فيه بالنقل؛ أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه، وهو رواية أبي نصر بن مسرور، وأبي الفرج النهرواني عن أصحابهما عنه، وهو نصّ ابن سوار عن النهرواني عنه، وكذا رواه أبو عمرو الداني نصّاً عن الأصبهاني.

ورواه سائر الرواة عنه بغير نقل، والوجهان عنه صحيحان، قرأت بهما جميعاً عنه وعن ابن وردان، وبهما آخذ، والله أعلم[1].

وأمّا ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ وما جاء منه، نحو: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨] ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾ [الإسراء: ١٠٦] ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨] فقرأه بالنقل ابن كثير.[2]

وأمّا ﴿وَسْـَٔلْ﴾ [الزخرف: ٤٥] وما جاء من لفظه، نحو: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٣٢] ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ﴾ [يونس: ٩٤] ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] و ﴿فَسْـَٔلُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] إذا كان فعل أمر، وقبل السين واو أو فاء؛ فقرأه بالنقل ابن كثير، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون الكلمات الأربع بغير نقل.[3]

---

(١) انظر: جامع البيان ٢/ ق:٣٨/ أ، الكامل: ق: ٢٣٠-٢٣١، المستنير: ٢/ ٥٠٢، الكفاية الكبرى: ٢٨٨، الإرشاد: ٢٦٧، غاية الاختصار: ١/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) انظر: التبصرة: ٤٣٦، التيسير: ٧٩.

(٣) انظر: التيسير: ٩٥.

تنبيهات

الأول: لام التعريف؛ وإن اشتدّ اتصالها بما دخلت عليه، وكتبت معه كالكلمة الواحدة، فإنها مع ذلك في حكم المنفصل الذي ينقل إليه، فلم يوجب اتصالها خطاً أن تصير بمنزلة ما هو من نفس البِنْية؛ لأنك إذا أسقطتها لم يختل معنى الكلمة، وإنما يزول بزوالها المعنى الذي دخلت بسببه خاصة؛ وهو التعريف.

ونظيرُ هذا النقل إلى هذه اللام؛ إبقاء لحكم الانفصال عليها وإن اتصلت / خطاً، سكتُ حمزة وغيره عليها إذا وقع بعدها همز كما يسكتون على السواكن المنفصلة، حسبما يجيء في الباب الآتي.[1]

فإذا علمت ذلك؛ فاعلم أن لام التعريف هي عند (سيبويه) حرف واحد من حروف التهجي، وهو (اللامُ) وحدها، وبها يحصل التعريف، وإنما الألف قبلها (ألفُ وَصلٍ)، ولهذا تسقط في الدّرج، فهي إذاً بمنزلة (باء) الجر و(كاف) التشبيه مما هو على حرف واحد، ولهذا كتبت موصولة في الخط بما بعدها.

وذهب آخرون إلى أن أداة التعريف هي: (الألف) و(اللام)، وأن الهمزة تحذف في الدّرج، تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وظاهر كلام سيبويه أن هذا مذهب الخليل، واستدلّوا على ذلك بأشياء منها:

---

(١) من قوله: الأول لام التعريف... إلى هنا، بنصّه كلام الإمام المالقي في الدر النثير: ٣/ ٣٩-٤٠.

ثبوتها مع تحريك اللام حالة النقل نحو (اَلَحْمَر) (اَلَرْض)، وأنها تبدل أو تسهّل (بين بين) مع همزة الاستفهام؛ نحو ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وأنها تقطع في الاسم العظيم في النداء نحو (يا أَلله)[١].

وليس هذا محلّ ذكر ذلك بأدلته[٢]، والقصد ذكر ما يتعلق بالقراءات من ذلك، **وهو التنبيه الثاني** فنقول:

إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف في نحو ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿آلْئَنَ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١] ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى: ٤] ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] وقصد الابتداء على مذهب الناقل؛ فإمّا أن يجعل حرف التعريف (أل) أو (اللام) فقط.

فإن جُعِلتْ (أل) ابتدأ بهمزة الوصل وبعدها اللام المحركة بحركة همزة القطع، فتقول: (اَلَرْض) (اَلَاخِرة) (اَلِيمان) (اَلَبْرار) ليس إلّا.

وإن جُعِلت اللام فقط؛ فإمّا[٣] أن يعتدّ بالعارض؛ وهو حركة اللام بعد النقل، أَوْلا يعتدّ بذلك، ويُعتبرُ الأصلُ، فإن اعتددنا بالعارض حذفنا همزة الوصل وقلنا: (لَرْض) (لَاخرة) (لِيمان) (لَبْرار) ليس إلّا، وإن لم نعتدّ بالعارض واعتبرنا الأصل؛ جعلنا همزة الوصل على حالها وقلنا (اَلَرْض) (اَلَاخِرة)، كما قلنا على تقدير أن حرف التعريف (أل).

---

(١) انظر: الدر النثير: ٣/ ٣٩-٤٢.

(٢) رجّح ابن مالك قول الخليل، وقال: «لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر». انظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٥٣-٢٥٧، ابن عقيل: ١/ ١٧٧-١٧٨.

(٣) في المطبوع (فأما) بفتح الهمزة، وهو خطأ.

وهذان الوجهان جائزان في كلّ ما يُنقل إليه من لامات التعريف * لكل من ينقل، ولذلك جازا لنافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب في ﴿ ٱلْأُولَىٰ ﴾ من ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] كما تقدّم، وجازا في ﴿ٱلْـَٰٔنَ﴾ [البقرة: ٧١] لابن وردان في وجه النقل *.[1]

وممّن نصّ على هذين الوجهين حالة الابتداء مطلقاً، الحافظان أبو عمرو الداني، وأبوالعلاء الهمَذَاني / وأبو عليّ الحسن بن بلّيمة، وأبو العزّ القلانسي، وأبو جعفر بن الباذش، وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم[2]، وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير، وبهما نأخذ له وللهاشمي عن ابن جماز عن أبي جعفر من طريق الهذلي.

وأمّا الابتداء بـ ﴿ ٱلِٱسْمُ ﴾ [3] من قوله تعالى ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ﴾ [الحجرات: ١١]، فقال الجعبري: وإذا ابتدأت ﴿ ٱلِٱسْمُ ﴾ فالتي بعد اللام على حذفها للكل، والتي قبلها فقياسُها جوازُ الإثبات والحذف، وهو أوجه[4] لرجحان العارض الدائم المفارق، ولكنيّ سألت بعض شيوخي، فقال: الابتداءُ بالهمز وعليه الرسم. انتهى.[5]

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٢) انظر: التيسير: ٢٠٥، تلخيص العبارات: ٣١، الإرشاد: ٥٧٤، الإقناع: ١/ ٣٩٤-٣٩٥.

(٣) (بـ «الاسم») سقطت من المطبوع.

(٤) في (س): «الأوجه».

(٥) كنز المعاني: ٢/ ٤٩٣ وقال الشيخ المتولي: «مراده - الجعبري- بالعارض الدائم حركة اللّام، وبالعارض المفارق الابتداء، المسوِّغ لإثبات همزة الوصل قبلها.» الروض النضير: ق ٤٤٦.

قلت: الوجهان جائزان، مبنيّان على ما تقدّم في الكلام على لام التعريف، والأَوْلَى الهمزُ في الوصل والنقل،[1] ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق، بل الرواية وَهْي بالأصلِ الأصلُ، ولذلك[2] رسمت، نعم الحذف جائز، ولو قيل: إن حذفها من ﴿ ٱلْأُولَىٰ ﴾ في النجم [٥٠]، أولى للحذف[3] لساغ، ولكِنْ في الرواية تفصيلٌ كما تقدّم، والله أعلم.

الثالث: أنه إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حرف من حروف المدّ أو ساكن غيرهنّ، لم يجز إثبات حرف المدّ، ولا رَدُّ سكون الساكن مع تحريك اللام؛ لأن التحريك في ذلك عارض فلم يعتدّ به، وقدّر السكون إذ هو الأصل، ولذلك حذف حرف المد وحرّك الساكن حالة الوصل، وذلك نحو ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ ﴾ [الأعراف: ١٥٠] و ﴿سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴾ [طه:٢١] ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ ﴾ [الانشقاق: ٣] ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [النساء: ٥٩] و ﴿فِي ٱلْأَنْعَـٰمِ ﴾ [النحل: ٦٦] ﴿وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [الروم: ١٩] و ﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ ﴾ [النور: ٣٢] و ﴿أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ ﴾ [النساء: ٥٨] ونحو ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ ﴾ [الجن: ٩] و ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ [القيامة: ١٤] و ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [المرسلات: ١٦] و ﴿عَنِ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الروم: ٧] و ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾

---

(١) قال المتولي رحمه الله: «قول ابن الجزري: (والنقل) لو أسقطه لكان أَوْلى؛ لأنّ حركة اللام إنما هي للتخلص من التقاء حركة الساكنين وليست للنقل؛ لأن همزة (اسم) لا حركة لها كسائر همزات الوصل، حتى تُنقل، وإنما تحذف في الدرج، سواء تحرك ما قبلها نحو ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ﴾ أو سكن نحو ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ ﴾ [الأعلى: ١] وتَعرِض ابتداء، توصلاً للنطق بالساكن فقط، ولو كانت للنقل لحُققت في نحو ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ﴾» الروض النضير: ق: ٤٤٧.

(٢) في المطبوع: (كذلك) بالكاف.

(٣) في حاشية (ك): «يعني لحذفها في الرسم» اهـ.

[الأنبياء: ٢١] و ﴿مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى: ٤] ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزمر: ٦٩] و ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [عبس: ٢٤] وكذلك لو كان صلة، أو ميم جمع نحو ﴿وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١] و ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] ﴿وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الزخرف:٥١] و ﴿هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٣٩] ﴿وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾ [الحجر: ٣] ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

وهذا مما لا خلاف فيه بين أئمّة القراءة، نصّ على ذلك غير واحد؛ كالحافظ أبي عمرو الداني، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي الحسن السخاوي[1] وغيرهم، وإن كان جائزاً في اللغة وعند أئمة العربية / الوجهان: الاعتداد بحركة النقل، وعدمُ الاعتداد بها.

وأجروا على كل وجه ما يقتضي من الأحكام، ولم يخصّوا بذلك وصلاً ولا ابتداء، ولا دخول همزة، ولا عدم دخولها، بل قالوا: إن اعتددنا بالعارض فلا حاجة إلى حذف حرف من ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، ولا إلى تحريك النون من (لان)، وأنشد في ذلك ثعلب[2] عن سلمة عن الفراء:[3]

---

(١) النص حرفي من جامع البيان: ١/ ق١١٤/ ب.

(٢) تقدمت ترجمته ص: ٤٦٢.

(٣) يحيى بن زياد، أبو زكريا، إمام المدرسة الكوفية في النحو، تتلمذ على الكسائي، وهو ابن خالة الفقيه الحنفي محمد بن الحسن؛ صاحب أبي حنيفة توفي سنة (٢٠٧ هـ).

انظر: طبقات النحويين: ١٣١، معجم الأدباء: ٢٠/ ٩، غاية النهاية: ٢/ ٣٧١-٣٧٢.

لقد كنت تخفي حُبَّ سمراء خيفة فبح لان منها بالذي أنت بائح[1]

وعلى ذلك قرأنا لابن محيصن ﴿يسألونك عنْ لَّـهِلَّة﴾ [البقرة: ١٨٩] و﴿عنْ لَّنفال﴾ [الأنفال: ١] و﴿منْ لَّاثمين﴾ [المائدة: ١٠٦] وشبهه؛ بالإسكان في النون وإدغامها، وهو وجه قراءة نافع ومن معه ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ في النجم [٥٠] كما تقدّم.[2]

ولّما رأى أبو شامة إطلاق النحاة، ووقف على تقييد[3] القراء؛ استشكل ذلك، فتوسّط وقال ما نصّه: «جميع ما نقل فيه ورش الحركة إلى لام المعرفة في جميع القرآن غير ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ هو على قسمين:

---

(١) البيت من قصيدة لعنترة مطلعها:

طربتَ وهاجتك الظباء السوانح غداة غدت فيها سنيح وبارح

فمالتْ بيَ الأهواء حتى كأنما بزندين في جوفي من الوجد قادح

لقد كنت.........

لعمري لقد أعذرت لو تعذرينني وخَشَّنت صدراً غيبه لك ناصح

ورواية البيت في الديوان تختلف عما هنا، وهي:

تعزّيت عن ذكري سهيّة حِقبة فبح عنك منها بالذي أنت بائح

وعليه فلا شاهد على هذه المسألة في هذه الرواية.

والشاهد في البيت على رواية المؤلف هو تسكين الحاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين في (بح الآن)، لما تحركت اللام للتخفيف.

وهناك شاهد نحوي آخر في البيت يستشهد به النحويون على جواز حذف العائد على الموصول من جملة الصلة، وذلك في قوله (أنت بائح) والتقدير: بائح به.

انظر: ديوان عنترة: ٤٢، الخصائص: ٣/ ٩٠، شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٤-١٧٥.

(٢) انظر ص: ٩٩١.

(٣) في حاشية (ك): «يعني تقييدهم بالابتداء» اهـ.

أحدهما: ما ظهرت فيه أمارة عدم الاعتداد بالعارض؛ كقوله تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً﴾ [الكهف: ٧] ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْآخِرَةِ﴾ [الرعد: ٢٦] ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١] ﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ﴾ [النجم: ٥٧] ونحو ذلك، ألا ترى أنه بعد نقل الحركة في هذه المواضع؛ لم تردّ حروف المدّ التي حذفت لأجل سكون اللام، ولم تسكن تاء التأنيث التي كسرت لسكون لام ﴿ٱلْآزِفَةُ﴾، فعلمنا أنه ما اعتدّ بالحركة في مثل هذه المواضع، فينبغي إذا ابتدأ القارئ له فيها أن يأتي بهمزة الوصل؛ لأن اللام وإن تحركت فكأنها بعدُ ساكنة.

القسم الثاني: ما لم تظهر فيه أمارة نحو ﴿وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾ [الزلزلة: ٣] فإذا ابتدأ القارئ لورش هنا اتجه الوجهان المذكوران.» انتهى[1] وهو حسن لو ساعده النقل، وقد تعقّبه الجعبري فقال: «وهذا فيه عدول عن النقل إلى النظر؛ وفيه حظر.»[2]

قلت: صحةُ الرواية بالوجهين حالة الابتداء من غير تفصيل؛ بنصّ من يحتج بنقله، فلا وجه للتوقف فيه.

فإن قيل: لِمَ اعتدَّ بالعارض في الابتداء دون الوصل وفرّق بينهما رواية، مع الجواز فيهما لغة؟.

فالجواب: أن حذف حرف المدّ للساكن والحركة لأجله في الوصل سابق للنقل، والنقل طارئ عليه/ فأبقى على حاله لطَرَآن النقل عليه ولم يعتد فيه

---

(١) إبراز المعاني: ١/ ٤٢١.

(٢) كنز المعاني: ٢/ ٤٨٧.

بالحركة، وأمّا حالة الابتداء فإن النقل سابق للابتـداء، والابتـداء طـارئ عليـه فحسن الاعتداد فيه، ألا تراه لمّا قصد الابتداء بالكلمة التي نقلت حركة الهمـزة فيها إلى اللام لم تكن اللام إلا محركة، ونظير ذلك حذفهم حرف المـدّ مـن نحـو ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمـل: ١٥] ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنعـام: ١٠٨] و ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبـراهيم: ١٠]، وإثبـاتهم لـه في ﴿وَلَا تَوَلَّوْا۟﴾ [الأنفـال: ٢٠][١] و ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣][٢] لطـرآن الإدغـام عليـه كـما قـدّمنا، وذلـك واضـح، والله أعلم.

الرابع: ميم الجمع، أمّا لورش فواضح، لأن مذهبَه عند الهمزة صلتها بواو، فلم تقع الهمزة بعدها في مذهبه إلا بعد حرف مدّ مـن أجـل الـصلة، وأمّـا مـن طريق الهاشمي عن ابن جمّاز فإنّ الهذلي نَصَّ على أن مذهبَه عدمُ الصلة مطلقاً[٣]، ومقتضى هذا الإطلاق عدم صلتها عنـد الهمـزة، ونـص أيـضاً لـه عـلى النقـل مطلقاً[٤]، ومقتضى ذلك النقل إلى (ميم) الجمع.

وهذا من المشكل تحقيقه؛ فإني لا أعلم له نصاً في ميم الجمـع بخـصوصيتها بشيء فأرجع إليه، والذي أعوّل عليه في ذلك عـدمُ النقـل فيهـا بخـصوصيتها، والأخذُ فيها بالصّلة، وحُجَّتي في ذلك:

أنّي لـمَّا لم أجد له فيها نصّاً؛ رجعت إلى أصـوله ومـذاهبِ أصـحابه، ومـن

---

(١) هي على قراءة البزي بتشديد التاء.

(٢) هي على قراءة البزي بصلة الميم وتشديد التاء.

(٣) انظر: الكامل: ق٣٠٨.

(٤) انظر: الكامل: ٢٧٠-٢٧١.

اشترك معه على الأخذ بتلك القراءة، ووافقه على النقل في الرواية، وهو الزبير ابن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري،[1] أحدُ الرواة المشهورين عن أبي جعفر من رواية ابن وردان، فوجدته يروي النقل نَصًّا وأداءً، وخَصَّ ميم الجمع بالصّلة ليس إلا، وكذلك ورش وغيره من رواة النقل عن نافع، كلّهم لم يقرأ في ميم الجمع بغير الصلة، ووجدت نَصَّ من يُعتمد عليه من الأئمة صريحاً في عدم جواز النقل في ميم الجمع.

فوجب المصير إلى عدم النقل فيها، وحَسُن المصير إلى الصلة دون عدمها جمعاً بين النصّ بمنع[2] النقل فيها، وبين القياس في الأخذ بالصلة فيها دون الإسكان.

وذلك أني لم أر أحداً نقل عن أبي جعفر، ولا عن نافع؛ الذي هو أحد أصحاب أبي جعفر النقل في غير ميم الجمع وخصصها بالإسكان، كما أني لا أعلم أحداً منهم نصَّ على النقل فيها.

وحَمْلُ رواية الراوي على من شاركه في تلك الرواية، أو وافقه في أصل تلك القراءة؛ أصل معتمد مرجوع[3] إليه، ولا سيما عند / التشكيك والإشكال فقد اعتمده غير واحد من أئمتنا رحمهم الله لما لم يجدوا نصاً يرجعون إليه.

---

(١) ستأتي ترجمته ص: ١٥٥٩.

(٢) في المطبوع: (يمنع) بالمثناة التحتية على أنه فعل مضارع، وهو تصحيف.

(٣) (مرجوع) سقطت من المطبوع، وفيه (عليه) بدل (إليه).

ومن ثمَّ لم يجز مكّي وغيره في ﴿ءَأَعۡجَمِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] و ﴿ءَأَن كَانَ﴾ [القلم: ١٤] لابن ذكوان سوى الفصل بين الهمزتين، قال مكّي عند ذكرهما في «التبصرة»: لكن ابن ذكوان لم نجد[1] له أصلاً يقاس عليه، فيجب أن يحمل أمره على ما فعله هشام في ﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٩] و ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] ونحوه، فيكون مثل أبي عمرو وقالون، وحمله على مذهب الراوي معه عن رجل بعينه أولى من حمله على غيره انتهى.[2]

وأمّا مذهب حمزة في الوقف فيأتي في بابه إن شاء الله تعالى.[3]

ثُمَّ رأيت النص عن الهاشمي المذكور لأبي الكرم الشهرزوري، وأبي منصور ابن خيرون بصلة ميم الجمع للهاشمي عند همزة القطع، فصحَّ ما قلناه واتضح ما حاولناه ولله الحمد والمنة، وقفت على ذلك في كتاب «كفاية المنتهي ونهاية المبتدي» للقاضي الإمام أبي ذر أسعد بن الحسين بن سعد بن عليّ بن بندار اليزدي[4] صاحب الشهرزوري وابن خيرون المذكورَين، وهو من الأئمّة المعتمدين، وأهل الأداء المحقّقين.

---

(١) في التبصرة: (يجر) ولعله تصحيف، التبصرة: ٦٦٦.

(٢) ما نقله المؤلف ذكره مكي عند كلامه على ﴿ءَأَعۡجَمِيٌّ﴾ وذكر نفس الشيء عند ﴿ءَأَن كَانَ﴾ إلا أنه زاد علة ثالثة وهي: أنه وجه حسن في التخفيف في أشباه ذلك اهـ.

انظر: التبصرة: ٦٦٦ و٧٠٦، الدر النثير: ٤/ ٢٧٧ و٢٩٥.

(٣) انظر ص: ١٠٢٣.

(٤) مقرئ إمام محقق قرأ على كثيرين منهم عمر بن ظفر المغازلي وغيره، توفي في حدود (٥٨٠ هـ). ولم أجد له ترجمة إلا في: غاية النهاية: ١/ ١٥٩-١٦٠، الأعلام: ١/ ٣٠٠.

باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره[١]

تقدّم الكلام على (السكت) أول الكتاب عند الكلام على (الوقف)[٢]، والكلامُ هنا على ما يسكت عليه، فاعلم أنه لا يجوز السكت إلا[٣] على ساكن، *إلا أنه لا يجوز السكت على كل ساكن*[٤] فينبغي أن تُعلم أقسام الساكن، ليُعرف ما يجوز عليه السكت مما لا يجوز.

فالساكن الذي يجوز السكت عليه؛ إمّا أن يكون بعده همزة فيسكت عليه لبيان الهمزة وتحقيقه، أو لا يكون بعده همزة، وإنما يسكت عليه لمعنى غير ذلك.

فالساكن الذي يسكت عليه لبيان الهمز خوفاً من خفائه؛ إمّا أن يكون منفصلاً؛ فيكون آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى، أو يكون متصلاً؛ فيكون هو والهمز في كلمة واحدة؛ وكلّ منهما إمّا أن يكون حرف مدّ، أو غير حرف مدّ.

---

(١) هذا الباب نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، فبعضهم لم يفرده بباب خاص، بل أدخله مع الباب الذي قبله وهو باب (النقل) وهذا كما فعله الداني في «التيسير» وبعضهم خصه بباب مفرد كأبي معشر في «التلخيص»

وانظر هذا الباب في: السبعة: ١٤٨، التذكرة: ١/ ٢٤٧، التيسير: ٦٢، الكامل: ق٢٧١، التلخيص: ١٦٩، المصباح: ٣/ ١٢٠٥-١٢٠٩، غاية الاختصار: ١/ ٢٦٥-٢٦٦، وغيرها.

(٢) انظر ص: ٦١٢.

(٣) (إلا) سقطت من (ز).

(٤) ما بين النجمتين سقطت من (ز).

فمثال المنفصل بغير حرف المدّ: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [سبأ: ٣٧] ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] ﴿ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] / ﴿جَدِيدٍ * أَفْتَرَىٰ﴾ [سبأ: ٧، ٨] ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة: ٦] ﴿فَحَدِّثْ * أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الضحى: ١١، الشرح: ١] ﴿حَامِيَةٌ * أَلْهَىٰكُمُ﴾ [القارعة: ١١، التكاثر: ١] ومن ذلك نحو ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] و ﴿ٱلْءَاخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و ﴿ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢] و ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١]، وما كان بلام المعرفة وإن اتصل خطّاً على الأصحّ.

ومثاله بحرف المدّ: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] ﴿فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩] ونحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١] ﴿يَٰٓأُوْلِى﴾ [البقرة: ١٩٧] و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] مما كان مع حرفي[1] النداء والتنبيه، وإن اتصل في الرسم أيضاً.

ومثال المتصل بغير حرف المد: ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الإسراء: ٩] و ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩] و ﴿شَىْءٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] و ﴿شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] و ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] و ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] و ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥].

ومثاله بحرف المد: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥] و ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [غافر: ٦٤] ﴿وَجَآءُوٓ﴾ [يوسف:١٦] و ﴿يُضِىٓءُ﴾ [النور:٣٥] و ﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ و ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء:٤] و ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠].

---

(١) في المطبوع: (حرف).

فورد (السكت) في ذلك عن جماعة من أئمة القراءة، وجاء من هذه الطرق عن حمزة وابن ذكوان، وحفص، ورويس، وإدريس.

فأمّا حمزة فهو أكثر القراء به عناية، واختلفت الطرق فيه عنه وعن أصحابه اختلافاً كثيراً، فروى جماعة من أهل الأداء (السكت) عنه[١] من روايتي خلف وخلاّد في (لام التعريف) حيث أتت، و (شيء) كيف وقعت، أي: مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً، وهذا مذهب صاحب «الكافي» وأبي الحسن طاهر بن غلبون من طريق الداني، ومذهبُ أبيه[٢] عبد المنعم، وأبي عليّ الحسن بن بلّيمة، وأَحَدُ المذهبين في «التيسير» و«الشاطبية»، وبه ذكر الداني أنه قرأ على أبي الحسن بن غلبون، إلاّ أن روايته[٣] في «التذكرة» و«إرشاد» أبي الطيب عبد المنعم، و«تلخيص» ابن بلّيمة هو المدُّ في (شيء) مع (السكت) على (لام التعريف) حسبُ لا غير، والله أعلم.[٤]

وقال الداني في «جامع البيان»: وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في روايتيه بالسكت على (لام المعرفة) خاصة؛ لكثرة دورها، وكذلك ذكر ابن مجاهد في كتابه عن حمزة * أي: السكتُ على (لام التعريف) *[٥] ولم يذكر عنه خلافاً. انتهى.[٦]

---

(١) في المطبوع: (ومن).

(٢) في المطبوع: (أبي)، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (روايتيه)، وهو تحريف.

(٤) انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٧، التيسير: ٦٢، تلخيص العبارات: ٥٣.

(٥) ما بين النجمتين سقط من المطبوع، وينبه على أنها كلمة تفسيرية من المؤلف، وليست من كلام الداني حسب النسخة التي لدي من «جامعه».

(٦) جامع البيان: ١/ ق:١١٥/ ب.

وهذا الذي ذكره في «جامع البيان» عن شيخه ابن غلبون يخالف ما نَصَّ عليه في «التيسير»؛ فإنه نصَّ فيه أنه[١] قرأ على الحسن بالسكت على لام التعريف و ﴿شَىْءٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] و ﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] حيث وقعا لا غير[٢].

وقال في «الجامع»: إنه قرأ عليه بالسكت على لام التعريف خاصة، فإمّا أن يكون سقط[٣] ذكر ﴿شَىْءٍ﴾ من الكُتَّاب فيوافق «التيسير»، أو يكون مع / «المدّ» على ﴿شَىْءٍ﴾، فيوافق «التذكرة» والله أعلم.

وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف فقط، وهو طريق أبي محمد مكّي، وشيخِه أبي الطيّب بن غلبون، إلا أنه ذكر أيضاً مدَّ ﴿شَىْءٍ﴾ كما تقدم.[٤]

وروى آخرون عن حمزة من روايتيه مع «السكت» على «لام التعريف» و ﴿شَىْءٍ﴾ السكتَ على الساكن المنفصل مطلقاً غير حرف المد، وهذا مذهب أبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب «العنوان» وشيخِه عبد الجبار الطرسوسي، وهو المنصوص عليه في «جامع البيان» وهو الذي ذكره ابن الفحام في «تجريده» من قراءته على الفارسي في الروايتين، وأحد الطريقين

---

(١) في (ت): «فيه، أي: السكت على لام التعريف وبه» وهو سبق نظر، وكذلك هي في المطبوع مما يؤكد أنه طبع على هذه النسخة، والله أعلم.

(٢) انظر: التيسير: ٦٢.

(٣) عكست العبارة في (ت) هكذا: «ذكر شيء سقط».

(٤) انظر: التبصرة: ٣٦٢-٣٦٣.

في «الكامل» إلا أن صاحب «العنوان»[١] ذكر مدّ ﴿شَىْءٍ﴾ كما قدّمنا[٢].

وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف حَسْبُ، وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وطريقُ أبي عبد الله بن شريح صاحبُ «الكافي»، وهو الذي في «الشاطبية» و«التيسير» من طريق أبي الفتح المذكور، وفي «التجريد» من قراءته على عبد الباقي عن أبيه، عن عبد الباقي الخراساني وأبي أحمد، إلاّ أنّ صاحب «الكافي» حكى المدَّ في ﴿شَىْءٍ﴾ في أحد الوجهين، وذكر عن خلاّد (السكت) فيه وفي (لام التعريف) فقط كما تقدّم[٣].

وروى آخرون عن حمزة من الروايتين (السكت) مطلقاً، أي على (المنفصل) و(المتصل) جميعاً ما لم يكن حرف مدّ، وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار صاحب «المستنير»، وأبي بكر بن مهران صاحب «الغاية»، وأبي عليّ البغدادي صاحب «الروضة» وأبي العز القلانسي، وأبي محمد سبط الخياط، وجمهور العراقيين[٤]، وقال أبو العلاء الحافظ: إنه اختيارهم[٥]. وهو مذكور أيضاً في «الكامل»، ورواه أبو بكر النقاش عن إدريس عن خلف عن حمزة[٦].

---

(١) مذهب أبي الطاهر في (السكت) سقط من النسخة المطبوعة من «العنوان» وهو موجود في نسخ «شرح العنوان» لعبد الظاهر بن نشوان (ق:٣٣/ أ)، وهو موافق لما ذكره المؤلف هنا. وانظر: جامع البيان: ١/ ق:١١٥، الكامل: ق: ٢٧١، التجريد: ق: ١٠/ أ.

(٢) بيّن المؤلّف أنه يمدّها مدّاً متوسطاً. انظر: تحفة الأخوان: ق٦-٧.

(٣) انظر: الكامل: ق:٢٧١ ، التيسير: ٦٢.

(٤) انظر: الغاية: ١٥٨، التيسير: ١/ ٣٨٣، المبهج: ١/ ١٩٥، الإرشاد: ١٨٥.

(٥) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٦٥.

(٦) انظر: الكامل: ق ٢٧١، جامع البيان: ١/ ق١١٥/ ب.

وروى آخرون (السكت) عن حمزة من الروايتين على حرف المدّ أيضاً، وهم في ذلك على الخلاف في (المنفصل) و(المتصل) كما ذكرنا فمنهم من خص بذلك (المنفصل) وسوّى بين حرف المدّ وغيره مع السكت على لام التعريف و ﴿شَيْءٍ﴾، وهذا مذهب الحافظ أبي العلاء الهمداني صاحب «غاية الاختصار» وغيره، وذكره صاحب «التجريد» من قراءته على / عبد الباقي في رواية ١
خلاّد.

ومنهم من أطلق ذلك في (المتصل) و(المنفصل)؛ وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وبه قرأ سبط الخياط على الشريف أبي الفضل، عن الكارزيني عنه، وهو في «الكامل» أيضاً[١].

وذهب جماعة إلى ترك السكت عن خلاّد مطلقاً، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي محمد مكّي، وشيخه أبي الطيب، وأبي عبد الله بن شريح، وذكره صاحب «التيسير» من قراءته على أبي الفتح[٢]، وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره، وهو أحد طرق «الكامل»، وهو طريق أبي عليّ العطار عن أصحابه عن ابن[٣] البحتري، عن جعفر الوزّان عن خلاّد، كما سنذكره في آخر باب (الوقف) لحمزة[٤].

وذهب آخرون إلى عدم السكت مطلقاً عن حمزة من روايتيه، وهو مذهب أبي العباس المهدوي صاحب «الهداية» وشيخه أبي عبد الله بن سفيان

(١) انظر: المبهج: ١/ ١٩٥، الكامل: ق: ٢٧١.

(٢) في المطبوع: (فارس بن أحمد)، وليست في بقية النسخ.

(٣) (ابن): سقطت من المطبوع.

(٤) انظر: التيسير: ٦٣.

صاحب «الهادي»، وهو الذي لم يذكر أبو بكر بن مهران في «غايته» سواه[١].

فهذا الذي علمته ورد عن حمزة في ذلك من الطرق المذكورة، وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت، واختياري عنه السكت في غير حرف المدّ، جمعاً بين النص والأداء والقياس، فقد روينا عن خلف وخلاد وغيرهما، عن سُلَيم، عن حمزة قال: إذا مددت الحرف، فالمدُّ يجزي من ‹السكت› قبل الهمزة، قال: وكان إذا مدَّ ثم أتى بالهمز بعد المدِّ لا يقف قبل الهمز. انتهى[٢].

قال الحافظ أبو عمرو الداني: وهذا الذي قاله حمزة من أن ‹المدَّ يجزي من السكت› معنى حسن لطيف، دالّ على وفور معرفته، ونفاذ بصيرته، وذلك أن زيادة التمكين لحرف المدّ مع الهمزة، إنما هو بيان لها لخفائها وبُعْد مخرجها، فيقوّى به على النطق بها محققة وكذا السكوت على الساكن قبلها، إنما هو بيان لها أيضاً، فإذا بُيِّنت بزيادة التمكين لحرف المدّ قبلها، لم تحتج أن تبيّن بالسكت عليه، وكفى المدّ من ذلك وأغنى عنه[٣].

قلت: وهذا ظاهر واضح، وعليه العمل اليوم والله أعلم.

---

(١) كذا جاءت العبارة في (ت) وجاءت في بقية النسخ: (في غير غايته سواه) وليس صحيحاً؛ إذ صرح ابن مهران في «المبسوط» أن حمزة يسكت على الحرف الساكن قبل الهمزة. أما في «الغاية» فجعل السكت في رواية أبي رجاء وحماد، وتحرفت العبارة في المطبوع هكذا: (غيره في غايته سواه). انظر: الغاية: ١٥٨، المبسوط: ١١٠.

(٢) رواه الداني عن شيخه الفارسي بسنده. جامع البيان: ق١١٦، وانظر السبعة: ١٣٥-١٣٦، المنتهى: ١٩١، غاية الاختصار: ١/ ٢٦٥.

(٣) جامع البيان: ١/ ق:١١٦.

وأمّا ابن ذكوان فروى عنه (السكتَ) و(عدمَه) صاحبُ «المبهج» من جميع طرقه على ما كان من كلمة وكلمتين، ما لم يكن حرف مَدٍّ، فقال: قرأت لابن ذكوان / بالوقف وبالإدراج على شيخنا الشريف، ولم أره منصوصاً في الخلاف بين أصحاب ابن عامر.[١]

وكذلك روى عنه السكت صاحب «الإرشاد» والحافظ أبو العلاء؛ كلاهما من طريق العلويّ عن النقاش عن الأخفش، إلاّ أنّ الحافظ أبا العلاء خَصَّه (بالمنفصل) و(لام التعريف) و﴿شَيْءٍ﴾ وجعله دون سكت حمزة، فخالف أبا العزّ في ذلك، مع أنه لم يقرأ بهذا الطريق إلا عليه، والله أعلم[٢].

وكذلك رواه الهذلي من طريق الجبني عن ابن الأخرم عن الأخفش، وخصَّه بالكلمتين.[٣]

والسكتُ من هذه الطرق كلّها مع (التوسط) إلا من «الإرشاد» فإنه مع المدّ الطويل فاعلم ذلك، والجمهور عن ابن ذكوان من سائر الطرق على عدم السكت، وهو المشهور عنه وعليه العمل، والله أعلم[٤].

وأمّا حفص، فاختلف أصحاب الأشناني في (السكت) عن عبيد بن الصبّاح عنه، فروى عنه أبو طاهر بن أبي هاشم (السكت)، واختلف فيه عنه أصحابه؛ فروى أبو عليّ المالكي البغدادي صاحب «الروضة» عن الحمّامي عنه (السكت)

---

(١) المبهج: ١/ ٣٢٥.

(٢) انظر: الإرشاد: ١٨٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٦٥.

(٣) انظر: الكامل: ق:٢٧١.

(٤) انظر: الروض النضير: ق: ٦٣-٦٤.

على ما كان من كلمة وكلمتين غير المدّ، ولم يذكر خلافاً عن الأشناني في ذلك، وروى أبو القاسم بن الفحام صاحب «التجريد» عن الفارسي عن الحَمّامي عنه (السكت) على ما كان من كلمة[١] وكلمتين، (ولام التعريف) و ﴿شَيْءٍ﴾ لا غير، وروى عن عبد الباقي عن أبيه، عن أبي أحمد السامرّي عن الأشناني (السكت) على ذلك وعلى الممدود؛ يعني (المنفصل)، فانفرد بالممدود عنه، وليس من طريق الكتاب، والله أعلم.

وقال الداني في «جامعه»: وقرأت أيضاً على أبي الفتح، عن قراءته على عبدالله بن الحسين عن الأشناني بغير سكت في جميع القرآن، وكذلك قرأت على أبي الحسن عن قراءته على الهاشمي عن الأشناني[٢].

قال: وبالسكت آخذ في روايته[٣]؛ لأن أبا طاهر بن أبي هاشم رواه عنه تلاوة، وهو الإتقان والضبط والصدق، ووفور المعرفة والحذق، بموضع لا يجهله أحد من علماء هذه الصناعة، فمن خالفه عن الأشناني فليس بحجة عليه.[٤]

---

(١) (كلمة و) من (س) فقط، ويؤيّدها عبارة ابن الفحام، وهي: «..الأشناني عن عبيد عن حفص يسكت على الساكن سكتة خفيفة، ثم يأتي بالهمزة، وهذه رواية الفارسي». انظر: التجريد: ق١٠/أ.

(٢) من قوله: (بغير سكت) إلى هنا، سقط من النسخة الخطية التي لديّ من جامع البيان.

(٣) في المطبوع: (روايتيه) بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) النص بحروفه في جامع البيان: ١/ ١١٥/ ب.

قلت: والأمر كما قال الداني في أبي طاهر؛ إلّا أن أكثر أصحابه لم يرو[١] عنه ‹السكت› تلاوة أيضاً؛ كالنهرواني / وابن العلّاف والمصاحفي وغيرهم، وهم أيضاً من الإتقان والضبط والحذق والصدق بمحلّ لا يجهل، ولم يصحّ عندنا ‹تلاوة› عنه إلا من طريق الحمّامي، مع أن أكثر أصحاب الحمامي لم يرووه عنه، مثل أبي الفضل الرازي، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي عليّ غلام الهراس، وهم من أضبط أصحابه وأحذقهم.

فظهر ووضح أن الإدراج؛ وهو عدم السكت، عن الأشناني أشهر وأكثر، وعليه الجمهور، والله أعلم. وبكلّ من ‹السكت› و‹الإدراج› قرأت من طريقه والله تعالى الموفّق.

وأمّا إدريس عن خلف فاختلف عنه.

فروى الشطي وابن بويان ‹السكت› عنه في ‹المنفصل› وما كان في حكمه، و﴿شَيْءٍ﴾ خصوصاً، نَصَّ عليه في «الكفاية في القراءات الست» و«غاية الاختصار» و«الكامل»[٢]، وانفرد به عن خلف من جميع طرقه،[٣] وروى عنه المطوعي ‹السكت› على ما كان من كلمة وكلمتين عموماً، نَصَّ عليه في «المبهج»[٤].

---

(١) في المطبوع: (يرووه) بالجمع، وهو خطأ.

(٢) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٦٦، الكامل: ق: ٢٧١.

هذه الانفرادة يقرأ بها لرويس، قال المؤلّف في الطيبة:

...... والخلف عن إدريس غير المد أطلق واخصصن

انظر: شرح الطيبة: ٩٩، التتمة: ١٢٩.

(٣) التتمة: ١٢٩.

(٤) انظر: المبهج: ١/ ٣٢٥.

وانفرد الهَمَذاني عن الشطّي فيما لم يكن الساكن واواً، ولا ياء، يعني مثل ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، ولا أعلم أحداً استثناه عن أحد من الساكنين سواه، ولا عمل عليه والله أعلم، وكلّهم عنه بغير سكت في الممدود، والله أعلم.

وأمّا رويس؛ فانفرد عنه أبو العز القلانسي من طريق القاضي أبي العلاء الواسطي عن النخاس عن التمار عنه (بالسكت) اللّطيف؛ دون سكت حمزة ومن وافقه، وذلك على ما كان من كلمة وكلمتين في غير الممدود، حسبما نَصَّ عليه في «الكفاية»، وظاهر عبارته في «الإرشاد» السكت على الممدود المنفصل[١].

ولـمّا قرأت على الأستاذ أبي المعالي بن اللبّان أوقفته على كلام «الإرشاد» فقال: هذا شيء لم نقرأ[٢] به ولا يجوز، ثمّ رأيت نصوص الواسطيين؛ أصحابِ أبي العزّ، وأصحابهم على ما نصّه في «الكفاية» وأخبرني به ابن اللبان وغيره تلاوة، وهو الصحيح الذي لا يجوز خلافه، والله أعلم.

وأمّا الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز؛ فأصل مطّرد، وأربع كلمات.

فالأصل المطّرد حروف الهجاء الواردة في فواتح السور نحو: ﴿الٓمٓ﴾[٣]،

(١) لم ينفرد أبو العز بذلك، بل ذكرها أيضاً أبو الكرم وأبو العلاء في مفردة يعقوب. انظر: المصباح: ٤/ ١٢٨٨، الإرشاد: ١٨٨، الكفاية الكبرى: ٢١١، التتمة: ١٢٨.

(٢) في (س) و(ز) «يُقرأ» بالياء المثناة التحتية. ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٣) فاتحة سورة كل من: (البقرة، وآل عمران، العنكبوت، الروم، لقمان، السجدة).

﴿الٓر﴾[١]، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[٢]، ﴿طه﴾، ﴿طسٓمٓ﴾[٣]، ﴿طسٓ﴾[٤]، ﴿صٓ﴾،
١ ﴿نٓ﴾: فقرأ أبو جعفر بالسكت على كل حرف منها، ويلزم / من سكته إظهار
المدغم منها، والمُخْفَى، وقطع همزة الوصل بعدها؛ ليتبيّن[٥] بهذا السكت أن
الحروف كلّها ليست للمعاني؛ كالأدوات للأسماء والأفعال، بل هي مفصولة
وإن اتصلت رسماً وليست بمؤتلفة، وفي كل واحد منها سرّ من أسرار الله تعالى،
الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وأوردت مفردة من غير عامل ولا عطف، فسكّنت
كأسماء الأعداد إذا أوردت من غير عامل ولا عطف، فتقول: واحدْ، اثنانْ،
ثلاثةْ، أربعةْ، هكذا.

وانفرد الهذلي عن ابن جمّاز بوصل همزة ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ في أوّل آل عمران بميم[٦] ﴿الٓمٓ﴾ كالجماعة[٧].

وانفرد ابن مهران بعدم ذكر (السكت) لأبي جعفر في الحروف كلّها[٨].

---

(١) فاتحة سورة كل من: (يونس، هود، يوسف، إبراهيم عليهم السلام، والحجر).

(٢) فاتحة سورة (مريم) عليها السلام.

(٣) فاتحة (الشعراء) و(القصص).

(٤) فاتحة سورة (النمل).

(٥) كذا في (س) وفي البقية (ليُبيّن).

(٦) في المطبوع: (تميم) بالتاء المثناة الفوقية قبل الميم الأولى وهو تحريف.

(٧) انظر: الكامل: ق: ٣١٥.

(٨) لم يذكر ابن مهران السكت لأبي جعفر؛ لأنه صرّح بأنه لم يقرأ بذلك إذ قال: «وذكر نحوه -السكت أوائل السور- عن أبي جعفر، ولم أقرأ به». المبسوط: ١٦٠.

وذكر أبو الفضل الرازي[1] عدم (السكت) في السّين من ﴿طسٓ تِلْكَ﴾ [النمل: ١].

والصحيح (السكتُ) عن أبي جعفر، على الحروف كلّها من غير استثناء لشيء منها، وفاقاً لاجتماع الثقات الناقلين ذلك عنه نصاً وأداء، وبه قرأت وبه آخذ، والله أعلم.

وأمّا الكلمات الأربع فهي ﴿عِوَجَاۜ﴾ أوّل الكهف [١] ﴿مَّرْقَدِنَاۜ﴾ في يسٓ [٥٢] و ﴿مَنْۜ رَاقٍ﴾ في القيامة [٢٧] و ﴿بَلْۜ رَانَ﴾ في التطفيف [١٤]، فاختلف عن حفص في (السكت) عليها و(الإدراج):

فروى جمهور المغاربة، وبعض العراقيين عنه من طريقي عبيد وعمرو (السكت) على الألف المبدلة من التنوين في ﴿عِوَجَاۜ﴾ ثم يقول ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف: ٢] وكذلك على الألف من ﴿مَّرْقَدِنَاۜ﴾ ثم يقول: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يسٓ: ٥٢] وكذلك على النون من ﴿مَنْۜ﴾ ثم يقول: ﴿رَاقٍ﴾ وكذلك على اللاّم من ﴿بَلْۜ﴾ ثم يقول: ﴿رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٤]، وهذا هو[2] الذي في «الشاطبية» و«التيسير»

---

(١) كذا في جميع النسخ، (أبو الفضل الرازي)، وفيه نظر، إذ إنه ليس له أي طريق في هذا الكتاب في قراءة أبي جعفر من الروايتين، ولعله - والله أعلم - أن المراد: أبو العباس الفضل بن شاذان الرازي، فهو المذكور وله (واحد وثلاثون) «٣١» طريقاً، من رواية ابن وردان.

ولكن يعكّر على هذا أني رجعت إلى بعض الكتب التي استقى منها المؤلف هذه الطرق وهي: الإرشاد، وغاية الاختصار، والمبهج، وغيرها، فلم أجد فيها ذكراً لهذه الانفرادة. والله أعلم.

(٢) (هو) سقطت من المطبوع.

و«الهـادي» و«الهدايـة» و«الكـافي» و«التبـصرة» و«التلخـيص»[١] و«التـذكرة» وغيرها[٢].

وروى (الإدراج) في الأربعة كالباقين أبـو القاسـم الهـذلي، وأبـو بكـر بـن مهران[٣]، وغير واحد من العراقيين، فلم يفرقوا في ذلك بين حفص وغيره.

وروى عنه كلًّا من الوجهين أبو القاسم بـن الفحـام في «تجريـده»؛ فـروى (السكت) في ﴿عِوَجَا﴾ و ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ عن عمرو بن الصبّاح عنه، وروى (الإدراج) كالجماعة عن عبيد بن الصبّاح عنه.

وروى (السكت) في ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ و ﴿بَلْ رَانَ﴾ من قراءته * عـلى الفـارسي عـن عمرو، ومن قراءته *[٤] على عبد البـاقي عـن عبيـد فقـط، / وروى (الإدراج)

(١) المراد (تلخيص ابن بليمة) فهو الذي ذكر السكت لحفص في المواضـع المـذكورة كلّهـا، أمـا «تلخـيص» أبي معشر فلم يذكر إلّا في الموضعين الأولـين أعنـي (الكهـف) و(يس) وسـكت عـن موضـعي القيامـة والتطفيف، والله أعلم.

انظر: تلخيص العبارات: ١١٤، التلخيص: ٣١٦ و٣٨٠.

(٢) انظر: التيسير: ١٤٢، الكافي: ١٢٤، التبصرة: ٥٧٢-٥٧٣، التذكرة: ٢/ ٤١٢ و٦٠٥ و٦١٩.

(٣) قوله: ابن مهران. فيه نظر، إذ إنه -ابن مهران- قال في موضعي (القيامة) و(التطفيف): «﴿مَنْ رَاقٍ﴾ مظهر حفص، ﴿بَلْ رَانَ﴾ مظهر حفص.».

هذا ما قاله في «الغاية»، وبيّن في «المبسوط» هذا الإظهار بقوله: «﴿مَنْ رَاقٍ﴾ يقف عليه وقفة يسيرة، وبقوله في ﴿بَلْ رَانَ﴾ بإظهار اللام مع سكتة يسيرة». وقال في باب الإدغام والإظهار: «﴿مَنْ رَاقٍ﴾ و ﴿بَلْ رَانَ﴾ رواه حفص عن عاصم بإظهار النون واللّام عند الراء، ولكنه يقف عليهما وقفة خفيفة، وهو مع ذلك يصل».

فظهر أن مذهب ابن مهران سواء من «الغاية» أو «المبسوط» -مع أنـه لـيس مـن مـصادر المؤلّـف- هـو السكت في موضع (القيامة) و(المطففين). والله أعلم.

انظر: الغاية: ١٥١-١٥٢، المبسوط: ١٠٢ و٤٥٣ و٤٦٧.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ز).

كالجماعة من قراءته على ابن نفيس من طريق عبيد، والمالكيّ من طريقي (عمرو) و(عبيد) جميعاً، والله أعلم.[١]

واتفق صاحب «المستنير» و«المبهج» و«الإرشاد» على (الإدراج) في ﴿عِوَجَا﴾ و ﴿مَّرۡقَدِنَا﴾ كالجماعة، وعلى (السكت) في القيامة فقط، وعلى الإظهار من غير سكت في التطفيف[٢].

والمرادُ بالإظهار: السكتُ، فإن صاحب «الإرشاد» صرّح بذلك في «كفايته»، وصاحب «المبهج» نص عليه في «الكفاية» له، ولم يذكرا سواه[٣].

وروى الحافظ أبو العلاء في «غايته»[٤] السكت في: ﴿عِوَجَا﴾ فقط، ولم يذكر في الثلاثة الباقية شيئاً، بل ذكر الإظهار في ﴿مَنۡۜ رَاقٖ﴾ و ﴿بَلۡۜ رَانَ﴾[٥].

قلت: فثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقيه، وصحّ الوجهان من (السكت) و(الإدراج) عنه، وبهما عنه آخذ.

---

(١) انظر: التجريد: ق: ٣٦/ ب و٤٤/ أ و٥٠/ أ.

(٢) انظر: المستنير: ٢/ ٨٣٨ و٨٤٧، المبهج: ٢/ ٧٩٤، الإرشاد: ٦١٢ و٦٢٥.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ٦٠٥، الكفاية في الست: في سورة (القيامة).

(٤) في (س): «كفايته»، ولعله سبق قلم من الناسخ.

(٥) لم يتعرض أبو العلاء لهذه الكلمات في سورها إلّا موضع الكهف، أما ﴿مَنۡۜ رَاقٖ﴾ فتعرض لها في الإدغام الصغير عند الكلام على لام (بل وهل)، وأما ﴿بَلۡۜ رَانَ﴾ فذكرها عند الكلام على النون الساكنة والتنوين، وأما ﴿مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ فلم أقف عليها في «غاية الاختصار»، وكلّها عبّر فيها بقوله: وقفة، وقيفة، بعد أن ذكر الإظهار في موضع (القيامة) و(التطفيف). والله أعلم.

انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٦٩ و١٧٦، ٢/ ٥٥٢.

ووجهُ (السكت) في ﴿عِوَجَا﴾ قصد بيان أنّ ﴿قَيِّمًا﴾ بعده ليس متّصلاً بما قبله في الإعراب، فيكون منصوباً بفعل مضمر؛ تقديره (أنزله قيّماً)، فيكون حالاً من (الهاء) في (أنزله)[1].

وفي ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ بيان أن كلام الكفار قد انقضى، وأنّ قوله تعالى ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ﴾ ليس من كلامهم، فهو إمّا من كلام الملائكة، أو من كلام المؤمنين؛ كما أشرنا إليه في (الوقف والابتداء)[2].

وفي ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ و ﴿بَلْ رَانَ﴾ قصد بيان اللفظ، ليظهر أنهما كلمتان، مع صحّة الرواية في ذلك، والله أعلم.[3]

تنبيهات

الأول: إنما يتأتّى (السكت) حال وصل الساكن بما بعده، أمّا إذا وقف على الساكن فيما يجوز الوقف عليه مما انفصل خطّاً؛ فإن السكت المعروف يمتنع، ويصير الوقف المعروف.

وإن وقف على الكلمة التي فيها الهمزة سواء كان متّصلاً أو منفصلاً فإن لحمزة في ذلك مذهباً يأتي في الباب الآتي.[4]

---

(١) انظر: الدر المصون: ٧/ ٤٣٣.

(٢) انظر: الدر المصون: ٧/ ٤٣٤.

(٣) انظر: الدر المصون: ٧/ ٤٣٥-٤٣٦.

(٤) انظر ص: ١٠٣٥.

وأمّا غير حمزة؛ فإن كان الهمز متوسطاً كـ ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الإسراء: ٩] و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩] و﴿شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١١٦] و﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] فالسكت أيضاً، إذ لا فرق في ذلك بين الوقف والوصل، وكذا إن كان مبتدئًا ووصل بالساكن / قبله، وإن كان متطرفاً ووقف[1] بالروم فكذلك، فإن وقف بالسكون امتنع السكت؛ من أجل التقاء الساكنين وعدم الاعتماد[2] في الهمزة على شيء.

الثاني: تقدّم أنه إذا قرئ بالسكت لابن ذكوان يجوز أن يكون مع المدّ الطويل ومع التوسط؛ لورود الرواية بذلك.[3] فإنْ قرئ به لحفص فإنه لا يكون إلا مع المدّ، ولا يجوز أن يكون مع القصر؛ لأن السكت إنما ورد من طريق الأشناني عن عبيد عن حفص، وليس له إلّا المدّ، والقصرُ ورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص، وليس له إلّا الإدراج، والله أعلم.

الثالث: أن من كان مذهبه عن حمزة (السكت) أو (التحقيق)؛ الذي هو عدم السكت إذا وقف؛ فإن كان الساكن والهمز في الكلمة الموقوف عليها فإنَّ تخفيف الهمز كما سيأتي ينسخ (السكت) و(التحقيق)، وإن كان الساكن في كلمة، والهمز أوّل كلمة أخرى فإن الذي مذهبه تخفيف المنفصل كما سيأتي؛ ينسخ تخفيفه سكته وعدمه، بحسب ما يقتضيه التخفيف كما سيأتي[4]. ولذلك لم

(١) في المطبوع: (وقف) بواو واحدة، هو تحريف.
(٢) في (ز) «الاعتداد».
(٣) انظر ص: ١٠١١.
(٤) انظر ص: ١١٣٥.

يتأت[1] له في نحو ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ١١] و ﴿ٱلۡإِنسَٰنَ[2]﴾ [الحجر: ٢٦] سوى وجهين: وهما (النقل)، و(السكت)؛ لأنّ الساكتين عنه على (لام التعريف) وصلاً، منهم من ينقل وقفاً، كأبي الفتح عن خلف والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاله، فيقرّه على حاله كما لو وصل، كابني غلبون، وأبي الطاهر؛ صاحب «العنوان»، ومكّي، وغيرهم.

وأمّا من لم يسكت عليه؛ كالمهدوي، وابن سفيان عن حمزة، وكأبي الفتح عن خلاّد فإنهم مجمعون على (النقل) وقفاً، ليس عنهم في ذلك خلاف.

ويجيء في نحو ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] و ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ [سبأ: ٣٧] و ﴿قُلۡ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١] الثلاثةُ الأوجهُ؛ أعني: (السكتَ) و(عدمَه) و(النقلَ)، وكذلك[3] تجيء الثلاثة في نحو: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٨٤] و ﴿مَآ أُنزِلَ﴾ [المائدة: ٨٣].

وأمّا ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١] و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] فلا يجيء فيه سوى وجهي (التحقيق) و(التخفيف) ولا يتأتّى فيه (السكت)؛ لأنّ رواة السكت فيه مجمعون على تحقيقه وقفاً، فامتنع (السكت) عليه حينئذ، والله تعالى أعلم.

الرابع: لا يجوز مدّ ﴿شَيۡءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] لحمزة حيث قرئ به إلا مع (السكت)؛ إمّا على (لام / التعريف) فقط، أو عليه وعلى (المنفصل)، وظاهر

---

(١) في (س) «يأت».

(٢) في (س): «الآخرة» بدل (الإنسان) وكلاهما صحيح.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (ولذلك) باللام.

«التبصرة» المدُّ على ﴿شَيْءٍ﴾ لخلاّد مع عدم السكت المطلق، حيث قال: وذكر أبو الطيّب مدَّ ﴿شَيْءٍ﴾ في روايته، وبه آخذ، انتهى[١]، ولم يتقدم (السكت) إلا لخلف وحده في غير ﴿شَيْءٍ﴾.

فعلى هذا يكون مذهب أبي الطيّب المدَّ عن خلّاد في ﴿شَيْءٍ﴾ مع عدم السكت، وذلك لا يجوز؛ فإنّ أبا الطيب المذكور هو ابن غلبون صاحب كتاب «الإرشاد»، ولم يذكر في كتابه مدّ ﴿شَيْءٍ﴾ لحمزة إلا مع (السكت) على لام التعريف[٢]. وأيضاً فإنّ مدَّ ﴿شَيْءٍ﴾ قائم مقام (السكت) فيه، فلا يكون إلا مع وجه (السكت)، وكذا قرأنا، والله أعلم.

---

(١) التبصرة: ٤١٩.

(٢) انظر: الإقناع: ١/ ٤٨٣.

فِهرسُ مَوضُوعَاتِ
المجلّد الثَّالِثِ

فهرس موضوعات المجلد الثالث

انتهى المجلد الثالث

ويليه المجلد الرابع، وأوله: باب الوقف على الهمز

إنّ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

في المملكة العربية السعودية

المشرفة على مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة

إذ يسرها أن يصدر المجمع كتاب

النشر في القراءات العشر

تسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يجزي

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

والله ولي التوفيق

بعون الله وتوفيقه

تم تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

بالمدينة المنورة

بإشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

www.qurancomplex.gov.sa
contact@qurancomplex.gov.sa



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الرابع

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الرابع

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

النشر في القراءات العشر/مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ١٤٣٥ هـ

٦ مج

٥٦٠ ص؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٦-٦٨-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٤)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان

ديوي ٢٢٨،٣ ١٤٣٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٦-٦٨-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٤)



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

باب الوقف على الهمز[١]

وهو باب مشكل، يحتاج إلى معرفة وتحقيق مذاهب أهل العربية، وأحكام رسم المصاحف العثمانية، وتمييز الرواية، وإتقان الدراية.

قال الحافظ أبو شامة: هذا الباب من أصعب الأبواب نظماً ونثراً في تمهيد قواعده، وفهم مقاصده.

قال: ولكثرة تشعّبه أفرد له أبو بكر أحمد بن مهران المقرئ رحمه الله تصنيفاً حسناً جامعاً وذكر أنه قرأ على غير واحد من الأئمة فوجد أكثرهم لا يقومون به حسب الواجب فيه إلّا الحرف بعد الحرف.[٢]

قلت: وأفرده أيضاً بالتأليف؛ أبو الحسن بن غلبون،[٣] وأبو عمرو الداني، وغير واحد من المتأخرين؛ كابن بَصْخان، والجعبري، وابن جُبارة وغيرهم، ووقع لكثير منهم فيه أوهام ستقف عليها.

ولـمّا كان الهمز أثقل الحروف نُطقاً، وأبعدها مخرجاً، تَنَوَّع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، كالنقل، والبدل، وبين بين، والإدغام وغير ذلك، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً.

---

(١) انظر: السبعة: ١٣٢، التذكرة: ١/ ١٤٧، التيسير: ٣٧-٤١، التبصرة: ٣٤٤ -٣٥٠.

(٢) إبراز المعاني: ٢/ ٧.

(٣) ذكره في كتابه «التذكرة» مرتين. انظر: ١/ ١٥٦ و١٦٤.

ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم؛ كابن كثير من رواية ابن فليح، وكنافع من رواية ورش وغيره، وكأبي جعفر من أكثر رواياته؛ ولا سيّما رواية العمري عن أصحابه عنه، فإنه لم يكد يحقّق همزةً وصلاً، وكابن محيصن قارئ أهل مكة مع ابن كثير وبعده، وكأبي عمرو، فإن مادَّة قراءته عن / أهل الحجاز، وكذلك عاصم من رواية الأعشى عن أبي بكر من حيث إن روايته ترجع إلى ابن مسعود.

وأمّا الحديث الذي أورده ابن عدي وغيره من طريق موسى بن عُبَيْدة[١]، عن نافع عن ابن عمر قال: «ما همز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم»[٢]. فقال أبو شامة الحافظ: هو حديث لا يُحتجّ بمثله لضعف إسناده، فإن موسى بن عبيدة هذا هو؛ الرَّبَذيّ[٣]، وهو عند أئمّة الحديث ضعيف.

قلت: قال الإمام أحمد: لا تحلّ الرواية عنه، وفي رواية: لا يكتب حديثه[٤].

---

(١) ابن نشيط، أبو عبد العزيز، الرَّبَذي، مدني.

انظر: الكنى من الأسماء: ١/ ٦٣٩، الكامل: ٦/ ٣٣٣-٣٣٦.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ٢/ ٢٥١.

(٣) وجاء في حاشية (ك) ربذة: موضع خارج مدينة الرسول ﷺ نزله أبو ذر حتى توفي. اهـ

وتحرفت النسبة في (ت) إلى: (اليزيدي)، وتصحفت في المطبوع وإبراز المعاني إلى: (الزيدي) بالزاي والمثناة التحتية والدال المهملة.

انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٦-٧.

(٤) قال إبراهيم بن يعقوب: سمعت أحمد يقول: لا تحل عندي الرواية عن موسى بن عبيدة، فقلت: يا أبا عبد الله: لا تحل؟ قال: عندي. اهـ الكامل: ٦/ ٣٣٤.

واعلم أنه من كانت لغته تخفيف الهمز؛ فإنه لا ينطق بالهمز إلا في الابتداء، والقصدُ أنّ تخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب، فما أحد من القراء إلّا وقد ورد عنه تخفيف الهمز؛ إمّا عموماً وإما خصوصاً، كما قدمنا ذكره في الأبواب المتقدمة.

وقد أفرد له علماء العربية أنواعاً تخصّه، وقسَّموا تخفيفه إلى واجب وجائز، وكلّ ذلك أو غالبه وردت به القراءة، وصحَّت به الرواية، إذ من المحال أن يصحّ في القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة؛ لأن القراءة سُنَّة متبعة يأخذها الآخر عن الأول.

وممّا صحّ في القراءة وساغ[1] في العربية؛ الوقفُ بتخفيف الهمز، وإن كان ممّا يحقّق في الوصل؛ لأنّ الوقف محل استراحة القارئ والمتكلم، ولذلك حذفت فيه الحركات والتنوين، وأبدل فيه تنوين المنصوبات، وجاز فيه: الرَّوم، والإشمام، والنقل، والتضعيف، فكان تخفيف الهمز والحالة هذه أحقّ وأحرى.

قال ابن مهران: وقال بعضهم: هذا مذهب مشهور، ولغة معروفة يُحذف الهمز في السكت؛ يعني في الوقف، كما يحذف الإعراب، فرقاً بين الوصل والوقف. قال: وهو مذهب حسن، وقال بعضهم: لغة أكثر العرب الذين هم أهل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة في الدرج؛ والمتحركة عند السكت[2].

---

(١) تصحفت في المطبوع بالمعجمة ثم المهملة.

(٢) من قوله: (لأن الوقف محل استراحة..) إلى هنا، موجود حرفياً في إبراز المعاني: ٢/ ٦.

قلت: وتخفيف الهمز في الوقف مشهور عند علماء العربية؛ أفردوا له باباً وأحكاماً، واختص بعضهم فيه بمذاهب عرفت بهم، ونسبت إليهم، كما نشير إليه إن شاء الله تعالى./

وقد اختص حمزة بذلك، من حيث إنّ قراءته اشتملت على شدَّة التحقيق، والترتيل، والمدّ، والسكت، فناسب التسهيل في الوقف، ولذلك روينا عنه الوقف بتحقيق الهمز إذا قرأ بالحدر، كما سنذكره إن شاء الله، هذا كلّه مع صحّة الرواية بذلك عنده، وثبوت النقل به لديه، فقد قال فيه سفيان الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلّا بأثر[1].

قلت: وقد وافق حمزةَ على تسهيل الهمز في الوقف؛ حمران بن أعين، وطلحة ابن مصرّف، وجعفر بن محمد الصادق، وسليمان بن مهران الأعمش؛ في أحد وجهيه، وسلَّام بن سليمان الطويل البصري وغيرهم، وعلى تسهيل المتطرف منه؛ هشام بن عمّار؛ في أحد وجهيه، وأبو سليمان عن قالون؛ في المنصوب المنوَّن.

وسأبيّن أقسام الهمز في ذلك، وأوضّحه، وأقرّبه، وأكشفه، وأهذّبه، وأحرره وأرتِّبه؛ ليكون عمدة للمبتدئين، وتذكرة للمنتهين، والله تعالى الموفق، فأقول:

الهمز ينقسم إلى ساكن ومتحرّك.

فالساكن ينقسم إلى متطرّف، وهو ما ينقطع الصوت عليه، وإلى متوسط، وهو ما لم يكن كذلك.

---

(١) انظر ص: ٤٤٤.

أمّا الساكن المتطرف فينقسم إلى لازم لا يتغير في حاليه، وعارض يسكّن وقفاً، ويتحرك بالأصالة وصلاً.

فالساكن اللازم يأتي قبله مفتوح، مثل ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق: ١] ومكسور مثل ﴿نَبِّئۡ﴾ [الحجر: ٤٩]، ولم يأت في القرآن قبله مضموم، ومثاله في غير القرآن (لم يَسُؤْ)[1].

والساكن العارض يأتي قبله الحركات الثلاث، فمثاله وقبله الضمّ ﴿كَأَمۡثَٰلِ ٱللُّؤۡلُوِ﴾ [الواقعة: ٢٣] ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦]، ومثاله وقبله الكسر ﴿مِن شَٰطِيِٕ﴾ [القصص: ٣٠] و ﴿يُبۡدِئُ﴾ [العنكبوت: ١٩] و ﴿قُرِئَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، ومثاله وقبله الفتح ﴿بَدَأَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] و ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٦٠] و ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ﴾ [النبأ: ٢].

وأمّا الساكن المتوسط فينقسم إلى قسمين: متوسط بنفسه، ومتوسط بغيره: فالمتوسط بنفسه؛ يكون قبله ضمّ، نحو: ﴿وَٱلۡمُؤۡتَفِكَةَ﴾ [النجم: ٥٣] و ﴿يُؤۡمِنُ﴾ [يونس: ٤٠]، وكسرٌ نحو ﴿وَبِئۡرٖ﴾ [الحج: ٤٥] و ﴿نَبِّئۡنَا﴾ [يوسف: ٣٦] ومفتوح نحو ﴿كَأۡسٖ﴾ [الإنسان: ٥] ﴿يَأۡكُلُ﴾ [المؤمنون: ٣٣].

والمتوسط بغيره على قسمين: متوسط بحرف، ومتوسط بكلمة:

فالمتوسط بحرف؛ يكون قبله فتح نحو: ﴿فَأۡوُۥٓاْ﴾ [الكهف: ١٦] ﴿وَأۡتُواْ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ولم يقع قبله ضمّ ولا كسر.

---

(١) انظر: الدر النثير: ٣/ ٥٩.

والمتوسط بكلمة، يكون قبله ضمّ، نحو: ﴿قَالُواْ ٱئْتِنَا﴾ [العنكبوت: ٢٩] و ﴿ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي﴾ [يوسف: ٥٠]، وكسر نحو: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] / ﴿وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا⁽¹⁾﴾ [فصلت: ١١]، وفتح نحو: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] و ﴿قَالَ ٱئْتُونِي﴾ [يوسف: ٥٩] فهذه أنواع الهمز الساكن.

وتخفيفه: أن يبدل بحركة ما قبله؛ إن كان قبله ضمّ أُبدل «واواً»، وإن كان قبله كسر أبدل «ياء»، وإن كان قبله فتح أُبدل «ألفاً».

وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه في ذلك، إلّا ما شذّ(٢) فيه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة؛ كالمهدوي، وابن شريح، وابن الباذش؛ من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله، وإجراء الوجهين في المتوسط بحرف لاتصاله؛ كأنّهم أجروه مجرى المبتدأ.

وهذا وَهْمٌ منهم، وخروج عن الصواب؛ وذلك أن هذه الهمزات؛ وإنْ كُنَّ

---

(١) وجاءت في المطبوع: «والأرض ايتنا»، وهو تحريف.

(٢) جاء هنا في حاشية (ك): قوله: (إلا ما شذ فيه ابن سفيان...إلخ، قال خاتمة المحقّقين الشيخ أحمد بن.... المغربي في «المقالة الوافية») بعد نقله هذه العبارة قلت: إن ما نسبه لابن شريح وابن الباذش من تحقيق المتوسط بكلمة، مخالف لما في الإقناع لابن الباذش، حيث نقل الوجهين عن ابن شريح، ونصّه: قال أبوالحسن بن شريح: إن سأل سائل عن الوقف على قوله تعالى ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ ففيه جوابان على ما تقدم، أحدهما: التحقيق لأن الهمزة في تقدير الابتداء، والآخر: التسهيل بالبدل، لما ذكرناه من مضارعتها للمتوسط. اهـ، وبسط المسألة قبل ذلك بسطاً طويلاً، قال: واعتراض ابن الجزري عليه فيما نسبه لابن غلبون وأبيه وابن سهل مبنيٌّ على رجوعه ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ ونحوه، والمتبادر من كلام ابن الباذش أن ذلك راجع إلى كل متوسط بزائد من حروف المعاني، ولولا الطول في عبارته لجلبناها. اهـ منه. كتبه العبد الفقير...

أوائل الكلمات، فإنهنّ غير مبتدآت؛ لأنهنَّ لا يمكن ثبوتهنَّ سواكن إلا متصلات بما قبلهنّ فلهذا حكم لهن بكونهنّ متوسطات.

ألا ترى أن الهمزة في ﴿فَأْوُۥٓا۟﴾ [الكهف: ١٦] ﴿وَأْمُرْ﴾ [طه: ١٣٢] و ﴿قَالَ ٱئْتُونِى﴾ [يوسف: ٥٩] كالدال في ﴿فَٱدْعُ﴾ [البقرة: ٦١] والسين في ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾ [هود: ١١٢] والراء في ﴿قَالَ ٱرْجِعْ﴾ [يوسف: ٥٠]، فكما أنه لا يقال إنّ (الدال) و(السين) و(الراء) في ذلك مبتدآت، ولا جاريات مجرى المبتدآت، فكذلك هذه الهمزات؛ وإن وقعن (فاء) من الفعل؛ إذ ليس كل (فاء) تكون مبتدأة أو جارية مجرى المبتدأ.

وممّا يوضِّح ذلك، أنَّ من كان مذهبه تخفيف الهمز الساكن المتوسط غير حمزة، كأبي عمرو، وأبي جعفر، وورش؛ فإنهم خفّفوا ذلك كلّه من غير خُلْف عن أحد منهم، بل أجروه مُجْرى ﴿يُؤْتِى﴾ [البقرة: ٢٦٩] و ﴿يُؤْمِنُ﴾ [يونس: ٤٠] و ﴿يَأْلَمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤] فأبدلوه من غير فرق بينه وبين غيره، وذلك واضح، والله أعلم.

والعجب أنّ ابن الباذش نسب (تحقيق) هذا القسم لأبي الحسن بن غلبون وأبيه وابن سهل[1]، والذي رأيته نصّاً في «التذكرة» هو الإبدال بغير خلاف[2]، والله أعلم.

---

(١) الإقناع: ١/ ٤٣٣، وعبارته: (وهو اختيار ابن غلبون) اهـ - وعبارة المؤلف: (والعجب...) قد يجاب عن ابن الباذش بأنه رواه عن ابن غلبون رواية، أو أنه نقله عنه في كتابه الذي ألّفه في «وقف حمزة» الذي أشار إليه المؤلف، وإن صح هذا التعليل فلا عجب إذن. والله أعلم.

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ١٤٧.

واختلف أئمّتنا في تغيير حركة (الهاء) مع إبدال الهمزة (ياء) قبلها في قولـه: ﴿أَنبِئْهُم﴾ في البقرة [٣٣] ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ في الحجر [٥١]:

فكان بعضهم يرى كسرها لأجل الياء، كما كسر لأجلها في نحو ﴿فِيهِمْ﴾ [النحل: ٢٧] و ﴿يُؤْتِيهِمْ﴾ [النساء: ١٥٢]؛ وهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي الطيب بن غلبون، وابنه أبي الحسن ومن تبعهم.

وكان آخرون يقرّونها[١] على ضمّتها؛ لأن الياء عارضة إذ لا توجد إلّا في التخفيف، فلم يعتدوا بها، وهو اختيار ابن مهران، ومكّي، والمهدوي، وابن سفيان، والجمهور.

وقال أبو الحسن بن غلبون: كلا الوجهين/ حسن[٢].

وقال صاحب «التيسير»: وهما صحيحان[٣].

وقال في «الكافي»: الضم أحسن[٤].

قلت: والضمُّ هو القياس وهو الأصحّ، فقد رواه منصوصاً محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سُلَيم، وإذا كان حمزة ضمّ هاء: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و ﴿إِلَيْهِمْ﴾، و ﴿لَدَيْهِمْ﴾ من أجل أن الياء قبلها مبدلة من أَلِفٍ وكان الأصل فيها الضمّ؛ فضمُّ هذه الهاء أولى وآصل، والله أعلم.

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (يقرؤنها) من القراءة، والعبارة للداني.
انظر: التيسير: ٣٩.
(٢) التذكرة: ١/ ١٥٠.
(٣) التيسير: ٣٩.
(٤) الكافي: ٢٩.

وأمّا الهمز المتحرك: فينقسم إلى قسمين؛ متحرك قبله ساكن، ومتحرك قبله متحرك، وكلٌّ منهما ينقسم إلى متطرف ومتوسط.

فالمتطرف الساكن ما قبله، لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفاً، أو ياء، أو واواً؛ زائدتين، أو غير ذلك.

فإن كان ألفاً؛ فإنه يأتي بعده كلّ من الحركات الثلاث نحو ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة: ١٠١]، و ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، و ﴿مِنْهُ ٱلْمَآءُ﴾ [البقرة: ٧٤]، و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، و ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، و ﴿عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ [القصص: ٢٥]، و ﴿وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ﴾ [الحجرات: ١١].

وكيفيّة تسهيل هذا القسم أن يسكّن أيضاً للوقف، ثم يبدل ألفاً من جنس ما قبله.

والوجه في ذلك أن الهمز لما سكّن للوقف، لم تعدّ الألف حاجزاً، فقلبت الهمزة من ذلك ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها.

وهل تبقى تلك الألف، أم تحذف للساكن؟ سيأتي بيان ذلك، وسيأتي أيضاً بيان حكم الوقف بالروم، واتباع الرسم وغيره في آخر الباب[١].

وإن كان الساكن قبل الهمز ياء، أو واواً زائدتين، فإنه لم يرد في الياء إلّا في ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ [التوبة: ٣٧] و ﴿بَرِيٓءٌ﴾ [يونس: ٤١] ووزنهما (فَعِيل)، ولم يأت في الواو

---

(١) انظر ص: ١٠٩٤.

إلّا في ﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ووزنه (فُعُول)، وتسهيله: أن يبدل الهمز من جنس ذلك الحرف الزائد، ويدغم الحرف فيه.

وأما إن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف؛ فتسهيله: أَنْ تنقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن، ويحرّك بها ثم تحذف هي، كما تقدم في باب (النقل)؛ سواء كان ذلك الساكن صحيحاً، أو ياء، أو واواً أصليين، وسواء كانا حرفي مدّ أو حرفي لين، بأيّ حركة تحركت الهمزة.

فالساكن الصحيح ورد منه في القرآن سبعة مواضع:

منها أربعةٌ الهمزةُ فيها مضمومة وهي ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، و ﴿مِّلْءُ﴾ [آل عمران: ٩١]، و ﴿يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ﴾ [النبأ: ٤٠]، و ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤].

ومنها موضعان الهمزةُ فيهما مكسورة، وهما ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢] / و ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤].

وموضع واحد الهمزة فيه مفتوحة وهو ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥].

ومثال الياء الأصلية وهي حرف مدّ ﴿ٱلْمُسِىٓءُ﴾ [غافر: ٥٨] ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩] و ﴿سِىٓءَ﴾ [هود: ٧٧] و ﴿يُضِىٓءُ﴾ [النور: ٣٥] ومثالها وهي حرف لين ﴿شَيْءٍ﴾ لا غير، نحو ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ﴾ [الحج: ١].

ومثال الواو الأصلية وهي حرف مدّ ﴿لَتَنُوأُ﴾ [القصص: ٧٦] و ﴿أَن تَبُوَأَ﴾ [المائدة: ٢٩] ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] و ﴿لِيَسُوءُواْ﴾ [الإسراء: ٧] على قراءة حمزة ومن معه[1]، ومثالها حرف (لين) ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمَ سَوْءٍ﴾ [الأنبياء: ٧٤، و ٧٧] ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾ [النحل: ٦٠].

والمتطرف المتحرّكُ المتحرّكُ ما قبله؛ هو الساكن العارض المتطرف، وقد تقدّم حكم تسهيله ساكناً، وسيأتي حكم تسهيله بالرّوم واتّباع الرسم آخر الباب إن شاء الله تعالى.

وأمّا الهمز المتوسط المتحرك الساكن ما قبله فهو أيضاً على قسمين: متوسط بنفسه، ومتوسط بغيره:

فالمتوسط بنفسه لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفاً أو ياء زائدة، ولم يقع في القرآن منه واو زائدة: فإن كان ألفاً[2] فتسهيله (بين بين) أي بين الهمزة وحركته؛ بأي حركة تحرّك نحو: ﴿شُرَكَآؤُنَا﴾، و ﴿وَجَآءُو﴾، و ﴿أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾، و ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، و ﴿خَآئِفِينَ﴾، و ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، و ﴿جَآءَنَا﴾، و ﴿دُعَآءً وَنِدَآءً﴾، وإن كان ياء زائدة أبدل وأدغم كما تقدم في المتطرف، وذلك نحو: ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾، و ﴿خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ﴾، و ﴿هَنِيٓـًٔا﴾، و ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾، و ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾.

---

(١) قوله: «على قراءة حمزة ومن معه»: أي ابن عامر وشعبة وخلف، وقراءتهم بالياء بدل النون مع نصب الهمزة. انظر: التيسير: ١٣٩، والإتحاف: ٢/ ١٩٤.

(٢) في (ز) «أو ياء زائدة» ولعلها سبق نظر.

وإن كان الساكن غير ذلك فهو أيضاً؛ إمّا أن يكون صحيحاً، أو ياء، أو واواً أصليين؛ حرف مدّ أو حرف لين، فتسهيله بالنقل، كما تقدّم في المتطرف سواء.

فمثال الساكن الصحيح مع الهمزة المضمومة: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] و ﴿مَذْءُومًا﴾ [الأعراف: ١٨].

ومع المكسورة ﴿وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ [النحل: ٧٨] لا غير.

ومع المفتوحة ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة:١٨٥] و ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور:٣٩] و ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩] و ﴿تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل: ٥٣] و ﴿هُـزْءاً﴾ [الأنبياء: ٣٦] و ﴿كفْـؤاً﴾ [الإخلاص: ٤] على قراءة حمزة ومن معه،[١] وكذلك ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾، و ﴿جُزْءًا﴾.

ومثال الياء الأصلية وهي حرف مدّ ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ [الملك: ٢٧] لا غير، ومثالها حرف لين ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩] و ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ [يوسف: ١١٠] وأخواته، و ﴿شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] حيث وقع، ﴿بَيْـَٔسٍ[٢]﴾ [الأعراف: ١٦٥].

ومثال الواو وهي حرف مدّ ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] لا غير، ومثالها وهي حرف لين ﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦] و ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾

---

(١) وافقه في الأولى والثانية خلف في اختياره، وفي الثانية يعقوب، وقراءتهم بتسكين الزاي من الأولى والفاء في الثانية أنها بالهمزة لحمزة. انظر: النشر: ٢/ ٢١٥-٢١٦.

(٢) كذا في (س)، وهو الصواب، وهي رواية شعبة بخلف عنه، وجاء في بقية النسخ ﴿يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ﴾ وهو خطأ إذ هذه الكلمة داخلة تحت قوله (وأخواته) وما أثبته موافق لما في الدر النثير الذي أرجح أن المؤلف اعتمد عليه في هذا الباب. انظر: الدر النثير: ٣/ ٨٠.

[الأعراف: ٢٠] و ﴿مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] و ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] / لا غير.

والمتوسط بغيره من المتحرك الساكن ما قبله، لا يخلو ذلك الساكن من أن يكون متصلاً به رسماً، أو منفصلاً عنه. فالمتصل يكون ألفاً وغير ألف.

فالألف تكون في موضعين: (ياء) النداء، و(هاء) التنبيه نحو: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾، ﴿يَـٰٓأُو۟لِى﴾، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ كيف وقع، ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾، و ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾.

وغير الألف في موضع واحد، وهو (لام) التعريف حيث وقع، نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، و ﴿ٱلْـَٔاخِرَةُ﴾، و ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾، و ﴿ٱلْأُخْرَىٰ﴾، و ﴿ٱلْإِنسَـٰنُ﴾، و ﴿ٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ فإنها تسهّل مع الألف (بين بين)، ومع لام التعريف بالنقل.

هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، وعليه العراقيون قاطبة وأكثر المصريين والمغاربة، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وبه قرأ عليه الداني وقال هو: إنه[1] مذهب الجمهور من أهل الأداء، واختياري.[2] وبه قرأ صاحب «التجريد» على شيخه الفارسي، ورواه منصوصاً عن حمزة غير واحد، وكذا الحكم في سائر المتوسط بزائد، وهو ما انفصل حكماً واتصل رسماً مما سيأتي في أقسامه.

وذهب كثير من أهل الأداء إلى الوقف بالتحقيق في هذا القسم، وإجرائه مجرى المبتدأ، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون، وأبيه أبي الطيّب، وأبي محمد

---

(١) في المطبوع: (إنه هو).

(٢) جامع البيان: ١/ ق١١١.

مكي، واختيار صالح بن إدريس وغيره من أصحاب ابن مجاهد، وورد منصوصاً أيضاً عن حمزة، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي.

وذكر الوجهين جميعاً صاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«الكافي» و«الهداية» و«التلخيص».

واختارَ في «الهداية» في مثل: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾، و﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ التحقيقَ لتقدير الانفصال، وفي غيره التخفيف لعدم تقدير انفصاله.

وقال في «الكافي»: التسهيل أحسن إلا في مثل: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾، و﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾[1].

قلت: كأنهما لَحَظَا[2] انفصال المدّ، وإلا فهو متصل رسماً، فلا فرق بينه وبين سائر المتوسط بزائد. والله أعلم.

والمنفصل رسماً من الهمز المتحرك الساكن ما قبله؛ فلا يخلو أيضاً ذلك الساكن من أن يكون صحيحاً أو حرف علّة، فالصحيح، نحو: ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾، ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾، ﴿قُلۡ إِنَّنِي﴾، ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾، وقد اختلف أهل الأداء في تسهيل هذا النوع وتحقيقه:

فروى كثير منهم عن حمزة تسهيله / بالنقل، وألحقوه بما هو من كلمة، ورواه منصوصاً أبو سلمة عن رجاله الكوفيين، وهذا مذهب أبي عليّ البغدادي صاحب «الروضة» وأبي العزّ القلانسي في «إرشاده» وأبي القاسم الهذلي، وهو

---

(١) الكافي: ٣٥.

(٢) أصل اللحظ: النظر بمؤخرة العين، ثم استخدم مجازا بمعنى: راعى.
انظر: الأساس والتاج (لحظ).

أحد الوجهين في «الشاطبية» وذكره أيضاً ابن شريح في «كافيه» وبه قرأ على صاحب «الروضة».

وهؤلاء خصّوا بالتسهيل من المنفصل هذا النوع وحده، وإلّا فمن عمّم تسهيل جميع[1] المنفصل؛ متحركاً وساكناً كما سيأتي من مذهب العراقيين؛ فإنّه يسهّل هذا القسم أيضاً؛ لأنه لم يفرّق بينهما.

وروى الآخرون تحقيقه من أجل كونه مبتدَأً، وجاء أيضاً منصوصاً عن حمزة من طريق ابن واصل عن خلف، وعن ابن سعدان؛ كلاهما عن سليم عن حمزة، وهو مذهب كثير من الشاميين والمصريين وأهل الغرب قاطبة، وهو الذي لم يجز[2] أبو عمرو الداني غيره، ومذهبُ شيخيه[3] أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبريّ من جميع طرقه، وأبي عبد الله بن سفيان وأبي محمد مكّي، وسائر من حقّق المتصل خطأً من المنفصل، بل هو عنده من باب أولى.

وقد غلط من نسب تسهيله إلى أبي الفتح ممن شرح «قصيدة» الشاطبي، فظنَّ أن تسهيله من (زيادات) الشاطبي على «التيسير» لا على طرق «التيسير».

فإنّ الصواب أنَّ هذا ممَّا زاده الشاطبي على «التيسير» وعلى طرق الداني؛ فإنّ الداني لم يذكر في سائر مؤلّفاته في هذا النوع سوى (التحقيق)، وأجراه مجرى سائر الهمزات المبتدآت.

---

(١) في المطبوع (جمع)، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (يجوز) بالواو بعد الجيم، وهو تحريف.

(٣) كذا في (س) بالتثنية، وفي بقية النسخ (شيخه) بالإفراد.

وقال في «جامع البيان»: وما رواه خلف وابن سعدان نصّاً عن سليم عن حمزة، وتابعهما عليه سائر الرّواة وعامّة أهل الأداء من تحقيق الهمزات المبتدآت مع السواكن وغيرها وصلاً ووقفاً فهو الصحيح المعمول[١] عليه والمأخوذ به.[٢]

قلت: والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما، وبهما قرأت وبهما آخذ، والله أعلم.

وإنْ كان الساكن حرف علّة، فلا يخلو إمّا أن يكون حرف لين، أو حرف مدّ، فإن كان حرف (لين) نحو ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] فإنه يلحق بالنوع قبله وهو الساكن الصحيح، كما تقدّم في بابي (النقل) / و(السكت)؛ فمن روى نقل ذلك عن حمزة روى هذا أيضاً من غير فرق بينهما.

وحكى ابن سوار، وأبو العلاء الهَمَذاني وغيرهما وجهين في هذا النوع، أحدهما: النقل كما ذكرنا، قالوا: والآخر: أن يقلب حرف لين من جنس ما قبلها، ويدغم الأول في الثاني، قالوا: فيصير حرف لين مشدّداً.[٣]

قلت: والصحيح الثابت رواية في هذا النوع هو (النقل) ليس إلا، وهو الذي لم أقرأ بغيره على أحد من شيوخي، ولا آخذ بسواه والله الموفق.

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى (المعوّل).

(٢) جامع البيان: ١/ ق١١١.

(٣) المستنير: ١/ ٣٨٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٥٢ مع التنبيه على أن حكاية القول الثاني وهو لأبي العلاء حرفياً.

وإن كان حرف مدّ فلا يخلو من أن يكون ألفاً أو غيرها، فإن كان ألفاً نحو ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] ﴿لَنَآ أَلَّا﴾ [إبراهيم: ١٢] ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى﴾ [فصلت: ١١] فإنّ بعض من سهّل[1] الهمز بعد الساكن الصحيح بالنقل، سهّل الهمزة في هذا النوع (بين بين)، وهو مذهب أبي طاهر بن أبي[2] هاشم، وأبي بكر بن مقسم، وأبي بكر بن مهران، وأبي العبّاس المطّوّعي، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه مكّي، وغيرهم[3] وعليه أكثر العراقيين، وهو المعروف من مذهبهم، وبه قرأنا من طريقهم، وهو مقتضى ما في «كفاية» أبي العزّ، ولم يذكر الحافظ أبو العلاء غيره، وبه قرأ صاحب «المبهج» على شيخه الشريف عن الكارزيني عن المطوعي.

قال الأستاذ أبو الفتح بن شيطا: والتي تقع أوّلاً تخفّف أيضاً؛ لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسط، وهذا هو القياس الصحيح، قال: وبه قرأت.[4]

قال ابن مهران: وعلى هذا، يعني تسهيل المبتدأة حال وصلها بالكلمة قبلها، يدلّ كلام المتقدمين، وبه كان يأخذ أبو بكر بن مقسم، ويقول بتركها كيف ما وجد السبيل إليها، إلا إذا ابتدأ بها فإنه لا بدّ له منها ولا يجد السبيل إلى تركها. انتهى.

---

(١) في المطبوع: (سهل هذا)؛ إذ لا وجه لـ (هذا) كما يتضح من السياق.

(٢) (أبي) سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع (وغيره) بالإفراد، وهو تحريف.

(٤) هذا النص نقله ابن سوار في المستنير: ١/ ٣٨٣.

وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى التحقيق في هذا النوع، وفي كلّ ما وقع الهمز فيه محرّكاً منفصلاً سواء كان قبله ساكن أو متحرك، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه وهو الأصحّ رواية، وبه قرأ أبو طاهر بن سوار على غير[1] ابن شيطا، وكذلك قرأ صاحب «المبهج» على شيخه الشريف العباسي عن الكارزيني عن أبي بكر الشذائي.

وروى أبو إسحاق الطبري بإسناده عن جميع من عدّه من أصحاب حمزة الهمزَ في الوقف إذا كانت الهمزة / في أوّل الكلمة، وكذا روى الداني عن جميع شيوخه من جميع طرقه.

فإن كان غير ألف، فإمّا أن يكون ياء أو واواً؛ فإنَّ من سهَّل القسم قبلها مع الألف أجرى التسهيل معها بالنقل والإدغام مطلقاً؛ سواء كانت الياء والواو في ذلك من نفس الكلمة، نحو: ﴿تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ﴾ [هود: ٣١] و ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] و ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى﴾ [يوسف: ١٠٨] ضميراً أو زائداً، نحو: ﴿لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا﴾ [الصافات: ٣٦] ﴿ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧] ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [الأعراف: ١٢١] ﴿نَفْسِيٓ إِنْ﴾ [يونس: ١٥].

وبمقتضى إطلاقهم يجري الوجهان في الزائد للصلة نحو ﴿بِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٠] ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٧٥] و ﴿وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٠]، والقياس يقتضي فيه الإدغام فقط والله أعلم.

---

(١) (غير) سقطت من المطبوع، مما أدى إلى عكس المراد، وانظر: المستنير: ١/ ٣٨٢.

وانفرد الحافظ أبو العلاء بإطلاق تخفيف هذا القسم مع قسم الألف قبله كتخفيفه بعد الحركة[١]، كأنّه يلغي حروف المدّ، ويقدّر أن الهمزة وقعت بعد متحرك فتخفّف بحسب ما قبلها على القياس، وذلك ليس بمعروف عند القرّاء، ولا عند أهل العربية[٢].

والذي قرأت به في وجه التسهيل هو ما قدمت لك، ولكنّي آخذ في الياء والواو بالنقل إلّا فيما كان زائداً صريحاً لمجرّد المدّ والصلة فبالإدغام، وذلك كان اختيار شيخنا أبي عبد الله بن[٣] الصائغ المصري، وكان إمام زمانه في العربيّة والقراءات، والله تعالى أعلم.

وأمّا الهمز المتوسط المتحرك المتحرك ما قبله، فهو أيضاً على قسمين: إمّا أن يكون متوسطاً بنفسه أو بغيره:

فالمتوسط بنفسه لا تخلو همزته إمّا أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، ولا تخلو الحركة قبلها من أن تكون ضمّاً أو كسراً أو فتحاً، فتحصّل من ذلك تسع صور:

الأولى: مفتوحة بعد ضمّ، نحو: ﴿ مُّؤَجَّلاً ﴾، و ﴿ يُؤَخِّرَ ﴾، و ﴿ فُؤَادُ ﴾، و ﴿ بِسُؤَالِ ﴾، و ﴿ لُؤْلُؤًا ﴾.

---

(١) غاية الاختصار: ١/ ٢٥٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٨.

(٣) (بن): سقطت من المطبوع.

الثانية: مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿مِائَةَ﴾، و﴿نَاشِئَةَ﴾، و﴿وَنُنشِئَكُمْ﴾، و﴿سِيَتَ﴾، و﴿لَيُبَطِّئَنَّ﴾، و﴿سَيِّئًا﴾[1]، و﴿خَاطِئَةٍ﴾.

الثالثة: مفتوحة بعد فتح، نحو: ﴿شَنَـَٔانُ﴾، و﴿سَأَلَهُمْ﴾، و﴿مَـَٔارِبُ﴾، و﴿مَـَٔابٍ﴾، و﴿رَأَيْتَ﴾، و﴿تَبَوَّءَا﴾، و﴿وَنَـَٔا﴾، و﴿مَلْجَـَٔا﴾، و﴿خَطَـًٔا﴾.

الرابعة: مكسورة بعد ضمّ، نحو: ﴿كَمَا سُئِلَ﴾، و﴿سُئِلُوا﴾.

الخامسة: مكسورة بعد كسر، نحو: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾، و﴿خَـٰسِئِينَ﴾، و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾.

السادسة: مكسورة بعد فتح، نحو: ﴿بِئِسَ﴾، و﴿وَتَطْمَئِنُّ﴾، و﴿جبرئيل﴾.[2]

السابعة: / مضمومة بعد ضمّ، نحو: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾، و﴿كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ﴾.

الثامنة: مضمومة بعد كسر، نحو: ﴿لِيُطْفِـُٔوا﴾، و﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، و﴿سَيِّئُهُۥ﴾.

التاسعة: مضمومة بعد فتح، نحو: ﴿لَرَءُوفٌ﴾، ﴿وَيَدْرَءُوا﴾، و﴿يَكْلَؤُكُم﴾، و﴿نَّقْرَؤُهُۥ﴾، و﴿تَؤُزُّهُمْ﴾.

فتسهّل الهمزة في الصورة الأولى؛ وهي المفتوحة بعد ضمّ، بإبدالها واواً، وفي الصورة الثانية؛ وهي المفتوحة بعد كسر بإبدالها ياء، وتسهيلها في الصور السبع الباقية (بين بين)؛ أي بين الهمزة وما منه حركتها، على أصل التسهيل.

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى (شيئا) بالشين المعجمة.

(٢) على قراءة حمزة والكسائي وخلف: جَبرئيل، بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة بعدها ياء مدية. انظر: التيسير: ٧٥، والإتحاف: ١/ ٤٠٩.

وحكى أبو العزّ في «كفايته»[١] في المفتوحة بعد فتح إبدالها ألفاً، وعزاه إلى اللّالَكيّ[٢]، والعلويّ، وابن نفيس، وغيرهم، وذكره أيضاً ابن شريح، ومكّي، وقال: إنه ليس بالمطّرد.[٣]

قلت: وهذا مخالف للقياس لا يثبت إلّا بسماع.

وحكى بعضهم تسهيل الهمزة المضمومة بعد كسر، والمكسورة بعد ضمّ، بين الهمزة وحركة ما قبلها.

والمتوسط بغيره من هذا القسم، وهو المتحرّك المتحرّك ما قبله، لا يخلو أيضاً من أن يكون متّصلاً رسماً أو منفصلاً رسماً:

فإن كان متّصلاً رسماً[٤] بحرف من حروف المعاني دخل عليه، كحروف العطف، وحروف الجر، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام وغير ذلك، وهو المعبّر عندهم بالمتوسط بزائد؛ فإنّ الهمزة تأتي فيه مفتوحة ومكسورة ومضمومة، ويأتي قبل كل من هذه الحركات الثلاث؛ كسرٌ وفتح، فيصير ستّ صور:

---

(١) لم أجده في باب (وقف حمزة) من «الكفاية» المحقّق.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى (المالكي).

(٣) عبّر مكي بقوله: «ويحسن أن تبدل منها ألفاً إذا انفتح ما قبلها، وليس بالمطرد.». التبصرة: ٣١٤.

وأمّا عبارة ابن شريح فهي: «ويجوز أن تبدلها ألفاً إذا كانت مفتوحة وقبلها فتحة.. وليس بالقياس». الكافي: ٣٠.

تنبيه: جاءت العبارة في المطبوع: (مكي وابن شريح قال) وهو تحريف؛ لأنه يوهم أن القول لابن شريح، وليس كذلك.

(٤) من (ت) فقط.

الأولى: مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿بِأَنَّهُۥ﴾، ﴿بِأَنَّهُمْ﴾، ﴿بِأَنَّكُمْ﴾، ﴿بِأَيِّ﴾، ﴿فَبِأَيِّ﴾، ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾، ﴿لِأَهَبَ﴾، ﴿لِأَنفُسِكُمْ﴾، ﴿لِآدَمَ﴾.

الثانية: مفتوحة بعد فتح، نحو: ﴿فَأَذَّنَ﴾، ﴿أَفَأَمِنَ﴾، ﴿أَفَأَمِنتُمْ﴾، ﴿كَأَنَّهُۥ﴾، ﴿كَأَنَّهُمْ﴾، ﴿كَأَنَّهُنَّ﴾، ﴿فَكَأَيِّن﴾، ﴿كَأَمْثَالِ﴾، ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾، ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ﴿سَأَصْرِفُ﴾.

الثالثة: مكسورة بعد كسر، نحو: ﴿لَبِإِمَامٍ﴾، ﴿بِإِيمَانٍ﴾، ﴿بِإِحْسَانٍ﴾، ﴿لِإِيلَافِ﴾.

الرابعة: مكسورة بعد فتح، نحو: ﴿فَإِنَّهُمْ﴾، ﴿فَإِنَّهُۥ﴾، ﴿فَإِمَّا﴾، ﴿وَإِمَّا﴾، ﴿أَءِذَا﴾، ﴿أَءِنَّا﴾.

الخامسة: مضمومة بعد كسر، نحو: ﴿لِأُولَىٰهُمْ﴾، ﴿لِأُخْرَىٰهُمْ﴾.

السادسة: مضمومة بعد فتح، نحو: ﴿وَأُوحِيَ﴾، ﴿وَأُوتِينَا﴾، ﴿وَأُوتِيتَ﴾، ﴿أَءُلْقِيَ﴾ [القمر: ٢٥]، ﴿فَأُوَارِيَ﴾.

فتسهيل هذا القسم كالقسم قبله؛ يبدل في الصورة الأولى، وهي المفتوحة بعد الكسر، ياءً، ويسهّل / (بين بين) في الصور الخمس الباقية، إلَّا أنه اختلف عن حمزة في تسهيله، كالاختلاف في تسهيل المتوسط بغيره من المتحرك بعد الساكن، مما اتصل رسماً، نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١] و ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] فسهّله الجمهور كما تقدم، وحقّقه جماعة كثيرون.

وإن كان المتوسط بغيره منفصلاً رسماً؛ فإنه يأتي أيضاً[١] مفتوحاً، ومكسوراً، ومضموماً، وبحسب اتصاله بما قبله يأتي بعد ضمّ *، وكسر، وفتح، فيصير منه كالمتوسط بنفسه تسع صور:

الأولى: مفتوحة بعد ضمّ*[٢]، نحو: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا﴾ [يوسف: ٤٦]، ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ [البقرة: ١٣].

الثانية: مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ﴾ [مريم: ٥٨]، ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ﴾ [البقرة: ٦٧][٣]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ﴾ [النساء: ٥١].

الثالثة: مفتوحة بعد فتح، نحو: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿إِنَّ أَبَانَا﴾ [يوسف: ٨]، ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤][٤]، ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤].

الرابعة: مكسورة بعد ضمّ، نحو: ﴿يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، ﴿ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ﴾ [الأحزاب: ٤٥]، ﴿مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿نَشَآءُ إِلَىٰٓ﴾ [الحج: ٥].

الخامسة: مكسورة بعد كسر، نحو: ﴿مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ [النور: ٣٣]، ﴿يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١].

---

(١) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٢) ما بين النجمتين سقط من: (ك).

(٣) جاءت في المطبوع ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الأعراف: ١٣٩] وهو خطأ.

(٤) في (س): «قال إبراهيم» وهو خطأ.

السادسة: مكسورة بعد فتح، نحو: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ﴿قَالَ إِنِّي﴾ [البقرة: ٣٠] ﴿قَالَ[1] إِنَّهُ﴾ [البقرة: ٦٨] ﴿تَفِيءَ إِلَىٰ﴾ [الحجرات: ٩].

السابعة: مضمومة بعد ضمّ، نحو: ﴿الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾ [التكوير: ١٣]، ﴿كُلُّ أُولَٰئِكَ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿أَوْلِيَاءُ أُولَٰئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

الثامنة: مضمومة بعد كسر، نحو: ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٨٤] ﴿فِي الْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨] ﴿فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ﴿عَلَيْهِ أُمَّةً﴾ [القصص: ٢٣].

التاسعة: مضمومة بعد فتح، نحو: ﴿كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠] ﴿هُنَّ أُمُّ﴾ [آل عمران: ٧] ﴿مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤] ﴿جَاءَ أُمَّةً﴾ [المؤمنون: ٤٤].

فسهَّل أيضاً هذا القسم مَن سهّل الهمز المتوسط المنفصل الواقع بعد حروف المدّ من العراقيين، وتسهيله كتسهيل المتوسط بنفسه من المتحرك بعد المتحرك؛ تُبدل المفتوحة منه بعد الضمّ واواً، وبعد الكسر ياء، وتسهّل (بين بين) في الصور[2] السبع الباقية سواء.

---

(١) (قال) سقطت من المطبوع.

(٢) تصحفت في المطبوع بالسين المهملة.

فهذا جميع أقسام الهمز، ساكنه[١]، ومتحركه، ومتوسطه، ومتطرفه، وأنـواع تسهيله القياسيّ الذي اتفق عليه جمهور أئمة النحويّين والقراء.

وقد انفرد بعض النحّاة بنوع من التخفيف، وافقهـم عليـه بعـض القـرّاء، وخالفهم آخرون * وكذلك انفرد بعض القرّاء بنوع من التخفيف، وافقهم عليه بعض النحاة وخالفهم آخرون *[٢]، وشذَّ بعـض مـن / الفـريقين بـشيء مـن التخفيف لم يوافق عليه، وسنذكر ذلك كلّه مستوفى مبيّناً للصواب بحـول[٣] الله وقوّته. ١

فمن القسم الأول: وهو الذي ذكـره بعـض النحـاة، إجـراءُ اليـاء والـواو الأصليين مجرى الزائدتين، فأبدلوا الهمزة بعدهما من جنسهما، وأدغموهمـا[٤] في المبدلة، من قسمي المتطرف والمتوسط المتصل، حكى سماع ذلـك مـن العـرب، يونس والكسائيّ، وحكاه أيضاً سيبويه لكنّه لم يَقسه فخصّه بالسماع، ولم يجعلـه مطّرداً[٥].

ووافق على الإبـدال والإدغـام في ذلـك جماعـة مـن القـراء، وجـاء أيـضاً منصوصاً عن حمزة، وبه قـرأ الـداني عـلى شـيخه أبي الفـتح فـارس، وذكـره في «التيسير» وغيره، وذكره أيضاً أبو محمد في «التبصرة» وأبو عبد الله بن شريح في

(١) كذا وما يليها بالهاء، وتصحفت في المطبوع بالتاء.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٣) تحرفت في المطبوع إلى (بحمد).

(٤) في المطبوع (أدغموها) بالإفراد، وهو خطأ.

(٥) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٨، جامع البيان: ١/ ق١٠٧.

«الكافي»، وأبو القاسم الشاطبيّ وغيرهم، وخَصَّه أبو علِيّ بن بليمة ﴿بِشَيْءٍ﴾ و ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ و ﴿مَوْبِلًا﴾ فقط، فلم يجعله مطّرداً.

ولم يذكر أكثر الأئمة من القرّاء والنّحاة سوى (النقل) كأبي الحسن بن غلبون، وأبيه أبي الطيب، وأبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي الطاهر صاحب «العنوان»، وشيخه عبد الجبار الطّرسوسي، وأبي القاسم ابن الفحام، والجمهورُ، وهو اختيار ابن مجاهد وغيره، وهو القياس المطّرد إجماعاً.

وانفرد الحافظ أبو العلاء فخصّ جواز الإدغام من ذلك بحرف (اللين) ولم يجزه بحرف المدّ(١)، وكأنّه لاحظ كونه حرف مدّ؛ وحرفُ المد لا يجوز إدغامه، وهذا لا يخلّصه فيما إذا كان حرف المدّ زائداً؛ فإنه يجب إدغامه قولاً واحداً، نحو: ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ ﴿قُرُوٓءٍ﴾.

والجواب عن ذلك أن الإدغام فيه تقديريّ، فإنّا لما لفظنا بياء مشدّدة، وواوٍ مشدّدة؛ تخفيفاً للهمز، قدّرنا إبدال الهمزة بعد حرف المدّ وإدغام حرف المد في الهمز.

ونظير هذا إدغام أبي عمرو ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١] ﴿هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فإنّ النطق فيه بياء وواو مشددتين، وكوننا سكّنا الياء والواو حتى صارا حرفي مدّ ثمّ أدغمناهما فيما بعدهما تقديري والله أعلم.

---

(١) غاية الاختصار: ١/ ٢٥٢.

وذكر بعض النحّاة الإبدال والإدغام في المنفصل نحو ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٣٥] ﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [سبأ: ٥٢] وحكاه أبو عمر[١] في «الفَرْخ»[٢] عن بعض العرب ووافق/ على جواز ذلك من القرّاء أبو طاهر بن سوار، وأبو الفتح ابن شيطا، وأجاز نحاة الكوفيين أن تقع همزة (بين بين) بعد كل ساكن، كما تقع بعد المتحرك، ذكره الأستاذ أبو حيّان في «الارتشاف»، وقال: «هذا مخالف لكلام العرب» انتهى[٣].

وانفرد أبو العلاء الهَمَذاني من القرّاء بالموافقة على ذلك، فيما وقع الهمز فيه بعد حرف مدّ، سواء كان متوسطاً بنفسه، أو بغيره فأجرى الواو والياء مجرى الألف، وسوّى بين الألف وغيرها؛ من حيث اشتراكهنّ في المدّ[٤].

قلت: وذلك ضعيف جدّاً، فإنهم إنما عدلوا إلى (بين بين) بعد الألف؛ لأنه لا يمكن معها النقل ولا الإدغام، بخلاف الياء والواو، والله أعلم.

على أن الحافظ أبا عمرو الداني حكى ذلك في ﴿مَوۡئِلٗا﴾ [الكهف: ٥٨] و ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] وقال: إنه مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم[٥] وهو قريب في[٦] ﴿مَوۡئِلٗا﴾، من أجل اتّباع الرسم عند من يأخذ به، والله أعلم.

---

(١) كذا في (م) وهو الصواب، وفي بقية النسخ (عمرو) بواو، وهو خطأ، إذ المراد أبو عمر الجرمي، وتقدمت ترجمته ص: ٣٨١.

(٢) الفرخ: اسم كتاب، تقدم الكلام عنه ص: ٣٨١، وفي (ز) (الفرح) بالحاء المهملة، وفي (م) (الفرج) بالجيم، وكلاهما تصحيف.

(٣) الارتشاف: ١/ ٢٧٣، وانظر: شفاء العليل: ٣/ ١٠٨٧.

(٤) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٥٥.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٠٧-١٠٨.

(٦) في (س): «من» بدل «في».

وأجاز بعض النحاة الاستغناء عن النقل بعد الياء والواو إذا كانا حرفي مدّ، بحذف الهمزة، فيقولون في نحو: ﴿تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ﴾ [هود: ٣١] و ﴿أَدۡعُوٓاْ إِلَى﴾ [يوسف: ١٠٨] ﴿تزدري عْينكم﴾ و ﴿أدعو لَى﴾، ولم يوافق على هذا التخفيف أحد من القراء.

وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقاً، ولم يفرّقوا بين (ميم جمع) ولا غيرها، ولم يوافقهم القرّاء على ذلك، فأجازوه في غير (ميم الجمع) نحو ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] ﴿وَقُلۡ إِنِّيٓ﴾ [الحجر: ٨٩]، لا في نحو ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ [المائدة: ١٠٥] ﴿ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ﴾ [آل عمران: ٨١]، فقال الإمام أبو الحسن السخاوي: لا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا. انتهى.(١)

وهذا هو الصحيح الذي قرأنا به، وعليه العمل.

وإنما لم يجز (النقل) في ذلك؛ لأنّ ميم الجمع أصلها الضمّ، فلو حُرّكت بالنقل لتغيّرت عن حركتها الأصلية فيما مثلنا به، ولذلك آثر مَن مذهبه (النقل) صلتَها عند الهمز؛ لتعود إلى أصلها ولا تحرّك بغير حركتها، كما فعل ورش وغيره، على أنّ ابن مهران ذكر في كتابه في «وقف حمزة» فيها مذاهب:

أحدها: نقل حركة الهمزة إليها مطلقاً، فتضمّ في نحو ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨] وتفتح في نحو ﴿ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠] وتكسر في نحو ﴿إِيمَٰنُكُمۡ إِن كُنتُم﴾ [البقرة: ٩٣].

---

(١) فتح الوصيد: ١/ ق ١٠٣، وليس فيه عبارة: (عندنا).
انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٤٠٨.

الثاني: أنها تضمّ مطلقاً، ولو كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة حذراً من تحرّك / الميم بغير حركتها الأصلية[١].

قلت: وهذا لا يمكن في نحو ﴿عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا﴾ [سبأ: ٤٣] ﴿زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ [الأنفال: ٢]؛ لأن الألف والياء حينئذ لا يقعان بعد ضمّة.

الثالث: ينقل في الضمّ والكسر دون الفتح؛ لئلّا تشتبه بالتثنية[٢].

وأجاز بعض النحاة في الساكن الصحيح قبل الهمز المتطرف إبدال الهمزة بمثل حركة ما قبل ذلك الساكن حالة الوقف، وذلك نحو ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل: ٢٥] و ﴿يَنظُرُ ٱلۡمَرۡءُ﴾ [النبأ: ٤٠] و ﴿دِفۡءٞ﴾ [النحل: ٥] و ﴿جُزۡءٞ﴾ [الحجر: ٤٤] فيقولون: (هذا الخبا) و(رأيت الخبا) و(مررت بالخبا)، و(هذا الدفي) و(رأيت الدفي) و(مررت بالدفي)، و(هذا الجزو) و(رأيت الجزو) و(مررت بالجزو) على سبيل الإتْباع، وهذا مسموع مطّرد، ذكره سيبويه وغيره.[٣]

ولم يوافق على هذا أحدٌ من القراء إلّا الحافظ أبو العلاء؛ فإنه حكى وجها آخر في ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾؛ تبدل الهمزة ألفاً بعد النقل، فخصَّه بالمفتوحة.[٤]

---

(١) قال الجعبري معقباً عليه: «وهو بعيد». كنز المعاني: ٢/ ٤٧٥.

(٢) إبراز المعاني: ٢/ ٤٠٨-٤٠٩، كنز المعاني: ٢/ ٤٧٥-٤٧٦.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/ ١٧٧-١٧٩.

(٤) ما ذكره الحافظ أبو العلاء منسوبٌ قراءةً إلى ابن مسعود وعكرمة ومالك بن دينار، واستبعده لغةً أبو حاتم، وخُطِّئ في ذلك.

انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٥١، الكتاب: ٣/ ٥٤٥، إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٠٧-٢٠٨، البحر المحيط: ٧/ ٦٩.

وأجاز[١] بعضهم في نحو هذا أيضاً، النقلَ إلى الحرف فقط، فيقول: (هذا الخبُو) و(الدِّفو) و(الجزُو)، و(رأيت الخبَا) و(الدِّفَا) و(الجُزَا)، و(مررت بالخِبي) و(الدِّفِي والجُزِي)، ذكره ابن مالك في «تسهيله» مطّرداً، ولم يوافق عليه أحد من القراء.

وأجاز النّحاة في (كَمْأة) (كَمَاة)، بالنقل فقط والإبدال، وهو عند البصريّين شاذّ غير مطّرد، وحكاه سيبويه، وقال: هو قليل[٢]، وقاس عليه الكوفيّون؛ فيجيزون: «يسَالون» و«يجَارون» و«النشَاة» وحركة الساكن بالفتح في ذلك؛ هي حركة الهمزة، ثم أبدلت الهمزة ألفاً، وقيل: أبدلوا الهمزة ألفاً فلزم انفتاح ما قبلها[٣].

ولم يوافق على ذلك أحد من القرّاء إلّا أبا العلاء الهمَذاني؛ فذكره وجهاً آخر، وقد ذكره كثير منهم في ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] فقط؛ من أجل أنها كتبت بالألف كما سيأتي.

وأجاز الكوفيّون وبعض البصريّين إبدال الهمزة على حسب إبدالها في الفعل، وروى الفرّاء، وأبو زيد؛ ذلك عن العرب[٤].

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (أجاب) بالباء بدل الزاي.

(٢) المؤلف ينقل هنا بواسطة أبي حيان، لتشابه الكلام عندهما: أما عبارة سيبويه فهي: ومثله: (وهو) والله أعلم.
انظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٥، شرح الشافية: ٣/ ٤٠، الارتشاف: ١/ ٢٧٢، شفاء العليل: ٣/ ١٠٨٧.

(٣) انظر: الارتشاف: ١/ ٢٨٢.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٠-٤١، الارتشاف: ١/ ٢٧٢-٢٧٣، النكت الحسان: ١٨٧.

فمن أبدل منهم الهمزة في الفعل قال: (استهزيت)، مثل (استقضيت)، و(اتّكيت)، مثل (اكتريت)، و(أطفيت)، مثل (أوصيت)، وتقول من ذلك: (هؤلاء مستهزون)، مثل (مستقضون)، و(يستهزون)، مثل (يستقضون)، و(المتكون)، مثل (مكترون)، و(يطفون)، مثل (يوصون)، و(يَطَوْن)، مثل / (يَرَوْن)، فيبنون الكلمة على فعلها، فيجب حينئذ ضمُّ ما قبل الواو لذلك إن كان مضموماً، وليست هذه الضمّة ضمّة نقل؛ حتى يلزم من ذلك نقل حركة الهمزة إلى متحرك، كما توهّمه بعضهم.

قال الزجاج:[1] أما (مستهزون) فعلى لغة من يبدل من الهمزة ياء في الأصل، فيقول في (استهزأ): (استهزيت)، فيجب على (استهزيت) (يستهزون)[2].

وكذا القول في ﴿مستهزين﴾، و﴿خاسين﴾، و﴿خاطين﴾، وهو عندهم صحيح مطّرد، وبه قرأ أبو جعفر فيما تقدّم، ومنه قراءته، وقراءة نافع: ﴿الصَّٰبُونَ﴾ [المائدة: ٧١] و ﴿الصَّٰبِينَ﴾ [البقرة: ٦١].

وقد وافق على ذلك في الوقف عن حمزة، كثير من أهل الأداء، وجاء منصوصاً عنه، فروى محمد بن سعيد البزاز[3] عن خلّاد، عن سليم، عن حمزة: أنه كان يقف ﴿مستهزُون﴾ بغير همز، ويضمّ الزاي، وروى إسماعيل بن

---

(١) انظر ترجمته ص: ١٥٩٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٩٠.

(٣) بزاءين، أبو جعفر، مقرئ بارع، قرأ على خلف وخلاد، واختار من روايتيهما رواية يقرئ بها، روى عنه القراءة محمد بن إبراهيم السواق وغيره.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٤٤-١٤٥.

شدّاد[١]، عن شجاع، قال: كان حمزة يقف ﴿مستهزُون﴾ برفع الزاي من غير همز، وكذلك ﴿متّكون﴾، و﴿الخاطون﴾، و﴿مالون﴾، و﴿ليطفوا﴾ بغير همز في هذه الأحرف كلِّها، وبرفع الكاف والفاء والزاي والطّاء.

وقال ابن الأنباري: أخبرنا إدريس، ثنا خلف، ثنا الكسائي، قال: ومَن وقف بغير همز قال: ﴿مستهزُون﴾ [البقرة: ١٣] برفع الزاي بغير مدّ، وكذلك ﴿ليُطْفُوا﴾ [الصف: ٨] برفع الفاء[٢]، وكذا ﴿ليواطُوا﴾ [التوبة: ٣٧] برفع الطاء وكذلك ﴿وَيَسْتَنبُونَكَ﴾ [يونس: ٥٣] برفع الباء، ﴿فمالُون﴾ [الواقعة: ٥٣] برفع اللام، ونحو ذلك[٣].

قلت: وهذا نص صريح بهذا الوجه، مع صحّته في القياس والأداء.

والعجب من أبي الحسن السخاوي ومن تبعه؛ في تضعيف هذا الوجه وإخماله، وجعله من الوجوه المخملة المشار إليها بقول الشاطبي:

ومستهزءون الحذفُ فيه ونحوُه وضمٌّ وكسرٌ قَبْلَ قِيلَ وأُخْمِلا

فحَمل ألف (أخملا) على التثنية، أي أنَّ ضمَّ ما قبل الواو وكسره حالة الحذف أُخملا يعني الوجهين جميعاً، ووافقه على هذا أبو عبد الله الفاسيّ، وهو وَهْمٌ بيّن، وخطأ ظاهر؛ ولو كان كذلك لقال: قيلا وأخملا.

---

(١) قال عنه الخطيب البغدادي: «يقال إنه كان أضبط الناس لقراءة حمزة، قرأ على سُلَيم، وروى عن سفيان ابن عيينة». تاريخ بغداد: ٦/ ٢٦٣.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (الطاء).

(٣) من قوله: روى محمد بن سعيد... إلى هنا، بنصّه في جامع البيان: ١/ ق١٠٩-١١٠، إلا أنه قدم رواية محمد بن سعيد على رواية ابن الأنباري.

والصواب أن الألف من (أخملا)؛ للإطلاق، وأن هذا الوجه من أصحّ الوجوه المأخوذ بها لحمزة في الوقف، وممّن نصّ على صحته صاحب «التيسير» في كتابه «جامع البيان» وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره.

وإنّما الخاملُ الوجهُ الآخر؛ وهو حذف الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسوراً على / حاله على مراد الهمز، كما أجازه بعضهم، وحكاه خلف عن الكسائي، قال الداني: «وهذا لا عمل عليه».[1] قلت: فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإخمال، ولا يصحّ رواية ولا قياساً، والله أعلم.

وذهب بعض النحاة إلى إبدال الهمزة المضمومة بعد كسر والمكسورة بعد ضمّ، حرفاً خالصاً، فتبدل في نحو: ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ [الأعلى: ٦]، و ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]. ياء، وفي نحو: ﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨]، و ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٠] واواً، ونسب هذا على إطلاقه إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش[2] النحويّ البصريّ؛ أكبر أصحاب سيبويه، فقال الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه»: هذا مذهب الأخفش النحويّ الذي لا يجوز عنده غيره[3]، وتبعه على ذلك الشاطبي، وجمهورُ النحاة على ذلك عنه.

والذي رأيته أنا في كتاب «معاني القرآن» له، أنه لا يجيز ذلك إلّا إذا كانت الهمزة (لام) الفعل نحو: (*مررت بأكمؤك)*[4] و ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾، وأمّا إذا كانت

(١) جامع البيان: ١/ ق١١٠.
(٢) انظر: ترجمته ص: ١٤٢.
(٣) جامع البيان: ١/ ١٠٩.
(٤) ما بين النجمتين سقط من المطبوع، وجاء بدلاً منه: (نحو: سنقرئك) والمثال في معاني الأخفش: «نحو: مررت بأكمُؤٍ، ورأيت أكمؤاً».

(عين) الفعل نحو ﴿سُئِلَ﴾ أو من منفصل نحو ﴿يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٤١] فإنه يسهلها (بين بين) كمذهب سيبويه[١]، والذي يحكيه عنه القراء والنحاة إطلاق الإبدال في النوعين، وأجازه كذلك عن حمزة في الوقف أبو العزّ القلانسيّ وغيره، وهو ظاهر كلام الشاطبي.

ووافق الحافظ أبو العلاء الهَمَذاني على جواز الإبدال في المضمومة بعد كسر فقط مطلقاً؛ أي في المنفصل والمتصل، فاء الفعل ولامه، وحكى أبو العزّ ذلك في هذا النوع خاصة عن أهل واسط وبغداد، وحكى تسهيل[٢] (بين بين) عن أهل الشام ومصر والبصرة.

وحكى الأستاذ أبو حيّان النحويّ عن الأخفش الإبدال في النوعين، ثم قال: وعنه في المكسورة المضموم ما قبلها من كلمة أخرى التسهيل (بين بين)[٣]، فنصّ له على الوجهين جميعاً في المنفصل.

وذهب جمهور أئمّة القرّاء إلى إلغاء مذهب الأخفش في النوعين في الوقف لحمزة، وأخذوا بمذهب سيبويه في ذلك وهو؛ (التسهيل) بين الهمزة وحركتها، وهو مذهب أبي الطاهر صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار الطرسوسي، وأبي العباس المهدوي، وأبي طاهر بن سوار، وأبي القاسم بن الفحّام صاحب

(١) هذا الذي رآه المؤلف نقله الجرمي عن الأخفش نفسه.
انظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٤٤-٤٥، النكت الحسان: ١٨٣.
(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (وحي تشهيل).
(٣) الارتشاف: ١/ ٢٧١، وانظر شرح الشافية: ٣/ ٤٦.

«التجريد» وأبي الطيّب بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر؛ ولم يرض مذهب / الأخفش ورَدَّ عليه في كتابه «وقف حمزة».

وذهب آخرون من الأئمّة إلى ‹التفصيل›، فأخذوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم نحو: ﴿سَنُقۡرِئُكَ﴾، و ﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ وبمذهب سيبويه في نحو: ﴿سُئِلَ﴾، و ﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ ونحوه لموافقته الرسم، كما سنوضّحه من التخفيف الرسمي، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو الداني وغيره.

وذهب جماعة من النّحاة إلى جواز إبدال الهمزة المتطرفة في الوقف من جنس حركتها في الوصل؛ سواء كانت بعد متحرك أو بعد ساكن، وحكوا ذلك سماعاً عن غير الحجازيين من العرب؛ كتميم، وقيس، وهُذَيل وغيرهم، وذلك نحو: ﴿ٱلۡمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٦٠]، و ﴿ٱلنَّبَإِ﴾، و ﴿وَيَدۡرَؤُاْ﴾ [النور: ٨]، و ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾، و ﴿ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾، و ﴿يَشَآءُ﴾، و ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾ فيقولون: جاء الملَوْ، ومررت بالملِي، ورأيت الملا، وهذا نَبَوْ، وجئت بنبَي، وسمعت نبَا، وهؤلاء العلماو، ومررت بالعلماي، ورأيت العلما، وهذا الخبْو، ومررت بالخبْي، ورأيت الخبَا، وزيد يدرُو، ويفتُو، ويشاوُ، ولن يدرا ولن يفتا، ولن يشا؛ فتكون الهمزة ‹واواً› في الرفع، و‹ياء› في الجر.

وأمّا في النَّصب فيتفق هذا التخفيف مع التخفيف المتقدّم لفظاً، ويختلفان تقديراً، وكذلك يتفق هذا التخفيف مع المتقدّم حالة الرفع إذا انضم ما قبل الهمز، وحالة الجر إذا انكسر نحو: ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و ﴿مِن شَٰطِيِٕ﴾ [القصص: ٣٠] ويختلفان تقديراً؛ فعلى التخفيف الأول تخفف بحركة ما قبلها، وعلى[1] هذا التخفيف بحركة نفسها.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: (حكى).

وتظهر فائدة الخلاف في الإشارة بالرَّوم والإشمام؛ ففي تخفيفها بحركة نفسها تأتي الإشارة، وفي تخفيفها بحركة ما قبلها تمتنع، ولا يعتدّ بالألف التي قبل الهمزة؛ لأنها حاجز غير حصين، فتقدّر الهمزة معها، كأنها بعد متحرك في سائر أحكامها.

ووافق جماعة من القراء على هذا التخفيف فيما وافق رسم المصحف، فما رسم منه بالواو وقف عليه بها، أو بالياء فكذلك، أو بالألف فكذلك، وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وغيره، واختيار الحافظ أبي عمرو كما أذكره.

والقسم الثاني الذي ذكره بعض القرّاء: التخفيفُ الرسمي، ذهب إليه جماعة من أهل الأداء؛ كالحافظ أبي عمرو الداني، وشيخه أبي الفتح فارس بن / أحمد، وأبي محمد مكي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي القاسم الشاطبي، ومن تبعهم على ذلك من المتأخرين.

والمراد بالرسم: صورة ما كتب في المصاحف العثمانية، وأصلُ ذلك عندهم: أن سُلَيماً روى عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف[(١)].

ومعنى ذلك أن حمزة لا يألو[(٢)] في وقفه على الكلمة التي فيها همز اتّباع ما هو مكتوب في المصحف العثماني، المجمع على اتّباعه[(٣)].

---

(١) انظر: الإقناع: ١/ ٤٤٩.

(٢) أي: لا يدعه، ولا يزال يفعله، التاج (الو).

(٣) انظر ص: ١٥٢.

يعني: أنه إذا خفّف الهمز في الوقف فمهما كان من أنواع التخفيف موافقاً لخطّ المصحف؛ خفّفه به دون ما خالفه وإن كان أقيس، وهذا معنى قول الداني في «التيسير»: واعلم أن جميع ما يسهّله حمزة من الهمزات فإنما يراعي فيه خط المصحف دون القياس كما قدّمنا[1].

يعني بما قدَّمه قولَه قبل ذلك: فإن انضمّت؛ أي الهمزة، جعلتها[2] بين الهمزة والواو، نحو قوله: ﴿فَٱدۡرَءُواْ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، و ﴿يَـُٔوسٗا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾، و ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾، و ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾، و ﴿يَبۡنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤] وشبهه، ما لم تكن صورتها ياء نحو: ﴿أُنَبِّئُكُم﴾[3] و ﴿سَنُقۡرِئُكَ﴾ و ﴿كَانَ سَيِّئُهُۥ﴾[4] وشبهه، فإنك تبدلها ياء مضمومة اتّباعاً لمذهب حمزة في اتّباع الخط عند الوقف على الهمز، وهو قول الأخفش؛ أعني: التسهيلَ في ذلك بالبدل. انتهى[5]، وهو في غاية من الوضوح.

ومعنى قوله: ‹دون القياس›: أي المجرّد عن اتباع الرسم كما مثَّل به، وليس معناه؛ وإنْ خالف القياس، كما توهّمه بعضهم، فإن اتّباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية كما بيّنّا ونبيّن، ولا بدّ حينئذ من معرفة كتابة الهمز ليعرف ما وافق القياس في ذلك مما خالفه.

---

(١) التيسير: ٤١.

(٢) في (ت) «جعلها»، وكذلك هي في المطبوع.

(٣) في المطبوع: (قل أؤنبيكم) وهي زيادة ليست في النسخ ولا في التيسير.

(٤) من الآية (٣٨) الإسراء، وكتبت في التيسير المطبوع ﴿سيئةً﴾ وليس صواباً، مع أنها قراءة صحيحة لنافع وابن كثير وأبي عمرو.

(٥) التيسير: ٤٠-٤١.

فاعلم أن الهمزة؛ وإن كان لها مخرج يخصّها، ولفظ تتميز به، فإنه لم يكن لها صورة تمتاز بها[1] كسائر الحروف.

ولتصرّفهم فيها بالتخفيف إبدالاً، ونقلاً، وإدغاماً، و(بين بين)، كُتبت بحسب ما تخفَّف به، فإن كان تخفيفها ألفاً أو كالألف، كتبت ألفاً، وإن كان ياء أو كالياء، كتبت ياء، وإن كان واواً أو كالواو، كتبت واواً، وإن كان حذفاً بنقل أو إدغام أو غيره حُذِفَتْ ما لم تكن أوّلاً، فإن كانت أوّلاً كتبت ألفاً أبداً؛ إشعاراً بحالة الابتداء إذ[2] كانت فيه، لا يجوز تخفيفها بوجه، هذا هو الأصل والقياس في العربيّة ورسم المصاحف، / وربّما خرجت مواضع عن القياس المطّرد لمعنى.

فممَّا خرج من الهمز الساكن اللازم في المكسور ما قبله ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤]، حذفت صورة همزتها وكتبت بياء واحدة، قيل: اكتفاء بالكسرة، والصواب: أن ذلك كراهة اجتماع المثلين؛ لأنها لو صُوِّرت لكانت ياء، فحذفت لذلك كما حذفت من ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿يُحْيِ﴾ [البقرة: ٧٣] ونحو ذلك لاجتماع المثلين[3].

وكتب: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠] و ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦] في بعض المصاحف صورة الهمزة فيهما[4] ألفاً، من أجل اجتماع المثلين، إذ لو حذفت لحصل الإجحاف من أجل[5] أنَّ الياء قبلها مشدّدة، نصَّ على تصويرها ألفاً فيهما

---

(١) (بها) سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: (إذا)، وهو تحريف.

(٣) انظر: المحكم: ١٦٧، المقنع: ٥٦.

(٤) في المطبوع: (فيها).

(٥) في المطبوع: (فيهما) وهي زيادة ليست في النسخ.

وفي ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ و ﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣] الغازي بن قيس[١] في «هجاء السُّنَّة» له[٢].

وقد أنكر الحافظ أبو عمرو الداني كتابة ذلك بألف، وقال: «إنه خلاف الإجماع».[٣]

وقال السخاويّ: «إن ذلك لم يَقُلْه أبو عمرو عن يقين، بل عن غلبة ظَنّ وعدم اطّلاع»، ثمّ قال: «وقد رأيت هذه المواضع في المصحف الشامي كما ذكره الغازي بن قيس».[٤]

قلت: وكذلك رأيتها أنا فيه، وقد نصَّ الشاطبي وغيره على رسم ﴿وَهَيِّئْ﴾ و ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ بياءين، والله أعلم.

وفي المضموم ما قبله ﴿وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] حذفت صورة الهمزة كذلك؛ لأنّها لو صوّرت لكانت واواً؛ فيجتمع المثلان أيضاً، كما حذفت في ﴿دَاوُۥدُ﴾ و ﴿وُۥرِىَ﴾[٥] و ﴿يَسْتَوُۥنَ﴾ لذلك.

وكذلك حذفت في ﴿رُءْيَاكَ﴾ و ﴿رُءْيَىَ﴾ في جميع القرآن، فلم يكتب لها

---

(١) انظر ترجمته ص: ٣٣٨.

(٢) قال الشاطبي:

هيّء يهيّء مع السيّء بها ألف   في يائه رسم الغازي وقد نكرا

العقيلة: ٣٥.

(٣) المقنع: ٥٧، وانظر: دليل الحيران: ٢٤١.

(٤) الوسيلة: ٣٩٠.

(٥) في المطبوع: (وروي)، وهو تصحيف.

أيضاً صورة؛ لأنها لو صوّرت في ذلك لكانت واواً والواو في الخطّ القديم الذي كتبت به المصاحف العثمانية قريبة الشكل بالراء، فحذفت لذلك، ويحتمل أن تكون كتبت على قراءة الإدغام، أو لتشمل القراءتين تحقيقاً وتقديراً، وهو الأحسن.

وفي المفتوح ما قبلها ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ﴾ [البقرة: ٧٢] حذفت صورة الهمزة منه، ولو صورت لكانت ألفاً، وكذلك حذفت الألف التي قبلها بعد الدال[١].

وإنّما حذفا اختصاراً وتخفيفاً، أو أنهما لو كتبا لاجتمعت الأمثال؛ فإن الألف التي بعد الفاء ثابتة بغير خلاف، تنبيهاً عليها لأنها ساقطة في اللفظ، بخلاف الآخرتين، فإنهما وإن حذفتا خطّاً، فإن موضعهما معلوم، إذ لا يمكن النطق بالكلمة / إلّا بهما[٢].

وقال بعض أئمتنا: في حذفهما تنبيه على أن اتباع الخط ليس بواجب، ليقرأ القارئ بالإثبات في موضع الحذف، وبالحذف في موضع الإثبات إذا كان ذلك من وجوه القراءات.[٣]

وكذلك حذفت صورة الهمزة من ﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ [قٓ: ٣٠] في أكثر المصاحف تخفيفاً[٤].

---

(١) انظر المقنع: ٣٤.

(٢) انظر: مختصر التنزيل: ١/ ١٦٣.

(٣) قوله: (بعض أئمتنا) هو السخاوي، وهذا نص كلامه في الوسيلة: ١٩٣.

(٤) انظر: المقنع: ٣٤.

وكذلك ﴿ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ ﴾ و ﴿ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ﴾ فيما ذكره أبو داود في «التنزيـل»[(١)]، وكذلك ﴿يَسۡتَـٔۡخِرُونَ ﴾ يـونس [٤٩] في الغيبـة والخطـاب[(٢)]، واسـتثنى بعـضهم حرف الأعراف [٣٤].

وممّا خرج من الهمز المتحرك بعد سـاكن غـير الألـف ﴿ ٱلنَّشۡأَةَ ﴾ في الثلاثـة المواضع [العنكبـوت: ٢٠، الـنجم: ٤٧، الواقعـة: ٦٢] و ﴿يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ ﴾ في الأحـزاب [٢٠] و ﴿مَوۡئِلٗا ﴾ في الكهـف [٥٨]، ﴿ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ في الـرُّوم [١٠] و ﴿أَن تَبُوٓأَ ﴾ في المائدة [٢٩] و ﴿لِيَسُـࣳٔوا۟ ﴾ في سبحان [٧]، فصوّرت الهمـزة[(٣)] في هـذه الأحـرف الخمسة وكان قياسها الحذف وأن لا تصور؛ لأن قياس تخفيفها النقـل، ويلحـق بها ﴿ هُزْؤاً ﴾ [البقرة: ٦٧] على قراءة حمزة وخلف، و ﴿ كُفْؤاً ﴾ [الإخلاص: ٤] عـلى قراءتهما وقراءة يعقوب.

فـ ﴿ ٱلنَّشۡأَةَ ﴾ كتبت بألف بعد الشين بلا خلاف لاحتمال القراءتين؛ فهـي في قراءة أبي عمرو ومن معه ممن مدَّ؛ صورةُ المدّة، وفي قراءة حمـزة ومـن معـه ممـن سكَّن (الشين) صورةُ الهمزة[(٤)]

و ﴿يَسۡـَٔلُونَ ﴾ [الأحزاب: ٢٠] اختلفت المصاحف في كتابتها ففي بعضها بألف بعد السين، وفي بعضها بالحذف، فما كتبت فيـه بـألف فهـي كـ ﴿ ٱلنَّشۡأَةَ ﴾؛

---

(١) انظر: مختصر التنزيل: ٣/ ٩٦٤-٩٦٥.

(٢) جاء الخطاب في هذه الكلمة في موضع واحد، وهو ﴿ تَسۡتَـٔۡخِرُونَ ﴾ في سبأ [٣٠].

(٣) في (س): الهمزة ألفا، وهو تحريف إذ المـراد هـو الإخبـار عـن تـصويرها وعدمـه، لا كيفيـة تـصويرها، والله أعلم.

(٤) انظر: المقنع: ٤٩.

لاحتمال القراءتين؛ فإنه قرأها بتشديد السين والمدّ يعقوبُ من رواية رويس، وهي قراءة الحسن البصري، وعاصم الجحدري، وأبي إسحاق السَّبيعي، وما كتبت فيه بالحذف فإنها على قراءة الجماعة الباقين[١].

و ﴿مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] أجمع المصاحف على تصوير الهمزة فيه ياء؛ وذلك من أجل مناسبة رؤوس الآي قبلُ وبعدُ نحو ﴿مَّوْعِدًا﴾ و ﴿مَصْرِفًا﴾ و ﴿مَّوْبِقًا﴾، ومحافظة على لفظها.

و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] صورت الهمزة فيها ألفاً بعد الواو، وبعدها ياءٌ هي ألف التأنيث، على مراد الإمالة، ولما صورت ألف التأنيث لذلك ياء صورت الهمزة قبلها ألفاً إشعاراً بأنها تابعة لألف التأنيث في الإمالة[٢].

و ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩] صورت الهمزة فيه ألفاً، ولم تصوّر همزة متطرفة بغير خلاف بعد ساكن في غير هذا الموضع[٣].

و ﴿لِيَسُوٓءُ﴾ [الإسراء: ٧] مثلها في قراءة حمزة ومن معه، وأمّا على / قراءة نافع ومن معه فإنّ الألف فيها زائدة، لوقوعها بعد واو الجمع، كما هي في ﴿قَالُوٓاْ﴾ [البقرة: ١١] وشبهه، وحذف إحدى الواوين تخفيفاً لاجتماع المثلين على القاعدة

و ﴿هُزُوًا﴾ و ﴿كُفُوًا﴾ فكتبتا على الأصل، بضمّ العين[٤] فصوّرت على القياس، ولم تكتب على قراءة من سكّن تخفيفاً.

---

(١) انظر: المقنع: ١٠٠-١٠١.
(٢) انظر: المقنع: ٣٣.
(٣) انظر: المقنع: ٤٩.
(٤) أي الزاي من الأولى والفاء من الثانية، وهما على وزن فُعُل.

على أن هذه الكلمات السبع لم تصوّر الهمزة فيها صريحاً إلا في ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] قطعاً، وفي ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِى﴾ [المائدة: ٢٩] في أقوى الاحتمالين.

وذكر الحافظ أبو عمرو الداني ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾ في القصص [٧٦] مما صوّرت الهمزة فيه ألفاً؛ مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، وتبعه على ذلك الشاطبي، فجعلها أيضاً مما خرج عن القياس.(١)

وليس كذلك؛ فإنّ الهمزة من ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ مضمومة، فلو صوّرت لكانت واواً كما صوِّرت المكسورة في ﴿مَوْبِلًا﴾ ياء، وكالمفتوحة في ﴿تَبُوٓأَ﴾ و ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾.

والصواب أنَّ صورة الهمزة منها محذوف على القياس، وهذه الألف وقعت زائدة كما كتبت في ﴿يَعۡبَؤُاْ﴾ [الفرقان: ٧٧] و ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] و ﴿وَلُؤۡلُؤٗا﴾ [الحج: ٢٣] و ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦]، تشبيهاً بما زيد بعد واو الجمع، وهذا محتمل أيضاً في ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِى﴾ والله أعلم.

وذكر بعضهم في هذا الباب ﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ﴾ [يوسف: ٨٧] و ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣١] وليس كذلك، فإنّ الألف في هذه المواضع الثلاثة لا تعلّق لها بالهمز، بل تحتمل أمرين: إمّا أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير، وأبي جعفر؛ من روايتي البزي وابن وردان، كما تقدّم في باب (الهمز المفرد)، والأمر الثاني: أنه قصد بزيادتها أن يفرّق بين هذه الكلمات وبين

---

(١) المقنع: ٤٩، وقال في العقيلة: .... تنوأ بها قد صوّرت إلفا.... ص: ٣٣٣.

﴿يَيْـَٔسِ﴾ و ﴿يَاْيْـَٔسُواْ﴾ [الممتحنة: ١٣]؛ فإنها لو رسمت بغير زيادة لاشتبهت بذلك، ففرق بين ذلك بألف كما فرق بزيادة الألف في ﴿مِائَةَ﴾ للفرق بينه وبين ﴿مِنْهُ﴾؛ ولتحتمل القراءتين أيضاً.

وكذلك زيادة الألف في: ﴿لِشَاْىْءٍ﴾ في الكهف [٢٣] أو فيها وفي غيرها، وفي ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩] لا مدخل لها هنا، والله تعالى أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] فرسمت بواو واحدة لاجتماع المثلين، وحذفت صورة الهمزة فيها على القياس وكذلك في ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤].

والعجب من الشاطبي كيف ذكر ﴿مَسْـُٔولًا﴾ مما حذفت منه إحدى الواوين.

وكذلك حذف ألف ﴿قُرْءَٰنًا﴾ في أَوّلي[1] يوسف [٢] والزخرف [٣] بعد الهمزة كما كتب في بعض المصاحف، فما حذف اختصاراً للعلم به فليس من/ هذا الباب، وكذلك حذف في بعضها من ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾ في سبحان [١٠٦] و ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ في الزمر [٢٨] فكتب: ﴿قُرْءَٰنًا﴾ كحذف غير ذلك من الألفات للتخفيف.

وخرج من الهمز المتحرك بعد الألف من المتوسط أصل مطّرد، وكلمات مخصوصة، فالأصل المطّرد ما اجتمع فيه مثلان فأكثر وذلك في:

---

(١) في المطبوع: «أول»، وضبط الكلمة انفردت به (ك).

المفتوحةِ مطلقاً، نحو: ﴿نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ﴾ [آل عمران:٦١]، ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤]، ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤]، و ﴿دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]، و ﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧، ١١٨] و ﴿خِطْـًٔا﴾ [الإسراء: ٣١].

وفي المضمومةِ إذا وقع بعد الهمزة واو، نحو: ﴿جَآءُوكُم﴾ [الأحزاب: ١٠] و ﴿يُرَآءُونَ﴾ [النساء: ١٤٢]. وفي المكسورة إذا وقع بعدها ياء، نحو: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥]، و ﴿شُرَكَآءِىَ﴾ [القصص: ٦٢] و ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ [الأحزاب: ٤] في قراءة حمزة كما تقدم، فلم يكتب للهمز في ذلك صورة، لئلّا يجمع بين صورتين.

والكلمات المخصوصة: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ في البقرة [٢٥٧]، و﴿أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ في الأنعام [١٢٨] وفيها [١٢١] ﴿لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ وفي الأحزاب [٦] ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم﴾ وفي فُصّلت [٣١] ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾ فكتب في أكثر مصاحف أهل العراق محذوف الصورة، وفي سائر المصاحف ثابتاً.

وحكى ابن المنادي[١] وغيره أن في بعض المصاحف ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ في الأنفال [٣٤] محذوف أيضاً.

وأجمع المصاحف على حذف ألف البِنْية[٢] قبل الهمز في ذلك كلّه ونحوه، والله أعلم.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: «ابن المبارك».

(٢) يقصد ألف البناء، وهي ألف «تفاعل»، انظر: المحكم: ١٥٧.

وإنّما حذفت صورة الهمز من ذلك؛ لأنه لـمّا حذفت الألف من المخفوض، اجتمع الصورتان، فحذفت صورة الهمز لذلك، وحُمِل المرفوع عليه، وفي ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾؛ ليناسب ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤]، والله تعالى أعلم.

واختلف أيضاً في ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ الثلاثة الأحرف من يوسف [٧٤، ٧٥]، فحكى حذف صورة الهمزة فيها الغازي بن قيس في كتابه «هجاء السنة»، ورواه الداني في «مقنعه» عن نافع[١].

ووجهُ ذلك قُربُ شَبَه الواو من صورة الزاي في الخط القديم، كما فعلوا في ﴿ٱلرُّءۡيَآ﴾ [الصافات: ١٠٥] فحذفوا صورة الهمزة لشبه الواو بالراء، والله أعلم.

وأجمعوا على رسم ﴿تَرَٰٓءَا﴾ من قوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ﴾ في الشعراء [٦١] بألف واحدة، واختلف علماؤنا في الألف الثابتة والمحذوفة، هل الأولى أو الثانية؟

فذهب الداني إلى أن المحذوفة / هي الأولى، وأن الثانية هي الثابتة[٢] ١
وَوُجِّه[٣] بثلاثة أوجه:

---

(١) رواه عن ابن غلبون بسنده إلى نافع قال: «﴿قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾ [يوسف: ٧٤] ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ... فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ [يوسف: ٧٥] كلهن فيه واو، يعني في الرسم. ثم قال الداني: وهذا الإسناد الصحيح.. المقنع: ٣٧-٣٨.

(٢) عبارة الداني: «يجوز أن تكون الأولى وأن تكون الثانية وهو أقيس عندي.» المقنع: ٢٤-٢٥.

(٣) في (س): «ووجهه».

أحدها: أن الأولى زائدة، والثانية أصلية، والزائد أولى بالحذف، والأصليّ أولى بالثبوت.

والثاني: أنهما ساكنان وقياسه تغيير الأولى.

والثالث: أن الثانية قد أُعلِّت بالقلب، فلا تعلُّ ثانياً بالحذف، لئلّا يجتمع عليها إعلالان.

وذهب غيره إلى أن الثابتة هي الأولى، وأن الثانية هي المحذوفة، واستدلوا بخمسة أوجه:

أحدها: أن الأولى تدلُّ على معنى[١]، وليست الثانية كذلك، فحذفُها أولى.

والثاني: أن الثانية طرف، والطرف أولى بالحذف.

والثالث: أن الثانية حذفت في الوصل لفظاً، فناسب أن تحذف خَطّاً.

والرابع: أن حذف إحدى الألفين إنما سببه كراهة اجتماع المثلين، والاجتماع إنما يتحقق بالثانية، فكان حذفها أولى.

والخامس: أن الثانية لو ثبتت لرسمت ياء، لأنها قياسها؛ لكونها منقلبة عن ياء.

وأجابوا عن الأول: بأن **الزائد** إنما يكون أولى بالحذف من الأصليّ، إذا كانت **الزيادة** لمجرّد التوسع، وأما إذا كانت للأبنية فلا.

---

(١) هذا المعنى هو بناء (تفاعل) الذي يدل -إذا تقدم- على الاثنين والجماعة، أي على المشاركة. انظر: المحكم: ١٥٨-١٥٩.

وعن الثاني: بأنّا لم نحذف لالتقاء الساكنين؛ بل للمثلين، وأيضاً فقد غُيِّر الثاني لالتقاء الساكنين كثيراً.

وعن الثالث: بأن محلّ القلب اللّفظ، ومحلّ الحذف الخطّ، فلم يتعدّد الإعلال في واحد منهما.

وخرج من المتطرف بعد الألف كلمات وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة، فالمضمومة منها ثمان كلمات كتبت الهمزة فيها (واواً) بلا خلاف وهي:

﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ في الأنعام [٩٤] ﴿أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ وفي الشورى [٢١] ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ و﴿نَشَٰٓؤُاْ﴾[١] في هود [٨٧] ﴿أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ و﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾[٢] في إبراهيم [٢١] ﴿فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ و﴿شُفَعَٰٓؤُاْ﴾[٣] في الرُّوم [١٣] ﴿مِّن شُرَكَآئِهِمْ شُفَعَٰٓؤُاْ﴾ و﴿دُعَٰٓؤُاْ﴾[٤] في غافر [٥٠] ﴿وَمَا دُعَٰٓؤُاْ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ و﴿ٱلْبَلَٰٓؤُاْ﴾[٥] في الصافات [١٠٦] ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُاْ ٱلْمُبِينُ﴾ وفي الدخان [٣٣] ﴿بَلَٰٓؤٌاْ مُّبِينٌ﴾ و﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾[٦] في الممتحنة [٤] ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ﴾

(١) انظر: المقنع: ٦٤.
(٢) انظر: المقنع: ٦٤.
(٣) انظر: المقنع: ٦٤.
(٤) انظر: المقنع: ٦٤.
(٥) انظر: المقنع: ٦٤.
(٦) انظر: المقنع: ٦٥.

و ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾[1] في الأوَّلَيْنِ من المائدة [٢٩] ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ و [٣٣] ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ﴾ وفي الشورى [٤٠] ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ﴾ وفي الحشر [١٧] ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

واختلف في أربع، وهي: ﴿جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ في الزمر [٣٤] و ﴿جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾ في طه [٧٦] و ﴿جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ في الكهف [٨٨] وفي ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ في الشعراء [١٩٧] / و ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ في فاطر [٢٨]، وفي ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ﴾[2] في الأنعام [٥] والشعراء [٦].

فما كتب من هذه الألفاظ بالواو، فإن الألف قبله تحذف اختصاراً، وتلحق بعد الواو منه ألف، تشبيهاً بواو ﴿يَدْعُواْ﴾ [الحج: ١٢] و ﴿قَالُوٓاْ﴾ [البقرة: ١١]، وما لا يكتب فيه صورة الهمزة، فإن الألف فيه تثبت لوقوعها طرفاً.

والمكسورة صوّرت الهمزة فيه ياء في أربع كلمات بغير خلاف، وهي: ﴿مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِىٓ﴾ في يونس [١٥] ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ في النحل [٩٠] ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ﴾ في طه [١٣٠] و ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ في الشورى [٥١]، والألف قبلها ثابتة فيها، ولكن حذفت في بعض المصاحف من: ﴿تِلْقَآيِٕ نَفْسِىٓ﴾، ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾.

قال السخاوي: وقد رأيت في المصحف الشامي الألف محذوفة من ﴿تِلْقَآيِٕ

(١) انظر: المقنع: ٦٣.

(٢) المقنع: ٦٤-٦٥.

نَفۡسِيٓ﴾[١]، ومن ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ كما كتبت ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ بغير ألـف، وثابتـة في ﴿ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ﴾ و ﴿وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾[٢] انتهى.

واختلـف في ﴿بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمۡ﴾ ﴿وَلِقَآيِٕ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ الحـرفين في الـرُّوم [٨، ١٦]، فنصَّ الغازي بن قيس على إثبات الياء فيهما.

وقال الداني: «ومـصاحف أهـل المدينـة عـلى مـا رواه الغـازي بـن قـيس بالياء[٣]».

وقال السخاوي: «وقد رأيت الحـرف الأوّل ﴿بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمۡ﴾ مـن غـير يـاء، ورأيت الحرف الثاني ﴿وَلِقَآيِٕ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ بالياء[٤]».

وأمّا ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ فإنها كتبت في السور الثلاث [الأحزاب: ٤، المجادلة: ٢، الطلاق: ٤] ﴿إِلَىٰ﴾ على صورة (إلى) الجارّة؛ لتحتملها القراءات الأربع؛ فالألف حذفت اختصاراً، كما حذفت ﴿مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓ﴾، وبقيت صورة الهمزة عند من حذف الياء وحقّق الهمزة، أو سهّلها (بين بين)، وصورة الياء عند من أبدلها ياءً ساكنة، وأمّا عنـد[٥] حمزة، ومن معه[٦] ممّن أثبت الهمزة والياء جميعاً فحذفت إحدى الياءين لاجتماع الصورتين، والظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، والثابت هو الياء، والله أعلم.

---

(١) كذا كتبت في (س).

(٢) الوسيلة: ٣٩٥.

(٣) المقنع: ٥٤.

(٤) الوسيلة: ٣٩٥-٣٩٦.

(٥) في المطبوع: (عند وقف) وهي زيادة خطأ.

(٦) في (س) «تبعه».

وخرج من الهمز المتحرك المتطرّف المتحرك ما قبله بالفتح كلمات، وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة:

فالمضمومةُ عشرة؛ كتبت الهمزة فيه واواً، وهي: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ في يوسف [٨٥] ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ في النحل [٤٨]، و ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ و ﴿لَا تَظۡمَؤُاْ﴾ كلاهما في طه [١٨، ١١٩] ﴿وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا﴾ في النور [٨] و ﴿يَعۡبَؤُاْ﴾ في الفرقان [٧٧] و ﴿ٱلۡمَلَؤُاْ﴾ في أول المؤمنين [٢٤]، وهو: ﴿فَقَالَ / ٱلۡمَلَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ﴾ في قصة نوح، وفي ١
المواضع الثلاثة في النمل وهي: ﴿ٱلۡمَلَؤُاْ إِنِّيٓ﴾ [٢٩] و ﴿ٱلۡمَلَؤُاْ أَفۡتُونِي﴾[1] [٣٢] و ﴿ٱلۡمَلَؤُاْ أَيُّكُمۡ﴾ [٣٨]، و ﴿يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ﴾ في الزخرف [١٨] و ﴿نَبَؤُاْ﴾ في غير حرف (براءة) وهو في إبراهيم [٩] ﴿نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ﴾ وكذلك في التغابن [٥] و ﴿نَبَؤٌاْ عَظِيمٌ﴾ في صَ [٦٧] و ﴿نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ﴾ فيها [٢١]، إلا أنه في بعض المصاحف كتب بغير واو، و ﴿يُنَبَّؤُاْ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ في القيامة [١٣] على اختلاف فيه، وزيدت الألف بعد الواو في هذه المواضع تشبيهاً بالألف الواقعة بعد واو الضمير.

والمكسورة موضع واحد صُوِّرت الهمزة فيه ياء وهي: ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ في الأنعام [٣٤] إلّا أن الألف زيدت قبلها، وقد قيل: إن الألف هي صورة الهمزة في ذلك، وأن الياء زائدة.

---

(١) تحرفت في المطبوع: (فتوانى).

والأوّل هو الأولى، بل الصواب؛ فإنّ الهمزة المضمومة من ذلك صوّرت واواً[1] بالاتفاق، فحمل المكسورة على نظيرها أصحّ.

وأيضاً فإنّ الألف زيدت قبل الياء رسماً في ﴿لِشَاْىْءٍ﴾ من الكهف [٢٣] وفي ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩] لغير موجب، فزيادتها هنا لموجب الفتحة بعد الهمزة أولى.

وأيضاً فإنّ[2] الكتّاب أجمعوا على زيادة الألف في ﴿مِاْئَةَ﴾ قبل الياء؛ ليفرّقوا بينها وبين ﴿مِنْهُ﴾، وحَمَل علماء الرسم الألف في ﴿يَاْيْـَٔسُ﴾ [يوسف: ٨٧][3] على ذلك للفرق بينها وبين ﴿يَيِسُواْ﴾ [الممتحنة: ١٣] مع وجود القراءة بهذه الصورة، فحملها هنا للفرق بينها وبين ﴿بَنِىٓ﴾ و ﴿نَبِيٍّ﴾ أولى، والله أعلم.

وتقدم ذكر ﴿ٱلسَّيِّئِ﴾ في موضعي فاطر [٤٣]، وحكايةُ الغازي وغيره، أن صورة الهمزة فيه كتبت ألفاً على غير قياس، وإنكارُ الداني ذلك وأنها كتبت ياء على القياس[4].

---

(١) جاء في حاشية(ك): قوله: فإن الهمزة.. إلخ الأوجه الثلاثة، قد بسط هذه الأوجه خاتمة المحققين سيدي أحمد بن مبارك، ثم ردّها، ونصّه: وذهب الحافظ في «النشر» إلى أن الياء... الصورة، والألف زائدة، ورجّح على ذلك بثلاثة أمور:
أحدها: أنه كما زيدت الألف في ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] ونحوه، وصوّرت الواو، فكذلك يكون الألف في ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ [الأنعام: ٣٤] زائدة والياء صورة، والجامع أن كلاً منهما قياسه ألّا يصور ألفاً لتطرفه، فلما زادوها في الأول حكمنا بزيادتها في الثاني. أهـ.

(٢) في (س): «علماء الكتاب» ولعله تحريف وسبق قلم من الناسخ.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى ياء «يس».

(٤) انظر ص: ١٠٦١.

ووجه رسم ما تقدّم من مضموم المتطرف (واواً) ومكسوره (ياء)؛ تنبيهاً على وجه تخفيفها وقفاً كذلك على لغة من يقف عليه بذلك كما قدمنا.

وقيل: تقوية للهمزة في الخطّ، كما قويت في اللفظ بحرف المدّ.

وقيل: اعتناء ببيان حركتها.

وقيل: إجراءً للمتطرف مجرى المتوسط باعتبار وصله بما بعده، كما أجروا بعض الهمزات المبتدآت لذلك.

والأوّل هو الصواب؛ لظهور فائدته، وبيان ثمرته، والله تعالى أعلم.

وخرج من الهمز المتوسط المتحرك بعد متحرك أصل مطّرد، وهو ما وقع بعد الهمزة فيه / واو، أو ياء، فلم ترسم في ذلك صورة، وذلك نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، ١
و ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾، و ﴿فَمَالِئُونَ﴾، و ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾، و ﴿لِيُطْفِئُوا﴾، و ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾، و ﴿يَطَئُونَ﴾ ونحو ﴿خَاسِئِينَ﴾، و ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾، و ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ وذلك إمّا لاجتماع المثلين؛ على القاعدة المألوفة رسماً، أو على لغة من يسقط الهمزة رأساً، أو لتحتمل القراءتين إثباتاً وحذفاً، والله أعلم.

وكذلك حذفوها من ﴿سَيِّئَاتُ﴾ في الجمع نحو: ﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [محمد: ٢] و ﴿اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١] لاجتماع المثلين[1]، وعوّضوا عنها إثبات الألف؛ على غير قياسهم في ألفات جمع التأنيث، وأثبتوا صورتها في المفرد

(١) انظر: المقنع: ٥٦.

نحـو: ﴿سَيِّئَةً﴾، و ﴿سَيِّئًا﴾. وجمعوا بين صورتها وألف الجمع في ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ[1]﴾ [الرحمن: ٢٤].

وخرج من ذلك الهمزة المضمومة بعد كسر، ما لم يكن بعدها واو، نحو: ﴿وَلَايُنَبِّئُكَ﴾ و ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾، فلم يرسم على مذهب الجادة بواو، بل رسم على مذهب الأخفش بالياء، ورسم عكسه: ﴿سُئِلَ﴾ و ﴿سُئِلُوا﴾ على مذهب الجادة، ولم يرسم على مذهب الأخفش.

واختلف من المفتوح بعد الفتح في ﴿وَٱطْمَأَنُّوا﴾ [يونس: ٧] وفي ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [هود: ١١٩] أعني التي قبل النون، وفي: ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥] فرسمت في بعض المصاحف بالألف على القياس، وحذفت في أكثرها على غير قياس؛ تخفيفاً واختصاراً، إذ كان موضعها معلوماً.

وكذلك اختلفوا في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ و ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ في جميع القرآن، فكتب في بعض المصاحف بالإثبات، وفي بعضها بالحذف؛ إمّا على الاختصار، أو على قراءة الحذف.

وذكر بعضهم الحذف في سورة (الدين)[2] فقط، وذكره بعضهم فيه[3]، وفي ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦] فقط، والصحيح إجراء الخلاف في الجميع، والله أعلم.

---

(١) لم يذكر المؤلف الخلاف في ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ فقد قال الداني: «في مصاحف العراق بالياء من غير ألف وكذلك رسمه الغازي بن قيس في كتابه...كأنهم لما حذفوا الألف أثبتوا الياء». المقنع: ٥٦-٥٧.

(٢) يقصد: الماعون.

(٣) في المطبوع: (فيها).

وأمّا ﴿وَنَـَا﴾ في سبحان [٨٣] وفصّلت [٥١]، فإنه رسم بنون وألف فقط ليحتمل القراءتين، فعلى قراءة من قدَّم حرف المد على الهمزة[١] ظاهر، وعلى قراءة الجمهور قُدِّرَ[٢] رسم الألف المنقلبة ألفاً، فاجتمع حينئذ ألفان، فحذف إحداهما، ولا شك عندنا أنها المنقلبة، وأن هذه الألف الثابتة هي صورة الهمزة كما سيأتي بيانه.

وكذلك ﴿رَءَا﴾ كتب في جميع القرآن براء وألف لا غير، والألفُ فيه صورة الهمزة كذلك، وكتب في موضعي النجم وهما: ﴿مَاكَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَارَأَىٰٓ﴾ [١١]، ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [١٨] بألف بعدها ياء، على لغة الإمالة، فجمع / في ذلك بين اللغتين، والله أعلم.

وأمّا رسم ﴿مِاْئَةَ﴾ و ﴿مِاْئَتَيْنِ﴾ و ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ و ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ بالألف قبل الياء، فإنّ الألف في ذلك زائدة كما قدمنا، والياء فيه صورة الهمزة قطعاً.

والعجب من الداني والشاطبي ومن قلّدهما كيف قطعوا بزيادة الياء في ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ و ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾، فقال الداني في «مقنعه»: «وفي مصاحف أهل العراق وغيرها ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ و ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ حيث وقع بزيادة ياء بعد الهمزة»، قال: «وكذلك رسمها الغازي بن قيس في كتاب «هجاء السّنّة» الذي رواه عن أهل المدينة[٣]».

قال السخاوي: «وكذلك رأيته في المصحف الشامي[٤]».

---

(١) هم: أبو جعفر وابن ذكوان. انظر: تقريب النشر: ١٣٤.

(٢) في المطبوع (قد) بدون راء، وهو تحريف.

(٣) المقنع: ٥٤ وفيه: «مصاحف أهل المدينة وأهل العراق وغيرهما».

(٤) الوسيلة: ٣٩٣.

قلت: وكذلك في سائر المصاحف، ولكنها غير زائدة، بل هي صورة الهمزة، وإنما الزائدة الألف، والله أعلم.

وخرج من الهمز الواقع أوّلاً؛ كلمات لم تصوّر الهمزة فيه ألفاً كما هو القياس فيما وقع أوّلاً، بل صورت بحسب ما تخفف به حالة وصلها بما قبلها؛ إجراء للمبتدأة في ذلك مجرى المتوسطة، وتنبيهاً على جواز التخفيف جمعاً بين اللغتين.

فرسمت المضمومة في ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥] بالواو بعد الألف، ولم ترسم في نظيرها ﴿أَءُنزِلَ﴾ ﴿أَءُلْقِيَ﴾، بل كتبا بألف واحدة للجمع بين الصورتين، وكذلك سائر الباب نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ﴿ءَأَنتُمْ﴾ ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ ﴿ءَأَمِنتُم مَّن﴾ ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ﴾، وكذلك ما اجتمع فيه ثلاث ألفات لفظاً نحو ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] وكذلك ﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَءِنَّا﴾، إلّا مواضع كتبت بياء على مراد الوصل، كما سنذكره.

ورسم ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] بواو، ثم وصل بهاء التنبيه لحذف ألفه، كما فعل في ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١].

ورسم ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ في طه [٩٤] بواو ووصل بنون (ابن)، ثمّ وصلت ألف (ابن) بياء النداء المحذوفة الألف، فالألف التي بعد الياء هي ألف (ابن)، هذا هو الصواب، كما نصَّ عليه أبو الحسن السخاوي ونقله عن المصحف الشامي رؤية[1]، وكذلك رأيتها أنا فيه؛ غير أن بها أَثَرَ حَكٍّ؛ أظنّه وقع بعد السخاوي، والله أعلم.

---

(١) انظر: الوسيلة: ٤٠٧.

وهذا المصحف الذي ينقل عنه السخاوي ويشير إليه بالمصحف الشاميّ هو بالمشهد الشرقي الشمالي الذي يقال له مشهد علي بالجامع الأموي من دمشق المحروسة.

وأخبرنا شيوخنا الموثوق بهم أن هذا المصحف كان أوّلاً بالمسجد المعروف بالكوشك داخل دمشق، الذي جَدَّد / عمارته الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي رحمه الله، وأنّ السخاوي رحمه الله كان سبب مجيئه إلى هذا المكان من الجامع.

ثمّ إني أنا رأيتها كذلك في المصحف الكبير الشاميّ الكائن بمقصورة الجامع الأمويّ، المعروف بالمصحف العثماني.

ثمّ رأيتها كذلك بالمصحف الذي يقال له الإمام بالديار المصرية، وهو الموضوع بالمدرسة الفاضلية، داخل القاهرة الـمُعِزِّيّة، وكتبت الهمزة من (أُمّ) في ﴿ابْنَ أُمَّ﴾ في الأعراف [١٥٠] ألفاً مفصولة.

وأمّا ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا﴾ في الحاقة [١٩] فالهمزة فيه ليست من هذا الباب، فلم تكن كالهمزة في: ﴿هَٰؤُلَاءِ﴾ و ﴿هَاأَنتُمْ﴾، لأنّ همزة ﴿هَاؤُمُ﴾ متوسطة[1] حقيقة، لأنها تتمّة كلمة (هاء) بمعنى: (خذ)، ثم اتّصل بها ضمير الجماعة المتصل، و ﴿هَٰؤُلَاءِ﴾ و ﴿هَاأَنتُمْ﴾ الهاء فيه للتنبيه دخلت على ﴿أُوْلَاءِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وعلى ﴿هَاأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩] فتسهّل همزة ﴿هَاؤُمُ﴾ بلا خلاف (بين بين) ويوقف ﴿هَاؤُمُ﴾ على الميم بلا نظر.

---

(١) (متوسطة) سقطت من المطبوع.

وقد منع أبو محمد مكي الوقف عليها؛ ظنّاً منه أنّ الأصل (هاؤمو) بواو، وإنما كتبت على لفظ الوصل فحذفت لالتقاء الساكنين كما حذفت في ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] فقال: «لا يحسن الوقف عليه؛ لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط، وإن وقفت بغير واو خالفت الأصل[١]».

وذكر الشيخ أبو الحسن السخاوي في (شرحه) معنى ذلك.

وذلك سهوٌ بيّن فإنّ الميم في ﴿هَآؤُمُ﴾ مثل الميم في ﴿أَنتُمْ﴾ الأصل فيهما الصلة بالواو على ما تقدم في قراءة ابن كثير وأبي جعفر، ورَسْمُ المصحف في جميع ذلك بحذف الواو فيما ليس بعده ساكن، فما بعده ساكن أولى، فالوقف على الميم لجميع القراء، وإذا كان الذي يصل ميم الجمع بواو في الوصل؛ لا يقف بالواو على الأصل، فما الظن بغيره؟ وهذا مما نبّهَ[٢] عليه الأستاذ أبو شامة رحمه الله.

ورسم ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه [٧١] والشعراء [٤٩] في بعض المصاحف بالواو بعد الألف، وكذلك ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٥] فقطع الداني ومن تبعه بزيادة الواو في ذلك[٣]، وأنّ صورة الهمزة هو الألف قبلها، والظاهر أن الزائد في ذلك هو الألف، وأن صورة الهمزة هو الواو؛ كُتبت على مراد الوصل تنبيهاً على التخفيف.

---

(١) الكشف: ١/ ١٠١.

(٢) من قوله: «لأن همزة هاؤم متوسطة»... إلى هنا، هو كلام أبي شامة بحروفه.
انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٢٩-٣٠.

(٣) انظر: المقنع: ٥٩.

والدليل على ذلك زيادة الألف بعد اللام في نظير ذلك وهو ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١] ﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾ [التوبة: ٤٧]، وكذلك إذا خفّفنا الهمزة / في ذلك فإنّا نخفّفها بين الهمزة والواو، كما أنّا إذا خففناها في هذا نخففها بين الهمزة والألف، فدّل على زيادة الألف في كلّ ذلك، والله أعلم.

نعم زيدت الواو بإجماع من أئمّة الرسم والكتابة في ﴿أُوْلِيٓ﴾ [فاطر: ١]، للفرق بينها وبين ﴿إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] الجارّة، وفي ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥] للفرق بينها وبين ﴿إِلَيۡكَ﴾ [البقرة: ٩٩]، واطّردت زيادتها في ﴿وَأُوْلُواْ﴾ و ﴿أُوْلَٰتِ﴾ و ﴿أُوْلَآءِ﴾؛ حملاً على أخواته.

وهي في ﴿يَٰٓأُوْلِي﴾ [البقرة: ١٩٧] تحتمل الزيادة، وهو الظاهر[1]؛ لزيادتها في نظائرها، وتحتمل أن تكون الواو صورة الهمزة، كما كتبت في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] وتكون الألفُ ألفَ (يا)، وهو بعيد لاطّراد حذف الألف من (يا) حرف النّداء، ولكن إذا أمكن الـحَمْلُ على عدم الزيادة بلا معارض، فهو أولى، والله أعلم.

ورسمت المكسورة في ﴿لَئِنۡ﴾ و ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ و ﴿حِينَئِذٍ﴾،ياء موصولة بما قبلها؛ كلمة واحدة.

وكذلك صوّرت في ﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ في الأنعام [١٩] والنمل [٥٥] والثاني من العنكبوت [٢٩] وفصلت [٩] و ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ في الشعراء [٤١] و ﴿أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ﴾ في النمل [٦٧] و ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾ في الصافات [٣٦] و ﴿أَئِذَا مِتۡنَا﴾ في الواقعة [٤٧]،

---

(١) جاءت العبارة في (س): «تحتمل الزيادة كزيادتها».

وكـذلك رسـم ﴿أَإِن ذُكِّرْتُم﴾ في يسٓ [١٩] و ﴿أَئِفْكًا﴾ في الـصافات [٨٦] في مـصاحف العـراق، ورسـما في غيرهـا بـألف واحـدة، وكـذلك سـائر البـاب، والله أعلم.

وأمّا ﴿أَئِمَّةَ﴾ [التوبة: ١٢] فلـيس مـن هـذا البـاب، وإن كـان قـد ذكرهـا الشاطبي وغيره فيه[١]، فإن الهمزة فيه ليست أوّلاً؛ وإن كانت (فاء)، بل هي مثلها في (يئنّ) و(يئطّ)، وكذلك في ﴿بِئْسَ﴾ [الجمعة: ٥]، وإن كانت (عيناً) فرسمها ياء على الأصل، وهذا مما لا إشكال فيه، والله أعلم.

وحذفت الهمزة المفتوحة بعد (لام) التعريف من كلمتين:

إحداهما ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في موضعي يونس [٥١، ٩١]، وفي جميـع القـرآن، إجـراء للمبتدأة مجرى المتوسطة، وذلك باعتبار لزوم هذه الكلمة الأداة.

واختلف في الذي في سورة الجن وهو ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ﴾ [الجن: ٩] فكتب في بعضها بألف؛ وهذه الألف هي صورة الهمزة، إذ الألف التي بعدها محذوفة على الأصل اختصاراً.

والثانية ﴿لْـَٔيْكَةِ﴾ في الشعراء [١٧٦] وصٓ [١٣] رسمت في جميع المـصاحف بغير ألف بعد اللام وقبلها لاحتمال القـراءتين، فهـي عـلى قـراءة أهـل الحجـاز والشام ظاهرة تحقيقاً، وعلى قراءة الكوفـيِّين والبصريِّين / تحتمـل تقـديراً عـلى اللفظ ومراد النقل.

---

(١) قال الشاطبي رحمه الله:

أئمة وأئن ذكرتمو وأئفـــ ـــكاً بالعراق ولا نصّاً فيحتجرا

الوسيلة: ٤٠٩.

ورسم ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ في آل عمران [١٤٤] ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾ في الأنبياء [٣٤] بياء بعد الألف، فقيل: إن الياء زائدة، والصوابُ زيادة الألف لما أذكره.

ورسم ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] و ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ [القلم: ٦] بألف بعد الباء، وبياءين بعدها، فقيل: إن الياء الواحدة زائدة، ولا وجه لزيادتها هنا.

والصواب عندي والله أعلم؛ أنّ الألف هي الزائدة؛ كما زيدت في ﴿مِأْئَةَ﴾ و ﴿مِاْئَتَيْنِ﴾، والياء بعدها هي صورة الهمزة؛ كتبت على مراد الوصل[١]، وتنزيلاً للمبتدأة منزلة المتوسطة بغيرها[٢].

وأمّا ﴿بِئَايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] و ﴿بِئَايَتِنَآ﴾ [البقرة: ٣٩] فرسم في بعض المصاحف بألف بعد الياء، وياءين بعدها، فذهب جماعة إلى زيادة الياء الواحدة.

وقال السخاوي: «وقد رأيته في المصاحف العراقية ﴿بآييـة﴾ و﴿بآييتنـا﴾ بياءين بعد الألف، ولم أر فيها غير ذلك، ثمَّ رأيته في المصحف الشامي كذلك بياءين»، قال: «وإنما كتب ذلك على الإمالة، فصوّرت[٣] الألف الممالة ياء،

---

(١) في (س): «الأصل».

(٢) في (س) وفي (ظ): «لغيرها» وفي البقية: «كغيرها».

(٣) جاء في حاشية (ك): قوله: فصوّرت الألف الممالة، يعني رسمت ياء، والألف قبلها صورة الهمزة، والياء بعدها هي الياء المفتوحة التي حذفت الألف بعدها، فيصير ثلاثة ألفات:
ألف صورة الهمزة، وألف ممال كتب ياء، وألف حذف بعد الياء المفتوحة.
فقول ابن الجزري في التصويب الأول، ولو قال الألف التي بعد الهمزة من ﴿بِئَايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] لا يصح؛ لأنه إن أراد بها الممالة حتى يكون هي المحذوفة فأي ألف حينئذ كتبت ياء على نية الإمالة، وأي وجه لكتب الياء بعدها عنها، وإن أراد الألف التي بعد الياء فهو المردود عنده، فالصواب هو التصويب الثاني. أهـ من المقالة الوافية في «شرح القصيدة الدالية» تأليف سيدي أحمد بن مبارك رحمه الله ونفعنا بعلومه. أهـ.

وحذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] و ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ [البقرة: ٣٩] كما حذفت من ﴿ءَايَـٰتُ﴾ [البقرة: ٢٥٢][1]». انتهى.

وقوله: «حذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿بِـَٔايَةٍ﴾» فيه نظر؛ لأنه ليس بعد الياء في ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ ألف، إنما الألف[2] بعد الياء في ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾، ولو قال: الألف التي بعد الهمزة في ﴿بِـَٔايَـٰتِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٢١]، والألف التي بعد الياء في ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾، لكان ظاهراً، ولعلّه أراد ذلك فسبق قلمه، أو لعلّه إنما رأى ﴿بِـَٔايَـٰتِهِۦٓ﴾ الجمع مثل ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ وعليه يصح كلامه؛ ولكن سقط من الناسخ سِنّةٌ، والله أعلم.

فهذا ما علمناه خرج من رسم الهمز عن القياس المطّرد، وأكثره على قياس مشهور، وغالبه لمعنى مقصود وإن لم يرد ظاهره، فلا بدّ له من وجه مستقيم، يعلمه من قدر للسلف قَدْرهم، وعرف لهم حقّهم.

وقد كان بعض الناس[3] يقول في بعض ما خرج عما عرفه من القياس: هو عندنا ممّا قال فيه عثمان رضي الله عنه: «أرى في المصحف[4] لحناً ستقيمه العرب بألسنتها[5]».

---

(١) الوسيلة: ٣٩٠.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (الألف التي بعد).

(٣) قوله: «بعض الناس»: هو ابن المنادي رحمه الله، كما صرّح به الداني في المحكم: ١٨٥.

(٤) كذا بالإفراد في (س) و(ك).

(٥) المقنع: ١١٨-١٢١.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: ولا يجوز عندنا أن يرى عثمان رضي الله عنه شيئاً في المصحف يخالف رسم الكتابة ممّا لا وجه له فيها فيقرّه على حاله ويقول «إن في المصحف لحناً ستقيمه العرب بألسنتها»، ولو جاز ذلك لم يكن للكتابة معنىً ولا فائدة، بل كانت تكون وبالاً لاشتغال / القلوب بها.

ثمّ قال: وعلّة هذه الحروف وغيرها من الحروف المرسومة في المصحف على خلاف ما جرى به رسم الكتاب من الهجاء، الانتقال من وجه معروف مستفيض إلى وجه آخر مثله في الجواز والاستعمال، وإنْ كان المنتقَل عنه أكثر استعمالاً.[١] انتهى.

والأثر فقد رواه الحافظ أبو بكر بن أبي داود بألفاظ مضطربة مختلفة، وكلّها منقطعة، لا يصحّ شيء منها.[٢]

وكيف يصحّ أن يكون عثمان رضي الله عنه يقول ذلك في مصحف؛ جُعِل للناس إماماً يقتدى به، ثم يتركه لتقيمه العرب بألسنتها، ويكون ذلك بإجماع من الصحابة، حتى قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لو ولّيت من المصاحف ما ولّي عثمان لفعلت كما فعل»[٣].

وأيضاً فإن عثمان رضي الله عنه لم يأمر بكتابة مصحف واحد، إنما كتب بأمره عدة مصاحف، وَوجَّه كُلًّا منها إلى مِصْرٍ من أمصار المسلمين.

---

(١) المحكم: ١٨٥-١٨٦.

(٢) المقنع: ١١٩.

(٣) المقنع: ١١٨، وانظر ص: ٢٧.

فماذا يقول أصحاب هذا القول فيها؟ أيقولون إنه رأى اللّحن في جميعها متفقاً عليه؛ فتركه لتقيمه العرب بألسنتها؟ أم رآه في بعضها؟

فإن قالوا: في بعض دون بعض؛ فقد اعترفوا بصحّة البعض، ولم يذكر أحدٌ منهم ولا من غيرهم، أن اللحن كان في مصحف دون مصحف، ولم تأت المصاحف مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراءات وليس ذلك بلحن.

وإن قالوا: رآه في جميعها، لم يصحّ أيضاً فإنه يكون مناقضاً لقصده في نصب إمام يقتدى به على هذه الصورة، وأيضاً: فإذا كان الذين تولّوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك؛ وهم سادات الأمة وعلماؤها، فكيف يقيمه غيرهم[١].

وإنّما قصدنا استيعاب ما رسم في ذلك مما يتعلق بالهمز؛ لأنّا لما أتينا على تخفيفه[٢] على مذاهب أهل العربية، وكان منه ما صحّ نقلاً، وما لا يصحّ تعيّن أن نأتي على رسم الهمز لنذكر ما صحّ أيضاً مما لا يصحّ، فإنّ الذين أثبتوا الوقف بالتخفيف الرسمي، اختلفوا في كيفيته اختلافاً شديداً؛ فمنهم من خصّه بما وافق منه[٣] التخفيف القياسي ولو بوجه، كما ذهب إليه محمد بن واصل، وأبو الفتح فارس بن أحمد، وصاحبه أبو عمرو الداني، وابن شريح، ومكّي والشاطبي وغيرهم.

---

(١) قال الزمخشري: «وهم -الصحابة- كانوا أبعد همّة في الغيرة على الإسلام، وذبّ المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها مَن بعدهم، وخَرقاً يَرْفوه من يلحق بهم.» بواسطة التحرير والتنوير: ٦/ ٣٠.

(٢) تصحفت في المطبوع بالمهملة والقافين.

(٣) (منه) سقطت من (ت) والمطبوع.

فعلى قول هؤلاء / إذا كان في التخفيف القياسي وجه راجح، وهو مخالف ظاهر الرسم، وكان الوجه الموافق ظاهرَه مرجوحاً؛ كان هذا الموافق الرسم هو المختار؛ وإن كان مرجوحاً، باعتبار التخفيف القياسي.

فقد يكون ذلك بالواو المحضة نحو ﴿يَعْبَؤُا﴾ [الفرقان: ٧٧] و ﴿الْبَلَٰٓؤُا﴾ [الصافات: ١٠٦] و ﴿هُزُوًا﴾ ﴿كُفُوًا﴾ مما كتب بالواو.

وقد يكون بالياء المحضة، نحو ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] و ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ﴾ [طه: ١٣٠] مما كتب بالياء.

وقد يكون بالألف نحو ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] مما كتب بألف.

وقد يكون (بين بين) نحو ما مثّلنا به عند مَن وقف عليه بالرَّوم الموافق للمصحف كما سيأتي، ونحو ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ [الأعلى: ٦] و ﴿سَيِّئُهُۥ﴾ [الإسراء: ٣٨] و ﴿يُنَبِّئُكُم﴾ [الأنعام: ٦٠][1]، ونحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩] عند جمهورهم، ونحو ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤] و ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] ونحو ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] و ﴿مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] على رأي.

وقد يكون بالحذف نحو: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ١٠] و ﴿ٱلْمُنشِءُونَ﴾ [الواقعة: ٧٢] و ﴿خَٰسِءِينَ﴾ [البقرة: ٦٥] و ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ [الكهف: ٣١] و ﴿دُعَآءً﴾ و ﴿وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١] و ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧].

---

(١) ﴿ينبئكم﴾ سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

وقد يكون بالنقل نحو ﴿أَفْـِٔدَةً﴾ [إبراهيم: ٣٧] و ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] و ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩].

وقد يكون بالنقل والإدغام نحو ﴿شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] و ﴿سُوٓءًا﴾ [الأحزاب: ١٧].

وقد يكون بالإدغام نحو ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] و ﴿وَتُـْٔوِىٓ﴾ [الأحزاب: ٥١] ونحو ﴿رُءْيَاكَ﴾ و ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ عند بعضهم.

وهذا هو الرسميّ[1] القويّ، وقد يقال له: الصحيح، وقد يقال: المختار.

قال أبو عبد الله بن شريح في «كافيه»: الاختيار عند القرّاء الوقف لحمزة على المهموز بتسهيلٍ لا يخالف المصحف[2].

وقال الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه»: وقد اختلف علماؤنا في كيفية تسهيل ما جاء من الهمز المتطرف مرسوماً في المصحف على نحو حركته كقوله ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ وهو الحرف الأوّل من سورة المؤمنين [٢٤]، وكذلك الثلاثة الأحرف من النمل [٢٩، ٣٢، ٣٨]، وكذلك ﴿تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: ٨٥] و ﴿نَشَـٰٓؤُا۟﴾ [هود: ٨٧] وما أشبهه؛ ممّا صورت الهمزة فيه (واواً) على حركتها أو على مراد الوصل، وكذلك: ﴿مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] وشبهه؛ مما رسمت فيه (ياء) على ذلك أيضاً.

---

(١) في المطبوع: (الرسم).

(٢) الكافي: ٣٥.

فقال بعضهم: تسهّل الهمزة في جميع ذلك على حركة ما قبلها، فتُبدَل ألفاً ساكنة حملاً على سائر نظائره؛ وإن اختلفت صورتها فيه، إذ ذلك هو القياس، قال: وهذا[١] كان مذهب شيخنا أبي الحسن رحمه الله.

وقال آخرون: تسهَّل الهمزة في ذلك بأن تبدل بالحرف الذي منه حركتها، موافقة على رسمها؛ تبدل واواً ساكنة في قوله ﴿ٱلْمَلَؤُا۟﴾ [المؤمنون: ٢٤] وبابه / وتبدل ياء ساكنة في قوله ﴿مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] ونحوه، قال: وهذا كان مذهب شيخنا أبي الفتح رحمه الله قال: وهو اختياري أنا، وإن كان المذهب الأول هو القياس، فإن هذا أولى من جهتين:

أحدهما: أن أبا هشام[٢] وخلفاً رويا عن حمزة نصّاً[٣] أنه كان يتبع في الوقف على الهمزة خطّ المصحف؛ فدلّ على أن وقفه على ذلك كان بالواو وبالياء على حال رسمه دون الألف لمخالفتها إياه.

والجهة الثانية: أن خلفاً قد حكى ذلك عن حمزة منصوصاً، ثم حكى[٤]

---

(١) في المطبوع: (وكان هذا) وما في النسخ موافق لقول الداني في جامعه.

(٢) في (ز) «هاشم» وهو تصحيف، والمراد الرفاعي، تقدمت ترجمته ص: ٦٣٨.

(٣) في (س) و(ظ) و: «أيضاً» وهو تحريف، والمثبت من (ت) و(ز) وهو الموافق لجامع البيان.

(٤) أي الداني، وحكايته بسنده إلى خلف، قال: «كان حمزة يشمّ الياء في الوقف ما كان فيه ياء مثل ﴿نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] و﴿تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ﴾ [يونس: ١٥] و﴿وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] و﴿وَمِنْ ءَانَآئِ ٱلَّيْلِ﴾ [طه: ١٣٠] روى محمد بن الجهم عن خلف عن سليم عن حمزة أنه كان يقف ﴿يَعْبَؤُا۟﴾ [الفرقان: ٧٧] و﴿تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: ٨٥] و﴿ٱلْمَلَؤُا۟﴾ [المؤمنون: ٢٤] و﴿وَيَدْرَؤُا۟﴾ [النور: ٨] بالواو في غير إشارة إلى الهمزة.».
جامع البيان: ١/ ق١٠٥.

ذلك، ثمّ قال: وهذه الكلم في المصاحف مرسومة بالياء والواو، ومع هاتين الجهتين فإن إبدال الهمزة بالحرف الذي منه حركتها دون حركة ما قبلها في الوقف خاصة في نحو ذلك؛ لغة معروفة حكاها سيبويه وغيره من النحويّين.

قال سيبويه: يقولون في الوقف: هذا (الكلَوْ)، فيبدلون من الهمزة واواً، ومررت (بالكَلَيْ)، فيبدلون منها ياء، ورأيت (الكَلا)، فيبدلون منها ألفاً، حرصاً على البيان. وقال؛ يعني سيبويه: وهم الذين يحققون في الوصل[1].

قال الداني: فوجب[2] استعمال هذه اللغة في مذهب هشام وحمزة، في الكلم المتقدمة؛ لأنهما من أهل التحقيق في الوصل كالعرب الذين جاء عنهم ذلك[3] انتهى.

وقال أيضاً: وقد اختلف أهل الأداء في إدغام الحرف المبدل من الهمزة، وفي إظهاره في قوله: ﴿وَتُئْوِيٓ إِلَيۡكَ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تُئْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] وفي قوله ﴿وَرِءۡيٗا﴾ [مريم: ٧٤] فمنهم من رأى إدغامه موافقة للخطّ، ومنهم من رأى إظهاره لكون البدل عارضاً، فالهمزة في التقدير والنية، وإدغامُها ممتنع.

قال: والمذهبان في ذلك صحيحان، والإدغام أولى لأنه قد جاء منصوصاً عن حمزة في قوله ﴿وَرِءۡيٗا﴾ ولموافقته رسم المصحف الذي جاء عنه اتباعه عند الوقف على الهمز[4].

(١) الكتاب: ٤/ ١٧٧-١٧٩، وكلام سيبويه داخل ضمن النقل عن الداني.

(٢) في (ت): «فواجب»، وكذا في المطبوع.

(٣) جامع البيان: ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٤) هنا نهاية كلام الداني، انظر: جامع البيان: ١/ ق١٠٥/ ب -١٠٧/ أ.

ومنهم من عمَّم في التخفيف الرسـمي فأبـدل الهمـزة بـما صـوّرت بـه، وحذفها فيما حذفت فيـه، فيبـدلها واواً خالـصة في نحـو: ﴿رؤف﴾ [النـور: ٢٠] ﴿وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [التوبـة: ٢٤] و ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ [مـريم: ٨٣] و ﴿شُرَكَٰٓؤُكُمْ﴾ [الأنعـام: ٢٢] ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾[1] [الـشورى: ١١] و ﴿نِسَآؤُكُمْ﴾ [البقـرة: ٢٢٣] و ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائـدة: ١٨] و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة:٣١]، ويبدلها (يـاء) خالـصة في نحـو: ﴿تَٰٓئِبَٰتٍ﴾ [التحـريم:٥] ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥] و ﴿نِسَآئِكُمُ﴾ [النساء:٢٣] و ﴿أَبْنَآئِكُمُ﴾ [النساء: ٢٣] و ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقـرة: ١١٤] و ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقـرة: ٥] و ﴿جَآئِرٌ﴾ [النحـل: ٩] و ﴿مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] و ﴿ وَلَئِنْ﴾ [هود: ٨]، ويبـدلها ألفـاً خالـصة في نحـو: ﴿سَأَلَ﴾ [المعـارج: ١] و ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾ [هـود: ٧١] و ﴿سَأَلَهُمْ﴾ [الملـك: ٨] و ﴿بَدَأَكُمْ﴾ [الأعـراف: ٢٩] / ﴿وَأَخَاهُ﴾ [الأعـراف: ١١١]، وحـذفها في نحـو: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤] ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤] ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعـام: ١٢١]، ويقـول في ﴿فَٱدَّٰرَءْتُمْ﴾ [البقـرة: ٧٢] (فـادارتم)، وفي ﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾ (امتلـت) وفي ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ (اشـمازّت) و(اشـمزّت)، وفي ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ (أنـذرتهم) وفي ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ (الـمَوْدة) على وزن (الـمَوْزة).

ولا يبالون ورد ذلك على قياس أم لا، صحّ ذلـك في العربيـة أم لم يـصح، اختلّت الكلمة أم لم تختلّ، فسد المعنى أو لم يفسد.

وبالغ بعض المتأخرين من شرّاح «قصيدة» الشاطبي في ذلك، حتى أتى بـما لا يحلّ ولا يسوغ، فأجاز في نحو: ﴿رَأَيْتَ﴾ و ﴿سألت﴾: (رايت) و(سـالت)،

(١) تصحفت في المطبوع بالدال المهملة، وليست في القرآن.

فجمع بين ثلاثة سواكن، ولا يسمع هذا إلا في اللسان الفارسيّ، وأجاز في نحو: ﴿يَجْـَٔرُونَ﴾ (يجْرون) و ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٠] (يَسْلون) فأفسد المعنى وغيّر اللفظ، وفي (برآء) (بُرَوا) فغيّر المعنى وأفسد اللفظ، وأتى بما لا يسوغ.

ورأيت فيما ألّفه ابن بَصْخان في (وقف حمزة) أن قال: وما رسم منه بالألف وقف عليه بها نحو: ﴿وَأَخَاهُ﴾، ﴿بِأَنَّهُمْ﴾، وكنت أظنّ أنه إنّما قال ﴿فَإِنَّهُمْ[1]﴾ [الصافات: ٦٦] على ما فيه، حتى رأيته بخطّه ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [التوبة: ٦] فعلمت أنه يريد أن يقال في الوقف ﴿بَاتَّهم﴾ فيفتح الباء التي قبل الهمزة، إذ لا يمكن أن ينطق بالألف بعدها إلا بفتحها، ثم يمدّ على الألف من أجل التقاء الساكنين.

وهذا كلّه لا يجوز، ولا صحّ نقله، ولا ثبتت روايته عن حمزة ولا عن أحد من أصحابه، ولا عمّن نقل عنهم، ويقال له: الرسميّ، وقد يقال له: الشاذ، وقد يقال له: المتروك، على أن بعضه أشدّ نكراً من بعض.

فأمّا إبدال الهمزة ياء في نحو: ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿جَآئِرٌ[2]﴾ [النحل: ٩] و ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، وواواً في نحو: ﴿وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] و ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨] فإنني تتبعته من كتب القراءات ونصوص الأئمة، ومن يعتبر قولهم فلم أر أحداً ذكره، ولا نص عليه، ولا صرّح به، ولا أفهمه كلامُه، ولا دلّت عليه إشارته، سوى أبي بكر بن مهران، فإنه ذكر في كتابه في

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (فاتهم) بالتاء الفوقية المثناة.
(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (جابر) بالموحدة من أسفل.

(وقف حمزة) وجهاً في نحو: ﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥] بإبدال الياء، وفي نحو: ﴿رؤف﴾ [التوبة: ١١٧] بإبدال الواو، ورأيت أبا علي الأهوازي في كتابه «الاتضاح» حكى هذا عن شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، وقال: «لم أر أحداً ذكره ولا حكاه من جميع من لقيت غيره».

قلت: ثمّ إني راجعت / كتاب الطبري وهو «الاستبصار»، فلم أره حكى في جميع ذلك سوى (بين بين) لا غير.

والقصدُ: أنّ إبدال الياء والواو محضتين في ذلك؛ هو مما لم تجزه العربية، بل نصّ أئمتها على أنه من اللحن الذي لم يأت في لغة العرب؛ وإن تكلمت به النَّبَط، وإنما الجائز من ذلك هو (بين بين) لا غير، وهو الموافق لاتّباع الرسم أيضاً، وأمّا غير ذلك فمنه ما ورد على ضعف، ومنه ما لم يرد بوجه، وكلّه غير جائز في[1] القراءة؛ من أجل عدم اجتماع الأركان الثلاثة فيه، فهو من الشاذ المتروك الذي لا يعمل به، ولا يعتمد عليه والله أعلم، وسيأتي النصّ في كلّ فرد فرد، ليعلم الجائز من الممتنع، والله الموفق.

وذهب جمهور أهل الأداء إلى القول بالتخفيف القياسي؛ حسبما وردت الرواية به دون العمل بالتخفيف الرسمي، وهذا الذي لم يذكر ابن سوار، وابن شيطا، وأبو الحسن بن فارس، وأبو العزّ القلانسي، وأبو محمد سبط الخياط، وأبو الكرم الشهرزوري، والحافظ أبو العلاء، وسائر العراقيين، وأبو الطاهر بن خلف، وشيخه أبو القاسم الطرسوسي، وأبو عليّ المالكي، وأبو الحسن بن

---

(١) في (ظ) و(ت) والمطبوع: «من».

غلبون، وأبو القاسم بن الفحّام، وأبو العباس المهدويّ، وأبو عبد الله بن سفيان، وغيرهم من الأئمة سواه، ولا عدلوا إلى غيره.

بل ضعَّف أبو الحسن بن غلبون القول به، ورَدَّ على الآخذين بـه، ورأى أن ما خالف جادة القياس لا يجوز اتباعه، ولا الجنوح إليـه، إلا بروايـة صـحيحة، وأنها في ذلك معدومة(١)، والله أعلم.

تنبيهات

الأول: يجوز الرَّوم والإشمام فيما لا تبدل الهمزة المتطرفـة فيـه حـرف مـدّ، وذلك أربعة أنواع:

أحدها: ما ألقي فيه حركة الهمزة على الساكن؛ نحو: ﴿دِفْءٌ﴾ و ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ و ﴿سُوٓءَ﴾ و ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ و ﴿شَىْءٍ﴾ و ﴿كُلِّ شَىْءٍ﴾.

والثاني: ما أبدل الهمـزة فيـه حرفـاً وأدغـم فيـه مـا قبلـه، نحـو: ﴿قُرُوٓءٍ﴾ و ﴿بَرِىٓءٌ﴾، ونحو: ﴿شَىْءٍ﴾(٢) و ﴿سُوٓءَ﴾ عند من روى فيه الإدغام.

والثالث: ما أبدلت فيه الهمزة المتحركة واواً / أو ياء بحركـة نفـسها، عـلى التخفيف الرسميّ،نحو: ﴿ٱلْمَلَؤُا۟﴾ و ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟﴾ و ﴿مِن نَّبَإِى۟﴾ و ﴿وَإِيتَآئِ﴾.

والرابع: ما أبدلت فيه الهمزة المكسورة بعد الضمّ واواً، أو المـضمومة بعـد الكسر ياء، وذلك على مذهب الأخفش، نحو ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ و ﴿يُبْدِئُ﴾(٣).

---

(١) لم أجد ذكر هذا الرأي في التذكرة، فلعله في كتابه الوقف لحمزة وهشام.

(٢) في (س) ﴿سِيٓءَ﴾ وهو خطأ.

(٣) في المطبوع: (يبتدئ)، وهو تحريف وليس في القرآن.

فأمّا ما يبدل حرف مدّ فلا روم فيه ولا إشمام، وهما نوعان كما قدّمنا في الباب:

أحدهما: ما تقع الهمزة فيه ساكنة بعد متحرك، سواء أكان سكونها لازماً نحو: ﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾ و ﴿نَبِّئۡ﴾ أم عارضاً نحو: ﴿يَبۡدَؤُاْ﴾ و ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ و ﴿مِن شَٰطِيِٕ﴾.

والثاني: أن تقع ساكنة بعد ألف نحو: ﴿يَشَآءُ﴾ و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ و ﴿مِن مَّآءٍ﴾؛ لأنّ هذه الحروف حينئذ سواكن لا أصل لها في الحركة؛ فهنّ مثلهنّ في: ﴿يَخۡشَىٰ﴾ و ﴿يَدۡعُوٓاْ﴾ و ﴿يَرۡمِ﴾.

الثاني: يجوز الرَّوم في الهمزة المتحركة المتطرفة إذا وقعت بعد متحرك أو بعد ألف؛ إذا كانت مضمومة أو مكسورة كما سيأتي في بابه، وذلك نحو: ﴿يَبۡدَؤُاْ﴾ و ﴿يُنشِئُ﴾ و ﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ و ﴿شَٰطِيِٕ﴾ و ﴿لُؤۡلُؤٌ﴾ و ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ﴾ و ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ و ﴿سَوَآءٌ﴾ و ﴿يَشَآءُۚ﴾ و ﴿إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ و ﴿مِن مَّآءٍ﴾ فإذا رمت حركة الهمزة في ذلك سهلّتها (بين بين) فتنّزل النطق ببعض الحركة؛ وهو الرَّوم، منزلة النطق بجميعها فتسهّل، وهذا مذهب أبي الفتح فارس، والداني، وصاحب «التجريد» والشاطبيّ، والحافظ أبي العلاء، وأبي محمد سبط الخياط، وكثير من القرّاء، وبعض النحاة، وأنكر ذلك جمهورهم وجعلوه مما انفرد به القراء، قالوا: لأن سكون الهمزة في الوقف يوجب فيها الإبدال؛ حملاً[١] على الفتحة التي قبل الألف، فهي تخفَّف تخفيف الساكن لا تخفيف المتحرك، وكذلك[٢] ضعّفه أبو العزّ القلانسي.

---

(١) (حملاً) سقطت من (ظ) وكذا المطبوع.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (كذب).

وذهب أكثر القرّاء إلى ترك الروم في ذلك، وأجروا المضموم والمكسور في ذلك مُجْرى المفتوح، فلم يجيزوا فيه سوى الإبدال كما تقدّم، وهو مذهب أبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله بن سفيان، وأبي الطاهر بن خلف، وأبي العزّ القلانسي، وابن الباذش وغيرهم، وهو مذهب جمهور النّحاة، وقد ضعّف هذا القول أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه، وعدّوه شاذّاً.

والصواب صحة الوجهين جميعاً[1]، فقد ذكر النص على / الرَّوم كذلك ١
الحافظ أبو عمرو، عن خلف عن سُلَيم عن حمزة.

وروى أبو بكر بن الأنباري في (وقفه) فقال: حدثنا إدريس، عن خلف، قال: كان حمزة يشمّ الياء في الوقف مثل ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] و ﴿تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ﴾ [يونس: ١٥] يعني فيما رسم بالياء[2].

وروى أيضاً عنه أنه كان يسكت على قوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ﴾ [البقرة: ٦] يمدّ ويشمّ الرفع من غير همز[3].

وقال ابن واصل في كتابه «الوقف»: حمزة[4] يقف على ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] بالمدّ والإشارة إلى الكسر من غير همز، ويقف على ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة: ١٠١] بالمدّ ولا يشير إلى الهمزة، قال: ويقف على ﴿ٱلْبَلَٰٓؤُاْ﴾ و ﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾ و ﴿ٱلضَّرَّآءُ﴾ بالمدّ والإشارة، قال: وإن شئت لم تشر، وقال: في قوله

(١) في (س): (معاً)، بدل (جميعاً) وكلاهما له وجه.

(٢) الوقف والابتداء: ١/ ٤٢٠.

(٣) الوقف والابتداء: ١/ ٤٠٣.

(٤) في المطبوع: (كان حمزة) وهي زيادة ليست في النسخ.

﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا﴾ [الزخرف: ١٨] قال: وإن شئت وقفت على الألف ساكنة، وإن شئت وقفت وأنت تروم الضم[١].

وابن واصل هذا هو: أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل، البغداديّ، من أئمة القراءة الضابطين، روى عن خلف وغيره، من أصحاب سُلَيم، وروى عنه مثل ابن مجاهد وابن شنبوذ وأبي مزاحم الخاقاني، وأضرابهم من الأئمة[٢].

فدلّ على صحة الوجهين جميعاً، مع أن الإبدال هو القياس، ولم يختلف في صحته، وإنّما اختلف في صحّة (الرَّوم) مع التسهيل (بين بين)، فلم يذكره كثير من القراء، ومنعه أكثر النحاة لما قدمنا.

ولم أر في كلام سيبويه تعرضاً إلى هذه المسألة، ولا نصَّ فيها في الوقف بشيء، بل رأيته أطلق القول بأن الهمزة تجعل بعد الألف (بين بين)، ولم يبيّن هل ذلك في الوقف والوصل، أو مخصوص بالوصل[٣]، والله أعلم.

وذهب بعضهم إلى التفصيل في ذلك، فما صُوِّرت الهمزة فيه رسماً واواً، أو ياء، وُقِف عليه بالرَّوم (بين بين)، وما صورت فيه ألفاً، وُقِف عليه بالبدل؛ اتّباعاً للرسم، وهو اختيار أبي محمد مكّي، وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، وهو ظاهر ما رواه ابن الأنباري نصّاً عن خلف عن حمزة في ﴿مِن نَّبَإِي ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤].

---

(١) جامع البيان: ١/ ١٠٦-١٠٧.

(٢) انظر ترجمة ابن واصل ص: ٣٤٠.

(٣) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٦-٥٤٧.

وانفرد أبو عليّ بن بلّيمة بالروم كذلك فيما وقعت الهمزة فيه بعد ألف، دون ما وقعت فيه بعد متحرك، ووافقه على ذلك أبو القاسم بن الفحام، إلا أنه أطلقه في الأحوال الثلاث / ضمّاً وفتحاً وكسراً، من غير خلاف، وأجاز الوجهين بعد محرّك في الضمّ والكسر، ووافقه ابن سوار فيما كان بعد ألف.

وشذَّ بعضهم فأجاز (الرَّوم) بالتسهيل في الحركات الثلاث بعد الألف وغيرها، ولم يفرّق بين المفتوح وغيره، حكاه[١] الحافظ أبو عمرو في «جامعه»، ولم يَذْكُر أنه قرأ به على أحد[٢]، وأبو الحسن طاهر بن غلبون في «تذكرته» ولم يرضه[٣]، وحكي نصّاً لحمزة، وفيه نظر، والله أعلم.

الثالث: إذا كانت الهمزة ساكنة لموجب فأبدلت حرف مدّ، بقي ذلك الحرف بحاله لا يؤثر فيه الجازم، وذلك نحو: ﴿نَبِّئْ﴾ و﴿ اَقْرَأْ ﴾ و﴿يَشَأْ﴾[٤] و﴿وَيُهَيِّئْ﴾.

وشذَّ صاحب «الروضة» أبو عليّ المالكيّ فقال: ويقف على ﴿نَبِّئْ عِبَادِيَ ﴾ [الحجر: ٤٩] بغير همز؛ فإن طرحت الهمزة وأثرها قلت: (نَبِّ) وإن طرحتها وأبقيت أثرها قلت: (نبّي)[٥] انتهى.

وما ذكره من طرح أثر الهمزة لا يصحّ ولا يجوز، وهو مخالف لسائر الأئمة نصّاً وأداء، والله أعلم.

---

(١) في المطبوع: (وحكاه)، وهو تحريف.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ١٠٦.

(٣) انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٣.

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: ﴿يشاء﴾.

(٥) الروضة: ٣٢٨.

الرابع: إذا وقفت بالبدل في المتطرف بعد الألف نحـو: ﴿جَآءَ﴾ ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ و ﴿مِن مَّآءٍ﴾ فإنه يجتمع ألفان، فإمّا أن تحذف إحداهما للساكنين، أو تبقيهما؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين، فإنْ حذفت إحداهما، فإمّا[1] أن تقـدّرها الأولى أو الثانية:

فإنْ قدّرتها الأولى فالقصر ليس إلا، لفقد الشرط[2]؛ لأن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة، وما كان كذلك فلا مدّ فيه كألف (يامر) و(ياتي).

وإن قدّرتها الثانية جاز المد والقصر؛ من أجل تغيير السبب، فهو حرف مـدّ قبل همز مغيّر، كما تقدم آخر باب (المد)[3].

وإن بقَّيتهما[4] مددت مدّاً طويلاً، وقد يجوز أن يكون متوسطاً؛ لمـا تقـدّم في سكون الوقف، كذلك ذكـر[5] غـير واحـد مـن علمائنـا؛ كالحـافظ أبي عمـرو، وأبي محمد مكّي، وأبي عبد الله بـن شريـح، وأبي العبـاس المهـدوي، وصـاحب «تلخيص العبارات» وغيرهم.

فنصَّ مكي في «التبصرة» على حذف إحدى[6] الألفين، وأجاز المدّ؛ عـلى أن المحذوف الثانية، والقصر؛ على أن المحذوف الأولى/ ورجَّح المدّ[7]. ١

---

(١) في (س): (فلا بدّ) بدل (فإما).

(٢) في المطبوع: (إلا أن..)، وهو تحريف.

(٣) انظر ص: ٨٦٦.

(٤) في المطبوع: (أبقيتهما)، وهو صحيح لغة.

(٥) في المطبوع: (ذكره) بالهاء.

(٦) في المطبوع: (أحد).

(٧) التبصرة: ٣١٩.

ونصَّ المهدوي في «الهداية» على أن المحذوف الهمزة، وذكر في «شرحه» جواز أن تكون الأولى، واختار أن تكون الثانية، وزاد فقال: «وقد يجوز أن لا يحذف واحدة منهما، ويجمع بينهما في الوقف فيمدّ قدر ألفين، إذ الجمع بين ساكنين في الوقف جائز[١]».

وقطع في «الكافي» بالحذف، ومراده حذف الهمزة؛ لأنه قطع بالمدّ، وقال: لأن الحذف عارض، ثمّ قال: ومن القراء من لا يمدّ[٢].

وقطع في «التلخيص» بالجمع بينهما فقال: تبدل من الهمزة ألفاً في حال الوقف بأي حركة تحركت في الوصل؛ لسكونها وانفتاح ما قبل الألف التي قبلها، وتمدّ من أجل الألفين المجتمعتين[٣]، وبهذا قطع أبو الحسن بن غلبون[٤].

وقال في «التيسير»: وإن كان الساكن ألفاً، سواء أكانت مبدلة أو زائدة[٥]، أبدلت الهمزة بعدها ألفاً بأيّ حركة تحركت، ثمّ حذفت إحدى الألفين للساكنين، وإن شئت زدت في المدّ والتمكين، ليفصل ذلك بينهما، ولم تحذف، قال: «وذلك الأوجَه، وبه ورد النصّ عن حمزة من طريق خلف وغيره[٦]».

---

(١) شرح الهداية: ١/ ٦٤.

(٢) الكافي: ٣٣.

(٣) تلخيص العبارات: ٣٥.

(٤) التذكرة: ١/ ١٦٠، وعبارة ابن بليمة هي لابن غلبون.

(٥) في حاشية (ك): يعني بالمبدلة مثل جاء، والزائدة مثل السماء أهـ .

(٦) التيسير: ٣٨.

فاتفقوا على جواز المد والقصر في ذلك، وعلى أن المدّ أرجح، واختلفوا في تعليله.

فذهب الداني، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبو عليّ بن بلّيمة، والمهدوي، إلى عدم الحذف.

ونصّ على (التوسط) أبو شامة وغيره؛ من أجل التقاء الساكنين، وقاسه على سكون الوقف، وقد ردَّ القول بالمدّ.[١]

قلت: وليس كما قال، بل[٢] هو صحيح نصاً وقياساً وإجماعاً، أمّا النص فما رواه محمد بن يزيد[٣] الرفاعي نصّاً عن سُلَيم عن حمزة قال: إذا مددت الحرف المهموز ثم وقفت، فأخلف مكان الهمزة مدّة؛ أي أبدل منها ألفاً.

وروى أيضاً خلف عن سُلَيم عنه قال: تقف بالمدّ من غير همز، وجائز أن تحذف المبدلة من الهمزة وتُبَقّى هي، فعلى هذا يزاد في تمكينها أيضاً، ليدل بذلك على الهمزة بعدها، وهذا صريح في الجمع بين الألفين.

وأمّا القياس فهو ما أجازه يونس في: (اضربانِ زيداً)، على لغة تخفيف النون، قال: إذا وقفت قلت: اضربآا؛[٤] لأنها تبدل في الوقف ألفاً فيجتمع ألفان فيزاد

(١) إبراز المعاني: ٢/ ١٢.

(٢) (بل) سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٣) في المطبوع: (يزيد بن محمد) وهو خطأ.

(٤) كذا بألفين وهو الصواب، وتحرفت في المطبوع: (أضربا إلا) وجعلت الألف الثانية همزة إلا، وليس كذلك.

في المدّ لذلك، وروى عنه ذلك أبو جعفر بن النحاس، وحكاه الحافظ أبو عمرو الداني[(١)]. /

الخامس: إنما يكون اتّباع الرسم فيما يتعلق بالهمز خاصة دون غيره، فلا تحذف الألف التي قبل الهمزة في ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ و ﴿نَشَٰٓؤُا۟[(٢)]﴾ و ﴿جَزَٰٓؤُا۟﴾، ولا تثبت الألف بعد الواو بعدها، وهذا بالإجماع ممن رأى التخفيف الرسمي، وكذلك لا تثبت الألف من نحو: ﴿مِا۟ئَةَ﴾ و ﴿لِشَا۟ىْءٍ﴾ في الكهف [٢٣] ونحو ذلك مما كتب زائداً، إذ لا فرق لفظاً بين وجودها وعدمها.

فصل

وانفرد أبو عليّ الحسن بن عبد الله العطّار، عن رجاله، عن ابن البختري، عن جعفر بن محمد بن أحمد الوزّان عن خلّاد برواية الحدر؛ فلا يسكت ولا يبالغ في التحقيق، وإذا وقف وقف بالهمز في جميع أقسامه كسائر الجماعة، تفرّد بذلك دون سائر الرواة، حسبما رواه عنه أبو طاهر بن سوار في «المستنير»[(٣)].

والمعروف عن الوزّان هو تحقيق الهمزة المبتدأة دون المتوسطة والمتطرفة، حسبما نصَّ عليه أبو عليّ البغدادي في «الروضة»[(٤)]، وغيره، والله أعلم.

---

(١) جامع البيان: ١/ ١٠٦.

(٢) في المطبوع: ﴿يَشَآءُ﴾ هكذا، ولا يستقيم به التمثيل.

(٣) المستنير: ١/ ٣٩.

(٤) الروضة: ٣١٤.

واختلف عن هشام في تسهيل الهمز المتطرف وقفاً؛ فروى جمهور الشاميّين، والمصريّين، والمغاربة قاطبة، عن الحلواني عنه تسهيل الهمز في ذلك كلّه، على نحو ما يسهّله حمزة، من غير فرق، وهي رواية الحافظ أبي عمرو الداني، وابن سفيان والمهدوي، وابنَيْ غلبون، ومكّي، وابن شريح، وابن بلِّيمة، وصاحب «العنوان» وشيخه صاحب «المجتبى» وغيرهم، وهي رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر البكراوي عن هشام.

وروى صاحب «التجريد» و«الروضة» و«الجامع» و«المستنير» و«التذكار» و«المبهج» و«الإرشادين» وسائر العراقيين، وغيرهم، عن هشام من جميع طرقه التحقيق كسائر القراء.

والوجهان صحيحان بهما قرأنا وبهما نأخذ.

وكلُّ من روى عنه التسهيل أجرى نحو: ﴿دُعَآءً﴾[البقرة: ١٧١] و ﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿مَلْجَـًٔا﴾[التوبة: ٥٧] و ﴿مَوْطِئًا﴾[التوبة: ١٢٠] مجرى المتوسط؛ من أجل التنوين المبدل في الوقف ألفاً، من غير خلاف عنهم في ذلك، والله أعلم./ ١

خاتمة: في ذكر مسائل من الهمز، نذكر فيها ما أصّلنا من القواعد المتقدمة، مع ما ذكره أئمة الأداء، مع بيان الصحيح من غيره؛ ليقاس عليها نظيرها، فيعرف بها حكم جميع ما وقع في القرآن:

فمن **القسم الأول وهو الساكن:** فمن المتطرف اللازم مسألة الوقف على ﴿وَهَيِّئْ﴾ و ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ و ﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣] بوجه واحد على التخفيف القياسي، وهو إبدال الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وحكي فيها وجه ثان وهو؛ الوقف بألف على التخفيف الرسمي كما تقدم ولا يجوز.

ووجه ثالث في ﴿وَهَيِّئْ﴾ و ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ و ﴿نَبِّئْ﴾ و ﴿ٱقْرَأْ﴾ و ﴿نَّشَأْ﴾، ونحوه وهو التحقيق؛ لما تقدم من العلة لأبي عمرو، ولا يصح.

ووجه رابع وهو حذف حرف المد المبدل من الهمزة؛ لأجل الجزم كما ذكره صاحب «الروضة» ولا يجوز.

ومن العارض مسألة: ﴿ٱمْرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦] يجوز فيه أربعة أوجه:

أحدها: تخفيف الهمزة بحركة ما قبلها، على تقدير إسكانها، فتبدل واواً ساكنة، وتخفيفها بحركة نفسها على مذهب التميميين، فتبدل واواً مضمومة؛ فإن سكنت للوقف اتّحد مع الوجه قبله، ويتحد معهما وجه اتباع الرسم، وإن وقف بالإشارة جاز الرَّوم والإشمام، فتصير ثلاثة أوجه.

والوجه الرابع: تسهيل (بين بين) على تقدير روم حركة الهمزة، ويتحد معه اتباع الرسم، على مذهب مكي وابن شريح.

وكذلك الحكم في ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، إلا أن حمزة يبدل الهمزة الأولى منه واواً، وهشاماً يحققها.

وكذلك تجري هذه الأربعة في ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ و ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ ونحوه مما رسم بالواو، ونحو ﴿ٱلْمَلَؤُاْ﴾ في المواضع الأربعة [المؤمنون: ٢٤، النمل: ٢٩، ٣٢، ٣٨]، و ﴿نَبَؤُاْ﴾ [إبراهيم: ٩، ص: ٢١، ٦٧، التغابن: ٥] في غير براءة كما تقدّم، ويزاد عليها وجه خامس وهو إبدالها ألفاً لانفتاح ما قبلها وسكونها وقفاً، على التخفيف القياسي مذهب الحجازيين والجادّة.

وأما ما رسم بألف نحو ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ في الأعـراف [٦٠] و ﴿نَبَأُ ٱلَّذِينَ﴾ في براءة [٧٠] و ﴿يَبْدَؤُا﴾ فوجهان، أحدهما: إبـدالها ألفـاً بحركـة مـا قبلهـا، / والثاني (بين بين) على الرَّوم، ولا يجوز إبدالها بحركة نفسها، لمخالفة الرسم وعدم صحته رواية، والله أعلم.

ومن ذلك مسألة: ﴿يُنشِئُ﴾ [العنكبوت: ٢٠] وشـبهه ممـا وقعـت الهمـزة فيـه مضمومة بعد كسر، قيل فيها خمسة أوجـه، أحـدها: إبـدال الهمـزة يـاء سـاكنة لسكونها وقفاً بحركة ما قبلها، على التخفيف القياسي، وإبدالها ياء مضمومة على ما نقل من مذهب الأخفش، فإن وقف بالسكون فهو موافق لما قبله لفظـاً، وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام؛ فتصير ثلاثة أوجه، والرابـع: رومُ حركـة الهمزة، فتسهّل بين الهمزة والواو، على مذهب سيبويه وغيره، وخامسها: الوجه المعضل وهو تسهيلها بين الهمزة والياء على الرَّوم.

ومن ذلك مسألة: ﴿مِن شَٰطِيِٕ﴾ و ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ﴾ ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد كسر، يجوز فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: إبدال الهمزة ياء ساكنة[١] بحركة مـا قبلهـا؛ لـسكون الوقـف عـلى القياس، وياء مكسورة بحركة نفسها على مذهب التميميين، فإنْ وقف بالسكون فهو موافق ما قبله لفظاً، وإن وقـف بالإشـارة وقـف بـالرَّوم؛ يـصير وجهـين، والثالث تسهيل (بين بين) على روم حركة الهمزة أو اتباع الرسـم، عـلى مـذهب مكّي وابن شريح.

(١) سقطت من (ز).

وتجيء هذه الأوجه الثلاثة فيما رسم بالياء مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد فتح، وهو ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] كما تقدّم، ويزاد عليها التخفيف القياسي، وهو إبدالها ألفا لسكونها وقفاً وانفتاح ما قبلها فتصير أربعة أوجه.

وأمّا ما رسم منه[١] بغير ياء نحو ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ٢] فليس فيه سوى وجهين: إبدالها ألفاً على القياس، والرَّوم بتسهيل (بين بين)، ولا يجوز إبدالها ياء على مذهب التميميِّين لمخالفة الرسم والرواية، إلا أن أبا القاسم الهذلي أجاز في ﴿مِّن مَّلْجَإٍ﴾ [الشورى: ٤٧] الياء فقال فيه بياء مكسورة للكسرة.[٢]

قلت: وقياس ذلك غيره، ولا يصح، والله أعلم.

ومن ذلك مسألة: ﴿كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ﴾ [الواقعة: ٢٣] ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مكسورة / بعد ضمّ، قيل فيها أربعة أوجه:

أحدها: إبدال الهمزة واواً ساكنة؛ لسكونها وضمِّ ما قبلها على القياس.

والثاني: إبدالها واواً مكسورة، على ما نقل من مذهب الأخفش، فإن وقف بالسكون فهو كالأول لفظاً فيتّحد، وإن وقف بالرّوم فيصير وجهين.

والثالث: التسهيل، وهو ما بين[٣] الهمزة والياء، على مذهب سيبويه والجماعة.

الرابع: الوجه المعضل، وهو بين الهمزة والواو على الرَّوم.

---

(١) (منه) سقطت من المطبوع.

(٢) الكامل: ق١٣٨/ ب.

(٣) في (ز): (روماً)، وهو تحريف.

وأمّا ما وقعت الهمزة الأخيرة فيه مضمومة نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] فوجهان؛ الأول: إبدالها واواً. والثاني: تسهيل الأخيرة (بين بين) على الرّوم؛ كما قدمنا في المسألة الثانية.

فإن كانت الأخيرة مفتوحة نحو: ﴿حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا﴾ [الإنسان: ١٩] فوجه واحد وهو إبدالها واوين؛ الأولى ساكنة *والثانية مفتوحة*[1]؛ لوقوعها بعد ضمّة.

ومن ذلك: ﴿بَدَأَ﴾ و ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ﴾ [مريم: ٢٨] ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مفتوحة بعد فتح، ففيه وجه واحد وهو؛ إبدالها ألفاً، وحكي فيه وجه ثان وهو بين بين، على جواز الرَّوم في المفتوح، كما تقدم، وهو شاذ لا يصح، والله أعلم.

ومن الساكن المتوسط مسألة: ﴿وَتُئْوِيٓ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تُئْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] و ﴿وَرِءْيًا﴾ في [مريم: ٧٤]، فيهنّ وجهان صحيحان: أحدهما إبدال الهمزة من جنس ما قبلها؛ فتبدل في ﴿وَتُئْوِيٓ﴾ و ﴿تُئْوِيهِ﴾ واواً وفي ﴿وَرِءْيًا﴾ ياء من غير[2] إدغام، والثاني: الإبدال مع الإدغام، وقد نصّ على الوجهين غير واحد من الأئمة، ورجّح الإظهار صاحب «الكافي» وصاحب «التبصرة»، وقال: «إنه الذي عليه العمل[3]»، ولم يذكر في «الهداية» و«الهادي» و«تلخيص العبارات» و«التجريد» سواه.

---

(١) مابين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (دون).

(٣) التبصرة: ٣١١.

ورجّح الإدغام صاحب «التذكرة» والداني في «جامع البيان» فقال: هو أولى؛ لأنه قد جاء منصوصاً عن حمزة، ولموافقته الرسم[١]، ولم يذكر صاحب «العنوان» سواه.

وأطلق صاحب «التيسير» الوجهين على السواء، وتبعه على ذلك الشاطبي، وزاد في «التذكرة» في ﴿وَرِءْيًا﴾ وجهاً ثالثاً وهو التحقيق، من أجل تغيير المعنى[٢]، ولا يؤخذ به لمخالفته النص والأداء.

وحكى الفاسي[٣] وجهاً رابعاً وهو / الحذف، أي حذف الهمزة، فيوقف بياء واحدة مخفّفة، على اتّباع الرسم[٤]، ولا يصح، بل ولا يحلّ، واتباع الرسم فهو متّحد في الإدغام، فاعلم ذلك.

وأمّا ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ [الإسراء: ٦٠] و﴿رُءْيَا﴾ حيث وقع؛ فأجمعوا على إبدال الهمزة منه واواً؛ لسكونها وضم ما قبلها، واختلفوا في جواز قلب هذه الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها كقراءة أبي جعفر، فأجازه أبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو العلاء وغيرهما، وسوَّوْا بينه وبين الإظهار، ولم يفرّقوا بينه وبين ﴿وَتُـْٔوِيٓ﴾ و﴿رُءْيَا﴾، وحكاه ابن شريح أيضاً وضعّفه.

---

(١) سبق قبل قليل.

(٢) ذكر ابن غلبون هذا الوجه مستدلاً بما رواه عن حمزة أنه قال: إذا كان الوقف على الهمز بغير همز يزيل المعنى لم يقف إلا بالهمز، قال ابن غلبون: «فعلى هذه الرواية لا ينبغي أن يوقف على ﴿وَرِءْيًا﴾ إلا بالهمز، لئلّا يزول المعنى، وذلك أنه إذا همز كان من الـرُّواء وهو ما يظهر على الإنسان من الـحُسْن في صورته ولباسه، وإذا ترك همزه اشتبه بريّ الشارب فيزول المعنى». التذكرة: ١/ ١٦٦.

(٣) كذا في (ت) و(ز)، وهو الصواب، وفي البقية: (الفارسي) وفيها علامة مسح الراء.

(٤) اللآلي الفريدة: ١/ ق٦٨.

وهو وإن كان موافقاً للرسم فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء.

وحكي فيه وجه ثالث وهو الحذف على اتباع الرسم عند من ذكره[١]، فيوقف بياء خفيفة كما تقدم في ﴿وَرِءۡيٗا﴾ ولا يجوز ذلك.

ومن ذلك مسألة: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ﴾ [البقرة: ٧٢] فيه وجه واحد، وهو إبدال الهمزة ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، وذُكر وجه ثان وهو حذف هذه الألف اتّباعاً للرسم، وليس في إثبات الألف التي قبل الراء نظر؛ لأنها غير متعلقة بالهمزة.

وذكر الحذف أيضاً في ﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ و ﴿ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ﴾ و ﴿يَسۡتَـٔۡخِرُونَ﴾؛ من أجل الرسم، وليس ذلك بصحيح، ولا جائز في واحد منهن؛ فإن الألف من ذلك إنما حذفت اختصاراً للعلم بها، كحذفها في ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ و ﴿وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ وغير ذلك، مما لو قرئ به لم يجز لفساد المعنى.

ولقد أحسن من قال[٢]: إن حذف الألف من ذلك تنبيه على أن اتّباع الخط ليس بواجب؛ يعني على حدته، بل ولا جائز، ولا بدّ من الركنين الآخرين:[٣] وهما العربية وصحة الرواية وقد فقدا في ذلك، فامتنع جوازه. والله أعلم.

---

(١) هو الفاسي، انظر: المصدر السابق.

(٢) هو السخاوي، انظر: الوسيلة: ١٩٣.

(٣) في المطبوع: (الأخيرين) وهو تحريف.

ومـــن ذلـــك مـــسألة: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقـــرة: ٢٨٣] و ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] و ﴿فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى﴾ [يـونس: ٧٩] فيه وجه واحد وهو إبدال الهمزة فيـه بحركة ما قبلها كما تقدم، وذكر فيه وجه ثان وهو التحقيق، على ما ذهب إليه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة؛ بناءً منهم على أن الهمزة في ذلك مبتدأة، وقد قدمنا ضعفه.

وذكر وجه ثالث وهو زيادة المدّ على حرف المد المبدل[1]، استنبطه أبو شامة حيث قال: فإذا أبدل هذا الهمز حرف / مدّ وكان قبله من جنسه وكـان يحـذف لأجل سكون الهمزة[2] اتّجه وجهان: أحدهما: عود الحرف المحذوف لـزوال مـا اقتضى حذفه، وهو الهمزة الساكنة، فإنّ الجمع بين حرفي مدّ مـن جـنس واحـد ممكن بتطويل المد، والوجه الثاني: حذفه لوجود الساكن، قال: وهذان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي:

ويبدله مهما تطرّف مثله ويقصر أو يمضي على المدّ أطولا

قال: وينبني على الوجهين جواز الإمالـة في قولـه تعـالى ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] لحمزة ولـورش أيـضاً، فـإن أثبتنـا الألـف الأصـلية أملنـا وإن حـذفنا فـلا، قـال: ويلـزم مـن الإمالـة إمالـة الألـف المبدلـة، فالاختيـار المنع[3].

(١) (المبدل) سقطت من (س).

(٢) جاء في المطبوع بعد كلمة (الهمزة) زيادة ليست في جميع النسخ وهي: «فلما أبدلت».

(٣) إبراز المعاني: ١/ ٤٠٦-٤٠٧.

قلت: وفيما قاله من ذلك نظر، وإذا كان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي: «ويبدله» -البيت- فيلزمه[1] أن يجري في هذا ثلاثة أوجه وهي؛ المدّ والتوسط والقصر كما أجراها هناك لالتقاء الساكنين، ويلزمه أن يجيز حذف الألف المبدلة كما أجازها ثَمَّ، فيجيء على وجه البدل في ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] و ﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾ [يونس: ١٥] ثلاثة أوجه، وفي ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] ستة أوجه؛ ثلاثة مع الفتح، وثلاثة مع الإمالة، ويكون القصر مع الإمالة على تقدير حذف الألف المبدلة، ويصير فيها مع التحقيق سبعة أوجه، ولا يصحّ من كلِّها سوى وجه واحد وهو البدل مع القصر والفتح؛ لأن حرف المدّ أوّلاً حذف لالتقاء الساكنين قبل الوقف بالبدل، كما حذف من ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ [البقرة: ٧١] و ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ و ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ﴾؛ للساكنين قبل النقل، فلا يجوز ردّه لعروض الوقف بالبدل كما لا يجوز لعروض النقل.

وأمّا قوله: «إن هذين الوجهين هما الوجهان المذكوران في قول الشاطبي: [ويبدله مهما تطرّف]»... إلى آخره، فليس كذلك؛ لأن الوجهين المذكورين في البيت هما المدّ والقصر في نحو: ﴿يَشَآءُ﴾ و ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ حالة الوقف بالبدل كما ذكر، فهما من باب: «وإن حرف مدّ قبل همز مغيّر»، لا من أجل أن أحدهما كان محذوفاً في حالة ورجع في حالة أخرى.

وتقدير حذف إحدى الألفين في الوجه الآخر، هو على الأصل، فكيف يقاس عليه ما حذف من حرف المدّ للساكنين / على الأصل قبل اللفظ بالهمز،

(١) في المطبوع: (فيلزم)، وهو تحريف، إذ المراد إلزام أبي شامة.

مع أن ردّه خلاف الأصل، وأمّا الإمالة فقد أشار إليها الداني في «جامع البيان» كما سيأتي في آخر (الإمالة)(١).

ومن القسم الثاني: وهو المتحرك؛ فمن المتطرّف بعد الألف مسألة: ﴿أَضَآءَ ﴾ و ﴿شَآءَ ﴾ و ﴿وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ [البقرة: ٣٠] و ﴿ تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [النساء: ١٩] ونحو ذلك، مما الهمز فيه مفتوح، ففيه البدل، ويجوز معه المدّ والقصر، وقد يجوز التوسط كما تقدّم، فيبقى ثلاثة أوجه، وحكي فيه أيضاً (بين بين) كما ذكرنا، فيجيء معه المدّ والقصر؛ وفيه نظر، فيصير خمسة.

وتجيء هذه الخمسة بلا نظر فيما كانت الهمزة من ذلك فيه مكسورة أو مضمومة، مما لم يرسم للهمز فيه صورة، فإنْ رسم للهمز فيه صورة جاز في المكسور منه نحو: ﴿وَإِيتَآيِ ذِى ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾ [النحل: ٩٠] و ﴿وَمِنۡ ءَانَآيِ ٱلَّيۡلِ ﴾ [طه: ١٣٠] إذا أبدلت همزته ياء على وجه اتّباع الرسم، ومذهب غير الحجازيين مع هذه الخمسة أربعة أوجه أخرى، وهي المدّ والتوسط والقصر مع سكون الياء، والقصر مع رَوْم حركتها فتصير تسعة أوجه.

ولكن يجيء في ﴿وَإِيتَآيِ ﴾ ثمانية عشر وجهاً، باعتبار تسهيل الهمزة الأولى المتوسطة بزائد وتحقيقها، ويجيء في ﴿وَمِنۡ ءَانَآيِ ﴾ سبعة وعشرون وجهاً، باعتبار السكت وعدمه والنقل.

وجاز في المضموم منه نحو ﴿أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام: ٩٤] و ﴿فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا

(١) انظر ص: ١٣١٤.

نَشَـٰٓؤُاْ﴾ [هود: ٨٧] مع تلك التسعة ثلاثة أوجه أخرى، وهي المدّ والتوسط والقصر مع إشمام حركة الواو، فيصير اثنا عشر وجهاً، والله أعلم.

وكذلك الحكم في ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ من سورة الممتحنة [٤] تجري فيها هذه الأوجه الاثنا عشر لحمزة ولهشام في وجه تخفيفه المتطرّف، إلا أن هشاماً يحقّق الأولى المفتوحة، وحمزة يسهّلها بين بين على أصله، وأجاز بعضهم له حذفها على وجه اتباع الرسم، فيجيء معه أوجه إبدال الهمزة المضمومة واواً؛ لأن ذلك من تتمّة وجه اتّباع الرسم، فتصير تسعة عشر.

وهذا الوجه ضعيف جدّاً، غير مرضيّ، ولا مأخوذ به؛ لاختلال بِنْية الكلمة ومعناها بذلك، ولأنّ صورة الهمزة المفتوحة إنما حذفت اختصاراً كما حذفت الألف بعدها لا على وجه أن تخفف بحذفها.

واختار الهذلي هذا الوجه على قلب الأولى ألفاً على غير قياس / فيجتمع ١
ألفان فتحذف إحداهما وتقلب الثانية واواً على مذهب التميميين.

وبالغ بعضهم[1] فأجاز ﴿بُرَوَا﴾ بواو مفتوحة بعد الراء بعدها ألف؛ على حكاية صورة الخط فتصير عشرين وجهاً، ولا يصحّ هذا الوجه، ولا يجوز أيضاً، وهو أشدّ شذوذاً من الذي قبله؛ لفساد المعنى، واختلال اللفظ، ولأنّ الواو إنما هي صورة الهمزة المضمومة، والألف بعدها زائدة؛ تشبيهاً لها بواو الجمع وألفه كما قدمنا ذلك.

(١) لعل المؤلف يقصد عبد الظاهر بن نشوان الحميري، فقد صرح بهذا الوجه في شرحه لكتاب العنوان لأبي الطاهر، وهو قول أيضاً صرّح به الجعبريّ. وذكره قبلهما ابن غلبون، وقال: إنه جيّد وغيره القياس. انظر: التذكرة: ١/ ١٦٥، شرح العنوان: ق١٦، كنز المعاني ٢/ ٥٤١.

وأشدّ منه وأنكر وجه آخر حكاه الهذلي عن الأنطاكي وهو قلب الهمزتين واوين فيقول ﴿بُرَوَاوْ﴾ قال: وليس بصحيح[١].

وذكر بعض المتأخرين فيها ستة وعشرين وجهاً مفرّعة عن أربعة أوجه:

الأول: الأخذ بالقياس في الهمزتين؛ فتسهّل الأولى، وتبدل الثانية مع الثلاثة، أو تسهّلها كالواو، مع الوجهين فهذه خمسة.

الثاني: الأخذ بالرسم فيهما، فتحذف الأولى وتبدل الثانية واواً، بالإسكان والإشمام، مع كلّ من المدّ والتوسط والقصر، وبالروم مع المدّ والقصر[٢]، فهذه ثمانية أوجه.

الثالث: الأخذ بالقياس في الأولى، وبالرسم في الثانية؛ فتسهّل الأولى وتبدل الثانية واواً، وفيها الثمانية الأوجه.

الرابع: الأخذ بالرسم في الأولى، وبالقياس في الثانية، فتحذف الأولى، وفي الثانية الإبدال مع الثلاثة، والتسهيل مع الوجهين، فهذه خمسة، تتمة ستة وعشرين وجهاً على تقدير أن تكون الواو صورة الثانية.

وزاد بعضهم وجهاً خامساً على أن الواو صورة الأولى، والألف صورة المضمومة، فأجاز ثلاثة مع إبدالها، ووجهين مع تسهيلها، فيكون خمسة، تتمّة إحدى وثلاثين وجهاً، ولا يصح منها سوى ما تقدّم، والله أعلم.

---

(١) انظر: الكامل: ق١٣٩/ ب.

(٢) (والقصر) مكانها بياض في (س).

ومن المتطرف بعد الواو والياء الساكنتين الزائدتين مسألة: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فيه وجه واحد وهو الإدغام كما تقدّم، ويجوز أيضاً فيه الإشارة بالرَّوم؛ فيصير وجهين.

وكذلك يجوز هذان الوجهان في ﴿بَرِيٓءٌ﴾ و ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ إلا أنه يجوز فيهما وجه ثالث وهو الإشمام، وحكي في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم، مع إجراء المدّ والقصر، ولا يصحّ واتّباع الرسم فمتّحد مع الإدغام، والله أعلم./

ومنه بعد الساكن الصحيح مسألة: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] فيه وجه واحد وهو النقل مع إسكان الباء للوقف، وهو القياس المطّرد، وجاء فيه وجه آخر وهو ﴿الخبا﴾ بالألف، ذكره الحافظ أبو العلاء، وله وجه في العربية وهو الإتباع[١]، حكاه سيبويه وغيره كما ذكرنا.[٢]

ويجري الوجه الأول؛ وهو النقل مع الإسكان، فيما همزته مكسورة وهو ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] ويجوز فيه وجه ثان، وهو الإشارة بالرّوم إلى كسرة الراء.

وتجري الوجهان في ﴿مِّلْءُ﴾ و ﴿دِفْءٌ﴾ و ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ﴾ [النبأ: ٤٠]، ويجوز وجه ثالث وهو الإشمام *فيصير ثلاثة أوجه*[٣] فتجري الثلاثة في ﴿جُزْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، وذكر فيه وجه رابع وهو الإدغام، حكاه الهذلي، ولا يصحّ عن حمزة، ولو صح لجاز معه الثلاثة التي مع النقل، فتصير ستة.

(١) في النسخ بالشين المعجمة: «الإشباع»، ويظهر أنه تصحيف صوابه بالتاء المثناة الفوقية.

(٢) انظر ص: ١٠٥١.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

ومن ذلك بعد الساكن المعتلّ الأصلي مسألة: ﴿جَآءَ﴾ و ﴿سِيٓءَ﴾ و ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩](١)، ممّا وقعت الهمزة فيه مفتوحة، وكذلك ﴿ليسوء﴾ [الإسراء: ٧] في قراءة حمزة وهشام فيه وجهان: الأول النقل وهو القياس المطّرد؛ الثاني: الإدغام كما ذكرنا عن بعض أئمة القراءة والعربية وغيرهم.

ويجري هذان الوجهان فيما وقعت الهمزة فيه مكسورة نحو ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١] و ﴿قَوْمَ سَوْءٍ﴾ [الأنبياء: ٧٤] و ﴿مِّن شَيْءٍ﴾ [الحجر: ٢١]، إلا أنه يجوز مع كلٍّ وجه منهما الإشارة بالرّوم، فيصير فيها أربعة، وتجري هذه الأربعة فيما وقعت الهمزة فيه مضمومة نحو: ﴿يُضِيٓءُ﴾ و ﴿ٱلْمُسِيٓءُ﴾ و ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ و ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤] و﴿مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] ويجوز وجهان آخران وهما؛ الإشمام مع كل من النقل والإدغام؛ فيصير فيها ستة أوجه، ولا يصحّ فيها غير ذلك، فإنّ اتّباع الرسم في ذلك متّحد كما قدمنا.

وقد قيل: إنه يجوز فيها أيضاً حذف الهمزة اعتباطاً(٢)، فيمدّ حرف المدّ ويقصر، على وجه اتباع الرسم، ورُجِّح المدّ في ذلك، وحكى الهذلي فيه عن ابن غلبون التسهيل(٣) (بين بين)، وكلٌّ ضعيفٌ لا يصحّ، والله أعلم.

---

(١) في (ت) والمطبوع: ﴿تبوءا﴾ بالألف بعد الهمزة، وهو خطأ.

(٢) أصل الاعتباط في اللغة: الذبح بغير علة، من داء أو كسر، ثم استخدم مجازاً فيما يشبهه. انظر: القاموس والتاج (عبط).

(٣) (التسهيل) سقطت من المطبوع، وانظر: الكامل: ق: ١٣٩/ أ.

ومن المتوسط بعد الساكن إن كان ألفاً مسألة: ﴿شُرَكَآؤُنَا﴾ و ﴿جَآءُو﴾ و ﴿أَوْلِيَآءُهُۥٓ﴾ و ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ و ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و ﴿خَآئِفِينَ﴾ و ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ و ﴿جَآءَنَا﴾ و ﴿شُرَكَآؤُكُمْ﴾ و ﴿أَوْلِيَآءَهُۥ﴾/ و ﴿بُرَءَٰٓؤُا۟﴾ و ﴿دُعَآءً﴾ و ﴿نِدَآءً﴾ ونحو ذلك مما تقع الهمزة فيه[1] متوسطة متحركة بعد الألف؛ فإنّ فيه وجهاً واحداً، وهو التسهيل (بين بين)، بأي حركة تحركت الهمزة، ويجوز في الألف قبلها المدّ والقصر، إلغاء للعارض واعتداداً به كما تقدم في بابه.

وذكر في المضموم منه والمكسور المرسوم فيه صورة الهمزة واواً وياء وجه آخر، وهو إبداله واواً محضة، وياء محضة، على صورة الرسم، مع إجراء وجهي المد والقصر أيضاً، وهو وجه شاذ لا أصل له في العربية ولا في الرواية، واتباعُ الرسم في ذلك ونحوه ببين بين، وذكر أيضاً فيما حذفت فيه صورة الهمزة رسماً، إسقاطُه لفظاً، وقيل في نحو ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧] و ﴿لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١] و ﴿وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]؛ و(أولياهم) و(نسانا) هكذا بالحذف، فيصير كأنه اسم مقصور، على صورة رسمه في بعض المصاحف، من المضموم والمكسور في جميع المصاحف من المفتوح، مع إجراء وجهي المدّ والقصر، إلغاء واعتداداً بالعارض.

وقيل فيما اختلف فيه من ذلك ستة أوجه، (بين بين) مع المدّ والقصر، واتّباع الرسم على رأيهم بمحض الواو والياء مع المد والقصر أيضاً، والحذف معهما

---

(١) (فيه) سقطت من المطبوع.

أيضاً، وقيل ذلك في ﴿جَزَآؤُهُۥ﴾ و ﴿أَوۡلِيَآءَهُۥ﴾ مع زيادة التوسط، وربما قيل مع ذلك بالروم والإشمام في (الهاء) ولا يصح فيه سوى وجه (بين بين) لا غير كما قدمنا.

وقد يتعذّر الحذف الذي ذهبوا إليه في مواضع كثيرة من القرآن نحو ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ و ﴿يُرَآءُونَ﴾ و ﴿جَآءُوكُمۡ﴾؛ فإنّ حقيقة اتباع الرسم في ذلك تمتنع لا تمكن فإنّ الهمزة إذا حذفت بقيت الواو والياء ساكنتين، والنطق بذلك متعذّر، فلم يبق إلا الجمع بين الياءين والواوين، على تقدير أن المحذوف واو البِنْية، ولا يصح ذلك رواية، ولا يوافق حقيقة الرسم على رأيهم، فلم يبق سوى التسهيل (بين بين) والله أعلم.

وكذلك الحكم في ﴿دُعَآءٗ وَنِدَآءٗ﴾ و ﴿مَآءٗ﴾ و ﴿لَيۡسُواْ سَوَآءٗ﴾ [آل عمران: ١١٣] ونحوه مما وقعت الهمزة فيه متوسطة بالتنوين، فالجمهور فيه على تسهيل (بين بين) على القاعدة، وإجراء وجهي المدّ والقصر لتغيّر الهمزة.

وانفرد صاحب «المبهج» بوجه آخر فيه وهو الحذف، وأطلقه عن حمزة بكماله، وهو وجه صحيح ورد به النص عن حمزة من رواية الضبي، / وله وجه وهو إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور، وهو لغة للعرب معروفة، فتبدل الهمزة فيه ألفاً ثم تحذف للساكنين، ويجوز معه المد والقصر وكذا التوسط كما تقدم، وهو هنا أولى منه في المتطرف؛ لأن الألف المرسومة هنا تحتمل أن تكون ألف البِنية، وتحتمل أن تكون صورة الهمزة، وتحتمل أن تكون ألف التنوين[1].

---

(١) انظر: المقنع: ٣٤.

فعلى تقدير أن تكون ألف البِنْية لا بدّ من ألف التنوين، فيـأتي بقـدر ألفـين وهو التوسط.

وعلى أن تكون صورة الهمزة فلا بدّ من ألف البنيـة وألـف التنـوين، فيـأتي بقدر ثلاث ألفات، وهو المدّ الطّويل.

وعلى أن تكون ألف التنوين، فلا بد من ألف[(١)] البنية، فتأتي بقـدر الألفـين أيضاً.

فلا وجه للقصر[(٢)] إلا أن يقدّر الحذف اعتباطاً، أو يراد حكاية الـصورة، أو يجري المنصوب مجرى غيره لفظاً، ولولا صحته رواية لكان ضعيفاً.

وأمّا ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائـدة: ١٨] ففي همزته الأولى التحقيق والتسهيل، لكونها متوسطة بزائد ومع كل منهما تسهيل الثانية مع المدّ والقصر، فتـصير أربعـة مـع إسكان ‹الهاء›، وإن أخذ بالرّوم والإشمام في ‹الهاء› على رأي مـن يجيـزه؛ تـصير اثني عشر.

وحكي فيها إبدال ‹الواو› في الثانية على اتّباع الرسـم عنـدهم، وذكـر فيهـا إبدال الأولى ألفاً على اتّباع الرسم أيضاً على رأيهم، فيـصير في هـذين الـوجهين أربعة وعشرون، ولا يصحّ منها شيء ولا يجوز، والله أعلم.

---

(١) تصحفت في (س) إلى: «لفظ».

(٢) في المطبوع: (للقصي) وهو تحريف.

وأمّا ﴿تَرَآءَا﴾(١) من ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] فإنّ ألفها التي بعد الهمزة تحذف وصلاً لالتقاء الساكنين إجماعاً، فإذا وقف عليها ثبتت إجماعاً، ولها حكم في «الإمالة» يأتي(٢).

واختصّ حمزة، وخلف(٣) بإمالة «الراء» وصلاً، وإذا وقف حمزة سهّل الهمزة «بين بين» وأمالها من أجل إمالة الألف بعدها، وهي المنقلبة عن الياء التي حذفت وصلاً للساكنين، وهي «لام» تفاعَلَ، ويجوز مع ذلك المدّ والقصر لغير حمزة، على القاعدة، وهذا الوجه هو الصحيح الذي لا يجوز غيره، ولا يؤخذ بخلافه.

وذكر فيها وجهان آخران، أحدهما: حذف الألف التي بعد الهمزة، وهي «اللّام» من أجل حذفها رسماً، على رأي بعضهم في اتّباع الرسم، فتصير على هذا متطرّفة، فتبدل ألفاً لوقوعها بعد / الألف، ويفعل فيها ما فعل في ﴿جَآءَ﴾ و ﴿شَآءَ﴾ فيجيء على قولهم ثلاثة أوجه: هي المدّ والتوسط والقصر، وأجروا هشاماً مُجْراه في هذا الوجه إذا خفّف المتطرف على هذا التقدير.

---

(١) أصل الكلمة: تَرَاءَيَ: على وزن تفاعَلَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت ثلاث ألفات، ألف البنية تفاعل وهي التي بعد الفاء، والألف الثانية صورة الهمزة، والثالثة المبدلة من الياء، إلا أنهم حذفوا ألفين كراهة اجتماع الصور المتماثلة في الخط.

انظر: المحكم: ١٥٧، اللآلي الفريدة: ق٦٩، فتح المنان: ق٧١، غيث النفع: ٣٠٨.

(٢) انظر ص: ١٢٨٢.

(٣) (خلف): سقطت من (س).

وهذا وجه لا يصحّ ولا يجوز؛ لاختلال[١] لفظه، وفساد المعنى به، وقد تعلّق مجيز هذا الوجه بظاهر قول ابن مجاهد: كان حمزة يقف على ﴿تَرَٰٓءَا﴾ يمدّ مدّة بعد الراء ويكسر الراء من غير همز انتهى[٢].

ولم يكن أراد ما قالوه، ولا جنح إليه، وإنّما أراد الوجه الصحيح الذي ذكرناه، فعبّر بالمدّة عن (التسهيل)، كما هي عادة القرّاء في إطلاق عباراتهم، فلا شكّ أن حذّاق أصحاب ابن مجاهد؛ مثل الأستاذ الكبير أبي طاهر بن أبي هاشم وغيره أخبر بمراده دون من لم يره ولا أخذ عنه.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان»: فوقف حمزة ﴿تَرَٰٓءَا﴾ [الشعراء: ٦١] بإمالة فتحة الراء، ويمدّ بعدها مدّة مطوّلة في تقدير ألفين ممالتين، الأولى أميلت لإمالة فتحة الراء، والثانية أميلت لإمالة فتحة الهمزة المسهّلة المشار إليها بالصدر؛ لأنّها في زنة المتحرك، وإن أضعف الصوت بها ولم يتمّ، فيتوالى في هذه الكلمة على مذهبه أربعة أحرف ممالة، (الراء) التي هي (فاء) الفعل، و(الألف) التي بعدها الداخلة لبناء تفاعل و(الهمزة) المجعولة على مذهبه التي هي (عين) الفعل، و(الألف) التي بعدها؛ المنقلبة عن (الياء) التي هي (لام) الفعل؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثمَّ حكى قول ابن مجاهد الذي ذكرناه بلفظه،

---

(١) في المطبوع: (لاختلاف) وهو تحريف.

(٢) لم أجد العبارة نفسها عند ابن مجاهد نفسه، وإنما الذي في (السبعة) هو: «كان حمزة يقف على ﴿تَرَٰٓءَا﴾ على وزن تراعي»، وكذلك قال نصير عن حمزة: «يأتي بهمزة مكسورة بعد الألف التي بعد الراء، مع كسر الراء». السبعة: ٤٧٢.

ثمَّ قال: وهذا مجاز؛ وما قلناه حقيقة ويحكم ذلك المشافهة. انتهى[١]. وهو صريح بما قلنا من أنّ ابن مجاهد لم يُرِدْ ما توهّمه بعضهم.

وأشار الداني بقوله: (تحكمه المشافهة) إلى قول ابن مجاهد وغيره مما يشكل ظاهره، وإنما يؤخذ من مشافهة الشيوخ وألفاظهم، لا من الكتب وعباراتها.

قال الأستاذ أبو عليّ الفارسيّ في كتابه «الحجة» في قول ابن مجاهد هذا: إن كان يريد بالمدّ ألف تفاعل وإسقاط العين واللّام، فهذا الحذف غير مستقيم.[٢]

والوجه الثاني: قلب الهمزة (ياء) فتقول: (ترايا) حكاه الهذلي وغيره[٣]، وهو ضعيف أيضاً.

وقد قيل في توجيهه: إنه لما قرب فتحة الراء من الكسرة بالإمالة، أعطاها حكم المكسورة / فأبدل الهمزة المفتوحة بعدها (ياء) ولم يعتدّ بالألف حاجزة.

قلت: وله وجه عندي هو أمثل من هذا، وهو أن الهمزة في مثل هذا تبدل (ياء) عند الكوفيّين، وأنشدوا عليه قول الشاعر[٤]:

---

(١) جامع البيان: ٢/ ق١٢٨-١٢٩.

(٢) نقل الفاسي نفس العبارة. انظر: اللآلي الفريدة: ق٦٩.

(٣) منهم ابن غلبون الابن. انظر: التذكرة: ١/ ١٧٥، الكامل: ق:١٤٠/أ وفيه أنه حكاه عن أبي عمرو.

(٤) لا يعرف.

غداة تسايلَتْ من كلّ أوبٍ كنانةُ حاملين لهم لوايا[١]

أراد (لواءً) فأبدل من الهمزة ياء، وهو وجه لو صحّت به الرواية لكان أولى من الذي قبله، وقد حكي عنه أنه وقف على ﴿تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾ [يونس: ٨٧] كذلك، ورُوِيَ أيضاً عن حفص، والصحيح فيه عن حمزة أيضاً (بين بين)، والله أعلم.

ومنه بعد الياء الزائدة مسألة: ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ ﴿خطيئت﴾ و ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ فيه وجه واحد وهو الإدغام كما تقدّم، وحكي فيه وجه آخر وهو (بين بين)، ذكره أبو العلاء الحافظ وهو ضعيف.

وكذلك الحكم في ﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤] وحكي فيهما[٢] وجه آخر وهو الإدغام فيهما؛ كأنه أريد به الاتباع، ذكره الهذلي، وحكى أيضاً وجهاً آخر وهو التخفيف كالنقل؛ كأنّه على قصد اتباع الرسم،[٣] وذكره بعضهم، فيصير أربعة أوجه، ولا يصح منها سوى الأول.

---

(١) البيت واحد من ثلاثة أبيات ذكرها ثعلب في «مجالسه»، وهي:

فِدًى لبني خَلاوةَ عمر أمي بلا بِنَيّة وكنت لهم فِـدَايـا

عشية أقبلت............. ....لوايا

فجاؤوا عارضاً بَرِداً وجئنا كمثل السيل إذ يُربي الغتايا

وأنشد الجوهري وابن الأنباري (عاقدين) بدل (حاملين)، وانفرد الجوهري عنه بـ(كتائب) بدل (كنانة). انظر: مجالس ثعلب: ١٢٠، الوقف والابتداء لابن الأنباري: ١/ ٣٨٠، التذكرة: ١/ ١٦٧، الصحاح واللسان والتاج (لوى).

(٢) في المطبوع: (فيه).

(٣) الكامل: ق١٣٩/ أو ١٤٠/ أ.

ومنه بعد ياء وواو أصليتين مسألة ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ فيهما وجهان: النقل، وهو القياس المطّرد، والإدغام كما ذهب إليه بعضهم إلحاقاً بالزائد. وحكي فيهما وجه ثالث وهو (بين بين) كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره[1]، وهو ضعيف، إلّا أنه في ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] أقرب عند من التزم اتباع الرسم.

وكذلك الحكم في ﴿سَوۡءَةَ﴾ و ﴿سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ و ﴿سَوۡءَٰتِهِمَا﴾ و ﴿شَيۡـًٔا﴾ و ﴿كَهَيۡـَٔةِ﴾ و ﴿ٱسۡتَيۡـَٔسَ﴾ و ﴿يَاْيۡـَٔسُ﴾ وبابه، إلا أنه حُكِيَ في ﴿ٱسۡتَيۡـَٔسَ﴾ [يوسف: ١١٠] وبابه وجه رابع وهو الألف على القلب كالبزي ومن معه، ذكره الهذلي[2].

وأمّا ﴿مَوۡئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] ففيه وجهان: النقل والإدغام، كما ذكرنا، ويحكى فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء مكسورة على وجه اتباع الرسم؛ وفيه نظر لمخالفته القياس، وضعفِه في الرواية، وقياسُه على ﴿هُزۡؤاً﴾ لا يصحّ لما نذكره، وقد عدّه الداني من النادر الشاذّ، وحُكِيَ فيه وجه رابع وهو (بين بين)، نصّ عليه أبو طاهر / بن أبي هاشم، وهو داخل في قاعدة تسهيل هذا الباب عند ١
من رآه[3]، وهو أيضاً أقرب إلى اتّباع الرسم من الذي قبله، وردَّه الداني، وذُكِر فيه وجه خامس وهو إبدال الهمزة ياء ساكنة، وكسر الواو قبلها، على نقل الحركة

(١) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٥٣.

(٢) الكامل: ق:١٣٩/ ب.

(٣) في (ت) وكذا في المطبوع: «رواه».

وإبقاء الأثر، حكاه ابن الباذش[١]، وهو أيضاً ضعيف قياساً، ولا يصح رواية، وذُكِر وجه سادس وهو إبدال الهمزة واواً من غير إدغام، حكاه الهذلي[٢]، وهو أضعف هذه الوجوه وأردؤها.

فأمّا ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] ففيه أيضاً وجهان: النقل والإدغام، إلا أن الإدغام يضعف هنا للثقل، وفيه وجه ثالث وهو (بين بين) نصّ عليه أبو طاهر ابن أبي هاشم وغيره، وذُكِر وجه رابع وهو الحذف، واللفظ بها على وزن (الـمَوْزة)، و(الجَوْزة)[٣]، وهو ضعيف؛ لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، ولكنّه موافق للرسم.

ورواه منصوصاً عن حمزة أبو أيوب الضبّي، واختاره ابن مجاهد، وذكره الداني وقال: هو من التخفيف الشاذّ الذي لا يصار إليه إلا بالسماع؛ إذ كان القياس ينفيه ولا يجيزه، وكأنَّ من رواه من القراء، واستعمله من العرب كره النقل والبدل، وأمَّا (النقل) فلتحرّك الواو فيه بالحركة التي تستثقل وهي الضمّة، وأمّا (البدل) فلأجل التشديد والإدغام[٤].

ثمّ قال:[٥] ومن العرب مَن إذا خفّف همزة: «يَسُؤْك» قال: «يَسُوك» استثقل

(١) الإقناع: ١/ ٤٤٥.

(٢) الكامل: ق: ١٣٨/ أ.

(٣) انظر: التذكرة: ١/ ١٥٢، الكامل: ق: ١٣٨/ أ، الإقناع: ١/ ٤٤٠-٤٤٢.

(٤) ذكر الداني أن الفراء حكاه عن العرب، والنص في: جامع البيان: ١/ ق١٠٨.

(٥) قوله: ومن العرب..إلى: فحذف الهمزة، صرّح الداني بأنه كلام سيبويه، قال: قال سيبويه: من العرب.. إلخ. انظر: المصدر السابق.

الضمة على الواو فحذف الهمزة، قال: وهذا يؤيّد ما قلناه؛ يعني من الحذف.[١]

قلت: حذف الهمز لا كلام فيه، والكلام في حذف الواو بعد الهمزة التي تجحف بالكلمة وتغيّر الصيغة، والله أعلم.

ومنه بعد الساكن الصحيح مسألة ﴿مَسْـُٔولًا﴾ و ﴿مَذْءُومًا﴾ و ﴿أَفْـِٔدَةٌ﴾ و ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ و ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ ونحوه، فيه وجه واحد وهو النقل، وحُكِيَ فيه وجه ثان وهو (بين بين) وهو ضعيف جداً.

وكذلك الحكم في ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ و ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾ و ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ و ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ وحكي فيها وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ألفاً؛ على تقدير نقل حركتها فقط كما قدمنا، وهو وجه مسموع، ورواه الحافظ أبو العلاء[٢]، ولكنه قويّ في ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ و ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ من أجل رسمهما[٣] بألف كما ذكرنا، وضعيف في غيرهما؛ من أجل مخالفة / الرسم وما عليه عمل أهل الأداء. ١

وأمّا ﴿جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] ففيه وجه واحد وهو النقل، وحكي فيه (بين بين) على ضعفه، ووجه ثالث وهو الإدغام كما ذكرنا في ﴿جُزْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤] ولا يصحّ، وشذَّ الهذليّ فذكر وجهاً رابعاً؛ وهو إبدال الهمزة واواً؛ قياساً على ﴿هُزْواً﴾، وليس بصحيح[٤].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٥١.

(٣) في المطبوع: (رسمها) بالإفراد، وهو تحريف.

(٤) الكامل: ق:١٣٨/ ب.

وأمّا ﴿هُزُوًا﴾ و ﴿كُفُوًا﴾ ففيهما وجهان:

أحدهما: النقل على القياس المطّرد، وهو الذي لم يذكر في «العنوان» غيره، واختاره المهدوي، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون.

والثاني: إبدال الهمزة واواً مع إسكان الزاي، على اتّباع الرسم، وقد رجّحه في «الكافي» و«التبصرة» وهو ظاهر «التيسير» و«الشاطبية» وطريق أبي الفتح فارس بن أحمد ومن تبعه. وقال الداني في «جامعه»: وهذا مذهب عامة أهل الأداء من أصحاب حمزة وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الفتح، وكذا رواه منصوصاً خلف، وأبو هشام عن سُلَيم عنه. انتهى.[1]

وقد ضعّفه أبو العباس المهدوي فقال: «وأمّا ﴿هُزْؤًا﴾ و ﴿كُفُؤًا﴾ فالأحسن فيهما النقل؛ كما نقل في ﴿جُزْءًا﴾ على ما تقدّم من أصل الهمزة المتحركة بعد الساكن السالم، فيقول: (هزا) و(كفا) قال: وقد أخذ له قوم بالإبدال في ﴿هُزْؤًا﴾ و ﴿كُفُؤًا﴾ وبالنقل في ﴿جُزْءًا﴾، واحتجوا بأن ﴿هُزْؤًا﴾ و ﴿كُفُؤًا﴾ كتبا بالواو، وأن ﴿جُزْءًا﴾ كتب بغير واو، فأراد اتّباع الخط، قال: وهذا الذي ذهبوا إليه لا يلزم؛ لأنّا لو اتّبعنا الخط في الوقف[2] على ﴿الْمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٦٠] في مواضع بالواو فقلنا ﴿الملَوْ﴾ وفي مواضع بالألف فقلنا ﴿الـمَلا﴾ قال: وهذا لا يراعى، قال: ووجه آخر أن ﴿هُزْؤًا﴾ و ﴿كُفُؤًا﴾ لم يكتبا في المصحف على قراءة حمزة، وإنما كتبا على قراءة من يضم الزاي والفاء؛ لأن الهمزة إنما تصوّر على

(١) جامع البيان: ١/ ق١٠٨.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي «شرح الهداية»: بعد كلمة (الوقف) عبارة «لقلنا».

ما يؤول إليه حكمها في التخفيف، ولو كتبا على قراءة حمزة لكتبا بغير واو كـ ﴿جُزْءًا﴾ فعلى هذا لا يلزم ما احتجّوا به من خطّ المصحف، غير أنّ الوقف بالواو فيهما جائز من جهة ورود الرواية به، لا من جهة القياس». انتهى[١]

ولا يخفى ما فيه؛ وذلك أن الإبدال فيهما وارد على القياس، وهو تقدير الإبدال قبل الإسكان، ثمّ أسكن للتخفيف، وقيل على توّهم الضمّ الذي هو الأصل فيهما، وذلك واضح.

وأمّا إلزامه بالوقف على ما كتب / بالواو من ﴿ٱلْمَلَؤُا۟﴾ [المؤمنون: ٢٤] وما ١/
كتب بألف بحسب ما كتب، فلا يحتاج إلى الإلزام به؛ لأنه من مذهبه، ولو لم يكن من مذهبه، لم يلزم أيضاً؛ لأن القراءة سنّة متّبَعة.

وأمّا قوله: (إنهما رسما على قراءة الضمّ) فصحيح لو تعذّر حمل المرسوم على القراءتين، وأمّا إذا أمكن فهو المتعيّن، وقد أمكن بما قلنا من تقدير الإبدال قبل الإسكان، والوجهان صحيحان، أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر عند جمهورهم الإبدال.

وفيهما وجه ثالث وهو (بين بين) كما قدّمنا، ووجه رابع وهو تشديد الزاي؛ على الإدغام، وكلاهما ضعيف، ووجه خامس وهو ضمّ الزاي والفاء مع إبدال الهمزة واواً؛ اتباعاً للرسم، ولزوماً للقياس، وهو يقوّي ما قلنا من وجه الإبدال مع الإسكان.

---

(١) نقل المؤلِّفُ النصَّ بتصرف، فما عبّر عنه هنا بالنقل، عبّر عنه المهدوي بإلقاء الحركة.
انظر: شرح الهداية: ١/ ٦٨-٦٩.

وقد ذكره الحافظ أبو عمرو في «جامعه» وقال: رواه أبو بكر أحمد بن محمد الأَدَميّ الحمزي[١] عن أصحابه، عن سليم عن حمزة، وقال أبو سلمة عبد الرحمن ابن إسحاق، عن أبي أيوب الضبّي: إنه كان يأخذ بذلك، قال: والعمل بخلاف ذلك. انتهى[٢].

ومن المتوسط المتحرك بعد المتحرك المفتوح بعد الفتح، مسألة: ﴿سَأَلَ﴾ و ﴿سَأَلَهُمْ﴾ و ﴿مَلْجَـًٔا﴾ و (سـألت)[٣] و ﴿رَأَيْتَ﴾ و ﴿شَنَـَٔانُ﴾ و ﴿ٱلْمَـَٔابِ﴾ ونحوه، ففيه وجه واحد وهو (بين بين) وحُكِيَ فيه وجه آخر وهو إبدال الهمزة ألفاً، ذكره في «الكافي» و«التبصرة» وقال: وليس بالمطّرد[٤]، وحكى ذلك أبو العزّ عن اللّالكي[٥].

وقد ذكره من يخفّف باتّباع الرسم وليس بصحيح، لخروجه عن القياس، وضعفه رواية، ولا يصحّ في مواضع نحو: ﴿سُئِلَتْ﴾ لاجتماع ثلاثة سواكن فيه، ولا[٦] يكون ذلك في لغة العرب، ولكن يقوى في نحو: ﴿مَلْجَـًٔا﴾ و ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ على لغة من حمله على فعله.

---

(١) الحمزي لأنه كان عارفاً بحروف حمزة، وهو حاذق متقن، ثقة، قرأ عليه الشطوي وابن شنبوذ وابن أشتة وغيرهم، حدث عنه الدارقطني وابن شاهين، وكان ثقة في الحديث وفي القراءة توفي سنة (٣٢٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٦، المعرفة: ٢/ ٥٥٥، تاريخ بغداد: ٤/ ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) جامع البيان: ١/ ١٠٨.

(٣) ليست هذه الكلمة في القرآن الكريم، فلعل المؤلف يقصد مطلق التمثيل، لا التنصيص على قرآنية المثال، والله أعلم.

(٤) التبصرة: ٣١٤.

(٥) في (ت): «المالكي» تصحيف، وكذا في المطبوع.

(٦) في (ت) و(س) و(ظ): «ورد سكون ذلك» وتحرفت العبارة في المطبوع إلى: (ولم يرد سكون ذلك).

وقد نصَّ على البدل فيه الهذلي[1]، وقد يكون على لغة من أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمخفوض، لكنه لم ترد به القراءة. وكذلك الحكم فيما وقع بعد الهمزة فيه ألف نحو ﴿ٱلۡمَـَٔابِ﴾ و ﴿شَنَـَٔانُ﴾ ولكن تحذف الألف من أجل اجتماعهما، فيزداد ضعفاً.

وكذلك حكم ﴿وَنَـَٔا﴾ و ﴿رَءَا﴾ لا يصح فيه سوى (بين بين) كما قدّمنا، وعلى الإبدال مع ضعفه يُقدّر الحذف أو الإثبات؛ فيجتمع الساكنان، فيمدّ ويتوسط، وكلّه لا يصح.

ثُمّ إنه لا فرق / بين ما كان بعده ساكن نحو ﴿رَءَا ٱلۡقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] وبين غيره؛ فإن الألف فيه هي صورة الهمزة، والألف بعدها حذفت اختصاراً لاجتماع المثلين، لا لالتقاء الساكنين، والدليل على حذفها اختصاراً للتماثل؛ إثباتُها ياء في حرفي النجم كما قدّمنا، وعلى أنَّ حذفها ليس للساكنين؛ حذفُها فيما لم يكن بعد ساكن.

وتكلَّف بعض المتأخرين في ذلك ما لا يصح، وحَمَّل هشاماً من ذلك ما لا يحمل، كما زعم في ﴿تَرَٰٓءَا﴾ [الشعراء: ٦١]، وليس في ذلك شيء يصحّ.

وأمّا ﴿ٱشۡمَأَزَّتۡ﴾ و ﴿وَٱطۡمَأَنُّواْ﴾ و ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ و ﴿أَرَءَيۡتَ﴾ وبابه، فقد حُكِيَ فيها وجه ثالث، وهو الحذف، على رسم بعض المصاحف، وليس بصحيح؛ وإن كان قد صحّ في ﴿أَرَءَيۡتَ﴾ [الكهف: ٦٣] وبابه من رواية الكسائي، فإنه: لا يلزم أن كل ما صح عن قارئ يصح عن قارئ آخر، والله أعلم.

---

(١) انظر: الكامل: ق:١٣٨/ ب.

وأمّا المفتوح بعد كسر، وبعد ضمّ، فلا إشكال في إبدال همزته من جنس ما قبلها، وجهاً واحداً، وما حُكِيَ فيه من تسهيل (بين بين) فلا يصحّ.

ومن المضموم بعد الفتح مسألة: ﴿لَرَءُوفٌ﴾ و ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ ونحوه، فيه وجه واحد وهو (بين بين)، وحكي فيه وجه ثان؛ وهو واو مضمومة؛ للرسم، ولا يصح.

وأمّا نحو: ﴿يَطَـُٔونَ﴾ و ﴿تَطَـُٔوهُمْ﴾ [١] ففيه وجه آخر وهو الحذف؛ كقراءة أبي جعفر، نصَّ عليه الهذلي وغيره.

ونصَّ صاحب «التجريد» على الحذف في ﴿يَـُٔودُهُۥ[٢]﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقياسه ﴿يَـُٔوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣] وهو موافق للرسم، فهو أرجح عند من يأخذ به، وقال الهذلي: إنه الصحيح.[٣]

وحكي وجه ثالث وهو إبدالها واواً، ذكره أبو العز القلانسي، وقال: ليس بشيء.[٤]

ومن المضموم بعد الضمّ مسألة ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ و ﴿رُءُوسُ ٱلشَّيَـٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]

---

(١) في (ت) و(س) وكذا في المطبوع، كلمة ثالثة وهي: (يطؤكم)، وهو خطأ، إذ ليست في القرآن، والصواب (يطؤها) ولكنها ليست في أيّ من النسخ.

(٢) في المطبوع: ﴿يؤده﴾، وهو تحريف.

(٣) الكامل: ق: ١٣٩/ أ.

(٤) لم أجده لا في «الإرشاد» ولا «الكفاية الكبرى»، بل الذي فيهما أن ﴿يؤساً﴾ وشبهه تجعل بين الهمزة والواو. انظر: الإرشاد: ١٨٢.

فيه وجهان (بين بين) على القياس، والثاني (الحذف) وهو الأولى عند الآخذين باتّباع الرسم، وقد نصَّ عليه غير واحد.

ومن المضموم بعد الكسر مسألة: ﴿يُنَبِّئُكَ﴾ و ﴿سَيِّئُهُۥ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: (بين بين)؛ أي بين الهمزة والواو، على مذهب سيبويه، وهو الذي[1] عليه الجمهور. /

والثاني: إبدال الهمزة ياء على ما ذكر من مذهب الأخفش، وهو المختار عند الآخذين بالتخفيف الرسمي؛ كالداني وغيره كما تقدم.

وحُكِيَ فيه وجه ثالث، وهو التسهيل بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعضل كما تقدّم، وحكي فيه وجه رابع وهو إبدال الهمزة واواً، وكلاهما لا يصح.

وأمّا إذا وقع بعد الهمزة واو نحو: ﴿قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٤] و ﴿يُطْفِـُٔواْ﴾ ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ ففيه وجه آخر؛ وهو الحذف مع ضمّ ما قبل الواو كما تقدم، وهو المختار عند أبي عمرو الداني ومن أخذ باتباع الرسم، وذُكِرَ فيه كسر ما قبل الواو، وهو الوجه الخامل، فيصير فيه ستة أوجه، الصحيحُ منها ثلاثة وهو التسهيل بين الهمزة والواو، وحذف الهمزة مع ضمّ ما قبلها، وإبدال الهمزة ياء.

---

(١) في (س): «الذي نص».

وأمّا نحو: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥] و ﴿فَمَالِئُونَ﴾ [الصافات: ٦٦] و﴿مُتَّكِئُونَ﴾ [يس: ٥٦] مما يجتمع فيه ساكنان للوقف، فيجوز في كل وجه من الأوجه المذكورة، كلٌّ من الثلاثة الأوجه؛ من (المدّ) و(التوسط) و(القصر).

ومن المكسور بعد الفتح مسألة: ﴿يَئِسَ﴾ و ﴿تَطْمَئِنُّ﴾ ونحوه فيه وجه واحد وهو (بين بين)، وحُكِيَ فيه وجه ثان وهو إبدالها ياء، ولا يجوز.

وكذلك الحكم في ﴿لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧] وحكي فيه[1] ياء واحدة مكسورة، اتّباعاً للرسم، ولا يصحّ من أجل أن ياء البنية لا تحذف؛ وكذلك لا يجوز[2] حذف الهمزة على الرسم أيضاً؛ لتغيّر البِنية بفتح الراء قبل الياء الساكنة، ونصّ الهذلي على إبدال همزته ياء وهو ضعيف[3]، وكذلك ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥].

ومن المكسور بعد الكسر مسألة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] فيه وجه واحد وهو (بين بين)، وحُكِيَ إبدالها ياء على الرسم، ونصَّ عليه أبو القاسم الهذلي وغيره، وهو ضعيف[4].

وأمّا ما وقع بعد همزته ياء نحو: ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾ و ﴿الْخَاطِئِينَ﴾ و ﴿خَاسِئِينَ﴾ و ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ ففيه وجه ثان وهو حذف الهمزة، حكاه جماعة، وهو المختار عند

(١) في (س): «فيه زيادة ياء»، وهو تحريف.

(٢) في (س): «أن تحذف».

(٣) انظر: الكامل: ق ١٤٠/أ.

(٤) نفس المصدر.

الآخذين باتّباع الرسم، وحُكِيَ فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء، ذكره الهذلي وغيره، وهو ضعيف[١]./

ومن المكسور بعد الضم مسألة: ﴿سُئِلَ﴾ و ﴿سُئِلُواْ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: بين الهمزة والياء على مذهب سيبويه، وهو قول الجمهور.

والثاني إبدال الهمزة واواً على مذهب الأخفش، نصَّ عليه الهذلي والقلانسي[٢]، وجاء منصوصاً عن خالد الطبيب.[٣]

فهذه جُمَل من مسائل الهمز المتوسط بنفسه والمتطرف، أوضحناها وشرحناها إجمالاً وتفصيلاً؛ ليقاس عليها ما لم نذكره، بحيث لم ندع في ذلك إشكالاً، ولله الحمد.

وأما المتوسط بغيره من زائد اتصل به رسماً ولفظاً، أو لفظاً فقط، فلا إشكال فيه لأن حكمه حكم غيره، وقد بيّنّا ذلك فيما سلف، ولكن نزيده بياناً وإيضاحاً؛ ليتم مقصودنا من إيصال[٤] دقائق هذا العلم لكل أحد، ليحصل الثواب المأمول من كرم الله تعالى.

---

(١) نفس المصدر.

(٢) أما الهذلي فقد نص عليه كما قال المؤلف، وأما القلانسي فقد نص في «الإرشاد» على أن في نحو: ﴿سُئِلَتْ﴾ التسهيل بين الهمزة والياء. انظر: الكامل: ق: ١٣٩/ ب، الإرشاد: ١٨٢.

(٣) هو خالد بن يزيد أبو الهيثم، الكوفي، ثقة، عرض على حمزة، وهو من جلة أصحابه، عرض عليه سهل بن محمد وغيره، احتج به البخاري في صحيحه، وهو من قدماء شيوخه. توفي سنة (٢١٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦٩-٢٧٠، المعرفة:١/ ٣٤٩-٣٥٠، التاريخ الكبير:٣/ ١٨٤، الجرح والتعديل٣/ ٣٦٠-٣٦١.

(٤) في (س): «اتصال» بالمثناة الفوقية، وهو تصحيف.

مسألة: لو وقف على نحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ و﴿ٱلۡإِيمَـٰنُ﴾ و﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ و﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ و﴿ٱلۡـَٔـٰنَ﴾ و﴿ٱلۡأٓزِفَةِ﴾ و﴿ٱلۡإِسۡلَـٰمُۗ﴾ ونحو ذلك فله وجهان:

أحدهما: التحقيق مع السكت، وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي عبد الله محمد بن شريح، وأبي عليّ بن بلّيمة، وصاحب «العنوان» وغيرهم، عن حمزة بكماله، وهو أحد الوجهين في «التيسير» و«الشاطبية» وطريق أبي الطيّب بن غلبون، وأبي محمد مكّي عن خلف عن حمزة.

والثاني: النقل، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، والمهدوي، وابن شريح أيضاً، والجمهور من أهل الأداء، وهو الوجه الثاني في «التيسير» و«الشاطبية».

وحُكِيَ فيه وجه ثالث وهو: التحقيق من غير سكت كالجماعة، ولا أعلمه نصاً في كتاب من الكتب، ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأن[1] أصحاب عدم (السكت) على (لام) التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواته حالة الوصل مجمعون على (النقل) وقفاً، لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافاً منصوصاً يعتمد عليه، وقد رأيت / بعض المتأخرين يأخذ به لخلّاد؛ اعتماداً على بعض شروح «الشاطبية»، ولا يصحّ ذلك في طريق من طرقها[2]، والله أعلم.

مسألة: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] ونحوه يصحّ فيه عشرة أوجه، وهي الوجهان المذكوران من (النقل) و(السكت) في تلك الخمسة المتقدّمة في

(١) في المطبوع: (ولا عن)، وهو تحريف.

(٢) في (ز): «طرقنا»، وهو تحريف.

الهمزة المتطرفة المضمومة، وهي: البدل مع المدّ، والتوسط، والقصر، والرَّوم بالتسهيل مع المدّ والقصر، ويمتنع وجه عدم السكت، وعدم النقل، كما قدمنا آنفاً، لعدم صحته رواية.

ومن المتوسط بزائد مسألة ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] ففي الأولى: التحقيق و(بين بين) مع المدّ والقصر، وفي الثانية: الإبدال بثلاثة، والرَّوم بوجهين، صارت خمسة عشر، لكن يمتنع وجهان[1] في وجه (بين بين) وهما: مدٌّ الأول وقصر الثاني وعكسُه، لتصادم المذهبين، وذُكِرَ في الأولى الإبدال بواو، على اتّباع الرسم مع المدّ والقصر، فتُضرَب في الخمسة فتبلغ خمسة وعشرين، ولا يصحّ.

وممّا اجتمع فيه متوسط بزائد وبغير زائد مسألة ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ في [آل عمران: ١٥] فيه ثلاث همزات:

---

(١) جاء في حاشية (ك): قوله: لكن يمتنع وجهان في وجه...إلخ: معناه: أنك إذا أخذت في الثانية بين بين على وجه الروم؛ فإنك إن مددت الألف قبلها يلزمك أيضاً أن تمدّ الألف التي قبل الهمزة الأولى، وإن قصرت الألف قبلها يلزمك أيضاً قصر ما قبل الهمزة الأولى، ولا يجوز مدّ الأول وقصر الثاني ولا عكسه؛ لأنك إذا مددت الأول فإنك بنيت على قول من قال: والمدّ ما زال أعدلا. فإذا قصرت الثاني فإنك بنيت على نقيضه، فتكون في كلمة واحدة قد أخذت بمذهبين، وهو تركيب ولا يجوز التركيب في الكلمة الواحدة.

ومفهوم قوله: يمتنع في وجه بين بين. أنك إذا أخذت في الثانية بالإبدال، فلك مدّ الألف الأول والثاني وقصرهما، ومدّ الأول وقصر الثاني وعكسه، وهو كذلك إذ لا تركيب؛ لأنّ من مدّ في الأول يجوز أن يقول بالقصر في الثاني، لاختلاف سبب القصر، لأنه في الأول كون الهمز مسهّلاً، وفي الثاني كونه محذوفاً فقد... في التسهيل أثر الهمز دون الحذف، فيمكن للقائل بالمدّ في الأول أن يقول بالقصر في الثاني، والعكس، لاختلاف السبب فلا يلزم التركيب. أهـ

من المقالة الوافية لخاتمة المحقّقين سيدي أحمد بن مبارك السلجماسي على القصيدة الدالية رحم الله الجميع آمين.

الأولى: بعد ساكن صحيح منفصل وهو اللّام.

والثانية: متوسطة بزائد، وهي مضمومة بعد فتح.

والثالثة: وهي مضمومة بعد كسر.

ففي الأولى (التحقيق) و(التسهيل)؛ فإذا حقّقت فيجيء في الساكن قبلها (السكت) و(عدمه)، وإذا سهّلت (فالنقل)، وفي الهمزة الثانية (التحقيق) و(التسهيل) وتسهيلها (بين بين) فقط، وفي الثالثة (التسهيل)، على مذهب سيبويه بين الهمزة والواو، وعلى مذهب الأخفش بياء محضة، فيجوز فيها حينئذ عشرة أوجه:

الأول: السكت، مع تحقيق الثانية المضمومة، مع تسهيل الثالثة (بين بين)، وهذا الوجه لحمزة بكماله في «العنوان» ولخلف عنه في «الكافي» و«الشاطبية» و«التيسير» وطريق أبي الفتح فارس عنه.

الثاني: مثله مع إبدال الثالثة ياء مضمومة، على ما ذكر من مذهب الأخفش، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو الداني في وجه السكت، وفي «الشاطبية» و«التيسير» لخلف.

الثالث: عدم السكت على اللّام مع تحقيق الهمزة الأولى / والثانية، وتسهيل الثالثة (بين بين) وهو في «الهداية» و«التذكرة» لحمزة، وهو لخلّاد في «التبصرة» و«الكافي» و«الشاطبية» و«التيسير» و«تلخيص» ابن بلِّيمة.

الرابع: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو في «الشاطبية» و«التيسير» لخلّاد، واختيار الداني في وجه عدم السكت.

الخامس: السكت على اللّام مع تسهيل الهمزة الثانية والثالثة (بين بين) وهو في «التجريد» لحمزة، وطريق أبي الفتح لخلف عن حمزة، وكذا في «الشاطبية» و«التيسير».

السادس: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو اختيار الداني في وجه السكت أيضاً، وفي «الشاطبية» و«التيسير» لخلف.

السابع: عدم السكت، مع تسهيل الثانية والثالثة (بين بين)، وهو اختيار صاحب «الهداية» لحمزة، وفي «تلخيص» ابن بلِّيمة، وطريق أبي الفتح لخلّاد، وفي «الشاطبية» و«التيسير».

الثامن: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو اختيار الداني في وجه عدم السكت، وفي «الشاطبية» و«التيسير».

التاسع: النقل مع تسهيل الثانية والثالثة (بين بين)، وهو في «الروضة» و«الشاطبية» ومذهب جمهور العراقيين.

العاشر: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو في «الكفاية الكبرى» و«غاية» أبي العلاء، وحكاه أبو العز عن أهل واسط وبغداد ولا يصحّ فيها غير ما ذكرت.

وقد أجاز الجعبري وغيره من المتأخرين فيها سبعة وعشرين وجهاً، باعتبار الضرب، فقالوا في الأولى (النقل) و(السكت) و(عدمه) هذه ثلاثة، وفي الثانية (التحقيق) و(بين بين) و(الواو)؛ اتّباعاً للرسم، وهذه ثلاثة، وفي الثالثة (التسهيل)

كالواو، و(إبدالها ياء) أو[1] تسهيلها (كالياء)، على ما ذكر من مذهب الأخفش، فتضرب الثلاثة الأولى في الثلاثة الثانية، بتسعة، والتسعة في الثلاثة الأخرى بسبعة وعشرين.

وقد ذكر ذلك أبو العباس أحمد بن يوسف؛ النحويّ، المعروف بالسّمين[2] في شرحه «للشاطبية»، ونقله عن صاحبه الشيخ أبي عليّ الحسن بن أمّ قاسم[3] حيث نظمه فقال:

سبع وعشرون وجهاً قل لحمزة في ... قل أونبئكم يا صاح إن وقَفا
فالنقل والسكت في الأولى وتركهما ... وأعط ثانيه حكماً لها أُلِفا /
واواً وكالواو أو حقق وثالثة ... كالواو أو يا وكاليا ليس فيه خَفا
واضربَ يبِنْ لك ما قدمت متّضحاً ... وبالإشارة استغنى وقد عُرِفا

انتهى.

---

(١) في المطبوع: «و» بدون همزة، وهو تحريف وخطأ.

(٢) نزيل القاهرة، إمام كبير، قرأ على أبي حيان وسمع الكثير منه، وعلى أحمد بن محمد العشاب، وصف المؤلف شرحه للشاطبية بأنه: لم يسبق إلى مثله، أهـ توفي سنة (٧٥٦ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٢.

(٣) ابن قاسم بن عبد الله، أبو محمد، بدر الدين، فقيه نحوي لغوي تصريفي بارع، مغربي الأصل، أخذ عن أبي حيان وغيره، شرح التسهيل والألفية والشاطبية، وله تفسير للقرآن في عشر مجلدات، وعلى شرحه للألفية اعتمد الأشموني حذو القذة بالقذة، توفي سنة (٧٤٩ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٧-٢٢٨، الدرر الكامنة: ٣٢-٣٣، بغية الوعاة: ١/ ٥١٧.

ولا يصحّ منها سوى العشرة المتقدمة، فإن التسعة التي مع تسهيل الأخيرة كالياء، وهو الوجه المعضل لا يصح كما قدّمنا، وإبدال الثانية واواً محضة على ما ذكر من اتّباع الرسم في الستَّة لا يجوز، والنقل في الأولى مع تحقيق الثانية بالوجهين لا يُوافق.

قال أبو شامة: نصَّ ابن مهران فيها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يخفّف الثلاثة، الأولى بالنقل، والثانية والثالثة ببين[1] بين.

والثاني: تخفيف[2] الثالثة فقط، وذلك على رأي من لا يرى تخفيف المبتدأة، ولا يعتدّ بالزائد.

والثالث: تخفيف الأخيرتين فقط؛ اعتداداً بالزائد وإعراضاً عن المبتدأة[3].

قال: وكان يحتمل وجهاً رابعاً؛ وهو تخفيف الأولى والأخيرة دون الثانية؛ لولا أنّ من خفّف الأولى يلزمه أن يخفف الثانية بطريق الأولى؛ لأنها متوسطة صورةً، فهي أحرى بذلك من المبتدأة. انتهى.[4] وهو الذي أردنا بقولنا: «والنقل في الأولى مع تحقيق الثانية لا يُوافَق»، والله أعلم.

---

(١) في المطبوع: «بين بين» بدون باء الجر. علماً بأن عبارة: أبي شامة هي: تجعلان بين الهمزة والواو. أهـ إبراز المعاني: ١/ ٤٠٩.

(٢) في المطبوع: (تخفف).

(٣) إبراز المعاني: ١/ ٤٠٩.

(٤) إبراز المعاني: ١/ ٤٠٩-٤١٠.

ومن ذلك مسألة ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠] يجيء فيها خمسة أوجه:

أحدها: السكت على اللام مع تسهيل الهمزة الثانية.

والثاني: كذلك مع تحقيقها.

والثالث: عدم السكت مع تسهيل الثانية.

والرابع: كذلك مع التحقيق.

والخامس: النقل مع تسهيل الثانية، ولا يجوز مع التحقيق لما قدمنا.

وذكر فيها ثلاثة أخرى وهي (السكت)، و(عدمه)، و(النقل)، مع إبدال الثانية ألفاً على ما ذكر في «الكافي» وغيره، وفيه نظر، وحُكِيَ هذه الثلاثة مع حذف إحدى الهمزتين، على صورة اتّباع الرسم، ولا يصح سوى ما ذكرته أولاً.

ومن المتوسط بغيره بعد ساكن أيضاً مسألة ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] وذكر فيه خمسة أوجه:

أحدها: التحقيق مع عدم السكت، وهو مذهب الجمهور.

والثاني: مع السكت، وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي أيضاً، وبه قرأ صاحب «المبهج» على شيخه أبي الفضل، وصاحب «التجريد» على شيخه عبد الباقي في رواية خلّاد. / ١

والثالث: النقل، وهو مذهب أكثر العراقيين.

والرابع: الإدغام، وهو جائز من طرق أكثرهم، كما قدّمنا من مذاهبهم.

والخامس: التسهيل (بين بين)، على ما ذكره الحافظ أبو العلاء، وهو ضعيف.

وتجيء هذه الخمسة في قوله تعالى ﴿مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الشورى: ٦] مع الخمسة في الهمزة الأخيرة المضمومة، فتبلغ خمسة وعشرين وجهاً، إلا أنّ الإدغام فيها يختار على النقل، كما تقدّم، وأكثر القراء لا يرون التسهيل بالرَّوم كما ذكرنا.

ومن ذلك مسألة ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] وفيها بحكم ما ذكرنا عشرة أوجه وهي: الخمسة المذكورة أولاً مع تسهيل الهمزة الثانية؛ مدّاً وقصراً، وقيل فيها وجه آخر وهو إبدال الهمزة ياء على اتباع الرسم، وهو شاذّ، فإن ضرب في الخمسة المذكورة صارت خمسة عشر، وأشذُّ منه حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف، مع أنه غير ممكن، فيصير عشرين، ولا يصحّ.

ومن ذلك مسألة: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] وفيها ثلاثة أوجه:

الأول: التحقيق، مذهب الجمهور.

والثاني: (بين بين) طريق أكثر العراقيين، ويجوز معه المدّ والقصر.

والثالث: السكت مع التحقيق لمن تقدّم آنفاً.

وتجيء هذه الأربعة في نحو ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ﴾ [البقرة: ١٧] مع تسهيل الثانية بالمدّ والقصر، فتصحّ[1] ستة، لإخراج المدّ مع المدّ، والقصر مع القصر.

---

(١) في المطبوع: (فتصبح).

وتجيء أيضاً في ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠] مع ثلاثة الإبدال، فتبلغ اثني[1] عشر.

وتجيء الثلاثة أيضاً مع الخمسة في[2] الأخيرة من ﴿وَلَآ أَبْنَآءِ﴾ [الأحزاب: ٥٥] فتبلغ خمسة عشر وجهاً، بل عشرين، لكن يسقط منها وجها التصادم، فتصح ثمانية عشر.

ومن ذلك مسألة: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام: ٥] وفيه باعتبار ما تقدّم في ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ و ﴿فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود: ٨٧] أربعة وعشرون وجهاً، وهي مع السكت على (الميم) اثنا عشر وجهاً: المدّ والتوسط والقصر مع الإبدال ألفاً، والمدّ والقصر مع الروم، وهذه الخمسة مع التخفيف القياسي، والسبعة الباقية مع اتّباع الرسم وهي المدّ والتوسط والقصر مع إسكان الواو، وهذه الثلاثة مع الإشمام والقصر مع الروم./

ولو قرئ بالنقل على مذهب من أجازه؛ لجاء أربعة وعشرون أخرى، وذلك على وجهي فتح (الميم) وضمّها، أي حالة النقل كما تقدّم، وكلاهما لا يصح.

ومن ذلك مسألة: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٢] ونحوه، وفيه الثلاثة الجائزة لباقي القرّاء وصلاً، وهي التحقيق مذهب الجمهور، وبين بين على مذهب أكثر العراقيين، والواو[3] المحضة على مذهب بعضهم.

---

(١) في المطبوع: (اثنا) وهو خطأ.

(٢) (في) سقطت من المطبوع.

(٣) في (ت) والمطبوع: «والياء» وهو خطأ.

وتجري هذه الثلاثة في عكسه في نحو: ﴿فِي ٱلْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨].

وتجيء نحو: ﴿فِي ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ستة أوجه، وهي هذه الثلاثة في[1] وجهي تسهيل الهمزة المكسورة مع المد والقصر، فقس على هذه المسائل ما وقع من[2] نظيرها، والله الموفق.

(١) في (ت): «مع وجهي» وفي (س): «الثلاثة وجهَيْ» وتحرفت في المطبوع إلى: «الثلاثة وهي:».

(٢) في المطبوع: «في».

/ باب الإدغام الصغير[1]

وهو عبارة عمّا إذا كان الحرف الأول منه ساكناً، كما قدّمنا في أول باب «الإدغام الكبير» وينقسم إلى: جائز، وواجب، وممتنع، كما أشرنا إليه أول «الإدغام الكبير» فيما تقدّم.

فأما الجائز وهو الذي جرت عادة القراء بذكره في كتب الخلاف، فينقسم إلى قسمين:

الأول: إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة وينحصر في فصول: «إذ»، و«قد»، و«تاء التأنيث»، و«هل»، و«بل».

الثاني: إدغام حرف في حرف؛ من كلمة أو كلمتين، أو[2] حيث وقع، وهو المعبَّر عنه عندهم بـ (حروف قَرُبَتْ مخارجها).

ويلتحق بهما قسم آخر اختلف في بعضه، يذكره جمهور أئمّتنا عقب ذلك، وهو الكلام على أحكام «النون الساكنة والتنوين» خاصة، إلا أنه يتعلق به أحكام أخر سوى «الإدغام»، و«الإظهار»، من «الإخفاء»، و«القلب»، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: السبعة: ١١٣-١٢٥، التذكرة: ١/ ١٨٠-١٨٦، التيسير: ٤١-٤٥، التبصرة: ٣٥٣-٣٦٤، الكافي: ٣٧-٣٩، الروضة: ٣٥٠-٣٦١، المستنير: ١/ ٣٤١-٣٥٧، الإرشاد: ١٥٧-١٦٥، الكفاية الكبرى: ١٤١-١٤٦، المصباح: ٢/ ٧٧٠-٧٩٢، غاية الاختصار: ١/ ١٦٣-١٧٣، الإقناع: ١/ ٢٣٨-٢٤٥.

(٢) في (ت) «إذا» وهو تحريف، وهي ساقطة من المطبوع.

فصل

(ذال: ﴿إِذْ﴾) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف وهي حروف (تجد) و(الصفير)(١).

فالتاء: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٦٦] ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ﴾ [المائدة: ١١٠] ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣] ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ [يونس: ٦١] ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ [آل عمران: ١٢٤] ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ [غافر: ١٠] ﴿إِذْ تَمْشِيٓ﴾ [طه: ٤٠]

والجيم: ﴿إِذْ جَعَلَ﴾ [الفتح:٢٦] ﴿إِذْ جِئْتَهُم﴾ [المائدة:١١٠] ﴿إِذْ / جَآءَ﴾ [الصافات: ٨٤].

والدال: ﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ في [الكهف: ٣٩] ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ في [الحجر: ٥٢] و [ص: ٢٢] و [الذاريات: ٢٥].

والسين: ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢].

والصاد: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

والزاي: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ﴾ [الأنفال: ٤٨] ﴿وَإِذْ زَاغَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠]

فأدغمها في الحروف الستة: أبو عمرو، وهشام، وأظهرها عندها: نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

وأدغمها في (التاء) و(الدال) فقط حمزة وخلف.

---

(١) سبق بيانها أنها: الصاد والزاي والسين. انظر: ٥٣٣.

وأدغمها في غير ‹الجيم› الكسائيُّ وخلاد.[١]

وانفرد صاحب «العنوان» عن خلّاد بإظهار ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأحزاب: ١٠].

وانفرد الكارزيني عن رويس بإدغامها في التاء والصاد.[٢]

وانفرد صاحب «المبهج» بالإدغام في الزاي،[٣] وأبو معشر في‹الجيم›.[٤]

وأما ابن ذكوان فأظهرها في غير ‹الدال›، واختلف عنه في ‹الدال› فروى عنه الأخفش إدغامها في ‹الدال›، وروى عنه الصوري إظهارها عندها أيضاً[٥].

وانفرد أبو العزّ عن زيد، عن الرمليّ عنه؛ بإدغامها في ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ في الكهف [٣٩] فقط[٦]

وانفرد هبة الله عن الأخفش؛ بإظهارها عند ‹الدال›.

---

(١) انظر: التذكرة: ١/ ١٨٠، التيسير: ٤٢، الإرشاد: ١٦٢-١٦٣.

(٢) انظر: الإرشاد: ١٦٢.

(٣) ذكر السبط أن رويساً، أدغمها عند (التاء) و(الزاي) و(الصاد).

انظر: المبهج: ١/ ١٦٦، ولعل صواب عبارة المؤلف: «وزاد» بدل «انفرد» والله أعلم. وانظر إيضاح الرموز: ١١٧ فقد نص القباقبي على ما في «المبهج» كما ذكر.

(٤) الذي في التلخيص: السين والجيم، علماً بأن ‹السين› صحّفت إلى ‹الشين› المعجمة، ولعلّ المؤلف يقصد مذهب أبي معشر في غير «تلخيصه»، والله أعلم. انظر: التلخيص: ١٣٨.

(٥) انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٦٦.

(٦) الإرشاد: ١٦٢.

وكذلك انفرد النهرواني عن الأخفش بإظهار ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ في المواضع الثلاثة [الحجر: ٥٢، صٓ: ٢٢، الذاريات: ٢٥]، وإدغام[1]﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩] فقط[2].

وكذلك روى الفارسي عن الحمّاميّ؛ فانفرد به عن سائر أصحاب الحمّاميّ.

وانفرد أبو العزّ أيضاً عن زيد بإدغام ﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾ في الأحزاب [٣٧]، وزاد في «الكفاية» ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ [يونس: ٦١].

وانفرد القبّاب عن الرمليّ بإدغام ﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾ و ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾[3]. والله أعلم.

فصل

(دال: ﴿قَدْ﴾) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف، وهي: (الذال) و(الظاء) و(الضاد) و(الجيم)، و(الشين)[4]، و (حروف الصفير).

فالذال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩].

والظاء: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [الطلاق: ١] ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [صٓ: ٢٤].

---

(١) في المطبوع: (إدغامها)، وهو تحريف.

(٢) انظر: الروضة للمالكي: ٣٥٤.

(٣) انظر: المستنير: ١/ ١٧١-١٧٢ و٣٤٧، المصباح: ٢/ ٧٧٩.

(٤) تصحفت عند أبي العلاء إلى (السين المهملة). انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٦٣.

والضاد: ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾ [النساء: ١٦٧] ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [البقرة: ١٠٨] ﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾ [الأنعام: ٥٦].

والجيم: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] و ﴿قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] و ﴿قَدْ جَٰدَلْتَنَا﴾ [هود: ٣٢].

والشين: ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠].

والسين: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠٢] ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ﴾ [الصافات: ١٧١]، و ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١] و ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣].

والصاد: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١] ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ﴾ [سبأ: ٢٠] ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم﴾ [القمر: ٣٨].

والزاي: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥].

فأدغمها فيهنّ: أبو عمرو وحمزة / والكسائي وخلف وهشام. /٢

واختلف عن هشام في ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ في صٓ [٢٤]: فروى الجمهور من المغاربة وكثير من العراقيين عنه من طريقيه الإظهار، وهو الذي في «التيسير» و«التبصرة» و«الهداية» و«التلخيص» و«الشاطبية» و«المبهج» وغيرها[(١)]، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي بن[(٢)] فارس، وروى جمهور العراقيين وبعض المغاربة عنه الإدغام، وهو الذي في «المستنير» و«الكفاية الكبرى» لأبي العزّ،

(١) انظر: التيسير: ٤٢، التبصرة: ٣٥٣-٣٥٥، تلخيص العبارات: ٤٢، المبهج: ١/ ١٦٤، التجريد: ق١٣/ ب، العنوان: ٥٦.

(٢) في المطبوع (في) بدل (ابن)، وهو تحريف.

و«غاية» أبي العلاء، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي والمالكيّ، والوجهان جميعاً في «الكافي».[١]

وأدغمها ابن ذكوان في الثلاثة الأُوَل وهي: ‹الذال› و‹الظاء› و‹الضاد› فقط، واختلف عنه في ‹الزاي›؛ فروى الجمهور عن الأخفش عنه الإظهار، وبه قرأ الداني على عبد العزيز الفارسي، وهو الذي في «التجريد» من قراءتِه على نصر بن عبد العزيز الفارسيّ، وهو رواية العراقيين قاطبة عن الأخفش[٢].

وروى عنه الصوري، وبعض المغاربة عن الأخفش الإدغام، وهو الذي في «العنوان» و«التبصرة» و«الكافي» و«الهداية» و«التلخيص» وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وأبي الفتح فارس، وصاحبُ «التجريد» على عبد الباقي وابن نفيس، ورواه الحافظ أبو العلاء عن ابن الأخرم[٣].

وانفرد الشذائي بحكاية التخيير في ‹الشين› عن ابن الأخرم[٤].

وأدغمها ورش في ‹الضاد› و‹الظاء›، فوافق ابن ذكوان فيهما، وأظهرها عند باقي الحروف.

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٤٥، الكفاية الكبرى: ١٤٢، غاية الاختصار: ١/ ١٦٤، التجريد: ق١٤/ أ، الكافي: ٣٧.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق١١٧/ أ، المفردات: ١٨٣، التجريد: ق:١٤/ أ.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٥٤، جامع البيان: ١/ ق١١٧/ أ، العنوان: ٥٦، الكافي: ٣٧، تلخيص العبارات:٤٢.

(٤) قال سبط الخياط: قال الشذائي: وكان ابن الأخرم وحده عن الأخفش يرى التخيير عند السين خاصة بين الإظهار والإدغام. اهـ المبهج: ١/ ١٦٤.

ملاحظة: ذكر المؤلف أن التخيير في (الشين) وهي المعجمة، وفي «المبهج» بالمهملة، فالله أعلم بالصواب حيث لم أجد مصدراً آخر للتوثيق.

وأظهرها الباقون عند حروفها الثمانية، وهم: ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب وقالون.(١)

وانفرد أبو عبد الله الكارزيني عن رويس بإدغامها في (الجيم).(٢)

وانفرد أبو الكرم في «المصباح» عن روح بالإدغام في (الظاء) و(الضاد)(٣). والله الموفق.

فصل

(تاء التأنيث) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف، وهي: (الثاء) و(الجيم) و(الظاء)، وحروف (الصفير).

فالثاء: ﴿بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥] و ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الحاقة: ٤] و ﴿رَحُبَتْ ثُمَّ﴾ [التوبة: ٢٥].

والجيم: ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦] ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦].

الظاء: ﴿حَمَلَتْ / ظُهُورُهُمَا﴾ [الأنعام: ١٤٦] ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨] و ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١]. ٢

والسين: ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾ [البقرة: ٢٦١] ﴿أَقَلَّتْ سَحَابًا﴾ [الأعراف: ٥٧]،

---

(١) انظر: التذكرة: ١/ ١٨١ والإتحاف: ١/ ١٣١.

(٢) انظر: التلخيص: ١٣٧.

(٣) انظر: المصباح: ٢/ ٧٧٦.

و ﴿مَضَتْ سُنَّتُ﴾ [الأنفال: ٣٨] ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩] و ﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [محمد: ٢٠] ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ﴾ [قٓ: ١٩].

والصاد: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] في قراءة غير يعقوب[1]، ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

والزاي: ﴿خَبَتْ زِدْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧].

فأدغمها في الحروف الستة: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأدغمها الأزرق عن ورش في (الظاء) فقط، وأظهرها خلف في (الثاء)، حسب، وأدغمها ابن عامر في (الصاد) و(الظاء).

وأدغمها هشام في (الثاء)، واختلف عنه في حروف (سجز)، وهي: السين، والجيم، والزاي، فأدغمها الداجوني عن أصحابه عنه، وكذلك ابن عبدان عن الحلواني عنه، من طريق أبي[2] العزّ عن شيخه عن ابن نفيس، ومن طريق الطرسوسي؛ كليهما عن السامرّي عنه، وبه قطع لهشام وحده في «العنوان» و«التجريد»[3]، وأظهرها عنه الحلواني من جميع طرقه، إلا من طريقي أبي العزّ والطرسوسي عن ابن عبدان.

واختلف عن الحلواني في ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ فروى الجمهور عنه إظهارها،

---

(١) لأن قراءته بنصب التاء مع تنوينها. انظر: التذكرة: ٢/ ٣٠٩.

(٢) في المطبوع: (أبو) بالرفع، وله وجه صحيح وهو الحكاية.

(٣) انظر: الإرشاد: ١٦٣-١٦٤، التجريد: ق:١٤/ أ.

وهـو الـذي في «التيـسير» و«الـشاطبية» و«التبـصرة» و«الهدايـة» و«التـذكرة» و«التلخيص» وغيرها، وقطع بالوجهين له صاحب «الكافي»، واستثناها أيضا جماعة ممن روى الإدغام عن الحلواني.[١]

وأضـاف بعـضهم إليهـا ﴿نَضِجَتۡ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦] فاستثناها أيضاً، كصاحب «المستنير» و«الغاية» و«التجريد»، وليس ذلك من طريقنا.

وانفرد صاحب «التجريد» أيضاً باستثناء (الجيم) و(الصاد)، فأظهرها عندهما؛ وذلك من قراءته على الفارسي، يعني من طريق الجمّال عن الحلواني، والمعروف من طرق[٢] الجمّال ما قدّمنا[٣].

وأظهرها ابن ذكوان عند حروف (سجز) المتقدّمة، واختلف عنه في (الثاء)؛ فروى عنه الصوري إظهارها عندها، وروى الأخفش إدغامها فيها، هذا هو الصحيح، وقد اضطربت ألفاظ كتب أصحابنا فيه، وقد نقله الداني على الصواب من نصوص أصحاب ابن ذكوان وأصحاب أصحابه.[٤]

واستثنى الصوريّ من (السين) ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾ [البقرة: ٢٦١] فقط، فأدغمها[٥].

---

(١) انظر: التذكرة:١/ ١٨٢، التيسير: ٤٣، التبصرة: ٣٥٤، الكافي: ٣٨، تلخيص العبارات: ٤٣.

(٢) في المطبوع: (طريق) بالإفراد.

(٣) انظر: المستنير: ١/ ١٦٧، التجريد:ق:١٤/ أ، المصباح: ٢/ ٧٨٦، غاية الاختصار: ١/ ٧٢.

(٤) انظر: جامع البيان:١/ ق١١٨ و١١٩.

(٥) انظر: الإرشاد: ١٦٣، الكفاية الكبرى: ١٤٥.

وانفرد الحافظ أبو العلاء بالإظهار عن الصوري عند (الصاد)[١]، وهو وَهْمٌ، والله أعلم.

وانفرد صاحب «المبهج» عنه باستثناء ﴿حَصِرَتْ﴾ و ﴿لَّهُدِّمَتْ﴾ فأدغمها، ولا نعرفه[٢]/ .

وانفرد الشاطبي عن ابن ذكوان بالخلاف في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]،[٣] ولا نعرف خلافا عنه في إظهارها من هذه الطرق.

وقد قال أبو شامة: إن الداني ذكر الإدغام في غير «التيسير» من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام معاً.[٤]

---

(١) في المطبوع: (بالضاد) المعجمة، وهو تصحيف. انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٦٨-١٦٩.

(٢) علّق المؤلّف على هذا الاستثناء بقوله: وهو غريب. اهـ، وما نقله المؤلّف عن صاحب «المبهج» صرّح به ابن سوار أيضاً فقال: وروى الداجوني عن الثلاثة إدغامها في ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] و ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠] و ﴿رَحُبَتْ ثُمَّ﴾ [التوبة: ٢٥] اهـ.
وقد ذكرت هذا لئلّا يفهم أنه يقدح في قول المؤلّف: (انفرد صاحب «المبهج»)؛ لأن ما في «المبهج» وعناه المؤلف هو من طريق الصوري، أما ما ذكره ابن سوار فقد صرح بأنه عن الثلاثة، ومراده بهم الداجوني عن ابن الحويرس وابن مامويه والبيساني، كما صرّح في طرقه. والله أعلم.
انظر: المبهج: ١/ ١٦٨، الإرشاد: ١٣٩، ١٦٤، تقريب النشر: ٤٨.

(٣) وذلك في قوله:
.... وفي وجبت خلف ابن ذكوان يُفْتلا . الشاطبية: ٢٢.

(٤) إبراز المعاني: ٢/ ٥١.

قلت: والذي نصّ عليه في «جامع البيان» هو عند (الجيم)، ولفظه: اختلفوا عن ابن ذكوان، فروى ابن الأخرم، وابن أبي داود[١]، وابن أبي حمزة[٢]، والنقّاش، وابن شَنَبوذ، عن الأخفش عنه الإظهارَ في الحرفين، وكذلك روى محمد بن يونس[٣] عن ابن ذكوان، وروى ابن مرشد[٤] وأبو طاهر[٥] وابن عبدالرزاق وغيرهم عن الأخفش عنه ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦] بالإظهار، و﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] بالإدغام، وكذلك روى لي أبو الفتح عن قراءته على عبدالباقي بن الحسن في رواية هشام[٦]. انتهى.

---

(١) جعفر بن حمدان بن سليمان، أبو الفضل، النيسابوري، المؤدب، ضابط، من حذاق أصحاب الأخفش، قرأ عليه الجبني وغيره، وروى عنه الدارقطني، توفي سنة (٣٣٩ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩١.

(٢) محمد بن نصير بن جعفر، أبو بكر، الدمشقي، مقرئ جليل ضابط ثقة، أجلّ أصحاب الأخفش وأضبطهم وأشهرهم، أقرأ الناس في حياة شيخه الأخفش، روى عنه القراءة عرضاً محمد بن الحسن الديلي.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٦٩.

(٣) لم أعرفه.

(٤) محمد بن أحمد، أبو بكر، الدمشقي، مقرئ صالح، أخذ عرضاً عن الأخفش، قرأ عليه عبد الباقي ثلاث ختمات متواليات في دمشق، وقال عنه: كان من خيار المسلمين، وصابر على صيام الدهر ولزوم الجماعة.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٨.

(٥) محمد بن سليمان بن أحمد، البعلبكي، مؤذّن، مقرئ، عالي السند، صالح، أخذ عرضاً عن الأخفش، وأخذ عنه عبد الباقي وغيره، وذكر عنه الداني نقلاً عن شيخه عبد الباقي أنه لم يقرئ إلا عند ما احتاج قبل موته بسنتين عفا الله عنا وعنه.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٤٨.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١١٨-١١٩.

فرواةُ الإظهار هم الذين في «الشاطبية»، ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام على أبي الفتح إلا في رواية هشام كما ذكره.

وعلى تقدير كونه قرأ به على أبي الفتح حتى يكون من طرق أصحاب الإدغام؛ كابن مرشد، وأبي طاهر، وابن عبد الرزاق وغيرهم، فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه؟

على أنّي رأيت نصّ أبي الفتح فارس في «كتابه» فإذا هو الإدغام عن هشام في ‹الجيم›، والإظهار عن ابن ذكوان، ولم يفرّق بين: ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] وغيره(١).

والباقون بإظهارها عند الأحرف الستة، وهم: ابن كثير، وعاصم، وأبوجعفر، ويعقوب، وقالون، والأصبهانيّ عن ورش.

وانفرد الكارزيني عن رويس فيما ذكره السبط، وابن الفحام؛ بإدغامها في ‹السّين› و‹الجيم› و‹الظاء›(٢).

وانفرد في «المصباح» عن روح بالإدغام في ‹الظاء› فقط(٣).

---

(١) جاء في شرح أبي شامة: وذكر أبو الفتح في «كتابه»، وعن ابن ذكوان الإظهار عند الجيم.... إلخ. وهنا سقط مهمّ جداً في توضيح المقصود وهو: في «كتابه» [عن هشام الإدغام فيه] وعن...، فسقط من «المطبوع» ما بين القوسين، وقد رجعت في ذلك إلى نسخة خطّية من هذا الشرح ق(٨٦).

(٢) انظر: المبهج: ١/ ١٦٩.

(٣) انظر: المصباح: ٢/ ٧٨٦.

فصل

(لام) (بل) و(هل)[1]: اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف، وهي: التاء، والثاء، والزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء، والنون.

منها خمسة تختصّ بـ(بل) وهي: الزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء، وواحد يختصّ بـ(هل) وهو / الثاء، وحرفان يشتركان فيهما معاً وهما: التاء والنون.

فالتاء، نحو: ﴿هَلۡ تَنقِمُونَ﴾ [المائدة: ٥٩] و﴿هَلۡ تَعۡلَمُ﴾ [مريم: ٦٥] و﴿بَلۡ تَأۡتِيهِم﴾ [الأنبياء: ٤٠] و﴿بَلۡ تُؤۡثِرُونَ﴾ [الأعلى: ١٦].

والثاء نحو: ﴿هَلۡ ثُوِّبَ ٱلۡكُفَّارُ﴾ [المطففين: ٣٦].

والزاي: ﴿بَلۡ زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣] ﴿بَلۡ زَعَمۡتُمۡ﴾ [الكهف: ٤٨].

والسين: ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣].

والضاد: ﴿بَلۡ ضَلُّواْ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

والطاء: ﴿بَلۡ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥].

والظاء: ﴿بَلۡ ظَنَنتُمۡ﴾ [الفتح: ١٢].

---

(١) في (ت) والمطبوع: «هل وبل».

والنون، نحو: ﴿بَلۡ نَتَّبِعُ﴾ [البقرة: ١٧٠] و ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ﴾ [الأنبياء: ١٨] و ﴿هَلۡ نَحۡنُ مُنظَرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٣] و ﴿هَلۡ نُنَبِّئُكُم﴾ [الكهف: ١٠٣].

فأدغم اللام منهما في الأحرف الثمانية الكسائي.

ووافقه حمزة في التاء والثاء والسين، واختلفوا عنه في ﴿بَلۡ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥] فروى جماعة من أهل الأداء عنه إدغامها، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس في رواية خلّاد، وكذا روى صاحب «التجريد» عن أبي الحسين الفارسي عن خلّاد[١]، ورواه نصّاً عنه محمد بن سعيد، ومحمد بن عيسى، ورواه الجمهور عن خلّاد بالإظهار، وبه قرأ الداني على[٢] أبي الحسن بن غلبون، واختار الإدغام[٣]، وقال في «التيسير»: وبه آخذ.[٤]

وروى صاحب «المبهج» عن المطوعي عن خلف إدغامه[٥]، وقال ابن مجاهد في «كتابه» عن أصحابه عن خلف عن سليم:[٦] إنه كان يقرأ على حمزة ﴿بَلۡ طَبَعَ﴾ مدغماً فيجيزه[٧].

---

(١) انظر: التجريد: ق:١٤/ ب.

(٢) في المطبوع: (عن).

(٣) قراءة الداني بهذا الوجه على ابن غلبون لم أجدها في النسخة الخطية التي لديّ من «جامع البيان»، فلعل فيها سقطاً، وقد ذكرها الداني في «مفرداته»، ص:٣٤٤-٣٤٥.

(٤) التيسير: ٤٣.

(٥) المبهج: ١/ ١٧٠.

(٦) في (ز) و(ك): «عن حمزة»، ولعله سبق نظر من الناسخ.

(٧) انظر: السبعة: ١٢٣.

وقال خلف في «كتابه» عن سُلَيم عن حمزة إنه كان يقرأ عليه بالإظهار فيجيزه، وبالإدغام فلا يردّه.*[١]

وكذا روى الدوري عن سليم *[٢]، وكذا روى العبسي والعجليّ عن حمزة، وهذا صريح في ثبوت الوجهين جميعاً عن حمزة، إلا أن المشهور عند أهل الأداء عنه الإظهار.

وأظهرها هشام عند الضاد والنون فقط، وأدغمها في الستة الأحرف الباقية، هذا هو الصواب والذي عليه الجمهور، وهو الذي تقتضيه أصوله.

وخصَّ بعض أهل الأداء الإدغام بالحلواني فقط، كذا ذكره أبو طاهر بن سوار[٣]، وهو ظاهر عبارة صاحب «التجريد»، وأبي العزّ في «كفايته» [٤]، ولكنْ خالفه الحافظ أبو العلاء فعمَّم الإدغام لهشام من طريقي الحلواني والداجوني، مع أنه لم يسند طريق الداجوني إلا من قراءته على أبي العزّ[٥].

وكذا نصَّ على الإدغام لهشام بكماله الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان»، وأبو القاسم الهذلي في «كامله» فلم يحكيا عنه في ذلك خلافاً.

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٢٠.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) المستنير: ١/ ٣٥١.

(٤) الكفاية: ١٤٦.

(٥) غاية الاختصار: ١/ ١٧٠.

وأما سبط الخيّاط فنصّ في «مبهجه» على / الإدغام لهشام من طريق الحلواني والداجوني في لام ‹هل› فقط، ونصَّ على الإدغام له من طريقي الحلواني والأخفش في لام ‹بل›، ولعله سهو قلم من الداجوني إلى الأخفش، والله أعلم[١].

واستثنى جمهور رواة الإدغام عن هشام اللام في ‹هل› من سورة الرعد [١٦] قوله: ﴿هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾، وهذا هو الذي في «الشاطبية» و«التيسير» و«الكافي» و«التبصرة» و«الهادي» و«الهداية» و«التذكرة» و«التلخيصين»[٢] و«المستنير» و«غاية» أبي العلاء[٣]. ولم يستثنها أبو العز القلانسي في «كفايته»[٤]، ولم يستثنها في «الكامل» للداجوني، واستثناها للحلواني.

وروى صاحب «التجريد» إدغامها من قراءته على الفارسيّ، وإظهارها من قراءته على عبد الباقي[٥].

ونصَّ على الوجهين جميعاً عن الحلواني فقط صاحب «المبهج» فقال:

---

(١) انظر: جامع البيان:١ ق:١٢٠، الكامل: ق:١٩٢، المستنير: ١/ ٣٥١، المبهج:١/ ١٧٠، التجريد: ق١٤/ ب، الكفاية الكبرى: ١٤٦، غاية الاختصار: ١/ ١٧٠.

(٢) كذا في (س) و(ظ) بالتثنية وهو الصواب، والمراد تلخيص أبي معشر وتلخيص ابن بليمة وكلاهما استثنى هذا الموضع لهشام، وفي بقية النسخ: (التلخيص)، بالإفراد، ولعله تحريف من النساخ.

(٣) انظر: التذكرة:١/ ١٨٤، التبصرة:٣٦١، التيسير: ٤٣، الكافي: ٣٩، التلخيص في الثمان:١٤٠، تلخيص العبارات:٤٣.

(٤) لا يؤخذ هنا بمفهوم المخالفة فيقال: إنه استثناه في الإرشاد؛ لأن هشاماً ليس له ذكر في الإرشاد، فلينتبه.

(٥) انظر: التجريد: ق:١٤/ ب.

واختلف عن الحلواني عن هشام فيها، فروى الشذائي إدغامها، وروى غيره الإظهار، قال: وبهما قرأت على شيخنا الشريف، انتهى.[1] ومقتضاه الإدغام للداجوني بلا خلاف، والله أعلم.

وقال الحافظ أبو عمرو في «جامعه»: وحكى لي أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين، عن أصحابه، عن الحلواني عن هشام ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ [الرعد: ١٦] بالإدغام كنظائره في سائر القرآن، قال: وكذلك نصَّ عليه الحلواني في «كتابه». انتهى.[2] وهو يقتضي صحة الوجهين، والله أعلم.

وأظهر الباقون اللّام منهما عند الحروف الثمانية، إلا أبا عمرو فإنه يدغم اللام من ﴿هَلْ تَرَىٰ﴾ في المُلك [٣] و الحاقّة [٨]، والله الموفق[3].

---

(١) المبهج: ١/ ١٧٢.

(٢) جامع البيان: ١/ ق:١٢٠.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٦١، التيسير: ٤٣.

باب حروف قربت مخارجها

وتنحصر في سبعة عشر حرفاً:

الأول: الباء الساكنة عند الفاء وذلك في خمسة مواضع؛ في النساء [٧٤] ﴿أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ﴾ وفي الرعد [٥] ﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ﴾ وفي سبحان [٦٣] ﴿قَالَ ٱذۡهَبۡ فَمَن﴾ وفي طه [٩٧] ﴿فَٱذۡهَبۡ فَإِنَّ لَكَ﴾ وفي الحجرات [١١] ﴿وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ فأدغم الباء في الفاء فيها أبو عمرو، والكسائي، واختلف عن هشام وخلاد:

فأمّا هشام فرواها عنه بالإدغام / أبو العزّ القلانسي من طريق الحلواني، وكذلك الحافظ أبو العلاء، وكذلك رواه ابن سوار من طريق هبة الله المفسر عن الداجوني عنه، ومن طريق جعفر بن محمد عن الحلواني، ورواه الهذلي عن هشام من جميع طرقه، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي من طريق الحلواني.

وبه قطع أحمد بن نصر الشذائي عن هشام من جميع طرقه، وقال: لا خلاف عن هشام في ذلك[١].

وقال الداني في «جامعه»: قال لي أبو الفتح عن عبد الباقي عن أصحابه عن هشام بالوجهين انتهى[٢].

---

(١) نقل الداني هذا القول في جامعه: ١/ ق١٢١.

(٢) نفس المصدر.

ورواه الجمهور عن هشام بالإظهار، وعليه أهل الغرب قاطبة، وهو الذي لم يذكر في «التيسير» و«الشاطبية» و«العنوان» و«الكافي» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التذكرة» وغيرها سواه، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبدالباقي من طريق الحلواني، وعلى المالكيّ والفارسي من طريق الداجوني.

وكذا رواه صاحب «المستنير» عن النهرواني من طريق الداجوني، وبه قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح عن أبي أحمد عبد الله بن الحسين السامرّي عن أصحابه، عن الحلواني، قال: وبه قرأت في رواية الحلواني، وبه آخذ[1].

وانفرد الرمليّ، عن الصوري، عن ابن ذكوان بإدغامها كما ذكره في «المبهج» و«غاية الاختصار»، وأبو القاسم الهذلي[2].

وأما خلّاد: فرواها عنه بالإدغام جمهور أهل الأداء، وعلى ذلك المغاربة قاطبة؛ كابن شريح، وابن سفيان، ومكّي، والمهدوي، وابني غلبون، والهذلي، وفي «المستنير» من طريق النهرواني، وأظهرها عنه جمهور العراقيين، كابن سوار، وأبي العزّ، وأبي العلاء الهمَذاني، وسبط الخياط.

وخصّ بعض المدغمين عن خلاد الخلاف بحرف الحجرات، فذكر فيه الوجهين على التخيير، كصاحب «التيسير» و«الشاطبية»[3]، وذكر فيه الوجهين

---

(١) نفس المصدر.

(٢) المبهج: ١/ ١٧٣، غاية الاختصار: ١/ ١٧١.

(٣) الإقناع: ١/ ٢٦٢.

على الخلاف صاحب «التجريد»؛ فروى الإدغام من قراءته على عبد الباقي، يعني من طريق محمد بن شاذان، والإظهار من قراءته على الفارسي والمالكي، يعني من طريق الوزان.(١)

وقال الحافظ الداني في «الجامع»: قال لي / أبو الفتح: خيَّر خلاد فيه، فأقرأنيه عنه بالوجهين(٢).

وروى فيه الإظهار وجهاً واحدا صاحب «العنوان».

الثاني: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ في البقرة [٢٨٤]؛ أدغم الباء منه في الميم أبو عمرو، والكسائي وخلف، واختلف عن ابن كثير، وحمزة، وقالون:

فأمّا ابن كثير فقطع له في «التبصرة» و«الكافي» و«العنوان» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» بالإدغام بلا خلاف.

---

(١) قال الأزميري رحمه الله: «فأمّا «التجريد» فالمفهوم من «النشر» الإدغام فقط، ولكني رأيت فيه أنه ذكر الإظهار فقط إلا في الحجرات؛ فقرأ بالإدغام على عبد الباقي، وبالإظهار على غيره، ويحتمل تصحيف ما رأيته عن كتاب «التجريد»».

وقال المتولي رحمه الله بعد أن ذكر كلام الأزميري هذا: «وقد رأيت فيه ما يوافق كلام الأزميري... وروى عبد الباقي عن خلاد ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ في الحجرات [١١] بالإدغام فحسب».

ورجعت إلى النسخة الخطية من «التجريد» وليس فيها (فحسب) التي ذكرها المتولي رحمه الله، ولعل سبب ذلك اختلاف النسخ. والله أعلم.

انظر: التجريد: ق ١٣/ ب، بدائع البرهان: ق٢٣٢، تحرير النشر: ق:١٩٠ب، الروض النضير: ق: ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) جامع البيان:١/ ق: ١٢٠، وانظر: التيسير: ٤٤، الإقناع: ١/ ٢٦٢.

وقطع لقنبل بالإدغام وجهاً واحداً في «الإرشاد» و«المستنير» و«الكامل» والحافظ أبو العلاء، والهذليّ[١]، وسبط الخياط في «كفايته».

وقطع به للبزي وجهاً واحداً في «الهداية» و«الهادي»، وقطع به له من طريق أبي ربيعة صاحب «المستنير» و«المبهج».

وقطع به لقنبل من طريق ابن مجاهد أبو العزّ وسبط الخياط في «مبهجه»[٢]، وهو طريق ابن الحُباب، وابن بُنان، وعليه الجمهور عن ابن كثير.

وقطع بالإظهار للبزي صاحب «الإرشاد»، ورواه من طريق أبي ربيعة صاحب «التجريد» و«الكامل»، وهو في «التجريد» لقنبل من طريق ابن مجاهد، وفي «الكفاية الكبرى» للنقّاش عن أبي ربيعة[٣]، ولقنبل من طريق[٤] ابن مجاهد.

وأطلق الخلاف عن ابن كثير بكماله صاحب «التيسير»، وتبعه على ذلك الشاطبيّ، والذي تقتضيه طرقهما هو الإظهار؛ وذلك أن الداني نصَّ على الإظهار في «جامع البيان» لابن كثير، من رواية ابن مجاهد عن قنبل، ومن رواية

(١) قوله: (أبو العلاء والهذلي) بعد أن ذكر «الكامل» ولم يصرّح «بغاية الاختصار» فيه دلالة على أنه يريد طريقيهما الأدائيين، لكن يعكر على هذا أنه ليس للهذلي طريق أدائية في رواية قنبل، بل ولا قراءة ابن كثير. والله أعلم.

(٢) في (س): «معجمه»، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: (ربيعة للبزي) وهي زيادة ليست في النسخ ولا في الكفاية. انظر: الكفاية الكبرى: ٢٧٦.

(٤) في المطبوع: (لقنبل عن ابن مجاهد).

النقاش عن أبي ربيعة، هذا لفظه، وهاتان الطريقان هما اللتان في «التيسير» و«الشاطبية».

ولكنْ لـمَّا كان الإدغام لابن كثير هو الذي عليه الجمهور، أطلق الخلاف في «التيسير» له؛ ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون، وهو مما خرج فيه عن طرقه، وتبعه على ذلك الشاطبيّ، والوجهان عن ابن كثير صحيحان، والله أعلم.

وأما حمزة فروى له الإدغام المغاربة قاطبة، وكثير من العراقيين، وروى له الإظهار وجهاً واحداً صاحب «العنوان» وصاحب «المبهج»، وقطع له به صاحب «الكامل» في رواية خلف، وفي رواية خلّاد من طريق الوزَّان، وكذلك هو في «التجريد» لخلّاد من قراءته على عبد الباقي، والخلاف عنه من روايتيه جميعاً في «المستنير» و«غاية» ابن مهران، وممّن / نصَّ على الإظهار محمد بن عيسى عن خلّاد، وابن جبير؛ كلاهما عن سُلَيم، والوجهان صحيحان، والله أعلم.

وأمّا قالون فروى عنه الإدغام الأكثرون من طريق أبي نَشِيط، وهو رواية المغاربة قاطبة عن قالون، وهو الذي عنه في «التجريد» من جميع طرقه، وروى عنه الإظهار من طريقيه صاحب «الإرشاد»، وسبط الخياط في «كفايته»، ومن طريق الحلواني صاحب «المستنير» و«الكفاية الكبرى» و«المبهج» و«الكامل» والجمهور، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وقرأ الباقون من الجازمين بالإظهار وجهاً واحداً، وهو ورش وحده. ووقع في «الكامل» أنه لخلف في اختياره وهو وَهْمٌ، وكذلك ظاهر «المبهج» للكسائي وهو سَهْوُ قلم، والله أعلم.

الثالث: ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ في هود [٤٢] أدغمه أيضاً: أبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، واختلف عن ابن كثير، وعاصم، وقالون، وخلّاد:

فأمّا ابن كثير فقطع له بالإدغام وجهاً واحداً مكّي، وابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وابن بلِّيمة، وصاحب «العنوان» وجمهور المغاربة، وبعض المشارقة، وقطع له بالإظهار أبو القاسم الهذلي من جميع رواياته وطرقه، سوى الزينبيّ وليس في طرقنا، وروى عنه الإظهار من رواية البزي النقاش من جميع طرقه، وهو الذي في «المستنير» و«الكفاية» و«الغاية» و«التجريد» و«الإرشاد» و«الروضة» و«المبهج».

وخصّ الأكثرون قنبلاً بالإظهار من طريق ابن شَنَبوذ، والإدغام من طريق ابن مجاهد، وهو الذي في «الكفاية في الست» و«غاية» أبي العلاء، وأطلق الخلاف عن البزي صاحب «التيسير» والشاطبيّ وغيرهما، والوجهان عن ابن كثير من روايتيه صحيحان.

وأمّا عاصم فقطع له جماعة بالإظهار، والأكثرون بالإدغام، والصواب إظهاره من طريق العُلَيمي عن أبي بكر، ومن طريق عمرو بن الصبَّاح عن حفص؛ كما نصَّ عليه الداني في «جامعه». ورواه ابن سوار عن الطبري عن أصحابه، عن عمرو عن حفص، ولم يذكر الهذلي في «كامله» الإدغام لغير

الهاشميّ عن عبيد، وقد رَوى الإظهارَ نصّاً عن حفص هبيرةُ، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وأمّا قالون فقطع له بالإدغام في «التبصرة»[١] و«الهداية» و«الكافي» و«التلخيص»[٢] / و«الهادي» و«التجريد» و«التذكرة»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وقطع له بالإظهار في «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى»، وبه قرأ الداني على أبي الفتح.

والأكثرون على تخصيص الإدغام بطريق أبي نشيط، والإظهار بالحلواني، وممّن نصّ على ذلك الحافظ أبو العلاء وسبط الخياط في «كفايته»، وعَكَس ذلك في «المبهج»؛ فجعل الإدغام للحلواني، والوجهان عن قالون صحيحان، وهما في «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان».

وأمّا خلّاد فالأكثرون على الإظهار له، وهو الذي في «الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«التلخيص» و«التجريد» و«التذكرة» و«العنوان»، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وقطع له صاحب «الكامل» بالإدغام، وهو رواية محمد بن الهيثم عنه، وكذا نصَّ عليه محمد بن يحيى الخنيسي، وعنبسة بن النضر، ومحمد بن الفضل؛ كلُّهم عن خلَّاد، وبه قرأ أبو عمرو الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

---

(١) في التبصرة بالإظهار: ٣٦٣، فلعل ذلك سبق قلم من المؤلف، والله أعلم.

(٢) أي تلخيص ابن بلّيمة: ص١٠٣، أمّا أبو معشر فنص على الاختلاف لقالون: ص١٤٥.

والوجهان جميعاً عن خلّاد في «الهداية» و«التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان» وقد صحًّا نصّاً وأداءً.

وقرأ الباقون بالإظهار، وهم: ابن عامر[١]، وأبو جعفر، وخلف[٢]، وورش، وخلف عن حمزة.

وروى بعض أهل الأداء الإظهار عن يعقوب، كما ذكره في «التذكرة»، وفي «الكامل» أيضاً تبعاً لابن مهران، وإنما ورد ذلك من غير روايتي رويس وروح، وهو الذي عليه العمل، وبه قرأت، وبه آخذ.

وانفرد صاحب «المبهج»[٣] بالإدغام عن ورش، يعني من طريق الأصبهاني، وكذا أبو العلاء عن الحمّاميّ[٤]، فخالفا[٥] سائر الرواة عن الأصبهانيّ، والله أعلم.

الرابع: ﴿نَخۡسِفۡ بِهِمُ﴾ في سبأ [٩] فأدغم الفاء في الباء الكسائيّ، وأظهرها الباقون.

الخامس: الرّاء الساكنة عند اللّام، نحو: ﴿وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ [مريم: ٦٥] و﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ [الصف: ١٢] ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨] و﴿يَنشُرۡ لَكُمۡ﴾

(١) لم يشر المؤلّف إلى أن له الإدغام قولاً واحداً في «العنوان»، مع أنه له طريق في رواية هشام.

(٢) في (ز) «وخلف، أي لنفسه».

(٣) المبهج: ١/ ١٧٤.

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١٧١-١٧٢.

(٥) في المطبوع: (فخالف) بالإفراد، وهو خطأ.

[الكهف: ١٦] و ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي﴾ [لقمان: ١٤] فأدغم الرّاء في اللّام في ذلك أبو عمرو من رواية السوسيّ، واختلف عنه من رواية الدوري:

فرواه عنه بالإدغام أبو عبد الله بن شريح في «كافيه» وأبو العزّ في «إرشاده» و«كفايته» / وأبو العلاء في «غايته» وصاحب «المستنير» وصاحب «المبهج» و«الكفاية في القراءات الست».

ورواه بالإظهار أبو محمد مكّي في «تبصرته» وابن بليمة في «تلخيصه».

وأطلق الخلاف عن الدوري صاحب «التيسير» والشاطبيّ، والمهدويّ، وأبوالحسن بن غلبون، وانفرد بالخلاف عن السوسيّ.

قلت: والخلاف مفرّع على (الإدغام) الكبير؛ فمنْ أدغم الإدغام الكبير لأبي عمرو، لم يختلف في إدغام هذا، بل أدغمه وجهاً واحداً، ومن روى الإظهار اختلف في هذا الباب عن الدوري، فمنهم من روى إدغامه، ومنهم من روى إظهاره، والأكثرون على الإدغام، والوجهان صحيحان عن أبي عمرو.

وبالإدغام قرأ الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر، عن قراءته بذلك على أبي طاهر، عن ابن مجاهد، وهي الطريق المسندة في «التيسير»، قال الداني في «جامعه»: وقد بلغني عن ابن مجاهد أنه رجع عن الإدغام إلى الإظهار اختياراً واستحساناً، ومتابعة لمذهب الخليل وسيبويه، قبل موته بستّ سنين.(١)

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٢، وقد روى ابن الباذش هذا الأثر أيضاً من طريق مكي عن أبي الطيب بن غلبون. انظر: الإقناع: ١/ ١٩٠.

قلت: إنْ صحَّ ذلك عن ابن مجاهد، فإنما هو في وجه إظهار «الكبير»، أمّا في وجه إدغامه فلا؛ لأنّه إذا أدغم الراء المتحركة في اللام؛ فإدغامها ساكنة أولى وأحرى، والله أعلم.

السادس: اللّام الساكنة في الذال، وذلك ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ حيث وقع، كقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣١] ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١٤] فأدغمها: أبو الحارث عن الكسائي، وأظهرها الباقون.[1]

السابع: الدال عند الثاء وهو موضعان في آل عمران [١٤٥] ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا﴾ و ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾، فأدغم الدال في الثاء أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأظهرها الباقون.

الثامن: الثاء في الذال، وهو موضع واحد ﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ﴾ في الأعراف [١٧٦]؛ فأظهر الثاء عند الذال: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وعاصم، وهشام، على اختلاف عنهم فيه:

فأمّا نافع فروى إدغامه عنه من رواية قالون أبو محمد مكّي، وأبو عبد الله بن سفيان، وأبو العباس المهدوي، وأبو علي بن بلّيمة، وابن شريح، وصاحب «التجريد» / و«التذكرة» والجمهور من المغاربة، وجماعة من المشارقة، ورواه ابن سوار عن أبي نشيط، وكذلك سبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، ورواه أبو العزّ عن أبي نشيط، وعن هبة الله بن جعفر عن الحلواني، وبه قرأ أبو عمرو الداني على

(١) انظر: التيسير: ٤٤-٤٥، غاية الاختصار: ١/ ١٧٢.

أبي الحسن من جميع طرقه عن قالون، وعلى أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامرّي، وهذان الوجهان في «التيسير» و«الشاطبية».

ورواه عنه بالإظهار بعض العراقيّين من غير طريق أبي نشيط، وبعضهم من طريق أبي نشيط والحلوانيّ، وذكره صاحب «العنوان» وهو من طريق إسماعيل[١]، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي.

وروى إظهاره عن ورش جمهور المشارقة والمغاربة، وخصَّ بعضهم الإظهار بالأزرق، وبعضهم بالأصبهاني، وروى إدغامه عن ورش من جميع طرقه؛ أبوبكر بن مهران، ورواه أبو الفضل الخزاعي من طريق الأزرق وغيره، واختاره الهذلي.

وأمّا ابن كثير فاختلف عنه في الإظهار والإدغام، فروى له أكثر المغاربة الإظهار، ولم يذكره الأستاذ أبو العزّ* في «كفايته» إلّا*[٢] من طريق النقاش عن أبي ربيعة عن البزّي ولم يذكره الإمام أبو طاهر بن سوار إلا من الطريق المذكورة، ومن غير طريق النهرواني عن ابن مجاهد، عن قنبل، وذكره صاحب «المبهج» عن أبي ربيعة أيضاً، وعن قنبل إلا الزينبي، ولم يذكره الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان» عن ابن كثير إلا من طريق رواية القوّاس، وذكره الحافظ أبوالعلاء من غير رواية ابن فليح، ولم يذكره الخزاعي إلّا من طريق ابن مجاهد عن قنبل، وكلُّهم روى الإدغام عن سائر أصحاب ابن كثير.

---

(١) معلوم أن هذه الطريق ليست نشرية.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س).

وأمّا عاصم فاختلفوا عنه أيضاً فقال الداني في «جامعه»:[١] أقرأني فارس بن أحمد لعاصم في جميع طرقه من طريق عبد الله، يعني أبا أحمد السامريّ بالإظهار، ومن طريق عبد الباقي بالإدغام، قال: وروى أبو بكر الوليّ عن أحمد بن حميد[٢]، عن عمرو، وعن الأُشنانيّ، عن عُبَيد، عن حفص بالإظهار. انتهى[٣].

وقطع له صاحب «العنوان» وأبو الحسن الخبازي؛ من روايتي أبي بكر وحفص وغيرهما بالإظهار.

وذكر / الخلاف عن حفص صاحب «التجريد»، وروى الجمهور من المغاربة والمشارقة عن عاصم من جميع رواياته الإدغام، وهو الأشهر عنه. ٢

وأمّا أبو جعفر فالأكثرون من أهل الأداء على الأخذ له بالإظهار، وهو المشهور، ونصَّ له أبو الفضل الخزاعي على الإدغام وجهاً واحداً، واختاره الهذلي، ولم يأخذ أبو بكر بن مهران له من جميع طرقه بسواه.

وأمّا هشام فروى جمهور المغاربة عنه الإظهار، وأكثر المشارقة على الإدغام له من طريق الداجوني، وعلى الإظهار من طريق الحلواني، وهو الذي في «المبهج» و«الكامل» و«المنتهى»، وذكر صاحب «المستنير» له الإدغام، من طريق هبة الله المفسر عن الداجونيّ.

---

(١) في (ت) وكذا في المطبوع: «جامع البيان».

(٢) المشهور والمعروف بالفيل، والفامي، انظر ص: ٤٢٢.

(٣) جامع البيان:١/ ق: ١٢٣.

قلت: فقد ثبت الخلاف في (إدغامه) و(إظهاره) عمَّن ذكرت، وصحّ الأخذ بهما جميعا عنهم، وإن كان الأشهر عن بعضهم الإدغام، وعن آخرين الإظهار، فإنّ الذي يقتضيه النظر ويصحّ في الاعتبار هو الإدغام، ولولا صحة الإظهار عنهم عندي لم آخذ لهم ولا لغيرهم بغير الإدغام؛ وذلك أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد، وسكن الأول منهما يجب الإدغام ما لم يمنع مانع، ولا مانع هنا، فقد حكى الأستاذ أبو بكر بن مهران الإجماع على إدغامه فقال ما نصّه:

«وقد أجمعوا على إدغام الثاء في الذال من قوله ﴿يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، إلا النقّاش، فإنه كان يذكر الإظهار فيه لابن كثير، وعاصم برواية حفص، ونافع برواية قالون، قال: وكذلك كان يذكر البخاريُّ المقرئ[١] لابن كثير وحده، إلا أنه كان[٢] يقول: بين الإظهار والإدغام على ما يخرج من اللفظ، قال: وقال الآخرون لا نعرفه إلا مدغماً، قال: وهو الصحيح، والله أعلم[٣]».

التاسع: الذال في التاء إذا وقع قبل الذال خاءٌ، نحو قوله: ﴿اتَّخَذتُّمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥١] ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذتُّم﴾ [الرعد: ١٦] و ﴿ثُمَّ أَخَذتُّ﴾[٤] [فاطر: ٢٦]

---

(١) محمد بن إسحاق، أبو عبد الله، مقرئ مشهور، روى القراءة عرضاً عن أبي المنذر عن أصحاب ورش، أخذ عنه القراءة محمد بن الحسين بن بويان وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٩.

(٢) (كان) سقطت من المطبوع.

(٣) النصُّ بحروفه في المبسوط: ١٠٠.

(٤) في المطبوع: (ثم اتخذتم).

و ﴿لَتَخَذْتَ﴾ [الكهف: ٧٧]، فأظهر الذال عند التاء ابن كثير، وحفص، واختلف عن رويس:

فروى الحمّامي من جميع طرقه، والقاضي أبو العلاء، وابن العلّاف، والأكثرون عن النخَّاس عن التمار عنه الإظهار، وهو الذي في «المستنير» و«الكفاية» و«الإرشاد» و«الجامع» و«الروضة» وغيرها.

وروى / أبو الطيّب، وابن مقسم كلاهما عن التمار عنه بالإدغام، وكذا روى الخبّازي، والخزاعي، عن النخَّاس، عن التمَّار عنه، وهو الذي قطع به الهذلي في «كامله» وابن مهران في «غايته».

وروى الجوهريّ عن التمَّار الإظهار في حرف الكهف [٧٧] وهو قوله ﴿لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ فقط، والإدغام في باقي القرآن، وكذا روى الكارزيني عن النخَّاس، وهو الذي في «التذكرة» و«المبهج»[١].

العاشر: الذال في التاء في ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ [طه: ٩٦]: فأدغمها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، واختلف عن هشام:

فقطع له المغاربة قاطبة بالإظهار وهو الذي في «التيسير» و«التبصرة» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«العنوان» و«التذكرة» و«التلخيص» و«الشاطبية» وغيرها.

وقطع له جمهور المشارقة (بالإدغام)، وهو الذي في «الكفاية الكبرى»

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤١٨.

و«المستنير» و«الكامل» و«غاية» أبي العلاء وغيرها، ورواه صاحب «التجريد» عنه من طريق الداجوني، وكذا ذكره له صاحب «المصباح»[١]، ورواه صاحب «المبهج» من طريق الحلواني.

والوجهان جميعاً[٢] عنه صحيحان، إلّا أنّ الحافظ أبا عمرو قرأ بإظهاره[٣] من طريق الحلواني.

وانفرد أبو العلاء الهَمَذاني من طريق القبَّاب عن الصوري، عن ابن ذكوان بإدغامه، ولم يذكره غيره[٤]، والله أعلم.

الحادي عشر: الذال في التاء في ﴿عُذْتُ بِرَبِّي﴾ في غافر [٢٧] والدّخان [٢٠]، فأدغمها: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، واختلف عن هشام:

فقطع له بالإدغام جمهور العراقيّين؛ كابن سوار، وأبي العزّ، والحافظ أبي العلاء، والهذلي.

وقطع له بالإظهار صاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«التجريد» والمغاربة قاطبة، وصاحب «المبهج» من طريقي الحلواني والداجوني، وبه قرأ الداني من طريق الحلواني، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

---

(١) انظر: المصباح: ٢/ ٨٠٢.

(٢) (جميعاً) سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (بالإظهار).

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١٦٧.

الثاني عشر: الثاء في التاء من ﴿لَبِثْتَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿لَبِثْتُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢] كيف جاء، فأدغمه: أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وأظهره الباقون.

وانفرد الكارزيني عن أصحابه عن رويس بالإظهار في حرفي المؤمنين [١١٢، ١١٤]، وإدغام غيرهما.[1] /

الثالث عشر: الثاء في التاء أيضاً في ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ في الموضعين من الأعراف [٤٣] والزخرف [٧٢]، فأدغمها: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وهشام.

واختلف عن ابن ذكوان: فرواهما عنه الصوريّ بالإدغام، ورواهما الأخفش بالإظهار، وبذلك قرأ الباقون.

وانفرد في «المبهج» بالإظهار عن هشام من طريق الداجوني[2]، وسائرُهم لم يذكر عن هشام فيهما خلافاً، والله أعلم.

وانفرد في «الكامل» عن خلف بالإدغام[3]، ولم يذكره غيره، والله أعلم.

الرابع عشر: الدال في الذال من ﴿كٓهيعٓصٓ * ذِكْرُ﴾ [مريم: ١، ٢]، فأدغمها أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائيّ، وخلف، وقرأ الباقون بالإظهار.

---

(١) انظر: التلخيص: ١٤٣.

(٢) المبهج: ١/ ١٦٢.

(٣) الكامل: ق:٩٩/ أ.

الخامس عشر: النون في الواو من ﴿يسٓ * وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [يس: ١، ٢] فأدغمها: الكسائيّ، ويعقوب، وخلف، وهشام، واختلف عن نافع، وعاصم، والبزّيّ، وابن ذكوان:

فأمّا نافع فقطع له بالإدغام من رواية قالون؛ أبو بكر بن مهران، وابن سوار في «المستنير»، وكذلك سبط الخياط في «كفايته» و«مبهجه»، وكذلك الحافظ أبوالعلاء في «غايته»، وكذلك جمهور العراقيّين من جميع طرقهم، إلا أنّ أبا العزّ استثنى[1] هبة الله؛ يعني من طريق الحلواني، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسيّ، من طريق أبي نشيط والحلواني جميعاً، وعلى ابن نفيس من طريق أبي نشيط.

وقطع له بالإظهار صاحب «التيسير» و«الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«الهداية» و«التلخيص» و«التذكرة» و«الشاطبية» وجمهور المغاربة.

وقطع الداني في «جامعه» بالإدغام من طريق الحلواني، وبالإظهار من طريق أبي نشيط، وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين.

وقطع له بالإدغام من رواية ورش، من طريق الأزرق، صاحب «التيسير» و«الكافي» و«التبصرة» و«التلخيص» و«الشاطبية» والجمهور، وقال في «الهداية»: إنه الصحيح عن ورش.

وقطع بالإظهار من الطريق المذكورة، صاحب «التجريد»، حسبما قرأ به على شيوخه من طرقهم.

---

(١) في المطبوع: (استثنى عن هبة).

وقطع بالإدغام من طريق الأصبهاني أبو العزّ، وابن سوار، والحافظ أبو العلاء، و[١] «التجريد» و«المبهج» والأكثرون، وبالإظهار الأستاذ أبو بكر / ابن مهران، والحافظ أبو عمرو الداني، والوجهان صحيحان عن ورش.

وأمّا البزّيّ: فروى عنه الإظهار أبو ربيعة[٢]، وروى عنه الإدغام ابن الحباب، والوجهان صحيحان من الطريقين المذكورتين وغيرهما، نصَّ عليهما الحافظ أبو عمرو.

وأمّا ابن ذكوان: فروى عنه الإدغام الأخفش، وروى عنه الإظهار الصوريّ، وذكر صاحب «المبهج» من طريق الصوريّ الإدغام أيضاً، والجمهور على خلافه، والوجهان صحيحان* عن ابن ذكوان، ذكرهما له الداني في «جامع البيان» من الطريقين المذكورتين*[٣].

وأمّا عاصم: فقطع له الجمهور بالإدغام من رواية أبي بكر، من طريق يحيى بن آدم، وبالإظهار من طريق العُلَيميّ، إلا أنّ كثيراً من العراقيّين روى الإظهار عنه من طريق يحيى بن آدم، كأبي العزّ، وأبي العلاء، وكذلك أبو القاسم ابن الفحام في «تجريده» من قراءته على الفارسيّ، ورواه في «المبهج» عنه من طريق نفطويه، وروى الإدغام عن العليميّ في «كفايته» و«مبهجه» وكلاهما صحيح عن أبي بكر من الطريقين.

---

(١) في المطبوع: (وصاحب التجريد) والزيادة ليست في النسخ.

(٢) (أبو ربيعة) سقطت من (س).

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز).

وروى عنه الإدغام من رواية حفص عمرو بن الصبّاح من طريق زَرْعان، وقطع به في «التجريد» من طريق عمرو، وروى عنه الإظهار من طريق الفيل، والوجهان صحيحان من طريق عمرو عنه، ولم يختلف عن عُبَيد عنه أنه بالإظهار، والله أعلم.

وقرأ الباقون بالإظهار وجهاً واحداً، وهم: أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وقنبل.

السادس عشر: النون في الواو أيضاً[1] من ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ [القلم: ١]، والخلاف فيه كالخلاف في ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [يس: ١، ٢]، أدغم النون في الواو: الكسائي، ويعقوب، وخلف، وهشام؛ إلا أنّه لم يختلف فيه عن قالون أنه بالإظهار، واختلف عن ورش وحده، وعن عاصم، والبزّيّ وابن ذكوان.

فأمّا ورش فقطع له بالإدغام من طريق الأزرق، صاحب «التجريد»، و«التلخيص»، و«الكامل»، وغيرهم، وقطع له بالإظهار صاحب «التذكرة»، و«العنوان».

وقال في «الهداية»: إنه الصحيح عن ورش.

وقال في «التيسير»: إنه الذي عليه عامّة أهل الأداء[2].

---

(١) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٢) التيسير: ١٨٣.

وأطلق الوجهين عنه جميعاً أبو عبد الله بن شريح، وأبو القاسم الشاطبي، وأبو محمد مكّي؛ وقال في «تبصرته»: إن الإدغام مذهب الشيخ أبي الطيّب[١]،/ يعني[٢] ابن غلبون.

وأمّا عاصم والبزي وابن ذكوان، فالخلاف عنهم كالخلاف في ﴿يسٓ﴾ من الطرق المذكورة، إلا أنّ سبط الخياط قطع في «كفايته»[٣] لأبي بكر، من طريق العُليميّ بالإدغام هنا، والإظهار في ﴿يسٓ﴾، ولم يفرق غيرُه بينهما عنه، والله أعلم.

وأظهر النون من ﴿نٓ﴾ الباقون، وهم: أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وقالون، وقنبل.

السابع عشر: النون عند الميم من ﴿طسٓمٓ﴾ أوّل الشعراء والقَصَص، فأظهر النون عندها؛ حمزة، وأبو جعفر، والباقون بالإدغام.

وأبو جعفر مع إظهاره على أصله في ‹السكت› على كل حرف من حروف الفواتح، كما تقدّم[٤]، وإنّما ذكرناه مع المظهرين في هذه الفواتح من أجل موافقتهم له في الإظهار، وإلّا فمن لازم ‹السكت› الإظهارُ، فلذلك لم يحتج إلى التنبيه له على إظهار الميم عند الميم من ﴿الٓمٓ﴾، فإنه إنما انفرد بإظهارها من أجل ‹السكت› عليها.

---

(١) التبصرة: ٧٠٥.

(٢) (يعني) سقطت من (ز)، ولا بد منها، لأنها من كلام المؤلف وليست من كلام مكي.

(٣) انظر: الكفاية في الست: ق: ١٢٥/ ب و١٣٣/ أ.

(٤) انظر ص: ١٠١٥.

وكذلك النون المخفاة من ﴿عين صاد﴾ أوّل مريم، والنون من ﴿طسٓۚ تِلۡكَ﴾ أوّل النمل، والنون من ﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ٢] فإن السكت عليها لا يتمّ إلا بإظهارها، فلم يحتج معه إلى تنبيه، والله أعلم.

وما وقع لأبي شامة من النص على الإظهار في ﴿طسٓۚ تِلۡكَ﴾ للجميع[١]، فهو سبق قلم[٢]، فاعلم.

تنبيه: كلّ حرفين التقيا، أوّلها ساكن، وكانا مثلين أو جنسين، وجب إدغام الأوّل منهما لغة وقراءة:

فالمثلان، نحو: ﴿فَٱضۡرِب بِّهِۦ﴾ [ص: ٤٤] ﴿رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦] ﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾ [المائدة: ٦١] ﴿إِذ ذَّهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] ﴿وَقُل لَّهُمۡ﴾ [النساء: ٦٣] ﴿وَهُم مِّنۡ﴾ [الأنبياء: ٢٨] ﴿عَن نَّفۡسٖ﴾ [البقرة: ١٢٣] ﴿ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ﴿يُدۡرِككُّمُ﴾ [النساء: ٧٨] ﴿يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦].

والجنسان، نحو: ﴿قَالَت طَّآئِفَةٞ﴾ [الأحزاب: ١٣] ﴿أَثۡقَلَت دَّعَوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ﴾ [العنكبوت:٣٨] ﴿إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾ [الزخرف: ٣٩] ﴿بَلۡ رَانَ﴾[٣] [المطففين: ١٤] هل رأيتم[٤] ﴿قُل رَّبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، ما لم يكن أوّل المثلين حرف مدّ، نحو:

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٦٧.

(٢) قوله: (سبق قلم) يعني في تنصيصه للجميع، وإلّا فإن ابن الباذش ذكر أن أحمد بن صالح عن ورش يظهرها، وقال: «ولا ينبغي أن يُنكر هذا عنه، فله أصل عند أهل المدينة». الإقناع: ١/ ٢٤٥.

(٣) واستثني حفص، لأن له السكت.

(٤) كذا في جميع النسخ، وليس في القرآن راء بعد (هل)، وقد تبع المؤلّفَ في هذا السهو الإمامُ السيوطيُّ، والمؤلف هنا يقصد التمثيل من حيث اللغة، بدليل قوله (لغة).

﴿ قَالُواْوَهُمۡ ﴾ [الشعراء: ٩٦] ﴿ ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ ﴾ [الناس: ٥]، أوْ أوّل الجنسين حرف حَلق، نحو: ﴿ فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ ﴾ [الزخرف: ٨٩] كما قدّمنا التنصيص عليه في فصل «التجويد» أوّل الكتاب[١]، وكذلك تقدّم ذكر نحو ﴿أَحَطتُ ﴾ [النمل: ٢٢]، و ﴿بَسَطتَ ﴾ [المائدة: ٢٨] في حرف «الطاء»[٢].

وأمّا ﴿أَلَمۡ نَخۡلُقكُّم ﴾ في المرسلات [٢٠] فتقدّم أيضاً ما حكي فيه من وجهي «الإدغام» المحض، وتبقية الاستعلاء.[٣]

وقد انفرد الهذلي عن أبي الفضل الرازي؛ من طريق ابن الأخرم، عن ابن ذكوان بإظهاره، وكذلك حُكي / عن أحمد بن صالح عن قالون.

ولعلّ مرادهم إظهار صفة الاستعلاء، وإلا فإنْ أرادوا الإظهار المحض فإن ذلك لا يجوز، على أنّ الحافظ أبا عمرو الداني حكى الإجماع على أنّ إظهار الصفة أيضاً غلط وخطأ.

فقال في «الجامع»: وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبها كافاً خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله ﴿أَلَمۡ نَخۡلُقكُّم ﴾ قال: وروى أبو عليّ بن حبش الدينوري أداء عن أحمد[٤] بن حرب، عن الحسن بن مالك، عن أحمد بن صالح، عن قالون مظهرة القاف، قال: وما حكيناه عن قالون غلط في الرواية وخطأ في العربية.[٥]

---

(١) انظر ص: ٥٧٧.

(٢) انظر ص: ٥٧٦.

(٣) انظر ص: ٥٧٧.

(٤) في جامع البيان: «إبراهيم بن حرب»، وهو خطأ.

(٥) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٤-١٢٥.

قلت: فإنْ حمل الداني الإظهار من نصّهم على إظهار الصوت، وجعله خطأ وغلطاً ففيه نظر، فقد نصَّ عليه غير واحد من الأئمّة.

فقال الأستاذ أبو بكر بن مهران: وقوله ﴿أَلَرۡ نَخۡلُقكُّم﴾ قال ابن مجاهد في مسائل رفعت إليه فأجاب فيها: لا يدغمه إلا أبو عمرو[١].

قال ابن مهران: وهذا منه غلط كبير، وسمعت أبا عليّ الصفار يقول: قال أبو بكر الهاشمي المقرئ: لا يجوز إظهاره، وقال ابن شنبوذ: أجمع القراء على إدغامه.

قال ابن مهران: وكذلك قرأنا على المشايخ في جميع القراءات، أعني بالإدغام، إلا على أبي بكر النقّاش فإنه كان يأخذ لنافع وعاصم بالإظهار، ولم يوافقه أحد عليه إلا البخاريّ المقرئ، فإنه ذكر فيه الإظهار عن نافع برواية ورش.

ثمّ قال ابن مهران: وقرأناه بين الإظهار والإدغام[٢]، قال: وهو الحق والصواب لمن أراد ترك الإدغام، فأمّا إظهار بَيِّنٌ فقبيح، وأجمعوا على أنه غير جائز. انتهى[٣].

ولا شك أن من أراد بإظهاره[٤] الإظهار المحض؛ فإن ذلك غير جائز

---

(١) المبسوط: ١٠٢.

(٢) تصرّف المؤلف في عبارة ابن مهران تصرفاً أدى إلى غير مراده؛ إذ إن عبارة ابن مهران: وعن نافع برواية ورش قرأناه... إلخ، والفرق بين العبارتين واضح من حيث العموم والخصوص المفهوم من كل واحدة منهما. والله أعلم. انظر: المبسوط: ١٠٢.

(٣) المبسوط: ١٠٢ وفيه: أن النقاش كان يأخذ لنافع وابن كثير وعاصم بالإظهار.

(٤) في (س): «إظهاره» بدون حرف الجر.

إجماعاً، وأما الصفة فليس بغلط ولا قبيح، فقد صحّ عندنا نصّاً وأداء، وقرأت به على بعض شيوخي، ولم يذكر مكّي في «الرعاية» غيره، وله وجه من القياس ظاهر، إلا أن الإدغام الخالص أصحّ رواية، وأوجه قياساً، بل لا ينبغي أن يجوز ألبتة في قراءة أبي عمرو، في وجه الإدغام الكبير غيره؛ لأنه يدغم المتحرّك من ذلك إدغاماً محضاً، فإدغام الساكن منه أولى وأحرى، ولعلَّ هذا مراد ابن مجاهد فيما أجاب عنه من مسائله، والله تعالى أعلم.[1]

وأمّا ﴿مَالِيَهۡ ۜ * هَلَكَ﴾ في سورة / الحاقة [٢٨، ٢٩] فقد حُكِيَ فيه الإظهارُ؛ من أجل كونه (هاء سكت)، كما حُكِيَ عدم النقل في ﴿كِتَٰبِيَهۡ * إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠].

وقال مكّي في «تبصرته»: يلزم من ألقى[2] الحركة في ﴿كِتَٰبِيَهۡ * إِنِّي﴾ أن يدغم ﴿مَالِيَهۡ ۜ * هَلَكَ﴾؛ لأنه قد أجراها مجرى الأصلي[3] حين ألقى الحركة، وقدّر ثبوتها في الوصل.[4] قال: وبالإظهار قرأت، وعليه العمل وهو الصواب إن شاء الله[5].

قال أبو شامة: يعني بالإظهار؛ أن يقف على ﴿مَالِيَهۡ ۜ * هَلَكَ﴾ وقفة لطيفة،

---

(١) فصّل ابن الباذش خلاف العلماء في هذه الكلمة تفصيلاً جيّداً، ونسب كلّ قول إلى صاحبه، ومناقشته الأئمة لهذه الأقوال.

انظر: الإقناع: ١/ ١٨٣-١٨٦.

(٢) في التبصرة: (إلقاء).

(٣) في التبصرة: (الأصل).

(٤) في التبصرة: (الأصل).

(٥) التبصرة: ٣١٠.

وأمّا إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التحريك، قال: وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارئ واقفاً وهو لا يدري لسرعة الوصل.[١]

وقال أبو الحسن السخاوي: وفي قوله ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾ خُلْفٌ، والمختار فيه أن يوقف عليه؛ لأن الهاء إنما اجتلبت للوقف فلا يجوز أن توصل، فإن وصلت فالاختيار الإظهار؛ لأن الهاء موقوف عليها في النية؛ لأنها سيقت للوقف، والثانية منفصلة منها فلا إدغام.

قلت: وما قاله أبو شامة أقرب إلى التحقيق، وأحرى بالدراية والتدقيق، وقد سبق إلى النص عليه، أستاذ هذه الصناعة أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى، قال في «جامعه»: فمن روى التحقيق؛ يعني التحقيق في ﴿كِتَابِيَهْ * إِنِّي﴾ لزمه أن يقف على الهاء في قوله ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع؛ لأنه واصل بنية واقف[٢]، فيمتنع بذلك من أن يدغم في الهاء التي بعدها، قال: ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها؛ لأنها عنده كالحرف اللّازم الأصلي. انتهى.[٣] وهو الصواب، والله أعلم.

وشذّ صاحب «المبهج» فحكى عن قالون من طريق الحلواني، وابن بويان عن أبي نشيط، إظهار تاء التأنيث عند (الدال)[٤] ولا يصح ذلك، وكذلك إظهارها عند (الطاء) ضعيفٌ جدّاً[٥]، والله أعلم./

---

(١) إبراز المعاني: ٢/ ٥٩.

(٢) في (س): «لأنه بنية الوقف».

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١١٤.

(٤) انظر: المبهج: ١/ ١٦٨.

(٥) ذكر أبو الكرم أن أبا عون عن قالون، والمطوعي عن يحيى بن آدم عن البرجمي كلاهما عن شعبة وأبا نشيط وأبا سليمان عن قالون قرؤوا ذلك بالإظهار. والملاحظ أن المطوعي عن يحيى عن شعبة من طرق «النشر»، ولم يذكر المؤلّف ذلك. انظر: المصباح: ٢/ ٧٨٥ الحاشية (١٣).

باب أحكام النون الساكنة والتنوين

وهي أربعة: «إظهار»، و«إدغام»، و«قلب»، و«إخفاء».(١)

والنون الساكنة تكون في آخر الكلمة وفي وسطها، كسائر الحروف السواكن، وتكون في «الاسم» و«الفعل» و«الحرف».

وأَمَّا التنوين فلا يكون إلا في آخر الاسم، بشرط أن يكون منصرفاً، موصولاً لفظاً، غير مضاف، عَرِيّاً عن الألف واللام، وثبوته مع هذه الشروط إنما يكون في اللفظ لا في الخط، إلا في قوله تعالى ﴿وَكَأَيِّن﴾ [الطلاق: ٨] حيث وقع، فإنهم كتبوه بالنون.

أما الإظهار: فإنه يكون عند ستة أحرف، وهي حروف الحلق، منها أربعة بلا خلاف وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء، نحو: ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦] ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [التوبة: ١٨] ﴿كُلٌّ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ﴿أَنْهَٰرٌ﴾ [محمد: ١٥] ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿مَنْ عَمِلَ﴾ [فصلت: ٤٦] ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣] ﴿وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] ﴿مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

---

(١) قال ابن المؤلِّف: «هذا الباب من حقه أن يذكر في التجويد، وإنما ذكر هنا لوجود الخلاف في بعض أحكامه، وأخّر هنا لزيادة ما وقع فيه من الأحكام على أخواته». شرح الطيبة له: ١١٣.

وانظر هذا الباب في: التذكرة: ١/ ١٨٧-١٨٩، المصباح: ٢/ ٩٨ وغيرهما.

والحرفان الآخران اختلف فيهما، وهما: الغين والخاء، نحو: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣] ﴿إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [هود: ٨٤] ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣] ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] ﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٨]، فقرأ أبو جعفر بالإخفاء عندهما، وقرأ الباقون بالإظهار.

واستثنى بعض أهل الأداء عن أبي جعفر ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ و ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥] ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾، فأظهروا النون عنه في هذه الثلاثة.

وروى (الإخفاء) فيها أبو العزّ في «إرشاده» من طريق الحنبلي عن هبة الله، وذكرهما في «كفايته» عن الشطويّ، كلاهما من رواية ابن وردان، ورواه أبو طاهر ابن سوار في ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ خاصة من الروايتين جميعاً[(١)]. ولم يستثنها الأستاذ أبوبكر بن مهران في الروايتين، بل أطلق الإخفاء في الثلاثة كسائر القرآن، وخصَّ في «الكامل» استثناءها من طريق الحمّامي فقط، وأطلق الإخفاء فيها من الطريقين. وبالإخفاء وعدمه قرأنا لأبي جعفر من روايتيه، والاستثناء أشهر، وعدمه أقيس، والله أعلم.

وانفرد ابن مهران عن ابن بويان / عن أبي نشيط عن قالون، بالإخفاء أيضاً عند الغين والخاء في جميع القرآن ولم يستثن شيئاً، وتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في «كامله».[(٢)] وذكره الحافظ أبو عمرو في «جامعه» عن أبي نشيط، من

---

(١) انظر: الإرشاد:١٦٥.

(٢) وذكره أيضاً أبو الكرم والسبط وكلها من طرق هذا الكتاب، ومع ذلك فلم يذكر المؤلف هذا الوجه في الطيبة. انظر: الغاية: ١٥٤، الكامل: ق:١٠٠/أ، المبهج: ١/ ١٧٥، المصباح: ٢/ ٧٩٣-٧٩٤.

طريق ابن شنبوذ، عن أبي حسّان عنه، وكذا ذكره في «المبهج» واستثنى ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾ و﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ وهو رواية المسيبيّ عن نافع، وكذلك رواه محمد بن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو.

ووَجْهُ الإخفاء عند الغين والخاء، قربهما من حرفي أقصى اللسان، القاف والكاف.

ووجه الإظهار؛ بُعْدُ مخرج حروف الحلق من مخرج النون والتنوين، وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحداً.(١)

وأما الحكم الثاني وهو الإدغام: فإنه يأتي عند ستة أحرف أيضاً، وهي حروف (يَرْمُلون)؛ منها حرفان بلا غنّة، وهما: اللّام والراء نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: ٢] ﴿ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥] هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، والجلّة من أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عند أئمّة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي لم يذكر المغاربة قاطبة، وكثير من غيرهم سواه، كصاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«العنوان» و«الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«الهداية» و«تلخيص العبارات» و«التجريد» و«التذكرة» وغيرهم.

وذهب كثير من أهل الأداء إلى (الإدغام) مع إبقاء الغنة، ورَوَوْا ذلك عن أكثر أئمة القراءة، كنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب، وغيرهم، وهو رواية أبي الفرج النهرواني؛ عن نافع، وأبي جعفر،

---

(١) انظر: التمهيد: ١٦٤.

وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر. نصَّ على ذلك أبو طاهر بن سوار في «المستنير» عن شيخه أبي علي العطار عنه، وقال فيه: وخيّر الطبري عن قالون من طريق الحلوانيّ، قال: وذكر أبو الحسن الخيّاط عن السوسيّ وأبي زيد كذلك، ثمّ قال: وقرأت على أبي عليّ العطار، عن حمّاد والنقاش بتبقية الغنة أيضاً[١].

ورواه أبو العزّ في «إرشاديه»[٢] عن النهرواني عن أبي جعفر، وزاد في «الكفاية» عن ابن حبش عن السوسيّ، وعن أحمد بن صالح عن قالون، وعن نظيف / عن قنبل. ورواه الحافظ أبو العلاء في «غايته» عن عيسى بن وردان، وعن السوسي، وعن المسيبيّ عن نافع، وعن النهرواني عن اليزيدي، وانفرد بتبقية الغنة عن الصوريّ عن ابن ذكوان في الراء خاصّة[٣].

وأطلق ابن مهران الوجهين عن غير أبي جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقال: إن الصحيح عن أبي عمرو إظهار الغنّة[٤].

ورواه صاحب «المبهج» عن المطوّعيّ عن أبي بكر، عند الراء، وعن الشنبوذي عن أبي بكر فيهما بوجهين، قال: وقرأت على شيخنا الشريف بالتبقية فيهما عندهما، قال: وخيّر البزّيّ بين الإدغام والإظهار فيهما عندهما، قال: وبالوجهين قرأت[٥].

---

(١) المستنير: ١/ ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) في المطبوع: (إرشاده) بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) غاية الاختصار: ١/ ١٧٥.

(٤) المبسوط: ١٠٣.

(٥) المبهج: ١/ ١٧٦.

ورواه أبو القاسم الهذلي في «الكامل» عن غير حمزة، والكسائي، وخلف، وهشام، وعن غير الفضل عن أبي جعفر، وعن ورش غير الأزرق.

وذكره أبو الفضل الخزاعي في «المنتهى» عن ابن حبش عن السوسيّ، وعن ابن مجاهد عن قنبل، وعن حفص من غير طريق زَرْعان، وعن الحلواني عن هشام، وعن الصوري عن ابن ذكوان.

وذكره في «جامع البيان» عن قنبل من طريق ابن شنبوذ، في اللّام خاصة، وعن الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي وقنبل في اللّام والراء، وعن أبي عون عن الحلواني عن قالون، وعن الأصبهاني عن ورش، وعن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر، و[1]عن إبراهيم بن عبّاد، عن هشام، ورواه الأهوازي في «وجيزه» عن روح.

قلت: وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كلّ من القرّاء، وصحّت من طرق كتابنا نصّاً وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص[2]، وقرأت بها من رواية قالون، وابن كثير، وهشام، وعيسى بن وردان، وروح، وغيرهم.

والأربعة الأحرف الباقية من (يَرْمُلون) وهي: النون والميم والواو والياء وهي حروف (ينمو) تدغم فيها النون الساكنة والتنوين بغنّة نحو: ﴿عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨] ﴿حِطَّةٌ نَّغْفِرْ﴾ [البقرة: ٥٨] ﴿مِّن مَّالِ﴾ [النور: ٣٣] ﴿مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة:٢٦]

---

(١) الواو سقطت من المطبوع، مما أدى إلى تحريف المعنى المراد.

(٢) شرح الطيبة: ١١٤.

﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] و﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩] ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] ﴿وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩].

واختلف منها في الواو والياء، فأدغم خلف عن حمزة فيهما النون والتنوين بلا غنّه، واختلف عن الدوري عن الكسائي في الياء:

فروى عنه أبو عثمان الضرير الإدغام بغير غنّة / كرواية خلف عن حمزة، وروى عنه جعفر بن محمد بتبقية الغنّة كالباقين، وأطلق الوجهين له صاحب «المبهج»، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وانفرد صاحب «المبهج» بعدم الغنّة عند الياء عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ، فخالف سائر المؤلّفين[١].

وأجمعوا على إظهار النون الساكنة عند الواو والياء إذا اجتمعا في كلمة واحدة نحو: ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] و﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥] و﴿بُنْيَـٰنٌ﴾ [الصف: ٤]؛ لئلّا يشتبه بالمضعَّف نحو: (صوّان) و(قوّان)[٢]، وكذلك أظهرها العرب مع الميم في الكلمة، في نحو قولهم: (شاة زَنْماء) و(غنم زُنْم)،[٣] ولم يقع مثله في القرآن.

وقد اختلف رأي أئمتنا في ذكر النون مع هذه الحروف؛ فكان الحافظ

---

(١) وقد نقل هذا عن المبهج أيضاً ابن نشوان في شرحه للعنوان.

انظر: المبهج: ١/ ١٧٦، شرح العنوان: ق٢٢.

(٢) كذا في (س)، وفي البقية (حيّان) وما أثبته أنسب لـ ﴿قنوان﴾ ولعدم قرآنية (حيّان).

(٣) الزنمة: شيء يقطع من أذن الحيوان فيترك معلقاً. انظر: القاموس والتاج (زنم).

أبوعمرو الداني ممّن يذهب إلى عدم ذكرها معهنّ، قال في «جامعه»: والقرّاء من المصنّفين يقولون تدغم النون الساكنة والتنوين في ستة أحرف، فيزيدون (النون) نحو: ﴿مِّن نَّارٍ﴾ [الحج: ١٩] ﴿يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨] قال: وزعم بعضهم أن ابن مجاهد جمع الستة الأحرف في كلمة (يَرْمُلون) قال: وذلك غير صحيح عنه؛ لأنّ محمد بن أحمد حدّثنا عنه في كتاب «السبعة» أنّ النون الساكنة والتنوين يدغمان في (الراء) و(اللام) و(الميم) و(الياء) و(الواو)، ولم يذكر (النون)؛ إذ لا معنى لذكرها معهنّ، لأنه إذا أتت ساكنة ولقيت مثلها لم يكن بدّ من إدغامها فيها ضرورة، وكذلك التنوين كسائر المثلين إذا التقيا وسكن الأوّل منهما، ثمّ قال: ولو صحّ أن ابن مجاهد جمع في كلمة (يرملون) الستة الأحرف؛ لكان إنما جمع منها النون وما تدغم فيه. انتهى[١]، ولا يخفى ما فيه.

والتحقيق في ذلك أن يقال: إن أريد بإدغام النون والتنوين[٢] في غير مثلهما؛ فإنه لا وجه لذكر النون في حروف الإدغام، وإن أريد بإدغامها مطلق ما يدغمان فيه فلا بدّ من ذكر النون في ذلك، ولا شك أن المراد هو هذا لا غيره، فيجب حينئذ ذكر النون فيها، وعلى ذلك مشى الداني في «تيسيره»، والله أعلم.

واختلف أيضاً رأيهم في (الغنة) الظاهرة حالة إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم؛ هل هي غنّة النون المدغمة، أو غنّة الميم المقلوبة للإدغام؟

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٥-١٢٦.

(٢) (التنوين) سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

فذهب إلى الأوّل أبو الحسن بن كَيْسان النحوي، وأبو بكر بن مجاهد المقرئ[١]، وغيرهما[٢].

وذهب الجمهور إلى أن / تلك الغنّة غنّة الميم لا غنّة النون والتنوين؛ لانقلابهما إلى لفظها، وهو اختيار الداني والمحققين[٣] وهو الصحيح؛ لأن الأوّل قد ذهب بالقلب، فلا فرق في اللفظ بالنطق بين ﴿مِمَّن﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿وَإِن مِّن﴾ [الإسراء: ٥٨] وبين ﴿هُم مِّنَ﴾ [القصص: ٤٢] و ﴿أَم مَّن﴾ [النساء: ١٠٩].

وأما ما روي عن بعضهم من إدغام الغنّة وإذهابها عند الميم فغير صحيح؛ إذ لا يمكن النطق به، ولا هو في الفطرة ولا الطاقة، وهو خلاف إجماع القرّاء والنحويين، ولعلهم أرادوا بذلك غنّة المدغم[٤]، والله أعلم.

وأما الحكم الثالث وهو القلب: فعند حرف واحد وهي الباء، فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميماً خالصة من غير إدغام، وذلك نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣] و ﴿مِنۢ بَعْدِ﴾ [البقرة: ٧٤] و ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨] ولا بدّ من إظهار الغنّة مع ذلك، فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، فلا

---

(١) ذكر ابن الباذش أنه مذهب ابن مجاهد في أحد قوليه. انظر: الإقناع: ١/ ٢٤٧.

(٢) انظر: التحديد: ٢٤٢، التمهيد: ١٦٧-١٦٨.

(٣) وهو قول ابن الباذش الأب. انظر: الإقناع: ١/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٤) انظر: السبعة: ١٢٦-١٢٧، الكشف: ١/ ١٦٢-١٦٣، التحديد: ٢٤٢، جامع البيان: ١/ ق: ١٢٨-١٢٩، الارتشاف: ٢/ ٧١٣.

فرق حينئذ في اللفظ بين ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨] وبين ﴿يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك، وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة(١) من حكاية الخلاف في ذلك، فوَهْمٌ، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء.

والعجب أن شارح أرجوزة(٢) ابن بري(٣) في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة، واختار(٤) مع ذلك الإخفاء، وقد بسطنا بيان(٥) ذلك في كتاب «التمهيد». والله أعلم.

وأما الحكم الرابع وهو الإخفاء: وهو عند باقي حروف المعجم، وجملتها خمسة عشر حرفاً، وهي: التاء والثاء والجيم والدال والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والفاء والقاف والكاف نحو: ﴿كُنتُمۡ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿مَن تَابَ﴾ [الفرقان: ٧٠] ﴿جَنَّٰتٖ تَجۡرِي﴾ [البقرة: ٢٥] و ﴿وَٱلۡأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨] ﴿مِن ثَمَرَةٖ﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿قَوۡلٗا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] ﴿أَنجَيۡتَنَا﴾ [يونس: ٢٢] ﴿إِن جَعَلَ﴾ [القصص: ٧١] ﴿خَلۡقٖ جَدِيدٍۗ﴾ [الرعد: ٥] ﴿أَندَادٗا﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿مِن دَآبَّةٖ﴾ [هود: ٦] ﴿وَكَأۡسٗا دِهَاقٗا﴾ [النبأ: ٣٤] ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] ﴿مِّن ذَهَبٖ﴾ [الزخرف: ٧١] ﴿وَكِيلٗا * ذُرِّيَّةَ﴾ [الإسراء: ٢، ٣]

---

(١) لعله يقصد الخراز.

(٢) انظر: القصد النافع: ٢٣٧.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد، الرباطي، التازي، ولد سنة (٦٦٠ هـ)، أخذ عن والده وغيره، شرح وثائق الغرناطي، توفي سنة (٧١٥ هـ). انظر: الأعلام: ٥/ ١٥٦.

(٤) في (س): «وأجاز».

(٥) (بيان) سقطت من (س).

﴿تَنزِيلُ﴾ [الزمر: ١] ﴿مِّن زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠] و ﴿ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ [الإسراء: ١١] ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [الزمر: ٢٩] و ﴿فَأَنشَرْنَا﴾ [الزخرف: ١١] ﴿إِن شَآءَ﴾ [يوسف: ٩٩] ﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى: ٢٣] ﴿وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] ﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢] ﴿جِمَـٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣] ﴿مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩] ﴿وَمَن ضَلَّ﴾ [الزمر: ٤١] ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا﴾ [الفرقان: ٣٩] ﴿ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤] ﴿مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦] / ﴿يَنظُرُونَ﴾ [محمد: ٢٠] ﴿مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢] ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧] ﴿فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] ﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٨] ﴿خَـٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] ﴿ٱنقَلَبُوٓا۟﴾ [المطففين: ٣١] ﴿مِن قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] ﴿سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠] ﴿ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] ﴿مِن كِتَابِ﴾ [الكهف: ٢٧] ﴿كِتَـٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩].

واعلم أن الإخفاء عند أئمّتنا هو: حال بين الإظهار والإدغام، قال الداني: وذلك أن النون والتنوين لم يَقْرُبا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام، فيجب إدغامهما فيهنّ من أجل القرب، ولم يبعدا منهنّ كبعدهما من حروف الإظهار، فيجب إظهارهما عندهنّ من أجل البعد، فلما عُدم القرب الموجب للإدغام، والبُعْد الموجب للإظهار أخفيا عندهنّ، فصارا لا مدغمين ولا مظهرين، إلا أن إخفاءهما على قدر قربهما منهن وبعدهما عنهن، فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعُدا عنه[1]، قال: والفرق عند القراء والنحويين بين (المخفى) و(المدغم) أن المخفى مخفّف والمدغم مشدّد. انتهى[2]، والله أعلم.

---

(١) في المطبوع: (عنده)، وهو تحريف.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٩، التحديد: ٢٤٦، الإقناع: ١/ ٢٦٠، وفيه مزيد بيان.

تنبيهات

الأول: أنّ مخرج النون والتنوين مع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط، ولا حظَّ لهما معهنَّ في الفم؛ لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده أو ما يدغمان فيه بغنّة[(١)]، وحكمهما مع الغين والخاء عند أبي جعفر كذلك، وذلك من حيث أجرى الغين والخاء مُجْرى حروف الفمّ؛ للتقارب الذي بينهما وبينهنّ، فصار مخرج النون والتنوين معهما كمخرجهما معهنّ، ومخرجهما على مذهب الباقين المظهرين من أصل مخرجهما؛ وذلك من حيث أجروا الغين[(٢)] والخاء مجرى باقي حروف الحلق؛ لكونهما من جملتهنّ دون حروف الفم[(٣)].

الثاني: الإدغام بالغنّة في الواو والياء وكذلك في اللام والراء عند من روى ذلك هو إدغام غير كامل؛ من أجل الغنّة الباقية معه، وهو عند من أذهب الغنّة إدغام كامل، وقال بعض أئمتنا: إنما هو إخفاء، وإطلاق الإدغام / عليه مجاز[(٤)].

---

(١) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٥٤، التحديد: ٢٤٥، الإقناع: ١/ ٢٥٢.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى (العين) المهملة.

(٣) هذا الكلام للداني. انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٢٥ و١٢٩.

(٤) لعله يقصد أبا جعفر بن الباذش إذ قال: «الإدغام تجوّز في العبارة، وإنما هو إخفاء». ونسب هذا القول إلى أبي الطيب التائب وأبي بكر الشذائي.
انظر: الإقناع: ١/ ٢٥٢ و٢٥٥.

وممن ذهب إلى ذلك أبو الحسن السخاوي فقال: اعلم أن حقيقة ذلك إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازاً، وقال: هو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقي الغنّة، ويمنع تَمَحُّض[١] الإدغام، إلا أنه لا بد من تشديد يسير فيهما، قال: وهو قول الأكابر؛ قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنّة.[٢]

قلت: والصحيح من أقوال الأئمّة أنه إدغام ناقص، من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢] و ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، والدليل على أن ذلك إدغام: وجودُ التشديد فيه؛ إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء[٣].

قال الحافظ أبو عمرو: فمن أبقى غنّة النون والتنوين مَعَ الإدغام لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبه؛ لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر، إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه، فيصير مخرجه من مخرجه، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم، وهو الغنّة.

ألا ترى أنّ من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفاً خالصاً من جنس ما يدغمان فيه؟ فعدمت الغنة بذلك رأساً في مذهبه، إذ غير ممكن أن تكون

---

(١) في المطبوع: (تمحيص)، وهو خطأ.

(٢) كلام السخاوي هو تهذيب لكلام الداني، انظر: الإقناع: ١/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) انظر :الإقناع: ١/ ٢٥٢.

منفردة في غير حرف، أو مخالطة لحرف لا غنّة فيه؛ لأنّها مما تختص به النون والميم لا غير.(١)

الثالث: أَطلق من ذهب إلى الغنة في اللام، وعمّم كل موضع، وينبغي تقييده بها إذا كان منفصلاً رسماً، نحو: * ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿أَن لَّا يَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٦٩] وما كان مثله مما ثبتت النون فيه، أمّا إذا كان متصلاً(٢) رسماً نحو*(٣) ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ في هود [١٤] ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم﴾ في الكهف [٤٨] ونحوه مما حذفت منه النون، فإنه لا غنّة فيه لمخالفة الرسم في ذلك، وهذا اختيار الحافظ أبي عمرو الداني وغيره من المحققين.

قال في «جامع البيان»: وأختار في مذهب من يبقي الغنّة مع الإدغام عند اللام ألا يبقيها إذا عدم رسم النون في الخط؛ لأن ذلك يؤدي إلى مخالفته للفظه بنون ليست في الكتاب، قال: وذلك في قوله تعالى ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ في هود [١٤] وفي قوله ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ / لَكُم مَّوْعِدًا﴾ في الكهف [٤٨] و ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ في القيامة [٣]، قال: وكذلك ﴿أَلَّا تَعْدِلُوا﴾(٤) [النساء: ٣] ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥] ﴿أَلَّا تَطْغَوْا﴾ [الرحمن: ٨] وما أشبهه مما لم ترسم فيه النون، وذلك على لغة من ترك الغنة ولم يبق للنون أثراً.

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٨.

(٢) في المطبوع: (منفصلاً)، وهو تحريف.

(٣) ما بين النجمتين سقطت من (ك).

(٤) في (ت): ﴿تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣] بالواو بعد العين، والمثبت هو الصواب؛ لأنه موافق لعبارة الداني.

قال: وجملة المرسوم من ذلك بالنون فيما حدثنا به محمد بن عليّ الكاتب، عن أبي بكر بن الأنباري، عن أئمّته عشرة مواضع:

أولها في الأعراف [١٠٥، ١٦٩] ﴿أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ و ﴿أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ وفي التوبة [١١٨] ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ وفي هود [١٤، ٢٦] ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ و ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ في قصة نوح عليه السلام، وفي الحج [٢٦] ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا﴾ وفي يس [٦٠] ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ وفي الدخان [١٩] ﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وفي الممتحنة [١٢] ﴿عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ وفي ن والقلم [٢٤] ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ﴾.

قال: وقد اختلفت المصاحف في قوله في الأنبياء [٨٧] ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ قال: وقرأت الباب كلّه المرسوم منه بالنون، والمرسوم منه بغير نون ببيان الغنّة، وإلى الأول أذهب.(١)

قلت: وكذا قرأت أنا على بعض شيوخي بالغنّة، ولا آخذ به غالباً، ويمكن أن يجاب على إطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنّة، ولا نون في المتصل منه، والله أعلم.

الرابع: إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللّام والراء للسوسيّ وغيره عن أبي عمرو، فينبغي قياساً إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو: ﴿نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [الإسراء: ٩٠] ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣] ﴿تَبَيَّنَ لَهُۥٓ﴾ [التوبة: ١١٤] ونحو: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] ﴿خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠]،

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٩.

إذ النون من ذلك تسكّن أيضاً للإدغام[١]، وبعدم الغنّة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك، وبه آخذ.

ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار، أي حيث لم يدغم الإدغام الكبير، والله أعلم.

(١) عقّب الشيخ المتولي رحمه الله تعالى على كلام المؤلف هذا بقوله: (ينبغي قياساً إظهارها...) إلخ، لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا القياس، لمصادمته للرواية الصحيحة الواردة على الأصل، إذ النون من ﴿نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] متحركة في الأصل، وسكونها عارض للإدغام، والأصل ألّا يعتد بالعارض، ولما فيه من قياس ما لا يُروى على ما رُوِي،... والقياس إنما يصار إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء، وهذا لا غموض فيه، مع أنه حكى الإجماع على تركها في ذلك حيث قال في (باب الإدغام الكبير) ما نصه: وكذلك أجمعوا على إدغام النون في (اللام) و(الراء) إدغاماً خالصاً كاملاً من غير غنة، عند من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين عند (اللام) و(الراء) ومن لم يروها. اهـ ولو وردت الغنة في ذلك لخرجت على اعتبار العارض، ووجب قبولها وطرح الأصل الذي هو أقوى من العارض، وبهذا تعلم أن قوله: (ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار حيث لم يدغم الإدغام الكبير مجرّد توهّم سرى له من تركهم الغنة في المتحرك، وإلا لجزم به ولم يعبّر بالاحتمال، والله أعلم. قال: وإذا بطل هذا القياس، وفسد هذا الاحتمال، وزال هذا التوهم؛ بقي الحكم في كل باب على ما ثبتت الرواية فيه.

وقال: وقد جرى عمل شيوخنا على منع الغنة في وجه الإدغام الكبير، وما ذاك إلا من كونهم لم يمعنوا النظر في ذلك الاحتمال أو أمعنوا ولا حظوا أن الاحتياط تركها حالة الإدغام، ولم يلمحوا أن الاحتياط لا يصح عند وضوح الدليل، وأي دليل أوضح وأعظم من نقله الإجماع على تركها في المتحرك في مذهب من يرويها في الساكن مع اختياره لها في الأول قياساً على الثاني.

فالحاصل: أننا لو قلنا بالمنع تبعاً لهم لكان منعاً للجائز، ومنع الجائز غير مسلَّم، ولو قلنا بالقياس لكان خرقاً للإجماع، وارتكاباً لغير المروي، وهذا لا يخفى ما فيه من الحرج، فوجب العدول عن هذا وهذا إلى إعطاء كل باب حقه.

قال: وقوله: (وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك وبه آخذ) نصٌّ في أن الغنة له لم تثبت عنده بطريق الأداء، بل بطريق النصّ، كبعض مَن هي لهم على شرط كتابه، فإنه قال: (وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء وصحّت من طريق كتابنا نصّاً وأداء عن أهل الحجاز والبصرة والشام وحفص) ثمّ... طريق الأداء بقوله: (وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وابن وردان وروح وغيرهم) اهـ ومعلوم ضرورة أنّ قوله (وغيرهم) لا يعيّن شخصاً، فإدخال واحد دون غيره فيه تحكّم، وشموله للباقين كلهم باطل، وإلا فما ثمرة التخصيص، بل لو كان ذلك الغير من طريق كتابه لصرّح به كما هو اصطلاحه. والله أعلم اهـ الروض النضير: ق: ٥٧/ ب-٦٠/ ب [وأعتذر عن نقل هذا النص الطويل -مع اختصاره - نظراً لندرة مصدره، إضافة إلى قوّته العلمية في الاستدراك].

باب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين(١)

والفتح هنا عبارة عن: فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضاً: التفخيم، وربما قيل له (النصب)، وينقسم إلى فتح (شديد) / ، وفتح (متوسط).

فالشديد هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف، ولا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب، وإنما يوجد في لفظ عجم الفرس، ولا سيما أهل خراسان، وهو اليوم في أهل ما وراء النهر أيضاً.

ولـمَّا جرت طباعهم عليه في لغتهم، استعملوه في اللغة العربية، وجروا عليه في القراءة، ووافقهم على ذلك غيرهم، وانتقل ذلك عنهم حتى فشا في أكثر البلاد، وهو ممنوع منه في القراءة، كما نصَّ عليه أئمتنا، وهذا هو التفخيم المحض.

---

(١) قال النويري: «ذكر الإمالة بعد الأبواب المتقدمة لتأخرها عنها في ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]». وهذا باب من أبواب القراءات المهمّة، التي لا يخلو مؤلَّف في اختلاف القراء منها، وقد عني القراء واللغويون بدراسة ظاهرة الإمالة، والفتح، وأيها الأصل، مما سيتطرق المؤلّف إلى بعضه باختصار؛ لأن الموضع هنا ليس للبسط والاستدلال، أو لأن المؤلّف رأى أن عالمين كبيرين من علماء القراءات أفردا تأليفين في ذلك، أعني: أبا الطيب بن غلبون في كتابه «الاستكمال» وأبا عمرو الداني في كتابه «الموضح» وللاستزادة في ذلك عند القراء يستحسن الرجوع إلى كتبهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر. انظر: السبعة: ١٤١-١٥١، ومواضع متفرقة نحو: ص: ٦٧٢ و٦٨٨ وغيرها،، الكامل: (ق٨٠/ ب-٨٣/ ب) وغيرها، التبصرة: ٣٧٠-٤٠٢، التيسير: ٤٦-٥٣، المصباح: ٣/ ٩٤٨-١١٤٠، الإقناع: ١/ ٢٦٨-٣٢٣.

وممّن نبّه على هذا الفتح المحض الأستاذ أبو عمرو الداني في كتابه «الموضح» قال: والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد، والإمالة المتوسطة، قال: وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القرّاء[١] انتهى. ويقال له (الترقيق)، وقد يقال له أيضاً التفخيم؛ بمعنى أنه ضد الإمالة.

والإمالة: أن تنحو: بالفتحة نحو: الكسرة، وبالألف نحو: الياء كثيراً، وهو (المحض)، ويقال لها أيضاً[٢] الإضجاع، ويقال: البطح، وربما قيل له (الكسر) أيضاً[٣]، **وقليلاً وهو بين اللفظين،** ويقال له أيضاً (التقليل) و(التلطيف) و(بين بين).

فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين:

إمالة شديدة.

وإمالة متوسطة.

وكلاهما جائز في القراءة، جارٍ في لغة العرب.

والإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص، والإشباع المبالغ فيه، **والإمالة المتوسطة** بين الفتح المتوسط، وبين الإمالة الشديدة.

---

(١) وتتمة كلامه: كابن كثير وعاصم وغيرهما. اهـ، الموضح: ق:٣/ ب، ويلاحظ التشابه التام بين كلام المؤلف وكلام الداني من أول قول المؤلف: والفتح هنا... إلخ.

(٢) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر: الموضح: ق:٣/ ب، شرح النويري: ٣/ ٤٧-٤٨.

قال الداني: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان، فاشيتان على أَلْسِنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم[١]، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامّة أهل نجد من تميم وأسدٍ وقيس.

قال: وعلماؤنا مختلفون في أي هذه الأوجه أوجهُ وأولى، قال: وأختارُ الإمالة الوسطى التي هي (بين بين)؛ لأن الغرض من الإمالة حاصل بها، وهو: الإعلام بأن أصلَ الألف الياءُ، أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في مواضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء[٢].

ثمّ أسند حديث حذيفة بن اليمان أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون[٣] أهل الفسق[٤] وأهل الكتابين»[٥] قال: فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة، ومن لحون / العرب وأصواتها[٦].

---

(١) انظر: الموضح: ق:٢/ ب، الكامل: ق ٨٠-٨١.

(٢) الموضح: ق: ٤/ ب.

(٣) كذا في (ت) وهو الموافق لما عند الداني، وفي بقية النسخ (وأصوات) بدل (لحون).

(٤) كتب في حاشية (ك): يعني المغنّين والمطربين وما يجري مجراهم.

(٥) تتمته: «وسيجيء قوم من بعدي يرجّعون القرآن ترجيع الغِناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم» اهـ.

والحديث قال عنه ابن الجوزي: لا يصح، وفيه مجهول، وفيه بقية وهو يروي عن الضعفاء ويدلسهم، اهـ وقال الذهبي: الخبر منكر، اهـ وقال الهيثمي: فيه رجل لم يسمَّ. اهـ.

انظر: المعجم الأوسط: ٧/ ١٨٣، العلل المتناهية: ١/ ١١٨، المغني في الضعفاء: ١/ ١٧٨، مجمع الزوائد: ٧/ ١٨٣، شعب الإيمان: ١/ ٤٢٩، جمال القراء: ٢/ ٥٠٤، المرشد الوجيز: ٢٠٠.

(٦) تمام كلام الداني: فإن لحونها وأصواتها: مذاهبها وطباعها. اهـ الموضح: ق٥/ ب.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع[١] حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال: كانوا يرون أنّ الألف والياء في القراءة سواء، قال[٢]: يعني بالألف والياء التفخيم والإمالة[٣].

وأخبرني شيخنا أبو العباس أحمد بن الحسين المقرئ بقراءتي عليه، أخبرنا محمد بن أحمد الرّقي المقرئ[٤] بقراءتي عليه، أخبرنا الشهاب محمد بن مزهر المقرئ[٥] بقراءتي عليه، أخبرنا الإمام أبو الحسن السخاوي المقرئ بقراءتي عليه، أخبرنا أبو البركات داود بن أحمد بن ملاعب.

ح: وقرأت على عمر بن الحسن المزي[٦]، أنبأك علي بن أحمد[٧] عن داود بن ملاعب، حدّثنا المبارك بن الحسن الشهرزوري، حدثنا أبو الحسن عليّ بن الحسين بن أيوب البزّاز[٨]، حدثنا عبد الغفار بن محمد المؤذن[٩]، حدثنا محمد بن

---

(١) ابن الجراح بن مليح، أبو سفيان، ثقة، عارف بالحديث، حافظ، ربما يخطئ، توفي سنة (١٩٨ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٤٩٦ - ٥١١، الإرشاد: ٢/ ٥٧٠.

(٢) القائل هو الإمام الداني رحمه الله.

(٣) الأثر لم أجده في المصنف لابن أبي شيبة، وانظر: الموضح: ق:٧/ أ، جمال القراء: ٢/ ٥٠٦.

(٤) تقدمت ترجمته ص: ٢٤٩.

(٥) محمد بن عبد الخالق، أبو بكر، الأنصاري، مقرئ، عالم، له مشاركة في الفقه والنحو، وقف كتبه على دار الحديث الأشرفية، توفي سنة (٦٩٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٥٩.

(٦) هو ابن أميلة، تقدمت ترجمته ص: ٦١.

(٧) هو ابن البخاري، تقدمت ترجمته ص: ٨.

(٨) البغدادي، المقرئ، شيخ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٢.

(٩) البغدادي، مقرئ، انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٨.

أحمد بن الحسن الصوّاف[1]، حدّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا محمد بن سعدان الضرير المقرئ، حدثنا أبو عاصم الضرير الكوفي، عن محمد بن عبيد الله، عن عاصم، عن زرّ بن حبيش، قال: قرأ رجل على عبد الله بن مسعود ﴿طه﴾ ولم يكسر: فقال عبد الله ﴿طه﴾ فكسر الطاء والهاء، فقال الرجل ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبد الله ﴿طه﴾ فكسر، الطاء والهاء، فقال الرجل ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبد الله ﴿طه﴾ فكسر، ثمّ قال: «والله لهكذا علّمني رسول الله ﷺ»، هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهو مسلسل بالقرّاء[2].

وقد روى الحافظ أبو عمرو الداني في «تاريخ القراء»[3] عن فارس بن أحمد، عن بُشْرى[4] بن عبد الله، عن أحمد بن موسى[5]، عن أحمد بن القاسم بن مساور[6] عن محمد بن سماعة[7] عن أبي عاصم، فذكره.

---

(١) لم أعرفه.

(٢) انظر: المستدرك: ٢/ ٢٦٨، المصباح: ١/ ٢٧٧-٢٧٩، تفسير القرطبي: ١١/ ١٦٨، جمال القراء: ٢/ ٥٠٦.

(٣) هو كتاب «طبقات القراء».

(٤) كذا ضبطت في النسخ، وتحرفت في المطبوع إلى (بشر)، ولم أعرفه بعد طول بحث.

(٥) هو ابن مجاهد كما صرح به الداني في الموضح: ق٧/ أ.

(٦) الجوهري، حافظ، ثقة، حدّث عنه الطبراني وغيره، توفي سنة (٢٩٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٩٧، تاريخ بغداد: ٤/ ٣٤٩-٣٥٠، السير: ١٣/ ٥٥٢.

(٧) أبو عبد الله، قاضي بغداد، حدّث عن الليث وغيره، روى عنه محمد بن عمران الضبي وغيره، توفي سنة (٢٣٣ هـ). أخبار القضاة: ٣/ ٢٨٢، تاريخ بغداد: ٥/ ٣٤١-٣٤٣، تهذيب التهذيب: ٩/ ٢٠٤.

فأبو عاصم هذا هو محمد بن عبيد[١] الله، يقال له أيضاً المكفوف، ويعرف بالمسجديّ.

ومحمد بن عبيد الله شيخُه هو العرزميّ[٢] الكوفيّ، من شيوخ سفيان الثوري، وشعبة، ولكنه ضعيف عند أهل الحديث، مع أنه كان من عباد الله الصالحين، ذهبتْ كتُبه فكان يحدِّث من حفظه، فأُتِيَ عليه من ذلك.

وباقي رجال إسناده كلهم ثقات.

وقد اختلف أئمّتنا في كون الإمالة فرعاً عن الفتح، أو أنّ كلاً منهما أصل برأسه / مع اتفاقهم على أنهما لغتان فصيحتان صحيحتان نزل بهما القرآن: ٢

فذهب جماعة إلى أصالة كل منهما، وعدم تقدّمه على الآخر، وكذلك ‹التفخيم› و‹الترقيق›، وكما أنه لا يكون إمالة إلا بسبب فكذلك لا يكون فتح ولا تفخيم إلا بسبب، قالوا ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة[٣].

وقال آخرون: إن الفتح هو الأصل، وإن الإمالة فرع؛ بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب، فإنْ فُقِد سبب منها لزم الفتح، وإنْ وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها، ولا يقال: كل كلمة تفتح ففي العرب من يميلها.

---

(١) في المطبوع: (عبد الله)، مكبراً، وهو تحريف.

(٢) توفي سنة (١٥٥ هـ)، والعرزمي بتقديم الراء، بطن من فزارة، وتحرفت في المطبوع بتقديم الزاي.
انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير للعقيلي: ٤/ ١٠٥-١٠٧، الأنساب: ٤/ ١٧٨-١٧٩، ميزان الاعتدال: ٣/ ٦٣٥-٦٤٧.

(٣) انظر: الكامل: ق٨٠/ أ.

قالوا: فاستدللنا باطراد الفتح، وتوقّف الإمالة على سبب[١] على أصالة الفتح، وفرعية الإمالة، قالوا: وأيضاً فإن الإمالة تصيّر الحرف بين حرفين، بمعنى أن الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء، وكذلك الفتحة الممالة بين الفتحة الخالصة والكسرة، والفتح يبقي الألف والفتحة على أصلهما، قالوا: فلزم أن الفتح هو الأصل، والإمالة فرع.[٢]

قلت: ولكلّ من الرأيين وجه، وليس هذا موضع الترجيح، فإذا علم ذلك فليعلم أن للإمالة أسباباً ووجوها وفائدة ومن يميل، وما يمال.

فأسباب الإمالة[٣] قالوا هي عشرة، ترجع إلى شيئين:

أحدهما: الكسرة.

والثاني: الياء.

وكل منهما يكون متقدماً على محلِّ الإمالة من الكلمة، ويكون متأخراً، ويكون أيضاً مقدّراً في محل الإمالة.

وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ ولا مقدّرتين في[٤] محلِّ الإمالة؛ ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة.

---

(١) (على سبب): من حاشية «س» فقط وكتب عليها (صح) وهي لا بد منها لتتميم المعنى المراد. والله أعلم.

(٢) من قوله: إن الفتح......إلى هنا هو كلام المالقي بنصه. انظر: الدر النثير: ٣/ ١٥٦.

(٣) انظر أسباب الإمالة في: الأصول لابن السراج ٣/ ١٦٠، الإقناع: ١/ ٢٦٩، التبصرة والتذكرة: ٢/ ٧١٠.

(٤) (في) سقط من المطبوع.

وقد تمال الألف أو الفتحة لأجل ألف أخرى، أو فتحة أخرى ممالة، وتسمّى هذه إمالة لأجل إمالة، وقد تمال الألف تشبيهاً بالألف الممالة.[١]

قلت: وتمال أيضاً بسبب كثرة الاستعمال، وللفرق بين الاسم والحرف، فتبلغ[٢] الأسباب اثني عشر سبباً[٣]، والله أعلم.

فأمّا الإمالة لأجل كسرة متقدمة؛ فليعلم أنه لا يمكن أن تكون الكسرة / ملاصقة للألف، إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحة فلا بدّ أن يحصل بين الكسرة المتقدّمة والألف الممالة فاصل، وأقلّه حرف واحد مفتوح، نحو: ﴿كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] و ﴿حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢]، وهذا الفاصل إنما حصل باعتبار الألف.

فأمّا الفتحة الممالة فلا فاصل بينها وبين الكسرة، والفتحة مبدأ الألف، ومبدأ الشيء جزء منه، فكأنّه ليس بين الألف والكسرة حائل.

وقد يكون الفاصل بين الألف والكسرة حرفين، بشرط أن يكون أولهما ساكناً أو يكونا مفتوحين والثاني هاء، نحو: (إنسان)، و(يضربَها)[٤]، من أجل

---

(١) من قوله: فأسباب.. إلى هنا بنصه هو كلام المالقي في الدر النثير: ٣/ ١٥٧.

(٢) في المطبوع: (فتبع) تحريف.

(٣) ذكر ابن الباذش أن الثلاثة الأخيرة؛ أعني: إمالة الألف تشبهها بالألف الممالة، والاثنين الآخرين اللذين ذكرهما المؤلف هي أسباب شاذة زادها سيبويه. انظر: الإقناع: ١/ ٢٦٩.

(٤) بالنصب، أما إذا كانت بالرفع (يضربُها) فلا إمالة فيه، قال سيبويه: قالوا: يريد أن يكيلَها ولم يكلْها، وليس شيء من هذا تمال ألفه في الرفع إذا قال هو يكيلُها، وذلك أنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمةُ، فصارت حاجزاً فمنعت الإمالة،... وإنما كان في الفتح لشبه الياء بالألف.

انظر: الكتاب: ٤/ ١٢٤، شرح الشافية: ٣/ ٦، الارتشاف: ٢/ ٥١٩، شرح ابن عقيل: ٤/ ١٨٥.

خفاء الهاء وكون الساكن حاجزاً غير حصين، فكأنهما في حكم المعدوم، وكأنه لم يفصل بين الكسرة والألف إلا حرف واحد، وهذا يقتضي أن من أمال (مررت بها)[١]، كانت الكسرة عند[٢] الألف في الحكم وإنْ فَصَلَتِ الهاءُ في اللفظ.

وأمّا إمالتهم (درهمان)، فقيل: من أجل الكسرة قبل، ولم يعتدّ بالحرفين الفاصلين، والظاهر أنه من أجل الكسرة المتأخرة[٣]، والله أعلم.

وأمّا الياء المتقدمة فقد تكون ملاصقة للألف الممالة، نحو: إمالة ﴿أَيَّامًا﴾ [الإسراء: ١١٠] و ﴿ٱلْحَيَوٰةَ﴾ [البقرة: ٨٦] ومن ذلك قولهم: (السَّيّال) بفتح السين، وهو ضَرْب من الشجر له شوك، وهي من (العِضاه)[٤].

وقد يفصل بينهما بحرف نحو: (شيبان)، وقد يفصل بحرفين أحدهما هاء نحو: (يدها)، وقد يكون الفاصل غير ذلك نحو: (رأيت يَدَنا).

---

(١) يقصد التمثيل، وإلا فإن الكلمة ليست قرآنية.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي الدر النثير - وهو مصدر المؤلف -: عنده تلي... انظره: ٣/ ١٥٨.

(٣) قال ابن يعيش: (درهمان) بالإمالة، وهو قليل، والذي حسّنه كون الراء ساكنة فلم يكن حاجزاً حصيناً، والهاء خفية فهي كالمعدومة لخفائها. اهـ.

وقد نصّ ابن الحاجب وأبو حيان على شذوذ إمالة (درهمان)، وذهب ابن مالك إلى جواز الإمالة، فقال: فـ(درهماك) من يمله لم يُصَدّ.

انظر: شرح المفصّل: ٩/ ٥٧، شرح الشافية: ٣/ ٦، الارتشاف: ٢/ ٥١٩، شرح ابن عقيل: ٤/ ١٨٥.

(٤) عِضاه؛ كشِفاه جمع عِضَة وأصلها عضهه، فاستثقلوا الجمع بين الهاءين، وهو نوع من الشجر. انظر: اللسان (سال) والتاج (عَضَه).

وأمّا الإمالة لأجل الكسرة بعد الألف الممالة نحو: ﴿عَابِدٌ﴾ [الكافرون: ٤]، وقد تكون الكسرة عارضة نحو: ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]، و ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ لأنّ حركة الإعراب غير لازمة.

وأمّا الإمالة لأجل الياء بعد الألف الممالة، فنحو: (مبايع).

وأمّا الإمالة لأجل الكسرة المقدَّرة في المحلِّ الممال، فنحو: ﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢]، أصله: خَوِف بكسر عين الكلمة، وهي الواو، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. /

وأمّا الإمالة لأجل الياء المقدَّرة في المحلِّ الممال، فنحو: ﴿يَخْشَىٰ﴾ [عبس: ٩] و ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٣] و ﴿أَتَىٰ﴾ [النحل: ١] و ﴿ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٦]، تحركت الياء في ذلك وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

وأمّا الإمالة لأجل كسرة تعرض في بعض أحوال الكلمة، فنحو: ﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣]، و ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و ﴿زِدْ﴾ [المزمل: ٤]، لأن الفاء[1] تُكسَر من ذلك إذا اتصل بها الضمير المرفوع من المتكلم، والمخاطب، ونون جماعة الإناث، فتقول: طِبتُ، وجِئتُ، وشِئتَ، وزِدن،[2] وهذا قول سيبويه[3].

ويمكن أن يقال: إنّ الإمالة فيه[4] بسبب أن الألف منقلبة عن ياء،

---

(١) أي: فاء الكلمة، وهو الحرف الأول.

(٢) في المطبوع: (زدت) بالتاء، وهو تحريف.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/ ١٢٠-١٢١، الإقناع: ١/ ٣٠٢، الارتشاف: ٢/ ٥٣١، الأصول: ٣/ ١٦٢.

(٤) في المطبوع: (فيه ليست بسبب) وهي زيادة ليست في النسخ، وكذلك ليست في بحر الجوامع (ق:٢٧١/ أ).

ولكنْ إذا أطلقوا المنقلب عن ياء أو واو في هذا الباب فلا يريدون إلا المتطرف، والله أعلم.

وأمّا الإمالة لأجل ياء تعرض في بعض الأحوال فنحو: (تلا) و(غزا)؛ وذلك لأن الألف فيهما منقلبة عن واو (التلاوة) و(الغزو)، وإنما أميلت في لغة من أمالها لأنك تقول إذا بنيت الفعل للمفعول: (تُلِيَ) و(غُزِيَ) مع بقاء عدة الحروف كما كانت حين بنيت الفعل للفاعل[1].

وأمّا الإمالة لأجل الإمالة، فنحو: إمالة: ﴿تَرَآءَا﴾ [الشعراء: ٦١]، أمالوا الألف الأولى من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء، وقالوا: (رأيت عِمادِاً)[2]، فأمالوا الألف المبدلة من التنوين لأجل إمالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة.

وقيل في إمالة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] و ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥] و ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] و ﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] إنها بسبب إمالة رؤوس الآي قبل وبعد، فكانت من الإمالة للإمالة.

ومن ذلك إمالة قتيبة عن الكسائي الألف بعد النون من ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٦]؛ لإمالة الألف من ﴿لِلَّهِ﴾، ولم يمل ﴿وَإِنَّآ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٥٦] لعدم ذلك بعده[3].

---

(١) انظر: الكتاب: ٤/ ١١٩.

(٢) كذا ضبطت الحروف في (س).

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٤٤، التلخيص: ١٨١، جمال القراء: ٢/ ٥١٢.

وأما الإمالة لأجل الشبه، فإمالة ألف التأنيث[١] في نحو: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨] وألف الإلحاق في نحو: (أَرْطى) في قول من قال: «مأروط»[٢]؛ لشبه ألفيها بألف ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٣] المنقلبة عن الياء، ويمكن أن يقال: بأن الألف تنقلب ياء في بعض الأحوال، وذلك إذا ثنّيت فقلت: الحسنيان والأرطيان،[٣] ويكون الشبه أيضاً بالمشّبه بالمنقلب عن الياء، كإمالتهم: ﴿مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥١] و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، فإنه ألحق بألف التأنيث المشبهة بألف ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾.

وأما الإمالة لأجل كثرة الاستعمال، فكإمالتهم: (الحجّاج) عَلَماً لكثرته في / كلامهم، ذكره سيبويه[٤]، ومن ذلك إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] في الأحوال الثلاث، رواه صاحب «المبهج»[٥]، وهو موجود في لغتهم لكثرة دوره[٦]. ويمكن أن يقال: إن ألف ﴿ٱلنَّاسِ﴾ منقلبة عن ياء كما ذكره بعضهم.

وأما الإمالة لأجل الفرق بين الاسم والحرف، فقال سيبويه: وقالوا: باء وتاء في حروف المعجم، يعني بالإمالة؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست مثل ما

---

(١) انظر: الارتشاف: ٢/ ٥٣٢، الأصول: ٣/ ١٦١.

(٢) في المطبوع: (مأرط)، وهو تحريف، والأرطى: شجر ينبت بالرمل، رائحته طيبة، والمأروط من الإبل هو الذي يَشْتكي من أكله. انظر: الصحاح والتاج (أرط).

(٣) من قوله: إن الفتح هو الأصل... إلى هنا: بنصه كلام المالقي، لم يختلف عنه المؤلف إلا بالأمثلة فقط. انظر: الدر النثير: ٣/ ١٥٦-١٦٠.

(٤) انظر: الكتاب: ٤/ ١٢٧، وانظر: شرح الشافية: ٣/ ٩، النكت الحسان: ٢٧٢-٢٧٣، الارتشاف: ٢/ ٥٣٤-٥٣٥.

(٥) سيأتي الكلام عنها بالتفصيل ص: ١٢٧٣.

(٦) انظر: الارتشاف: ٢/ ٥٣٥.

و(لا) وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وإنما جاءت كسائر الأسماء. انتهى.[١]

قلت: وبهذا السبب أميل ما أميل من حروف الهجاء في (الفواتح)، والله أعلم.[٢]

وأما وجوه[٣] **الإمالة** فأربعة ترجع إلى الأسباب المذكورة، أصلها* اثنان وهما: **المناسبة، والإشعار.**

فأما المناسبة فقسم واحد، وهو فيما أميل*[٤] *لسبب موجود في اللفظ*[٥] وفيما أميل لإمالة غيره، فأرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال وبسبب الإمالة من وجه واحد، وعلى نمط واحد.

وأما الإشعار فثلاثة أقسام:

أحدها: الإشعار بالأصل وذلك إذا كانت الألف الممالة منقلبة عن ياء، أو عن واو مكسورة.

(١) النقل هنا عن سيبويه بواسطة أبي حيّان؛ لاختلاف العبارة عن «الكتاب»، وتوافقها مع «الارتشاف». انظر: الكتاب: ٤/ ١٣٥، الارتشاف: ٢/ ٥٣٤.

(٢) قال أبو حيان بعد أن ذكر كلام سيبويه السابق: «وحروف التهجي التي في أوائل السور، إن كان في آخرها ألف، فمنهم من يفتح، ومنهم من يميل، فإن كان في وسطها ألف نحو: (كاف، وصاد) فلا خلاف في الفتح». الارتشاف: ٢/ ٥٣٤.

(٣) في المطبوع: (وجود) بالدال بدل الهاء، وهو تحريف.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ك).

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ز).

الثاني: الإشعار بما يعرض في الكلمة في بعض المواضع؛ من ظهور كسرة أو ياء، حسبما تقتضيه التصاريف دون الأصل، كما تقدّم في (غزا) و(طاب).

الثالث: الإشعار بالشبه المشعر بالأصل، وذلك كإمالة ألف التأنيث، والملحق بها، والمشبّه أيضاً.

وأما فائدة الإمالة فهي: سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخفّ على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال من أمال، وأمّا من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل[1]، والله أعلم.

إذا علم ذلك: فإن حمزة والكسائي وخلفاً أمالوا كلّ ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن، سواء كانت في (اسم) أو (فعل).[2]

فالأسماء نحو: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٣]، و ﴿ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]، و ﴿ٱلْعَمَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، و ﴿ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]، و ﴿وَمَأْوَىٰهُ﴾ [الأنفال: ١٦]، و ﴿مَأْوَىٰكُمُ﴾ [الحديد: ١٥]، و ﴿مَثْوَىٰهُ﴾ [يوسف: ٢١]، و ﴿مَثْوَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، ونحو: ﴿أَدْنَىٰٓ﴾[3] [المائدة: ١٠٨]، و ﴿أَزْكَىٰ﴾[4] [البقرة: ٢٣٢]، و ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، و ﴿ٱلْأَشْقَى﴾ [الأعلى: ١١]، و ﴿وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلى: ١٩]، و ﴿وَعِيسَىٰ﴾ [النساء: ١٦٣]، و ﴿وَيَحْيَىٰ﴾ [الأنعام: ٨٥].

---

(١) من قوله: وأمّا وجوه الإمالة... إلى (الأصل)، بنصّه كلام المالقي.
انظر: الدر النثير: ٣/ ١٦٠-١٦١.

(٢) انظر: التيسير: ٤٦، المصباح: ٣/ ٩٦١، التتمة: ١٧٩.

(٣) في المطبوع: ﴿ٱلْأَدْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٦٩] و [السجدة: ٢١].

(٤) في المطبوع: (الأزكى) وهو تحريف، وليست في القرآن.

والأفعال نحو: ﴿أَتَىٰ﴾ [النحل: ١]،/ و﴿أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿وَسَعَىٰ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٣]، و﴿وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]، و﴿فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ٢]، و «اجتبى[١]»، و﴿ٱسْتَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٤].

وتُعرَف ذوات الياء من «الأسماء» بالتثنية، والأفعال بردّ الفعل إليك، فإنْ ظهرت الياء فهي أصل الألف، وإن ظهرت الواو فهي الأصل أيضاً.

فتقول في اليائي من الأسماء: كـ ﴿ٱلْمَوْلَىٰ﴾ [الحج: ٧٨] و﴿فَتًى﴾ [الأنبياء: ٦٠] و﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٣] و﴿ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] و﴿ٱلْعَمَىٰ﴾ [فصلت: ١٧] و﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [السجدة: ١٩]: (مَوْليان) و (فَتَيان)، و (هُدَيان)، و(هَوَيان)، و(عَمَيان)، و(مَأْويان).

وفي الواوي منها كـ ﴿ٱلصَّفَا﴾ [البقرة: ١٥٨] و﴿شَفَا﴾ [التوبة: ١٠٩] و﴿سَنَا﴾ [النور: ٤٣] و﴿أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨] و(عصا[٢]): (صفوان) و(شفوان) و(سنوان) و(أبوان) و(عصوان)، وكذلك: (أدنيان) و(أزكيان) و(الأشقيان) و(الأعليان).

وتقول في اليائي من الأفعال في نحو: ﴿أَتَىٰ﴾ [النحل: ١] و﴿رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] و﴿وَسَعَىٰ﴾ [البقرة: ١١٤] و﴿عَسَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٩] و﴿أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤] و﴿ٱرْتَضَىٰ﴾ [النور: ٥٥] و﴿ٱشْتَرَىٰ﴾ [التوبة: ١١١] و﴿ٱسْتَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٤]: (أتيت) و (رميت) و (سعيت) و (عسيت) و (أبيت) و (ارتضيت) و (اشتريت) و(استعليت).

---

(١) ليس في القرآن بهذه الصيغة، وإنما: ﴿ٱجْتَبَىٰهُ﴾ في النحل: ١٢١، وطه: ١٢٢.

(٢) ليس في القرآن بهذه الصيغة، وإنما نحو: ﴿عَصَاهُ﴾ في الأعراف: ١٠٧، و﴿عَصَاكَ﴾ في الأعراف: ١١٧.

ومن ذلك (أَفْعَل) في الأسماء، نحو: ﴿أَدْنَىٰ﴾ [البقرة: ٦١]، و ﴿أَرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٢]، و ﴿أَزْكَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و «أعلى(١)» لأنّ لفظ الماضي من ذلك كلّه تظهر فيه الياء إذا رددت الفعل إلى نفسك، نحو: (أزكيتُ)، و(أنجيتُ)، و(ابتليتُ)، وأمّا فيما لم يسمّ فاعله، نحو: ﴿يُدْعَىٰ﴾ [الصف: ٧]، فلظهور الياء في (دعيت)، و(يدعيان).

فظهر أن الثلاثيّ المزيد يكون اسماً نحو: ﴿أَدْنَىٰ﴾ [البقرة: ٦١] ، وفعلاً ماضياً، نحو: ﴿ٱبْتَلَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٤] و(أنجى)، ومضارعاً مبنياً للفاعل، نحو: ﴿يَرْضَىٰ﴾ [النساء: ١٠٨] ، وللمفعول، نحو: ﴿تُدْعَىٰ﴾ [الجاثية: ٢٨].

وكذلك يميلون كلّ ألف تأنيث جاءت من (فِعْلى) مفتوح الفاء، أو مضمومها أو مكسورها نحو: ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و ﴿مَّرْضَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧]، و ﴿ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و ﴿شَتَّىٰ﴾ [طه: ٥٣]، و ﴿طُوبَىٰ﴾ [الرعد: ٢٩] ، و ﴿بُشْرَىٰ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، و ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢]، و ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٤٢]، و ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ٨٣]، و ﴿ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١]، و ﴿إِحْدَى﴾ [الأنفال: ٧]، و ﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩]، و ﴿بِسِيمَٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٦]، و ﴿ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢٢]، وألحقوا بذلك ﴿يَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٧]، و ﴿مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥١]، و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧].

وكذلك يميلون منها ما كان على وزن (فعالى) مضموم الفاء، أو مفتوحها، نحو: ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥]، و ﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢]، و ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿فُرَٰدَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٤]، و ﴿يَتَٰمَى﴾ [النساء: ١٢٧]، و ﴿نَصَٰرَىٰ﴾

(١) لا يوجد هذا اللفظ منكراً في القرآن الكريم، وإنما معرفاً، نحو: ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

[البقرة: ١١١]، و ﴿ٱلۡأَيَٰمَىٰ﴾ [النور: ٣٢]، / و ﴿ٱلۡحَوَايَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

وكذلك أمالوا ما رسم في المصاحف بالياء، نحو: ﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤]، و ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١]، و ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤]، و ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ [هود: ٧٢]، و ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦]، و ﴿أَنَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٤٧] وهي للاستفهام، نحو: ﴿أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ﴾[1] [البقرة: ٢٢٣] ﴿أَنَّىٰ لَكِ﴾ [آل عمران: ٣٧].

واستثنوا من ذلك: ﴿حَتَّىٰ﴾ [البقرة: ٥٥]، و ﴿إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤]، و ﴿عَلَىٰ﴾ [البقرة: ٧]، و ﴿لَدَا﴾ [يوسف: ٢٥]، و ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾ [النور: ٢١] فلم يميلوه.

وكذلك أمالوا أيضاً من الواوي ما كان مكسور الأوّل أو مضمومه، وهو ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] كيف وقع، و ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] كيف جاء، و ﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، و ﴿ٱلۡعُلَى﴾ [طه: ٤].

فقيل: لأنّ من العرب من يثنّي ما كان كذلك بالياء وإن كان من ذوات الواو، فيقول: رِبَيان وضُحَيان؛[2] فراراً من الواو إلى الياء لأنها أخفّ حيث ثقلت[3] الحركات، بخلاف المفتوح الأول.

وقال مكّي: مذهب الكوفيين أن يثبتوا ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء.[4]

قلت: وقوّى هذا السببَ سببٌ آخر؛ وهو الكسرة قبل الألف في ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾،

---

(١) وينبه على أن أبا حيان استبعد أن تكون هنا استفهامية أو شرطية. انظر: البحر المحيط: ٢/ ١٧١.

(٢) ضبط الكلمتين من (ز).

(٣) في (ت): «نقلت» بالنون، وفي (ك) «تقلب» بالتاء المثناة الفوقية وفي آخره باء موحدة، وكلاهما تصحيف، وجاءت الكلمة في (ظ) عارية من النقط.

(٤) التبصرة: ٣٧٣، الكشف: ١/ ١٩٠-١٩١، وانظر: إبراز المعاني: ٢/ ٩٨.

وكون ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]، و ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، و ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، و ﴿ٱلْعُلَى﴾ [طه: ٤] رأس آية، فأميل للتناسب.

والسُّورُ الممال رؤوس آيها بالأسباب المذكورة للبناء على النسق هي إحدى عشرة سورة وهي: «طه»، و«النجم»، و«سأل سائل»، و«القيامة»، و«النازعات»، و«عبس»، و«الأعلى»، و«الشمس»، و«الليل»، و«الضحى»، و«العلق».

واختص الكسائي دون حمزة وخلف مما تقدم، بإمالة ﴿أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: ٦٦]، و ﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و ﴿أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢] حيث وقع، إذا لم يكن منسوقاً أو نسق بالفاء حسب.

وبإمالة: (خطايا) حيث وقع بنحو: ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، و ﴿خَطَٰيَٰهُم﴾ [العنكبوت: ١٢]، و ﴿خَطَٰيَٰنَا﴾ [طه: ٧٣] وبإمالة ﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و ﴿مَرْضَاتِى﴾ [الممتحنة: ١] حيث وقع، وبإمالة ﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ في آل عمران [١٠٢] وبإمالة ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ في الأنعام [٨٠] ﴿وَمَنْ عَصَانِى﴾ في إبراهيم [٣٦] و ﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ في الكهف [٦٣] و ﴿ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ في مريم [٣٠] ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ فيها [٣١] و ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ في النمل [٣٦] و ﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ في الجاثية [٢١] و ﴿دَحَىٰهَآ﴾ في النازعات [٣٠] و ﴿تَلَىٰهَا﴾ و ﴿طَحَىٰهَا﴾ في الشمس[٢،٦] و ﴿سَجَىٰ﴾ في الضحى [٢][1].

واتفق مع حمزة وخلف على إمالة[2] ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ وهو في سورة والنجم [٤٤]؛ لكونه منسوقاً بالواو، وهذا مما لا خلاف عنهم[3] فيه.

---

(١) انظر: المصباح: ٣/ ٩٧٥-٩٧٦.

(٢) (إمالة) سقطت من المطبوع.

(٣) (عنهم) سقطت من المطبوع.

وانفرد عبد الباقي بن الحسن من طريق أبي علي بن صالح عن خلف ومن طريق أبي محمد بن ثابت عن خلّاد؛ كلاهما عن سُليم عن حمزة بإجراء ﴿يَحۡيَىٰ﴾ [الأعلى: ١٣] مجرى ﴿وَأَحۡيَا﴾ [النجم: ٤٤] ففتحه عنه إذا لم يكن منسوقاً بواو، وهو ﴿وَلَا يَحۡيَىٰ﴾ في طه [٧٤] وسبّح [١٣]، وبذلك قرأ الداني على فارس عن قراءته على عبد الباقي المذكور[١]، وكذا ذكره صاحب «العنوان»[٢] وصاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه، إلا أنه ذكره بالوجهين وقال: إن عبد الباقي بن الحسن الخراساني نصَّ بالفتح عن خلف، قال:[٣] وبه قرأت، وذكر أن ذلك في (طه) و(النجم). /

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٣٢/ أ.

(٢) قوله: وكذا ذكره... إلخ، فيه نظر، وهو أن صاحب «العنوان» لم يذكر ذلك نصاً، بل أخذه المؤلف من مفهوم كلامه، وعبارةُ «العنوان»: «فأما ﴿وَأَحۡيَا﴾ [النجم: ٤٤] و﴿فَأَحۡيَٰكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢٨] و﴿فَأَحۡيَا بِهِ﴾ [البقرة: ١٦٤] كيف تصرف، فإن حمزة لم يمل إلا ما كان قبله واو فقط، ماضياً كان أو مستقبلاً، فإن كان قبله فاء أو (ثُمّ) أو لم يكونا قبله فتح».

وقال المؤلّف في «التحفة»: «فتح حمزة ﴿وَلَا يَحۡيَىٰ﴾ في طه [٧٤] و سبّح [١٣]؛ لأن الفعل لم يأت بعد (و) فإنه لم يخصص الماضي كما فعل الشاطبي، بل عمَّم، وقال: ماضياً كان أو مستقبلاً».

وقد بيّن شارح «العنوان» المراد - حسب فهمه - من قول صاحب «العنوان»: ماضياً أو مستقبلاً، فقال: «مثال الماضي ﴿أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾ [النجم: ٤٤] ومثال المستقبل كقوله ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ﴾ [الأعلى: ١٣]».

وبعد هذا كله فقد صرّح صاحب «العنوان» بإمالة ﴿يَحۡيَىٰ﴾ في سبح [١٣] فقال: «أمال أواخر آياتها الأخوان».

وأمّا موضع (طه) فلم يذكر فيه شيئاً. والله أعلم.

ويمكن الاعتذار عن المؤلّف باختلاف نسخ «العنوان»، إذ ذكر محقّقه أن عبارة: (وأمال أواخر آياتها الأخوان) غير موجود في بعض النسخ.

انظر: العنوان: ٥٩ و ٢٠٧، شرح العنوان: ق٢٥، تحفة الإخوان: ق٨.

(٣) القائل هو عبد الباقي الخراساني كما يفهم من كلام «التجريد»، وليس صاحب «التجريد» كما قد يتوهم هنا.

وهو سَهْوُ قلم، صوابه (طه) و(سبِّح) فإن حرف (النجم) ماض وهو بالواو، وليس هو نظير حرف (طه)، والله أعلم.

واتفق الكسائي وخلف على إمالة ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ المعرّف[١] (باللام) وهو في أربعة مواضع: يوسف [٤٣] وسبحان [٦٠] والصافات [١٠٥] والفتح [٢٧]، إلا أن موضع[٢] (سبحان) يمال في الوقف فقط؛ من أجل الساكن في الوصل.

واختص الكسائي بإمالة: ﴿رُءۡيَىَ﴾ وهو حرفان في يوسف [٤٣، ١٠٠]، واختلف عنه في ﴿رُءۡيَاكَ﴾ في يوسف [٥] أيضاً، فأماله الدوري عنه، وفتحه أبو الحارث.

واختلف فيهما عن إدريس؛ فرواهما الشطي عنه بالإمالة، وهو الذي قطع به عن إدريس في «الغاية»[٣] وغيرها، ورواهما الباقون عنه بالفتح، وهو الذي في «المبهج» و «الكامل»[٤] وغيرهما، وذكره في «كفاية الست» من طريق القطيعي، والوجهان صحيحان والله أعلم.

واختص الدوري في روايته عن الكسائي بإمالة ﴿رُءۡيَاكَ﴾ وهو في أوّل يوسف كما تقدّم، و ﴿هُدَاىَ﴾ وهو في البقرة [٣٨] وطه [١٢٣] و ﴿مَثۡوَاىَّ﴾ وهو

---

(١) في المطبوع: (المعروف)، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (مواضع) بالجمع، وهو تحريف.

(٣) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٩٦ و٣١٤، ولا يذهب الذهن إلى أن المراد (الغاية) لابن مهران؛ لأن المؤلف ذكر في الأسانيد أن (الشطي) إنما هو من غاية أبي العلاء.

(٤) قوله: (والكامل) كان الأولى أن يقول: (والمصباح)؛ لأنه هو الذي من أسانيده في هذه الطريق، أما «الكامل» فلا. انظر: الكامل: ق٩٠/ ب، المصباح: ٣/ ١٠٣٤.

في يوسف [٢٣] أيضاً، و ﴿وَمَحْيَايَ﴾ وهو في آخر الأنعام [١٦٢] و ﴿ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿ءَاذَانِنَا﴾ [فصلت: ٥]، و ﴿طُغْيَـٰنِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] حيث وقع، ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، و ﴿يُسَـٰرِعُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٦]، و ﴿نُسَارِعُ﴾ [المؤمنون: ٥٦]، حيث وقع و ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ في الشورى [٣٢] والرحمن [٢٤] وكوّرت [١٦] و ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ في النور [٣٥]، و ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في الموضعين في البقرة [٥٤]*[1].

واختلف عنه في ﴿ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ من سورة الحشر [٢٤]؛ فروى عنه إمالته وإجراءه[2] مجرى ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] جمهور المغاربة، وهو الذي في «تلخيص العبارات» و «الكافي» و «الهادي» و «التبصرة» و «الهداية» و «العنوان» و «التيسير» و «الشاطبية»، وكذلك رواه من طريق ابن فرح[3]؛ أعني عن الكسائي، صاحبُ «التجريد» و «الإرشادين»[4] و «المستنير» وغيرهم، ورواه

---

(١) جاءت هذه العبارة في (ت) والمطبوع قبل قوله ﴿وسارعوا﴾.

(٢) في المطبوع: (وأجراه).

(٣) ابن فرح عن الدوري ليست من طرقه.

(٤) قوله: (الإرشادين) إن كان يقصد: «الإرشاد» و «الكفاية الكبرى»، فيحتاج إلى توضيح، وهو: أن ما ذكره صحيح بالنسبة إلى الكفاية الكبرى، ففيها الإمالة من طريق ابن فرح، وأما بالنسبة إلى «الإرشاد» فالمفهوم من عبارته -إن أخذنا بمفهوم المخالفة- يكون فيه «الفتح» لا «الإمالة»، إذ إن عبارة الإرشاد: «وروى ابن بكار عن الدوري عن الكسائي إمالة ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤]». فهو هنا سكت عن طريق ابن فرح. كذا جاء في الإرشاد، وذكر محققه أن في نسخة من الإرشاد: (روى عن) بدل: (ابن) وعقّب على ذلك بقوله: ولعلّه سبق قلم. اهـ.

والذي يظهر -والله أعلم- أنه ليس سبق قلم، بل هو الصواب؛ لأن طريق الإرشاد عن الدوري هو طريق بكار لا طريق ابن بكار.

فاتضح أن (الإرشاد) لا يدخل ضمن (الإرشادين)، ويمكن أن يجاب عن المؤلف أنه يقصد النسبة إلى «صاحب» وليس إلى الإرشادين. والله أعلم. وقد وجدت البطائحي ذكر مثل ما في «الكفاية».

انظر: الكفاية الكبرى: ٥٧٤، الإرشاد: ٥٨٨، الخلافيات في علم القراءات: ق: ١١٠/ ب.

عنه بالفتح خصوصاً أبو عثمان الضرير، وهو الذي في أكثر كتب القراءات، ونصَّ على/ استثنائه الحافظ أبو العلاء، وأبو محمد سبط الخياط، وابن سوار، وأبو العزّ، وغيرهم، والوجهان صحيحان عن الدوري.

وقال الداني في «جامعه»: لم يذكر أحد عنه[١] ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] نصاً، وإنما ألحقه بالحرفين اللذين في البقرة ابنُ مجاهد قياساً عليهما، سمعت أبا الفتح يقول ذلك. انتهى.[٢]

واختلف عنه أيضاً في ﴿يُوَارِى﴾ و ﴿فَأُوَارِىَ﴾ في المائدة [٣١]، و ﴿يُوَٰرِى﴾ في الأعراف [٢٦] و ﴿فَلَا تُمَارِ﴾ في الكهف [٢٢]؛ فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها، وهذا مما اجتمعت عليه الطرق عن أبي عثمان نصّاً وأداء، وروى فتح الكلمات الثلاث جعفرُ بن محمد النصيبي، ولم يختلف عنه أيضاً في ذلك.

وأمّا ذِكْرُ[٣] الشاطبيّ رحمه الله لـ ﴿يُوَارِى﴾، و ﴿فَأُوَارِىَ﴾ في المائدة فلا أعلم له وجها؛ سوى أنه تَبِعَ صاحب «التيسير» حيث قال: وروى الفارسيّ[٤] عن أبي طاهر، عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير، عن أبي عمر عن

---

(١) في المطبوع: (عن) وهو تحريف، والضمير يعود على دوري الكسائي.

(٢) ونقل ابن الباذش عن الأهوازي قال: «سمعت أبا عبد الله اللَّالكائي يقول: كسر -إمالة- ﴿ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] عن الكسائي قياس لا نصٌّ».
انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤١ الإقناع: ١/ ٢٧٦.

(٣) في المطبوع: (ما ذكره) وهو تحريف.

(٤) في (ز) «الفاسي» وهو تحريف، وفي المطبوع: «أبو الفارس» وهو تحريف أيضاً.

الكسائيّ أنه أمال ﴿يُوَٰرِي﴾، و ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ في الحرفين في المائدة، ولم يروه غيره، قال: وبذلك أَخَذَ[١]، يعني أبا طاهر، من هذا الطريق وغيره[٢]، ومن طريق ابن مجاهد بالفتح. انتهى.

وهو حكاية أراد بها الفائدة على عادته، وإلا فأيّ تعلُّق لطريق أبي عثمان الضرير بطرق «التيسير»؟ ولو أراد ذكر طريق أبي عثمان عن الدوري لذكرها في أسانيده ولم يذكر طريق النصيبيّ، ولو ذكرها لاحتاج أن يذكر جميع خلافه، نحو: إمالته الصاد من ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٦٢] والتاء من ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ٦]، وغير ذلك مما يأتي، ولَذَكَر إدغامه النون الساكنة والتنوين في الياء[٣] حيث وقع في القرآن كما تقدّم.

ثمّ تخصيص المائدة دون الأعراف هو مما انفرد به الداني، وخالف فيه جميع

---

(١) في المطبوع: (آخذه) وهو تحريف، وفي «التيسير» المطبوع: «آخذ» وقلت: (المطبوع) لأني وجدت القاهري اطلع على نسخة أخرى فيها الخلاف، حيث قال بعد أن نقل كلام المؤلف: «وفي بعض نسخ «التيسير» حكًا وإصلاحاً: وبذلك قرأت وأخذت بالحرفين من هذا الطريق، وقرأتها من طريق ابن مجاهد بالفتح». وقال: «وهذه النسخة تدل على أن قوله (أخذ) في النسخة الأولى متكلم من المضارع لا ماضٍ غائب، كما حمله الشيخ ابن الجزري في «نشره» عليه، نعم يَرِدُ على «التيسير» أنه ما ارتكب طريق أبي عثمان الضرير فلا يناسب نقله عنه فيه، وتبعه الشاطبي في ذلك في كلمتي المائدة ﴿يُوَٰرِي﴾ [المائدة: ٣١] ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ [المائدة: ٣١] وإلا فإمالة ﴿يُوَٰرِي﴾ و ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ في المائدة ليس من طريق «التيسير» ولا «الشاطبية» فذكرها على سبيل الاستطراد.».

انظر: التيسير: ٥٠، بحر الجوامع: ق:٢٧٧/ ب.

(٢) (غيره): ليست في «التيسير».

(٣) يعني: بدون غنة.

الرواة. قال في «جامع البيان» بعد ذكره إمالتهما *عن أبي طاهر*[١] عن أبي عثمان: وكذلك رواه عن أبي عثمان سائر أصحابه؛ أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز ابن بدهن وغيره، قال: وقياس ذلك قوله في الأعراف [٢٦] ﴿يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ﴾ ولم يذكره أبو طاهر، ولعلّه أغفل ذِكره.[٢]

قلت: لم يغفل ذِكره، بل ذكره قطعاً، ورواه عنه جميع أصحابه من أهل الأداء نصّاً وأداء، ولعل ذلك سقط من كتاب صاحبه أبي القاسم عبد العزيز بن محمد الفارسيّ؛ شيخِ الداني / والله أعلم.

على أنّ الداني قال بعد ذلك: وبإخلاص الفتح قرأت ذلك كلَّه؛ يعني الكلمات الثلاث للكسائي من جميع الطرق، وبه كان يأخذ ابن مجاهد. انتهى.[٣]

وظهر أن إمالة ﴿يُوَٰرِى﴾، و ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ في المائدة [٣١] ليست من طرق «التيسير» ولا «الشاطبية»، ولا من طرق صاحب «التيسير»، وتخصيصُ المائدة غير معروف[٤]، والله تعالى أعلم.

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) جامع البيان: ١/ ق:١٤١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) قال ابن مؤمن: «وأما المصريون فإنهم رووا عنه إمالة ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ و ﴿يُوَٰرِى﴾ في [المائدة: ٣١] فقط.». الكنز: ٩٣.

وانفرد الحافظ أبو العلاء عن القبّاب، عن الرمليّ عن الصوري، بإمالة هذه الكلمات الثلاث وهي ﴿يُوَٰرِى﴾ في الموضعين و ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿ثُمَارِ﴾ [الكهف: ٢٢][1].

فصل

ووافقهم أبو عمرو من جميع ما تقدم على ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة، بأيّ وزن كان، نحو: ﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩]، و ﴿بُشْرَىٰ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، و ﴿أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧]، و ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٢]، و ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١٣]، و ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥]، و ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿فَأَرَىٰهُ﴾ [النازعات: ٢٠]، و ﴿ٱشْتَرَىٰ﴾ [التوبة: ١١١]، و ﴿أَرَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٨]،[2] و ﴿يَرَى﴾ [البقرة: ١٦٥] فقرأه كله بالإمالة، واختلف عنه في ياء ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ في يوسف [١٩]:

فرواه عنه عامة أهل الأداء بالفتح، وهو الذي قطع به في «التيسير» و «الكافي» و «الهداية» و «الهادي» و «التجريد» وغالب كتب المغاربة والمصريين، وهو الذي لم ينقل العراقيون قاطبة سواه، ورواه عنه بعضهم بين اللفظين، وعليه نصّ أحمد بن جبير، وهو أحد الوجهين في «التذكرة» و «التبصرة» وقال فيها:[3]

---

(١) كذا ذكر المؤلف، إلا أن الموجود في «غاية الاختصار» المطبوع ﴿يُوَٰرِى﴾ و ﴿ثُمَارِ﴾ فقط، فلعل ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ سقطت من النساخ.

انظر: المصباح: ٣/ ١٠٢٦-١٠٢٧ الحاشية (١)، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٧.

(٢) في المطبوع: (ووارى) وهو تحريف.

(٣) في (س): «فيهما»، وهو تحريف.

والفتح أشهر[١] وحكاه أيضاً صاحب «تلخيص العبارات»، وروى آخرون[٢] عنه الإمالة المحضة، ولم يفرقوا له بينها وبين غيرها؛ كأبي بكر بن مهران، وأبي القاسم الهذلي.

وذكر الأوجه الثلاثة أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه، وبها قرأتُ، غير أن الفتح أصح رواية، والإمالة أقيس على أصله. والله أعلم.

واختلف في ذلك كلِّه عن ابن ذكوان، فرواه الصوري عنه كذلك بالإمالة، ورواه الأخفش بالفتح.

وانفرد الكارزيني، عن المطّوّعي عن الصوريّ بالفتح[٣]، فخالف سائر الرواة عن الصوريّ، والله أعلم.

واختلف عن الأخفش في ﴿أدرى﴾ فقط نحو: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [الحاقة: ٣]، و ﴿أَدْرَىٰكُم﴾ [يونس: ١٦] فأماله عنه ابن الأخرم، وهو الذي في «التذكرة» و «التبصرة» و «الهداية» و «الهادي» و «الكافي» و «العنوان» و «المبهج» / وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وفتحه عنه النقّاش، وهو الذي في «تلخيص العبارات» و «التجريد» لابن الفحام و «الغاية» لابن مهران، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

---

(١) التبصرة: ٥٤٦.

(٢) قال ابن الوجيه: «ولم ينقل الإمالة المحضة فيها لأبي عمرو سوى الأهوازي، فإنه نقلها عن السلمي عن أبي الأخرم عن الأخفش عن سلام عن أبي عمرو، وذكرها الشاطبي في قصيدته» الكنز: ٩٠.

(٣) انظر: المبهج: ٢/ ٥٦١.

وانفرد الشذائي بإمالتها عن الداجوني، عن ابن ماموية عن هشام، لم يروها عنه غيره.[١]

ووافق أبو[٢] بكر على إمالة ﴿أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ في [يونس: ١٦] فقط، واختلف عنه في غير يونس:

فروى عنه المغاربة قاطبة الإمالة مطلقاً، وهي طريق شعيب عن يحيى، وهو الذي قطع به صاحب «التيسير» و«الهادي» و«الكافي» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الهداية» و«التلخيص» و«العنوان» و«التلخيص» للطبري وغيرها[٣].

وروى عنه العراقيون قاطبة الفتح في غير سورة يونس، وهو طريق أبي حمدون عن يحيى، والعليمي عن أبي بكر، وهو الذي في «التجريد» و«المبهج»[٤] و«الإرشاد» و«الكفايتين» و«الغايتين» وغيرها، وذكره أيضاً في «المستنير» من غير طريق شعيب.

واختلف عن أبي بكر في ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ في يوسف [١٩]: فروى إمالته عنه العليمي من أكثر طرقه، وهو الذي قطع له به في «التجريد» والحافظ أبو عمرو الداني، والحافظ أبو العلاء، وأبو عليّ العطار، وسبط الخياط في «كفايته»، وقال في «المبهج»: إن الإمالة له في وجه.[٥]

---

(١) قوله: (لم يروها عنه غيره) فيه نظر، حيث إن أبا الكرم ذكر ذلك عن ابن ماموية عن هشام بإطلاق، ولم يحدد من أي طريق؛ ليشمل الشذائي وزيد بن علي كلاهما عن الداجوني عن ابن ماموية. انظر: المبهج: ١/ ٢٦١، المصباح: ٣/ ١٠٢١-١٠٢٢ الحاشية (١).

(٢) (أبو) سقطت من المطبوع.

(٣) في (س): «غيرهما» بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) (المبهج): سقطت من (ز).

(٥) المبهج: ٢/ ٥٦١.

ورواها الداني من طريق يحيى بن آدم، من رواية الواسطيين؛ يعني من طريق يوسف بن يعقوب عن شعيب عنه.(١)

وروى عنه الفتح يحيى بن آدم من جمهور طرقه، وهو رواية أبي العزّ عن العليمي(٢)، والوجهان صحيحان عن أبي بكر.

ووافقهم حفص على إمالة ﴿مَجْرِنهَا﴾ في هود [٤١] ولم يمل غيره.

وانفرد أيضاً الشذائي عن الداجوني، عن ابن ماموية عن هشام بإمالته، وأبوعمرو وابن ذكوان على أصلهما.

واختلف عن ورش في جميع ما ذكرنا من (ذوات الراء) حيث وقع في القرآن، فرواه الأزرق عنه بالإمالة (بين بين)، ورواه الأصبهاني بالفتح.

واختلف عن الأزرق في ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ في الأنفال [٤٣] فقطع له بالفتح فيه صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار، وأبو بكر الأذفوي(٣)، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس.

وقطع بـ (بين بين)، صاحب «تلخيص العبارات» و «التيسير» و «التذكرة» و «الهداية» وقال: إنه اختيار ورش، وإن قراءته على / نافع بالفتح.

وكذلك قال مكّي، إلَّا أنه قال: وبالوجهين قرأت.(٤)

(١) جامع البيان: ٢/ ق: ٨٧/ ب.

(٢) الإرشاد: ٣٨٠، الكفاية الكبرى: ٣٨٤.

(٣) في المطبوع: (الأدفوي) بالدال المهملة.

(٤) التبصرة: ٣٨٩.

وقال صاحب «الكافي»: إنه قرأه بالفتح، قال: وبين اللفظين أشهر عنه.[١]

قلت: وبه قرأ الداني على ابن خاقان وابن غلبون، وقال في «تمهيده»: وهو الصواب؛ وقال في «جامعه»: وهو القياس، قال: وعلى الفتح عامّة أصحاب ابن هلال، وأصحاب أبي الحسن النحاس[٢]

وأطلق له الخلاف أبو القاسم الشاطبي[٣]، والوجهان صحيحان عن الأزرق، والله أعلم.

فصل

ووافق مَن أمال بعضُ القراء على إمالة بعض ذوات (الياء)، فخالفوا أصولهم في إحدى عشرة كلمة، وهي ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١]، و ﴿رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، و ﴿مُزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨]، و ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، و ﴿يَلْقَىٰهُ﴾ [الإسراء: ١٣]، و ﴿أَعْمَىٰ﴾ [الرعد: ١٩]، و ﴿سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، و ﴿سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، و ﴿إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، و ﴿وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦].

فأما ﴿بَلَىٰ﴾: فأماله معهم حيث وقع، أبو حمدون من جميع طرقه عن يحيى ابن آدم، عن أبي بكر، وخالفه شعيب والعليمي ففتحه عنه.

وانفرد بإمالته أيضاً أبو الفرج النهرواني عن الأصبهاني، عن ورش، فخالف سائر الرواة عنه.[٤]

---

(١) الكافي: ٤٣.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٣٣-١٣٤.

(٣) وذلك في قوله:......................وفي أرا كهم وذوات اليا له الخلف جُمّلا
الشاطبية: ٢٦.

(٤) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٧٢.

وأمّا ﴿رَمَىٰ﴾ وهو في الأنفال [١٧] فوافق على إمالته أبو بكر من جميع طرق المغاربة، ولم يذكره أكثر العراقيين(١) كأبي محمد سبط الخياط.

وأمّا ﴿مُّزۡجَىٰةٖ﴾ وهو في يوسف [٨٨] و ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ وهو أوّل النحل [١] و ﴿يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ وهو في سبحان [١٣] فاختلف عن ابن ذكوان في إمالة هذه الثلاثة:

فروى عنه إمالة ﴿مُّزۡجَىٰةٖ﴾ صاحب «التجريد» من جميع طرقه، وصاحب «الكامل» من طريق الصوري، وهو نصّ الأخفش في (كتابه الكبير)، عن ابن ذكوان، فإنه قال: يشمّ (الجيم) شيئاً من الكسر، انتهى.(٢) وكذا روى هبة الله عنه، والإسكندراني(٣) عن ابن ذكوان(٤).

وروى عنه إمالة ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ الصوريّ، وهي رواية الداجوني عن ابن ذكوان من جميع طرقه، نصّ على ذلك أبو طاهر بن سوار، وأبو محمد سبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، وأبو العزّ وغيرهم، ولم يذكره الهذلي ولا ابن الفحام في «تجريده»(٥) ولا / صاحب «المبهج» عن المطوّعي.

---

(١) لكن ذكره أبو الكرم في المصباح: ٣/ ٩٩٤.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٣٦.

(٣) محمد بن القاسم بن زيد، مقرئ، أخذ عن ابن ذكوان سنة (٢٤٠ هـ)، وقرأ عليه المطوعي سنة (٢٩٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٢.

(٤) قال ابن الباذش: «هبة الله وجعفر بن أبي داود رويا عن الأخفش عن ابن ذكوان ﴿مُّزۡجَىٰةٖ﴾ بالإمالة، وكذلك نصّ عليه الأخفش، قال -ابن الباذش-: وابن أبي داود متحقِّق بالأخفش عرض عليه ستاً وثلاثين ختمة، حكى ذلك الخزاعيّ عن محمد بن عبيد بن الخليل عنه». الإقناع: ١/ ٢٨٤.

(٥) استدرك الشيخ المتولي على المؤلّف وعلى الأزميري بقوله: «وبهذا يُعلم ما نسبه الأزميري من الفتح إلى الرملي من «كامل» الهذلي مع أن معتمده النشر؛ لأنه لم يطلع على «الكامل»، ولم يذكر في «النشر» سوى الإمالة للرملي من جميع طرقه، ويحتمل أن النسخة التي وقعت له سقط منها لفظ (من جميع طرقه) من الناسخ حتى وَهِم في إخراج الهذلي من الطريقين».
قال -المتولي-: وقوله في «النشر»: «ولا ابن الفحام في «تجريده»، سبق قلم؛ لأن طريق المطوعي، بل الصوري لم يكن في «التجريد» والداجوني هذا هو الرمليّ بعينه.». الروض النضير: ق: ٣١٠.

وروى عنه إمالة: ﴿يَلْقَنْهُ﴾ [الإسراء: ١٣] الصوري من طريق الرملي، وهي رواية الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان، وكذا رواه صاحب «التجريد» عن النقاش عن الأخفش، وهي رواية هبة الله عن الأخفش أيضاً.

وكلٌّ من (الفتح) و(الإمالة) صحيح عن ابن ذكوان في الأحرف الثلاثة، قرأنا به من الطرق المذكورة، وبه نأخذ.

وأمّا ﴿أَعْمَىٰ﴾ وهو في موضعي سبحان [٧٢] ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأٓخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾، فوافق على إمالتهما أبو بكر من جميع طرقه، ووافق على إمالة الأوّل: أبو عمرو ويعقوب.

وانفرد ابن مهران بفتحها عن روح فخالف سائر الناس(١).

وانفرد صاحب «المبهج» عن نفطويه عن يحيى بإمالة ﴿أَعْمَىٰ﴾ في موضعي طه وهو ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [١٢٤]، ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ﴾ [١٢٥] فخالف سائر الناس عن يحيى.(٢)

وأمّا ﴿سُوًى﴾ وهو في طه [٥٨] و ﴿سُدًى﴾ وهو في القيامة [٣٦] فاختلف فيهما عن أبي بكر، فروى المصريون والمغاربة قاطبة عن شعيب عنه الإمالة في

---

(١) انفرادة لا يقرأ له بها. انظر: الغاية: ١٦٥.

(٢) قوله: (فخالف سائر الناس عن يحيى) اهـ إن كان مقصوده في المقروء به فمسلَّم، وإن كان يريد الإطلاق ففيه نظر، وهو أن أبا الكرم ذكر أن الوكيعي عن يحيى عن أبي بكر قرأ بإمالة ﴿أَعْمَىٰ﴾ في موضعي طه. انظر: المبهج: ١/ ٢٧٠، ويلاحظ أن عبارته (وروى)، المصباح: ٣/ ٩٩٩.

الوقف مع من أمال، وهي رواية العجلي[١] والوكيعي[٢] عن يحيى بن آدم[٣]، ورواية ابن أبي أمية[٤]، وعبيد بن نُعَيم[٥] عن أبي بكر، ولم يذكر سائر الرواة عن أبي بكر من جميع الطرق في ذلك شيئاً في الوقف، والوجهان جميعاً عنه صحيحان، والفتح طريق العراقيين قاطبة لا يعرفون غيره، والله أعلم.

وأمّا ﴿إِنَىٰهُ﴾ **وهو في الأحزاب** [٥٣] فاختلف فيه عن هشام، فرواه عنه بالإمالة مع من أمال الجمهورُ من طريق الحلواني، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون والشاميون وأكثر العراقيين عنه سواه، ورواه الداجوني عن أصحابه عنه بالفتح، وبه قطع صاحب «المبهج» لهشام من طريقيه، والوجهان عنه صحيحان، وبالإمالة آخذ عنه من طريق الحلواني، وبالفتح من طريق غيره.

وانفرد الحافظ أبو العلاء عن النهرواني، عن عيسى بن وردان عن أبي جعفر بإمالته (بين اللفظين) لم يروه غيره[٦]، مع أنه لم يسندها إلا عن أبي العزّ، ولم يذكرها[٧] أبو العز في شيء من كتبه، والله أعلم.

---

(١) عبد الله بن صالح بن موسى، ثقة، مقرئ، أخذ عرضاً عن حمزة، وعن سليم عن حمزة، روى عنه الحلواني وغيره، توفي سنة (٢٢٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢٣.

(٢) أحمد بن عمر بن حفص، مقرئ، روى عنه ابنه إبراهيم. توفي سنة (٢٣٥ هـ).انظر: غاية النهاية: ١/ ٩٢.

(٣) العجلي، والوكيعي ليسا من طرقه.

(٤) عبد الله بن عمرو، البصري، روى عنه روح وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٣٨.

(٥) السعيدي، الكوفي، أخذ عن أبيه عن عاصم وأخذ عنه أحمد اليامي. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٨.

(٦) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٧٢.

(٧) الضمير في (يذكرها) يعود على الانفرادة لا على كلمة ﴿إِنَىٰهُ﴾ المذكورة في الإرشاد: ٥٠٣، و الكفاية الكبرى: ٤٩٩.

وأمّا ﴿وَنَا﴾ وهو في سبحان [٨٣] و فصلت [٥١] فوافق على إمالته في سبحان فقط أبو بكر.

وانفرد صاحب «المبهج» / عن أبي عون، عن شعيب عن يحيى عنه بفتحه.[١]

وانفرد ابن سوار عن النهرواني عن أبي حَمْدون عن يحيى عنه بالإمالة في الموضعين.[٢]

وانفرد فارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسيّ بالإمالة في الموضعين، وتبعه على ذلك الشاطبيّ.

وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولهذا لم يذكره له في ‹المفردات› ولا عوّل عليه.

واختلف أصحاب[٣] الإمالة في إمالة النون، فأمال النون مع الهمزة الكسائيُّ، وخلف لنفسه، وعن حمزة.

واختلف عن أبي بكر في حرف سبحان، فروى عنه العليميّ، والحمّامي، وابن شاذان، عن أبي حَمْدون عن يحيى بن آدم عنه الإمالة فيهما، وروى سائر الرواة عن شعيب عن يحيى عنه فتح النون، فيصير لأبي بكر أربع طرق:

---

(١) المبهج: ٢/ ٥٩٥.

(٢) المستنير: ٢/ ٦٣٨.

(٣) في المطبوع: (واختلف عن...) وهو تحريف.

أحدها: إمالة الهمزة في سبحان فقط، وهي رواية الجمهور عن شعيب عن يحيى عنه.

الثاني: إمالة النون والهمزة جميعاً في سبحان أيضاً، وهي رواية العليمي عنه، وأبي حمدون عن يحيى عنه، من طريق الحمّامي وابن شاذان.

الثالث: إمالة الهمزة فقط في سبحان وفصّلت جميعاً، وهي طريق ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى.

الرابع: (الفتح) في الموضعين، وهي طريق صاحب «المبهج» عن أبي عون عن شعيب عن يحيى عنه، وكلٌّ من هذه الأربعة أيضاً عن يحيى بن آدم عنه، والله أعلم.

وأمّا ﴿رَءَا﴾ فمنه ما يكون بعده متحرك، ومنه ما يأتي بعده ساكن:

فالذي بعده متحرك يكون ظاهراً ومضمراً، فالذي بعده ظاهر سبعة مواضع:

في الأنعام [٧٦] ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ وفي هود [٧٠] ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ وفي يوسف [٢٨] ﴿رَءَا قَمِيصَهُۥ﴾ و ﴿رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [٢٤] وفي طه [١٠] ﴿رَءَا نَارًا﴾ وفي النجم [١١] ﴿مَا رَأَىٰ﴾ [١٨] ﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾ **فأمال الراء تبعاً للهمزة**: حمزة والكسائي وخلف.

ووافقهم أبو بكر في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في الأنعام [٧٦]، واختلف عنه في الستة الباقية، **فأمال الراء والهمزة منها**[1] يحيى بن آدم، وفتحها[2] العليمي.

---

(١) (منها) من (ز) و(ك).

(٢) في المطبوع: (فتحها)، وهو تحريف.

وانفرد صاحب «الكامل» بهذا عن أبي القاسم بن بابش، عن الأصمّ عن شعيب عن يحيى.

وانفرد صاحب «المبهج» بالفتح في السبعة[١] عن أبي عون عن شعيب عن يحيى، وعن الرزّاز عن العليمي./

وانفرد صاحب «العنوان» عن القافلّائي، عن الأصمّ عن شعيب عن يحيى في أحد الوجهين بفتح (الراء) وإمالة (الهمزة)[٢]، فيصير لأبي بكر أربعة أوجه:

أحدها: رواية[٣] الجمهور عن يحيى بإمالة (الراء) و(الهمزة) جميعاً في السبعة المواضع.

الثاني: رواية الجمهور عن العليمي إمالتها في الأنعام، وفتحها في غيرها.

الثالث: فتحها في السبعة، طريق «المبهج» عن أبي عون، عن يحيى، وعن الرزّاز عن العليمي.

الرابع: فتح الراء وإمالة الهمزة، طريق صاحب «العنوان» في أحد وجهيه عن شعيب عن يحيى، ووافق أيضاً على إمالة الراء والهمزة جميعاً في المواضع السبعة ابن ذكوان.

---

(١) في (س) «السبعة الباقية»، وهو تحريف.

(٢) العنوان: ٩١.

(٣) في (س): «إمالة» بدل «رواية»، وهو تحريف.

وانفرد زيد عن الرملي عن الصوري بفتح الراء وإمالة الهمزة فيها.[١]

وانفرد صاحب «المبهج» عن الصوري بفتح الراء والهمزة.[٢]

واختلف عن هشام فروى الجمهور عن الحلواني عنه فتح الراء والهمزة وهذا هو الصحيح عنه، وكذا روى الحافظ أبو العلاء، وأبو العزّ القلانسيّ وابن الفحّام الصقلّي، وغيرهم عن الداجوني عنه، وروى الأكثرون عن الداجوني عنه إمالتهما.

وهو الذي في «المبهج» و «كامل» الهذلي ورواه صاحب «المستنير» عن المفسّر عن الداجونيّ، وهذا هو المشهور عن الداجوني، وقطع به صاحب «التجريد» عن الحلواني من قراءته على الفارسي في السبعة، ومن قراءته على عبد الباقي في غير سورة النجم، والوجهان جميعاً صحيحان عن هشام، والله أعلم.

وانفرد صاحب «المبهج» عن أبي نشيط عن قالون بإمالة الراء والهمزة جميعاً، وذلك من طريق الشذائي عنه، فخالف سائر الرواة.[٣]

وأمال أبو عمرو الهمزة فقط في المواضع السبعة.

وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضاً عن السوسي بخلاف عنه، فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه روي عن السوسي

---

(١) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٧٤، وفيه أن ابن الأخرم عن ابن ذكوان فتح الراء مع إمالة الهمزة في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في [الأنعام: ٧٦] حسب.

(٢) المبهج: ٢/ ٤٨٨.

(٣) المصدر السابق.

من طريق «الشاطبية» و «التيسير»، بل ولا من طرق «كتابنا» أيضاً، نعم رواه عن السوسي صاحب «التجريد» من طريق أبي بكر القرشيّ[١] عن السوسي، وليس ذلك في طرقنا.

وقولُ صاحب «التيسير»: «وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة».[٢] لا يدلُّ على ثبوته من طرقه، فإنه قد صرّح بخلافه في «جامع البيان» فقال: إنه قرأ على أبي الفتح في رواية / السوسي من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير، فيما لم يستقبله ساكن، وفيما استقبله بإمالة فتحة الراء والهمزة معاً.[٣]

وأمّا الذي بعده ضمير، وهو ثلاث كلمات في تسعة مواضع:

في الأنبياء [٣٦] ﴿رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ وفي النمل [١٠] ﴿رَءَاهَا تَهۡتَزُّ﴾ و القصص [٣١] وفي النمل [٤٠] أيضاً، وفي فاطر [٨] و الصافات [٥٥] والنجم [١٣] والتكوير [٢٣] والعلق [٧] ﴿رَّءَاهُ﴾ فإن الاختلاف فيه كالاختلاف في الذي قبله عن المنفردين وغيرهم، إلا أنّ العليمي عن أبي بكر فتح الراء والهمزة جميعاً منه، وأمالها يحيى عنه على ما تقدم.[٤]

---

(١) محمد بن إسماعيل، مقرئ، حاذق ضابط، أخذ عرضاً من السوسي، وعنه عرضاً ابن الجُلندا. غاية النهاية: ٢/ ١٠٢.

(٢) التيسير: ١٠٤، وانظر: تحبير التيسير: ١٠٧-١٠٨.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ٥٥.

(٤) قوله: العليمي عن أبي بكر.. إلخ، يفهم منه اشتراك أبي حمدون والصَّريفيني في ذلك، وهذا يخالف ما في «المصباح» وهو أن الإمالة للأول والفتح للثاني.

انظر: المصباح: ٣/ ١٠٣٩ الحاشية (٣).

واختلف فيه عن ابن ذكوان على غير ما تقدم:

فأمال الراء والهمزة جميعاً عنه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين، وهو الذي لم يذكر صاحب «التيسير» والحافظ أبو العلاء عن الأخفش من طريق النقاش سواه[1]، وبه قطع أبو الحسن بن فارس في «جامعه» لابن ذكوان من طريقي الأخفش والرملي وفتحهما جميعاً عن ابن ذكوان جمهور العراقيين، وهو طريق ابن الأخرم عن الأخفش.

---

(١) قوله: (لم يذكر صاحب «التيسير» سواه) لعله سهو منه رحمه الله، فقد ذكر صاحب «التيسير» الفتح للنقاش، فقال بعد أن ذكر الإمالة لابن ذكوان ومن معه: «واستثنى النقاش عن الأخفش ما اتصل من ذلك بمكني نحو: ﴿رَءَاكَ﴾ و ﴿رَءَاهَا﴾ و ﴿رَءَاهُ﴾ بفتح الراء والهمزة فيه، وبذلك قرأت على الفارسي عنه، وكذا أقرأنيه أيضاً أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقي عن أصحابه عنه عن الأخفش.».
وقال في «جامعه»: «روى النقاش عن الأخفش عنه فيما قرأت على الفارسي عنه بإمالة فتحة الراء والهمزة مع الاسم الظاهر، وبإخلاص فتحتها مع الاسم المكنى».
وقال الأزميري: «ذكر الداني في «التيسير» و «جامع البيان» فتحهما للنقاش، وذكر أبو العلاء في «غايته» فتحهما للأخفش وإمالتهما للصوري، ولم يذكر فتح الراء مع إمالة الهمزة أصلاً، وذكر أبو العزّ في «إرشاده» فتحهما للأخفش وزيد عن الرملي، وفتح الراء مع إمالة الهمزة للشذائي عن الرملي».
قال: «فما ذكره في «النشر» مخالف لما في هذه الكتب، ونبَّه الأستاذُ هنا، والشيخُ في سورة (النجم) مخالفة ما في «النشر» لما في «التيسير»، وسكتا عن مخالفته لما في «جامع البيان» و «غاية» أبي العلاء و «إرشاد» أبي العز؛ لأنهما لم يطّلعا على الكتب الثلاثة، وهما معذوران في هذا الباب.».
مراده بالأستاذ هو: عبد الله بن محمد بن يوسف، المعروف بيوسف زاده صاحب كتاب «الائتلاف» والشيخ هو: علي المنصوري، ويعجبني ما أنشده الأستاذ بعد تعقّبه على المؤلّف حيث أنشد:

فأي جواد لم يعثره كبوة   وأي حسام لم يصبه فلول

انظر: التيسير: ١٠٣-١٠٤، جامع البيان: ٢/ ق: ٥٣، الإرشاد: ٣١١-٣١٣، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٧، الائتلاف في وجوه الاختلاف: ١٣١-١٣٢، بدائع البرهان: ق: ٤١٨-٤١٩ (بخط شيخي المرصفي رحمه الله).

وفتح الراء وأمال الهمزة الجمهور عن الصوري، وهو الذي لم يذكر أبوالعزّ، والحافظ أبو العلاء عنه سواه، وبالفتح قطع أبو العزّ للأخفش من جميع طرقه، وابنُ مهران وسبط الخياط وغيرهم.

وأمال الأزرق عن ورش فتحة الراء والهمزة جميعاً من هذه الأفعال التسعة، التي وقع بعدها الضمير، ومن الأفعال السبعة المتقدّمة التي لم يقع بعدها ضمير (بين بين)، وأخلص الباقون الفتح في ذلك كلّه.

وأمّا الذي بعده ساكن، وهو في ستة مواضع أوّلها:

﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ في الأنعام [٧٧] وفيها [٧٨] ﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ وفي النحل [٨٥] ﴿رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ وفيها [٨٦] ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ وفي الكهف [٥٣] ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ وفي الأحزاب [٢٢] ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ﴾ فأمال الراء منه وفتح الهمزة حمزة وخلف وأبو بكر.

وانفرد الشاطبي عن أبي بكر بالخلاف في إمالة الهمزة أيضاً، وعن السوسي بالخلاف أيضاً في إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعاً.

فأمّا إمالة الهمزة عن أبي بكر؛ فإنما رواه خلف[١] عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر، حسبما نصَّ عليه في «جامعه»[٢]، حيث سوّى في ذلك بين ما بعده متحرك وما بعده ساكن، ونصَّ في «مجرّده»[٣] عن يحيى عن أبي بكر، البابَ كلَّه بكسر / الراء، ولم يذكر الهمزة.

---

(١) قوله: (رواه خلف) قال ابن الباذش: «قال الخزاعي: وهي رواية الشذائي عن أبي عون وأبي حمدون عن يحيى، وذكر الأهوازي أنها رواية المعلّى وحسين الجعفي عن أبي بكر». الإقناع: ١/ ٣٠٩.

(٢) كتابٌ لخلف، لم أعثر عليه، فلعله مفقود.

(٣) كتابٌ لخلف، لم أعثر عليه، فلعله مفقود.

وكان ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيى بإمالتهما، ونصَّ على ذلك في «كتابه»[١]، وخالفه سائر الناس، فلم يأخذوا لأبي بكر من جميع طرقه إلا بإمالة الراء وفتح الهمزة.

وقد صحّح أبو عمرو الداني الإمالة فيهما، يعني من طريق خلف حسبما نصَّ عليه في «التيسير»[٢]، فحسِب الشاطبي أن ذلك من طريق «كتابه» فحكى فيه خلافاً عنه.

والصواب: الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق «الشاطبية» و «التيسير»، وأمّا من غير هذه الطرق فإنّ إمالتهما لم تصحّ عندنا إلا من طريق خلف، حسب ما حكاه الداني وابن مجاهد فقط، وإلا فسائر من ذكر رواية أبي بكر من طريق خلف عن يحيى، لم يذكر غير إمالة الراء وفتح الهمزة، ولم يأخذ بسوى ذلك.

وأمّا إمالة الراء والهمزة عن السوسيّ فهو مما قرأ به الداني على شيخه أبي الفتح، وقد تقدم آنفاً أنه إنما قرأ عليه بذلك من غير[٣] طريق أبي عمران موسى بن جرير.

وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق «الشاطبية»، ولا من طريق «التيسير» ولا من طرق كتابنا سبيل.

---

(١) السبعة: ٢٦١.

(٢) التيسير: ١٠٤، وانظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٥٣.

(٣) (غير) سقطت من (س).

على أن ذلك مما انفرد به فارس بن أحمد من الطرق التي ذكرها عنه سوى طريق ابن جرير، وهي طريق أبي بكر القرشي، وأبي الحسن الرَّقِّي، وأبي عثمان النحوي، ومن طريق أبي بكر القرشيّ، ذكره صاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه.

وبعض أصحابنا ممَّن يعمل بظاهر «الشاطبية» يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة أوجه[1] وهي: فتحهما، وإمالتهما، وبفتح الراء وإمالة الهمزة، وبعكسه، وهو إمالة الراء وفتح الهمزة.

ولا يصحّ منها من طريق «الشاطبية» و «التيسير» سوى الأول، وأمّا الثاني فمن طريق مَن قدَّمنا.

وأمّا الثالث فلا يصح من طريق السوسي ألبتة، وإنما روي من طريق أبي حمدون، وأبي عبد الرحمن وإبراهيم ابني[2] اليزيدي، عن اليزيدي ومن طريقهما حكاه في «التيسير» وصحّحه[3]، على أنّ أحمد بن حفص الخشّاب[4]، وأبا العبّاس الرّافقيّ[5] حكياه أيضاً عن السوسيّ، والله أعلم.

---

(١) هذه الأوجه الأربعة مذكورة في «المكرر» ص:٣٩.

(٢) في المطبوع: (ابن) بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) الذي حكاه الدانيُّ هو عن أبي حمدون وأبي عبد الرحمن فقط، وليس فيه ذكر لإبراهيم.
انظر: التيسير: ١٠٤.

(٤) المصيصي، قرأ على السوسي، قرأ عليه أحمد بن يعقوب التائب وإبراهيم بن عبد الرزاق.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١.

(٥) الورّاق، قرأ على السوسي، وقرأ عليه إبراهيم بن عبد الرزاق. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٣٤.

وأمّا الرابع فحكاه ابن سعدان / وابن جبير عن اليزيدي، ولا نعلمه ورد عن السوسي ألبتة بطريق من الطرق، والله أعلم.

وهذا حكم اختلافهم في هذا القسم حالة (الوصل)، فأمّا حالة (الوقف) فإن كلًّا من القراء يعود إلى أصله في القسم الأول الذي ليس بعده ضمير ولا ساكن، من (الإمالة) و(الفتح) و(بين بين)[1]، فاعلم ذلك.

فصل

وأمال ورش من طريق الأزرق جميع ما تقدَّم من رؤوس الآي في السور الإحدى عشرة المذكورة (بين بين) كإمالته ذوات (الراء) المتقدّمة سواء، وسواء كانت من ذوات الواو، نحو: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]، و ﴿سَجَىٰ﴾ [٢]، و ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥] أو من ذوات الياء، نحو: ﴿هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨] ، و ﴿ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]، و ﴿يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦].

وانفرد صاحب «الكافي» ففرّق في ذلك بين اليائي فأماله (بين بين)، وبين الواوي ففتحه.[2]

واختلف عنه فيما كان من رؤوس الآي على لفظ (ها)، وذلك في سورة النازعات والشمس، نحو: ﴿بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]، و ﴿ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٩]، و ﴿سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧] و ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]، و ﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]،

(١) تحرفت في المطبوع إلى (...الفتح بين وبين).

(٢) الكافي: ٤٣-٤٤.

و ﴿أَرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣٢]، و ﴿جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٣] سواء كان واوياً أو يائياً:

فأخذ جماعة فيها بالفتح، وهو مذهب أبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي محمد مكّي، وابني غلبون، وابن شريح، وابن بلّيمة وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة فيها (بين بين)، وأجروها مجرى غيرها من رؤوس الآي، وهو مذهب أبي القاسم الطرسوسي، وأبي الطاهر بن خلف صاحب «العنوان» وأبي الفتح فارس بن أحمد[1]، وأبي القاسم الخاقاني وغيرهم.

والذي عوّل عليه الداني في «التيسير» هو (الفتح)، كما صرّح به أوّل السور، مع أن اعتماده في «التيسير» على قراءته على أبي القاسم الخاقاني في رواية ورش، وأسندها في «التيسير» من طريقه، ولكنه اعتمد في هذا الفصل على قراءته على أبي الحسن، وكذلك[2] قطع عنه بالفتح في «المفردات» وجهاً واحداً مع إسناده فيها الرواية من طريق ابن خاقان[3].

وقال في كتاب «الإمالة»: اختلف الرواة وأهل الأداء عن/ ورش في ٤
الفواصل إذا كنَّ على كناية مؤنّث، نحو: آي «والشمس وضحاها» وبعض آي «والنازعات»، فأقرأني ذلك أبو الحسن عن قراءته بإخلاص الفتح، وكذلك

(١) في المطبوع (حمد) بدون همزة قبل الحاء، وهو تصحيف.

(٢) في المطبوع: (فلذلك) وهو خطأ.

(٣) انظر: المفردات: ١٧-١٨.

رواه عن ورش أحمد بن صالح، وأقرأنيه أبو القاسم وأبو الفتح عن قراءتهما بإمالة (بين بين)، وذلك قياس رواية أبي الأزهر، وأبي يعقوب، وداود عن ورش.[١]

وذكر في (باب ما يقرؤه ورش بين اللفظين) من ذوات الياء مما ليس فيه راء قبل الألف، سواء اتصل به ضمير أو لم يتصل: أنه قرأه على أبي الحسن بإخلاص الفتح، وعلى أبي القاسم وأبي الفتح وغيرهما بين[٢] اللفظين، ورجّح في هذا الفصل (بين اللفظين)، وقال: وبه آخذ، فاختار بين اللفظين.[٣]

والوجهان جميعاً صحيحان عن ورش في ذلك من الطريق المذكورة.

وأجمع الرواة من الطريق المذكورة على إمالة ما كان من ذلك فيه راء بين اللفظين، وذلك قوله: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ هذا مما لا خلاف فيه عنه.

وقال السخاوي: إن هذا الفصل ينقسم ثلاثة أقسام:

ما لا خلاف عنه في إمالته، نحو: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣].

وما لا خلاف عنه في فتحه نحو: ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، وشبهه من ذوات الواو.

---

(١) الموضح: ق٨٥/ أ وهذا يدل على أن كتاب «الإمالة» هو نفسه كتاب «الموضح» لا كما توهّمه بعضهم بسبب أنه لم يقف على هذا النص في «الموضح».

انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١١٨-١١٩.

(٢) في المطبوع: (من) بدل (بين) وهو تحريف.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ١٣٣/ ب.

وما فيه الوجهان؛ وهو ما كان من ذوات الياء[١].

وتبعه في ذلك بعض شراح «الشاطبية»[٢]، وهو تَفَقُّهٌ لا تساعده رواية، بل الرواية إطلاق الخلاف في الواوي واليائي من غير تفرقة، كما أنه لم يفرّق في غيره من رؤوس الآي بين اليائي والواوي إلا ما قدّمنا من انفراد «الكافي».

وانفرد صاحب «التجريد» عن الأزرق بفتح جميع رؤوس الآي ما لم يكن رائياً، سواء كان واوياً أو يائياً، فيه هاء أو لم يكن، فخالف جميع الرواة عن الأزرق.

واختلف أيضاً عن الأزرق فيما كان من ذوات (الياء) ولم يكن رأس آية، على أيّ وزن كان نحو: ﴿هُدًى﴾ [البقرة: ١٢٠] و﴿وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٣] و﴿أَتَىٰٓ﴾ [النحل: ١] و﴿رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] و﴿ٱبْتَلَىٰٓ﴾ [البقرة: ١٢٤] و﴿يَخْشَى﴾ [فاطر: ٢٨] و﴿يَرْضَىٰ﴾ [النساء: ١٠٨] و﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠] و﴿هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨] و﴿وَمَحْيَاىَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] و﴿ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢] و﴿أَعْمَىٰٓ﴾ [الرعد: ١٩] و﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] و﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] و﴿تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] و﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤] و﴿إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] و﴿مَثْوَى﴾ [آل عمران: ١٥١] و﴿مَثْوَاىَ﴾ [يوسف: ٢٣] و﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [السجدة: ١٩] و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿مَّرْضَىٰٓ﴾ [النساء: ٤٣] و﴿طُوبَىٰ﴾ [الرعد: ٢٩] و﴿رُءْيَـٰىَ﴾ [يوسف: ١٠٠] و﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١] و﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧] و﴿يَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٧] و﴿ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، و﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢] و﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١] وشبه ذلك:

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١١٨.

(٢) هذه العبارة لأبي شامة. انظر: المصدر السابق.

فروى عنه إمالة ذلك / كلِّه (بين بين)، أبو الطاهر بن خلف صاحب «العنوان» وعبد الجبار الطرسوسي صاحب «المجتبى» وأبو الفتح فارس بن أحمد، وأبو القاسم خلف بن خاقان وغيرهم، وهو الذي ذكره الداني في «التيسير» و «المفردات» وغيرهما.

وروى عنه ذلك كلّه بالفتح أبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبوه أبو الطيّب، وأبو محمد مكّي بن أبي طالب، وصاحب «الكافي» وصاحب «الهادي» وصاحب «الهداية» وصاحب «التجريد» وأبو عليّ بن بلِّيمة[1]، وغيرهم.

وأطلق الوجهين له في ذلك الداني في «جامعه» وغيره، وأبو القاسم الشاطبي، والصفراوي، ومن تبعهم، والوجهان صحيحان.

وانفرد صاحب «المبهج» بإمالة جميع ما تقدم عن قالون من جميع طرقه (بين بين)، فخالف جميع الناس، والمعروفُ أن ذلك له من طريق إسماعيل القاضي كما هو في «العنوان».

تنبيه: ظاهر عبارة «التيسير» في ﴿هُدَايَ﴾ في البقرة [٣٨] وطه [١٢٣] و ﴿وَمَحْيَايَ﴾ في الأنعام [١٦٢] و ﴿مَثْوَايَ﴾ في يوسف [٢٣] الفتح لورش من طريق الأزرق، وذلك أنه لما نصَّ على إمالتها للكسائي من رواية الدوري عنه، في

(١) قوله: (وأبو علي بن بليمة) فيه نظر، بل يخالف ما ذكره ابن بلِّيمة نفسه، إذ قال في هذا النوع: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين». تلخيص العبارات: ٤٦.

الفصل المختص به، وأضاف إليه ﴿رُءۡيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] نصَّ بعد ذلك على إمالة ﴿رُءۡيَاكَ﴾ (بين بين) لورش وأبي عمرو، دون الباقي، وقد نصَّ في باقي كتبه على خلاف ذلك، وصرَّح به نصاً في كتاب «الإمالة» وهو الصواب، خلافاً لمن تعلَّق بظاهر عبارته في «التيسير»[1].

وكذلك ظاهر عبارة «العنوان»[2] في هود [٤١] يقتضي فتح ﴿وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾ لورش، وكذا ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ في الرّوم [١٠] والصوابُ إدخال ذلك في الضابط المتقدم في باب الإمالة، فيؤخذ له بـ (بين بين) بلا نظر، والله أعلم.

وأجمعوا على أن ﴿مَرۡضَاتِيۚ﴾ [الممتحنة: ١] و ﴿مَرۡضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] و ﴿كَمِشۡكَوٰةٖ﴾ [النور: ٣٥] مفتوح، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به، ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا من أجل أنهما واويان.

وأمّا ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] و ﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] فقد ألحقه بعض أصحابنا بنظائره من ﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥] و ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] فأماله بين بين، وهو صريح «العنوان» وظاهر «جامع البيان»، والجمهور على فتحه وجهاً

(١) انظر: التيسير: ٤٨-٥٠، الدر النثير: ٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) عبارة «العنوان» في (هود): «ولم يختلفوا في ضم الميم من ﴿وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾ وأمال (السينَ) الأخوان». وأما ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ فلم يذكرها في سورتها بل ذكرها في باب الإمالة. وقال: «قرأ نافع ذلك بين اللفظين». ولم أجد ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ في المطبوع، فرجعت إلى نسخة من «العنوان» ووجدت أنها في المطبوع قد حُرِّفت إلى ﴿السوى﴾، والله أعلم.

انظر: العنوان: ٥٩-٦٠ و١٠٧ و١٥١، تحفة الإخوان: ق٩.

واحداً، وهو الذي نأخذ به؛ من أجل كون ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾[البقرة: ٢٧٥] واوياً، و ﴿كِلَاهُمَا﴾[الإسراء: ٢٣] و ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ إنما أميلا من أجل الكسرة.

وإنما أميل ما أميل من الواوي / غير ذلك كـ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[الضحى: ١] ٢
و ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾[النجم: ٥]؛ من أجل كونه رأس آية، فأميل للمناسبة والمجاورة، وهذا الذي عليه العمل عند أهل الأداء قاطبة، ولا يوجد نص أحد منهم بخلافه، والله أعلم.

وكذلك أجمع من روى الفتح في اليائي عن الأزرق على إمالة ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦] وبابه، مما لم يكن بعده ساكن (بين بين) وجهاً واحداً؛ إلحاقاً له بذوات (الراء)، من أجل إمالة الراء قبله كذلك، والله أعلم.

فالحاصل: أن غير ذوات (الراء) للأزرق عن ورش على أربعة مذاهب:

الأول: إمالة بين بين مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها، كان فيها ضمير تأنيث أو لم يكن، وهذا مذهب أبي الطاهر صاحب «العنوان» وشيخه، وأبي الفتح، وابن خاقان.

الثاني: الفتح مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها، وهذا مذهب أبي القاسم بن الفحام صاحب «التجريد».

الثالث: إمالة (بين بين) في رؤوس الآي فقط، سوى ما فيه ضمير تأنيث فالفتح، وكذلك ما لم يكن رأس آية، وهذا مذهب أبي الحسن بن غلبون، ومكّي وجمهور المغاربة.

الرابع: الإمالة (بين بين) مطلقاً، أي رؤوس الآي وغيرها، إلَّا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، وهذا مذهب الداني في «التيسير» و «المفردات»، وهو مذهب مركَّب من مذهبي شيوخه.

وبقي **مذهب خامس** وهو إجراء الخلاف في الكلِّ، رؤوس الآي مطلقاً وذوات الياء غير هاءٍ، إلا أن الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه هاء قليل، وهو فيما فيه هاء كثير، وهو مذهب يجمع المذاهب الثلاثة[1] الأُول، وهذا الذي يظهر من كلام الشاطبي، وهو الأولى عندي بحمل كلامه عليه، لما بيّنته في غير هذا الموضع، والله أعلم.

وأما ذوات (الراء) فكلهم مجمعون على إمالتها (بين بين) وجهاً واحداً، إلَّا ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] فإنهم اختلفوا فيها كما تقدم.

وكذا كلُّ من أمال عنه رؤوس الآي، فإنه لم يفرق بين كونه واويّاً أو يائياً.

وقد وقع في كلام مكّي ما يقتضي تخصيص إمالة رؤوس الآي بذوات الياء[2]، ولعلَّ مراده ما كتب بالياء، والله أعلم./

---

(١) في (م): «الثلاثة المذاهب».

(٢) عبارة مكي: «وقرأ -ورش- كل ما كان رأس آية من ذوات الياء بعده هاء بين اللفظين.». التبصرة: ٣٩٠.

فصــل

وأمّا أبو عمرو فقد تقدَّمت إمالته ذوات الراء محضاً، وكذلك ﴿أَعْمَىٰ﴾ أول سبحان [٧٢]، و ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، والاختلافُ عنه في ﴿بُشْرَىٰ﴾[1]، أمّا غير ذلك من رؤوس الآي، وألفات التأنيث فقد اختلف عنه في ذلك، وفي كلمات أخرى نذكرها.

فروى عنه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين وغيرهم، إمالة رؤوس الآي من الإحدى عشرة سورة غير ذوات الراء منها (بين بين)، وهذا هو الذي في «التيسير» و«الشاطبية» و«التذكرة» و«التبصرة» و«المجتبى» و«العنوان» و«إرشاد» عبد المنعم[2]، و«الكافي» و«الهادي» و«الهداية» و«التلخيصين» و«غاية» ابن مهران، و«تجريد» ابن الفحام من قراءته على عبد الباقي.

وأجمعوا على إلحاق الواوي منها باليائي للمجاورة، إلّا ما انفرد به صاحب «التبصرة»، فإنه قيّده بها إذا كانت الألف منقلبة عن ياء[3]، مع نصّه في صدر الباب على ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] و ﴿طَحَىٰهَا﴾ [الشمس: ٦] و ﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] و ﴿سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢] أنها ممالة لأبي عمرو (بين بين)، فبقي على قوله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] و ﴿ضُحًى﴾ [طه: ٥٩] و ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥] و ﴿ٱلْعُلَى﴾ [طه: ٤].

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩]، وانظر ص: ١٢٢٦.

(٢) معلوم أن «الإرشاد» لابن غَلْبون ليس له أي طريق في «النشر» في قراءة أبي عمرو، بل له طريقان أحدهما عن ورش، والثاني عن قنبل. والله أعلم.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٨٧.

والصواب إلحاقها بأخواتها، فإنَّا لا نعلم خلافاً بينهم في إلحاقها بها وإجرائها مجراها، ولعلَّه أراد باليائيّ ما كتب بالياء كما قدَّمنا.

وأجمعوا أيضاً على تقييد رؤوس الآي أيضاً بالسور الإحدى عشرة المذكورة، إلَّا ما انفرد به[1] صاحب «العنوان» بإطلاقه في جميع رؤوس الآي، وعلى هذا يدخل ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ في الكهف [١٣] ﴿وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ في القتال [١٩] في هذا الإطلاق.

وقد كان بعض[2] شيوخنا المصريّين يأخذ بذلك، والصواب تقييده بما قيّده الرواة، والرجوع إلى ما عليه الجمهور، والله أعلم.

ثمّ اختلف هؤلاء عنه في إمالة ألف التأنيث من (فعلى) كيف أتت مما لم يكن رأس آية، وليس من ذوات الراء، فذهب الجمهور منهم إلى إمالته (بين بين)، وهو الذي في «الشاطبية» و«التيسير» و«التبصرة» و«التذكرة» و«الإرشاد»

---

(١) (به) سقطت من المطبوع.

(٢) صرّح المؤلِّف أنه ابن اللبان، قال المؤلِّف: «ولم يخص -أبو الطاهر- أبا عمرو في إمالته ذوات الياء بوزن، بل بما كان رأس آية مطلقاً (بين بين) فعلى هذا تمثل بمثل ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣] و ﴿مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ [محمد: ١٩]؛ لأنه رأس آية. هكذا رأيت الشيوخ المصريين يذكرون».

قال المؤلِّف: «وأما شيخنا أبو المعالي بن اللبان الدمشقي فأوقفته على عبارة صاحب «العنوان» وقلت له: إن مقتضى ذلك ألّا يخصّ رؤوس الآي في الإحدى عشرة سورة، بل حيث جاءت رأس آية على أي وزن كان يميلها أبو عمرو (بين بين)، فقال ما معناه: إن هذا من العام الذي أريد به الخصوص، وإن صاحب «العنوان» يريد بهذه العبارة رؤوس آي الإحدى عشرة سورة، قال: ثم إنه رحمه الله أقرأني بفتح ذلك لأبي عمرو». تحفة الإخوان: ق: ٩.

و«التلخيصين» و«الكافي» و«غاية» ابن مهران، و«التجريد» من قراءته على عبدالباقي.

وانفرد أبو عليّ البغدادي في «الروضة» بإمالة ألف / (فعْلى) محضاً ٢
لأبي عمرو في رواية الإدغام، وليس ذلك من طرقنا؛ فإنَّ رواة الإدغام في «الروضة» ليس منهم الدوري والسوسيّ[1].

وذهب الآخرون إلى الفتح، وعليه أكثر العراقيين، وهو الذي في «العنوان» و«المجتبى» و«الهادي» و«الهداية»، إلا أنَّ صاحب «الهداية» خصَّ من ذلك: ﴿مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥١] و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧] و ﴿يَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٧] الأسماء الثلاثة فقط، فأمالها عنه (بين بين) دون غيرها.

وانفرد الهذلي بإمالتها من طريق ابن الشنبوذي عنه إمالة محضة، و(بين بين) من طريق غيره، ولم ينصّ في هذا الباب على غيرها.[2]

وأجمع أصحاب (بين بين) على إلحاق اسم: ﴿مُوسَىٰ﴾ و ﴿عِيسَى﴾ و ﴿يَحْيَىٰ﴾ بألفات التأنيث، إلا ما انفرد به صاحب «الكافي» من فتح ﴿يَحْيَىٰ﴾ للسوسيّ.[3]

---

(١) الروضة: ٤٩٥.

(٢) انظر: الكامل: ق٩١/ أ، الروض النضير: ٢٢٨.

(٣) قوله (فتح ﴿يَحْيَىٰ﴾) يفهم منه أن صاحب «الكافي» خصَّ هذه الكلمة بالفتح للسوسي، بينما الأمر ليس كما دل عليه هذا. قال ابن شريح: «قرأ أبو عمرو كل ما كان على وزن فَعلى وفُعلى وفِعلى مما لا راء قبل ألفه بين اللفظين نحو: ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥].. وكذلك: ﴿مُوسَىٰ﴾، و ﴿عِيسَى﴾، و ﴿يَحْيَىٰ﴾)... والفتح مذهب أبي شعيب». فالنص واضح في أن السوسي يفتح وزن (فعلى) مطلقاً ولا يخص ﴿يَحْيَىٰ﴾. تنبيه: المقصود من ﴿يَحْيَىٰ﴾ هنا هو الاسم، فلا يدخل ﴿يَحْيَىٰ﴾ في (طه) و(سبّح)، فإن مذهب أبي عمرو في «الكافي» هو الفتح كما نص عليه، إذ قال بعد أن ذكر أن ﴿أَحْيَا﴾ [المائدة: ٣٢] و ﴿يَحْيَىٰ﴾ حيث وقع أماله الكسائي وحمزة في المعطوف بالواو فقط، ثم قال: «وفتح الباقون ذلك كله». انظر: الكافي: ٤٤ و٤٦.

وقال مكّي: اختلف عنه في ﴿يَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٧]، يعني عن أبي عمرو من طريقيه، قال: فمذهب الشيخ؛ يعني أبا الطيّب بن غَلْبون أنه بين اللفظين، وغيره يقول بالفتح لأنه (يَفْعَل).[١]

قلت: وأصل الاختلاف أن إبراهيم بن اليزيدي نصَّ في «كتابه» على ﴿مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥١] و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، ولم يذكر ﴿يَحْيَىٰ﴾ فتمسّك من تمسّك بذلك[٢]، وإلا فالصواب إلحاقها بأخواتها.

فقد نصَّ الداني في «الموضح» على أن القرّاء يقولون إنَّ ﴿يَحْيَىٰ﴾ فَعلى، و ﴿مُوسَىٰ﴾ فُعلى، و ﴿عِيسَى﴾ فِعلى، وذَكَرَ اختلاف النحويِّين فيها ثمّ قال: إنه قرأها لأبي عمرو بين اللفظين من جميع الطرق[٣].

وانفرد صاحب «التجريد» بإلحاق ألف التأنيث من (فُعالى) و(فَعالى) بألف (فَعْلى)، فأمالها عنه (بين بين)، من قراءته على عبد الباقي أيضاً.

وذلك محكيّ عن السوسي من طريق أحمد بن حفص الخشاب عنه، والأوّل هو الذي عليه العمل، وبه نأخذ.

واختلف أيضاً هؤلاء الملطفون عن أبي عمرو في سبعة ألفاظ، وهي: ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١] و ﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤] و ﴿عَسَى﴾ [النساء: ٨٤] و ﴿أَنَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٣]؛ الاستفهامية، و ﴿يَـٰوَيْلَتَىٰ﴾ [هود: ٧٢] و ﴿يَـٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦] و ﴿يَـٰأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤].

---

(١) التبصرة: ٣٨٧.
(٢) هذا التعليل للداني في جامع البيان: ١/ ق: ١٣٥.
(٣) الموضح: ق: ٤٠/ ب.

فأمّا ﴿بَلَىٰ﴾ و ﴿مَتَىٰ﴾ فروى إمالتها بين بين لأبي عمرو من روايتيه أبوعبد الله محمد[١] بن شريح في «كافيه» وأبو العباس المهدوي في «هدايته» وصاحب «الهادي».

وأمّا ﴿عَسَىٰ﴾ فذكر إمالتها له كذلك صاحب «الهداية» و«الهادي»، ولكنهما لم يذكرا رواية السوسيّ من طرقنا.

وأمّا ﴿أَنَّىٰ﴾ و ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ﴾ و ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ فروى إمالتها (بين بين) من رواية الدوري عنه: صاحب «التيسير»، وصاحب «الكافي» / وصاحب «التبصرة» وصاحب «الهداية» وصاحب» الهادي»، وتبعهم على ذلك أبوالقاسم الشاطبي.

وأمّا ﴿يَٰأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] فروى إمالته كذلك عن الدوري عنه بغير خلاف كلٌّ من: صاحب «الكافي» وصاحب «الهداية» وصاحب «الهادي»، وهو محتمل ظاهر كلام الشاطبي.

وذكر صاحب «التبصرة» عنه فيها خلافاً، وأنه قرأ بفتحها[٢]، ونصّ الداني على فتحها له دون أخواتها، وروى فتح الألفاظ السبعة عن أبي عمرو من روايتيه سائر أهل الأداء من المغاربة والمصريين وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

وروى جمهور العراقيين وبعض المصريين فتح جميع هذا الفصل عن أبي عمرو من روايتيه المذكورتين، ولم يميلوا عنه شيئاً مما ذكرنا، سوى ما تقدَّم من ذوات الراء، و ﴿أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢] الأوّل[٣] من سبحان، و ﴿رَءَا﴾

---

(١) (محمد) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: التبصرة: ٣٨٨.

(٣) في المطبوع: (الأولى) بالتأنيث.

[الأنعام: ٧٦] حسب لا غير[١]، وهو الذي في «المستنير» لابن سوار، و«الإرشاد»[٢] و«الكفاية» لأبي العزّ، و«المبهج» و«الكفاية» لسبط الخياط، و«الجامع» لابن فارس، و«الكامل» لأبي القاسم الهذلي، وغير ذلك من الكتب.

وأشار الحافظ أبو العلاء إلى الجمع بين الروايتين فقال في «غايته»: «ومن لم يمل عنه؛ يعني عن أبي عمرو (فعْلى) على اختلاف حركة فائها، وأواخرَ الآي في السور اليائيات وما جاورها من الواويات، فإنه يقرأ جميع ذلك بين الفتح والكسر، وإلى الفتح أقرب»، قال: «ومَن صَعُب عليه اللفظ بذلك عدل إلى التفخيم؛ لأنه الأصل».[٣]

قلت: وكلٌّ من الفتح وبين اللفظين صحيح ثابت عن أبي عمرو من الروايتين المذكورتين، قرأت به وبه آخذ.

وقد روى منهم بكر بن شاذان وأبو الفرج النهرواني عن زيد عن ابن فرح عن الدوري إمالة ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ [البقرة: ٨٥] حيث وقعت إمالة محضة، نصَّ على ذلك أبو طاهر بن سوار، وأبو العزّ القلانسي[٤]، وأبو العلاء الهمَذاني وغيرهم.[٥] وهو صحيح مأخوذ به من الطريق المذكورة[٦]، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التقريب: ٦١.

(٢) قوله: (والإرشاد) لا يتلاءم مع قوله قبل سطرين: (من روايتيه المذكورتين) يعني الدوري والسوسي؛ لأن السوسي لا ذكر له في الإرشاد. والذي فيه هو الدوري وشجاع عن أبي عمرو، فقط.

(٣) غاية الاختصار: ١/ ٢٩١.

(٤) ذكرها في «الكفاية» ص٢٠٥، ولم أقف عليها في الإرشاد.

(٥) انظر: المستنير: ١/ ٤١٤، غاية الاختصار: ١/ ٢٩٠-٢٩١.

(٦) أي طريق بكر والنهرواني عن زيد. انظر: تقريب النشر: ٦١.

فصل في إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة

اتفق أبو عمرو من روايتيه، والكسائي من رواية الدوري على إمالة كلِّ ألف / بعدها راء متطرفة مجرورة، سواء أكانت الألف أصلية أم زائدة[1]، نحو: ﴿ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و ﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] و ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] و ﴿ٱلْغَفَّٰرِ﴾ [غافر: ٤٢] و ﴿وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤] و ﴿ٱلدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥] و ﴿ٱلْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣] و ﴿وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [آل عمران: ٤١] و ﴿بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨] و ﴿أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠] و ﴿وَأَوْبَارِهَا﴾ [النحل: ٨٠] و ﴿وَأَشْعَارِهَآ﴾ [النحل: ٨٠] و ﴿ءَاثَارِهِمَا﴾ [الكهف: ٦٤][2] و ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾ [المائدة: ٤٦] و ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] و ﴿دِيَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

واختلف عن ابن ذكوان؛ فروى الصوري عنه إمالة ذلك كلِّه.

وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد فيما ذكره الداني في «جامع البيان» بفتح ﴿ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ فقط، نحو: ﴿لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [آل عمران: ١٣] ﴿يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣] حيث وقع من لفظه، فخالف فيه سائر الناس عنه.[3]

---

(١) في (ت) وكذا في المطبوع: «زائدة عنه».

(٢) في (ت) وكذا في المطبوع: «وآثارها» بالتأنيث والإفراد، وهو تحريف، وفي (س) (آثارهم) بالجمع، وهي مكررة.

(٣) ما ذكره المؤلِّف من ذكر الداني لانفراد أبي الفتح عن الصوري لم أجده في «جامع البيان»، إذ قرأت باب الإمالة كلمة كلمة وبتدبر -حسب ظني- بل وجدت ما ذكره هو عن ورش وليس عن ابن ذكوان، وهذا نص الداني: «وقرأ نافع في رواية ورش من غير طريق الأصبهاني جميع ما تقدم بين اللفظين» - يقصد باب الراء المتطرفة المكسورة بعد الألف- قال: «واستثنى لي فارس بن أحمد عن قراءته في رواية أبي يعقوب الأزرق عنه ﴿وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] -كذا- والصواب ﴿ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ خاصة نحو ﴿لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ و ﴿يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ وشبهه من لفظه حيث وقع، فأخذ ذلك عليّ بإخلاص الفتح».

وقد رجعت إلى الكلمتين في مظانّها ولم أجده ذكر شيئاً فيهما، فلعل ذلك قصور مني، أو نقص في نسخة الجامع، أو سهو من المؤلِّف رحمه الله. انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٣٩/ ب، الموضح: ق١٦/ ب.

وروى الأخفش عنه الفتح، وهو الذي لم تعرف المغاربة سواه.

وروى الأزرق عن ورش جميع الباب (بين بين).

وانفرد بذلك صاحب «العنوان» عن حمزة، وكذلك رواه عن أبي الحارث[1]، إلَّا أن روايته عن أبي الحارث ليست من طرقنا، ولا على شرطنا[2]، والله أعلم.

وقرأ الباقون الباب كلَّه بالفتح.

وخرج من الباب تسعة أحرف وهي: ﴿وَٱلْجَارِ﴾ في موضعي النساء [٣٦] و﴿حِمَارِكَ﴾ في البقرة [٢٥٩] و﴿ٱلْحِمَارِ﴾ في الجمعة [٥] و﴿ٱلْغَارِ﴾ في التوبة [٤٠] و﴿هَارٍ﴾ فيها أيضاً [١٠٩] و﴿ٱلْبَوَارِ﴾ في إبراهيم [٢٨] و﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] حيث وقع، و﴿جَبَّارِينَ﴾ في المائدة [٢٢] والشعراء [١٣٠] و﴿أَنصَارِيٓ﴾ في آل عمران [٥٢] والصف [١٤]، فخالف بعض القرّاء فيها أصولهم المذكورة.

أمّا ﴿وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] فاختص بإمالته الدوري عن الكسائي، وفتحه أبوعمرو، إلا أنه اختلف عنه من رواية الدوريّ:

فروى الجمهور عنه الفتح، وهي رواية المغاربة وعامّة المصريين، وطريق أبي الزعراء عن الدوري، والمطَّوعي عن ابن فرح عنه.

---

(١) انظر: العنوان: ٦١.

(٢) انظر ص: ٥١٠.

وروى ابن فرح من طريق النهرواني، وبكر بن شاذان، وأبي محمد الفحَّام، من جميع طرقهم، والحمَّامي من طريق الفارسيّ، والمالكيّ، كلُّهم عن زيد عن ابن فرح بالإمالة، وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» و«المستنير»، وغيرها من هذه الطرق، وبه قطع صاحب «التجريد» لابن فرح عنه.

وقطع بالخلاف[١] لأبي عمرو فيه أبو بكر بن مهران، وهي رواية بكران[٢] السراويلي عن الدوري نصّاً[٣]، ولم يستثنه في «الكامل»، وذلك يقتضي إمالته لأبي عمرو بغير خلاف، والمشهور عن أبي عمرو فتحه[٤]، وعليه عمل أهل الأداء إلا من رواه عن / ابن فرح، والله أعلم.

واختلف فيه عن الأزرق عن ورش، فرواه أبو عبد الله بن شريح عنه (بين بين)،[٥] وكذلك هو في «التيسير»، وإن كان قد حكى فيه اختلافاً؛ فإنه نصَّ بعد ذلك على أنه بـ(بَيْنَ بينَ)[٦] قرأ وبه يأخذ، وكذلك قطع به في «مفرداته» ولم يذكر عنه سواه.

وأمَّا في «جامع البيان» فإنه نصَّ على أنه قرأه (بين بين) على ابن خاقان، وكذلك على أبي الفتح فارس بن أحمد، وقرأه بالفتح على أبي الحسن بن غَلْبون.[٧]

(١) في المطبوع: (الخلاف) بدون باء، وهو تحريف.
(٢) في المطبوع: (بكر).
(٣) انظر: الغاية: ١٦٠.
(٤)انظر: المبسوط: ١١١.
(٥) الكافي: ٤٤.
(٦) في المطبوع: «أنه بين بين قرأ به وبه يأخذ».
(٧) جامع البيان: ١/ ق١٣٩/ب، و انظر: المفردات: ١٨.

قلت: والفتح فيه هو طريق أبيه أبي الطيّب واختيـاره، وبـه قطـع صـاحب «الهداية» و«الهادي» و«التلخيص» وغيرهم.

وقال مكّي في «التبصرة»: «مذهب أبي الطيب الفتحُ، وغيره بين اللفظـين». انتهى.[1]

وهو يقتضي الوجهين جميعاً، وبهما قطع في «الـشاطبية»، وكلاهمـا صـحيح، والله أعلم.

وأمّا ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥] فاختلف فيهما عـن الأخفش عن ابن ذكوان، فرواه عنه الجمهور من طريق ابـن الأخـرم بالإمالـة، ورواه آخرون من طريق النقاش بالفتح.

وبه[2] قطع صاحب «الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«الكافي» و«تلخيص العبارات» و«التذكرة» وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون؛ يعني من طريق ابن الأخرم.

وبالإمالة قطع لابن ذكوان بكماله صاحب «المبهج» وصـاحب» التجريـد» من قراءته على الفارسيّ، وصاحب «التيسير»، وقال: إنه قرأ به على عبد العزيـز ابن جعفر، وهو طريق «التيسير» وعلى أبي الفتح فارس، وهي رواية هبة الله بن جعفر عن الأخفش، وبذلك نصَّ الأخفش في «كتابه» الخاصّ.

---

(١) التبصرة: ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) كذا في (ت) وفي (س) «بالفتح وبالفتح قطع..» وفي (ز): «آخرون بالفتح من طريق..»، علماً بـأن كلمـة (بالفتح) كتبت في حاشية كل من (س) و(ز) وسقطت من (ظ) و(ك) و(م).

وانفرد صاحب «العنوان» عنه بفتح ﴿حِمَارِكَ﴾ وإمالة ﴿ٱلْحِمَارِ﴾[١]، ولم أعلم أحداً فرّق بينهما غيره، والباقون فيهما على أصولهم، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] فاختلف فيه عن الدوري عن الكسائي، فرواه عنه جعفر بن محمد النصيبي بالإمالة على أصله، ورواه عنه أبو عثمان الضرير بالفتح، فخالف أصله فيه خاصّة.

وانفرد أبو عليّ العطار عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، عن ابن بويان، عن أبي نشيط عن قالون بإمالته (بين بين)[٢].

وكذلك انفرد صاحب «التجريد» به عن عبد الباقي بن فارس، عن أبيه، عن السامَرِّيِّ عن الحلواني عنه.

وانفرد أيضاً من قراءته على عبد الباقي المذكور في رواية خلّاد / فيه خاصة بذلك.

وقد وافق في ذلك صاحب «العنوان» لو لم يخصِّص.

وانفرد أبو الكرم عن ابن خُشْنام، عن روح بإمالته، فخالف فيه سائر الرواة عن روح[٣]، والباقون فيه على أصولهم.

---

(١) العنوان: ١٩٠.

(٢) ذكر هذا عن قالون كل من ابن سوار والشهرزوري، وعبارة ثانيهما مطابقة حرفياً للأول.
انظر: المستنير: ٢/ ٥٧٨-٥٧٩، المصباح: ٣/ ١٠١٧ الحاشية (١).

(٣) فيه نظر، إذ ذكر ابن سوار ذلك عن ابن خشنام.
انظر: المصباح: ٣/ ١٠١٧، المستنير: ٢/ ٥٧٩، وكلٌّ منهما يمر سنده بالمسافر بن الطيب.

وأمّا ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ٤٠] وقد كانت راؤه لاماً فجعلت عيناً بالقلب، وذلك أنَّ أصله: (هاير) أو (هاور)، من: هَارَ يهير، أو يَهُورُ، وهو الأكثر، فقدِّمت اللام إلى موضع العين، وأخِّرت العين إلى موضع اللام، ثم فعل به ما فعل في (قاض)، فالراء حينئذ ليست بطرف، ولكنها بالنظر إلى صورة الكلمة طرف، وكذا إلى لفظها الآن، فهي بعد الألف متطرفة، فلذلك ذكرت هنا.

وعلى تقدير الأصل: ليست كذلك، بل بينهما حرف مقدَّر، فهو من هذا الوجه يشبه (كافر).[١]

وقد اتفق على إمالته أبو عمرو، والكسائي، وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان.

فأمّا قالون فروى عنه الفتح أبو الحسن بن ذؤابة القزّاز[٢]، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون، وهو الذي عليه العراقيون قاطبة من طريق أبي نشيط،

---

(١) ما ذكره المؤلِّف هو المشهور عند الصرفيين، وهناك قولان آخران:
أحدهما: أن عينه حذفت اعتباطاً؛ أي لغير موجب، من (هاير) وليست مقلوبة منه، فالراء لام الكلمة، وهذا رجَّحه ابن الباذش مستدلاً له بقول سيبويه: «الحذف أكثر من القلب».
ثانيهما: أن الكلمة لا قلب ولا حذف فيها، وأصلها: هَوَر أو هَيَر، بزنة كَتَفَ، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً حسب القاعدة المعروفة، وهذا القول رجحه السَّمين بقوله: «وهذا أعدل الوجوه؛ لاستراحته من ادّعاء القلب والحذف اللذين هما على خلاف الأصل، لولا أنه غير مشهور عند أهل التصريف».
انظر: الكتاب: ٤/ ٣٧٩، الإقناع: ١/ ٢٧٤، الممتع في التصريف: ١/ ٣٤٣، الدر المصون: ٦/ ١٢٥-١٢٦.

(٢) علي بن سعيد، مقرئ مشهور ثقة ضابط، أخذ عن ابن مجاهد وغيره، قرأ عليه الدارقطني وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤٣-٥٤٤.

ورواه أبو العزّ، وأبو العلاء الحافظ، وأبو بكر بن مهران وغيرهم عن قالون من طريقيه.

وروى عنه الإمالة أبو الحسين بن بويان، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس، وهو الذي لم تذكر المغاربة قاطبة عن قالون سواه، وقطع به الداني للحُلْواني في «جامعه»، وكذلك صاحب «التجريد» و«المبهج» وغيرهم.

وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين، نصّ عليهما جميعاً أبو عمرو الحافظ في «مفرداته»، والله أعلم.

وأمّا ابن ذكوان، فروى عنه الفتح الأخفش من طريق النقاش وغيره، وهو الذي قرأ به الداني على عبد العزيز بن جعفر، وعليه العراقيون قاطبة من الطريق المذكورة.

وروى عنه الإمالة من طريق أبي الحسن بن الأخرم، وهي طريق الصوري عن ابن ذكوان، وبذلك قطع لابن ذكوان صاحب «المبهج» وابن مهران، وصاحب «التجريد» و«العنوان»[1]، وابن شريح، ومكّي، وابن سفيان، وابن بلِّيمة والجمهور.

ونصَّ على الوجهين في «جامع البيان»، و[2] أبو القاسم الشاطبي، وهو ظاهر «التيسير».

---

(١) العنوان ليس من طرق النشر عن ابن ذكوان.

(٢) سقطت واو العطف من المطبوع، مما أوهم أن جامع البيان للشاطبي.

وأماله الأزرق عن ورش (بين بين)، وفتحه الباقون.

وانفرد صاحب «التجريد» بفتحه عن أبي الحارث من قراءته على / عبدالباقي.

وانفرد أيضاً بإمالته عن خلف عن حمزة من قراءته على الفارسي.

وانفرد سبط الخياط في «المبهج» بوجهي (الفتح) و(الإمالة) عن حمزة بكماله.

وانفرد أيضاً في «كفايته» بإمالته عن خلف في اختياره، يعني من رواية إدريس، ولم يذكره سواه[1]، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] و﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] فاختلف فيهما عن حمزة:

فروى فتحهما له من روايتيه العراقيون قاطبة، وهو الذي في «الإرشادين» و«الغايتين» و«المستنير» و«الجامع» و«التذكار» و«المبهج» و«التجريد» و«الكامل» وغيرها.

ورواهما (بين بين) المغاربة عن آخرهم، وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«الهداية»[2] و«تلخيص العبارات» و«الشاطبية» وغيرها.

---

(١) المبهج: ١/ ٢٥٩.

(٢) في المطبوع: (والتلخيص وتلخيص..) وهو خطأ، ولم يذكر أبو معشر في تلخيصه إلا الفتح.

وانفرد أبو معشر الطبري عن حمزة في روايتيه بإمالتها محضاً[١]، وكذا أبو عليّ العطار، عن أصحابه، عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف عنه، والله أعلم.

والباقون على أصولهم المذكورة في هذا الباب، والله الموفِّق.

وأمّا ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] فاختص بإمالته الكسائي من رواية الدوري.

وانفرد النهرواني عن ابن فرح عن الدوري عن أبي عمرو بإمالته، لم يروه غيره.[٢]

واختلف فيه عن الأزرق فرواه عنه (بين بين) أبو عبد الله بن شريح في «كافيه» وأبو عمرو الداني في «مفرداته» و«تيسيره»، وبه قرأ على شيخيه[٣] الخاقاني وفارس، وقرأ بفتحه على أبي الحسن بن غَلْبون، وهو الذي في «التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«العنوان» و«تلخيص العبارات» وغيرها.

وذكر الوجهين جميعاً أبو القاسم الشاطبي، وبهما قرأت وآخذ، والباقون بالفتح، وبالله التوفيق.

وأمّا ﴿أَنصَارِيٓ﴾ [آل عمران: ٥٢] فاختص بإمالته الدوري عن الكسائي، وانفرد بذلك زيد عن الصوري، وفتحه الباقون.

---

(١) بين المؤلِّف في «تقريبه» أن أبا معشر انفرد في «تلخيصه»، ولعله سبق قلم يريد: جامعه؛ إذ ليس في التلخيص المطبوع ذلك، أو لعل النسخة المطبوعة ناقصة، والله أعلم.
انظر: تقريب النشر: ٦٢.

(٢) قال محقق المصباح: «والصواب أنه رواه غيره كما في المصباح؛ إذ طريق ابن الصقر من الطرق المعتمدة في النشر». المصباح: ٣/ ١٠٥١ الحاشية (٢).

(٣) في المطبوع: (شيخه) بالإفراد، وهو تحريف.

والراء فيه وفي ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢، والشعراء: ١٣٠] ليست مجرورة، بل مكسورة في موضع رفع في ﴿أَنصَارِيٓ﴾، وفي موضع نصب في ﴿جَبَّارِينَ﴾، ولكونها متطرفة ذُكِرت في هذا الباب، والله أعلم.

فأمّا ما وقعت فيه الراء مكرّرة من هذا الباب نحو: ﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿ٱلۡأَشۡرَارِ﴾ [ص: ٦٢] و﴿قَرَارٍ﴾(١) [المؤمنون: ٥٠] فأماله أبو عمرو، والكسائي، وخلف، ورواه ورش من طريق الأزرق (بين بين)، واختلف فيه عن حمزة وابن ذكوان:

فأمّا حمزة فروى جماعة من أهل الأداء الإمالة عنه من روايتيه، وهو / الذي في «المبهج» و«العنوان» و«تلخيص» أبي معشر، و«التجريد» من قراءته على عبدالباقي، وبه قرأ الحافظ أبو عمرو على شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد في الروايتين جميعاً، ولم يذكره في «التيسير»، وهو مما خرج (٢) فيه عن طرقه، وذكره في «جامع البيان».

ورواه جمهور العراقيين عنه من رواية خلف، وقطعوا لخلَّاد بالفتح، كأبي العزّ، وابن سوار، والهذلي، والهمَذاني، وابن مهران، وأبي الحسن بن فارس، وأبي عليّ البغدادي، وأبي القاسم بن الفحّام من قراءته على الفارسي.

وروى جمهور المغاربة والمصريين عن حمزة من روايتيه (بين بين)، وهو الذي

(١) ليس في القرآن إلا هذه الألفاظ الثلاثة مع ﴿ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩] المعرّف باللام.
انظر: الدر النثير: ٣/ ٢٢٨.

(٢) في (ت) وكذا المطبوع «فيها خرج خلف..»، وهو تحريف.

في «التيسير» و«الشاطبية» و«الهداية» و«التبصرة» و«الكافي» و«تلخيص العبارات» و«الهادي» و«التذكرة» وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن.

وأمّا ابن ذكوان: فروى عنه الإمالة الصوري، وروى عنه الفتح الأخفش.

وانفرد صاحب «العنوان» عنه بـ (بين بين) فخالف سائر الرواة.

وكذلك انفرد به[١] عن أبي الحارث، ولكنه لم يكن من طرقنا، ولا من شرطنا.

وانفرد به أيضاً صاحب «المبهج» عن قالون من جميع طرقه، وهو في «العنوان» من طريق إسماعيل عنه، والله أعلم.

وقرأ الباقون بفتح ذلك كلِّه.

وانفرد صاحب «المبهج» عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام بالإمالة أيضاً[٢].

وانفرد أبو عليّ العطار عن النهرواني في رواية ابن وردان عن أبي جعفر، فيما قرأ به عليه[٣] ابن سوار بإمالته أيضاً، فخالف فيه سائر الرواة، والله أعلم.

---

(١) قوله (به) يوهم أن الضمير يعود على (بين بين)، بينما صريح عبارة العنوان أنه يعود على الإمالة، وعبارته: «﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾ ﴿قَرَارٍ﴾ فإن حمزة وأبا الحارث قرآ بالإمالة».
وأيضاً: ليست الإمالة لأبي الحارث مما انفرد بها العنوان، بل ذكرها ابن بلِّيمة فقال: «وأمال أبو الحارث ما تكررت فيه الراء». وذكر الإمالة لأبي الحارث أيضاً ابن مهران.
وأيضاً: إن كان مراد المؤلِّف التقليل فهو ليس انفرادة للعنوان، بل ذكره أبو الكرم. والله أعلم.
انظر: الغاية: ١٦٠، المصباح: ٣/ ١٠١١-١٠١٢، العنوان: ٦٢، تلخيص العبارات: ٤٨.

(٢) المبهج: ١/ ٢٥٨.

(٣) في المطبوع: (على)، وهو تحريف. وقول المؤلِّف: «فيما قرأ به..»، ليس في «المستنير» التصريح بالقراءة، بل عبارته: «فيما ذكره أبو علي العطار». انظر: المستنير: ١/ ٤٢٠.

فصل في إمالة الألف التي هي (عين) من الفعل الثلاثي الماضي

أمالها حمزة من عشر أفعال، وهي: ﴿زاد﴾ و ﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] و ﴿خَابَ﴾ [طه: ٦١] و ﴿رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] و ﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢] و ﴿زَاغَ﴾ [النجم: ١٧] و ﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣] و ﴿وَضَاقَ﴾ [هود: ٧٧] و ﴿وَحَاقَ﴾ [هود: ٨] حيث وقعت وكيف جاءت، نحو: ﴿فَزَادَهُمُ﴾ [البقرة: ١٠] و ﴿زَادُوهُمْ﴾ [هود: ١٠١] و ﴿جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم﴾ [غافر: ٨٣] ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ [يوسف: ١٦] ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩] إلا ﴿زَاغَتْ﴾ فقط وهي في الأحزاب [١٠]، و ص [٦٣] فإنه لا خلاف عنه في استثنائه، وإن كانت عبارة / «التجريد» تقتضي إطلاقه، فهو مما اجتمعت عليه الطرق من هذه الروايات.

وانفرد ابن مهران بإمالته عن خلَّاد نصّاً[(١)]، وهي رواية العبسي والعجلي عن حمزة، وقد خالف ابن مهران في ذلك سائر الرواة، والله أعلم.

ووافقه خلف وابن ذكوان في ﴿جَآءَ﴾ و ﴿شَآءَ﴾ كيف وقعا.

ووافقه ابن ذكوان وحده في ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ أوَّل البقرة [١٠]، واختلف عنه في باقي القرآن:

فروى فيه[(٢)] الفتح وجهاً واحداً صاحب «العنوان» وابن شريح، وابن سفيان، والمهدوي، وابن بلِّيمة، ومكّي، وصاحب «التذكرة» والمغاربة قاطبة، وهي طريق ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وبه قرأ

(١) الغاية: ١٦٨.

(٢) في (س): «عنه».

الداني على أبي الحسن بن غَلْبون، ولم يذكر ابن مهران غيره.

وروى الإمالة أبو العزّ في «كتابيه» وصاحب «التجريد» و «المستنير» و«المبهج» وجمهور العراقيين، وهي طريق الصوري والنقاش عن الأخفش، وطريق «التيسير»؛ فإنَّ الداني قرأ بها على عبد العزيز بن جعفر، وعلى أبي الفتح أيضاً، وكلاهما صحيح.

واختلف عن ابن ذكوان أيضاً في ﴿وَخَابَ﴾، وهو في أربعة مواضع: في إبراهيم [١٥] وموضعي طه [٦١ و ١١١] وفي والشمس [١٠] فأماله عنه الصوري، وفتحه الأخفش.

واختلف عن هشام في ﴿جَآءَ﴾ و ﴿شَآءَ﴾ و ﴿زاد﴾ فأمالها الداجوني، وفتحها الحلواني.

واختلف عن الداجوني، في ﴿وَخَابَ﴾ فأماله صاحب «التجريد» و«الروضة» و«المبهج» وابن فارس، وجماعة، وفتحه ابن سوار(١) وأبو العزّ والحافظ أبو العلاء(٢)، وآخرون.

واتفق حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، على إمالة ﴿رَانَ﴾ وهو في التطفيف [١٤] ﴿بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾، وفتحه الباقون.

---

(١) قال ابن سوار: «روى الداجوني عن صاحبيه -هشام وابن ذكوان- إلا من طريق المفسر إمالة الخاء من ﴿خَابَ﴾ حيث كانت». المستنير: ١/ ٤١٢.

(٢) قوله: (أبو العز) عطفاً على ابن سوار -في الفتح- يخالف ما صرح به أبو العز نفسه إذ قال في «الكفاية الكبرى»: «وأمال الداجوني عن صاحبيه ﴿خَابَ﴾ حيث وقع». ٢١٢.

وقال في «الإرشاد»: «..وافقه -حمزة- الداجوني في إمالة ﴿خَابَ﴾». ص١٩٨.

فاتّضح أن مذهب أبي العزّ في ﴿خَابَ﴾ عن الداجوني الإمالة لا الفتح. والله أعلم.

فصل في إمالة حروف مخصوصة غير ما تقدم

وهي أحد وعشرون حرفاً ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣] حيث وقعت، و ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] حيث وقع بالياء مجروراً كان أو منصوباً، و ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] حيث وقع مجروراً، و ﴿ضِعَٰفًا﴾ في سورة النساء [٩]، و ﴿ءَاتِيكَ﴾ في موضعي النمل [٣٩، ٤٠] و ﴿ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ [آل عمران: ٣٧] كيف[1] وقع، و ﴿عِمۡرَٰنَ﴾ [آل عِمۡرَانَ: ٣٣] / حيث أتى، ﴿وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧، ٧٨] و ﴿إِكۡرَٰهِهِنَّ﴾ [النور: ٣٣]، و ﴿ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ﴾ في المائدة [١١١] و الصفّ [١٤]، و ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ في النحل [٦٦] و الصّافّات [٤٦] و القتال [١٥] ﴿وَمَشَارِبُۖ﴾ في يسٓ [٧٣]، و ﴿ءَانِيَةٍ﴾ في الغاشية [٥]، و ﴿عَٰبِدُونَ﴾ و ﴿عَابِدٌ﴾ في الكافرون[2] [٣، ٤]، ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٦٢] و ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢] و ﴿ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠] و ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] حيث وقع، و ﴿تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ﴾ في الشعراء [٦١].

فأمّا ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ فأماله أبو عمرو، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، واختلف عن حمزة، وقالون، وورش.

فأمّا حمزة فروى الإمالة المحضة عنه من روايتيه العراقيون قاطبة وجماعة من غيرهم، وهو الذي في «المستنير» و«الجامع» لابن فارس،

(١) في (س): «حيث» بدل «كيف».

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو الصحيح على الحكاية.

و«المبهج» و«الإرشادين» و«الكامل» و«الغايتين» و«التجريد» وغيرها، وبه قرأ الداني عن شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن.

وروى عنه الإمالة بين اللفظين جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذي في «التذكرة» و«إرشاد» عبد المنعم، و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التلخيص»[(١)]، و«الكافي» و«التيسير» و«العنوان» و«الشاطبية»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون، وعلى أبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامَرّي.

وأمّا قالون فروى عنه الإمالة بين اللفظين المغاربة قاطبة، وآخرون من غيرهم، وهو الذي في «الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«التذكرة» و«التلخيصين»[(٢)]، و«الهداية» وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون، وقرأ به أيضاً على شيخه أبي الفتح عن قراءته على السامري، يعني من طريق الحلواني، وهو ظاهر «التيسير».

وروى عنه الفتح العراقيون قاطبة وجماعة من غيرهم، وهو الذي في «الكفايتين» و«الإرشاد»[(٣)]، و«الغايتين» و«التذكار» و«المستنير» و«الجامع»

(١) كذا في (ز) و(ك) وهو الصواب، وفي بقية النسخ وكذا المطبوع (التلخيصين) بالتثنية، وهو خطأ؛ لأن المراد هو: «تلخيص» ابن بلِّيمة فهو الذي فيه التقليل لحمزة، أما «تلخيص» أبي معشر ففيه ذكر الإمالة المحضة، والله أعلم. انظر: التلخيص: ١٨٣، تلخيص العبارات: ٤٥.

(٢) في (ز) و(ك): «التلخيص» بالإفراد، وهو خطأ وتحريف.

(٣) الإرشاد لم يذكر إلا المميلين، وسكت عن الباقين، ولم يصرّح هل لهم الفتح أو التقليل؟

و«الكامل» و«التجريد» وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، يعني من طريق أبي نشيط وهي الطريق التي في «التيسير»، وذِكرُه[1] غيرَه فيه خروجٌ عن طريقه.

وقد ذكر الوجهين جميعاً الشاطبي والصفراوي وغيرهما.

وأما صاحب «المبهج» فمقتضى ما ذكره في سورة آل عمران أن يكون له الفتح، ومقتضى ما ذكره في باب الإمالة (بين بين)، وهو الصحيح من طرقه.

وأما ورش فروى عنه الإمالة المحضة الأصبهاني، وروى عنه / (بين بين) الأزرق.

والباقون بالفتح.

وأمّا ﴿ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ فأماله أبو عمرو، والكسائي من رواية الدوري، ورويس عن يعقوب، ووافقهم روح في النمل [٤٣] وهو ﴿مِن قَوْمٍ كَـٰفِرِينَ﴾.

واختلف عن ابن ذكوان؛ فأماله الصوريّ عنه، وفتحه الأخفش.

وأماله (بين بين) ورش من طريق الأزرق.

وفتحه الباقون.

وانفرد بذلك صاحب «العنوان» عن الأزرق عن ورش، فخالف سائر الناس عنه.[2]

---

(١) قال الداني: «وقد قرأت لقالون كذلك -بالفتح-». التيسير: ٨٦.

(٢) لا يمكن معرفة مذهب القراء في هذه الكلمة -أعني- ﴿ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ و﴿كَـٰفِرِينَ﴾ من «العنوان» المطبوع؛ لأن هذا الفصل سقط منه، وبالرجوع إلى كتاب «شرح العنوان» لابن نشوان، وجدته ذكر الإمالة لأبي عمرو ودوري الكسائي، والفتح للباقين، وهو كذلك في الاكتفاء، الذي هو أصل العنوان. انظر: الاكتفاء: ٥٦، وشرح العنوان: ق: ٣٦/ أ.

وانفرد أبو القاسم الهذلي، عن ابن شنبوذ عن قنبل بإمالة (بين بين)[١] ولا نعرفه لغيره، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلنَّاسِ﴾ فاختلف فيه عن أبي عمرو من رواية الدوري، فروى إمالته أبو طاهر بن أبي هاشم عن أبي الزعراء عنه، وهو الذي في «التيسير»، وذلك أنه أسند رواية الدوري فيه عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي، عن أبي طاهر المذكور، وقال في باب (الإمالة): «وأقرأني الفارسيّ عن قراءته على أبي طاهر، في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في موضع الجر حيث وقع».[٢]

وذلك صريح في أن ذلك من رواية الدوري، وبه كان يأخذ أبو القاسم الشاطبي في هذه الرواية، وهو رواية جماعة من أصحاب اليزيدي عنه عن أبي عمرو، كأبي عبد الرحمن بن اليزيدي، وأبي حمدون، وابن سعدان، وغيرهم.

وذلك كان اختيار أبي عمرو الداني من هذه الرواية، قال في «جامع البيان»: «واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق الإمالة المحضة في ذلك؛ لشهرة من رواها عن اليزيدي، وحسن اضطلاعهم[٣] ووفور معرفتهم»، ثمّ قال:[٤] «وبذلك قرأت على الفارسي، عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم، وبه آخذ».

---

(١) ذكر الهذلي هذه الكلمة في الكامل (ق٩٣/ أ)، لكن لم أجد فيه ما ذكره عنه المؤلِّف. والله أعلم.
(٢) التيسير: ٥٢، عقَّب المؤلِّف على كلام الداني بقوله: «وهذا من الدقائق فاعلمه.». التحبير: ٧٠.
(٣) في (ت) و(س) «اطلاعهم»، وكذا في المطبوع وهو تحريف، مخالف لما في جامع البيان.
(٤) في (س): «قال لي» وهو خطأ.

قال: «وقد كان ابن مجاهد رحمه الله يقرئ بإخلاص الفتح في جميع الأحوال، وأظنّ ذلك اختياراً منه واستحساناً في مذهب أبي عمرو، وترك لأجله ما قرأه على الموثوق به من أئمته؛ إذ قد فعل ذلك في غير ما حرف، وترك المجمع فيه عن[1] اليزيدي، ومال إلى رواية غيره؛ إمّا لقوّتها في العربية، أو لسهولتها على اللفظ، أو لقربها على المتعلِّم.

من ذلك: إظهارُ الراء الساكنة عند اللام، وكسرُ هاء الضمير المتصلة بالفعل المجزوم من غير صلة، وإشباعُ الحركة في ﴿بَارِئِكُمْ﴾[البقرة: ٥٤] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] / ونظائرِهما، وفتحُ الهاء والخاء في ﴿يَهَدِّيَ﴾[يونس: ٣٥] و﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يسٓ: ٤٩][2]، وإخلاصُ فتح ما كان من الأسماء المؤنثة على (فِعلى) و(فَعلى) و(فُعلى) في أشباهٍ لذلك ترك فيه رواية اليزيدي واعتمد على غيرها من الروايات عن أبي عمرو ولما ذكرناه.

فإنْ كان فعل في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ كذلك، وسلك تلك الطريقة في إخلاص فتحه؛ لم يكن إقراؤه بإخلاص الفتح حجّة يقطع بها على صحته، ولا يدافع بها رواية من خالفه، على أنه قد ذكر في كتاب (قراءة أبي عمرو) من رواية أبي عبد الرحمن في إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في موضع الخفض، ولم يتبعها خلافاً من أحد من الناقلين عن اليزيدي، ولا ذكر أنه قرأ بغيرها كما يفعل ذلك فيما يخالف قراءتُه روايةَ غيره، فدلَّ ذلك على أن الفتح اختيار منه، والله أعلم».

---

(١) في (س) و(ز): «على» تحريف.

(٢) وفي جامع البيان: ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾[آل عمران: ٤٤] والتمثيل به خطأ.

قال: «وقد ذكر عبد الله بن داود الخريبي[١] عن أبي عمرو أن الإمالة في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في موضع الخفض لغة أهل الحجاز، وأنه كان يميله[٢]». انتهى.

ورواه الهذلي من طريق ابن فرح عن الدوري وعن جماعة عن أبي عمرو.

وَرَوَى سَائر الناس عن أبي عمرو، من رواية الدوري وغيره الفتح، وهو الذي اجتمع[٣] عليه العراقيون، والشاميون، والمصريون، والمغاربة، ولم يرووه[٤] بالنص عن أحد في رواية أبي عمرو إلا من طريق أبي عبد الرحمن بن اليزيدي، وسِبْطه أبي جعفر أحمد بن محمد.[٥] والله أعلم.

والوجهان صحيحان عندنا من رواية الدوري عن أبي عمرو، وقرأنا بهما، وبهما نأخذ، وقرأ الباقون بالفتح، والله الموفق.

وأمّا ﴿ضِعَٰفًا﴾[٦] [النساء: ٩] فأماله حمزة من رواية خلف، واختلف عن خلّاد، فروى أبو علي بن بلِّيمة صاحب «التلخيص» إمالته[٧]، وأطلق

---

(١) كذا في (ك)، وهو الصواب وفي البقية: (الحربي) تصحيف.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٢.

(٣) في (ز): «أجمع».

(٤) في (س): «يروه».

(٥) انظر: الموضح: ق: ٣١/ أ، الإقناع: ١/ ٢٧٧-٢٧٨.

(٦) انظر: الموضح: ق: ٣٢/ ب.

(٧) هذا يخالف ما في التلخيص المطبوع، إذ فيه: «تفرد حمزة بإمالة ﴿خَابَ﴾ [طه: ٦١] ثم قال: وبإتمام فتحة العين في ﴿ضِعَٰفًا﴾ [النساء: ٩]». ص٤٦.

ويحتمل أن في المطبوع تحريفاً صوابه: بإمالة. بدل كلمة: بإتمام. والله أعلم.

الوجهين صاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«التبصرة» و«التذكرة».

ولكن قال في «التيسير»: إنه بالفتح يأخذ له.[١]

وقال في «المفردات»: إنه قرأ على أبي الفتح بالفتح، وعلى أبي الحسن بالوجهين.[٢]

واختار صاحب «التبصرة» الفتح.[٣]

وقال ابن غَلْبون في «تذكرته»: واختلف عن خلَّاد، فروي عنه الإمالة والفتح، وأنا آخذ له بالوجهين كما قرأت.[٤]

قلت: وبالفتح قطع العراقيون قاطبة، وجمهور أهل الأداء، وهو المشهور عنه، والله أعلم.

وأمّا ﴿ءَاتِيكَ﴾ فأماله في الموضعين [النمل: ٣٩، ٤٠] خلف في اختياره، و[٥]عن حمزة، واختلف عن خلَّاد أيضاً فيهما:

فروى / الإمالة أبو عبد الله بن شريح في «الكافي» وابن غَلْبون في «تذكرته» وأبوه في «إرشاده» ومكي في «تبصرته» وابن بلِّيمة في «تلخيصه».

---

(١) التيسير: ٥١.

(٢) المفردات: ٣٤٤.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٨٥.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٣٠٣.

(٥) (الواو) سقطت من المطبوع، مما أدى إلى تحريف المعنى.

وأطلق الإمالة لحمزة بكماله ابن مجاهد، وأطلق الوجهين في «الشاطبية»، وكذلك في «التيسير» وقال: إنه يأخذ بالفتح.[(١)]

وقال في «جامع البيان»: إنه هو الصحيح عنه.[(٢)] وبه قرأ على أبي الفتح، وبالإمالة على أبي الحسن، والفتحُ مذهب جمهور من العراقيين وغيرهم.

وانفرد سبط الخياط في «كفايته» فلم يذكر في رواية إدريس عن خلف في اختياره إمالة، فخالف سائر الناس.[(٣)] والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ فأماله ابن ذكوان من جميع طرقه إذا كان مجروراً، وذلك موضعان ﴿يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾ في آل عمران [٣٩] و ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ﴾ في مريم [١١] واختلف عنه في المنصوب، وهو موضعان أيضاً ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾ في آل عمران [٣٧] و ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ في صٓ [٢١] فأماله فيهما النقاش عن الأخفش من طريق عبد العزيز بن جعفر، وبه قرأ الداني عليه وعلى أبي الفتح فارس، ورواه أيضاً هبة الله عن الأخفش، وهي رواية محمد بن يزيد الإسكندراني عن ابن ذكوان.

وفتحه عنه الصوري وابن الأخرم عن الأخفش، وسائر أهل الأداء من الشاميين والمصريين والعراقيين والمغاربة.

---

(١) السبعة: ٤٨٢، التذكرة: ١/ ١٩٩، التبصرة: ٣٨٤-٣٨٥، التيسير: ٥١، الكافي: ٤٥، تلخيص العبارات: ٤٦، الشاطبية: ٢٧.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٤.

(٣) الكفاية في الست: ق: ١٢٢/ أ.

ونصّ على الوجهين لابن ذكوان صاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان»، وكذلك هو في «المستنير» من طريق هبة الله، وفي «المبهج» من طريق الإسكندراني، وفي «جامع البيان» من رواية التغلبي[١] وابن المعلَّى، وابن أنس، كلُّهم عن ابن ذكوان، ونصّ عليه الأخفش في «كتابه الخاص»[٢]، والله أعلم.

وأمّا ﴿عِمْرَانَ﴾ وهو في قوله ﴿وَءَالَ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، و ﴿ٱمْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، و ﴿ٱبْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [التحريم: ١٢]، ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ وهو الموضعان في سورة الرحمن [٢٧، ٧٨] و ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ وهو في النور [٣٣] فاختلف عن ابن ذكوان فيها:

فروى بعضهم إمالة هذه الثلاثة الأحرف عنه، وهو الذي لم يذكر في «التجريد» غيره، وذلك من طريق الأخفش عنه، ومن طريق النقاش وهبة الله ابن جعفر، وسلامة بن هارون، وابن شنبوذ، وموسى بن عبد الرحمن؛ خمستهم عن الأخفش.

ورواه أيضاً في «العنوان» وذلك من طريق ابن شنبوذ وسلامة / بن

(١) في (ت): «الثعلبي» بالمثلثة والمهملة، وهو تصحيف وكذا في المطبوع.

(٢) انظر: التيسير: ٥٢، المستنير: ٢/ ٤٩٧، الشاطبية: ٢٧.

هارون[١]، وذكره في «التيسير» من قراءته على أبي الفتح[٢]، ولكنه منقطع بالنسبة إلى «التيسير»، فإنه لم يقرأ على أبي الفتح بطريق النقاش عن الأخفش، التي ذكرها في «التيسير»، بل قرأ عليه بطريق أبي بكر محمد بن أحمد بن مرشد، المعروف بابن الزَّرِزْ[٣]، وموسى بن عبد الرحمن بن موسى[٤]، وأبي طاهر محمد ابن سليمان البعلبكّي، وأبي الحسن بن شنبوذ، وأبي نصر سلامة بن هارون؛ خمستهم عن الأخفش، ورواه أيضاً العراقيون قاطبة من طريق هبة الله بن جعفر عن الأخفش، ورواه أيضاً صاحب «المبهج» عن الإسكندراني عن ابن ذكوان.

وروى سائر أهل الأداء من أصحاب الكتب وغيرهم عن ابن ذكوان الفتح، وهو الثابت من طرقنا سوى من ذكرنا من طريق النقاش، وكلاهما صحيح عن

---

(١) يلاحظ هنا أن المؤلِّف أطلق الحكم بالإمالة من «العنوان»، ولم يبين هل هي كبرى أو صغرى؟ وبالرجوع إلى «العنوان» نجد صاحبه رحمه الله نوّع الإمالة في الألفاظ الثلاثة، فقال في لفظ ﴿عِمْرَٰنَ﴾ في سورة آل عمران: «بإشمام الراء الكسر حيث وقع»، ولكنه ذكر في موضع التحريم: «بالإضجاع»، فهل الإشمام والإضجاع واحد؟ الذي أفهمه هو أن الإشمام يراد به التقليل.
وعبّر -العنوان- في موضع النور ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ «بالإشمام»، وفي ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ «بالإضجاع». انظر: العنوان: ٧٩ و١٣٩ و١٩٣.

(٢) التيسير: ٥٢.

(٣) كذا ضبطت في (ز) وتقدمت ترجمته ص: ١١٥٥.

(٤) أبو عمران، الدمشقي، أخذ القراءة عرضاً عن الأخفش، وأخذ عنه عرضاً عبد الباقي بن الحسن. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٢٠.

الأخفش وعن ابن ذكوان أيضاً، وقد ذكرهما جميعاً أبو القاسم الشاطبي والصفراوي[١]، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ [المائدة: ١١١، الصف: ١٤] فاختلف في إمالته عن الصوري عن ابن ذكوان، فروى إمالته في الموضعين زيد من طريق «الإرشاد» لأبي العزّ[٢]، وكذلك[٣] الحافظ أبو العلاء من طريق القبّاب، ونصّ أبو العزّ في «الكفاية» على حرف الصفِّ فقط، وكذلك في «المستنير» و«جامع» ابن فارس.[٤]

والصحيح إطلاق الإمالة في الموضعين عنه كما ذكره الحافظ أبو العلاء[٥]، والله أعلم.

وأمّا ﴿لِلشَّـٰرِبِينَ﴾ فاختلف فيه عن ابن ذكوان، فأماله عنه الصوري، وفتحه الأخفش، ولم يذكر إمالته في «المبهج» لغير المطَّوِّعي عنه، والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، والله أعلم.[٦]

---

(١) انظر: الروضة: ٥١٩، المبهج: ٢/ ٦٤٧، الشاطبية: ٢٧.

(٢) الإرشاد: ٣٠١-٣٠٢ و٥٩٣.

(٣) قوله: (كذلك) لا يسلَّم، انظر: الحاشية بعد الآتية.

(٤) انظر: المستنير: ٢/ ٥٣٢ و٨٢٠، الكفاية الكبرى: ٣١٦ و٥٧٦.

(٥) قوله: «كما ذكره أبو العلاء..» إلخ، يفهم منه أن أبا العلاء ذكر الإمالة في الموضعين، والأمر ليس كذلك إن كان يقصد «غاية الاختصار»؛ إذ فيها ما في «المستنير» و«الكفاية الكبرى» من أن الإمالة في موضع (الصفّ) فقط؛ «وعبارته: أمال... ﴿لِلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ في [الصف: ١٤] فقط».

وكذلك ذكر المالكي الإمالة في موضع (الصف) فقط.

ولم أجد من وافق أبا العز في «الإرشاد» غير صاحب «الكنز» فإنه ذكر الإمالة في الموضعين.

وقال الأزميري: «خَصَّص الأكثرون الإمالة بحرف الصف».

انظر: الروضة: ٥٢٦-٥٢٧، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٦، الكنز: ٩٣، بدائع البرهان: ق٢٥٥.

(٦) انظر: الروضة للمالكي: ٥١٥-٥١٦، الإرشاد: ٤٠٢، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٦.

وأمّا ﴿وَمَشَارِبُ﴾ [يس: ٧٣] فاختلف فيه عن هشام وابن ذكوان جميعاً:

فروى إمالته عن هشام جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذي في «التيسير» و«الشاطبية» و«الكافي» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التلخيص» و«التجريد» من قراءته على عبد الباقي، وغيرها، وكذا رواه الصوريّ عن ابن ذكوان، ورواه الأخفش عنه بالفتح، وكذا رواه الداجوني عن هشام.(١)

وأمّا ﴿ءَانِيَةٍ﴾(٢) [الغاشية: ٥] فاختلف فيه عن هشام، فروى إمالته الحلواني، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي، وهو الذي لم تذكر المغاربة عن هشام سواه، وروى فتحه الداجوني، وهو الذي لم يذكر العراقيون(٣) عن هشام سواه./

وكلاهما صحيح، به قرأنا، وبه نأخذ.

وأمّا ﴿عَٰبِدُونَ﴾ [الكافرون: ٣، ٥] كلاهما، و ﴿عَابِدٌ﴾ وهي في الكافرون [٤]، فاختلف فيه أيضاً عن هشام، فروى إمالته الحلواني عنه، وروى فتحه الداجوني.

---

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٢١٥، التبصرة: ٣٩٣، التيسير: ٥٢، الكافي: ٤٥، الروضة للمالكي: ٥١٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٦، تلخيص العبارات: ٤٥، الشاطبية: ٢٧.

(٢) تصحفت في «تلخيص» ابن بلّيمة إلى (دانية) بالدال بدل الهمزة.

(٣) انظر: الروضة للمالكي: ٥١٥.

وأمّـا الألـف بعـد الـصاد مـن ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقـرة: ١١٣] و ﴿نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، وبعد السين من ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [البقـرة: ٨٥] و ﴿كُسَالَىٰ﴾ [النسـاء: ١٤٢]، وبعد التاء من ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠] و ﴿يَتَٰمَى﴾ [النساء: ١٢٧]، وبعد الكاف من ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢] فاختلف فيها عن الدوري عن الكسائي، فأمالها أبو عثمان الضرير عنه؛ إتْباعاً لإمالة ألف التأنيث وما قبلها من الألفاظ الخمسة، وفتحها الباقون عن الدوري.[1]

وانفرد صاحب «المبهج» عنه أيضاً عن الدوري بإمالة[2] ﴿أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، فخالف سائر الرواة من الطرق المذكورة.

وأمّا ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] فأمال الراء دون الهمزة حال الوصل حمزة وخلف.

وإذا وقفا أمالا الراء والهمزة جميعاً، ومعهما الكسائي في الهمـزة فقـط؛ علـى أصله المتقدِّم في ذوات الياء.

وكذا ورش على أصله فيها من طريق الأزرق (بين بين) بخلاف عنه، فاعلم ذلك.

وشذَّ الهذلي فروى إمالـة ﴿ذَٰلِكَ﴾ [البقـرة: ٥٢] و ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمـران: ١٥] عن ابن شنبوذ عن قنبل، وأحسبه غلطاً[3]، والله أعلم.

---

(١) انظر: الروضة للمالكي: ٥٢١-٥٢٣، التذكرة: ١/ ٢٢٧، المصباح: ٣/ ١٠٢٩.

(٢) في المطبوع: (بإمالته).

(٣) الكامل: ق: ٨٦/ ب.

فصل في إمالة أحرف الهجاء في أوائل السور

وهي خمسة في سبع عشرة سورة:

أوّلها: الراء من ﴿الٓر﴾ أوّل يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، ومن ﴿الٓمٓر﴾ أوّل الرعد.

فأمال الراء من السور الست أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

وهذا الذي قطع به الجمهور لابن عامر بكماله، وعليه المغاربة والمصريون قاطبة وأكثر العراقيين، وهو الذي لم يذكر في «التذكرة» و«المبهج و«الكافي» وأبومعشر في «تلخيصه» والهذلي في «كامله» وغيرهم عنه سواه.

إلا أنَّ الهذلي استثنى عن هشام الفتح من طريق ابن عبدان، يعني عن الحلواني عنه، وتبعه على ذلك أبو العز في «كفايته»، وزاد الفتح أيضاً له من طريق الداجوني، وتبعه على الفتح / للداجوني الحافظ أبو العلاء، وكذلك ذكر ابن سوار، وابن فارس عن الداجوني.

ولم يذكر في «التجريد» عن هشام إمالة ألبتة.[1]

قلت: والصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، فقد نص عليه هشام كذلك في «كتابه»، أعني على الإمالة، ورواه أيضاً منصوصاً عن ابن عامر بإسناده.

---

(١) انظر: المستنير: ٢/ ٥٨٥، الكفاية الكبرى: ٣٦٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٣ و٢/ ٥١٣.

فقال أبو الحسن بن غَلْبون: حدثنا عبد الله بن محمد، يعني ابن الناصح[١] نزيلُ دمشق، قال: حدثنا أحمد بن أنس؛ يعني أبا الحسن؛ صاحب هشام وابن ذكوان، قال حدثنا هشام بإسناده عن ابن عامر ﴿الٓرۚ﴾ مكسورة الراء.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «وهو الصحيح عنه، يعني عن هشام، ولا يعرف أهل الأداء عنه غير ذلك» انتهى.[٢]

ورواها الأزرق عن ورش بين اللفظين، والباقون بالفتح.

وانفرد ابن مهران عن ابن عامر، وقالون، والعليمي عن أبي بكر، بإمالة (بين بين).[٣]

وتبعه في ذلك الهذلي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون.

---

(١) أبو أحمد الدمشقي، الشافعي، يعرف بابن المفسر، شيخ مشهور، فقيه، روى عنه ابنا غَلْبون، توفي سنة (٣٦٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٢، السير: ١٦/ ٢٨٢.

(٢) لم أجد النص السابق في التذكرة، ولعل المؤلِّف أخذه من الداني. انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٧٦.

(٣) لم يذكر ابن مهران في الغاية -وهو من مصادر المؤلِّف- إلا أصحاب الإمالة فقال: «﴿الٓرۚ﴾ بكسر الراء كوفي غير عاصم إلا يحيى، وأبو عمرو.»، وسكت عن الباقين ولم يبين هل لهم الفتح أو التقليل.. إلا أنه -ابن مهران- زاد المسألة توضيحاً وبياناً في كتابه «المبسوط»، إذ ذكر مذاهب القراء من حيث الإمالةُ والفتحُ والتقليل، وفيه ما ذكره المؤلِّف عنه هنا من انفراده، وعليه فيكون مصدر هذه الانفرادة عن ابن مهران هو من كتابه «المبسوط»، مع أن المؤلِّف لم يعتمد عليه في الأسانيد. وقد يسأل سائل: لما ذا ذكر المؤلِّف ذلك من «المبسوط» ولم يذكره من الغاية ؟

فالجواب -والله أعلم-: ليبين ما أجمله ابن مهران في «الغاية» حتى لا يُظَنَّ أن المسكوت عنهم مذهبُهم جميعاً الفتح، وقد قال في المبسوط: «وقرأت لابن عامر وعاصم في رواية حماد بين الفتح والكسر، وكذلك ذكروا لنا عن نافع». انظر: الغاية: ٢٧٣، المبسوط: ٢٣١.

وانفرد صاحب «المبهج» عن أبي نشيط عن قالون بالإمالة المحضة مع من أمال، وتبعه على ذلك صاحب «الكنز» من حيث أسند ذلك من طريقه.[١]

وثانيها: الهاء من فاتحة ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] و﴿طه﴾ [طه: ١]، فأمّا الهاء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ فأمالها أبو عمرو، والكسائي، وأبو بكر، واختلف عن قالون وورش.

فأمّا قالون فاتفق العراقيون على الفتح عنه من جميع الطرق، وكذلك هو في «الهداية» و«الهادي» وغيرهما من طرق المغاربة، وهو أحد الوجهين في «الكافي» وفي «التبصرة» إلا أنّه قال في «التبصرة»: «وقرأ نافع بين اللفظين، وقد روي عنه الفتح، والأول أشهر».[٢]

وقطع له أيضاً بالفتح صاحب «التجريد» وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس ابن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، يعني من طريق أبي نشيط، وهي طريق «التيسير» ولم يذكره فيه، فهو من المواضع التي خرج فيها عن طرقه[٣].

وروى عنه (بين بين) صاحب «التيسير» و«التلخيصين» و«العنوان» و«التذكرة» و«الكامل» و«الشاطبية»، وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«التبصرة» وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من قراءته على عبد الله بن الحسين؛ يعني من طريق / الحلواني.

---

(١) انظر: المبهج: ١/ ٢٧١، الكنز: ٩١، وقد قيّد أبا نشيط بطرق العراقيين.

(٢) التبصرة: ٥٨٥.

(٣) في (س): «طريقه»، بالإفراد.

وأمّا ورش فرواه عنه الأصبهاني بالفتح، واختلف عن الأزرق:

فقطع له بـ (بين[1] اللفظين) صاحب «التيسير» و«التلخيصين»[2] و«الكامل»[3] و«التذكرة» وهو أحد الوجهين في «الكافي» و«التبصرة» على ما ذكرنا.

وقطع له بالفتح صاحب «الهداية» و«الهادي» وصاحب «التجريد» وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«التبصرة».

وانفرد أبو القاسم الهذلي بـ (بين بين) عن الأصبهاني عن ورش.

وانفرد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بالفتح، فخالف في ذلك سائر الناس، والله أعلم.

وأمّا الهاء من ﴿طه﴾ فأمالها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبوبكر، واختلف عن ورش، ففتحها عنه الأصبهاني، ثمّ اختلفوا عن الأزرق:

فالجمهور على الإمالة عنه محضاً وهو الذي في «التيسير» و«الشاطبية» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» و«العنوان» و«الكامل»، وفي «التجريد» من

---

(١) في المطبوع: (ببين بين اللفظين)، وكلمة (بين) زائدة، وهو تحريف.

(٢) في (ز): «التلخيص»، وهو تحريف.

(٣) في (ظ): «الكافي»، وهو تحريف.

قراءته على ابن نفيس، و«التبصرة» من قراءته على أبي الطيّب، وقوّاه بالشهرة[١]، وأحد الوجهين في «الكافي»[٢].

ولم يمل الأزرق محضاً في هذه الكتب سوى هذا الحرف، ولم يقرأ الداني على شيوخه بسواه.[٣]

وروى بعضهم عنه (بين بين) وهو الذي في «تلخيص» أبي معشر، والوجه الثاني في «الكافي» وفي «التجريد» أيضاً من قراءته على عبد الباقي، وهو رواية ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق نصّاً، فقال: «يشمّ الهاء الإمالة قليلاً».[٤]

وانفرد صاحب «التجريد» بإمالتها محضاً[٥] عن الأصبهاني.

وانفرد الهذلي عنه وعن قالون بـ(بين بين)، وتابعه عن قالون في ذلك أبومعشر الطبري وكذا أبو علي العطار، عن أبي إسحاق الطبري، عن أصحابه عن أبي نشيط، إلا أنهما يميلان معها الطاء كذلك كما سيأتي.[٦]

---

(١) قوله: «قواه بالشهرة»، ليس في التبصرة ما يدل على ذلك بل ليس فيه الترجيح أصلاً، فلعله سقط من إحدى نُسخ التبصرة. انظر: التبصرة: ٥٨٩.

(٢) في (س): «الكامل».

(٣) انظر: التيسير: ١٥٠، الشاطبية: ٥٨، التذكرة: ٢/ ٤٢٩، تلخيص: ١٢٠، العنوان: ١٢٩.

(٤) النص في جامع البيان: ١/ ق ١١٥/ أ.

(٥) محضاً: سقطت من (س).

(٦) انظر: المستنير: ٢/ ٦٧٢.

وانفرد في «الهداية» بالفتح عن الأزرق، وهو وجه أشار إليه بالضعف في «التبصرة».[١]

وانفرد ابن مهران بالفتح عن العليمي عن أبي بكر، و(بين بين) عن أبي عمرو[٢]، ولا أعلم أحداً روى ذلك عنه سواه، والله أعلم.

وثالثها: الياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و ﴿يسٓ﴾، فأمّا الياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ فأمالها ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

وهذا هو المشهور عن هشام، وبه قطع له ابن مجاهد، وابن شنبوذ، والحافظ أبو عمرو / من جميع طرقه في «جامع البيان» وغيره، وكذلك صاحب «الكامل» وكذلك صاحب» المبهج» وكذلك صاحبا «التلخيص»[٣] وهو الذي في «التذكرة» و «التبصرة» و«الكافي» وغيرها.

وروى جماعة له الفتح، كصاحب «التجريد» والمهدوي، ورواه أبو العزّ، و[٤]ابن سوار، وابن فارس، والحافظ أبو العلاء من طريق الداجوني.[٥]

واختلف عن نافع من روايتيه؛ فأمالها بين اللفظين[٦] من أمال الهاء

(١) إذ عبّر عنه بصيغة التمريض: (وقد رُوِي عن ورش الفتح). انظر: التبصرة: ٥٨٩.

(٢) الغاية: ٣١٩، وعبّر بالكسر بدل (بين بين).

(٣) في (ك): «التلخيصين» بالتثنية، وكذلك هو في المطبوع الذي جاءت فيه زيادة بعد كلمة التلخيصين وهي: «بين بين»، وكل ذلك تحريف.

(٤) سقط (الواو) من المطبوع، مما أدى إلى إيهام أن أبا العز هو ابن سوار، وليس كذلك.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى: ٤٢٩ -ولم يذكرها أبو العز في الإرشاد-، المستنير: ٢/ ٦٦٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٣.

(٦) (بين اللفظين) سقطت من (س) و(م).

كذلك فيما قدمنا، وفتحها عنه من فتح، على الاختلاف الذي ذكرناه في الهاء سواء.

وكذلك في انفراد الهذلي عن الأصبهاني، وابن مهران عن العليمي عن أبي بكر.[١]

وأمّا أبو عمرو فورد عنه إمالة الياء من رواية الدوري: طريق ابن فرح من كتاب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي، و«غاية» ابن مهران وأبي عمرو الداني من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد.

ووردت الإمالة عنه أيضاً من رواية السوسي في كتاب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بن فارس، يعني من طريق أبي بكر القرشي عنه، وفي «كتاب» أبي عبد الرحمن النسائي[٢] عن السوسي نصاً، وفي كتاب «جامع البيان» من طريق أبي الحسن علي بن الحسين الرقي * وأبي عثمان النحوي فقط، وذلك من قراءته على فارس بن أحمد لا من طريق*[٣] أبي عمران بن جرير حسبما نصَّ عليه في «الجامع».[٤]

وقد أبهم في «التيسير» و«المفردات»؛ حيث قال عقيب ذكره الإمالة: «وكذا قرأت في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته»،[٥] فأوهم أن ذلك من

---

(١) انظر ص: ١٢٨٦.

(٢) أحمد بن شعيب بن علي، الحافظ الكبير، صاحب السنن، تقدمت ترجمته ص: ٣٥٥.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٤) انظر: جامع البيان: ق: ٢/ ق١١٢.

(٥) التيسير: ١٤٧.

طريق أبي عمران التي هي طريق «التيسير»، وتبعه على ذلك الشاطبي، وزاد وجه الفتح، فأطلق الخلاف عن السوسي.

وهو معذور في ذلك؛ فإن الداني أسند رواية أبي شعيب السوسي في «التيسير» من قراءته على أبي الفتح فارس، ثمّ ذكر أنه قرأ بالإمالة عليه، ولم يبيّن من أي طريق قرأ عليه بذلك لأبي شعيب، وكان يتعيّن أن يبيّنه كما بيّنه في «الجامع»، حيث قال: «وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأت في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران النحوي عنه، على أبي الفتح عن قراءته.»[1]، وقال فيه: إنه قرأ بفتح الياء على أبي الفتح فارس في رواية أبي شعيب من طريق أبي عمران عنه عن اليزيدي.[2]

فإنه لو لم ينبّه على ذلك لكنّا أخذنا من إطلاقه الإمالة لأبي شعيب السوسي من كل طريق قرأ بها على أبي الفتح / فارس.

وبالجملة فلم نعلم إمالة الياء وردت عن السوسي في غير طريق مَن ذكرنا، وليس ذلك في طرق «التيسير» أو«الشاطبية» بل ولا في طريق كتابنا، ونحن لا نأخذ به[3] من غير طريق من ذكرنا.

وأمّا الياء من ﴿يسٓ﴾ فأمالها حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وروح.

---

(١) جامع البيان: ٢/ ق: ١١٢.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١١١.

(٣) (به) سقطت من المطبوع.

هذا هو المشهور عند جمهور أهل الأداء عن حمزة.

وروى عنه جماعة (بين بين)، وهو الذي في «العنوان»[١]، و«التبصرة»[٢]، و«تلخيص» أبي معشر الطبري[٣]، وكذا ذكره ابن مجاهد عنه[٤]، ورواه نصّاً عنه كذلك خلف، وخلَّاد، والدوري، وابن سعدان، وأبو هشام[٥]، وقد قرأنا به من طرق من ذكرنا.

واختلف أيضاً عن نافع، فالجمهور عنه على الفتح.

وقطع له بـ(بين بين) أبو عليّ بن بلِّيمة في «تلخيصه»، وأبو الطاهر بن خلف في «عنوانه»، وبه كان يأخذ ابن مجاهد، وكذا ذكره في «الكامل» من جميع طرقه، فيدخل فيه[٦] الأصبهاني، وكذا رواه صاحب «المستنير» عن شيخه أبي عليّ العطار، عن أبي إسحاق الطبري، عن أصحابه عن نافع.[٧]

---

(١) العنوان: ١٥٩.

(٢) عبارة مكي: «قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الياء من ﴿يسٓ﴾ إلا أن حمزة أقرب إلى بين اللفظين». التبصرة: ٦٤٩.

(٣) عبارته: «﴿يسٓ﴾ بكسر الياء شيخان...، وحمزة ألطفهم في الإمالة»، ويلاحظ أن أبا معشر نص على مرتبة ثالثة وهي بين بين، وجعل أصحابها (مدني) فقط، ولم يذكر حمزة معهم.
انظر: التلخيص: ٣٧٩.

(٤) السبعة: ٥٣٨.

(٥) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٤٥-١٤٦.

(٦) في المطبوع: (به).

(٧) انظر: السبعة: ٥٣٨ وعبارته: «نافع قراءته وسط من ذلك.»، المستنير: ٢/ ٧٥٢، العنوان: ١٥٩، تلخيص العبارات: ١٤١.

وانفرد ابن مهران بالفتح عن روح.[١]

وانفرد أبو العزّ في «كفايته» بالفتح عن العليمي[٢]، فخالفا سائر الرواة، والله أعلم.

ورابعها: الطاء من ﴿ طه ﴾ ومن ﴿طسٓمٓ﴾ في الشعراء [١] والقصص [١] ومن ﴿طسٓ﴾ في النمل [١].

فأمّا الطاء من ﴿ طه ﴾ فأمالها حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، والباقون بالفتح، إلَّا أنَّ صاحب «الكامل» روى (بين بين) فيها عن نافع سوى الأصبهاني، ووافقه على ذلك أبو معشر الطبري في «تلخيصه» وكذلك أبو عليّ العطَّار عن الطبري عن أصحابه، عن أبي نشيط فيما ذكره ابن سوار.[٣]

وانفرد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بالفتح[٤] لم يروه غيره، والله أعلم.

وأمّا الطاء من ﴿طسٓمٓ﴾ و ﴿طسٓ﴾ فأمالها أيضاً حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

---

(١) لم يتعرض ابن مهران في الغاية لـ ﴿يسٓ﴾ من حيث الإمالة أو عدمها، وإنما تعرض لها من حيث إظهار النون وعدمه، وأما مذاهبهم في الإمالة فقد ذكرها في «المبسوط» فقال: «عاصم في رواية حماد ويحيى عن أبي بكر، وحمزة والكسائي وخلف، ﴿يسٓ﴾ بكسر الياء وقرأ الباقون ﴿يسٓ﴾»، وقد ذكر أبو الكرم أن القاضي أبا العلاء ذكر الفتح عن روح.

انظر: الغاية: ٣٧٢-٣٧٣، المبسوط: ٣٦٨، المصباح: ٤/ ١٠٦٥، حاشية (٨).

(٢) الكفاية الكبرى: ٥٠٧.

(٣) انظر: الكامل: ق٩٤/ ب، التلخيص: ٣٢٧، المستنير: ٢/ ٦٧٢.

(٤) الغاية: ٣١٩، المبسوط: ٢٩٢-٢٩٣.

وانفرد أبو القاسم الهذلي عن نافع بـ(بين اللفظين)، ووافقه في ذلك صاحب «العنوان» إلَّا أنه عن قالون ليس من طريقنا.[١]

وخامسها: الحاء من ﴿حمٓ﴾ في السبع السور[٢]، فأمالها محضاً حمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، وأبو بكر[٣]، وأمالها (بين بين) ورش من طريق الأزرق، واختلف عن أبي عمرو:

فأمالها عنه بين اللفظين صاحب «التيسير» و«الكافي» و«التبصرة» و«العنوان» و«التلخيصين»[٤]/ و«الهداية» و«الهادي» و«التذكرة» و«الكامل»[٥]، وسائر المغاربة، وبه قرأ في «التجريد» على عبد الباقي.

وقال الهذلي: «وعليه الحذاق من أصحاب أبي عمرو».[٦]

وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على أبي أحمد السامري، عن أصحابه عن اليزيدي[٧]، وعلى أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي، وأبي الحسن بن غَلْبون؛ عن قراءتهم من روايتي الدوري والسوسيّ جميعاً.

---

(١) الكامل: ق٩٤/ ب، العنوان: ١٤٢.

(٢) وهي: غافر و فصلت و الشورى و الزخرف و الدخان و الجاثية و الأحقاف.

(٣) (أبو بكر): سقطت من (س).

(٤) في (س): (التلخيص) بالإفراد، وهو تحريف.

(٥) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٣٣، التبصرة: ٦٦٢، التيسير: ١٩١، الكافي: ١٦٥،التلخيص: ٣٩٤، وعبارته: «بين بين: مدني، وأكثر أصحاب اليزيدي كذلك»، العنوان: ١٦٧، تلخيص العبارات: ١٤٥.

(٦) الكامل:ق: ٩٤/ ب.

(٧) كذا في (ت) و(ك) وهو الصواب الموافق لما في «جامع البيان»، وفي بقية النسخ: (الدوري)، بدل (اليزيدي)، ولعله تحريف. انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٥.

وفتحها عنه صاحب «المبهج» و«المستنير»[١]، و«الإرشادين»[٢] و«الجامع» وابن مهران[٣] وسائر العراقيين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن في الروايتين، والوجهان صحيحان[٤]، والله أعلم. والباقون بالفتح.

وانفرد أبو العزّ بالفتح عن العليمي عن أبي بكر.[٥]

وانفرد ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان[٦]، فخالف سائر الرواة، والله أعلم.

وقد انفرد الهذلي عن أبي جعفر بإمالة بين اللفظين في الهاء والياء والطاء من فاتحة «مريم» و«طه»، و ﴿طسٓمٓ﴾، و ﴿طسٓ﴾، و ﴿يسٓ﴾ من روايتيه[٧]،لم يروه غيره، والله أعلم.

---

(١) انظر: المستنير: ٢/ ٧٧٢، المبهج: ١/ ٢٧٢.

(٢) قوله: (الإرشادين): لم يذكر في «الإرشاد» المطبوع إلا أهل الإمالة، وهم الكوفيون إلا حفصاً، وابنْ عامر، وسكت عن الباقين ومعهم أبو عمرو، ولم يبيِّن هل لهم الفتح أو التقليل؟
أما في «الكفاية الكبرى» فذكر أهل الإمالة فقط وهم السابقون ما عدا هشاماً، وزاد عليه: ابن سعدان عن اليزيدي، وسكت عن الباقين. وربما يقصد «الإرشاد» دون الكفاية.
انظر: الإرشاد: ٥٣٥، الكفاية الكبرى: ٥٢٨.

(٣) لم يتعرض لها في الغاية، وذكرها في المبسوط: ٣٨٨.

(٤) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٥.

(٥) هذه الانفرادة لأبي العزّ هي من كتابه «الكفاية»، إذ خص الإمالة بيحيى عن أبي بكر، أما في «الإرشاد» فقد عمّم، فقال: أبو بكر. انظر: الكفاية الكبرى: ٥٢٨، الإرشاد: ٥٣٥.

(٦) هذه الانفرادة من المبسوط، وهو ليس من مصادر المؤلِّف في الطرق، أما «الغاية» فلم يتعرض للكلمة أصلاً. انظر: المبسوط: ٣٨٨.

(٧) انظر: الكامل: ق ٩٤/ ب.

فالحاصل: أن الهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أمالهما جميعاً الكسائي وأبوبكر، وكذا أبو عمرو من طريق من ذكر عنه في روايتيه.

وأمالهما (بين بين) نافع في أحد الوجهين كما تقدَّم.

وأمال الهاء وفتح الياء أبو عمرو في المشهور عنه كما ذكرنا، وفتح الهاء وأمال الياء حمزة وخلف، وابن ذكوان، وهشام في المشهور عنه.

وفتحهما الباقون وهم، ابن كثير، وأبو جعفر، ويعقوب، وحفص، ونافع في الوجه الآخر، وهشام من طريق من ذكر عنه، وكذلك الأصبهاني عن ورش في المشهور عنه، والعليمي عن أبي بكر من طريق الهذلي.

وأمال الطاء والهاء من ﴿طه﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

وفتح الطاء وأمال الهاء أبو عمرو والأزرق عن ورش في أحد وجهيه، والأصبهاني من طريق «التجريد»، وفتح الطاء وأمال الهاء (بين بين) الأزرق في الوجه الآخر، وقالون من طريق من ذكر عنه.

وأمال الهاء فقط (بين بين) الأصبهاني من طريق «الكامل».

وفتحهما الباقون وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر[1]، ويعقوب، وحفص، والأصبهاني، وقالون في المشهور عنه، والعليمي عن أبي بكر فيما انفرد به / الهذلي.

ولم يمل أحد الطاء مع فتح الهاء، والله تعالى أعلم.

---

(١) (وأبو جعفر): سقطت من المطبوع.

تنبيهات

الأول: أنه كلُّ ما يمال أو يلطَّف وصلاً فإنه يوقف عليه كذلك، من غير خلاف عن أحد من أئمة القراءة، إلَّا ما كان من كَلِم أميلت الألف فيه من أجل كسرة، وكانت الكسرة متطرفة، نحو: ﴿ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥] و ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] و ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] و ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، فإن جماعة من أهل الأداء ذهبوا إلى الوقف في مذهب من أمالَه في الوصل محضاً أو بين اللفظين بإخلاص الفتح، هذا إذا وقف بالسكون؛ اعتداداً منهم بالعارض، إذ الموجب للإمالة حالة الوصل هو الكسر، وقد زال بالسكون فوجب الفتح، وهذا مذهب أبي بكر الشذائي، وأبي الحسن بن المنادي، وابن حبش، وابن أشتة وغيرهم، وحكي[1] هذا المذهب أيضاً عن البصريين، ورواه داود بن أبي طيبة عن ورش، وعن ابن كيسة[2] عن سليم عن حمزة.

وذهب الجمهور إلى أن الوقف على ذلك في مذهب من أمال بالإمالة الخالصة، وفي مذهب من قرأ (بين بين) كذلك بين اللفظين، كالوصل سواء؛ إذ

---

(١) الحاكي هو الداني كما سيأتي.

(٢) علي بن يزيد، أبو الحسن، الكوفي، عرض على سُلَيم وهو أضبط أصحابه، عرض عليه يونس بن عبدالأعلى وغيره، توفي سنة (٢٠٢ هـ). وتصحفت (كيسة) في (س) إلى (كبشة) بالباء الموحدة والشين المعجمة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٨٤.

الوقف عارض، والأصل أن لا يعتدَّ بالعارض، ولأنَّ الوقف مبني على الوصل، كما[1] أميل وصلاً لأجل الكسرة؛ فإنه كذلك يمال وقفاً، وإنْ عدمت الكسرة فيه، وليفرَّق بذلك بين الممال لعلَّة، وبين ما لا يمال أصلاً، وللإعلام بأن ذلك كذلك في حال الوَصل[2]، كإعلامهم بالرَّوم والإشمام حركة الموقوف عليه، وهذا مذهب الأكثرين من أهل الأداء، واختيار جماعة المحققين.

وهو الذي عليه العمل من عامّة المقرئين[3]، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلِّفين سواه، كصاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«التلخيصين» و«الهادي» و«الهداية» و«العنوان» و«التذكرة» و«الإرشادين» وابن مهران والداني، والهذلي، وأبي العزّ / وغيرهم، واختاره في «التبصرة»، وقال: سواء رمت أو أسكنت. وردَّ على من فتح حالة الإسكان، وقال: إن ذلك ليس بالقوي ولا بالجيّد؛ لأن الوقف غير[4] لازم والسكون عارض.[5]

قلت: وكلا الوجهين صحّا[6] عن السوسي نصّاً وأداء، وقرأنا بهما من

---

(١) في (س): «فما» بالفاء، وهو مناسب.

(٢) في (ز) و(س): «الوقف» وهو خطأ، والمثبت موافق لما في جامع البيان.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٦.

(٤) (غير) سقطت من (س).

(٥) التبصرة: ٤٠٠.

(٦) في المطبوع: (صحيحان).

روايتيه[١]، وقطع بها له صاحب «المبهج» وغيره. وقطع له بالفتح فقط الحافظ أبو العلاء الهَمَذاني في «غايته» وغيره.

والأصحُّ أن ذلك مخصوص به من طريق ابن جرير، ومأخوذ به من طريق ابن حبش، كما نصَّ عليه في «المستنير» وفي «التجريد» وابن فارس في «جامعه»، وغيرهم.

وأطلق أبو العلاء ذلك في الوقف، ولم يقيّده بسكون، وقيَّده آخرون برؤوس الآي، كابن سوار، والصقلي.

وذهب بعضهم إلى الإمالة (بين بين)، ومن هؤلاء من جعل ذلك مع الرَّوم، كما نصَّ عليه في «الكافي» وقال: إنه مذهب البغداديين.[٢]

ومنهم من أطلق، واكتفى بالإمالة اليسيرة، إشارة إلى الكسر، وهذا مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم وأصحابه، وحكى أنه قرأ به على ابن مجاهد، وأبي عثمان، عن الكسائي، وعلى ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدي.

والصواب تقييدُ ذلك بالإسكان[٣]، وإطلاقُه في رؤوس الآي وغيرها،

---

(١) في (ت) و(ز): «روايته» بالإفراد.

(٢) الكافي: ٤٤.

(٣) قوله: والصواب تقييد ذلك بالإسكان. علّق عليه الشيخ المتولي بقوله: «يَعبِّر به إلى المذكور قبلُ من وجهي الفتح، وبين اللفظين». الروض النضير: ق:٧٥.

وتعميمُ الإسكان[١] بحالتي الوقف والإدغام الكبير كما تقدم ثَمَّ؛ إذ[٢] سكون كليهما عارض، وذلك نحو: ﴿ٱلنَّارِ * رَبَّنَآ﴾ [آل عمران: ١٩١، ١٩٢] و ﴿ٱلْأَبْرَارِ * رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣، ١٩٤] ﴿ٱلْغَفَّٰرِ * لَاجَرَمَ﴾ [غافر: ٤٢، ٤٣] ﴿ٱلْفُجَّارِلَفِى﴾ [المطففين: ٧]، وذلك من طريق ابن حبش عن ابن جرير، كما نصَّ عليه أبو الفضل الخزاعي، وأبو عبد الله القصاع وغيرهما، وقد ذكرنا ذلك في آخر باب (الإدغام).

---

(١) علّق الشيخ المتولي على قول المؤلِّف: «وتعميم الإسكان.. إلخ بقوله: أي الصواب: تعميمْ الإسكان المحض. أي تعميم التقييد به في حالتي الوقف، أي بالفتح، وبين اللفظين والإدغام؛ أي مع الفتح، إذ سكون كليهما أي الوقف والإدغام عارض، فما أحدهما أولى بقيد الإسكان من الآخر، ولكن التقييد به على وجه التقليل يصادم ما في الكافي عن البغداديين من أنه مقيّد بالرّوم».

قال المتولي: «وتندفع تلك المصادمة بأن يقال: إن الإشارة إلى الفتح المطلق في «غاية» أبي العلاء، و (بين بين) المطلق، في مذهب ابن أبي هاشم فقط، إذ لا تقييد إلا للمطلق، وإلا فما معنى تقييد المقيّد بقيد يُقيّد غيره، وإلغاء قيده المأثور».

قال: «ولـمّا كان الإسكان هو الأصل، صوّب التقييد به عند الإطلاق؛ رجوعاً إلى الأصل، ولا يقال إنه ساوى بين حالتي الروم والوصل ولم يجعل فرقاً بينهما، فجعل الرّوم موجباً للإمالة مانعاً من التقليل كالوصل؛ لأن هذا مع مصادمته النص لو سَلِم لعُدّ الوقف على نحو (المآب) لحمزة بالروم مانعاً من التسهيل، في أنه لم يقل به أحد ممن علمنا».

ثم علّق على تصويب المؤلِّف إطلاق الفتح في رؤوس الآي وغيرها خلافاً لابن سوار والصقلي بقوله: «لا أعلم وجهاً، ولعله لم ير فرقاً بين رؤس الآي وغيرها في الاعتداد بالعارض مع أن الفرق ظاهر؛ لأن التقييد بها إنما هو لقصد البيان، كالسكت عليها عند من يراه». الروض النضير ق: ٧٥-٧٦.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى (إن) بالنون، مما أدى إلى تحريف المراد.

وقد تترجَّح[1] الإمالة عند من يأخذ بالفتح من قوله ﴿فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٤٩]؛ لوجود الكسرة بعد الألف حالة الإدغام، بخلاف غيره[2]، قلته قياساً[3]، والله أعلم.

---

(١) تعقّب الشيخُ المتولي المؤلِّف في قوله: وقد تترجح الإمالة.. الإدغام. بقوله: «فيه نظر؛ لأن الكسرة هذه هي كسرة لام لا راء، فلا اعتبار بها من وجوه:
أحدها: أنه خروج عن الباب، فيحتاج إلى نقل.
الثاني: أنه اعتداد بعارض الإدغام، فحينئذ يتعيّن الفتح؛ بصرف النظر عن الراء المتطرفة المكسورة التي هي سبب الإمالة.
الثالث: أنه يلزم من قال بترجيح الإمالة هنا، من أجل الكسرة هذه، عند من أخذ بالفتح، أن يقول يترجح الفتح عند من يأخذ بالإمالة في نحو ﴿وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]؛ لوجود الفتحة بعد الألف حالة الإدغام أيضاً، مع أنه لم يُقَل به».
انظر: الروض النضير: ق: ٧٦-٧٧.

(٢) نقل الشيخ المتولّي رحمه الله كلام المؤلِّف من بداية التنبيه إلى هنا، ثم أتبعه بكلامه السابق في باب الإدغام وهو قوله: كل من أدغم الراء في مثلها، أو في اللام؛ أبقى إمالة الألف قبلها. إلى قوله: اعتداداً بالعارض. وأردف ذلك بقول المؤلِّف أيضاً في أول باب الإدغام: ثم إن مؤلّفي... والداني وغيرهم. وبعد نقله كلام المؤلِّف في هذه المواضع الثلاثة، استدرك وعلّق على هذا كله بما محصّله:
أ- إن التقليل مع الإدغام للسوسي ليس إلا من الكافي فقط، فيختص بحال الوقف والإظهار.
ب- إن التقليل مع الإدغام لا يعرف من أي طريق، ولهذا ينبغي تركه وإن كان هو -المتولي- قد قرأ به. وقال عنه ما نصه: «وهو كما قال الأزميري بعيد جداً؛ لأن ابن مجاهد لم يذكر إلا الإدغام في كتابه «السبعة»، ولو فرض أنه ذكره فيه لم يؤخذ به للسوسي؛ لأن ابن مجاهد ليس من طرقه، بل من طريق الدوري، وإلا لكان تحرير الطرق عبثاً، بل لو ذكر الإدغام في «السبعة» من رواية السوسي لم يكن من طريق «الطيبة»؛ لعدم إسناده في النشر إلى السوسي».
ج- إن التقليل وقفاً مع المد لا يؤخذ به وإن كان الأزميري ذكره لأنه ليس من طريق الطيبة.
قال الأزميري: «المدّ مع بين بين لابن أبي هاشم عن ابن مجاهد عن أصحابه عن السوسي ليس من طريق الطيبة، ولكن أخذنا هذا الوجه عن شيوخنا؛ لأنه يكون للدوري وإن لم يذكر التقليل له في الطيبة».
بدائع البرهان: ق٦٦، وانظر: الروض النضير: ق٧٤.

(٣) قال الشيخ المتولي: «أي لا رواية، ويريد قياسه على نحو ﴿عَٰبِدُونَ﴾ و ﴿عَابِدٌ﴾ لوجود الكسرة بعد الألف في كل من المقيس والمقيس عليه، وفيه ضعف؛ لأنها في المقيس منفصلة حُكماً وإن اتصلت لفظاً؛ لأنها في ابتداء كلمة أخرى، ولا كذلك هي في المقيس عليه، فتأمل. والله يتولى هداك». الروض: ق:٧٧.

ويشبه إجراءُ الثلاثة من (الإمالة)، و(بين بين)، و(الفتح لإسكان الوقف)، إجراءَ الثلاثة من (المدّ) و(التوسط) و(القصر) في سكون الوقف بعد حرف المدِّ، لكن الراجح في باب (المدّ) هو الاعتداد بالعارض، وفي (الإمالة) عكسه، والفرق بين الحالتين أن المدَّ موجبه الإسكان وقد حصل فاعتُبِرَ، والإمالةُ موجبُها الكسر وقد زال فلم يعتبر، والله أعلم./ أ

الثاني:[(١)] أنه إذا وقع بعد الألف الممالة ساكن؛ فإنَّ تلك الألف تسقط لسكونها ولُقِيّ ذلك الساكن، فحينئذ تذهب الإمالة على نوعيها؛ لأنها إنما كانت من أجل وجود الألف لفظاً، فلمّا عدمت فيه امتنعت الإمالة بعدها، فإن وقف عليها انفصلت في[(٢)] الساكن؛ تنويناً كان أو غير تنوين، وعادت الإمالة وبين[(٣)] اللفظين بعودها، على حسب ما تأصَّل وتقرَّر.

فالتنوين يلحق الاسم مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً، ويكون متصلاً به.

فالمرفوع، نحو: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿لَا يُغْنِي مَوْلًى﴾ [الدخان: ٤١]، ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤].

والمجرور، نحو: ﴿فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: ١٤]، و﴿إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [هود: ٣]، و﴿عَنْ مَوْلًى﴾ [الدخان: ٤١]، و﴿مِنْ رِبًا﴾ [الروم: ٣٩]، و﴿مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾ [محمد: ١٥].

---

(١) انظر: التبصرة: ٣٩٤-٣٩٥، جامع البيان: ١/ ق: ١٤٧.

(٢) في المطبوع: (من) بدل (في)، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (الإمالة بين) بسقوط الواو، وهو خطأ.

والمنصوب، نحو: ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾ [سبأ: ١٨]، ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦]، ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طـه: ٥٩]، و ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طـه: ٥٨]، و ﴿يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

وغير التنوين لا يكون إلا منفصلاً في كلمة أخرى، ويكون ذلك في اسم وفعل.

فالاسم، نحو: ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الفرقان: ٣٥] و ﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [الصف: ١٤] و ﴿ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨] ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤] و ﴿ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ﴾ [الإسراء: ٦٠] و ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [صٓ: ٤٦] و ﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِى﴾ [سبأ: ١٨].

والفعل، نحو: ﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١] و ﴿أَحْيَا ٱلنَّاسَ﴾ [المائدة: ٣٢].

والوقف بالإمالة أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين هو المأخوذ به، والمعوَّل عليه وهو الثابت نصّاً وأداء، وهو الذي لا يوجد[1] نص عن أحد من أئمة القرّاء المتقدمين بخلافه، بل هو المنصوص به عنهم، وهو الذي عليه العمل.

فأمّا النصّ فقد قال الإمام أبو بكر بن الأنباري: حدّثنا إدريس، قال: حدثنا خلف، قال: سمعت الكسائي يقف على ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] «هُدِي» بالياء، وكذلك: ﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة:١٢٥]، وكذلك ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾

(١) في المطبوع: (يؤخذ)، وهو تصحيف.

[آل عمران: ١٥٦] و ﴿مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾ [محمد: ١٥] و ﴿أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الشورى: ١٤]، وقال: يسكت أيضاً على: ﴿سَمِعْنَا فَتًى﴾ [الأنبياء: ٦٠] و ﴿فِي قُرًى﴾ [الحشر: ١٤] و ﴿يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] بالياء، ومثله حمزة.

قال خلف: وسمعت الكسائي يقول في قوله ﴿أَحْيَا ٱلنَّاسَ﴾ [المائدة: ٣٢] الوقف عليه (أحيي) بالياء لمن كسر الحروف، إلا من يفتح فيفتح مثل هذا.

قال: وسمعته يقول: الوقف على قوله ﴿ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] بالياء، وكذا ﴿مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يس: ٢٠]، وكذا ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤]، وكذا ﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١]، قال: والوقف على ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ [الروم: ٣٩] بالياء.[1]

وروى حبيب بن إسحاق[2] عن داود بن أبي طيبة، عن ورش / عن نافع ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾ [سبأ: ١٨] مفتوحة في القراءة، مكسورة في الوقف، وكذلك ﴿قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: ١٤]، و ﴿سِحْرٌ مُّفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦] قال الداني: «ولم يأت به عن ورش نصاً غيره»[3]، انتهى.

---

(١) النص رواه الداني بسنده في جامع البيان: ١/ ق: ١٤٧.

(٢) القرشي الدمياطي، قرأ على عبد الصمد عن ورش، قرأ عليه زكريا بن يحيى الأندلسي.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٢.

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨، الموضح: ق: ١٢١.

وممن حكى الإجماع على هذا الحافظُ أبو العلاء، وأبو العباس المهدوي، وأبوالحسن بن غَلْبون، وأبو معشر الطبري، وأبو محمد سبط الخياط وغيرهم، وهو الذي لم يحك أحد من العراقيّين سواه.[١]

وأمّا الأداء فهو الذي قرأنا به على عامّة شيوخنا، ولم أعلم[٢] أحداً أخذ عليَّ بسواه،[٣] وهو القياس الصحيح، والله أعلم.

وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية[٤] الفتح في المنوَّن مطلقاً من ذلك في الوقف عمَّن أمال، أو[٥] قرأ (بين بين)، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي -رحمه الله- حيث قال:

وقد فخّموا التنوين وقفاً ورقّقوا[٦] ....

وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: «وقد فتح قوم ذلك كلَّه».[٧]

---

(١) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٢٩.

(٢) في المطبوع: (نعلم) بنون العظمة.

(٣) في المطبوع: (سواه).

(٤) جاء في حاشية (ك): سمعت شيخنا العلاّمة المؤلِّف أنه قال: «فرق بين الرواية والحكاية، وكثيراً ما قال صاحب «التيسير» وأبو القاسم الشاطبي شيئاً على سبيل الحكاية فيأخذ به بعض الناس، ولم يدر أنه على سبيل الحكاية لا الرواية حتى لا يأخذ فيه، وهذا الحرف والوجه من تلك الحكايات، والله أعلم. كتبه صاحب المؤلِّف: جلال بن محمد بن عبيد الله القايني.

(٥) في المطبوع: (أمال وقرأ) بواو العطف، وهو تحريف.

(٦) الشاطبية: ٢٧.

(٧) انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١٤٤-١٤٥.

قلت: ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي، لا أدائي، دعا إليه القياس لا الرواية. وذلك أن النحاة * اختلفوا في الألف اللاحقة للأسماء المقصورة في الوقف، فحكي عن المازني[1] أنها بَدَلٌ من التنوين؛ سواء كان الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

وسبب هذا عنده أن التنوين متى كان بعد فتحة أبدل في الوقف ألفاً، ولم يراع كون الفتحة علامة للنصب، أو ليست كذلك.

وحكي عن الكسائي وغيره أن هذه الألف ليست بدلاً من التنوين، وإنما هي بدل من (لام) الكلمة؛ لزم سقوطها في الوصل لسكونها وسكون التنوين بعدها، فلما زال التنوين بالوقف عادت الألف، ونسب الداني هذا القول أيضاً إلى الكوفيين وبعض البصريين، وعزاه بعضهم إلى سيبويه.

قالوا: وهذا أولى من أن يقدَّر حذف الألف التي هي مبدلة من حرف أصلي، وإثبات الألف التي هي مبدلة من حرف زائد، وهو التنوين.

---

(١) بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان، إمام في العربية، واسع الرواية، يقول بالإرجاء، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما، وروى عنه المبرد واليزيدي وجماعة، رفض أن يعلِّم كتاب سيبويه لرجل يهودي مقابل مبلغ من المال كان في احتياجه، وقال: «إني أكره أن أقرئ القرآن لأهل الذمة، فلم يمض وقت طويل حتى عوَّضه الله أضعاف ما تركه لله، بسبب إعراب بيت من الشعر وهو:

أظلوم إن مصابكم رجلاً ... أهدى السلام تحية ظلم

توفي سنة (٢٤٨ هـ). انظر: طبقات الزبيدي: ٢٨٣، بغية الوعاة: ١/ ٤٦٣-٤٦٦.

وذهب أبو علي الفارسي وغيره إلى أن الألف فيما كان من هذه الأسماء منصوباً بدل من التنوين، وفيما كان منها مرفوعاً أو مجروراً بدل من الحرف الأصلي، اعتباراً بالأسماء الصحيحة الأواخر؛ إذ لا يبدل فيها الألف من التنوين إلا في / النصب خاصة.*[1] ويُنسَب هذا القول إلى أكثر البصريّين، وبعضهم ينسبه أيضاً إلى سيبويه[2].

قالوا: وفائدة هذا الخلاف تظهر في الوقف على لغة أصحاب الإمالة، فيلزم أن يوقف على هذه الأسماء بالإمالة مطلقاً على مذهب الكسائي ومن قال بقوله، وعلى مذهب الفارسي وأصحابه إن كان الاسم مرفوعاً أو مجروراً، وأن يوقف عليها بالفتح مطلقاً على مذهب المازني، وعلى مذهب الفارسي إن كان الاسم منصوباً؛ لأن الألف المبدلة من التنوين لا تمال.[3] ولم ينقل الفتح في ذلك عن أحد من أئمة القراءة. نعم، حكى ذلك في مذهب التفصيل الشاطبي وهو معنى قوله:

.... وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا[4]

---

(١) ما بين النجمتين بحروفه في الدر النثير: ٣/ ٢٣٨.

(٢) ذكر ابن عصفور المذاهب الثلاثة ورجح مذهب سيبويه، وضعّف مذهب المازني والكسائي. انظر: التكملة: ١٩٩، شرح الجمل: ٢/ ٣٢٩-٣٣٢، الإقناع: ١/ ٥٠٥-٥٠٦، شرح المفصل: ٩/ ٧٦، الارتشاف: ٢/ ٨٠٠-٨٠١، شفاء العليل: ٣/ ١١٢٩.

(٣) النص بحروفه في الدر النثير: ٣/ ٢٣٩.

(٤) الشاطبية: ٢٧.

وحكاه مكّي، وابن شريح، عن أبي عمرو، وورش من طريق الأزرق، فذكرا الفتح عنهما في المنصوب، والإمالة في المرفوع والمجرور.

وقال مكّي: إن القياس هو الفتح، لكن يمنع من ذلك نقل القراءة، وعدم الرواية، وثبات الياء في السواد.(١)

وقال ابن شريح: والأشهر هو الفتح.(٢)

يعني في المنصوب خاصة، ولم يحكيا خلافاً عن حمزة والكسائي في الإمالة وقفاً.

وأمّا ابن الفحام في «تجريده» فلم يتعرض إلى هذه المسألة في (الإمالة)، بل ذكر في باب (الراءات) بعد تمثيله بقوله: ﴿قُرًى﴾ [الحشر: ١٤] و ﴿مُّفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦] يفخَّم في الوصل، وأما في الوقف فقرأت في الوقف بالترقيق في موضع الرفع والخفض، وفخّمت الراء في موضع النصب»، قال: «وهو المختار».(٣)

وحكى الداني أيضاً هذا التفصيل في «مفرداته» في رواية أبي عمرو فقال: أمّا قوله تعالى في سبأ [١٨] ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾ فإن الراء تحتمل وجهين: إخلاصَ الفتح، وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من التنوين دون المبدلة من الياء،

---

(١) هذا الصواب، وتصحفت في المطبوع إلى (الشواذ)، بالشين والذال المعجمتين، وهو تحريف، والمراد خط المصحف كما كتب تحت الكلمة بخط صغير في(ك). وكذا حرفت الكلمة في الدر النثير إلى: (السواء) بالسين المهملة والهمزة بدل الدال. انظر: التبصرة: ٣٩٦-٣٩٧، الدر النثير: ٣/ ٢٤٠.

(٢) الكافي: ٤٧.

(٣) التجريد: ق: ١٩/أ.

والإمالةَ[1]، وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من الياء دون المبدلة من التنوين، قال: وهذا الأَوجَهُ وعليه العمل، وبه آخذ.[2]

وقال في «جامع البيان»: وأوجَهُ القولين وأولاهما بالصحة، قولُ من قال إن المحذوفة هي المبدلة من التنوين، لجهات ثلاث:

إحداهن: انعقاد إجماع السلف من الصحابة رضي الله عنهم على رسم ألفات هذه الأسماء ياءات في كلِّ المصاحف.

والثانية: ورود النص / عن[3] العرب، وأئمة القراءة بإمالة هذه الألفات في الوقف.

والثالثة: وقوف بعض العرب[4] على المنصوب المنوَّن، نحو: (رأيت زيد)، و(ضربت عمرو) بغير عوض من التنوين، حكى ذلك سماعاً منهم الفراءُ والأخفشُ. قال: وهذه الجهات كلها تحقِّق أن الموقوف عليه من إحدى الألفين هي الأولى المنقلبة عن الياء، دون الثانية المبدلة من التنوين؛ لأنها لو كانت المبدلة منه لم ترسم ياء بإجماع، وذلك من حيث لم تنقلب عنها، ولم تُـمَلْ في الوقف أيضاً؛ لأن ما يوجب إمالتها في بعض اللغات، وهو الكسرة[5] والياء معدوم وقوعه قبلها، ولأنها المحذوفة لا محالة في لغة من لم يعوِّض.

---

(١) قوله: الإمالة. هو الوجه الثاني، وليس معطوفاً على الياء كما قد يتوهم من المطبوع.

(٢) المفردات: ١٢٧-١٢٨، وفيه عبارة (وبه الأخذ)، وانظر: شرح الهداية: ١/ ١١٨، والدر النثير: ٣/ ٢٤١.

(٣) في المطبوع: (عند).

(٤) هم بنو ربيعة.

(٥) في المطبوع: (الكسر).

ثمّ قال: والعمل عند القرّاء وأهل الأداء على الأوّل، يعني (الإمالة)، قال: وبه أقول؛ لورود النص به، ودلالة القياس على صحّته. انتهى.(١)

فدلَّ مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنوَّن لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي لا تعلُّق للقراء(٢) به، والله أعلم.

الثالث: اختلف عن السوسي في إمالة فتحة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل، نحو: قوله تعالى: ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٤] ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ﴾ [الحج: ٢] ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [سبأ: ٦] و ﴿ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠] و ﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِى﴾ [سبأ: ١٨] و ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، فروى عنه أبو عمران بن جرير الإمالة وصلاً، وهي رواية علي ابن الرّقي، وأبي عثمان النحوي، وأبي بكر القرشي، كلُّهم عن السوسي، وكذلك روى أبو عبد الرحمن بن اليزيدي، وأبو حمدون، وأحمد بن واصل، كلّهم عن اليزيدي، وهي رواية العباس بن الفضل، وأبي معمر، عن عبد الوارث، كلاهما عن أبي عمرو، وبه قطع الحافظ أبو عمرو الداني للسوسي في «التيسير» وغيره، وهو قراءته على أبي الفتح عن أصحاب ابن جرير.

قال الداني: وأختارُ الإمالة؛ لأنه قد جاء بها نصّاً وأداءً عن أبي شعيب أبو العباس محمود بن محمد الأديب(٣)، وأحمد بن حفص الخشاب، وهما من

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨.

(٢) في (س): «للقراءة».

(٣) أبو العباس، الرافقي الأنطاكي، أخذ القراءة عرضا عن السوسي، أخذ عنه أحمد بن التائب وغيره. ونقل المؤلف عنه قوله: حدثنا السوسي بالرقة في مسجد بني هبار مراراً سنة (٢٥٧ و٢٥٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩١-٢٩٢.

جـلّة[1] الناقلين عنه فهماً ومعرفة، قال: وقـد جـاء بالإمالـة في ذلـك نـصّاً عـن أبي عمرو العباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد. انتهى.[2]

وقطع به أيضاً للسوسي أبـو القاسـم الهـذلي / في «كاملـه» مـن طريـق أبي عمران، وطريق ابن غَلْبون؛ يعني عبد المنعم؛ وهي ترجع أيضاً إلى أبي عمران.

وممّن قطع بالإمالة للسوسي أيضاً أبو معشر الطبري، وأبو عبد الله الحضرمي صاحب «المفيد»، وصاحب[3] «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بـن فـارس مطلقاً، ومن قراءته على ابن نفيس في ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ خاصّـة، وعـلى ﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ فقط من قراءة ابن نفيس على أبي أحمد.[4]

وروى ابن جمهور وغيره عن السوسي (الفتح)، وهـو الـذي لم يـذكر أكثـر المؤلّفين عـن الـسوسي سـواه، كـصاحب «التبـصرة» و«التـذكرة» و«الهـادي» و«الهدايـة» و«الكـافي» و«الغـايتين» و«الإرشـادين» و«الكفايـة» و«الجـامع» و«الروضة» و«التذكار» وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون.

وإنما اشتهر (الفتح) عن السوسي من أجل أن ابن جرير كان يختـار (الفـتح) من ذات نفسه، كذا رواه عنه فارس بن أحمد، ونقله عنه الداني.[5]

---

(١) في الجامع: (جملة).

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨.

(٣) قوله: «وصاحب» فاعل (قطع) وليس معطوفاً على (صاحب) التي قبلهـا، حتـى لا يـوهم أن صـاحب «التجريد» هو نفسه صاحب «المفيد».

(٤) لا يخفى أن أبا معشر والحضرمي ليسا من طرقه في رواية السوسي.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨، الموضح: ق: ١٢٢.

والوجهان جميعاً صحيحان عنه، ذكرهما له الشاطبي والصفراوي وغيرهما.

وسيأتي الكلام على ترقيق اللام من اسم ﴿ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٥٥] بعد هذه الراء الممالة في باب «اللامات»[(١)]، إن شاء الله تعالى.

الرابع: إنما يسوِّغ إمالة الراء وجودُ الألف بعدها، فتمال من أجل إمالة الألف، فإذا وصلت حذفت الألف للساكن وبقيت الراء ممالة على حالها، فلو حذفت تلك الألف أصالة لم تجز إمالة تلك[(٢)] الراء، وذلك نحو: قوله ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [يس: ٧٧]؛ لعدم وجود الألف بعد الراء، من حيث إنها حذفت للجزم.

ومن هذا الباب أمال حمزة وخلف راء ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [الشعراء: ٦١] وصلاً كما ذكرنا[(٣)].

وأمال حمزة وخلف وأبو بكر راء ﴿ رَءَا ٱلْقَمَرَ ﴾ [الأنعام: ٧٧]، ونحوه: كما تقدم[(٤)]، وكذلك ورد عن السوسي من بعض الطرق كما قدّمنا.

وإنما خصّت الراء بالإمالة دون باقي الحروف كالسّين من ﴿ مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [البقرة: ٨٧]، واللَّام من ﴿ ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والنون من ﴿ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾

---

(١) انظر ص: ١٣٩٦.

(٢) (تلك): من (ت) فقط.

(٣) انظر ص: ١٢٨٢.

(٤) انظر ص: ١٢٤٠.

[الرحمن: ٥٤]؛ من أجل ثقل الراء وقوَّتها بالتكرير و[١]تخصيصها من بين الحروف المستفلة[٢] بالتفخيم، فلذلك عُدَّت من حروف الإمالة، وساغت إمالتها لذلك.

والعلة / في إمالتها من نحو: ﴿يَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٦٥] دون ﴿قُرًى﴾ [سبأ: ١٨] و ﴿مُّفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦] كون الساكن في الأوّل منفصلاً، والوصل عارض، فكانت الإمالة موجودة قبل مجيء الساكن الموجب للحذف، بخلاف الثاني فإنه متَّصل، وإثباته عارض، فعومل كلٌّ بأصله.

وقيل: من أجل تقدير كون الألف بدلاً من التنوين فامتنع لذلك، وليس بشيء.

الخامس: إذا وقف على ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ في الكهف [٣٣] و ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ في الأنعام [٧١] و ﴿تَتْرَا﴾ في المؤمنون [٤٤]:

أمّا ﴿كِلْتَا﴾ فالوقف عليها لأصحاب الإمالة ينبني على معرفة ألفها، وقد اختلف النحاة فيها:

فذكر الداني في «الموضح» و«جامع البيان» أن الكوفيين قالوا: هي ألف تثنية، وواحد (كلتا): (كِلْت)، وقال البصريون: هي ألف تأنيث، ووزن (كِلْتا) (فِعْلى) كـ (إحدى) و(سيما)، والتاء مبدلة[٣] من واو، والأصل (كِلْوِيّ).

---

(١) سقطت الواو في المطبوع؛ مما أدى إلى تحريف العبارة.

(٢) في المطبوع: (المستقلة) بالقاف، وهو تصحيف.

(٣) في (س): «منه».

قال: فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة لأصحاب الإمالة، ولا بـ (بين بين) لمن مذهبه ذلك[١]، وعلى الثاني يوقف بذلك في مذهب من له ذلك، قال: والقراء وأهل الأداء على الأول.[٢]

قلت: نصَّ على إمالتها لأصحاب الإمالة العراقيون قاطبة، كأبي العزّ، وابن سوار، وابن فارس، وسبط الخياط وغيرهم، ونصّ على الفتح غير واحد، وحكى الإجماع عليه أبوعبد الله بن شريح[٣]، وغيره.

وقال مكّي: يوقف لحمزة والكسائي بالفتح؛ لأنها ألف تثنية عند الكوفيين، ولأبي عمرو بين اللفظين، لأنها ألف تأنيث. انتهى.[٤]

---

(١) علّل الداني عدم الإمالة بقوله: «لأن ألف الاثنين لا تجوز إمالتها لكونها مجهولة، لا يعلم لها أصل في ياء ولا واو، ولا هي أيضاً مشبّهة بما أصله ذلك من الألفات». جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨.

(٢) نفس المصدر.

(٣) قوله: «حكى الإجماع عليه»، فيه نظر، وهو: أن ابن شريح ذكر الفتح فقط في ﴿كِلْتَا﴾، وحكى الإجماع في الألفات مجهولات الأصل، وعبارته: «أما ألف ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ ففتحها في الوقف، وكل ألف ليس لها في هذه الأبواب أصل ولا مثال ففتحها إجماع، فافهم ذلك».
فقول ابن شريح: (وكل ألف) مرفوع بالابتداء، خبره: ففَتحُها إجماع.
ويترجح أن المؤلِّف لم ينقل من «الكافي» نفسه، وإنما نقل بواسطة المالَقي، وعبارته: «قال الإمام -ابن شريح- الوقف بالفتح إجماع.»، ويؤيّد هذا النظر -وهو عدم حكاية ابن شريح للإجماع - قولُ المالقي نفسِه: «وهو ظاهر قول الحافظ في «الموضح».»، وبالرجوع إلى «الموضح» اتضح أن الإجماع الذي حكاه الداني هو في عدم إمالة ألف التثنية، والله أعلم.
والذي يترجح عند البحث أن هناك سبق قلم من المؤلِّف -رحمه الله- من (ابن سفيان) إلى (ابن شريح)؛ لأن ابن سفيان هو الذي حكى الإجماع، قال رحمه الله: «وأما ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ في الوقف على (كلتا) فإن أبا الطيّب زعم أن فتحه إجماع.».
انظر: الهادي: ق: ١١/ أ، الموضح: ١٢٦٧، الكافي: ٤٨، الدر النثير: ٣/ ٢٤٣.

(٤) التبصرة: ٣٩٧-٣٩٨، والنص مختصر.

والوجهان جيّدان، ولكني إلى الفتح أجنحُ. فقد جاء به منصوصاً عن الكسائي سَوْرَةُ بن المبارك فقال: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣] بالألف، يعني بالفتح في الوقف.

وأمّا ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] على مذهب حمزة في إبدال الهمزة في الوقف ألفاً، قال الداني في «جامع البيان»: يحتمل وجهين، الفتح والإمالة، فالفتحُ: على أن الألف الموجودة في اللفظ بعد فتحة الدال؛ هي المبدلة من الهمزة دون ألف ﴿ٱلْهُدَى﴾ * والإمالة على أنها ألف ﴿ٱلْهُدَى﴾ دون المبدلة من الهمزة، قال: والوجه الأول أقيس؛ لأن ألف ﴿ٱلْهُدَى﴾ *[1] قد كانت ذهبت مع تحقيق الهمزة في حال الوصل، فكذا يجب أن تكون مع المبدل منها؛ لأنه تخفيف / والتخفيف عارض[2]. انتهى.

وقد تقدَّم حكاية ذلك عن أبي شامة في أواخر باب (وقف حمزة)[3]، ولا شك أنه لم يقف على كلام الداني في ذلك.

والحكم في وجه الإمالة للأزرق عن ورش كذلك، والصحيح المأخوذ به عنهما هو الفتح، والله أعلم.

وأمّا ﴿تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] على قراءة مَنْ نوَّن فيحتمل أيضاً وجهين:

---

(١) ما بين النجمتين سقطت من النسخة التي لدي من «جامع البيان».

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨.

(٣) انظر ص: ١١١٠.

أحدهما: أن يكون بدلاً من التنوين، فتجري على الراء قبلها وجوه الإعراب الثلاثة، رفعاً ونصباً وجرّاً.

والثاني: أن يكون للإلحاق[١] أُلحقت بـ (جعفر)، نحو: (أَرْطَى).

فعلى الأول: لا تجوز إمالتها في الوقف على مذهب أبي عمرو، كما لا يجوز إمالة ألف التنوين، نحو: ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و﴿مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] و﴿يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢] و﴿عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]. وعلى الثاني تجوز إمالتها على مذهبه؛ لأنها كالأصلية المنقلبة عن الياء.

قال الداني: والقرّاء وأهل الأداء على الأوّل، وبه قرأت، وبه آخذ، وهو مذهب ابن مجاهد، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وسائر المتصدِّرين[٢]. انتهى.

وظاهر كلام الشاطبي أنها للإلحاق، ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو وإن كانت للإلحاق؛ من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكّي، وابن بلِّيمة، وصاحب «العنوان» وغيرهم في إمالة ذوات الراء له أن تكون الألف مرسومة ياء، ولا يريدون بذلك إلا إخراج ﴿تَتْرَا﴾ والله أعلم.

السادس: رؤوس الآي المُمالة[٣] في الإحدى عشرة سورة متفق عليها، ومختلف فيها، فالمختلف فيه مبني على مذهب المميل من العادِّين.

---

(١) أي: ألحق الثلاثة بالرباعي. انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٩.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٩.

(٣) (الممالة): سقطت من (س).

والأعدادُ المشهورة في ذلك ستة ، وهي المدني الأول (١)، والمدني الأخير (٢)، والمكّي (٣)، والبصري (٤)، والشامي (٥)،

---

(١) هو ما يرويه نافع القارئ عن شيخيه أبي جعفر وشيبة، وهذا العدّ يرويه أهل الكوفة عن أهل المدينة دون تعيين أحد منهم، بمعنى أنهم إذا قالوا: عدّ أهل المدينة، بدون تسمية أحد فالمراد هذا، وأما أهل البصرة فيروونه عن ورش عن نافع عن شيخيه، وقد اعتمد الشاطبي على رواية الكوفيين تبعاً للداني، إذ قال:

فعن نافع عن شيبة ويزيد أو ولُ المدني إذ كلُّ كوف به يُقري

انظر: البيان في عدّ آي القرآن: ٦٧-٦٨، جمال القراء: ١/ ١٨٩، بشير اليسر: ١٨-١٩.

(٢) هو ما يرويه إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير عن سليمان بن مسلم بن جماز عن أبي جعفر وشيبة. قال الشاطبي:

والآخر إسماعيل يرويه عنهما بنقل ابن جمازِ سليمانَ ذي النَّشْرِ.

انظر: جمال القراء:١/ ١٨٩، بشير اليسر: ١٩.

(٣) هو ما يرويه عبد الله بن كثير القارئ عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنهما، هذا هو المعتمد، قال الشاطبي:

.... وذو العددِ المكي أُبَيٌّ بلا نُكر

انظر: البيان: ٦٨، بشير اليسر: ٢٠-٢١.

(٤) هو ما يرويه عاصم الجحدري، وينسب أيضاً إلى أيوب المتوكل، ولا خلاف بين عاصم وأيوب إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ﴾ في [ص : ٨٤]، عدَّها عاصم وتركها أيوب، وقيل العكس، كما عند الداني، وذهب الشاطبي إلى أن العدّ البصري هو ما يرويه عطاء وعاصم، حيث قال:

وعدّ عطاء بن اليسار كعاصم هو الجحدري في كل ما عُدَّ للبصري

انظر: البيان: ٦٩، بشير اليسر: ٢٠.

(٥) هو ما يرويه أيوب بن تميم عن يحيى الذماري عن ابن عامر، وقيل هو موقوف على الذماري. قال الشاطبي:

ويحيى الذماري للشامي وغيره ....

وذكر الداني أن لأهل حمص عدداً خاصاً يروونه عن أبي حيوةَ شريح الحضرمي، عن خالد بن معدان، وهو من كبار التابعين، كانوا يعدون به قديماً، يوافق العدّ الدمشقي في مواضع، إلا أنه اندثر من يأخذ به من المتصدرين..

انظر: البيان: ٦٩-٧٠، بشير اليسر: ٢٠-٢١، جمال القراء: ١/ ١٩٠.

والكوفيّ.(١) فلا بد من معرفة اختلافهم في هذه السور؛ لتعرف مذاهب القراء فيها.

والمحتاج إلى معرفته من ذلك هو عددُ المدني الأخير؛ لأنه عدد نافع وأصحابه، وعليه مدار قراءة أصحابه المميلين رؤوس الآي، وعدد البصري ليعرف به قراءة أبي عمرو في رواية الإمالة.

والمختلف فيه في هذه السور خمس آيات وهي:

قوله في طه [١٢٣] ﴿مِّنِّي هُدًى﴾، و ﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [١٣١]، عدَّهما المدنيان، والمكّي، والبصري / والشامي، ولم يعدَّهما الكوفي.(٢)

وقوله تعالى في النجم [٢٩] ﴿وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ عدَّها كلُّهم إلا الشامي.(٣)

---

(١) لأهل الكوفة عددان:

أحدهما: مروي عن أهل المدينة، وهو المعروف بالمدني الأول كما سبق.

ثانيهما: ما يرويه حمزة القارئ عن ابن أبي ليلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله عنه، وأيضاً ما يرويه سفيان عن عبد الأعلى عن السلمي عن علي. قال الشاطبي:

وحمزة مع سفيان قد أسنداه عن علىّ عن أشياخ ثقات ذوي خُبر

قال الداني رحمه الله بعد أن ذكر هذه الأعداد الستة:

«وهذه الأعداد وإن كانت موقوفة على هؤلاء الأئمة، فإن لها لا شك مادة تتصل بها، وإن لم نعلمها من طريق الرواية والتوقيف، كعلمنا بمادة الحروف والاختلاف، إذ كان كل واحد منهم قد لقي غير واحد من الصحابة، وشاهده وأخذ عنه، وسمع منه، أو لقي من لقي الصحابة، مع أنهم لم يكونوا أهل رأي واختراع، بل كانوا أهل تمسك واتباع». البيان: ٦٩-٧٠.

انظر: جمال القراء: ١/ ١٩٠، الروض النضير: ق ٣٤٦-٣٤٩.

(٢) انظر: البيان: ١٨٣، جمال القراء: ١/ ٢٠٨.

(٣) انظر: البيان: ٢٣٤، جمال القراء: ١/ ٢١٨.

وقوله في النازعات [٣٧] ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾ عدَّها البصري والشامي والكوفي، ولم يعدها المدنيان ولا المكي.[١]

وقوله في العلق [٩] ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ عدَّها كلُّهم إلا الشامي.[٢]

فأمّا قوله في طه [٧٧] ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ﴾ فلم يعدَّها أحد إلا الشامي.[٣]

وقوله تعالى ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨] فلم يعدها أحد إلا المدني الأول، والمكي.[٤]

وقوله في النجم [٢٩] ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ لم يعدها أحد إلا الشامي،[٥] فلذلك لم نذكرها، إذ ليست معدودة في المدني الأخير ولا في البصري.

إذا علم هذا فليعلم أن قوله في طه [١٥] ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾، و ﴿فَأَلْقَىٰهَا﴾ [٢٠]، و ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾ [١٢١]، و ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾ [١٢٢]، و ﴿حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾ [١٢٥]، وقوله في النجم [١٦] ﴿إِذْ يَغْشَى﴾، و ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ [٢٩]، ﴿وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا﴾ [٣٤]، و ﴿ثُمَّ يُجْزَىٰهُ﴾ [٤١]، و ﴿أَغْنَىٰ﴾ [٤٨]، و ﴿فَغَشَّىٰهَا﴾ [٥٤]، وقوله تعالى في القيامة [٣٤] ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾، و ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ﴾ [٣٥]، وقوله في الليل [٥] ﴿مَنْ أَعْطَىٰ﴾، و ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ﴾ [١٥].

---

(١) انظر: البيان: ٢٦٣، جمال القراء: ١/ ٢٢٥.

(٢) انظر: البيان: ٢٨٠، جمال القراء: ١/ ٢٢٧.

(٣) انظر: البيان: ١٨٣، جمال القراء: ١/ ٢٠٨.

(٤) انظر: البيان: ١٨٣، جمال القراء: ١/ ٢٠٨.

(٥) انظر: البيان: ٢٣٤، جمال القراء: ١/ ٢١٨.

فإن أبا عمرو يفتح جميع ذلك من طريق المميلين له رؤوس الآي؛ لأنه ليس[1] برأس آية ما عدا ﴿مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨] عند من أماله عنه فإنه يقرأه على أصله (بين بين).

والأزرق عن ورش يفتح جميعه أيضاً من طريق أبي الحسن بن غَلْبون، وأبيه عبد المنعم، ومكّي وصاحب «الكافي» وصاحب «الهادي» وصاحب «الهداية» وابن بلِّيمة وغيرهم؛ لأنه ليس برأس آية، ويقرأ جميعه (بين بين) من طريق «التيسير» و«العنوان» وعبد الجبار، وفارس بن أحمد، وأبي القاسم بن خاقان؛ لكونه من ذوات الياء، وكذلك ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾ في النازعات [٣٧] فإنه مكتوب بالياء.

ويترجحُ له عند من أمال الفتحُ في قوله تعالى ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ﴾ في [الليل: ١٥] كما سيأتي في باب (اللامات)، والله أعلم.

السابع: إذا وصل نحو: ﴿ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠] و ﴿يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ١٢٧] لأبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي، فيجب فتح الصاد من ﴿ٱلنَّصَٰرَى﴾، والتاء من ﴿يَتَٰمَى﴾[2]؛ من أجل فتح الراء والميم بعد الألف وصلاً، فإذا وُقِفَ عليهما له / أميلت الصاد والتاء مع الألف بعدهما؛ من أجل إمالة الراء والميم مع الألف بعدهما، والله أعلم.

---

(١) في (س): «السن».

(٢) في (س): ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وهو غير مراد هنا.

باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف(١)

وهي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو: ﴿نِعْمَةَ﴾[البقرة: ٢١١] و ﴿رَحْمَةً﴾[آل عمران: ٨] فتبدل في الوقف هاء.

وقد أمالها بعض العرب كما أمالوا الألف.

وقيل للكسائي: إنك تميل ما قبل هاء التأنيث؟ فقال: هذا طباع العربية.(٢)

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «يعني بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة، وهي باقية فيهم إلى الآن، وهم بقية أبناء العرب، يقولون (أخذته أخذِه)، و(ضربته ضربِه)، قال: وحكى نحو ذلك عنهم: الأخفش سعيد بن مسعدة».

قلت: والإمالة في هاء التأنيث وما شابهها من نحو: ﴿هُمَزَةٍ﴾ و ﴿لُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، و ﴿خَلِيفَةً﴾[البقرة: ٣٠] و ﴿بَصِيرَةٍ﴾[يوسف: ١٠٨] هي لغة الناس اليوم، والجارية على ألسنتهم في أكثر البلاد، شرقاً وغرباً، وشاماً ومصراً، لا يحسنون غيرها، ولا ينطقون بسواها، يَرَوْن ذلك أخفّ على لسانهم، وأسهل في

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٢٣٥-٢٣٩، التبصرة: ٤٠٢-٤٠٧، التيسير: ٥٤-٥٥، جامع البيان: ١/ ق: ١٤٩-١٥١، الكافي: ٤٨-٥٠، المستنير: ١/ ٤٢٨-٤٣١، الإرشاد: ١٧٦-١٧٩، الكفاية الكبرى: ١٩١-١٩٣، المصباح: ٣/ ١٠٦٨-١٠٨٠، الإقناع: ١/ ٣١٤-٣٢٠، غاية الاختصار: ١/ ٣٠٥-٣٠٧.

(٢) في (س): «العرب»، وكلاهما -والله أعلم- تصحيف، صوابه: «العرصة» بالصاد المهملة بعد الراء، كما جاء في «الموضح»، ونقله أبو شامة، والمراد بالعرصة هو ما بينه الداني بقوله: أهل الكوفة.. إلخ. انظر: الموضح: ق ١٣١، إبراز المعاني: ٢/ ١٤٨، التتمة: ٢٠٢.

طباعهم، وقد حكاها سيبويه عن العرب، ثم قال: شُبِّه الهاء بالألف[١] فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف. انتهى.[٢]

وقد اختص بإمالتها الكسائي في حروف مخصوصة، بشروط معروفة، باتفاق واختلاف، وتأتي على ثلاثة أقسام[٣]، ووافقه على ذلك بعض القراء، كما سنذكره مبيّناً.[٤]

فالقسم الأول المتفق على إمالته قبل هاء التأنيث وما أشبهها: خمسة عشر حرفاً، يجمعها قوله: (فجثت زينب لِذَوْدِ شمسٍ).[٥]

---

(١) نقل ابن الباذش قول سيبويه هذا، وعقّب عليه بقوله: «لم يبيّن بأيّ ألف شبّهت، والظاهر أنها شبّهت بألف التأنيث؛ لاستوائهما في معنى التأنيث، فهاء التأنيث على هذا مثل ألف (طَلَبَنا) في التشبيه بالمشبّه إلا أن ألف (طَلَبَنا) أبعد من الإمالة؛ لأنه لا تأنيث فيها، ولذلك جَعل سيبويه إمالتها شذوذاً، فأما إمالة هاء التأنيث فأقوى؛ لأنها تُشْبه ألف (حُبْلَى) لفظاً ومعنى، أما اللفظ فإنها آخر كما أنها آخر، ولاجتماعهما في المخرج والخفاء وانفتاح ما قبلهما، وأما المعنى فما ذكرناه من التأنيث، فجرت في إمالة ما قبلها مجرى ألف التأنيث لمشابهتها إياها من طريق اللفظ والمعنى.»، وسيذكر المؤلِّف في نهاية هذا الباب، في التنبيه الأول هذه المسألة. انظر ص: ١٣٣٥، والإقناع: ١/ ٣١٤-٣١٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٤/ ١٤٠-١٤١، الإقناع: ١/ ٣١٤-٣١٥، شرح الشافية: ٣/ ٢٤-٢٦، الارتشاف: ٢/ ٥٣٣.

(٣) قال المالقي: أصل هذا التقسيم والتفصيل لابن مجاهد رحمه الله، وتبعه الأئمة على اختياره فاستحسنوه. اهـ الدر النثير: ٤/ ٢٠.

(٤) انظر ص: ١٣٢٩.

(٥) من شطر بيت من قصيدة في القراءات العشر لأبي الخطاب علي بن عبد الرحمن بن هارون، ذكر منها أبو الكرم ثلاثة أبيات وهي:

أمال خمس عشرة الكسائي ... هنّ حروف قبل حرف الهاءِ

وهذه الهاء التي تنقلبُ ... في الوصل تاء وبهاءٍ تكتبُ

إن قيل فاجمعهن فهو أصوب ... قل: فجثت لذود شمسٍ زينب

انظر: المصباح: ٣/ ١٠٦٨-١٠٦٩.

فالفاء ورد في أحد وعشرين اسماً[1]، نحو: ﴿خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] و ﴿رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢] و ﴿الْخَطْفَةَ﴾ [الصافات: ١٠] ﴿وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

والجيم في ثمانية أسماء، وهي: ﴿وَلِيجَةً﴾ [التوبة: ١٦] و ﴿حَاجَةً﴾ [غافر: ٨٠] و ﴿بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] و ﴿لُجَّةً﴾ [النمل: ٤٤] و ﴿نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣] و ﴿حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠] و ﴿دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿زُجَاجَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

والثاء في أربعة أسماء، وهي: ﴿ثَلَاثَةُ﴾ [الطلاق: ٤] و ﴿وَرَثَةِ﴾ [الشعراء: ٨٥] و ﴿خَبِيثَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] و ﴿مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٦].

والتاء في أربعة أسماء[2] أيضاً: ﴿الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] و ﴿بَغْتَةً﴾ [محمد: ١٨] و ﴿الْمَوْتَةَ﴾ [الدخان: ٥٦] و ﴿سِتَّةِ﴾ [ق: ٣٨].

والزاي في ستة أسماء: ﴿أَعِزَّةٍ[3]﴾ [المائدة: ٥٤] و ﴿الْعِزَّةُ[4]﴾ [البقرة: ٢٠٦] و ﴿بَارِزَةً﴾ [الكهف: ٤٧] و ﴿بِمَفَازَةٍ﴾ [آل عمران: ١٨٨] و ﴿هُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] و ﴿لُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١].

٨ **والياء** وردت في أربعة وستين اسماً، نحو: / ﴿شِيَةَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿وَدِيَةٌ﴾ [النساء: ٩٢] و ﴿حَيَّةٌ﴾ [طه: ٢٠] و ﴿خَشْيَةِ﴾ [البقرة: ٧٤] و ﴿زَانِيَةً﴾ [النور: ٣].

---

(١) في (س): «موضعاً».

(٢) الترتيب في الدر النثير: ٤/ ٢٨.

(٣) في المطبوع: (أعز)، وهو خطأ.

(٤) في الدر: (العزى)، وهو خطأ.

والنون في سبعة وثلاثين اسماً، نحو: ﴿سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] و ﴿سِنَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، و ﴿ٱلْجِنَّةِ﴾ [الصافات: ١٥٨] و ﴿أَجِنَّةٌ﴾ [النجم: ٣٢] و ﴿لَّعْنَةُ﴾ [الأعراف: ٤٤] و ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

والباء في ثمانية وعشرين اسماً، نحو: ﴿حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١] و ﴿ٱلتَّوْبَةُ﴾ [النساء: ١٧] و ﴿ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥ و ٩٧] ﴿وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤] و ﴿ٱلْإِرْبَةِ﴾ [النور: ٣١] و ﴿غَيَٰبَتِ﴾ [يوسف: ١٠ و ١٥].

واللام في خمسة وأربعين اسماً، نحو: ﴿لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١] و ﴿غَفْلَةٍ﴾ [مريم:٣٩] و ﴿عَيْلَةً﴾ [التوبة: ٢٨] و ﴿ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٣ و٢٥] و ﴿ثُلَّةٌ﴾ [الواقعة: ١٣] و ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦].

والذال في اسمين: ﴿لَذَّةٍ﴾ [الصافات: ٤٦] ﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ﴾ [المائدة: ٣].

والواو في سبعة عشر اسماً، نحو: ﴿قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] ﴿وَٱلْمَرْوَةَ﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿فَجْوَةٍ⁽١⁾﴾ [الكهف: ١٧] و ﴿أُسْوَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

والدال في ثمانية وعشرين اسماً، نحو: ﴿بَلْدَةً﴾ [الفرقان: ٤٩] و ﴿جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢ و ٤] و ﴿عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦] و ﴿قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥] ﴿وَأَفْئِدَةً﴾ [الأحقاف: ٢٦].

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى (نجوة) بالنون.

والشين في أربعة أسماء، نحو: ﴿ٱلۡبَطۡشَةَ﴾ [الدخان: ١٦] و ﴿فَٰحِشَةً﴾ [الأعراف: ٢٨] و ﴿عِيشَةٖ﴾ [الحاقة: ٢١] و ﴿مَعِيشَةٗ﴾ [طه: ١٢٤].

والميم في اثنين وثلاثين اسماً، نحو: ﴿وَرَحۡمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] و ﴿نِعۡمَةَ﴾ [البقرة: ٢١١] و ﴿أُمَّةٗ﴾ [البقرة: ١٢٨] و ﴿قَآئِمَةٞ﴾ [آل عمران: ١١٣] و ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤].

والسين في ثلاثة أسماء، وهي: ﴿خَمۡسَةٞ﴾ [الكهف: ٢٢] و ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ﴾ [النور: ٧ و ٩] و ﴿ٱلۡمُقَدَّسَةَ﴾ [المائدة: ٢١].

والقسم الثاني الذي يوقف عليه بالفتح، وذلك إذا[1] كان قبل الهاء حرف من عشرة أحرف، وهي: (حاع)[2]، وأحرف الاستعلاء السبعة (قظ خصَّ ضغط)، إلا أن الفتح عند الألف إجماع، وعند التسعة الباقية على المختار.

فالحاء وردت في سبعة أسماء، وهي: ﴿صَيۡحَةٗ﴾ [يس: ٢٩] و ﴿نَفۡحَةٞ﴾ [الأنبياء: ٤٦] و ﴿لَوَّاحَةٞ﴾ [المدثر: ٢٩] ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾ [المائدة: ٣] و ﴿أَشِحَّةً﴾ [الأحزاب: ١٩] و ﴿أَجۡنِحَةٖ﴾ [فاطر: ١] و ﴿مُّفَتَّحَةٗ﴾ [ص: ٥٠].

والألف وردت في ستة أسماء[3]، وهي: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣] و ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و ﴿ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [غافر: ٤١] و ﴿بِٱلۡغَدَوٰةِ﴾ [الأنعام: ٥٢] ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ [النجم: ٢٠].

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (إن).

(٢) هذه الكلمة لا معنى لها، لقول أئمة اللغة - واللفظ للأزهري-: «الحاء والعين لا يأتلفان في كلمة».

(٣) الألف وردت في أحد عشر اسماً، ذكر المؤلِّف منها ستة، واستثنى خمسة وهي: ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣].... انظر: الدر النثير: ٤/ ٣١.

ويلحق بهذه الأسماء ﴿ذَاتَ﴾ من ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] ونحوه، مما يأتي في باب «الوقف على مرسوم الخط»[1]، و ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون:٣٦] و ﴿ٱللَّٰتَ﴾ في النجم [١٩] ﴿وَلَاتَ﴾ في صٓ [٣].

وأما ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣] و ﴿تُقَىٰةً﴾[آل عمران: ٢٨] و ﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] و ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨] و ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥] فليس من هذا الباب، بل من الباب قبله، تمال ألفه وصلاً ووقفاً كما تقدَّم،[2] وسيأتي إيضاحه آخر الباب.[3]

والعين وردت في ثمانية وعشرين اسماً، نحو: ﴿سَبْعَةٌ﴾ [الحجر: ٤٤] و ﴿صَنْعَةَ﴾ [الأنبياء: ٨٠] و ﴿طَاعَةٌ﴾ [النساء: ٨١] و ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾ [الجاثية: ٣٢].

والقاف في تسعة عشر اسماً، نحو: ﴿طَاقَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و ﴿نَاقَةُ﴾ [الأعراف: ٧٣] و ﴿الصَّعْقَةُ[4]﴾ [الذاريات: ٤٤] و ﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١].

والظاء في ثلاثة أسماء، وهي: ﴿غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣] و ﴿مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧] و ﴿حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١].

---

(١) انظر ص: ١٤٢٧.

(٢) انظر ص: ١٢٣١ و ١٢٧٠.

(٣) انظر ص: ١٣٣٨.

(٤) كذا في جميع النسخ، بفتح الصاد وقصرها أي بدون ألف بعدها، وتسكين العين، وهذا موضع واحد وهو من قوله تعالى ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [الذاريات: ٤٤] وهذا على قراءة الكسائي وحده.
انظر: التيسير: ٢٠٣، النشر: ٢/ ٣٧٧.

والخاء في اسمين، وهما: ﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾ [عبس: ٣٣] و ﴿نَفۡخَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣].

والصاد في ستة / أسماء، وهي: ﴿خَالِصَةٗ[1]﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿شَٰخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧] و ﴿خَصَاصَةٞۚ﴾ [الحشر: ٩] و ﴿خَآصَّةٗۖ[2]﴾ [الأنفال: ٢٥] و ﴿مَخۡمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣] و ﴿غُصَّةٖ﴾ [المزمل: ١٣].

والضاد في تسعة أسماء: ﴿رَوۡضَةٖ﴾ [الروم: ١٥] و ﴿قَبۡضَةٗ﴾ [طه: ٩٦] و ﴿فِضَّةٖ[3]﴾ [الزخرف: ٣٣] و ﴿عُرۡضَةٗ﴾ [البقرة: ٢٢٤] و ﴿فَرِيضَةٗۚ﴾ [البقرة: ٢٣٦] و ﴿بَعُوضَةٗ﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿خَافِضَةٞ﴾ [الواقعة: ٣] و ﴿دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: ١٦] و ﴿مَّقۡبُوضَةٞۖ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

والغين في أربعة أسماء: ﴿صِبۡغَةَۖ﴾ [البقرة: ١٣٨] و ﴿مُّضۡغَةٖ﴾ [الحج: ٥] و ﴿بَازِغَةٗ﴾ [الأنعام: ٧٨] و ﴿بَٰلِغَةٞۖ﴾ [القمر: ٥].

والطاء في ثلاثة أسماء، وهي: ﴿بَسۡطَةٗ﴾ [البقرة: ٢٤٧] و ﴿حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨] و ﴿لَمُحِيطَةُۢ﴾ [التوبة: ٤٩].

والقسم الثالث الذي فيه التفصيل، فيمال في حال، ويفتح في أخرى،[4]

---

(١) وكذلك في الآيات: (١٣٩) الأنعام و(٣٢) الأعراف و(٥٠) الأحزاب و(٤٦) من سورة ص.

(٢) الكلمة سقطت من (س).

(٣) الكلمة، سقطت من (س).

(٤) في المطبوع: (أخرى آخر)، وهو تحريف.

وذلك إذا كان قبل الهاء حرف من أربعة أحرف، وهي حروف[1] (أكهر)[2].

فمتى كان قبل حرف من هذه الأربعة ياء ساكنة، أو كسرة، أميلت وإلا فتحت، هذا مذهب الجمهور وهو المختار، كما سيأتي، فإن فَصَل بين الكسرة والهاء ساكنٌ لم يمنع الإمالة.

فالهمزة وردت في أحد عشر اسماً، منها اسمان بعد الياء، وهما: ﴿كَهَيْـَٔةِ[3]﴾ [آل عمران: ٤٩]، و ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ [النساء: ١١٢]، وخمسة بعد الكسرة، وهي: ﴿مِّاْئَةٌ﴾ [الأنفال: ٦٥] و ﴿فِئَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و ﴿نَاشِئَةَ﴾ [المزمل: ٦] و ﴿سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١] و ﴿خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٦]، وأربعة سوى ذلك، وهي: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ [النجم: ٤٧] و ﴿سَوْءَةَ﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿ٱمْرَأَةٌ﴾ [النساء: ١٢٨] و ﴿بَرَآءَةٌ﴾ [التوبة: ١].

والكاف وردت أيضاً في خمسة عشر اسماً، واحد بعد الياء، وهو: ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾

---

(١) (حروف): سقطت من المطبوع.

(٢) عبَّر عنها صاحب «العنوان» بـ(أكْرَه) ومعناه أبغض، وأكهر معناه: الشدة والعبوس، يقال: فلان أكهر: أي شديد العبس، والكَهْر أيضاً ارتفاع النهار مع شدة الحر، وله عدة معانٍ أخرى مذكورة في كتب اللغة. قال عبد الظاهر: «وإنما استثنى الكسائي الهاء مع هذه الأحرف الأربعة، وجعلها تمال تارة وتفتح معها أخرى؛ لأن هذه الحروف الأربعة ليست من حروف الاستعلاء فتقوى على منع الإمالة بالكلية، ولم تبعد من حروف الاستعلاء بُعداً كلياً فيجب معها الفتح، فتقوى الإمالة كما قويت مع غيرها، فجعلوها تمال مع الكسرة وتفتح مع ما سواها.».

انظر: العنوان: ٦٤، شرح العنوان: ق ٣٢، القاموس: كره، الأساس والتاج: (كهر).

(٣) وفي الآية (١١٠) من المائدة.

[الحجر: ٧٨][1]، وأربعة بعد الكسرة، وهي: ﴿ضَاحِكَةٌ﴾ [عبس: ٣٩] و﴿مُّشْرِكَةٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] و﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾ [النجم: ٥٣]، وستة سوى ما تقدم وهي: ﴿بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦] ﴿مَكَّةَ[2]﴾ [الفتح: ٢٤] و﴿دَكَّةً﴾ [الحاقة: ١٤] و﴿ٱلشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: ٧] و﴿ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] و﴿مُّبَـٰرَكَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

والهاء وردت في أربعة أسماء، اثنان بعد الكسرة المتصلة، وهي: ﴿ءَالِهَةً﴾ [الأنعام: ١٩] و﴿فَـٰكِهَةٌ﴾ [يسٓ: ٥٧]، وواحد بعد المنفصلة، وهو: ﴿وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨]، والآخر بعد الألف، وهو: ﴿سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦].

والراء وردت في ثمانية وثمانين اسماً، ستة بعد الياء، وهي: ﴿كَبِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١] و﴿كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥] و﴿صَغِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١] و﴿ٱلظَّهِيرَةِ﴾ [النور: ٥٨] و﴿بَحِيرَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] و﴿بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وثلاثون بعد الكسرة المتصلة أو المفصولة بالساكن، نحو: ﴿ٱلْـَٔاخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و﴿فَنَظِرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠] و﴿حَاضِرَةَ﴾ [الأعراف: ١٦٣] و﴿كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣] ﴿وَٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ٢٢١] و﴿عِبْرَةٌ[3]﴾ [يوسف: ١١١] و﴿سِدْرَةِ﴾ [النجم: ١٤] و﴿فِطْرَتَ﴾ [الروم: ٣٠] و﴿مِرَّةٍ﴾ [النجم: ٦]، وفي اثنين وخمسين سوى ما تقدم،

---

(١) وكذلك في الآية (١٧٦) الشعراء، و(١٣) صٓ، و(١٤) قٓ.

(٢) الكلمة ﴿مَكَّةَ﴾ سقطت من المطبوع.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى ﴿غَبَرَةٌ﴾ [عبس: ٤٠] بالغين المعجمة، ولا تصح للتمثيل.

نحو: ﴿جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿حَسْرَةً﴾ [آل عمران: ١٥٦] و ﴿كَرَّةً﴾ [البقرة: ١٦٧] ﴿وَالْعُمْرَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦] ﴿وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] و ﴿سَفَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥] و ﴿بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٦] و ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] و ﴿مَّعَرَّةٌ﴾ [الفتح: ٢٥].

إذا تقرر ذلك فاعلم أن الكسائي اتفق الرواة عنه على الإمالة عند الحروف الخمسة عشر، وهي التي في القسم الأول مطلقاً، واتفقوا على الفتح عند الألف من القسم الثاني، واتفق جمهورهم على الفتح عند التسعة الباقية من القسم / الثاني، وكذلك عند الأحرف الأربعة في القسم الثالث ما لم يَكُنَّ بعد ياء ساكنة، أو كسرة متصلة، أو مفصولة بساكن.

هذا الذي عليه أكثر الأئمة، وجلَّة أهل الأداء، وعمل جماعة القراء، وهو اختيار الإمام أبي بكر بن مجاهد، وابن أبي الشَّفَق[1]، والنقاش، وابن المنادي، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي بكر الشذائي، وأبي الحسن بن غلبون، وأبي محمد مكّي، وأبي العباس المهدوي، وابن سفيان، وابن شريح، وابن مِهْران، وابن فارس، وأبي عليّ البغدادي، وابن شِيْطا، وابن سوار، وابن الفحَّام الصقلِّي، وصاحب «العنوان»، والحافظ أبي العلاء، وأبي العزّ، وأبي عليّ العطار، وأبي إسحاق الطبري، وغيرهم، وإياه أختارُ، وبه قرأ صاحب «التيسير» على

(١) عبد الوهاب بن عيسى، البغدادي، مقرئ معروف، أخذ عرضاً عن الكسائي الصغير، وروى عنه أيضاً الشذائي. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٨٠.

شيخه ابن غَلْبون، وهو اختياره واختيار أبي القاسم الشاطبي، وأكثر المحقّقين.(١)

وقد استثنى جماعة من هؤلاء ﴿ فِطْرَتَ ﴾ وهي في الروم [٣٠]، وذلك أن الكسائي يقف عليه بالهاء على أصله، كما سيأتي فيما كتب بالتاء(٢)، واعتدوا بالفاصل بين الكسرة والهاء، وإن كان ساكناً، وذلك بسبب كونه حرف استعلاء وإطباق، وهذا اختيار أبي طاهر بن أبي هاشم، والشذائي، وأبي الفتح بن شيطا، وابن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الحافظ، وصاحب «التجريد»، وابن شريح، وأبي الحسن بن فارس.(٣)

وذهب سائر القراء إلى الإمالة طرداً للقاعدة، ولم يفرِّقوا بين ساكن قويّ وضعيف، وهذا اختيار ابن مجاهد وجماعة من أصحابه، وبه قطع صاحب «التيسير»، وصاحبا(٤) «التلخيص»، وصاحب «العنوان»، وابنا غلبون، وابن سفيان، والمهدوي، والشاطبي وغيرهم، وذكر الوجهين جميعاً أبو عمرو الداني في غير «التيسير».

---

(١) انظر: التيسير: ٥٤، الإقناع: ١/ ٣١٧-٣١٩، الدر النثير: ٤/ ٤٧.

(٢) انظر ص: ١٤٢١.

(٣) انظر: المستنير: ١/ ٤٣١.

(٤) في المطبوع: (صاحب) بالإفراد، وهو تحريف.

انظر: التلخيص: ١٩٥، تلخيص العبارات: ٤٨.

وذكر أبو محمد مكّي الخلاف فيها عن أصحاب ابن مجاهد[١]، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وشيخه أبي الحسن عبد الباقي، وروى عنه فقال[٢]: سألت أبا سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي[٣] عن هذا الذي اختاره أبو طاهر، فقال: لا وجه له؛ لأن هذه الهاء طرف، والإعراب لا يراعى فيه الحرف المستعلي ولا غيره، قال: وفي القرآن: ﴿أَعْطَىٰ﴾ [الليل: ٥]، و ﴿وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]، و ﴿يَرْضَىٰ﴾ [الليل: ٢١] لا خلاف في جواز الإمالة فيه وفي شبهه، فلمّا أجمعوا على الإمالة لقوّة الإمالة في الأطراف في موضع التغيير، كانت / الهاء في الوقف بمثابة الألف إذا عدمت الألف، نحو: ﴿مَكَّةَ﴾ [الفتح: ٢٤] و ﴿فِطْرَتَ﴾ [الروم: ٣٠] انتهى[٤].
والوجهان جيّدان صحيحان.

وذهب جماعة من العراقيّين إلى إجراء الهمزة والهاء مجرى الأحرف العشرة التي هي في القسم الثاني، فلم يميلوا عندهما؛ من حيث إنهما من أحرف الحلق أيضاً، فكان لهما حكم أخواتهما، وهذا مذهب أبي الحسن بن فارس، وأبي طاهر ابن سوار، وأبي العزّ القلانسي، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي القاسم بن الفحام، وأبي العلاء الهمَذاني وغيرهم، إلا أن الهمَذاني منهم قطع بإمالة الهاء إذا كانت

(١) التبصرة: ٤٠٥.
(٢) القائل هو أبو الحسن، كما بينه الداني في جامع البيان.
(٣) المشهور، من أئمة النحو واللغة والعروض، قرأ على ابن مجاهد، شرح كتاب سيبويه، وغيره، توفي سنة (٣٦٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٨.
(٤) النص في جامع البيان: ١/ ق: ١٥٠/ ب.

بعد كسرة متّصلة، نحو: ﴿فَنَكِهَةٍ﴾ [الرحمن: ٥٢]، وبالفتح إذا فصل بينهما ساكن، نحو: ﴿وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨](١) وهذا ظاهر عبارة صاحب «العنوان» من المصريّين(٢).

ولبعض أهل الأداء من المصريين والمغاربة(٣) اختلاف في أحرف القسم الثالث في الأربعة، فظاهر عبارة «التبصرة» إطلاق الإمالة عندها، وحكاه أيضاً في «الكافي»(٤).

وحكى مكّي(٥) عن شيخه أبي الطيب الإمالة إذا وقع قبل الهمزة ساكن، كُسِرَ ما قبله أو لم يكسر، وكذا عند ابن بلِّيمة، وأطلق الإمالة عند الكاف بغير شرط، واعتبر ما قبل الثلاثة الأُخَر، وكذا مذهب صاحب(٦) «العنوان» في الهمزة يميلها إذا كان قبلها ساكن، واستثنى من الساكن الألف، نحو: ﴿بَرَآءَةٌ﴾ [التوبة: ١](٧)، وما ذكرناه أوّلاً هو المختار، وعليه العمل، وبه الأخذ، والله أعلم.

وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة عند جميع الحروف، ولم يستثنوا شيئاً سوى

---

(١) في المطبوع: (وجهه) بالهاء، وهو خطأ.

(٢) العنوان: ٦٤، وانظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٠٥-٣٠٧.

(٣) (المغاربة): ليست في (س).

(٤) التبصرة: ٤٠٤، الكافي: ٤٩.

(٥) (مكّي): ليست في (س).

(٦) (صاحب): ليست في (س).

(٧) التبصرة: ٤٠٤، العنوان: ٦٤.

الألف كما تقدَّم وأجروا حروف (الحلق) و(الاستعلاء) و(الحنك) مجرى باقي الحروف، ولم يفرقوا بينها، ولا اشترطوا فيها شرطاً. وهذا مذهب أبي بكر بن الأنباري، وابن شَنَبوذ، وابن مقسم، وأبي مزاحم الخاقاني، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وشيخه أبي الحسن عبد الباقي الخراساني، وبه قرأ الداني على أبي الفتح المذكور، وبه قال السيرافي، وثعلب، والفرّاء[١].

وذهب جماعة من أهل الأداء إلى الإمالة عن حمزة من روايتيه، ورووا ذلك عنه كما رووه عن الكسائي[٢]، وروى ذلك عنه أبو القاسم الهذلي في «الكامل»، ولم يحك عنه فيه خلافاً، بل جعله والكسائيَّ سواء[٣]، ورواه أيضاً عنه[٤] أبو العزّ القلانسي، والحافظ أبو العلاء، وأبو طاهر بن سوار وغيرهم / من طريق النهرواني، إلا أن ابن سوار خصَّ به رواية خلف وأبي حمدون عن سُلَيم[٥]، ولم يخص غيرُه عن حمزة في ذلك رواية، بل أطلقوا الإمالة لحمزة من جميع رواته[٦]، وكذا رواه أبو مزاحم الخاقاني، ورواه ابن الأنباري عن إدريس عن خلف،

---

(١) انظر: الموضح: ق١٢٩، المبهج: ١/ ٢٦٨، الإقناع: ١/ ٣١٩-٣٢٠.

(٢) انظر: الروض النضير: ق٨٥-٨٦.

(٣) الكامل: ق: ٩٥/ أ.

(٤) (عنه): سقطت من المطبوع.

(٥) ما ذكره المؤلِّف عن ابن سوار هو ما رواه عن شيخه أبي علي العطار عن ابن العلاف والنهرواني، ثم قال بعد ذكره: «ولم يرو ذلك من أشياخنا غيره، وقد سطَّره في كتابه.». المستنير: ١/ ٤٣١، وانظر: الكامل: ق: ٩٥/ أ.

(٦) في (س): «رواياته» جمع رواية، لا جمع (راوي).

وحكى ذلك أبو عمرو الداني في «جامعه» عن حمزة من روايتي خلف وخلَّاد.(١)

وانفرد الهذلي بالإمالة أيضاً عن خلف في اختياره، وعن الداجوني عن أصحابه عن ابن عامر، وعن النحاس(٢) عن الأزرق عن ورش وغيرهم، إمالة محضة، وعن باقي أصحاب نافع، وابن عامر، وأبي عمرو، وأبي جعفر بين اللفظين.(٣)

ولـمَّا حكى الداني عن ابن شَنَبوذ عن أصحابه في رواية نافع، وأبي عمرو، إمالة هاء التأنيث قال عقيب ذلك: «ولا يَعرِفُ أحدٌ من أهل الأداء بحرف نافع وأبي عمرو في جميع الأمصار غير الفتح»، قال: «وأحسب أن الإمالة التي رواها ابن شَنَبوذ عن نافع وأبي عمرو أنها بين بين، وليست بخالصة».(٤)

قلت: والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذكر عن حمزة، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٠/ ب.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (النخاس) بالخاء المعجمة.

(٣) الكامل: ق:٩٥/ أ.

(٤) جامع البيان: ١/ ق:١٥١/ ب.

تنبيهـــات

الأول: قول سيبويه فيما تقدم: «إنما أميلت الهاء تشبيهاً لها بالألف»[١]، مراده ألف التأنيث خاصة، لا الألف المنقلبة عن الياء.

ووجه الشبه بين هذه الهاء وألف التأنيث أنهما زائدتان، وأنهما للتأنيث، وأنهما ساكنتان، وأنهما مفتوح ما قبلهما، وأنهما من مخرج واحد عند الأكثرين، أو قريبا المخرج على ما قررنا، وأنهما حرفان خفيّان قد يحتاج كل واحد منهما أن يبيَّن بغيره، كما بيَّنوا ألف الندبة[٢] في الوقف بالهاء بعده، في نحو: (وازيداه)، وبيَّنوا هاء الإضمار بالواو والياء نحو: (ضربه زيد)، و(مرَّ به عمرو)، كما هو مقرَّر في موضعه.

فقد اشتمل هذا الكلام على أوجه من الشبه الخاصِّ بالألف والهاء اللذين للتأنيث / ، وعلى أوجه من الشبه العامّ بين الهاء والألف مطلقاً، وإن كانتا لغير التأنيث.

وإذا تقرَّر اتفاق الألف والهاء على الجملة، وزادت هذه الهاء التي للتأنيث * على الخصوص اتفاقها مع ألف التأنيث على الخصوص في الدَّلالة على معنى التأنيث، وكانت ألف التأنيث تمال لشبهها بالألف المنقلبة عن الياء أمالوا هذه

---

(١) انظر ص: ١٣٢١.

(٢) المندوب هو: المتفجَّع عليه، والمتوجّع منه، نحو قولهم في الأول: وازيداه، وفي الثاني: واظهراه، ولا يندب إلا المعرفة، فيلحق آخر المنادى المندوب ألف.

انظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٨٢-٢٨٣.

الهاء؛ حملاً على ألف التأنيث*[1] المشبّهة في الإمالة بالألف المنقلبة عن الياء،[2] وذلك ظاهر.

الثاني: اختلفوا في هاء التأنيث هل هي ممالة مع ما قبلها، أو أنّ الممال هو ما قبلها، وأنها نفسها ليست ممالة ؟

فذهب جماعة من المحقّقين إلى الأوّل، وهو مذهب الحافظ أبي عمرو الداني، وأبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله بن سفيان، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي القاسم الشاطبي، وغيرهم.

وذهب الجمهور إلى الثاني، وهو مذهب مكّي، والحافظ أبي العلاء، وأبي العزّ، وابن الفحام، وأبي الطاهر بن خلف، وأبي محمد سبط الخياط، وابن سوار وغيرهم.

والأول أقرب إلى القياس، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ حيث قال: «شبّه الهاء بالألف»، يعني في الإمالة، والثاني أظهر في اللفظ وأبين في الصورة.

ولا ينبغي أن يكون بين القولين خلاف:

فباعتبار حدِّ الإمالة وأنه تقريب الفتحةِ من الكسرة، والألفِ من الياء، فإن هذه الهاء لا يمكن أن يدعى تقريبها من الياء، ولا فتحةَ فيها فتقرب من الكسرة، وهذا مما لا يخالف فيه الداني ومن قال بقوله.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ك).

(٢) هذا التنبيه كله بحروفه في الدر النثير: ٤/ ٩-١١.

وباعتبار أن الهاء إذا أميلت فلا بدَّ أن يصحبها في صوتها حال من الضعف خفيّ يخالف حالها إذا لم يكن قبلها ممال، وإن لم يكن الحال من جنس التقريب إلى الياء، فيسمَّى ذلك المقدار إمالة، وهذا مما لا يخالف فيه مكّي ومن قال بقوله[1]، فعاد النزاع في ذلك لفظياً، إذ لم يمكن أن يفرّق بين القولين بلفظ، والله أعلم.

الثالث: هاء السكت نحو: ﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، و ﴿حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٠]، و ﴿مَالِيَهۡۜ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و ﴿يَتَسَنَّهۡۖ﴾ [البقرة: ٢٥٩] لا تدخلها الإمالة؛ لأنَّ من ضرورة إمالتها كسرَ ما قبلها، وهي إنما أتي بها بياناً للفتحة قبلها، ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي من أجلها اجتلبت.

وقال الهذلي: / «الإمالة فيها بَشِعة، وقد أجازها الخاقانيّ وثعلب».[2]

وقال الداني في كتاب «الإمالة»: والنصُّ عن الكسائي والسَّماع من العرب إنما ورد في هاء التأنيث خاصة، قال: وقد بلغني أن قوماً من أهل الأداء، منهم أبو مزاحم الخاقاني، كانوا يجرونها مجرى هاء التأنيث في الإمالة، وبلغ ذلك ابن مجاهد فأنكره أشد النكير، وقال فيه أبلغ قول، وهو خطأ بَيِّن.[3] والله أعلم.

---

(١) هذا الجمع بين قولي الداني، ومكّي هو بنصه للمالقي. انظر: الدر النثير: ٤/ ١٩.

(٢) الكامل: ق ٩٥/ ب.

(٣) يترجح أن المؤلف -رحمه الله- نقل هذا التنبيه الثالث كله -ماعدا نص الهذلي- من أبي شامة، إذ الاتفاق الحرفي بينهما، وبالرجوع إلى «الإمالة» للداني وجدت أن النص موجود لكنه ليس بهذا الترتيب، بل فيه تقديم وتأخير وزيادة وحذف، والله أعلم. انظر: الموضح: ق١٣٤/ أ، إبراز المعاني: ٢/ ١٤٩.

الرابع: الهاء الأصلية، نحو: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ﴾ [القصص: ٢٢] لا يجوز إمالتها، وإن كانت الإمالة تقع في الألف الأصلية؛ لأن الألف أميلت من حيث إن أصلها الياء، والهاء لا أصل لها في ذلك، ولذلك لا تقع الإمالة في هاء الضمير، نحو: ﴿يَسَّرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٠]، ﴿فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١]، و﴿أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢]، ليقع الفرق بين هاء التأنيث وغيرها.

وأما الهاء من هذه فإنها لا تحتاج إلى إمالة لأن ما قبلها مكسور، والله أعلم.[١]

الخامس: لا تجوز الإمالة في نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وبابه مما قبله ألف كما تقدم؛ لأن هذه الألف لو أميلت لزم إمالة ما قبلها، ولم يمكن الاقتصار على إمالة الألف مع الهاء دون إمالة ما قبل الألف، والأصل في هذا الباب هو الاقتصار على إمالة الهاء والحرفِ الذي قبلها فقط، فلهذا أميلت الألف في نحو: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣]، و﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨] وبابه مما تقدَّم[٢]؛ لأنها منقلبة عن الياء، لا من أجل أنها للتأنيث.[٣]

قال الداني في «مفرداته»: «إن الألف وما قبلها هو الممال في هذه الكلمات، لا الهاء وما قبلها، إذ لو كان ذلك لما جازت الإمالة فيها في حال الوصل؛ لانقلاب الهاء المشبهة بالألف فيه تاء».[٤]

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١٤٩ والنص فيه بحروفه، الدر النثير: ٤/ ٣٩.

(٢) انظر ص: ١٢٣٠ و١٢٧٠.

(٣) انظر: الدر النثير: ٤/ ٣٩.

(٤) المفردات: ٣٦٣، لكن عبارة المؤلف: «لانقلاب الهاء المشبهة بالألف»، ليست فيه، بل فيه بدلاً منها عبارة «ولا تكون الألف المشبهة بالألف...» إلخ، ويترجح أن المؤلف نقل النص بواسطة المالقي، والله أعلم.

وقال في «جامع البيان»: إن من أمال ذلك لم يقصد إمالة الهاء، بل قصد إمالة الألف وما قبلها، ولذلك ساغ له استعمالها فيهنَّ في حال الوصل والوقف جميعاً، ولو قصد إمالة الهاء لامتنع ذلك فيها لوقوع الألف قبلها كامتناعه في ﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٥٨] و ﴿ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] وشبههما، قال: وهذا كلّه لطيف غامض، انتهى.[١]

ويلزم على مذهبه ومذهب أصحابه أن يقال: القَدْر الذي يحصل في صوت الهاء من التكيّف الذي يسمونه إمالة بعد / الفتحة الممالة؛ حاصل أيضاً بعد الألف الممالة[٢] وإن لم تكن الإمالة بسبب الهاء، ولا يلزم ذلك على مذهب مكّي وأصحابه؛ لأن الإمالة عندهم لا تكون في الهاء كما قدَّمنا، والله أعلم.

خاتمة

قوله تعالى ﴿ءَانِيَةٍ﴾ في الغاشية [٥] يميل منها هشام فتحة الهمزة والألف بعدها خاصة، ويفتح الياء والهاء، والكسائي من طرقنا يعكس ذلك، فيميل فتحة الياء والهاء في الوقف، ويفتح الهمزة والألف[٣]. ولا يميل الجميع إلا قتيبة في روايته كما هو معروف من مذهبه، ومعلوم من طرقه.

وأما نحو: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [الأنعام:٣٢] و ﴿بَاسِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٤] و ﴿كَبِيرَةً﴾

---

(١) جامع البيان: ق: ١/ ق ١٥١/ ب، الدر النثير: ٤/ ٣٩.

(٢) هذا الإلزام لفظه للمالقي، إذ قال بعد أن أورد كلام الداني في المفردات: «إن الألف وما قبلها هو الممال.... وفيه تاء»، قال المالقي: «فيبقى عليه هنا إشكال وهو أن يقال: القدر الذي...».

انظر: الدر النثير: ٤/ ٣٩.

(٣) انظر: الدر النثير: ٤/ ٤٨.

[التوبة: ١٢١] و ﴿صَغِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١] في رواية ورش من طريق الأزرق؛ حيث يرقّق الراء في ذلك فليس كمذهب الكسائيّ، وإنْ سمّاه بعض أئمتنا إمالة، كالداني.

وقد فرّق بين ذلك فقال: «لأن ورشاً إنما يقصد إمالة فتحة الراء فقط، ولذلك أمالها في الحالين، والكسائي إنما قصد إمالة الهاء، ولذلك خصَّ بها الوقف لا غير، إذ لا توجد الهاء في ذلك إلا فيه». انتهى. «وهو لطيف»،(١) والله أعلم.

(١) قوله: وهو لطيف، هو من كلام الداني.
انظر: جامع البيان: ١/ ق ١٥١/ ب.

باب مذاهبهم في ترقيق الراءات وتفخيمها(١)

الترقيق: من الرِّقة، وهو ضد السِّمَن، فهو عبارة عن إنحـاف ذات الحـرف ونحوله.

والتفخيم من الفخامة، وهي العظمة والكثر(٢)، فهي عبارة عن: رُبُوِّ الحرف وتسمينه.

فهو والتغليظ واحد، إلا أن المستعمل في الراء في ضدِّ الترقيق هو «التفخيمُ»، وفي اللام التغليظُ كما سيأتي(٣).

وقد عبَّر قوم عن الترقيق في الراء بإمالة بين اللفظين، كما فعل الداني وبعض المغاربة.(٤) وهو تجوّز، إذ الإمالة أن تنحو: بالفتحة إلى الكسرة، وبالألف إلى الياء كما تقدّم(٥)، والترقيق إنحاف صوت الحرف.

فيمكن اللفظ بالراء مرقَّقة غـير ممالـة، ومفخّمـة ممالـة، وذلـك واضـح في الحِسِّ(٦) والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق.

---

(١) انظر: هذا الباب في: التبصرة: ٤٠٧-٤١٤، شرح الهداية: ١/ ١٣٥-١٥٢، التيسير: ٥٥-٥٧، تلخيص العبارات: ٤٩-٥٢، المصباح: ٣/ ١١٣٠-١١٤٠، وغيرها في كتب القراءات.

(٢) في (ت): «والكثرة». انظر: اللسان والتاج (رق) و(فخم).

(٣) انظر ص: ١٣٨٦.

(٤) انظر: التيسير: ٥٥، العنوان: ٦٢.

(٥) انظر ص: ١٢٠٣.

(٦) في المطبوع: (الحسن)، وهو تحريف.

ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على / المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم.

ومن الدليل أيضاً على أن الإمالة غير الترقيق، أنك إذا أملت ﴿ذِكۡرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩] التي هي (فِعلى) (بين بين) كان لفظك بها غير لفظك بـ ﴿ذِكۡرٗاۗ﴾ [البقرة: ٢٠٠] المذكّر وقفاً إذا رققت، ولو كانت الراء في المذكّر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء، وليس كذلك.

ولا يقال إنما كان اللفظ في المؤنث غير اللفظ في المذكر؛ لأن اللفظ بالمؤنث ممال الألف والراء، واللفظ بالمذكر ممال الراء فقط؛ فإن الألف حرف هوائيٌّ لا يوصف بإمالة ولا تفخيم، بل هو تَبَعٌ لما قبله، فلو ثبت إمالة ما قبله بين اللفظين لكان ممالاً بالتبعية، كما أملنا الراء قبله في المؤنث بالتبعية، ولـمّا اختلف اللفظ بهما والحالة ما ذكر، ولا مزيد على هذا في الوضوح، والله أعلم.

وقال الداني في كتابه «التحديد»:[1] الترقيق في الحرف دون الحركة إذ[2] كان صيغته، والإمالة في الحركة دون الحرف إذ كانت لعلّة أوجبتها، وهي التخفيف، كالإدغام سواء انتهى.[3] وهذا حسن جدًّا.

وأما كون الأصل في الراء التفخيم، أو الترقيق فسيجيء الكلام على ذلك في التنبيهات آخر الباب.[4]

---

(١) في المطبوع: (التجريد) بالجيم والراء، وهو خطأ، وتحريف.

(٢) في المطبوع: (إذا) وهو تحريف.

(٣) التحديد: ٣٥٠-٣٥١، ويلاحظ أن الداني ذكره أثناء كلامه على (اللام) لا على الراء.

(٤) انظر ص: ١٣٨٠.

إذا علم ذلك، فليعلم أن الراءات في مذاهب القراء عند أئمّة المصريين والمغاربة، وهم الذين روينا رواية ورش من طريق الأزرق من طرقهم، على أربعة أقسام:

قسم اتفقوا على تفخيمه.

وقسم اتفقوا على ترقيقه.

وقسم اختلفوا فيه عن كلٍّ من[1] القراء.

وقسم اختلفوا فيه عن بعض القراء.

فالقسمان الأولان: اتفق عليهما سائر القرّاء، وجماعة من[2] أهل الأداء من العراقيين والشاميين وغيرهم، وهما مما لا خلاف فيهما.

والقسمان الآخران مما انفرد بهما من ذكرنا، وسيأتي الكلام على المختلف فيه والمتفق عليه من ذلك.

واعلم أن هذا التقسيم إنما يرد على الراءات التي لم يجر لها ذكر في باب (الإمالة)، فأمّا ما ذكر هناك، نحو: ﴿ذِكۡرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩] و﴿بُشۡرَىٰ﴾ [آل عمران: ١٢٦] و﴿نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١] و﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩] فلا خلاف أن من قرأها بالإمالة أو بين اللفظين يرقّقها[3]، ومن قرأها بالفتح يفخِّمها، وسترد عليك هذه مستوفاة إن شاء الله تعالى.

---

(١) (من): سقطت من المطبوع.

(٢) (من): في (ز) فقط.

(٣) في (ز) و(ك): «بعد يرققها: كما سيأتي» وهو تكرار، لا يناسب قوله: «وسترد عليك».

فاعلم أن الراء لا تخلو من أن تكون / متحركة، أو ساكنة.

فالمتحركة لا تخلو من أن تكون مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة.

فالمفتوحة تكون أوّل الكلمة، ووسطها، وآخرها، وهي في الأحوال الثلاثة تأتي بعد متحرك وساكن، والساكن يكون ياء وغير ياء.

فمثالها أوّل الكلمة بعد الفتح ﴿وَرَزَقَكُم﴾ [الأنفال: ٢٦]، ﴿وَرَٰعِنَا﴾ [النساء: ٤٦]، و ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦].

وبعد الكسر ﴿بِرَسُولِهِمْ﴾ [غافر: ٥]، ﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [القلم: ٤٨].

وبعد الضمّ ﴿رُسُلُ رَبِّنَا﴾ [الأعراف: ٤٣ و ٥٣].

وبعد الساكن الياء ﴿فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة: ٢٣]، وغير الياء ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، ﴿وَلَا رَطْبٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، و ﴿عَلَىٰ رَجْعِهِۦ﴾ [الطارق: ٨]، و ﴿ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦].

ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح ﴿فَرَقْنَا﴾ [البقرة: ٥٠]، و ﴿عَرَفُواْ﴾ [البقرة: ٨٩]، و ﴿تَرَاضٍ﴾ [البقرة:٢٣٣].

وبعد الضمّ ﴿غُرَابًا﴾ [المائدة:٣١]، و ﴿فُرَاتًا[1]﴾ [المرسلات: ٢٧]، و ﴿كَبُرَتْ﴾ [الكهف: ٥]، و ﴿فُرَادَىٰ﴾ [الأنعام:٩٤].

وبعد الكسر ﴿فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، و ﴿سِرَاجًا﴾ [الفرقان: ٦١]، و ﴿كِرَامًا﴾ [الفرقان:٧٢]، و ﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، و ﴿قِرَدَةً﴾ [البقرة:٦٥]، ﴿ءَاخِرَهُۥ[2]﴾

---

(١) في (ز) و(ظ) «ترابا».

(٢) في المطبوع (آخرة) بالتاء بدل الهاء، وهو خطأ، إذ ليس هذا في القرآن. والله أعلم.

[آل عمران: ٧٢]، ﴿وَازِرَةٌ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿صَابِرَةٌ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿مُّسْفِرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨]، ﴿وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، و ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ﴾ [الممتحنة: ٤]، ﴿وَلَا يُشْعِرَنَّ﴾ [الكهف: ١٩]، و ﴿بَطِرَتْ﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿وَأُحْضِرَتِ﴾ [النساء: ١٢٨].

وبعد الساكن الياء[1] ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، و ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥٦]، و ﴿خَيْرَٰتٌ[2]﴾ [الرحمن: ٧٠]، و ﴿خَيْرًا[3]﴾ [التحريم: ٥]، وغيره، ونحو: ﴿صَغِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١]، و ﴿كَبِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١]، و ﴿مَصِيرَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٣٠].

وغير الياء عن[4] ضمّ ﴿وَٱلْعُمْرَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و ﴿غُفْرَانَكَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، و ﴿سُورَةٌ﴾ [النور: ١]، و ﴿يُورَثُ﴾ [النساء: ١٢].

وعن فتح ﴿فَأَغْرَيْنَا﴾ [المائدة: ١٤]، و ﴿أَجْرَمُواْ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، و ﴿زَهْرَةَ﴾ [طه: ١٣١]، و ﴿وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤]، و ﴿مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

وعن كسر ﴿إِكْرَاهَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، و ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧ و٧٨]، و ﴿إِجْرَامِى﴾ [هود: ٣٥]، و ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و ﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨]، و ﴿مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦].

---

(١) (الياء): سقطت من (س).

(٢) ﴿خَيْرَٰتٌ﴾: سقطت من المطبوع.

(٣) ﴿خَيْرًا﴾ سقطت من (ت).

(٤) قوله: (عن) أي (بعد) قال ابن هشام: وتكون (عن) مرادفة لـ (بعد) نحو قوله تعالى ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣] بدليل قوله تعالى في موضع آخر ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١] ونحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] وقوله ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] ومنه قول الشاعر: ومنهلٍ وردته عن منهل
انظر: مغني اللبيب: ١/ ١٥٨-١٥٩.

ومثلها آخر الكلمة بعد الفتح منوّنةً ﴿وَسَفَرًا﴾ [التوبة: ٤٢]، و ﴿بَشَرًا﴾ [ص: ٧١]، و ﴿نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، و ﴿مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠].

وغير منوّنة ﴿ٱلْبَقَرَ﴾ [البقرة: ٧٠]، و ﴿ٱلْحَجَرَ﴾ [الأعراف: ١٦٠] و ﴿ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] و ﴿لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١].

وبعد الضمّ منوّنة ﴿نُشْرًا﴾ [المرسلات: ٣]، و ﴿وَسُرُرًا﴾[(١)] [الزخرف: ٣٤]، و ﴿نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦].

وغير منوّنة ﴿كُبُرَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، و ﴿لِيَفْجُرَ﴾ [القيامة: ٥].

وبعد الكسر منوّنة ﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧] و ﴿حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩] و ﴿ظَاهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢] و ﴿مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧] و ﴿مُنتَصِرًا﴾ [الكهف: ٤٣] و ﴿مُسْتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠].

وغير منوّنة ﴿كَبَآئِرَ﴾ [النساء: ٣١] و ﴿بَصَآئِرُ﴾ [الأنعام: ١٠٤] و ﴿أَكَابِرَ﴾[(٢)] [الأنعام: ١٢٣] و ﴿ٱلْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠] ﴿فَلَا نَاصِرَ﴾ [محمد: ١٣] و ﴿لِيَغْفِرَ﴾ [النساء: ١٣٧] و ﴿خَسِرَ﴾[(٣)] [النساء: ١١٩].

وبعد الساكن الياء منوّنة ﴿خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨]، و ﴿طَيْرًا﴾ [آل عمران: ٤٩] و ﴿سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠]، ونحو: ﴿قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣] و ﴿خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥] و ﴿كَبِيرًا﴾ [البقرة: ٢٨٢] و ﴿كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]

---

(١) في المطبوع: (سروراً)، وهو تحريف.
(٢) ﴿أَكَابِرَ﴾ من (ت) و(ك).
(٣) ﴿خَسِرَ﴾ ليست في (ز).

و ﴿تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] و ﴿مُّنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١] و ﴿مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧].

وغير منونة ﴿الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] و ﴿الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠] و ﴿غَيْرَ﴾ [البقرة: ٥٩] و ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ونحو: ﴿الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨] و ﴿وَالْحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨] و ﴿وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠].

وبعد الساكن غير الياء عن فتح منوّنة ﴿أَجْرًا﴾ [النساء: ٤٠] و ﴿وَبِدَارًا[1]﴾ [النساء: ٦].

وغير منوّنة ﴿وَفَارَ﴾ [هود: ٤٠] و ﴿وَاخْتَارَ﴾ [الأعراف: ١٥٥] و ﴿خَرَّ﴾ [الحج: ٣١].

وعن ضمّ ﴿عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] و ﴿غَفُورًا﴾ [النساء: ٢٣] و ﴿قُصُورًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

وغير منوّنة ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وعن كسر منوّنة ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] و ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] و ﴿إِمْرًا[2]﴾ [الكهف: ٧١] و ﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢] و ﴿وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، وليس في / القرآن غير هذه الستة.

وغير منوّنة ﴿السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٦] و ﴿الشِّعْرَ﴾ [يس: ٦٩] و ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] و ﴿ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] و ﴿السِّرَّ﴾ [طه: ٧] و ﴿الْبِرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧] فهذه أقسام الراء المفتوحة بجميع أنواعها.

---

(١) في (س): «بدراً»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (أمراً) بفتح الهمزة، وهو تحريف.

وأجمعوا على تفخيمها في هذه الأقسام كلِّها، إلا أن تقع بعد كسرة، أو ياء ساكنة، والراءُ مع ذلك وسط كلمة، أو آخرها؛ فإن الأزرق له فيها مذهب خالف سائر القراء، وهو الترقيق مطلقاً، واستثنى من ذلك أصلين:

الأول: أن لا يقع بعد الراء حرف استعلاء، فمتى وقع بعد الراء حرف استعلاء فإنه يفخّمها كسائر القراء، ووقع ذلك بعد المتوسطة في أربعة ألفاظ وهي:

﴿صِرَٰطُ﴾ كيف جاء، رفعاً ونصباً وجرّاً، منوّناً وغير منون، نحو: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ﴾ [الحجر: ٤١] ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤] ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٢٦]، و﴿فِرَاقُ﴾ وهو في الكهف [٧٨] و القيامة[1] [٢٨].

والثاني: أن يُكرَّرَ الراءُ بعدُ، ووقع ذلك في ثلاث كلمات ﴿ضِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١، والتوبة: ١٠٧] و ﴿فِرَارًا﴾ [الكهف: ١٨] و ﴿ٱلْفِرَارُ﴾ [الأحزاب: ١٦].

وكذلك يرقّقها إذا حال بين الكسرة وبينها ساكن، فإنه يرققها أيضاً بشروط أربعة:

أحدها: أن لا يكون الفاصل الساكن حرف استعلاء، ولم يقع من ذلك سوى أربعة أحرف:

الأول: الصاد في قوله تعالى ﴿إِصْرًا﴾ في البقرة [٢٨٦]، و ﴿إِصْرَهُمْ﴾ في الأعراف [١٥٧]، و ﴿مِصْرًا﴾ منوّناً في البقرة [٦١]، وغير منوّن في يونس موضع [٨٧]، وفي يوسف موضعان [٢١، ٩٩]، وفي الزخرف موضع [٥١].

---

(١) يلاحظ أنه معرّف وليس منكّراً، ولا غضاضة في ذلك.

الثاني: الطاء في قوله ﴿قِطۡـرًا﴾ في الكهف [٩٦] و ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ﴾ في الرّوم [٣٠].

الثالث: القاف وهو ﴿وِقۡرًا﴾ في الذاريات [٢]، وقد فخّمها الأزرق عند هذه الثلاثة الأحرف في المواضع المذكورة بلا خلاف.

والحرف الرابع: الخاء في ﴿وَإِخۡرَاجُ﴾ [البقرة: ٢١٧] حيث وقع، ولم يعتبره حاجزاً، وأجراه مجرى غيره من الحروف المستفلة، فرقّق الراء عنده من غير خلاف.

الشرط الثاني: أن لا يكون بعده حرف استعلاء، ووقع ذلك في كلمتين ﴿إِعۡرَاضًا﴾ في النساء [١٢٨] و ﴿إِعۡرَاضُهُمۡ﴾ في الأنعام [٣٥]، واختلف عنه ﴿وَٱلۡإِشۡرَاقِ﴾ في صٓ [١٨]؛ من أجل كسر القاف، كما سيأتي.

والشرط الثالث: أن لا تكرّر الراء في الكلمة، فإن تكررت فإنه يفخّمها، والذي في القرآن من ذلك ﴿مِّدۡرَارًا﴾ [الأنعام: ٦] و ﴿إِسۡرَارًا﴾ [نوح: ٩].

والشرط الرابع: أن لا تكون الكلمة أعجمية، والذي في القرآن من / ذلك ﴿إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الذاريات: ٢٤] و ﴿عِمۡرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٣] و ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الدخان: ٣٠]، ولم يختلف في تفخيم الراء من هذه الألفاظ المذكورة[(١)].

وقد اختلف الرواة بعد ذلك عن الأزرق فيما تقدم من هذه الأقسام في أصل مطّرد، وألفاظ مخصوصة.

فالأصل المطرد أن يقع شيء من الأقسام المذكورة منوّناً، فذهب بعضهم إلى

---

(١) قوله: «ولم يختلف في تفخيم الراء..» إلخ، يقصد من طرقه في هذا الكتاب، وإلا فإن طريق الأزرق عن ورش من كتاب «المصباح» فيها الخلاف. انظر: المصباح: ٣/ ١١٣٤ الحاشية (٨).

عدم استثنائه مطلقاً على أيّ وزن كان، وسواء كان بعد كسرة مجاورة، أو مفصولة بساكن صحيح مظهر أو مدغم، أو بعد ياء ساكنة.

فالذي بعد كسرة مجاورة ثمانية عشر حرفاً، وهي[1]: ﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧] و ﴿سَٰمِرًا﴾ [المؤمنون: ٦٧] و ﴿صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩] و ﴿نَاصِرًا﴾ [الجن: ٢٤] و ﴿حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩] و ﴿ظَٰهِرًا[2]﴾ [الروم: ٧] و «غافراً»[3]، و ﴿طَيْرٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] و ﴿فَاجِرًا﴾ [نوح: ٢٧] و ﴿مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠] و ﴿مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧] و ﴿مُهَاجِرًا﴾ [النساء: ١٠٠] و ﴿مُغَيِّرًا[4]﴾ [الأنفال: ٥٣] و ﴿مُبَشِّرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥] و ﴿مُنتَصِرًا﴾ [الكهف: ٤٣] و ﴿مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥] و ﴿خَضِرًا﴾ [الأنعام: ٩٩] و ﴿عَاقِرًا[5]﴾ [مريم: ٥].

والمفصول بساكن صحيح مظهر ومدغم، ثمانية أحرف، وهي ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] و ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] و ﴿إِمْرًا[6]﴾ [الكهف: ٧١] و ﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢] و ﴿وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] و ﴿مُسْتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠] و ﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥].

---

(١) قوله: (وهي) يفهم منه الحصر، وليس كذلك، إذ المذكور (١٨)، وواحدة منها ليست لفظ قرآن، فيكون المذكور الصحيح (١٧) فقط، وهناك غيرها وهي ﴿مستكبرا﴾ وعليه تتم (١٨).

(٢) في المطبوع: (طاهراً) بالطاء المهملة، وهو تحريف.

(٣) كذا في جميع النسخ (غافراً) بالغين المعجمة بعدها ألف بعده فاء، وهو خطأ إذ ليس هذا اللفظ في القرآن، بل فيه ﴿غَافِرِ﴾ [غافر: ٣] بدون تنوين.

(٤) في (س): «منذراً».

(٥) ﴿عَاقِرًا﴾ ليست في (س) و(ك).

(٦) في المطبوع: (أمراً) بالفتح، وهو خطأ.

والذي بعد ياء ساكنة فتأتي الياء حرف لين، وحرف مدّ ولين:

فبعد حرف لين في ثلاثة أحرف، وهي: ﴿خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿طَيْرًا﴾ [آل عمران: ٤٩] و ﴿سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠].

وبعد حرف المدّ واللين، منه ما يكون على وزن (فعيلاً)، وجملته اثنان وعشرون حرفاً، وهي[1]: ﴿قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣] و ﴿خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥] و ﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] و ﴿كَبِيرًا﴾ [البقرة: ٢٨٢] و ﴿كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿بَشِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] و ﴿نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] و ﴿صَغِيرًا﴾ [البقرة: ٢٨٢] و ﴿وَزِيرًا﴾ [طه: ٢٩] و ﴿عَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٦] و ﴿وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢] و ﴿وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨].

ومنه ما يكون على غير ذلك الوزن، وجملته ثلاثة عشر حرفاً،وهي: ﴿تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] و ﴿تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] و ﴿تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١] و ﴿تَفْجِيرًا[2]﴾ [الإسراء: ٩١] و ﴿تَبْذِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٦] و ﴿تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦] و ﴿تَتْبِيرًا﴾ [الإسراء: ٧] و ﴿تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] و ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥] و ﴿قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠] و ﴿زَمْهَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٣] و ﴿مُّنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١] و ﴿مُسْتَطِيرًا[3]﴾ [الإنسان: ٧]، فرقّقوا ذلك كلّه في الحالين، وأجروه مجرى غيره من المرقّق، وهذا مذهب أبي الطاهر ابن خلف صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار صاحب «المجتبى» وأبي الحسن ابن غلبون صاحب «التذكرة» وأبي معشر الطبري صاحب «التلخيص» وغيرهم، وهو أحد الوجهين في «الكافي»، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وهو القياس.[4]

---

(١) قوله: (وهي) يفهم منه الحصر، مع أن المذكور اثنتا عشرة كلمة. وانظر الباقي في الدر النثير: ٤/ ٥٩.

(٢) ﴿تَفْجِيرًا﴾ سقطت من المطبوع.

(٣) يلاحظ أن الترتيب نفسه في الدر النثير: ٤/ ٦٠.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٥٣/ ب.

وذهب آخرون إلى استثناء ذلك كلِّه، وتفخيمه من أجل التنوين الذي لحقه ولم يستثنوا من ذلك شيئاً،[١] وهو مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي الطيّب / عبد المنعم بن عبيد الله، وأبي القاسم الهذلي، وغيرهم، وحكاه الداني عن أبي طاهر وعبد المنعم وجماعة.[٢]

وذهب الجمهور إلى التفصيل، فاستثنوا ما كان بعد ساكن صحيح مظهر، وهو الكلمات الست: ﴿ذِكۡرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿سِتۡرًا﴾ [الكهف: ٩٠] وأخواته، ولم يستثنوا المدغم وهو ﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] و ﴿مُسۡتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠]، من حيث إن الحرفين في الإدغام كحرف واحد، إذ اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة من غير مهلة ولا فرجة، فكأنّ الكسرة قد وليت الراء في ذلك، وهذا مذهب الحافظ أبي عمرو الداني، وشيخه أبي الفتح، والخاقاني، وبه قرأ عليهما، وكذلك هو مذهب أبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي عليّ بن بلِّيمة، وأبي محمد مكّي، وأبي القاسم بن الفحام، والشاطبي وغيرهم، إلا أن بعض هؤلاء استثنى من المفصول بالساكن الصحيح ﴿وَصِهۡرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] فرقّقه من أجل خفاء الهاء، كابن شريح[٣]، والمهدوي، وابن سفيان، وابن الفحام، ولم يستثنه الداني، ولا ابن بلِّيمة، ولا الشاطبي، ففخّموه[٤]، وذكر الوجهين جميعاً مكّي.[٥]

---

(١) انظر: المصباح: ٣/ ١١٣٨ -١١٤٠.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٥٣/ أ.

(٣) انظر: الكافي: ٥٨-٥٩.

(٤) قوله: (ففخموه) يفهم منه أن ابن بلِّيمة يفخمه، وهو عكس ما صرح به في تلخيصه إذ صرح بترقيقه. انظر: تلخيص العبارات: ٤٧-٤٨، الروض النضير: ق١٢٠.

(٥) التبصرة: ٤١٢.

وذهب آخرون إلى ترقيق كلّ منوَّن، ولم يستثنوا ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] وبابه، منهم[١] أبو الحسن طاهر بن غلبون وغيره، وبه قرأ الداني عليه.

وأجمعوا على استثناء ﴿مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦] و ﴿قِطْرًا[٢]﴾ [الكهف:٩٦] و ﴿وِقْرًا[٣]﴾ [الذاريات:٢]؛ من أجل حرف الاستعلاء.[٤]

تنبيه: قول أبي شامة: ولا يظهر لي فرق بين كون الراء في ذلك مفتوحة أو مضمومة، بل المضمومة أولى بالتفخيم؛ لأن التنوين حاصل مع ثقل الضمّ، قال: وذلك كقوله تعالى ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠]. انتهى.[٥]

قلت: وقد أخذ الجعبريّ هذا منه مسلَّماً، فغلّط الشاطبي في قوله:

وتفخيمه ذكراً وستراً وبابه[٦]

حتى غَيّر هذا البيت فقال: ولو قال مثل:

كذكراً رقيق للأقل وشاكراً　　　خبير لأعيان وسرّاً تعدلا

---

(١) في المطبوع: (فمنهم).

(٢) جاء في المطبوع بعد كلمة ﴿قِطْرًا﴾ كلمة ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠]، وهو تحريف وخطأ، إذ الزاي ليس من حروف الاستعلاء.

(٣) لم يستثن أبو الحسن بن غلبون ﴿وِقْرًا﴾ مما جعل الداني يلزمه بها.
انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١٦٥.

(٤) قال أبو الكرم بعد أن ذكر ﴿مِصْرًا﴾ و ﴿قِطْرًا﴾: «وقد أغفل -الأزرق- حرفاً واحداً وهو ﴿وِقْرًا﴾ قال: والعلة في إخلاص الفتحة في هذه الحروف، هي موضع حرف الاستعلاء قبلها، إذ كان يتصعد إلى الحنك الأعلى بطلب موضع الفتح، فأخلص الفتح لما بعده؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً من جهة واحدة تقريباً». المصباح: ٣/ ١١٣٧.

(٥) إبراز المعاني: ٢/ ١٦٤-١٦٥.

(٦) الشاطبية: ٢٨.

لَنَصَّ على الثلاثة(١).

فسوّى بين ﴿ذِكۡرٗا(٢)﴾ [البقرة: ٢٠٠] المنصوب و ﴿ذِكۡرٞ﴾ [الأنبياء: ٥٠] المرفوع، وتمحَّل(٣) لإخراج ذلك من كلام الشاطبي فقال: ومثالا الناظم دلّا على العموم، ف ﴿ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ(٤)﴾ [الأنبياء: ٥٠] مثال للمضموم، ونَصَبَها لإيقاع المصدر عليها، ولو حكاها لأجاد. انتهى(٥).

وهذا كلام من لم / يطَّلع على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراءات، وتخصيصهم الراء المفتوحة بالترقيق، دون المضمومة، وأن مَن مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرّق بين ﴿ذِكۡرٞ﴾ و ﴿بِكۡرٞ﴾ [البقرة: ٦٨] و ﴿سِحۡرٞ﴾ [المائدة: ١١٠] و ﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿قَادِرٌ﴾ [الأنعام: ٣٧] و ﴿مُّسۡتَمِرّٞ﴾ [القمر: ٢] و ﴿يَغۡفِرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩] و ﴿يَقۡدِرُ﴾ [النحل: ٧٥] كما سيأتي بيانه، والله أعلم.

ثمّ اختلف هؤلاء الذين ذهبوا إلى التفصيل فيما عدا ما فصل بالساكن الصحيح، فذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين، سواء كان بعد ياء ساكنة، نحو: ﴿خَبِيرٗا﴾ [النساء: ٣٥] و ﴿بَصِيرٗا﴾ [النساء: ٥٨] و ﴿خَيۡرٗا﴾ البقرة: ١٥٨] وسائر أوزانه، أو بعد كسرة مجاورة نحو: ﴿شَاكِرٗا﴾ [النساء: ١٤٧] و ﴿خَضِرٗا﴾ [الأنعام: ٩٩] وسائر الباب، وهذا مذهب أبي عمرو الداني، وشيخيه أبي الفتح وابن خاقان،

---

(١) كنز المعاني: ق: ١٣٠/ أ.

(٢) في المطبوع: (ذكر) بدون ألف النصب، وهو تحريف.

(٣) أي: تكلّف، انظر: القاموس (محل).

(٤) كتبت كلمة ﴿مبارك﴾ في المطبوع بين قوسين، مما يوهم أن الكلام عليها.

(٥) كنز المعاني: ق:١٢٩/ ب.

وبه قرأ عليهما، وهو أيضاً مذهب أبي علي بن بلِّيمة، وأبي القاسم بن الفحام، وأبي القاسم الشاطبي وغيرهم، وهو أحد الوجهين في «الكافي» و«التبصرة».

وذهب الآخرون إلى تفخيم ذلك وصلاً من أجل التنوين، والوقف عليه بالترقيق، كابن سفيان، والمهدوي، وهو الوجه الثاني في «الكافي» وذكره في «التجريد» عن شيخه عبد الباقي عن قراءته على أبيه في أحد الوجهين.(١)

وانفرد صاحب «التبصرة» في الوجه الثاني بترقيق ما كان وزنه (فعيلاً) في الوقف، وتفخيمه في الوصل، وذكر أنه مذهب شيخه أبي الطيّب.(٢)

وأما الألفاظ المخصوصة فهي ثلاثة عشر:

أولها: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ في الفجر [٧]: ذهب إلى ترقيقها من أجل الكسرة قبلها أبو الحسن بن غلبون، وأبو الطاهر صاحب «العنوان»، وعبد الجبار صاحب «المجتبى»، ومكّي، وبه قرأ الداني على شيخه ابن غلبون.(٣) وذهب الباقون إلى تفخيمها من أجل العجمة، وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«التلخيصين»(٤) و«الشاطبية».

---

(١) جاء في المطبوع بعد كلمة (الوجهين): «في الوقف»، وهي زيادة وتحريف.

(٢) ما ذكره مكي عن أبي الطيب، ذكره أيضاً ابن الباذش وزاد أنه رواه الخزاعي عن أبي عدي أيضاً، ونقل - ابن الباذش- عن أبيه تعليل هذه الانفرادة فقال: «شبّه أبو الطيب ﴿خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥] وبابه بـ ﴿قُرًى﴾ [سبأ: ١٨]، وليس مثله لأن التنوين في ﴿قُرًى﴾ أذهب الألف التي هي سبب الترقيق، فوجب التفخيم، والياء في ﴿خَبِيرًا﴾ وبابه ثابتة مع ثبوت التنوين وذهابه، فليس مثله في شيء، قال: وقد غُلِّط أبو الطيب في ذلك». انظر: التبصرة: ٤١١، الإقناع: ١/ ٣٣٢-٣٣٣.

(٣) انظر: التبصرة: ٤١١، جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣، العنوان: ٦٢-٦٣، الإقناع: ١/ ٣٢٩.

(٤) انظر: تلخيص العبارات: ٥٠، ولم أجد الكلمة في «تلخيص» أبي معشر المطبوع، بل ليس فيه باب الراءات، ولم يذكرها في باب الإمالة ولا في سورتها.

والوجهان صحيحان من أجل الخلاف في عجمتها،[1] وقد ذكرهما الداني في «جامع البيان».[2]

ثانيها: ﴿سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣] و ﴿ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢] و ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] ففخّمها من أجل العين صاحب «العنوان»[3]، وشيخه، وطاهر بن غلبون[4]، وابن شريح، وأبو معشر الطبري، وبه قرأ الداني على أبي الحسن؛ ورقّقها الآخرون من أجل الكسرة، وهو الذي في «التيسير» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«الشاطبية»، وبه / قرأ الداني على فارس والخاقاني؛ وذكر الوجهين ابن بلّيمة، والداني في «الجامع».[5]

ثالثها: ﴿افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، و ﴿افْتِرَاءً عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و ﴿مِرَاءً﴾ [الكهف: ٢٢].

ففخّمها من أجل الهمزة ابن غلبون صاحب «التذكرة»، وابن بلّيمة صاحب «تلخيص العبارات»، وأبو معشر صاحب «التلخيص»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، ورقّقها الآخرون من أجل الكسرة، وذكر الوجهين الداني[6] في «جامع البيان».

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٨/ ٤٦٩، الدر المصون: ١/ ٧٨٣-٧٨٤.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣.

(٣) العنوان: ٦٣.

(٤) قوله: طاهر بن غلبون يوحي بأن ابن غلبون اقتصر على التفخيم فقط مع أنه ليس كذلك، فعبارته: «﴿سِرَاعًا﴾.. ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتح أجود». وقول ابن غلبون: «في هذا الموضع» لا يقصد موضع ﴿سِرَاعًا﴾ وإنما يقصد وقوع الراء بعدها ألف بعدها عين مفتوحة. انظر: التذكرة: ١/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٥) جامع البيان: ق: ١/ ق١٥٣، تلخيص العبارات: ٥٠، ويلاحظ ترجيحه الفتح كابن غلبون.

(٦) في (ت): «الداني الوجهين».

رابعها: ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] و ﴿تَنتَصِرَانِ﴾ [الرحمن: ٣٥] و ﴿طَهِّرَا﴾ [البقرة: ١٢٥] ففخّمها من أجل ألف التثنية أبو معشر الطبري، وأبو علي بن بلّيمة، وأبوالحسن بن غلبون، وبه قرأ الداني عليه، ورقّقها الآخرون من أجل الكسرة، والوجهان جميعاً في «جامع البيان».

خامسها: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ في التوبة [٢٤] فخَّمها أبو العباس المهدوي، وأبوعبدالله بن سفيان، وصاحب «التجريد» * وأحسبه من أجل الضمَّة، وذكر الوجهين أبو محمد مكّي، وأبو عبد الله بن شريح، والآخرون على الترقيق فقط من أجل الياء الساكنة.

سادسها: ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] فخَّمها من أجل عدم الصرف[١] صاحب «التجريد»*[٢] وأبو القاسم خلف بن خاقان، ونصّ عليه كذلك إسماعيل النحاس[٣]، قال الداني: وبذلك قرأت على ابن خاقان، وكذلك رواه عامة أصحاب أبي جعفر بن هلال عنه؛ قال: وأقرأنيه غيره بالإمالة، قياساً على نظائره[٤]. انتهى.

ورقّقها صاحب «العنوان» وصاحب «التذكرة» وأبو معشر، وقطع به في «التيسير» فخرج عن طريقه فيه.

---

(١) أي لزيادة الألف والنون، قال ابن مالك:

كذاك حاوي زائدَيْ فَعْلانا ‏ ‏ ‏ ‏ كغطفان وكأصبهانا

انظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٣٣٠.

(٢) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (النخاس) بالخاء المعجمة، وهو خطأ.

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣.

والوجهان جميعاً في «جامع البيان» و«الكافي» و«الهداية» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» و«الشاطبية».

سابعها: ﴿وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢] و ﴿ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] فخّمها مكّي، وصاحب «التجريد» والمهدوي، وابن سفيان، وأبو الفتح فارس وغيرهم؛ من أجل تناسب رؤوس الآي، ورقّقه[١] الآخرون على القياس، والوجهان في «التذكرة» و«التلخيصين»[٢]، و«الكافي» وقال: إن التفخيم فيهما أكثر.[٣]

وحكى الوجهين في «جامع البيان» وقال: إنه قرأ بالتفخيم على أبي الفتح، وأختار الترقيق.[٤]

ثامنها: ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] فخّمه مكّي، وفارس بن أحمد، وصاحب «الهداية» و«الهادي»[٥] و«التجريد»، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، وذكر الوجهين في «الجامع»، ورقّقه الآخرون على القياس.

---

(١) في المطبوع: (رققها).

(٢) أمّا تلخيص ابن بلّيمة ففيه ما ذكر ص ٥٠، وأما «تلخيص» أبي معشر فلم أجدها فيه.

(٣) الكافي: ٥٨.

(٤) لم أجد هذا النصّ في الكتاب المذكور، والذي فيه -حسب النسخة الخطية عندي- هو قول الداني: أما قوله تعالى ﴿وزرك﴾ و﴿ذكرك﴾ فإن أبا الحسن قال لنا: إن الراء تحتمل فيها وجهين: الإمالة اليسيرة طرداً للقياس مع الكسرة، والفتحة (كذا) للموافقة بين رؤوس الآي التي الراء فيها مفتوحة بإجماع. اهـ ولم يذكر قراءته عليه هل هي بالتفخيم أو غيره، فلعل ذلك موجود في نسخة من نسخ «الجامع» اطلع عليها المؤلف، أو أن المؤلف نقله بواسطة، أو أن الداني ذكره في كتابه الخاص «بالراءات»، ومع كلٍّ فالداني لم يذكر أيضاً في «الموضح» إلا ما ذكره في «الجامع» والله أعلم.

انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣/ أ، الموضح: ق:١٤٣.

(٥) (الهادي): سقطت من (س).

تاسعها: ﴿إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥] فخّمه صاحب «التجريد» وهو أحد الوجهين في «التبصرة» و«الكافي»، ورققه الآخرون، ومكّي، وابن شريح في الوجه الآخر، وقال: إن ترقيقها أكثر.[1] /

عاشرها: ﴿حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١] فخّمه مكّي، وابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب «التجريد»، وانفرد بتفخيم ﴿حِذْرَهُمْ[2]﴾ [النساء: ١٠٢]، ورقّق ذلك الآخرون، وهو القياس.

الحادي عشر منها: ﴿لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] و﴿كِبْرَهُۥ﴾ [النور: ١١] فخّمها صاحب «التبصرة» و«التجريد» و«الهداية» و«الهادي»، ورقّقها الآخرون.

الثاني عشر منها: ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ في صٓ [١٨] رقّقه صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار؛ من أجل كسر حرف الاستعلاء بعدُ، وهو أحد الوجهين في «التذكرة» و«تلخيص» أبي معشر، و«جامع البيان» وبه قرأ على[3] ابن غلبون، وهو قياس ترقيق ﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]، وفخّمه الآخرون، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان، وهو اختياره أيضاً، وهو القياس.[4]

والثالث عشر: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] فخّمه وصلاً من أجل حرف الاستعلاء بعده صاحب «التجريد» و«الهداية» و«الهادي»، ورقّقه الآخرون في الحالين.

---

(١) الكافي: ٥٨.

(٢) في المطبوع: (حذركم) بالكاف، وهو خطأ.

(٣) (على): سقطت من (س).

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٢.

والوجهان في «الكافي[١]»، وقال: ولا خلاف في ترقيقها وقفاً.انتهى.[٢]

وانفرد صاحب «الهداية» بتفخيمها أيضاً في الوقف في أحد الوجهين.

والأصحُّ ترقيقُها في الحالين، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعدُ؛ لانفصاله، وللإجماع على ترقيق ﴿ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا﴾ [الزخرف: ٥]، و﴿لِتُنذِرَ قَوۡمًا﴾ [يس: ٦]، و﴿ٱلۡمُدَّثِّرُ ۞ قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾ [المدثر: ١، ٢]، وعدمُ تأثير حرف الاستعلاء في ذلك من أجل الانفصال، والله أعلم.

وبقي من الراءات المفتوحة ممَّا اختص الأزرق بترقيقه حرف واحد وهو ﴿بِشَرَرٍ﴾ في المرسلات [٣٢]، وهو خارج عن أصله المتقدّم، فإنه رقّق لأجل[٣] الكسرة المتأخرة. وقد ذهب الجمهور إلى ترقيقه في الحالين، وهو الذي قطع به في «التيسير» و«الشاطبية» وحكيا على ذلك اتفاق الرواة، وكذلك روى ترقيقه أيضاً أبو معشر، وصاحب «التجريد» و«التذكرة» و«الكافي»، ولا خلاف في تفخيمه من طريق صاحب «العنوان» والمهدوي، وابن سفيان، وابن بلِّيمة.

وقياس ترقيقه ترقيق ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] ولا نعلم أحداً من أهل الأداء روى ترقيقه، وإن كان سيبويه أجازه وحكاه سماعاً من العرب[٤].

---

(١) في المطبوع: (جامع البيان) بدل (الكافي)، وهو خطأ.

(٢) لم أجد هذا النص في «الكافي»، ووجدته بحروفه في «الدّر النثير»، فلعلَّ المؤلِّف نقله منه، إذ أن عبارة «الكافي» هي: « ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء: ٩٠] بالتفخيم في الوصل، وبالترقيق في الوقف، وقرأتها بالترقيق في الوصل أيضاً». فليس فيه ذكر للخلاف وعدمه. انظر: الكافي: ٥٨، الدر النثير: ٤/ ٥٧.

(٣) في (ز): «من أجل».

(٤) تكلّم سيبويه على ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ من حيث إمالة الراء وعدمها فقال: باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة: «من ذلك قولك: من الضرر...لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء، أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف.. إلخ». ولعل سيبويه يقصد بالإمالة هنا الترقيق الذي يقصده المؤلِّف والله أعلم. انظر: الكتاب: ٤/ ١٤٣، جامع البيان: ق ١٥٤، الموضح: ق ١٤٥، الارتشاف: ٢/ ٥٣٨.

وعلّل أهل الأداء تفخيمه من أجل حرف الاستعلاء قبله[١]، نصّ على ذلك في «التيسير»[٢] ولم يرتضه في غيره، فقال: ليس ذلك بمانع من الإمالة هنا / لقوّة جرة الراء، كما لم يمنع منها كذلك في نحو: ﴿ٱلْغَارِ[٣]﴾ [التوبة: ٤٠] و ﴿بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] انتهى.[٤]

ولا شكّ أن ضعف السبب يؤثر فيه قوة الإطباق والاستعلاء بخلاف ما مثّل به؛ فإنّ السبب فيه قويّ.

وسيأتي علّة ترقيقه في الوقف آخر الباب.

وبقي من الراءات المفتوحة أيضاً ما أميل منها نحو: ﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩] و ﴿بُشْرَىٰ﴾ [الأنفال: ١٠] و ﴿نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥] و ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] وحكمُه في نوعيه الترقيقُ كما تقدّم، وهذا بلا خلاف، والله أعلم.

وأما الراء المضمومة فإنها أيضاً تكون أوّل الكلمة ووسطها وآخرها، وتأتي أيضاً في الأحوال الثلاثة بعد متحرك وساكن، والساكن يكون ياء وغير ياء.

فمثالها أوّلاً بعد الفتح ﴿وَرُدُّوٓا۟﴾ [يونس: ٣٠] و ﴿وَٱلرُّمَّانَ﴾ [الأنعام: ٩٩] و ﴿رُجَّتِ[٥]﴾ [الواقعة: ٤] و ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا[٦]﴾ [الكهف: ٨١].

---

(١) وهو الضاد.

(٢) التيسير: ٥٦.

(٣) في (س): (الجار) بالجيم، وهو خطأ.

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣.

(٥) «ورجّت» من (ز) و(ك) فقط.

(٦) ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ سقطت من (س).

وبعد الكسر: ﴿لِرُقِيِّكَ﴾ [الإسراء: ٩٣]، و ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

وبعد الضمّ: ﴿تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ﴾ [يوسف: ١٠٠].

وبعد الساكن الياء: ﴿فِي رُءْيَٰيَ﴾ [يوسف: ٤٣].

وغير الياء: ﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ [العلق: ٨] و ﴿وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨] و ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟﴾ [الأنعام: ٢٨].

ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح: ﴿صَبَرُوا۟﴾ [هود: ١١] ﴿وَأَمَرُوا۟﴾ [الحج: ٤١] ﴿فَعَقَرُوهَا﴾ [هود: ٦٥].

وبعد الضمّ: ﴿يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣] ﴿فَٱذْكُرُوا۟﴾ [البقرة: ١٩٨] و ﴿وَٱلْحُرُمَٰتُ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وبعد الكسر: ﴿ٱلصَّٰبِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠] و ﴿مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤] و ﴿طَٰٓئِرُكُمْ﴾ [النمل: ٤٧] و ﴿يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] و ﴿يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] و ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

وبعد الساكن الياء: ﴿كَبِيرُهُمْ﴾ [يوسف: ٨٠] و ﴿سِيرُوا۟﴾ [الأنعام: ١١]، وغيره.

وغير الياء عن فتح: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢] و ﴿يَفْرُطَ﴾ [طه: ٤٥].

وعن ضمّ نحو: ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [الزخرف: ٣٥].

وعن كسر نحو: ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] و ﴿يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: ٤٩].

ومثالها آخر الكلمة بعد الفتح منوّنة: ﴿بَشَرٌ﴾ [المائدة: ١٨] و ﴿نَفَرٌ﴾ [الجن: ١].

وغير منوّنة: ﴿وَٱلۡقَمَرُ﴾ [الرحمن: ٥] و ﴿وَٱلشَّجَرُ﴾ [الرحمن: ٦].

وبعد الضم منوّنة: ﴿حُمُرٌ﴾ [المدثر: ٥٠] و ﴿سُرُرٌ﴾ [الغاشية: ١٣].

وغير منوّنة: ﴿تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥].

وبعد الكسر منوّنة: ﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] و ﴿مُنفَطِرُۢ﴾ [المزمل: ١٨] و ﴿مُّسۡتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢].

وغير منوّنة: ﴿ٱلسَّاحِرُ﴾ [طه: ٦٩] و ﴿وَٱلۡأٓخِرُ﴾ [الحديد: ٣] و ﴿ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩] و ﴿ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١] و ﴿يَغۡفِرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩] و ﴿يَقۡدِرُ﴾ [النحل: ٧٥].

وبعد الساكن الياء منوّنة: ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤] و ﴿حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣].

وغير منوّنة: ﴿ٱلۡعِيرُ﴾ [يوسف: ٧٠] و ﴿تَحۡرِيرُ﴾ [المائدة: ٨٩] و ﴿أَسَٰطِيرُ﴾ [الأنعام:٢٥] و ﴿عُزَيۡرٌ﴾ [التوبة:٣٠] و ﴿غَيۡرُ﴾ [النساء:٩٥] و ﴿ٱلۡخَيۡرُ﴾ [آل عمران:٢٦].

وبعد الساكن غير الياء منوّنة: ﴿بِكۡرٌ﴾ [البقرة: ٦٨] و ﴿ذِكۡرٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠] و ﴿سِحۡرٌ﴾ [المائدة: ١١٠].

وغير منوّنة: ﴿ٱلسِّحۡرُ﴾ [يونس: ٨١] و ﴿ٱلذِّكۡرُ﴾ [الحجر: ٦] و ﴿ٱلۡبِرُّ﴾ [البقرة: ١٨٩] و ﴿يَفِرُّ﴾ [عبس: ٣٤].

وهذه أقسام المضمومة مستوفاة. فأجمعوا على تفخيمها في كل حال إلا أن تجيء وسطاً، أو آخراً بعد كسر، أو ياء ساكنة، أو حال بين الكسر وبينها ساكن، فإن الأزرق عن ورش رقّقها في ذلك على اختلاف بين الرواة عنه.

فروى عنه[١] بعضهم تفخيمها / في ذلك، ولم يجروها مجرى المفتوحة، وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب «التذكرة»، وأبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب «العنوان»، وشيخه عبد الجبار صاحب «المجتبى» وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن.

وروى جمهورهم ترقيقها، وهو الذي في «التيسير» و«الهادي» و«الكافي» و«التلخيصين» و«الهداية» و«التبصرة» و«التجريد» و«الشاطبية» وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني وأبي الفتح، ونقله عن عامّة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة، قال: وروى ذلك منصوصاً أصحاب النحاس[٢] وابن هلال، وابن داود، وابن سيف، وبكر بن سهل، وموّاس بن سهل، عنهم؛ عن أصحابهم[٣] عن ورش.

قلت: والترقيق هو الأصحُّ نصّاً ورواية وقياساً، والله أعلم.

واختلف هؤلاء الذين رووا ترقيق المضمومة في حرفين وهما: ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] و[٤] ﴿كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦] ففخّمهما منهم أبو محمد صاحب «التبصرة» والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب «التجريد»[٥]، ورقّقهما[٦]

(١) (عنه) من (س) فقط.
(٢) في المطبوع: (النخاس) بالخاء المعجمة، وهو خطأ.
(٣) كذا في جميع النسخ، وفي جامع البيان: ١/ ق: ١٥٤: «عنه» بالإفراد.
(٤) (و): سقطت من المطبوع.
(٥) انظر: الإقناع: ١/ ٣٣٣.
(٦) في المطبوع: (رققها) بالإفراد، وهو تحريف.

أبو عمرو الداني، وشيخاه أبو الفتح والخاقاني، وأبو معشر الطبري، وأبو علي بن بلِّيمة، وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم.

وأمّا الراء المكسورة فإنها مرقّقة لجميع القراء من غير خُلْف عن أحد منهم، وهي تكون أيضاً أوّل الكلمة، ووسطها وآخرها.

فمثالها أوّلاً: ﴿رِزْقِ﴾ [البقرة: ٦٠] و ﴿رِجْسٌ﴾ [المائدة: ٩٠] و ﴿رِيحٍ﴾ [آل عمران: ١١٧] و ﴿رِجَالٌ﴾ [الأعراف: ٤٦] و ﴿رِكْزًا﴾[1] [مريم: ٩٨]، و ﴿رِضْوَانَ﴾ [آل عمران: ١٦٢] و ﴿رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

ومثالها وسطاً: ﴿فَارِضٌ﴾ [البقرة: ٦٨] و ﴿فَرِهِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٩] و ﴿كَرِهِينَ﴾ [الأعراف: ٨٨] و ﴿الطَّارِقُ﴾ [الطارق: ٢] و ﴿الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١] و ﴿بِضَارِّهِمْ﴾ [المجادلة: ١٠] و ﴿يُوَارِي﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿عِفْرِيتٌ﴾ [النمل: ٣٩] و ﴿إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١].

ومثالها آخراً: ﴿إِلَى النُّورِ﴾ [المائدة: ١٦] و ﴿وَبِالزُّبُرِ﴾ [فاطر: ٢٥] و ﴿مِنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] و ﴿الطُّورِ﴾ [مريم: ٥٢] و ﴿الْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ٤] و ﴿بِالنُّذُرِ﴾ [القمر: ٢٣] و ﴿الْفَجْرِ﴾ [النور: ٥٨] و ﴿إِلَى الطَّيْرِ﴾ [النحل: ٧٩] و ﴿الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] و ﴿فِي الْحَرِّ﴾ [التوبة: ٨١] وما أشبه ذلك من المجرورات بالإضافة، أو بالحرف، أو بالتبعية، فإن الكسرة في ذلك كلّه عارضة لأنها حركة إعراب.

وكذلك ما كُسِر لالتقاء الساكنين في الوصل نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ﴾

(١) في المطبوع: (ركز) وهو خطأ، إذ ليس في القرآن.

[النور:٦٣] و ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [عبس:٢٤] ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة:٢٥] ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٥] ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنعام: ٧٠] و ﴿مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وكذلك ما تحرك بحركة النقل نحو: ﴿وَٱنْحَرْ • إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٢، ٣] ﴿وَٱنتَظِرْ إِنَّهُم﴾ [السجدة: ٣٠] و ﴿فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا﴾ [الكهف: ٢٩] ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

فأجمع / القراء على ترقيق هذه الراءات المتطرفات وصلاً، كما أنهم أجمعوا على ترقيقها مبتدأة ومتوسطة إذا كانت مكسورة.

فأمّا الوقف عليها إذا كانت آخراً فسنذكره في فصل بعد ذلك إن شاء الله[1].

وأما الراء الساكنة فتكون أيضاً أوّلاً، ووسطاً وآخراً وتكون في ذلك كلِّه بعد ضمّ، وفتح، وكسر.

فمثالها أوّلاً بعد فتح: ﴿وَٱرْزُقْنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، ﴿وَٱرْحَمْنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٩].

وبعد ضمّ: ﴿ٱرْكُضْ﴾ [ص: ٤٢].

وبعد كسر ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب﴾ [هود: ٤٢] و ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ [النور: ٥٠] و ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ[2]﴾ [المؤمنون: ٩٩] و ﴿ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ﴾ [النور: ٥٥] و ﴿لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

---

(١) انظر ص: ١٣٧٤.

(٢) رسمت في المطبوع بإثبات الياء ﴿ارجعوني﴾ وهو خطأ، وكذلك الآتية.

فالتي بعد فتح لا بد أن تقع بعد حرف عطف، والتي بعد ضمّ تكون بعد همزة الوصل ابتداء، وقد تكون كذلك بعد ضمٍّ وصلاً، وقد تكون بعد كسر، على اختلاف بين القرّاء كما مثّلنا به.

فإنّ قوله تعالى: ﴿وَعَذَابٍ ۞ ارْكُضْ﴾ [ص: ٤١، ٤٢] يقرأ بضم التنوين قبلُ على قراءة نافع، وابن كثير، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف، وهشام، ويقرأ بالكسر على قراءة أبي عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب[١]، وابن ذكوان، فهي مفخّمة على كل حال لوقوعها بعد ضمّ، ولكون الكسرة عارضة[٢].

وكذلك ﴿أَمِ ارْتَابُوٓا﴾، و ﴿يَٰبُنَيَّ ارْكَب﴾، و ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ ونحوه فتفخيمها أيضاً ظاهر.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا﴾ [النور: ٢٨]، و ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ۞ ارْجِعِىٓ﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]، و ﴿يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا﴾ [الحج: ٧٧]، و ﴿الَّذِينَ ارْتَدُّوا﴾ [محمد: ٢٥]، و ﴿تَفْرَحُونَ ۞ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٦، ٣٧]، فلا تقع الكسرة قبل الرّاء[٣] في ذلك ونحوه إلا في الابتداء، فهي أيضاً في ذلك مفخّمة لعروض الكسر قبلها، وكونِ الراء في ذلك أصلها التفخيم.

وأما الراء الساكنة المتوسطة: فتكون أيضاً بعد فتح، وضمّ، وكسر، فمثالها بعد الفتح: ﴿وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩] و ﴿خَرْدَلٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧] و ﴿الْأَرْضِ[٤]﴾ [البقرة: ١١]

---

(١) في المطبوع: (وأبي يعقوب)، وهو خطأ وتحريف.

(٢) انظر ص: ١٦٢٣.

(٣) (الراء): سقطت من (س)، وكتبت في حاشية (ظ).

(٤) بعد كلمة ﴿الْأَرْضِ﴾ كتب في حاشية (ك): «ويرجعون».

و ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] و ﴿وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] و ﴿وَرْدَةً﴾ [الرحمن: ٣٧] و ﴿صَرْعَىٰ﴾ [الحاقة: ٧]، فالراء مفخمة في ذلك كله لجميع القراء،لم يأت عن أحد منهم خلاف في حرف من الحروف سوى ثلاث كلمات وهي: ﴿قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧] و ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢]:

فأمّا ﴿قَرْيَةٍ﴾ [الإسراء: ٥٨] حيث وقعت و ﴿مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] فنصَّ على الترقيق فيهما لجميع القراء أبو عبد الله بن سفيان، وأبو محمد مكّي، وأبوالعباس المهدوي، وأبو عبد الله بن شريح، وأبو القاسم / بن الفحام، وأبوعليّ الأهوازي وغيرهم؛ من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها.

وقد بالغ أبو الحسن الحُصْري في تغليط من يقول بتفخيم ذلك، فقال:

وإن سكنت والياء بعد كمريم فرقِّق وغلِّطْ من يفخِّم عن قهر

وذهب المحقّقون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نصُّ[1] أحدٍ من الأئمة المتقدمين بخلافه وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح. وقد غَلَّط الحافظ أبو عمرو الداني[2] وأصحابُه القائلين بخلافه.

وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق، وبالتفخيم لغيره، وهو مذهب أبي عليّ بن بلِّيمة وغيره.

---

(١) في (ز): «نصٌّ عن» وتحرفت في المطبوع إلى: (على).

(٢) وبالمقابل فقد ألّف ابن شريح الابن رسالة في الردّ على الداني في ذلك، سمّاها: (الانتصاف من الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله في ردّه ترقيق راء ﴿مَرْيَمَ﴾ و ﴿قَرْيَةٍ﴾) ذكرها ابن خير في فهرسته: ٤٠.

والصوابُ المأخوذُ به هو التفخيم للجميع؛ لسكون الراء بعد فتح، ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ من قوله تعالى ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤] فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء؛ من أجل كسرة الهمزة بعدها، وإليه ذهب الأهوازي وغيره.

وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش من طريق المصريين، وهو مذهب أبي بكر الأذفوي، وأبي القاسم بن الفحام، وزكرياء بن يحيى[1]، ومحمد بن خيرون، وأبي علي ابن بلّيمة، وأبي الحسن الحصري، وهو أحد الوجهين في «جامع البيان» و«التبصرة» و«الكافي».

إلا أنه قال في «التبصرة»: إن المشهور عن ورش الترقيق[2].

وقال ابن شريح: التفخيم أكثر وأحسن[3].

وقال الحصري:

ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة لدى سورة الأنفال أو قصة السحر

وقال الداني: وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء، من أصحاب

---

(١) أبو يحيى، مقرئ، متصدر، أندلسي، عرض على أحمد بن إسماعيل التجيبي، روى عنه أصبغ، لم يكن بالأندلس بعد الغاز بن قيس أضبط منه لقراءة نافع، له كتاب حسن في الأصول.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) التبصرة: ٤٠٨.

(٣) الكافي: ٥٩.

ابن هلال وغيره، يروون عن قراءتهم ترقيق الراء في قوله ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] حيث وقع؛ من أجل جرّة الهمزة، قال: وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت[1]. انتهى.

والتفخيم هو الأصح والقياس لورش وجميع القراء، وهو الذي لم يذكر في «الشاطبية» و«التيسير» و«الكافي» و«الهادي» و«الهداية» وسائر أهل الأداء سواه. /

وأجمعوا على تفخيم ﴿تَرْمِيهِم﴾ [الفيل: ٤] وفي ﴿فِى ٱلسَّرْدِ﴾ [سبأ: ١١] و ﴿رَبِّ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزخرف: ٨٢] و ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [الغاشية: ٢٠] ونحوه، ولا فرق بينه وبين ﴿ٱلْمَرْءِ﴾، والله أعلم.

ومثالها بعد الضمّ: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥] و ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٤] و ﴿ٱلْغُرْفَةَ﴾ [الفرقان: ٧٥] و ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و ﴿ٱلْخُرْطُومِ﴾ [القلم: ١٦] و ﴿تُرْجِى﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿سَأُرْهِقُهُۥ﴾ [المدثر: ١٧] و ﴿زُرْتُمُ﴾ [التكاثر: ٢]، فلا خلاف في تفخيم الراء في ذلك كله.

ومثالها بعد الكسر: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] و ﴿شِرْعَةً﴾ [المائدة: ٤٨] و ﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾ [الشعراء: ٥٤] و ﴿مِرْيَةٍ﴾ [هود: ١٧] و ﴿ٱلْفِرْدَوْسِ﴾ [الكهف: ١٠٧] و ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] و ﴿أُحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] و ﴿ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦] و ﴿أُمِرْتُ﴾ [الأنعام: ١٤] و ﴿يَنفَطِرْنَ﴾ [مريم: ٩٠] و ﴿وَقِرْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣][2]،

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٥.

(٢) على قراءة غير أبي جعفر ونافع وعاصم. انظر ص: ١٨٥٩.

فأجمعوا على ترقيق الراء في ذلك كله لوقوعها ساكنة بعد كسر.

فإنْ وقع بعدها حرف استعلاء فلا خلاف في تفخيمها، من أجل حرف الاستعلاء.

والذي ورد منها في القرآن ساكنة بعد كسر، وبعدها حرف استعلاء ﴿قِرْطَاسٍ﴾ في الأنعام [٧] و﴿فِرْقَةٍ﴾ و﴿وَإِرْصَادًا﴾ في التوبة [١٢٢،١٠٧] و﴿مِرْصَادًا﴾ في النبأ [٢١] و﴿لَبِالْمِرْصَادِ﴾ في الفجر [١٤].

وقد شذَّ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق؛ كما ذكره في «الكافي» و«تلخيص» ابن بلِّيمة في أحد الوجهين، وهو غَلَطٌ، والصوابُ ما عليه عمل أهل الأداء، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿فِرْقٍ﴾ من سورة الشعراء [٦٣]؛ من أجل كسر حرف الاستعلاء وهو القاف، فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه، وهو الذي قطع به في «التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«التجريد» وغيرها، وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم، وهو الذي يظهر من نصّ و«التيسير» وظاهر «العنوان» و«التلخيصين» وغيرها، وهو القياس. ونصّ على الوجهين صاحب «جامع البيان» و«الشاطبية» و«الإعلان» وغيرها.

والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متوافرة[1] على الترقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع.

---

(١) في (ت) وكذلك هي في المطبوع: «متواترة» بالتاء بعد الألف، وهو تصحيف.

وذكر الداني في غير «التيسير» و«الجامع» أن من الناس من يفخِّم راء ﴿فِرْقٍ﴾ من أجل حرف الاستعلاء، قال: «والمأخوذ به الترقيق؛ لأنَّ حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته، لتحرّكه بالكسر»[1]. انتهى.

والقياس / إجراء الوجهين في ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢] حالة الوقف لمن أمال هاء التأنيث، ولا أعلم فيها نصاً، والله أعلم.[2]

وأمّا ﴿مِّرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦] فقد ذكر بعض أهل الأداء في تفخيمها لمن كسر الميم من أهل البصرة والكوفة؛ من أجل زيادة الميم وعروض كسرتها، وبه قطع في «التجريد»، وحكاه في «الكافي» أيضاً عن كثير من القراء، ولم يرجِّح شيئاً[3].

والصواب فيه الترقيق، وأنَّ الكسرة فيه لازمة وإن كانت الميم زائدة كما سيأتي، ولولا ذلك لم يرقَّق ﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨] و ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩] لورش، ولا فخّمت ﴿وَإِرْصَادًا﴾ [التوبة: ١٠٧] و ﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] من

(١) من قوله: (وذكر الداني) إلى هنا بنصه هو كلام المالقي ما عدا كلمتي (الجامع) و(قال) فهما من زيادة المؤلف، وهذا يدل على أن المؤلف نقل هذا النص بواسطة، وليس عن الداني مباشرة، أو أن مصدرهما واحد. ويترجح -عند البحث- أن قوله: (والمأخوذ به..) إلخ هو من كلام المالقي، وليس من كلام الداني؛ لأن الداني قال في «الجامع»: «وقد اختلف أهل الأداء في ﴿فِرْقٍ﴾ فمنهم من يفخّم الراء لأجل حرف الاستعلاء، ومنهم من يرقّقها لوقوعها بين حرفين مكسورين، والأول أقيس على مذهب ورش». فاتضح من هذا النص أن الداني ذكر التفخيم في «الجامع» خلافاً لعبارة المؤلف رحمه الله، وأيضاً ترجيح التفخيم. والله أعلم. انظر: جامع البيان: ١/ ق:١٥٤/ ب، الدر النثير: ٤/ ١١٠-١١١.

(٢) انظر: الروض النضير: ق٢٧٥.

(٣) الكافي: ٥٥، وانظر: الدر النثير: ٤/ ١١٠.

أجل حرف الاستعلاء[١]، وهو مجمع عليه، والله أعلم. وسيأتي بيان ذلك آخر الباب[٢].

وأما الراء الساكنة المتطرفة فتكون كذلك بعد فتح، وبعد ضمّ، وبعد كسر:

فمثالها بعد الفتح: ﴿يُغۡفَرۡ﴾ [الأنفال: ٣٨] و ﴿لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ﴾ [محمد: ١٥] و ﴿لَا يَسۡخَرۡ﴾ [الحجرات: ١١] و ﴿لَا تَذَرۡ﴾ [نوح: ٢٦] و ﴿فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [الضحى: ٩] و ﴿فَلَا تَنۡهَرۡ﴾ [الضحى: ١٠].

ومثالها بعد الضمّ: ﴿فَٱنظُرۡ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ﴾ [لقمان: ١٢] ﴿فَلَا تَكۡفُرۡ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فلا خلاف في تفخيم الراء في جميع ذلك لجميع القراء.

ومثالها بعد الكسر: ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ﴾ [التوبة: ٨٠] و ﴿وَيَغۡفِرۡ﴾ [آل عمران: ٣١] و ﴿أَبۡصِرۡ﴾ [الكهف: ٢٦] و ﴿وَقَدِّرۡ﴾ [سبأ: ١١] و ﴿ٱصۡبِرۡ﴾ [ص: ١٧] و ﴿وَٱصۡطَبِرۡ﴾ [مريم: ٦٥] و ﴿وَلَا تُصَعِّرۡ﴾ [لقمان: ١٨]، ولا خلاف في ترقيق الراء في ذلك كله؛ لوقوعها ساكنة بعد الكسر، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعدها في هذا القسم لانفصاله عنها، وذلك نحو: ﴿فَٱصۡبِرۡ صَبۡرًا﴾ [المعارج: ٥] و ﴿أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ﴾ [نوح: ١] و ﴿وَلَا تُصَعِّرۡ خَدَّكَ﴾ [لقمان: ١٨].

---

(١) جاء في حاشية (ك): «بل من أجل عروض الكسرة، وليس كذلك».

(٢) انظر ص: ١٣٧٩-١٣٨٠.

فصل: في الوقف على الراء

قد تقدَّم أقسام الراء المتطرفة، وهي لا تخلو في الوصل إمّا أن تكون ساكنة، أو متحركة، فإذا كانت: ساكنة نحو: ﴿ ٱذْكُرْ ﴾ [المائدة: ١١٠] ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠] و ﴿ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾ [نوح: ١]، أو كانت مفتوحة نحو: ﴿أَمَرَ﴾ [البقرة: ٢٧] و ﴿ لِيَفْجُرَ ﴾ [القيامة: ٥] و ﴿ لَن نَّصْبِرَ ﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿ ٱلسِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿ ٱلْخَيْرَ ﴾ [الحج: ٧٧] و ﴿ وَٱلْحَمِيرَ ﴾ [النحل: ٨]، أو كانت مكسورة لالتقاء الساكنين نحو: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨] ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾ [إبراهيم: ٤٤] أو كانت / كسرتها منقولة نحو: ﴿وَٱنْحَرْ * إِنَّ شَانِئَكَ ﴾ [الكوثر: ٢ - ٣] و ﴿ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ الروم [٦٠] فإن الوقف على جميع ذلك بالسكون لا غير.

وإن كانت مكسورة والكسرة فيها للإعراب نحو: ﴿ بِٱلْبِرِّ ﴾ [البقرة: ٤٤] و ﴿ نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ ﴾ [الإسراء: ٦٧] و ﴿ بِٱلْحُرِّ ﴾ [البقرة: ١٧٨] و ﴿ إِلَى ٱلْخَيْرِ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] و ﴿ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾ [لقمان: ١٩]، أو كانت كسرتها للإضافة إلى ياء المتكلم نحو: ﴿وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦] و ﴿ نَكِيرِ ﴾ [الحج: ٤٤]، أو كانت الكسرة في عين الكلمة نحو: ﴿ يَسْرِ ﴾ في الفجر [٤] و ﴿ ٱلْجَوَارِ ﴾ في الشورى [٣٢] والرحمن [٢٤] والتكوير [١٦] و ﴿ هَارٍ ﴾ في التوبة [١٠٩] على ما فيه من القلب كما قدّمنا(١)،

---

(١) انظر ص: ١٢٦٢.

ونحو ذلك مما الكسرة فيه ليست منقولة، ولا لالتقاء الساكنين، جاز في الوقف عليها الرَّومُ والسكون كما سيأتي في بابه[١].

فإن كانت مرفوعة نحو: ﴿قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [يوسف: ٤١] و ﴿ٱلۡكِبَرُ﴾ [البقرة: ٢٦٦] و ﴿ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] و ﴿ٱلنُّذُرُ﴾ [الأحقاف: ٢١] و ﴿ٱلۡأَشِرُ﴾ [القمر: ٢٦] و ﴿ٱلۡخَيۡرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] و ﴿ٱلۡعِيرُ[٢]﴾ [يوسف: ٧٠]، جاز الوقف في جميع ذلك بالروم والإشمام والسكون كما سنذكره في موضعه[٣].

إذا تقرر هذا فاعلم: أنك متى وقفت على الراء بالسكون أو بالإشمام نظرت إلى ما قبلها، فإنْ كان قبلها كسرة، أو ساكن بعد كسرة، أو ياء ساكنة، أو فتحة ممالة، أو مرقَّقة نحو: ﴿بُعۡثِرَ﴾ [العاديات: ٩] و ﴿ٱلشِّعۡرَ﴾ [يس: ٦٩] و ﴿وَٱلۡخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠] و ﴿لَا ضَيۡرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] و ﴿وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩] و ﴿نَكِيرِ﴾ [الشورى: ٤٧] و ﴿ٱلۡعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤] و ﴿ٱلۡخَيۡرَ﴾ [الحج: ٧٧]، و ﴿بِٱلۡبِرِّ﴾ [المجادلة: ٩] و ﴿وَٱلۡقَنَٰطِيرِ﴾ [آل عمران: ١٤] و ﴿إِلَى ٱلطَّيۡرِ﴾ [النحل: ٧٩] و ﴿فِي ٱلنَّارِ[٤]﴾ [الأعراف: ٣٨] و ﴿كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [المطففين:١٨] عند من أمال الألف[٥]، و ﴿بِشَرَرٖ﴾ [المرسلات: ٣٢] عند من رقَّق الراء رقَّقت الراء، وإن كان قبلها غير ذلك فخَّمتها، هذا هو القول المشهور المنصور.

---

(١) انظر ص: ١٣٨٢.

(٢) في المطبوع: (الغير) بالمعجمة، وهو خطأ وتحريف.

(٣) انظر ص: ١٣٧٦.

(٤) في المطبوع: «وفي الدار»، وهو تصحيف، وليس في القرآن بهذا التركيب.

(٥) في لفظي ﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ ﴿ٱلنَّارِ﴾.

وذهب بعضهم إلى الوقف عليها بالترقيق إن كانت مكسورة لعروض الوقف، كما سيأتي في التنبيهات آخر الباب.

ولكن قد يفرَّق بين الكسرة العارضة في حال، واللازمة لكل حال كما سيأتي، والله أعلم.

ومتى وقفت عليها بالروم اعتبرت حركتها، فإن كانت كسرة رقَّقتها للكلِّ، وإن كانت ضمّة نظرت إلى ما قبلها، فإن كان كسرة، أو ساكن بعد كسرة، أو ياء ساكنة، رقَّقتها لورش وحده من طريق الأزرق، وفخَّمتها للباقين، وإن لم يكن قبلها شيء من ذلك فخَّمتها للكل، إلا إذا كانت مكسورة، فإن بعضهم يقف عليها بالترقيق.

وقد يفرَّق بين كسرة البناء وكسرة الإعراب، كما سنذكره آخر الباب[١].

فالحاصل من هذا: أن الراء المتطرفة إذا سكنت في الوقف جرت / مجرى الراء الساكنة في وسط الكلمة، تفخَّم بعد الفتحة والضمة، نحو: ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] و ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وترقّق بعد الكسرة نحو: ﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾ [الشعراء: ٥٤]. وأجريت الياء الساكنة والفتحة الممالة قبل الراء المتطرفة إذا سكنت، مجرى الكسرة. وأجري الإشمام في المرفوعة مجرى السكون، وإذا وقف عليها بالروم جرت مجراها في الوصل، والله أعلم.[٢]

---

(١) انظر ص: ١٣٨٤.

(٢) من قوله: (إذا تقرر هذا فاعلم...إلخ) إلى هنا، بنصه وحروفه في الدر النثير: ٤/ ١١٣-١١٤.

تنبيهات

الأول: إذا وقعت الراء طرفاً بعد ساكن؛ هو بعد كسرة، وكان ذلك الساكن حرف استعلاء ووقف على الراء بالسكون وذلك نحو: ﴿مِّصۡرَ﴾ [يوسف: ٢١] و ﴿عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِ﴾ [سبأ: ١٢] فهل يعتدُّ بحرف الاستعلاء فتفخّم، أم لا يعتدُّ فترقّق؟ رأيان لأهل الأداء في ذلك:

فعلى التفخيم نصَّ الإمام أبو عبد الله بن شريح وغيره وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين. وعلى الترقيق نصّ أبو عمرو الداني في كتابه «الراءات» وفي «جامع البيان» وغيره، وهو الأشبه بمذهب الجماعة.

لكني أختار في ﴿مِّصۡرَ﴾ [يوسف: ٢١] التفخيم، وفي ﴿ٱلۡقِطۡرِ(١)﴾ [سبأ: ١٢] الترقيق، نظراً للوصل، وعملاً بالأصل، والله أعلم.

الثاني: إذا وقفت بالسكون على ﴿بِشَرَرٖ﴾ [المرسلات: ٣٢] لمن يرقّق الراء الأولى، رقّقت الثانية؛ وإن وقعت بعد فتح، وذلك أن الراء الأولى إنما رقّقت في الوصل من أجل ترقيق الثانية، فلمّا وقف عليها رقّقت الثانية من أجل الأولى، فهو في الحالتين ترقيق لترقيق؛ كالإمالة للإمالة.(٢)

الثالث: إذا وقفت على نحو: ﴿ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و ﴿ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩] و ﴿ٱلنَّهَارِ﴾ [آل عمران: ٢٧] و ﴿ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩] و ﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]

---

(١) في المطبوع: (قصر) بالصاد المهملة بدل الطاء، وهو خطأ وتحريف.

(٢) انظر: الدر النثير: ٤/ ١١٤-١١٥.

لأصحاب الإمالة في نوعيها، رقَّقت الراء بحسب الإمالة.

وشذَّ مكّي بالتفخيم لورش مع إمالة (بين بين)، فقال في آخر باب (الإمالة) في الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الرَّوم، قال ما نصه: «فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار، وجب أن تغلَّظ الراء؛ لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة، قال: ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل؛ لأن الوقف عارض والكسر مَنوِيّ».[1]/

وقال في آخر باب الراءات: «فأمّا ﴿ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩] في موضع الخفض في قراءة ورش، فتقف إذا سكَّنت بالتغليظ، والاختيار أن تروم الحركة؛ فترقِّق إذا وقفت[2] انتهى».

وهو قول لا يعوَّل عليه، ولا يلتفت إليه، بل الصواب الترقيق من أجل الإمالة، سواء أَسْكَنْت أم رُمْت، لا نعلم في ذلك خلافاً، وهو القياس، وعليه أهل الأداء، والله أعلم.

الرابع: إذا وصلت ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦] لورش من طريق الأزرق، رقّقت الراء من أجل كسرة الذال، فإذا وقفت رقَّقتها من أجل ألف التأنيث، وهذه مسألة نبَّه عليها أبو شامة رحمه الله، وقال:

---

(١) التبصرة: ٤٠١.

(٢) التبصرة: ٤١٤، وينبّه على أن ما نقله المؤلف عن مكّي موجود بنصه في الدر النثير: ٤/ ١١٥.

«لم أر أحداً نبّه عليها، فقال إن ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ وإن امتنعت إمالة ألفها وصلاً فلا يمتنع ترقيق رائها في مذهب ورش على أصله، لوجود مقتضى ذلك وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك حجز الساكن بينهما، فيتّحد لفظ ‹الترقيق› وإمالة ‹بين بين› في هذا، فكأنه أمال الألف وصلاً». انتهى.

وقد أشار إليها أبو الحسن السخاوي، وذكر أن الترقيق في ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ من أجل الياء لا من أجل الكسرة[1]. انتهى.

ومراده بالترقيق: الإمالةُ،[2] وفيما قاله من ذلك نظر، بل الصواب أن ترقيقها من أجل الكسر.

الخامس: الكسرة تكون لازمة وعارضة، فاللازمة ما كانت على حرف أصلي، أو منزَّل منزلة الأصلي يُخِلُّ إسقاطه بالكلمة، والعارضة بخلاف ذلك، وقيل: العارضة ما كانت على حرف زائد، وإليه ذهب صاحب «التجريد» وغيره.

وتظهر فائدة الخلاف في ﴿مِّرۡفَقٗا﴾ [الكهف: ١٦] في قراءة من كسر الميم وفتح الفاء وهم: أبو عمرو، ويعقوب، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف كما تقدم،[3] فعلى الأول تكون لازمة فترقق الراء معها، وعلى الثاني تكون عارضة فتفخَّم.

---

(١) إبراز المعاني: ٢/ ١٤٣.

(٢) قوله: (ومراده بالترقيق الإمالة) هو نص كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ٢/ ١٤٣.

(٣) يلاحظ هنا أنه لم يذكر ابن كثير رحمه الله، فهو يقرأ مثل المذكورين، ونبّهتُ عليه لئلا يفهم أن قراءته مثل قراءة المسكوت عنهم، خاصّة وأن المؤلف رحمه الله عندما ذكر هذه الكلمة قبل قليل، قال: «أهل البصرة والكوفة». انظر ص: ١٧٨٤.

والأول هو الصواب لإجماعهم على ترقيق ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩] و ﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨] لورش، وأن تفخيم ﴿مِرْصَادًا﴾ [النبأ: ٢١] و ﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] من أجل حرف الاستعلاء بعدُ، لا من أجل عروض الكسرة قبلُ كما قدمنا، والله أعلم./

السادس: اختلف القراء في أصل الراء هل هو التفخيم؛ وإنما ترقَّق[١] لسبب، أو أنها عَرِيَّة عن وصفي الترقيق والتفخيم، فتفخَّم لسبب وترقَّق لآخر؟ فذهب الجمهور إلى الأول.

واحتجَّ له مكّي فقال: «إنَّ كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء فيها الترقيق، ألا ترى أنك لو قلت: «رغداً» و«رقد» ونحوه بالترقيق لغيّرت لفظ الراء إلى نحو: الإمالة؟ قال: وهذا مما لا يمال، ولا علّة فيه توجب الإمالة[٢]». انتهى.

واحتج غيره على أن أصل الراء التفخيم؛ بكونها متمكّنة في ظهر اللسان، فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق، وتمكّنت منزلتها لِـمَا عرض لها من التكرار، حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فتحتين؛ كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوّة كسرتين.

وقال آخرون: ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها، فترقَّق مع الكسرة لتسفُّلها، وتفخَّم مع الفتحة والضمة لتصعُّدهما؛ فإذا سَكَنَتْ جرت على حكم المجاور لها.

---

(١) في المطبوع: (ترقيق)، وهو تحريف.

(٢) الكشف: ١/ ٢٠٩.

وأيضاً: فقد وجدناها ترقَّق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها؛ لسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء.

وأيضاً: فإن التَّكرار متحقق في الراء الساكنة؛ سواء كانت مدغمة أو غير مدغمة، أما حصول التكرار في الراء المتحركة الخفيفة فغير بيِّن، لكن الذي يصحُّ فيها أنها تخرج من ظهر اللسان، ويتصور مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان فترقق إذ ذاك؛ أو تمكنها في ظهر اللسان فتغلَّظ، ولا يمكن خلاف هذا، فلو نطقت بها مفتوحة أو مضمومة، من طرف اللسان وأردت تغليظها لم يمكن، نحو: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾[البقرة: ٩٤] و ﴿يُسِرُّونَ﴾[البقرة: ٧٧]، فإذا مكَّنتها إلى ظهر اللسان غلَّظت، ولم يمكن ترقيقها، ولا يقوى الكسر على سَلْب التغليظ عنها إذا تمكنت من ظهر اللسان.

إلا أن تغليظها في حال الكسر قبيح في النطق[1] / ولذلك لا يستعلمه معتبر، ولا يوجد إلا في ألفاظ العوام والنَّبَط، وإنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت، فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت، فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة والضمة، وقد تستعمل مع الفتحة والضمة من[2] الطرف فترقق، إذا عرض لها سبب، كما يتبيَّن في هذا الباب في رواية ورش، ولا يمكن إذا انكسرت إلى ظهر اللسان؛ لئلا يحصل التغليظ المنافر للكسرة.

---

(١) في المطبوع: (المنطق)، وهو تحريف.

(٢) في (س): «بين».

فحصل من هذا أنه لا دليل فيما ذكروه على أن أصل الراء المتحركة التفخيم.

وأما الراء الساكنة؛ فوجدناها ترقَّق بعد الكسرة اللازمة بشرط أن لا يقع بعدها حرف استعلاء، نحو: ﴿فِرْدوس[1]﴾ وتفخَّم فيما سوى ذلك، فظهر أن تفخيم الراء وترقيقها مرتبط بأسباب كالمتحركة، ولم يثبت في ذلك دلالة على حكمها في نفسها.

فأمّا تفخيمها بعد الكسرة العارضة في نحو: ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ [النور: ٥٠]، فَلِمَ لا يكون حملاً على المضارع؟ إذا قلت: (يَرْتاب) بناء على مذهب الكوفيين في أنَّ صيغة الأمر مقتطعة من المضارع، أو بناءً على مذهب البصريين في أن الأمر يشبه المقتطع من المضارع، فلم يُعْتَدَّ بما عرض لها من الكسرة في حال الأمر.[2] وعند ثبوت هذا الاحتمال لم يتعيّن القول بأن أصلها التفخيم؟[3]

قلت: والقولان محتملان، والثاني أظهر لورش من طرق المصريين، ولذلك أطلقوا ترقيقها واتسعوا فيه كما قدمنا.

وقد تظهر فائدة الخلاف في الوقف على المكسور إذا لم يكن قبله ما يقتضي الترقيق.

---

(١) هذا اللفظ لم يَرِدْ منكّراً في القرآن الكريم، وإنما أتى مُعَرَّفاً في موضعين هما: [الكهف: ١٠٧، والمؤمنون: ١١].

(٢) انظر هذه المسألة وأدلة الفريقين في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٢٤-٥٤٩.

(٣) من قوله: (وقال آخرون ليس..) إلى هنا، بنصه كلام المالقي في الدر النثير: ٤/ ٤٩-٥١.

فإنه بالوقف تزول كسرة الراء الموجبة لترقيقها؛ فتفخم حينئذ على الأصل، على القول الأول، وترقَّق على القول الثاني؛ من حيث إن السكون عارض، وإنه لا أصل لها في التفخيم ترجع إليه فيتجه الترقيق، وقد أشار في «التبصرة» إلى ذلك حيث قال: «أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول، وبعضه أخذ سماعاً، ولو قال قائل إنني أقف في جميع الباب كما أَصِلُ؛ سواء أسْكَنْتُ أو رُمْتُ، لكان لقوله وجه من / القياس مستثبت، والأول أحسن».[1]

وممن ذهب إلى الترقيق في ذلك صريحاً أبو الحسن الحصري، فقال:

وما أنت بالترقيق واصِلُهُ فقف ... عليه به إذ لست فيه بمضطَّرِ

وقد خَصَّ الترقيق بورش أبو عبد الله بن شريح، وأبو علي بن بلِّيمة وغيرهما، وأطلقوه حتى في الكسرة العارضة، واستثنى بعضهم كسرة (النقل)، قال في «الكافي»: «وقد وقف قوم عن ورش على نحو: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨]، و ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ﴾ [النور: ٦٣] بالترقيق كالوصل، واستثنوا ﴿فَلۡيَكۡفُرۡ إِنَّآ﴾ [الكهف: ٢٩] و ﴿وَٱنۡحَرۡ ۝ إِنَّ﴾ [الكوثر: ٢، ٣]»، قال: «ولا حجة لهم إلا الرواية».[2]

وكذا قال ابن بلِّيمة، وزاد فقال: «ومنهم من يقف بالترقيق ويصل بالترقيق، ولا خلاف أنها مرقَّقة في الوصل[3]». انتهى.

---

(١) التبصرة: ٤١٤.

(٢) الكافي: ٥٦.

(٣) تلخيص العبارات: ٥٢، ويلاحظ أن عبارته نص في تخصيص هذين الموضعين، قال بالترقيق إلا في موضعين ﴿فَلۡيَكۡفُرۡ إِنَّآ﴾ و ﴿وَٱنۡحَرۡ ۝ إِنَّ﴾ والله أعلم.

وقد قدَّمنا أن القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء، وقد يفرَّق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء كما أشرنا إليه فيما تقدم، وننبِّه عليه بعد هذا، والله أعلم.

وتظهر أيضاً فائدة الخلاف إذا نطقتَ بالراء ساكنة بعد همزة الوصل في حكاية لفظ الحرف إذا قلت: ‹اِرْ›، كما تقول: ‹اِبْ› ‹اِتْ›، فعلى القول بأن أصلها التفخيم تفخَّم، وعلى القول الآخر ترقَّق، وكلاهما محتمل، إذ لا يُعلَم كيف ثبت اللفظ في ذلك عن العرب؟

والحقُّ في ذلك أن يقال: إن من زعم أن أصل الراء التفخيم؛ إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقاً من حيث إنها راء فلا دليل عليه لِـمَا مرَّ، وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو الضم، وأنها لـمَّا عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على التفخيم فلزمته[(١)]، فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك إلا إن وجد سبب، وحينئذ يتصور فيها رعي السبب فترقق، ورفضه فتبقى على ما استحقته من التفخيم بسبب حركتها، فهذا كلام جيد[(٢)]، والله أعلم.

السابع: الوقف بالسكون على ﴿أَنِ اسْرِ﴾ [طه: ٧٧] في قراءة من وصل وكسر النون[(٣)] يوقف عليه بالترقيق، أمّا على القول بأن الوقف عارض فظاهر، وأمّا

---

(١) (فلزمته) سقطت من المطبوع.

(٢) من قوله: (من زعم أن أصل..) إلى هنا هو نص كلام المالقي في الدر النثير: ٤/ ٥١، إلا أنه عبَّر عن التفخيم بالفتح، وختمه بقوله: «فهذا الكلام حسن مناسب، والله أعلم بالحقائق».

(٣) قوله: (من (وصل) أي قرأ بهمزة الوصل في ‹اسر› وهو: نافع وابن كثير وأبو جعفر، انظر ص: ١٧٤٥.

على القول الآخر فإن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفاً فإن الكسرة / قبلها توجب الترقيق.

فإن قيل: إن الكسر عارض فتفخَّم مثل: ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ [النور: ٥٠] فقد يجاب بما تقدّم: أن عروض الكسر هو باعتبار الحمل على أصل مضارعه الذي هو (يَرْتاب)، فهي مفخَّمة لعروض الكسر فيه بخلاف هذه.

والأَوْلى أن يقال: كما أن الكسر قبلُ عارض فالسكون كذلك عارض، وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر، فيلغيان جميعاً، ويُرجَع إلى كونها في الأصل مكسورة فترقَّق على أصلها.

وأمّا على قراءة الباقين، وكذلك ﴿فَأَسْرِ﴾ [الدخان: ٢٣] في قراءة من قطع، ووصل، فمن لم يعتدَّ بالعارض أيضاً رقق، وأمّا على القول الآخر فيحتمل التفخيم للعروض، ويحتمل الترقيق فرقاً بين كسرة الإعراب وكسرة البناء؛ إذ كان الأصل: «أسري» بالياء، وحذفت الياء للبناء، فيبقى الترقيق دلالة على الأصل، وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له.

وكذلك الحكم في ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] في الوقف بالسكون على قراءة من حذف الياء، فحينئذ يكون الوقف عليه بالترقيق أولى، والوقف على ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١] بالتفخيم أولى، والله أعلم.

باب ذكر تغليظ اللامات[1]

تقدَّم أن تغليظ اللام تسمينها، لا تسمين حركتها، والتفخيمَ مرادفُه، إلا أن التغليظَ في اللام والتفخيمَ في الراء، والترقيق ضدُّهما.[2] وقد تطلق عليه «الإمالة» مجازاً.

وقولهم: الأصل في اللام الترقيق، أبين من قولهم في الراء إن أصلها التفخيم، وذلك أن اللام لا تغلَّظ إلا لسبب؛ وهو مجاورتُها حرف الاستعلاء، وليس تغليظها إذ ذاك بلازم، بل ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء لازم.[3]

وقد اختصَّ المصريون بمذهب[4] عن ورش في اللام لم يشاركهم فيها سواهم، ورووا من طريق الأزرق وغيره عن ورش تغليظ اللام إذا جاورها حرف تفخيم.

واتفق الجمهور منهم على تغليظ اللام إذا تقدمها صاد أو طاء أو ظاء بشروط ثلاثة، وهي: أن تكون اللام مفتوحة، وأن يكون أحد هذه الحروف

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٦، التبصرة: ٤١٤-٤١٧، التيسير: ٥٨، الكافي: ٥٢-٥٤، التلخيص: ١٩٧-١٩٩، الشاطبية: ٢٩-٣٠.

(٢) انظر ص: ١٣٤١.

(٣) في (ت) والمطبوع: «اللازم»، وهو تحريف، ويلاحظ أن من قوله: (الأصل في اللام..) إلى هنا بنصه هو كلام المالقي في الدر النثير: ٤/ ١١٨.

(٤) في (س): «بمذاهب» على الجمع.

الثلاثة مفتوحاً / أو ساكناً. واختلفوا في غير ذلك؛ وشذ بعضهم فيها بما لم يروه غيره، وسيرد عليك جميع ذلك مبيَّناً.

أمّا الصاد المفتوحة: فتكون اللام بعدها مخفَّفة ومشدَّدة، فالوارد من المخففة في القرآن: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و ﴿صَلَوَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] و ﴿صَلَوٰتَكَ﴾ [التوبة: ١٠٣] و ﴿صَلَاتِهِمۡ﴾ [الأنعام: ٩٢] و ﴿صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣] و ﴿فَصَلَتِ﴾ [يوسف: ٩٤] و ﴿يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧] و ﴿فَصَلَ طَالُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و ﴿فَصَّلَ﴾ [الأنعام: ١١٩] و ﴿مُفَصَّلٗا﴾ [الأنعام: ١١٤] و ﴿مُّفَصَّلَٰتٖ﴾ [الأعراف: ١٣٣] و ﴿وَمَا صَلَبُوهُ﴾ [النساء: ١٥٧]، والوارد من المشدَّدة: ﴿صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] و ﴿يُصَلِّي﴾ [آل عمران: ٣٩] و ﴿مُصَلّٗى﴾ [البقرة: ١٢٥] و ﴿يُصَلَّبُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٣].

ووردت مفصولاً بينها وبين الصاد بألف في موضعين: ﴿يَصَّالَحَا﴾ [النساء: ١٢٧] و ﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

والصاد الساكنة الوارد منها في القرآن: ﴿تَصۡلَىٰ﴾ [الغاشية: ٤] و ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾ [المسد: ٣] و ﴿يَصۡلَىٰهَا﴾ [الإسراء: ١٨] و ﴿وَسَيَصۡلَوۡنَ﴾ [النساء: ١٠] و ﴿يَصۡلَوۡنَهَا﴾ [إبراهيم: ٢٩] و ﴿ٱصۡلَوۡهَا﴾ [الطور: ١٦] و ﴿فَيُصۡلَبُ﴾ [يوسف: ٤١] و ﴿مِنۡ أَصۡلَٰبِكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣] و ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ [المائدة: ٣٩] و ﴿وَأَصۡلَحُواْ﴾ [البقرة: ١٦٠] و ﴿إِصۡلَٰحٗا﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿ٱلۡإِصۡلَٰحَ﴾ [هود: ٨٨] و ﴿وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠].

وأما الطاء المفتوحة: فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة، فالوارد في القرآن من الخفيفة: ﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] و ﴿وَٱنطَلَقَ﴾ [ص: ٦] و ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ﴾ [المرسلات: ٢٩] و ﴿أَطَّلَعَ﴾ [مريم: ٧٨] و ﴿فَٱطَّلَعَ﴾ [الصافات: ٥٥] و ﴿وَبَطَلَ﴾

[الأعراف: ١١٨] و ﴿مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥] و ﴿طَلَبًا﴾ [الكهف: ٤١]، والوارد من الشديدة ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿طَلَّقْتُمُ﴾ [البقرة: ٢٣١] و ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥] و ﴿طَلَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ووردت مفصولاً بينها وبين اللام في حرف واحد، وهو: ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤].

والطاء الساكنة الوارد منها في القرآن موضع واحد، وهو: ﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] فقط.

وأما الظاء: فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة، فالوارد في القرآن من الخفيفة: ﴿ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨] و ﴿ظَلَمُوا۟﴾ [البقرة: ٥٩] و ﴿ظَلَمْنَٰهُمْ﴾ [هود: ١٠١]، ومن الشديدة[1] ﴿بِظَلَّٰمٍ﴾ [آل عمران: ١٨٢] و ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] و ﴿فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤] و ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ﴾ [النحل: ٥٨].

والظاء الساكنة ورد منها في القرآن: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١] ﴿فَيَظْلَلْنَ[2]﴾ [الشورى: ٣٣].

فغلَّظ ورش من طريق الأزرق اللام في ذلك كله.

وروى بعضهم ترقيقها مع الطاء عنه كالجماعة، وهو الذي في «العنوان» و«المجتبى» و «التذكرة» و «إرشاد» ابن غلبون، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وبه قرأ مكّي على أبي الطيب، إلا أنَّ صاحب «التجريد» استثنى من قراءته على عبد الباقي من طريق ابن هلال:

(١) في (ت): «المشددة».

(٢) هذا التفصيل كلُّه للمالقي بنصه في الدر النثير: ٤/ ١١٨-١٢٢.

﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] و ﴿طَلَّقۡتُمُ[١]﴾ [البقرة: ٢٣١].

ومنهم من رققها بعد الظاء / ، وهو الذي في «التجريد»[٢]، وأحد الوجهين في «الكافي»[٣].

وفصَّل في «الهداية» فرقَّق إذا كانت الظاء مفتوحة، نحو: ﴿ظَلَمُواْ﴾ [البقرة: ٥٩] و ﴿وَظَلَّلۡنَا﴾ [البقرة: ٥٧] وفخَّمها إذا كانت ساكنة، نحو: ﴿أَظۡلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿فَيَظۡلَلۡنَ﴾ [الشورى: ٣٣].

وذكر مكِّي ترقيقها بعدها إذا كانت مشدّدة؛ من قراءته على أبي الطيِّب، قال: «وقياس نصِّ كتابه يدل على تغليظها وإن كانت مُشَدَّدة[٤]».

وقال الحافظ أبو عمرو الداني ما نصه: «وجماعة من أصحاب ابن هلال كالأذفوي لا يفخمها إلا مع الصاد المهملة».[٥]

واختلفوا فيما إذا وقع بعد اللام ألف ممالة، نحو: ﴿صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] و ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾ [المسد: ٣] و ﴿مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] و ﴿يَصۡلَىٰهَا﴾ [الإسراء: ١٨]،

(١) التجريد: ق١٩.

(٢) الذي في «التجريد» هو ترقيق اللام المفتوحة بعد الظاء، نحو: ﴿ظلموا﴾ وأما اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة فصرح فيه بالتفخيم.

فعبارة المؤلف توهم الإطلاق، مع أن الذي في «التجريد» مقيّد، وهو ما حدا بالأزميري أن يقول: «وجدنا في «التجريد» تفخيم اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة، ونأخذ بالوجهين تبعاً لابن الجزري».

انظر: التجريد: ق١٩، بدائع البرهان: ق٤٩، الروض النضير: ق١٢٨.

(٣) الكافي: ٥٣.

(٤) التبصرة: ٤١٥-٤١٦.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٦.

فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة، ففخمها في «التبصرة» و«الكافي» و«التذكرة» و«التجريد» وغيرها، ورققها في «المجتبى»، وهو مقتضى «العنوان» و«التيسير»، وهو في «تلخيص أبي معشر»(١) أقيس.

والوجهان في «الكافي» و«تلخيص» ابن بلِّيمة و«الشاطبية» و«الإعلان» وغيرها.

وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها، فرقَّقوها في رؤوس الآي للتناسب، وغلَّظوها في غيرها لوجود الموجب قبلها، وهو الذي في «التبصرة»، وهو الاختيار في «التجريد»، والأرجح في «الشاطبية»، والأقيس في «التيسير»، وقطع أيضاً به في «الكافي» إلا أنه أجرى الوجهين في غير رؤوس الآي.(٢)

والذي وقع من ذلك رأس آية ثلاثة مواضع: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ في القيامة [٣١] ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ﴾ في سبِّح [١٥] و ﴿إِذَا صَلَّىٰ﴾ في العلق [١٠].

والذي وقع منه غير رأس آية سبعة مواضع: ﴿مُصَلًّى﴾ في البقرة [١٢٥] حالة الوقف، وكذا ﴿يَصْلَى النَّارَ﴾ في سبِّح [١٢] و ﴿يَصْلَاهَا﴾ في الإسراء [١٨] والليل [١٥] و ﴿وَيَصْلَىٰ﴾ في الانشقاق [١٢] و ﴿تَصْلَىٰ﴾ في الغاشية [٤] و ﴿سَيَصْلَىٰ﴾ في المسد [٣].

---

(١) الأزرق ليس له ذكر في تلخيص أبي معشر. فليتأمل.

(٢) انظر: العنوان: ٦٥، التيسير: ٥٨، الشاطبية: ٢٩.

واختلفوا فيما إذا حال بين الحرف وبين اللام فيه ألف، وذلك في ثلاثة مواضع: موضعان مع الصاد وهما: ﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و ﴿يَصَّالَحَا﴾ [النساء: ١٢٧]، وموضع مع الطاء وهو: ﴿طَالَ﴾ في طه [٨٦] ﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ﴾ وفي الأنبياء [٤٤] ﴿حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ وفي الحديد [١٦] ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾.

فروى كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما، وهو الذي في «التيسير» و«العنوان» / و«التذكرة» و«تلخيص» ابن بلِّيمة و«التبصرة»، وأحد الوجهين في «الهداية» و«الهادي» و«التجريد» من قراءته على عبد الباقي، وفي «الكافي» و«تلخيص» أبي معشر.

وروى الآخرون تغليظها اعتداداً بقوَّة الحرف المستعلي، وهو الأقوى قياساً، والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم.

وهو اختيار الداني في غير «التيسير»، وقال في «الجامع»: «إنه الأوجه».(١)

وقال صاحب «الكافي»: «إنه أشهر».(٢)

وقال أبو معشر الطبري: «إنه أقيس»(٣).

والوجهان جميعاً في «الشاطبية» و«التجريد» و«الكافي» و«التلخيص» و«جامع البيان»، إلا أن صاحب «التجريد» أجرى الوجهين مع الصاد وقطع بالترقيق مع الطاء على أصله.

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٦.

(٢) الكافي: ٥٣.

(٣) لم أجده في «التلخيص» المطبوع.

واختلفوا أيضاً في اللام المتطرفة إذا وقف عليها، وذلك في ستة أحرف وهي: ﴿أَن يُوصَلَ﴾ في البقرة [٢٧] والرعد [٢١، ٢٥]، ﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ في البقرة [٢٤٩]، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾ في الأنعام [١١٩]، ﴿وَبَطَلَ﴾ في الأعراف [١١٨]، و﴿ظَلَّ﴾ في النحل [٥٨] والزخرف [١٧]، ﴿وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ في صٓ [٢٠].

فروى جماعة الترقيق في الوقف، وهو الذي في «الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«تلخيص العبارات».

وروى آخرون التغليظ، وهو الذي في «العنوان» و«المجتبى» و«التذكرة» وغيرها.

والوجهان جميعاً في «التيسير» و«الشاطبية» و«تلخيص» أبي معشر، وقال: «إن التفخيم أقيس».

وفي «جامع البيان»: «أوجَهُ».[1]

قلت: والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله، والأرجح فيهما التغليظ؛ لأن الحاجز في الأول ألف؛ وليس بحصين، ولأن السكون عارض، وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلّظ، والله أعلم.

واختلفوا أيضاً في تغليظ اللام من ﴿صَلْصَٰلٍ﴾ وهو في الحجر [٢٦] والرحمن [١٤] وإن كانت ساكنة، لوقوعها بين الصادين، فقطع بتفخيم اللام فيهما صاحب «الهداية» و«تلخيص العبارات» و«الهادي»، وأجرى الوجهين فيهما

---

(١) تحرفت العبارة في المطبوع هكذا «وقال الداني إن التفخيم أقيس، وفي جامع البيان أوجه».

صاحب «التبصرة» و«الكافي» و«التجريد» وأبو معشر. وقطع بالترقيق صاحب «التيسير» و«العنوان» و«التذكرة» و«المجتبى» وغيرها، وهو الأصحُّ رواية وقياساً؛ حملاً على سائر اللامات السواكن.

وقد شذَّ بعض المغاربة والمصريين فرووا تغليظ اللام في غير ما ذكرنا./ فروى صاحب «الهداية» و«الكافي» و«التجريد» تغليظها بعد الظاء والضاد الساكنتين إذا كانت مضمومة أيضاً، نحو: ﴿مَظْلُومًا﴾ [الإسراء: ٣٣] و﴿فَضْلُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٤].

وروى بعضهم تغليظها إذا وقعت بين حرفي استعلاء، نحو: ﴿خَلَطُواْ﴾ [التوبة: ١٠٢] و﴿وَأَخْلَصُواْ﴾ [النساء: ١٤٦] و﴿فَٱسْتَغْلَظَ﴾ [الفتح: ٢٩] و﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] و﴿ٱلْخُلَطَآءِ﴾ [ص: ٢٤] و«أغلظ»، ذكره في «الهداية» و«التجريد» و«تلخيص» ابن بلِّيمة، وفي وجهٍ في «الكافي» ورجَّحه.

وزادوا[1] أيضاً تغليظها: في «فاختلط» و﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]، وزاد في «التلخيص»[2] تغليظها في ﴿تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤].

وشذَّ صاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي فغلَّظ اللام من لفظ ﴿ثَلَٰثَةِ﴾ [البقرة: ١٩٦] حيث وقع، إلا في قوله عز وجل: ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، و﴿وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]، و﴿ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ [الزمر: ٦]، و﴿ظِلٍّ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠][3].

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (وزاد) بالإفراد، وانظر: التلخيص: ١٩٨.
(٢) تلخيص ابن بلِّيمة: ١/ ٥٢.
(٣) انظر: جامع البيان: ق ١٥٧/ أ، الإقناع: ١/ ٣١٢.

فصـــل

أجمع القراء وأئمة أهل الأداء على تغليظ اللام من اسـم ﴿ ٱللَّهِ ﴾ تعـالى، إذا كان بعد فتحة أو ضمَّة، سواء كان في حالة الوصل، أو مبدوءً بـه، نحـو: قولـه تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٨] و ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٨١] و ﴿قَالَ ٱللَّهُ ﴾ [المائـدة: ١١٠] و ﴿رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ [فـصلت: ٣٠] و ﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ ﴾ [المائـدة: ١١٤]، ونحو: ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١٥٧] و ﴿ كَذَبُواْ ٱللَّهَ ﴾ [التوبـة: ٩٠] و ﴿وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٢٠٤] ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ ﴾ [الأنفال: ٣٢].

فإن كان قبلها كسرة فلا خلاف في ترقيقها، سواء كانت الكسرة لازمـة، أو عارضة، زائدة، أو أصلية، نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ [الفاتحة: ١] و ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢] و ﴿ إِنَّا لِلَّهِ ﴾ [البقـرة: ١٥٦] و ﴿ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [القـصص: ٨٧] و ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النـساء: ١٣٧] و ﴿ إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفـال: ٧٠] و ﴿ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ ﴾ [الـشورى: ٢٤] ﴿حَسِيبًا * ٱللَّهُ ﴾ [النـــساء: ٨٦، ٨٧] و ﴿ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ﴾ [الإخـــلاص: ١، ٢] و ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ ﴾ [آل عمران: ٢٦].

فإن فُصِل هذا الاسم مما قبله وابتدئ به فتحت همزة الوصل وغُلِّظت اللام من أجل الفتحة.

قال الحافظ أبو عمـرو الـداني في «جامعـه»: «حـدثني الحسن بـن شـاكر البصري[1]، قال: ثنا أحمد بن نصر، يعني الشذائي، قال: التفخيم في هذا الاسم،

---

(١) سبق البيان أني لم أجد له ترجمة.

يعني مع الفتحة والضمة ينقله قَرْن عن قَرْن، وخالف عن سالف، قال: وإليه كان شيخنا أبو بكر بن مجاهد وأبو الحسن بن المنادي يذهبان»[١]. انتهى.

وقد شذَّ أبو علي الأهوازي فيما حكاه من ترقيق هذه اللام، يعني[٢] بعد الفتح والضمّ، عن السوسي وروح، وتبعه في ذلك / من رواه عنه كابن الباذش في «إقناعه»[٣]، وغيره، وذلك مما لا يصحُّ في التلاوة، ولا يؤخذ به في القراءة، والله تعالى أعلم.[٤]

تنبيهات

الأول: إذا غُلِّظت اللام في ذوات الياء نحو: ﴿صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] و ﴿يَصْلَى﴾ [الأعلى: ١٢] إنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة، وإذا أميلت الألف المنقلبة في ذلك إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها؛ إذ الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان، وهذا مما لا خلاف فيه.

الثاني: قال أبو شامة: «أمّا ﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] ففيه التغليظ في الوصل؛ لأنه منوَّن، وفي الوقف الوجهان السابقان»، قال: «ولا تترجح الإمالة وإن كان رأس آية؛ إذ لا مؤاخاة لآي قبلها ولا بعدها»[٥]. انتهى.

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٨.

(٢) (يعني) من (ت) فقط.

(٣) انظر: الوجيز: ق٦، الإقناع: ١/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٤) يلاحظ أن روحاً والسوسيَّ من «الوجيز» ليسا من طرق النشر.

(٥) إبراز المعاني: ٢/ ١٨٩.

فجعل ﴿مُصَلًّى﴾ رأس آية، وليس كذلك، بل لا خلاف بين العادِّين أنه ليس برأس آية، فاعلم ذلك.

الثالث: إذا وقعت اللام من اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ تعالى بعد الراء الممالة في مذهب السوسي وغيره كما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٤] جاز في اللام التفخيمُ والترقيق.

فَوَجهُ التفخيم: عدمُ وجود الكسر الخالص قبلها وهو أحد الوجهين في «التجريد»، وبه قرأ على أبي العباس بن نفيس، وهو اختيار أبي القاسم الشاطبي، وأبي الحسن السخاوي وغيرهم، وهو قراءة الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامري.

ووجهُ الترقيق: عدم وجود الفتح الخالص قبلها، وهو الوجه الثاني في «التجريد» وبه قرأ صاحب «التجريد» على شيخه عبد الباقي، وعليه نصَّ الحافظ أبو عمرو في «جامعه» وغيره، وبه قرأ على شيخه أبي الفتح، في رواية السوسي، عن قراءته على أبي الحسن، يعني عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقال الداني: إنه القياس.

وقال الأستاذ أبو عمرو بن الحاجب: إنه الأولى لأمرين:

أحدهما: أن أصل هذه اللام الترقيق، وإنما / فُخِّمت للفتح والضمِّ، ولا فتح ولا ضمَّ هنا، فعدنا إلى الأصل، قال: والثاني: اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة.[1]

---

(١) هذا النصُّ نقله المؤلِّف عن أبي شامة الذي صرَّح بأن ابن الحاجب قاله له، قال أبو شامة: «قال لي الشيخ أبو عمرو: الترقيق أولى لأمرين...». إبراز المعاني ٢/ ١٩١.

قلت: والوجهان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء، والله أعلم.

الرابع: إذا رُقِّقت الراء لورش من طريق الأزرق[1] في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى﴾ [الأنعام: ١١٤] ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠] ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٤٥] و ﴿يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٣] وجب تفخيم اللام من اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ تعالى بعدها بلا نظر؛ لوقوعها بعد فتحة وضمَّة خالصة، ولا اعتبار بترقيق الراء قبل اللام في ذلك.

وممَّن نصَّ على ذلك الإمام الأستاذ الكبير أبو عبد الله بن شريح، قال في كتابه «الكافي» من (باب اللامات) بعد ذكر مذهب ورش ما نصّه: «وكذلك لم يختلف في تفخيم لام اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ إذا كانت قبلها فتحة أو ضمة نحو: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾ [الشورى: ٩] ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]»[2].

والإمام العلَّامة المحقِّق أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة، في (باب اللامات) أيضاً من (شرحه) قال: «والراء المرقَّقة غير المكسورة كغير المرقَّقة يجب بعدها التفخيم؛ لأن الترقيق لم يغيِّر فتحها ولا ضمَّها»[3].

وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري في (الباب) المذكور: «وهذه اللام: يعني من اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ إذا وقعت بعد ترقيق خال من الكسر، فهي على تفخيمها نحو: ﴿يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، أو بعد إمالة كبرى فوجهان»[4].

---

(١) في المطبوع: (الأزرقي)، وهو تصحيف.

(٢) الكافي: ٥٣.

(٣) إبراز المعاني: ٢/ ١٩١.

(٤) كنز المعاني: ق١٣٥/أ.

وقال الأستاذ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي في كتابه «الكنز في القراءات العشر»: «فإن أتى؛ يعني اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ بعد حرف مرقَّق لا كسرة فيه، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٣] في قراءة من رقَّق، فليس إلا التفخيم، وإن كان بعد إمالة كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ففيه وجهان»[1]. انتهى.

وهو مما لا يحتاج إلى زيادة التنبيه عليه وتأكيد الإشارة إليه، لظهوره ووضوحه، ولولا أن بعض أهل الأداء من أهل عصرنا[2] بلغنا عنه أنه رأى ترقيق اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ تعالى بعد الراء المرققة فأجرى الراء المرقَّقة، في ذلك مجرى الراء الممالة، وبنى أصله على أن الضمَّة تمال كما تمال الفتحة؛ لأنَّ سيبويه رحمه الله حكى ذلك في (مَذْعُور)، و(السُّمر)، و(المُنْقُر)[3].

واستدَلَّ / بإطلاقهم على الترقيق إمالة، واستنتج من ذلك ترقيق اللام بعد المرققة، وقطع بأن ذلك هو القياس الذي لا ينبغي أن يخالف، مع اعترافه بأنه لم يقرأ بذلك على أحد من شيوخه، ولكنه شيء ظهر له من جهة النظر، فاتَّبعه لعدم وجود النص بخلافه على ما ادّعاه، وذلك كله غير مسلم له ولا موافق عليه.

---

(١) الكنز: ٩٩.

(٢) هو محمد بن محمد، أبو عبد الله القَيْجاطي حفيد صاحب قصيدة «التكملة المفيدة»، والذي أخبر المؤلِّف بذلك هو محمد بن ميمون البلوي، أو أبو الحسن عليّ بن عيسى الفهري صاحبا المؤلف وتلميذا القَيْجاطي، قال المؤلِّف في ترجمة القَيْجاطي: «وحدّثنا عنه برسالة كتبها في تجويز ترقيق اسم الله تعالى بعد ترقيق الراء لورش في نحو......إلخ». غاية النهاية: ٢/ ٢٤٤.

(٣) المُنْقُر: الرّكية(البئر) الكثيرة الماء.

انظر: الكتاب: ٤/ ١٤٣، التاج (نقر) و(ركا).

فأما ادعاؤه أن الضمة تمال في (مَذْعُور) فإنه غير ما نحن فيه؛ فإنّ حركة الضمة التي هي على العين قربت إلى الكسر ولفظ بها كذلك، وذلك مشاهد حسّاً، والضمة التي هي على الراء في ﴿يُبَشِّرُ﴾ [الشورى: ٢٣] لم تقرب إلى الكسرة ولا غُيِّرت عن حالتها، ولو غيرت ولفظ بها كما لفظ بـ (مَذْعُور) على لغة من أمال، لكان لحناً وغير جائز في القراءة، وإنما التغيُّر وقع على الراء فقط، لا على حركتها، وهذا هو الذي حكاه ابن سفيان وغيره من أن الراء المضمومة تكون عند ورش بين اللفظين، فعبَّروا عن الراء، ولم يقولوا إن الضمّة تكون بين اللفظين، ومن زعم أن الضمَّة في ذلك تكون تابعة للراء، فهو مكابر في المحسوس.

وأما كون الترقيق إمالة أو غير إمالة، فقد تقدَّم الفرق بين الترقيق والإمالة، في أول باب (الراءات)، وإذا ثبت ذلك بطل القياس على ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥].

وأمّا ادعاؤه عدم النصِّ فقد ذكرنا نصوصهم على التفخيم وقولَ ابن شريح إنه لم يختلف في تفخيم اللام في ذلك، والناسُ كلُّهم في سائر الأعصار، وأقطار الأمصار، ممن أدركناهم وأخذنا عنهم، وبلغتنا روايتهم، ووصلت إلينا طرقهم، لم يختلفوا في ذلك، ولا حكَوْا فيه وجهاً، ولا احتمالاً ضعيفاً ولا قويّاً، فالواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة، وسلف الأمة، والله يوفقنا جميعاً لفهم الحق واتباعه، وسلوك سبيله بمنِّه وكرمه.

الخامس: إن قيل: لمَ كان التفخيم في الوقف على اللام المغلَّظة الساكنة وقفاً أرجح، وكان ينبغي أن لا يجوز البتة، كما سبق في الراء المكسورة أنها تفخم وقفاً،

ولا ترقق[1] لذهاب الموجب للترقيق؛ وهو الكسر، وهاهنا قد ذهب الفتح الذي هو شرط في تغليظ اللام، وكلا الذَّهابين عارض./

فالجواب أن سبب التغليظ هنا قائم، وهو وجود حرف الاستعلاء، وإنما فَتْحُ اللام شرطٌ فلم يؤثر سكون الوقف؛ لعروضه وقوَّة السبب، فعمل السبب عمله لضعف المعارض، وفي باب الوقف على الراء المكسورة أن السبب زال بالوقف؛ وهو الكسر فافترقا.[2]

السادس: ولو قيل: لِمَ كانت الكسرة العارضة والموصولة توجب ترقيق اللام من اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ ولا توجب ترقيق الراء ؟

فالجواب: أن اللام لـمَّا كان أصلها الترقيق، وكان التغليظ عارضاً؛ لم يستعملوه فيها إلا بشرط أن لا يجاورها منافٍ للتغليظ؛ وهو الكسر، فإذا جاورتها الكسرة ردَّتها إلى أصلها، وأمّا الراء المتحركة بالفتح أو بالضم؛ فإنها لما استحقت التغليظ بعد ثبوت حركتها لم تقو الكسرة غير اللازمة على ترقيقها، واستصحبوا فيها حكم التغليظ الذي استحقَّته؛ بسبب حركتها، فإذا كانت الكسرة لازمة أثرت في لغة دون أخرى، فرقِّقت الراء[3] لذلك وفخِّمت.[4]

وقيل: الفرق أن المراد من ترقيق الراء إمالتها؛ وذلك يستدعي سبباً قوياً للإمالة، وأمّا ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيَّتها وسجيَّتها من غير زيادة

(١) (ترقق): سقطت من (س).
(٢) السؤال والجواب بنصّها وحروفها لأبي شامة في إبراز المعاني: ٢/ ١٨٧.
(٣) في (ز): «اللام» وهو خطأ.
(٤) السؤال والجواب إلى هنا بنصّها وحروفها للمالقي في الدُّر النثير: ٤/ ١٢٩.

شيء فيها، وإنما التغليظ هو الزيادة فيها، ولا تكون الحركة قبل لام اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ إلا مفصولة لفظاً أو تقديراً، وأمّا الحركة قبل الراء فتكون مفصولة وموصولة، فأمكن اعتبار ذلك فيها بخلاف اللام.(١)

السابع: اللَّام المشددة، نحو ﴿يُصَلَّبُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٣] و ﴿طَلَّقْتُمُ﴾ [البقرة: ٢٣١] و ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ﴾ [النحل: ٥٨] لا يقال فيها إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل، فينبغي أن يجري الوجهان؛ لأن ذلك الفاصل أيضاً لامٌ أدغمت في مثلها(٢) فصار حرفاً واحداً، فلم تخرج اللام عن كون حرف الاستعلاء وليها.(٣)

وقد شذَّ بعضٌ فاعتبر ذلك فَصْلاً مطلقاً، حكاه الداني، وبعضهم قد أثبته فيما تقدَّم(٤)، والله أعلم./

(١) من قوله: (وقيل الفرق..) إلى هنا بنصّه وحروفه كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ٢/ ١٩٠-١٩١.

(٢) في (س): «فيها».

(٣) من قوله: (اللام المشددة)..إلى هنا بنصه -غير الأمثلة- هو كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ٢/ ١٨٦-١٨٧.

(٤) انظر: اللآلي الفريدة: ١/ ق١١٢.

باب الوقف على أواخر الكلم[١]

تقدّم أول الكتاب حدُّ الوقف، وأن له حالتين:

الأولى: ما يوقف عليه، وتقدّمت ثَمَّ.

الثانية: ما يوقف به، وهو المقصود هنا.

فاعلم أن للوقف في كلام العرب أوجهاً متعدِّدة، والمستعملَ منها عند أئمة القراءة تسعة وهي: السكون، والرَّوم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق.

فالإلحاق: لما يلحق آخر الكلم من (هاءات) السكت.

والإثبات: لما يثبت من الياءات المحذوفات وصلاً، وسنذكر هذين النوعين في الباب الآتي بعد.[٢]

والحذف: لما يحذف من الياءات الثوابت وصلاً كما سيأتي في باب (الزوائد).

والإدغام: لما يدغم من الياءات والواوات في الهمز بعد إبداله، كما تقدم في باب (وقف حمزة).[٣]

---

(١) انظر: التبصرة: ٣٣٤-٣٤٠، التيسير: ٥٨-٥٩، إبراز المعاني: ٢/ ١٩٢-٢٠٥، اللآلي الفريدة: ١/ ق١١٢/ ب.

(٢) انظر ص: ١٤٣١.

(٣) انظر ص: ١٠٤٧.

والنقل: لما تقدَّم في الباب المذكور من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وقفاً.[١]

والبدل: يكون في ثلاثة أنواع:

أحدها:[٢] الاسم المنصوب المنوَّن؛ يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين.

الثاني: الاسم المؤنث بالتاء في الوصل، يوقف عليه بالهاء بدلاً من التاء إذا كان الاسم مفرداً، وقد تقدَّم في باب (هاء التأنيث) في الوقف.[٣]

الثالث: إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة وبعد الألف، كما تقدم في باب (وقف حمزة) أيضاً.

وهذا الباب لم يقصد فيه شيء من هذه الأوجه الستة، وإنما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون، وبالرَّوم، وبالإشمام، خاصة.[٤]

فأمّا السكون: فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلاً؛ لأن معنى الوقف التركُ والقطعُ؛ من قولهم: وقفت عن كلام فلان؛ أي تركته وقطعته[٥]،/ ولأنَّ الوقف أيضاً ضد الابتداء، فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص

---

(١) انظر ص: ٩٨٠.

(٢) في المطبوع: (أحدهما) بالتثنية، وهو تحريف.

(٣) انظر ص: ١٣٢٠.

(٤) من قوله: (والبدل يكون....) إلى هنا بنصه كلام المالقي في الدر النثير: ٤/ ١٣١.

(٥) انظر: التبصرة: ٣٣٤.

الوقف بالسكون، فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث،[١] وذلك لغة أكثر العرب، وهو اختيار جماعة[٢] النحاة، وكثير من القراء.[٣]

وأمّا الرَّوم فهو عند القراء: عبارة عن النطق ببعض الحركة.[٤]

وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة* حتى يذهب معظمها.[٥] وكلا القولين واحد.

وهو عند النحاة: عبارة عن النطق بالحركة*[٦] بصوت خفيّ.

وقال الجوهري[٧] في «صحاحه»: «روم الحركة الذي ذكره سيبويه هو حركة مختلَسة مخفاة بضرب من التخفيف، قال: وهي أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلَسة، مثل همزة (بين بين)»[٨]. انتهى. والفرق بين العبارتين سيأتي، وفائدة الخلاف بين الفريقين ستظهر.

وأما الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت.[٩]

---

(١) هذا التعريف للمالقي في الدر النثير: ٤/ ١٣١، وانظر: جامع البيان: ١/ ق ١٦٥.

(٢) في المطبوع: (جماعة من)، وهو تحريف.

(٣) انظر: الخصائص: ٢/ ٣٢٨-٣٣١.

(٤) هذا التعريف للمالقي في الدر النثير: ٤/ ١٣١.

(٥) انظر: التيسير: ٥٩، إبراز المعاني: ٢/ ١٩٥.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٧) انظر ترجمته ص: ٣٨٠.

(٨) الصحاح: (روم)، والنص في إبراز المعاني: ٢/ ١٩٥.

(٩) هذا التعريف نسبه أبو شامة لشيخه السخاوي، انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١٩٦.

وقال بعضهم[1]: «أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمِّ».

وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف، وهذا مما لا يختلف فيه، نعم؛ حكي عن الكوفيين أنهم يسمُّون الإشمام رَوماً، والرَّوم إشماماً.

قال مكّي: «وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض، قال: وأراه يريد به الرَّوم؛ لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روماً إشماماً، وما سميناه إشماماً روماً».[2]

وذكر نصر بن علي الشيرازي في كتابه «الموضح» أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمامَ هو الصوت، وهو الذي يسمع؛ لأنه عندهم بعض حركة، والرَّومَ هو الذي لا يسمع؛ لأنه روم الحركة من غير تفوُّه به، قال: والأول هو المشهور عند أهل العربية[3]. انتهى. ولا مُشاحَّة في التسمية إذا عُرِفَت الحقائق.

وأمّا قول الجوهري في «الصحاح»: «إشمام الحرف أن تُشمَّه الضمَّة أو الكسرة، وهو أقلُّ من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع، وإنما يتبين بحركة الشَّفَة العليا، ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن[4]».

---

(١) هو السخاوي كما في إبراز المعاني: ٢/ ١٩٦.

(٢) التبصرة: ٣٣٧، إلا أن فيه: (يلقبون) بدل (يجعلون).

(٣) انظر: الموضح: ١/ ٢١٦.

(٤) الصحاح: (شم)، والنص في إبراز المعاني: ٢/ ١٩٦.

انتهى، وهو خلاف ما يقوله الناس في حقيقة / الإشمام وفي محلِّه، فلم يوافق مذهباً من المذهبين.[١]

وقد ورد النص في الوقف بإشارتي الرَّوم والإشمام عن أبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، بإجماع أهل النقل.

واختلف في ذلك عن عاصم، فرواه عنه نصاً الحافظ أبو عمرو الداني[٢]، وغيره، وكذلك حكاه عنه ابن شيطا من[٣] أئمة العراقيين، وهو الصحيح عنه، وكذلك رواه الشطوي نصّاً عن أصحابه عن أبي جعفر.[٤]

وأمّا غير هؤلاء فلم يأت عنهم في ذلك نصٌّ، إلا أن أئمة أهل الأداء، ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة، فصار الأخذ بالرَّوم والإشمام إجماعاً منهم سائغاً لجميع القراء بشروط مخصوصة، في مواضع معروفة، **وباعتبار ذلك انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام:**

قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون، ولا يجوز فيه روم ولا إشمام، وهو خمسة أصناف:

أولها: ما كان ساكناً في الوصل نحو: ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠] ﴿وَلَا تَمْنُن﴾

(١) التعليق على كلام الصحاح هو لأبي شامة بنصه. انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١٩٦.

(٢) انظر: التيسير: ٥٩.

(٣) في المطبوع (عن)، وهو تحريف.

(٤) انظر: الإرشاد: ١٧٥، الكفاية الكبرى: ٢١٤، التتمة: ٢٢٣.

[المدثر: ٦] ﴿ وَمَن يَعْتَصِم ﴾ [آل عمران: ١٠١] ﴿وَمَن يُهَاجِرْ ﴾ [النساء: ١٠٠] ﴿وَمَن يُقَاتِلْ ﴾ [النساء: ٧٤] ﴿ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ ﴾ [النساء: ٧٤].

ثانيها: ما كان في الوصل متحركاً بالفتح غير منوَّن، ولم تكن حركته منقولة، نحو: ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ [آل عمران: ٩] و ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦] و ﴿ءَامَنَ ﴾ [البقرة: ١٣] و ﴿ضَرَبَ ﴾ [إبراهيم: ٢٤].

ثالثها: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلاً من تاء التأنيث، نحو: ﴿ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] و ﴿ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [آل عمران: ٣٩] و ﴿ ٱلْقِبْلَةَ ﴾ [البقرة: ١٤٣] و ﴿ لَعِبْرَةً ﴾ [آل عمران: ١٣] و ﴿ مَرَّةٍ ﴾ [الأنعام: ٩٤].

رابعها: ميم الجمع في قراءة من حرَّكه في الوصل ووصله[1]، وفي قراءة من لم يحرّكه ولم يصله، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ﴿ فِيهِمْ ﴾ [البقرة: ١٢٩] و ﴿مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٧٥] و ﴿ بِهِم ﴾ [آل عمران: ١٧٠] و ﴿ ءَاتِهِمْ[2] ﴾ [الأحزاب: ٦٨] ﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧].

وشذ مكّي فأجاز الرَّوم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها؛ قياساً على هاء الضمير، وانتصر لذلك وقوَّاه.[3]

وهو قياس غير صحيح؛ لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة؛

(١) (ووصله) سقطت من (س).

(٢) في (ز) و(ك): «إنهم».

(٣) انظر: التبصرة: ٣٤١-٣٤٣.

بخلاف الميم، بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين.

خامسها: المتحرك في الوصل بحركة عارضة؛ إما للنقل، نحو: ﴿وَانْحَرِ * إِنَّ﴾ [الكوثر: ٢، ٣] و﴿مِنِ اسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤] ﴿فَقَدُ اُوتِيَ﴾ [البقرة: ٢٦٩] و﴿قُلُ اُوحِيَ﴾ [الجن: ١] و﴿خَلَوْا اِلَى﴾ [البقرة: ١٤] و﴿ذَوَاتَيَ اُكُلٍ﴾ [سبأ: ١٦]، وإما لالتقاء الساكنين في الوصل، نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢] / ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الرعد: ٣٢] و﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة: ١] و﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] و﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦] ﴿وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٤٢]، ومنه: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧] و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]؛ لأن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] وضمة ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف لأنه من نفس الكلمة.

القسم الثاني: ما يجوز فيه الوقف بالسكون وبالرَّوم، ولا يجوز بالإشمام، وهو ما كان في الوصل متحركاً بالكسر[١]، سواء كانت الكسرة للإعراب أو للبناء، نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] و﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] و﴿فِي ٱلنَّارِ[٢]﴾ [الأعراف: ٣٨] و﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: ٨] ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]

(١) (بالكسر): سقطت من (س).

(٢) في المطبوع: «في الدار»، وليس في القرآن بهذا التركيب.

و ﴿ ٱرۡجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩] و ﴿ أُفّٖ ﴾ [الإسراء: ٢٣] و ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ ﴾ [البقرة: ٢٩] و ﴿ عُتُلِّۭ ﴾ [القلم: ١٣] و ﴿زَنِيمٍ ﴾ [القلم: ١٣]، وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة[1] من حرف حذف من نفس الكلمة، كما في وقف حمزة في نحو: ﴿ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿ مِن شَيۡءٖ ﴾ [آل عمران: ٩٢] و ﴿ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ ﴾ [الفتح: ٦] و ﴿ مِن سُوٓءِ ﴾ [النحل: ٥٩]، ما[2] لم تكن الكسرة فيه منقولة من حرف في كلمة أخرى، نحو: ﴿ ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [النمل: ٣٧]، أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن من كلمة أخرى، نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ ﴾ [يوسف: ٣١] في قراءة من كسر التاء[3]، و ﴿ إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ ﴾ [الواقعة: ٤] في قراءة الجميع، أو مع كون الساكن الثاني عارضاً للكلمة الأولى، كالتنوين في ﴿حِينَئِذٖ ﴾ [الواقعة: ٨٤] فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون كما تقدم.

القسم الثالث: ما يجوز الوقف عليه بالسكون، وبالرّوم، وبالإشمام، وهو ما كان في الوصل[4] متحركاً بالضمِّ؛ ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى، أو لالتقاء الساكنين، وهذا يستوعب حركة الإعراب، وحركة البناء، والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة.

فمثال حركة الإعراب: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ٢]، و ﴿يَخۡلُقُ ﴾ [آل عمران: ٤٧]، و ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة: ١١٤].

---

(١) في (س): «مفصولة»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (وما) بزيادة الواو، وهو تحريف.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب. انظر ص: ١٦٢٣.

(٤) (في الوصل) سقطت من (س).

ومثال حركة البناء: ﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم: ٤]، و ﴿يَٰصَٰلِحُ﴾ [هود: ٦٢].

ومثال الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة: ﴿دِفۡءٞ﴾ [النحل: ٥] و ﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، كما تقدَّم في وقف حمزة.

ومثالُ الحركة المنقولة من كلمة أخرى: ضمّةُ اللام في ﴿قُلۡ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١] وضمّةُ النون في ﴿مَنۡ أُوتِيَ﴾ [الحاقة: ١٩].

ومثالُ حركة التقاء الساكنين: ضمةُ التاء في ﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ﴾ [يوسف: ٣١] وضمة الدال / في ﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ﴾ [الرعد: ٣٢] في قراءة من ضمّ[(١)]، وكذلك الميم من ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦] و ﴿بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] عند من ضمّها[(٢)]، وكذلك ﴿وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ﴾ [التوبة:٦١] ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾ [آل عمران:١٣٩]، وهو المقدَّم في الصنف الخامس مما لا يجوز فيه وقفاً سوى السكون.[(٣)]

وأمّا (هاء) الضمير: فاختلفوا في الإشارة فيها بالرّوم والإشمام:

فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقاً، وهو الذي في «التيسير»[(٤)]

---

(١) أي ضم الدال، وهي قراءة غير عاصم وحمزة وأبي عمرو ويعقوب. انظر ص: ١٦٢٣.

(٢) انظر ص: ٦٩١.

(٣) من قوله: (قسم لا يوقف...) إلى هنا: بنصه وحروفه هو كلام المالقي رحمه الله، لم يتصرف فيه المؤلف إلا بتغيير الأمثلة، وتقديم قسم على قسم. انظر: الدر النثير: ٤/ ١٣٢-١٣٦.

(٤) لم أقف عليه في «التيسير»، بل لم يذكره الداني لا في باب هاء الكناية ولا في باب الوقف على أواخر الكلم، قال أبو شامة: «هذه المسألة لم تذكر في «التيسير»»، ويرجِّح عدمَ ذكره في «التيسير» قولُ المالقي: «ولم يذكره -الضمير- الحافظ هنا لجواز الرَّوم والإشمام فيه عنده». وذكر قبل ذلك أن الداني أجاز الوجهين في هاء الضمير في غير «التيسير». انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٢٠٥، الدر النثير: ٤/ ١٣٤ و١٤٧.

و «التجريد» و «التلخيص» و «الإرشاد» و «الكفاية» وغيرها، واختيار أبي بكر ابن مجاهد.

وذهب آخرون إلى منع الإشارة فيها مطلقاً من حيث إن حركتها عارضة، وهو ظاهر من[1] كلام الشاطبي[2]، والوجهان حكاهما الداني في غير «التيسير» وقال: «الوجهان جيّدان».[3]

وقال في «جامع البيان»: «إن الإشارة إليها كسائر المبني اللازم من الضمير وغيره أقيس»[4]. انتهى.

وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل:

فمنعوا الإشارة بالرَّوم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضمّ، أو واو ساكنة، أو كسرة، أو ياء ساكنة، نحو: ﴿يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠] و ﴿أَمْرُهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨] و ﴿خُذُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠] و ﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾ [الأنعام: ١١٣]، ونحو: ﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿بِرَبِّهِۦ﴾ [الجن: ١٣] و ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩] و ﴿إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨] و ﴿عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]؛ طلباً للخفة لئلا يخرجوا من ضمّ أو واو إلى ضمّة أو إشارة إليها، ومن كسر أو ياء إلى كسرة.

وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها ذلك، نحو: ﴿مِنْهُ﴾ [البقرة: ٦٠]

---

(١) (من): سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: الشاطبية: ٣٠.

(٣) انظر: القصد النافع: ٣١١.

(٤) جامع البيان: ٢/ ق ١.

و ﴿ عَنۡهُ ﴾[النساء: ٣١] و ﴿ ٱجۡتَبَىٰهُ ﴾[النحل: ١٢١] و ﴿ وَهَدَىٰهُ ﴾[النحل: ١٢١] و ﴿أَن يَعۡلَمَهُۥ﴾[الشعراء: ١٩٧] و ﴿ لَّن تُخۡلَفَهُۥ ﴾[طه: ٩٧] و ﴿أَرۡجِهۡ ﴾[الأعراف: ١١١] لابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب، و ﴿ وَيَتَّقۡهِ ﴾[النور: ٥٢] لحفص؛ محافظة على بيان الحركة، حيث لم يكن ثقل، وهذا الذي قطع به أبو محمد مكّي، وأبو عبد الله بن شريح، والحافظ أبو العلاء الهمَذاني، وأبو الحسن الحُصْري، وغيرهم، وإليه أشار الحُصْريّ بقوله:

واشمم ورم ما لم تقف بعد ضمة ولا كسرة أو بعد أُمَّيْهما فادرِ

وأشار إليه أيضاً أبو القاسم الشاطبي، والداني في «جامعه»، وهو أعدل المذاهب عندي، والله أعلم.

وأمّا سبط الخياط فقال: اتفق الكل على روم الحركة في هاء ضمير المفرد الساكن ما قبلها، نحو: ﴿مِنۡهُ﴾[البقرة: ٦٠] و ﴿عَصَاهُ﴾[الأعراف: ١٠٧] و ﴿إِلَيۡهِ﴾[البقرة: ٢٨] و ﴿ أَخِيهِ ﴾[البقرة: ١٧٨] و ﴿ ٱضۡرِبُوهُ ﴾[البقرة: ٧٣] ونحوه، قال: واتفقوا على إسكانها إذا تحرك ما قبلها، نحو: ﴿لِيَفۡجُرَ أَمَامَهُۥ﴾[القيامة: ٥] ﴿فَهُوَ يُخۡلِفُهُۥۖ﴾[سبأ: ٣٩] ونحو: ذلك،[1] فانفرد بهذا[2] المذهب فيما أعلم، والله أعلم.

---

(١) المبهج: ١/ ٣٢٧.

(٢) في المطبوع: (في هذا).

تنبيهات

الأول: قالوا: فائدة الإشارة في الوقف بالرَّوم والإشمام هي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها.

وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ[1] ذاك بالرّوم والإشمام؛ لأنه غير محتاج[2] أن يبيّن لنفسه، وعند حضور الغير[3] يتأكد ذلك؛ ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالماً بذلك علم صحة[4] عمل القارئ، وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له؛ ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل، وإن كان القارئ متعلماً ظهر بين يدي الأستاذ هل أصاب فيقرَّه، أو أخطأ فيعلِّمه.[5]

وكثيراً ما يشتبه على المبتدئين وغيرهم ممن لم يوقفه الأستاذ على بيان الإشارة أن يميّزوا بين[6] حركات الإعراب في قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، و ﴿إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] فإنهم إذا اعتادوا

---

(١) في المطبوع (إذا)، وهو تحريف.

(٢) كذا في جميع النسخ غير مُعَدّىً بحرف الجر.

(٣) انظر الخلاف في هذا الأسلوب، أعني دخول (أل) على (غير) في: تهذيب الأسماء واللغات، (غير).

(٤) في المطبوع: (بصحة).

(٥) من قوله: (وهذا التعليل...) إلى هنا بنصّه كلام المالقي في الدر النثير: ٤/ ١٣٨.

(٦) (بين): سقطت من (س).

الوقف على مثل هذا بالسكون، لم يعرفوا كيف يقرءون: ﴿عَلِيمٌ﴾[يوسف: ٧٦] و ﴿فَقِيرٌ﴾[القصص: ٢٤] حالة الوصل، هل هو بالرفع أم بالجر؟

وقد كان كثير من معلِّمينا يأمرنا فيه بالإشارة، وكان بعضهم يأمر بالوصل محافظة على التعريف به، وذلك حسن لطيف، والله أعلم.[١]

الثاني: التنوين في ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] و ﴿كُلٍّ﴾[هود: ٤٠] و ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] تنوين عِوَضٍ[٢] من محذوف، والإشارة في ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ ممتنعة، وفي ﴿كُلٍّ﴾ و ﴿غَوَاشٍ﴾ جائزة؛ لأن أصل الذال من ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ ساكنة، وإنما كسرت من أجل ملاقاتها سكون التنوين، فلمّا وقف عليها زال الذي من أجله كسرت، فعادت الذال إلى أصلها وهو السكون، وذلك بخلاف ﴿كُلٍّ﴾ و ﴿غَوَاشٍ﴾؛ لأن التنوين فيه دخل على متحرك، فالحركة فيه أصلية، فكان الوقف / عليه بالرَّوم حسناً،[٣] والله أعلم.

---

(١) انظر: الدر النثير: ٤/ ١٣٨.

(٢) تنوين العِوَض ثلاثة أقسام:

الأول: عِوَض عن جملة، وهو اللاحق (إذ) عِوَضاً عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[الواقعة: ٨٤] أي: حين إذْ بلغت الروحُ الحلقوم، فحذف: (بلغت الروحُ الحلقومَ) وعُوِّض عنها بالتنوين.

الثاني: عِوَض عن اسم: وهو اللاحق ل(كلّ) عوضاً عما تضاف إليه، نحو: كلٌّ قائمٌ، أي: كل إنسان قائم، فحذف (إنسان) وعُوِّض عنه بالتنوين.

الثالث: عِوَض عن حرف وهو اللاحق: ﴿جوارٍ﴾ و ﴿غَوَاشٍ﴾[الأعراف:٤١] ونحوهما جراً ورفعاً، نحو: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، فحذفت الياء وعُوِّض عنها بالتنوين.

انظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٧-١٨.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٣٩-٣٤٠، إبراز المعاني: ٢/ ٢٠٣.

الثالث: تظهر فائدة الخلاف بين مذهب القراء والنحويين في حقيقة الرَّوم في المفتوح والمنصوب غير المنوَّن.

فعلى قول القراء لا يدخل على حركة الفتح؛ لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج سائرها؛ لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبل الكسر والضم بما فيهما من الثقل، والرَّوم عندهم بعض حركة.

وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفتح كما يدخل على الضم والكسر؛ لأن الرَّوم عندهم إخفاء[1] الحركة، فهو بمعنى الاختلاس، وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث.

ولذلك جاز الاختلاس عند القراء في هاء ﴿ يَهِدِّيٓ ﴾[يونس: ٣٥] وخاء ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾ [يس: ٤٩] المفتوحين، ولم يجز الرَّوم عندهم في نحو: ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ [آل عمران: ٩] و ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ ﴾ [الجن: ١٨].

وجاز الرَّوم والاختلاس عند النحاة في نحو: (إن يضرب)، فالرَّوم وقفاً، والاختلاس وصلاً، وكلاهما في اللفظ واحد.

قال سيبويه في «كتابه»: «أمّا ما كان في موضع نصب أو جر؛ فإنك تروم فيه الحركة، فأما الإشمام فليس إليه سبيل[2]» انتهى.

فالرَّوم عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء أيضاً، والاختلاس

---

(١) في (س): (إبقاء)، وهو تحريف.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٧١.

والإخفاء عندهم واحد، ولذلك عبَّروا بكل منهما عن الآخر، كما ذكروا في: ﴿أَرِنَا﴾ [النساء: ١٥٣] و ﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٥٨] و ﴿يَهِدِّيَ﴾ [يونس: ٣٥] و ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩] وربما عبَّروا بالإخفاء عن الرَّوم أيضاً كما ذكر بعضهم في: ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]؛ توسّعاً.

ووقع في كلام الداني في كتابه «التحديد»(١) أن الإخفاء والرّوم واحد، وفيه نظر.

الرابع: قولهم: لا يجوز الرَّوم والإشمام في الوقف على هاء التأنيث، إنما يريدون به إذا وقف بالهاء بدلاً من تاء(٢) التأنيث؛ لأن الوقف حينئذ إنما هو على حرف ليس عليه إعراب، بل هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب، أمّا إذا وقف عليه بالتاء اتّباعاً لخط المصحف فيما كتب من ذلك بالتاء كما سيأتي في الباب الآتي، فإنه يجوز الوقف عليه بالرَّوم والإشمام بلا نظر؛ لأن الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له، فيسوغ فيه الرَّوم والإشمام(٣)، والله أعلم./

الخامس: يتعيَّن التحفظ في الوقف على المشدَّد المفتوح بالحركة، نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦] و ﴿يُحِقَّ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنفال: ٧] و ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧] و من ﴿صَدَّ﴾ [النساء: ٥٥] و ﴿كَأَنَّ﴾ [لقمان: ٧] و ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فكثير ممن لا

---

(١) في المطبوع : (التجريد) وهو تصحيف، ولم أقف على ما ذكره المؤلف في «التحديد» المطبوع. والله أعلم.
(٢) في المطبوع (هاء).
(٣) هذا كلام مكّي. انظر التبصرة: ٣٤٣-٣٤٤، إبراز المعاني: ٢/ ٢٠٠.

يعرف يقف بالفتح من أجل الساكنين، وهو خطأ لا يجوز، بل الصواب الوقف بالسكون مع التشديد، على الجمع بين الساكنين، إذ الجمع بينهما في الوقف مغتفر مطلقاً.

السادس: إذا وقف على المشدَّد المتطرف وكان قبله أحد حروف المد أو اللين نحو: ﴿ٱلدَّوَآبِّ﴾[الأنفال: ٢٢] و ﴿صَوَآفَّ﴾[الحج: ٣٦] و ﴿والَّذانِّ﴾[النساء: ١٦] ونحو: ﴿تُبَشِّرونِّ﴾[الحجر: ٥٤] و ﴿الَّذَيْنِّ﴾[فصلت: ٢٩] و ﴿هاتَيْنِّ﴾[القصص: ٢٧] وقف بالتشديد كما يوصل، وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين، ومدّ من أجل ذلك، وربما زيد في مدّه وقفاً لذلك كما قدمنا في آخر باب المد.

وقد قال الحافظ أبو عمرو في سورة الحجر من «جامع البيان» عند ذكره ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[٥٤] ما نصه: «والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شددت، والتقاؤهن[1] ممتنع، وذلك بخلاف الوقف على المشدَّد الذي تقع الألف قبله، نحو: ﴿ٱلدَّوَآبِّ﴾ و ﴿صَوَآفَّ﴾ و ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾[النساء: ١٢] و ﴿وَلَا جَآنٌّ﴾[الرحمن: ٣٩] وما أشبهه، وكذلك: ﴿واللذانِّ﴾[النساء: ١٦] و ﴿هَذانِّ﴾[طه: ٦٣] على قراءته؛ لأنّ الألف للزوم حركة ما قبلها قوي المدُّ بها، فصارت لذلك بمنزلة المتحرك، والواوَ والياءَ بتغيُّر حركة ما قبلهما وانتقالهما خَلص السكون بهما، فلذلك يمكن التقاء الساكنين بعد الألف في الوقف، ولم يمكن التقاؤهما بعد الواو والياء؛ لخلوص سكونهما وكون الألف بمنزلة حرف متحرك»[2]. انتهى.

(١) في المطبوع: (التقائهن)، وهو لحن.

(٢) جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢.

وهو مما انفرد به، ولم أعلم أحداً وافقه على التفرقة بين هذه السواكن المذكورة، ولا أعلم له كلاما نظير هذا الكلام الذي لا يخفى ما فيه.

والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والرَّوم، فلا يجتمع السواكن المذكورة؛ على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره؛ وإن كان في زنة الساكنين، فإن اللسان ينبو بالحرف المشدَّد نبوة واحدة فيسهل النطق به لذلك، وذلك مشاهد حِسّاً، ولذلك ساغ الوقف على نحو: «صوافَّ» و«الدوابّ» بالإسكان، ولم يسغ الوقف على/ ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، ونحوه في وجه الإبدال كما تقدم في آخر باب الهمز المفرد[١]. والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ٩٧٩.

باب الوقف على مرسوم الخط[1]

وهو خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها، كما تقدَّم أول الكتاب.

واعلم أن المراد بالخط الكتابةُ، وهو على قسمين: قياسيّ واصطلاحي:

فالقياسي: ما طابق فيه الخطُّ اللفظَ.

والاصطلاحي: ما خالفه بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو وصل، أو فصل.

وله قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها، وبيان ذلك مستوفى في باب الهجاء من كتب العربية، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتّباعها ولا يُتعدّى إلى سواها، منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنّا.

وقد صنَّف العلماء فيه[2] كتباً كثيرة؛ قديماً وحديثاً؛ كأبي حاتم[3]، ونُصَير[4]، وأبي بكر بن أبي داود[5]، وأبي بكر بن مهران،[6] وأبي عمرو

---

(١) انظر: التيسير: ٦٠-٦٢، إبراز المعاني: ٢/ ٢٠٦.

(٢) في المطبوع (فيها)، وهو تحريف.

(٣) السجستاني، واسم كتابه: «اختلاف المصاحف» منه نسخة في مكتبة برلين.

انظر: الفهرس الشامل.

(٤) وكتابه مصنف في رسم المصحف، مفقود، ولكن ينقل عنه السخاوي في «الوسيلة» في مواضع عدة.

(٥) واسم كتابه «المصاحف»، وهو مطبوع.

(٦) سمّاه «الهجاء»، وهو مفقود.

الداني،[١] وصاحِبه أبي داود،[٢] والشاطبي،[٣] والحافظ أبي العلاء،[٤] وغيرهم.

وقد أجمع أهل الأداء، وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه؛ اختياراً، واختباراً[٥]، واضطراراً.

فيوقَفُ على الكلمة الموقوف عليها، أو المسؤول عنها؛ على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال، والحذف، والإثبات، وتفكيك الكلمات بعضها من بعض، من وصل وقطع.

فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما، وما كتب منهما مفصولاً يجوز أن[٦] يوقف على كل واحدة منهما، هذا هو الذي عليه العمل عن أئمة الأمصار في كل الأعصار.

وقد ورد ذلك نصّاً وأداء عن نافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف.

ورواه كذلك نصاً الأهوازي وغيره عن ابن عامر.

---

(١) وسَمَه بـ«المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار»
انظر الكلام عليه ص: ٣٣٥.

(٢) اسم كتابه «التنزيل». انظر الكلام عليه ص: ٣١٤.

(٣) واسم كتابه «عقيلة أتراب القصائد» المشهورة بـ«الرائية» وهي نظم لـ«مقنع الداني» مع بعض زيادات، شرحها كثيرون، منهم السخاوي، وشرحه حقق في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة (١٤١٥ هـ) للماجستير، وطُبع شرحها لابن القاصح.

(٤) لم أجد من ذكر عنوان كتابه.

(٥) (واختباراً) سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٦) (يجوز أن) حرفت في المطبوع إلى: (نحو: ران).

ورواه كذلك أئمة العراقيين عن كل القراء بالنص والأداء، وهو المختار عندنا وعند من تقدمنا للجميع، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه، وبه نأخذ لجميعهم كما أخذ علينا، وإلى ذلك أشار أبو مزاحم الخاقاني بقوله: /

وقف عند إتمام الكلام موافقاً ... لمصحفنا المتلُوِّ في البَرِّ والبحرِ[1]

إذا تقرر هذا فليعلم أن الوقف على المرسوم ينقسم إلى متَّفق عليه، ومختلف فيه، وها نحن نذكر المختلف فيه من ذلك قسماً قسماً، فإنه مقصود هذا الباب، ثم نذكر المتفَق عليه آخر كل قسم؛ لتتمَّ الفائدة على عادتنا، فنقول: تنحصر أقسام هذا الباب في خمسة أقسام:

الأول: الإبدال.

الثاني: الإثبات.

الثالث: الحذف.

الرابع: الوصل.

الخامس: القطع.

فأما الإبدال: فهو إبدال حرف بآخر، وهو من المختلف فيه ينحصر في أصل مطرد، وكلمات مخصوصة.

فالأصل المطرد: كل هاء تأنيث رسمت تاء[2]، نحو: ﴿رَحۡمَتَ﴾[البقرة: ٢١٨]

---

(١) انظر: قصيدتان في التجويد: ٢٦، البيت ذو الرقم (٣٩).

(٢) انظر: التيسير: ٦٠، الدر النثير: ٤/ ١٥٠-١٥١.

و ﴿ نِعۡمَتَ ﴾ [البقرة: ٢٣١] و ﴿ شَجَرَتَ ﴾ [الدخان: ٤٣] و ﴿ وَجَنَّتُ ﴾ [الواقعة: ٨٩] و ﴿ كَلِمَتُ ﴾ [الأعراف: ١٣٧] وهو على قسمين: قسم اتفقوا على قراءته بالإفراد، وقسم اختلفوا فيه.

فالقسم المتفق على إفراده: جملته في القرآن أربع عشرة كلمة، تكرَّر منها ستة.

الأول: ﴿ رَحۡمَتَ ﴾ في سبعة مواضع: في البقرة [٢١٨] ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ ﴾ وفي الأعراف [٥٦] ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ﴾ وفي هود [٧٣] ﴿ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ ﴾ وفي مريم [٢] ﴿ ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ ﴾ وفي الرّوم [٥٠] ﴿إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ ﴾ وفي الزخرف [٣٢] ﴿ أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ ﴾ و ﴿وَرَحۡمَتُ رَبِّكَ خَيۡرٞ ﴾.

الثاني: ﴿نِعۡمَتَ ﴾ في أحد عشر موضعاً: في البقرة [٢٣١] ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمَآ أَنزَلَ ﴾ وفي آل عمران[١٠٣] ﴿ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ ﴾ وفي المائدة [١١] ﴿ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ هَمَّ ﴾ وفي إبراهيم [٢٨، ٣٤] ﴿بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرٗا ﴾ و ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ وفي [النحل: ٧٢، ٨٣، ١١٤] ﴿وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ ﴾ و ﴿ يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ ﴿ وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ وفي لقمان [٣١] ﴿فِي ٱلۡبَحۡرِ بِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ ﴾ وفي فاطر [٣] ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ ﴾ وفي الطور [٢٩]﴿ فَذَكِّرۡ فَمَآ أَنتَ بِنِعۡمَتِ رَبِّكَ ﴾.

الثالث: ﴿ ٱمۡرَأَتُ ﴾ في سبعة مواضع: في آل عمران [٣٥] ﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ ﴾ وفي يوسف ﴿ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ﴾ في الموضعين [٣٠، ٥١] وفي القصص [٩] ﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ ﴾ وفي التحريم ﴿ ٱمۡرَأَتَ / نُوحٖ ﴾ [١٠] ﴿وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ ﴾ [١٠] ﴿ ٱمۡرَأَتَ فِرۡعَوۡنَ ﴾ [١١].

الرابع: ﴿ سُنَّتُ ﴾ في خمسة مواضع: في الأنفال [٣٨] ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ وفي فاطر [٤٣] ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ وفي غافر [٨٥] ﴿ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِۦ ﴾.

الخامس: ﴿ لَّعْنَتَ ﴾ في موضعين: أحدهما في آل عمران [٦١] ﴿ لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ و ﴿ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ ﴾ في النور [٧].

السادس: ﴿ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ ﴾ في الموضعين من المجادلة [٨، ٩].

وغير المكرّر سبعة، وهي: ﴿ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ في الأعراف [١٣٧] و ﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ في هود [٨٦] و ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ ﴾ في القصص [٩] و ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ﴾ في الرُّوم [٣٠] و ﴿ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾ في الدخان [٤٣] ﴿ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ في الواقعة [٨٩] و ﴿ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ﴾ في التحريم [١٢].

فوقف على هذه المواضع بالهاء خلافاً للرسم: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب[١]، هذا هو الذي قرأنا به ونأخذ،[٢] وهو مقتضى نصوصهم، ونصوص أئمتنا المحققين عنهم، وقياس ما ثبت نصاً عنهم.

وإنْ كان أكثر المؤلِّفين لم يتعرضوا لذلك، فيقتضي عدم ذكرهم له، ولكثير من هذا الباب، أن تكون الجماعة كلُّهم فيه على الرسم فلا يكون فيه خلاف، أن[٣]

(١) انظر: التيسير: ٦٠، المصباح: ٤/ ١٣٤٧-١٣٤٩.

(٢) في المطبوع: (نأخذ به)، وهو تحريف.

(٣) (أنّ) سقطت من المطبوع.

الوقف عليه بالتاء، فإنَّ من حفظ حجَّة على من لم يحفظ، وغايةُ من لم يذكر ذلك السكوتُ، ولا حجَّة فيه.

وفي «الكافي» الوقف في[1] ذلك بالهاء لأبي عمرو والكسائي.[2]

وفي «الهداية» للكسائي وحده.

وفي «الكنز» لابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي؛ فلم يذكر يعقوب.[3]

والقسم الذي قرئ بالإفراد وبالجمع، ثمانية أحرف، وهي: ﴿ كَلِمَتُ ﴾ في الأنعام [١١٥] ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا ﴾ وفي يونس ﴿ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ [٣٣] و ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ [٩٦] وفي غافر [٦] ﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ و ﴿ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ في يوسف [٧] و ﴿ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ﴾ في الموضعين من يوسف [١٠، ١٥] و ﴿ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ في العنكبوت [٥٠] * و ﴿ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾ *[4] في سبأ [٣٧] و ﴿ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ﴾ في فاطر [٤٠] ﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ ﴾ في فصلت [٤٧] و ﴿ جِمَٰلَتٌ ﴾ في المرسلات [٣٣].

فمن / قرأ شيئاً من ذلك بالإفراد، وكان من مذهبه الوقف بالهاء كما تقدَّم، وقف بالهاء، وإن كان من مذهبه الوقف بالتاء، وقف بالتاء، ومن قرأ بالجمع

---

(١) في (ز): «على» بدل (في).

(٢) الكافي: ٦٨، وفيه ابنُ كثير معهما، وهو ما لم يذكره المؤلف.

(٣) انظر: الكنز: ١٠٧.

(٤) ما بين النجمتين تحرف في المطبوع هكذا: (وفي الفرقان آمنون، وفي..).

وقف عليه بالتاء كسائر الجموع، وسيأتي الكلام على ذلك مفصّلاً في أماكنه[(١)] إن شاء الله تعالى.

وقد اجتمعت[(٢)] المصاحف على كتابة ذلك كله بالتاء، إلا ما ذكره الحافظ أبوعمرو الداني في الحرف الثاني من يونس [٩٦] وهو ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ قال: «تأملته في مصاحف أهل العراق، فرأيته مرسوماً بالهاء».[(٣)]

وكذلك اختلف أيضاً في قوله في غافر [٦] ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ فكتابته بالهاء على قراءة الإفراد بلا نظر، وكتابته بالتاء على مراد الجمع، ويحتمل أن يراد الإفراد ويكون كنظائره مما كتب بالتاء مفرداً، ولكن الذين كتب[(٤)] في مصاحفهم بالتاء قرؤوه بالجمع[(٥)] فيما نعلمه، والله أعلم.

ويلتحق بهذه الأحرف ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ في النساء [٩٠]، قرأ يعقوب بالتنوين والنصب؛ على أنه اسم مؤنّث، وقد نَصَّ عليه أبو العزِّ القلانسي، وأبوالحسن طاهر بن غَلْبون، والحافظ أبو عمرو الداني وغيرهم أن الوقف له[(٦)]

---

(١) في (س): «إمالته»، وهو تحريف.

(٢) في (ز) و(ك): «أجمعت».

(٣) المقنع: ٨٤، وانظر: الوسيلة: ٤٨٤-٤٨٥.

(٤) كذا في (س) وهي أوضح العبارات عندي، إذ اختلفت النسخ، ففي (ت) و(ك): «لكن الذي هو في مصاحفهم» وفي (ز): «لمن الذي من»، وفي (ظ): «لكن الذي في..».

(٥) الذين قرؤوا بالجمع هم: نافع وابن عامر وأبو جعفر.

انظر: التيسير: ١٢٢، ص: ١٦٩١.

(٦) (له): سقطت من المطبوع.

عليه بالهاء، وذلك على أصله في الباب[١]، ونصَّ أبو طاهر بن سوار وغيره على أن الوقف بالتاء لكلهم،[٢] وذلك يقتضي التاء له. وسكت آخرون فلم ينصُّوا فيه، كالحافظ أبي العلاء، وغيره.

وقال سبط الخياط في «المبهج»: «والوقف بالتاء إجماع؛ لأنه كذلك في المصحف»، قال: «ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب مثل كلمة ﴿وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]»[٣].

وهذا يقتضي الوقف عنده على ما كتب تاءً بهاءٍ[٤]، كما قدَّمنا، والله أعلم.

وأما الكلمات المخصوصة فهي ستّ: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ و﴿هَيۡهَاتَ﴾ و﴿مَرۡضَاتِ﴾ و﴿وَّلَاتَ﴾ و﴿ٱللَّٰتَ﴾ و﴿ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾.

أما ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ وهي في يوسف [٤، ١٠٠] ومريم [٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥] والقصص [٢٦] والصافات [١٠٢]، فوقف عليه[٥] بالهاء خلافاً للرسم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، ووقف الباقون بالتاء على الرسم.[٦]

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٣٠٩، الإرشاد: ٢٨٧، الكفاية الكبرى: ٣٠٤.

(٢) المستنير: ٢/ ٥٢٠.

(٣) المبهج: ٢/ ٤٦٢.

(٤) في المطبوع: (بها) بدون همزة، وهو تحريف.

(٥) في المطبوع: (عليها).

(٦) انظر: شرح الطيبة: ١٤٤-١٤٥.

وأما ﴿ هَيۡهَاتَ ﴾ وهـو الحرفـان في المؤمنـون [٣٦][1] فوقـف عليهـا بالهـاء: الكسائي، والبزي، واختلف عن قنبل./

فروى عنه العراقيون قاطبة الهاء كالبزي، وهو الذي في «الكافي» و «الهداية» و «الهادي» و «التجريد» وغيرها[2].

وقطـع لـه بالتـاء فـيهما صـاحب «التبـصرة» و «التيـسير» و «الـشاطبية» و «العنوان» و «التذكرة» و «تلخيص العبارات» وغيرها، وبذلك قرأ الباقون[3]، إلا أن الخلاف في «العنوان» و «التذكرة» و «التلخيص» لم يذكر في الأول.

وانفرد صاحب «العنوان» عن أبي الحارث بالتاء في الثانية كالجماعة.[4]

وأمّا ﴿مَرۡضَاتِ ﴾ وهو أربعـة مواضـع: موضـعان في البقـرة [٢٠٧، ٢٦٥] وموضع في النـساء [١١٤] وموضـع في التحـريم [١] و ﴿ وَلَاتَ حِينَ ﴾ في ص [٣] و ﴿ٱللَّٰتَ ﴾ في النجم [١٩] و ﴿ ذَاتَ بَهۡجَةٖ ﴾ في النمل [٦٠]، فوقف الكـسائي على الأربعة بالهاء هذا هو الصحيح عنه.

وقد اختلف في بعضها في بعض الكتب، فلم يذكر في «تلخيص العبـارات» ﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ و ﴿ ذَاتَ بَهۡجَةٖ ﴾، وخَصَّ الدوريّ عنه في ﴿ وَلَاتَ ﴾ بالهاء.[5]

(١) قوله (في المؤمنون) بالرفع على الحكاية.

(٢) انظر: الكافي: ١٣٩، والتجريد: ق: ٣٩/ ب.

(٣) انظـر: التـذكرة: ٢/ ٤٥١-٤٥٢، التبـصرة: ٣٤٣، والتيـسير: ٦٠، والعنـوان: ١٣٦، وتلخـيص العبارات: ١٢٦.

(٤) رواية أبي الحارث من العنوان ليست من طرق النشر.

(٥) انظر: تلخيص العبارات: ١٤٣.

وفي «التبصرة» روى عن الكسائي في غير ﴿ مَرْضَاتِ ﴾ الهاء، والمشهور عنه التاء.(١)

ولم يذكر في «التجريد» ﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ و ﴿ وَلَاتَ حِينَ ﴾، ووقف من قراءته على الفارسي يعني في الروايتين على ﴿ اللَّتَ ﴾ بالهاء.(٢)

ولم يذكر أبو العزِّ ولا كثير من العراقيين ﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾، وقطع له في ﴿ مَرْضَاتِ ﴾ بالهاء.(٣)

وفي «التبصرة» حكى عن حمزة وحده الوقف فيه بالهاء(٤)، وكذا حكى غيره.

وقد ورد الخلاف عنه، والصواب التاء، قال الداني في «الجامع»: «وهذا هو الصحيح عنه».(٥)

وقولُ ابن مجاهد في «سبعته»: «حمزة وحده يقف على ﴿ مَرْضَاتِ ﴾ بالتاء، والباقون بالهاء».(٦) قال الداني: «يعني ابن مجاهد أن النصَّ لم يرد(٧) بالوقف على ذلك بالتاء إلا عن حمزة ومن سواه غير الكسائي، فالنص فيه معدوم عنه،

---

(١) انظر: التبصرة: ٤٣٨.

(٢) قال ابن الفحام: ذكر الفارسي أن الكسائي وقف على ﴿ اللَّتَ ﴾ بالهاء، وذكر الحمّامي أن أبا طاهر ذكر عن أبي علي قطرب أنه قال: «وقفت الجماعة على التاء لئلا يشبه اسم الله تعالى، قال: وقول الجماعة أولى من قوله لموافقة المصحف». التجريد: ق:٤٨/ أ.

(٣) الإرشاد: ٢٤١، الكفاية الكبرى: ١٦١.

(٤) التبصرة: ٤٣٨.

(٥) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٩.

(٦) السبعة: ١٨٠.

(٧) في المطبوع: (يرد عنهم)، وهو تحريف.

إذ[1] كان نافع وغيره ممن لا نص فيه عنه يقف على ذلك بالتاء على حال رسمه».[2]

وذكر صاحب «الكافي» وصاحب «الهداية» الوقف على ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] و ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وشبهه عن الكسائي بالهاء.[3]

والمراد بـ شبهه: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] و ﴿ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: ٧] و ﴿ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨] و ﴿ذَاتِ حَمْلٍ﴾ [الحج: ٢] و ﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] و ﴿ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] و ﴿ذَاتِ أَلْوَاحٍ﴾ [القمر: ١٣] و ﴿ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ﴾ [الرحمن: ١١] و ﴿ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١] ﴿ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٥] و ﴿ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾ [الطارق: ١١] و ﴿ذَاتِ ٱلصَّدْعِ﴾ [الطارق: ١٢] و ﴿ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٧] و ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣].

ووقع ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ في موضعي آل عمران [١١٩، ١٥٤] / وفي المائدة [٧] ٢
والأنفال [٤٣] وهود [٥] ولقمان [٢٣] وفاطر [٣٨] والزمر [٧] والشورى [٢٤] والحديد [٦] والتغابن [٤] والملك [١٣]، وهو ضعيف لمخالفته الرسم، ولأن عمل أهل الأداء على غيره.

وزعم ابن جبارة أن ابن كثير، وأبا عمرو، والكسائي[4] يقفون على

---

(١) في المطبوع: (إذا)، وهو تحريف.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٩.

(٣) الكافي: ٦٩.

(٤) في المطبوع: (الكسائي ويعقوب) وهو تحريف وخطأ؛ لأن كتاب ابن جبارة هو شرح للشاطبية، ويعقوب ليس منهم. والله أعلم.

﴿ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ﴾ و ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ و ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ بالهاء، ففرّق بينه وبين أخواته، ونصَّ عمن لا نصَّ عنه، ولا أعلمه إلا قاسه على ما كتب بالتاء من المؤنث، وليس بصحيح، بل الصواب الوقف عليه بالتاء للجميع؛ اتّباعاً للرسم، والله أعلم.

والقسم المتفق عليه من الإبدال نوعان:

أحدهما: المنصوبُ المنوَّن غير المؤنث، يُبدل في الوقف ألفاً مطلقاً كما تقدم في الباب قبله، نحو: ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة: ٢٨] ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾ [الروم: ٤٧] و ﴿لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤].

والثاني: الاسم المفرد المؤنث مما[١] لم يرسم بالتاء؛ تبدل تاؤه وصلاً تاءً، ووقفاً هاءً، سواء[٢] كان منوَّناً أم غير منوّن، نحو: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١١] و ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ﴾ [مريم: ٦٣] و ﴿مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧] ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] و ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

وشذَّ جماعة من العراقيين فرووا عن الكسائي وحده الوقف على ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ [النجم: ٢٠] بالهاء وعن الباقين بالتاء، ذكر ذلك ابن سوار، وأبو العزِّ، وسبط الخياط[٣]، وغيرهم[٤]، وهو غلط.

---

(١) في المطبوع: (ما) بميم واحدة، وهو تحريف.

(٢) كذا في (ت) فقط، وهو الأصوب -عندي- وفي بقية النسخ: (تبدل تاؤه وصلاً هاء وقفًا سواء).

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٨٠٥، الإرشاد: ٥٧٣، الكفاية الكبرى: ٥٦٠، المبهج: ٢/ ٧٥٨.

(٤) (وغيرهم): سقطت من المطبوع.

وأحسب أن الوَهْمَ حصل لهم من نَصِّ نُصَيْر على كتابته بالهاء[١]، ونُصَير من أصحاب الكسائي، فحَمَلوا الرسم على القراءة، وأخذوا بالضدّ للباقين، ولم يُرِدْ نُصَير إلا حكاية رسمها، كما حكى رسم غيرها في «كتابه» مما لا خلاف في رسمه، ولا تَعَلُّق له بالقراءة.

والعجب من قول الأهوازي: وأجمعت المصاحف على كتابتها[٢]﴿ وَمَنَوٰةَ ﴾ بواو، والوقف عليه عن الجماعة بالتاء.[٣]

فالصواب الوقف عليه عن كل القراء بالهاء على وفق الرسم، والله أعلم.

وأما الإثبات فهو على قسمين:

أحدهما: إثبات ما حذف رسماً.

والثاني: إثبات ما حذف لفظاً.

فالذي ثبت من المحذوف رسماً ينحصر في نوعين:

الأولُ: وهو من الإلحاق كما تقدم في الباب قبله هاءُ السكت.

الثاني: أحدُ حروف العلة / الواقعة قبل ساكن فحذفت لذلك.

أما «هاء السكت»: فتجيء في خمسة أصول مطردة، وكلمات مخصوصة:

---

(١) قال الشاطبي رحمه الله في الرائية:

.... بالها مناة نصير عنهم نَصَرا

انظر: المقنع: ٩٣، الوسيلة: ٤٨٧-٤٨٨.

(٢) في (س): «كتابة».

(٣) لم أجده في الوجيز ولا الموجز، فلعله في كتبه الأخرى.

الأصل الأول: ما الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، وقعت في خمس كلمات: ﴿عَمَّ﴾ [النبأ: ١] و ﴿فِيمَ﴾ [النساء: ٩٧] و ﴿بِمَ﴾ [النمل: ٣٥] و ﴿لِمَ﴾ [الصف: ٢] و ﴿مِمَّ﴾ [الطارق: ٥]، فاختلف[١] في الوقف عليها بالهاء عن يعقوب والبزي.

فأمّا يعقوب فقطع له في الوقف عليها[٢] بالهاء، أبو محمد سبط الخياط، وأبوالفضل الرازي، والشريف عزُّ[٣] الشرف العباسي[٤].

وقطع له الجمهور كأبي العزّ وابن غلبون، والحافظ أبي العلاء، وابن سوار، والداني بالهاء في الحرف الأوّل وهو ﴿عَمَّ﴾[٥].

وقطع له الأكثرون بذلك في الحرف الثاني وهو ﴿فِيمَ﴾، نحو: ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾ [النساء: ٩٧] و ﴿فِيمَ أَنتَ﴾ [النازعات: ٤٣]، وهو الذي في «الإرشاد» و «المستنير»[٦]؛ وزاد فيه[٧] أيضاً الحرف الثالث، وهو: ﴿بِمَ﴾، نحو: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤].

وقطع له الداني بالهاء في الحرف الأخير، وهو: ﴿مِمَّ﴾، وقطع من قراءته على

---

(١) في المطبوع: (فاختلفوا) بالجمع.

(٢) (عليها): من (س) فقط.

(٣) في (ك): «وعزّ» وهو خطأ لأن (الشريف)، هو (عز الشرف)، وتحرفت في المطبوع إلى: (عن) بالنون ولا يصح أيضاً.

(٤) انظر: المبهج: ١/ ٣١٣-٣١٤، المصباح: ٣/ ١٠٨٤.

(٥) انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٥، المستنير: ١/ ٣٩٧، الإرشاد: ٢١٧ و٦١٧، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٨.

(٦) انظر: المستنير: ١/ ٣٩٧، الإرشاد: ٢١٧.

(٧) (فيه) سقطت من المطبوع.

أبي الفتح في ﴿لِمَ﴾ [آل عمران: ٦٥] و ﴿بِمَ﴾ [النمل: ٣٥] و ﴿فِيمَ﴾ [النساء: ٩٧].[١]

وقطع آخرون بذلك لرويس خاصَّة في الأحرف الخمسة، كأبي بكر بن مهران.[٢]

وقطع أبو العزِّ بذلك لرويس خاصة في الأحرف الثلاثة الأخيرة، وجعل الحرفين الأولين ليعقوب بكماله، كما تقدم آنفاً[٣].

ولم يذكره عنه في «الكامل» ولا في «الجامع» ولا في كثير من الكتب.

قلت: وبالوجهين آخذ ليعقوب في الأحرف الخمسة لثبوتهما عندي عنه من روايتيه، والله أعلم.

وأمّا البزي: فقطع له بالهاء في الأحرف الخمسة صاحب «التيسير» و «التبصرة» و «التذكرة» و «الكافي» و «تلخيص العبارات» وغيرها، ولم يذكره أكثر المؤلفين، وهو الذي عليه العراقيون.[٤]

وانفرد في «الهداية» بالهاء عن ابن كثير بكماله في ﴿عَمَّ﴾ و ﴿لِمَ﴾ فقط.

وأطلق للبزي الخلاف في الخمسة أبو القاسم الشاطبي والداني في غير «التيسير».

---

(١) مفردة يعقوب: ٣٢-٣٣.

(٢) لم أجد قول ابن مهران في «غايته» ولا في «مبسوطه».

(٣) الإرشاد: ٢١٧، ويلاحظ أن الذي في «الإرشاد» المطبوع هو (ثم) بالثاء المثلثة، وليس فيه (بم) بالباء الموحدة، فلعله تصحيف.

(٤) انظر: التيسير: ٦١-٦٢، التبصرة: ٣٤٢-٣٤٣، التذكرة: ١/ ٢٤٤، الكافي: ٥٢، تلخيص العبارات: ٥٤.

وبالهاء قرأ على الحسن بن غَلْبون، وبغير هاء قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد، وعبد العزيز بن جعفر الفارسي.

وهو من المواضع التي خرج صاحب «التيسير» فيها عن طرقه، فإنه أسند رواية البزي عن الفارسي / هذا؛ وقطع فيه بالهاء عن البزي، ولم يقرأ بالهاء إلا على ابن غَلْبون كما نصَّ عليه في «جامع البيان».[1]

و(هاء السكت) مختارة في هذا الأصل عند علماء العربيّة؛ عوضاً عن الألف المحذوفة[2].

الأصل الثاني: ﴿هُوَ﴾ و ﴿هِيَ﴾ حيث وقعا، وكيف جاءا، نحو: ﴿وَهُوَ﴾ [البقرة: ٢٩] ﴿لَهُوَ﴾ [الحج: ٦٤] و ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿إِنَّهُۥ هُوَ[3]﴾ [البقرة: ٣٧] و ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ونحو: ﴿مَا هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨] و ﴿لَهِيَ﴾ [العنكبوت: ٦٤] و ﴿هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨]، فوقف على ذلك بالهاء يعقوب من غير خلاف عنه.[4]

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٥/أ.

(٢) واستشهد له بقول الشاعر:

مهما لِيَ الليلة مهما لِيَهْ ... أودى بنعلِيَّ وسرباليهْ

وقول الآخر:

يارُبَّ يوم لِيَ لا أظلّله ... أرمض من تحتُ وأضحى من عَلُهْ

انظر: الجمل في النحو: ٢٦٥-٢٦٦، شرح المفصل: ٩/ ٤٥، شرح ابن عقيل: ٤/ ١٧٧-١٨٠.

(٣) وردت في النسخ والمطبوع: ﴿فإنه هو﴾، وليست في القرآن الكريم بهذه الصيغة.

(٤) التذكرة: ١/ ٢٤٥، مفردة يعقوب للداني: ٢٨-٣١، التلخيص: ٢٠٨، المستنير: ١/ ٣٩٧، المصباح: ٣/ ١٠٨١.

الأصل الثالث: النون المشددة من جمع الإناث سواء اتصل به شيء، أو لم يتصل، نحو: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾ [هود: ٧٨] ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] و ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢]، فاختلف عن يعقوب في الوقف على ذلك بالهاء:

فقطع في «التذكرة» بإثبات الهاء ليعقوب[١] في ذلك كلِّه، وكذلك الحافظ أبوعمرو الداني، وذكره أبو طاهر بن سوار[٢]، وقطع به أبو العزِّ القلانسي لرويس من طريق القاضي، وأطلقه في «الكنز» عن رويس، وقطع به ابن مهران لروح[٣]، والوجهان ثابتان عن يعقوب، بهما قرأت، وبهما آخذ.

وقد أطلقه بعضهم؛ وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعد هاءٍ كما نقلوا[٤]، ولم أجد أحداً مثّل بغير ذلك، فإنْ نَصَّ على غيره أحد يوثق به رجعنا إليه، وإلا فالأمر كما ظهر لنا.[٥]

---

(١) في (ت) وكذا في المطبوع «عن».

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٥، مفردة يعقوب للداني: ٣٠، المصباح: ٣/ ١٠٨٣-١٠٨٤، المستنير: ١/ ٣٩٧.

(٣) الإرشاد: ٢١٧، الكنز: ١٠٧-١٠٨، وصرّح بأنها من زيادات القاضي عن رويس، وقرأت كتابي ابن مهران (الغاية) و(المبسوط) المطبوعين ولم أجده تعرض لهذا النوع أصلاً. والله أعلم.

(٤) كذا في (ز) و(س)، وفي بقية النسخ: «مثّلوا»، وفي المطبوع: «مثلوا به».

(٥) لكن، ذكر المؤلّف نفسُه في «تحبير التيسير» أن عامة أهل الأداء مثّلوا بـ ﴿كَيْدِكُنَّ﴾ [يوسف: ٢٨] وجعلوا الوقف عليها بهاء السكت، وذكر الأزميري أن الداني وابن الفحام في «مفردتيهما» مثّلا بـ ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥] و ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦]

ونقل المسحراتي عن «مفردة الداني» أن الداني مثّل بـ ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ [الرعد: ١]. اهـ ووجدت الداني مَثَّل أيضاً بـ(إنَّ) وذكر أنه يوقف عليه: (إنَّهْ).

انظر: مفردة الداني: ٣٠-٣١، المصباح: ٣/ ١٠٨٤ الحاشية (١)، تحبير التيسير: ٧٨، التتمة: ٢٣١، تحرير النشر: ٣١/ أ، شرح الدرة للنويري: ١/ ٢٩٣-٢٩٤ الحاشية (١١).

الأصل الرابع: المشـدَّد المبنيُّ، نحو: ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١] و﴿إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأحقـاف: ٩] و﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبـراهيم: ٢٢] و﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩] اختلف فيه عن يعقـوب أيـضاً: فـنصَّ عـلى الوقف عليه بالهاء ليعقـوب بكمالـه أبـو الحـسن طـاهر بـن غلبـون، والحـافظ الداني،[1] والأستاذ أبو طاهر بن سوار، وأبو بكر بن مهران عن روح وحده.[2]

والأكثرون على حذف الهاء وقفاً، وكلاهما ثابت عن يعقوب، والظـاهر أن ذلك مقيَّدٌ بما كان بالياء كما مثَّلنا به، ومَثَّل به المُثْبِتـون، فـإنْ ثبـت غـير ذلـك / ١
صير[3] إليه، والله أعلم.

وانفرد الداني بالهاء نـصاً[4] في ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ [البقـرة: ١٠٢]، و﴿إِنَّ﴾ [البقـرة: ٦] يعني المفتوحة والمكسورة[5]، وقياس ذلك ﴿كَأَنَّ﴾ [لقمان: ٧]، والله أعلم.

---

(١) في المطبوع: (الحافظ أبو عمرو)، وهو مخالف لما في النسخ.

(٢) قوله: (والحافظ الداني..) يفهم منه أنه يعمِّم جميع الكلمات المذكورة، لكـن وجـدت الـداني في «مفردتـه ليعقوب» -حسب النـسخة التـي عنـدي- أنـه يقـصر الحكـم عـلى ﴿عَلَيَّ﴾ [النمـل: ١٩] و﴿إِلَيَّ﴾ [القصص: ٢٤] و﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] و﴿لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٨] قال الداني: «هذه الأربعـة الأحـرف فقط حيث وقعت». اهـ، ومعنى كلامه هذا أن ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] التي مثَّل بها المؤلِّف غير داخلة في الحكم، ثمّ وجدته -الداني- مثَّل بها مع ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ [يوسف: ٥] و﴿وَٰلِدَيَّ﴾ [النمـل: ١٩] ضمن ما يُسكت عليه بالهاء، فهل هذا تعارض منه أو سهو؛ الله أعلم.

وأما ابن سوار وابن مهران، فلم أجدهما تعرضا لهذا النوع. والله أعلم.

انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٥، مفردة الداني: ٢٩-٣٠، التتمة: ٢٣١.

(٣) في المطبوع: (أصبر) وهو تحريف شنيع.

(٤) (نصاً): سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: المفردة: ٣٠.

الأصل الخامس: النون المفتوحة، نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] و ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤] و ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فروى بعضهم عن يعقوب الوقف على ذلك كلِّه بالهاء، وحكاه أبو طاهر بن سوار وغيره، ورواه ابن مهران عن رويس، وهو لغة فاشية مطَّردة عند العرب، ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال، فإنه مثَّل بقوله ﴿يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣](1).

وروى ابن مهران عن هبة الله عن التمار تقييده بما لم يلتبس بهاء الكناية، ومثَّله بقوله: ﴿وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢] ﴿وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] قال: «ومذهب أبي الحسن بن أبي بكر؛ يعني شيخه ابن مقسم، أن هاء السكت لا تثبت في الأفعال»(2).

قلت: والصواب تقييده عند من أجازه، كما نصَّ عليه علماء العربية.

والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل، وعليه العمل، والله أعلم.

وأما الكلمات المخصوصة، فهي أربع: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] و ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦](3).

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٩٧، ويلاحظ أن ابن سوار ذكره بصيغة التضعيف، إذ قال: «ورُوِيَ عنه (يعقوب...)».

(٢) لم أجد ما ذكر في «الغاية» ولا في «المبسوط»، فلعله في كتابه الآخر «الشامل» والله أعلم.

(٣) كتب في المطبوع ﴿واحسرتى﴾، وهو خطأ وتحريف.

و ﴿ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠] الظرف[١]، فاختلف فيها عن رويس:

فقطع ابن مهران له بالهاء، وكذلك صاحب «الكنز» ورواه أبو العزّ القلانسي عن القاضي أبي العلاء عنه، ونص الداني على ﴿ثَمَّ﴾ ليعقوب بكماله، ورواه الآخرون عنه بغير هاء كالباقين، والوجهان صحيحان عن رويس قرأت بهما، وبهما آخذ.[٢]

وانفرد الداني عن يعقوب بالهاء في ﴿هَلُمَّ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

وانفرد ابن مهران بالهاء في ﴿وَإِيَّىَ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقياسه ﴿مَثْوَاىَ﴾ [يوسف: ٢٣] و ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وكذلك في ﴿أَبِىَ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقياسه ﴿أَخِىَّ﴾ [المائدة: ٣١]، ولا يتأتّى ذلك إلا مع فتح الياء، وليست قراءة يعقوب، والله أعلم.

وروى عن أبي الحسن بن أبي بكر المذكور ﴿تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف: ٤١] بالهاء من الأفعال خاصة، فخالف في ذلك سائر الرواة مع ضعفه، والله أعلم.[٣]

---

(١) المراد ﴿ثَمَّ﴾ المفتوحة الثاء، فتخرج ﴿ثُمَّ﴾ المضمومة الثاء.

و(ثَمّ) اسم يشار به إلى المكان البعيد، وهو ظرف لا يتصرف ولا يتقدمه حرف التنبيه؛ إلحاقاً له بذي اللام بجامع البعد، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب؛ لأنه موضوع للبعيد فلا حاجة له بالكاف الدالة على البعد. وقول المؤلِّف: (للظرفية) قَيدٌ يخرج به ﴿ثُمَّ﴾ العاطفة، والله أعلم.

انظر: مغني اللبيب ١/ ١٢٧-١٢٨، التتمة: ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) مفردة الداني: ٢٨-٣٠، الإرشاد: ٢١٧، الكفاية الكبرى: ٢١٧، الكنز: ١٠٨، والعجب أنّ ﴿ثَمَّ﴾ ضبطت في الثلاثة الأول كلها بضم الثاء.

(٣) لم أجده في «الغاية» ولا في «المبسوط».

وهاء السكت في هذا كله وما أشبهه جائزة عند علماء العربية سماعاً وقياساً، والله أعلم.

وأما النوع الثاني: وهو أحد أحرف العلة الثلاثة: الياء والواو والألف.

فأما الياء: فمنه ما حذف لالتقاء الساكنين، وما هو لغير ذلك، كما يأتي في باب «الزوائد»؛ فالمحذوفة رسماً للساكن على قسمين:

أحدهما: ما حذف لأجل التنوين.

والثاني: / ما حذف لغيره.

فالذي للتنوين: ثلاثون حرفاً في سبعة وأربعين موضعاً: ﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ كلاهما في البقرة [١٧٣] والأنعام [١٤٥] والنحل [١١٥] ﴿مِن مُّوصٍ﴾ في البقرة [١٨٢] ﴿عَن تَرَاضٍ﴾ في البقرة [٢٣٣] والنساء [٢٩] ﴿وَلَا حَامٍ﴾ في المائدة [١٠٣] و ﴿لَآتٍ﴾ في موضعين: في الأنعام [١٣٤] و العنكبوت [٥] ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ و ﴿لَهُمْ أَيْدٍ﴾ كلاهما في الأعراف [٤١، ١٩٥] و ﴿لَعَالٍ﴾ في يونس [٨٣] و ﴿أَنَّهُ نَاجٍ﴾ في يوسف [٤٢].

و ﴿هَادٍ﴾ في خمسة مواضع: اثنان في الرعد [٧، ٣٣] وكذلك في الزمر [٢٣، ٣٦] وآخر في المؤمن [٣٣].

و ﴿وَاقٍ﴾ في ثلاثة مواضع: اثنان في الرعد [٣٤، ٣٧] وآخر في المؤمن [٢١].

و ﴿مُسۡتَخۡفٍ﴾ في الرعد [١٠] و ﴿مِن وَالٍ﴾ فيها [١١] و ﴿وَادٍ﴾ في موضعين: ﴿بِوَادٍ﴾ في إبراهيم [٣٧] و ﴿وَادٍ﴾ في الشعراء [٢٢٥]، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ في النحل [٩٦] و ﴿أَنتَ مُفۡتَرٍۭ﴾ فيها [١٠١].

و ﴿لَيَالٍ﴾ في ثلاثة مواضع: مريم [١٠] و الحاقة [٧] و الفجر [٢]، و ﴿أَنتَ قَاضٍۖ﴾ في طه [٧٢].

و ﴿إِلَّا زَانٍ﴾ في النور [٣] و ﴿هُوَ جَازٍ﴾ في لقمان [٣٣] و ﴿بِكَافٍ﴾ في الزمر [٣٦].

و ﴿مُعۡتَدٍ﴾ في ثلاثة مواضع: في قٓ [٢٥] ونٓ [١٢] و المطففين [١٢].

و ﴿عَلَيۡهَا فَانٍ﴾ في الرحمن [٢٦] و ﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ فيها [٤٤] و ﴿دَانٍ﴾ فيها أيضاً [٥٤] و ﴿مُّهۡتَدٍۖ﴾ في الحديد [٢٦] و ﴿مُلَٰقٍ﴾ في الحاقة [٢٠] و ﴿مَنۡۜ رَاقٍ﴾ في القيامة [٢٧].

وتتمّة الثلاثين ﴿هَارٍ﴾ في التوبة [١٠٩] على أنه مقلوب كما تقدم في «الإمالة».

فأثبت ابن كثير الياء في أربعة أحرف في عشرة مواضع، وهي: ﴿هَادٍ﴾ في الخمسة [الرعد: ٧، ٣٣، الزمر: ٢٣، ٣٦، غافر: ٣٣] و ﴿وَاقٍ﴾ في الثلاثة [الرعد: ٣٤، ٣٧، غافر: ٢١] و ﴿وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] و ﴿بَاقٍ﴾(١) [النحل: ٩٦]، هذا هو الصحيح عنه.

---

(١) في المطبوع: (بان) بالنون، وهو تحريف.
انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢/أ.

وانفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامرّي، عن ابن مجاهد عن قنبل بإثبات الياء في موضعين آخرين، وهما: ﴿فَانٍ﴾ في الرحمن [٢٦] و﴿رَاقٍ﴾ في القيامة [٢٧]، فيما ذكره الداني في «جامع البيان»(١) وقد خالف فيهما سائر الناس.

وكأنَّ الداني لم يرتضه، فإنه لم يعوِّل عليه في «التيسير» ولا في غيره، مع أنه أسند رواية قنبل في هذه المؤلَّفات من هذه الطريق(٢).

وانفرد الهذلي في «الكامل» عن ابن شنبوذ عن قنبل بالوقف بالياء على سائر الباب، وكذا حكاه ابن مجاهد عن قنبل في «جامعه».(٣)

وانفرد ابن مهران عن يعقوب بإثبات الياء في الجميع وقفاً، ولا أعلمه رواه غيره.(٤)

---

(١) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢/ أ.

(٢) في المطبوع: (الطرق) بالجمع.

وقال القاهري: «مجرد هذا لا يثبت عدم ارتضائه؛ لأنه يحتمل أن يكون في هذا الطريق روايتان، فاختار في «الجامع» رواية وفي غيره رواية أخرى». بحر الجوامع: ق: ٣٤٦/ ب.

(٣) قال الإمام الداني: «نا الفارسي قال: نا أبو طاهر عن قراءته على ابن مجاهد، الأربعة بالياء في الوقف، قال: وكنت سألت أبا بكر عن نظائر ذلك من المنوَّن مثل ﴿مُسْتَخْفٍ﴾ [الرعد: ١٠] و﴿مُفْتَرٍ﴾ [النحل: ١٠١]، فقال: إذا وصلت بالتنوين، وإذا وقفت فبالياء، فظننت أن ذلك منه غفلة حتى رأيته قد سطَّر في «جامعه» عن ابن كثير أنه يقف على ﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] و﴿رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] بالياء، قال: وكذلك ما أشبهه، فدل على أنه أتقن معرفة ذلك». جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢، وانظر الكامل: ق: ١٤٠/ ب.

(٤) انظر: الغاية: ٤٤٥، المبسوط: ١٥٧ و٢٥٤-٢٥٥.

وانفرد الهذلي أيضاً عن ابن شنبوذ عن النحاس و[١]عن أبي عديّ، عن ابن سيف؛ كلاهما عن الأزرق / عن ورش بإثبات الياء في ﴿قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] وفي ﴿بَاغٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] مخيّر، فخالف سائر الرواة، والله أعلم.[٢]

والذي حذف لغير تنوين: أحد عشر حرفاً، في سبعة عشر موضعاً، وهي: ﴿يُؤْتِ﴾ في موضعين ﴿يُؤْتِ ٱلْحِكْمَةَ﴾ في البقرة [٢٦٩] في قراءة يعقوب[٣]، ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ في النساء [١٤٦] ﴿وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ﴾ في المائدة [٣] و﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ في الأنعام [٥٧]، في قراءة أبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف[٤]، و﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في يونس [١٠٣]، و﴿ٱلْوَادِ﴾ في أربعة مواضع: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ في طه [١٢] و النازعات [١٦]، و﴿عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾[٥] في النمل [١٨] و﴿ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ في القصص [٣٠].

و﴿هاد﴾ في موضعين: و﴿لَهَادِ ٱلَّذِينَ﴾ في الحج [٥٤] و﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ في الرُّوم [٥٣] و﴿يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ في يسٓ [٢٣] و﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ في الصافات [١٦٣]، و﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ في قٓ [٤١]، و﴿تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ في اقتربت [٥][٦].

و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ في موضعين: ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ في الرحمن [٢٤] ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ في كوّرت [١٦].

---

(١) سقط واو العطف من (ت) وكذا المطبوع.

(٢) انظر: الكامل: ق: ١٤٦/ أ.

(٣) وهي بكسر التاء. انظر: التذكرة: ٢/ ٢٧٧، التلخيص: ٢٢٢، ص: ١٦٤٣.

(٤) وهي بإسكان القاف وكسر الضاد المعجمة من القضاء. ص: ١٦٨٥.

(٥) (في النمل): سقطت من المطبوع.

(٦) المراد: سورة القمر، وفي المطبوع (اقترب)، وهو خطأ وتحريف يوهم دخول ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ﴾ في الأنبياء، وليس كذلك. والله أعلم.

وأما ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ في النمل [٣٦]، و ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ ۞ ٱلَّذِينَ﴾ في الزمر [١٧، ١٨]، فسيأتيان في باب (الزوائد)؛ من أجل فتح يائهما[١] وصلاً.

وأمّا ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أول الزمر [١٠] فلا خلاف في حذفها[٢] في الحالين، للرسم والرواية، والأفصح في العربية[٣]، إلا ما ذكره الحافظ أبو العلاء عن رويس كما سيأتي.[٤]

فوقف يعقوب في المواضع السبعة عشر بالياء، هذا هو الصحيح من نصوص أئمتنا في الجميع، وهو قياس مذهبه وأصله، وقد نصَّ على الجميع جملة وتفصيلاً أبو القاسم الهذلي، وأبو عمرو الداني.[٥]

---

(١) في المطبوع: (يا أيها)، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (حذفهما) وهو تحريف.

(٣) تبعاً لقاعدة: أنّ كلّ اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة، كقوله: ﴿يَٰقَوۡمِ﴾ [الأعراف: ٥٩] و ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي﴾ [نوح: ٢٨]؛ لأن المقرَّر في علم العربية أن المنادى إذا كان صحيحاً وأضيف إلى ياء المتكلم تجوز فيه خمسة أوجه، أكثرها استعمالاً عند العرب هو حذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة، وهو ما عبَّر عنه المؤلِّف بقوله (والأفصح في العربية)، وله شواهد كثيرة منها قول حسان:

يا عينِ بكِّي سيّد الناس واسفحي ... بدمعٍ فإن أنزفتِهِ فاسكبي الدَّما

أراد: يا عيني، فاكتفى بالكسرة عن الياء، وهناك أوجه أربعة أخرى مذكورة في كتب النحو، جمعها ابن مالك في ألفيته:

واجعل منادىً صَحَّ إن يُضَف ليا ... كعبدِ عبدي عبدَ عبدَا عبديا

انظر: الوقف والابتداء: ١/ ٢٤٦-٢٤٨، المقنع: ٤١، شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٧٤.

(٤) انظر ص: ١٤٤٩.

(٥) انظر: الكامل: ق: ١٤٠/ ب، مفردة الداني: ٢٤-٢٧.

ونص على ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩] صاحب «المبهج» و«المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«الكنز» وأبو الحسن بن فارس، والحافظ أبو العلاء وغيرهم.[١]

ونصَّ على ﴿يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦] هؤلاء المذكورون وسواهم.

ونصَّ على ﴿وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ﴾ [المائدة: ٣] في «المبهج» و«التذكرة» و«الجامع» و«المستنير» و«غاية الاختصار» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«الكنز» وغيرها[٢].

ونصَّ على ﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧] هؤلاء المذكورون وغيرهم، إلا أنه جعله في «الكفاية» قياساً مع تصريحه بالنصّ في «الإرشاد»[٣].

ونصَّ على ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣] سبط الخياط، وابن سوار، وأبوالعز، وأبو الحسن الخياط، وأبو العلاء الهمَذاني وغيرهم.[٤]

ونصَّ على ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ في الموضعين [طه: ١٢، والنازعات: ١٦] أبو الحسن / بن غَلْبون وأبو محمد سبط الخياط وأبو طاهر بن سوار،

(١) انظر: المبهج: ٢/ ٤١٧ و٤٢٤، المستنير: ١/ ٤٨٦، الإرشاد: ٢٥٠، الكفاية الكبرى: ٢٧٢، الكنز: ١٨و١٨٦، غاية الاختصار: ٢/ ٤٣٧.

(٢) انظر: المبهج: ٢/ ٤٦٦، المستنير:٢/ ٥٢٤، والإرشاد: ٢٩٣، الكفاية الكبرى: ٣٠٨، والكنز: ١٤٨، الجامع لابن فارس: ٢١٥، غاية الاختصار: ١/ ٣٦١.

(٣) انظر: المبهج: ٢/ ٥٠٣، الجامع: ٢٤٢، المستنير:٢/ ٥٥٣، والإرشاد: ٣٢٦، الكفاية الكبرى: ٣٣٣، والكنز: ١٥٨، التذكرة: ٢/ ٣٢٥-٣٢٦، غاية الاختصار: ١/ ٣٦١.

(٤) انظر: المبهج: ٢/ ٥٤٧، المستنير: ٢/ ٥٩٣، والإرشاد: ٣٦٧، الكفاية الكبرى: ٢٧٢، الجامع لابن فارس: ٢٧٨، غاية الاختصار: ١/ ٣٦١.

وذكره الحافظ أبو العلاء قياساً.(١)

ونصَّ على ﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾ [النمل: ١٨] صاحب «المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«المبهج» و«التذكرة» و«الغاية» وغيرهم.(٢)

ونصَّ على ﴿ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ [القصص: ٣٠] أبو الحسن بن غَلْبون، وذكره في «المبهج» و«المستنير» و«غاية الاختصار» قياساً.(٣)

ونصَّ على ﴿لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: ٥٤] أبو طاهر بن سوار، والحافظ أبو العلاء، وأبو الحسن بن فارس، وأبو العزّ القلانسي، وغيرهم.(٤)

ونصَّ على ﴿بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ﴾ في الرّوم [٥٣] صاحب «المستنير» وصاحب «غاية الاختصار» وصاحب «التذكرة» وصاحب «الكنز»، وغيرهم.(٥)

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٣٧، المبهج: ٢/ ٦٢٩، المستنير: ٢/ ٦٨٠، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٢.

(٢) انظر: المستنير: ٢/ ٧٢٢، الإرشاد: ٤٨٢، الكفاية الكبرى: ٤٧٩، المبهج: ٢/ ٦٧٢، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٠-٣٦١

تنبيه: ما ذكره المؤلف من أن «التذكرة» نصّت على هذه الكلمة لم أجده فيها ألبتة. فالله أعلم.

(٣) تنبيهان:

الأول: لم أجد أبا الحسن بن غَلْبون تعرض لهذه الكلمة في «التذكرة».

الثاني: أن قول المؤلف (قياساً) راجع إلى الثلاثة، وليس مختصاً بأبي العلاء، قال ابن سوار: «قياس مذهب يعقوب الوقف عليه بالياء ولست أعرف عنه نصّاً». والعبارة بحروفها في «المبهج» إلا كلمة (نصّاً) والله أعلم. انظر: المبهج: ٢/ ٦٧٧، المستنير: ٢/ ٧٢٧، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٢.

(٤) انظر: المستنير: ٢/ ٦٩٢، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٠-٣٦١، الجامع لابن فارس: ٣٦١، الإرشاد: ٤٥١، الكفاية الكبرى: ٤٥٠.

(٥) انظر: المستنير: ٢/ ٧٣٤، غاية الاختصار: ١/ ٣٦١، التذكرة: ٢/ ٤٧٨.

تنبيه: قوله: (صاحب الكنز) يخالف ما ذكر فيه، قال الواسطي: «وكلهم يقف في الرّوم بغير ياء». والله أعلم. الكنز: ٢١٢.

ونصَّ على ﴿يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس: ٢٣] الجمهور؛ كابن سوار، وأبي العز، وأبي العلاء، والسبط، وغيرهم، ولم يذكره له في «التذكرة»، وسيأتي ذكره في «الزوائد»؛ من أجل أبي جعفر وصلاً.

ونصَّ على ﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣] ابن سوار، وسبط الخياط، وأبو العلاء الهَمَذاني، وأبو الحسن بن فارس، وأبو العزّ القلانسي، وغيرهم.

ونصَّ على ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١] هؤلاء المذكورون وسواهم.

ونصَّ على ﴿تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥] صاحب «المستنير» وأبو الحسن الخياط صاحب «الجامع»، وذكره أبو العلاء الحافظ قياساً.[١]

ونصَّ على * ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ في *[٢] الموضعين [الرحمن: ٢٤، التكوير: ١٦] في «الكفاية» و«الإرشاد» و«الكنز» وغيرها وذكره في «غاية الاختصار» قياساً.[٣]

وكلُّ من لم يَنصَّ على شيء مما ذكرنا فإنه ساكت؛ ولا يلزم من سكوته ثبوت الرواية ولا عدمها، والنصُّ يُقَدَّم على كل حالٍ، لا سيما وقد عضَّدها القياس، وصَحَّ بها الأداءُ فوجب الرجوعُ إليها.

ووافقه[٤] على ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨] الكسائي، فيما رواه الجمهور عنه،

(١) انظر: المستنير: ٢/ ٨٠٨، الجامع لابن فارس: ٤٧٧، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٢.

(٢) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ٥٦٦ و٦٠٤، الإرشاد: ٥٧٩ و٦٢٣، الكنز: ٢٤٦ و٢٦١، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٢.

(٤) أي يعقوب.

وهو الذي قطع به الداني، وطاهر بن غَلْبون، وأبو القاسم الهذلي، وأبو عبد الله ابن شريح، وأبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله بن سفيان، وأبو عليّ بن بلِّيمة وغيرهم، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي[1] وزاد ابن غَلْبون، وابن شريح، وابن بلِّيمة عن الكسائي أيضاً ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ في الموضعين [طه: ١٢، والنازعات: ١٦]، وذكر الثلاثة في «التبصرة» عنه، وقال: «والمشهور الحذف، وبه قرأت».[2] وزاد ابن بلِّيمة وابن غَلْبون ﴿ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠]، ولم يذكر كثير من العراقيين في الأربعة سوى الحذف.

قلت: والأصح عنه هو الوقف بالياء على ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨] دون الثلاثة الباقية، وإن / كان الوقف عليه بالحذف صحَّ عنه أيضاً، لأن سَوْرة بن المبارك روى عنه نصّاً أنه قال: الوقف على ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ بالياء، قال الكسائي: «ولم أسمع أحداً من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء».[3]

قال الداني في «جامعه»: وهذه علَّة صحيحة مفهومة؛ لأنها تقتضي هذا الموضع[4] خاصة، قال: «وقال عنه، يعني سورة بن المبارك ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [طه:١٢] بغير ياء لأنه غير مضاف».[5]

ووافقه أيضاً على ﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ في الرّوم [٥٣] الكسائيُّ على اختلاف عنه فيه:

---

(١) انظر: التجريد: ق٤١/ أ.

(٢) التبصرة: ٥٩٠.

(٣) رواه خلف عن سورة عنه. انظر: التبصرة: ٥٩٠، جامع البيان: ١/ ق: ١٦٠.

(٤) في المطبوع: (الوضع)، وهو تحريف.

(٥) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٠.

فقطع له بالياء أبو الحسن بن غَلْبون، وأبو عمرو الداني في «التيسير» و«المفردات» وصاحب «الهداية» و«الهادي» و«الشاطبية»، وغيرهم.[١] وقطع له بالحذف أبو محمد مكّي، وابن الفحام، وابن شريح على الصحيح عنده، وأبوطاهر بن سوار، والحافظ أبو العلاء، وغيرهم.

وذكر الوجهين أبو العزّ القلانسي، والداني في «جامعه» ثمَّ روى عنه نصّاً أنه يقف عليه بغير ياء، ثمَّ قال: «وهو الذي يليق بمذهب الكسائي، وهو الصحيح عندي عنه».[٢]

قلت: والوجهان صحيحان نصّاً وأداء، وعلى الحذف جمهور العراقيين.

واختلف فيه أيضاً عن حمزة مع قراءته له ﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ [الروم: ٥٣][٣]: فبالياء قطع له أبو الحسن في «التذكرة» والداني في جميع كتبه، وابن بلِّيمة والحافظ أبوالعلاء وغيرهم، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي،[٤] وقطع له بالحذف المهدوي، وابن سفيان، وابن سوار، وغيرهم، ولم يتعرض له أكثر العراقيين.

وأما الذي في سورة النمل فلا خلاف في الوقف عليه بالياء في القراءتين، من أجل رسمه كذلك، والله أعلم.

---

(١) انظر: التيسير: ١٦٩، المفردات: ٣٨٧.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٠.

(٣) أي بتاء مفتوحة وإسكان الهاء ونصب ﴿ٱلْعُمْيِ﴾ [النمل: ٨١].
انظر: التيسير: ١٦٩.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٧٨، التيسير: ١٦٩، التجريد: ق ٤١/ ب.

ووافقه ابن كثير على ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١]، فوقف بالياء على قول الجمهور، وبه قطع صاحب «التجريد» و«المبهج» و«غاية الاختصار» و«المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» وابن فارس وغيرهم، وهو الذي في «التيسير».(١)

وروى عنه آخرون الحذفَ، وهو الذي في «التذكرة» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«تلخيص العبارات»، وغيرها من كتب المغاربة.(٢)

والوجهان جميعاً في «الشاطبية» و«الإعلان» و«جامع البيان»(٣) وغيرها، والأول أصحُّ، وبه ورد النصُّ عنه، والله أعلم.

وانفرد أبو العلاء الهمَذاني عن رويس بإثبات / ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الزمر: ١٠] في الوقف، وخالف سائر الرواة، وهو قياس ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾(٤) [الزمر: ١٦].

وانفرد الهذلي عن أبي(٥) عدي عن ابن سيف عن الأزرق بالياء في ﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣] مثل يعقوب فخالف سائر الرواة.(٦)

---

(١) التجريد: ق٤٧/ ب، المبهج: ٢/ ٧٥٢، غاية الاختصار: ١/ ٣٦١، المستنير: ٢/ ٨٠١، الإرشاد: ٥٦٦، الكفاية الكبرى: ٥٥٥، الجامع لابن فارس: ٤٦٥، التيسير: ٢٠٢.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٦٣، التبصرة: ٦٨٣، الكافي: ١٧٤، تلخيص العبارات: ٦٣-٦٤.

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٦٩/ أ، وقال بعد أن ذكر الوجهين: «وبإثباتها في الحالين قرأت لابن كثير من جميع الطرق».

(٤) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٥٥-٣٥٦.

(٥) في المطبوع: (ابن)، وهو تحريف.

(٦) الكامل: ق: ١٤٤/ أ.

وأمّا ما حذف منه الواوات رسماً للساكن وهو في أربعة مواضع: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ في سبحان [١١] ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ في الشورى [٢٤] و ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ في القمر [٦] و ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ في العلق [١٨] فإن الوقف عليها للجميع على الرسم، وقد قال مكّي وغيره: «لا ينبغي أن يتعمد الوقف عليها ولا على ما شابهها؛ لأنه إن وقف بالرسم خالف الأصل، وإن وقف بالأصل خالف الرسم»[١]. انتهى.

ولا يخفى ما فيه، فإن الوقف على هذه وأشباهها ليس على وجه الاختيار، والفرضُ أنه لو اضطر إلى الوقف عليها كيف يكون، وكأنهم إنما يريدون بذلك ما لم تصحَّ فيه رواية، وإلَّا فكَمْ من موضع خولف فيه الرسم وخولف فيه الأصل، ولا حرج في ذلك إذا صحت الرواية، والله أعلم.

وقد نصَّ الحافظ أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على الأصل، وقال: «هذه قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً، وبذلك جاء النصُّ عنه»[٢].

قلت: وهو من إفراده[٣]، وقد قرأت به من طريقه.

وانفرد ابن فارس في «جامعه» بذلك عن ابن شَنَبوذ عن قنبل، فخالف سائر الناس، ذكره في سورة القمر.[٤]

---

(١) التبصرة: ٤٩٥، وانظر المقنع: ٤٢-٤٣.

(٢) المفردة: ٢٦-٢٧.

(٣) كذا في جميع النسخ، وتحرفت في المطبوع إلى (انفرادة).

(٤) انظر: الجامع: ٤٧٦.

وأمّا ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] فقد ذكر الفرَّاء[1] أنه حذف أيضاً رسماً، وسائر الناس على خلافه، وعدُّوا ذلك وهماً منه، فيوقف عليه بالواو للجميع.

وأمّا ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤] فليس حذف واوه من هذا الباب؛ إذ هو مفرد، فاتفق اللفظ، والرسم، والأصل، على حذفه.

وحكمُ ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ﴾ [الحاقة: ١٩] كذلك، كما ذكرناه آخر باب (وقف حمزة)[2]، فيوقف عليهما بالحذف بلا نظر، كما يوقف على ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٣٠] بحذف الألف، وعلى ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [غافر: ٩] و ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٧٨] بحذف الياء، والله أعلم.

وأمّا ما حذف من الألفات لساكن؛ فهو من المختلف فيه كلمة واحدة، وهي ﴿أَيُّهَ﴾ وقعت في ثلاثة مواضع: / ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ في النور [٣١] و ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ في الزخرف [٤٩] و ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ في الرحمن [٣١]، فوقف عليه بالألف في المواضع الثلاث على الأصل[3] خلافاً للرسم؛ أبو عمرو، والكسائي،

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى (القراء) بالقاف، نقله الداني بسنده عن ابن الأنباري، ثم قال: «ولا نعلم أن ذلك كذلك في شيء من مصاحف الأمصار، والذي حُكي عن الفراء غلط من الناقل».
والذي صرح بأنه وَهْمٌ هو الشاطبي رحمه الله في «رائيته»، إذ قال: «وَهْمٌ نَسوا الله».
لكن: قال ابن الأنباري تعقيباً على ما ذكر عن الفراء: «والذي مضى حكاه بعض أصحابنا عن الفراء متأوّلاً عليه، وكلام الفراء لا يدل على حذف الواو من ﴿نَسُواْ﴾ في الخط».
انظر: الوقف والابتداء: ١/ ٢٧١-٢٧٢، المقنع: ٤٣، الوسيلة: ٣٩٨.

(٢) انظر ص: ١٠٧٩.

(٣) (الأصل): «أيها» إلا أن الألف سقطت للساكن بعدها. انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٢١٣.

ويعقوب، ووقف عليها الباقون بالحذف اتّباعاً للرسم، إلا أن ابن عامر ضمَّ الهاء على الإتباع لضمّ الياء قبلها.[١]

وأما القسم الثاني من الإثبات وهو من الإلحاق أيضاً؛ وهو إثبات ما حذف لفظاً، وهو مختلف فيه ومتفق عليه.

فالمختلف فيه سبع كلمات، وهي: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ في البقرة [٢٥٩] و﴿اقْتَدِهْ﴾ في الأنعام [٩٠] و﴿كِتَابِيَهْ﴾ في الموضعين [الحاقة: ١٩، ٢٥] و﴿حِسَابِيَهْ﴾ كذلك [الحاقة: ٢٠، ٢٦] و﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨] و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩] الأربعة في الحاقّة، و﴿مَاهِيَهْ﴾ في القارعة [١٠].

أمّا ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ و﴿اقْتَدِهْ﴾ فحذف الهاء منهما لفظاً في الوصل، وأثبتها[٢] في الوقف للرسم: حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، وأثبتها الباقون في الحالين، وكسر الهاء من ﴿اقْتَدِهْ﴾ وصلاً ابن عامر، واختلف عن ابن ذكوان في إشباع كسرتها:

فروى الجمهور عنه الإشباع، وهو الذي في «التيسير» و«المفردات» و«الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«التذكرة» و«التجريد» و«التلخيصين» و«الغايتين» و«الجامع» و«المستنير» و«الكفاية الكبرى»، وسائر الكتب إلا اليسير منها.[٣]

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٥٩-٤٦٠، التيسير: ٦١، المفردة للداني: ٧٠.

(٢) في المطبوع: (أثبتهما) بالتثنية، وهو تحريف.

(٣) انظر: التذكرة: ٢/ ٣٢٩، الغاية: ٢٤٥، التبصرة: ٤٩٩، التيسير: ١٠٥، المفردات: ١٩٥، الجامع لابن فارس: ٢٣٢، التلخيص: ٢٥٩، المستنير: ٢/ ٥٤٣، التجريد: ق: ٢٨ / أ، الكفاية الكبرى: ٣٢٥، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٥، تلخيص العبارات: ٨٩.

وروى بعضهم عنه الكسر من غير إشباع كرواية هشام، وهي طريق زيد عن الرملي عن الصوري عنه، كما نصَّ عليه أبو العز في «الإرشاد» ومن تبعه على ذلك من الواسطيين، كابن مؤمن والديواني وابن زريق الحداد وغيرهم،[١] وكذا رواه ابن مجاهد عن ابن ذكوان[٢]، فيكون ذلك من رواية التغلبي[٣] عن ابن ذكوان، وكذا رواه الداجوني عن أصحابه عنه.

وقد رواها أيضاً[٤] الشاطبي عنه، ولا أعلمها وردت عنه من طريقه،[٥] ولا شك في صحّتها عنه، لكنها عزيزة من طرق كتابنا، والله أعلم.

وأمّا ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٥] فيهما و ﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠، ٢٦] كلاهما، فحذف الهاء منهما وصلاً، وأثبتها وقفاً يعقوب، والباقون بإثباتها في الحالين.

وأما ﴿مَالِيَهْ﴾ و ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾[٦] و ﴿مَاهِيَهْ﴾ فحذف الهاء من الثلاثة في الوصل حمزة، ويعقوب، وأثبتها الباقون في الحالين.

وبقي من المختلف فيه سبعة أحرف، / وهي: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ﴾ في الكهف [٣٨] و﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ في الأحزاب [١٠، ٦٦، ٦٧] و﴿سَلَٰسِلَا۠﴾

---

(١) انظر: الإرشاد: ٣١٤، الكنز: ١٥٤.

(٢) انظر: السبعة: ٢٦٢.

(٣) في المطبوع: (الثعلبي) بالمثلثة والمهملة، وهو تصحيف.

(٤) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٥) في (ت) وكذا في المطبوع: «طريق»، وهو تحريف.

والضمير في (عليها) يعود على الرواية، أي رواية الكسر من غير إشباع (عنه) أي عن ابن ذكوان، (طريقه) أي طريق الشاطبي. والله أعلم.

(٦) في (ت) وكذا في المطبوع بعد كلمة ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ زيادة: «الأربعة في الحاقة» وهو خطأ.

و ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ في [الإنسان: ١٦] نذكرها في مواضعها إن شاء الله تعالى.(١)

والمتفق عليه لفظ ﴿أَنَاْ﴾ حيث وقع، نحو: ﴿أَنَاْ لَكُمْ﴾ [الحج: ٤٩] و ﴿أَنَاْ نَذِيرٌ﴾ [ص: ٧٠] و ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤] أجمعوا على حذف ألفه وصلاً، وعلى إثباتها وقفاً، هذا ما لم يلقه همزة قطع، فإن لقيه همزة قطع فاختلفوا في حذفها في الوصل، وسيأتي في البقرة إن شاء الله تعالى.(٢)

---

(١) ﴿لكنّا﴾ قرأ أبو جعفر، وابن عامر، ورويس بإثبات الألف بعد النون وصلاً، وقرأ الباقون بغير ألف، ولا خلاف في إثباتها في الوقف اتباعاً للرسم.

﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠] ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦] ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧] قرأ المدنيان - نافع وأبو جعفر- وابن عامر وأبو بكر -شعبة- بألف في الثلاثة وصلاً ووقفاً، وقرأ البصريان -أبو عمرو ويعقوب- وحمزة بغير ألف في الحالين، وقرأ الباقون وهم حفص وابن كثير والكسائي وخلف بألف في الوقف دون الوصل، واتفقت المصاحف على رسم الألف في الثلاثة.

﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ [الإنسان: ٤] قرأ المدنيان والكسائي وشعبة والحلواني عن هشام، وأبو الطيب عن رويس بالتنوين، ووقفوا بالألف، والباقون بغير تنوين، ووقف منهم بالألف أبو عمرو وروح، واختلف عن ابن كثير وابن ذكوان وحفص، والباقون بغير ألف.

تنبيه: جاء في «تقريب النشر» ص١٨٥: «والباقون بغير ألف»، وهو تحريف، صوابه: بغير تنوين. والله أعلم.

﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥] الأولى وهي رأس الآية، قرأها المدنيان وابن كثير والكسائي وخلف وشعبة بالتنوين ويقفون بالألف، والباقون بغير تنوين، وكلُّهم وقف بالألف إلا حمزة ورويساً، واختلف عن روح.

تنبيه: جاء في «تقريب النشر» ص١٨٥: «ويعقوب بالألف»، وهو تحريف، صوابه: ويقفون بالألف.

﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٦] الثانية، قرأه المدنيان والكسائي وشعبة بالتنوين ووقفوا بالألف، والباقون بغير تنوين، ويقفون بغير ألف، سوى هشام من طريق الحلواني فاختلف عنه.

انظر ص: ١٧٨٥، ١٨٥٧، ١٩٥٣-١٩٥٦، تقريب النشر: ١٣٧ و١٦١ و١٨٥.

(٢) قرأ المدنيان بإثباتها عند المضمومة نحو ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٨] والمفتوحة نحو ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ﴾ [النمل: ٣٩] واختلف عن قالون عند المكسورة نحو ﴿أَنَا۠ إِلَّا﴾ [الأعراف: ١٨٨] انظر ص: ١٦٣٤.

ومن المتفق عليه ما حذف من الياءات والواوات والألفات لالتقاء الساكنين، وهو ثابت رسماً، نحو: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩] و ﴿يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] و ﴿أُوفِي الْكَيْلَ﴾ [يوسف: ٥٩] و ﴿بِهَادِي الْعُمْيِ﴾ [النمل: ٨١] و ﴿ادْخُلِي الصَّرْحَ﴾ [النمل: ٤٤] و ﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٩٦] و ﴿آتِي الرَّحْمَٰنِ﴾ [مريم: ٩٣] و ﴿أُولِي الْأَيْدِي﴾ [ص: ٤٥] و ﴿يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [المائدة: ١٠٠] و ﴿مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] و ﴿مُهْلِكِي الْقُرَىٰ﴾ [القصص: ٥٩]، ونحو: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [الرعد: ٣٩] و ﴿قَالُوا الْآنَ﴾ [البقرة: ٧١] و ﴿أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ [النساء: ٤٤] و ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [المائدة: ٤٨] و ﴿تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١] و ﴿جَابُوا الصَّخْرَ﴾ [الفجر: ٩] ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] و ﴿مُلَاقُوا اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و ﴿أُولُوا الْفَضْلِ﴾ [النور: ٢٢] و ﴿لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾ [المطففين: ١٦] و ﴿صَالُوا النَّارِ﴾ [ص: ٥٩] و ﴿مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، ونحو: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ﴾ [يوسف: ٢٥] و ﴿ادْخُلَا النَّارَ﴾ [التحريم: ١٠] و ﴿أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤].

فالوقف على جميع ذلك وما أشبهه بالإثبات؛ لثبوتها رسماً وحكماً، وهذا أيضاً مما لم يختلف فيه، والله أعلم.

وأمّا ﴿ثَمُودَا﴾ من قوله تعالى ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَا﴾ [هود: ٦٨]، ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا﴾ [الفرقان: ٣٨]، وفي العنكبوت[1]، وفي النجم[2] في قراءة من لم ينوّنه فسيأتي بيان الوقف عليه في سورة هود إن شاء الله.[3]

---

(١) من الآية (٣٨) ﴿وَثَمُودَا وَقَد تَّبَيَّنَ﴾.

(٢) من الآية (٥١) ﴿وَثَمُودَا فَمَا أَبْقَىٰ﴾.

(٣) قرأ حمزة وحفص ويعقوب ﴿وَثَمُودَا﴾ في المواضع الأربعة بغير تنوين، ووافقهم شعبة في موضع النجم، ووقفوا بغير ألف مع أنها مرسومة، وقرأ الباقون بالتنوين، ووقفوا بالألف. النشر ص: ١٧٤٤.

وأما الحذف فهو أيضاً على قسمين:

أحدهما: حذف ما ثبت رسماً.

والثاني: حذف ما ثبت لفظاً.

فالأول من المختلف فيه: كلمة واحدة، وهي: ﴿ وَكَأَيِّن ﴾ وقعت في سبعة مواضع، في آل عمران [١٤٦] ويوسف [١٠٥] وفي الحج موضعان [٤٥،٤٨]، وفي العنكبوت [٦٠] والقتال [١٣] والطلاق [٨] فحذف النون منها، ووقف على الياء أبو عمرو، ويعقوب، ووقف الباقون بالنون.(١) وهو تنوين ثبت رسماً من أجل احتمال قراءة ابن كثير، وأبي جعفر(٢)، كما سيأتي، والله أعلم.

ومن المتفق عليه ما كتب / من الواو(٣) والياء صورة للهمزة المتطرفة وهو: ﴿يَتَفَيَّؤُا﴾ [النحل: ٤٨] و ﴿تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥] و ﴿أَتَوَكَّؤُا﴾(٤) [طه: ١٨] وما ذكر معه في باب (وقف حمزة) على الهمز، وكذلك ﴿مِن نَّبَإِى﴾ [الأنعام: ٣٤] و ﴿تِلْقَآيِ﴾ [يونس: ١٥] ﴿وَإِيتَآيِ﴾ [النحل: ٩٠] وما معه، مما ذكرناه في الباب المذكور، فلم يختلف في الوقف بغير ما صوّرت الهمزة به، إلا ما ذكر عن حمزة وقد بيّنّاه.(٥)

والقسم الثاني: وهو حذف ما ثبت لفظاً لم يقع مختلفاً فيه، ووقع من المتفق

---

(١) انظر: التيسير: ٦٠-٦١، المستنير: ٢/ ٥٠٥.

(٢) قرآ بألف ممدودة بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة. النشر ص: ١٦٥٦.

(٣) في المطبوع: (بالواو).

(٤) في المطبوع «يعبؤ» وهي زيادة ليست في النسخ.

(٥) انظر ص: ١٠٧٣.

عليه أصل مطَّرد وهو: الواو والياء الثابتان في هاء الكناية* لفظاً مما حذف رسماً، وذلك مما[1] وقع قبل الهاء فيه متحرِّك، نحو: ﴿إِنَّهُۥ﴾ [البقرة: ٣٧] و﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢]، كما تقدم أول باب هاء الكناية.*[2]

ويلتحق بذلك ما وصل بالواو والياء مما اختلف فيه في مذهب ابن كثير وغيره، وكذلك صلة ميم الجمع كما تقدم[3]، والله أعلم.

وأمّا وصل المقطوع رسماً فوقع مختلفاً فيه في ﴿أَيًّا مَّا﴾ في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ في آخر سورة سبحان [١١٠]، و﴿مَالِ﴾ في أربعة مواضع: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ في النساء [٧٨] و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ في الكهف [٤٩] و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ في الفرقان [٧] و﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ في سأل [٣٦] و﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ في الصافات [١٣٠].

أمّا ﴿أَيًّا مَّا﴾ [الإسراء: ١١٠] فنصَّ جماعة من أهل الأداء على الخلاف فيه؛ كالحافظ أبي عمرو الداني في «التيسير» وشيخه طاهر بن غَلْبون، وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، ورووا الوقف على ﴿أَيًّا﴾ دون ﴿مَّا﴾ عن حمزة والكسائي ورويس، إلا أن ابن شريح ذكر خلافاً في ذلك عن حمزة والكسائي، وأشار ابن غَلْبون إلى خلاف عن رويس، ونصَّ هؤلاء عن الباقين بالوقف على ﴿مَّا﴾ دون ﴿أَيًّا﴾.

---

(١) في المطبوع: (فيها).

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٣) انظر ص: ٦٨٩.

وأما الجمهور فلم يتعرضوا إلى ذكره أصلاً بوقف ولا ابتداء، أو قطع أو وصل؛ كالمهدوي، وابن سفيان، ومكّي، وابن بلِّيمة، وغيرهم من المغاربة، وكأبي معشر، والأهوازي وأبي القاسم بن الفحام، وغيرهم من المصريين والشاميين، وكأبي بكر بن مجاهد، وابن مهران، وابن شِيطا، وابن سوار، وابن فارس، وأبي العز، وأبي العلاء، وأبي محمد سبط الخياط، وجده أبي منصور، وغيرهم من سائر العراقيين.[1]

وعلى مذهب هؤلاء لا يكون في الوقف عليها خلاف بين أئمة القراءة، وإذا لم يكن فيها خلاف فيجوز الوقف على كلٍّ / من ﴿أَيًّا﴾ ومن ﴿مَّا﴾؛ لكونهما ١
كلمتين انفصلتا[2] رسماً كسائر الكلمات المنفصلات رسماً.

وهذا هو الأقرب إلى الصواب، وهو الأولى بالأصول، وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نصٌّ بخلافه؛ وقد تتبعت نصوصهم فلم أجد ما يخالف هذه القاعدة، ولا سيما في هذا الموضع.

وغاية ما وجدت النصَّ عن حمزة وسُلَيْم والكسائي في الوقف على ﴿أَيًّا﴾ فنصَّ أبو جعفر محمد بن سَعْدان النحوي الضرير -صاحب سُلَيم واليزيدي وإسحاق المسيبيّ وغيرهم- على ذلك:

قال ابن الأنباري: ثنا سليمان بن يحيى؛ يعني الضبي[3]، ثنا ابن سعدان؛ قال:

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤١٠-٤١١، التيسير: ٦١، الكافي: ١٢٣.

(٢) في المطبوع: (انفصلنا) بالنون بعد اللام، وهو تصحيف.

(٣) أبو الوليد، مقرئ كبير، ثقة، عرض على الدوري، وقرأ على خلف عشرين آية، روى القراءة عنه أحمد بن محمد الأدمي وغيره، وأقرأ ستين سنة توفي سنة (٢٩١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٧، المعرفة: ٢/ ٥٠٩.

كان حمزة وسُلَيم يقفان جميعاً على ﴿أَيًّا﴾، ثم قال ابن سعدان: والوقف الجيّد على ﴿مَّا﴾، لأن ﴿مَّا﴾ صلة لـ(أيّ)، ونصَّ قتيبة كذلك عن الكسائي[1].

قال الداني: ثنا أبو الفتح، ثنا[2] عبد الله؛ يعني عبد الله بن أحمد بن علي بن طالب البزاز[3]، ثنا إسماعيل؛ يعني إسماعيل[4] بن شعيب النهاوندي[5]، ثنا أحمد ابن محمد[6] يعني أحمد بن محمد بن سَلَمُويه الأصبهاني[7]، ثنا محمد بن يعقوب *يعني محمد بن يعقوب*[8] بن يزيد بن إسحاق القرشي الغزَّال[9]، ثنا العباس يعني العباس[10] بن الوليد بن مرداس، ثنا قتيبة، قال: «كان الكسائي يقف على الألف من ﴿أَيًّا﴾». انتهى. وهذا غاية ما وجدته، وغاية ما رواه الداني.

ثمّ قال الداني بإثر هذا: «والنصّ عن الباقين معدوم في ذلك، والذي نختاره في مذهبهم الوقف على ﴿مَّا﴾، وعلى هذا يكون حرفاً زِيدَ صلة للكلام، فلا

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٣١.

(٢) (ثنا) سقطت من المطبوع.

(٣) أبو القاسم، البغدادي، نزيل مصر، روى حروف الأعشى عن أبي بكر سماعاً من غير عرض. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠٧.

(٤) (إسماعيل) سقطت من: (ك) والمطبوع.

(٥) مقرئ، متصدر، مشهور، روى القراءة عنه الحمامي وابن مهران وغيرهما، توفي سنة (٣٥٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٤-١٦٥.

(٦) (ابن محمد): سقطت من المطبوع.

(٧) أبو علي، مقرئ، حاذق، ضابط، توفي سنة (٣٣٦ هـ)، انظر: غاية النهاية: ١/ ١١٦.

(٨) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٩) في المطبوع: (الغزالي) بالياء بعد اللام، وهو تحريف. وهو أبو عبد الله، روى عنه أبو الحسن بن شنبوذ. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٣.

(١٠) قوله: «يعني العباس» سقط من المطبوع.

يفصل من (أيّ) قال: وعلى الأول يكون اسماً لا حرفاً، وهي بَدَل من (أي)، فيجوز فصلها وقطعها منها». انتهى.[١]

فقد صرَّح الداني رحمه الله بأن النصَّ عن غير حمزة والكسائي معدوم، وأن الوقف على ﴿مَا﴾ اختيار منه؛ من أجل كون ﴿مَا﴾ صلة لا غير، وذلك لا يقتضي أنه لا يجوز لهم الوقف على (أي) وكيف يكون ذلك غير جائز وهو مفصول رسماً، وما الفرق بينه وبين ﴿مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ﴾ [الأعراف: ٣٧] و ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣] وأخواته مما كتب مفصولاً؟

وقد نصَّ الداني نفسه على أن ما كتب من ذلك وغيره مفصولاً يوقف لسائرهم عليه مفصولاً وموصولاً، وهذا هو الذي عليه سائر القراء وأهل الأداء.

فظهر أن الوقف جائز لجميعهم على كل من كلمتي ﴿أَيًّا﴾ و ﴿مَّا﴾ كسائر الكلمات المفصولات في الرسم، وهذا هو[٢] الذي نراه، ونختاره / ونأخذ به؛ تبعاً لسائر أئمة القراءة والله أعلم.

وأما ﴿مَالِ﴾ في المواضع الأربعة، فنصَّ على الخلاف فيه أيضاً الجمهور من المغاربة والمصريين والشاميين والعراقيين ؛ كالداني ، وابن الفحام ، وأبي العزّ، وسبط الخياط، وابن سوار والشاطبي، والحافظ أبي العلاء، وابن فارس، وابن

---

(١) من قوله: (ابن الأنباري...) إلى هنا بنصّه في جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣.

(٢) (هو): سقطت من المطبوع.

شريح، وأبي معشر؛ فاتفق كلُّهم عن أبي عمرو على الوقف على ﴿مَا﴾، واختلف بعضهم عن الكسائي.

فذكر الخلاف عن الكسائي في الوقف عليها أو على اللام بعدها؛ أبو عمرو الداني، وابن شريح، وأبو القاسم الشاطبي، والآخرون منهم اتفقوا عن الكسائي على الوقف على ﴿مَا﴾.

وانفرد منهم أبو الحسن بن فارس فذكر في «جامعه» عن يعقوب أيضاً، وعن ورش الوقف على ﴿مَا﴾ كأبي عمرو والكسائي.[1]

وانفرد أيضاً أبو العزِّ فذكر في «كفايته» الوقف على ﴿مَا﴾ كذلك، من طريق القاضي أبي العلاء عن رويس، ولم يذكر ذلك في «الإرشاد».[2]

واتفق هؤلاء على أن الباقين يقفون على اللام، ولم يذكرها سائر المؤلِّفين، ولا ذكروا فيها خلافاً عن أحدٍ، ولا تعرضوا إليها كأبي محمد مكّي، وأبي عليّ بن بلِّيمة، وأبي الطاهر بن خلف صاحب «العنوان» وأبي الحسن بن غَلْبون، وأبي بكر بن مهران، وغيرهم.

وهذه الكلمات فقد[3] كتبت لام الجر فيها مفصولة مما بعدها، فيحتمل عند هؤلاء الوقف عليها كما كتبت لجميع القراء؛ اتّباعا للرسم، حيث لم يأت فيها نصٌّ، وهو الأظهر قياساً، ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لامَ جر، ولامُ الجر لا تقطع مما بعدها.

(١) انظر: الجامع: ٢١٠، وليس في النسخة التي عندي ذكر لورش. والله أعلم.
(٢) الكفاية الكبرى: ٣٠٤.
(٣) في المطبوع: «قد» بدون فاء.

وأما الوقف على ﴿مَا﴾ عند هؤلاء فيجوز بلا نظر عندهم على الجميع؛ للانفصال لفظاً وحكماً ورسماً، وهذا هو الأشبه عندي بمذاهبهم، والأقيس على أصولهم، وهو الذي أختاره أيضاً، وآخذ به،[١] فإنه لم يأت عن أحد منهم في ذلك نصّ يخالف ما ذكرنا.

أما الكسائي فقد ثبت عنه الوقف على ﴿مَا﴾ وعلى اللام، من طريقين صحيحين.

وأما أبو عمرو فجاء عنه بالنصّ[٢] على الوقف على ﴿مَا﴾ أبو عبد الرحمن وإبراهيم ابنا اليزيدي، وذلك لا يقتضي أن لا يوقف على اللام، ولم يأت من روايتي الدوري والسوسي في ذلك نصٌّ.

وأما الباقون فقد صرح الداني في «جامعه» بعدم النصِّ / عنهم فقال: «وليس عن الباقين في ذلك نصٌّ سوى ما جاء عنهم من اتّباعهم لرسم الخط عند الوقف»، قال: «وذلك يوجب في مذهب من روي عنه أن يكون وقفه على اللام[٣]».

قلت: وفيما قاله آخراً نظر، فإنهم إذا كانوا يتبعون الخط في وقفهم، فما المانع من أنهم يقفون أيضاً على ﴿مَا﴾؟ بل هو أولى وأحرى لانفصالها لفظاً ورسماً، على أنه قد صُرِّح بالوجهين جميعاً عن ورش* فقال إسماعيل النحاس[٤] في

(١) وهو الذي رجّحه أبو الحسن بن غَلْبون وضعّف ما خالفه انظر: التذكرة: ٢/ ٣١٣.

(٢) في (س): «النصّ» بدون باء الجر، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣.

(٤) في المطبوع: (النخاس) بالمعجمة، وهو تصحيف.

«كتابه»: «كان أبو يعقوب صاحب ورش *[1] يعني الأزرق يقف على ﴿فَالِ﴾ [المعارج: ٣٦] ﴿وَقَالُواْمَالِ﴾ [الفرقان: ٧] وأشباهه كما في المصحف، وكان عبد الصمد يقف على ﴿فَمَا﴾ ويطرح اللام[2]». انتهى. فدل هذا على جواز الوجهين جميعاً عنه، وكذا حكم غيره[3]، والله أعلم.

وأما ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ في الصافات [١٣٠] فأجمعت المصاحف على قطعها:

فهي على قراءة من فتح الهمزة ومدِّها وكسر اللام[4] كلمتان، مثل: ‹آل محمد›، و‹آل إبراهيم›، فيجوز قطعهما وقفاً. وأما على قراءة من كسر الهمزة وقصرها وسكن اللام، فكلمة واحدة[5] وإن انفصلت رسماً، فلا يجوز قطع إحداهما عن الأخرى، وتكون هذه الكلمة على قراءة هؤلاء قطعت رسماً و[6]اتصلت لفظاً، ولا يجوز اتّباع الرسم فيها وقفاً إجماعاً، ولم يقع لهذه الكلمة نظير في القراءة، والله أعلم.

والمتفق عليه من هذا الفصل جميع ما كتب مفصولاً، سواء كان اسماً أو غيره، فإنه يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى والثانية عن جميع القراء.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣.

(٣) يمكن أن يجاب عنه بأن انفصال اللام الجارة في هذه الكلمات الأربع رسماً عن ﴿مَا﴾ بعدها دليلُ اتصالها بكلمة ﴿مَا﴾ لعدم استقلالها تلفظاً، كما وقعت جزءاً في كلمة ﴿مَالِ﴾، فعلى مذهب من لم تثبت عنه نصّ في اتصالها وانفصالها بحيث أن يكون الوقف على اللام كما ذكره المحقق الداني، لأن قولكم: لانفصالها لفظاً ورسماً، مدفوع بما ذكرنا. اهـ بحر الجوامع ق: ٣٤٣-٣٤٤.

(٤) وهي قراءة نافع وابن عامر ويعقوب، انظر ص: ١٨٨٢.

(٥) (واحدة): من (ت) فقط.

(٦) الواو: سقطت من المطبوع.

واعلم أن الأصل في كل كلمة كانت على حرفين فصاعداً أن تكتب منفصلة من التي بعدها، سواء كانت حرفاً أو فعلاً أو اسماً؛ إلا:

«أل» المعرفة، فإنها لكثرة دورها نُزِّلت منزلة الجزء مما دخلت عليه فوُصِلت.

وإلا: (يا) و(ها) فإنهما لـمَّا حذفت ألفهما بقيا على حرف واحد، فاتـصلا[1] بما بعدهما.

وإلا أن تكون الكلمة الثانية ضميراً متصلاً، فإنه كتب موصولاً بما قبله للفَرْق.

وإلا أن يكونا حرفي هجاء، فإنهما وُصِلا؛ رعاية للفظ.

وسيأتي ذلك كلُّه مبيَّناً في الفصل بعده.[2]

والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ينحصر في ثمانية عشر حرفاً، وهي:

﴿أَن لَّآ﴾ [الأعراف: ١٠٥] و﴿إِنَّ مَا﴾ [الأنعام: ١٣٤] و﴿وَأَنَّ مَا﴾ [الحج: ٦٢] و﴿وَإِن مَّا﴾ [الرعد: ٤٠] المخفّفة المكسورة، و﴿أَيْنَ مَا﴾ [البقرة: ١٤٨] و﴿أَن لَّمْ﴾ [الأنعام: ١٣١] و﴿إِن لَّمْ﴾ [النساء: ١٢] و﴿أَن لَّن﴾ [الأنبياء: ٨٧] و﴿عَن مَّا﴾ [الأعراف: ١٦٦][3] / و﴿مِن مَّا﴾ [الروم: ٢٨] و﴿أَم مَّن﴾ [النساء: ١٠٩] و﴿عَن مَّن﴾ [النور: ٤٣] و﴿وَحَيْثُ مَا﴾ [البقرة: ١٤٤] و﴿كُلَّ مَا﴾ [النساء: ٩١] و﴿لَبِئْسَ مَا﴾ [المائدة: ٨٠] و﴿فِى مَآ﴾ [الأنعام: ١٦٥] و﴿كَىْ لَا﴾ [الحشر: ٧] و﴿يَوْمَ هُم﴾ [غافر: ١٦].

---

(١) في المطبوع: (انفصلا) وهو تحريف.

(٢) انظر ص: ١٤٧٧.

(٣) في المطبوع: (ماء) بهمزة بعد الألف، وهو تحريف.

فأمّا ﴿أَن لَّا﴾ فكتب مفصولاً في عشرة مواضع: في الأعراف [١٠٥] ﴿عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ﴾، وفيها أيضاً [١٦٩] ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وفي التوبة [١١٨] ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ وفي هود [١٤] ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ وفيها [٢٦] ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ في قصة نوح، وفي الحج [٢٦] ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا﴾ وفي يسٓ [٦٠] ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ وفي الدخان [١٩] ﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وفي الممتحنة [١٢] ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ﴾ وفي نٓ [٢٤] ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ﴾، فهذه العشرة لم يختلف فيها.(١)

واختلفت المصاحف في قوله تعالى في سورة الأنبياء [٨٧] ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾ ففي أكثرها مقطوع، وفي بعضها موصول.

و ﴿إِنَّ مَا﴾ المكسور المشدَّد كتب مفصولاً في موضع واحد وهو في الأنعام [١٣٤] ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾(٢).

واختلف في موضع ثانٍ وهو ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ في النحل [٩٥]، فكتب في بعضها مفصولاً.(٣)

---

(١) انظر: الوقف والابتداء: ١/ ١٤٥-١٤٦، المقنع: ٧٣-٧٤، جمال القراء: ٢/ ٦٤٢.

(٢) الوقف والابتداء: ١/ ٣١٣، المقنع: ٧٨، جمال القراء: ٢/ ٦٣٩.

(٣) هي كتب الأندلسيين، قال السخاوي: «وقد كتب أهل الأندلس ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ في [النحل: ٩٥] مقطوعاً، واختار أبو عمرو فيها الوصل، قال -الداني-: وكذلك هي في مصاحف أهل العراق بالوصل». جمال القراء: ٢/ ٦٣٩، وانظر: دليل الحيران: ٢٩٦-٢٩٧.

و ﴿وَأَنَّ مَا﴾ المفتوح المشدَّد فكتب مفصولاً في موضعي الحج [٦٢] ولقمان [٣٠] ﴿وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾[1].

واختلف في موضع ثالث، وهو: ﴿أَنَّمَا غَنِمۡتُم﴾ في الأنفال [٤١]، فكتب في بعضها مفصولاً أيضاً.

و ﴿وَإِن مَّا﴾ المكسورة المخفَّفة، فكتب مفصولاً في موضع واحد ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ في الرعد [٤٠].

و ﴿أَيۡنَ مَا﴾ كتب مفصولاً نحو: ﴿أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تَدۡعُونَ﴾[2] ﴿أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تُشۡرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣] إلا في البقرة [١١٥] ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾، وفي النحل [٧٦] ﴿أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍ﴾ فإنه كتب موصولاً.

واختلف في ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ في النساء [٧٨] و ﴿أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ﴾ في الشعراء [٩٢] و ﴿أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾ في الأحزاب [٦١]، ففي بعض المصاحف مفصولاً، وفي بعضها موصولاً، والله أعلم.

و ﴿أَن لَّمۡ﴾ المفتوح كتب مفصولاً في جميع القرآن، نحو: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمۡ يَكُن رَّبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٣١] ﴿أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

وكذلك ﴿إِن لَّمۡ﴾ المكسور كتب أيضاً مفصولاً نحو: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾

---

(١) انظر: المقنع: ٧٨.

(٢) كذا في (ت) و(ك) وهو الصواب؛ لأنه مقطوع باتفاق، وفي بقية النسخ ﴿تعبدون﴾ بدل ﴿تَدۡعُونَ﴾ وهو خطأ، للخلاف الذي سيذكره المؤلف فيها.
وانظر: المقنع: ٧٧-٧٨، جمال القراء: ٢/ ٦٣٩-٦٤٠، دليل الحيران: ٣٠٤-٣٠٥.

[البقرة: ٢٤] ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ﴾ في القصص [٥٠] إلا موضعًا واحداً وهو: ﴿فَإِلَّمْ / يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ في هود [١٤]، وَوَهِمَ من ذكر وصل موضع القصص[1].

و ﴿أَن لَّن﴾ كتب مفصولاً حيث وقع، نحو: ﴿أَن لَّن يَقْدِرَ﴾ [البلد: ٥] و ﴿أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤] إلا في موضعين وهما: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ في الكهف [٤٨] و ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ في القيامة [٣].

و ﴿عَن مَّا﴾ كتب مفصولاً في موضع واحد، وهو: ﴿عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾ في الأعراف [١٦٦].

و ﴿مِن مَّا﴾ كتب مفصولاً في موضعين، وهما: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ في النساء [٢٥] و ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ في الرُّوم [٢٨].

واختلف في موضع ثالث، وهو: ﴿مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ في المنافقين [١٠]، فكتب في بعضها مفصولاً، وفي بعضها موصولاً.

و ﴿أَم مَّن﴾ كتب في أربعة مواضع مفصولاً، وهي: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ﴾ في النساء [١٠٩] ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُ﴾ في التوبة [١٠٩] ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ في الصافات [١١] ﴿أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا﴾ في فصلت [٤٠].

---

(١) لعله يقصد أبا الكرم، إذ إن هذا الكلام في بعض نسخ المصباح، ورأيت السخاوي صرّح بأن ممن وَهِمَ في ذلك أبو العباس أحمد بن حرب (توفي بعد سنة ٥٤٠ هـ) والله أعلم.
انظر: المصباح: ٤/ ١٣٥٥، الوسيلة ٤٥٠-٤٥١.

و ﴿عَن مَّن﴾ كتب مفصولاً في موضعين، وهما: ﴿عَن مَّن يَشَآءُ﴾ في النور [٤٣] و ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ في النجم [٢٩].

﴿وَحَيْثُ مَا﴾ كتب مفصولاً حيث وقع، نحو: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٤] ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا﴾ [البقرة: ١٥٠].

و ﴿كُلِّ مَا﴾ كتب مفصولاً في موضع واحد، وهو: ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ في إبراهيم [٣٤].

واختلف في ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا﴾ في النساء [٩١]، ففي بعض المصاحف مفصول وفي بعضها موصول.

وكتب في بعضها أيضاً ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ في الأعراف [٣٨] و ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً﴾ في المؤمنون [٤٤] و ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا﴾ في تبارك [٨]، والمشهورُ الوصلُ.

و(بئس ما) كتب مفصولاً في خمسة مواضع وهي* في البقرة [١٠٢] ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا﴾ *[١] * وفي آل عمران [١٨٧] ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ *[٢] وفي المائدة ﴿وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا﴾ في الموضعين [٦٢، ٦٣] و ﴿عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا﴾ [المائدة: ٧٩] و ﴿يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ﴾ [المائدة: ٨٠].

---

(١) ما بين النجمتين من (ت) وحاشية (س).

(٢) ما بين النجمتين من حاشية (س) فقط.

واختلف في ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ في البقرة [٩٣]، ففي بعضها مفصول[١]، وفي بعضها موصول.

و ﴿فِي مَا﴾ كتب مفصولاً[٢] في أحد عشر موضعاً، منها موضع واحد لم يختلف فيه، وهو ﴿فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾ في الشعراء [١٤٦] وعشرة اختلف فيها، والأكثر[٣] على فصلها وهي:

﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ﴾ وهو الثاني من البقرة [٢٤٠] و ﴿فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ في المائدة [٤٨] و الأنعام [١٦٥] و ﴿فِي مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ﴾ / في الأنعام [١٤٥] أيضاً و ﴿فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ﴾ في الأنبياء [١٠٢] و ﴿فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾ في النور [١٤] و ﴿فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ في الرّوم [٢٨]، وفي الزمر موضعان [٤٦، ٣] ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ و ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ و ﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ في الواقعة [٦١][٤].

و ﴿كَىْ لَا﴾ كتب مفصولاً، نحو: ﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ[٥]﴾ [الأحزاب: ٣٧] ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾[٦] [الحشر: ٧] إلا أربعة مواضع، وستأتي في الفصل الآتي.[٧]

(١) في المطبوع: (موصول) بالواو وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: (موصولاً) وهو خطأ.

(٣) في المطبوع: (والأكثرون)، بالجمع.

(٤) انظر: المقنع: ٧٧.

(٥) وتصحفت في المطبوع تصحيفاً قبيحاً: (حرح) بالمهملة بعد الراء.

(٦) انظر: المقنع: ٧٩-٨٠.

(٧) انظر ص: ١٤٨٢.

و ﴿يَوۡمَهُم﴾ مفصول في موضعين: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ في غافر [١٦] ﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[١] في الذاريات [١٣].

وتقدَّم فصل لام الجر في ﴿مَالِ﴾ الأربعة مواضع.

وأمّا ﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٣] فإن تاءها مفصولة من ﴿حِينَ﴾ في مصاحف الأمصار السبعة، فهي موصولة بـ ﴿لَا﴾ زيدت عليها لتأنيث اللفظ كما زيدت في (رُبَّت) و(ثَمَّت)، وهذا هو مذهب الخليل، وسيبويه، والكسائي، وأئمة النحو والعربية والقراءة، فعلى هذا يوقف على التاء أو على الهاء بدلاً منها كما تقدَّم.[٢]

وقال أبو عبيد القاسم بن سَلَّام[٣]: إن التاء مفصولة من ﴿لَا﴾ موصولة بـ ﴿حِينِ﴾، قال: فالوقف عندي على ﴿لَا﴾ والابتداء (تحين)؛ لأنّي نظرتها في الإمام (تحين) التاء متصلة، ولأنَّ تفسير[٤] ابن عباس يدل على أنها أخت (ليس)[٥]، والمعروف: لا لا لات، قال: والعرب تلحق التاء بأسماء الزمان: (حين)، و(الآن)، و(أوان)[٦]، فتقول: كان هذا تحين كان ذاك،[٧] وكذلك تأوان

---

(١) انظر: المقنع: ٨٠، جمال القراء: ٢/ ٦٣٧-٦٣٨.

(٢) انظر ص: ١٤٢٧.

(٣) ذكر السخاوي أن هذا القول لأبي عبيد هو في كتابه من «القراءات».

انظر: الوسيلة: ٤٦٨.

(٤) وذلك قوله ﷺ: «ليس حينَ نَزْوٍ وفرار».

انظر: الطبري: ٢٣/ ٧٧، الوقف والابتداء: ١/ ٢٩٢، الوسيلة: ٤٦٩، الدر المنثور: ٧/ ١٤٤.

(٥) (ليس): سقطت من (ك).

(٦) في المطبوع: (وأو وأن) وهو تحريف.

(٧) في المطبوع: (لك)، وهو تحريف.

ذاك، واذهب تالآن،[١] فاصنع كذا وكذا، ومنه قول السَّعْدي:[٢]

---

(١) أي بمعنى: الآن، ومنه قول ابن أحمر:

نَوِّ لي قبل نأيِ داري جُمانا وصِلينا كما زعمت تالانا

نَوِّلي: أمر من النوال وهو القُبلة. وجُمانا: ترخيم جمانة ـ اسم امرأة.

انظر: تأويل مشكل القرآن: ٤٠٤، الإنصاف:١/ ١١٠، اللسان (حين).

(٢) هو: أبو وَجْزَة، بفتح الواو وسكون الجيم بعدها زاي معجمة، واسمه: يزيد بن عبيد، شاعر ومحدِّث ومقرئ، قال ابن قتيبة: «شاعر مجيد، كثير الشعر، ولا نعلم في حمل الحديث مثله في الشعر، وهو أحد من شبب بعجوز». وقال المؤلِّف: «وردت عنه الرواية في حروف القرآن، وروى الحروف عنه هشام بن عروة وغيره، وقال ابن حجر: السعدي الشاعر المدني ثقة». توفي سنة (١٣٠ هـ).

والسعدي: نسبة إلى بني سعد بن بكر بن هوازن، لكنْ: خالف البغدادي نسبة أبي وجزة إلى سعد، وجعله سُلَيْمي، قال: أبو وجزة: «إنما هو من بني سُلَيْم، بالتصغير، وإنما نشأ في بني سعد فغلب عليه نسبهم».

ورواية البيت في الديوان تختلف عما هنا، إذ إنها هنا مركّبة من مصراعين، ولعل المؤلف اتبع رواية ابن الأنباري والسخاوي والرَّضِي في «الكافية» وصواب إنشاد البيت في الديوان:

العاطفون تحين ما من عاطف والمُسْبِغون يداً إذا ما أنعموا

واللاحقون جِفانهم قَمْع الذُّرَا والمطعمون زمان أين المُطعِمُ

والبيت من قصيدة يمدح بها آل الزبير بن العوام ﷺ

وقبل البيت الشاهد:

وإلى ذَرا آل الزبير بفضلهم نِعم الذَّرا في النائبات لناهمُ

وبعد الشاهد:

والمانعون من المضيمة جارهم والحاملون إذا العشيرة تَغرمُ

الذَّرا بالفتح كل ما استتر به، يقال: أنا في ذرا فلان: أي في كنفه وستره. والعاطفون: من العطف وهو الشفقة، والمسبغون: مِن أسبغ الله النعمة، أي: أتمها، والجفان: بالكسر: جمع جَفنة وهي القصعة الكبيرة للطعام، والقَمَعَ: بفتح القاف والميم: جمع قمعة وهي رأس السنام، والذُّرا: بالضم: جمع ذُروة: بالضم والكسر: أعلى السنام. انظر: مجالس ثعلب: ٤٤٢، تأويل مشكل القرآن: ٤٠٤، الشعر والشعراء: ٣٦٠، الإنصّاف: ١١٠، إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٩٢-٢٩٣، الوسيلة: ٤٦٩-٤٧٠، تقريب التهذيب: ٢/ ٣٦٨، الخزانة: ٤/ ١٧٥-١٨٢.

العاطفون تحين لا من عاطف والمطعمون زمان أين المطعم

قال: وقد كان بعض النحويين يجعلون الهاء موصولة بالنون فيقولون: العاطفونه.

قال: وهذا غلط بيِّن؛ لأنهم صيَّروا التاءَ هاءً، ثم أدخلوها في غير موضعها وذلك أن الهاء إنما تُقحم على النون موضع القطع والسكوت[1]، فأمّا مع الاتصال فلا، وإنما هو تحين.

قال: ومنه[2] قول ابن عمر حين سئل عن عثمان رضي الله عنه فذكر مناقبه ثمّ قال: «اذهب بهذه تالان إلى أصحابك[3]».

ثمّ ذكر غير ذلك من حجج ظاهرة، وهو مع ذلك إمام كبير، وحجّة في الدين، وأحد الأئمة المجتهدين.

مع أنّي أنا رأيتها أيضاً[4] مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام؛ مصحف / عثمان رضي الله عنه (لا) مقطوعة، والتاء موصولة بـ ﴿حِينٍ﴾[البقرة: ٣٦] ورأيت به أثر الدم، وتتبعت فيه ما ذكره أبو عبيد[5] فرأيته كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة.

---

(١) في المطبوع: (السكون) بالنون، وهو تحريف.

(٢) أي: من إدخالهم التاء على (الآن).

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ١٥/ ١٤٩.

(٤) (أيضاً): سقطت من المطبوع.

(٥) ذكر البغدادي أن القول المنسوب إلى أبي عبيد وهو: أن التاء في (تحين) زائدة، ليس قوله، وإنما هو لشيخه أبي محمد عبد الله بن سعيد الأموي، وأبو عبيد إنما هو ناقل عنه، بل قد صرح أنه قول الأموي. انظر: خزانة الأدب: ٤/ ١٧٦-١٧٧.

وأمّا قطع الموصول فوقع مختلفاً فيه في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾، وفي ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [النمل: ٢٥].

فأمّا ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ وكلاهما في القصص [٨٢] فأجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة.

واختلف في الوقف عليهما عن الكسائي وأبي عمرو، فروى جماعة عن الكسائي أنه يقف على الياء مقطوعة من الكاف، وإذا ابتدأ ابتدأ بالكاف ﴿كَأَنَّ﴾ و ﴿كَأَنَّهُۥ﴾ وعن أبي عمرو أنه يقف على الكاف مقطوعة من الهمزة، وإذا ابتدأ ابتدأ بالهمزة ﴿أَنَّ﴾ و ﴿أَنَّهُۥ﴾.

وهذان الوجهان محكيان عنهما في «التبصرة» و«التيسير» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«المبهج» و«غاية» أبي العلاء الحافظ، و«الهداية»[1]، وفي أكثرها بصيغة الضعف.

وأكثرهم يختار اتّباع الرسم، ولم يذكر ذلك عنهما بصيغة الجزم غير الشاطبي، وابن شريح في جزمه بالخلاف عنهما[2]، وكذلك الحافظ أبو العلاء ساوى بين الوجهين عنهما.[3]

(١) انظر: التبصرة: ٦٢٨، التيسير: ٦٠-٦١، الإرشاد: ٤٨٦، الكفاية: ٤٨٣ المبهج: ٢/ ٦٧٥-٦٧٦، غاية أبي العلاء: ٢/ ٦٠٨.

(٢) الكافي: ١٥٠-١٥١.

(٣) لكنه رجح وقفهما كبقية القراء. انظر: غاية الاختصار: ٢/ ٦٠٨.

وروى الوقف بالياء[١] الحافظ الداني عن الكسائي من رواية الدوري نصّاً[٢] عن شيخه عبد العزيز، وإليه أشار في «التيسير»، وقرأ بذلك عن الكسائي على شيخه أبي الفتح.[٣]

وروى أبو الحسن بن غَلْبون ذلك عن الكسائي من رواية قتيبة، ولم يذكر عن أبي عمرو في ذلك شيئاً[٤]، وكذلك الداني لم يعوِّل على الوقف على الكاف[٥] عن أبي عمرو في شيء من كتبه.

وقال في«التيسير»: ورُوي[٦] بصيغة التمريض ولم يذكره في «المفردات» ألبتة، ورواه في «جامعه» وجادةً[٧] عن ابن اليزيدي، عن أبيه، عن أبي عمرو من

(١) في المطبوع: بالياء نصّاً.
(٢) (نصّاً) سقطت من المطبوع.
(٣) انظر: التيسير: ٦١.
(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٨٥.
(٥) في المطبوع: (الكافي)، وهو تحريف.
(٦) التيسير: ٦١.
(٧) جاء في حاشية (ك): من الوجدان، وهي مصدر لـ(وجد) يَجِد، مولَّد غير مسموع من العرب، رُوِّينا عن المعافى بن زكريا النَّهْرواني العلَّامة في العلوم: أن المولدين فرَّعوا قولهم: وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، من تفريق العرب بين مصادر (وجد) للتميّز بين المعاني المختلفة، يعني قولهم: وجد ضالته وُجداناً، ومطلوبَه وجوداً، وفي الغضب مَوجدة، وفي الغنى وُجداً، وفي الحب وَجداً.
والوجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه ولا له منه إجازة ولا نحوها، فله أن يقول: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه، أخبرنا فلان عن فلان، ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن، أو يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان عن فلان، ويذكر الذي حدّثه عمّن فوقه، هذا -أي طريق الوجادة- الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: «وجدت بخط فلان».

طريق أبي طاهر بن أبي هاشم، وقال: قال أبو طاهر: لا أدري عن أي ولد اليزيدي ذكره.

ثمّ روى عنه من رواية اليزيدي أنه يقف عليهما موصولتين، وروى من طريق أبي معمر عن عبد الوارث كذلك من طريق محمد بن رومي عن أحمد بن موسى، قال: سمعت أبا عمرو يقول: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ مقطوعة في القراءة موصولة / في الإمام.

قال الداني: وهذا يدل على أنه يقف على الياء منفصلة، ثم روى ذلك صريحاً عن أبي حاتم(١) عن أبي زيد عن أبي عمرو.(٢)

والآخَرون لم يذكروا شيئاً من ذلك عن أبي عمرو ولا الكسائي؛ كابن سوار، وصاحبي من «التلخيصين» وصاحب «العنوان» وصاحب «التجريد» وابن فارس وابن مهران وغيرهم، فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها.

وهذا هو الأَوْلى، والمختار في مذاهب الجميع؛ اقتداء بالجمهور، وأخذاً بالقياس الصحيح، والله أعلم.

وأمّا ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ فسيأتي الكلام عليها في موضعها من سورة النمل إن شاء الله تعالى.(٣)

---

(١) الرازي، وليس السجستاني، وهو: محمد بن إدريس بن المنذر، صاحب «الجرح والتعديل». انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٧.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣-١٦٤.

(٣) قال المؤلِّف ص: ١٨٣٦: «واختلفوا في ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [النمل: ٢٥] فقرأ أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف اللام، ووقفوا في الابتلاء (ألايا) وابتدؤوا ﴿اسْجُدُواْ﴾ بهمزة مضمومة على الأمر.....، وقرأ الباقون بتشديد اللام و ﴿يَسْجُدُواْ﴾ عندهم كلمة واحدة مثل: ﴿أَلَّا تَعْلُواْ﴾ [النمل: ٣١]، فلا يجوز القطع على شيء منهما». تنبيه: تحرفت كلمة (الابتلاء) في المطبوع إلى (الابتداء) بالدال بدل اللام.

والمتفق عليه من هذا الفصل جميع ما كتب موصولاً، سواء كان اسماً أو غيره، كلمتين أو أكثر، فإنه إنما يجوز الوقف على الكلمة الأخيرة منه من أجل الاتصال الرسمي، وهذا أصل مطَّرد في كل ما كتب موصولاً فإنه لا يجوز فصله بوقف إلا برواية صحيحة، ولذلك كان المختارُ عند أكثر الأئمة عدمَ فَصل ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ مع وجود الرواية بفصله.

والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ينحصر في أصول مطردة، وكلمات مخصوصة مطردة وغير مطردة.

فالأصول المطردة أربعة:

الأول: كلُّ كلمة دخل عليها حرف من حروف المعاني وهو على حرف واحد، نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ و ﴿بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٥٦] و ﴿لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٩١] ﴿كَمِثْلِهِۦ﴾ [الشورى: ١١] ﴿لَأَنتُمْ﴾ [الحشر: ١٣] ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٦٥] ﴿سَيَذَّكَّرُ﴾ [الأعلى: ١٠] ﴿فَلَقَٰتَلُوكُمْ﴾ [النساء: ٩٠] ﴿وَسْـَٔلِ﴾ [يوسف: ٨٢] ﴿فَسْـَٔلِ﴾ [يونس: ٩٤] ﴿وَأْمُرْ﴾ [طه: ١٣٢] و ﴿فَـَٔاتِ﴾ [الروم: ٣٨] و ﴿لَقَدْ﴾ [الأنبياء: ١٠] و ﴿وَلَسَوْفَ﴾ [الضحى: ٥].

الثاني: كلُّ كلمة اتصل بها ضمير متصل؛ سواء كان على حرف واحد أو أكثر، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو: ﴿قُلْتَ﴾ [المائدة: ١١٦] و ﴿قُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٤] و ﴿رَبِّى﴾ و ﴿وَرَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ٥١] ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] و ﴿وَرُسُلُنَا﴾ [الزخرف: ٨٠] و ﴿رُسُلُكُم﴾ [غافر: ٥٠] و ﴿مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿وَمِيثَٰقَهُ﴾ [المائدة: ٧] و ﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]

و ﴿يُمِيتُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] و ﴿يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] و ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨].

الثالث: حروف المعجم المقطوعة في فواتح السور، سواء كانت ثنائية، أو ثلاثية، أو أكثر من ذلك، نحو: ﴿يسٓ﴾ [يس: ١] ﴿حمٓ﴾ [غافر: ١] ﴿طسٓ﴾ [النمل: ١] ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] ﴿الٓرۚ﴾ [يونس: ١] ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١] ﴿كٓهيعٓصٓ[1]﴾ [مريم: ١]، إلا أنه كتب ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢] مفصولاً بين الميم والعين.

الرابع: إذا كان أول الكلمة الثانية همزة، وصوِّرت / على مراد التخفيف واواً أو ياء، كتبتا موصولتين، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الأنفال: ٤٩] و ﴿لِئَلَّا﴾ [البقرة: ١٥٠] و ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧] و ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤].

والكلمات المطردة: (أل) التعريفية، وياء النداء، وهاء التنبيه، و ﴿مَا﴾ الاستفهامية[2] إذا دخل عليه حرف جر، و ﴿أَمْ﴾ مع ﴿مَا﴾، و ﴿أَن﴾ المفتوحة المخففة مع ﴿مَا﴾، و ﴿إِن﴾ المكسورة المخففة مع ﴿لَا﴾ و ﴿كَالُوهُمْ﴾ و ﴿وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣].

أما (ال) فإنها إذا دخلت على كلمة أخرى كتبتا موصولتين كلمة واحدة، سواء كانت هي حرفاً، نحو: ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٤٤] ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ و ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] ﴿ٱلْءَاخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿ٱلِٱسْمُ﴾ [الحجرات: ١١]، أو اسماً نحو: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]

(١) في المطبوع: (كهعص) بدون ياء، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (الاستفامية) بدون هاء، وهو تحريف.

و ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ و ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ﴾ [النساء:١٦٢] و ﴿ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ و ﴿وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ و ﴿وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وأما (يا) وهي حرف النداء، فإنها حذفت الألف منها في جميع المصاحف، فصارت على حرف واحد، فإذا دخلت على منادى اتصلت به من أجل كونها على حرف، نحو: ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ [يوسف: ٦٧] ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥٥] ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: ٣٣] ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١] ﴿يَٰقَوْمِ﴾ [المائدة: ٢١] ﴿يَٰنِسَآءَ﴾ [الأحزاب: ٣٠] ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]، وكتبت الهمزة في ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ واواً ثم وصلت بالنون، فصارت كلها كلمة واحدة، وقد تقدم التنبيه على ذلك في باب (وقف حمزة).[1]

وأما: (ها) وهي الواقعة حرف تنبيه، فإن ألفها كذلك حذفت من جميع المصاحف، ثم اتصلت بما بعدها من كونها صارت على حرف واحد، ووقعت في القرآن في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و ﴿هَٰذَا﴾[2].

وقد صورت الهمزة في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] واواً ثم وصلت بالواو فصارت كلمة، كما تقدم في وقف حمزة، و ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] وبابه.

وأما ﴿مَا﴾ الاستفهامية فإنها إذا دخل عليها حروف[3] الجر حذف الألف من آخرها واتصل بها، فصارت كلمة واحدة، سواء كان حرف الجر على حرف واحد أو أكثر، ووقعت في القرآن ﴿لِمَ﴾ و ﴿بِمَ﴾ و ﴿فِيمَ﴾ و ﴿مِمَّ﴾ و ﴿عَمَّ﴾،

---

(١) انظر ص: ١٠٣٥.

(٢) في (ت) و(ك) بعد «هذا» جاء: وبابه، و ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ وبابه.

(٣) في (ت): «حرف» بالإفراد.

وكذلك إذا دخلت عليها (إلى) أو (على) أو (حتى)[(١)]، فإن الألف المكتوبة ياء في هذه الأحرف الثلاثة تكتب ألفاً على اللفظ علامة للاتصال، وتجيء الميم بعدها مفتوحة على حالها مع غيرها، فتقول: عَلاَمَ فعلتَ كذا، وإلاَمَ أنتَ[(٢)] كذا، وحَتَّامَ تفعل كذا، وإنما كتبت على اللفظ؛ خوفَ / الاشتباه صورة.

وأما (أَمْ) مع (ما) فإنها كتبت موصولة في جميع القرآن، نحو: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤] ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ﴾ [النمل: ٨٤] ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩].

وأما (إِنْ) المكسورة المخففة مع (لا) فإنها كتبت موصولة في جميع القرآن، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

وأما ﴿كَالُوهُمْ﴾ و ﴿وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] فإنها كتبتا في جميع المصاحف موصولين؛ بدليل حذف الألف بعد الواو منهما.

وقد اختلف في كون ضمير (هم) مرفوعاً منفصلاً، أو منصوباً متصلاً، والصحيح أنه منصوب لما بيّنته في غير هذا الموضع[(٣)]، ولاتصالهما رسماً، بدليل حذف الألف بينهما فلا يفصلان.

والكلمات التي هي غير مطردة فهي ﴿أَلَّا﴾ و ﴿إِنَّمَا﴾ و ﴿أَنَّمَا﴾ و ﴿إِن﴾ المكسورة المخففة مع ﴿مَا﴾ و ﴿أَيْنَمَا﴾ و ﴿إِن﴾ المكسورة المخففة مع

(١) مراد المؤلف بالتمثيل بهذه الحروف الثلاثة كيفية كتابتها في غير القرآن، إذ إنها ليست فيه. والله أعلم.
(٢) في (ز): «إلاَمَ فعلت».
(٣) لعله بيّنه في كتابه في الرسم، والله أعلم.

﴿لَّمْ﴾ و ﴿أَن لَّن﴾ و ﴿عَمَّا﴾ و ﴿مِّمَّا﴾ و ﴿أَمَّن﴾ و ﴿عَن مَّن﴾ و ﴿كُلَّمَآ﴾ و ﴿بِئْسَمَا﴾ و ﴿فِيمَا﴾ و ﴿كيلا﴾ و ﴿يَوْمِهِمُ﴾.

فأما ﴿أَلَّا﴾ فإنه كتب متصلاً في غير العشرة المتقدمة في الفصل قبله[1]، نحو: ﴿أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ﴾ في النمل [٣١] و ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟﴾ أول هود [٢]، واختلف في موضع الأنبياء كما تقدم[2].

و ﴿إِنَّمَا﴾ كتب موصولاً في غير الأنعام، نحو: ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] و ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ﴾ [النازعات: ٤٥]، واختلف في حرف النحل.

و ﴿أَنَّمَآ﴾ كتب متصلاً في غير الحج ولقمان، نحو: ﴿إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ في ص [٧٠].

و ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: ٦]، واختلف في ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الأنفال: ٤١].

و﴿وَإِمَّا﴾ موصول في غير الرعد، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال:٥٨] ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ [يونس:٤٦] ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾ [الزخرف:٤١] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم:٢٦].

و ﴿أَيْنَمَا﴾ كتب موصولاً في موضعين: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟﴾ في البقرة [١١٥] و ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ في النحل [٧٦]، واختلف في النساء والشعراء والأحزاب، كما تقدم.[3]

---

(١) انظر ص: ١٤٦٥.

(٢) انظر ص: ١٤٦٥.

(٣) انظر ص: ١٤٦٦.

و(إلَّم) موصول في موضع واحد، وهو: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ في هود [١٤].

و ﴿أَلَّن﴾ كتب موصولاً في موضعين: الكهف والقيامة كما تقدم.[1]

و ﴿عَمَّا﴾ موصول في غير موضع الأعراف نحو: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سبأ: ٢٥] ﴿عَمَّا جَآءَكَ﴾ [المائدة: ٤٨].

و ﴿مِمَّا﴾ كتب موصولاً في غير النساء والرُّوم، نحو: ﴿مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤] ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة:٨٨]، واختلف في المنافقين كما تقدم[2].

و ﴿أَمَّن﴾ / كتب موصولاً في غير المواضع الأربعة المتقدمة[3]، نحو: ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ﴾ [يونس: ٣١] ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ﴾ [النمل: ٦٢].

و(عمَّن) موصول في غير النور والنجم، ولا أعلمه وقع في القرآن.

و ﴿كُلَّمَا﴾ كتب موصولاً في غير سورة إبراهيم، نحو: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا﴾ [آل عمران: ٣٧] و ﴿كُلَّمَا خَبَتْ﴾ [الإسراء: ٩٧]، واختلف في النساء والأعراف والمؤمنين وتبارك[4]، كما تقدم.[5]

---

(١) انظر ص: ١٤٦٧.

(٢) انظر ص: ١٤٦٧.

(٣) انظر ص: ١٤٦٧.

(٤) أي المُلْك.

(٥) انظر ص: ١٤٦٨.

و ﴿بِئْسَمَا﴾ كتب موصولاً في موضعين: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ﴾ في البقرة [٩٠] و ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى﴾ في الأعراف [١٥٠]، واختلف في ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم﴾ [البقرة: ٩٣]، كما تقدم.(١)

و ﴿فِيمَآ﴾ كتب موصولاً في غير الشعراء نحو: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ وهو الأول من البقرة [٢٣٤] ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، واختلف في العشرة المواضع، كما تقدم.(٢)

و ﴿كيلا﴾ كتب موصولاً في أربعة مواضع: في آل عمران [١٥٣] ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ وفي الحج [٥] ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ(٣) بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ وفي الأحزاب [٥٠] ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ وهو الموضع الثاني منها، والقولُ بأن الأول موصول ليس بصحيح، وفي الحديد [٢٣] ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾.

و ﴿يَوْمَهُمُ﴾ موصول في غير غافر والذاريات، نحو: ﴿يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣].

فجميع ما كتب موصولاً لا يقطع وقفاً إلا برواية صحيحة، ولا أعلمه ورد إلا فيما تقدم التنبيه عليه في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢] و ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ [النمل: ٢٥].

(١) انظر ص: ١٤٦٨.

(٢) انظر ص: ١٤٦٩.

(٣) (من): سقطت من (س) وهو خطأ.

وقد ورد عن الكسائي التوسع في ذلك، والوقفُ على الأصل، فنقل الداني عن قتيبة عنه الوقف على ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الأنفال: ٤١] بالقطع و ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾ [الزمر: ٩] و ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى﴾ [الملك: ٢٠] الوقف على ميم (أم)، قال الداني: وهذه المواضع في الرسم موصولة من غير نون ولا ميم، وأصلها الانفصال[1] على ما ذهب إليه فيها[2] الكسائي.

وقال: وقد خالف قتيبةَ عن الكسائي في ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الأنفال: ٤١] خلفٌ، فحدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن القاسم عن أصحابه عن خلف قال: قال الكسائي في قوله: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الأنفال:٤١] حرف واحد من قبل ﴿مِّن شَىْءٍ﴾.

قال خلف: وقد قال الكسائي ﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٥٨] حرفان؛ لأن معناه (نِعْمَ الشيءُ) قال: وكتبا بالوصل، ومن قطعهما لم يُخْطِئ،[3] قال خلف: وحمزةُ يقف عليهما على / الكتاب بالوصل، قال خلف: واتباع الكتاب في مثل هذا أحب إلينا؛ إذ صار قطعه ووصله صواباً. انتهى.[4]

وهو يقتضي أن مذهبَ الكسائي التوسعةُ في ذلك بحسب المعنى، كما ذكر، ويقتضي أن ذلك غير محتّم عند خلف، وأنه على الأولوية والاستحباب، وذلك

---

(١) أي أصلها في العربية، كما صرّح الداني في جامع البيان:١/ ق: ١٦٤.
وانظر: الوقف والابتداء: ١/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) (فيها): سقطت من (س).

(٣) في سائر النسخ: (يُخط)، وفي جامع البيان: « يُخْطِئ »، كما أثبت.

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٤، وانظر: الوقف والابتداء: ١/ ٣٣٦.

غير معمول به عند أهل الإتقان، ولا مُعَوَّلٌ عليه عند أئمة التحقيق، بل الذي استقر عليه عمل أئمة الأداء ومشايخ الإقراء في جميع الأمصار، هو ما قدمنا أوّل الباب، فإنه هو الأحرى والأولى بالصواب، وأجدر باتّباع نصوص الأئمة قديماً وحديثاً.

وقد روى الأعشى[١] عن أبي بكر عن عاصم ﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين:٣] حرف واحد[٢]، وروى سَوْرَةُ عن الكسائي حَرْفُ[٣]، مثل قولك: (ضربوهم).

قال الداني في «جامعه»: «وذلك قياس قول نافع ومن وافقه على اتباع المرسوم».

ثمّ روى عن حمزة يجعلهما حرفين، ثمّ قال الداني: «ولا أعلم أحداً روى ذلك عن حمزة إلا عبد الله بن صالح العِجْلي»، قال: «وأهل الأداء على خلافه».[٤]

قلت: وهذا من الداني حكاية اتفاق من أهل الأداء على ما ذكرنا، وقد نصَّ في غير موضع من كتبه وصرَّح به في غير مكان، وكذلك مَنْ بَعده من الأئمة وهلمَّ جرّاً، ولا نعلم لهم[٥] مخالفاً[٦] في ذلك.

---

(١) في المطبوع: (الأعمش)، وهو تحريف.

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن: ١٧٧، الوقف والابتداء: ١/ ٣٤٥.

(٣) في (م): (أي كلمة)، أي هي حرفٌ، مثل رواية الأعشى السابقة.

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٥.

(٥) في المطبوع: (له) بالإفراد، وهو تحريف.

(٦) ذكر ابن الأنباري أن عيسى بن عمر يقول بأن ﴿كَالُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] حرفان، ويقف على ﴿كالوا﴾ و﴿وزنوا﴾. انظر: الوقف والابتداء: ١/ ٣٤٦-٣٤٧.

وهذا معنى قول الجعبري رحمه الله: في المنفصلتين: وقف[1] في آخر كل منهما، وفي المتصلتين وقف آخر الثانية.

ثمّ قال: وجه الوقف على كل من المنفصل أصالةُ الاستقلال، ووجه منع الوقف على المتصل آخرها التنبيهُ على وضع الخطّ، قال: واختياري استفسار المسؤول السائلَ عن غرضه؛ فإن كان ببيان الرسم وقف كما تقدم، أو بيان الأصل وقف على كل من المنفصلتين والمتصلتين؛ ليطابق، قال: ولا يلزم منه مخالفة الرسم في المتصلتين[2]، وإلا لخالف واصلُ المنفصلتين، واللازم منتفٍ. انتهى.[3]

ولعلَّ ما حكي عمَّن أجاز القطع أن يكون مراده هذا، والله أعلم، كما سيأتي في التنبيه الآتي./

(١) في (ز) و(م) بعد كلمة (وقف) زيادة وهي (إن شاء)، وليس عند الجعبري أيضاً.

(٢) في المطبوع: (المتصلين)، وهو تصحيف.

(٣) من قوله: في المنفصلتين... إلى هنا هو كلام الجعبري في كنز المعاني: ق: ١٤١/ ب.

تنبيهات

الأول: إن ما ذكرناه من المختلف فيه والمتفق عليه وما يشبهه، لا يجوز أن يتعمَّد الوقف عليه؛ لكونه غير تامٍّ، ولا كافٍ، ولا حسن، ولا يجوز أن يتعمَّد الوقف إلا على ما كان بهذه الصفة، وما خرج عن ذلك كان قبيحاً كما قدمنا في باب الوقف والابتداء، وإنما القصد بتعريف الوقف هنا على سبيل الاضطرار والاختبار.[١]

وهذا معنى قول الداني رحمه الله في باب (الوقف على مرسوم الخط) من «جامع البيان»: «وإنما نذكر الوقف على مثل هذا على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه عند انقطاع النَّفَس عنده، لخبرٍ ورد عنهم، أو لقياس يوجبه قولهم، لا على سبيل الإلزام والاختيار، إذ ليس الوقف على ذلك ولا على جميع ما قدمناه في هذا الباب بتامٍّ[٢] ولا كافٍ، وإنما هو وقف ضرورة وامتحان وتعريف لا غير[٣]». انتهى.

الثاني: ليس معنى قول صاحب «المبهج» وغيره عن أبي عمرو والكسائي أنهما يقفان[٤] على ﴿مَا﴾ من ﴿مَالِ﴾ في المواضع الأربعة، ويبتدئان باللام متصلة بما بعدها من الأسماء، وعن الباقين أنهم يقفون على ﴿مَالِ﴾ باللام،

---

(١) كذا بالموحدة وهو الصواب، وتصحفت في (ت) والمطبوع إلى المثناة التحتية.

(٢) في المطبوع: (تام) وهو لحن وتحريف.

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٤.

(٤) في المطبوع: (يفقان) بتقديم الفاء، وهو تصحيف.

ويبتدئون بالأسماء المجرورة منفصلة من الجار أن يتعمَّد الوقف عليها ويبتدأ بها بعدها كسائر الأوقاف الاختيارية، بل المعنى أن الابتداء يكون في هذه الكلمات عند من ذكر على هذا الوجه، أي: فلو ابتدأت ذلك لابتدأته على هذا الوجه عند هؤلاء، فكما أن الوقف في ذلك على وجه الاضطرار والاختبار[١]، كذلك الابتداء يكون على هذا الوجه[٢]، لا أنه يجوز الوقف على ﴿مَا﴾ ثم يبتدئ ﴿هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف: ٤٩]، أو يجوز الوقف على ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ﴾ ثم يبتدئ ﴿هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧]، كما يوقف على سائر الأوقاف التامة أو الكافية، هذا مما لا يجيزه أحد.

وكذلك القول في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾، وفي سائر ما ذكر في[٣] الكتاب[٤] إذا وجد فيه قول بعض أصحابنا يوقف على كذا ويبتدأ بكذا، إنما معناه ما ذكرنا، والله تعالى أعلم./

الثالث: قد تكون الكلمتان منفصلتين على قراءة، متصلتين على[٥] أخرى، وذلك نحو: ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ في الأعراف [٩٨] و ﴿أَوَءَابَآؤُنَا﴾ في الصافات [١٧] والواقعة [٤٨].

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع: (الاختيار) بالمثناة، وهو تحريف.

(٢) جاء في (ت) بعد كلمة الوجه «بهذا الكتاب» وهو تحريف، ووقع أيضاً في المطبوع إلا أنه «لهذا» باللام بدل الباء.

(٣) في (ت) وكذلك في المطبوع: «من».

(٤) في (ت) وكذلك في المطبوع: «الباب»، وهو تحريف.

(٥) في المطبوع: (على قراءة).

فإنهما، على قراءة من سكّن الواو[1] منفصلتان، إذ ﴿ أَوْ ﴾ فيهما كلمة مستقلَّة، حرف عطف ثنائية، كما هي في قولك: ضربت زيداً أو عمراً، فوجب فصلها لذلك.

وعلى قراءة من فتح الواو متصلتان، فإن الهمزة فيهما همزة استفهام دخلت على واو العطف كما دخلت على الفاء في ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ﴾ [الأعراف: ٩٧] وعلى الواو في ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ ﴾ [الأعراف: ١٠٠] ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ ﴾ [البقرة: ١٠٠] فالهمزة والواو على قراءة السكون كلمة واحدة، وعلى قراءة الفتح كلمتان، ولكنهما اتصلتا لكون كل منهما على حرف واحد، والله أعلم.[2]

الرابع: إذا اختلفت المصاحف في رسم حرف فينبغي أن تتبع في تلك المصاحف مذاهب أئمة أمصار تلك المصاحف، فينبغي إذا كان مكتوباً مثلاً في مصاحف المدينة أن يجري ذلك في قراءة نافع وأبي جعفر، وإذا كان في المصحف المكّي فقراءة ابن كثير، والمصحف الشامي فقراءة ابن عامر، والبصري فقراءة أبي عمرو ويعقوب، والكوفي فقراءة الكوفيين، هذا هو الأليق بمذاهبهم وأصوب بأصولهم، والله أعلم.

الخامس: قول أئمة القراءة إن الوقف على اتباع الرسم يكون باعتبار الأواخر من حذف وإثبات وغيره إنما يعنون بذلك الحذفَ المحقَّق لا المقدَّر مما

---

(١) موضع الأعراف قرأه بالإسكان نافع وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر، وأما موضع الصافات والواقعة فقرأه بالإسكان: قالون وأبو جعفر وابن عامر وورش بخلف عنه. انظر: النشر ص: ١٧٠٧ و١٨٧٦.

(٢) انظر: شرح الهداية: ٢/ ٣٠٦.

حذف تخفيفاً لاجتماع المثلين أو نحو: ذلك، ولذلك[١] أجمعوا على الوقف على نحو: ﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿دُعَآءً﴾ [البقرة: ١٧١] و ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧] بالألف بعد الهمزة، وكذلك الوقف على ﴿تَرَٰٓءَا﴾ [الشعراء: ٦١] و ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦] ونحوه مما حذفت منه الياء، وكذا الوقف على نحو: ﴿يُحْىِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٨] و ﴿يَسْتَحْىِۦ﴾ [البقرة: ٢٦] بالياء.

وكذلك يريدون الإثبات المحقَّق لا المقدَّر فيوقف على نحو: ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] على الهمزة، وكذا على نحو: ﴿ٱلْمَلَؤُا۟﴾ [المؤمنون: ٢٤] لا[٢] على الياء والواو[٣]؛ إذ الياء والواو في ذلك صورة الهمزة كما قدّمنا، ومن وقف على اتباع الرسم في ذلك، وكان من مذهبه تخفيف الهمزة وقفاً يقف بالرَّوم أو[٤] بالياء وبالواو، كما تقدَّم النص عليه في بابه.

ولهذا لو وقفوا على نحو: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ / في سورة الحج [٢٣] لا يقف عليه بالألف إلا من يقرأ بالنصب،[٥] ومن قرأ بالخفض وقف بغير ألف، مع إجماع المصاحف على كتابتها بالألف، وكذا الوقف على نحو: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟﴾ [الفرقان: ٣٨] لا يقف عليه بالألف إلا من نوَّن؛ وإن كان قد كتب

---

(١) في المطبوع: (وكذلك) بالكاف، وهو تحريف.

(٢) (لا): سقطت من (س).

(٣) وهي قراءة حمزة، كما سبق في باب وقفه.

(٤) (أو): سقطت من (ت) والمطبوع.

(٥) وهم نافع وأبو جعفر وعاصم ويعقوب.

بالألف في جميع المصاحف، فاعلم ذلك، والله أعلم.[1]

السادس: كلُّ ما كتب موصولاً من الكلمتين وكان آخر الأولى منهما حرفاً مدغماً فإنه حذف إجماعاً واكتفي بالحرف المدغم فيه عن المدغم؛ سواء كان الإدغام بغنة أم بغيرها، كما كتبوا ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨] و ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ﴾ [يونس: ٣١] و ﴿مِمَّآ أَمْسَكْنَ﴾ [المائدة: ٤] بميم واحدة، وحذفوا كلا من الميم والنون المدغمتين، وكتبوا ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] و ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ [هود: ١٤] و ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١] و ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ﴾ [القيامة: ٣] بلام واحدة من غير نون، فقُصِد بذلك تحقيق الاتصال بالإدغام.

ولذلك كان الاختيار في مذهب من روى الغنة عند اللام والراء حذفها مما كتب متصلاً، عملاً بحقيقة اتباع الرسم كما تقدَّم في بابه[2]، والله أعلم.

السابع: لا بأس بالتنبيه على ما كتب موصولاً لتعرف أصول الكلمات، وتفكيك بعضها من بعض، وقد يقع الاشتباه بسبب الاتصال على بعض الفضلاء فكيف بغيرهم؟

فهذا إمام العربية أبو عبد الله بن مالك[3] رحمه الله جعل ﴿إِلَّا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] من أقسام ﴿إِلَّا﴾

---

(١) انظر ص: ١٧٤٤.

(٢) انظر ص: ١١٩٩.

(٣) انظر: ترجمته ص: ٣١٧.

الاستثنائية، فجعلها كلمة واحدة، ذكر ذلك في «شرح التسهيل» وذَهَل عن كونها كلمتين: (إن) الشرطية و(لا) النافية.

والأخفش إمام النحو أعرب ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمۡ كُفَّارٌۚ﴾ [النساء: ١٨] أن اللامَ: لامُ الابتداء و ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ و ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ١٢١] الخبر، ورأيت أبا البقاء في (إعرابه) ذكره أيضاً.

ولا شك أنه إعراب مستقيم لولا رسم المصاحف، فإنها كتبت ﴿وَلَا﴾ فهي (لا) النافية دخلت على ﴿ٱلَّذِينَ﴾، و ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في موضع جر عطف على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في قوله: ﴿وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ [١]﴾.

وأعرب ابن الطَّراوة[٢] ﴿أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [مريم: ٦٩] فزعم أن (أَيّاً) مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنِيَت و﴿هُمۡ أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر، وهذا / غير صحيح لرسم الضمير متصلاً بـ(أيّ)، ولإجماع النحاة على أن (أَيّاً) إذا لم تضف كانت مُعرَبة.[٣]

وأعرب بعض النحاة ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] على أن (ها) من

---

(١) انظر: الإملاء: ١/ ١٧٢، الدر المصون: ٣/ ٦٢٦.

(٢) سليمان بن محمد بن عبد الله، أبو الحسين، المالِقي، نحوي، أديب، سمع «الكتاب» على الأعلم، وروى عن الباجي، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض، وله آراء في النحو انفرد بها خالف فيها جمهور النحاة، ألّف: «الترشيح في النحو» وغيره، توفي سنة (٥٢٨ هـ). انظر: بغية الوعاة: ١/ ٦٠٢.

(٣) من قوله: (فزعم...) إلى هنا، بنصه كلام ابن هشام دون مخالفة، إلا أن المؤلف عبر بقوله: (وهذا غير صحيح)، وعبارة ابن هشام (وهذا باطل).

انظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٠٨-٢٠٩، مغني اللبيب: ١/ ٨٢، شرح ابن عقيل: ١/ ١٦١-١٦٣.

﴿هَٰذَٰنِ﴾ ضمير القصة، والتقدير حينئذ: (إنها ذان لساحران) ذكره أبو حيّان[١]، ولولا رسم المصاحف لكان جائزاً.[٢]

وأعرب بعضهم[٣] ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] (ما) مصدرية و(هم) ضمير مرفوع منفصل مبتدأ، و﴿يُنفِقُونَ﴾ الخبر، أي ومن رِزقنا هم ينفقون، ولولا رسم المصاحف محذوفة الألف متصلة نونها بالضمير لصحَّ ذلك، والله أعلم.

الثامن:[٤] قد يقع في الرسم ما يحتمل أن يكون كلمة، أو أن يكون كلمتين، ويختلف فيه أهل العربية، نحو: (ماذا) تأتي في العربية على ستة أوجه:

الأول: (ما) استفهام، و(ذا) إشارة.

والثاني: (ما) استفهام، و(ذا) موصولة.

الثالث: أن يكون كلاهما استفهاماً[٥] على التركيب.

الرابع: (ماذا) كلّه[٦] اسم جنس، بمعنى شيء.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦/ ٢٥٥.

(٢) هذا الردّ لأبي حيان أيضاً، انظر: البحر: ٦/ ٢٥٥، الدر المصون: ٨/ ٦٦.

(٣) هو الزجّاج، وقد منع أبو البقاء هذا الإعراب، وقال: «لأن الفعل لا ينفق»، وأجيب عن اعتراضه بأن المصدر هنا مراد به المفعول، وكذلك استبعد القولَ بمصدرية (ما) أبو حيان.

انظر: إعراب القرآن للزجاج: ١/ ١٨٢، الإملاء: ١/ ١٢-١٣، البحر: ١/ ٤١، الدر المصون: ١/ ٩٥.

(٤) جاء في حاشية (ز): «من هنا إلى آخر الباب ألحقه المؤلِّف بالمدينة الشريفة سنة (٧٢٣ هـ)، كذا، والصواب سنة(٨٢٣ هـ) ».

(٥) في المطبوع: (استفهام) بالرفع، وهو لحن.

(٦) في (ز): «كلمة».

الخامس: (ما) زائدة، و(ذا) إشارة.

السادس: (ما) استفهام و(ذا) زائدة.(١)

وتظهر فائدة ذلك في مواضع منها:

قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] فمن قرأ ﴿ٱلْعَفْوُ﴾ بالرفع، وهو أبو عمرو يترجَّح أن يكون ﴿مَاذَا﴾ كلمتين: (ما) استفهام و(ذا) بمعنى الذي، أي: الذي ينفقون العفو، فيجوز له الوقف على (ما) وعلى (ذا)، وعلى قراءة الباقين يترجّح أن يكون مركّبة كلمة واحدة، أي: ينفقون العفْوَ، فلا يقف إلا على (ذا).

وقوله في سورة النحل [٢٤] ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ فهي كقراءة أبي عمرو ﴿ٱلْعَفْوُ﴾ أي ما الذي أَنزل، قالوا: الذي أَنزل أساطير الأولين، فتكون كلمتين يجوز الوقف على كل منهما لكل من القراء.

وقوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] هي كقراءة غير أبي عمرو ﴿ٱلْعَفْوَ﴾ بالنصب، فيترجَّح أن تكون كلمة واحدة، فيوقف على (ذا) دون (ما).

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ﴾ [البقرة: ٢٦] فذكروا(٢) فيها قولين:

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٣٢-٣٣٤، الدر المصون: ١/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) في المطبوع: (فذكر) بالإفراد، وهو تحريف.

أحدهما: أن (ما) استفهام، موضعها رفع بالابتداء، و(ذا) بمعنى الذي،
و ﴿أَرَادَ﴾ صلتُه، والعائد محذوف، / و(الذي) وصلتُها خبر المبتدأ. ١

والثاني: أن (ما) و(ذا) اسم واحد للاستفهام، وموضعه نصب بـ ﴿أَرَادَ﴾[1].

قلت: ويحتمل أن يكون (ما) استفهاماً و(ذا) إشارة، كقولهم: (ماذا التَّواني)، وقول الشاعر:[2]

ما ذا الوقوف على نارٍ وقد خمَدَتْ ... ياطالَ ما أُوقدت للحرب نيرانُ

فعلى هذا وعلى الأول هما كلمتان يوقف على كل منهما، وعلى الثاني يوقف على الثاني؛ لأنهما كلمة واحدة، وذلك حالة الاضطرار والاختبار[3]، لا على التعمُّد والاختيار، نعم على التقدير الثالث يجوز اختياراً، ويكون كافياً، على أن يكون في موضع نصب بـ ﴿ فَيَقُولُونَ ﴾، ويكون ﴿أَرَادَ ٱللَّهُ﴾ استئنافاً وجواباً لقولهم.

التاسع: قال الأستاذ أبو محمد عليّ بن سعيد العُمَاني[4] في كتابه «المرشد في الوقف والابتداء»: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ في سورة يسٓ [٢٢] « (ما)

---

(١) انظر: البيان للأنباري: ١/ ٦٦-٦٧.

(٢) لم أعرفه، وقد استشهد ابن هشام منه بقوله: (ما ذا الوقوف) ولم يذكر قائله، وذكره الإمام السيوطي كاملاً لكنه لم ينسبه، وأهمله البغدادي في شرحه لشواهد «المغني» والله أعلم.
انظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٣٢، شرح شواهده للسيوطي: ٢/ ٧١١.

(٣) في المطبوع: (الاختيار) بالمثناة التحتية، وهو تحريف.

(٤) انظر: ترجمته في ص: ٣٢٩.

كلمة واحدة وهي حرف نفي و(لي) كلمة أخرى، فهما كلمتان، ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] (ما لي) كلمة واحدة للاستفهام»[١]. انتهى.

وقال الشيخ أبو البقاء العكبري في «إعرابه» في سورة يسٓ: « ﴿وَمَالِيَ﴾ الجمهور على فتح الياء؛ لأن ما بعدها في حكم المتصل بها إذ كان لا يحسن الوقف عليها والابتداء، و ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ بعكس ذلك[٢]». انتهى.

وكلا الكلامين لا يظهر، فليُتأمَّل، ولكن لكلام أبي البقاء فيما ذكره في الوقف والابتداء وجه[٣]، والله أعلم.[٤]

(١) ما ذكره العماني، للأسف هو ضمن الجزء المفقود من «المرشد» حسب النسخة الخطية التي اطلعت عليها في الجامعة الإسلامية.

(٢) الإملاء: ٢/ ١١٥.

(٣) كذا بالرفع في جميع النسخ.

(٤) تحرفت العبارة في المطبوع إلى: (والله وجه أعلم)، فسبحانه تقدست أسماؤه وصفاته.

باب مذاهبهم في ياءات الإضافة(١)

وياء الإضافة: عبارة عن ياء المتكلِّم، وهي ضمير يتصل بالاسم، والفعل، والحرف، فتكون مع الاسم مجرورة المحلِّ، ومع الفعل منصوبته، ومع الحرف منصوبته ومجرورته؛ بحسب عمل الحرف، نحو: ﴿نَفْسِيٓ﴾ [سبأ: ٥٠] و﴿ذِكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١] و﴿فَطَرَنِيٓ﴾ [هود: ٥١] و﴿لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ [يوسف: ١٣] و﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، وقد أطلق أئمتنا هذه التسمية عليها تجوُّزاً مع مجيئها منصوبة المحلِّ غير مضاف إليها، نحو: ﴿إِنِّي﴾[البقرة: ٣٠] و﴿ءَاتَىٰنِيَ﴾[مريم: ٣٠].

والفرق بينها وبين ياءات الزوائد:

أن هذه الياءات تكون / ثابتة في المصحف، وتلك محذوفة.

وهذه الياءات تكون زائدة على الكلمة، أي ليست من الأصول، فلا تجيء لاماً من الفعل أبداً، فهي كهاء الضمير وكافه، فتقول في ﴿نَفْسِي﴾[المائدة: ٢٥] «نفسُه» و«نفسك»، وفي ﴿فَطَرَنِيٓ﴾[هود: ٥١] «فطره» و«فطرك»، وفي ﴿لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ «يحزنه» و«يحزنك»، وفي ﴿إِنِّي﴾ «إنه» و«إنك»، وفي ﴿لِي﴾ [البقرة: ١٨٦] «له» و«لك».

---

(١) تنبيه: جُلُّ كتب القراءات لم تفرد هذا الباب، بل اكتفت بذكر الياءات سواء كانت زائدة أو كانت للإضافة بعد الانتهاء من فرش كل سورة. والله أعلم.
انظر: التيسير: ٦٣-٦٩، الإقناع: ١/ ٥٣٦-٥٤٤.

ومياء الزوائد تكون أصلية، وزائدة، فتجيء لاماً من الفعل، نحو: ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] و ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥] و ﴿الدَّاعِ﴾ [البقرة:١٨٦] و ﴿الْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١] و ﴿دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] و ﴿يَهْدِيَنِ﴾ [الكهف: ٢٤] و ﴿يُؤْتِيَنِ﴾ [الكهف: ٤٠].

وهذه الياءات الخُلْفُ فيها جارٍ بين الفتح والإسكان، وياءات الزوائد الخلاف فيها ثابت[1] بين الحذف والإثبات.

إذا تقرَّر ذلك، فاعلم أن ياءات الإضافة في القرآن على ثلاثة أضرب:

الأول: ما أجمعوا على إسكانه؛ وهو الأكثر لمجيئه على الأصل، نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ [البقرة: ٣٠] ﴿وَاشْكُرُوا لِي﴾ [البقرة: ١٥٢] ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧] ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي﴾ [إبراهيم: ٣٦] ﴿الَّذِي خَلَقَنِي﴾ [الشعراء: ٧٨] و ﴿يُطْعِمُنِي﴾ [الشعراء: ٧٩] و ﴿يُمِيتُنِي﴾ [الشعراء: ٨١] ﴿لِّي عَمَلِي﴾ [يونس: ٤١] ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي﴾.[النور: ٥٥]، **وجملته خمسمائة وست وستون ياء.**

الثاني: ما أجمعوا على فتحه؛ وذلك لموجب، إما أن يكون بعدها ساكنٌ: لامُ تعريف، أو شبهه، وجملته إحدى عشرة كلمة، في ثمانية عشر موضعاً: ﴿نِعْمَتِيَ الَّتِي﴾ في المواضع الثلاثة [البقرة: ٤٠ و ٤٧ و ١٢٢] و ﴿بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠] و ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ في الموضعين [التوبة: ١٢٩، الزمر: ٣٨] و ﴿بِيَ الْأَعْدَاءَ﴾ [الأعراف: ١٥٠] و ﴿مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] و ﴿مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ﴾ [الحجر: ٥٤] و ﴿وَلِيِّيَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦] و ﴿شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ **في الأربعة المواضع** [النحل: ٢٧، و الكهف: ٥٢، و القصص: ٦٢ و ٧٤] و ﴿أَرُونِيَ الَّذِينَ﴾ [سبأ: ٢٧]

---

(١) (ثابت) من (ت) فقط.

و ﴿رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] و ﴿جَآءَنِيَ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [غافر: ٦٦] و ﴿نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ﴾ [التحريم: ٣] حُرِّكت بالفتح؛ حملاً على النظير فراراً من الحذف.

أو قبلها ساكنٌ: ألف، أو ياء:

فالذي بعده ألف ست كلمات في ثمانية مواضع: ﴿هُدَايَ﴾ في الموضعين [البقرة: ٣٨، طه: ١٢٣] و ﴿وَإِيَّٰيَ﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿فَإِيَّٰيَ﴾ [النحل: ٥١] ﴿رُءْيَايَ﴾ في الموضعين [يوسف: ٤٣، ١٠٠] و ﴿مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣] و ﴿عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وسيأتي ذكر ﴿يَٰبُشْرَىٰيَ﴾ [يوسف: ١٩] و ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦] في موضعه.(١)

والذي بعد الياء تسع كلمات وقعت في اثنين(٢) وسبعين موضعاً، وهي: ﴿إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٤] و ﴿عَلَيَّ﴾ [النساء: ٧٢] و ﴿يَدَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٠] و ﴿لَدَيَّ﴾ [النمل: ١٠] و ﴿وَبَنِيَّ﴾ [إبراهيم: ٣٥] و ﴿يَٰبَنِيَّ﴾ [يوسف: ٨٧] و ﴿ٱبْنَتَيَّ﴾ [القصص: ٢٧] و ﴿وَٰلِدَيَّ﴾ [النمل: ١٩] و ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] وحرّكت الياء في ذلك؛ فراراً من التقاء الساكنين وكانت فتحةً حملاً على النظير، وأدغمت الياء في نحو: ﴿إِلَيَّ﴾ / و ﴿عَلَيَّ﴾ للتماثل، وجاز في ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ الكسر لغةً،(٣) وكذلك في ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ [لقمان: ١٣] مع الإسكان كما سيأتي.

---

(١) انظر ص: ١٧٥٢، ١٨٨٨.

(٢) في المطبوع: (اثنتين)، وهو خطأ.

(٣) وهي قراءة حمزة كذلك، وذكر قطرب أنها لغة بني يربوع، وأنشدوا لهذا قول الشاعر:

قال لها هل لك ياتافيِّ   قالت له ما أنت بالمرضيِّ

الشاهد: كسر الياء في (فيّ)، انظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٧٥-٧٦، شرح الهداية: ١/ ١٦١-١٦٢، إبراز المعاني: ٣/ ٢٩٣-٢٩٦.

وجملة ذلك من الضربين المجمع عليها ستمائة وأربع وستون ياء.

والضرب الثالث: ما اختلفوا في إسكانه وفتحه، وجملته مائتا ياء واثنتا عشرة ياء، وقد عدَّها الداني وغيرُه: وأربع عشرة،(١) فزاد(٢) اثنتين وهما: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ في النمل [٣٦] و ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨].

وزاد آخرون ثنتين أخريين(٣)، وهما: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ في طه [٩٣] ﴿إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ في يسٓ [٢٣]، فجعلوها مائتين وست عشرة.

وذِكْرُ هذه الأربع في باب الزوائد أولى لحذفها في الرسم، وإن كان لها تعلق بهذا الباب من حيث فتحُها وإسكانُها أيضاً، ولذلك ذكرناها ثَمَّ.(٤)

وأمّا ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ في الزخرف [٦٨] فذكرناها في هذا الباب، تبعاً للشاطبي وغيره؛ من حيث إن المصاحف لم تجتمع على حذفها كما سنذكره.(٥)

وينحصر الكلام على الياءات المختلف فيها في ستة فصول:

الفصل الأول: في الياءات التي بعدها همزة مفتوحة، وجملة الواقع من ذلك في القرآن تسع وتسعون ياء(٦)، من ذلك:

في البقرة ثلاث: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا﴾ [٣٠] ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ﴾ [٣٣] ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ

(١) في (ز): «أربع عشرة» بدون واو العطف. انظر: التيسير: ٦٣.

(٢) في (ت): «فزادوا» بالجمع.

(٣) في المطبوع: (آخرين)، وهو تصحيف.

(٤) انظر ص: ١٥٥٢.

(٥) انظر ص: ١٥٢٤.

(٦) أي المختلف فيه. انظر: التيسير: ٦٣، غاية الاختصار: ١/ ٣٣٧-٣٣٨، الدر النثير: ٤/ ١٧٣.

﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ [١٥٢] وفي آل عمـــران ثنتـان: ﴿اجْعَل لِّيَ ءَايَةً﴾ [٤١] ﴿أَنِّيَ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ﴾ [٤٩] وفي المائـــدة ثنتـــان: ﴿إِنِّيَ أَخَافُ اللَّهَ﴾ [٢٨] ﴿لِيَ أَنْ أَقُولَ﴾ [١١٦] وفي الأنعـام ثنتـان: ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [١٥] ﴿إِنِّيَ أَرَاكَ﴾ [٧٤] وفي الأعـراف ثنتـــان: ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٥٩] ﴿مِن بَعْدِيَ أَعَجِلْتُمْ﴾ [١٥٠] وفي الأنفـــال ثنتـــان: ﴿إِنِّيَ أَرَى.... إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٤٨] وفي التوبـة ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ [٨٣] وفي يـونس ثنتـان: ﴿لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُ.... إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [١٥] وفي هـــود إحـــدى عـــشرة: ﴿فَإِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٣،٢٦] موضعان ﴿وَلَكِنِّيَ أَرَاكُمْ﴾ [٢٩] ﴿إِنِّيَ أَعِظُكَ﴾ [٤٦] ﴿إِنِّيَ أَعُوذُ بِكَ﴾ [٤٧] ﴿فَطَرَنِيَ أَفَلَا﴾ [٥١] ﴿ضَيْفِيَ أَلَيْسَ﴾ [٧٨] ﴿إِنِّيَ أَرَاكُم﴾ [٨٤] ﴿شِقَاقِيَ أَن[1]﴾ [٨٩] ﴿أَرَهْطِيَ أَعَزُّ﴾ [٩٢] وفي يوسف ثلاث عـشرة: ﴿لَيَحْزُنُنِيَ أَن﴾ [١٣] ﴿رَبِّيَ أَحْسَنَ﴾ [٢٣] ﴿إِنِّيَ أَرَانِيَ أَعْصِرُ ... إِنِّيَ أَرَانِيَ[2] أَحْمِلُ﴾ [٣٦] ﴿إِنِّيَ أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [٤٣] ﴿لَعَلِّيَ/ أَرْجِعُ﴾ [٤٦] ﴿إِنِّيَ أَنَا أَخُوكَ﴾ [٦٩] ﴿يَأْذَنَ لِيَ أَبِيَ أَوْ﴾ [٨٠] ﴿إِنِّيَ أَعْلَمُ﴾ [٩٦] ﴿سَبِيلِيَ أَدْعُوا﴾ [١٠٨] وفي إبراهيم ﴿إِنِّيَ أَسْكَنتُ﴾ [٣٧] وفي الحجر ثلاث: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيَ أَنِّيَ﴾ [٤٩] ﴿وَقُلْ إِنِّيَ أَنَا﴾ [٨٩] وفي الكهف خمس: ﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ﴾ [٢٢] ﴿بِرَبِّيَ أَحَدًا﴾ موضـــعان [٣٨، ٤٢] ﴿فَعَسَى رَبِّيَ أَن﴾ [٤٠] ﴿مِن دُونِيَ أَوْلِيَاءَ﴾ [١٠٢] وفي مـريم ثـلاث: ﴿اجْعَل لِّيَ ءَايَةً﴾ [١٠] ﴿إِنِّيَ أَعُوذُ﴾ [١٨] ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٤٥] وفي طـــه ســـت: ﴿إِنِّيَ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيَ ءَاتِيكُم﴾ [١٠] ﴿إِنِّيَ أَنَا رَبُّكَ﴾ [١٢] ﴿إِنَّنِيَ أَنَا اللَّهُ﴾ [١٤] ﴿وَيَسِّرْ لِيَ أَمْرِي﴾ [٢٦] ﴿حَشَرْتَنِيَ أَعْمَى﴾ [١٢٥] وفي المؤمنـــون ﴿لَعَلِّيَ أَعْمَلُ﴾ [١٠٠] وفي الشعراء ثلاث: ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [١٢ و ١٣٥] ﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ﴾ [١٨٨] وفي النمل

---

(١) في المطبوع: (شقاقي إِنْ) بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: (أريني) خطأ.

ثلاث: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ﴾ [٧] ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ﴾ [١٩] ﴿لِيَبۡلُوَنِيٓ ءَأَشۡكُرُ﴾ [٤٠] وفي القصص تسع: ﴿رَبِّيٓ أَن يَهۡدِيَنِي﴾ [٢٢] ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم﴾ [٢٩] ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [٣٠] ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٣٤] ﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن﴾ [٣٧] ﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ﴾ [٣٨] ﴿عِندِيٓۚ أَوَلَمۡ﴾ [٧٨] ﴿رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ مَن﴾ [٨٥]، وفي يس ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ﴾ [٢٥]، وفي الصافات ثنتان: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ[1] أَذۡبَحُكَ﴾ [١٠٢]، وفي ص ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ﴾ [٣٢]، وفي الزمر ثنتان: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [١٣] ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [٦٤]، وفي غافر سبع: ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ﴾ [٢٦] ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٢٦، ٣٠، ٣٢] ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ﴾ [٣٦] ﴿مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ﴾ [٤١] ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [٦٠]، وفي الزخرف ﴿مِن تَحۡتِيٓۚ أَفَلَا﴾ [٥١] وفي الدخان ﴿إِنِّيٓ ءَاتِيكُم﴾ [١٩]، وفي الأحقاف أربع: ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ﴾ [١٥] ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ﴾ [١٧] ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٢١] ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ﴾ [٢٣]، وفي الحشر ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [١٦] وفي الملك ﴿مَّعِيَ أَوۡ رَحِمَنَا﴾ [٢٨]، وفي نوح ﴿ثُمَّ إِنِّيٓ أَعۡلَنتُ﴾ [٩]، وفي الجن ﴿رَبِّيٓ أَمَدًا﴾ [٢٥]، وفي الفجر اثنتان: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ [١٥] ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾ [١٦].

فاختلفوا في فتح الياء وإسكانها من هذه المواضع، ففتح الياء منهنَّ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأسكنها الباقون، إلَّا أنهم اختلفوا في خمس وثلاثين ياء على غير هذا الاختلاف.

فاختصَّ ابن كثير بفتح ياءين منها، وهما: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ في البقرة [١٥٢] و ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ في غافر [٦٠].

واختصَّ هو والأصبهاني بفتح ياء[2] واحدة، وهي: ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ﴾ في غافر: [٢٦].

---

(١) في المطبوع: (إني) بالكسر، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: (بالموحدة)، وهو تحريف.

واتفق ابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، على فتح أربع ياءات، وهنَّ: ﴿حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ﴾ في طـه [١٢٥] و ﴿لَيَحْزُنُنِيٓ أَن﴾ في يوسف [١٣]، و ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ في الزمر [٦٤]، و ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنْ﴾ في الأحقاف [١٧].

واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، على فتح ثمان ياءات، وهن: ﴿ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً﴾ في آل عمران [٤١] ومريم [١٠] و ﴿ضَيْفِيٓ أَلَيْسَ﴾ / في هود [٧٨] و ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ كلاهما في يوسف [٣٦] و ﴿يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ فيها أيضاً [٨٠] و ﴿مِن دُونِيٓ أَوْلِيَآءَ﴾ في الكهف [١٠٢] ﴿وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي﴾ في طه [٢٦].

واتفق معهم البزِّي على فتح أربع ياءات، وهنَّ: ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ﴾ في هود [٢٩] والأحقاف [٢٣] و ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكُم﴾ في هود [٨٤] و ﴿مِن تَحْتِيٓ أَفَلَا﴾ في الزخرف [٥١].

وانفرد الكارَزِيني عن الشَّطَوي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح ﴿تَحْتِيٓ أَفَلَا﴾، فخالف سائر الرواة عنه.[١]

واتفق نافع، وأبو جعفر، على فتح ياءين، وهما: ﴿سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ﴾ في يوسف [١٠٨]، و ﴿لِيَبْلُوَنِيٓ ءَأَشْكُرُ﴾ في النمل [٤٠].

واتفق معهما البزِّي على فتح ﴿فَطَرَنِيٓ أَفَلَا﴾ في هود [٥١].

وانفرد أبو تَغْلب عبد الوهاب عن القاضي أبي الفرج[٢] عن ابن شنبوذ

---

(١) انظر: المبهج: ٢/ ٧٣٦.

(٢) هو المعافا بن زكريا الجريري.

عن قنبل بفتحها[١]، فخالف سائر الرواة عن ابن شنبوذ وغيره[٢]

واتفق نافع، وأبو جعفر، وأبو عمرو أيضاً على فتح ﴿عِندِيٓ أَوَلَمۡ﴾ في القصص [٧٨]، واختلف فيها عن ابن كثير.

فروى جمهور المغاربة والمصريين عنه الفتح من روايتيه، وهو الذي في «التبصرة» و«التذكرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التلخيصين» و«الكافي» و«العنوان»[٣] وغيرها[٤]، وهو ظاهر «التيسير»[٥]، وهو الذي قرأ به الداني من روايتي البزي وقنبل إلَّا من طريق أبي ربيعة عنهما[٦] فبالإسكان.

وقطع جمهور العراقيين للبزي بالإسكان، ولقنبل بالفتح، وهو الذي في «المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية الكبرى» و«التجريد» و«غاية الاختصار»، وغيرها[٧].

---

(١) في (س): «بفتحهما» بالتثنية، وهو تحريف.

(٢) انظر: المستنير: ٢/ ٦٠١، الكفاية في الست: ق١١٠.

(٣) انظر: التذكرة:٢/ ٤٨٨، التلخيص:٣٦٠، التبصرة:٦٢٩، الكافي:١٤٩، العنوان:١٤٨، تلخيص العبارات:٥٨.

(٤) في (س): (عنهما) بالتثنية.

(٥) قوله: ظاهر «التيسير»؛ لأن عبارة الداني فيه بعد أن ذكر الياءات ومنها ﴿عِندِيٓ أَوَلَمۡ﴾ [القصص: ٧٨] قال: «فتحهن الحرميان وأبو عمرو، قال: وروى أبو ربيعة عن قنبل وعن البزي ﴿عِندِيٓ﴾ بالإسكان فقط». التيسير: ٦٤.

(٦) قوله: (عنهما) أي من غير «التيسير»؛ لأن أبا ربيعة عن قنبل ليس له طريق فيه، بل هو من «جامع البيان»، وعليه فيكون في «التيسير» الفتح قولاً واحداً عن قنبل. قال في «الجامع»: «اختلف عن ابن كثير، فروى اللهبي عن البزي، وأبو ربيعة عن البزي وعن قنبل... جميعاً عن قنبل إسكانها، وروى سائر الرواة عن البزي وقنبل فتحها». جامع البيان: ٢/ ق: ١٣٦.

(٧) انظر: المستنير: ٢/ ٧٢٦، والإرشاد: ٤٨٧، الكفاية الكبرى: ٤٨٤، غاية الاختصار:١/ ٣٤٤.

والإسكان عن قنبل من هذه الطرق[1] عزيز، وقد قطع به سبط الخياط في «كفايته» من طريق ابن شنبوذ، وفي «مبهجه» من طريق ابن مجاهد[2]، وكذلك قطع به أبو القاسم الهذلي له من هذين الطريقين وغيرهما[3]، وهو رواية أبي ربيعة عنه، وكذا روى عنه محمد بن الصباح، وأبو الحسن بن بقرة، وغيرهم.[4]

وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشاطبي، والصفراوي وغيرهما، وكلاهما صحيح عنه، غير أن الفتح عن البزي لم يكن من طريق «الشاطبية» و«التيسير»، وكذلك الإسكان عن قنبل، والله تعالى أعلم.

واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، على فتح ﴿لَعَلِّيَ﴾ حيث وقعت، وذلك في ستة مواضع: في يوسف [٤٦] وطه [١٠] والمؤمنين [١٠٠] وموضعي القصص [٢٩، ٣٨] وفي / غافر [٣٦].

واتفق حفص مع الخمسة المذكورين على فتح ﴿مَعِيَ﴾ في الموضعين: التوبة [٨٣] و الملك [٢٨].

وانفرد الهذلي عن الشَّذَائي، عن الرملي، عن الصوري؛ عن ابن ذكوان بإسكان موضعي القصص [٢٩، ٣٨].

وانفرد أيضاً عن زيد عنه بإسكان موضع طه [١٠].

---

(١) في (ت): «الطريق» بالإفراد، ولعله تحريف، وكذا في المطبوع.

(٢) الكفاية في الست: ق: ١٢٤، المبهج: ٢/ ٦٧٧.

(٣) الكامل: ق ١٤٥/ أ.

(٤) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٣٦.

واتفق[1] نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وهشام،على فتح ﴿مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ﴾ في غافر [٤١]، واختلف عن ابن ذكوان:

فرواها الصُّوْري عنه كذلك، وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» و«غاية الاختصار» و«الجامع» لابن فارس، و«المستنير»[2] وغيرها، وهو رواية التغلبي، وابن المعلَّى، وابن الجنيد، وابن أنس؛ عن ابن ذكوان.[3]

ورواها الأخفش عنه بالإسكان، وهو الذي قطع به في «العنوان» و«التجريد» و«التيسير» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي»[4] وسائر المغاربة، وبه قطع في «المبهج» من جميع طرقه[5]، وكلاهما صحيح عن ابن ذكوان.

واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وابن ذكوان، على فتح ﴿أَرَهْطِيَ أَعَزُّ﴾ في هود [٩٢]، واختلف عن هشام:

فقطع الجمهور له بالفتح كذلك، وهو الذي في «المبهج» و«جامع» الخياط، و«المستنير» و«الكامل» و«الكفاية الكبرى»[6] وسائر كتب العراقيين، وبه قرأ

---

(١) الكامل: ق ١٤٥/ أ.

(٢) انظر: الإرشاد: ٥٣٨، والكفاية: ٥٣٠، غاية الاختصار: ٢/ ٣٤٥، الجامع لابن فارس: ٤٣٧، المستنير: ٢/ ٧٧٥.

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٧، وهؤلاء كلهم ليسوا من طرق النشر.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٣٥، العنوان: ١٦٨، التجريد: ق ٣٣/ أ، التيسير: ١٩٢، التبصرة: ٦٦٤، الكافي: ١٦٥.

(٥) انظر: المبهج: ١/ ٢٨٢.

(٦) انظر: المبهج:١/ ٢٨٢، جامع الخياط (هو ابن فارس): ٢٨٦، المستنير: ٢/ ٦٠١ الكامل: ق: ١٤٥/ أ، الكفاية الكبرى: ٣٧٩.

صاحب «التجريد» على غير عبد الباقي، وهو طريق الداجوني فيه[١]، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح[٢]، وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق «التيسير».

وقطع بالإسكان له صاحب «العنوان» و«التذكرة» و«التبصرة»[٣] و«التلخيصين»[٤] و«الكافي» و«التيسير» و«الشاطبية»[٥] وسائر المغاربة والمصريين، وهو اختيار الداني، وقال: «إنه هو الذي عليه العمل»[٦]، وذلك مع كونه قرأ بالفتح على أبي الفتح، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي؛ يعني من طريق الحلواني.[٧] والوجهان صحيحان، والفتح أكثر وأشهر، والله أعلم.

واختصَّ البزي والأزرق عن ورش بفتح ياء ﴿أَوْزِعْنِيَ﴾ في النمل [١٩] والأحقاف [١٥].

وانفرد بذلك الهذلي عن أبي نَشِيط فخالف سائر الناس.[٨]

---

(١) انظر: التجريد: ق ٣٣/ أ.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٨٥.

(٣) انظر: العنوان: ١٠٩، والتذكرة: ٢/ ٣٧٦، والتبصرة: ٥٤٤.

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو موافق لتلخيص ابن بلِّيمة: ص٥٦-٥٧، أما تلخيص أبي معشر فقال: «علوي (حرمي وشامي) وأبو عمرو ﴿أَرَهْطِيَ﴾ [هود: ٩٢] بالفتح». ص٢٩٠.

(٥) الكافي: ١٠٩، التيسير: ١٢٧.

(٦) جامع البيان: ٢/ ق: ٨٥.

(٧) انظر: التجريد: ق ٣٣/ أ.

(٨) الكامل: ق ١٤٥/ أ.

والباقي من الياءات وهو أربع وستون ياء هم[1] فيها على أصولهم المذكورة في أول الفصل.

واتفقوا على إسكان أربع ياءات من هذا الفصل، وهي: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ في الأعراف [١٤٣] ﴿وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا﴾ في التوبة [٤٩] ﴿وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن﴾ في هود [٤٧] / و ﴿فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ﴾ في مريم [٤٣] فلم يأت عنهم فيها خلاف، فقيل للتناسب من حيث إنها وقعت بعد مسكّن إجماعاً، وقيل غير ذلك.

واتفقوا أيضاً على فتح ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ﴾ [طه: ١٨] ﴿وَإِيَّٰيَ أَتُهۡلِكُنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ونحو: ﴿بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ﴾ [ص: ٧٥]؛ لضرورة الجمع بين الساكنين، والله أعلم.

الفصل الثاني: في الياءات التي بعدها همزة مكسورة

وجملة المختلف فيه من ذلك اثنتان وخمسون ياء في:

البقرة ﴿مِنِّيٓ إِلَّا﴾ [٢٤٩] وفي آل عمران ثنتان: ﴿مِنِّيٓۖ إِنَّكَ﴾ [٣٥] و﴿أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [٥٢] وفي المائدة ثنتان: ﴿يَدِيَ إِلَيۡكَ﴾ [٢٨] ﴿وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ﴾ [١١٦] وفي الأنعام ﴿رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ﴾ [١٦١] وفي يونس ثلاث: ﴿نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ﴾ [١٥] ﴿وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٥٣] و ﴿أَجۡرِيَ إِلَّا﴾ [٧٢] وفي هود ست: ﴿عَنِّيٓۚ إِنَّهُۥ﴾ [١٠] ﴿أَجۡرِيَ إِلَّا﴾ في موضعين [٢٩، ٥١] ﴿إِنِّيٓ إِذٗا﴾ [٣١] ﴿نُصۡحِيٓ إِنۡ﴾ [٣٤] ﴿تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا﴾ [٨٨] وفي يوسف ثمان: ﴿رَبِّيٓۖ إِنِّي تَرَكۡتُ﴾ [٣٧] ﴿ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [٣٨] ﴿نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ... رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ﴾ [٥٣] و ﴿وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [٨٦] ﴿رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ﴾ [٩٨] ﴿بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي

(١) في المطبوع: (فهم).

... ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِيٓ إِنَّ﴾ [١٠٠] وفي الحجر ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ إِن﴾ [٧١] وفي الإسراء ﴿رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا﴾ [١٠٠] وفي الكهف ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن﴾ [٦٩] وفي مريم ﴿رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ﴾ [٤٧] وفي طه ثلاث: ﴿لِذِكْرِيٓ * إِنَّ﴾ [١٤، ١٥] و ﴿عَلَىٰ عَيْنِيٓ * إِذْ﴾ [٣٩، ٤٠] ﴿وَلَا بِرَأْسِيٓۖ إِنِّي﴾[(١)] [٩٤] وفي الأنبياء ﴿إِنِّيٓ إِلَٰهٌ﴾ [٢٩] وفي الشعراء ثمان: ﴿بِعِبَادِيٓ إِنَّكُم﴾ [٥٢] ﴿عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا﴾ [٧٧] و ﴿لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٨٦] ﴿أَجْرٍۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا﴾ في خمسة مواضع [١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، وفي القصص ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ﴾ [٢٧] وفي العنكبوت ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ﴾ [٢٦] وفي سبأ ثنتان: ﴿أَجْرِيَ إِلَّا﴾ [٤٧] ﴿رَبِّيٓۚ إِنَّهُۥ﴾ [٥٠] وفي يسٓ ﴿إِنِّيٓ إِذًا﴾ [٢٤] وفي الصافات ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن﴾ [١٠٢] وفي صٓ ثنتان: ﴿بَعْدِيٓۖ إِنَّكَ﴾ [٣٥] ﴿لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ﴾ [٧٨] وفي غافر ﴿أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [٤٤] وفي فصلت ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ﴾ [٥٠] وفي المجادلة ﴿وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [٢١].

وفي الصف ﴿أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [١٤]، وفي نوح ﴿دُعَآءِيٓ إِلَّا فِرَارًا﴾ [٦].

فاختلفوا في فتح الياء وإسكانها من هذه المواضع ففتحها نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأسكنها الباقون، إلَّا أنهم اختلفوا في أربعة وعشرين ياء على غير هذا الاختلاف.

فتح نافع وأبو جعفر وحدهما ثماني ياءات، وهنَّ: ﴿أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ في الموضعين[(٢)]: آل عمران [٥٢] و الصف [١٤]، و ﴿بِعِبَادِيٓ إِنَّكُم﴾ في الشعراء [٥٢] و ﴿سَتَجِدُنِيٓ / إِن﴾ في الثلاثة: الكهف [٦٩]، والقصص [٢٧] والصافات [١٠٢] و ﴿بَنَاتِيٓ إِن﴾ في الحجر [٧١] و ﴿لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ﴾ في صٓ [٧٨].

---

(١) في المطبوع بعد ﴿إِنِّي﴾ كتب: ﴿خَشِيتُ﴾ وهي زيادة ليست في النسخ.

(٢) في المطبوع: (في آل).

واتفق نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، على فتح ﴿وَرُسُلِيٓ إِنَّ﴾ في المجادلة [٢١].

واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وحفص، على فتح إحدى عشرة ياء وهي ﴿أَجْرِيَ﴾ في المواضع التسعة: يونس [٧٢] وموضعي هود [٢٩، ٥١] وخمسة الشعراء [١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، وموضع سبأ [٤٧] و ﴿يَدِيَ إِلَيْكَ﴾ ﴿وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ﴾ وكلاهما في المائدة [٢٨، ١١٦].

ووافقهم ابن عامر في ﴿وَأُمِّيَ﴾ و ﴿أَجْرِيَ﴾.

واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وابن عامر، على فتح ياءين وهما: ﴿ءَابَآءِيٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ في يوسف [٣٨] و ﴿دُعَآءِيٓ إِلَّا﴾ في نوح [٦].

واتفق نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، على فتح ﴿تَوْفِيقِيٓ إِلَّا﴾ في هود [٨٨][1] ﴿وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ في يوسف [٨٦].

واختصَّ أبو جعفر، والأزرق عن ورش بفتح ياء واحدة وهي ﴿إِخْوَتِيٓ إِنَّ﴾ في يوسف [١٠٠].

وانفرد أبو علي العطار فيما ذكره ابن سوار عن النهرواني، عن هبة الله بن جعفر من طريقي[2] الأصبهاني عن ورش، وعن الحُلْواني

---

(١) (في هود) كتب في حاشيتي (س) و(ظ)، ووضع عليه علامة صح.

(٢) في (ز) وكذا المطبوع: «طريق» بالإفراد، وهو تحريف، المراد طريق الأصبهاني عن ورش، وطريق الحلواني عن قالون، قال المؤلِّف: «انفرد العطار عن النهرواني عن الأصبهاني وعن هبة الله بن جعفر عن قالون». النشر ص: ١٧٥٨.

عن قالون بفتحها أيضاً، فخالف سائر الرواة من الطَّريقين.[١]

والعجب من الحافظ أبي العلاء كيف ذكر فتحها من طريق النهرواني عن الأصبهاني[٢]، وهو لم يقرأ بهذه الطريق إلَّا على أبي العزِّ القلانسي، ولم يذكر الفتحَ أبو العزِّ في كتبه؟ والله أعلم.

وأما ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ﴾ في فصلت [٥٠] فهم فيها على أصولهم، إلَّا أنه اختُلف فيها عن قالون:

فروى الجمهور عنه فتحها على أصله، وهو الذي لم يذكر العراقيون قاطبة عنه سواه، وهو الذي في «الكامل» أيضا، و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» وغير ذلك من كتب المغاربة. وروى عنه الآخرون إسكانها، وهو الذي في «تلخيص العبارات» و«العنوان». وأطلق الخلاف في «التيسير» و«الشاطبية» و«التذكرة»[٣] وغيرها.[٤]

وقال في «التبصرة»: «روي عن قالون الإسكان، والذي قرأت له بالفتح».[٥]

وقال أبو الحسن بن غَلْبون في «التذكرة»: «واختلف فيها عن قالون، فروى

(١) انظر: المستنير: ٢/ ٦١١-٦١٢.

(٢) قال القاهري: «وفيه أنه لِمَ لا يجوز أن يقرئ أبو العز الحافظَ أبا العلاء من غير طرق كتبه». مع التنبيه على أن قول المؤلف «كتبه» لا يدخل فيه «الإرشاد» المطبوع، إذ ليس فيه رواية ورش كما سبق، انظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٤٧-٣٤٨، بحر الجوامع: ق٢٥٦.

(٣) تلخيص العبارات: ٥٩، العنوان: ١٦٩، التيسير: ١٩٤، التذكرة:٢/ ٥٣٩-٥٤٠.

(٤) في المطبوع: (غيرهم) بالجمع، وهو تحريف.

(٥) التبصرة: ٦٦٦.

أحمد بن صالح المصري عن قالون عن نافع بالفتح، وروى إسماعيل القاضي عن قالون بالإسكان»، قال: «وقد قرأت له بالوجهين، وبهما آخذ».(١)

وقال الداني في «المفردات»: «وأقرأني أبو الفتح وأبو الحسن عن / قراءتهما ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ﴾ [فصلت: ٥٠] بالفتح والإسكان جميعاً، ونصَّ على الفتح عن قالون أحمدُ بن صالح، وأحمد بن يزيد، ونصَّ على الإسكان إسماعيلُ بن إسحاق القاضي، وإبراهيم بن الحسين الكسائي»(٢).(٣)

وقال في «جامع البيان»: «وقرأتها على أبي الفتح في رواية قالون من طريق الحُلْواني والشَّحَّام، وأبي نَشِيط بالوجهين».(٤)

قلت: والوجهان صحيحان عن قالون، قرأت بهما وبهما آخذ، غير أن الفتح أشهر وأكثر وأقيس(٥) بمذهبه، والله أعلم.

والباقي من ياءات هذا الفصل سبع وعشرون ياء، هم فيها على أصولهم المذكورة أوّلاً.

واتفقوا على إسكان تسع ياءات من هذا الفصل وهي في: الأعراف

(١) يلاحظ أن أحمد بن صالح ليس من طرق التذكرة، وإنما ذكره ابن غَلْبون حكاية. انظر: التذكرة: ٢/ ٥٤٠.

(٢) ابن علي بن دازيل، ويقال: ديزيل، روى القراءة سماعاً عن قالون، بل ذكروا أنه عرض عليه، وله عنه نسخة، ثقة كبير، روى القراءة عنه الحسن بن عبد الرحمن الكرخي وغيره، توفي سنة (٢٨١هـ). انظر: غاية النهاية:١/ ١١-١٢.

(٣) المفردات: ٤١.

(٤) جامع البيان: ٢/ ق: ١٦٠.

(٥) في المطبوع: (وقيس) بدون همزة، وهو تحريف.

﴿أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ﴾ [١٤] وفي الحجر ﴿فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ﴾ [٣٦] ومثلها في ص [٧٩] وفي يوسف ﴿يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [٣٣] وفي القصص ﴿يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ﴾ [٣٤] وفي المؤمن ثنتان: ﴿وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى﴾ [٤١] و﴿تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [٤٣] وفي الأحقاف ﴿ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي﴾ [١٥] وفي المنافقين ﴿أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ﴾ [١٠]، فقيل: لثقل كثرة الحروف، وقيل غير ذلك.

واتفقوا أيضاً على فتح ﴿أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٢٣] و﴿رُءْيَايَ إِن﴾ [يوسف: ٤٣]، ونحو: ﴿فَعَلَيَّ إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥]؛ من أجل ضرورة الجمع بين الساكنين، والله أعلم.

الفصل الثالث: في الياءات التي بعدها همزة مضمومة

والمختلف فيه من ذلك عشر ياءات وهي في:

آل عمران ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا﴾ [٣٦] وفي المائدة ثنتان: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ [٢٩] ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [١١٥] وفي الأنعام ﴿إِنِّيٓ أُمِرْتُ﴾ [١٤] وفي الأعراف ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ﴾ [١٥٦] وفي هود ﴿إِنِّيٓ أُشْهِدُ﴾ [٥٤] وفي يوسف ﴿أَنِّيٓ أُوفِي﴾ [٥٩] وفي النمل ﴿إِنِّيٓ أُلْقِيَ﴾ [٢٩] وفي القصص ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ [٢٧] وفي الزمر ﴿إِنِّيٓ أُمِرْتُ﴾ [١١].

ففتح الياء فيهن نافع وأبو جعفر، إلَّا ﴿أَنِّيٓ أُوفِي﴾ فإنه اختلف فيها عن أبي جعفر:

فروى عنه فتحها ابن العلَّاف، وابن هارون، وهبة الله، والحمَّامي كلُّهم عن الحُلْواني عن ابن وَرْدان، وكذلك رواه أبو جعفر محمد بن جعفر المغازلي، وأبوبكر محمد بن عبد الرحمن الجوهري؛ كلاهما عن ابن رَزِين عن الهاشمي،

وكذا رواه أبو بكر محمد بن بَهْرام عن ابن بدر النفاح[(١)]، وأبو عبد الله بن نَهْشل الأنصاري؛ كلاهما عن الدوري، كلاهما؛ أعني الهاشميَّ والدوريَّ، عن / إسماعيل بن جعفر، عن ابن جَمَّاز، وهو الذي قطع به أبو القاسم الهذلي، وأبو العزِّ وابن سِوار، من الطرق المذكورة.

وروى عنه الإسكانَ أبو الفرج النهرواني من جميع طرقه، وأبو بكر بن مهران؛ كلاهما عن الحُلْواني عن ابن وردان، وكذا روى أبو عبد الله محمد بن جعفر الأُشْناني، وأبو العباس المطَّوِّعي كلاهما عن ابن رَزِين، ومحمد بن الجهم السِّمَّري[(٢)] كلاهما عن الهاشمي، ورواه المطَّوِّعي أيضاً عن ابن النفاح[(٣)] عن الدوري، كلاهما عن أبي جعفر عن ابن جماز، وهو الذي قطع به الحافظ أبوالعلاء، وأبو العزِّ، و[(٤)]ابن سِوار، وأبو الحسن بن فارس وغيرهم، من الطرق المذكورة.[(٥)]

والوجهان صحيحان عن أبي جعفر، قرأت بهما له، وبهما آخذ، والله تعالى أعلم

*واتفقوا على إسكان ياءين من هذا الفصل، وهما في البقرة ﴿ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ ﴾

---

(١) في المطبوع: (النفاخ) بالخاء المعجمة، وهو تصحيف، وكتب في حاشية (ك) النفاح بالحاء المهملة.

(٢) في المطبوع: (الشمّوني)، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (النفاخ) بالمعجمة، وهو تصحيف.

(٤) سقطت واو العطف من المطبوع، مما أوهم أنهما شخص واحد.

(٥) في (س): «المذكورات».

[٤٠] وفي الكهف ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ﴾ [٩٦]، قيل: لكثرة حروفهما، والله تعالى أعلم[١].*

الفصل الربع: في الياءات التي بعدها همزة وصل مع لام التعريف.

والمختلف فيه من ذلك أربع عشرة ياء:

في البقرة ثنتان: ﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [١٢٤] و ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ[٢]﴾ [٢٥٨] وفي الأعراف ثنتان: ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ [٣٣] و ﴿سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ﴾ [١٤٦] وفي إبراهيم ﴿لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [٣١] وفي مريم ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [٣٠] وفي الأنبياء ثنتان: ﴿عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [١٠٥] و ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ [٨٣] وفي العنكبوت ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [٥٦] وفي سبأ ﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [١٣] وفي ص ﴿مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [٤١] وفي الزمر ثنتان: ﴿إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ﴾ [٣٨] و ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [٥٣] وفي الملك ﴿إِنۡ أَهۡلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾ [٢٨].

فاختص حمزة بإسكان ياءاتها كلِّها.

ووافقه حفص في ﴿عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وابن عامر في ﴿ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ﴾ في الأعراف [١٤٦].

وابن عامر، والكسائي، وروح في ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ في إبراهيم [٣١].

---

(١) هذه الفقرة كلّها سقطت من (ز).

(٢) في المطبوع: (ويميت) وهي تحريف، إذ هي زيادة ليست في النسخ.

وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف في ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ في العنكبوت [٥٦] والزمر[١] [٥٣].

وانفرد/ الهذلي عن النخاس عن رويس في سبأ ﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ [١٣] فخالف سائر الرواة.[٢]

واتفقوا على فتح ما بقي من هذا الفصل، وهو ثماني عشرة ياء كما تقدَّم أول الباب، والله أعلم.

الفصل الخامس: في الياءات التي بعدها همزة وصل مجردة عن اللام، وجملتها سبع ياءات:

في الأعراف ﴿ إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ ﴾ [١٤٤] وفي طه ثلاث ياءات: ﴿ أَخِي* ٱشْدُدْ ﴾ [٣٠ - ٣١] و ﴿لِنَفْسِي* ٱذْهَبْ ﴾ [٤١، ٤٢] وفي ﴿ ذِكْرِي* ٱذْهَبَآ ﴾ [٤٢، ٤٣] وفي الفرقان ثنتان: ﴿يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ ﴾ [٢٧] و ﴿ إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُواْ ﴾ [٣٠] وفي الصف ﴿ مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ ﴾ [٦].

ففتح ابن كثير، وأبو عمرو ﴿ إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ ﴾ و ﴿ أَخِي* ٱشْدُدْ ﴾.

وفتح أبو عمرو ﴿ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ ﴾.

وفتح نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر ﴿لِنَفْسِي* ٱذْهَبْ ﴾ ﴿فِي ذِكْرِي* ٱذْهَبَآ ﴾.

وفتح نافع، وأبوعمرو، وأبوجعفر، والبزِّي، وروح ﴿إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُواْ ﴾.

---

(١) نص الآية في سورة الزمر: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ ﴾.

(٢) انظر: الكامل: ق: ١٤٤/أ.

وفتح نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وأبو بكر ﴿بَعۡدِى ٱسۡمُهُۥٓ﴾.

وانفرد أبو الفتح فارس عن روح فيما ذكره الداني، وابن الفحام بإسكانها[1].

ولم يأت من هذا الفصل ياء متفق عليها بفتح ولا إسكان.

وهذا الفصل عند ابن عامر، ومن وافقه ست ياءات؛ لقطعه همزة ﴿ٱشۡدُدۡ﴾ [طه: ٣١] وفتحها، فهي عنده تلحق بالفصل الأول، وسيأتي التنصيص عليها في موضعها من سورة طه إن شاء الله.[2]

الفصل السادس: في الياءات التي لم يقع بعدها همزة قطع ولا وصل، بل حرف من باقي حروف المعجم.

وجملة المختلف فيه من ذلك ثلاثون ياء، وهي في:

البقرة ثنتان: ﴿بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [١٢٥] و﴿بِي لَعَلَّهُمۡ يَرۡشُدُونَ﴾ [١٨٦] وفي آل عمران ﴿وَجۡهِيَ لِلَّهِ﴾ [٢٠] وفي الأنعام أربع: ﴿وَجۡهِيَ لِلَّذِى﴾ [٧٩] و﴿صِرَٰطِى مُسۡتَقِيمًا﴾ [١٥٣] ﴿وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ [١٦٢] وفي الأعراف ﴿مَعِيَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [١٠٥] وفي التوبة ﴿مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [٨٣].

وفي إبراهيم ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم﴾ [٢٢] وفي الكهف / ثلاث، وهنَّ: ﴿مَعِىَ

---

(١) المفردة للداني: ٨٩.

(٢) ذكر المؤلِّف أن لابن وردان الخلاف في همزتها، من حيث القطع والصلة، ثم قال: «ومقتضى أصل أبي جعفر فتحها -الياء- لمن قطع الهمزة عنه، ولكني لم أجده منصوصاً». ص: ١٨٠٣ و١٨٠٨.

صَبْرًا ﴾ [٦٧، ٧٢، ٧٥] وفي مريم ﴿وَرَآءِى وَكَانَتِ﴾ [٥] وفي طه ﴿وَلِىَ فِيهَا مَآرِبُ﴾[1] [١٨] وفي الأنبياء ﴿ذِكْرُ مَن مَّعِىَ﴾ [٢٤] وفي الحج ﴿ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ ﴾ [٢٦] وفي الشعراء ﴿مَعِىَ رَبِّى ﴾ [٦٢] وفيها ﴿وَمَن مَّعِىَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١١٨] وفي النمل ﴿ مَالِىَ لَآ أَرَى ﴾ [٢٠] وفي القصص ﴿مَعِىَ رِدْءًا ﴾ [٣٤] وفي العنكبوت ﴿أَرْضِى وَٰسِعَةٌ ﴾ [٥٦] وفي يس ﴿ وَمَالِىَ لَآ أَعْبُدُ ﴾ [٢٢] وفي ص ثنتان: ﴿وَلِىَ نَعْجَةٌ ﴾ [٢٣] و ﴿ مَا كَانَ لِىَ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [٦٩] وفي فصلت ﴿شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ ﴾ [٤٧] وفي الدخان ﴿ وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِى فَٱعْتَزِلُونِ ﴾ [٢١] وفي نوح ﴿ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا ﴾ [٢٨] وفي الكافرون ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ [٦]، وتتمّةُ الثلاثين ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ في الزخرف [٦٨].

ففتح هشام وحفص ﴿ بَيْتِىَ ﴾ في المواضع الثلاثة، من البقرة [١٢٥] والحج [٢٦] ونوح [٢٨]، ووافقهما نافع، وأبو جعفر في البقرة والحج.

وفتح ورش ﴿ بِى لَعَلَّهُمْ ﴾ في البقرة [١٨٦] و ﴿لِى فَٱعْتَزِلُونِ﴾ في الدخان [٢١].

وفتح نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، وحفص ﴿وَجْهِىَ ﴾ في الموضعين [آل عمران: ٢٠، الأنعام: ٧٩].

وفتح ابن عامر ﴿صِرَٰطِى ﴾ في الأنعام [١٥٣] و ﴿أَرْضِى ﴾ في العنكبوت [٥٦].

وسكّن أبو جعفر، وقالون، والأصبهاني عن ورش، الياء من ﴿وَمَحْيَاىَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وهي مما قبل الياء فيه ألف، فلذلك لم يختلف في سواها.

---

(١) في المطبوع: (مآرب أخرى) و(أخرى) زيادة ليست في النسخ.

واختلف عن ورش من طريق الأزرق عنه:

فقطع بالخلاف له فيها صاحب «التيسير» و«التبصرة» و«الكافي» وابن بلِّيمة، والشاطبي وغيرهم.

وقطع له بالإسكان صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار، وأبو الحسن بن غَلْبون، وأبو علي الأهوازي، والمهدوي، وابن سفيان، وغيرهم، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي عن والده، وبذلك قرأ أيضاً أبو عمرو الداني على خلف بن إبراهيم الخاقاني، وطاهر بن غَلْبون.

قال الداني: «وعلى ذلك عامَّة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه[١] ورش عن نافع أداءً وسماعاً»، قال: «والفتح اختيار منه، اختاره لقوَّته في العربية»، قال: «وبه قرأت على أبي الفتح في رواية الأزرق[٢] عنه من قراءته على المصريِّين، وبه كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد، صاحب ابن[٣] هلال، ومن أخذ عنه فيما بلغني».[٤]

قلت: وبالفتح أيضاً قرأ صاحب «التجريد» على ابن نفيس عن أصحابه عن الأزرق، وعلى عبد الباقي عن قراءته على أبي حفص عمر بن عِراك، عن ابن هلال.

---

(١) في (س): «وهو رواية ورش..».

(٢) في المطبوع: (الأزرقي)، وهو تحريف.

(٣) (ابن) سقطت من المطبوع.

(٤) جامع البيان: ٢/ ق: ٦٠.

والوجهان صحيحان عن / ورش من طريق الأزرق، إلَّا أن روايتَه عن نافع بالإسكان، واختيارَه لنفسه الفتحُ كما نص عليه غير واحد من أصحابه. ٢

وقيل: بل لأنه روى عن نافع أنه أوَّلاً كان يقرأ ﴿وَمَحْيَايَ﴾ ساكنة الياء، ثم رجع إلى تحريكها، روى ذلك الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش.

وانفرد ابن بلِّيمة بإجراء الوجهين عن قالون، وهو ظاهر «التجريد»، وذلك غير معروف عنه، بل الصواب عنه الإسكان.[1]

وانفرد أبو العزِّ القلانسي عن شيخه أبي علي الواسطي عن النهرواني عن ابن وَرْدان بفتح الياء[2] كقراءة الباقين، فخالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني كأبي الحسن بن فارس، وأبي علي الشَّرْمقاني، وأبي علي العطار، وعبد الملك بن شابور، وأبي علي المالكي وغيرهم، بل الذين رَوَوْا ذلك عن أبي العز نفسه خالفوه في ذلك، كالحافظ أبي العلاء الهمَذاني[3] وغيره.

والصحيح رواية[4] عن أبي جعفر هو الإسكان، كما قطع به ابن سوار، والهذلي، وابن مهران، وابن فارس، وأبو العلاء، وأبو علي البغدادي، والشهرزوري، وابن شيطا، وغيرهم، والله أعلم.[5]

وفَتَحَ نافع، وأبو جعفر ﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

---

(١) تلخيص العبارات: ٦١، وعبارته: «﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] أسكنها نافع، بخلاف عنه».

(٢) انظر: الإرشاد: ٣٢٦.

(٣) (الهمَذاني) من (ت) فقط.

(٤) في (ت): «روايته» تحريف، وكذا المطبوع.

(٥) سيعود المؤلّف لمناقشة هذه الكلمة بعد قليل في التنبيه الثالث ص: ١٥٢٨.

وفتح حفص أربع عشرة ياء وهي:

﴿مَعِيَ﴾ في المواضع التسعة: في الأعراف [١٠٥] والتوبة [٨٣]، وثلاثة الكهف [٦٧، ٧٢، ٧٥]، وفي الأنبياء [٢٤] وموضعي الشعراء [٦٢، ١١٨] وفي القصص [٣٤].

و ﴿لِيَ﴾ في خمسة مواضع: في إبراهيم [٢٢] وطه [١٨]، وموضعي صٓ [٢٣، ٦٩] وفي الكافرين [٦].

ووافقه ورش في ﴿وَمَن مَّعِيَ﴾ في الشعراء [١١٨]، ووافقه في ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ﴾ في طه [١٨] الأزرق عن ورش.

ووافقه في ﴿وَلِيَ نَعۡجَةٞ﴾ في صٓ [٢٣] هشام باختلاف عنه:

فقطع له بالإسكان صاحب «العنوان» و«الكافي» و«التبصرة» و«تلخيص» ابن بلِّيمة، و«التيسير» و«الشاطبية» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«التذكرة»[١] وسائر المغاربة والمصريين، وقطع به للداجوني عنه أبو العلاء الحافظ، وابن فارس، وأبو العزِّ وكذلك ابن سِوار من غير طريق ابن العلَّاف عن الحلواني.[٢]

وقطع له بالفتح صاحب «المبهج» و«المفيد» وأبو معشر الطبري[٣] وغيرهم،

(١) انظر: العنوان: ص١٦٤، الكافي: ص١٦٢، التبصرة: ص٦٥٧، تلخيص ابن بليمة: ص٦١، التيسير: ١٨٨، التذكرة: ٢/ ٥٢٧.

(٢) انظر: غاية أبي العلاء: ١/ ٣٥٣، الكفاية الكبرى: ٥٢٢، المستنير: ٢/ ٧٦٦.

(٣) انظر: التلخيص: ٣٨٧.

وكــذلك قطــع بــه لــه مــن طريــق الحلــواني غــير واحــد؛ كالحــافظ أبي العلاء، وأبي العزِّ، وابن فارس، وأبي بكر الشَّذَائي وغيرهم، ورواه ابـن سِـوار عن ابن العلَّاف من طريق الحلواني[١]، والوجهان صحيحان / عن هشام، والله أعلم.

ووافقــه في ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ في الكــافرون [٦] نــافع وهــشام، واختلــف عــن البزي:

فروى عنــه الفــتح جماعــة، وبــه قطــع صــاحب «العنــوان»[٢] و«المجتبــى» و«الكامل» من طريق أبي ربيعة وابن الحباب، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عـن قراءته عن السامرّي عن ابن الصبَّاح، عن أبي ربيعة عنه، وهي روايـة اللَّهْبيـين ومُضَر بن محمد عن البزي.[٣]

وروى عنه الجمهور الإسكان، وبه قطع العراقيون مـن طريـق أبي ربيعـة، وهو رواية ابن مخلد وغيره عن البزي، وهو الذي نصَّ عليه أبو ربيعة في «كتابه» عن البزي وقنبل جميعاً، وبه قرأ[٤] الداني على الفارسي، عن قراءتـه بـذلك عـلى النقاش عن أبي ربيعة عنه، وهذه طريق «التيسير» وقال فيه: «وهو المشهور وبـه آخذ»[٥]، وقطع به أيضاً ابن بلِّيمة[٦]، وغيره.

---

(١) انظر: المستنير: ٢/ ٧٦٦.

(٢) انظره: ٢١٤، مع التنبيه على أن البزي من «العنوان» ليس من طرق النشر.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ٢٠٠.

(٤) (قرأ): سقطت من المطبوع.

(٥) التيسير: ٢٢٥، وانظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٢٠٠.

(٦) تلخيص العبارات: ٦١.

وقطع بالوجهين جميعاً صاحب «الهداية» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي» و«التجريد» و«تلخيص» أبي معشر[(١)]، و«الشاطبية» وغيرهم،[(٢)] وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون، والوجهان صحيحان عنه، والإسكان أكثر وأشهر، والله أعلم.

وفتح ابن كثير ياءين وهما: ﴿مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ﴾ في مريم [٥]، و ﴿شُرَكَآءِي قَالُوٓاْ﴾ في فصلت [٤٧].

وفتح ابن كثير، وعاصم، والكسائي ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾ في النمل [٢٠]. واختلف عن هشام وابن وردان:

أمّا هشام فروى الجمهور عنه الفتح، وهو عند المغاربة قاطبة، وهو رواية الحلواني عنه، وبه قطع في «المبهج» و«التلخيصين»[(٣)] وغيرها، وبه قرأ في «التجريد» على عبد الباقي؛ يعني من طريق الحلواني.[(٤)]

وروى الآخرون عنه الإسكان، وهو رواية الداجوني عن أصحابه عنه، وهو الذي قطع به ابن مهران.[(٥)]

ونصَّ على الوجهين جميعاً من الطريقين المذكورين صاحب «الجامع»

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٦٤٦-٦٤٧، التبصرة: ٧٣٣، الكافي: ٢٠٦، التجريد: تلخيص أبي معشر: ٤٨٤.

(٢) في المطبوع: (وغيره) بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) انظر: التلخيص: ٣٥٦، تلخيص العبارات: ٦١.

(٤) التجريد: ق:٤١/ ب.

(٥) الغاية: ٤٤٨.

و«المستنير» و«الكفاية»، والحافظ أبو العلاء وصاحب «التجريد»[١] وغيرهم، وبه قرأ في «التجريد» على الفارسي من طريقي الحلواني والداجوني.[٢]

وشذَّ النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ففتحها، فخالف سائر الرواة، وخالفه أيضاً جميع أهل الأداء حتى الآخذين[٣] عنه، والصواب عنه هو السكون، كما أجمع الرواة عليه.

وأما ابن وردان: فروى الجمهور عنه الإسكان، وروى النَّهْرَواني عن أصحابه عنه الفتح، وعلى ذلك / أصحابه قاطبة؛ كأبي عليٍّ البغداديِّ وأبي علي الواسطيِّ وأبي علي المالكي، وأبي الحسن بن فارس، وعبد الملك بن شابور، والعطار، والشَّرْمَقاني وغيرهم، ونصَّ عليه من الطريق المذكورة أبو العزِّ القلانسي، وابن سوار وصاحب «الجامع» و«الكامل»[٤] والحافظ أبو العلاء[٥] وغيرهم، والوجهان صحيحان عنه، غير أن الإسكان أشهر وأكثر، والله أعلم.

---

(١) انظر: الجامع: ٣٨٩، المستنير: ٢/ ٧٢١، الكفاية الكبرى: ٤٧٨، غاية الاختصار: ١/ ٣٥٣، التجريد: ق٤١/ ب.

(٢) انظر ص: ١٨٤١.

(٣) في المطبوع: (الآخرين) بالراء بدل الذال المعجمة، جمع آخر، وهو تحريف.

(٤) انظر: الروضة للمالكي: ٥٨٣، الإرشاد: ٤٨١، الكفاية الكبرى: ٤٧٨، المستنير: ٢/ ٧٢١.

(٥) قال محقق غاية الاختصار: «إن أبا العلاء ذكر الفتح في ﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ﴾ موضع النمل عن ابن وردان، يخالف ما ذكره أبو العلاء نفسه في «غايته»، فقد قيّد الفتح بموضع (يس) فقط، وعبارته: فتح يزيد... ﴿وَمَالِيَ ﴾ في يس».

ولا يرى الباحث أن هذا مأخذٌ على المؤلف كما ذكر محقق غاية الاختصار، لعدم تصريح المؤلِّف بأنه من «الغاية»، بل عمّم. انظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٥١.

وسكَّن حمزة ويعقوب وخلف ﴿وَمَالِيَ لَآ أَعۡبُدُ﴾ في يسٓ [٢٢]، واختلف عن هشام:

فروى الجمهور عنه الفتح، وهو الذي لا تعرف المغاربةُ غيرَه، وروى جماعة عنه الإسكان، وهو الذي قطع به جمهور العراقيين من طريق الداجوني؛ كأبي طاهر بن سوار، وأبي العزِّ القلانسي، وأبي علي البغدادي، وأبي الحسن بن فارس، وأبي الحسين[1] نصر بن عبد العزيز الفارسي، وبه قرأ عليه[2] صاحب «التجريد»[3].

وانعكس على أبي القاسم الهذلي فذكره من طريق الحلواني عنه، وصوابُه من طريق الداجوني، وأن الفتح من طريق الحلواني، كما ذكره الجماعة، والله أعلم.[4]

وأما ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ﴾ في الزخرف [٦٨] فاختلفوا في إثبات يائها وفي حذفها، وفي فتحها وإسكانها، وذلك تبع لرسمها في المصاحف، فهي ثابتة في مصاحف أهل المدينة والشام، محذوفة في المصاحف العراقية[5] والمكيّة.

(١) في المطبوع: (الحسين بن)، وهو تحريف.

(٢) (عليه): سقطت من (س).

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٧٥٧، الروضة للمالكي: ٥٩٥، التجريد: ق: ٤٤/ ب.

(٤) انظر: الكامل: ق: ١٤٤/ أ.

(٥) انظر ص: ١٩٠٤.

فأثبت الياء ساكنة وصلاً نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، ورويس[١] من غير طريق أبي الطيب، ووقفوا عليها كذلك.

وأثبتها مفتوحة وصلاً أبو بكر، وأبو الطيِّب عن رويس، ووقفا أيضاً عليها بالياء.

وحذفها الباقون في الحالين، وهم: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف، وحفص، وروح.

وانفرد ابن مهران بإثباتها عن روح[٢]، وتبعه على ذلك الهذلي، وهو خلاف ما عليه أهل الأداء قاطبة.[٣]

وشذَّ الهذلي بحذفها عن أبي عمرو وقفاً[٤]، وهو وَهْمٌ؛ فإنه ظنَّ أنها عنده من الزوائد فأجراها مجرى الزوائد في مذهبه، وليست عنده من الزوائد بل هي عنده

---

(١) لم يذكر المؤلِّف عند تعرضه للكلمة في سورتها رويساً ضمن المسكّنين، إما اكتفاء بذكره هنا، وإما سهواً منه رحمه الله، وكان الأَوْلى أن يذكره؛ لئلا يُتوهم أن خُلْف رويس بين الفتح والحذف، وإليك نصَّ عبارته: «﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ [الزخرف: ٦٨] فتحها أبو بكر ورويس بخلاف عنه، ووقفا -كذا الصواب لا كما في المطبوع (وقف) بالإفراد- عليها بالياء، وأسكنها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر، ووقفوا عليها كذلك، وحذفها الباقون في الحالين». فيلاحظ أنه ذكر وجهاً واحداً لرويس مع تصريحه بالخلف له، وعدم بيانه لوجهه الثاني، والله أعلم. انظر ص: ١٩٠٤.

(٢) جاءت العبارة في المطبوع معكوسة هكذا: (عن روح بإثباتها).

(٣) انظر: الغاية: ٤٤٥، المبسوط: ٤٠٠، الكامل: ق ١٤٤/ أ.

(٤) لم ينفرد الهذلي بذلك، بل صرح به أيضاً ابن مهران وعبارته: «.... إلا أبا عمرو فإنه يقف بغير ياء». المبسوط: ٢/ ٣٧٠.

من ياءات الإضافة فإنه نصَّ على أنه رآها ثابتة في مصاحف المدينة والحجاز، كما سنذكره في موضعه.[١]

وإذا كانت عنده ثابتة، وجب أن تكون من ياءات الإضافة، وإذا كانت كذلك وجب إثباتها في / الحالين والله أعلم.

واتفقوا على إسكان ما بقي من هذا الفصل وهو خمسمائة وست وستون ياء كما تقدَّم[٢]، والله أعلم.

(١) الضمير في (فإنه) يعود على أبي عمرو، قال المؤلف: «وقال الإمام أبو عمرو بن العلاء: رأيتها في مصاحف المدينة والحجاز بالياء». ص: ١٩٠٤.
(٢) انظر ص: ١٤٩٩.

تنبيهات

الأول: إن الخلاف المذكور في هذا الباب هو مخصوص بحالة الوصل، وإذا سُكِّنت الياء أُجْريت مع همزة القطع مُجرى المدّ «المنفصل»، حسبما تقدَّم الخلاف فيه في بابه[١]، فإن سُكِّنت مع همزة الوصل حذفت وصلاً؛ لالتقاء الساكنين.

الثاني: مَن سَكَّن الياء من ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وصلاً، مدَّ الألف مدّاً مشبعاً؛ من أجل التقاء الساكنين، وكذلك إذا وقف كما قدمنا في باب المدّ.[٢]

وأمّا من فتحها فإنه إذا وقف جازت له الثلاثة الأوجه؛ من أجل عروض السكون؛ لأنَّ الأصلَ في مثل هذه الياء الحركةُ للساكنين[٣]؛ وإن كان الأصل في ياء الإضافة الإسكان، فإن حركة هذه الياء صارت أصلاً آخر من أجل سكون ما قبلها، وذلك نظير: ﴿ حَيْثُ ﴾ [البقرة: ٣٥] و ﴿ كَيْفَ ﴾ [البقرة: ٢٨] فإنَّ حركة «الثاء» و«الفاء» صارت أصلاً، وإن كان الأصل فيهما السكون، فلذلك إذا وقف عليهما جازت[٤] الأوجه الثلاثة.

وهذه الحركة من ﴿وَمَحْيَايَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] غير الحركة من نحو ﴿دُعَآءِيَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ [نوح: ٦]، فإنَّ الحركة في مثل هذا عَرضت من أجل[٥] التقاء الياء بالهمزة،

(١) انظر ص: ٧٨٥.

(٢) انظر ص: ٧٨٦.

(٣) في المطبوع: (لالتقاء الساكنين).

(٤) في (س): «جازت هذه»، ولعله سبق قلم.

(٥) (من أجل): سقطت من المطبوع.

فإذا وقف عليها زال الموجب، فعادت إلى سكونها الأصلي، فلذلك جاء لورش من طريق الأزرق في ﴿دُعَآءِ﴾ في الوقف ثلاثة، دون الوصل كما بيّنا ذلك وأوضحناه آخر باب (المدّ)، والله أعلم.

الثالث: ما تقدَّم من أن ورشاً روى عن نافع أنه كان يقرأ أوّلاً[1] ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ بالإسكان، ثمَّ رجع إلى الحركة، تعلَّق به بعض الأئمة، فضعَّف قراءة الإسكان، حتى قال أبو شامة: «هذه الرواية تقضي على جميع الروايات، فإنها أخبرت بأمرين جميعاً ومعها زيادةُ عِلْمٍ بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك، فلا تعارضها رواية الإسكان، فإن الأوّل[2] معترف بها ومخبر بالرجوع عنها، وإنَّ رواية إسماعيل بن / جعفر، وهو أجلُّ رواة نافع موافقة لما هو المختار».

ثم قال أبو شامة: «فلا ينبغي لذي لبٍّ إذا نُقِل له عن إمام روايتان؛ إحداهما أصوب وجهاً من الأخرى أن يعتقد في ذلك إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى[3]». انتهى، وفيه ما لا يخفى.

أمّا قوله: «إن رواية الفتح تقضي على جميع الروايات»؛ فغير مسلَّم أن رواية شخص انفرد بها عن الجمِّ الغفير تقضي عليهم، مع إعلال الأئمَّة لها وردِّها.

---

(١) جاءت العبارة في (ت) وكذا في المطبوع معكوسة هكذا: «أولاً يقرأ»، والمثبت مع أنه في بقية النسخ فهو أيضاً موافق لما في إبراز المعاني: ٢/ ٢٥٠.

(٢) كذا في جميع النسخ، ولعل صوابه: (الأُولى) كما في إبراز المعاني: ٢/ ٢٥٠.

(٣) إبراز المعاني: ٢/ ٢٥٠.

وأما قوله: «إن رواية إسماعيل بن جعفر عن نافع الفتح»، فهذا مما لا يعرف في كتاب من كتب القراءات، وهذه الكتب موجودة لم يذكر فيها أحد عن إسماعيل ذلك، ولم يذكر هذا عن إسماعيل إلا ابن مجاهد في كتاب «الياءات» له، وهو مما عدَّه الأئمة غلطاً كما سيأتي.

وأمّا قوله: «فلا ينبغي لذي...» إلى آخره، فظاهر في البطلان، بل لا ينبغي لذي لبٍّ قولُه، فإنه يلزم منه تركُ كثير من الروايات، ورفضُ غير ما حَرْفٍ من القراءات المتواترة عن كلِّ واحد من الأئمة، والله أعلم.

وقد ردَّ أبو إسحاق الجعبري عليه وأجاب بأن الصحيح إن كان يعني في قوله: «كان نافع أوّلاً يسكّن ثم رجع إلى الفتح»، يدلُّ على الثبوت من غير انقطاع فيستمرُّ.

قال: وقوله: «ثم رجع إلى تحريكها» معناه انتقل، وهذا يدل على الأمرين:

لأن الانتقال لا يلزم منه إبطال المنتقل عنه إلا إذا امتنع، ولم[1] يقل نافع «رجعت»، ولم يقل أحد رجع عن الإسكان إلى الفتح.

قال: وقوله: «هذه حاكمة على الإسكان فإنها أخبرت بالأمرين ومعها زيادة علم بالرجوع»، لا يدلُّ على الرجوع لعدم التعدية بـ(عن)، والتعارضُ وزيادة العلم إنما يعتبر فيما سبيله الشهادات لا في الروايات.

---

(١) في المطبوع: (فلم) بالفاء.

قال: وقوله: «إحداهما أصوب من الأخرى»، يُفْهَم منه أن الأخرى صواب، فهذا مناقض لقوله: «غير صحيحة»، وإن أراد إحداها صواب والأخرى خطأ؛ فخطأ لما قدمنا، وأخذ الأقوى من قولَيْ إمام إنَّما هو في المجتهَدات لا في المنصوصات؛ إذِ اليقين لا يُنقض باليقين.

قال: وقوله: «الرجوع عن الضعيف إلى الأقوى»، متناقض من وجهين، ويلزم منه رفع كل وجهين متفاوتين قوَّة وضعفاً[(١)]». انتهى.

قلت: أمّا رواية أن نافعاً / رجع إلى الفتح، فقد ردَّه أعرف الناس به، الحافظُ الحجّة أبو عمرو الداني، فقال -بعد أن أسنده وأسند رواية الإسكان في «جامع البيان»-: «هو خبر باطل لا يثبت عن نافع، ولا يصح من جهتين:

إحداهما: أنه مع انفراده وشذوذه معارض للأخبار المتقدِّمة التي رواها من تقوم الحجَّة بنقله، ويجب المصير إلى قوله، والانفراد والشذوذ لا يعارِضان التواتر، ولا يَردَّان قول الجمهور».

قال: «**والجهة الثانية**: أن نافعاً لو كان قد زال عن الإسكان إلى الفتح، لَعَلِمَ ذلك من بالحضرة من أصحابه الذين رووا اختياره ودوَّنوا عنه حروفه، كإسحاق بن محمد المسيِّبي وإسماعيل بن جعفر الأنصاري، وسليمان بن جَمَّاز الزهري، وعيسى بن مِيْنا، وغيرهم ممن لم يزل ملازماً له، ومشاهداً لمجلسه من لدن[(٢)] تصدُّره إلى حين وفاته، ولَرَوَوْا ذلك عنه، أو رواه بعضهم؛ إذ كان محالاً

(١) كنز المعاني: ق١٥٢.

(٢) قال الليث: «(لدن) في معنى (من عند) تقول: وقف الناس له من لدن كذا إلى المسجد ونحو ذلك». انظر: التاج (لدن).

أن يغـيِّر شيئاً من اختياره ويزول عنه إلى غيره، وَهُمْ بالحضرة معه وبين يديه ولا يعرِّفهم بذلك، ولا يوقفهم عليه، ويقول لهم كنت اخترت كذا، ثـم زُلْـتُ الآن عنه إلى كذا، فدوِّنوا ذلك عنِّي وغـيِّروا ما قد زُلْتُ عنه من اختياري، فلم يكـن ذلك، وأجمع كلُّ أصحابه على رواية الإسكان عنه نصّاً وأداء دون غيره، فثبـت أن الذي رواه الحمراوي عن أبي الأزهر عـن ورش باطـل لا شـك في بطلانـه، فوجب اطِّراحه، ولزم المصير إلى سواه بما يخالفه ويعارضه».

قال الداني رحمه الله: «والذي يقع في نفسي، وهو الحق إن شاء الله تعالى، أن أبا الأزهر حدَّث الحمراوي الخبر موقوفاً عن ورش كما رواه عنه من قدمنا ذكره من جِلَّة[1] أصحابه، وثقـات رواتـه، دون اتـصاله بنـافع وإسـناد الـزوال عـن الإسكان إلى الفتح إليه، بل إلى[2] ورش دونه فنسي ذلك على طـول الـدهر مـن الأيام، فلمَّا أن حدَّث به، أسنده إلى نافع ووصله به وأضاف القصة إليه، فحملـه الناس عنه كذلك، وقبله جماعة من العلماء وجعلوه حجَّة، وقطعوا بدليلـه عـلى صحَّة الفتح، ومثل ذلك قد يقع لكثير من نَقَلة الأخبار ورواة السنن، فيسندون الأخبار الموقوفة والأحاديث المرسـلة والمقطوعـة؛ لنـسيان يـدخلهم أو لغفلـة تلحقهم، فإذا رُفِع ذلك إلى أهل المعرفة ميـزوه ونبَّهـوا عليـه وعرَّفـوا بعلَّتـه / وسبب الوهم فيه، فإذا كان الأمر كذلك، فلا سبيل إلى التعلُّق في صـحة الفـتح بدليل هذا الخبر؛ إذ هو عن مذهب نافع واختياره بمعزل».

---

(١) في المطبوع: (جملة)، وهو تصحيف.

(٢) (إلى): سقطت من المطبوع، وفيه: (بل لورش)، وهو تحريف.

قال: «ومـمَّا يؤيِّد جميع ما قلناه، ويدلُّ على صحَّة ما تأولنـاه، ويحقِّـق قـول الجماعة عن ورش ما أخبرناه عبد العزيز بن محمد المقرئُ، حدَّثنا: عبد الواحد بن عمر، حدثنا: أبو بكر شيخنا، حدثنا: الحسن بن عليّ، حدثنا: أحمد بن صالح عن ورش: أنه كره إسكان الياء من: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] ففتحها»، قال الداني: «وهذا مما لا يحتاج[1] معه إلى زيادة بيان».

«ويدلُّ على أن السبب كان ما ذكرناه ما رواه ابن وضَّاح عن عبد الصمد أنه قال: أنا أتَّبِـع نافعاً على إسكان الياء من ﴿وَمَحْيَايَ﴾ وأدع ما اختـاره ورش مـن فتحهـا، حـدَّثنا الفـارسي، حـدثنا أبـو طـاهر بـن أبي هاشـم، حـدثنا ابـن مجاهد[2] عن ابن الجهم، عن الهاشمي، عن إسماعيل، عـن نـافع أنـه فـتح يـاء ﴿وَمَحْيَايَ﴾».

قال الداني: «وذلك وَهْمٌ وغَلَطٌ من ابن الجهم من جهتين:

إحداهما: أن الهاشمي لم يذكر ذلك في «كتابه»، بل ذكر فيه في مكانين إسكان الياء.

والثانية: أن إسماعيل نصَّ عليها[3] في «كتابه» المصنَّف في قراءة المدنيّين، وهو الذي رواه عنه الهاشمي وغيره بالإسكان،حدثنا الخاقاني، حدثنا أحمد بن محمد[4]

---

(١) في المطبوع: (يحتاج فيه).

(٢) ليس في «السبعة» وإنما في كتابه «الياءات»، والذي في «السبعة» الإسكان لنافع، انظر: السبعة: ٢٧٤.

(٣) في المطبوع: (عليهما)، بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) هو ابن أبي الرجاء.

حدثنا أبو عمر[١] *حدثنا ابن منيع،[٢] حدثني[٣] جدي[٤]، حدثنا حسين بن محمد ابن أحمد المروذي[٥] حدَّثنا*[٦] إسماعيل عن نافع ﴿وَمَحْيَايَ﴾ مجزومة الياء. انتهى[٧]».

وكذا يكون كلام الأئمة المقتدى بهم قولاً وفعلاً، فرحمه الله من إمام لم يسمح الزمان بعده بمثله، وقال ذلك[٨] في كتاب «الإيجاز»[٩] أيضاً، والله أعلم.

---

(١) كذا في جميع النسخ و«الجامع» ولعله تحريف من النساخ إذا كان المراد به أبا طاهر بن أبي هاشم، فهو (ابن عمر) وليس (أبا عمر) والله أعلم.

(٢) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٠.

(٣) في المطبوع: (حدثنا) بالجمع.

(٤) أحمد بن منيع.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٣٩.

(٥) روى القراءة أيضاً عن حفص.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤٩.

(٦) ما بين النجمتين سقط من النسخة التي لديّ من «جامع البيان».

(٧) جامع البيان: ٢/ ق: ٦٠١١.

(٨) (ذلك): من (س) فقط.

(٩) ذهب أبو شامة -وهو إمام ثقة حجة- إلى عكس ما ذهب إليه المؤلف، فقال: «ولا يُغترُّ بما ذكره الداني في كتاب «الإيجاز» من اختياره الإسكان،... فإن غاية ما استشهد به قولُ العرب، (له ثلثا المال) وهذا ضعيف شاذ لم يقرأ مثله». إبراز المعاني: ٢/ ٢٥٠.

باب مذاهبهم في ياءات الزوائد

وهي الزوائد على الرسم؛ تأتي في أواخر الكلم، وتنقسم على قسمين:

أحدهما: ما حذف من آخر اسم منادى، نحو: ﴿يَٰقَوۡمِ لَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُمۡ﴾ [الأعراف: ٧٩] ﴿يَٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ﴾ [يونس: ٨٤] ﴿يَٰعِبَادِيَ﴾ [العنكبوت: ٥٦] ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [القصص: ٢٦] ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الزخرف: ٨٨] ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وهذا القسم مما لا خلاف في حذف الياء منه في الحالين.

والياءُ من هذا القسم ياء إضافة، كلمةٌ برأسها؛ استغني / بالكسرة عنها، ولم تُثْبِت(١) المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف، وهما: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ في العنكبوت [٥٦] و﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ آخر الزمر [٥٣]، وموضع بخلاف وهو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ في الزخرف [٦٨]، وتقدّمت الثلاثةُ في الباب المتقدم.(٢)

والقراء مجمعون على حذف سائر ذلك، إلَّا موضعاً اختصَّ به رويس، وهو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، كما سنذكره في هذا الباب.

والقسم الثاني: تقع الياء فيه في الأسماء والأفعال، نحو: ﴿ٱلدَّاعِيَ﴾ [طه: ١٠٨] و﴿ٱلۡجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢] و﴿ٱلۡمُنَادِ﴾ [ق: ٤١] و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] و﴿يَأۡتِ﴾

---

(١) في المطبوع: (يثبت)، وهو تصحيف.

(٢) انظر ص: ١٥١٥.

[الصف: ٦] و ﴿يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤] و ﴿يَتَّقِ﴾ [الزمر: ٢٤] و ﴿نَبۡغِيۖ﴾ [يوسف: ٦٥]، فهي في هذا وشبهه لام الكلمة، وتكون أيضاً ياء إضافة في موضع الجرّ، والنصب، نحو: ﴿دُعَآءِيٓ﴾ [نوح: ٦] و ﴿أَخَّرۡتَنِيٓ﴾ [المنافقون: ١٠]، وهذا القسم هو المخصوص بالذكر في هذا الباب.

وضابطه: أن تكون الياء محذوفة رسماً مختلفاً[1] في إثباتها وحذفها وصلاً، أو وصلاً ووقفاً، فلا يكون أبداً بعدها إذا ثبتت ساكنة إلَّا متحرك.

وضابطه:[2] ما ذكر في باب (الوقف على أواخر الكلم) أن تكون الياء مختلفاً في إثباتها وحذفها في الوقف فقط؛ إذ لا يكون بعدها إلَّا ساكن.

ثمّ إن هذا القسم ينقسم أيضاً على قسمين:

الأول: ما يكون في حشو الآي.

الثاني: ما يكون في رأسها.

فأما الذي في حشو الآي فهو خمس وثلاثون ياء، منها ما الياء فيها[3] أصلية، وهي ثلاث عشرة ياء، وباقيها وهو اثنتان وعشرون ياء وقعت الياء ياء متكلم زائدة.

فالياء الأصلية: ﴿ٱلدَّاعِ﴾ في البقرة موضع [١٨٦] وفي القمر موضعان: [٨،٦] و ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ﴾ في هود [١٠٥] و ﴿ٱلۡمُهۡتَدِۖ﴾ في سبحان [٩٧] و [الكهف: ١٧]

---

(١) في (س): «مختلف» بالرفع.

(٢) في (ز) «وضابط وما ذكرت» وفي (ظ): «وضابط» بدون ضمير، ولكنه تحريف.

(٣) في المطبوع (فيه).

و ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ في الكهف [٦٤] ﴿وَٱلْبَادِ﴾ في الحج [٢٥] و ﴿كَٱلْجَوَابِ﴾ في سبأ [١٣] و ﴿ٱلْجَوَارِ﴾[١] في عسق [٣٢] و ﴿ٱلْمُنَادِ﴾ في قٓ [٤١] و ﴿يَرْتَعْ﴾ في يوسف [١٢] و ﴿مَن يَتَّقِ﴾ فيها أيضاً [٩٠].

وياء المتكلم ثنتان وعشرون ياء: وهي في البقرة ياءان: ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ [١٨٦] ﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [١٩٧] وفي آل عمران ياءان: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ وَقُل﴾ [٢٠] ﴿وَخَافُونِ إِن﴾ [١٧٥]، وفي المائدة ﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا﴾ [٤٤] وفي الأنعام ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِۚ وَلَآ﴾ [٨٠] وفي الأعراف ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾ [١٩٥] وفي هود ياءان: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا[٢]﴾ [٤٦] عند من كسر النون ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [٧٨] وفي يوسف ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ﴾ [٦٦] / وفي إبراهيم ﴿بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [٢٢] وفي الإسراء ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [٦٢] وفي الكهف أربع، وهي: ﴿أَن يَهْدِيَنِ﴾ [٢٤] و ﴿إِن[٣] تَرَنِ﴾ [٣٩] و ﴿أَن يُؤْتِيَنِ﴾ [٤٠] و ﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾ [٦٦] وفي طه ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [٩٣] وفي النمل موضعان: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [٣٦] و ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [٣٦]، وفي الزمر موضعان: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [١٦] و ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [١٧]، و[٤] في غافر ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ [٣٨]، وفي الزخرف ﴿وَٱتَّبِعُونِۚ هَٰذَا﴾ [٦١].

وأمّا التي في رؤوس الآي فستٌّ وثمانون ياء؛ منها خمسٌ* الياء فيها*[٥]

---

(١) في المطبوع: (الحواري) بالحاء المهملة، وهو تصحيف شنيع.

(٢) والذين كسروا النون في الأولى، أعني ﴿تَسْـَٔلْنِ﴾ هم جميع القراء ما عدا ابن كثير والداجوني غير المفسر عن هشام. انظر ص: ١٧٤٣.

(٣) في المطبوع: (أن) بفتح الهمزة، وهو خطأ.

(٤) واو العطف سقطت من المطبوع.

(٥) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

أصلية، وهي: ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ في الرعد [٩] و ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ في غافر [١٥، ٣٢] و ﴿يَسْرِ﴾ و ﴿بِٱلْوَادِ﴾ في الفجر [٤، ٩].

والباقي وهو إحدى وثمانون الياء فيه للمتكلم، وهي:

ثلاث في البقرة: ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [٤٠] ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [٤١] ﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [١٥٢]، وفي آل عمران ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٥٠]، وفي الأعراف ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾ [١٩٥]، وفي يونس مثلها[1]، وفي هود ﴿ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [٥٥]، وفي يوسف ثلاث: ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ [٤٥] ﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ [٦٠] و ﴿لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [٩٤]، وفي الرعد ثلاث: ﴿مَتَابِ﴾ [٣٠] و ﴿عِقَابِ﴾ [٣٢] و ﴿مَـَٔابِ﴾ [٣٦]، وفي إبراهيم ثنتان: ﴿وَعِيدِ﴾ [١٤] ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [٤٠]، وفي الحجر ثنتان: ﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [٦٨] ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [٦٩]، وفي النحل ثنتان: ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [٢] ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [٥١] وفي الأنبياء ثلاث: ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ موضعان [٢٥، ٩٢] ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [٣٧]، وفي الحج ﴿نَكِيرِ﴾ [٤٤]، وفي المؤمنين ست: ﴿بِمَا كَذَّبُونِ﴾ موضعان [٢٦، ٣٩] ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [٥٢] ﴿أَن يَحْضُرُونِ﴾ [٩٨] ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [٩٩] ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [١٠٨]، وفي الشعراء ست عشرة: ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [١٢] ﴿أَن يَقْتُلُونِ﴾ [١٤] ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [٦٢] ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [٧٨] ﴿وَيَسْقِينِ﴾ [٧٩] ﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [٨٠] ﴿ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [٨١] ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ ثمانية مواضع: اثنتان في قِصَّة نوح [١٠٨، ١١٠] ومثلها في قِصَّة هود [١٢٦، ١٣١] *ومثلها في*[2] قِصَّة صالح [١٤٤، ١٥٠] وموضع في قِصَّة لوط [١٦٣] ومثله في قِصَّة شعيب [١٧٩] و ﴿إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ﴾ [١١٧]، وفي النمل ﴿حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾

---

(١) من الآية (٧١) ﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

[٣٢]، وفي القَصص ثنتان: ﴿أَن يَقْتُلُونِ﴾ [٣٣] ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [٣٤]، وفي العنكبوت ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ [٥٦]، وفي سبأ ﴿نَكِيرِ﴾ [٤٥]، وفي فاطر مثلها [٢٦]، وفي يسٓ ثنتان: ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [٢٣] ﴿فَٱسْمَعُونِ﴾ [٢٥]، وفي الصافات ثنتان: ﴿لَتُرْدِينِ﴾ [٥٦] ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [٩٩]، وفي صٓ ثنتان: ﴿عِقَابِ﴾ [١٤] و ﴿عَذَابِ﴾ [٨]، وفي الزمر ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [١٦]، وفي غافر ﴿عِقَابِ﴾ [٥]، وفي الزخرف ثنتان: ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [٢٧] ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٦٣]، و[1] في الدخان ثنتان: ﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾ [٢٠] و[2] ﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ [٢١]، وفي قٓ ثنتان: ﴿وَعِيدِ﴾ كلاهما [١٤، ٤٥]، وفي الذاريات ثلاث: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ [٥٦] و ﴿أَن يُطْعِمُونِ﴾ [٥٧] ﴿فَلَا / يَسْتَعْجِلُونِ﴾ [٥٩]، وفي القمر ستٌّ جميعُهنَّ: ﴿وَنُذُرِ﴾ موضع في قصة نوح [١٦]، وكذا في قصة هود [١٨]، وموضعان في قصة صالح [٢١، ٣٠]، وكذا في قصة لوط [٣٧، ٣٩]، وفي الملك ثنتان: ﴿نَذِيرِ﴾ [١٧] و ﴿نَكِيرِ﴾ [١٨]، وفي نوح ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٣]، وفي المرسلات ﴿فَكِيدُونِ﴾ [٣٩]، وفي الفجر ثنتان: ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [١٥] و ﴿أَهَٰنَنِ﴾ [١٦]، وفي الكافرين ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [٦].

فالجملة مائة وإحدى وعشرون ياء، اختلفوا في إثباتها وحذفها كما سنبين، وإذا أضيف إليها ﴿تَسْـَٔلْنِى﴾ في الكهف [٧٠] تصير مائة واثنتين وعشرين ياء، **وهم في إثبات هذه الياءات وحذفها قواعد نذكرها.**

فأما نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، فقاعدتهم: إثبات ما يثبتونه[3] منها وصلاً لا وقفاً.

---

(١) واو العطف سقطت من المطبوع.

(٢) واو العطف سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «يثبتون به»، وهو تحريف.

وأما ابن كثير ويعقوب فقاعدتهما الإثبات في الحالين.

والباقون وهم: ابن عامر وعاصم وخلف، فقاعدتهم[١] الحذف في الحالين.

وربما خرج بعضهم عن هذه القواعد كما سنذكره.

فأمّا اختلافهم في ذلك -ونبدأ أولاً بما وقع في وسط الآي- فنقول:

إنَّ نافعاً، وابن كثير، وأبا عمرو، وأبا جعفر، ويعقوب؛ هؤلاء الخمسة اتفقوا على إثبات الياء[٢] في أحد عشر موضعاً، وهي: ﴿أَخَّرْتَنِ﴾ في الإسراء [٦٢] و ﴿يَهْدِيَنِ﴾ [٢٤] و ﴿تُعَلِّمَنِ﴾ [٦٦] و ﴿يُؤْتِيَنِ﴾ [٤٠] وثلاثتها في الكهف و ﴿الْجَوَارِ﴾ في الشورى [٣٢] و ﴿الْمُنَادِ﴾ في قٓ [٤١] و ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ في القمر [٨] و ﴿يَسْرِ﴾ في الفجر [٤] وكذلك ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ[٣]﴾ في طه [٩٣] وكذلك ﴿يَأْتِ[٤]﴾ في هود [١٠٥] و ﴿نَبْغِ﴾ في الكهف [٦٤].

وهم في هذه المواضع الأحد عشر على قواعدهم المتقدِّمة، إلَّا أن أبا جعفر فتح الياء وصلاً من ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٣] وأثبتها في الوقف.

ووافقهم الكسائي في الحرفين الأخيرين وهما ﴿يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥] و ﴿نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] على قاعدته في الوصل.

---

(١) في المطبوع: (قاعدتهما) بالتثنية، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: (الباء) بالموحدة من أسفل، وهو تصحيف وتحريف.

(٣) قال المؤلّف رحمه الله: «قد وَهِم ابن مجاهد في كتابه «قراءة نافع» حيث ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون، كما وَهِم في «جامعه» حيث جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف، فنبه على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني». ص: ١٨٠٩.

(٤) ﴿يَأْتِ﴾ سقطت من (س).

ووقعت الياء في هذه المواضع العشرة في وسط الآي إلَّا ﴿يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤] فإنها من رؤوس الآي كما ذكرنا.

واتفق الخمسة المذكورون أوَّلاً ومعهم حمزة على إثبات الياء في ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ﴾ في النمل [٣٦] على قاعدتهم المذكورة، إلَّا أن حمزة خالف أصله فأثبتها في الحالين مثل ابن كثير ويعقوب.

وقد تقدَّم اتفاق حمزة ويعقوب على إدغام النون منها في آخر باب «الإدغام الكبير»[١].

واتفق الخمسة أيضاً سوى الأزرق عن ورش على الإثبات في حرفين وهما ﴿إِن تَرَنِ﴾ في الكهف [٣٩] / و ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾ في غافر [٣٨] على قاعدتهم المذكورة.

واتفق الخمسة أيضاً سوى قالون على الياء في موضع واحد، وهو: ﴿وَٱلۡبَادِۚ﴾ في الحج [٢٥] على أصولهم.

واتفق هؤلاء سوى أبي جعفر، أعني ابن كثير، وأبا عمرو، ويعقوب، وورشاً على إثبات الياء في حرف واحد، وهي: ﴿كَٱلۡجَوَابِ﴾ في سبأ [١٣] على أصولهم.

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان بإثباتها وصلاً، وقد تابعه الأهوازي على ذلك، فخالف سائر الرواة في ذلك[٢]، والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ٧٦٢.

(٢) انظر: الإرشاد: ٥١٠.

واتفق ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، على الإثبات في ﴿تُؤْتُونِ﴾ في يوسف [٦٦] على ما تقدَّم من أصولهم، إلَّا أن الهذلي ذكر عن ابن شنبوذ في رواية قنبل حذفها في الوقف، وهو وهْمٌ.[١]

واتفق أبو عمرو[٢]، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، والبزي، على الإثبات في ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ﴾ وهو الأول من القمر [٦].

وذكر الهذلي الإثبات أيضاً عن قنبل وهو وهْمٌ.[٣]

واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، على الإثبات في ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ كليهما في البقرة [١٨٦]، واختلف فيهما عن قالون:

فقطع له جمهور المغاربة، وبعض العراقيين بالحذف فيهما، وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التبصرة»[٤] و«الشاطبية» و«التلخيصين»[٥] و«الإرشاد» و«الكفاية الكبرى» و«الغاية»[٦]، وغيرها.

---

(١) انظر: الكامل: ق: ١٤٠و١٤١.

(٢) في المطبوع: (أبو عمر)، وهو تصحيف.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٤١/ أ.

(٤) التيسير: ٨٦، الكافي: ٦٧، التبصرة: ٤٥٤.

(٥) أما تلخيص ابن بلِّيمة فموافق لما ذكره المؤلِّف، وأما تلخيص أبي معشر فقد قال: «وأثبت ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] بصري وورش، وبخلاف عن قالون».

انظر: التلخيص: ٢٢٥، تلخيص العبارات: ٦٢.

(٦) انظر: الإرشاد: ٢٥٦، الكفاية الكبرى: ٢٧٨-٢٧٩، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٤.

وقطع بالإثبات فيهما له[١] من طريق أبي نشيط الحافظ أبو العلاء في «غايته» وأبو محمد في «مبهجه»[٢]، وهي رواية العثماني عن قالون.

وقطع له بعضهم بالإثبات في ﴿ٱلدَّاعِ﴾ والحذف في ﴿دَعَانِ﴾، وهو الذي في «الكفاية في الست» و«الجامع» لابن فارس، و«المستنير» و«التجريد» من طريق أبي نشيط، وفي «المبهج»[٣] من طريق ابن بويان عن أبي نشيط.

وعكس آخرون، فقطعوا له بالحذف في ﴿ٱلدَّاعِ﴾ والإثبات في ﴿دَعَانِ﴾، وهو الذي في «التجريد» من طريق الحلواني، وهي طريق أبي عون، وبه قطع أيضاً صاحب «العنوان».[٤]

قلت: والوجهان[٥] صحيحان عن قالون، إلَّا أن الحذف أكثر وأشهر، والله أعلم.

---

(١) (له) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: غاية أبي العلاء: ١/ ٣٦٤، المبهج: ١/ ٣٠١.

(٣) انظر: الكفاية في الست:ق: ٥، المستنير: ١/ ٤٩٢، المبهج: ١/ ٣٠١.

(٤) انظر: العنوان: ٧٧.

(٥) قوله: (والوجهان) لم يتضح لي مراده، إذ إن المذكور أربعة أوجه لا وجهان، وهي:

١ - الإثبات في الكلمتين.

٢ - الحذف فيهما.

٣- الإثبات في الأول والحذف في الثاني.

٤ - عكسه.

علماً بأن الأخير ليس من طرق كتابه سواء من «التجريد» أو «العنوان».

وذكر في «المبهج» الإثبات في ﴿ٱلدَّاعِ﴾ من طريق الشذائي عن ابن شنبوذ، عن قنبل[١]، وفيه نظر.

وذكر ابن شنبوذ عن ورش، من طريق الأزرق الحذف في ﴿دَعَانِ﴾ قال الداني: «وهو / غلط منه[٢]».

قلت: قاله في «الكامل» ولا يؤخذ به.[٣]

واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، على الإثبات في ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ في الإسراء [٩٧] والكهف [١٧] على أصولهم.

وذكر في «المستنير» و«الجامع» لابن شنبوذ عن قنبل إثباتها فيها وصلاً، وعُدَّ وَهْماً[٤].

واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، على الإثبات في ﴿تَسْـَٔلْنِ﴾ في هود [٤٦].

وانفرد في «المبهج» بإثباتها عن أبي نشيط[٥]، فخالف سائر الرواة عنه.

---

(١) انظر: المبهج ١/ ٣٠٠.

(٢) قوله: (وذكر): صرح الداني بأن ابن شنبوذ روى ذلك أداء عن النحاس عن الأزرق.
انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٢٧.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٤١/أ.

(٤) كذا حكم المؤلِّف هنا، ولم يذكر هذا الحكم في موضع الكلمة في سورتيها، بل اكتفى بقوله في الإسراء: «ورويت عن قنبل من طريق ابن شنبوذ.»، وقال في سورة الكهف: «ووردت عن ابن شنبوذ عن قنبل». ص: ١٧٨٣، ١٧٩٥، وانظر: المستنير: ٢/ ٦٤٠.

(٥) انظر: المبهج: ١/ ٣٠١.

وهم في الإثبات على أصولهم.

واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، على إثبات ثمان ياءات، وهي:

﴿ وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِي ﴾ في البقرة [١٩٧] ﴿ وَخَافُونِ إِن[1] ﴾ في آل عمران [١٧٥] ﴿وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا ﴾ في المائدة [٤٤] ﴿وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ ﴾ في الأنعام [٨٠] و ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ في الأعراف [١٩٥] ﴿ وَلَا تُخۡزُونِ ﴾ في هود [٧٨] و ﴿ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ ﴾ في إبراهيم [٢٢] ﴿وَٱتَّبِعُونِۚ هَٰذَا ﴾ في الزخرف [٦١]، وهم فيها على أصولهم، ووافقهم هشام في ﴿ كِيدُونِ ﴾ [الأعراف: ١٩٥] على اختلاف عنه:

فقطع له الجمهور بالياء في الحالين، وهو الذي في «الكافي» و«التبصرة» و«الهداية» و«العنوان» و«الهادي» و«التلخيصين» و«المفيد» و«الكامل» و«المبهج»[2] و«الغايتين»[3] و«التذكرة»[4] وغيرها، وكذا في «التجريد» من قراءته على الفارسي؛ يعني من طريق الحلواني والداجوني جميعاً عنه، وبذلك

(١) سقط من المطبوع عند ذكر هذه الكلمة في موضعها ذكرُ يعقوب، وجاءت العبارة محرفة هكذا: «﴿وَخَافُونِ﴾ أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو وإسماعيل، ورويت أيضاً لابن شنبوذ عن قنبل كما قدمنا والله تعالى أعلم». والعبارة فيها سقط وهو بعد قوله: أبو عمرو: (وأثبتها في الحالين يعقوب) ورويت...، ولعل سبب التحريف هو ما جاء في نسخة (ت): (وأثبتها في الحالين يعقوب وإسماعيل) علماً بأن لفظة (إسماعيل) ليست في بقية النسخ، انظر ص: ١٦٦٥.

(٢) انظر: الكافي: ١٠١، التبصرة: ٥٢١، العنوان: ٩٩، التلخيص: ٢٧٢، تلخيص العبارات: ٦٣، الكامل: ق: ١٤١/ أ، المبهج: ١/ ٣٠٠.

(٣) غاية الاختصار: ١/ ٣٦٨، وأما «غاية ابن مهران» فلم أجد فيها ذلك، ولعل مذهبه الحذف، كما صرح به في «المبسوط» الذي هو أصل «الغاية». انظر: المبسوط: ٢١٨.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٣٥٠-٣٥١.

قرأ الداني على شيخيه[١] أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه، كما نصَّ عليه في «جامعه»[٢]، وهو الذي في طرق «التيسير»، ولا ينبغي أن يقرأ من «التيسير» بسواه، وإنْ كان قد حكى فيها خلافاً عنه[٣]، فإن ذكره ذلك على سبيل الحكاية.

ومما يؤيد ذلك أنه قال في «المفردات» ما نصه: «قرأ -يعني هشاماً- ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾ [الأعراف: ١٩٥] بياء ثابتة في الوصل والوقف، وفيه خلاف عنه، وبالأول آخذ[٤]». انتهى.

وإذا كان يأخذ بالإثبات، فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ؟

وكذا نصَّ عليه صاحب «المستنير»[٥] و«الكفاية»[٦] من طريق الحلواني.

وروى الآخرون عنه الإثبات في الوصل دون الوقف، وهو الذي لم يذكر عنه ابن فارس في «الجامع» سواه، وهو الذي قطع به في «المستنير» و«الكفاية»[٧] عن الداجوني عنه.

---

(١) في المطبوع: (شيخه) بالإفراد.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٦٩/ب.

(٣)انظر: التيسير: ١١٥.

(٤)المفردات: ٢٢٥.

(٥) أي الإثبات في الحالين من طريق الحلواني. انظر: المستنير: ٢/ ٥٦٩.

(٦) انظر: الكفاية الكبرى: ٣٤٩.

(٧) انظر: المستنير: ٢/ ٥٦٩.

وهو الظاهر من عبارة أبي عمرو الداني في «المفردات» حيث قال: «بياء ثابتة في الوصل / والوقف» ثمَّ قال: «فيه خلاف عنه[١]»، إن جعلنا ضمير: (وفيه) عائداً[٢] على (الوقف)، كما هو الظاهر، وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في «التيسير» إنْ أُخِذ به، وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني من الخلاف المذكور في «الشاطبية» هو هذا، على أن إثبات الخلاف من طريق «الشاطبية» في غاية البُعْد، وكأنه تبع فيه ظاهر «التيسير» فقط، والله أعلم.

وروى بعضهم عنه الحذف في الحالين، ولا أعلمه نصّاً من طرق كتابنا لأحد من أئمتنا، ولكنه ظاهر «التجريد» من قراءته على عبد الباقي، يعني من طريق الحلواني.

نعم هي من رواية ابن عبد الرزاق[٣] عن هشام نصّاً، وروايةُ إسحاق بن أبي حسان[٤]، وأحمد بن أنس[٥] أيضاً، وغيرهم عنه.

قلت: وكلا الوجهين صحيحان عنه نصاً وأداء حالة الوقف، وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا، والله أعلم.

---

(١) المفردات: ٢٢٥.

(٢) في المطبوع: (عائد) بالرفع، وهو لحن.

(٣) هو أبو إسحاق الأنطاكي.

(٤) إسحاق بن إبراهيم، الأنماطي، أبو يعقوب، مشهور، روى عن هشام، وروى عنه ابن أبي هاشم توفي سنة (٣٠٢ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٥.

(٥) ابن مالك، أبو الحسن الدمشقي، قرأ على هشام وابن ذكوان وله عن كل منهما نسخة، وروى عنه ابن المفسر والنقاش وغيرهما. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠.

وروى بعض أئمتنا إثبات الياء فيها وصلاً عن ابن ذكوان، وهو الذي في «تلخيص» ابن بلِّيمة وجهاً واحداً، فقال فيه: «وابن ذكوان كأبي عمرو[(١)]».

وقال في «الهداية»: وعن ابن ذكوان الحذف في الحالين، والإثبات في الوصل، وكذا في «الهادي».

وقال في «التبصرة»: «والأشهر عن ابن ذكوان الحذف، وبه قرأت له، وروي عنه إثباتها».[(٢)]

قلت: ورد[(٣)] إثباتها عن ابن ذكوان من رواية أحمد بن يوسف[(٤)]، وروينا عنه أنه قال: أخبرني بعض أصحابنا أنه قرأ على أيوب بإثبات الياء في (الكتاب) و(القراءة).[(٥)]

وبعضُ أصحابه هذا هو عبد الحميد بن بَكَّار[(٦)] الدمشقي، صاحب أيوب ابن تميم، شيخ ابن ذكوان، وقوله: في (الكتاب)، يعني في (المصحف)؛ فإن الياء في هذا الحرف ثابتة في المصحف (الحمصيِّ)، نص على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني.[(٧)]

---

(١) تلخيص العبارات: ٦٣، والنقل بالمعنى.
(٢) التبصرة: ٥٢٢.
(٣) سقط في المطبوع حرفا (رد).
(٤) أبو عبد الله، التغلبي، له نسخة عن ابن ذكوان فيها خلاف كثير لرواية أهل دمشق، روى القراءة سماعاً عن أبي عبيد القاسم بن سلام، روى عنه القراءة ابن جرير الطبري وابن مجاهد وغيرهما. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٢-١٥٣.
(٥) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٦٩.
(٦) قاله الداني ظناً، انظر: المصدر السابق.
(٧) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٧٠.

والحذف عن ابن ذكوان هو الذي عليه العمل، وبه آخذ، والله تعالى الموفق.

وروى بعضهم أيضاً إثبات الياء في هذه المواضع الثمانية عن ابن شنبوذ عن قنبل، واضطربوا عنه في ذلك.

فنصَّ سبط الخياط في «كفايته» على الإثبات عنه وصلاً في ﴿وَاتَّقُونِ[1]﴾ [البقرة: ١٩٧]، ونصَّ في «المبهج» على إثباتها له في الحالين، وكذلك قطع في «كفايته» على إثبات ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [إبراهيم: ٢٢] في الوصل[2].

واختلف عنه في «المبهج»، وكذلك قطع في «المبهج» عنه / بإثبات ﴿كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] في الحالين ولم يذكرها في «كفايته».

وقطع له بإثبات ﴿تُخْزُونِ[3]﴾ [هود: ٧٨] في الحالين في «الكفاية»، ولم يذكرها في «المبهج»، واتفق نصُّ «المبهج» و«الكفاية» على الإثبات عنه في الحالين في ﴿وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: ١٧٥] ﴿وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]، وعلى حذف ﴿وَاتَّبِعُونِ﴾ [الزخرف: ٦١].

واتفق ابن سِوار، وابن فارس على إثبات ﴿وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: ١٧٥] ﴿وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤] و ﴿هَدَانِ﴾ [الأنعام: ٨٠] و ﴿كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] و ﴿تُخْزُونِ﴾ [هود: ٧٨] في الحالين. ﴿وَاتَّبِعُونِ﴾ [الزخرف: ٦١] و[4] على إثبات ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [إبراهيم: ٢٢] وصلاً لا وقفاً.

---

(١) انظر: الكفاية: ق٥.

(٢) الكفاية: ق ١١٣.

(٣) في المطبوع: (وتخزون)، وهو خطأ.

(٤) (و) سقطت من المطبوع.

واختلفا في ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢] فأثبتها في الحالين ابن فارس وحذفها ابن سوار.

وكذلك اختلفوا عنه في حرفي ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧ والكهف: ١٧] وفي ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾[1] [الرعد: ٩] و ﴿عَذَابِ﴾ [ص: ٨] و ﴿عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢] و ﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ [الدخان: ٢١]، و ﴿تَرْجُمُونِ﴾ [الدخان: ٢٠]، فبعضهم ذكرها له، وبعضهم لم يذكرها، وأثبتها بعضهم وصلاً، وبعضهم في الحالين، ولم يتفقوا على شيء من ذلك، ولا شكَّ أن ذلك مما يقتضي الاختلاف والاضطراب.

وقد نصَّ الحافظ أبو عمرو الداني على أن ذلك في هذه الياءات غلط، قطع بذلك وجزم[2]، وكذلك ذكر غيره.

وقال الهذلي: «كلُّه فيه خلل».[3]

قلت: والذي أعوِّل عليه في ذلك هو ما عليه العمل، وصحَّ عن قنبل، ونصَّ عليه الأئمة الموثوق بهم، والله تعالى هو الهادي للصواب.

وانفرد الهذلي عن الشذائي عن أبي نشيط بإثبات الياء في ﴿وَٱتَّبِعُونِ﴾ [الزخرف: ٦١]، فخالف سائر الناس عنه وعن أبي نشيط.[4]

---

(١) ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ سقطت من (س).

(٢) في المطبوع: (جزم به).

(٣) الكامل: ق: ١٤١/ ب.

(٤) الكامل: ق: ١٤١/ ب.

وإنَّما ورد ذلك عن قالون من طريق أبي مروان[1]، وأبي سليمان والله تعالى أعلم.

واختصَّ رويس بإثبات الياء من المنادى في قوله ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ في الزمر [١٦]، أعني الياء من ﴿عِبَادِ﴾، ولم يختلف في غيره من المنادى المحذوف، وهذه رواية الجمهور من العراقيين وغيرهم، وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» و«غاية» أبي العلاء، و«المستنير» و«الجامع» و«المبهج»[2]، وغيرها. ووجه إثباتها خصوصاً مناسبة ﴿فَٱتَّقُونِ﴾.

وروى آخرون[3] عنه الحذف، وأجْرَوْه مُجْرى سائر المنادى، وهو الذي مشى عليه ابن مهران في «غايته»[4]، وابن غَلْبون في «تذكرته»[5]، وأبو معشر في «تلخيصه»[6]، وصاحب «المفيد»، والحافظ أبو عمرو الداني[7]، وغيرهم، وهو القياس.

وبالوجهين جميعاً آخذ؛ لثبوتها رواية، وأداء، وقياساً، والله أعلم.

---

(١) في (س): «هارون» بدل (مروان)، وهو خطأ.

(٢) انظر: الإرشاد: ٥٣٤، الكفاية الكبرى: ٥٢٦، غاية أبي العلاء: ١/ ٣٥٦، المستنير: ٢/ ٧٧١.

(٣) في المطبوع: (الآخرون).

(٤) لم أجد ما ذكره المؤلف عن ابن مهران لا في «الغاية» ولا في «المبسوط».

(٥) لم يتعرض لها ابن غلبون، بل عبارته: «وفيها -الزمر- من المحذوفات ياء واحدة، وهي: ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ أثبتها يعقوب في الوصل والوقف وحذفها الباقون في الحالين». التذكرة: ٢/ ٥٣١-٥٣٢.
فمفهوم عبارته يدل على أن ﴿عِبَادِ﴾ ثابتة، والله أعلم.

(٦) وعبارته: «أثبت يعقوب ﴿فَٱتَّقُونِ﴾»، التلخيص: ٣٩٢، ولم يذكر ﴿عِبَادِ﴾.

(٧) انظر: مفردة يعقوب: ٨٢.

واختصَّ قنبل بإثبات الياء في موضعين، وهما: / ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ و ﴿يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ كلاهما في يوسف: [١٢، ٩٠]، وهما من الأفعال المجزومة، وليس في هذا الباب من المجزوم سواهما.

وفي الحقيقة ليسا من هذا الباب؛ من كون حذف الياء منهما لازماً للجازم، وإنما أدخلناهما في هذا الباب لأجل كونهما محذوفي الياء رسماً، ثابتين في قراءة من رواهما لفظاً، فلحقا في هذا الباب من أجل ذلك.

وقد اختلف في كلٍّ منهما عن قنبل:

فأمّا ﴿يَرْتَعْ﴾ فأثبت الياء فيها عنه ابن شِنبوذ من جميع طرقه، وهي رواية أبي ربيعة، وابن الصبَّاح، وابن بَقَرة، والزَّيْنَبي ونَظَيف، وغيرهم عنه.

وروى عنه الحذف أبو بكر بن مجاهد وهي رواية العباس بن الفضل، وعبدالله بن أحمد البَلْخي، وأحمد بن محمد اليقطيني، وإبراهيم بن عبد الرزاق، وابن ثَوْبان وغيرهم، والوجهان جميعاً صحيحان عن قنبل، وهما في «التيسير» و«الشاطبية»[1]، وإن كان الإثبات ليس من طريقهما، وهذا من المواضع التي خرج فيها «التيسير» عن طرقه، والله أعلم.

وأمّا ﴿يَتَّقِ﴾ فروى إثبات الياء فيها عن قنبل ابن مجاهد من جميع طرقه، إلَّا ما شذَّ منها، فلذلك لم يذكر في «التيسير» و«الكافي» و«التذكرة»[2] و«التبصرة»[3]،

---

(١) انظر: التيسير: ١٣١.

(٢) انظر: التيسير: ١٣١، الكافي: ١١٤، التذكرة: ٢/ ٣٨٤.

(٣) انظر: التبصرة: ٥٥٢، علماً بأن «التبصرة» سقطت من (ز) و(س)، وفي (ظ) كتب في الحاشية.

و«التلخيص»[١]، و«التجريد» و«الهداية» وغيرها سواه، وهي طريق أبي ربيعة وابن الصبَّاح، وابن ثوبان، وغيرهم، كلُّهم عن قنبل.

وروى حذفها ابن شنبوذ وهي رواية الزينبي وابن عبد الرزاق واليقطيني، وغيرهم عنه.

والوجهان صحيحان عنه إلَّا أن ذكر الحذف في «الشاطبية» خروج عن طرقه، والله أعلم.

ووجه إثبات الياء في هذين الحرفين مع كونهما مجزومين، إجراءُ الفعل المعتلِّ مُجْرى الصحيح، وذلك لغة لبعض العرب، وأنشدوا عليه:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمي[٢] ....

وقيل: إن الكسرة أُشبعت فتولد منها الياء، وقيل غير ذلك[٣]، والله أعلم.

---

(١) هو تلخيص ابن بلِّيمة، وكان الأولى من المؤلِّف التنبيه على ذلك؛ لئلا يوهم أن المقصود تلخيص أبي معشر، وهو ما يتبادر إلى الذهن أولاً، لولا أن أبا معشر ذكر الوجهين، وهو ما لا يتفق مع قول المؤلف: «لم يذكر... سواه». انظر: تلخيص العبارات: ٦٤، التلخيص لأبي معشر: ٢٩٦.

(٢) صدر بيت من قصيدة عدتها (١١) بيتاً، قائلها قيس بن زهير، وعجزه:

.... بما لاقت لبون بني زياد

وبعده:

ومَحْبَسُها على القرشيِّ تُشْرى بأدراع وأسياف جداد

والبيت المستشهد بصدره من شواهد النحويين سيبويه وغيره.

وذكر البغدادي قصة البيت. انظر: الكتاب: ١/ ١٥، ٢/ ٥٩، الخصائص: ١/ ٣٣٣، الإنصاف: ١/ ٣٠، الدر المصون: ٦/ ١٩٧، الخزانة: ٨/ ٣٦١-٣٧٢.

(٣) قيل: إن (مَن) في قوله: ﴿مَن يَتَّقِ﴾ بمعنى (الذي) لا شرطية، ويكون الجزم حينئذ على المعنى. انظر: شرح الهداية: ٢/ ٣٦٥، إبراز المعاني: ٢/ ٢٦٨.

فهذا جميع ما وقعت الياء فيه وسط آية قبل متحرِّك، وبقي من ذلك ثلاث كلمات وقع بعد الياء فيهن ساكن، وهي: ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ في النمل [٣٦]، و ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ في يس [٢٣]، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾ في الزمر [١٧، ١٨].

أمَّا ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ [النمل: ٣٦] فأثبت الياء فيها مفتوحة وصلاً نافع، وأبوعمرو، وأبو جعفر، وحفص، ورويس، وحذفها / الباقون في الوصل؛ لالتقاء الساكنين.

واختلفوا في إثبات الياء في الوقف، فأثبتها يعقوب وابن شنبوذ عن قنبل، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وحفص:

فقطع لهم في الوقف بالياء أبو محمد مكِّي، وأبو علي بن بلِّيمة وأبو الحسن ابن غَلْبون وغيرهم، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي الفتح[1] فارس، لمن فتح الياء.

وقطع لهم بالحذف جمهور العراقيين، وهو الذي في «الإرشادين» و«المستنير» و«الجامع» و«العنوان»[2]، وغيرها.

وأطلق لهم الخلاف في «التيسير»[3] و«الشاطبية» و«التجريد»، وغيرها.

وقد قيَّد الداني بعض إطلاق «التيسير» في «المفردات» وغيرها، فقال في

---

(١) في (س): «الفتح بن»، وهو خطأ.

(٢) انظر: الإرشاد: ٤٨٢، الكفاية الكبرى: ٤٧٩، المستنير: ٧٢٢، العنوان: ١٤٤.

(٣) انظر: التيسير: ١٧٠.

«المفردات» في قراءة أبي عمرو: «وأثبتها ساكنة في الوقف على خلاف عنه في ذلك، وبالإثبات قرأت وبه آخذ».[١]

وقال في رواية حفص: «واختلف علينا عنه في إثباتها في الوقف؛ فروى لي[٢] محمد بن أحمد[٣] عن ابن مجاهد إثباتها فيه، وكذلك روى أبو الحسن عن قراءته، وكذلك روى لي عبد العزيز بن[٤] أبي غسَّان عن أبي طاهر، عن أحمد بن موسى؛ يعني ابن مجاهد، وروى لي فارس بن أحمد عن قراءته أيضاً حذفها فيه»[٥].

وقال في رواية قالون: «يقف عليها بالياء ثابتة»،[٦] ولم يزد على ذلك.

وقال ابن شريح في «الكافي: «روى الأُشْناني عن حفص إثباتها في الوقف، وقد رُوِيَ ذلك عن أبي عمرو وقالون»[٧].

وقال في «التجريد»: «والوقف عن الجماعة بغير ياء؛ يعني الجماعة الفاتحين للياء وصلاً»، قال: «إلَّا ما رواه الفارسي أن أبا طاهر روى عن حفص أنه وقف عليها بياء»، قال: «وذَكَر عبد الباقي أن أباه أخبره في حين قراءته عليه أن من فتح الياء وقف عليها بياء»[٨]، انتهى.

---

(١) المفردات: ١٥٣، وفيه: «وبالإثبات قراءتي».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي «المفردات» (روى لي عن).

(٣) أبو مسلم الكاتب، مسند، عالي الإسناد، روى عن ابن مجاهد وغيره، وسمع من ابن دريد وغيره، روى عنه الأهوازي وغيره، توفي سنة (٣٩٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٣-٧٤.

(٤) في المطبوع: (عن) بالعين بدل الباء، وهو تحريف.

(٥) المفردات: ٢٣٩-٢٤٠.

(٦) المفردات: ٤١.

(٧) الكافي: ١٤٧.

(٨) التجريد: ق:٤١/ ب.

ولم يذكر سبط الخياط في «كفايته» الإثبات في الوقف لغير حفص.[١]

ووقف الباقون بغير ياء، وهم: ورش، والبزي، وابن مجاهد عن قنبل، وابن عامر، وأبو بكر[٢]، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف.

وانفرد صاحب «المبهج» من طريق الشَّذَائي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح الياء وصلاً أيضاً كرويس[٣]، ولم يذكر لابن شنبوذ في «كفايته» إثباتاً في الوقف، فخالف سائر الرواة.

وأمَّا ﴿إِن يُرِدْنِ﴾ [يس: ٢٣] فأثبت الياء فيها مفتوحة في الوصل أبو جعفر، وأثبتها ساكنة في الوقف أبو جعفر أيضاً، هذا الذي توافقت[٤] نصوص/ المؤلفين عليه عنه، وبعض الناس لم يذكر له شيئاً في الوقف، وبعضهم جعله قياساً.

وتقدَّم مذهب يعقوب في الوقف عليها بالياء من باب ‹الوقف›.

وحذفها الباقون في الحالين.

وأمَّا ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۞ الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨] فاختصَّ السوسي بإثبات الياء، وفتحها وصلاً بخلاف عنه في ذلك:

فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب «التيسير» ومن تبعه، وبه قرأ على فارس بن أحمد؛ من طريق محمد بن إسماعيل القرشي، لا من طريق ابن

---

(١) انظر: الكفاية في الست: ق١٢٤.

(٢) (أبو بكر) سقطت من (س) وكذلك من (ظ)، إلَّا أنها كتبت في حاشيتها.

(٣) انظر: المبهج: ١/ ٢٩٨.

(٤) كذا في (س)، وفي (ت) وفي البقية: «توافرت»، وكلها تصح.

جرير كما نصَّ عليه في «المفردات»، فهو في ذلك خارج عن طريق «التيسير»[١].

وقطع له بذلك أيضاً الحافظ أبو العلاء، وأبو معشر الطبري، وأبو عبد الله الحضرمي، وأبو بكر بن مِهْران، وقطع له به[٢] جمهور العراقيين من طريق ابن حبش، وهو الذي في «كفاية» أبي العزِّ، و«مستنير» ابن سوار، و«جامع» ابن فارس، و«تجريد» ابن الفحام، وغيرها، ورواه صاحب «المبهج» عنه من طريق المطَّوِّعي، وهذه طريق أبي حَمْدون، وابن واصل، وابن سَعْدان، وإبراهيم ابن اليزيدي، كلُّهم عن اليزيدي، ورواية شجاع، والعباس عن أبي عمرو.

واختلف في الوقف عن هؤلاء الذين أثبتوا الياء وصلاً:

فروى عنهم الجمهور الإثبات أيضاً في الوقف، كالحافظ أبي العلاء، وأبي الحسن بن فارس، وسبط الخياط، وأبي العزِّ القلانسي، وغيرهم.

وروى الآخرون حذفها، وبه قطع صاحب «التجريد» وغيره، وهو ظاهر «المستنير»[٣]، وقطع به الداني أيضاً في «التيسير»، وقال: «هو عندي قياس قول أبي عمرو في الوقف على المرسوم».[٤]

وقال في «المفردات» بعد ذكره الفتح والإثبات في الوصل: «فالوقف في هذه الرواية بإثبات الياء، ويجوز حذفها والإثبات أقيس».[٥]

---

(١) انظر: المفردات: ١٧٣، التيسير: ٦٧.

(٢) في (ت): «به له»، وفي المطبوع: «له بذلك».

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٧٧١.

(٤) التيسير: ١٨٩.

(٥) المفردات: ١٧٣.

فقد يقال إن هذا مخالف لما في «التيسير»، وليس كذلك كما سنبينه في التنبيهات آخر الباب.[(١)]

وقال ابن مهران: «وقياس من فتح الياء أن يقف بالياء، ولكن ذكر أبو حمدون وابن اليزيدي أنه يقف بغير ياء؛ لأنه مكتوب بغير ياء».[(٢)]

وذهب الباقون عن السوسيِّ إلى حذف الياء وصلاً ووقفاً، وهو الذي قطع به في «العنوان»[(٣)] و«التذكرة»[(٤)] و«الكافي» و«تلخيص العبارات»[(٥)]، وهو المأخوذ به من «التبصرة»[(٦)]، و«الهداية» و«الهادي»، وأبو[(٧)] عليّ الأهوازي، وهو طريق أبي عمران وابن جمهور؛ كليهما / عن السوسي، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون في رواية السوسي، وعلى أبي الفتح من غير طريق القرشي، وهو الذي ينبغي أن يكون في «التيسير» كما قدَّمنا.

وكلٌّ من الفتح وصلاً، والحذف وقفاً ووصلاً، صحيح عن السوسيِّ، ثابت عنه رواية وتلاوة، ونصّاً وقياساً.

ووقف يعقوب عليها بالياء على أصله، والباقون بالحذف في الحالين، والله الموفق.

وأمّا الياءات المحذوفة من رؤوس الآي، وجملتها بما فيه أصلي وإضافي ست

---

(١) انظر ص: ١٥٦٥.

(٢) النص بحروفه في المبسوط: ٣٨٦-٣٨٧.

(٣) ليس في «العنوان» المطبوع ذكر لهذه الكلمة أصلاً.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٣١.

(٥) لم أجدها في تلخيص ابن بلِّيمة المطبوع.

(٦) لم يتعرض لها مكّي. انظر:التبصرة: ص٦٦١.

(٧) في (س): «أبي»، ولعله سبق قلم.

وثمانون ياء كما قدَّمنا[١]، ذكرنا منه ياء واحدة استطراداً، وهي: ﴿يَسْرِ﴾ في الفجر [٤]، وبقي خمس وثمانون ياء، أثبت الياء في جميعها يعقوب في الحالين على أصله.

ووافقه غيره في ست عشرة[٢] كلمة، وهي: ﴿دُعَآءِ﴾ و ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ و ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و ﴿أَهَٰنَنِ﴾ و ﴿بِٱلْوَادِ﴾ و ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ و ﴿وَعِيدِ﴾ و ﴿نَذِيرِ﴾ و ﴿نَكِيرِ﴾ و ﴿يُكَذِّبُونِ﴾ و ﴿يُنقِذُونِ﴾ و ﴿لَتُرْدِينِ﴾ و﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ و ﴿تَرْجُمُونِ﴾ ﴿وَنُذُرِ﴾.

أمّا ﴿دُعَآءِ﴾ وهو في إبراهيم [٤٠]، فوافقه في الوصل أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وورش، ووافقه البزي في الحالين، واختلف عن قنبل:

فروى عنه ابن مجاهد الحذف في الحالين، وروى عنه ابن شَنَبوذ الإثبات في الوصل، والحذف في الوقف، هذا الذي هو من طرق كتابنا.

وقد ورد عن ابن مجاهد مثل ابن شَنَبوذ* وعن ابن شَنَبوذ الإثبات*[٣] في الوقف أيضاً، ذكره الهذلي، وقال: «هو تخليط».[٤]

قلت: وبكلٍّ من الحذف والإثبات قرأت عن قنبل وصلاً ووقفاً، وبه آخذ، والله تعالى أعلم.

وأمّا ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ وهما في غافر [١٥، ٣٢]، فوافقه في الوصل ورش، وابن وردان، ووافقه في الحالين ابن كثير.

---

(١) انظر ص: ١٥٣٦.

(٢) في المطبوع: (ست عشر)، وهو لحن.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٤) الكامل: ق: ١٤١/ب.

وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد؛ من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين: الحذف والإثبات في الوقف، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه، وأثبته في «التيسير»[1]، كذلك فذكر الوجهين جميعاً عنه، وتبعه الشاطبي على ذلك.

وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط، ولا الحلواني، بل ولا عن قالون أيضاً في طريق إلَّا من طريق أبي مروان عنه، وذكره الداني في «جامعه»[2] عن العثماني[3] أيضاً.

وسائر الرواة عن / قالون على خلافه، كإبراهيم[4]، وأحمد[5] ابني قالون،

---

(١) التيسير: ١٩٢.

(٢) جامع البيان: ٢/ ق: ١٧٥.

(٣) قول المؤلف: (أيضاً) يوهم أن أبا مروان و(العثماني) شخصان، وليس كذلك كما سيأتي، ولعل سبب ذلك ما ورد في «جامع البيان» إذ قال: «وأبو مروان والعثماني»، بواو العطف بين الاسمين، وعندي أن ذلك تصحيف من الناسخ، صوابه: أبو مروان العثماني، كما صرَّح به الداني نفسه في «جامع البيان» في باب أسانيد رواية قالون، حيث قال: «وأما طريق أبي مروان العثماني عنه -قالون- فأخبرنا بها عبد العزيز ابن محمد قال: حدثنا عبد الواحد بن عمر قال: حدثنا أصحابنا، قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن نصر الترمذي قال: حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني قال: حدثنا قالون عن نافع بالأصول». ١/ ق٣٨، ولم يذكر الداني في رواية قالون أبا مروان أو العثماني غيره.
وأيضاً فإن المؤلِّف ذكره في تلاميذ قالون فقال: «محمد بن عثمان أبو مروان العثماني».
وهو: محمد بن عثمان بن خالد، ينتهي نسبه إلى الوليد بن عثمان بن عفان رضي الله عنه، أبو مروان، القرشي العثماني المدني ثم المكي، مقرئ معروف ثقة، روى الحروف سماعاً وعرضاً عن قالون، وله عنه نسخة، روى عنه الحروف أحمد بن نصر الترمذي، وأحمد بن الهيثم البلخي، قال البخاري: توفي سنة (٢٤١ هـ). انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٣٧، و٢ / ق١٥٧، غاية النهاية: ١/ ٦١٦، و٢/ ١٩٦.

(٤) قرأ على أبيه، وقرأ عليه محمد بن عبد الله بن فليح. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢.

(٥) روى القراءة عن أبيه عرضاً، وخلفه في القيام بالقراءة بالمدينة، قليل الأصحاب، روى عنه القراءة عرضاً ابن أبي مهران وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/ ٩٤.

وإبراهيم بن دازيل، وأحمد بن صالح[١]، وإسماعيل القاضي، والحسن بن علي الشَّحَّام، والحسين بن عبد الله المعلِّم[٢]، وعبد الله بن عيسى المدني[٣]، وعبيد الله بن محمد العُمَري[٤]، ومحمد بن عبد الحكم[٥]، ومحمد بن هارون المروزي[٦]، ومصعب بن إبراهيم[٧]، والزبير بن محمد الزبيري[٨]، وعبد الله بن فليح[٩]، وغيرهم.

وأمَّا ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و ﴿أَهَنَنِ﴾ وهما في الفجر [١٥، ١٦]، فوافقه على إثبات الياء فيهما وصلاً نافع، وأبو جعفر، وفي الحالين البزي، واختلف عن أبي عمرو:

فذهب الجمهور عنه إلى التخيير، وهو الذي قطع به في «الهداية» و«الهادي» و«التلخيص» للطبري[١٠]، و«الكامل» وقال فيه: «وبه قال الجماعة».[١١]

---

(١) أبو جعفر المصري، حافظ، أحد الأعلام، قرأ على ورش وقالون وله عن كل منهما رواية، روى عنه القراءةَ الأُشنانيُّ وغيره، توفي سنة (٢٤٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٢.

(٢) روى عن قالون وله عنه نسخة، انفرد عن قالون بإسكان ﴿أَنِّيْ أُوفِي﴾ [يوسف: ٥٩] و ﴿لِيَبْلُوَنِيْ ءَأَشْكُرُ﴾ [النمل: ٤٠]، روى عنه القراءة محمد بن فليح. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤٣.

(٣) أبو موسى، القرشي، يعرف بطيَّارة، أخذ عرضاً وسماعاً عن قالون وانفرد عنه بـ ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٣٨] بالألف كابن عامر. روى القراءة عنه محمد بن أحمد الإمام. توفي سنة (٢٨٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤٠.

(٤) ينتهي نسبه إلى سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ، روى عن قالون وله عنه نسخة، روى الحروف عنه إبراهيم ابن عبد الرزاق، توفي سنة (٢٩٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٢.

(٥) أبو العباس، الرَّمْلي، مشهور، أخذ سماعاً عن قالون؛ وله عنه نسخة، انفرد عن قالون بضم الياء وفتح الجيم من ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٣٩]، سمع منه ابن الأعرابي وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٥٩.

(٦) هو أبو نشيط.

(٧) ينتهي نسبه إلى الزبير بن العوام ﷺ، ضابط محقق، قرأ على قالون، وله عنه نسخة، وهو من جلة أصحابه، وروى عن مالك بن أنس رحمه الله، قرأ عليه الفضل بن داود وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩٩.

(٨) العُمري، يلقب بـ(سُمْنة) إمام جامع المدينة، ثقة، مشهور في قراءة أبي جعفر التي أخذها عن قالون، توفي سنة (٢٧٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٩) أبو محمد، المدني، روى القراءة عنه ابنه محمد. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤١.

(١٠) التلخيص: ٤٦٩.

(١١) الكامل: ق: ١٤١/ ب.

وعوَّل الداني على حذفهما، وكذلك الشاطبيُّ.

وقال في «التيسير»: «وخيَّـر فيهما أبو عمرو، وقياس قولـه في رؤوس الآي يوجب حذفهما وبذلك قرأت وبه آخذ».[١]

وقال في «التبصرة»: «روي عن أبي عمرو أنـه خـيَّر في إثبـاتهما في الوصـل، والمشهور عنه الحذف».[٢]

وقطع في «الكافي» له بالحذف، وكذلك في «التذكرة» و«العنوان»[٣]، وكذلك جمهور العراقيين لغير ابن فرح عـن الـدوري، وقطعـوا بالإثبـات لابـن فـرح، وكذلك سبط الخيـاط في «كفايتـه» لابـن مجاهـد عـن أبي الزَّعْـراء مـن طريـق الـحَمَّـامي[٤]، ولم يذكر في «الإرشاد» عن أبي عمرو سوى الإثبات.[٥]

وكذلك في «المبهج» من طريق ابن فرح، وزاد فقال: «في هاتين الياءين عـن أبي عمرو اختلاف نقله أصحابه».[٦]

وكذلك أطلق الخلاف عن أبي عمرو أبو عليٍّ بن بلِّيمة في «تلخيصه»[٧].

والوجهان مـشهوران عـن أبي عمـرو، والتخيـير أكثـر، والحـذف أشـهر، والله أعلم.

---

(١) التيسير: ٢٢٣.

(٢) التبصرة: ٧٢٦.

(٣) انظر: الكافي: ١٩٧، التذكرة: ٢/ ٦٢٦، العنوان: ٢٠٩.

(٤) انظر: الكفاية في الست: ق ١٣٥.

(٥) انظر: الإرشاد: ٦٣٤.

(٦) المبهج: ١/ ٣٠٧، وليس فيه عبارة: «نقله أصحابه».

(٧) تلخيص العبارات: ٦٣.

وفي «الجامع» لابن فارس: «إثباتها في الحالين لابن شَنَبوذ عن قنبل».[١]

وأمّا ﴿ بِٱلْوَادِ ﴾ وهي في الفجر [٩] أيضاً فوافقه على إثباتها وصلاً ورش، وفي الحالين ابن كثير، واختلف عن قنبل عنه في الوقف:

فروى الجمهور عنه حذفها فيه، وهو الذي قطع به صاحب «العنوان» و«الكافي» و«الهداية» و«التبصرة» و«الهادي» و«التذكرة»[٢]، وهو اختيار أبي طاهر بن أبي هاشم، وبه كان يأخذ، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون.

وهو ظاهر «التيسير» حيث قطع به أوّلاً[٣]، ولكنَّ طريق «التيسير» هو الإثبات، فإنه / قرأ به على فارس بن أحمد وعنه أسند رواية قنبل في «التيسير».

وبالإثبات أيضاً قطع صاحب «المستنير» من غير طريق أبي طاهر، وكذلك ابن فارس في «جامعه»، وكذلك سبط الخياط في «كفايته» و«مبهجه»[٤] من غير طريق ابن مجاهد، مع أن ابن مجاهد[٥] قطع بالإثبات له في الحالين في «سبعته»[٦].

وذكر في كتاب «الياءات» وكتاب «المكيِّين» وكتاب «الجامع» عن قنبل الياء في الوصل، وإذا وقف وقف بغير ياء، قال الداني: «وهو الصحيح عن قنبل».[٧]

---

(١) الجامع: ق ٥٣٥.

(٢) العنوان: ٢٠٩، الكافي: ١٩٧، التبصرة: ٧٢٦، التذكرة: ٢/ ٦٢٦.

(٣) التيسير: ٢٢٢-٢٢٣.

(٤) انظر: المستنير: ٢/ ٨٥٢، الكفاية في الست: ق: ١٣٥.

(٥) في (ت) وكذلك في المطبوع: «مع أنه قطع».

(٦) انظر: السبعة: ٦٨٣.

(٧) جامع البيان: ٢/ ق: ١٩٥.

قلت: وكلا الوجهين صحيح عن قنبل نصّاً وأداء حالة الوقف، بهما قرأت، وبهما آخذ، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ وهو في الرعد [٩] فوافقه على الإثبات في الحالين ابن كثير من روايتيه من غير خلاف.

وقد ورد عن ابن شَنَبوذ عن قنبل من طريق ابن الطَّبَر حَـذْفُها في الحـالين، ومن طريق الهذلي حذفها وقفاً[١]، والذي نأخذ به هو الأول، والله أعلم.

وأمّا ﴿وَعِيدِ[٢]﴾ وهو في إبراهيم [١٤]، وموضعي قٓ [١٤،٤٥]، و﴿نَكِيرِ﴾ وهي في الحج [٤٤] وسبأ [٤٥] وفـاطر [٢٦] والملـك [١٨]، ﴿وَنُذُرِ[٣]﴾ وهـي في ستة مواضع من القمر [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩]، و ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ في القصص [٣٤]، ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ في يسٓ [٢٣]، و ﴿لَتُرْدِينِ﴾ في الصافات [٥٦]، و ﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾ و ﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ في الدخان [٢٠، ٢١]، و ﴿نَذِيرِ﴾ في الملك [١٧]، فوافقه على إثبـات الياء في هذه الثماني عشرة ياء من الكَلِمِ التسع حالة الوصل ورش.

واختص يعقوب بما بقي مـن اليـاءات في رؤوس الآي وهـي سـتون يـاء، تقدَّمت مفصَّلة، وسيأتي منصوصاً عليها آخر كلِّ سورة عَقِيبَ ياءات الإضافة؛ معاداً ذكر الخلاف في ذلك كلِّه مبيَّناً مفصَّلاً إن شاء الله، وبالله التوفيق.

---

(١) انظر: الكامل: ق: ١٤١/ ب.
(٢) في المطبوع (عيد) بسقوط الواو، وهو تحريف.
(٣) في المطبوع: (ونذير) وهو تحريف وخطأ.

تنبيهات

الأول: أجمعت المصاحف على إثبات الياء رسماً في خمسةَ عشرَ موضعاً مما وقع نظيره محذوفاً، مختلفاً فيه مذكور في هذا الباب، وهي:

﴿ وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ ﴾ في البقرة [١٥٠]، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ﴾ فيها أيضاً [٢٥٨]، و ﴿ فَٱتَّبِعُونِي ﴾ في آل عمران [٣١]، و ﴿فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِيۖ﴾ في الأعراف [١٧٨]، و ﴿ فَكِيدُونِي﴾ في هود [٥٥]، و ﴿مَا نَبۡغِيۖ﴾ في يوسف [٦٥] ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ فيها [١٠٨]، و ﴿ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي ﴾ في الكهف [٧٠]، و ﴿فَٱتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوٓاْ﴾ في طه [٩٠]، و ﴿ أَن يَهۡدِيَنِي ﴾ / في القصص [٢٢]، و ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ في العنكبوت [٥٦]، ﴿ وَأَنِ ٱعۡبُدُونِيۚ ﴾ في يس [٦١]، و ﴿ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ ﴾ آخر الزمر [٥٣]، و ﴿ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ ﴾ في المنافقين [١٠]، و ﴿دُعَآءِيٓ إِلَّا ﴾ في نوح [٦].

لم تَخْتلف المصاحف في هذه الخمس عشرة ياء أنها ثابتة، وكذلك لم يَخْتلف القراءُ في إثباتها أيضاً.

ولم يجئ عن أحد منهم خلاف إلَّا في ﴿ تَسۡـَٔلۡنِي ﴾ في الكهف [٧٠]، اختلف فيه عن ابن ذكوان كما سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.(١)

ويلحق بهذه الياءات ﴿بِهَٰدِي ٱلۡعُمۡيِ﴾ في النمل [٨١]، لثبوتها في جميع المصاحف لاشتباهها بالتي في الروم؛ إذ هي محذوفة من جميع المصاحف، كما ذكرنا في باب الوقف.(٢)

---

(١) انظر ص: ١٧٨٨.

(٢) انظر ص: ١٤٤٢.

الثاني: بنى جماعة من أئمتنا الحذف والإثبات في ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧] عن السوسي وغيره عن أبي عمرو على كونها رأس آية، فقال عُبَيْد بن عَقيل[١] عن أبي عمرو: إن كانت رأس آية وقفت[٢]﴿عِبَادِ﴾، وإن لم تكن رأس آية وقفت قلت: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾، فإن وصلت[٣]﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ﴾ قال: وقراءتُه القطعُ[٤].

وقال ابن مجاهد في «كتاب أبي عمرو»: في رواية عباس وابن اليزيدي دليل على أنَّ أبا عمرو كان يَذْهب في العدد مذهب المدني الأول، وهو كان عدد أهل الكوفة والأئمة قديماً، فمن ذهب إلى عدد الكوفي والمدني الأخير والبصريين حذف الياء في قراءة أبي عمرو، ومن عدَّ عدد المدني الأول فتحها واتَّبع أبا عمرو في القراءة والعدد.

وقال ابن اليزيدي في كتابه في «الوصل والقطع» لما ذكر لأبي عمرو الفتح وصلاً، وإثبات الياء وقفاً: «هذا منه تركٌ لقوله إنه يتبع الخط في الوقف»، قال: «وكأن أبا عمرو أغفل أن يكون هذا الحرف رأس آية».[٥]

وقال الحافظ أبو عمرو الداني[٦] بعد ذكره ما قدَّمنا: «قول أبي عمرو

(١) ابن صبيح، أبو عمرو الهلالي، راوٍ ضابط صدوق، روى عن أبي عمرو، وشبل بن عباد وغيرهما، روى عنه خلف بن هشام وغيره، قال البخاري: مات في رمضان سنة (٢٠٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٦.

(٢) في المطبوع: «وقفت على».

(٣) في المطبوع: (وصلت فقلت).

(٤) في المطبوع: (وقرأته بالقطع)، وهو تحريف

انظر: السبعة: ٥٦١، المبسوط: ٣٨٦-٣٨٧، جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٤.

(٥) من قوله: (فقال عبيد..) إلى هنا بنصه في جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٤.

(٦) في المطبوع: (أبو الداني) وهو تصحيف.

لعُبَيْد بن عَقِيل دليل على أنه لم يذهب على[1] أنه رأس آية في بعض العدد، إذ خيَّره فقال: إن عددتها فأسقط الياء على مذهبه في الفواصل، وإن لم تعدَّها فأثبت الياء وانصبها على مذهبه في غير الفواصل وعند استقبال الياء الألف[2] واللام».[3]

قلت: والذي لم يعدَّها آية هو المكِّي، والمدني الأول، فقط وعدَّها غيرهما آية؛ فعلى ما قرَّروا: يكون أبو عمرو اتَّبع في ترك عدِّها المكيَّ والمدنيَّ الأولَ؛ إذ كان من أصل مذهبه / اتِّباع أهل الحجاز، وعنهم أخذ القراءة أوّلاً واتَّبع في عدِّها أهل بَلَدِهِ البصرة وغيرها، وعنهم أخذ القراءة ثانياً، وهو في الحالين متَّبع القراءة والعدد، ولذلك خيَّر في المذهبين، والله تعالى أعلم.

الثالث: ليس إثبات هذه الياءات في الحالين، أو في حال الوصل مما يعدُّ مخالفاً للرسم خلافاً يدخل به في حكم الشذوذ؛ لما بيَّنَّاه في الركن الرسمي أوّل الكتاب[4]، والله تعالى أعلم.

---

(١) المثبت من «ت»، وكذا في المطبوع، وفي النسخ: «عليه»، ولعل المثبت هو الأصح. وفي جامع البيان المطبوع: (٤/ ١٥٤٧) «إليه».

(٢) في المطبوع: (بالألف)، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٤.

(٤) انظر ص: ٤٦.

فِهْرِسُ مَوْضُوعَاتِ
المجلد الرابع

فهرس موضوعات المجلد الرابع

انتهى المجلد الرابع

ويليه المجلد الخامس، وأوله: باب بيان إفراد القراءات وجمعها

إنّ وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد

في المملكة العربيّة السّعوديّة

المشرفة على مجمّع الملك فهد

لطباعة المصحف الشّريف في المدينة المنوّرة

إذ يسرّها أن يصدر المجمّع كتاب

النّشر في القراءات العشر

تسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يجزي

خادم الحرمين الشّريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

والله وليّ التوفيق

بعون الله وتوفيقه

تم تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

بالمدينة المنورة

بإشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

www.qurancomplex.gov.sa
contact@qurancomplex.gov.sa



ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة) ٦-٦٨-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج٤)



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الخامس

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الخامس

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

النشر في القراءات العشر/مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ١٤٣٥ هـ

٦ مج

٥٢٨ ص؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٣-٦٩-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٥)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان
ديوي ٣، ٢٢٨ ١٤٣٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٣-٦٩-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٥)



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

باب بيان إفراد القراءات وجمعها

لم يتعرَّض أحد من أئمة القراءة في تواليفهم لهذا الباب، وقد أشار إليه أبو القاسم الصَّفْراوي في «إعلانه» ولم يأت بطائل، وهو باب عظيم الفائدة، كثير النفع، جليل الخطر، بل هو ثمرة ما تقدَّم في أبواب هذا الكتاب من الأصول، ونتيجة تلك المقدمات والفصول.

والسبب الموجب لعدم تعرض المتقدمين إليه هو عِظَم هِمَمِهم، وكثرة حرصهم، ومبالغتهم في الإكثار من هذا العلم واستيعاب[١] رواياته، ولقد كانوا في الحرص والطَّلَب بحيث إنهم يقرؤون الرواية الواحدة على الشيخ الواحد عدَّة ختمات، لا ينتقلون إلى غيرها.

ولقد قرأ الأستاذ أبو الحسن عليُّ بن عبد الغني الحُصْري القَيْرواني القراءاتِ السبعَ على شيخه أبي بكر القَصْري تسعين ختمةً، كلَّما ختم ختمة قرأ غيرها حتى أكمل ذلك في مدَّة عشر سنين، حسبما أشار إليه بقوله في قصيدته:

وأذكر أشياخي الذين قرأتُها ... عليهم فأبدا بالإمام أبي بكر
قرأتُ عليه السبعَ تسعينَ ختمةً ... بدأت ابنَ عَشْرٍ ثم أكملت في عَشْرِ

وكان أبو حفص الكَتَّاني من أصحاب ابن مجاهد، وممَّن لازمه كثيراً، وعُرِف به، وقرأ عليه سنين لا يجاوز قراءة عاصم، قال: «وسألته أن ينقلني عن قراءة عاصم إلى غيرها فأبى عليّ».[٢]

---

(١) في (س) و(ظ): «الاستيعاب»، وبدون كلمة (رواياته).

(٢) تتمّة النصّ: «فقرأت قراءة ابن كثير على بكار بن أحمد عن ابن مجاهد عن قنبل». وهذا النص نقله المؤلف والذهبي كلاهما عن الداني، رحمهم الله. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٨٧، المعرفة: ٢/ ٦٧٩.

وقرأ أبو الفتح فرج[1] بن عمر الواسطي أحد شيوخ / ابن سوار القرآن برواية أبي بكر من طريق يحيى العُلَيميّ، على[2] أبي الحسن عليّ بن منصور، المعروف بابن الشّعيريّ[3] الواسطي[4] عدَّة ختمات في مدة سنين.[5] وكانوا يقرؤون على الشيخ الواحد العدَّة من الروايات، والكثير من القراءات، كلُّ ختمة برواية، لا يجمعون رواية إلى غيرها.

وهذا[6] الذي كان عليه الصدر الأول، ومن بعدهم إلى أثناء المائة الخامسة، عصر الداني، وابن شيطا، والأهوازي، والهذلي ومن بعدهم، فمن ذلك الوقت ظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستمر إلى زماننا. وكان بعض الأئمّة يكره ذلك؛ من حيث إنه لم تكن عادة السلف عليه، ولكن استقرَّ عليه العمل، والأخذ[7] به، والتقرير عليه، وتلقِّيه بالقبول، وإنما دعاهم إلى ذلك فتور الهمم، وقصد سرعة الترقي والانفراد.

---

(١) في (س) و(ظ): «فرح» بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

(٢) في (ت): «عن» وهو تحريف، وكذا في المطبوع.

(٣) في المطبوع: (الشعير) بدون ياء النسبة، وهو تحريف.

(٤) مقرئ، عرض على يوسف بن يعقوب عن العليمي، توفي بعد سنة (٣٨٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٨١.

(٥) في (س): «سنتين» ويظهر أنه تحريف، والمثبت هو الصواب، إذ قد بيّنه ابن سوار بقوله: «قرأ -فرج- على الشعيري بواسط عدة ختم من سنة نيّف وسبعين إلى الثمانين وثلاثمائة». المستنير: ١/ ٢٢١.

(٦) في (س): «هو».

(٧) كذا في (س)، وفي البقية: «لكن الذي... العمل هو الأخذ...»، وينبه على أن كلمة (العمل) سقطت من (ظ).

ولم يكن أحدٌ من الشيوخ يسمح به إلَّا لمن أفرد القراءات وأتقن معرفة الطرق والروايات، وقرأ لكل قارئ بختمة على حدة، ولم يَسْمَح أحد بقراءة قارئ من الأئمة السبعة أو العشرة في ختمة واحدة فيما أحسب إلَّا في هذه الأعصار المتأخرة، حتى إن كمال الضرير؛ صهرَ الشاطبي لـمَّا أراد القراءة على الشاطبي لم يقرأ عليه قراءة واحدٍ[١] من السبعة إلَّا في ثلاث ختمات، فكان إذا أراد قراءة ابن كثير مثلاً؛ يقرأ أوّلاً برواية البزي ختمة، ثمَّ ختمة برواية قنبل، ثمَّ يجمع للبزي وقنبل في ختمة، هكذا حتى أكمل القراءات السبع في تسع عشرة ختمة، ولم يبق عليه إلَّا رواية أبي الحارث، وجمعه مع الدوري في ختمة، قال: فأردت أن أقرأ برواية أبي الحارث فأمرني بالجمع، فلـمّا انتهيت إلى سورة الأحقاف، توفي إلى[٢] رحمة الله.

وهذا هو الذي استقرَّ عليه العمل إلى زمن شيوخنا الذين أدركناهم، فلم أعلم أحداً قرأ على التقيِّ الصائغ الجمع إلَّا بعد أن يُفرِد للسبعة[٣] في إحدى وعشرين ختمة، وللعشرة كذلك.

وقرأ شيخنا أبو بكر بن الجندي على الصائغ المذكور المفردات عشرين ختمة، وكذلك شيخنا الشيخ شمس الدين بن الصائغ، وكذلك شيخنا الشيخ تقيُّ الدين البغدادي رحمهم الله تعالى، وكذلك سائر من أدركناهم من أصحابه.

---

(١) في (ت) و(ظ): «واحدة».

(٢) في المطبوع: (توفي رحمه الله).

(٣) في (ت): «السبعة».

وقرأ شيخنا عبد الوهاب القَروي الإسكندري على شيخه الشهاب أحمد / ابن محمد القُوصيِّ بمضَمَّن «الإعلان» في السبع أربعين ختمة.

وكان الذين يتساهلون في الأخذ، يسمحون أن يقرئوا[١] لكل قارئ من السبعة بختمة، سوى نافع، وحمزة، فإنهم كانوا يأخذون ختمة لقالون، ثمَّ ختمة لورش، وختمة[٢] لخلف، ثمَّ ختمة لخلاد، ولا يسمح أحد بالجمع إلَّا بعد ذلك.

ولـمَّا طلبتُ القراءات؛ أفردتها على الشيوخ الموجودين بدمشق، وكنت قرأت ختمتين كاملتين على الشيخ أمين الدين عبد الوهاب بن السلَّار؛ ختمة بقراءة أبي عمرو من روايتيه، وختمة بقراة حمزة من روايتيه أيضاً، ثم استأذنته في الجمع فلم يأذن لي، وقال: «لم تفرد عليَّ جميع القراءات»، ولم يسمح بأكثر من أن أذن لي في جمع[٣] قراءة نافع وابن كثير فقط.

نعم: كانوا إذا رأوا شخصاً قد أفرد وجمع على شيخ معتبَر، وأجيز وتأهَّل؛ وأراد أن يجمع القراءات في ختمة على أحدهم لا يكلِّفونه بعد ذلك إلى إفرادٍ، لعلمهم بأنه[٤] قد وصل إلى حدِّ المعرفة والإتقان، كما وصل الأستاذ أبو العزِّ

---

(١) في المطبوع: (يقرأوا)، وهو تحريف.

(٢) في (ت) والمطبوع: «ثم ختمة».

(٣) في المطبوع: (جميع)، تحريف.

(٤) عَلِمَ: إذا عديت بالباء كما هنا يكون بمعنى (شَعَر) يقال: ما علمت بخبرك: ما شعُرت به، وعَدَّوْه بالباء؛ لأنه يُراعى فيه أحياناً معنى الإحاطة. علماً بأن في (س) «أنه» بدون الباء.
انظر: أساس البلاغة، والتاج (علم).

القلانسي إلى الإمام أبي القاسم الهذلي حين دخل بغداد، فقرأ عليه بمضمَّن كتابه «الكامل» في ختمة واحدة.

ولـمَّا دخل الكمالُ بن فارس الدمشقيُّ مصر، وقصده قرَّاء أهلها لانفراده بعلو الإسناد، وقراءتِه الروايات الكثيرة على الكندي؛ فقرؤوا عليه بالجمع للاثني عشر، بكلِّ ما رواه عن الكندي من الكتب.

ورحل الشيخ علي الديواني من واسط إلى دمشق، فقرأ على الشيخ إبراهيم الإسكندري بها بمضمَّن «التيسير» و«الشاطبية» في ختمة.

ورحل الشيخ نجم الدين بن مؤمن إلى مصر من العراق، فقرأ على الشيخ تقي الدين[1] الصائغ بمضمَّن عدَّة كتب جمعاً.

وكذلك رحل شيخنا أبو محمد بن السلَّار فقرأ على الصائغ المذكور ختمة جمعاً بمضمّن «التيسير» و«الشاطبية» و«العنوان».

ورحل بعده شيخنا أبو المعالي بن اللبان فقرأ ختمة جمعاً للثمانية بمضمَّن «عقد اللآلي» وغيرها على أبي حيّان.

وأوّل ما قرأت أنا على ابن اللبان قرأتُ عليه ختمة جمعاً بمضمَّن عشرة كتب.

ولـمَّا رحلت أولاً إلى الديار المصرية قرأت جمعاً بالقراءات الاثني عشر

(١) في المطبوع: (ابن الصائغ)، وهو تحريف.

بمضمَّن عدَّة كتب على أبي بكر بن الجندي، وقرأت على كل من ابن الصائغ / والبغدادي، جمعاً[١] بمضمن «الشاطبية» و «التيسير» و «العنوان».

ثمّ رحلت ثانياً وقرأت على الشيخين المذكورين جمعاً للعشرة بمضمَّن عدة كتب، وزدت في جمعي على البغدادي فقرأت لابن محيصن، والأعمش، والحسن البصري، فهذه طريقة القوم رحمهم الله، وهذا دأبهم.

وكانوا أيضاً في الصدر الأول لا يزيدون القارئ على عشر آيات، ولو كان مَن كان، لا يتجاوزون ذلك، وإلى ذلك أشار الأستاذ أبو مزاحم الخاقاني، حيث قال في قصيدته التي نظمها في التجويد -وهو أوَّلُ من تكلَّم فيه فيما أحسب-:

وحكمك بالتحقيق إن كنت آخذاً على أَحَدٍ أَلَّا تزيد على عَشْرِ[٢]

وكان مَن بعدهم لا يتقيَّد بذلك، بل يأخذ بحسب ما يرى من قوَّة الطالب قليلاً وكثيراً، إلَّا أن الذي استقرَّ عليه عمل كثير من الشيوخ، هو: الأخذ في الإفراد[٣] بجزء من أجزاء مائة وعشرين، وفي الجمع بجزء من أجزاء مائتين وأربعين.

وروينا الأوّل عن بعض المتقدِّمين: أخبرني عمر بن الحسن بقراءتي عليه ظاهر دمشق، عن الخطيب أبي العباس أحمد بن إبراهيم الواسطي أخبرنا

(١) في المطبوع: (جميعاً)، وهو تحريف.
(٢) قصيدتان في التجويد: ٢٣، البيت ذو الرقم (٢٧).
(٣) في المطبوع: (الأفراد) بفتح الهمزة، وهو تحريف.

الحسين بن أبي الحسن الطِّيبي، أنبأ أبو بكر عبد الله بن منصور، أنبأ أبو العزّ الواسطي قال: قرأت بها؛ يعني قراءة أبي جعفر، على الشيخ أبي عليّ[١]، وأخبرني أنه قرأ بها على أبي علي الحسين بن علي بن عبيد الله الرُّهاوي بدمشق[٢]، وأخبره أنه قرأ بها على أبي علي أحمد بن محمد الأصبهاني[٣]، وأخبره أنه قرأ بها على أبي عبدالله صالح بن سعيد الرازي[٤] ختمة كاملة في مدَّة أربعة أشهر؛ كلَّ يوم جزءاً من أجزاء مائة وعشرين، وأنّ صالحاً قرأ على أبي العباس[٥] الفضل بن شاذان الرازي ختمة كاملة في مدة أربعة أشهر على هذه الأجزاء، وأنَّ الفضل قرأ على أحمد بن يزيد الحلواني.[٦]

وأخذ آخرون بأكثر من ذلك، ولم يجعلوا للأخذ حدّاً كما ذكرنا، وكان الإمام علم الدين السخاوي يختاره، ويحمل ما ورد عن السلف في تحديد الأعشار على

---

(١) هو غلام الهرَّاس.

(٢) أستاذ، حاذق، شيخ القراء بدمشق مع الأهوازي، قرأ على أبي الفرج الشنبوذي وغيره، وأكثر شيوخه لا يعرفون، صنف في القراءات كتاباً حافلاً. توفي سنة (٤١٤ هـ)، الرُّهاوي: بضم الراء، نسبة إلى رُهاء، بلدة بين الموصل والشام. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤٥-٢٤٦، الأنساب: ٣/ ١٠٨.

(٣) شيخ القراء في وقته، قرأ على النقاش وغيره، قرأ عليه إبراهيم بن أحمد الشامي وغيره، صنف كتباً في القراءات ورحل وجال في البلاد. توفي سنة (٣٩٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠١.

(٤) لم أجده بهذا الاسم، والذي ذكره المؤلِّف: صالح بن مسلم بن عبد الله، أبو عبد الله الرازي، روى القراءة عرضاً عن الفضل بن شاذان، وروى القراءة عنه عرضاً أحمد بن محمد بن الحسن الأصبهاني. فلعله هو المراد، ويكون المؤلف سمى أباه (سعيداً) سبق قلم، أو سهواً منه رحمه الله، والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٣٥.

(٥) في (ت) وكذا في المطبوع: «العباس بن..»، وهو خطأ وتحريف.

(٦) هذا الإسناد من أبي العز إلى الحلواني في الكفاية الكبرى: ٤٩-٥٠.

التلقين، واستدل بأنَّ ابن مسعود ﷺ قرأ على النبي ﷺ في مجلس واحد / من أوّل سورة النساء حتى بلغ ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٤١]، كما ثبت في الصحيح.[١]

والذي قاله واضح، فعله كثير من سلفنا، واعتمد عليه كثير ممن أدركنا من أئمتنا.

قال الإمام يعقوب الحضرمي: قرأت القرآن في سنة ونصف على سلَّام، وقرأت على شهاب[٢] بن شُرْنُفَة[٣] في خمسة أيام، وقرأ شهاب على مسلمة بن محارب في تسعة أيام.

وقد قرأ شيخنا الشهاب أحمد بن الطحان على الشيخ أبي العباس بن نَحْلَة[٤] ختمة كاملة بحرف (أبي عمرو) من روايتيه في يوم واحد، وأُخبرتُ عنه أنه لـمَّا ختم قال للشيخ: «هل رأيت أحداً يقرأ هذه القراءة»؟ فقال: «لا تقل هكذا، قل: هل رأيت شيخاً يسمع هذا السَّماع»؟

ولـمَّا رحل ابن مؤمن إلى الصائغ قرأ عليه القراءات جمعاً بعدَّة كتب في سبعة عشر يوماً.

---

(١) انظر: صحيح البخاري: ٤/ ١٩٢٧، صحيح مسلم: ١/ ٥٥١.

(٢) في المطبوع: (شهاب الدين) وهو تحريف.

(٣) في (ك) والمطبوع: «شريفة»، وهو تصحيف.

(٤) أحمد بن محمد بن يحيى، المعروف بسبط السَّلْعوس، النابلسي، ماهر، ورع، صالح، قرأ على ابن بَصْخان والجعبري وغيرهم، وأقرأ بالجامع الأموي احتساباً، قرأ عليه ابن اللبان وغيره، وهو أحد الاثنين اللذين أجازهما ابن بصخان بإقراء القراءات. توفي سنة (٧٣٢ هـ). وانظر: غاية النهاية: ١/ ١٣٣.

وقرأ عليَّ شخص[١] ختمة لابن كثير من روايتيه في أربعة أيـام، وللكسائي كذلك في سبعة أيام.

ولـمّا رحلت أوّلاً إلى الديار المصرية، وأدركني السفر، كنت قد وصلت في ختمة بالجمع إلى سورة الحجر على شيخنا ابن الصائغ، فابتدأت عليه من أول الحجر يوم السبت، وختمت عليه ليلة الخميس في تلك الجمعة، وآخر ما كان بقي لي من أول الواقعة، فقرأته عليه في مجلس واحد.

وأعظم ما بلغني في ذلك قصَّة الشيخِ مكينِ الدِّين عبدالله بن منصور، المعروف بالأسمر، مع الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن وثيق الإشبيلي وهي:

ما أخبرني به الشيخ الإمام، المحدِّث الثقة؛ أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي بكر ابن عزَّام[٢] الإسكندري في كتابه إليَّ من ثغر الإسكندرية، ثمّ نقلته من خطِّه بها: أن الشيخ مكين الدين الأسمر دخل يوماً إلى الجامع الجيوشي بالإسكندرية، فوجد شخصاً واقفاً، وهو ينظر إلى أبواب الجامع، فوقع في نفس المكين الأسمر أنه رجل صالح، وأنه يعزم على الرواح إلى جهته ليسلِّم عليه، ففعل ذلك، وإذا به ابن وثيق، ولم يكن لأحد منهما معرفة بالآخر ولا رؤية، فلما سلَّم عليه، قال له: أنت عبد الله بن منصور؟ قال: نعم، قال[٣]: ما جئت من الغرب إلَّا بسببك لأقرئك القراءات.

---

(١) ذكر المؤلف ذلك في جامع أسانيده، ولم يصرح باسم هذا الشخص، ولكني وجدت في حاشية بحر الجوامع (ق: ٣٢ / ب) بعد أن نقل قول المؤلف هذا: «هذا الشخص هو الشيخ الإمام المقرئ الكاتب شمس الدين محمد بن إسماعيل الحلبي، المجاور بمكة آخراً».

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) (قال) سقطت من المطبوع.

قيل: فابتدأ/ عليه المكين الأسمر تلك الليلة الختمة بالقراءات السبع من أولها، وعند طلوع الفجر إذا به يقول ﴿مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٦]، فختم عليه الختمة جمعاً بالقراءات السبع في ليلة واحدة.(١)

إذا تقرَّر ذلك، فليعلم أنه من يريد تحقيق علم القراءات، وإحكام تلاوة الحروف، فلا بدَّ من حفظه كتاباً كاملاً يستحضر به اختلاف القراء، وينبغي أن يعرف أوّلاً اصطلاح الكتاب الذي يحفظه، ومعرفة طرقه، وكذلك إنْ قصد التلاوة بكتابٍ غيره، ولا بدَّ من إفراد القراءات التي يقصد معرفتها قراءة قراءة على ما تقدَّم.

فإذا أحكم القراءات إفراداً وصار له بالتلفظ بالأوجه مَلَكَةً لا يحتاج معها إلى التكلف، وأراد أن يُحْكِمَها جمعاً فَلْيَرُضْ نفسه ولسانه فيما يريد أن يجمعه، ولينظر ما في ذلك من الخلاف أصولاً وفرشاً، فما أمكن فيه التداخل اكتفى منه بوجه، وما لم يمكن فيه نَظَر؛ فإنْ أمكن عطفه على ما قبله بكلمة أو بكلمتين أو بأكثر من غير تخليط ولا تركيب اعتمده، وإن لم يحسن عَطْفُه رجع إلى موضعِ ابتدأ، حتى يستوعب الأوجه كلَّها، من غير إهمال، ولا تركيب، ولا إعادة ما دخل، فإنَّ الأول ممنوع، والثاني مكروه، والثالث معيب.

وذلك كله بعد أن يعرف أحرف الخلاف الواجب من أوجه(٢) الخلاف الجائز، فمن لم يميِّز بين الخلافين لم يقدر على الجمع، ولا سبيل له إلى الوصول إلى القراءات.

---

(١) ذكر المؤلف القصة بنفس هذا السند في غاية النهاية: ١/ ٢٥.

(٢) في (س): «من أحرف»، ولعله سبق قلم.

وكذلك يجب أن يميِّز بين الطرق والروايات، وإلَّا فلا سبيل له إلى السلامة من التركيب في القراءات، وسأوضِّح لك ذلك كلَّه إيضاحاً لا يحتاج معه إلى زيادة بتوفيق الله سبحانه وتعالى وعونه.

فاعلم أن الخلاف: إمَّا أن يكون للقارئ؛ وهو أحد الأئمة العشرة ونحوهم، أو للراوي عنه وهو واحد من أصحابه العشرين المذكورين في كتابنا هذا ونحوهم، أو للراوي عن واحد من هؤلاء الرواة العشرين أو مَن بعده وإن سَفَل، أو لم يكن كذلك.

فإن كان لواحد من الأئمة بكماله؛ أي مما أجمع عليه الروايات والطرق عنه
فهو قراءة، وإن كان للراوي عن الإمام فهو رواية، وإن كان لمن بعد الرواة / ٢
وإن سَفَل فهو طريق، وما كان على غير هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه كان وجهاً.

فنقول مثلاً: إثبات البسملة بين السورتين قراءة ابن كثير، وقراءة عاصم، وقراءة الكسائي،وقراءة أبي جعفر، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش، وطريق صاحب «الهادي» عن أبي عمرو وطريق صاحب «العنوان» عن ابن عامر، وطريق صاحب «التذكرة» عن يعقوب، وطريق صاحب «التبصرة» عن الأزرق عن ورش.

ونقول: الوصل بين السورتين؛ قراءة حمزة، وطريق صاحب «المستنير» عن خلف، وطريق صاحب «العنوان» عن أبي عمرو، وطريق صاحب «الهداية» عن ابن[١] عامر، وطريق صاحب «الغاية» عن يعقوب، وطريق صاحب «العنوان»

(١) (ابن): سقطت من المطبوع.

عن الأزرق عن ورش، والسكت بينهما: طريق صاحب «الإرشاد» عن خلف، وطريق صاحب «التبصرة» عن أبي عمرو، وطريق صاحبي «التلخيص» عن ابن عامر، وطريق صاحب «الإرشاد» عن يعقوب، وطريق صاحب «التذكرة» عن الأزرق عن ورش.

ونقول: لكَ في البسملة بين السورتين لمن بسمل ثلاثة أوجه، ولا نقل ثلاث قراءات، ولا ثلاث روايات، ولا ثلاث طرق.

وفي الوقف على ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] للقراء سبعة أوجه، وفي «الإدغام» لأبي عمرو في نحو: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤] ثلاثة أوجه، ولا نقل في شيء من هذا روايات ولا قراءات ولا طرق.

كما نقول لكل من أبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب، والأزرق بين السورتين ثلاث طرق، ونقول للأزرق في نحو: ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] و﴿ءَادَمَ﴾ [آل عمران: ٣٣] ثلاث طرق.

وقد يطلق على الطرق وغيرها أوجه أيضاً على سبيل العدد، لا على سبيل التخيير.

إذا علمت ذلك: فاعلم أن الفرق بين الخلافين:

أنَّ خلاف القراءات والروايات والطرق خلاف نص ورواية، فلو أخلَّ القارئ بشيء منه كان نقصاً في الرواية، فهو وضده واجب في إكمال الرواية.

وخلاف الأوجه ليس كذلك، إذ هو على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى

القارئ أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها، فهو وضده جائز في القراءة؛ من حيث إن القارئ مخيَّر في الإتيان بأيِّه شاء.

وقد تقدَّمت الإشارة / إلى هذا، وذكرنا ما كان يختار فيه بعض أئمتنا، وما يراه شيوخنا في التنبيه الثالث من الفصل السابع آخر باب «البسملة»، وذكرنا السبب في تكرار بعض أوجه التخيير، والمحافظة على الإتيان به في كل موضع، فليُراجَعْ مِن هناك[1]، فإنه تنبيه مهمٌّ، يندفع به كثير من الإشكالات، وترتفع به شبه التركيب والاحتمالات، والله أعلم.

فصل

للشيوخ في كيفيّة الأخذ بالجمع مذهبان:

أحدهما: الجمع بالحرف: وهو أن يشرع القارئ في القراءة، فإذا مرَّ بكلمة فيها خُلْف أصولي، أو فَرْشيٌّ أعاد تلك الكلمة بمفردها، حتى يستوفي ما فيها من الخلاف، فإنْ كانت مما يسوغ الوقف عليه؛ وقف واستأنف ما بعدها على الحكم المذكور، وإلَّا وصلها بآخر وجه انتهى عليه، حتى ينتهي إلى وقف فيقف.

وإن كان الـخُلْفُ مما يتعلق بكلمتين كمدِّ المنفصل، والسكت على ذي كلمتين، وقف على الكلمة الثانية واستوعب الخلاف، ثُمَّ انتقل إلى ما بعدها على ذلك الحكم.

---

(١) انظر ص: ٦٧٧.

وهذا مذهب المصريين، وهو أوثق في استيفاء أوجه الخلاف، وأسهل في الأخذ، وأخفُّ[١]، ولكنه يُخْرِج عن رونق[٢] القراءة، وحسن أداء التلاوة.

والمذهب الثاني: الجمع بالوقف: وهو أنَّه إذا[٣] شرع القارئ بقراءة من قدَّمه؛ لا يزال بذلك الوجه حتى ينتهي إلى وقف يسوغ الابتداء بما بعده فيقف؛ ثمَّ يعود إلى القارئ الذي بعده إن لم يكن دخل خُلْفه فيما قبله، ولا يزال حتى يقف على الوقف الذي وقف عليه، ثمَّ يفعل ذلك بقارئ قارئ حتى ينتهي الخُلْف، ويبتدئ بما بعد ذلك الوقف على هذا الحكم.

وهذا مذهب الشاميين، وهو أشد في الاستحضار، وأَسَدُّ[٤] في الاستظهار، وأطول زماناً، وأجود إمكاناً، وبه قرأت على عامَّة من قرأت عليه؛ مصراً وشآماً، وبه آخذ.

ولكنِّي ركَّبت من المذهبين مَذْهَباً، فجاء في محاسن الجمع طرازاً[٥] مُذَهَّباً

---

(١) في (ت): «وأسهل وأخصر في الأخذ» وفي (ك): «أخصر» بدل «أخف».

(٢) أي: حسنها، انظر: التاج (رنق).

(٣) (إذا) سقطت من المطبوع.

(٤) بالسين المهملة، من (السداد).

(٥) الطراز: الجيد من كل شيء، يقال: هذا الكلام الحسن من طراز فلان، مجازاً، ومنه قول حسان ﷺ:

بِيض الوجوه كريمة أحسابهم شُمُّ الأنوفِ من الطِّراز الأوَّلِ

ويطلق الطراز على الهيئة والنمط، والموضع الذي تنسج فيه الثياب الجيدة.

والمُذهَّب من قولهم: ذهَّبْتُ الشيء، فهو مذهَّب، إذا طليته بالذهب.

وعبارة المؤلِّف: (طرازاً مذهباً) تشبيه، حيث شَبَّه قوله بالثوب المطرز المموه بالذهب، ويلاحظ الجناس التام بين: (مَذْهَباً) و(مُذَهَّباً). انظر: القاموس والتاج والأساس (ذهب) و(طرز).

فأبتدئ بالقارئ وأنظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له، فإذا وصلت إلى كلمة بين القارئين فيها خُلْف وقفت وأخرجته / معه، ثمَّ وصلت حتى أنتهي إلى الوقف السائغ جوازه، وهكذا حتى ينتهي الخلاف.

ولما دخلت[١] إلى الديار المصرية، ورأيت الناس يجمعون بالحرف كما قدَّمت أولاً، فكنت أجمع على هذه الطريقة بالوقف، وأسبق الجامعين بالحرف؛ مع مراعاة حسن الأداء، وجمال القراءة، وسأوضِّح ذلك كلَّه بأمثلة يظهر لك منها المقصود إن شاء الله تعالى،[٢] والله تعالى الموفق.

وكان بعض الناس يختار الجمع بالآية، فيشرع في الآية حتى ينتهي إلى آخرها، ثمَّ يعيدها لقارئ قارئ حتى ينتهي الخلاف، فكأنّهم قصدوا بذلك فَصْلَ كلِّ آية على حدتها بما فيها من الخلاف، ليكون أسلم من التركيب، وأبعد من التخليط، ولا يخلِّصهم ذلك؛ إذ كثير من الآيات لا يتم الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، فكان الذي اخترناه هو الأَوْلى، والله أعلم.

وأمّا قول الأستاذ أبي الحسن علي بن عمر الأندلسي القَيْجاطي في قصيدته «التكملة المفيدة» التي أشرنا إليها في أوائل كتابنا، مما رويناه من كتب القراءات؛ حيث قال فيها: باب كيفية الجمع بالحرف وشروطه، ثم قال:

على الجَمْعِ بالحرف اعتمادُ شيوخنا ... فلم أر منهم من رأى عنه مَعْدِلا
لأنَّ أبا عمروٍ ترقَّاه سُلَّماً ... فصار له مَرْقاً إلى رُتَبِ العُلا

---

(١) كذا في (س) و(ت) وهو صحيح، وفي البقية: «رحلت» بالراء والحاء المهملة.

(٢) (إن شاء الله تعالى): سقطت من المطبوع.

ولكنْ شروطٌ سبعةٌ قد وَفَوْا بها فحلُّوا من الإحسان والحُسْنِ منزلا

ثمّ قال عَقِيب ذلك: «كلُّ من لقيت من كبار الشيوخ، وقرأت عليه؛ كالشيخ الجليل أبي عبد الله بن مُسْغُون، والشيخ الجليل أبي جعفر الطَّبَّاع[1]، والشيخ الجليل أبي علي بن أبي الأحوص، وغيرهم ممن كان في زمانهم، إنما كانوا يجمعون بالحرف لا بالآية، ويقولون إنه كان مذهب أبي عمرو، يعني الداني».

قال: «وأما الشروط السبعة فترد بعد هذا»، ثمّ قال:

فمنها مَعَالٍ يُرْتَقَى بارتقائها ومنها مَعَانٍ يُتَّقى أن تُبَدَّلا

قال: «وأمَّا المعالي: فما تعلَّق بذكر الله تعالى، وذكر رسوله ﷺ، وأما المعاني: فحيث كان الوقف أو الوصل يبدِّل أحدُهما المعنى أو يغيِّره، فيجب أن يُتَّقى ذلك»، ثم قال: /

فتقديسُ قُدُّوسٍ وتعظيمُ مُرْسَلٍ وتوقيرُ أستاذٍ حُلاً رَعْيُها عَلا
وَوَصْلُ عذابٍ لا يليق برحمةٍ وَفَصْلُ مُضافٍ لا يَروقُ فَيَفْصِلا
وإتمامُه الخُلْفَ الذي قد تلا به ويَرْجِعُ للخُلْفِ الذي قَبْلُ أَغْفَلا
ويبدأ بالرَّاوي الذي بدؤوا به ولكنَّ هذا ربَّما عُدَّ أَسْهَلا

قال: «هذه الشروط السبعة قد ذكرت هنا:

فأوّلها: ما يتعلَّق بذكر الله سبحانه، كقوله تعالى: ﴿وَمَامِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [ص: ٦٥]

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (الطباخ) بالخاء المعجمة.

لا يجوز الوقف قبل قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وكذلك في قوله ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] لا يجوز الوقف قبل الاستثناء في ذلك، فهذا وما أشبهه هو: **الشرط الأول**.

وفي ذكر النبي ﷺ في نحو قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] و ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥] لا يجوز الوقف قبل الاستثناء في مثل هذا، وإن وُصِل هذا والذي قبله بعد ذلك، وكذلك لا يجوز الابتداء في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا﴾ [الرعد: ٤٣] * بقوله ﴿لَسْتَ مُرْسَلًا﴾ *[1] دون ما قبله، وهذا هو: **الشرط الثاني**.

وكذلك يكره أن يقف في قوله: ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٣٣] قبل قوله ﴿أَيْدِيهِمْ﴾ وفي قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠] كذلك، وهذا هو: **الشرط الثالث**.

وكذلك لا يجوز أن يقف في مثل قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البلد: ١٨، ١٩] حتى يأتي بما بعده، وكذلك: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ * وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٨١، ٨٢] حتى يأتي بما بعده أيضاً وهذا هو: **الشرط الرابع**.

وأما قطع المضاف من المضاف إليه فما زال الشيوخ يمنعون ذلك، حتى كانوا ينكرون ما يجدون في الكتب من قولهم يوقف على مثل: ﴿رَحْمَتِ﴾ [مريم: ٢] و ﴿نِعْمَتَ﴾ [إبراهيم: ٣٤] و ﴿سُنَّتُ﴾ [الأنفال: ٣٨] و ﴿جَنَّتَهُۥ﴾ [الكهف: ٣٥] و ﴿شَجَرَتَ﴾ [الدخان: ٤٣]، وما أشبه ذلك بالتاء أو بالهاء. ويقولون: كيف يقال

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

هذا، وقطع المضاف من المضاف إليه لا يجوز؟ ويقولون -معتذرين عنهم-: إنما ذلك لو وقع الوقف لكان هذا، وأمّا أن يجوز قطع المضاف من المضاف إليه فلا، وهذا هو: **الشرط الخامس**.

وأمّا تمام الخُلْف إلى آخره فلا يجوز عندهم إذا قرأ لقارئ[1] ثم قرأ بعده للقارئ الآخر، / ثمَّ عرض له خُلْف إلَّا أن يتمَّ قراءة القارئ الثاني إلى انقطاع الآية، ثم يستدرك بعد ذلك ما نقص من قراءة القارئ الأول؛ حذراً من أن يقرأ أول الآية لقارئ وآخرها لآخر من غير أن يقف بينهما، وهذا هو: **الشرط السادس**.

وأما الشرط السابع: وهو أن يبدأ بورش قبل قالون، وبقنبل قبل البزي؛ بحسب ترتيبهم، فهذا أسهل الأوجه السبعة، فإن الشيوخ رضوان الله عليهم كانوا لا يكرهون هذا كما كانوا يكرهون ما قبله، فيجوز ذلك لضرورة ولغير ضرورة، والأحسن أن يبدأ بما بدأ به المؤلِّفون في كتبهم»، انتهى قول القَيْجاطي في هذا الباب نظماً ونثراً.

وفي الشرط الأخير نظر، وكذلك في الاقتصار على الستة الباقية؛ إذ ليست وافية بالقصد، فإنَّ القصد تجنُّب ما لا يليق مما يوهم غير المعنى المراد، كما إذا وقف على قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، أو ابتدأ بقوله: ﴿وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

---

(١) في المطبوع: «القارئ» في الموضعين وهو تحريف.

وبلغني عن شيخ شيوخنا الأستاذ بدر الدين محمد بن بَصْخان رحمه الله؛ -وكان كثير التندير[1]- أن شخصاً كان يجمع عليه فقرأ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي﴾ [المسد: ١] ووقف، وأخذ يعيدها حتى يستوفي مراتب المدِّ، فقال له: يستاهل الذي بزر[2] مثلك.

فالحاصل: أن الذي يشترط على جامعي القراءات أربعة شروط لا بد منها، وهي: رعاية الوقف، والابتداء، وحسن الأداء، وعدم التركيب.

وأما رعاية الترتيب والتزام تقديم شخص بعينه أو نحو ذلك فلا يُشْتَرط، بل الذين أدركناهم من الأستاذين الحذَّاق المستحضرين، لا يعدُّون الماهر إلَّا من لا يلتزم تقديم شخص بعينه، ولكنْ من إذا وقف على وجه لقارئ ابتدأ لذلك القارئ، فإنَّ ذلك أبعد من التركيب، وأملك في الاستحضار والتدريب.

وبعضهم كان يراعي في الجمع نوعاً آخر وهو التناسب، فكان إذا ابتدأ مثلاً بالقصر أتى بالمرتبة التي فوقه، ثمَّ كذلك حتى ينتهي إلى آخر مراتب المدِّ، وإن ابتدأ بالمدِّ المشبَع أتى بما دونه حتى ينتهي إلى القصر، وإن ابتدأ بالفتح أتى بعده بـ (بين بين) ثم المحض، وإن ابتدأ بالنقل أتى بعده بالتحقيق، ثمَّ السكت القليل، ثم ما فوقه، ويراعي ذلك طرداً / وعكساً، وكنتُ أتنوَّع بمثل هذه ٢

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «التدبّر»، وكلاهما تحريف، وكتب في حاشية (ز): «الإتيان بالنوادر».
التندير: الكلام الغريب الخارج عن المعتاد، انظر: الأساس والتاج (ندر).

(٢) في (ز): «أبرز»، وكذا جاء في المطبوع، والمثبت هو الصواب.
البَزَر: الولد، يقال: ما أكثر بَزَرُه، أي: ولده. انظر: القاموس والتاج (بزر).

التنوعات[1] حالة الجمع على أبي المعالي بن اللبان؛ لأنَّه كان أقوى من لقيت استحضاراً، فكان عالماً بما أعمل، وهذه الطريق لا تسلك إلَّا مع من كان بهذه المثابة.

أمَّا من كان ضعيفاً في الاستحضار فينبغي أن يسلك به نوع واحد من الترتيب، لا ينتقل عنه؛ ليكون أقرب للخاطر، وأوعى لذي الذهن الحاضر.

وكثير من الناس يرى تقديم قالون أوّلاً، كما هو مرتب في هذه الكتب المشهورة، وآخرون يرون تقديم ورش من طريق الأزرق؛ من أجل انفراده في كثير من روايته عن باقي الرواة بأنواع من الخلاف، كالمدِّ، والنقل، والترقيق، والتغليظ، فإنه يبتدأ له غالباً بالمدِّ الطويل في نحو: ﴿ءَادَمَ﴾[البقرة: ٣١] و ﴿ءَامَنَ﴾[البقرة: ١٣] و ﴿بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[البقرة: ١٠٨] ونحوه مما يكثر دوره، ثمَّ بالتوسط، ثمَّ بالقصر، فيخرج مع قَصْره في الغالب سائر القراء، إلى غير ذلك من وجوه الترجيح يظهر في الاختيار.

وهذا الذي أختاره أنا إذا أخذت بالترتيب، وهو الذي لم أقرأ بسواه على أحد من شيوخي، بالشام، ومصر، والحجاز، والإسكندرية.

وعلى هذا الحكم إذا قُدِّم ورش من طريق الأزرق، يُتْبَعُ بطريق الأصبهاني، ثم بقالون، ثم بأبي جعفر، ثمَّ بابن كثير، ثمَّ بأبي عمرو، ثمَّ بيعقوب[2]، ثمَّ ابن

(١) في المطبوع: (أنوّع....التنويعات).

(٢) في المطبوع: (يعقوب).

عامر، ثمَّ عاصم، ثمَّ حمزة، ثمَّ الكسائي، ثمَّ خلف، ويقدِّم عن كل شيخ الراوي المقدَّم في الكتاب، ولا ينتقل إلى من بعده حتى يكمل مَنْ قَبْلُ.

ولذلك كان الحذاق من الشيوخ إذا انتقل شخص إلى قراءة قبل إتمام ما قبلها، لا يدعونه ينتقل؛ حفظاً لرعاية الترتيب، وقصداً لاستدراك القارئ ما فاته قبل اشتغال خاطره بغيره، وظَنِّه أنه قد[١] قرأه، فكان بعض شيوخنا لا يزيد على أن يضرب بيده الأرض ضرباً خفيفاً؛ ليتفطن القارئ مَن[٢] فاته، فإنْ رجع وإلَّا قال له[٣]: ما وصلتَ، يعني إلى هذا الذي تقرأ له، فإنْ تفطَّن وإلَّا صبر عليه حتى يذكره في نفسه، فإنْ عجز قاله الشيخ له.

وكان بعض الشيوخ يصبر على القارئ حتى يكمل الأوجه في زعمه، وينتقل في القراءة إلى ما بعد، فيقول: ما فرغتَ.

وكان بعض شيوخنا يترك القارئ يقطع القراءة من موضع يقف، حتى يعود ويتفكر من نفسه.

وكان ابن بَصْخان إذا ردَّ على القارئ شيئاً / فاته فلم يعرفه، كتبه عليه ٢/
عنده، فإذا أكمل الختمة وطلب الإجازة سأله عن تلك المواضع موضعاً موضعاً؛ فإن عرفها أجازه، وإلَّا تركه يجمع ختمة أخرى، ويفعل معه كما فعل أولاً.

وذلك كلُّه حرص منهم على الإفادة، وتحريض للطالب على الترقي

---

(١) (قد) سقطت من المطبوع.

(٢) كذا في (س) و(ظ) وفي البقية: «ما».

(٣) (له) سقطت من المطبوع.

والزيادة، ففي الصحيح: «أن النبي ﷺ دخل المسجد، فدخل رجل فصلَّى ثم جاء فسلَّم على النبي ﷺ، فردَّ عليه السلام، فقال: ارجع فصلِّ؛ فإنك لم تصلِّ، فرجع فصلَّى، كما صلَّى، ثمَّ جاء فسلَّم على النبي ﷺ، فقال: ارجع فصلِّ فإنك لم تصلِّ - ثلاثاً- فقال: والذي بعثك بالحق لا أحسن غيره، فعلِّمني، فقال: إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء...» الحديث.[1] وقد كان رسول الله ﷺ قادراً على أن يعلِّمه من أول مرَّة، ولكنه ﷺ قصد أن ينبِّهه، وينبِّه به، ويكون أرسخُ في حفظه وأبلغ في ذكره.

وحيث انتهى الحال إلى هنا، فلنذكر[2] مُثُلاً * من القرآن في رواية*[3] رواية، وطريق طريق؛ تُعلِّم قراءة القراءات، واختلاف الطرق والروايات، ثم نجمع مذاهبهم في بعض الآيات، والتفريعِ على طرق هذا الكتاب، والله تعالى هو الموفِّق للصواب.

رواية ورش: إذا قرئ له من طريق الأزرق.[4]

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١/ ٢٦٣ ومسلم ١/ ٢٩٨ تتمته: قال ﷺ: «إذا قمت إلى الصلاة فكبِّر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها».

(٢) في (ت): «نذكر فرش الحروف إن شاء الله تعالى: باب فرش الحروف...»، ونحوه في المطبوع.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٤) هنا تنتهي (س) و(ظ) و(ك) و(م) وبعدها بياض بمقدار ورقة ونصف ورقة، في جميع النسخ، وكتب في حاشية (ز) بعد قوله «رواية ورش»: «هذه الرواية مبيَّض لها في النسخة المنقول منها هذه النسخة».

باب فرش الحروف

ذكر اختلافهم في
سورة البقرة

تقدَّم مذهب أبي جعفر في السكت على ﴿الٓمٓ﴾ [١]، وسائرِ حروف الفواتح
في باب «السكت». وتقدَّم ذكر مدِّ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [٢] عن حمزة في باب «المدِّ».
وتقدَّم مذهبُ ابن كثير في صلة هاء ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [٢] في باب «هاء الكناية».
وتقدَّم مذهب أبي عمرو في إدغام المثلين، وفي جواز المدِّ قبلُ والقصر أيضاً في
باب «الإدغام الكبير». وتقدَّم مذهب أصحاب الإمالة في الوقف على المنوَّن
نحو: ﴿هُدًى﴾ [٢] وبابه آخر باب «الإمالة». وتقدَّم مذهب أصحاب الغنة عند
اللام في باب «أحكام النون الساكنة والتنوين». وتقدَّم مذهب ورش وأبي جعفر
وأبي عمرو في إبدال همز ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٣] من باب «الهمز المفرد». وكذلك مذهب
حمزة في الوقف عليه في بابه. وتقدَّم مذهب الأزرق عن ورش في تفخيم لام
﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [٣] في[1] باب «اللامات». وتقدَّم / مذهب أبي جعفر وابن كثير ٢
وقالون في صلة ميم ﴿رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [٣] في سورة «أم القرآن»[2]. وتقدَّم
اختلافهم في المدِّ «المنفصل» وقصره ومراتبه في باب «المدِّ والقصر».

---

(١) في المطبوع: «من».

(٢) في المطبوع: «البقرة»، وهو خطأ.

وتقدَّم مذهب ورش في نقل ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ﴾ [٤] في باب «النقل»، وكذلك اختلافهم في السكت على لام التعريف في بابه. وتقدَّم مذهب الأزرق في المدِّ والتوسط والقصر بعد الهمزة المنقولة حركتها من ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ﴾ في باب «المدِّ والقصر». وتقدَّم مذهبه أيضاً في ترقيق الراء من ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ﴾ في باب «الراءات». وتقدَّم مذهب الكسائي في إمالة هاء ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ﴾ في[1] بابه. وتقدَّم اختلافهم في مراتب مدِّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [٥]، وسائرِ المتصل في[2] باب «المدِّ». وتقدَّمت الغنَّة في الراء ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [٥] في باب «أحكام النون الساكنة».

وتقدَّم مذهب حمزة ويعقوب في ضم هاء ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٦] في سورة «أم القرآن». وكذلك موافقة ورش في صلة ميم الجمع عند همز القطع لمن وصل الميم في نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [٦]، وكذلك مذاهبهم في السكت على الساكن في بابه. وتقدَّم اختلافهم في تسهيل الهمزة الثانية من ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [٦] وفي إبدالها وفي تحقيقها وإدخال الألف بينهما في باب الهمزتين من كلمة. وتقدَّم مذاهبهم في إمالة ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [٧] من باب «الإمالة». وتقدَّم مذهب خلف عن حمزة في إدغام ﴿غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ﴾ [٧] بغير غنَّة، وكذلك مذهبه ومذهب أبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي في الإدغام بلا غنة عند الياء في نحو: ﴿مَن يَقُولُ﴾ [٨] في باب «أحكام النون الساكنة والتنوين». وتقدَّم مذهب الدوري عن أبي عمرو في إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [٨] حالة الجر في «باب الإمالة».

(١) في المطبوع: «من».

(٢) في المطبوع: «من».

واختلفوا في ﴿ وَمَا يَخۡدَعُونَ ﴾ [٩] فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضمِّ الياء وألف بعد الخاء وكسر الدال، وقرأ الباقون بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف.

* **واتفقوا على قراءة الحرف الأوَّل هنا** ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [٩] وفي النساء [١٤٢] كذلك؛ كراهية التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجه إلى الله تعالى، فأُخرج مخرج المفاعلة لذلك، والله أعلم.*(١) وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿فَزَادَهُمُ﴾ [١٠].

واختلفوا في ﴿ يَكۡذِبُونَ ﴾ [١٠]: فقرأ الكوفيون بفتح الياء وتخفيف الذال، / ٢
وقرأ الباقون بالضَّمِّ والتشديد.

واختلفوا في: ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: ١١]، و ﴿ وَغِيضَ ﴾ [هود: ٤٤]، و ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩]، و ﴿ وَحِيلَ ﴾ [سبأ: ٥٤]، و ﴿وَسِيقَ﴾ [الزمر: ٧١]، و ﴿ سِيٓءَ ﴾ [هود: ٧٧]، و ﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ [الملك: ٢٧]، فقرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام الضَّمِّ كسر أوائلهنَّ، وافقهم ابن ذكوان في ﴿ وَحِيلَ ﴾، و ﴿وَسِيقَ﴾، و ﴿ سِيٓءَ ﴾، و ﴿سِيٓـَٔتۡ﴾، ووافقهم المدنيان(٢) في ﴿ سِيٓءَ ﴾، و ﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ فقط، والباقون بإخلاص الكسر.

وتقدَّم اختلافهم في إبدال الهمزة الثانية من ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ(٣) ﴾ [البقرة: ١٣] في باب

---

(١) ما بين النجمتين سقط من «س» ويلاحظ أنَّ التوجيه بنصّه هو لأبي شامة في إبراز المعاني: ٢/ ٢٧٩.

(٢) نافع وأبو جعفر.

(٣) في المطبوع «إلا»، وهو خطأ من الطباعة.

«الهمزتين من كلمتين»، وكذلك مذهب حمزة وهشام في أحد وجهيه في الوقف على ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾، وكذلك مذهب حمزة من طريق العراقيين في الوقف على ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ[1]﴾ في بابه. وتقدمَّ مذهب أبي جعفر في حذف همز ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [١٤] في باب «الهمز المفرد». وكذلك مذهب حمزة في الوقف عليه وعلى ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [١٥]، وعلى ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [١٤] ونحوه من طريق[2] العراقيين وغيرهم في بابه. وتقدَّم مذهب الدوريِّ عن الكسائي في إمالة ﴿طُغْيَٰنِهِمْ﴾ [١٥]، و ﴿ءَاذَانِهِم﴾ [١٩] في باب «الإمالة» وتقدم مذاهبهم في إمالة ﴿بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [١٩] فيه. وتقدَّم مذهب الأزرق في تفخيم اللام من ﴿أَظْلَمَ﴾ [٢٠] في باب «اللامات». وتقدَّم مذهبهم في إمالة ﴿شَآءَ﴾ [٢٠] في بابه. وتقدَّم مذهب أبي عمرو ورويس في إدغام ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [٢٠] في «الإدغام الكبير». وتقدَّم مذهب الأزرق في مدّ ﴿شَيْءٍ﴾ [٢٠] وتوسطه في باب «المدِّ»، وكذلك اختلافهم في السكت عليه، ومذهب حمزة فيه في بابه. وتقدَّم مذهب أبي عمرو في إدغام ﴿خَلَقَكُمْ[3]﴾ [٢١]، وشبهه من المتقاربين في باب[4] «الإدغام الكبير إدغاماً كاملاً» وتقدَّم مذهب الأزرق في ترقيق راء[5] ﴿كَثِيرًا﴾ [٢٦] وصلاً ووقفاً في باب «الراءات». وتقدَّم مذهبه في تفخيم لام ﴿يُوصَلَ﴾ [٢٧] في الوصل والوقف عليه

---

(١) في المطبوع «إلا»، وهو خطأ من الطباعة.

(٢) في المطبوع: «طرق» بالجمع.

(٣) في المطبوع: «وخلقكم»، وهو خطأ.

(٤) «باب»: سقطت من المطبوع.

(٥) في المطبوع: «ياء»، وهو خطأ.

له في باب «اللامات». وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿ فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [٢٨] في بابه.

واختلفوا في ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٢٨] وما جاء منه إذا كان من رجوع الآخرة، نحو: ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [٢٤٥]، و ﴿ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ ﴾ [النور: ٦٤]، سواء كان غيباً أو خطاباً، وكذلك ﴿ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [٢١٠]، و ﴿ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ ﴾ [هود: ١٢٣]، فقرأ يعقوب بفتح حرف المضارعة وكسر الجيم في جميع القرآن. **ووافقه** أبوعمرو في ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾ آخر السورة[١] [٢٨١]، **ووافقه** حمزة و الكسائي وخلف / في ﴿ وَأَنَّكُمْ[٢] إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، **ووافقه** نافع وحمزة والكسائي وخلف[٣] في أوَّل القصص [٣٩] وهو: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴾، **ووافقه في** ﴿ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ حيث وقع، ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف، **ووافقه في** ﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ ﴾ آخر هود [١٢٣] كل القراء، إلا نافعاً وحفصاً فإنَّهما قرءا بضمِّ حرف المضارعة وفتح الجيم، وكذلك قرأ الباقون في غيره. وتقدَّمت مذاهبهم في ﴿ ٱسْتَوَىٰٓ ﴾ [٢٩] وفي ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ ﴾ [٢٩] في باب «الإمالة». وكذلك مذهب يعقوب في الوقف على ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ ﴾ في باب «الوقف على مرسوم الخط». ٢

واختلفوا في هاء ﴿ وَهُوَ ﴾ [٢٩] و ﴿ وَهِيَ ﴾ [٢٥٩] إذا توسَّطت بما قبلها؛ فقرأه أبو عمرو والكسائي وأبو جعفر وقالون بإسكان الهاء إذا كان قبلها واو، أو فاء،

(١) في المطبوع: «البقرة».

(٢) في المطبوع: ﴿وإنكم﴾ بكسر الهمزة وهو خطأ.

(٣) «خلف»: سقطت من (ز).

أو لام، نحو: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [٢٩]، ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٢٧١]، ﴿لَهُوَ خَيْرُ﴾ [الحج: ٥٨]، ﴿وَهِيَ تَجْرِي﴾ [هود: ٤٢]، ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [الحج: ٤٥]، ﴿لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، و[١] قرأ الكسائي بإسكان هاء ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ﴾ في سورة القصص [٦١]، واختلف عن أبي جعفر فيه وفي ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ [٢٨٢] آخر السورة:

فروى عيسى عنه من غير طريق ابن مهران، وروى الأُشناني عن الهاشمي عن ابن جماز إسكان الهاء عنه فيهما، وروى ابن جماز سوى الهاشمي عنه وابن مِهْران وغيره عن ابن شبيب عن عيسى ضمَّ الهاء فيهما عنه، وقَطع بالخلاف لأبي جعفر في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [القصص: ٦١] ابن فارس في «جامعه»، وكلا الوجهين فيهما صحيح عن أبي جعفر.

واختلف أيضاً عن قالون فيهما؛ فروى الفرضي عن ابن بويان من طريق أبي نَشِيط عنه إسكان ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾، وكذلك روى الأستاذ أبو إسحاق الطبري عن ابن أبي[٢] مهران من طريق الحلواني، ونصَّ عليه الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه» عن أبي[٣] مروان عن قالون، وعن أبي عون عن الحلواني عنه. وروى سائر الرواة عن قالون الضمَّ كالجماعة، وروى ابن شَنَبوذ عن أبي نشيط الضمَّ في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، وكذلك روى الحلواني من أكثر طرق العراقيين عنه[٤]، وروى الطبري عنه السكون.

---

(١) «و»: سقط من المطبوع.

(٢) «أبي»: سقطت من المطبوع، وهو خطأ.

(٣) في المطبوع: ابن، وهو تحريف.

(٤) «عنه»: سقطت من المطبوع.

والوجهان فيهما صحيحان عن قالون، وبهما قرأت له من الطرق المـذكورة، إلَّا أنَّ الخُلْفَ فيهما عَزِيزٌ عن أبي نَشِيط.

/ وتقدَّم وقف يعقـوب عـلى: ﴿هُوَ﴾ [٢٩] و ﴿هِيَ﴾ [٦٨] بالهـاء في بـاب «الوقف على مرسوم الخـط». وتقـدَّم الكـلام عـلى: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [٣٠] في بـاب «ياءات الإضافة» مجملاً، وسيأتي الكلام عليها إن شـاء الله تعـالى آخـر الـسورة مفصَّلاً. وتقدَّم الكلام على حذف الهمزة الأولى وتـسهيلها مـن ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [٣١]، وكذلك على تـسهيل الثانيـة وإبـدالها في بـاب «الهمـزتين مـن كلمتين». وتقدَّم مذهب حمزة في ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [٣٣] في الوقف، وكذلك في همـزتي ﴿بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ [٣٣] في باب وقفه.

واختلفوا في ضمِّ تاء ﴿لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ﴾ [٣٤] حيث جاء، وذلك في خمـسة مواضع: هذا أوّلها، والثاني في الأعراف [١١]، والثالث في سبحان [٦١]، والرابع في الكهف [٥٠]، والخامس في طه [١١٦]: فقرأ أبو جعفر من رواية ابن جماز ومن غير طريق هبة الله وغيره عن عيسى بن وردان بضم التاء حالة الوصل إتباعاً[١]، وروى هبة الله وغيره عن عيسى عنه إشمام كسرتها الضمَّ، والوجهان صحيحان عن ابن وردان، نصَّ عليهما غير واحد.

ووجه الإشمام أنّه أشار إلى الضمِّ تنبيهاً على أنَّ الهمزة المحذوفـة التـي هـي همزة الوصل مضمومة حالة الابتداء.

---

(١) أي: إتباعاً لضمِّ الجيم في ﴿ٱسۡجُدُواْ﴾. انظر: البحر المحيط ١/ ١٥٢.

ووجه الضمِّ أنَّهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمَّة؛ إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة، وذلك لغة أَزْدِ شَنوءة.

وعلَّلها أبو البقاء: أنّه نوى الوقف على التاء فسكَّنها ثم حرَّكها بالضم إتباعاً لضمة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مُجْرى الوقف.

ومِثْلُه ما حُكِي عن امرأة رأت نساء[1] معهنَّ رجل فقالت: أفي سَوَةَ انتُنَّه[2]، بفتح التاء، كأنَّها نوت الوقف على التاء ثمَّ ألقت عليها حركة الهمزة[3].

وقيل إنَّ التاء تشبه ألف الوصل؛ لأنَّ الهمزة تسقط في الدرج؛ لأنَّها ليست بأصل، وتاء ﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [٣١] تسقط أيضاً؛ لأنَّها ليست بأصل، وقد ورد ﴿الملائك﴾ بغير تاء، فلما أشبهتها ضُمَّت كما تضمُّ همزة الوصل[4]، ولا التفات لقول الزجَّاج ولا إلى قول الزمخشري: إنَّما تستهلك حركة الإعراب بحركة الإتباع إلَّا في لغة ضعيفة، كقولهم: الحمدِ لله[5]؛ لأنَّ أبا جعفر إمام كبير أخذ قراءته عن مثل ابن عباس رضي الله عنهما[6] وغيره كما تقدَّم، وهو لم ينفرد بهذه

---

(١) هنَّ بناتها، والرجل هو: أبو سرَّار الغَنوي، من شيوخ المازني وأبي عبيدة، ومن فصحاء الأعراب. انظر: الخاطريات ١٩٦.

(٢) في المطبوع: سوءة أتينه، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتُّ، والمراد: ألا في السوأة أنتنّه. انظر: الخاطريات ١٩٦.

(٣) انظر القصة كاملة في: مجالس ثعلب: ١٦٩، الخاطريات: ١٩٥-١٩٦، الخصائص: ٢/ ١٤٢، المحتسب: ١/ ٧٣.

(٤) انظر: المحتسب: ١/ ٧١-٧٣.

(٥) انظر: الكشاف: ١/ ٦٢.

(٦) الترضية سقطت من المطبوع.

القراءة؛ بل قد قرأ بها غيره من السَّلف، ورُوِّيناها عن قتيبة عن / الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها أيضاً الأعمش، وقرأْنا له بها من كتاب «المبهج» وغيره، وإذا ثبت مثله في لغة العرب فكيف يُنكَر؟ وقرأ الباقون بإخلاص كسر التاء في المواضع المذكورة.

وتقدَّم مذهب أبي عمرو في إدغام ﴿حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ [٣٥] في باب «الإدغام الكبير»، وأنَّ الإدغام يمتنع له مع الهمز، وأنَّه يجوز فيه وفي نحوه الإشمام والروم وتركهما والمدُّ والقصر في حرف اللين قبل، وأنَّ الإظهار يُقرأ مع الهمز والإبدال، كلُّ ذلك في باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ [٣٦] فقرأ حمزة ﴿فَأَزَالَهُمَا﴾ بألف بعد الزاي وتخفيف اللَّام، وقرأ الباقون بالحذف والتشديد.

واختلفوا في ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ﴾ [٣٧] فقرأ ابن كثير بنصب ﴿ءَادَمَ﴾ ورفع ﴿كَلِمَاتٌ﴾، وقرأ الباقون برفع ﴿ءَادَمُ﴾ ونصب ﴿كَلِمَٰتٖ﴾ بكسر التاء.

وتقدَّم مذهب أبي عمرو وانفراد عبد البارئ عن رويس في إدغام ﴿ءَادَمُ مِن﴾ من باب «الإدغام الكبير». وتقدَّم مذهب الدوري عن الكسائي في إمالة ﴿هُدَايَ﴾ [٣٨]، وخلافُ الأزرق عن ورش في إمالة بين بين من «باب الإمالة».

واختلفوا في تنوين ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [٣٨] و ﴿لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ [الزخرف:٦٨] و ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ﴾ [١٩٧] و ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾

من هذه السورة [٢٥٤]، و ﴿ لَا بَيْعٌ ﴾ و ﴿ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ من سورة إبراهيم [٣١]، و ﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ من سورة الطور [٢٣]: فقرأ يعقوب ﴿ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ ﴾ حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين. وقرأ أبو جعفر وابن كثير والبصريان[١] ﴿ فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ ﴾ [١٩٧] بالرفع والتنوين، وكذلك قرأ أبو جعفر ﴿وَلَا جِدَالٌ﴾ [١٩٧]، وقرأ الباقون الثلاثة بالفتح من غير تنوين، وكذا قرأ ابن كثير والبصريان ﴿ لَّا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَٰعَةَ ﴾ في هذه السورة، و ﴿ لَّا بَيْعَ ﴾ و ﴿ وَلَا خِلَٰلَ ﴾ في إبراهيم، و ﴿ لَّا لَغْوَ[٢] ﴾ و ﴿ وَلَا تَأْثِيمَ ﴾ في الطور، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين في الكلمات السبع.

وتقدَّم مذهب أبي جعفر في تسهيل همزة ﴿ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [٤٧] حيث أتى من باب الهمز المفرد. وكذلك خلاف الأزرق في[٣] مدِّ الياء بعد الهمزة من باب المدِّ والقصر. وتقدَّم مذهب يعقوب في إثبات ياء ﴿ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [٤٠] و ﴿ فَٱتَّقُونِ ﴾ [٤١] في الحالين مجملاً، وسيأتي الكلام عليهما آخر السورة / مفصَّلاً.

واختلفوا في ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [٤٨] فقرأ ابن كثير والبصريان ﴿تُقْبَلُ ﴾ بالتأنيث، وقرأ الباقون بالتذكير.

واختلفوا في ﴿وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [٥١] هنا، والأعراف [١٤٢] وفي طه [٨٠]

(١) أبو عمرو ويعقوب.

(٢) في المطبوع: «ولابيع ولا خلة ولا شفاعة»، وهو خطأ.

(٣) «في»: سقطت من المطبوع.

﴿وَوَاعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ﴾: فقرأ أبو جعفر والبصريان بقصر الألف من الوعد، وقرأ الباقون بالمدِّ من المواعدة.

واتفقوا على قراءة ﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ﴾ في القصص [٦١] من غير ألف؛ لأنَّه *لا يصح أن يكون فيه مواعدة من الجانب الآخر وكذا حرف الزخرف *[1]. وتقدَّم الإدغام والإظهار في ﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾ كيف وقع، في باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في اختلاس كسرة الهمزة وإسكانها من[2] ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في الموضعين هنا [٥٤]، وكذلك اختلاس ضمّة الراء وإسكانها من ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [٦٧] و ﴿تَأْمُرُهُمْ﴾ [الطور: ٣٢] و ﴿يَأْمُرُهُم﴾ [الأعراف: ١٥٧] و ﴿يَنصُرُكُم﴾ [آل عمران: ١٦٠] و ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] حيث وقع ذلك: فقرأ أبو عمرو بإسكان الهمزة والراء في ذلك تخفيفاً، هكذا ورد النصُّ عنه وعن أصحابه من أكثر الطرق، وبه قرأ الداني في رواية الدوري على شيخه الفارسي عن قراءته بذلك على أبي طاهر ابن أبي هاشم، وعلى شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته بذلك على عبد الباقي بن الحسن، وبه قرأ أيضاً في رواية السوسي على شيخيه أبي الفتح و أبي الحسن، وغيرهما، وهو الذي نصَّ عليه لأبي عمرو بكماله الحافظ أبو العلاء الهمَذاني، وشيخه أبو العزِّ، والإمام أبو محمد سبط الخياط، وابن سوار، وأكثر المؤلِّفين شرقاً وغرباً.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من «س»، وفي المطبوع: «لأنَّه غير صالح لهما».

(٢) في المطبوع: من باب، وهو تحريف.

وروى عنه **الاختلاس** فيها جماعة من الأئمة، وهو الذي لم يذكر صاحب «العنوان» عن أبي عمرو من روايتي الدوري والسوسي سواه، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح أيضاً عن قراءته على أبي أحمد السامري، وهو **اختيار الإمام** أبي بكر بن مجاهد.

وروى أكثر أهل الأداء **الاختلاس** من رواية الدوري **والإسكان** من رواية السوسي، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن وغيره، وهو المنصوص في كتاب «الكافي» و«الهداية» و«التبصرة» و«التلخيص» و«الهادي»، وأكثر كتب المغاربة.

وعكس بعضهم فروى الاختلاس عن السوسي والإسكان عن الدوري كالأستاذين أبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط في: ﴿ بَارِيِكُمْ ﴾ [٥٤].

وروى بعضهم **الإتمام** عن الدوري، نصَّ على ذلك الأستاذ أبو العزِّ القلانسي من / طريق ابن مجاهد وكذلك الشيخ أبو طاهر بن سوار، ونصَّ عليه الإمام الحافظ أبو العلاء من طريق ابن مجاهد عن أبي الزَّعْراء، ومن طريق أبي عبد الله أحمد بن عبد الله الوَرَّاق عن ابن فرح كلاهما عن الدوري، **إلَّا** أنَّ أبا العلاء خصَّ ابن مجاهد بإتمام ﴿ بَارِيِكُمْ ﴾، وخصَّ الحمّاميَّ بإتمام الباقي، **وأطلق** أبو القاسم الصفراوي الخلاف في الإتمام والإسكان والاختلاس عن أبي عمرو بكماله.

وبعضهم لم يذكر ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وبعضهم لم يذكر ﴿يَنصُرُكُم ﴾

[آل عمران: ١٦٠]، وذكر ﴿ يُصَوِّرُكُمْ ﴾ [آل عمران: ٦]، و ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ﴾ [آل عمران: ٣٠]، وبعضهم أطلق القياس في كلِّ راء، نحو: ﴿يَحْشُرُهُمْ ﴾ [سبأ: ٤٠] و ﴿أُنذِرُكُم ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، و ﴿يُسَيِّرُكُمْ ﴾ [يونس: ٢٢]، و ﴿تُطَهِّرُهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وجمهور العراقيين لم يذكروا ﴿ تَأْمُرُهُمْ ﴾ [الطور: ٣٢]، و ﴿ يَأْمُرُهُم ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وبعضهم لم يذكر ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ أيضاً.

قلت: الصواب من هذه الطرق اختصاص هذه الكلم المذكورة أوّلاً؛ إذ النصُّ فيها وهو في غيرها معدوم عنهم؛ بل قال الحافظ أبو عمرو الداني: «إنَّ إطلاق القياس في نظائر ذلك ممّا توالت فيه الضمّات ممتنع في مذهبه، وذلك اختياري وبه قرأت على أئمّتي»، قال: «ولم أجد في كتاب أحد من أصحاب اليزيدي ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ منصوصاً»[1].

قلت: قد نصَّ عليه الإمام أبو بكر بن مجاهد فقال: «كان أبو عمرو يختلس حركة الراء من ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾»[2]، فدلَّ على دخوله في أخواته المنصوصة؛ حيث لم يذكر غيره من سائر الباب المقيس، والله أعلم.

وقال الحافظ أبو عمرو: «والإسكان ـ يعني في هذه الكلم ـ أصحُّ في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي أختاره وآخذ به»[3].

---

(١) النص حرفياً في جامع البيان: ٨٤.

(٢) السبعة: ٢٦٥.

(٣) جامع البيان: ٨١.

قلت: وقد طعن المبرّد في الإسكان ومنعه، وزعم أنَّ قراءة أبي عمرو ذلك لحن، ونقل عن سيبويه أنَّه قال: «إنَّ الراوي لم يضبط عن أبي عمرو لأنَّه اختلس الحركة فظنَّ أنَّه سكَّن»، انتهى.

وذلك ونحوه مردود على قائله، ووجهها في العربية ظاهر غير منكر وهو التخفيف، وإجراء المنفصل من كلمتين مُجْرى المتصل من كلمة نحو: (إِبْل، وعَضْد، وعُنْق) على أنَّهم نقلوا أنَّ لغة تميم تسكين المرفوع من ﴿وَيُعَلِّمُهُمْ﴾ [١٢٩] ونحوه، وعزاه الفرَّاء إلى تميم وأسد[١]، مع أنَّ سيبويه لم ينكر الإسكان أصلاً؛ بل أجازه وأنشد عليه:

فاليوم أشربْ غيرَ «مُسْتَحْقِبٍ»[٢] ....

ولكنَّه قال: القياس غير ذلك، وإجماع الأئمَّة / على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه هنا، وأنشدوا أيضاً[٣]:

رُحتِ وفي رجليك ما فيهما وقَدْ بدا هَنْكِ من المئزرِ

وقال جرير:

---

(١) انظر: المحتسب: ١/ ١٠٥-١١٠، خزانة الأدب: ٨/ ٣٥٢.

(٢) صدر بيت لامرئ القيس تمامه:

إثماً من الله ولا واغل

والشاهد تسكين الباء من «أشربْ»، انظر: الديوان: ١٢٢، ٢٥٨، الكتاب: ٢/ ٢٩٧.

(٣) هو ثالث أبيات للأُقَيْشِر الأسدي، واسمه المغيرة بن عبد الله بن مُعرِض، والبيت من شواهد سيبويه. والشاهد: تسكين النون من «هنْك». انظر: الكتاب: ٢/ ٢٩٧، الخصائص: ١/ ٧٤، الخزانة: ٤/ ٤٨٤.

سيروا بني العمِّ[١] فالأهواز موعدكم   أو نَهْرُ تِيْرَى فما تعرفْكم العربُ[٢]

وقال الحافظ الداني رحمه الله: «قالت الجماعة عن اليزيدي: إنَّ أبا عمرو كان يُشِمَّ الهاء من ﴿يَهِدِّيَ﴾ [يونس: ٣٥]، والخاء من ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩] شيئاً من الفتح، قال: وهذا يبطل قول من زعم أنَّ اليزيدي أساء السمع؛ إذ كان أبو عمرو يختلس الحركة في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [٥٤] و ﴿يَأْمُرُهُم﴾ [الأعراف: ١٥٧] فتوهّمه الإسكان الصحيح فحكاه عنه؛ لأنَّ ما أساء السمع فيه وخفي عنه لم يضبطه بزعم القائل، وقول المتأوّل قد حكاه بعينه وضبطه بنفسه فيما لا يتبعَّض من الحركات لخفَّته وهو الفتح، فمحال أن يذهب عنه[٣]، ويخفى عليه فيما يتبعَّض منهنَّ لقوَّته وهو الرفع والخفض».

قال: «ويبيِّن ذلك ويوضِّح صحَّته أنَّ ابنه[٤] وأبا حمدون وأبا خلَّاد وأبا عمر[٥] وأبا شعيب وابن شجاع رووا عنه عن أبي عمرو إشمام الراء من ﴿وَأَرِنَا﴾ [١٢٨] شيئاً من الكسر».

قال: «فلو كان ما حكاه سيبويه صحيحاً لكانت روايته في ﴿وَأَرِنَا﴾ ونظائره كروايته في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ وبابه سواء، ولم يكن يسيء السمع في موضع، ولا يسيئه في آخر مثله، هذا ممَّا لا يَشُكُّ فيه ذو لب، ولا يرتاب فيه ذو فهم[٦]». انتهى.

---

(١) في «ز» و «س»: العجم.

(٢) انظر: الديوان: ٤٨.

(٣) في جامع البيان: عنه ذلك.

(٤) في الجامع: آله، بدل: ابنه.

(٥) في «س»: عمرو، وهو خطأ.

(٦) جامع البيان: ٨٢-٨٣.

وهو في غاية من التحقيق، فإنَّ من يزعم أنَّ أئمَّة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف، فقد ظنَّ بهم ما هم منه مبرَّؤون، وعنه منزَّهون.

وقد قرأ بإسكان لام الفعل من كلٍّ من هذه الأفعال وغيرها، نحو: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾ [١٢٩] و ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ [يونس: ٢٨] وأحدهما[1] محمد ابن عبد الرحمن بن محيصن أحد أئمّة القراءة بمكة. وقرأ مسلم بن محارب ﴿ وبُعُولَتْهُنَّ أَحَقُّ﴾ [٢٢٨] بإسكان التاء، وقرأ غيره ﴿ ورُسُلْنا ﴾ [الزخرف: ٨٠] بإسكان اللَّام.

وتقدَّم التنبيه على همز ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [٥٤] لأبي عمرو إذا خفَّف، وأنَّ الصواب عدم إبداله في باب «الهمز المفرد». وتقدَّم مذهب الدوري عن الكسائي في إمالة ألفه في باب «الإمالة». وتقدَّم مذهب السوسي في إمالة راء ﴿ نَرَى ٱللَّهَ ﴾ [٥٥] آخر باب «الإمالة». وكذلك تقدَّم ذكر / الوجهين في ترقيق اللَّام من اسم ﴿ ٱللَّهِ﴾ تعالى، بعدها في باب «اللَّامات». وتقدَّم مذهب الأزرق

---

(١) كذا جاءت في النسخ والمطبوع، فلعلَّ المقصود مما تتابع في الفعل الذي على هذا الوزان حركتان، نحو: ﴿يَعِدُهُمْ﴾؛ إذ جاء في المبهج: (٢/ ٤٧): «زاد ابن محيصن والعباس ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾ ونحوه، وفعلا ذلك في كل كلمة فيها ثلاث حركات أو حركتان».

وينظر: مفردة ابن محيصن: ١٩٩، وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ٣٩٢.

أو يكون أصاب الكلمة تصحيف، فصوابها: (أو أحدهما)، أي: نحو هذين الفعلين الممثل بهما، إذ الأول مما تتابع فيه ضمتان، والثاني مما تتابع فيه ثلاث ضمّات، فأراد المؤلّف من تمثيله أن يحصر مما في الكلمة من حركتين وثلاث حركات.

في تفخيم اللَّام من ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ ﴾ [٥٧]، ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا ﴾ [٥٧] في باب «اللَّامات» أيضاً.

واختلفوا في ﴿نَّغْفِرْ﴾ هنا [٥٨]، والأعراف [١٦١]، فقرأ ابن عامر بالتأنيث فيهما، وقرأ المدنيان بالتذكير هنا، والتأنيث في الأعراف، ووافقهما يعقوب في الأعراف، واتفق هؤلاء الأربعة على ضمِّ حرف المضارعة وفتح الفاء، وقرأ الباقون بالنون وفتحها وكسر الفاء في الموضعين.

وتقدَّم الخلاف في إدغام الراء من ﴿نَّغْفِرْ﴾ في اللَّام من باب «حروف قربت مخارجها». وتقدَّم مذهب الكسائي في إمالة ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ [٥٨]، ومذهب الأزرق في تقليلها من باب «الإمالة». وتقدَّم مذهب أبي جعفر في إخفاء التنوين من نحو قوله: ﴿قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي﴾ [٥٩] في باب «أحكام النون الساكنة والتنوين». وتقدَّم اختلافهم في ضمِّ الهاء والميم وكسرهما من نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ [٦١] في سورة «أُمِّ القرآن [٧]». وتقدَّم مذهب نافع في همز ﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾[آل عمران: ١١٢] و ﴿ النَّبِيِّينَ ﴾ [٦١] و ﴿ النَّبِيُّ ﴾ [آل عمران: ٦٨]و ﴿ النُّبُوَّةَ ﴾[العنكبوت: ٢٧]، وكذلك مذهبه ومذهب أبي جعفر في حذف همز ﴿وَالصَّابِئِينَ ﴾[٦٢] و ﴿ وَالصَّابِئُونَ ﴾ [المائدة: ٦٩] في باب «الهمز المفرد». وتقدَّمت مذاهبهم في إمالة ﴿وَالنَّصَارَى ﴾ [٦٢]، وكذلك مذهب أبي عثمان عن الدوري في إمالة الصاد قبل الألف منها. وتقدَّم مذهب أبي جعفر في إخفاء التنوين عند الخاء من ﴿قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [٦٥] ونحوه في باب «النون والتنوين». وتقدَّم مذهب أبي عمرو في إسكان ﴿يَأْمُرُكُمْ ﴾ [٦٧] آنفاً، عند ذكر ﴿بَارِئِكُمْ ﴾ [٥٤].

واختلفوا في ﴿هُزُوًا﴾ [٦٧] حيث أتى، و ﴿كُفُوًا﴾ في سورة الإخلاص [٤]، فروى حفص إبدال الهمزة فيهما واواً، وقرأ الباقون فيهما بالهمز، وتقدَّم حكم وقف حمزة عليهما في وقفه على الهمز.

واختلفوا في إسكان العين وضمِّها منها، ومِمَّا كان على وزنهما، أو في حكمهما كـ ﴿ٱلْقُدُسِ﴾ [٨٧] و ﴿خُطُوَٰتِ﴾ [١٦٨] و ﴿ٱلْيُسْرَ﴾ [١٨٥] و ﴿ٱلْعُسْرَ﴾ [١٨٥] و ﴿جُزْءًا﴾ [٢٦٠] و ﴿ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد:٤] و﴿ٱلرُّعْبَ﴾ [آل عمران: ١٥١] و ﴿رُسُلُنَا﴾ [الأعراف: ٣٧] وبابه، و ﴿ٱلسُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٢]، ﴿وَٱلْأُذُنَ﴾ [المائدة: ٤٥] و ﴿قُرْبَةٌ﴾ [التوبة: ٩٩] و ﴿جُرُفٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] و ﴿سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩] و ﴿عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤] و ﴿نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤] و﴿رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١] و﴿شُغُلٍ﴾ [يس: ٥٥] و﴿نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦] و﴿عُرُبًا﴾ [الواقعة: ٣٧] و ﴿خُشُبٌ﴾ [المنافقون: ٤] و﴿فَسُحْقًا﴾ [الملك:١١] و﴿ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ﴾ [المزمل:٢٠] و﴿عُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦] و﴿نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦].

فأسكن الزاي من ﴿هُزُوًا﴾ [٦٧] حيث أتى: حمزة وخلف، / **وأسكن** الفاء من ﴿كُفُوًا﴾ [الإخلاص: ٤] حمزة وخلف ويعقوب.

وأسكن الدال من ﴿ٱلْقُدُسِ﴾ [٨٧] حيث جاء ابن كثير، **وأسكن** الطاء من ﴿خُطُوَٰتِ﴾ [١٦٨] أين أتى: نافع وأبو عمرو وحمزة وخلف وأبو بكر، **واختلف** عن البزي فروى عنه أبو ربيعة الإسكان، وروى عنه ابن الحباب الضمَّ.

وضمَّ «السين» من ﴿ٱلْيُسْرَ﴾ [١٨٥] و ﴿ٱلْعُسْرَ﴾ [١٨٥] أبو جعفر[1]، وكذا

(١) في المطبوع: أبو عمرو، وهو خطأ وتحريف.

ما جاء منه نحو: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ ﴾ [٢٨٠] و ﴿ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ [الليل: ١٠] و ﴿ لِلْيُسْرَىٰ ﴾ [الليل: ٧]، واختلف عن عيسى بن وردان عنه[1] في ﴿ فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا ﴾ في الذاريات [٣]، فأسكن السين فيها النهرواني عنه.

وضمَّ الزاي من ﴿ جُزْءًا ﴾ [٢٦٠] و ﴿ جُزْءٌ ﴾ [الحجر: ٤٤] حيث وقع أبو بكر.

وأسكن الكاف من ﴿ أُكُلَهَا ﴾ [الرعد: ٣٥] و ﴿ أُكُلُهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٤١] و ﴿ ٱلْأُكُلِ ﴾ [الرعد: ٤] و ﴿ أُكُلٍ ﴾ [سبأ: ١٦] نافع وابن كثير، وافقهما أبو عمرو في ﴿ أُكُلَهَا ﴾ [٢٦٥] خاصَّة.

وضمَّ العين من ﴿ ٱلرُّعْبَ ﴾ [آل عمران: ١٥١] و ﴿ رُعْبًا ﴾ [الكهف: ١٨] حيث أتى ابن عامر والكسائي وأبو جعفر ويعقوب.

وأسكن «السين» من ﴿ رُسُلُنَا ﴾ [الأعراف: ٣٧] و ﴿ رُسُلُهُم ﴾ [إبراهيم: ١٠] و ﴿ رُسُلُكُم ﴾ [غافر: ٥٠] ممَّا وقع مضافاً إلى ضمير على حرفين أبو عمرو.

وأسكن الحاء من ﴿ ٱلسُّحُتَ ﴾ و ﴿ لِلسُّحُتِ ﴾ وهو في «المائدة» [٤٢، ٦٢، ٦٣]، نافع وابن عامر وعاصم وحمزة وخلف.

وأسكن الذال من ﴿ وَٱلْأُذُنَ ﴾ [المائدة: ٤٥]، و ﴿ أُذُنٌ ﴾ [التوبة: ٦١] كيف وقع، نحو: ﴿ أُذُنَيْهِ ﴾ [لقمان: ٧]، و ﴿ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ ﴾ [التوبة: ٦١] نافع.

وضمَّ الراء من ﴿ قُرْبَةٌ ﴾ وهو في التوبة [٩٩] ورشٌ.

وأسكن الراء من ﴿ جُرُفٍ ﴾ وهو في التوبة [١٠٩] أيضاً: حمزة وخلف وابن ذكوان وأبو بكر.

(١) أي: عن أبي جعفر.

واختلف عن هشام: فروى الحلواني عنه الإسكان وروى الداجوني عن أصحابه عنه الضمَّ.

وأسكن الباء من ﴿سُبُلَنَا﴾ وهو في إبراهيم [١٢] والعنكبوت [٦٩]: أبو عمرو.

وأسكن القاف من ﴿عُقُبًا﴾ وهو في الكهف [٤٤] عاصم وحمزة وخلف.

وضمَّ الكاف من ﴿نُكُرًا﴾ وهو في الكهف [٧٤]، والطلاق [٨] المدنيان ويعقوب وابن ذكوان وأبو بكر. وضمَّ الحاء من ﴿رُحُمًا﴾ وهو في الكهف [٨١] ابن عامر وأبو جعفر ويعقوب.

وأسكن الغين من ﴿شُغُلٍ﴾ وهو في يسٓ [٥٥] نافع وابن كثير وأبو عمرو.

وأسكن الكاف من ﴿نُكُرٍ﴾ وهو في القمر [٦] ابن كثير. **وأسكن** الراء من ﴿عُرُبًا﴾ وهو في الواقعة [٣٧] حمزة وخلف وأبوبكر.

وأسكن الشين من ﴿خُشُبٌ﴾ وهي في المنافقون [٤] أبو عمرو والكسائي. **واختلف** عن قنبل فروى ابن مجاهد عنه الإسكان / وروى ابن شَنَبوذ عنه الضمَّ.

وضمَّ الحاء من ﴿فَسُحُقًا﴾ وهو في الملك [١١] ابن جماز عن أبي جعفر. واختلف عن عيسى عنه وعن الكسائي: فروى النهرواني عن عيسى الإسكان، وروى غيره عنه الضمَّ.

وأمَّا الكسائي فروى المغاربة له قاطبة الضمَّ من روايتيه، وكذلك أكثر

المشارقة. ونصَّ الحافظ أبو العلاء على الإسكان لأبي الحارث وجهاً واحداً، وعلى الوجهين للدوريِّ عنه، وكذلك الأستاذ أبو طاهر بن سوار، وذكر الوجهين جميعاً من رواية أبي الحارث أيضاً عن شيخه أبي علي الشَّرْمَقاني، وذكر سبط الخياط الضمَّ عن الدوريِّ، والإسكانَ عن أبي الحارث بلا خلاف عنهما.

قلت: والوجهان صحيحان عن الكسائي من روايتيه، وقد نصَّ عليهما جميعاً عنه الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه» فقال: «قرأ الكسائي ﴿فَسُحْقًا﴾ [الملك: ١١] بضمِّ الحاء وإسكانها وبالوجهين»[1]. ونصَّ عليهما أيضاً عنه على السواء الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلَّام، والأستاذ الكبير أبو بكر بن مجاهد.

وأسكن «اللَّام» من ﴿ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ﴾ في المزَّمِّل [٢٠] هشام من جميع طرقه؛ **إلَّا** ما انفرد به أبو الفتح فارس من قراءته على أبي الحسن عبد الباقي عن أصحابه عن عبيد الله بن محمد عن الحلواني بضمِّ اللَّام. قال الداني: «وهو وهْمٌ»[2].

قلت: ولم تكن هذه الطريق من طرق كتابنا.

وضمَّ الذال من ﴿عُذْرًا﴾ في المرسلات [٦] خاصَّةً روح عن يعقوب. **وأسكن** الذال من ﴿نُذْرًا﴾ وهو فيها [٦] أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وحفص.

---

(١) الجامع: ٣٤٩/ ب.

(٢) الجامع: ٣٥٦/ ب.

وتقدَّم الوقف على ﴿هِيَ﴾ [٦٨] ليعقوب في باب «الوقف على مرسوم الخط». وتقدَّم مذهبهم في إمالة ﴿شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٧٠] في بابها. وتقدَّم مذهب ورش وأبي جعفر في نقل ﴿ٱلۡـَٔـٰنَ﴾ [٧١] في بابه. وتقدَّم اختلافهم في كسر هاء ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ﴾ [٧٤] عند ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [٢٩].

واختلفوا في ﴿عَمَّا تَعۡمَلُونَ * أَفَتَطۡمَعُونَ﴾ [٧٤، ٧٥] فقرأ ابن كثير[١] ﴿يَعۡمَلُونَ﴾ بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾[٢] [٧٨] وبابه، فقرأ أبو جعفر ﴿إِلَّآ أَمَانِيَ﴾، و ﴿أَمَانِيُّهُمۡ﴾ [١١١]، و ﴿لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] بتخفيف الياء فيهنَّ مع إسكان الياء المرفوعة والمخفوضة من ذلك، وهو على كسر الهاء من / ﴿أَمَانِيُّهُمۡ﴾؛ لوقوعها بعد ياء ساكنة، وقرأ الباقون بتشديد الياء فيهنَّ وإظهار الإعراب. وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿بَلَىٰ﴾ في بابه.

واختلفوا في ﴿خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾[٣] [٨١]، فقرأ المدنيان ﴿بِهِۦ خَطِيٓـَٔاتُهُۥ﴾ على الجمع، وقرأ الباقون على الإفراد.

واختلفوا في ﴿تَعۡبُدُونَ﴾ [٨٣] فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي ﴿لَا يَعۡبُدُونَ﴾ بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب. وتقدَّمت مذاهبهم في إمالة

---

(١) في المطبوع: ﴿عَمَّا﴾، وليست في النسخ.

(٢) في المطبوع: «الأماني»، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: «خطيئة»، وهو تحريف.

﴿ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ ﴾ [٨٣]، وكذلك مذهب أبي عثمان عن الدوريِّ عن الكسائيِّ في إمالة التاء قبل الألف في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿حُسْنًا﴾ [٨٣] فقرأ حمزة والكسائيُّ ويعقوب وخلف ﴿لِلنَّاسِ حَسَناً﴾ بفتح الحاء والسين، وقرأ الباقون بضمِّ الحاء وإسكان السين. وتقدَّم مذهب أبي عمرو في إدغام ﴿ٱلزَّكَوٰةَ[1] ثُمَّ﴾ والخلاف فيه عن المدغمين عنه في بابه.

واختلفوا في ﴿ تَظَٰهَرُونَ ﴾ [٨٥]، و ﴿ تَظَٰهَرَا ﴾ [التحريم: ٤] فقرأ الكوفيون ﴿ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم ﴾ [٨٥]، ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ ﴾ [التحريم: ٤] بالتخفيف، وقرأ الباقون بالتشديد.

واختلفوا في ﴿ أُسَٰرَىٰ ﴾ [٨٥] فقرأ حمزة ﴿أَسْرَىٰ﴾ بفتح الهمزة وسكون السين من غير ألف، وقرأ الباقون بضمِّ الهمزة وألف بعد السين. وتقدَّمت مذاهبهم ومذهب أبي عثمان في الإمالة في بابها.

واختلفوا في ﴿تَفْدُوهُمْ ﴾ [٨٥] فقرأ المدنيان وعاصم والكسائي ويعقوب ﴿تُفَٰدُوهُمْ ﴾ بضمِّ التاء وألف بعد الفاء، وقرأ الباقون بفتح التاء وسكون الفاء من غير ألف.

واختلفوا في ﴿تَعْمَلُونَ ۞ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ [٨٥، ٨٦] فقرأ نافع وابن كثير ويعقوب وخلف وأبو بكر ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، وتقدَّمت قراءة ابن كثير ﴿ ٱلْقُدُسِ ﴾ [٨٧] عند ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾ [٦٧].

---

(١) في المطبوع: «الذكاة» بالذال، وهو تصحيف.

واختلفوا في ﴿ يُنَزِّلَ ﴾ [٩٠] وبابه، إذا كان فعلاً مضارعاً أوّله تاء أو ياء أو نون مضمومة: فقرأه ابن كثير والبصريان بالتخفيف حيث وقع، إلَّا قوله في الحجر [٢١] ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ فلا خلاف في تشديده؛ لأنَّه أريد به المرَّة بعد المرَّة، وافقهم حمزة والكسائي وخلف على ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ في لقمان [٣٤]، والشورى [٢٨].

وخالف البصريان أصلهما في الأنعام في قوله تعالى: ﴿أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [٣٧] فشدَّداه، ولم يخففه سوى ابن كثير.

وخالف ابن كثير أصله في موضعي الإسراء وهما: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ [٨٢]، و ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا / كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [٩٣] فشدَّدهما، ولم يخفِّف الزاي فيهما سوى البصريَّيْن.

وخالف يعقوب أصله في الموضع الأخير من النحل وهو قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [١٠١] فشدَّده، ولم يخفِّفه سوى ابن كثير وأبو عمرو. وأمّا الأوّل وهو قوله: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾ [٢] فيأتي في موضعه. والباقون بالتشديد حيث وقع.

واختلفوا في ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ * قُلْ مَن كَانَ ﴾ [٩٦، ٩٧] فقرأه يعقوب بالخطاب، والباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿ وَجِبْرِيلَ ﴾ في الموضعين هنا [٩٧،٩٨]، وفي التحريم [٤]، فقرأه ابن كثير بفتح الجيم وكسر الراء من غير همزة، وقرأه حمزة والكسائيُّ وخلف بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة، **واختلف** عن أبي بكر:

فرواه العُلَيمي عنه مثل حمزة ومن معه، ورواه يحيى ابن آدم عنه كذلك؛ إلَّا أنَّه حذف الياء بعد الهمزة، هذا(١) هو المشهور من هذه الطرق، ورواه بعضهم عن الصَّرِيفيني في التحريم كالعُلَيمي، ورواه بعضهم عنه كذلك هنا أيضاً، وقرأه الباقون بكسر الجيم والراء من غير همزة.

واختلفوا في ﴿وَمِيكَىٰلَ﴾ [٩٨] فقرأه البصريان وحفص ﴿وَمِيكَىٰلَ﴾ بغير همز ولا ياء بعدها، وقرأه المدنيان بهمزة من غير ياء بعدها، واختلف عن قنبل فرواه ابن شنبوذ عنه كذلك، ورواه ابن مجاهد عنه بهمزة بعدها ياء كالباقين.

وتقدَّم مذهب الأصبهانيّ عن ورش في تسهيل همزة ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [١٠١] و ﴿كَأَنَّكَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] و ﴿كَأَنَّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٧١] و ﴿كَأَن لَّمْ﴾ [النساء: ٧٣] في جميع القرآن في باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [١٠٢]، وفي الأوَّلين من الأنفال [١٧]: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائيُّ وخلف بتخفيف النون من ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ ورفع الاسم بعدها، وكذلك قرأ نافع وابن عامر ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [١٧٧]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [١٨٩] في الموضعين من هذه السورة، وكذلك قرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ من سورة يونس [٤٤]، وقرأ الباقون بالتشديد والنصب في الستة.

(١) في المطبوع: «وهذا».

وتقدَّم اختلافهم في تشديد ﴿أَن يُنَزِّلَ عَلَيْكُم﴾ [١٠٥] قريباً.

واختلفوا في ﴿نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [١٠٦] فقرأ ابن عامر من[1] غير طريق الداجوني عن هشام بضمِّ النون الأولى وكسر السين، وقرأ الباقون بفتح / النون والسين، وكذا رواه الداجوني عن أصحابه عن هشام.

واختلفوا في ﴿نُنسِهَا﴾ [١٠٦] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح النون والسين وهمزة ساكنة بين السين والهاء، وقرأ الباقون ﴿نُنسِهَا﴾ بضمِّ النون وكسر السين من غير همزة. وتقدَّم ذكر قراءة أبي جعفر ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ [١١١] من هذه السورة.

واختلفوا في ﴿عَلِيمٌ * وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ﴾ [١١٥، ١١٦] فقرأ ابن عامر ﴿عَلِيمٌ * قَالُواْ﴾ [١١٥، ١١٦] بغير واو بعد ﴿عَلِيمٌ﴾ [١١٥]، وكذا هو في المصحف الشامي، وقرأ الباقون ﴿عَلِيمٌ[2] * وَقَالُواْ﴾ بالواو كما هو في مصاحفهم.

واتفقوا على حذف الواو من موضع يونس[3] بإجماع القرّاء واتفاق المصاحف؛ لأنَّه ليس قبله ما ينسق عليه، فهو ابتداء كلام واستئناف خرج مخرج التعجب من عظم جراءتهم وقبيح افترائهم، بخلاف هذا الموضع؛ فإنَّ قبله

(١) في «س»: في.

(٢) ﴿عَلِيمٌ﴾: سقطت من المطبوع.

(٣) وهو قوله: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ الآية (١١٦).

﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [١١١]، ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [١١٣]، فعطف على ما قبله ونسق عليه. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [١١٧] حيث وقع إلَّا قوله: ﴿ كُن فَيَكُونُ * ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾ في آل عمران [٥٩، ٦٠]، و ﴿ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ﴾ في الأنعام [٧٣].

والمختلف فيه ستة مواضع: الأوَّل: هنا، ﴿ كُن فَيَكُونُ * وَقَالَ ﴾ [١١٧، ١١٨]، والثاني: في آل عمران [٤٧، ٤٨] ﴿ كُن فَيَكُونُ * وَيُعَلِّمُهُ ﴾، والثالث: في النحل [٤٠، ٤١] ﴿ كُن فَيَكُونُ * وَٱلَّذِينَ ﴾، والرابع: في مريم [٣٥، ٣٦] ﴿ كُن فَيَكُونُ * وَإِنَّ ٱللَّهَ ﴾، والخامس: في يس [٨٢، ٨٣] ﴿ كُن فَيَكُونُ * فَسُبْحَٰنَ ﴾، والسادس: في المؤمن [٦٨، ٦٩] ﴿ كُن فَيَكُونُ * أَلَمْ تَرَ ﴾، فقرأ ابن عامر بنصب النون في الستة، ووافقه الكسائيُّ في النحل ويس، وقرأ الباقون بالرفع فيهما كغيرها.

واتفقوا على الرفع في قوله تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ * ٱلْحَقُّ ﴾ في آل عمران [٥٩، ٦٠]، و ﴿ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ﴾ في الأنعام [٧٣] كما تقدَّم. فأمَّا حرف آل عمران فإنَّ معناه: كن فكان. وأمَّا حرف الأنعام فمعناه: الإخبار عن القيامة، وهو كائن لامحالة، ولكنَّه لـمَّا كان ما يرد في القرآن من ذكر القيامة كثيراً يذكر بلفظٍ ماضي، نحو: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ * وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ ﴾ [الحاقة: ١٥، ١٦]، ونحو: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] ونحو ذلك، فشابه ذلك فرفع؛ ولاشكَّ أنَّه إذا اختلفت المعاني اختلفت الألفاظ، قال الأخفش الدمشقي: «إنَّما / رفع ابن عامر ٢
في الأنعام على معنى سين الخبر، أي: فسيكونُ».

واختلفوا في: ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ﴾ [١١٩] فقرأ نافع ويعقوب بفتح التاء

وجزم اللَّام: على النهي، وقرأ الباقون بضمِّ التاء والرفع: على الخبر.

واختلفوا في ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [٢٥٨] في ثلاثة وثلاثين موضعاً: من ذلك خمسة عشر في هذه السورة، وفي النساء ثلاثة مواضع -وهي الأخيرة-: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [١٢٥]، و ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [١٢٥]، و ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [١٦٣]، وفي الأنعام موضع وهو الأخير: ﴿مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [١٦١]، وفي التوبة موضعان وهما الأخيران: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [١١٤]، و ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ﴾ [١١٤]، وفي إبراهيم موضع: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [٣٥]، وفي النحل موضعان: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [١٢٠]، و ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [١٢٣]، وفي مريم ثلاثة مواضع: ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٤١]، و ﴿عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [٤٦]، و ﴿وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٥٨]، وفي العنكبوت موضع وهو الأخير: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٣١]، وفي الشورى موضع: ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [١٣]، وفي الذاريات موضع: ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٢٤]، وفي النجم موضع: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [٣٧]، وفي الحديد موضع: ﴿نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [٢٦]، وفي الممتحنة موضع وهو الأوَّل: ﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٤]، فروى هشام من جميع طرقه ﴿إبرٰهـٰم﴾ [٢٥٨] بألف في المواضع المذكورة، **واختلف** عن ابن ذكوان:

فروى عنه[1] النقاش عن الأخفش عنه بالياء كالجماعة، وبه قرأ الدانيّ على شيخه أبي القاسم الفارسي عنه فعنه، وعلى أبي الفتح فارس عن قراءته في جميع الطرق عن الأخفش، وكذلك روى المطوعيُّ عن الصوريِّ عنه، وروى الرمليُّ

---

(١) «عنه»: سقطت من المطبوع.

عن الصوريِّ عن ابن ذكوان بالألف فيها كهشام، وكذلك روى أكثر العراقيين عن غير[1] النقاش عن الأخفش.

وفصَّل بعضهم عنه، فروى الألف في البقرة خاصَّة، والياء في غيرها، وهي رواية المغاربة قاطبةً، وبعض المشارقة عن ابن الأخرم عن الأخفش، وبذلك قرأ الدانيُّ على شيخه أبي الحسن في أحد الوجهين عن ابن الأَخْرَم، وهو الذي لم يذكر الأستاذ أبو العباس المهدوي في «هدايته» غيره.

ووجه خصوصيَّة هذه المواضع أنَّها كتبت في المصاحف الشاميَّة بحذف الياء[2] منها خاصّةً، وكذلك رأيتها / في المصحف المدني، وكتبت في بعضها في سورة البقرة خاصَّةً، وهو لغة فاشية للعرب، وفيه لغات أخرى[3] قرئ ببعضها، وبها قرأ عاصم الجحدري وغيره، وروى عباس بن الوليد[4]، وغيره عن ابن عامر الألف في جميع القرآن[5].

وانفرد ابن مهران فزاد على هذه الثلاثة والثلاثين موضعاً ما في سورة آل عمران وسورة الأعلى فوهم في ذلك[6]، والله أعلم.

---

(١) «غير»: سقطت من (ز).

(٢) في «ز» و «س»: «الألف».

(٣) حكى أبو علي الأهوازي عن الفرّاء ست لغات، وحكى عنه خلف بن مكي الصقلّيّ النحويّ اللغويّ في كتابه «تثقيف اللسان» عشر لغات، ونقلها أيضاً الإمام النووي في تهذيب الأسماء واللغات.

(٤) ابن مزيد، أبو الفضل البيروتي، روى الحروف عن عبد الحميد بن بكار، وروى عنه الحروف الإمام الطبري. انظر غاية النهاية: ١/ ٣٥٥.

(٥) هذا ذكره ابن مِهْران إذ قال: «وروي لنا عن عباس بن الوليد البيروتي عن أهل الشام ﴿ إبْرٰهـٰم﴾[٢٥٨] في جميع القرآن». المبسوط: ١٣٦، وانظر: إبراز المعاني: ٢/ ٣٢٥.

(٦) انظر: المبسوط: ١٣٥-١٣٦.

واختلفوا في: ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾ [١٢٥] فقرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء على الخبر، وقرأ الباقون بكسرها على الأمر.

واختلفوا في: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [١٢٦] فقرأ ابن عامر بتخفيف التاء، وقرأ الباقون بالتشديد.

واختلفوا في الراء من: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [١٢٨]، و ﴿أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ﴾ [٢٦٠]، و ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، و ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] و ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ في فصِّلت [٢٩]: فأسكن الراء فيها ابن كثير ويعقوب، ووافقهما في فصِّلت فقط ابن ذكوان، وأبو بكر[1]، **واختلف** عن أبي عمرو في الخمسة، وعن هشام في فصِّلت:

فروى **الاختلاس** في الخمسة ابن مجاهد عن أبي الزعراء وفارس والحماميُّ والنهرواني عن زيد عن ابن فرح كلاهما عن الدوريِّ، وكذلك روى الطرسوسيُّ عن السامريِّ، وأبو بكر الخياط عن ابن المظفر عن ابن حبش كلاهما عن ابن جرير، والشنبوذيّ عن ابن جمهور كلاهما عن السوسيِّ.

وروى **الإسكان** فيها ابن العلَّاف والحسن بن الفحام والمصاحفي، كلُّهم عن زيد عن ابن فرح عن الدوريِّ، وفارس بن أحمد وابن نفيس كلاهما عن السامريِّ، وأبو الحسين الفارسي وأبو الحسن الخياط والمسيبي كلهم عن ابن المظفر، كلاهما عن ابن جرير، والشذائيّ عن ابن جمهور، كلاهما عن السوسيِّ، وبه قرأ الدانيُّ من رواية الدوريِّ على جميع من قرأ عليه، وبالإسكان قرأ من

---

(١) في «ز»: أبو عمرو، وهو خطأ.

رواية السوسيِّ، وعلى ذلك سائر كتب المغاربة ومن تبعهم، وكلاهما ثابت عن كل من الراويين[1]، والله أعلم.

وروى الداجونيُّ، عن أصحابه عن هشام كسر الراء في فصِّلت، وروى سائر أصحابه الإسكان كابن ذكوان، والباقون بكسر الراء في الخمسة.

واختلفوا في ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ ﴾ [١٣٢] فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿ وَأَوْصَىٰ ﴾
[١٣٢] بهمزة مفتوحة صورتها ألف بين الواوين مع / تخفيف الصاد وكذلك هو ٢
في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ الباقون بتشديد الصاد من غير همزة بين الواوين، وكذلك هو في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ [١٤٠] فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائيُّ وخلف وحفص ورويس بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿رَءُوفٌ[2]﴾[١٤٣] حيث وقع، فقرأ البصريان والكوفيون سوى حفص بقصر الهمزة من غير واو، وقرأ الباقون بواو بعد الهمزة.

واختلفوا في ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ * وَلَئِنْ ﴾ [١٤٤، ١٤٥]فقرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة والكسائيُّ وروح بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واتفقوا على الخطاب في ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ * تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ ﴾ [١٤٠، ١٤١] المتقدِّم على هذا، وإن اختلفوا في ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ [١٤٠] أوّله؛ لأنَّه جاء بعد ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾

---

(١) في المطبوع: «الروايتين»، وهو تصحيف.

(٢) وهي في الآية هنا مقرونة باللَّام: ﴿لَرَءُوفٌ ﴾.

ما قطع حكم الغيْبة، وهو قوله ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [١٤٠]، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿مُوَلِّيهَا﴾ [١٤٨] فقرأ ابن عامر ﴿مُوَلَّـٰهَا﴾ بفتح اللّام وألف بعدها، أي: مصروف إليها، وقرأ الباقون بكسر اللّام وياء بعدها على معنى مستقبِلها.

واختلفوا في ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ * وَمِنْ حَيْثُ﴾ [١٤٩، ١٥٠] فقرأ أبو عمرو بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب. وتقدَّم مذهب الأزرق في إبدال همزة ﴿لِئَلَّا﴾ [١٥٠] في باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿تَطَوَّعَ﴾ في الموضعين [١٥٨، ١٨٤]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف (يَطَّوَّعْ) بالغيب وتشديد الطاء وإسكان العين على الاستقبال، وافقهم يعقوب في الأوّل، والباقون بالتاء وتخفيف الطاء فيهما وفتح العين على المضيِّ.

واختلفوا في ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ [١٦٤] هنا،وفي الأعراف [٥٧]، وإبراهيم [١٨]، والحجر [٢٢]، وسبحان [٦٩]، والكهف [٤٥]، والأنبياء [٨١]، والفرقان [٤٨]، والنمل [٦٣]، والثاني من الروم [٤٨]، وسبأ [١٢]، وفاطر [٩]، وصّ [٣٦]، والشورى [٣٣]، والجاثية [٥]:

فقرأ أبو جعفر على الجمع في الخمسة عشر موضعاً، ووافقه نافع إلّا في سبحان، والأنبياء، وسبأ، وصّ، ووافقه ابن كثير هنا، والحجر، والكهف، والجاثية، ووافقه هنا، والأعراف، والحجر، والكهف، والفرقان، والنمل، وثاني الروم، وفاطر، والجاثية البصريانِ وابنُ عامر وعاصم.

واختصَّ حمزة وخلف بإفرادها سوى الفرقان، وافقهما الكسائيُّ إلَّا في الحجر.

واختصَّ ابن كثير بالإفراد في الفرقان.

واتفقوا على الجمع في أوَّل الروم وهو ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ / مُبَشِّرَٰتٍ ﴾ [٤٦]، وعلى الإفراد في الذاريات ﴿ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴾ [٤١] من أجل الجمع في ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾ والإفراد في ﴿ ٱلْعَقِيمَ ﴾.

واختلف عن أبي جعفر في الحج ﴿ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ ﴾ [٣١]، فروى ابن مِهْران وغيره من طريق ابن شَبِيب عن الفضل عن ابن وردان، وروى الجوهريُّ والـمَغازليُّ من طريق الهاشميِّ عن إسماعيل عن ابن جماز كليهما[1] عنه بالجمع فيه، والباقون بالإفراد.

واختلفوا في ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ﴾ [١٦٥] فقرأ نافع وابن عامر ويعقوب بالخطاب. واختلف عن ابن وردان عن أبي جعفر، فروى ابن شبيب عن الفضل من طريق النهروانيِّ عنه بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ [١٦٥] فقرأ ابن عامر بضمِّ الياء، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴾ [١٦٥]: فقرأ أبو جعفر ويعقوب بكسر الهمزة فيهما على تقدير «لقالوا» في قراءة الغيب، أو «لقلت» في

---

(١) في «س»: كلاهما.

قراءة الخطاب، ويحتمل أن يكون على الاستئناف على أنَّ جواب «لو» محذوف؛ أي: لرأيت، أو لرأوا أمراً عظيماً. وقرأ الباقون بفتح الهمزة فيهما على تقدير «لعلموا»، أو «لعلمت». وتقدَّم مذاهبهم في إدغام ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ﴾ [١٦٦]، وإظهاره في فصلها من باب «الإدغام الصغير».

وتقدَّم اختلافهم في ضمِّ طاء ﴿خُطُوَٰتِ﴾ [١٦٨] عند ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾(١). وتقدَّم مذهب أبي عمرو في ﴿يَأْمُرُكُم﴾ [١٦٩] من هذه السورة. وتقدَّم إدغام ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾ [١٧٠] في فصل لام «بل»، و«هل».

واختلفوا في ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ [١٧٣] هنا، والمائدة [٣]، والنحل [١١٥]، ويس [٣٢]، و ﴿مَّيْتَةً﴾ في موضعي [الأنعام: ١٣٩، ١٤٥]، و ﴿مَيْتًا﴾ في الأنعام [١٢٢] والفرقان [٤٩] والزخرف [١١] والحجرات [١٢] وق [١١]، و ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩]، و ﴿ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، و ﴿ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]:

فقرأ أبو جعفر بتشديد الياء في كلِّ ذلك، ووافقه نافع في يس ﴿ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [٣٢]، وفي الأنعام ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾ [١٢٢]، وفي الحجرات ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [١٢]، ﴿بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩]، و ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ [آل عمران: ٢٧]، وافقهما يعقوب في الأنعام، ووافقهما رويس في الحجرات، إلَّا أنَّ الكارزينيّ انفرد بتخفيفه عن النخاس(٢)، وطاهر بن غَلْبون من طريق الجوهري كلاهما عن التمار عنه، فخالفا

(١) في المطبوع: أتخذنا، وهو خطأ وتحريف.

(٢) في «ز»: عن النخاس عنه فخالف سائر الرواة عن النخاس.

وفي س: عن النخاس فخالف سائر الرواة عن النخاس، وخالف سائر الناس عن رويس.

سائر الرواة عن التمار، وخالف سائر الناس عن / رويس، والله أعلم.

ووافقهما أيضاً حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص في ﴿مَّيِّتٍ﴾ و ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ [آل عمران: ٢٧]، ووافقهم يعقوب في ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾، وقرأ الباقون بالتخفيف.

واتفقوا على تشديد ما لم يمت نحو: ﴿وَمَاهُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧]، و ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]*؛ لأنَّه لم يتحقَّق فيه صفة الموت بعدُ بخلاف غيره*[١].

واختلفوا في كسر النون وضمِّها من ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [١٧٣]، و ﴿وَأَنِ ٱحْكُم﴾ [المائدة:٤٩]، و ﴿أَنِ ٱشْكُرْ﴾ [لقمان:١٢] ونحوه، والدال من ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام: ١٠]، والتاء من ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]، والتنوين من ﴿فَتِيلًا * ٱنظُرْ﴾ [النساء: ٤٩، ٥٠]، و ﴿مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ﴾ [الأنعام: ٩٩]، و ﴿وَعُيُونٍ * ٱدْخُلُوهَا﴾ [الحجر: ٤٥، ٤٦] وشبهه، واللَّام من نحو: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، و ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ﴾ [يونس: ١٠١]، والواو من ﴿أَوِ ٱخْرُجُواْ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿أَوِ ٱدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَوِ ٱنقُصْ﴾ [المزمل: ٣] ممَّا اجتمع فيه ساكنان يبتدأ ثانيهما بهمزة مضمومة:

فقرأ عاصم وحمزة[٢] بكسر الساكن الأوَّل، ووافقهما يعقوب في غير الواو، ووافقه أبو عمرو في غير اللَّام[٣]. وقرأ الباقون بالضم في ذلك كلِّه،

(١) ما بين النجمتين سقط من (س)، وفي (ظ) كتب في الحاشية، وتحرفت العبارة في «ت» هكذا: لأنَّه يتحقق وصفة الموت .... إلخ.

(٢) في «ت» و «ك»: حمزة وعاصم.

(٣) في «ز»: الواو، وهو خطأ.

واختلف عن ابن ذكوان وقنبل في التنوين:

فروى النقاش عن الأخفش كسره مطلقاً حيث أتى، وكذلك نصَّ الحافظ أبو العلاء عن الرمليِّ عن الصوريِّ، وكذلك روى العراقيون عن ابن الأخرم عن الأخفش، واستثنى كثير من الأئمَّة عن ابن الأخرم[1] ﴿بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ في الأعراف [٤٩]، و﴿خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ﴾ في إبراهيم [٢٦]، فضمَّ التنوين فيهما، وبذلك قرأ الحافظ أبو عمرو من طريقه وهو الذي لم يذكر المهدوي وابن شريح غيره، وروى الصوريُّ من طريقيه[2] الضمَّ مطلقاً، ولم يستثن شيئاً.

قلت: والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان من طريقيه رواهما عنه غير واحد، والله أعلم.

وروى ابن شَنَبوذ عن قنبل كسر التنوين إذا كان عن جر، نحو: ﴿خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ﴾، ﴿مُّنِيبٍ * ادْخُلُوهَا﴾ [ق: ٣٣، ٣٤]، وضمَّه[3] في غيره، هذا هو الصحيح من طريق ابن شَنَبوذ كما نصَّ عليه الدانيُّ وسبط الخياط في «المبهج»، وابن سوار وغيرهم، وهو رواية الخزاعيِّ، وابن فَلِيح، ومحمد بن هارون عن البزِّيِّ، ولم يذكره ابن فارس[4] في الجامع، ولا السبط في «كفاية الست»[5]، والصواب ذكره، والله أعلم[6].

---

(١) في «س»: الأخرم عن الأخفش.

(٢) في «س»: طريقه بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: «ضمة»، بالتاء، وهو تصحيف وتحريف.

(٤) ابن فارس سقطت من: «س»، و «ظ».

(٥) في المطبوع: كفايته، وهو تحريف.

(٦) العبارة سقطت من المطبوع تبعاً لـ «ت».

وضمَّ ابن مجاهد عن قنبل جميع التنوين، ولم يستثن شيئاً، وكذلك صاحب «الجامع» و«الكفاية» عن ابن شَنَبوذ.

واختلفوا في / ﴿ ٱضۡطُرَّ ﴾ [١٧٣]: فقرأ أبو جعفر بكسر الطاء حيث وقع، وكذلك كسرها النهروانيُّ وغيره عن الفضل عن عيسى من ﴿ إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِۗ ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقرأ الباقون بالضمِّ.

واختلفوا في ﴿ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن ﴾ [١٧٧] فقرأ حمزة وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

واتفقوا على قراءة ﴿ وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ [١٨٩] بالرفع؛ لأنَّ ﴿ بِأَن تَأۡتُواْ ﴾ [١٨٩] تعيَّن لأن يكون خبراً بدخول «الباء» عليه، والله أعلم.

وتقدَّم تخفيف ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ ﴾ [١٧٧] ورفعه لنافع وابن عامر. وتقدَّم همز ﴿ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [١٧٧] لنافع في الهمز المفرد. وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ ﴾ [١٧٧]، ومذهب أبي عثمان عن الدوريِّ عن الكسائيِّ في إمالة التاء. وتقدَّم مذهب المبدلين في ﴿ ٱلۡبَأۡسَآءِ ﴾ [١٧٧]، و ﴿ ٱلۡبَأۡسِ ﴾ [١٧٧] من الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿ مُّوصٍ ﴾ [١٨٢] فقرأ يعقوب وحمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بفتح الواو وتشديد الصاد، وقرأ الباقون بالتخفيف مع إسكان الواو.

واختلفوا في ﴿ فِدۡيَةٞ طَعَامُ ﴾ [١٨٤] فقرأ المدنيان وابن ذكوان ﴿ فِدۡيَةُ ﴾ بغير تنوين ﴿ طَعَامِ ﴾ بالخفض، وقرأ الباقون بالتنوين والرفع.

واختلفوا في ﴿ مِسۡكِينٖ ﴾ [١٨٤] فقرأ المدنيان وابن عامر على الجمع، وقرأ الباقون ﴿ مِسۡكِينٖۖ ﴾ على الإفراد.

وتقدَّم مذهب ابن كثير في نقل همز ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [١٨٥] حيث وقع، في باب النقل. وتقدَّم مذهب أبي جعفر في ضمِّ سين ﴿ٱلْيُسْرَ﴾ [١٨٥]، و ﴿ٱلْعُسْرَ﴾ [١٨٥] عند ﴿هُزُوًا﴾ [٦٧].

واختلفوا في ﴿وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ﴾ [١٨٥] فقرأ يعقوب وأبو بكر بتشديد الميم، وقرأ الباقون بالتخفيف.

واختلفوا في الضمِّ والكسر من ﴿بُيُوتٍ﴾ [النور: ٣٦]، و ﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]، و ﴿وَعُيُونٍ﴾ [الحجر: ٤٥]، و ﴿شُيُوخًا﴾ [غافر: ٦٧]، و ﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]:

فقرأ بضمِّ الباء من ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ [١٨٩]، و ﴿بُيُوتٍ﴾ [النور: ٣٦] حيث وقع أبو جعفر والبصريان وورش وحفص.

وقرأ بكسر الغين من ﴿ٱلْغِيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] وذلك حيث وقع، حمزة وأبوبكر.

وقرأ بكسر العين من ﴿ٱلْعِيُونِ﴾ [يس: ٣٤]، و ﴿وَعِيُونٍ﴾ [الحجر: ٤٥]، والشين من ﴿شِيُوخًا﴾ وهو في غافر [٦٧]، والجيم من ﴿جِيُوبِهِنَّ﴾ وهو في سورة النور [٣١] ابن كثير وحمزة والكسائيُّ وابن ذكوان وأبو بكر، **إلَّا** أنَّه اختلف عنه في الجيم من ﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ فروى شعيب عن يحيى عنه ضمها، وكذلك روى عنه العليميُّ من طريقيه[١]، وروى أبو حَمْدون عن يحيى عنه كسرها. وتقدَّم الخلاف في ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ﴾ [١٧٧].

---

(١) في المطبوع: وكذا «ت»: طريقه، بالإفراد، وهو تحريف.

واختلفوا في / ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ﴾، ﴿حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ﴾، ﴿فَإِن قَاتَلُوكُمْ﴾ [١٩١] فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ﴾، ﴿حَتَّىٰ يَقْتُلُوكُمْ﴾، ﴿فَإِن قَتَلُوكُم﴾ بحذف الألف فيهنَّ، وقرأ الباقون بإثباتها.

وتقدَّم الخلاف في ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [١٩٧] أوائل السورة عند ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٣٨]، وتقدَّم انفراد الهذليّ[١] بتسهيل ﴿تَأَخَّرَ﴾ [٢٠٣] لأبي جعفر في «الهمز المفرد». وكذا تقدَّم خلاف الكسائيِّ في إمالة ﴿مَرْضَاتِ﴾ [٢٠٧] في بابها[٢]، والوقف عليها في باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿ٱلسِّلْمِ﴾ هنا [٢٠٨]، والأنفال [٦١]، والقتال [٣٥]، فقرأ المدنيان وابن كثير والكسائيُّ بفتح السين هنا، والباقون بكسرها، وقرأ أبو بكر بكسر السين في الأنفال والقتال، وافقه في القتال حمزة وخلف، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [٢١٠] فقرأ أبو جعفر بالخفض، والباقون بالرفع. وتقدَّم اختلافهم في ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [٢١٠] عند ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٢٨] أوَّل السورة.

واختلفوا في ﴿لِيَحْكُمَ﴾ هنا [٢١٣]، وآل عمران [٢٣]،وموضعي النور [٤٨، ٥١]، فقرأ أبو جعفر بضمِّ الياء وفتح الكاف فيهنَّ، وقرأ الباقون بفتح الياء وضمِّ الكاف.

---

(١) في المطبوع: في تسهيل.

(٢) في بابها: سقطت من «ت» والمطبوع.

واختلفوا في ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [٢١٤] فقرأ نافع بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.

واختلفوا في ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [٢١٩] فقرأ حمزة والكسائيُّ بالثاء المثلَّثة، وقرأ الباقون بالباء الموحَّدة.

واختلفوا في ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [٢١٩] فقرأ أبو عمرو بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.

وتقدَّم تسهيل همزة ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [٢٢٠] للبزيِّ في باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [٢٢٢] فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بتشديد الطاء والهاء، والباقون بتخفيفهما.

وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [٢٢٣] في الإمالة، وكذلك تقدَّم إبدال ﴿شِئْتُمْ﴾، و﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ [٢٢٥] في الهمز المفرد، وكذلك استثناء مدِّه للأزرق عن ورش في باب المدِّ.

واختلفوا في ﴿يَخَافَآ﴾ [٢٢٩] فقرأ بضمِّ الياء أبو جعفر ويعقوب وحمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

وتقدَّم مذهب أبي الحارث في إدغام ﴿يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ [٢٣١] في باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿لَا تُضَآرَّ﴾ [٢٣٣] فقرأ ابن كثير والبصريان برفع الراء، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلف عن أبي جعفر في سكونها مخفَّفة: فروى عيسى من غير[1] طريق

---

(١) غير: سقطت من المطبوع.

ابن مِهْران عن ابن شبيب، وابنُ جماز من / طريق الهاشميِّ بتخفيف الراء مع إسكانها، وكذلك ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [٢٨٢] آخر السورة. وروى ابن جماز من غير طريق الهاشميِّ، وعيسى من طريق ابن مهران وغيره عن ابن شبيب تشديد الراء وفتحها فيهما. ولا خلاف عنهم في مدِّ الألف لالتقاء الساكنين.

واختلفوا في ﴿ مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ هنا [٢٣٣]، ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا ﴾ في الروم [٣٩]، فقرأ ابن كثير بقصر الهمزة فيهما، من باب المجيء، وقرأ الباقون بالمدِّ، من باب الإعطاء.

واتفقوا على المدِّ في الموضع الثاني من الروم [٣٩]، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ ﴾؛ لأنَّ المراد به «أعطيتم»، ولِقَوْلِه[١]:﴿ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [التوبة: ١٨] بخلاف هذين الموضعين؛ فإنَّ القصر فيهما على معنى «فعلتم» و«قصدتم»، ونحوه كقوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا ﴾ [آل عمران: ١٨٨] فهي بخلاف قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا بِمَآ أُوتُوٓا ﴾ [الأنعام: ٤٤]. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ الموضعين[٢] هنا [٢٣٦، ٢٣٧]، وموضع الأحزاب [٤٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ التاء وألف بعد الميم، وقرأ الباقون بفتح التاء من غير ألف في الثلاثة.

واختلفوا في ﴿ قَدَرُهُ ﴾ الموضعين [٢٣٦]، فقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائيُّ وخلف وابن ذكوان وحفص بفتح الدال فيهما، وقرأ الباقون بإسكانها منهما.

---

(١) كذا ضبطت في «ك»، وفي «ظ»: «كقوله».

(٢) وقول المؤلِّف: «الموضعين» يقصد به كلمة ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ وليس ﴿مَا لَمْ﴾؛ لأنَّها في الآية الأولى فقط.

وتقدَّم مذهب رويس في[1] اختلاس كسرة هاء ﴿بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [٢٣٧] و ﴿بِيَدِهِۦۚ فَشَرِبُواْ مِنْهُ﴾ [٢٤٩] في[2] باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿وَصِيَّةً﴾ [٢٤٠] فقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص ﴿وَصِيَّةً﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

واختلفوا في ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ هنا [٢٤٥]، والحديد [١١]، فقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب الفاء فيهما، وقرأ الباقون بالرفع.

واختلفوا في حذف الألف وتشديد العين منهما، ومن ﴿يُضَٰعِفُ﴾ [٢٦١]، و ﴿مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] وسائر الباب، فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالتشديد مع حذف الألف في جميع القرآن، وقرأ الباقون بالإثبات والتخفيف.

واختلفوا في ﴿وَيَبْصُۜطُ﴾ هنا [٢٤٥]، و في ﴿ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ في الأعراف [٦٩]، فقرأ خلف لنفسه وعن حمزة والدوريُّ عن أبي عمرو وهشامٌ و رويسٌ بالسين في الحرفين، **واختلف** عن قنبل والسوسيِّ وابن ذكوان وحفص وخلَّاد:

فروى ابن مجاهد عن / قنبل بالسين، وكذا رواه الكارزينيُّ عن ابن شَنَبوذ وهو وهمٌ، وروى ابن شَنَبوذ عنه بالصاد، وهو الصحيح عنه، وهي طريق الزينبي وغيره عنه.

---

(١) في «ك»: باختلاس.

(٢) المثبت من: «ت»، وكذا المطبوع، وفي النسخ: «من».

وروى ابن حبش عن ابن جرير عن السوسيِّ بالصاد فيهما، نصَّ على ذلك الإمام أبو طاهر بن سوار، وكذا روى عنه الحافظ أبو العلاء الهمَذانيُّ، إلَّا أنَّه خصَّ حرف الأعراف بالصاد، وكذا روى ابن جمهور عن السوسيِّ، ووجه الصاد فيهما ثابت عن السوسيِّ، وهو رواية ابن اليزيديِّ، وأبي حمدون، وأبي أيوب من طريق مَدْيَن.

وروى سائر الناس عنه السين فيهما، وهو في «التيسير» و«الشاطبية» و«الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«التلخيصين» وغيرها.

وروى المطوعيُّ عن الصوريِّ والشذائيُّ عن الداجونيِّ عنه عن ابن ذكوان السين فيهما، وهي رواية هبة الله وعلي بن السّفر[1] كلاهما عن الأخفش، وروى زيد[2] والقَبَّاب[3] عن الداجونيِّ وسائر أصحاب الأخفش عنه الصاد فيهما، إلَّا النقاش فإنَّه روى عنه السين هنا، والصاد في الأعراف، وبهذا قرأ الدانيُّ على شيخه عبد العزيز بن محمد عنه، وهي رواية الشذائيِّ عن دُلْبَةَ البَلْخِيِّ عن الأخفش، وبالصاد فيهما قرأ على سائر شيوخه في رواية ابن ذكوان، ولم يكن وجه السين فيهما عن الأخفش إلَّا فيما ذكرته، ولم يقع ذلك للدانيِّ تلاوة.

---

(١) في المطبوع: «المفسر»، وهو تصحيف وتحريف.
وهو علي بن الحسين بن السّفر، كما ذكر الدانيّ، أبو القاسم الدمشقيّ، روى عرضاً عن هارون الأخفش، لكن قال المؤلِّف ـ ابن الجزري ـ وعندي أنَّه «الصقر» وتصحّف، وهو أبو العباس الحرسي، توفي (٣٣٨ هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ٥٣٢، ٥٣٣، ٢/ ٣٤٧.

(٢) في المطبوع: «يزيد»، خطأ وتحريف.

(٣) في المطبوع: «القبابي»، تحريف.

والعَجَبُ كيف عوَّل عليه الشاطبيُّ ولم يكن من طرقه ولا من طرق التيسير، وعَدَل عن طريق النقاش التي لم يذكر في التيسير سواها، وهذا الموضع ممّا خرج فيه عن التيسير وطرقه، فليعلم ولينبّه عليه.

وروى الوليُّ عن الفيل وزَرْعان كلاهما عن عمرو عن حفص بالصاد فيهما، وهي رواية أبي شعيب القواس وابن شاهي وهُبيرة كلُّهم عن حفص.

وروى عبيد عنه والحضينيُّ عن عمرو عنه بالسين فيهما، وهي رواية أكثر المغاربة والمشارقة عنه.

وبالوجهين جميعاً نصَّ له أبو العباس المهدويُّ وأبو عبد الله بن شريح وغيرهما، إلَّا أنَّ أحمد بن جبير الأنطاكيَّ روى عن عمرو السين في البقرة والصاد في الأعراف، وكذلك أحمد بن عبد العزيز بن بُدْهُنٍ عن الأشُنانيِّ عن عُبَيد.

وروى ابن الهيثم / من طريق ابن ثابت عن خلَّاد الصاد فيهما، وكذلك روى أبو الفتح فارس بن أحمد من طريق ابن شاذان عنه، وهي رواية القاسم الوزان وغيره عن خلَّاد، وبذلك قرأ أبو عمرو الداني على شيخه أبي الفتح في رواية خلَّاد من طرقه، وعلى ذلك أكثر المشارقة.

وروى القاسم بن نصر عن ابن الهيثم، والنقاش عن ابن شاذان كلاهما عن خلَّاد بالسين فيهما، وهي قراءة الدانيِّ على شيخه أبي الحسن، وهو الذي في الكافي والهداية والعنوان والتلخيص وسائر كتب المغاربة.

وانفرد فارس بن أحمد فيما قرأه عليه الداني بالوجهين جميعاً، السين والصاد

في الموضعين من رواية خلف، ولا أعلم أحداً روى ذلك عن خلف من هذه الطرق سواه، والله أعلم.

وقرأ الباقون وهم المدنيان والكسائيُّ والبزيُّ وأبو بكر ورَوْح بالصاد في الحرفين.

وانفرد ابن سوار عن شعيب عن يحيى عن أبي بكر وأبو العلاء الحافظ عن أبي الطيب عن التمار عن رويس بالسين في البقرة، والصاد في الأعراف.

وأمَّا ما ذكره أبو العلاء من رواية روح وهو السين فيهما فوَهمٌ، فليعلم.

واختلفوا في ﴿عَسَيْتُمْ﴾ هنا [٢٤٦]، والقتال [٢٢]، فقرأ نافع بكسر السين فيهما، وقرأ الباقون بفتحها.

واتفقوا على قراءة ﴿بَسْطَةً﴾ [٢٤٧] بالسين من هذه الطرق لموافقة الرسم، إلَّا ما رواه ابن شنبوذ عن قنبل من جميع الطرق عنه بالصاد، وهي رواية ابن بقرة عن قنبل، وعن أبي ربيعة عن البزيِّ. ورواية الخزاعيِّ عن أصحابه الثلاثة عن ابن كثير. وانفرد صاحب «العنوان» عن أبي بكر بالصاد فيهما بخلاف، وهي رواية الأعشى عن أبي بكر. وانفرد الأهوازيّ عن روح بالصاد فيها، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿غُرْفَةً﴾ [٢٤٩] فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو بفتح الغين، وقرأ الباقون بضمِّها. وتقدَّم الخلاف في إدغام أبي عمرو ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ [٢٤٩].

واختلفوا في ﴿دَفْعُ اللَّهِ﴾ هنا [٢٥١]، والحج [٤٠]، فقرأ المدنيان ويعقوب

بكسر الدال وألف بعد الفاء، وقرأ الباقون ﴿دَفْعُ﴾ [٢٥١] بفتح الدال وإسكان الفاء من غير ألف.

وتقدَّم ﴿ٱلْقُدُسِ﴾ [٨٧] لابن كثير. وتقدَّم ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [٢٥٤] لابن كثير والبصريَّيْنِ عند ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٣٨].

واختلفوا في إثبات الألف / من ﴿أَنَا۠﴾ [٢٥٨] وحذفها إذا أتى بعدها همزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فقرأ المدنيان بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة، نحو: ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ﴾ [٢٥٨]، ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم﴾ [يوسف: ٤٥]، ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ﴾ [النمل: ٣٩]، واختلف عن قالون عند المكسورة، نحو: ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا﴾ [الأعراف: ١٨٨]:

فروى الشذائيُّ عن ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط عنه إثباتها عندها، وكذلك روى ابن شَنَبوذ وابن مِهْران عن أبي حسان أيضاً، وهي رواية أبي مروان عن قالون، ورواها أيضاً أبو الحسن بن ذؤابة القَزَّاز نصّاً عن أبي حسان، وكذلك رواها أبو عون عن الحلوانيِّ.

وروى الفَرَضي من طرق المغاربة وابنُ الحُبَاب عن ابن بويان حذفها، وكذلك روى ابن ذؤابة أداءً عن أبي حسان كلاهما عن أبي نشيط، وهي رواية إسماعيل القاضي وأحمد بن صالح والحلوانيّ في غير طريق أبي عون، وسائر الرواة عن قالون. وهي قراءة الدانيِّ على شيخه أبي الحسن، وبالوجهين جميعاً قرأ على شيخه أبي الفتح من طريق أبي نشيط.

قلت: والوجهان صحيحان عن قالون نصاً وأداءً، نأخذ بهما من طريق أبي نشيط، ونأخذ بالحذف من طريق الحلوانيِّ إذا لم نأخذ لأبي عون، فإن أخذنا لأبي عون[1]، أخذنا بالحذف والإثبات.

على أنَّ ابن سوار والحافظ أبا[2] العلاء وغيرهما رويا[3] من طريق الفَرَضيِّ إثباتها في الأعراف فقط دون الشعراء [١١٥] والأحقاف [٩]، وكذا روى ابن سوار أيضاً عن أبي إسحاق الطبريِّ عن ابن بويان، وبه قرأت من طريقهما[4]، وهي طريق المشارقة عن الفَرَضيِّ، والله أعلم.

وقرأ الباقون بحذف الألف وصلاً في الأحوال الثلاثة، ولا خلاف في إثباتها وقفاً كما تقدَّم في بابه.

وتقدَّم اختلافهم في إدغام ﴿لَبِثْتَ﴾ [٢٥٩]، و ﴿لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩] وإظهاره في باب حروف قربت مخارجها. وتقدَّم اختلافهم في حذف الهاء وصلاً من ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ [٢٥٩] ليعقوب وحمزة والكسائيُّ وخلف في باب «الوقف على المرسوم». وتقدم اختلافهم في إمالة ﴿حِمَارِكَ﴾ [٢٥٩] من باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿نُنشِزُهَا﴾ [٢٥٩] فقرأ ابن عامر والكوفيون بالزاي المنقوطة، وقرأ الباقون بالراء المهملة.

---

(١) معلوم أنَّ أبا عون ليس من طرق النشر.

(٢) في المطبوع: «أبي»، تحريف ولحن.

(٣) في «ز»: «رووا».

(٤) في «ت»، وكذلك المطبوع: طريقيهما.

واختلفوا في وصل همزة ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ [٢٥٩] والجزم، فقرأ حمزة والكسائيُّ بالوصل، وإسكان الميم على الأمر[١]، وإذا ابتدآ[٢] كسرا همزة / الوصل، وقرأ الباقون بقطع الهمزة والرفع على الخبر.

وتقدَّم انفراد الحنبليِّ عن هبة الله عن عيسى بن وردان بتسهيل همزة ﴿لِيَطْمَئِنَّ﴾ [٢٦٠]، وما جاء من لفظه في باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [٢٦٠] فقرأ أبو جعفر وحمزة وخلف ورويس بكسر الصاد، وقرأ الباقون بضمِّها.

وتقدَّم اختلافهم في إسكان ﴿جُزْءًا﴾ [٢٦٠] عند ﴿هُزُوًا﴾ [٦٧]، وكذلك تقدَّم مذهب أبي جعفر في تشديد الزاي في باب «الهمز المفرد»، وتقدَّم اختلافهم في إدغام ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾ [٢٦١] من فصل تاء التأنيث في «الإدغام الصغير»، وتقدَّم اختلافهم في تشديد ﴿يُضَاعِفُ﴾ [٢٦١] عند ﴿فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ [٢٤٥] في هذه السورة، وتقدَّم مذهب أبي جعفر في إبدال ﴿رِئَاءَ النَّاسِ﴾ [٢٦٤] من[٣] باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ هنا [٢٦٥]، وفي المؤمنون [٥٠]، فقرأ ابن عامر وعاصم بفتح الراء، وقرأ الباقون بضمِّها. وتقدَّمَ اختلافهم في إسكان ﴿أُكُلَهَا﴾ [٢٦٥] عند ﴿هُزُوًا﴾ [٦٧] من هذه السورة.

---

(١) في «س»: الإفراد، وهو تحريف وسبق قلم.

(٢) في المطبوع: ابتدأ، بالإفراد، وهو خطأ.

(٣) في المطبوع: «في».

واختلفوا في تشديد التاء التي تكون في بداية الأفعال المستقبلة إذا حَسُنَ معها تاء أخرى ولم ترسم خطاً، وذلك في إحدى وثلاثين تاء، وهي: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ ﴾ هنا [٢٦٧]، وفي آل عمران ﴿ وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾ [١٠٣]، وفي النساء ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [٩٧]، وفي المائدة ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ ﴾ [٢]، وفي الأنعام ﴿ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ ﴾ [١٥٣]، وفي الأعراف ﴿ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ ﴾ [١١٧]، وفي الأنفال ﴿ وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ ﴾ [٢٠]، وفيها ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ ﴾ [٤٦]، وفي براءة ﴿ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ ﴾ [٥٢]، وفي هود ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ ﴾ [٣]، وفيها ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم ﴾ [٥٧]، وفيها ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ [١٠٥]، وفي الحجر ﴿مَا تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [٨]، وفي طه ﴿مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ ﴾ [٦٩]، وفي النور ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ ﴾ [١٥]، وفيها أيضاً ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا ﴾ [٥٤]، وفي الشعراء ﴿ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ ﴾ [٤٥]، وفيها ﴿عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ﴾ [٢٢١]، وفيها ﴿ٱلشَّيَٰطِينُ ۝ تَنَزَّلُ ﴾ [٢٢١، ٢٢٢]، وفي الأحزاب ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ ﴾ [٣٣]، وفيها ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ ﴾ [٥٢]، وفي الصافات ﴿ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ [٢٥]، وفي الحجرات ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ ﴾ [١١]، وفيها ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا۟ ﴾ [١٢]، وفيها ﴿ لِتَعَارَفُوٓا۟ ﴾ [١٣]، وفي الممتحنة ﴿ أَن تَوَلَّوْهُمْ ﴾ [٩]، وفي الملك ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾ [٨]، وفي ن ﴿ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴾ [٣٨]، وفي عبس ﴿ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴾ [١٠]، وفي الليل ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [١٤]، وفي القدر ﴿ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝ تَنَزَّلُ ﴾ [٣، ٤].

فروى البزيُّ من طريقيه(١) سوى الفحام والطبريّ والحماميّ عن النقاش عن أبي ربيعة تشديدَ / التاء في هذه المواضع كلها حالة الوصل، فإن كان قبلها حرف ٢
مدّ ولين نحو: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ﴾ [٢٦٧]، و ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ أثبته ومدَّ لالتقاء الساكنين،

---

(١) في (س): «طريقه»، بالإفراد.

كما تقدَّم التنبيه عليه في باب المدِّ؛ لأنَّ التشديد عارض فلم يعتدَّ به في حذفه، وإن كان ساكناً كان غير ذلك من تنوين أو غيره جمع بينهما؛ إذ[1] كان الجمع بينهما في ذلك ونحوه غير ممتنع لصحة الرواية واستعماله عن القرّاء[2] والعرب في غير موضع.

وقد غُلِّط[3] الديوانيّ فذكر في شرحه «جمع[4] الأصول» أنَّ الجعبري أقرأه بتحريك التنوين بالكسر في ﴿نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤] على القياس، ولا يصحُّ.

قلت: وقفت على كلام الجعبري في «شرحه» فقال: وفيها وجهان ـ يعني العشرة التي اجتمع فيها الساكنان ـ صحيحان[5]، نحو: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ [التوبة: ٥٢]، و ﴿عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ﴾ [الشعراء: ٢٢١]، و ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾:

أحدهما: أن يترك على سكونه وبه أخذ الناظم، والداني، والأكثر.

والثاني: كسره، وإليهما أشرنا في «النزهة»[6] بقولنا:

وإن صحَّ قبلَ الساكنِ إن شِئْتَ فاكسرا

---

(١) في (ك): «إذا»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «الفراء»، بالفاء وهو تصحيف وتحريف.

(٣) كذا في (س)، وهو المناسب لقوله: «لم يَغلَط».

(٤) في المطبوع: «جميع»، وهو تحريف.

(٥) المثبَت من (ت)، وكذا في المطبوع، وليست في نسخة الظاهرية من شرح الجعبري، وفي النسخ: «صحيحين»، وما أثبت هو الصواب.

(٦) «نزهة البررة في قراءات الأئمة العشرة» وهو من أقدم مؤلفات الجعبري رحمه الله. انظر نسخه الخطية في الفهرس الشامل: ١/ ٢٧٣.

فظهر أنَّ الديوانيَّ لم يَغْلَط فيما نقله عن الجعبريِّ، وهذا لا نعلم أحداً تقدم الجعبريَّ إليه، ولا دلَّ عليه كلامه، ولا عرَّج عليه من أئمة القراءة قاطبة، ولا نقل عن أحد منهم.

ولو جاز الكسر لجاز الابتداء بهمزة وصل،وهذا ـ أعني الكسر[١] ـ وإن جاز عند أهل العربية في الكلام فإنَّه غير جائز عند القراء في كلام الملك العلَّام؛ إذ القراءة سنة متّبعة[٢] يأخذها الآخر عن الأوّل، «واقرؤا كما علّمتم»، كما ثبت عن النبي عليه أفضل الصلاة والسلام.

وما أحسن قول إمام أهل[٣] العربية وشيخ الإقراء بالمدرسة العادلية أبي عبدالله محمد بن مالك الذي قدم الشام من البلاد الأندلسية، وصاحبِ «الألفية»[٤] في قصيدته «الدالية» التي نظمها في القراءات السبع العلية:

ووجهان في كنتم تمنون مع تفكـ ـهون وأخفى عنه بعضٌ مجوِّدا

مُلاقيَ ساكنٍ صحيح كهل تربـ ـصون ومن يكسِرْ يَحِدْ عنِ الاقتدا

وإذا ابتدأ بهنَّ ابتدأ بهنَّ مخففات؛ لامتناع الابتداء بالساكن، وموافقة[٥] الرسم والرواية.

---

(١) أعني الكسر: من «ظ» فقط، وكتب عليها «صح».

(٢) «متبعة» سقطت من المطبوع.

(٣) «أهل» سقطت من المطبوع.

(٤) المشهورة في النحو.

(٥) في المطبوع: وموافقته.

*والعجب أنَّ الشيخ جمال الدين بن مالك، مع ذكره ما حكيناه عنه وقوله ما تقدَّم في «داليته»[١]، قال في «شرح الكافية»: إنَّكَ إذا أدغمت؛ يعني إحدى التاءين / الزائدتين أوَّل[٢] المضارع اجتلبت همزة الوصل[٣]، وتبعه على ذلك ابنُه، فلا نعلم أحداً تقدَّمه إلى ذلك. وتعقَّبه[٤]شيخ العربية الإمام أبو محمد عبد الله بن هشام في آخر «توضيحه» فقال: «ولم يخلق الله تعالى همزة وصل في أوَّل المضارع[٥]، وإنَّما إدغام هذا النوع في الوصل، دون الابتداء، وبذلك قرأ البزيُّ في الوصل: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [٢٦٧]، ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، وإذا أردت التحقيق في الابتداء فحذفت إحدى التاءين وهي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام، وذلك جائز في الوصل أيضاً»[٦]. انتهى.

قلت: وهذا هو الصواب، ولكن عند أئمَّة القراءة في ذلك تفصيل، فما كتب منه بتاء واحدة ابتدئ بتاء واحدة، كما ذكر، وما كتب بتاءين، نحو: ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾ [سبأ: ٤٦] أدغم وصلاً، وابتدئ بتاءين مخففتين اتباعاً للرسم. والله أعلم*[٧].

---

(١) كذا في (س)، و(ظ)، أمَّا في (ت) و(ز) وكذا المطبوع: «ألفيته».

(٢) في المطبوع: «أو»، وهو تحريف.

(٣) انظر: شرح الكافية: ٤/ ٢١٨٥.

(٤) كذا في (س) فقط.

(٥) في المطبوع: «المضاع» بدون راء، وهو خطأ.

(٦) انظر: التوضيح: ٤/ ٤٢٣، وفيه: «التخفيف» بدل «التحقيق».

(٧) ما بين النجمتين من (س) و(ظ) و(ت) فقط، وكتب في حاشية (ظ) بخط المؤلِّف: «ألحق في جمادى الأولى سنة ٨٢٧ بدمشق».

وروى ابن الفحام والطبريُّ والحماميُّ والعراقيون عنهم قاطبة عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزيِّ تخفيف هذه التاء من هذه المواضع المذكورة، وبذلك قرأ[١] الباقون، إلَّا أنَّ أبا جعفر وافق على تشديد التاء من قوله: ﴿ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ في الصافات [٢٥]، وكذلك وافق رويس على تشديد ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ في الليل [١٤].

وانفرد أبو الحسن بن فارس في «جامعه» بتشديد هذه التاءات عن قنبل أيضاً من جميع طرقه، فخالف سائر الناس، والله أعلم.

وقد روى الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه «جامع البيان» فقال: وحدَّثني أبو الفرج محمد بن عبد الله النَّجَّاد المقري عن أبي الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بُدْهن عن أبي بكر الزينبي عن أبي ربيعة عن البزيِّ عن أصحابه عن ابن كثير أنَّه شدَّد التاء في قوله في آل عمران [١٤٣]: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ ﴾، وفي الواقعة [٦٥]: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾؛ قال الداني: وذلك قياس قول[٢] أبي ربيعة؛ لأنَّه جعل التشديد في الباب مطّرداً ولم يحصره بعدد، وكذلك فعل البزيُّ في «كتابه»[٣].

قلت: ولم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين سوى الدانيِّ من هذه الطريق أمَّا[٤] النجاد فهو من أئمّة القرّاء[٥] المبرّزين الضابطين، ولولا ذلك لما اعتمد

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «قرأه».
(٢) في جامع البيان: «رواية» بدل «قول».
(٣) جامع البيان: ١/ ١٦١.
(٤) في المطبوع: «وأما» بالواو.
(٥) في المطبوع: «القراءة».

الدانيُّ على نقله وانفراده بهما، مع أنَّ الدانيَّ لم يقرأ بهما على أحد من شيوخه، ولم يقع لنا تشديدهما إلَّا من طريق الداني / ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلَّا إليه، وهو فلم يسندهما في كتاب «التيسير»؛ بل قال فيه: وزادني أبو الفرج النجاد المقرئ عن قراءته على أبي الفتح بن بُدْهن عن أبي بكر الزينبيّ[١]، وقال في «مفرداته»: «وزادني أبو الفرج النجاد المقرئ»، وهذا صريح في المشافهة.

قلت: وأمَّا أبو الفتح بن بُدْهن فهو من الشهرة والإتقان بمحلٍّ، ولولا ذلك لم يُقْبل انفراده عن الزينبيّ، فقد روى عن الزينبيِّ[٢]غيرُ واحد من الأئمّة كأبي نصر الشذائي، وأبي الفرج الشنبوذيّ، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن الولي، وأبي بكر أحمد بن محمد بن بشر بن الشارب، فلا نعلم أحداً منهم ذكر هذين الحرفين سوى ابن بُدْهن هذا؛ بل كل من ذكر طريق الزينبيِّ هذا عن أبي ربيعة كأبي طاهر بن سوار، وأبي علي المالكي، وأبي العز، وأبي العلاء، وأبي محمد سبط الخياط لم يذكرهما، ولِعِلْم[٣] الدانيّ بانفراده بهما استشهد له بقياس النصّ.

ولولا إثباتهما في «التيسير»، و «الشاطبية»، والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح، ودخولهما في ضابط نصِّ البزيِّ لما ذكرناهما[٤]؛ لأنَّ طريق الزينبيِّ لم

---

(١) التيسير: ٨٤.

(٢) في المطبوع: «عن غير»، وهو تحريف.

(٣) في (ز): «ولعل»، وهو تحريف.

(٤) في (ت) وكذا المطبوع: «ذكرتهما».

يكن في كتابنا، وذِكْرُ الدانيِّ لهما في «تيسيره» اختيار، والشاطبي تبع؛ إذ لم يكونا من طرق كتابيهما، وهذا موضع يتعيَّنُ التنبيه عليه، ولا يهتدي إليه إلَّا حذَّاق الأئمَّة الجامعين بين الرواية والدراية، والكشف والإتقان، والله تعالى الموفق.

واختلفوا في ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [٢٦٩] فقرأ يعقوب بكسر التاء، وهو على أصله في الوقف على الياء، كما نصَّ عليه غير واحد، وأشرنا إليه في باب الوقف على مرسوم الخط. وذلك يقتضي أن تكون ﴿وَمَن﴾ عنده موصولة، أي: والذي يؤتيه الله الحكمة، ولو كانت عنده شرطية لوقف بالحذف، كما يقف على ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[1] [غافر: ٩]، وقرأ الباقون بفتح التاء، ولا خلاف عنهم في الوقف على التاء.

واختلفوا في ﴿فَنِعِمَّا﴾ هنا [٢٧١]، والنساء [٥٨]، فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائيُّ وخلف بفتح النون في الموضعين، وقرأ الباقون بكسرها، وقرأ أبوجعفر بإسكان العين، واختلف عن أبي عمرو وقالون وأبي بكر، فروى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين ليس إلَّا، يريدون الاختلاس؛ فراراً من الجمع بين الساكنين، / وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان.

ولايبالون من الجمع بين الساكنين؛ لصحته رواية، ووروده لغة، وقد

(١) في المطبوع: «ونحوه»، وهو تحريف.

اختاره[١] الإمام أبو عبيدة[٢] أحد أئمَّة اللغة وناهيك به، وقال: هو لغة النبي ﷺ فيما يروى: (نِعِمَّا المال الصالح للرجل الصالح).

وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب ﴿شَّهۡرُ رَّمَضَانَ﴾ [١٨٥] مدغماً، وحكى ذلك سيبويه في الشعر[٣]. وروى الوجهين جميعاً عنهم[٤] الحافظ أبو عمرو الدانيّ، ثمّ قال: «والإسكان آثر، والإخفاء أقيس»[٥].

قلت: والوجهان صحيحان غير أنَّ النصَّ عنهم بالإسكان، ولا يُعْرفُ

---

(١) في (ت): «أجازه» بدل «اختاره».

(٢) كذا في جميع النسخ: «أبو عبيدة»، ولعله سبق قلم من الناسخ، أو نسيان من المؤلِّف رحمه الله، إذ إنَّ المشهور أنَّ هذا هو القول لأبي عبيد القاسم بن سلام، وليس أبا عبيدة، صرَّح بذلك الزجاج إذ قال: «روى أبو عبيد أنَّ أبا جعفر..، وذكر أبو عبيد أنَّه روى عن النبي ﷺ قوله لأبي العاص: (نعما المال..)، وذكر أنَّه يختار هذه القراءة من أجل هذه الرواية».

وكذلك صرح بذلك أبو شامة أنَّ أبا عبيد ذكر ذلك في كتابه، وصرح به أيضاً أبو حيان الأندلسيّ وغيره.

والحديث قاله النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، كما في المسند: ٤/ ٢٠٢-٢٠٣.

وقال ابن خالويه رحمه الله بعد ذكره: «كذا تحفظ هذه اللفظة عن النبي ﷺ، ومتى ما صحَّ الشيء عن النبي ﷺ لم يحلَّ للنحوي ولا غيره أن يعترض عليه».

انظر: إعراب القراءات السبع: ١/ ١٠١، معاني القرآن للزجاج: ١/ ٣٥٣-٣٥٤، إبراز المعاني: ٢/ ٣٨٢، البحر المحيط: ٢/ ٣٢٤.

(٣) هذه الفقرة كلها نصُّ كلام الداني، وذكر ما حكاه سيبويه في الشعر، وأنَّ قول الراجز:

كأنَّه بعد كَلالِ الزاجر ... ومَسْحِي مرّ عقاب كاسر

الشاهد: «ومسحي» يريد: «ومسحه».

انظر: الحجة: ٢/ ٣٩٦-٣٩٧، الكتاب: ٤/ ٤٥، جامع البيان: ١٦٤.

(٤) في المطبوع: «عنه»، وهو خطأ وتحريف.

(٥) الجامع: ١/ ١٦٤.

الاختلاس إلَّا من طريق المغاربة ومن تبعهم، كالمهدويِّ، وابن شريح، وابن غلبون، والشاطبيِّ، مع أنَّ الإسكان في «التيسير»، ولم يذكره الشاطبيّ.

ولـمَّا ذكر ابنُ شريح الإخفاء عنهم، قال: «وقرأت أيضاً لقالون بالإسكان[1]».

ولا أعلم أحداً فرّق بين قالون وغيره سواه. وقرأ الباقون بكسر النون والعين، واتفقوا على تشديد الميم.

واختلفوا في ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم﴾ [٢٧١]، فقرأ ابن عامر وحفص بالياء، وقرأ الباقون بالنون. وقرأ المدنيان وحمزة والكسائيُّ وخلف بجزم الراء، وقرأ الباقون برفعها.

واختلفوا في ﴿يَحْسَبُهُمُ﴾ [٢٧٣]، و﴿يَحْسَبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، و﴿يَحْسَبُ﴾ [الهمزة: ٣] كيف وقع مستقبلاً، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿فَأْذَنُواْ﴾ [٢٧٩]، فقرأ حمزة وأبو بكر بقطع الهمز ممدودة وكسر الذال، وقرأ الباقون بفتحها ووصل الهمزة. وتقدَّم ضمُّ أبي جعفر سين ﴿عُسْرَةٍ﴾ [٢٨٠].

واختلفوا في ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ [٢٨٠]، فقرأ نافع بضمِّ السين، وقرأ الباقون بفتحها.

---

(١) الكافي: ٨٩، وفيه «بسكونها» بدل «الإسكان».

واختلفوا في ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ﴾ [٢٨٠]، فقرأ عاصم بتخفيف الصاد، وقرأ الباقون بتشديدها. وتقدَّم قراءة البصريَّيْنِ ﴿تَرْجِعُونَ﴾ [٢٨١] بفتح التاء وكسر الجيم، أوائل السورة. وتقدَّم إسكان الهاء من ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ [٢٨٢] وصلاً، لأبي جعفر وقالون بخلاف عنهما.

واختلفوا في ﴿أَن تَضِلَّ﴾ [٢٨٢]، فقرأ حمزة بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ [٢٨٢]، فقرأ حمزة أيضاً برفع الراء، والباقون بنصبها[١]، وقرأه ابن كثير والبصريان بالتخفيف، وقرأ الباقون / بالتشديد.

واختلفوا في ﴿تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾ [٢٨٢]، فقرأ عاصم بالنصب فيهما، وقرأ الباقون برفعهما. وتقدَّم تخفيف راء ﴿يُضَآرَّ﴾ [٢٨٢] وإسكانها لأبي جعفر، والخلاف عنه في ذلك.

واختلفوا في ﴿فَرِهَٰنٌ﴾ [٢٨٣]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فَرُهُنٌ﴾ بضمِّ الراء والهاء من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها. وتقدَّم مذهب أبي جعفر وأبي عمرو وورش في إبدال همزة ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [٢٨٣] من باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿فَيَغْفِرُ﴾ [٢٨٤]، ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [٢٨٤]، فقرأ ابن عامر وعاصم

---

(١) في المطبوع: «بفتحها».

وأبو جعفر ويعقوب برفع الراء والباء منهما، والباقون بجزمهما. وتقدَّم مذهب الدوري في إدغام الراء في اللَّام بخلاف، والسوسيِّ بلا خلاف، وتقدَّم اختلافهم في إدغام الباء في الميم، من باب حروف قربت مخارجها.

واختلفوا في ﴿ وَكُتُبِهِۦ ﴾ [٢٨٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿وَكِتَابِهِ﴾ على التوحيد، وقرأ الباقون على الجمع.

واختلفوا في ﴿ لَا نُفَرِّقُ ﴾ [٢٨٥]، فقرأ يعقوب بالياء، وقرأ الباقون بالنون.

وفيها من **ياءات الإضافة** ثمان، تقدَّم الكلام عليها إجمالاً في بابها: ﴿ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ ﴾ الموضعان [٣٠،٣٣]، فتحهما المدنيان وابن كثير وأبو عمرو، ﴿ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [١٢٤] أسكنها حمزة وحفص، ﴿ بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ ﴾ [١٢٥] فتحها المدنيان وهشام وحفص، ﴿ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ ﴾ [١٥٢] فتحها ابن كثير، ﴿ وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي ﴾ [١٨٦] فتحها ورش، ﴿ مِنِّيٓ إِلَّا ﴾ [٢٤٩] فتحها المدنيان وأبو عمرو، ﴿ رَبِّيَ ٱلَّذِي ﴾ [٢٥٨] سكَّنها حمزة.

وفيها من **ياءات الزوائد** ست، تقدَّم الكلام عليها إجمالاً: ﴿ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [٤٠]، ﴿ فَٱتَّقُونِ ﴾ [٤١]، ﴿ تَكۡفُرُونِ ﴾ [١٥٢] أثبتهنَّ في الحالين يعقوب، ﴿ ٱلدَّاعِ إِذَا[1] ﴾ [١٨٦] أثبت الياء في الوصل أبو عمرو وورش وأبو جعفر، واختلف عن قالون كما تقدَّم، وأثبتها يعقوب في الحالين، ﴿دَعَانِ﴾ [١٨٦] أثبت الياء فيها

(١) في المطبوع: كتب ﴿ إِذَا ﴾ خارج القوس، وهو خطأ.

وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو وورش، واختلف عن قالون كما تقدَّم، وأثبتها في الحالين يعقوب، ﴿ وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِي ﴾ [١٩٧] أثبت الياء وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو، وأثبتها يعقوب في الحالين[1]. والله الموفق./

(١) في المطبوع: «في الحالين يعقوب».

سورة آل عمران

تقدَّم مذهب أبي جعفر في السكت على حروف الفواتح من باب السكت، وتقدَّم أيضاً الإشارة إلى جواز وجهي المدِّ والقصر عنهم في ﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ﴾ [١، ٢] حالة الوصل آخر باب «المدِّ». وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [٣] وبين بين من باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ [١٢] و ﴿وَتُحْشَرُونَ﴾ [١٢] فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالغيب فيهما، وقرأ الباقون بالخطاب. وتقدَّم إبدال ﴿فِئَةٌ﴾ [١٣]، و ﴿فِئَتَيْنِ﴾ [١٣]، و ﴿يُؤَيِّدُ﴾ [١٣] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يَرَوْنَهُم﴾ [١٣] فقرأ المدنيان ويعقوب بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. وتقدَّم اختلافهم في ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [١٥] من باب «الهمزتين من كلمة»، وكذلك أوجه الوقف عليها لحمزة في بابه.

واختلفوا في ﴿رِضْوَانٌ﴾ [١٥] حيث وقع، فروى أبو بكر بضمِّ الراء، إلَّا الموضع الثاني من المائدة [١٦] وهو: ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَانَهُۥ﴾ فكسر الراء فيه من طريق العليميِّ، واختلف فيه عن يحيى بن آدم عنه، فروى أبو عون الواسطيّ ضمَّه عن شعيب عنه كسائر نظائره، وكذلك روى الخبازي والخزاعي عن الشذائيّ عن نفطويه عن شعيب أيضاً.

قلت: والروايتان صحيحتان عن يحيى وعن أبي بكر أيضاً؛ فروى الضمَّ فيه كأخواته عن يحيى خلف ومحمد بن المنذر، وهي رواية الكسائيّ والأعشى وابن أبي حماد، كلُّهم عن أبي بكر، وروى الكسر فيه خاصّة عن يحيى الوكيعيُّ

والرفاعيّ وأبو حَمْدون، وهي رواية العليميِّ والبُرْجميِّ وابن أبي أميَّة وعبيد بن نُعَيم، كلُّهم عن أبي بكر، وهي أيضاً رواية المفضّل وحماد عن عاصم. والله أعلم.

وقد انفرد النهروانيّ عن أصحابه عن أبي حمدون بكسر ﴿وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ في القتال [٢٨]، فخالف سائر الناس، وقرأ الباقون بكسر الراء في جميع القرآن. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿إِنَّ الدِّينَ﴾ [١٩] فقرأ الكسائيّ بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ [٢١] فقرأ حمزة ﴿وَيُقَاتِلونَ﴾ بضمِّ الياء وألف بعد القاف وكسر التاء من القتال، وقرأ / الباقون بفتح الياء وإسكان القاف وحذف الألف وضمِّ التاء، من القتل.

وتقدَّم ﴿لِيَحْكُمَ(١)﴾ [٢٣] لأبي جعفر في البقرة. وتقدَّم اختلافهم في تشديد الياء من ﴿الْمَيِّتِ﴾ [٢٧] فيهما عند ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ من البقرة.

واختلفوا في ﴿تُقَاةً﴾ [٢٨] فقرأ يعقوب ﴿تَقِيَّةً﴾ بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء مفتوحةً بعدها، وعلى هذه الصورة رسمت في جميع المصاحف، وقرأ الباقون بضمِّ التاء وألف بعد القاف في اللفظ. وتقدَّم اختلافهم في الإمالة وبين بين في باب «الإمالة». وكذلك فيه اختلافهم عن ابن ذكوان في إمالة ﴿عِمْرَانَ﴾ [٣٣] حيث وقع.

---

(١) في «ت» وكذا المطبوع: وليحكم، وهو خطأ.

واختلفوا في ﴿وَضَعَتْ﴾ [٣٦] فقرأ ابن عامر ويعقوب وأبو بكر بإسكان العين وضم التاء، وقرأ الباقون بفتح العين وإسكان التاء.

واختلفوا في ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ [٣٧] فقرأ الكوفيون بتشديد الفاء، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿زَكَرِيَّا﴾ [٣٧] فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بالقصر من غير همز في جميع القرآن، وقرأ الباقون بالمدِّ والهمز، إلَّا أنَّ أبا بكر نصبه هنا بعد ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ على أنَّه مفعول ثاني لـ ﴿وَكَفَّلَهَا﴾، ورفعه الباقون ممَّن خفّف.

واختلفوا في ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٣٩] فقرأ حمزة والكسائيّ وخلف ﴿فَناداهُ﴾ بألف بعد الدال ممالة على أصلهم، وقرأ الباقون بتاء تأنيث[1] ساكنة بعدها. وتقدَّم مذهب الأزرق عن ورش في ترقيق ﴿الْمِحْرَابِ﴾ [٣٩] في باب «الراءات». وكذلك مذهب ابن ذكوان في إمالة المجرور منه بلاخلاف، والخلاف عنه في غيره في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [٣٩] فقرأ ابن عامر وحمزة بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

واتفقوا على كسر همزة ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾ [٤٢]؛ لوقوعه[2] بعد صريح القول.

واختلفوا في ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ [٣٩]، و ﴿نُبَشِّرُكَ﴾ [الحجر: ٥٣] وما جاء من ذلك،

---

(١) تأنيث: سقطت من المطبوع.

(٢) في «ت» و «ك»: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ [٤٥].

فقرأ حمزة والكسائيُّ ﴿يَبْشُرُكَ﴾ في الموضعين هنا [٣٩، ٤٥]، و﴿وَيَبْشُرُ﴾ في سبحان [٩] والكهف [٢]، بفتح الياء وتخفيف[1] الشين وضمِّها؛ من «البِشْر» وهو: «البُشْرى»، و«البِشَارة»، زاد حمزة فخفَّف ﴿يَبْشُرُهُمْ﴾ في «التوبة [٢١]، و﴿إِنَّا نَبْشُرُكَ﴾ في الحجر [٥٣]، و﴿إِنَّا نَبْشُرُكَ﴾، و﴿لِتَبْشُرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ في مريم [٩٧]، وأمَّا الذي في الشورى [٢٣]، وهو: ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يَبْشُرُ اللَّهُ﴾، فخفَّفه ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائيُّ / وقرأ الباقون بضمِّ الياء وتشديد الشين مكسورة من «بَشَّر» المضعَّف على التكثير.

واتفقوا على تشديد ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ في الحجر [٥٤]؛ لمناسبته ما قبله وما بعده من الأفعال المجمع على تشديدها، و«البِشْر»، و«التبشير»، و«الإبشار»، ثلاث لغات فصيحات[2].

واختلفوا في ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ [٤٨]، فقرأ المدنيان وعاصم ويعقوب بالياء، وقرأ الباقون بالنون.

واختلفوا في ﴿أَنِّيَ أَخْلُقُ﴾ [٤٩]، فقرأ المدنيان بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

وقول ابن مِهْران: «الكسر لنافع وحده» غلط[3]. وتقدَّم الخلاف عن أبي جعفر في ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [٤٩] من باب الهمز المفرد، وكذلك مذهب الأزرق في مدِّه.

---

(١) في المطبوع: وفتح، بدل «تخفيف»، وهو تحريف.

(٢) نقل المؤلف هذا عن أبي شامة، انظر: إبراز المعاني: ٣/ ١٨.

(٣) قاله في كتابه «المبسوط»: ١٦٤.

واختلفوا في ﴿ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا﴾ [٤٩]، فقرأ أبو جعفر ﴿طَـٰٓئِرًا﴾ ﴿فَيَكُونُ طَـٰٓئِرًا﴾ في الموضعين هنا، وفي المائدة [١١٠]، بألف بعدها همزة مكسورة على الإفراد، وافقه نافع ويعقوب في ﴿طَـٰٓئِرًا﴾ في الموضعين.

وتقدَّم أنَّ الحنبليَّ انفرد عن هبة الله عن أبيه في رواية عيسى بن وَرْدان بتسهيل الهمزة بين بين في الأربعة، وقرأ الباقون بإسكان الياء من غير ألف ولا همز في الأربعة الأحرف على الجمع. وتقدَّم إمالة ﴿أَنصَارِيٓ﴾ [٥٢] للدوريِّ عن الكسائيِّ، وانفرادُ زيد عن ابن ذكوان، من باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿فَيُوَفِّيهِمۡ﴾ [٥٧]، فروى حفص ورويس بالياء، وانفرد بذلك البَرُوْجِرْدِيُّ عن ابن أَشْتة عن المعدَّل عن رَوْح، فخالف سائر الطرق عن المعدَّل وجميع الرواة عن روح، وقرأ الباقون بالنون.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿هَـٰٓأَنتُمۡ﴾ [٦٦] من باب «الهمز المفرد». وتقدَّمت قراءة ابن كثير في ﴿أَن يُؤۡتَىٰٓ﴾ [٧٣] بالاستفهام والتسهيل من باب «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم اختلافهم في الهاء من ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ في الموضعين [٧٥] من باب «هاء الكناية». وكذا مذهب من أبدل الهمز منه في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَـٰبَ﴾ [٧٩]، فقرأ ابن عامر والكوفيون بضمِّ التاء وفتح العين وكسر اللَّام مشدَّدة، وقرأ الباقون بفتح التاء واللَّام وإسكان العين مخفَّفاً.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ﴾ [٨٠]، فقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب بنصب الراء، وقرأ الباقون بالرفع. وتقدَّم مذهب / أبي عمرو في ٢

إسكان الراء واختلاسها، وكذا ﴿أَيَأۡمُرُكُم﴾ [٨٠] من البقرة عند ﴿بَارِئِكُمۡ﴾ [٥٤].

واختلفوا في ﴿لَمَآ﴾ [٨١]، فقرأ حمزة بكسر اللَّام، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿ءَاتَيۡتُكُم مِّن﴾ [٨١]، فقرأ المدنيان ﴿ءَاتَيۡنَٰكُم﴾ بالنون والألف على التعظيم، وقرأ الباقون بتاء مضمومة من غير ألف. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ءَأَقۡرَرۡتُمۡ﴾ [٨١] من باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿يَبۡغُونَ﴾ [٨٣]، فقرأ البصريان وحفص بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿يُرۡجَعُونَ﴾ [٨٣] فقرأ يعقوب وحفص بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، ويعقوبُ على أصله في فتح الياء وكسر الجيم كما تقدَّم. وتقدَّم اختلافهم في نقل ﴿مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [٩١] من باب «نقل حركة الهمزة».

واختلفوا في ﴿حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [٩٧]، فقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بكسر الحاء، وقرأ الباقون بفتحها.

وتقدَّم مذهب الكسائيِّ في إمالة ﴿تُقَاتِهِۦ﴾ [١٠٢]، ومذهب الأزرق في بين بين من باب «الإمالة». وتقدَّم تشديد البزيِّ لتاء ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [١٠٣]، واختلافُهم في ﴿تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [١٠٩] من البقرة. وتقدَّم إمالة الدوريِّ عن الكسائيِّ ﴿وَيُسَٰرِعُونَ﴾ [١١٤]، و ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ [١٣٣] وما جاء منه في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٍ فَلَن يُكۡفَرُوهُ﴾ [١١٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ

وخلف وحفص بالغيب فيهما، واختلف عن الدوريِّ عن أبي عمرو فيهما:

فروى النهروانيُّ وبكر بن شاذان عن زيد عن ابن فرح عن الدوريِّ بالغيب كذلك، وهي رواية عبد الوارث والعباس عن أبي عمرو، وطريق النقَّاش عن أبي الحارث عن السوسيِّ.

وروى أبو العباس المهدويُّ من طريق ابن مجاهد عن أبي الزَّعْراء عن الدوريِّ التخيير بين الغيب والخطاب، وعلى ذلك أكثر أصحاب اليزيديِّ عنه، وكلُّهم نصَّ عنه[1] عن أبي عمرو أنَّه قال: «ما أبالي أبالتاء أم بالياء قرأتها». إلَّا أنَّ أبا حَمْدون وأبا عبد الرحمن قالا عنه: «كان أبو عمرو يختار التاء»[2].

قلت: والوجهان صحيحان وردا من طريق المشارقة والمغاربة، قرأت بهما من الطريقين، إلَّا أنَّ الخطاب أكثر وأشهر، وعليه الجمهور من أهل الأداء، وبذلك قرأ الباقون. وتقدَّم / اختلافهم في ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ ﴾[١١٩] من باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يَضُرُّكُمۡ ﴾[١٢٠]، فقرأ ابن عامر والكوفيون وأبو جعفر بضمِّ الضاد ورفع الراء وتشديدها، وقرأ الباقون بكسر الضاد وجزم الراء مخففة.

واختلفوا في ﴿ مُنزَلِينَ ﴾[١٢٤]، فقرأ ابن عامر بتشديد الزاي، وقرأ الباقون بتخفيفها.

---

(١) «عنه»: سقطت من (س).

(٢) ذكر ذلك كله الداني في جامع البيان: ١/ ٢١٩.

واختلفوا في ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [١٢٥]، فقرأ ابن كثير والبصريان وعاصم بكسر الواو، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ﴾ [١٢٦] في باب «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿مُّضَٰعَفَةً﴾ [١٣٠][1] في البقرة.

واختلفوا في ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ [١٣٣]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿سَارِعُوٓاْ﴾ بغير واو قبل السين، وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿قَرْحٌ﴾ [١٤٠]، و﴿ٱلْقَرْحُ﴾ [١٧٢] فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بضم القاف من ﴿قَرْحٌ﴾ في الموضعين، و﴿أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ﴾، وقرأ الباقون بفتحها في الثلاثة.

واختلفوا في ﴿وَكَأَيِّن﴾ [١٤٦] حيث وقع، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر بألف ممدودة بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف، وبعدها ياء مكسورة مشددة.

وانفرد أبو علي العَطَّار عن النَّهْرَوانيِّ عن الأصبهاني في العنكبوت، فقرأ كأبي جعفر من المدِّ والتسهيل. وقد تقدَّم تسهيل همزتها لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد». وكذلك تقدَّم اختلافهم في الوقف على الياء من باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿قَٰتَلَ مَعَهُۥ﴾ [١٤٦]، فقرأ نافع وابن كثير والبصريان بضمِّ القاف وكسر التاء من غير ألف، وقرأ الباقون بفتح القاف[2] والتاء وألف بينهما.

---

(١) في المطبوع: «مضعفة»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «الكاف»، وهو تصحيف.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿ ٱلرُّعۡبَ ﴾ [١٥١] عند ﴿ هُزُوًا ﴾ من البقرة [٦٧].

واختلفوا في ﴿ يَغۡشَىٰ طَآئِفَةً ﴾ [١٥٤]، فقرأ حمزة والكسائيّ وخلف بالتأنيث، وقرأ الباقون بالتذكير. وتقدَّم اختلافهم في الإمالة، وبين بين من بابه.

واختلفوا في ﴿ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [١٥٤]، فقرأ البصريان ﴿ كُلُّهُۥ ﴾ بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.

واختلفوا في ﴿ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [١٥٦]، فقرأ ابن كثير[1] وحمزة والكسائيُّ وخلف بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿ مُتُّمۡ ﴾ [١٥٧، ١٥٨]، و ﴿ مِتۡنَا ﴾ [المؤمنون: ٨٢]، و ﴿ مِتَّ ﴾
[مريم: ٢٣] حيث / وقع، فقرأ نافع وحمزة والكسائيُّ وخلف بكسر الميم في ذلك ٢/
كله، وافقهم[2] حفص على الكسر إلَّا في موضعي هذه السورة، وقرأ الباقون بضمِّ الميم في الجميع، وكذلك حفص في موضعي هذه السورة.

واختلفوا في ﴿ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ ﴾ [١٥٧]، فروى حفص بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، وتقدَّم مذهب أبي عمرو في اختلاس راء ﴿ يَنصُرُكُم ﴾ [١٦٠] وإسكانها من البقرة [٦٧].

واختلفوا في ﴿ يَغُلَّ ﴾ [١٦١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء وضمِّ الغين، وقرأ الباقون بضمِّ الياء وفتح الغين. وتقدَّم ضمُّ[3] راء ﴿ رِضۡوَٰنَ ﴾ [١٦٢] لأبي بكر أوَّل السورة.

---

(١) «ابن كثير»: من (ت) فقط، وحاشية (ك)، وكتب عليها صح.

(٢) في المطبوع: ووافقهم.

(٣) «ضمّ»: سقطت من المطبوع.

واختلفوا في ﴿ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ ﴾ [١٦٨]، وبعده ﴿ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [١٦٩]، وآخر السورة ﴿ وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ ﴾ [١٩٥]، وفي الأنعام [١٤٠] ﴿قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ﴾، وفي الحج [٥٨] ﴿ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوۡ مَاتُواْ﴾.

فروى هشام من طريق الداجونيِّ تشديد التاء من ﴿ مَا قُتِلُواْ ﴾ [١٦٨]، واختلف عن الحلوانيِّ عنه؛ فروى عنه التشديد ابن عَبْدان، وهي طريق المغاربة قاطبة، وروى عنه سائر المشارقة التخفيف، وبه قرأنا من طريق ابن شَنَبوذ عن الأزرق الجمَّال عنه، وكذلك قرأنا من طريق أحمد بن سليمان، وهبة الله بن جعفر، وغيرهم، كلُّهم عن الحلوانيِّ عنه، وبذلك قرأ الباقون.

وأمّا الحرف الذي بعد هذا، وهو: ﴿ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [١٦٩]، وحرف الحج [٥٨] ﴿ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ ﴾ فشدَّد التاء فيهما ابن عامر.

وأما حرف آخر السورة ﴿ وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ ﴾ [١٩٥]، وحرف الأنعام [١٤٠] ﴿قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ﴾ فشدَّد التاء فيهما ابن كثير وابن عامر، وقرأ الباقون بالتخفيف فيهنَّ.

واتفقوا على تخفيف الحرف الأول من هذه السورة، وهو: ﴿ مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ ﴾ [١٥٦]، إمَّا لمناسبة ﴿ مَاتُواْ ﴾، أو لأنَّ القتل هنا ليس مختصاً بسبيل الله، بدليل ﴿ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [١٥٦]؛ لأنَّ المقصود به السفر في التجارة. وروينا عن ابن عامر أنَّه قال: ما كان من القتل في سبيل الله فهو بالتشديد(١).

وانفرد فارس بن أحمد عن السامرّي عن أصحابه عن الحلوانيِّ بتشديده

(١) نقله عن ابن عامر الدانيُّ في جامع البيان: ٢٢٥.

حكاية لا أداء، فخالف فيه سائر الناس عن الحلوانيِّ، وعن هشام، وعن ابن عامر، ذكر ذلك في «جامع البيان»، وقال: «لم يرو ذلك عنه إلَّا من هذا الوجه[١]».

ووهم ابن مؤمن في «الكنز» فذكر الخلاف عن هشام / في الحرف الأوَّل، وترك ﴿ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ ﴾ [١٦٨] وهو سهو قلم، رأيته في نسخةٍ بمصر[٢] بخطِّه. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿ تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ ﴾ [١٦٩]، فرواه هشام من طريقيه من طرق العراقيين قاطبة بالغيب، واختلف عن الحلوانيِّ عنه من طرق المغاربة والمصريين؛ فرواه الأزرق الجمال عنه بالغيب كذلك، وهي قراءة الدانيِّ على أبي القاسم الفارسيِّ من طريقه، وقراءته على أبي الفتح فارس عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن قراءته على أبي الحسن علي بن محمد المقري، عن قراءته على أبي القاسم مسلم بن عبيد الله[٣] بن محمد، عن قراءته على أبيه، عن قراءته على الحلوانيِّ، وكذلك روى إبراهيم بن عَبَّاد عن هشام.

ورواه ابن عَبْدان عن الحلوانيِّ بالتاء على الخطاب، وهي قراءة الدانيِّ على أبي الفتح، عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن ابن عَبْدان وغيره عنه، وقراءته على أبي الحسن عن قراءته على أبيه عن أصحابه عن الحسن بن العباس عن

---

(١) جامع البيان: ٢٢٦.

(٢) في (ت) و (ك): «مصححة» بدل «بمصر». انظر: الكنز: ١٤٢.

(٣) في المطبوع: «عبد الله» مكبراً، وهو تصحيف.

الحلوانيِّ، وهي التي اقتصر عليها ابن سفيان، وصاحب «العنوان»، وصاحب «الهداية»، وصاحب «الكافي»، وأبو الطيب بن غَلْبون في «إرشاده»، وابنه طاهر في «تذكرته»، وغيرهم، وبذلك قرأ الباقون. وتقدَّم اختلافهم في كسر السين وفتحها منه ومن أخواته في آخر البقرة [٢٧٣].

واختلفوا في ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ [١٧١]، فقرأ الكسائيُّ بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿يَحْزُنكَ﴾ [١٧٦]، و﴿يَحْزُنُهُمُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، و﴿لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ﴾ [المجادلة: ١٠]، و﴿لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ [يوسف: ١٣] حيث وقع؛ فقرأ نافع بضمِّ الياء وكسر الزاي من كله إلَّا حرف الأنبياء ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ﴾، فقرأ أبو جعفر فيه وحده بضمِّ الياء وكسر الزاي، وقرأ الباقون بفتح الياء وضمِّ الزاي في الجميع، وكذلك أبو جعفر في غير الأنبياء، ونافع في الأنبياء.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [١٧٨]، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [١٨٠]، فقرأ حمزة بالخطاب فيهما، وقرأ الباقون فيهما بالغيب.

واختلفوا في ﴿يَمِيزَ﴾[1] هنا [١٧٩]، والأنفال [٣٧] ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ﴾، فقرأ يعقوب وحمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ الياء الأولى وتشديد الياء الأخرى فيهما، وقرأهما الباقون بالفتح والتخفيف.

---

(١) في المطبوع: «تميز» بالمثناة الفوقية، وهو خطأ وتحريف.

واختلفوا في: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا / تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [١٨٠]، فقرأ ابن كثير والبصريان بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿سَنَكْتُبُ﴾ [١٨١]، ﴿وَقَتْلَهُمُ﴾ [١٨١]، ﴿وَنَقُولُ﴾ [١٨١]، فقرأ حمزة ﴿سيُكتَب﴾ بالياء وضمِّها وفتح التاء، ﴿وَقَتْلُهُمُ﴾ برفع اللَّام، ﴿وَيَقُولُ﴾ بالياء، وقرأ الباقون ﴿سَنَكْتُبُ﴾ بالنون وفتحها وضمِّ التاء، ﴿وَقَتْلَهُمُ﴾ بالنصب، ﴿وَنَقُولُ﴾ بالنون.

واختلفوا في ﴿وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ﴾ [١٨٤]، فقرأ ابن عامر ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾ بزيادة باء بعد الواو في ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾، واختلف عن هشام في ﴿وَبِٱلْكِتَٰبِ﴾:

فرواه عنه الحلوانيُّ من جميع طرقه، إلَّا من شذَّ منهم بزيادة الباء، وبذلك قرأ الدانيُّ على أبي الفتح عن قراءته على أبي أحمد عن أصحابه عن الحلوانيِّ[١]، وبه قرأ على أبي الحسن أيضاً عن قراءته من طريق الحلوانيِّ عنه.

قال: «وعلى ذلك جميع أهل الأداء عن الحلوانيّ عنه:[٢] الفضلُ[٣] بن شاذان، والحسن بن أبي[٤] مِهْران وأحمد بن إبراهيم، وغيرُهم، وقال لي[٥] فارس بن أحمد قال: قال لي عبد الباقي بن الحسن: شكَّ الحلوانيُّ في ذلك فكتب إلى هشام فيه

(١) في (ز): بعد الحلواني: قال الداني: «وبه قرأت، وهو تحريف ولم يذكر الداني ذلك؛ بل قال: وكذا أقرأني». جامع البيان: ٢٣٠.

(٢) في المطبوع بعد كلمة عنه: زيادة: «عن»، وهو خطأ وتحريف، والمثبت موافق لما في جامع البيان.

(٣) في (ت): المفضّل، وهو خطأ وتحريف.

(٤) «أبي»: سقطت من (ت) وكذا المطبوع، وهو تحريف.

(٥) كذا في (س) فقط، وهو الصواب الموافق لما في جامع البيان، وفي بقية النسخ: «قاله» بزيادة الضمير.

فأجابه: إنَّ الباء ثابتة في الحرفين، قال الدانيّ: وهـذا هـو الـصحيح عنـدي عـن هشام؛ لأنَّه قد أسند ذلك من طريق ثابت إلى ابن عامر، ورفع مرسومه من وجه مشهور إلى أبي الدرداء صاحب رسول الله ﷺ[١]».

ثم أسند الدانيّ ما أسنده الإمام أبو عبيد القاسم بن سلَّام ممَّـا رويناه عنـه، فقال: حدثنا هشام بن عمَّار عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث الذِّماريِّ عن عبد الله بن عامر، قال هشام: وحدثنا سُوَيد بن عبد العزيز أيضاً عن الحسن بـن عمران عن عطية بن قيس عن أمِّ الدرداء عن أبي الدرداء في مصاحف أهل الشام في سورة آل عمران ﴿جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ﴾ كلهنَّ بالباء.

قال الدانيّ: وكذا ذكر أبو حاتم سهل بن محمد -يعنـي[٢] السجستانيَّ- أنَّ الباء مرسومة في ﴿وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ﴾ جميعاً في مصحف أهل حمص الذي بعث به عثمان ﷺ إلى أهل الشام[٣].

قلت: وكذا رأيته أنا في المصحف الشاميِّ في الجـامع الأمـوي، وكـذا رواه هبة الله بن سلامة بن نصر المفسر عن الداجوني[٤] عن أصحابه عنه، ولولا رواية الثقات عن هشام / حذف الباء أيضاً، لقطعت بما قطع به الدانيّ[٥] عـن هـشام، فقد روى الداجونيُّ[٦] من جميع طرقه إلَّا من شذَّ منهم عنه عـن أصـحابه عـن

---

(١) جامع البيان: ٢٣٠.

(٢) «يعني»: سقطت من المطبوع، وهي لابدَّ منها؛ لأنَّها من كلام المؤلف، وليس الدانيّ.

(٣) جامع البيان: ٢٣٠-٢٣١.

(٤) في المطبوع: «الداجواني»، وهو تصحيف.

(٥) في (ز): «عن أصحابه».

(٦) في (س): «عن أصحابه عنه».

هشام حذف الباء، وكذا روى النقاش عن أصحابه عن هشام، وكذا روى ابن عَبَّاد عن هشام وعبيد الله بن محمد عن الحلوانيِّ عنه.

وقد رأيته في «مصحف المدينة» الباء ثابتة في الأوَّل محذوفة في الثاني، وبذلك قرأ الدانيّ على شيخه أبي الفتح من هذين الطريقين.

وقطع الحافظ أبو العلاء عن هشام من طريقي الداجونيِّ والحلوانيِّ جميعاً بالباء فيهما، وهو الأصحُّ عندي عن هشام. ولولا ثبوت الحذف عندي عنه من طرق كتابي هذا لم أذكره، وقرأ الباقون بالحذف فيهما، وكذا هما[1] في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ﴾ [١٨٧]، ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [١٨٧] فقرأ ابن كثير وأبوعمرو وأبو بكر بالغيب فيهما، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [١٨٨]،فقرأ الكوفيون ويعقوب بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ [١٨٨]،فقرا ابن كثير وأبو عمرو بالغيب وضمِّ الباء، وقرأ الباقون بالخطاب وفتح الباء. وتقدَّم اختلافهم في الفتح والإمالة، وبين بين من ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [١٩٣] في بابها.

واختلفوا في ﴿وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ﴾ [١٩٥]، وفي التوبة [١١١] ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بتقديم ﴿وَقُتِلُواْ﴾، وتقديم ﴿وَيُقْتَلُونَ﴾ الفعل المجهول فيهما، وقرأ الباقون بتقديم الفعل المسمَّى الفاعل فيهما. وتقدَّم تشديد ابن كثير وابن عامر للتاء من ﴿وَقُتِلُواْ﴾.

(١) في المطبوع: «هو».

واختلفوا في ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ﴾[١٩٦]، و﴿يَحْطِمَنَّكُمْ﴾[النمل: ١٨]، و﴿يَسْتَخِفَّنَّكَ﴾ [الروم: ٦٠] ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١] ﴿أَوْ نُرِيَنَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٢] فروى رويس تخفيف النون من هذه الأفعال الخمسة في الكلمات الخمس.

وانفرد أبو العلاء الهَمَذانيُّ عنه بتخفيف ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، لا أعلم أحداً حكاه عنه غيره، ولعلَّه سبق قلم إلى رويس من الوليد عن يعقوب، فإنَّه رواه عنه كذلك، وتبعه على ذلك الجعبريّ * فوهم فيه كما وهم*[١] في إطلاق ﴿يغرن﴾ والصواب تقييده بـ ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ﴾[١٩٦] فقط. والله أعلم.

واتفق أئمّتنا في الوقف له على ﴿نَذْهَبَنَّ﴾[الزخرف: ٤١] أنَّه بالألف؛ فنصَّ الأستاذ أبو طاهر بن سوار والشيخ أبو العزِّ وغير واحد على الوقف عليه / بالألف، ولم يتعرض إلى ذلك الحافظان أبو عمرو وأبو العلاء، ولا الشيخ أبومحمد سِبْط الخياط، ولا أبو الحسن طاهر بن غَلْبون، ولا أبو القاسم الهذليُّ، وكأنَّهم تركوه على الأصل المقرَّر في[٢] نون التوكيد الخفيفة، وهو الوقف عليها بالألف[٣] بلا نظر، أو أنَّهم لم يكن عندهم في ذلك نصٌّ، وقد ثبت النصُّ بالألف والله أعلم. وقرأ الباقون بالتشديد من الكلم الخمس.

واختلفوا في ﴿لَكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا﴾ هنا [١٩٨]، وفي الزمر [٢٠]؛ فقرأ أبو جعفر بتشديد النون فيهما، وقرأ الباقون بالتخفيف فيهما[٤].

---

(١) ما بين النجمتين من (ت) وحاشية (ظ) فقط.

(٢) في المطبوع: «ونون»، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: «بلا ألف»، وهو تحريف.

(٤) في (ظ) و (ك): «منهما».

وفيها من **ياءات الإضافة** ست: ﴿ وَجْهِيَ لِلَّهِ ﴾ [٢٠]، فتحها المدنيان وابن عامر وحفص. ﴿ مِنِّيٓ إِنَّكَ ﴾ [٣٥]، و ﴿ لِّيٓ ءَايَةً ﴾ [٤١]، فتحهما المدنيان وأبوعمرو. ﴿ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا ﴾ [٣٦]، و ﴿ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [٥٢]، فتحهما المدنيان. ﴿ أَنِّيٓ أَخْلُقُ ﴾ [٤٩]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو[١].

وفيها من **ياءات الزوائد** ثلاث: ﴿ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴾ [٢٠]، أثبتها[٢] في الوصل المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين يعقوب، ورويت لابن شنبوذ عن قنبل. ﴿ وَأَطِيعُونِ ﴾ [٥٠]، أثبتها في الحالين يعقوب. ﴿وَخَافُونِ ﴾ [١٧٥]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو، *وأثبتها في الحالين يعقوب*[٣]، ورويت أيضاً لابن شنبوذ عن قنبل كما قدَّمنا. والله أعلم.

---

(١) يلاحظ هنا أنَّ المؤلِّف لم يعتبر الترتيب كما في المصحف.

(٢) في (ك): «أثبتهما»، وهو خطأ.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع، وفيه: «وأبو عمرو وإسماعيل»، وفي «ت»: أثبتها في الحالين يعقوب وإسماعيل.

سورة النساء

اختلفوا في ﴿تَسَآءَلُونَ﴾ [١]، فقرأ الكوفيون بتخفيف السين، وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [١]، فقرأ حمزة بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصبها. وتقدَّمت إمالة ﴿طَابَ﴾ [٣] لحمزة في بابها.

واختلفوا في ﴿فَوَٰحِدَةً﴾ [٣]، فقرأ أبو جعفر بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.

واختلفوا في ﴿لَكُمۡ قِيَٰمًا﴾ [٥]، وفي المائدة ﴿قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [٩٧]، فقرأ ابن عامر بغير ألف فيهما، وافقه[١] نافع هنا، وقرأ الباقون بالألف في الحرفين. وتقدَّمت إمالة ﴿ضِعَٰفًا﴾ [٩] * لخلف عن حمزة *[٢]، وبخلاف عن خلَّاد في بابها.

واختلفوا في ﴿وَسَيَصۡلَوۡنَ﴾ [١٠]، فقرأ ابن عامر وأبو بكر بضمِّ الياء، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةً﴾ [١١]، فقرأ المدنيان بالرفع، وقرأ الباقون / بالنصب.

واختلفوا في «أُمِّ» من ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [١١]، ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [١١]، ﴿فِيٓ أُمِّهَا رَسُولًا﴾ في القصص [٥٩]، ﴿فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ في الزخرف [٤]؛ فقرأ حمزة والكسائيُّ بكسر الهمزة في الأربعة إتباعاً؛ ولذلك لايكسرانها في الأخيرين إلَّا

---

(١) في المطبوع: «ووافقه».

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س).

وصلاً، فلو ابتدآ ضمّاها، وكذلك قرأ الباقون في الحالين. وأمّا إن أضيف إلى جمع، وذلك في أربعة مواضع، النحل [٧٨]، والزمر [٦]، والنجم [٣٢] ﴿بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾، وفي النور [٦١] ﴿أَوۡ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾، فكسر الهمزة والميم حمزة، وكسر الكسائيُّ الهمزة وحدها، وذلك في الوصل أيضاً، وقرأ الباقون بضم الهمزة وفتح الميم فيهنَّ، واتفقوا على الابتداء فيهنَّ كذلك.

واختلفوا في ﴿يُوصِي بِهَآ﴾ في الموضعين [١١، ١٢]؛ فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر بفتح الصاد فيهما، وافقهم حفص في الأخير منهما، وقرأ الباقون بكسر الصاد فيهما.

واختلفوا في ﴿يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ﴾ [١٣]، و ﴿يُدۡخِلۡهُ نَارًا﴾ هنا [١٤]، وفي الفتح [١٧] ﴿يُدۡخِلۡهُ﴾، و ﴿يُعَذِّبۡهُ﴾، وفي التغابن [٩] ﴿يُكَفِّرۡ عَنۡهُ﴾، و ﴿وَيُدۡخِلۡهُ﴾، وفي الطلاق [١١] ﴿يُدۡخِلۡهُ﴾، فقرأ المدنيان وابن عامر بالنون في السبعة، وقرأ الباقون بالياء فيهنَّ.

واختلفوا في ﴿وَٱلَّذَانِ﴾ [١٦]، و ﴿هَٰذَانِ﴾ [طه: ٦٣، الحج: ١٩]، و ﴿هَٰتَيۡنِ﴾ [القصص: ٢٧]، و ﴿فَذَٰنِكَ﴾ [القصص: ٣٢]، و ﴿ٱلَّذَيۡنِ﴾ في حم السجدة [٢٩]، فقرأ ابن كثير بتشديد النون في الخمسة، وهو على أصله في مدِّ الألف وتمكين الياء لالتقاء الساكنين، وافقه أبو عمرو ورويس في ﴿فَذَٰنِكَ﴾، وقرأ الباقون بالتخفيف فيهنَّ. وتقدَّم ذكر ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٥١، ٩١] في باب «نقل حركة الهمزة».

واختلفوا في ﴿كَرۡهٗا﴾ هنا [١٩]، والتوبة [٥٣]، والأحقاف [١٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ الكاف فيهنَّ، وافقهم في الأحقاف عاصم ويعقوب

وابن ذكوان، **واختلف** فيه عن هشام:

فروى عنه الداجونيُّ من جميع طرقه إلَّا هبة الله المفسِّر ضمَّ الكاف، وروى الحلواني من جميع طرقه عنه، والمفسِّر عن الداجوني عن أصحابه فتحها.

وانفرد سبط الخياط عن الشريف أبي الفضل عن الكارزيني عن أصحابه عن الأخفش بفتحها، ولم أجد ذلك في «مفردة» الشريف، وبذلك قرأ الباقون في الثلاثة.

واختلفوا في ﴿ مُّبَيِّنَةٍ ﴾ [١٩]، و ﴿ مُّبَيِّنَٰتٍ ﴾ [النور: ٣٤، ٤٦، الطلاق: ١١] فقرأ ابن كثير وأبو بكر بفتح الياء من الحرفين حيث وقعا وافقهما[1] في ﴿مُّبَيِّنَٰتٍ ﴾ المدنيان والبصريان / ، وقرأ الباقون بكسرها منهما.

واختلفوا في ﴿ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ﴾ [٢٥]، و ﴿ مُحْصَنَٰتٍ ﴾ [٢٥]، فقرأ الكسائيُّ بكسر الصاد حيث وقع معرّفاً أو منكّراً، إلَّا الحرف الأوّل من هذه السورة، وهو: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [٢٤]، فإنَّه قرأه بفتح الصاد كالجماعة؛ لأنَّ معناه: ذوات الأزواج، وكذلك قرأ الباقون في الجميع.

واختلفوا في ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم ﴾ [٢٤]، فقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بضمِّ الهمزة وكسر الحاء، وقرأ الباقون بفتحهما.

واختلفوا في ﴿ أُحْصِنَّ ﴾ [٢٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بفتح الهمزة والصاد، وقرأ الباقون بضمِّ الهمزة وكسر الصاد.

---

(١) في المطبوع: ووافقهما.

واختلفوا في ﴿ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ ﴾ [٢٩]، فقرأ الكوفيون بنصب ﴿ تِجَـٰرَةً ﴾، وقرأ الباقون برفعها. وتقدَّم إدغام أبي الحارث[١] ﴿ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ﴾ [٣٠] في بابه.

واختلفوا في ﴿ مُّدْخَلًا ﴾ هنا [٣١]، والحج [٥٩]، فقرأ المدنيان بفتح الميم فيهما، وقرأ الباقون بالضمِّ. وتقدَّم النقل في ﴿ وَسْـَٔلُوا۟ ﴾ [٣٢] لابن كثير والكسائيِّ وخلف في باب «النقل».

واختلفوا في ﴿ عَقَدَتْ ﴾ [٣٣]، فقرأ الكوفيون بغير ألف، وقرأ الباقون بالألف.

واختلفوا في ﴿ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾ [٣٤]، فقرأ أبو جعفر بنصب الهاء، وقرأ الباقون برفعها.

فـ ﴿ بِمَا ﴾ على قراءة أبي جعفر موصولة، وفي ﴿ حَفِظَ ﴾ ضميرٌ يعود عليه مرفوعٌ؛ أي: بالبر الذي حَفِظَ حقَّ الله من التعفف، وغيره، وقيل: بما حَفِظَ دينَ الله، وتقدير المضاف متعيِّن؛ لأنَّ الذات المقدَّسة لا ينسب حفظها إلى أحد.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿ وَٱلْجَارِ ﴾ [٣٦] في إمالته وبين بين من بابه، وتقدَّم مذهب يعقوب في إدغام ﴿ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ ﴾ [٣٦]، كأبي عمرو من باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿ بِٱلْبُخْلِ ﴾ هنا [٣٧]، والحديد [٢٤]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بفتح الباء والخاء، وقرأ الباقون بضمِّ الباء وسكون الخاء.

واختلفوا في ﴿ حَسَنَةً ﴾ [٤٠]، فقرأ المدنيان وابن كثير برفعها، وقرأ الباقون

(١) في المطبوع: «الحارس»، بالسين، وهو تصحيف.

بنصبها. وتقدَّم اختلافهم في تشديد ﴿ يُضَٰعِفۡهَا ﴾ [٤٠] في البقرة. وتقدَّم إبدال ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾ [٣٨] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ تُسَوَّىٰ ﴾ [٤٢]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بفتح التاء وتخفيف السين، وقرأ المدنيان وابن عامر بفتح التاء وتشديد السين، وقرأ الباقون بضمِّ التاء وتخفيف السين، وهم على أصولهم في الفتح والإمالة وبين / بين. وتقدَّم إمالة ﴿ سُكَٰرَىٰ ﴾ [٤٣]، و ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ [٣٨] في بابها.

واختلفوا في ﴿لَٰمَسۡتُمُ ﴾ هنا [٤٣]، والمائدة [٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بغير ألف فيهما، وقرأ الباقون فيهما بالألف. وتقدَّم اختلافهم في ضمِّ التنوين وكسره من ﴿ فَتِيلًا * ٱنظُرۡ ﴾ [٤٩، ٥٠] في البقرة [١٧٣] عند ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ ﴾، وكذلك تقدَّم ﴿ أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ ﴾ [٦٦]، و ﴿ أَوِ ٱخۡرُجُواْ ﴾ [٦٦] عندها. وتقدَّم ﴿ نَضِجَتۡ جُلُودُهُم ﴾ [٥٦] في «فصل تاء التأنيث». وتقدَّم اختلافهم في ﴿ نِعِمَّا ﴾ [٥٨] في آخر البقرة. وتقدَّم إشمام ﴿ قِيلَ لَهُمۡ ﴾ [٦١] أوائل البقرة.

واختلفوا في ﴿ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنۡهُمۡ ﴾ [٦٦]، فقرأ ابن عامر بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع[1]. وتقدَّم إبدال أبي جعفر ﴿ لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[2] [٧٢] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ ﴾ [٧٣]، فقرأ ابن كثير وحفص ورويس بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير. وتقدَّم اختلافهم في إدغام ﴿ أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ ﴾ [٧٤] من باب «حروف قربت مخارجها».

---

(١) كذا في جميع النسخ الخطية، وفي المطبوع زيادة بعد «بالنصب»: «وكذا هو في مصحف الشام»، وزيادة بعد «بالرفع»: «وكذا هو في مصاحفهم». انظر: المقنع: ١٠٣.

(٢) في المطبوع: «يتطمئن»، وهو تحريف.

واختلفوا في ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا * أَيْنَمَا﴾ [٧٧، ٧٨]، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر وحمزة والكسائيُّ وخلف بالغيب. واختلف عن روح:

فروى عنه أبو الطيب كذلك بالغيب، وروى عنه سائر الرواة بالخطاب كالباقين، وقد روى الغيب أيضاً العراقيون عن الحلوانيِّ عن هشام، لكنه من غير طرق كتابنا، وكذا ورد عن ابن ذكوان من طريق التَّغْلبيِّ[١].

واتفقوا على الغيب في قوله تعالى من هذه السورة: ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [٤٩]، فليس فيها خلاف من طريق من الطرق، ولا رواية من الروايات؛ لأجل أنَّ قوله: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ [٤٩] للغيب فرُدَّ عليه.

والعَجَبُ من الإمام الكبير أبي جعفر الطبريِّ مع جلالته أنَّه ذكر في كتابه «الجامع» الخلافَ فيه دون الثاني، فجعل المُجمع[٢] عليه مختلفاً فيه، والمختلف فيه مجمعاً عليه[٣].

وتقدَّم اختلافهم في الوقف على ﴿ فَمَالِ ﴾ [٧٨] من بابه. وتقدَّم ذكر إدغام ﴿ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ ﴾ [٨١] لأبي عمرو وحمزة في آخر باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿ أَصْدَقُ ﴾ [٨٧]، و ﴿تَصْدِيقَ ﴾ [يوسف: ١١١]، و ﴿ يَصْدِفُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٦]، و ﴿ فَٱصْدَعْ ﴾ [الحجر: ٩٤]، و ﴿قَصْدُ ﴾ [النحل: ٩]، و ﴿يُصْدِرَ ﴾ [القصص: ٢٣]، وما أشبهه، إذا سكنت الصاد وأتى بعدها دال، فقرأ حمزة

---

(١) في (ك): «الثعلبيّ»، وهو تصحيف.

(٢) في (ك): «المجموع»، وهو تحريف.

(٣) انظر: جامع البيان: ٢٤٧.

والكسائيُّ وخلف / بإشمام الصاد الزاي، وافقهم رويس في ﴿يُصَدِرَ﴾ وهو في القصص [٢٣]، والزلزلة [٦]، واختلف عنه في غيره، فروى عنه النخاس والجوهريُّ كذلك بالإشمام جميع ذلك، وبه قطع ابن مِهْران له، وروى عنه أبو الطيب وابن مِقْسم بالصاد الخالصة، وبه قطع الهذليُّ، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [٩٠]، فقرأ يعقوب بنصب التاء منوَّنة، وهو على أصله في الوقف عليه بالهاء، كما تقدَّم في باب «الوقف على المرسوم»، كذا نصَّ عليه له الأستاذ أبو العزِّ وغيره، وهو الصحيح في مذهبه، والذي يقتضيه أصله، وقد ذكر بعض الأئمَّة الوقف عليها بالتاء لجميع القرّاء، كابن سوار، وغيره، فأدخل يعقوب في جملتهم إجمالاً، والصواب تخصيصه بالهاء على أصله في كلِّ ما كتب من المؤنث بالتاء، ويوقف عليه هو وغيره بالهاء على أصولهم المعروفة من غير أن يستثنوا شيئاً، والباقون بإسكان التاء وصلاً ووقفاً. وتقدَّم اختلافهم في إدغام تائها من فصل «تاء التأنيث». وكذا مذهب الأزرق في الراء من بابها.

واختلفوا في ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ الموضعين هنا [٩٤]، وفي الحجرات [٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف في الثلاثة ﴿فتثبتوا﴾ من «التثبت»، وقرأ الباقون في الثلاثة من «التبيين».

واختلفوا في ﴿أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ﴾ [٩٤]، فقرأ المدنيان وابن عامر وحمزة وخلف بحذف ألف ﴿ٱلسَّلَٰمَ﴾، وقرأ الباقون بإثباتها.

واختلفوا في ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [٩٤]، فروى النَّهْروانيُّ عن أصحابه عن ابن

شَبِيب، وابن هارون كلاهما عن الفضل، والحنبليُّ عن هبة الله كلاهما عن عيسى ابن وردان فتح الميم التي بعد الواو، و[1] كذا روى الجوهري والـمَغازلي عن الهاشمي في رواية ابن جماز، وكَسَرَها سائر أصحاب أبي جعفر، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿غَيْرُ أُوْلِي﴾ [٩٥]، فقرأ المدنيان وابن عامر والكسائيُّ وخلف بنصب الراء، وقرأ الباقون برفعها، وتقدَّم ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ﴾ [٩٧] للبزي في البقرة، وتقدَّم اختلافهم في ﴿ هَٰٓأَنتُمْ ﴾ [١٠٩] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا * وَمَن﴾ [١١٤، ١١٥]، فقرأ أبو عمرو وحمزة وخلف ﴿يُؤْتِيهِ﴾ بالياء، وقرأ الباقون / بالنون. ٢

واتفقوا على الحرف الأوَّل وهو: ﴿فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ [٧٤]، أنَّه بالنون؛ لبُعْدِ الاسم العظيم عن ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾، فلم يحسن فيه الغيبة كحسنه في الثاني لقربه. والله أعلم.

وتقدَّم اختلافهم في الهاء من ﴿نُوَلِّهِۦ﴾ [١١٥]، ﴿وَنُصْلِهِۦ﴾ [١١٥] من باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿يَدْخُلُونَ﴾ هنا [١٢٤]، وفي مريم [٦٠]، وفاطر [٣٣]، وموضعي المؤمن [٤٠، ٦٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وأبو بكر وروح بضم الياء وفتح الخاء في هذه السورة ومريم و الأوَّل من المؤمن، وافقهم رويس في مريم وأوَّل المؤمن، وقرأ ابن كثير وأبو جعفر ورويس الحرف الثاني

---

(١) «و»: سقطت من المطبوع.

من المؤمن [٦٠] وهو: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ كذلك. واختلف عن أبي بكر فيه:

فروى العليميُّ عنه من طرق العراقيين قاطبة فتح الياء وضمَّ الخاء، وهو المأخوذ به من جميع طرقه.

واختلف عن يحيى بن آدم عنه:

فروى سبط الخياط عن الصَّرِيْفِيْني عنه كذلك، وجعل له من طريق الشَّنَبوذيِّ عن أبي عون عنه الوجهين؛ فإنَّه قال: روى الشَّنَبوذيُّ بإسناده عن يحيى فتح الياء وضمَّ الخاء، قال الكارَزِينيُّ: والذي قرأته بضمِّ الياء، فيكون عن الشَّنَبوذيِّ وجهان[1].

قلت: وعلى ضمِّ الياء وفتح الخاء سائر الرواة عن يحيى. وقد انفرد النهروانيُّ عن أبي حَمْدون عن يحيى عنه بفتح الياء وضمِّ الخاء في الحرف الأوَّل من المؤمن خاصَّة. وقرأ أبو عمرو ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ في فاطر [٣٣] بضمِّ الياء وفتح الخاء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضمِّ الخاء في المواضع الخمسة.

وتقدَّم ﴿بِأَمَانِيِّكُمْ﴾ [١٢٣]، و﴿أَمَانِيَّ﴾ لأبي جعفر، وكذا ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ لابن عامر[2] في المواضع الثلاثة الأخيرة من هذه السورة [١٢٥، ١٦٣]، في البقرة [١٢٤].

واختلفوا في ﴿أَن يُصْلِحَا﴾ [١٢٨]، فقرأ الكوفيون ﴿يُصْلِحَا﴾ بضمِّ الياء وإسكان الصاد وكسر اللَّام من غير ألف، وقرأ الباقون بفتح الياء والصاد واللَّام وتشديد الصاد وألف بعدها.

---

(١) المبهج: ٢/ ٧٧٣.

(٢) «لابن عامر»: سقطت من المطبوع.

واختلفوا في ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟﴾ [١٣٥]، فقرأ ابن عامر وحمزة ﴿تَلُوا۟﴾ بضمِّ اللَّام وواوٍ ساكنة بعدها، وقرأ الباقون بإسكان اللَّام وبعدها واوان، أولاهما مضمومة والأخرى ساكنة.

واختلفوا في ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [١٣٦]، فقرأ ابن / كثير وأبو عمرو وابن عامر بضمِّ النون والهمزة وكسر الزاي فيهما، وقرأ الباقون بفتح النون والهمزة والزاي فيهما.

واختلفوا في ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [١٤٠]، فقرأ عاصم ويعقوب بفتح النون والزاي، وقرأ الباقون بضمِّ النون وكسر الزاي. وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿كُسَالَىٰ﴾ [١٤٢]، ومذهب أبي عثمان عن الدوريِّ عن الكسائيِّ في إمالة السين من باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿ٱلدَّرْكِ﴾ [١٤٥]، فقرأ الكوفيون بإسكان الراء، وقرأ الباقون بفتحها، وتقدَّم مذهب يعقوب في الوقف على ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ﴾ [١٤٦] بالياء من باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ﴾ [١٥٢]، فروى حفص بالياء وقرأ الباقون بالنون.

واختلفوا في ﴿تَعْدُوا۟﴾ [١٥٤]، فقرأ أبو جعفر بتشديد الدال مع إسكان العين، وكذلك روى ورش إلَّا أنَّه فتح العين، وكذلك قالون إلَّا أنَّه اختلف عنه في إسكان العين واختلاسها:

فروى عنه العراقيون من طريقيه إسكان العين مع التشديد، كأبي جعفر

سواء، وهكذا وردت النصوص[١] عنه، وروى المغاربة عنه الاختلاس لحركة العين، ويعبِّر بعضهم عنه بالإخفاء فراراً من الجمع بين الساكنين، وهذه طريق ابن سفيان والمهدويِّ وابن شريح وابن غَلْبون، وغيرهم لم يذكروا سواه.

وروى الوجهين عنه جميعاً الحافظ أبو عمرو الدانيُّ، وقال: «إنَّ الإخفاء أقيس، والإسكان آثر»[٢]، وقرأ الباقون بإسكان العين والتخفيف. وتقدَّم اختلافهم في إدغام ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ﴾ [١٥٥] في بابه.

واختلفوا في ﴿سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا﴾ [١٦٢]، فقرأ حمزة وخلف بالياء، وقرأ الباقون بالنون.

واختلفوا في ﴿زَبُورًا﴾ هنا [١٦٣]، و في سبحان [٥٥]، و ﴿ٱلزَّبُورِ﴾ في الأنبياء [١٠٥]، فقرأ حمزة وخلف بضمِّ الزاي، وقرأ الباقون بفتحها. والله المستعان.

---

(١) في (ز) و (س): النص.

(٢) جامع البيان: ٢/ ٢٥٥.

سورة المائدة

واختلفوا في ﴿شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ﴾ في الموضعين [٢، ٨] من هذه السورة، فقرأ ابن عامر وابن وردان وأبو بكر بإسكان النون، واختلف عن ابن جماز، فروى الهاشميُّ / وغيره عنه الإسكان، وروى سائر الرواة عنه فتح النون، وبذلك قرأ الباقون فيهما.

واختلفوا في ﴿أَن صَدُّوكُمۡ﴾ [٢]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿وَلَا تَعَاوَنُواْ﴾ [٢] للبزيّ، ومذهبُ أبي جعفر في تشديد ﴿ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [٣] من سورة البقرة. وتقدَّم الخلاف عنه في إخفاء ﴿وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ﴾ [٣] من باب «النون الساكنة». وتقدَّم وقف يعقوب على ﴿وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [٣]. وتقدَّم ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ﴾ [٣] وكسر الطاء أيضاً من البقرة.

واختلفوا في ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [٦]، فقرأ نافع وابن عامر والكسائيُّ ويعقوب وحفص بنصب اللَّام، وقرأ الباقون بالخفض.

واختلفوا في ﴿قَٰسِيَةً﴾ [١٣]، فقرأ حمزة والكسائي بتشديد الياء من غير ألف، وقرأ الباقون بالألف وتخفيف الياء. وتقدَّم اختلافهم في ﴿رِضۡوَٰنَ﴾ في الموضعين من آل عمران [١٦٢، ١٧٤]، وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿جَبَّارِينَ﴾ [٢٢] وبين بين من باب «الإمالة». وكذلك ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ [٣١]. وتقدَّم مذهب رويس في الوقف عليه بالهاء.

واختلفوا في ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ [٣٢]، فقرأ أبو جعفر بكسر الهمزة ونقل حركتها إلى نون ﴿مِنۡ﴾، وقرأ الباقون بفتح الهمزة، وهم على أصولهم في السكت والنقل

والتحقيق. وتقدَّم اختلافهم في إسكان سين ﴿رُسُلُنَا﴾ [٣٢] وبابه من البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوًا﴾. وتقدَّم اختلافهم في ﴿يَحْزُنكَ﴾ [٤١] من آل عمران. وتقدَّم إمالة الدوريِّ عن الكسائيِّ ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ [٤١] في بابها. وتقدَّم اختلافهم في إسكان ﴿ٱلسُّحْتَ﴾ [٦٢]، ﴿وَٱلْأُذُنَ﴾ [٤٥] من البقرة.

واختلفوا في ﴿وَٱلْعَيْنَ﴾، ﴿وَٱلْأَنفَ﴾، ﴿وَٱلْأُذُنَ﴾، ﴿وَٱلسِّنَّ﴾، ﴿وَٱلْجُرُوحَ﴾ [٤٥]، فقرأ الكسائيُّ بالرفع في الخمسة، وافقه في ﴿وَٱلْجُرُوحَ﴾ خاصَّة ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وابن عامر، وقرأ الباقون بالنصب.

واختلفوا في ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾ [٤٧]، فقرأ حمزة بكسر اللَّام ونصب الميم، وقرأ الباقون بإسكان اللَّام والميم، وهم على أصولهم في النقل والسكت والتحقيق.

واختلفوا في ﴿يَبْغُونَ﴾ [٥٠]، فقرأ ابن عامر بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ﴾ [٥٣]، فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر ﴿يَقُولُ﴾ بغير واو، كما هو في مصاحفهم، وقرأ الباقون ﴿وَيَقُولُ﴾ بالواو، وكذا هو في مصاحفهم، وقرأ منهم البصريان بنصب اللَّام، وقرأ / الباقون من القرَّاء بالرفع.

واختلفوا في ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾ [٥٤]، فقرأ المدنيان وابن عامر بدالين، الأولى مكسورة والثانية مجزومة، وكذا هو في مصاحف[1] المدينة والشام، وقرأ الباقون بدال واحدة مفتوحة مشدَّدة، وكذا هو في مصاحفهم.

---

(١) في المطبوع: «أهل» المدينة.

واتفقوا على حرف البقرة [٢١٧] وهو: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ﴾، أنَّه بدالين؛ لإجماع المصاحف عليه كذلك؛ ولأنَّ طول سورة البقرة يقتضي الإطناب وزيادة الحرف من ذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ في الأنفال [١٣]،كيف أجمع على فك إدغامه، وقوله: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ في الحشر [٤]، كيف أجمع على إدغامه؛ وذلك لتفاوت[1] المقامين من الإطناب والإيجاز. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿وَٱلْكُفَّارَ﴾ [٥٧]، فقرأ البصريان والكسائيّ بخفض الراء، وقرأ الباقون بنصبها، ومن خفض فهو على أصله في الإمالة والفتح وقفاً ووصلاً.

واختلفوا في ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [٦٠]، فقرأ حمزة بضم الباء[2] من ﴿وَعَبَدَ﴾، وخفض ﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾، وقرأ الباقون بالفتح والنصب.

واختلفوا في ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ [٦٧]، فقرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب وأبو بكر ﴿رِسَالَٰتِهِۦ﴾ بالألف على الجمع وكسر التاء، وقرأ الباقون بغير ألف ونصب التاء على التوحيد. وتقدَّم اختلافهم في همز ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [٦٩] من باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ [٧١]، فقرأ البصريان وحمزة والكسائيُّ وخلف برفع النون، وقرأ الباقون بنصبها.

واختلفوا في ﴿عَقَّدتُّمُ﴾ [٨٩] فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «التقارب»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «الياء» المثناة التحتية، وهو تصحيف.

﴿عَقَدتُّمُ﴾ بالقصر والتخفيف، ورواه ابن ذكوان كذلك إلَّا أنَّه بـألف[1]، وقـرأ الباقون بالتشديد من غير ألف.

واختلفوا في ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ﴾ [٩٥]، فقرأ الكوفيون ويعقوب ﴿فَجَزَآءٌ﴾ بالتنوين ﴿مِّثْلُ﴾ برفع اللَّام، وقرأ الباقون بغير تنوين وخفض اللَّام.

واختلفوا في ﴿كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ﴾ [٩٥]، فقرأ المدنيان وابن عـامر ﴿كَفَّـٰرَةُ﴾ بغـير تنوين ﴿طَعَامِ﴾ بالخفض على الإضافة، والباقون بالتنوين ورفع ﴿طَعَامُ﴾.

واتفقوا على ﴿مَسَـٰكِينَ﴾ [٩٥]، هنا أنَّه بالجمع؛ لأنَّه لا يُطْعَم في قتـل الـصيد مسكين واحد، بل جماعة مساكين، وإنَّما اختلف في الذي في البقرة؛ لأنَّ التوحيد يراد به: عن كلِّ يوم، والجمع يراد به: عن أيام كثـيرة. وتقـدَّم / ﴿قِيَـٰمًا﴾ [٩٧] لابن عامر في أوَّل النساء.

واختلفوا في ﴿ٱسْتَحَقَّ﴾ [١٠٧]، فروى حفص بفتح التاء والحاء، وإذا ابتـدأ كسر همزة الوصل، وقرأ الباقون بضم التاء وكـسر الحـاء، وإذا ابتـدؤوا ضـمُّوا الهمزة.

واختلفوا في ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ [١٠٧]، فقـرأ حمـزة وخلـف ويعقـوب وأبـو بكـر ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾ بتشديد الواو وكسر الـلَّام بعـدها وفـتح النـون عـلى الجمـع، وقـرأ الباقون بإسكان الواو وفتح اللَّام وكسر النون على التثنية. وتقـدَّم اخـتلافهم في ﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ [١٠٩] في البقـرة عنـد ﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ﴾. وتقـدَّم اخـتلافهم في ﴿ٱلطَّيْرِ﴾، و ﴿طَيْرًا﴾ [٤٩] في آل عمران.

---

(١) في المطبوع: «بالألف».

واختلفوا في ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ هنا [١١٠]، وفي أوَّل يونس [٢]، وفي هود [٧]، والصف [٦]؛ فقرأ حمزة والكسائيّ وخلف ﴿**ساحر**﴾ بألف بعد السين وكسر الحاء في الأربعة، وافقهم ابن كثير وعاصم في يونس، وقرأ الباقون بكسر السين وإسكان الحاء من غير ألف في الأربعة.

واختلفوا في ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [١١٢]، فقرأ الكسائيُّ ﴿**تَسْتَطِيعُ**﴾ بالخطاب ﴿**ربَّكَ**﴾ بالنصب، وهو على أصله في إدغام اللَّام في التاء، وقرأ الباقون بالغيب والرفع.

واختلفوا في ﴿مُنَزِّلُهَا﴾ [١١٥]، فقرأ المدنيان وابن عامر وعاصم بالتشديد، وقرأ الباقون بالتخفيف.

واختلفوا في ﴿هَٰذَا يَوْمُ﴾ [١١٩]، فقرأ نافع بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

وفيها من **ياءات الإضافة** ست: ﴿يَدِيَ إِلَيْكَ﴾ [٢٨]،فتحها المدنيان وأبوعمرو وحفص، ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٢٨]، ﴿لِيَ أَنْ أَقُولَ﴾ [١١٦]، فتحهما المدنيان وابن كثير وأبو عمرو، ﴿إِنِّيَ أُرِيدُ﴾ [٢٩]، ﴿فَإِنِّيَ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [١١٥]، فتحهما المدنيان، ﴿وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ﴾ [١١٦]، فتحها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر وحفص.

ومن **الزوائد** ياء واحدة: ﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟﴾ [٤٤]، أثبتها في الوصل أبوجعفر وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين يعقوب، ورويت لابن شَنَبوذ عن قنبل كما تقدَّم. والله تعالى أعلم.

سورة الأنعام

تقدَّم الخلاف في ضمِّ الدال وكسرها من ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [١٠] من البقرة. وتقدَّم مذهب أبي جعفر في إبدال همزتها من باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿مَّن / يُصْرَفْ﴾ [١٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ويعقوب وأبو بكر ﴿يَصْرِفْ﴾ بفتح الياء وكسر الراء، وقرأ الباقون بضمِّ الياء وفتح الراء. وتقدَّم اختلافهم في ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [١٩] في باب الهمزتين من كلمة.

واختلفوا في ﴿نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ﴾ هنا [٢٢]، و[سبأ: ٤٠]، فقرأ يعقوب بالياء في ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾(١) و ﴿يَقُولُ﴾ جميعاً في السورتين، وافقه حفص في سبأ، وقرأ الباقون بالنون فيهما من السورتين.

واختلفوا في ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن﴾ [٢٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ ويعقوب والعُلَيمي عن أبي بكر بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ [٢٣]، فقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء، وقرأ الباقون بالنصب.

واختلفوا في ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا﴾ [٢٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بنصب الباء، وقرأ الباقون بالخفض.

واختلفوا في ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾، ﴿وَنَكُونَ﴾ [٢٧]، فقرأ حمزة ويعقوب وحفص بنصب الباء والنون فيهما، وافقهم ابن عامر في ﴿وَنَكُونَ﴾(٢)، وقرأ الباقون بالرفع فيهما.

---

(١) المثبت من: (ت) وكذا المطبوع: «يحشرهم»، وفي النسخ: «يحشر».

(٢) في المطبوع: «يكون» بالياء، وهو خطأ.

واختلفوا في ﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [٣٢]، فقرأ ابن عامر ﴿وَلَدَارُ﴾ بلام واحدة وتخفيف الدال، ﴿ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ بخفض التاء على الإضافة، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون بلامين مع تشديد الدال للإدغام، وبالرفع على النعت، وكذا هو في مصاحفهم. ولا خلاف في حرف يوسف [١٠٩](١) أنَّه بلام واحدة؛ لاتفاق المصاحف عليه.

واختلفوا في ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ هنا [٣٢]، وفي الأعراف [١٦٩]، ويوسف [١٠٩]، ويسٓ [٦٨]، فقرأ المدنيان ويعقوب بالخطاب في الأربعة، وافقهم ابن عامر وحفص هنا، وفي الأعراف ويوسف، ووافقهم أبو بكر في يوسف. **واختلف** عن ابن عامر في يسٓ:

فروى الداجونيُّ عن أصحابه عن هشام من غير طريق الشَّذَائيِّ، وروى الأخفش والصُّوريُّ من غير طريق زيد، كلاهما عن ابن ذكوان كذلك بالخطاب.

وروى الحُلْوانيُّ عن هشام، والشَّذَائيُّ عن الداجوني عن أصحابه عنه، وزيد عن الرمليِّ عن الصوريِّ بالغيب.

وبذلك قرأ الباقون في الأربعة. وتقدَّم قراءة نافع ﴿يُحۡزِنكَ﴾ في آل عمران [١٧٦].

واختلفوا في ﴿يُكَذِّبُونَكَ﴾ [٣٣]، فقرأ نافع والكسائيُّ / بالتخفيف وقرأ الباقون بالتشديد. وتقدَّم قراءة ابن كثير ﴿يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [٣٧] مخففاً. وتقدَّم ٢

---

(١) وهو: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ [يوسف: ١٠٩].

اختلافهم في همزة ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ [٤٠، ٤٧]، و ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [٤٦] من باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿فَتَحْنَا﴾ هنا [٤٤]، والأعراف [٩٦]، والقمر [١١]، و ﴿فُتِحَتْ﴾ في الأنبياء [٩٦]، فقرأ ابن عامر وابن وردان بتشديد التاء في الأربعة، وافقهما ابن جمّاز وروح في القمر والأنبياء، ووافقهم رويس في الأنبياء، **واختلف** عنه في الثلاثة الباقية:

فروى النَّخاس عنه تشديدها، وروى أبو الطيب التخفيف.

واختلف عن ابن جمَّاز هنا والأعراف: فروى الأُشْناني عن الهاشميِّ عن إسماعيل تشديدهما، وكذا روى ابن حبيب عن قتيبة كلاهما عنه، وروى الباقون عنه التخفيف، وبذلك قرأ الباقون في الأربعة.

واتفقوا على تخفيف ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا﴾ في المؤمنين [٧٧]؛ لأنَّ ﴿بَابًا﴾ فيها مفرد، والتشديد يقتضي التكثير. والله أعلم.

وتقدَّم ضمُّ الهاء[١] من ﴿بِهِ ٱنظُرْ﴾ [٤٦] للأصبهانيّ من باب هاء الكناية. وتقدَّم إشمام صاد ﴿يَصْدِفُونَ﴾ [٤٦] في سورة النساء [٨٧].

واختلفوا في ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ هنا [٥٢]، والكهف [٢٨]، فقرأ ابن عامر ﴿بالغُدْوةِ﴾ فيهما، بضمِّ الغين وإسكان الدال وواو بعدها، وقرأ الباقون بفتح الغين والدال وألف بعدها في الموضعين.

(١) «ضم الهاء»: سقطت من (س).

واختلفوا في ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ﴾ [٥٤]، ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [٥٤] فقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بفتح الهمزة فيهما، وافقهم المدنيان في الأولى، وقرأ الباقون بالكسر فيهما.

واختلفوا في ﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾ [٥٥]، فقرأ حمزة والكسائيّ وخلف وأبو بكر بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث أو الخطاب.

واختلفوا في ﴿سَبِيلُ﴾ [٥٥]، فقرأ المدنيان بنصب اللَّام، وقرأ الباقون بالرفع.

واختلفوا في ﴿يَقْضِ الْحَقَّ﴾ [٥٧]، فقرأ المدنيان وابن كثير وعاصم ﴿يَقُصُّ﴾ بالصاد مهملة مشدَّدة من القَصَص، وقرأ الباقون بإسكان القاف وكسر الضاد معجمة من القضاء، ويعقوب على أصله في الوقف بالياء، كما تقدَّم في بابه.

واختلفوا في ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [٦١]، و ﴿اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ [٧١]، فقرأ حمزة ﴿**توفاه**﴾، و ﴿**استهواه**﴾ بألف ممالة بعد الفاء والواو، وقرأ الباقون بتاء ساكنة بعدهما.

واختلفوا في ﴿مَن يُنَجِّيكُم﴾ هنا [٦٣]، و ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم﴾ بعدها [٦٤]، وفي يونس ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ﴾ [٩٢]، و ﴿نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ [١٠٣]، و ﴿نُنجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٠٣]، وفي الحجر ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [٥٩]/ ، وفي مريم ﴿نُنَجِّي الَّذِينَ﴾ [٧٢]، وفي العنكبوت ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ﴾ [٣٢]، وفيها ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ﴾ [٣٣]، وفي الزمر ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ﴾ [٦١]، وفي الصف ﴿تُنجِيكُم مِّنْ﴾ [١٠][1]، فقرأ يعقوب بتخفيف تسعة أحرف منها، وهي

(١) في المطبوع: ﴿ننجيكم﴾ بنونين، وهو خطأ.

ماعدا الزمر والصف، وافقه على الثاني هنا نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان، وانفرد المفسِّر بذلك عن زيد عن الداجوني عن أصحابه عن هشام، ووافقه(١) على الثالث من يونس الكسائيُّ وحفص، ووافقه في الحجر والأوّل من العنكبوت حمزة والكسائيُّ وخلف، ووافقه على موضع مريم الكسائيُّ، وعلى الثاني من العنكبوت ابن كثير وحمزة والكسائيُّ وخلف وأبوبكر، وأمَّا موضع الزمر فخفّفه روح وحده، وشدَّد الباقون سائرهنَّ، وأمَّا حرف الصف فشدَّده ابن عامر، وخفَّفه الباقون.

واختلفوا في ﴿وَخُفْيَةً﴾ هنا [٦٣]، والأعراف [٥٥]، فروى أبو بكر بكسر الخاء، وقرأ الباقون بضمِّها.

واختلفوا في ﴿أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ﴾ [٦٣]، فقرأ الكوفيون ﴿أَنجَىٰنَا﴾ بألف بعد الجيم من غير ياء ولا تاء، وكذا هو في مصاحفهم، وهم في الإمالة على أصولهم، وقرأ الباقون بالياء والتاء من غير ألف، وكذا هو في مصاحفهم.

*****واتفقوا** على ﴿أَنجَيْتَنَا﴾ في سورة يونس [٢٢]؛ لأنَّه إخبار عن توجههم إلى الله تعالى بالدعاء، فقال عزَّ وجل: ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا﴾ [يونس: ٢٢]، وذلك إنَّما يكون بالخطاب، بخلاف ما في هذه السورة، فإنَّه قال تعالى أوَّلاً: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ﴾ [٦٣]، قائلين ذلك؛ إذ يحتمل الخطاب، ويحتمل حكاية الحال. والله أعلم*(٢).

---

(١) أي: يعقوب.

(٢) ما بين النجمتين -وهو الفقرة كلها- سقط من (س)، ومن (ظ) وكتب في حاشيتها.

واختلفوا في ﴿ يُنسِيَنَّكَ ﴾ [٦٨]، فقرأ ابن عامر بتشديد السين، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿ ءَازَرَ ﴾ [٧٤]، فقرأ يعقوب برفع الراء، وقرأ الباقون بنصبها. وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿ رَءَا كَوْكَبًا ﴾ [٧٦]، و ﴿ رَءَا ٱلْقَمَرَ ﴾ [٧٧]، و ﴿ رَءَا ٱلشَّمْسَ ﴾ [٧٨] من باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾ [٨٠]، فقرأ المدنيان وابن ذكوان بتخفيف النون، **واختلف** عن هشام:

فروى ابن عَبْدان عن الحلواني والداجوني عن أصحابه من جميع طرقه إلَّا المفسر عن زيد عنه كلهم عن هشام بالتخفيف كذلك، وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته على أبي أحمد، وبه قرأ أيضاً على أبي الحسن عن قراءته على أصحابه عن الحسن بن العباس عن الحلواني، / وبذلك قطع له المهدويُّ، وابن ٢
سفيان، وابن شريح، وصاحب «العنوان»، وغيرهم من المغاربة.

وروى الأزرق الجمَّال عن الحلوانيّ، والمفسِّرُ وحده عن الداجوني عن أصحابه تشديد النون، وبذلك قطع العراقيون قاطبة للحلوانيّ، وبذلك قرأ الدانيُّ على شيخه الفارسيِّ عن قراءته على أبي طاهر عن أصحابه من الطرق المذكورة، وبه قرأ أيضاً على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي عن أصحابه عنه، وهي رواية ابن عباد عن هشام، وبها قرأ من طريقه الدانيّ على أبي الفتح عن أصحابه عنه، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن[1] ﴾ هنا [٨٣]، و [يوسف: ٧٦]، فقرأ الكوفيون

---

(١) ﴿ مَّن ﴾: كتبت في المطبوع خارج القوس، ممّا يوهم أنَّها ليست قرآناً.

بالتنوين فيهما، وافقهم يعقوب على التنوين هنا، وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما.

واختلفوا في ﴿وَٱلْيَسَعَ﴾ هنا [٨٦]، وفي صٓ [٤٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بتشديد اللَّام وإسكان الياء في الموضعين، وقرأ الباقون بإسكان اللَّام مخففة وفتح الياء فيهما. وتقدَّم اختلافهم في هاء ﴿ٱقْتَدِهْ﴾ [٩٠] من باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [٩١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالغيب في الثلاثة، وقرأ الباقون بالخطاب فيهنَّ.

واختلفوا في ﴿وَلِتُنذِرَ﴾ [٩٢]، فروى أبو بكر بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [٩٤]، فقرأ المدنيان والكسائيُّ وحفص بنصب النون، وقرأ الباقون برفعها. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ [٩٥] عند ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾[1] في البقرة.

واختلفوا في ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [٩٦]، فقرأ الكوفيون ﴿وَجَعَلَ﴾ بفتح العين واللَّام من غير ألف وبنصب اللَّام من ﴿ٱلَّيْلَ﴾، وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللَّام وخفض ﴿ٱلَّيْلَ﴾.

واختلفوا في ﴿فَمُسْتَقَرٌّ﴾ [٩٨]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وروح بكسر القاف، وقرأ الباقون بفتحها.

---

(١) العجب أنَّ النسخ الخطية التي عندي كلها كتب فيها: ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ إلاَّ أنَّه في (ظ) يظهر محاولة طمس التاء حيث رسمت الكلمة «حُرِّمت»، فلعل تصحيح المطبوع إنَّما هو من الشيخ الضباع أو غيره، وليس من المؤلف والله أعلم.

واتفقوا على فتح الدال من ﴿وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ [٩٨]؛ لأنَّ المعنى أنَّ الله استودعه فهو مفعول[١].

واختلفوا في ﴿إِلَىٰ ثَمَرِهِۦ﴾ من الموضعين في هذه السورة [٩٩، ١٤١]، و ﴿لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ﴾[٢] في يسٓ [٣٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ الثاء والميم في الثلاثة، وقرأ الباقون بفتحها فيهنَّ.

واختلفوا / في ﴿وَخَرَقُوا۟﴾ [١٠٠]، فقرأ المدنيان بتشديد الراء، والباقون بالتخفيف.

واختلفوا في ﴿دَرَسْتَ﴾ [١٠٥]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بألف بعد الدال وإسكان السين وفتح التاء، وقرأ ابن عامر ويعقوب بغير ألف وفتح السين وإسكان التاء، وقرأ الباقون بغير ألف وإسكان السين وفتح التاء.

واختلفوا في ﴿عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [١٠٨]، فقرأ يعقوب بضم العين والدال وتشديد الواو، وقرأ الباقون بفتح العين وإسكان الدال وتخفيف الواو. وتقدَّم الخلاف عن أبي عمرو في إسكان ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [١٠٩] واختلاسها[٣].

---

(١) هذا نصّ كلام الداني في جامع البيان: ٢٩٥.

(٢) جاءت هذه العبارة في جميع النسخ الخطية عندي، بإدخال الواو على الفعل، وهي بهذا الشكل غير صحيحة؛ لأنَّ الموضعين هنا في الأنعام هما: ﴿ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ﴾ [٩٩]، و ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾ [١٤١] وموضع سورة يسٓ هو: ﴿لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ﴾ [٣٥].

وجاءت العبارة في المطبوع هكذا: واختلفوا في ﴿إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ﴾، ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾ من الموضعين في هذه السورة، وفي ﴿وليأكلوا من ثمره﴾ في يسٓ. اهـ.

وهي بهذا الشكل أيضاً خطأ؛ لأنَّ موضع سورة يسٓ هو: ﴿لِيَأْكُلُوا۟﴾ بدون واو.

ويلاحظ أنَّ المؤلف ذكر هذه الفقرة كما ذكرها الداني في جامع البيان: ٢٩٥.

(٣) في المطبوع: «واحتلاسها»، بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

واختلفوا في ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ﴾ [١٠٩]، فقرأ ابن كثير والبصريان وخلف بكسر الهمزة من ﴿أَنَّهَآ﴾. واختلف عن أبي بكر: فروى العليمي عنه كسر الهمزة، وروى العراقيون قاطبة عن يحيى عنه الفتح وجهاً واحداً، وهو الذي في «العنوان». ونصَّ المهدويُّ وابن سفيان وابن شريح ومكي وأبو الطيب بن غَلْبون وغيرهم على الوجهين جميعاً عن يحيى.

قال أبو الحسن بن غَلْبون: وقرأت على أبي ليحيى بالوجهين جميعاً وأخبرني أنَّه قرأ على أبي سهل بالكسر، وأنَّ ابن مجاهد أخذ عليه بذلك، وأخبرني أنَّه قرأ على نصر بن يوسف بالفتح، وأنَّ ابن شنبوذ أخذ عليه بذلك. قال: وأنا آخذ بالوجهين في رواية يحيى[١].

وقال الدانيُّ: وقرأت أنا في رواية يحيى عن[٢] أبي بكر من طريق الصَّرِيفينيِّ بالوجهين، وبلغني عن ابن مجاهد أنَّه كان يختار في رواية يحيى الكسر، وبلغني عن ابن شنبوذ أنَّه كان يختار في روايته الفتح[٣].

قلت: وقد جاء عن يحيى بن آدم أنَّه قال: لم يحفظ أبو بكر عن عاصم كيف قرأ، أكسر[٤] أم فتح؟ كأنَّه شكَّ فيها، وقد صحَّ الوجهان جميعاً عن أبي بكر من غير طريق يحيى، فروى جماعة عنه الكسر وجهاً واحداً كالعليمي والبُرْجُمي والجعفي وهارون بن حاتم وابن أبي أمية والأعشى من رواية الشموني وابن

---

(١) التذكرة: ٢/ ٣٣١.

(٢) في المطبوع: «على» بدل «عن»، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ٢٩٧.

(٤) في المطبوع: (أكسر «به»)، وليست في النسخ، ولا جامع البيان.

غالب والتيمي، وروى سائر الرواة عنه الفتح كإسحاق الأزرق وأبي كريب والكسائيِّ، وصحَّ عنه إسناد الفتح عن عاصم وجهاً واحداً، فيحتمل أن يكون الكسر من اختياره. والله أعلم[1].

واختلفوا في ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [١٠٩]، فقرأ ابن عامر وحمزة بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿ قُبُلًا مَّا ﴾ [١١١]/ فقرأ المدنيان وابن عامر بكسر القاف وفتح الباء، وقرأ الباقون بضمِّها، ونذكر حرف الكهف [٥٥] في موضعه إن شاء الله تعالى.

واختلفوا في ﴿ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ ﴾ [١١٤]، فقرأ ابن عامر وحفص بتشديد الزاي، وقرأ الباقون بالتخفيف.

واختلفوا في ﴿ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ هنا [١١٥]، وفي يونس [٣٣، ٩٦]، وغافر [٦]، فقرأ الكوفيون ويعقوب بغير ألف على التوحيد في الثلاثة، وافقهم ابن كثير وأبوعمرو في يونس وغافر، وقرأ الباقون بألف على الجمع فيهنَّ، ومن أفرد فهو على أصله في الوقف بالتاء والهاء والإمالة كما تقدَّم.

واختلفوا في ﴿ فَصَّلَ لَكُم ﴾ [١١٩]، فقرأ المدنيان والكوفيون ويعقوب بفتح الفاء والصاد، وقرأ الباقون بضم الفاء وكسر الصاد.

واختلفوا في ﴿حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ [١١٩]، فقرأ المدنيان ويعقوب وحفص بفتح الحاء والراء، وقرأ الباقون بضم الحاء وكسر الراء. وتقدم كسر الطاء من ﴿ ٱضْطُرِرْتُمْ ﴾ [١١٩] لابن وردان بخلاف[2]، من البقرة.

---

(١) هذه الفقرة كلها هي نص كلام الداني في جامع البيان: ٢٩٦-٢٩٧.

(٢) «بخلاف»: سقط من (س).

واختلفوا في ﴿لَّيُضِلُّونَ﴾ هنا [١١٩]، و ﴿لِيُضِلُّواْ﴾ في يونس [٨٨]، فقرأ الكوفيون بضمِّ الياء فيهما، وقرأ الباقون بفتحها منهما. وتقدَّم تشديد ﴿مَيْتًا﴾ [١٢٢] للمدنيَّين ويعقوب في البقرة.

واختلفوا في ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ [١٢٤]، فقرأ ابن كثير وحفص ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ بحذف الألف بعد اللَّام ونصب التاء على التوحيد، وقرأ الباقون بالألف وكسر التاء على الجمع.

واختلفوا في ﴿ضَيِّقًا﴾ هنا [١٢٥]، والفرقان [١٣]، فقرأ ابن كثير بإسكان الياء مخفّفة، وقرأ الباقون بكسرها مشدَّدة.

واختلفوا في ﴿حَرَجًا﴾ [١٢٥]، فقرأ المدنيان وأبو بكر بكسر الراء، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿يَصَّعَّدُ﴾ [١٢٥]، فقرأ ابن كثير بإسكان الصاد وتخفيف العين من غير ألف، وروى أبو بكر بفتح الياء والصاد مشدَّدة وألف بعدها وتخفيف العين، وقرأ الباقون بتشديد الصاد والعين من غير ألف.

واختلفوا في ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾ هنا [١٢٨]، وفي الموضع الثاني من يونس ﴿يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ﴾ [٤٥]، فروى حفص بالياء فيهما، وافقه روح هنا، وقرأ الباقون فيهما بالنون.

واتفقوا على الحرف الأوَّل من يونس، وهو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ﴾ [٢٨]، أنَّه بالنون من أجل قوله: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ / هنا [١٣٢]، وآخر هود [١٢٣]، والنمل [٩٣]، فقرأ ابن عامر بالخطاب في الثلاثة، وافقه المدنيان ويعقوب وحفص في هود والنمل، وقرأ الباقون بالغيب فيهنَّ.

واختلفوا في ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾، و ﴿مَكَانَتِهِمْ﴾ حيث وقعا، وهو هنا [١٣٥]، وفي هود [٩٣، ١٢١]، ويسٓ [٦٧]، والزمر [٣٩]، فروى أبو بكر بالألف على الجمع فيهما، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد.

واختلفوا في ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ هنا [١٣٥]، والقصص [٣٧]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف فيهما بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ في الموضعين [١٣٦، ١٣٨]، فقرأ الكسائيُّ بضمِّ الزاي منهما، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ﴾، ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [١٣٧]، فقرأ ابن عامر بضمِّ الزاي وكسر الياء من ﴿زُيِّنَ﴾ ورفع لام ﴿قَتْلُ﴾ ونصب دال ﴿أولادَهُم﴾ وخفض همزة ﴿شُركائِهم﴾ بإضافة ﴿قَتْل﴾ إليه، وهو فاعل في المعنى.

وقد فصل بين المضاف وهو ﴿قتلُ﴾ وبين ﴿شركائِهم﴾ وهو المضاف إليه بالمفعول وهو ﴿أولادَهم﴾، وجمهور نحاة البصريين على أنَّ هذا لايجوز إلَّا في ضرورة الشعر، وتُكُلِّم في هذه القراءة بسبب ذلك حتى قال الزمخشريُّ: «والذي حمله[1] على ذلك أنَّه رأى في بعض المصاحف ﴿شركائِهم﴾ مكتوباً بالياء، ولو

(١) الضمير يعود على ابن عامر.

قرأ بجر «الأولاد، والشركاء»؛ لأنَّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم؛ لوجد في ذلك مندوحة[(١)]».

قلت: والحق في غير ما قاله الزمخشريُّ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يستحل مسلم[(٢)] القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟

بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول، في الفصيح الشائع الذائع اختياراً، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب؛ فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنَّه كان قبل أن يوجد اللَّحن، ويُتكلَّم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى، وتلقن، وروى، وسمع، ورأى، إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه، وأنا / رأيته فيه كذلك.

مع أنَّ قارئها لم يكن خاملاً، ولا غير متبع، ولا في طَرَفٍ من الأطراف، ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب، فقد كان في مثل دمشق التي هي إذ ذاك دار الخلافة، وقُبَّة[(٣)] الملك، والمأتيّ إليها من أقطار الأرض في زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة الإمامُ عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه،

(١) الكشاف: ٢/ ٤٢.

(٢) في المطبوع: «يحل لمسلم».

(٣) تصحفت في المطبوع إلى: «وفيه».

أحد المجتهدين، والمتَّبَعين، و[1] المقتدَى بهم من الخلفاء الراشدين.

وهذا الإمام القارئ ـ أعني ابن عامر ـ مقلَّد[2] في هذا الزمن الصالح قضاء دمشق ومشيختها، وإمامة جامعها الأعظم، الجامع الأمويِّ أحد عجائب الدنيا، والوفود به من أقطار الأرض لمحل الخلافة ودار الإمارة، هذا ودار الخلافة في الحقيقة حينئذ بعض هذا الجامع ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة.

ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنَّه كان في حلقته أربعمائة عريف يقومون عنه بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحد من السَّلف رضي الله عنهم على اختلاف مذاهبهم، وتباين لغاتهم، وشدَّةِ ورعهم أنَّه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلَّا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة.

وأوَّل مَن نعلَمُه أنكر هذه القراءة * وغيرها من القراءات*[3] الصحيحة، وركب هذا المحذور ابنُ جرير الطبري بعد الثلثمائة، وقد عُدَّ ذلك من سقطات ابن جرير، حتى قال السخاويُّ: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبيُّ: «إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر».

---

(١) «و»: سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٢) كذا ضبطت الكلمة في (ك).

(٣) ما بين النجمتين سقط من (س)، وفي (ظ) في الحاشية، وجاءت العبارة في (ت) وكذا المطبوع: «القراءة» بالإفراد.

ولله درُّ إمام[١] النحاة أبي عبد الله بن مالك رحمه الله حيث قال في «كافيته الشافية»:

وحجتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر[٢]

وهذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيِّدٌ من جهة المعنى أيضاً.

أمَّا وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيراً، أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم ما لا ينكر ممّا يخرج به كتابنا عن المقصود.

وقد صحَّ من كلام رسول الله ﷺ / : «فهل أنتم تاركوا لي صاحبي»[٣]، ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي، فَفَصْلُ المصدر بخلوِّه من الضمير أولى بالجواز، وقرئ ﴿**فلا تحسبنّ الله مخلف وعدَه رسلِه**﴾ [إبراهيم: ٤٧][٤].

وأمَّا قوَّته من جهة المعنى فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: كون الفاصل فَضْلَةً، فإنَّه بذلك[٥] صالح لعدم الاعتداد به.

---

(١) في المطبوع: «أمام»، وهو خطأ مطبعي.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٩٨٧-٩٨٨.

(٣) المراد بـ«صاحبي» سيدنا أبو بكر رضي الله عنه، والحديث في: البخاري: ٣/ ١٣٣٩ و ٤/ ١٧٠٤، صحيح ابن خزيمة: ٤/ ٣٥٥، مسند الشاميين للطبراني: ٢/ ٢٠٨.

(٤) قراءة شاذة.

(٥) في (ت) وكذا المطبوع: «الذلك»، بلام، وهو تصحيف.

الثاني: أنَّه غير أجنبي معنى؛ لأنَّه معمول للمضاف، وهو[1] المصدر.

الثالث: أنَّ الفاصل مقدَّر التأخير؛ لأنَّ المضاف إليه مقدَّر التقديم؛ لأنَّه فاعل في المعنى، حتى إنَّ العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله؛ لأنَّهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبيِّ كثيراً، فاستحقَّ الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فيحكم بجوازه مطلقاً، وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب: «هو غلام إن شاء الله أخيك»، فالفصل بالمفرد أسهل.

ثمّ إنَّ هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها ولا يرون غيرها، قال ابن ذكوان: ﴿**شركائِهم**﴾ بياء ثابتة في الكتاب والقراءة، قال: وأخبرني أيوب ـ يعني ابن تميم شيخه ـ قال: قرأت على أبي عبد الملك قاضي الجُنْد ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ قال أيوب: فقلت له: إنَّ في مصحفي وكان قديماً ﴿**شركائِهم**﴾، فمحى أبو عبد الملك الياء وجعل مكان الياء واواً.

قال أيوب: ثمَّ قرأت على يحيى بن الحارث ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ فردَّ عليَّ[2] يحيى ﴿**شركائِهم**﴾ بالياء[3]، فقلت له: إنّه كان في مصحفي بالياء فحكَّت وجعلت واواً، فقال يحيى: أنت رجل محوت الصوابَ وكتبتَ الخطأ، فرددتها في المصحف على الأمر الأوَّل[4].

---

(١) في المطبوع: «هو والمصدر»، وهو تحريف.

(٢) كذا ضبطت.

(٣) «بالياء»: سقطت من المطبوع.

(٤) من قوله: قال ابن ذكوان..إلى هنا، بنصه في جامع البيان: ٤/ ٣٠، وفيه زيادة: «بالياء».

وقرأ الباقون ﴿ زَيَّنَ ﴾ بفتح الزاي والياء ﴿ قَتْلَ ﴾ بنصب اللَّام ﴿أَوْلَٰدِهِمْ﴾ بخفض الدال ﴿ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ برفع الهمزة.

واختلفوا في ﴿ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً ﴾ [١٣٩]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر من غير طريق الداجوني عن هشام وأبو بكر بالتاء على التأنيث، واختلف عن الداجوني فروى زيد عنه من جميع طرقه التذكير، وهو الذي لم يرو الجماعة عن الداجوني غيره، وروى الشَّذَائيُّ عنه التأنيث فوافق الجماعة.

قلت: وكلاهما صحيح عن الداجوني، إلَّا أنَّ التذكير أشهر عنه، وبه قرأ الباقون.

/ **واختلفوا في** ﴿ مَّيْتَةً ﴾ [١٣٩]، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر برفع التاء، وأبو جعفر على أصله في تشديد الياء(١)، وقرأ الباقون بالنصب. وتقدَّم اختلافهم في تشديد ﴿قُتِلُوٓاْ ﴾ [١٥٦] لابن كثير وابن عامر في سورة آل عمران. وتقدَّم إسكان ﴿ أُكُلُهُۥ ﴾ لنافع وابن كثير عند ﴿ هُزُوًا ﴾ في البقرة [٦٧]. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ ثَمَرِهِۦٓ ﴾ [٩٩] من هذه السورة.

واختلفوا في ﴿ حَصَادِهِۦ ﴾ [١٤١]، فقرأ البصريان وابن عامر وعاصم بفتح الحاء، وقرأ الباقون بكسرها. وتقدَّم اختلافهم في ﴿خُطُوَٰتِ ﴾ [١٤٢] عند ﴿ هُزُوًا ﴾ من البقرة.وتقدَّم اختلافهم في صفة تسهيل همزة الوصل من ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ [١٤٣] من باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿ ٱلْمَعْزِ ﴾ [١٤٣]، فقرأ ابن كثير والبصريان وابن عامر من غير

(١) في المطبوع: «التاء»، تصحيف.

طريق الداجوني عن هشام بفتح العين، وروى الداجوني عن أصحابه عن هشام بسكون العين، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ﴾ [١٤٥]، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وحمزة بالتاء على التأنيث، وقد انفرد المفسِّرُ عن الداجوني عن أصحابه عن هشام بالياء على التذكير، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿مَيْتَةً﴾ [١٤٥]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. وتقدَّم كسر النون والطاء في ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [١٤٥] في البقرة [١٧٣]. وتقدَّم انفراد فارس بن أحمد في ضمِّ هاء ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾ [١٤٦].

واختلفوا في ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٢] إذا كان بالتاء خطاباً وحسن معها تاء[1] أخرى، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بتخفيف الذال حيث جاء، وقرأ الباقون بالتشديد.

واختلفوا في ﴿وَأَنَّ هَٰذَا﴾ [١٥٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بكسر الهمزة وقرأ الباقون بفتحها، إلَّا أنَّ يعقوب وابن عامر خفَّفا النون، و[2] الباقون بالتشديد. وتقدَّم مذهب البزيِّ في تشديد تاء ﴿فَتَفَرَّقَ﴾ [١٥٣] عند ذكر تاءاته من البقرة [٢٦٧].

واختلفوا في ﴿تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ هنا [١٥٨]، وفي النحل [٣٣]، فقرأهما حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث فيهما.

---

(١) في المطبوع: «ياء»، بالمثناة التحتية، وهو خطأ وتصحيف.

(٢) في المطبوع: «وقرأ».

واختلفوا في ﴿ فَرَّقُواْ ﴾ هنا [١٥٩]، وفي الروم [٣٢]، فقرأهما حمزة والكسائيُّ ﴿فارقوا﴾ بالألف مع تخفيف الراء، وقرأ الباقون بغير ألف مع التشديد فيهما.

واختلفوا في ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [١٦٠]، فقرأ يعقوب ﴿عشرٌ﴾ بالتنوين ﴿أمثالُها﴾ بالرفع، وقرأ الباقون / بغير تنوين وخفض ﴿أَمْثَالِهَا﴾ على الإضافة.

واختلفوا في ﴿ دِينًا قِيَمًا ﴾ [١٦١]، فقرأ ابن عامر والكوفيون بكسر القاف وفتح الياء مخففة، وقرأ الباقون بفتح القاف وكسر الياء مشدَّدة. وتقدَّم ﴿ مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ في البقرة [١٣٠] لابن عامر.

وفيها من **ياءات الإضافة** ثمان: ﴿ إِنِّيٓ أُمِرْتُ ﴾ [١٤]، ﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ [١٦٢]، فتحهما المدنيان، ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ ﴾ [١٥]، ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰكَ ﴾ [٧٤]، فتحهما المدنيان وابن كثير وأبو عمرو، ﴿ وَجْهِيَ لِلَّذِى [١] ﴾ [٧٩]، فتحها المدنيان وابن عامر وحفص، ﴿ صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا ﴾ [١٥٣] فتحها ابن عامر، ﴿ رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ ﴾ [١٦١]، فتحها المدنيان وأبو عمرو، ﴿ وَمَحْيَاىَ ﴾ [١٦٢]، أسكنها نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش وأبو جعفر على ما تقدَّم في بابها.

وفيها من **الزوائد** واحدة: ﴿ وَقَدْ هَدَىٰنِۚ وَلَآ ﴾ [٨٠]، أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبوعمرو، وأثبتها في الحالين يعقوب، وكذلك رويت عن قنبل من طريق ابن شَنَبوذ كما تقدَّم.

---

(١) في المطبوع: ﴿لله﴾ بدل ﴿للذي﴾.

سورة الأعراف

تقدَّم السكت لأبي جعفر على كلِّ حرف من الفواتح في بابه.

واختلفوا في ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٣]، فقرأ ابن عامر ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ بياء قبل التاء، وكذا هو في مصاحف أهل الشام، مع تخفيف الذال، وقرأ الباقون بتاء واحدة من غير ياء قبلها، كما هو في مصاحفهم، وحمزة والكسائيُّ وخلف وحفص على أصلهم في تخفيف الذال. وتقدَّم قراءة أبي جعفر ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا﴾ [٣٤] في البقرة. وتقدَّم تسهيل همزة ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [١٨] الثانية للأصبهانيِّ في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ هنا [٢٥]، ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ في أوَّل الروم [١٩]، والزخرف [١١]، و ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾ في الجاثية [٣٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بفتح حرف المضارعة وضمِّ الراء في الأربعة، وافقهم يعقوب وابن ذكوان هنا، ووافقهم ابن ذكوان في الزخرف، **واختلف** عنه في حرف الروم:

فروى الإمام أبو إسحاق الطبري، وأبو القاسم عبد العزيز الفارسي / كلاهما عن النقاش عن الأخفش عنه فتح التاء وضم الراء كروايته هنا، والزخرف، وكذلك روى هبة الله عن الأخفش، وهي رواية ابن خُرّزاذ(١) عن ابن ذكوان، وبذلك قرأ الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقاش كما ذكره في «المفردات» ولم يصرح به في «التيسير» هكذا، ولا ينبغي أن يؤخذ من «التيسير» بسواه. والله أعلم.

---

(١) عثمان بن عبد الله بن محمد، نزيل إنطاكية. غاية النهاية: ١/ ٥٠٦.

وروى عن ابن ذكوان سائر الرواة من سائر الطرق حرف الروم بضمِّ التاء وفتح الراء، وبذلك انفرد عنه زيد من طريق الصوريّ في موضع الزخرف، وبذلك قرأ الباقون في الأربعة.

واتفقوا على الموضع الثاني من الروم [٢٥] وهو قوله تعالى: ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾، أنَّه بفتح التاء وضمِّ الراء حملاً على قوله تعالى في: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٥٢]، وهذا في غاية اللطف ونهاية الحسن، فتأمله[١].

قال الداني: وقد غلط فيه محمد بن جرير، قال: وذلك منه قلّة إمعان وغفلة مع تمكنه ووفور[٢] معرفته غلطاً فاحشاً على ورش فحكى عنه أنَّه ضمَّ التاء وفتح الراء[٣].

قلت: وقد ورد الخلاف فيه من رواية الوليد بن حسان عن ابن عامر وهبيرة من طريق *القاضي عن حَسْنون عنه عن حفص، وكذا من «المصباح» رواية أبان ابن تغلب عن عاصم، والجعفي عن أبي بكر عنه طريق ابن ملاعب*[٤]، وهي قراءة أبي السَّمَّاك، وأمَّا عن ورش فلا يعرف البتة، بل هو وهم، كما نبَّه عليه الدانيُّ.

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع، حدث هنا تقديم وتأخير لعله سبق نظر من الناسخ، إذ جاءت العبارة بعد كلمة: وضم الراء: قال الداني ... فتأمله. اهـ. والصواب ما في النسخ الخطية.

(٢) في المطبوع: «ووفوره»، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق ٦٢/ أ.

(٤) ما بين النجمتين سقط من جميع النسخ الخطية، وكتبته تبعاً للمطبوع.

واتفقوا أيضاً على حرف الحشر [١٢] وهو قوله: ﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾، وعبارة الشاطبيِّ موهمة له، لولا ضبط الرواة؛ لأنَّ منع الخروج منسوب إليهم وصادر عنهم، ولهذا قال بعده: ﴿وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢].

واتفقوا أيضاً على قوله: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ في سأل [٤٣]؛ حملاً على قوله: ﴿يُوفِضُونَ﴾ [المعارج: ٤٣]؛ ولأنَّ قوله: ﴿سِرَاعًا﴾ حال منهم فلا بدَّ من تسمية الفاعل. والله أعلم[١].

وتقدَّم ذكر ﴿يُوَارِي﴾ [٢٦] في باب «الإمالة»، لأبي عثمان الضَّرير عن الدوريِّ عن الكسائيِّ.

وتقدَّم الكلام على ﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ [٢٦] للأزرق عن ورش في باب «المدِّ».

واختلفوا في ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ﴾ [٢٦]، فقرأ المدنيان وابن عامر والكسائيُّ بنصب السين، وقرأ الباقون برفعها.

'٢ **واختلفوا** / في ﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٣٢]، فقرأ نافع بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.

واختلفوا في ﴿وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ [٣٨]، فروى أبو بكر بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ﴾ [٤٠]، فقرأ أبو عمرو بالتأنيث والتخفيف، وقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالتذكير والتخفيف، وقرأ الباقون بالتأنيث والتشديد.

---

(١) العبارة سقطت من المطبوع.

وتقدَّم إدغام ﴿ مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ ﴾ [٤١] لرويس مع إدغام أبي عمرو في «الكبير».

واختلفوا في ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾ [٤٣]، فقرأ ابن عامر بغير واو قبل ﴿ مَا ﴾، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هو في مصاحفهم.

وتقدَّم اختلافهم في إدغام ﴿ أُورِثْتُمُوهَا ﴾ [٤٣] من باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿ نَعَمْ ﴾ حيث وقع، وهو في الموضعين من هذه السورة [٤٤، ١١٤]، وفي الشعراء [٤٢]، والصافات [١٨]، فقرأ الكسائيُّ بكسر العين منها، وقرأ الباقون بفتحها في الأربعة.

وتقدَّم إبدال ﴿ مُؤَذِّنٌ ﴾ [٤٤] لأبي جعفر والأزرق من باب «الهمز[١] المفرد».

واختلفوا في ﴿ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ ﴾ [٤٤]، فقرأ نافع والبصريان وعاصم بإسكان النون مخففة ورفع ﴿ لَّعْنَةُ ﴾، **واختلف عن قنبل**:

فروى عنه ابن مجاهد والشَّطَوي عن ابن شَنَبوذ كذلك، وهي رواية ابن ثوبان عنه، وعليها أكثر العراقيين من طريق ابن الصباح وابن شوذب[٢] وأبي عون.

---

(١) في المطبوع: الهمزة، تحريف.

(٢) في (ت) وكذا المطبوع: «شنبوذ»، وهو تحريف، والصواب ما أثبت.

وانظر ترجمة ابن شوذب في غاية النهاية: ١/ ٤٣٧.

وروى عنه ابن شنبوذ إلَّا الشطويّ عنه تشديد النون ونصب «اللعنة»، وهي رواية أبي ربيعة الزينبي وابن عبد الرزاق والبَلْخي، وبذلك قطع الدانيُّ لابن شَنَبوذ وابن الصباح وسائر الرواة عن القواس وعن ابن شنبوذ، وبذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم اختلافهم في ضمِّ التنوين وكسره من ﴿بِرَحْمَةٍ ٱدْخُلُواْ﴾ [٤٩].

واختلفوا في ﴿يُغْشِي ٱلَّيْلَ﴾ هنا [٥٤]، والرعد [٣]، فقرأ يعقوب وحمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بتشديد الشين في الموضعين، وقرأ الباقون بتخفيفها فيهما.

واختلفوا في ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍ﴾ [٥٤]، فقرأ ابن عامر برفع الأربعة الأسماء، وقرأ الباقون بنصبها وكسر التاء من ﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾؛ لأنَّها تاء جمع المؤنث السالم.

وتقدَّم ﴿وَخُفْيَةً﴾ [٥٥] لأبي بكر في الأنعام [٦٣].

وتقدَّم ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ [٥٧] في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿بُشْرًا﴾ هنا [٥٧]، والفرقان [٤٨]، والنمل [٦٣]، فقرأ عاصم بالباء الموحدة / وضمِّها وإسكان الشين في المواضع الثلاثة، وقرأ ابن عامر /٢
بالنون وضمِّها وإسكان الشين، وقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالنون وفتحها وإسكان الشين، وقرأ الباقون بالنون وضمِّها وضمِّ الشين.

وتقدَّم اختلافهم في تشديد ﴿مَّيِّتٍ﴾ [٥٧] من البقرة [١٧٣]. وتقدَّم اختلافهم في تخفيف ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٥٧] من أواخر الأنعام [١٥٢].

وانفرد الشطويُّ عن ابن هارون عن الفضل عن أصحابه عن ابن وردان بضم الياء وكسر الراء من قوله: ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [٥٨]، وخالفه سائر الرواة فرووه بفتح الياء وضمِّ الراء، وكذلك قرأ الباقون[1].

واختلفوا في ﴿إِلَّا نَكِدًا﴾ [٥٨]، فقرأ أبو جعفر بفتح الكاف، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ حيث وقع، وهو هنا[2] [٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥]، وفي هود [٥٠، ٦١، ٨٤]، والمؤمنون [٢٣، ٣٢]، فقرأ أبو جعفر والكسائيُّ بخفض الراء وكسر الهاء بعدها، وقرأ الباقون برفع الراء وضمِّ الهاء.

واختلفوا في ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ في الموضعين هنا [٦٢، ٦٨]، وفي الأحقاف [٢٣]، فقرأ أبو عمرو بتخفيف اللَّام في الثلاثة، وقرأ الباقون بتشديدها فيها.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿بَصْطَةً﴾ [٦٩] من سورة البقرة [٢٤٧].

واختلفوا في ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ من قصة «صالح» [٧٥]، فقرأ ابن عامر بزيادة واو قبل ﴿قَالَ﴾، وكذلك هو[3] في المصاحف الشامية، وقرأ الباقون بغير واو، وكذلك[4] في مصاحفهم.

(١) هذه أولى الانفرادات الأربع التي يقرأ بها لابن وردان من «الدرة» لا «الطيبة».
انظر: الإيضاح شرح الدرة للزبيدي: ٢٦٨.
(٢) في (س): «هذا» بدل «هنا».
(٣) في (س): «وهو كذلك».
(٤) في المطبوع: زيادة «هو» بعد «كذلك» وليست في النسخ.

وتقدَّم اختلافهم في الإخبار(١)، والاستفهام والهمزتين من ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ في باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿أَوَأَمِنَ﴾ [٩٨]، فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر بإسكان الواو، وورش والهذلي عن الهاشمي عن ابن جماز على أصلهما في إلقاء حركة الهمزة على الواو، وقرأ الباقون بفتح الواو.

واختلفوا في ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن﴾ [١٠٥]، فقرأ نافع ﴿عَلَيَّ﴾ بتشديد الياء وفتحها على أنَّها ياء الإضافة، وقرأ الباقون ﴿عَلَىٰ﴾ على أنَّها حرف جر.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿أَرْجِهْ﴾ [١١١] من باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿بِكُلِّ سَٰحِرٍ﴾ هنا [١١٢]، وفي يونس [٧٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿سَحَّارٍ﴾ على وزن «فعَّال» بتشديد الحاء وألف بعدها في الموضعين، وهم على أصولهم في الفتح والإمالة، كما تقدَّم في بابها، وقرأ الباقون في السورتين ﴿سَٰحِرٍ﴾ على وزن «فاعل» والألف قبل / الحاء.

واتفقوا على حرف الشعراء أنَّه ﴿سَحَّارٍ﴾ [٣٧]؛ لأنَّه جواب لقول فرعون فيما استشارهم فيه من أمر موسى بعد قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [١٠٩] فأجابوه بما هو أبلغ من قوله رعاية لمراده، بخلاف التي في الأعراف فإنَّ ذلك جواب لقولهم فتناسب اللفظان.

---

(١) في المطبوع: «الأخبار» بفتح الهمزة، وهو خطأ مطبعي.

وأمَّا التي في يونس فهي أيضاً جواب من فِرعون لهم حيث قالوا: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [يونس: ٧٦] فرفع مقامه عن المبالغة. والله أعلم.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ [١١٣] خبراً واستفهاماً وتحقيقاً وتسهيلاً وغير ذلك من باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿ تَلْقَفُ مَا ﴾ هنا [١١٧]، وطه [٦٩]، والشعراء [٤٥]، فروى حفص بتخفيف القاف في الثلاثة، وقرأ الباقون بتشديدها فيهنَّ. وتقدَّم مذهب البزيِّ في تشديد التاء وصلاً.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ [١٢٣] إخباراً واستفهاماً وتسهيلاً وغير ذلك في باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿ سَنُقَتِّلُ ﴾ [١٢٧]، فقرأ المدنيان وابن كثير بفتح النون وإسكان القاف وضمِّ التاء من غير تشديد، وقرأ الباقون بضمِّ النون وفتح القاف وكسر التاء وتشديدها.

واختلفوا في ﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ هنا [١٣٧]، والنحل [٦٨]، فقرأ ابن عامر وأبوبكر بضم الراء فيهما، وقرأ الباقون بكسرها منهما.

واختلفوا في ﴿ يَعْكُفُونَ ﴾ [١٣٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ والورّاق عن خلف بكسر الكاف، واختلف عن إدريس فروى عنه المطوعي وابن مقسم والقطيعي بكسرها، وروى عنه الشطي بضمها، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿ وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم ﴾ [١٤١]، فقرأ ابن عامر بألف بعد الجيم من غير ياء ولا نون، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون بياء ونون

وألف بعدها، وكذلك[١] في مصاحفهم، والعجب أنَّ ابن مجاهد لم يذكر هذا الحرف في كتابه «السبعة»[٢].

واختلفوا في ﴿ يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾ [١٤١]، فقرأ نافع بفتح الياء وإسكان القاف وضمِّ التاء من غير تشديد، وقرأ الباقون بضمِّ الياء وفتح القاف وكسر التاء مشدَّدة.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿ وَٰعَدْنَا ﴾ في [البقرة: ٥١].

واختلفوا في ﴿ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ هنا [١٤٣]، والكهف [٩٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالمد والهمز مفتوحاً من غير تنوين في الموضعين، وافقهم عاصم في الكهف، وقرأ / الباقون بالتنوين من غير مدٍّ ولا همز في السورتين.

واختلفوا في ﴿ بِرِسَٰلَٰتِي ﴾ [١٤٤]، فقرأ المدنيان وابن كثير وروح ﴿ بِرِسَٰلَتِي ﴾ بغير ألف بعد اللَّام على التوحيد، وقرأ الباقون بألف[٣] على الجمع.

واختلفوا في ﴿ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ ﴾ [١٤٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بفتح الراء والشين، وقرأ الباقون بضمِّ الراء وإسكان الشين.

واختلفوا في ﴿ مِنْ حُلِيِّهِمْ ﴾ [١٤٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ بكسر الحاء، وقرأ يعقوب بفتح الحاء وإسكان اللَّام وتخفيف الياء، وقرأ الباقون بضمِّ الحاء،

---

(١) في المطبوع: «كذلك هو»، وهي زيادة ليست في النسخ الصحيحة.

(٢) هذا سهو من المؤلف رحمه الله، أو أنَّه اعتمد على بعض نسخ «السبعة»، والأرجح عندي أنَّه اتبع الإمام الدانيّ في «جامع البيان» حيث ذكر نفس العبارة: «والعجب... اهـ»، فهذا الحرف مذكور في النسخة المطبوعة من «السبعة» وموجود في نسخة خطية من «السبعة» عندي برواية الكتاني. انظر السبعة: ٢٩٣.

(٣) بألف: سقطت من (س).

وكلُّهم كسر اللَّام وشدّد الياء مكسورة سوى يعقوب. وتقدَّم انفراد فارس عن رويس عنه بضمِّ الهاء.

واختلفوا في ﴿ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا ﴾ [١٤٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالخطاب فيهما ونصب الباء من ﴿ ربَّنا ﴾، وقرأ الباقون بالغيب فيهما ورفع الباء.

واختلفوا في ﴿ ٱبْنَ أُمَّ ﴾ هنا [١٥٠]، وفي طه ﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾ [٩٤]، فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بكسر الميم في الموضعين، وقرأ الباقون بفتحهما فيهما.

واختلفوا في ﴿ إِصْرَهُمْ ﴾ [١٥٧]، فقرأ ابن عامر ﴿ آصَارَهُم ﴾ بفتح الهمزة والمدّ والصاد وألف بعدها على الجمع، وقرأ الباقون بكسر الهمزة والقصر وإسكان الصاد من غير ألف على الإفراد.

وتقدَّم الخلاف في ﴿ نَّغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [١٦١] من سورة البقرة.

واختلفوا في ﴿ خَطِيٓـَٔتِكُمْ ﴾ [١٦١]، فقرأ المدنيان ويعقوب ﴿ خَطِيٓـَٔاتُكُمْ ﴾[١] بجمع السلامة ورفع التاء، وقرأ ابن عامر بالإفراد ورفع التاء، وقرأ أبو عمرو ﴿ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ على وزن «عطاياكم» بجمع التكسير، وقرأ الباقون بجمع السلامة وكسر التاء نصباً.

واتفقوا على ﴿ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ في البقرة [٥٨] من أجل الرسم.

واختلفوا في ﴿ مَعْذِرَةً ﴾ [١٦٤]، فروى حفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

---

(١) في المطبوع: «خطياتكم»، وهو خطأ وتحريف.

واختلفوا في ﴿ بِعَذَابِ بَئِيسٍ ﴾ [١٦٥]، فقرأ المدنيان وزيد عن الداجوني عن هشام بكسر الباء وياء ساكنة بعدها من غير همز، وقرأ ابن عامر إلَّا زيداً عن الداجوني كذلك، إلَّا أنَّه همز الياء. واختلف عن أبي بكر:

فروى عنه الثقات قال: كان حفظي عن عاصم ﴿بَيْئَسٍ﴾ على مثال «فَيْعَل» ثم جاءني منها شك فتركت روايتها عن عاصم، وأخذتها عن الأعمش ﴿ بَئِيسٍ ﴾[١] مثل حمزة.

وقد روى عنه الوجه الأوَّل وهو فتح الباء ثم ياء ساكنة ثم همزة مفتوحة أبوحَمْدون عن يحيى / ونفطويه * وأبو بكر بن حماد المنقّي[٢] كلاهما عن الصَّرِيفيني عن يحيى عنه*[٣] وهي رواية الأعشى[٤] والبُرْجمي والكسائيُّ وغيرهم عن أبي بكر.

وروى عنه الوجه الثاني وهو فتح الباء وكسر الهمزة وياء بعدها على وزن «فعيل» العليمي والأصم عن الصَّرِيفيني والحربي[٥] عن أبي عون عن الصَّرِيفيني.

وروى عنه الوجهين جميعاً القافلائي عن الصريفيني عن يحيى.

---

(١) في المطبوع: «بئس» بدون ياء بعد الهمزة، وهو خطأ، والصواب ما في النسخ الخطية، إذ إنَّه هو قراءة حمزة وغيره.

(٢) في المطبوع: «المتقي»، بالتاء وهو تصحيف.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٤) في (س): «الأعمش»، وهو تحريف.

(٥) في (س) و (ظ): «الجربي»، بالجيم.

وكذلك روى خلف عن يحيى، وبهما قرأ أبو عمرو الداني * من طريق الصريفيني *[1]. وبهذا الوجه الثاني قرأ الباقون.

وتقدَّم تسهيل ﴿ تَأَذَّنَ ﴾ [١٦٧] عن الأصبهاني في باب «الهمز المفرد». وتقدَّم اختلافهم في ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [١٦٩] في الأنعام.

واختلفوا في ﴿ يُمَسِّكُونَ ﴾ [١٧٠]، فروى أبو بكر بتخفيف السين، وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ هنا [١٧٢]، والموضع الثاني من الطور وهو: ﴿ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [٢١]، وفي يس ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [٤١]، فقرأ ابن كثير والكوفيون بغير ألف على التوحيد في الثلاثة مع فتح التاء، وافقهم أبوعمرو على حرف يس، وقرأ الباقون بالألف على الجمع مع كسر التاء في المواضع الثلاثة، ونذكر اختلافهم في الأوَّل من الطور في موضعه إن شاء الله.

واختلفوا في ﴿ أَن تَقُولُوا ﴾ [١٧٢]، ﴿ أَوْ تَقُولُوا ﴾ [١٧٣]، فقرأ أبو عمرو بالغيب فيهما، وقرأ الباقون فيهما بالخطاب.

وتقدَّم اختلافهم في إدغام ﴿ يَلْهَث ذَّٰلِكَ ﴾ [١٧٦] من باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿ يُلْحِدُونَ ﴾ هنا [١٨٠]، والنحل [١٠٣]، وحم السجدة [٤٠]، فقرأ حمزة بفتح الياء والحاء في الثلاثة، وافقه الكسائيُّ وخلف في النحل، وقرأ الباقون بضمِّ الياء وكسر الحاء في ثلاثتهنَّ.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

واختلفوا في ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ [١٨٦]، فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

وقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بجزم الراء، وقرأ الباقون برفعها. وتقدَّم الخلاف عن قالون في ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا﴾ [١٨٨] عند قوله: ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ﴾ من البقرة [٢٥٨].

واختلفوا في ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ [١٩٠]، فقرأ المدنيان وأبو بكر بكسر الشين وإسكان الراء مع التنوين من غير مدّ ولا همز، وقرأ الباقون بضمِّ الشين وفتح الراء والمدِّ وهمزة مفتوحة من غير تنوين.

واختلفوا في ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ هنا [١٩٣]/ وفي الشعراء ﴿يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [٢٢٤]، فقرأ نافع بإسكان التاء وفتح الباء فيهما، وقرأ الباقون بفتح التاء مشدَّدة وكسر الباء في الموضعين.

واختلفوا في ﴿يَبْطِشُونَ﴾ هنا [١٩٥]، و ﴿يَبْطِشَ بِٱلَّذِى﴾ في القصص [١٩]، و ﴿نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ في الدخان [١٦]، فقرأ أبو جعفر بضمِّ الطاء في الثلاثة، وقرأ الباقون بكسرها فيهنَّ.

واختلف عن أبي عمرو في ﴿إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ﴾ [١٩٦] فروى ابن حبش عن السوسيِّ حذف الياء وإثبات ياء واحدة مفتوحة مشدَّدة، وكذا روى أبو نصر الشَّذائيّ عن ابن جمهور عن السوسيِّ، وهي رواية شجاع عن أبي عمرو، وكذا رواه ابن جبير في «مختصره» عن اليزيديِّ، وكذا رواه أبو خلَّاد عن اليزيديِّ عن أبي عمرو نصّاً، وكذا رواه عبد الوارث عن أبي عمرو أداء، وكذا رواه الداجوني عن ابن جرير.

وهذا أصحُّ العبارات عنه -أعني الحذف-، وبعضهم يعبر عنه بالإدغام

وهو خطأ؛ إذ المشدَّد لا يدغم في المخفَّف، وبعضهم أدخله في الإدغـام الكبـير، ولا يصحُّ ذلك؛ لخروجه عن أصوله؛ ولأنَّ راويه يرويه مع الإدغام الكبير، فقد نصَّ عليه صاحب «الروضة» لابن حبش عن السوسيِّ، مع أنَّ الإدغام الكبير لم يكن في «الروضة» عن السوسيِّ ولا عن الدوريِّ كما قدَّمنا في بابه.

وقد روى الشَّنَبوذيُّ عن ابن جمهور [١]عن السوسيِّ بكسر الياء المشدَّدة بعد الحذف، وهي قراءة عاصم الجحدريِّ وغيره، فإذا كسرت وجب ترقيق الجلالة بعدها كما تقدَّم.

وقد اختلف في توجيه هاتين الروايتين:

فأمَّا فتح الياء: فخرجها الإمام أبو علي الفارسي على حذف لام في الفعل في ﴿وَلِـِّۧيَ﴾ [١٩٦] وهي الياء الثانية وإدغـام يـاء «فعيـل» في يـاء الإضـافة، وقـد حذفت الـلَّام كثـيراً في كلامهـم، وهـو مطَّـرد في اللَّامـات في التحقـير نحـو: « غُطَيّ » في تحقير « غطاء »، وقد قيل في تخريجها غير ذلك، وهذا أحسن[٢].

وأمَّا كسر الياء فوجهها: أن يكون المحذوف ياء المتكلم؛ لملاقاتها ساكناً، كما تحذف ياءات الإضافة عند لقيها الساكن، فقيل: فعلى هذا إنَّما يكون الحذف حالة الوصل فقط، وإذا وقف أعادها.

وليس كذلك؛ بل الرواية الحذف وصـلاً ووقفـاً، فعـلى هـذا لا يحتـاج إلى إعادتها وقفاً؛ بل / أَجْرى الوقف مُجْرى الوصل، كما فعـل في ﴿وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ﴾

---

(١) في (س): «وعن»، وهو خطأ وتحريف.

(٢) انظر: الحجة للفارسي: ٤/ ١١٧-١١٩.

[المائدة: ٣]، و ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧]، ويحتمل أن يخرج على قراءة حمزة ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

وقرأ الباقون بياءين، الأولى مشدَّدة مكسورة والثانية مخفَّفة مفتوحة، وقد أجمعت(١) المصاحف على رسمها بياء واحدة.

واختلفوا في ﴿مَسَّهُمْ طَـٰٓئِفٌ﴾ [٢٠١]، فقرأ البصريان وابن كثير والكسائيُّ ﴿طَيْفٌ﴾ بياء ساكنة بين الطاء والفاء من غير همز ولا ألف، وقرأ الباقون بألف بعد الطاء وهمزة مكسورة بعدها.

واختلفوا في ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ [٢٠٢]، فقرأ المدنيان بضمِّ الياء وكسر الميم، وقرأ الباقون بفتح الياء وضمِّ الميم. وتقدَّم إبدال ﴿قُرِئَ﴾ [٢٠٤] لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد». وتقدَّم نقل ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [٢٠٤] لابن كثير في باب «النقل».

وفيها من ياءات **الإضافة** سبع: ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ [٣٣]، أسكنها حمزة. ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٥٩]، ﴿مِنۢ بَعْدِيٓ أَعَجِلْتُمْ﴾ [١٥٠]، فتحهما المدنيان وابن كثير وأبو عمرو، ﴿فَأَرْسِلْ مَعِيَ﴾ [١٠٥]، فتحها حفص، ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ [١٤٤]، فتحها ابن كثير وأبو عمرو، ﴿ءَايَـٰتِيَ ٱلَّذِينَ﴾ [١٤٦]، أسكنها ابن عامر وحمزة، ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ﴾ [١٥٦]، فتحها أهل المدينة.

وفيها من **الزوائد** ثنتان: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ [١٩٥]، أثبتها في الوصل أبو عمرو وأبو جعفر والداجوني عن هشام، وأثبتها في الحالين يعقوب والحلواني عن هشام، ورويت عن قنبل من طريق ابن شَنَبوذ كما تقدَّم، ﴿تُنظِرُونِ﴾ [١٩٥]، أثبتها في الحالين يعقوب. والله المستعان.

---

(١) في (س): «اجتمعت».س

سورة الأنفال

اختلفوا في ﴿مُرْدِفِينَ﴾ [٩]، فقرأ المدنيان ويعقوب بفتح الدال، وما روي عن ابن مجاهد عن قنبل من[1] ذلك فليس بصحيح عن ابن مجاهد؛ لأنَّه نصّ في «كتابه» على أنَّه قرأ به على قنبل. قال[2]: وهو وَهْمٌ[3]، وكان يقرأ له ويقرئ بكسر الدال.

قال الدانيُّ: «وكذلك قرأتُ من طريقه وطريق غيره عن قنبل[4]، وعلى ذلك أهل الأداء» / .

قلت: وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾ [١١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء والشين وألف بعدها لفظاً ﴿ٱلنُّعَاسُ﴾ بالرفع، وقرأ المدنيان بضمّ الياء وكسر الشين وياء بعدها ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾ بالنصب، وكذلك قرأ الباقون إلَّا أنَّهم فتحوا

---

(١) في المطبوع: «في»، بدل «من»، وهو تحريف.

(٢) القائل هو ابن مجاهد، كما صرّح بذلك أبو شامة.

(٣) قال أبو شامة رحمه الله: «القائل بأنَّه وَهْمٌ هو ابن مجاهد، فإنَّه قال في كتابه «السبعة» من رواية ابن بدهن: قرأت على قنبل ﴿مُرْدَفِينَ﴾ بفتح الدال مثل نافع، وهو وهمٌ: حدثني الجمّال أحمد بن يزيد عن القواس عن أصحابه ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بكسر الدال».
قال أبو شامة: «وكان قنبل سنة قرأ عليه ابن مجاهد قد اختلط».
إبراز المعاني: ٣/ ١٩٤.
وعندي نسخة خطية من «السبعة» من رواية أبي حفص عمر بن إبراهيم الكتاني ـ من طرق النشر ـ عن ابن مجاهد، وليس فيها النص المذكور الذي نقله المؤلِّف.

(٤) جامع البيان: ق ٢٣٨/ أ.

الغين[1] وشدَّدوا الشين. وتقدَّم ذكر ﴿ ٱلرُّعْبَ ﴾ في البقرة عند ﴿هُزُوًا ﴾ [٦٧] وكـذلك تقـدَّم ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ عنـد ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿ رَمَىٰ ﴾ من «باب الإمالة».

واختلفوا في ﴿مُوهِنُ كَيْدِ ﴾ [١٨]، فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو ﴿ مُوَهِّنٌ ﴾ بتشديد الهاء وبالتنوين ونصب ﴿ كَيْدَ ﴾، وروى حفص بالتخفيف من غير تنوين وخفض ﴿ كَيْدِ ﴾ على الإضافة، وقرأ الباقون بالتخفيف وبالتنوين ونصب ﴿ كَيْدَ ﴾.

واختلفوا في ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ [١٩]، فقرأ المدنيان وابن عامر وحفص بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.

﴿وَلَا تَوَلَّوْاْ ﴾ [٢٠] ذُكِرَ في البقرة [٢٤٦] للبزي. وتقدَّم الخلاف في ﴿يَمِيزَ ﴾ في أواخر آل عمران [١٧٩].

واختلفوا في ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [٣٩]، فروى رويس بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿بِٱلْعُدْوَةِ ﴾ في الموضعين [٤٢]، فقرأ ابن كثير والبصريان بكسر العين فيهما، وقرأ الباقون بالضمِّ منهما[2].

واختلفوا في ﴿ مَنْ حَيَّ ﴾ [٤٢]، فقرأ المدنيان ويعقوب وخلف والبزي

---

(١) في المطبوع: «العين» المهملة، وهو تصحيف.

(٢) في المطبوع: «فيهما».

وأبوبكر بياءين ظاهرتين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، **واختلف** عن قنبل:

فروى عنه ابن شَنَبوذ كذلك بياءين وكذا روى عنه الزَّيْنَبِيُّ.

وروى عنه ابن مجاهد بياء واحدة مفتوحة(١) مشدَّدة، نصَّ على ذلك في كتابه «السبعة» وفي كتاب «المكيين»، وأنَّه قرأ بذلك على قنبل، ونصَّ في كتابه «الجامع» على خلاف ذلك.

قال الدانيّ: «إنَّ ذلك وَهْمٌ منه»(٢).

قلت: وهي رواية ابن ثوبان وابن الصباح وابن عبد الرزاق وأبي ربيعة كلهم عن قنبل، وكذا روى الحلوانيّ عن القواس، وبذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ [٤٣] في «الإمالة». وتقدَّم اختلافهم في ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [٤٤] في أوائل البقرة [٢١٠]. وتقدَّم إبدال همزة ﴿فِئَةً﴾ [٤٥] و ﴿وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [٤٧] في باب «الهمز المفرد». وتقدَّم تشديد تاء ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟﴾ [٤٦] للبزي في أواخر / البقرة [٢٦٧].

واختلفوا في ﴿إِذْ يَتَوَفَّى﴾ [٥٠]، فقرأ ابن عامر بالتاء على التأنيث، وهشام على أصله في إدغام الذال في التاء، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ﴾(٣) هنا [٥٩]، والنور [٥٧]، فقرأ ابن عامر وحمزة بالغيب فيهما، وافقهما أبو جعفر وحفص هنا. **واختلف** عن إدريس عن خلف:

---

(١) «مفتوحة»: سقطت من المطبوع.

(٢) جامع البيان: ق ٧٠/ ب.

(٣) في المطبوع: ﴿الذين كفروا﴾ وهي زيادة ليست في النسخ.

فروى الشطيُّ عنه كذلك فيهما، ورواهما عنه المطوعي وابن مِقْسم والقَطِيعي[١] بالخطاب، وكذلك قرأ الباقون فيهما.

واختلفوا في ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [٥٩]، فقرأ ابن عامر بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿تُرْهِبُونَ﴾ [٦٠]، فروى رويس بتشديد الهاء، وقرأ الباقون بتخفيفها. وتقدَّم كسر السين من ﴿لِلسَّلْمِ﴾ [٦١] لأبي بكر في البقرة.

واختلفوا في ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ﴾[٢] [٦٥]، فقرأ الكوفيون والبصريان بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [٦٦]، فقرأ عاصم وحمزة وخلف بفتح الضاد، وقرأ الباقون بضمِّها. وقرأ أبو جعفر بفتح العين والمدِّ والهمزة مفتوحة نصباً[٣]، ولا يصحُّ ما روي عن الهاشميِّ من ضمِّ الهمزة، وقرأ الباقون بإسكان العين منوناً من غير مدٍّ ولا همز.

واختلفوا في ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ﴾[٤] [٦٦]، فقرأ الكوفيون بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

---

(١) في المطبوع بعد «القطيعي»: وابن هشام، وهي زيادة لا أعرف مصدرها، ولم يذكر المؤلف في «طرق إدريس» ابن هشام أصلاً.

(٢) في المطبوع: ﴿مِّائَةٌ يَغْلِبُوا﴾ [٦٥] وهي زيادة ليست في النسخ.

(٣) في (س): «نصاً».

(٤) في المطبوع: ﴿مِّائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ [٦٦] وهي زيادة ليست في النسخ.

واختلفوا في ﴿ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ ﴾ [٦٧]، فقرأ البصريان وأبو جعفر[١] بالتاء مؤنثاً، وقرأ الباقون بالياء مذكراً.

واختلفوا في ﴿لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ ﴾ [٦٧] و ﴿مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ ﴾ [٧٠] فقرأ أبو جعفر ﴿أُسَارَىٰ ﴾ [٦٧] و ﴿ٱلۡأُسَارَىٰ﴾ [٧٠] بضمِّ الهمزة فيهما وبألف بعد السين، وافقه أبوعمرو في ﴿ٱلۡأُسَارَىٰٓ﴾ [٧٠]، وقرأ الباقون بفتح الهمزة وإسكان السين من غير ألف بعدها فيهما، وهم على أصولهم في الإمالة وبين بين كما تقدَّم من بابه.

واختلفوا في ﴿وَلَٰيَتِهِم ﴾ هنا [٧٢]، وفي الكهف ﴿ هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ ﴾ [٤٤]، فقرأ حمزة بكسر الواو فيهما، وافقه الكسائيُّ وخلف في الكهف، وقرأ الباقون بفتح الواو في الموضعين.

وفيها من **ياءات الإضافة** ياءان: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ ﴾ [٤٨]، ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ ﴾ [٤٨]، فتحهما المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. /

وليس فيها شيء من **الزوائد**. والله الموفق.

---

(١) «أبو جعفر»: سقطت من المطبوع.

سورة التوبة

تقدَّم اختلافهم في الهمزة الثانية من ﴿أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [١٢] في باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾ [١٢]، فقرا ابن عامر بكسر الهمزة على أنَّه مصدر، وقرأ الباقون بفتحها على أنَّه جمع يمين[١].

وانفرد ابن العلَّاف عن النخاس عن رويس في ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ﴾ [١٥] بنصب الباء على أنَّه جواب الأمر من حيث إنَّه داخل فيه من جهة المعنى.

قال ابن عطية: «يعني أنَّ قتل الكفار والجهاد في سبيل الله توبة لكم أيها المؤمنون»[٢].

وقال غيره: «يحتمل أن يكون ذلك بالنسبة إلى الكفار؛ لأنَّ قتال الكفار وغلبة المسلمين عليهم ينشأ عنها إسلام كثير من الناس[٣]».

وهي رواية روح بن قُرَّة وفهد بن الصقر كلاهما عن يعقوب، ورواية يونس عن أبي عمرو، وقراءة زيد بن علي، واختيار الزَّعْفَراني[٤].

واختلفوا في ﴿أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [١٧]، فقرأ البصريان وابن كثير ﴿مَسْجِدَ ٱللَّهِ﴾ على التوحيد، وقرأ الباقون بالجمع.

---

(١) «يمين»: من (س) فقط.

(٢) نقله عنه أبو حيان في البحر: ٥/ ١٧.

(٣) القائل هو أبو حيان. انظر: البحر:٥/ ١٧.

(٤) عبد الله بن محمد بن هاشم، أبو محمد، روى القراءة عرضاً عن خلف، وروح بن عبد المؤمن. غاية النهاية: ١/ ٤٥٤-٤٥٥.

واتفقوا على الجمع في[1] الحرف الثاني ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [١٨]؛ لأنَّه يريد جميع المساجد.

وتقدَّم الخلاف في ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ [٢١] في آل عمران.

وانفرد الشَّطويُّ عن ابن هارون في رواية ابن وردان في ﴿سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ﴾ [١٩]، ﴿سُقَاةَ﴾ بضمِّ السين وحذف الياء بعد الألف جمع «ساقٍ» كـ «رامٍ» و «رماة»، و ﴿عَمَرةَ﴾ بفتح العين وحذف الألف جمع «عامر»، مثل «صانعٍ» و «صَنَعة»، وهي رواية ميمونة[2]، والقورسي عن أبي جعفر، وكذا روى أحمد بن جبير الأنطاكي عن ابن جمَّاز، وهي قراءة عبد الله بن الزبير[3].

وقد رأيتها في المصاحف القديمة محذوفتي الألف كـ «قِيامة» و« جِمالة»؛ ثم رأيتها كذلك في مصحف المدينة الشريفة، ولم أعلم أحداً نصَّ على إثبات الألف فيهما ولا في إحداهما، وهذه الرواية تدلُّ على حذفها منهما؛ إذ هي محتملة الرسم.

وقرأ الباقون بكسر السين وبياء مفتوحة بعد الألف وبكسر العين وبألف بعد الميم.

واختلفوا في ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [٢٤]، فروى أبو بكر بالألف على الجمع، وقرأ / الباقون بغير ألف على الإفراد.

واتفقوا من هذه الطرق على الإفراد في المجادلة [٢٢]؛ لأنَّ المقام ليس مقام

---

(١) في المطبوع: «بـ» بدل «في»، وهو تحريف.

(٢) بنت أبي جعفر يزيد بن القعقاع، روت القراءة عن أبيها، وعنها ابنها أحمد. غاية النهاية: ٢/ ٣٢٥.

(٣) هذه هي الانفرادة الثانية التي يقرأ بها لابن وردان من طريق «الدرة» لا «الطيبة».

بسط ولا إطناب، ألا تراه عدَّد هنا ما لم يعدِّده في المجادلة وأتى هنا بـ «الواو» وهناك بـ «أو»؟ والله أعلم.

واختلفوا في ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ﴾ [٣٠]، فقرأ عاصم والكسائيُّ ويعقوب بالتنوين وكسره حالة الوصل، ولا يجوز ضمُّه في مذهب الكسائيِّ؛ لأنَّ الضمَّة في ﴿ٱبْنُ﴾ ضمَّة إعراب، وقرأ الباقون بغير تنوين.

وتقدَّم همز ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ [٣٠] لعاصم في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ٱثْنَا عَشَرَ﴾ [٣٦]، و ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ [يوسف: ٤]، و ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]، فقرأ أبو جعفر بإسكان العين من الثلاثة، ولابدَّ من مدِّ ألف ﴿ٱثْنَا﴾ لالتقاء الساكنين، نصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الدانيّ وغيره، وهي رواية هبيرة عن حفص من طرق فارس بن أحمد، وقراءة[١] شيبة وطلحة فيما رواه الحلوانيّ عنه[٢]. وتقدَّم وجه مدِّه في باب «المدّ».

وقيل: ليس من ذلك؛ بل هو فصيح سمع مثله من العرب في قولهم: «التقت حلقتا البِطان»[٣] بإثبات ألف «حلقتا».

---

(١) في المطبوع: «قرأه»، وهو تحريف.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ ق ٧/ أ.

(٣) البِطان: حزام القتب الذي يجعل تحت بطن البعير، والعرب تقول: «التقت حلقتا البِطان» للأمر إذا اشتدَّ، وهو بمنزلة التصدير للرحل. قال الزمخشريُّ: «التقت حلقتا البِطان: هو أن يُغِذَّ الرَّجل هارباً في السير، فيضطرب حزام رحله ويستأخر حتى يلتقي عروتاه، وهو لا يقدر فَرَقاً أن ينزل فيشدَّه، يضرب في تناهي الشرّ».
ومنه قول أوس بن حجر:

وازدحمت حلقتا البِطان بأَقْـ ـوامٍ وطارت نفوسهم جزعاً

انظر: الأمثال لأبي عبيد: ٣٤٣، الحجة للفارسي: ٤/ ١٣٤، الكامل للمبرّد: ١/ ١٢، المستقصي في أمثال العرب: ١/ ٣٠٦، الصحاح والقاموس والتاج (بطن).

وانفرد النهرواني عن زيد في رواية ابن وردان بحذف الألف، وهي لغة أيضاً، وقرأ الباقون بفتح العين في الثلاثة. وتقدَّم ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ [٣٧] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يُضَلُّ بِهِ﴾ [٣٧]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بضمِّ الياء وفتح الضاد، وقرأ يعقوب بضم الياء وكسر الضاد، وقرأ الباقون بفتح الياء وكسر الضاد. وتقدَّم ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾ [٣٧]، و ﴿أَن يُطۡفِـُٔواْ﴾ [٣٢] لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد». وتقدَّم ذكر ﴿ٱلۡغَارِ﴾ [٤٠] في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ﴾ [٤٠]، فقرأ يعقوب بنصب تاء التأنيث، وقرأ الباقون بالرفع. وتقدَّم اختلافهم في ﴿كَرۡهٗا﴾ في سورة النساء [١٩].

واختلفوا في ﴿أَن تُقۡبَلَ مِنۡهُمۡ﴾ [٥٤]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

وما حكاه الإمام أبو عبيد في «كتابه» من التذكير عن عاصم ونافع فهو غلط، نصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو(١).

واختلفوا في ﴿أَوۡ مُدَّخَلٗا﴾ [٥٧]، فقرأ يعقوب بفتح الميم وإسكان الدال مخفَّفة، وقرأ الباقون بضمِّ الميم وفتح الدال مشدَّدة.

واختلفوا في ﴿يَلۡمِزُكَ﴾ [٥٨]، و ﴿يَلۡمِزُونَ﴾ [٧٩]، و ﴿وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ﴾ [الحجرات: ١١] / فقرأ يعقوب بضمِّ الميم من الثلاثة، وقرأ الباقون بكسرها منها.

---

(١) انظر: جامع البيان: ٢/ ٧٣/ ب.

وتقدَّم ذكر إسكان ﴿أُذْنُ﴾ [٦١] لنافع في سورة البقرة عند ذكر ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧].

واختلفوا في ﴿وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [٦١]، فقرأ حمزة بالخفض، وقرأ الباقون بالرفع.

واختلفوا في ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾ [٦٦]، فقرأ عاصم ﴿نَّعْفُ﴾ بنون مفتوحة وضمِّ الفاء، ﴿نُعَذِّبْ﴾ بالنون وكسر الذال، ﴿طَآئِفَةً﴾ بالنصب.

وقرأ الباقون ﴿يُعْفَ﴾ بياء مضمومة وفتح الفاء، ﴿تُعَذَّبْ﴾ بتاء مضمومة وفتح الذال، ﴿طَآئِفَةٌ﴾ بالرفع. وتقدَّم ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾ [٧٠] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [٩٠]، فقرأ يعقوب بتخفيف الذال، وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ هنا [٩٨]، والفتح [٦]، فقرأ ابن كثير وأبوعمرو بضمِّ السين في الموضعين، وقرأ الباقون بفتحها فيهما، وورش من طريق الأزرق على أصله في مدِّ الواو.

واتفقوا على فتح السين في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم: ٢٨]، و ﴿أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفرقان: ٤٠]، و ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]، *و ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢]*[1]؛ لأنَّ المراد به المصدر وصف به للمبالغة، كما تقول: (هو رجل سَوء) في ضدِّ قولك: (رجل صِدْق).

---

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

واتفقوا على ضمِّها في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، و﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، و﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا﴾ الأحزاب [١٧]؛ لأنَّ المراد به المكروه والبلاء، ولما صلح كُلٌّ من ذلك في الموضعين المذكورين اختلف فيهما. والله أعلم. وتقدَّم ضمُّ راء ﴿قُرْبَةٌ﴾ [٩٩] لورش في البقرة [٦٧].

واختلفوا في ﴿وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم﴾ [١٠٠]، فقرأ يعقوب برفع الراء، وقرأ الباقون بخفضها.

واختلفوا في ﴿تَجْرِى تَحْتَهَا﴾ [١٠٠]، وهو الموضع الأخير، فقرأ ابن كثير بزيادة كلمة ﴿مِن﴾ وخفض تاء ﴿تَحْتِهَا﴾ وكذلك هي في المصاحف المكية، وقرأ الباقون بحذف لفظ ﴿مِن﴾ وفتح التاء، وكذلك هي في مصاحفهم.

واتفقوا على إثبات ﴿مِن﴾ قبل ﴿تَحْتِهَا﴾ في سائر القرآن، فيحتمل أنَّه إنَّما لم يكتب ﴿مِن﴾ في هذا الموضع؛ لأنَّ المعنى: ينبع الماء من تحت أشجارها لا أنَّه يأتي من موضع وتجري من تحت هذه الأشجار، وأمّا في سائر القرآن فالمعنى: أنَّها تأتي من موضع وتجري تحت هذه الأشجار، فلاختلاف[1] المعنى خولف في الخط، وتكون هذه الجنّات معدَّة لمن ذُكِر؛ تعظيماً / لأمرهم وتنويهاً بفضلهم، وإظهاراً لمنزلتهم لمبادرتهم لتصديق هذا النبي الكريم عليه من الله تعالى أفضل الصلاة وأكمل التسليم، ولمن تبعهم بالإحسان والتكريم. والله تعالى أعلم.

واختلفوا في ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ [١٠٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ على التوحيد وفتح التاء، وقرأ الباقون بالجمع وكسر التاء.

---

(١) «فلاختلاف»: سقط من المطبوع.

وتقدَّم اختلافهم في همز ﴿مُرْجَوْنَ﴾ [١٠٦] من باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾ [١٠٧]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿ٱلَّذِينَ﴾ بغير واو، وكذا هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بالواو وكذا هي في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ في الموضعين [١٠٩]، فقرأ نافع وابن عامر بضمِّ الهمزة وكسر السين ورفع النون فيهما،وقرأ الباقون بفتح الهمزة والسين ونصب النون منهما.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿جُرُفٍ﴾ [١٠٩] عند ﴿هُزُوًا﴾ من البقرة [٦٧] وتقدَّم ﴿هَارٍ﴾ [١٠٩] في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿إِلَّآ أَن﴾[١] [١١٠]، فقرأ يعقوب بتخفيف اللَّام، يجعله[٢] حرف جرّ، وقرأ الباقون بتشديدها على أنَّه حرف استثناء.

واختلفوا في ﴿تَقَطَّعَ﴾ [١١٠]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر ويعقوب وحمزة وحفص بفتح التاء، وقرأ الباقون بضمِّها.

وتقدَّم ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [١١١] في أواخر آل عمران. وتقدَّم ﴿إِبْرَٰهَـٰمَ﴾ [١١٤] في البقرة [١٢٤] لابن عامر. وتقدَّم ﴿سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾ [١١٧] فيها عند ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧].

---

(١) في المطبوع: ﴿ألا أن﴾، وهو خطأ مطبعي.

(٢) في المطبوع: «فجعله».

واختلفوا في ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ [١١٧]، فقرأ حمزة وحفص بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

وتقدَّم ﴿ضَاقَتْ﴾ [١١٨] في الإمالة لحمزة. وتقدَّم ﴿يَطَـُٔونَ﴾ [١٢٠] لأبي جعفر. وكذا ﴿مَوۡطِئٗا﴾ [١٢٠] بخلافه في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿أَوَلَا يَرَوۡنَ﴾ [١٢٦]، فقرأ حمزة ويعقوب بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

وفيها من **ياءات الإضافة** ثنتان: ﴿مَعِيَ أَبَدٗا﴾ [٨٣]، أسكنها يعقوب وحمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر، ﴿مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [٨٣]، فتحها حفص. والله المستعان. /

سورة يونس عليه السلام

تقدَّم السكت لأبي جعفر على كلِّ حرف من الفواتح في بابه، وتقدَّم اختلافهم في إمالة الراء في بابها، وتقدَّم اختلافهم في ﴿لَسَـٰحِرٌ﴾ [٢] في أواخر المائدة [١١٠].

واختلفوا في ﴿حَقًّاۚ إِنَّهُۥ﴾ [٤]، فقرأ أبو جعفر بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها. وتقدَّم همز ﴿ضِيَآءً﴾ [٥] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ﴾ [٥]، فقرأ ابن كثير والبصريان وحفص بالياء، وقرأ الباقون بالنون. وتقدَّم مذهب ورش من طريق الأصبهانيِّ في تسهيل همزة ﴿وَٱطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ [٧] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [١١]، فقرأ ابن عامر ويعقوب بفتح القاف والضاد وقلب الياء ألفاً، ﴿أَجَلَهُم﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بضمِّ القاف وكسر الضاد وفتح الياء، ﴿أَجَلُهُمْ﴾ بالرفع.

واختلفوا في ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [١٦]، و ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، فروى قنبل من طرقه بحذف الألف التي بعد اللَّام فتصير لام تأكيد.

واختلف عن البزيِّ: فروى العراقيون قاطبة من طريق أبي ربيعة عنه كذلك في الموضعين، وبذلك قرأ أبو عمرو الدانيُّ على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة.

وروى ابن الحُباب عن البزيِّ إثبات الألف فيهما على أنَّها «لا» النافية،

وكذلك روى المغاربة والمصريون قاطبة عن البزيِّ من طرقه، وبذلك قرأ الدانيُّ على شيخيه[١] أبي الحسن بن غَلْبون وأبي الفتح فارس، وبذلك قرأ الباقون فيهما.

وتقدَّم ﴿أَتُنَبِّـُٔونَ﴾ [١٨] لأبي جعفر في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ هنا [١٨]، وفي موضعي النحل [١،٣]، وفي الروم [٤٠]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالخطاب في الأربعة، وقرأ الباقون بالغيب فيهنَّ.

واختلفوا في ﴿مَا تَمْكُرُونَ﴾ [٢١]، فروى روح بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ﴾ [٢٢]، فقرأ ابن عامر وأبو جعفر[٢] بفتح الياء وبنون[٣] ساكنة بعدها وشين معجمة مضمومة، من «النشر»، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام وغيرها، وقرأ الباقون بضمِّ الياء وسين مهملة مفتوحة بعدها ياء مكسورة مُشدَّدة، من «التسيير»، وكذلك هي في مصاحفهم.

واختلفوا / في ﴿مَتَاعَ الْحَيَاةِ﴾ [٢٣]، فروى حفص بنصب العين، وقرأ الباقون برفعها.

واختلفوا في ﴿قِطَعًا﴾ [٢٧]، فقرأ ابن كثير ويعقوب والكسائيُّ بإسكان الطاء، وقرأ الباقون بفتحها.

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «شيخه» بالإفراد، وهو تصحيف.

(٢) في (ت) والمطبوع: «أبو جعفر وابن عامر».

(٣) في المطبوع: «ونون».

واختلفوا في ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ﴾ [٣٠]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بتاءين، من «التلاوة»، وقرأ الباقون بالتاء والباء[(١)] من «البَلْوى». وتقدَّم اختلافهم في ﴿كَلِمَتُ﴾ [٣٤]، في سورة الأنعام.

واختلفوا في ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [٣٥]، فقرأ ابن كثير وابن عامر وورش بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، وقرأ أبو جعفر كذلك إلَّا أنَّه بإسكان[(٢)] الهاء، وقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال، وقرأ يعقوب وحفص بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال، وروى أبو بكر كذلك إلَّا أنَّه بكسر الياء.

واختلف في الهاء عن أبي عمرو وقالون وابنِ جمَّاز مع الاتفاق عنهم على فتح الياء وتشديد الدال:

فروى المغاربة قاطبة، وكثير من العراقيين عن أبي عمرو اختلاسَ فتحة الهاء، وعبَّر بعضهم عن ذلك بالإخفاء، وبعضهم بالإشمام، وبعضهم بتضعيف الصوت، وبعضهم بالإشارة، وبذلك ورد النصُّ عنه من طرق كثيرة من رواية اليزيديِّ وغيره.

قال ابن روميٍّ[(٣)]: قال العباس[(٤)]: قرأته على أبي عمرو خمسين مرَّة فيقول:

---

(١) في المطبوع: «الياء» المثناة التحتية، وهو تصحيف.

(٢) في المطبوع: «أسكن»، وهو تصحيف.

(٣) محمد بن عمر، تقدَّمت ترجمته.

(٤) هو العباس بن الفضل.

قاربت ولم تصنع شيئاً، قال ابن رومي: فقلت للعباس: خذه عَلَيَّ[١] أنت على لفظ أبي عمرو، فقلتُه مرة واحدة، فقال: أصبتَ، هكذا كان أبوعمرو يقوله. انتهى[٢].

وكذا روى ابن فرح عن الدوريِّ، وابن حبش عن السوسيِّ أداءً، وهي رواية شجاع عن أبي عمرو نصّاً وأداءً، وهو الذي لم يقرأ الدانيُّ على شيوخه سواه، ولم يأخذ إلَّا به،ولم ينصَّ الحافظ الهَمذانيُّ وابن مِهْران على غيره.

وقال سِبْط الخياط: بهذا صحَّت الرواية عنه، وبه قرأت على شيوخي. قال: وكان الرئيس أبو الخطاب أحسن الناس تلفظاً *به، وأنا أعيده مراراً حتى وقعت[٣] على مقصوده*[٤]. وقال لي: كذا أوقفني عليه الشيخ أبو الفتح بن شِيْطا. قال ابن شيطا: والإشارة وسط بين قراءة من سكن وفتح، يعني: مع تشديد الدال[٥].

وروى عنه أكثر العراقيين إتمامَ فتحة الهاء كقراءة ابن كثير وابن عامر سواء، وبذلك نصَّ الإمام أبو جعفر / أحمد بن جُبَيْر، وأبو جعفر محمد بن سَعْدان في «جامعه»، وبه كان يأخذ أبو بكر بن مجاهد تيسيراً على المبتدئين وغيرهم.

قال الدانيُّ: وذلك لصعوبة اختلاس الفتح لخفته، اعتماداً على من روى ذلك عن اليزيديِّ.

---

(١) «عليَّ» سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ ق:٧٠/ ب.

(٣) في المطبوع: «وقفت»، تصحيف.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٥) المبهج: ٢/ ٥٢٨-٥٢٩.

قال: وحدَّثني الحسين[١] بن علي البصريّ قال: حدثنا أحمد بن نصر قال: قال مجاهد: قلَّ[٢] من رأيته يضبط هذا، وسألت مقدماً منهم مشهوراً عن ﴿ يَهِدِّيَ ﴾ [٣٥] فلفظ به ثلاث مرَّات، كلّ واحدة تخالف أختيها[٣].

قلت: ولا شكَّ في صعوبة الاختلاس، ولكن الرياضة من الأستاذ تذلِّله، والإتمام أحد الوجهين في «المستنير» و«الكامل»، ولم يذكر في «الإرشاد» سواه.

وانفرد صاحب «العنوان» بإسكان الهاء في روايتيه وجهاً واحداً، وهو الذي ذكره الدانيُّ[٤] عن شجاع وحده.

وروى أكثر المغاربة، وبعض المصريين[٥] عن قالون الاختلاسَ كاختلاس أبي عمرو سواء، وهو اختيار الدانيِّ الذي لم يأخذ بسواه، مع نصِّه عن قالون بالإسكان.

ولم يذكر مكيٌّ ولا المهدويُّ ولا ابن سفيان ولا ابنا غَلْبون غيرَه، إلَّا أن أبا الحسن أغرب جداً في جعله اختلاسَ قالونَ دون اختلاس أبي عمرو، ففرَّق

(١) في المطبوع: «الحسن»، وهو تصحيف على الأرجح، كما توصَّل إليه الباحث المدقّق د/ عبد الهادي حميتو في تأليفه: معجم شيوخ الداني، ص:٦٠-٦٢. والله أعلم.

(٢) في المطبوع: «قال»، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق:٧٨/ ب، والنص ليس في كتاب «السبعة» المطبوع.

(٤) في (س): «الداعي»، تصحيف.

(٥) في (س): «البصريين»، بالباء.

بينهما فيما تعطيه عبارته في «تذكرته»[1]، والذي قرأ عليه به أبو عمرو الدانيُّ الاختلاسَ كأبي عمرو، وهو الذي لا يصحُّ في الاختلاس سواه.

وروى العراقيون قاطبة، وبعض المغاربة والمصريين عن قالون الإسكانَ، وهو المنصوص عنه، وعن إسماعيل، والمسيبي، وأكثرِ رواة نافع، و[2]عليه نصَّ الدانيُّ في «جامع البيان»، ولم يذكر صاحب «العنوان» له سواه، وهو أحد الوجهين في «الكافي».

وروى أكثر أهل الأداء عن ابن جمَّاز الإسكانَ، كابن وَرْدان وقالون في المنصوص عنه، وهو الذي لم يذكر ابن سوار له سواه.

وروى كثير منهم له الاختلاس، و هو[3] رواية العمري، وهو الذي لم يذكر الهذليُّ من جميع الطرق عنه سواه.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ﴾ [٤٤] عند ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ من البقرة [١٠٢]. وتقدَّم ﴿يَحۡشُرُهُمۡ كَأَن لَّمۡ﴾ [٤٥] لحفص في الأنعام. وتقدَّم ذكر ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ في الموضعين [٥١، ٩١] من هذه السورة في باب «المدِّ» وباب «الهمزتين من كلمة» وباب «النقل». وتقدَّم ﴿وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ [٥٣] / لأبي جعفر.

واختلفوا في ﴿فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾ [٥٨]، فروى رويس بالخطاب، وهي قراءة أُبيٍّ

---

(١) وعبارته بعد أن ذكر موافقة ورش لأبي عمرو: «وقرأ باقي رجال نافع بفتح الياء وإخفاء حركة الهاء مع تشديد الدال.» التذكرة: ٢/ ٣٦٥.

(٢) «و»: سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «وهي».

ورويناها[١] مسندة عن النبي ﷺ، وهي لغة لبعض العرب[٢]، وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «لتأخذوا مصافَّكم»[٣].

أخبرنا شيخنا أبو حفص عمر بن الحسن[٤] بن مزيد قراءة عليه: أنا[٥] علي ابن أحمد بن عبد الواحد، أنا عمر بن محمد البغدادي، أنا أبو البدر[٦] إبراهيم بن محمد الكَرْخي، أنا أبو بكر الخطيب، أنا[٧] القاسم بن جعفر الهاشمي، أنا أبو علي محمد بن أحمد اللُّؤْلؤي، أنا أبو داود الحافظ: ثنا محمد بن عبد الله، ثنا المغيرة بن سلمة، ثنا ابن المبارك عن الأجلح: حدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه عن أبيِّ بن كعب ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ ﴿[٨]بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فلتفرحوا هُوَ

(١) في (ت) والمطبوع: «رويناهما»، بالتثنية، وهو تحريف.

(٢) ذكر الأخفش أنَّها لغة رديئة، وقد كان دافع عنها ابن جنيّ.

انظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧، معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٣٤٥، تفسير الطبريّ: ٨/ ٢٢٦، البحر المحيط: ٥/ ١٨٧، المحتسب: ١/ ٣١٣-٣١٤.

(٣) لم أجد الحديث بهذا اللفظ (لتأخذوا) في أي كتاب من كتب الحديث، بل فيها (على مصافكم)، كما عند الترمذيّ وأحمد وغيرهما. وما وجدت اللفظ المذكور إلَّا عند الفراء، والذي يغلب على الظنّ أنَّ الطبريّ والقرطبيّ والشيرازيّ والمؤلِّف أخذوه منه. والله أعلم.

انظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٤٧٠، سنن الترمذيّ: ٥/ ٣٦٨، المسند: ٥/ ٢٤٣، تحفة الأحوذي: ٩/ ٧٧، العلل المتناهية: ١/ ٣٣، علل الترمذيّ للقاضي: ١/ ٣٥٦، مجمع الزوائد: ٧/ ١، السير للذهبي: ٣/ ٣٧١، وهو فيها كلها من حديث معاذ بن جبل ﷺ، الموضح للشيرازي: ٢/ ٦٢٨، وزاد عن غيره بأنَّ الحديث ذكره النبي ﷺ في إحدى غزواته، ولم يبيِّن أيَّها.

(٤) في (ت) والمطبوع: «الحسين» مصغراً، وهو تحريف.

(٥) في (ت) والمطبوع: «أبو علي»، وهو خطأ وتحريف.

(٦) في (ت) والمطبوع: «الوليد» بدل «البدر»، وهو تحريف.

(٧) في (ت) والمطبوع: «أبو القاسم»، وهو تحريف، وكذلك في (ظ)؛ إلَّا أنَّه ضرب عليها.

(٨) في المطبوع: ﴿قُلْ﴾ [٦٩] وهي زيادة ليست في جميع النسخ.

﴿خَيْرٌ مِّمَّا تجمعون﴾ يعني: بالخطاب فيهما، حديث حسن أخرجه أبوداود كذلك في «كتابه»[1]، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٥٨]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر ورويس بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. وتقدَّم اختلافهم في همز ﴿أَرَءَيْتُم﴾ [٥٩] من باب «الهمز المفرد». و ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [٥٩] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿وَمَا يَعْزُبُ﴾ هنا [٦١]، وفي سبأ[2] [٣]، فقرأ الكسائيُّ بكسر الزاي، وقرأ الباقون بضمِّها.

واختلفوا في ﴿وَلَآ أَصْغَرَ﴾ [٦١]، ﴿وَلَآ أَكْبَرَ﴾ [٦١]، فقرأ يعقوب وحمزة وخلف برفع الراء فيهما، وقرأ الباقون بالنصب.

واتفقوا على رفع الحرفين في سبأ [٣]؛ لارتفاع ﴿مِثْقَالُ﴾ [سبأ: ٣].

واختلف عن رويس في ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾ [٧١]، فروى أبو الطَّيِّب والقاضي أبوالعلاء عن النخاس كلاهما عن التمار عنه بوصل الهمزة وفتح الميم، وبه قطع الحافظ أبو العلاء لرويس في «غايته»، مع أنَّه لم يسند طريق النخاس فيها إلَّا من طريق الحمَّاميِّ، وأجمع الرواةُ عن الحمَّاميِّ على خلاف ذلك، نعم رواها عن النخاس أيضاً أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعيُّ فوافق القاضي، وهي قراءة عاصم الجحدري، ورواية عصمة شيخ يعقوب عن أبي عمرو، ووردت عن نافع، وهي اختيار ابن مِقْسم والزَّعْفرانيّ.

---

(١) سنن أبي داود: ٤/ ٢٨٤-٢٨٥.

(٢) المؤلِّف رحمه الله يقصد ﴿يَعْزُبُ﴾ فقط؛ لأنَّ موضع سبأ هو: ﴿لَا﴾، وليس «مَا».

وهي أمر مِنْ جَمَع، ضدَّ فرّق، قال تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٠]، وقيل: جَمَع وأجمع بمعنى، ويقال: الإجماع / في الأحداث، والجمع في الأعيان، وقد يستعمل كلٌّ مكان الآخر[١]، وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة وكسر الميم.

واختلفوا في ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [٧١]، فقرأ يعقوب برفع الهمزة، عطفاً على ضمير ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾، وحسّنه الفصل بالمفعول، ويحتمل أن يكون مبتدءاً محذوف الخبر للدلالة عليه، أي: «وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم»[٢]، وقرأ الباقون بالنصب.

واختلف عن أبي بكر في ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [٧٨]، فروى عنه العُلَيميُّ بالياء على التذكير، وهي طريق ابن عصام[٣] الأصمِّ عن شعيب، وكذا روى الهذليُّ عن أصحابه عن نفطويه[٤]، وروى سائر أصحاب يحيى بن آدم عنه، وأكثرُ أصحاب أبي بكر بالتاء على التأنيث، وبذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾ [٧٩]، في الأعراف. وتقدَّم اختلافهم في همز ﴿ءَآلسِّحْرُ﴾ [٨١]، في باب «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم اختلافهم في ﴿لِيُضِلُّواْ﴾ [٨٨]، في الأنعام.

---

(١) هذا كلام لأبي الفضل الرازي في كتاب «اللوامح»، كما نقله عنه أبو حيان والسمين. انظر: البحر المحيط: ٥/ ١٧٩.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥/ ١٧٩.

(٣) هذا هو الصواب كما في (ظ) و(ك)؛لأنَّ ابن عصام هو الأصم بنفسه، وتصحفت في (س) إلى: «عصابة الأصم»، وتحرفت في (ت) وكذا المطبوع إلى: «عصام عن الأصم»، وهو خطأ لاشك فيه.

(٤) الكامل: ل: ٤٠٢.

واختلف عن ابن عامر في ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِ ﴾ [٨٩]، فروى ابن ذكوان والداجونيُّ عن أصحابه عن هشام بتخفيف النون، فتكون «لا» نافية فيصير اللفظ لفظ الخبر، ومعناه النهي، كقوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] على قراءة من رفع، أو يجعل حالا من ﴿ فَٱسْتَقِيمَا ﴾ [٨٩] أي: «فاستقيما غير متبعين».

وقيل: هي نون التوكيد الخفيفة كسرت كما كسرت الثقيلة، أو كسرت لالتقاء الساكنين؛ تشبيهاً بالنون من «رجلان» و «يفعلان»، وقد سُمع كسرها، وقد[١] أجاز الفرَّاء ويونس إدخالَها ساكنةً نحو: «اضربان» و «ليضربان زيداً»، ومنع ذلك سيبويه[٢].

ويحتمل أن تكون النون هي الثقيلة، إلَّا أنَّها استثقل تشديدها فخفِّفت كما خُفِّفت «رُبَّ»[٣]، وإن قال أبو البقاء وغيره هي الثقيلة وحذف النون الأولى منها تخفيفاً ولم تحذف الثانية؛ لأنَّه لو حذفها حذَف نوناً محرّكةً واحتاج إلى تحريك الساكنة، وحذف الساكنة أقل تغييراً. انتهى.

و ﴿ تَتَّبِعَآنِ ﴾ [٨٩] على أنَّ النون نون توكيد خفيفة أو ثقيلة مبنيٌّ، و«لا» قبله للنهي[٤].

وانفرد ابن مجاهد عن ابن ذكوان بتخفيف التاء الثانية ساكنة وفتح الباء مع تشديد النون، وكذا روى سلامة بن هارون أداءً عن الأخفش عن ابن ذكوان.

---

(١) «قد»: سقطت من (س).

(٢) انظر: الموضح للشيرازي:٢/ ٦٣٦-٦٣٧، البحر المحيط:٥/ ١٨٧-١٨٨.

(٣) هذا التوجيه كله، هو كلام الفارسيّ في الحجة: ٤/ ٢٩٣.

(٤) هذا كلام الشيرازيّ في الموضح:٢/ ٦٣٦.

قال الدانيُّ: وذلك غلط من[1] ابن مجاهد ومن سلامة؛ لأنَّ جميع الشاميِّين رووا ذلك عن / ابن ذكوان عن الأخفش سماعاً وأداءً بتخفيف النون وتشديد التاء، وكذا نصَّ عليه الأخفش في كتابه، وكذلك روى الداجونيُّ عن أصحابه عن ابن ذكوان وهشام جميعاً[2].

قلت: قد صحَّت عندنا هذه القراءة؛ أعني تخفيف التاء مع تشديد النون من غير طريق ابن مجاهد وسلامة، فرواها أبو القاسم عُبَيْدُ الله بن أحمد بن علي الصيدلانيّ عن هبة الله بن جعفر عن الأخفش، نصَّ عليها[3] أبو طاهر بن سوار، وصحَّ أيضاً من رواية التَّغْلبيِّ عن ابن ذكوان تخفيف التاء والنون جميعاً، ووردت أيضاً عن أبي زُرْعة وابن الجنيد عن ابن ذكوان، وذلك كلُّه ليس من طرقنا، وانفرد الهذليُّ به عن هشام وهو وَهْمٌ. والله أعلم[4].

ولا أعلم أحداً رواها بإسكان النون إلَّا ما حكاه الشيخ أبو علي الفارسي فقال: وقرئ بتخفيف التاء وإسكان النون وهي الخفيفة[5].

قلت: وذهب أبونصر منصور بن أحمد العراقي إلى أنَّ الوقف عليها في مذهب من خفَّف النون بالألف، وهذا يدلُّ على أنَّها عنده نون التوكيد الخفيفة، ولم أعلم ذلك لغيره، ولا يؤخذ به، وإن كان قد اختاره الهذليُّ؛ وذلك لشذوذه قطعاً.

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «من أصحاب»، وهو تحريف، وينظر: جامع البيان: ٢/ ٨٠ ب.

(٢) جامع البيان: ٢/ ٨٠ ب.

(٣) في (س): عليهما، «بالتثنية»، وهو تحريف.

(٤) انظر: المستنير:٢/ ٥٩١-٥٩٢.

(٥) لم أجد هذا القول في «الحجة» فلعله في كتبه الأخرى، وعبارته في الحجة:٤/ ٢٩٣: «تخفيف النون».

وروى الحلوانيُّ عن هشام بتشديد التاء وفتحها وكسر الباء وتشديد النون، وكذلك قرأ الباقون.

ونصَّ كلٌّ من أبي طاهر بن سوار والحافظ أبي العلاء على الوجهين جميعاً عن الداجونيِّ تخييراً عن هشام(١).

واختلفوا في ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ﴾ [٩٠]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿إِنَّهُۥ﴾ بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم تخفيف ﴿نُنَجِّيكَ﴾ [٩٢] ليعقوب في الأنعام. وتقدَّم ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ﴾ [٩٤] في باب «النقل». وتقدَّم ﴿كَلِمَتُ﴾ [٩٦] في الأنعام [١١٥]. وتقدَّم ﴿أَفَأَنتَ﴾ [٩٩] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ﴾ [١٠٠]، فروى أبو بكر بالنون، وقرأ الباقون بالياء. وتقدَّم ﴿نُنَجِّى رُسُلَنَا﴾ [١٠٣] ليعقوب، و ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٠٣] له وللكسائيِّ وحفص كلاهما في الأنعام. وتقدَّم وقف يعقوب على ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في باب «الوقف على المرسوم»(٢).

وفيها من **ياءات الإضافة** خمس: ﴿لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن﴾ [١٥]، ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ﴾ [١٥]، فتحهما / المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿نَفْسِىٓ إِنْ﴾ [١٥]، و ﴿وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ﴾ [٥٣]، فتحهما المدنيان وأبو عمرو. ﴿أَجْرِىَ إِلَّا﴾ [٧٢]،فتحها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر وحفص.

وفيها **زائدة** ﴿تُنظِرُونِ﴾ [٧١]، أثبتها في الحالين يعقوب. والله تعالى الهادي للصواب.

---

(١) المستنير:٢/ ٥٩٢، غاية الاختصار: ٢/ ٥١٨.

(٢) في المطبوع: «مرسوم الخط»، وهو تحريف ليس في النسخ.

سورة هود عليه السلام

ذكر[1] سكت أبي جعفر في بابه، وتقدَّم اختلافهم في إمالة الراء في «الإمالة». وتقدَّم ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ [٣] للبزي في البقرة. وتقدَّم اختلافهم في ﴿سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [٧] في المائدة. وتقدَّم الاختلاف في ﴿يُضَٰعَفُ﴾ [٢٠] في البقرة.

واختلفوا في ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ﴾ [٢٥] في قصة نوح، فقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾ [٢٧] لأبي عمرو في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [٢٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بضمِّ العين وتشديد الميم، وقرأ الباقون بفتح العين وتخفيف الميم.

واتفقوا على الفتح والتخفيف من قوله تعالى في القصص [٦٦]: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾؛ لأنَّها في أمر الآخرة، ففرَّقوا بينها وبين أمر الدنيا، فإنَّ الشبهات تزول في الآخرة، والمعنى: «ضلت عنهم حجُّتهم وخفيت محجَّتهم». والله أعلم.

واختلفوا في ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ﴾[2] هنا [٤٠]، والمؤمنون [٢٧]، فروى حفص ﴿كُلٍّ﴾ بالتنوين فيهما، وقرأ الباقون بغير تنوين على الإضافة.

---

(١) في (ظ) و (ك): «تقدَّم» بدل «ذكر».

(٢) في المطبوع: ﴿زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾، وهي زيادة ليست في النسخ.

واختلفوا في ﴿مَجْرَىٰهَا﴾[٤١]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بفتح الميم.

وقد غَلِطَ من حكى فتح الميم عن الداجونيِّ عن أصحابه عن ابن ذكوان من المؤلفين، وشبهتهم في ذلك -والله أعلم- أنَّهم رأوا فيها عنه الفتح والإمالة، فظنوا فتح الميم وليس كذلك؛ بل إنَّما أريد فتح الراء وإمالتها، فإنَّه روى عن أصحابه عن ابن ذكوان فيها الفتح والإمالة، فالإمالة روايته عن الصوريِّ، والفتح روايته عن غيره، وقد تقدَّم ذكرنا له في «الإمالة».

وهذا ممَّا ينبغي أن يُتَنَبَّه له، وهو ممَّا لا يعرفه إلَّا أئمّة هذه الصناعة العالمون بالنصوص والعلل، المطَّلعون على أحوال الرواة، فلذلك أضرب عنه الحافظ أبو العلاء ولم / يعتبره مع روايته له عن شيخه أبي العز، الذي نصَّ عليه في كتبه، وبهذا يُعْرف مقدار المحقِّقين.

وكذا فعل سبط الخياط وهو أكبر أصحاب أبي العز وابن سوار وأجلُّهم.

وقرأ الباقون بضمِّ الميم، وهم على أصولهم كما أثبتناه منصوصاً مفصّلاً.

واختلفوا(١) في ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ حيث وقع، وهو هنا [٤٢]، وفي يوسف [٥]، وثلاثة في لقمان [١٣، ١٦، ١٧]، وفي الصافات [١٠٢]، فروى حفص بفتح الياء في الستة، وافقه أبو بكر هنا، ووافقه في الحرف الأخير من لقمان [١٧] وهو: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ البزيُّ، وخفَّف الياء وسكنها فيه قنبل.

---

(١) في المطبوع: «واتفقوا»، وهو خطأ وتحريف.

وقرأ ابن كثير الأوَّل من لقمان [١٣] وهو: ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ ﴾ بتخفيف الياء وإسكانها، ولا خلاف عنه في كسر الياء مشدَّدة في الحرف الأوسط [١٦] وهو: ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ ﴾، وكذلك قرأ الباقون في الستة الأحرف.

وتقدَّم اختلافهم في إدغام ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ [٤٢] وإظهاره من باب «حروف قربت مخارجها». وتقدَّم إشمام ﴿وَقِيلَ﴾ [٤٤]، ﴿وَغِيضَ﴾ [٤٤] في أوائل البقرة.

واختلفوا في ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ﴾ [٤٦]، فقرأ يعقوب والكسائيُّ ﴿عمِلَ﴾ بكسر الميم وفتح اللَّام، ﴿غَيرَ﴾ بنصب الراء، وقرأ الباقون بفتح الميم ورفع اللَّام منوَّنة ورفع الراء.

واختلفوا في ﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ﴾ [٤٦]، فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر بفتح اللَّام وتشديد النون، وقرأ ابن كثير والداجونيُّ عن أصحابه عن هشام بفتح النون، إلَّا أنَّ هبة الله بن سلامة المفسِّر انفرد عن الداجونيِّ فكسر النون كالحلوانيِّ عن هشام، وقرأ الباقون بإسكان اللَّام وتخفيف النون.

وكلُّهم كسر النون سوى ابن كثير والداجونيِّ إلَّا المفسر، وهم في إثبات الياء وحذفها على ما تقدَّم في باب «الزوائد»، وسيأتي آخر السورة إن شاء الله تعالى. وتقدَّم ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ ﴾ [٥٧] للبزيِّ.

واختلفوا في ﴿وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٍ﴾ هنا [٦٦]، و ﴿مِّنۡ عَذَابِ يَوۡمِئِذِۭ﴾ في المعارج [١١]، فقرأ المدنيان والكسائيُّ بفتح الميم فيهما، وقرأ الباقون بكسرها منهما.

واختلفوا في ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ﴾ هنا [٦٨]، وفي الفرقان [٣٨] ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ﴾، وفي العنكبوت [٣٨] ﴿وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم﴾، وفي النجم [٥١] ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾، فقرأ يعقوب وحمزة وحفص ﴿ثَمُودَاْ﴾ في الأربعة بغير تنوين، وافقهم أبوبكر في حرف / النجم.

وانفرد أبو علي العطار شيخ ابن سوار عن الكنانيِّ عن الجُربيّ[١] عن أبي[٢] عون عن الصَّريفينيِّ عن يحيى عنه فيه بوجهين، أحدهما عدم التنوين، والثاني بالتنوين، وكذلك قرأ الباقون في الأربعة.

وكلُّ من نوَّن وقف بالألف، ومن لم ينوِّن وقف بغير ألف وإن كانت مرسومة، فبذلك جاءت الرواية عنهم منصوصة، لا نعلم عن أحد منهم في ذلك خلافاً إلَّا ما انفرد به أبو الربيع الزهرانيّ[٣] عن حفص عن عاصم أنَّه كان إذا وقف عليه وقف بالألف.

واختلفوا في ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [٦٨]، فقرأ الكسائيُّ بكسر الدال مع التنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين مع فتحها.

واختلفوا في ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ هنا [٦٩]، وفي الذاريات [٢٥]، فقرأ حمزة

---

(١) كذا في (س).

(٢) في المطبوع: «ابن».

(٣) سليمان بن داود، سمع من نافع حروفاً، روى القراءة عنه أحمد بن سعيد بن شاهين. توفي: (٢٤٣هـ). غاية النهاية: ١/ ٣١٣.

والكسائيُّ ﴿سِلْم﴾ بكسر السين وإسكان اللَّام من غير ألف فيهما، الباقون[1] بفتح السين واللَّام وألف بعدها.

وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿رَءَآ﴾ [٧٠] في بابها.[2]

واختلفوا في ﴿يَعْقُوبَ * قَالَتْ﴾ [٧١، ٧٢]، فقرأ ابن عامر وحمزة وحفص بنصب الباء، وقرأ الباقون برفعها. وتقدَّم اختلافهم في إشمام ﴿سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [٧٧] في أوائل البقرة.

واختلفوا في ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ هنا [٨١]، والحجر [٦٥]، وفي الدخان [٢٣] ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِى﴾، وفي طه [٧٧] والشعراء [٥٢] ﴿أَنْ أَسْرِ﴾، فقرأ المدنيان وابن كثير بوصل الألف في الخمسة، ويكسرون النون من ﴿أَنِ﴾ للساكنين وصلاً، ويبتدئون بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة، وهم في السكت والوقف على أصولهم.

واختلفوا في ﴿امْرَأَتَكَ﴾ [٨١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء، وانفرد محمد بن جعفر الأُشْنانيُّ عن الهاشميِّ عن إسماعيل عن ابن جمَّاز بالرفع كذلك، وقرأ الباقون بنصبها.

واختلفوا في ﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾ [٨٧]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بحذف الواو على التوحيد، وقرأ الباقون بإثباتها على الجمع.

---

(١) في المطبوع: «وقرأ».

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س)، وكتب في حاشية (ك)، وفي (ظ) كتب بعد الفقرة الآتية.

وتقدَّم ذكر ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [٨٩] في آخر آل عمران، وانفراد أبي العلاء الهمَذاني بتخفيفه عن رويس، ولعله سهو. وتقدَّم ذكر ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ [٩٣] كلاهما لأبي بكر في الأنعام. وتقدَّم ﴿لَا تَكَلَّمُ﴾ [١٠٥] للبزيِّ.

واختلفوا في ﴿سُعِدُواْ﴾ [١٠٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بضمِّ السين، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ [١١١]، فقرأ نافع وابن كثير وأبو بكر / بإسكان النون مخفَّفة، وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿لَمَّا﴾ هنا [١١١]، و يسٓ [٣٢]، والزخرف [٣٥]، والطارق [٤]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة بتشديد الميم هنا والطارق، وشدَّدها في يسٓ [٣٢] ﴿لَّمَّا جَمِيعٌ﴾ ابن عامر وعاصم وحمزة وابن جمَّاز، وشدَّدها في الزخرف [٣٥] ﴿لَمَّا مَتَٰعُ﴾ عاصم وحمزة وابن جمَّاز.

واختلف فيه عن هشام: فروى عنه المشارقة قاطبة وأكثر المغاربة تشديدها كذلك من جميع طرقه، إلَّا أنَّ الحافظ أبا عمرو الدانيَّ أثبت له الوجهين -أعني التخفيف والتشديد- في «جامع البيان»، وأطلق الخلاف له في «التيسير»، واقتصر له على التخفيف فقط في «مفرداته».

و[١]قال في «جامعه»: وبذلك -يعني التخفيف- قرأت على أبي الفتح في رواية الحلوانيِّ وابن عَبَّاد عن هشام، وقال لي: التشديد اختيار من هشام[٢].

---

(١) «و»: سقطت من المطبوع.

(٢) جامع البيان:٢/ ق ١٦٢/ ب.

قلت: والوجهان صحيحان عن هشام:

فالتخفيف رواه إبراهيم بن دحيم وابن أبي حسان[١] نصّاً عن هشام عن ابن عامر، ورواه الدانيُّ عن شيخه أبي القاسم عبد العزيز الفارسيِّ عن أبي طاهر بن عمر عن ابن أبي حسان عن هشام، فخرج عن أن يكون من إفراد فارس، ولكنَّ الكتب مطبقة شرقاً وغرباً على التشديد له بلا خلاف، وبه قرأ الدانيُّ على شيخيه[٢] أبي الحسن وأبي القاسم، وقرأ الباقون بتخفيف الميم في السور الأربعة.

ووجه تخفيف ﴿وَإِنَّ﴾ في هذه السورة [١١١]: أنَّها المخفَّفة من الثقيلة وإعمالها مع التخفيف لغة[٣] العرب كما نصَّ عليه سيبويه[٤].

ووجه تخفيف ﴿لَّمَا﴾ هنا [١١١]: أنَّ اللَّام هي الداخلة في خبر «إنَّ» المخفَّفة والمشدَّدة، و«ما» زائدة واللَّام في ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ جواب قسم محذوف، وذلك القسم في موضع خبر «إنَّ»، و ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ جواب ذلك القسم المحذوف، والتقدير: «وَإِنَّ كُلّاً لأُقْسِمُ لَيُوفِّيَنَّهم».

ووجه تشديد ﴿لَّمَا﴾ [١١١] أنَّها «لـمَّا» الجازمة وحذف الفعل المجزوم لدلالة المعنى عليه، والتقدير: «وَإِنَّ كلاً لـمَّا ينقص من جزاء عمله»، ويدلُّ

(١) في (س): «حيان»، وهو تصحيف.

(٢) في المطبوع: «شيخه» بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: «لبعض العرب»، وهي زيادة ليست في النسخ.

(٤) انظر: الكتاب: ٢/ ١٣٤-١٣٥.

عليه قوله: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [١١١] لـمَّـا أخبر بانتقـاص جـزاء أعمالهـم أكَّده بالقسم، قالت العرب: «قاربـتُ المدينـةَ ولـمَّـا»؛ أي: ولـمَّــا أدخلهـا، فحذف أدخلها لدلالة المعنى عليه. والله أعلم[١].

واختلفوا في ﴿وَزُلَفًا مِّنَ﴾ [١١٤]، فقرأ أبو جعفر بـضمّ الـلَّام، وهـي قـراءة طلحة وشيبة وعيسى بن عمر وابن إسحاق، ورواية نصر / بن علي ومحبوب بن الحسن عن أبي عمرو، وقرأ الباقون بفتح اللَّام.

وهما لغتان مسموعتان في جمع «زُلْفة» وهي الطائفة من أوَّل الليل، كما قالوا: «ظُلَم» في «ظُلْمة»، و«بُسَر» في «بُسْرة»[٢].

واختلفوا في ﴿بَقِيَّةٍ﴾ [١١٦]، فروى ابن جمَّاز بكسر الباء وإسـكان القـاف وتخفيف الياء، وهي قراءة شـيبة، وروايـة ابـن أبي أويـس عـن نـافع، ورواهـا الدانيُّ عن إسماعيل عـن نـافع، وقـد ترجمهـا أبـو حيـان بـضمِّ البـاء فـوهم[٣]،

---

(١) هذا التوجيه لـ﴿لَمَّا﴾ المشدَّدة، هو بنصه كلام أبي حيان الأندلسي، إذ قال بعد أن ذكر عدَّة توجيهـات: وهذه كلُّها تخريجات ضعيفة جداً ينزه القرآن عنها، قال: وكنتُ قد ظهر لي فيها وجـه جـار عـلى قواعـد العربية وهو ... (ثم ذكر ما ذكره المؤلف هنا).
ثم قال أبو حيان بعد انتهائه: «وكنت اعتقدت أنِّي سَبقت إلى هذا التخريج السائغ العاري من التكلُّـف، وذكرت ذلك لبعض من يقرأ عليَّ فقال: قد ذكر ذلك أبو عمرو بن الحاجب، ولتركي النظر في كلام هذا الرجل لم أقف عليه، ثم رأيت في كتاب التحرير نقل هذا التخريج عن ابن الحاجب.».
ثم ذكر أبو حيان كلام ابن الحاجب وفيه: «وما أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كان النفوس تستبعده من جهة أنَّ مثله لم يقع في القرآن.».
انظر: البحر المحيط: ٥ / ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) في المطبوع: «يسر» و«يسرة» بالمثناة التحتية، وهو تصحيف. وانظر: البحر المحيط: ٥/ ٢٧٠.

(٣) البحر المحيط: ٥/ ٢٧١.

وقرأ الباقون بفتح الباء وكسر القاف وتشديد الياء. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ ﴾ [١٢٣] في أوائل البقرة. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ في الأنعام [١٣٢].

وفيها من **ياءات الإضافة** ثماني عشرة: ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ ﴾ في الثلاثة [٣، ٢٦، ٨٤]، ﴿ إِنِّيٓ أَعِظُكَ ﴾ [٤٦]، ﴿ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ ﴾ [٤٧]، ﴿ شِقَاقِيٓ أَن ﴾ [٨٩]، فتح الستة المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿ عَنِّيٓ إِنَّهُۥ ﴾ [١٠]، ﴿ إِنِّيٓ إِذًا ﴾ [٣١]، ﴿ نُصْحِيٓ إِنْ ﴾ [٣٤]، ﴿ ضَيْفِيٓ أَلَيْسَ ﴾ [٧٨]، فتح الأربعة المدنيان وأبو عمرو. ﴿ أَجْرِيَ إِلَّا ﴾ في الموضعين [٢٩، ٥١] فتحهما المدنيان وأبو عمرو وابن عامر وحفص. ﴿ أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ ﴾ [٩٢]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان، واختلف عن هشام. ﴿ فَطَرَنِيٓ أَفَلَا ﴾ [٥١] فتحها المدنيان والبزيُّ. وانفرد أبو تَغْلِبٍ بذلك عن قنبل من طريق ابن شَنَبوذ كما تقدَّم. ﴿ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ ﴾ [٢٩]، و﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰكُم ﴾ [٨٤]، فتحهما المدنيان وأبوعمرو والبزيُّ. ﴿ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ ﴾ [٥٤]، فتحها المدنيان. ﴿ تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ [٨٨]، فتحها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر.

وفيها من **الزوائد** أربع: ﴿ فَلَا تَسْـَٔلْنِ ﴾ [٤٦]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبوعمرو وورش، وأثبتها في الحالين يعقوب كما تقدَّم في بابه، وانفراد[١] صاحب «المبهج» عن أبي نشيط عن قالون. ﴿ ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴾ [٥٥]، أثبتها في الحالين يعقوب. ﴿ وَلَا تُخْزُونِ ﴾ [٧٨]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو،

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «وانفرد»، وهو تحريف.

وأثبتها في الحالين يعقوب، وورد إثباتها لقنبل من طريق ابن شَنَبوذ. ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾ [١٠٥]، أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو والكسائيُّ، وأثبتها ابن كثير ويعقوب في الحالين، وحذفها الباقون / في الحالين تخفيفاً كما قالوا: «لا أَدْرِ، ولا أُبالِ».

وقال الزمخشريُّ: «إنَّ الاجتزاء عن الياء بالكسر كثير في لغة هذيل[1]».

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢٣٥.

سورة يوسف عليه السلام

تقدَّم سكت أبي جعفر على حروف الفواتح في بابه، وتقدَّم اختلافهم في الراء في باب «الإمالة». وتقدَّم نقل ﴿قُرْءَانًا﴾ [٢] لابن كثير في بابه.

واختلفوا في ﴿يَتَأَبَتِ﴾ [٤] حيث جاء، وهو في هذه السورة [٤]، ومريم [٤٢-٤٥]، والقصص [٢٦]، والصافات [١٠٢]، فقرأ بفتح التاء في السور الأربع أبوجعفر وابن عامر، وقرأ الباقون بكسر التاء فيهنَّ. وتقدَّم اختلافهم في الوقف عليه من باب «الوقف على المرسوم». وتقدَّم مذهب ورش من طريق الأصبهانيِّ في تسهيل همزة ﴿رَأَيْتُ﴾ [٤] و ﴿رَأَيْتُهُمْ﴾ [٤]. وتقدَّمت قراءة أبي جعفر ﴿أَحَدَعَشَرَ﴾ [٤] في التوبة. وتقدَّم [فتح[١]] ﴿يَبُنَيَّ﴾ [٥] لحفص في هود. وتقدَّم ﴿رُءْيَاكَ﴾ [٤٣] و ﴿لِلرُّءْيَا﴾ [٤٣] لأبي جعفر وغيره في باب «الهمز المفرد». وتقدَّمت إمالتهما في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿ءَايَتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [٧]، فقرأ ابن كثير بغير ألف على التوحيد، وقرأ الباقون بالألف على الجمع.

واختلفوا في ﴿غَيَبَتِ﴾ في الموضعين [١٠، ١٥]، فقرأ المدنيان بالألف على الجمع، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد. وتقدَّم ﴿تَأْمَنَّا﴾ [١١] والخلاف[٢] فيه في أواخر باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [١٢]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر

---

(١) في النسخ والمطبوع: «كسر»، وهو سهو؛ لأن حفصاً يقرأ بفتح الياء في سورة هود وفي غيرها.

(٢) في (س): «والاختلاف».

بالنون فيهما، وقرأ الباقون فيهما بالياء. وكَسَرَ العين من ﴿نَرْتَعِ﴾ المدنيان وابن كثير، وأثبت قنبل الياء فيها في الحالين بخلاف كما تقدَّم، وأسكن الباقون العين. وتقدَّم اختلافهم في ﴿لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ [١٣] في آل عمران. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ [١٣] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ [١٩]، فقرأ الكوفيون ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ بغير ياء إضافة، وقرأ الباقون بياء مفتوحة بعد الألف. وتقدَّم اختلافهم في فتحها وإمالتها وبين اللفظين في بابه.

واختلفوا في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [٢٣]، فقرأ المدنيان وابن ذكوان بكسر الهاء وفتح التاء من غير همز.

واختلف عن هشام فروى: / الحلوانيُّ وحده من جميع طرقه عنه كذلك إلَّا أنَّه همز، وهي التي قطع بها الدانيُّ في «التيسير» و«المفردات» ولم يذكر مكي ولا المهدويُّ ولا ابن سفيان ولا ابن شريح ولا صاحب «العنوان»، ولا كلُّ من ألَّف في القراءات من المغاربة عن هشام سواها، وأجمع العراقيون أيضاً عليها عن هشام من طريق الحلوانيِّ ولم يذكروا سواها.

وقال الدانيّ في «جامع البيان»: وما رواه الحلوانيُّ من فتح التاء مع الهمز وَهْمٌ؛ لكون هذه الكلمة إذا همزت صارت من التهيُّؤ، فالتاء فيها ضمير الفاعل المسند إليه الفعل فلا يجوز غير ضمِّها[1].

قلت: وهذا القول تبع فيه الدانيُّ أبا علي الفارسي، فإنَّه قال في كتابه

---

(١) جامع البيان: ٢/ ق ٨٨/ أ.

«الحجة»: يشبه أن يكون الهمز وفتح التاء وهماً من الراوي؛ لأنَّ الخطاب من المرأة ليوسف ولم يتهيأ لها، بدليل قوله: ﴿ وَرَٰوَدَتۡهُ ﴾ [٢٣][1].

وكذا تبعه على هذا القول جماعة.

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي: والقراءة صحيحة وراويها غير واهم، ومعناها: «تهيَّأْ لي أمرُك»؛ لأنَّها ما كانت تقدر على الخلوة به في كلِّ وقت، أو «حَسُنت هيأَتُكَ»، و ﴿ لَكَ ﴾ على الوجهين بيانٌ؛ أي: «لكَ أقولُ»[2].

قلت: وليس الأمر كما زعم أبو علي ومن تبعه، والحلوانيُّ ثقة كبيرٌ حجَّةٌ خصوصاً فيما رواه عن هشام وقالون، على أنَّه لم ينفرد بها على زعم من زعم؛ بل هي رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر.

وروى الداجونيُّ عن أصحابه عن هشام بكسر الهاء مع الهمز، وضمِّ التاء، وهي رواية إبراهيم بن عَبَّاد عن هشام. قال الدانيُّ في «جامعه»: «وهذا هو الصواب[3]».

قلت: ولذلك جمع الشاطبيُّ بين هذين الوجهين عن هشام في «قصيدته»[4]، فخرج بذلك عن طرق كتابه لتحري الصواب.

---

(١) الحجة: ٤/ ٤٢٠

(٢) اللآلئ الفريدة: ٢/ ق ١٠٠.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق ٨٨/ أ.

(٤) وذلك في قوله:

... ... وهمزه لِسان وضمَّ التا لِوا خلفه...

وانفرد الهذليُّ عن هشام من طريق الحلوانيِّ بعدم الهمز كابن ذكوان، ولم يتابعه على ذلك أحد.

وقرأ ابن كثير بفتح الهاء وضمِّ التاء من غير همز، وقرأ الباقون بفتح الهاء والتاء من غير همز.

وورد فيها كسر الهاء وضمُّ التاء من غير همز قراءة ابن محيصن وزيد بن علي وابن بَحْرِيَّة وغيرهم.

وفتحُ الهاء وكسر التاء من غير همز قراءة الحسن، ورويناها عن ابن محيصن وابن عباس وغيرهم.

والصواب أنَّ هذه السبع القراءات / كلَّها لغات في هذه الكلمة، وهي اسم فعل بمعنى «هلمَّ» وليست في شيء منها فعلاً، ولا التاء فيها ضمير متكلِّم ولا مخاطب(١).

قال الفرَّاء والكسائي: «هيت» لغة وقعت لأهل الحجاز فتكلموا بها، ومعناها تعالَ(٢).

---

(١) انظر: المحتسب: ١/ ٣٣٧.

(٢) قول الفرّاء والكسائيّ قاله أيضاً عكرمة، ولعلَّ المؤلِّف نقله من أبي حيان، إذ ذكر النصَّ هكذا: «زعم الكسائيُّ والفرّاء أنّها لغة حورانية وقعت ... إلخ». البحر المحيط:٥/ ٢٩٣.

وبالرجوع إلى الفرّاء تبيّن أنَّ المراد بـ«أهل الحجاز» هم «أهل مكة» حيث ذكر سنده إلى ابن مسعود ﵁ قال: «أقرأني رسول الله ﷺ ﴿هيت﴾ وقال: «إنّها لغة لأهل حوران سقطت إلى مكة فتكلموا بها، وأهل المدينة يقرؤون ﴿هِيت﴾ بكسر الهاء ولا يهمزون».

معاني القرآن: ٢/ ٤٠، وانظر: البحر المحيط: ٥/ ٢٩٣و ٢٩٤، الدر المصون: ٦/ ٤٦٣.

وقال الأستاذ أبو حيان: ولا يبعد أن يكون مشتقاً من اسم[١] كما اشتقوا من الجُمل نحو «سَبْحَل» و«حَمْدَل»[٢] ولا يبرز ضميره؛ لأنَّه اسم فعل، بل يتبيَّن المخاطَبُ بالضمير الذي يتصل باللَّام نحو: «هيت لكَ، ولكِ، ولكما، ولَكُنَّ». وتقدَّم ﴿مَثْوَاىَ﴾ [٢٣] في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [٢٤] حيث وقع، وفي ﴿مُخْلَصًا﴾ في مريم [٥١]، فقرأ الكوفيون بفتح اللَّام منهما، وافقهم المدنيان في ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾، وقرأ الباقون بكسر اللاَّم فيهما. وتقدَّم ﴿ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ [٢٩] و ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ [٣١] لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ في الموضعين [٣١، ٥١]، فقرأ أبو عمرو بألف بعد الشين لفظاً في حالة الوصل، وقرأ الباقون بحذفها. واتفقوا على الحذف وقفاً اتباعاً للمصحف.

واختلفوا في ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ﴾ [٣٣]، فقرأ يعقوب بفتح السين، وقرأ الباقون بكسرها.

واتفقوا على كسر السين في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [٣٦]، و ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ الموضعين [٣٩، ٤١]، وفي ﴿فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ﴾ [٤٢]؛ لأنَّ المراد بها الـمَحْبَس، وهو المكان الذي يسجن فيه، ولا يصحُّ أن يراد به المصدر، بخلاف الأوَّل فإنَّ إرادة المصدر فيه ظاهرة؛ ولهذا قالوا: أراد يعقوب بفتحه أن

---

(١) في البحر: ٥/ ٢٩٤: اسم الفعل.

(٢) في البحر: «سبح» و«حمدك».

يفرق بين الاسم والمصدر. والله أعلم[1]. وتقدَّم ﴿ تُرۡزَقَانِهِۦٓ ﴾ [٣٧] في باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿ دَأَبٗا ﴾ [٤٧]، فروى حفص بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بإسكانها.

واختلفوا في ﴿ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ ﴾ [٤٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. وتقدَّم اختلافهم في همزتي ﴿ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا ﴾ [٥٣] في بابها.

واختلفوا في ﴿ حَيۡثُ يَشَآءُ ﴾ [٥٦]، فقرأ ابن كثير بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

واختلفوا في ﴿ لِفِتۡيَٰنِهِ ﴾ [٦٢]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص ﴿ لِفِتۡيَٰنِهِ ﴾ بألف بعد الياء ونون مكسورة بعدها، وقرأ الباقون بتاء مكسورة بعد الياء من غير ألف.

واختلفوا في ﴿ نَكۡتَلۡ ﴾ [٦٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء، وقرأ الباقون بالنون.

واختلفوا في ﴿ خَيۡرٌ حَٰفِظٗا ﴾ [٦٤] فقرأ حمزة / والكسائيُّ وخلف وحفص ﴿ حَٰفِظٗا ﴾ بألف بعد الحاء وكسر الفاء، وقرأ الباقون بكسر الحاء وإسكان الفاء من غير ألف.

واختلفوا في ﴿ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُ ﴾ [٧٦]، فقرأ يعقوب بالياء فيهما، وقرأهما الباقون بالنون. وتقدَّم تنوين ﴿ دَرَجَٰتٖ ﴾ للكوفيّين في الأنعام [٨٣].

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج: ٣/ ١٠٨.

وتقدَّم الخلف في ﴿ ٱسْتَيْـَٔسُواْ ﴾ [٨٠] و ﴿ وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ ﴾ [٨٧]، ﴿ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ ﴾ [٨٧] و ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ ﴾ [١١٠] عن البزيِّ والحنبلي عن ابن وَرْدان في باب «الهمز المفرد».

وتقدَّم الخلاف في إمالة ﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ ﴾ [٨٤] في باب «الإمالة». وكذا خلاف رويس في باب «الوقف على المرسوم». وتقدَّم اختلافهم في ﴿ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾ [٩٠] في باب «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم الخلاف في همز ﴿ لَخَٰطِـِٔينَ ﴾ [٩١] و ﴿ رُءْيَٰىَ ﴾ [١٠٠] و ﴿ وَكَأَيِّن ﴾ [١٠٥] في باب «الهمز المفرد». وكذا الخلاف في إمالة ﴿ رُءْيَٰىَ ﴾ [١٠٠] في بابها. وكذا الخلاف في ﴿ وَكَأَيِّن ﴾ [١٠٥] في آل عمران. والوقف عليه في باب «الوقف على مرسوم الخط».

واختلفوا في ﴿ نُّوحِىٓ إِلَيْهِم ﴾ هنا [١٠٩]، وفي النحل [٤٣]، والأوَّل من الأنبياء [٧]، و ﴿ نُوحِىٓ إِلَيْهِ ﴾ ثاني الأنبياء [٢٥]، فروى حفص بالنون وكسر الحاء في الأربعة على لفظ الجمع، وافقه في الثاني من الأنبياء حمزة والكسائيُّ وخلف، وقرأ الباقون بالياء وفتح الحاء على ما لم يسم فاعله. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [١٠٩] في الأنعام [٣٢].

واختلفوا في ﴿ قَدْ كُذِبُواْ ﴾ [١١٠]، فقرأ أبو جعفر والكوفيون بالتخفيف، وقرأ الباقون بالتشديد.

واختلفوا في ﴿ فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ ﴾ [١١٠]، فقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء، وقرأ الباقون بنونين، الثانية ساكنة مخفاة عند الجيم، وتخفيف الجيم وإسكان الياء، وأجمعت المصاحف على كتابته بنون واحدة.

وفيها من **ياءات الإضافة** اثنتان وعشرون: ﴿لَيَحْزُنُنِيٓ أَنْ﴾ [١٣]، فتحها المدنيان وابن كثير، ﴿رَبِّيٓ أَحْسَنَ﴾ [٢٣]، ﴿أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ﴾ [٣٦]، ﴿أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ﴾ [٣٦]، ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ﴾ [٤٣]، ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾ [٦٩]، ﴿أَبِيٓ أَوْ﴾ [٨٠]، ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ﴾[٩٦]، فتح السبع المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿أَنِّيٓ أُوفِي﴾[٥٩]، فتحها نافع. واختلف عن أبي جعفر من روايتيه كما تقدَّم.﴿وَحُزْنِيٓ / إِلَى﴾ [٨٦]، فتحها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر. ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِيٓۚ إِنَّ﴾ [١٠٠]، فتحها أبو جعفر والأزرق عن ورش، وانفرد أبو علي العطار عن النهروانيِّ عن الأصبهانيِّ، وعن هبة الله بن جعفر عن قالون بفتحها. ﴿سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ﴾ [١٠٨]، فتحها المدنيان. ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ فيهما [٣٦]، و ﴿رَبِّيٓۚ إِنِّي تَرَكْتُ﴾ [٣٧]، ﴿نَفْسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ﴾ [٥٣]، ﴿رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ﴾ [٥٣]، ﴿لِيٓ أَبِيٓ﴾ [٨٠]، ﴿رَبِّيٓۖ(١) إِنَّهُۥ﴾ [٩٨]، ﴿بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي﴾ [١٠٠]، فتح الثماني المدنيان وأبو عمرو. ﴿ءَابَآءِيٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٣٨]، ﴿لَّعَلِّيٓ أَرْجِعُ﴾ [٤٦]، فتحهما المدنيان وابن كثير وأبوعمرو وابن عامر.

وفيها من **الزوائد** ست: ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ [٤٥]، ﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ [٦٠]، ﴿أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [٩٤]، أثبتهنَّ في الحالين يعقوب. ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ﴾ [٦٦]، أثبتها وصلاً أبوجعفر وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب. ﴿يَرْتَعْ﴾ [١٢]، أثبتها قنبل في الحالين بخلاف عنه، وكذلك ﴿مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [٩٠]، لقنبل. والله أعلم.

---

(١) في المطبوع: ﴿بي﴾ بدون «راء» وهو تحريف.

سورة الرَّعد

تقدَّم سكت أبي جعفر على حروف الفواتح في بابه، وتقدَّم إمالة الراء في بابها. وتقدَّم ﴿ يُغْشِى ﴾ [٣] في الأعراف.

واختلفوا في ﴿ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ *وَغَيْرُ صِنْوَانٍ * ﴾(١) [٤]، فقرأ البصريان وابن كثير وحفص بالرفع في الأربعة، وقرأهنَّ الباقون بالخفض.

واختلفوا في ﴿ يُسْقَىٰ ﴾ [٤]، فقرأ يعقوب وابن عامر وعاصم بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿ وَنُفَضِّلُ ﴾ [٤]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء، وقرأ الباقون بالنون.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿ ٱلْأُكُلِ ﴾ [٤] و ﴿ أُكُلَهَا ﴾ [٣٥] في البقرة [٦٧] عند ﴿ هُزُوًا ﴾. وتقدَّم ﴿ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ ﴾ [٥] في باب «حروف قربت مخارجها». وتقدَّم اختلافهم في ﴿ أَءِذَا ﴾ [٥]، ﴿ أَءِنَّا ﴾ [٥] في باب «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم وقف ابن كثير على ﴿ هَادٍ ﴾ [٧]، و ﴿ وَالٍ ﴾ [١١]، و ﴿ وَاقٍ ﴾ [٣٤، ٣٧] في باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ﴾ [١٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبوبكر بالياء مذكَّراً، وقرأ الباقون بالتاء مؤنَّثاً. وتقدَّم ذكره في فصل لام «هل» و «بل».

---

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

واختلفوا في ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ﴾ [١٧]، فقرأ / حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

وتقدَّم ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [٣١] للبزيِّ، وانفراد[1] الحنبلي عن ابن وردان في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ هنا [٣٣]، وفي المؤمن [٣٧] ﴿وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾، فقرأ بضمِّ الصاد فيهما يعقوب والكوفيون، وقرأهما بالفتح الباقون.

واختلفوا في ﴿وَيُثْبِتُ﴾ [٣٩]، فقرأ ابن كثير والبصريان وعاصم بتخفيف الباء، وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّرُ﴾ [٤٢]، فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو ﴿الْكَافِرُ﴾ على التوحيد، وقرأ الباقون على الجمع.

وفيها **من الزوائد** أربع: ﴿الْمُتَعَالِ﴾ [٩]، أثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب، وتقدَّم ما رُوِيَ فيها عن ابن[2] شَنَبوذ عن قنبل من حذفها في الحالين، وإثباتها[3] وصلاً في بابها. ﴿مَتَابِ﴾ [٣٦]، و ﴿مَتَابِ﴾ [٣٠]، و ﴿عِقَابِ﴾ [٣٢]، أثبت الثلاثة في الحالين يعقوب.

---

(١) في (ت) والمطبوع: «وانفرد»، وهو تحريف.

(٢) «ابن»: سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «وأثبتها».

سورة إبراهيم عليه السلام

تقدَّم سكت أبي جعفر على الفواتح، واختلافهم في إمالة الراء.

واختلفوا(١) في ﴿ ٱللَّهِ ٱلَّذِى ﴾ [٢]، فقرأ المدنيان وابن عامر برفع الهاء في الحالين، وافقهم رويس في الابتداء خاصة، وقرأ الباقون بالخفض في الحالين. وتقدَّم ﴿ تَأَذَّنَ ﴾ [٧] في باب «الهمز المفرد». وتقدَّم إسكان أبي عمرو ﴿ سُبُلَنَا ﴾ [١٢] في البقرة. وتقدَّم إمالة حمزة ﴿ خَافَ ﴾ [١٤]، و ﴿وَخَابَ﴾ [١٥] في بابها. وتقدَّم ﴿ ٱلرِّيَحِ ﴾ للمدنيَّيْن في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ هنا [١٩]، و ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ في النور [٤٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿خَٰلِقُ﴾ فيهما بألف وكسر اللَّام ورفع القاف وخفض ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ و ﴿كُلِّ﴾ بعدهما، وقرأ الباقون بفتح اللَّام والقاف من غير ألف ونصب ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بالكسر و ﴿وَٱلْأَرْضَ﴾ و ﴿ كُلَّ ﴾ بالفتح.

واختلفوا في ﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [٢٢]، فقرأ حمزة بكسر الياء؛ وهي لغة بني يَرْبوع، نصَّ على ذلك قطرب، وأجازها هو والفرَّاء، وإمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء.

---

(١) في المطبوع: «واتفقوا»، وهو خطأ وتحريف.

وقال القاسم بن معن النحويُّ[١]: هي / صواب[٢].

ولا عبرة بقول الزمخشريِّ وغيرِه ممَّن ضعَّفها أو لحنها[٣]، فإنَّها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، وقرأ بها أيضاً يحيى بن وَثَّاب وسليمان ابن مِهْران الأعمش وحُمْران بن أَعْيَن، وجماعة من التابعين.

وقياسها في النحو صحيح، وذلك أنَّ الياء الأولى؛ وهي ياء الجمع،جرت مجرى الصحيح لأجل الإدغام فدخلت ساكنة عليها ياء الإضافة، وحركت بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين.

وهذه اللغة شائعة ذائعة باقية[٤] في أفواه أكثر الناس إلى اليوم، يقولون: «ما فيِّ أفعل كذا»، ويطلقونها في كل ياءات الإضافة المدغم فيها، فيقولون: «ما عليِّ منك»، و «لا أَمركَ إليِّ»، وبعضهم يبالغ في كسرتها حتى تصير ياء[٥].

---

(١) هو: ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، قاضي الكوفة، فقيه، محدِّث، توفي (١٧٥هـ). انظر: إنباه الرواة: ٣/ ٣٠، البلغة: ١٧٤.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥/ ٤٢٠، وقال الفرّاء في كتابه «التصريف»: «زعم القاسم بن معن أنّه صواب، وكان ثقة بصيراً، وزعم أنَّه لغة بني يربوع». خزانة الأدب: ٤/ ٤٣٤. إبراز المعاني: ٣/ ٢٩٤.

(٣) هم كثر: منهم الأخفش، والزجاج والنحاس والفرّاء. انظر: البحر: ٥/ ٤١٩.

(٤) جاءت «باقية» في المطبوع أوَّل الأوصاف.

(٥) زادوا ياء على ياء الإضافة إجراء لها على حكم الهاء والكاف، كما زادوا على الهاءِ الواوَ في «ضربتهو» وعلى الكاف الألفَ والياءَ في «أعطيتكاه» و «أعطيتكيه»/ كما حكاه سيبويه، واستشهدوا لهذه اللغة بقول الأغلب العِجْلي في أرجوزته:

ماضٍ إذا ما همَّ بالمضيِّ قال لها هل لك يا تا فيِّ

أي: هل لك فيَّ يا هذه.

انظر الكتاب: ٤/ ٢٠٠، معاني القرآن: ٢/ ٧٦. الموضح للشيرازي: ٢/ ٧٠٩-٧١٠، إبراز المعاني: ٤/ ٢٩٣-٢٩٨، البحر: ٥/ ٤١٩، خزانة الأدب: ٤/ ٤٣٠-٤٣٧.

وتقدَّم ﴿أُكُلَهَا﴾ [٢٥] في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوًا﴾، و ﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾ [٢٦] أيضاً، وتقدَّم إمالة ﴿قَرَارٍ﴾ [٢٦]، و ﴿ٱلْبَوَارِ﴾ [٢٨]، و ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ [٤٨] في بابها.

واختلفوا في ﴿لِّيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ هنا [٣٠]، وفي الحج [٩] ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وفي لقمان [٦] ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وفي الزمر [٨] ﴿لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء في الأربعة.

واختلف عن رويس: فروى التمار من كل طرقه -إلَّا طريق أبي الطيب- كذلك هنا وفي الحج والزمر، ومن طريق أبي الطيب بعكس ذلك؛ بفتح الياء في لقمان ويضمُّ في الباقي، وقرأ الباقون بالضمِّ فيها.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [٣١] عند ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ في أوائل البقرة [٣٨]. وتقدَّم إمالة ﴿عَصَانِي﴾ [٣٦] للكسائيِّ في بابها.

واختلف عن هشام في ﴿أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [٣٧]: فروى الحلوانيُّ عنه من جميع طرقه بياء بعد الهمزة هنا خاصَّة، وهي رواية العباس بن الوليد البيروتي عن أصحابه عن ابن عامر.

قال الحلواني عن هشام: هو من «الوفود»، فإن كان قد سُمع فعلى غير قياس، وإلَّا فهو على لغة المشبعين من العرب الذين يقولون: «الدراهيم» و «الصياريف»[١]، وليست ضرورة بل لغة مستعملة.

---

(١) إشارة إلى قول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدراهيمِ تنقادَ الصَّياريفِ

ومنه أيضاً ما أنشده أبو علي الفارسي (قيل لابن هَرْمة):

وأنني حَوْثُما يَسْري الهوى بصري من حَوثُما سلكوا أثني فأنظُورُ.

انظر: المحتسب: ١/ ٢٥٩.

وقد ذكر الإمام أبو عبد الله بن مالك في «شواهد التوضيح»: أنَّ الإشباع من الحركات الثلاث لغة معروفة، وجعل من ذلك قولهم: «بينا زيد قائم جاء عمرو»؛ أي: بين أوقات قيامِ زيدٍ، فأشبعت فتحة النون فتولدت الألف. وحكى / الفرّاء أنَّ من العرب من يقول: «أكلْتُ لحما شاةٍ»؛ أي: «لحمَ شاةٍ»[١].

وقال بعضهم[٢]: «بل هو ضرورة، وإنَّ هشاماً سهَّل الهمزة كالياء، فعبَّر الراوي عنها على ما فهم بياء بعد الهمزة، والمراد بياء عوضاً عنها[٣]».

وردَّ ذلك الحافظ الدانيُّ وقال: «إنَّ النقَلَة عن هشام كانوا أعلم الناس بالقراءة ووجوهها، وليس يفضي بهم الجهل إلى أن يعتقد فيهم مثل هذا[٤]».

قلت: وممَّا يدلُّ على فساد ذلك القول أنَّ تسهيل هذه الهمزة كالياء لا يجوز؛ بل تسهيلها إنَّما يكون بالنقل، ولم يكن الحلوانيُّ منفرداً بها عن هشام، بل رواها عنه كذلك أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر البَكْراوي شيخ ابن مجاهد، وكذلك لم ينفرد بها هشام عن ابن عامر؛ بل رواها عن ابن عامر العباس بن الوليد وغيره كما تقدَّم، ورواها الأستاذ أبو محمد سِبْط الخياط عن الأخفش عن هشام، وعن الداجونيِّ عن أصحابه عن هشام.

---

(١) شواهد التوضيح: ٢٢، وانظر المحتسب: ١/ ٢٥٨.

(٢) أشار إليه أبو شامة بقوله: «بعض شيوخنا».

(٣) انظر: إبراز المعاني: ٣/ ٣٠٠، البحر المحيط: ٥/ ٤٣٢.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥/ ٤٣٢.

وقال: «ما رأيته منصوصاً في «التعليق»؛ لكن قرأت بـه عـلى الـشريف[1]». انتهى.

وأطلق الحـافظ أبـو العـلاء الخـلاف عـن جميـع أصـحاب هـشام. وروى الداجونيُّ من أكثر الطرق عن أصحابه وسائر أصـحاب هـشام عنـه بغـير يـاء، وكذلك قرأ الباقون.

واتفقـوا عـلى قولـه تعـالى: ﴿ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾ [٤٣]، أنَّـه بغـير يـاء؛ لأنَّـه جمع «فؤاد»، وهو: «القلب»؛ أي: «قلوبهم فارغة من العقول»، وكذلك سائر ما ورد في القرآن، ففـرَّق بيـنهما، وكـذلك قـال هـشام: هـو مـن «الوفـود». والله أعلم[2].

وانفرد القاضي أبو العلاء عن النخاس عن رويـس ﴿ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ ﴾ [٤٢]، بالنون، وهي روايـة أبي زيـد وجبلـة عـن المفـضل، وقـراءة الحـسنِ البـصريِّ وغيرِهم[3].

وروى سائر أصحاب النخاس وسائر أصحاب رويس بالياء، وبذلك قـرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿ لِتَزُولَ ﴾ [٤٦]، فقرأ الكسائيُّ بفتح اللَّام الأولى ورفع الثانية، وقرأ الباقون بكسر الأولى ونصب الثانية.

---

(١) المبهج: ٢/ ٥٧٤.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س)، و(ك)، وفي (ظ) كتب في الحاشية.

(٣) كذا في (س)، و(ظ)، وفي البقية وكذا المطبوع: «وغيره»، بالإفراد.

فيها من ياءات **الإضافة** ثلاث: ﴿لِيَ عَلَيْكُمْ﴾ [٢٢]، فتحها حفص. ﴿لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ﴾ [٣١]، أسكنها ابن عامر وحمزة والكسائيُّ وروح. ﴿إِنِّيٓ أَسْكَنتُ﴾ [٣٧]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. /

ومن **الزوائد** ثلاث: ﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [١٤]، أثبتها وصلاً ورش، وأثبتها في الحالين يعقوب. ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [٢٢]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبوعمرو، وأثبتها في الحالين يعقوب، ورويت عن ابن شنبوذ لقنبل. ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [٤٠]، أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو وحمزة وورش، وأثبتها في الحالين يعقوب والبزي، واختلف عن قنبل وصلاً ووقفاً كما تقدَّم.

سورة الحجر

تقدَّم سكت أبي جعفر، وإمالة الراء.

واختلفوا في ﴿ رُّبَمَا ﴾ [٢]، فقرأ المدنيان وعاصم بتخفيف الباء، وقرأ الباقون بتشديدها. وتقدَّم خُلْفُ رويس في ﴿وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾ [٣] في سورة «أم القرآن».

واختلفوا في ﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾ [٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بنونين، الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة، وكسر الزاي، ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ بالنصب، وروى أبو بكر بالتاء مضمومة وفتح النون والزاي، ﴿ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ بالرفع، وقرأ الباقون كذلك إلَّا أنَّهم فتحوا التاء. وتقدَّم مذهب البزيِّ في تشديد التاء وصلاً من أواخر البقرة.

واختلفوا في ﴿سُكِّرَتْ﴾ [١٥]، فقرأ ابن كثير بتخفيف الكاف، وقرأ الباقون بتشديدها. وتقدَّم ﴿ ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾ [٢٢] لحمزة وخلف في البقرة. وتقدَّم ﴿ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ في يوسف [٢٤].

واختلفوا في ﴿ صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [٤١]، فقرأ يعقوب بكسر اللَّام ورفع الياء وتنوينها، وقرأ الباقون بفتح اللَّام والياء من غير تنوين. وتقدَّم ﴿جُزْءٌ﴾ [٤٤] في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوًا﴾ لأبي بكر، وفي باب «الهمز المفرد» لأبي جعفر.

واختلفوا عن رويس في ﴿وَعُيُونٍ * ٱدْخُلُوهَا﴾ [٤٥، ٤٦]، فروى القاضي وابن

العلَّاف والكارَزِيني ثلاثتهم عن النخاس، وأبو الطيب[1] والشَّنَبوذيُّ ثلاثتهم[2] عن التمار عن رويس بضمِّ التنوين وكسر الخاء على ما لم يسمَّ فاعله، فهي همزة قطع نقلت حركتها إلى التنوين.

وروى السعيديُّ والحمّاميُّ كلاهما عن النخاس، وهبةُ الله كلاهما عن التمار عنه بضمِّ الخاء على أنَّه فعل أمر والهمزة للوصل، وكذا قرأ الباقون، وهم في عين ﴿ وَعُيُونٍ ﴾ [٤٥] والتنوين على / أصولهم المتقدِّمة في البقرة.

ونقل الحافظ أبو العلاء الهمَذانيُّ عن الحمّاميِّ أنَّه خيَّر عن النخاس في ذلك[3]. وتقدَّم إبدال ﴿ نَبِّئْ عِبَادِيٓ ﴾ [٤٩] لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿ إِنَّا نُبَشِّرُكَ ﴾ [٥٣] لحمزة في آل عمران.

واختلفوا في ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [٥٤]، فقرأ نافع وابن كثير بكسر النون، وفتَحها الباقون، وشدَّدها ابن كثير، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿ يَقْنَطُ ﴾ [٥٦] و﴿ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦] و﴿ تَقْنَطُواْ ﴾[4] [الزمر: ٥٣] فقرأ البصريان والكسائيُّ وخلف بكسر النون، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ لَمُنَجُّوهُمْ ﴾ في الأنعام [٥٩].

واختلفوا في ﴿ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا ﴾ [٦٠]، وفي النمل [٥٧] ﴿ قَدَّرْنَٰهَا ﴾، فروى أبوبكر بتخفيف الدال فيهما، وقرأ الباقون بالتشديد فيهما.

---

(١) في المطبوع: «النخاس وهو وأبو الطيِّب».

(٢) كتب فوقها في (ك): صح.

(٣) غاية الاختصار: ٢/ ٥٣٧.

(٤) كُتِب الحرفان الأوَّلان في المطبوع: بالتاء المثناة الفوقية، وهو تحريف وتصحيف.

وتقدَّم ﴿ جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ﴾ [٦١] في «الهمزتين من كلمتين» و «الإدغام الكبير».
وتقدَّم ﴿ فَأَسْرِ ﴾ [٦٥] في هود [٨١]. وتقدَّم ﴿ فَٱصْدَعْ ﴾ [٩٤] في النساء [١٢٢].

وفيها من **ياءات الإضافة** أربع: ﴿ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ﴾ [٤٩]، و ﴿ وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ﴾ [٨٩]، فتح الياء في الثلاثة المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. و ﴿ بَنَاتِىٓ إِن كُنتُمْ ﴾ [٧١]، فتحها المدنيان.

ومن **الزوائد** ثنتان: ﴿ فَلَا تَفْضَحُونِ ﴾ [٦٨]، ﴿ وَلَا تُخْزُونِ ﴾ [٦٩]، أثبتهما في الحالين يعقوب.

سورة النحل

تقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [١] في بابها. وتقدَّم اختلافهم في ﴿عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ [١، ٣][1] في يونس [١٨].

واختلفوا في ﴿ يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ﴾ [٢]، فروى روح بالتاء مفتوحة وفتح الزاي مشدَّدة، ورفع ﴿ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ كالمتفق عليه في سورة القدر [٤]، وقرأ الباقون بالياء مضمومة وكسر الزاي، ونصب ﴿ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ﴾. وهم في تشديد الزاي على أصولهم المتقدِّمة في البقرة [٩٠]، فيخفِّفها منهم ابن كثير وأبو عمرو ورويس.

واختلفوا في ﴿ بِشِقِّ ٱلۡأَنفُسِ ﴾ [٧]، فقرأ أبو جعفر بفتح الشين، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿ يُنۢبِتُ لَكُم ﴾ [١١]، فروى أبو بكر بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

واختلفوا في ﴿ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ ﴾ [١٢]، فقرأ ابن عامر برفع الأسماء الأربعة / ، وافقه حفص في الحرفين الأخيرين وهما: ﴿ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ ﴾، وقرأ الباقون بنصب الأربعة وكسر تاء ﴿مُسَخَّرَٰتٍ ﴾.

واختلفوا في ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ ﴾ [٢٠]، فقرأ يعقوب وعاصم بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

---

(١) في المطبوع: «كليهما»، وله وجه.

واتفقوا على ﴿شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ﴾ [٢٧]، بالهمز. وانفرد الدانيُّ(١) عن النقاش عن أصحابه عن البزي بحكاية ترك الهمز فيه، وهو وجه ذكره حكاية لا رواية، وذلك أنَّ الذين قرأ عليهم الداني هذه الرواية من هذه الطريق وهم: عبد العزيز الفارسيُّ وفارس بن أحمد لم يُقْرِئُوه إلَّا بالهمز، حسبما نصَّ في كتبه.

نعم قرأ بترك الهمز فيه على أبي الحسن، ولكن من طريق مضر(٢) والجُدِّيِّ(٣) عن البزيِّ.

وقال في «مفرداته»: «والعمل على الهمز وبه آخذ».

ونصَّ على عدم الهمز فيه أيضاً -وجهاً واحداً- ابنُ شريح والمهدويُّ وابن سفيان وابنا غلبون وغيرُهم، وكلُّهم لم يرووه من طريق أبي ربيعة ولا ابن الحُباب.

وقد رَوى تركَ الهمز فيه وفي ما هو من لفظه، وكذا ﴿دُعَآءِىٓ﴾ [نوح: ٦]

---

(١) وافقه ابن بليمة في «تلخيصه»، وانظر: التذكرة:٢/ ٣٩٩.

(٢) ابن خالد أبو محمد الضبي الأسدي الكوفي، معروف، وثَّقوه، روى القراءة عن البزي وغيره، وروى عن يحيى بن معين قطعة في الرجال تعرف بقطعة مضر، روى عنه ابن مجاهد وابن شنبوذ وابن مِقْسم. غاية النهاية: ٢/ ٢٩٩-٣٠٠.

(٣) كذا ضبطت في (ظ) و (ك) وفي الأخرى بدون ضبط، وتصحفت في المطبوع إلى: «الجنـدي» بنون بين الجيم والدال.

وهو سعدان بن كثير، أبو صالح، الجدي، المكي، عرض على البزي والنبال، وروى عنه محمد بن موسى الزينبي، توفي سنة (٢٩٠ هـ).

غاية النهاية: ١/ ٣٠٤.

و ﴿ وَرَآءِى ﴾ [مريم: ٥] في كل القرآن أيضاً ابنُ فرح عن البزيِّ[١] وليس في ذلك شيء يؤخذ به من طرق كتابنا، ولولا حكاية الدانيِّ له عن النقاش لم نذكره، وكذلك[٢] لم يذكره الشاطبيُّ إلَّا تبعاً لقول «التيسير»: «البزيُّ بخلاف عنه[٣]»، وهو خروج من صاحب «التيسير»، ومن الشاطبي عن طرقهما المبني عليها كتابهما.

وقد طعن النحاة في هذه الرواية بالضعف من حيث إنَّ الممدود لا يُقْصَرُ إلَّا في ضرورة الشعر[٤].

والحق أنَّ هذه القراءة ثبتت عن البزيِّ من الطرق المتقدِّمة لا من طرق «التيسير» ولا «الشاطبية» ولا من طرقنا، فينبغي أن يكون قصر الممدود جائزاً في الكلام على قِلَّته[٥] كما قال بعض أئمّة النحو[٦].

وروى سائر الرواة عن البزيِّ وعن ابن كثير إثبات الهمز فيها، وهو الذي لا يجوز من طرق كتابنا غيره، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ﴾ [٢٧]، فقرأ نافع بكسر النون، وقرأ الباقون بفتحها.

---

(١) ذكره ابن سوار في المستنير: ٢/ ٦٠٧و٦٢٧.

(٢) في (ك): «ولِذلك» وضبطت اللَّام بالكسر.

(٣) التيسير: ١٣٧.

(٤) انظر: البحر المحيط:٤/ ٤٨٦.

(٥) في (س): «ما قلته»، وهو تحريف.

(٦) لعله يقصد أبا حيان، انظر: البحر المحيط: ٥/ ٤٨٦.

واختلفوا في ﴿ تَتَوَفَّنْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ في الموضعين [٢٨، ٣٢]، فقرأ حمزة وخلف بالياء فيهما على التذكير، وقرأهما الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿ تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [٣٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء مذكَّراً، وقرأ الباقون / بالتاء مؤنَّثاً، كما تقدَّم في الأنعام.

واختلفوا في ﴿ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ ﴾ [٣٧]، فقرأ الكوفيون بفتح الياء وكسر الدال، وقرأ الباقون بضمِّ الياء وفتح الدال.

واتفقوا على ضمِّ الياء وكسر الضاد من ﴿ يُضِلُّ ﴾ [٣٧]؛ لأنَّ المعنى: أنَّ من أضلَّه الله لا يهتدي ولا هادي له على القراءتين.

وتقدَّم ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [٤٠] لابن عامر والكسائيِّ في البقرة. وتقدَّم لأبي جعفر ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ ﴾ [٤١] في باب «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿ نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ﴾ [٤٣] لحفص في يوسف. وتقدَّم ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ ﴾[٤٣] في باب «النقل». وتقدَّم ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾ [٤٥] للأصبهاني في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا ﴾ [٤٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ﴾ [٤٨]، فقرأ البصريان بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.

واختلفوا في ﴿ مُّفْرَطُونَ ﴾ [٦٢]، فقرأ المدنيان بكسر الراء، وقرأ الباقون بفتحها، وشدَّدها أبو جعفر وخفَّفها الباقون.

واختلفوا في ﴿ نُّسْقِيكُم ﴾ هنا [٦٦]، والمؤمنون [٢١]، فقرأ أبو جعفر بالتاء مفتوحة في الموضعين، وقرأ الباقون بالنون، وفتَحَهَا نافع وابن عامر ويعقوب وأبو بكر فيهما، وضمَّها الباقون منهما.

واتفقوا على ضمِّ حرف الفرقان [٤٩] وهو: ﴿وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾، على أنَّه من الرباعي، مناسبةً لما عُطِفَ عليه وهو قوله: ﴿ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾ [الفرقان: ٤٩]. والله أعلم. وتقدَّم ﴿ لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾ [٦٦] في «الإمالة». وتقدَّم ﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ [٦٨] في الأعراف [١٣٧].

واختلفوا في ﴿ يَجْحَدُونَ ﴾ [٧١]، فروى أبو بكر ورويس بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. وتقدَّم إدغام ﴿ جَعَلَ لَكُم ﴾ كل ما في هذه السورة [٧٢، ٨٠، ٨١] لرويس وفاقاً لأبي عمرو في «الإدغام الكبير». وتقدَّم: ﴿ مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ﴾ [٧٨] لحمزة والكسائيِّ في النساء [٢٣].

واختلفوا في ﴿ أَلَمْ [١] يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ ﴾ [٧٩]، فقرأ ابن عامر ويعقوب وحمزة وخلف بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿ يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾ [٨٠]، فقرأ ابن عامر والكوفيون بإسكان العين، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿ رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [٨٥] و ﴿ رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾ [٨٦] في باب «الإمالة». وتقدَّم ﴿ بَاقٍ ﴾ [٩٦] لابن كثير في باب «الوقف».

---

(١) في (س): (أولم) بزيادة واو، وهو خطأ وتحريف من الناسخ.

واختلفوا في ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ﴾ [٩٦]، فقرأ / ابن كثير وأبو جعفر وعاصم بالنون، واختلف عن ابن عامر: فرواه النقاش عن الأخفش والمطوعيِّ عن الصوريِّ كلاهما عن ابن ذكوان كذلك، وكذلك رواه الرمليُّ عن الصوريِّ من غير طريق الكارزينيِّ، وهي رواية عبد الله بن أحمد بن الهيثم المعروف بدُلْبَة[1] عن الأخفش، وبذلك قرأ الدانيُّ على شيخه عبد العزيز الفارسيِّ عن النقاش، وكذلك روى الداجونيُّ عن أصحابه عن هشام، وبه نصَّ سبط الخياط صاحب «المبهج» عن هشام من جميع طرقه، وهذا ممَّا انفرد به، فإنَّا لا نعرف النون عن هشام من غير طريق الداجونيِّ.

ورأيت في مفردة «قراءة ابن عامر» للشيخ الشريف أبي الفضل العباسي شيخ سبط الخياط ما نصُّه: « ﴿وَلَيَجْزِيَنَّ﴾ بالياء، واختلف عنه، والمشهور عنه بالياء »، وهذا خلاف قول السِّبْطِ.

وقد قطع الحافظ أبو عمرو بتوهيم من روى النون عن ابن ذكوان، وقال: «لاشك في ذلك؛ لأنَّ الأخفش ذكر ذلك في «كتابه» بالياء، وكذلك رواه عنه ابن شَنَبوذ وابن الأَخْرم وابن أبي حمزة وابن أبي داود وابن مُرْشد وابن عبد الرزاق وعامَّة الشاميِّين، وكذا ذكره ابن ذكوان في «كتابه» بإسناده[2]».

قلت: ولا شكَّ في صحَّة النون عن هشام وابن ذكوان جميعاً من طرق

---

(١) كذا ضبطت في (ظ) و (ك) بضمِّ الدال وتسكين اللَّام، وهي مفرد «دُلْب» وهو في اللغة: شجر عظيم، ورقه يشبه ورق الخِرْوَعِ إلَّا أنَّه أصغر منه ومذاقه مُرٌّ. ولم أجد من ذكر سبب تسمية هذا الشيخ بهذا الاسم. انظر: القاموس، والتاج (دلب).

(٢) جامع البيان: ٢/ ق٩٩/ ب.

العراقيِّين قاطبة، فقد قطع بذلك عنهما الحافظ الكبير أبو العلاء الهمَذانيُّ، كما رواه سائر المشارقة.

نعم نَصَّ المغاربةِ قاطبة من جميع طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعاً بالياء وجهاً واحداً، وكذا هو في «العنوان»، و«المجتبى» لعبد الجبار، و«الإرشاد» و«التذكرة» لابنيْ[1] غَلْبون، وبذلك قرأ الباقون.

واتفقوا على النون في ﴿ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم ﴾ [٩٧]؛ لأجل ﴿ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ ﴾ [٩٧] قبله. وتقدَّم تخفيف ﴿ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ [١٠١] لابن كثير وأبي عمرو، وإسكان ﴿ رُوحُ ٱلْقُدُسِ ﴾ [١٠٢] في البقرة [٨٧] لابن كثير عند ﴿ هُزُوًا ﴾ [البقرة: ٦٧]. وتقدَّم ﴿ يُلْحِدُونَ ﴾ [١٠٣] في الأعراف [١٨٠].

واختلفوا في ﴿ فُتِنُواْ ﴾ [١١٠]، فقرأ ابن عامر بفتح الفاء والتاء، وقرأ الباقون بضمّ الفاء وكسر التاء. وتقدَّم ﴿ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ [١١٥]، و: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ ﴾ [١١٥] لأبي جعفر، و﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ في البقرة [١٢٤].

واختلفوا في ﴿ ضَيْقٍ ﴾ هنا [١٢٧]، والنمل [٧٠]، فقرأ ابن كثير بكسر الضاد، وقرأ الباقون بفتحها. /

وفيها من **الزوائد** ثنتان: ﴿ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [٥١]، ﴿ فَٱتَّقُونِ ﴾ [٢]، أثبتهما في الحالين يعقوب.

---

(١) في المطبوع: «لابن» بالإفراد وهو تحريف؛ لأنَّ «الإرشاد» للأب، و«التذكرة» للابن.

سورة الإسراء

واختلفوا في ﴿ أَلَّا تَتَّخِذُواْ ﴾ [٢]، فقرأ أبو عمرو بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿ لِيَسُـٓـُٔواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [٧]، فقرأ ابن عامر وحمزة وخلف وأبوبكر بالياء ونصب الهمزة على لفظ الواحد، وقرأ الكسائيُّ بالنون ونصب الهمزة على لفظ الجمع للمتكلمين، وقرأ الباقون بالياء وضمِّ الهمزة وبعدها واو الجمع.

وتقدَّم ﴿ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٩] لحمزة والكسائيِّ في آل عمران [٣٩].

واختلفوا في ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُۥ ﴾ [١٣]، فقرأ أبو جعفر بالياء وضمِّها وفتح الراء، وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضمِّ الراء، وقرأ الباقون بالنون وضمِّها وكسر الراء.

واتفقوا على نصب ﴿ كِتَٰبًا ﴾ [١٣]، ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر ﴿**يُخْرَجُ**﴾ [١٣] مبنياً للمفعول، قيل: إنَّ الجارَّ والمجرور وهو ﴿ لَهُۥ ﴾ قام مقام الفاعل، وقيل: المصدرُ على حدِّ قراءته ﴿**لِيُجْزَى قَوْماً**﴾ [الجاثية: ١٤] فهو مفعول به، والأحسن أن يكون حالاً؛ أي: «ويخرج الطائر كتاباً».

وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب أيضاً، فتتفق القراءتان في التوجيه على الصحيح الفصيح الذي لا يُختلف فيه، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿ يَلْقَىٰهُ ﴾ [١٣]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر بضمِّ الياء وفتح

اللَّام وتشديد القاف، وقرأ الباقون بفتح الياء وإسكان اللَّام وتخفيف القاف، وتقدَّم اختلافهم في إمالته في بابه. وتقدَّم ﴿ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ ﴾ [١٤] لأبي جعفر.

واختلفوا في ﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا﴾ [١٦]، فقرأ يعقوب بمدِّ الهمزة، وقرأ الباقون بقصرها. وتقدَّم ﴿ مَحۡظُورًا * ٱنظُرۡ ﴾ [٢٠، ٢١]، و ﴿مَّسۡحُورًا * ٱنظُرۡ﴾ [٤٧، ٤٨] كلاهما في البقرة عند ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ﴾ [١٧٣].

واختلفوا في ﴿ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ ﴾ [٢٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿يَبۡلُغَآنِّ﴾ بألف مطوَّلة بعد الغين وكسر النون على التثنية، وقرأ الباقون بغير ألف وفتح النون على التوحيد. وتقدَّم إمالة ﴿ كِلَاهُمَا ﴾ [٢٣] في بابها.

واختلفوا في ﴿ أُفٍّ ﴾ هنا [٢٣]، والأنبياء [٦٧]، والأحقاف [١٧]: فقرأ ابن كثير وابن عامر / ويعقوب بفتح الفاء من غير تنوين في الثلاثة، وقرأ المدنيان وحفص بكسر الفاء مع التنوين، وقرأ الباقون بكسر الفاء من غير تنوين فيهنَّ.

واختلفوا في ﴿ خِطۡـٔٗا كَبِيرٗا ﴾ [٣١]، فقرأ ابن كثير بكسر الخاء وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها، وقرأ أبو جعفر وابن ذكوان بفتح الخاء والطاء من غير ألف ولا مدٍّ.

واختلف عن هشام: فروى الشَّذَائيُّ عن الداجونيِّ وزيد بن علي من جميع طرقه إلَّا من طريق المفسِّر كذلك ـ أعني مثل ابن ذكوان ـ، وبذلك قطع له صاحب «المبهج» من جميع طرقه إلَّا الأخفش عنه.

وروى عنه الحلواني من جميع طرقه وهبة الله المفسر عن الداجونيِّ بكسر الخاء وإسكان الطاء، وبذلك قرأ الباقون.

وحمزة على أصله في إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وقفاً، وهو وغيره على أصولهم في السكت.

واختلفوا في ﴿فَلَا يُسْرِف﴾ [٣٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿بِالْقِسْطَاسِ﴾ هنا [٣٥]، والشعراء [١٨٢]: فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بكسر القاف في الموضعين، وقرأ الباقون بضمِّها فيهما.

واختلفوا في ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾ [٣٨]، فقرأ الكوفيون وابن عامر بضمِّ الهمزة والهاء وإلحاقها واواً في اللفظ، على الإضافة والتذكير، وقرأ الباقون بفتح الهمزة ونصب تاء التأنيث مع التنوين على التوحيد.

وتقدَّم تسهيل الهمزة الثانية من ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ﴾ [٤٠] للأصبهاني في باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿لِيَذَّكَّرُوا﴾ هنا [٤١]، والفرقان [٥٠]: فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بإسكان الذال وضمِّ الكاف مع تخفيفها في الموضعين، وقرأ الباقون بفتح الذال والكاف مع تشديدها فيهما.

واختلفوا في ﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾ [٤٢]، فقرأ ابن كثير وحفص بالغيب وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [٤٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبو الطيب عن التمار عن رويس بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿تُسَبِّحُ لَهُ[1]﴾ [٤٤]، فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر وأبو بكر وأبو الطيب عن التمار عن رويس بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

وتقدَّمَ ﴿أَءِذَا﴾ [٤٩]، ﴿أَءِنَّا﴾ [٤٩] في باب «الهمزتين في كلمة» الموضعين. وتقدَّم / ﴿زَبُورًا﴾ [٥٥] في النساء. وتقدَّم ﴿ٱلْقُرْءَانِ﴾ [٦٠] في «النقل». وتقدَّم ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾ [٦١] في البقرة. وتقدَّم ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [٦١] في «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم ﴿قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن﴾ [٦٣] في باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿وَرَجِلِكَ﴾ [٦٤]، فروى حفص بكسر الجيم، وقرأ الباقون بإسكانها.

واختلفوا في ﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمْ﴾ [٦٨]، ﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٨]، ﴿أَن يُعِيدَكُمْ﴾ [٦٩]، ﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٩]، ﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [٦٩]: فقرأ ابن كثير وأبوعمرو بالنون في الخمسة، وقرأ الباقون بالياء إلَّا أبا جعفر ورويساً في ﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [٦٩] فقرءا بالتاء على التأنيث.

وانفرد الشطويُّ عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان بتشديد الراء[2]، وهي قراءة ابن مِقْسم وقتادة والحسن في رواية.

وتقدّم ذكر ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ [٦٩] لأبي جعفر في البقرة [١٦٤]. وتقدَّم اختلافهم في ﴿أَعْمَىٰ﴾ في الموضعين هنا [٧٢] من باب «الإمالة».

---

(١) «له»: سقط من المطبوع.

(٢) هذه الانفرادة الثالثة التي يقرأ بها لابن وردان من طريق «الدرة» لا «الطيبة».

وانفرد أبو الحسن بن العلاف[1] عن أصحابه عن أبي العباس المعدَّل عن ابن وهب عن روح في ﴿ لَّا يَلْبَثُونَ ﴾ [٧٦]، فضمَّ الياء وفتح اللَّام وشدَّد الباء، فخالف فيه سائر أصحاب روح وأصحاب ابن وهب وأصحاب المعدَّل، وهي قراءة عطاء بن أبي رباح، وروى سائر أصحاب رَوْح بفتح الياء وإسكان اللَّام وتخفيف الباء، وبذلك قرأ الباقون، ولا خلاف في فتح الباء.

واختلفوا في ﴿ خِلَـٰفَكَ ﴾ [٧٦]، فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر ﴿ خَلْفَكَ ﴾ بفتح الخاء وإسكان اللَّام من غير ألف.

وانفرد ابن العلَّاف عن أصحابه عن روح بالتخيير[2] بين هذه القراءة، وبين كسر الخاء وفتح اللَّام وألف بعدها، وبذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم تخفيف ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ [٨٢]، و ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ ﴾ [٩٣] لأبي عمرو ويعقوب في البقرة.

واختلفوا في ﴿ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ هنا [٨٣]، وفي فصلت [٥١]: فقرأ أبو جعفر وابن ذكوان بألف قبل الهمزة، مثل: «وناع» في الموضعين، وقرأهما الباقون بألف بعد الهمزة، وتقدَّم اختلافهم في إمالة النون والهمزة من باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا ﴾ [٩٠]، فقرأ الكوفيون ويعقوب بفتح التاء وإسكان الفاء وضمِّ الجيم وتخفيفها، وقرأ الباقون بضمِّ التاء وفتح الفاء وكسر الجيم وتشديدها.

---

(١) في المستنير: ٢/ ٦٣٧.

(٢) صرّح بذلك ابن سوار في المستنير: ٢/ ٦٣٧.

واتفقوا على تشديد ﴿ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴾ [٩١]، من أجل المصدر بعده[١]. والله أعلم.

واختلفوا / في ﴿ كِسَفًا ﴾ هنا [٩٢]، والشعراء [١٨٧]، والروم [٤٨]، وسبأ [٩]: فقرأ المدنيان وابن عامر وعاصم بفتح السين هنا خاصَّة، وكذا روى حفص في الشعراء وسبأ، وقرأ الباقون بإسكان السين في الثلاثة السور. وأمَّا حرف الروم فقرأه أبو جعفر وابن ذكوان بإسكان السين. واختلف فيه عن هشام: فروى الداجونيُّ عن أصحابه عنه فتح السين. قال الدانيُّ: «وبه كان يأخذ له»[٢]، وبذلك قرأ الدانيُّ من طريق الحلوانيِّ على شيخه فارس بن أحمد، وهي رواية ابن عباد عن هشام، وكذا روى الحافظ أبو العلاء والهذليُّ من جميع طرقه عن هشام.

وروى عنه ابن مجاهد من جميع طرقه الإسكان. وبه قرأ الدانيُّ على شيخيه[٣] أبي القاسم الفارسي وأبي الحسن بن غَلْبون، وهو الذي لم يذكر ابن سفيان ولا المهدويُّ ولا ابن شريح ولا صاحب «العنوان» ولا مكي ولا غيرهم من المغاربة والمصريين عن هشام سواه، ونصَّ عليه صاحب «المبهج» وابن سوار عن هشام بكماله.

قلت: والوجهان جميعاً صحَّا عندي عن الحلوانيِّ والداجونيِّ عنه، وقرأ الباقون بفتح السين.

---

(١) ما بين النجمين سقط من (س).

(٢) جامع البيان: ٢/ ق١٠٣/ ب.

(٣) في المطبوع: «شيخه»، بالإفراد، وهو تحريف.

واتفقوا على إسكان السين في سورة الطور [٤٤] من قوله ﴿ وَإِن يَرَوْا كِسْفًا ﴾، لوصفه بالواحد المذكّر في قوله: ﴿ سَاقِطًا ﴾.

واختلفوا في ﴿ قُلْ سُبْحَانَ ﴾ [٩٣]، فقرأ ابن كثير وابن عامر ﴿**قَالَ**﴾ بالألف على الخبر، وكذا هو في مصاحف أهل مكة والشام، وقرأ الباقون ﴿ قُلْ ﴾ بغير ألف على الأمر، وكذا هو في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ ﴾ [١٠٢]، فقرأ الكسائيُّ بضمِّ التاء، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ﴾ [١١٠] في البقرة [١٧٣].

وفيها من **ياءات الإضافة** واحدة ﴿ رَبِّيٓ إِذًا ﴾ [١٠٠]، فتحها المدنيان وأبو عمرو.

ومن **الزوائد** ثنتان: ﴿ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ ﴾ [٦٢]، أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب. ﴿ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ [٩٧]، أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين يعقوب، ورويت عن قنبل من طريق ابن شَنَبوذ. /

سورة الكهف

تقدَّم سكت حفص على ﴿عِوَجَاۜ﴾ [١] في بابه.

واختلفوا في ﴿مِّن لَّدُنۡهُ﴾ [٢]، فروى أبو بكر بإسكان الدال وإشمامها الضمَّ وكسر النون والهاء ووصلها بياء في اللفظ.

وانفرد نفطويه عن الصَّرِيفينيِّ عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلة، وهي رواية خلف عن يحيى.

وقرأ الباقون بضمِّ الهاء والدال وإسكان النون، وابن كثير على أصله في الصلة بواو.

وتقدَّم ﴿وَيُبَشِّرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ في آل عمران [٣٩]. وتقدَّم ﴿وَهَيِّئۡ لَنَا﴾ [١٠]، و ﴿وَيُهَيِّئۡ لَكُم﴾ [١٦] لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿مِّرۡفَقًا﴾ [١٦]، فقرأ المدنيان وابن عامر بفتح الميم وكسر الفاء، وقرأ الباقون بكسر الميم وفتح الفاء، وذكرنا ترقيق الراء لمن كسر الميم في باب «الراءات».

واختلفوا في ﴿تَّزَٰوَرُ﴾ [١٧]، فقرأ ابن عامر ويعقوب ﴿تَزْوَرُّ﴾ بإسكان الزاي وتشديد الراء من غير ألف، مثل: «تَحْمَرُّ»، وقرأ الكوفيون بفتح الزاي وتخفيفها وألف بعدها وتخفيف الراء، وقرأ الباقون كذلك إلَّا أنَّهم شدَّدوا الزاي.

واختلفوا في ﴿وَلَمُلِئۡتَ﴾ [١٨]، فقرأ المدنيان وابن كثير بتشديد اللَّام الثانية، وقرأ الباقون بتخفيفها، وهم على أصولهم في الهمز. وتقدَّم ﴿رُعۡبًا﴾ [١٨] في البقرة [٦٧].

واختلفوا في ﴿ بِوَرِقِكُمْ ﴾ [١٩]، فقرأ أبو عمرو وحمزة وخلف وأبو بكر ورَوْح بإسكان الراء، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ [٢٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بغير تنوين على الإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين.

واختلفوا في ﴿ وَلَا يُشْرِكُ ﴾ [٢٦]، فقرأ ابن عامر بالخطاب وجزم الكاف على النهي، وقرأ الباقون بالغيب ورفع الكاف على الخبر. وتقدَّم ﴿ بِٱلْغَدَوٰةِ ﴾ [٢٨] لابن عامر في الأنعام [٥٢]. وتقدَّم ﴿ مُّتَّكِـِٔينَ ﴾ [٣١] لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿ أُكُلَهَا ﴾ [٣٣] في البقرة عند ﴿ هُزُوًا ﴾ [٦٧].

واختلفوا في ﴿ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ ﴾ [٣٤]، ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ ﴾ [٤٢]، فقرأ أبو جعفر وعاصم ورَوْح بفتح الثاء والميم، وافقهم رويس في الأوَّل، وقرأ أبو عمرو بضمِّ الثاء وإسكان الميم فيهما، وقرأ الباقون بضمِّ الثاء والميم في الموضعين. وتقدَّم ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ ﴾ [٣٤]، و ﴿ أَنَا۠ أَقَلَّ ﴾ [٣٩] عند ﴿ أَنَا۠ أُحْيِۦ ﴾ من البقرة [٢٥٨].

واختلفوا في ﴿ خَيْرًا مِّنْهَا ﴾ [٣٦]، فقرأ / المدنيان وابن كثير وابن عامر ﴿ مِّنْهُمَا ﴾ بميم بعد الهاء على التثنية، وكذلك هي في مصاحفهم، وقرأ الباقون بحذف الميم على الإفراد، وكذلك هي في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ ﴾ [٣٨]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر ورويس ﴿ لَّٰكِنَّا۠ ﴾ [٣٨] بإثبات الألف بعد النون وصلاً، وقرأ الباقون بغير ألف، ولا خلاف في إثباتها في الوقف اتباعاً للرسم.

واختلفوا في ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ ﴾ [٤٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء على

التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ [٤٤] آخر الأنفال [٧٢].

واختلفوا في ﴿لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [٤٤]، فقرأ أبو عمرو والكسائيُّ برفع القاف، وقرأ الباقون بخفضها. وتقدَّم اختلافهم في ﴿عُقْبًا﴾ [٤٤] عند ﴿هُزُوًا﴾ في البقرة [٦٧]. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ٱلرِّيَٰحُ﴾ [٤٥] في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ [٤٧]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالتاء وضمِّها وفتح الياء، ورفع ﴿ٱلْجِبَالُ﴾ [٤٧]، وقرأ الباقون بالنون وضمِّها وكسر الياء، ونصب ﴿ٱلْجِبَالَ﴾.

وتقدَّم ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [٤٩] في باب «الوقف على المرسوم». وتقدَّم ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾ [٥٠] في البقرة [٣٤].

واختلفوا في ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ﴾ [٥١]، فقرأ أبو جعفر ﴿**أَشْهَدْناهُم**﴾ بالنون والألف على الجمع للعظمة، وقرأ الباقون بالتاء مضمومة من غير ألف على ضمير المتكلم.

واختلفوا في ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ﴾ [٥١]، فقرأ أبو جعفر بفتح التاء. **وانفرد** أبو القاسم الهذليُّ عن الهاشميِّ عن إسماعيل عن ابن جماز عنه بضمِّ التاء، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ [٥٢]، فقرأ حمزة بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

واختلفوا في ﴿ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [٥٥]، فقرأ أبو جعفر والكوفيون بضمِّ القاف والباء، وقرأ الباقون بكسر القاف وفتح الباء.

واختلفوا في ﴿ لِمَهۡلِكِهِم ﴾ هنا [٥٩]، وفي النمل [٤٩] ﴿ مَهۡلِكَ أَهۡلِهِۦ ﴾، فروى أبو بكر بفتح الميم واللَّام التي بعد الهاء فيهما، وروى حفص بفتح الميم وكسر اللَّام في الموضعين، وقرأ الباقون بضمِّ الميم وفتح اللَّام فيهما. وتقدَّم ﴿ أَنسَىٰنِيهُ ﴾ [٦٣] لحفص في باب «هاء الكناية»، وتقدَّم إمالته في بابها.

واختلفوا في ﴿ مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا ﴾ [٦٦]، فقرأ البصريان بفتح الراء والشين، وقرأ الباقون بضمِّ الراء وإسكان الشين.

واتفقوا على الموضعين / المتقدِّمين من هذه السورة، وهما: ﴿ وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا ﴾ [١٠]، و ﴿ لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدٗا ﴾ [٢٤]، أنَّهما بفتح الراء والشين.

وقد سئل الإمام أبو عمرو بن العلاء عن ذلك فقال: «الرُّشْد» بالضمِّ: هو الصَّلاح، وبالفتح: هو العِلْم، وموسى عليه السلام إنَّما طلب من الخَضِر عليه السلام العلم[1].

وهذا في غاية الحسن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا ﴾ [النساء: ٦]،كيف أُجْمع على ضمِّه، وقوله: ﴿ وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا ﴾ [١٠]، و ﴿ لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدٗا ﴾ [٢٤]، كيف أجمع على فتحه؟

ولكن جمهور أهل اللغة على أنَّ الفتح والضمَّ في «الرَّشَد» و«الرُّشْد» لغتان كـ «البَخَل» و«البُخْل»، و«السَّقَم» و«السُّقْم»، و«الحَزَن» و«الحُزْن»، فيحتمل عندي أن يكون الاتفاق على فتح الحرفين الأوَّلين لمناسبة رؤوس الآي

(١) انظر: الموضح للشيرازي: ٢/ ٧٨٩.

وموازنتها لما قبلُ وما[1] بعد، نحو: ﴿ عَجَبًا ﴾ [٦٣]، و ﴿ عَدَدًا ﴾ [١١]، و ﴿ أَحَدًا ﴾ [٤٧]، بخلاف الثالث فإنَّه وقع قبله ﴿ عِلْمًا ﴾ [٦٥] وبعده ﴿ صَبْرًا ﴾ [٦٧]، فمن سكَّن فللمناسبة أيضاً، ومن فتح فإلحاقاً بالنظير. والله تعالى أعلم[2].

واختلفوا في ﴿ فَلَا تَسْـَٔلْنِى ﴾ [٧٠]، فقرأ المدنيان وابن عامر بفتح اللَّام وتشديد النون، وقرأ الباقون بإسكان اللَّام وتخفيف النون.

واتفقوا على إثبات الياء بعد النون في الحالين، إلَّا ما اختلف عن ابن ذكوان، فروى الحذف عنه في الحالين جماعة من طريق الأخفش ومن طريق الصوريِّ.

وقد أطلق له الخلاف صاحب «التيسير»، ونصَّ في «جامع البيان» أنَّه قرأ بالحذف والإثبات جميعاً على شيخه أبي الحسن بن غَلْبون، وبالإثبات على فارس ابن أحمد، وعلى الفارسيِّ عن النقاش عن الأخفش وهي طريق «التيسير».

وقد نصَّ الأخفش في كتابه «العام» على إثباتها في الحالين، وفي «الخاص» على حذفها فيهما.

وروى زيد عن الرَّمْليِّ عن الصُّوْريِّ حذفها في الحالين، وهي رواية أحمد بن أنس، وإسحاق بن داود، ومُضَر بن محمد، كلُّهم عن ابن ذَكْوان.

وروى الإثبات عنه سائر الرواة، وهو الذي لم يذكر في «المبهج» غيره،

---

(١) في المطبوع: «ولما».

(٢) إعراب القراءات لابن خالويه: ١/ ٤٠٠-٤٠١.

وانظر الموضح: ٢/ ٧٨٩، حجة أبي زرعة: ٤٢٢-٤٢٣، الكشف: ٢/ ٦٦-٦٧.

وكذلك في «العنوان»، وقال في «الهداية»: «روي عن ابن ذكوان حذفها في الحالين، وإثباتها في الوصل خاصة».

وقال في «التبصرة»: «كلُّهم أثبت الياء في الحالين إلَّا ما روي عن ابن ذَكْوان أنَّه حذف في الحالين، والمشهور الإثبات كالجماعة[1]».

والوجهان / جميعاً في «الكافي» و«التلخيصين»[2] و«الشاطبية» وغيرها، وقد ذكر بعضهم عنه الحذف في الوصل دون الوقف، ورواه الشَّهْرَزُوريُّ من طريق التَّغْلبيِّ عنه، وروى آخرون الحذف فيها من طريق الداجوني عن هشام، وهو وَهْم بلا شك انقلب عليهم من روايته عن ابن ذكوان، والحذف والإثبات كلاهما صحيح عن ابن ذكوان نصّاً وأداءً.

ووجه الحذف حمل الرسم على الزيادة تجاوزاً في حروف المدِّ، كما قرئ ﴿وَثَمُودَاْ﴾ [النجم: ٥١] بغير تنوين ووقف عليه بغير ألف، وكذلك ﴿ٱلسَّبِيلَاْ﴾ [الأحزاب:٦٧]، و﴿ٱلظُّنُونَاْ﴾ [الأحزاب:١٠]، و﴿ٱلرَّسُولَاْ﴾ [الأحزاب:٦٦]، وغيرها ممَّا كتب رسماً وقرئ بحذفه في بعض القراءات الصحيحة، وليس ذلك معدوداً من مخالفة الرسم كما نبَّهنا عليه أوَّل الكتاب، وفي مواضع من الكتاب. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [٧١]، فقرأ حمزةُ والكسائيُّ وخلف بالياء وفتحها وفتح الراء، و﴿أَهْلُـهَا﴾ بالرفع، وقرأ الباقون بالتاء وضمِّها وكسر الراء، ونصب ﴿أَهْلَهَا﴾.

واختلفوا في ﴿زَكِيَّةً﴾ [٧٤]، فقرأ الكوفيون وابن عامر وروح بغير ألف بعد

---

(١) التبصرة: ٥٧٧-٥٧٨.

(٢) في المطبوع: «التلخيص»، بالإفراد، وهو تحريف.

الزاي وتشديد الياء، وقرأ الباقون بالألف وتخفيف الياء. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ نُّكْرًا ﴾ [٧٤] عند ﴿ هُزُوًا ﴾ من البقرة [٦٧].

واتفقوا(١) على ﴿ فَلَا تُصَٰحِبْنِي ﴾ [٧٦]، إلَّا ما انفرد به هبة الله بن جعفر عن المعدَّل عن روح من فتح التاء وإسكان الصاد وفتح الحاء، وهي رواية زيد وغيره عن يعقوب.

واختلفوا في ﴿ مِن لَّدُنِّي ﴾ [٧٦]، فقرأ المدنيان بضمِّ الدال وتخفيف النون، وروى أبو بكر بتخفيف النون، واختلف عنه في ضمَّة الدال:

فأكثر أهل الأداء على إشمامها الضمَّ بعد إسكانها، وبه ورد النص عن العُلَيميِّ، وعن موسى بن حِزَام(٢) عن يحيى، وبه قرأ الدانيُّ من طريق الصَّرِيفينيِّ، ولم يذكر غيره في «التيسير»، وتبعه على ذلك الشاطبيُّ، وهو الذي في «الكافي» و«التذكرة» و«الهداية»، وأكثر كتب المغاربة، وكذا هو في كتب ابن مِهْران، وكتب أبي العز وسِبْط الخياط.

وروى كثير منهم اختلاس ضمَّة الدال، وهو الذي نصَّ عليه الحافظ أبو العلاء الهَمَذانيُّ والأستاذ أبو طاهر بن سِوار وأبو القاسم الهُذَليُّ وغيرهم.

ونصَّ عليهما جميعاً الحافظ أبو عمرو الدانيُّ في «مفرداته» و«جامعه»، وقال فيه: «والإشمام في هذه الكلمة يكون إيماءً بالشَّفتين إلى الضمَّة بعد / سكون

(١) في المطبوع: «واختلفوا»، وهو تحريف.

(٢) أبو عمران الترمذي، الرجل الصالح، روى القراءة سماعاً عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم، وعن يحيى بن آدم عن الكسائيِّ، روى عنه عبد الله بن أبي داود وغيره، يقال: إنَّه كان من الأبدال، توفي: سنة (٢٥١ هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣١٨.

الدال وقبل كسر النون، كما لخصه موسى بن حِزام عن يحيى بن آدم، **ويكون** أيضاً إشارة بالضمِّ إلى الدال * فلا يخلص لها سكون، بل هي على ذلك في زِنَة المتحرك، وإذا كان إيماءً كانت النون المكسورة نون ﴿لَدُنْ﴾ الأصلية، كسرت لسكونها وسكون الدال قبلها*[1] وأُعْمِلَ العضوُ بينهما، ولم تكن النون التي تصحب ياء المتكلم بل هي المحذوفة تخفيفاً لزيادتها، وإذا كان إشارة بالحركة كانت النون المكسورة التي تصحب ياء المتكلم؛ لملازمتها إياها كسرت كسر بناء، وحذفت الأصلية قبلها للتخفيف[2]».

قلت: وهذا قول لا مزيد على حسنه وتحقيقه، وهذان الوجهان ممَّا اختص بهما هذا الحرف، كما أنَّ حرف أوَّل السورة[3]، وهو: ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ [٢] يختص بالإشمام ليس إلَّا من أجل الصِّلة بعد النون.

وكذلك ما ذكره ابن سوار[4] عن أبي بكر في قوله: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ﴾ في سورة النمل [٦]، وهو ممَّا انفرد به من طرقه عن يحيى والعليميِّ، هو[5] مختص بالاختلاس ليس إلَّا؛ من أجل سكون النون فيه؛ فلذلك امتنع فيه الإشمام.

وقرأ **الباقون** بضم الدال وتشديد النون.

واختلفوا في ﴿لَتَّخَذْتَ﴾ [٧٧]، فقرأ البصريان وابن كثير ﴿لَتَخِذْتَ﴾ بتخفيف التاء وكسر الخاء من غير ألف وصل، وقرأ **الباقون** بتشديد التاء وفتح

(١) ما بين النجمتين سقط من (ك)، وكتب في الحاشية.
(٢) جامع البيان: ٢/ ق ١٠٨/ أ.
(٣) من قوله: «فلا يخلص ...» إلى هنا سقط من متن (ظ) وكتب في الحاشية.
(٤) المستنير: ٢/ ٦٤٧.
(٥) في المطبوع: «وهو».

الخاء وألف وصل. وتقدَّم اختلافهم في إظهار ذاله في باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿أَن يُبْدِلَهُمَا﴾ هنا [٨١]، وفي التحريم [٥] ﴿أَن يُبْدِلَهُۥ﴾، وفي نٓ [٣٢] ﴿أَن يُبْدِلَنَا﴾، فقرأ المدنيان وأبو عمرو بتشديد الدال في الثلاثة، وقرأ الباقون بالتخفيف فيهنَّ.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿رُحْمًا﴾ [٨١] عند ﴿هُزُوًا﴾ من البقرة [٦٧]، وكذا ﴿عُسْرًا﴾ [٧٣]، و ﴿يُسْرًا﴾ [٨٨].

واختلفوا في ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ [٨٥]، ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾ [٨٩، ٩٢]، في المواضع الثلاثة، فقرأ ابن عامر والكوفيون بقطع الهمزة وإسكان التاء فيهنَّ، وقرأ الباقون بوصل الهمزة وتشديد التاء في الثلاثة. وانفرد بذلك الشَّذَائيُّ عن الرَّمْليِّ عن الصُّوْريِّ عن ابن ذكوان لم يروه غيره.

واختلفوا في ﴿عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [٨٦]، فقرأ نافع وابن كثير والبصريان وحفص بغير ألف بعد الحاء وهمز الياء، وقرأ الباقون بالألف وفتح الياء من غير همز.

واختلفوا في / ﴿جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [٨٨]، فقرأ يعقوب وحمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بالنصب والتنوين وكسره للساكنين، وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين.

واختلفوا في ﴿بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾ [٩٣]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص بفتح السين، وقرأ الباقون بضمِّها.

واختلفوا في ﴿يَفْقَهُونَ﴾ [٩٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ الياء

وكسر القاف، وقرأ الباقون بفتح الياء والقاف. وتقدَّم اختلافهم في ﴿يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ﴾ [٩٤] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿خَرۡجًا﴾ هنا [٩٤]، والحرف الأوّل من المؤمنون [٧٢]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بفتح الراء وألف بعدها في الموضعين، وقرأ الباقون بإسكان الراء من غير ألف فيهما، وقرأ ابن عامر ﴿فَخَرۡجُ رَبِّكَ﴾ ثاني المؤمنين [٧٢] بإسكان الراء، وقرأ الباقون بالألف.

واختلفوا في ﴿سَدًّا﴾ هنا [٩٤]، والموضعين من يسٓ [٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بفتح السين في الثلاثة، وافقهم ابن كثير وأبو عمرو هنا، وقرأ الباقون بضمِّ السين في الثلاثة. وتقدَّم إظهار ﴿مَكَّنِّي﴾ لابن كثير في آخر باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿رَدۡمًا ۞ ءَاتُونِي زُبَرَ﴾ [٩٥، ٩٦]، و ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ﴾ [٩٦]، فروى أبو[1] حَمْدون عن يحيى، وروى العُلَيْميُّ، كلاهما عن أبي بكر بكسر التنوين في الأوَّل وهمزة ساكنة بعده، وبعد اللَّام في الثاني، من «المجيء»، والابتداءُ على هذه الرواية بكسر همزة الوصل وإبدال الهمزة الساكنة بعدها ياءً، وافقهما حمزة في الثاني، وبذلك قرأ الداني أعني في رواية أبي بكر على فارس بن أحمد، وهو الذي اختاره في «المفردات»، ولم يذكر صاحب «العنوان» غيرَه.

وروى شعيب[2] الصَّرِيفينيُّ عن يحيى عن أبي بكر بقطع الهمزة ومدِّها فيهما

---

(١) في المطبوع: «ابن»، وهو تصحيف.

(٢) في (س) زيادة: «عن» بين «شعيب» و «الصريفيني»، وهو خطأ من الناسخ.

في الحالين؛ من «الإعطاء»، هذا الذي قطع به العراقيون قاطبة، وبذلك قرأ الباقون فيهما، وكذا روى خلف عن يحيى، وهي رواية الأعشى والبُرْجميِّ وهارون بن حاتم وغيرهم عن أبي بكر، وروى عنه بعضهم الأوَّل بوجهين، والثاني بالقطع وجهاً واحداً، وهو الذي في «التذكرة»، وبه قرأ الدانيُّ على شيخه أبي الحسن، وبعضُهم قَطَع له بالوصل في الأوَّل وجهاً واحداً، وفي الثاني بالوجهين، وهو الذي / ذكره في «التيسير» وتبعه على ذلك الشاطبيُّ، وبعضهم أطلق له الوجهين في الحرفين جميعاً، وهو في «الكافي» وغيره.

قلت: والصواب هو الأوَّل. والله تعالى أعلم.

واختلفوا في ﴿ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ [٩٦]، فقرأ ابن كثير والبصريان وابن عامر بضمِّ الصاد والدال، وروى أبو بكر بضمِّ الصاد وإسكان الدال، وقرأ الباقون بفتحهما.

واختلفوا في ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ﴾[1] [٩٧]، فقرأ حمزة بتشديد الطاء يريد ﴿فَمَا اسْتَطاعُوا﴾ فأدغم التاء في الطاء وجمع بين ساكنين وصلاً، والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع.

قال الحافظ أبو عمرو: «ومِمَّا يقوّي ذلك ويسوِّغه أنَّ الساكن الثاني لـمَّا كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعة واحدة، صار بمنزلة حرف متحرك، فكأن الساكن الأوَّل قد ولي متحركاً، وقد تقدَّم مثل ذلك في إدغام

(١) في المطبوع ﴿استطاعوا﴾، وهو خطأ وتحريف.

أبي عمرو وقراءة أبي جعفر وقالون والبزي وغيرِهم فلا يجوز إنكاره[١]».

وتقدَّم ﴿دَكَّا﴾ [٩٨] للكوفيين في الأعراف [١٤٣].

واختلفوا في ﴿أَن تَنفَدَ﴾ [١٠٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

وفيها من **ياءات الإضافة** تسع: ﴿رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [٢٢]، ﴿بِرَبِّيٓ أَحَدًا﴾ [٣٨]، ﴿بِرَبِّيٓ أَحَدًا﴾ [٤٢] في الموضعين، ﴿رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ﴾ [٤٠]، فتح الأربعة المدنيان وابن كثير وأبو عمرو، ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن﴾ [٦٩]،فتحها المدنيان، ﴿مَعِيَ صَبۡرًا﴾ في الثلاثة [٦٧، ٧٢، ٧٥]، فتحها حفص، ﴿مِن دُونِيٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [١٠٢]، فتحها المدنيان وأبو عمرو.

ومن **الزوائد** ست: ﴿ٱلۡمُهۡتَدِ﴾ [١٧]، أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين يعقوب ووردت عن ابن شَنَبوذ عن قنبل ﴿أَن يَهۡدِيَنِ﴾ [٢٤]، و ﴿أَن يُؤۡتِيَنِ﴾ [٤٠]، و ﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾ [٦٦]، أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب، ﴿إِن تَرَنِ﴾ [٣٩]، أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو وقالون والأصبهاني عن ورش، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب، ﴿مَا كُنَّا نَبۡغِ﴾ [٦٤]، أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو والكسائيُّ، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب، وأمَّا ﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي﴾ [٧٠] فليست من الزوائد، وتقدَّم الكلام على حذفها في موضعها. والله الموفق. /

---

(١) جامع البيان: ٢/ ق ١٠٩/ ب و١١٠/ أ.

وقد نقل الزبيدي نصّ المؤلف هنا من قوله: واختلفوا... إلى إنكاره، وصرَّح بذلك أنَّه من «النشر». انظر: تاج العروس: «طبع».

سورة مريم عليها السلام

تقدَّم مذهب أبي جعفر في السكت على الحروف. وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿ها﴾ و ﴿يا﴾ من باب «الإمالة». وتقدَّم مذاهبهم في جواز المدِّ والتوسط والقصر في ﴿عين﴾ في باب «المدِّ والقصر». وتقدَّم اختلافهم في إدغام صاد ﴿ذِكْرُ﴾. وتقدَّم اختلافهم في همز ﴿زَكَرِيَّآ﴾ [٢] في آل عمران [٣٧].

واختلفوا في ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ [٦]، فقرأ أبو عمرو والكسائيُّ بجزمهما، وقرأ الباقون برفعهما. وتقدَّم ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ لحمزة في آل عمران [٣٩].

واختلفوا في ﴿عِتِيًّا﴾ [٨، ٦٩]، و ﴿جِثِيًّا﴾ [٦٨، ٧٢]، و ﴿صِلِيًّا﴾ [٧٠]، و ﴿وَبُكِيًّا﴾ [٥٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ بكسر أوائل الأربعة، وافقهما حفص إلَّا في ﴿وَبُكِيًّا﴾، وقرأ الباقون بضمِّ أوائلهنَّ.

واختلفوا في ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ﴾ [٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ بالنون والألف على لفظ «الجمع»، وقرأ الباقون بالتاء مضمومةً من غير ألف على لفظ «التوحيد». وتقدَّم إمالة ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ [١١] في بابها.

واختلفوا في ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ [١٩]، فقرأ أبو عمرو ويعقوب وورش بالياء بعد اللَّام. واختلف عن قالون:

فروى[١] ابن أبي[٢] مهران من جميع طرقه عن الحلوانيِّ عنه كذلك إلَّا من طريق

(١) كذا في جميع النسخ، ولو قال: «فرواية» لكان أحسن عندي، لأن ابن أبي مِهْران لا يروي عن ابن العَلَّاف والحَمَّامي، بل هما يرويان عن النَّقَّاش عنه، والله أعلم.
(٢) أبي: سقطت من (ز).

ابن[1] العلَّاف والحماميِّ، وكذا روى ابن[2] ذؤابة[3] القَزَّاز عن أبي نَشِيط، وكذا رواه ابن بويان من جميع طرقه عن أبي نشيط إلَّا من طريق فارس بن أحمد والكارَزِينيِّ، وهو الذي لم يذكر في «الكافي» و «الهادي» و «الهداية» و «التبصرة» و«تلخيص العبارات» وأكثر كتب المغاربة لقالون سواه، خصوصاً من طريق أبي نشيط[4]، وكذا هو في «كفاية» سبط الخياط، و«غاية» أبي العلاء لأبي نشيط[5].

ورواه[6] ابن العلَّاف والحماميُّ عن ابن أبي[7] مِهْران عن الحلوانيِّ، وكذا روى ابن الهيثم عن الحلوانيِّ، وهو الذي لم يذكر في «المبهج» و«تلخيص العبارات» عن الحلوانيِّ سواه.

وكذلك رواه[8] فارس والكارزينيُّ من طريق أبي نشيط، وهو الذي لم يذكر في «التيسير» عن أبي نشيط سواه[9].

وقال في جامع البيان: إنَّه هو الذي قرأ به في رواية القاضي وأبي نشيط

(١) في المطبوع: «أبي» بدل «ابن»، وهو تحريف.

(٢) في (س): «ابن أبي»، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: والقزاز، وهو تحريف؛ إذ ابن ذؤابة هو القزاز نفسه.

(٤) الموجود في الكتب لأبي نشيط، هو الهمز، وليس الياء.

انظر: الكافي: ١٢٠، التبصرة: ٥٨٥.

(٥) أبو نشيط في غاية أبي العلاء: ٢/ ٥٦٣، له الياء كورش.

(٦) قوله: رواه، الضمير يُقصد به الهمز، مع أنَّه غير مذكور، كما سيأتي بعد قليل، وليس الياء، كما هو نص عبارة المؤلف.

(٧) أبي: سقطت من (س).

(٨) رواه: أي الهمز وليس الياء، كما سيأتي بعد قليل.

(٩) الداني لم يذكر عن أبي نشيط إلا الهمز، وليس الياء كما في سياق المؤلف. انظر: التيسير.

والشحام / عن قالون[1]، وبذلك قرأ الباقون[2].

---

(١) جامع البيان: ٢/ ق ١١٢/ ب، وكلام الداني هنا يقصد به الهمز وليس الياء.

(٢) من قوله رحمه الله: واختلفوا ... إلى هنا، كلام غير واضح عندي؛ لما يظهر عليه من الاضطراب، والتعارض؛ وبيان ذلك:

١ - لم يذكر إلَّا قراءةً واحدةً، وهي: ﴿ليهب﴾، ونسبها لأبي عمرو ويعقوب وورش، ووجه لقالون، ثم استطرد في ذكر خلاف قالون، ولم يشر ألبتة إلى القراءة الأخرى للآخرين، والوجه الثاني لقالون، وهو: ﴿لِأَهَبَ﴾ بالهمز.

٢ - قوله بعد ذلك كله: وبذلك قرأ الباقون، مما يعني ظاهره وحسب سياق كلامه أنَّهم يقرؤون بالياء؛ لأنه لا ذكر لغيرها، وهو ليس كذلك، كما سيبيَّن.

٣- التعارض الواضح في عبارات المؤلف مما يثير التعجب والاستغراب؛ وذلك:

أ- قوله: «روى ابن مهران من جميع طرقه عن الحلواني عنه كذلك (أي بالياء) إلا من طريق ابن العلَّاف والحمَّامي».

وهذا معناه أنَّ ابن العلَّاف والحمَّامي روى عنهما ابن أبي مِهْران الوجه الآخر، وهو الهمزُ، لكن المؤلف عاد فقال: «ورواه بـ(الياء) ابن العلاَّف والحمَّامي عن ابن أبي مِهْران عن الحلواني»، وهذا هو نفسه الكلام السابق.

ب- قال: «وكذا رواه بـ(الياء) ابن بويان من جميع طرقه عن أبي نشيط إلَّا من طريق فارس والكارزيني»، وهذا يعني أنَّهما روياه بالهمز، لكن المؤلفَ استطرد فقال: «وكذلك رواه بـ(الياء) فارس والكارزيني»، وهذا عينه الكلام السابق.

جـ- قوله: إنَّ (الياء) لم يذكر لأبي نشيط في التيسير وجامع البيان سواه، مع أنَّ هذا مخالف لما في الكتابين، كما أشرت قبل قليل.

والعجب كيف يبقى هذا الاضطراب وهذا التعارض في هذا الموضع في هذا الكتاب الذي هو عمدة أهل القراءات منذ تأليفه، وأخص بالذكر النويري في شرحه على (الطيبة)، والقاهري في شرحه على (الطاهرية)، والقسطلاني في (لطائفه)؛ إذ نقلوا نصَّ المؤلف بحروفه، وسلموه له، ومرد ذلك -والله أعلم- إلى الثقة، ثم إلى التقليد، فما كان ليخطر ببال أحدهم أنَّ ابن الجزري، وهو خاتمة حفاظ علم القراءات يقع هذا السهو في كتابه، ولكن كما قال الشافعي رحمه الله: بالتقليد أغلف من أغلف منهم والله يغفر لنا ولهم. اهـ

وهذا الاضطراب لا أعرف له سبباً إلَّا أحد أمرين:

الأول: إما أنَّ في الكلام سقطاً نتج عنه هذا الاضطراب.

الثاني: وإما سهو من المؤلف رحمه الله.

فأما الأول: فهو احتمال بعيد جداً؛ إذ ليس من المعهود أن تتفق تسع نسخ خطية مكتوبة في أزمان مختلفة وبواسطة نساخ مختلفين _مع ما في جلها من أسباب تجعلها نسخاً قويةً معتمدةً من سماعات على المؤلف نفسه، ومن وجود خطه على بعضها_ على سقط مهم بهذه الدرجة.

وأما الثاني: فهو الأرجح عندي، وجل من لا يسهو والكمال لله وحده.

وأما بيان القراءات في هذه الكلمة فهي: ورش وأبو عمرو ويعقوب (بالياء)، وكذلك روى الحلواني عن قالون، والباقون بالهمز. انظر: تحبير التيسير: ١٣٨.

وقد وَهِمَ الحافظ أبو العلاء في تخصيصه الياء بروح دون رويس[١]، كما وَهِمَ ابن مهران في تخصيصه ذلك برويس دون روح[٢] فخالفا سائر الأئمّة وجميع النصوص،بل الصواب أنَّ الياء فيه ليعقوب بكماله، **نعم**: الوليد عن يعقوب بالهمزة[٣]. والله أعلم.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿مِتُّ﴾ [٢٣] من آل عمران.

واختلفوا في ﴿وَكُنتُ نَسْيًا﴾ [٢٣]، فقرأ حمزة وحفص بفتح النون، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿مِن تَحْتِهَآ﴾ [٢٤]، فقرأ المدنيان وحمزة والكسائيُّ وخلف وحفص وروح بكسر الميم وخفض التاء، وقرأ الباقون بفتح الميم ونصب التاء.

واختلفوا في ﴿تُسَٰقِطْ﴾ [٢٥]، فقرأ حمزة بفتح التاء والقاف وتخفيف السين، ورواه حفص بضمِّ التاء وكسر القاف وتخفيف السين أيضاً، وقرأ يعقوب بالياء على التذكير وفتحها وتشديد السين وفتح القاف، واختلف عن أبي بكر:

فرواه العُلَيميُّ كقراءة يعقوب، وكذا رواه أبو الحسن الخياط عن شعيب عن يحيى عنه، ورواه سائر أصحاب يحيى بن آدم عنه عن أبي بكر كذلك إلَّا أنَّه

---

(١) غاية الاختصار: ٢/ ٥٦٣.

(٢) لم أجد ما نسب المؤلِّف إلى ابن مهران، فبالرجوع إلى كتابيه المطبوعين وجدت أنَّه ذكر «الياء» ليعقوب بكماله، والله أعلم. انظر: الغاية: ٢٠٢، المبسوط: ٢٨٨.

(٣) المستنير: ٢/ ٦٦٦، الكفاية الكبرى: ٤٣٠.

بالتأنيث، وبذلك قرأ الباقون. وتقدَّم إمالة ﴿ءَاتَىٰنِيَ﴾ [٣٠]، و ﴿وَأَوْصَىٰنِي﴾ [٣١] في بابه.

واختلفوا في ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ [٣٤]، فقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب اللَّام، وقرأ الباقون برفعها. وتقدَّم ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [٣٥] لابن عامر في البقرة.

واختلفوا في ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي﴾ [٣٦]، فقرأ الكوفيون وابن عامر وروح[1] بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٤١] في البقرة [١٢٧]، و ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [٤٣] في سورة يوسف [٤]، وفي باب الوقف على المرسوم. وتقدَّم ﴿مُخْلَصًا﴾ [٥١] في يوسف [٢٤] للكوفيين. وتقدَّم ﴿يَدْخُلُونَ[2] ٱلْجَنَّةَ﴾ [٦٠] في النساء [١٢٤].

واختلفوا في ﴿نُورِثُ﴾ [٦٣]،فروى رويس بفتح الواو وتشديد الراء، وقرأ الباقون بالإسكان والتخفيف. وتقدَّم اختلافهم في ﴿أَءِذَا مَامِتُّ﴾ [٦٦] في باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [٦٧]، فقرأ نافع وابن عامر وعاصم بتخفيف الذال والكاف مع ضمِّ الكاف، والباقون[3] بتشديدهما وفتح الكاف. وتقدَّم ﴿نُنَجِّي ٱلَّذِينَ﴾ [٧٢] في الأنعام [٦٣] ليعقوب والكسائيِّ.

واختلف في ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [٧٣]، فقرأ ابن كثير بضمِّ / الميم، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿وَرِءْيًا﴾ [٧٤] في باب «الهمز المفرد».

---

(١) في المطبوع: «ورح»، وهو خطأ طباعي.

(٢) في المطبوع: ﴿تدخلون﴾ بالتاء المثناة الفوقية، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: «وقرأ الباقون».

واختلفوا في ﴿وَوَلَدًا﴾ [٧٧] جميع ما في هذه السورة وهو: ﴿مَالًا وَوَلَدًا﴾ [٧٧]، ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ [٨٨]، ﴿دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [٩١]، ﴿أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [٩٢]، أربعة أحرف، وفي الزخرف [٨١] ﴿إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾، فقرأ حمزة والكسائيُّ بضمِّ الواو وإسكان اللَّام في الخمسة، وقرأ الباقون بفتح الواو واللَّام فيهنَّ، ونذكر حرف نوح في موضعه إن شاء الله.

واختلفوا في ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ﴾ هنا [٩٠]، وفي (عٓسٓقٓ) [٥]، فقرأ نافع والكسائيُّ بالياء على التذكير فيهما، وقرأهما الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾ هنا [٩٠]، وفي (عٓسٓقٓ) [٥]، فقرأ المدنيان وابن كثير والكسائيُّ وحفص هنا بالتاء وفتح الطاء مشدَّدة، وكذلك قرأ الجميع في (عٓسٓقٓ) سوى أبي عمرو ويعقوب وأبي بكر فقرؤوا بالنون وكسر الطاء مخفَّفة، وكذلك قرأ الباقون هنا أعني غير نافع وأبي جعفر وابن كثير والكسائيِّ وحفص. وتقدَّم ﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ﴾ [٩٧] لحمزة في آل عمران.

وفيها من **ياءات الإضافة** ست: ﴿مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ﴾ [٥]، فتحها ابن كثير، ﴿لِّىٓ ءَايَةً﴾ [١٠]، فتحها المدنيان وأبو عمرو، ﴿إِنِّىٓ أَعُوذُ﴾ [١٨]، ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ﴾ [٤٥]، فتحهما[1] المدنيان وابن كثير وأبو عمرو، ﴿ءَاتَىٰنِىَ الْكِتَٰبَ﴾ [٣٠]، أسكنها حمزة، ﴿رَبِّىٓ إِنَّهُۥ كَانَ﴾ [٤٧] فتحها المدنيان وأبو عمرو.

وليس فيها من **الزوائد** شيء.

---

(١) في المطبوع: «فتحها» بالإفراد.

سورة طـــه

تقدَّم اختلافهم في إمالة الطاء والهاء، وإمالة رؤوس آي هذه السورة في باب «الإمالة». وتقدَّم مذهب أبي جعفر في السكت عليهما. وتقدَّم ضمُّ هـاء ﴿ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا ﴾ [١٠] لحمزة من[1] باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ [١٢]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها. وتقدَّم الوقف على ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾ [١٢] في باب «الوقف على المرسوم».

واختلفـوا في ﴿ طُوًى ﴾ هنـا [١٢]، والنازعـات [١٦]، فقـرأ ابـن عـامر والكوفيون بالتنوين فيهما، وقرأ الباقون بغير تنوين في الموضعين./

واختلفـوا في ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ ﴾ [١٣]، فقـرأ حـمزة ﴿وَأَنَّـا﴾ بتـشديد النـون، ﴿اخْتَـرْنَاكَ﴾ بالنون مفتوحة وألف بعدها على لفـظ الجمـع[2]، وقـرأ البـاقون

---

(١) في المطبوع: «في» بدل «من».

(٢) قال عبد الظاهر بن نشوان: «أما علَّة من قرأ ﴿وأنَّا اخْتَرْنَاك﴾ فإنَّه أجابه على لفظ العظمة؛ لأنَّ قبله مثله، وهو قوله تعالى: ﴿ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ﴾ [٢] والله عز وجل يخبر عن نفسه بنون العظمة؛ لأنَّـه أهلهـا، قـال تعـالى: ﴿ نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ ﴾ [الواقعـة: ٦٠]، وقـال تعـالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]».

قال: «وبهذه القراءة قرأ حمزة على مشايخه الأثبات المسندي قراءته إلى الرسول ﷺ، وبهذا أخذ عنه الأثبات، وليس الأمر على ما يزعم بعضهم أنَّه قرأ هذه القراءة على الله عز وجل في منامه؛ لأنَّه لا يجوز لحمزة ولا لغيره أن ينقل شيئاً من الكتاب والسنَّة على ما يراه في منامه، ولا سيما ورع حمزة ودينه». شرح العنوان: ق/ ١٥٢/ ب.

﴿وَأَنَا﴾ بتخفيف النون، ﴿ٱخْتَرْتُكَ﴾ بالتاء مضمومة من غير ألف على لفظ الواحد.

واختلفوا في ﴿أَخِى* ٱشْدُدْ﴾ [٣٠، ٣١]، وفي ﴿وَأَشْرِكْهُ﴾ [٣٢]، فقرأ ابن عامر بقطع همزة ﴿أَشْدُدْ﴾ وفتحها وضمِّ همزة ﴿أُشْرِكْهُ﴾ مع القطع، واختلف عن عيسى بن وردان: فروى النهروانيُّ عن أصحابه عن ابن شبيب عن الفضل كذلك، وكذا رواه أبو القاسم الهذليُّ عن الفضل من جميع طرقه؛ يعني عن ابن وردان.

وروى سائر أصحاب ابن وردان عنه بوصل همزة ﴿ٱشْدُدْ﴾ [٣١] وابتدائها بالضمِّ، وفتح همزة ﴿وَأَشْرِكْهُ﴾ [٣٢]، وكذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم عن رويس إدغام ﴿نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا* وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا* إِنَّكَ﴾ [٣٣، ٣٥] موافقة لأبي عمرو في باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰٓ﴾ [٣٩]، فقرأ أبو جعفر بإسكان اللَّام وجزم العين، فيجب له إدغامها، وقرأ الباقون بكسر اللَّام والنصب. وقد[1] انفرد الهذليُّ بذلك لأبي جعفر في غير طريق الفضل. نعم هو كذلك للعمريِّ. وتقدَّم إدغام رويس العينَ موافقة لأبي عمرو في باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ هنا [٥٣]، وفي الزخرف [١٠]، فقرأ الكوفيون بفتح الميم وإسكان الهاء من غير ألف في الموضعين، وانفرد ابن مهران بذلك عن

---

(١) «قد»: سقط من (س).

روح، وغُلِّط فيه[١]، وقرأ الباقون بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها فيهما[٢].

واتفقوا على الحرف الذي في النبأ [٦]، أنَّه كذلك اتباعاً لرؤوس الآي بعده.

واختلفوا في ﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ ﴾ [٥٨]، فقرأ أبو جعفر بإسكان الفاء جزماً؛ فتمتنع الصلة له لذلك، وقرأ الباقون بالرفع والصلة.

واختلفوا في ﴿ سُوًى ﴾ [٥٨]، فقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم وحمزة وخلف بضمِّ السين، وقرأ الباقون بكسرها. وتقدَّم اختلافهم في الوقف عليها في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿ فَيُسْحِتَكُم ﴾ [٦١]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص ورويس بضمِّ الياء وكسر الحاء، وقرأ الباقون بفتحهما. وتقدَّم إمالة ﴿خَابَ﴾ [٦١] لحمزة وابن عامر بخلاف عنه في بابها.

واختلفوا في ﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ ﴾ [٦٣]، فقرأ ابن كثير / وحفص بتخفيف النون، وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿ هَٰذَٰنِ ﴾ [٦٣]، فقرأ أبو عمرو ﴿هَٰذَيْنِ﴾ بالياء، وقرأ الباقون بالألف، وابن كثير على أصله في تشديد النون.

واختلفوا في ﴿فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ ﴾ [٦٤]، فقرأ أبو عمرو بوصل الهمزة وفتح الميم، وقرأ الباقون بالقطع وكسر الميم.

---

(١) كذا ضبطت في (س) و(ك). انظر: الغاية: ٢٠٦، المبسوط: ٢٩٤.

(٢) في المطبوع: «فيها»، بالإفراد.

واختلفوا في ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ ﴾ [٦٦]، فروى ابن ذكوان وروح بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير. وأهمل ابن مجاهد وصاحبهُ ابنُ أبي هاشم ذكر هذا الحرف في كتبهما، فتوهم بعضهم[١] الخلاف في ذلك لابن ذكوان، وليس عنه فيه خلاف.

واختلفوا في ﴿ تَلۡقَفۡ ﴾ [٦٩]، فروى ابن ذكوان رفع الفاء، وروى حفص إسكان اللَّام مع تخفيف القاف، كما تقدَّم في الأعراف [١١٧]، وقرأ الباقون بالجزم والتشديد، والبزيُّ على أصله في تشديد التاء وصلاً كما تقدَّم.

واختلفوا في ﴿كَيۡدُ سَٰحِرٍ﴾ [٩٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿سِحْرٍ﴾ بكسر السين وإسكان الحاء من غير ألف، وقرأ الباقون بالألف وفتح السين وكسر الحاء. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ءَامَنتُمۡ﴾ [٧١] في باب «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم اختلافهم في ﴿ يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنًا ﴾ [٧٥] في باب «هاء الكناية». وتقدَّم ﴿ أَنۡ أَسۡرِ ﴾ [٧٧] لابن كثير والمدنيِّين في هود.

واختلفوا في ﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا ﴾ [٧٧]، فقرأ حمزة ﴿تَخَفْ﴾ بالجزم، وقرأ الباقون بالرفع.

واختلفوا في ﴿ أَنجَيۡنَٰكُم ﴾ [٨٠]، و﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ[٢]﴾ [٨٠]، و﴿ رَزَقۡنَٰكُمۡ ﴾ [٨١]،

---

(١) لعله يقصد ابن سوار وأبا العز وابن الوجيه، إذ صرحوا بأنَّ التاء للأخفش عن ابن ذكوان، مما يفهم منه الخلاف عندهم عنه.

ويلاحظ هنا أنَّ المؤلِّف لم يتعقب ـ كعادته ـ ابن مِهْران الذي جعل التاء لابن عامر بكماله. والله أعلم.

انظر: المبسوط:٢٩٦، المستنير:٢/ ٦٧٥، الكفاية الكبرى:٤٣٧، الكنز:١٩٦.

(٢) في المطبوع: ﴿واعدنا﴾، وهو تحريف.

فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿أَنْجَيْتُكُمْ﴾، و ﴿وَعَدتُّكُمْ﴾، و ﴿رَزَقْتُكُمْ﴾ بالتاء مضمومة على لفظ الواحد من غير ألف في الثلاثة، وقرأ الباقون بالنون مفتوحة وألف بعدها فيهنَّ.

وتقدَّم حذف الألف بعد الواو من ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ﴾ [٨٠] لأبي جعفر والبصريَّيْن في البقرة [٥١].

واختلفوا في ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾[٨١]، و﴿وَمَن يَحْلِلْ﴾[٨١]، فقرأ الكسائيُّ بضمِّ الحاء من ﴿فَيَحُلَّ﴾، واللَّام من ﴿يَحْلُلْ﴾،وقرأ الباقون بكسر الحاء واللَّام منهما.

واتفقوا على كسر الحاء من قوله: ﴿أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [٨٦]؛ لأنَّ المراد به الوجوب(١) لا النزول(٢).

واختلفوا في ﴿عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾ [٨٤]، فروى رويس بكسر الهمزة وإسكان الثاء، وقرأ الباقون بفتحهما.

واختلفوا في ﴿بِمَلْكِنَا﴾ [٨٧]، فقرأ المدنيان وعاصم بفتح / الميم، وقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بضمها، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا﴾ [٨٧]، فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر وروح بفتح الحاء والميم مخفَّفة، وقرأ الباقون بضمِّ الحاء وكسر الميم مشدَّدة. وتقدَّم ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [٩٤] في الأعراف [١٥٠].

---

(١) في المطبوع: «الجواب»، وهو تحريف.

(٢) العرب تفرِّق بين الضمِّ والكسر في «حلَّ»، فتقول: حَلَّ يَحِلُّ: وجب، وتقول: حَلَّ يَحُلُّ: نزل. انظر: اللسان والقاموس والتاج (حل).

واختلفوا في ﴿ يَبۡصُرُواْ بِهِۦ ﴾ [٩٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. وتقدَّم اختلافهم في إدغام ﴿ فَنَبَذۡتُهَا ﴾ [٩٦] في باب «حروف قربت مخارجها»، وكذا ﴿ فَٱذۡهَبۡ فَإِنَّ ﴾ [٩٧].

واختلفوا في ﴿ لَّن تُخۡلَفَهُۥ ﴾ [٩٧]، فقرأ ابن كثير والبصريان بكسر اللَّام، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿ لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ﴾ [٩٧]، فقرأ أبو جعفر بإسكان الحاء وتخفيف الراء، وقرأ الباقون بفتح الحاء وتشديد الراء.

وروى ابن وردان عنه بفتح النون وضمِّ الراء، وهي قراءة علي بن أبي طالب ﷺ، وانفرد ابن سِوار بهذا عن ابن جمَّاز[1]، كما انفرد ابن مِهْران بالأولى عن ابن وردان[2]، والصواب كما ذكرناه، وقرأ الباقون بضمِّ النون وكسر الراء.

واختلفوا في ﴿ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ ﴾ [١٠٢]، فقرأ أبو عمرو بالنون وفتحها وضمِّ الفاء، وقرأ الباقون بالياء وضمِّها وفتح الفاء.

واختلفوا في ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا ﴾ [١١٢]، فقرأ ابن كثير ﴿يَخَفْ﴾ بالجزم، وقرأ الباقون بالرفع.

واختلفوا في ﴿ يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥ ﴾ [١١٤]، فقرأ يعقوب ﴿نَقْضِيَ﴾ بفتح النون وكسر الضاد وفتح الياء نصباً على تسمية الفاعل، ﴿وَحْيَهُۥ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون ﴿ يُقۡضَىٰٓ ﴾ بالياء مضمومة وفتح الضاد، ورفع ﴿ وَحۡيُهُۥ ﴾.

---

(١) المستنير: ٢/ ٦٧٨.

(٢) الغاية: ٢٠٨، المبسوط: ٢٩٨.

وتقدَّم ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾ [١١٦] لأبي جعفر في البقرة [٢٤].

واختلفوا في ﴿وَأَنَّكَ لَا﴾ [١١٩]، فقرأ نافع وأبو بكر بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿تَرْضَىٰ﴾ [١٣٠]، فقرأ الكسائيُّ وأبو بكر بضمِّ التاء، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ﴾ [١٣١]، فقرأ يعقوب بفتح الهاء، وقرأ الباقون بإسكانها.

واختلفوا في ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم﴾ [١٣٣]، فقرأ نافع والبصريان وابن جمَّاز وحفص بالتاء على التأنيث، واختلف عن ابن وردان:

فرواها ابن العلَّاف وابن مِهْران من طريق ابن شَبِيب عن الفضل عنه كذلك، وكذا رواه الحَمَّامي عن هبة الله عنه.

ورواه النهروانيُّ عن ابن شبيب / وابن هارون كلاهما عن الفضل والحنبليِّ عن هبة الله كلاهما عنه بالياء على التذكير، وبذلك قرأ الباقون.

وفيها من ياءات الإضافة ثلاث عشرة: ﴿إِنِّىٓ ءَانَسْتُ﴾ [١٠]، ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [١٢]، ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [١٤]، ﴿لِنَفْسِى * ٱذْهَبْ﴾ [٤١، ٤٢]، ﴿فِى ذِكْرِى * ٱذْهَبَآ﴾ [٤٢، ٤٣]، فتح الخمسةَ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم﴾ [١٠]، أسكنها الكوفيون ويعقوب. ﴿وَلِىَ فِيهَا﴾ [١٨]، فتحها حفص والأزرق عن ورش. ﴿لِذِكْرِىٓ * إِنَّ﴾ [١٤، ١٥]، ﴿وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى﴾ [٢٦]، ﴿عَلَىٰ عَيْنِىٓ * إِذْ تَمْشِىٓ﴾ [٣٩، ٤٠]، ﴿بِرَأْسِىٓ ۖ إِنِّى﴾ [٩٤]، فتح الأربعةَ المدنيان وأبو عمرو. و ﴿أَخِى * ٱشْدُدْ﴾ [٣٠،

٣١]، فتحها ابن كثير وأبو عمرو، ومقتضى أصل مذهب أبي جعفر فتحها لمن قطع الهمزة عنه، ولكني لم أجده منصوصاً. ﴿حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ﴾ [١٢٥]، فتحها المدنيان وابن كثير.

وفيها من **الزوائد** واحدة: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيْتَ﴾ [٩٣]، أثبتها في الوصل دون الوقف نافع وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب إلَّا أنَّ أبا جعفر يفتحها[١] وصلاً.

وقد وَهِم ابن مجاهد في كتابه «قراءة نافع» حيث ذكر ذلك عن الحلوانيِّ عن قالون، كما وهم في «جامعه» حيث جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف، نبَّه على ذلك الحافظ أبو عمرو الدانيِّ[٢] رحمه الله[٣].

---

(١) في المطبوع: «فتحها».

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ ق١١٨/ ب.

(٣) الترحم سقط من المطبوع.

سورة الأنبياء عليهم السلام

واختلفوا في ﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ﴾ [٤]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص ﴿ قَالَ ﴾ بألف على الخبر، والباقون ﴿ قُل ﴾ بغير ألف على الأمر.

ووَهِم فيه الهذليُّ وتبعه الحافظ أبو العلاء فلم يذكرا ﴿ قَالَ ﴾ لخلف. والله أعلم. وتقدَّم ﴿ نُوحِيَ إِلَيْهِمْ ﴾ [٧] لحفص في يوسف [١٠٩]، وكذلك ﴿ نُوحِيَ إِلَيْهِ ﴾ [٢٥] لحمزة والكسائيِّ وخلف وحفص فيها أيضاً.

واختلفوا في ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ [٣٠]، فقرأ ابن كثير ﴿ أَلَمْ ﴾ بغير واو، وقرأ الباقون بالواو.

واختلفوا في ﴿ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ﴾ [٤٥]، فقرأ ابن عامر بالتاء مضمومة وكسر الميم، ونصب ﴿ **الصُّمَّ** ﴾، وقرأ الباقون بالياء غيباً وفتحها وفتح الميم / ورفع ﴿ ٱلصُّمُّ ﴾ [٤٥]. ونذكر حرفا[1] النمل والروم في النمل.

واختلفوا في ﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ هنا [٤٧]، وفي لقمان [١٦] ﴿ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾، فقرأ المدنيان برفع اللَّام في الموضعين، وقرأ الباقون بالنصب فيهما. وتقدَّم ﴿ وَضِيَآءً ﴾ [٤٨] لقنبل في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ جُذَاذًا ﴾ [٥٨]، فقرأ الكسائيُّ بكسر الجيم، وقرأ الباقون بضمِّها. وتقدَّم ﴿ فَسْـَٔلُوهُمْ ﴾ [٦٣] في باب «النقل». وتقدَّم ﴿ أُفٍّ لَّكُمْ ﴾ [٦٧] في سبحان. وتقدَّم ﴿ أَئِمَّةً ﴾ [٧٣] في باب «الهمزتين من كلمة».

---

(١) كذا، على لغة إجراء المثنى بالألف في أحواله الثلاث، وفي المطبوع: «حرف»، بالإفراد.

واختلفوا في ﴿ لِتُحْصِنَكُم ﴾ [٨٠]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وحفص بالتاء على التأنيث، ورواه أبو بكر ورويس بالنون، وقرأ الباقون بالياء على التذكير. وتقدَّم ﴿ ٱلرِّيحَ ﴾ لأبي جعفر في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [٨٧]، فقرأ يعقوب بالياء مضمومة وفتح الدال، وقرأ الباقون بالنون مفتوحة وكسر الدال.

واختلفوا في ﴿ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨٨]، فقرأ ابن عامر وأبو بكر بنون واحدة وتشديد الجيم على معنى «ننجي» ثم حذفت إحدى النونين تخفيفاً، كما جاء عن ابن كثير وغيره قراءة ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٥].

قال الإمام أبو الفضل الرازي في كتابه «اللوامح»: «﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [الفرقان: ٢٥] على حذف النون الذي هو فاء الفعل من ﴿ وَنُنَزِّلُ ﴾ قراءة أهل مكة»، وقرأ الباقون بنونين الثانية ساكنة مع تخفيف الجيم[١].

وقال ابن هشام في آخر «توضيحه» لما ذكر حذف إحدى التاءين من أوَّل المضارع في نحو: ﴿ناراً تلظى﴾: «وقد يجيء هذا الحذف في النون، ومنه على الأظهر قراءة ابن عامر وعاصم ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أصله «نُنَجِّي» بفتح النون الثانية، وقيل الأصل «نُنْجِي» بسكونها فأدغمت كإجَّاصة و إجَّانة، وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف». انتهى[٢].

واختلفوا في ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ ﴾ [٩٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وأبوبكر ﴿وَحِرْمٌ﴾

---

(١) في المطبوع: «الميم» بدل «الجيم»، وهو تصحيف.

(٢) هذه الفقرة كلها سقطت من (س) و (م) وكتبت في حاشية (ظ). انظر: ضياء السالك: ٤/ ٤٢٣.

بكسر الحاء وإسكان الراء من غير ألف، وقرأ[١] الباقون بفتح الحاء والراء وألف بعدها.

وتقدَّم ﴿ فُتِحَتْ ﴾ [٩٦] في الأنعام [٤٤]. وتقدَّم ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾[٩٦] لعاصم في «الهمز المفرد»[٢]. وتقدَّم ﴿ يَحْزُنُهُمُ ﴾ [١٠٣] لأبي جعفر في آل عمران [١٧٠].

واختلفوا في ﴿ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ ﴾ [١٠٤]، فقرأ أبو جعفر بالتاء مضمومة على التأنيث وفتح الواو، ورفع ﴿ ٱلسَّمَآءُ ﴾، وقرأ الباقون بالنون مفتوحة وكسر الواو / ، ونصب ﴿ ٱلسَّمَآءَ ﴾.

واختلفوا في ﴿ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾ [١٠٤]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص ﴿ لِلْكُتُبِ ﴾ بضمِّ الكاف والتاء من غير ألف على الجمع، وقرأ الباقون بكسر الكاف وفتح التاء مع الألف على الإفراد. وتقدَّم ﴿ ٱلزَّبُورِ ﴾ [١٠٥] لحمزة وخلف في النساء [١٦٣].

واختلفوا في ﴿قَٰلَ رَبِّ ﴾ [١١٢]، فروى حفص ﴿قَٰلَ﴾ بالألف على الخبر، وقرأ الباقون على الأمر من غير ألف.

واختلفوا في ﴿ رَبِّ ٱحْكُم ﴾ [١١٢]، فقرأ أبو جعفر بضمِّ الباء.

ووجهه أنّه لغة معروفة جائزة في نحو: «يا غلامي» تنبيهاً على الضمِّ وأنت تنوي الإضافة، وليس ضَمُّه على أنّه منادى مفرد كما ذكره أبو الفضل

(١) «قرأ»: سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: «الهمزة».

الرازي؛ لأنَّ هذا ليس من نداء النكرة المقبل عليها، وقرأ الباقون بكسرها[1].

واختلف في ﴿ مَاتَصِفُونَ ﴾ [١١٢]، فروى الصُّوريُّ عن ابن ذكوان بالغيب؛ وهي رواية التَّغْلبيِّ عنه، ورواية المفضل عن عاصم وقراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وروى الأخفش عنه بالخطاب، وبذلك قرأ الباقون.

وفيها من **ياءات الإضافة** أربع: ﴿ إِنِّيٓ إِلَٰهٌ ﴾ [٢٩]، فتحها المدنيان وأبوعمرو. و ﴿ مَن مَّعِيَ ﴾ [٢٤]، فتحها حفص. ﴿ مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ ﴾ [٨٣]، ﴿ عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ [١٠٥]، أسكنهما حمزة.

وفيها من **الزوائد** ثلاث: ﴿ فَٱعْبُدُونِ ﴾ في الموضعين [٢٥، ٩٢]، ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ [٣٧]، أثبتهنَّ في الحالين يعقوب.

---

(١) يُنْظَرَ في هذا التوجيه والرد على أبي الفضل الرازي كلامُ أبي حيان في البحر: ٦/ ٣٤٥.

سورة الحج

واختلفوا في ﴿ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ ﴾ [٢]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿سَكْرَىٰ﴾ بفتح السين وإسكان الكاف من غير ألف فيهما، وقرأهما[1] الباقون بضمِّ السين وفتح الكاف وألف بعدها، وهم في الإمالة على أصولهم.

واختلفوا في ﴿ وَرَبَتْ ﴾ هنا [٥]، وحمٓ السجدة [٣٩]، فقرأ أبو جعفر ﴿رَبَأَتْ﴾ بهمزة مفتوحة بعد الباء في الموضعين، وقرأ الباقون بحذف الهمزة فيهما. وتقدَّم ﴿ لِيُضِلَّ عَن ﴾ [٩] في إبراهيم.

وانفرد ابن مِهْران عن رَوْح بإثبات الألف في ﴿ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [١١]،على وزن «فاعل» وخفض / ﴿ وَٱلْآخِرَةَ ﴾، وكذا روى زيد عن يعقوب[2]، وهي قراءة حميد ومجاهد وابن محيصن وجماعة، إلَّا أنَّ ابن محيصن ينصب ﴿ وَٱلْآخِرَةَ ﴾.

واختلفوا في ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ [١٥]، و ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ ﴾ [٢٩]، فقرأ ابن عامر وأبو عمرو وورش ورويس بكسر اللَّام فيهما، وافقهم قنبل في ﴿ لِيَقْضُواْ ﴾.

وانفرد ابن مِهْران بكسر اللَّام فيهما عن روح[3]، وكذا **انفرد** فيهما الخبازي عن أصحابه عن الهاشميِّ عن ابن جمَّاز عن أبي جعفر فخالفا سائر الناس في ذلك، وقرأ الباقون بإسكان اللَّام فيهما.

---

(١) في المطبوع: «وقرأها».

(٢) المبسوط: ٣٠٥.

(٣) المبسوط: ٣٠٦.

وتقدَّم ﴿ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ ﴾ [١٧] لنافع وأبي جعفر في باب «الهمز المفرد». وتقـدَّم ﴿ هَٰذَانِ ﴾ [١٩] لابن كثير في النساء [١٦].

واختلفوا في ﴿ وَلُؤْلُؤًا ﴾ هنـا [٢٣]، وفـاطر [٣٣]، فقـرأ عاصـم والمـدنيان بالنصب فيهما، وافقهم يعقوب هنا، وقرأ الباقون بالخفض في الموضعين. وتقدَّم اختلافهم في إبدال همزته الساكنة في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ ﴾ [٢٥]، فـروى حفـص بنـصب ﴿ سَوَآءً ﴾ [٢٥]، وقرأ الباقون بالرفع.

واختلفوا في ﴿ وَلْـيُوفُواْ ﴾ [٢٩]، ﴿ وَلْـيَطَّوَّفُواْ ﴾ [٢٩]، فـروى ابـن ذكـوان كسر اللَّام فيهما، وقرأ الباقون بإسكانها منهما، وروى أبو بكر فتح الواو وتشديد الفاء من ﴿ وَلْيُوَفُّواْ ﴾.

واختلفوا في ﴿ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ ﴾ [٣١]، فقرأ المـدنيان بفـتح الخـاء وتـشديد الطاء، وقرأ الباقون بإسكان الخاء وتخفيف الطاء. وتقدَّم الخلاف عن أبي جعفر في ﴿ ٱلرِّيحُ ﴾ [٣١] في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿ مَنسَكًا ﴾ في الحرفين من هذه السورة [٣٤، ٦٧]، فقـرأ حمـزة والكسائيُّ وخلف بكسر السين فيهما، وقرأ الباقون بفتحها منهما.

واختلفوا في ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ ﴾ [٣٧]، ﴿ وَلَـٰكِن يَنَالُهُ ﴾ [٣٧]، فقرأ يعقوب بالتاء على التأنيث فيهما، وقرأهما الباقون بالياء على التذكير.

واختلفوا في ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ ﴾ [٣٨]، فقرأ ابن كثير والبصريان ﴿ يَدْفَعُ ﴾ بفتح

الياء والفاء وإسكان الدال من غير ألف، وقرأ الباقون بضمِّ الياء وفتح الدال وألف بعدها مع كسر الفاء.

واختلفوا في ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ ﴾ [٣٩]، فقرأ المدنيان والبصريان وعاصم بضمِّ الهمزة، واختلف عن إدريس عن خلف، فروى عنه الشطيُّ كذلك، وروى عنه الباقون بفتحها، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ﴾ [٣٩]، فقرأ المدنيان وابن عامر وحفص بفتح التاء مجَهَّلاً، وقرأ الباقون بكسرها مسمًّى / . وتقدَّم ﴿ دِفَٰعُ ﴾ للمدنيَّين ويعقوب في البقرة [٢٥١].

واختلفوا في ﴿ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ ﴾ [٤٠]، فقرأ المدنيان وابن كثير بتخفيف الدال، وقرأ الباقون بتشديدها. وتقدَّم اختلافهم في إدغام التاء في فصل «تاء التأنيث». وتقدَّم اختلافهم في ﴿ وَكَأَيِّن ﴾ [٤٨] وهمزه[1] وفي الوقف عليه من آل عمران و«الهمز المفرد» و«الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا ﴾ [٤٥]، فقرأ البصريان ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ بالتاء مضمومة من غير ألف، وقرأ الباقون بالنون مفتوحة وألف بعدها.

وتقدَّم إبدال همز ﴿وَبِئْرٍ﴾ [٤٥] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ تَعُدُّونَ ﴾ [٤٧]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائيُّ وخلف بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

---

(١) «و»: سقط من المطبوع.

واختلفوا في ﴿ مُعَٰجِزِينَ ﴾ هنا [٥١]، وفي الموضعين من سبأ [٥، ٣٨]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بتشديد الجيم من غير ألف في الثلاثة، وقرأ الباقون بالتخفيف والألف فيهنَّ.

وتقدَّم تخفيف ﴿ أُمْنِيَّتِهِۦ ﴾ [٥٢] لأبي جعفر من البقرة [٧٨]. وتقدَّم وقف يعقوب على ﴿لَهَادِ ٱلَّذِينَ ﴾[٥٤] في بابه. وتقدَّم تشديد ﴿ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ ﴾ [٥٨] لابن عامر في آل عمران [١٥٦]. وتقدَّم انفراد ابن العلَّاف عن رويس في إدغام ﴿ عَاقَبَ بِمِثْلِ ﴾ [٦٠] موافقة لأبي عمرو في «الإدغام الكبير». وتقدَّم اختلافهم في ﴿ مُّدْخَلًا ﴾ [٥٩] من النساء [٣١]، و ﴿ لَرَءُوفٌ ﴾ [٦٥] في البقرة [١٤٣].

واختلفوا في ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ ﴾ هنا [٦٢]، ولقمان [٣٠]، فقرأ البصريان وحمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ ﴾ [٧٣] فقرأ يعقوب بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب. وتقدَّم ﴿ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [٧٦] في أوائل البقرة [٢١٠].

وفيها من(١) **الإضافة** ياء واحدة: ﴿ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ ﴾ [٢٦]، فتحها المدنيان وهشام وحفص.

ومن **الزوائد** ثنتان: ﴿ وَٱلْبَادِ ﴾ [٢٥]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو وورش، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب.

﴿ نَكِيرِ ﴾ [٤٤]، أثبتها في الوصل ورش، وفي الحالين يعقوب. /

---

(١) في المطبوع: «من ياءات»، وهي زيادة ليست في النسخ.

سورة المؤمنون

واختلفوا في ﴿ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ ﴾ هنا [٨]، والمعارج [٣٢]، فقرأ ابن كثير فيهما بغير ألف على التوحيد، وقرأهما الباقون بالألف على الجمع.

واختلفوا في ﴿ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ ﴾ [٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالتوحيد، وقرأ الباقون بالجمع.

واتفقوا على الإفراد في الأنعام [٩٢]، والمعارج [٣٤]؛ لأنّه لم يكتنفها فيهما ما اكتنفها في المؤمنون قبل وبعد من تعظيم الوصف في المتقدِّم وتعظيم الجزاء في المتأخر، فناسب لفظ الجمع، وكذلك قرأ به أكثر القرَّاء، ولم يكن ذلك في غيرها فناسب الإفراد. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ ﴾ [١٤]، فقرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿ عَظْمًا ﴾، ﴿ ٱلْعَظْمَ ﴾ بفتح العين وإسكان الظاء من غير ألف على التوحيد فيهما، وقرأهما الباقون بكسر العين وفتح الظاء وألف بعدها على الجمع.

واختلفوا في ﴿ طُورِ سَيْنَآءَ ﴾ [٢٠]، فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾ [٢٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس بضمِّ التاء وكسر الباء، وقرأ الباقون بفتح التاء وضمِّ الباء.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿ نُّسْقِيكُم ﴾ [٢١] من النحل. وتقدَّم ﴿ مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [٢٣، ٣٢] كلاهما في الأعراف. وتقدَّم ﴿ مِن كُلٍّ ﴾ [٢٧] في هود [٤٠].

واختلفوا في ﴿أَنزِلۡنِي مُنزَلٗا﴾ [٢٩]، فروى أبو بكر بفتح الميم وكسر الزاي، وقرأ الباقون بضمِّ الميم وفتح الزاي. وتقدَّم ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [٣٢] في البقرة [١٧٢].

واختلفوا في ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ﴾ [٣٦]، فقرأ أبو جعفر بكسر التاء فيهما[1]، وقرأ الباقون بفتحها فيهما. وتقدَّم مذهبهم في الوقف عليهما في باب «الوقف على الرسم»[2].

واختلفوا في ﴿تَتۡرَا﴾ [٤٤]، فقرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين. وتقدَّم مذهبهم في إمالتها من بابه. وتقدَّم اختلافهم في ﴿رَبۡوَةٖ﴾ [٥٠] في البقرة [٢٦٥].

واختلفوا في ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ﴾ [٥٢]، فقرأ الكوفيون بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها، وأسكن النون من ﴿أن﴾ مخفَّفة ابن عامر، وشدَّدها الباقون. وتقدَّم ﴿نُسَارِعُ﴾ [٥٦] / و ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ [٦١]، و ﴿طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾ [٧٥] في «الإمالة». ٢/

واختلفوا في ﴿تَهۡجُرُونَ﴾ [٦٧]، فقرأ نافع بضمِّ التاء وكسر الجيم، وقرأ الباقون بفتح التاء وضمِّ الجيم.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿خَرَاجاً﴾، و ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ [٧٢] في الكهف [٩٤]. وتقدَّم اختلافهم في ﴿أَءِذَا مِتۡنَا﴾ [٨٢]، و ﴿أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ﴾ [٨٢] في باب «الهمزتين من كلمة».

---

(١) في (ك) وكذا المطبوع: «منهما».

(٢) في المطبوع: «المرسوم».

واختلفوا في ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾[٨٧]، ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾[٨٩]، في الأخيرين، فقرأ البصريان بإثبات ألف الوصل قبل اللَّام فيهما ورفع الهاء من الجلالتين، وكذلك رسما في المصاحف البصرية، نصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو في «جامعه»(١)، وقرأ الباقون ﴿لِلَّهِ﴾، ﴿لِلَّهِ﴾ بغير ألف وخفض الهاء، وكذا رسما في مصاحف الحجاز والشام والعراق(٢).

واتفقوا على الحرف الأوَّل أنَّه ﴿لِلَّهِ﴾[٨٥]؛ لأنَّ قبله ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ﴾[٨٤]، فجاء الجواب على لفظ السؤال(٣). وتقدَّم ﴿بِيَدِهِۦ﴾[٨٨] في «هاء الكناية»، و(٤) ﴿تَذَكَّرُونَ﴾[٨٥] في الأنعام [١٥٢].

واختلفوا في ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾[٩٢]، فقرأ المدنيان وحمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر برفع الميم. واختلف عن رويس حالة الابتداء:

فروى الجوهري وابن مِقْسم عن التَّمار الرفعَ في حالة الابتداء، وكذا روى القاضي أبو العلاء والشيخ أبو عبد الله الكارَزِينيُّ، كلاهما عن النخَّاس عنه، وهو المنصوص له عليه في «المبهج»، وكتب ابن مِهْران، و«التذكرة»، وكثير من كتب(٥) العراقيين والمصريين.

---

(١) جامع البيان: ٢/ ق ١٢٣/ أ.

(٢) قوله: «والعراق» تجوز يقصد به الكوفة؛ لأنَّه نصَّ على مخالفة البصرة، والمؤلِّف تبع الدانيَّ في هذا التجوز.

(٣) انظر: الموضح للشيرازي: ٢/ ٨٩٩، الكشف: ٢/ ١٣٠، البحر: ٦/ ٤١٨.

(٤) «و»: سقط من المطبوع وكتب بعد الكلمة، وهو تحريف.

(٥) «كتب»: سقط من (س).

وروى باقي أصحاب رويس الخفض في الحالين، من غير اعتبار وقفٍ ولا ابتداءٍ، وهو الذي في «المستنير» و«الكامل» و«غاية» الحافظ أبي العلاء، وخصَّصه أبو العز في «إرشاديه» بغير القاضي أبي العلاء الواسطي، وبذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم إدغام رويس في ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [١٠١] موافقة لأبي عمرو في «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿شِقْوَتُنَا﴾ [١٠٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بفتح الشين والقاف وألف بعدها، وقرأ الباقون بكسر الشين وإسكان القاف من غير ألف. وتقدَّم ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ﴾ [١١٠] في «الإدغام».

واختلفوا في ﴿سِخْرِيًّا﴾ هنا [١١٠]، وصَ [٦٣]، فقرأ المدنيان وحمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ السين في الموضعين، وقرأ الباقون بكسرها فيهما.

واتفقوا على ضمِّ السين في حرف الزخرف [٣٢]؛ لأنَّه من السُّخْرة لا من الهُزْءِ[١].

واختلفوا في ﴿أَنَّهُمْ هُمُ﴾ [١١١] فقرأ حمزة والكسائيُّ / بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿قَٰلَ كَمْ﴾ [١١٢]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائيُّ ﴿قُلْ﴾ بغير ألف على الأمر، وقرأ الباقون بالألف على الخبر.

---

(١) انظر: الكشف: ٢/ ١٣١، الموضح للشيرازي: ٢/ ٩٠١-٩٠٢، البحر: ٦/ ٤٢٣.

واختلفوا في ﴿قَـٰلَ إِن﴾ [١١٤]، فقرأ حمزة والكسائيُّ ﴿قُلْ﴾ على الأمر، وقرأ الباقون على الخبر.

وتقدَّم اختلافهم في إدغام ﴿لَبِثْتُمْ﴾ [١١٢] في باب «حروف قربت مخارجها»، وتقدَّم ﴿فَسْـَٔلِ﴾ [١١٣] في «النقل»، واختلافهم في ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [١١٥] أوائل البقرة [٢٨].

وفيها من ياءات **الإضافة** ياء واحدة: ﴿لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ﴾ [١٠٠]، أسكنها الكوفيون ويعقوب.

ومن **الزوائد** ست: ﴿بِمَا كَذَّبُونِ﴾ موضعان [٢٦، ٣٩]، ﴿فَاتَّقُونِ﴾ [٥٢]، ﴿أَن يَحْضُرُونِ﴾ [٩٨]، ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [٩٩]، ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [١٠٨]، أثبتهنَّ في الحالين يعقوب.

سورة النور

واختلفوا في ﴿وَفَرَضْنَٰهَا﴾ [١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو[١] بتشديد الراء، وقرأ الباقون بتخفيفها. ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١] تقدَّم في الأنعام.

واختلفوا في ﴿رَأْفَةٌ﴾ هنا [٢]، وفي الحديد [٢٧]، فروى قنبل بفتح الهمزة هنا ، واختلف عنه في الحديد:

فروى عنه ابن مجاهد إسكان الهمزة كالجماعة، وروى عنه ابن شَنَبوذ بفتح الهمزة وألف بعدها، مثل: «رَعَافة» وهي رواية ابن جُرَيج ومجاهد واختيار ابن مِقْسم.

واختلف عن البزيِّ هنا، فروى عنه أبو ربيعة تحريك الهمزة كقنبل، وروى عنه ابن الحُباب إسكانها، وبذلك قرأ الباقون.

وكلُّها لغات في المصادر؛ إلَّا أنَّهم اتفقوا على الإسكان في الحديد سوى ما تقدَّم عن ابن شَنَبوذ، وهم في الهمز على أصولهم المذكورة في باب «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [٤] للكسائيّ في النساء.

واختلفوا في ﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ﴾ [٦]، الأوَّل، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص برفع العين، وقرأ الباقون بالنصب.

---

(١) في المطبوع: «عامر»، بدل «عمرو»، وهو خطأ وتحريف.

واختلفوا في ﴿أَنَّ[1] لَعْنَتَ ٱللَّهِ﴾ [٧]، و ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ﴾ [٩]، فقرأ نافع ويعقوب بإسكان النون مخفَّفة فيهما، ورفع ﴿لَّعْنَتُ﴾.

واختص نافع بكسر الضاد وفتح الباء من ﴿غَضِبَ﴾ ورفع الجلالة بعده.

واختص يعقوب برفع الباء من ﴿غَضَبُ﴾، وقرأ الباقون بتشديد / النون فيهما ونصب ﴿لَعْنَتَ﴾ [٧]، و ﴿غَضَبَ﴾ [٩].

واختلفوا في ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ﴾ الأخيرة [٩]، فرواه حفص بالنصب، وقرأه[2] الباقون بالرفع.

واختلفوا في ﴿كِبْرَهُۥ﴾ [١١]، فقرأ يعقوب بضمِّ الكاف؛ وهي قراءة أبي رجاء، وحُمَيْد بن قيس، وسفيان الثوري، ويزيد بن قطيب[3]، وعَمْرَة بنت عبدالرحمن[4]، وقرأ الباقون بكسرها.

وهما مصدران لـ «كَبُرَ» الشيء أي: عَظُم، لكن المستعمل في السنِّ الضمّ، أي: تولَّى أعظمه، وقيل بالضم: مُعْظَمُه، وبالكسر البداءة بالإفكِ،وقيل: الإثم[5].

---

(١) في المطبوع: هي والتي بعدها ﴿إن﴾ بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: «قرأ».

(٣) السكوني الشامي، ثقة، له اختيار في القراءة. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٢.

(٤) ابن أسعد بن زرارة، الخزرجية، المدنية الفقيهة، تربية عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وتلميذتها، قيل: لأبيها صحبة، وجدُّها أسعد من قدماء الصحابة، حدثت عن عائشة وأم سلمة ورافع بن خديج، توفيت سنة (١٠٦هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ٨/ ٤٨٠، السير: ٤/ ٥٠٧-٥٠٨.

(٥) التوجيه لأبي حيان في البحر: ٦/ ٤٣٧.

وتقدَّم ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ﴾ [١٥]، ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ [٥٤] للبزي في البقرة [١٣٧]، وتقدَّم ﴿رَءُوفٌ﴾ [٢٠] في البقرة [١٤٣] وتقدَّم ﴿خُطُوَاتِ﴾ [٢١] فيها أيضاً عند ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة:٦٧].

واتفقوا على ﴿مَازَكَىٰ مِنكُم﴾ [٢١]، بفتح الزاي وتخفيف الكاف، إلَّا ما رواه ابن مِهْران عن هبة الله عن أصحابه عن رَوْح من ضمِّ الزاي وكسر الكاف مشدَّدة، انفرد بذلك؛ وهي رواية زيد عن يعقوب من طريق الضَّرير، وهي اختيار ابن مِقْسم، ولم يذكر الهذليُّ عن رَوْح سواها، فقلَّد ابن مِهْران، وخالف سائر الناس وَوَهِمَ.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ [٢٢]، فقرأ أبو جعفر ﴿يَتَأَلَّ﴾ بهمزة مفتوحة بين التاء واللَّام مع تشديد اللَّام مفتوحةً، وهي قراءة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة مولاه[١]، وزيد بن أسلم، وهي من «الأَلِيَّة» على وزن «فَعِيْلَة» من «الألوة» بفتح الهمزة وضمِّها وكسرها، وهو الحَلف، أي: ولا يتكلَّف الحلف أو و[٢]لا يحلف أولو الفضل أن لا يؤتوا، ودلَّ على حذف «لا» خُلُوُّ الفعل من النون الثقيلة، فإنَّها تلزم في الإيجاب.

وقرأ الباقون بهمزة ساكنة بين الياء والتاء وكسر اللَّام خفيفة، إمَّا من «أَلَوْت»، أي: قصَّرت، أي: ولا تُقَصِّر، أو من «آلَيْتُ»، أي: حَلَفتُ، يقال: آلَى، وائْتلى[٣]، وتَأَلَّى بمعنىً، فتكون القراءتان بمعنى.

---

(١) أي: أنَّ أبا جعفر مولى عبد الله بن عيَّاش.

(٢) «و»: سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «أتلى».

وذكر الإمام المحقِّق أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم القرَّاب في كتابه «علل القراءات» أنَّه كتب في المصاحف ﴿يتل﴾، قال: «فلذلك ساغ الاختلاف فيه على الوجهين». انتهى. وهم في تخفيف الهمزة على أصولهم.

واختلفوا في ﴿يَوۡمَ تَشۡهَدُ﴾ [٢٤]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث. وتقدَّم ﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ [٣١] عند ذكر البيوت في البقرة [١٨٩].

واختلفوا / في ﴿غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ﴾ [٣١]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وأبوبكر بنصب الراء، وقرأ الباقون بالخفض.

وتقدَّم ﴿أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [٣١] لابن عامر، وكذلك اختلافهم في الوقف عليه في باب «الوقف على الرسم». وتقدَّم ﴿إِكۡرَٰهِهِنَّ﴾ [٣٣] لابن ذكوان في باب «الإمالة»، وتقدَّم اختلافهم في ﴿مُّبَيِّنَٰتٖ﴾ كلاهما [٣٤، ٤٦] في سورة النساء [١٩]. وتقدَّم ﴿كَمِشۡكَوٰةٖ﴾ [٣٥] للدوريِّ عن الكسائيِّ في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿دُرِّيّٞ﴾ [٣٥]، فقرأ أبو عمرو والكسائيُّ بكسر الدال مع المدِّ والهمز، وقرأ حمزة وأبو بكر بضمِّ الدال والمدِّ والهمز، وقرأ الباقون بضمِّ الدال وتشديد الياء من غير مدٍّ ولا همز، وحمزة على أصله في تخفيفه وقفاً بالإدغام.

واختلفوا في ﴿يُوقَدُ﴾ [٣٥]، فقرأ ابن كثير والبصريان وأبو جعفر بتاء مفتوحة وفتح الواو والدال وتشديد القاف، وقرأ نافع وابن عامر وحفص بياء مضمومة وإسكان الواو وتخفيف القاف ورفع الدال على التذكير، وقرأ الباقون كذلك إلَّا أنَّهم بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ [٣٦]، فقرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء مجهَّلاً، وقرأ الباقون بكسرها مسمَّى الفاعل.

واختلفوا في ﴿ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ ﴾ [٤٠]، فروى البزيُّ ﴿سَحَابُ﴾ بغير تنوين ﴿ ظُلُمَٰتٍ ﴾ بالخفض، وروى قنبل ﴿ سَحَابٌ ﴾ بالتنوين ﴿ظُلُمَٰتٍ﴾ بالخفض بدلاً من ﴿ كَظُلُمَٰتٍ﴾ المتقدِّمة، ويكون ﴿ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ مبتدءاً وخبراً في موضع الصفة لـ﴿ظُلُمَٰتٍ ﴾ ، وقرأ الباقون ﴿ سَحَابٌ ﴾ منوناً، ﴿ ظُلُمَٰتٌ ﴾ بالرفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف.

واختلفوا في ﴿ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [٤٣]، فقرأ أبو جعفر بضمِّ الياء وكسر الهاء، فقيل: إنَّ باء ﴿ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ تكون زائدة[١] كما هي في ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥]، والظاهر أنَّها تكون بمعنى مِنْ كما جاءت في قول الشاعر[٢]:

.... شرب النَّزيف ببَرْدِ ماءِ الحَشْرجِ

أي: مِنْ بَرْد، ويكون المفعول محذوفاً، أي: يَذْهَب النورُ من الأبصار، وقرأ الباقون بفتح الياء والهاء.

وتقدَّم ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ [٤٥] لحمزة والكسائيِّ وخلف في إبراهيم [١٩]. وتقدَّم ﴿لِيَحْكُمَ﴾ الموضعين [٤٨، ٥١] لأبي جعفر في البقرة [٢١٣]. وتقدَّم

---

(١) أي: صلة.

(٢) هو عمر أو جميل، وصدر البيت:

فلثمْتُ فاها قابضاً لقُرونها .... شرب

والحَشْرج: النُّقْرة في الجبل يجتمع فيها الماء فيصفو، النزيف: السكران والمحموم.
انظر: تهذيب اللغة: ٥/ ٣١٠، التاج (حشرج)، البحر المحيط: ٦/ ٤٦٥.

اختلافهم في ﴿ وَيَتَّقْهِ ﴾ [٥٢] من باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿كَمَا ٱسْتَخْلَفَ﴾ [٥٥]، فروى أبو بكر بضمِّ التاء وكسر اللَّام، ويبتدئ بضمٍّ[1] همزة الوصل، وقرأ الباقون بفتحها، ويبتدئون / بكسرها.

واختلفوا في ﴿ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم ﴾ [٥٥]، فقرأ ابن كثير ويعقوب وأبو بكر بتخفيف الدال، وقرأ الباقون بالتشديد.

وتقدَّم ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ ﴾ [٥٧] لابن عامر وحمزة في الأنفال [٥٩]، وفتحُ السين وكسرُها في البقرة [٢٧٣].

واختلفوا في ﴿ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ ﴾ [٥٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر ﴿ ثَلَٰثَ ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

واتفقوا على النصب في قوله: ﴿ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ﴾ [٥٨] المتقدِّم؛ لوقوعه ظرفاً. والله أعلم.

وتقدَّم ﴿ بُيُوتِ ﴾ [٦١] في البقرة [١٨٩]، و ﴿بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [٦١] لحمزة والكسائيِّ في النساء [٢٣]. وتقدَّم ﴿ يُرْجَعُونَ ﴾[٦٤] ليعقوب في البقرة [٢٨]. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) «بضمٍّ»: سقطت من الأصل.

سورة الفرقان

تقدَّم ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ ﴾ [٧] في «الوقف».

واختلفوا في ﴿جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

وتقدَّم اختلافهم في ضمِّ التنوين وكسره من ﴿مَّسْحُورًا * ٱنظُرْ ﴾ [٨، ٩] في البقرة [١٧٣].

واختلفوا في ﴿وَيَجْعَل لَّكَ﴾ [١٠]، فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر برفع اللَّام، وقرأ الباقون بجزمها.

وتقدَّم ﴿ ضَيِّقًا ﴾ [١٣] لابن كثير في الأنعام [١٢٥].

واختلفوا في ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ ﴾ [١٧]، فقرأ أبو جعفر وابن كثير ويعقوب وحفص بالياء، وقرأ الباقون بالنون.

واختلفوا في ﴿فَيَقُولُ ﴾ [١٧]، فقرأ ابن عامر بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

واختلفوا في ﴿ أَن نَّتَّخِذَ ﴾ [١٨]، فقرأ أبو جعفر بضمِّ النون وفتح الخاء، وهي قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي رجاء، وزيد بن علي، وجعفر الصادق، وإبراهيم النَّخَعي، وحفص بن عُبَيْد، ومَكْحول.

فقيل: هو متعدٍّ إلى واحد كقراءة الجمهور، وقيل: إلى اثنين، والأوَّل الضمير

في ﴿نَتَّخِذَ﴾[1] [١٨] النائب عن الفاعل، والثاني ﴿مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾، و﴿مِنْ﴾ زائدة.

والأحسن ما قاله ابن جِنِّيٍّ وغيره، أن يكون ﴿مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ حالاً، و﴿مِنْ﴾ زائدة؛ لمكان النفي المتقدِّم، كما يقول: ما اتخذت زيداً من وكيل، والمعنى: «ما كان لنا أن نُعْبَدَ من دونِكَ ولا نَسْتَحِقُّ الولاء ولا العبادة»[2].

وقرأ الباقون بفتح النون وكسر الخاء.

واختلف / عن قنبل في ﴿كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾ [١٩]، فروى عنه ابن شَنَبوذ بالغيب، وهي قراءة ابن أبي حَيْوة، ونصَّ عليها ابن مجاهد عن البزيِّ سماعاً[3] من قنبل، وروى عنه ابن مجاهد بالخطاب، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ﴾ [١٩]، فروى حفص بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿تَشَقَّقُ السَّمَاءُ﴾ هنا [٢٥]، وفي قٓ [٤٤]، فقرأ أبو عمرو والكوفيون بتخفيف الشين فيهما، وقرأ الباقون بالتشديد فيهما[4].

واختلفوا في ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٢٥]، فقرأ ابن كثير بنونين الأولى مضمومة، والثانية ساكنة مع تخفيف الزاي ورفع اللَّام، ونصب ﴿الْمَلَائِكَةَ﴾ وهي كذلك في

---

(١) في المطبوع: «تتخذ»: بتاءين، وهو تحريف وتصحيف.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٦/ ٤٨٩، المحتسب: ٢/ ١٢٠.

(٣) وعبارته: «قال لي قنبل عن أبي بزة عن ابن كثير: ﴿يقولون﴾ بالياء». السبعة: ٤٦٣.

(٤) في المطبوع: «منهما»، بدل «فيهما».

المصحف المكيِّ، وقرأ الباقون بنون واحدة وتشديد الزاي وفتح اللَّام، ورفع ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [٢٥] وكذلك هي في مصاحفهم. واتفقوا على كسر الزاي.

وتقدَّم ﴿ٱتَّخَذْتُ﴾ [٢٧] في الإدغام، و ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ﴾ [٢٨] في «الإمالة» و«الوقف على المرسوم». وتقدَّم ﴿وَثَمُودَاْ﴾ [٣٨] في هود [٦٨]. وتقدَّم ﴿هُزُوًا﴾ [٤١] في البقرة [٦٧]. وتقدَّم ﴿أَفَأَنتَ﴾ [٤٣] للأصبهانيِّ و ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ [٤٨] لابن كثير في البقرة [١٦٤].

وتقدَّم اختلافهم في ﴿نُشْرًا﴾ [٤٨] من الأعراف [٥٧].وتقدَّم ﴿بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [٤٩] لأبي جعفر في البقرة [١٧٣]. وتقدَّم ﴿لِيَذَّكَّرُواْ﴾ [٥٠] لحمزة والكسائيِّ وخلف في الإسراء [٤١].

واختلفوا في ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [٦٠]، فقرأ حمزة والكسائيُّ بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿سِرَٰجًا﴾ [٦١]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ السين والراء من غير ألف على الجمع، وقرأ الباقون بكسر السين وفتح الراء وألف بعدها على الإفراد.

واختلفوا في ﴿أَن يَذَّكَّرَ﴾ [٦٢]، فقرأ حمزة وخلف بتخفيف الذال مسكنة، وتخفيف الكاف مضمومة، وقرأ الباقون بتشديدهما مفتوحتين.

واختلفوا في ﴿وَلَمْ يَقْتُرُواْ﴾ [٦٧]، فقرأ المدنيان وابن عامر بضمِّ الياء وكسر التاء، وقرأ ابن كثير والبصريان بفتح الياء وكسر التاء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضمِّ التاء. وتقدَّم ﴿يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ [٦٨] لأبي الحارث في باب «الإدغام الصغير».

واختلفوا في ﴿ يُضَـٰعَفۡ ﴾ [٦٩] و ﴿ وَيَخۡلُدۡ ﴾ [٦٩]، فقرأ ابن عامر وأبوبكر برفع الفاء والدال، وقرأ الباقون بجزمهما.

وتقدَّم تشديد العين لأبي جعفر وابن كثير ويعقوب وابن عامر من البقرة [٢٤٥]. وتقدَّم ﴿ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [٦٩] لحفص؛ وفاقاً / لابن كثير في باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿ وَذُرِّيَّـٰتِنَا ﴾ [٧٤]، فقرأ المدنيان وابن كثير ويعقوب وابن عامر وحفص بالألف على الجمع، وقرأ الباقون بغير ألف على الإفراد.

واختلفوا في ﴿ وَيُلَقَّوۡنَ ﴾ [٧٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بفتح الياء وإسكان اللَّام وتخفيف القاف، وقرأ الباقون بضمِّ الياء وفتح اللَّام وتشديد القاف.

وفيها من **ياءات الإضافة** ياءان: ﴿ يَـٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ ﴾ [٢٧]، فتحها أبو عمرو. ﴿ إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ ﴾ [٣٠]، فتحها المدنيان وأبو عمرو والبزيُّ ورَوْح. والله تعالى المستعان.

سورة الشعراء

تقدَّم اختلافهم في إمالة الطاء في بابها، وتقدَّم السكت على الحروف في بابه. وتقدَّم إظهار السين عند الميم في باب «حروف قربت مخارجها» من «الإدغام الصغير».

واختلفوا في ﴿ وَيَضِيقُ صَدۡرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي ﴾ [١٣]، فقرأ يعقوب بنصب القاف منهما، وقرأ الباقون برفعهما[١].

وتقدَّم ﴿ ٱتَّخَذۡتَ ﴾ [٢٩] في «الإدغام»، و﴿ أَرۡجِهۡ ﴾ [٣٦] في «هاء الكناية»، و﴿ أَئِنَّ لَنَا ﴾ [٤١] في «الهمزتين من كلمة»، واختلافهم في ﴿نَعَمۡ﴾ [٤٢] من الأعراف [١١٤].

وتقدَّم اختلافهم في ﴿ تَلۡقَفُ ﴾ [٤٥] فيها أيضاً. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ءَامَنتُمۡ﴾ [٤٩] من «باب الهمزتين من كلمة». وتقدَّم ﴿ أَنۡ أَسۡرِ ﴾ [٥٢] في هود [٨١].

واختلفوا في ﴿حَٰذِرُونَ﴾ [٥٦]، فقرأ الكوفيون وابن ذكوان بألف بعد الحاء. واختلف عن هشام: فروى عنه الداجونيُّ كذلك، وروى عنه الحلوانيُّ بحذف الألف، وكذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم ﴿وَعُيُونٍ﴾ [٥٧، ١٣٤، ١٤٧] كلاهما[٢] في البقرة [١٨٩] عند ﴿ٱلۡبُيُوتَ﴾. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ ﴾ [٦١] من باب «الإمالة».

---

(١) في المطبوع: «برفعها»، بالإفراد.

(٢) كذا في المطبوع والنُّسخ، والمواضع في سورة الشعراء ثلاثة، وليست اثنين، كما يفهم من التثنية في عبارة المؤلِّف رحمه الله. (المراجع).

واختلفوا في ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ [١١١]، فقرأ يعقوب ﴿وأَتْبـٰعُكَ﴾[١] بقطع الهمزة وإسكان التاء مخفَّفة وضمِّ العين وألف قبلها على الجمع، وقرأ الباقون بوصل الهمزة وتشديد التاء مفتوحة وفتح العين من غير ألف. وتقدَّم ﴿جَبَّارِينَ﴾ [١٣٠] في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿خُلُقُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧]، فقرأ أبو جعفر وابن كثير والبصريان والكسائيُّ بفتح الخاء وإسكان اللَّام، وقرأ / الباقون بضمِّ[٢] الخاء واللَّام.

واختلفوا في ﴿فَٰرِهِينَ﴾ [١٤٩]، فقرأ الكوفيون وابن عامر بألف بعد الفاء، وقرأ الباقون بغير ألف.

واختلفوا في ﴿أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ﴾ هنا [١٧٦]، وفي صٓ [١٣]، فقرأهما المدنيان وابن كثير وابن عامر بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها وبفتح تاء التأنيث في الوصل مثل: «حَيْوَةَ» و «طَلْحَةَ»، وكذلك رسما في جميع المصاحف، وقرأ الباقون بألف الوصل مع إسكان اللَّام وهمزة مفتوحة بعدها وخفض تاء التأنيث في الموضعين، وحمزة في الوقف على أصله.

واتفقوا على حرفي الحجر [٧٨]، وقٓ [١٤]، أنَّهما بهذه الترجمة[٣]؛ لإجماع المصاحف على ذلك، وورش ومن وافقه في النقل على أصلهم.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿بِٱلۡقِسۡطَاسِ﴾ [١٨٢] في الإسراء [٣٥]، وكذا ﴿كِسَفًا﴾ [٩٢] لحفص فيها.

---

(١) في المطبوع: ﴿إتباعك﴾ بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: «بصم» بالصاد المهملة، وهو تصحيف.

(٣) أي: مثل قراءة الباقين.

واختلفوا في ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ [١٩٣]، فقرأ يعقوب وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بتشديد الزاي ونصب ﴿ٱلرُّوحَ ﴾ و ﴿ٱلْأَمِينَ ﴾، وقرأ الباقون بالتخفيف ورفعهما.

واختلفوا في ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً ﴾ [١٩٧]، فقرأ ابن عامر ﴿تَكُن﴾ بالتاء على التأنيث، ﴿ءَايَةٌ ﴾ بالرفع، وقرأ الباقون بالتذكير والنصب.

واختلفوا في ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ﴾ [٢١٧]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿فَتَوَكَّلْ﴾ بالفاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم.

وتقدَّم ﴿عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ۞ تَنَزَّلُ ﴾ [٢٢١، ٢٢٢] للبزيِّ في البقرة [٢٦٧]، وتقدَّم ﴿ يَتَّبِعُهُمُ ﴾ [٢٢٤] لنافع في الأعراف [١٩٣].

وفيها من **ياءات الإضافة** ثلاث عشرة ياء: ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ موضعان [١٢، ١٣٥]. ﴿رَبِّيٓ أَعْلَمُ﴾ [١٨٨]، فتح الثلاثة المدنيان وأبو عمرو وابن كثير. ﴿ بِعِبَادِيٓ إِنَّكُم ﴾ [٥٢]، فتحها المدنيان. ﴿عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا ﴾ [٧٧]، و ﴿ وَٱغْفِرْ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ ﴾ [٨٦]، فتحهما أبو عمرو والمدنيان. ﴿ إِنَّ مَعِيَ ﴾ [٦٢]، فتحها حفص. ﴿ وَمَن مَّعِيَ ﴾ [١١٨]، فتحها حفص وورش. ﴿ أَجْرِيَ إِلَّا ﴾ في الخمسة [١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، فتحها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر وحفص.

ومن **الزوائد** ست عشرة: ﴿ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ [١٢]، ﴿ أَن يَقْتُلُونِ ﴾ [١٤]، ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾ [٦٢]، ﴿ فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ [٧٨]، ﴿ وَيَسْقِينِ ﴾ [٧٩]، ﴿فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [٨٠]، ﴿ ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ [٨١]، ﴿كَذَّبُونِ﴾ [١١٧]، ﴿ وَأَطِيعُونِ﴾ في ثمانية مواضع [١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩]، أثبت الياء في جميعها يعقوب في الحالين. / ٢/ب

سورة النمل

تقدَّم اختلافهم في إمالة الطاء من بابها، وفي السكت على الحرفين من بابه.

واختلفوا في ﴿بِشِهَابٍ﴾ [٧]، فقرأ الكوفيون ويعقوب بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين.

وتقدَّم ﴿رَءَاهَا﴾ [١٠] في باب «الإمالة». وتقدَّم الوقف على ﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾ [١٨] في «الوقف على الرسم». وتقدَّم ﴿يَحۡطِمَنَّكُمۡ﴾ [١٨] لرويس في آخر آل عمران [١٩٦].

واختلفوا في ﴿أَوۡ لَيَأۡتِيَنِّي﴾[1] [٢١]، فقرأ ابن كثير بنونين الأولى مفتوحة مشدَّدة والثانية مكسورة مخفَّفة، وكذلك هو في مصاحف أهل مكة، وقرأ الباقون بنون واحدة مكسورة مشدَّدة، وكذلك هو في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿فَمَكَثَ﴾ [٢٢]، فقرأ عاصم وروح بفتح الكاف، وقرأ الباقون بضمِّها.

واختلفوا في ﴿مِن سَبَإِۭ﴾ هنا [٢٢]، و﴿لِسَبَإٖ﴾ في سورة سبأ [١٥]، فقرأ أبوعمرو والبزيُّ بفتح الهمزة من غير تنوين فيهما، وروى قنبل بإسكان الهمزة منهما، وقرأ الباقون في الحرفين بالخفض والتنوين.

واختلفوا في ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ﴾ [٢٥]، فقرأ أبو جعفر والكسائيُّ ورويس بتخفيف

(١) في المطبوع: «ليأتني»، وهو تحريف.

اللَّام، ووقفوا في الابتلاء[1] ﴿ألا يا﴾ وابتدؤوا ﴿اسجدوا﴾ بهمزة مضمومة على الأمر على معنى: «ألا يا هؤلاءِ»، أو «يا أَيُّها النَّاسُ اسْجُدوا» فحذفت همزة الوصل بعد «يا» وقبل السين من الخط على مراد الوصل دون الفصل.

قال الحافظ أبو عمرو الدانيُّ[2]: كما حذفوها من قوله: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ في طه [٩٤] على مراد ذلك.

قلت: أمَّا ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ فقد قدمتُ في باب «وقف حمزة» أنِّي رأيته في المصاحف الشامية من الجامع الأموي، ورأيته في المصحف الذي يذكر أنَّه «الإمام» من الفاضلية بالديار المصرية، وفي المصحف المدنيِّ بإثبات إحدى الألفين، ولعل الدانيَّ رآه في بعض المصاحف محذوف الألفين، فنقله كذلك.

وقرأ الباقون بتشديد اللَّام و ﴿يَسْجُدُواْ﴾ [٢٥] عندهم كلمة واحدة مثل: ﴿أَلَّاتَعُولُوا﴾ [النساء: ٣] فلا يجوز القطع على شيء منهما.

واختلفوا في ﴿تُخْفُونَ﴾ و ﴿تُعْلِنُونَ﴾ [٢٥]، فقرأ الكسائيُّ وحفص بالخطاب فيهما، وقرأهما الباقون بالغيب.

وتقدَّم ﴿فَأَلْقِهْ﴾ [٢٨] في باب / «هاء الكناية». وتقدَّم إدغام ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [٣٦] ليعقوب وحمزة في باب «الإدغام الكبير»، وكذا حكم يائه في الزوائد، وسيأتي آخر السورة أيضاً. وتقدَّم ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ [٣٦]، و ﴿ءَاتِيكَ﴾ [٣٩]،

---

(١) أي: عند الاختبار، وفي المطبوع: «الابتداء» بالدال، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع زيادة بين «الداني» و «كما» وهي: «في كتابه الوقف والابتداء»، وهي زيادة ليست في النسخ الخطية عندي.

و ﴿ كَٰفِرِينَ ﴾ [٤٣] في باب «الإمالة». وتقدَّم ﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا ﴾ [٤٠]، و ﴿ رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ ﴾ [٤٤] للأصبهانيِّ في باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿سَاقَيْهَا ﴾ [٤٤]، و ﴿ بِٱلسُّوقِ ﴾ في صٓ [٣٣]، و ﴿ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾ في الفتح [٢٩]، فروى قنبل همز الألف والواو فيهنَّ، فقيل: إنَّ ذلك على لغة من همز الألف والواو، وهي لغة أبي حيَّة النميريّ حيث أنشد:

أحبُّ الـمُؤْقدين إليَّ مُؤْسى ....

وقال أبو حيان: بل همزها لغة فيهما[١].

قلت: وهذا هو الصحيح، والله أعلم.

وزاد أبو القاسم الشاطبي رحمه الله عن قنبل واواً بعد همزة مضمومة في حرفي صٓ والفتح، فقيل: هو مما انفرد به الشاطبي فيهما، وليس كذلك بل نصَّ الهذلي على أنَّ ذلك فيهما طريق بكَّار عن ابن مجاهد، وأبي أحمد السامري عن ابن شَنَبوذ، وهي قراءة ابن محيصن من رواية نصر بن علي عنه، وقد أجمع الرواة عن بكار عن ابن مجاهد على ذلك في ﴿ بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ [صٓ: ٣٣] فقط، ولم يحكِ الحافظ أبو العلاء في ذلك خلافاً عن ابن مجاهد.

وقد رواه ابن مجاهد نصاً عن أبي عمرو، قال: سمعت ابن كثير يقرأ ﴿بِالسُّؤُوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ [صٓ: ٣٣] بواو بعد الهمزة، ثم قال ابن مجاهد: ورواية أبي عمرو هذه عن ابن كثير هي الصواب؛ لأنَّ الواو انضمت فهمزت لانضمامها[٢].

---

(١) في المطبوع: «فيها»، بالإفراد، وهو تحريف، وفي (س): «جيدة» بدل «فيهما».

(٢) هذا النص عن ابن مجاهد ليس في النسخ المطبوعة من (السبعة).

وقرأ الباقون الأحرف الثلاثة بغير همز.

واختلفوا في ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ﴾ [٤٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالتاء على الخطاب في الفعلين وضمِّ التاء الثانية من الأوَّل وضمِّ اللَّام الثانية من الثاني، وقرأهما الباقون بالنون وفتح التاء واللَّام.

وتقدَّم ﴿مَهۡلِكَ أَهۡلِهِۦ﴾ [٤٩] في الكهف [٥٩].

واختلفوا في ﴿أَنَّا دَمَّرۡنَٰهُمۡ﴾ [٥١]، و ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾ [٨٢]، فقرأ الكوفيون ويعقوب بفتح الهمزة فيهما، وقرأ الباقون بكسرها منهما.

وتقدَّم ﴿قَدَّرۡنَٰهَا﴾ [٥٧] لأبي بكر في الحجر [٦٠]. وتقدَّم ﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ﴾ [٥٩] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿أَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [٥٩]، فقرأ البصريان وعاصم بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب. وتقدَّم ذكر ﴿ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾ [٦٠] في «الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢]، فقرأ أبو عمرو وهشام ورَوْح / بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، وهم على أصولهم في الذال، كما تقدَّم في الأنعام [١٥٢]. وتقدَّم ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ [٦٣] في البقرة. وتقدَّم ﴿نُشۡرَۢا﴾ [٦٣] في الأعراف [٥٧].

واختلفوا في ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ﴾ [٦٦]، فقرأ ابن كثير والبصريان وأبو جعفر بقطع الهمزة مفتوحة وإسكان الدال من غير ألف بعدها، وقرأ الباقون بوصل الهمزة وتشديد الدال مفتوحة وألف بعدها.

وتقدَّم الاختلاف في ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبٗا﴾ [٦٧]، و ﴿أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ﴾ [٦٧] في باب «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم ﴿فِي ضَيۡقٖ﴾ [٧٠] لابن كثير في النحل.

واختلفوا في ﴿ وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾ فقرأ ابن كثير هنا [٨٠]، وفي الروم [٥٢]، بالياء وفتحها وفتح الميم، ﴿ٱلصُّمُّ﴾ بالرفع، وقرأ الباقون في الموضعين بالتاء وضمِّها وكسر الميم، ونصب ﴿ ٱلصُّمَّ ﴾.

واختلفوا في ﴿ بِهَٰدِي ٱلۡعُمۡيِ﴾ هنا [٨١]، وفي الروم [٥٣]، فقرأهما حمزة ﴿تَهۡدِي ﴾ بالتاء وفتحها وإسكان الهاء من غير ألف، ﴿ٱلۡعُمۡيَ ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالباء وكسرها وبفتح الهاء وألف بعدها، ﴿ ٱلۡعُمۡيِ﴾ بالخفض في الحرفين، وتقدَّم ذكر الوقف عليه في باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ﴾ [٨٧]، فقرأ حمزة وخلف وحفص بفتح التاء وقصر الهمزة، وقرأ الباقون بمدِّ الهمزة وضمِّ التاء.

واختلفوا في ﴿ بِمَا تَفۡعَلُونَ ﴾ [٨٨]، فقرأ ابن كثير والبصريان بالغيب، واختلف عن هشام وابن ذكوان وأبي بكر.

فأمَّا هشام: فروى ابن عَبْدان عن الحلوانيِّ عن هشام كذلك بالغيب، وهي رواية أحمد بن سليمان، والحسن بن[1] العباس كلاهما عن الحلوانيِّ عنه، وكذا روى ابن مجاهد عن الأزرق الجمَّال، وهي رواية البَكْراوي، كلُّهم عن هشام، وبذلك قرأ الحافظ أبو عمرو على شيخيه[2] أبي الفتح فارس وأبي الحسن طاهر، وبه قرأ أبو طاهر بن سوار على شيخه أبي الوليد.

وروى النقاش وابن شَنَبوذ عن الأزرق بالخطاب، وهي قراءة الدانيِّ على

(١) في المطبوع: «و» بدل «ابن»، وهو خطأ وتحريف.

(٢) في المطبوع: «شيخه» بالإفراد، وهو تحريف.

شيخه الفارسيِّ، ورواه له أيضاً عن[١] الحلوانيِّ، وكذا رواه النقاش عن أصحابه، وكذا روى الداجونيُّ[٢] عن أصحابه عن هشام، وهي رواية ابن عَبَّاد عن هشــام.

وأمَّا ابن ذكوان: فروى الصُّوريُّ عنه بالغيب، وكذلك روى أبو علي العطار
عن النَّهْرَوانيِّ عن النقاش / عن الأخفش، وكذا روى ابن[٣] عبد الرزاق عن ٢/
الأخفش، وكذا رواه هبة الله عن الأخفش، وكذا روى سلامة بن هارون عن الأخفش عنه، وكذا رواه ابن مجاهد عن أصحابه عنه، وكذا التغلبيُّ عنه، وروى سائر الرواة عن الأخفش عن ابن ذكوان جميعاً بالخطاب، وهو الذي لم يذكر سبط الخياط سواه، وكذا رواه الوليدان[٤] وابن بكار عن ابن عامر[٥].

وأمَّا أبو بكر: فروى عنه العُلَيْميُّ بالغيب، وهي رواية حسين الجُعْفيِّ، والبُرْجُميِّ، وعبيد بن نعيم، والأعشى من غير طريق التيمي، كلهم عن أبي بكر، وروى عنه يحيى بن آدم بالخطاب، وهي رواية إسحاق الأزرق، وابن أبي حماد، ويحيى الجعفيِّ، والكسائيِّ، وهارون ابن أبي حاتم، كلهم عن أبي بكر، وكذلك روى التيمي عن الأعشى، وبذلك قرأ الباقون.

---

(١) «عن»: سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: «الدجوني»، وهو خطأ.

(٣) في (ت) وكذا المطبوع: «أبو».

(٤) في المطبوع بعد كلمة «الوليدان» زيادة ليست في جميع النسخ الخطية، وهي: «الوليد بن معلم والوليد بن حسان. اهـ» ، وفي (ت): «الوليد» بالإفراد، وهو تحريف.

(٥) في المطبوع: «عمار» وهو تحريف وتصحيف.

واختلفوا في ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ [٨٩]، فقرأ الكوفيون بتنوين ﴿فَزَعٍ﴾، وقرأ الباقون بغير تنوين، وقرأ المدنيان والكوفيون بفتح ميم ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ وقرأ الباقون بكسرها. وتقدَّم ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٩٣] في الأنعام [١٣٢].

وفيها من **ياءات الإضافة** خمس ياءات: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا﴾ [٧]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿أَوْزِعْنِيٓ أَنْ﴾ [١٩]، فتحها البزيُّ والأزرق عن ورش. ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى﴾ [٢٠]، فتحها ابن كثير وعاصم والكسائيُّ، واختلف عن ابن وردان وهشام. ﴿إِنِّيٓ أُلْقِيَ﴾ [٢٩]، ﴿لِيَبْلُوَنِيٓ ءَأَشْكُرُ﴾ [٤٠]، فتحهما المدنيان.

ومن **الزوائد** ثلاث: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ [٣٦]، أثبتها وصلاً المدنيان وأبوعمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب وحمزة، إلَّا أنَّهما يدغمان النون كما تقدَّم. ﴿ءَاتَىٰنِۦ ٱللَّهُ﴾ [٣٦]، أثبتها مفتوحة وصلاً المدنيان وأبو عمرو وحفص ورويس، ووقف عليها بالياء يعقوب، واختلف عن أبي عمرو وقالون وقنبل وحفص. ﴿حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ [٣٢]، أثبتها في الحالين يعقوب.

سورة القصص

تقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿طا﴾، وسكت أبي جعفر وإظهار «السين»، و ﴿أَيِمَّةً﴾[1] كلاهما [٥، ٤١] في أبوابه.

واختلفوا في ﴿وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا﴾ [٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء وفتحها، وإمالة فتحة الراء بعدها، ورفع الأسماء الثلاثة، وقرأ الباقون بالنون وضمِّها وكسر الراء وفتح الياء ونصب الأسماء الثلاثة.

واختلفوا في ﴿وَحَزَنًا﴾ [٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ الحاء وإسكان الزاي، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿يَبْطِشَ﴾ [١٩] لأبي جعفر في الأعراف [١٩٥].

واختلفوا في ﴿يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [٢٣]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وأبو عمرو بفتح الياء وضمِّ الدال، وقرأ الباقون بضمِّ الياء وكسر الدال، وتقدَّم إشمام الصاد لحمزة والكسائيِّ وخلف ورويس في سورة النساء [٨٧].

وتقدَّم اختلافهم في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [٢٦] في يوسف [٤]، والوقف[2]، وفي ﴿هَٰتَيْنِ﴾ [٢٧] لابن كثير في النساء [١٦]. وتقدَّم ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ [٢٩] لحمزة في[3] «هاء الكناية».

---

(١) «وأئمة»: سقطت من (س).

(٢) أي: باب الوقف على المرسوم.

(٣) في المطبوع: «من» بدل «في».

واختلفوا في ﴿ جَذْوَةٍ ﴾ [٢٩]، فقرأ عاصم بفتح الجيم، وقرأ حمزة وخلف بضمِّها، وقرأ الباقون بكسرها. وتقدَّم ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ [٣١] للأصبهانيِّ في الهمز المفرد، وإمالتها أيضاً(١).

واختلفوا في ﴿ ٱلرَّهْبِ ﴾ [٣٢]، فقرأ المدنيان والبصريان وابن كثير بفتح الراء والهاء، ورواه حفص بفتح الراء وإسكان الهاء، وقرأ الباقون بضمِّ الراء وإسكان الهاء.

وتقدَّم ﴿فَذَٰنِكَ﴾ [٣٢] لابن كثير وأبي عمرو ورويس في النساء [١٦]. وتقدَّم ﴿ رِدْءًا ﴾ [٣٤] لأبي جعفر ولنافع في باب «النقل».

واختلفوا في ﴿ يُصَدِّقُنِيٓ ﴾ [٣٤]، فقرأ عاصم وحمزة برفع القاف، وقرأ الباقون بالجزم.

واختلفوا في ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ ﴾ [٣٧]، فقرأ ابن كثير بغير واو قبل ﴿قَالَ ﴾، وكذلك هي في مصحف أهل مكة، وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم.

وتقدَّم ﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ﴾ [٣٧] لحمزة والكسائيِّ وخلف في الأنعام [١٢٥]. وتقدَّم ﴿ لَا يُرْجَعُونَ ﴾ [٣٩] في البقرة [٢٨]. وتقدَّم ﴿ أَئِمَّةً ﴾ [٤١] في باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿ قَالُواْ سِحْرَانِ ﴾ [٤٨]، فقرأ الكوفيون ﴿ سِحْرَانِ ﴾ بكسر السين

---

(١) في المطبوع بعد كلمة «أيضاً» زيادة ليست في النسخ، وهي: «في الإمالة».

/ وإسكان الحاء من غير ألف قبلها، وقرأ الباقون بفتح السين وألف بعدها وكسر الحاء.

واختلفوا في ﴿يُجْبَىٰٓ﴾ [٥٧]، فقرا المدنيان ورويس بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير. وتقدَّم ﴿فِىٓ أُمِّهَا﴾ [٥٩] لحمزة والكسائيِّ في النساء [٢٣].

واختلفوا في ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٦٠]، فروى الدوريُّ عن أبي عمرو بالغيب، واختُلف عن السوسيِّ عنه: فالذي قطع له به كثير من الأئمة أصحاب الكتب «الغيبُ» كذلك، وهو اختيار الدانيِّ وشيخه أبي الحسن بن غَلْبون، وابن شُرَيح، ومكيّ، وغيرهم، وقطع له آخرون «بالخطاب» كالأستاذ أبي طاهر ابن سِوَار والحافظ أبي العلاء.

وقطع جماعة له وللدوريِّ وغيرهما عن أبي عمرو بالتخيير بين الغيب والخطاب على السواء، كأبي العباس المهدويِّ وأبي القاسم الهذليِّ.

قلت: والوجهان صحيحان عن أبي عمرو من هذه الطرق ومن غيرها، إلَّا أنَّ الأشهر عنه بالغيب، وبهما آخذ في رواية السوسيِّ؛ لثبوت ذلك عندي عنه نصاً وأداءً، وبالخطاب قرأ الباقون.

وتقدَّم ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [٦١] في أوائل البقرة. وتقدَّم ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ و ﴿ضياءٍ﴾[١] [٧١]، من «الهمز المفرد»، وتقدَّم ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ [٨٢]، و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [٨٢] فيه أيضاً، وفي «الوقف على المرسوم».

---

(١) يقصد من قوله تعالى: ﴿بِضِيَآءٍ﴾.

واختلفوا في ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾ [٨٢]، فقرأ يعقوب وحفص بفتح الخاء والسين، وقرأ الباقون بضمِّ الخاء وكسر السين.

وتقدَّم ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٨٨] ليعقوب في البقرة [٢٨].

وفيها من ياءات الإضافة اثنتا عشرة ياءً: ﴿رَبِّيٓ أَن﴾ [٢٢]، ﴿إِنِّيٓ ءَانَسْتُ﴾ [٢٩]، ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [٣٠]، ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٣٤]، ﴿رَبِّيٓ أَعْلَمُ﴾ موضعان [٣٧، ٨٥]، فتح الست المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿لَّعَلِّيٓ﴾ موضعان [٢٩، ٣٨]، أسكنها فيهما يعقوب والكوفيون، ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ [٢٧]، ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٢٧]، فتحهما المدنيان. ﴿مَعِيَ رِدْءًا﴾ [٣٤]، فتحها حفص. ﴿عِندِيٓۚ أَوَلَمْ﴾ [٧٨]، فتحها المدنيان وأبو عمرو، واختلف عن ابن كثير كما تقدَّم.

ومن الزوائد ثنتان: ﴿أَن يَقْتُلُونِ﴾ [٣٣]، أثبت الياء فيها في الحالين يعقوب. ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [٣٤]، أثبتها في الوصل ورش، وأثبتها في الحالين يعقوب. والله تعالى الموفق./

سورة العنكبوت

تقدَّم سكت أبي جعفر على حروف ﴿الٓمٓ﴾ [١]، ونقل ورش ومن وافقه على الميم والسكت عليها في بابه، و ﴿خطايا﴾[١] [١٢] في «الإمالة»، و ﴿تُرۡجَعُونَ﴾ [١٧] ليعقوب.

واختلفوا في ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ كَيۡفَ﴾ [١٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالخطاب، واختلف عن أبي بكر:

فروى عنه يحيى بن آدم كذلك، وكذا روى عنه ابن أبي أمية، وروى عنه العُلَيميُّ بالغيب، وكذا روى الأعشى عنه، والبُرْجُميُّ، والكسائيُّ، وغيرهم، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ هنا [٢٠]، والنجم [٤٧]، والواقعة [٦٢]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو في الثلاثة بألف بعد الشين، وقرأ الباقون بإسكان الشين من غير ألف فيها، وهم في السكت على أصلهم، وحمزة إذا وقف نقل كما تقدَّم.

واختلفوا في ﴿مَّوَدَّةَ بَيۡنِكُمۡ﴾ [٢٥]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائيُّ ورويس برفع ﴿مَّوَدَّةُ﴾ من غير تنوين، وخفض ﴿بَيۡنِكُمۡ﴾، وكذا قرأ حمزة وحفص وروح إلَّا أنَّهم نصبوا ﴿مَّوَدَّةَ﴾، وقرأ الباقون بنصبها منوَّنة ونصب ﴿بَيۡنَكُمۡ﴾.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ﴾ [٢٩] من باب «الهمزتين من كلمة».

---

(١) يعني من قوله تعالى: ﴿خَطَٰيَٰهُم﴾.

وتقدَّم الخلاف في ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [٣١] في البقرة. وتقدَّم الخلاف في ﴿ لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾ [٣٢]، و ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ ﴾ [٣٣] في الأنعام [٦٤]. وتقدَّم إشمام ﴿ سِيٓءَ ﴾ [٣٣] في أوئل البقرة [١١].

واختلفوا في ﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ ﴾ [٣٤]، فقرأ ابن عامر بتشديد الزاي، وقرأ الباقون بتخفيفها. وتقدَّم ﴿ وَثَمُودَاْ وَقَد ﴾ [٣٨] في هود [٦٨].

واختلفوا في ﴿ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ ﴾ [٤٢]، فقرأ عاصم والبصريان ﴿يَدْعُونَ ﴾ بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، * وانفرد به في «التذكرة» ليعقوب؛ وهو غريب *[1].

واختلفوا في ﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [٥٠]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر ﴿ءَايَةٌ﴾ بالتوحيد، وقرأ الباقون بالجمع.

واختلفوا في ﴿ وَيَقُولُ ذُوقُواْ ﴾ [٥٥]، فقرأ نافع والكوفيون بالياء، وقرأ الباقون بالنون.

واختلفوا في ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٥٧]، فروى أبو بكر بالغيب، وقرأ البافون بالخطاب، ويعقوب على أصله في فتح التاء وكسر الجيم.

واختلفوا في ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [٥٨]، / فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالثاء المثلثة ساكنة بعد النون وإبدال الهمزة ياء؛من «الثَّواء» وهو: الإقامة، وقرأ الباقون بالباء الموحدة والهمز؛ من «التَّبوُّء» وهو: المنزل. وتقدَّم إبدال همزته لأبي جعفر في «الهمز المفرد».

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س) و (ظ). وانظر: التذكرة: ٢/ ٤٩٠.

واتفقوا على الذي في سورة النحل [٤١]، أنَّه كذا؛ إذ المعنى: لنسكننَّهم مسكناً صالحاً، وهو المدينة[1].

وتقدَّم اختلافهم في ﴿ وَكَأَيِّن ﴾ [٦٠] من آل عمران [١٤٦]، و«الهمز المفرد»، وباب «الوقف على المرسوم»، وأنَّ أبا علي العطار انفرد عن الأصبهانيِّ في هذا الموضع كأبي جعفر.

واختلفوا في ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا۟﴾ [٦٦]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائيُّ وخلف وقالون بإسكان اللَّام، وقرأ الباقون بكسرها.

وتقدَّم ﴿ سُبُلَنَا ﴾ لأبي عمرو في البقرة [٦٩].

وفيها من **ياءات الإضافة** ثلاث ياءات: ﴿ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ ﴾ [٢٦]، فتحها المدنيان وأبو عمرو. و ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ﴾ [٥٦]، فتحها ابن كثير والمدنيان وابن عامر وعاصم. ﴿ أَرْضِي وَٰسِعَةٌ ﴾ [٥٦]، فتحها ابن عامر.

ومن **الزوائد** ياء واحدة: ﴿ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [٥٦]، أثبتها في الحالين يعقوب.

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٩١-٤٩٢.

سورة الروم

تقدَّم مذهب أبي جعفر في السكت على الحروف.

واختلفوا في ﴿ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ ﴾ [١٠]، فقرأ المدنيان وابن كثير والبصريان بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.

واختلفوا في ﴿ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [١١]، فقرأ أبو عمرو وأبو بكر وروح بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، ويعقوب على أصله. وتقدَّم ﴿ ٱلْمَيِّتِ ﴾ في الموضعين [١٩] عند ﴿ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ في سورة البقرة [١٧٣]. وتقدَّم ﴿ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ [١٩] في الأعراف [٢٥].

واختلفوا في ﴿ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾ [٢٢]، فروى حفص بكسر اللَّام، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿فَرَّقُوا﴾ في الأنعام [١٥٩]. وتقدَّم ﴿ يَقْنَطُونَ ﴾ [٣٦] في الحجر [٥٦]. وتقدَّم ﴿ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ [٣٩] لابن كثير في البقرة [٢٣٣].

واختلفوا في ﴿ لِّيَرْبُوَا۟ ﴾ [٣٩]، فقرأ المدنيان ويعقوب بالخطاب وضمِّ التاء وإسكان الواو، وقرأ الباقون بالغيب وفتح الياء والواو.

واتفقوا على مدِّ ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ ﴾ [٣٩] من / أجل قوله تعالى: ﴿ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾(١) [الأنبياء: ٧٣].

وتقدَّم ذكره في البقرة [٢٣٣](٢). وتقدَّم ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [٤٠] في يونس [١٨].

---

(١) أي: حيث ورد.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س) و(ظ).

واختلفوا في ﴿لِيُذِيقَهُم﴾[١] [٤١]، فروى روح بالنون، واختلف عن قنبل:

فروى عنه ابن مجاهد كذلك، وكذا روى القاضي أبو الفرج عن ابن شَنَبوذ عنه، فانفرد بذلك عنه، وهي رواية محمد بن حَمْدون الواسطيِّ، وأحمد بن الصقر ابن ثوبان، وروى الشَّطَويُّ عن ابن شَنَبوذ عنه بالياء، وكذا رواه سائر الرواة عن ابن شَنَبوذ، وعن قنبل، وبذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم ﴿يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ﴾ [٤٦] في البقرة [١٦٤]. وتقدَّم ﴿كِسَفًا﴾ [٤٨] في الإسراء [٩٢] لأبي جعفر وابن ذكوان، وخلاف هشام.

واختلفوا في ﴿ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [٥٠]، فقرأ المدنيان والبصريان وابن كثير وأبو بكر ﴿أَثَرِ﴾ بقصر الهمزة وحذف الألف بعد الثاء على التوحيد، وقرأ الباقون بمدِّ الهمزة وألف بعد الثاء على الجمع، وهم في الفتح والإمالة على أصولهم.

وتقدَّم ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ﴾ [٥٢] لابن كثير في النمل [٨٠]. وتقدَّم ﴿تَهْدِي ٱلْعُمْىَ﴾ [٥٣] في النمل [٨١] لحمزة، وتقدَّم الوقف عليه في باب «الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿مِّن ضَعْفٍ﴾ [٥٤] و ﴿مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ﴾ [٥٤] و ﴿ضَعْفًا﴾ [٥٤]، فقرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد في الثلاثة، واختلف عن حفص:

---

(١) في المطبوع: (لنذيقنهم) بالنون بعد القاف، وهو خطأ وتحريف.

فروى عنه عُبَيْد وعمرو أنَّه اختار فيها الضمّ خلافاً لعاصم؛ للحديث الذي رواه عن الفضيل[١] بن مرزوق عن عطية العوفي عن ابن عمر مرفوعاً[٢].

وروينا عنه من طرق أنَّه قال: «ما خالفت عاصماً في شيء من القرآن إلَّا في هذا الحرف[٣]».

وقد صحَّ عنه الفتح والضمُّ جميعاً، فروى عنه عُبَيد وأبو الربيع الزهراني والفيل عن عمرو عنه **الفتح** رواية، وروى عنه ابن هُبَيْرة والقَوَّاس وزَرْعان عن عمرو عنه **الضمَّ** اختياراً.

قال الحافظ أبو عمرو: واختياري في رواية حفص من طرق عمرو وعبيد الأخذ بالوجهين، بالفتح والضمِّ، فأتابع[٤] بذلك عاصماً على قراءته، وأوافق به حفصاً على اختياره[٥].

قلت: وبالوجهين قرأت له، وبهما آخذ، وقرأ الباقون بضمِّ الضاد فيها.

وأمَّا الحديث: فأخبرني به الشيخ المسند الرُّحْلة أبو عمر[٦] محمد بن أحمد بن قدامة الإمام بقراءتي عليه، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد المقدسيّ[٧] قراءة

---

(١) في (س): «أبي الفضل»، وهو تحريف، وكتب في (ظ) «أبي الفُضَيل» هكذا بالتشكيل، ولكن ضرب على كلمة «أبي».

(٢) سيذكره المؤلِّف بعد قليل.

(٣) انظر: التبصرة: ٦٣٥.

(٤) في (س): «لأتابع»، وفي (ت): «وأتابع».

(٥) جامع البيان: ٢٣٩/ ب.

(٦) في المطبوع: «وأبو عمرو»، وهو تحريف وتصحيف.

(٧) هو ابن البخاري.

عليه، أخبرنا حنبل بن عبد الله، أخبرنا / أبو[١] القاسم بن الحصين، أخبرنا الحسن ابن المذهب، أخبرنا أبو بكر القَطِيعي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد الشيباني، حدثني أبي قال: حدثنا وكيع عن فضيل ويزيد[٢]، حدثنا فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي قال: «قرأت على ابن عمر ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ [٥٤] * فقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضُعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضُعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضُعْفًا﴾ *[٣] ثمَّ قال: قرأتُ على رسول الله ﷺ كما قرأتَ عليَّ، فأخذ عليَّ كما أخذتُ عليك».

حديث عالٍ جدّاً، كأنَّا من حيث العدد سمعناه من أصحاب الحافظ أبي عمرو الدانيِّ.

وقد رواه أبو داود من حديث عبد الله بن جابر عن عطية عن أبي سعيد بنحوه.

ورواه الترمذيُّ وأبو داود جميعاً، من حديث فضيل بن مرزوق به[٤]، وهو أصحُّ، وقال الترمذي: حديث حسن[٥].

واختلفوا في ﴿لَّا يَنفَعُ﴾ [٥٧]، فقرأ الكوفيون بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

وتقدَّم ﴿وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ[٦]﴾ [٦٠] لرويس في آخر آل عمران [١٩٦].

---

(١) «أبو»: سقط من (س).

(٢) في حاشية (ك) هنا: «يزيد هو ابن مروان شيخ الإمام أحمد، فرّق بينهما للتحديث والعنعنة».

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٤) في المطبوع: «وبه وهو..»، وهو تحريف.

(٥) انظر: سنن أبي داود: ٤/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٦) في المطبوع: زيادة ﴿ٱلَّذِينَ﴾، وليست في النسخ.

سورة لقمان

تقدَّم سكت أبي جعفر على الفواتح في بابه.

واختلفوا في ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ [٣]، فقرأ حمزة بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. وتقدَّم ﴿ لِيُضِلَّ ﴾ [٦] في إبراهيم [٣٠].

واختلفوا في ﴿ وَيَتَّخِذَهَا ﴾ [٦]، فقرأ يعقوب وحمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

وتقدَّم ﴿ هُزُوًا ﴾ [٦] في البقرة [٦٧]. وتقدَّم ﴿ كَأَن لَّمْ ﴾[1] [النساء: ٧٣]، و ﴿ كَأَنَّ ﴾ [٧] للأصبهانيِّ في باب «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿ أُذُنَيْهِ ﴾ [٧] لنافع، و ﴿ أَنِ اشْكُرْ ﴾ [١٤] في البقرة [١٧٣]. وتقدَّم ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ ﴾ [١٣] لابن كثير في هود [٤٢]. وتقدَّم ﴿ يَٰبُنَيَّ ﴾ [١٣، ١٦، ١٧] في الثلاثة لحفص في هود، وكذا تقدَّم موافقة البزيِّ له في ﴿ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ﴾ [١٧]، وإسكان قنبل له في هود أيضاً. وتقدَّم ﴿ مِثْقَالَ ﴾ [١٦] في الأنبياء [٤٧] للمدنيَّين.

واختلفوا في ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ ﴾[2] [١٨]، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وعاصم ويعقوب بتشديد العين من غير ألف، وقرأ الباقون بتخفيفها وألف قبلها.

واختلفوا في ﴿ عَلَيْكُمْ / نِعَمَهُ ﴾ [٢٠]، فقرأ المدنيان وأبو عمرو وحفص بفتح

---

(١) في المطبوع «كأن لم تكن»، وهي زيادة.

(٢) في المطبوع: زيادة ﴿ خَدَّكَ ﴾.

العين وهاء مضمومة على التذكير والجمع، وقرأ الباقون بإسكان العين وتاء منوَّنة منصوبة على التأنيث والتوحيد.

واختلفوا في ﴿ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ ﴾ [٢٧]، فقرأ البصريان بنصب الراء، وقرأ الباقون بالرفع. وتقدَّم ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ [٣٠] في الحج [٦٢]. وتقدَّم ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [٣٤] في البقرة [٩٠]. وتقدَّم ﴿ بِأَيِّ ﴾ [٣٤] للأصبهاني في باب «الهمز المفرد».

سورة السجدة

تقدَّم سكت أبي جعفر.

واختلفوا في ﴿خَلَقَهُۥ﴾ [٧]، فقرأ نافع والكوفيون بفتح اللَّام، وقرأ الباقون بإسكانها. وتقدَّم ﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَءِنَّا﴾ [١٠] في «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [١٣] في «الهمز المفرد» للأصبهانيِّ.

واختلفوا في ﴿مَّآ أُخْفِيَ لَهُم﴾ [١٧]، فقرأ يعقوب وحمزة بإسكان الياء، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [١٩] في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿أَئِمَّةً﴾ [٢٤] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿لَمَّا صَبَرُوا۟﴾ [٢٤]، فقرأ حمزة والكسائيُّ ورويس بكسر اللَّام وتخفيف الميم، وقرأ الباقون بفتح اللَّام وتشديد الميم.

سورة الأحزاب

تقدَّم ﴿ ٱلنَّبِىُّ ﴾ [١] لنافع في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [٢]، و ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴾ [٩]، فقرأهما أبوعمرو بالغيب، وقرأهما الباقون بالخطاب. وتقدَّم اختلافهم في ﴿ ٱلَّٰٓـِٔى ﴾ [٤] من باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ تُظَٰهِرُونَ ﴾ [٤]، فقرأ عاصم بضمِّ التاء وتخفيف الظاء وألف بعدها وكسر الهاء مع تخفيفها، وكذلك قرأ حمزة والكسائيُّ وخلف إلَّا أنَّهم بفتح التاء والهاء، وقرأ ابن عامر كذلك إلَّا أنَّه بتشديد الظاء، وقرأ الباقون كذلك إلَّا أنَّهم بتشديد الهاء مفتوحة من غير ألف قبلها.

واختلفوا في ﴿ ٱلظُّنُونَا۠ * هُنَالِكَ ﴾ [١٠، ١١]، و ﴿ ٱلرَّسُولَا۠ * وَقَالُوا۟ ﴾ [٦٦، ٦٧]، و ﴿ ٱلسَّبِيلَا۠ * رَبَّنَآ ﴾ [٦٧، ٦٨]، فقرأ المدنيان وابن عامر وأبو بكر بألف في الثلاثة وصلاً ووقفاً، وقرأ البصريان / وحمزة بغير ألف في الحالين، وقرأ الباقون ٢
وهم: ابن كثير والكسائيُّ وخلف وحفص بألف في الوقف دون الوصل، واتفقت المصاحف على رسم الألف في الثلاثة دون سائر الفواصل.

واختلفوا في ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ [١٣]، فروى حفص بضمِّ الميم، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿ لَأَتَوْهَا ﴾ [١٤]، فقرأ المدنيان وابن كثير بغير مدٍّ، واختلف عن ابن ذكوان:

فروى عنه الصُّوريُّ كذلك، وهي رواية التَّغْلبيِّ عنه، وطريق سلامة بن هارون وغيره عن الأخفش، وروى الأخفش من طريقيه عنه بالمدِّ، وكذلك قرأ الباقون.

وشذَّ فارس بن أحمد عن أبي ربيعة عن البزيِّ بالمدِّ، وعدَّه الحافظ أبو عمرو من أوهامه(١).

واختلفوا في ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [٢٠]، فروى رويس بتشديد السين وفتحها وألف بعدها، وقرأ الباقون بإسكانها من غير ألف.

واختلفوا في ﴿أُسْوَةٌ﴾ هنا [٢١]، وفي حرفي الممتحنة [٤، ٦]، فقرأ عاصم بضمِّ الهمزة من الثلاثة، وقرأ الباقون بكسرها منهنَّ(٢).

وتقدَّم ﴿رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [٢٢] في «الإمالة». وتقدَّم ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ [٢٦] في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوًا﴾. وتقدَّم ﴿تَطَـُٔوهَا﴾ [٢٧] في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾ [٣٠] في النساء [١٩].

واختلفوا في ﴿يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ﴾ [٣٠]، فقرأ ابن كثير وابن عامر بالنون وتشديد العين وكسرها من غير ألف قبلها، ونصب ﴿ٱلْعَذَابَ﴾، وقرأ أبو جعفر والبصريان بالياء وتشديد العين وفتحها من غير ألف قبلها، ورفع ﴿ٱلْعَذَابُ﴾، وقرأ الباقون كذلك إلَّا أنَّهم بتخفيف العين وألف قبلها.

---

(١) انظر: جامع البيان: ٤/ ٨٩.

(٢) في المطبوع: «فيهنَّ»، بدل «منهنَّ».

واختلفوا في ﴿ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ ﴾ [٣١]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء فيهما، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث في الأوَّل وبالنون في الثاني.

واختلفوا في ﴿ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [٣٣]، فقرأ المدنيان وعاصم بفتح القاف، وقرأ الباقون بكسرها. وتقدَّم ﴿ وَلَا تَبَرَّجۡنَ ﴾ [٣٣] للبزيِّ في البقرة [٢٦٧]. وتقدَّم اختلافهم في «باء» ﴿ ٱلۡبُيُوتَ ﴾ في البقرة [١٨٩].

واختلفوا في ﴿ أَن يَكُونَ لَهُمُ ﴾ [٣٦]، فقرأ الكوفيون وهشام بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [٤٠]، فقرأ عاصم بفتح التاء، وقرأ الباقون بكسرها. وتقدَّم ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[1]، و ﴿ ٱلنَّبِيُّ﴾ [١] لنافع في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ﴾ [٥٠]، و ﴿ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [٥٣] في «الهمزتين من / كلمتين» لقالون وورش[2]. وتقدَّم ﴿ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ [٤٩] في البقرة [٢٦٧]. وتقدَّم ﴿ تُرۡجِي ﴾ [٥١] في «الهمز المفرد». وتقدَّم إبدال ﴿ وَتُـٔۡوِيٓ ﴾ [٥١] لأبي جعفر في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ﴾ [٥٢]، فقرأ البصريان بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير. وتقدَّم ﴿ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ ﴾ [٥٢] للبزي في البقرة [٢٦٧]. وتقدَّم ﴿ إِنَىٰهُ ﴾ [٥٣] في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿ سَادَتَنَا ﴾ [٦٧]، فقرأ يعقوب وابن عامر ﴿ساداتنا﴾ بالجمع وكسر التاء، وقرأ الباقون بالتوحيد ونصب التاء.

---

(١) في المطبوع: ﴿النبيؤون﴾ بالرفع وهو خطأ؛ إذ ليس هذا اللفظ في هذه السورة.

(٢) «وورش»: سقط من (س).

واختلفوا في ﴿لَعَنًا كَبِيرًا﴾ [٦٨]، فقرأ عاصم بالباء الموحدة من تحت، واختلف عن هشام:

فروى الداجونيُّ عن أصحابه بالباء كذلك، وروى الحلوانيُّ وغيره عن هشام بالثاء المثلثة، وبذلك قرأ الباقون.

سورة سبأ

تقدَّم إمالة ﴿ بَلَىٰ ﴾ [٣] في بابها.

واختلفوا في ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [٣]، فقرأ المدنيان وابن عامر ورويس برفع الميم، وقرأ الباقون بخفضها. *وانفرد بذلك رويس في «التذكرة» وذلك غريب*(١). وقرأ منهم حمزة والكسائيُّ ﴿علّام﴾ بتشديد اللَّام مثل «فعّال».

وتقدَّم ﴿ يَعْزُبُ ﴾ [٣] في يونس [٦١]. وتقدَّم ﴿ مُعَٰجِزِينَ ﴾ كلاهما [٥، ٣٨] في الحج [٥١].

واختلفوا في ﴿ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ هنا [٥]، وفي الجاثية [١١]، فقرأ ابن كثير ويعقوب وحفص برفع الميم فيهما، وقرأ الباقون بخفضها منهما.

واختلفوا في ﴿ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ ﴾ ﴿ أَوْ نُسْقِطْ ﴾ [٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء في الثلاثة، وقرأهنَّ الباقون بالنون. وتقدَّم إدغام ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ [٩] للكسائيِّ في باب «حروف قربت مخارجها». وتقدَّم ﴿ كِسَفًا ﴾ [٩] لحفص في الإسراء [٩٢].

وانفرد ابن مِهْران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن رَوْح برفع الراء من ﴿ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [١٠]، وهي رواية زيد عن يعقوب، ووردت عن عاصم وأبي عمرو(٢).

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س) و (ظ)، وفي (ك) كتب في الحاشية، ووضع عليه «صح».
وانظر: التذكرة: ٢/ ٥٠٤.

(٢) انظر: المبسوط: ٣٦١.

واختلفوا في ﴿ ٱلرِّيحَ ﴾[1] [١٢]، فروى أبو بكر بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. وتقدَّم ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ لأبي جعفر في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ [١٤]، فقرأ المدنيان وأبو عمرو بألف بعد السين من غير همز، وهذه الألف بدلٌ من الهمزة، وهو / مسموع على غير قياس.

قال أبو عمرو بن العلاء: «هو لغة قريش»[2].

وقال الدانيُّ: أنشدنا فارس بن أحمد شاهداً لذلك:[3]

إنَّ الشيوخَ إذا تقارَب خَطْوُهم ... دَبُّوا على المِنساةِ في الأسواق

وروى ابن ذكوان بإسكان الهمزة، واختلف عن هشام: فروى الداجونيُّ عن أصحابه عنه كذلك، وروى الحلوانيُّ عنه بفتح الهمزة، وبذلك قرأ الباقون.

وقد ثبت إسكان الهمزة في كلامهم وأنشدوا على ذلك:

صريعُ خَمْرٍ قام من وكأْتـه ... كقومـةِ الشَّيخِ إلى منسأْته

واختلفوا في ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾ [١٤]، فروى رويسٌ بضمِّ التاء والباء[4] وكسر الياء على مالم يسمَّ فاعله، وقرأ الباقون بفتح التاء والباء والياء. وتقدَّم ﴿ لِسَبَإٍ ﴾ [١٥] في النمل [٢٢].

---

(١) في المطبوع: ﴿والريح﴾، وهو خطأ وتحريف.

(٢) الجامع: ٤/ ٩٩.

(٣) الجامع: ٤/ ١٠٠، البحر: ٧/ ٢٦٧.

(٤) بالموحدة من أسفل، وتصحفت في المطبوع إلى المثناة آخر الحروف.

واختلفوا في ﴿ مَسْكَنِهِمْ ﴾ [١٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص ﴿ مَسْكَنِهِمْ ﴾ بغير ألف على التوحيد، وقرأ الكسائيُّ وخلف بكسر الكاف، وفتحها حمزة وحفص، وقرأ الباقون بالألف[1] على الجمع مع كسر الكاف.

واختلفوا في ﴿ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ [١٦]، فقرأ البصريان ﴿أُكُلِ﴾ بالإضافة من غير تنوين، وقرأ الباقون بالتنوين. وتقدَّم إسكان الكاف وضمُّها في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوًا ﴾.

واختلفوا في ﴿ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ [١٧]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ويعقوب وحفص بالنون مع كسر الزاي، ﴿ ٱلْكَفُورَ ﴾ بالنصب، والكسائيُّ على أصله في إدغام اللَّام من ﴿وَهَلْ﴾ في «النون»، وقرأ الباقون بالياء وفتح الزاي، ورفع ﴿ ٱلْكَفُورُ﴾.

واختلفوا في ﴿ رَبَّنَا بَٰعِدْ ﴾ [١٩]، فقرأ يعقوب برفع الباء من ﴿رَبُّنا﴾، وفتح العين والدال وألف قبل العين من ﴿بـٰعَدَ﴾، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام بنصب الباء وكسر العين مشدَّدة من غير ألف مع إسكان الدال، وقرأ الباقون كذلك إلَّا أنَّهم بالألف وتخفيف العين.

واختلفوا في ﴿ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٢٠]، فقرأ الكوفيون بتشديد الدال، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ [٢٣]، فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

---

(١) في المطبوع: «بألف».

وانفرد في «التذكرة» بالضمِّ ليعقوب، فخالف سائر الناس(١).

واختلفوا / في ﴿ إِذَا فُزِّعَ ﴾ [٢٣]، فقرأ ابن عامر ويعقوب بفتح الفاء والزاي، وقرأ الباقون بضمِّ الفاء وكسر الزاي.

واختلفوا في ﴿ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ ﴾ [٣٧]، فروى رويس ﴿جَزَآءً﴾ بالنصب على الحال مع التنوين وكسره وصلاً، ورفع ﴿الضِّعْفُ﴾ بالابتداء، كقولك: «في الدار زيد قائماً» فالتقدير: «لهم الضعفُ جزاءً»، وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين وخفض ﴿ ٱلضِّعْفِ ﴾ بالإضافة.

واختلفوا في ﴿ ٱلْغُرُفَٰتِ ﴾ [٣٧]، فقرأ حمزة ﴿ في الغُرْفتِ﴾ بإسكان الراء من غير ألف على التوحيد، وقرأ الباقون بضمِّها مع الألف على الجمع.

وتقدَّم ﴿ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ ﴾ [٢٢] في الأنعام ليعقوب وحفص، وتقدَّم ﴿ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ ﴾ [٤٦] لرويس في «الإدغام الكبير». وتقدَّم ﴿ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [٤٨] في البقرة [١٨٩] عند ﴿ ٱلْبُيُوتَ ﴾.

واختلفوا في ﴿ ٱلتَّنَاوُشُ ﴾ [٥٢]، فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بالمدِّ والهمز، وقرأ الباقون بالواو المحضة بعد الألف من غير مدٍّ. وتقدَّم ﴿ وَحِيلَ ﴾ [٥٤] في أوائل البقرة [١١].

وفيها من **ياءات الإضافة ثلاث ياءات**: ﴿ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا ﴾ [٤٧]، فتحها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر وحفص. ﴿ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ ﴾ [٥٠]، فتحها المدنيان وأبو عمرو.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س) و(ظ)، وانظر: التذكرة: ٢/ ٥٠٧.

﴿ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾[١٣]، أسكنها حمزة. وانفرد بذلك الهذليّ عن النَّخَّاس عن رويس كما تقدَّم.

ومن **الزوائد** ثنتان: ﴿ كَالْجَوَابِ ﴾[١٣]، أثبتها وصلاً أبو عمرو و[1] ورش، وانفرد الحنبليُّ عن عيسى بن وَرْدان بذلك كما تقدَّم، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب. ﴿ نَكِيرِ ﴾[٤٥]، أثبتها في الوصل ورش وفي الحالين يعقوب.

(١) «و»: سقط من المطبوع.

سورة فاطر

تقدَّم ﴿ يَشَآءُ إِنَّ ﴾[(١)] [١] في «الهمزتين من كلمتين».

واختلفوا في ﴿ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [٣]، فقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائيُّ وخلف بخفض الراء، وقرأ الباقون برفعها. وتقدَّم ﴿ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [٤] في البقرة [٢١٠].

واختلفوا في ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ ﴾ [٨]، فقرأ أبو جعفر بضمِّ التاء وكسر الهاء ونصب السين، وقرأ الباقون بفتح التاء والهاء ورفع السين[(٢)].

وتقدَّم ﴿ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ ﴾ [٩] في البقرة [١٦٤]. وتقدَّم ﴿ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾ [٩] فيها أيضاً / .

واختلفوا في ﴿ وَلَا يُنقَصُ ﴾ [١١]، فروى رَوْح بفتح الياء وضمِّ القاف، واختلف عن رويس:

فروى الحَمَّاميُّ والسَّعيديُّ وأبو العلاء كلُّهم عن النَّخَّاس عن التمار عنه كذلك، وروى أبو الطيب وهبة الله والشَّنَبوذي كلهم عن التمار، وروى ابن العلَّاف والكارَزِينيُّ كلاهما عن النخاس عن التمار عنه بضمِّ الياء وفتح القاف، وكذلك قرأ الباقون.

وانفرد في «المبهج» طريق المعدَّل عن رَوْح ﴿ وَٱلَّذِينَ[(٣)] يدعون﴾ [١٣]، بالغيب، وهي قراءة الحسن البصريِّ[(٤)].

---

(١) في المطبوع: ﴿أن﴾ بفتح الهمزة، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع بعد كلمة «السين» زيادة -ليست في النسخ-، وهي: «من نفسك».

(٣) في المطبوع: (والذي)، وهو خطأ وتحريف.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (س) و (ظ).

وتقدَّم ﴿يُدْخَلُونَهَا﴾ [٣٣] لأبي عمرو في النساء [١٢٤]. وتقدَّم نصب ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [٣٣] في الحج [٢٣] وإبدال همزته الساكنة في الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ [٣٦]، فقرأ أبو عمرو بالياء وضمِّها وفتح الزاي ورفع ﴿كُلُّ﴾، وقرأ الباقون بالنون وفتحها وكسر الزاي، ونصب ﴿كُلَّ﴾.

واختلفوا في ﴿بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ [٤٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وخلف وحفص بغير ألف على التوحيد، وقرأ الباقون بالألف على الجمع.

واختلفوا في ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [٤٣]، فقرأ حمزة بإسكان الهمزة في الوصل؛ لتوالي الحركات تخفيفاً، كما أسكنها أبو عمرو في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] لذلك، وكان إسكانها في الطرف أحسن؛ لأنَّه موضع التغيير، وقرأ الباقون بكسرها.

وقد أكثر الأستاذ أبو علي الفارسي في الاستشهاد من كلام العرب على الإسكان، ثم قال: «فإذا ساغ ما ذكر في هذه القراءة من التأويل لم يسغ أن يقال لحن[١]»..

قلت: وهي قراءة الأعمش أيضاً، ورواها المَنْقِريّ[٢] عن عبد الوارث عن أبي عمرو، وقرأنا بها من رواية ابن أبي شريح عن الكسائيِّ، وناهيك بإمامي[٣] القراءة والنحو أبي عمرو والكسائيِّ.

---

(١) الحجة: ٦/ ٣٣.

(٢) كذا ضبطت في (س)، وضبطت في (ك) «المِنقَري».

(٣) في (س): «بإمام» بالإفراد.

وإذا وقف حمزة أبدلها ياء خالصة، وكذلك هشام إذا خفَّف من طريق الحلوانيِّ، إلَّا أنَّه يزيد على[1] حمزة بالروم بين بين كما تقدَّم في بابه.

وفيها من **الزوائد** واحدة: ﴿ نَكِيرِ ﴾ [٢٦]، أثبتها وصلاً ورش، وفي الحالين يعقوب./

(١) في المطبوع: «عن» بدل «على».

سورة يسٓ

تقدَّم ذكر إمالة الياء[١] في بابها. وتقدَّم السكت لأبي جعفر في بابه. وتقدَّم إدغام «النون» في «حروف قربت مخارجها». وتقدَّم نقل ابن كثير ﴿ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [٢] في بابه. وتقدَّم ﴿صِرَٰطٍ﴾ [٤] في «أمِّ القرآن» [٧].

واختلفوا في ﴿تَنزِيلَ ٱلۡعَزِيزِ﴾ [٥]، فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بنصب اللَّام، وقرأ الباقون برفعها. وتقدَّم اختلافهم في ﴿سَدًّا﴾ في الحرفين [٩] من الكهف [٩٤].

واختلفوا في ﴿فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٍ﴾ [١٤]، فروى أبو بكر بتخفيف الزاي، وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿أَئِن ذُكِّرۡتُم﴾ [١٩]، فقرأ أبو جعفر بفتح الهمزة الثانية، وهو في تسهيلها والفصل بينهما على أصله، وقرأ الباقون بكسرها، وهم في التسهيل والتحقيق والفصل وعدمه على أصولهم.

واختلفوا في ﴿ذُكِّرۡتُم﴾ [١٩]، فقرأ أبو جعفر بتخفيف الكاف، وانفرد الهذليّ عن ابن جَمَّاز بتشديدها، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةً وَٰحِدَةً﴾، في الموضعين [٢٩، ٥٣]، فقرأ أبو جعفر بالرفع فيهنَّ على أنَّ ﴿كان﴾ تامّة و﴿صيحةٌ﴾ فاعل، أي: ما وقَعتْ إلَّا صيحةٌ

---

(١) كذا في (س) و(ظ)، وفي البقية وكذا المطبوع «يسٓ» بدل «الياء».

واحدةٌ، وقرأ الباقون بنصبهنَّ على أنَّ ﴿كان﴾ ناقصة، أي: ما كانتْ هي؛ أي الآخذةُ، إلَّا صيحةً واحدةً.

واتفقوا على نصب ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [٤٩]؛ إذ هو مفعول ﴿يَنظُرُونَ﴾. وتقدَّم ﴿لَّمَّا﴾ [٣٢] لابن عامر وعاصم وحمزة وابن جماز في هود [١١١]. وتقدَّم ﴿الْمَيْتَةُ﴾ [٣٣] للمدنيَّين في البقرة [١٧٣]. وتقدَّم ﴿الْعُيُونِ﴾ [٣٤] في البقرة عند ﴿الْبُيُوتَ﴾ [١٨٩]. وتقدَّم ﴿ثَمَرِهِ﴾ [٣٥] في الأنعام [١٤١].

واختلفوا في ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [٣٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبوبكر ﴿عَمِلَتْ﴾ بغير هاء ضمير، وهي في مصاحف أهل الكوفة كذلك، وقرأ الباقون بالهاء، وَوَصَلَها ابنُ كثير على أصله، وهو في مصاحفهم كذلك.

واختلفوا في ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾ [٣٩]، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ورَوْح برفع الراء، وقرأ الباقون بنصبها. وتقدَّم ﴿حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [٤١] في الأعراف [١٧٢]. وتقدَّم ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ [٥٢] لحفص في السكت.

واختلفوا في ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [٤٩] / فقرأ حمزة بفتح الياء وإسكان الخاء وتخفيف الصاد، وقرأ أبو جعفر كذلك إلَّا أنَّه بتشديد الصاد فيجمع بين ساكنين، وقرأ ابن كثير وورش كذلك إلَّا أنَّه بإخلاص فتحة الخاء، وانفرد ابن مِهْران بذلك عن رَوْح، فلم يوافقه أحد من الأئمَّة عليه.

وقرأه يعقوب والكسائيُّ وخلف وابن ذكوان وحفص كذلك إلَّا أنَّه بكسر الخاء. واختلف عن قالون وأبي عمرو وهشام وأبي بكر:

فأمَّا قالون: فقطع له الدانيُّ في «جامع البيان» بإسكان الخاء فقط كأبي جعفر،

وهو الذي عليه العراقيون قاطبة، ولم يذكر صاحب «العنوان» له سواه.

وقطع له الشاطبيُّ باختلاس فتحة الخاء وعليه أكثر[1] المغاربة، وهو الذي في «التذكرة» لابن غَلْبون نصاً، وفي «التيسير» اختياراً.

وذكر له صاحب «الكافي» الوجهين جميعاً.

وذكر له أبو علي الحسن بن بَلِّيمة في «تلخيصه» وغيره إتمام الحركة كورش، وهي رواية أبي عون عن الحلوانيِّ عنه فيما رواه القاضي أبو العلاء وغيره، ورواية أبي سليمان عن قالون أيضاً.

وأمَّا أبو عمرو: فأجمع المغاربة له على الاختلاس كقالون، وهو الذي لم يذكر الدانيُّ في كتبه من روايتي الدوريِّ والسوسيِّ سواه، وهو الذي في «التذكرة» و «العنوان».

وأجمع العراقيون له على الإتمام كابن كثير وورش إلَّا أنَّ بعضهم روى الاختلاس عن ابن حبش عن السوسيِّ كابن سوار وغيره.

والحافظُ أبو العلاء[2] رَوَى[3] عنه الاختلاس كالمغاربة[4].

وأمَّا هشام: فروى عنه الحلوانيُّ فتح الخاء مع تشديد الصاد كابن كثير، وروى عنه الداجونيُّ كسر الخاء مع التشديد كابن ذكوان.

---

(١) «أكثر»: سقطت من (س).

(٢) في (ك): «أبي»، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: «وروى» وهو تحريف، وضبطت الكلمة من (ظ) و(ك).

(٤) «كالمغاربة» سقطت من المطبوع.

وأمَّا أبو بكر: فروى عنه العُلَيمي فتح الياء مع كسر الخاء كحفص، واختلف عن يحيى بن آدم عنه:

فروى المغاربة قاطبة عن يحيى كذلك، وروى العراقيون عنه كسر الياء والخاء جميعاً، وخَصَّ بعضهم ذلك بطريق أبي حَمْدون عن يحيى، وكلاهما صحيح عنه، وروى سبط الخياط في «مبهجه» الوجهين جميعاً عن العليميِّ.

وتقدَّم ﴿شُغُلٍ﴾ [٥٥] لنافع وابن كثير وأبي عمرو في البقرة [٦٧].

واختلفوا في ﴿فَٰكِهُونَ﴾ و ﴿فَٰكِهِينَ﴾ وهو هنا [٥٥]، والدخان [٢٧]، و الطور [١٨]، والمطفِّفين [٣١]، فقرأهنَّ أبو جعفر بغير ألف بعد الفاء، وافقه[١] / حفص في المطفِّفين. واختلف فيه عن ابن عامر:

فروى الرَّمْليُّ عن الصُّوريِّ وغيره عن ابن ذكوان كحفص، وكذلك روى الشَّذَائيُّ عن ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وهي رواية أحمد بن أنس عن ابن ذكوان.

وروى الحافظ أبو العلاء عن الداجونيِّ عن هشام كذلك، وهي رواية إبراهيم بن عَبَّاد عن هشام.

وروى المطوعيُّ عن الصُّوريِّ والأخفش كلاهما عن ابن ذكوان بالألف، وكذا رواه الحلوانيُّ عن هشام، وسائر أصحاب الداجونيِّ عن أصحابه عن هشام، وهي رواية التَّغْلبي وابن المعلى عن ابن ذكوان، ورواية ابن أبي حسان والباغَنْدي عن هشام، وبذلك قرأ الباقون في الأربعة.

---

(١) في المطبوع: «ووافقه».

واختلفوا في ﴿ظِلَٰلٍ﴾ [٥٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿ظُلَلٍ﴾ بضمِّ الظاء من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر الظاء وألف. وتقدَّم ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾[٥٦] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿جِبِلًّا﴾ [٦٢]، فقرأ أبو عمرو وابن عامر بضمِّ الجيم وإسكان الباء وتخفيف اللَّام، وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائيُّ وخلف ورويس بضمِّ الجيم والباء جميعاً وتخفيف اللَّام، وروى رَوْح كذلك إلَّا أنَّه بتشديد اللَّام، وقرأ الباقون بكسر الجيم والباء وتشديد اللَّام. وتقدَّم ﴿مَكَانَتِهِمْ﴾ لأبي بكر في الأنعام [١٢٥].

واختلفوا في ﴿نُنَكِّسْهُ﴾ [٦٨]، فقرأ عاصم وحمزة بضمِّ النون الأولى وفتح الثانية وكسر الكاف وتشديدها، وقرأ الباقون بفتح النون الأولى وإسكان الثانية وضمِّ الكاف مخفَّفة. وتقدَّم ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٦٨] في الأنعام [٣٢].

واختلفوا في ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾[1] [٧٠]، فقرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. وتقدَّم إمالة ﴿وَمَشَارِبُ﴾ [٧٣] في بابها. وتقدَّم ﴿فَلَا يَحْزُنكَ﴾ [٧٦] في آل عمران [١٧٦] لنافع.

واختلفوا في ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ﴾ هنا [٨١]، وفي الأحقاف [٣٣]، فروى رويس ﴿يَقْدِرُ﴾ بياء مفتوحة وإسكان القاف من غير ألف وضمِّ الراء، وافقه رَوْح في الأحقاف، وقرأ الباقون بالباء[2] وفتح القاف وألف بعدها وخفض الراء منوَّنة في الموضعين.

---

(١) ﴿حَيًّا﴾ سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: «بالياء» المثناة التحتية، وهو تصحيف.

واتفقوا على قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ [٤٠]، أنَّه بهذه الترجمة؛ لثبوت / ألفه في كثير من المصاحف، ولحذف الألف من موضعي[١] يسٓ و الأحقاف في جميع المصاحف، فاختلفت[٢] القراءتان فيهما لذلك دون القيامة؛ ولأنَّ جواب الاستفهام ورد من قول الله تعالى في الموضعين، واستدعاءُ الفعل الجواب أمسّ من الاسم، كذا قيل.

وعندي أنَّه لَمَّا لم يكن بعد حرف القيامة الجواب بـ﴿ بَلَىٰ ﴾ حسن الإتيان[٣] بالاسم مع الباء الدال على تأكيد النفي، بخلاف الحرفين الآخرين[٤] فإنَّهما مع الجواب لا يحتاج إلى تأكيد النفي. والله أعلم.

وتقدَّم ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [٨٢] لابن عامر والكسائيِّ في البقرة [١١٧]، و ﴿ بِيَدِهِۦ ﴾ [٨٣] في «الكناية». وتقدَّم ﴿ تُرۡجَعُونَ ﴾ [٨٣] في البقرة [٢٨].

وفيها من **الإضافة** ثلاث ياءات: ﴿ وَمَا لِيَ لَآ ﴾ [٢٢]، أسكنها يعقوب وحمزة وخلف وهشام بخلاف عنه، ﴿ إِنِّيٓ إِذٗا ﴾ [٢٤]، فتحها المدنيَّان وأبو عمرو، ﴿ إِنِّيٓ ءَامَنتُ ﴾ [٢٥]، فتحها المدنيَّان وابن كثير وأبو عمرو.

ومن **الزوائد** ثلاث ياءات: ﴿ إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾ [٢٣]، أثبتها في الحالين

(١) في (ت) والمطبوع زيادة بعد كلمة «موضعي» وهي «سورة» وليست في النسخ.
(٢) في (ت) والمطبوع: واختلفت بالواو، وهو تحريف.
(٣) في (ت) والمطبوع: «الابتداء»، وهو تحريف.
(٤) في (س): «الأخيرين».

أبو جعفر وفتحها وصلاً، وافقه في الوقف يعقوب، كما تقدَّم في باب «الوقف».

﴿ وَلَا يُنقِذُونِ ﴾ [٢٣]، أثبتها وصلاً ورش، وأثبتها في الحالين يعقوب.

﴿ فَٱسۡمَعُونِ ﴾ [٢٥]، أثبتها في الحالين يعقوب.

سورة الصافات

تقـدَّم موافقـة حمـزة لأبي عمـرو في إدغـام ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ۞ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ۞ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [١-٣] من باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿بِزِينَةٍ﴾ [٦]، فقرأ عاصم وحمزة بالتنوين، وقرأ البـاقون بغـير تنوين.

واختلفوا في ﴿ٱلۡكَوَاكِبِ﴾ [٦]، فروى أبو بكر بنـصب البـاء، وقـرأ البـاقون بخفضها.

واختلفوا في ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [٨]، فقـرأ حمـزة والكـسائيُّ وخلـف وحفـص بتشديد الـسين والمـيم، وقـرأ البـاقون بتخفـيفهما. وتقـدَّم ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ﴾ [١١] لرويس في «أمّ القرآن» [٧].

واختلفوا في ﴿بَلۡ عَجِبۡتَ﴾ [١٢]، فقرأ حمـزة والكـسائيُّ وخلـف بـضمِّ التاء، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿أَءِذَا مِتۡنَا﴾، ﴿أَءِنَّا﴾ / في الموضعين [١٦، ٥٣] من باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾ هنا [١٧]، وفي الواقعة [٤٨]، فقرأ أبو جعفـر وابـن عامر وقالون بإسكان الواو فيهما، واختلف عن ورش:

فروى الأصبهانيُّ عنه كذلك إلَّا أنَّه بنقل حركة الهمزة بعدها إليهـا كـسائر السواكن، وروى الأزرق عنه فتح الواو، وكـذلك قـرأ البـاقون في الموضـعين. وتقدَّم ﴿نَعَمۡ﴾ [١٨] للكـسائيِّ في الأعـراف [١١٤]. وتقـدَّم ﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [٢٥]

للبزيِّ وأبي جعفر في البقرة [٢٦٧]. وتقدَّم ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [٤٠] في يوسف [٢٤]. وتقدَّم ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [٤٦] لابن ذكوان في الإمالة.

واختلفوا في ﴿يُنزَفُونَ﴾ هنا [٤٧]، وفي الواقعة [١٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بكسر الزاي فيهما، وافقهم عاصم في الواقعة، وقرأ الباقون بفتح الزاي في الموضعين.

واختلفوا في ﴿إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾ [٩٤] فقرأ حمزة بضمِّ الياء، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم فتح ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ [١٠٢] لحفص في سورة هود [٤٢].

واختلفوا في ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ [١٠٢] فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ التاء وكسر الراء، فيصير بعدها ياء، وقرأ الباقون بفتحهما فيصير بعد الراء ألف، وهم على أصولهم في الإمالة، وبين بين.

واختلف عن ابن عامر في ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ [١٢٣]:

فروى البغداديون عن أصحابهم عن أصحاب ابن ذكوان كالصُّوريِّ، والتَّغْلبيِّ، وأحمد بن أنس، والترمذيِّ، وابن المعلَّى، بوصل همزة ﴿إِلْيَاسَ﴾؛ اللفظُ بعد نون ﴿إِنَّ﴾: بلام ساكنة حالة الوصل، وبهذا كان يأخذ النقاش عن الأخفش، وكذا كان يأخذ الداجونيُّ، وهو إمام قراءة الشاميِّين عن أصحابه في روايتي هشام وابن ذكوان، وكذا روى الكارَزِيني عمَّن قرأ عليه من أصحاب أصحاب الأخفش الشاميِّين وغيرهم؛كالمطوعيِّ صاحب الحسن بن حبيب، وكالشَّذَائي، وعلي بن داود الداراني خطيب دمشق، وأبي بكر السلمي إمام القراءة بدمشق، وهؤلاء أصحاب ابن الأخرم.

وروى الكارَزِينيُّ الوجهين؛ يعني الوصل والقطع عن المطوعي عن محمد ابن القاسم بن يزيد الإسكندراني عن ابن ذكوان، وكذا رواه الإمام أبو الفضل الرازي أكبر أصحاب عليٍّ بن داود الداراني، عن ابن عامر بكماله.

وروى ابن العلَّاف والنَّهَرواني الوصل أيضاً / عن هبة الله عن الأخفش، وكذا روى عُبَيْد الله بن أحمد الصيدلانيُّ عن الأخفش.

ونصَّ غير واحد من العراقيين على ذلك لابن عامر بكماله، وأكثرهم على استثناء الحلوانيِّ فقط عن هشام.

ولم يستثن الحافظ أبو العلاء عن ابن عامر فيه سوى الحلوانيِّ وابن الأخرم، ولم يستثن أبو الحسن بن فارس عن ابن عامر سوى الحلوانيِّ والوليد، وهو الذي لم يذكر مكيٌّ عن أئمّة المغاربة عن ابن عامر سواه.

وبه قرأ الحافظ أبو عمرو الدانيُّ على عبد العزيز بن محمد الفارسيِّ عن قراءته به[1] على النقاش عن الأخفش، وقرأ على سائر شيوخه عن كلِّ من روى عن الأخفش من الشاميِّين بالهمز والقطع، قال: «وهو الصحيح عن ابن ذكوان».

قال: «والوصل غير صحيح عنه، وذلك أنَّ ابن ذكوان ترجَم عن ذلك في «كتابه» بغير همز، فتأوَّل ذلك عامّةُ البغداديّين[2]: ابنُ مجاهد والنقاش وأبو طاهر وغيرهم، أنَّه يعني همز أول الاسم، وسطروا ذلك عنه في كتبهم، وأخذوا به في مذهبهم[3] على أصحابهم».

---

(١) «به»: سقطت من المطبوع.

(٢) في (ت) وكذا المطبوع: «وابن» بواو العطف، وهو تحريف.

(٣) في (ت) وكذا المطبوع: «مذاهبهم» بالجمع، والمثبت موافق لما عند الداني.

قال: «وهو خطأ من تأويلهم، وَوَهَمٌ من تقديرهم؛ وذلك أنَّ ابن ذكوان أراد بقوله: «بغير همز» لايهمز الألف التي في وسط هذا الاسم، كما يهمز في كثير من الأسماء، نحو: الكأس والرأس والبأس والشأن وما أشبهه، فقال: «غير مهموز»؛ ليرفع الإشكال ويزيل الإلباس، ويدلَّ على مخالفته الأسماء المذكورة التي هي مهموزة، ولم يرد أنَّ همزة أوّله ساقطة».

قال: «والدليل على أنَّه لم يرد ذلك، وأنَّه أراد ما قلناه إجماع الآخذين عنه من أهل بلده، والذين نقلوا القراءة عنه وشاهدوه من لدن تصدُّرِه إلى حين وفاته، وقاموا بالقراءة[1] على تحقيق الهمزة المبتدأة في ذلك، وكذلك من أخذ عنهم إلى وقتنا هذا[2]».

قلت: وهذا الذي ذكره الحافظ أبو عمرو متَّجه، وظاهره محتمل لو كانت القراءة تؤخذ من الكتب دون المشافهة، وإلَّا إذا كانت القراءة لابدَّ فيها من المشافهة والسماع، فمن البعيد تواطؤ من ذكرنا من الأئمَّة شرقاً وغرباً على الخطأ في ذلك، وتلقي الأمَّة ذلك بالقَبول خلفاً عن سلفٍ من غير أصل.

٢ وأمَّا قوله: «إنَّ إجماع الآخذين عنه من أهل بلده / على تحقيق هذه الهمزة المبتدأة»؛ فقد قدَّمنا النقل عن أئمّة بلده على وصل الهمزة، والناقلون عنهم ذلك ممَّن أثبت أبو عمرو لهم الحفظ والضبط والإتقان، ووافقهم من ذكر عن ابن ذكوان وهشام جميعاً.

---

(١) في جامع البيان: بالقراءة بعده...

(٢) جامع البيان: ٤/ ١٢٩-١٣٠.

بل ثبت عندنا ثبوتاً قطعياً أخذ الداني نفسه بهذا الوجه، وصحَّت عندنا قراءة الشاطبيِّ رحمه الله تعالى بذلك على أصحاب أصحابه، وهم من الثقة والعدالة والضبط بمكان لا مزيد عليه، حتى إنَّ الشاطبيَّ سوَّى بين الوجهين جميعاً عنده في إطلاقه الخلاف عن ابن ذكوان، ولم يشر إلى ترجيح أحدهما ولا ضعَّفه كما هي عادته[١] فيما لم يبلغ في الضعف مبلغ الوهم والغلط، فكيف بما هو خطأ محض؟ والله تعالى أعلم.

والدليل على أنَّ الوهم من الداني فيما فهمه: أنَّ ابن ذكوان لو أراد همز الألف التي قبل السين لِرَفْع الإلباس كما ذكره، لم يكن لذكر ذلك والنصِّ عليه في هذا الحرف الذي هو في سورة الصافات فائدة، بل كان نصُّه على ذلك في سورة الأنعام عند أوَّل وقوعه هو المتعيِّن كما هي عادته، وعادة غيره من الأئمَّة والقراء، ولَمَا كان أخَّره إلى الحرف الذي وقع الخلاف في وصل همزته الأولى، والله تعالى أعلم.

قلت: وبالوجهين جميعاً آخذ في رواية[٢] ابن عامر؛ اعتماداً على نقل الأئمَّة الثقات، واستناداً إلى وجهه في العربية، وثبوته بالنَّص على أنَّه ليس الوصل ممَّا انفرد به ابن عامر أو بعض رواته، فقد أثبتها الإمام أبو الفضل الرازي في كتابه «اللوامح» أنَّها قراءة ابن محيصن، وأبي[٣] رجاء من غير خلاف عنهما.

---

(١) في المطبوع: «عاداته» بالجمع.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو تجوُّز في التعبير.

(٣) في المطبوع: «الرجاء»، وهو تحريف.

قال: «وكذلك الحسن وعكرمة بخلاف عنهما وذلك في ﴿وإِنَّ الْيَاس﴾ [١٢٣] و ﴿على الْياسين﴾ جميعاً، ووافقهم ابن عامر في ﴿وإن الْيَاس﴾، قال: وهذا ممَّا دخل فيه لام التعريف على ﴿ياس﴾، وكذلك ﴿الْياسين﴾».

وقال في سورة الأنعام: «قرأ الحسن وقتادة وابن هُرْمُز ﴿والْياس﴾ بوصل الهمزة فاللَّام فيه للتعريف، والاسم «ياس».» انتهى.

وهو أوضح دليل على أنَّ المراد بالهمزة هو[1] الأولى، وأنَّ ذلك خلاف ما قاله الدانيُّ وتكلَّفه، والله تعالى أعلم.

هذا حالة الوصل.

وأمَّا حالة الابتداء فإنَّ الموجِّهين لهذه القراءة اختلفوا / في توجيهها، ٢/
فبعضهم وجَّهها على أن تكون همزة القطع وُصِلَت، والأكثرون على أنَّ أصله «ياس» فدخلت عليه «أل» كاليسع.

وتظهر فائدة اختلاف التوجيه في الابتداء: فمن يقول إنَّ همزة القطع وصلت ابتدأ بكسر الهمزة، ومن يقول بالثاني ابتدأ بفتح الهمزة، وهو الصواب؛ لأنَّ وصل همزة القطع لا يجوز إلَّا ضرورة؛ ولأنَّ أكثر أئمّة القراءة كابن سوار وأبي الحسن بن فارس وأبي الفضل الرازي وأبي العز وأبي العلاء الحافظ وغيرهم نصُّوا عليه دون غيره؛ ولأنَّه الأولى في التوجيه، ولا نعلم من أئمَّة القراءة من أجاز الابتداء بكسر الهمزة على هذه القراءة، والله تعالى أعلم.

---

(١) في المطبوع: «هي».

وقرأ الباقون بقطع الهمزة مكسورة في الحالين.

واختلفوا في ﴿ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ﴾ [١٢٦]، فقرأ يعقوب وحمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بالنصب في الأسماء الثلاثة، وقرأ الباقون برفعها.

واختلفوا في ﴿ إِلْ يَاسِينَ ﴾ [١٣٠]، فقرأ نافع وابن عامر ويعقوب ﴿ ءَالِ يَاسِينَ ﴾ بفتح الهمزة والمدِّ وقطع اللَّام من الياء وحدها، مثل: ﴿ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [يوسف: ٦]، وكذا رسمت في جميع المصاحف، وقرأ الباقون بكسر الهمزة وإسكان اللَّام بعدها ووصلها بالياء كلمة واحدة في الحالين.

وانفرد ابن مِهْران بذلك عن رَوْح فخالف فيه سائر الرواة. وتقدَّم في «الوقف على المرسوم» في وصل «المقطوع» أنَّها على قراءة هؤلاء لا يجوز قطعها، فيوقف على اللَّام؛ لكونها من نفس الكلمة اتفاقاً، وذلك ممَّا لا نعلم فيه خلافاً، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿ أَصْطَفَى ﴾ [١٥٣]، فقرأ أبو جعفر بوصل الهمزة على لفظ الخبر، فيبتدئ بهمزة مكسورة، واختلف عن ورش: فروى الأصبهانيُّ عنه كذلك، وهي رواية إسماعيل بن جعفر عن نافع، وروى عنه الأزرق بقطع الهمزة على لفظ الاستفهام، وكذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾[1] [١٥٥] في الأنعام. وتقدَّم الوقف على ﴿ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [١٦٣] ليعقوب في بابه.

---

(١) في المطبوع زيادة قبل ﴿تذكرون﴾ وهي ﴿أفلا﴾ وليست في النسخ.

وفيها من **الإضافة** ثلاث ياءات: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ﴾ [١٠٢]، ﴿أَنِّيٓ[1] أَذۡبَحُكَ﴾ [١٠٢]، فتحهما المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [١٠٢]، فتحها المدنيان./ ٢'

ومن **الزوائد** ياءان: ﴿سَيَهۡدِينِ﴾ [٩٩]، أثبتها في الحالين يعقوب.

﴿لَتُرۡدِينِ﴾ [٥٦]، أثبتها وصلاً ورش، وأثبتها في الحالين يعقوب.

(١) في المطبوع: ﴿إني﴾ بكسر الهمزة، وهو خطأ وتحريف.

سورة صٓ

تقدَّم سكت أبي جعفر على ﴿ صٓ ﴾ [١] في بابه. وتقدَّم ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [١] لابن كثير في باب «النقل». وتقدَّم وقف الكسائيِّ على ﴿ وَّلَاتَ ﴾ [٣] بالهاء في بابه.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿ أَءُنزِلَ ﴾ [٨] في «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم ﴿لَيْكَةِ﴾ [١٣] لابن كثير وابن عامر والمدنيَّين في الشعراء.

واختلفوا في ﴿ فَوَاقٍ ﴾ [١٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ الفاء، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم إمالة ﴿ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ [٢٨] في بابه.

واختلفوا في ﴿ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ﴾ [٢٩]، فقرأ أبو جعفر بالخطاب مع تخفيف الدال، وقرأ الباقون بالغيب والتشديد. وتقدَّم ﴿ بِٱلسُّوقِ ﴾ [٣٣] لقنبل في النمل [٤٤]. وتقدَّم ﴿ٱلرِّيحَ ﴾ [٣٦] في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴾ [٤١]، فقرأ أبو جعفر بضمِّ النون والصاد، وقرأ يعقوب بفتحهما، وقرأ الباقون بضمِّ النون وإسكان الصاد.

واختلفوا في ﴿ وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ ﴾ [٤٥]، فقرأ ابن كثير ﴿عَبْدَنَا﴾ بغير ألف على التوحيد، وقرأ الباقون بالألف على الجمع.

واختلفوا في ﴿ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ﴾ [٤٦]، فقرأ المدنيان ﴿بِخَالِصَةِ﴾ بغير تنوين على الإضافة. واختلف عن هشام:

فروى عنه الحلوانيُّ كذلك، وهي رواية ابن عَبَّاد عنه، وروى عنه الداجونيُّ وسائر أصحابه بالتنوين، وكذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم ﴿ وَٱلۡيَسَعَ ﴾ [٤٨] في الأنعام [٨٦]. و ﴿ مُتَّكِـِٔينَ ﴾ [٥١] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ ﴾ [٥٣]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿ وَغَسَّاقٞ ﴾ هنا [٥٧]، و ﴿ وَغَسَّاقٗا ﴾ في النبأ [٢٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بتشديد السين في الموضعين، وقرأ الباقون بتخفيفها فيهما.

واختلفوا في ﴿ وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ ﴾ [٥٨]، فقرأ البصريان بضمِّ الهمزة من غير مدٍّ على الجمع، وقرأ الباقون بفتح الهمزة وألف بعدها على التوحيد.

واختلفوا في ﴿مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ * أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ﴾ [٦٢، ٦٣]، فقرأ البصريان / وحمزة والكسائيُّ وخلف بوصل همزة[1] ﴿ ٱتَّخَذۡنَٰهُمۡ﴾ على الخبر، والابتداء بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة على الاستفهام.

وتقدَّم الخلاف في ﴿ سِخۡرِيًّا ﴾ [٦٣] في المؤمنون [١١٠].

واختلفوا في ﴿ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ ﴾ [٧٠]، فقرأ أبو جعفر بكسر همزة ﴿إِنَّمَا ﴾ على الحكاية، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم[2] ﴿ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ﴾ [٨٣] في يوسف [٢٤].

---

(١) في المطبوع: «همز».

(٢) في المطبوع بعد كلمة: «وتقدم» زيادة ليست في جميع النسخ، وهي: «الخلاف في».

واختلفوا في ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ ﴾ [٨٤]، فقرأ عاصم وحمزة وخلف بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.

وتقدَّم ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [٨٥] للأصبهانيِّ في «الهمز المفرد».

وفيها من **الإضافة** ست ياءات: ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾ [٢٣]، فتحها حفص وهشام بخلاف عنه. ﴿ إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ ﴾ [٣٢]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو.

﴿ مِّنۢ بَعْدِيٓۖ إِنَّكَ ﴾ [٣٥]، فتحها المدنيان وأبو عمرو. ﴿ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ ﴾ [٧٨]، فتحها المدنيان. ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍۭ﴾ [٦٩]، فتحها حفص. ﴿ مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [٤١]، أسكنها حمزة.

ومن **الزوائد** ياءان: ﴿ عِقَابِ ﴾ [١٤]، و ﴿عَذَابِ﴾ [٨]، أثبتهما في الحالين يعقوب، ولا يصح عن قنبل في ﴿عَذَابِ﴾ شيء. والله تعالى أعلم.

سورة الزمر

تقدَّم ﴿فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [٦] لحمزة والكسائيِّ في النساء [٢٣]. وتقدَّم ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [٧] في «هاء الكناية». وتقدَّم ﴿لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [٨] في إبراهيم [٣٠].

واختلفوا في ﴿أَمَّنْ هُوَ﴾[١] [٩]، فقرأ ابن كثير ونافع وحمزة بتخفيف الميم، وقرأ الباقون بتشديدها.

وتقدَّم ﴿قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [١٠] في «الوقف على المرسوم»، وأنَّ الوقف عليها بالحذف إجماع إلَّا ما انفرد به الحافظ أبو العلاء عن رويس، والله تعالى أعلم. وتقدَّم ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ [٢٠] لأبي جعفر في آخر آل عمران [١٩٨]، و ﴿هَادٍ﴾ [٢٣] في «الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [٢٩]، فقرأ ابن كثير والبصريان ﴿سَالِمًا﴾ بألف بعد السين وكسر اللَّام، وقرأ الباقون بغير ألف وفتح اللَّام.

واختلفوا في ﴿بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [٣٦]، فقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائيُّ وخلف ﴿عِبَادَهُۥ﴾ بألف على الجمع، وقرأ / الباقون ﴿عَبْدَهُۥ﴾ بغير ألف على ٢ التوحيد.

واختلفوا في ﴿كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦ﴾ [٣٨] و ﴿مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [٣٨]، فقرأ البصريان بتنوين ﴿كَٰشِفَٰتٌ﴾، و ﴿مُمْسِكَٰتٌ﴾ ونصب ﴿ضُرَّهُۥ﴾ و ﴿رَحْمَتَهُۥ﴾، وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما، وخفض ﴿ضُرِّهِۦ﴾ و ﴿رَحْمَتِهِۦ﴾.

---

(١) في المطبوع بعد ﴿هُوَ﴾ زيادة ليست في جميع النسخ، وهي: ﴿قَٰنِتٌ﴾.

واختلفوا في ﴿قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ﴾ [٤٢]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿قُضِيَ﴾ بضمِّ القاف وكسر الضاد وفتح الياء ﴿الموتُ﴾ بالرفع، وقرأ الباقون بفتح القاف والضاد فتصيرالياء ألفاً ونصب ﴿ٱلۡمَوۡتَ﴾. وتقدَّم ﴿لَا تَقۡنَطُواْ﴾ [٥٣] في الحجر [٥٦].

واختلفوا في ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [٥٦]، فقرأ أبو جعفر ﴿يٰحَسْرَتَـيْ﴾ بياء بعد الألف، وفتحها عنه ابن جَمَّاز، واختلف عن ابن وردان:

فروى إسكانها أبو الحسن ابن العلَّاف عن زيد، وكذلك أبو الحسين الخبازي عنه عن الفضل، ورواه أيضاً الحنبليُّ عن هبة الله عن أبيه، كلاهما عن الحلوانيِّ، وهو قياس إسكان ﴿مَحۡيَايۡ﴾.

وروى الآخرون عنه الفتح، وكلاهما صحيح نصَّ عليهما عنه غير واحد كأبي العز وابن سوار وأبي الفضل الرازي.

ولا يلتفت إلى من ردَّه بعد صحَّةِ روايته.

وقرأ الباقون بغير ياء، وتقدَّم الوقف عليه لرويس في بابه، وتقدَّم أيضاً في الإمالة. وتقدَّم ﴿وَيُنَجِّي ٱللَّهُ﴾ [٦١] لرَوْح في الأنعام.

واختلفوا في ﴿بِمَفَازَتِهِمۡ﴾ [٦١]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بألف على الجمع، وقرأ الباقون بغير ألف على الإفراد.

واختلفوا في ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ [٦٤]، فقرأ المدنيان بتخفيف النون، وقرأ ابن عامر بنونين خفيفتين، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، هذا الذي اجتمع عليه أكثر

الرواة في روايتي هشام وابن ذكوان، شرقاً وغرباً، كذا هي في المصحف الشاميِّ، واختلف عن ابن ذكوان في حذف إحدى النونين:

فروى بكر بن شاذان عن زيد عن الرَّمْليِّ عن الصُّوريِّ عن ابن ذكوان بنون واحدة مخفَّفة كنافع، وكذا روى أبو الحسين الخبازي عن الشَّذَائيِّ عن الرَّمْلِيِّ، وكذا روى أبو بكر القَبَّاب عن الرملي، إلَّا أنَّ الحافظ أبا العلاء روى التخيير بين التخفيف كنافع، ونونين كأصله[1]، وكذا روى التَّغْلبي وابن المعلَّى وابن أنس عن ابن ذكوان، وكذا روى سلامة بن هارون عن الأخفش.

وروى / سائر الرواة عن زيد[2] وعن الرَّمْليّ وعن الصُّوريِّ والأخفش ٢ بنونين كما قدَّمناه، وقرأ الباقون بنون واحدة[3] مشدَّدة، وسيأتي الخلاف في يائها[4].

وتقدَّم ﴿وَجِاْىٓءَ﴾[5] [٦٩]، و ﴿وَسِيقَ﴾ [٧١]، و ﴿قِيلَ﴾ [٧٢] في أوائل البقرة [١١].

واختلفوا في ﴿فُتِحَتْ﴾ [٧١]، ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [٧٣]، في الموضعين هنا، وفي النبأ [١٩]، فقرأ الكوفيون بالتخفيف في الثلاثة، وقرأ الباقون بالتشديد فيهنَّ.

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «ونون كاملة»، وهو تحريف وتصحيف.

(٢) في المطبوع: «يزيد»، وهو خطأ وتحريف.

(٣) «واحدة»: سقطت من (س).

(٤) في المطبوع: «بابها» بباءين موحدتين من أسفل بينهما ألف، وهو تصحيف.

(٥) في المطبوع: ﴿سيء﴾ بالسين، وهو خطأ وتصحيف؛ إذ ليس هذا اللفظ في هذه السورة.

وفيها من **الإضافة** خمس ياءات: ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ ﴾ [١٣]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ ﴾ [١١]، فتحها المدنيان. ﴿ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ ﴾ [٣٨]، أسكنها حمزة. ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ ﴾ [٥٣]، فتحها المدنيان وابن كثير وابن عامر وعاصم. ﴿ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ ﴾ [٦٤]، فتحها المدنيان وابن كثير.

ومن **الزوائد** ثلاث: ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ [١٦]، أثبت الياء فيهما[1] رويس في الحالين بخلاف عنه في ﴿يَٰعِبَادِ﴾ كما تقدَّم، ووافقه رَوْح في ﴿فَٱتَّقُونِ﴾. ﴿ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ﴾ [١٧]، أثبتها وصلاً مفتوحةً السوسيُّ بخلاف عنه، واختلف عنه في الوقف أيضاً عمن أثبتها وصلاً كما تقدَّم مبيّناً، ويعقوب على أصله في الوقف كما تقدَّم.

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «فيها» بالإفراد، وهو تحريف.

سورة المؤمن

تقدَّم اختلافهم في إمالة الحاء من ﴿ حمٓ ﴾ [١] في بابه. وتقدَّم سكت أبي جعفر كذلك في بابه. وتقدَّم ﴿ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ [٦] في الأنعام [١١٥]. وتقدَّم الخلاف عن رويس في ﴿ وَقِهِمُ ﴾ [٩].

واختلفوا في ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾ [٢٠]، فقرأ نافع وهشام بالخطاب، واختلف عن ابن ذكوان:

فروى الشريف أبو الفضل من جميع طرقه عن الأخفش عنه كذلك، وكذا رواه الصيدلانيُّ، وسلامة بن هارون عن الأخفش أيضاً، وبه قطع له في «المبهج»، وكذا روى المطوعيُّ عن الصُّوريِّ عن ابن ذكوان من الطرق الخمسة، وبه[١] قطع له الهذليُّ من طريق الداجونيِّ.

وهي رواية التَّغْلبي، وعبد الرزاق، وأحمد بن أنس، ومحمد بن إسماعيل الترمذي[٢]، والحسين بن إسحاق، وابن خُرَّزاذ، والإسكندراني كلُّهم عن ابن ذكوان، وبه قطع الدانيُّ للصُّوريِّ، وكذا رواه الوليد/ ، وابن بكار عن ابن عامر.

ورواه الجمهور عن الأخفش والصُّوريِّ جميعاً بالغيب، وهي رواية محمد بن المعلَّى، و إسحاق بن داود عن ابن ذكوان، وبذلك قرأ الباقون.

---

(١) «به»: سقطت من المطبوع.

(٢) ابن يوسف، أبو إسماعيل السلمي البغدادي، عالم مشهور، روى القراءة عن ابن ذكوان، وله عنه «نسخة» فيها حروف الشاميين (حرف عبد الله بن عامر)، قال عنه الدانيُّ: «هو من جِلَّة أصحاب الحديث وعلمائهم». غاية النهاية: ٢/ ١٠٢.

وانفرد صاحب «المبهج» بذلك عن هشام بكماله.

وجعل الحافظ أبو العلاء فيها له وجهين، وقد نصَّ الدانيُّ بعدم الخلاف له، وهو الصحيح، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [٢١]، فقرأ ابن عامر ﴿مِنكُمْ﴾ بالكاف، وكذا هو في المصحف الشامي، وقرأ الباقون بالهاء، وكذا هو في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿وَأَن﴾ [٢٦]، فقرأ الكوفيون ويعقوب ﴿أَوْأَن﴾ [٢٦] بزيادة همزة مفتوحة قبل الواو وإسكان الواو، وكذلك هي في مصاحف الكوفة، وقرأ الباقون بغير ألف، وكذلك في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿يَظْهِرَ﴾ [٢٦]، فقرأ المدنيان والبصريان وحفص ﴿يُظْهِرَ﴾ بضمِّ الياء وكسر الهاء، ﴿ٱلْفَسَادَ﴾ [٢٦] بالنصب، وقرأ الباقون بفتح الياء والهاء، ﴿ٱلْفَسَادُ﴾ بالرفع. وتقدَّم ﴿عُذْتُ﴾ [٢٧] في «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿عَلَىٰ[1] كُلِّ قَلْبِ﴾ [٣٥]، فقرأ أبو عمرو ﴿قَلْبٍ﴾ بالتنوين في الباء، واختلف عن ابن عامر: فروى الداجونيُّ عن أصحابه عن هشام والأخفش عن ابن ذكوان كذلك، وروى الصوريُّ عن ابن ذكوان والحلوانيُّ عن هشام بغير تنوين، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [٣٧]، فروى حفص بنصب العين، وقرأ الباقون

---

(١) ﴿عَلَىٰ﴾ سقطت من المطبوع.

برفعها. وتقدَّم ﴿وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [٣٧] في الرعد [٣٣]. وتقدَّم ﴿يَدۡخُلُونَ﴾[١] [٤٠] في النساء [١٢٤].

واختلفوا في ﴿ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ﴾ [٤٦]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر بوصل همزة ﴿ٱدۡخُلُوٓاْ﴾ وضمِّ الخاء، ويبتدئون بضمِّ الهمزة، وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة في الحالين وكسر الخاء.

واختلفوا في ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ﴾ [٥٢]، فقرأ نافع والكوفيون بالياء على التذكير، وانفرد الشَّنَبوذيُّ عن ابن هارون عن أصحابه عن عيسى بن وردان بذلك، وسائر الرواة عنه على التأنيث، وبه قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾ [٥٨]، فقرأ الكوفيون بالخطاب وقرأ الباقون بالغيب. وتقدَّم ﴿سَيَدۡخُلُونَ﴾ [٦٠] في النساء [١٢٤]. وتقدَّم / ﴿شُيُوخٗا﴾ [٦٧] في البقرة [١٨٩] عند ﴿**البيوت**﴾. وتقدَّم ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [٦٨] لابن عامر في البقرة [١١٧]، وكذا ﴿يُرۡجَعُونَ﴾ [٧٧] ليعقوب.

وفيها من **الإضافة** ثماني ياءات: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ في ثلاثة[٢] مواضع [٢٦، ٣٠، ٣٢]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ﴾ [٣٦]، فتحها ابن كثير والأصبهاني عن ورش. ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ﴾ [٦٠]،فتحها ابن كثير. ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ﴾ [٣٦]، أسكنها يعقوب والكوفيون. ﴿مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ﴾ [٤١]، فتحها المدنيان

---

(١) في المطبوع: (يدخلونها)، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «ثلاث»، وهو تحريف.

وابن كثير وأبو عمرو وهشام، واختلف عن ابن ذكوان. ﴿أَمْرِيَ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [٤٤]، فتحها المدنيان وأبو عمرو.

ومن **الزوائد** أربع ياءات: ﴿عِقَابِ﴾ [٥]، أثبتها في الحالين يعقوب ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [١٥]، و ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [٣٢]، أثبتهما في الوصل[١] ابن وردان وورش، واختلف عن قالون فيهما ذكره الدانيُّ كما تقدَّم، وأثبتهما في الحالين ابن كثير ويعقوب. و ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ [٣٨]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو وقالون والأصبهانيُّ عن ورش، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب.

(١) «في الوصل»: سقط من (س).

سورة فصِّلت

تقدَّم ﴿ حمٓ ﴾ [١] في الإمالة والسكت. وتقدَّم ﴿ءَاذَانِنَا﴾ [٥] للدوريِّ عن الكسائيِّ في الإمالة. وتقدَّم ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ ﴾ [٩] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [١٠]، فقرأ أبو جعفر ﴿سَوَآءٌ﴾ بالرفع، وقرأ يعقوب بالخفض، وقرأ الباقون بالنصب.

واختلفوا في ﴿ نَّحِسَاتٍ ﴾ [١٦]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر والكوفيون بكسر الحاء، وقرأ الباقون بإسكانها.

وما حكاه الحافظ أبو عمرو عن أبي طاهر بن أبي هاشم عن أصحابه عن أبي الحارث من إمالة فتحة السين فإنَّه وَهْمٌ وغلط لم يكن محتاجاً إليه، فإنَّه لو صحَّ لم يكن من طرقه، ولا من طرقنا(١).

واختلفوا في ﴿ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ ﴾ [١٩]، فقرأ نافع ويعقوب بالنون وفتحها وضمِّ الشين، ﴿أَعْدَآءَ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالياء وضمِّها وفتح الشين ورفع ﴿ أَعْدَآءُ ﴾.

وتقدَّم ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [٢١]، و ﴿ أَرِنَا ﴾ [٢٩] / في البقرة [٢٨، ١٢٨]. وتقدَّم ٢
﴿ ٱلَّذَيْنِ ﴾ [٢٩] لابن كثير في النساء [١٦]. وتقدَّم ﴿وَرَبَتْ﴾ [٣٩] في الحج [٥]

---

(١) بيّن الإمام أنّه لم يقرأ بذلك، فقال: «ولم أقرأ بذلك، ولا بلغني أنَّ أحداً من أهل الأداء أخذ به».
وأجاب الداني عن أبي طاهر باحتمال أن يكون أراد «الحاء» فذكر السين.
انظر: جامع البيان: ٤/ ١٦٨، التهذيب: ق٤٥/ ب .

لأبي جعفر. وتقدَّم ﴿يُلْحِدُونَ﴾ [٤٠] في الأعراف [١٨٠]. وتقدَّم ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ [٤٤] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿مِن[1] ثَمَرَتٍ﴾ [٤٧]، فقرأ ابن كثير والبصريان وحمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بغير ألف على التوحيد، وقرأ الباقون بالألف على الجمع.

وتقدَّم ﴿وَنَـَا﴾ [٥١] في الإسراء [٨٣] و«الإمالة».

وفيها من **الإضافة** ياءان: ﴿شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ﴾ [٤٧]، فتحها ابن كثير. ﴿إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ﴾ [٥٠]، فتحها أبو جعفر وأبو عمرو وورش، واختلف عن قالون كما تقدَّم.

---

(١) ﴿من﴾: سقطت من المطبوع.

سورة الشورى

تقدَّم ﴿ حمٓ ﴾[١] في الإمالة. وتقدَّم ﴿ عٓسٓقٓ ﴾[٢] في باب «المدِّ والقصر». وتقدَّم سكت أبي جعفر على الحروف الخمسة في بابه.

واختلفوا في ﴿يُوحِيٓ إِلَيۡكَ﴾ [٣]، فقرأ ابن كثير بفتح الحاء على التجهيل، وقرأ الباقون بكسرها على التسمية.

وتقدَّم ﴿ تَكَادُ ﴾ [٥]، و ﴿ يَتَفَطَّرۡنَ ﴾ [٥] في مريم [٩٠]. وتقدَّم ﴿إِبۡرَٰهِيمَ﴾ في البقرة [١٢٤]. وتقدَّم ﴿نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا﴾ [٢٠] في «هاء الكناية». وتقدَّم ﴿ يُبَشِّرُ ٱللَّهُ ﴾ [٢٣] في آل عمران [٣٩].

واختلفوا في ﴿ مَا تَفۡعَلُونَ ﴾ [٢٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بالخطاب، واختلف عن رويس: فروى عنه أبو الطيب الخطاب[1] كذلك، وروى غيره الغيب، وبذلك قرأ الباقون.

وقد وقع في «غاية» الحافظ أبي العلاء أنَّ النخاس عن رويس بالخطاب، وهو سهو، وصوابه أبو الطيب، والله أعلم[2]. وتقدَّم ﴿ يُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ ﴾ [٢٨] في البقرة [٩٠].

---

(١) في المطبوع: «الخلاف»، وهو تحريف.

(٢) غاية الاختصار: ٢/ ٦٤٩.

واختلفوا في ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾ [٣٠]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿بِمَا﴾ بغير فاء قبل الباء، وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بالفاء، وكذلك هي في مصاحفهم.

وتقدَّم ﴿ٱلرِّيحَ﴾ [٣٣] في البقرة [١٦٤]. وتقدَّم ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [٣٢] في الإمالة، والزوائد، وسيأتي أيضاً في المحذوفات(١).

واختلفوا في ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ﴾ [٣٥]، فقرأ ابن عامر والمدنيان برفع الميم، وقرأ الباقون بنصبها.

واختلفوا في ﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ﴾ هنا [٣٧]، والنجم [٣٢]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿كبِيرَ﴾ بكسر الباء / من غير ألف ولا همزة على التوحيد في الموضعين، وقرأ الباقون بفتح الباء وألف وهمزة مكسورة بعدها فيهما على الجمع.

واختلفوا في ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ [٥١] ﴿فَيُوحِيَ﴾ [٥١]، فقرأ نافع برفع اللَّام وإسكان الياء، واختلف عن ابن ذكوان:

فروى عنه الصُّوريُّ عن طريق الرَّمْليِّ كذلك، وبه قطع الدانيُّ للصوريِّ، وكذلك صاحب «المبهج» وابن فارس، وقطع بذلك صاحب «الكامل» لغير الأخفش عنه، واستثنى ابنَ عتَّاب، والنَّجَّاد(٢)، والسُّلَمي، والمُرِّي(٣) كلُّهم عن الأخفش فجعلهم كالصُّوريِّ.

---

(١) كذا في (س)، و(ظ)، وضُرب عليها في (ك).

(٢) في المطبوع: «النجار» بالراء، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: «المزي» بالزاي، وهو تصحيف.

وانفرد صاحب «التجريد» بهذا من قراءته على الفارسيِّ عن هشام، فخالف سائر الرواة عن هشام.

وهي رواية التغلبيِّ، وأحمد بن أنس، وأحمد بن المعلَّى عنه، وكذا روى الصيدلانيُّ عن هبة الله عن الأخفش أيضاً.

وروى عنه الأخفش من سائر طرقه، والمطوعيُّ عن الصوريِّ بنصب اللَّام والياء، وبذلك قرأ الباقون.

وفيها من **الزوائد** ياء واحدة: ﴿ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [٣٢]، أثبتها في الوصل المدنيان وأبو عمرو، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب.

سورة الزخرف

تقدَّم الإمالة والسكت في بابهما. وتقدَّم ﴿فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[٤]في النساء[١١].

واختلفوا في ﴿أَن كُنتُمۡ﴾ [٥]، فقرأ المدنيان وحمزة والكسائيُّ وخلف بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

وتقدَّم ﴿مَهۡدٗا﴾ [١٠] في طه [٥٣]. *وتقدَّم ﴿مَّيۡتٗا﴾ [١١] في البقرة [١٧٣]*[١]. وتقدَّم[٢]﴿تُخۡرَجُونَ﴾ [١١] في الأعراف [٢٥]. وتقدَّم ﴿جُزۡءًا﴾ [١٥] في البقرة [٦٧]، وفي «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يُنَشَّؤُاْ﴾ [١٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بضمِّ الياء وفتح النون وتشديد الشين، وقرأ الباقون بفتح الياء وإسكان النون وتخفيف الشين.

واختلفوا في ﴿عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [١٩]، فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر ويعقوب ﴿عِندَ﴾[٣] بالنون ساكنة وفتح الدال من غير ألف على أنَّه ظرف، وقرأ الباقون بالباء وألف بعدها ورفع الدال جمع «عبد».

واختلفوا في ﴿أَشَهِدُواْ﴾ [١٩]، فقرأه المدنيان ﴿أَءُشۡهِدُواْ﴾ بهمزتين، الأولى / مفتوحة، والثانية مضمومة مسهَّلة على أصلها مع إسكان الشين، وفَصَلَ

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٢) «وتقدَّم»: سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «عبد» بالباء الموحدة من أسفل، وهو تصحيف.

بينهما بألف أبو جعفر وقالون بخلاف عنه[١] على أصلهما المتقدِّم في باب «الهمزتين من كلمة».

وقرأ الباقون بهمزة واحدة مفتوحة وفتح الشين.

واختلفوا في ﴿قَٰلَ أَوَلَوۡ﴾ [٢٤]، فقرأ ابن عامر وحفص ﴿قَٰلَ﴾ على الخبر، وقرأ الباقون ﴿قُلۡ﴾ على الأمر.

واختلفوا في ﴿أَوَلَوۡ جِئۡتُكُم﴾ [٢٤]، فقرأ أبو جعفر ﴿جِئۡنَٰكُم﴾ بنون وألف على الجمع، وهو في إبدال الهمزة[٢] والصلة على أصله، وقرأ الباقون بالتاء مضمومة على التوحيد وهم على أصولهم أيضاً.

واختلفوا في ﴿سُقُفٗا﴾ [٣٣]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر بفتح السين وإسكان القاف،وقرأ الباقون بضمِّهما[٣].

وتقدَّم ﴿يَتَّكِـُٔونَ﴾ [٣٤] في «الهمز المفرد» لأبي جعفر. وتقدَّم ﴿لَّمَّا﴾[٤] [٣٥] في هود [١١١] لعاصم وحمزة وابن جماز وهشام بخلاف.

واختلفوا في ﴿نُقَيِّضۡ لَهُۥ﴾ [٣٦]، فقرأ يعقوب بالياء، واختلف عن أبي بكر:

---

(١) «عنه»: سقطت من (ت) وكذا المطبوع، مما حرّف المراد.

(٢) في المطبوع: «الهمز».

(٣) في المطبوع: «بضمها» على الإفراد، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: (لما هو)، وهو تحريف وخطأ.

فروى عنه العُلَيميُّ كذلك، وكذا روى خلف عن يحيى، وكذا روى أبوالحسن الخياط عن شعيب الصَّرِيفينيِّ عن يحيى، وهي رواية عصمة عن أبي بكر، وروى يحيى من سائر طرقه بالنون، وكذا روى سائر الرواة عن أبي بكر، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا ﴾ [٣٨]، فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر وأبوبكر بألف بعد الهمزة على التثنية، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد. وكُلٌّ في إمالته وفتحه على أصله.

وتقدَّم ﴿ أَفَأَنتَ ﴾ [٤٠] للأصبهانيِّ في باب «الهمز المفرد»[١]. وتقدَّم ﴿ نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾ [٤١]، ﴿ أَوْ نُرِيَنَّكَ ﴾[٢] [٤٢] لرويس في أواخر آل عمران [١٩٦]. وتقدَّم ﴿ رُسُلِنَآ ﴾ [٤٥] في البقرة [٦٧]. وتقدَّم ﴿ وَسْـَٔلْ ﴾ [٤٥] في باب «النقل». وتقدَّم ﴿ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ﴾ [٤٩] في «الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿ أَسَٰوِرَةٌ ﴾ [٥٣]، فقرأ يعقوب وحفص ﴿ أَسْوِرَةٌ ﴾ [٥٣] بإسكان السين من غير ألف، وانفرد ابن العلَّاف عن النخَّاس عن التمار عن رويس بفتح السين وألف بعدها، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿ سَلَفًا ﴾ [٥٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ بضمِّ السين واللَّام، وقرأ الباقون بفتحهما.

---

(١) في (ت) و (ك) وكذا المطبوع ذكرت بعد ﴿ رُسُلِنَآ ﴾.

(٢) في المطبوع «و» بدل «أو»، وهو تحريف.

واختلفوا في ﴿ يَصِدُّونَ ﴾ [٥٧]، فقرأ ابن كثير والبصريان وعاصم وحمزة بكسر الصاد، وقرأ الباقون بضمِّها. وتقدَّم ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا ﴾ [٥٨] / في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿ تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ [٧١]، فقرأ المدنيان وابن عامر وحفص ﴿ تَشْتَهِيهِ ﴾ [٧١] بزيادة هاء ضمير مذكَّر بعد الياء، وكذلك هو في المصاحف المدنية والشامية، وقرأ الباقون بحذف الهاء، وكذلك هو في مصاحف مكة والعراق.

وتقدَّم ﴿ أُورِثْتُمُوهَا ﴾ [٧٢] في «حروف قربت مخارجها». وتقدَّم ﴿ وَلَدٌ ﴾ [٨١] في مريم [٨٨]. وتقدَّم ﴿ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ﴾ [٨١] في البقرة [٢٥٨].

واختلفوا في ﴿ يُلَٰقُواْ ﴾ هنا [٨٣]، والطور [٤٥]، والمعارج [٤٢]، فقرأ أبو جعفر بفتح الياء وإسكان اللَّام وفتح القاف من غير ألف قبلها في الثلاثة، وقرأ الباقون بضمِّ الياء وفتح اللَّام وألف بعدها وضمِّ القاف فيهنَّ، ولم يذكرها ابن مِهْران في «كتبه» ألبتة.

واختلفوا في ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [٨٥]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائيُّ وخلف ورويس بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، ويعقوب على أصله في فتح حرف المضارعة وكسر الجيم.

واختلفوا في ﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾ [٨٨]، فقرأ حمزة وعاصم بخفض اللَّام وكسر الهاء، وقرأ الباقون بنصب اللَّام وضمِّ الهاء.

واختلفوا في ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [٨٩]، فقرأ المدنيان وابن عامر بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

وفيها من **الإضافة** ياءان: ﴿ مِن تَحۡتِيٓۚ أَفَلَا ﴾ [٥١]، فتحها المدنيان وأبو عمرو والبزي، وبذلك[1] انفرد الكارَزِينيُّ عن الشطوي عن ابن شَنَبوذ عن قنبل كما تقدَّم.

﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ [٦٨]، فتحها أبو بكر ورويس بخلاف عنه ووقف عليها بالياء، وأسكنها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر ووقفوا عليها كذلك؛ لأنَّها في مصاحف المدينة والشام ثابتة، وحذفها الباقون في الحالين؛ لأنَّها كذلك في مصاحفهم، وقال الإمام أبو عمرو بن العلاء: «رأيتها في مصاحف المدينة والحجاز بالياء».

ومن **الزوائد** ثلاث: ﴿سَيَهۡدِينِ﴾ [٢٧] ﴿ وَأَطِيعُونِ ﴾ [٦٣]، أثبتهما في الحالين يعقوب. ﴿ وَٱتَّبِعُونِ ﴾ [٦١]، أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو، وفي الحالين يعقوب، ورُوِي إثباتها عن قنبل من طريق ابن شَنَبوذ كما تقدَّم. /

---

(١) كذا في (س)، وفي البقية: «كذلك».

سورة الدخان

تقدَّم السكت والإمالة في بابها.

واختلفوا في ﴿ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [٧]، فقرأ الكوفيون بخفض الباء، وقرأ الباقون برفعها. وتقدَّم ﴿ نَبْطِشُ ﴾ [١٦] لأبي جعفر في الأعراف [١٩٥]. وتقدَّم ﴿عُذْتُ﴾ [٢٠] في «حروف قربت مخارجها». وتقدَّم ﴿ فَأَسْرِ ﴾ [٢٣] في هود [٨١]. وتقدَّم ﴿ فَٰكِهِينَ ﴾ [٢٧] في يسٓ [٥٥] لأبي جعفر.

واختلفوا في ﴿ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى ﴾ [٤٥]، فقرأ ابن كثير وحفص ورويس بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿ فَٱعْتِلُوهُ ﴾ [٤٧]، فقرأ نافع وابن كثير وابن عامر ويعقوب بضمِّ التاء، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿ ذُقْ إِنَّكَ ﴾ [٤٩]، فقرأ الكسائيُّ بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [٥١]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿مُقَامٍ﴾ بضمِّ الميم، وقرأ الباقون بفتحها، والمراد في الفتح موضع القيام، وفي الضمِّ معنى[١] الإقامة.

واتفقوا على فتح الميم من الحرف الأوَّل من هذه السورة، وهو قوله تعالى:

---

(١) في (س): «موضع»، وهو تحريف. وانظر: الكشف: ٢/ ٢٦٥ .

﴿وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [٢٦]؛ لأنَّ المراد به المكان، وكذا في غيره، وكذا ﴿مِن مَّقَامِ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وما أجمع على فتحه، والله أعلم.

وفيها من **الإضافة** ياءان: ﴿إِنِّيٓ ءَاتِيكُم﴾ [١٩]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبوعمرو. ﴿تُؤۡمِنُواْ لِي﴾ [٢١]، فتحها ورش.

ومن **الزوائد** ثنتان: ﴿تَرۡجُمُونِ﴾ [٢٠] ﴿فَٱعۡتَزِلُونِ﴾ [٢١]، أثبتهما وصلاً ورش، وفي الحالين يعقوب.

سورة الجاثية

تقدَّم الإمالة في «الحاء» في بابها، والسكت لأبي جعفر في بابه.

واختلفوا في ﴿ءَايَتٌ لِقَوْمٍ﴾ في الموضعين [٤، ٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ ويعقوب بكسر التاء فيهما، وقرأهما الباقون بالرفع. وتقدَّم ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ [٥] في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [٦]، فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو ورَوْح وحفص بالغيب، وقرأ / الباقون بالخطاب. ٢

وقد وقع في بعض نسخ «الإرشاد» أنَّ يعقوب قرأه بالغيب، وتبعه عليه الديواني، وهو غلط. وتقدَّم ﴿مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ [١١] في سبأ [٥].

واختلفوا في ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ [١٤]، فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائيُّ وخلف بالنون، وقرأ الباقون بالياء، وقرأ أبو جعفر بضمِّ الياء وفتح الزاي مجهَّلاً، وكذا قرأ شيبة، وجاءت أيضاً عن عاصم.

وهذه القراءة حجة على إقامة الجارِّ والمجرور، وهو ﴿بِمَا﴾ مع وجود المفعول به الصريح، وهو ﴿قَوْمًا﴾ مقام الفاعل، كما ذهب إليه الكوفيون وغيرهم. وتقدَّم ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [١٥] في البقرة [٢٨].

واختلفوا في ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ﴾ [٢١]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. وتقدَّم ﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ في الإمالة.

واختلفوا في ﴿غِشَٰوَةً﴾ [٢٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿غَشْوة﴾ بفتح

الغين وإسكان الشين من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر الغين وفتح الشين وألف بعدها.

واتفقوا على ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ [٢٥]، بالنصب إلا ما انفرد به ابن العلاَّف عن النخَّاس عن التمار عن رويس من الرفع، وهي رواية موسى بن إسحاق عن هارون عن حسين الجُعْفي عن أبي بكر، ورواية المنذر بن محمد عن هارون عن أبي بكر نفسه، ورواية عبد الحميد بن بكَّار عن ابن عامر، وقراءة الحسن البصريِّ وعُبَيْد بن عُمَير، و ﴿**حُجَّتُهم**﴾[١] في هذه القراءة[٢] اسم كان، و ﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ الخبر، وعلى قراءة الجماعة بالعكس، وهو واضح.

واختلفوا في ﴿ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ ﴾ [٢٨]، فقرأ يعقوب بنصب اللَّام، وقرأ الباقون برفعها.

واختلفوا في ﴿ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ [٣٢]، فقرأ حمزة بنصب ﴿ ٱلسَّاعَةَ ﴾، وقرأ الباقون برفعها.

وتقدَّم ﴿ هُزُوًا ﴾ في البقرة [٦٧]. وتقدَّم ﴿ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا ﴾ [٣٥] في الأعراف [٢٥].

---

(١) أي: الكلمة القرآنية.

(٢) في (س): «أنها اسم»، ولعله تحريف.

سورة الأحقاف

تقدَّم مذهبهم في ﴿ حمٓ ﴾ [١] إمالةً، وسكتاً في بابيهما[١].

واختلفوا في ﴿ لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ﴾ [١٢]، فقرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب بالخطاب، واختلف عن البزيِّ: فروى / عبد العزيز الفارسي والشَّنَبوذيُّ عن النقاش كذلك، وهي[٢] رواية الخزاعي واللَّهْبِيَّيْن وابن هارون عن البزيِّ، وبذلك قرأ الدانيُّ من طريق أبي ربيعة، وإطلاقُه الخلافَ في «التيسير» خروج عن طريقه[٣].

وروى الطبريُّ والفحَّام والحَمَّاميُّ عن النقاش، وابن بُنان عن أبي ربيعة، وابن الحُباب عن البزيِّ بالغيب، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿ بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًا ﴾ [١٥]، فقرأ الكوفيون ﴿ إِحۡسَٰنًا ﴾ بزيادة همزة مكسورة قبل الحاء وإسكان الحاء وفتح السين وألف بعدها، وكذلك هي في مصاحف الكوفة، وقرأ الباقون بضمِّ الحاء وإسكان السين من غير همزة ولا ألف، وكذلك هي في مصاحفهم. وتقدَّم ﴿ كُرۡهًا ﴾ [١٥] في النساء [١٩].

واختلفوا في ﴿وَفِصَٰلُهُۥ ﴾ [١٥]، فقرأ يعقوب ﴿وَفَصْلُه﴾ بفتح الفاء وإسكان الصاد من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر الفاء وفتح الصاد وألف بعدها.

---

(١) في المطبوع: «بابيها».

(٢) في المطبوع: «وهو».

(٣) في المطبوع: «طريقيه» بالتثنية، وهو تحريف.

واختلفوا في ﴿ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ ﴾ و ﴿ وَنَتَجَاوَزُ ﴾ [١٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بنون مفتوحة فيهما ﴿أَحۡسَنَ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالياء مضمومة فيهما ﴿أَحۡسَنُ﴾ بالرفع.

وتقدَّم ﴿ أُفٍّ لَّكُمَآ ﴾ [١٧] في الإسراء [٢٣]. وتقدَّم ﴿ أَتَعِدَانِنِيٓ ﴾ [١٧] لهشام في «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿وَلِيُوَفِّيَهُمۡ﴾ [١٩]، فقرأ ابن كثير والبصريان وعاصم بالياء، واختلف عن هشام:

فروى الحلوانيُّ عنه كذلك، وروى الداجونيُّ عن أصحابه عنه بالنون، وكذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم اختلافهم في ﴿ أَذۡهَبۡتُمۡ ﴾ [٢٠] في «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم ﴿ وَأُبَلِّغُكُم ﴾ [٢٣] في الأعراف [٦٢] لأبي عمرو.

واختلفوا في ﴿لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ ﴾[٢٥]، فقرأ يعقوب وعاصم وحمزة وخلف ﴿يُرَىٰٓ﴾ بياء مضمومة على الغيب، ﴿مَسَٰكِنُهُمۡ﴾ بالرفع، وقرأ الباقون بالتاء وفتحها على الخطاب، ونصب ﴿مَسَٰكِنَهُمۡ﴾ وهم في الإمالة على أصولهم.

وتقدَّم ﴿ بَلۡ ضَلُّواْ ﴾ [٢٨]، ﴿وَإِذۡ صَرَفۡنَآ﴾ [٢٩] في بابهما. وتقدَّم ﴿يَقۡدِرُ﴾ [٣٣] ليعقوب في يسٓ [٨١].

وفيها من **الإضافة** أربع ياءات: ﴿ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ ﴾ [١٥]، فتحها البزي والأزرق. ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ ﴾ [٢١]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿وَلَٰكِنِّيٓ﴾ [٢٣]، فتحها المدنيان وأبو عمرو والبزي. ﴿ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ ﴾ [١٧]، فتحها المدنيان وابن كثير. /

سورة محمد ﷺ

اختلفوا في ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ﴾ [٤]، فقرأ البصريان وحفص ﴿قُتِلُواْ﴾ بضمِّ القاف وكسر التاء من غير ألف بينهما،وقرأ الباقون بفتح القاف والتاء وألف بينهما. وتقدَّم ﴿وَكَأَيِّن﴾ في سورة آل عمران [١٤٦]، وباب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ [١٥]، فقرأ ابن كثير بغير مدٍّ بعد الهمزة، وقرأ الباقون بالمدِّ.

واختلف عن البزي في ﴿ءَانِفًا﴾ [١٦]: فروى الدانيُّ من قراءته على أبي الفتح عن السامري عن أصحابه عن أبي ربيعة بقصر الهمزة، وقد انفرد بذلك أبو الفتح، فكلُّ أصحاب السامري لم يذكروا القصر عن البزيِّ، وأصحاب السامريِّ الذين أخذ عنهم من أصحاب أبي ربيعة، هم: محمد بن عبد العزيز(١) ابن الصباح، وأحمد بن محمد بن هارون بن بقرة، ومنهم سلامة بن هارون البصريُّ صاحب أبي مَعْمر الجُمَحي صاحب البزيِّ، فلم يأت عن أحد منهم قصر، وعلى تقدير أن يكونوا رَوَوا القصر، فلم يكونوا من طرق «التيسير»، فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق «الشاطبية» و «التيسير».

---

(١) في المطبوع: «وابن» بواو العطف، وهو خطأ وتحريف ؛ لأنَّ ابن الصباح هو نفسه محمد بن عبد العزيز، وهو مقرئ جليل، من جلة أصحاب أبي ربيعة، نقل عنه الدانيُّ بسنده شاهداً للوقف على ﴿هَيْهَاتَ﴾ بالهاء:

صرمت حبالك بكرة نبهاه	هيهات منك وصالها هيهاه
وتنكرت لك بعد صفو مودة	فاصبر تصب من صبرك المنجاه

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٧٢-١٧٣.

نعم: روى سبط الخياط القصر من طريق النقاش عن أبي ربيعة، ومن سائر طرقه عن أبي ربيعة وعن البزيِّ، ورواه ابن سوار عن ابن فرح عن البزيِّ، ورواه ابن مجاهد عن مضر بن محمد عن البزيِّ، وهي قراءة ابن محيصن، وروى الحسن بن الحباب وسائر أصحاب البزي عنه المدَّ، وبذلك قرأ الباقون. وتقدَّم ﴿عَسَيْتُمْ﴾ [٢٢] في البقرة [٢٤٦].

واختلفوا في ﴿إِن[1] تَوَلَّيْتُمْ﴾ [٢٢]، فروى رويس بضمِّ التاء والواو وكسر اللَّام، وقرأ الباقون بفتحهنَّ.

واختلفوا في ﴿وَتُقَطِّعُوٓاْ﴾ [٢٢]، فقرأ يعقوب بفتح التاء وإسكان القاف وفتح الطاء مخفَّفة، وقرأ الباقون بضمِّ التاء وفتح القاف وكسر الطاء مشدَّدة.

واختلفوا في ﴿وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ [٢٥]، فقرأ البصريان بضمِّ الهمزة وكسر اللَّام، وفَتَحَ الياء أبو عمرو، وأسكنها يعقوب، وقرأ الباقون بفتح الهمزة واللَّام وقلب الياء ألفاً.

واختلفوا في ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ [٢٦]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿رِضْوَٰنَهُۥ﴾ [٢٨] / في آل عمران [١٥] لأبي بكر.

واختلفوا في ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ ﴿وَنَبْلُوَاْ﴾ [٣١]، فقرأ أبو بكر بالياء في الثلاثة، وقرأهن الباقون بالنون.

---

(١) في المطبوع: ﴿أن﴾ بفتح الهمزة، وهو خطأ.

واختلفوا في ﴿وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾ [٣١]،فروى رويس بإسكان الواو، وانفرد ابن مِهْران بذلك عن رَوْح أيضاً،وقرأ الباقون بفتحها.

وتقدَّم ﴿السَّلْمِ﴾ [٣٥] في البقرة [١٥٥] لحمزة وخلف وأبي بكر، وتقدَّم ﴿هَٰأَنتُمْ﴾ [٣٨] في «الهمز المفرد».

سورة الفتح

تقدَّم ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [٦] في التوبة [٩٨].

واختلفوا في ﴿لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [٩]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالغيب في الأربعة، وقرأ الباقون بالخطاب.

وتقدَّم ﴿عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [١٠] لحفص في «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا﴾ [١٠]، فقرأ أبو عمرو والكوفيون ورويس بالياء، وانفرد بذلك ابن مِهْران عن رَوْح أيضاً، وقرأ الباقون بالنون.

واختلفوا في ﴿ضَرًّا﴾ [١١]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ الضاد، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾ [١٢] في بابه.

واختلفوا في ﴿كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [١٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿كَلِمَ﴾ بكسر اللَّام من غير ألف، وقرأ الباقون بفتح اللَّام وألف بعدها.

وتقدَّم ﴿يُدْخِلْهُ﴾ [١٧]، و ﴿يُعَذِّبْهُ﴾ [١٧] في النساء [١٤، ١٧٣].

واختلفوا في ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [٢٤]، فقرأ أبو عمرو بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

وتقدَّم ﴿تَطَـُٔوهُمْ﴾ [٢٥]، و ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ [٢٧] في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿وَرِضْوَٰنًا﴾ [٢٩] في سورة آل عمران [١٥].

واختلفوا في ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ [٢٩]، فقرأ ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء،وقرأ الباقون بإسكانها.

واختلفوا في ﴿فَـَٔازَرَهُۥ﴾ [٢٩]، فروى ابن ذكوان بقصر الهمزة، واختلف عن هشام:

فروى الداجونيُّ عن أصحابه عنه كذلك، وروى الحلوانيَّ عنه المدَّ، وبه قرأ الباقون. وتقدَّم ﴿سُوقِهِۦ﴾ [٢٩] في النمل [٤٤] لقنبل.

سورة الحجرات

اختلفوا في ﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾ [١]، فقرأ يعقوب بفتح التاء والدال، وقرأ الباقون / بضمِّ التاء وكسر الدال.

واختلفوا في ﴿الْحُجُرَاتِ﴾ [٤]، فقرأ أبو[1] جعفر بفتح الجيم، وقرأ الباقون بضمها. وتقدَّم ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ [٦] في النساء [٩٤]. وتقدَّم ﴿حَتَّىٰ تَفِيءَ[2] إِلَىٰ﴾ [٩] في «الهمزتين من كلمتين».

واختلفوا في ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [١٠]، فقرأ يعقوب بكسر الهمزة وإسكان الخاء وتاء مكسورة على الجمع، وقرأ الباقون بفتح الهمزة والخاء وياء ساكنة على التثنية.

وتقدَّم ﴿تَلْمِزُوا﴾ [١١] في التوبة [٥٨]. وتقدَّم ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ﴾ [١١] في «حروف قربت مخارجها». وتقدَّم ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [١٢]، ﴿وَلَا تَنَابَزُوا﴾ [١١]، و ﴿لِتَعَارَفُوا﴾ [١٣] للبزيِّ في البقرة [٢٦٧]. وتقدَّم ﴿مَيْتًا﴾ [١٢] في البقرة [١٧٣] أيضاً.

واختلفوا في ﴿لَا يَلِتْكُم﴾[3] [١٤]، فقرأ البصريان ﴿يَأْلِتْكُم﴾ بهمزة ساكنة بين الياء واللَّام، ويبدلها أبو عمرو على أصله في الهمز الساكن، وقرأ الباقون بكسر اللَّام من غير همز.

واختلفوا في ﴿بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [١٨]، فقرأ ابن كثير بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

---

(١) في المطبوع: «أبوا» بالتثنية، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «يفيء» بالياء المثناة التحتية قبل الفاء، وهو خطأ وتحريف.

(٣) في المطبوع: «ولا» بالواو، وهو خطأ وتحريف.

سورة ق

تقدَّم ﴿أَءِذَا﴾ [٣] في «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم ﴿مِتْنَا﴾ [٣] في آل عمران [٢٧]. وتقدَّم ﴿بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [١١] في البقرة [١٧٣].

واختلفوا في ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾ [٣٠]، فقرأ نافع وأبو بكر بالياء، وقرأ الباقون بالنون.

واختلفوا في ﴿تُوعَدُونَ﴾ [٣٢]، فقرأ ابن كثير بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾ [٤٠]، فقرأ المدنيان وابن كثير وحمزة وخلف بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

واتفقوا على حرف الطور ﴿وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [٤٩]، أنَّه بالكسر؛ إذ المعنى على المصدر، أي: وقت أفول النجوم وذهابها، لا جمع دُبُر.

وتقدَّم ﴿يُنَادِ﴾ [٤١] في «الوقف على المرسوم». وتقدَّم ﴿تَشَقَّقُ﴾ [٤٤] في الفرقان [٢٥] لأبي عمرو والكوفيين.

وفيها من **الزوائد** ثلاث: ﴿وَعِيدِ﴾ في الموضعين [١٤، ٤٥]، أثبتها وصلاً ورش، وأثبتها[1] في الحالين يعقوب. ﴿ٱلْمُنَادِ﴾ [٤١]، أثبت الياء في الحالين ابن كثير ويعقوب، وأثبتها[2] وصلاً المدنيان وأبو عمرو./

(١) «أثبتها» سقط من (س).

(٢) في المطبوع: «وأثبتهما» بالتثنية، وهو تحريف.

سورة الذاريات

تقدَّم ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ﴾ [١] لحمزة في «الإدغام الكبير». وتقدَّم ﴿ يُسۡرٗا ﴾ [٣] لأبي جعفر بخلاف عن ابن وردان في البقرة عند ﴿ هُزُوٗا ﴾ [٦٧]. وتقدَّم ﴿ وَعُيُونٍ ﴾ [١٥] في البقرة [١٨٩] أيضاً عند ذكر ﴿ ٱلۡبُيُوتَ ﴾.

واختلفوا في ﴿ مِّثۡلَ مَآ ﴾ [٢٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.

وتقدَّم ﴿إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [٢٤] في البقرة [١٢٤]. وتقدَّم ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [٢٥] في هود [٦٩].

واختلفوا في ﴿ ٱلصَّٰعِقَةُ ﴾ [٤٤]، فقرأ الكسائيُّ ﴿**الصَّعْقةُ**﴾ بإسكان العين من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر العين وألف قبلها.

واختلفوا في ﴿ وَقَوۡمَ نُوحٖ ﴾ [٤٦]، فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائيُّ وخلف بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصبها.

وفيها من **الزوائد** ثلاث ياءات: ﴿ لِيَعۡبُدُونِ ﴾ [٥٦]، ﴿ أَن يُطۡعِمُونِ ﴾ [٥٧]، ﴿فَلَا يَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ [٥٩]، أثبتهنَّ في الحالين يعقوب.

سورة الطور

تقدَّم ﴿ فَٰكِهِينَ ﴾ [١٨] في يسٓ [٥٥]. وتقدَّم ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [٢٠] لأبي جعفر في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ﴾ [٢١]، فقرأ أبو عمرو ﴿ وَأَتۡبَعۡنَٰهُمۡ ﴾ بقطع الهمزة وفتحها وإسكان التاء والعين ونون وألف بعدها، وقرأ الباقون بوصل الهمزة، وتشديد التاء وفتح العين وتاء ساكنة بعدها.

واختلفوا في ﴿ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ ﴾ [٢١]، فقرأ البصريان وابن عامر بألف على الجمع، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد، وكَسَرَ التاء أبو عمرو وحده، وضمَّها الباقون. وتقدَّم ﴿ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ ﴾ [٢١] في الأعراف [١٧٢].

واختلفوا في ﴿ أَلَتۡنَٰهُم ﴾ [٢١]، فقرأ ابن كثير بكسر اللَّام، وقرأ الباقون بفتحها. واختلف عن قنبل في حذف الهمزة:

فروى ابن شَنَبوذ عنه إسقاط الهمزة، واللفظ بلام مكسورة، وهي رواية الحلوانيِّ عن القَوَّاس، وهي قراءة أبي بن كعب، وطلحة بن مُصَرِّف، وجاءت عن الأعمش، وروى ابن مجاهد إثبات الهمزة، وبذلك قرأ الباقون.

وروينا عن ابن هُرْمُز بمدِّ الهمزة، وعن الأعمش إسقاطُها مع فتح اللَّام. وقرئت ﴿**وَلَتْناهُم**﴾ بالواو، وكلها لغات ثابتة بمعنى نقص[١] / . وتقدَّم ﴿ لَّا لَغۡوٌ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٌ ﴾ [٢٣] في البقرة [٢٦٧]. وتقدَّم ﴿ لُؤۡلُؤٌ ﴾ [٢٤] في «الهمز المفرد».

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٨/ ١٤٩.

واختلفوا في ﴿ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ ﴾ [٢٨]، فقرأ المدنيان والكسائيُّ بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿ ٱلۡمُصَيۡطِرُونَ ﴾ هنا [٣٧]، و ﴿ بِمُصَيۡطِرٍ ﴾ في الغاشية [٢٢]، فرواه[١] هشام بالسين فيهما، ورواه خلف عن حمزة بإشمام الصاد الزاي، واختلف عن قنبل وابن ذكوان وحفص وخلَّاد:

فأمَّا قنبل: فرواه عنه بالصاد فيهما[٢] ابن شَنَبوذ من «المبهج»، وكذا نصَّ الدانيُّ في «جامعه» عنه، ورواه عنه بالسين فيهما ابن مجاهد وابن شَنَبوذ من «المستنير»، ونصَّ على السين في ﴿ ٱلۡمُصَيۡطِرُونَ ﴾ والصاد في ﴿ بِمُصَيۡطِرٍ ﴾ الجمهورُ من العراقيِّين والمغاربة، وهو الذي في «الشاطبية» و«التيسير».

وأمَّا ابن ذكوان: فرواه عنه بالسين فيهما ابن مِهْران وابن الفحَّام من طريق الفارسيِّ عن النقاش، وهي أيضاً[٣] رواية ابن الأخرم وغيره عن الأخفش، ورواه ابن سوار بالصاد فيهما، وكذلك روى الجمهور عن النقاش، وهو الذي في «الشاطبية» و«التيسير».

وأمَّا حفص: فنصَّ على الصاد له فيهما ابن مِهْران في «غايته»، وابن غَلْبون في «تذكرته»، وصاحب «العنوان»، وهو الذي في «التبصرة» و«الكافي» و«التلخيص» و«الهداية» وعند الجمهور، وذكره الدانيُّ في «جامعه» عن الأُشنانيِّ

---

(١) في المطبوع: «فرواها» بالتثنية، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «فيها» بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) «أيضاً» سقطت من المطبوع.

عن عُبَيد، وبه قرأ الدانيُّ على شيخه أبي الحسن، ورواه بالسين فيهما زَرْعان عن عمرو، وهو نصُّ الهذليِّ عن الأُشنانيِّ عن عُبَيد، وحكاه له الدانيُّ في «جامعه» عن أبي طاهر بن أبي هاشم عن الأُشنانيِّ، وكذا رواه ابن شاهي عن عمرو، وروى آخرون عنه ﴿المسيطرون﴾ بالسين، و ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ بالصاد، وكذا هو في «المبهج» و«الإرشادين» و«غاية» أبي العلاء، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتح، وقطع بالخلاف له في ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾، وبالصاد في ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ في «التيسير» و«الشاطبية».

وأمَّا خلَّاد: فالجمهور من المشارقة والمغاربة على الإشمام فيهما له، وهو الذي لا يوجد نصٌّ عنه بخلافه، وأثبت له الخلاف فيهما صاحب «التيسير» من قراءته على أبي الفتح، وتبعه على ذلك الشاطبي، والصاد هي رواية الحلوانيِّ ومحمد بن سعيد البزاز[1]، كلاهما عن خلَّاد، ورواية محمد بن لاحق عن / سُليم وعبد الله ابن صالح عن حمزة، وبذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم ﴿يَلْقَوْا﴾ [٤٥] لأبي جعفر في الزخرف [٨٣].

واختلفوا في ﴿يُصْعَقُونَ﴾ [٤٥]، فقرأ ابن عامر وعاصم بضمِّ الياء، وقرأ الباقون بفتحها.

---

(١) أبو جعفر،مقرئ بارع، أخذ القراءة عرضاً عن خلف وخلَّاد، له اختيار في القراءة، وهو قديم الوفاة. انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٤٤-١٤٥.

سورة النجم

تقدَّم مذاهبهم في إمالة رؤوس آيها، وكذا ﴿ رَأَىٰٓ ﴾ [١١]، و ﴿رَءَاهُ﴾ [١٣] في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ ﴾ [١١]، فقرأ أبو جعفر وهشام بتشديد الذال، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ ﴾ [١٢]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ويعقوب **﴿أفتَمْرُونه﴾** بفتح التاء وإسكان الميم من غير ألف، وقرأ الباقون بضمِّ التاء وفتح الميم وألف بعدها.

واختلفوا في ﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ [١٩]، فروى رويس بتشديد التاء ويمد للساكنين، وهي قراءة ابن عباس، ومجاهد، ومنصور بن المعتَمِر، وطلحة، وأبي الجَوْزاء، وقرأ الباقون بتخفيفها، وتقدَّم وقف الكسائيِّ عليها في «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿ وَمَنَوٰةَ ﴾ [٢٠]، فقرأ ابن كثير بهمزة بعد الألف فيمدُّ للاتصال، وقرأ الباقون بغير همزة.

والوقفُ عليها لجميع القراء بالهاء، اتباعاً للرسم، وما وقع في كتب بعضهم[١] من أنَّ الكسائيَّ وحده يقف بالهاء، والباقون بالتاء فوَهْمٌ و[٢]لعله

---

(١) لعلَّه يقصد ابن غَلْبون إذ قال: «روى أبو الزَّعْراء عن أبي عمر عن الكسائيِّ أنَّه يقف «اللاه» بالهاء». انظر: التذكرة: ٢/ ٥٦٨-٥٦٩.

(٢) «و» سقطت من المطبوع.

انقلب عليهم من ﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ [١٩] كما قدَّمناه في بابه، والله أعلم[١].

وتقدَّم ﴿ضِيزَىٰ﴾ [٢٢] لابن كثير في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ ﴾ [٣٢] في الشورى [٣٧]. وتقدَّم ﴿فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [٣٢] لحمزة والكسائيِّ في النساء [٢٣]. وتقدَّم ﴿ أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ ﴾ [٣٦] في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿وإبْرٰهَـٰمَ﴾ [٣٧] في البقرة [١٢٤]. وتقدَّم ﴿ ٱلنَّشْأَةَ ﴾ [٤٧] في العنكبوت [٢٠]. وتقدَّم ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ ﴾ [٤٣] لرويس بخلاف في الأربعة، وأنَّ الجمهور عنه على إدغام الحرفين الأخيرين، وأنَّ بعضهم ذكر الأوَّلين موافقة لأبي عمرو في «الإدغام الكبير». وتقدَّم ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [٥٠] في باب «النقل». وتقدَّم ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ [٥١] في هود [٦٨]. وتقدَّم ﴿ وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ ﴾ [٥٣] في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ [٥٥] ليعقوب في «الإدغام الكبير». /

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت).

سورة اقتربت

واختلفوا في ﴿مُّسْتَقِرٌّ * وَلَقَدْ﴾ [٣، ٤]، فقرأ أبو جعفر بخفض الراء، وقرأ الباقون برفعها.

وتقدَّم وقف يعقوب على ﴿تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [٥] في «الوقف على الرسم». وتقدَّم ﴿نُّكُرٍ﴾ [٦] لابن كثير في البقرة عند ﴿هُزُوًا﴾ [٦٧].

واختلفوا في ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [٧]، فقرأ البصريان وحمزة والكسائيُّ وخلف ﴿خَٰشِعًا﴾ بفتح الخاء وألف بعدها وكسر الشين مخفَّفة، وقرأ الباقون بضمِّ الخاء وفتح الشين مشدَّدة من غير ألف.

وتقدَّم ﴿فَفَتَحْنَآ﴾ [١١] في الأنعام [٤٤]. وتقدَّم ﴿عُيُونًا﴾ [١٢] في البقرة [١٨٩]. وتقدَّم ﴿أَءُلْقِيَ﴾ [٢٥] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا﴾ [٢٦]، فقرأ ابن عامر وحمزة بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. وانفرد الكارَزِينيُّ عن رَوْح بالتخيير فيه ولم يذكره غيره.

واتفقوا على ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾ [٤٥]، بالياء مجهَّلاً، وانفرد ابن مِهْران عن رَوْح بالنون مفتوحة وكسر الزاي ونصب ﴿الجمْعَ﴾ لم يَرْوِ ذلك غيرُه، وقال الهذليُّ: هو «سهو»[١].

قلت: هي قراءة أبي حَيْوَة، وجاءت عن زيد عن يعقوب[٢].

---

(١) الكامل: ق: ٢٤٠/ ب.

(٢) البحر المحيط: ٨/ ١٨٣.

وفيها من **الزوائد** ثمان ياءات: ﴿ٱلدَّاعِ إِلَىٰ﴾ [٦]، أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو[١] وورش، وأثبتها في الحالين يعقوب والبزي. ﴿إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ [٨]، أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب.

﴿وَنُذُرِ﴾ في الست المواضع [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩]، أثبتها وصلاً ورش، وأثبتها في الحالين يعقوب.

(١) في المطبوع: «أبو عمر»، وهو تصحيف.

سورة الرحمن عز وجل

تقدَّم ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ [٢] لابن كثير في «النقل».

واختلفوا في ﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ[1]﴾ [١٢]، فقرأ ابن عامر بنصب الثلاثة الأسماء، وكذا كتب ﴿**ذا العَصْفِ**﴾ في المصحف الشامي بالألف[2]، وقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿**والرَّيحانِ**﴾ بخفض النون، وقرأ الباقون برفع الأسماء الثلاثة، و ﴿ذُو ٱلْعَصْفِ﴾ في مصاحفهم بالواو. وتقدَّم ﴿فَبِأَيِّ﴾ [١٣] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ [٢٢]، فقرأ المدنيان / والبصريان بضمِّ الياء وفتح الراء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضمِّ الراء.

وتقدَّم ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [٢٢] في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [٢٤] في «الإمالة»، و«الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [٢٤]، فقرأ حمزة بكسر الشين، واختلف عن أبي بكر:

فقطع له جمهور العراقيِّين من طريقيه كذلك، وهو الذي في «جامع» ابن فارس و«المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«الكامل» و«التجريد» و«غاية» أبي العلاء و«الكفاية في الست»، وقطع به ابن مِهْران من طريق يحيى بن آدم،

---

(١) ﴿وَٱلرَّيْحَانُ﴾ سقط من (س).

(٢) في المطبوع: «بألف».

وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتح من الطريق المذكورة، وكذلك صاحب «المبهج» من طريق نِفْطويه عن يحيى، وقطع آخرون بالفتح عن العُلَيميِّ.

وقطع بالوجهين جميعاً لأبي بكر الجمهور من المغاربة والمصريين، وهو الذي في «التيسير» و«التبصرة» و«التذكرة» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي»[(١)] و«التلخيصين» و«العنوان» و«الشاطبية».

وقال في «المبهج»: «قال الكارَزِينيُّ: قال لي أبو العباس المطَّوِّعيُّ وأبو الفرج الشَّنَبوذيُّ: الفتح والكسر في ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [٢٤] سواء»[(٢)].

وبهما قرأ الدانيُّ على أبي الحسن، والوجهان صحيحان عن أبي بكر، وبالفتح قرأ الباقون.

وتقدَّم ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [٢٧] في «الإمالة» و«الراءات».

واختلفوا في ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾ [٣١]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء، وقرأ الباقون بالنون. وتقدَّم ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [٣١] في «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿شُوَاظٌ﴾ [٣٥]، فقرأ ابن كثير بكسر الشين، وقرأ الباقون بضمِّها.

واختلفوا في ﴿وَنُحَاسٌ﴾ [٣٥]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ورَوْح بخفض السين، وقرأ الباقون برفعها، وبذلك انفرد ابن مِهْران عن رَوْح. وتقدَّم نقل ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [٥٤] لرويس موافقة لورش وغيره في بابه.

---

(١) «الهادي»: سقط من المطبوع.

(٢) المبهج: ٨٢٠.

واختلفوا في ﴿يَطۡمِثۡهُنَّ﴾ في الموضعين [٥٦، ٧٤]، فقرأ الكسائيُّ بضمِّ الميم على اختلاف عنه في ذلك، فروى كثير من الأئمَّة عنه من روايتيه ضمَّ الأوَّل فقط، وهو الذي في «العنوان» و«التجريد» و«غاية» أبي العلاء و«كفاية» أبي العز، و«إرشاده» و«المستنير» و«الجامع» لابن فارس وغيرها، ورواه في «الكامل» عن ابن سفيان للكسائيِّ بكماله، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتح في الروايتين جميعاً، كما نصَّ عليه في «جامع البيان».

وروى جماعة آخرون هذا الوجه من رواية الدوري فقط، / ورووا عكسه من رواية أبي الحارث، وهو كسر الأوَّل وضمُّ الثاني، وهو الذي رواه ابن مجاهد عن أبي الحارث من طريق محمد بن يحيى في «الكامل» و«التذكرة» و«تلخيص» ابن بَلِّيمة و«التبصرة». وقال: «وهو المختار»[١].

وفي «الكافي» وقال: «وهو المستعمل»[٢].

وفي «الهداية» وقال: «إنَّه الذي قرأ به»، وفي «التيسير» وقال: «هذه قراءتي»[٣] يعني على أبي الحسن، وإلا فمن قراءته على أبي الفتح، فذكر أنَّه قرأ بالأوَّل كما قدَّمنا، فهذا من المواضع التي خرج فيها عما أسنده في «التيسير».

وروى بعضهم عن أبي الحارث فيهما معاً، وهو الذي في «تلخيص» أبي معشر، و«المفيد».

---

(١) التبصرة: ٦٩١.

(٢) الكافي: ٢١٢.

(٣) التيسير: ٢٠٧.

وروى بعضهم عنه ضمَّهما[١] رواه في «المبهج» عن الشَّنَبوذيِّ، وروى ابن مجاهد من طريق سَلَمة بن عاصم عنه يقرؤهما بالضمّ والكسر جميعاً، لا يبالي كيف يقرؤهما[٢].

وروى الأكثرون التخيير في إحداهما عن الكسائيِّ من روايتيه، بمعنى أنَّه إذا ضمَّ الأولى كسر الثانية، وإذا كسر الأولى ضمَّ الثانية، وهو الذي في «غاية» ابن مِهْران، و«المحبَّر» لابن أَشْتة، و«المبهج»، وذكره ابن شِيْطا وابن سوار ومكيٌّ والحافظ أبو العلاء وأبو العز في «كفايته».

قال أبو محمد في «المبهج»: «قال شيخنا الشريف: وقرأت على الكارَزِينيِّ بإسناده عن[٣] جميع أصحاب الكسائيِّ بالتخيير في ضمِّ الأوَّل والثاني»[٤].

قلت: والوجهان ثابتان عن الكسائيِّ من التخيير وغيره نصاً وأداءً، قرأنا بهما وبهما نأخذ.

قال الإمام[٥] أبو عبيد: «كان الكسائيُّ يرى في ﴿ يَطْمِثْهُنَّ ﴾ [٥٦، ٧٤] الضمَّ والكسر، وربما كسر إحداهما وضمَّ الأخرى»، انتهى[٦].

---

(١) في المطبوع: «ضمها» بالإفراد، وهو تحريف.

(٢) السبعة: ٦٢١.

(٣) في المطبوع: «على» بدل «عن».

(٤) في (ت) وكذا المطبوع: «الأولى والثانية». وانظر: المبهج: ٨٢٢.

(٥) في (س) «الحافظ» بدل «الإمام».

(٦) النص عن أبي عبيد ذكره عنه ابنُ مجاهد في السبعة: ٦٢١، وأبو شامة في إبراز المعاني: ٤/ ١٩٧.

وبالكسر فيهما قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ﴾ [٧٨]، فقرأ ابن عامر ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ بواو بعد الذال نعتاً للاسم، وكذلك هو في المصاحف الشامية، وقرأ الباقون ﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ﴾ بياء بعد الذال نعتاً للربِّ، وكذلك هو في مصاحفهم.

واتفقوا على الواو في الحرف الأول، وهو قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ [٢٧]، نعتاً للوجه؛ إذ لا يجوز أن يكون مقحماً، وقد اتفقت المصاحف على ذلك.

وتقدَّم ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [٧٨] في «الإمالة» و«الراءات». /

سورة الواقعة

تقدَّم ﴿ يُنزِفُونَ ﴾ [١٩] للكوفيين في والصافات [٤٧].

واختلفوا في ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [٢٢]، فقرأ أبو جعفر[١] وحمزة والكسائيُّ بخفض الاسمين، وقرأهما الباقون بالرفع.

وتقدَّم ﴿ عُرُبًا ﴾ [٣٧] لحمزة وخلف وأبي بكر في البقرة عند ﴿ هُزُوًا ﴾ [٦٧]، وتقدَّم ﴿ أَئِذَا ﴾، ﴿ أَئِنَّا ﴾ [٤٧] في «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم ﴿ مِتْنَا ﴾ [٤٧] في آل عمران [١٤٤]. وتقدَّم ﴿ أَوَءَابَآؤُنَا ﴾ [٤٨] في والصافات [١٧]. وتقدَّم ﴿ فَمَالِئُونَ ﴾ [٥٣] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾ [٥٥]، فقرأ المدنيان وعاصم وحمزة بضمِّ الشين، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿ ءَأَنتُمْ ﴾ الأربعة [٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿ نَحْنُ قَدَّرْنَا ﴾ [٦٠]، فقرأ ابن كثير بتخفيف الدال، وقرأ الباقون بتشديدها.

وتقدَّم ﴿ ٱلنَّشْأَةَ ﴾ [٦٢] في العنكبوت [٢٠]. وتقدَّم ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ [٦٢] في الأنعام [١٥٢]. وتقدَّم ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ [٦٥] في تاءات البزي في البقرة [٢٦٧]. وتقدَّم ﴿ أَئِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾ [٦٦] في «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم ﴿ ٱلْمُنشِئُونَ ﴾ [٧٢] في «الهمز المفرد».

---

(١) أبو جعفر: سقطت من (س).

واختلفوا في ﴿ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [٧٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف ﴿بمَوْقِعِ﴾ بإسكان الواو من غير ألف على التوحيد،وقرأ الباقون بفتح الواو وألف بعدها على الجمع.

واختلفوا في ﴿ فَرَوۡحٞ ﴾ [٨٩]، فروى رويس بضمِّ الراء، وانفرد بذلك ابن مِهْران عن رَوْح، وقرأ الباقون بفتحها.

قرأت على شيخنا عمر بن الحسن: أخبرك عليُّ بن أحمد فأقَرَّ به، أنا عمر بن طبرزذ، أنا أبو البدر[١] الكَرْخي، أنا أحمد بن علي الحافظ، أنا أبو عمر الهاشميُّ، أنا أبو علي اللولوي، أنا سليمان بن الأشعث، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا هارون بن موسى النحوي، عن بديل بن ميسرة، عن عبدالله بن شَقِيق، عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول ﷺ يقرؤها: ﴿فرُوح وَرَيۡحَانٞ ﴾. تعني بضمِّ الراء؛ أي: الحياة الدائمة. أخرجه أبو داود في «سننه»[٢] كما أخرجناه.

واتفقوا على ﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٧]، أنَّه بالفتح؛ لأنَّ المراد به الفرج والرحمة، وليس المراد به الحياة الدائمة. /

---

(١) في المطبوع: «بدر»، وهو تحريف.

(٢) «في سننه»: سقط من (س).

سورة الحديد

تقدَّم ﴿تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [٥] في أوائل البقرة [٢١٠].

واختلفوا في ﴿وَقَدۡ أَخَذَ[1] مِيثَٰقَكُمۡ﴾ [٨]، فقرأ أبو عمرو بضمِّ الهمزة وكسر الخاء، ﴿مِيثَٰقُكُمۡ﴾ بالرفع، وقرأ الباقون بفتح الهمزة والخاء، ونصب ﴿مِيثَٰقَكُمۡ﴾. وتقدَّم ﴿يَنزِلُ﴾ [٤، ٩] في البقرة [٩٠].

واختلفوا في ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ [١٠]، فقرأ ابن عامر برفع لام ﴿وَكُلٌّ﴾، وكذا هو في المصاحف الشامية، وقرأ الباقون بالنصب، وكذلك هو في مصاحفهم.

واتفقوا على نصب الذي في سورة النساء [٩٥]؛ لإجماع المصاحف عليه. وتقدَّم ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ [١١] في البقرة [٢٤٥].

واختلفوا في ﴿ٱنظُرُونَا﴾ [١٣]، فقرأ حمزة بقطع الهمزة مفتوحة وكسر الظاء بمعنى «أمهلونا»، وقرأ الباقون بوصل الهمزة وضمِّ الظاء؛ أي: «انتظرونا» وابتداؤها لهم بضمِّ الهمزة. وتقدَّم ﴿ٱلۡأَمَانِيُّ﴾ [١٤] لأبي جعفر في البقرة [٧٨].

واختلفوا في ﴿لَا يُؤۡخَذُ مِنكُمۡ﴾ [١٥]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر ويعقوب بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.

واختلفوا في ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾ [١٦]، فقرأ نافع وحفص بتخفيف الزاي، واختلف عن رويس: فروى أبو الطيب عنه عن التمار كذلك، وروى الباقون عنه تشديدها، وكذلك قرأ الباقون.

---

(١) في المطبوع: «أخذنا»، وهو خطأ وتحريف.

واختلفوا في ﴿ وَلَا يَكُونُوا ﴾ [١٦]، فروى رويس بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ ﴾ [١٨]، فقرأ ابن كثير وأبو بكر بتخفيف الصاد فيهما، وقرأ الباقون بتشديدها منهما. وتقدَّم ﴿ يُضَٰعَفُ ﴾ [١٨] في البقرة [٢٤٥]. وتقدَّم ﴿ وَرِضْوَٰنٌ ﴾ [٢٠، ٢٧] في آل عمران [١٥].

واختلفوا في ﴿ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ [٢٣]، فقرأ أبو عمرو بقصر الهمزة، وقرأ الباقون بمدِّها. وتقدَّم ﴿ بِٱلْبُخْلِ ﴾ [٢٤] في النساء [٣٧].

واختلفوا في ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ﴾ [٢٤]، فقرأ المدنيان وابن عامر بغير ﴿ هُوَ ﴾، وكذلك هو في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بزيادة ﴿ هُوَ ﴾، وكذلك هو[١] في مصاحفهم.

وتقدَّم ﴿ رُسُلَنَا ﴾ [٢٥] لأبي عمرو، و ﴿ وإبْرٰهَـٰمَ ﴾ [٢٦] لابن عامر في البقرة [١٢٤]، و ﴿ رَأْفَةً ﴾ [٢٧] لقنبل في النور [٢]. /

(١) «هو»: سقطت من المطبوع.

سورة المجادلة

تقدَّم ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [١] في بابه.

واختلفوا في ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾ [٢، ٣]، فقرأ عاصم بضمِّ الياء وتخفيف الظاء والهاء وكسرها وألف بينهما في الموضعين، وقرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة والكسائيُّ وخلف بفتح الياء وتشديد الظاء وألف بعدها وتخفيف الهاء وفتحها، وقرأ الباقون كذلك إلَّا أنَّه بتشديد الهاء من غير ألف قبلها.

وتقدَّم ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ [٢] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿مَا يَكُونُ﴾ [٧]، فقرأ أبو جعفر بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.

واختلفوا في ﴿وَلَآ أَكْثَرَ﴾ [٧]، فقرأ يعقوب ﴿أَكْثَرُ﴾ بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب.

واختلفوا في ﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ﴾ [٨]، فقرأ حمزة ورويس بنون ساكنة بعد الياء وضمِّ الجيم من غير ألف على «يفتعلون»، زاد رويس **﴿فلا تَنْتَجُوا﴾** بهذه الترجمة، وقرأ الباقون بتاء ونون مفتوحتين وبعدها ألف وفتح الجيم على «يتفاعلون»، و «تتفاعلوا» في الحرفين. وتقدَّم ﴿لِيَحْزُنَ﴾ [١٠] لنافع في آل عمران [١٧٦].

واختلفوا في ﴿ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ [١١]، فقرأ عاصم ﴿ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ بألف على الجمع، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد.

وتقدَّم ﴿ قِيلَ ﴾ [١١] في الموضعين أوّل البقرة [١١].

واختلفوا في ﴿ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ ﴾ [١١]، فقرأ المدنيان وابن عامر وحفص بضمِّ الشين في الحرفين، واختلف عن أبي بكر:

فروى الجمهورُ عنه الضمَّ، وهو الذي في «التذكرة» و «التبصرة» وفي «الهادي» و «الهداية» و «الكافي» و «التلخيص»[1] و «العنوان» وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهو الذي رواه جمهور العراقيين عنه من طريق يحيى بن آدم.

وروى كثير منهم عنه الكسر وهو في «كفاية» السبط، وفي «الإرشاد»، وفي «التجريد» إلا من قراءته على عبد الباقي؛ يعني من طريق الصَّرِيفينيِّ، وهو الذي رواه الجمهور عن العُلَيميِّ، وبه قرأ الدانيُّ من طريق الصَّرِيفينيِّ على أبي الفتح.

والوجهان صحيحان عن أبي بكر، ذكرهما عنه ابن مِهْران، وفي «التيسير»، و«الشاطبية» وغيرهما، وبالكسر قرأ الباقون.

وتقدَّم ﴿ وَيَحْسَبُونَ ﴾ [١٨] في البقرة [٢٧٣]./

وفيها من **الإضافة** ياء واحدة: ﴿ وَرُسُلِيٓ إِنَّ ﴾ [٢١]، فتحها المدنيان وابن عامر.

---

(١) في (س): والتلخيصين.

سورة الحشر

تقدَّم ﴿ ٱلرُّعْبَ ﴾ [٢] في البقرة [٦٧] عند ﴿ هُزُوًا ﴾.

واختلفوا في ﴿ يُخْرِبُونَ ﴾ [٢]، فقرأ أبو عمرو بالتشديد، وقرأ الباقون بالتخفيف. وتقدَّم ﴿ ٱلْبُيُوتَ ﴾ في البقرة [١٨٩].

واختلفوا في ﴿ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ ﴾ [٧]، فقرأ أبو جعفر ﴿ تَكُونَ ﴾ بالتأنيث، ﴿ دُولَةٌ ﴾ بالرفع، واختلف عن هشام:

فروى الحلوانيُّ عنه من أكثر طرقه كذلك، وهي طريق ابن عَبْدان عن الحلوانيِّ، وبذلك قرأ الدانيُّ على شيخيه فارس بن أحمد عنه وأبي الحسن.

وروى الأزرق الجمَّال وغيره عن الحلوانيِّ التذكير مع الرفع، وبذلك قرأ الدانيُّ على شيخه الفارسي عن أصحابه عنه، وقد رواه الشَّذائيُّ وغير واحد عن الحلوانيِّ.

ولم يختلف عن الحلوانيِّ في رفع ﴿ دُولَةٌ ﴾، وما رواه فارس عن عبد الباقي ابن الحسن عن أصحابه عن الحلوانيِّ بالياء والنصب كالجماعة، قال الحافظ أبوعمرو: «وهو غَلَط؛ لانعقاد الإجماع عنه على الرفع»[١].

قلت: التذكير والنصب هو رواية الداجونيِّ عن أصحابه عن هشام *وبذلك قرأ الباقون*[٢]، وهو الذي لم يذكر ابن مجاهد ولا من تبعه من

---

(١) جامع البيان: ٤/ ٢٦٠.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س)، وفي (ظ) كتب في الحاشية.

العراقيِّين وغيرهم كابن سوار وابن فارس[١] وأبي العز والحافظ أبي العلاء، وكصاحب «التجريد» وغيرهم عن هشام سواه.

نعم لا يجوز النصب مع التأنيث كما توهَّمه بعض شُرّاح «الشاطبية» من ظاهر كلام الشاطبيِّ رحمه الله؛ لانتفاء صحَّته روايةً ومعنى، والله أعلم.

وتقدَّم ﴿وَرُضْوَانًا﴾ [٨] في آل عمران [١٥]. وتقدَّم ﴿رَءُوفٌ﴾ [١٠] في البقرة [١٤٣].

واختلفوا في ﴿جُدُرٍ﴾ [١٤]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿جِدَارٍ﴾ بكسر الجيم وفتح الدال وألف بعدها على التوحيد، وأبو عمرو على أصله في الإمالة، وقرأ الباقون بضمِّ الجيم والدال من غير ألف على الجمع.

وتقدَّم ﴿تَحْسَبُهُمْ﴾ [١٤] في البقرة [٢٧٣]، و ﴿بَرِيٓءٌ﴾ [١٦] في «الهمز[٢] المفرد»، و ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ [٢١] في «النقل»، و ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ [٢٤] في «الإمالة».

فيها من **الإضافة** ياء واحدة: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [١٦]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. /

---

(١) «وابن فارس»: سقط من المطبوع.

(٢) في المطبوع: «الهمزة»، وهو تحريف.

سورة الممتحنة

تقدَّم ﴿ مَرْضَاتِى ﴾ [١] في «الإمالة». وتقدَّم ﴿ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ ﴾ [١] في البقرة [٢٥٨] للمدنيَّين.

واختلفوا في ﴿ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ [٣]، فقرأ عاصم ويعقوب بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر الصاد مخفَّفة، وقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بضمِّ الياء وفتح الفاء وكسر الصاد مشدَّدة، وروى ابن ذكوان بضمِّ الياء وفتح الفاء والصاد مشدَّدة.

واختلف عن هشام: فروى عنه الحلوانيُّ كذلك، وروى عنه الداجونيُّ بضمِّ الياء وإسكان الفاء وفتح الصاد مخفَّفة، وكذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم ﴿ أُسْوَةٌ ﴾ [٤، ٦] في الأحزاب [٢١]. وتقدَّم ﴿ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [٤] في البقرة [١٢٤]. وتقدَّم ﴿ أَن تَوَلَّوْهُمْ ﴾ [٩] للبزيِّ في البقرة [٢٦٧].

واختلفوا في ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا۟ ﴾ [١٠]، فقرأ البصريان بتشديد السين، وقرأ الباقون بتخفيفها. وتقدَّم ﴿ وَسْـَٔلُوا۟ ﴾ [١٠] لابن كثير والكسائيِّ وخلف في باب «النقل».

من سورة الصف إلى سورة الملك

تقدَّم ﴿ زَاغُوٓاْ ﴾ [الصف: ٥] في «الإمالة». وتقدَّم ﴿ سِحْرٌ ﴾ [الصف: ٦] في أواخر المائدة [١١٠] وتقدَّم ﴿ لِيُطْفِـُٔواْ ﴾ [الصف: ٨] لأبي جعفر في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ مُتِمُّ نُورِهِۦ ﴾ [الصف: ٨]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائيُّ وخلف وحفص ﴿ مُتِمُّ ﴾ بغير تنوين، ﴿ نُورِهِۦ ﴾ بالخفض، وقرأ الباقون بالتنوين والنصب. وتقدَّم ﴿ تُنجِيكُم ﴾ [الصف: ١٠] لابن عامر في الأنعام [٦٤].

واختلفوا في ﴿ أَنصَارَ ٱللَّهِ ﴾ [١٤]، فقرأ ابن عامر ويعقوب والكوفيون ﴿أَنصَارَ﴾ بغير تنوين، ﴿ ٱللَّهِ ﴾ بغير لام على الإضافة، وإذا وقفوا أسكنوا الراء لا غير، وإذا ابتدؤوا أتوا بهمزة الوصل، وقرأ الباقون بالتنوين ولام الجر، وإذا وقفوا أبدلوا من التنوين ألفاً.

فيها من **ياءات الإضافة** ثنتان: ﴿ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ ﴾ [الصف: ٦]، فتحها المدنيان وابن كثير والبصريان وأبو بكر. ﴿ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الصف: ١٤]، فتحها المدنيان، وتقدَّم ﴿ أَنصَارِىٓ ﴾ [الصف: ١٤] و ﴿ ٱلتَّوْرَىٰةَ ﴾ [الجمعة: ٥] و ﴿ ٱلْحِمَارِ ﴾ [الجمعة: ٥] في «الإمالة». وتقدَّم ﴿ فَطُبِعَ عَلَىٰ ﴾ [المنافقون: ٣] من أفراد القاضي لرويس في «الإدغام الكبير». وتقدَّم ﴿ خُشُبٌ ﴾ [المنافقون: ٤] في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوًا ﴾، و ﴿ يَحْسَبُونَ ﴾ [المنافقون: ٤] فيها [٢٧٣] أيضاً / .

واختلفوا في ﴿ لَوَّوْاْ ﴾ [المنافقون: ٥]، فقرأ نافع ورَوْح بتخفيف الواو الأولى، وقرأ الباقون بتشديدها. وتقدَّم ﴿ رَأَيْتَهُمْ ﴾ [المنافقون: ٤]، و ﴿ كَأَنَّهُمْ ﴾ [المنافقون: ٤] في «الهمز المفرد» للأصبهانيِّ.

واتفقوا على ﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ [المنافقون: ٦] بهمزة مفتوحة من غير مدٍّ عليها، إلَّا ما رواه النهروانيُّ عن ابن شَبِيب عن الفضل عن عيسى بن وردان من المدِّ عليها، فانفرد بذلك، ولم يتابعه عليه أحد، إلَّا أنَّ الناس أخذوه عنه.

ووجَّهَهُ بعضهم بأنَّه إجراء لهمزة الوصل المكسورة مُجرى المفتوحة؛ فمدَّ من أجل الاستفهام.

وقال الزمخشريّ: «إنَّ المدَّ إشباع لهمزة الاستفهام؛ للإظهار والبيان، لا لقلب الهمزة»[1].

وتقدَّم ﴿ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ﴾ [المنافقون: ٩] في باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠]، فقرأ أبو عمرو ﴿ وَأَكُونَ ﴾ بالواو ونصب النون، وقرأ الباقون بجزم النون من غير واو، وكذا هو مرسوم في جميع المصاحف.

واختلفوا في ﴿ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ آخرها [المنافقون: ١١]، فروى أبو بكر بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ ﴾ [التغابن: ٩]، فقرأ يعقوب بالنون، وانفرد ابن مِهْران بالياء عن رَوْح، وبذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم ﴿ يُكَفِّرْ عَنْهُ ﴾ و ﴿ وَيُدْخِلْهُ ﴾ [التغابن: ٩] في النساء [١٣، ١٤]. وتقدَّم ﴿ يُضَٰعِفْهُ لَكُمْ ﴾ [التغابن: ١٧] في البقرة [٢٤٥]. وتقدَّم ﴿ ٱلنَّبِيُّ إِذَا ﴾ [الطلاق: ١]

---

(١) الكشاف: ٤/ ١٠٢، وانظر: البحر المحيط: ٨/ ٢٧٣-٢٧٤.

لنافع في «الهمز المفرد» و «الهمزتين من كلمتين». وتقدَّم ﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١] لابن كثير وأبي بكر في النساء [١٩].

واختلفوا في ﴿بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣]، فروى حفص ﴿بَٰلِغُ﴾ بغير تنوين، ﴿أَمۡرِهِۦ﴾ بالخفض، وقرأ الباقون بالتنوين وبالنصب. وتقدَّم ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الطلاق: ٤] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿وُجۡدِكُمۡ﴾ [الطلاق: ٦]، فروى رَوْح بكسر الواو، وانفرد ابن مِهْران بالخلاف عنه، وقرأ الباقون بضمِّها.

وتقدَّم ﴿عُسۡرٖ يُسۡرٗا﴾ [الطلاق: ٧] لأبي جعفر، وتقدَّم ﴿وَكَأَيِّن﴾ [الطلاق: ٨] في آل عمران [١٤٦]، و «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿نُّكۡرٗا﴾ [الطلاق: ٨] في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوٗا﴾. وتقدَّم ﴿مُبَيِّنَٰتٖ﴾ و ﴿يُدۡخِلۡهُ﴾ [الطلاق: ١١] في النساء [١٣، ١٤]. وتقدَّم ﴿مَرۡضَاتَ﴾ [التحريم: ١] في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿عَرَّفَ بَعۡضَهُۥ﴾ [التحريم: ٣]، فقرأ الكسائيُّ بتخفيف الراء، وقرأ الباقون بتشديدها.

وتقدَّم ﴿تَظَٰهَرَا﴾[1] [التحريم: ٤] للكوفيين في البقرة [٨٥]. وتقدَّم ﴿وَجِبۡرِيلُ﴾ [التحريم: ٤] فيها [٩٧] أيضاً. وتقدَّم ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥] في «الإدغام الكبير». وتقدَّم ﴿يُبۡدِلَهُۥٓ﴾ [التحريم: ٥] في الكهف [٨١].

واختلفوا في ﴿نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨]، فروى أبو بكر بضمِّ النون، / وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿عِمۡرَٰنَ﴾ [التحريم: ١٢] في «الإمالة».

---

(١) في المطبوع: «تظاهر» بالإفراد، وهو تحريف.

واختلفوا في ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ [التحريم: ١٢]، فقرأ البصريان وحفص بضمِّ الكاف والتاء من غير ألف على الجمع، وقرأ الباقون بكسر الكاف وفتح التاء وألف بعدها على التوحيد.

ومن سورة الملك إلى الجنِّ

واختلفوا في ﴿ تَفَٰوُتٍ ﴾ [الملك: ٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ ﴿ تَفَوُّتٍ ﴾ بضمِّ الواو مشدَّدة من غير ألف[١]، وقرأ الباقون بالألف والتخفيف.

وتقدَّم ﴿ هَلْ تَرَىٰ ﴾ [الملك: ٣] في بابه. وتقدَّم ﴿خَاسِئًا﴾ [الملك: ٤] في «الهمز المفرد» لأبي جعفر والأصبهانيِّ. وتقدَّم ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾ [الملك: ٨] في تاءات البزيِّ من البقرة [٢٦٧]. وتقدَّم ﴿ فَسُحْقًا ﴾ [الملك: ١١] في البقرة عند ﴿ هُزُوًا ﴾ [٦٧]. وتقدَّم ﴿ءَأَمِنتُم ﴾ [الملك: ١٦] في «الهمزتين من كلمة». و ﴿ سِيٓـَٔتْ ﴾ [الملك: ٢٧]، و ﴿ وَقِيلَ ﴾ [الملك: ٢٧] في أوائل البقرة [١١].

واختلفوا في ﴿ بِهِۦ تَدَّعُونَ ﴾ [الملك: ٢٧]، فقرأ يعقوب بإسكان الدال مخفَّفة، وقرأ الباقون بفتحها مشدَّدة.

واختلفوا في ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ ﴾ [الملك: ٢٩]، فقرأ الكسائيُّ بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واتفقوا على الأوَّل أنَّه بالخطاب، وهو: ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ [الملك: ١٧]؛ لاتصاله بالخطاب.

وفيها من **ياءات الإضافة** ياءان: ﴿ أَهْلَكَنِيَ ٱللَّهُ ﴾ [الملك: ٢٨]، أسكنها حمزة. و ﴿ مَّعِيَ أَوْ رَحِمَنَا ﴾ [الملك: ٢٨]، أسكنها حمزة والكسائيُّ ويعقوب وخلف وأبوبكر.

---

(١) في المطبوع: بألف، وهو تصحيف.

ومن **الزوائد** ثنتان: ﴿نَذِيرِ﴾ [الملك: ١٧]، و ﴿نَكِيرِ﴾ [الملك: ١٨]، أثبتهما وصلاً ورش، وفي الحالين يعقوب.

وتقدَّم إظهار ﴿نٓ﴾ [القلم: ١] والسكت عليها في بابيهما. وتقدَّم ﴿أَن كَانَ﴾ [القلم: ١٤] في «الهمزتين من كلمة». وتقدَّم ﴿أَن يُبْدِلَنَا﴾ [القلم: ٣٢] في الكهف [٨١]. وتقدَّم ﴿لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ [القلم: ٣٨] في تاءات البزيِّ من البقرة [٢٦٧].

واختلفوا في ﴿لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، فقرأ المدنيان بفتح الياء، وقرأ الباقون بضمِّها. وتقدَّم ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [الحاقة: ٣] في «الإمالة». وتقدَّم ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم﴾ [الحاقة: ٨] في بابه.

واختلفوا في ﴿قَبْلَهُۥ﴾ [الحاقة: ٩]، فقرأ البصريان والكسائيُّ بكسر القاف وفتح الباء، وقرأ الباقون بفتح القاف وإسكان الباء. وتقدَّم ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة: ٩] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿لَا تَخْفَىٰ﴾ [١٨]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباقون / بالتاء على التأنيث. وتقدَّم ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٥]، ٢
و ﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٦]، و ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩] في «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿مَا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤١]، و ﴿مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤٢]، فقرأهما ابن كثير ويعقوب وهشام بالغيب، واختلف عن ابن ذكوان: فروى الصُّوري عنه والعراقيون عن الأخفش عنه من أكثر طرقه كذلك، حتى إنَّ سبط الخياط والحافظ أبا العلاء وغيرهما لم يذكروا لابن ذكوان سواه، وبه قطع له ابنا غَلْبون ومكيٌّ وابنُ سفيان وابن شريح وابن بَلِّيمة والمهدوي وصاحب «العنوان» وغيرهم.

وقال الدانيُّ: «وهو الصحيح وعليه العمل عند أهل الشام، وبذلك قرأت في جميع الطرق عن الأخفش»[١].

وروى النقاش عن الأخفش بالخطاب، وبذلك قرأ الدانيُّ على شيخه عبدالعزيز الفارسيِّ عنه، وكذا روى ابن شَنَبوذ عنه، وهي رواية ابنِ أنسٍ والتَّغْلبيِّ عن ابن ذكوان، وبذلك قرأ الباقون فيهما.

واختلفوا في ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ﴾ [المعارج: ١]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿سَالَ﴾[٢] بالألف من غير همز، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة.

وانفرد النهروانيُّ عن الأصبهانيِّ عن ورش بتسهيل ﴿سَآئِلُۢ﴾ «بين بين» هذا الموضع خاصة، وكذا رواه[٣] الخزاعيُّ عن ابن فُلَيحٍ عن ابن كثير، وسائر الرواة عن الأصبهانيِّ، وعن[٤] ورش على خلافه.

واختلفوا في ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [المعارج: ٤]، فقرأ الكسائيُّ بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ﴾ [المعارج: ١٠]، فقرأ أبو جعفر بضمِّ الياء، واختلف عن البزيِّ:

فروى عنه ابن الحُباب كذلك، وهي رواية إبراهيمَ بن موسى، واللَّهْبيِّ،

---

(١) جامع البيان: ٤/ ٢٨٥.

(٢) في المطبوع: ﴿سأل﴾ بالهمز، وهو تصحيف.

(٣) من (ت)، وكذلك في المطبوع.

(٤) في (س): «عن» بدون واو.

ومضر[١] بن محمد، وابن فرح عنه، كذلك روى الزَّينبيُّ عن أصحابه[٢]: أبي ربيعة، وغيره عنه.

قال الحافظ أبو عمرو: «وبذلك قرأتُ أنا له من طريق ابن الحُباب»، قال: «وعلى ذلك رواة كتابه متفقون»[٣].

وروى عنه أبو ربيعة بفتح الياء، وهي رواية الخزاعيِّ، ومحمد بن هارون، وغيرهم عن البزيِّ، وبذلك قرأ الباقون.

وتقدَّم ﴿يَوۡمِئِذِۭ﴾ [المعارج: ١١] في هود [٦٦]. وتقدَّم إمالة رؤوس هذه الآي الأربعة من هذه السورة في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿نَزَّاعَةٗ لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦]، فقرأ حفص ﴿نَزَّاعَةٗ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. وتقدَّم ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ﴾ [المعارج: ٣٢] في المؤمنون [٨].

واختلفوا في / ﴿بِشَهَٰدَٰتِهِمۡ﴾ [المعارج: ٣٣]، فقرأ يعقوب وحفص بألف بعد الدال على الجمع، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد. وتقدَّم ﴿حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ﴾ [المعارج: ٤٢] لأبي جعفر في الزخرف [٨٣].

واختلفوا في ﴿نُصُبٖ﴾ [المعارج: ٤٣]، فقرأ ابن عامر وحفص بضمِّ النون والصاد، وقرأ الباقون بفتح النون وإسكان الصاد. وتقدَّم ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [نوح: ٣] في البقرة [٢١].

---

(١) في المطبوع: «نصر» بالنون والصاد المهملة، وهو تصحيف وخطأ.

(٢) في المطبوع: «أصحاب» بدون ضمير، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ٤/ ٢٨٧.

واختلفوا في ﴿وَوَلَدُهُۥٓ﴾ [نوح: ٢١]، فقرأ المدنيان وابن عامر وعاصم بفتح الواو واللّام، وقرأ الباقون بضمِّ الواو وإسكان اللّام.

واختلفوا في ﴿وَدًّا﴾ [نوح: ٢٣]، فقرأ المدنيان بضمِّ الواو، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، فقرأ أبو عمرو ﴿خَطَايَاهُمْ﴾ بفتح الطاء والياء وألف بعدهما من غير همز مثل «عطاياهم»، وقرأ الباقون بكسر الطاء وياء ساكنة بعدها وبعد الياء همزة مفتوحة وألف وتاء مكسورة.

وأمَّا الهاء فهي مضمومة في قراءة أبي عمرو، ومكسورة في قراءة الباقين؛ للإتباع.

وفيها من **الإضافة** ثلاث ياءات: ﴿دُعَآءِىٓ إِلَّا﴾ [نوح: ٦]، أسكنها الكوفيون ويعقوب. ﴿إِنِّىٓ أَعْلَنتُ﴾ [نوح: ٩]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿بَيْتِىَ مُؤْمِنًا﴾ نوح [٢٨]، فتحها هشام وحفص، قال الدانيُّ: «ورأيت الدارقطني قد غَلِط فيها غلطاً فاحشاً؛ فحكى في كتاب «السبعة» أنَّ نافعاً من رواية الحلوانيِّ عن قالون يفتحها، وأنَّ عاصماً من رواية حفص يسكنها، قال: والرواة وأهل الأداء مجمعون عنهما على ضدّ ذلك»[١].

قلت: هذا من القلب أراد أن يقول الصواب فسبق قلمه، كما يقع لكثير من المؤلِّفين.

وفيها **زائدة:** ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح: ٣]، أثبتها في الحالين يعقوب. والله الموفق.

---

(١) جامع البيان: ٤/ ٢٩٢.

ومن سورة الجنِّ إلى سورة النبأ

اختلفوا في ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ﴾ [الجن: ٣]، وما بعدها إلى قوله: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ﴾ [الجن: ١٤]، وذلك اثنتا عشرة همزة:

فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائيُّ وخلف وحفص بفتح الهمزة فيهنَّ، وافقهم أبو جعفر في ثلاثة: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ﴾ [الجن: ٣] ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ﴾ [الجن: ٤]، ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ﴾ [الجن: ٦]، وقرأ الباقون بكسرها في الجميع.

واتفقوا على فتح ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١]، ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ﴾ [الجن: ١٨] / ؛ *لأنَّه لا يصح أن يكون من قولهم، بل هو ممَّا أوحي إليه ﷺ بخلاف الباقي فإنَّه يصحُّ أن يكون من قولهم وممَّا أوحي، والله أعلم*[1].

واختلفوا في ﴿أَن لَّن تَقُولَ﴾[2] [الجن: ٥]، فقرأ يعقوب بفتح القاف والواو مشدَّدة، وقرأ الباقون بضمِّ القاف وإسكان الواو مخفَّفة.

وتقدَّم ﴿مُلِئَتْ﴾ [الجن: ٨] لأبي جعفر والأصبهانيِّ في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يَسْلُكْهُ﴾ [الجن: ١٧]، فقرأ الكوفيون ويعقوب بالياء، وانفرد النَّهْرَوانيُّ بذلك عن هبة الله عن الأصبهانيِّ عن ورش، وخالفه سائر الرواة عن هبة الله فرَوَوْه بالنون، وكذا رواه المطوعيُّ عن الأصبهانيِّ، وبذلك قرأ الباقون.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س)، وفي (ظ) كتب في الحاشية.

(٢) في المطبوع: «يقول» بالياء، وهو تحريف.

واختلفوا في ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ﴾ [الجن: ١٩]، فقرأ نافع وأبو بكر بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]، فروى هشام * من طريق ابن عَبْدان عن الحلوانيِّ*[١] بضمِّ اللَّام * وهو الذي لم يذكر في «التيسير» غيره، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسيِّ من طريق الحلوانيِّ والداجونيِّ معاً، وهو الذي نصَّ عليه الحلوانيُّ في «كتابه»، ولم يذكر «الكامل» ولا صاحب «المستنير» ولا صاحب «المبهج» ولا أكثر العراقيين ولا كثير من المغاربة سواه، ورواه بكسر اللَّام الفضلُ بن شاذان عن الحلوانيِّ، وبه قرأ الداني من طريق ابن عَبَّاد عنه، وقال في «الجامع»: «إنَّ الحلوانيَّ ذكره في كتابه»[٢]، وكذا رواه النقاش عن الجمَّال عن الحلوانيِّ، وكذا رواه زيد بن علي عن الداجونيِّ، وكذا رواه غير واحد عن هشام وغيره، والوجهان صحيحان عن هشام قرأت بهما من طرق المغاربة والمشارقة وكلاهما في «الشاطبية»، وبالكسر قرأ الباقون *[٣].

واختلفوا في ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ﴾ [الجن: ٢٠]، فقرأ أبو جعفر وعاصم وحمزة ﴿قُلْ﴾ [الجن: ٢٠] بغير ألف على الأمر، وقرأ الباقون بالألف على الخبر.

واختلفوا في ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ﴾ [الجن: ٢٨]، فروى رويس بضمِّ الياء، وقرأ الباقون بفتحها[٤].

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٢) جامع البيان: ٤/ ١٦٦٧.

(٣) من قوله: «وهو الذي لم يذكر» إلى هنا، وهو ما بين النجمتين سقط من (س)، وفي (ظ) كتب في الحاشية.

(٤) لم أجد ابن غلبون ـ رحمه الله ـ ذكر هذه الكلمة في كتابه «التذكرة»، فالله أعلم.

وفيها ياء إضافة: ﴿رَبِّيٓ أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبوعمرو.

وتقدَّم ﴿أَوِ ٱنقُصْ﴾ [المزمل: ٣] في البقرة [١٥٥]. وتقدَّم ﴿نَاشِئَةَ﴾ [المزمل: ٣] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿أَشَدُّ وَطْـًٔا﴾ [المزمل: ٦] / فقرأ أبو عمرو وابن عامر بكسر الواو وفتح الطاء وألف ممدوة بعدها، وقرأ الباقون بفتح الواو وإسكان الطاء من غير مدٍّ، وإذا وقف حمزة نقل حركة الهمزة إلى الطاء فحركها على أصله.

واختلفوا في ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ﴾ [المزمل: ٩]، فقرأ ابن عامر ويعقوب وحمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بخفض الباء، وقرأ الباقون بالرفع.

واتفقوا على فتح النون من ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ﴾ [المزمل: ١٧]، إلَّا ما انفرد به أبوأحمد عبد السلام بن الحسين البصريُّ الجوخانيُّ عن الأُشنانيِّ عن عُبَيْد بن الصبَّاح عن حفص بكسر النون، فخالف سائر الرواة عن أبي الحسن البصريِّ، وعن الأُشنانيِّ عن عُبَيْد وعن حفص وعن عاصم، ولكنها رواية أبي بكر محمد ابن يزيد بن هارون القطَّان عن عمرو بن الصبَّاح عن حفص، والله أعلم.

وتقدَّم ﴿ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ﴾ [المزمل: ٣] لهشام في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوًا﴾.

واختلفوا في ﴿وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ [المزمل: ٢٠]، فقرأ ابن كثير والكوفيون بنصب الفاء والثاء وضمِّ الهاءين،وقرأ الباقون بخفض الفاء والثاء وكسر الهاءين.

واختلفوا في ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥]، فقرأ أبو جعفر ويعقوب وحفص بضمِّ راء ﴿وَٱلرُّجْزَ﴾، وقرأ الباقون بكسرها. وتقدَّم ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠] لأبي جعفر في التوبة [٣٦].

واختلفوا في ﴿إِذْ أَدْبَرَ﴾ [المدثر: ٣٣]، فقرأ نافع ويعقوب وحمزة وخلف وحفص ﴿إِذْ﴾ بإسكان الذال من غير ألف بعدها، ﴿أَدْبَرَ﴾ بهمزة مفتوحة وإسكان الدال بعدها، وقرأ الباقون ﴿إِذَا﴾ بألف بعد الذال، ﴿دَبَرَ﴾ بفتح الدال من غير همزة قبلها.

واختلفوا في ﴿مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ [المدثر: ٥٠]، فقرأ المدنيان وابن عامر بفتح الفاء، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ﴾ [المدثر: ٥٦]، فقرأ نافع بالخطاب وقرأ الباقون بالغيب.

وتقدَّم ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [القيامة: ١] لقنبل والبزيِّ في يونس [٦٠]. وتقدَّم ﴿أَيَحْسَبُ﴾ في الموضعين [القيامة: ٣، ٣٦] في البقرة [٢٧٣].

واختلفوا في ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ﴾ [القيامة: ٧]، فقرأ المدنيان بفتح الراء، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ * وَتَذَرُونَ﴾ [القيامة: ٢٠، ٢١]، فقرأهما المدنيان والكوفيون بالخطاب، وانفرد أبو علي العطار بذلك عن النهروانيِّ عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وقد نصَّ الأخفش عليهما في «كتابيه»[1] بالغيب، وبذلك قرأ الباقون فيهما.

---

(١) في المطبوع: «كتابه» بالإفراد، وهو تحريف، وانظر: جامع البيان: ٤/ ٣٠٥.

وتقدَّم سكت حفص على ﴿مَنۡۜ رَاقٖ﴾ [القيامة: ٢٧] في بابه. وتقدَّم إمالة رؤوس آي هذه السورة من قوله ﴿وَلَا[1] صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] إلى آخرها في «الإمالة». وتقدَّم ﴿سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] فيها أيضاً لأبي بكر مع من أمال.

واختلفوا في ﴿تُمۡنَىٰ﴾ [القيامة: ٣٧]، فقرأ يعقوب وحفص بالياء على التذكير، واختلف عن هشام:

فروى الشَّنَبوذيُّ عن النقاش عن الأزرق الجمَّال عن الحلوانيِّ كذلك، وكذا روى ابن شَنَبوذ عن الجمَّال، وكذا روى هبة الله بن سلامة المفسر عن زيد بن علي عن الداجونيِّ، وكذا روى الشَّذائيُّ عن الداجونيِّ عنه.

وروى ابن عَبْدان عن الحلوانيِّ بالتاء على التأنيث، وكذا روى أبو القاسم الزيديُّ، وأبو حفص النحويُّ، وابن أبي هاشم عن النقاش عن الأزرق الجمَّال عنه، وكذا روى ابن مجاهد عن الأزرق المذكور، وكذا روى الداجونيُّ من باقي طرقه، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ [الإنسان: ٤]، فقرأ المدنيان والكسائيُّ وأبو بكر ورويس من طريق أبي الطيب غلام ابن شَنَبوذ، وهشام من طريق الحلوانيِّ والشذائيِّ عن الداجونيِّ بالتنوين، ولم يذكر السعيديُّ في «تبصرته» عن رويس خلافه، ووقفوا عليه بالألف بدلاً منه.

وقرأ الباقون وزيد عن الداجونيِّ بغير تنوين، ووقف منهم بالألف[2]

---

(١) ﴿وَلَا﴾ سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: «بألف».

أبو عمرو ورَوْح من طريق المعدَّل، واختلف عن ابن كثير وابن ذكوان وحفص:

فروى الحماميُّ عن النقاش عن أبي ربيعة، وابن الحُباب كلاهما عن البزيِّ، وابن شَنَبوذ عن قنبل، وغالب العراقيِّين كأبي العز والحافظ أبي العلاء، وأكثر المغاربة كابن سفيان ومكيٍّ والمهدويِّ وابن بَلِّيمة وابن شريح وابني غَلْبون وصاحب «العنوان» عن ابن ذكوان، وأجمع من ذكرتُ من المغاربة والمصريِّين عن حفص كلُّ هؤلاء في الوقف بالألف[1] عمن ذكرت.

ووقف بغير ألف عنهم كلُّ أصحاب النقاش عن أبي ربيعة عن البزيِّ غير الحماميِّ وابن مجاهد عن قنبل، والنقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان فيما رواه المغاربة، والحماميُّ عن النقاش فيما رواه المشارقة عنه عن الأخفش، والعراقيون قاطبة عن حفص.

وأطلق الوجهين عنهم في «التيسير» وقال: إنَّه وقف لحفص من قراءته على أبي الفتح بغير ألف[2]، وكذا عن البزيِّ / وابن ذكوان من قراءته على عبد العزيز الفارسيِّ عن النقاش عن أبي ربيعة والأخفش، وأطلق الخلاف عنهم أيضاً أبو محمد سبط الخياط في «مبهجه»، وانفرد بإطلاقه عن يعقوب بكماله.

ووقف الباقون بغير ألف بلا خلاف وهم: حمزة وخلف، ورويس من غير طريق أبي الطيب، ورَوْح من غير طريق المعدَّل، وزيد عن الداجونيِّ عن هشام.

---

(١) في (ت) والمطبوع زيادة بين كلمتي: «بالألف» و «عمن» وهي: «عن ابن ذكوان» وهو تحريف.

(٢) انظر: التيسير: ٢١٧.

واختلفوا في ﴿كَانَتۡ قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنسان: ١٥]، فقرأه المدنيان وابن كثير والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بالتنوين، ويقفون بالألف، وانفرد أبو الفرج الشَّنَبوذيُّ بذلك عن النقاش عن الأزرق، وعن ابن شَنَبوذ عن الأزرق الجمال عن الحلوانيِّ عن هشام، وقرأ الباقون بغير تنوين.

وكلُّهم وقف عليه بألف إلَّا حمزة ورويساً، إلَّا أنَّ الكارَزِيني انفرد عن النخَّاس عن التمار عنه بالألف، وجميع الناس على خلافه، واختلف عن رَوْح:

فروى عنه المعدَّل من جميع طرقه سوى طريق ابن مِهْران الوقف بالألف[1]، وكذا روى ابن حبشان، وعلى ذلك سائر المؤلِّفين.

وروى عنه غلام ابن شَنَبوذ الوقف بغير ألف.

وانفرد أبو علي العطار عن النَّهْروانيِّ من طريق الداجونيِّ عن هشام، والنقاش عن ابن ذكوان بالوقف بغير ألف، فخالف سائر الناس.

واختلفوا في ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٖ﴾ [الإنسان: ١٦]، وهو الثاني، فقرأ المدنيان والكسائيُّ وأبو بكر بالتنوين، وقفوا عليه بألف، وكذلك انفرد الشَّنبوذيُّ فيه عن النقاش، وابن شَنَبوذ من طريق الحلوانيِّ عن هشام كما تقدَّم في الحرف الأوَّل، إلَّا أنَّ الشهرزوريَّ روى هذا الحرف خاصةً عن النقاش أيضاً.

وكذلك روى صاحب «العنوان» فيهما عن هشام، ولعلَّ ذلك من أوهام شيخه الطرسوسيِّ عن السامريِّ عن أصحابه عن الحلوانيِّ، فإنَّ أبا الفتح فارس

---

(١) في المطبوع: «بألف».

ابن أحمد وابن نفيس وغيرهما رويا عن السامريِّ في رواية هشام الحرفين بغير تنوين، وقد نصَّ الحلوانيُّ عن هشام عليهما بغير تنوين.

نعم اختلف عن هشام من طريق الحلوانيِّ في الوقف على هذا الثاني، فروى المغاربة قاطبة عنه الوقف بالألف، وروى المشارقة لهشام الوقف بغير ألف.

وكل من لم ينون غير هشام وقف بغير ألف، إلَّا ما انفرد به أبو الفتح عن / الأخفش عن ابن ذكوان من الوقف على الأوَّل بالألف، ولم يكن من طرق كتابنا.

وقد نصَّ الإمام أبو عبيد على كتابة[١] هذه الأحرف الثلاثة أعني: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ [الإنسان: ٤]، و ﴿قَوَارِيرَاْ قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦] بألف في مصاحف أهل الحجاز والكوفة، قال: «ورأيتها في مصحف عثمان بن عفان الأولى ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥] بالألف مثبتة، والثانية كانت بالألف فحُكَّت، ورأيت أثرها بيّناً هناك»[٢].

واختلفوا في ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢١]، فقرأ المدنيان وحمزة بإسكان الياء وكسر الهاء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضمِّ الهاء.

واختلفوا في ﴿خُضْرٌ﴾ [الإنسان: ٢١]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بالخفض، وقرأ الباقون بالرفع.

---

(١) في (س): «قراءة» بدل «كتابة»، وكذلك في (ظ) إلَّا أنّه ضُرب عليها، وصُحِّحت إلى «كتابة».

(٢) النصّ عن أبي عبيد في: إبراز المعاني: ٤/ ٢٤٠.

واختلفوا في ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [الإنسان: ٢١]، فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم بالرفع، وقرأ الباقون بالخفض.

واختلفوا في ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، والحلوانيُّ عن هشام من طرق المغاربة والداجونيُّ عنه من طرق المشارقة، والأخفش عن ابن ذكوان إلَّا من طريق الطبريِّ عن النقاش، وإلَّا من طريق أبي عبد الله الكارَزِينيِّ عن أصحابه عن ابن الأخرم، والصُّوريُّ عنه من طريق زيد عن الرَّمليِّ عنه بالغيب.

وقرأ الباقون بالخطاب، وكذلك روى المشارقة عن الحلوانيِّ والمغاربة عن الداجونيِّ كلاهما عن هشام، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسيِّ عن الداجونيِّ عنه، وكذا الطبريُّ عن النقاش والكارَزِينيُّ عن أصحابه عن ابن الأخرم كلاهما عن الأخفش، والصُّوريُّ إلَّا من طريق زيد كلاهما عن ابن ذكوان.

والوجهان صحيحان عن ابن عامر من روايتي هشام وابن ذكوان وغيرهما.

واتفقوا على الخطاب في الذي في التكوير [٢٩]؛ لاتصاله بالخطاب.

وتقدَّم ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]، لخلَّاد في «الإدغام الكبير». وتقدَّم ﴿عُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦] لـرَوْح في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوًا﴾. وكذلك تقدَّم ﴿نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦] لأبي عمرو وحمزة والكسائيِّ وخلف وحفص.

واختلفوا في ﴿أُقِّتَتۡ﴾ [المرسلات: ١١]، فقرأ أبو عمرو وابن وَرْدان بواو مضمومة مبدلة من الهمزة، واختلف عن ابن جماز:

فروى الهاشميُّ عن إسماعيل بن جعفر عنه كذلك، وروى الدوريُّ عنه فعنه بالهمزة، / وكذلك روى قتيبة عنه، وبذلك قرأ الباقون.

وانفرد ابن مِهْران عن رَوْح بالواو، لم يروه غيره.

واختلف في تخفيف القاف عن أبي جعفر: فروى ابن وردان عنه التخفيف، وكذلك روى الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جماز، وروى الدوريُّ عن إسماعيل عن ابن جماز بالتشديد، وكذلك روى ابنُ حبيب والمسجديُّ عن ابن جماز، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿فَقَدَرۡنَا﴾ [المرسلات: ٢٣]، فقرأ المدنيان والكسائيُّ بتشديد الدال، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ﴾ [المرسلات: ٣٠]، فروى رويس **﴿انطَلَقوا﴾** بفتح اللَّام، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿جِمَٰلَتٞ صُفۡرٞ﴾ [المرسلات: ٣٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وحفص ﴿جِمَٰلَتٞ﴾ بغير ألف بعد اللَّام على التوحيد، وقرأ الباقون بالألف على الجمع.

واختلفوا في الجيم منها، فروى رويس بضمِّ الجيم، وقرأ الباقون بكسرها. وتقدَّم ﴿وَعُيُونٖ﴾ [المرسلات: ٤١]، و ﴿قِيلَ﴾ [المرسلات: ٤٨] في البقرة [١١، ١٨٩].

وفيها ياء زائدة: ﴿فَكِيدُونِ﴾ [المرسلات: ٣٩] أثبتها في الحالين يعقوب.

ومن سورة النبأ إلى سورة الأعلى

تقدَّم الوقف على ﴿عَمَّ﴾ [النبأ: ١] في بابه. وتقدَّم ﴿وَفُتِحَتِ﴾ [النبأ: ١٩] للكوفيين في الزمر [٧١].

واختلفوا في ﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ﴾ [النبأ: ٢٣]، فقرأ حمزة ورَوْح ﴿لَبِثِينَ﴾ بغير ألف، وقرأ الباقون بالألف. وتقدَّم ﴿وَغَسَّاقًا﴾ [النبأ: ٢٥] في صٓ [٥٧].

واختلفوا في ﴿وَلَا كِذَّٰبًا﴾ [النبأ: ٣٥]، فقرأ الكسائيُّ بتخفيف الذال، وقرأ الباقون بتشديدها.

واتفقوا على قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، في هذه السورة أنَّه بالتشديد؛ لوجود فعله معه[1].

واختلفوا في ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النبأ: ٣٧]، فقرأ ابن عامر ويعقوب والكوفيون بخفض الباء، وقرأ الباقون برفعها.

واختلفوا في ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [النبأ: ٣٧]، فقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم بخفض النون، وقرأ الباقون برفعها. وتقدَّم ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ﴾[2] [النازعات: ١٠]، ﴿أَءِذَا كُنَّا﴾ [النازعات: ١١]، في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿نَّخِرَةً﴾ [النازعات: ١١]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر ورويس ﴿نَّاخِرَةً﴾ بالألف، وقرأ الباقون بغير ألف. هذا الذي عليه / العمل عن ٢
الكسائيِّ، وبه نأخذ.

---

(١) جاءت هذه الفقرة في (س) هكذا: «واتفقوا على تشديد ﴿بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾»، ووُضِع عليها صح.

(٢) في المطبوع: «المردودو» بدون «نون»، وهو تحريف وخطأ.

وروى كثير من أئمَّتنا من المشارقة والمغاربة عن الدوريِّ عن الكسائيِّ التخيير بين الوجهين، فقطع له بذلك الحافظ أبو العلاء وحكاه عنه في «المستنير» و«التجريد»، والسبط في «كفايته»، ومكيٌّ في «التبصرة»، وقال ابن مجاهد في «سبعته» عنه: «كان لا يبالي كيف قرأها بالألف أم بغير ألف»[1]، وروى عنه جعفر بن محمد بغير ألف، وإن شئت بألف.

وتقدَّم ﴿طُوًى﴾ [النازعات: ١٦] في طه [١٢].

وتقدَّم اختلافهم في إمالة رؤوس آي هذه السورة من لدن ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾ [النازعات: ١٥]، إلى آخرها. وتقدَّم أيضاً إمالة رؤوس آي عبس من أوَّلها إلى قوله: ﴿تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ١٠] في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨]، فقرأ المدنيان وابن كثير ويعقوب بتشديد الزاي، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن﴾ [النازعات: ٤٥]، فقرأ أبو جعفر بتنوين ﴿مُنذِرٌ﴾، وقرأ الباقون بغير تنوين.

واختلفوا في ﴿فَتَنفَعَهُ﴾ [عبس: ٤]، فقرأ عاصم بنصب العين، وقرأ الباقون برفعها.

واختلفوا في ﴿لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦]، فقرأ المدنيان وابن كثير بتشديد الصاد، وقرأ الباقون بتخفيفها. *وتقدَّم ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ١٠] في تاءات البزيّ من البقرة [٢٦٧]*[2].

(١) السبعة: ٦٧١.

(٢) ما بين النجمتين في (س) و(ظ) جاء قبل ﴿تَصَدَّىٰ﴾.

واختلفوا في ﴿أَنَّا صَبَبْنَا﴾ [عبس: ٢٥]، فقرأ الكوفيون بفتح الهمزة، وافقهم رويس وصلاً، وقرأ الباقون بكسر الهمزة، ووافقهم رويس في الابتداء، وانفرد ابن مِهْران عن هبة الله عن التمار عنه بالكسر في الحالين.

واختلفوا في ﴿سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦]، فقرأ ابن كثير والبصريان إلَّا أبا الطيب عن رويس بتخفيف الجيم، وقرأ الباقون وأبو الطيب عن رويس بتشديدها. وتقدَّم ﴿فَبِأَيِّ﴾ [المرسلات: ٥٠] للأصبهانيِّ في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿قُتِلَتْ﴾ [التكوير: ٩]، فقرأ أبو جعفر بتشديد التاء، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠]، فقرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب وعاصم بتخفيف الشين، وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿سُعِّرَتْ﴾ [التكوير: ١٢]، فقرأ المدنيان وابن ذكوان وحفص ورويس بتشديد العين، واختلف عن أبي بكر: فروى العُلَيميُّ كذلك، وروى يحيى عنه بالتخفيف، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو / والكسائيُّ ورويس بالظاء، وانفرد ابن مِهْران بذلك عن رَوْح أيضاً، وقرأ الباقون بالضاد، وكذا هي في جميع المصاحف. وتقدَّم ﴿الْجَوَارِ﴾ [التكوير: ٢٤] ليعقوب في «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٧]، فقرأ الكوفيون بتخفيف الدال، وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿ بَلۡ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الانفطار: ٩]، فقرأ أبو جعفر بالغيب وقرأ الباقون بالخطاب. وتقدَّم إدغام لام ﴿ بَلۡ تُكَذِّبُونَ ﴾ في بابه.

واختلفوا في ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ ﴾ [الانفطار: ١٩]، فقرأ ابن كثير والبصريان برفع الميم، وقرأ الباقون بنصبها. وتقدَّم ﴿ بَلۡۜ رَانَ ﴾ [المطفَّفين: ١٤] لحفص في السكت، ولغيره في الإمالة.

واختلفوا في ﴿تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ﴾ [المطفَّفين: ٢٤]، فقرأ أبو جعفر ويعقوب بضمِّ التاء وفتح الراء، ورفع ﴿نَضْرةُ﴾، وقرأ الباقون بفتح التاء وكسر الراء، ونصب ﴿نَضۡرَةَ ﴾.

واختلفوا في ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٌ ﴾ [المطفَّفين: ٢٦]، فقرأ الكسائيُّ ﴿خَـٰتَمُهُ﴾ بفتح الخاء وألف بعدها من غير ألف بعد التاء، وقرأ الباقون بكسر الخاء من غير ألف بعدها وبالألف بعد التاء[1]، ولا خلاف عنهم في فتح التاء.

وتقدَّم ﴿ فَكِهِينَ ﴾ [المطفَّفين: ٣١] في يسٓ [٥٥] لأبي جعفر وحفص وابن عامر بخلاف. وتقدَّم ﴿هَلۡ ثُوِّبَ ﴾ [المطفَّفين: ٣٦] في بابه.

واختلفوا في ﴿وَيَصۡلَىٰ سَعِيرًا ﴾ [الانشقاق: ١٢]، فقرأ نافع وابن كثير وابن عامر والكسائيُّ بضمِّ الياء وفتح الصاد وتشديد اللَّام، وقرأ الباقون بفتح الياء وإسكان الصاد وتخفيف اللَّام.

واختلفوا في ﴿ لَتَرۡكَبُنَّ ﴾ [الانشقاق: ١٩]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائيُّ

---

(١) في المطبوع: الثاء المثلثة، وهو تصحيف.

وخلف بفتح الباء، وقرأ الباقون بضمِّها. وتقدَّم ﴿قُرِئَ﴾ [الانشقاق: ٢١] في «الهمز المفرد»، و ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الانشقاق: ٢١] في «النقل».

واختلفوا في ﴿ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بخفض الدال، وقرأ الباقون برفعها. وتقدَّم ﴿قُرْءَانٌ﴾ [البروج: ٢١] في «النقل».

واختلفوا في ﴿مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢]، فقرأ نافع برفع الظاء، وقرأ الباقون بخفضها. وتقدَّم ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا﴾ [الطارق: ٤] في هود [١١١] لأبي جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة.

ومن سورة الأعلى إلى آخر القرآن

تقدَّم إمالة رؤوس آيها من لدن ﴿ٱلۡأَعۡلَى﴾ [الأعلى: ١] إلى ﴿وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلى: ١٩] في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿وَٱلَّذِي قَدَّرَ﴾ [الأعلى: ٣]، فقرأ الكسائيُّ ﴿قَدَرَ﴾ بتخفيف الدال، وقرأ الباقون / بتشديدها.

واختلفوا في ﴿بَلۡ تُؤۡثِرُونَ﴾ [الأعلى: ١٦]، فقرأ أبو عمرو بالغيب، وانفرد ابن مِهْران بذلك عن رَوْح في كلِّ كتبه، وبالخلاف عن رويس في بعضها، وقرأ الباقون بالخطاب، وهم في إدغام اللَّام على أصولهم.

واختلفوا في ﴿تَصۡلَىٰ نَارًا﴾ [الغاشية: ٤]، فقرأ البصريان وأبو بكر بضمِّ التاء، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدَّم ﴿ءَانِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٥] لهشام في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس ﴿لَّا يُسۡمَعُ﴾ بياء مضمومة على التذكير ﴿لَٰغِيَةٌ﴾ بالرفع، وقرأ نافع كذلك إلَّا أنَّه بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالتاء مفتوحة ﴿لَٰغِيَةً﴾ بالنصب. وتقدَّم ﴿بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] في الطور [٣٧].

واختلفوا في ﴿إِيَابَهُمۡ﴾ [الغاشية: ٢٥]، فقرأ أبو جعفر بتشديد الياء، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿وَٱلۡوَتۡرِ﴾ [الفجر: ٣]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بكسر الواو، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿فَقَدَرَ﴾ [الفجر: ١٦]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر بتشديد الدال، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الفجر: ١٧]، و ﴿تَحَٰضُّونَ﴾ [الفجر: ١٨]، و ﴿وَتَأْكُلُونَ﴾ [الفجر: ١٩]، و ﴿وَتُحِبُّونَ﴾ [الفجر: ٢٠]، فقرأ البصريان سوى الزُّبَيْري عن رَوْح بالغيب في الأربعة، وقرأ الباقون بالخطاب ومعهم الزُّبَيْري عن رَوْح، وأثبت الألف بعد الحاء في ﴿تَحَٰضُّونَ﴾ [الفجر: ١٨] أبو جعفر والكوفيون، ويمدون للساكن. وتقدَّم ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ [الفجر: ٢٣] أوَّل البقرة [١١].

واختلفوا في ﴿لَّا يُعَذِّبُ﴾ [الفجر: ٢٥]، و ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾ [الفجر: ٢٦]، فقرأ يعقوب والكسائيُّ بفتح الذال والثاء، وقرأ الباقون بكسرهما. وتقدَّم ﴿ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧] في «الهمز المفرد».

وفيها من **الإضافة** ياءان: ﴿رَبِّيٓ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥]، ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦]، فتحهما المدنيان وابن كثير وأبو عمرو.

ومن **الزوائد** أربع ياءات: ﴿يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]، أثبتها وصلاً المدنيان وأبو عمرو، وفي الحالين يعقوب وابن كثير. ﴿بِٱلْوَادِ﴾ [الفجر: ٩]، أثبتها وصلاً ورش، وفي الحالين يعقوب وابن كثير بخلاف عن قنبل في الوقف، كما تقدَّم. ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥] و ﴿أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦] أثبتهما وصلاً المدنيان وأبو عمرو بخلاف عنه على ما ذكر في باب «الزوائد»، وفي الحالين / يعقوب والبزيُّ.

واختلفوا في ﴿مَالًا لُّبَدًا﴾ [البلد: ٦]، فقرأ أبو جعفر بتشديد الباء، وقرأ الباقون بتخفيفها.

وتقدَّم ﴿أَيَحْسَبُ﴾ [البلد: ٥-٧] في البقرة [٢٧٣] و ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ﴾ [البلد: ٧] في «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ * إِطْعَٰمٌ﴾ [١٣، ١٤]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائيُّ ﴿فَكَّ﴾ بفتح الكاف ﴿رَقَبَةً﴾ بالنصب ﴿أَطْعَمَ﴾[1] بفتح الهمزة والميم من غير تنوين ولا ألف قبلها، وقرأ الباقون برفع ﴿فَكُّ﴾ وخفض ﴿رَقَبَةٍ﴾ ﴿إِطْعَٰمٌ﴾ بكسر الهمزة ورفع الميم مع التنوين والألف قبلها.

وتقدَّم ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ [البلد: ٢٠] في «الهمز المفرد». وتقدَّم رؤوس آي ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ [الشمس: ١٥]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿فَلَا﴾ بالفاء، وكذا هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم.

وتقدَّم رؤوس آي ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١] في «الإمالة». وتقدَّم ﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٧]، و ﴿لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ١٠] لأبي جعفر في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوًا﴾. وتقدَّم ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] لرويس والبزيِّ في تاءاته من البقرة [٢٦٧].

---

(١) في المطبوع: زيادة ﴿ أَوْ ﴾.

وتقدَّم رؤوس آي ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى:١] إلى ﴿فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى:٨] في الإمالة.

وتقدَّم ﴿ٱلْعُسْرِيُسْرًا﴾ في الموضعين [الشرح: ٥، ٦] لأبي جعفر من البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوًا﴾.

وتقدَّم ﴿ٱقْرَأْ﴾ في الموضعين [العلق: ١، ٣] لأبي جعفر في «الهمز المفرد». وتقدَّم إمالة رؤوس آي العلق من قوله: ﴿لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦] إلى ﴿يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] في «الإمالة».

واختلف عن قنبل في ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٧]: فروى ابن مجاهد وابن شَنَبوذ وأكثر الرواة عنه ﴿رَأَهُ﴾ بقصر الهمزة من غير ألف، ورواه الزَّيْنبيُّ وحده عن قنبل بالمدِّ، فخالف سائر الرواة عن قنبل، إلَّا أنَّ ابن مجاهد غَلَّط قنبلاً في ذلك فربما لم يأخذ به، وزعم أنَّ الخزاعيَّ رواه عن أصحابه بالمدِّ.

وردَّ الناس على ابن مجاهد في ذلك؛ بأنَّ الرواية إذا ثبتت وجب الأخذ بها، وإن كانت حجتها في العربية ضعيفة، كما تقدَّم تقرير ذلك؛ وبأنَّ الخزاعيَّ لم يذكر هذا الحرف في كتابه أصلاً.

قلت: وليس ما رُدَّ به على ابن مجاهد في هذا لازماً؛ فإنَّ الراوي إذا ظنَّ غلط المرويِّ عنه لا يلزمه رواية ذلك عنه إلَّا على سبيل البيان، سواء كان المرويُّ صحيحاً أم ضعيفاً، إذ لا يلزم من غلط المَروِي عنه ضعف المُرْوَى في نفسه، فإنَّ قراءة ﴿مُرْدَفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] بفتح الدال صحيحة مقطوع بها، / وقرأ بها ابن ٢
مجاهد على قنبل مع نَصِّه أنَّه غلط في ذلك، ولا شكَّ أنَّ الصواب مع ابن مجاهد في ذلك.

وأمَّا كون الخزاعيِّ لم يذكر هـذا الحـرف في كتابـه، فـلا يلـزم أيـضاً؛ فإنَّـه يحتمل أن يكون سأله عن ذلك؛ فإنَّـه أحـد شـيوخه الـذين روى عـنهم قـراءة ابن كثير.

والذي عندي في ذلك: أنَّه إن أُخِذَ بغير طريق ابن مجاهد والزَّينبيِّ عن قنبل كطريق ابن شَنَبوذ وأبي ربيعة الذي هو أجلُّ أصحابه، وكابن الصبَّاح، والعباس ابن الفضل، وأحمد بن محمد بن هارون، ودُلْبة البَلْخي، وابن ثَوْبان، وأحمـد بـن محمد اليَقْطينيِّ، ومحمد بن عيسى الجصَّاص وغيرهم، فلا ريب في الأخذ له من طرقهم بالقصر وجهاً واحداً؛ لروايتهم كذلك من غير إنكار.

وإن أُخِذَ بطريق الزَّينبيِّ عنه فالمدُّ كالجماعة وجهاً واحداً.

وإن أُخِذَ بطريق ابن مجاهد فينظر: فإن كان[1] ممَّن روى القَصْرَ عنه كصالح المؤدِّب، وبكَّار بن أحمد، والمطوعيِّ، والشَّنبوذيِّ، وعبد الله بن اليسع الأنطاكيِّ، وزيد بن أبي بلال، وغيرهم فيؤخذ به كذلك.

وإن كان ممَّن روى المدَّ عنه كأبي الحسن المعدَّل، وأبي طاهر بـن أبي هاشـم، وأبي حفص الكَتَّاني، وغيرهم فالمدُّ فقط.

وإن كان ممَّن صحَّ عنه الوجهان من أصحابه أُخِذَ بهما، كأبي أحمد الـسامرّي روى عنه فارس بن أحمد القَصْرَ، وروى عنه ابن نفيس المدَّ، وكزيد بن علي بـن بلال، روى عنه أبو الفرج النَّهروانيُّ وأبو محمد بن الفحام القَـصْرَ، وروى عنـه عبد الباقي بن الحسن المدَّ.

---

(١) كذا في (س) فقط، وهو المناسب عندي، وفي البقية: «فتنظر فيمن».

والوجهان جميعاً من طريق ابن مجاهد في «الكافي» و«تلخيص» ابن بَلِّيمة وغيرهما، ومن غير طريقه في «التجريد» و «التذكرة» وغيرهما، وبالقصر قطع في «التيسير» وغيره من طريقه.

ولا شكَّ أنَّ القصر أثبت وأصحُّ عنه من طريق الأداء، والمدَّ أقوى من طريق النصِّ، وبهما آخذ من طريقه جَمْعاً بين النصِّ والأداء.

ومن زعم أنَّ ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعد في الغاية، وخالف الرواية، والله تعالى أعلم.

وتقدَّم الخلاف في إمالة «الراء» منه و«الهمزة» في بابها، وكذلك في ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [القدر: ٢] و ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [العلق: ٩، ١١، ١٣] ذكر في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤] في تاءات البزيِّ من البقرة [٢٦٧].

واختلفوا / في ﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، فقرأ الكسائيُّ وخلف بكسر اللَّام، وقرأ الباقون بفتحها، والأزرق عن ورش على أصله في تفخيمها.

وتقدَّم ﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦، ٧] لنافع وابن ذكوان في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿خَشِىَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨] في «هاء الكناية».

وتقدَّم ﴿يَصْدُرُ﴾ [الزلزلة:٦] في النساء [٩٠]. وتقدَّم ﴿خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧] و ﴿شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٨] في «هاء الكناية».

وتقدَّم ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا * فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ١، ٣] لخلَّاد في «الإدغام الكبير».

وتقدَّم ﴿مَاهِيَهْ * نَارٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١] في باب «الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴾ [التكاثر: ٦]، فقرأ ابن عامر والكسائيُّ بضمِّ التاء، وقرأ الباقون بفتحها.

واتفقوا على فتح التاء في الثانية وهو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ﴾ [التكاثر: ٧]؛ لأنَّ المعنى فيه أنَّهم يرونها؛ أي: تريهم أوَّلاً الملائكة أو من شاء، ثم يرونها بأنفسهم، ولهذا قال الكسائيُّ: إنَّك لَتُرى أوَّلاً، ثم تَرى، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿جَمَعَ مَالًا ﴾ [الهمزة: ٢]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة والكسائيُّ وخلف ورَوْح بتشديد الميم، وقرأ الباقون بتخفيفها. وتقدَّم ﴿يَحْسَبُ ﴾ [الهمزة: ٣] في البقرة [٢٧٣]، و ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨] في «الهمز المفرد»

واختلفوا في ﴿عَمَدٍ﴾ [الهمزة: ٩]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف وأبو بكر بضمِّ العين والميم، وقرأ الباقون بفتحهما.

واتفقوا على قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ ﴾ [لقمان: ١٠]، أنَّه بفتح العين والميم؛ لأنَّه جمع «عماد» وهو البناء كـ «إِهاب» و «أُهُب» و«إِدام» و«أُدُم»؛ ولهذا قيل في تفسيره: هو بناء محكم مستطيل يمنع المرتفع أن يميل.

واختلفوا في ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش: ١]، فقرأ ابن عامر بغير ياء بعد الهمزة، مثل «لِعِلاَف» مصدر «أَلِف» ثلاثياً يقال: «أَلِف الرجل إِلفاً و إِلافاً».

وقرأ أبو جعفر بياء ساكنة من غير همز، وقيل إنَّه أَتْبع، لما أبدل الثانية ياء حذف الأولى حذفاً على غير قياس، ويحتمل أن يكون الأصل عنده ثلاثياً كقراءة ابن عامر، ثم خفَّف كـ «إِبل» ثمّ أبدل على أصله، ويدلُّ على ذلك قراءته الحرف الثاني كذلك، والله أعلم.

وقرأ الباقون بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة.

واختلفوا في ﴿ إِلَٰفِهِمْ ﴾ [قريش: ٢]، فقرأ أبو جعفر بهمزة مكسورة من غير ياء، وهي قراءة عكرمة، وشيبة، وابن عتبة، وجاءت عن ابن كثير أيضاً. وروى الحافظ أبو العلاء عن أبي العز عن أبي علي الواسطيِّ قال: «داخلني شك في ذلك، / فأخذت عنه بالوجهين»[(١)].

قلت: إن عني بمثل «عِلْفهم» بإسكان اللَّام كما هي رواية العمريِّ عن أبي جعفر؛ فقد[(٢)] خالفه الناس أجمعون فرَوَوْها[(٣)] عنه ﴿ إِلَٰفِهِمْ ﴾ بلا شك، وهو الصحيح.

ووجِّها أن تكون مصدر ثلاثي، كقراءة ابنِ عامرٍ الأَوَّلَ.

وإن عَنَى مثل[(٤)] «عِنَبهم»[(٥)] بفتح اللَّام مع حذف الألف كما رواه الأهوازيُّ في كتابه «الإقناع» وتبعه الحافظ أبو العلاء؛ ومن أخذ منه، فهو شاذ وأحسبه غلطاً من الأهوازي، والله أعلم. وقرأ الباقون بالهمزة وياء ساكنة بعدها.

وتقدَّم ﴿ أَرَءَيْتَ ﴾ [الماعون: ١] و ﴿شَانِئَكَ ﴾ [الكوثر: ٣] في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿عَـٰبِدُونَ ﴾ [الكافرون: ٣-٥] و ﴿عَابِدٌ﴾ [الكافرين: ٤] في «الإمالة».

وفيها من **الإضافة** ياء واحدة: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون٦]، فتحها نافع وهشام وحفص والبزيُّ بخلاف عنه.

---

(١) غاية الاختصار: ٢/ ٧٢٦ .

(٢) في المطبوع : «وقد» بالواو.

(٣) في المطبوع : «فرواها» ، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع : «بمثل» ، وهو تحريف.

(٥) في المطبوع : «عنيهم» بالياء المثناة التحتية بعد النون ، وهو تصحيف.

ومن **الزوائد**: ﴿دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] أثبتها في الحالين يعقوب.

واختلفوا في ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، فقرأ ابن كثير بإسكان الهاء، وقرأ الباقون بفتحها.

واتفقوا على فتح الهاء من ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣]، ومن ﴿وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ﴾ [المرسلات: ٣١]؛ لتناسب الفواصل؛ ولِثِقَل العَلَم بالاستعلام، والله أعلم.

وما أحسن قول الإمام أبي شامة رحمه الله حيث قال: «خَفَّف العلَمَ بالإسكان؛ لثقل المسمَّى على الجنان، والاسم على اللسان»[1].

واختلفوا في ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [٤]، فقرأ عاصم ﴿حَمَّالَةَ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

وتقدَّم ﴿كُفُوًا﴾ [الإخلاص: ٤] ليعقوب وحمزة وخلف ولحفص في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوًا﴾.

واختلف عن رويس في ﴿النَّفَّاثَاتِ﴾ [الفلق: ٤]: فروى النخَّاس عن التمار عنه من طريق الكارَزِيني، والجوهري عن التمار ﴿النَّافِثَاتِ﴾ بألف بعد النون وكسر الفاء مخفَّفة من غير ألف بعدها، وكذا رواه أحمد بن محمد اليَقْطينيُّ، وغيره عن التمار، وهي رواية عبد السلام المعلِّم عن رويس، ورواية أبي الفتح النحوي عن يعقوب، وقراءة عبد الله بن القاسم المدنيِّ، وأبي السَّمَّال، وعاصم الجحدريِّ، ورواية ابن أبي سريج[2] عن الكسائيِّ، وجاءت عن الحسن البصريِّ، وهي التي

(١) إبراز المعاني: ٤/ ٢٧٠.

(٢) في المطبوع: «شريح» بالشين المعجمة والحاء المهملة، وهو تحريف، وانظر: غاية النهاية: ١/ ٦٣.

قطع بها لرويس صاحب «المبهج» وصاحب «التذكرة» وذكره عنه أيضاً أبو عمرو الدانيُّ، وأبو الكرم، وأبو الفضل الرازيُّ، وغيرهم.

وروى باقي / أصحاب التمار عنه عن رويس بتشديد الفاء وفتحها وألف ٢
بعدها من غير ألف بعد النون، وبذلك قرأ الباقون. وأجمعت المصاحف على حذف الألفين فاحتملتها القراءتان.

وكذلك ﴿النُّفَاثَاتِ﴾ مما انفرد به أبو الكرم الشهرزوريُّ في كتابه «المصباح» عن رَوْح بضمِّ النون وتخفيف الفاء[1] جمع «نُفَاثة»، وهو ما نَفَثْتهُ من فِيْكَ.

وقرأ أبو الربيع والحسن أيضاً ﴿النَّفِثاتِ﴾ بغير ألف وتخفيف الفاء وكسرها.

والكلُّ مأخوذ من «النَّفْث»، وهو شبه «النَّفْخ»، يكون في الرُّقية ولا ريق معه، فإن كان معه ريق فهو «التَّفْل»، يقال منه: نَفَث الراقي ينفِث وينفُث، بالكسر والضمِّ.

ف﴿ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾، بالتشديد: السواحر على مراد تكرار الفعل والاحتراف به.

و ﴿النَّافِثاتِ﴾ تكون للدفعة الواحدة من الفعل، ولتكراره أيضاً، و ﴿النَّفِثاتِ﴾ يجوز أن يكون مقصوراً من ﴿النَّافِثاتِ﴾، ويحتمل أن يكون في الأصل على «فَعِلات» مثل «حَذِرات»؛ لكونه لازماً، **فالقراءات الأربع ترجع إلى شيء واحد ولا تخالف الرسم**. والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(١) في المطبوع: «وجمع» بالواو، وهو تحريف.

باب التكبير وما يتعلق به

وبعض المؤلِّفين لم يذكر هذا الباب أصلاً، كابن مجاهد في «سبعته»، وابن مهران في «غايته»، وكثير منهم يذكره مع باب «البسملة» متقدِّماً، كالهذليِّ، وابن مؤمن، والأكثرون أخَّروه؛ لتعلقه بالسور الأخيرة، ومنهم من يذكره في موضعه عند سورة والضحى وألم نشرح، كأبي العز القلانسيِّ، والحافظ أبي العلاء الهمذانيِّ، وابن شريح، ومنهم من أخَّره إلى بعد إتمام الخلاف وجعله آخر كتابه، وهم الجمهور من المشارقة والمغاربة، وهو الأنسب؛ لتعلقه بالختم والدعاء وغير ذلك، **وينحصر الكلام على هذا الباب في أربعة فصول.**

الفصل الأوَّل

في سبب وروده

اختلف في سبب ورود التكبير من المكان المعين، فروى الحافظ أبو العلاء / بإسناده عن أحمد بن فرح عن البزيِّ أنَّ الأصل في ذلك أنَّ النبي ﷺ انقطع عنه الوحي، فقال المشركون: قلى محمداً ربُّه، فنزلت سورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، فقال النبي ﷺ: (الله أكبر)، وأمر النبي ﷺ أن يكبِّر إذا بلغ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ مع خاتمة كل سورة حتى يختم[(١)].

قلت: وهذا قول الجمهور من أئمَّتنا، كأبي الحسن بن غَلْبون، وأبي عمرو الدانيِّ، وأبي الحسن السخاويِّ، وغيرهم من متقدِّم ومتأخِّر، قالوا: فكبَّر النبي ﷺ شكراً لله لما كذَّب المشركين، وقال بعضهم[(٢)]: قال: الله أكبر تصديقاً لما أفاء[(٣)] عليه وتكذيباً للكافرين، وقيل فرحاً وسروراً أي: بنزول الوحي.

قال شيخنا الحافظ أبو الفداء ابن كثير رحمه الله: «ولم يُـرْوَ ذلك بإسناد يحكم عليه بصحَّة ولا ضعف»[(٤)].

يعني كون هذا سبب التكبير، وإلَّا فانقطاع الوحي مدَّة أو إبطاؤه مشهور،

---

(١) الغاية: ٢/ ٧٢٠.

(٢) هو الإمام السخاوي. انظر: فتح الوصيد: ٤/ ١٣٤١.

(٣) في المطبوع: «أنا»، بالنون، وكذلك عند السخاوي في فتح الوصيد: ٤/ ١٣٤١، وأبي شامة في إبراز المعاني: ٤/ ٤٨٢.

(٤) تفسيره: ٤/ ٤٤٥.

رواه سفيان بن عيينة[١]، عن الأسود بن قيس، عن جُنْدُب البَجَلي كما سيأتي، وهذا إسناد لا مرية فيه، ولا شك.

وقد اختلف أيضاً في سبب انقطاع الوحي أو إبطائه، وفي القائل: «قلاه ربه» وفي مدَّة انقطاعه:

ففي «الصحيحين» من حديث جُنْدُب بن عبد الله البَجَلي ﷺ (اشتكى النبي ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين، فجاءته امرأة فقالت: يا محمد إنِّي أرى أن يكون شيطانك قد تركك، فأنزل الله ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى ﴿مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَىٰ﴾ [الضحى: ١-٣]، وفي رواية (أبطأ جبريل على رسول الله ﷺ فقال المشركون: قد وُدِّع محمدٌ، فأنزل الله ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[٢]. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره»: رمي رسول الله بحجر في أصبعه، فقال: (هل أنت إلَّا أصبعٌ دَمِيتِ، وفي سبيل الله ما لَقِيتِ) قال: فمكث ليلتين أو ثلاثاً لا يقوم، فقالت له امرأة: ما أرى شيطانَك إلَّا قد تركك، فنزلت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وهذا سياق غريب في كونه جعل سبباً لتركه القيام، وإنزال هذه السورة[٣].

---

(١) قوله: «سفيان بن عيينة» يخالف ما ذكره الإمام ابن حجر رحمه الله، إذ قال بعد ذكره الحديث وسنده: «سفيان هو الثوري، ووهم من زعم أنَّه ابن عيينة». فتح الباري: ٣/ ٨.

(٢) انظر: المسند: ٤/ ٣١٢-٣١٣، البخاري: فضائل القرآن، برقم: ٤٦٠٠، مسلم: الجهاد والسير: برقم ٣٣٥٤-٣٣٥٥.

(٣) هذا كلام ابن كثير رحمه الله في «تفسيره»، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «من فسَّر الشكوى بأصبعه ﷺ التي دميت لم يصب»، وقال: «ظنَّ بعض الشراح أنَّ هذا بيان للشكاية المجملة في الصحيح، وليس كما ظن، فإنَّ في طريق عبد الله بن شدَّاد أنَّ نزول هذه السورة كان في أوائل البعثة، وجُنْدُب لم يصحب النبي ﷺ إلَّا متأخراً كما حكاه البغوي في «معجم الصحابة» عن الإمام أحمد، فعلى هذا هما قضيتان حكاهما جندب؛ إحداهما مرسلة، والأخرى موصولة؛ لأنَّ الأولى لم يحضرها، فروايته لها مرسلة من مراسيل الصحابة، والثانية شهدها كما ذكر أنَّه كان مع النبي ﷺ، ولا يلزم من عطف إحداهما على الأخرى في رواية سفيان اتحادهما. والله أعلم.»، فتح الباري: ٣/ ٨.

قيل: إنَّ هذه المرأة هي أمُّ جميل امرأة أبي لهب * وقيل: بعضُ بنات عمه *[١].

وروى أحمد بن فرح قال حدثني ابن أبي بزة بإسناده «أنَّ النبي ﷺ أهدي إليه قِطْفُ[٢] / عنب جاء قبل أوانه، فَهَمَّ أن يأكل منه، فجاءه سائل فقال: أطعموني مما رزقكم الله، قال: فَسَلَّم إليه العنقود، فلقيه بعض أصحابه فاشتراه منه وأهداه للنبي ﷺ،فعاد السائل * إلى النبي ﷺ *[٣] فسأله فأعطاه إياه، فلقيه رجل آخر من الصحابة فاشتراه منه وأهداه للنبي ﷺ، فعاد السائل فسأله فانتهره وقال: (إنك مُلِحٌّ) فانقطع الوحي عن النبي ﷺ أربعين صباحاً، فقال المنافقون: قلى محمداً ربُّه، فجاء جبريلُ عليه السلام، فقال: اقرأ يا محمد، قال: وما أقرأ؟ فقال: اقرأ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ فلقَّنه السورة، فأمر النبي ﷺ أُبَيّاً لما بلغ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ أن يكبِّر مع خاتمة كل سورة حتى يختم[٤]».

وهذا سياق غريب جداً، وهو مما انفرد به ابن أبي بزَّة أيضاً، وهو مُعْضَل[٥].

وقال الدانيُّ: حدثنا محمد بن عبد الله المقرئ[٦]، حدثنا أبي حدثنا علي بن

(١) ما بين النجمتين سقط من (س). ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن عساكر أنَّها كانت إحدى عماته، فتح الباري:٣/ ٨. وانظر: تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٤٦.

(٢) هو العنقود. انظر: النهاية: ٤/ ٨٤.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٤) الفقرة كلها بنصها في جامع البيان: ٤/ ٣٩٧.

(٥) في (س): «متصل»، وهو تحريف.

(٦) في المطبوع: «المري»، وكذا في جامع البيان.

الحسن، حدثنا أحمد بن موسى، حدثنا يحيى بن سلام في قوله: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٦٤] قال: قال قتادة: هذا قول جبريل عليه السلام، احتبس عن[١] النبي ﷺ في بعض الأحيان الوحي، فقال رسول الله ﷺ: «ما جئتَ حتى اشتقتُ إليك، فقال جبريل: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾[٢]».

وروى العوفيُّ عن ابن عباس رضي الله عنهما: «لما نزل على رسول الله ﷺ القرآن، أبطأ عنه جبريل أياماً فتغير بذلك، فقال المشركون: ودعه ربُّه وقَلاه، فأنزل الله تعالى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[٣]».

قال الداني: فهذا سبب التخصيص بالتكبير من آخر ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ واستعمال النبي ﷺ إياه، وذلك كان قبل الهجرة بزمان فاستعمل ذلك المكيون، ونقل خَلَفُهم عن سَلَفِهم، ولم يستعمله غيرهم؛ لأنَّه ﷺ ترك ذلك بَعْدُ، فأخذوا بالآخر من فعله.

وقيل: كبَّر النبيُّ ﷺ فرحاً وسروراً بالنعم التي عدَّدها الله تعالى عليه في قوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ﴾ [الضحى: ٦-٩] إلى آخره، وقيل: شكراً لله تعالى على تلك النعم.

قلت: ويحتمل أن يكون تكبيره سروراً بما أعطاه الله عز وجل له ولأمته؛ حتى يرضيه في الدنيا والآخرة، فقد روى الإمام أبو عمرو الأوزاعيُّ عن

---

(١) في (س): «على» بدل «عن».

(٢) جامع البيان: ٤/ ٣٩٨.

(٣) انظر الطبري: ٣٠/ ١٤٨، تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٤٧.

إسماعيل بن عبد الله[١] بن عباس عن أبيه قال: (عرض على / رسول الله ﷺ ما هو مفتوح على أمته من بعده كنزاً كنزاً، فَسُرَّ بذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥] فأعطاه في الجنة ألف[٢] قَصْرٍ، في كل قَصْرٍ ما ينبغي له من الأزواج والخدم)، رواه ابن جرير وابن أبي حاتم من طريقه، وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس، ومثل هذا ما[٣] يقال إلَّا عن توقيف[٤]؛ فهو في حكم المرفوع عند الجماعة.

وقال السُّديُّ عن ابن عباس: «كبَّر النبي ﷺ أن لا يدخل أحدٌ من أهل بيته النار[٥]».

وقال الحسن: «يعني بذلك الشفاعة، وهكذا قال أبو جعفر الباقر ﷺ[٦]».

وقيل: كبَّر ﷺ لِـمَا رآه من صورة جبرائيل عليه السلام التي خلقه الله عليها عند نزوله بهذه السورة، فقد ذكر بعض السلف منهم الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق أنَّ هذه السورة هي التي أوحاها جبرائيل عليه السلام إلى رسول الله ﷺ، حين تبدَّى له في صورته التي خلقه الله تعالى عليها، ودنا إليه

---

(١) كذا في جميع النسخ إسماعيل بن عبد الله بن عباس عن أبيه، وهو سهو أو خطأ سببه الاختصار في السند، والصواب: إسماعيل بن عبيد الله، هو ابن أبي المهاجر كما في: الطبري: ٣٠/ ١٤٩، ابن كثير: ٨/ ٤٤٧.

(٢) عند ابن كثير: «ألف ألف».

(٣) كذا في (س) وهو الموافق للمصدر المنقول عنه، وفي بقية النسخ: «لا» بدل «ما».

(٤) تفسير الطبري: ٣٠/ ١٤٩، ابن كثير: ٨/ ٤٤٨.

(٥) ذكره ابن كثير وفيه «من رضا» بدل «كبّر»، وعزاه إلى ابن جرير وابن أبي حاتم.
انظر: تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٤، والطبري: ٣٠/ ١٤٩.

(٦) المصدر السابق.

وتدلى منهبطاً عليه[1] وهو بالأَبْطَح، ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، قال: قال له هذه السورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾[2] [الضحى: ١، ٢].

قلت: وهذا قول قوي جيّد؛ إذ التكبير إنَّما يكون غالباً لأمر عظيم أو مَهُول، والله أعلم.

وقيل: زيادة في تعظيم الله مع التلاوة لكتابه، والتبرك بختم وحيه وتنزيله، والتنزيه له من السوء، قاله مكيٌّ، وهو نحو قول علي ﷺ الآتي: «إذا قرأت القرآن فبلغتَ قِصارَ[3] المفصَّل فكبر الله»، فكأن التكبير شكر لله، وسرور وإشعار بالختم.

فإن قيل: فما ذكرتم كله يقتضي سبب ابتداء التكبير من ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ أولها أو آخرها، وقد ثبت ابتداء التكبير أيضاً من أوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، فهل من سبب يقتضي ذلك؟

قلت: لم أر أحداً تعرَّض لهذا، فيحتمل أن يكون الحكم الذي لسورة الضحى انسحب للسورة التي تليها، وجعل حكم ما لآخر الضحى لأول ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ويحتمل أنَّه لَـمَّا كان ما ذكر فيها من النعم عليه ﷺ هو من تمام تَعْداد النعم عليه فأُخِّر إلى انتهائه.

فقد روى ابن أبي حاتم بإسناد جيد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «سألت ربي / مسألة ودِدْتُ أنِّي لم أكن سألته، فقلت: قد كانت قبلي أنبياء، منهم

---

(١) «عليه» سقطت من (س).

(٢) الفقرة كلها كلام ابن كثير في تفسيره: ٨/ ٤٤٧.

(٣) في المطبوع: «قصارى»، وهو تحريف.

من سخَّرتَ له الريح ومنهم من يحيي الموتى، قال: يا محمد ألم أجدك يتيماً فآويتك؟ قلتُ: بلى ياربِّ. قال: ألم أجدك ضالاً فهديتك ؟ قلتُ: بلى يا ربِّ. قال: ألم أجدك عائلاً فأغنيتك؟ قلتُ: بلى يا ربِّ. قال: ألم أشرح لك صدرك؟ ألم أرفع لك ذكرك؟ قلتُ: بلى يا ربِّ[(١)]». فكان التكبير عند نهاية ذكر النعم أنسب.

ويحتمل أن يكون في هذه السورة من الخصيصة التي لا يشاركه فيها غيره، وهو رفع ذكره ﷺ حيث يقول: ﴿وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ﴾ [الشرح: ٤].

قال مجاهد: «لا أُذكَرُ إلَّا ذُكِرْتَ معي: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله[(٢)]».

وقال قتادة: «رَفَعَ الله ذكره في الدنيا والآخرة، فليس خطيبٌ ولا متشهدٌ ولا صاحبُ صلاة إلا ينادي بها: أشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله[(٣)]».

وروى ابن جرير عن أبي سعيد رفعه قال: «أتاني جبريل فقال: إنَّ[(٤)] ربك يقول: كيف رفعتُ ذكركَ؟ قال: الله أعلم. قال إذا ذكرتُ ذكرتَ معي[(٥)]».

---

(١) تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٥٢، الأحاديث المختارة: ١٠/ ٢٨٨، مجمع الزوائد: ٨/ ٢٤٥،المعجم الأوسط: ٤/ ٧٥.

(٢) الطبري: ٣٠/ ١٥٠-١٥١، تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٥٢.

(٣) تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٥٢.

(٤) في الطبري وكذا ابن كثير: «إن ربي وربك».

(٥) الطبري: ٣٠/ ١٥١، الثعلبي: ١/ ٢٣٣.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه»[١] من طريق[٢] دَرَّاج عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد. ورواه أبو يعلى الموصلي[٣] أيضاً من طريق ابن لَهِيعة.

وروى الحافظ أبو نعيم في «دلائل النبوة» بإسناده عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ (لما فَرَغْتُ مما أمرني الله به من أمر السماوات والأرض، قلت: ياربِّ إنَّه لم يكن نبيٌّ قبلي إلَّا وتَذْكُرُ حجَّته[٤]: جعلت إبراهيم خليلاً، وموسى كليماً، وسخَّرتَ لداود الجبال، ولسليمان الريحَ والشياطين، وأحييتَ لعيسى الموتى، فما جَعْلتَ لي؟ قال: أوليس قد أعطيتُكَ أفضلَ من ذلك كلِّه. أن[٥] لا أُذْكَرُ إلَّا ذُكِرْتَ معي، وجَعْلتُ صدورَ أمَّتِك أناجيلَهم يقرؤون القرآنَ ظاهراً، ولم أعطها أمّة، وأعطيتُكَ كَنْزاً من كنوز عرشي[٦]: لا حول ولا قوة إلَّا بالله)[٧].

وهذا هو أنسب مما تقدَّم، والله أعلم / .

---

(١) صحيح ابن حبان: ٨/ ١٧٥.

(٢) في المطبوع: «طرق»، بالجمع، وهو تحريف.

(٣) مسند أبي يعلى: ٢/ ٥٢٢.

(٤) كذا في جميع النسخ الخطية، وعند ابن كثير: ٨/ ٤٥٢: «وقد كرمته»، ولعلها هي الصواب.

(٥) عند ابن كثير: ٨/ ٤٥٢: «أني لا».

(٦) في المطبوع: زيادة «هو» بعد «عرشي»، وليست في النسخ.

(٧) لم أجد هذا الحديث في المقدار المطبوع من «دلائل النبوة»، لكن يترجح لدى البحث أنَّ المؤلِّف هنا ينقل بواسطة ابن كثير رحمه الله، إذ إنَّ من قوله: «فقد روى ابن أبي حاتم...إلى هنا» هو بنصه كلام ابن كثير لا يختلف عنه إلَّا في تقديم بعض الفقرات على بعض، والله أعلم.

انظر: تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٥٢.

الفصل الثاني

في ذكر من ورد عنه وأين ورد وصيغته

فاعلم أنَّ التكبير صحّ عن[١] أهل مكة، قرائهم وعلمائهم وأئمتهم ومن روى عنهم صحّة استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حدَّ التواتر، وصحت أيضاً عن أبي عمرو من رواية السوسي، وعن أبي جعفر من رواية العمري، ووردت أيضاً عن سائر القراء، وبه كان يأخذ ابن حبش وأبو الحسين الخبازيُّ عن الجميع، وحكى ذلك الإمام أبو الفضل الرازيُّ وأبوالقاسم الهذليّ والحافظ أبو العلاء، وقد صار على هذا العملُ عند أهل الأمصار في سائر الأقطار عند ختمهم في المحافل واجتماعهم في المجالس لدى الأماثل، وكثير منهم يقوم به في صلاة رمضان، ولا يتركه عند الختم على أي حال كان.

قال الأستاذ أبو محمد سبط الخياط في «المبهج»: «وحكى شيخنا الشريف عن الإمام أبي عبد الله الكارزينيِّ أنَّه كان إذا قرأ القرآن في درسه على نفسه، وبلغ إلى ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبر لكل قارئ قرأ له، فكان يبكي ويقول: ما أحسنها من سنة لولا أنِّي لا أحب مخالفة سنة النقل لكنت أخذت على كلِّ من قرأ عليَّ برواية بالتكبير لكن: **القراءة سنَّة تتَّبَع ولا تُبتَدَع**[٢]».

وقال مكي: «وروي أنَّ أهل مكة كانوا يكبرون في آخر كل ختمة من خاتمة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ لكل القراء لابن كثير وغيره، سنَّة نقلوها عن شيوخهم[٣]».

---

(١) في المطبوع: «عند».

(٢) المبهج: ٨٨٨.

(٣) النص بحروفه في: الكشف: ٢/ ٣٩٢.

وقال الأهوازيُّ: «والتكبير عند أهل مكة في آخر القرآن سنة مأثورة، يستعملونه في قراءتهم في الدروس والصلاة[(١)]». انتهى.

وكان بعضهم يأخذ به في جميع سور القرآن، ذكره[(٢)] الحافظ أبو العلاء الهمذانيُّ والهذليُّ عن أبي الفضل الخزاعيِّ، قال الهذليُّ: «وعند الدينوريِّ كذلك يكبِّر في أوَّل كلِّ سورة لا يختص «بالضحى» وغيرها لجميع القراء[(٣)]».

قلت: والدينوريُّ هذا هو أبو علي الحسين بن محمد بن حبش الدينوريُّ، إمام متقن ضابط، قال عنه / الدانيُّ: «متقدِّم في علم القراءات مشهور بالإتقان، ثقة مأمون»، كما قدَّمنا عند ذكر وفاته في آخر إسناد قراءة أبي عمرو.

وها نحن نشير إلى ذكر الأئمَّة الذين ورد ذلك عنهم مفصلاً، وما صحَّ عندنا عن السلف مبيَّناً إن شاء الله.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه «جامع البيان»: «كان ابن كثير من طريق القواس والبزيِّ وغيرهما يكبِّر في الصلاةِ والعَرْضِ من آخر سورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ مع فراغه من كل سورة إلى آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، فإذا كبر في[(٤)] ﴿ٱلنَّاسِ﴾ قرأ «فاتحة الكتاب» وخمس آيات من أوَّل سورة البقرة على عدد الكوفيين إلى قوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ثم دعا بدعاء الختمة».

---

(١) لم أجد هذا النص في الوجيز.

(٢) في المطبوع: «وذكره».

(٣) الكامل: ق ١٥٦/ ب.

(٤) في الجامع: «آخر الناس».

قال: «وهذا يسمَّى الحالَّ المرتحلَ، وله في فعله هذا دلائل[١] من آثار مروية، ورد التوقيف بها عن النبي ﷺ، وأخبار مشهورة مستفيضة جاءت عن الصحابة والتابعين والخالفين[٢]».

وقال أبو الطيب عبد المنعم بن غَلْبون: «وهذه سنَّة مأثورة عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين، وهي سنَّة بمكة لا يتركونها ألبتة، ولا يعتبرون رواية البزيِّ ولا غيره[٣]».

وقال أبو الفتح فارس بن أحمد: «لا نقول إنَّه لا بدَّ لمن ختم أن يفعله، لكن من فعله فَحَسن، ومن لم يفعله فلا حرج عليه[٤]، وهو سنّة مأثورة عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين».

قلت: أما ما هو عن النبي ﷺ: فإنِّي قرأت القرآن على الشيخ الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي المصريِّ بها، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرتُ، قال: قرأت القرآن على الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المصريِّ بها، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرتُ، قال قرأت القرآن على الإمام أبي الحسن علي بن شجاع العباسيِّ المصريِّ بها، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرت، قال: قرأت القرآن على الإمام وليِّ الله أبي القاسم بن فِيْرُّه الشاطبيِّ بمصر، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرتُ.

---

(١) بعد كلمة «دلائل» في (ت) وكذا المطبوع زيادة «مستفيضة جاءت» وهي زيادة ليست في النسخ، ولا في جامع البيان، لعلها سبق نظر من الناسخ.

(٢) جامع البيان: ٤/ ٣٨١.

(٣) التذكرة: ٢/ ٦٦٢.

(٤) انظر: فتح الوصيد: ٤/ ١٣٣٩.

ح: وقرأت القرآن على الإمام قاضي المسلمين أبي العباس أحمد بن الحسين ابن سليمان الدمشقيِّ بها، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرت، قال: قرأت القرآن على والدي المذكور بدمشق، فلما / بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرت، قال: قرأت القرآن على الإمام أبي محمد القاسم بن أحمد الأندلسيِّ بدمشق، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرت، قال: قرأت القرآن على الإمام أبي عبد الله محمد بن أيوب بن نوح الغافقيِّ الأندلسيِّ بها، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرتُ.

قالا ـ أعني الشاطبيَّ والغافقيَّ هذا ـ: قرأنا القرآن على الإمام أبي الحسن علي ابن محمد بن هذيل بالأندلس، فلما بلغنا ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرنا، قال: قرأت القرآن على الإمام أبي داود سليمان بن نَجاح الأموي بالأندلس، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرت، قال: قرأت القرآن على الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيِّ بالأندلس، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرت، قال قرأت القرآن على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسيِّ بمصر، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرت، قال: قرأت القرآن على أبي بكر محمد بن الحسن النقاش ببغداد، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرت، قال: قرأت القرآن على أبي ربيعة محمد بن إسحاق الرَّبَعيِّ بمكة، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرت، قال: قرأت القرآن على أبي الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم ابن أبي[1] بزَّة البزي بمكة، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرت قال: قرأت القرآن على عكرمة بن سليمان بمكة، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّرتُ.

وأخبرنا الحسن بن أحمد الدقاق الدمشقي قراءة عليه: أنبأنا الشيخ الإمام

(١) «أبي»: سقطت من المطبوع.

أبوإسحاق إبراهيم بن علي بن فضل الواسطيُّ مشافهة، أخبرنا الإمام شيخ الشيوخ أبو محمد عبد الوهاب بن عليٍّ البغداديُّ، أخبرنا أبو العلاء الحسن بن أحمد الحافظ قراءة عليه، قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن محمد الحافظ الهَمذانيُّ بهمذان، أنا أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز بن محمد الفارسيُّ بهراة، أنا أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى الأنصاريُّ، أنا أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد.

ح: وأخبرناه عالياً أبو علي بن أبي العباس بن هلال بقراءتي عليه بالجامع الأموي عن أبي الحسن علي بن أحمد السَّعْدي[١]، أخبرنا أبو جعفر الصيدلانيُّ في كتابه من أصبهان، قال: أخبرنا أبو علي[٢] الحسن بن أحمد الحداد أخبرنا أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد الصفار، أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن / بُنْدار ٢
الشَّعَّار، أخبرنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النَّبيل قالا: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي بزَّة البزيُّ قال: سمعت عكرمة بن سليمان يقول: قرأت على إسماعيل بن عبدالله بن قُسْطنطين، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قال لي: كَبِّرْ عند خاتمة كلِّ سورة حتى تختم؛ فإنِّي قرأت على عبد الله بن كثير، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قال لي: كَبِّرْ عند خاتمة كل سورة حتى تختم، وأخبره أنَّه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أنَّ ابن عباس أمره بذلك، وأخبره ابن عباس أنَّ أبيّ بن كعب أمره بذلك، وأخبره أبيّ بن كعب أنَّ النبي ﷺ أمره بذلك.

وأخبرنا به أحسن من هذا، أبو حفص عمر بن الحسن المراغي قراءةً مني

---

(١) كذا ضبطت في (ظ) و (ك)، وفي (س): «السعيدي»، وهو تحريف.

(٢) «علي»: سقطت من المطبوع.

عليه، قلت له: أخبرك أبو الحسن بن البخاريِّ سماعاً أو إجازة، أخبرنا عمر بن محمد بن طَبَرْزَد[1] الدارقزي، أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن عبدالواحد القزاز، أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن النقور، أخبرنا أبو طاهر المخلِّص، حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد.

ح: وأخبرتنا الشيخةُ ستُّ العرب بنت محمد بن علي بن أحمد بن عبد الواحد السعدية مشافهة، أخبرنا جدي علي بن أحمد حضوراً، عن أبي القاسم بن الصفَّار، أنا زاهر بن طاهر، أنا أحمد بن الحسين الحافظ، أنا أبو نصر بن قتادة، ثنا أبو عمرو بن مطر، ثنا ابن صاعد، ثنا أحمد بن أبي بزة، فذكره.

هذا حديث جليل وقع لنا عاليا جداً، بيننا وبين البزي فيه من طريق المخلِّص سبعة رجال، رواه الحافظ أبو عمرو الدانيُّ عن فارس بن أحمد، حدثنا أبو الحسن المقرئ، حدثنا علي بن محمد الحجازيُّ، حدثنا محمد بن عبد العزيز المكيُّ المقرئ الضرير، حدثنا موسى بن هارون، ثنا البزيُّ، فذكره، ثمَّ قال الداني: «فهذا أتمُّ حديث روي في التكبير، وأصحُّ خبر جاء فيه[2]».

وأخرجه الحاكم في «صحيحه المستدرك» عن أبي يحيى محمد بن عبد الله بن يزيد الإمام بمكة عن محمد بن علي بن زيد الصائغ عن البزي، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجه البخاري ولا مسلم[3]».

---

(١) في المطبوع: «والدارقزي» بواو العطف، وهو خطأ.

(٢) جامع البيان: ٤/ ٣٨٤-٣٨٥.

(٣) المستدرك: ٣/ ٣٤٤.

قال الحافظ أبو العلاء الهمذانيّ: لم يرفع أحد التكبير إلَّا البزيَّ فإنَّ الروايات قد تظافرت / عنه برفعه * إلى النبي ﷺ، قال: ورواه الناس فوقفوه على ابن عباس ومجاهد، ثمَّ ساق الروايات برفعه*[1]، ومدارها كلها على البزيِّ[2].

قلت: وقد تكلَّم بعضُ أهل الحديث في البزي، وأظن ذلك من قبل رفعه له، فضعَّفه أبو حاتم والعُقَيْلي[3]، على أنَّه قد رواه عن البزيِّ جماعة كثيرون، وثقات معتبرون، أحمد بن فرح، وإسحاق الخزاعيُّ، والحسن بن الحُباب، والحسن بن محمد الحداد، وأبو ربيعة، وأبو مَعْمر الجُمَحي، ومحمد بن يونس الكُدَيْمي، ومحمد بن زكريا المكي، وأبو الفضل جعفر بن درستويه، وزكريا بن يحيى السَّاجي، وأبو يحيى عبد الله بن محمد بن زكريا بن الحارث ابن أبي ميسَرة، وأبوعمرو قنبل، وأبوحبيب العباس بن أحمد البرتي، ومحمد بن علي الخطيب، وأبو عبد الرحمن، وأبو جعفر اللَّهْبيان، وموسى بن هارون، ومحمد بن هارون، ومضر بن محمد، والوليد بن بُنان، ومحمد بن أحمد الشَّطَوي، وأبو حامد أحمد بن محمد بن موسى بن الصبَّاح الخزاعي، وإبراهيم بن محمد بن الحسن، وأبو بكر ابن أبي عاصم النبيل، وأحمد بن محمد بن مقاتل، ومحمد بن علي بن زيد الصائغ، ويحيى بن محمد بن صاعد، والإمام الكبير إمام الأئمَّة أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س)، ومن متن (ظ)، وكتب في حاشيتها.

(٢) هذه الفقرة بنصها كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ٤/ ٢٨٢-٢٨٣ وفيه: «تطارقت» بدل «تظافرت».

(٣) قال أبو حاتم: «لا أحدِّث عنه»، وقال العقيلي: «هو منكر الحديث». الجرح والتعديل: ١/ ١/ ٧١، وانظر: تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٤٥.

كما أخبرتني الشيخة المعمَّرة أمُّ محمد ستُّ العرب بنت محمد بن علي بن أحمد الصالحية مشافهة بمنزلها بالسفح ظاهر دمشق، قالت: أخبرنا جدي أبو الحسن علي المذكور قراءة عليه وأنا حاضرة، أنا عبد الله بن عمر بن أحمد الصفَّار في «كتابه»، أنا أبو القاسم الشحامي، أنا أبو بكر الحافظ، أنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني عبد الله بن محمد بن زياد العدل ثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: سمعت أحمد بن محمد بن القاسم بن أبي بزَّة يقول: سمعت عكرمة بن سليمان مولى شيبة يقول: قرأت على إسماعيل بن عبد الله المكي، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قال لي: كَبِّرْ حتى تختم، فإنِّي أنا قرأت على عبد الله بن كثير فأمرني بذلك، فذكره، ثمَّ قال ابن خزيمة رحمه الله: «إنِّي خائف أن يكون قد أسقط ابن أبي بزَّة أو عكرمة بن سليمان من هذا الإسناد شِبْلاً».

قلت: يعني بين إسماعيل وابن كثير، ولم يُسْقِط واحد منهما شِبْلاً، فقد صحَّت قراءة إسماعيل / على ابن كثير نفسه، وعلى شِبْل، وعلى مَعْروف عن ابن كثير، والله أعلم، على أنَّه قد رواه محمد بن يونس الكُدَيْمي عن البزي عن عكرمة قال: قرأت على إسماعيل بن عبدالله، فلما بلغت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قال: كبِّر مع خاتمة كلِّ سورة حتى تختم، فإنِّي قرأت على شِبْل بن عَبَّاد، وعلى عبدالله بن كثير، فأمراني بذلك، وأخبرني عبد الله بن كثير أنَّه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، وساقه حتى رفعه.

ثمَّ روى الحافظُ أبو عمرو بسنده عن موسى بن هارون قال: قال البزي: قال لي أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: «إن تركت التكبيرَ فقد تركت سنَّة من سنن نبيك ﷺ[1]».

---

(١) جامع البيان: ٤/ ٣٨٤. وذكره أيضاً السخاوي في «فتح الوصيد»: ٤/ ١٣٤٠.

قال شيخنا الحافظ عماد الدين بن كثير: «وهذا يقتضي تصحيحه لهذا الحديث[١]».

وروى الحافظ أبو العلاء عن البزيِّ قال: «دخلت على الشافعيِّ إبراهيم بن محمد، وكنت قد وقفت عن هذا الحديث، فقال له بعض من عنده: إنَّ أبا الحسن لا يحدثنا بهذا الحديث، فقال لي: يا أبا الحسن، والله لئن تركته لتتركن سنة نبيك، قال: وجاءني رجل من أهل بغداد ومعه رجل عباسي، وسألني عن هذا الحديث، فأبيت أن أحدِّثه إياه، فقال: والله لقد سمعناه من أحمد بن حنبل عن أبي بكر الأعين عنك، فلو كان منكراً ما رواه، وكان يجتنب المنكرات[٢]».

قلت: إبراهيم بن محمد الشافعي هذا هو إبراهيم بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، وهو ابن عم الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي، مات سنة سبع، ويقال سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وهو من أكبر أصحاب الإمام الشافعي المعدودين في الآخذين عنه.

وأما الروايات الموقوفة عن ابن عباس ومجاهد، فأسند أبو بكر بن مجاهد، والحافظ أبو عمرو الدانيُّ، وأبو القاسم بن الفحام، والحافظ أبو العلاء عن أبي بكر الحُمَيْدي قال: حدثني إبراهيم بن أبي حَيَّة التميمي قال: حدثني حُمَيْد الأعرج عن مجاهد قال: ختمت على عبد الله بن عباس تسع عشرة ختمة، كلُّها

---

(١) عبارة ابن كثير رحمه الله –في– تفسيره: ٨/ ٤٤٥: «وهذا يقتضي صحة الحديث».

(٢) ذكره أيضاً أبو شامة في إبراز المعاني: ٤/ ٢٨٣.

يأمرني أن أكبِّر فيها من ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، وفي رواية عن إبراهيم بن أبي حية: قرأت على حُمَيْد الأعرج، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ قال لي: كبِّر / إذا ختمت كل سورة حتى تختم، فإنِّي قرأت على مجاهد فأمرني بذلك.

ورواه الدانيُّ عن عبد الله بن زكريا بن الحارث بن أبي مسرَّة[١] قال: حدثني أبي، قال: قرأت على إبراهيم بن يحيى بن أبي حية فذكر مثله سواء[٢].

ورواه ابن مجاهد عن الحُمَيْدي عن سفيان عن إبراهيم فأدخل بين الحميدي وإبراهيم سفيان، قال الدانيُّ: وهو غَلَطٌ، والصواب عدم ذكر سفيان[٣]، كما رواه غير واحد عن الحميدي عن إبراهيم، وتقدَّم.

وأسند الحافظان عن شِبْل بن عَبَّاد قال: رأيت ابن محيصن وابن كثير الداريَّ إذا بلغا ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ كبَّرا حتى يختما، ويقولان: رأينا مجاهداً فعل ذلك. وذكر مجاهد أنَّ ابن عباس كان يأمره بذلك[٤].

وأسند الحافظ أبو عمرو، وأبو القاسم بن الفحام، والحافظ أبو العلاء عن حَنْظَلَة بن أبي سفيان قال: قرأت على عكرمة بن خالد المخزومي، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ قال: هِيْهاً، قلت: وما تريد بهيهاً؟ قال: كبِّر فإنِّي رأيت مشايخنا ممن قرأ على ابن عباس يأمرهم بالتكبير إذا بلغوا ﴿وَالضُّحَىٰ﴾[٥].

---

(١) في المطبوع: «ميسرة»، وهو تحريف.

(٢) جامع البيان: ٤/ ٣٨٦.

(٣) جامع البيان: ٤/ ٣٨٧.

(٤) جامع البيان: ٤/ ٣٨٥.

(٥) جامع البيان: ٤/ ٣٨٨.

وروى الحافظان وابن الفحام عن قنبل قال: حدثني أحمد بن عون القَوَّاس حدثنا عبد الحميد بن جُرَيْج عن مجاهد أَنَّه كان يكبِّر من ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى ﴿ٱلْحَمْدُ﴾.

وقال الحافظ أبو عمرو: حدثنا أبو الفتح حدثنا عبد الباقي بن الحسن المقري قال: حدثني جماعة عن الزَّينبي وابن الصبَّاح عن قنبل وعن الحلوانيِّ والجَدِيِّ وابن شريح كلهم عن القواس عن عبد الحميد بن جريج عن مجاهد أنَّه كان يكبر من خاتمة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى خاتمة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ وإذا ختمها قطع التكبير(١).

وقال ابن مجاهد حدثني عبد الله بن سليمان حدثني يعقوب بن سفيان ثنا الحميدي قال: ثنا غير واحد عن ابن جريج عن حميد عن مجاهد أنَّه كان يكبر من خاتمة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى خاتمة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ وإذا ختمها قطع التكبير.

وأسند الدانيُّ أيضاً عن سفيان بن عيينة قال: رأيت حُمَيْداً الأعرج يقرأ والناس حوله، فإذا بلغ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّر إذا ختم كل سورة حتى يختم، ورواه ابن مجاهد وغيره عن سفيان(٢).

وروى الحافظ أبو العلاء عن علي ﷺ أنَّه كان يقول: إذا قرأت القرآن
فبلغت بين المفصَّل، فاحمد الله وكبر بين كل سورتين / ، وفي رواية فتابع بين ٢
المفصَّل في السور القصار، واحمد الله وكبِّر بين كل سورتين(٣).

---

(١) جامع البيان: ٤/ ٣٨٩.

(٢) جامع البيان: ٤/ ٣٩٠.

(٣) ذكره أيضاً ابو شامة في إبراز المعاني: ٤/ ٢٥٤.

وأمَّا اختلاف أهل الأداء في ذلك فإنَّهم أجمعوا على الأخذ به للبزيِّ، واختلفوا عن قنبل: فالجمهور من المغاربة على عدم التكبير له كسائر القراء، وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«العنوان» و«التذكرة» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» و«الهادي» و«الإرشاد» لأبي الطيب بن غَلْبون حتى قال فيه: «ولم يفعل هذا قنبل ولا غيره من القراء أعني التكبير».

وروى التكبير عن قنبل الجمهور من العراقيين وبعض المغاربة، وهو الذي في «الجامع» و«المستنير» و«الوجيز» و«الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العز و«المبهج» و«الكفاية في الست» و«تلخيص» أبي معشر وفي «الغاية» لأبي العلاء من طريق ابن مجاهد.

وفي «الهداية»: «قرأت لقنبل بوجهين».

وكذلك ذكر الوجهين أبو القاسم الشاطبيُّ والصفراويُّ، وذكره أيضاً الدانيُّ في غير «التيسير» فقال في «المفردات»: «وقد قرأت لقنبل بالتكبير وحده من غير طريق ابن مجاهد».

ثمَّ اختلف هؤلاء الراوون للتكبير عن المذكورين في ابتداء التكبير وانتهائه وصيغته؛ بناءً منهم على أنَّ التكبير هو لأوَّل السورة أو لآخرها، وهذا ينبني على سبب التكبير ما هو كما تقدَّم.

أما ابتداؤه: فروى جمهورهم التكبير من أوَّل سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، أو من آخر سورة ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ على خلاف بينهم في العبارة ينبني على ما قدَّمنا، وينبني عليها ما يأتي.

فمن نصَّ على التكبير من آخر ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ صاحب «التيسير» لم يقطع فيه بسواه، وكذلك شيخُه أبو الحسن بن غَلْبون صاحب «التذكرة» لم يذكر غيره، وكذا والده أبو[1] الطيب في «إرشاده»، وكذلك صاحب «العنوان»، وصاحب «الكافي»، وصاحب «الهداية»، وصاحب «الهادي»، وأبو علي بن بَلِّيمة، وأبو محمد مكي، وأبو معشر الطبري، و[2]أبو محمد سبط الخياط في «مبهجه» من غير طريق الشَّنبوذيِّ، وأبو القاسم الهذليُّ.

وممَّن نصَّ عليه من أوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ صاحب «التجريد» من قراءته على غير الفارسي والمالكي وأبو العز في «إرشاده» و«كفايته» من غير طريق من رواه من أوَّل ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ كما سيأتي، وكذلك صاحب «الجامع»، وصاحب «المستنير»، والحافظ أبو العلاء وغيرهم / من العراقيين ممن لم يَرْوِ التكبير من أوَّل ﴿وَالضُّحَىٰ﴾؛ إذ هم في التكبير بين من صرَّح به من أوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، وبين من صرَّح به من أوَّل ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ كما سنذكره، ولم يصرِّح أحد بآخر ﴿وَالضُّحَىٰ﴾، كما صرَّح به مَن قدَّمنا من أئمَّة المغاربة وغيرهم.

وروى الآخرون من أهل الأداء التكبير من أوَّل ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ وهو الذي في «الروضة» لأبي علي البغدادي، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسيِّ والمالكيِّ، وبه قطع صاحب «الجامع» إلَّا من طريق ابن فرح، و[3]هبة الله عن أبي ربيعة كلاهما عن البزيِّ، وإلَّا من طريق نظيف عن قنبل، وليس ذلك من طرقنا،

(١) في المطبوع: «وأبو» بواو العطف، وهو خطأ وتحريف.

(٢) «و»: سقط من المطبوع، مما أدى إلى تحريف المراد.

(٣) «و»: سقط من المطبوع.

وبذلك قطع الحافظ أبو العلاء للبزيِّ، ولقنبل من طريق ابن مجاهد، وفي «إرشاد» أبي العز من طريق النقاش عن أبي ربيعة، وقال في «كفايته»: «روى البزيُّ، وابن فُلَيح، والحمّاميُّ، والقطان عن زيد، وبَكّار عن ابن مجاهد عن قنبل، وابن شَنَبوذ وابن الصبَّاح وابن عبد الرزاق ونظيف يعني عن قنبل أنَّ التكبير من أوَّل سورة ﴿وَالضُّحَىٰ﴾، قال: والباقون ـ يعني من أصحاب ابن كثير ـ يكبرون من أوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[١]».

وقال في المستنير: «قرأت على شيخنا أبي علي الشَّرْمَقاني عن ابن فُلَيح، وابن ذوابة عن اللَّهْبيَّيْنِ، وطرق الحمّاميِّ عن البزيِّ، وعلى شيخنا أبي علي العطار رحمهما الله عن جميع ما قرأ به على أبي إسحاق لابن كثير، وعلى ابن العلّاف للخُزاعي، وعلى الحمّاميِّ عن النقاش، وهبة الله عن اللَّهْبي، وعلى ابن الفحام عن ابن فرح، وعلى أبي الحسن الخياط عن البزيِّ، وعن نظيف عن قنبل، وعلى أبي الحسن بن طلحة لقنبل، وعلى الشيخ أبي الفتح الواسطي لقنبل بالتكبير من أوَّل سورة ﴿وَالضُّحَىٰ﴾، قال: وقرأت عمَّن بقي من روايات ابن كثير وطرقه على شيوخي بالتكبير من أوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[٢]».

وذكره في «المبهج» من رواية أبي الفرج الشَّنبوذيِّ فقط يعني من روايتي البزيِّ وقنبل، ثمَّ قال: لأن الكارَزِينيَّ حكى أنَّه لما قرأ عليه لابن كثير ختم سورة ﴿وَالَّيْلِ﴾ وسكت، ثمَّ قال: قرأتُ بالتكبير من أوَّل ﴿وَالضُّحَىٰ﴾[٣].

---

(١) الكفاية: ٦١٢.

(٢) المستنير: ٢/ ٨٦٣-٨٦٤، ويلاحظ أنَّ فيه: «وقرأت (على) من...»، وهو تحريف لم ينبه عليه المحقق!!

(٣) المبهج: ٨٨٧.

وهو الذي قرأ به الدانيُّ على الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزيِّ كما ذكره في «جامع البيان» وغيره إلَّا أنَّه لم يختره، واختار / أن يكون من آخر ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كما سنذكره؛ ولذلك لما أشار إليه في «التيسير» آخراً ردَّه بقوله: «والأحاديث الواردة عن المكيين بالتكبير دالة على ما ابتدأنا به؛ لأنَّ فيها «مع»، وهي تدل على الصحبة والاجتماع[1]». انتهى[2].

ولم يَرْوِ أحد التكبير من آخر ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ كما ذكروه من آخر ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ومن ذكره كذلك فإنَّما أراد كونه من أوَّل ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ولا أعلم أحداً صرَّح بهذا اللفظ إلَّا الهذليَّ في «كامله»، تبعاً للخزاعي في «المنتهى»، وإلَّا الشاطبي حيث قال:

وقال به البزيُّ من آخرِ الضُّحى وبعضٌ له من آخر الليلِ وَصَّلا

ولما رأى بعضُ الشراحِ قوله هذا مُشكلاً، قال: «مراده بالآخر في الموضعين أوَّل السورتين، أي أوَّل ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾ وأوَّل ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾»، وهذا فيه نظر؛ لأنَّه يكون بذلك مهمِلاً رواية من رواه من آخر ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وهو الذي في «التيسير»، والظاهر أنَّه سوَّى بين الأوَّل والآخر في ذلك، وارتكب في ذلك المجاز، وأخذ باللازم في الجواز، وإلَّا فالقول بأنَّه من آخر ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ حقيقة لم يقل به أحد.

قال الشراح: «قول الشاطبي: «وبعض له»، أي: للبزيِّ وصل التكبير من آخر سورة ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ يعني من أوَّل الضحى».

---

(١) في المطبوع: «الصحة» «والإجماع»، وهو تحريف. وانظر: فتح الوصيد: ٤/ ١٣٣٧.
(٢) التيسير: ٢٢٦.

قال أبو شامة: «هذا الوجه من **زيادات** هذه القصيدة، وهو قول صاحب «الروضة»، قال: وروى البزيُّ التكبيرَ من أوَّل سورة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾». انتهى[١].

وأما الهذليُّ فإنَّه قال: «ابن الصبَّاح وابن بَقَرة يكبِّران من خاتمة ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾».

قلت: ابن الصبَّاح هذا هو محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن الصبَّاح، وابن بَقَرة هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن هارون، المكيان مشهوران من أصحاب قنبل، وهما ممن روى التكبير من أوَّل الضحى، كما نصَّ عليه ابن سوار وأبو العزِّ وغيرهما.

وهذا الذي ذكروه من أنَّ المراد بآخر الليل هو أوَّل الضحى متعين؛ إذ التكبير إنَّما هو ناشئ عن النصوص المتقدمة، والنصوص المتقدمة دائرة بين ذكر الضحى وأوَّل ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، لم يذكر في شيء منها ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾، فعلم أنَّ المقصود بذكر آخر ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ هو أوَّل الضحى، كما حمله شراح كلام الشاطبي. وهو الصواب بلا شك، والله أعلم. /

وأما انتهاء التكبير فقد اختلفوا فيه أيضاً:

فذهب الجمهور من المغاربة وبعض المشارقة وغيرهم إلى أنَّ انتهاء التكبير آخر سورة الناس.

وذهب الآخرون وهم جمهور المشارقة إلى أنَّ انتهاءه أوَّل سورة الناس، ولا يكبر في آخر الناس.

---

(١) إبراز المعاني: ٤/ ٢٨٩.

والوجهان مبنيان على أصلٍ وهو: أنَّ التكبير هل هو لأوَّل السور أم لآخرها؟

فمن ذهب إلى أنَّه لأوَّل السورة لم يكبِّر في آخر الناس، سواء كان ابتداء التكبير عنده من أوَّل ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ أو من أوَّل الضحى، من جميع من ذكرنا، أعني الذين نصُّوا على التكبير من أوَّل إحدى السورتين المذكورتين.

ومن جعل الابتداء من آخر الضحى كبَّر في آخر الناس، من جميع من ذكرنا، أعني الذين نصُّوا على التكبير من آخر الضحى، هذا هو فَصْل النزاع في هذه المسألة، ومن وجد في كلامه خلاف ذلك، فإنَّما هو بناءٌ على غير أصل، أو مراده غير ظاهره،؛ ولذلك اختلف في ترجيح كل من الوجهين:

فقال الحافظ أبو عمرو: «والتكبير من آخر ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ بخلاف ما يذهب إليه قوم من أهل الأداء من أنَّه من أوَّلها؛ لما في حديث موسى بن هارون عن البزيِّ عن عكرمة عن إسماعيل عن ابن كثير من قوله: فلما ختمت ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قال لي: كبِّر، ولما في حديث شِبْل عن ابن كثير أنَّه كان إذا بلغ ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ كبَّر، ولما في حديث مجاهد عن ابن عباس أنَّه كان يأمره بالتكبير من ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾».

قال: «وانقطاع التكبير أيضاً في آخر سورة الناس، بخلاف ما يأخذ به بعض أهل الأداء من انقطاعه في أوَّلها بعد انقضاء سورة الفلق؛ لما في حديث الحسن ابن محمد عن شِبْل عن ابن كثير أنَّه كان إذا بلغ ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ كبَّر حتى يختم، ولما في حديث ابن جريج عن مجاهد أنَّه يكبِّر من ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾، ومن خاتمة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى خاتمة ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾، ولما في غير ما حديث عن

حُمَيد بن قيس وغيره من أنَّه كان إذا بلغ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كبَّر إذا ختم كل سورة حتى يختم». انتهى[١].

فانظر كيف اختار التكبير آخر الناس؛ لكونه يختار التكبير من آخر الضحى، وكذلك قال كلُّ من قال بقوله إنَّ التكبير من آخر الضحى، كشيخه أبي الحسن / ابن غَلْبون، وأبيه أبي الطيب، ومكي، وابن شريح، والمهدويِّ، وأبي[٢] طاهر بن خلف، وشيخه عبد الجبار، وابن سفيان وغيرهم، وهو ظاهر النصوص المذكورة كما ذكر الدانيُّ، إلَّا أنَّ استدلاله لذلك برواية شِبْل عن ابن كثير ليس فيه بظاهر، والله أعلم.

وقال الحافظ أبو العلاء: كبَّر البزيُّ وابن فُلَيح وابن مجاهد عن قنبل من فاتحة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ وفواتح ما بعدها من السور إلى سورة الناس، وكبَّر العمري والزينبي والسوسي من فاتحة ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾ إلى خاتمة الناس، وأجمعوا على ترك التكبير بين الناس والفاتحة إلَّا ما رواه بَكَّار عن ابن مجاهد من إثباته بينهما[٣].

وانظر كيف قطع بعدم التكبير في آخر الناس؛ لكونه جعل التكبير من أوَّل ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ ومن أوَّل ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، وكذلك قال كلُّ من قال بقوله، كشيخه أبي العز القلانسي وكأبي الحسن الخياط وأبي علي البغدادي وأبي محمد سبط الخياط في غير «المبهج» وغيرهم.

---

(١) جامع البيان: ٤/ ٤٠١.

(٢) في المطبوع: «ابن»، وهو تحريف.

(٣) إبراز المعاني: ٤/ ٢٨٩.

قلت: والمذهبان صحيحان ظاهران لا يَخْرجان عن النصوص المتقدِّمة، وأما قول أبي شامة: «إنَّ فيه مذهباً ثالثاً، وهو: أنَّ التكبير ذكر مشروع بين كل سورتين»(١)، فلا أعلم أحداً ذهب إليه صريحاً، وإن كان أخذه من لازم قول من قطعه عن السورتين أو وصله بهما، فإنَّ ذلك يتخرج على كلٍّ من المذهبين كما نبينه في حكم الإتيان به من الفصل الثالث الآتي، ولو كان أحد ذهب إلى ما ذكره أبو شامة، لكان التكبير على مذهبه ساقطاً إذا قطعت القراءة على آخر سورة، أو استُؤنِفَت سورةٌ وقتاً ما، ولا قائل بذلك؛ بل لا يجوز في رواية من يكبر كما سيأتي إيضاحه في التنبيه التاسع من الفصل الثالث. والله أعلم.

تنبيه: قول الشاطبي رحمه الله: «إذا كبروا في آخر الناس»، مع قوله: «وبعض له من آخر الليل» على ما تقرَّر من أنَّ المراد بـ«آخر الليل» أوَّل الضحى يقتضي أن يكون ابتداء التكبير من أوَّل الضحى وانتهاؤه آخر الناس، وهو مشكل لما تأَصَّل، بل هو ظاهر المخالفة لما رواه، فإنَّ هذا الوجه، وهو التكبير من أوَّل الضحى هو من زياداته على «**التيسير**»، وهو من «الروضة» لأبي علي كما نصَّ
عليه أبو شامة، / والذي نصَّ عليه صاحب «الروضة» أنْ قال: روى البزيُّ ٢
التكبير من أوَّل سورة والضحى إلى خاتمة الناس، ولفظه «الله أكبر»، تابعه
الزينبي عن قنبل في لفظ التكبير، وخالفه في الابتداء، فكبَّر من أوَّل سورة
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، قال: ولم يختلفوا أنَّه منقطع مع خاتمة والناس(٢). انتهى
بحروفه.

---

(١) إبراز المعاني: ٤/ ٢٩٢.

(٢) كذا في جميع النسخ والمطبوع بالواو.

فهذا الذي أخذ الشاطبي التكبير من روايته قطع بمنعه مع[١] آخر الناس، فتعين حمل كلام الشاطبي على تخصيص التكبير آخر الناس بمن قال به من آخر ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كما هو مذهب صاحب «التيسير» وغيره، ويكون معنى قوله: «إذا كبروا في آخر الناس»، أي: إذا كبَّر مَنْ يقولُ بالتكبير في آخر الناس، يعني الذين قالوا به من آخر ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، أو يكون المعنى مَنْ يكبِّر في آخر الناس يردِفُ التكبير مع قراءة سورة الحمد قراءة أوَّل البقرة حتى يصل إلى ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، أي: أنَّ هذا الإرداف مخصوص بمن يُكبِّر[٢] آخر الناس، كما سيأتي.

ولولا قول صاحب «الروضة»: «ولم يختلفوا أنَّه منقطع»، أي: منحذف مع خاتمة الناس، لكان لمن يتشبث بقوله أوَّلاً إلى خاتمة الناس مَنْزَع، فعُلِم بذلك أنَّ المراد بخاتمة الناس آخر القرآن، أي: حتى يختم، وهو صريح قول شِبْل عن ابن كثير أنَّه كان إذا بلغ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ كبر حتى يختم.

وكذا قول صاحب «التجريد»: إلى خاتمة الناس لا يريد أنَّ التكبير في آخرها، بدليل قوله بعد ذلك: «إنَّك تقف في آخر كلِّ سورة، وتبتدئ بالتكبير منفصلاً[٣]، فإنَّ هذا لا يجوز في آخر الناس كما سنبيِّنه».

وكذا أراد ابن مؤمن في «الكنز» حيث قال: «التكبير من أوَّل سورة

---

(١) في المطبوع: «من» بدل «مع».

(٢) في المطبوع: «عن تكبير»، وهو تصحيف.

(٣) التجريد: ٣٤٤.

﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى آخر سورة الناس»، بدليل قوله بعد ذلك: « ورواه بكار عن قنبل في آخر سورة الناس. والله أعلم»[١].

وأما قول الهذليِّ: «الباقون يكبرون من خاتمة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى أوَّل ﴿ قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ في قول ابن هاشم قال: وفي قول غيره إلى خاتمة ﴿ قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾»، فإنَّ فيه تجوزاً أيضاً، وصوابه أن يقول في قول ابن هاشم من أوَّل ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى أوَّل ﴿ قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾.

وابن هاشم هذا هو: أبو العباس أحمد بن علي بن هاشم، المصري، المعروف بتاج الأئمَّة، أستاذ القراءات وشيخها بالديار المصرية، وهو شيخ الهذليِّ، وشيخ / ابن شُرَيح، وأبي القاسم بن الفحام.

وقرأ قراءة ابن كثير على أصحاب أصحاب ابن مجاهد كالحماميِّ، وعلى محمد بن عبد الله الحذَّاء، ومذهبهم ابتداء التكبير من أوَّل ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ وانتهاؤه أوَّل الناس، كما نصَّ عليه أصحابُهم العارفون بمذهبهم، ولولا صحة طريق[٢] ابن هاشم عندنا على ما ذكرنا، لقلنا لعل الهذليَّ أراد بآخر الضحى أوَّل ﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ ﴾. والله أعلم.

فالحاصل: أنَّ من ابتدأ بالتكبير من أوَّل الضحى أو ﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ ﴾ قطعه أوَّل الناس، ومن ابتدأ به في آخر الضحى قطعه آخر الناس، لا نعلم أحداً خالف هذا مخالفة صريحةً لاتحتمل التأويل، إلَّا ما انفرد به أبو العز في «كفايته»: عن بكار عن

---

(١) الكنز: ١٢٢.

(٢) في المطبوع: «طرق» بالجمع، وهو تحريف.

ابن مجاهد عن قنبل، من التكبير من أوَّل الضحى مع التكبير بين الناس والفاتحة، وتبعه على ذلك الحافظ أبو العلاء فروى ذلك عنه.

وهو وهم بلا شك، ولعله سبق قلم من أوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ إلى أوَّل الضحى؛ لأنَّ أبا العز نفسه ذكره على الصواب في «إرشاده»، فجعل له التكبير من أوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، وكذلك أبو الحسن الخياط أكبر من أخذ عن أصحاب بكار.

وإذا ثبت أنَّ الصواب من أوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ فيحتمل أن يكون المراد آخر الضحى، وعُبِّر عن آخر ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ بأوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ كما رواه غيره، ويحتمل أن يكون لحظ أنَّ للسورة حظاً من التكبير أولها وآخرها، وقد يتعدَّى هذا إلى ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ إن ثبت، وقد عَرَّفْتُكَ ما فيه، على أنَّ طريق ابن بكار عن ابن مجاهد ليست من طرقنا، فليعلم.

قال أبو شامة: «فإن قلت فما وجه من كبر من أولَّ ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ وكبر آخر الناس؟

قلت: أعطى السورة حكم ما قبلها من السور؛ إذ كلُّ سورة منها بين تكبيرتين، وليس التكبير في آخر الناس لأجل الفاتحة؛ لأنَّ الختمة قد انقضت، ولو كان للفاتحة لشرع التكبير بين الفاتحة والبقرة لهؤلاء؛ لأنَّ التكبير للختم لا لافتتاح أوَّل البقرة»[1].

تتمة: وقع في كلام السخاويِّ في «شرحه» ما نصُّه: «وذكر أبو الحسن بن

---

(١) إبراز المعاني: ٤/ ٢٩٢.

غَلْبون، ومكي، وابن شريح، والمهدويُّ، التكبير عن البزيِّ من أوَّل ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وعن / قنبل من أوَّل ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾». انتهى[(١)].

وتبعه على نقل ذلك عن مكي، أبو شامة.

والذي رأيته في «تذكرة: أبي الحسن بن غلبون»: «يكبر من خاتمة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى آخر القرآن، فإذا قرأ ﴿قل أعوذ برب الناس﴾ كبَّر»[(٢)].

وفي «التبصرة» لمكي: «يكبر من خاتمة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى آخر القرآن مع خاتمة كل سورة، وكذلك إذا قرأ ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ فإنَّه يكبِّر»[(٣)].

وفي «الكافي» لابن شريح: «فإذا ختمها أي الضحى كبر وبسمل بعد آخر كل سورة، إلى أن يختم القرآن[(٤)]».

وفي «الهداية» للمهدويِّ: «يكبر من خاتمة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى آخر القرآن».

---

(١) لا شك هنا في أنَّ النسخة التي نقل عنها المؤلِّف من «شرح» السخاوي ناقصة ومبتورة نقصاً أدَّى إلى تغيير المراد، فالسخاوي نقل عن هؤلاء ومعهم فارس بن أحمد أنَّ التكبير للبزي هو من خاتمة الضحى.

وهذا نصُّه كاملاً: «وذكر أبو الحسن بن غلبون ومكي وابن شريح والمهدوي وفارس بن أحمد التكبير عن البزي من خاتمة ﴿والضحى﴾، وذكر صاحب «الروضة» التكبير عن البزي من أوَّل الضحى، وعن قنبل من أوَّل ﴿ألم نشرح﴾». فتح الوصيد: ٤/ ١٣٣٧-١٣٣٨.

فاتضح أنَّ عبارة [خاتمة الضحى وذكر صاحب الروضة التكبير عن البزي] سقط كله من النسخة التي اعتمدها المؤلِّف. والله أعلم.

(٢) التذكرة: ٢/ ٦٥٦.

(٣) التبصرة: ٧٣٤.

(٤) الكافي: ٢٣٢-٢٣٣.

ولم أر في كلام أحد منهم تكبيراً من أوَّل الضحى، فليعلم ذلك.

فهذا ما ثبت عندنا عن ابن كثير في الابتداء بالتكبير وما ينتهي إليه.

وأما ما ورد عن السوسي: فإنَّ الحافظ أبا العلاء قطع له بالتكبير من فاتحة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ إلى خاتمة الناس وجهاً واحداً، وقطع له به صاحب «التجريد» من طريق ابن حبش، وقرأنا بذلك من طريقه.

وروى سائر الرواة عنه ترك التكبير كالجماعة، وقدَّمنا أوَّل الفَصْل ما كان يأخذ به الخبازيُّ وابن حبش من التكبير لجميع القراء، وما حكي عن أبي الفضل الخزاعيِّ وغيره من التكبير في أوَّل كلِّ سورة من جميع القرآن.

وأمَّا حكمه في الصلاة

وإن كان أكثر القرَّاء لم يتعرضوا لذلك؛ لعدم تعلقهم به، فإنَّا لما رأينا بعض أئمَّتنا قد تعرض إلى ذلك، **كالحافظ** أبي عمرو الدانيِّ والإمام أبي العلاء الهمذانيِّ، **والأستاذ** أبي القاسم ابن الفحام، **والعلامة** أبي الحسن السخاويِّ، **والمجتهد** أبي القاسم الدمشقي المعروف بأبي شامة وغيرهم، تعرضوا لذكره في كتبهم، ورووا في ذلك أخباراً عن سلف القراء والفقهاء، لم نجد بداً من ذكره على عادتنا في ذكر ما يحتاج إليه المقرئ، وغيره مما يتعلق بالقراءات.

أخبرني الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله المقدسيُّ بقراءتي عليه، أخبرنا محمد بن علي بن أبي القاسم الورَّاق قراءة علية سنة ثمان عشرة وسبعمائة، أخبرنا عبد الصمد بن أبي الجيش، أخبرنا محمد بن أبي الفرج الموصلي، أخبرنا يحيى / ابن سَعْدون القرطبي، أخبرنا عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي الصِّقلي، قال: حدثنا عبد الباقي يعني ابن فارس بن أحمد، حدثنا أبو أحمد يعني السامري، حدثنا أبوالحسن علي بن الرقيِّ، قال: حدثني قنبل بن عبد الرحمن، حدثنا أحمد ابن محمد ابن عون القَوَّاس[1]، حدثنا عبد الحميد بن جريج عن مجاهد أنَّه كان يكبر من ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى «الحمد لله»، قال ابن جريج: فأرى أن يفعله الرجل إماماً كان، أو غير إمام. رواه الحافظ أبو عمرو عن أبي الفتح فارس عن أبي أحمد بلفظه سواء.

---

(١) في المطبوع: «القوس»، وهو تصحيف.

وقال الحافظ أبو عمرو: «حدثنا أبو الفتح، حدثنا عبد الله يعني السامري، حدثنا أحمد يعني أحمد بن مجاهد، حدثنا عبد الله يعني أبا بكر بن أبي داود السِّجستاني، حدثنا يعقوب يعني ابن سفيان الفسوي الحافظ، حدثنا الحُمَيْدي سألت سفيان يعني ابن عيينة قلت: يا أبا محمد رأيت شيئاً ربما فعله الناس عندنا، يكبر القارئ في شهر رمضان إذا ختم، يعني في الصلاة، فقال: رأيت صدقة بن عبد الله بن كثير يؤم الناس منذ أكثر من سبعين سنة، فكان إذا ختم القرآن كبَّر[1]».

وبه عن الحميدي قال: «حدثنا محمد بن عمر بن عيسى أنَّ أباه أخبره أنَّه قرأ بالناس في شهر رمضان، فأمره ابن جُرَيْج أن يكبِّر من ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ حتى يختم[2]».

وبه عن الحميدي قال:* «سمعت عمر بن سهل شيخنا من أهل مكة يقول: رأيت*[3] عمر بن عيسى صَلَّى بنا في شهر رمضان، فكبَّر من ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، فأنكر بعض الناس عليه، فقال: أمرني به ابن جريج، فسألنا ابن جريج، فقال: أنا أمرته[4]».

وقال الشيخ أبو الحسن السخاوي: «وروى بعض علمائنا الذين اتصلت قراءتنا بهم بإسناده عن أبي محمد الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد

---

(١) جامع البيان: ٤/ ٣٩٠.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) ما بين النجمتين ليس في «جامع البيان».

(٤) جامع البيان: ٤/ ٣٩٠.

القرشي[١]، قال: صَلَّيت بالناس خلف المقام بالمسجد الحرام في التراويح في شهر رمضان، فلما كانت ليلة الختمة كبَّرتُ من خاتمة الضحى إلى آخر القرآن في الصلاة، فلما سلَّمت التَفَتُّ فإذا بأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي قد صلى ورائي، فلما بصر بي قال لي: أحسنت أصبت السنَّة[٢]».

قلت: أظنُّ هذا الذي عناه السخاويُّ ببعض علمائنا هو ـ والله أعلم ـ أمَّا الإمام / أبو بكر بن مجاهد فإنَّه رواه عن أبي محمد مُضَر بن خالد الضَّبي، عن حامد بن يحيى بن هانئ البَلْخي نزيل طرسوس عن الحسن بن محمد بن عبيد الله ابن أبي يزيد القرشي المكي المقرئ الإمام بالمسجد الحرام، وصاحب شِبْل بن عَبَّاد، والله أعلم.

وأما الأستاذ أبو علي الأهوازي فإنَّه رواه عن أبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشَّنَبوذيِّ عن ابن شنبوذ عن مُضَر، فذكره.

وقد تقدَّم ما أسنده الدانيُّ عن البزيِّ عن الإمام الشافعيِّ: «إن تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن نبيك ﷺ».

وبالإسناد المتقدِّم آنفا إلى قنبل قال: «أخبرني ابن المقرئ قال: سمعت ابن الشهيد الحجبي يكبِّر خلف المقام في شهر رمضان، قال قنبل: وأخبرني -يعني ابن المقرئ- فقال لي ابن الشهيد الحجبي، أو بعضُ الحجبة: ابن الشهيد، أو ابن بقية، شكَّ في أحدهما[٣]».

---

(١) مقرئ متصدر، قرأ على شبل، روى عنه الشافعي رحمه الله. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣٢.

(٢) فتح الوصيد: ٤/ ١٣٤٠.

(٣) جامع البيان: ٤/ ٣٩١.

وبه قال قنبل: «أخبرني أحمد بن محمد بن عون القواس قال: سمعت ابن الشهيد الحجبي يكبر خلف المقام في شهر رمضان، قال قنبل: وأخبرني دُكَيْن[١] ابن الحُصَيب مولى الجُبْيريِّين قال: سمعت ابن الشهيد الحجبي يكبر خلف المقام في شهر رمضان حين ختم من ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، يعني في صلاة التراويح»، ورواه الحافظ أبو عمرو عن قنبل بإسناده المتقدِّم آنفاً[٢].

وقال الإمام المحقِّق المجمع على تقدُّمه أبو الحسن علي بن جعفر بن محمد السعيديُّ الرازيُّ ثم الشيرازيُّ في آخر كتابه «تبصرة البيان في القراءات الثمان» ما هذا نصُّه: «ابن كثير يكبر من خاتمة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى آخر القرآن، واختلف عنه في لفظ التكبير: فكبَّر قنبل (الله أكبر)، والبزيُّ (لا إله إلَّا الله، والله أكبر) يسكت في آخر السورة، ويصل التكبير بالبسملة في الصلاة وغيرها».

و[٣] قال الأستاذ الزاهد أبو الحسن علي بن أحمد الغزَّال[٤] النيسابوري، إمام القراء في عصره بخراسان في كتابه «الإرشاد في القراءات الأربع عشرة»: «والمستحب للمكبِّر في الصلاة على مذهب ابن كثير التهليل، وهو: (لا إله إلَّا الله والله أكبر)؛ لئلا يلتبس بتكبيرة الركوع»[٥].

فقد ثبت التكبير في الصلاة عن أهل مكة، فقهائهم وقرائهم، وناهيك بالإمام الشافعيِّ، وسفيان بن عيينة، وابن جُرَيْج وابن كثير، وغيرهم./

(١) في المطبوع: «ركين» بالراء.

(٢) جامع البيان: ٤/ ٣٩١.

(٣) «و»: سقط من المطبوع.

(٤) «الغزال»: سقط من المطبوع.

(٥) ما بين النجمتين، وهو هذه الفقرة كلُّها سقط من (س) و (ظ).

وأما غيرهم فلم نجد عنهم في ذلك نصّاً، حتى أصحاب الشافعيِّ مع ثبوته عن إمامهم لم أجد لأحد منهم نصّاً فيه في شيء من كتبهم المبسوطة ولا المطولة الموضوعة للفقه، وإنَّما ذكره استطراداً الإمام أبو الحسن السخاوي، والإمام أبو إسحاق الـجَعْبري، وكلاهما من أئمَّة الشافعية، والعلَّامة أبو شامة وهو من أكبر أصحاب الشافعي الذين كان يُفْتى[1] بقولهم في عصرهم بالشام، بل هو ممن وصل إلى رتبة الاجتهاد وجاز[2]، وجمع من أنواع العلوم مالم يجمعه غيره وحاز؛ خصوصاً في علوم الحديث، والقرآن[3]، والفقه، والأصول.

ولقد حدّثني من لفظه شيخنا الإمام حافظ الإسلام أبو الفداء إسماعيل ابن عمر بن كثير الشافعي، قال: حدثني شيخنا الإمام العلَّامة أبو إسحاق إبراهيم بن العلَّامة تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم الفَزَاري شيخ الشافعية وابن شيخهم، قال: سمعت والدي يقول: «عجبت لأبي شامة كيف قلَّد الشافعي».

نعم بلغنا عن شيخ الشافعية وزاهدهم وورعهم في عصرنا الإمام العلَّامة الخطيب أبي الثناء محمود بن محمد بن جملة الإمام والخطيب بالجامع الأموي بدمشق، الذي لم تَرَ عيناي مثلَه رحمه الله، أنَّه كان يفتي به، وربما عمل به في التراويح في شهر رمضان.

---

(١) في (س): «ويقتدى»، ولعلها أصوب وأوجه.

(٢) في المطبوع: «حاز» بالمهملة، وهو تصحيف، والصواب ما أُثبت كما في جميع النسخ، حتى يسلم للمؤلِّف السجع.

(٣) في المطبوع: «القراءات».

ورأيت أنا غير واحد من شيوخنا يعمل به، ويأمر مَنْ يعمل به في صلاة التراويح، وفي الإحياء في ليالي رمضان، حتى كان بعضهم إذا وصل في الإحياء إلى الضحى قام بما بقي من القرآن في ركعة واحدة يكبر إثر كلِّ سورة، فإذا انتهى إلى ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ كبَّر في آخرها، ثم يكبِّر ثانياً للركوع، وإذا قام في الركعة الثانية قرأ الفاتحة وما تيسر من أوَّل البقرة.

وفعلتُ أنا كذلك مرات لما كنت أقوم بالإحياء إماماً بدمشق، ومصر.

وأما من كان يكبِّر في صلاة التراويح فإنَّهم يكبِّرون إثر كلِّ سورة، ثم يكبِّرون للركوع، وذلك إذا آثر التكبير آخر السورة، ومنهم من كان إذا قرأ الفاتحة وأراد الشروع في السورة كبَّر وبسمل وابتدأ السورة.

وختم مرَّة صبيٌّ في التراويح فكبَّر على العادة فأنكر عليه بعض **أصحابنا الشافعية**، فرأيت صاحبنا / الشيخ الإمام زين الدين عمر بن مسلم القرشي رحمه الله بعد ذلك في الجامع الأموي وهو ينكر على ذلك المنكر ويشنع عليه، ويذكر قول الشافعي الذي حكاه السخاويُّ وأبو شامة، ويقول: «رحم الله الخطيب ابن جملة لقد كان عالماً متيقظاً متخيراً».

ثم رأيت كتاب «الوسيط» تأليف الإمام الكبير شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازيِّ الشافعي رحمه الله، وفيه ما هو نصٌّ على التكبير في الصلاة كما سيأتي لفظه في الفصل بعد هذا في صيغة التكبير.

والقصدُ أنَّني تتبعت كلام الفقهاء من **أصحابنا** فلم أر لهم نصّاً في غير ما ذكرت، وكذلك لم أر للحنفية ولا للمالكية.

وأما الحنابلة: فقال الإمـــام الفقيه الكبير أبو عبـد الله محمـد بـن مفلـح في كتاب «الفروع» له: «وهل يكبر لختمه[1] من الـضحى أو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ آخـر كـل سورة؟ فيه روايتان، ولم يستحبه شيخنا[2] لقراءة غير ابن كثير، وقيـل: ويهلـل». انتهى[3].

قلت: ولما منَّ الله تعالى عليَّ بالمجاورة بمكة المشرفة، ودخل شـهر رمـضان فلم أر أحداً ممن صلَّى التراويح بالمسجد الحرام إلَّا يكبر من الضحى عند الختم، فعلمت أنَّها سنَّة باقية فيهم إلى اليوم، والله أعلم.

ثم العجب ممن ينكر التكبير بعد ثبوته عن النبي ﷺ وعن أصحابه والتابعين وغيرهم، ويجيز ما ينكر في صلوات غير ثابتة، وقد نصَّ على استحباب «صـلاة التسبيح» غير واحد من أئمة العلم كابن المبارك، وغيره، مع أن أكثر الحفـاظ لا يثبتون حديثها.

فقـال القـاضي الحـسين وصـاحبا[4] «التهـذيب» و«التتمـة»، والرويـاني في أواخر كتاب الجنائز من كتاب «البحر»: «يـستحب صـلاة التـسبيح للحـديث الوارد».

وذكرها أيضاً صاحب «الـمُنْية في الفتاوى» من الحنفية.

---

(١) في المطبوع: «لختمة» بالتاء.

(٢) كذا في (س)، وهو الموافق لما في المصدر المنقول عنه، وفي بقية النسخ: «تستحبه الحنابلة».

(٣) الفروع: ١/ ٤٩٤.

(٤) في المطبوع: «صاحب» بالإفراد، وهو تصحيف.

وقال صدر القضاة في شرحه «للجامع الصغير» في مسألة: «ويكره التَّكْرار وعد الآي، وما روى من الأحاديث أنَّ من قرأ في الصلاة الإخلاص كذا مرة ونحوه، فلم يصححها الثقات، أما صلاة التسبيح فقد أوردها الثقات، وهي صلاة مباركة، وفيها ثواب عظيم، ومنافع كثيرة، ورواها العباس وابنه وعبد الله ابن عمرو».

قلت: وقد / اختلف كلام النووي في استحبابها[1]، فمنع في شرح «المهذب» و«التحقيق»، وقال في «تهذيب الأسماء واللغات» في الكلام على «سبح»: «وأما صلاة التسبيح المعروفة فسميت بذلك؛ لكثرة التسبيح فيها خلاف العادة في غيرها، وقد جاء فيها حديث حسن في كتاب الترمذي وغيره، وذكرها الـمَحامَلي وصاحب «التتمة» وغيرهما من أصحابنا، وهي سنة حسنة». انتهى[2].

---

(١) في المطبوع: «استحبابها»، وهو خطأ.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ١٤٤.

الفصل الثالث

في صيغته وحكم الإتيان به وسببه

أما صيغته فلم يختلف عن أحد ممن أثبته أنَّ لفظه (الله أكبر)، ولكن اختُلف عن البزيِّ، وعمَّن رواه عن قنبل في الزيادة عليه:

فأمَّا البزيُّ: فروى الجمهور عنه هذا اللفظ بعينه من غير زيادة ولا نقص، فيقول: (الله أكبر) ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ أو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾؛ وهو الذي قطع به في «الكافي» و«الهادي» و«الهداية» و«التلخيصين» و«العنوان» و«التذكرة»، وهو الذي قرأ به وأخذ صاحب «التبصرة»، وهو الذي قطع به أيضاً في «المبهج» وفي «التيسير» من طريق أبي ربيعة، وبه قرأ على أبي القاسم الفارسيِّ عن قراءته بذلك على النقاش عنه، وعلى أبي الحسن وعلى أبي الفتح عن قراءته بذلك عن السامريِّ في رواية البزيِّ، وهو الذي لم يذكر العراقيون قاطبة سواه من طرق أبي ربيعة كلِّها، سوى طريق هبة الله عنه.

وروى الآخرون عنه التهليل من قبل التكبير،ولفظه (**لا إله إلَّا الله والله أكبر**)، وهذه طريق ابن الـحُبَاب عنه من جميع طرقه، وهي طريق هبة الله عن أبي ربيعة وابن فرح أيضاً عن البزيِّ، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتح فارس عن قراءته على عبد الباقي، وعلى أبي الفرج النجَّاد[1] -أعني من طريق ابن الـحُبَاب- وهو وجه صحيح ثابت عن البزيِّ بالنصِّ:

---

(١) في المطبوع: «النجار» بالراء، وهو تصحيف.

كما أخبرنا أحمد بن الحسن المصريُّ بقراءتي عليه، أخبرنا عبد العزيز بن عبدالرحمن التونسيُّ، أخبرنا محمد بن محمد البلنسيُّ عن محمد بن أحمد المرسيِّ، أخبرنا والدي عن عثمان بن سعيد الحافظ، حدثنا فارس بن أحمد أخبرنا / عبدالباقي بن الحسن، حدثنا أحمد بن سالم الختلي وأحمد بن صالح قالا: حدثنا الحسن بن الحُبَاب قال: سألت البزيَّ عن التكبير كيف هو؟ فقال: (**لا إله إلَّا الله والله أكبر**).

وقال الحافظ أبو عمرو: «وابن الحُبَاب هذا من الإتقان والضبط وصدق اللهجة بمكان، لا يجهله أحد من علماء هذه الصنعة». انتهى.

على أنَّ ابن الحُبَاب لم ينفرد بذلك، فقال الإمام الكبير الوليُّ أبو الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي، في كتابه «الوسيط في العشر»: «لم ينفرد به؛ يعني ابن الحُبَاب، بل حدثنيه أبو عبد الله اللالكي عن الشَّذَائيِّ عن ابن مجاهد، وبه كان يأخذ ابن الشَّارب عن الزَّيْنَبي، وهبة الله عن أبي ربيعة، وابن فرح عن البزيِّ، قال: وقد رأيت المشايخ يؤثرون ذلك في الصلاة؛ فرقاً بينها وبين تكبير الركوع». انتهى.

وقد تقدَّم قريباً قول الإمام أبي الحسن السعيديِّ إنَّه رواية[1] البزيِّ؛ يعني من جميع طرقه التي ذكرها له، وقد ذكر له طريق أبي ربيعة والخزاعيِّ كلاهما عنه.

وقد روى النسائيُّ في «سننه الكبرى» بإسناد صحيح عن الأغرِّ قال: أشهد

---

(١) في المطبوع: «رواه»، وهو تحريف.

على أبي هريرة وأبي سعيد أنَّهما شهدا على النبي ﷺ وأنا أشهد عليهما أنَّه قال: (إنَّ العبد إذا قال لا إله إلَّا الله والله أكبر صدَّقه ربُّه)[١].

ثمّ اختلف هؤلاء الآخذون بالتهليل مع التكبير عن ابن الحُبَاب: فرواه جمهورهم كذلك باللفظ المتقدِّم، وزاد بعضهم على ذلك لفظ: **(ولله الحمد)**، فقالوا: (**لا إله إلَّا الله والله أكبر ولله الحمد**)، ثم يبسملون.

وهذه طريق أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم عن ابن الحُبَاب، وذكره أبوالقاسم الهذلي من طريق عبد الواحد المذكور عن ابن الحُبَاب، ومن طريق ابن فرح أيضاً عن البزيِّ، وكذا رواه الغضائري عن ابن فرح عن البزيِّ، وابن الصباح عن قنبل.

وكذا ذكره أبو الفضل الرازيُّ، وقال في كتاب «الوسيط»: «وقد حكى لنا علي ابن أحمد؛ يعني الأستاذ أبا الحسن الحماميَّ، عن زيد وهو أبو القاسم زيد بن علي الكوفي، عن ابن فرح، عن البزيِّ «التهليل» قبلها و «التحميد» بعدها، بلفظة: (**لا إله إلَّا الله والله أكبر ولله الحمد**)؛ بمقتضى قول علي ﷺ». انتهى.

ورواه الخزاعي أيضاً وأبو الكرم عن / ابن الصباح عن قنبل، ورواه أيضاً الخزاعي في كتابه «المنتهى»عن ابن الصباح عن أبي ربيعة عن البزيِّ.

قلت: يشير الرازيُّ إلى ما رواه الحافظ أبو العلاء الهمَذاني عن علي ﷺ: «إذا قرأتَ القرآن فبلغت قصار المفصَّل فاحمد الله وكبِّر»، كما قدَّمنا عنه.

---

(١) السنن الكبرى للنسائي:٦/ ١٣.

وأمَّا قنبل: فقطع له جمهور من روى التكبير عنه من المغاربة بالتكبير فقط، وهو الذي في «الشاطبية» و«تلخيص» أبي معشر، ولم يذكره صاحب «التيسير» كما قدَّمنا، وذكره في غيره.

والأكثرون من المشارقة على التهليل، وهو قول: (**لا إله إلَّا الله والله أكبر**) حتى قطع له به العراقيون من طريق ابن مجاهد، وقطع بذلك له سبط الخياط في «كفايته» من الطريقين، وفي «المبهج» من طريق ابن مجاهد فقط، وقال ابن سوار في «المستنير»: قرأت به لقنبل على جميع من قرأت[1] عليه

وقطع له به أيضاً ابن فارس في «جامعه» من طريقي ابن مجاهد وابن شَنَبوذ وغيرهما.

وقال سبط الخياط في «كفايته»: «قرأ ابن كثير من رواية قنبل المذكورة في هذا الكتاب خاصَّة بالتهليل والتكبير من فاتحة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ على اختلاف شيوخنا الذين قرأت عليهم، فمنهم من أمرني بذلك، ومنهم من أمرني من أوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ إلى آخر القرآن[2]».

وهو الذي قرأ به صاحب «الهداية» على أبي الحسن القَنْطري.

وقال الدانيُّ في «جامع البيان»: «والوجهان -يعني التهليل مع التكبير والتكبير وحده- عن البزيِّ وقنبل صحيحان جيدان مشهوران مستعملان[3]».

---

(١) في المطبوع: «قرأت على جميع من عليه»، وهو تحريف. وانظر: المستنير: ٢/ ٨٦٤.

(٢) الكفاية: ق ٣٢/ ب.

(٣) جامع البيان: ٤/ ٣٩٩.

وقال الإمام أبو الفضل الرازيُّ: وقد حكى لنا علي بن أحمد عن زيد عن ابن فرح عن البزيِّ التهليل قبل التكبير، والتحميد بعده، بمقتضى قول علي ﷺ المتقدِّم، إلَّا أنَّ أبا البركات ابن الوكيل روى عن رجاله عن ابن الصبَّاح عن قنبل، وعن أبي ربيعة عن البزيِّ: (**لا إله إلَّا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد**).

وأمَّا حكم الإتيان بالتكبير بين السورتين: فاختُلف في وصله بآخر السورة والقطع عليه، وفي القطع على آخر السورة ووصله بما بعده، وذلك مبنيٌّ على ما تقدَّم من أنَّ التكبير لآخر السورة أو لأوَّلها.

ويتأتَّى على التقديرين في حالة وصل السورة بالسورة الأخرى ثمانية أوجه، يمتنع منها وجه إجماعاً، وهو وصل التكبير / بآخر السورة وبالبسملة مع القطع عليها؛ لأنَّ البسملة لأوَّل السورة فلا يجوز أن تُجعل منفصلة عنها متصلة بآخر السورة، كما تقدَّم في باب «البسملة»، فلا يتأتَّى هذا الوجه على تقدير من التقديرين المذكورين.

وتبقى سبعة أوجه محتملة الجواز منصوصة لمن نذكرها له، منها اثنان مختصان بتقدير أن يكون التكبير لآخر السورة، واثنان بتقدير أن يكون لأوَّل السورة، والثلاثة الباقية محتملة على التقديرين:

فأمَّا الوجهان اللذان على تقدير كونه لآخر السورة:

فالأوَّل منهما[1]: وصل التكبير بآخر السورة والقطع عليه ووصل البسملة

---

(١) في المطبوع: «منها»، وهو تصحيف.

بأوَّل السورة، وهو: ﴿فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] الله أكبر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾.

وهذا الوجه هو الذي اختاره أبو الحسن طاهر بن غَلْبون، وقال: «وهو الأشهر الجيد، وبه قرأت وبه آخذ[1]».

ونصَّ عليه الدانيُّ في «التيسير»، ولم يذكر في «مفرداته» سواه، وهو أحد اختياريه[2]، نصَّ على ذلك في «جامع البيان»، ونصَّ عليه في «التجريد» أيضاً، وهو أحد الوجهين المنصوص عليهما في «الكافي»، ونصَّ عليه أيضاً أبو الحسن السخاويُّ وأبو شامة وسائر الشراح، وهو ظاهر كلام الشاطبي.

والثاني: وصل التكبير بآخر السورة والقطع عليه والقطع على البسملة، وهو: ﴿فَحَدِّثْ﴾ الله أكبر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، نصَّ عليه أبو معشر في «تلخيصه»، ونقله عن الخزاعي عن البزيِّ، ونصَّ عليه أيضاً أبو عبد الله الفاسي، وأبو إسحاق الجعبري في «شرحيهما»، وابن مؤمن في «كنزه».

وهذان الوجهان جاريان على قواعد من أَلْحَق التكبير بآخر السورة وإن لم يذكرهما نصّاً، إلَّا أنَّ ظاهر كلام مكي في «تبصرته» منعهما معاً فإنَّه قال: «ولا يجوز الوقف على التكبير دون أن يصله بالبسملة، ثم بأوَّل السورة المؤتنِفَة[3]».

---

(١) التذكرة: ٢/ ٦٣٣.

(٢) في المطبوع: «اختياراته» بالجمع، وهو تحريف.

(٣) التبصرة: ٧٣٥.

فيظهر من هذا اللفظ منع هذين الوجهين، وهذا[1] مخالف لما اقتضاه كلامه حيث قال: «أوَّلاً يكبِّر من خاتمة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ إلى آخر القرآن مع خاتمة كلِّ سورة، وكذلك إذا قرأ ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ فإنَّه يكبر ويبسمل»، فإنَّ ظاهره أنَّ التكبير لآخر السورة، لا سيما[2] وقد / أثبته في آخر الناس، وهذا مُشْكل من كلامه فإنَّه، لو كان قائلاً بأن التكبير لأوَّل السورة، لكان منعه لهما ظاهراً، والله أعلم.

وأما الوجهان اللذان على تقدير كون التكبير لأوَّل السورة:

فإنَّ **الأوَّل** منهما: قطعه عن آخر السورة ووصله بالبسملة ووصل البسملة بأوَّل السورة الآتية، وهو: ﴿فَحَدِّثۡ﴾ **الله أكبر** ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، نصَّ عليه أبو طاهر بن سوار في «المستنير» ولم يذكر غيره، وكذلك أبو الحسن بن فارس في «جامعه»، وهو اختيار أبي العز القلانسيِّ وابن شيطا والحافظ أبي العلاء فيما نقله عنهم ابن مؤمن في «الكنز»، وهو مذهب سائر من جعل التكبير لأوَّل السورة، وذكره صاحب «التجريد» وصاحب «التيسير» عن بعض أهل الأداء، وقال فيه وفي «جامع البيان»: «إنَّه قرأ به على أبي القاسم الفارسيِّ عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزيِّ»، وهذه طريق «التيسير»، وقال: «إنَّه اختيار أبي بكر الشَّذائيِّ وغيره من المقرئين»، وذكره المهدويّ أيضاً.

قلت: وهذا من المواضع التي خرج فيها عن طرق[3] «التيسير» اختياراً منه، وحكاه أبو معشر الطبريُّ في «تلخيصه»، وهو الوجه الثاني في «الكافي»، ونصَّ

(١) في المطبوع: «وهو».

(٢) في المطبوع: «ولا سيما».

(٣) في (س): «طريق» بالإفراد.

عليه في «المبهج» عن البزي من غير طريق الخزاعي عنه، وعن قنبل من غير طريق ابن خُشْنام وابن الشَّارب، ولم يذكر في «كفايته» سواه.

وقال أبو علي في «الروضة»: «اتفق أصحاب ابن كثير على أنَّ التكبير منفصل من القرآن لا يخلط به».

وكذلك حكى أبو العز في «الإرشاد» الاتفاق عليه، وكذا في «الكفاية» إلَّا من طريق الفحام والمطوعيِّ فإنَّهما قالا: «إن شئت وقفت على التكبير -يعني بعد قطعه عن السورة الماضية- وابتدأت بالتسمية موصولة بالسورة».

وهذا الوجه يأتي في الثلاثة الباقية وهو الثاني منها، وكذا ذكر الحافظ أبو العلاء في «الغاية» قال: «سوى الفحام»، ثم ذكر له التخيير بين هذا الوجه وبين الوجه المتقدِّم، كما قال أبو العز.

والوجه **الثاني** منهما: قطع التكبير عن آخر السورة ووصله بالبسملة والسكت على البسملة، ثم الابتداء بأوَّل السورة وهو: ﴿فَحَدِّثْ﴾ / **الله أكبر** ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، نصَّ عليه ابن مؤمن في «الكنز»، وهو ظاهرٌ من كلام الشاطبيِّ، ونصَّ عليه الفاسيُّ في «شرحه».

ومنعه الجعبريُّ ولا وجه لمنعه إلَّا على تقدير أن يكون التكبير لآخر السورة، وإلَّا فعلى أن يكون لأوَّلها لا يظهر لمنعه وجه؛ إذ غايته أن يكون كالاستعاذة، ولا شكَّ في جواز وصلها بالبسملة وقطع البسملة عن القراءة، كما تقدَّم في بابها. وهذان الوجهان * يظهران من نصِّ الإمام أبي الحسن السعيدي الذي ذكرناه في حكم الإتيان به في الصلاة، والله أعلم*[1].

(١) ما بين النجمتين سقط من (س)، وفي (ظ) كُتِب في الحاشية.

وأمَّا الثلاثة الأوجه الباقية الجائزة على كلٍّ من التقديرين:

فالأوَّل منها: وصل الجميع، أي وصل التكبير بآخر السورة والبسملة به وبأوَّل السورة، وهو: ﴿فَحَدِّثْ﴾ **الله أكبر** ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، نصَّ عليه الدانيُّ والشاطبيُّ والشُّرَّاح، وذكره في «التجريد»، وهو اختيار صاحب «الهداية»، ونقله في «المبهج» عن البزيِّ من طريق الخزاعيِّ.

والثاني منها: قطع التكبير عن آخر السورة وعن البسملة ووصل البسملة بأوَّل السورة، وهو: ﴿فَحَدِّثْ﴾ **الله أكبر** ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، نصَّ عليه أبو معشر في «التلخيص»[(١)]، واختاره المهدويُّ، ونصَّ عليه أيضاً ابن مؤمن، وقال: «إنَّه اختيار طاهر بن غَلْبون».

قلت: ولم أره في «التذكرة»، وذكره صاحب «التجريد»، ونقله فيه أيضاً عن شيخه الفارسيِّ، وهو الذي ذكره أبو العز في «الكفاية» عن الفحام والمطوعيِّ، كما قدَّمنا، وكذا نقله أبو العلاء الحافظ عن الفحام، ويظهر من كلام الشاطبيِّ، ونصَّ عليه الفاسيُّ والجعبريُّ وغيرهما من الشراح، وهو ظاهر نصِّ الإمام أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحَليمي في كتابه «المنهاج في شعب الإيمان»، قال بعد أن ذكر التكبير من ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ إلى آخر الناس: «وصفة التكبير في أواخر هذه السور، أنَّه كلما خَتَم سورة وقف وقفة، ثم قال: **الله أكبر**، ووقف وقفة ثم ابتدأ السورة التي تليها إلى آخر القرآن، ثم كبر[(٢)]». /

(١) «في التلخيص»: سقط من (س).

(٢) المنهاج: في شعب الإيمان: ٢/ ٢٢٢.

والثالث منها: قطع الجميع؛ أي قطع التكبير عن السورة الماضية وعن البسملة، وقطع البسملة عن السورة الآتية، وهو: ﴿فَحَدِّثْ﴾ **الله أكبر** ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، يظهر هذا الوجه من كلام الحافظ أبي عمرو في «جامع البيان» حيث قال: «فإن لم توصل -يعني التسمية بالتكبير- جاز القطع عليها»(١)، وذلك بعد أن قدَّم جواز القطع على التكبير، ثمّ ذكر القطع على آخر السورة، فكان هذا الوجه كالنصِّ من كلامه، ونصَّ عليه ابن مؤمن في «الكنز»، وكلٌّ من الفاسيِّ والجعبريِّ في «الشرح»، وهو ظاهر من كلام الشاطبي.

ولكن ظاهر كلام مكي المتقدِّم منعه، بل هو صريح نصِّه في «الكشف»، حيث منع في وجه البسملة بين السورتين قطعها عن الماضية والآتية، كما تقدَّم التنبيه عليه في باب «البسملة»، ولا وجه لمنع هذا الوجه على كلا التقديرين.

والحاصل: أنَّ هذه الأوجه السبعة جائزة على ما ذكرنا عمَّن ذكرنا، قرأتُ بها على كلِّ من قرأت عليه من الشيوخ، وبها آخذ، ونصَّ عليها كلَّها الأستاذ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي في «كنزه».

ويتأتَّى على كلٍّ من التقديرين المذكورين خمسة أوجه، وهي الوجهان المختصان بأحد التقديرين، والثلاثة الجائزة على التقديرين.

---

(١) جامع البيان: ٤/ ٤٠٠.

وبقي هنا تنبيهات:

الأوَّل: المراد بالقطع والسكت في هذه الأوجه كلِّها، هو الوقف المعروف، لا القطع الذي هو الإعراض[1]، ولا السكت الذي هو دون تنفس، هذا هو الصواب، كما قدَّمنا في باب «البسملة»، وكما صرَّح به أبو العباس المهدوي، حيث قال في «الهداية»: «ويجوز أن تقف على آخر السورة وتبدأ بالتكبير، أو تقف على التكبير وتبدأ بالبسملة، ولا ينبغي أن يقف على البسملة».

ومكي في «تبصرته» بقوله: «ولا يجوز الوقف على التكبير دون أن تصله بالبسملة»[2].

وأبو العز بقوله: واتفق الجماعة ـ يعني رواة التكبير ـ أنَّهم يقفون في آخر كلِّ سورة، ويبتدئون بالتكبير[3]».

والحافظ أبو العلاء بقوله: «وكلُّهم يسكت على خواتيم السور، ثم يبتدئ بالتكبير، غير الفحام عن رجاله، فإنَّه خيَّر بين الوقف على آخر السورة ثم الابتداء بالتكبير[4]»، وعلم بذلك أنَّه أراد بالسكت المتقدِّم / الوقف.

وصاحب «التجريد» بقوله: «وذكر الفارسي في روايته أنَّك تقف في آخر كلِّ سورة، وتبتدئ بالتكبير منفصلاً من البسملة»[5].

---

(١) في المطبوع: «الإعراب» بالباء، وهو تحريف.

(٢) التبصرة: ٧٣٥.

(٣) الإرشاد: ٦٤١.

(٤) غاية الاختصار: ٢/ ٧٢٠.

(٥) التجريد: ٣٤٤.

وابن سوار بقوله: «وصفته أن يقف ويبتدئ: **الله أكبر** ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[1]».

وصرَّح به أيضاً غير واحد، كابن شُرَيح وسبط الخياط والدانيِّ والسخاويِّ وأبي شامة وغيرهم.

وزعم الجعبري أنَّ المقصود بالقطع في قولهم هو السكت المعروف، كما زعم ذلك في البسملة، قال في شرح قول الشاطبي: «فإن شئت فاقطع دونه»:

«معنى قوله: «فإن شئت فاقطع»؛ أي فاسكت، ولو قالها لأحسن؛ إذ القطع عام فيه والوقف». انتهى.

وهو شيء انفرد[2] به لم يوافقه أحد عليه، ولعلَّه توهَّم ذلك من قول بعض أهل الأداء، كمكي والحافظ الدانيِّ، حيث عبَّرا بالسكت عن الوقف، فحسب أنَّه السكت المصطلح عليه، ولم ينظر آخر كلامهم، ولا ما صرَّحوا به عقيب ذلك.

وأيضاً فقد قدَّمنا في أوَّل كتابنا هذا عند ذكر السكت، أنَّ المتقدِّمين إذا أطلقوه لا يريدون به إلَّا الوقف، وإذا أرادوا به السكت المعروف قيَّدوه بما يصرفه إليه.

الثاني: ليس الاختلاف في هذه الأوجه السبعة اختلاف رواية يلزم الإتيان بها كلِّها بين كلِّ سورتين، وإن لم يفعل يكن اختلالاً في الرواية؛ بل هو من

---

(١) المستنير: ٢/ ٨٦٤.

(٢) في (س): «تفرّد».

اختلاف التخيير، كما هو مبيَّن في باب «البسملة»، عند ذكر الأوجه الثلاثة الجائزة ثَمَّ.

نعم الإتيان بوجه مما يختص بكون التكبير لآخر السورة، وبوجه مما يختص بكونه لأوَّلها، أو بوجه مما يحتملهما متعيِّن؛ إذ الاختلاف في ذلك اختلاف رواية، فلا بدَّ من التلاوة به؛ إذا قصد جمع تلك الطرق، وقد كان الحاذقون من شيوخنا يأمروننا بأن نأتي بين كلِّ سورتين بوجه من الخمسة؛ لأجل حصول التلاوة بجميعها، وهو حسن ولا يلزم، بل التلاوة بوجه منها إذا حصل معرفتها من الشيخ كاف، والله أعلم.

الثالث: التهليلُ مع التكبير مع الحمدلة عند من رواه، حكمُه حكمُ التكبير، لا يفصل بعضه من بعض، بل يوصل جملة واحدة، كذا وردت الرواية، وكذا / ٢
قرأنا لا نعلم في ذلك خلافاً، وحينئذ فحكمه مع آخر السورة والبسملة وأوَّل السورة الأخرى، حكم التكبير، تأتي معه الأوجه السبعة كما فصَّلنا، **إلَّا أني لا أعلمني قرأت بالحمدلة بعد سورة الناس**، ومقتضى ذلك لا يجوز مع وجه الحمدلة سوى الأوجه الخمسة الجائزة، مع تقدير كون التكبير لأوَّل السورة، وعبارة الهذليِّ لا تمنع التقدير الثاني، والله أعلم، **نعم** يمتنع وجه الحمدلة من أوَّل الضحى؛ لأنَّ صاحبه لم يذكره فيه. والله أعلم.

الرابع: ترتيب التهليل مع التكبير والبسملة على ما ذكرنا لازم لا يجوز مخالفته، كذلك وردت الرواية، وثبت الأداء، وما ذكره الهذليُّ عن قنبل من طريق نظيف **في تقديم البسملة على التكبير غير معروف ولا يصح** أيضاً؛ لأنَّ جميع من ذكر طريق نظيف عنه سوى الهذليِّ لم يذكر عنه سوى تقديم التكبير على البسملة،

وهو إجماع منهم على ذلك؛ وأيضاً؛ فإنَّ الهذليَّ أسند هذه الطريق من قراءته على أبي العباس بن هاشم عن أبي الطيب بن غَلْبون عنه، ولم يذكر ذلك ابن غَلْبون في «إرشاده» ولا في غيره، ولا ذكره أحد ممن روى هذا الطريق أيضاً عن ابن غَلْبون المذكور، فعُلم أنَّ ذلك لم يصحَّ، والله أعلم.

الخامس: لا يجوز التكبير في رواية السوسي إلَّا في وجه البسملة بين السورتين[1]؛ **لأنَّ راوي التكبير لا يجيز بين السورتين سوى البسملة**، ويحتمل معه كل من الأوجه المتقدِّمة، إلَّا أنَّ القطع على الماضية أحسن على مذهبه؛ لأنَّ البسملة عنده ليست آية بين السورتين كما هي عند ابن كثير بل هي عنده للتبرك؛ ولذلك[2] لا يجوز له التكبير أوَّل الضحى؛ لأنَّه خلاف روايته، والله أعلم.

السادس: لا تجوز الحمدلة مع التكبير إلَّا أن يكون التهليل معه، وردت الرواية، ويمكن أن يشهد لذلك ما قاله ابن جرير: كان جماعة من أهل العلم يأمرون من قال: (**لا إله إلَّا الله**) يتبعها (**بالحمد لله**)؛ عملاً بقوله: ﴿فَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۗ﴾ [غافر: ٦٥] الآية، ثم روى عن ابن عباس: من قال: (**لا إله إلَّا الله**) فليقل / على أثرها (**الحمد لله رب العالمين**)؛ وذلك قوله: ﴿فَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۗ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥].

السابع: قال الحافظ أبو عمرو في «الجامع»: «وإذا وصل القارئ أواخر

(١) في (س): «بين السورتين لمن لا يجيز بين السورتين سوى البسملة».

(٢) في (ك) وكذا المطبوع: «وكذلك».

السور بالتكبير وحده كسر ما كان آخرهن ساكناً كان، أو متحركاً قد لحقه التنوين في حال نصبه أو خفضه أو رفعه؛ لسكون ذلك، وسكون اللَّام من اسم الله تعالى.

فالساكن نحو قوله: ﴿فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] الله أكبر و ﴿فَٱرْغَب﴾ [الشرح: ٨] الله أكبر وما أشبهه؛ والمتحرك والمنوّن نحو قوله تعالى ﴿تَوَّابَۢا﴾ [النصر: ٣] الله أكبر و ﴿لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١] الله أكبر و ﴿مِّن مَّسَدِۭ﴾ [المسد: ٥] الله أكبر، وما أشبهه.

وإن تحرَّك آخر السورة بالفتح أو الخفض أو الرفع ولم يلحق هذه الحركات الثلاث تنوين، فتح المفتوح من ذلك، وكسر المكسور، وضمَّ المضموم لا غير، والمفتوح نحو قوله: ﴿ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨] الله أكبر و ﴿إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق: ٥] الله أكبر، وما أشبهه؛ والمكسور نحو قوله: ﴿عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] الله أكبر، و ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس:٦] الله أكبر، وما أشبهه، والمضموم نحو قوله: ﴿هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] الله أكبر، وما أشبهه.

وإن كان آخر السورة هاء ضمير موصولة بواو في اللفظ تحذف صلتها للساكنين، سكونها وسكون اللَّام بعدها نحو قوله: ﴿لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨] الله أكبر، و ﴿شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٨] الله أكبر.

وألف الوصل التي في أوَّل اسم الله تعالى ساقطة في جميع ذلك في حال الدَّرْجِ؛ استغناءً عنها بما اتصل من أواخر السور بالساكن الذي تجتلب لأجله، واللَّام مع الكسرة مرقَّقةً ومع الفتحة والضمة مفخمةً». انتهى[1].

---

(١) جامع البيان: ٤/ ٤٠٢.

وهو مما لا أعلم فيه خلافاً بين أهل الأداء الذاهبين إلى وصل التكبير بآخر السورة، ولم يختر أحد منهم في شيء من أواخر السور ما اختار في الأربع الزُّهْر عند ﴿وَيْلٌ﴾ [المطففين: ١، الهمزة: ١] ولا ﴿لَآ﴾ [القيامة: ١، البلد: ١] عند ﴿ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] الله أكبر، ولا عند ﴿حَسَدَ﴾ [الفلق: ٥] الله أكبر، ولا في نحو ذلك، وإنَّما نبهت على هذا؛ لأنِّي رأيت بعض من لا علم له بأصول الروايات ينكر مثل ذلك، فلهذا تعرَّضتُ له، وحكيت نصَّ الدانيِّ وتمثيله به بحروفه، فاعلم ذلك.

الثامن: إذا وصل القارئ التهليل بآخر السورة أبقى ما كان من أواخر / السور على حاله، سواءً كان متحركاً أو ساكناً إلَّا أن يكون تنويناً فإنَّه يدغم نحو: ﴿لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١] لا إله إلَّا الله، و ﴿مُّمَدَّدَةٍ﴾ [الهمزة: ٩] لا إله إلَّا الله، وكذلك لا يعتبرون في شيء من أواخر السور عند ﴿لَآ﴾ ما اعتبروه معها في وجه الوصل بين السورتين ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [البلد: ١] وغيرها، والله تعالى أعلم.

ويجوز إجراء وجه مدِّ (لا إله إلَّا الله) عند من أجرى المدَّ للتعظيم، كما قدَّمنا في باب «المدِّ»، بل كان بعض من أخذنا عنه من شيوخنا المحقِّقين يأخذون بالمدِّ فيه مطلقاً، مع كونهم لم يأخذوا بالمدِّ للتعظيم في القرآن، ويقولون إنَّما قصر ابن كثير المنفصل في القرآن، وهذا المراد به هنا هو الذكر، فنأخذ بما يختار في الذكر، وهو المدُّ للتعظيم في الذكر؛ مبالغة للنفي، كما نصَّ عليه العلماء، وأكثر من رأينا لا يأخذ فيه إلا بالقصر مشياً على قاعدته في المنفصل، وذلك كله قريب مأخوذ به، والله أعلم.

التاسع: إذا قرئ برواية التكبير وإرادة القطع على آخر سورة فمن قال إنَّ

التكبير لآخر السورة كبر وقطع القراءة، وإذا أراد الابتداء بعد ذلك بسمل للسورة من غير تكبير، وأما على مذهب من يقول إنَّ التكبير لأوَّل السورة فإنَّه يقطع على آخر السورة من غير تكبير، فإذا ابتدأ بالسورة التي تليها بعد ذلك ابتدأ بالتكبير؛ إذ لابدَّ من التكبير إما لآخر السورة أو لأوَّلها حتى لو سجد في آخر العلق فإنَّه يكبر أولاً لآخر السورة ثم يكبر للسجدة على القول بأنَّ التكبير للآخر، وأما على القول بأنَّه للأوَّل فإنَّه يكبر للسجدة فقط ثم يبتدئ بالتكبير لسورة القدر، وكذا الحكم لو كبر في الصلاة فإنَّه يكبر لآخر السورة ثم يكبر للركوع على القول الأوَّل، أو يكبر للركوع، ثم يكبر بعد الفاتحة لابتداء السورة على القول الآخر، والله أعلم.

العاشر: لو قرأ القارئ بالتكبير لحمزة بين السورتين على رأي بعض من أجازه له، فلابدَّ له من البسملة معه، فإن قيل كيف تجوز البسملة لحمزة بين السورتين؟

فالجواب: أنَّ القارئ ينوي الوقف على آخر السورة فيصير مبتدئاً للسورة / ٢
الآتية، وإذا ابتدأ وجبت البسملة، وهذا سائغ[1] جائز لا شبهة فيه، ولقد كان بعض شيوخنا المعتبرين إذا وصل القارئ عليه في الجمع إلى قصار المفصَّل[2]، وخشي التطويل بما يأتي بين السورتين من الأوجه يأمر القارئ بالوقف؛ ليكون مبتدئاً فتسقط الأوجه التي تكون للقراء من الخلاف بين السورتين، ولا أحسبهم إلَّا أَثَروا ذلك عمن أخذوا عنه، والله أعلم.

(١) في (س): «شائع».

(٢) في المطبوع: «الفصل»، وهو تصحيف.

الفصل الرابع

في أمور تتعلق بختم القرآن العظيم

منها:

أنَّه ورد نصّاً عن ابن كثير من رواية البزيِّ وقنبل وغيرهما، أنَّه كان إذا انتهى في آخر الختمة إلى ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ قرأ سورة ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ وخمس آيات من أوَّل سورة البقرة على عدد الكوفيين، وهو إلى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥]؛ لأنَّ هذا يسمى الحالَّ المرتحل، ثم يدعو بدعاء الختمة.

قال الحافظ أبو عمرو: «لابن كثير في فعله هذا دلائل من آثار مروية ورد التوقيف فيها عن النبي ﷺ، وأخبار مشهورة مستفيضة جاءت عن الصحابة والتابعين والخالفين».

ثم قال: «قرأت على عبد العزيز بن محمد عن عبد الواحد بن عمر، ثنا العباس ابن أحمد البَرْتي، ثنا عبد الوهاب بن فُلَيح المكي، ثنا عبد الملك بن عبدالله ابن سَعْوَة عن خاله وهب بن زَمْعة بن صالح عن عبد الله بن كثير عن دِرْباس مولى ابن عباس عن عبد الله بن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ أنَّه كان إذا قرأ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ افتتح من الحمد، ثم قرأ من البقرة إلى ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة ثم قام».

حديث غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه، وإسناده حسن، إلَّا أنَّ الحافظ أبا الشيخ الأصبهاني وأبا بكر الزَّينبي خالفا أبا طاهر بن أبي هاشم وغيره، فروياه عن ابن سَعْوة عن خاله وهب بن زَمْعة عن أبيه زَمْعة عن ابن كثير، وهو الصواب، والله أعلم.

وقد ساق الحافظ أبو العلاء الهمَذانيُّ طرقه في آخر مفردته لابن كثير، فقال فيما أخبرنا / الثقاتُ مشافهة عن الشيخ التقي إبراهيم بن الفضل الواسطي أن الشيخ عبد الوهاب بن علي أخبره عن الحافظ أبي العلاء:

ذكر النبأ الوارد بقراءة سورة فاتحة الكتاب ومن أوَّل سورة البقرة إلى قوله: ﴿هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، وهي خمس آيات في عدد الكوفة، وأربع في عدد غيرهم:

أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد المقري، أنا أبو الحسن علي بن القاسم بن إبراهيم المقري الخياط، أنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد المقري الكَتَّانيُّ، قال: فلما ختمت ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ على ابن ذُؤابة قال لي: كبِّر مع كلِّ سورة حتى ختمت ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، قال: وقال لي أيضاً: اقرأ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من الرأس، فقرأت خمس آيات من البقرة إلى قوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ في عدد الكوفيِّين، وقال: كذا قرأ ابن كثير على مجاهد، وقرأ مجاهد على ابن عباس، وقرأ ابن عباس على أبي، فلما ختم ابن عباس قال: استفتح بـ«الحمد»، وخمس آيات من البقرة، هكذا قال لي النبي ﷺ حين ختمت عليه.

أخبرنا الحسن بن أحمد المقري، أنا أحمد بن عبد الله الحافظ، ثنا عبد الله بن محمد بن جعفر وأبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن حَسْكا ومحمد بن إبراهيم بن علي، قالوا: ثنا العباس بن أحمد بن محمد بن عيسى أبو خُبَيْب(١) البَرْتي، ثنا عبدالوهاب بن فُلَيح، ثنا عبد الملك بن سَعْوة عن خاله وهب بن زَمْعة عن أبيه زَمْعة ابن صالح عن عبد الله بن كثير عن درباس مولى ابن عباس وعن مجاهد قالا: عن ابن عباس عن أُبَيٍّ بن كعب ﷺ عن النبي ﷺ.

قال: وقرأ ابن عباس على أُبَيٍّ، وقرأ أُبَيٌّ على رسول الله ﷺ، وقال: إنَّه كان إذا قرأ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ افتتح الحمد، ثم قرأ من البقرة إلى ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة ثم قام.

أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد المقري، أنا أبو أحمد محمد بن علي بن / محمد ابن عبد الله المكفوف، أنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، أنا أبو خُبَيب العباس بن أحمد البَرْتي، ثنا عبد الوهاب بن فُلَيح، ثنا عبد الملك بن عبدالله بن سَعْوة، عن خاله وهب بن زَمْعة، عن أبيه زَمْعة بن صالح، عن عبدالله ابن كثير عن دِرْباس مولى ابن عباس، وعن مجاهد، عن ابن عباس عن أُبيٍّ بن كعب عن النبي ﷺ، وقرأ أبي بن كعب على النبي ﷺ، وأنَّه كان إذا قرأ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ افتتح من «الحمد» ثم قرأ البقرة إلى ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾، ثم دعا بدعاء الختم، ثم قام.

أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد المقرى، أنا أبو العباس أحمد بن محمد بن

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «حبيب» بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

عبدالله بن[١] الإسكاف، أنا أبو القاسم منصور بن محمد بن السنَدي المقري، ثنا أبو محمد الحسن بن إبراهيم بن يزيد القطان، ثنا أبو الفضل جعفر بن درستويه في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائتين إملاءً، ثنا عبد الوهاب بن فُلَيح بن رباح المقري، ثنا عبد الملك بن عبد الله بن سَعْوة، عن خاله وهب بن زَمْعة عن زَمْعة بن صالح عن عبد الله بن كثير عن دِرْباس مولى ابن عباس، أو عن مجاهد عن ابن عباس عن أُبيٍّ بن كعب قال: قرأ عليَّ النبي ﷺ ويقول إنَّه كان إذا قرأ عليَّ ﴿ قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ افتتح بـ «الحمد»، ثم قرأ بعدها أربع آيات من البقرة إلى قوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ ثم دعا. هكذا رواه أبو الفضل بن درستويه عن ابن فُلَيح، فأدخل بين وهب بن زَمْعة وعبد الله بن كثير أباه زَمْعة بن صالح، ووافقه على ذلك أبو خُبَيب العباس بن أحمد بن محمد البَرْتي، إلَّا أنَّه قال عن دِرْباس، وعن مجاهد عن عبد الله بن عباس، فجمع بينهما ولم يشكَّ.

أخبرنا بذلك الحسن بن أحمد المقري، أنا أحمد بن عبد الله الحافظ، ثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر.

ح: وأخبرنا الحسن بن أحمد المقري، أنا أحمد بن محمد بن عبد الله الإسكاف، أنا أبو القاسم منصور بن محمد بن السنَدي المقري، أنا أبو محمد عبد الله بن محمد الأنصاري، أنا أبو خُبَيب العباس بن أحمد البرتي.

وقرأت / على إسماعيل بن الفضل أحمد بن السَّرَّاج الأصبهاني، عن أحمد بن ٢

---

(١) «بن»: سقطت من المطبوع.

الفضل بن محمد الباطِرْقاني قال: أخبرنا محمد بن جعفر بن محمد الخزاعي[١] الجرجاني، أنا علي بن محمد بن إبراهيم بن خُشْنام المالكي، أنا أبو بكر محمد بن موسى بن محمد الزَّيْنَبي قال: ثنا أبو خُبَيب العباس بن أحمد بن محمد البَرْتي، أنا عبد الوهاب بن فُلَيح، ثنا عبد الملك بن عبد الله بن سَعْوة، عن خاله وهب بن زَمْعة عن أبيه زَمْعة بن صالح عن عبد الله بن كثير عن دِرْباس مولى ابن عباس، وعن مجاهد عن ابن عباس عن أُبيٍّ بن كعب عن النبي ﷺ وقرأ أُبيٌّ على النبي ﷺ، وأنَّه كان إذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ افتتح من الحمد، ثم قرأ البقرة إلى ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة ثم قام.

هذا حديث أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان أبي الشيخ الأصبهاني، عن أبي خُبَيب، وقال أبو بكر الزَّيْنبي في حديثه عن عبد الله بن عباس عن أُبيٍّ بن كعب عن النبي ﷺ، وقرأ النبي ﷺ على أُبيٍّ، وقرأ أُبيٌّ على النبي ﷺ، وأنَّه كان إذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ افتتح من الحمد، ثم قرأ البقرة إلى ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾.

وخالف أبا بكر الزينبيَّ وأبا محمد بن حيان أبو طاهر بن أبي هاشم، وأبوالقاسم بن النَّخاس، وأبو بكر الشذائي فرَوَوْه عن أبي خُبَيب عن ابن فُلَيح عن ابن سَعْوة عن خاله وهب بن زَمْعة، عن عبد الله بن كثير عن دِرْباس وحده عن ابن عباس.

---

(١) في المطبوع: «عن الجرجاني»، وهو تحريف.

فأمَّا حديث أبي طاهر فأخبرنا به شيخنا أبو بكر محمد بن الحسين بن علي الشَّيبانيُّ، أنا أبو بكر محمد بن علي بن محمد الخياط، أنا أبو الحسين أحمد بن عبدالله بن الخضر السوسَنْجِرْدي ح: وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين أيضاً، أنا أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله، أنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر الحَمَّامي قالا: أخبرنا أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أنا أبو خُبَيب العباس بن أحمد بن محمد البَرْتي، ثنا عبد الوهاب بن فُلَيح المكي أنا عبد الملك ابن عبد الله بن سَعْوة عن خاله وهب بن زَمْعة بن صالح / عن عبدالله بن كثير ٢ عن دِرْباس مولى ابن عباس، عن عبد الله بن عباس عن أُبيٍّ بن كعب عن النبي ﷺ، وقرأ على أُبيٍّ، وقرأ أُبيٌّ على النبي ﷺ أنَّه كان إذا قرأ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ افتتح من الحمد، ثم قرأ إلى ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة، ثم قام.

وأما حديث أبي القاسم بن النخَّاس وأبي بكر الشذائي فأخبرنا به علي بن زيد بن علي الأصبهاني، أنا أحمد بن الفضل الباطِرْقاني، أنا محمد بن جعفر الخزاعي الجرجاني، ثنا عبد الله بن الحسين بن سليمان النخَّاس ببغداد، وأحمد بن نصر بالبصرة، قالا: حدثنا أبو خُبَيب العباس بن أحمد البَرْتي، ثنا عبد الوهاب بن فُلَيح، ثنا عبد الملك بن عبد الله بن سَعْوة، عن خاله وهب بن زَمْعة، عن عبد الله ابن كثير، عن دِرْباس عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أُبيٍّ بن كعب ﷺ عن النبي ﷺ، وقرأ على أُبيٍّ، وقرأ أُبيٌّ على النبي ﷺ، أنَّه كان إذا قرأ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ افتتح من «الحمد»، ثم قرأ من البقرة إلى ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة، ثم قام.

وصار العمل على هذا في أمصار المسلمين في قراءة ابن كثير وغيرها، وقراءة العَرْض وغيرها، حتى لا يكاد أحدٌ يختم ختمة إلَّا ويَشْرع في الأخرى، سواء خَتَم ما شرع فيه أو لم يختمه، نوى ختمها أو لم ينوه، بل جُعِلَ ذلك عندهم من سُنَّة الختم، ويسمون من يفعل هذا «الحال المرتحل» أي الذي حلَّ في قراءته آخر الختمة، وارتحلَ إلى ختمة أخرى.

وعكس بعض أصحابنا هذا التفسير كالسَّخاوي وغيرِه، فقالوا: الحالُّ المرتحل: الذي يحلُّ في ختمة عند فراغه من أخرى[1].

والأوَّل أظهر، وهو الذي يدلُّ عليه تفسير الحديث عن النبي ﷺ: (أفضل الأعمال الحالُّ المرتحل).

وهذا الحديث أصله في «جامع» الترمذي ذكره في آخر أبواب القراءة، فقال: «حدثنا نصر[2] بن علي الجَهْضَمي، ثنا الهيثم بن الرَّبيع، حدثنا صالح الـمُرِّي عن قتادة عن زُرارة بن أَوْفى عن ابن عباس قال: قال رجل: يا رسول الله أي العمل أحب إلى الله؟ قال: (الحالُّ المرتحل). هذا حديث / غريب لا نعرفه عن ابن عباس إلَّا من هذا الوجه».

«حدَّثنا محمد بن بشار، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا صالح الـمُرِّي، عن قتادة، عن زُرارة بن أَوْفى عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه عن ابن عباس، وهذا عندي أصحُّ من حديث نصر بن علي عن الهيثم بن الربيع».

---

(١) في المطبوع: «الأخرى»، انظر: فتح الوصيد: ٤/ ١٣٣٤.

(٢) في المطبوع: «بصر» بالباء الموحدة من أسفل، وهو تصحيف.

قلت: فجعل الترمذي عنده إرساله أصحَّ من وصله؛ لأنَّ زُرارة تابعي.

وأخبرني بهذا الحديث أتم من هذا الإمام أبو بكر محمد بن أحمد البكري مشافهة، أنا أحمد بن إبراهيم الحافظ في كتابه عن محمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن ابن جَوْبَر[1]، ثنا محمد بن أحمد بن جَمْرة، حدثنا أبي عن عثمان بن سعيد الحافظ، أنا عبد الله بن أحمد الهروي في «كتابه»، ثنا عمر بن أحمد بن عثمان، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن الخليل، ثنا زياد بن أيوب، ثنا زيد بن الحُبَاب، أخبرني صالح المُرِّي، أنا قتادة عن زُرارة بن أَوْفى عن ابن عباس، أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: (عليك بالحالِّ المرتحل)، قال: وما الحالُّ المرتحل؟ قال: (صاحب القرآن كلَّما حلَّ ارتحل).

هكذا رفعه مفسراً مسنداً، وكذا رواه مسنداً مفسراً أبو الحسن بن غَلْبون من طريق إبراهيم بن أبي سُوَيد عن صالح، ثنا قتادة عن زُرارة عن ابن عباس فذكره، وزاد فيه: (يا رسول الله وما الحالُّ المرتحل؟ قال: (فتح القرآن وختمه، صاحب القرآن يضرب من أوَّله إلى آخره، ومن آخره إلى أوَّله كلما حلَّ ارتحل).

وأخبرتنا شيختنا ستُّ العرب المقدسية مشافهة رحمها الله، أنا جدي علي بن أحمد البخاري، أنا أبو سعد الصفَّار في «كتابه»، أنا زاهر بن طاهر، أنا الحافظ أبوبكر البيهقي، أنا محمد بن عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب.

---

(١) كذا ضبطت في (ظ) و(ك)، وفي (س): «جرير»، وفي (ت) والمطبوع: «جوير»، وكلاهما تصحيف.

قال البيهقي: وأخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي طاهر الدَّقَّاق، حدثنا
علي بن محمد القرشي، قالا: أخبرنا الحسن بن عفان، ثنا زيد بن الحُبَاب، ثنا
صالح المُرِّي، أخبرني قتادة عن زُرارة بن أَوْفى عن ابن عباس رضي الله عنهما،
أنَّ رجلاً قال للنبي ﷺ: يا رسول الله أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: (عليك بالحالِّ
المرتحل)، قالوا: يا رسول الله، وما الحالُّ / المرتحل؟ قال: (صاحب القرآن ٢
يضرب في أوَّله حتى يبلغ آخره، ويضرب في آخره حتى يبلغ أوله، كلَّما حلَّ
ارتحل).

وأخبرني به عمر بن الحسن قراءة عن علي بن أحمد، أنا أبو المكارم في «كتابه»، أنا الحسن بن أحمد المقرئ[1]، أنا أحمد بن عبد الله الحافظ، ثنا أبي، ثنا أحمد بن محمد بن سعيد المَرْوزي بالبصرة، ثنا زيد بن الحُبَاب فذكره.

ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» من طريق عمر بن عاصم الكلابي، ثنا صالح المُرِّي فذكره مرفوعاً، ولفظه: أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: (الحالُّ المرتحل)، قالوا: يا رسول الله وما الحالُّ المرتحل؟ قال: (الذي يقرأ من أوَّل القرآن إلى آخره، ومن آخره إلى أوَّله).

وأخبرني به عالياً أحمد بن محمد بن الحسين البَنَّا، في آخرين مشافهة، عن الشيخ أبي الحسن المقدسي، أنا القاضي أبو المكارم في «كتابه»، أنا الحسن بن أحمد الحداد، أنا أبو نعيم الحافظ، ثنا سليمان بن أحمد، ثنا معاذ بن المثنى، ثنا إبراهيم بن أبي سُوَيد الزراع، ثنا صالح المُرِّي عن قتادة عن زُرارة بن أَوْفي عن ابن عباس

(١) في المطبوع: «المقدسي»، وهو تحريف.

قال: سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: أي الأعمال[١] أحب إلى الله؟ فقال: (الحالُّ المرتحل)، قال يا رسول الله، فما الحالُّ المرتحل؟ قال: (صاحب القرآن يضرب في أوله حتى يبلغ آخره، وفي آخره حتى يبلغ أوله)، رواه الطبراني بهذا اللفظ.

ورواه الحافظ أبو الشيخ ابن حَيَّان في «فضائل الأعمال»[٢] من طريق زيد بن الـحُبَاب عن صالح به، ولفظه: (عليكم بالحالِّ المرتحل)، فذكره.

وذكره صاحب «الفردوس» ولفظه: (خير الأعمال الحَلُّ والرِّحْلة، افتتاح القرآن وختمه)*[٣].

ورواه أيضاً الحافظ أبو عمرو مرسلاً من طريق عبد الله بن معاوية الجُمَحي، ثنا صالح الـمُرِّي عن قتادة عن زُرارة بن أَوْفى قال: قال رسول الله ﷺ: (أفضلُ الأعمال الحالُّ المرتحل، الذي إذا ختم القرآن عاد فيه).

وكذا رواه الترمذي مرسلاً كما تقدَّم، وقال: إنَّه أصح[٤].

وقد قطع بصحة هذا الحديث أبو محمد مكي، ورواه الحافظ البيهقي في «شعب الإيمان» مسنداً مرفوعاً كما تقدَّم، وسكت عليه، فلم يذكر فيه ضعفاً كعادته.

---

(١) في (ت) و(ك) «العمل».

(٢) اسم الكتاب مطموس في (ك).

(٣) ما بين النجمتين سقط من (س) و(ظ) وفي (ك) بياض بعد كلمة: «الفردوس».

(٤) ما بين النجمتين سقط من (س) و (ظ) و(ك).

وضعّفه الشيخ أبو شامة / من قِبَل صالح الـمُرِّي، وردَّ تفسيره بذلك فقال: «وكيفما كان الأمر، فمدار هذا الحديث على صالح الـمُرِّي، وهو وإن كان عبداً صالحاً فهو ضعيف عند أهل الحديث». قال: «ثم على تقدير صحته فقد اختلف في تفسيره، فقيل: المراد به ما ذكره القرَّاء، وقيل: هو إشارة إلى تتابع الغزو وترك الإعراض عنه، فلا يزال في حلٍّ وارتحال».

ثم ذكر كلام ابن قتيبة في تفسيره الحديث كما سيأتي، ثم قال: «وهذا ظاهر اللفظ؛ إذ هو حقيقة في ذلك، وعلى ما أوَّله به[1] القرَّاء يكون مجازاً، وقد رَوَوْا التفسير فيه مدرجاً في الحديث، ولعله من بعض الرواة[2]».

قلت: وفي ما قاله الشيخ أبو شامة في هذا الحديث نظر من وجوه:

أحدها: أنَّ الحديث ليس مداره على صالح الـمُرِّي كما ذكره، بل رواه زيد ابن أسلم أيضاً، قال الداني: أخبرني أبو الحسن علي بن محمد الرَّبعي، حدثنا علي ابن مَسْرور، ثنا أحمد بن أبي سليمان، حدثنا سحنون بن سعيد، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني ابن[3] لَهِيعة عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أنَّ رسول الله ﷺ سئل أي الأعمال أفضل؟ فقال: (الحالُّ المرتحل)، قال ابن وهب: وسمعت أبا عفان المدني يقول ذلك عن رسول الله ﷺ يقول: (هذا خاتم القرآن وفاتحه).

ورواه أيضاً من طريق سليمان بن سعيد الكسائيِّ، حدثنا الخَصِيبُ[4] بن

(١) في المطبوع: بعض القراء، وهو تحريف وليس عند أبي شامة أيضاً.

(٢) إبراز المعاني: ٤/ ٢٧٩.

(٣) في (س) «ابن أبي».

(٤) كذا ضبطت في (س) وفي (ك) «الخطيب»، وفي المطبوع: «الحصيب» بالحاء المهملة.

ناصح عن قتادة عن زُرارة بن أَوْفى عن أبي هريرة أنَّ رجلاً قام إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أيُّ الأعمال أحب إلى الله تعالى؟ قال: (الحالُّ المرتحل)، فقال: يا رسول الله، وما الحالُّ المرتحل؟ قال: (صاحب القرآن يضرب من أوَّله إلى آخره، ومن آخره إلى أوَّله كلَّما حلَّ ارتحل). فثبت أنَّ الحديث ليس مداره على صالح المُرِّي.

والثاني: أنَّ كلام ابن قتيبة لا يدلُّ على أنَّهم اختلفوا في تفسير الحديث؛ فإنَّه قال في آخر «كتاب غريب الحديث» له ما هذا نصُّه: «جاء في الحديث (أفضلُ الأعمال الحالُّ المرتحل) قيل: ما الحالُّ المرتحل؟ قال: (الخاتم المفتتح)»، ثم قال ابن قتيبة / بأثر هذا: «الحالُّ هو الخاتم للقرآن، شُبِّه برجل مسافر فسار حتى إذا بلغ المنزل حلَّ به، كذلك تالي القرآن يتلوه حتى إذا بلغ آخره وقف عنده، والمرتحلُ: المفتتح للقرآن، شُبِّه برجل أراد سفراً فافتتحه بالمسير، قال: وقد يكون الخاتم المفتتح أيضاً في الجهاد، وهو أن يغزو ويعقب، وكذلك الحالُّ المرتحلُ يريد أن يصل ذاك بهذا» انتهى[١].

وليس فيه حكاية اختلاف في تفسير هذا الحديث، غايته أنَّه قال: وقد يكون الخاتم المفتتح، ولا تعلُّق لهذا الكلام بتفسير الحديث؛ إذ قد قطع أوَّلاً بتفسيره على ما جاء[٢] في الحديث، بل ساق الحديث أوَّلاً مفسراً من الحديث، ثم زاد تفسيره بياناً، وأنت ترى هذا عِياناً.

---

(١) غريب الحديث: ٣/ ٧٦٥.

(٢) «جاء»: سقطت من المطبوع.

والثالث: أنَّ قوله: «هذا ظاهر اللفظ»، يشير إلى تفسيره بتتابع الغزو، وليس ظاهر اللفظ لو جرد من التفسير دالاً على تتابع الغزو، بل يكون عامّاً في كلِّ من حلَّ وارتحل من حجٍّ أو عمرة، أو تجارة، أو غزو، أو غير ذلك.

والرابع: أنَّ قوله: «وعلى ما أوَّله به القراء يكون مجازاً»؛ يدلُّ على أنَّ هذا التأويل مخصوص بالقراء، وليس كذلك، ولو قدر أنَّ تفسيره ليس ثابتاً في الحديث فقد رأيت تفسير ابن قتيبة له وكذلك رواية الترمذي له في أبواب القراءة تدلُّ قطعاً على أنَّه أراد هذا التأويل، وكذلك أورده البيهقي الحافظ وغيره من الأئمة كأبي عبد الله الحَلِيمي في قراءة القرآن، وعدُّوا ذلك من آداب الختم.

الخامس: قوله: «وقد رووا التفسير فيه مدرجاً في الحديث، ولعله من بعض الرواة» فلا نعلم أحداً صرَّح بإدراجه في الحديث، بل الرواة لهذا الحديث بين من صرَّح بأنَّه صلى الله تعالى عليه وسلم فسَّره به كما هو في أكثر الروايات، وبين من اقتصر على رواية بعض الحديث فلم يذكر تفسيره، ولا منافاة بين الروايتين، فتحمل رواية تفسيره على رواية من لم يفسره، ويجوز الاقتصار على رواية بعض الحديث إذا لم يُخِلَّ بالمعنى، وهذا مما لا خلاف عندهم فيه، ولا يلزم / الإدراج في الرواية الأخرى.

وأيضاً: فغايته أن تكون رواية التفسير زيادة على الرواية الأخرى، وهي من ثقة، وزيادةُ الثقة مقبولة، فدلَّ ما ذكرناه وقدمناه من الروايات والطرق والمتابعات على قوة هذا الحديث وترقيه عن درجة أن يكون ضعيفاً؛ إذ ذاك مما يُقوِّي بعضه بعضاً ويؤيد بعضه بعضاً.

وقد روى الحافظ أبو عمرو أيضاً بإسناد صحيح عن الأعمش عن إبراهيم قال: «كانوا يستحبون إذا ختموا القرآن أن يقرؤوا من أوله آيات»، وهذا صريح في صحة ما اختاره القراء، وذهب إليه السلف، والله أعلم.

وقال الشيخ أبو شامة: «ثم ولو صحَّ هذا الحديث والتفسير لكان معناه الحث على الاستكثار من قراءة القرآن والمواظبة عليها، فكلما فرغ من ختمة شرع في أخرى، أي أنَّه لا يُضرب عن القراءة بعد ختمة يفرغ منها بل يكون قراءة القرآن دأبه وديدنه». انتهى[١].

وهو صحيح، فإنَّا لم نـدَّع أنَّ هـذا الحـديث دالٌّ نـصّاً عـلى قـراءة الفاتحـة والخمس الأُوَل من البقرة عقيب كلِّ ختمة، بل يدلُّ على الاعتناء بقراءة القرآن والمواظبة عليها، بحيث إذا فرغ من ختمة شرع في أخرى، وأن ذلك من أفضل الأعمال، وأما قراءة الفاتحة والخمس من البقرة، فهو مما صرَّح به الحديث المتقدِّم أوَّلاً المرويُّ من طريق ابن كثير.

وعلى كل تقدير فلا نقول إنَّ ذلك لازم لكلِّ قارئ، بل نقول كما قال أئمتنا فارس بن أحمد وغيره: «من فعله فحسن، ومن لم يفعله فلا حرج عليه»[٢].

وقد ذكر الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن قدامة المقدسي الحنبلي رحمه الله في كتابه «المغني» أنَّ أبا طالب صاحب الإمام أحمد قال: سألت أحمد إذا

(١) إبراز المعاني: ٤/ ٢٨٧.

(٢) نقله السخاوي في فتح الوصيد: ٤/ ١٣٣٩.

قرأ ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ يقرأ من البقرة شيئاً؟ قال: لا، فلم يستحب أن يصل ختمته[١] بقراءة شيء» انتهى.

فحمله الشيخ موفق الدين على عدم الاستحباب، وقال: «لعله لم يثبت عنده فيه أثر صحيح يصير إليه». انتهى[٢].

وفيه نظر؛ إذ يحتمل أن يكون فهم من السائل أن ذلك لازم، فقال: لا، ويحتمل أنَّه أراد قبل أن يدعو؛ / ففي كتاب «الفروع» للإمام الفقيه شمس الدين محمد بن مفلح الحنبلي: «ولا يقرأ الفاتحة وخمساً من البقرة، نَصَّ عليه، قال الآمدي: يعني قبل الدعاء، وقيل: يستحب»[٣]. فحمل نصَّ أحمد بقوله: «لا» على أن يكون قبل الدعاء، بل ينبغي أن يكون دعاؤه عقيب قراءة سورة الناس، كما سيأتي نصُّ أحمد رحمه الله، وذكر قولاً آخر له بالاستحباب، والله أعلم.

قال السَّخاوي بعد ذكر هذا الحديث: «فإن قيل فقد قلتم إنَّ رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال: (ما عمل ابن آدم من عمل أنجى له من عذاب الله من ذكر الله)[٤]، فكيف الجمع بينه وبين هذا الحديث؟

قلت: القرآن من ذكر الله؛ إذ فيه الثناء على الله عزَّ وجل ومدحه، وذكر آلائه، ورحمته، وكرمه، وقدرته وخلقه المخلوقات، ولطفه بها، وهدايته لها.

---

(١) في المطبوع: «ختمة»، وهو تحريف.

(٢) المغني: ٢/ ٦٠٩.

(٣) الفروع: ١/ ٤٩٤.

(٤) ذكر ابن ماجه أنَّه من كلام معاذ بن جبل ﷺ. انظر: السنن: ٢/ ١٢٤٥ «كتاب الأدب، باب فضل الذكر».

فإن قلت: ففيه ذكر ما حَلَّل وحرم، ومن أهلك ومن أبعد من رحمته، وقَصص من كَفَرَ بآياته وكذَّب برسله.

قلت: ذكر[١] جميعه من جملة ذكره؛ إذ كان ذلك كله كلامه،وأيضاً فإنَّ من المدح ذكر ما أنزله من التحليل والتحريم، كما أنَّ من جملة الثناء على الطبيب أن يذكر بأنَّ له جِدّاً في حِمْيَةِ المُرِّيض ومنعه مما يضرُّه وندبه إلى ما ينتفع به، وكذلك أيضاً من جملة ذكر مفاخر الملك ذكر أعدائه، ومخالفيه[٢]، وكيف كانت عاقبة خلافهم له، ومحاربتهم إياه من الهلكة والدمار والخسار، إذن القرآن أفضل الذكر[٣]».

قلت: ورد في هذا المعنى أحاديث صحيحة منها: أنَّه ﷺ سئل عن أفضل الأعمال، فقال: (إيمان بالله، ثم جهاد في سبيله، ثم حجٌّ مبرور)، وفي حديث آخر: (الصلاة لوقتها، ثم برُّ الوالدين، ثم الجهاد في سبيل الله)[٤]، وفي آخر: (واعلموا أنَّ خير أعمالكم الصلاة)، وحديث: أي الأعمال أفضل؟ قال: (الصبر والسماحة)، وقال لأبي أمامة: (عليك بالصوم، فإنَّه لا مثل له)، فقيل في الجواب، إنَّ المراد: أي من أفضل الأعمال النظائر؛ لذلك يعبَّر عن الشيء بأنَّه الأفضل، أي هو من جملة الأفضل، أي المجموع في الطبقة العليا التي لا طبقة أعلى منها.

---

(١) كذا في جميع النسخ، وعند السخاوي: «ذكر ذلك...»، فتح الوصيد: ٤/ ١٣٣٥.

(٢) في المطبوع: «مخالفته» بالتاء الفوقية بدل التحتية، وهو تحريف.

(٣) النص بحروفه في فتح الوصيد: ٤/ ١٣٣٤-١٣٣٥.

(٤) في المطبوع: «سبيله».

وقيل إنَّه صلى الله / عليه وسلم أجاب كلَّ سائل بحسب ما هو الأفضل في حقه، بحسب ما يناسبه والأصلح له، وما يقدر عليه ويطيقه، والله أعلم.

تنبيه: المعنى في الحديث: (الحالُّ المرتحل) على حذف مضاف، أي عمل الحالِّ المرتحل، وكذلك: (عليك بالحالِّ المرتحل)، أي عليك بعمل الحالِّ المرتحل. وأما ما يعتمده[١] بعض القرَّاء من تكرار قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ عند الختم ثلاث مرات فهو شيء لم نقرأ به، ولا نعلم[٢] أحداً نصَّ عليه من أصحابنا القرَّاء، ولا الفقهاء سوى أبي الفخر حامد بن علي بن حسنويه القَزْويني في كتابه «حلية القراء»، فإنَّه قال فيه ما نصُّه: «والقراء كلُّهم قرؤوا سورة الإخلاص مرة واحدة غير الهرواني عن الأعشى، فإنَّه أخذ بإعادتها ثلاث دفعات، والمأثور دفعة واحدة». انتهى.

قلت: والهَرَواني هذا[٣] بفتح الهاء والراء، وهو القاضي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسين الجُعْفي، الحنفي، الكوفي، كان فقيهاً كبيراً، قال الخطيب البغدادي: «كان مَن عاصره في الكوفة يقول: لم يكن بالكوفة من زمن ابن مسعود و[٤] إلى وقته أحد أفقه منه». انتهى[٥].

---

(١) في (س): «يعيده».

(٢) في المطبوع: «أعلم».

(٣) في المطبوع: «هذا هو».

(٤) «و»: سقط من المطبوع.

(٥) تاريخ بغداد: ٥/ ٤٧٢. لكن تعقَّب الذهبي هذا الكلام بقوله: «بل كان بالكوفة بينه وبين ابن مسعود جماعة أفقه منه كعَلْقمة والسَّلْماني، وسفيان، ووكيع، وغيرهم». السير: ١٧/ ١٠٢.

وقرأ برواية الأعشى على محمد بن الحسن بن يونس، عن قراءته بها على أبي الحسن علي بن الحسن بن عبد الرحمن الكسائيِّ الكوفي، صاحب محمد بن غالب صاحب الأعشى.

والظاهر أنَّ ذلك كان اختياراً من الهَرَواني، فإنَّ هذا لم يعرف في رواية الأعشى، ولا ذكره أحد من علمائنا عنه؛ بل الذين قرؤوا برواية الأعشى على الهرواني هذا كأبي علي البغدادي صاحب «الروضة»، وأبي علي غلام الهراس شيخ أبي العز، وكالشَّرْمَقاني والعَطَّار شَيْخَي ابن سوار، وكأبي[1] الفضل الخزاعي، لم يذكر أحد منهم ذلك عن الهرواني، ولو ثبت عندهم رواية لذكروه بلا شك؛ فلذلك قلنا إنَّه يكون اختياراً منه، والرجل كان فقيهاً عالماً **أهلاً للاختيار**، فلعلَّه رأى ذلك وقد صار العمل على هذا في أكثر البلاد عند الختم في غير الروايات.

والصواب ما عليه السلف؛ لئلا يعتقد أن ذلك سنة؛ ولهذا نصَّ أئمة الحنابلة على أنَّه لا يكرر سورة الصمد، وقالوا: «وعنه»، يعنون عن أحمد «لا يجوز». والله أعلم./

(١) في (س): «وأبي».

ومن الأمور المتعلقة بالخَتْم

الدعاء عَقِيب الخَتْم

وهو أهمها[١]، وهو سنة تلقاها الخلف عن السلف، وتقدَّم في أوَّل هذا الفصل الحديث المرفوع عن النبي ﷺ من طريق ابن كثير في أنَّه كان يدعو عقب الختم بدعاء الختمة ثم يقوم[٢].

وأخبرني الشيخ العالم المسنِد الصالح أبو الثناء محمود بن خلف بن خليفة المَنْبِجي رحمه الله مشافهة منه إليَّ في سنة سبع وستين وسبعمائة بدمشق، عن الإمام الحافظ أبي محمد عبد المؤمن بن خلف الدِّمْياطي، أخبرنا أبو الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي الحافظ، أخبرنا أبو سعيد خليل بن أبي الرجاء الدارانيُّ[٣]، أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد الحداد إجازة، أخبرنا أبو نُعَيم أحمد ابن عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو القاسم سليمان بن أحمد الحافظ، حدثنا محمد بن جعفر الإمام، حدثنا زكريا بن يحيى بن السَّكَن الطائي، حدثنا عبد الرحمن بن محمد المُحاربي عن مقاتل بن دُوأل دُوزَ عن شَرَحْبيل بن سعد، عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: (من قرأ القرآن ـ أو قال: من جمع القرآن ـ كانت له عند الله دعوة مستجابة، إن شاء الله عجَّلها له في الدنيا، وإن شاء ادَّخرها له في الآخرة).

---

(١) في (س): «أكملها».

(٢) في المطبوع: «يقول»، وهو تحريف شنيع.

(٣) في (س): «الرازاني».

قال الطبراني: «لم يروه عن جابر إلَّا شَرَحْبيل، ولا عنه إلَّا مقاتل بن دُوأل دوز، تفرَّد به المحاربي، ولم يسند عن مقاتل غير هذا الحديث».

قلت: مقاتل هذا إن يكن مقاتل بن حَيَّان ـ كما قيل ـ فهو ثقة من رجال مسلم، وإن يكن غيره فلا نعرفه، مع أنَّ سائر رجاله ثقات، والـمُحاربي من رجال الصحيحين، إلَّا أنَّه يروي عن المجهولين.

وأخبرتنا ستُّ العرب بنت محمد المقدسية بمنزلها مشافهة، أنا جَدِّي علي بن أحمد بن البخاري حضوراً، قال: أنا عبد الله بن عمر، أنا أبو القاسم زاهر، أنا أبوبكر الحافظ، أنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو بكر الإسماعيلي، ثنا عبد الله بن يحيى بن ياسين، حدثني حَمْدون بن أبي عَبَّاد، ثنا يحيى بن هاشم عن مِسْعَر، عن قتادة عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ قال: (مع كل ختمة / دعوة مستجابة). كذا رواه أبو بكر البيهقي، وقال: في إسناده ضعف.

وروي من وجه آخر ضعيف عن أنس أخبرناه أبو طاهر أحمد بن عبد الله بن مَمْدويه، أنا أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد البرناتي[1] بمَرْو، أنا عمرو بن عمر ابن فَتْح، ثنا محمد بن علي، ثنا أبي أنا أبو عِصْمة؛ وهو نوح الجامع مَرْوزي، عن يزيد الرَّقَّاشي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (له عند ختم القرآن دعوة مستجابة، وشجرة في الجنة).

وأخبرنا شيخنا القاضي شرف الدين أحمد بن الحسين الحنفي مشافهة، عن أبي الفضل أحمد بن هبة الله الدمشقي، أنا أبو روح إذناً، أنا زاهر بن طاهر، أنا

(١) في (س): «اليوناني».

الإمام أبو سعد محمد بن عبد الرحمن الكنجرودي، أنا الإمام أبو عبد الله الحسين ابن الحسن بن محمد الحَلِيمي، أنا بكر بن محمد بن حَمْدان الصَّيْرفي، أنا أحمد بن الحسين، ثنا مقاتل بن إبراهيم، ثنا نوح بن أبي مريم، عن يزيد الرَّقَّاشي عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله: (لصاحب القرآن دعوة مستجابة عند ختمه).

وبه إلى الحافظ أبي بكر قال: أخبرنا أبو سعد، المالِيْني أنا أبو أحمد بن عَدِيٍّ، أنا ابن عِصْمة، ومحمد بن أبي عبد الحميد الفَرْغاني، ومحمد بن علي بن إسماعيل قالوا: حدثنا علي بن حرب، ثنا حفص بن عمر بن حكيم، ثنا عمرو بن قيس المَلائي، عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (من استمع حرفاً من كتاب الله عز وجل طاهراً كتبت له عشر حسنات، ومحيت عنه عشر سيئات، ورفعت له عشر درجات، ومن قرأ حرفاً من كتاب الله في صلاة[1] قاعداً كتبت له خمسون حسنة، ومحيت[2] عنه خمسون سيئة، ورفعت له خمسون درجة، ومن قرأ حرفاً من كتاب الله في صلاة[3] قائماً كتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، ورفعت له مائة درجة، ومن قرأه فختمه كتبت له عند الله دعوة مستجابة،معجَّلة،أو مؤخرة).قال البيهقي:تفرَّد به حفص بن عمر، وهو مجهول.

قلت: قد ذكره ابن عديٍّ في «كامله» وقال: «حدَّث عن عمرو بن قَيْس المَلائي أحاديث بواطيل، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال الأزدي: متروك الحديث».

---

(١) في (س): «صلاته».

(٢) في (س): «محيى».

(٣) في (س): «صلاته».

وقد سألت شيخنا شيخ الإسلام ابن كثير / رحمه الله تعالى ما المراد بالحرف في الحديث؟ فقال: الكلمة؛ لحديث ابن مسعود ﷺ (من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات، لا أقول ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] حرف، ولكن «ألف» حرف و«لام» حرف و«ميم» حرف).

وهذا الذي ذكره هو الصحيح؛ إذ لو كان المراد بالحرف حرف الهجاء لكان ألف بثلاثة أحرف، ولام بثلاثة أحرف، وميم بثلاثة أحرف، وقد تعسَّر على فهم بعض الناس، فينبغي أن يتفطَّن له، فكثير من الناس لا يعرفه.

وقال لي بعض أصحابنا من الحنابلة: إنَّه رأى هذا في كلام الإمام أحمد رحمة الله عليه منصوصاً، والله أعلم.

ولكن روينا في حديث ضعيف عن عوف[1] بن مالك الأَشْجعي مرفوعاً: (من قرأ حرفاً من القرآن كتب الله له به[2] حسنة، لا أقول ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾، ولكن باء وسين وميم، ولا أقول ﴿الٓمٓ﴾، ولكن الألف واللَّام والميم)، وهو وإن صحَّ لا يدلُّ على غير ما قال شيخنا.

ثم رأيت كلام بعض أصحاب الإمام أحمد في ذلك، فقال ابن مفلح في «فروعه»: «وإن كان في قراءةٍ زيادةُ حرف مثل: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ [البقرة: ٣٦]، و﴿فأزالهما﴾، و﴿وَوَصَّىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢]، و﴿وَأَوْصَىٰ﴾ فهي أولى؛ لأجل العشر حسنات، نقله حَرْب»[3].

---

(١) في (ت) والمطبوع: «عون»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «بها» وهو خطأ.

(٣) الفروع: ١/ ٣٧٠-٣٧١.

قلت: وهذا التمثيل من ابن مُفْلح عجيب؛ فإنَّه إذا كان المراد بالحرف اللفظي فلا فرق بين ﴿وَوَصَّىٰ﴾ و ﴿وَأَوْصَىٰ﴾ ولا بين ﴿أزالهما﴾ و ﴿أزلهما﴾؛ إذ الحرف المشدد أيضاً بحرفين، فكان ينبغي أن يمثل بنحو ﴿مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿مَلِكِ﴾، و ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ و ﴿يَخْدَعُونَ﴾ [البقرة: ٩].

ثم قال ابن مُفْلح: «واختار شيخنا أنَّ الحرف الكلمة[(١)]».

قلت: يعني بشيخه الإمام أبا العباس ابن تيمية، وهذا الذي قاله هو الصحيح، وقد رأيت كلامه في كتابه على «المنطق» فقال: «وأما تسمية الاسم وحده كلمة، والفعل وحده كلمة، والحرف وحده كلمة، مثل: «هل» و «بل» فهذا اصطلاح محضٌ[(٢)] لبعض النحاة، ليس هذا من لغة العرب أصلاً، وإنَّما تسمي العرب هذه المفردات حروفاً، ومنه قول النبي ﷺ: (من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات، أما إنِّي لا أقول ﴿الٓمٓ﴾) -يعني ألف لام ميم- حرف، ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف، والذي عليه محققو العلماء أنَّ المراد بالحرف الاسم وحده، والفعل وحده، / وحرف المعنى لقوله: «ألف حرف» وهذا اسم؛ ولهذا لما سأل الخليل أصحابه عن النطق بالزاي من زيد؟ فقالوا: زاي، قال: نطقتم بالاسم، وإنما الحرف زه[(٣)]»، ثم بسط الكلام في تقرير ذلك، وهو واضح.

---

(١) الفروع: ١/ ٣٧١.

(٢) في (ت) والمطبوع: «مختص ببعض» وهو تصحيف، والمثبت موافق لما في المصدر المنقول منه.

(٣) الرد على المنطقيين: ١٢٩.

وهذا الذي ذكره ابن مفلح عن حرب، ومثَّل به تصرّفٌ منه، وإلَّا فلا يقول مثل الإمام أحمد إنَّ «أزال» أولى من «أزلَّ»، ولا «أوصى» أولى من «وصى» لأجل زيادة حرف؛ وللكلام على هذا محلٌّ غير هذا، والقصد تعريف ذلك، والله أعلم.

وبه قال الحافظ أبو بكر البيهقي: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق، أنا أحمد ابن سليمان الفقيه، ثنا بِشْر بن موسى، حدثني عمر بن عبد العزيز؛ جليسٌ كان لبِشْر بن الحارث[1].

ح: قال: وأخبرنا أبو عليٍّ الرُّوذباري، ثنا أبو عمر[2] محمد بن عبد الواحد النحوي، ثنا بشر بن موسى، ثنا عمر بن عبد العزيز شيخ له قال: سمعت بشر ابن الحارث يقول: حدثنا يحيى بن اليمان عن سفيان عن حبيب بن أبي عَمْرة قال: «إذا ختم الرجل القرآن قبَّل الملك بين عَيْنيه»، قال بشر بن موسى: قال لي عمر ابن عبد العزيز: فحدثت به أحمد بن حنبل، فقال: «لعلَّ هذا من مخبَّآت سفيان»، واستحسنه أحمد بن حنبل، قال البيهقي: «هذا لفظ حديث الفقيه».

وبه قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أحمد بن محمد بن خالد المطَّوِّعي، ثنا مسعر بن سعيد قال: «كان محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله إذا كان أوَّل ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه، فيصلي بهم فيقرأ في كل ركعة عشرين آيةً، وكذلك إلى أن يختم القرآن، وكذلك يقرأ في السَّحَر ما بين النصف إلى الثلث

---

(١) في المطبوع: «عمرو»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «حارث».

من القرآن، فيختم عند السَّحَر في كلِّ ثلاث ليال، وكان يختم بالنهار كلَّ يوم ختمةً، ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة، ويقول: عند كل ختمٍ دعوةٌ مستجابةٌ».

وروى أبو بكر بن داود في «فضائل القرآن» عن ابن مسعود: «من ختم القرآن فله دعوة مستجابة»، وعن مجاهد: «تنزل الرحمة عند ختم القرآن»، وعنه أيضاً: «إنَّ الدعاء مستجاب عند ختم القرآن».

ونصَّ الإمام أحمد على استحباب ذلك في صلاة التراويح؛ قال حنبل: سمعت أحمد يقول في ختم القرآن: «إذا فرغت / من قراءتك ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ فارفع يديك في الدعاء قبل الركوع. قلت: إلى أي شيء تذهب في هذا؟ قال: رأيت أهل مكة يفعلونه، وكان سفيان بن عيينة يفعله معهم بمكة».

قال عباس[1] بن عبد العظيم: «وكذلك أدركت الناس بالبصرة وبمكة»، وروى أهلُ المدينة في هذا أشياء، وذُكِرَ عن عثمان بن عفان ﷺ[2].

وقال الفضل بن زياد: «سألت أبا عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- فقلت: أختم القرآن أجعله في التراويح أو في الوتر؟ قال: اجعله في التراويح يكون لنا دعاء بين[3] اثنين، قلت: كيف أصنع؟ قال: إذا فرغت من آخر القرآن فارفع

(١) كذا في جميع النسخ، وفي ترجمته: العباس بن عبد العظيم، العنبري، البصري، الحافظ، أحد علماء السنة، توفي سنة (٢٤٦ هـ). انظر: العبر: ١/ ٤٤٦.

(٢) من قوله: «حنبل» إلى هنا، بنصه كلام ابن قدامة في «المغني»: ٢/ ٦٠٨، إلَّا أنَّ فيه: «ويروى شيئا».

(٣) في (س): «من» بدل «بين»، وفي (ت) «دعاءين»، والمثبت هو الموافق لما في «المغني».

يديك قبل أن تركع، وادع بنا ونحن في الصلاة وأطل القيام، قلت: بم أدعو؟ قال: بما شئت، قال: ففعلت كما أمرني، وهو خلفي يدعو قائماً ويرفع يديه[١]».

وروينا في كتاب «فضائل القرآن» لأبي عبيد عن قتادة قال: كان بالمدينة رجل يقرأ القرآن من أوَّله إلى آخره على أصحاب له، فكان ابن عباس يضع عليه الرقباء، فإذا كان عند الختم جاء ابن عباس فشهده، والله تعالى أعلم[٢].

قال الإمام النووي: «يستحب الدعاء بعد قراءة القرآن استحباباً يتأكد تأكيداً شديداً؛ فينبغي أن يُلِحَّ في الدعاء، وأن يدعو بالأمور المهمة والكلمات الجامعة، وأن يكون معظم ذلك بل كله في أمور الآخرة والمسلمين، وأمور صلاح سلطانهم وسائر ولاة أمورهم، وفي توفيقهم للطاعات، وعصمتهم من المخالفات، وتعاونهم على البر والتقوى، وقيامهم بالحق واجتماعهم عليه، وظهورهم على أعداء الدين». انتهى[٣].

ونصَّ الإمام أحمد على استحباب الدعاء عند الختم، وكذا جماعة من السلف، وكان بعض شيوخنا يختار أن القارئ عليه إذا ختم هو الذي يدعو؛ لظاهر هذا الحديث، وسائر من أدركناهم غيَرَه يدعو الشيخُ، أو مَن يلتمس بركته من حاضري الختم.

---

(١) قول الفضل بنصه في «المغني»: ٢/ ٦٠٨.

(٢) فضائل القرآن: ١٠٨.

(٣) التبيان: ٦٤-٦٥.

والأمر في هذا سهل؛ إذِ الداعي والمؤمِّن واحد قال تعالى: ﴿قَالَ قَدۡ أُجِيبَت دَّعۡوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]، قال أبو العالية، وأبو صالح، وعكرمة، ومحمد بن كعب القُرَظي، والربيع بن أنس: «دعا موسى وأمَّن هارون»[(١)]، فالداعي والمؤمِّن واحدٌ.

وكان أنس بن مالك ﷺ يجمع أهله وجيرانه عند الختم؛ رجاء / بركة دعاء الختم وحضوره[(٢)].

وروينا عنه في حديث مرفوع ولفظه: أنَّ النبي ﷺ كان إذا ختم القرآن جمع أهله، قال البيهقي: رفعه وَهْمٌ، والصحيح عن أنس موقوفاً.

وكانوا يستحبون جَمْعَ أهل الصلاح والعلم، فقد روينا عن شعبة عن الحكم قال: «أرسل إليَّ مجاهد وعنده ابن أبي لبابة، قال: إنَّا أرسلنا إليك أنَّا نريد أن نختم القرآن، وكان يقال: إنَّ الدعاء مستجاب عند ختم القرآن، فلما فرغوا من ختم القرآن دعا بدعوات[(٣)]».

وكان كثير من السلف يستحب الختم يوم الاثنين وليلة الجمعة، واختار بعضهم الختم وهو صائم، وبعض عند الإفطار، وبعض أوَّل الليل، وبعض أوَّل النهار.

---

(١) انظر: الدر المنثور: ٤/ ٣٨٥.

(٢) انظر: المغني: ٢/ ٦١٠، فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٠٩.

(٣) رواه الدارمي في سننه: ٢/ ٤٧٠، وانظر فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٠٧.

قال عبد الرحمن بن الأسود: من قرأ القرآن فختمه نهاراً غفر له ذلك اليوم، ومن ختمه ليلاً غفر له تلك الليلة.

وعن إبراهيم التَّيْمي أنَّه قال: «كانوا يقولون: إذا ختم الرجل القرآن صَلَّت عليه الملائكة بقية يومه وبقية ليلته[(١)]».

وكانوا يستحبون أن يختموا في قُبُل الليل وقُبُل[(٢)] النهار، وبعض تخير لذلك الأوقات الشريفة، وأوقات الإجابة وأحوالها وأماكنها، كل ذلك رجاء اجتماع أسباب الإجابة، ولا شكَّ أنَّ وقت ختم القرآن وقت شريف، وساعته ساعة مشهودة، ولا سيما ختمة قرئت قراءة صحيحة مرضية، كما أنزلها الله تعالى، متصلة إلى حضرة الرسالة ومعدِن الوحي.

فينبغي أن يُعْتَنى بآداب الدعاء، فإنَّ له آداباً وشرائط، وأركاناً أتينا عليها مستوفاةً في كتابنا «الحصن الحصين» نشير هنا إلى ما لا يستغنى عنه:

منها: أن يقصد الله تبارك وتعالى بدعائه من غير رياء ولا سمعة، قال تعالى: ﴿ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [غافر: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿ فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [غافر: ١٤].

ومنها: تقديم عمل صالح، من صدقة أو غيرها؛ للحديث المجمع على صحته، حديث الثلاثة الذين أَوَوْا[(٣)] إلى الغار، فانطبقت عليهم الصخرة[(٤)].

(١) انظر: المغني: ٢/ ٦٠٩.

(٢) أي: في أوَّلها.

(٣) في المطبوع: «آووا»، وهو تحريف.

(٤) البخاري، البيوع، برقم: ٢٢١٥، مسلم: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، برقم ٢٧٤٣.

ومنها: **تجنب الحرام أكلاً وشرباً ولبساً وكسباً**؛ لحديث أبي هريرة ﷺ «أنَّ رسول الله ﷺ ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر / ، يمدُّ يديه إلى السماء: ياربِّ ياربِّ، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغُذِّي بالحرام، فأنى يستجاب لذلك؟» رواه مسلم[١].

ومنها: **الوضوء**؛ لحديث عثمان بن حنيف ﷺ «أنَّ رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله تعالى أن يعافيني، قال: (إن شئتَ دعوتُ، وإن شئتَ صبرتَ فهو خير لك) قال: فادعه، فأمره أن يتوضأ ويحسن وضوءه ويدعو». الحديث رواه الترمذي[٢]، وقال: حسن صحيح غريب.

ومنها: **استقبال القبلة**؛ لحديث عبد الله بن مسعود ﷺ: «استقبل النبي ﷺ الكعبة فدعا على نفر من قريش: شيبة بن ربيعة، وعتبة بن ربيعة[٣]». الحديث متفق عليه، والأحاديث في ذلك كثيرة.

ومنها: **رفع اليدين**؛ لحديث سلمان يرفعه: (إنَّ ربكم حَيِيٌّ كريم، يستحي من عبده إذا رفع يديه إلى السماء أن يردَّهما صفراً). رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم في «صحيحيهما»[٤].

وحديثِ ابن عباس أنَّه ﷺ قال: (المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك أو نحوهما). الحديث رواه أبو داود والحاكم في «صحيحه»[٥].

---

(١) مسلم: باب الزكاة، برقم ١٦٨٦.

(٢) الترمذي: ٥/ ٥٦٩، النسائي: ٦/ ١٦٩.

(٣) البخاري، الصلاة، برقم: ٤٩٠، مسلم، الجهاد والسير، برقم: ٣٣٥٠.

(٤) أبو داود: ٢/ ٧٨، الترمذي: ٥/ ٥٥٦،ابن ماجه: ٢/ ١٢٧١، ابن حبان: ٣/ ١٦٠.

(٥) أبو داود: ٢/ ٧٩.

ولحديث علي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (رفع اليدين من الاستكانة التي قال الله: ﴿فَمَا ٱسْتَكَانُواْ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]). رواه الحاكم[١].

ولحديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ لما جمع أهل بيته ألقى عليهم كساءه، ثم رفع يديه، ثم قال: (اللهم هؤلاء أهلي)[٢]. الحديث. رواه الحاكم.

والأحاديث في رفع النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يديه في الدعاء كثيرة لا تكاد تحصى.

قال الخطابي: «إنَّ من الأدب أن تكون اليدان في حال رفعهما مكشوفتين غير مغطاتين».

قلت: روينا عن أبي سليمان الداراني رحمة الله عليه قال: كنت ليلة باردةً في المحراب، فأقلقني البرد، فخبَّأت إحدى يديَّ من البرد ـ يعني في الدعاء ـ قال: وبقيت الأخرى ممدودة، فغلبتني عيناي فإذا تلك اليد المكشوفة قد سُوِّرت / من الجنة، فهتف بي هاتف: يا أبا سليمان: قد وضعنا في هذه ما أصابها، ولو كانت الأخرى مكشوفة لوضعنا فيها، قلت: فآليت على نفسي أن لا أدعو إلَّا ويداي خارجتان حَرّاً كان أو برداً.

---

(١) المستدرك: ٣/ ١٤٧.

(٢) المستدرك: ٣/ ١٧٢.

ومنها: الجثو على الركب والمبالغة في الخضوع لله عز وجل والخشوع بين يديه، ويحسن التأدب مع الله تعالى؛ لحديث عامر بن خارجة بن سعد عن جده سعد ﷺ «أنَّ قوماً شَكَوْا إلى رسول الله ﷺ قُحوط المطر، قال: فقال: (اجثوا على الرُّكَب، ثم قولوا ياربِّ ياربِّ) قال: ففعلوا، فسقوا حتى أحبوا أن يكشف عنهم». رواه أبو عوانة في «صحيحه».

وأما ما روي عنه ﷺ أنَّه كان إذا ختم القرآن دعا قائماً، كما أورده ابن الجوزي في كتابه «الوفاء» وغيره، فلا يصحُّ، وسيأتي إسناده والكلام عليه آخراً، والله أعلم.

وإذا نظر العاقل إلى دعاء الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وكيف خضوعهم وخشوعهم وتأدبهم، عرف كيف يسأل ربَّه عز وجل.

فمن دعاء آدم وحواء عليهما السلام: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

ونوح عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، ﴿أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [القمر: ١٠].

وموسى عليه السلام: ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤].

وزكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤].

وأيوب عليه السلام: ﴿مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣].

وإبـراهيم عليـه الـسلام لمـا قـصد الـدعاء: ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠] فأضاف الشفاء إلى الله تعالى دون المرض تأدباً.

وفي صحيح مسلم أنَّ النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة: (اللهم أنت الملـك لا إله إلَّا أنت، أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنـوبي جميعاً لا يغفر الذنوب جميعاً[١] إلَّا أنـت، واهـدني لأحـسن الأخـلاق لا يهـدي
لأحسنها إلَّا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها / إلَّا أنت، لبَّيْـكَ ٢
وسَعْدَيك والخير كله في يديك، والشر ليس إليـك، أنـا بـك وإليـك، تباركـت وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك)[٢].

قال الخطابي رحمه الله: معنى قوله (والشر ليس إليك): الإرشاد إلى استعمال الأدب في الثناء على الله جل ذكره، والمدح له بأن يضاف إليه محاسن الأمور دون مساويها، ولم يقع القصد به إلى إثبات شيء وإدخاله تحـت قدرتـه ونفـي ضـده عنها، فإنَّ الخير والشر صادران عن خلقه وقدرته، لاموجـد لـشيء مـن الخلـق غيره، وقد يضاف معـاظم الخليقـة إليـه عنـد الـدعاء والثنـاء، فيقـال: يـارب السموات والأرضين، كما يقال يا رب الأنبياء والمرسلين، ولا يحسن أن يقال: يا رب الكلاب، ويا رب القردة والخنازير، ونحوها من سُفَّلِ الحيوانات وحشرات الأرض، وإن كانت إضافة جميع الحيوانات إليه من جهـة الخلقـة لهـا، والقـدرة عليها شاملة لجميع أصنافها، وقال مسلم بن يسار: «لو كنـتَ بـين يـدي مَلِـك تطلب حاجة لسرَّكَ أن تخشع له». رواه ابن أبي شيبة.

(١) «جميعاً»: سقطت من المطبوع.

(٢) مسلم: ١/ ٥٣٥.

ومنها: أن لا يتكلف السجع في الدعاء؛ لما في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما: (وانظر إلى السجع من الدعاء فاجتنبه، فإنِّي عهدت رسول الله ﷺ وأصحابه لا يفعلون إلَّا ذلك؛ أي لا يفعلون إلَّا ذلك الاجتناب)[1].

قال الغزالي رحمه الله: المراد بالسجع: هو المتكلَّف من الكلام؛ لأنَّ ذلك لا يلائم الضراعة، والذلة، وإلَّا ففي الأدعية المأثورة عن النبي ﷺ كلمات متوازنة غير متكلفة.

ومنها: الثناء على الله تعالى أوَّلاً وآخراً؛ أي قبل الدعاء وبعده، وكذلك الصلاة على النبي ﷺ؛ لما أخبر الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُۗ وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ * ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلۡكِبَرِ إِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَۚ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ * رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ الآيات [إبراهيم:٣٨-٤٠]، فقدَّم الثناء على الله تعالى ثم دعا.

وعن يوسف عليه السلام: ﴿رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ وَعَلَّمۡتَنِي مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِۚ / فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ فأثنى ثم دعا ﴿تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف:١٠١].

ولـمَّا أرشدنا الله تعالى في الفاتحة، وثبت في الحديث القدسي: (قَسَمْتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل؛ فإذا قال العبد: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] قال الله: حَمِدني عبدي،

---

(١) البخاري، الدعوات، برقم: ٨٥٦٢.

وإذا قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] قال الله: أثنى عليَّ عبدي، وإذا قال: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] قال الله: مجَّدني عبدي) الحديث[1].

وفي صحيح مسلم، عن عبد الله بن أبي أوفى ﷺ عن النبي ﷺ أنَّه كان يقول: (اللهم لك الحمدُ ملءَ السموات وملءَ الأرض وملءَ ما شئت من شيء بعد، اللهم طهِّرني بالثلج والبَرَدِ والماء البارد)[2]. الحديث.

وفيه أيضاً من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في حديثه الطويل في صفة حجِّه ﷺ أنَّه ﷺ بدأ بالصفا، فرقى عليه حتى رأى البيت، فاستقبل القبلة، فوحَّد الله وكبَّره، وقال: (لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، لا إله إلَّا الله وحده أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده)، ثمَّ دعا بين ذلك، ثم أتى المروة ففعل مثل ذلك[3].

وأخبرتنا الشيخةُ أمُّ محمد[4] بنت محمد بن علي البخاري إذناً، أنا جَدِّي علي ابن أحمد قراءةً عليه وأنا حاضرة، أنا أبو سعد[5] بن الصفار، أنا أبو القاسم بن طاهر، أنا أحمد بن الحسين الحافظ، أنا علي بن أحمد بن عَبْدان[6]، أنا أحمد بن عبيد الصفار، ثنا محمد بن الفضل بن جابر، ثنا بشر بن معاذ، ثنا محمد بن دينار،

---

(١) كذا في «س» وهو الصواب، وفي بقية النسخ والمطبوع زيادة كلمة (متفق عليه) وهي غير صواب لأن الحديث لم يروه البخاري رحمه الله في صحيحه.
انظر: صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة حديث رقم (٨٧٦).
(٢) مسلم، الصلاة، برقم: ٧٣٥.
(٣) مسلم، الحج، برقم: ٢١٣٧.
(٤) هي ست العرب.
(٥) في المطبوع: «سعيد»، وهو تحريف.
(٦) في (س): «حمدان»، وهو تصحيف.

ثنا أبان، عن الحسن، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (من قرأ القرآن وحَمِد الرب وصلَّى على النبيِّ واستغفر ربَّه، فقد طلب الخير من مكانه). رواه الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب «شعب الإيمان»، وقال: أبان هذا هو ابن أبي عَيَّاش، وهو ضعيف.

قلت: روى له أبو داود حديثاً واحداً.

وقال مالك بن دينار: هو طاوس القرَّاء.

والحديث له شواهد، وسيأتي آخرَ الفصل في حديث علي بن الحسين رضي الله عنهما ما يشهد له.

وقد / روينا عن فَضَالة بن عُبَيْد ﷺ قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يمجِّد الله، ولم يصلِّ على النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: (عَجِل هذا)، ثم دعاه فقال له أو لغيره: (إذا صلَّى أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه والثناء عليه، ثم يصلِّي على النبيِّ ﷺ، ثم يدعو بما شاء). رواه أبو داود والترمذي[1]، وقال: صحيح.

ورواه النسائيُّ وزاد فيه: «وسمع رجلاً يصلي فمجَّد الله وحَمِده، وصلَّى على النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: (ادعُ تُجبْ، وسل تُعطَ)». وأخرج هذه الزيادة ابن حِبَّان في صحيحه، والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين، وحسنه[2] الترمذي.

---

(١) أبو داود: ٢/ ٧٧، الترمذي: ٥/ ٥١٧.

(٢) في المطبوع: «حسنهما» بالتثنية، وهو تحريف.

ورأينا بعض الشيوخ يبتدئون الدعاء عَقِيب الختم بقولهم: «صدق الله العظيم وبلَّغ رسوله الكريم، وهذا تنزيل من ربِّ العالمين، ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين».

وبعضهم يقول: لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له ـ إلى آخره ـ أو بما في نحو ذلك من التنزيه.

وبعضهم بـ «الحمد لله رب العالمين»؛ لقوله ﷺ: (كلُّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم[1]). رواه أبو داود وابن حبان في «صحيحه»[2].

ولا حرج في ذلك فكلُّ ما كان في معنى التنزيه فهو ثناء.

وفي الطبراني «الأوسط» عن علي ﷺ: «كل دعاء محجوب حتى يصلَّى على محمد وعلى آل محمد[3]». وإسناده جيد.

وفي الترمذي عن عمر ﷺ: «الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء، حتى يصلَّى على النبي ﷺ».

وقال تعالى: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠]؛ فلذلك استُحِبَّ أن يُخْتَم الدعاء بقوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ * وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢].

---

(١) في المطبوع: «أجزم» بالزاي، وهو تصحيف.

(٢) أبو داود: ٤/ ٢٦١، ابن حبان: ١/ ١٧٣.

(٣) الطبراني في الأوسط: ١/ ٢٢٠.

ومنها: تأمين الداعي والمستمع؛ لحديث: (فإذا أمَّن الإمام فأمِّنوا). متفق عليه، ولحديث: (أَوْجَبَ إن ختم)، فقال رجل بأي شيء يختم؟ فقال: (بآمين). رواه أبو داود[1].

ومنها: أن يسأل الله حاجاته كلَّها؛ لحديث أنس يرفعه: (ليسأل أحدكم ربه / حاجاتِه كلَّها، حتى يسأل شِسْعَ نعله إذا انقطع).[2] رواه ابن حبان في «صحيحه»، والترمذي وقال: غريب.

ومنها: أن يدعو وهو متيقن الإجابة يُحْضِر قلبَه ويُعْظِم رغبتَه؛ لحديث أبي هريرة يرفعه: (ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أنَّ الله لا يستجيب دعاءً من قلب غافلٍ لاهٍ)، رواه الترمذي، والحاكم وقال: مستقيم الإسناد.

وعنه يرفعه أيضاً: (إذا دعا أحدكم فليُعْظِم الرغبةَ، فإنَّه لا يتعاظم على الله شيء).[3] رواه مسلم، وابن حبان في «صحيحه»، وأبو عوانة.

ومنها: مسح وجهه بيديه بعد فراغه من الدعاء؛ لحديث ابن عباس يرفعه: (إذا سألتم الله فسلوه ببطون أكفِّكم، ولا تسلوه بظهورها، وامسحوا بها وجوهكم). رواه أبو داود، والحاكم في «صحيحه»[4].

وعن السائب بن يزيد عن أبيه رضي الله عنهما أنَّ النبي ﷺ: (كان إذا دعا فيرفع يديه يمسح وجهه بيديه). رواه أبو داود[5].

---

(١) أبو داود: ١/ ٢٤٧.

(٢) ابن حبان: ٣/ ١٤٨.

(٣) مسلم، الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، برقم: ٤٨٣٨، ابن حبان: ٣/ ١٧٦.

(٤) أبو داود: ٢/ ٧٨، المستدرك: ١/ ٧١٩.

(٥) أبو داود: ١/ ٢٤٧.

وعن عمر ﷺ قال: (كان رسول الله ﷺ إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطَّهما حتى يمسح بهما وجهه)، وفي رواية: (لم يردَّهما حتى يمسح بهما وجهه). رواه الحاكم في «صحيحه»، والترمذي وقال في بعض الأصول: صحيح[1].

ورأيت: بعض علمائنا، وهو: ابن عبد السلام في «فتاواه» أنكر مسح الوجه باليدين عَقِيب الدعاء، ولا شكَّ عندي أنَّه لم يقف على شيء من هذه الأحاديث، والله أعلم.

ورأيت أنا: النبي ﷺ في شدَّة نزلت بي وبالمسلمين سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة، فقلت: «يا رسول الله ادع الله لي وللمسلمين»، فرفع يديه ودعا، ثم مسح بهما وجهه ﷺ.

ومنها: اختيار الأدعية المأثورة عن النبي ﷺ، وقد كان بعض أئمة القراءة يختارون أدعية يدعون بها عند الختم لا يجاوزونها، واختيارنا أن لا يجاوَزَ ما ورد عنه ﷺ، فإنَّه ﷺ أوتي جوامع الكلم، ولم يَدَعْ حاجة إلى غيره، ولنا فيه ﷺ أسوة؛ فقد روى أبو منصور المظفَّر / بن الحسين الأرجاني في كتابه «فضائل القرآن»، ٢
وأبو بكر بن الضحاك في «الشمائل» كلاهما من طريق أبي ذَرٍّ الهروي من رواية أبي سليمان داود بن قيس، قال: كان رسول الله ﷺ يقول عند ختم القرآن: (اللهمَّ ارحمني بالقرآن واجعله لي إماماً ونوراً وهدىً ورحمةً، اللهم ذكِّرني منه ما نُسِّيت، وعلِّمني منه ما جَهِلت، وارزقني تلاوته آناء الليل وأطراف النهار، واجعله لي حجةً يارب العالمين).

(١) الترمذي: ٥/ ٤٦٣.

حديث **معضل**؛ لأنَّ داود بن قيس هذا هو الفرَّاء الدبَّاغ المدني، من تابعي التابعين يروي عن نافع بن جُبَيْر بن مُطْعِم، وإبراهيم بن عبد الله بن حنين، روى عنه يحيى بن سعيد القطَّان وعبد الله بن مَسْلمة القَعْنبي، وكان ثقةً صالحاً عابداً من أقران مالك بن أنس، خرَّج له مسلم في «صحيحه»، وهذا الحديث لا أعلم ورد عن النبي ﷺ في ختم القرآن حديث غيره.

نعم أخبرني الثقات من شيوخنا مشافهة عن الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي، قال: أنا عبد الرحمن بن علي الحافظ في «كتابه»، أنا ابن ناصر، أنا عبدالقادر بن يوسف، أنا أبو محمد الجوهري، أنا عمر بن إبراهيم الكتاني، أنا محمد بن جعفر غُنْدُر، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن أيوب، ثنا الحارث بن شريح، ثنا عبد الرزاق عن مَعْمَر، عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ قال: (كان رسول الله ﷺ إذا ختم القرآن دعا قائماً). كذا رواه أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه «الوفا».

وهو حديث ضعيف؛ إذ في سنده الحارث بن شُرَيح أبو عمر النَّقَّال بالنون، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وتكلم فيه النسائي وغيره، وقال أبو الفتح الأزدي: إنَّما تكلموا فيه حسداً. انتهى[1].

---

(١) هنا زيادة في المطبوع ليست في جميع النسخ، وهي: «والحارث معدود من كبار أصحاب إمامنا الشافعي الفقهاء».

وهذا الحديث يشهد له الحديث الذي أخبرتني به الشيخة ستُّ العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد المقدسية مشافهة بمنزلها بسفح قاسيون قالت: أخبرنا جَدِّي المذكور قراءة عليه وأنا حاضرة عن أبي سعد عبد الله بن عمر الصفار، أنا أبو القاسم زاهر بن طاهر الشحامي، أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الحافظ، أنا أبو نصر بن قتادة، أنا / أبو الفضل بن خميرويه الكرابيسي الدوني(١) بها، ثنا أحمد بن نجدة القرشي، ثنا أحمد بن يونس، ثنا عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر قال: كان علي بن الحسين رضي الله عنهما يذكر عن النبي ﷺ أنَّه كان إذا ختم القرآن حَمِد الله بمحامد وهو قائم ثم يقول: (الحمد لله رب العالمين، والحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، لا إله إلَّا الله وكذب العادلون بالله وضلوا ضلالاً بعيداً، لا إله إلَّا الله وكذب المشركون بالله من العرب والمجوس واليهود والنصارى والصابئين، ومن دعا لله ولداً أو صاحبةً أو نداً أو شبيهاً أو مثيلاً أو مماثلاً(٢) أو سَمِيّاً أو عَدْلاً، فأنت ربُّنا أعظم من أن تتخذ شريكاً فيما خلقت، والحمد لله الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ولم يكن له شريك في الملك، ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيراً، الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرةً وأصيلاً، و ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ * قَيِّمًا﴾ -قرأها إلى قوله تعالى- ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ١ - ٥] ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ

(١) في المطبوع: «الدؤلي»، وهو تحريف.

(٢) «مماثلاً» ليست في (س).

وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلْآخِرَةِ ﴾ الآيـــات [سـبأ: ١، ٢]، و ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الآيتين [فاطر: ١، ٢] و ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النمل: ٥٩]، بل الله خير وأبقى، وأحكم وأكرم وأجل وأعظم مما يشركون، والحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون، صدق الله، وبلَّغت رسله، وأنا على ذلكم من الشاهدين، اللهمَّ صلِّ على جميع الملائكة والمرسلين، وارحم عبادك المؤمنين من أهل السموات والأرضين، واختم لنا بخير، وافتح لنا بخير، وبارك لنا في القرآن العظيم، وانفعنا بالآيات والذكر الحكيم، ربنا تقبل منا إنَّك أنت السميع العليم، بسم الله الرحمن الرحيم. ثم إذا افتتح القرآن قال مثل هذا، ولكن ليس أحد يطيق مثل ما كان نبي الله ﷺ يطيق). كذا أخرجه الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه «شعب الإيمان»[1].

وقال قبل ذلك: «وقد روي عن النبي ﷺ في دعاء الختم حديث منقطع بإسناد ضعيف»، وقال: «وقد / يتساهل أهلُ الحديث في قَبول ما ورد من الدعوات من فضائل الأعمال، مما[2] لم يكن في رواية من يعرف بوضع الحديث والكذب في الرواية»، ثم ساق هذا الحديث بإسناده.

وأبو جعفر المذكور في الحديث هو: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام.

---

(١) شعب الإيمان: ٢/ ٣٧٢.

(٢) في المطبوع: «ما» بدل «من».

وعلي بن الحسين هو: الإمام زين العابدين.

فالحديث مرسل، وفي إسناده جابر الجُعفي وهو شيعيٌّ، ضعَّفه أهل الحديث، ووثَّقه شعبةُ وحده.

ويقوِّي ذلك ما قدَّمناه عن الإمام أحمد أنَّه أمر الفضل بن زياد أن يدعو عَقِيب الختم وهو قائم في صلاة التراويح، وأنَّه فعل ذلك معه.

وقد كان بعضُ السلف يرى أن يدعو للختم وهو ساجد، كما أخبرتنا الشيخة ستُّ العرب بالإسناد المتقدَّم إلى الحافظ أبي بكر البيهقي قال: أخبرنا أبوعبد الله الحافظ، أنا أبو بكر الجرجاني، ثنا يحيى بن شاسويه، ثنا عبد الكريم السكري، أنا علي الباساني قال: كان عبد الله بن المبارك رحمه الله يعجبه إذا ختم القرآن أن يكون دعاؤه في السجود.

قلت: وذلك[١] حسن أيضاً؛ فقد صحَّ عن النبي ﷺ أنَّه قال: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)[٢].

وأما ما صحَّ عنه ﷺ من الأدعية الجامعة لخيري الدنيا والآخرة:

(اللهم إني عبدك وابن أَمَتِك ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمُك، عَدْلٌ فيَّ قضاؤك، أسألك بكلِّ اسم هو لك، سمَّيت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو

---

(١) أتت في المطبوع زيادة: «كله» بعد «ذلك»، وهي إقحام.

(٢) مسلم، الصلاة، برقم: ٧٤٤.

علَّمته أحداً من خلقك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعلَ القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور بصري، وجَلاء حزني، وذَهاب هَمِّي)، إلَّا أذهب الله هَمَّه وأبدله مكان حُزْنه فرحاً). (أ حب ز)(١).

(اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلح لي آخرتي التي فيها معادي، واجعل الحياة زيادة لي في كل خير، واجعل الموت راحة لي من كل شر)(٢) (م).

(اللهم اغفرلي هزلي وجِدِّي وخطئي وعَمْدي،وكلَّ ذلك عندي) (مص)(٣).

---

(١) كذا في المطبوع: (ر) بالراء المهملة، وهو تصحيف، صوابه ما أثبت كما في «الحصن الحصين» للمؤلِّف، و (أ حب ز) رمز استخدمه المؤلِّف رحمه الله في كتابه «الحصن الحصين» للكتب المخرَّج منها الأحاديث حيث أشار إلى أنَّها كالتالي:

أ: مسند الإمام أحمد.

حب: صحيح ابن حبان.

ز: مسند البزار.

م: صحيح مسلم.

مص: مصنف ابن أبي شيبة.

طس: المعجم الأوسط للطبراني.

ط: المعجم الكبير للطبراني.

مس: مستدرك الحاكم على الصحيحين.

ت: الترمذي.

خ: صحيح البخاري.

طب: الدعاء للطبراني.

وهناك رموز أخرى غير هذه لم أذكرها؛ لأنَّ المؤلِّف لم يستخدمها هنا.

انظر: تحفة الذاكرين: ١٣-١٤. والحديث رواه الطبراني في الكبير: ١٠/ ١٦٩،

(٢) مسلم، الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، برقم: ٤٨٩٧.

(٣) البخاري: ٥/ ٢٣٥٠، الأدب المفرد: ١/ ٢٣٩.

(يا من لا تراه العيون، ولا تخالطه الظُّنون، ولا يصفه الواصفون، ولا تغيره / الحوادث، ولا يخشى الدوائر[١]، تعلم مثاقيل الجبال، ومكاييل البحار، وعدد قَطْر الأمطار، وعدد ورق الأشجار، وعدد ما أظلم عليه الليل وأشرق عليه النهار، ولا يواري منه سماءٌ سماءً، ولا أرضٌ أرضاً، ولا بحر ما في قَعْره، ولا جبل ما في وَعْره، اللهمَّ اجعل خير عمري آخره، وخير عملي خواتمه، وخير أيامي يوم ألقاك فيه) (طس)[٢].

(اللهم إنِّي أسألك عيشة نقية، وموتة[٣] سوية، ومرداً غير مخز ولا فاضح) (ط)[٤].

(اللهم إنِّي أسألك خير المسألة، وخير الدعاء وخير النجاح، وخير العمل، وخير الثواب، وخير الحياة، وخير الممات، وثبتني، وثقِّل موازيني، وحقِّق إيماني، وارفع درجتي، وتقبل صلاتي، واغفر خطيئاتي، وأسألك الدرجات العلى من الجنة آمين) (مس ط)[٥].

(اللهم إنِّي أسألك فواتح الخير وخواتمه وجوامعه، وأوَّله وآخره، وباطنه وظاهره، والدرجات العلى من الجنة، آمين) (مس ط)[٦].

---

(١) في المطبوع: «الدواهي»، وهو تحريف.

(٢) مجمع الزوائد: ١٠/ ١٥٧.

(٣) في المطبوع: «ميتة».

(٤) المستدرك: ١/ ٧٢٥، الطبراني في الأوسط: ٧/ ٣٠٦.

(٥) المستدرك: ١/ ٧٠١، الطبراني في الكبير: ٢٣/ ٣١٦.

(٦) المستدرك: ١/ ٧٠١، الطبراني في الكبير: ٢٣/ ٣١٦.

(اللهم إنِّي أسألك خير ما آتي، وخير ما أفعل[1]، وخير ما أعمل، وخير ما بطن وخير ما ظهر، والدرجاتِ العلى من الجنة، آمين. اللهم إنِّي أسألك أن ترفع ذكري، وتضع وِزْري، وتصلح أمري، وتطهِّر قلبي، وتحصِّن فَرْجي، وتنور قلبي، وتغفر ذنبي، وأسألك الدرجاتِ العلى من الجنة آمين) (مس ط)[2].

(اللهم إنِّي أسألك أن تبارك لي في سمعي، وفي بصري، وفي رزقي، وفي روحي، وفي قلبي، وفي خَلقي، وفي خُلقي، وفي أهلي، وفي محياي، وفي مماتي، وفي عملي، وتقبل حسناتي، وأسألك الدرجات العلى من الجنة، آمين) (مس ط)[3].

(اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك) (أمس)[4].

(اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها، وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة) (حب ط)[5].

(اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك[6]، ومن طاعتك / ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهوِّن به علينا مصائب الدنيا، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا، واجعل ثأرنا على من

---

(١) «وخير ما أفعل» سقطت من المطبوع.

(٢) المستدرك: ١/ ٧٠١، الطبراني في الأوسط: ٦/ ٢١٤.

(٣) المستدرك: ١/ ٧٠١، الطبراني في الكبير: ٢٣/ ٣١٦.

(٤) أحمد:٥/ ٢٤٤، المستدرك: ١/ ٤٠٧.

(٥) ابن حبان: ٣/ ٢٢، الطبراني في الكبير: ٢/ ٣٣.

(٦) في المطبوع: «معصيتك».

ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا، ولا مبلغ علمنا، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا) (ت مس)[(١)].

(اللهم إنِّي أسألك موجبات رحمتك، وعزائم مغفرتك، والسلامة من كل إثم، والغنيمة من كل برٍّ، والفوز بالجنة والنجاة من النار) (مس ط)[(٢)].

(اللهم لا تدع لنا ذنباً إلَّا غفرته، ولا هماً إلَّا فرّجته، ولا ديناً إلَّا قضيته، ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلَّا قضيتها يا أرحم الراحمين) (طب)[(٣)].

(اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنةً، وفي الآخرة حسنةً، وقنا عذاب النار) (خ م)[(٤)].

وعن جابر رفعه: (لا تجعلوني كَقَدَح الراكب، فإنَّ الراكب إذا أراد أن ينطلق علق معاليقه[(٥)] وملأ قَدَحاً، فإن كانت له حاجة في أن يتوضأ توضأ، أو أن يشرب شرب وإلَّا أهراقه، فاجعلوني في أوَّل الدعاء وفي وسطه وفي آخره).

قال الشيخ أبو سليمان الداراني رحمة الله عليه: إذا سألت الله حاجة فابدأ بالصلاة على النبي ﷺ ثم ادع بما شئت، ثم اختم بالصلاة عليه ﷺ فإنَّ الله سبحانه بكرمه يقبل الصلاتين وهو أكرم من أن يدع ما بينهما.

---

(١) الترمذي: ٥/ ٥٢٨، المستدرك: ١/ ٧٠٩، ولفظه: (ارزقني من خشيتك ما تبلغني به رحمتك، وارزقني من اليقين.....).

(٢) المستدرك: ١/ ٧٠٦، الطبراني في الكبير: ٧/ ٢٧٩.

(٣) الطبراني في الأوسط: ٣/ ٣٥٨، وفي الصغير: ١/ ٢١٣، مجمع الزوائد: ١٠/ ١٥٧.

(٤) البخاري، الدعوات، برقم: ٥٩١٠، مسلم، الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، برقم: ٤٨٥٦.

(٥) في المطبوع: «معالقه»، وهو تحريف.

وقال ابن عطاء رحمة الله عليه: للدعاء أركان وأجنحة وأسباب وأوقات؛ فإن وافق أركانه قوي، وإن وافق أجنحته طار في السماء، وإن وافق مواقيته فاز، وإن وافق أسبابه أنجح:

فأركانه: حضور القلب والرقة والاستكانة والخشوع وتعلق القلب بالله وقطعه من الأسباب، وأجنحته: الصدق، ومواقيته: الأسحار، وأسبابه: الصلاة على النبي ﷺ.

اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صلَّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنَّك حميد مجيد، اللهمَّ بارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنَّك حميد مجيد. /

قال المصنف رحمة الله عليه: وهذا آخر ما قَدَّر الله جمعه وتأليفه من كتاب «**نشر القراءات العشر**»، وابتدأت في تأليفه في أوائل شهر ربيع الأوَّل سنة تسع وتسعين وسبعمائة بمدينة بُرْصة، وفرغت منه في ذي الحجة الحرام من السنة المذكورة، وأجزت جميع المسلمين أن يرووه عني بشرطه، والحمد لله وحده، وصلَّى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين، الطيبين الطاهرين.

الخاتمة

قبل أن أنهي هذا البحث أرى أنه من المستحسن تقييد بعض النقاط التي تراءت لي خلال كتابته، وألخص هذه النقاط كالتالي:

١- القرآن الكريم هو الحجة وهو المصدر الموثوق به، ولهذا يجب على النحويين واللغويين تعديل قواعدهم التي قَعَّدوها حتى تتفق مع منهجه.

٢- القراءة القرآنية لا تكون صحيحة إلا إذا توافرت فيها ثلاثة شروط.

٣- إذا ثبتت القراءة فإنه يلزم قبولها والمصير إليها، ولا يجوز لأحد أياً كان مخالفتها فضلاً عن تلحينها والطعن فيها.

٤- إن القراءاتِ الثلاثَ المتممة للعشرة، قراءات متواترة تواتر القراءات السبعة المشهورة.

٥- القراءات حَكَم على القواعد النحوية لاالعكس.

٦- القراءات مقدَّمة على كلام العرب نثرهم وشعرهم.

٧- علم القراءات لا يزال في حاجة ماسَّة إلى تضافر جهود الباحثين الفردية والجماعية، وذلك من أجل إخراج الكثير من كتب هذا الفن التي لا زالت رهينة المكتبات الأوربية وغيرها، وفي حاجة أكثر -حسب ظني- إلى دراسات حديثة من المتخصصين؛ لبيان مكانة هذا العلم وأهميته، وللرد على شُبَه الطاعنين فيه.

وختاماً.. أسأل الله تعالى أن يغفر لي كل خطأ أو سهو وقع مني في هذا الكتاب، فإني حاولت -قدر جهدي- إخراجه كما أراده مؤلفه رحمه الله، فإن أصبت فذلك فضل من الله، وإن أخطأت فحسبي أني اجتهدت وحاولت.

وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

فِهرسُ مَوضُوعَاتِ
المجُلّد الخَامِسْ

فهرس موضوعات المجلد الخامس

انتهى المجلد الخامس

ويليه المجلد السادس، وأوله: الفهارس العامة

إنَّ وزارةَ الشُّؤونِ الإسلاميّةِ والأوقافِ والدّعوةِ والإرشادِ

في المملكةِ العربيّةِ السُّعوديّةِ

المُشرِفةَ على مُجمّعِ الملكِ فهدٍ

لطباعةِ المُصحفِ الشّريفِ في المدينةِ المُنوّرةِ

إذ يسُرُّها أن يُصدِرَ المُجمّعُ كتاب

النّشر في القراءات العشر

نسألُ اللهَ أن ينفعَ بهِ عُمومَ المُسلمينَ

وأنْ يجزيَ

خادمَ الحرمينِ الشّريفينِ الملكَ عبدَ اللهِ بنَ عبدِ العزيزِ آلِ سُعودٍ

أحسنَ الجزاءِ على جُهُودهِ العظيمةِ في نشرِ كتابِ اللهِ الكريمِ وعُلُومهِ

واللهُ وليُّ التّوفيقِ

بعون الله وتوفيقه

تمّ تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

بالمدينة المنوّرة

بإشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م





ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

www.qurancomplex.gov.sa
contact@qurancomplex.gov.sa

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة) ٣-٦٩-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٥)



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد السادس

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد السادس

ⓒ **مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٥ هـ**
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
النشر في القراءات العشر/مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ١٤٣٥ هـ

٦ مج

٥١٢ ص ؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٩-٧٠-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٦)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان
ديوي ٣، ٢٢٨ ١٤٣٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع: ٧٠٢٧/ ١٤٣٥

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٩-٧٠-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٦)



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الفهارس العامة

 فِهْرِسُ ٱلْآيَاتِ وَٱلْكَلِمَاتِ ٱلْقُرْآنِيَّةِ

 فِهْرِسُ ٱلْقِرَاءَاتِ ٱلشَّاذَّةِ

 فِهْرِسُ ٱلِانْفِرَادَاتِ

 فِهْرِسُ ٱلْأَحَادِيثِ

 فِهْرِسُ ٱلْآثَارِ

 فِهْرِسُ ٱخْتِيَارَاتِ ٱلْمُؤَلِّفِ

 فِهْرِسُ مَسَائِلِ ٱلتَّفْسِيرِ

 فِهْرِسُ ٱلْمَسَائِلِ ٱلْفِقْهِيَّةِ

 فِهْرِسُ ٱلْمَسَائِلِ ٱلنَّحْوِيَّةِ

 فِهْرِسُ ٱلْمَسَائِلِ ٱللُّغَوِيَّةِ

 فِهْرِسُ ٱلْأَشْعَارِ

 فِهْرِسُ ٱلْأَلْفَاظِ ٱلْغَرِيبَةِ

 فِهْرِسُ ٱلْأَقْوَالِ

 فِهْرِسُ ٱلْأَعْلَامِ

 فِهْرِسُ ٱلْأَمَاكِنِ وَٱلْبُلْدَانِ

 فِهْرِسُ ٱلْأُمَمِ وَٱلطَّوَائِفِ

 فِهْرِسُ مَصَادِرِ ٱلْمُؤَلِّفِ

 فِهْرِسُ ٱلْمَصَادِرِ وَٱلْمَرَاجِعِ

 فِهْرِسُ ٱلْمَوْضُوعَاتِ

فِهْرِسُ ٱلْآيَاتِ وَٱلْكَلِمَاتِ ٱلْقُرْآنِيَّةِ

فهرس الآيات والكلمات القرآنية

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]	٤٢، ٧٥
﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٤٤]	٥٨١
﴿ٱلۡكِتَٰبَۚ﴾ [البقرة: ٤٤]	٨٧٥
﴿وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]	٥٨٩، ٦٩٠
﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾ [البقرة: ٤٧]	٥٨٩
﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٧]	٢٥٨
﴿وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٧]	١٤٩٧
﴿وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]	١٥٩٨
﴿عَدۡلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]	٥٦٨
﴿وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٤٩]	٧١٢
﴿وَأَنتُمۡ﴾ [البقرة: ٥٠]	١٦٠
﴿وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥١]	١٥٩٨
﴿مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥١]	٥٧
﴿لَيۡلَةً﴾ [البقرة: ٥١]	١٣٢٣
﴿ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ [البقرة: ٥١]	١١٧٤
﴿يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]	١٠٤٥
﴿بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]	١٥٠، ٣٦، ٤٠، ٥٦٨، ٩٤٥
﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥]	٧٤٢
﴿نَرَى﴾ [البقرة: ٥٥]	٥٨١
﴿ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥]	١٣١٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ﴾، ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]	١٦٦٣
﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧]	١٤٦٨
﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨]	١٦٦٣
﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟﴾ [آل عمران: ١٨٨]	١٦٢٩
﴿أَتَوا۟﴾ [آل عمران: ١٨٨]	٩٣٧
﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٨]	١٦٦٣
﴿بِمَفَازَةٍ﴾ [آل عمران: ١٨٨]	١٣٢٢
﴿وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]	٧٣٧، ٧٥٢
﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ۞ رَبَّنَآ﴾ [آل عمران: ١٩١-١٩٢]	٧٥٢، ١٢٩٩
﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]	١٦٦٣
﴿ٱلْأَبْرَارِ ۞ رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣-١٩٤]	٧٠٦، ١٢٩٩
﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم﴾ [آل عمران: ١٩٥]	١٥١
﴿وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٩٥]	١٦٥٨، ١٦٦٣
﴿لَا يَغُرَّنَّكَ﴾ [آل عمران: ١٩٦]	١٦٦٣
﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ [آل عمران: ١٩٨]	١٦٦٣
سورة النساء	
﴿تَسَآءَلُونَ﴾ [النساء: ١]	١٦٦٦
﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]	١٤٦، ٣٨، ٩٦، ١٦٦٦
﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣]	١٢٦٨، ١٦٦٦
﴿فَوَٰحِدَةً﴾ [النساء: ٣]	١٦٦٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]	٧٠٢
﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [الإسراء: ٦٢]	١٧٨٣
﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَن﴾ [الإسراء: ٦٣]	١١٦٢، ١٧٨٠
﴿وَرَجِلِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤]	١٧٨٠
﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ٦٧]	٥٧٦
﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٨]	٩٥٨
﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٨]	١٧٨٠
﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٨]	١٧٨٠
﴿أَن يُعِيدَكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٩]	١٧٨٠
﴿الرِّيحِ﴾ [الإسراء: ٦٩]	١٧٨٠
﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [الإسراء: ٦٩]	٧٢١، ١٧٨٠
﴿أُوتِيَ﴾ [الإسراء: ٧١]	٨٦١
﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]	١٢٣٢، ١٧٨٠
﴿كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤]	٥٦٩
﴿الْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]	٧٢٦
﴿يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦]	١٨١، ١٧٨١
﴿خِلَافَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]	١٧٨١
﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨]	٩٩٣
﴿عَسَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٩]	٥٧٤
﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠]	٧٣٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨]	١٣١٨
﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]	١٥٨، ١٠٥٩، ١٧١٠
﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ [طه: ٩٦]	١٢٣٦
﴿فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ﴾ [طه: ٩٧]	١١٦٢
﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠]	١١
﴿يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]	١٣١٥
﴿عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]	١٣١٥
﴿لَا عِوَجَ﴾ [طه: ١٠٨]	٨٧٥
﴿لَا تَظْمَؤُاْ﴾ [طه: ١١٩]	١٠٧٣
﴿عَلَيْهِمَا﴾ [طه: ١٢١]	٦٨٧
﴿وَعَصَىٰٓ﴾ [طه: ١٢١]	٥٧٤
﴿ءَادَمُ﴾ [طه: ١٢١]	٧٨٥
﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾ [طه: ١٢١]	١٣١٨
﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾ [طه: ١٢٢]	١٣١٨
﴿مِّنِّى هُدًى﴾ [طه: ١٢٣]	١٣١٧
﴿مَعِيشَةً﴾ [طه: ١٢٤]	١٣٢٤
﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤]	١٢٣٢
﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٥]	١٢٣٢
﴿حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٥]	١٣١٨
﴿وَمِنْ ءَانَآىِٕ ٱلَّيْلِ﴾ [طه: ١٣٠]	١٠٧١
﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١]	١٣١٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]	٩٥٠
﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]	٥٤٩
﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الفرقان: ٣٥]	١٣٠٢
﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟﴾ [الفرقان: ٣٨]	١٧٤٤
﴿مَطَرَ ٱلسَّوْءِ أَفَلَمْ﴾ [الفرقان: ٤٠]	٩٢٩، ١٤٢٥
﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ [الفرقان: ٤١]	٩٥٠
﴿إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]	٧١٧
﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ﴾ [الفرقان: ٤٧]	٧٥٩
﴿ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾ [الفرقان: ٤٧]	٨٥٧
﴿وَأَنزَلْنَا﴾ [الفرقان: ٤٨]	٥٧٩
﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: ٤٩]	١٧٧٤
﴿بَلْدَةً﴾ [الفرقان: ٤٩]	١٣٢٣
﴿وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان:٤٩]	١٧٧٤
﴿لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ [الفرقان: ٥٠]	١٧٧٩
﴿شَآءَ أَن يَتَّخِذَ﴾ [الفرقان: ٥٧]	٩٢٠
﴿هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]	٨٥٣
﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]	٧٦٦
﴿يَعْبَؤُا۟﴾ [الفرقان: ٧٧]	١٠٦٥، ١٠٧٣
سورة الشعراء	
﴿نَّشَأْ﴾ [الشعراء: ٤]	٩٤٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥]	٧٦١
﴿أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ﴾ [النجم: ٥٧]	١٠٠٠
﴿ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾ [النجم: ٥٩]	٧٣١
سورة القمر	
﴿مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر: ٤]	٥٧٢
﴿تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥]	١٣٦٣
﴿فَفَتَحْنَآ﴾ [القمر: ١١]	١٦٨٤
﴿ذَاتِ أَلْوَٰحٍ﴾ [القمر: ١٣]	١٤٢٩
﴿أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ [القمر: ٢٥]	٩٠٤
﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ [القمر: ٢٨]	٩٤٣، ٩٣٧
﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ [القمر: ٣٤]	٧١٠، ٧٠٩
﴿وَنُذُرِ﴾ [القمر: ٣٧]	١٤
﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم﴾ [القمر: ٣٨]	١١٤٩
﴿جَآءَ ءَالَ﴾ [القمر: ٤١]	٩٢٠
﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [القمر: ٤١]	٩٣٤، ٨٣٣
﴿وُجُوهِهِمْ﴾ [القمر: ٤٨]	١٤
﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]	٧٠٢
﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]	٧٣٦
سورة الرحمن	
﴿وَٱلْقَمَرُ﴾ [الرحمن: ٥]	١٣٦٣
﴿أَلَّا تَطْغَوْا﴾ [الرحمن: ٨]	١١٩٩

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَرِضْوَانًا﴾ [الحشر: ٨]	١٩٣٨
﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ [الحشر: ٩]	٩٥٥
﴿خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]	١٣٢٦
﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]	٢٦٠، ١٧٠٣
﴿وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]	١٧٠٣
﴿فِى قُرًى﴾ [الحشر: ١٤]	١٣٠٣
﴿فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: ١٤]	١٣٠١
﴿شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ﴾ [الحشر: ١٤]	٧٠٣
﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الحشر: ١٧]	١٠٧١
﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الحشر: ٢٢]	٨٤٦
﴿ٱلْخَـٰلِقُ﴾ [الحشر: ٢٤]	٦٢٢
﴿ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤]	٦٢٢
﴿ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]	١٢٢٢
سورة الممتحنة	
﴿مَرْضَاتِى﴾ [الممتحنة: ١]	١٩٣٩
﴿إِلَيْهِم﴾ [الممتحنة: ١]	٦٨٧
﴿أَعْلَمُ بِمَآ﴾ [الممتحنة: ١]	٧٥٠، ١٩٣٩
﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]	٥٩٧
﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ﴾ [الممتحنة: ٢]	٥٧٠
﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ٣]	١٩٣٩
﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الممتحنة: ٤]	١٦١٦

فِهْرِسُ ٱلْقِرَاءَاتِ ٱلشَّاذَّةِ

فهرس القراءات الشاذة

الكلمة	القارئ	الصفحة
﴿الحمدُ لُله﴾ [الفاتحة: ٢]	إبراهيم بن أبي عبلة	١٣٤
﴿الحمدِ لِله﴾ [الفاتحة:٢]	الحسن البصري	١٣٥
﴿الحمدَ لِله﴾ [الفاتحة:٢]	زيد بن علي بن الحسين	١٣٧
﴿الحمدَ لَله﴾ [الفاتحة:٢]	الحسن البصري	١٣٨
﴿مَالِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]	أبو صالح وابن السَّمَيْفَع	١٣٥
﴿مَالِكِ يَوْمِ﴾ [الفاتحة:٤] بإشباع الكسرة قبل الياء	شاذة غير منسوبة	١٤٣
﴿مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٣٥
﴿مَلْكِ يوم الدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]	عبد الوارث عن أبي عمرو	١٣٥
﴿مَلاَّكِ يوم الدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]	علي بن أبي طالب	١٣٥
﴿ماَلكٌ﴾ [الفاتحة:٤]	عاصم الجحدري	١٣٩
﴿مَليك يومِ﴾ [الفاتحة:٤]	اليماني	١٤٠
﴿ يَوْمَ الدين﴾ [الفاتحة:٤]	عاصم الجحدري، عون العقيلي وأبو عبيد، وأبو حاتم	١٣٩
﴿مالكُ﴾ [الفاتحة:٤]	أبو هريرة وأبو حيوة وعمر بن عبد العزيز وعون العقيلي	١٣٩
﴿مَلِكَ﴾ [الفاتحة:٤]	أبو حيوة	١٣٥

الكلمة	القارئ	الصفحة
﴿ إِيَاكَ نَعْبُدُ وإِيَاكَ﴾ [الفاتحة:٥]	عمرو بن فائدة	١٣٦
﴿ أَيَّاكَ نَعْبُدُ أَيَّاكَ﴾ [الفاتحة:٥]	علي بن أبي طالب والفضل بن محمد	١٤٠
﴿ نَعبدْ﴾ [الفاتحة:٥]	بعض أهل مكة	١٤١
﴿ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ ﴾ [الفاتحة:٥] بإشباع الضمة من الدال حتى تصير واواً.	قراءة شاذة رواها كَردَم عن نافع، والأهوازي عن ورش	١٤٣
﴿ يُعْبَدُ﴾ [الفاتحة:٥]	الحسن البصري	١٤٣
﴿ نِسْتعين﴾ [الفاتحة:٥]	يحيى بن وثَّاب	١٣٦
﴿غَيْرَ المغضوب﴾ [الفاتحة:٧]	الخليل بن أحمد عن ابن كثير	١٣٦
﴿عَلَيْهِمُ﴾ [الفاتحة:٧]	عبد الرحمن بن هرمز، مسلم بن جندب، عيسى بن عمر الثقفي، عبد الله بن يزيد القصير	١٤١
﴿عَلَيْهِمِ﴾ [الفاتحة:٧]	الحسن وعمرو بن فائدة	١٤٢
﴿وَلا الضَّأَلّين﴾ [الفاتحة:٧]	أيوب السّختياني	١٣٧
﴿ يَسألونك عنْ لِّهِلَّة﴾ [البقرة:١٨٩]	ابن محيصن	
﴿ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٌ مِّنَ أُمٍّ﴾ [النساء:١٢]	سعد بن أبي وقاص	٩٠
﴿وهو يُطعَم ولا يُطعِم﴾ [الأنعام:١٤]	قراءة شاذة	١٤٦
﴿ يُطعِم ولا يُطعِم﴾ [الأنعام:١٤]	قراءة شاذة منسوبة لمجاهد وابن جبير والأعمش وابن أبي عبلة	١٤٦

الكلمة	القارئ	الصفحة
﴿عنْ لَّنفال﴾ [الأنفال:١]	ابن محيصن	٩٩٩
﴿ مِنْ لَاثمين﴾ [المائدة:١٠٦]	ابن محيصن	٩٩٩
﴿ أَطْهَرَ﴾ [هود:٧٨]	الحسن وزيد بن علي والسدي	٨٧
﴿ بَعْدَ أَمَهٍ﴾ [يوسف:٤٥]	قراءة شاذة	٨٧
﴿ تَلِقُونَه﴾ [النور:١٥]	ابن عباس وعائشة وابن يعمر	٨٧
﴿ لَنُثْوِيَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت:٥٨]	ابن مسعود ويحيى بن وثّاب	٩٦
﴿فُرِّغ﴾ [سبأ:٢٣]	الحسن البصري	٨٧
﴿ إِلَّا زَقْيَةً وَاحِدَةً﴾ [يس:٤٩]	قراءة شاذة	٨٨
﴿ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً أُنثَىٰ ﴾ [ص:٢٣]	قراءة شاذة منسوبة لابن مسعود	٨٨
﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾ [ق:١٩]	قراءة شاذة	٨٥، ٨٨
﴿فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ الله﴾ [الجمعة:٩]	قراءة شاذة منسوبة لعمر وعلي وابن مسعود وابن الزبير	٨٥، ٩٣
﴿وَمَلِكاً كَبِيراً﴾ [الإنسان:٢٠]	علي وابن عباس وابن كثير	
﴿كالصُّوف﴾ [القارعة:٥]	قراءة شاذة منسوبة لابن مسعود	٨٨
﴿ تَزْدَرِي عْينكم﴾ [هود:٣١]	بعض النحاة	١٠٥٠
﴿ادعو لَى﴾ [يوسف:١٠٨]	بعض النحاة	١٠٥٠

فِهْرِسُ ٱلانْفِرَادَاتِ

فهرس الانفرادات

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
إثبات الألف في ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الحج: ١١]	ابن مهران عن روح		١٨١٤
الإخبار في الهمزة	المسحراتي	﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ [النمل:٦٧]	٩٠٢
اختلاس ضمة الدال في ﴿مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ﴾ [النمل: ٦]	ابن سوار عن أبي بكر من طرقه عن يحيى بن آدم عن العليمي		١٧٩١
إدغام الذال في التاء	أبو العلاء الهمذاني عن القباب عن الصوري عن ابن ذكوان ﴿فَنَبَذۡتُهَا﴾ [طه: ٩٦]		١١٧٦
إدغام تاء التأنيث في السين والجيم والظاء	الكارزيني عن رويس فيما ذكره السبط وابن الفحام		١١٥٦
إدغام تاء التأنيث في غير ﴿حَصِرَتۡ﴾ و﴿لَّهُدِّمَتۡ﴾	سبط الخياط	﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء:٩٠] ﴿لَّهُدِّمَتۡ﴾ [الحج: ٤٠]	١١٥٤
إدغام دال (قد) في الجيم	الكارزيني عن رويس	مثل: ﴿قَدۡ جَعَلَ﴾ [مريم: ٢٤]	١١٥١
إدغام دال (قد) في الظاء والضاد	أبو الكرم الشهرزوري عن روح	مثل: ﴿لَقَدۡ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤] مثل:	١١٥١

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
		﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾ [الأنعام: ٥٦]	
إدغام ذال (إذ) في التاء	أبو العز عن زيد	﴿وَإِذ تَّقُولُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]	١١٤٨
إدغام ذال (إذ) في التاء	القباب عن الرملي	﴿وَإِذ تَّقُولُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] ﴿إِذ تُّفِيضُونَ﴾ [يونس: ٦١]	١١٤٨
إدغام ذال (إذ) في التاء والصاد	الكارزيني عن رويس		١١٤٧
إدغام ذال (إذ) في الجيم	أبو معشر الطبري		١١٤٧
إدغام ذال (إذ) في الدال	القلانسي عن زيد عن الرملي	﴿إِذ دَّخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]	١١٤٧
إدغام ذال (إذ) في الدال	النهرواني عن الأخفش	﴿إِذ دَّخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]	١١٤٨
إدغام ذال (إذ) في الدال	سائر أصحاب الحمامي	﴿إِذ دَّخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]	١١٤٨
إدغام ذال (إذ) في الزاي	سبط الخياط		١١٤٧
إسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين المتفقتين	ابن مهران	مثل: ﴿جَآءَ أَمْرُ﴾ [هود: ٧٦]	٩٢٣
إسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين المضمومتين	سبط الخياط	﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]	٩٢٣
إسكان الهاء في ﴿يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥]	أبو طاهر إسماعيل بن خلف		١٧٣٣

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
إظهار ذال (إذ) في غير الدال	ابن ذكوان		١١٤٧
إظهار تاء التأنيث عند الصاد.	الحافظ أبو العلاء عن الصوري مثل: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]		١١٥٤
إظهار ذال (إذ) عند الدال	هبة الله عن الأخفش مثل: ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]		١١٤٧
إظهار ذال (إذ) عند الدال.	النهرواني عن الأخفش	﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ في [الحجر: ٥٢، ص: ٢٢، الذاريات: ٢٥]	١١٤٨
إظهار ذال (إذ) عند الدال.	سائر أصحاب الحمامي	﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ في [الحجر: ٥٢، ص: ٢٢، الذاريات: ٢٥]	١١٤٨
إظهار ذال (إذ) في الزاء	ابن الفحام عن خلَّاد ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾ [الأحزاب: ١٠]		١١٤٧
إمالة ﴿الْكَافِرِينَ﴾	أبو الطاهر بن خلف عن الأزرق عن ورش		١٢٧٢
إمالة ﴿الْكَافِرِينَ﴾ بين بين	أبو القاسم الهذلي عن ابن شنبوذ عن قنبل		١٢٧٣
إمالة ﴿الْبَوَارِ﴾ و ﴿الْقَهَّارِ﴾	أبو معشر الطبري عن حمزة في روايتيه. وكذا أبو علي العطار عن أصحابه عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف.		١٢٦٥
إمالة ﴿الْبَوَارِ﴾ و ﴿الْقَهَّارِ﴾	النهرواني عن ابن فرح عن الدوري عن أبي عمرو		١٢٦٥

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
إمالة ﴿هَارٍ﴾	سبط الخياط عن خلف من رواية إدريس. ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]		١٢٦٤
إمالة ﴿الٓرۚ﴾ إمالة محضة	سبط الخياط عن أبي نشيط عن قالون، وتبعه في ذلك صاحب الكنز.		١٢٨٥
إمالة ﴿الٓرۚ﴾ بين بين	ابن مهران عن ابن عامر، وقالون والعليمي عن أبي بكر، وتبعه الهذلي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون		١٢٨٤
الإمالة ﴿وَنَـَٔا﴾ في الموضعين	ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى ﴿أَعۡرَضَ وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١]		١٢٣٤
الإمالة ﴿وَنَـَٔا﴾ في الموضعين	فارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسي ﴿أَعۡرَضَ وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١]		١٢٣٤
إمالة ﴿أَعۡمَىٰ﴾ في موضعي طه.	سبط عن نفطويه عن يحيى	﴿وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ﴾ ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤، ١٢٥]	١٢٣٢
إمالة الهاء بين بين من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾.	أبو القاسم الهذلي عن الأصبهاني عن ورش		١٢٨٦
إمالة الهاء من ﴿طه﴾ إمالة محضة.	ابن الفحام عن الأصبهاني		١٢٨٧
إمالة الهاء من ﴿طه﴾ بين بين.	الهذلي عن الأصبهاني عن قالون		١٢٨٧

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
إمالة الهاء من ﴿طه﴾ بين بين.	ابن مهران عن أبي عمرو		١٢٨٨
الإمالة بين بين	أبو علي العطار عن إسحاق بن إبراهيم بن أحمد الطبري عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون ﴿ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]		١٢٦١
الإمالة بين بين	ابن الفحام عن عبد الباقي ابن فارس عن أبيه عن السامري عن الحلواني ﴿ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]		١٢٦١
الإمالة في ﴿ٱلۡغَارِ﴾	سبط الخياط عن عبد الباقي في رواية خلاد ﴿ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]		١٢٦١
الإمالة في ﴿ٱلۡغَارِ﴾	أبو الكرم عن ابن خُشنام عن روح		١٢٦١
إمالة الطاء من ﴿طسٓمٓ﴾ و ﴿طسٓ﴾ بين اللفظين	أبو القاسم الهذلي عن نافع، ووافقه أبو الطاهر بن خلف إلَّا أنَّه عن قالون.		١٢٩٣
إمالة ما تكررت فيه الراء	أبو الحارث عن حمزة. مثل: ﴿ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]		١٢٦٧
إمالة ما تكررت فيه الراء	سبط الخياط عن قالون من جميع طرقه. مثل: ﴿ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]		١٢٦٧
إمالة ما تكررت فيه الراء	سبط الخياط عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام. مثل: ﴿ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]		١٢٦٧

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
إمالة ما تكررت فيه الراء	أبو علي العطار عن النهرواني في رواية ابن وردان عن أبي جعفر فيما قرأه عليه ابن سوار. مثل: ﴿ٱلْقَـرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]		١٢٦٧
إمالة ما تكررت فيه الراء بين بين.	أبو الطاهر بن خلف عن حمزة. مثل: ﴿ٱلْقَـرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]		١٢٦٧
بالنون في ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٢]	القاضي أبو العلاء عن النخاس عن رويس.		١٧٦٥
تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية إذا كانت الأولى مكسورة والثانية مضمومة	ابن مهران	﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾ [القصص:٢٣]	٩٣٣
تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية من الهمزتين المضمومتين والمكسورتين	الداني	مثل: ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف:٣٢] ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١]	٩٢٣
تحقيق الهمزة في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾	أبو الحسن العلاف عن أصحابه عن ابن وردان ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم﴾ [يونس: ٥١] ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١]		٩٨٤
تحقيق الهمزة في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في وجه	سبط الخياط لأبي نشيط	﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم﴾ [يونس: ٥١] ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١]	٩٨٣

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
التحقيق في همزة ﴿ءَآلۡـَٔنَ﴾	الحمامي عن النقاش عن أبي الحسن الجمال عن الحلواني عن قالون ﴿ءَآلۡـَٔنَ وَقَدۡ كُنتُم﴾ [يونس: ٥١] ﴿ءَآلۡـَٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ﴾ [يونس: ٩١]		٩٨٣
تخفيف النون في ﴿يَجۡرِمَنَّكُمۡ﴾ [المائدة: ٢]	أبو العلاء الهمذاني.		١٦٦٤
التخيير بين كسر الخاء وفتح اللام ومدها، وبين فتح الخاء وإسكان اللام في: ﴿خِلَٰفَكَ﴾ [الإسراء:٧٦]	ابن العلاّف عن أصحابه عن روح.		١٧٨١
تسهيل الهمز المفرد عن رويس	ابن غلبون	في جميع القرآن	٩٦٤
تسهيل الهمزة المتحركة	ابن مهران	مثل: ﴿أَئِمَّةَ﴾ [التوبة: ١٢]	٩١٢
تشديد التاء من ﴿مَاتُواْ﴾	فارس بن أحمد عن أصحابه عن الحلواني		١٦٥٨
تشديد الراء في: ﴿فَيُغۡرِقَكُم﴾ [الإسراء: ٦٩]	الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان.		١٧٨٠
التكبير من أوّل (الضحى) مع التكبير بين الناس والفاتحة.	أبو العز القلانسي عن بكار عن ابن مجاهد، وتبعه على ذلك الحافظ أبو العلاء.		٢٠٠٣
التنوين في ﴿كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان:١٥]	أبو الفرج الشنبوذي عن الأزرق الجمال عن الحلواني عن هشام.		١٩٥٥
الحدر في الهمز المفرد	أبو علي العطار عن رجاله عن ابن البختري عن جعفر بن محمد الوزان عن خلاد		١١٠٢

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
حذف الألف من ﴿أَثْنَا﴾ [التوبة: ٣٦]	النهرواني عن زيد في رواية ابن وردان		١٧٢٤
حكاية ترك الهمزة في ﴿شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ﴾ [النحل: ٢٧]	الداني عن النقاش عن أصحابه عن البزي.		١٧٧١
الخلاف في إدغام تاء التأنيث في الجيم	الشاطبي عن ابن ذكوان	﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]	١١٥٤
رفع التاء في ﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١].	محمد بن جعفر الأُشناني عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جماز		١٧٤٥
رفع الراء من ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠].	ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح.		١٨٦١
السكت اللطيف على الساكن قبل الهمز	رويس عن أبي العز القلانسي من طريق أبي العلاء الواسطي عن النخاس		١٠١٤
السكت لخلف على الهمز في ﴿شَيْءٍ﴾	رويس عن خلف		١٠١٣
ضم التاء من: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ﴾ [الكهف: ٥١]	أبو القاسم الهذلي عن إسماعيل عن ابن جماز		١٧٨٦
ضم التاء وفتح الراء في ﴿تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١]	زيد عن ابن ذكوان من طريق الصوري		١٧٠٢
ضم السين وحذف الياء بعد الألف في ﴿سِقَايَةَ﴾ وبفتح العين وحذف الألف في ﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩]	الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان		١٧٢٢

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
ضم الياء وفتح اللام وتشديد الباء في ﴿لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦]	أبو الحسن بن العلاف عن أصحابه عن أبي العباس المعدل عن ابن وهب عن روح.		١٧٨١
ضم الياء وكسر الراء من قوله: ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف:٥٨]	الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان.		١٧٠٦
ضمّ هاء ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦]	فارس بن أحمد		١٦٩٩
عدم إدخال ألف بين الهمزتين في ﴿أَئِمَّةً﴾	ابن مهران	مثل: ﴿أَئِمَّةً﴾ [الأنبياء: ٧٣]	٩١٦
عدم استثناء سوى ﴿ذَرَأْنَا﴾، و﴿تَبَرَّأْنَا﴾.	ابن مهران	﴿ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] ﴿تَبَرَّأْنَا﴾ [القصص: ٦٣]	٩٣٩
عدم الغنة عند الياء	سبط الخياط عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ مثل: ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]		١١٩٢
عدم ذكر السكت لأبي جعفر	ابن مهران	حروف فواتح السور كلها	١٠١٥
فتح ﴿أَعْمَىٰ﴾	ابن مهران عن روح ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]		١٢٣٢
فتح ﴿وَنَـَٔا﴾	سبط أبو عون عن شعيب عن يحيى	﴿أَعْرَضَ وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١]	١٢٣٤

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
فتح ﴿ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾	فارس بن أحمد	مثل: ﴿يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [النور: ٤٣]	١٢٥٧
فتح ﴿هَارٍ﴾	ابن الفحام عن أبي الحارث من قراءته على عبد الباقي. ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]		١٢٦٤
فتح ﴿هَارٍ﴾	ابن الفحام عن خلف عن حمزة من قراءته على الفارسي. ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]		١٢٦٤
فتح ﴿حِمَارِكَ﴾ و﴿ٱلْحِمَارِ﴾	سبط الخياط	﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥]	١٢٦١
فتح التاء وإسكان الصاد وفتح الحاء من: ﴿فَلَا تُصَـٰحِبْنِى﴾ [الكهف: ٧٦]	هبة الله بن جعفر عن المعدَّل عن روح، وهي رواية زيد وغيره عن يعقوب		١٧٩٠
فتح الحاء من ﴿حمٓ﴾	أبو العز القلانسي عن العليمي عن أبي بكر		١٢٩٤
فتح الحاء من ﴿حمٓ﴾	ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان		١٢٩٤
فتح الطاء من ﴿طه﴾	ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر		١٢٩٢
فتح النون وضم الراء في ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ [طه: ٩٧]	ابن سوار عن ابن جماز		١٨٠٧
فتح الهاء من ﴿طه﴾	المهدوي عن الأزرق		١٢٨٨

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
فتح الهاء من ﴿طه﴾	ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر		١٢٨٨
فتح الهاء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾	ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر.		١٢٨٦
فتح الهاء والياء والطاء بين اللفظين من فاتحة مريم وطه والشعراء والقصص والنمل ويس.	الهذلي عن أبي جعفر		١٢٩٤
فتح الياء من ﴿يسٓ﴾	ابن مهران عن روح ﴿يسٓ﴾ [يس: ١]		١٢٩٢
فتح الياء من ﴿يسٓ﴾	أبو العز القلانسي عن العليمي ﴿يسٓ﴾ [يس: ١]		١٢٩٢
فتح ياء ﴿إِخْوَتِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]	أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني وعن هبة الله بن جعفر عن قالون.		١٧٥٨
الفصل بين الهمزتين	ابن مهران	﴿أَئِمَّةً﴾ [الأنبياء: ٧٣]	٩١٦
القراءة بالغيب في ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ [فاطر: ١٣]	سبط الخياط عن طريق المعدل عن روح		١٨٦٦
القصر مع التحقيق	الكارزيني	﴿أَءُنزِلَ﴾ [ص: ٨]	٩٠٨
كسر اللَّام في ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥] ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [الحج: ٢٩].	ابن مِهْران عن روح، والخبازي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز عن أبي جعفر		١٨١٤
كسر الهاء من غير صلة في ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]	نفطويه عن الصَّرِيفيني عن يحيى عن أبي بكر		١٧٨٤

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
فتح ﴿ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾	فارس بن أحمد	مثل: ﴿يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣]	١٢٥٧
فتح ﴿هَارٍ﴾	ابن الفحام عن أبي الحارث من قراءته على عبد الباقي. ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]		١٢٦٤
فتح ﴿هَارٍ﴾	ابن الفحام عن خلف عن حمزة من قراءته على الفارسي. ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]		١٢٦٤
فتح ﴿حِمَارِكَ﴾ و﴿ٱلۡحِمَارِ﴾	سبط الخياط	﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ﴿ٱلۡحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥]	١٢٦١
فتح التاء وإسكان الصاد وفتح الحاء من: ﴿فَلَا تُصَٰحِبۡنِيۖ﴾ [الكهف: ٧٦]	هبة الله بن جعفر عن المعدَّل عن روح، وهي رواية زيد وغيره عن يعقوب		١٧٩٠
فتح الحاء من ﴿حمٓ﴾	أبو العز القلانسي عن العليمي عن أبي بكر		١٢٩٤
فتح الحاء من ﴿حمٓ﴾	ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان		١٢٩٤
فتح الطاء من ﴿طه﴾	ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر		١٢٩٢
فتح النون وضم الراء في ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ [طه: ٩٧]	ابن سوار عن ابن جماز		١٨٠٧
فتح الهاء من ﴿طه﴾	المهدوي عن الأزرق		١٢٨٨

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
فتح الهاء من ﴿طه﴾	ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر		١٢٨٨
فتح الهاء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾	ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر.		١٢٨٦
فتح الهاء والياء والطاء بين اللفظين من فاتحة مريم وطه والشعراء والقصص والنمل ويس.	الهذلي عن أبي جعفر		١٢٩٤
فتح الياء من ﴿يسٓ﴾	ابن مهران عن روح ﴿يسٓ﴾ [يس: ١]		١٢٩٢
فتح الياء من ﴿يسٓ﴾	أبو العز القلانسي عن العليمي ﴿يسٓ﴾ [يس: ١]		١٢٩٢
فتح ياء ﴿إِخْوَتِيَ﴾ [يوسف: ١٠٠]	أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني وعن هبة الله بن جعفر عن قالون.		١٧٥٨
الفصل بين الهمزتين	ابن مهران	﴿أَيِمَّةً﴾ [الأنبياء: ٧٣]	٩١٦
القراءة بالغيب في ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ [فاطر: ١٣]	سبط الخياط عن طريق المعدل عن روح		١٨٦٦
القصر مع التحقيق	الكارزيني	﴿أَءُنزِلَ﴾ [ص: ٨]	٩٠٨
كسر اللَّام في ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥] ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [الحج: ٢٩].	ابن مِهْران عن روح، والخبازي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز عن أبي جعفر		١٨١٤
كسر الهاء من غير صلة في ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]	نفطويه عن الصَّرِيفيني عن يحيى عن أبي بكر		١٧٨٤

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
كسر راء ﴿رِضۡوَٰنَهُۥ﴾	النهرواني عن أصحابه عن أبي حمدون في: ﴿وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ [القتال: ٢٨].		١٦٥٠
المد مع التحقيق	الكارزيني	﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥] ﴿أَءُلۡقِيَ﴾ [القمر: ٢٥]	٩٠٨
نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في جميع القرآن	الهذلي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز	في جميع القرآن	٩٨٣
الواو في ﴿أُقِّتَتۡ﴾ [المرسلات: ١١]	ابن مهران عن روح		١٩٥٨
وجهي الفتح والإمالة في ﴿هَارٍ﴾	سبط الخياط عن حمزة بكماله ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]		١٢٦٤
وصل الهمزة بالميم	الهذلي عن ابن جماز	﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١-٢]	١٠١٥
الوقف بالتاء في ﴿هَيۡهَاتَ﴾ الثانية.	أبو الطاهر بن خلف عن أبي الحارث		١٤٢٧
الوقف بغير ألف في: ﴿كَانَتۡ قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنسان: ١٥]	أبو علي العطار عن النهرواني من طريق الداجونيِّ عن هشام، والنقاش عن ابن ذكوان		١٩٥٥
الوقف فيما لم يكن الساكن واواً ولا ياءً	الهمذاني عن الشطي	مثل: ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤]	١٠١٤

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
الياء في ﴿فَيُوَفِّيهِمْ﴾ [آل عمران: ٥٧]	البَرُوجَردي عن ابن أَشْتة عن المعدلّ عن روح.		١٦٥٣

فِهْرِسُ ٱلْأَحَادِيْثِ

فهرس الأحاديث

فِهْرِسُ ٱلْآثَارِ

فهرس الآثار

طرف الأثر	القائل	الصفحة
لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح إذا زلزلت	محمد بن كعب	٥٥٢
لو رآك محمد-ﷺ- لأحبك	ابن مسعود	٣٠
لو وليت في المصاحف ما ولي عثمان	علي-رضي الله عنه-	٢٧، ١٠٣، ١٠٨٥
ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض	ابن مسعود	٦٦
ما هكذا أقرأنيها رسول اللهﷺ	عبد الله بن مسعود	١٤٠
من قرأ القرآن لم يردّ إلى أرذل العمر	ابن عباس	١٥
نزل القرآن ليُعمل به	بلا نسبة	٥٥٢
هذه زوج نبيكم	ابن عباس	٤٧٤
واعلم أنَّ الترتيل مستحبٌّ لا لمجرد التدبر	الغزالي	٥٥٣
وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة	ابن عباس	٥١
إذا قرأت القرآن فبلغت قصار المفصل	علي بن أبي طالب	٢٠١٧
من ختم القرآن فله دعوة مستجابة	ابن مسعود	٢٠٥٦
تنزل الرحمة عند ختم القرآن	مجاهد	٢٠٥٦
إنَّ الدعاء مستجاب عند ختم القرآن	مجاهد	٢٠٥٦
دعا موسى وأمن هارون	مجموعة من التابعين	٢٠٥٨
كل دعاء محجوب حتى يصلَّى على محمد	علي بن أبي طالب	٢٠٦٧
الدعاء موقوف بين السماء والأرض	عمر بن الخطاب	٢٠٦٧

فِهرِسُ ٱختِيَارَاتِ ٱلمُؤَلِّفِ

فهرس اختيارات المؤلف

الاختيـــــار	الصفحة
الترقيق في الوقف على راء ﴿ٱلۡقِطۡرِ﴾	١٣٧٧
تغليظ اللّام ﴿فِصَالًا﴾، و ﴿فَطَالَ﴾، و﴿أَن يُوصَلَ﴾ وبابهم	١٣٩٢
التفخيم في الوقف على راء ﴿مِصۡرَ﴾	١٣٧٧
جواز الوقف على كل من ﴿أَيًّا﴾ و ﴿مَّا﴾	١٤٦٠
الحذف عن ابن ذكوان في ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾	١٥٤٧
القراءة بالوجهين في ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ﴾	١٥١١
القراءة بالوجهين في ﴿أَنِّيٓ أُوفِي﴾	١٥١٣
لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه	١٤٢١
الوقف على ﴿وَيۡكَأَنَّ﴾، و﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ﴾ على الكلمة بأسرها	١٤٧٥
الأخذ بالوجهين جميعاً في ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ في الزمر	١٥٤٩
الأخذ بالحذف والإثبات عن قنبل وصلاً ووقفاً في ﴿دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠].	١٥٥٧
الياء في الوصل وبغير الياء في الوقف لقنبل في ﴿أَكۡرَمَنِ﴾ و ﴿أَهَٰنَنِ﴾.	١٥٦٢
حذف الياء في الحالين في ﴿ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] لقنبل.	١٥٦٢
الوجهان جميعاً في ﴿كِسَفًا﴾	١٧٨٢
الوجهان جميعا في ﴿ضَعۡفٍ﴾ [الروم: ٥٤]	١٨٥٢
الوجهان جميعاً في همزة ﴿وَإِنَّ إِلۡيَاسَ﴾ [الصافات: ١٢٣]	١٨٨٠
الوجهان في ميم ﴿يَطۡمِثۡهُنَّ﴾ [الرحمن: ٥٦، ٧٤]	١٩٢٨

فِهْرِسُ مَسَائِلِ ٱلتَّفْسِيرِ

فهرس مسائل التفسير

فِهْرِسُ ٱلْمَسَائِلِ ٱلْفِقْهِيَّةِ

فهرس المسائل الفقهية

فِهۡرِسُ ٱلۡمَسَائِلِ ٱلنَّحۡوِيَّةِ

فهرس المسائل النحوية

فِهْرِسُ ٱلْمَسَائِلِ ٱللُّغَوِيَّةِ

فهرس المسائل اللغوية

فِهْرِسُ ٱلْأَشْعَارِ

فهرس الأشعار

شطر البيت	القائل	الصفحة
بَكِّــــرا صــــاحبيَّ قبــــل الهجِــــير	بشار بن برد	٩٨
بـــيض الوجـــوه كريمـــة أحـــسابهم	حسان ـ رضي الله عنه ـ	١٥٨٠
والآخـــر إســـماعيل يرويـــه عـــنهما	الشاطبي	١٣١٦
تـــرى الثعلـــب الحـــولي فيهـــا كأنـــه	الأخطل	١٤٥
تـــرى الفتـــى ينكـــر فـــضل الفتـــى	بدون	٣٩٦
تـــصفِّقها الريـــاح إذا جرينـــا	عمرو بن كلثوم	٨٥٠
تقـــول بنتـــي وقـــد قرَّبـــت مـــرتحلا	الأعشى	٦٣٩
تقـــول هلكنـــا إن هلكـــتَ وإنـــما	عمرو بن شأس	٤٠٣
تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ	الفرزدق	١٧٦٣
تيـسير نـــشر الـــصَّبا مـــن كـــل طيبـــة	غير منسوب	٨٨
جاريـــة أحـــسن مـــن حَلْبهـــا	التمار	٤٩٧
جوابـــاً بـــه تنجـــو اعتمـــد فـــورٌ بنـــا	بلا نسبة	١٤٩
حتـــى يقـــول النـــاس ممـــا رأوا	الأعشى	١٤٤
رُحـــتِ وفي رجليـــك مـــا فيهـــا	الأقيشر الأسدي	١٦٠٢
ســـألتني جـــارتي عـــن معـــشر	النابغة الجعدي	٣١٥
ســـألتني عـــن أنـــاس ذهبـــوا	النابغة الجعدي	٣١٥
ســـبع وعـــشرون وجهـــاً قـــل لحمـــزة في	ابن أم قاسم	١١٣٩
سَرَّه مالـــه وكثـــرة مـــا يمـــ	عدي بن زيد	٦٩٤
ســـيروا بنـــي العـــمِّ فـــالأهواز موعـــدكم	جرير بن عطية	١٦٠٣
شرب النزيـــف بـــبرد مـــاء الحـــشرج	عمر أو جميل	١٨٢٧
شـــيخي إمـــام حـــافظ حجـــة	ابن الجزري	٧٢

شطر البيت	القائل	الصفحة
شـــيطاننا المغـــوي عـــدو فاعتـــصم	الشاطبي	٦٥٤
صرمـــت حبالـــك بكـــرة نبهـــاء	بلا نسبة	١٩١١
صريـــع خمـــر قـــام مـــن وكأتـــه	بعض الأعراب	١٨٦٢
طربـــت وهاجتـــك الظبـــاء الـــسوانح	عنترة	٩٩٩
العـــاطفون تحـــين لا مـــن عـــاطف	أبو وجزة السعدي	١٤٧٢
عـــشية تمنّـــى أن تكـــون حمامـــة	جرير بن خرقاء	٦٩٥
عفـــا النـــسرانِ بعـــدك والوحيـــد	جرير	٩٨٧
عـــلى الجَمْـــعِ بـــالحرف اعـــتماد شـــيوخنا	القيجاطي	١٥٨١
عـــلى أمـــر منقـــدّ العفـــاء كأنّـــه	ذو الرمة	٥٣٨
عليـــك مثـــل الـــذي صـــليت فاغتمـــضي	الأعشى	٦٣٩
غـــداة أحلَّـــتْ لابـــن أصرم طعنـــة	الفرزدق	٥٦
غـــداة تـــسايلَتْ مـــن كـــلّ أوبٍ	بدون نسبة	١١٢٣
فالدَّســـت قـــد طـــاب واســـتوى وغـــلا	ابن الجزري	٩٨
فالنقـــل والـــسكت في الأولى وتـــركهما	ابن أم قاسم	١١٣٩
فـــاليوم أشرب غـــير مـــستحقب	امرؤ القيس	١٦٠٢،٣٦
فأمـــا فرخـــه فـــبلا جنـــاح	أبو العلاء المعري	٣٨١
فـــإن تنـــأ عنـــا لا تـــضِرنا وإن تَعُـــدْ	جرير بن خرقاء	٦٩٤
فإنـــك لا تـــدري متـــى المـــوت جـــائي	بلا نسبة	٩١٥
فتقـــديسُ قُـــدُّوسٍ وتعظـــيمُ مُرْسَـــلٍ	القيجاطي	١٥٨٢
فجـــاءوا عارضـــاً بِـــرداً وجئنـــا	بدون نسبة	١١٢٣
فجئـــت زينـــب لِـــذَوْدِ شـــمس	أبو الخطاب	١٣٢١

شطر البيت	القائل	الصفحة
فجمعــــك بــــين الــــساكنين يجــوز إن	الحصري	٨٢٨
فــدعني أكــن مــا كنــت حيــا حمامــة	الفرزدق	٦٩٤
فــدًى لبنـــي خَـــلاوةَ عمـــر أمـــي	بدون نسبة	١١٢٣
فــذق هجرهــا قــد كنــت تــزعم أنَّــه	عبيدالله بن مسعود	٤٠٣
فعـــن نـــافع عـــن شـــيبة ويزيـــد أو	الشاطبي	١٣١٦
فقـــال أنـــاس مـــدة متوســـط	الحصري	٨٥١
فكـــل مـــا وافـــق وجـــه نحـــوِ	ابن الجزري	١٢٠
فكـــن عـــلى نهـــج ســـبيل الـــسَّلَف	ابن الجزري	٩٠
فـــلا أنـــا منـــه أفـــاد ذَوو الغنـــى	ابن الخياط،أو بشار	٩٥
فلـــو أنهـــا نفـــس تمـــوت ســـوية	امرؤ القيس	٦٥٣
فـــما لـــه مـــن مجـــد تليـــد ومالـــه	الأعشى	٧١٦
فمالـــت بيَ الأهـــواء حتـــى كـــأنَّما	عنترة	٩٩٩
فمـــد وثلـــث ثانيـــا ثـــم وســـطن	الجزري	٨٧٢
فمنهـــا معـــالٍ يُرْتقَـــى بارتقائهـــا	القيجاطي	١٥٨٢
فهـــنّ عُكـــوف لنـــوح الكـــريم	أبو ذؤيب	٣٥٣
في ظـــل فـــاردة مـــن الـــسدر	المسيب بن علس	١٧٧
قـــال لهـــا هـــل لـــك يـــا تـــا فيِّ	الأغلب العجلي	١٤٩٨
قـــد كنـــت أحـــسبني قـــالون فانطلقـــت	ابن عمر -رضي الله عنه-	٢٩٤
قـــد كنـــت تخفـــي حُـــبَّ ســـمراء خيفـــة	عنترة	٩٩٩
قـــرأت عليـــه الـــسبع تـــسعين ختمـــة	الحصري	١٥٦٧
قَرينـــة سَـــبُع إن تـــواترن مـــرة	حميد بن ثور	١١٨

شطر البيت	القائل	الصفحة
قلــت كفِّــي لــك رهــن بــالرضى	عمر	٤٠٣
كأنَّــه بعــد كَــلالِ الزاجــر	بلا نسبة	١٦٤٤
كــذا كــراً رقيــق للأقــل وشــاكرا	الجعبري	١٣٥٣
كــذاك حــاوي زائــدي فعلانــا	ابن مالك	١٣٥٧
لا يكــن حبّــك داء قــاتلاً	طرفة بن العبد	١٦٥
لأصــبِّحنَّ العــاص وابــن العــاص	علي بن أبي طالب	٨٣
لأنَّ أبــا عمــروٍ ترقــاه سُــلَّما	القيجاطي	١٥٨١
لثــانٍ أبــو عمــرو والأوّلِ نــافع	ابن الجزري	١٢٧
لــحَّ تجــده في الحــرص عــلى نكتــة	بدون	٣٩٦
لعمــري لقــد أعــذرت لــو تعــذريني	عنترة	٩٩٩
لــلأزرق في آلان ســتة أوجــه	الجزري	٨٧٢
لمــست بكفِّــي كفَّــه طَلَــب الغِنــى	ابن الخياط، أو بشار	٩٥
مــا ذا الوقــوف عــلى نــارٍ وقــد خمــدَت	بلا نسبة	١٤٩٤
مــاضٍ إذا مــا هــمَّ بالمــضي	الأغلب العجلي	١٧٦٢
محــدث الآفــاق مــع صــمته	ابن الجزري	٧٢
مخــاريق بأيــدي اللاعبينــا	عمرو بن كلثوم	٨٥٠
مــددت لأن الــساكنين تلاقيــا	الخاقاني	٧٩٥
مُلاقــي ســاكنٍ صــحيح كهــل تربــ	ابن مالك	١٦٣٩
مهــما لي الليلــة مهــما لِيَــهْ	عمرو بن ملقط	١٤٣٤
نَــوِّلي قبــل نــأي داري جُمانــا	ابن أحمر	١٤٧١
هــو الــشيخ الــذي حــدثت عنــه	بلا نسبة	٣٨٤

شطر البيت	القائل	الصفحة
وإتمامُـــه الخُلْـــفُ الـــذي قـــد تـــلا بـــه	القيجاطي	١٥٨٢
وأتـــى صـــواحبها فقلـــن هـــذا الـــذي	بدون نسبة	٩٦٧
واجعـــل منـــاديً صـــحَّ إن يُـــضف ليـــا	ابن مالك	١٤٤٣
وأحـــسن مـــا يـــولى الجميـــل إذا أتـــى	بدون	٤٠٤
وأذكـــر أشـــياخي الـــذين قرأتهـــا	الحصري	١٥٦٧
وازدحمـــت حلقتـــا البِطـــان بأقـــ	أوس بن حجر	١٧٢٣
واشـــمم ورم مـــا لم تقـــف بعـــد ضـــمة	الحصري	١٤١٢
واضرب يَـبِنْ لـك مـا قـدمت متـضحاً	ابن أم قاسم	١١٣٩
واللاحقـــون جِفـــانهم قمـــع الـــذُّرا	أبو وجزة السعدي	١٤٧١
والمـــانعون مـــن الهـــضيمة جـــارهم	أبو وجزة السعدي	١٤٧١
والمـــد مـــن قبـــل المـــسكّن دون مـــا	السخاوي	٧٩٦
وألمـــست كفّـــي كفّـــه طلـــب الغنـــا	بشار أبوبكر الخياط	٤٢١
وإلى ذَرا آل الـــزبير بفـــضل هـــم	أبو وجزة السعدي	١٤٧١
وإنَّ الـــذي يـــسعى ليفـــسد زوجتـــي	الفرزدق	٤٧٤
وإن حـــرف مـــد كـــان مـــن قبـــل مـــدغم	الخاقاني	٧٩٥
وإن ســـكنت واليـــاء بعـــد كمـــريم	أبو الحسن الحصري	٦٣
وإن ســـكنت واليـــاء بعـــد كمـــريم	الحصري	١٣٦٨
وإن صحَّ قبلَ الساكن إن شِئْتَ فاكسرا	الجعبري	١٦٣٨
وإنَّ قتيـــل الطـــفّ مـــن آل هاشـــم	سليمان بن قتة	٤٩٤
وإن يتطـــرف عنـــد وقفـــك ســـاكن	الحصري	٨٢٨
وأنّني حَـوْثُمـا يسري الهـوى بصري	ابن هرمة	١٧٦٣

شطر البيت	القائل	الصفحة
واواً وكـــالواو أو حقـــق وثالثـــة	ابن أم قاسم	١١٣٩
وأوجـــــب العــــــدد	سيدي عبد الله	١١٩
وبعـــد فـــاعلم أنَّ أصـــل الرســـم	الخراز	١٥٣
وبعـــــضهم يؤاخـــــذكم	الشاطبي	٨٣٧
بـــه البـــزي مـــن آخـــر الـــضحى	الشاطبي	١٩٩٧
وتـــذكّر رَبُّ الخَوَرْنـــق إذ فكَّـــ	عدي بن زيد	٦٩٤
وتفخيمـــه ذكـــراً وســـتراً وبابـــه	الشاطبي	١٣٥٣
وتفخـــيمهم في النـــصب أجمـــع أشـــملا	الشاطبي	١٣٠٦
وتنكـــرت لـــك بعـــد صـــفو مـــودة	بلا نسبة	١٩١١
وحجتـــي قـــراءة ابـــن عـــامر	ابن مالك	١٦٩٦
وحكمـــك بـــالتحقيق إن كنـــت آخـــذا	أبو مزاحم الخاقاني	١٥٧٢
وحمـــزة مـــع ســـفيان قـــد أســـندا عـــن	الشاطبي	١٣١٧
وحيـــثما يختـــلُّ ركـــن أثبـــت	ابن الجزري	١٢٠
وذو البـــدل الوجهـــان عنـــه مُـــسهِّلا	الشاطبي	٩٦٨
وذو العـــدد المكـــي أُبَيّ بـــلا نُكـــر	الشاطبي	١٣١٦
وصـــح إســـناداً هـــو القـــرآن	ابن الجزري	١٢٠
وضـــعيفان يغلبـــان قويـــا	بلا نسبة	٧١٤
وعـــدّ عطـــاء بـــن اليـــسار كعاصـــم	الشاطبي	١٣١٦
وعـــدوك الإنـــسي داره ودادَه	الشاطبي	٦٥٤
وفي عـــين الوجهـــان	السخاوي	٨٣٠
وفي مـــد عـــين شيء ســـوءة	الحصري	٨٥١

شطر البيت	القائل	الصفحة
وقـــد فخمـــوا التنـــوين وقفـــاً ورقّقـــوا	الشاطبي	١٣٠٤
وقـــــف بعـــــــد أو صِـــــلا	أبو حيان	٦٥٤
وقـــف عنـــد إتمـــام الكـــلام موافقـــاً	أبو مزاحم الخاقاني	١٤٢١
وقيـــــل بالعـــــشرين أو بـــــأكثرا	سيدي عبد الله	١١٩
ولا بـــد مـــن نظمـــي قـــوافي تحتـــوي	ابن الجزري	٣١٧
ولا تقـــرأن را المـــرء إلا رقيقـــة	أبو الحسن الحصري	٦٣، ١٣٦٩
ولكـــن شروطٌ ســبعةٌ قـــد وَفَـــوا بهـــا	القيجاطي	١٥٨٢
ولـــلأرض أمَّـــا ســـودها فتجللـــت	كثير عزة	١٣٧
وللجرمـــي مـــا أجرمـــت يـــداه	أبو العلاء المعري	٣٨١
ومـــا أنـــت بـــالترقيق واصِـــلُهُ فقـــف	الحصري	١٣٨٣
ومـــا كـــل وقـــت يـــدرك المـــرء نعمـــة	بدون	٤٠٤
ومحبـــسها عـــلى القـــرشي تُـــشرى	قيس بن زهير	١٥٥١
ومـــذهب القـــرا بهـــذي المـــسألة	ابـــن عاصـــم	٥٣
ومـــستهزءون الحـــذف فيـــه ونحـــوه	الشاطبي	١٠٥٤
ومنهـــلٍ وردتـــه عـــن منهـــل	بدون نسبة	١٣٤٥
ونـــاعٍ يخبرنـــا بمهلـــك ســـيد	بلا نسبة	٣٦
وهـــذه الهـــاء التـــي تنقلـــب	أبو الخطاب	١٣٢١
ووجهـــان في كنـــتم تمنـــون مـــع تفكـــ	ابن مالك	١٦٣٩
وَوَصـــلُ عـــذابٍ لا يليـــق برحمـــة	القيجاطي	١٥٨٢
ويبـــدأ بـــالرَّاوي الـــذي بـــدؤوا بـــه	القيجاطي	١٥٨٢
ويبدلـــه مهـــماً تطـــرف مثلـــه	الشاطبي	١١١٠

شطر البيت	القائل	الصفحة
ويحيى الذماري للشآمي وغيره	الشاطبي	١٣١٦
يا دار مية بالعلياء فالسَّنَد	النابغة الذبياني	١٥٣
يا رُبَّ يوم لِيَ لا أظلّله	مختلف في قائله	١٤٣٤
يا شمس علم بصبح العز قد طلعت	غير منسوب	٨٨
يا عين بكِّي سيد الناس واسفحي	حسان -رضي الله عنه-	١٤٤٣
يا لهف نفسي إن كان الذي زعموا	أبو زيد الطائي	٤٠٣
يقول راجي عفو ربٍّ سامع	ابن الجزري	٩٢
يقول عتيق إذ شكوت صبابتي	عمرو بن أبي ربيعة	٩١٠

فِهْرِسُ ٱلْأَلْفَاظِ ٱلْغَرِيبَةِ

فهرس الألفاظ الغريبة

اللفظ وصفحة وروده
الأمه: ٨٤.
الإنجيل: ٢٠.
الإنشاء: ٧٩.
أنعم: ١٥١.
إيا الشمس: ١٣٦.
البرا: ٩٤٥.
بَزَر: ١٥٨٥.
البزوري: ٤٣٥.
البُسر: ٤٥١.
البشاعة: ٦٦٥.
البِطان: ١٧٢٣.
البطي: ٤٤٩.
البقال: ٥٠٥.
بويان: ٢٩٧.
البيِّع: ٢٨٤.
التأويل: ٨٠.
الترقيق: ١٣٤١.
التعسُّف: ٥٩٨.
التعشير: ١٠٢. ١٢٨.
التفخيم: ١٣٤١.
تفريدا: ١٢٨.
التفشي: ٥٤٣.

اللفظ وصفحة وروده
الرسم: ١٥٠.
الرواء: ٩٤٣.
الرونق: ١٥٨٠.
الروي: ٢٤١.
الرِّي: ٩٤٣.
زعم: ٤٠٣.
زلفة: ١٧٤٨.
الزنمة: ١١٩٢.
سئّار: ٩١٣.
السَّبْر: ٥١٠.
السختيان: ١٣٧.
السدائف: ٥٦
السَّرَّاج: ٣٣١.
سَرَدٍ: ٤٠٤.
السفر: ١٥٨.
السَّقط: ٦.
السَّلَخ: ١٩٠.
السَّمَاع: ٥
السند: ١٢٩.
شّردَ: ٥١١.
الشرط: ١١٧.
شَفَّ: ٣٥٣.

اللفظ وصفحة وروده
الوارد: ١٥٩.
وَأَلَ: ٩٨٩.
الوزن: ٢٤١.

فِهْرِسُ ٱلْأَقْـوَالِ

فهرس الأقوال

طرف القول	القائل	الصفحة
﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ حرفٌ واحدٌ	عاصم	١٤٨٤
﴿وَمَالِيَ﴾: الجمهور على فتح الياء	العكبري	١٤٩٥
﴿وَمَالِيَ﴾: كلمة واحدة وهي حرف نفي	العَمَّاني	١٤٩٥
أبو بكر وحمزة في الثلاثة	الداني	١٧٢
اتباع حروف المصاحف عندنا كالسنن القائمة	أبو عبيد	١٥٤
اتفق الكلّ على روم الحركة في هاء الضمير	سبط الخياط	١٤١٢
إثباتها في الحالين لابن شَنَبوذ	ابن فارس	١٥٦١
إحداهما أصوب من الأخرى	الجعبري	١٥٣٠
أحسنت القصد لالتماس الثواب	الداني	١٤٨
اختلفوا في المد والقصر على ثلاثة مذاهب	سبط الخياط	٨٢٠
الاختيار عند القراء وقف حمزة على المهموز	ابن شريح	١٠٨٨
إذا افتتح أحدكم آية يقرؤها	ابن أبي الهذيل	٦١٤
إذا تواترت القراءة عُلِم كونها من الأحرف السبعة	الجعبري	١٢٢
إذا قرأ أحدكم الآية لا يقطعها	ابن أبي الهذيل	٦١٤
إذا لم تحقّق الهمزتين فاقرأ كيف شئت	ابن شنبوذ	٩٢٤
إذا مددت الحرف المهموز ثم وقفت فأخل مكان الهمزة	حمزة	١١٠١
الإسناد العالي سنة عمن سلف	الإمام أحمد	٥٢٣
الإسناد العالي قربة إلى الله تعالى	ابن معين	٥٢٣

طرف القول	القائل	الصفحة
إنَّ الألف وما قبلها هو الممال في هذه الكلمات	الداني	١٣٣٨
إنَّ التاء مفصولة من (لا) موصولة بـ(حين)	أبو عبيد	١٤٧٠
إنَّ الترخيص في الأحرف السبعة كان أوَّل الإسلام	الطحاوي	١٠٠
إنَّ الراوي لم يضبط عن أبي عمرو لأنَّه اختلس	سيبويه	١٦٠٢
إنَّ القراء السبعة ونظرائهم من الأئمة متبعون	الداني	١١٤
إن القياس هو الفتح لكن يمنع من ذلك	مكي	١٣٠٧
إنَّ الكلام لا يخرج اختلافه عن سبعة أوجه	الرازي	٨٦
أنَّ الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى الإشمام	نصر بن علي	١٤٠٥
إن المشهور عن ورش الترقيق	مكي	١٣٦٩
إنَّ النقَلَة عن هشام كانوا أعلم الناس بالقراءة	الداني	١٧٦٤
أن تجعل شفتيك على صورتها	السخاوي	١٤٠٥
إنَّ جماعة من المحققين يجعلونها ياء خالصة	ابن مؤمن	٩١٣
إن ذلك لم يقله أبو عمرو عن يقين	السخاوي	١٠٦١
إنَّ كلَّ راءٍ غير مكسورةٍ فتغليظها جائز	مكي	١٣٨٠
إنَّ من أمال ذلك لم يقصد إمالة الهاء	الداني	١٣٣٩
أنت رجل محوت الصواب	يحيى بن الحارث	١٦٩٧
إنَّك إذا أدغمت؛ يعني إحدى التاءين الزائدتين	ابن مالك	١٦٤٠
إنَّما اختار حفص ذلك -الضم- برواية	المعدَّل	١٧٢
إنما أزيد على الغلام في المد	حمزة الزيات	٨١٢

طرف القول	القائل	الصفحة
روم الحركة الذي ذكره سيبويه	الجوهري	١٤٠٤
روى الأُشناني عن حفص إثباتها في الوقف	ابن شريح	١٥٥٣
رُوِي عن أبي عمرو أنَّه خيَّر في إثباتها في الوصل	مكي	١٥٦٠
روي عن قالون الإسكان	مكي	١٥١٠
سمعت الشيخ الإمام	السبكي	١٣٠
سنة يأخذها الآخر عن الأوَّل	زيد بن ثابت ﷺ	١١٩
الشواذ نُقلت نَقل آحاد	ابن دقيق العيد	٥٤
الضم أحسن	ابن شريح	١٠٣٠
فإذا وقفت له -ورش- بالإسكان وتركت الاختيار	مكي	١٣٧٨
فأمَّا ﴿ٱلنَّارَ﴾ في موضع الخفض	مكي	١٣٧٨
فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع	المهدوي	١١١
فإن أتى -يعني اسم الله- بعد حرف مرقّق	الواسطي	١٣٩٨
فإن سأل سائلٌ فقال: فما الذي يُقبل من القرآن	مكي	٤٩
فإن قلت: كيف لفظ: (أئمة)؟	الزمخشري	٩١٥
فتبيَّن أنَّ ما ذكرناه أن القراءات	ابن تيمية	١١٩
فجملة من لقيت في هذا العلم	ابن جبارة	١٠٨
فجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام	مكي	٦٢
فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة	الداني	١٣١٣
فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه -ﷺ- بأن يقرئ كل أمة	ابن قتيبة	٧٤

طرف القول	القائل	الصفحة
فلا ينبغي أن يُغتر بكلّ قراءة	أبو شامة	٣٥
فلا ينبغي لذي لُبٍّ إذا نُقِل له عن إمام روايتان	أبو شامة	١٥٢٨
فلم يتعرض إلى هذه المسألة في (الإمالة)	ابن الفحام	١٣٠٧
فلو كان ما حكاه سيبويه صحيحاً لكانت رواية	الداني	١٦٠٣
فوجب استعمال هذه اللغة في مذهب هشام وحمزة	الداني	١٠٩٠
في رواية عباس وابن اليزيدي دليل على أنَّ أبا عمرو	ابن مجاهد	١٥٦٥
في هاتين الياءين عن أبي عمرو اختلاف	سبط الخياط	١٥٦١
القائل بأنَّه وهم هو ابن مجاهد	أبو شامة	١٧١٦
قال الجعبري في شرح الشاطبية: قول الأهوازي	المتولي	١٧٤
قالت الجماعة عن اليزيدي: إنَّ أبا عمرو كان يشم الهاء	الداني	١٦٠٣
قرأ حفص عن نفسه لا عن عاصم	ابن مجاهد	١٧١
القراءة المستعملة التي لا يجوز ردُّها	المهدوي	١١٢
قراءة أهل المدينة سنة	مالك بن أنس	٢٩٣
القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة	الطبري	١٠٠
قرأت القرآن في سنة ونصف على سلاَّم	أبو جعفر	١٥٧٤
قرأت على أبي عبد الملك قاضي الجند	أيوب بن تميم	١٦٩٧
قرأته على أبي عمرو خمسين مرة	العباس بن الفضل	١٧٣١

طرف القول	القائل	الصفحة
مذهب أبي الطيب الفتح	مكي	١٢٦٠
مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء	الصفاقسي	١٢٣
معنى الأحرف التي أشار إليها النبي -ﷺ- هنا	الداني	٧٦
من حمل شاذَّ العلماء حمل شراً كبيراً	ابن أبي عبلة	١٣٤
من زعم أنَّ القرآن مخلوق فهو عندنا كافر	شعبة	٤١٦
من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء	البيهقي	١٥٤
نصَّ ابن مهران فيها على ثلاثة أوجه	أبو شامة	١١٤٠
نظرت القَرَأَة فوجدتهم متقاربين	ابن مسعود﷛	١٠١
نِعِمَّا حرفان؛ لأنَّ معناه: (نِعْمَ الشيء)	الكسائي	١٤٨٣
هذا أعلى إسناد يوجد اليوم متصلا	الداني	٢٤٩
هذا الباب من أصعب الأبواب نظما ونثرا	أبو شامة	١٠٢٣
هذا الذي أقعدني مقعدي هذا	السلمي	١١
هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره	الداني	٩٢١
هذا غلط لأنَّ ﴿وَإِنَّ﴾ نافية لا عمل لها	ابن جني	٥٧
هذا منه تركٌ لقوله إنه يتبع الخط	ابن اليزيدي	١٥٦٥
هذا وجه حسن من وجوه معنى الحديث	ابن عبد البر	٨٩
هذا وَهم فاحشٌ	أبو حيان	٩٣
هذه الرواية تقضي على جميع الروايات	أبو شامة	١٥٢٨
هذه الشبهة تنحلّ لمن عرف قوله	الجعبري	١١٢

طرف القول	القائل	الصفحة
وأقرأني أبو الفتح وأبو الحسن	الداني	١٥١١
والأحسن الجاري في الأصول إلقاء الحركة	مكي	٩٢٢
والإسكان آثر والإخفاء أقيس	الداني	١٦٤٤
والإسكان أصح في النقل	الداني	٤٠
والإسكان-يعني في هذه الكلم-أصحُّ في النقل	أبو عمرو	١٦٠١
والأشهر عن ابن ذكوان الحذف	مكي	١٥٤٦
والأشهر هو الفتح	ابن شريح	١٣٠٧
والبغوي أولى من يُعتمد عليه في ذلك	السبكي	١٣٠
والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين	الجعبري	٦٤
والتي لا تقع أولا تخفف أيضا	ابن شيطا	١٠٣٩
والذي جمع في زماننا الأركان الثلاثة هي قراءة الأئمة العشرة	ابن الجزري	١٢٨
والذي حمله على ذلك أنَّه رأى في بعض المصاحف	الزمخشري	١٦٩٣
والذي يقع في نفسي وهو الحق إن شاء الله تعالى	الداني	١٥٣١
والراء المرققة غير المكسورة	أبو شامة	١٣٩٧
والسبب في قصرهم ذلك عليها أنَّه لا يوجد فيما وراءها	النويري	١٢٩
والسبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء	ابن الحاجب	٩٧
والصحيح أنَّ ما وراء العشرة فهو شاذ	السكبي	١٣٠
والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد	ابن تيمية	٥٢
والعلم عند القراء وأهل الأداء على الأوَّل	الداني	١٣٠٩

طرف القول	القائل	الصفحة
والفتحْ اختيار منه اختاره لقوته في العربية	الداني	١٥١٨
والقراء مختلفون في مقداره	الجاجاني	٧٩٥
والقراء وأهل الأداء على الأوَّل، وبه قرأت	الداني	١٣١٥
والقراءة صحيحة وراويها غير واهم	الفاسي	١٧٥٣
والمذهبان في ذلك صحيحان والإدغـام أولى لأنَّـه قد جاء منصوصاً عن حمزة	الداني	١٠٩٠
والنص عن الباقين معدوم في ذلك	الداني	١٤٥٩
والنص عن الكسائي والسماع من العرب	الداني	١٣٣٧
والوجهان جيدان	الداني	٨٧٣
والوقف بالتاء إجماع	سبط الخياط	١٤٢٦
والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن	الداني	١٤١٧
والوقف عن الجماعة بغير ياء	ابن الفحام	١٥٥٣
وإن شئت لم تشر	ابن واصل	١٠٩٦
وإن شئت وقفت على الألف ساكنة	ابن واصل	١٠٩٧
وأنتَ تعلم أنَّ نقل الإمام ابن الجزري وغيره	الشوكاني	١٢٤
وإنَّما ذكرت ذلك لأنَّ قوماً من العامة يقولونه	القرَّاب	١٣٤
وإنَّما نذكر الوقف على هذا على وجه التعريف	الداني	١٤٨٦
وإنما يُشبع المد في هذه الحروف	ابن شريح	٨١٥
وإنِّي لم أقتف أثرهم	الرازي	١٢٧
وأهل الأداء على خلافه-حمزة-	الداني	١٤٨٤

طرف القول	القائل	الصفحة
وقد اختلف أهل الأداء في إدغام الحرف المبدل من الهمزة	الداني	١٠٩٠
وقد اختلف علماؤنا في كيفية تسهيل ما جاء من الهمز المتطرف	الداني	١٠٨٨
وقد ذكر العراقي أن الاختلاف في مد	أبو القاسم الهذلي	٧٨٩
وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم	مكي	١١٣
وقد ذكرت في هذا الكتاب قراءات مَنِ اشتهر	البغوي	١١٥
وقد رأيت هذه المواضع في المصحف الشامي	السخاوي	١٠٦١
وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض	مكي	١٤٠٥
وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين	أبو شامة	٤٨
وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن	ابن الجزري	١٢٠
وقد غلط فيه محمد بن جرير، وذلك منه قلة إمعان	الداني	١٧٠٢
وقد قيل عن ورش: إنَّه يبدلها ألفا	مكي	٩٥٦
وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء	الداني	١٣٦٩
وقد نبغ نابغ عصرنا فزعم أنَّ كلَّ من صحَّ عنده وجه	أبو طاهر	٥٩
وقرأت أنا في رواية يحيى عن أبي بكر	الداني	١٦٩٠
وقرأت بها على أبي الفتح في رواية قالون	الداني	١٥١١
وقرأت على أبي ليحيى بالوجهين جميعاً	ابن غلبون	١٦٩٠
وقرأناه بين الإظهار والإدغام	ابن مهران	١١٨٤
وقياس من فتح الياء أن يقف بالياء	ابن مهران	١٥٥٦

طرف القول	القائل	الصفحة
ولم أجد في كتاب أحمد من أصحاب اليزيدي	الداني	١٦٠١
ولم أقرأ به، ولا رأيت أحداً من الأهل الأداء	الداني	٩٢٤
ولم يخلق الله تعالى همزة وصلٍ في أوَّل المضارع	ابن هشام	١٦٤٠
ولو أخذ بالتوسط في ذلك	الفارسي	٨٧٤
ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم	الفاسي	١٦٩
ولو أراد كلٌّ فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته	ابن قتيبة	٧٥
وليس الشافعي ممن يُترجَم له في أوراق	أحمد شاكر	٣٦٨
وليس بالوجه؛ لأنّا لا نعلم أحداً ذكر التحقيق	أبو علي الفارسي	٩١٤
وليس على الباقين في ذلك نصٌّ سوى ما جاء عنهم	الداني	١٤٦٢
وليس لأحد أن يقول لا تكثروا من الروايات	الهذلي-ابن جبارة-	١١٤
وليست هذه الروايات بأصل التعيين	ابن العربي	١١٤
وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمز وهم	الداني	١٧٥٢
وما أعرف وجهاً أشبه من هذا	ابن الحاجب	١٧٤٨
ومتى اختل ركن من هذه الأركان	ابن الجزري	١٢٠
ومصاحف أهل المدينة على رواية الغازي	الداني	١٠٧٢
ومعنى قولهم: انفرد؛ أي: شذَّ	المزَّاحي	١٧٨
ومما يؤيد جميع ما قلناه	الداني	١٥٣٢
ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة	الزركشي	١٥٣

طرف القول	القائل	الصفحة
وغيرهمْ ذلك		
ومن العرب إذا خفّف همزة (يَسُؤْك)	الداني	١١٢٥
ومن شاذِّ الهمز عندنا قراءة الكسائي ﴿أَيِمَّةَ﴾ بالتحقيق	ابن جني	٩١٣
ومنهم من أجرى فيه الخلاف	أبو شامة	٧٩٠
ومنهم من يقف بالترقيق ويصل بالترقيق	ابن بلّيمة	١٣٨٣
وهذا جوابٌ صحيحٌ إن قصده الناظم	الجعبري	١٧٤
وهذا قول مُحدث لا يُعوّل عليه	الصفاقسي	١٢٣
وهذا كله جار على طباعهم	الداني	٨١١
وهذا كله على التقريب من غير إفراط	ابن الباذش	٨١٧
وهذا مذهب أكثر شيوخنا	الداني	٧٩٧
وهذا مكروه قبيح	الداني	٨٠٠
وهذا منه غلط كبير	ابن مهران	١١٨٤
وهذا هو الصحيح	الداني	١٤٢٨
وهذا يدلُّ على أنَّه يقف على الياء	الداني	١٤٧٥
وهذه اللاَّم يعنى اسم -الله-	الجعبري	١٣٩٧
وهل هذه المختصرات التي بأيدي الناس	أبو حيان	١٢١
وهما صحيحان	الداني	١٠٣٠
وهو الذي أختاره وأقول به	الداني	٧٦٤
وهو الصحيح عنه يعني عن هشام	الداني	١٢٨٤

طرف القول	القائل	الصفحة
وهو قول أبي محمد اليزيدي	الداني	٧٦٤
وهو وَهْمٌ، وكان يقرأ له ويقرئ بكسر الدال	ابن مجاهد	١٧١٦
ووجه النظر إلى أصل الهمزة وهو السكون	أبو شامة	٩١٤
وينبغي للقرآن أن يُختار له	ابن جني	١٣٦
يا أبا عمارة ما هذا الهمز	الثوري	٨١٣
يحتمل أن يكون ذلك بالنسبة إلى الكفار	أبو حيان	١٧٢١
يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر	ابن الصَّلاح	١١٦
يعني ابن مجاهد أنَّ النص لم يرد بالوقف	الداني	١٤٢٨
يعني أن قتل الكفار والجهاد في سبيل الله	ابن عطية	١٧٢١
يعني بالإظهار أن يقف على ﴿مَالِيَهْ ۞ هَلَكَ﴾	أبو شامة	١١٨٥
يعني بذلك أنَّ الإمالة هنا لغة أهل الكوفة	الداني	١٣٢٠
يعني على سبع لغات من لغات العرب	الهروي	٧٩
يقف عليها بالياء ثابتة	الداني	١٥٥٣
يقولون في الوقف: (الكلَوْ) فيبدلون من الهمز واواً	سيبويه	١٠٩٠
يلزم من ألقى الحركة في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۞ إِنِّي﴾	مكي	١١٨٥
يوقف لحمزة والكسائي بالفتح	الداني	١٣١٣
ما رأيته منصوصا في «التعليق»	سبط الخياط	١٦٧٥
والعلم على الهمز وبه آخذ	الداني	١٧٧١
لا شك في ذلك؛ لأنَّ الأخفش ذكر ذلك في كتابه	أبو عمرو	١٧٧٥

طرف القول	القائل	الصفحة
الرُّشد بالضم: هو الصلاح	أبو عمرو	١٧٨٧
روي عن ابن ذكوان حذفها -ياء ﴿تَسْـَٔلْنِي﴾- في الحالين	المهدوي	١٧٨٨
كلهم أثبت الياء -ياء ﴿تَسْـَٔلْنِي﴾- في الحالين إلَّا ما روي عن ابن ذكوان	مكي	١٧٨٨
والإشمام في هذه الكلمة -﴿مِن لَّدُنِّي﴾- يكون إيماءً بالشفتين	الداني	١٧٩٠
ومما يقوي ذلك ويسوغه أنَّ الساكن الثاني لما كان اللسان	الداني	١٧٩٤
فإذا ساغ ما ذكر في هذه القراءة من التأويل	أبو علي الفارسي	١٨٦٧
رأيتها في مصاحف المدينة والحجاز بالياء	أبو عمرو	١٩٠٤
وهو غلط؛ لانعقاد الإجماع عنه على الرفع	أبو عمر	١٩٣٧
ورأيتها في مصحف عثمان بن عفان	أبو عبيد	١٩٥٦
ما أحسنها من سنة لو لا أني لا أحب مخالفة سنة النقل	الكارزيني	١٩٨٣
وروي أنَّ أهل مكة كانوا يكبِّرون في آخر كل ختمة	مكي	١٩٨٣
والتكبير عند أهل مكة في آخر القرآن سنة مأثورة	الأهوازي	١٩٨٤
وعند الدينوري كذلك يكبِّر في أول كل سورة	الهذلي	١٩٨٤
كان ابن كثير من طريق القواس والبزي يكبِّر في الصلاة	الداني	١٩٨٤
وهذا يسمّى الحالُّ المرتحل	الداني	١٩٨٥

فِهْرِسُ ٱلْأَعْلَامِ

فهرس الأعلام

العَلَـــم وصفحات وروده
ابن العمادية = : ٣٣٤
ابن الغزال = علي بن أحمد النيسابوري: ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٢٧
ابـن الفحـام = ابـن الفحـام الـصقلي = عبـد الـرحمن بـن عتيـق بـن خلـف الفحام.
ابن الفحـام = أبـو محمـد الحـسن بـن محمـد الـسامري: ١٢، ٥٢، ٥٩، ٦٥، ١٠٠، ٢٧٠(ت)، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٣، ٣٠٥، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٦١، ٣٩١، ٤٣٧، ٧٦٨، ٧٧٨، ٩٢١، ٩٤٤، ١٠١٢، ١١٥٢، ١٦١٨، ١٦٥٨
ابن الفرج = الخشاب.
ابن الفرج = أبو جعفر محمد بن الفرج الغساني: ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٢(ت)
ابن القيم = : ٨٠، ٩٢، ٣٧٢، ٣٧٤
ابن الكال الحلِّي = أبو عبد الله محمد بن محمد بـن هـارون: ٢٢٧(ت)، ٢٣٨، ٢٦١، ٦٥٩، ٦٩٥
ابن الكدي: ٦٥٩، ٦٩٥
ابن اللبان = محمد بن أحمد.
ابن الماسح = أبو القاسم علي بن الحسن بن الحسن أحمد:٢٣١(ت)
ابن المبارك = عبد الله بن المبارك: ٩٠، ١١٨، ٥١٦(ت)، ٥١٧، ١٧٣٥
ابن المسيّب = سعيد بن المسيّب المخزومي: ٢٨(ت)، ٢٩٢، ٦٠٢
ابن المظفر = أبو بكر محمد بن المظفَّر بن علي بن حرب الدينوري: ٣٤٧، ٣٤٨(ت)، ١٦١٨
ابن المعلَّى: ١٥٠٥
ابن المفرِّج = محمد بن المفرِّج: ٣٥٩، ٣٦٦
ابن المقدِّر = أبو الفتح منصور بن محمد التميمي: ٣٧٩(ت)

العَلَـــم وصفحات وروده
٩٢١، ٩٤٤، ١٢٢٢، ١٢٧٥، ١٢٨٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٦٠٠، ١٦١٨، ١٦٥٥، ١٧٣٢، ١٧٧٢
ابن فليح = عبد الله بن فليح: ١٠٢٣، ١١٧٢، ١٥٥٩(ت)
ابن فورك = أبو بكر بن القباب = عبد الله بن محمد بن فورك القباب.
ابن قانع = : ١٣
ابن قتيبة = ابن قتيبة الدينوري = عبد الله بن قتيبة الدينوري.
ابن قلوقا = عبد الرحمن بن قلوقا: ٦٤٩(ت)، ٨١٠
ابن كامل = : ٣٦٣
ابن كثير الدمشقي = إسماعيل بن عمر بن كثير.
ابن كثير المكي = عبد الله بن كثير المكي.
ابن كيسة = علي بن يزيد: ١٢٩٦(ت)
ابن ماجه =: ٨٥، ١٨، ٢٨٩
ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني: ٣٥٤(ت)، ٣٥٥، ٥٥١، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤٢
ابن مالك = محمد بن عبد الله الطائي: ٥٩، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨، ٣١٧(ت)، ٣٢٤، ٣٧٩، ٣٨٢، ١٤٩، ١٩٠، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٩٦، ١٧٦٤
ابن ماموية =: أحمد بن محمد = محمد بن بشر: ٤٢١، ١٢٢٩
ابن مجاهد = الإمام ابن مجاهد = أبو بكر بن مجاهد = أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد.
ابن محيصن = محمد بن محيصن = محمد بن عبد الرحمن بن محيصن.
ابن مخلد = أبو الحسن بن الحباب بن مَخْلَد الدقاق: ٢٩٦، ٣٠٨، ١٥٢١
ابن مروان = أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مروان الشامي: ٢٨١، ٢٨٢(ت)
ابن مسعود السراج = أحمد بن مسعود: ١٢٤(ت)

العَلَـــم وصفحات وروده
أبو البركات محمد بن عبد الله بن يحيى بن الوكيل: ٣٤٢(ت)، ٣٤٨
أبو البقاء = العكبري = عبد الله بن الحسين بن عبد الله.
أبو الجود = المنذري = غياث بن فارس بن مكي اللخمي.
أبو الحارث = الليث بن خالد.
أبو الحسن علي بن الحسين بن عمر الفراء الموصلي: ٢٠٨(ت)
أبو الحسن أحمد بن أنس: ١٢٨٤، ١٥٠٥، ١٧٨٨
أبو الحسن أحمد بن محمد بن ماوية: ٣٦٧(ت)
أبو الحسن أحمد بن مِقسَم: ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٩٨(ت)
أبو الحسن الأنطاكي = ابن بشر الأنطاكي = أبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل: ٢١٨، ٣٠٦، ٣٠٧(ت)، ٤٥٥، ٦٩٨، ٧٩٧، ٨٥٤، ٨٥٦
أبو الحسن البصري = الحسن بن أبي الحسن: ٥١، ٣٠١، ٣١(ت)،، ٨٧، ١٣٥، ١٧٨٠
أبو الحسن الجلَّاء = أبو الحسن علي بن عبد الله الجلَّاء: ٣٢٩، ٣٣٥، ٧٢٣
أبو الحسن الحذاء = علي بن محمد بن عبد الله: ٢٤٧، ٤٣٥، ٥٠٤(ت)
أبو الحسن الحلواني = : ٢٧٣
أبو الحسن الديواني = علي بن محمد الديواني (صاحب الروضة): ٧٦، ٣١٦، ٣١٩، ٢٤٣(ت)، ٦٥٩، ٦٩٥، ٨٥٤، ٩٣٢، ١٤٥٣، ١٥٧١، ١٦٣٨، ١٦٣٩
أبو الحسن السخاوي = علي بن محمد بن عبد الصمد: ٣٣٨، ٦٤، ١٧٣، ١٧٥، ٢٤٨، ٦٢٥، ٦٦٩، ٦٧٣، ٦٧٦، ٦٨٢، ٧٩٦، ٨٣٥، ٩٩٨، ١٠٥٤، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٨٠، ١١٨٦، ١٢٠٥، ١٣٠٤، ١٣٧٩، ١٣٩٦
أبو الحسن العطار = أبو علي العطار = الحسن بن علي بن عبد الله العطار.
أبو الحسن الكرخي = عبيد الله بن الحسين الحنفي: ٦٨١(ت)
أبو الحسن المؤيَّد بن محمد بن علي الطوسي: ٢٣٠(ت)

العَلَــــم وصفحات وروده
الطواشي شبلْ الدولة = كافور بن عبد الله: ١٩٩(ت)
الطوعاني = : ٣٤٧
الظهراوي = أبو القاسم قسيم بن محمد بن مُطير: ٢٨٠(ت)
الظهراوي = أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الحوفي: ٢٨١(ت)
عائشة بنت أبي بكر: ٢٢(ت)، ٨٧، ١٣٥، ٢٣٥، ٤٤٣، ٥٥٠، ٥٩١، ٦٥٧
عاصم الجَحْدَرِي: ٣٣(ت)، ١٣٩، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٦، ١٠٦٤، ١٦١٧، ١٧١٤، ١٧٣٦
عاصم بن أبي النجود: ٦، ٥٣، ٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٦، ٣٣، ١١١، ١١٥، ١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٥٤، ٢٩٣، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٨٨، (ت)٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٤٤، ٤٦٠، ٤٩٤، ٥٠٦، ٥١٢، ٥٨٧، ٦١١، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٥٩، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٩١، ٧٧٠، ٧٧٩، ٧٨١، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٧، ٨٢٨، ٩١٢، ٩٢٧، ٩٣٣، ٩٧٦، ١٠٢٤، ١١٤٦، ١١٥١، ١١٦٧، ١١٧١، ١٢٠٦، ١٣٦٧، ١٣٧٩، ١٤٠٦، ١٤٢٠، ١٤٨٤، ١٥٦٧، ١٦١١، ١٦٢٠، ١٦٣٠، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٥٠، ١٦٥٢، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٦٧، ١٦٧٤، ١٦٨١، ١٦٨٥، ١٦٩١، ١٦٩٨، ١٧٠٢، ١٧٠٤، ١٧١١، ١٧١٩، ١٧٢٣، ١٧٤٢، ١٧٢٥، ١٧٤١، ١٧٤٤، ١٧٤٦، ١٧٥٧، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦٧، ١٧٧٠، ١٧٧٥، ١٧٨٢، ١٧٨٥
عاصم بن ضَمْرَة الكوفي: ٤٤٣(ت)
عاصم قارئ: ٢٦٥
عامر السيد: ٢٠٨
عامر بن عبد قيس: ٣١(ت)
عبادة بن الصامت: ١٣
عباس بن الفضل الواسطي: ٧٠٩(ت)، ٧١٠، ٧١٧، ٧٢٣، ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٤٠،

العَلَــــم وصفحات وروده
٩٠٠، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١٣، ٩١٧، ٩١٨، ٩٢١، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٤، ٩٤٠، ٩٤٤، ٩٤٧، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٧، ٩٩٣، ١٠٠٦، ١٠٣٥، ١٠٤٠، ١٠٤٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٥، ١٠٧٢، ١٠٧٤، ١٠٧٧، ١٠٨٨، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٨، ١١٨٣، ١٢٢٣، ١٢٧٠، ١٢٦٩، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٨٤، ١٢٨٧، ١٢٩٣، ١٢٩٧، ١٣٢٠، ١٣٣٧، ١٣٥١، ١٣٥٤، ١٣٦٤، ١٣٧٧، ١٣٨٩، ١٣٩٤، ١٤٠٦، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٩، ١٤٢٥، ١٤٦٠، ١٤٧٤، ١٥١٥، ١٥١٨، ١٥٣٠، ١٥٦٠، ١٦١٦، ١٦٤١، ١٦٤٤، ١٦٦١، ١٦٨٧، ١٧٠٢، ١٧١٢، ١٧٢٣، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٩، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٥٢، ١٧٦٤، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٥، ١٧٨٢، ١٧٩٠، ١٧٩٣، ١٧٩٤
عـثمان بـن سـعيد القِبْطـي: ٦٠، ١٢٥، ١٤١، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٩، ١٨٤، ١٨٨، ٢١١، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١(ت)، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣١٣، ٣١٨، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٨٨، ٤١٧، ٥١٠، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٩، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٥، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٩٠، ٧١٩، ٧٦٤، ٧٧٩، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٩٠، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٧، ٨٣٣، ٨٣٦، ٨٣٩، ٨٤١، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٦٠، ٨٦٥، ٨٦٨، ٨٧٠، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٦، ٨٧٩، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٩٣، ٨٩٤، ٩٠٩، ٩١٢، ٩١٦، ٩٢٣، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٣٨، ٩٤٦، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥٣، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٦٦، ٩٦٩، ٩٧١، ٩٧٣، ٩٨١، ٩٩٢، ٩٩٩، ١٠٠٢، ١٠٢٤، ١١٥٢، ١١٦٧، ١٢٧٠، ١٢٧٢، ١٢٨٢، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٩٣، ١٣٠٣، ١٣٠٧، ١٣٤٠، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٨، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٨٣، ١٣٨٦، ١٣٩٧، ١٤٦٣، ١٥١٨، ١٥٣٢، ١٥٦١، ١٥٧٠، ١٥٩٧، ١٦١٠، ١٦١٣، ١٦٢٦، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٥١، ١٧٠٠، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٩، ١٧٣١، ١٧٤٩، ١٧٥١، ١٧٥٨، ١٧٦٦، ١٧٩٥،

العَلَـــم وصفحات وروده
محمد بن أحمد بن الحسن الصواف: ١٢٠٥(ت).
محمد بن أحمد بن الصائغ المعدّل: ٣٢، ٤٨، ٥٢، ٥٨، ٦٠، ٦٨، ١٨٠، ١٧٤(ت)، ١٨١، ١٨٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٣٣٧، ٣٩١، ٥٦١، ٧٧٢، ٧٧٩، ١٠٤١، ١٥٦٩، ١٧٨١، ١٧٩٠.
محمد بن أحمد بن عبدان: ٢٧٣، ١٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٨٦(ت)، ٧٦٨، ٧٧٩، ٨٠٣، ٨١٧، ٨٢٠، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٦، ٨٩٧، ٩٠٦، ٩١٧، ١١٥٢، ١٢٨٣، ١٦٥٨، ١٦٨٧.
محمد بن أحمد بن علي الخياط: ٣٣٦، ٣٩٧، ٨٨٠.
محمد بن أحمد بن علي الدمشقي: ١٦٨، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٦، ٢٥٠، ١٠١٤، ١٥٧١.
محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن اللبان: ٥١، ٥٦، ٥٧، ٩٥، ١٦١(ت)، ١٧٠، ١٧٦، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٦١، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣١٥، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٣.
محمد بنْ أحمد بن عمر الداجوني: ١٠٥(ت)، ١٠٦، ١٥٥، ١٥٦، ١٨٢، ٣٦٣، ٣٧٧، ٣٣٨، ٣٦٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٦(ت)، ٣٨٨، ٤٠٩، ٤١٩، ٤٦٦، ٧٢٧، ٧٦٧، ٧٦٩، ٧٧٥، ٧٧٩، ٧٨١، ٨٠٨، ٨٦٥، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٩٤، ٨٩٧، ٨٩٨، ٩٠٧، ٩١٧، ١١٤٧، ١١٥٢، ١١٦٢، ١٢٦٩، ١٢٨١، ١٢٨٣، ١٢٨٨، ١٤٥٣، ١٤٨٣، ١٥٠٦، ١٥٢٠، ١٦١٤، ١٦١٦، ١٦١٩، ١٦٨٣، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧١١، ١٧١٣، ١٧١٥، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤٠، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٥٣، ١٧٦٥، ١٧٧٥، ١٧٨٢.
محمد بن أحمد بن هارون الرازي: ١٥٧، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٧(ت)، ٧٦٧، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٩٥١، ٩٧٣، ٩٨٤، ١٥١٢، ١٦٧٣،

العَلَـــم وصفحات وروده

فِهۡرِسُ ٱلۡأَمَاكِنِ وَٱلۡبُلۡدَانِ

فهرس الأماكن والبلدان

فِهْرِسُ ٱلْأُمَمِ وَٱلطَّوَائِفِ

فهرس الأمم والطوائف

الأمم والطوائف وصفحة ورودها
بني حنيفة: ٤٤١.
بني راسب: ٨.
بني زريق: ٢٧٣.
بني زهرة: ٧٠، ٢٧٣.
بني عبد الدار: ١٩٢.
بني عجل: ٦، ٤١٠.
بني غفار: ٦٧.
بني كلب: ٤٠٨.
بني يربوع: ١٤٩٨.
التتار: ٥٤.
الترك: ٢٨.
تميم: ٧٨، ١٣٦، ١٣٥، ٤٠٨، ٤٣٤، ٤٧٤، ٤٩٤، ١٠٥٧، ١٢٠٤.
ثقيف: ٧٨، ٧٩.
ثَلَجْ: ١٦٤.
جذام (الجذامي): ١٩٢.
جهضم: ١٢٣.
جهينة: ٤٤٢.
الحبشة(الأحباش): ٣١٦.
حَجْر حِمْير: ٢٩٠.
الحربي(حرب):٣٩٤.
حِمْيَر: ٢٧، ١١٨، ٢٥٩.
الحنابلة (حنبلي):٩٢، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٩٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٣٠٦، ٥١٨.

فِهْرِسُ مَصَادِرِ ٱلْمُؤَلِّفِ

فهرس مصادر المؤلِّف

المصدر	مؤلفه
الإبانة	مكي بن أبي طالب
الاتضاح	أبو علي الأهوازي
الأذكار	يحيى بن شرف النووي
إرادة الطالب	سبط الخياط
الارتشاف	أبو حيان محمد بن يوسف
الإرشاد	محمد بن الحسين أبو العز القلانسي
الإرشاد	عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون
الإرشاد في القراءات الأربع عشرة	علي بن أحمد النيسابوري
الإرشاد في القراءات العشر	منصور بن أحمد أبو نصر العراقي
الاستبصار	إبراهيم بن أحمد الطبري
الاستبصار في القراءات العشر	محمد بن إسرائيل القصاع
الإعراب	عبد الله بن الحسين العكبري
الإعلان	عبدالرحمن بن عبد المجيد الصفراوي
الإقناع	أبو علي الأهوازي
الإقناع في القراءات السبع	أحمد بن علي بن الباذش
الاكتفاء	أبو عمرو الداني
الإمالة أو الموضح	أبو عمرو الداني
الأوسط	سليمان بن أحمد الطبراني
الإيجاز	أبو عمرو الداني
الإيجاز	عبد الله بن علي سبط الخياط

المصدر	مؤلفه
البحر	عبد الرحمن بن إسماعيل الروياني
البحر المحيط	أبو حيان محمد بن يوسف
البسيط	أحمد بن الحسين بن مهران
البيان	عبد الواحد بن عمر أبو طاهر
البيان	يحيى بن أبي الخير العمراني
تاريخ بغداد	أحمد بن علي بن ثابت الخطيب
تاريخ دمشق	علي بن الحسن بن عساكر
التبصرة	مكي بن أبي طالب القيسي
تبصرة البيان في القراءات الثمان	علي بن جعفر السعيدي
تبصرة المبتدي	سبط الخياط
التبيان	يحيى بن شرف النووي
التجريد	عبد الرحمن بن عتيق بن الفحام
التحديد	أبو عمرو الداني
التذكار في القراءات العشر	عبد الواحد بن شيطا
التذكرة في القراءات الثمان	طاهر بن عبد المنعم بن غلبون
التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره	محمد بن أحمد بن بصخان
تفسير ابن أبي حاتم	عبد الرحمن بن إدريس
تفسير ابن كثير	إسماعيل بن عمر بن كثير
تفسير الرازي	محمد بن عمر بن الحسين
التكملة المفيدة لحافظ القصيدة «نظم»	علي بن عمر القيجاطي
تلخيص العبارات	الحسن بن خلف بن بَلِّيمة

المصدر	مؤلفه
التلخيص في القراءات الثمان	أبو معشر الطبري
التمهيد	أبو عمرو الداني
التنبيه	أبو عمرو الداني
التنزيل	سليمان بن نجاح
تهذيب الأسماء واللغات	يحيى بن شرف النووي
التوضيح	عبد الله بن يوسف بن هشام
التيسير	عثمان بن سعيد الداني
الجامع	الطبري
الجامع	محمد بن عيسى الترمذي
جامع البيان	أبو عمرو الداني
الجامع في العشر	نصر بن عبد العزيز الشيرازي
الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش	علي بن محمد بن فارس الخياط
جمع الأصول في مشهور المنقول	علي بن محمد الديواني
الحجة	أبو علي الفارسي
حلية القراء	حامد بن علي بن حسنويه
الخصائص	أبو الفتح عثمان بن جني
الدالية في القراءات السبع العلية	محمد بن عبد الله بن مالك
الدعاء	سليمان بن أحمد الطبراني
دلائل النبوة	أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني
الراءات	أبو عمرو الداني
الرسالة	محمد بن إدريس الشافعي

المصدر	مؤلفه
الرعاية	مكي بن أبي طالب
الروضة	موسى بن الحسين المعدَّل
الروضة	أحمد بن محمد الطلمنكي
روضة التقرير في الخلف بين "الإرشاد" و"التيسير"	أبو الحسن الديواني
الروضة في القراءات الإحدى عشرة وهي قراءة العشرة، المشهورة وقراءة الأعمش	الحسن بن محمد بن إبراهيم
السبعة	أحمد بن موسى بن مجاهد
السنن	محمد بن يزيد بن ماجه
السنن الكبرى	أحمد بن شعيب النسائي
الشاطبية (حرز الأماني ووجه التهاني)	القاسم بن فِيُّره الشاطبي
الشافي	إسماعيل بن إبراهيم القرَّاب
شرح التيسير	عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد
شرح الجامع الصغير	صدر القضاة
شرح الكافية	محمد بن عبد الله بن مالك
شرح المنهاج	علي بن عبد الكافي السبكي
شرح الهداية	أحمد بن عمار المهدوي
الشرعة في القراءات السبعة	هبة الله بن عبد الرحيم البارزي
شعب الإيمان	أحمد بن الحسين البيهقي
الشمائل	أحمد بن عمرو أبو بكر الضحاك
الشمعة في قراءات السبعة «نظم»	محمد بن أحمد المعروف شعلة

المصدر	مؤلفه
الصحاحْ	إسماعيل بن حماد الجوهري
الصحيح	محمد بن إسماعيل البخاري
الصحيح	مسلم بن الحجاج القشيري
الصحيح	محمد بن حبان البستي
الصحيح المستدرك	محمد بن عبد الله الحاكم
طبقات القراء	أبو عمرو الداني
طبقات القراء	محمد بن أحمد الذهبي
عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي	أبو حيان محمد بن يوسف
علل القراءات	إسماعيل بن إبراهيم القرَّاب
عمل اليوم والليلة	أحمد بن شعيب النسائي
عمل اليوم والليلة	أحمد بن محمد بن السني
العنوان	إسماعيل بن خلف بن سعيد
الغاية	أحمد بن الحسين بن مهران
غاية الاختصار	أبو العلاء الحسن بن أحمد
غريب الحديث	عبد الله بن قتيبة بن مسلم
الفرخ	صالح بن إسحاق الجرمي
الفردوس	شيرويه بن شهردار الديلمي
الفروع	محمد بن مفلح بن محمد
فضائل القرآن	أبو عبيد القاسم بن سلام
فضائل القرآن	أبو داود سليمان بن الأشعث
فضائل القرآن	المظفر بن الحسين الأرجاني
القاصد	عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد

المصدر	مؤلفه
القبس	محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي
القراءات	أبو عبيد القاسم بن سلام
القصيدة الحصرية	علي بن عبد الغني الحصري
الكافي	محمد بن شريح الإشبيلي
الكافية	محمد بن عبد الله بن مالك
الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها	يوسف بن علي بن جبارة
الكتاب	عمرو عثمان (سيبويه)
الكفاية «نظم الكنز»	ابن مؤمن الواسطي
الكفاية الكبرى	محمد بن الحسين أبو العز القلانسي
الكفاية في القراءات الست	عبد الله بن علي سبط الخياط
الكنـز	عبد الله بن عبد المؤمن الوجيه
اللاحق السابق والناطق الصادق	محمد بن علي بن عبد الواحد
اللوامح	عبد الرحمن بن أحمد الرازي
المبسوط	أحمد بن الحسين بن مهران
المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي	عبد الله بن علي سبط الخياط
المجتبى	عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي
المدات	أحمد بن الحسين بن مهران
المرشد في الوقف والابتداء	الحسن بن علي بن سعيد العماني
المستنير في القراءات العشر	أحمد بن علي بن سوار

مؤلفه	المصدر
محمد بن إدريس الشافعي	المسند
الحارث بن محمد بن أسامة	المسند
أحمد بن علي أبو يعلى	المسند الكبير
عبد الله بن قتيبة بن مسلم	المشكل
المبارك بن الحسن الشهرزوري	المصباح
أبو حيان محمد بن يوسف	المطلوب في قراءة يعقوب، ونظمه: غاية المطلوب
سليمان بن أحمد الطبراني	المعجم الكبير
عبد الله بن أحمد بن قدامة	المغني
محمد بن عبد الملك بن خيرون	المفتاح في القراءات العشر
أبو عمروالداني	المفردات
الشريف عبد القاهر العباسي	مفردة ابن عامر
أبو العلاء العمذاني	مفردة ابن كثير
عبد الرحمن بن عتيق بن الفحام	مفردة يعقوب
عثمان بن سعيد الداني	مفردة يعقوب
عبد الباري الصعيدي	مفردة يعقوب
محمود بن عمر الزمخشري	المفصَّل
محمد بن إبراهيم الحضرمي	المفيد في القراءات الثمان
أحمد بن مسرور الخباز	المفيد في القراءات العشر
أبو عمرو الداني	المقنع
محمد بن جعفر الخزاعي	المنتهى في الخمسة عشر
أحمد بن عبد الحليم بن تيمية	المنطق

المصدر	مؤلفه
منع الموانع في سؤالات جمع الجوامع	عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي
المنهاج في شعب الإيمان	الحسين بن الحسن الحليمي
المهذب في العشر	محمد بن أحمد بن علي الخياط
الموضح في القراءات العشر	محمد بن عبد الملك بن خيرون
الموضح في وجوه القراءات	نصر بن علي بن أبي مريم
النكت الحسان	أبو حيان محمد بن يوسف
نهاية الإتقان في تجويد القرآن	شريح بن محمد بن شريح
النونية في التجويد	علي بن محمد بن عبد الصمد
الهادي	محمد بن سفيان القيرواني
هجاء السنة	الغازي بن قيس
الهداية	أحمد بن عمار المهدوي
الهداية	علي بن بكر المرغيناني
الوجيز	الحسن بن علي الأهوازي
الوسيلة	علم الدين السخاوي
الوقف	محمد بن أحمد بن واصل
الوقف	محمد بن القاسم بن باشر
وقف حمزة	أحمد بن الحسين بن مهران
الوقف والابتداء	أبو عمرو الداني
الكامل	عبد الله بن عدي الجرجاني
الوفا	عبد الرحمن بن علي بن الجوزي

فِهْرِسُ المصَادِرْ وَالمرَاجِعِ

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات

١- إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع: محمد بن محمد بن المجراد السلوي، نسخة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مصورة من المكتبة الأزهرية، تاريخ نسخها (١١٥٧هـ) رقم: (٢٧٥) ٢٢٢٨٢.

٢- إنشاد الشريد من ضوال القصيد، لابن غازي المكناسي، ت: ٩١٩هـ، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات، برقم: (٨٥).

٣- بحر الجوامع في شرح القصيدة الطاهرية: محمد بن أحمد القاهري، نسخة فريدة بالمكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم (٣٨٤).

٤- البيان في الجمع بين القصيدة والعنوان، لأحمد بن صفوان الأندلسي ت٧٧٢هـ، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات. برقم ٣١٦.

٥- التبصرة في قراءة الأئمة العشرة: ابن فارس الخياط، مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم (٢٩٠) كتبت سنة (١١٤٦هـ).

٦- تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان، لابن الجزري، ت: ٨٣٣هـ مصر، القاهرة، دار الكتب المصرية، التيمورية، برقم ٣٠٦، ومنه صورة الجامعة الإسلامية برقم (٢٢٣٢).

٧- التيسير في القراءات السبع ك أبو عمرو الداني، نسخة في الجامعة الإسلامية، نسخة كتبت سنة (٨٠٦هـ).

٨- التهذيب لما تفرد به كل واحد من القراء السبعة في الإدغام والإظهار والهمزة، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت: ٤٤٤هـ، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات برقم ٤٣٦٧.

٩- جامع البيان: لأبي عمرو الداني: نسخة في الجامعة الإسلامية، برقم (٧٢٦٦) كتبت سنة (١١٤٦هـ).

١٠- كنز المعاني شرح حرز الأماني ووجه التهاني، للجعبري تقي الدين بن عمر، ت: ٧٣٢هـ، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات، برقم (٨١٤٢).

١١- اللآلي الفريدة في شرح القصيدة، للفاسي أبو عبد الله محمد بن حسن، ت: ٦٥٦هـ، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات برقم (٢٢٢٣).

١٢- النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة، لأبي إسحاق إبراهيم بن جمال الحكري. المكتبة السليمانية، تركيا، برقم ٦٢.

ثانياً: المطبوعات

١- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، (ت: ٦٦٥هـ) تحقيق محمد بن عبد الخالق جادو، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للعلامة أحمد بن محمد البنا، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ط ١، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن العربي، (ت: ٤٦٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

٤- أحكام القرآن، للإمام أحمد بن علي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث.

٥- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٦- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القسي (ت: ٤٣٧هـ) تحقيق

الدكتور عبد الفتاح شلبي، المكتبة الفيصلية، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٧- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، دار إحياء العلوم ط١٤١٢هـ.

٨- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ.

٩- الاختيار في القراءات العشر، للإمام أبي محمد عبد الله المعروف بـ«سبط الخياط» (ت: ٥٤١هـ)، دراسة وتحقيق عبد العزيز السبر.

١٠- الإدغام الكبير في القرآن، لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) تحقيق الدكتور زهير زاهد، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ.

١١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د/ مصطفى النماس.

١٢- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة، للإمام الداني (ت: ٤٤٤هـ) تحقيق محمد الجزائري، دار المغني، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٣- أساس البلاغة: محمد بن عمر الزمخشري: تحقيق عبدالرحيم محمود، مطبعة دار المعرفة (١٣٩٩هـ).

١٤- الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله في مذاهب القراء السبع في التفخيم والإمالة وما بين اللفظين مجملاً كاملاً، للإمام أبي الطيب ابن غلبون (ت: ٣٨٩هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الفتاح بحيري، ط١، ١٤١٢هـ.

١٥- الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٩٨٥م، وط١، ١٤٠٤هـ، تحقيق الدكتور فائز.

١٦- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دراسة وتحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.

١٧- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي الباذش، (ت: ٥٤٠هـ)

تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية مركز إحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، ط ٢، ١٤٢٢هـ.

١٨- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، للإمام جمال الدين محمد الطائي الحياني، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقق الدكتور محمد حسن عواد، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ.

١٩- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع، للقاضي عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق سيد أحمد، دار الزيات، ط ١٣٩٨هـ.

٢٠- الانتصاف من الإلصاق، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط١٤١٩هـ.

٢١- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الصمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٢- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بابي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ).

٢٣- البداية والنهاية، للإمام ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، دار الرشيد، حلب.

٢٤- البدور الزاهراة في القراءات العشر المتواترة، لأبي حفص عمر بن زين الدين الأنصاري النشار (ت: ٩٣٨هـ)، تحقيق علي محمد وعادل الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٥- البدور الزاهرة في القراءات العشر، لعبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي.

٢٦- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين الزركشي، (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق يوسف المرعشلي، وجمال الذهب، وإبراهيم الكردي، دار المعرفة، لبنان ط٢، ١٤٢٥هـ.

٢٧- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد المرتضى الزبيدي، مطبعة دار مكتبة الحياة.

٢٨- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي البجاوي.

٢٩- التبيان في البيان، للإمام الطيبي (ت: ٧٤٣هـ)، دار الجيل، بيروت ط١، ١٤١٦هـ.

٣٠- التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الصمد العثيمين، مكتبة العبيكان ١٤٢١هـ.

٣١- التحديد في الأتقان والتجويد، لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق غانم قدوري، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٢- التحرير والتنوير، للطاهر ابن عاشور، مكتبة ابن تيمية، ١٩٨٤م.

٣٣- التذكرة في القراءات، لأبي الحسن طاهر بن غلبون (ت: ٣٩٩هـ)، تحقيق الدكتور سعيد صالح زعيمة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٤- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني (ت: ٦١٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ط٣، ١٤٠٨هـ.

٣٥- مفاتيح الغيب المهور بالتفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث، ط٢، ١٤١٧هـ.

٣٦- التلخيص في القراءات الثمان، للإمام أبي معشر الطبري (ت: ٤٧٨هـ)، دراسة وتحقيق محمد حسن عقيل، ط١، الجماعة الخيرية بجدة.

٣٧- التمهيد في علم التجويد، لشمس الدين ابن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق غانم قدوري مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤١٨هـ.

٣٨- التمهيد في معرفة التجويد، للإمام أبي العلاء الحسين بن أحمد العطار (ت: ٥٦٩هـ)، تحقيق الدكتور غانم قدوري، دار عمار ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٩- التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٤٠- الجامع الصحيح، لأبي عيسى محمد بن عيسى، ت: ٢٠٩هـ، إعداد هشام

البخاري، دار إحياء التراث، ١٤١٥هـ.

٤١- الجامع الصغير، لجلال الدين السيوطي، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

٤٢- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد القرطبي تحقيق عبد الرزاق المهدي، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ.

٤٣- الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالوية، تحقيق الدكتور عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٤١٧هـ.

٤٤- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار، لأبي على الحسن الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٤٥- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد النجار، المكتبة العليمة.

٤٦- الدر المنثور، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.

٤٧- الدعاء، للطبراني سليمان بن أحمد أبو القاسم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٤٨- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ) المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

٤٩- الصاحبي في فقه اللغة، للإمام أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٠- الصحاح، لأبي نصر إسماعيل الجوهري، ت: ٣٩٨هـ، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٩هـ.

٥١- الطراز في شرح ضبط الخراز، للإمام أبي عبد الله التنسي (ت: ٨٩٩هـ) دراسة وتحقيق الدكتور أحمد شرشال، مجمع الملك فهد، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥٢- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، (ت: ٤٥٥هـ)، تحقيق الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٥٣- الغاية في القراءات العشر، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني (ت: ٣٨١هـ)، دراسة وتحقيق محمد غياث الجنباز، دار الشواف، ط١، ١٤١١هـ.

٥٤- الفردوس بمأثور الخطاب، للديلمي، تحقيق: السعيد بن بسيونى زغلول، دار الكتب العلمي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥٥- الفهرس الشامل، للتراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات.

٥٦- القاموس المحيط، للفيروز ابادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٦هـ.

٥٧- القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع للإمام أبي لحسن على الحصري (ت: ٤٨٨هـ) تحقيق الدكتور توفيق العبقري، ط١، ١٤٢٣هـ.

٥٨- القطع والائتناف، للإمام أبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور عبد الرحمن المطرودي.

٥٩- القواعد والإشارات في أصول القراءات، لأحمد بن عمر النحوي، تحقيق الدكتور عبد الكريم، دار العلم.

٦٠- الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني (ت: ٤٧٦هـ) تحقيق أحمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٦١- الكتاب، لعمرو بن عثمان الملقب بـ«سيبويه» تعليق الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦٢- الكشاف، لأبي القاسم محمود الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار المعرفة.

٦٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وجمعها، لأبي محمد مكي القيسي

(ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨.

٦٤- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٦٥- الكنز في القراءات العشر، للإمام عبد الله بن الوجيه الواسطي، (ت: ٧٤٠هـ) تحقيق هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٦٦- الكوكب الدري في شرح طيبة ابن الجزري، مختصر شرح الطيبة للنويري، لمحمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.

٦٧- مجمل اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق زهير عبدالمحسن، مؤسسة الرسالة ط٢ (١٤٠٦هـ).

٦٨- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي ناصف، وعبد الحليم نجار وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٦٩- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لشهاب الدين عبد الصمد بن إسماعيل المعروف، بـ«أبو شامة» (ت: ٦٦٥هـ).

٧٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل، وعلى البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م.

٧١- المستدرك على الصحيحين، للإمام محمد عبد الله الحاكم، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٧٢- المسند، للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، شرح أحمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.

٧٣- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث.

٧٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبدالله بن يوسف بن هشام، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٧٥- المغني، لابن قدامة، تحقيق عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب ط١٤١٧هـ.

٧٦- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين المعروف بالراغب الأصفهاني، (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني دار المعرفة، بيروت.

٧٧-مفردات القراء السبعة: أبو عمرو الداني، مطبعة الفرقان.

٧٨- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٧٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لمحمود أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر.

٨٠- المقتضب، للمبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٨هـ.

٨١- المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، للإمام أبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) تحقيق محمد قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.

٨٢- المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، دار عمار، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨٣- الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر بن علي المعروف بابن أبي مريم تحقيق الدكتور عمر الكبيسي، الجماعة الخيرية بجدة، ط١، ١٤١٤هـ.

٨٤- النشر في القراءات العشر للحافظ ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٥- الوجيز في شرح قراءات الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، للإمام أبي علي الأهوازي (ت: ٤٤٦هـ)، تحقيق الدكتور دُريد أحمد، دار الغرب الإسلامية، ط ١،

٢٠٠٢م. عبد العال مكرم، مكتبة عالم الكتب، ط١٤٠١هـ.

٨٦- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار، ط١، ١٩٨٩م.

٨٧- إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٨٨- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

٨٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

٩٠- تاريخ الخلفاء، لجلال الدين السيوطي، طبع سنة ١٣٧٣هـ.

٩١- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، للإمام محمد بن محمد ابن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٩٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي (ت: ٨٤٩هـ)، تحقيق الدكتور أحمد هاشم، دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ.

٩٣- تفسير القرآن العظيم، للإمام عماد الدين ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) دار ومكتبة الهلال، ط١، ١٤١٠هـ.

٩٤- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق أبو الأشبال صغير الباكستاني، دار العالم، ط١، ١٤١٦هـ.

٩٥- تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق إبراهيم عطوة، دار الحديث القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ.

٩٦- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، (ت: ٦٠٦هـ)، تحقق عبد القادر الأرناؤوط مكتبة الحلوان، ١٣٩١هـ.

٩٧- جامع البيان، للإمام ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، دار الفكر ط١٤١٥هـ.

٩٨- جمال القراء وكمال الإقراء، للإمام السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد الكريم الزبيدي، دار البلاغة، ط٩، ١٤١٢هـ.

٩٩- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، دار الجيل، بيروت ط٢، ١٩٨٨م.

١٠٠- حجة القراءات للإمام أبي زرعة ابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني.

١٠١- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، للقاسم بن فِيرُّه بن خلف (ت: ٥٩٠هـ)، ١٤١٧هـ.

١٠٢- حلية الأولياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.

١٠٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.

١٠٤- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد حسن وأحمد رشدي، مكتبة دار الكتب، ط١، ١٤٢١هـ.

١٠٥- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، للإمام أبي القاسم على بن عثمان القاصح، شركة مكتبة ومطبعة مصفطى البابي، مصر، ط٣، ١٣٧٣هـ.

١٠٦- سنن ابن ماجه، بشرح الإمام أبي الحسن السندي، (ت: ١١٣٨هـ)، تحقيق وتخريج خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٢، بيروت، ١٤١٨هـ.

١٠٧- سنن أبي داود، للإمام أبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦هـ.

١٠٨- سنن الدارمي، للإمام عبد الله بن بهرام السمرقندي (ت: ٢٥٥هـ)، تخريج محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

١٠٩- سير أعلام النبلاء، للإمام محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق محب الدين العمروي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

١١٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، المكتبة التجارية للطباعة والنشر، بيروت.

١١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل العقيلي المكتبة العصرية، ط١٤٢٣هـ.

١١٢- شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، للعلامة محمد بن أحمد بن النجار (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان ١٤١٨هـ.

١١٣- شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.

١١٤- شرح شواهد المغني، للسيوطي، منشورات مكتبة الحياة.

١١٥- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لأبي القاسم النويري، تحقيق عبد الفتاح أبو سنة، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٤١٠هـ.

١١٦- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد الجزري (ت: نحو (٨٣٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١١٧- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي لدين الأستراباذي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.

١١٨- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٢، ١٤١٤هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١٩- صحيح مسلم بشرح النووي، (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق خليل شيخ، دار المعرفة بيروت، ١٤١٨هـ.

١٢٠- طبقات المفسرين، لجلال الدين السيوطي، ت: ٨٤٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢١- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر.

١٢٢- طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (ت: ٧٥١هـ)، ضبط محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة.

١٢٣- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، للإمام أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار (ت: ٥٦٩هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور أشرف طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط١، ١٤١٤هـ.

١٢٤- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، دار الكب العليمة، بيروت.

١٢٥- غيث النفع في القراءات السبع، لعلي النوري الصفاقسي، ومعه مختصر بلوغ الأمنية للضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

١٢٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٧٧٣هـ)، دار المعرفة.

١٢٧- فضائل القرآن للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق مروان العطية، دار ابن كثير، بيروت، ط١٤١٥هـ.

١٢٨- فضائل القرآن، لابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، دار الأندلس، ط٦، ١٤٠٢هـ.

١٢٩- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي (ت: ٣٥٠هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.

١٣٠- فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد، دمشق، ١٩٩٥م.

١٣١- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، للمقري أحمد بن أبي عمر الأندرابي، تحقيق الدكتور أحمد نصيف، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٣٢- كتاب التبصرة في القراءات السبع، للإمام أبي محمد مكي القيسي، دار الصحابة بمصر.

١٣٣- كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف: «بابن الفحام (ت: ٥١٦ هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور ضاري الدوري، دار عمار، ط١: ١٤٢٢هـ.

١٣٤- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف ط١.

١٣٥- كتاب المصاحف، لأبي بكر عبد الله بن الأشعث السجستاني، مؤسسة قرطبة.

١٣٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

١٣٧- كنز المعاني شرح حرز الأماني، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي (ت: ٦٥٦هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٨هـ.

١٣٨- لسان العرب، لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٣٩- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ)، تحقيق عامر السيد عثمان، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩٢هـ.

١٤٠- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق عبد السلام هارون دار التراث، ١٩٦٢م.

١٤١- مجمع الأمثال، للميداني أبو الفضل أحمد بن محمد، دار العلم، بيروت.

١٤٢- مجمع الزوائد، للحافظ نور الدين الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، دار الكتاب العربي بيروت، ط١٤٠٢هـ.

١٤٣- مجموعة الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ.

١٤٤- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، دار الهجرة.

١٤٥ - مصنف ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد (٢٣٥هـ)، تحقيق محمد سعيد اللحام دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٤٦ - معاني القراءات للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة البلخي (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، درا البشير، ط١، ١٤٠٠هـ.

١٤٧ - معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق الدكتور عيد درويش وعوض القوزي، ط١، ١٤١٢هـ.

١٤٨ - معاني القرآن لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور.

١٤٩ - معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، مكتبة عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٥٠ - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون (ت: ٣٩٥هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

١٥١ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق طيار آلتي قولاج، وقف الديانة التركي، ط١، ١٤١٦هـ.

١٥٢ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

١٥٣ - مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، للإمام أبي عمرو بن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) مؤسسة الكتب الثقافية، ط٢، ١٤٢٠هـ.

١٥٤ - منار الهدي في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد الأشموني، دار المصاحف، ١٤٠٣هـ.

١٥٥ - مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق فواز زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٥٦ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، للإمام شمس الدين ابن الجزري، دار الكتب العلمية ١٤٠٠هـ.

١٥٧ - هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ)، دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

١٥٩ - هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري، للشيخ عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، ط١، ١٤٠٢هـ.

فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ

انتهى بعون الله تعالى

كِتَاب

النَّشْر فِي القِرَاءَات العَشْر

إنّ وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد

في المملكة العربيّة السّعوديّة

المشرفة على مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنوّرة

إذ يسرّها أن يصدر المجمع كتاب

النشر في القراءات العشر

نسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يجزي

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

والله وليّ التوفيق

بعون الله وتوفيقه

تمّ تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

بالمدينة المنوّرة

بإشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

www.qurancomplex.gov.sa
contact@qurancomplex.gov.sa

: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٤٨-٦٤-٨ (مجموعة)

٩٧٨-٦٠٣-٨١٤٨-٧٠-٩ (ج٦)